الجامِعُ لِتَفسيرِ الإمامِ
أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ (581هـ)

جَمَعَهُ وحَقَّقَهُ وعَلَّقَ عليهِ
الدُّكتور كيان أَحمد حازم يحيى

وبِذَيلِهِ
مَسأَلَةٌ تَفسيرِيَّةٌ لِلإمامِ السُّهَيلِيِّ تُحقَّقُ أَوَّلَ مَرَّةٍ
(خُروجُ اللَفظِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المَعنى في ضِمنِه)

دار المدار الإسلاميّ

الجامعُ لِتَفسيرِ الإمامِ أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيِّ (581هـ)

د. كيان أَحمد حازم

الطبعة الأولى
آذار/مارس 2019

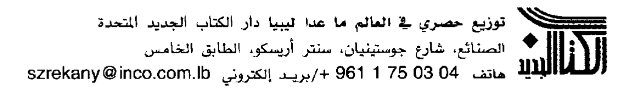
موضوع الكتاب تفسير القرآن
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
الحجم 17 × 24 سم
التجليد فنّي مع جاكيت

ردمك ISBN 978-9959-29-718-1
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2019/51



دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 89 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com



توزيع حصري في العالم ما عدا ليبيا دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس
هاتف 04 03 75 1 961 +/بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb



توزيع داخل ليبيا شركة دار أويا لاستيراد الكتب والمراجع العلمية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ ليبيا
هاتف وفاكس 013 07 34 21 218 + نقال 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني oeabooks@yahoo.com

الجامعُ لِتَفسيرِ الإمامِ
أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيِّ (581هـ)



المُحتَوَياتُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتَمِ الأَنبِياءِ والمُرسَلِينَ مُحَمَّدِ ابنِ عَبدِ اللهِ وعلى آلِهِ وصَحبِهِ أَجمَعِينَ. أَمّا بَعدُ، فقَد أَتى على العِلمِ الشَّرعِيِّ حِينٌ مِن الدَّهرِ لَم يَعرِف فيهِ أَهلُوهُ الاقتِصارَ المُجْحِفَ على فَرعٍ مِن فُروعِهِ، المُصَدِّقَ لِقَولِ الحافِظِ الذَّهَبِيِّ (748هـ): "وما زالَ في كُلِّ وَقتٍ يَكونُ العالِمُ إمامًا في فَنٍّ مُقصِّرًا في فُنُونٍ"[1]، بَل كانَ واحِدُهُم يَجمَعُ العِلمَ بِاللُّغَةِ والنَّحوِ، إلى التَّبَحُّرِ في الفِقهِ وأُصولِهِ، إلى التَّضَلُّعِ مِن التَّفسيرِ وعُلومِ القُرآنِ، إلى غَيرِ ذلكَ مِن فُروعِ العِلمِ الشَّرعِيِّ، فلَم يَكُن مِمّا يُثيرُ العَجَبَ رُؤيَةُ بَعضِ مَن اشتَهَرَ بِالتَّصنيفِ في أَحَدِ العُلومِ الشَّرعِيَّةِ واقتَرَنَ اسمُهُ بِهِ يُبْدِعُ في مُعالَجَةِ مَسائلَ في عِلمٍ آخَرَ، ويُبَرِّزُ بِالتَّأليفِ في مَوضوعٍ لا يَبدو، بادِيَ الرَّأيِ، أَنَّهُ مِن حاقِّ اختِصاصِهِ.

بَل إنِّي لأَذهَبُ إلى أَبعَدَ مِن ذلكَ، فأَقولُ: إنَّ مِمّا يَنبَغي التَّنَبُّهُ لَهُ والاهتِمامُ بِهِ مُلاحَقَةَ فَرائدِ العُلومِ وشَوارِدِها في غَيرِ مَظانِّها التي يَعرِفُها أَهلُ العِلمِ جَميعًا ويَرجِعونَ إلَيها، مُقَدَّموهُم وشُداتُهُم؛ فكَم مِن خَبايا عِلمِيَّةٍ في زَوايا مَنسِيَّةٍ لا يُؤبَهُ لَها تَنتَظِرُ مَن يَلتَقِطُها ويَنظِمُها مَعَ أَخَواتٍ لَها في مَنظومَةِ عِقْدٍ رائقٍ، تُظهِرُها بَعدَ طولِ إغفالٍ وتَجلوها بَعدَ فَرطِ إهمالٍ.

ومِن عُلَمائنا الأَفذاذِ الذينَ تَعَدَّدَت اهتِماماتُهُم العِلميَّةُ وتَنَوَّعَتْ مَلَكاتُهُم التَّصنيفيَّةُ أَبو القاسِمِ السُّهَيْلِيُّ (581هـ) الذي عُرِفَ، أَكثَرَ ما عُرِفَ، بِأَنَّهُ اللُّغَوِيُّ النَّحْوِيُّ الذي لَهُ آراؤُهُ المُمَيَّزَةُ، ومُناظَراتُهُ لِمُخالِفِيهِ في القَرنِ السّادِسِ الهِجرِيِّ ولِسابِقِيهِم ورُدودُهُ عَلَيهِم. ولِشُهرَتِهِ لُغَوِيًّا ونَحْوِيًّا، ظَهَرَت دِراساتٌ ذَواتُ عَدَدٍ

---

(1) سِيَرُ أعلامِ النُّبَلاء: 5/ 260.

تُبْرِزُ مَلَكاتِهِ في مَجالَي اللُغَةِ والنَّحوِ، وتُحاوِلُ الوُقوفَ على مَظاهِرِ تَجديدِهِ فيهما[2].

عَلى أَنَّهُ وإن غَلَبَ عَلَيهِ عِلمُ العَرَبيَّةِ فإنَّ مَن تَرجَموا لَهُ ذَكَروا مَواهِبَ لَهُ في عُلومٍ أُخرى، كالحَديثِ، والقِراءاتِ، والسِّيَرِ، والأَنسابِ، والتَّفسيرِ، وعِلمِ الكَلامِ، والفِقهِ، وأُصولِ الفِقهِ[3].

وقَد وَقَفْتُ في مُؤَلَّفاتِ السُّهَيْلِيِّ المُختَلِفَةِ على ما يُشْبِهُ الهاجِسَ الواضِحَ والإلحاحَ البَيِّنَ في شَخصيَّتِهِ العِلمِيَّةِ على عَدَمِ تَفويتِ فُرصَةٍ سانِحَةٍ لِلحَديثِ في التَّفسيرِ، وتَناوُلِ آيَةٍ أَو مَجموعَةِ آياتٍ في مُختَلِفِ السِّياقاتِ التي يُعالِجُها، بِما يُلائِمُ طَبيعَةَ الكِتابِ الذي يُؤَلِّفُهُ أَو المَوضوعِ الذي يُصَنِّفُ فيهِ؛ فإن أَعمَلَ قَلَمَهُ في النَّحوِ جاءَ تَفسيرُهُ مُشبَعًا بِالتَّحليلاتِ النَّحوِيَّةِ الدَّقيقَةِ؛ وإن كَتَبَ في السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَجَدتَّهُ يَسوقُ في تَفسيرِهِ مِن أَخبارِها ورِواياتِها ما يُوضِحُ الآياتِ المُفَسَّرَةَ ويُجَلِّيها؛ وإن أَلَّفَ في المُبهَماتِ أَلفَيْتَهُ يُحاوِلُ الكَشفَ عَن غَوامِضِ ما وَقَعَ في القُرآنِ مِن أَسماءٍ وأَعلامٍ؛ وإن صَنَّفَ في الفِقهِ والفَرائضِ أَبصَرْتَهُ يُديرُ دَفَّةَ التَّفسيرِ بِما يُتيحُ لَهُ تَجلِيَةَ حِكَمِ التَّشريعِ ومَقاصِدِهِ. عَلى أَنَّ وَسيلَتَهُ المُفَضَّلَةَ التي لَم يَكُن يَستَغني عَنها في مُعالَجاتِهِ التَّفسيرِيَّةِ بِكُلِّ تَنَوُّعاتِها هيَ اللُغَةُ بِمُختَلِفِ فُروعِها مِن نَحوٍ، وصَرفٍ، وبَلاغَةٍ، وغَريبٍ.

---

(2) أَذكُرُ مِنها، على سَبيلِ التَّمثيلِ لا الحَصرِ، الدِّراساتِ الآتِيَةَ مُرَتَّبَةً بِحَسَبِ الأَسبَقِيَّةِ الزَّمنيَّةِ: السُّهَيلِيُّ ومَنهَجُهُ في النَّحوِ واللُغَة، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ من نضال محمَّد هاشم إلى قسم اللغة العربيَّة في كلِّيَّة الآداب بجامعة البصرة، 1404هـ/ 1984م؛ وأبو القاسِمِ السُّهَيلِيُّ ومَذهَبُهُ النَّحوِيُّ، لِلدُّكتور محمَّد إبراهيم البنّا، دار البيان العربيّ، جدَّة، الطَّبعة الأُولى، 1405هـ/ 1985م؛ و(الرَّوضُ الأُنُف) لِلسُّهَيلِيّ - دِراسَةٌ لُغَوِيَّةٌ وصَرفِيَّة، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ من أزهار حسُّون محمود إلى قسم اللغة العربيَّة في كلِّيَّة التَّربية (ابن رشد) بجامعة بغداد، 1416هـ/ 1995م ؛ ومَنهَجُ السُّهَيلِيِّ في الدَّرسِ النَّحوِيّ، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ من فاطمة رزاق إلى قسم اللغة العربيَّة وآدابها في كلِّيَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009م.

(3) يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: 354، والمُطرِب: 230-231، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتاب الصِّلَة: 2/ 570، وتاريخُ الإسلام: 41/ 114، وتَذكِرَةُ الحُفّاظ: 4/ 96.

وقَد وَجَدتُّهُ، في مُعظَمِ ما كَتَبَ في التَّفسيرِ، ذا شَخصيَّةٍ واضِحَةٍ، حَريصًا على أَن يَكونَ لَهُ حُضورٌ في ما يَختارُ مِن أَقوالٍ ويُؤْثِرُ مِن تَرجيحاتٍ، طَويلَ النَّفَسِ في عَرضِ حُجَجِهِ ومُحاكَمَةِ حُجَجِ مُخالِفيهِ، زِيادَةً على ما انمازَ بِهِ مِن مَزجِ ثَقافَتِهِ اللُّغَويَّةِ النَّحويَّةِ بِمَعرِفَتِهِ العِرفانيَّةِ الإشاريَّةِ المُنضَبِطَةِ، ودِرايَتِهِ الحَديثيَّةِ الدَّقيقَةِ، وقُدرَتِهِ الفِقهيَّةِ والأُصوليَّةِ السَّديدَةِ، إلى غَيرِ ذلكَ مِن أَدَواتٍ قَلَّما ظَهَرَتْ مُتَناغِمَةً مُنسَجِمَةً في شَخصيَّةٍ عِلميَّةٍ كما ظَهَرَتْ عِندَ السُّهَيْليِّ.

ومِمّا زادَ رَغبَتي في إماطَةِ اللِثامِ عَن جُهودِهِ التَّفسيريَّةِ ما رَأَيْتُهُ مِن إكبارِ بَعضِ أَئمَّةِ أَهلِ العِلمِ ومُفَسِّريهِم لاختياراتِهِ، وإجلالِهِم لأَقوالِهِ، وفي مُقَدِّمَةِ هؤُلاءِ الإمامُ ابنُ قَيِّمِ الجَوزيَّةِ (751هـ) الذي ما فَتِئَ يَنهَلُ مِن بَحرِ لَطائفِهِ، ويَغرِفُ مِن مُحيطِ طَرائفِهِ، ولا سِيَّما في كِتابِهِ (بَدائعُ الفَوائد)، إلى دَرَجَةٍ جَعَلَتْ بَعضَهُم يَعُدُّ ما جاءَ في كِتابِ ابنَ القَيِّمِ هذا نَسخًا لأَقوالِ السُّهَيْليِّ في بَعضِ كُتُبِهِ ولا سِيَّما (نَتائجُ الفِكر)[4].

وأَنا، وإن لَم أُوافِقْ هؤُلاءِ في رَأيِهِم هذا لِما فيهِ مِن تَجَنٍّ وإجحافٍ بِحَقِّ ابنِ القَيِّمِ[5]، لا يَسَعُني إلّا الإعجابُ الشَّديدُ بِجُهودِ هذا العَلَمِ الذي استَهوَتْ كِتاباتُهُ واختياراتُهُ أَعاظِمَ رِجالاتِ أَهلِ العِلمِ وأَكابِرَهُم.

فلِكُلِّ ما سَبَقَ ذِكرُهُ، ولِغَيرِ ذلكَ مِمّا لا يَتَّسِعُ المَجالُ لِتَفصيلِ القَولِ فيهِ في هذا المقامِ، عَكَفْتُ على كُتُبِ السُّهَيْليِّ عُكوفًا، أَلتَقِطُ دُرَرَها التَّفسيريَّةَ، وأَقتَنِصُ

(4) يُنظَر: نَتائجُ الفِكر – بِتَحقيقِ البَنّا: 7 (مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق)، وابنُ القَيِّمِ وحِسُّهُ البَلاغِيُّ في تَفسيرِ القُرآن: 31-33.

(5) لَم يَكُن ابنُ القَيِّمِ مُتَلَقِّيًا سَلبيًّا لِكَلامِ السُّهَيليِّ فيَكتَفِيَ بإيرادِهِ وإقرارِهِ، بَل جاراهُ في المِضمارِ ووَقَفَ مَعَهُ مَوقِفَ القِرنِ والنِّدِّ، بَلْ كانَ كَثيرًا مّا يَستَدرِكُ عَلَيهِ ويُخالِفُهُ بِعباراتٍ تَتَرَدَّدُ في تَضاعيفِ كُتُبِهِ ولا سِيَّما كِتابُهُ (بَدائع الفَوائد)، نَحو قَولِهِ عَن بَعضِ ما تَكَلَّمَ عَلَيهِ السُّهَيليُّ: "ففيهِ مَعنًى هوَ أَحسَنُ مِن المَعنَيَيْنِ اللَذَيْنِ ذَكَرَهُما"، بَدائعُ الفَوائد: 1/ 42؛ أَو "وهوَ، كما تَرى، غَيرُ كافٍ ولا شافٍ"، بَدائعُ الفَوائد: 1/ 334؛ أَو: "ولا يَخفى ما فيهِ مِن الضَّعفِ والوَهنِ"، بَدائعُ الفَوائد: 2/ 413. يُنظَر: بَدائعُ الفَوائد: 1/ 56-62 (مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق)، وبَحثُ (استِدراكات ابنِ قَيِّمِ الجَوزيَّةِ في كِتابِهِ (بَدائعُ الفَوائد) عَلى السُّهَيليّ): 82-89.

أوابِدَها التَّأويليَّةَ. ولَم أكُنْ، قَبلَ بَدْئي بِمَشروعي هذا، على عِلمٍ مَتينٍ بِحَجمِ المادَّةِ التَّفسيريَّةِ التي يُمكِنُ أن يَؤُولَ إليها هذا الجَمعُ، غَيرَ أنِّي لَمّا تَقَدَّمَ بي العَمَلُ واتَّصَلَتْ أسبابُ نَشاطي فيهِ، بَدَأَت تَتَكَشَّفُ أمامي حَقيقَةٌ واضِحَةٌ، هيَ أنَّ هذا الرَّجُلَ صاحِبُ مَعلَمَةٍ تَفسيريَّةٍ كَبيرَةٍ كانَت تَنتَظِرُ مِن أبناءِ هذا العِلمِ وذَوي رَحِمِهِ مَن يُخرِجُها لِلنّاسِ ويَدفَعُ عَنهُم تُهمَةَ العُقوقِ والإجحافِ بِحَقِّها.

ومِن أجلِ استيفاءِ المادَّةِ التَّفسيريَّةِ لِلسُّهَيلِيِّ لَم أكتَفِ بِالرُّجوعِ إلى كُتُبِهِ التي أَلَّفَها بِنَفسِهِ، بَل بَحَثْتُ كذلكَ في كُلِّ ما طالَتْهُ يَدي مِن مُصَنَّفاتٍ نَقَلَتْ شَيْئًا مِن كَلامِهِ، أو عَقَّبَتْ على بَعضِ آرائِهِ بِالتَّأييدِ تارَةً وبِالتَّفنيدِ أُخرى، فكانَ مِن ذلكَ أن فَتَّشْتُ في كُتُبِ اللُّغَةِ والنَّحوِ، والتَّفسيرِ وعُلومِ القُرآنِ، والتّاريخِ، وشُروحِ الحَديثِ، وغَيرِها مِمّا قَد يُشَكِّلُ مَكتَبَةً حافِلَةً زاخِرَةً بِشَتّى مَصادِرِ المَعرِفَةِ وفُنونِ العِلمِ. وفي الآتي تَعريفٌ تَفصيليٌّ بِالمَصادِرِ التي استَخرَجْتُ مِنها مادَّةَ التَّفسيرِ:

أَوَّلاً: كُتُبُ السُّهَيْلِيِّ ورَسائلُهُ:

1. أَمالي السُّهَيْلِيِّ في النَّحْوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقْهِ:

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا، وطُبِعَتْ في مَطبَعَةِ السَّعادَةِ بِالقاهِرَةِ في مُجَلَّدٍ صَغيرٍ يَقَعُ في (158) صَفحَةً.

2. التَّعريفُ والإعلام في ما أُبْهِمَ مِن الأَسماءِ والأَعلام في القُرآنِ الكَريم:

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها الأُستاذُ عبد أ. مهَنّا، ونَشَرَتْها دارُ الكُتُبِ العِلميَّة بِبَيروت عامَ 1410هـ/ 1992م، وتَقَعُ في (192) صَفحَةً.

ونَظَرْتُ أحيانًا في الطَّبعَةِ التي حَقَّقَها عبد الله محمَّد عليّ النّقراط، ونشَرَتْها كُلِّيَّةُ الدَّعوَةِ الإسلاميَّة بِليبيا عامَ 1992م، وذلكَ لِتَصحيحِ بَعضِ الأَخطاءِ الطِّباعيَّةِ والأَوهامِ التي وَقَعَتْ في النَّشرَةِ المذكورَةِ آنِفًا.

3. **الرَّوضُ الأُنُفُ في شَرحِ السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ لابنِ هِشام:**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها وعَلَّقَ عَلَيها وشَرَحَها عبد الرَّحمن الوَكيل، ونَشَرَتْها دارُ الكُتُب الحَديثَة بِالقاهِرَةِ عامَ 1387هـ/ 1967م، وتَقَعُ في سَبعَةِ مُجَلَّداتٍ كَبيرَةٍ.

4. **كِتابُ الفَرائضِ وشَرح آياتِ الوَصِيَّةِ:**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا، ونَشَرَتْها المكتَبَةُ الفَيصَلِيَّةُ بِمَكَّةَ المُكَرَّمَةِ عامَ 1405هـ/ 1984م، وتَقَعُ في (173) صَفحَةً.

5. **مَسائلُ في النَّحْوِ واللُغَةِ والحَديثِ والفِقْهِ:**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها الدُّكتور طه مُحسِن، ونَشَرَها في مَجَلَّةِ المَورِدِ التي تُصدِرُها وِزارَةُ الثَّقافَةِ والإعلامِ في العِراقِ، المُجَلَّد الثّامِنَ عَشَرَ، العَدَد الثّالِث، خَريف عامِ 1989م، وتَشغَلُ هذهِ المَسائلُ ما بينَ الصَّفحَتَيْنِ 84 و110 مِن هذا العَدَدِ.

6. **مَسأَلَةُ خُروجِ اللَفْظِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المَعنى في ضِمنِه:**

وهيَ مَسأَلَةٌ عَثَرْتُ عَلَيْها في ضِمنِ مَخطوطٍ لأَمالي السُّهَيْلِيِّ يَبدو أَنَّهُ فاتَ الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا عندَ تَحقيقِهِ لَها. وهذهِ المسأَلَةُ مسأَلَةٌ تَفسيرِيَّةٌ لُغَوِيَّةٌ تَقَعُ في سِتِّ صَفَحاتٍ، ولَم يَسبِقْ لَها أَن طُبِعَتْ مِن قَبْلُ، فلِذلكَ ارتَأَيْتُ تَذييلَ هذا الكِتابِ بِها مُحَقَّقَةً، ومُخَرَّجَةً آياتُها وأَحاديثُها وآثارُها وأَبياتُها، ومُعَلَّقًا عليها بِما يَليقُ بِمَسأَلَةٍ لِعَلَمٍ كَبيرٍ يُزالُ عَنها غُبارُ القُرونِ أَوَّلَ مَرَّةٍ مُنذُ أَن أَملاها صاحِبُها، فلِلّهِ وَحْدَهُ المِنَّةُ والفَضلُ.

7. **نَتائجُ الفِكرِ في النَّحْوِ:**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها عادِل أَحمَد عَبد الموجود وعَليّ

محمَّد معوّض، ونَشَرَتْها دارُ الكُتُبِ العِلميَّة بِبَيروت عامَ 1412هـ/ 1992م، وتَقَعُ في (342) صَفحَةً.

ونَظَرْتُ أحيانًا في الطَّبعَةِ التي حَقَّقَها الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا، ونَشَرَتْها دارُ الرِّياضِ بِالسّعودِيَّةِ، لإصلاحِ بَعضِ الهَناتِ والأخطاءِ في النَّشرَةِ المذكورَةِ آنِفًا.

ثانِيًا: الكُتُبُ التي نَقَلَتْ فَوائدَ تَفسيرِيَّةً لِلسُّهَيْلِيِّ لَم أَجِدْها في كُتُبِهِ:

1. **الأَشباهُ والنَّظائرُ في النَّحْوِ، لِجَلالِ الدِّينِ السُّيوطِيِّ (911هـ):**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها الدُّكتور عَبد العال سالِم مكرم، ونَشَرَتْها مُؤَسَّسَةُ الرِّسالةِ بِبَيروت، وتَقَعُ في ثَمانِيَةِ مُجَلَّداتٍ. والمادَّةُ التَّفسيرِيَّةُ التي وَجَدتُّها في هذا الكِتابِ تَشغَلُ ما بينَ الصَّفحَتَيْنِ 216 و227 مِن المُجَلَّدِ الخامِسِ مِنهُ.

2. **البُرهان في عُلومِ القُرآن، لِبَدرِ الدِّينِ الزَّركَشِيِّ (794هـ):**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها محمَّد أبو الفَضل إبراهيم، ونَشَرَها عيسى البابي الحَلَبيّ وشُرَكاهُ بِمِصرَ، وتَقَعُ في أربَعَةِ مُجَلَّداتٍ. والمادَّةُ التَّفسيرِيَّةُ التي وَجَدتُّها في هذا الكِتابِ تَقَعُ في الصَّفحَةِ 240 مِن المُجَلَّدِ الثّالِثِ مِنهُ، وفي الصَّفحَةِ 13 مِن المُجَلَّدِ الرّابعِ.

3. **تَفسيرُ مُبهَماتِ القُرآنِ المَوسومُ بِـ (صِلَة الجَمعِ وعائد التَّذييل لِمَوصولِ كِتابَي الإعلامِ والتَّكميل)، لأَبي عَبدِ اللهِ البلنسيِّ (782هـ):**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها عبد الله عبد الكريم محمَّد، ونَشَرَتْها دارُ الغَربِ الإسلاميِّ بِبَيروت عامَ 1411هـ/ 1991م في مُجَلَّدَيْنِ. ولَم آخُذْ مِن هذا الكِتابِ سِوى مادَّةٍ تَفسيرِيَّةٍ واحِدَةٍ نَقَلَها مُؤَلِّفُهُ مِن كِتابِ (التَّعريف والإعلام) لِلسُّهَيْلِيِّ المذكورِ آنِفًا، وقَد خَلَتْ مِنها طَبعَتا الكِتابِ

اللّتانِ سَبَقَ وَصْفُهُما، فاستَدرَكْتُها مِن هذا الكِتابِ، وهيَ تَقَعُ في الصَّفحَةِ 315 مِن المُجَلَّدِ الثّاني مِنهُ.

أَبو القاسِمِ السُّهَيلِيّ

لَن أُفيضَ في الحَديثِ عَن سيرَةِ السُّهَيلِيِّ الشَّخصِيَّةِ أو العِلمِيَّةِ، فقَد سَبَقَني إلى ذلكَ كَثيرونَ مِمَّن نَشَروا مُؤَلَّفاتِهِ أو كَتَبوا عَنهُ، بَل سأكتَفي بِسَردِ نُبذَةٍ تُوضِحُ المَلامِحَ الأَساسِيَّةَ لِسيرَتِهِ، ولَن أَسرُدَ مُؤَلَّفاتِهِ هُنا أَيضًا بَعدَ أن ذَكَرتُها مُفَصَّلَةً عِندَ حَديثي عَمّا اعتَمَدتُ مِن تُراثِ السُّهَيلِيِّ في جَمعي لِهذا التَّفسيرِ.

نَسَبُهُ:

هوَ أَبو القاسِمِ وأَبو زَيْدٍ وأَبو الحَسَنِ عَبدُ الرَّحمنِ ابنُ الخَطيبِ أَبي مُحَمَّدٍ عَبدِ اللهِ ابنِ الخَطيبِ أَبي عُمَرَ أَحمَدَ بنِ أَبي الحَسَنِ أَصبغَ بنِ حُسَينِ بنِ سَعدونِ ابنِ رِضوانَ بنِ فَتُّوحٍ الخَثعَمِيُّ السُّهَيْلِيُّ المالقِيُّ[6] المالِكِيُّ[7]، قالَ تِلميذُهُ ابنُ دِحيَةَ (633هـ): "هكَذا أملى عَلَيَّ نَسَبَهُ، وقالَ إنَّهُ مِن ولدِ أَبي رُوَيحَةَ الخَثعَمِيِّ الذي عَقَدَ لَهُ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لِواءً عامَ الفَتحِ"[8].

مَولِدُهُ ونَشأَتُه ووَفاتُه:

وُلِدَ السُّهَيْلِيُّ سَنَةَ ثَمانٍ وخَمسِمِئَةٍ لِلهِجرةِ بِالأَندلُسِ، إذ وُلِدَ ونَشَأَ في سُهَيلٍ وهيَ قَريَةٌ بِالقُربِ مِن مالقَةَ سُمِّيَتْ بِالكَوكَبِ؛ لأَنَّهُ لا يُرى في جَميعِ الأَندلُسِ إلّا مِن جَبَلٍ مُطِلٍّ عَلى هذهِ القَريَةِ[9]. فمِن أَجلِ ذلكَ يَنتَسِبُ السُّهَيلِيُّ إلى مالقَةَ أَيضًا

(6) يُنظَر: المُطرِب: 230، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: 2/ 570، وتاريخُ الإسلام: 41/ 114.
(7) يُنظَر: الدِّيباجُ المُذْهَب: 150.
(8) يُنظَر: المُطرِب: 230.
(9) يُنظَر: تاريخُ الإسلام: 41/ 115-116.

بِصِفَتِها الإقليمَ الذي تَعودُ إلَيهِ قَريَةُ سُهَيلٍ، إذ قالَ ابنُ دِحيَةَ: "نَشَأَ بِمالَقَةَ، وبِها تَعَرَّفَ، وفي أكنافِها تَصَرَّفَ، حَتّى بَزَغَتْ في البَلاغَةِ شَمسُهُ، ونَزَعَتْ إلى مَطامِحِ الهِمَمِ نَفسُهُ"(10). ونَشَأَ السُّهَيلِيُّ في بَيتِ عِلمٍ وخطابَةٍ، فهوَ كما ذَكَرْنا في نَسَبِهِ: "ابنُ الخَطيبِ أبي مُحَمَّدٍ ابنِ الخَطيبِ أبي عُمَرَ"(11). وتُوُفِّيَ في مراكشَ في السّادِسِ والعِشرينَ مِن شَهرِ شَعبانَ سنَةَ إحدى وثَمانينَ وخَمسِمِئَةٍ(12).

عَماهُ:

أشارَتْ أغلَبُ المصادِرِ إلى أنَّ السُّهَيلِيَّ كانَ مَكفوفَ البَصَرِ، ونَصَّ بَعضُها على أنَّ ذلكَ حَدَثَ حينَ كانَ في السّابِعَةَ عَشرَةَ مِن عُمُرِهِ(13)، وبَيَّنَ ابنُ الأبّارِ (658هـ) عِلَّةَ عَماهُ بِقَولِهِ: "كُفَّ بَصَرُهُ بِماءٍ نَزَلَ بِهِ وهوَ ابنُ أربَعَ عَشرَةَ سَنَةً أو نَحوِها"(14). وقَد شَكَّكَ الدُّكتور محمَّد إبراهيم البنّا في عَمى السُّهَيلِيِّ استِنادًا إلى حُجَّتَيْنِ؛ إحداهُما أنَّ تِلميذَهُ ابنَ دِحيَةَ لَم يُشِرْ إلى ذلكَ في تَرجَمَتِهِ لَهُ؛ والأُخرى أنَّ كَلامَ السُّهَيلِيِّ نَفسِهِ في بَعضِ المَواضِعِ مِن كُتُبِهِ قَد يَستَدعي التَّرَوِّيَ قَبلَ نِسبَةِ ذلكَ إليهِ(15). ويُمكِنُ دَفعُ الحُجَّةِ الأُولى بِأنَّ اثنَيْنِ آخَرَيْنِ مِن تِلاميذِ السُّهَيلِيِّ قَد نَبَّها على عَماهُ؛ أحَدُهُما الضَّبِّيُّ (599هـ)(16)؛ والآخَرُ ابنُ عَرَبِيّ الحاتميُّ الصُّوفِيُّ (638هـ)(17). أمّا الحُجَّةُ الثّانيَةُ فيُمكِنُ دَفعُها بِأنَّ مُعظَمَ المواضِعِ المُشارِ إليها مُحتَمِلَةٌ ولا تَنهَضُ دَليلًا لِلقَطعِ بِعَمى السُّهَيلِيِّ المُبَكِّرِ(18).

---

(10) يُنظَر: المُطرِب: 230.

(11) يُنظَر: تاريخُ الإسلام: 41/ 114.

(12) يُنظَر: المُطرِب: 233.

(13) يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: 354، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: 2/ 571، وتاريخُ الإسلام: 41/ 114.

(14) يُنظَر: كِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: 2/ 571.

(15) يُنظَر: أمالي السُّهَيلِيّ: 9 (مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق).

(16) يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: 354.

(17) يُنظَر: مُحاضَرَةُ الأبرار: 1/ 140.

(18) يُنظَر: بَحثُ (شِعر أبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ): 114.

وقَد عَثَرَ الباحِثُ بنيونس الزّاكي على ما يُقَوِّي التَّشكيكَ في أنَّ السُّهَيلِيَّ كانَ قَد فَقَدَ بَصَرَهُ تَمامًا، وهوَ ما ذَكَرَهُ الزَّبيدِيُّ (1205هـ) بِقَولِهِ: "(الخَزْجُ) بِفَتحٍ وسُكونٍ، . . . ووُجِدَ في (الرَّوض) بِخَطِّ السُّهَيلِيِّ بِفَتحَتَيْنِ"[19]، فهذا يَعني أنَّ السُّهَيلِيَّ كانَ مُبصِرًا حينَ جاوَزَ السِّتّينَ مِن عُمُرِهِ؛ لأنَّهُ لَم يَنتَهِ مِن تَأليفِ (الرَّوض الأُنُف) إلّا في جُمادى الأُولى مِن سَنَةِ تِسعٍ وسِتّينَ وخَمسِمِئَةٍ، على ما ذَكَرَ هوَ نَفسُهُ[20].

أَشهَرُ شُيوخِهِ وتَلاميذِهِ:

لِلسُّهَيلِيِّ شُيوخٌ كَثيرونَ، أَكتَفي هُنا بِذِكرِ اثنَيْنِ مِنهُم تَرَدَّدَ ذِكرُهُما في تَفسيرِهِ، أَعني أَبا الحُسَيْنِ بنَ الطَّراوَةِ (528هـ) الذي قَرَأَ السُّهَيلِيُّ النَّحوَ عَلَيهِ، وسَمِعَ مِنهُ كَثيرًا مِن كُتُبِ اللُّغَةِ والأَدَبِ[21]، وأَبا بَكرِ بنَ العَرَبِيِّ (543هـ) الذي سَمِعَ مِنهُ السُّهَيلِيُّ ورَوى عَنهُ[22]. وكذلِكَ لَهُ تَلاميذُ كَثيرونَ، مِن أَشهَرِهِم أَبو عَلِيٍّ الشَّلَوبينُ النَّحوِيُّ (654هـ)[23]، وابنُ دِحيَةَ المُحَدِّثُ (633هـ)[24].

عَمَلي في التَّفسيرِ

أُورِدُ في الآتي فِقراتِ عَمَلي في التَّفسيرِ مُرَتَّبَةً بِحَسَبِ أَولَوِيّاتِ ذِكرِها:

1. أَورَدتُ السُّوَرَ المُشتَمِلَةَ على تَفسيرٍ لِلسُّهَيلِيِّ مُرَتَّبَةً بِحَسَبِ تَسَلسُلِ وُرودِها في المُصحَفِ، وأَورَدتُ الآياتِ أَو أَجزاءَ الآياتِ التي تَناوَلَها السُّهَيلِيُّ بِالتَّفسيرِ بِخَطٍّ كَبيرٍ في المَتنِ مُرَتِّبًا إيّاها هيَ أَيضًا بِحَسَبِ تَسَلسُلِ وُرودِها

---

(19) يُنظَر: تاجُ العَروس: 5/ 523.

(20) يُنظَر: بَحثُ (أَبو القاسِمِ السُّهَيلِيُّ وإنتاجُهُ الفِكرِيّ): 92، وبَحثُ (شِعر أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ): 115، والرَّوضُ الأُنُف: 1/ 36.

(21) يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيّ: 9 (مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق).

(22) يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: 354، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: 2/ 570.

(23) يُنظَر: سِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاء: 23/ 208.

(24) يُنظَر: المُطرِب: 230.

في السُّوَرِ المَعنِيَّةِ. ومَيَّزْتُ الآياتِ أو أَجزاءَ الآياتِ التي يَتَعَدَّدُ كَلامُ السُّهَيلِيِّ عَلَيها في غَيرِ مَوضِعٍ مِن كُتُبِهِ بِوَضعِ نُقطَتَيْنِ رَأسِيَّتَيْنِ (:) بَعدَها، أَمّا ما لَهُ كَلامٌ واحِدٌ عَلَيهِ فلا أَضَعُهُما بَعدَهُ. وحَرَصْتُ عَلى تَمييزِ الآياتِ أو أَجزاءِ الآياتِ المُفَسَّرَةِ التي بِرِوايَةِ حَفصٍ عَن عاصِمٍ مِن الرِّواياتِ أو القِراءاتِ الأُخرى، فوَضَعْتُ التي بِرِوايَةِ حَفصٍ بَينَ قَوسَيْنِ مُزَهَّرَيْنِ ﴿ ﴾ وجَعَلتُ رَسمَها بِخَطِّ المُصحَفِ، أَمّا غَيرُها فوَضَعْتُها بَينَ القَوسَيْنِ الآتِيَيْنِ { } وجَعَلْتُ رَسمَها بِالخَطِّ الاعتِيادِيِّ. وحَرَصْتُ أيضًا عَلى تَمييزِ الآياتِ المُفَسَّرَةِ أَصالَةً مِن التي فُسِّرَتْ ضِمنِيًّا في أَثناءِ تَفسيرِ آياتٍ أُخرى، بِأَن أَقولَ بَعدَ إيرادِ الآيَةِ المُفَسَّرَةِ ضِمنِيًّا وتَخريجِها مِن المُصحَفِ: "يُراجَع: "، وبِأَن أَكتُبَ بَعدَ ذلكَ اسمَ السُّورَةِ ورَقمَ الآيَةِ التي فُسِّرَتْ فيها الآيَةُ المَعْنِيَّةُ ضِمنِيًّا؛ لِيَعودَ القارِئُ الكَريمُ إليها ويَجِدَ في ضِمنِها تَفسيرَ الآيَةِ المَعْنِيَّةِ.

2. خَرَّجْتُ الأَحاديثَ والآثارَ التي تَرِدُ في التَّفسيرِ مِن مَظانِّها المُعتَدِّ بِها، وزِدتُ على ذلكَ نَقلَ ما وَقَفْتُ عَليهِ مِن أَحكامِ أَهلِ الشَّأنِ عَلَيها بِالصِّحَّةِ أَو الحُسنِ أَو الضَّعفِ أَو الوَضعِ، لإيماني الجازِمِ بِعَدَمِ جَدوى الاكتِفاءِ بِالتَّخريجِ دونَ إيرادِ الحُكمِ؛ لأَنَّ كَثيرًا مِن النَّتائجِ التَّفسيرِيَّةِ مَبنِيَّةٌ على أَحاديثَ أَو آثارٍ قَد تَكونُ ضَعيفَةً أَو مَوضوعَةً، فتَسقُطُ بِبَيانِ حالِها النَّتائجُ التي بُنِيَتْ عَلَيها. وسَيَرى القارئُ الكَريمُ أَنِّي أَكثَرْتُ مِن النَّقلِ عَن بَعضِ أَهلِ الشَّأنِ في ذلكَ مِن المُتَقَدِّمِينَ، كالذَّهَبِيِّ (748هـ) والهَيثَمِيِّ (807هـ) وابنِ حَجَرٍ العَسقَلانِيِّ (852هـ)، والمُتَأَخِّرينَ كالأَلبانِيِّ وشُعَيب الأَرناؤوط، وما ذلكَ إلّا لإمامَتِهِم في هذا الفَنِّ ولِكَثرَةِ مُصَنَّفاتِهِم فيهِ. وسيَرى القارئُ الكَريمُ أَيضًا أَنِّي إذا خَرَّجْتُ حَديثًا أَو أَثَرًا مِن أَحَد كُتُبِ السُّنَنِ الأَربَعَةِ ثُمَّ نَقَلْتُ حُكمَ الأَلبانِيِّ عَليهِ فإِنِّي لا أُحيلُ عَلى كِتابٍ مِن كُتُبِهِ؛ لأَنَّ أَحكامَهُ عَلى أَحاديثِ كُتُبِ السُّنَنِ الأَربَعَةِ وآثارِها مُثْبَتَةٌ في تِلكَ الكُتُبِ أَنفُسِها مُباشَرَةً بَعدَ أَرقامِ الأَحاديثِ أَو الآثارِ المَعْنِيَّةِ وقَبلَ إيرادِ أَسانيدِها ومُتونِها في طَبعاتِ كُتُبِ السُّنَنِ التي أُحيلُ عَلَيها، فبِإمكانِ القارِئِ التَّثَبُّتُ مِن حُكمِ الأَلبانِيِّ على الحديثِ أَو الأَثَرِ المُعَيَّنِ بِالرُّجوعِ إلى رَقمِهِ الذي أُثبِتُهُ في التَّخريجِ.

3. خَرَّجْتُ الأَشعارَ والأَرجازَ التي تَتَخَلَّلُ تَفسيرَ السُّهَيلِيِّ لِلآياتِ التي تَناوَلَها بِالتَّحليلِ، بإحالَتِها قَدرَ المُستَطاعِ على طَبَعاتِ الدَّواوينِ والمجاميعِ الشِّعريَّةِ المُحَقَّقَةِ تَحقيقًا عِلمِيًّا.

4. اقتَصَرْتُ في تَرجَمَةِ الأعلامِ عَلى مَن رَأَيْتُ أَنَّ ثَمَّةَ أَهَمِّيَّةً لِلتَّعريفِ بِهِم لِما لَهُم مِن أَثَرٍ في السِّياقاتِ التَّفسيريَّةِ التي يَرِدونَ فيها ولِغَلَبَةِ ظَنٍّ غُموضِ أمرِهِم على مُعظَمِ القُرّاءِ، ولَو تَرجَمْتُ لِكُلِّ الأَعلامِ الذينَ يَرِدُ لَهُم ذِكرٌ في أثناءِ التَّفسيرِ لَتَضَخَّمَ الكِتابُ فَوقَ ضَخامَتِهِ.

5. سُقْتُ في الهامِشِ كُلَّ ما أَمكَنَني الوُقوفُ عَلَيهِ مِن استِدراكاتٍ عَلَيهِ أَو رُدودٍ أَو حَتّى استِحساناتٍ لِبَعضِ اختِياراتِهِ التَّفسيريَّةِ، ما كانَ لَهُ مِنها تَعَلُّقٌ عَقَدِيٌّ أَو فِقهِيٌّ أَو أُصولِيٌّ أَو سِيرِيٌّ، فَضلًا عَمّا كانَ تَفسيرِيًّا مَحضًا. فلا تَعجَبْ، أَيُّها القارئُ الكَريمُ، لِما تَراهُ في هَوامِشِ التَّفسيرِ مِن كَثرَةِ إيرادِ الحُجَجِ المُضادَّةِ أَو الاستِدراكاتِ أَو الرُّدودِ على تَنوُّعِ مَجالاتِها واختِلافِ اتِّجاهاتِها؛ ففي ذلكَ ما يَكشِفُ عَن قيمَةِ تَفسيرِ السُّهَيلِيِّ مِن جانِبَيْنِ؛ أَحَدُهُما أَنَّهُ مَتَنَوِّعُ المَشارِبِ مُتَعَدِّدُ المآخِذِ لا يَقتَصِرُ على نَمَطٍ واحِدٍ مِن أَنماطِ التَّفسيرِ كأَن يَكونَ أَثَرِيًّا أَو فِقهِيًّا أَو إشارِيًّا أَو غَيرَ ذلكَ؛ والآخَرُ أَنَّهُ أَثارَ حَراكًا وأَيقَظَ سَواكِنَ، بِما يَدُلُّ على نَزعَةٍ تَجديدِيَّةٍ غَيرِ تَقليدِيَّةٍ، لا تَكتَفي بِالرُّكونِ إلى التَّفاسيرِ المَوروثَةِ مِن غَيرِ تَقديمِ أَيَّةِ إضافَةٍ نَوعِيَّةٍ.

6. عَلَّقْتُ عَلى مَواضِعَ مِن التَّفسيرِ وَجَدتُ السُّهَيلِيَّ جانَبَ الصَّوابَ فيها، أَو سَها، أَو أَخطَأَ في العَزوِ، أَو وَهِمَ، أَو زَلَّ، أَو قَدَّرْتُ أَنَّ فيها خَطَأً تحقيقيًّا أَو طِباعيًّا يَستحِقُّ الوُقوفَ عندَهُ والتَّنبيهَ عليهِ في الهامِشِ، على أَنِّي صَحَّحْتُ بعضَ الأَخطاءِ اليَسيرَةِ مُباشَرَةً في المتنِ مِن غيرِ إشارَةٍ إلى ذلكَ في الهامِشِ.

7. كانَ الهامِشُ هوَ الموضِعَ الذي تَضَمَّنَ جَميعَ تَخريجاتي وتَعليقاتي وإحالاتي على المصادِرِ والمراجِعِ المطلوبَةِ، سِوى تَخريجاتِ الآياتِ القُرآنيَّةِ فإنِّي أَورَدتُّ في المَتنِ تَخريجَ كُلِّ آيَةٍ عَقِبَ إيرادِها، ومُؤَلَّفاتِ السُّهَيلِيِّ التي استَمدَدتُّ مِنها المادَّةَ التَّفسيريَّةَ فإنِّي أَورَدتُّها في المَتنِ أَيضًا، فكُنْتُ بَعدَ انتِهاءِ كُلِّ

مادَّةٍ تَفسيريَّةٍ أُورِدُ عُنوانَ مُؤَلِّفِ السُّهَيلِيِّ الذي استَقَيْتُها مِنهُ مُمَيِّزًا إيّاهُ بِإمالَةِ حُروفِهِ.

وقَبلَ أن أَضَعَ القَلَمَ لا بُدَّ مِن الإقرارِ بِفَضلِ زَوجَتي، بَعدَ فَضلِ اللهِ، عَلَيَّ وعَلى كِتابي هذا، فقَد كانَتْ بِحَقٍّ خَيرَ مُعينٍ ومُؤازِرٍ لي طَوالَ مُدَّةِ عَمَلي فيهِ. وقَد تَنَوَّعتْ جَوانِبُ إعانَتِها لي فيهِ؛ مِن رَقنٍ لِقَدْرٍ ليسَ بِالقَليلِ مِنهُ؛ وتَقويمٍ لِبَعضِ المَواطِنِ فيهِ؛ وتَنبيهٍ عَلى أُمورٍ فاتَني التَّنبيهُ عَلَيها؛ ومُراجَعَةٍ لِجَوانِبَ فيهِ مِن بَينِ عَدَدٍ لا أَستَطيعُ عَدَّهُ مِن المُراجَعاتِ لِمُختَلِفِ جَوانِبِ التَّفسيرِ، فجَزاها اللهُ خَيرَ ما يَجزي زَوجَةً عَن زَوجِها وطالِبَةَ عِلمٍ عَمّا تُسهِمُ في نَشرِهِ مِنهُ.

أَمّا الأُستاذُ سالمٌ الزّريقانيُّ، مُديرُ دارِ المَدارِ الإسلامِيّ، فلا يُمكِنُ إغفالُ مَواقِفِهِ النَّبيلَةِ المُتَفَهِّمَةِ لأَهَمِّيَّةِ نَشرِ المُصَنَّفاتِ التُّراثِيَّةِ الأَصيلَةِ التي تُظهِرُ الوَجهَ المُشرِقَ لأَطوادِ العِلمِ وأَساطينِهِ مِن عُلَماءِ أُمَّتِنا الأَفذاذِ الذينَ قَدَّموا في أَزمِنَتِهِم أَفضَلَ ما يُمكِنُ تَقديمُهُ فيها، بَل شَكَّلوا حَلَقاتٍ هيَ أَشبَهُ بِالطَّفراتِ، بِمُصطَلَحِ عَصرِنا، في سِلسِلَةِ تَطَوُّرِ العِلمِ، فجَزاهُم اللهُ خَيرًا لِما سَطَّروهُ مِن عِلمٍ، وجَزاهُ خَيرًا لِما أَحياهُ مِنهُ وأَظهَرَهُ ونَشَرَهُ في زَمانٍ يَكادُ أَهلُهُ يَتَنَكَّرونَ لَهُ ولأَهلِهِ، فلا يَعرِفونَ لَهُ قَدرًا ولا لَهُم مَقامًا، أَمّا هُوَ فأَبى إلّا أن يُحَقِّقَ في واقِعِ النَّشرِ التَّكامُلَ المَنشودَ بَينَ التُّراثِ العَرَبِيِّ الإسلامِيِّ الأَصيلِ فأَسَّسَ دارَ المدارِ الإسلامِيّ لِتُعنى بِهِ تَأليفًا وتَحقيقًا وتَرجَمَةً، والدِّراساتِ الحَديثَةِ في مُختَلِفِ حُقولِ العِلمِ وفُنونِ المَعرِفَةِ تَأليفًا وتَرجَمَةً، معَ مَزيدِ اهتِمامٍ بِالجانِبِ التَّرجَمِيِّ هُنا؛ لأَنَّهُ أَمثَلُ السُّبُلِ وأَقصَرُها لِلوُصولِ إلى ثَقافاتِ الآخَرينَ وعُلومِهِم، فكانَ أن أَسَّسَ دارَ الكِتابِ الجَديدِ المُتَّحِدَةَ لِتَضطَلِعَ بِتِلكُم المُهِمَّةِ الخَطيرَةِ الأَثَرِ والجَسيمَةِ الخَطَرِ.

وبَعدُ، فيا مُطالِعَ كِتابي، هذا عَمَلي بينَ يَدَيْكَ بَعدَ أَن قَضَيْتُ في إعدادِهِ وتَحقيقِهِ والتَّعليقِ عَلَيهِ ما يَزيدُ على عَشرِ سَنَواتٍ، لا أَسأَلُكَ مَحمَدَةً ولا إطراءً، كما لا أَنتَظِرُ مِنكَ مَذَمَّةً ولا إزراءً، بَل كُلُّ ما أَرجوهُ دُعاءٌ بِظَهرِ الغَيبِ، عَسى أَن يَنفَعَني ويَقومَ بِحُجَّتي ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (النَّحل: 111). وآخِرُ دَعوانا أن الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى خاتَمِ الأَنبياءِ والمُرسَلينَ، مُحَمَّدٍ وعَلى آلِهِ وأَصحابِهِ أَجمَعينَ.

الجامِعُ لِتَفسيرِ الإمامِ
أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيِّ (581هـ)



تَفْسيرُ سُورَةِ الفاتِحَة

سورَةُ الفاتِحَة:

• في تفسيرِ بَقِيِّ بنِ مَخْلَدٍ: أَنَّ إِبليسَ لعنَهُ اللهُ رَنَّ أَربَعَ رنّاتٍ: رَنَّةً حينَ لُعِنَ، ورَنَّةً حينَ أُهبِطَ، ورَنَّةً حينَ وُلِدَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ، ورَنَّةً حينَ أُنزِلَتْ فاتحةُ الكتابِ. قالَ: والرَّنينُ والنُّخارُ مِن عَمَلِ الشَّيطانِ[1]. قالَ: ويُكرَهُ أن يُقالَ: أُمُّ الكِتابِ، ولكِنْ فاتِحَةُ الكِتابِ[2]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 149)*

---

(1) رواهُ أَبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح1124، عن مُجاهدٍ مَوقوفًا عليه، وأَبو نُعَيمٍ في (حِلْيَة الأَولياء): 3/ 299. ورَوى الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الأَوسَط) :ح4785، عن أَبي هُرَيرَةَ أَنَّ إِبليسَ رَنَّ حينَ أُنزِلَتْ فاتحةُ الكتابِ، وأُنزِلَتْ بِالمدينةِ. وقالَ عنه الهَيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): 7/ 20: "هو شَبِيهٌ بِالمرفوعِ، ورِجالُهُ رِجالُ الصَّحيحِ".

(2) قد جاءَ ما يَدُلُّ على جَوازِ تَسميتِها أُمَّ الكتابِ، ففي صَحيحِ البُخاريِّ: كتاب التَّفسير، باب (ما جاءَ في فاتِحَةِ الكِتاب): "وسُمِّيَتْ أُمَّ الكِتابِ أَنَّهُ يُبدَأُ بِكتابتِها في المصاحفِ، ويُبدَأُ بِقراءَتِها في الصَّلاةِ". وقالَ ابنُ حَجَرٍ في (فَتح الباري): 8/ 197، شارِحًا كَلامَ البُخاريِّ ومُعَلِّقًا عليه: "وقالَ غيرُهُ: سُمِّيَتْ أُمَّ الكِتابِ لأَنَّ أُمَّ الشَّيءِ ابتِداؤُهُ وأَصلُهُ، ومنه سُمِّيَتْ مَكَّةُ أُمَّ القُرَى؛ لأَنَّ الأَرضَ دُحِيَتْ مِن تحتِها. وقالَ بعضُ الشُّرّاحِ: التَّعليلُ بِأَنَّها يُبدَأُ بِها يُناسِبُ تسميتَها فاتِحَةَ الكِتابِ لا أُمَّ الكِتابِ. والجوابُ: أَنَّه يتَّجِهُ ما قالَ بِالنَّظرِ إِلى أَنَّ الأُمَّ مَبدأُ الوَلَدِ. وقيلَ: سُمِّيَتْ أُمَّ القُرآنِ لاشتمالِها على المعاني التي في القُرآنِ: مِن الثَّناءِ على اللهِ تعالى، والتَّعبُّدِ بِالأمرِ والنَّهيِ، والوعدِ والوعيدِ، وعلى ما فيها مِن ذِكرِ الذّاتِ والصِّفاتِ والفِعلِ، واشتِمالِها على ذِكرِ المبدإِ والمعادِ والمعاشِ. ونقَلَ السُّهَيليُّ عن الحسَنِ وابنِ سيرينَ، ووافقَهُما بَقِيُّ بنُ مَخْلَدٍ، كراهيةَ تسميةِ الفاتحةِ أُمَّ الكِتابِ، وتَعَقَّبَهُ السُّهَيليُّ. قُلْتُ: وسيأتي في حديثِ البابِ تسميتُها بذلك، ويأتي في تفسيرِ (الحِجْر) حديثُ أَبي هُرَيْرَةَ مرفوعًا: «أُمُّ القُرآنِ هي السَّبْعُ المثاني». ولا فَرقَ بينَ تسميتِها بِأُمِّ القُرآنِ وأُمِّ الكِتابِ، ولَعَلَّ الذي كَرِهَ ذلك وقفَ عندَ لفظِ (الأُمّ)، وإذا ثَبَتَ النَّصُّ طاحَ ما دونَهُ". والحديثُ الذي أَشارَ إِليه ابنُ حَجَرٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4704، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾)، عن أَبي هُرَيْرَةَ رضيَ اللهُ عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ (الفاتحة: 1):

• مُسَيْلِمَةُ بنُ ثُمامَةَ بنِ الحارِثِ بنِ عَبدِ الحارِثِ بنِ هفّانَ بنِ ذهلِ بنِ الدّولِ بنِ حنيفةَ. يُكنى أَبا ثُمامَةَ[3]، وقيلَ: أَبا هارونَ. وكانَ يُسَمّى بِالرَّحمنِ، في ما رُوِيَ عن الزُّهريِّ، قبلَ مَولِدِ عبدِ اللهِ والدِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ[4]. وقُتِلَ وهو ابنُ مئةٍ وخَمسينَ سنةً[5].

وكانَتْ قُرَيشٌ حينَ سَمِعَتْ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ قالَ قائلُهُم: دُقَّ فُوكَ؛ إنَّما تَذكُرُ مُسَيلِمَةَ رَحمانَ اليَمامَةِ[6]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 442-443)*

عليه وسلَّمَ: «أُمُّ القُرآنِ هي السَّبْعُ المثاني والقُرآنُ العظيمُ». وقد بيَّنَ القُرطُبيُّ في تفسيرِهِ: 1/ 109، وجهَ كراهةِ بعضِ السَّلَفِ تسميةَ الفاتحةِ بِأُمِّ الكتابِ، بِأوضَحَ مِمّا ذكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ، فقالَ: "أُمُّ الكتابِ: وفي هذا الاسمِ خِلافٌ؛ جوَّزَهُ الجمهورُ، وكرِهَهُ أَنَسٌ والحسَنُ وابنُ سيرينَ. قالَ الحسَنُ: أُمُّ الكتابِ: الحلالُ والحرامُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ (آل عمران: 7). وقالَ أَنَسٌ وابنُ سيرينَ: أُمُّ الكتابِ: اسمُ اللوحِ المحفوظِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ الْكِتَٰبِ﴾ (الزُّخرف: 4)". ثُمَّ ذكَرَ القُرطُبيُّ الخِلافَ في اسمِ (أُمِّ القُرآنِ)، ورَدَّ عَدَمَ تجويزِهِ بِنَحوِ ما رَدَّهُ به ابنُ حَجَرٍ. ويُلحَظُ أَنَّ ابنَ حَجَرٍ ذَكَرَ أَنَّ السُّهَيْلِيَّ تَعَقَّبَ هذا القولَ، ولكِنَّ ما بِأيدينا مِن كَلامِهِ هُنا ليسَ فيهِ ذلك، فرُبَّما يكونُ في مُصَنَّفٍ آخَرَ له مفقودٍ لم يَصِلْ إلينا، واللهُ أعلمُ.

(3) يُنظر: جَمهَرَةُ النَّسَب: 543، والمعارِف: 405، وجَمهَرَةُ أنسابِ العَرَب: 310.

(4) نَقَلَ السُّهَيليُّ نحوَ هذا في كتابِهِ (التَّعريف والإعلام): 56، عن وثيمةَ بنِ موسى بنِ الفُراتِ الذي أَلَّفَ كِتابًا سَمّاهُ (كتاب الرِّدَّة)، ويَبدو أَنَّ السُّهَيليَّ نقَلَ منهُ ذلك.

(5) يُنظر: المعارِف: 170، والتَّعريفُ والإعلام: 56.

(6) رَوى الواحِديُّ في (أسباب نُزولِ القُرآن): ح26، عن الكلبيِّ عن أَبي صالحٍ عن ابنِ عبّاسٍ، قالَ: "قامَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ بِمكَّةَ فقالَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَٰلَمِينَ﴾ (الفاتحة: 1-2)، فقالَتْ قُرَيشٌ: دَقَّ اللهُ فاكَ". وقالَ السُّيوطيُّ في (الإتقان): 2/ 471، وهو يتحدَّثُ عن طُرُقِ التَّفسيرِ عن ابنِ عبّاسٍ: "وأَوهَى طُرُقِهِ: طريقُ الكلبيِّ عن أَبي صالحٍ عن ابنِ عبّاسٍ. فإن انضمَّ إلى ذلك روايةُ محمَّدِ بنِ مروانَ السُّدِّيِّ الصَّغيرِ فهي سلسلةُ الكَذِبِ. وكثيرًا مّا يُخَرِّجُ منها الثَّعلبيُّ والواحديُّ". وفي (أسباب نُزولِ القُرآن): 454، عندَ الكلامِ على قولِهِ تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ (الرَّعد: 30): "قالَ أَهلُ التَّفسيرِ: نَزَلَتْ في صُلحِ الحديبيةِ حينَ أَرادوا كتابَ الصُّلحِ فقالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ لِعليٍّ: «اكتُبْ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». فقالَ سُهَيلُ بنُ عَمرٍو والمشركونَ: ما

• أمّا ما تَعَلَّقَ به الباءُ مِن ﴿بِسْمِ﴾ فمحذوفٌ، لا لِتخفيفِ اللفظِ كما زعَموا؛ إذ لو كانَ كذلك لجازَ إظهارُهُ وإضمارُهُ كما يجوزُ في كلِّ ما يُحذَفُ تخفيفًا، ولكِنْ في حذفِهِ فوائدُ ومَعانٍ:

منها: أنَّه مَوطِنٌ ينبغي ألّا يُقَدَّمَ فيه سِوى ذِكرِ اللهِ تعالى، فلو ذُكِرَ الفعلُ، لا سيَّما وهو لا يَستَغني عن فاعِلِهِ، كانَ ذلك مُناقِضًا لِلمقصودِ. فكانَ في حَذفِهِ مُشاكَلَةُ اللفظِ لِلمعنى، كما تقولُ في الصَّلاةِ: اللهُ أكبرُ، ومعناهُ: مِن كُلِّ شيءٍ، ولكِن لا تقولُهُ؛ ليكونَ اللفظُ في اللسانِ مطابِقًا لِمقصودِ الجنانِ، وهو ألّا يكونَ في قلبِ ذِكرٌ إلّا لِلَّهِ وحدَهُ.

وفائدةٌ أُخرَى في حذفِ الفعلِ، وهو أنَّ إضمارَ الفعلِ وحذفَهُ أكثرُ ما يكونُ في الأمرِ، نحو: إيّاكَ والطَّريقَ، الطَّريقَ، ونحو ذلك. والمتكلِّمُ بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ هو اللهُ سُبحانَهُ، وهو أمرُ عبادةٍ بِالابتداءِ بِها في كلِّ سورةٍ مِن القُرآنِ.

وفائدةٌ ثالثةٌ، وهو أنَّه إذا حُذِفَ الفعلُ صَلَحَ الابتداءُ في كلِّ عملٍ أو شُغلٍ، فليسَ فعلٌ أَوْلى بِها مِن فعلٍ، فكانَ الحَذفُ أعَمَّ مِن الذِّكرِ وأبلغَ، معَ الاستغناءِ عنه بِالمشاهَدَةِ، واللهُ سُبحانَهُ أعلمُ. *(نَتائجُ الفِكر: 43-44)*

• إضافةُ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾: أهِيَ إضافةُ مِلكٍ، أم إضافةُ استحقاقٍ، أم إضافةُ تَخصيصٍ؟

فالجوابُ أن نقولَ: هذه المسألةُ تُبنى على أصلِ القَومِ في الاسمِ والمسمّى...

الاسمُ الذي هو السِّينُ والميمُ عبارةٌ عن اللفظِ الذي وُضِعَ دَلالةً على المعنى، والمعنى هو الشَّيءُ الموجودُ في العيانِ إن كانَ مِن المحسوساتِ كَزَيدٍ

نعرفُ الرَّحمنَ إلّا صاحِبَ اليَمامةِ، يَعنُونَ مُسَيلِمَةَ الكذّابَ، اكتُب: بِاسْمِكَ اللهُمَّ. وهكذا كانَ أهلُ الجاهليَّةِ يَكتُبونَ. فأنزَلَ اللهُ تعالى فيهم هذه الآيةَ".

وعَمرٍو، وفي الأذهانِ إن كانَ مِن المعقولاتِ كَالعِلمِ والإرادةِ. فذلك الموجودُ الذي في العيانِ أو الموجودُ الذي في الأذهانِ وُضِعَتْ له عبارةٌ في اللسانِ بِما يُتَرجِمُ عنه ويُتَوصَّلُ إلى فَهمِهِ والكشفِ عن حقيقتِهِ.

ثُمَّ ذلك الشَّخصُ المعبَّرُ عنه، وهو الشَّخصُ مَثلًا، كما استَحقَّ بِأن يكونَ له عبارةٌ بينَ المتخاطِبِينَ يترجِمونَ بها عنه، وهي الزّايُ والياءُ والدّالُ مِن قولِكَ: (زَيْدٌ) مَثلًا، فكذلك استحقَّ هذا اللفظُ المؤَلَّفُ مِن هذه الحروفِ أن يُعبَّرَ عنه بِعبارةٍ أُخرَى يُعَبَّرُ بها عنه[7]؛ لأنَّه شيءٌ موجودٌ في اللسانِ، مَسموعٌ في الآذانِ.

فاللفظُ المؤلَّفُ مِن أَلِفِ الوصلِ والسِّينِ والميمِ عِبارةٌ عن اللفظِ المؤَلَّفِ مِن الزّايِ والياءِ والدّالِ، مثلًا، واللفظُ مِن الزّايِ والياءِ والدّالِ، مثلًا، عبارةٌ عن الشَّخصِ الموجودِ في العيانِ والأذهانِ وهو المسمّى، واللفظُ الدّالُّ عليه الذي هو الزّايُ والياءُ والدّالُ هو الاسمُ، وقد صارَ أيضًا ذلك اللفظُ مُسَمًّى مِن حيثُ كانَ اللفظُ الذي هو السِّينُ والميمُ عبارةً عنه.

فقد تبيَّنَ لك في أَصلِ الوضعِ أنَّ الاسمَ ليسَ هو المُسَمّى؛ وذلك أنَّك تقولُ: سَمَّيْتُ هذا الشَّخصَ بِهذا الاسمِ، كما تقولُ: حَلَّيْتُهُ بِهذه الحِليةِ، والحِليَةُ، لا مَحالةَ، غيرُ المُحَلّى، فكذلك الاسمُ أيضًا غيرُ المُسَمّى...

وإذا ثبتَ حقيقةُ الاسمِ والمُسَمّى فلم يَبقَ إلّا حقيقةُ التَّسميةِ التي بها مَوَّهَ كثيرٌ مِن النّاسِ، وبها يقَعُ الغلطُ والالتباسُ. فنقولُ: التَّسميةُ عبارةٌ عن فِعلِ المسمِّي ووضعِهِ الاسمَ عبارةً عن الشَّيءِ المسمّى به، كما أنَّ التَّحليَةَ عبارةٌ عن فعلِ المُحَلِّي وهو وضعُ الحُليِّ على المُحَلّى به.

فهذه ثلاثةُ أَلفاظٍ: اسمٌ، ومُسَمًّى، وتسميةٌ، ولِكلِّ لفظٍ معنًى، ولا سبيلَ إلى جعلِ لفظَينِ مترادِفَيْنِ على معنًى واحدٍ إلّا بِدليلٍ واضِحٍ، ولا دليلَ هنا. فثبتَ أنَّ لِكلِّ لفظٍ مِن هذه الألفاظِ معنًى غيرَ الذي لِلآخَرِ، وإذا جَعَلْتَ الاسمَ هو

(7) صَرَّحَ السُّهَيليُّ هنا بِأنَّ العلاقةَ بينَ اللفظِ واسمِهِ عَلاقةُ استحقاقٍ، وهو ما يُريدُ تقريرَهُ في إضافةِ الاسمِ إلى لفظِ الجَلالةِ.

المسَمّى بَطَلَ أَحَدُ المعاني الثَّلاثةِ التي قدَّمْنا بيانَ وجودِها واستِحالةَ بُطلانِها، وبِاللهِ تعالى التَّوفيقُ[8]. . .

وأَمّا مَثارُ الغَلَطِ مِن ظَواهِرِ القُرآنِ فأَقواها عِندَهم قولُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ (الرَّحمن: 78)، ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ (المزَّمِّل: 8)، و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ (الأعلى: 1)، ولا يجوزُ التَّسبيحُ لِغيرِ اللهِ، ولا أُمِرَ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ أن يَذكُرَ غيرَ اللهِ.

وهذه الحجَّةُ، لِمَن تأَمَّلَها، عليهم لا لهم؛ لأَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ كانَ مِن أَشَدِّ النّاسِ امتثالًا لأَوامِرِ ربِّهِ، فلَو فَهِمَ منها الذي قالوهُ لَقالَ في

(8) قالَ ابنُ قَيِّمِ الجوزيَّةِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 31-32: "إنَّ مَنشأَ الغلَطِ في هذا البابِ مِن إطلاقِ أَلفاظٍ مُجمَلَةٍ مُحتَمِلَةٍ لِمعنيَيْنِ: حَقٍّ، وباطِلٍ، فلا يَنفصِلُ النِّزاعُ إلّا بِتفصيلِ تلك المعاني وتنزيلِ أَلفاظِها عليها. ولا رَيبَ أَنَّ اللهَ تبارَكَ وتعالى لم يَزَلْ ولا يَزالُ موصوفًا بِصِفاتِ الكمالِ المشتقَّةِ أَسماؤُهُ منها، فلم يَزَلْ بِأَسمائِهِ وصِفاتِهِ، وهو إلَهٌ واحِدٌ له الأَسماءُ الحسنى والصِّفاتُ العُلا. وأَسماؤُهُ وصِفاتُهُ داخلةٌ في مُسَمَّى اسمِهِ وإن كانَ لا يُطلَقُ على الصِّفةِ أَنَّها إلَهٌ يَخلُقُ ويَرزُقُ، فليسَتْ صفاتُهُ وأَسماؤُهُ غيرَهُ، وليسَتْ هي نفسَ الإلَهِ. وبَلاءُ القَومِ مِن لفظةِ (الغَير)؛ فإنَّها يُرادُ بها معنَيانِ؛ أَحَدُهُما: المغايِرُ لِتلكَ الذّاتِ المسمّاةِ بِـ(اللهِ)، وكلُّ ما غايَرَ اللهَ مُغايَرَةً محضةً بِهذا الاعتبارِ فلا يكونُ إلّا مخلوقًا؛ ويُرادُ به: مُغايَرَةُ الصِّفةِ لِلذّاتِ إذا جُرِّدَتْ عنها. فإذا قيلَ: عِلْمُ اللهِ وكَلامُ اللهِ غَيرُهُ، بِمعنى أَنَّه غيرُ الذّاتِ المجرَّدَةِ عن العِلمِ والكلامِ، كانَ المعنى صحيحًا، ولكِنَّ الإطلاقَ باطلٌ. وإذا أُريدَ أَنَّ العِلمَ والكلامَ مُغايِرٌ لِحقيقتِهِ المختصَّةِ التي امتازَ بها عن غيرِهِ كانَ باطلًا لفظًا ومعنًى. وبِهذا أَجابَ أَهلُ السُّنَّةِ المعتزِلَةَ القائِلِينَ بِخَلقِ القُرآنِ، وقالوا: كلامُهُ تعالى داخِلٌ في مُسَمّى اسمِهِ؛ فاللهُ تعالى اسمٌ لِلذّاتِ الموصوفةِ بِصفاتِ الكمالِ، ومِن تلك الصِّفاتِ: صِفةُ الكلامِ، كما أَنَّ عِلمَهُ وقُدرتَهُ وحياتَهُ وسَمعَهُ وبَصَرَهُ غيرُ مخلوقةٍ. وإذا كانَ القُرآنُ كلامَهُ وهو صِفةٌ مِن صفاتِهِ فهو متضَمِّنٌ لأَسمائه الحسنى، فإذا كانَ القُرآنُ غيرَ مخلوقٍ ولا يُقالُ إنَّه غيرُ اللهِ فكيفَ يُقالُ: إنَّ بعضَ ما تضمَّنَهُ، وهو أسماؤُهُ، مخلوقةٌ وهي غيرُهُ؟ فقد حصحَصَ الحقُّ بِحمدِ اللهِ، وانحسَمَ الإشكالُ، وأَنَّ أَسماءَهُ الحسنى التي في القُرآنِ مِن كَلامِهِ، وكلامُهُ غيرُ مخلوقٍ، ولا يُقالُ: هو غيرُهُ، ولا هو هو. وهذا المذهبُ مخالفٌ لِمذهبِ المعتزلةِ الذينَ يقولونَ: أَسماؤُهُ تَعالى غيرُهُ وهي مخلوقةٌ، ولِمذهبِ مَن رَدَّ عليهم مِمَّن يقولُ: اسمُهُ نفسُ ذاتِهِ لا غيرُهُ. وبِالتَّفصيلِ تزولُ الشُّبَهُ ويتبيَّنُ الصَّوابُ، والحمدُ لِلَّهِ". وكلامُ ابنِ القَيِّمِ هُنا مُستَمَدٌّ، بِتَهذيبٍ، مِن كلامِ السُّهَيليِّ في (نَتائج الفِكر): 32-33.

تسبيحِهِ: سُبحانَ اسمِ ربِّي، ولم يَقُلْ ذلك قَطُّ ولا رُوِيَ عنه على كثرةِ تسبيحِهِ لِمولاهُ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ...

فإن قيلَ: كيفَ جازَ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ و﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾، والمقصودُ بِالذِّكرِ والتَّسبيحِ هو الرَّبُّ تباركَ وتعالى لا اللفظُ الدّالُّ عليه؟

قُلْنا: ... الذِّكرُ على الحقيقةِ محلُّهُ القلبُ؛ لأنَّه ضِدُّ النِّسيانِ، والتَّسبيحُ نوعٌ مِن الذِّكرِ، فلو أُطلِقَ الذِّكرُ والتَّسبيحُ لما فُهِمَ منه إلّا ذلك دونَ اللفظِ بِاللسانِ، واللهُ عزَّ وجَلَّ إنَّما تعبَّدَنا بِالأمرَيْنِ جميعًا ولم يتقبَّلْ مِن الإيمانِ إلّا ما كانَ قولًا بِاللسانِ واعتقادًا بِالجَنانِ. فصارَ مَعنى الآيتَيْنِ في هذا: اذكُر ربَّكَ، وسَبِّحْ ربَّكَ بِقلبِكَ ولسانِكَ. وكذلك أُقحِمَ الاسمُ تَنبيهًا على هذا المعنى حتّى لا يخلُوَ الذِّكرُ والتَّسبيحُ مِن اللفظِ بِاللسانِ؛ لأنَّ الذِّكرَ بِالقلبِ متعلّقُهُ بِالمسمّى المدلولِ عليه بِالاسمِ دونَ ما سِواهُ، والذِّكرُ بِاللسانِ متعلّقُهُ اللفظُ مع ما يَدُلُّ عليه؛ لأنَّ اللفظَ لا يُرادُ لِنفسِهِ، فلا يتوهَّمُ أَحَدٌ أَنَّ اللفظَ هو التَّسبيحُ دونَ ما يَدُلُّ عليه مِن المعنى، هذا ما لا يَذهبُ إليه خاطرٌ، ولا يتوهَّمُهُ ضَميرٌ[9].

فقد وَضَحَت تلك الحكمةُ التي مِن أجلِها أُقحِمَ ذِكرُ الاسمِ، وأنَّه به كَمُلَت الفائدةُ وظَهَرَ الإعجازُ في النَّظمِ والبلاغةُ في الخِطابِ. وهذه نكتةٌ لِمتدبِّرِها خيرٌ مِن الدُّنيا بِحذافيرِها، والحمدُ لِلَّهِ على ما فَهَّمَ وعلَّمَ.

ومِمّا غَلِطوا مِن أجلِهِ: قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ (يوسف: 40)، والمعبودُ هو المسمّى.

والجوابُ: أنَّهم ما عَبَدوا إلّا المسمَّياتِ ولكِنَّهم عَبَدوها مِن أَجلِ الأسماءِ المفخَّمَةِ الهائلةِ التي اختَرَعوها لهُم كاللاتِ والعُزّى، وتلك أسماءٌ كاذِبةٌ غيرُ واقِعةٍ على حقيقةٍ، فكأنَّهم لم يَعبُدوا إلّا الأسماءَ التي اختَرَعوها[10]، وهذا مِن

---

(9) قالَ ابنُ القَيِّمِ في (بَدائعِ الفَوائد): 1/ 34، بعدَ أن ذَكَرَ نحوًا مِن كلامِ السُّهَيليِّ هُنا: "وعَبَّرَ لي شَيخُنا أَبو العبّاسِ بنُ تَيميَّةَ... عن هذا المعنى بِعبارةٍ لَطيفَةٍ وَجيزَةٍ، فقالَ: سَبِّحْ ناطِقًا بِاسمِ رَبِّكَ مُتكلِّمًا به. وكذا ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾، المعنى: سَبِّحْ ربَّكَ ذاكِرًا اسمَهُ".

(10) زادَ ابنُ القَيِّمِ هذه المسألةَ إيضاحًا، فقالَ في (بَدائعِ الفَوائد): 1/ 34-35: "وهذا كَمَن

المجازِ البَديعِ الغَريبِ. وكذلك قامَت الحجَّةُ عليهم، ولَو كانَت الأسماءُ ها هُنا هي المسمَّياتِ لقَلَّتْ فائدةُ الكلامِ ولَخَلا عن الإعجازِ والبلاغةِ هذا النِّظامُ.

إن قيلَ: ما فائدةُ دُخولِ الباءِ في: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ (الواقعة: 74)، ولِمَ لَمْ تَدخلْ في: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾؟

والجوابُ: أنَّ التَّسبيحَ يَنقَسِمُ قِسمَيْنِ:

أَحَدُهُما: أن يُرادَ به التَّنزيهُ والذِّكرُ دونَ معنًى يقترنُ به.

والثّاني: أن يُرادَ به الصَّلاةُ، وهي ذِكرٌ مع عمَلٍ، ومنه سُمِّيَتْ (سُبْحَةً)، وهو في القُرآنِ كثيرٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (الرُّوم: 17)، وأشارَ به إلى الصَّلَواتِ الخَمسِ. وقيلَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ (الصّافّات: 143): أي: المصَلِّينَ.

فإذا ثبتَ ذلك وأَرَدتَّ التَّسبيحَ المجَرَّدَ فلا مَعنى لِلباءِ؛ لأنَّه لا يتعدّى بِحرفِ جَرٍّ؛ لا تقولُ: سَبَّحْتُ بِاللهِ. وإذا أَرَدتَّ التَّضمينَ لِمَعنى الصَّلاةِ دخَلَت الباءُ تنبيهًا على ذلك المعنى، فتقولُ: سَبِّحْ بِاسمِ رَبِّكَ، كما تقولُ: صَلِّ بِاسْمِ رَبِّكَ، أي: مُفتَتِحًا بِاسمِهِ.

وكذلك أيضًا دَخلَت اللامُ في قولِهِ تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ (الحشر: 1)؛ لأنَّه أَرادَ التَّسبيحَ الذي هو السُّجودُ والطّاعةُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ (النَّحل: 49). فهذا يُقَوِّي ما تقدَّمَ مِن أَنَّ ذِكرَ الاسمِ ها هُنا تنبيهٌ على الذِّكرِ بِالقلبِ واللسانِ؛ أَلا ترَى أَنَّ الصَّلاةَ لا بُدَّ فيها مِن اللفظِ بِاسمِ اللهِ عندَ التَّكبيرِ؟ ولِذلك لم يُقَلْ: سَبِّحْ بِرَبِّكَ؛ تنبيهًا على ما تقدَّمَ، واللهُ تعالى أعلَمُ. *(نَتائجُ الفِكر: 29-37)*

سَمّى قُشورَ البَصَلِ لَحمًا وأَكَلَها، فيُقالُ: ما أَكَلْتَ مِن اللحمِ إلّا اسمَهُ لا مُسمّاهُ، وكَمَن سَمّى التُّرابَ خُبزًا وأَكَلَهُ، فيُقالُ: ما أَكَلْتَ إلّا اسمَ الخبزِ. بل هذا النَّفيُ أبلغُ في آلهتِهم؛ فإنَّه لا حَقيقَةَ لإلهيَّتِها بِوَجهٍ، وما الحِكمَةُ ثَمَّ إلّا مُجَرَّدُ الاسمِ*.

• إعرابُ (الرَّحْمَنِ) مِن قولِهِ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: ذهَبَ قومٌ إلى أنَّه نَعتٌ، وذهَبَ آخَرونَ إلى أنَّه بَدَلٌ مِن (اللهِ)، واستبعدوا النَّعتَ فيهِ لأنَّه عَلَمٌ وإن كانَ مُشتقًّا مِن (الرَّحمَة) ولكنَّه ليسَ بِمنزلةِ (الرَّحِيم) ولا (الرّاحِمِ) وغيرِ ذلك مِمّا يَطَّرِدُ القياسُ فيه ويَكثُرُ في النُّعوتِ مِثلُهُ، وأمّا (الرَّحْمَن) فإنَّه مُختَصٌّ بِالعَلَمِيَّةِ ومَصوغٌ لها كما أنَّ (الدَّبَران) وإن كانَ مُشتَقًّا مِن (دَبَرْتُ) ولكِنَّه صِيغَ لِلعَلَميَّةِ فجاءَ على بناءٍ لا يكونُ في النُّعوتِ.

ويَدُلُّكَ على أنَّه عَلَمٌ وُرودُهُ في القُرآنِ غيرَ تابعٍ لاسمٍ قبلَهُ كما وردَ غيرُهُ مِن الأسماءِ التي لا تجري مجرى الأعلامِ. فلَمّا ثبتَ أنَّه عَلَمٌ امتنعَ أن يكونَ نعتًا؛ لأنَّ العَلَمَ يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به. وإذا امتنعَ أن يكونَ نعتًا لم يَبقَ إلّا أن يكونَ بَدَلًا مِن (اللهِ). هذا مُنتَهى قولِهِم، وإليه ذهَبَ الأعلَمُ[11].

والبَدَلُ عندي فيه مُمتَنِعٌ، وكذلك عَطفُ البيانِ؛ لأنَّ الاسمَ الأوَّلَ لا يَفتَقِرُ إلى تبيينٍ لأنَّه أعرَفُ الأسماءِ كُلِّها وأبيَنُها[12]؛ ألا تَرى أنَّهم قالوا: ﴿وَمَا

---

(11) يُنظَرُ رأيُ الأعلَمِ في كتابِهِ (النُّكَت في تَفسيرِ كِتابِ سيبَوَيْه): 1/ 97-98. والأعلَمُ هو أبو الحَجّاجِ يوسُفُ بنُ سَلمانَ بنِ عيسى الأعلَمُ الشَّنتَمَرِيُّ، النَّحويُّ الأديبُ اللُّغويُّ. له مؤلَّفاتٌ مِنها: شَرحُ حَماسةِ أبي تَمّامٍ، وشَرحُ الجُمَلِ، وشَرحُ أبياتِ الجُمَلِ. أقامَ بِقُرطُبَةَ، وتُوُفِّيَ سنةَ سِتٍّ وأربعينَ وأربَعِمِئةٍ. يُنظَرُ: البُلغَة: 246، وبُغيَةُ الوُعاة: 2/ 356. ورأيُ الأعلَمِ هذا ذكَرَهُ السَّمينُ الحلَبيُّ في (الدُّرّ المصون): 1/ 30، موضِحًا إيّاهُ بِقولِهِ: "وذهَبَ الأعلَمُ الشَّنتَمَرِيُّ إلى أنَّ (الرَّحمَن) بَدَلٌ مِن اسمِ (الله) لا نَعتٌ له، وذلك مَبنيٌّ على مذهبِهِ مِن أنَّ (الرَّحمَن) عندَهُ عَلَمٌ بِالغَلَبَةِ. واستَدَلَّ على ذلك بِأنَّه قد جاءَ غيرَ تابعٍ لِموصوفٍ، كقولِهِ تَعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ (الرَّحمن: 1-2)، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ (طه: 5)". ثُمَّ رَدَّ عليه السَّمينُ بِقولِهِ: "أمّا قولُهُ: جاءَ غيرَ تابعٍ، فذلك لا يَمنعُ كونَهُ صِفةً؛ لأنَّه إذا عُلِمَ الموصوفُ جازَ حذفُهُ وبقاءُ صفتِهِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ (فاطر: 28)، أي: نوعٌ مختلِفٌ".

(12) رَدَّ ابنُ خَروفٍ الإشبيليُّ على السُّهَيليِّ قولَهُ هنا بِمنعِ البَدَلِ وعطفِ البيانِ فيه، وكانَ بينَهُما مُناظَراتٌ مشهورةٌ، بِقولِهِ في (شَرح جُمَلِ الزَّجّاجيّ): 1/ 250: "فإن زَعَمَ مُتعَسِّفٌ أنَّه لا يجوزُ فيه البَدَلُ مِن حيثُ كانَ اسمُ اللهِ تعالى أعرفَ المعارفِ فلا يَحتاجُ إلى تعريفٍ، فَلْيَمنَعْ مِن نَعتِهِ. فإن زَعَمَ أنَّ النَّعتَ يكونُ لِلمدحِ فكذلكَ البَدَلُ قد يُقصَدُ به الإعلامُ بِالأُخُوَّةِ، والمخاطَبُ عالِمٌ بِزيدٍ، في قولِهِم: جاءَني زَيدٌ أخوكَ".

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ (الفرقان: 60)، ولم يقولوا: وما اللهُ؟ ولكِنَّه وإن كانَ يَجري مجرى الأعلامِ فإنَّه مُشتَقٌّ مِن (الرَّحمَة)، فهو وَصفٌ يُرادُ به الثَّناءُ. وكذلك (الرَّحيم)، إلّا أنَّ (الرَّحْمَن) مِن أبنيةِ المبالغةِ كَـ(غَضْبان) ونَحوِهِ. وإنَّما دخَلَهُ مَعنى المبالغةِ مِن حيثُ كانَ في آخِرِهِ أَلِفٌ ونونٌ كالتَّثنيةِ؛ فإنَّ التَّثنيةَ في الحقيقةِ تضعيفٌ، وكذلك في الصِّفةِ، فكانَ (غَضْبان) و(سَكْران) حامِلًا لِضِعفَيْنِ مِن الغضَبِ والسُّكرِ، فكانَ اللفظُ مُضارِعًا لِلَفظِ التَّثنيةِ؛ لأَنَّ التَّثنيةَ ضِعفانِ في الحقيقةِ... ولِمُضارَعَتِهِ التَّثنيةَ امتنَعَ جَمعُهُ، فلا يُقالُ في (غَضْبان): غَضْبانِينَ، وامتنَعَ تأنيثُهُ بالهاءِ، فلا يُقالُ: غَضْبانَة، وامتنَعَ تنوينُهُ كما لا يُنَوَّنُ نونُ الاثنَيْنِ، فَجَرَتْ عليه كثيرٌ مِن أَحكامِ التَّثنيةِ لِمُضارَعَتِهِ إيّاها لَفظًا ومَعنًى.

وفائدةُ الجمعِ بينَ الصِّفَتَيْنِ، أَعني: الرَّحمن الرَّحيم، وإن كانَتا جميعًا مِن الرَّحمةِ: الإنباءُ عن رحمةٍ عاجلةٍ ورحمةٍ آجلةٍ، أَو عن رحمةٍ عامَّةٍ وأُخرى خاصَّةٍ حاصِلَتَيْنِ لِقارئِ القُرآنِ، واللهُ أَعلَمُ[13]. *(نَتائجُ الفِكر: 41-43)*

---

(13) عقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على كلامِ السُّهَيليِّ هنا بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 42: "قُلْتُ: أَسماءُ الرَّبِّ تَعالى هي أَسماءٌ ونُعوتٌ؛ فإنَّها دالَّةٌ على صفاتِ كمالِهِ، فلا تَنافِيَ فيها بينَ العَلَميَّةِ والوَصفيَّةِ، فَـ(الرَّحمنُ) اسمُهُ تعالى ووصفُهُ، لا تُنافي اسميَّتُهُ وصفيَّتَهُ، فمِن حيثُ هو صِفةٌ جرى تابِعًا على اسمِ اللهِ تعالى، ومِن حيثُ هو اسمٌ ورَدَ في القُرآنِ غيرَ تابعٍ بل وُرودَ الاسمِ العَلَمِ. ولَمّا كانَ هذا الاسمُ مُختصًّا به تعالى حَسُنَ مجيئُهُ مُفرَدًا غيرَ تابعٍ كمَجيءِ اسمِهِ (الله) كذلكَ، وهذا لا يُنافي دلالتَهُ على صفةِ الرَّحمةِ، كاسمِهِ (الله) فإنَّه دالٌّ على صفةِ الأُلوهيَّةِ ولم يَجِئْ قَطُّ تابعًا لِغيرِهِ بل متبوعًا، وهذا بِخلافِ (العَليم) و(القَدير) و(السَّميع) و(البَصير) ونحوِها، ولِهذا لا تجيءُ هذه مُفرَدَةً بل تابعةً. فتأَمَّلْ هذه النُّكتةَ البديعةَ يَظهَرْ لك بِها أَنَّ (الرَّحمن) اسمٌ وصفةٌ لا يُنافي أَحَدُهُما الآخَرَ، وجاءَ استعمالُ القُرآنِ بِالأَمرَيْنِ جميعًا. وأَمّا الجَمعُ بينَ (الرَّحمنِ الرَّحيم) ففيه معنًى هو أَحسَنُ مِن المعنَيَيْنِ اللَذَيْنِ ذكَرَهما، وهو أَنَّ (الرَّحمن) دالٌّ على الصِّفةِ القائمةِ به سُبحانَهُ، و(الرَّحيم) دالٌّ على تعلُّقِها بِالمرحوم، فكانَ الأَوَّلُ لِلوَصفِ والثّاني لِلفِعلِ. فالأَوَّلُ دالٌّ على أَنَّ الرَّحمةَ صِفَتُهُ، والثّاني دالٌّ على أَنَّه يَرحَمُ خلقَهُ بِرحمتِهِ. وإذا أَردتَّ فَهمَ هذا فتأَمَّلْ قولَهُ: ﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا﴾ (الأحزاب: 43)، ﴿إِنَّهُۥ بِهِمۡ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ (التَّوبة: 117)، ولم يَجِئْ قَطُّ: رَحمنٌ بِهِم، فعُلِمَ أَنَّ (رَحمن) هو الموصوفُ بِالرَّحمةِ، و(رَحيم) هو الرّاحِمُ بِرحمتِهِ".

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الفاتحة: 2):

• (حَمِدَ): فِعلٌ يتضمَّنُ الثَّناءَ مع العِلمِ بِما أُثنِيَ بِهِ. فإن تَجرَّدَ عن العِلمِ كانَ مَدحًا ولم يَكُنْ حَمدًا. فكُلُّ حَمدٍ مَدحٌ، وليسَ كلُّ مَدحٍ حَمدًا. ومِن حيثُ كانَ يتضَمَّنُ العِلمَ بِخِصالِ المحمودِ جاءَ فِعلُهُ على (حَمِدَ) بِالكسرِ مُوازِيًا لِـ(عَلِمَ)، ولم يَجئْ كذلك (مَدَحَ)، فصارَ المَدحُ في الأفعالِ الظّاهرةِ كالضَّربِ ونحوِهِ.

ومِن ثَمَّ لم نَجِدْ في الكِتابِ ولا في السُّنَّةِ: حَمِدَ رَبُّنا فُلانًا، وقد تَقولُ: مَدَحَ اللهُ سُبحانَهُ فُلانًا، وأثنى على فُلانٍ، ولا تَقولُ: حَمِدَ، إلّا لِنفسِهِ. ولِذلك قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، بِالألِفِ واللامِ التي لِلجِنسِ؛ فالحَمدُ كلُّهُ له إمّا مِلكًا وإمّا استِحقاقًا؛ فحَمْدُهُ لِنَفسِهِ استِحقاقٌ، وحَمدُ العِبادِ له وحَمدُ بعضِهم لِبعضٍ مِلكٌ له. فلَو حَمِدَ هو غيرَه لم يَسُغْ أن يُضافَ إليه على جهةِ الاستِحقاقِ وقد تعلَّقَ بِغيرِهِ.

فإن قيلَ: أليسَ ثناؤُهُ ومدحُهُ لأوليائِهِ إنَّما هو بِما عَلِمَ، فَلِمَ لا يَجوزُ أن يُسَمّى حَمدًا؟

قُلْتُ: لا يُسَمّى حَمدًا على الإطلاقِ إلّا ما يتضمَّنُ العِلمَ بِالمحاسنِ على الكَمالِ، وذلك مَعدومٌ في غيرِهِ سُبحانَهُ، فإذا مَدَحَ فإنَّما يَمدَحُ بِخَصلةٍ هي ناقِصَةٌ في حقِّ العبدِ، وهو أَعلَمُ بِنُقصانِها، وإذا حَمِدَ نفسَهُ حَمِدَ بِما عَلِمَ مِن كمالِ صفاتِهِ[14]. *(نَتائِجُ الفِكر: 284-285)*

---

(14) تعقَّبَ ابنُ القَيِّمِ السُّهَيليَّ في هذا الموضعِ، فقالَ في (بَدائعِ الفَوائد): 2/ 535-536: "قُلْتُ: ليسَ ما ذَكَرَهُ مِن الفَرقِ بينَ (الحمد) و(المدح) بِاعتِبارِ العِلمِ وعَدَمِهِ صَحيحًا؛ فإنَّ كُلَّ واحدٍ منهُما يتضمَّنُ العِلمَ بِما يَحمَدُ به غيرَهُ ويَمدَحُهُ، فلا يكونُ مادِحًا ولا حامدًا مَن لَم يَعرِفْ صِفاتِ المحمودِ والممدوحِ، فكيفَ يَصِحُّ قولُهُ: إن تَجَرَّدَ عن العِلم كانَ مَدحًا؟ بل إن تَجرَّدَ عن العِلم كانَ كلامًا بِغيرِ عِلمٍ؛ فإن طابَقَ فصِدْقٌ، وإلّا فكَذِبٌ... وبِالجملةِ، لَمّا كانَ الحمدُ ثَناءً خاصًّا على المحمودِ لم يَمتَنِعْ أن يَحمَدَ اللهُ مَن يَشاءُ مِن خَلقِهِ كما يُثني عليه. فالصَّوابُ في الفرقِ بينَ (الحمد) و(المدح) أن يُقالَ: الإخبارُ عن مَحاسنِ الغيرِ إمّا أن يكونَ إخبارًا مُجرَّدًا مِن حُبٍّ وإرادةٍ، أو مقرونًا بِحُبِّهِ وإرادتِهِ؛ فإن كانَ الأَوَّلَ فهو المدحُ، وإن كانَ الثّانيَ فهو الحمدُ".

• قولُهُ في أَوَّلِ الخُطبَةِ: «**إنَّ الحَمْدُ لِلَّهِ، أَحْمَدُهُ**»[15]، هكذا بِرفعِ الدّالِ مِن قولِهِ: «**الحَمْدُ لِلَّهِ**»، وجَدتُّهُ مُقَيَّدًا مُصَحَّحًا عليه. وإعرابُهُ ليسَ على الحكايةِ ولكِنْ على إضمارِ (الأمر)، كأنَّه قالَ: إنَّ الأمرَ الذي أذكُرُهُ، وحَذَفَ الهاءَ العائدةَ على (الأمر) كي لا يُقَدِّمَ شيئًا في اللفظِ مِن الأسماءِ على قولِهِ: «**الحَمْدُ لِلَّهِ**». وليسَ تقديمُ (إنَّ) في اللفظِ مِن بابِ تقديمِ الأسماءِ؛ لأنَّها حَرفٌ مؤَكِّدٌ لِما بَعدَهُ، معَ ما في اللفظِ مِن التَّحرِّي لِلَفظِ القُرآنِ والتَّيَمُّنِ بهِ، واللهُ أعلَمُ. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 4/287)***

• الاسمُ إذا كانَ معروفًا عندَ المخاطَبِ، ولم يُقصَد تمييزُهُ مِن غيرِهِ، لم يَكُن النَّعتُ حينَئذٍ مِن تَمامِهِ، وإنَّما يُقصَدُ به مَدحٌ أو ذَمٌّ، فلَم يَمتَنِع القَطعُ مِن الأوَّلِ، كما قالَ سيبَوَيْهِ: سَمِعْتُ العربَ تقولُ: {**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ**}[16]، فسأَلْتُ يونُسَ عنها، فزَعَمَ أَنَّها عَرَبِيَّةٌ[17]. ***(نَتائِجُ الفِكر: 185)***

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5):

• المفعولُ إنَّما يتقدَّمُ على فعلِهِ قَصدًا إلى تعيينِهِ، وحِرصًا على تبيينِهِ، وصَرفًا لِلوهمِ عن الذَّهابِ إلى غيرِهِ. ولِذلكَ لم يَجُزْ أن يتأَخَّرَ عن الفعلِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؛ إذ الكلامُ واردٌ في مَعرضِ الإخلاصِ وتحقيقِ الوَحدانيَّةِ ونفيِ عوارضِ الأوهامِ عن الخلوصِ التّامِّ. ***(نَتائِجُ الفِكر: 157)***

ويُراجَعُ أيضًا: (المدَّثر: 1-3)

---

(15) جُزءٌ مِن خُطبةٍ لِلنَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ بِالمدينةِ رَواها ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هِشام: 2/ 166-167، بَلاغًا عن أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ. ورَواها أيضًا البَيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 2/ 524-525، عن أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ أيضًا.

(16) قِراءةُ الجُمهورِ: ﴿رَبِّ﴾، بِالخفضِ على الوَصفِ لِلَفظِ الجَلالةِ: ﴿لِلَّهِ﴾. وقرأَ زيدُ بنُ عليٍّ، وأبو زَيدٍ، والكِسائيُّ، وأبو العاليةِ، وعيسى بنُ عُمَرَ، وابنُ السّميفع: {رَبَّ}، بِالنَّصبِ على المدحِ أو النِّداءِ. يُنظر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 1/ 48، ومُعجَمُ القِراءات: 1/ 6.

(17) يُنظر: الكِتاب: 2/ 63.

﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ (الفاتحة: 6-7):

• ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وفي هذه الآيةِ ضُروبٌ مِن الأسئلةِ:

مِنها: أن يُقالَ: ما فائدةُ تعريفِ (الصِّراط المستقيم) بِالألِفِ واللامِ، وهلّا أُخبِرَ بِمجرَّدِ اللفظِ دونَهما كما قالَ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الشُّورى: 52)، وكما قالَ: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ (الفتح: 2)؟

ومِنها: أن يُقالَ: ما مَعنى (الصِّراط)؟ ومِن أيِّ شيءٍ اشتِقاقُهُ؟ ولِمَ جاءَ على وزنِ (فِعال)؟ ولِمَ ذُكِرَ في أكثرِ المواضعِ في القُرآنِ بِهذا اللفظِ وذُكِرَ في سورةِ الأحقافِ بِلفظِ (الطَّريق) فقالَ: ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الأحقاف: 30)؟

ومِنها: أن يُقالَ: ما الحكمةُ في إضافتِهِ إلى ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بِهذا اللفظِ، ولَم يَقُل: النَّبِيِّينَ، ولا الصّالِحِينَ، وجاءَ بِاللفظِ مُبهَمًا غيرَ مُفسَّرٍ؟

ومِنها: أن يُقالَ: لِمَ عُبِّرَ عنه بِلفظِ (الذينَ) موصولةً بِصلتِها، وقد كانَ أَوجَزَ وأَخصَرَ أن يُقالَ: الْمُنعَمِ عليهم؛ إذ الألِفُ واللامُ في معنى (الذي)، كما قالَ: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ولَم يَقُل: الذينَ غَضِبْتَ عَلَيهِم؟

ومِنها: أن يُقالَ: لِمَ وصفَهُم بِـ(غَير)، وقد كانَ الظّاهرُ أن يقولَ ها هُنا: لا المغضوبِ عليهِم، كما تقولُ: مَرَرْتُ بِزيدٍ لا عَمْرٍو، وبِالعاقِلِ لا الأحمقِ؟

ومِنها: أن يُقالَ: لِمَ استحقَّ اليَهودُ دونَ النَّصارى اسمَ (المغضوبِ عليهم) والمغضوبُ عليهم أيضًا النَّصارى؟ ولِمَ استحقَّ النَّصارى اسمَ (الضّالِّينَ)، وقد ضَلَّت اليَهودُ؟

ومِنها: أن يُقالَ: لِمَ قُدِّمَ ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ على ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ في اللفظِ؟ ولِمَ جاءَ لفظُ ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ على وَزنِ (الفاعِلِينَ) ولم يَجئْ على وَزنِ

(المفعولِينَ) كما جاءَ ما قَبلَهُ مِن قولِهِ تعالى: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ومِن قولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾؛ لأَنَّ معناهُ: الْمُنعَم عليهم، بِلفظِ المفعولِ؟

ومِنها: أن يُقالَ: ما فائدةُ العطفِ بِـ(لا) مِن قولِهِ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، ولو قالَ: الضَّالِّينَ، لَما اختَلَّ الكلامُ وكانَ أوجَزَ؟ ولِمَ عُطِفَ بِـ(لا) وهي لا يُعطَفُ بها مع الواوِ إلّا بعدَ نفيٍ، ولَو كانَتْ وَحدَها لَعُطِفَ بها بعدَ إيجابٍ كقَولِكَ: مَرَرْتُ بِزيدٍ لا عَمْرٍو؟

والجوابُ عن السُّؤالِ الأَوَّلِ، وهو: ما فائدةُ البَدَلِ في الدُّعاءِ؟: أَنَّ الآيَةَ ورَدَتْ في معرضِ التَّعليمِ لِلعِبادِ الدُّعاءَ، وحقُّ الدّاعي أن يَستَشعِرَ عندَ دُعائِهِ ما يَجِبُ عليه اعتقادُهُ مِمّا لا يَتِمُّ الإيمانُ إلّا به؛ إذ **«الدُّعاءُ مُخُّ العِبادَةِ»**[18]، والمخُّ لا يَكونُ إلّا في عَظمٍ، والعَظمُ لا يكونُ إلّا تحتَ دَمٍ ولحمٍ، فإذا وجَبَ إحضارُ معتقداتِ الإيمانِ عندَ الدُّعاءِ وجَبَ أن يكونَ الطَّلبُ ممزوجًا بِالثَّناءِ. فمِن ثَمَّ جاءَ لفظُ الطَّلبِ لِلهدايةِ ولفظُ الرَّغبةِ مَشوبًا بِالخبرِ تصريحًا مِن الدّاعي بِمعتقَدِهِ، وتوسُّلًا مِن الدّاعي بِذلك المعتقَدِ إلى ربِّهِ؛ فإذا قالَ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، والمخالِفونَ لِلحقِّ يزعُمونَ أَنَّهُم على الصِّراطِ المستقيمِ أيضًا، والدّاعي يَجِبُ عليه اعتقادُ خِلافِهم وإظهارُ الحقِّ الذي في نفسِهِ، فلِذلك أبدَلَ وبيَّنَ لِيُمَرِّنَ اللِسانَ على ما اعتقَدَهُ الجَنانُ، فأَخبَرَ معَ الدُّعاءِ أَنَّ الصِّراطَ المستقيمَ هو صِراطُ الذينَ أَنعَمَ اللهُ عَلَيهِم مِن النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ لا مَن خالَفَهُم مِن الكافِرينَ.

وأَمّا تعريفُ (الصِّراط) بِالأَلِفِ واللام فإِنَّ الأَلِفَ واللامَ إذا دَخَلَتْ على اسمِ مَوصوفٍ اقتضَتْ أَنَّه أَحَقُّ بِتلك الصِّفةِ مِن غيرِهِ؛ أَلا تَرى قَولَكَ: جالِسْ فَقيهًا أو عالِمًا، لَيسَ كقَولِكَ: جالِس الفَقيهَ أو العالِمَ؟ ولا: أَكَلْتُ طَيِّبًا، كقولِك: أَكَلْتُ الطَّيِّبَ؟ أَلا تَرَى إلى قولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: **«أَنتَ الحقُّ،**

---

(18) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3371، كتاب الدَّعوات، وقالَ: "هذا حَديثٌ غَريبٌ مِن هذا الوَجهِ لا نعرفُهُ إلّا مِن حَديثِ ابنِ لَهيعةَ". والحَديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ.

ووَعدُكَ الحقُّ»، ثُمَّ قالَ: «**ولِقاؤُكَ حَقٌّ، والجنَّةُ حَقٌّ، والنارُ حَقٌّ**»[19]، فلَم يُدخِلِ الألِفَ واللامَ على الأسماءِ المحدَثَةِ، وأدخَلَها على اسمِ الباري سُبحانَهُ وتَعالى وما هو صِفَةٌ له وهو (القَولُ) و(الوَعدُ)؟

فإذا ثبتَ هذا، فلَو قالَ: صِراطًا مُستَقيمًا، لَكانَ الدّاعي إنَّما يَطلُبُ الهدايةَ على صراطٍ مستقيمٍ على الإطلاقِ، وقد عَلِمَ أنَّه على صراطٍ مستقيمٍ وهو الإسلامُ، فإنَّما يَطلُبُ ما هو أقوى مِن طريقتِهِ التي هو عليها في عِلمِهِ؛ لأنَّ كُلَّ فَريقٍ مِن المسلِمينَ مُستَقصِرٌ لِنفسِهِ في العملِ وراغِبٌ إلى ربِّهِ في التَّوبةِ والهدايةِ إلى الأفضلِ، حتّى ينتهيَ الأمرُ إلى مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فيقولُها أيضًا لأنَّه أخوَفُ لِربِّهِ، وأكثَرُ استِقصارًا لِعَمَلِهِ، وكانَ يَستَغفِرُ رَبَّهُ عزَّ وجَلَّ ويتوبُ إليه في اليومِ مئةَ مرَّةٍ[20]، وقالَ في الحَديثِ: «**نَظَرْتُ إلى جِبريلَ كَأَنَّهُ حِلْسٌ لاطٍ، فعَرَفْتُ فَضْلَ عَمَلِهِ عَلَيَّ**»[21].

---

(19) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7442، كتاب التَّوحيد، باب (قَول اللهِ تَعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۞ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾).

(20) رَوى ذلك مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6798، و6799، كتاب الذِّكرِ والدُّعاء، باب (استِحباب الاستِغفارِ والاستِكثار مِنه).

(21) جُزءٌ مِن حديثٍ رَواهُ ابنُ خُزَيمةَ في (كِتاب التَّوحيد): ح314، واللَفظُ له، وأبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح302، عن أَنَسِ بنِ مالكٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «بَيْنا أنا جالِسٌ إذْ جاءَ جِبْريلُ، فوَكَزَ بَيْنَ كَتِفَيَّ، فقُمْتُ إلى شَجَرَةٍ مِثلِ وَكْرَيِ الطَّيْرِ، فقَعَدَ في إحداهُما وقَعَدتُ في الأُخرى، فسَمَتْ فارتَفَعَتْ حتّى سَدَّت الخافِقَيْنِ وأنا أُقَلِّبُ بَصَري، ولَو شِئْتُ أن أَمَسَّ السَّماءَ لَمَسَسْتُ. فنَظَرْتُ إلى جِبْريلَ كأَنَّهُ حِلْسٌ لاطِئٌ، فعَرَفْتُ فَضْلَ عِلمِهِ بِاللهِ عَلَيَّ. وفَتَحَ لي بابَيْنِ مِن أبوابِ الجَنَّةِ، ورَأَيْتُ النُّورَ الأعظَمَ، وإذا دُونَ الحِجابِ رَفرَفُ الدُّرِّ والياقوتِ، فأَوحى إليَّ ما شاءَ أن يُوحِيَ». والحَديثُ أورَدَهُ ابنُ كثيرٍ في تفسيرِهِ: 7/ 445، عازِيًا إخراجَهُ إلى أبي بَكرٍ البَزّارِ في مُسنَدِهِ، وناقِلًا ما قالَهُ البَزّارُ عَقِبَهُ وهو: "لا يَرويهِ إلّا الحارِثُ بنُ عُبَيدٍ، وكانَ رَجُلًا مَشهورًا مِن أهلِ البَصرةِ"، ثُمَّ عقَّبَ ابنُ كَثيرٍ بِقَولِهِ: "الحارِثُ بنُ عُبَيدٍ هذا هو أبو قُدامَةَ الإيادِيُّ، أخرَجَ له مُسلِمٌ في صحيحِهِ، إلّا أنَّ ابنَ مَعِينٍ ضَعَّفَهُ وقالَ: ليسَ هو بِشيءٍ، وقالَ الإمامُ أحمدُ: مُضطَرِبُ الحَديثِ، وقالَ أبو حاتِمٍ الرّازيُّ: كُتِبَ حَديثُهُ، ولا يُحتَجُّ بهِ، وقالَ ابنُ حِبّان: كَثُرَ وَهمُهُ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إذا انفَرَدَ. فهذا الحَديثُ مِن غرائبِ رِواياتِهِ؛ فإنَّ فيهِ نَكارةً وغَرابةَ ألفاظٍ وسِياقًا عَجيبًا، ولَعَلَّهُ مَنامٌ، واللهُ أعلَمُ". وقَولُهُ في الحَديثِ عن جِبريلَ عليهِ السَّلامُ: «كأَنَّهُ حِلْسٌ لاطِئٌ»، هو مِن:

فإن قيلَ: فقد قالَ تعالى لِنبيِّهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ (الفتح: 2)، وقد كانَ على الصِّراطِ الأَقوَمِ فضلًا عن صِراطٍ مُستقيمٍ على الإطلاقِ؟

فالجوابُ: أَنَّ هذه الآيةَ نزلَتْ في صُلحِ الحُدَيبِيَةِ[22]، وكأَنَّ المسلِمِينَ قد كَرِهوا ذلك الصُّلحَ ورأَوا أَنَّ الرَّأيَ خِلافُهُ، وكانَ اللهُ ورسولُهُ أَعلَمَ، فأَنزلَ اللهُ تعالى هذه الآيةَ، فلم يُرِدْ صِراطًا مُستَقيمًا في الدِّينِ وإنَّما أَرادَ صِراطًا مُستَقيمًا في الرَّأيِ والحَربِ والمكيدةِ. وقولُهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الشُّورَى: 52)، أَي: تَهدي مِن الكُفرِ والضَّلالِ إلى صِرَاطٍ مسْتَقِيمٍ. ولَو قالَ في هذا الموطنِ: الصِّراط المستقيم، لَجعَلَ لِلكُفرِ والضَّلالِ حَظًّا مِن الاستقامةِ؛ إذ الأَلِفُ واللامُ تُنبئُ أَنَّ ما دخَلَتْ عليه مِن الأَسماءِ الموصوفةِ أَحَقُّ بذلك المعنى مِمّا تَلاهُ في الذِّكرِ أَو ما قُرِنَ به في الوَهمِ، ولا يكونُ أَحَقَّ بهِ إلّا والآخَرُ فيه طَرَفٌ منهُ[23].

لَطِئَ بالأَرضِ ولَطَأَ بِها، إذا لَزِقَ. يُنظَر: النِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر: 4/ 249. ويُغْني عَن هذا الحَديثِ بِهذا اللَفظِ ما رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الأَوسَط): ح4676، عن جابرٍ، قالَ: قالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بي بِالملإِ الأعلى، وجِبريلُ كالْحِلْسِ البالي مِن خَشْيَةِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ»، وقالَ عنهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): 5/ 363: "حَسَنٌ أَو صَحيحٌ".

(22) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريِّ: ح4844، كتاب التَّفسير، باب (﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾)، وصَحيحُ مُسلم: ح4609–4613، كتاب الجهاد والسِّيَر، باب (صُلح الحُدَيبِيَة).

(23) تعقَّبَ ابنُ القَيِّم كلامَ السُّهَيليِّ هنا بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 413–416: "غيرُ خافٍ ما في هذَيْنِ الجوابَيْنِ مِن الضَّعفِ والوَهنِ. أَمّا قولُهُ: إنَّ المرادَ بِقولِهِ: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾: في الحربِ والمكيدةِ، فهَضمٌ لِهذا الفَضلِ العظيمِ والحظِّ الجزيلِ الذي امتنَّ اللهُ به على رَسولِهِ... ومتَى سَمّى اللهُ الحربَ والمكيدةَ صِرَاطًا مُستَقيمًا؟ وهل فَسَّرَ هذه الآيَةَ أَحدٌ مِن السَّلَفِ أو الخلَفِ بِذلكَ؟ بل الصِّراطُ المستقيمُ ما جعَلَهُ اللهُ عليهِ مِن الهدى ودِينِ الحقِّ الذي أَمَرَهُ أن يُخبِرَ بِأَنَّ اللهَ هَداهُ إليه في قولِهِ تَعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الأنعام: 161)، ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقولِهِ تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام: 161). ونَصَبَ ﴿دِينًا﴾ هُنا على البَدَلِ مِن الجارِّ والمجرورِ، أَي: هَداني دِينًا قِيَمًا. أَفَتَراهُ يُمكِنُهُ ها هُنا أن يقولَ: إنَّه الحربُ والمكيدةُ؟ فهذا جوابٌ فاسدٌ جدًّا... وأَمّا جوابُهُ

وأَمّا اشتِقاقُ (الصِّراط)، فَمِنْ: سَرَطتُّ الشَّيءَ أَسْرُطُهُ، إذا بَلَعْتَهُ بلعًا سهلًا. فالصِّراطُ هو الطَّريقُ السَّهلُ القويمُ. وجاءَ على وزنِ (فِعال) لأَنَّه مُشتمِلٌ على سالكِهِ اشتمالَ الحَلقِ على الشَّيءِ المسروطِ. وهذا الوزنُ كثيرٌ في المشتَمِلاتِ على الأشياءِ كَـ(اللِحاف) و(الخِمار) و(الرِّداء)، وكذلك (الشِّكال) و(العِنان)، إلى سائرِ البابِ.

وأَمّا ما ذكَرَهُ بِلفظِ (الطَّريق) في سورةِ الأَحقافِ خاصَّةً، فلأَنَّه انتظَمَ بِقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ (الأحقاف: 30)، وإنَّما أَرادَ أَنَّه سبيلٌ مَطروقٌ قد مرَّتْ عليهِ الرُّسُلُ قبلَهُ، وأَنَّه ليسَ بِبِدعٍ، كما قالَ في السُّورةِ نفسِها[24]، فاقتضَت البَلاغةُ والإعجازُ لَفظَ (الطَّريق)؛ لأَنَّه (فَعِيل) بِمعنى (مَفْعُول)، أَي: أَنَّه مَطرُوقٌ مَشَتْ عليه الرُّسُلُ والأَنبياءُ قَبلُ، وليسَ في المواضعِ الأُخَرِ ما يَقتَضي هذا المعنى، فكانَ لَفظُ (الصِّراط) بِها أَوْلى؛ لأَنَّه أَمدَحُ مِن جهةِ الاشتِقاقِ والوَزنِ كما تقدَّمَ.

وأَمّا إضافتُهُ إلى اللَفظِ المجمَلِ ولَم يَقُلْ: صِراطَ النَّبِيِّينَ والصّالِحِينَ، فلِفائدَتَيْنِ:

إحداهُما: نَفيُ التَّقليدِ عن القَلبِ، واستِشعارُ العَمَلِ بِأَنَّ مَن هُدِيَ إلى هذا الصِّراطِ فقد أُنعِمَ عليه، ولَو ذكَرَهُم بِأَعيانِهِم لَم يَكُنْ فيه هذا المعنى.

الثّاني عن قولِهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، بِأَنَّه لو عُرِّفَ لَجعَلَ لِلكُفرِ والضَّلالِ حظًّا مِن الاستقامةِ، فما أَدري مِن أَينَ جاءَ لهُ هذا الفَهمُ، معَ ذِهنِهِ الثّاقِبِ وفَهمِهِ البَديعِ رَحِمَهُ اللهُ، وما هي إلّا كَبوَةُ جَوادٍ ونَبوَةُ صارمٍ؛ أَفَترى قولَهُ تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ (الصافات: 117-118)، يُفهَمُ منه أَنَّ لِغيرِهِ حظًّا مِن الاستقامةِ؟ وما ثَمَّ غيرهُ إلّا طُرُقَ الضَّلالِ. وإنَّما الصِّراطُ الْمُستَقِيمُ واحِدٌ وهو ما هدى اللهُ إليه أَنبياءَهُ ورُسُلَهُ أَجمعِينَ، وهو الصِّراطُ المُستَقيمُ، صِراطُ الذينَ أَنعمَ عَلَيهِم. وكذلك تعريفُهُ في سورةِ الفاتحةِ: هل يُقالُ: إنَّهُ يُفهَمُ منه أَنَّ لِغيرِهِ حَظًّا مِن الاستقامةِ؟ بل يُقالُ: تعريفُهُ يَنفي أَن يكونَ لِغيرِهِ حَظٌّ مِن الاستقامةِ؛ فإنَّ التَّعريفَ في قُوَّةِ الحصرِ، فكأَنَّه قيلَ: الذي لا صِراطَ مُستقيمٌ سِواهُ، وفَهمُ هذا الاختِصاصِ مِن اللفظِ أَقوى مِن فَهمِ المشارَكَةِ، فتأَمَّلْهُ هنا وفي نَظائرِهِ".

(24) يَعني: قولَهُ تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ (الأحقاف: 9).

والفائدةُ الأُخرى: أَنَّ الآيةَ عامَّةٌ في طَبَقاتِ المسلِمِينَ مُسيئِهِم وصالحِهِم، والمسيءُ لا يَطلُبُ درجةَ العالي حتّى ينالَ التي هي أقربُ إليه، ولفظُ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ يَشمَلُ الجميعَ، وجَميعُ المأمورِينَ بِهذا الدُّعاءِ يَطلُبُ صِراطَ الذينَ أَنعَمَ اللهُ عليهم، وهم أَصنافٌ كما أَنَّ السّائلِينَ لِدرجاتِهِم أصنافٌ.

وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ولم يَقُل: المُنعَمِ عليهِم، فلأَنَّ ذِكرَ نِعمةِ المنعِمِ والثَّناءَ بها عليه وذِكرَ النِّعَمِ شُكرٌ. وإبرازُ ضَميرِ الفاعلِ العائدِ على اللهِ سُبحانَهُ مِن قولِهِ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ذِكرٌ لِلَّهِ تعالى بِاللِسانِ والقَلبِ، ولَو قالَ: المُنعَمِ عليهم، لَخَلا هذا اللفظُ مِن هذه الفوائدِ المقرونةِ بِالدُّعاءِ، وهي الشُّكرُ والذِّكرُ؛ أَلا تَرى إلى قولِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ﴾ (الشُّعراء: 79)، فأَضافَ الفِعلَ إلى رَبِّهِ، ثُمَّ قالَ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (الشُّعراء: 80)، ولم يَقُلْ: أَمرَضَني، كما قالَ: ﴿يُطْعِمُنِى﴾؛ إذ ليسَ في قولِكَ: أَمرَضَني، إلّا الإخبارُ المجرَّدُ عن الشُّكرِ والثَّناءِ، وربَّما اقتَرَنَ به تَسَخُّطٌ وتَضَجُّرٌ، فعَدَلَ عنه إلى قولِهِ: ﴿مَرِضْتُ﴾. ولِذلك قالَ سُبحانَهُ: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ولم يَقُل: الذينَ غَضِبْتَ عليهم؛ إذ ليسَ في الإخبارِ عنه بِالغَضَبِ مِن الشُّكرِ والإحسانِ ما في قولِهِ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، فكانَ اللَفظُ الوَجيزُ أَوْلى.

ولِفائدةٍ أُخرى، وهي أَنَّ الغَضَبَ صِفَةٌ يَنبَغي لِلعَبدِ أن يَشتَرِكَ فيها معَ الرَّبِّ؛ فيغضَبَ لِغضَبِ اللهِ تعالى، فاليَهودُ قد غُضِبَ عليهم لِغَضَبِ اللهِ وجَميعِ المؤمنِينَ، فاستَشعَرَ الدّاعي هذا المعنى فلَم يَقُل: الذينَ غضِبْتَ عليهم؛ إذ لَو قالَ ذلك لأَخرجَ نفسَهُ عن أَن يغضَبَ لِغضَبِ اللهِ كما أَخرَجَ نفسَهُ عن أَن يُنعِمَ، وأَفرَدَ الرَّبَّ بِالإنعامِ فقالَ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾.

وفائدةٌ أُخرى، وهو أَنَّ الأَلِفَ واللامَ في ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ وإن كانَتْ بِمعنى (الذينَ) فلَيسَتْ مِثلَها في التَّصريحِ والإشارةِ إلى تعيينِ ذاتِ الاسمِ؛ فإنَّ قولَكَ: الذينَ فَعَلُوا، مَعناهُ: القَومُ الذينَ فَعَلُوا، وقولَكَ: الضّاربونَ، والمضروبونَ، ليسَ فيه ما في قولِكَ: الذينَ ضَرَبُوا، أَو ضُرِبُوا. وإذا صَحَّ هذا وتأَمَّلْتَهُ، فـ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بِلَفظِ (الذينَ) إشارةٌ إلى تعرُّفِهم بِأَعيانِهم وتعرُّفِهم مِن الذينَ أنعَمَ

عليهم ولا سِيَّما النَّبيِّينَ، بِخِلافِ مَن غضِبَ اللهُ عليهم، فوجبَ الإعراضُ عنهم وتركُ الالتفاتِ إلى ذاتِهم، فاقتصرَ على الصِّفةِ المذمومةِ دونَ أن يُعَيَّنوا بـ(الذينَ).

وأمّا قولُهُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ نعتًا لِـ﴿ٱلَّذِينَ﴾، ولَم يَقُلْ: لا المغضوبِ عليهم، فلِفائدةٍ وهو أنَّ اليهودَ والنَّصارى يدَّعونَ أنَّ اللهَ تعالى أنعَمَ عليهم بالكتابَيْنِ، وأنَّهُم على الصِّراطِ المستقيم، فبيَّنَ سُبحانَهُ أنَّ الذينَ أنعَمَ عليهم هم غيرُ المغضوبِ عليهم وهم اليَهودُ. ولَم يَقُل: اليَهود، تجريدًا لِلَّفظِ، لِيُخرِجَهُم بِذِكرِ الغَضَبِ عن صِفَةِ المنعَمِ عليهم، وكذلك ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾. وقد تقدَّمَ. . . ذِكرُ (لا) في هذا الموضعِ وأنَّها تُعطي العَطفَ بعدَ إيجابٍ، فلَو عطفَ بِها ها هُنا لم يَكُنْ في الكلامِ أكثرُ مِن نفيِ إضافةِ الصِّراطِ إلى اليَهودِ والنَّصارى، فلَمّا جاءَ بـ(غَير)، وهي اسمٌ يُنعَتُ بِها، زادَ في الكلامِ فائدةَ الوَصفِ والثَّناءِ لِلذينَ أَنعَمَ عَلَيهِم.

وأمّا استحقاقُ اليَهودِ لِهذا الاسمِ، فلِنُزولِ غَضَبِ اللهِ بهم في الدُّنيا لِتسليطِهِ الملوكَ عليهم وانتزاعِ الملكِ منهم، كما قالَ تَعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: 61). فمِن حيثُ أخبرَ عنهم أنَّهم قد باؤُوا بِغَضَبٍ سمّاهم (المغضوب عليهم).

وأمّا تقديمُهم على (الضّالِّينَ)، فـ. . . مِن أُصولِ التَّقديمِ في بابِ العطفِ: التَّقديمُ بِالزَّمانِ، و. . . التَّقديمُ بِالرُّتبةِ، واليَهودُ متقدِّمونَ بِالرُّتبةِ والمكانِ؛ لأنَّهم كانوا مُجاوِرينَ لِرسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ ولِلمُخاطَبِينَ بِالآيةِ، وأقرَبَ إليهم ذِكرًا مِن النَّصارى.

وأمّا ذِكرُ (الضّالِّينَ) بِلفظِ (الفاعِلِينَ) ولم يَرِدْ بِلفظِ (المفعُولِينَ)؛ لِئلّا يكونَ كالعُذرِ لهم، وإنَّما ينبغي أن يُخبَرَ عنهُم بِاكتِسابِهم ضَلالَهم لا بِإضلالِ اللهِ عزَّ وجلَّ إيّاهم.

وأمّا فائدةُ العَطفِ بـ(لا) مع الواوِ فلِتأكيدِ النَّفيِ الذي تضمَّنَهُ (غَير)، فلَولا ما فيها مِن معنى النَّفيِ لَما عطفَ بِـ(لا) مع الواوِ. وفائدةُ هذا التَّوكيدِ ألّا يُتَوَهَّمَ أنَّ (الضّالِّينَ) داخِلٌ في حُكمِ (المغضوبِ عليهم) أو وَصفٌ لهم؛ ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ: ما مرَرْتُ بِزيدٍ وعَمْرٍو، تُوُهِّمَ أنَّكَ إنَّما تَنفي الجمعَ بينهُما خاصَّةً، فإذا

قُلْتَ: ما مرَرْتُ بزيدٍ ولا عَمْرٍو، عُلِمَ أَنَّك إنَّما تَنفي الفِعلَ عنهُما جميعًا على كلِّ حالٍ مِن اجتماعٍ وافتِراقٍ؟ *(نَتائجُ الفِكر: 233-239)*

• قولُهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ (الفاتحة: 7)، هم الذينَ ذكَرَهم اللهُ في سورةِ النِّساءِ حينَ قالَ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ﴾ (النِّساء: 69) الآية.

وانظُرْ إلى قولِهِ تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ (النِّساء: 69)، واجمَعْ بينَهُ وبينَ قولِهِ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾، تَجِدْهُ شرحًا له؛ لأَنَّ الصِّراطَ: الطَّريقُ، ومِن شأنِ سالِكِ الطَّريقِ الحاجةُ إلى الرَّفيقِ، ولِذلك قالَ تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾، وكذلك قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**اللَهُمَّ الرَّفيقَ الأَعلى**»[25].

وانظُرْ إلى قولِهِ عليه السَّلامُ: «**خَيْرُ الرُّفَقاءِ أَربَعَةٌ**»[26]، تَجِدْهُ يَنظرُ إلى قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾، فذَكَرَ أَربعةً. *(التَّعريفُ والإعلام: 17)*

• قولُهُ تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ (الفاتحة: 7)، هُم اليَهودُ والنَّصارى، جاءَ ذلك مفَسَّرًا عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ في حديثِ عَدِيِّ بنِ حاتمٍ وقِصَّةِ إسلامِهِ[27].

---

(25) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4463، كتاب المغازي، باب (آخِر ما تكلَّمَ به النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6247، كتاب فضائل الصَّحابة، باب (في فَضلِ عائشةَ رَضيَ اللهُ عنها).

(26) رَواهُ أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2611، كتاب الجِهاد، باب (في ما يُستَحَبُّ مِن الجُيوشِ والرُّفَقاءِ والسَّرايا)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1555، كتاب فَضائل السِّيَر، باب (ما جاءَ في السَّرايا)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ، واللفظُ لهُ: ح2827، كتاب الجِهاد، باب (السَّرايا). والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ، ثُمَّ تراجَعَ عن تَصحيحِهِ في الطَّبعةِ الجَديدةِ مِن (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): 2/ 682-683، فقالَ: "هذا ما كانَ وَصَلَ إليه عِلمي مُنذُ أكثرَ مِن عشرينَ سنةً، ثُمَّ وَقَفْتُ على أُمورٍ اضطُرِرْتُ مِن أجلِها أن أَعدِلَ عن القَولِ بِصِحَّةِ الحَديثِ". ويُنظَر: ضَعيفُ التَّرغيب والتَّرهيب: 2/ 284.

(27) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح2953، 2954، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ فاتحةِ الكِتاب)، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ.

ويَشهَدُ لِهذا التَّفسيرِ قولُهُ تعالى في اليَهودِ: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: 61)، وقالَ في النَّصارى: ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ (المائدة: 77).

وسُمِّيَت اليَهودُ بِيَهوذا بنِ يعقوبَ، انتسَبوا إليه عندَ بعضِ الملوكِ لِسببٍ يَطولُ ذِكرُهُ، ثُمَّ عرَّبَتْهُ العربُ بِالدّالِ[28]. وسُمِّيَتْ أيضًا النَّصارى بِناصِرَةَ: قَريةٍ بِالشّامِ، وكانَ أصلُ دينِهِم منها[29]، واللهُ أعلَمُ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 17-18)***

• لا تكونُ الواوُ عاطفةً ومعها (لا) إلّا بعدَ نفيٍ. وأمّا قولُهُ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، فإنَّ معنى النَّفيِ موجودٌ في (غَير).

فإن قيلَ: فهلّا قُلْتَ: لا المغضوبِ عليهم ولا الضّالِّينَ؟

فالجوابُ: أنَّ في ذِكرِ (غَير) بيانَ الفضيلةِ لِلَّذينَ أنعَمَ اللهُ عليهم وتخصيصًا لِنفيِ صفةِ الغضبِ والضَّلالِ عنهم، وأنَّهُم الذينَ أنعَمَ اللهُ عليهم بِالنُّبُوَّةِ والهدى دونَ غيرِهِم. ولَو قالَ: لا المغضوبِ عليهم، لم يَكُنْ ذلك إلّا تأكيدَ نَفيِ إضافةِ الصِّراطِ إلى المغضوبِ عليهم، كما تقولُ: هذا غُلامُ زيدٍ لا عَمْرٍو، أكَّدتَّ نفيَ الإضافةِ عن عَمْرٍو، بِخِلافِ قولِكَ: هذا غُلامُ الفقيهِ غيرِ الفاسقِ ولا الخبيثِ؛ فإنَّك جمَعْتَ بينَ إضافةِ الغُلامِ إلى الفقيهِ دونَ غيرِهِ وبينَ نفيِ الصِّفةِ المذمومةِ عن الفقيهِ، فافهَمْهُ.

فإن قيلَ: وأيَّ شيءٍ أكَّدَتْ (لا) حينَ أُدخِلَتْ عليها الواوُ وقد قُلْتَ: إنَّها لا تُؤَكِّدُ النَّفيَ المتقدِّمَ، وإنَّما تؤَكِّدُ نفيًا يَدُلُّ عليه اختصاصُ الفعلِ الواجبِ بِوصفٍ ما، كقولِكَ: جاءَني عالِمٌ لا جاهلٌ؟

فالجوابُ: أنَّك حينَ قُلْتَ: ما جاءَني زيدٌ، لم يَدُلَّ الكلامُ على نَفيِ المجيءِ عن عَمْرٍو، كما تقدَّمَ، فلَمّا عُطِفَ بِالواوِ دَلَّ الكلامُ على انتِفاءِ الفعلِ

(28) يُنظَر: المُعَرَّب: 357.

(29) يُنظَر: المعارِف: 53.

عَن عَمْرٍو كما انتَفى عن الأَوَّلِ؛ لِمقامِ الواوِ مقامَ تكرارِ حرفِ النَّفيِ، فدخَلَتْ (لا) لِتأكيدِ النَّفيِ عن الثّاني. *(نَتائجُ الفِكر: 204)*

• قولُهُ[30]: فَيَغْطَئِلُ[31]، يُريدُ: البَحرَ، أي: يَهيجُ ويَعتَلِمُ. وأَصلُ هذه الكلمةِ مِن (الغَيْطَلَة)، وهي الظُّلمَةُ. وأَصلُها (يَغْطالُّ) مثلُ (يَسْوادُّ)، لكِنَّهُ هَمَزَ الأَلِفَ لِئلّا يجتمِعَ ساكِنانِ، وإن كانَ اجتماعُهُما في مِثلِ هذا الموضعِ حَسَنًا، كقولِهِ تبارَكَ وتعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، ولكِنَّهما في الشِّعرِ لا يجتمعانِ في عَروضٍ واحدةٍ وهي المتقاربُ. ومع هذا فقد قرأَ أَيُّوبُ بنُ أَبي تَميمةَ كَيسانُ السّختيانيُّ: {**وَلَا الضَّأَلِّينَ**}[32]، بِهَمزةٍ مفتوحةٍ، وقرأَ عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ: {**إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَأَنٌّ**}[33] (الرَّحمن: 56)، وأَنشَدَ الخطّابيُّ:

سَقَى مُطْغِياتِ المَحْلِ سَكْبًا وَدِيمَةً ... عِظامُ ابنِ لَيْلَى حَيْثُ كانَ رَميمُها

فَأَصْبَحَ مِنْها كُلُّ وادٍ وَتَلْعَةٍ ... حَدائِقَ خُضْرًا مُزْهَئِرًّا عَميمُها[34]

أَنشَدَ:

خاطِمَها زَأَمَّها أَنْ تَهْرُبا[35]

---

(30) يَعني: الشّاعرَ الصَّحابيَّ حسّانَ بنَ ثابتٍ.

(31) يَعني: بيتَ الشِّعرِ الذي يقولُ فيه:

ما البَحْرُ حِينَ تَهُبُّ الرِّيحُ شامِلَةً ... فَيَغْطَئِلُّ وَيَرْمِي العِبْرَ بِالزَّبَدِ

وهو في (ديوان حَسّان بنِ ثابت): 1/ 284. ويُنظر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 422.

(32) يُنظَر: مُختصَرُ شَواذِّ ابنِ خالَوَيْه: 1، والمحتَسب: 1/ 46.

(33) يُنظَر: مُختصَرُ شَواذِّ ابنِ خالَوَيْه: 149-150، والمحتَسب: 1/ 46-47.

(34) نَسَبَهُما الخطّابيُّ إلى كُثَيِّرِ عَزَّةَ، ولم أَجِدْهما في ديوانِهِ المطبوعِ بِتحقيقِ الدُّكتور إحسان عبّاس.

(35) نَصُّ ما قالَهُ الخطّابيُّ في (غَريب الحَديث): 1/ 150-151: "قالَ كُثَيِّرٌ:

سَقَى مُطْغِئاتُ الْمَحْلِ جُودًا وَدِيمَةً ... عِظامَ ابنِ لَيْلَى حَيْثُ كانَ رَمِيمُها

فَأَمْرَعَ مِنْها كُلُّ وادٍ وَتَلْعَةٍ ... سَوائِلُ خُضْرٌ مُزْهَئِرٌّ عَمِيمُها

يُريدُ: مُزْهارٌّ، فهَمَزَ لِئلّا يلتقيَ السّاكِنانِ. وكانَ الأَعمَشُ يقرأُ: {مُدْهَأَمَّتَانِ} (الرَّحمن: 64)، وقرأَ أَيُّوبُ السّختيانيُّ: {وَلَا الضَّأَلِّينَ}، أَنشَدَني أبو عُمَرَ عن ثَعلَبٍ:

فإن قيلَ: الهمزةُ في هذا كلِّهِ مفتوحةٌ، وفي قولِهِ: يَغْطَئِلُّ، مكسورةٌ، وكذلك في الحديثِ الصَّحيحِ: «أَسْوَدُ مُرْبَئِدٌّ»[36]، رِواية.

قُلْنا: إنَّما كُسِرَت الهمزةُ في (مُزْهَئِرّ) و(مُرْبَئِدّ) و(يَغْطَئِلّ) بَعدَ أن فُتِحَتْ في الماضي فقيلَ: اغْطَأَلَّ، وازْهَأَرَّ، فصارَ على وَزنِ (اطْمَأَنَّ)، فجاءَ اسمُ الفاعلِ والمستقبَلِ على ذلك القِياسِ مكسورًا كما يُكسَرُ في (مُطْمَئِنّ).

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 442-444)

ويُراجَعُ أيضًا: (النِّساء: 69)

خـــاطِـــمَـــهَـــا زَأَمَّـــهَـــا أنْ تَـــهْـــرُبـــا

يُريدُ: زامَّها، مِن الزِّمام، فهَمَزَ لِئلّا يلتقيَ السّاكنانِ".

(36) رَوى مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح367، كتاب الإيمان، باب (بيان أنَّ الإسلامَ بَدَأَ غَريبًا وسَيَعودُ غَريبًا، وأنَّه يَأْرِزُ بَينَ المسجِدَيْنِ)، حَديثًا طَويلًا، فيه: "قالَ حُذَيفَةُ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ يقولُ: «تُعرَضُ الفِتَنُ عَلى القُلوبِ كالحَصيرِ عُودًا عُودًا، فأَيُّ قَلبٍ أُشرِبَها نُكِتَ فيهِ نُكتَةٌ سَوداءُ، وأَيُّ قَلبٍ أَنكَرَها نُكِتَ فيه نُكتَةٌ بَيضاءُ، حتّى تَصيرَ على قَلبَيْنِ: على أَبيضَ مِثلِ الصَّفا، فلا تَضُرُّهُ فِتنَةٌ ما دامَتِ السَّماواتُ والأَرضُ، والآخَرُ أَسوَدُ مُرْبادًّا، كالكُوزِ مُجَخِّيًا، لا يَعرِفُ مَعروفًا ولا يُنكِرُ مُنكَرًا إلّا ما أُشرِبَ مِن هَواهُ»". وفيه: "قالَ أَبو خالِدٍ: فقُلْتُ لِسَعدٍ: يا أَبا مالكٍ، ما أَسوَدُ مُرْبادًّا؟ قالَ: شِدَّةُ البَياضِ في سَوادٍ. قالَ: قُلْتُ: فما الكُوزُ مُجَخِّيًا؟ قالَ: مَنكوسًا". وقالَ القاضي عِياضٌ في شَرحِهِ صَحيحَ مُسلِمٍ المُسَمّى (إكمال المُعْلِم): 1/ 454-455، مُعلِّقًا على لفظِ (مُرْبادًّا) في الحديثِ: "وكذا روِّينا قولَهُ: مُرْبَئِدٌّ، بِالهَمزِ، عن أَكثرِ شُيوخِنا عن العُذريِّ، وكذا ذكَرَهُ الحَربيُّ. وأَصلُهُ أَلّا يُهمَزَ، ويكون (مُرْبَدّ) مِثلَ (مُسْوَدّ) و(مُحْمَرّ)، وكذا ذكَرَهُ أَبو عُبَيدٍ والهرويُّ وصحَّحَهُ بعضُ شُيوخِنا عن أَبي مروانَ بنِ سراجٍ؛ لأَنَّه مِن (ارْبَدَّ)، إلّا على لُغةِ مَن قالَ: احْمَأَرَّ، لالتقاءِ السّاكِنَيْنِ، فيُقالُ: ارْبَأَدَّ، ومُرْبَئِدٌّ. وروايتُنا فيه عن الأَسديِّ عن السَّمرقنديِّ، وعن الخشنيِّ عن الطَّبريِّ، وهي روايةُ ابنِ سعيدٍ أَيضًا: مُرْبادٌّ، بِأَلِفٍ غيرِ مهموزٍ. قال الحَربيُّ: يُقالُ: اصْفَرَّ، واحْمَرَّ، واخْضَرَّ، وابْيَضَّ، واسْوَدَّ، هذه الخمسةُ بِغيرِ أَلِفٍ، وما سِواها بِأَلِفٍ، مثل: ادْكانَّ، واشْهابَّ، واصْهابَّ، فعَلى هذا لا يُقالُ إلّا: ارْبادَّ. وقالَ أَبو عُبَيدٍ: (مُرْبَدٌّ) مثلُ (مُحْمَرّ)، و(مُصْفَرّ)، و(مُبْيَضّ). وفي حَديثِ بَيعِ الثَّمَرَةِ: «حتّى تَحْمارَّ وتَصْفارَّ». وقالَ بعضُهُم: يُقالُ: احْمَرَّ الشَّيءُ، فإذا قَوِيَ قيلَ: احْمارَّ، فإذا زادَ قيلَ: احْمَأَرَّ، فعَلى هذا تُصَوَّبُ جميعُ الرِّواياتِ، ويكونُ بعضُها أَبلغَ مِن بعضٍ".

تَفْسيرُ سُورَةِ البَقَرَة

﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ (البقرة: 1-2):

• ذُكِرَ في الحَديثِ أَنَّ جِبريلَ أَتَاهُ بِنَمَطٍ مِن ديباجٍ فيهِ كتابٌ، فقالَ: اقْرَأْ[1]. قالَ بعضُ المفسِّرينَ في قولِهِ: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾: إنَّها إشارةٌ إلى الكتابِ الذي جاءَهُ به جِبريلُ حينَ قالَ: اقْرَأْ.

وفي الآيةِ أقوالٌ غيرُ هذه، مِنها: أَنَّها إشارةٌ إلى ما تضَمَّنَهُ قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿الٓمٓ﴾؛ لأنَّ هذه الحروفَ المقَطَّعَةَ تضَمَّنَتْ مَعانيَ الكتابِ كُلِّهِ، فهي كالتَّرجمةِ له.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 396)

• يَشهَدُ لجَميعِ ما قُلْناهُ، مِن دَلالةِ الحروفِ المقَطَّعَةِ على المعاني والرَّمزِ بها إليها، كثيرٌ مِن منظومِ الكلامِ ومنثورِهِ، كقولِ الرّاجزِ:

قُلْتُ لَها قِفي فَقالَتْ قافْ[2]

وكقَولِ الآخَرِ لأخيهِ: أَلا تا؟ فيقولُ له: أَلا فا. يُريدُ: أَلا فارتَحِلْ. وكقولِهم:

بِالْخَيرِ خَيراتٍ وَإِنْ شَرًّا فا   وَلا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلاّ أَنْ تا[3]

يُريدُ: إنْ شَرًّا فَشَرًّا، ولا أُريدُ الشَّرَّ إلّا أَن تَشاءَ. وكقَولِهم: أَيش؟ يُريدونَ: أَيُّ شَيءٍ؟ وكقولِهم: م اللهِ، يُريدونَ: أَيمن اللهِ.

ومِن هذا البابِ حُروفُ التَّهجّي مِن أَوائلِ السُّوَرِ. وقد رأَيْتُ لابنِ فورَكَ

(1) رَوى ذلك في حَديثٍ طَويلٍ ابنُ إسحاقَ عن عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرِ بنِ قَتادَةَ اللَّيثيِّ، مُرسَلًا. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 300.

(2) الشِّعرُ لِعُقبَةَ بنِ أَبي مُعَيطٍ، وهو في (الخَصائص): 1/ 30.

(3) البيتُ لِلُقَيمِ بنِ أوسٍ، وهو مِن شَواهدِ (الكِتاب): 3/ 321.

نَحوًا مِن هذا في اسم اللهِ سُبحانَهُ، قالَ: الحِكمةُ في وُجودِ الألِفِ في أوَّلِهِ أنَّها مِن أقصى مَخارِجِ الصَّوتِ قريبًا مِن القَلبِ الذي هو محلُّ المعرفةِ إليه. ثُمَّ الهاءُ في آخِرِهِ مخرَجُها مِن هُناكَ أيضًا؛ لأنَّ المبتَدَأَ منه والمعادَ إليه، والإعادةُ أهوَنُ مِن الابتِداءِ، وكذلك لَفظُ الهاءِ أهوَنُ مِن لَفظِ الهَمزَةِ. هذا مَعنى كلامِهِ[4].

(نَتائجُ الفِكر: 176)

• ذكَرَ ابنُ إسحاقَ حديثَ أبي ياسِرِ بنِ أخطَبَ وأخيهِ حُيَيِّ بنِ أخطَبَ حينَ سَمِعَا: ﴿الٓمٓصٓ﴾ (الأعراف: 1) ونَحوَها مِن الحُروفِ، وأنَّهُم أخَذوا تأويلَها مِن حُروفِ أبجد، إلى قَولِهِ: لَعَلَّهُ قَد جُمِعَ لِمُحَمَّدٍ وأُمَّتِهِ هذا كُلُّهُ[5].

---

(4) زادَ ابنُ القَيِّمِ هذا المعنى إيضاحًا، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 3/ 1119-1120: "تأمَّلْ سِرَّ: ﴿الٓمٓ﴾ كيفَ اشتمَلَتْ على هذه الأحرُفِ الثَّلاثةِ؟ فالألِفُ إذا بُدِئَ بها أوَّلًا كانَتْ همزةً، وهي أوَّلُ المخارجِ مِن أقصى الصَّدرِ. واللامُ مِن وَسَطِ مخارجِ الحُروفِ، وهي أشَدُّ الحُروفِ اعتِمادًا على اللِسانِ. والميمُ آخِرُ الحُروفِ، ومخرجُها مِن الفَمِ .وهذه الثَّلاثةُ هي أُصولُ مخارجِ الحُروفِ، أعني: الحَلقَ، واللِسانَ، والشَّفَتَيْنِ. وترتَّبَتْ في التَّنزيلِ مِن البِدايةِ، إلى الوَسَطِ، إلى النِّهايةِ. فهذِهِ الحُروفُ تَعتمدُ المخارجَ الثَّلاثةَ التي يتفَرَّعُ منها سِتَّةَ عَشَرَ مخرَجًا، فيَصيرُ منها تسعةٌ وعشرونَ حرفًا عليها مَدارُ كلامِ الأُمَمِ الأوَّلِينَ والآخِرِينَ، معَ تَضَمُّنِها سِرًّا عَجيبًا وهو أنَّ الألِفَ البِدايةُ، واللامَ التَّوسُّطُ، والميمَ النِّهايَةُ، فاشتَمَلَتِ الأحرُفُ الثَّلاثةُ على البِدايَةِ والنِّهايَةِ والواسِطَةِ بينَهُما. وكُلُّ سورةٍ استُفتِحَتْ بهذِهِ الأحرُفِ الثَّلاثةِ فهي مُشتمِلَةٌ على بَدءِ الخَلقِ ونهايَتِهِ وتَوَسُّطِهِ، فَمُشتمِلَةٌ على تَخليقِ العالَمِ وغايَتِهِ، وعلى التَّوَسُّطِ بينَ البِدايةِ والنِّهايةِ مِن التَّشريعِ والأوامِرِ. فتأمَّلْ ذلك في البَقَرةِ، وآلِ عِمرانَ، وتَنزيلِ السَّجدَةِ، وسورةِ الرُّومِ".

(5) رَوى ذلك مُعَلَّقًا ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 222-223، ورَواهُ الطَّبَريُّ في تفسيرِهِ: 1/ 92-93، والبُخاريُّ في (كِتاب التّاريخ الكَبير): ح2209، مِن طَريقِ ابنِ إسحاقَ. فالحَديثُ ضَعيفٌ لا تَقومُ به حُجَّةٌ. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 1/ 161، مُتحدِّثًا عن الحُروفِ المقَطَّعَةِ: "وأمّا مَن زَعَمَ أنَّها دالَّةٌ على معرفةِ المُدَدِ، وأنَّهُ يُستَخرَجُ مِن ذلك أوقاتُ الحَوادِثِ والفِتَنِ والملاحِمِ، فقَد ادَّعى ما ليسَ لهُ وطارَ في غَيرِ مَطارِهِ. وقد ورَدَ في ذلك حَديثٌ ضَعيفٌ، وهو مع ذلكَ أدَلُّ على بُطلانِ هذا المسلَكِ مِن التَّمَسُّكِ بهِ على صِحَّتِهِ". وساقَ الحديثَ، ثُمَّ قالَ: "فهذا مَدارُهُ على مُحَمَّدِ بنِ السّائبِ الكَلبيِّ، وهو مِمَّن لا يُحتَجُّ بما انفرَدَ به. ثُمَّ كانَ مُقتَضى هذا المسلكِ، إن كانَ صَحيحًا، أن يُحسَبَ ما لِكُلِّ حرفٍ مِن الحروفِ الأربعةَ عَشَرَ...، وذلك يَبلُغُ منه جُملةً كثيرةً، وإن حُسِبَتْ معَ التَّكرارِ فأتَمُّ وأعظَمُ، واللهُ أعلَمُ". وقالَ مشهورُ بنُ حسَن آل سلمان عن الحَديثِ في تحقيقِهِ كتابَ

قالَ المؤلِّفُ: وهذا القَولُ مِن أحبارِ يَهود وما تَأَوَّلوهُ مِن مَعاني هذه الحُروفِ مُحتملٌ حتّى الآن أن يكونَ مِن بَعضِ ما دَلَّتْ عليه هذه الحُروفُ المقَطَّعَةُ؛ فإنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لَم يُكَذِّبْهُم في ما قالوا مِن ذلك ولا صَدَّقَهُم، وقالَ في حَديثٍ آخَرَ: **«لا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتابِ ولا تُكَذِّبوهُم، وقولوا: آمَنَّا باللهِ وبِرَسولِهِ»**[6]. وإذا كانَ في حَدِّ الاحتِمالِ وَجَبَ أن يُفحَصَ عنه في الشَّريعةِ: هل يُشيرُ إلى صِحَّتِهِ كِتابٌ أو سُنَّةٌ؟ فوَجَدْنا في التَّنزيلِ: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (الحج: 47)، ووَجَدْنا في حَديثِ زِمْلٍ الخُزاعيِّ حينَ قَصَّ على رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ رُؤْيا وقالَ فيها: رأَيْتُكَ يا رسولَ اللهِ على مِنبَرٍ لهُ سَبعُ دَرَجاتٍ، وإلى جَنبِهِ ناقَةٌ عَجفاءُ كأَنَّكَ تَبعَثُها. ففَسَّرَ لهُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ النّاقةَ بِقيامِ السّاعةِ التي أَنذَرَ بِها، وقالَ في المِنبَرِ ودرجاتِهِ الدُّنيا: **«سَبْعَةُ آلافِ سَنَةٍ، بُعِثْتُ فِي آخِرِهَا أَلْفًا»**[7]. والحديثُ وإن كانَ

(الموافَقات) لِلشّاطبيّ: 4/ 239: "إسنادُهُ ضَعيفٌ جِدًّا، بَل مَوضوعٌ؛ آفتُهُ الكَلبيُّ، وهو مُحَمَّدُ بنُ السّائبِ، مُتَّهَمٌ بِالكَذِبِ، وشَيخُهُ أبو صالحٍ باذامُ مَولى أُمِّ هانِئٍ، وهو ضَعيفٌ. وأبو صالحٍ لَم يَسمَعْ مِن ابنِ عبّاسٍ".

(6) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4485، كتاب التَّفسير، باب (﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾).

(7) ذَكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ في (الإصابَة): 4/ 96، في ترجمةِ عَبدِ اللهِ بنِ زِمْلٍ الجهنيِّ، وقالَ عن عَبدِ اللهِ هذا: "ذَكَرَهُ ابنُ السَّكَنِ وقالَ: رُوِيَ عنه حديثٌ: «الدُّنيا سَبعَةُ آلافِ سَنَةٍ»، بإسنادٍ مَجهولٍ، وليسَ بِمعروفٍ في الصَّحابةِ، وفي إسنادِهِ ضَعيفٌ. قالَ: ورُوِيَ عنهُ بِهذا الإسنادِ أحاديثُ مَناكيرُ. قُلْتُ: وجَميعُها جاءَ عنهُ ضِمنَ حَديثٍ واحدٍ أخرجَهُ بِطولِهِ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير)، وأخرَجَ بعضَهُ ابنُ السُّنِّيِّ في (عَمَل اليَوم واللَّيلَة)". والحَديثُ أَخرَجَهُ البَيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 7/ 36-38، قائلًا قبلَهُ: "باب: ما رُوِيَ في رُؤْيا ابنِ زملٍ الجهنيِّ، وفي إسنادِهِ ضَعفٌ". وقالَ ابنُ حَزمٍ في (الفصل في المِلَل والأهواءِ والنِّحَل): 2/ 257: "وأمّا اختِلافُ النّاسِ في التّاريخِ، فإنَّ اليَهودَ يقولونَ: لِلدُّنيا أربعةُ آلافِ سنةٍ، والنَّصارى يقولونَ: لِلدُّنيا خَمسَةُ آلافِ سَنَةٍ، وأمّا نَحنُ فلا نَقطَعُ على عِلمِ عَدَدٍ مَعروفٍ عندَنا، ومَن ادَّعى في ذلك سَبعَةَ آلافِ سَنَةٍ أو أكثرَ أو أقَلَّ فقد كَذَبَ وقالَ ما لَم يَأتِ عن رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ فيه لفظةٌ تَصِحُّ، بل صَحَّ عنه عليهِ السَّلامُ خِلافُهُ، بل نقطَعُ على أَنَّ لِلدُّنيا أَمَدًا لا يَعلَمُهُ إلّا اللهُ عزَّ وجَلَّ". وذكَرَ ابنُ القَيِّمِ في (المنار المنيف في الصَّحيح والضَّعيف): 80، أُمورًا كُلِّيَّةً يُعرَفُ بها كَونُ الحَديثِ مَوضوعًا، منها مُخالَفَةُ الحَديثِ صَريحَ القُرآنِ، كحَديثِ مِقدارِ الدُّنيا وأَنَّها سَبعَةُ آلافِ سَنَةٍ، ونَحنُ في الأَلفِ السّابعةِ.

ضَعيفَ الإسنادِ فقد رُوِيَ مَوقوفًا عن ابنِ عبّاسٍ مِن طُرُقٍ صِحاحٍ أنَّه قالَ: الدُّنيا سَبعَةُ أيّامٍ، كُلُّ يَومٍ ألفُ سنةٍ، وبُعِثَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في آخِرِ يومٍ منها، وقَد مَضَتْ منهُ سِنونَ، أو قالَ: مِئونَ[8]. . .

ولكِنْ إذا قُلْنا: إنَّه عليهِ السَّلامُ بُعِثَ في الألفِ الآخِرِ بعدَ ما مَضَتْ منه سِنونَ ونَظَرْنا بَعدُ إلى الحُروفِ المقَطَّعَةِ في أوائلِ السُّوَرِ وجَدْناها أربعةَ عَشَرَ حَرفًا يَجمَعُها قولُكَ: الم يسطع نص حق كره. ثُمَّ نَأخُذُ العَدَدَ على حِسابِ أبي جاد فنَجِدُ: (ق) مِئةً، و(ر) مِئتَيْنِ، و(س) ثَلاثَمِئةٍ، فهذه سِتُّمِئةٍ، و(ع) سبعِينَ، و(ص) سِتِّينَ، فهذه سَبعُمِئةٍ وثلاثونَ، و(ن) خمسِينَ، و(ك) عِشرِينَ، فهذه ثمانُمِئةٍ، و(م) أربعِينَ، و(ل) ثلاثِينَ، فهذه ثمانُمِئةٍ وسبعونَ، و(ي) عشرةً، و(ط) تسعةً، و(ا) واحِد[9]، فهذه ثمانُمِئةٍ وتِسعونَ، و(ح) ثمانيةً، و(هـ) خمسةً، فهذه تِسعُمِئةٍ وثلاثةٌ. ولم يُسَمِّ اللهُ سُبحانَهُ في أوائلِ السُّوَرِ إلّا هذه الحروفَ، فليسَ ببعيدٍ أن يكونَ مِن بعضِ مُقتضياتِها وبعضِ فوائدِها الإشارةُ إلى هذا العددِ مِن السِّنِينَ لِما قدَّمْناهُ في حديثِ الألفِ السّابعِ الذي بُعِثَ فيه عليه السَّلامُ، غيرَ أنَّ الحسابَ مُحتملٌ أن يكونَ مِن مَبعثِهِ أو مِن وفاتِهِ أو مِن هِجرَتِهِ، وكلٌّ قَريبٌ بَعضُهُ مِن بَعضٍ، فقَد جاءَ أشراطُها، ولكِن لا تأتيكُم إلّا بَغتَةً[10]. . .

---

(8) في (اللآلئ المصنوعَة): 2/ 369: "عندَ ابنِ أبي حاتِمٍ في التَّفسيرِ: عن ابنِ عبّاسٍ، قالَ: الدُّنيا جُمُعَةٌ مِن جُمَعِ الآخِرَةِ، سَبعَةُ آلافِ سَنَةٍ". وقالَ مُحَقِّقُ (كِتاب المَوضوعات) لابنِ الجوزِيِّ: 3/ 562: "فالحَديثُ لا يَصِحُّ مَرفوعًا ولا مَوقوفًا".

(9) كذا بالرَّفعِ، والأَصَحُّ أن يكونَ مَنصوبًا عَطفًا عَلى المنصوباتِ قَبلَهُ.

(10) قالَ السَّيِّدُ محمَّد صِدِّيق حسن خان في (الإذاعة لِما كانَ وما يَكونُ بينَ يَدَي السّاعَة): 204، في فصلٍ عنوانُهُ (في ما اشتهرَ بينَ النّاسِ أنَّ مِقدارَ الدُّنيا سَبعَةُ آلافِ سَنَةٍ): "اعلَمْ أنَّ مِقدارَ الدُّنيا لا يَعلَمُهُ إلّا اللهُ سُبحانَهُ وتعالى، ولم يَرِدْ نصٌّ مِن كتابٍ ولا سُنَّةٍ في بيانِ ذلك، ووَرَدَتْ أخبارٌ وآثارٌ، وما يَحصلُ بها جَزمٌ بِأنَّه قدرٌ معيَّنٌ. ونَذكُرُ ما قالَهُ أئمَّةُ العِلمِ مِن ذلك. فنقولُ: أخرجَ ابنُ جَريرٍ في مقدِّمةِ تاريخِهِ عن ابنِ عبّاسٍ أنَّه قالَ: الدُّنيا جُمُعةٌ مِن جُمَعِ الآخرةِ: سبعةُ آلافِ سنةٍ، وقد مضى ستَّةُ آلافٍ ومئةُ سنةٍ. وأخرجَ عن كعبِ الأحبارِ: الدُّنيا ستَّةُ آلافِ سنةٍ، وعن وَهبِ بنِ منَبِّهٍ مثله، وأرادَ: الذي مضَى منها خَمسةُ آلافٍ وسِتُّمِئةٍ. ثُمَّ زَيَّفَ الطَّبريُّ ذلك ورجَّحَ ما رُوِيَ عن ابنِ عبّاسٍ أنَّها سبعةُ آلافٍ". وبعدَ أن ذكَرَ السَّيِّدُ

ولِهذه الحروفِ في أوائلِ السُّوَرِ مَعانٍ جَمَّةٌ وفوائدُ لطيفةٌ. وما كانَ اللهُ لينزِّلَ في الكتابِ ما لا فائدةَ فيه، ولا لِيُخاطِبَ نبيَّهُ وذَوِي الألبابِ مِن صَحبِهِ بِما لا يَفهَمونَ وقد أنزَلَهُ بيانًا لِلنّاسِ وشفاءً لِما في الصُّدورِ. ففي تخصيصِهِ هذه الحروفَ الأربعَةَ عشَرَ بِالذِّكرِ دونَ غيرِها حِكمةٌ بل حِكَمٌ، وفي إنزالِها مُقَطَّعَةً على هيئَةِ التَّهَجِّي فوائدُ علميَّةٌ وفقهيَّةٌ، وفي تخصيصِهِ إيّاها بِأوائلِ السُّوَرِ وفي أن كانَتْ في بعضِ السُّوَرِ دونَ بعضٍ فوائدُ أيضًا، وفي اقترانِ الألِفِ بِاللامِ وتقدُّمِها عليها مَعانٍ وفوائدُ، وفي إردافِ الألِفِ واللامِ بِالميمِ تارةً وبِالرّاءِ أُخرى، ولا توجَدُ

محمَّد صِدِّيق حسن خان أحاديثَ أُخرى، قالَ: 206: "وتعقَّبَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ بِقولِهِ:... إنَّ حديثَ ابنِ عبّاسٍ المذكورَ فيه يَحيى بنُ يعقوبَ أبو طالبٍ القاضي الأنصاريُّ، قالَ البُخاريُّ: مُنكَرُ الحديثِ، وشيخُهُ حمّادُ بنُ أبي سُلَيمانَ فقيهُ أهلِ الكوفةِ فيه مَقالٌ". ثُمَّ نقَلَ السَّيِّدُ عن الأميرِ الصَّنعانيِّ تعقيبَهُ على ما جاءَ عندَ السُّهَيليِّ، فقالَ: 209-210: "قالَ السَّيِّدُ العلّامةُ:... إنَّه دخَلَ اصطِلاحُ اليَهودِ على العلماءِ حتّى حملوا كلامَ اللهِ تعالى عليه. على أنَّ هذا الَّذي ذكَرَهُ السُّهَيليُّ، على فَرضِ جَوازِهِ، غيرُ صحيحٍ؛ فإنَّه تعقَّبَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ بِأنْ عدَّها وأسقَطَ المكرَّرَ. ثُمَّ قالَ: إنَّها بإسقاطِهِ إذا حُسِبَتْ بِالجُمَّلِ المغربيِّ بلغَتْ ألفَيْنِ وسِتَّمِئةٍ وأربعةً وعشرينَ، وأمّا الجُمَّلُ المشرِقيُّ فتبلُغُ ألفًا وسبعَمِئةٍ وأربعةً وخمسينَ. ثُمَّ قالَ: ولم أذكُرْ ذلك لِيُعتمَدَ عليه، بل لأُبَيِّنَ أنَّ الذي جنَحَ إليه السُّهَيليُّ لا ينبغي أن يُعتمَدَ عليه لِشِدَّةِ المخالفةِ فيه. انتهى". وقالَ الدُّكتور محمَّد بن محمَّد أبو شهبة في كتابِهِ (الإسرائيليّاتُ والموضوعاتُ في كُتُبِ التَّفسير): 289-290: "ذكروا في عُمُرِ الدُّنيا أنَّه سبعةُ آلافِ سنةٍ، وأنَّ النَّبيَّ محمَّدًا صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بُعِثَ في آخِرِ السّادسةِ، فقد وردَ ذلك مرفوعًا إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ، وحكَمَ عليه ابنُ الجوزيِّ بِالوَضعِ في كتابِهِ (الموضوعات)، وأَحْرِ به أن يكونَ مُختلَقًا مكذوبًا على رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ. وكذلك جاءَ بعضُ هذه الأخبارِ مَوقوفًا على ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما، وقد ذُكِرَ ذلك في كتبِ التَّفسيرِ وبعضِ كتبِ الحديثِ وكتبِ التَّواريخِ ونحوِها، وقد قالَ السُّيوطيُّ: إنَّها صحيحةٌ. أقولُ: وعلى فرضِ تسليمِ صحَّتِها فصحَّتُها عن ابنِ عبّاسٍ لا ينفي أنَّها مِن الإسرائيليّاتِ التي تحمَّلَها ابنُ عبّاسٍ وغيرُهُ لِما فهِموهُ مِن الإذنِ في الأخذِ عن أهلِ الكتابِ الذينَ أسلموا، وهذا لا يُنافي كونَها باطلةً في نفسِها، فمعظمُ الإسرائيليّاتِ مِن هذا النَّوعِ. ولا أدري ماذا يقولُ المنتصرونَ لِمثلِ هذه الأباطيلِ في ما هو ثابتٌ مِن أنَّ عمرَ الدُّنيا أضعافُ أضعافِ ذلك، حتّى أصبحَ ذلك مِن البدهيّاتِ المسلَّماتِ. وإنَّ التَّمسُّكَ بِمثلِ هذه الرِّواياتِ أضَرُّ على الدِّينِ مِن طَعنِ أعدائِهِ. ولَو أنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بُعِثَ، كما يقولونَ، في آخِرِ المئةِ السّادسةِ لَقامَت القيامةُ مِن زمنٍ مضى. فظَهَرَ أنَّ الواقعَ والمشاهدةَ يُكذِّبانِ ذلك أيضًا ويَرُدّانِهِ".

الأَلِفُ واللامُ في أوائلِ السُّوَرِ إلّا هكذا، مع تكرُّرِها ثلاثَ عشرةَ مرَّةً، فوائدُ أيضًا، وفي إنزالِ الكافِ قبلَ الهاءِ، والهاءِ قبلَ الياءِ، ثُمَّ العَينِ، ثُمَّ الصّادِ مِن ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ (مريم: 1) مَعانٍ، أكثرُها تُنَبِّهُ عليها آياتٌ مِن الكتابِ وتُبَيِّنُ المرادَ بها لِمَن تدبَّرَها، والتَّدبُّرُ والتَّذَكُّرُ واجبٌ على أُولي الألبابِ. والخوضُ في إيرادِ هذه المعاني، والقَصدُ لإيضاحِ ما لاحَ لي عندَ الفِكرِ والنَّظَرِ فيها مع إيرادِ الشَّواهِدِ على ذلك مِن كتابٍ وأَثَرٍ وعَرَبيَّةٍ ونَظَرٍ يُخرِجُنا عن مَقصودِ الكتابِ ويَنأى بِنا عن موضوعِهِ والمرادِ به، ويَقتضي إفرادَ جُزءٍ أَشرَحُ ما أَمكَنَ مِن ذلك، ولَعَلَّه أَن يكونَ إن ساعَدَ القَدَرُ، واللهُ المستعانُ وهو وليُّ التَّوفيقِ لا شَريكَ لهُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 418-422)

﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۞ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (البقرة: 2-3):

• استَشهَدَ ابنُ هِشامٍ على (الرَّيْب) بِمعنى (الرِّيبَة)[11] بِقولِ خالدِ بنِ زُهَيرٍ ابنِ أُختِ أَبي ذُؤَيبٍ[12]. واسمُ أَبي ذُؤَيبٍ خُوَيلِدُ بنُ خالدٍ، والرَّجَزُ الذي استشهَدَ بِبيتٍ منه:

يـا قَـومِ مـا لِـي وَأَبـا ذُؤَيْـبِ كُـنْـتُ إذا أَتَـيْـتُـهُ مِـنْ غَـيْـبِ

يَـشَـمُّ عِـطْـفِـي وَيَـمَـسُّ ثَـوْبِـي كَـأَنَّـنِـي أَرَبْـتُـهُ بِـرَيْـبِ[13]

وكانَ أَبو ذُؤَيبٍ قد اتَّهَمَهُ بِامرأَتِهِ، فلِذلك قالَ هذا.

وذكَرَ ابنُ إسحاقَ: والذينَ يُقيمونَ الصَّلاةَ، وأَغفَلَ التِّلاوةَ، وإنَّما هو:

---

(11) يَعني: في قولِهِ تعالى: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.

(12) يُنظر: السِّيرة النَّبويَّة: 2/ 202-203.

(13) في (ديوان الهُذَلِيِّين): 1/ 165: "وقالَ خالدُ بنُ زُهَيرٍ لأَبي ذُؤَيبٍ:

يـا قَـومِ مـا بـالُ أَبِـي ذُؤَيْـبِ كُـنْـتُ إذا أَتَـوْتُـهُ مِـنْ غَـيْـبِ

يَـشَـمُّ عِـطْـفِـي وَيَـمَـسُّ ثَـوْبِـي كَـأَنَّـنِـي قَـدْ رِبْـتُـهُ بِـرَيْـبِ".

﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (البقرة: 3)، وكذلك وجَدتُّهُ منبَّهًا عليه في حاشيةِ الشَّيخِ.

وفي الإيمانِ بالغيبِ أقوالٌ، منها: أَنَّ الغيبَ ها هُنا ما بَعدَ الموتِ مِن أُمورِ الآخِرةِ. ومنها: أَنَّ الغيبَ: القَدَرُ. ومنها: قولُ مَن قالَ: إنَّ الغيبَ: القَلبُ، أَي: يُؤمنونَ بِقُلوبِهِم. وقيلَ: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾، أَي: بِاللهِ عزَّ وجلَّ. وأَحسَنُ ما في هذه الأَقوالِ قولُ الرَّبيعِ بنِ أَنَسٍ، أَي: يُؤمنونَ بِظَهرِ الغيبِ[14]، أَي: لَيسُوا كالمنافقِينَ الذينَ يُؤمنونَ إذا لَقُوا الذينَ آمنوا ويَكفرونَ إذا غابوا عنهُم. ويُدَلُّ على صِحَّةِ هذا التَّأويلِ بِسِياقَةِ الكلامِ مع قَولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾ (الأنبياء: 49)، فلا يَحتَمِلُ قولُهُ: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾ إلّا تأويلًا واحدًا، فإليه يُرَدُّ ما اختُلِفَ فيه.

وقولُهُ سُبحانَهُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِۛ﴾، وقد ارتابَ فيه كثيرٌ مِن النّاسِ.

قيلَ: هو على الخصوصِ في المؤمنِينَ، أَي: لا رَيبَ فيه عندَهُم. قالَ المؤلِّفُ رضيَ اللهُ عنهُ: وهذا ضعيفٌ؛ لأَنَّ التَّبرِئَةَ[15] تُعطي العُمومَ. وأَصَحُّ منه أَنَّ الكلامَ ظاهِرُهُ الخبرُ ومعناهُ النَّهيُ، أَي: لا ترتابوا، وهذا النَّهيُ عامٌّ لا يُخَصَّصُ. وأَدَقُّ مِن هذا أَن يكونَ خبَرًا مَحضًا عن القُرآنِ، أَي: ليسَ فيه ما يَريبُ؛ تقولُ: رابَني مِنكَ كذا وكذا، إذا رأَيْتَ ما تُنكِرُ، وليسَ في القُرآنِ ما تُنكِرُهُ العقولُ. و(الرَّيْبُ) وإن كانَ مَصْدَرًا فقد يُعَبَّرُ به عن الشَّيءِ الذي يَريبُ كما يُعَبَّرُ بِالضَّيفِ عن الضّائفِ، وبِالطَّيفِ عن الطّائفِ.

ويَشهَدُ لِهذا المعنى قولُهُ تعالى: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِۚ﴾ (آل عمران: 9)، فهذا خبَرٌ؛ لأَنَّ النَّهيَ لا يكونُ في موضعِ الصِّفةِ، وقولُهُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ في موضعِ

---

(14) أورَدَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 1/ 65، أثَرًا عن الرَّبيعِ بنِ أَنَسٍ يتعلَّقُ بِهذه الآيةِ، فقالَ: "قالَ أبو جَعفَرٍ الرّازيُّ: عن الرَّبيعِ بنِ أَنَسٍ: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾: يَخْشَوْنَ". ولَفظُ الأَثَرِ هنا يَدُلُّ دلالةً واضحةً على المعنى الذي أَشارَ إليه السُّهَيليُّ، ويُطابِقُ لفظَ الآيةِ التي ساقَها على أَنَّها مُماثِلةٌ لها في دلالتِها، وهي قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾.

(15) يَعني: (لا) النّافيةَ لِلجِنسِ.

الصِّفةِ لِـ(يَوْمٍ)، والحياةُ بعدَ الموتِ ليسَ فيه ما يَريبُكَ؛ لأَنَّ مَن قَدَرَ على البَدْءَةِ فهو على الإِعادةِ أَقدَرُ.

وليسَ (الرَّيبُ) بِمعنى (الشَّكّ) على الإطلاقِ؛ لأَنَّك تقولُ: رابَني مِنكَ رائبٌ، ولا تقولُ: شَكَّني، بل تقولُ: ارتَبْتُ، كما تقولُ: شَكَكْتُ. فالارتيابُ قريبٌ مِن الشَّكِّ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 415-416)*

• أَصلُ (الْحَدَب): انحناءٌ في الظَّهرِ، ثُمَّ استُعيرَ في مَن عَطَفَ على غيرِهِ ورَقَّ له[16]...

ومِثلُ ذلك (الصَّلاةُ)، أَصلُها انحناءٌ وانعِطافٌ مِن الصَّلَوَيْنِ، وهما عِرْقانِ في الظَّهرِ إلى الفَخِذَيْنِ، ثُمَّ قالوا: صَلّى عليه، أَي: انحَنى عليه، ثُمَّ سَمَّوا الرَّحمةَ حُنُوًّا وصَلاةً إذا أَرادوا المبالغةَ فيها. فقولُكَ: صَلّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، هو أَرَقُّ وأَبلغُ مِن قولِكَ: رَحِمَ اللهُ مُحَمَّدًا، في الحُنُوِّ والعَطفِ.

و(الصَّلاةُ) أَصلُها في المحسوساتِ، عُبِّرَ بها عن هذا المعنى مُبالَغَةً وتَأكيدًا، كما قالَ الشّاعرُ:

فَما زِلْتُ في لِينِي لَهُ وَتَعَطُّفِي ... عَلَيهِ كَما تَحْنُو عَلى الوَلَدِ الأُمُّ[17]

ومنه قيلَ: صَلَّيْتُ على الميتِ، أَي: دَعَوْتُ له دُعاءَ مَن يَحنُو عليه ويتعطَّفُ عليه. ولِذلك لا تكونُ (الصَّلاةُ) بِمعنى (الدُّعاء) على الإطلاقِ؛ لا تقولُ: صَلَّيْتُ على العَدُوِّ، أَي: دعَوْتُ عليه، إنَّما يُقالُ: صَلَّيْتُ عليه، في مَعنى الحُنُوِّ والرَّحمةِ

(16) في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 2/ 36: "الحاءُ والدّالُ والباءُ: أَصلٌ واحدٌ، وهو ارتفاعُ الشَّيءِ؛ فالحَدَبُ: ما ارتَفَعَ مِن الأَرضِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾ (الأنبياء: 96). والحَدَبُ في الظَّهرِ، يُقالُ: حَدِبَ واحْدَوْدَبَ... فأَمّا قولُهُم: حَدِبَ عليه، إذا عَطَفَ وأَشفَقَ، فهو مِن هذا؛ لأَنَّه كانَ جَنَأَ عليه مِن الإشفاقِ، وذلك شبيهٌ بِالْحَدَبِ".

(17) البيتُ مِن قصيدةٍ لِمَعنِ بنِ أَوسٍ الهُذَلِيِّ، مَطلَعُها:

وَذِي رَحِمٍ قَلَّمْتُ أَظْفارَ ضِغْنِهِ ... بِحِلْمِي عَنْهُ وَهوَ لَيْسَ لَهُ حِلْمُ

يُنظر: زَهرُ الآداب وثَمَرُ الأَلباب: 3/ 262-263.

والعَطفِ؛ لأنَّها في الأَصلِ انعِطافٌ، ومِن أَجْلِ ذلك عُدِّيَتْ في اللفظِ بِـ(عَلى)، فتقولُ: صَلَّيْتُ عليه، أَي: حَنَوْتُ عليه، ولا تقولُ في الدُّعاءِ إلّا: دعَوْتُ له، فتُعَدِّي الفِعلَ باللامِ، إلّا أَن تُريدَ الشَّرَّ والدُّعاءَ على العَدُوِّ.

فهذا فَرقُ ما بينَ (الصَّلاة) و(الدُّعاء). وأهلُ اللغةِ لم يُفَرِّقوا، ولكِنْ قالوا: (الصَّلاةُ) بِمعنى (الدُّعاء) إطلاقًا، ولم يُفَرِّقوا بينَ حالٍ وحالٍ، ولا ذكروا التَّعدِّيَ باللامِ، ولا بِـ(على)، ولا بُدَّ مِن تقييدِ العِبارةِ؛ لِما ذَكَرْناهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 49-50)*

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ (البقرة: **6**):

• قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ (الأعراف: 193)، و: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، زَعَمَ بعضُ النَّحويِّينَ أَنَّ (سَواءٌ) خبَرٌ، وأَنَّ المبتدَأَ محذوفٌ، وأَنَّ التَّقديرَ: سَواءٌ عليهم الإنذارُ وتَرْكُهُ، ثُمَّ فَسَّرَتْهُ الجملةُ المصَدَّرَةُ بِأَلِفِ الاستِفهام[18]. وصاحِبُ هذا القولِ يَلزَمُهُ أَن يُجيزَ: سَواءٌ أَقُمْتَ أَم قَعَدتَّ، دونَ أَن يقولَ: عَلَيَّ، أو عَلَيْكَ، ويَلزَمُهُ أَن يُجيزَ: سِيّانِ أَذَهَبَ زيدٌ أَم جَلَسَ، ومُتَّفِقانِ أَقامَ زيدٌ أَم قَعَدَ، وما كانَ نحوَ هذا مِمّا لا يجوزُ في الكلامِ ولا رُوِيَ عن أَحدٍ.

وقالَت طائفةٌ: (سَواءٌ) ها هُنا مُبتَدَأٌ، والجملةُ الاستفهاميَّةُ في موضعِ الخبَرِ[19]. وإنَّما قالوا هذا، وإن كانَ (سَواءٌ) نَكِرَةً، لأَنَّ الجُمَلَ لا تكونُ في موضعِ المبتدإِ أَبدًا ولا في موضعِ الفاعلِ، ثُمَّ لَزِمَهم أَن يكونَ في الجُملةِ ضَميرٌ يعودُ على (سَواء)؛ إذ لا تكونُ جُملةٌ في موضعِ خبَرٍ إلّا وفيها عائدٌ يعودُ على المبتدإِ. فأَجابوا عن هذا بِأَن قالوا: (سَواءٌ) مُبتَدَأٌ في اللفظِ وهو في المعنى خبَرٌ؛ لأَنَّ المعنى: سَواءٌ عليهِم الإنذارُ وتَرْكُهُ، ولا يَلزَمُ أَن يَعودَ مِن المبتدإِ ضَميرٌ على الخبَرِ. فلَمّا كانَ خبَرًا في المعنى دونَ اللفظِ رُوعِيَ ذلك المعنى، كما لَم يَعُدْ

(18) يُنظَر: الكَشّاف: 1/ 162.

(19) يُنظَر: الحُجَّةُ لِلقُرّاءِ السَّبعَة: 1/ 264.

عَلى (ضَرْبِي) مِن قولِكَ: ضَرْبِي زيدًا قائمًا، ضميرٌ مِن الحالِ التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخبَرِ؛ لأَنَّ مَعناهُ: اضرِبْ زيدًا، أَو ضَرَبْتُ زيدًا، والفِعلُ لا يَعودُ عليه ضَميرٌ. وكذلك: أَقائمٌ أَخوكَ؟ لأَنَّ (أَخوكَ) وإن سَدَّ مَسَدَّ الخبَرِ فإنَّه فاعلٌ في المعنى، و(قائمٌ) مَعناهُ كمعنى الفِعلِ الرّافِعِ لِلفاعلِ، فرُوعِيَت المعاني في هذه المواضِعِ وتُرِكَ حُكمُ اللفظِ إلّا مِن جِهةِ الرَّفعِ بِالابتِداءِ، فهي كلُّها مرفوعةٌ بِالابتداءِ متضمِّنةٌ لِمعنًى يُخالِفُ معنى الابتِداءِ المخبَرِ عنه، فحُكِمَ لِذلك المعنى، فلم يَعُدْ على اللفظِ ضميرٌ.

وهذا كلُّهُ حَسَنٌ، إلّا أَنَّه في هذه المسأَلةِ خاصَّةً على خِلافِ ما قالوهُ؛ لأَنَّ العَرَبَ لَم تَنطِقْ بِمِثلِ هذا في (سَواء) حتّى قَرَنَتْهُ بِالضَّميرِ المجرورِ بِـ(على)، نحو: سَواءٌ عليهم، وسَواءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَم قَعَدتَّ، ولا يقولونَ: سِيّانِ أَقُمْتَ أَم قَعَدتَّ، ولا: مِثلانِ، ولا: شِبْهانِ، ولا يقولونَ ذلك إلّا في (سَواء) مع المجرورِ بِـ(على). فوجَبَ البَحثُ عن السِّرِّ في ذلك، وعن مقصدِ القومِ في هذا الكلامِ، وعن المساواةِ: بينَ أَيِّ شَيئَيْنِ هيَ؟ وفي أَيِّ الصِّفاتِ هي مِن الاسمَيْنِ الموصوفَيْنِ بِالتَّساوي؟

فوجَدْنا معنى الكلامِ ومقصودَهُ إنَّما هو تَساوٍ في عدَمِ المبالاةِ بِقيامٍ أَو قُعودٍ، أَو إنذارٍ أَو تَركِ إنذارٍ. ولَو أَرادوا المساواةَ في صفةٍ موجودةٍ في الذّاتِ لَقالوا: سَواءٌ الإقامةُ والشُّخوصُ، كما تقولُ: سَواءٌ زيدٌ وعَمْرٌو. و(سِيّانِ) و(مِثلانِ) تعني استِواءَهما في صفةٍ لِذاتِهما، فإذا أَرَدتَّ أن تُسَوِّيَ بينَ أَمرَيْنِ في عدَمِ المبالاةِ وتَرْكِ الالتِفاتِ لهما وأَنَّهما قد هانا عليك وخَفّا عليك قُلْتَ: سَواءٌ عَلَيَّ أَفَعَلَ أَم لم يَفعَلْ؛ لأَنَّ المبالاةَ فعلٌ مِن أَفعالِ القَلبِ، وأَفعالُ القَلبِ تُلغى إذا وقَعَتْ بعدَها الجُمَلُ المستَفهَمُ عنها أَو المؤكَّدَةُ بِاللامِ، تقولُ: لا أَدري أَقامَ زَيدٌ أَم قَعَدَ، و: علِمْتُ لَيَقومَنَّ زيدٌ، ولكِن لا تُلغى هذه الأَفعالُ القَلبيَّةُ حتّى يُذكَرَ فاعِلُها في اللفظِ وفي المعنى، فتكون حينئذٍ في موضعِ المفعولِ بِالعِلمِ.

فإذا ثبتَ هذا فَـ (سَواءٌ) مُبتدَأٌ في اللفظِ، و(على) و(عليهم) مجرورٌ في اللفظِ وهو فاعلٌ في المعنى المتضَمَّنِ في مقصودِ الكلامِ؛ إذ قولُكَ: سَواءٌ عَلَيَّ،

في مَعنى: لا أُبالي، وفي (أُبالي) فاعلٌ، فذلك الضَّميرُ الفاعلُ هو المجرورُ بِـ(على) في المعنى؛ لأنَّ الأَمرَيْنِ إنَّما استوَيا عليكَ في عدَمِ المبالاةِ، وإذا لم تُبالِ بهما لَم تلتَفِتْ بِقلبِكَ إليهما، وإذا لم تلتفِتْ فكأنَّك قُلْتَ: لا أدري أَقُمْتَ أَم قَعَدتَّ. فلمّا صارَت الجملةُ الاستفهاميَّةُ في مَعنى المفعولِ بِفعلٍ مِن أَفعالِ القلبِ لم يَلزَمْ أَن يكونَ بِها ضميرٌ يعودُ على ما قَبلَها؛ إذ ليسَ قبلَها في الحقيقةِ إلّا معنى فعلٍ يَعمَلُ فيها، وكيفَ يعودُ مِن المفعولِ فيه ضميرٌ يعودُ على عاملِهِ؟ ولولا قولُكَ: عَلَيَّ وعَلَيهِم، ما قَوِيَ ذلك المعنى ولا عَمِلَ في الجُملةِ...

ونظيرُ هذه المسأَلةِ حَذوَ النَّعلِ بِالنَّعلِ قولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ﴾ (يوسف: 35): بَدا: فِعلٌ ماضٍ، فلا بُدَّ لهُ مِن فاعِلٍ، والجُملَةُ المؤكَّدَةُ بِاللام[20] لا تكونُ في موضِعِ فاعِلٍ أَبَدًا وإنَّما تكونُ في موضعِ مفعولٍ بِـ(عَلِمْتُ) أو (عَلِمُوا)، فهي هُنا في موضعِ المفعولِ. وإن لم يَكُنْ في اللفظِ (عَلِمُوا) ففي اللفظِ ما هو في مَعناهُ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿بَدَا﴾ معناهُ: ظَهَرَ لِلقلبِ لا لِلعَينِ، وإذا ظَهَرَ الشَّيءُ لِلقلبِ فقد عُلِمَ. والمجرورُ مِن قولِهِ: ﴿لَهُم﴾ هو الفاعلُ. فلَمّا حصلَ معنى العِلمِ وفاعلِهِ متقدِّمًا على الجُملةِ المؤكَّدَةِ بِاللامِ صارَت الجُملةُ مفعولًا لِذلك العِلمِ، كما تقولُ: عَلِمْتُ لَيَقومَنَّ زيدٌ. ولامُ الابتداءِ وأَلِفُ الاستفهامِ يكونُ قبلَهما أفعالُ القَلبِ مُلغاةً، فكذلكَ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وقعَت الجملةُ الاستفهاميَّةُ في المعنى بعدَ فعلٍ مِن أَفعالِ القَلبِ وبعدَ فاعلِهِ كما تَقَدَّمَ بيانُ ذلك حينَ قَدَّرْناهُ بِقولِك: لا يُبالُونَ...

فإن قيلَ: فما بالُ الاستفهامِ في هذه الجملةِ والكلامُ خبَرٌ مَحضٌ؟

قُلْنا: الاستفهامُ مع (أَم) يُعطي مَعنى التَّسويةِ؛ فإذا قُلْتَ: أَقامَ زيدٌ أَم قَعَدَ، فقد سَوَّيْتَ بينَهما في عِلمِكَ.

فهذا جَوابٌ فيه مَقنَعٌ، وأَمّا التَّحقيقُ في الجوابِ فأَن تقولَ: أَلِفُ الاستِفهامِ

---

(20) يَعني جُملَةَ: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾.

لَم يُخلَعْ منها ما وُضِعَتْ له ولا عُزِلَتْ عنه، وإنَّما معناهُ: عَلِمْتُ أقامَ زيدٌ أم قَعَدَ، أي: عَلِمْتُ ما كُنْتُ أقولُ فيه هذا القولَ وأستَفهِمُ عنه بِهذا اللفظِ، فحَكَيْتَ الكلامَ كما كانَ لِيَعلَمَ المخاطَبُ أنَّ ما كانَ مُستَفهَمًا عنه مَعلومٌ، كما تَقولُ: قامَ زيدٌ، فترفَعُهُ لأنَّه فاعِلٌ، ثُمَّ تقولُ: ما قامَ زَيدٌ، فيبقَى الكلامُ كما كانَ، وتبقَى الجملةُ مَحكِيَّةً على لَفظِها لِتدُلَّ على أنَّ ما كانَ خَبَرًا مُتَوَهَّمًا عندَ المخاطَبِ فهو الذي نُفِيَ بِحرفِ النَّفيِ، ولِهذا نظائرُ يَطولُ ذِكرُها، فكذلك قولُهُ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، لَمّا لم يُبالُوا بِالإنذارِ ولا نَفَعَهم ولا دخَلَ في قلوبِهم منه شيءٌ صارَ في حُكمِ المستَفهَمِ عنه: أكانَ أم لم يَكُنْ؟ فلا تُسَمّى الألِفُ ألِفَ التَّسويةِ، كما فعلَ بعضُهُم، ولكِنْ ألِفَ الاستفهامِ بِالمعنى الذي وُضِعَتْ له ولم تَزُلْ عنهُ.

فإن قيلَ: فَلِمَ جاءَ بِلفظِ الماضي، أعني قولَهُ: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، وكذلك: ﴿أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾، ولم يَجِئْ بِلفظِ الحالِ ولا المستقبلِ؟

فالجوابُ مِن وجهَيْنِ:

أحدُهما: أنَّ في الكلامِ مَعنى الشَّرطِ، والشَّرطُ يقعُ بعدَهُ المستقبلُ بِلفظِ الماضي، تقولُ: إن قامَ زيدٌ غَدًا قُمْتُ. وها هُنا يَتَقَدَّرُ ذلك المعنى، كأنَّك قُلْتَ: إن قامَ زيدٌ أو قَعَدَ فلَم أُبالِهِ، و: لا يَنفَعُ القومَ إن أنذَرْتَهُم أو لم تُنذِرْهُم، فلِذلك جاءَ بِلفظِ الماضي.

وقد قالَ الفارسيُّ قولًا غيرَ هذا ولكِنَّه قريبٌ منه في اللفظِ، قالَ: إنَّ ألِفَ الاستفهامِ تُضارِعُ (إن) التي لِلجزاءِ؛ لأنَّ الاستفهامَ غيرُ واجبٍ كما أنَّ الشَّرطَ ليسَ بِحاصلٍ إذا عُدِمَ المشروطُ[21].

وهذه العبارةُ فاسدةٌ مِن وجوهٍ يطولُ ذِكرُها، ولو راعى المعنى الذي قدَّمْناهُ لَكانَ أشبَهَ. على أنَّه عِندي مَدخولٌ أيضًا؛ لأنَّ مَعنى الشَّرطِ يَطلُبُ الاستقبالَ خاصَّةً دونَ الحالِ والمضِيِّ، وقولُهُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ﴾، و﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ لا يَختَصُّ بِالاستقبالِ، بل المساواةُ في عدَمِ المبالاةِ موجودةٌ في كلِّ

(21) يُنظر: الحُجَّةُ لِلقُرّاءِ السَّبعَة: 1/ 271-272.

حالٍ، بل هي أَظهَرُ في فِعلِ الحالِ، ولا يَقَعُ بعدَ حرفِ الشَّرطِ فعلُ حالٍ بِوجهٍ.

والتَّحقيقُ في الجوابِ أن نقولَ: قد أَصَّلْنا في (نَتائج الفِكر) أصلًا، وهو أنَّ الفِعلَ... لم تختلِفْ أَبنيتُهُ بعدَ ما اشتُقَّ مِن المصدرِ إلّا لاختِلافِ أحوالِ الحدَثِ مِن مُضِيٍّ أو استقبالٍ، فإن كانَ قصدُ المتكلِّم أَلّا يُقيِّدَ الحدَثَ بِزمانٍ دونَ زمانٍ، ولا بِحالِ استقبالٍ دونَ حالِ مُضِيٍّ، بل يجعلُهُ مُطلَقًا بِلفظِ الماضي الذي لا زَوائدَ فيه، فيكونُ أَخَفَّ على اللسانِ وأَقربَ إلى لفظِ الحدَثِ المشتَقِّ منه؛ أَلا تَرى أَنَّهُم يقولونَ: لا أَفعَلُهُ ما لاحَ بَرقٌ، وما طارَ طائرٌ، بِلفظِ الماضي خاصَّةً لَمّا أَرادوا مُدَّةً مطلقةً غيرَ مقيَّدَةٍ، وأَنَّه لا يَفعلُ هذا الشَّيءَ في مُدَّةِ لَوحِ البرقِ وطَيَرانِ الطّائرِ ونحوِ ذلك. فلم يُجاوِزْ لفظَ الماضي لأَنَّه لا يُريدُ استقبالًا ولا حالًا على الخصوصِ.

فإن قُلْتَ: ولا يُريدُ أَيضًا ماضيًا، فكيفَ جاءَ بِلفظِ الماضي؟

قُلْنا: قد قَرَنَ معه (لا أُكَلِّمُهُ)، فدَلَّ على [أَنَّ] قولَهُ: ما لاحَ بَرقٌ، لا يُريدُ به لَوحًا قد انقضى وانقطَعَ، وإنَّما يُريدُ مُقارنةَ الفِعلِ المنفيِّ لِلفِعلِ الآخَرِ في المُدَّةِ على الإطلاقِ والدَّوام. فليسَ في قولِهِ (لاحَ) إلّا مَعنى اللَوحِ خاصَّةً، غيرَ أَنَّه تركَ لفظَ المصدرِ لِيكونَ (البَرقُ) مُخبِرًا عنه كما تقدَّمَ. فإذا أَرَدتَّ هذا ولم تُرِد تقييدًا بِزمانٍ فلفظُ الماضي أَخَفُّ وأَوْلى. وكذلك قولُهُ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، أَضافَ الإنذارَ إلى المخاطَبِ المخبَرِ عنه به، فاشتَقَّ مِن الإنذارِ الفعلَ لِيَدُلَّ على أَنَّ المخاطَبَ هو فاعلُ الإنذارِ، وتَرَكَ الفعلَ بِلفظِ الماضي لأَنَّه مُطلَقٌ في الزَّمانِ كلِّهِ، وأَنَّ القومَ لم يُبالُوا بِهذا ولا يُبالُونَ ولا هُم في حالِ مُبالاةٍ. فلم يَكُن لإدخالِ الزَّوائدِ الأَربَعِ معنًى؛ إذ ليسَ المرادُ تقييدَ الفعلِ بِوقتٍ ولا تخصيصَهُ بِآنٍ.

فإن قُلْتَ: لفظُ الماضي تخصيصُهُ بِالانقطاعِ.

قُلْنا: ... في ما قدَّمْناهُ ما يَفي عن الجوابِ، معَ ما في قولِهِ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ مِن ثُبوتِ هذه الصِّفةِ فيهم وحُصولِها في الحالِ وفي المآلِ، ولا تقولُ: سَواءٌ ثَوباكَ، أو غُلاماكَ، إذا كانَ الاستِواءُ في ما مضَى وهما الآنَ

مُختلفانِ، فهذه القرينةُ تنفي الانقطاعَ الذي يُتَوَهَّمُ في لفظِ المضِيِّ، كما كانَ لفظُ الحالِ في قولِكَ: لا أُكَلِّمُهُ ما دامَت السَّماواتُ والأَرضُ، ينفي الانقطاعَ المتَوَهَّمَ في (دامَ). وإذا انتفَى الانقطاعُ وانتفَت الزَّوائدُ الأَربعُ بَقِيَ الحديثُ مطلَقًا غيرَ مقيَّدٍ في المسأَلتَيْنِ جَميعًا. فتأَمَّلْ هذا تَجِدْهُ صحيحًا، والحمدُ لِلَّهِ.

(نَتائجُ الفِكر: 330-336)

• فإذا ثبتَ المعنى في اشتِقاقِ الفعلِ مِن المصدرِ[22]، وهو كونُهُ دالًّا على معنًى في الاسمِ، فلا يُحتاجُ مِن الأَفعالِ الثَّلاثةِ إلّا إلى صيغةٍ واحدةٍ، وتلك الصِّيغةُ هي لفظُ الماضي؛ لأَنَّه أَخَفُّ وأَشبَهُ بِلفظِ الحدَثِ، إلّا أن تقومَ الدَّلالةُ على اختِلافِ أَحوالِ الحدَثِ، فتختلِفُ حينَئذٍ صيغةُ الفِعلِ؛ أَلا تَرى كيفَ لَم تختلِفْ صيغتُهُ بعدَ (ما) الظَّرفيَّةِ مِن قولِهم: لا أَفعَلُهُ ما لاحَ بَرقٌ، وما طارَ طائرٌ؟ لأَنَّهم يُريدونَ الحدَثَ مُخبَرًا بهِ عَلى الإطلاقِ مِن غيرِ تعرُّضٍ لِزمنٍ ولا حالٍ مِن أَحوالِ الحدَثِ، فاقتصَروا على صيغةٍ واحدةٍ وهي أَخَفُّ أَبنيةِ الفِعلِ.

وكذلك فَعَلوا بعدَ التَّسويةِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، ونحو قولِهِ تعالى: ﴿أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ (الأعراف: 193)؛ لأَنَّه أَرادَ التَّسويةَ بينَ الدُّعاءِ والصَّمتِ على الإطلاقِ مِن غيرِ تقييدٍ بِوقتٍ ولا حالٍ، فلِذلك لم يَحتَجْ إلّا إلى صيغةٍ واحدةٍ وهي صيغةُ الماضي كما سبَقَ. *(نَتائجُ الفِكر: 56)*

﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ (البقرة: 10)

• ذَكَرَ[23] قولَ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾. وأَصلُ المرَضِ: الضَّعفُ وفُتورُ الأَعضاءِ، وهو ها هُنا ضَعفُ اليَقينِ وفُتورُ القَلبِ عن كَدِّ النَّظرِ.

وعطفَ: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ﴾، وإن كانَ الفِعلُ لا يُعطَفُ على الاسمِ ولا على مِثلِ هذه الجملةِ، لَو قُلْتَ: في الدّارِ زيدٌ فأَعطَيْتُهُ درهمًا، لم يَجُزْ، ولكِن لَمّا كانَ معنى

(22) واضِحٌ أَنَّ السُّهَيليَّ يَميلُ إلى رَأيِ البَصريِّينَ في أَنَّ المصدَرَ أَصلُ المشتَقّاتِ.
(23) يُنظر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 204.

قولِهِ: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ كَمعنى: مَرِضَتْ قُلوبُهُم، صَحَّ عَطفُ الفِعلِ عليه.

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 416-417)

﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَـٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ (البقرة: 17)

• إنَّ الضِّياءَ هو المنتشِرُ عن النُّورِ، وإنَّ النُّورَ هو الأَصلُ لِلضَّوءِ ومنه مَبدَؤُهُ وعنهُ يَصدُرُ. وفي التَّنزيلِ: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، وفيه: ﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ (يونس: 5)؛ لأَنَّ نورَ القمرِ لا ينتشِرُ عنه مِن الضِّياءِ ما ينتشرُ مِن الشَّمسِ، ولا سيَّما في طَرَفَي الشَّهرِ.

وفي الصَّحيحِ: «**الصَّلاةُ نُورٌ، والصَّبرُ ضِياءٌ**»[24]؛ وذلك أَنَّ الصَّلاةَ هي عمودُ الإسلامِ، وهي ذِكرٌ وقُرآنٌ، وهي تَنهى عن الفَحشاءِ والمنكَرِ، فالصَّبرُ عن المنكَرَاتِ والصَّبرُ على الطّاعاتِ هو الضِّياءُ الصّادرُ عن هذا النُّورِ الذي هو القُرآنُ والذِّكرُ.

وفي أسماءِ الباري سُبحانَهُ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (النُّور: 35)، ولا يَجوزُ أن يكونَ (الضِّياءُ) مِن أَسمائهِ سُبحانَهُ. وقد أَملَيْتُ في غيرِ هذا الكتابِ مِن معنى نُورِ السَّماواتِ والأرضِ ما فيه شِفاءٌ، والحمدُ لِلَّهِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 255-256)

ويُراجَعُ أيضًا: **(الإسراء: 1)**

﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَـٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ (البقرة: 19):

• (أَو) وُضِعَتْ لِلدَّلالةِ على أَحدِ الشَّيئَيْنِ المذكورَيْنِ معَها، ولِذلك وقعَتْ في الخبَرِ المشكوكِ فيه، مِن حيثُ كانَ الشَّكُّ تردُّدًا بينَ أَمرَيْنِ مِن غيرِ ترجيحٍ

(24) رَواهُ مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح533، كتاب الطَّهارة، باب (فَضل الوُضوء).

لأَحَدِهما على الآخَرِ، لا أَنَّها وُضِعَتْ لِلشَّكِّ؛ فقد تكونُ في الخبَرِ ولا شَكَّ فيه، إذا أبهَمْتَ على المخاطَبِ ولم تَقصِدْ أن تُبَيِّنَ له، كقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصّافّات: 147)، أي: إنَّهم مِن الكَثرةِ بحيثُ يُقالُ فيهم: هُم مِئةُ ألفٍ أو يَزيدونَ، فَـ(أو)، على بابِها، دالَّةٌ على أحدِ الشَّيئَيْنِ: إمّا مِئةِ ألفٍ بِمُجرَّدِها، وإمّا مِئةِ ألفٍ معَ زيادةٍ، والمخبِرُ في كُلٍّ هذا لا يَشُكُّ.

وقولُهُ تعالى: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ (البقرة: 74)، ذهَبَ الزَّجّاجُ في هذه والتي في قولِهِ: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ إلى أنَّها (أو) التي لِلإباحةِ، أي: فقَد أُبيحَ لِلمُخاطَبِينَ أن يُشَبِّهُوا بِهذا أو هذا[25].

وعِندي أنَّ (أو) لم تُوضَعْ لِلإباحةِ في شَيءٍ مِن الكلامِ، ولكِنَّها على بابِها:

أمّا قولُهُ تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، فإنَّه ذَكَرَ مَثَلَيْنِ مضروبَيْنِ لِلمُنافِقِينَ في حالتَيْنِ مُختلفتَيْنِ، فهُم لا يَخلُونَ مِن إحدى الحالتَيْنِ، فَـ(أو) على بابِها مِن الدَّلالةِ على أحَدِ المعنَيَيْنِ. وهذا كما تقولُ: زيدٌ لا يَخلو أن يكونَ في الدّارِ أو في المسجِدِ، ذكَرْتَ (أو) لأنَّك أرَدتَّ أحدَ الشَّيئَيْنِ. وتأمَّلِ الآيةَ مع ما قبلَها في التَّفسيرِ تَجِدْها كما ذكَرْتُ لك.

وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، فإنَّه ذكَرَ قُلوبًا ولَم يَذكُرْ قَلبًا واحدًا، فهي على الجملةِ قاسيةٌ، وعلى التَّعيينِ إمّا كالحجارةِ ففيها ما هو كذلك، وإمّا أشَدُّ قَسوةً ففيها ما هو كذلك أيضًا. ومِثلُ هذا قولُ ابنِ عُلْبَةَ:

فَقالُوا لَنا ثِنْتانِ لا بُدَّ مِنْهُما

أي: لا بُدَّ مِنهُما على الجُملةِ، ثُمَّ قالَ:

صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاسِلُ[26]

(25) يُنظَر: مَعاني القُرآنِ وإعرابُه: 1/ 92، 140-141.

(26) البيتُ لِجعفرِ بنِ عُلْبَةَ الحارِثِيّ. يُنظَر: (الحَماسَةُ) لأبي تَمّام: 1/ 63، والدُّرَرُ اللَّوامِع: 6/ 119-120.

يُريدُ: في حَقِّ كُلٍّ منهم على التَّعيينِ لا بُدَّ لهُ مِن هذا أو مِن هذا، وأمّا في الجملةِ فالأمرانِ واقِعانِ جميعًا.

وقَد يجوزُ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ أن يكونَ مِثلَ قولِهِ: ﴿مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾. *(نَتائجُ الفِكر: 198-199)*

● قولُهُ[27]:

الـرَّوامِـسُ وَالـسَّـمـاءُ[28]

يَعني: الرِّياحَ والمطرَ. و(السَّماءُ) لَفظٌ مشتركٌ يقعُ على المَطَرِ وعلى السَّماءِ التي هي السَّقفُ، ولَم يُعلَمْ ذلك مِن هذا البيتِ ونحوِهِ ولا مِن قولِهِ:

إذا سَـقَـطَ الـسَّـمـاءُ بِـأَرْضِ قَـوْمٍ ... رَعَـيْـنـاهُ وَإنْ كـانُـوا غِـضـابَـا[29]

لأنَّه يحتملُ أن يُريدَ مَطَرَ السَّماءِ، فحَذَفَ المضافَ.

ولكِنْ إنَّما عرَفْناهُ مِن قولِهم في جَمعِهِ: سُمِيٌّ[30]، وهُم يَقولونَ في جَمعِ (السَّماء): سَماوات، وأَسْمِيَة[31]، فعَلِمْنا أنَّه اسمٌ مشتركٌ بينَ شَيْئَيْنِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/147)

---

(27) يَعني الشّاعرَ الصَّحابيَّ حسّانَ بنَ ثابتٍ.

(28) جُزءٌ مِن بيتٍ في (ديوان حَسّان بنِ ثابِت): 1/ 17، وهو كامِلًا:

دِيـارٌ مِـنْ بَـنِـي الْـحَـسْـحـاسِ قَـفْـرٌ ... تُـعَـفِّـيـهـا الـرَّوامِـسُ وَالـسَّـمـاءُ

(29) قالَ عبدُ الرَّحيمِ العَبّاسيُّ في (مَعاهِد التَّنصيص): 2/ 260: "نَسَبَ غالِبُ شارِحِي (التَّلخيص) هذا البيتَ لِجَرير... ونَسَبَهُ المفَضَّلُ في اختياراتِهِ لِمُعاوِيَةَ بنِ مالكِ بنِ جعفرٍ مُعَوِّدِ الحُكَماءِ، وساقَهُ في قصيدةٍ طويلةٍ... ويَدُلُّ على أنَّ هذا البيتَ مِن هذه القصيدةِ أنَّه لَم يوجَدْ في قصيدةِ جَريرٍ على اختلافِ رُواةِ ديوانِهِ". ويُنظَر: المفَضَّلِيّات: 359، وروايةُ البيتِ فيها:

إذا نَـزَلَ الـسَّـحـابُ بِـأَرْضِ قَـوْمٍ ... رَعَـيْـنـاهُ وَإنْ كـانُـوا غِـضـابـا

وقَد بحَثْتُ عن البيتِ في (شَرح ديوانِ جَرير) فلَم أجِدْهُ.

(30) في (لِسان العَرَب): 14/ 399: "والسَّماءُ: السَّحابُ. السَّماءُ: المطَرُ... ويُجمَعُ على (أَسْمِيَة)، و(سُمِيّ) على (فُعُول)".

(31) في (لِسان العَرَب): 14/ 397-398: "سَمَاءُ كُلِّ شَيءٍ: أعلاهُ... والجَمعُ: أَسْمِيَةٌ، وسُمِيٌّ،

﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْۚ﴾ (البقرة: 20)، يُراجَع: (الإسراء: 1)

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةًۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 30):

• (المَلائكُ) جَمْعُ (مَلَك) على غيرِ لفظِهِ، ولو جَمَعُوهُ على لفظِهِ لَقالوا: أَمْلاك، ولكِنَّ الميمَ مِن (مَلَك) زائدةٌ في ما زَعَمُوا، وأَصلُهُ: مَأْلَكٌ، مِن (الأَلُوك) وهي الرِّسالةُ[32]، قالَ لَبيدٌ:

وَغُـلامٍ أَرْسَـلَـتْـهُ أُمُّـهُ ... بِـأَلُـوكٍ فَـبَـذَلْـنـا مـا سَـأَلْ[33]

وقالَ الطّائيُّ:

مَن مُبْلِغُ الفِتْيانِ عَنِّي مَأْلِكًا ... أَنِّي مَتى يَتَثَلَّمُوا أَتَهَدَّمِ[34]

والطّائيُّ وإن كانَ مُتَوَلِّدًا فإنَّما يُحتَجُّ به لِتَلَقّي أَهلِ العربيَّةِ له بِالقبولِ وإجماعِهم على أنَّه لَم يَلحَنْ[35]. إذا كانَ الأَصلُ فيه: مَأْلِكًا، فإنَّما قَلَبوهُ إرادةَ إلغاءِ الهمزةِ

وسَمَاواتٌ". فقد ذكَرَ ابنُ مَنظورٍ أنَّ العَرَبَ تجمَعُ كُلًّا مِن (السَّماء) بمعنى المطَرِ، و(السَّماء) بمعنى السَّقفِ على (أَسْمِيَة) و(سُمِيّ)، فيَبقى الجَمعُ الذي هو (السَّماوات) مُختصًّا بالتي بِمَعنى السَّقفِ، واللهُ أعلَمُ.

(32) يُنظر: رِسالةُ الملائكة: 5، ولِسانُ العَرَب: 10/ 392.

(33) يُنظر: شَرحُ ديوانِ لَبيدِ بن رَبيعةَ العامِريّ: 178.

(34) هو أبو تَمّام. والبيتُ في ديوانِهِ - بِشَرحِ الخَطيبِ التّبريزيّ: 3/ 250، وصيغتُهُ فيه:

فَلْيُبْلِغِ الفِتْيانَ عَنِّي مَأْلِكًا ... أَنِّي مَتى يَتَثَلَّمُوا أَتَهَدَّمِ

(35) ذَكرَ السُّيوطيُّ في (الاقتِراح في أُصولِ النَّحو) - معَ شَرحِهِ فَيض نَشر الانشِراح: 1/ 611-615، مسأَلةَ الاحتِجاج بِكلامِ المُوَلَّدينَ عُمومًا وبِكلامِ أبي تَمّام خُصوصًا، فقالَ: "أَجمعُوا على أنَّه لا يُحتَجُّ بِكلامِ المولَّدينَ والمحدَثِينَ في اللُّغَةِ والعَرَبيَّةِ. وفي (الكَشّاف) ما يقتَضي تخصيصَ ذلك بِغيرِ أَئمَّةِ اللُّغةِ ورُواتِها؛ فإنَّه استَشهَدَ على مسألةٍ بِقولِ حَبيبِ بنِ أَوسٍ، ثُمَّ قالَ: وهو وإن كانَ مُحدَثًا لا يُستَشهَدُ بِشِعرِهِ في اللُّغةِ فهو مِن عُلَماءِ العربيَّةِ، فاجْعَلْ ما يقولُهُ بِمنزلةِ ما يَرويهِ؛ ألا تَرَى إلى قولِ العُلماءِ: الدَّليلُ عليه بيتُ الحَماسَةِ؟ فيقتنِعونَ بِذلك

إذا سَهَّلُوا، ولَو سَهَّلُوا (مَأْلِكًا) والهمزَةُ مقدَّمَةٌ لَم تَسقُطْ، وإنَّما تَسقُطُ إذا سَكَنَ قَبْلَها، فقالوا: مَلَكٌ، فإذا جَمَعوا عادَت الهمزةُ، ولم تَعُدْ إلى موضِعِها لِئلّا تَرجِعَ كجَمعِ (مَألكَة) وهي الرِّسالةُ[36].

ولو قيلَ: إنَّ لفظَ (مَلَك) مأخوذٌ مِن (المَلَكُوت)، فلِذلك لم يُهمَزْ؛ لأنَّ أكثرَ الملائكةِ ليسُوا برُسُلٍ، ولَو أُريدَ معنى الرِّسالةِ لَقالوا: مُؤْلَكٌ، كما تقولُ: مُرْسَلٌ، ولَضُمَّت الميمُ في الواحِدِ، وتكونُ الهمزةُ على هذا زائدةً في الجميعِ، كما زادُوها في (شَمْأَل) وهي مِن: شَملَت الرِّيحُ - لَكانَ هذا وجهًا حَسَنًا[37].

وسِرُّ زيادةِ الهمزةِ في (شَمْأَل) وهي مِن: شَمَلَت الرِّيحُ، فأَطلَعَت الهمزةُ رأسَها لِذلك؛ إذ قد اجتمَعَ فيها أَنَّها مِن عن شمالِ البيتِ وأَنَّها شاميَّةٌ، وكذلك الملائكةُ هم مِن مَلَكوتِ اللهِ، وفيهم رُسُلٌ، والواحدُ منهم مِن مَلَكوتِ اللهِ فقط؛ لأنَّه لا يتبعَّضُ كما تتبعَّضُ الجُملةُ منهم.

لِتَوَثُّقِهم بروايتِهِ وإتقانِهِ". فعلَّقَ شارحُ (الاقتِراح) مُحَمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ الفاسيُّ على كلامِ السُّيوطيِّ السّابقِ بقولِهِ: 1/ 616: "قالَ المصَنِّفُ [يَعني السُّيوطيَّ] في (نَواهِد الأبكار): لا يَخفَى ما في هذا؛ إذ لو فُتِحَ هذا البابُ لاحتُجَّ بِكُلِّ ما وقَعَ مِن شِعرِ المحدَثِينَ بِهذا الطَّريقِ. وكم أَخَذَ النُّحاةُ واللُّغويُّونَ على أبي تَمّام والمتنبِّي وأضرابِهما مِن مواضِعَ ولَحَّنوهم. وقالَ بعضُ أربابِ الحَواشي: ما ذكَرَهُ في (الكَشّاف) ممنوعٌ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يتساهلُ في ما يَنطِقُ به دونَ ما يَنقلُهُ إذا كانَ عدلًا، ولَو صَحَّ ما قالَهُ لَجازَ الاستشهادُ بِقولِ الحَريريِّ وغيرِهِ مِمَّن جمعَ الأدَبَ والعَدالةَ، وليسَ كذلك. وقالَ البَهاءُ بنُ عقيلٍ في تفسيرِهِ: وقولُ أبي تَمّام ليسَ كروايتِهِ؛ لِجوازِ صُدورِهِ عن اجتهادٍ وأخطأَ فيه. فالحُجَّةُ في ما رَواهُ لا في ما رَآهُ". فقَدْ تبيَّنَ مِن النُّقولِ السّابقةِ عَدَمُ رُجحانِ ما ذكَرَهُ السُّهَيليُّ مِن الاحتِجاجِ بِشِعرِ أبي تَمّام.

(36) يُنظر: رِسالةُ الملائكة: 5-8، ولِسانُ العَرَب: 10/ 392.

(37) اختارَ السُّهَيليُّ القولَ بأَصالةِ الميمِ هُنا وزيادةِ الهمزةِ، وهو أَحَدُ قولَيْنِ لِمَن اختارَ أَصالةَ الميمِ، قالَ السَّمينُ الحَلَبيُّ في (الدُّرّ المصون): 1/ 249-250: "والقائلونَ بِأَصالتِها اختلفوا؛ فقالَ بعضُهُم: (مَلَكٌ) وزنُهُ (فَعَلٌ) مِن (الْمُلْك)، وشَذَّ جَمْعُهُ على (فَعائلَة)، فالشُّذوذُ في جَمعِهِ فقط؛ وقالَ بعضُهُم: بل أَصلُهُ (مَلأَكٌ)، والهمزةُ فيه زائدةٌ كَـ(شَمْأَل)، ثُمَّ نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى اللامِ، وحُذِفَت الهمزةُ تَخفيفًا، والجَمعُ جاءَ على أَصلِ الزِّيادةِ. فهذانِ قولانِ عندَ هؤُلاءِ".

فأمّا قولُ الشّاعرِ:

فَلَسْتَ لإنسيٍّ ولكِن لِمَأْلَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ[38]

فهَمَزَ (مَأْلَكًا) وهو واحدٌ، والبيتُ مجهولٌ قائلُهُ، وقد نَسَبَهُ ابنُ سِيدَه إلى عَلْقَمَةَ، وأُنكِرَ ذلك عليه. ومع هذا فقد وصَفَ (مَأْلَكًا) بِالرِّسالةِ لِقولِهِ:

تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

فَحَسُنَ الهمزُ لِتضَمُّنِهِ معنى (الألُوك) كما حَسُنَ في جُملةِ الملائكةِ؛ إذ لِلجُملةِ بعضٌ هم إرسالٌ، والكُلُّ مِن مَلَكوتِ اللهِ سُبحانَهُ، وليسَ في الواحدِ إلّا معنى الملَكوتيَّةِ فقط حتّى يتخصَّصَ بِالرِّسالةِ كما في هذا البيتِ المذكورِ، فيتضمَّنُ حينَئذٍ المعنيَيْنِ، فتَطلُعُ الهمزةُ في اللفظِ لِما في ضِمنِهِ مِن مَعنى (الألوك) وهي الرِّسالةُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 410-412)

• رُوِيَ في سَبَبِ بنيانِ البيتِ: . . .أَنَّ اللهَ سُبحانَهُ وتعالى لَمّا قالَ لِملائكتِهِ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾، خافوا أن يكونَ اللهُ عاتِبًا عليهم لاعتراضِهِم في عِلمِهِ، فطافوا بِالعَرشِ سَبعًا يَسترضُونَ ربَّهم ويتضرَّعونَ إليه. فأَمَرَهم سُبحانَهُ أن يَبنُوا البيتَ المعمورَ في السَّماءِ السّابعةِ، وأن يجعلوا طَوافَهُم بهِ، فكانَ ذلك أهوَنَ عليهم مِن الطَّوافِ بِالعَرشِ. ثُمَّ أَمَرَهُم أن يَبنُوا في كلِّ سَماءٍ بيتًا، وفي كلِّ أرضٍ بيتًا، قالَ مُجاهِدٌ: هي أَربَعَةَ عَشَرَ بيتًا، كلُّ بيتٍ منها مَنا صاحِبِهِ، أَي: في مُقابَلَتِهِ، لَو سَقَطَتْ لَسَقَطَتْ بَعضُها عَلى بَعضٍ[39].

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 270)

﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ (البقرة: **31**):

---

(38) البيتُ في صِلَةِ (ديوان عَلْقَمَةَ الفَحل): 118.

(39) رَوى نَحوَهُ الأَزرَقيُّ في (أَخبار مَكَّة): 32-34، عن عليِّ بنِ الحسَينِ بنِ عليِّ بنِ أَبي طالبٍ. ويُنظر: الجامعُ لأَحكامِ القُرآن: 17/ 57.

• آدَمُ: وفيهِ ثلاثةُ أقوالٍ:

قيلَ: هو اسمٌ سُريانيٌّ[40].

وقيلَ: هو (أَفْعَلُ)، مِن (الأُدْمَة)[41].

وقيلَ: أُخِذَ مِن لَفظِ (الأديم)؛ لأنَّه خُلِقَ مِن أديمِ الأَرضِ. ورُوِيَ ذلك عن ابنِ عَبّاسٍ[42]. وذَكَرَ قاسِمُ بنُ ثابتٍ[43] في (الدَّلائل) عن محمَّدِ بنِ المستَنيرِ، وهو قُطْرُبٌ، أَنَّه قالَ: لو كانَ مِن أديمِ الأَرضِ لَكانَ على وزنِ (فاعِل) وكانَت الهمزةُ أصليَّةً، ولم يَكُن يَمنَعُهُ مِن الصَّرفِ مانِعٌ. وإنَّما هو على وزنِ (أَفْعَل)، مِن (الأُدْمَة)، ولِذلك جاءَ غيرَ مُجْرًى.

قالَ المؤَلِّفُ: وهذا القولُ ليسَ بِشيءٍ؛ لأنَّه لا يَمتنِعُ أن يكونَ مِن (الأديم) ويكونَ على وَزنِ (أَفْعَل): تَدخُلُ الهمزةُ الزّائدةُ على الهمزةِ الأَصليَّةِ كما تَدخُلُ على همزةِ (الأُدْمَة)، فأَوَّلُ (الأُدْمَة) همزةٌ أصليَّةٌ، فكذلكَ أَوَّلُ (الأديم) همزةٌ أصليَّةٌ، فلا يَمتنِعُ أن يُبنى مِنها (أَفْعَل)، فيكونُ غيرَ مُجرًى، كما يُقالُ: رَجُلٌ أَعْيَنُ، وأَرْأَسُ، مِن (العَيْن)، و(الرَّأْس)، وأَسْوَقُ، وأَعْنَقُ، مِن (السّاق)،

---

(40) في هذا رَدٌّ على مَن نَقَلَ الاتِّفاقَ على عربيَّتِهِ كالسَّخاويِّ في (سِفْر السَّعادَة): 1/ 16. وسيأتي ترجيحُ الزَّمخشريِّ أعجميَّةَ لفظَةِ (آدَم).

(41) قالَ القُرطُبيُّ في تفسيرِهِ: 1/ 265: "وقيلَ: إنَّهُ مُشتَقٌّ مِن (الأُدْمَة) وهيَ السُّمرَةُ. واختَلَفوا في الأُدمَةِ؛ فزَعَمَ الضَّحّاكُ أَنَّها السُّمرَةُ، وزَعَمَ النَّضرُ أَنَّها البَياضُ وأَنَّ آدَمَ عليه السَّلامُ كانَ أبيَضَ، مأخوذٌ مِن قولِهِم: ناقَةٌ أَدْماءُ، إذا كانَتْ بَيضاءَ. وعلى هذا الاشتِقاقِ جَمعُهُ أُدْمٌ وأَوَادِمُ، كَحُمْرٍ وأَحَامِرَ، ولا يَنصرِفُ بِوجهٍ".

(42) رَواهُ عنه الطَّبَريُّ في تاريخِهِ: 1/ 90-91، ورَوى نَحوَهُ أيضًا عن سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ: 1/ 91.

(43) هوَ قاسِمُ بنُ ثابِتِ بنِ حَزْمِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ مطرّفِ بنِ سُلَيمانَ بنِ يَحيى، أبو مُحَمَّدٍ السَّرقسطِيُّ العَوفِيُّ. عُنِيَ بِالحَديثِ واللُّغَةِ هوَ وأَبوهُ، ويُقالُ: إنَّهُ أَوَّلُ مَن أدخَلَ إلى الأندلسِ (كتاب العَيْن). وكانَ عالِمًا بِالحَديثِ والفِقهِ، مُتقَدِّمًا في النَّحوِ والغَريبِ والشِّعرِ. أَلَّفَ (الدَّلائل عَلى مَعاني الحَديثِ بِالشّاهِدِ والمَثَل)، فبَلَغَ فيهِ الغايَةَ مِن الإتقانِ، وماتَ قَبلَ إكمالِهِ، فأكمَلَهُ أبوهُ بَعدَهُ. تُوُفِّيَ سنةَ اثنتَيْنِ وثَلاثِمِئةٍ بِسَرقسطَةَ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاة: 2/ 252. وكَلامُهُ الذي نَقَلَهُ السُّهَيلِيُّ هُنا لَم أَجِدْهُ في المَطبوعِ مِن كِتابِهِ (الدَّلائل على مَعاني الحَديثِ بِالشّاهِدِ والمَثَل).

و(العُنُق)، معَ ما في هذا القولِ مِن المخالَفَةِ لِقولِ السَّلَفِ الذينَ هُم أعلَمُ منهُ لِسانًا وأذكى جَنانًا. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 82)*

• أمّا السُّريانيَّةُ، في ما ذَكَرَ ابنُ سَلّامٍ، فَسُمِّيَتْ بِذلك لأنَّ اللهَ سُبحانَهُ لَمّا عَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّها عَلَّمَهُ سِرًّا مِن الملائكةِ، وأَنطَقَهُ بِها حينَئِذٍ[44].

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 89-90)

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾

(البقرة: 34)

• قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾، أَوَّلُ مَن سَجَدَ مِن الملائكةِ إسرافيلُ، ولِذلك جُوزِيَ بِولايتِهِ اللَّوحَ المحفوظَ[45]. قالَهُ محمَّدُ بنُ الحسَنِ النَّقّاشُ[46].

وكانَ اسمُ إبليسَ قبلَ أن يُبلِسَ مِن رَحمةِ اللهِ تعالى عَزَازِيلَ[47]. وقالَ النَّقّاشُ: كُنيَتُهُ أبو كردوس[48]. *(التَّعريفُ والإعلام: 18-19)*

---

(44) عَزا يَحيى بنُ سَلّامٍ في تفسيرِهِ هذا القولَ إلى الكَلبيِّ. يُنظر: تفسيرُ ابنِ أبي زَمنين: 1/ 22، وتفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 1/ 97.

(45) أورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 1/ 269، وعَزاهُ إلى ابنِ عَساكِر عن عُمَرَ بن عبدِ العَزيزِ، ونَسَبَهُ أيضًا إلى ابنِ أبي حاتِمٍ وأبي الشَّيخِ عن ضمرةَ.

(46) هوَ أبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحسَنِ بن مُحَمَّدِ بنِ زيادِ بنِ هارونَ المَوْصِليُّ ثُمَّ البغداديُّ النَّقّاشُ. عالِمٌ بِالقُرآنِ وتَفسيرِهِ. وُلِدَ عامَ سِتَّةٍ وسِتِّينَ ومِئتَيْنِ. أَصلُهُ مِن الموصلِ، ونَشأَتُهُ بِبَغدادَ. رَحَلَ رِحلةً طويلةً. وكانَ في مَبدَإِ أَمرِهِ يَتَعاطى نَقشَ السُّقوفِ والحيطانِ فعُرِفَ بالنَّقّاشِ. مِن تَصانيفِهِ (شِفاءُ الصُّدور) في التَّفسيرِ، الذي قالَ عنهُ الحافِظُ هِبَةُ اللهِ اللالكائيُّ: تَفسيرُ النَّقّاشِ إشْفى الصُّدورِ لا شِفاءُ الصُّدورِ، و(الإشْفى): المِثْقَبُ يُخرَزُ بهِ، يَستعمِلُهُ الإسكافُ؛ و(الإشارَةُ) في غَريبِ القُرآنِ، و(الموضِحُ) في القُرآنِ ومَعانيهِ، و(المعجَمُ الكَبير) في أسماءِ القُرّاءِ وقراءاتِهِم. تُوُفِّيَ عامَ واحِدٍ وخَمسِينَ وثَلاثِمِئةٍ. يُنظَر: سِيَرُ أعلامِ النُّبَلاء: 15/ 573-576، والأعلام: 6/ 81.

(47) رَوى نحوَهُ عن ابنِ عبّاسٍ الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 1/ 86، والبيهقيُّ في (الجامِعِ لِشُعَبِ الإيمان): ح144، عن ابنِ عبّاسٍ أيضًا، وقالَ مُحَقِّقُ الكتابِ: 1/ 305: "رِجالُهُ مُوَثَّقُونَ". وأورَدَ الأَثَرَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 1/ 270، وزادَ نِسبَتَهُ إلى ابنِ أبي حاتِمٍ وابنِ أبي الدُّنيا وابنِ الأنباريِّ عن ابنِ عبّاسٍ. ونقَلَهُ ابنُ قُتَيبَةَ في (المعارِف): 14، عن وَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ.

(48) أورَدَهُ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 1/ 53، وعَزاهُ إلى النَّقّاش.

﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ (البقرة: 35)

• قولُهُ تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، زوجتُهُ حَوّاءُ، وأَوَّلُ مَن سَمّاها بِذلك آدَمُ عليه السَّلامُ حينَ خُلِقَتْ مِن ضِلعِهِ[49]، وقيلَ لهُ: مَن هذِهِ؟ قالَ: امرأةٌ. قيلَ: وما اسمُها؟ قالَ: حَوّاءُ. قيلَ: ولِمَ؟ قالَ: لأَنَّها خُلِقَتْ مِن حَيٍّ[50].

وكُنيةُ آدَمَ التي كَنتْهُ بِها الملائكةُ: أَبو البَشَرِ[51]. وقيلَ: كُنيَتُهُ أَبو مُحَمَّدٍ[52]، وكُنيَ بِمُحَمَّدٍ عليه السَّلامُ خاتَمِ الأَنبياءِ...

والشَّجَرةُ التي نُهِيَ عَنها، قيلَ: هيَ الكَرْمَةُ[53]. ومَن قالَ هذا يقولُ: الخَمرُ منها، ولِذلك حُرِّمَتْ. وقيلَ: هي السُّنبُلَةُ[54]. ومَن قالَ بِهذا يقولُ: لَمّا

---

(49) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3331، كتاب أَحاديث الأَنبياء، باب (خَلْق آدَمَ وذُرِّيَّتِه)، عن أَبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ عنه، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «استَوْصُوا بِالنِّسَاءِ؛ فَإِنَّ المرأَةَ خُلِقَتْ مِن ضِلَعٍ...». ويُنظَر: (المعارِف) لابنِ قُتَيبَة: 11.

(50) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 1/ 229، والبيهقيُّ في (كِتاب الأَسماء والصِّفات): ح820، عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ مسعودٍ وناسٍ مِن أَصحابِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وإِسنادُهُ ضَعيفٌ على ما ذَكَرَ مُحقِّقُ (كِتاب الأَسماء والصِّفات) لِلبيهقيِّ: 2/ 259.

(51) ورَدَتْ هذهِ الكُنيَةُ في حَديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7516، كتاب التَّوحيد، باب (ما جاءَ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾)، عن أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عنه، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «يُجْمَعُ المؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيامَةِ فَيَقولونَ: لَو استَشْفَعْنا إِلى رَبِّنا فَيُريحَنا مِن مَكانِنا هذا. فَيَأْتونَ آدَمَ فَيَقولونَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ أَبو البَشَرِ...».

(52) رَوى أَبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح1045، وأَبو نُعَيم الأَصبَهانيُّ في (صِفَة الجَنَّة): ح261، والخَطيبُ البَغداديُّ في (تاريخ مَدينَةِ السَّلام): 15/ 635، عن جابرٍ رَضِيَ اللهُ عنه، قالَ: قالَ النَّبِيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِن أَهْلِ الجَنَّةِ إِلّا يُدْعى بِاسْمِهِ إِلّا آدَمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، فَإِنَّهُ يُكنى أَبا مُحَمَّدٍ...». وحَكَمَ عليهِ محقِّقا (صِفَة الجَنَّة): 2/ 110-111، وتاريخ مَدينَةِ السَّلام: 15/ 635، بِأَنَّه مَوضوعٌ. ويُنظَر: الجامِعُ لأَحكام القُرآن: 1/ 265.

(53) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 1/ 232، عن ابنِ عبّاسٍ والسُّدِّيِّ وجعدةَ بنِ هُبيرةَ وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ.

(54) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 1/ 231-232، عن ابنِ عبّاسٍ وأَبي مالكٍ وعطيَّةَ وقتادةَ ومُحارِبِ بنِ دثارٍ والحَسَنِ.

تابَ إلى اللهِ وتابَ اللهُ عليه جُعِلَتْ غِذاءً لِذُرِّيَّتِهِ. ومنهُم مَن يقولُ: هيَ شَجَرَةُ التِّينِ[55]. . . ولِذلك تُعَبَّرُ في الرُّؤْيا بِالنَّدامةِ لآكِلِها[56] مِن أَجْلِ نَدَمِ آدَمَ عليهِ السَّلامُ عَلى أَكلِها. *(التَّعريفُ والإعلام: 19-20)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(سورة المسد)**

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ **(البقرة: 40)**:

• ذَكَرَ[57] قولَهُ سُبحانَهُ: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾. ووَهِمَ في التِّلاوةِ فقالَ: يا أَهلَ الكتابِ. . .

وبَنُو إسرائيلَ هم بَنُو يَعقوبَ، وكانَ يُسَمّى إسرائيلَ، أَي: سَرِيَّ اللهِ، لكِن لَم يُذْكَرُوا في القِراءةِ إلّا أُضيفُوا إلى إسرائيلَ، ولم يُسَمَّوا فيه (بَنُو[58] يَعقوبَ)، ومتى ذُكِرَ إبراهيمُ وإسحاقُ ويَعقوبُ لَم يُسَمَّ إسرائيلَ؛ وذلك لِحكمةٍ فُرقانيَّةٍ وهو أَنَّ القومَ لَمّا خوطِبُوا بِعبادةِ اللهِ وذُكِّرُوا بِدينِ أَسلافِهِم مَوعِظَةً لهم وتنبيهًا مِن غفلتِهِم سُمُّوا بِالاسمِ الذي فيه تَذكِرةٌ بِاللهِ؛ فإنَّ (إسرائيل) اسمٌ مُضافٌ إلى اللهِ تعالى في التَّأويلِ؛ أَلَا ترى كيفَ نبَّهَ على هذا المعنى رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ دَعا إلى الإسلامِ قومًا يُقالُ لهم بَنُو عبدِ اللهِ، فقالَ لهم: «**يا بَنِي عَبْدِ اللهِ، إنَّ اللهَ قَدْ حَسَّنَ اسْمَ أَبِيكُم**»[59]، يُحرِّضُهُم بِذلك على ما يَقتَضيهِ اسمُهُم مِن

(55) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 1/ 232، عن ابنِ جُرَيجٍ عن بعضِ أَصحابِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

(56) يُنظَر: كِتابُ تَعبير الرُّؤْيا: 141.

(57) أَي: في (السِّيرة النَّبَويَّة): 2/ 207.

(58) كذا بِالرَّفعِ على الحِكايةِ.

(59) رَوى الطَّبَريُّ في تاريخِهِ: 2/ 348، قالَ: "حدَّثَنا ابنُ حُمَيدٍ، قالَ: حدَّثَنا سَلَمةُ، قالَ: حدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ، قالَ: حدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حُصَينٍ أَنَّه أَتى كَلْبًا في مَنازِلِهِم إلى بَطنٍ منهم يُقالُ لهم بَنُو عبدِ اللهِ، فدَعاهُم إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، وعرَضَ نَفسَهُ عليهِم، حتّى إنَّه لَيَقولُ لهُم: «يا بَني عَبْدِ اللهِ، إنَّ اللهَ قَدْ أَحْسَنَ اسْمَ أَبيكُم»، فلَم يَقبَلوا

العُبوديَّةِ لِلَّهِ؟ فكذلك قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ إنَّما وَرَدَ في معرضِ التَّذكِرةِ لهُم بدينِ أبيهم وعُبوديَّتِهِ لِلَّهِ، فكانَ ذِكرُهُم بِهذا الاسمِ أَليَقَ بِمقامِ التَّذكِرةِ والتَّحريضِ مِن أن يقولَ لهُم: يا بَني يَعقوبَ.

ولَمّا ذَكَرَ مَوهبَتَهُ لإبراهيمَ وتبشيرَهُ بإسحاقَ ثُمَّ يَعقوبَ كانَ لفظُ (يَعقوب) أَوْلى بِذلك المقامِ؛ لأَنَّها مَوهبَةٌ بِعَقِبِ أُخرى، وبُشرى عقبَ بِها بُشرى، وإن كانَ اسمُ (يَعقوب) عِبرانيًّا ولكِنَّ لفظَهُ مُوافِقٌ لِلعربيِّ في العَقِبِ والتَّعقيبِ.

فانظُرْ مُشاكَلَةَ الاسمَيْنِ لِلمقامَيْنِ؛ فإنَّه مِن بابِ النَّظَرِ في إعجازِ القرآنِ وبَلاغَةِ أَلفاظِهِ، وتَنزيلِ الكلامِ في منازِلِهِ اللائقةِ به. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 417-418)*

• قولُهُ تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، هو يَعقوبُ بنُ إسحاقَ. وسُمِّيَ إسرائيلَ لأَنَّهُ أَسرَى ذاتَ ليلةٍ حينَ هاجرَ إلى اللهِ سُبحانَهُ، فَسُمِّيَ إسرائيلَ، أي: سَرِيَّ اللهِ أو نَحوَ هذا[60]. فيكونُ بعضُ الاسمِ عِبرانيًّا وبعضُهُ سُريانيًّا مُوافِقًا لِلعربيِّ. وكثيرًا مّا يقَعُ الاتِّفاقُ بينَ السُّريانيِّ والعربيِّ أو يُقارِبُهُ في اللفظِ؛ أَلا تَرى أَنَّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ تفسيرُهُ: أَبٌ رَحيمٌ راحِمٌ بِالأَطفالِ[61]، ولِذلك جُعِلَ هو وسارةُ زوجتُهُ كافِلَيْنِ لأَطفالِ المؤمِنينَ الذينَ يَموتونَ صِغارًا إلى يَومِ القِيامةِ[62].

منهُ ما عَرَضَ عَلَيهم». ويُنظَر: كتابُ السِّيَرِ والمغازي: 232، والسِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 75.

(60) يُنظر: المعارِف: 39، والإتقان في عُلومِ القُرآن: 2/ 309. ونُقِلَ عن فيليب حتّي في (تاريخ سورية ولبنان وفلسطين) أنَّ مَعنى (إسرائيل) بِالعِبريَّةِ: لِيَحكُمْ إيل، أو إيل يَحكُمُ. يُنظر: تحقيقُ (المُعَرَّب) لِلجواليقيّ - طبعة دار القلم: 107. وقيلَ: إنَّ يَعقوبَ بنَ إسحاقَ كانَ شديدًا، فجاءَهُ مَلَكٌ فقالَ: صارِعْنِي، فصارَعَهُ فصَرَعَهُ يَعقوبُ، فقالَ لهُ الملَكُ: إسْرَائِلْ. و(إِلْ) اسمٌ مِن أسماءِ اللهِ عزَّ وجلَّ بِلُغَتِهم، يَقصِدُ العِبريَّةَ، و(إِسْر): شِدَّةٌ، وسُمِّيَ يَعقوبُ إِسْرَائِلْ بِذلك، ولَمّا عُرِّبَ قيلَ: إسرائيل. يُنظر: المُعَرَّبُ في القرآنِ الكريم - دِراسةٌ تَأصيلِيَّةٌ دَلاليَّة: 160-161. والقِصَّةُ الأخيرةُ أَورَدَها السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 1/ 337، عن أبي مِجلَز، عازِيًا إخراجَها إلى عَبدِ بنِ حُمَيدٍ وابنِ المنذِرِ.

(61) قيلَ: إنَّ (إبراهيم) عِبريٌّ، وأَصلُهُ: أبراهام، وهو لُغَةٌ في (أبرام)، ومَعناهُ: الأَبُ رَفيعٌ أو عالٍ. يُنظَر: تحقيقُ (المُعَرَّب) لِلجواليقيّ - طبعة دار القلم: 104.

(62) رَوى نَحوَهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك): 1/ 384، والبيهقيُّ في (كِتاب البَعث والنُّشور): ح210، عن أبي هُرَيرةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «أَولادُ المؤمِنينَ في

وسارَةُ امرأتُهُ هي بِنتُ هارانَ بنِ تارحَ في قَولِ القُتبيِّ[63] والنَّقّاشِ. ولَو صَحَّ هذا القولُ لَكانَتْ بِنتَ أخيهِ، وقد كانَ نِكاحُ بِنتِ الأخِ على عَهدِهِ مُحَرَّمًا؛ ألا تَرى إلى قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ (الشُّورى: 13) الآية. وإلى هذا رَجَعَ النَّقّاشُ ونَقَضَ قولَهُ الأوَّلَ، واحتجَّ بِهذه الآيةِ. وهارانُ أخو إبراهيمَ هو والدُ لوطٍ عليه السَّلامُ[64].

وقالَ الطَّبَريُّ[65]: سارَةُ هي بِنتُ هارانَ بنِ ناحورَ، يَعني هارانَ الأكبرَ عَمَّ هارانَ الأصغَرِ، فهي بِنتُ عَمِّ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ[66]. وبِهارانَ سُمِّيَتْ مَدينةُ حَرّانَ[67]. ***(التَّعريفُ والإعلام: 20)***

ويُراجَعُ أيضًا: **(النِّساء: 11-12)**

جَبَلٍ في الجَنَّةِ، يَكفُلُهُم إبراهيمُ وسارَةُ حتّى يَرُدَّهُم إلى آبائِهِم يَومَ القِيامَةِ». وأورَدَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَةِ الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَةِ): ح5538، حاكِمًا عليه بالنَّكارةِ بِهذا التَّمام؛ لأنَّ فيه مُؤَمَّلَ بنَ إسماعيلَ، لا يُحتَجُّ به إذا انفرَدَ، فكيفَ إذا خالَفَ؟ إذ جاءَ الحَديثُ مُختَصَرًا بإسنادٍ آخَرَ حَسَنٍ، ولفظُهُ: «ذَراري المؤمِنِينَ يَكفُلُهُم إبراهيمُ في الجَنَّةِ»، أخرَجَهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ: ح7446، وغيرُهُ، وهو في (سِلسِلَةِ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ): ح603. ويَشهَدُ له حَديثُ سَمُرَةَ بنِ جُندبٍ في صَحيحِ البُخاريِّ: ح1386، كتاب الجنائز، باب (ما قيلَ في أولادِ المشركِين)، وفيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رأى الصِّبيانَ أولادَ النّاسِ في الجَنَّةِ حَولَ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ. فالأحاديثُ الصَّحيحَةُ تَخلو مِن ذِكرِ سارَةَ زَوجِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، واللهُ أعلَمُ.

(63) يُنظَر: المعارِف: 31.

(64) يُنظَر: المعارِف: 31.

(65) يُنظَر: تاريخُ الطَّبَريّ: 1/ 244.

(66) قالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 1/ 141-142: "المشهورُ أَنَّها ابنةُ عَمِّهِ هارانَ الذي تُنسَبُ إليه حَرّانُ. ومَن زَعَمَ أنَّها ابنةُ أخيهِ هارانَ أُختُ لوطٍ، كما حَكاهُ السُّهَيليُّ عن القُتيبيِّ والنَّقّاشِ، فقد أبعدَ النّجعةَ وقالَ بِلا عِلمٍ وادَّعى أنَّ تزويجَ بِنتِ الأخِ كانَ إذ ذاكَ مَشروعًا، فليسَ له على ذلك دليلٌ. ولَو فُرِضَ أنَّ هذا كانَ مشروعًا في وقتٍ، كما هو منقولٌ عن الرَّبّانِيِّينَ مِن اليهودِ، فإنَّ الأنبياءَ لا تَتَعاطاهُ، واللهُ أعلَمُ".

(67) يُنظَر: المعارِف: 31، والبِدايَةُ والنِّهايَة: 1/ 141.

﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (البقرة: 43)، يُراجَع: (النّساء: 11-12)

﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: 49)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، هو الوَليدُ بنُ مُصعَبٍ[68]، يُكنى أَبا مُرَّةَ[69]. وهو مِن بَني عِمليقِ بنِ لاوذَ بنِ إرَمَ بنِ سامِ بنِ نُوحٍ[70]. وكلُّ مَن وَلِيَ القِبطَ ومِصرَ فهو فِرعَونُ[71]. قالَ المسعودِيُّ: ولا يُعرَفُ لِفِرعَونَ تفسيرٌ بِالعربيَّةِ[72]. *(التّعريفُ والإعلام: 21)*

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَـٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (البقرة: 54)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾... سُمِّيَ مُوسى بِمُوسى لأنَّ التّابوتَ الذي كانَ فيهِ حينَ التَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ وُجِدَ في ماءٍ وشَجَرٍ. و(المو) هو الماءُ بِلُغَتِهِم، و(السّا) هو الشَّجَرُ بِلُغَتِهِم[73]. *(التّعريفُ والإعلام: 21)*

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ (البقرة: 55)

---

(68) يُنظَر: المعارِف: 43.

(69) يُنظَر: الجامِعُ لأحكامِ القُرآن: 1/ 361.

(70) يُنظَر: كِتابُ المُحَبَّر: 466-467.

(71) يُنظَر: البِدايَةُ والنِّهايَة: 11/ 229، إذ عزَاهُ ابنُ كَثيرٍ إلى السُّهَيليّ.

(72) في (مُروج الذَّهَب): 1/ 344: "سألْتُ جماعةً مِن أقباطِ مِصرَ بِالصَّعيدِ وغيرِهِ مِن بِلادِ مِصرَ مِن أهلِ الخِبرةِ عن تفسيرِ (فِرعَون)، فلَم يُخبِروني عن معنى ذلك، ولا تَحصَّلَ لي في لُغتِهِم. فيُمكِنُ، واللهُ أعلَمُ، أنَّ هذا الاسمَ كانَ سِمةَ مُلوكِ تلك الأعصارِ وأنَّ تلك اللُّغةَ تغيَّرَتْ كتغيُّرِ الفهلويَّةِ، وهي الفارسيَّةُ الأُولى، إلى الفارسيَّةِ الثّانيةِ، وكاليونانيَّةِ إلى الرّوميَّةِ، وتغيُّرِ الحِميريَّةِ، وغيرِ ذلك مِن اللُّغاتِ". ويُنظَر: المُعَرَّب: 246.

(73) يُنظَر: المُعَرَّب: 302.

• استَشهَدَ ابنُ هشامٍ في تفسيرِ (الجَهْرَة) بِقَولِ أبي الأَخزرِ الحِمّانيِّ. . .، فقالَ:

يَـجْـهَـرُ أفْـواهَ الْـمِـيـاهِ الـسُّـدُم(74)

يُقالُ: ماءٌ سِدامٌ، إذا غَطّاهُ الرَّملُ، وجَمعُهُ (سُدَّمٌ). وجَمعُهُ على (سَدُم) غَريبٌ. ويُقالُ أيضًا: سِدامٌ، وأَسْدامٌ.

ونحوٌ مِن قولِهِ: يَجْهَرُ، قولُ عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عنها في أبيها: واجْتَهَرَ لَهُمْ عَيْنَ الرِّواءِ(75). *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 433)*

﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ (البقرة: 58)

• قولُهُ تعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، هي أَريحاءُ(76). *(التَّعريفُ والإعلام: 21)*

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ

---

(74) نَصُّ عبارةِ ابنِ هشامٍ في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 208: "﴿جَهْرَةً﴾، أي: ظاهِرًا لَنا، لا شَيءَ يَستُرُهُ عَنّا، قالَ أبو الأَخزرِ الحِمّانيُّ، واسمُهُ قُتَيبَةُ:

يَـجْـهَـرُ أجْـوافَ الْـمِـيَـاهِ الـسُّـدُم

وهذا البيتُ في أُرجوزةٍ له. (يَجْهَرُ): يقولُ: يُظهِرُ الماءَ ويَكشِفُ عنه ما يَستُرُهُ مِن الرَّملِ وغيرِهِ".

(75) في (النِّهايَة في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر): 1/ 321: "حَديثُ عائشَةَ تَصِفُ أباها رَضِيَ اللهُ عنهما: اجْتَهَرَ دُفُنَ الرِّواءِ: الاجتِهارُ: الاستِخراجُ. وهذا مَثَلٌ ضَرَبَتْهُ لإحكامِهِ الأمرَ بعدَ انتِشارِهِ، شبَّهَتْهُ بِرَجُلٍ أتى عَلى آبارٍ قد اندَفَنَ ماؤُها، فأَخرَجَ ما فيها مِن الدَّفْنِ حَتّى نَبَعَ الماءُ". وكلامُ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها وَرَدَ في خُطبَتِها يَومَ الجَمَلِ التي رَواها بإسنادِهِ ابنُ طَيفُورٍ في (بَلاغات النِّساء): 11-12، بِلفظٍ مختلِفٍ بعضَ الشَّيءِ عمّا أَورَدَهُ السُّهَيليُّ، إذ قالَتْ: "واجْتَحى دَفِينَ الدّاءِ"، أي: استأصَلَهُ. وبِهذه الصِّيغَةِ أيضًا أَورَدَ كلامَها ابنُ عبدِ رَبِّهِ الأندلسيُّ في (العِقد الفَريد): 4/ 129. ولا شاهِدَ في هذه الصِّيغَةِ لِما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ.

(76) رَواهُ الطَّبَريُّ في تفسيرِهِ: 1/ 299، عن ابنِ زيدٍ، قالَ: "هي أَريحَا، وهي قَريبةٌ مِن بَيتِ المقدِسِ".

وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ (البقرة: 61):

• حَذفُ الباءِ مِن (أَمَرْتُكَ الخَيْرَ) إنَّما يكونُ بِشَرطَيْنِ:

أَحَدُهُما: اتِّصالُ الفعلِ بِالمجرورِ، فإن تباعَدَ منه لم يَكُنْ بُدٌّ مِن الباءِ، نحو قولِكَ: أَمَرْتُ الرَّجُلَ يومَ الجمعةِ بِالخيرِ، يَقْبُحُ حَذفُ الباءِ؛ لأَنَّ المعنى الذي مِن أَجْلِهِ حُذِفَت الباءُ ليسَ بِلفظٍ وإنَّما هو معنًى في الكلمةِ وهو ما تَضَمَّنَتْهُ مِن مَعنى (كَلَّفْتُكَ)، فلَم يَقْوَ على الحَذفِ إلّا معَ القُربِ مِن الاسمِ كما كانَ ذلك في (اخْتَرْتُ)...؛ ألا تَرى إلى قولِهِ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ﴾ (الأعراف: 75) كيفَ أَعادَ حرفَ الجرِّ في البَدَلِ لَمّا طالَ الأوَّلُ بالصِّلةِ؟ وكذلك قولُهُ: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا﴾، على أَحَدِ القَولَيْنِ. فإذا أُعيدَ حرفُ الجرِّ معَ البَدَلِ لِطولِ الاسمِ الأَوَّلِ فإثباتُ الحرفِ مِن نحوِ: أَمَرْتُكَ الخيرَ، إذا طالَ الاسمُ، أجدَرُ.

والشَّرطُ الثّاني: أن يكونَ المأمورُ حَدَثًا، فإن كانَ جِسمًا أو جَوهَرًا لَم تُحذَف الباءُ مِن نحوِ: أَمَرْتُكَ بِزَيدٍ، ولا تقولُ: أَمَرْتُكَ زَيدًا؛ لأَنَّ الأَمرَ في الحقيقةِ ليسَ به ولا لِلتَّكليفِ به مُتعَلّقٌ، وإنَّما تَدخُلُ الباءُ عليه مَجازًا، كأَنَّك قُلْتَ: أَمَرْتُكَ بِضَربِ زَيدٍ أو إكرامِهِ، ثُمَّ حَذَفْتَ. *(نَتائجُ الفِكر: 259-260)*

• أَنشَدَ[77] في تَفسيرِ (الفُوم) وأَنَّهُ البُرُّ:

فَوْقَ شِيزى مِثْلِ الجَوابي عَلَيْها ... قِطَعٌ كَالوَذِيلِ في نِقْيِ فُومِ[78]

---

(77) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة).

(78) قالَ ابنُ هشامٍ في (السِّيرة النَّبَوِيَّة): 2/ 210: "الفُومُ: الحِنطَةُ، قالَ أُمَيَّةُ بنُ أَبي الصَّلتِ الثَّقَفيُّ:

فَوْقَ شِيزى مِثْلِ الجَوابي ... عَلَيْها قِطَعٌ كَالوَذِيلِ في نِقْيِ فُومِ

قالَ ابنُ هشام: الوَذِيلُ: قِطَعُ الفِضَّةِ، والفُومُ: القَمحُ، واحدَتُهُ: فُومَةٌ. وهذا البيتُ في قَصيدةٍ له". والبيتُ في (دِيوان أُمَيَّةَ بنِ أَبي الصَّلْت): 488.

... وقيلَ في (الفُومِ): إنَّه الثُّومُ، واختارَهُ ابنُ قُتَيبَةَ، واحتَجَّ بِأَنَّه في مُصحَفِ عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ: {وَثُومِهَا}[79]. ولاحُجَّةَ في هذا؛ لِما ذَكَرَهُ أبو حنيفةَ في (النَّبات) أَنَّ الثُّومَ هو البُرُّ، وأَنَّه يُقالُ بالفاءِ والثّاءِ.

ومِن الشّاهدِ على الفُومِ وأَنَّه البُرُّ قولُ أَبي أُحَيْحَةَ بنِ الجُلاحِ، وقيلَ: هو لأَبي مِحجَنٍ الثَّقَفِيِّ:

لَقَدْ كُنْتُ أَغْنى الناسِ شَخْصًا واحِدًا سَكَنَ المَدِينَةَ عَنْ زِراعَةِ فُومِ[80]

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 433-435)

• إنَّ (ما) لَمّا كانَت اسمًا مُبهَمًا لَم يَصِحَّ وقوعُها إلّا على جِنسٍ تختلِفُ أَنواعُهُ، فإن كانَ المصدرُ مختلِفَ الأَنواعِ جازَ أَن تقَعَ عليه ويُعَبَّرَ بِها عنه، كقولِكَ: يُعجِبُني ما صَنَعْتَ، وما عَمِلْتَ، وما فَعَلْتَ، وكذلك تقولُ: ما حَكَمْتَ؛ لأَنَّ الحُكمَ مختلِفٌ أَنواعُهُ، وكذلك الصُّنعُ، والفِعلُ، والعَمَلُ.

فإن قُلْتَ: يُعجِبُني ما جلَسْتَ، وما انطَلَقَ زيدٌ، كانَ غَثًّا مِن الكلامِ؛ لِخُروجِ (ما) عن الإبهامِ ووُقوعِها على ما لا يتنوَّعُ مِن المعاني؛ لأَنَّه يكونُ

---

(79) رَوى سَعيدُ بنُ منصورٍ في سُنَنِهِ: ح191: "نا سُفيانُ، وسُئِلَ عنه، فقالَ: كَما يَقرَأُ عَبدُ اللهِ: {وَثُومِهَا}"، وقالَ محقِّقُ (سُنَن سَعيدِ بنِ منصور): 2/ 563: "سَنَدُهُ مُعضَلٌ بينَ سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ وابنِ مسعودٍ". ورَوى ابنُ أَبي داوُدَ في كِتابِ (المصاحِف): ح169: "حدَّثَنا عبدُ اللهِ: نا الحسَنُ بنُ أحمدَ بنِ أَبي شُعَيبٍ: نا مسيكن عن هارونَ، قالَ: في قِراءةِ ابنِ مَسعودٍ: {مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَثُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا}، قالَ هارونُ: وكانَ ابنُ عبّاسٍ يَأخُذُ بها"، وقالَ محقِّقُ كتابِ (المصاحِف): 1/ 190: "إسنادُهُ مُنقطعٌ؛ لأَنَّ هارونَ لم يَلقَ ابنَ مسعودٍ". وأَوردَ الأَثَرَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 1/ 385-386، وزادَ نِسبتَهُ إلى ابنِ المنذِرِ.

(80) في (سُؤالات نافِعِ بنِ الأَزرقِ إلى عبدِ اللهِ بنِ عبّاس): 14: "أَخبِرْني عن قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا﴾. قالَ: الفُومُ: الحِنطةُ. قالَ: فهل تعرِفُ العربُ ذلكَ؟ قالَ: أَما سَمِعْتَ أَبا مِحجَنٍ الثَّقَفِيَّ وهو يقولُ:

قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كَأَغْنى واحِدٍ قَدِمَ المَدِينَةَ في زِراعَةِ فُومِ".

وأَوردَ ذلكَ أَيضًا السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 1/ 385، و386، في رِوايتَيْنِ؛ تَنسِبُ إحداهُما الشِّعرَ إلى أُحَيْحَةَ بنِ الجُلاحِ؛ وتَنسِبُهُ الأُخرى إلى أَبي مِحجَنٍ الثَّقَفِيِّ.

التَّقديرُ حينَئذٍ: أعجَبَني الجُلوسُ الذي جَلَسْتَ، والقُعودُ الذي قَعَدتَّ، فيكونُ آخِرُ الكلامِ مفسِّرًا لأَوَّلِهِ، رافِعًا لِلإبهامِ، فلا مَعنى حينَئذٍ لِـ(ما).

فأَمّا قولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا﴾، فلأَنَّ المعصيةَ تختلِفُ أنواعُها. وقولُهُ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ (التَّوبة: 77) فهو كقولِهِ: لأُعاقِبَنَّكَ بِما ضَرَبْتَ زيدًا، وبما شَتَمْتَ عَمْرًا، أَوقَعْتَها على الذَّنْبِ، والذَّنْبُ مختلِفُ الأَنواعِ، ودَلَّ ذِكْرُ المعاقَبَةِ والمجازاةِ على ذلك، فكأَنَّكَ قُلْتَ: لأَجزِيَنَّكَ بِالذَّنْبِ الذي هو ضَرْبُ زيدٍ، أو شَتْمُ عَمْرٍو. فَـ(ما) على بابِها غير خارجَةٍ عن إبهامِها[81]. **(نَتائجُ الفِكر: 144-145)**

ويُراجَعُ أَيضًا: **(الفاتحة: 6-7)**

---

(81) تعقَّبَ ابنُ القَيِّم السُّهَيليَّ في هذا الموضعِ، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 251-254، بعدَ أَن ساقَ كلامَ السُّهَيليِّ: "هذا كلامُهُ. وليسَ كما زَعَمَ رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنَّه لا يُشتَرَطُ في كونِها مَصدريَّةً ما ذَكَرَ مِن الإبهامِ، بل تقَعُ على المصدرِ الذي لا تختلِفُ أنواعُهُ، بل هو نوعٌ واحدٌ؛ فإنَّ إخلافَهُم ما وَعَدُوا اللهَ كانَ نوعًا واحِدًا مستمِرًّا معلومًا، وكذلك كَذِبُهُم. وأَصرَحُ مِن هذا كلِّهِ قولُهُ تعالى: ﴿كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران: 79)، فهذا مَصدَرٌ مُعَيَّنٌ خاصٌّ لا إبهامَ فيه بِوجهٍ، وهو عِلمُ الكتابِ ودَرسُهُ، وهو فَردٌ مِن أَفرادِ العَمَلِ والصُّنعِ، فهو كما مَنَعَهُ مِن الجُلوسِ والانطِلاقِ، ولا فَرقَ بينهما في إبهامٍ ولا تعيينٍ؛ إذ كِلاهما مُعَيَّنٌ مُتميِّزٌ غيرُ مُبهَم. ونَظيرُهُ: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ (الأنعام: 93)، فاستِكبارُهم وقولُهُم على اللهِ غيرَ الحقِّ مَصدَرانِ مُعَيَّنانِ غيرُ مُبهَمَيْنِ، واختِلافُ أَفرادِهما كاختِلافِ أَفرادِ الجُلوسِ والانطِلاقِ، ولو أَنَّك قُلْتَ في الموضِعِ الذي مَنَعَهُ: هذا بِما جَلَسْتَ، وهذا بِما انطَلَقْتَ، كانَ حَسَنًا غيرَ غَثٍّ ولا مُستَكرَهٍ، وهو المَصدَرُ بِعينِهِ، فلَم يَكُن الكلامُ غَثًّا لِخُصوصِ المصدَرِ وإنَّما هو لِخُصوصِ التَّركيبِ؛ فإنَّ كُلَّ ما يُقَدَّرُ امتِناعُهُ واستِكراهُهُ إذا صُغْتَهُ في تركيبٍ آخَرَ زالَت الكراهيةُ والغَثاثةُ منهُ كما رأَيْتَ. والتَّحقيقُ: أَنَّ قولَهُ: يُعجِبُني ما تَجلِسُ، وما يَنطلقُ زيدٌ، إنَّما استُكرِهَ وكانَ غَثًّا لأَنَّ (ما) المصدريَّةَ والموصولةَ يتعاقبانِ غالبًا ويَصلُحُ أَحَدُهُما في الموضعِ الذي يَصلُحُ فيه الآخَرُ، وربَّما احتملَهُما الكلامُ احتمالًا واحدًا لا يُميَّزُ بينهما فيه إلّا بِنظَرٍ وتأَمُّلٍ؛ فإذا قُلْتَ: يُعجِبُني ما صَنَعْتَ، فهي صالحةٌ لأَن تكونَ مَصدريَّةً أَو موصولةً، وكذلك: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ (النُّور: 41)، ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: 96)، فتأَمَّلْهُ تَجِدْهُ كذلك... وأَنتَ لو قُلْتَ: يُعجِبُني الذي يَجلِسُ، لَكانَ غَثًّا مِن المقالِ إلّا أَن تأتيَ بِموصوفٍ يَجري هذا صِفةً له، فتقولَ: يُعجِبُني الجُلوسُ الذي تَجلِسُ، وكذلك إذا قُلْتَ: يُعجِبُني الذي يَنطلِقُ زيدٌ، كانَ

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: 63)

• ذَكَرَ[82] أَنَّ الطُّورَ سُمِّيَ بِيَطُورَ[83] بنِ إسماعيلَ[84]، فلَعَلَّهُ مَحذوفُ الياءِ. . . إن كانَ صَحَّ ما قالَهُ، واللهُ أَعلَمُ.

وأَمّا الذي قالَهُ أَهلُ التَّفسيرِ في الطُّورِ فهو: كُلُّ جَبَلٍ يُنبِتُ الشَّجَرَ، فإن لَم يُنبِتْ شيئًا فليسَ بِطُورٍ[85]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 86-87)*

﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ (البقرة: 67)، يُراجَع: (عبس: 1-3)

﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (البقرة: 72)

• فإذا قتَلَ أَخاهُ فقد قَطَعَ ولايتَهُ، والمالُ تَبَعٌ لِلنَّفْسِ، فلا يَرِثُ. وهذه سُنَّةُ الأَنبياءِ، وقد نَزَلَتْ على عَهدِ مُوسى عليه السَّلامُ وقَصَّها اللهُ علينا في القُرآنِ بقولِهِ: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا﴾، وكانَ القاتِلُ قد قَتَلَ عَمَّهُ لِيَرِثَهُ[86]، فَلَمّا أَحياهُ اللهُ وأَخبَرَ بِذلك صارَتْ سُنَّةً باقيةً أَلّا يَرِثَ قاتِلٌ مِن قَتيلِهِ.

(كِتابُ الفَرائضِ وشَرح آياتِ الوَصِيَّة: 144)

غَثًّا، فإذا قُلْتَ: يُعجِبُني الانطلاقُ الذي يَنطلِقُ زيدٌ، كانَ حَسَنًا. فمِن هُنا استُغِثَّ: يُعجِبُني ما تَنطلِقُ، وما تَجلِسُ، إذا أَرَدتَ بِهِ المصدَرَ. وأَنتَ لو قُلْتَ: آكُلُ ما يَأكُلُ، كانَتْ موصولةً وكانَ الكلامُ حَسَنًا. فلو أَرَدتَ بها المصدريَّةَ والمعنى: آكُلُ أَكلَكَ، كانَ غَثًّا حتّى تأتيَ بِضَميمةٍ تدُلُّ على المصدرِ، فتقول: آكُلُ كما يَأكُلُ. فعرَفْتَ أَنَّه لَم يَكُن الاستكراهُ الذي أَشارَ إليه مِن جِهةِ الإبهامِ والتَّعيينِ، فتأَمَّلْهُ". ويُنظَر: ارتِشافُ الضَّرَب: 2/ 994، ومُغْني اللَّبيب: 1/ 583.

(82) أَي: البَكْرِيُّ.

(83) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 37.

(84) يُنظَر: مُعجَمُ ما استَعجَم: 3/ 164.

(85) يُنظَر: تفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 7/ 427.

(86) رَوى ذلك الطَّبَرِيُّ في تفسيرِهِ: 1/ 358، عن مُجاهِدٍ، ومُحَمَّدِ بنِ كَعبٍ القرظيِّ، ومُحَمَّدِ بنِ قَيسٍ، وعُبَيدَةَ.

﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: 74)

• أُحُدٌ: الجَبَلُ المعروفُ بِالمدينةِ، سُمِّيَ بهذا الاسمِ لِتَوَحُّدِهِ وانقِطاعِهِ عن جِبالٍ أُخَرَ هناكَ[87]، وقالَ فيه الرَّسولُ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ: «**هذا جَبَلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّهُ**»[88].

ولِلعُلَماءِ في مَعنى هذا الحَديثِ أَقوالٌ:

قيلَ: أَرادَ أَهلَهُ وهُم الأَنصارُ.

وقيلَ: أَرادَ أَنَّهُ كانَ يُبَشِّرُهُ إذا رَآهُ عندَ القُدومِ مِن أَسفارِهِ بِالقُربِ مِن أَهلِهِ ولِقائِهم، وذلك فِعلُ المُحِبِّ.

وقيلَ: بل حُبُّهُ حَقيقَةٌ، وُضِعَ الحُبُّ فيه كما وُضِعَ التَّسبيحُ في الجِبالِ المسَبِّحَةِ مع داوُدَ، وكما وُضِعَت الخَشيَةُ في الحِجارةِ التي قالَ اللهُ فيها: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ﴾[89].

وفي الآثارِ المسنَدَةِ: أَنَّ أُحُدًا يومَ القِيامَةِ عندَ بابِ الجَنَّةِ مِن داخِلِها. وفي بَعضِها: أَنَّه رُكنٌ لِبابِ الجَنَّةِ[90]..........................

---

(87) ذَكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ في (فَتح الباري): 7/ 480، عازِيًا إيّاهُ إلى السُّهَيليِّ فقط.

(88) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4083، كتاب المغازي، باب (أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّهُ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح 3358، و3359، و3360، كتاب الحجّ، باب (أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّهُ).

(89) تُنظَرُ هذه الأَقوالُ في (فَتح الباري): 7/ 481.

(90) أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ في (الكامِل): 5/ 297، وقالَ بَعدَهُ: "لا أَعلَمُ يَرويهِ عن أَبي حازِمٍ غيرُ عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ. ولِعبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ مِن الحديثِ غير ما ذَكَرْتُ صَدرٌ صالِحٌ، وعامَّةُ حديثِهِ عَمَّن يَروي عنهم لا يُتابِعُهُ أَحَدٌ عليه، وهو مع ضَعفِهِ مِمَّن يُكتَبُ حديثُهُ". ومِن طريقِ ابنِ عَدِيٍّ أَخرَجَهُ ابنُ الجوزيِّ في (كِتاب المَوضوعات): ح306، وزادَ على ما قالَ ابنُ عَدِيٍّ قولَهُ: "وقالَ النَّسائيُّ: هو مَتروكُ الحديثِ [يَعني عبدَ اللهِ بنَ جَعفرٍ]". وأَورَدَ نحوَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح5911، وقالَ عنه: 3/ 687: "رَواهُ أَبو يَعلى، والطَّبَرانيُّ في

ذَكَرَهُ ابنُ سَلّامٍ في تفسيرِهِ[91].

وفي الْمُسنَدِ مِن طريقِ أبي عبسِ بنِ جَبرٍ، عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ قالَ: «**أُحُدٌ يُحِبُّنَا ونُحِبُّهُ، وهو على بابِ الجنَّةِ**»، قالَ: «**وعَيْرٌ يُبغِضُنا ونُبغِضُهُ، وهو على بابٍ مِن أبوابِ النارِ**»[92]. ويُقَوِّيهِ قولُهُ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «**المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**»[93]، معَ قولِهِ: «**يُحِبُّنا ونُحِبُّهُ**»، فتناسَبَتْ هذه الآثارُ وشَدَّ بعضُها بعضًا. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 448-449)*

ويُراجَعُ أيضًا: (البقرة: 19)

﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: 88)

• إذا دخَلَ الحَديثَ مَعنى النَّفيِ فلا غروَ أن يُبتَدَأَ بِالنَّكرةِ. . . ؛ لِما فيه مِن العُمومِ والفائدةِ، وهو بديعٌ لِمَن تأمَّلَهُ.

(الكَبير)، وفيه عبدُ اللهِ بنُ جَعفرٍ والِدُ عليِّ بنِ المدينيِّ، وهو ضَعيفٌ". والحديثُ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح1819.

(91) يُنظر: تفسيرُ ابنِ أبي زَمنين: 1/ 261، وتفسيرُ كتابِ اللهِ العَزيز: 2/ 20.

(92) رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الأوسَط): ح6501، عن ابنِ أبي فُدَيْكٍ عن عُثمانَ بنِ إسحاقَ عن عبدِ المجيدِ ابنِ أبي عيسى بنِ جَبرٍ عن أبيهِ عن جَدِّهِ يَرفَعُهُ إلى رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، وقالَ الطَّبَرانيُّ عَقِبَهُ: 7/ 261: "لا يُروى هذا الحديثُ عن أبي عيسى بنِ جَبرٍ إلّا بِهذا الإسنادِ، تَفَرَّدَ به ابنُ أبي فُدَيْكٍ". والحَديثُ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح1618. ورَوى ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح3115، كتاب المناسِك، باب (فَضل المدينَة)، عن مُحَمَّدِ بنِ إسحاقَ عن عبدِ اللهِ بنِ مِكنَفٍ، قالَ: سمِعْتُ أَنَسَ بنَ مالكٍ يقولُ: إنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ: «إنَّ أُحُدًا جَبَلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّهُ، وهوَ عَلى تُرعَةٍ مِن تُرَعِ الجَنَّةِ، وعَيْرٌ عَلى تُرعَةٍ مِن تُرَعِ النّارِ». والحَديثُ قالَ عنه الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح1820: "ضَعيفٌ جدًّا... وفيهِ علَّتانِ؛ الأولى: ابنُ مِكنَفٍ هذا، قالَ الذَّهبيُّ: مجهولٌ... الثّانيةُ: عَنعَنَةُ ابنِ إسحاقَ؛ فإنَّه مُدَلِّسٌ".

(93) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6168، و6169، و6170، كتاب الأدَب، باب (عَلامَة الحُبِّ في الله)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6660، كتاب الأدَبِ والبِرّ والصِّلَة والآداب، باب (المرء مَعَ مَن أَحَبّ).

ويُشبِهُهُ: شَرٌّ مّا جاءَ بِهِ. . . ؛ لأَنَّ مَعنى الكلامِ: ما جاءَ به إلّا شَرٌّ، فقامَتْ (ما) الزّائدةُ مقامَ شَيئَيْنِ: حرفِ النَّفيِ، وحرفِ الإيجابِ، كما أَدَّتْ هذَيْنِ المعنيَيْنِ في قولِك: إنَّما زيدٌ قائمٌ، أَي: ما زيدٌ إلّا قائمٌ، وفي قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾، أَي: ما يُؤمِنونَ إلّا قليلًا، و: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ (المائدة: 13)، أَي: ما لَعَنّاهُم إلّا بِنَقضِ ميثاقِهِم.

فإن قيلَ: مِن أَينَ أفادَتْ (ما) الزّائدةُ معنيَيْنِ وهي إذا كانَتْ موضوعةً موضِعَها لا تُفيدُ إلّا مَعنى النَّفيِ وَحدَهُ؟

قُلْنا: لَم تُفِد النَّفيَ والإيجابَ بِمجرَّدِها ولكِنْ بِاجتِماعِها مع القَرائنِ المتَّصلةِ بها:

أَمّا في قولِهِم: شَرٌّ مّا جاءَ به، فبِانتظامِها بِالاسمِ النَّكرةِ، والنَّكرةُ لا يُبتَدَأُ بِها، فلَمّا قُصِدَ إلى تقديمِها عُلِمَ أَنَّ فائدةَ الخبَرِ مخصوصةٌ بها. ووَكَّدَ ذلك التَّخصيصُ بِـ(ما)، وانتفى الأَمرُ مِن غيرِ الاسمِ المبتدَإِ أو لَم يَكُنْ إلّا لهُ، وصارَ ذلك بِمنزلةِ مَن يقولُ: ما جاءَ به إلّا شَرٌّ، واستغنَيْنا بِـ(ما) ها هُنا عن (ما) النّافيةِ، وبِالابتِداءِ بِالنَّكرةِ عن (إلّا).

وأَمّا قولُكَ: إنَّما زيدٌ قائمٌ، فقد انتظَمَتْ بِـ(إنَّ) وامتزَجَتْ معَها، وصارَتا كلمةً واحدةً، و(إنَّ) تُعطي الإيجابَ الذي تُعطيهِ (إلّا)، و(ما) تُعطي النَّفيَ. . .

وكذلك فَعَلَتْ معَ اتِّصالِها بِحرفِ الجرِّ نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران: 159)، وبِالمنصوبِ نحوِ قولِهِ: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾، دلَّتْ على النَّفيِ بِلفظِها، وعلى الإيجابِ بِتَقَدُّمِ ما حَقُّهُ التَّأخيرُ وارتباطِها بِهِ، كما تَقَدَّمَ مِن قولِهِم: شَرٌّ مّا جاءَ به. ***(نَتائجُ الفِكر: 316-317)***

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ **(البقرة: 91)**

• أمّا قولُهُ عزَّ وجلّ: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، فقد حَكَوا أنَّها حالٌ مؤكِّدَةٌ. ومَعنى الحالِ المؤكِّدَةِ أن يكونَ مَعناها كمَعنى الفِعلِ؛ لأنَّ التَّوكيدَ هو المؤكَّدُ في المعنى، وذلك نَحوُ: قُمْ قائمًا، ومَشَيْتُ ماشِيًا. . .

وأمّا: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، فليسَتْ بِحالٍ مُؤَكِّدَةٍ؛ لأنَّه قالَ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْۗ﴾، وتصديقُهُ لِما معَهُم ليسَ في مَعنى (الحَقّ)؛ إذ ليسَ مِن شُروطِ الحقِّ أن يكونَ مُصَدِّقًا لِفُلانٍ ولا مُكَذِّبًا له، بل الحقُّ في نفسِهِ حقٌّ وإن لم يَكُن مُصَدِّقًا لِغيرِهِ. ولكِنَّ (مُصَدِّقًا) ها هُنا حالٌ مِن الاسمِ المجرورِ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾. وقولُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ جُملةٌ في مَعنى الحالِ أيضًا، والمعنى: كيفَ تكفُرونَ بِما وراءَهُ وهو في هذا الحالِ، أعني: مُصَدِّقًا لِما مَعَهُم؟ كما تقولُ: لا تَشتمْ زَيدًا وهو أميرٌ مُحسِنًا إليكَ، فالجُملةُ حالٌ، و(مُحسِنًا) حالٌ بَعدَها، والحِكمةُ في تقديمِ الجُملةِ التي في موضعِ الحالِ على قولِكَ: مُحسِنًا، ومُصَدِّقًا: أنَّك لو أخَّرْتَها لَتُوُهِّمَ أنَّها في موضعِ الحالِ مِن الضَّميرِ الذي في (مُحسِنًا)، و(مُصَدِّقًا)؛ ألا ترى أنَّك لو قُلْتَ: أتَشتِمُ زيدًا مُحسِنًا إليكَ وهو أميرٌ، لَذَهَبَ الوهمُ إلى أنَّك تُريدُ: مُحسِنًا إليكَ في هذه الحالِ، فلَمّا قدَّمْتَها اتَّضَحَ المرادُ وارتفَعَ اللبسُ؟ هذا وجهٌ لا يَبعُدُ في هذا الموضعِ.

ووَجهٌ آخَرُ يَطَّرِدُ في هذه الآيةِ وفي الأُخرى التي في سورةِ فاطِر، قولِهِ: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِۗ﴾ (فاطر: 31)، وهو أن يكونَ ﴿مُصَدِّقًا﴾ ها هُنا حالًا يَعمَلُ فيها ما دَلَّتْ عليه الإشارةُ المنبئةُ عنها الألِفُ واللامُ؛ لأنَّ الألِفَ واللامَ قد تُنبِئُ عمّا تُنبِئُ عنه أسماءُ الإشارةِ، حَكَى سيبَوَيْهِ: لِمَنِ الدّارُ مَفتُوحًا بابُها؟[94] فقولُكَ: مَفتُوحًا بابُها، لا يَعمَلُ فيه الاستقرارُ الذي يتعلَّقُ به (لِمَن)؛ لأنَّ ذلك خِلافُ المقصودِ، وتَصحيحُ المعنى: لِمَنْ هذه الدّارُ مَفتُوحًا بابُها؟ فاستغنى بِذِكرِ الألِفِ واللامِ، وعِلْمِ المخاطِبِ أنَّه مُشيرٌ، وتَنَبُّهِ المخاطَبِ بِالإشارةِ إلى النَّظَرِ، وصارَ ذلك المعنى المنَبَّهُ عليه عامِلًا في الحالِ.

---

(94) يُنظر: الكِتاب: 2/ 60-61.

وكذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، كأنَّه يقولُ: هو ذلكَ الحقُّ؛ لأنَّ الحقَّ قَديمٌ ومعروفٌ بِالعُقولِ والكُتُبِ المتقدِّمةِ، فلَمّا أشارَ نبَّهَتِ الإشارةُ على العاملِ في الحالِ، كما إذا قُلْتَ: هذا زيدٌ قائمًا، نبَّهَتِ الإشارةُ المخاطَبَ على النَّظَرِ، فكأنَّكَ قُلْتَ: انظُرْ إلى زيدٍ قائمًا؛ لأنَّ الاسمَ الذي هو (ذا) ليسَ هو العامِلَ[95]، ولكِنَّه مُشعِرٌ ومُنَبِّهٌ على المعنى العاملِ في الحالِ، وذلك المعنى هو: انْظُرْ. . .

ومِمّا أغنَتْ فيه الألِفُ واللامُ عن أسماءِ الإشارةِ قولُهُم: اليومَ قُمْتُ، والسّاعَةَ تكلَّمْتُ، واللَّيلَةَ فعَلْتُ، تُريدُ: هذا اليومَ، وهذه اللَّيلَةَ، اكتَفَيْتَ بِالألِفِ واللامِ عن أسماءِ الإشارةِ والإبهامِ، واللهُ وليُّ التَّوفيقِ والإفهامِ[96].

(نتائجُ الفِكر: 305-307)

(95) ذَكَرَ أبو حيّانَ في (ارتِشاف الضَّرَب): 3/ 1600، الخِلافَ في عمَلِ حرفِ التَّنبيهِ واسمِ الإشارةِ في الحالِ في مِثلِ: هذا زيدٌ مُنطلِقًا، وذَكَرَ أنَّ الحالَ إن دلَّتْ على معنًى لا يُفهَمُ مِمّا قبلَها فهي المُبَيِّنَةُ، وإن دلَّتْ فهي المُؤَكِّدَةُ، ثُمَّ قالَ: "وأثبَتَها الجُمهورُ، وذهَبَ الفَرّاءُ والمبَرِّدُ والسُّهَيليُّ إلى إنكارِها".

(96) عَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على ما قالَهُ السُّهَيليُّ هنا بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 575-576: "قُلْتُ: ليسَ المرادُ بِقولِ النُّحاةِ: حالٌ مُؤَكِّدَةٌ، ما يُريدونَ بِالتَّأكيدِ في بابِ التَّوابِعِ؛ فالتَّأكيدُ المبَوَّبُ له هناك أخَصُّ مِن التَّأكيدِ المرادِ مِن الحالِ المؤَكِّدَةِ، وإنَّما مُرادُهُم بِالحالِ المؤَكِّدَةِ المقَرِّرَةُ لِمضمونِ الجُملةِ بِذِكرِ الوصفِ الذي لا يُفارِقُ العامِلَ ولا ينفَكُّ عنه وإن لَم يَكُن مَعنى ذلك الوصفِ هو مَعنى الجُملةِ بِعينِهِ، وهذا كقولِهِم: زيدٌ أبوكَ عَطوفًا؛ فإنَّ كونَهُ عَطوفًا ليسَ مَعنى كونِهِ أبًا، ولكِنَّ ذِكرَ أُبُوَّتِهِ تُشعِرُ بِما يُلازِمُها مِن العَطفِ. وكذلك قولُهُ: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾؛ فإنَّ ما بينَ يَدَيْهِ حَقٌّ، والحقُّ يُلازِمُهُ تَصديقُ بعضِهِ بعضًا. وقولُهُ: ليسَ مِن شَرطِ الحقِّ أن يكونَ مُصَدِّقًا لِفُلانٍ، يُقالُ: ليسَ هذا بِنظيرٍ لِمسألَتِنا، بل الحقُّ يَلزَمُهُ لُزومًا لا انفكاكَ عنه تَصديقُ بعضِهِ بعضًا، فتصديقُ ما بينَ يَدَيْهِ مِن الحقِّ هو مِن جِهةِ كونِهِ حقًّا، فهذا مَعنى قولِهِم: إنَّها حالٌ مُؤَكِّدَةٌ، فافهَمْهُ، والمعنى: أنَّه لا يكونُ إلّا على هذه الصِّفةِ، وهي مُقَرِّرَةٌ لِمضمونِ الجملةِ؛ فإنَّ كونَهُ مُصَدِّقًا لِلحقِّ المعلومِ الثّابتِ مُقَرِّرٌ ومُؤَكِّدٌ ومُبَيِّنٌ لِكونِهِ حقًّا في نفسِهِ. وأمّا قولُهُ: إنَّها حالٌ مِن المجرورِ في قولِهِ: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾، والمعنى: يَكفُرونَ بِهِ مُصَدِّقًا لِما مَعَهُم، فهذا المعنى، وإن كانَ صَحيحًا، ليسَ هو معنى الحالِ في القُرآنِ حيثُ وقَعَتْ بهذا المعنى. وهَبْ أنَّ هذا يُمكِنُ دَعواهُ في هذا الموطِنِ، فكيفَ يقولُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ (فاطر: 31)، والكلامُ والنَّظمُ واحدٌ؟

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: **93**)

• المنقولُ الذي صُيِّرَ فاعِلُهُ مفعولًا . . . قد اختلَفوا: أهو قياسٌ مُستَتِبٌّ في جميعِ الأفعالِ أم لا؟ وليسَ مَذهَبُ سيبَوَيْهِ فيه طَردَ القياسِ في جميعِ الأفعالِ[97]، وهو الصَّحيحُ.

ولكِنِّي أُشيرُ لكَ إلى أصلٍ ينبني عليه هذا البابُ، وهو أن تنظُرَ إلى كلِّ فعلٍ حصلَ منه في الفاعلِ صفةٌ مّا، فهو الذي يجوزُ فيه النَّقلُ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: أَفْعَلْتُهُ، فإنَّما معناهُ: جَعَلْتُهُ على هذه الصِّفةِ، وقَلَّما ينكسِرُ هذا الأَصلُ في غيرِ المتعدِّي إذا كانَ ثُلاثيًّا نحو: قَعَدَ وأَقْعَدتُّهُ، وطَالَ وأَطَلْتُهُ.

وأمّا المتعدِّي فمنهُ ما يَحصُلُ لِلفاعِلِ منه صفةٌ في نفسِهِ ولا يكونُ اعتمادُهُ في الثّاني على المفعولِ فيجوزُ نقلُهُ، مثل: طَعِمَ زيدٌ الخبزَ وأَطعَمْتُهُ، وكذلك: جَرَعَ الماءَ وأجرَعْتُهُ، وكذلك بَلَعَ وشَمَّ وسَمِعَ؛ لأَنَّها كلَّها يَحصلُ منها لِلفاعلِ منه صفةٌ في نفسِهِ غيرُ خارجةٍ عنهُ، ولِذلك جاءَتْ أو أكثَرُها على (فَعِلَ)، بِكَسرِ العَينِ، مُشابهةً لِبابِ: فَزِعَ وحَذِرَ وحَزِنَ ومَرِضَ، إلى غيرِ ذلك مِمّا له أَثَرٌ في باطِنِ الفاعلِ وغموض معنًى فيهِ، ولِذلك كانَتْ حركةُ العَينِ كَسرًا؛ لأَنَّ الكسرَ خَفضٌ لِلصَّوتِ وإخفاءٌ له، فشاكَلَ اللفظُ المعنى.

وأيضًا، فالمعنى مع جَعْلِ ﴿مُصَدِّقًا﴾ حالًا مِن قولِهِ: ﴿هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ أبلغُ وأكملُ منهُ إذا جُعِلَ حالًا مِن المجرورِ؛ فإنَّه إذا جُعِلَ حالًا مِن المجرورِ يكونُ الإنكارُ قد توجَّهَ عليهم في كُفرِهم به حالَ كونِهِ مُصَدِّقًا لِما معَهُم وحالَ كونِهِ حقًّا، فيكونانِ حالًا مِن المجرورِ، أي: يَكفُرونَ به في هذه الحالِ وهذه الحالِ. وإذا جُعِلَ حالًا مِن مَضمونِ قولِهِ: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ كانَ المعنى: يَكفُرونَ به حالَ كونِهِ حَقًّا مُصَدِّقًا لِما معَهُم، فكَفَروا به في أعظمِ أحوالِهِ المستلزِمَةِ لِلتَّصديقِ والإيمانِ به، وهو اجتماعُ كونِهِ حقًّا في نفسِهِ وتَصديقِهِ لِما معَهُم، فالكُفرُ به عندَ اجتماعِ الوصفَيْنِ فيه يكونُ أغلظَ وأقبحَ. وهذا المعنى والمبالغةُ لا تَجِدُهُ في ما إذا قيلَ: يكفُرونَ به حالَ كونِهِ حقًّا، وحالَ كونِهِ مُصَدِّقًا لِما معَهُم، فتأَمَّلْهُ فإنَّه بَديعٌ جدًّا. فصَحَّ قولُ النُّحاةِ والمفسِّرينَ في الآيةِ، واللهُ أعلمُ".

(97) يُنظَر: الكِتاب: 2/ 55-63.

ومِن هذا النَّحوِ: لَبِسَ الثَّوبَ، وأَلبَسَهُ إيّاهُ؛ لأنَّ الفعلَ وإن كانَ مُتعدِّيًا فحاصِلُ معناهُ في نفسِ الفاعلِ، كأنَّه لَم يَفعَلْ بِالثَّوبِ شيئًا وإنَّما فَعَلَ بِنفسِهِ، ولِذلك جاءَ على (فَعِلَ) في مُقابَلَةِ لِـ(عَرِيَ). وكذلك: كَسَا، ولَم يقولوا: أَكسَيْتُهُ الثَّوبَ؛ لأنَّ الكسوةَ سَترٌ لِلعَورةِ، فجاءَ على وزنِ (سَتَرْتُهُ)، و(حَجَبْتُهُ)، ونحوِ ذلك.

وأمّا (أَكَلَ) و(أَخَذَ) و(ضَرَبَ) فلا تُنقَلُ؛ لأنَّ الفِعلَ واقِعٌ بِالمفعولِ، ظاهِرٌ أَثَرُهُ فيه، غيرُ حاصلٍ في الفاعلِ منه صفةٌ، فلا تقولُ: أَضْرَبْتُ زيدًا عَمْرًا، ولا: أَقْتَلْتُهُ خالدًا؛ لأنَّك لَم تجعَلْهُ على صفةٍ في نفسِهِ كما تَقَدَّمَ.

وأمّا (أَعْطَيْتُهُ) فمنقولٌ مِن (عَطَا يَعْطُو) إذا أَشارَ لِلتَّناوُلِ، وليسَ مَعناهُ الأخذَ؛ أَلا تراهُم يقولونَ: عَاطٍ بِغَيرِ أَنواطٍ، فنَفَوا أَن يكونَ وقَعَ هذا الفعلُ بِشيءٍ؟ فلِذلك نُقِلَ كما نُقِلَ غيرُ المتعدِّي لِقُربِهِ منه، فقالوا: أَعطَيْتُ زَيدًا درهمًا، أَي: جعَلْتُهُ عاطِيًا له.

وأمّا (أَنَلْتُ) فمنقولٌ مِن (نَالَ) المتعدِّيَةِ، وهي بِمنزلةِ (عَطَا يَعْطُو) لا تُنبِئُ إلّا عن وصولٍ إلى المفعولِ دونَ تأثيرٍ فيه ولا وُقوعٍ ظاهرٍ به؛ أَلا ترى إلى قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾ (الحجّ: 37)، ولو كانَ فعلًا مُؤَثِّرًا في مفعولِهِ لَم يَجُزْ هذا، إنَّما هو مُنبِئٌ عن الوصولِ فقط؟

وأمّا: آتَيْتُ المالَ زيدًا، فمنقولٌ مِن (أَتَى)؛ لأنَّها غيرُ مؤَثِّرةٍ في المفعولِ، وقد حصلَ منها لِلفاعلِ صفةٌ. فإن قيلَ: يَلزَمُكَ أَن تُجيزَ: آتَيْتُ زيدًا عَمْرًا أَو المدينةَ، أَي: جعَلْتُهُ يأتيهما. قُلْنا: بينَهُما فَرقٌ، وهو أَنَّ إتيانَ المالِ زيدًا كَسبٌ وتمليكٌ، فلَمّا اقترَنَ به هذا المعنى صارَ كقولِكَ: أَكْسَبْتُهُ مالًا، أَو أَمْلَكْتُهُ إيّاهُ، وليسَ كذلكَ: أَتَى زيدٌ عَمْرًا، فهذا الفَرقُ بينَهُما.

وأمّا: شَرِبَ زيدٌ الماءَ، فلم يقولوا فيه: أَشْرَبْتُهُ؛ لأنَّه بِمثابةِ الأكلِ والأخذِ، ومُعظَمُ أَثَرِهِ في المفعولِ، وإن كانَ قد جاءَ على (فَعِلَ) مثل (بَلِعَ) ولكنَّهُ ليسَ مِثلَهُ إلّا أَن تُريدَ أَنَّ الماءَ خالَطَ أَجزاءَ الشّاربِ له وحصَلَتْ مِن الشُّربِ صفةٌ في الشّاربِ فيجوزُ حينَئذٍ، كما قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ

بِكُفْرِهِمْۚ﴾. وعلى هذا يُقالُ: أَشْرَبْتُ الخُبْزَ اللَّبَنَ؛ لأَنَّ شُرْبَ الخُبْزِ اللَّبَنَ والماءَ ليسَ كشُربِ زَيدٍ له، فتأَمَّلْهُ.

وأَمّا: ذَكَرَ زيدٌ عَمْرًا، فإن كانَ مِن ذِكرِ اللسانِ لَم تَنقُلْهُ؛ لأَنَّه بمنزلةِ (شَتَمَ) و(لَطَمَ)، وإن كانَ مِن ذِكرِ القَلبِ نَقَلْتَهُ، فتقولُ: أَذْكَرْتُهُ الحَديثَ، بمنزلةِ (أَفْهَمْتُهُ) و(أَعْلَمْتُهُ)، أَي: جعَلْتُهُ على هذه الصِّفةِ. *(نتائجُ الفِكر: 253-255)*

﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **(البقرة: 94-95)**

• أمّا (لَن) فهي عندَ الخليلِ مُركَّبةٌ مِن (لا) و(أَن)[98]. . .

ومِن خَواصِّها[99]: أَنَّها تُخَلِّصُ الفعلَ لِلاستِقبالِ بعدَ أَن كانَتْ صِيغتُهُ لِلحالِ، فأَغنَتْ عن السِّينِ و(سَوفَ). وكذلك جُلُّ هذه النَّواصِبِ تُخَلِّصُ الفِعلَ لِلاستِقبالِ .

ومِن خَواصِّها: أَنَّها تَنفي ما قَرُبَ، ولا يَمتدُّ مَعنى النَّفيِ فيها كامتِدادِ مَعنى النَّفيِ في حرفِ (لا) إذا قُلْتَ: لا يَقومُ زيدٌ أَبَدًا.

وقد قدَّمْنا أَنَّ الألفاظَ مُشاكِلةٌ لِلمعاني التي هي أَرواحُها، يتفرَّسُ العاقلُ فيها حقيقةَ المعنى بِطبعِهِ وحِسِّهِ كما يتعرَّفُ الصّادقُ الفِراسَةِ صِفاتِ الأَرواحِ في الأَجسادِ بِنَحيزَةِ نَفسِهِ.

فحَرفُ (لا): لامٌ بَعدَها أَلِفٌ يمتدُّ بها الصَّوتُ ما لَم يَقطَعْهُ تضييقُ النَّفَسِ، فإِذَن امتدادُ لفظِها بامتدادِ مَعناها، و(لَن) بعكسِ ذلك. فتأَمَّلْهُ، فإِنَّه معنًى لطيفٌ وغَرَضٌ شريفٌ؛ أَلا تَرى كيفَ جاءَ في القُرآنِ البديعِ نظمُهُ الفائقِ على كلِّ العُلومِ عِلمُهُ: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا﴾ (الجمعة: 7) بِحَرفِ (لا) في الموضعِ الذي اقترَنَ فيه حَرفُ الشَّرطِ بِالفِعلِ فصارَ مِن صِيَغِ العُمومِ، فانسحَبَ على جَميعِ الأَزمنةِ، وهو

(98) يُنظَر: الكِتاب: 3/ 5.
(99) أي: لَن.

قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ﴾ (الجمعة: 6)، كأنَّه يقولُ: متى ما زَعَموا ذلك لِوقتٍ مِن الأوقاتِ أو زمنٍ مِن الأزمانِ وقيلَ لهُم: تَمَنَّوا الموتَ، فلا يتمنَّونَهُ. وحرفُ الشَّرطِ دَلَّ على هذا المعنى، وحرفُ (لا) في الجوابِ بِإزاءِ صيغةِ العموم لاتِّساعِ مَعنى النَّفيِ فيها. وقالَ في سورةِ البقرة: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾، فقصَّرَ مِن سَعَةِ النَّفيِ وقرَّبَ؛ لأنَّ قولَهُ تعالى في النَّظمِ: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾، وليسَتْ (إنْ) ها هُنا مع (كانَ) مِن صِيَغِ العُمومِ؛ لأنَّ (كانَ) ليسَتْ بِدالَّةٍ على حَدَثٍ وإنَّما هي داخِلةٌ على المبتدإِ والخبرِ عبارةٌ عن مُضِيٍّ في الزَّمانِ الذي كانَ فيه ذلك الحدَثُ، فَكأنَّه يقولُ عزَّ وجلَّ: إن كانَتْ قد وجَبَتْ لكُم الدّارُ الآخرةُ وثبَتَتْ لكُم في عِلمِ اللهِ تعالى فتمنَّوا الموتَ الآنَ، ثُمَّ قالَ في الجوابِ: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾، فانتظَمَ مَعنى الجوابِ بِمعنى الخِطابِ في الآيَتَيْنِ جميعًا، واللهُ الموفِّقُ لِلصَّوابِ. وليسَ في قولِهِ تعالى: ﴿أَبَدًا﴾ ما يُناقِضُ ما قُلْناهُ؛ فقد تكونُ (أبَدًا) بعدَ فعلِ الحالِ، تقولُ: زيدٌ يقومُ أبَدًا، ويُصَلِّي أبَدًا، ونحو ذلك.

ومِن أجلِ ما تقدَّمَ مِن قُصورِ معنى النَّفيِ في (لَن) ودلالتِها على القُربِ في أكثرِ الكلامِ لَم يَكُن لِلمُعتزِلةِ حُجَّةٌ على نفيِ الرُّؤْيَةِ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ (الأعراف: 143)، ولَم يَقُلْ: لا تَراني، فلَو كانَ النَّفيُ بِـ(لا) لَكانَ لَهُم بعضُ التَّعلُّقِ، ولَم يَكُنْ حُجَّةً بِجَوازِ تخصيصِ العُمومِ بِنَصٍّ آخَرَ مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ، واللهُ الموفِّقُ.

وأمّا الإدراكُ الذي لا يكونُ بِحالٍ فنَفاهُ بِـ(لا)، فقالَ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ (الأنعام: 103). فالأبصارُ إذَن لا تُدرِكُهُ بِحالٍ، والرُّؤْيةُ تكونُ بعدَ هذه الحالِ. وهو عندي أَصَحُّ مِن قولِ مَن قالَ: الرُّؤْيَةُ والإدراكُ بِمعنًى واحدٍ لا فرقَ بينهما؛ ألا تَرَونَ كيفَ حَسُنَ قولُهُ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ: «**إنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيانًا يَوْمَ القِيامَةِ**»[100]، ولو قالَ: إنَّكُمْ تُدْرِكُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ القِيامَةِ، لَم يَحسُنْ. فالإدراكُ مَنفِيٌّ بِـ(لا) نفيًا مُطلَقًا، بِخِلافِ الرُّؤْيَةِ.

---

(100) رَواهُ بِهذا اللفظِ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7435، كتاب التَّوحيد، باب (قول اللهِ تَعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾).

على أنِّي أَقولُ: إنَّ العربَ، معَ هذا، إنَّما تَنفي بِـ(لَن) ما كانَ مُمكِنًا عندَ الخِطابِ مَظنونًا أن سَيكونُ، فتقولُ لهُ: لَن يكونَ، لِما يُمكِنُ أن يكونَ؛ لأنَّ (لَن) فيها مَعنى (أن)، وإذا كانَ الأمرُ عندَهم على الشَّكِّ لا على الظَّنِّ، كأنَّه يقولُ: أَيَكونُ أَم لا يَكونُ؟ قُلتَ في النَّفيِ: لا يكونُ. وهذا كلُّهُ مُقَوٍّ لِتركيبِها مِن (لا) و(أن)، شارِحٌ لكَ وجهَ اختِصاصِها في القُرآنِ بِالمواضعِ التي وقَعَتْ فيها دونَ (لا). *(نتائجُ الفِكر: 100-103)*

﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ **(البقرة: 97)**

• اسمُ (جِبْرِيل) سُريانيٌّ، ومَعناهُ: عَبدُ الرَّحمنِ، أَو عَبدُ العَزيزِ[101]، هكذا جاءَ عن ابنِ عبّاسٍ مَوقوفًا ومَرفوعًا أَيضًا، والوَقفُ أَصلُهُ. وأَكثَرُ النّاسِ على أَنَّ آخِرَ الاسمِ منهُ هو اسمُ اللهِ، وهو (إيل). وكانَ شَيخُنا رَحِمَهُ اللهُ يَذهَبُ مَذهَبَ طائفةٍ مِن أَهلِ العِلمِ في أَنَّ هذه الأَسماءَ إضافتُها مَقلوبَةٌ. وكذلك الإضافةُ في كلامِ العَجَمِ، يقولونَ في (غُلام زيدٍ): زَيد غُلام. فعلى هذا يكونُ (إيل) عبارةً عن (العَبد)، ويكونُ أَوَّلُ الاسمِ عبارةً عن اسمٍ مِن أَسماءِ اللهِ تعالى... تقولُ: عبدُ اللهِ، وعبدُ الرَّحمنِ؛ أَلا تَرى أَنَّ لفظَ (عَبدٍ) يتكرَّرُ بِلفظٍ واحدٍ، والأَسماء أَلفاظُها مختلفةٌ؟[102]

(101) يُنظَر: المُعَرَّب: 327.

(102) في صَحيحِ البُخاريّ، كتاب التَّفسير، باب (قوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾): "قالَ عِكرِمةُ: جَبْرَ، ومِيكَ، وسَرَافِ: عَبدٌ. إيل: اللهُ". وعَلَّقَ ابنُ حَجَرٍ على قولِ عِكرِمةَ هذا بِقولِهِ في (فَتح الباري): 8/ 210: "وَصَلَهُ الطَّبَريُّ مِن طريقِ عاصِمٍ عنهُ، قالَ: جِبريلُ: عَبدُ اللهِ، وميكائيلُ: عَبدُ اللهِ. إيل: اللهُ... ومِن طريقِ يَزيدَ النَّحويِّ عن عِكرِمةَ عن ابنِ عبّاسٍ نحو الأَوَّلِ، وزادَ: وكلُّ اسمٍ فيه (إيل) فهو اللهُ. ومِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ البصريِّ، أَحَدِ التّابِعِينَ، قالَ: إيل: اللهُ بِالعِبرانيَّةِ... وذُكِرَ عَكسُ هذا وهو أَنَّ (إيل) مَعناهُ: عَبدٌ، وما قبلَهُ مَعناهُ: اسمُ اللهِ، كما تقولُ: عبدُ اللهِ، وعبدُ الرَّحمنِ، وعبدُ الرَّحيمِ، فلفظُ (عَبد) لا يتغيَّرُ، وما بعدَهُ يتغيَّرُ لفظُهُ وإن كانَ المعنى واحدًا. ويُؤَيِّدُهُ أَنَّ الاسمَ المضافَ في لُغةِ غيرِ العربِ غالبًا يتقدَّمُ فيه المضافُ إليه على المضافِ".

وأمّا (إِلّ)، بِالتَّشديدِ، مِن قولِهِ تعالى: ﴿إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ (التَّوبة: 8، و10)، فحَذارِ حَذارِ مِن أن تقولَ فيه: هو اسمُ اللهِ، فتُسَمِّيَ اللهَ بِاسْمٍ لَم يُسَمِّ به نَفسَهُ؛ أَلا تَرى أَنَّ جميعَ أَسماءِ اللهِ تعالى مَعرِفةٌ، و(إِلّ) نَكِرَةٌ، وحاشا لِلّهِ أن يكونَ اسمُهُ نَكِرةً[103].

وإنَّما الإِلُّ: كُلُّ ما لهُ حُرمةٌ وحقٌّ؛ فمِمّا لهُ حقٌّ ويَجِبُ تعظيمُهُ: القَرابَةُ، والرَّحِمُ، والجِوارُ، والعَهدُ[104]. وهو مِن (أَلِلْتُ) إذا اجتهدتَّ في الشَّيءِ وحافَظْتَ عليه ولَم تُضَيِّعْهُ، ومنهُ: الأَلُّ في السَّيْرِ، وهو الجِدُّ، ومنهُ قولُ الكُمَيْتِ[105]:

وَأَنْتَ ما أَنْتَ فِي غَبْراءَ مُجْدِبَةٍ ... إذا دَعَتْ أَلَلَيها الكاعِبُ الفُضُلُ[106]

يُريدُ: اجتَهَدَتْ في الدُّعاءِ.

وإذا كانَ (الأَلُّ)، بِالفتحِ، المصدَرَ، فـ(الإِلُّ)، بِالكسرِ، الاسمُ، كـ(الذَّبْح) مِن (الذِّبْح). فهو إذَن الشَّيءُ المحافَظُ عليه.

وقولُ الصِّدِّيقِ[107]: هذا كَلامٌ لَم يَخْرُجْ مِن إِلٍّ ولا بِرٍّ، أَي: لَم يَصدُرْ عن رُبوبيَّةٍ؛ لأَنَّ الرُّبوبيَّةَ حقُّها واجِبٌ مُعَظَّمٌ، وكذلك فسَّرَهُ أبو عُبَيْدٍ[108].

---

(103) ليسَ وراءَ هذا كبيرُ فائدةٍ؛ إذ إنَّ أسماءَ اللهِ تعالى ورَدَتْ في القُرآنِ مُعَرَّفَةً تارةً ومُنَكَّرَةً أُخرَى، والحاكِمُ هو السِّياقُ.

(104) يُنظَر: كِتابُ العَيْن: 34، ومُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 1/ 21، والقاموسُ المحيط: 2/ 1274.

(105) يَصِفُ رَجُلًا.

(106) يُنظَر: شِعرُ الكُمَيْتِ بنِ زيدٍ الأَسَديّ: 1/ 327.

(107) مُعَلِّقًا على كلامِ لِمُسَيلمةَ الكذّابِ ادَّعَى أَنَّهُ أُوحِيَ إليه بِهِ.

(108) في (غَريب الحَديث) لأبي عُبَيد: 4/ 127-128: "قالَ أبو عُبَيدٍ في حديثِ أبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه أَنَّه لَمّا قَدِمَ وفدُ اليَمامةِ بعدَ مَقتلِ مُسَيلمةَ قالَ: ما كانَ صاحِبُكم يقولُ؟ فاستَعفَوهُ مِن ذلك. فقالَ: لَتقولُنَّ. فقالوا: كانَ يقولُ: ياضفدَعُ نِقِّي كَم تَنِقِّينَ، لا الشَّرابَ تمنَعِينَ، ولا الماءَ تُكَدِّرِينَ، في كلامٍ مِن هذا كثيرٍ. فقالَ أبو بكرٍ: وَيحَكُم، إنَّ هذا الكلامَ لَم يَخْرُجْ مِن إِلٍّ ولا بِرٍّ، فأَينَ ذُهِبَ بِكم؟: قولُهُ: مِن إِلٍّ: يَعني: مِن رَبٍّ. ويُروى عن الشَّعبيِّ أَنَّه قالَ في قولِهِ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ (التَّوبة: 10) قالَ:

واتَّفَقَ في اسمِ (جِبريل) عليهِ السَّلامُ أنَّه مُوافِقٌ مِن جهةِ العربيَّةِ لِمَعناهُ وإن كانَ أعجميًّا؛ فإنَّ (الجَبْر) هو إصلاحُ ما وَهَى، وجِبريلُ مُوَكَّلٌ بِالوَحيِ، وفي الوَحيِ إصلاحُ ما فَسدَ وجَبرُ ما وَهَى مِن الدِّينِ، ولم يَكُن معروفًا بِمكَّةَ ولا بِأرضِ العربِ... وفي كتابِ الْمُعَيطِيِّ عن أشهَبَ، قالَ: سُئلَ مالكٌ عن التَّسَمِّي بجِبريلَ، أو مَن يُسَمِّي به ولَدَهُ، فكَرِهَ ذلك ولَم يُعجِبْهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 402-404)*

﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ (البقرة: 98)، يُراجَع: (البقرة: 173)

﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: 100)

• قولُهُ تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمۚ﴾ الآية: هو مالِكُ بنُ الصَّيفِ... كانَ قد قالَ: واللهِ ما أُخِذَ علينا عهدٌ في كتابِنا أن نُؤمِنَ بِمُحَمَّدٍ ولا ميثاقٌ، فنزَلَت الآيةُ[109]، واللهُ أعلمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 22)*

﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ (البقرة: 108)

• قولُهُ تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ﴾ الآية: هو رافِعُ بنُ حُرَيملةَ ووَهبُ بنُ زيدٍ، قالا لِلنَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: أنزِلْ عَلَينا يا مُحمَّدُ كِتابًا مِن السَّماءِ نَقرَؤُهُ، وفَجِّرْ لنا أنهارًا، فنزَلَت الآيةُ[110]. *(التَّعريفُ والإعلام: 22)*

اللهَ، أو قالَ: رَبًّا. ومِمّا يُبَيِّنُ هذا قولُهُ: جبرَئلّ، وميكائلّ، إنَّما أُضيفَ (جبر) و(ميكا) إلى (إلّ)، وهو شبيهٌ بِقَولِ ابنِ عبّاسٍ: إنَّما هو كقولِكَ: عبدُ اللهِ، وعبدُ الرَّحمنِ، في (جبرَئلّ)، و(ميكائلّ)".

(109) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 224، ومِن طريقِهِ الطَّبَريُّ في تفسيرِهِ: 1/ 442. وسندُهُ ضَعيفٌ؛ فيه مُحَمَّدٌ مَولى زيدِ بنِ ثابتٍ تفرَّدَ عنه ابنُ إسحاقَ، فهو مجهولٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 47.

(110) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 225، ومِن طريقِهِ الطَّبَريُّ في

﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ **(البقرة: 109)**

• قولُهُ تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾: هو حُيَيُّ بنُ أخطَبَ وأبو ياسِرِ ابنُ أخطَبَ، كانا مِن أشَدِّ النّاسِ حَسَدًا لِلعربِ؛ إذ خُصُّوا بِالنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ دونَ يَهود، فأرادا أن يَكيدا لِبعضِ مَن آمَنَ بِالنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وأن يَفتِناهُ عن دينِهِ، فنَزَلَت الآيةُ فيهِما وفي أشياعِهِما مِن اليَهودِ[111]، واللهُ أعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 22-23)

﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ **(البقرة: 116)**

• تَكونُ[112] مَقطوعَةً عن الإضافةِ، مُفرَدَةً، مُخْبَرًا عنها. فَحقُّها أن تكونَ ابتِداءً، ويكونَ خبرُها جَمعًا. ولا بُدَّ مِن مَذكورِينَ قبلَها؛ لأنَّها إن لَم يُذكَرْ قبلَها جُملةٌ

تفسيرِهِ: 1/ 483، وفي إسنادِهِ مُحَمَّدُ بنُ أبي مُحَمَّدٍ، وهو مجهولٌ تفرَّدَ عنه ابنُ إسحاقَ، وقالَ عنه الذَّهبيُّ: لا يُعرَفُ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 56.

(111) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 225، ومِن طريقِهِ الطَّبَريُّ في تفسيرِهِ: 1/ 488، وسندُهُ ضعيفٌ؛ فيه مُحَمَّدُ بنُ أبي مُحَمَّدٍ مَولى زيدِ بنِ ثابتٍ، قالَ عنه الذَّهبيُّ: لا يُعرَفُ، وقالَ ابنُ حجرٍ: مجهولٌ، تفرَّدَ عنه ابنُ إسحاقَ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 58. ويُغْني عن هذه الرِّوايةِ الضَّعيفةِ ما أخرَجَهُ الواحديُّ في (أسباب نُزولِ القُرآن): 141، عن كَعبِ بنِ مالكٍ أنَّ كَعبَ بنَ الأشرَفِ اليَهوديَّ كانَ شاعرًا وكانَ يَهجو النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ويُحَرِّضُ عليه كُفّارَ قُرَيشٍ في شِعرِهِ، وكانَ المشركونَ واليهودُ مِن المدينةِ حينَ قَدِمَها رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يُؤْذُونَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وأصحابَهُ أشَدَّ الأذى، فأمَرَ اللهُ تعالى نبيَّهُ بِالصَّبرِ على ذلك والعَفوِ عنهُم، وفيهِم أُنزِلَتْ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾، إلى قولِهِ: ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟﴾. وسَنَدُهُ صَحيحٌ على شَرطِ الشَّيخَيْنِ. والحديثُ أصلُهُ في سُنَنِ أبي داوُدَ: ح3000، كتاب الخراج، باب (كَيفَ كانَ إخراجُ اليَهودِ مِن المدينَة). ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 59.

(112) أي: كُلٌّ.

ولا أُضيفَتْ إلى جُملةٍ بَطَلَ مَعنى الإحاطةِ فيها ولم يُعقَل لها معنًى... والشّاهدُ لِما قُلْناهُ: قولُهُ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (يس: 40)، و﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ (الأنبياء: 93)، و﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ (الأنفال: 54).

فإن كانَتْ مُضافَةً إلى ما بَعدَها في اللفظِ لَم تَجِدْ خبرَها إلّا مُفرَدًا؛ لِلحكمةِ التي قدَّمْناها قَبلُ وهي أَنَّ الأَصلَ إضافتُها إلى النَّكرةِ المفرَدَةِ، فتقولُ: كُلُّ إخوَتِكَ ذاهِبٌ، أَي: كُلُّ واحدٍ منهم ذاهبٌ. ولم يَلزَمْ ذلك حينَ قطَعْتَها عن الإضافةِ فقُلْتَ: كلٌّ ذاهِبُونَ؛ لأَنَّ اعتِمادَها إذا أُفرِدَتْ على المذكورِينَ قبلَها وعلى ما في مَعناها مِن مَعنى الجَمعِ. واعتمادُها إذا أَضَفْتَها على الاسم المفرَدِ إمّا لفظًا وإمّا تقديرًا، كقولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**كُلُّكُمْ راعٍ وَكُلُّكُم مَسْؤُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ**»[113]، ولَم يَقُلْ: راعُونَ، ولا مَسؤُولُونَ... ومِثلُهُ: قولُهُ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرَّحمن: 26)، ولَم يَقُلْ: فانُونَ، كما قالَ عزَّ وجلَّ: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ (مريم: 93)، إلى غيرِ ذلك مِن الشَّواهدِ[114]...

---

(113) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7138، كتاب الأحكام، باب (قول اللهِ تَعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4701، كتاب الإمارَة، باب (فَضيلَة الإمامِ العادِلِ وعُقوبة الجائرِ، والحثّ على الرِّفقِ بِالرَّعِيَّةِ، والنَّهي عن إدخالِ المشَقَّةِ عَلَيهِم).

(114) قالَ السَّمينُ الحَلَبيُّ في (الدُّرّ المصون): 7/ 651-652، عندَ تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾: "و﴿آتِي الرَّحْمَٰنِ﴾ خَبَرُ ﴿كُلُّ﴾، جُعِلَ مُفرَدًا حَملًا على لفظِها، ولو جُمِعَ لَجازَ. وقد تقدَّمَ... أَنَّها مَتى أُضيفَتْ لِمعرفةٍ جازَ الوجهانِ. وقد تكلَّمَ السُّهَيليُّ في ذلك"، فنَقَلَ كلامَ السُّهَيليِّ، ثُمَّ تعقيبَ أبي حيّانَ الأَندلسيِّ عليه وهو قولُهُ: "ويحتاجُ (كُلُّكُم ذاهِبُونَ) ونحوُهُ إلى سَماعٍ ونقلٍ عن العربِ"، وذَكَرَ السَّمينُ الحَلَبيُّ أَنَّ قولَ أبي حيّانَ هذا يُقَرِّرُ ما قالَهُ السُّهَيليُّ. ومِمَّن ذهَبَ إلى ما ذهَبَ إليه السُّهَيليُّ في هذه المسألةِ تَقيُّ الدِّينِ السُّبكيُّ الذي قالَ في كتابِ (أَحكامُ كُلّ وما عليهِ تَدُلّ): 51: "القِسمُ الثّاني: أن يُضافَ لفظًا إلى مَعرفةٍ، فقد كثُرَ إضافتُهُ إلى ضميرِ الجَمعِ والخبَرُ عنه مُفرَدٌ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ (مريم: 95)"، ثُمَّ قالَ، بعدَ أن سَرَدَ الكثيرَ مِن الشَّواهدِ التي تُقَرِّرُ قولَهُ: 53: "والإفرادُ في هذه المواضعِ كلِّها قالَ ابنُ مالكٍ: إنَّه حَملٌ على اللفظِ، وجَوَّزَ هو وغيرُهُ أن يُحمَلَ على المعنى فيُجمَعَ... قالَ الشَّيخُ أبو حيّانَ أبقاهُ اللهُ: ولا يَكادُ يُوجَدُ في لِسانِ العربِ: كُلُّهم يَقومونَ، ولا: كُلُّهُنَّ قائماتٌ، وإن كانَ موجودًا في

فإن قيلَ: فقد وَرَدَ في القُرآنِ مَوضِعانِ أُفرِدَ فيهما الخبَرُ عن (كُلّ) وهي غيرُ مُضافَةٍ إلى شيءٍ بعدَها، وهي قولُهُ تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ (الإسراء: 84)، و﴿كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ (ق: 14)، ولَم يَقُلْ: كَذَّبُوا[115].

فالجوابُ: أنَّ في هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ قرينةً تقتضي تخصيصَ المعنى بِهذا اللفظِ دونَ غيرِهِ:

أمّا قولُهُ تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ فلأنَّ قبلَها ذِكرَ فريقَيْنِ

تمثيلِ كثيرٍ مِن النُّحاةِ. قُلْتُ: وقد طلَبْتُهُ فلَم أجِدْهُ في شيءٍ مِن مَواقِعِ (كُلّ) المضافةِ إلى المعرفةِ، أمّا قولُهُ تعالى: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ﴾ (مريم: 94) بعدَ قولِهِ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فهي جُملةٌ أُخرى، وقد قدَّمْنا أنَّ الجُملتَيْنِ يجوزُ فيهما مِثلُ ذلك في النَّكرةِ، فكيفَ المعرِفَةُ؟". وقد جاءَ في حديثِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ما يَشهَدُ لِما تَطَلَّبَهُ أبو حيّانَ والسُّبكيُّ، فقد رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7280، كتاب الاعتِصام بالكِتابِ والسُّنَّة، باب (الاقتِداء بِسُنَنِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم)، عن أبي هُرَيرَةَ أنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «كُلُّ أُمَّتي يَدخُلُونَ الجَنَّةَ إلّا مَن أبى». قالوا: يارسولَ اللهِ، ومَن يَأبى؟ قالَ: «مَن أطاعَني دَخَلَ الجَنَّةَ، ومَن عَصاني فقَد أبى». فقد قالَ: كُلُّ أُمَّتي يَدخُلُونَ، ولم يَقُلْ: كُلُّ أُمَّتي يَدخُلُ.

(115) نَقَلَ محمَّد عبد الخالق عضيمة ما قالَهُ السُّهَيْليُّ، مُبَيِّنًا أنَّ ابنَ القَيِّم نقَلَهُ عنهُ في (بَدائع الفَوائد)، ثُمَّ تعقَّبَ عضيمةُ السُّهَيْليَّ بِقولِهِ في (دِراسات لأُسلوبِ القُرآنِ الكَريم): ق1/ج2/ 359: "وإفرادُ ضميرِ الخَبَرِ عن (كُلّ) المقطوعةِ عن الإضافةِ جاءَ في آياتٍ كثيرةٍ لا في آيتَيْنِ كما زَعَمَ السُّهَيْليّ:

1). ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ (البقرة: 285).
2). ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (الرَّعد: 2).
3). ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ (الإسراء: 84).
4). ﴿قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُوا۟﴾ (طه: 135).
5). ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ (النُّور: 41).
6). ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (لقمان: 29).
7). ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (فاطر: 13).
8). ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ (ص: 14).
9). ﴿وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ (ص: 19).
10). ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (الزُّمَر: 5).
11). ﴿كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ (ق: 14)".

مختلفَيْنِ وذِكرَ مُؤْمِنِينَ وظالِمِينَ، فلَو قالَ: كُلٌّ يَعمَلونَ، وجَمَعَهُم في الإخبارِ عنهُم لَبَطَلَ مَعنى الاختِلافِ، فكانَ لفظُ الإفرادِ أدَلَّ على المرادِ، كأنَّه يقولُ: كُلُّ فريقٍ يَعمَلُ على شاكلتِهِ.

وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ فلأنَّه ذَكَرَ قُرونًا وأُمَمًا، وخَتَمَ ذِكرَهُم بِذِكرِ قومِ تُبَّعٍ، فلَو قالَ: كُلٌّ كذَّبُوا، و(كُلٌّ) إذا أُفرِدَتْ إنَّما تعتمِدُ على أقربِ المذكورين إليها، فكانَ يَذهَبُ الوَهمُ إلى أنَّ الإخبارَ عن قومِ تُبَّعٍ خاصَّةً أنَّهم كذَّبوا الرُّسُلَ، فلَمّا قالَ: ﴿كُلٌّ كَذَّبَ﴾ عُلِمَ أنَّه يُريدُ: كُلُّ قَرنٍ منهُم كَذَّبَ؛ لأنَّ إفرادَ الخَبَرِ عن (كُلّ) حيثُ وقَعَ إنَّما يَدُلُّ على هذا المعنى كما تقدَّمَ، ومِثلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ (البقرة: 285). *(نتائجُ الفِكر: 218-219)*

﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (البقرة: 124)

• قِسْمٌ[116] لا يَجوزُ فيه تأخيرُ المفعولِ، نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾؛ مِن أجلِ الضَّميرِ الذي لا يجوزُ تقديمُهُ قبلَ الذِّكرِ. *(نتائجُ الفِكر: 133)*

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ (البقرة: 125)

• ذَكَرَ[117] أنَّ (إسماعيل) تفسيرُهُ: مُطِيعُ اللهِ[118]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 75-76)*

---

(116) أي: مِن أقسام تَقديم الفاعِلِ أو تأخيرِه.

(117) عَزَا السُّهَيليُّ ما نقَلَهُ هنا إلى ابنِ هشامٍ في كتابٍ لهُ غيرِ (السِّيرة النَّبويَّة) غيرَ مُسَمٍّ إيّاهُ. ولَم أقِفْ عليهِ.

(118) مِمَّن اختارَ أن يكونَ مَعنى (إسماعيل) مُطيعَ اللهِ: الفيروزآباديُّ في (القاموس المحيط): 2/ 1343. ونقَلَ شِهابُ الدِّينِ الخفاجيُّ في (شِفاء الغَليل): 47، عن السُّبكيِّ أنَّ مَعنى (إسماعيل): عَطِيَّةُ اللهِ. ولَم يَرتَضِ الدُّكتور ف. عبد الرَّحيم هذَيْنِ الاختيارَيْنِ، فرَدَّهُما قائلًا في حاشيتِهِ على (المُعَرَّب) لِلجواليقيِّ - طبعة دار القلم: 105: "هو بِالعِبريَّةِ بِالعَيْنِ تَليها

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ (البقرة: 126)، يُراجع: (إبراهيم: 35)

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ (البقرة: 127)

• مِمّا قُدِّمَ بِالرُّتبةِ: ذِكرُ السَّمعِ والعِلمِ مِن قولِهِ تعالى: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ حيثُ وَقَعَ؛ فإنَّه خبَرٌ يتضمَّنُ التَّخويفَ والتَّهديدَ. فبدأَ بِالسَّمعِ لِتعلُّقِهِ بما قَرُبَ كالأصواتِ وهَمسِ الحَرَكاتِ؛ فإنَّ مَن يَسمعُ حِسَّكَ وخَفِيَّ صوتِكَ أقربُ إليكَ في العادةِ مِمَّن يُقالُ لكَ: إنَّه يَعلَمُ، وإن كانَ عِلمُ الباري سُبحانَهُ مُتَعلِّقًا بِما ظَهَرَ وبَطَنَ، وواقِعًا على ما قَرُبَ وشَطَنَ، ولكِنَّ ذِكرَ (السَّميع) أوقَعُ في بابِ التَّخويفِ مِن ذِكرِ (العَليم)، فهو أَوْلى بِالتَّقديم. *(نَتائجُ الفِكر: 212)*

﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ (البقرة: 129):

• قولُهُ تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾: هو مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وذُرِّيَّتُهُما: العَرَبُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 23)*

• مِن المتقدِّمِ بِالطَّبعِ نَحوُ: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ (النِّساء: 3)، ونحوُهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ (المجادلة: 7) الآية...

ومِن هذا البابِ تَقَدُّمُ (العَزيز) على (الحَكيم)؛ لأنَّه عَزَّ، فَلَمّا عَزَّ حَكَمَ. ورُبَّما كانَ هذا مِن تَقَدُّمِ السَّبَبِ على المسَبَّبِ[119]، ومِثلُهُ كثيرٌ في القُرآنِ

همزةٌ، أصلُهُ:... يشْمَع إيل، وهو مُكَوَّنٌ مِن (يشْمَع) أي: يَسمَعُ، و(إيل) أي: الله. جاءَ في التَّوراةِ تعليلُ تسميتِهِ بِهذا الاسم: أنَّ المَلَكَ قالَ لِهاجَرَ: ستَلِدِينَ ابنًا فَسَمِّيهِ إسماعيلَ؛ لأنَّ ربَّكِ قد سَمِعَ شَقاءَكِ. (التَّكوين: 16/ 11)".

(119) قالَ ابنُ القَيِّم في (بَدائع الفَوائد): 1/ 119: "أمّا تقدُّمُ (العَزيز) على (الحَكيم)، فإن كانَ مِن (الحُكْم) وهوَ الفَصلُ والأمرُ فما ذَكَرَهُ مِن المعنى صحيحٌ، وإن كانَ مِن (الحِكْمَة) وهي كَمالُ العِلمِ والإرادَة المتضَمِّنَيْنِ اتِّساقَ صُنعِهِ وجَرَيانَهُ على أَحسَنِ الوُجوهِ وأكمَلِها ووَضعَهُ الأَشياءَ

والكلامِ، نحوُ: ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة: 222)؛ لأنَّ التَّوبةَ سببُ الطَّهارةِ[120]. وكذلك: ﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ (الشُّعراء: 222)؛ لأنَّ الإفكَ سببُ الإثمِ[121]. وكذلك: ﴿كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ (المطفِّفين: 12). *(نتائجُ الفِكر: 210-211)*

﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة: 133)

- أمّا (العَلاء وسُهَيْل عَن أَبيهِما)[122] فقد تتخرَّجُ رِوايةُ الخفضِ، وهي أقرَبُ مِن

مَواضِعَها، وهو الظّاهرُ مِن هذا الاسمِ، فيكونُ وجهُ التَّقديمِ: أنَّ العِزَّةَ كمالُ القُدرَةِ، والحِكمةَ كمالُ العِلمِ، وهو سُبحانَهُ الموصوفُ مِن كلِّ صفةٍ كمالٍ بأكمَلِها وأعظَمِها وغايَتِها، فقدَّمَ وصفَ القُدرةِ لأنَّ متعلَّقَهُ أقربُ إلى مُشاهَدَةِ الخَلْقِ، وهو مفعولاتُهُ تعالى وآياتُهُ. وأمّا الحِكمةُ فمتعلَّقُها يُعلَمُ بالنَّظَرِ والفِكرِ والاعتِبارِ غالبًا، وكانَتْ مُتأخِّرةً عن متعلَّقِ القُدرةِ. ووَجهٌ ثانٍ: أنَّ النَّظَرَ في الحِكمةِ بعدَ النَّظَرِ في المفعولِ والعلمِ به، فيُنتَقَلُ مِنه إلى النَّظَرِ في ما أُودِعَهُ مِن الحِكَمِ والمعاني. ووَجهٌ ثالثٌ: أنَّ الحِكمةَ غايَةُ الفِعلِ، فهي متأخِّرةٌ عنه تأخُّرَ الغاياتِ عن وسائِلِها؛ فالقُدرةُ تتعلَّقُ بإيجادِهِ، والحِكمةُ تتعلَّقُ بغايتِهِ، فتُقَدَّمُ الوسيلةُ على الغايةِ لأنَّها أسبَقُ في التَّرتيبِ الخارجيِّ".

(120) عَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على قولِ السُّهَيليِّ هنا بقولِهِ في (بَدائعِ الفَوائد): 1/ 119-120: "أمّا قولُهُ تعالى: ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ففيهِ معنًى آخَرُ سِوى ما ذَكَرَهُ، وهو أنَّ الطُّهرَ طُهرانِ: طُهرٌ بالماءِ مِن الأحداثِ والنَّجاساتِ، وطُهرٌ بالتَّوبةِ مِن الشِّركِ والمعاصي، وهذا الطُّهُورُ أصلٌ لِطُهُورِ الماءِ، وطُهُورُ الماءِ لا يَنفَعُ بدونِهِ، بل هو مُكَمِّلٌ له مُعِدٌّ مُهَيِّئٌ بِحصولِهِ، فكانَ أَوْلى بالتَّقديمِ؛ لأنَّ العَبدَ أوَّلَ ما يَدخُلُ في الإسلامِ فقد تطَهَّرَ مِن الشِّركِ، ثُمَّ يَتطهَّرُ بالماءِ مِن الحَدَثِ".

(121) قالَ ابنُ القَيِّمِ في (بَدائعِ الفَوائد): 1/ 120: "أمّا قولُهُ: ﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾، فالإفكُ هو الكَذِبُ وهو في القولِ، والإثمُ هو الفُجورُ وهو في الفِعلِ، والكَذِبُ يَدعو إلى الفُجورِ كما في الحديثِ الصَّحيحِ: «إنَّ الكَذِبَ يَدعو إلى الفُجورِ، وإنَّ الفُجورَ يَدعو إلى النّارِ». فالذي قالَهُ صَحيحٌ". والحديثُ الذي ذَكَرَهُ ابنُ القَيِّمِ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6094، كتاب الأدَب، باب (قَول اللهِ تَعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، وما يُنهى عَن الكَذِب)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح 6580، و6581، و6582، و6583، كتاب البِرّ والصِّلَة، باب (قُبح الكَذِبِ، وحُسن الصِّدقِ وفَضله).

(122) في صَحيحِ مُسلِمٍ: ح3448، كتاب النِّكاح، باب (تَحريم الخِطبَةِ عَلى خِطبَةِ أخيه): "... حدَّثَنا شُعبَةُ عن العَلاءِ وسُهَيلٍ عن أَبيهِما عن أَبي هُرَيْرَةَ...".

رِوايةِ الفتحِ، ويكونُ المعنى: آبائهما، ويكونُ مِن بابِ قولِهِ: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التَّحريم: 4)، جَمعٌ في مَعنى التَّثنيةِ لإضافتِهِ إلى ضميرِ الاثنَيْنِ.

وقد يُجمَعُ (الأَبُ) على (أَبِينَ)، وتُحذَفُ النُّونُ لِلإضافةِ فتقولُ: عن أبيهما، قالَ الشّاعرُ:

فَلَمّا تَبَيَّنَّ أَصْواتَنا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنا بِالأَبِينا[123]

وقالَ عبّاسٌ[124]:

فَقُلْنا أَسْلِموا إِنّا أَخُوكُم[125]

فحذَفَ النُّونَ مِن (أَخُون) لِلإضافةِ. وقُرِئَ في غيرِ السَّبعِ: {نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ أَبِيكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ}[126]، قالَ ابنُ جِنِّي في (المحتَسب)[127]: (أَبِيكَ) في هذه القراءةِ جَمعٌ مُسَلَّمٌ، وحُذِفَت النُّونُ لِلإضافةِ. *(أمالي السُّهَيليّ: 61-62)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(الصافات: 101-102)**

﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ (البقرة: **135**):

• (يَهُود) اسمُ عَلَمٍ كَـ(ثَمُود)، يُقالُ: إنَّهم نُسِبُوا إلى يَهُوذَ بنِ يَعقُوبَ، ثُمَّ عُرِّبَت الذّالُ دالًا[128]. فإذا قُلْتَ: اليَهود، بِالأَلِفِ واللامِ، احتَمَلَ وَجهَيْنِ: النَّسَبَ، والدِّينَ الذي هو اليَهوديَّةُ.

---

(123) البيتُ لِزيادِ بنِ واصلٍ، وهو مِن شَواهدِ: الكِتاب: 3/ 406، والمقتَضَب: 2/ 174.

(124) أي: ابنُ مِرداسٍ.

(125) البيتُ في: ديوان العَبّاسِ بنِ مِرداس: 71، والمقتَضَب: 2/ 174، وعَجُزُهُ:
وَقَدْ بَرِأَتْ مِنَ الإِحَنِ الصُّدُورُ

(126) هي قراءةُ ابنِ عبّاسٍ والحسَنِ ويَحيى بنِ يَعمر وعاصِمٍ الجحدريِّ وأبي رجاءٍ. يُنظر: مُختَصَرُ شَواذِّ ابنِ خالَوَيْه: 9، والمحتَسب: 1/ 112، وإعرابُ القِراءاتِ الشَّواذِّ: 1/ 208-209.

(127) نَصُّ عبارةِ ابنِ جِنّي في (المحتَسب): 1/ 112: "أن يكونَ (أَبِيكَ) جَمعَ (أَب) على الصِّحَّةِ، على قولِكَ لِلجَماعةِ: هؤلاءِ أَبُونَ أَحرارٌ، أي: آباءٌ أَحرارٌ".

(128) يُنظَر: المُعَرَّب: 350، ولِسانُ العَرَب: 3/ 439.

أمّا النَّسَبُ فعَلى حَدِّ قولِهِم : التَّيْمُ، في التَّيمِيِّينَ[129].

وأمّا الدِّينُ فعَلى حَدِّ قولِكَ: النَّصارى، والمجوس، أعني أنَّها صِفةٌ لا أنَّها نَسَبٌ إلى أبٍ.

وفي القُرآنِ لفظٌ ثالثٌ لا يُتَصَوَّرُ فيه إلّا معنًى واحدٌ، وهو الدِّينُ دونَ النَّسَبِ، وهو قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾، بِحذفِ الياءِ، ولم يَقُلْ: كونُوا يَهُودَ؛ لأنَّه أرادَ التَّهَوُّدَ وهو التَّدَيُّنُ بِدينِهِم. ولَو قالَ: كونُوا يَهُودًا بِالتَّدَيُّنِ، لَجازَ أيضًا على أَحَدِ الوجهَيْنِ المتقدِّمَيْنِ. ولَو قيلَ لِقومٍ مِن العربِ: كونُوا يَهُودَ، بِغيرِ تنوينٍ، لَكانَ مُحالًا؛ لأنَّ تبديلَ النَّسَبِ حقيقَةً مُحالٌ.

وقد قيلَ في (هُود): جَمْعُ (هَائِد)[130]، وهو في مَعنى ما قُلْناهُ.

فلْتَعْرِفِ الفرقَ بينَ قولِكَ: هُودًا، بِغَيرِ ياءٍ، ويَهُودًا، بِالياءِ والتَّنوينِ، ويَهُودَ، بِغَيرِ تنوينٍ؛ فإنَّها تفرِقَةٌ حَسَنَةٌ صَحيحَةٌ، واللهُ أَعلَمُ. *(الرَّوْضُ الأُنُف: 4/ 409)*

• الأُمَّةُ الحَنيفةُ، أي: المُسْلِمَةُ التي على دينِ إبراهيمَ الحَنيفِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ؛ وذلك أنَّه حَنَفَ عن اليَهُوديَّةِ والنَّصرانيَّةِ، أي: عَدَلَ عنهُما فسُمِّيَ حَنيفًا، أو عَدَلَ عَمّا كانَ يَعبُدُ آباؤُهُ وقَومُهُ[131]. *(الرَّوْضُ الأُنُف: 1/ 292-293)*

---

(129) في (لِسان العَرَب): 3/ 439: "أرادوا بـ(اليَهُود) اليَهُودِيِّينَ، ولكنَّهُم حذَفوا ياءَ الإضافةِ، كما قالوا: زِنجِيٌّ وزِنجٌ. وإنَّما عُرِّفَ على هذا الحدِّ فجُمِعَ على قِياسِ (شَعِيرَة وشَعِير)، ثُمَّ عُرِّفَ الجَمعُ بالألِفِ واللام، ولولا ذلك لَم يَجُزْ دُخولُ الألِفِ واللامِ عليه لأنَّه مَعرِفَةٌ مُؤَنَّثٌ، فجَرى في كلامِهِم مجرى القَبيلَةِ ولَم يُجعَلْ كَالحَيِّ".

(130) قالَ الفَرّاءُ في (مَعاني القُرآن): 1/ 73: "قولُهُ: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ (البقرة: 111)، يُريدُ: يَهُوديًا، فحذَفَ الياءَ الزّائدةَ، ورَجَعَ إلى الفِعلِ مِن اليَهُوديَّةِ، وهي في قراءةِ أُبَيٍّ وابنِ مسعودٍ: {إِلَّا مَنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا} وقد يكونُ: أن تجعَلَ (اليَهُود) [كذا في المطبوع، وقَد يكونُ الصَّوابُ: (الهُود)] جمعًا واحِدُهُ (هَائِدٌ) مَمدودٌ، وهو مِثلُ (حَائِل)، مَمدودٌ، مِنَ النُّوقِ، و(حُول)، و(عائط) و(عُوط)".

(131) يُنظَر: الكَشّاف: 1/ 334.

﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ **(البقرة: 142)**

• ذَكَرَ[132] تحويلَ القِبلَةِ، وما قالَتْهُ جماعةُ يَهودَ حينَ قالوا: يا مُحَمَّدُ، ما وَلّاكَ عن قِبلَتِكَ؟ وهُم السُّفَهاءُ مِن النّاسِ، وفيهِم نَزَلَتْ هذه الآيةُ[133].

وقالَ: ﴿سَيَقُولُ﴾، بِلَفظِ الاستقبالِ؛ لِتقدُّمِ العِلمِ القَديمِ بِأَنَّهُم سيقولونَ ذلكَ، أي: لَم آمُرْكُم بِتحويلِها إلّا وقَد عَلِمْتُ أَنْ سيقولونَ ما قالوهُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 422-423)

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدٗاۗ﴾ **(البقرة: 143)**

• (الوَسَطُ) مِن أَوصافِ المدحِ والتَّفضيلِ، ولكِنْ في مَقامَيْنِ: في ذِكرِ النَّسَبِ، وفي ذِكرِ الشَّهادةِ.

أمّا النَّسَبُ فلأَنَّ أوسَطَ القَبيلَةِ أعرَفُها وأَوْلاها بِالصَّميمِ وأبعدُها عن الأَطرافِ. والوَسيطُ أَجدَرُ أَلّا تُضافَ إليه الدّعوةُ؛ لأَنَّ الآباءَ والأُمَّهاتِ قد

---

(132) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 227.

(133) ساقَ ابنُ كثيرٍ في تفسيرِهِ: 1/ 453، نَحوَ ذلِكَ مُسنَدًا، فقالَ: "قالَ مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ: حدَّثني إسماعيلُ بنُ أَبي خالدٍ عن أَبي إسحاقَ عن البَراءِ، قالَ: كانَ رسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ يُصَلّي نحوَ بيتِ المقدِسِ ويُكثِرُ النَّظَرَ إلى السَّماءِ يَنتظِرُ أَمرَ اللهِ، فأَنزَلَ اللهُ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةٗ تَرْضَىٰهَاۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ﴾ (البقرة: 144). فقالَ رِجالٌ مِن المسلِمِينَ: وَدِدْنا لو عَلِمْنا عِلمَ مَن ماتَ مِنّا قبلَ أَن نُصرَفَ إلى القِبلَةِ، وكيفَ بِصَلاتِنا نحوَ بيتِ المقدِسِ؟ فأَنزلَ اللهُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ﴾ (البقرة: 143). وقالَ السُّفَهاءُ مِن النّاسِ، وهم أَهلُ الكتابِ: ما وَلّاهُم عن قِبلتِهم التي كانوا عليها؟ فأَنزَلَ اللهُ: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ إلى آخِرِ الآيةِ". والحَديثُ قالَ عنهُ صاحِبُ (هِدايَة المُستَنير): 60: "إسنادُهُ صَحيحٌ"، وأَودَعَهُ مُقبِلُ بنُ هادي الوادعيُّ كتابَهُ (الصَّحيح المسنَد مِن أَسبابِ النُّزُول): 27، وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 2/ 5-6، عن البراءِ، عازِيًا إخراجَهُ إلى ابنِ إسحاقَ وعَبدِ بنِ حُمَيدٍ وابنِ أَبي حاتِمٍ.

أَحاطُوا به مِن كلِّ جانبٍ، فكانَ الوَسَطُ مِن أَجْلِ هذا مَدحًا في النَّسَبِ بِهذا السَّبَبِ.

وأمّا الشَّهادَةُ فنَحوُ قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ (القلم: 28)[134]، وقولِهِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، فكانَ هذا مَدحًا في الشَّهادةِ؛ لأنَّها غايةُ العَدالةِ في الشّاهدِ أَن يكونَ وَسَطًا كالميزانِ، لا يَميلُ مع أَحَدٍ، بل يُصَمِّمُ على الحقِّ تصميمًا، لا يَجذِبُهُ هَوًى، ولا يَميلُ به رَغبةٌ ولا رَهبةٌ مِن ها هُنا ولا مِن ها هُنا، فكانَ وَصفُهُ بِالوَسَطِ غايةً في التَّزكيةِ والتَّعديلِ.

وظَنَّ كثيرٌ مِن النّاسِ أَنَّ مَعنى (الأَوسَط): الأَفضَلُ على الإطلاقِ، وقالوا: مَعنى (الصَّلاة الوُسْطى)[135]: الفُضْلى[136]. وليسَ كذلك، بل هو في جَميعِ الأَوصافِ لا مَدحٌ ولا ذَمٌّ كما يَقتضي لفظُ (التَّوَسُّط)[137]؛ فإذا كانَ وَسَطًا في السِّمَنِ فهي بينَ المُمِخَّةِ والعَجفاءِ، والوَسَطُ في الجمالِ بينَ الحَسناءِ والشَّوهاءِ، إلى غيرِ ذلك مِن الأَوصافِ، لا يُعطي مَدحًا ولا ذَمًّا. غيرَ أَنَّهُم قد قالوا في المَثَلِ: أَثقَلُ مِن مُغَنٍّ وَسَطٍ، على الذَّمِّ؛ لأَنَّ المغَنِّيَ إن كان مُجيدًا جِدًّا أَمتَعَ وأَطرَبَ، وإن كانَ بارِدًا جِدًّا أَضحَكَ وأَلْهى، وذلك أَيضًا مِمّا يُمتِعُ. قالَ الجاحِظُ: وإِنَّما الكَرْبُ الذي يَجثُمُ على القُلوبِ ويأْخُذُ بِالأَنفاسِ الغِناءُ الفاتِرُ الوَسَطُ الذي لا يُمتِعُ بِحُسنٍ ولا يُضحِكُ بِلَهوٍ[138].

---

(134) رَوى الطَّبَريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 34-35، عن ابنِ عبّاسٍ ومُجاهِدٍ وسَعيدٍ وقَتادَةَ والضَّحّاكِ قَولَهُم في تفسيرِ: ﴿أَوْسَطُهُمْ﴾: أَعدَلُهُم. ويُنظَر: تفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 8/ 196.

(135) أَي: في قولِهِ تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ (البقرة: 238).

(136) يُنظَر: الكَشّاف: 1/ 465، وتفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 1/ 454.

(137) في كَلامِ السُّهَيليِّ خَلطٌ بينَ لَفظَي (الوَسَط) و(التَّوَسُّط)، قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 246-247، مُتَحدِّثًا عن لفظِ (الوُسْطى) في آيةِ سورةِ البقرةِ: "هي تأنيثُ (الأَوسَط)، و(الأَوسَط): الأَعدَلُ مِن كُلِّ شيءٍ. وليسَ المرادُ به التَّوَسُّطَ بينَ الشَّيئَيْنِ؛ لأَنَّ (فُعْلى) معناها التَّفضيلُ، ولا يَنبَني لِلتَّفضيلِ إلّا ما يَقبَلُ الزِّيادةَ والنَّقصَ، و(الوَسَطُ) بِمعنى (الخِيار والعَدل) يَقبَلُهُما، بِخِلافِ (المتَوَسِّط) فلا يَقبَلُهما، فلا يُبنى منه (أَفْعَلُ) تَفضيلٍ".

(138) جاءَ نَحْوُ قَولِ الجاحِظِ هذا في سِياقِ كَلامٍ لَهُ في (البَيان والتَّبيين): 1/ 145، هذا نَصُّهُ:

وإذا ثَبَتَ هذا فلا يَجوزُ أن يُقالَ في رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: هو أوسَطُ النّاسِ، أي: أفضَلُهم، ولا يُوصَف بأنَّه وَسَطٌ في العِلمِ ولا في الجُودِ ولا في غيرِ ذلك إلّا في النَّسَبِ(139) والشَّهادَةِ(140) كما تَقَدَّمَ، والحَمدُ لِلَّهِ، واللهُ المحمودُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 237-238)*

﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ * وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ * ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ * وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ * وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ *

"وقَد يُحتاجُ إلى السَّخيفِ في بَعضِ المَواضِعِ، ورُبَّما أمْتَعَ بأكثَرَ مِن إمتاعِ الجَزْلِ الفَخْمِ مِن الألفاظِ والشَّريفِ الكَريمِ مِن المَعاني، كما أنَّ النّادِرَةَ البارِدَةَ جِدًّا قَد تَكونُ أطْيَبَ مِن النّادِرَةِ الحارَّةِ جِدًّا. وإنَّما الكَرْبُ الذي يَخْتِمُ على القُلوبِ ويَأخُذُ بالأنفاسِ النّادِرَةُ الفاتِرَةُ التي لا هِيَ حارَّةٌ ولا بارِدَةٌ. وكذلِكَ الشِّعْرُ الوَسَطُ، والغِناءُ الوَسَطُ، وإنَّما الشَّأنُ في الحارِّ جِدًّا والبارِدِ جِدًّا. وكانَ مُحَمَّدُ بنُ عَبّادِ بنِ كاسِبٍ يَقولُ: واللهِ لَفُلانٌ أثْقَلُ مِن مُغَنٍّ وَسَطٍ، وأبْغَضُ مِن ظَريفٍ وَسَطٍ".

(139) في (تفسير القُرآنِ العَظيم): 1/ 454: "يُقالُ: قُرَيشٌ أوسَطُ العَرَبِ نَسَبًا ودارًا، أي: خَيرُها. وكانَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ وَسَطًا في قومِهِ، أي: أشرَفَهُم نَسَبًا".

(140) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3339، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (قَول اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾)، عن أبي سَعيدٍ الخُدريِّ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «يَجيءُ نُوحٌ وأُمَّتُهُ، فيَقولُ اللهُ تعالى: هل بَلَّغْتَ؟ فيقولُ: نَعَم، أي رَبِّ. فيقولُ لأُمَّتِهِ: هل بَلَّغَكُم؟ فيقولونَ: لا، ما جاءَنا مِن نبيٍّ. فيقولُ لِنوحٍ: مَن يَشهَدُ لك؟ فيقولُ: مُحَمَّدٌ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ وأُمَّتُهُ. فتَشهَدُ أنَّه قد بلَّغَ، وهو قولُهُ جلَّ ذِكرُهُ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، و(الوَسَطُ): العَدْلُ».

وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (البقرة: 144-150)

• رُوِيَ... مِن طُرُقٍ صِحاحٍ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ كانَ إذا صَلّى بِمكَّةَ استقبَلَ بيتَ المقدِسِ وجَعَلَ الكعبةَ بينَهُ وبينَ بيتِ المقدِسِ[141]. فلَمّا كانَ عليهِ السَّلامُ يتحَرّى القِبلتَيْنِ جميعًا لَم يَبِنْ توجُّهُهُ إلى بيتِ المقدِسِ لِلنّاسِ حتّى خرَجَ مِن مكَّةَ، واللهُ أَعلَمُ.

قالَ اللهُ تعالى له في الآيةِ النّاسخةِ: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ (البقرة: 149، و150)، أي: مِن أيِّ جهةٍ جِئْتَ إلى الصَّلاةِ وخرَجْتَ إليها فاستقبِلِ القِبلةَ، كُنْتَ مستدبِرًا لِبيتِ المقدِسِ أو لَم تَكُنْ؛ لأَنَّه كانَ بِمكَّةَ يتحَرّى في استقبالِهِ بيتَ المقدِسِ أَن تكونَ الكعبةُ بينَ يَدَيْهِ[142].

وتَدَبَّرْ قولَهُ تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾، وقالَ لأُمَّتِهِ: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ (البقرة: 150)، ولم يَقُلْ: حَيْثُما خَرَجْتُم؛ وذلك أَنَّه كانَ عليه السَّلامُ إمامَ المسلِمِينَ، فكانَ يَخرُجُ إليهم إلى كُلِّ صلاةٍ لِيُصَلِّيَ بهم، وكانَ ذلك واجِبًا عليه إذ كانَ الإمامَ المقتَدى به، فأَفادَ ذِكرُ الخُروجِ في خاصَّتِهِ في هذا المعنى، ولم يَكُنْ حُكمُ غيرِهِ هكذا يقتضي الخُروجَ ولا سيَّما النِّساءُ ومَن لا جَماعَةَ عليه[143].

---

(141) يُنظر: (النّاسخُ والمنسوخ) لِلنَّحّاس: 72-73. وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 1/ 129، مُعَلِّقًا على هذا الأمرِ: "إنَّ العُلماءَ اختلفوا في الجهةِ التي كانَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ يتوجَّهُ إليها لِلصَّلاةِ وهو بِمكَّةَ؛ فقالَ ابنُ عبّاسٍ وغيرُهُ: كانَ يُصلّي إلى بيتِ المقدِسِ لكنَّه لا يستدبِرُ الكعبةَ بل يجعَلُها بينَه وبينَ بيتِ المقدِسِ. وأَطلَقَ آخَرونَ أَنَّه كانَ يُصلّي إلى بيتِ المقدِسِ. وقالَ آخَرونَ: كانَ يُصَلّي إلى الكعبةِ، فلمّا تحوَّلَ إلى المدينةِ استقبلَ بيتَ المقدِسِ. وهذا ضعيفٌ، ويَلزَمُ منه دَعوى النَّسخِ مرَّتَيْنِ. والأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لأَنَّه يَجمَعُ بينَ القولَيْنِ، وقد صحَّحَهُ الحاكِمُ وغيرُهُ مِن حديثِ ابنِ عبّاسٍ".

(142) يُنظَرُ التَّعليقُ السّابقُ.

(143) ساقَ ابنُ القَيِّمِ ما قالَهُ السُّهَيليُّ هُنا، ثُمَّ عقَّبَ عليه بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 4/ 1602-

وكرَّرَ الباري تَعالى الأمرَ بِالتَّوجُّهِ إلى البيتِ الحَرامِ في ثلاثِ آياتٍ؛ لأنَّ المنكِرِينَ لِتحويلِ القِبلةِ كانوا ثلاثةَ أصنافٍ مِن النّاسِ[144]: اليَهودُ؛ لأنَّهم لا

1603: "ويَظهَرُ في هذا معنًى آخَرُ، وهو أنَّ قولَهُ: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ خِطابٌ عامٌّ له صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ولأُمَّتِهِ يقتضي أمرَهم بِالتَّوجُّهِ إلى المسجدِ الحرامِ في أيِّ مَوضِعٍ كانوا مِن الأرضِ. وقولُهُ: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ خِطابٌ بِصيغةِ الإفرادِ، والمرادُ هو والأُمَّةُ، كقولِهِ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ (الأحزاب: 1) ونظائرِهِ، وهو يُفيدُ الأمرَ باستقبالِها مِن أيِّ جهةٍ ومكانٍ خَرَجَ منه. وقولُهُ: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ يُفيدُ الأمرَ باستقبالِها في أيِّ موضعٍ استقرَّ فيه. وهو تعالى لَم يُقَيِّدِ الخُروجَ بِغايةٍ، بل أطلَقَ غايتَهُ كما عَمَّمَ مَبدأَهُ، فمِن حيثُ خرجَ إلى أيِّ مَخرَجٍ كانَ مِن صلاةٍ أو غَزوٍ أو غيرِ ذلك فهو مأمورٌ باستقبالِ المسجدِ الحرامِ هو والأُمَّةُ، وفي أيِّ بُقعةٍ كانوا مِن الأرضِ فهو مأمورٌ هو والأُمَّةُ باستقبالِهِ. فتناوَلَت الآيتانِ أحوالَ الأُمَّةِ كُلَّها في مبدإِ تنقُّلِهِم مِن حيثُ خرجوا، وفي غايتِهِ إلى حيثُ انتهَوا، وفي حالِ استقرارِهِم حيثُما كانوا، فأفادَ ذلك عُمومَ الأمرِ بالاستقبالِ في الأحوالِ الثَّلاثةِ التي لا ينفَكُّ منها العَبدُ. فتأَمَّلْ هذا المعنى ووازِنْ بينَهُ وبينَ ما أبداهُ أبو القاسِمِ يتبيَّن لكَ الرُّجحانُ، واللهُ أعلَمُ بِما أرادَ مِن كلامِهِ، وإنَّما هو كَدُّ أفهامِ أمثالِنا مِن القاصِرينَ. فقولُهُ: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ يتناولُ مبدأَ الخُروجِ وغايتَهُ لهُ ولِلأُمَّةِ، وكانَ أَوْلى بِهذا الخِطابِ؛ لأنَّ مبدأَ التَّوجُّهِ على يَدَيْهِ كانَ، وكانَ شَديدَ الحِرصِ على التَّحويلِ. وقولُهُ: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾ يتناولُ أماكِنَ الكونِ كُلَّها لهُ ولِلأُمَّةِ، وكانوا أَوْلى بِهذا الخِطابِ؛ لِتَعَدُّدِ أماكِنِ أكوانِهِم وكثرَتِها بِحَسَبِ كَثرَتِهِم واختِلافِ بلادِهِم وأقطارِهِم واستِدارتِها حولَ الكعبةِ شرقًا وغربًا، ويَمَنًا وعِراقًا، فكانَ الأحسَنُ في حَقِّهِم أن يُقالَ لهم: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾، أي: مِن أقطارِ الأرضِ في شَرقِها وغَربِها وسائرِ جهاتِها، ولا ريبَ أنَّهُم أدخَلُ في هذا الخِطابِ منهُ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ".

(144) تعقَّبَ ابنُ القَيِّمِ كلامَ السُّهَيليِّ هنا، فقالَ في (بَدائعِ الفَوائد): 4/ 1607-1608: "قولُ أبي القاسِمِ: إنَّه تعالى كَرَّرَ ذِكرَ الأمرِ بِاستِقبالِها ثَلاثًا رَدًّا على الطَّوائفِ الثَّلاثِ ليسَ بِالبَيِّنِ، ولا في اللَفظِ إشعارٌ بِذلك. والذي يَظهَرُ فيه: أنَّه أمَرَ به في كُلِّ سِياقٍ لِمعنًى يقتضيهِ؛ فذَكَرَهُ أوَّلَ مرَّةٍ ابتداءً لِلحُكمِ ونَسخًا لِلاستقبالِ الأوَّلِ، فقالَ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ (البقرة: 144). ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ أهلَ الكتابِ يعلَمونَ أنَّ هذا هو الحقُّ مِن ربِّهِم حيثُ يَجِدونَهُ في كُتُبِهِم كذلك. ثُمَّ أخبَرَ عن عِنادِهِم وكُفرِهِم وأنَّه لو أتاهُم بِكُلِّ آيةٍ ما تَبِعوا قِبلتَهُ، ولا هو أيضًا بِتابِعٍ قِبلتَهُم، ولا بعضُهُم بِتابعٍ قِبلةَ بعضٍ. ثُمَّ حذَّرَهُ مِن اتِّباعِ أهوائهِم. ثُمَّ كرَّرَ مَعرِفَةَ أهلِ الكتابِ به كمَعرِفَتِهِم بِأبنائهِم، وأنَّهُم يَكتُمونَ الحقَّ عن عِلمٍ. ثُمَّ أخبَرَ أنَّ هذا هو الحقُّ مِن ربِّهِ فلا يَلحَقُهُ فيه امتِراءٌ. ثُمَّ أخبَرَ أنَّ لِكلٍّ مِن الأُمَمِ وِجهةً هو مُستقبِلُها ومُوَلِّيها وجهَهُ، فاستَبِقوا أنتُم أيُّها المؤمنُونَ الخيراتِ. ثُمَّ أعادَ الأمرَ بِاستِقبالِها مِن حيثُ خَرَجَ في ضِمنِ هذا السِّياقِ الزّائدِ

يقولونَ بالنَّسخِ في أصلِ مَذهَبِهِم، وأهلُ الرَّيبِ والنِّفاقِ اشتَدَّ إنكارُهُم له أنَّه كانَ أوَّلَ نَسخٍ نزَلَ، وكُفّارُ قُرَيشٍ قالوا: نَدِمَ مُحَمَّدٌ على فِراقِ دينِنا، فسيرجِعُ إليه كما رَجَعَ إلى قِبلَتِنا. وكانوا قبلَ ذلك يَحتَجُّونَ عليه فيقولونَ: يَزعُمُ مُحَمَّدٌ أنَّه يَدعونا إلى مِلَّةِ إبراهيمَ وإسماعيلَ وقد فارَقَ قِبلَةَ إبراهيمَ وإسماعيلَ وآثَرَ عليها قِبلَةَ اليَهودِ، فقالَ اللهُ لهُ حينَ أمَرَهُ بالصَّلاةِ إلى الكعبَةِ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ (البقرة: 150)، على الاستِثناءِ المنقطِعِ، أي: لكِن الذينَ ظَلَموا مِنهُم لا يَرجِعونَ ولا يَهتَدونَ[145].

وقالَ سُبحانَهُ: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ (البقرة: 147)، أي: مِن الذينَ شَكُّوا وامتَرَوا. ومَعنى: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾، أي: الذي أمَرْتُك بهِ مِن

على مُجَرَّدِ النَّسخِ. ثُمَّ أعادَ الأمرَ به غيرَ مُكرِّرٍ له تَكرارًا محضًا، بل في ضِمنِهِ أمرَهُم باستقبالِها حيثُما كانوا، كما أمرَهُم باستقبالِها أوَّلًا حيثُما كانوا عندَ النَّسخِ، وابتِداءِ شَرعِ الحُكمِ. فأمَرَهُم باستقبالِها حيثُما كانوا عندَ شَرعِ الحُكمِ وابتدائهِ، وبعدَ المحاجَّةِ والمخاصَمَةِ والحُكمِ لهم وبيانِ عِنادِهِم ومُخالَفَتِهِم مع عِلمِهِم. فذِكرُ الأمرِ بذلك في كلِّ مَوطنٍ لاقتِضاءِ السِّياقِ له، فتأمَّلْهُ، واللهُ أعلَمُ".

(145) عقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على ما قالَهُ السُّهَيليّ هنا بقولِهِ في (بَدائعِ الفَوائد): 4/ 1608-1609: "قولُهُ: إنَّ الاستثناءَ في قولِهِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ مُنقطِعٌ، قد قالَهُ أكثرُ النّاسِ، ووَجهُهُ: أنَّ الظّالِمَ لا حُجَّةَ له، فاستِثناؤُهُ مِمّا ذُكِرَ قبلَهُ مُنقطِعٌ. وسَمِعتُ شَيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ يقولُ: ليسَ الاستثناءُ بِمنقطعٍ بل هو متَّصِلٌ على بابِهِ، وإنَّما أوجَبَ لهم أن حَكَموا بانقطاعِهِ حيثُ ظَنُّوا أنَّ الحُجَّةَ ها هُنا المرادُ بها الحُجَّةُ الصَّحيحةُ الحقُّ. والحجَّةُ في كتابِ اللهِ يُرادُ بها نوعانِ، أحدُهُما: الحُجَّةُ الحقُّ الصَّحيحةُ، كقولِهِ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ (الأنعام: 83)، وقولِهِ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ (الأنعام: 149). ويُرادُ بها مُطلَقُ الاحتِجاجِ بحقٍّ أو بباطلٍ، كقولِهِ: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ﴾ (آل عمران: 20)، وقولِهِ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ (الجاثية: 25)، وقولِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ (البقرة: 258)، وقولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ (الشُّورى: 16). وإذا كانَت (الحُجَّةُ) اسمًا لِما يُحتَجُّ به مِن حَقٍّ أو باطلٍ صَحَّ استِثناءُ حُجَّةِ الظّالِمينَ مِن قولِهِ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾. وهذا في غايةِ التَّحقيقِ، والمعنى: أنَّ الظّالِمينَ يَحتجُّونَ عليكُم بِالحُجَجِ الباطلةِ الدّاحِضَةِ، فلا تَخشَوهُم واخشَوني".

التَّوجُّهِ إلى البيتِ الحرامِ هو الحقُّ الذي كانَ عليه الأنبياءُ قَبلَكَ، فلا تَمتَرِ في ذلك[146].

وقالَ: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ (البقرة: 144)، وقالَ: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 146)، أي: يَكتُمونَ ما عَلِموا مِن أنَّ الكعبَةَ هي قِبلةُ الأنبياءِ[147].

ورَوى أبو داوُدَ السِّجْزيُّ[148] في كِتابِ (النّاسِخ والمنسوخ) له[149]، وهو

(146) رَوى نَحوَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 27، عن الرَّبيعِ وابنِ زيدٍ. ونحوُهُ في (الدُّرّ المنثور) لِلسُّيوطيِّ: 2/ 33، وزادَ نِسبتَهُ إلى أبي داوُدَ في ناسِخِهِ عن أبي العاليةِ.

(147) رَوى نَحوَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 27، عن الرَّبيعِ. وأورَدَ نحوَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 2/ 33، وزادَ نِسبتَهُ إلى أبي داوُدَ في ناسِخِهِ عن أبي العاليةِ.

(148) في المطبوع: "السّنجريّ"، والصَّحيحُ ما أثبَتُّهُ، ويبدو أنَّ اللَّقَبَ تَحرَّفَ وتَصَحَّفَ مِن (السِّجْزيّ) إلى (السّنجريّ). والمَعْنِيُّ بِهذا اللَّقَبِ هوَ صاحِبُ السُّنَنِ المشهورُ نَفسُهُ أبو داوُدَ سُلَيمانُ بنُ الأشعَثِ بن إسحاقَ بنِ بشيرِ بنِ شَدّادِ بنِ عَمْرٍو الأزدِيُّ السِّجِسْتانِيُّ (ت275هـ). قالَ ابنُ خَلِّكانَ في (وَفَيات الأعيان): 2/ 405: "السِّجِسْتانيُّ: بِكَسرِ السِّينِ المهمَلَةِ والجيمِ وسُكونِ السِّينِ الثّانيَةِ وفَتحِ التّاءِ المثَنّاةِ مِن فَوقِها وبَعدَ الألِفِ نونٌ، هذهِ النِّسبَةُ إلى سِجِسْتانَ الإقليمِ المشهورِ، وقيلَ: بَل نِسبَتُهُ إلى سِجِستانَ أو سِجِستانَةَ، قَريَةٍ مِن قُرى البَصرَةِ، واللهُ أعلَمُ بِذلكَ". وتَعَقَّبَ السُّبكيُّ هذا القَولَ الأخيرَ، فقالَ في (طَبَقات الشّافِعِيَّةِ الكُبرى): 2/ 293: "مِن سِجِسْتانَ الإقليمِ المَعروفِ المُتاخِمِ لِبِلادِ الهِندِ. ووَهَمَ ابنُ خَلِّكانَ فقالَ: سِجِسْتانُ قَريَةٌ مِن قُرى البَصرَةِ". وقالَ السُّيوطيُّ في (لُبّ اللُّباب في تَحريرِ الأنساب): 133: "السِّجْزِيُّ: بِالكَسرِ والسُّكونِ وزايٍ إلى سِجِسْتانَ على غَيرِ قِياسٍ، وقَد يُقالُ: سِجِسْتانيٌّ، بِكَسرَتَيْنِ وسُكونٍ". ويُنْظَر: أعلامُ المُحَدِّثين: 216 (الهامش1).

(149) قالَ الدُّكتور مُصطفى زَيد في كتابِهِ (النَّسخ في القُرآنِ الكَريم): 1/ 318-319: "يُجمِعُ الذينَ رَجَعْنا إلى كُتُبِهِم مِن المصنِّفِينَ في عُلومِ القُرآنِ ومِن المؤرِّخِينَ على عَدِّ الإمامِ أبي داوُدَ السِّجِستانيِّ سُلَيمانَ بنِ الأشعَثِ ضِمنَ الذينَ أفرَدوا ناسِخَ القُرآنِ ومَنسوخَهُ بِالتَّصنيفِ. ويبدو أنَّ كتابَ أبي داوُدَ، وهو صاحِبُ السُّنَنِ، كانَ معروفًا موجودًا حتّى أوائلِ القَرنِ العاشرِ الهجريِّ؛ فإنَّ السُّيوطيَّ يَرجِعُ إليه ويَنقُلُ عنه كثيرًا في (الدُّرّ المنثور). والحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ، وقد تُوُفِّيَ في القرنِ التّاسعِ، يَذكُرُ بينَ الذينَ رَوَوا عن أبي داوُدَ أبا بَكرٍ أحمدَ بنَ سليمانَ النَّجّاد على أنَّه راوي كِتابِ (النّاسِخ والمنسوخ) عنهُ". وفي التَّعليقَيْنِ الماضِيَيْنِ مِصداقُ كلامِ الدُّكتور؛ إذ نَقَلَ السُّيوطيُّ عن كِتابِ أبي داوُدَ أثَرَيْنِ عن أبي العاليةِ أفادَ منهُما السُّهَيليُّ.

في رِوايتِنا عنه بِسَنَدٍ رَفيعٍ: حَدَّثَنا الإمامُ الحافظُ أبو بَكرٍ بنُ العَرَبيِّ، قالَ: أنا أبو الحسَنِ عليُّ بنُ الحسَيْنِ بنِ عليِّ بنِ أيُّوبَ البزّارُ، قالَ: أنا أبو عليِّ بنُ شاذانَ قالَ: أنا أبو بَكرٍ الفَقيهُ النَّجّادُ أحمَدُ بنُ سُلَيمانَ عنهُ قالَ: نا أحمَدُ بنُ صالحٍ، قالَ: نا عنبسةُ بنُ يُونُسَ عن ابنِ شِهابٍ، قالَ: كانَ سُلَيمانُ بنُ عَبدِ الملِكِ لا يُعَظِّمُ إيلياءَ كما يُعَظِّمُها أهلُ بَيتِهِ. قالَ: فَسِرْتُ مَعَهُ وهو وَلِيُّ عَهدٍ. قالَ: ومَعَهُ خالِدُ بنُ يَزيدَ بنِ مُعاوِيَةَ. قالَ سُلَيمانُ وهو جالسٌ فيه: واللهِ إنَّ في هذه القِبلَةِ التي صَلّى إليها المسلِمونَ والنَّصارى عَجَبًا. قالَ خالدُ بنُ يَزيدَ: أما واللهِ، إنِّي لأَقرأُ الكتابَ الذي أنزَلَهُ اللهُ على مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وأقرأُ التَّوراةَ، فلَم يَجِدْها اليَهودُ في الكتابِ الذي أنزَلَهُ اللهُ عليهِم، ولكِنَّ تابوتَ السَّكينةِ كانَ على الصَّخرةِ، فلَمّا غَضِبَ اللهُ تعالى على بَني إسرائيلَ رَفَعَهُ، فكانَتْ صَلاتُهُم إلى الصَّخرةِ عن مُشاوَرَةٍ مِنهُم.

ورَوى أبو داوُدَ أيضًا أنَّ يَهودِيًّا خاصَمَ أبا العاليةِ في القِبلةِ، فقالَ أبو العاليةِ: إنَّ موسى عليه السَّلامُ كانَ يُصلّي عندَ الصَّخرةِ ويَستقبِلُ البيتَ الحرامَ، فكانَت الكعبةُ قِبلةً وكانَت الصَّخرةُ بينَ يَدَيْهِ. وقالَ اليَهودِيُّ: بَيني وبينَك مَسجدُ صالحٍ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. فقالَ أبو العاليةِ: فإنِّي صَلَّيْتُ في مَسجدِ صالحٍ، وقِبلتُهُ الكعبةُ. وأخبَرَ أبو العاليةِ أنَّه رأى مَسجدَ ذي القَرنَيْنِ وقِبلتُهُ الكعبةُ. ورَوى أيضًا أنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ كانَ يقولُ لِجبريلَ: «**وَدِدتُ أنَّ اللهَ حَوَّلَني عَن قِبلةِ اليَهودِ**». فيقولُ له جِبريلُ: إنَّما أنا عَبْدٌ مَأمورٌ[150]. ورَوى غيرُهُ أنَّهُ كانَ يُتْبِعُهُ بَصَرَهُ إذا عَرَجَ إلى السَّماءِ حِرصًا على أن يَأمُرَهُ بِالتَّوجُّهِ إلى الكعبةِ، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ (البقرة: 144)[151].

(الرَّوضُ الأُنُفُ: 4/ 114-117)

---

(150) أورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرِّ المنثور): 2/ 7-8، عازِيًا إخراجَهُ إلى أبي داوُدَ في ناسِخِهِ عن أبي العاليةِ.

(151) رَوى نَحوَهُ ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح1010، كتاب إقامَة الصَّلاة، باب (القِبْلَة). والحديثُ قالَ عنهُ الألبانيُّ: "مُنكَرٌ".

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ **(البقرة: 161)**

• أمّا (أَجْمَعُ) فاسْمٌ يُؤَكَّدُ بِهِ الاسْمُ الذي لا يتبعَّضُ، ولا يُؤَكَّدُ به مَن يَعقِلُ؛ لأَنَّ حقيقتَهُ لا تتبعَّضُ.

فإن قيلَ: فقد تقولُ: رأَيْتُ زيدًا أَجمَعَ، إذا رأَيْتَهُ بارزًا مِن طاقٍ أو نحوِهِ. فليسَ هذا توكيدًا لِـ(زيد) في الحقيقةِ؛ لأَنَّك لا تُريدُ نَفسَهُ وحقيقتَهُ، وإنَّما تُريدُ بَدَنَهُ أو ما تُدرِكُ العينُ منهُ.

و(أَجْمَعُ) هذا اسمٌ مَعرِفَةٌ، تَعَرَّفَ بِمعنى الإضافةِ؛ لأَنَّ مَعنى: قَبَضْتُ المالَ أَجمَعَ، كمَعنى: قَبَضْتُهُ كُلَّهُ. فلَمّا كانَ مُضافًا في المعنى تَعَرَّفَ ووُكِّدَ به المعرفةُ. وإنَّما استُغنِيَ عن التَّصريحِ بِلفظِ المضافِ إليه معه ولم يُستَغنَ عن لفظِ المضافِ إليه مع (كُلّ) إذا قُلْتَ: قَبَضْتُ المالَ كُلَّهُ؛ لأَنَّ (كُلًّا) تكونُ توكيدًا وغيرَ توكيدٍ، فإذا أَكَّدتَّ به لَم يَكُنْ بُدٌّ مِن إضافَتِهِ إلى ضميرِ المؤَكَّدِ حتّى يُعلَمَ أَنَّه تَوكيدٌ. وليسَ كذلك (أَجْمَعُ)؛ لأَنَّه لا يَجيءُ إلّا تابعًا لِما قبلَهُ، فاكتَفى بِالاسمِ الظّاهرِ المؤَكَّدِ واستُغنِيَ به عن التَّصريحِ بِضميرِهِ كما فُعِلَ بِـ(سَحَر) حينَ أَرَدتَّهُ لِيوم بِعَينِهِ، فإنَّهُ عُرِّفَ بِمعنى الإضافةِ، واستَغنى عن التَّصريحِ بِالمضافِ إليه اتِّكالًا على ذِكرِ اليومِ قَبلَهُ.

فإن قيلَ: ولِمَ لَم تُقَدِّمْ (أَجْمَع) كما قُدِّمَ (كُلٌّ)، فتقولَ: قَبَضْتُ أَجمَعَ مالِكَ؟ فالجوابُ: أَنَّ (أَجْمَع) فيه مَعنى الصِّفةِ؛ لأَنَّه مُشتَقٌّ مِن (جَمَعْتُ)، فلَم يَقَعْ إلّا تابِعًا، بِخِلافِ (كُلّ).

ومِن أَحكامِهِ: أَنَّه لا يُثَنّى ولا يُجمَعُ على لفظِهِ؛ لا تقولُ: قَبَضْتُ الدِّرهَمَيْنِ أَجمَعَينِ، ولا يُقالُ في جَمعِهِ: أَجامِع، كما تقولُ في جَمعِ (الأَفضَل): الأَفاضِل، ولا: جُمْع، كما تقولُ في (أَحمَر): حُمْر... وإن شِئْتَ قُلْتَ: إنَّ (أَجْمَع) في مَعنى (كُلّ)، و(كُلٌّ) لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ، إنَّما يُثَنّى الضَّميرُ الذي يُضافُ إليه (كُلٌّ)...

فإن قيلَ: كيفَ قُلْتُم: إنَّهُ لا يُجمَعُ، وأَنتُم تقولونَ: جاءَ الزَّيدُونَ أَجمَعُونَ؟

وهل (أَجمَعُونَ) إلّا كقولِكَ: الأَكرَمُونَ، جَمع (أَكرَم)؟... والجوابُ: ما تَقَدَّمَ مِن أَنَّ (أَجمَعِينَ) ليسَ جَمعًا لِـ(أَجْمَع)، ولا له واحدٌ مِن لفظِهِ، وإنَّما هو بِمنزلةِ قولِكَ: الياسَمينُ، وبِمنزلةِ قولِكَ: أُبَيْنُونَ، تَصغير (أَبْنَاء)، فهذا جَمعٌ مُسَلَّمٌ وليسَ له واحدٌ مِن لفظِهِ. ولو كانَ واحِدُ (أَجمَعِينَ): (أَجْمَع) لَما قالوا في مُؤَنَّثِهِ: جُمَع؛ لأَنَّ (فُعَل)، بِفَتحِ العَينِ، لا يكونُ واحِدُهُ (فَعْلاء)، و(جَمْعاءُ) التي هي مُؤَنَّثُ (أَجْمَع) لَو جُمِعَتْ لَقيلَ: جَمْعاواتٌ، أَو: جُمْعٌ، على وَزنِ (حُمْر). وأَمّا (فُعَل) فإنَّما هو جَمعُ (فُعْلى)، بِضَمِّ الفاءِ.

وإنَّما جاءَ (أَجْمَعُونَ) على بِناءِ (الأَكرَمُونَ) و(الأَرذَلُونَ) لأَنَّ فيه طَرَفًا مِن مَعنى التَّفضيلِ كما في (الأَكرَمِينَ) و(الأَرذَلِينَ)؛ وذلك أَنَّ الجُموعَ تختلِفُ مَقاديرُها، فإذا كَثُرَ العَدَدُ احتيجَ إلى كَثرَةِ التَّوكيدِ حِرصًا على التَّحقيقِ ورَفعِ المجازِ، فإذا قُلْتَ: جاءَ القومُ كلُّهُم، وكانَ العَدَدُ كَثيرًا، تُوُهِّمَ أَنَّه قد شَذَّ منهُم البعضُ فاحتيجَ إلى توكيدٍ أَبلغَ مِن الأَوَّلِ وهو (أَجْمَعُونَ) و(أَكْتَعُونَ). فَمِن حيثُ كانَ أَبلَغَ مِن التَّوكيدِ الذي قبلَهُ دَخَلَهُ مَعنى التَّفضيلِ، ومِن حيثُ دَخَلَهُ مَعنى التَّفضيلِ جُمِعَ جَمعَ السَّلامةِ كما يُجمَعُ (أَفْعَلُ) الذي فيه ذلك المعنى، وجُمِعَ مُؤَنَّثُهُ على (فُعَل) كما يُجمَعُ مُؤَنَّثُ ما فيهِ التَّفضيلُ.

وأَمّا (أَجْمَعُ) الذي هو توكيدُ الاسمِ الواحِدِ فليسَ فيه مِن مَعنى التَّفضيلِ شيءٌ، فكانَ كبابِ (أَحْمَر)، ولِذلك استَغنى أَن يُقالَ: كِلاهُما أَجْمَعانِ، كما يُقالُ: كُلُّهم أَجمَعُونَ، لا واحدَ له مِن لفظِهِ؛ لأَنَّه توكيدٌ لِجَمعِ مَن يَعقِلُ، وأَنتَ لا تقولُ في مَن يَعقِلُ: جاءَني زيدٌ أَجمَعُ، فكيفَ يكونُ: جاءَني الزَّيدونَ أَجمَعُونَ، جَمعًا لهُ وهو غيرُ مُستَعمَلٍ في الإفرادِ؟

وحِكمةُ هذا ما تَقَدَّمَ مِن أَنَّهم لا يُؤَكِّدُونَ مَعنى الجَمعِ والتَّثنيةِ إلّا بِجَمعٍ لا واحدَ له مِن لفظِهِ، أَو تَثنِيَةٍ لا واحدَ لها مُستَعمَلًا لِيكونَ توكيدًا على الحقيقةِ؛ لأَنَّ كُلَّ جَمعٍ يَنحَلُّ لفظُهُ إلى واحِدٍ فهو عارِضٌ في مَعنى الجَمعِ، فكيفَ يُؤَكَّدُ به مَعنى الجَمعِ والتَّوكيدُ تحقيقٌ وتثبيتٌ ورَفعٌ لِلَّبسِ والإبهامِ؟ فوَجَبَ أَن يكونَ في ما يَثبُتُ لفظًا ومعنًى. *(نتائجُ الفِكر: 223-226)*

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ **(البقرة: 165)**

• إنَّ (إِذْ) قد استُعمِلَتْ مُضافَةً إلى الفعلِ المستقبلِ في المعنى على وجهِ الحكايةِ لِلحالِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾.

(نتائجُ الفِكر: 105-106)

﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ **(البقرة: 173)**:

•[152] «**أَكْلُ ذي نابٍ مِنَ السِّباعِ حَرامٌ**»[153]: قالَ ابنُ خَروفٍ لِلسُّهَيْلِيِّ: في هذا الحَديثِ مِن سُوءِ التَّأويلِ والهذرِ والافتياتِ على رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وآلِهِ وسلَّمَ ما لا خَفاءَ به، أعاذَنا اللهُ مِمّا ابتَلى به. وإنَّها لَزَلَّةٌ عَظيمةٌ يَجِبُ استِتابةُ قائلِها؛ وذلك أنَّه قالَ: يجوزُ أن يُحمَلَ الحَديثُ على أصلٍ رابعٍ وهي المضارَعَةُ؛ فإنَّ اللهَ تعالى إذا حَرَّمَ شيئًا حَرَّمَت الشَّريعةُ ما يُضارِعُهُ، كما حَرَّمَ ما يُضارِعُ الزِّنا مُضارَعَةً قريبةً، وكَرَّهَ ما يُضارِعُهُ مِن بُعدٍ كالنَّظرَةِ[154]، والقُعُودِ في مَوضِعِ امرأةٍ قامَتْ عنهُ حتَّى بَرَدَ، رُوِيَ ذلك عن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ[155]،

---

(152) أَورَدَ هذه المسألةَ بينَ ابنِ خَروفٍ والسُّهَيليِّ السُّيوطيُّ في (الأَشباه والنَّظائر في النَّحو): 5/ 224- 226، ذاكِرًا أَنَّها، معَ مسأَلتَيْنِ أُخرَيَيْنِ بينَهُما، منقولةٌ مِن (تَذكِرَة) تاجِ الدِّينِ بنِ مَكتُوم.

(153) رَواهُ بِهذا اللفظِ مالكٌ في (المُوَطَّأ): ح13، كتاب الصَّيد، باب (تَحريم أَكلِ كُلِّ ذي نابٍ مِن السِّباع). ورَوى قَريبًا منه مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4969، كتاب الصَّيد والذَّبائح، باب (تَحريم أَكلِ كُلِّ ذي نابٍ مِن السِّباع وكلِّ ذي مَخلَبٍ مِن الطَّير).

(154) يُشيرُ إلى قولِهِ تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ۞ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَـٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَـٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ (النُّور: 30-31)، وغيرِ ذلك مِن نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ في هذه المسأَلةِ.

(155) نَقَلَ المناوِيُّ ذلكَ في (فَيْض القَدير): 3/ 147، عَن عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ لا عَن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُما، بِلا إسنادٍ.

والتَّلَذُّذِ بِشَمِّ الطِّيبِ على امرأةٍ[156]، ونظائرُهُ كثيرةٌ.

فلَمّا حرَّمَ اللهُ الخِنزيرَ حرَّمَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ ما يُضارِعُهُ ويُشارِكُهُ في النّابِ والصِّفةِ الخِنزيريَّةِ، فحرَّمَ اللهُ سُبحانَهُ الأَصلَ وحرَّمَ رسولُهُ الفَرعَ، والكُلُّ مِن عندِ اللهِ. كما حرَّمَ اللهُ الجَمعَ بينَ الأُختَيْنِ[157]، وحرَّمَ رسولُ اللهِ الجَمعَ بينَ العَمَّةِ وابنةِ أَخيها، وبينَ الخالةِ وابنةِ أُختِها[158]، وبينَ العَمَّتَيْنِ والخالتَيْنِ؛ بِناءً منه عليه السَّلامُ على الأَصلِ الثّابتِ في كتابِ اللهِ تعالى والتِفاتًا إليه. كذلك حرَّمَ كلَّ ذي نابٍ بِناءً على الأَصلِ الثّابتِ مِن تحريمِ الخِنزيرِ، استِنباطًا منه ونَظَرًا إليه.

قالَ ابنُ خَروفٍ: فهذا رَجُلٌ يُخبِرُ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليه وآلِهِ وسلَّمَ يُحَرِّمُ شيئًا بِالاستِنباطِ مِن غيرِ أَن يُؤمَرَ بِتَحريمِهِ.

وقولُهُ: والكُلُّ مِن عِندِ اللهِ: كَلامٌ مُلغًى؛ إذ لا يَجتَمِعُ مع ما قَبلَهُ. ولِرسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وآلِهِ وسلَّمَ البراءةُ مِمّا نَسَبَ إليهِ.

قالَ السُّهَيلِيُّ: ما أَجهَلَ هذا الجاهِلَ حيثُ يُنكِرُ ما لا يُنكِرُهُ أَحدٌ وهو مَسطورٌ في مُختَصَرِ الطُّلَيْطليِّ[159]، لأَنَّ مُؤَلِّفَهُ ذَكَرَ أَنَّه صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ

---

(156) رَوى أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح4173، كتاب التَّرجُل، باب (ما جاءَ في المرأَةِ تَتَطيَّبُ لِلخُروج)، والتِّرمذيُّ في جامعِهِ، واللَفظُ لهُ: ح2786، كتاب الأَدَب، باب (ما جاءَ في كَراهِيَةِ خُروجِ المرأَةِ مُتَعَطِّرَةً)، عن أَبي موسى عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ قالَ: «كُلُّ عَينٍ زانِيَةٌ، والمرأَةُ إذا استَعطَرَتْ، فمرَّتْ بِالمجلِسِ، فهيَ كذا وكذا»، يَعني زانية. والحديثُ حَسَّنَهُ الأَلبانيُّ.

(157) يُشيرُ إلى قولِهِ تعالى: ﴿وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ﴾ (النِّساء: 23).

(158) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح 5109، كتاب النِّكاح، باب (لا تُنكَحُ المرأَةُ على عَمَّتِها)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3422، كتاب النِّكاح، باب (تَحريم الجَمعِ بَينَ المرأَةِ وعَمَّتِها أَو خالَتِها في النِّكاح)، عن أَبي هُرَيرَةَ رَضيَ اللهُ عنهُ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ: «لا يُجمَعُ بَينَ المرأَةِ وعَمَّتِها، ولا بَينَ المرأَةِ وخالَتِها».

(159) مختَصَرُ الطُّلَيْطليِّ مُختَصَرٌ فِقْهِيٌّ مَشهورٌ في القَرنِ الرّابعِ الهِجْرِيِّ على مَذهَبِ الإمامِ مالِكِ بنِ أَنَسٍ، مُؤَلِّفُهُ أَبو الحَسَنِ عليُّ بنُ عيسى بنِ عُبَيْدٍ الطُّليطليُّ مِن أَهلِ الأَندلسِ. يُنظَر: مُقَدِّمَةُ تَحقيقِ (مختَصَر الطُّلَيْطليّ): 11.

يَستنبِطُ الشَّرائعَ[160]. وهذا الجاهِلُ مِن جُفاةِ المقلِّدِينَ، فلْيُقنِعْهُ على طَريقةِ التَّقليدِ كلامُ الطُّلَيْطليِّ.

واستِنباطُ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وآلِهِ وسلَّمَ صَحيحٌ لا مَدفَعَ في ثُبوتِهِ ولا يُنكِرُهُ إلّا جِلْفٌ جافٌّ. وكلُّ ما ورَدَ عنه صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ مِمّا لا يَنطِقُ به القُرآنُ، وإن كانَ مُتَضَمِّنًا لِكلِّ شيءٍ، فهو على هذا المنحى. وإذا لَم يَستنبِطْ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليه وآلِهِ وسلَّمَ فَمَن ذا يَستنبِطُ؟

((الأشباهُ والنَّظائرُ في النَّحو) لِلسُّيوطِيِّ: 5/ 224-226)

• أمّا تقديمُ (الغَفُور) على (الرَّحيم) فهو أَوْلى بِالطَّبعِ؛ لأنَّ المغفِرَةَ سَلامَةٌ، والرَّحمَةَ غَنيمةٌ، والسَّلامَةُ مطلوبةٌ قبلَ الغَنيمَةِ؛ ألا تَرى لِقولِهِ عليه السَّلامُ لِعَمرِو بنِ العاصِ رَضيَ اللهُ عنهُ: «**أَبعَثُكَ وَجهًا يُسَلِّمُكَ اللهُ ويُغْنِمُكَ، وأَرغَبُ لكَ رَغبَةً مِن المالِ**»[161]؟ فهذا مِن التَّرتيبِ البَديعِ: بَدَأَ بِالسَّلامةِ قبلَ الغَنيمةِ، وبِالغَنيمةِ قبلَ الكَسبِ. والعَطيَّةُ الأُولى مِن التَّقدُّمِ بِالطَّبعِ، والثّانيةُ مِن التَّقدُّمِ بِالسَّببِ.

وأمّا قولُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ (سبأ: 2) في (سَبَأ) فَـ(الرَّحمةُ) هُناكَ مُتقدِّمةٌ على (المغفِرَة) إمّا بِالفَضلِ والكَمالِ، وإمّا بِالطَّبعِ؛ لأنَّها مُنتظِمَةٌ بِذِكرِ أَوصافِ الخَلقِ مِن المكلَّفِينَ وغيرِهم مِن الحيَوانِ، فالرَّحمةُ تَشمَلُهم والمغفِرَةُ تَخُصُّهم، والعُمومُ بِالطَّبعِ قبلَ الخُصوصِ، كقولِهِ تعالى: ﴿فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ (الرَّحمن: 68)، وكقولِهِ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ (البقرة: 98)، افتَتَحَ بِالعُمومِ الذي هو مُتَقَدِّمٌ بِالطَّبعِ على الخُصوصِ[162].

(نَتائجُ الفِكر: 212-213)

---

(160) أَقْرَبُ ما يُشيرُ إلى هذا المَعْنى في (مختَصَر الطُّلَيْطليّ) قَولُ مُؤَلِّفِهِ عَن النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: 94: "أُوتِيَ جَوامِعَ الكَلِم، واستَنْبَطَ مِنهُ أَهلُ العِلْم كما قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ (النِّساء: 83)، قالَ مالِكٌ: وأُولو الأمرِ مِنْهُم هُم الفُقَهاءُ".

(161) رَواهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح17802، والبُخاريُّ في (الأدَب المفرَد): ح299، باب (المال الصّالح لِلمَرءِ الصّالح). والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ في تَعليقِهِ على (الأدَب المفرَد): 108.

(162) عقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على ما قالَهُ السُّهَيليّ هنا بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 138-140: "أمّا ما

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ (البقرة: 177)، يُراجَع: (يونس: 11)

ذَكَرَهُ مِن تقديم (الغَفُور) على (الرَّحيم) فحَسَنٌ جدًّا، وأمّا تقديمُ (الرَّحيم) على (الغَفُور) في مَوضِعٍ واحدٍ وهو أَوَّلُ (سبأ) ففيه معنًى غيرُ ما ذَكَرَهُ يَظهَرُ لِمَن تأمَّلَ سِياقَ أوصافِهِ العُلا وأسمائِهِ الحُسنى في أوَّلِ السُّورةِ إلى قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾: فإنَّه ابتَدأَ سُبحانَهُ السُّورةَ بِحَمدِهِ الذي هو أَعَمُّ المعارفِ وأوسَعُ العُلومِ، وهو مُتضَمِّنٌ لِجميعِ صِفاتِ كمالِهِ ونُعوتِ جَلالِهِ مُستلزِمٌ لها كما هو مَتَضَمِّنٌ لِحكمتِهِ في جميعِ أفعالِهِ وأوامِرِهِ، فهو المحمودُ على كُلِّ حالةٍ وعلى كُلِّ ما خلَقَهُ وشَرَعَهُ. ثُمَّ عَقَّبَ هذا الحمدَ بِمُلكِهِ الواسعِ المديدِ فقالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ (سبأ: 1). ثُمَّ عَقَّبَهُ بِأَنَّ هذا الحمدَ ثابتٌ لهُ في الآخِرةِ غيرُ مُنقَطِعٍ أبدًا، فإنَّه حَمدٌ يَستَحِقُّهُ لِذاتِهِ وكمالِ أوصافِهِ، وما يَستَحِقُّهُ لِذاتِهِ دائمٌ بِدَوامِهِ لا يَزولُ أبدًا. وقَرَنَ بينَ (المُلك) و(الحَمد) على عادَتِهِ تعالى في كلامِهِ...؛ فإنَّ المُلكَ بِلا حَمدٍ يستلزِمُ نقصًا، والحَمدَ بِلا مُلكٍ يستلزِمُ عَجزًا، والحَمدُ مع المُلكِ غايةُ الكمالِ. ونظيرُ هذا: العِزَّةُ والرَّحمَةُ، والعَفوُ والقُدرَةُ، والغِنى والكَرَمُ. فوَسَّطَ (المُلك) بينَ الجُملتَيْنِ فجعَلَهُ محفوفًا بِحَمدٍ قبلَهُ وحَمدٍ بعدَهُ، ثُمَّ عَقَّبَ هذا الحَمدَ والمُلكَ باسْمَي (الحَكيم الخَبير) الدّالَّيْنِ على كمالِ الإرادةِ وأنَّها لا تتعلَّقُ بمرادٍ إلّا لِحكمةٍ بالغةٍ، وعلى كمالِ العِلمِ وأنَّه كما يتعلَّقُ بِظَواهِرِ المعلوماتِ فهو متعلِّقٌ بِبَواطِنِها التي لا تُدرَكُ إلّا بِخِبرةٍ. فنِسبةُ الحَكمةِ إلى الإرادةِ كنِسبةِ الخِبرةِ إلى العِلمِ؛ فالمرادُ ظاهرٌ والحكمةُ باطنةٌ، والعِلمُ ظاهرٌ والخِبرةُ باطنةٌ. فكمالُ الإرادةِ أن تكونَ واقعةً على وجهِ الحكمةِ، وكمالُ العِلمِ أن يكونَ كاشِفًا عن الخِبرةِ. فالخبرةُ باطنُ العِلمِ وكمالُهُ، والحكمةُ باطنُ الإرادةِ وكمالُها. فتضمَّنَت الآيةُ إثباتَ حَمدِهِ ومُلكِهِ، وحِكمتِهِ وعِلمِهِ على أكملِ الوجوهِ. ثُمَّ ذَكَرَ تفاصيلَ عِلمِهِ بما ظَهَرَ وبَطَنَ في العالَمِ العُلويِّ والسُّفليِّ، فقالَ تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ (سبأ: 2). ثُمَّ خَتَمَ الآيةَ بِصِفتَيْنِ تقتضيانِ غايةَ الإحسانِ إلى خَلقِهِ، وهُما الرَّحمَةُ والمغفِرَةُ؛ فيَجلِبُ لهم الإحسانَ والنَّفعَ على أَتَمِّ الوجوهِ بِرحمتِهِ، ويَعفُو عن زَلَّتِهِم ويَهَبُ لهم ذُنوبَهم ولا يُؤاخِذُهم بِها بمغفرتِهِ، فقالَ: ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾. فتضمَّنَتْ هذه الآيةُ سَعَةَ عِلمِهِ ورحمتِهِ وحِلمِهِ ومغفرتِهِ. وهو سُبحانَهُ يَقرِنُ بينَ سَعَةِ العِلمِ والرَّحمةِ كما يَقرِنُ بينَ العِلمِ والحِلمِ؛ فمِن الأَوَّلِ: قولُهُ تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ (غافر: 7)، ومِن الثّاني: قولُهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ (النساء: 12). فما قُرِنَ شيءٌ إلى شيءٍ أحسَنُ مِن حِلم إلى عِلم، ومِن رحمةٍ إلى عِلم... وقَدَّمَ (الرَّحيم) في هذا الموضعِ لِتَقَدُّمِ صفةِ العِلمِ، فَحَسُنَ ذِكرُ (الرَّحيم) بعدَهُ لِيَقترِنَ بِه، فيُطابِق قولَهُ تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾. ثُمَّ خَتَمَ الآيةَ بِذِكرِ صفةِ المغفرةِ لِتَضَمُّنِها دَفعَ الشَّرِّ وتَضَمُّنِ ما قبلَها جَلبَ الخَيرِ. ولَمّا كانَ دفعُ الشَّرِّ مُقَدَّمًا على جَلبِ الخَيرِ قَدَّمَ اسمَ (الغَفُور) على (الرَّحيم) حيثُ وَقَعَ، ولَمّا كانَ في هذا الموضعِ مُعارِضٌ يقتضي تقديمَ اسمِهِ (الرَّحيم) لأجلِ ما قَبلَهُ قُدِّمَ على (الغَفُور)".

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ **(البقرة: 178)**

• قولُهُ عليه السَّلامُ: «**فَمَنْ قُتِلَ بَعدَ مَقامِي هذا فَأَهْلُهُ بِخَيرِ النَّظَرَيْنِ: إنْ شاؤُوا فَدَمُ قاتِلِهِ، وإنْ شاؤُوا فَعَقْلُهُ**»[163]. وهو حديثٌ صحيحٌ وإن اختَلَفَتْ فيه ألفاظُ الرُّواةِ. . .

وقد اختَلَفَ الفُقَهاءُ في فَصلِ هذه المسألةِ، وهو أن يختارَ وَلِيُّ المقتولِ أخذَ الدِّيَةِ ويأبى القاتلُ إلّا أن يُقتَصَّ منهُ؛ فقالَت طائفةٌ بِظاهِرِ الحديثِ ولا اختيارَ لِلقاتلِ، وقالَت طائفةٌ: يُقتَلُ القاتلُ ولا يُجبَرُ على إعطاءِ المالِ...

ومَنشأُ الاختِلافِ مِن الاحتِمالِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾، فاحتَمَلَت الآيةُ عندَ قومٍ أن تكونَ (مَن) واقِعةً على وليِّ المقتولِ، و﴿مِنۡ أَخِيهِ﴾ أي: مِن وَلِيِّهِ المقتولِ، أي: مِن دِيَتِهِ، و﴿عُفِيَ لَهُۥ﴾، أي: يُسِّرَ لهُ شيءٌ مِن المالِ. واحتملَ أن تكونَ (مَن) واقِعةً على القاتِلِ، و﴿عُفِيَ﴾ مِن العَفوِ عن الدَّمِ، ولاخِلافَ أنَّ المُتَّبَعَ بِالمعروفِ هو وَلِيُّ الدَّمِ وأنَّ المأمورَ بِأداءٍ بِإحسانٍ هو القاتلُ.

وإذا تدبَّرْتَ الآيةَ عَرَفْتَ مَنشأَ الخِلافِ منها ولاحَ مِن سِياقَةِ الكلامِ أيُّ القولَيْنِ أَوْلى بِالصَّوابِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 142-143)*

﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ **(البقرة: 180)**، يُراجَع: **(النِّساء: 11-12)**

﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ **(البقرة: 181)**

• لا يَجوزُ أن يُنعَتَ النَّعتُ، فتقولَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقلٍ كَريمٍ، على أن يكونَ

---

(163) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2434، كتاب اللُّقَطَة، باب (كَيفَ تُعَرَّفُ لُقَطَةُ مَكَّة)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح 3292، كتاب الحجّ، باب (تَحريم مَكَّةَ وصَيدِها وخَلاها وشَجَرِها ولُقَطَتِها إلّا لِمُنشِدٍ، عَلى الدَّوام).

(كَريم) نَعتًا لِـ(عاقِل)، ولكِن نَعتًا لِلاسمِ الأَوَّلِ، وكذلك: ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة: 209)، و﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾؛ لأنَّ النَّعتَ يُنبِئُ عن الاسمِ المضمَرِ وعن الصِّفةِ، والمضمَرُ لا يُنعَتُ، ولأَنَّهُ قد صارَ بِمنزلةِ الجُملةِ مِن حيثُ دَلَّ على الفعلِ والفاعلِ، والجُملةُ لا تُنعَتُ، ولأَنَّه يَجري مجرى الفِعلِ في رَفعِهِ لِلأَسماءِ، والفِعلُ لا يُنعَتُ، وكذلك قالَ ابنُ جِنِّي في هذا كُلِّهِ[164].

ولا يَمتَنِعُ عندي نَعتُهُ في بعضِ المواطِنِ بعدَ أن يُجرى النَّعتُ الأَوَّلُ مجرى الاسمِ الجامِدِ، فيكون خبَرًا عن مُبتَدَإٍ، أو بَدَلًا مِن اسمٍ جامِدٍ، وأَمّا نَعتًا مَحضًا يَقوى فيهِ مَعنى الرَّفعِ فما أَراهُ يَجوزُ ذلكَ فيهِ. *(نَتائِجُ الفِكر: 163-164)*

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ (البقرة: 183)، يُراجَع: **(النِّساء: 11-12)**

﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 184):

• [165] المسافِرُ والمريضُ مُخاطَبانِ بِالصَّومِ في رَمَضانَ، مُخَيَّرانِ بَينَهُ وبينَ صَومِ غيرِهِ.

وقالَ القاضي أبو بَكرٍ[166]، والقاضي أبو جَعفَرٍ[167]: المسافِرُ مُخاطَبٌ بِالصَّومِ دونَ المريضِ.

---

(164) يُنظَر: الخَصائص: 2/ 21.

(165) هذه المسألةُ مأخوذةٌ بِحَذافيرِها وبِأَلفاظِها مِن مسأَلةٍ ذَكَرَها الأُصوليُّ المالكيُّ أبو الوَليدِ الباجِيُّ في كتابِهِ (إِحكام الفُصول في أَحكام الأُصول): 221-222، ولم يُشِر السُّهَيليُّ أَدنى إِشارةٍ إِلى أَنَّه استفادَ هذه المسأَلةَ مِن أَحَدٍ!

(166) هو الإمامُ العَلّامةُ القاضي أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جَعفَرِ بن قاسِمٍ البَصريُّ ثُمَّ البَغداديُّ ابنُ الباقِلّانيِّ، صاحِبُ التَّصانيفِ. كانَ يُضرَبُ المثَلُ بِفَهمِهِ وذكائِهِ. تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وأَربعِمِئةٍ. يُنظَر: سِيَرُ أَعلام النُّبَلاء: 17/ 190-193.

(167) هو القاضي أبو جَعفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ السِّمنانيُّ. قاضٍ حَنَفيٌّ، أَصلُهُ مِن سمنانِ العِراقِ. نشأَ بِبغدادَ، ووَلِيَ القَضاءَ بِالموصلِ إِلى أَن تُوُفِّيَ بها. كانَ مُقَدَّمَ الأَشعريَّةِ في وقتِهِ، وشَنَّعَ عليه ابنُ حزمٍ. لهُ تَصانيفُ في الفِقهِ. تُوُفِّيَ سنةَ أَربعٍ وأَربَعينَ وأَربَعِمِئةٍ. يُنظَر: الأَعلام: 5/ 314.

ورُوِيَ عن الكَرخيِّ[168] أنَّه قالَ: المسافِرُ والمريضُ غيرُ مُخاطَبَيْنِ بِالصَّومِ في رَمَضانَ، وإنَّما فَرضُهُما صومُ أيّامٍ أُخَرَ، فإن صامَا رَمَضانَ نابَ عن فَرضِهِما كمُؤَدِّي الزَّكاةِ قبلَ الحُلُولِ[169].

والدَّليلُ على ما نقولُهُ: أنَّ المسافرَ لو صامَ أُثيبَ على صَومِهِ، ونابَ صَومُهُ عن فَرضِهِ، فلو كانَ غيرَ مُخاطَبٍ بِصومِهِ لَما كانَ مُثابًا في فعلِهِ؛ ألا تَرى أنَّ الحائضَ لَمّا كانَتْ غيرَ مُخاطَبَةٍ بِالصَّومِ لم يُجزِئْ عن فَرضِها ولو[170] لم يَكُنْ في ذلك ثَوابٌ.

أمّا هُم فاحتَجَّ مَن نَصَرَ قولَهُم بِأنَّ صَومَ رَمَضانَ لو كانَ واجِبًا على المسافرِ لَما جازَ له تَركُهُ كالحاضرِ.

والجوابُ: أنَّ هذا يَبْطُلُ لِمَن[171] خُيِّرَ بينَ أَشياءَ واجبةٍ، فإنَّه يجوزُ لهُ تَركُ كلِّ واحدٍ مِنها، ولا يَدُلُّ ذلك على انتِفاءِ الموجوبِ[172]، ويَبطُلُ بِما وُسِّعَ وَقتُهُ مِن العِباداتِ. *(مَسائلُ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقه: 98)*

• قَيسُ بنُ السّائبِ المخزوميُّ إليه كانَ وَلاءُ مُجاهِدِ بنِ جُبَيرٍ القارئِ. ويُقالُ فيه: مُجاهِدُ بنُ جَبْرٍ، وهو قولُ ابنِ إسحاقَ.

وكانَ مُجاهِدٌ يقولُ: في مَولايَ قَيسِ بنِ السّائبِ أنزَلَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَعَلَى

(168) هو أبو الحسَنِ عُبَيدُ اللهِ بنُ الحُسَينِ الكَرخِيُّ. فقيهٌ انتَهَتْ إليه رياسةُ الحنَفِيَّةِ بِالعراقِ. مَولِدُهُ في الكَرخِ، ووَفاتُهُ ببغدادَ. له رِسالةٌ في الأُصولِ التي عليها مَدارُ فُروعِ الحنَفِيَّةِ، وشَرحُ الجامِعِ الصَّغيرِ، وشَرحُ الجامِعِ الكَبيرِ. تُوُفِّيَ سنةَ أربَعِينَ وثَلاثِمِئةٍ. يُنظَر: الأعلام: 4/ 193.

(169) العِبارةُ في (إحكام الفُصول) لِلباجيّ: 222: "قبلَ الحَوْلِ"، وهذا أَنسَبُ لِلمَقامِ مِمّا وَرَدَ في المطبوعِ مِن مَسائلِ السُّهَيلِيِّ.

(170) كذا في مَطبوعَةِ المسائلِ، وفي (إحكام الفُصول) لِلباجيّ: 222: "ولم يَكُنْ في ذلك ثَوابٌ"، مِن غيرِ ذِكرِ (لَو)، وهو الذي يَصِحُّ به الكلامُ.

(171) كذا في مَطبوعَةِ المسائلِ، وفي (إحكام الفُصول) لِلباجيّ: 222: "يَبْطُلُ بِمَن خُيِّرَ بينَ أَشياءَ واجِبَةٍ"، وهو المناسِبُ لِلمَقامِ.

(172) كذا في مَطبوعةِ المسائلِ، وفي (إحكام الفُصول) لِلباجيّ: 222: "انتِفاءِ الوُجوبِ"، وهو المناسِبُ لِلمَقامِ.

ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٌ طَعَامُ مِسۡكِينٍۖ﴾، فأفطَرَ وأطعَمَ عن كلِّ يومٍ مِسكينًا[173].
(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 360)

﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ (البقرة: **185**):

• يُجيزونَ إضافةَ الشَّيءِ إلى نفسِهِ إذا اختلَفَ اللَفظانِ، نحو: مَسجِدِ الجامِعِ، وجانِبِ الغَربيِّ.

وعِندي أنَّ ذلك لا يَجوزُ إلّا بِشَرطَيْنِ، أَحَدُهُما: أن يكونَ الثّاني مَعرِفَةً، مِثل: طَهِّرْني بِماءِ البارِدِ، ومِثل: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾. والشَّرطُ الثّاني: أن يُؤمَنَ فيه اللبسُ.
(أَمالي السُّهَيلِيّ: 63)

• قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾، وقالَ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «**مَنْ صامَ رَمَضانَ إيمانًا واحتِسابًا**»[174]، وقالَ: «**إذا دَخَلَ رَمَضانُ فُتِحَتْ**...» الحَديثُ[175]، وتَرَكَ لفظَ (الشَّهر). ومُحالٌ أن يكونَ فَعَلَ ذلك إيجازًا واختِصارًا؛ لأنَّ القُرآنَ أَبلَغُ إيجازًا وأَبيَنُ إعجازًا. ومُحالٌ أيضًا أن يَدَعَ عليهِ السَّلامُ لفظَ القُرآنِ معَ تَحَرِّيهِ لألفاظِهِ وما عُلِمَ مِن عادَتِهِ مِن الاقتِداءِ به، فيدَعَ

---

(173) رَواهُ ابنُ سَعدٍ في (الطَّبَقات الكُبرى): 6/ 5، عن مُجاهِدٍ. ويُنظَر: (أسبابُ النُّزول) لِلسُّيوطيّ: 41.

(174) جُزءٌ مِن حديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح38، كتاب الإيمان، باب (صَوم رَمَضانَ إيمانًا واحتِسابًا)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1778، كتاب صَلاة المسافِرين، باب (التَّرغيب في قِيامِ رَمَضانَ وهو التَّراويح)، والنَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح2202، و2203، و2204، و2205، كتاب الصِّيام، باب (ثَواب مَن قامَ رَمَضانَ وصامَهُ إيمانًا واحتِسابًا).

(175) يُنظر: صَحيحُ البُخاريّ: ح1898، كتاب الصَّوم، باب (هَل يُقالُ: رَمَضانُ، أو شَهرُ رَمَضانَ، ومَن رأى كُلَّهُ واسعًا، وقالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَن صامَ رَمَضانَ»، وقالَ: «لا تَقَدَّموا رَمَضانَ»)، وصَحيحُ مُسلِمٍ: ح2494، كتاب الصِّيام، باب (فَضل شَهرِ رَمَضان).

ذلك لِغيرِ حكمةٍ، بل لِفائدةٍ جَسيمةٍ ومَعانٍ شريفةٍ اقتَضَت الفَرقَ بينَ الموضعَيْنِ.

وقد ارتبكَ النّاسُ في هذا البابِ، فكَرِهَت طائفةٌ منهُم أن يَقولوا: رَمَضان، لا شَهر رَمَضانَ، واستَهوى ذلك الكُتّابَ، واستعانَ بعضُهُم في ذلك بِروايةٍ منحولةٍ إلى ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُ: أنَّ رَمَضانَ اسمٌ مِن أسماءِ اللهِ تَعالى[176]، ولِذلك أُضيفَ إليه الـ(شهر). وبعضُهُم يقولُ: إنَّ رَمَضانَ مِن (الرَّمضاء) وهو الحَرُّ، وتَعَلُّقُ الكَراهيةِ بِذلك. وبعضُهُم يقولُ: إنَّما هذا استِحبابٌ واقتِداءٌ بِلفظِ القُرآنِ.

وقد اعتَنى بِهذه المسألةِ أبو عَبدِ الرَّحمنِ النَّسَويُّ لِعِلمِهِ وحِذقِهِ، فقالَ في مُصَنَّفِهِ: بابُ جَوازِ أن يُقالَ: دَخَلَ رَمَضانُ، أو صُمْتُ رَمَضانَ[177]، وكذلك فعلَ البُخاريُّ[178]، وأورَدَ الحديثَ المتقدِّمَ.

وإذا أَرَدتَّ معرفةَ الحكمةِ والتَّحقيقِ في هذه النُّكتةِ فقد تَقَدَّمَ أنَّ الفِعلَ إذا وَقَعَ على هذه الأسماءِ والأعلامِ فإنَّه يتناولُ جميعَها، ولا يكونُ ظَرفًا مُقَدَّرًا بِـ(في) حتّى يُذكَرَ لفظُ (الشَّهر) أو (اليوم) الذي أصلُهُ أن يكونَ ظَرفًا، وأمّا الاسمُ العَلَمُ فلا أَصلَ لهُ في الظَّرفيَّةِ.

---

(176) رَوى الطَّبَريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 144-144، عن مُجاهِدٍ أنَّه كَرِهَ أن يُقالَ: رَمَضانُ، ويقولُ: لَعَلَّهُ اسمٌ مِن أسماءِ اللهِ، لكِن نقولُ كما قالَ اللهُ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾. وأورَدَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 4/ 142، نحوَ ذلك عن أبي هُرَيرَةَ مَرفوعًا، ثُمَّ قالَ: "أخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ في (الكامِلِ) وضَعَّفَهُ بِأبي مَعشَرٍ. قالَ البيهقيُّ: قد رُوِيَ عن أبي مَعشَرٍ عن مُحَمَّدِ بنِ كَعبٍ، وهو أشبَهُ، رُوِيَ عن مُجاهِدٍ والحسَنِ مِن طريقَيْنِ ضَعيفَيْنِ". وأورَدَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعَة): ح6768، مرفوعًا وموقوفًا على أبي هُرَيرَةَ بِلفظِ: «لا تَقولوا: رَمَضان؛ فإنَّ (رَمَضان) اسمٌ مِن أسماءِ اللهِ تَعالى، ولكِن قولُوا: شَهْرُ رَمَضانَ». وقالَ عنهُ الألبانيُّ: "باطِلٌ".

(177) يُنظر: المُجتَبى مِن السُّنَن: كتاب الصِّيام، باب (الرُّخصَة في أن يُقالَ لِشَهرِ رَمَضانَ: رَمَضانُ).

(178) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: كتاب الصَّوم، باب (هَل يُقالُ: رَمَضانُ، أو شَهرُ رَمَضانَ، ومَن رأى كُلَّه واسِعًا، وقالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَن صامَ رَمَضانَ»، وقالَ: «لا تَقَدَّمُوا رَمَضانَ»).

وإذا ثَبَتَ هذا فقولُهُ سُبحانَهُ: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾، في ذِكرِ (الشَّهر) فائدتانِ، ورُبَّما كانَتْ أكثرَ مِن ذلك:

الأُولى: أنَّه لو قالَ: رَمَضان الذي أُنْزِلَ فيهِ القُرآنُ، لاقتَضى اللفظُ وُقوعَ الإنزالِ على جَميعِهِ... وهذا خِلافُ المعنى؛ لأنَّ الإنزالَ كانَ في لَيلَةٍ واحدةٍ منها، في ساعةٍ منها، فكيفَ يتناولُ جَميعَ الشَّهرِ؟ فكانَ ذِكرُ (الشَّهر)، الذي هو غيرُ عَلَمٍ، مُوافِقًا لِلمَعنى، كما تقولُ: سِرْتُ في شَهرِ كذا، فلا يَكونُ السَّيرُ مُتناوِلًا لِجميعِ الشَّهرِ.

والفائدةُ الأُخرى: أنَّه لو قالَ: رَمَضان الذي أُنْزِلَ فيهِ القُرآنُ، لَكانَ حُكمُ المدحِ والتَّعظيمِ مقصورًا على شَهرٍ واحدٍ بِعَينِهِ؛ إذ قد تَقَدَّمَ أنَّ هذا الاسمَ وما هو مِثلُهُ إذا لم تَقتَرِنْ بهِ قرينةٌ تَدُلُّ على توالي الأَعوامِ التي هو فيها لم يَكُن محملُهُ إلّا العامَ الذي أنتَ فيه أو العامَ المذكورَ قبلَهُ. فكانَ ذِكرُ (الشَّهر)، الذي هو الهِلالُ في الحقيقةِ، كما قالَ الشّاعرُ:

وَالشَّهرُ مِثلُ قُلامَةِ الظُّفرِ[179]

يُريدُ: الهِلالَ، فكانَ ذِكرُهُ مُضافًا إلى (رَمَضان) مُقتضِيًا لِتعليقِ الحكمِ الذي هو التَّعظيمُ بِالهِلالِ والشَّهرِ المسَمّى بِهذا الاسمِ: مَتى كانَ؟ وفي أَيِّ عامٍ كانَ؟ مع أنَّ (رَمَضان) وما كانَ مِثلَهُ لا يكونُ مَعرفةً في مِثلِ هذا الموطنِ؛ لأنَّه لَم يُرِد العامَ بِعَينِهِ؛ أَلا تَرى أنَّ الآيةَ في سُورةِ البقرةِ وهي مِن آخِرِ ما نَزَلَ، وقد كانَ القُرآنُ أُنزِلَ قبلَ ذلك بِسِنِينَ؟ ولو قُلْتَ: رَمَضان حَجَّ فيه زيدٌ، تُريدُ: في ما سَلَفَ، لَقيلَ لكَ: أَيَّ رَمَضان كانَ؟ ولَزِمَكَ أن تقولَ: حَجَّ في رَمَضان مِن رَمَضاناتٍ، حتّى تُريدَ عامًا بِعَينِهِ كما سَبَقَ.

وفائدةٌ أُخرى في ذِكرِ (الشَّهر)، وهو التَّبيينُ في (الأَيّامِ المعدوداتِ)؛ لأنَّ الأَيّامَ تتبيَّنُ بِالأَيّامِ وبِالشَّهرِ ونَحوِهِ ولا تتبيَّنُ بِلفظِ (رَمَضان)؛ لأَنَّه لفظٌ مأخوذٌ مِن

---

(179) ذَكَرَهُ الخطّابيُّ في (غَريب الحَديث): 1/ 130، بِلا نِسبةٍ، وصَدْرُهُ:

ابْدَأْنَ مِن نَجْدٍ على ثِقَةٍ

مادَّةٍ أُخرى، وهو أيضًا عَلَمٌ، فلا يَنبغي أن تُبيِّنَ بِهِ (الأَيّامُ المعدوداتُ) حتّى يُذكَرَ (الشَّهرُ) الذي هو في مَعناها ثُمَّ تُضاف إليه.

وأمّا قولُهُ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «مَنْ صامَ رَمَضانَ»، ففي حَذفِ (الشَّهر) وتَركِ ذِكرِهِ فائدةٌ أيضًا، وهو تناوُلُ الصِّيامِ لِجميعِ الشَّهرِ، فلو قالَ: مَنْ صامَ شَهرَ رَمَضانَ، لَصارَ ظَرفًا مُقَدَّرًا بِـ(في) ولَم يتناوَل الصِّيامُ جميعَهُ. فَـ(رَمَضانُ) في هذا الحديثِ مفعولٌ على السَّعَةِ، مثل قولِهِ تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ (المزَّمِّل: 2)؛ لأَنَّه لو كانَ ظَرفًا لم يُحتَجْ إلى قولِهِ: ﴿إِلَّا قَلِيلٗا﴾.

فإن قيلَ: فينبغي أن يكونَ قولُهُ: «مَنْ صامَ رَمَضانَ» مقصورًا على العامِ الذي هو فيه؛ لِما تَقَدَّمَ مِن قولِكم: إنَّهُ إنَّما يكونُ مَعرِفَةً عَلَمًا إذا أَرَدتَّهُ لِعامِكَ أو لِعامٍ بِعَينِهِ.

قُلْنا: قولُهُ: «مَنْ صامَ رَمَضانَ»، على العُمومِ، خِطابٌ لِكلِّ قَرنٍ ولأَهلِ كُلِّ عامٍ، فصارَ بِمنزلةِ قولِكَ: مَنْ صامَ كُلَّ عامٍ رَمَضانَ غُفِرَ له، كما تقولُ: إن جِئْتَني كلَّ يومٍ سَحَرًا أعطَيْتُكَ، فقد اقتَرَنَتْ به قرينةٌ تَدُلُّ على التَّمادي وتنوبُ مَنابَ ذِكرِ (كُلِّ عامٍ)، وقد اتَّضَحَ الفَرقُ بينَ الحديثِ والآيةِ.

فإذا فَهِمْتَ فرقَ ما بينَهُما بعدَ تأَمُّلِ هذه الفُصولِ وتدبُّرِها، ثُمَّ لَم تَعدِلْ عندَكَ هذه الفائدةُ جميعَ الدُّنيا بِأَسرِها، فما قَدَرْتَها حقَّ قَدرِها، واللهُ المستعانُ على واجبِ شُكرِها. *(نتائجُ الفِكر: 294-297)*

• قولُ اللهِ تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ إلى آخِرِ الآيةِ... وهذا يَحمِلُ تأويلَيْنِ:

أَحَدُهُما: أن يكونَ أَرادَ بَدْءَ النُّزولِ وأَوَّلَهُ؛ لأَنَّ القُرآنَ نزَلَ في أَكثرَ مِن عشرِينَ سنةً، في رَمَضانَ وغيرِهِ.

والثّاني: ما قالَهُ ابنُ عبّاسٍ: أَنَّه نَزَلَ جُملةً واحدةً إلى سَماءِ الدُّنيا، فجُعِلَ في بيتِ العِزَّةِ مَكنونًا في الصُّحُفِ المكرَّمَةِ، المرفوعةِ المطَهَّرَةِ، ثُمَّ نَزَلَتْ منه

الآيةُ بعدَ الآيةِ، والسُّورةُ بعدَ السُّورةِ(180)، في أجوبةِ السّائلِينَ والنَّوازلِ الحادثةِ، إلى أن تُوُفِّيَ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ. وهذا التَّأويلُ أشبَهُ بِالظّاهرِ، وأَصَحُّ في النَّقلِ، واللهُ أعلَمُ. . .

وفي قولِهِ تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾، فذَكَرَ الشَّهرَ مُضافًا إلى رَمَضانَ، واختارَ الكُتّابُ والموَثِّقُونَ النُّطقَ بِهذا اللفظِ دونَ أن يقولوا: كُتِبَ في رَمَضانَ. وتَرجَمَ البُخاريُّ والنَّسَوِيُّ على جَوازِ اللفظَيْنِ جميعًا(181)، وأَورَدا حديثَ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «**مَنْ صامَ رَمَضانَ**»(182)، و«**إذا جاءَ رَمَضانُ**»(183)، ولَم يَقُلْ: شَهر رَمَضانَ.

وقد بَيَّنْتُ أنَّ لِكلِّ مَقامٍ مَقامَهُ ولا بُدَّ مِن ذِكرِ (شَهر) في مَقامٍ ومِن حَذفِهِ في مَقامٍ آخَرَ، والحكمةَ في ذِكرِهِ إذا ذُكِرَ في القُرآنِ، والحكمةَ أيضًا في حَذفِهِ إذا حُذِفَ مِن اللفظِ، وأينَ يَصلُحُ الحذفُ ويكونُ أبلغَ مِن الذِّكرِ، كلُّ هذا مُبَيَّنٌ في كتابِ (نَتائج الفِكر)(184)، فهناكَ أورَدْنا فيه فَوائدَ تَعجِزُ عنها هِمَمُ أهلِ هذا العصرِ، أَدناها تُساوي رِحلةً عندَ مَن عَرَفَ قَدرَها.

---

(180) رَوى نَحوَهُ عن ابنِ عبّاسٍ الطَّبَريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 144-146، والنَّسائيُّ في تفسيرِهِ: ح392، وصَحَّحَهُ مُحَقِّقا الكتابِ: 2/ 131-132. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 9/ 456-457.

(181) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: كتاب الصَّوم، باب (هَل يُقالُ: رَمَضانُ، أو شَهرُ رَمَضانَ، ومَن رأى كُلَّه واسِعًا، وقالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَن صامَ رَمَضانَ»، وقالَ: «لا تَقَدَّمُوا رَمَضانَ»)، والمُجتَبى مِن السُّنَن: كتاب الصِّيام، باب (الرُّخصَة في أن يُقالَ لِشَهرِ رَمَضانَ: رَمَضانُ).

(182) جُزءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح38، كتاب الإيمان، باب (صَوم رَمَضانَ إيمانًا واحتِسابًا)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1778، كتاب صَلاة المسافِرين، باب (التَّرغيب في قِيامِ رَمَضانَ وهو التَّراويح)، والنَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح2202، و2203، و2204، و2205، كتاب الصِّيام، باب (ثواب مَن قامَ رَمَضانَ وصامَهُ إيمانًا واحتِسابًا).

(183) جُزءٌ مِن حديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1898، كتاب الصَّوم، باب (هل يُقالُ: رَمَضانُ، أو شَهرُ رَمَضانَ، ومَن رأى كُلَّه واسِعًا، وقالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَن صامَ رَمَضانَ»، وقالَ: «لا تَقَدَّمُوا رَمَضانَ»)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح2492، كتاب الصِّيام، باب (فَضل شَهرِ رَمَضان)، والنَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح2100، كتاب الصِّيام.

(184) يُنظَر: نَتائجُ الفِكر: 294-297.

غيرَ أنّا نُشيرُ إلى بعضِها فنقولُ: قالَ سيبَوَيْهِ[185]: ومِمّا لا يَكونُ العملُ إلّا فيه كُلِّهِ: المُحَرَّمُ وصَفَر. يُريدُ: أنَّ الاسمَ العَلَمَ يتناولُ اللفظَ كلَّه، وذلك إذا قُلْتَ: الأَحَد أو الاثنَيْن، فإن قُلْتَ: يَوم الأَحَدِ، أو شَهر المُحَرَّم، كانَ ظَرفًا ولَم يجر مجرى المفعولاتِ، وزالَ العُمومُ مِن اللفظِ؛ لأَنَّكَ تُريدُ: في الشَّهرِ، وفي اليوم. ولِذلك قالَ عليه السَّلامُ: «مَنْ صامَ رَمَضانَ»، ولم يَقُلْ: شَهر رَمَضانَ، لِيكونَ العَمَلُ فيه كلِّهِ. وهذه إشارةٌ إلى بعضِ تلك الفوائدِ التي أحكَمْناها في غيرِ هذا الكتابِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 419-421)*

﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْۖ فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْۚ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِۖ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِۚ﴾ (البقرة: 187):

• اسمُ أَبي أَنَسٍ: قَيْسُ بنُ صِرْمَةَ بنِ مالكِ بنِ عَدِيِّ بنِ عَمرِو بنِ غَنْمِ بنِ عَدِيِّ ابنِ النَّجّارِ الأَنصاريُّ. وهو الذي أَنزَلَ اللهُ فيه وفي عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهُما: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ﴾، إلى قولِهِ: ﴿وَعَفَا عَنكُمْۖ﴾، فهذهِ في عُمَرَ. ثُمَّ قالَ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ إلى آخرِ الآيةِ، فهذهِ في صِرْمَةَ بنِ أبي أَنَسٍ؛ وذلك أنَّ إتيانَ النِّساءِ ليلًا في رَمَضانَ كانَ مُحَرَّمًا عليهم في أَوَّلِ الإسلامِ بعدَ النَّومِ، وكذلك الأكلُ والشُّربُ كانَ مُحَرَّمًا عليهم بعدَ النَّومِ.

فأَمّا عُمَرُ فأَرادَ امرأَتَهُ ذاتَ لَيلَةٍ، فقالَتْ لهُ: إنِّي قَد نِمْتُ. فقالَ: كَذَبْتِ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَيها[186].

---

(185) نَصُّ عبارةِ سيبَوَيْهِ في (الكِتاب): 1/ 217-218: "ومِمّا أُجرِيَ مجرَى الأَبَدِ والدَّهرِ والليلِ والنَّهارِ: المُحَرَّمُ وصَفَر وجُمادى وسائرُ أسماءِ الشُّهورِ إلى ذي الحجَّةِ؛ لأَنَّهُم جَعَلوهُنَّ جُملةً واحدةً لِعِدَّةِ أيّام، كأَنَّهُم قالوا: سِيرَ عليه الثَّلاثونَ يَومًا. ولو قُلْتَ: شَهر رَمَضانَ، أو شَهر ذي الحجَّةِ، لَكانَ بِمنزلةِ يَوم الجمعةِ، والبارِحَة، واللَّيلَة، ولَصارَ جَوابَ (مَتَى)".

(186) رَوى أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح506، كتاب الصَّلاة، باب (كَيفَ الأذانُ)، حديثًا طويلًا، وفيه:

وأمّا صِرْمَةُ فإنَّه عَمِلَ في حائطِهِ وهو صائمٌ، فجاءَ اللَيلُ وقد جَهَدَهُ الكَلالُ، فغَلَبَتْهُ عَينُهُ قبلَ أن يُفطِرَ. فجاءَتْهُ امرأَتُهُ بِطعامٍ كانَتْ قد صَنَعَتْهُ لهُ، فوجَدَتْهُ قد نامَ، فقالَتْ له: الخَيبَةُ لك، حَرُمَ عليكَ الطَّعامُ والشَّرابُ. فباتَ صائمًا، وأَصبَحَ إلى حائطِهِ يَعمَلُ فيه، فَمَرَّ به رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وهو طَليحٌ قد جَهَدَهُ العَطَشُ معَ ما به مِن الجوعِ والنَّصَبِ. فسألَهُ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فأَخبَرَهُ بِقِصَّتِهِ، فرَقَّ لهُ عليه السَّلامُ ودَمِعَتْ عَيناهُ. فأَنزَلَ اللهُ تعالى الرُّخصَةَ وجاءَ بِالفَرَجِ[187].

بَدَأَ بِقِصَّةِ عُمَرَ لِفَضلِهِ، فقالَ: ﴿فَٱلۡـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾، ثُمَّ بِصِرْمَةَ، فقالَ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾. قالَ بعضُ أَشياخِ الصُّوفيَّةِ: هذه العِنايةُ مِن اللهِ: أَخطَأَ عُمَرُ خَطيئةً، فَرُحِمَت الأُمَّةُ بِسَبَبِها. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 389-390)*

• إنَّ ظُروفَ الزَّمانِ إنَّما تُذكَرُ مِن أَجلِ الأَحداثِ الواقعةِ فيها، فتُضافُ إليها؛ إذ هي أَوقاتٌ لها. ورُبَّما أُضيفَتْ إلى الحَدَثِ ولَيسَتْ بوقتٍ له لاتِّصالِها بِوقتِهِ، فتُضافُ إليه لِتَخَصَّصَ وتُعَرَّفَ بالإضافةِ إليه وإن لم يَكُن واقِعًا فيها، نحو قولِهِ تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾، فـ(الليلة) مِن ظُروفِ الزَّمانِ وقد أُضيفَتْ إلى

«وكانَ الرَّجُلُ إذا أَفطَرَ فَنامَ قَبلَ أن يَأكُلَ لَم يَأكُلْ حتّى يُصْبِحَ. قالَ: فجاءَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ، فأَرادَ امرَأَتَهُ، فقالَتْ: إنِّي قَد نِمْتُ. فَظَنَّ أَنَّها تَعتَلُّ، فأَتاها. فجاءَ رَجُلٌ مِن الأَنصارِ فأَرادَ الطَّعامَ، فقالوا: حتّى نُسَخِّنَ لكَ شيئًا. فنامَ. فلَمّا أَصبَحوا أُنزِلَتْ عليه هذه الآيةُ: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ﴾». والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(187) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1915، كتاب الصَّوم، باب (قَول اللهِ جَلَّ ذِكرُهُ: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ﴾)، عن البَراءِ بنِ عازبٍ رضيَ اللهُ عنهُ، قالَ: كانَ أَصحابُ مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إذا كانَ الرَّجُلُ صائمًا فحَضَرَ الإفطارُ فنامَ قَبلَ أن يُفطِرَ لَم يَأكُل لَيلَتَهُ ولا يَومَهُ حتّى يُمسِيَ. وإنَّ قَيْسَ بنَ صِرْمَةَ الأنصاريَّ كانَ صائمًا، فلَمّا حَضَرَ الإفطارُ أَتى امرَأَتَهُ فقالَ لها: أَعِندَكِ طَعامٌ؟ قالَتْ: لا، ولكِنْ أَنطَلِقُ فأَطلُبُ لكَ. وكانَ يَومَهُ يَعمَلُ، فغَلَبَتْهُ عَيناهُ، فجاءَتْهُ امرَأَتُهُ، فلَمّا رَأَتْهُ قالَتْ: خَيبَةً لكَ. فلَمّا انتَصَفَ النَّهارُ غُشِيَ عليهِ. فَذُكِرَ ذلكَ لِلنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فنَزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ﴾، ففَرِحوا فَرَحًا شديدًا. ونَزَلَتْ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾.

(الصِّيام) وليسَ بِواقِعٍ فيها. فلَمّا كانَ جائزًا في بعضِ الكلامِ أن يُضافَ الظَّرفُ إلى الاسمِ الذي هو الحَدَثُ وإن لَم يَكُن واقِعًا فيه أضافُوهُ إلى الفِعلِ لفظًا وهو مُضافٌ إلى الحَدَثِ مَعنًى، وأُقحِمَ لفظُ الفِعلِ إحرازًا لِلمَعنى وتحصينًا لِلغَرَضِ ورفعًا لِشوائبِ الاحتِمالِ، حتّى إذا سَمِعَ المخاطَبُ قولَكَ: يَومَ قامَ زَيدٌ، عَلِمَ أَنَّكَ تُريدُ: اليوم الذي قامَ فيه زيدٌ. ولَو قُلْتَ مَكانَ قولِكَ: ﴿لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾: لَيلَةَ صامَ زَيدٌ، ما كانَ لهُ مَعنًى إلّا وُقوعُ الصِّيامِ في اللَيلِ. فهذا الذي حَمَلَهُم على إقحامِ لفظِ الفِعلِ عندَ إرادتِهم إضافةَ الظُّروفِ إلى الأَحداثِ. *(نَتائِجُ الفِكر: 74)*

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ **(البقرة: 189)**:

- أمّا نَسَؤُهُم لِلشَّهرِ فكانَ على ضَربَيْنِ:

أَحَدُهُما: ما ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ مِن تأخيرِ شَهرِ المحَرَّمِ إلى صَفَر لِحاجتِهم إلى شَنِّ الغاراتِ وطلَبِ الثّاراتِ[188].

والثّاني: تأخيرُهُم الحَجَّ عن وَقتِهِ تحرِّيًا منهُم لِلسَّنَةِ الشَّمسيَّةِ، فكانوا يُؤَخِّرونَهُ في كلِّ عامٍ أَحَدَ عشَرَ يومًا أو أكثرَ قليلًا حتّى يدورَ الدَّورُ إلى ثلاثٍ وثلاثِينَ سنةً، فيعودُ إلى وقتِهِ. ولِذلك قالَ عليه السَّلامُ في حجَّةِ الوَداعِ: «**إنَّ الزَّمانَ قَد استَدارَ كهَيئَتِهِ يومَ خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأَرضَ**»[189]. وكانَتْ حجَّةُ

(188) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 82-83. وقد رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 10/ 130، وسَعيدُ بنُ منصورٍ في سُنَنِهِ: ح1015، عن أبي وائلٍ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ (التَّوبة: 37)، قالَ: كانَ النّاسِئُ رَجُلًا مِن بَني كِنانَةَ، وكانَ ذا رأيٍ فيهِم، وكانَ يَجعلُ سَنَةً المحَرَّمَ صَفَرًا فيَغزُونَ فيه فيَغنَمونَ فيه ويُصيبونَ، ويُحَرِّمُهُ سَنَةً. وقالَ مُحَقِّقُ (سُنَن سَعيدِ بنِ منصورٍ): 5/ 250: "سَنَدُهُ صَحيحٌ إلى أبي وائلٍ، لكِنَّ أَبا وائلٍ لَم يَذكُرْ عَمَّن تَلقّى هذا الخبَرَ".

(189) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3197، كتاب بَدء الخَلْق، باب (ما جاءَ في سَبعِ أَرَضِين)،

الوَداعِ في السَّنةِ التي عادَ فيها الحَجُّ إلى وَقتِهِ، ولم يَحُجَّ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن المدينةِ إلى مكَّةَ غيرَ تلكَ الحجَّةِ؛ وذلك لإخراجِ الكُفّارِ الحَجَّ عن وَقتِهِ ولِطَوافِهِم بِالبيتِ عُراةً، واللهُ أَعلَمُ؛ إذ كانَتْ مكَّةُ بِحُكمِهِم حتّى فتَحَها اللهُ على نَبِيِّهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

قالَ شَيخُنا أَبو بَكرٍ[190]: نَرى أَنَّ قولَ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾، وخَصَّ الحَجَّ بِالذِّكرِ دونَ غيرِهِ مِن العِباداتِ المؤَقَّتَةِ بِالأَوقاتِ تأكيدًا لاعتِبارِهِ بِالأَهِلَّةِ دونَ حِسابِ الأَعاجِمِ، مِن أَجلِ ما كانوا أَحدَثُوا في الحَجِّ مِن الاعتِبارِ بِالشُّهورِ العَجميَّةِ، واللهُ أَعلَمُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 248-250)

• ذَكَرَ[191] ما أَنزَلَ اللهُ في أَمرِ الحُمْسِ، وهو قولُهُ تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ (الأعراف: 31) الآية.

فقولُهُ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ إشارةٌ إلى ما كانَت الحُمْسُ حَرَّمَتْهُ مِن طعامِ الحَجِّ إلّا طعامَ أَحمَس. و﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ﴾ يَعني اللِباسَ، ولا تَتَعَرَّوا، ولِذلك افتتحَ بِقولِهِ: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ﴾، بعدَ أَن قَصَّ خبَرَ آدَمَ وزوجِهِ إذ يَخصِفانِ عليهِما مِن وَرَقِ الجَنَّةِ، أَي: إن كُنتُم تَحتَجُّونَ بِأَنَّه دِينُ آبائكم فآدَمُ أَبوكُم، ودِينُهُ سَترُ العَورةِ، كما قالَ: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ (الحجّ: 78)، أَي: إن كانَتْ عبادةُ الأَصنامِ دِينَ آبائكُم فإبراهيمُ أَبوكُم ولم يَكُن مِن المشرِكِينَ.

ومِمّا نَزَلَ في ذلك: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ (الأنفال: 35)، ففي التَّفسيرِ: أَنَّهم كانوا يَطوفونَ عُراةً ويُصَفِّقونَ بِأَيديهم

ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4359، كتاب القَسامَة والمحارِبين، باب (تَغليظ تَحريم الدِّماءِ والأَموالِ والأَعراض)، وبَعدَهُ: «السَّنَةُ اثنا عَشَرَ شَهرًا، مِنها أَربعةٌ حُرُمٌ: ثَلاثةٌ مَتوالِياتٌ: ذو القِعدَةِ، وذو الحجَّةِ، والمحَرَّمُ، ورَجَبُ مُضَر الذي بينَ جُمادى وشَعبان».

(190) يُنظر: (أَحكامُ القُرآن) لأَبي بَكرِ بنِ العَرَبيّ: 1/ 140.

(191) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 261.

ويُصَفِّرونَ[192]. فالمُكاءُ: الصَّفيرُ، والتَّصدِيَةُ: التَّصفيقُ، قالَ الرّاجزُ:

وَأَنـا مِـنْ غَـرْوِ الـهَـوى أُصَـدِّي[193]

ومِمّا نَزَلَ مِن أمرِ الحُمْسِ: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾؛ لأنَّ الحُمْسَ لا يَدخُلونَ تحتَ سَقفٍ، ولا يَحولُ بينَهُم وبينَ السَّماءِ عَتَبَةُ بابٍ ولا غيرُها، فإن احتاجَ أَحَدُهُم إلى حاجةٍ في دارِهِ تَسَنَّمَ البيتَ مِن ظَهرِهِ ولَم يَدخُلْ مِن البابِ، فقالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[194]. *(الرّوضُ الأُنُف: 2/ 293-294)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(الكهف: 1-85)**

﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ **(البقرة: 190)**

• قَولُهُ في المرأةِ المقتولةِ: أَدْرِكْ خالِدًا فَقُلْ: إنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يَنهاكَ أن تَقتُلَ وَليدًا، أو امرأةً، أو عَسيفًا[195]. العَسِيفُ: الأَجيرُ.

وهذا مُنتَزَعٌ مِن كتابِ اللهِ تعالى؛ لأنَّه يقولُ: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ

---

(192) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 9/ 241، عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُ. وأورَدَ نَحوَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 7/ 116، عازِيًا إخراجَهُ إلى ابنِ أبي حاتمٍ في تفسيرِهِ، وأبي الشَّيخ. وسَنَدُهُ حَسَنٌ بِالشَّواهدِ والمتابَعاتِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 237.

(193) الرَّجَزُ مِن شَواهِدِ ابنِ قُتَيبَةَ في (تَفسير غَريبِ القُرآن): 179، وهو فيه:

ضَـنَّـتْ بِـخَـدٍّ وَثَـنَـتْ بِـخَـدٍّ وَإِنِّـي مِـنْ غَـرْوِ الـهَـوى أُصَـدِّي

ولم يَنسِبْهُ ابنُ قُتَيبَةَ إلى أَحَدٍ.

(194) رَوى نَحوَ ذلك الحاكِمُ في (المُستَدرَك): 1/ 483، والواحديُّ في (أَسباب نُزولِ القُرآن): 163، وهو صَحيحٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 118.

(195) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، وروايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 4/ 143-144، بِغَيرِ إسنادٍ. ورَواهُ أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2669، كتاب الجِهاد، باب (في قَتلِ النِّساء)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح2842، كتاب الجِهاد، باب (الغارَة والبَيات وقَتل النِّساءِ والصِّبيان)، وقالَ عنه الألبانيُّ: "حَسَنٌ صَحيحٌ".

﴿يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾، فاقتَضَى دليلُ الخِطابِ أَلّا تُقتَلَ المرأَةُ إلّا أن تُقاتِلَ. وقد أخطَأَ مَن قاسَ مسألَةَ المرتَدَّةِ على هذه المسألةِ؛ فإنَّ المرتَدَّةَ لا تُستَرَقُّ ولا تُسبى كما تُسبى نِساءُ الحَربِ وذَراريهم فتَكونَ مالًا لِلمُسلِمينَ، فنَهى عن قَتلِهِنَّ لِذلكَ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/215-216)

﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: **194**):

• عُمْرَةُ القَضِيَّةِ. ويُروى أيضًا: عُمْرَةُ القَضاءِ. ويُقالُ لها: عُمْرَةُ القِصاصِ، وهذا الاسمُ أَوْلى بِها؛ لِقولِهِ تعالى: ﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ۚ﴾، وهذه الآيةُ فيها نَزَلَتْ، فهذا الاسمُ أَوْلى بِها[196].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/25)

• أمّا وُقوعُ الأفعالِ المستقبلةِ بِلفظِ الماضي بعدَ حروفِ المجازاةِ فَلِحِكمةٍ لطيفةٍ ليسَ هي ما ذَكَروهُ مِن أنَّ حروفَ المجازاةِ تَدُلُّ على الاستقبالِ، واستَغنَوا عن صيغةِ المستقبلِ إيثارًا لِلخِفَّةِ؛ لأنَّ هذه العِلَّةَ لا تَستَقِلُّ بِنفسِها؛ إذ يَلزَمُ في ما يَختَصُّ بِالمستقبلِ ولا يَقَعُ بعدَها لفظُ الماضي، نحو: لَن، وكَيْ، ولامِ الأمرِ.

ولكِنَّ الحكمةَ في هذه المسألةِ أنَّ الفِعلَ بعدَ حروفِ المجازاةِ وإن كانَ مستقبلًا فإنَّه ماضٍ بِالإضافةِ إلى جَوابِهِ؛ لأنَّ الجوابَ لا يقعُ إلّا بعدَهُ مُتَرتِّبًا عليه، نحو قولِكَ: إن قامَ زيدٌ غَدًا قامَ عَمرٌو بعدَهُ، فصارَ قِيامُ زيدٍ غَدًا بِالإضافةِ إلى قيامِ عَمرٍو ماضِيًا، فأَتَوا بِلفظِ الماضي تأكيدًا لِلجزاءِ وتحقيقًا؛ لأنَّ الثّانيَ لا

(196) لَمّا قالَ ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 4/ 18-19: "ثُمَّ خَرَجَ في ذي القِعدَةِ في الشَّهرِ الذي صَدَّهُ فيه المشرِكونَ مُعتَمِرًا عُمرَةَ القَضاءِ مَكانَ عُمرَتِهِ التي صَدُّوهُ عنها"، عَقَّبَ ابنُ هشام بِقولِهِ: 4/ 19: "ويُقالُ لها: عُمْرَةُ القِصاصِ؛ لأنَّهُم صَدُّوا رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في ذي القِعدَةِ في الشَّهرِ الحرام مِن سنةِ سِتٍّ، فاقتَصَّ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ منهُم، فدَخَلَ مكَّةَ في ذي القِعدَةِ في الشَّهرِ الحرام الذي صَدُّوهُ فيه مِن سنةِ سَبعٍ. وبَلَغَنا عن ابنِ عبّاسٍ أنَّه قالَ: فأنزَلَ اللهُ في ذلك: ﴿وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ۚ﴾". والأَثَرُ الأخيرُ بَلاغٌ عن ابنِ عبّاسٍ، والبَلاغُ مُنقَطِعٌ.

يقعُ إلّا بعدَ الأَوَّلِ، مع ما أَمِنوا مِن اللبسِ حيثُ حَصَّنَتْ حروفُ المجازاةِ المعنى وقَطَعَت الإشكالَ.

فإن قيلَ: هَبْكُم سُلِّمَ لكُم أَنَّ الفِعلَ ماضٍ بالإضافةِ إلى الثّاني، فما بالُ الثّاني جاءَ بِلفظِ الماضي إذا قُلْتَ: إن قُمْتَ قُمْتُ معَكَ، وإن خَرَجَ زيدٌ ذَهَبَ عَمْرٌو؟

فالجوابُ: أَنَّهُم قَصَدوا ازدِواجَ الكلامِ، وآثَروا اعتدالَ اللفظَيْنِ حيثُ كانا معًا كالأَخَوَيْنِ؛ أَلا تراهُم يقولونَ: آتيكَ بِالغَدايا والعَشايا، وقالوا:

حَوْراءُ عَيْناءُ مِنَ العِينِ الحِيرْ(197)

وقالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ (التوبة: 67)، و: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾، ولَولا لفظُ الأَوَّلِ ما جازَ الثّاني في هذا الكلامِ كلِّهِ.

(نتائجُ الفِكر: 113-114)

• شِبهُ العَمدِ وتغليظُ الدِّيَةِ فيه، وهي أَن يقتلَ القَتيلَ بِسَوطٍ أَو عَصًا فيَموتَ. و... مَذهَبُ أهلِ العراقِ أَن لا قَوَدَ في شِبهِ العَمدِ. والمشهورُ عن الشّافعيِّ أَنَّ فيه الدِّيَةَ مُغَلَّظَةً أَثلاثًا. وليسَ عندَ فُقَهاءِ الحِجازِ إلّا قَوَدٌ في عَمدٍ، أَو دِيَةٌ في خَطإٍ تُؤْخَذُ أَخماسًا على ما فَسَّرَ الفُقَهاءُ، وهو قولُ اللَّيثِ.

وكذلك قالَ أَهلُ العراقِ: إنَّ القَوَدَ لا يكونُ إلّا بِالسَّيفِ، واحتجُّوا بِأَثَرٍ يُروى عن ابنِ مسعودٍ مَرفوعًا: «**أَن لا قَوَدَ إلاّ بِحَديدَةٍ**»(198)، وعن عليٍّ مَرفوعًا

---

(197) في (إصلاح المنطِق) لابنِ السِّكِّيت: 126-127: "قالَ الأَصمعيُّ: أَنشَدَنا أبو مَهدِيٍّ:

هَلْ تَعْرِفُ الدّارَ بِأَعلى ذِي الْقُورْ ... قَد دَرَسَتْ غَيْرَ رَمادٍ مَكْفُورْ

مُكْتَئِبِ اللَّونِ مَرُوحٍ مَمْطُورْ ... أَزْمانَ عَيْناءُ سُرُورُ الْمَسْرُورْ

عَيْناءُ حَوْراءُ مِنَ العِينِ الحِيرْ

إنَّما قالَ: الحِيرْ، لِمكانِ (العِين)". ونَسَبَهُ التِّبريزيُّ في (تَهذيب إصلاح المنطِق): 1/ 126، والجواليقيُّ في (شَرح أَدَبِ الكاتِب): 406، إلى مَنظورِ بنِ مَرثَدٍ الأَسَديِّ.

(198) رَوى نَحوَهُ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ الدّارقُطنيُّ في سُنَنِهِ: ح3090، بِسَنَدٍ فيه أبو مُعاذٍ، قالَ

أيضًا: «**لا قَوَدَ إلاّ بالسَّيفِ**»[199]، ومِن طريقِ أبي هُرَيرَةَ: «**لا قَوَدَ إلاّ بِحَدِيدَةٍ**»[200]، وهو يَدورُ على أبي مُعاذٍ سُلَيمانَ بنِ أرقَم، وهو ضَعيفٌ بإجماعٍ. وكذلك حديثُ ابنِ مسعودٍ يَدورُ على المعَلّى بنِ هِلالٍ، وهو ضَعيفٌ متروكُ الحديثِ. وكذلك حديثُ عليٍّ لا تقومُ بإسنادِهِ حُجَّةٌ.

وحُجَّةُ الآخَرِينَ في أنَّ القاتلَ يُقتَلُ بِما قَتَلَ به: قولُهُ تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وحديثُ اليهوديِّ الذي رَضَخَ رأسَ الجاريةِ على أوضاحٍ لها، فأمَرَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أن يُرضَخَ رأسُهُ بينَ حَجَرَيْنِ[201]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 111-112)*

ويُراجَعُ أيضًا: (ص: **75**)

﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ (البقرة: **196**):

- (العُمْرَةُ) مُشتَقَّةٌ مِن عِمارَةِ المسجِدِ الحَرامِ[202]. وبُنِيَتْ على (فُعْلَة) لأنَّها في

عنه الدّارقُطنيُّ: 3/ 71: "أبو مُعاذٍ هو سُلَيمانُ بنُ أرقَم، هو متروكٌ". ويُنظَر: إرواءُ الغَليل: 7/ 288.

(199) رَوى نَحوَهُ عن عليٍّ الدّارقُطنيُّ في سُنَنِهِ: ح3088، بِسَنَدٍ فيه مُعَلّى بنُ هِلالٍ، قالَ عنه الدّارقُطنيُّ: 3/ 71: "متروكٌ". ويُنظَر: إرواءُ الغَليل: 7/ 288-289.

(200) رَواهُ عنهُ الدّارقطنيُّ في سُنَنِهِ: ح3089، بِسَنَدٍ فيه أبو مُعاذٍ، قالَ عنهُ الدّارقطنيُّ: 3/ 71: "هو متروكٌ". ويُنظَر: إرواءُ الغَليل: 7/ 288.

(201) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6879، كتاب الدِّيات، باب (مَن أقادَ بالحَجَر)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح 4337، و4338، كتاب القَسامَةِ، باب (ثُبوت القِصاصِ في القَتلِ بالحَجَرِ وغَيرِهِ مِن المحَدَّداتِ والمثَقَّلاتِ، وقَتل الرَّجُلِ بالمرأة).

(202) في (تاج العَروس): 13/ 130: "العُمْرَةُ، بالضَّمِّ، هي الزِّيارةُ التي فيها عَمارَةُ الوُدِّ. وجُعِلَ

مَعنى (قُرْبَة) و(وُصْلَة) إلى اللهِ تعالى. وليسَ قولُ مَن قالَ: إنَّها الزِّيارةُ في اللُّغَةِ[203]، بيِّنٍ، ولا في قولِ الأعشى حُجَّةٌ لهم؛ لأنَّه مُحتَمِلٌ لِلتَّأويلِ، وهو قولُهُ:

وَجاشَتِ النَّفْسُ لَمّا جاءَ فَلُّهُمُ ... وَراكِبٌ جاءَ مِنْ تَثْلِيثَ مُعْتَمِرُ[204]

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 494)

• العُمْرَةُ واجِبَةٌ في قولِ أكثرِ العُلَماءِ، وهو قولُ ابنِ عُمَرَ[205]، وابنِ عبّاسٍ[206].

وقالَ الشَّعبيُّ: لَيسَتْ بِواجبةٍ. وذُكِرَ عنه أنَّه كانَ يَقرَؤُها: {**وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ**}، بِالرَّفعِ، لا يَعطِفُها على (الحَجّ)[207].

وقالَ عَطاءٌ: هي واجِبَةٌ إلّا على أهلِ مَكَّةَ[208]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 27)*

في الشَّريعةِ لِلقَصدِ المخصوصِ، وكذلكَ الحجُّ... ومَعنى (اعْتَمَرَ) في قَصدِ البيتِ: أنَّه إنَّما خُصَّ بهذا لأنَّه قَصْدٌ بِعَمَلٍ في مَوضِعٍ عامِرٍ". أمّا ابنُ فارسٍ فجَعَلَ (العُمْرَة) راجعةً إلى أصلٍ آخَرَ غيرِ (العِمارَة)، وهو الدَّلالةُ على شيءٍ يَعلُو، مِن صَوتٍ أو غيرِهِ، فقالَ في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 4/ 141: "وأمّا الآخَرُ [أي: الأصلُ الآخَرُ لِلجَذرِ (عمر)] فَالعَوْمَرَةُ: الصِّياحُ والجَلَبَةُ. ويُقالُ: اعْتَمَرَ الرَّجُلُ، إذا أهَلَّ بِعُمْرَتِهِ، وذلك رَفعُهُ صوتَهُ بِالتَّلبِيَةِ لِلعُمْرَةِ".

(203) نَسَبَ الزَّبيديُّ في (تاج العَروس): 13/ 131، هذا القولَ إلى الأصمعيّ.

(204) البيتُ لأعشى باهِلَةَ، وهو مِن شَواهِدِ (الصّحاح) و(اللِسان) و(التّاج). ويُنظَر: كِتابُ الصُّبح المُنير في شِعرِ أبي بَصير: 266. والتَّأويلُ المحتَمَلُ في البيتِ هو ما ذَكَرَهُ الزَّبيديُّ في (تاج العَروس): 13/ 131، عندَ تَعقيبِهِ على البيتِ، إذ قالَ: "قالَ الأصمعيُّ: مُعْتَمِر: زَائِر. وقالَ أبو عُبَيْدَةَ: هو مُتَعَمِّمٌ بِالعِمامَةِ".

(205) رَوى ذلك عنهُ ابنُ أبي شَيبَةَ في (المُصَنَّف): ح13819، والحاكِمُ في (المُستَدرَك): 1/ 471، بإسنادٍ صَحيحٍ. يُنظر: ما صَحَّ مِن آثارِ الصَّحابةِ في الفِقه: 2/ 749. ويُنظَرُ أيضًا: الدُّرُّ المنثور: 2/ 331.

(206) رَواهُ عنه الحاكِمُ في (المُستَدرَك): 1/ 471، وقد صَحَّ ذلك عنه. يُنظَر: ما صَحَّ مِن آثارِ الصَّحابةِ في الفِقه: 2/ 750. ويُنظَرُ أيضًا: الدُّرُّ المنثور: 2/ 330.

(207) رَوى ذلك سَعيدُ بنُ منصورٍ في سُنَنِهِ: ح288، وابنُ أبي شَيبَةَ في (المُصَنَّف): ح13816. وصَحَّحَ سَنَدَ هذه القراءةِ إلى الشَّعبيِّ مُحَقِّقُ (سُنَن سَعيدِ بنِ منصور): 2/ 715-716. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 2/ 330.

(208) أورَدَ ذلك عنه السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 2/ 332، عازِيًا إخراجَهُ إلى عَبدِ الرَّزّاقِ، وعَبدِ بنِ حُمَيدٍ.

• فاختلَفَت الرِّواياتُ في إحرامِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ. . . : هل كانَ مُفْرِدًا، أو قارِنًا، أو مُتَمَتِّعًا؟ وكُلُّها صِحاحٌ إلّا مَن قالَ: كانَ مُتَمَتِّعًا، وأرادَ به: أنّه أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، وأمّا مَن قالَ: تَمَتَّعَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ، أي: أَمَرَ بِالتَّمتُّعِ وفَسخِ الحجِّ بِالعُمْرَةِ، فقد يَصِحُّ هذا التَّأويلُ، ويَصِحُّ أيضًا أن يُقالَ: تَمَتَّعَ، إذا قَرَنَ؛ لأنَّ القِرانَ ضَربٌ مِن المُتعَةِ لِما فيه مِن إسقاطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ.

والذي يَرفَعُ الإشكالَ: حديثُ البُخاريِّ: أَنَّهُ أَهَلَّ بِالحَجِّ، فَلَمّا كانَ بِالعَقيقِ أَتاهُ جبريلُ فقالَ له: إِنَّكَ بِهذا الوادي المبارَكِ، فقُلْ: لَبَّيْكَ بِحَجٍّ وعُمرَةٍ مَعًا[209]. فقد صارَ قارِنًا بعدَ أن كانَ مُفرِدًا، وصَحَّ القولانِ جميعًا. وأَمْرُهُ لأَصحابِهِ أن يَفسَخوا الحَجَّ بِالعُمرَةِ خُصوصٌ لهُم، وليسَ لِغيرِهم أن يَفعلَهُ. وإنَّما فَعَلَ ذلك لِيُذهِبَ مِن قُلوبِهِم أمرَ الجاهليَّةِ في تَحريمِهِم العُمرَةَ في أَشهُرِ الحَجِّ، فكانوا يَرَونَ العُمرَةَ في أَشهُرِ الحَجِّ مِن أَكبرِ الكبائرِ ويقولونَ: إذا بَرَأَ الدَّبَر، وعَفَا الأَثَر، وانسَلَخَ صَفَر، حَلَّت العُمرَةُ لِمَن اعتَمَر[210].

ولم يَفسَخْ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ حَجَّهُ كما فعلَ أَصحابُهُ؛ لأَنَّه ساقَ الهَديَ وقَلَّدَهُ، واللهُ سُبحانَهُ يقولُ: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾. وقالَ حينَ رَأى أَصحابَهُ قد شَقَّ عليهِم خِلافُهُ: «**لَو اسْتَقْبَلْتُ مِن أَمْرِي ما اسْتَدْبَرْتُ لَجَعَلْتُها عُمْرَةً ولَما سُقْتُ الهَدْيَ**»[211].

قالَ شَيخُنا أبو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ[212]: إنَّما نَدِمَ على تَركِ ما هو أَسهَلُ

---

(209) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1534، كتاب الحجّ، باب (قول النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «العَقيقُ وادٍ مُبارَكٌ»).

(210) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1564، كتاب الحجّ، باب (التَّمتُّع والقِران والإفراد بِالحجِّ وفَسخ الحجِّ لِمَن لم يَكُن مَعَهُ هَديٌ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح2999، كتاب الحجّ، باب (جَواز العُمرَةِ في أَشهُرِ الحجّ).

(211) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1651، كتاب الحجّ، باب (تَقضي الحائضُ المناسِكَ كُلَّها إلّا الطَّوافَ بِالبَيتِ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح2941، كتاب الحجّ، باب (حجَّة النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّم).

(212) يُنظَر: (أَحكامُ القُرآن) لأَبي بَكرِ بنِ العَرَبيّ: 1/ 181-182.

وأرفَقُ لا على تَركِ ما هو أفضَلُ وأوفَقُ؛ وذلك لِما رَأى مِن كَراهَةِ أصحابِهِ لِمُخالفتِهِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 508-510)*

﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ (البقرة: 197)، يُراجَع: (يونس: 11)

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ (البقرة: 204):

• تقولُ: عَجِبْتُ مِن الشَّيءِ، وأَعجَبَني الشَّيءُ، إذا كانَ ذلك العَجَبُ مِن مَكروهٍ أو مَحبوبٍ. وهو عندَ النّاسِ بِمعنى (سَرَّني)[213] لا غَيرُ. وفي الحديثِ وكلامِ العربِ شَواهِدُ كثيرةٌ على هذا المعنى، منها في (الكامِلِ): فَلأَعْجَبَني أن أَعْجَبَهُ بُكاءُ أبيهِ، وفي حديثٍ ذَكَرَهُ عن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ حَسّانٍ[214]. وكذلك أنشَدَ:

أَلا هَـزِئَـتْ بِـنـا قُـرَشِـيَـ ـيَـةٌ يَـهْـتَـزُّ مـنـكـبُـهـا
تَـقُـولُ لِـي: ابـنُ قَـيْـسٍ ذا؟ وَبَـعْـضُ الـشَّـيْـبِ يُـعْـجِـبُـهـا[215]

وقالَ كَعبُ بنُ زُهَيرٍ:

لَوْ كُنْتُ أَعْجَبُ مِنْ شَيْءٍ لأَعْجَبَني سَعْيُ الفَتَى وَهوَ مَخْبُوءٌ لَهُ القَدَرُ[216]

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 444-445)

---

(213) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَةِ: 4/ 244.

(214) القولُ لأبي زَيْدٍ الأنصاريِّ، ونَصُّهُ في (الكامِلِ في اللُّغَةِ والأدَبِ): 2/ 809-810: "قالَ أبو زَيدٍ: فَلأَعْجَبَني ما أَعْجَبَهُ مِن أن تُبَكِّيَا أباهُ. يقولُ أبو زَيدٍ: عَجِبْتُ ما الذي اشتَهى مِن أن تُبَكِّيَا أباهُ. وقولُهُ: أَعْجَبَني، أي: تَرَكَني أَعْجَبُ".

(215) يُنظر: الكامِلُ في اللُّغَةِ والأدَب: 2/ 810. والشِّعرُ لابنِ قَيسِ الرُّقَيّاتِ، وهو في ديوانِهِ: 121:

أَلا هَـزِئَـتْ بِـنـا قُـرَشِـيْـ ـيَـةٌ يَـهْـتَـزُّ مَـوْكِـبُـهـا
رَأَتْ بِـي شَـيْـبَـةً فِـي الـرَّأْ سِ مِـنِّـي مـا أُغَـيِّـبُـهـا
فَـقـالَـت: ابـنُ قَـيْـسٍ ذا؟ وَغَـيْـرُ الـشَّـيْـبِ يُـعْـجِـبُـهـا

(216) يُنظر: شَرحُ ديوانِ كَعبِ بنِ زُهَير: 229.

• قولُهُ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ الآية: هو الأَخنَسُ بنُ شَرِيقٍ الثَّقَفِيُّ[217] حَليفُ قُرَيشٍ، واسمُهُ أُبَيٌّ[218]، وقُتِلَ يومَ بَدرٍ كافِرًا[219].

(التَّعريفُ والإعلام: 27)

• ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ ما أنزَلَ اللهُ تعالى في خَبَرِ خُبَيبٍ وأصحابِهِ مِن قولِ المنافِقِينَ فيهِم: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ﴾[220].

وأكثرُ أهلِ التَّفسيرِ على خِلافِ قولِهِ، وأنَّها نَزَلَتْ في الأَخنَسِ بنِ شَرِيقٍ الثَّقَفِيِّ[221]، رَواهُ أبو مالكٍ عن ابنِ عبّاسٍ، وقالَهُ مُجاهِدٌ. وقالَ ابنُ الكَلبيِّ: كُنْتُ بِمكَّةَ، فسُئِلْتُ عن هذه الآيةِ، فقُلْتُ: نَزَلَتْ في الأَخنَسِ بنِ شَرِيقٍ الثَّقَفِيِّ. فَسَمِعَني رَجُلٌ مِن ولدِهِ فقالَ لي: يا هذا، إنَّما أُنزِلَ القُرآنُ على أهلِ مَكَّةَ، فَلا تُسَمِّ أَحَدًا ما دُمْتَ فيها[222]. وكذلك قالوا في قولِهِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن

---

(217) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 312، مِن طريقِ عَمْرِو بنِ حَمّادٍ: ثنا أَسباطٌ عن السُّدِّيِّ بِهِ. وسَنَدُهُ ضَعيفٌ جدًّا؛ لِوجودِ عِلَّتَيْنِ فيه: الإعضالُ، ووُجودُ أَسباطِ بنِ نَصرٍ: ضَعيفٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 144-145.

(218) في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 348: "أُبَيٌّ: الأَخنَسُ بنُ شَرِيقٍ الثَّقَفِيُّ، حَليفُ بَني زُهْرَةَ بنِ كِلابٍ. قالَ ابنُ هشامٍ: وإنَّما سُمِّيَ الأَخنَسَ لأَنَّهُ خَنَسَ بِالقومِ يومَ بَدرٍ، وإنَّما اسمُهُ أُبَيٌّ، وهو مِن بَني عِلاجٍ، وهو عِلاجُ بنُ أَبي سَلَمَةَ بنِ عَوفِ بنِ عُقبَةَ".

(219) قالَ مُحَقِّقُ (تفسير مُبهَماتِ القُرآن) لِلبلنسيّ: 1/ 205: "جاءَ في هامشِ الأَصلِ ونُسخة (ق)، (م) قولُهُ: وقُتِلَ يومَ بَدرٍ كافِرًا: ثَبَتَ في بعضِ النُّسَخِ وكَتَبَ عليه أبو محمَّدٍ القُرطُبيُّ أَنَّ قولَهُ: الأَخنَسُ أَنَّهُ قُتِلَ يومَ بَدرٍ كافِرًا، خَطَأٌ؛ لأَنَّ الأَخنَسَ لَم يَشهَدْ مَعَ المشرِكِينَ بَدرًا، ورَدَّ حُلَفاءَهُ بني زُهْرَةَ، فلَم يَشهَدْها منهُم أَحَدٌ، فتأَمَّلْهُ. انتَهى كلامُهُ". وهذا ما سَبَقَ نقلُهُ في التَّعليقِ السّابقِ عن (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 348. وذَكَرَ ابنُ كثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 8/ 250، الأَخنَسَ بنَ شَرِيقٍ في مَن تُوُفِّيَ في وَقعةِ الحَرَّةِ، إذ قالَ: "فيها تُوُفِّيَ الأَخنَسُ بنُ شَرِيقٍ، شَهِدَ فتحَ مَكَّةَ، وكانَ مَعَ عليٍّ يومَ صِفِّينَ".

(220) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 248، والدُّرُّ المنثور: 2/ 475. وسَنَدُ القِصَّةِ ضَعيفٌ؛ مَدارُهُ على مُحَمَّدِ بنِ أَبي مُحَمَّدٍ شَيخِ ابنِ إسحاقَ، وهو مجهولٌ، تَفَرَّدَ عنه ابنُ إسحاقَ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 1/ 144.

(221) سَبَقَ تَخريجُ ذلكَ والحُكمُ عليهِ بِالضَّعفِ.

(222) أَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرِّ المنثور): 2/ 476، عازِيًا إخراجَهُ إلى عَبدِ بنِ حُمَيدٍ وابنِ المنذرِ عن الكَلبيِّ.

يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: 207): نَزَلَتْ في صُهَيبِ بنِ سِنانٍ حينَ هاجَرَ وترَكَ جميعَ مالِهِ لِقُرَيشٍ ويَدَعُونَهُ يُهاجِرُ بِنفسِهِ إلى اللهِ ورسولِهِ[223].

واستَشهَدَ ابنُ هشامٍ على تفسيرِ (الألَدّ) بِقولِ مُهَلهِلٍ. . . :

إنَّ تَحتَ الأحجارِ حَدًّا ولِينًا وَخَصِيمًا أَلَدَّ ذا مِعْلاقِ[224]

. . . أمّا (الألَدُّ) فهو مِن (اللَديدَيْن)، وهُما جانِبا العُنُقِ. فَـ(الألَدُّ): الذي يُريغُ الحُجَّةَ مِن جانبٍ إلى جانبٍ. يُقالُ: تَرَكْتُهُ يَتَلَدَّدُ.

وقالَ الزّجّاجُ: ﴿ٱلْخِصَامِ﴾: جَمعٌ في هذه الآيةِ[225]، ولا يَستقيمُ أن يكونَ مَعناهُ المخاصَمَةَ؛ لأنَّ (أَفْعَل) الذي يُرادُ به التَّفضيلُ إنَّما يكونُ بعضَ ما أُضيفَ إليه، تقولُ: زيدٌ أفصَحُ النّاسِ، ولا تقولُ: زيدٌ أفصَحُ الكلامِ.

قالَ الشَّيخُ الحافظُ رَضيَ اللهُ عنهُ: هذا الذي قالَهُ حَسَنٌ إن كانَ (ألَدُّ) مِن هذا البابِ الذي مُؤَنَّثُهُ الـ(فُعْلى)، أمّا إذا كانَ مِن بابِ (أفْعَل) الذي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلاءُ) نحوُ: أَخْرَسَ وخَرْساءَ، فَـ(الخِصامُ) مَصدَرُ (خاصَمْتُهُ)، وهو ظاهِرُ قولِ المفَسِّرينَ؛ فإنَّهم فسَّرُوهُ بِالشَّديدِ الخُصومَةِ. فَـ(اللَدَدُ) إذَن مِن صِفةِ المخاصَمَةِ وإن وُصِفَ به الرَّجُلُ مَجازًا. ويُقَوِّي هذا قولُهُ[226]: وَخَصِيمًا أَلَدَّ، ولم يُضِفْهُ، ولا قالَ: أَلَدَّ مِن كَذا، فجعَلَهُ مِن بابِ (أَصَمّ) و(أَشَمّ) ونحوِهِ. ويُقَوِّيهِ أيضًا قولُهُم في الجَمعِ: قَوْمٌ لُدٌّ. رَوَتْ عائشَةُ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ أنَّه قالَ: «**أَبْغَضُ الخَلْقِ إلى اللهِ الخَصِمُ الأَلَدُّ**»[227].

---

(223) أورَدَ ذلك ابنُ كثيرٍ في تفسيرِهِ: 1/ 564، عن ابنِ عبّاسٍ وأنَسٍ وسَعيدِ بنِ المُسَيِّبِ وأبي عُثمانَ النَّهديِّ وعِكرِمَةَ وجماعةٍ. وصَحَّحَهُ عادِلُ بنُ يوسفَ العزازيُّ في (هِدايَة المُستَنير): 88، مِن رِوايةِ ابنِ سَعدٍ: 3/ 170-171، غيرَ أنَّ صاحِبَي (الاستيعاب في بَيانِ الأسباب): 1/ 145-148، ضَعَّفَا مُعظَمَ رِواياتِهِ.

(224) يُنظر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 249.

(225) يُنظَر: مَعاني القُرآنِ وإعرابُه: 1/ 238.

(226) أي: مُهَلهِل في البيتِ المذكورِ آنِفًا.

(227) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4523، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح 6722، كتاب العِلم، باب (في الألَدِّ الخَصِم).

وقَرَأَ ابنُ مُحَيْصِنٍ: {وَيَشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ}[228]، بِفَتحِ الياءِ والهاءِ، ورَفعِ الهاءِ مِن اسمِ اللهِ تعالى، أي: ويَعلَمُ اللهُ ما في قَلبِهِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 193-196)

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ **(البقرة: 207)**

• قولُهُ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ الآيةَ: هو صُهَيبُ بنُ سِنانٍ[229]، يُكنى أبا يَحيى. وأصلُهُ مِن العَرَبِ ووَقَعَ عليه سِباءٌ في الجاهليَّةِ. وكانَتْ في لِسانِهِ لكنةٌ رُوميَّةٌ[230]. *(التَّعريفُ والإعلام: 27)*

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ **(البقرة: 216)، يُراجَع: (النِّساء: 11-12)**

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ **(البقرة: 217)**:

---

(228) قَرَأَ الجُمهورُ: ﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ﴾، بِضَمِّ الياءِ وكَسرِ الهاءِ ونَصبِ لفظِ الجلالَةِ. وقَرَأَ أبو حَيوَةَ وابنُ مُحَيصِنٍ والحسَنُ وابنُ عبّاسٍ: {وَيَشْهَدُ اللهُ}، بِفَتحِ الياءِ والهاءِ مِن (يَشْهَدُ)، ورَفعِ لفظِ الجلالَةِ فاعلًا. يُنظَر: مُعجَمُ القِراءات: 1/ 278.

(229) رَوى ذلك الحاكِمُ في (المستَدرَك): 3/ 398، عن أنَسٍ رضيَ اللهُ عنه، وقالَ: "صَحيحٌ على شرطِ مُسلِمٍ ولم يُخَرِجاهُ". ورَواهُ الحارثُ بنُ أبي أُسامةَ في مُسنَدِهِ – المطالِب العالِيَة: ح3552-، وقالَ ابنُ حجرٍ: 3/ 310: "رَواهُ ابنُ أبي حاتمٍ في التَّفسير"، وقالَ مُحَقِّقُ (المطالِب العالِيَة): "فيهِ عليُّ بنُ زيدِ بنِ جدعان". وأورَدَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح10856، عن ابنِ جُرَيجٍ، وقالَ: 7/ 34: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ، ورجالُهُ ثِقاتٌ إلى ابنِ جُرَيجٍ". ورَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 321، عن ابنِ جُرَيجٍ أنَّ الآيَةَ نزَلَتْ في صُهَيبِ بنِ سِنانٍ وأبي ذَرٍّ الغِفاريِّ.

(230) يُنظر: المستَدرَك: 3/ 398.

• ذَكَرَ[231] الشَّهرَ الحرامَ وما كانَ مِن أهلِ السَّرِيَّةِ فيه[232]، وأنَّه سُقِطَ في أيديهم لِما أصابُوا فيه مِن الدَّمِ؛ وذلك أَنَّ تحريمَ القِتالِ في الأشهُرِ الْحُرُمِ كانَ حُكمًا معمولًا به مِن عَهدِ إبراهيمَ وإسماعيلَ، وكانَ مِن حُرُماتِ اللهِ ومِمّا جَعَلَهُ مَصلحةً لأهلِ مكَّةَ، قالَ تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ﴾ (المائدة: 97)، وذلك لَمّا دَعَا إبراهيمُ لِذُرِّيَّتِهِ بمكَّةَ، إذ كانوا بِوادٍ غيرِ ذي زَرعٍ، أن يَجعلَ أفئدةً مِن النّاسِ تَهوي إليهم، فكانَ، في ما فرضَ على النّاسِ مِن حَجِّ البيتِ، قوامًا لِمصلحتِهم ومَعاشِهم.

ثُمَّ جَعَلَ الأشهُرَ الحُرُمَ أربعةً: ثلاثةً سَردًا وواحِدًا فَرْدًا وهو رَجَبٌ. أمّا الثَّلاثةُ فَلِيأمَنَ الحُجّاجُ وارِدِينَ إلى مكَّةَ وصادِرِينَ عنها شَهرًا قبلَ الحجِّ وشَهرًا بعدَهُ قَدرَ ما يَصِلُ الرّاكبُ مِن أقصى بِلادِ العربِ ثُمَّ يَرجِعُ، حِكمةً مِن اللهِ. وأمّا رَجَبٌ فَلِلعُمّارِ يَأمَنونَ فيه مُقبِلينَ وراجِعِينَ، نِصفُ الشَّهرِ لِلإقبالِ ونصفُهُ لِلإيابِ؛ إذ لا تكونُ العُمرَةُ مِن أَقاصي بِلادِ العربِ كما يَكونُ الحجُّ؛ ألا تَرى أنّا لا نَعتَمِرُ مِن بلادِ المغربِ، فإذا أَرَدْنا عُمرَةً فإنَّما تكونُ معَ الحجِّ، وأقصى منازلِ المعتَمِرِينَ بينَ مسيرةِ خمسةَ عشَرَ يومًا، فكانَت الأَقواتُ تأتيهم في المواسمِ، وفي سائرِ العامِ تنقطعُ عنهم ذُؤْبانُ العربِ وقُطّاعُ السُّبُلِ. فكانَ في رَجَبٍ أَمانٌ لِلسّالِكِينَ إليها مصلحةً لأهلِها ونظَرًا مِن اللهِ لهُم دَبَّرَهُ وأبقاهُ مِن مِلَّةِ إبراهيمَ لم يُغَيَّرْ حتّى جاءَ الإسلامُ، فكانَ القِتالُ فيه مُحَرَّمًا كذلك صَدرًا مِن الإسلامِ، ثُمَّ أباحَتْهُ آيةُ السَّيفِ، وبَقِيَتْ حُرمةُ الأشهُرِ الحُرُمِ لَم تُنسَخْ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ:

---

(231) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 288-292.

(232) رَوى حَديثَ سَرِيَّةِ عبدِ اللهِ بنِ جَحشٍ أيضًا الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 347-349، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 3/ 17-21. وأورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 2/ 534- 535. وقالَ الدُّكتور أكرم ضياء العُمَريّ في كتابِهِ (السِّيرةُ النَّبويَّةُ الصَّحيحَة): 2/ 347: "لهُ شَواهِدُ مُسنَدَةٌ عندَ الطَّبَرانيِّ بإسنادٍ حَسَنٍ، وغيرِهِ... والحديثُ يَرقَى بِمجموعِ طُرُقِهِ إلى الصَّحيحِ لِغيرِهِ". وحَسَّنَ الحديثَ عادِلُ بنُ يوسفَ العزّازيُّ في (هِداية المُستَنير): 90، وصَحَّحَهُ أحمد محمَّد العليميّ باوزير في (مَرويّات غزوةِ بَدر) - الهامش: 89، قائلًا: "فهذه القِصَّةُ ثابتةٌ مِن حيثُ السَّنَدُ، ومِن حيثُ الاتِّصالُ، فلا مَطعَنَ فيها ولا كلامَ".

﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ﴾ (التوبة: 36)، فتعظيمُ حُرمَتِها باقٍ وإن أُبيحَ القِتالُ. وقد رُوِيَ عن عَطاءٍ أَنَّ تحريمَ القتالِ فيها حُكمٌ ثابتٌ لَم يُنسَخْ[233]. *(الرَّوْضُ الأُنُف: 5/ 80-81)*

---

(233) قالَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ - طبعة دار المعارف: 4/ 314: "حدَّثنا القاسِمُ قالَ: حَدَّثنا الحُسَينُ قالَ: حدَّثني حَجّاجٌ عن ابنِ جُرَيجٍ قالَ: قُلْتُ لِعطاءٍ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ﴾، قُلْتُ: ما لَهُم، وإذ ذاكَ لا يَحِلُّ لهم أن يَغزُوا أهلَ الشِّركِ في الشَّهرِ الحرامِ ثُمَّ غَزَوهُم بعدُ فيه؟ فحلَفَ لي عَطاءٌ باللهِ: ما يَحِلُّ لِلنّاسِ أن يَغزُوا في الشَّهرِ الحرامِ ولا أَنَ يُقاتلُوا فيه، وما يُستَحَبُّ. قالَ: ولا يُدْعَوْنَ إلى الإسلامِ قبلَ أن يُقاتَلُوا ولا إلى الجِزيةِ، تَرَكوا ذلكَ". وأشارَ المحقِّقانِ أحمد محمَّد شاكر ومحمود محمَّد شاكر في هامشِ التَّحقيقِ إلى أَنَّه قد وَقَعَ في مطبوعةِ تفسيرِ الطَّبريِّ في الإسنادِ: "عن ابنِ جُرَيجٍ، عن مُجاهِدٍ قالَ: قُلْتُ لِعَطاءٍ"، فقالَ المحقِّقانِ: "فقولُهُ: عن مُجاهِدٍ، خَطَأٌ وزيادَة مفسِدَة"، فلِذلكَ حُذِفَتْ في مَطبوعَتِهما. ويُنظَرُ: جامعُ البيان عن تأويلِ آيِ القُرآن - طبعة دار الفِكر: 2/ 353، ففيها ما ذَكَرَ المحقِّقانِ. ورَوى الأَثَرَ عن عَطاءٍ أيضًا ابنُ الجَوزيِّ في (نَواسِخ القُرآن): 196، وفيه: "فحَلَفَ لي بِاللهِ: ما يَحِلُّ لِلنّاسِ الآنَ أن يَغزُوا في الحَرَمِ ولا في الشَّهرِ الحَرامِ إلّا أن يُقاتلُوا فيهِ أو يُغْزَوا، وما نُسِخَتْ". وأشارَ مُحقِّقُ الكتابِ إلى وقوعِ تَحريفٍ آخَرَ في نُسخةِ تفسيرِ الطَّبريِّ المطبوعَةِ لم يتَنَبَّهْ إليه مُحقِّقاهُ بَيَّنَتْهُ روايةُ ابنِ الجَوزيِّ، هو قولُهُ عندَ الطَّبريِّ: "وما يُستَحَبُّ"، على حين جاءَ عندَ ابنِ الجَوزيِّ بِالصِّيغةِ الصَّحيحةِ وهي: "وما نُسِخَتْ"، واللهُ أعلَمُ. وقالَ أبو بَكرِ بنُ العَرَبيِّ شيخُ السُّهَيليِّ في كتابِهِ (النّاسِخُ والمنسوخُ في القُرآنِ الكَريم): 2/ 27-28: "قد رَوى المفَسِّرونَ عن عَطاءٍ أَنَّه قالَ: إنَّ هذه الآيَةَ مُحكَمَةٌ، وإنَّ القتالَ في الأشهُرِ الحُرُمِ لا يَجوزُ. وهذا القولُ مِن عَطاءٍ مَسبوقٌ بالإجماعِ مِن الصَّحابةِ والأخبارِ الواردةِ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ بِقِتالِهِ في الأشهُرِ الحُرُمِ وإرسالِهِ سَراياهُ فيها، وعليه يَدُلُّ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةًۚ﴾ (التّوبة: 36)، فنَهى عن ظُلمِ النَّفسِ فيها وأَمَرَ بِقِتالِ المشرِكِينَ كافَّةً. فإن قيلَ: إنَّما يَعتَقِدُ عَطاءٌ ومَن قالَ بِقولِهِ أَنَّ قولَهُ تَعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ (التّوبة: 5) يَعني به: ذا القِعدَةِ، وذا الحِجَّةِ، والمحَرَّمَ، ورَجَبًا. قُلْنا: لو كانَ هذا لَكانَ قولُهُ مُضَمَّنًا بِمعنًى هو: سِيحُوا في الأرضِ ثَمانيةَ أشهُرٍ: أربعةَ تَسييرِ النَّبيِّ لِلكُفّارِ، وأربعةً بِحُكمِ التَّحريمِ... فمِن الحكمِ أن تكونَ أشهُرُ السِّياحةِ الأربعةُ متَّصِلةً مِن يومِ النِّداءِ بها وهو يومُ النَّحرِ، ولا يكونَ قبلَها تحريمٌ ولا بعدَها". وقالَ ابنُ العَرَبيِّ أيضًا في كتابِهِ (أحكامُ القُرآن): 1/ 206- 207، بعدَ أن عَرَضَ الخِلافَ في نَسخِ الآيةِ: "قالَ المحقِّقُونَ: نَسَخَها قولُهُ تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ (التّوبة: 5)، يعني: أَشهُرَ التَّسييرِ، فلَم يَجعَلْ حُرمةً إلّا لِزمانِ التَّسييرِ. والصَّحيحُ أَنَّ هذه الآيةَ رَدٌّ على المشرِكِينَ حينَ

•﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ﴾ الآية: في هذه الآيةِ دليلٌ على أنَّ ما وَقَعَ به الفِعلُ أو فيهِ فإنَّه مُشتَمِلٌ عليه كما يَشتَمِلُ الفاعِلُ على الفِعلِ الذي هو حركةٌ لهُ أو صِفةٌ فيه. ولِذلك أُضيفَ المصدَرُ إلى المفعولِ كما يُضافُ إلى الفاعِلِ، وأُخبِرَ به عَمّا لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ، وبُنِيَ بِناءَ (فاعِل) في نَحوِ قولِهِ تعالى: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (الحاقَّة: 21، والقارعة: 7) في أَحَدِ الأقوالِ.

وإذا ثبتَ هذا صَحَّ البَدَلُ في قولِهِ، وهو عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عنه، لِحَفصَةَ: لا يَغُرَّنَّكِ هذه التي أَعجَبَهَا حُسْنُها حُبُّ رَسُولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ إيّاها[234]. فَـ(حُبُّ) بَدَلٌ مِن (هذهِ) وإن لَم يَكُنْ فِعلًا لها وإنَّما هو واقِعٌ بها، كما أنَّ الـ(قِتال) بَدَلٌ مِن (الشَّهر) وإن لم يَكُنْ فِعلًا لهُ وإنَّما هو واقِعٌ فيه.

ومِن فوائدِ هذه الآيةِ: أن يُسأَلَ عن قولِهِ تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾: لِمَ قَدَّمَ (الشَّهرَ الحَرامَ) ولَم يَقُلْ: يَسْأَلُونَكَ عَنِ قِتالِ الشَّهْرِ الحَرامِ، وهُم لَم يَسأَلُوا عن الشَّهْرِ الحَرامِ إلّا مِن أَجلِ القِتالِ فيه، فكانَ الاهتِمامُ بِالقِتالِ والتَّقديمُ لهُ أَوْلى في الظّاهِرِ؟

والجوابُ: أن يُقالَ: هذا السُّؤالُ لَم يَقَعْ إلّا بعدَ وقوعِ القِتالِ في الشَّهرِ وتشنيعِ الكَفَرَةِ عليهِم انتِهاكَ حُرمةِ الشَّهرِ، فاغتِمامُهُم واهتِمامُهُم بِالسُّؤالِ إنَّما وَقَعَ مِن أَجلِ حُرمةِ الشَّهرِ، فلِذلك قُدِّمَ في الذِّكرِ.

وفيها سُؤالٌ آخَرُ، وهو أنَّه أَعادَ ذِكرَ الـ(قِتال) بِلفظِ الظّاهِرِ، وكانَ القِياسُ أن يُعيدَ بِلفظِ المضمَرِ فيقولَ: قُلْ هوَ كبيرٌ، كما لَو سأَلَ إنسانٌ عن رَجُلٍ في

أعظَمُوا على النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ القتالَ والحمايةَ في الشَّهرِ الحرام، فقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ﴾، والفِتنةُ، وهي الكُفرُ، في الشَّهرِ الحرامِ أَشَدُّ مِن القتلِ، فإذا فعَلْتُم ذلك كُلَّه في الشَّهرِ الحَرامِ تَعَيَّنَ قِتالُكُم فيهِ". ويُنظَرُ أيضًا: الإيضاحُ لِناسِخِ القُرآنِ ومَنسوخِه: 160-162.

(234) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2468، كتاب المظالِم، باب (الغُرفَة والعُلِّيَّة المُشْرِفَة وغَير المُشْرِفَةِ في السُّطوحِ وغَيرِها)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3676، كتاب الطَّلاق، باب (في الإيلاءِ واعتِزالِ النِّساءِ وتَخييرِهِنَّ، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾).

الدّارِ لَقالَ: هو فُلانٌ، أو: هو طَويلٌ أو قَصيرٌ، بِلفظِ المضمَرِ، ويَقبُحُ أن يقولَ بِلفظِ الظّاهرِ؛ لأنَّ المضمَرَ، إذا عُرِفَ المعنى، أوجَزُ وأوْلى.

والجوابُ: أن يُقالَ: في إعادةِ لفظِ الظّاهرِ هُنا فائدةٌ، وهي عُمومُ الحُكمِ، ولو جاءَ بِلفظِ المضمَرِ فيقول: هو كبيرٌ، لاختَصَّ الحُكمُ بِذلك القِتالِ الواقعِ في القِصَّةِ، وليسَ الأمرُ كذلكَ وإنَّما هو عامٌّ في كلِّ قتالٍ وَقَعَ في شَهرٍ حَرامٍ.

ونظيرُ هذه المسألةِ: قولُهُ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ وقد قيلَ له: أَنَتَوَضَّأُ بِماءِ البَحرِ؟ فقالَ: «**هُوَ الطَّهُورُ ماؤُهُ**»[235]، ولَم يَقُلْ: نَعَم، تَوَضَّؤُوا منهُ؛ لِئلّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ الحُكمَ مَخصوصٌ بِالسّائلِ، فلَمّا أَخبَرَ عنهُ أَنَّه الطَّهُورُ ماؤُهُ استَمَرَّ الحُكمُ فيهِ على العُمومِ ولم يُتَوَهَّمْ قَصرُهُ على السَّبَبِ.

وكذلك هذا حينَ قالَ: ﴿قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾، فجَعَلَ الاسمَ المخبَرَ عنه ﴿قِتَالٌ﴾، وخَصَّصَهُ بِالمجرورِ الذي هو ضَميرُ ﴿ٱلشَّهۡرِ﴾، فتَعَلَّقَ الحُكمُ به على العُمومِ مَتى وَقَعَ؛ لأنَّ اللفظَ المضمَرَ لا تَقتَضي صيغتُهُ إلّا تخصيصَ الخبَرِ بِما يَعودُ عليهِ. ***(نَتائجُ الفِكر: 243-244)***

﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ﴾ (البقرة: 219)

• المَيْسِرُ: هي الجَزُورُ التي تُقَسَّمُ، يُقالُ: يَسَرْتُ، إذا قَسَمْتَ. هكَذا فَسَّرَهُ القُتَبيُّ[236]، وأَنشَدَ[237]:

---

(235) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح83، كتاب الطَّهارة، باب (الوُضوء بِماءِ البَحر)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح69، كتاب الطَّهارة، باب (ما جاءَ في ماءِ البَحرِ أَنَّهُ طَهور)، والنَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح59، كتاب الطَّهارة، باب (ماء البَحر)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح386، و387، و388، كتاب الطَّهارة، باب (الوُضوء بِماءِ البَحر). والحديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(236) يُنظَر: المَيْسِرُ والقِداح: 23-24.

(237) البيتُ في (أساس البَلاغَة): 2/ 558، مَنسوبًا إلى سُحَيْمِ بنِ وَثِيلٍ اليَربوعِيِّ.

أَقُولُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إِذْ يَيْسِرُونَنِي أَلَمْ يَيأَسُوا أَنِّي ابنُ فارِسِ زَهْدَمِ

قالَ: يَيْسِرُونَنِي، أَي: يَقتَسِمُونَ مالي. ويُروى: يَأْسِرُونَنِي، مِن (الأَسْر)[238].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 360)

﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ (البقرة: 221)

• لا يَجوزُ وَطْءُ وَثنيَّةٍ ولا مَجوسيَّةٍ بِملكِ يَمينٍ ولا نِكاحٍ حتّى تُسلِمَ. وإن كانَتْ ذاتَ زَوجٍ فلا بُدَّ أيضًا مِن استِبرائها. وأمّا الكِتابيّاتُ فلا خِلافَ في جَوازِ وَطْئِهِنَّ بِمِلكِ اليَمينِ.

وقد رُوِيَ عن طائفةٍ مِن التّابِعِينَ، منهُم عَمْرُو بنُ دينارٍ، إباحةُ وَطْءِ المجوسِيَّةِ والوَثَنِيَّةِ بِملكِ اليَمينِ[239]. وقولُ اللهِ تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ تَحريمٌ عامٌّ إلّا ما خَصَّصَتْهُ آيةُ المائدةِ مِن الكِتابيّاتِ، والنِّكاحُ يَقَعُ على الوَطْءِ بِالعَقدِ والمِلكِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 281-282)

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: 222-223)

• إتيانُ النِّساءِ في أَعجازِهِنَّ مُحَرَّمٌ. وتَحريمُهُ مأخوذٌ مِن قَواعِدِ الشَّرعِ الثَّلاثِ، وهي: الكتابُ، والسُّنَّةُ، والإجماعُ.

أَمّا الكتابُ فاستُنبِطَ التَّحريمُ منهُ مِن ثَلاثِ آياتٍ:

---

(238) يُنظَر: المَيْسِرُ والقِداح: 24.

(239) رَوى ابنُ أبي شَيبَةَ في (المُصَنَّف): ح16455، عن عُبَيدِ اللهِ عن مُثَنَّى قالَ: كانَ عَطاءٌ وطاوُسٌ وعَمْرُو بنُ دينارٍ لا يَرَونَ بأسًا أن يتَسَرّى الرَّجُلُ المجوسيَّةَ، وكَرِهَهُ سَعيدُ بنُ المُسَيِّب.

الأُولى: قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾ (البقرة: 223)، ولَم يَقُلْ: مِلكٌ لكُم، ولا: مُباحاتٌ لكُم، على الإطلاقِ حتّى قَيَّدَهُ بِالحَرثِ تنبيهًا على أنَّ هذه الشَّهوةَ البَهيميَّةَ إنَّما أُطلِقَتْ لنا شَرعًا لِيَكثُرَ النَّسلُ، ولِيَنتشِرَ عِبادُ اللهِ في الأَرضِ، فيُقيموا أَمرَهُ. وكذلك قالَ عليه السَّلامُ: «**تَزَوَّجُوا الوَلُودَ الوَدُودَ؛ فإنِّي مُكاثِرٌ بِكُم الأُمَمَ**»[240]. فنَبَّهَ بِقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ﴾، ولَم يَقُلْ: فَأْتُوا شَهْوَتَكُم، ولا: لَذّاتِكُم، على المقصودِ بِالنِّكاحِ.

وكذلك قالَ: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ مِنكُمۡ﴾ (النُّور: 32) الآية، وهو سُبحانَهُ لا يَأمُرُ بِاتِّباعِ الشَّهَواتِ، وإنَّما يَأمُرُ بِالحقِّ وما فيه زيادةٌ في الخَيرِ والدِّينِ والصَّلاحِ، غيرَ أَنَّه إذا وافقَ الهوى الحقَّ أَرضَيْتَ الخالِقَ والخَلْقَ، وإذا وافقَ الحقُّ الشَّهوةَ فذلِكَ الزُّبْدُ بِالعَجْوَةِ[241]، وإذا وافقَ هَوايَ رُشدِي فذلِكَ الزُّبْدَةُ بِالبُردِيِّ[242]، وهذه أَمثالٌ تَضرِبُها العربُ في هذا المعنى.

وأَمّا الآيةُ الثّانيةُ فقولُهُ عزَّ وجلَّ في قَومِ لُوطٍ: ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُمۚ﴾ (الشُّعراء: 166)، و(مِن) تَدُلُّ على التَّبعيضِ، فلَمّا لَم يَقُلْ: وَتَذَرُونَ أَزواجَكُم، عُلِمَ أَنَّ إباحةَ الوَطْءِ مُقَيَّدَةٌ غيرُ مُطلَقَةٍ، كما هي مُقَيَّدَةٌ في قولِهِ: ﴿فَأۡتُواْ﴾، إلّا أَنَّ قولَهُ: ﴿فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ﴾ مُبَيِّنٌ البَعضَ المشارَ إليه في ﴿أَزۡوَٰجِكُمۚ﴾.

وأَمّا الثّالثةُ فقولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ قُلۡ هُوَ أَذٗى﴾ (البقرة: 222)، فنَبَّهَ على عِلَّةِ التَّحريمِ لِوَطْءِ الحائضِ. قالَ شَيخُنا أبو بَكرِ بنُ العَرَبيِّ

(240) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2050، كتاب النِّكاح، باب (النَّهي عن تَزويجِ مَن لَم يَلِدْ مِن النِّساء)، والنَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح3227، كتاب النِّكاح، باب (كَراهِيَة تَزويجِ العَقيم)، عن مَعقِلِ بنِ يَسارٍ رَضيَ اللهُ عنهُ. والحديثُ قالَ عنهُ الألبانيُّ: "حَسَنٌ صَحيحٌ".

(241) العَجْوَةُ بِالحِجازِ: التَّمرُ المحشِيُّ، وتَمرٌ بِالمدينةِ. يُنظَر: القاموسُ المحيط: 2/ 1716.

(242) البُرْدِيُّ، بِالضَّمِّ: تَمرٌ جَيِّدٌ. يُنظَر: القاموسُ المحيط: 1/ 394.

رَحِمَهُ اللهُ: سأَلْتُ الإمامَ الطُّوسيَّ[243] عن دليلِ التَّحريمِ لإتيانِ النِّساءِ في أعجازِهِنَّ، فقالَ: قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ﴾؛ فلَمّا حَرَّمَ وَطْءَ الحائضِ لِلنَّجاسةِ العارِضَةِ كانَ التَّحريمُ لِمَوضِعِ النَّجاسةِ اللازِمةِ أَوْلى وأَحْرى[244]. وهذا الأصلُ يُقالُ له: دَليلُ الأَحْرى، وهو أصلٌ مُتَّفَقٌ عليه.

وأَمّا السُّنَّةُ فقَولُ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ: «**إنَّ اللهَ لا يَستَحِي مِن الحقِّ؛ لا تَأْتُوا النِّساءَ في أَعجازِهِنَّ**»[245]، أو قالَ: «**في أَدبارِهِنَّ**»[246]، خَرَّجَهُ البُخاريُّ وغيرُهُ[247].

ورَوى مَعْمَرُ بنُ راشِدٍ في جامِعِهِ بِإسنادٍ يَرفعُهُ إلى أَبي هُرَيرَةَ: أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ: «**لا يَنظُرُ اللهُ إلى رَجُلٍ أَتى امرَأَةً في دُبُرِها، ومَن لا يَنظُر اللهُ إليهِ لا يَرحَمهُ**»[248]، وكَفى بِهذا وَعيدًا، ولا يَقترِنُ الوَعيدُ إلّا بِالمحَرَّماتِ لا بِالمكروهاتِ.

ورَوى التِّرمذيُّ وأَبو داوُدَ جميعًا عن حكيمِ بنِ أفلَحَ عن أَبي تَميمَةَ

---

(243) هو حُجَّةُ الإسلام زَينُ الدِّينِ أَبو حامِدٍ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ الطُّوسِيُّ الغَزّاليُّ الشّافعيُّ، صاحِبُ التَّصانيفِ والذَّكاءِ المفرِطِ. مِن كُتُبِهِ: إحياءُ عُلوم الدِّين، والقِسطاس، والمستَصفَى، والمنخُول. تُوُفِّيَ سنةَ خَمسٍ وخَمسِمِئةٍ. يُنظَر: سِيَرُ أعلامِ النُّبَلاء: 19/ 322-343.

(244) يُنظَر: عارِضَةُ الأَحوَذِيّ: 5/ 113.

(245) رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1164، كتاب الرّضاع، باب (ما جاءَ في كَراهِيَةِ إتيانِ النِّساءِ في أدبارِهِنَّ)، عن عَليِّ بنِ طَلْقٍ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ في حديثٍ لهُ: «وَلا تَأْتُوا النِّساءَ في أَعجازِهِنَّ، فإنَّ اللهَ لا يَستَحيي مِن الحَقِّ». والحديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ.

(246) رَوى ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح1924، كتاب النِّكاح، باب (النَّهيِ عَن إتيانِ النِّساءِ في أدبارِهِنَّ)، عن خُزَيمةَ بنِ ثابِتٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ لا يَستَحيي مِن الحَقِّ»، ثَلاثَ مَرّاتٍ، «لا تَأْتُوا النِّساءَ في أَدبارِهِنَّ». والحديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(247) لَم أَجِدْهُ في صَحيحِ البُخاريِّ.

(248) رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1165، كتاب الرّضاع، باب (ما جاءَ في كَراهِيَةِ إتيانِ النِّساءِ في أدبارِهِنَّ)، عن ابنِ عبّاسٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «لا يَنظُرُ اللهُ إلى رَجُلٍ أَتى رَجُلًا أو امرَأَةً في الدُّبُرِ». والحديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ خَلا الشَّطرَ الثّانيَ منهُ فقد حَسَّنَهُ في (آداب الزِّفاف): 105.

الهُجَيْمِيّ، واسمُهُ طَرِيفُ بنُ مُجالِدٍ، عن أبي هُرَيرَةَ: أنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ: «**مَنْ أتى كاهِنًا فَصَدَّقَهُ، أو أتى امرَأَةً في دُبُرِها، أو امرَأَةً حائِضًا، فَقَدْ كَفرَ بما أُنْزِلَ على مُحَمَّدٍ**»[249]. قالَ التِّرمذِيُّ: مَعنى هذا على التَّغليظِ[250]. يُرِيدُ: أنَّه ليسَ بِالكُفرِ المُخرِجِ عن المِلَّةِ. غيرَ أنَّ حَكيمَ بنَ أفلَحَ يُضَعَّفُ عِندَهُم[251].

وذَكَرَ الخَطّابيُّ[252] بإسنادٍ يَرفعُهُ: أنَّ رَجُلًا سأَلَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عن إتيانِ المرأَةِ في دُبُرِها، فقالَ: «**حلالٌ**». فلَمّا وَلّى الرَّجُلُ دَعاهُ فقالَ: «**في أيِّ الخُرْبَتَينِ؟**»، ويُروى: «**في أيِّ الخُصْفَتَينِ؟**»، ثُمَّ نَهاهُ عن ذلك. و(الخُرْبَةُ) و(الخُصْفَةُ): الثُّقْبَةُ[253]، فقصرهُ الواحدَةَ منهُما بِالتَّحليلِ، و نَهاهُ عن الأُخرى.

وأمّا أقوالُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهُم:

فقالَتْ عائشَةُ: إذا حاضَت المرأَةُ حَرُمَ الجُحرانِ[254]. تُريدُ: جُحرَ الحَيضِ، وقد كانَ الآخَرُ حَرامًا. ورَواهُ بعضُهُم: الجُحرانُ، بِضَمِّ النُّونِ، قالَ الهرويُّ: قد تُضَمُّ نونُ الاثنَيْنِ إذا كانا مُتَلازِمَيْنِ كـ(الجَلَمان)، وكما قالَتْ فاطِمَةُ رَضيَ اللهُ عنها في لَيلَةٍ مُظلِمةٍ تُنادي ابنَيْها: يا حَسَنانُ ويا حُسَيْنانُ. هكذا رُوِيَ بِالضَّمِّ[255]. وهذا الذي قالَهُ الهرويُّ أوْلى مِن قولِ ابنِ قُتَيبَةَ، فإنَّه قالَ: الجُحرانُ: لغةٌ في (الجُحر)، كما تقولُ: عَقِبُ الشَّهرِ وعُقبانُهُ[256].

---

(249) رَواهُ أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح3904، كتاب الطِّبّ، باب (في الكاهِن)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح135، كتاب الطَّهارَة، باب (ما جاءَ في كَراهِيَةِ إتيانِ الحائض)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح639، كتاب الطَّهارة وسُنَنها، باب (النَّهي عن إتيانِ الحائض). والحديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(250) يُنظَر: جامِعُ التِّرمِذِيّ: 42.

(251) يُنظَر: ميزان الاعتِدال: 1/ 583.

(252) يُنظَر: (غَريبُ الحَديث) لِلخَطّابيّ: 1/ 375-376. والحَديثُ رَواهُ أيضًا بإسنادِهِ الشّافعيُّ في (الأُمّ): ح2315، كتاب عِشرَة النِّساء، باب (إتيان النِّساءِ في أدبارِهِنَّ)، عن خُزَيمةَ بنِ ثابِتٍ.

(253) يُنظَر: (غَريبُ الحَديث) لِلخَطّابيّ: 1/ 376.

(254) ذَكَرَهُ ابنُ قُتَيبَةَ في (غَريب الحَديث): 2/ 454، ونَسَبَهُ إلى إسحاقَ بنِ راهويه. وذَكَرَهُ أيضًا أبو عُبَيدٍ الهرويُّ في (كِتاب الغَريبَيْن): 1/ 320.

(255) يُنظَر: كتابُ الغَريبَيْن: 1/ 321.

(256) يُنظر: (غَريبُ الحَديث) لابنِ قُتَيبَة: 2/ 454-455.

ورَوى طاوُسُ عن ابنِ عبّاسٍ أَنّه سُئلَ عن إتيانِ المرأةِ في دُبُرِها، فقالَ: هذا يَسأَلُني عن الكُفرِ[257].

وعن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهُما أَنَّه سُئلَ عن ذلك، فقالَ: هي اللوطيَّةُ الصُّغرى[258]. وهذا أَوْلى بِابنِ عُمَرَ مِن رِوايةِ مَن رَوى عنه غيرَ ذلك، وهي رِوايةٌ مُنكَرَةٌ عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ. وقد سُئلَ نافعٌ عن ذلك فأَنكَرَ أن يكونَ رَواهُ عن ابنِ عُمَرَ وقالَ: إنَّما كانَ يَعرِضُ القُرآنَ في المصحَفِ فَمَرَّتْ به هذه الآيةُ: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، فقالَ: هو أن يأتِيَها في، وسَكَتَ[259]. وهذا يَحتَمِلُ أن يكونَ ابنُ عُمَرَ أرادَ: أن يأتيَها في قُبُلِها مِن أيِّ جهةٍ شاءَ؛ لأَنَّ قولَ اللهِ: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ إنَّما مَعناهُ: مِن أينَ شِئْتُم، فليسَتْ (أنّى) في كلامِ العربِ بِمعنى (أَيْنَ) حتّى يُضافَ إلى (أَيْنَ) (مِن) كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ (آل عمران: 37)، أي: مِن أَيْنَ جاءَكِ هذا؟ فكذلك قولُهُ: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، أي: فَجيئوهُنَّ إلى مَوضِعِ الوَطْءِ، وهو مَوضِعُ الوَلَدِ، مِن أَيْنَ شِئْتُم، مُقبِلَةً كانَتْ أو مُدْبِرَةً؛ وذلك أَنَّ اليَهودَ كانَت تقولُ: مَن أَتى امرأَةً مُجَبِّيَةً فَحَمَلَتْ جاءَ الولدُ أَحوَلَ، فأَنزَلَ اللهُ هذه الآيَةَ تكذيبًا لهُم ورَدًّا عليهِم[260]. والمُجَبِّيَةُ هي التي تُجَبِّي على أَربَعٍ[261].

---

(257) رَواهُ ابنُ بَطَّةَ العُكبريُّ في (الإبانَة عَن شَريعَةِ الفِرقةِ النّاجِيَة) - كتابُ الإيمان: ح1015، عن ابنِ طاوُسٍ عن أبيهِ.

(258) رَوى أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح6706، عن قَتادةَ عن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عن أبيهِ عن جَدِّهِ: أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: "هي اللوطيَّةُ الصُّغرى"، يَعني: الرَّجُلَ الذي يأتي امرأَتَهُ في دُبُرِها. وقالَ مُحَقِّقُو المسنَدِ: 11/ 309: "إسنادُهُ حَسَنٌ، وقد اختُلِفَ في رَفعِهِ ووَقفِهِ، والموقوفُ أَصَحُّ". ويُنظَر: (مُسنَدُ الإمامِ أحمَدَ بنِ حَنبَل): ح6967، و6968.

(259) رَوى نَحوَ ذلك البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4526، و4527، كتاب التَّفسير، باب (﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ﴾ الآية).

(260) رَوى نَحوَ ذلك البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4528، كتاب النِّكاح، باب (﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ﴾ الآية)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3521، و3522، و3523، كتاب النِّكاح، باب (جَواز جِماعِهِ امرَأَتَهُ في قُبُلِها مِن قُدّامِها ومِن وَرائها مِن غَيرِ تَعرُّضٍ لِلدُّبُر).

(261) يُنظَر: القاموسُ المحيط: 2/ 1666.

فهذا ما في الكِتابِ والسُّنَّةِ.

وقد رُوِيَ أيضًا في سَبَبِ نُزولِها وجهٌ آخَرُ، وهو أنَّ المهاجِرينَ كانُوا يَشرَحونَ النِّساءَ شَرحًا مُنكَرًا، وكانَ نِساءُ الأنصارِ لا يُؤْتَيْنَ إلّا على حَرفٍ، يُريدُ: على جَنبٍ، فلَمّا تَزَوَّجَ المهاجِرُونَ الأنصارِيّاتِ وأرادُوا مِنهُنَّ ما كانُوا يَفعلونَ مِن إتيانِ[262] النِّساءِ مُقْبِلاتٍ ومُدْبِراتٍ أنكَرْنَ ذلك، وارتفَعَ الكلامُ إلى رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، فأَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، فقالَ عليه السَّلامُ حينَئذٍ قَولًا يقتَضي الإباحةَ، غيرَ أنَّه قالَ: «**في سِمامٍ واحِدٍ**»[263]. و(السِّمامُ) يَعني الثُّقبَ[264]، أي: إنَّ مَوضِعَ الوَطْءِ لا يكونُ إلّا ثُقبًا واحِدًا، وإنَّه مِن أيِّ وجهٍ أتاها فإنَّما يَقصِدُ إلى سِمامٍ واحِدٍ.

وأمّا الإجماعُ، وهي القاعدةُ الثّالثةُ مِن قواعدِ الشَّرعِ، فإنَّهُم قد أجمعُوا في جميعِ الأمصارِ والآفاقِ على أنَّ المرأةَ تُرَدُّ بالجُذامِ والجُنونِ وداءِ الفَرْجِ، وهو الدّاءُ المانِعُ مِن الوَطْءِ كالقَرَنِ ونحوِهِ، فلَمّا أجمعُوا على الرَّدِّ به دَلَّ على أنَّ الاستِمتاعَ لا يكونُ إلّا مِن ذلك الوجهِ، ولو كانَ الاستِمتاعُ مُباحًا مِن الوجهِ الآخَرِ لَمَا أجمعُوا على الرَّدِّ به.

وإنَّما اعتَرَضَ بعضُ النّاسِ بِالرِّوايةِ التي جاءَتْ عن نافعٍ، وقد بَيَّنّا إنكارَهُ وذَكَرْنا قولَ ابنِ عُمَرَ الذي عَوَّلُوا عليه في هذه المسأَلةِ، وأنَّه قالَ: هي اللوطيَّةُ الصُّغرى.

---

(262) في المطبوع: "إثبات"، ولا مَعنى لِذلك.

(263) رَوى نَحوَ ذلك أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2164، كتاب النِّكاح، باب (في جامِعِ النِّكاحِ)، عن ابنِ عبّاسٍ رَضيَ اللهُ عنهما، وحَسَّنَهُ الألبانيُّ، لكِن مِن غيرِ قولِهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «في صِمامٍ واحِدٍ» الذي جاءَ في رِوايةٍ لِمُسلِمٍ في صَحيحِهِ: ح3523، كتاب النِّكاح، باب (جَواز جِماعِهِ امرأتَهُ في قُبُلِها مِن قُدّامِها ومِن وَرائها مِن غيرِ تَعرُّضٍ لِلدُّبُرِ)، عن الزُّهريِّ عن جابرٍ رَضيَ اللهُ عنه.

(264) في (القاموس المحيط): 2/ 1480: "سُمُومُ الإنسانِ وسِمامُهُ: فَمُهُ ومِنخَراهُ وأُذُناهُ. ومَسامُّ الجسَدِ: ثُقَبُهُ".

وكذلك أيضًا عُزِيَ إلى مالكِ بنِ أَنَسٍ نحوٌ مِمّا ذُكِرَ عن نافعٍ شَيخِهِ، ولكِنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ تبرَّأَ مِن هذه الرِّوايةِ عنه وقالَ: إِنَّهم يَكْذِبُونَ عَلَيَّ[265].

فإذا كانَ فيها الوَعيدُ الشَّديدُ، ووَرَدَ النَّهيُ عنها أيضًا، وأَغلَظَ فيها الصَّحابةُ رِضوانُ اللهِ عليهم حتّى سمّاها بعضُهُم كُفرًا، فأينَ المذهَبُ عن الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ؟ عَصَمَنا اللهُ مِن الخذلانِ والابتِداعِ، وصَرَفَ عنّا الأَهواءَ المُضِلَّةَ، إنَّه خيرُ المنعِمِينَ وأرحَمُ الرّاحمِينَ، والحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ العالَمِينَ، وصَلَواتُهُ على محمَّدٍ خاتَمِ النَّبيِّينَ وعلى آلِهِ وصَحبِهِ أجمَعِينَ.

(مَسائلُ في النّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفقه: 102-103)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ (البقرة: 222)، كانَ السّائلُ عَبّادَ بنَ بِشْرٍ وأُسَيدَ بنَ حُضَيرٍ، قالا لِرسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: أَلا نُجامِعُ النِّساءَ في المحيضِ خِلافًا لِليَهودِ؟ فتَمَعَّرَ وَجهُ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، فنَزَلَت الآيةُ[266]. ***(التَّعريفُ والإعلام: 28-29)***

ويُراجَعُ أيضًا: **(البقرة: 129)**، و**(الواقعة: 79)**

﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ **(البقرة: 228)**

• قد جاءَتْ أَشياءُ بِلفظِ الخَبَرِ وهي في مَعنى الأَمرِ أَو النَّهيِ... ومِثلُهُ، في ما يَزعُمُ بعضُ النّاسِ أَنَّهُ خَبَرٌ في مَعنى الأَمرِ والنَّهيِ، ما يَرِدُ عليكَ في القُرآنِ

---

(265) في (تفسير القُرآنِ العَظيم): 1/ 598: "قالَ أبو بكرِ بنُ زيادٍ النَّيسابوريُّ: حَدَّثَني إسماعيلُ بنُ حصنٍ: حَدَّثَني إسماعيلُ بنُ روحٍ: سأَلْتُ مالكَ بنَ أَنَسٍ: ما تَقولُ في إتيانِ النِّساءِ في أدبارِهِنَّ؟ قالَ: ما أنتُم قَومٌ عَرَبٌ؟ هَل يكونُ الحَرْثُ إلّا مَوضِعَ الزَّرعِ؟ لا تَعدُوا الفَرْجَ. قُلْتُ: يا أبا عبدِ اللهِ، إنَّهُم يقولونَ: إنَّك تقولُ ذلك. قالَ: يَكْذِبُونَ عَلَيَّ، يَكْذِبُونَ عَلَيَّ". ثُمَّ علَّقَ ابنُ كَثيرٍ بقولِهِ: "فهذا هو الثّابتُ عنهُ، وهو قولُ أبي حَنيفةَ والشّافعيِّ وأحمدَ بنِ حنبلٍ وأصحابِهِم قاطبةً". ويُنظَر: فَتحُ الباري: 8/ 241.

(266) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح692، كتاب الحَيض، باب (في قولِهِ تعالى: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ الآية).

والسُّنَّةِ مِن نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ (البقرة: 233)، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾، و: «**لا يُلْدَغُ المُؤمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَينِ**»[267]، و: «**لا يَكُونُ المُؤمِنُ لَعّانًا**»[268]، و: «**لا يَجْنِي جانٍ إلاّ على نَفْسِهِ**»[269].

وهو كثيرٌ، وليسَ هو في الحقيقةِ خَبَرًا بِمعنى أَمرٍ، كما لا يَكونُ أَمرٌ بِمعنى خَبَرٍ[270]، ولكِنَّها أَخبارٌ عَمّا استقرَّ في الشَّريعةِ وثَبَتَ في الدِّيانةِ التي نَحنُ مأمورونَ بِها على الجُملةِ، فَمِن هنا صِرْنا مأمورِينَ بِتلكَ الأَفعالِ وإن لم تَكُنْ على صِيَغِ الأَمرِ والنَّهيِ، واللهُ الموفِّقُ لِلصَّوابِ في كلِّ حالٍ.

(نتائجُ الفِكر: 112-113)

ويُراجَعُ أيضًا: (النّساء: 11-12)

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 232)

---

(267) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6133، كتاب الأَدَب، باب (لا يُلْدَغُ المُؤمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7423، كتاب الزُّهد، باب (لا يُلْدَغُ المُؤمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ).

(268) رَواهُ البُخاريُّ في (الأَدَب المفرَد): ح309، و312، باب (لَيسَ المُؤْمِنُ بِالطَّعّانِ)، والتِّرمذيُّ في جامعِهِ: ح 20194، كتاب البِرِّ والصِّلَة، باب (ما جاءَ في اللَّعنِ والطَّعنِ).

(269) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامعِهِ: ح2159، كتاب الفِتَن، باب (ما جاءَ: دِماؤُكُم وأَموالُكُم عَلَيكُم حَرام). والحديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(270) قالَ أبو بَكرٍ بنُ العَرَبيِّ شَيخُ السُّهَيلِيِّ في كتابِهِ (القَبَس في شَرحِ مُوَطَّإِ مالكِ بنِ أَنَس): 1/ 397، رادًّا قَولَ مَن لم يُجَوِّزْ مَسَّ المُحْدِثِ المصحَفَ لِقَولِ اللهِ تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ (الواقعة: 79): "لأَنَّ الخبَرَ لا يَجوزُ أن يكونَ بِمعنى الأمرِ، كما لا يَجوزُ أن يكونَ الأَمرُ بِمعنى الخَبَرِ، كما لا يَجوزُ أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهُما بِمعنى النَّهيِ، ولا يَجوزُ أن يكونَ النَّهيُ بِمعناهُما؛ لأَنَّ الكلامَ له حقيقةٌ يُفرَدُ بها عن العِلمِ والإرادةِ، وكذلك أيضًا أَقسامُهُ مِن الأَمرِ والنَّهيِ والخَبَرِ والاستِخبارِ لها حَقائقُ يَنفَرِدُ كلُّ واحدٍ منها حقيقةً عن صاحِبِهِ".

• قولُهُ تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ نَزَلَتْ في مَعقِلِ بنِ يَسارٍ، والمرأةُ التي نَزَلَتْ فيها الآيةُ أُختُهُ جميلُ، وقيلَ: اسمُها لَيْلى، والزَّوجُ المطَلِّقُ لها أبو البَدّاحِ، فأرادَ أخوها مَعقِلٌ ألّا يَرُدَّها إليه، وكانَت المرأةُ تُريدُ الرُّجوعَ إلى زَوجِها والزَّوجُ يُريدُها، فأنزَلَ اللهُ هذه الآيةَ[271]. *(التَّعريفُ والإعلام: 29)*

﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (البقرة: 234)، يُراجَع: (آل عمران: 81)

﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ (البقرة: 238)، يُراجَع: (الصافّات: 101-102)

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ (البقرة: 243)

• قولُهُ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾، هُم مِن بَني إسرائيلَ، كانُوا على عَهدِ حزقيلَ النَّبيِّ، خَرجُوا فِرارًا مِن الطّاعونِ[272]، وكانُوا أربعةَ آلافٍ[273]، وقد قيلَ: ثَلاثِينَ ألفًا[274]، وهذا أقرَبُ لِلصَّوابِ؛ لأنَّه قالَ: ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾، ولم يَقُلْ: آلافٌ، والأُلُوفُ أكثرُ مِن الآلافِ. فأماتَهُم اللهُ ثُمَّ أحياهُم مِن بعدِ ثَمانيةِ أيّامٍ، وقيلَ: بَعدَ ما وُلِدَ أولادُهُم. وقيلَ: كانُوا ثَلاثِينَ ألفًا، وكَونُهم ثَلاثِينَ ألفًا أشبَهُ بِالعربيَّةِ؛ لأنَّ (أُلُوفًا) جمعٌ

---

(271) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5130، كتاب النِّكاح، باب (مَن قالَ: لا نِكاحَ إلّا بِوَلِيٍّ؛ لِقولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾، فدَخَلَ فيه الثَّيِّبُ، وكذلكَ البِكْرُ).

(272) يُنظَر: المعارِف: 51، وجامِعُ البَيان: 2/ 586، عن وَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ مَوقوفًا عليه.

(273) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 586، والحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 281، عن ابنِ عبّاسٍ، وقالَ الحاكِمُ: "صَحيحٌ على شَرطِ الشَّيخَيْنِ ولم يُخرِجاهُ"، وأبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح233، عن وَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ.

(274) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 587، عن السُّدِّيِّ أنَّهُم كانُوا بِضعةً وثَلاثِينَ ألفًا. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 3/ 115-116.

كثيرٌ، و(آلافٌ) مِن أبنيةِ الجَمعِ القَليلِ. *(التَّعريفُ والإعلام: 29-30)*

﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (البقرة: 245)، يُراجَع: (آل عمران: 181)

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: 246)

• قولُهُ تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ﴾، قيلَ: هو شَمويلُ بنُ بال بنِ علقَمَةَ، ويُعرَفُ بابنِ العَجُوزِ، ويُقالُ فيه: شَمعُونُ[275]. وداوُدُ هو ابنُ أيشا[276].

وجالُوتُ: رَجُلٌ مِن العَماليقِ[277]، وهم بَنُو عِملاقِ بنِ لاوذَ بنِ إرَمَ بنِ سامِ بنِ نُوحٍ[278]، وإنَّ البَربَرَ مِن نَسلِهِ في أَحدِ الأقوالِ في نَسَبِهم[279].
(التَّعريفُ والإعلام: 30)

﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ (البقرة: 255):

• قَد قالَ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّم لأُبَيٍّ: «**أَيُّ آيَةٍ مَعَكَ في كِتابِ اللهِ أَعظَمُ؟**». فقالَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾. فقالَ: «**لِيَهْنِكَ العِلمُ أَبا المُنذِرِ**»[280]...

---

(275) يُنظَر: مُرُوجُ الذَّهَب: 1/ 57، وجامِعُ البَيان: 2/ 595-596.

(276) يُنظَر: جَمهَرَةُ أنسابِ العَرَب: 505.

(277) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 598، عن السُّدِّيِّ قالَ: "كانَتْ بَنُو إسرائيلَ يُقاتِلُونَ العَمالِقةَ، وكانَ مَلِكُ العَمالِقَةِ جالُوت".

(278) يُنظَر: البِدايَة والنِّهايَة: 1/ 119.

(279) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 207، ومُرُوجُ الذَّهَب: 1/ 57-58.

(280) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1882، كتاب صَلاة المسافِرينَ وقَصرِها، باب (فَضل سُورَةِ الكَهفِ وآيَةِ الكُرسِيّ).

قالَ الفَقيهُ الحافِظُ أبو القاسِمِ رَضيَ اللهُ عنهُ: قولُ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لأُبَيٍّ: «**أيُّ آيَةٍ مَعَكَ في كِتابِ اللهِ أعظَمُ؟**»، ولم يَقُلْ: أَفضَلُ؛ إشارةً إلى الاسمِ الأَعظمِ أنَّه فيها؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ أن تكونَ هي أعظَمَ آيةٍ ويكونَ الاسمُ الأعظمُ في أُخرى دُونَها، بل إنَّما صارَتْ أعظَمَ الآياتِ لأنَّ الاسمَ الأعظمَ فيها؛ ألا تَرى كَيفَ هَنَّأَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أُبَيًّا بِما أعطاهُ اللهُ تعالى مِن العِلمِ؟ وما هَنَّأَهُ إلّا بِعَظيمٍ بِأَن عَرَفَ الاسمَ الأعظمَ والآيةَ العُظمى التي كانَت الأُمَمُ قبلَنا لا يَعلَمُهُ منهُم إلّا الأفرادُ: عبدُ اللهِ التّامِرُ[281]، وآصِفُ صاحِبُ سُلَيمانَ عليه السَّلامُ، وبَلعومُ قبلَ أن يُتْبِعَهُ الشَّيطانُ فكانَ مِن الغاوِينَ.

وقد جاءَ مَنصوصًا في حَديثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضيَ اللهُ عنها الذي خَرَّجَهُ التِّرمذيُّ وأبو داوُدَ، ويُروى أيضًا عن أسماءَ بنتِ يَزيدَ وكُنيَتُها أُمُّ سَلَمَةَ، فلَعَلَّ الحديثَ واحدٌ: أنَّها سَأَلَتْ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عن الاسمِ الأعظمِ، فقالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «**هُوَ فِي هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ**: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ (البقرة: 255)، و: ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ (آل عمران: 1-2)»[282].

وقالَ سُبحانَهُ: ﴿هُوَ ٱلۡحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗ﴾ (غافر: 65) الآية، أي: فادعُوهُ بِهذا الاسمِ، ثُمَّ قالَ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ (غافر: 65)، تنبيهًا لنا على حَمدِهِ وشُكرِهِ إذ عَلَّمَنا مِن هذا الاسمِ العَظيمِ ما لَم نَكُن نَعلَمُ...

---

(281) في (تاريخ الطَّبريّ): 2/ 123، عندَ الحديثِ عن قصَّةِ أَصحابِ الأُخدودِ: "يُقالُ: كانَ في مَن قَتَلَ ذُو نواسٍ عَبدُ اللهِ بنُ التّامرِ رئيسُهُم وإمامُهُم. ويُقالُ: عبدُ اللهِ بنُ التّامرِ قُتِلَ قبلَ ذلك، قَتَلَهُ مَلِكٌ كانَ قبلَهُ، هو كانَ أَصلَ ذلك الدِّينِ، وإنَّما قَتَلَ ذُو نواسٍ مَن كانَ بَعدَهُ مِن أهلِ دينِهِ".

(282) رَوى أبو داوُدَ في سُنَنِهِ، واللفظُ لهُ: ح1496، كتاب الصَّلاة، باب (الدُّعاء)، والتِّرمذيُّ في جامعِهِ: ح 3478، كتاب الدَّعَوات، باب (ما جاءَ في جامِعِ الدَّعواتِ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح3855، كتاب الدُّعاءِ، باب (اسم اللهِ الأعظَم)، عن أَسماءَ بنتِ يَزيدَ أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ قالَ: «اسمُ اللهِ الأَعظَمُ فِي هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (البقرة: 163)، وفاتِحةِ سُورَةِ آلِ عِمرانَ: ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ (آل عمران: 1-2)». والحديثُ حَسَّنَهُ الألبانيُّ.

وقولُكَ: اللهُ لا إِلَهَ إِلّا هُوَ: هو الاسمُ؛ لأَنَّه لا سَمِيَّ لهُ، ولَم يَتَسَمَّ بهِ غيرُهُ. وقد قالَ بعضُ العُلَماءِ في التِّسعةِ والتِّسعِينَ اسمًا: إنَّها كُلَّها تابعةٌ لِلاسمِ الذي هو (اللهُ)، وهو تَمامُ المِئةِ...

ومِمّا يَدُلُّ على أَنَّه الاسمُ الأعظمُ: أَنَّك تُضيفُ جميعَ الأَسماءِ إليه ولا تُضيفُهُ إليها، تقولُ: (العَزيزُ) اسمٌ مِن أَسماءِ (الله)، ولا تقولُ: (اللهُ) اسمٌ مِن أَسماءِ (العَزيز). وفُخِّمَت اللامُ مِن اسمِهِ، وإن كانَتْ لا تُفَخَّمُ لامٌ في كلامِ العربِ إلّا معَ حروفِ الإطباقِ نحو (الطَّلاق)، ولا تُفَخَّمُ لامٌ في شيءٍ مِن أَسمائهِ، ولا شيءٌ مِن الحروفِ الواقعةِ في أَسمائهِ التي ليسَتْ بِمستعمَلَةٍ، إلّا في هذا الاسمِ العَظيمِ المنتظِمِ مِن أَلِفٍ ولامَيْنِ وهاءٍ؛ فالأَلِفُ مِن مَبدَإِ الصَّوتِ، والهاءُ راجعةٌ إلى مَخرَجِ الأَلِفِ، فشاكَلَ اللفظُ المعنى وطابَقَهُ؛ لأَنَّ المسَمّى بِهذا الاسمِ منهُ المبدَأُ وإليه المعادُ، والإعادةُ أَهوَنُ مِن الابتداءِ عندَ المخاطَبِينَ، فكذلكَ الهاءُ أَخَفُّ وأَلْيَنُ مِن الهمزةِ التي هي مَبدَأُ الاسمِ. أُخبِرْتُ بِهذا الكلامِ أَو نَحوِهِ في الاسمِ وحُروفِهِ عن ابنِ فورَكَ رَحِمَهُ اللهُ، ذَكَرَهُ أَبو بَكرٍ شَيخُنا في كِتابِ (شَرح الأَسماءِ الحُسنى) لهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 202-208)*

• مِن التَّقديمِ بِالإيجادِ: تَقديمُ (السِّنَة) على (النَّوم) في قولِهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾؛ لأَنَّ العادَةَ في البَشَرِ أن تأخُذَ العَبدَ السِّنَةُ قبلَ النَّومِ، فجاءَت العِبارةُ على حَسَبِ هذه العادَةِ. ذَكَرَهُ السُّهَيْلِيُّ، وذَكَرَ مَعَهُ وَجْهًا آخَرَ، وهو أَنَّها ورَدَتْ في مَعرِضِ التَّمَدُّحِ والثَّناءِ، وافتِقادُ السِّنَةِ أَبلَغُ في التَّنزيهِ، فبُدِئَ بِالأَفضلِ؛ لأَنَّه إذا استَحالَتْ عليهِ السِّنَةُ فأَحرى أَن يَستَحيلَ عليه النَّومُ.

((البُرهان في عُلوم القُرآن) لِلزَّركَشِيِّ: 3/ 240)

• ذَكَرَ[283] خُطبةَ ثابتِ بنِ قَيسٍ، وفيها: وَسِعَ كُرْسِيُّهُ عِلْمُهُ[284].

---

(283) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة).

(284) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 4/ 276، مُعَلَّقًا. وذَكَرَ سَنَدَهُ ابنُ حجرٍ في تَخريجِهِ لأَحاديثِ الكَشّاف: 5/ 564، فقالَ: "وأَخرَجَهُ ابنُ مردوَيه مِن رِوايةِ ابنِ

وفيه رَدٌّ على مَن قالَ: الكُرسِيُّ هو العِلمُ[285]، وكذلك مَن قالَ: هو القُدْرَةُ[286]؛ لأَنَّهُ لا توصَفُ القُدْرَةُ والعِلمُ بِأَنَّ العِلمَ وَسِعَها، وإنَّما كُرْسِيُّهُ ما أحاطَ بِالسَّماواتِ والأَرَضِينَ، وهو دونَ العَرشِ، كما جاءَتْ به الآثارُ[287]. فعِلمُهُ سُبحانَهُ قد وَسِعَ الكُرسِيَّ بِما حَواهُ مِن دقائقِ الأَشياءِ وجَلائلِها وجُمَلِها وتفاصيلِها.

وقد قيلَ: إنَّ الكُرسِيَّ في القُرآنِ هو العَرشُ، وهو قولُ الحَسَنِ[288]. وفي

إسحاقَ عن الكَلبيِّ عن أَبي صالحٍ عن ابنِ عبّاسٍ"، وهذا موضوعٌ؛ فالكَلبيُّ كذّابٌ، ونحوُهُ شيخُهُ أبو صالحٍ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 267.

(285) في (مَجموع الفَتاوى): 6/ 584: "قد نُقِلَ عن بَعضِهِم أَنَّ كُرسِيَّهُ عِلمُهُ. وهو قولٌ ضَعيفٌ؛ فإنَّ عِلمَ اللهِ وَسِعَ كلَّ شيءٍ كما قالَ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ (غافر: 7)، واللهُ يَعلَمُ نفسَهُ ويَعلَمُ ما كانَ وما لَم يَكُنْ، فلَو قيلَ: وَسِعَ عِلمُهُ السَّماواتِ والأرضَ، لَم يَكُنْ هذا المعنى مُناسِبًا، لا سِيَّما وقد قالَ تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾، أي: لا يُثْقِلُهُ ولا يُكْرِثُهُ، وهذا يُناسِبُ القُدرَةَ لا العِلمَ، والآثارُ المأثورةُ تقتضي ذلك". وقالَ عَبد الله محمَّد الصِّدِّيق الغماريّ في (كِتاب بِدَع التَّفاسير): 29: "مِن بِدَعِ التَّفاسيرِ: قولُ المعتَزِلةِ: الكُرسِيُّ هو العِلمُ، والمعنى: وَسِعَ عِلمُهُ السَّماواتِ والأرضَ. لَجَؤُوا إلى هذا التَّفسيرِ لإنكارِهِم الكُرسِيَّ والعَرشَ ونحوَهُما مِمّا ثَبَتَ به النَّصُّ".

(286) قالَ الباقِلّانيُّ في (الانتِصار لِلقُرآن): 2/ 608-609: "قد يُمكِنُ أن يكونَ أرادَ بِالكُرسِيِّ القُدرَةَ والسُّلطانَ. والكُرسِيُّ عندَ العربِ: الأَصلُ، فلَمّا كانَت الأَشياءُ كلُّها داخلةً تحتَ قُدرتِهِ تعالى وسُلطانِهِ صارَ سُلطانُهُ أصلًا لِكلِّ قُدرةٍ وسُلطانٍ لأَحدٍ ولِكلِّ مقدورٍ مُختَرَعٍ، فقالَ لأَجْلِ ذلك: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾". وفي سِياقِ كلامِ السُّهَيليِّ رَدٌّ على مَنْ فَسَّرَ الكُرسِيَّ بِالعِلمِ أو بِالقُدرَةِ.

(287) الذي صَحَّ في ذلك ما رَواهُ ابنُ أَبي شَيبَةَ في كتابِ (العَرش): ح58، وأَبو الشَّيخ في (كِتاب العَظَمَة): ح259، والبيهقيُّ في (كِتاب الأَسماء والصِّفات): ح862، أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم قالَ، وقد سُئِلَ: أَيُّما أُنزِلَ عَلَيكَ أَفضلُ؟: «آيَةُ الكُرسِيِّ. وما السَّمواتُ السَّبعُ في الكُرسِيِّ إلّا كَحَلقَةٍ مُلقاةٍ بِأَرضٍ فَلاةٍ. وفَضلُ العَرشِ عَلى الكُرسِيِّ كَفَضلِ تلكَ الفَلاةِ على تلكَ الحَلقَةِ». والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح 109.

(288) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 3/ 10، عن جُوَيبِرٍ عن الضَّحّاكِ، قالَ: "كانَ الحَسَنُ يقولُ: الكُرسِيُّ في القُرآنِ هو العَرشُ". وقد مالَ الطَّبريُّ إلى هذا القولِ مُعتَمِدًا على الحديثِ الذي رَواهُ في تفسيرِهِ: 3/ 10، عن عبدِ اللهِ بنِ خَليفَةَ عن عُمَرَ بنِ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنه: أَنَّ امرأَةً أَتَت النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم فقالَت: ادْعُ اللهَ تعالى أَن يُدخِلَني الجَنَّةَ. قالَ: فعَظَّمَ

هذا الحديثِ ما يَكادُ أن يكونَ حُجَّةً لِهذا القولِ؛ لأنَّه لم يُرِدْ أنَّ العِلمَ وَسِعَ الكُرسِيَّ فما دونَهُ على الخُصوصِ دونَ ما فَوقَهُ، فجائزٌ أن يُريدَ به العَرشَ وما تَحتَهُ، واللهُ أعلَمُ.

فإن صَحَّت الرِّوايةُ عن ابنِ عبّاسٍ أنَّ الكُرسِيَّ هو العِلمُ(289) فَمُؤَوَّلَةٌ؛ كأنَّه لَم يَقصِد تفسيرَ لفظِ (الكُرسِيّ) ولكِنْ أشارَ إلى أنَّ مَعنى العِلمِ والإحاطةِ يُفهَمُ مِن الآيةِ؛ لأنَّ الكُرسِيَّ الذي هو عندَ العَرَبِ مَوضِعُ القَدَمَيْنِ مِن سَريرِ المُلكِ إذا وَسِعَ ما وَسِعَ فقد وَسِعَهُ عِلمُ المَلِكِ ومُلكُهُ وقُدرَتُهُ ونحوُ هذا، فليسَ في أن يَسَعَ

الرَّبَّ تبارَكَ وتعالى وقالَ: «إنَّ كُرسِيَّهُ وَسِعَ السَّمواتِ والأرضَ، وإنَّه لَيَقعُدُ عَلَيهِ فما يَفضُلُ منهُ مِقدارُ أربَعِ أصابِعَ»، ثُمَّ قالَ بأصابِعِهِ فجَمَعَها، «وإنَّ لَهُ أطيطًا كأطيطِ الرَّحْلِ الجَديدِ إذا رُكِبَ مِن ثِقَلِهِ». والأثَرُ الذي رَواهُ الطَّبريُّ عن الحَسَنِ البَصريِّ لم يَثبُتْ عنهُ؛ لأنَّ في إسنادِهِ جُوَيْبِرًا، وهو مُتَّفَقٌ على ضَعفِهِ، قالَ فيه ابنُ حجرٍ: ضعيفٌ جدًّا. يُنظَر: التَّعليقُ على (كِتاب العَظَمَة): 2/ 658. وما استَنَدَ إليه الطَّبريُّ في تَقوِيَةِ هذا القولِ ليسَ بِقَويٍّ أيضًا؛ لأنَّ حديثَ عبدِ اللهِ بنِ خَليفَةَ ضَعيفٌ، قالَ عنه ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 1/ 681: "وقد رَواهُ الحافظُ البَزّارُ في مُسنَدِهِ المشهورِ، وعبدُ بنُ حُمَيدٍ وابنُ جريرٍ في تفسيرَيْهِما، والطَّبَرانيُّ وابنُ أبي عاصِمٍ في كِتابَي (السُّنَّة) لهُما، والحافظُ الضِّياءُ في كتابِهِ (المختار)، مِن حَديثِ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ عن عبدِ اللهِ بنِ خَليفَةَ، وليسَ بِذاكَ المشهورِ، وفي سَماعِهِ مِن عُمَرَ نَظَرٌ. ثُمَّ منهُم مَن يَرويهِ عنهُ عن عُمَرَ مَوقوفًا، ومنهُم مَن يَرويهِ عنه مُرسَلًا، ومنهُم مَن يَزيدُ في مَتنِهِ زيادةً غريبةً، ومنهُم مَن يَحذِفُها". وقد ضَعَّفَ الحديثَ الألبانيُّ في تَخريجِ (كِتاب السُّنَّة) المُسَمّى (ظِلال الجَنَّة في تَخريجِ السُّنَّة): ح574، مُعِلًّا إيّاهُ بِعَبدِ اللهِ بنِ خَليفَةَ.

(289) لَم يَصِحَّ هذا عن ابنِ عبّاسٍ؛ فقد رَوى ذلك عنهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 3/ 9، وابنُ مَندَه في (الرَّدّ على الجَهمِيَّة)، كِلاهُما مِن طريقِ مُطَرِّفٍ عن جَعفَرِ بنِ أبي المغيرَةِ عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ عنهُ. وهو أثَرٌ غيرُ صَحيحٍ؛ قالَ ابنُ مَندَه في (الرَّدّ على الجَهمِيَّة): 45: "ولَم يُتابَع عليهِ جَعفَرٌ، وليسَ بالقَويِّ عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ". وقالَ الدّارِميُّ في (نَقض الإمامِ أبي سَعيد): 1/ 411: "أمّا ما رَوَيْتَ عن ابنِ عبّاسٍ فإنَّه مِن رِوايةِ جَعفَرٍ الأحمَرِ، وليسَ جَعفَرٌ مِمَّن يُعتَمَدُ على رِوايتِهِ؛ إذ قد خالَفَتْهُ الرُّواةُ الثِّقاتُ المتقِنُونَ"، ثُمَّ أخرَجَ ما رَواهُ مُسلِمٌ البطينُ عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ عنهُ بِلفظِ: «الكُرسِيُّ مَوضِعُ القَدَمَيْنِ، والعَرشُ لا يَقدِرُ قَدرَهُ إلّا اللهُ»، وإسنادُهُ صَحيحٌ. يُنظَر: نَقضُ الإمامِ أبي سَعيد: 1/ 412. وقد رَوى نَهشَلٌ أيضًا عن الضَّحّاكِ عن ابنِ عبّاسٍ: أنَّ الكُرسِيَّ هو العِلمُ. ولكِنَّه لا يَثبُتُ أيضًا؛ فقد قالَ ابنُ مَندَه في (الرَّدّ على الجَهمِيَّة): 46: "هذا خَبَرٌ لا يَثبُتُ؛ لأنَّ الضَّحّاكَ لَم يَسمَعْ مِن ابنِ عبّاسٍ، ونَهشَلٌ متروكٌ".

الكُرسِيُّ ما وَسِعَهُ مَدحٌ وثَناءٌ على المَلِكِ سُبحانَهُ إلّا مِن حيثُ تَضَمُّنُ سَعَةِ العِلمِ والمُلكِ، وإلّا فلا مَدحَ في وَصفِ الكُرسِيِّ بِالسَّعَةِ، والآيةُ لا مَحالَةَ وارِدَةٌ في مَعرِضِ المدحِ والتَّعظيمِ لِلعَلِيِّ العَظيمِ الذي لا يَؤُودُهُ حِفظُ مَخلوقاتِهِ كُلِّها وهو الحَيُّ القَيُّومُ.

وقَوَّى الطَّبريُّ قولَ ابنِ عبّاسٍ، واحتَجَّ لهُ بِقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ﴾، وبِأَنَّ العَرَبَ تُسَمِّي العُلَماءَ كَراسِيَّ، قالَ: ومِنه سُمِّيَت (الكُرّاس) لِما تَضَمَّنَتْهُ وتَجْمَعُهُ مِن العِلمِ، وأَنشَدَ[290]:

تَحُفُّهُمْ بِيضُ الوُجُوهِ وعُصْبَةٌ كَراسِيُّ بِالأَحداثِ حِينَ تَنُوبُ

أي: عالِمُونَ بِالأحداثِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 431-432)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(الأنفال: 43-44)**

﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ **(البقرة: 256)**:

• إنَّما اليَهودُ بَنُو إسرائيلَ، وجُملَةُ مَن كانَ منهُم بِالمدينةِ وخَيبَرَ إنَّما هُم بَنُو قُرَيظَةَ وبَنُو النَّضيرِ وبَنُو قَيْنُقاعَ، غيرَ أَنَّ في الأوسِ والخَزرَجِ مَن قد تَهَوَّدَ، وكانَ مِن نِسائِهِم مَن تَنذُرُ إذا وَلَدَتْ إن عاشَ وَلَدُها أن تُهَوِّدَهُ؛ لأنَّ اليَهودَ عندَهُم كانُوا أهلَ عِلمٍ وكتابٍ. وفي هؤُلاءِ الأبناءِ الذينَ تَهَوَّدُوا نَزَلَتْ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِۖ﴾، حينَ أرادَ آباؤُهم إكراهَهُم على الإسلامِ[291]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 397-398)*

---

(290) بيتٌ مَجهولُ النِّسبةِ، لا يُعرَفُ له قائلٌ، فلا يَصِحُّ الاستِشهادُ به في مسألةٍ خَطيرةِ الشَّأنِ كالتي نحنُ بِصَدَدِها.

(291) رَوى أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2682، كتاب الجِهاد، باب (في الأَسيرِ يُكرَهُ عَلى الإسلام)، عن ابنِ عبّاسٍ، قالَ: "كانَت المرأةُ تَكونُ مِقلاتًا، فتَجعَلُ عَلى نَفسِها إن عاشَ لها وَلَدٌ أن تُهَوِّدَهُ، فلَمّا أُجلِيَتْ بَنُو النَّضِيرِ كانَ فيهِم مِن أبناءِ الأنصارِ فقالُوا: لا نَدَعُ أبناءَنا. فأَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّۚ﴾". قالَ أَبو داوُدَ: "المِقْلاتُ: التي لا يَعيشُ لها وَلَدٌ". والحديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

• (القَصْمُ) كَسْرٌ بِبَيْنُونَةٍ، و(الفَصْمُ) كَسْرٌ بِغيرِ بَيْنُونَةٍ كَكَسْرِ القَضِيبِ الرَّطْبِ ونَحوِهِ. وفي التَّنزيلِ: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ (الأنبياء: 11)، وفيه: ﴿لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 462)*

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِيمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ (البقرة: 258)

• قولُهُ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِيمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾: هو النُّمرودُ بنُ كُوشِ بنِ كَنعانَ بنِ حامِ بنِ نُوحٍ[292]. وكانَ مَلِكًا على السَّوادِ، وكانَ مُلكُهُ لِلضَّحّاكِ الذي يُعرَفُ بِالازدهاق، واسمُهُ بيوراسبُ[293] بنُ أندراسبَ، وكانَ مَلِكَ الأقاليمِ كُلِّها، وهو الذي قتَلَهُ إفريدونُ بنُ أثفيانَ، وفيه يقولُ حَبيبٌ[294]:

وَكَأَنَّهُ الضَّحّاكُ فِي فَتَكاتِهِ   بِالعالَمِينَ وَأَنْتَ إِفْرِيدُونُ[295]

وكانَ الضَّحّاكُ طاغِيًا جائرًا، ودامَ مُلكُهُ أَلْفَ عامٍ في ما ذَكَرُوا، وهو أَوَّلُ مَن صَلَبَ وأَوَّلُ مَن قَطَعَ الأَيدِيَ والأَرجُلَ[296].

ولِنُمرودَ ابنٌ لِصُلبِهِ يُسَمّى كوشا أو نحوَ هذا الاسم، ولهُ ابنٌ يُسَمّى نُمرودَ الأَصغَرَ. وكانَ مُلكُ نُمرودَ الأَصغَرِ عامًا واحدًا، وكانَ مُلكُ نُمرودَ الأَكبَرِ أَربعَمِئةِ عامٍ في ما ذَكَرُوا[297]. *(التَّعريفُ والإعلام: 30-31)*

---

(292) في (جامعِ البَيان): 3/ 23: "وقيلَ: إنَّ الذي حاجَّ إبراهيمَ في رَبِّهِ جَبّارٌ كانَ بِبابِلَ يُقالُ لهُ: نُمرودُ بنُ كَنعانَ بنِ كُوشِ بنِ سامِ بنِ نُوحٍ. وقيلَ: إنَّه نُمرودُ بنُ فالِخَ بنِ عابَرَ بنِ شالَخَ بنِ أرفَخشَذَ بنِ سامِ بنِ نُوحٍ".

(293) يُنظَر: المعارِف: 652، واسمُهُ فيه: بيوراسف.

(294) أي: أبو تَمّامٍ حَبيبُ بنُ أوسٍ الطّائيُّ.

(295) البيتُ في (ديوان أبي تَمّامٍ بِشَرحِ الخَطيبِ التِّبريزيّ): 3/ 321:

بَلْ كانَ كَالضَّحّاكِ فِي سَطَواتِهِ   بِالعالَمِينَ وَأَنْتَ إِفْرِيدُونُ

(296) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 196.

(297) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 291.

ويُراجَعُ أيضًا: (سورة الكوثر)

﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة: 259)

• قولُهُ تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾: هو إرميا في قَولِ الطَّبريِّ[298]، وقيلَ: هو عُزَيْرٌ[299]. وقالَ القُتبيُّ: هو شعيا، في أَحَدِ قَولَيْهِ[300]. والذي أحياها بعدَ خَرابِها: كوشكُ الفارسيُّ[301]. والقَريَةُ: بيتُ المَقْدِسِ[302]. وكانَ مُقبِلًا مِن مِصرَ، وطَعامُهُ وشَرابُهُ المذكورانِ: تِينٌ أخضَرُ وعِنَبٌ[303]. والذي أخْلى بيتَ المَقْدِسِ حينَئذٍ بُخْتَنَصَّرُ، وكانَ واليًا لِلهراسبَ ثُمَّ لِيستاسبَ بنِ لهراسبَ بنِ أكي، أخُو والِدِ إسْبِنْدِيادَ[304]. *(التَّعريفُ والإعلام: 31)*

ويُراجَعُ أيضًا: (الكهف: 1-85)

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ﴾ (البقرة: 260)

---

(298) لم يَقطَع الطَّبريُّ في تفسيرِهِ باسْمِهِ، إذ قالَ، بعدَ أن ذَكَرَ مَن قالَ إنَّه عُزَيرٌ ومَن قالَ إنَّه إرميا: 3/ 29: "وجائزٌ أن يكونَ ذلك عُزَيرًا، وجائزٌ أن يكونَ إرميا، ولا حاجَةَ بِنا إلى مَعرِفةِ اسمِهِ".

(299) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 3/ 28، عن ناجيةَ بنِ كَعبٍ وسُلَيمانَ بنِ بُرَيدةَ وقَتادَةَ والرَّبيعِ وعِكرِمَةَ والسُّدِّيِّ والضَّحّاكِ وابنِ عبّاسٍ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 3/ 206-211.

(300) قولُ ابنِ قُتَيْبَةَ الآخَرُ: أنَّه أرميا، ذَكَرَ هذا في (المعارِف): 48. أمّا قولُهُ: إنَّه شعيا، ففي (المعارِف): 562.

(301) يُنظَر: المعارِف: 48، واسمُهُ فيه: كوش.

(302) يُنظَر: المعارِف: 48.

(303) يُنظَر: المعارِف: 48.

(304) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 538-539.

• قَولُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنه: فعَلامَ نُعطِي الدَّنِيَّةَ في دينِنا؟[305]. . . قالَ عُمَرُ: وما شَكَكْتُ مُنذُ أَسلَمْتُ إلّا تلكَ السّاعةَ[306].

وفي هذا أنَّ المؤمِنَ قد يَشُكُّ، ثُمَّ يُجَدِّدُ النَّظَرَ في دلائلِ الحقِّ فيَذهَبُ شَكُّهُ. وقد رُوِيَ عن ابنِ عبّاسٍ أنَّه قالَ: هو شيءٌ لا يَسلَمُ منه أَحَدٌ. ثُمَّ ذَكَرَ ابنُ عبّاسٍ قولَ إبراهيمَ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: ﴿وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾[307]. ولَولا

---

(305) جُزءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3182، كتاب الجِزيَة والموادَعَة، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح 4609، كتاب الجِهاد، باب (صُلح الحُدَيبِيَةِ في الحُدَيبِيَة).

(306) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 26/ 100، عن المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ. وساقَ هذه الرِّوايةَ أبو جَعفَرٍ النَّحّاسُ في (النّاسِخ والمنسوخ): 723، مِن رِوايةِ عبدِ الرَّزّاقِ عن مَعْمَرٍ عن الزُّهرِيِّ عن عُروَةَ عن المِسْوَرِ ومَروانَ، وفيهِ: "فقالَ عُمَرُ بنُ الخطّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ: واللهِ ما شَكَكْتُ مُنذُ أَسلَمْتُ إلّا يَومَئذٍ". وفي الحديثِ الذي رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2731، و2732، كتاب الشُّروط، باب (الشُّروط في الجِهادِ، والمصالَحَة مَعَ أهلِ الحَربِ، وكتابَة الشُّروط)، بعدَ ذِكرِ ما قالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عنه: "قالَ الزّهريُّ عن عُمَرَ: فَعَمِلْتُ لِذلكَ أعمالًا". فأَورَدَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 5/ 435، قَولَ بعضِ الشُّرّاحِ مُعَلِّقًا على هذا القولِ لِعُمَرَ: "قولُهُ: أعمالًا، أي: مِن الذَّهابِ والمجيءِ، والسُّؤالِ والجَوابِ. ولَم يَكُنْ ذلكَ شَكًّا مِن عُمَرَ بل طلبًا لِكشفِ ما خَفِيَ عليه وحَثًّا على إذلالِ الكُفّارِ؛ لِما عُرِفَ مِن قُوَّتِهِ في نُصرَةِ الدِّينِ". ثُمَّ عَلَّقَ ابنُ حجرٍ على هذا الشَّرحِ بِقولِهِ: "تفسيرُ (الأعمال) بِما ذُكِرَ مَردودٌ، بل المرادُ به الأعمالُ الصّالحةُ؛ لِيُكَفِّرَ عنهُ ما مَضى مِن التَّوقُّفِ في الامتِثالِ ابتِداءً. وقد وَرَدَ عن عُمَرَ التَّصريحُ بِمُرادِهِ مِن قولِهِ: أعمالًا، ففي رِوايةِ ابنِ إسحاقَ: وكانَ عُمَرُ يقولُ: ما زِلْتُ أَتَصَدَّقُ وأَصومُ وأُصَلِّي وأُعتِقُ مِن الذي صَنَعْتُ يَومَئذٍ، مَخافَةَ كلامي الذي تكلَّمْتُ به. وعندَ الواقِدِيِّ مِن حديثِ ابنِ عبّاسٍ: قالَ عُمَرُ: لَقَد أَعتَقْتُ بِسببِ ذلك رِقابًا، وصُمْتُ دَهرًا. وأَمّا قولُهُ: ولم يَكُنْ شَكًّا؛ فإن أَرادَ نَفيَ الشَّكِّ في الدِّينِ فواضِحٌ، وقد وقَعَ في رِوايةِ ابنِ إسحاقَ أنَّ أبا بَكرٍ لَمّا قالَ لهُ: الزَمْ غَرْزَهُ فإنَّه رَسولُ اللهِ، قالَ عُمَرُ: وأنا أَشهَدُ أنَّه رَسولُ اللهِ. وإن أرادَ نفيَ الشَّكِّ في وُجودِ المصلَحَةِ وعَدَمِها فمَردودٌ. وقَد قالَ السُّهَيليُّ: هذا الشَّكُّ هو ما لا يَستمِرُّ صاحِبُهُ عليه، وإنَّما هو مِن بابِ الوَسوَسَةِ. كذلكَ قالَ، والذي يَظهَرُ أنَّه تَوَقُّفٌ منهُ لِيَقِفَ على الحِكمةِ في القِصَّةِ وتنكشِفَ عنه الشُّبهَةُ. ونَظيرُهُ قِصَّتُهُ في الصَّلاةِ على عبدِ اللهِ بنِ أُبَيٍّ، وإن كانَ في الأُولى لَم يُطابِق اجتِهادُهُ الحُكمَ بِخِلافِ الثّانيةِ وهي هذه القِصَّةُ، وإنَّما عَمِلَ الأعمالَ المذكورةَ لِهذه، وإلّا فجميعُ ما صَدَرَ منهُ كانَ مَعذورًا فيه، بل هو مأجورٌ؛ لأنَّه مُجتهِدٌ فيهِ".

(307) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 6/ 508، مُعَلِّقًا على قولِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «نَحنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِن إبراهيمَ» الذي رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3372-: "وحَمَلَهُ أيضًا الطَّبريُّ

الخروجُ عمّا صَمَدْنا إليه في هذا الكتابِ لَذَكَرْنا ما لِلعُلَماءِ في قولِ إبراهيمَ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ﴾، وذَكَرْنا النُّكتةَ العُظمى في ذلك. ولعلَّنا أن نَلقى لها مَوضِعًا فنَذْكُرَها.

والشَّكُّ الذي ذَكَرَهُ عُمَرُ وابنُ عبّاسٍ: ما لا يُصِرُّ عليهِ صاحِبُهُ، وإنَّما هو مِن بابِ الوَسوَسَةِ التي قالَ فيها عليه السَّلامُ مُخبِرًا عن إبليسَ: «**الحمدُ لِلَّهِ الذي رَدَّ كَيدَهُ إلى الوَسْوَسَةِ**»[308].

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 490-491)

﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٍ﴾ (البقرة: 270)

• (الأنصارُ) جَمعُ (ناصِر) على غَيرِ قياسٍ في جَمعِ (فاعِل)، ولكِنْ على تَقديرِ حَذفِ الأَلِفِ مِن (ناصِر) لأَنَّها زائدةٌ، فالاسمُ على تَقديرِ حَذفِها ثُلاثيٌّ، والثُّلاثيُّ يُجمَعُ على (أَفْعال)، وقد قالوا في نَحوِهِ: صاحِبٌ وأَصحابٌ، وشاهِدٌ وأَشهادٌ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 70)

على ظاهرِهِ وجَعَلَ سببَهُ حصولَ وسوسةِ الشَّيطانِ، لكنَّها لم تستقِرَّ ولا زَلزَلَت الإيمانَ الثّابتَ، واستَنَدَ في ذلك إلى ما أَخرجَهُ هو وعبدُ بنُ حُمَيدٍ وابنُ أَبي حاتم والحاكِمُ مِن طريقِ عبدِ العزيزِ الماجِشُونِ عن مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ عن ابنِ عبّاسٍ قالَ: أَرجى آيةٍ في القُرآنِ: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ﴾ الآية، قالَ ابنُ عبّاسٍ: هذا لِما يَعرِضُ في الصُّدورِ ويُوَسوِسُ به الشَّيطانُ، فرَضِيَ اللهُ مِن إبراهيمَ عليه السَّلامُ بِأَن قالَ: بَلى. ومِن طريقِ مَعْمَرٍ عن قَتادةَ عن ابنِ عَبّاسٍ نحوه، وهذه طُرُقٌ يَشُدُّ بعضُها بعضًا. وإلى ذلك جَنَحَ عَطاءٌ، فَرَوى ابنُ أَبي حاتمٍ مِن طريقِ جُرَيْجٍ: سأَلْتُ عَطاءً عن هذه الآيةِ، قالَ: دخَلَ قلبَ إبراهيمَ بعضُ ما يَدخُلُ قُلوبَ النّاسِ فقالَ ذلكَ". وقد رَوى أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح5110، كتاب الأَدَب، باب (في رَدِّ الوَسوَسَة)، عن أَبي زُمَيْلٍ، قالَ: "سأَلْتُ ابنَ عبّاسٍ فقُلْتُ: ما شيءٌ أَجِدُهُ في صَدري؟ قالَ: ما هو؟ قُلْتُ: واللهِ ما أَتَكَلَّمُ به. قالَ: فقُل لي: أَشَيءٌ مِن شَكٍّ؟ قالَ: وضَحِكَ. قالَ: ما نَجا مِن ذلك أَحَدٌ. قالَ: حتّى أَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ﴾ (يونس: 94) الآية. قالَ: فقالَ لي: إذا وجَدتَّ في نفسِكَ شيئًا فقُلْ: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ (الحديد: 3)". والأَثَرُ حَسَّنَهُ الأَلبانيُّ.

(308) رَوى أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح5112، كتاب الأَدَب، باب (في رَدِّ الوَسوَسَة)، عن ابنِ عبّاسٍ قالَ: جاءَ رَجُلٌ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ فقالَ: يا رسولَ اللهِ، إنَّ أَحَدَنا يَجِدُ في نفسِهِ يُعَرِّضُ بِالشَّيءِ لأَن يكونَ حُمَمَةً أَحَبُّ إليه مِن أَن يتكلَّمَ به. فقالَ: «اللهُ أَكبرُ، اللهُ أَكبرُ، اللهُ أَكبرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي رَدَّ كَيدَهُ إلى الوَسْوَسَةِ». والحديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ (البقرة: 271)، يُراجَع: (الأحقاف: 31)

﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ (البقرة: 275):

• أَكَلَةُ الرِّبا... بِسَبيلِ آلِ فِرْعَونَ يَمُرُّونَ عليهِم كالإبِلِ المهيُومَةِ، وهي العِطاشُ[309]... وإنَّما رآهُم منتَفِخَةً بُطونُهُم لأَنَّ العُقوبَةَ مُشاكِلَةٌ لِلذَّنْبِ؛ فآكِلُ الرِّبا يَربو بطنُهُ كما أَرادَ أَن يَربُوَ مالُهُ بِأَكلِ ما حَرُمَ عليه، فمُحِقَت البَرَكةُ مِن مالِهِ وجُعِلَتْ نَفخًا في بَطنِهِ حتّى يقومَ كما يقومُ الذي يتخبَّطُهُ الشَّيطانُ مِن المَسِّ.

وإنَّما جُعِلوا بِطَريقِ آلِ فِرعَونَ يَمُرُّونَ عليهِم غُدُوًّا وعَشِيًّا لأَنَّ آلَ فِرعَونَ هُم أَشَدُّ النّاسِ عَذابًا يومَ القِيامةِ كما قالَ سُبحانَهُ: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ (غافر: 46)، فخُصُّوا بِسبيلِهِم لِيُعْلَمَ أَنَّ الذينَ هُم أَشَدُّ النّاسِ عَذابًا يَطَؤُونَهُم فضلًا عن غيرِهم مِن الكُفّارِ، وهم لا يستطيعونَ القيامَ. ومَعنى كونِهم في طريقِ جهنَّمَ بِحيثُ يَمُرُّ الكُفّارُ عليهِم: أَنَّ اللهَ سُبحانَهُ قد أَوقَفَ أَمرَهُم بينَ أَن يَنتهُوا فيكونَ خيرًا لهُم وبينَ أَن يَعودوا ويُصِرُّوا فيُدخِلَهُم النّارَ، وهذه صِفةُ مَن هو في طريقِ النّارِ، قالَ تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ إلى آخِرِ الآيةِ. وفي بعضِ المسنَداتِ: أَنَّه رأى بُطونَهُم كالبُيُوتِ[310]، يَعني أَكَلَةَ الرِّبا، وفيها حَيّاتٌ تُرى خارِجَ البُطُونِ.

فإن قيلَ: هذه الأَحوالُ التي وَصَفَها عن أَكَلَةِ الرِّبا إن كانَتْ عِبارةً عن

(309) رَوى ذلك في حَديثِ الإسراءِ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 15/ 13، والبيهقيُّ في (دلائل النُّبُوَّة): 2/ 392، مِن طريقِ أَبي هارونَ العَبدِيِّ عن أَبي سعيدٍ الخدريِّ بِهِ مَرفوعًا. وأَبو هارونَ العَبدِيُّ مَتروكٌ؛ قالَ عنه ابنُ حِبّانَ في (كِتاب المجروحِين): 2/ 77: "يَروي عن أَبي سَعيدٍ ما لَيسَ مِن حديثِهِ، لا يَحِلُّ كِتابةُ حديثِهِ إلّا على جهةِ التَّعجُّبِ"، وذَكَرَهُ العُقَيليُّ في (كِتاب الضُّعَفاءِ الكَبير): 3/ 313-314.

(310) يُنظَرُ الهامِشُ السّابِقُ، وتفسيرُ ابنِ أَبي زمنين: 1/ 97، وتفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 1/ 235.

حالِهِم في الآخِرةِ فآلُ فِرعَونَ في الآخرةِ قد أُدخِلُوا أَشَدَّ العَذابِ وإنَّما يُعرَضُونَ على النّارِ غُدُوًّا وعَشِيًّا في البرزَخِ، وإن كانَتْ هذه الأَحوالُ التي رآهُم عليها في البرزَخِ فأَيُّ بُطُونٍ لهُم وقد صارُوا عِظامًا ورُفاتًا ومُزِّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ؟

فالجوابُ: أنَّه إنَّما رآهُم في البرزَخِ لأَنَّه حديثٌ عَمّا رأى، وهذه الحالُ هي حالُ أَرواحِهِم بعدَ الموتِ، وفيها تصحيحٌ لِمَن قالَ: الأَرواحُ أجسادٌ لَطيفةٌ قابلةٌ لِلنَّعيمِ والعَذابِ، فيَخلُقُ اللهُ في تلك الأَرواحِ مِن الآلامِ ما يَجِدُهُ مَن انتَفَخَ بَطنُهُ حتّى وُطِئَ بِالأَقدامِ ولا يستطيعُ مِن قِيامٍ. وليسَ في هذا الحديثِ دليلٌ على أَنَّهُم أَشَدُّ عَذابًا مِن آلِ فِرعَونَ، ولكِنْ فيه دليلٌ على أَنَّهُم يَطَؤُهُم آلُ فِرعَونَ وغيرُهُم مِن الكُفّارِ الذينَ لم يَأكُلُوا الرِّبا ما دامُوا في البرزَخِ إلى أن يقوموا يومَ القيامةِ كما يقومُ الذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيطانُ مِن المَسِّ، ثُمَّ يُنادي مُنادي اللهِ: ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 460-462)

• إنَّ الرِّبا كانَ مُحَرَّمًا عليهم في الجاهليَّةِ كما كانَ الظُّلمُ والبِغاءُ، وهو الزِّنى، مُحَرَّمًا عليهم، يَعلَمونَ ذلك بِبَقِيَّةٍ مِن بَقايا شَرعِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ كما كانَ بَقِيَ فيهِم الحَجُّ والعُمرَةُ وشيءٌ مِن أَحكامِ الطَّلاقِ والعِتقِ وغيرِ ذلك. وفي قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾ دليلٌ على تَقَدُّمِ التَّحريمِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 279-280)

﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ﴾ (البقرة: 279)

• مَن تَأَمَّلَ أبوابَ الرِّبا لاحَ له شَرُّ التَّحريمِ مِن جِهةِ الجَشَعِ المانِعِ مِن حُسنِ المعاشَرَةِ والذَّريعةِ إلى تَركِ القَرضِ، وما فيه وفي التَّوسِعَةِ مِن مَكارِمِ الأَخلاقِ. ولِذلك قالَ سُبحانَهُ: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ﴾؛ غَضَبًا منهُ على أَهلِهِ.

ولِهذه النُّكتةِ قالَتْ عائشةُ لأُمِّ مُحِبَّةَ مَولاةِ زَيدِ بنِ أَرقَمَ: أَبلِغِي زيدًا، تَعني زَيدَ بنَ أَرقَمَ، أَنْ قد أَبطَلَ جِهادَهُ معَ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، حينَ

ذَكَرَتْ لها عنهُ مسألةً مِن البُيوعِ تُشْبِهُ الرِّبا(311).

---

(311) رَواهُ البيهقيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 5/ 330، مِن طريقِ عليِّ بنِ الجَعدِ عن شُعبَةَ عن أبي إسحاقَ، قالَ: "دخَلَت امرأتي على عائشةَ". وقالَ البيهقيُّ: "كذا جاءَ به شُعبَةُ عن طريقِ الإرسالِ"، أي: لَم يَقُلْ: عن أبي إسحاقَ عن امرأتِهِ كما هو في الرِّواياتِ. ورَواهُ عبدُ الرَّزّاقِ في (المصَنَّف): ح14812، و14813، والدّارقُطنيُّ في سُنَنِهِ: ح2982، و2983، والبيهقيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 5/ 330-331، و(مَعرِفَة السُّنَنِ والآثار): ح11396، عن أبي إسحاقَ عن امرأتِهِ العاليَةِ بِهِ. وقالَ مَشهورُ بنُ حَسَن آل سَلمان في تَحقيقِهِ كتابَ (إعلام الموَقِّعِين) لابنِ قَيِّمِ الجوزيَّة: 5/ 80 -81: "ووَقَعَ عندَ عبدِ الرَّزّاقِ: 14813، تسميةُ أُمِّ ولدِ زيدٍ أنَّها امرأةُ أبي السَّفرِ، وعندَ البيهقيِّ وقَعَ اسمُها أُمَّ مُحِبَّةَ، فالظّاهرُ أنَّها أُمُّ مُحِبَّةَ امرأةُ أبي السَّفرِ... وقالَ الدّارقُطنيُّ: وأُمُّ مُحِبَّةَ والعاليةُ مجهولتانِ لا يُحتَجُّ بهما... أقولُ: العاليةُ هذه هي بِنتُ أيفعَ، رَدَّ حديثَها الدّارقُطنيُّ والشّافعيُّ في (الأُمّ)... وابنُ حَزمٍ في (المحَلّى)... وقالَ التُّركمانيُّ في (الجَوهَر النَّقِيّ): 5/ 330: قُلْتُ: العاليةُ معروفةٌ، رَوَى عنها زَوجُها وابنُها وهُما إمامانِ، وذَكَرَها ابنُ حِبّانَ في (الثِّقات)، وذَهَبَ إلى حديثِها هذا الثَّوريُّ والأوزاعيُّ وأبو حنيفةَ وأصحابُهُ ومالكٌ وابنُ حنبلٍ والحَسَنُ بنُ صالحٍ... قُلْتُ: ولِذا جَوَّدَهُ المصَنِّفُ [أي: ابنُ القَيِّم]... وسَبَقَهُ شيخُهُ ابنُ تَيميَّةَ في (مَجموع الفَتاوى): 20/ 259 -260". ويُنظَر: إعلامُ الموقِّعين: 5/ 80-82. وقالَ مَشهورُ بنُ حَسَن آل سَلمان في تحقيقِهِ كتابَ (الموافَقَات) لِلشّاطبيّ: 1/ 457: "وأُمُّ مُحِبَّةَ لا وُجودَ لها في الإسنادِ وإنَّما هي التي باعَت الجاريةَ، وهذا ظاهرٌ في رِوايةِ الدّارقُطنيّ خاصَّةً". فلا عِبرَةَ، بعدَ مَعرفةِ ما تَقَدَّمَ، بما قالَهُ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدٍ الصِّدِّيقيُّ الغماريُّ رادًّا به هذا الأثَرَ ردًّا غيرَ جَميلٍ، إذ قالَ في كتابِهِ (تَخريجُ أحاديثِ اللُّمَع في أُصولِ الفِقه): 266-267: "قالَ ابنُ عَبدِ البَرِّ في (الاستِذكار): هذا الخَبَرُ لا يُثبِتُهُ أهلُ العِلمِ بالحَديثِ ولا هو مِمّا يُحتَجُّ به عندَهُم؛ فامرأةُ أبي إسحاقَ وامرأةُ أبي السَّفرِ وأُمُّ وَلَدِ زَيدِ بنِ أرقَمَ كُلُّهُنَّ غيرُ معروفاتٍ بِحَملِ العِلمِ، وفي مِثلِ هؤلاءِ رَوى شُعبةُ عن أبي هاشمٍ أنَّه قالَ: كانوا يَكرَهونَ الرِّوايةَ عن النِّساءِ إلّا عن أزواجِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ. والحَديثُ مُنكَرُ اللفظِ لا أصلَ له؛ لأنَّ الأعمالَ الصّالحةَ لا يُحبِطُها الاجتِهادُ وإنَّما يُحبِطُها الارتِدادُ، ومُحالٌ أن تُلزِمَ عائشةُ زيدًا التَّوبةَ بِرأيِها وتُكَفِّرَهُ باجتهادِها، هذا ما لا يَنبَغي أن يُظَنَّ بها ولا يُقبَلَ عليها. اهـ. وكذا أبطَلَهُ ابنُ حَزمٍ بِنحوٍ مِن هذا وأجادَ... فالخَبَرُ باطِلٌ بِلا شَكٍّ وإن صَحَّحَهُ ابنُ الجَوزيِّ وبعضُ الحَنَفيَّةِ غافِلِينَ عن نَكارةِ مَعناهُ. وضَعَّفَهُ أيضًا الحافظُ السُّهَيليُّ في (الرَّوض الأُنُف)". ومِمّا يَجدُرُ التَّنبيهُ عليه أنَّ ما نَقَلَهُ الغماريُّ عن ابنِ عبدِ البَرِّ مِن أنَّ الأعمالَ الصّالحةَ لا يُحبِطُها الاجتِهادُ وإنَّما يُحبِطُها الارتِدادُ، غيرُ دَقيقٍ على إطلاقِهِ؛ فإنَّ مِن الأعمالِ الصّالحةِ ما يُحبِطُهُ ما هو دونَ الارتِدادِ كالكبائرِ مَثَلًا. ولِهذا نظائرُ في الشَّريعةِ ذَكَرَ بعضَها ابنُ رَجَبٍ في (جامِع العُلوم والحِكَم)، إذ قالَ: 1/ 438-439: "فإنَّ بعضَ الكبائرِ قد يُحبِطُ بعضَ الأعمالِ المنافيةِ لها، كما يُبطِلُ المَنُّ والأذى الصَّدَقَةَ، وتُبطِلُ المعامَلَةُ بالرِّبا الجِهادَ كما قالَتْ عائشةُ، وقالَ حُذَيفةُ: قَذْفُ المُحْصَنَةِ يَهدِمُ عَمَلَ مئةِ سنةٍ، ورُوِيَ عنهُ مرفوعًا، خَرَّجَهُ البَزّارُ، وكما يُبطِلُ تَرْكُ صَلاةِ العَصرِ العَمَلَ".

فقالَتْ: أَبطَلَ جِهادَهُ، ولم تَقُلْ: صَلاتَهُ، ولا صِيامَهُ؛ لأَنَّ السَّيِّئاتِ لا تُحبِطُ الحَسَناتِ[312]، ولكِنْ خَصَّت الجِهادَ بالإبطالِ لأَنَّه حَربٌ لأعداءِ اللهِ، وآكِلُ الرِّبا قد أُذِنَ بِحَربٍ مِن اللهِ، فهو ضِدُّهُ، ولا يَجتَمِعُ الضِّدّانِ. وهذا معنًى ذَكَرَهُ أبو الحسَنِ بنُ بَطّالٍ في شَرحِ الجامعِ[313]. وتلكَ المسألةُ مذكورةٌ في (المُدَوَّنَة)[314]، لكِنَّ إسنادَها إلى عائشةَ ضَعيفٌ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/25-26)*

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ (البقرة: 282)، يُراجَع: (النِّساء: 11-12)، و(التَّوبة: 97)

﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ (البقرة: 285)

- **في الصَّحيحِ: أَنَّه[315] قالَ لِخَديجةَ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلى نَفْسي»[316].**

وتكلَّمَ العُلَماءُ في مَعنى هذه الخَشيَةِ بِأقوالٍ كثيرةٍ:

فذَهَبَ أبو بكرٍ الإسماعيليُّ إلى أَنَّ هذه الخَشيَةَ كانَتْ منهُ قبلَ أن يَحصُلَ لهُ العِلمُ بِأَنَّ الذي جاءَهُ مَلَكٌ مِن عندِ اللهِ، وكانَ أَشَقُّ شيءٍ عليهِ أن يُقالَ عنهُ: مَجنونٌ. ولم يَرَ الإسماعيليُّ أَنَّ هذا مُحالٌ في مَبدَإِ الأمرِ؛ لأَنَّ العِلمَ الضَّروريَّ قد لا يَحصُلُ دفعةً واحدةً. وضَرَبَ مَثَلًا بِالبيتِ مِن الشِّعرِ تَسمَعُ أَوَّلَهُ فلا تَدري:

---

(312) تقَدَّمَ في الهامِشِ السّابِقِ التَّنبيهُ على ما في هذا الإطلاقِ مِن عَدَمِ دِقَّةٍ.

(313) يُنظَر: (شَرحُ صَحيحِ البُخاريّ) لابنِ بَطّالٍ: 6/ 219. وابنُ بَطّالٍ هو أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ خَلَفِ بنِ بَطّالٍ البَكريُّ القُرطُبيُّ ثُمَّ البلنسيُّ، ويُعرَفُ بِابنِ اللَّجّام. أخَذَ عن أبي عُمَرَ الطَّلمنكيِّ وابنِ عَفيفٍ وأبي المطرِّفِ القنازعيِّ ويونسَ بنِ مُغيثٍ. كانَ مِن أهلِ العِلمِ والمعرفةِ، وعُنِيَ بِالحديثِ عنايةً تامَّةً وشَرَحَ صَحيحَ البُخاريِّ. تُوُفِّيَ سنةَ تِسعٍ وأربعينَ وأربعمئةٍ. يُنظَر: سِيَرُ أعلامِ النُّبَلاء: 18/ 47.

(314) يُنظَر: المُدَوَّنَةُ الكُبرى: 3/ 161.

(315) أي: النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ.

(316) جُزءٌ مِن حديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3، كتاب بَدْءِ الوَحيِ، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح401، كتاب الإيمان، باب (بَدْءِ الوَحيِ إلى رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ).

أَنَظْمٌ هو أم نَثرٌ، فإذا استَمرَّ الإنشادُ عَلِمْتَ قَطعًا أَنَّه قُصِدَ به قَصد الشِّعرِ، كذلك لَمّا استمرَّ الوَحيُ واقترَنَتْ به القَرائنُ المقتضِيَةُ لِلعِلم القَطعيِّ حَصَلَ العِلمُ القَطعيُّ. وقد أثنى اللهُ تعالى عليه بِهذا العِلمِ فقالَ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾، فإيمانُهُ باللهِ وبِمَلائكَتِهِ إيمانٌ كَسبيٌّ مَوعودٌ عليه بِالثَّوابِ الجزيلِ كما وُعِدَ على سائرِ أفعالِهِ المكتَسَبَةِ، كانَتْ مِن أفعالِ القَلبِ أو أفعالِ الجَوارحِ.

وقد قيلَ في قولِهِ: «**لَقَد خَشِيتُ عَلى نَفْسي**»: أي: خَشِيتُ أَلّا أَنهَضَ بِأَعباءِ النُّبُوَّةِ وأن أَضْعُفَ عَنها. ثُمَّ أزالَ اللهُ خَشيتَهُ ورزَقَهُ الأَيْدَ والقُوَّةَ والثَّباتَ والعِصمَةَ.

وقد قيلَ: إنَّ خَشيتَهُ كانَتْ مِن قَومِهِ أَن يَقتُلوهُ. ولا غروَ؛ فإنَّه بَشَرٌ يَخشى مِن القَتلِ والإذايةِ الشَّديدَةِ ما يَخشاهُ البَشَرُ، ثُمَّ يُهَوِّنُ عليه الصَّبرُ في ذاتِ اللهِ كلَّ خَشيَةٍ ويَجلِبُ إلى قَلبِهِ كلَّ شَجاعةٍ وقُوَّةٍ.

وقد قيلَ في مَعنى الخَشيَةِ أَقوالٌ غيرُ هذه رَغِبْتُ عن التَّطويلِ بِذِكرِها[317].

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 409-410)

ويُراجَعُ أيضًا: **(البقرة: 116)**

﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾ **(البقرة: 286)**، يُراجَع: **(المطفِّفين: 2-3)**

(317) استَوفى ابنُ حجرٍ ذِكرَها، فقالَ في (فَتح الباري): 1/ 32: "الخَشيةُ المذكورةُ اختَلَفَ العُلَماءُ في المرادِ بِها على اثنَي عَشَرَ قولًا؛ أَوَّلُها: الجُنونُ، وأن يكونَ ما رآهُ مِن جِنسِ الكهانةِ. جاءَ مُصَرَّحًا به في عِدَّةِ طُرُقٍ. وأَبطَلَهُ أبو بَكرِ بنُ العَرَبيِّ، وحُقَّ لهُ أن يُبطِلَهُ. لكِنْ حَمَلَهُ الإسماعيليُّ على أنَّ ذلك حَصَلَ لهُ قبلَ حُصولِ العِلمِ الضَّروريِّ لهُ أنَّ الذي جاءَهُ مَلَكٌ وأنَّه مِن عندِ اللهِ تعالى؛ ثانيها: الهاجِسُ. وهو باطلٌ أيضًا؛ لأنَّه لا يَستقِرُّ، وحَصَلَتْ بينهُما المراجَعَةُ؛ ثالثُها: الموتُ مِن شِدَّةِ الرُّعبِ؛ رابِعُها: المرَضُ. وقد جَزَمَ به ابنُ أبي جمرةَ؛ خامسُها: دَوامُ المرَضِ؛ سادِسُها: العَجزُ عن حَملِ أعباءِ النُّبُوَّةِ؛ سابعُها: العَجزُ عن النَّظَرِ إلى المَلَكِ مِن الرُّعبِ؛ ثامنُها: عَدَمُ الصَّبرِ على أذى قَومِهِ؛ تاسعُها: أن يَقتُلوهُ؛ عاشِرُها: مُفارَقَةُ الوَطَنِ؛ حاديَ عشَرها: تكذيبُهم إيّاهُ؛ ثانيَ عَشَرها: تَعييرُهم إيّاهُ. وأَوْلى هذهِ الأقوالِ بِالصَّوابِ وأَسلَمُها مِن الارتِيابِ: الثّالثُ واللَّذانِ بَعدَهُ، وما عدَاها فهو مُعتَرَضٌ، واللهُ الموَفِّقُ".

تَفْسيرُ سُورَةِ آل عِمْران

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ (آل عمران: 7)

• ذَكَرَ[1] صَدْرَ سورةِ آلِ عِمرانَ، وفَسَّرَ منه كثيرًا.

فمِنهُ: قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾، وهو ما لا يَحتَمِلُ إلّا تأويلًا واحدًا. وهو عندي مِن: أَحْكَمْتُ الفَرَسَ بِحَكَمَتِهِ، أَي: منَعْتُهُ مِن العُدولِ عن طريقِهِ، كما قالَ حَسّانٌ:

وَنُحْكِمُ بالقَوافي مَنْ هَجانا[2]

أَي: نُلجِمُهُ فَنَمْنَعُهُ، وكذلك الآيةُ المحكَمَةُ لا تتصرَّفُ بِقارئِها التَّأويلاتُ، ولا تَتَعارَضُ عليه الاحتِمالاتُ. ولَيْسَتْ مِن لَفظِ (الحِكْمَة)؛ لأَنَّ القُرآنَ كلَّهُ حِكمَةٌ وعِلمٌ، والمتَشابِهُ يَميلُ بالنّاظِرِ فيه إلى وجوهٍ مُختلِفَةٍ وطُرُقٍ مُتَباينةٍ. وقولُهُ سُبحانَهُ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ (هود: 1)، هذا مِن (الحِكْمَة) ومِن (الإِحكام) الذي هو الإتقانُ، فالقُرآنُ كلُّهُ مُحكَمٌ على هذا، وهو كلُّهُ مِن هذا الوجهِ مُتَشابِهٌ أَيضًا؛ لأَنَّ بعضَهُ يُشْبِهُ بَعضًا في بَراعَةِ اللفظِ وإعجازِ النَّظمِ وجَزالةِ المعنى وبَدائعِ

---

(1) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 258-265.

(2) شَطرُ بيتٍ مِن قَصيدةٍ قالَها حسّانُ بنُ ثابتٍ يومَ فَتحِ مَكَّةَ، ساقَها ابنُ هشامٍ في (السِّيرة النَّبويَّة): 4/ 91-93، والبيتُ فيها:

فَنُحْكِمُ بالقَوافي مَنْ هَجانا ... ونَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدِّماءُ

والبيتُ في (ديوان حَسّان بن ثابِت): 1/ 18.

الحِكمةِ، فكُلُّهُ مُتَشابِهٌ وكلُّهُ مُحكَمٌ، وعلى المعنى الأَوَّلِ: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾، ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾.

فأهلُ الزَّيغِ يَعطِفُونَ المتَشابِهَ على أهوائِهم ويُجادِلُونَ به عن آرائِهم، والرّاسِخُونَ في العِلمِ يَرُدُّونَ المتَشابِهَ إلى المحْكَمِ أخذًا بِقولِ اللهِ تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ (النِّساء: 59)، وعِلمًا بِأَنَّ الكُلَّ مِن عندِ اللهِ، فلا يُخالِفُ بعضُهُ بعضًا. رَوَتْ عائشَةُ عن رسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ﴾، قالَ: «إذا رَأَيْتُمُ الَّذينَ يُجادِلُونَ فيهِ فَهُمْ أُولَئِكَ، فَاحْذَرُوهُم»[3].

ولِلسَّلَفِ في مَعنى المُحْكَمِ ومَعنى المتَشابِهِ أقوالٌ مُتَقارِبَةٌ، إلّا أَنَّ منهُم مَن يَرى الوَقفَ على قولِهِ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، ويَرَونَهُ تَمامَ الكلامِ، ويَحتَجُّونَ بِقِراءَةِ ابنِ عبّاسٍ: {وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ}[4]، وهو قولُ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ: الرّاسِخونَ في العِلمِ لا يَعلَمونَ التَّأويلَ وإن عَلِمُوا التَّفسيرَ[5]. والتَّأويلُ عندَ هؤُلاءِ غيرُ التَّفسيرِ، إنَّما هو عندَهُم في مَعنى قولِ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ (الأعراف: 53).

وطائفةٌ يَرَونَ أَنَّ قولَهُ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مَعطوفٌ على ما قَبْلَهُ، وأَنَّهُم عالِمُونَ بِالتَّأويلِ، ويَحتَجُّونَ بِما يَطُولُ ذِكْرُهُ مِن أَثَرٍ ونَظَرٍ.

والذي أَرتَضيهِ مِن ذلك مَذهَبٌ ثالثٌ، وهو الذي قالَهُ ابنُ إسحاقَ في هذا

---

(3) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4547، كتاب التَّفسير، باب (﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6717، كتاب العِلم، باب (النَّهي عن اتِّباعِ مُتَشابِهِ القُرآنِ، والتَّحذير مِن مُتَّبِعِيهِ، والنَّهي عن الاختِلافِ في القُرآن).

(4) رَوى ذلك عن طاوُسٍ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 3/ 128، والحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 289، وقالَ: "هذا حديثٌ صَحيحٌ على شَرطِ الشَّيخَيْنِ، ولم يُخْرِجاهُ". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 3/ 458.

(5) في كتابِ (الزُّهد) لأحمَدَ بنِ حَنبَلٍ: 356-357، وجامِعِ البَيان: 3/ 183، عن عَمرِو بنِ عُثمانَ، قالَ: "سَمِعْتُ عُمَرَ بنَ عَبدِ العزيزِ قالَ: انتَهى عِلْمُ الرّاسِخينَ في العِلمِ بِتأويلِ القُرآنِ إلى أن قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾".

الكِتابِ، ومعناهُ كلّه: أنَّ الكلامَ قد تَمَّ في قولِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، و﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مُبتَدأٌ، لكِن لا نقولُ إنَّهُم لا يَعلمونَ تأويلَهُ كما قالَتِ الطّائفةُ الأُولى، ولكِن نقولُ: إنَّهُم يَعلمونَهُ بِرَدِّ المتَشابِهِ إلى المُحْكَمِ، وبالاستدلالِ على الخفِيِّ بالجلِيِّ، وعلى المختَلَفِ فيه بالمتَّفَقِ عليهِ، فتَنفُذُ بذلك الحُجَّةُ ويُزاحُ الباطلُ وتَعظُمُ درجةُ العالِمِ عندَ اللهِ تعالى؛ لأنَّه يقولُ: آمَنْتُ به كُلٌّ مِن عندِ رَبِّي، فكيفَ يَختَلِفُ؟

ولَمّا كانَ العِلمانِ مُختلِفَيْنِ: عِلمُ اللهِ وعِلمُ الرّاسِخينَ في العِلمِ، لَم يَجُزْ عَطفُ ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على ما قَبلَهُ؛ فاللهُ يَعلَمُ تأويلَ العِلمِ القديمِ لا بِتَذَكُّرٍ ولا بِتَفَكُّرٍ ولا بِتَدقيقِ نَظَرٍ ولا بِفَحصٍ عن دليلٍ، فلا يَعلَمُ تأويلَهُ هكذا إلّا اللهُ. والرّاسِخونَ في العِلمِ يَعلَمونَ تأويلَهُ بالفَحصِ عن الدَّليلِ وبِتَدقيقِ النَّظَرِ وتَسديدِ العِبَرِ، فَهُم كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾. وهذا مَعنى كلامِ ابنِ إسحاقَ في الآيةِ[6]. *(الرّوضُ الأُنُف: 5/ 29-33)*

﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ (آل عمران: 9)، يُراجَع: (البقرة: 2-3)

---

(6) قالَ ابنُ إسحاقَ في تفسيرِ الآيةِ: "ثُمَّ رَدُّوا تأويلَ المتَشابهِ على ما عَرَفوا مِن تأويلِ المُحْكَمَةِ التي لا تأويلَ لأحَدٍ فيها إلّا تأويلٌ واحدٌ. واتَّسَقَ بِقولِهِم الكتابُ وصَدَّقَ بعضُهُ بعضًا، فنَفَذَتْ به الحجَّةُ وظَهَرَ به العُذرُ وزاحَ به الباطلُ ودُمِغَ به الكُفرُ". يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 259. واختارَ أبو بكرٍ بنُ العَرَبيِّ شيخُ السُّهَيليِّ قولَ ابنِ إسحاقَ في تفسيرِ الآيةِ مُمتَدِحًا فهمَهُ إيّاها ومُثْنِيًا عليه، إذ قالَ في كتابِهِ (القَبَس في شَرحِ مُوَطَّإِ مالكِ بنِ أنَس): 3/ 1057-1058: "إنَّ مالِكًا قالَ في جماعةٍ: لا يَعلَمُها إلّا اللهُ. وقالَ آخَرُونَ: إنَّ الرّاسِخِينَ في العِلمِ يَعلَمونَهُ، وهو الذي نَختارُهُ، وأنَّ قولَهُ: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ جُملةٌ في موضعِ الحالِ أو دالٌّ على الحالِ... وهذا اختيارُ مُحَمَّدِ بنِ إسحاقَ، وما رأيْتُ مَن وَقَفَ على الآيةِ وفَهِمَ مَعناها قَبلَهُ غيرَه". وذَكَرَ قولَ ابنِ إسحاقَ في الآيةِ ثُمَّ عَقَّبَ بِقولِهِ: "وهذا كلامٌ صحيحٌ قد جَرى في أُسلوبِ التَّحقيقِ وبَلَغَ الغايةَ مِن التَّدقيقِ، بَسْطُهُ وإيضاحُهُ: أنَّ اللهَ تعالى قالَ: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾، فقَسَّمَ الآياتِ على قِسمَيْنِ: أُمًّا وبِنْتًا، وإنَّما قُلْنا: وبِنْتًا، لأنَّ الأُمَّ مِن الأسماءِ الإضافيَّةِ لِلضَّرورةِ، فمَن أرادَ أن يَعرِفَ نَسَبَ البِنتِ رَدَّها إلى الأُمِّ". ويُنظَرُ أيضًا: (المحصولُ في أُصولِ الفِقه) لابنِ العَرَبيِّ: 86-87، و(قانونُ التَّأويل) لهُ أيضًا: 372-375.

﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ۞ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ (آل عمران: 12-13):

• ذَكَرَ[7] ما أَنزَلَ اللهُ سُبحانَهُ في بَني قَيْنُقاعَ، وقولَهُم لِلنَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: لَو حارَبْتَنا لَعَلِمْتَ أَنّا نحنُ النّاسُ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَتُغْلَبُونَ﴾، إلى قَولِهِ: {تَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ}[8]؛ فَمَن قَرَأَهُ: ﴿يَرَوْنَهُم﴾[9]، بالياءِ، فمَعناهُ أَنَّ الكُفّارَ يَرَونَ المؤمنِينَ مِثلَيْهِم وإن كانوا أَقَلَّ مِنهُم لَمّا كثَّرَهُم بِالملائكةِ.

فإن قيلَ: وكيفَ وهو يقولُ في آيةٍ أُخرى: ﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ (الأنفال: 44)؟

قيلَ: كانَ هذا قبلَ القِتالِ عندَما حَزَرَ الكُفّارُ المؤمنِينَ فَرَأَوهُم قليلًا، فتجاسَرُوا عليهِم، ثُمَّ أَمَدَّهُم اللهُ بِالملائكةِ، فَرَأَوهُم كثيرًا، فانهزَموا.

وقيلَ: إنَّ الهاءَ في: ﴿يَرَوْنَهُم﴾ عائدةٌ على الكُفّارِ، وإنَّ المؤمنِينَ رَأَوهُم مِثلَيْهِم، وكانوا ثلاثةَ أمثالِهِم، فقَلَّلَهُم في عُيونِ المؤمنِينَ.

---

(7) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 229-230.

(8) الحَديثُ رَواهُ أيضًا أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح3001، كتاب الخَراج، باب (كَيفَ كانَ إخراجُ اليَهودِ مِن المدينة)، مِن طريقِ ابنِ إسحاقَ: حدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ أبي مُحَمَّدٍ مَولى زَيدِ بنِ ثابتٍ عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ وعِكرِمَةَ. وسَندُهُ ضَعيفٌ؛ لِجَهالَةِ مُحَمَّدِ بنِ أبي مُحَمَّدٍ هذا، ولِهذا ضَعَّفَهُ الألبانيُّ. ولكِنْ أَخرَجَ الحَديثَ ابنُ إسحاقَ، ومِن طريقِهِ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 3/ 192، عن عاصمِ بنِ عُمَرَ بنِ قَتادةَ، وسَندُهُ حَسَنٌ، لكِنَّهُ مُرسَلٌ. فالحديثُ بِمجموعِهِما حَسَنٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 232-233.

(9) قَرأَ ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامرٍ وعاصِمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ وخَلَفٌ وابنُ مُحَيصِنٍ واليَزيديُّ والأعمشُ وأبو بكرٍ: ﴿يَرَوْنَهُم﴾ بِياءِ الغَيبِ، أي: يَرى الجَمعُ مِن المؤمنِينَ الجَمعَ مِن الكُفّارِ مِثلَي جَمعِ المؤمنِينَ. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 238، والدُّرُّ المصون: 2/ 27، ومُعجَمُ القِراءات: 1/ 452.

وأمّا مَن قَرأها بالتّاءِ[10] فيَجوزُ أن يكونَ الخِطابُ لِليَهودِ، أي: تَرَونَ المشركِينَ يومَ بَدرٍ مِثلَي المؤمنِينَ؛ وذلك أنَّهم كانوا أَلْفًا[11]، فانخَذَلَ عنهُم الأخنَسُ بنُ شَرِيقٍ بِبَني زُهرَةَ[12] فَصارُوا سَبعَمئةٍ أو نحوَها.

ويَجوزُ أن يكونَ الخِطابُ لِلمُشرِكِينَ، أي: تَرَونَ أَيُّها المشركونَ المؤمنِينَ مِثلَيهِم حينَ أَمَدَّهُم اللهُ بِالملائكةِ، فيعودُ الكلامُ إلى المعنى الأوَّلِ الذي قدَّمْناهُ في قراءةِ مَن قرأَ بالياءِ.

وفي الآيةِ تَخليطٌ عن الفَرّاءِ أضرَبْنا عن ذِكرِهِ[13]. وجُلُّ ما ذَكَرْناهُ آنِفًا مذكورٌ في التَّفاسيرِ بِألفاظٍ مختلِفةٍ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 424-425)*

• ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾: الفِئَةُ: على وَزنِ (فِعَة)، مِن: فَأَوْتُ رَأسَهُ بِالعَصا، إذا شَقَقْتُهُ[14]، أو مِن (الفَأْو)، وهيَ جِبالٌ مُجتَمِعَةٌ وبَينَها فُسحَةٌ مِن الأرضِ[15]. فحَقيقةُ (الفِئَة): الفِرقَةُ التي كانَتْ مُجتَمِعَةً مَعَ الأُخرى فافتَرَقَتْ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 408)*

---

(10) قَرأَ أبو جَعفَرٍ ونافِعٌ وأَبان عن عاصِمٍ وحَفصٌ ويعقوبُ وسَهلٌ وابنُ شاهي والحسَنُ: {تَرَوْنَهُم} بِالتّاءِ، على الخِطابِ لِجَمعِ المؤمنِينَ، والهاءُ والميمُ لِجَمعِ المشرِكِينَ. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 238، والدُّرُّ المصون: 2/ 27، ومُعجَمُ القِراءات: 1/ 453.

(11) رَوى مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح 4563، كتاب الجِهاد، باب (الإمداد بِالملائكةِ في غَزوَةِ بَدرٍ، وإباحَة الغَنائم)، عن عُمَرَ بنِ الخَطّابِ، قالَ: "لَمّا كانَ يومُ بَدرٍ نَظَرَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ إلى المشرِكِينَ وهُم أَلفٌ، وأَصحابُهُ ثلاثُمئةٍ وتسعةَ عشَرَ رَجُلًا" الحديث.

(12) خَبَرُ انخِذالِ الأخنَسِ بنِ شَرِيقٍ بِبَني زُهرَةَ أخرجَهُ ابنُ إسحاقَ مُعَلَّقًا، والواقِدِيُّ، وابنُ سَعدٍ في طَبَقاتِهِ مُعَلَّقًا، والطَّبريُّ في تاريخِهِ مِن طريقِ ابنِ إسحاقَ، فالخبَرُ ضَعيفٌ. يُنظَر: هامشُ تحقيقِ (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 311. وقالَ ابنُ هشامٍ في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 348: "وإنَّما سُمِّيَ الأخنَسَ لأنَّهُ خَنَسَ بِالقَومِ يومَ بَدرٍ، وإنَّما اسمُهُ أُبَيٌّ".

(13) يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 1/ 191.

(14) في (لِسان العَرَب): 15/ 144: "فَأَوْتُهُ بِالعَصا: ضَرَبْتُهُ... فَأَوْتُ رَأْسَهُ فَأْوًا وفَأَيْتُهُ فَأْيًا، إذا فَلَقْتُهُ بِالسَّيفِ. وقيلَ: هو ضَربُكَ قِحْفَهُ حتّى يَنفَرِجَ عن الدِّماغ. والانفِياءُ: الانفِراجُ، ومنه اشتُقَّ اسمُ (الفِئَة)، وهم طائفةٌ مِن النّاسِ... و(الفِئَة) بِوَزنِ (فِعَة): الفِرقَةُ مِن النّاسِ، مِن: فَأَيْتُ رَأْسَهُ، أي: شَقَقْتُهُ... وكانَتْ في الأصلِ: فِئْوَة، بِوَزنِ (فِعْلَة)، فنقصَ".

(15) في (لِسان العَرَب): 15/ 145: "الفَأْوُ: الصَّدْعُ في الجبَلِ... والفَأْوُ: ما بينَ الجبَلَيْنِ. وهو

• أمّا رُؤْيَةُ العَيْنِ فلَيْسَت الهاءُ[16] فيها لِلتَّحديدِ، وإنَّما هي لِتَأنيثِ الصِّفةِ كـ(الكُدْرَة) و(الحُمْرَة) و(الصُّفْرَة). وكانَ الأَصلُ أن يكونَ مَصدَرُ (رَأَيْتُ): رَأْيًا، ولكِنَّهم إنَّما يستعمِلونَ هذا المصدَرَ مُضافًا إلى (العَيْن) نحو قولِهِ تعالى: ﴿رَأْيَ ٱلْعَيْنِۚ﴾، فإذا لَم يُضَف استُعمِلَ في الرَّأْيِ المعقولِ واستُعمِلَت (الرُّؤْيَةُ) في المعنى الآخَرِ لِلفَرقِ. *(نَتائِجُ الفِكر: 287)*

﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ (آل عمران: 14)

• أمّا تقديمُ المالِ على الوَلَدِ في كثيرٍ مِن الآيِ فلأَنَّ الوَلَدَ بعدَ وُجودِ المالِ نِعمةٌ ومَسَرَّةٌ، وعندَ سوءِ الحالِ هَمٌّ ومَضَرَّةٌ. فهذا مِن تقديمِ السَّبَبِ على المسَبَّبِ؛ لأنَّ المالَ سببُ تَمامِ النِّعمةِ بِالوَلَدِ.

وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ﴾ فتقديمُ النِّساءِ على البَنِينَ بِالسَّببِ، وتقديمُ البَنِينَ على الأَموالِ بِالرُّتبةِ[17]. *(نَتائِجُ الفِكر: 212)*

أيضًا: الوَطيءُ بينَ الحَرَّتَيْنِ. وقيلَ: هي الدّارةُ مِن الرِّمالِ... وكلُّهُ مِن الانشِقاقِ والانفِراجِ. وقالَ الأصمعيُّ: الفَأْوُ: بَطنٌ مِن الأرضِ تُطيفُ به الرِّمالُ، يكونُ مُستطيلًا وغيرَ مُستطيلٍ. وإنَّما سُمِّيَ فَأْوًا لانفِراجِ الجِبالِ عنه؛ لأنَّ الانفِياءَ: الانفِتاحُ والانفِراجُ".

(16) أي: التّاءُ المربوطةُ في كلمةِ (رُؤْيَة).

(17) عقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على ما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ هنا بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 131-135: "أمّا تقديمُ المالِ على الوَلَدِ فلم يَطَّرِدْ في القُرآنِ، بل قد جاءَ مُقَدَّمًا كذلك في قولِهِ: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ﴾ (سبأ: 37)، وقولِهِ تعالى: ﴿أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (الأنفال: 28)، وقولِهِ تعالى: ﴿لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِۚ﴾ (المنافقون: 9). وجاءَ ذِكرُ البَنِينَ مُقَدَّمًا كما في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا﴾ (التوبة: 24)، وقولِهِ تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ﴾. فأمّا تقديمُ الأموالِ في تلك المواضعِ الثَّلاثةِ فلأنَّها يَنتظِمُها معنًى واحدٌ وهو التَّحذيرُ مِن الاشتِغالِ بها والحرصِ على تحصيلِها حتّى يَفوتَهُ حظُّهُ مِن اللهِ والدّارِ الآخِرَةِ... ومعلومٌ أنَّ اشتغالَ النّاسِ بِأَموالِهِم والتَّباهي بِها أعظمُ مِن

﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: 21)، يُراجَع: (سورة المسد)

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ (آل عمران: 23)

• قولُهُ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ﴾ الآية: هُما النُّعمانُ بنُ عَمْرِو والحارِثُ بنُ زَيدٍ، قالا لِلنَّبيِّ صَلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ حينَ دَخَلَ عليهِما بيتَ المِدْراسِ ودَعاهُما إلى اللهِ عزَّ وجلَّ: إنَّ إبراهيمَ كانَ يَهوديًّا، ونَحنُ على دِينِهِ. فحاكَمَهُما إلى التَّوراةِ، فأَبَيا عليه وكَتَما ما قالا، فنَزَلَت الآيةُ[18]. *(التَّعريفُ والإعلام: 32)*

﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ﴾ (آل عمران: 28)

اشتِغالِهم بأولادِهم، وهذا هو الواقعُ، حتّى إنَّ الرَّجُلَ لَيَستغرِقُهُ اشتِغالُهُ بمالِهِ عن مصلحةِ ولدِهِ وعن مُعاشرتِهِ وقُربِهِ. وأمّا تقديمُهُم على الأموالِ في تَيْنِكَ الآيَتَيْنِ فَلِحكمةٍ باهرةٍ وهي أنَّ آيةَ (براءة) متضمّنةٌ لوعيدِ مَن كانَت تلك الأشياءُ المذكورةُ فيها أَحَبَّ إليه مِن الجِهادِ في سبيلِ اللهِ، ومعلومٌ أنَّ تَصَوُّرَ المجاهِدِ فِراقَهُ أهلَهُ وأولادَهُ وآباءَهُ وإخوانَهُ وعشيرتَهُ يَمنعُهُ مِن الخُروجِ عنهُم أكثرَ مِمّا يَمنعُهُ مُفارَقةُ مالِهِ، فإن تَصَوَّرَ مع هذا أن يُقتَلَ فيُفارِقَهم فِراقَ الدَّهرِ نَفَرَتْ نفسُهُ عن هذه أكثرَ وأكثرَ، ولا يكادُ عندَ هذا التَّصَوُّرِ يَخطُرُ له مُفارَقَةُ مالِهِ بل يَغيبُ بِمُفارَقَةِ الأحبابِ عن مُفارَقَةِ المالِ، فكانَ تقديمُ هذا الجِنسِ أَوْلى مِن تقديمِ المالِ... وأمّا آيةُ (آل عمران) فإنَّها لَمّا كانَتْ في سِياقِ الإخبارِ بما زُيِّنَ لِلنّاسِ مِن الشَّهَواتِ التي آثَرُوها على ما عندَ اللهِ واستَغْنَوا بها، قَدَّمَ ما تَعَلُّقُ الشَّهوةِ به أقوى والنَّفسُ إليه أشَدُّ سُعرًا وهو النِّساءُ التي فِتنتُهُنَّ أعظَمُ فِتَنِ الدُّنيا وهُنَّ القُيودُ التي حالَتْ بينَ العِبادِ وبينَ سَيرِهم إلى اللهِ. ثُمَّ ذَكَرَ البَنِينَ المتولِّدِينَ منهُنَّ؛ فالإنسانُ يشتهي المرأَةَ لِلَّذَّةِ والوَلَدِ، وكِلاهما مقصودٌ له لِذاتِهِ. ثُمَّ ذَكَرَ شَهوةَ الأموالِ؛ لأنَّها تُقصَدُ لِغيرِها، فشَهوتُها شَهوةُ الوسائلِ. وقَدَّمَ أشرفَ أنواعِها وهو الذَّهَبُ، ثُمَّ الفِضَّةَ بَعدَهُ".

(18) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 230، ومِن طريقِهِ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 3/ 217: ثَني مُحَمَّدُ بنُ أبي مُحَمَّدٍ عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ أو عِكرِمَةَ عن ابنِ عبّاسٍ بِهِ. وسَنَدُهُ ضَعيفٌ؛ لِجَهالَةِ شَيخِ ابنِ إسحاقَ. وهو عندَ ابنِ أبي حاتمٍ مُرسَلٌ، لَم يَذكُر ابنَ عبّاسٍ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 236-237.

• أمّا (النَّفْسُ) فعَلى أصلِ موضوعِها، إنَّما هي عبارةٌ عن حقيقةِ الموجودِ دونَ معنًى زائدٍ. وقد استُعمِلَ أيضًا مِن لفظِها: النَّفاسَةُ، والشَّيءُ النَّفيسُ، فصَلَحَتْ لِلتَّعبيرِ عن الباري سُبحانَهُ وتَعالى. . .

وأمّا (الذّاتُ) فقد استَهوى أكثرَ النّاسِ، ولا سِيَّما المتكلِّمُونَ، القولُ فيها: إنَّها في مَعنى (النَّفْس) و(الحَقيقَة)، ويقولونَ: ذاتُ الباري هي نفسُهُ، ويُعَبِّرونَ بها عن وُجودِهِ وحَقيقتِهِ، ويَحتجُّونَ في إطلاقِ ذلك بِقولِهِ عليه السَّلامُ في قِصَّةِ إبراهيمَ: «**ثلاثُ كَذَباتٍ كُلُّهُنَّ في ذاتِ اللهِ**»[19]، وقولِ خُبَيْبٍ:

وَذلِكَ فِي ذاتِ الإِلَـهِ وَإن يَشَأْ يُبارِكْ عَلى أَوْصالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ[20]

وليسَتْ هذه اللفظةُ إذا استَقْرَيْتَها في اللُّغَةِ والشَّريعةِ كما زعَمُوا، ولو كانَ كذلك لَجازَ أن يُقالَ: عَبَدتُّ ذاتَ الباري سُبحانَهُ، واحْذَرْ ذاتَهُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾، أو فَعَلَتْ ذاتُهُ، وذلك غيرُ مَسموعٍ. ولا يَقولُ إلّا بِحرفِ (في) الجارَّةِ، وحَرفُ (في) لِلوِعاءِ، وهو معنًى مُستحيلٌ على نَفْسِ الباري سُبحانَهُ؛ إذا قُلْتَ: جاهَدتُّ في اللهِ، وأَحبَبْتُكَ في اللهِ، مُحالٌ أن يكونَ هذا اللَفظُ حقيقةً؛ لِما يَدُلُّ عليه هذا الحرفُ مِن مَعنى الوِعاءِ. وإنَّما هو على حَذفِ المُضافِ، أي: في مَرضاةِ اللهِ وطاعتِهِ، فيكونُ الحرفُ على بابِهِ ومعناهُ، كأَنَّكَ قُلْتَ: فِعلي هذا مَحسوبٌ في الأعمالِ التي فيها مَرضاةُ اللهِ تعالى وطاعةٌ لهُ. وأمّا أن تَدَعَ اللفظَ على ظاهِرِهِ فَمُحالٌ.

وإذا ثبتَ هذا فقولُهُ: في ذاتِ اللهِ، أو في ذاتِ الإلَهِ، إنَّما يُريدُ: في

---

(19) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6097، كتاب الفَضائل، باب (مِن فَضائلِ إبراهيمَ الخَليلِ عليهِ السَّلامُ).

(20) يُنظَرُ بيتُ خُبَيْبِ بنِ عَدِيٍّ في صَحيح البُخاريّ: ح4086، كتاب المغازي، باب (غَزوَة الرَّجيع، ورِعْلٍ، وذَكوانَ، وبئرِ مَعُونَة)، وقبلَهُ:

مـا إنْ أُبالي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا عَلى أيِّ شِقٍّ كانَ في اللهِ مَصْرَعي

وساقَهُ ابنُ إسحاقَ في ثلاثةَ عَشَرَ بيتًا، وذَكَرَ ابنُ هشامٍ أنَّ بعضَ أهلِ العِلمِ بِالشِّعرِ يُنكِرُها لهُ. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 250-251.

الدِّيانةِ أو الشَّريعةِ التي هي ذاتُ اللهِ، فـ(ذات) وَصفٌ لِلدِّيانةِ. وكذلك هي في أصلِ مَوضوعِها: نَعتٌ لِمُؤَنَّثٍ؛ ألا تَرى أنَّ فيها تاءَ التَّأنيثِ؟ وإذا كانَ الأمرُ كذلك فقد صارَتْ عبارةً عمّا تَشَرَّفَ بِالإضافةِ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ لا عن نفسِهِ. وهذا هو المفهومُ مِن كلامِ العَرَبِ؛ ألَا تَرى إلى قولِ النّابِغَةِ:

مَـجَـلَّـتُـهُـمْ ذاتُ الإلَـهِ وَدِيـنُـهُـمْ[21]

فقد بانَ غَلَطُ مَن جَعَلَ هذه اللفظةَ عبارةً عن نفسِ ما أُضيفَتْ إليه[22]،

(21) شَطرُ بيتٍ لِلنّابغةِ الذُّبيانيِّ، والبيتُ كامِلًا في ديوانِهِ: 49:

مَـحَـلَّـتُـهُـمْ ذَاتُ الإِلَـهِ وَدِينُـهُـمْ قَـوِيـمٌ فَـمـا يَـرْجُـونَ غَـيْـرَ الـعَـواقِـبِ

وعلَّقَ جامِعُ الدِّيوانِ وشارِحُهُ محمَّد الطّاهر بن عاشور بالآتي: "مَحَلَّتُهُمْ: رُوِيَ بِالحاءِ المهمَلَةِ، أي: بِلادُهُم. ومَعنى (ذات الإلَهِ): التي تُنسَبُ إلى اللهِ تعالى نِسبةَ يُمنٍ وتَشريفٍ، وهي البِلادُ المقدَّسَةُ المبارَكَةُ، يعني: بِلادَ الشّامِ؛ لأنَّها بِلادٌ ظَهَرَ فيها أكثرُ الأنبياءِ والرُّسُلِ. وفي رِوايةِ الأصمعيِّ: مَجَلَّتُهُمْ، بِالجيمِ، أي: كِتابُهُم كِتابُ اللهِ، يَعني: الإنجيلَ، وكانَ الغَساسِنَةُ يَدينونَ بِالنَّصرانيَّةِ. وهذا يَدُلُّ عليه المصراعُ الثّاني". وقالَ مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ مُحَمَّدٍ الحضرَمِيُّ في شَرحِ ديوانِ النّابغةِ الذُّبيانيِّ - وهوَ مُشْكِلُ إعرابِ الأشعارِ السِّتَّةِ الجاهِلِيَّةِ (3): 26: "تقديرُ البيتِ: تَقواهُم ذاتُ الإلَهِ، أي: إرادَتُهُم الله".

(22) عَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على ما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ هنا بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 402-403: "هذا مِن كلامِهِ مِن المُرقِصاتِ؛ فإنَّه أحسَنَ فيه ما شاءَ. وأصلُ هذه اللفظةِ هو تأنيثُ (ذو) بِمعنى (صاحِب). فـ(ذات): صاحِبَةُ كذا، في الأصلِ. ولِهذا لا يُقالُ: ذاتُ الشَّيءِ، إلّا لِما لَهُ صِفاتٌ ونُعُوتٌ تُضافُ إليه، فكأنَّه يَقولُ: صاحِبَةُ هذه الصِّفاتِ والنُّعُوتِ. ولِهذا أنكرَ جماعةٌ مِن النُّحاةِ، منهُم ابنُ بَرهان وغيرُهُ، على الأُصوليِّينَ قولَهم: الذّات، وقالوا: لا مَدخَلَ لِلألِفِ واللام هنا كما لا يُقالُ: الذُّو. وهذا إنكارٌ صحيحٌ، والاعتِذارُ عنهُم: أنَّ لَفظةَ (الذّات) في اصطلاحِهِم قد صارَتْ عبارةً عن نَفسِ الشَّيءِ وحَقيقَتِهِ وعَينِهِ، فلمّا استعملُوها استِعمالَ النَّفسِ والحقيقةِ عرَّفُوها بِاللام وجَرَّدُوها. ومِن هُنا غَلَّطَهُم السُّهَيليُّ؛ فإنَّ هذا الاستعمالَ والتَّجريدَ أمرٌ اصطِلاحيٌّ لا لُغَوِيٌّ؛ فإنَّ العربَ لا تَكادُ تقولُ: ذات الشَّيءِ، لِعَينِهِ ونَفسِهِ، وإنَّما يقولونَ ذلك لِما هو منسوبٌ إليه ومِن جِهتِهِ. وهذا كـ(جَنْب الشَّيءِ) إذا قالوا: هذا في جَنبِ اللهِ، لا يُريدونَ إلّا: في ما يُنسَبُ إليه مِن سبيلِهِ ومَرضاتِهِ وطاعتِهِ، لا يُريدونَ غيرَ هذا البتَّةَ. فلَمّا اصطلَحَ المتكلِّمونَ على إطلاقِ (الذّات) على النَّفسِ والحَقيقةِ ظَنَّ مَن ظَنَّ أنَّ هذا هو المرادُ مِن قولِهِ: «ثَلاثُ كَذباتٍ في ذاتِ اللهِ»، وقولِهِ: وذلِكَ في ذاتِ الإلَهِ، فغَلِطَ واستحقَّ التَّغليطَ. بل (الذّاتُ) هُنا كـ(الجَنْب) في قولِهِ تعالى: ﴿يَحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ (الزُّمر: 56)؛ ألا تَرى أنَّه لا يَحسُنُ أن يُقالَ ها هُنا: فرَّطتُ في نَفسِ اللهِ

وبانَ غَلَطُ مَن قالَ مِن الفُقَهاءِ: إنَّه فَوقَ عَرشِهِ المجيدِ بِذاتِهِ، وغَلِطَ مِن جِهةِ اللفظِ والمعنى؛ أَمّا اللفظُ فهو ما قَدَّمْناهُ، وأَمّا المعنى فمذكورٌ في كُتُبِ الأُصولِ ومعلومٌ بِأَدِلَّةِ العُقُولِ[23]. *(نَتائجُ الفِكر: 230-232)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(النّساء: 11-12)**، و**(النّحل: 106)**

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ (آل عمران: 31)

• إضافةُ الحُبِّ إلى اللهِ تَعالى مِن عَبدِهِ مَجازٌ حَسَنٌ؛ لأنَّ حَقيقَةَ المحَبَّةِ إرادَةٌ يُقابِلُها استِدعاءٌ لِلمَحبوبِ إمّا بِالطَّبعِ وإمّا بِالشَّرعِ[24]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 282)*

وحَقيقتِهِ، ويَحسُنُ أن يُقالَ: فرَّطَ في ذاتِ اللهِ، كما يُقالُ: فعَلَ كذا في ذاتِ اللهِ، وقُتِلَ في ذاتِ اللهِ، وصَبَرَ في ذاتِ اللهِ".

(23) لَم يَنقُلِ ابنُ القَيِّمِ هذه الفِقرةَ مِن كلامِ السُّهَيليِّ لِمُنافاتِها عَقيدةَ أهلِ الحَديثِ، إذ غَلَّطَ فيها مَن قالَ مِن العُلَماءِ: إنَّ اللهَ فَوقَ عَرشِهِ بِذاتِهِ، لفظًا ومعنًى؛ أمّا لفظًا فلِما قَدَّمَهُ مِن أنَّ لفظةَ (الذّات) لم تُستَعمَلْ في ما استعمَلَها فيه المتكلِّمونَ في لغةِ العربِ؛ وأمّا معنًى فَلِما استَقَرَّ في عقيدةِ الأشاعرةِ، والسُّهَيليُّ منهُم، مِن تأويلِ فَوقِيَّتِهِ سُبحانَهُ واستِوائهِ على عَرشِهِ بِأَنَّهُما فَوقِيَّةُ قَدْرٍ واستِعلاءُ قَهْرٍ، أو غيرُ ذلك مِن المعاني. أمّا أَهلُ الحَديثِ فإنَّ النّاظرَ في كلامِ سَلَفِهم يَجِدُهُم يقولونَ عن اللهِ عزَّ وجلَّ: مُستَوٍ بِذاتِهِ على عَرشِهِ، بائنٌ مِن خَلْقِهِ. يُنظَر: سِيَرُ أعلامِ النُّبَلاءِ: 19/ 606-607، ومُختَصَرُ العُلُوِّ لِلعَلِيِّ الغَفّار: 255-256. وقد مَرَّ قَريبًا ما اعتَذَرَ به ابنُ القَيِّمِ لِمَن اصطَلَحَ على استعمالِ (الذّات) بِمعنى (النَّفْس)، وزِيادةً عليه نَذكُرُ هنا ما قَرَّرَهُ الألبانيُّ في (مُختَصَر العُلُوِّ لِلعَلِيِّ الغَفّار): 18-19، إذ قالَ: "وهذه اللفظةُ (بِذاتِهِ) وإن كانَتْ عندي معقولةَ المعنى وأَنَّه لا بَأسَ مِن ذِكرِها لِلتَّوضيحِ فهي كاللفظةِ الأُخرى التي كَثُرَ وُرودُها في عقيدةِ السَّلَفِ وهي لفظةُ (بائن) في قولِهم: هو تعالى على عَرشِهِ، بائنٌ مِن خَلْقِهِ... و... يتبيَّنُ أنَّ هاتَيْنِ اللفظتَيْنِ (بِذاتِهِ) و(بائنٌ) لم تكونا معروفتَيْنِ في عهدِ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم، ولكِن لَمّا ابتَدَعَ الجَهمُ وأتباعُهُ القولَ بِأَنَّ اللهَ في كُلِّ مكانٍ اقتضى ضَرورةُ البيانِ أن يتلفَّظَ هؤلاءِ الأَئمَّةُ الأعلامُ بِلفظِ (بائن) دونَ أن يُنكِرَهُ أَحَدٌ منهُم". ويُنظَر: مُعجَمُ المناهي اللَفظِيَّة: 617-618.

(24) في الكلامِ على المحَبَّةِ هنا حَيْدٌ عَمّا كانَ عَلَيهِ أهلُ الحَديثِ، قالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ في رِسالةِ (قاعِدَة في المحَبَّةِ) - في ضمنِ (جامع الرَّسائل): 2/ 237: "قد تأَوَّلَ الجَهمِيَّةُ ومَن اتَّبَعَهم مِن أهلِ الكلامِ مَحَبَّةَ اللهِ لِعبدِهِ على أَنَّها الإحسانُ إليه، فتكونُ مِن الأفعالِ. وطائفةٌ أُخرى مِن الصِّفاتِيَّةِ قالوا: هي إرادةُ الإحسانِ... وسَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّةُ السُّنَّةِ على إقرارِ المحَبَّةِ على ما هي

﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (آل عمران: 33)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾: هو عِمرانُ بنُ ماثانَ، وامرأتُهُ حَنَّةُ، بِالنُّونِ[25]. وليسَ بِاسْمٍ عَرَبيٍّ، ولا يُعرَفُ أيضًا في العَرَبيَّةِ (حَنَّةُ) اسمَ امرأةٍ. وفي العَرَبِ: أبو حَنَّةَ البَدرِيُّ، ويُقالُ فيهِ: أبو حَبَّةَ، بِالباءِ بِواحدةٍ، وهو أَصَحُّ، واسمُهُ عامِرٌ[26]. ودَيْرُ حَنَّةَ بِالشّامِ، ودَيْرٌ آخَرُ أيضًا يُقالُ لهُ كذلك، قالَ أبو نُواسٍ:

يَا دَيْرَ حَنَّةَ مِنْ ذاتِ الأُكَيْراحِ مَن يَصْحُ عَنْكَ فَإِنِّي لَسْتُ بِالصّاحِ[27]

و(حَبَّةُ) في العَرَبِ كثيرٌ، منهُم: أبو حَبَّةَ في الأنصارِ، وأبو السَّنابِلِ بنُ بَعكَكٍ المذكورُ في قصَّةِ سُبَيْعَةَ[28] اسمُهُ حَبَّةُ[29].

عليه. وكذلك مَحَبَّةُ العَبدِ لِرَبِّهِ يُفَسِّرُها كثيرٌ مِن هؤلاءِ بِأَنَّها إرادةُ العِبادَةِ له وإرادةُ التَّقرُّبِ إليه، لا يُثبِتونَ أَنَّ العبدَ يُحِبُّ اللهَ. وسَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّةُ السُّنَّةِ ومَشايِخُ المعرفةِ وعامَّةُ أهلِ الإيمانِ مُتَّفِقونَ على خِلافِ قولِ هؤلاءِ المعطِّلةِ لأصلِ الدِّينِ، بل هُم مُتَّفِقونَ على أنَّه لا يكونُ شيءٌ مِن أنواعِ المحَبَّةِ أعظَم مِن مَحَبَّةِ العَبدِ رَبَّهُ". وقالَ ابنُ القَيِّمِ في (مَدارِجِ السّالِكِين): 3/ 450: "والجَهمِيَّةُ المعَطِّلةُ عَكسُ هؤلاءِ؛ فإنَّه عندَهُم لا يُحِبُّ ولا يُحَبُّ. ولم يُمكِنْهُم تكذيبُ النُّصوصِ، فأَوَّلُوا نُصوصَ محبَّةِ العِبادِ له على محبَّةِ طاعتِهِ وعبادتِهِ والازديادِ مِن الأعمالِ لِينالوا بها الثَّوابَ. وإن أطلَقوا عليهم بها لفظَ (المحَبَّة) فَلِما ينالونَ به مِن الثَّوابِ والأَجرِ. والثَّوابُ المنفصِلُ عندَهُم هو المحبوبُ لِذاتِهِ، والرَّبُّ تعالى محبوبٌ لِغيرِهِ حُبَّ الوسائلِ... ولَمّا رأى هؤلاءِ أنَّ المحَبَّةَ إرادةٌ، وأنَّ الإرادةَ لا تتعلَّقُ إلّا بِالمحدَثِ المقدورِ، والقديمُ يَستحيلُ أن يُرادَ، أنكروا محبَّةَ العِبادِ والملائكةِ والأنبياءِ والرُّسُلِ له، وقالوا: لا مَعنى لها إلّا إرادةُ التَّقرُّبِ إليه والتَّعظيمِ له، وإرادةُ عبادتِهِ. فأنكروا خاصَّةَ الإلهيَّةِ وخاصَّةَ العُبوديَّةِ، واعتقدوا أنَّ هذا مِن مُوجِباتِ التَّوحيدِ والتَّنزيهِ".

(25) يُنظَر: المعارف: 52.

(26) هو عامِرُ بنُ عُمَرَ، وقيلَ: ابنُ عَمْرِو بنِ عُمَيْرِ بنِ ثابتٍ الأنصاريُّ البَدرِيُّ. صَحابيٌّ جليلٌ، ذَكَرَهُ ابنُ حجرٍ في (الإصابَة): 3/ 591، و7/ 83-84، وأسنَدَ حديثَهُ، وذَكَرَ الخِلافَ المذكورَ هنا مُرَجِّحًا ما صَحَّحَهُ السُّهَيليُّ.

(27) البيتُ في (ديوان أبي نُواس): 158.

(28) رَوى القِصَّةَ البُخاريُّ في صَحيحِهِ تَعليقًا: ح3991، كتاب المغازي، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3706، كتاب الطَّلاق، باب (انقِضاء عِدَّةِ المُتَوَفّى عنها زَوجُها وغَيرِها بِوَضعِ الحَمل).

(29) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 9/ 590: "اختُلِفَ في اسمِهِ، فقيلَ: عَمْرٌو، قالَهُ ابنُ البرقيِّ عن ابنِ هشامٍ عَمَّن يَثِقُ به عن الزُّهريِّ. وقيلَ: عامِرٌ، رُوِيَ عن ابنِ إسحاقَ. وقيلَ:

ولا يُعرَفُ (خَنَّةُ)، بِالخاءِ المعجَمَةِ، إلّا بِنتُ يَحيى بنِ أَكثَمَ القاضي، وهي أُمُّ مُحَمَّدِ بنِ نَصرٍ المروزيِّ.

ولا يُعرَفُ (جَنَّةُ)، بِالجيمِ، إلّا أَبو جَنَّةَ، وهو خالُ ذي الرُّمَّةِ الشّاعرِ. كُلُّ هذا مِن كتابِ ابنِ ماكولا[30]. *(التَّعريفُ والإعلام: 32-33)*

﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ (آل عمران: 36):

• قولُ حَنَّةَ أُمِّ مَريَمَ، وهي بِنتُ ماثانَ[31]: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، قالَ بعضُ أَهلِ التَّأويلِ: أَشارَتْ إلى مَعنى الحَيْضِ: أَنَّ الأُنثى تَحيضُ، فلا تَخدُمُ المسجِدَ، ولذلك قالَ: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾؛ لأَنَّ الذَّكَرَ لا يَحيضُ، فهو أَبَدًا في خِدمةِ المسجِدِ. وهذه إشارةٌ حَسَنَةٌ.

فإن قيلَ: كانَ القِياسُ في الكلامِ أَن يُقالَ: وليسَ الأُنثى كالذَّكَرِ؛ لأَنَّها دونَهُ، فما بالُهُ بَدَأَ بِالذَّكَرِ؟

والجوابُ: أَنَّ الأُنثى إنَّما هي دونَ الذَّكَرِ في نَظَرِ العَبدِ لِنفسِهِ؛ لأَنَّهُ يَهوى ذُكرانَ البَنِينَ، وهُم معَ الأَموالِ زينةُ الحياةِ الدُّنيا وأَقربُ إلى فِتنةِ العبدِ. ونَظَرُ الرَّبِّ لِلعبدِ خيرٌ مِن نَظَرِهِ لِنفسِهِ، فليسَ الذَّكَرُ كَالأُنثى على هذا، بل الأُنثى أَفضَلُ في الموهِبَةِ؛ أَلا تَراهُ يقولُ سُبحانَهُ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ (الشُّورى: 49)، فبدَأَ

حَبَّةُ، بِمُوَحَّدَةٍ بعدَ المهمَلَةِ. وقيلَ: بِنونٍ. وقيلَ: لبيدريه. وقيلَ: أَصرَمُ. وقيلَ: عبدُ اللهِ. ووقَعَ في بعضِ الشُّروحِ: وقيلَ: بَغيضٌ. قُلْتُ: وهو غَلَطٌ، والسَّبَبُ أَنَّ بعضَ الأَئمَّةِ سُئِلَ عن اسمِهِ فقالَ: بَغيضٌ يَسأَلُ عن بَغيضٍ، فظَنَّ الشّارحُ أَنَّه اسمُهُ، وليسَ كذلك؛ لأَنَّ في بقيَّةِ الخَبَرِ: اسمُهُ لبيدريه. وجَزَمَ العسكريُّ بِأَنَّ اسمَهُ كُنيَتُهُ". ويُنظر: شَرحُ النَّوويِّ على صَحيحِ مُسلِم: 10/ 349.

(30) يُنظر: الإكمال في رَفعِ الارتِياب عَن المؤتَلِفِ والمختَلِفِ في الأَسماءِ والكُنى والأَنساب: 2/ 319 -330.

(31) في (جامِعِ البَيان): 3/ 235، عن ابنِ إسحاقَ: "حَنَّةُ ابنَةُ فاقوذَ بنِ قتيلٍ". وفي (الكَشّاف): 1/ 548: "هي امرأَةُ عِمرانَ بنِ ماثانَ... وهي حَنَّةُ بِنتُ فاقوذَ".

بِذِكرِهِنَّ قبلَ الذُّكورِ. وفي الحديثِ: «**ابْدَؤُوا بالإناثِ**»[32]، يَعني: في الرَّحمةِ وإدخالِ السُّرورِ، على البَنِينَ. وفي الحَديثِ أيضًا: «**مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ دَخَلْتُ أَنا وَهُوَ في الجَنَّةِ كَهاتَيْنِ**»[33]. فترَتَّبَ الكلامُ في التَّنزيلِ على حَسَبِ الأَفضَلِ في نَظَرِ اللهِ لِلعبدِ، واللهُ أعلَمُ بِما أَرادَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 36-37)*

• رَوى ابنُ أَبي الدُّنيا وغيرُهُ بِإسنادٍ يَرفَعُهُ إلى أَبي ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: قُلْتُ: يا رَسولَ اللهِ، كيفَ عَلِمْتَ أَنَّكَ نَبِيٌّ، وبِمَ عَلِمْتَ حتّى استَيْقَنْتَ؟ قالَ: «**يا أَبا ذَرٍّ، أَتاني مَلَكانِ وأَنا بِبَطحاءِ مَكَّةَ، فوَقَعَ أَحَدُهُما بالأَرضِ، وكانَ الآخَرُ بينَ السَّماءِ والأَرضِ. فَقالَ أَحَدُهُما لِصاحِبِهِ: أَهُوَ هُوَ؟ قالَ: هُوَ هُوَ. قالَ: فَزِنْهُ بِرَجُلٍ. فوَزَنَني بِرَجُلٍ فَرَجَحْتُهُ. ثُمَّ قالَ: زِنْهُ بِعَشَرَةٍ. فَوَزَنَني فَرَجَحْتُهُم. ثُمَّ قالَ: زِنْهُ بِمِئَةٍ. فَوَزَنَني فَرَجَحْتُهُم. ثُمَّ قالَ: زِنْهُ بِأَلْفٍ. فَوَزَنَني فَرَجَحْتُهُم. حتّى جَعَلُوا يَتَناقَلُونَ عَلَيَّ مِن كِفَّةِ المِيزانِ. فقالَ أَحَدُهُما لِصاحِبِهِ: شُقَّ بَطنَهُ. فَشَقَّ بَطني، فَأَخرَجَ قَلبي، فَأَخرَجَ مِنهُ مَغمَزَ الشَّيطانِ وعَلَقَ الدَّمِ، فَطرَحَهُما. فَقالَ أَحَدُهُما لِصاحِبِهِ: اغسِلْ بَطنَهُ غَسْلَ الإناءِ، واغسِلْ قَلبَهُ غَسْلَ المُلاءِ. ثُمَّ قالَ أَحَدُهُما لِصاحِبِهِ: خِطْ بَطنَهُ. فَخاطَ بَطني، وجَعَلَ الخاتَمَ بَينَ كَتِفَيَّ كما هُوَ الآنَ، ووَلَّيا عنّي، فَكَأَنّي أُعايِنُ الأَمرَ مُعايَنَةً**»[34].

---

(32) أورَدَ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعَة): ح340، حديثُ: «سَوُّوا بينَ أولادِكُم في العَطِيَّةِ، فلَو كُنْتُ مُفَضِّلًا أحدًا لفَضَّلْتُ النِّساءَ»، وقالَ عنهُ: "ضَعيفٌ". وأورَدَ في السِّلسِلَةِ نَفسِها: ح4519، حديثُ: "مِن بَرَكَةِ المرأةِ تَبكيرُها بِالبَناتِ؛ أَلَم تَسمَعِ اللهَ يَقولُ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾، فبَدَأَ بالإناثِ قَبلَ الذُّكورِ»، وقالَ عنهُ: "مَوضوعٌ".

(33) رَوى نَحوَهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6638، كتاب البِرِّ والصِّلَة، باب (فَضل الإحسانِ إلى البَنات).

(34) رَواهُ الدّارميُّ في مُسنَدِهِ: ح14، والبَزّارُ في مُسنَدِهِ - كَشف الأَستار: ح2371. وأَخرَجَ طَرَفَهُ العُقَيْليُّ في (كِتاب الضُّعَفاءِ الكَبير): 1/ 183، عندَ حديثِهِ عن جَعفَرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُثمانَ بنِ حُمَيدٍ القُرَشيِّ الحُمَيديِّ أَحَدِ رُواةِ الحديثِ، ثُمَّ قالَ عقِبَهُ: "فذَكَرَ حديثًا طويلًا لا يُتابَعُ عليهِ". وأَخرَجَهُ بتمامِهِ أبو نُعَيم الأصبهانيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): ح167. وقالَ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): 8/ 458: "رَواهُ البَزّارُ، وفيه جَعفَرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُثمانَ... وثَّقَهُ أبو حاتمٍ

ففي هذا الحديثِ. . . قالَ: «فأَخرَجَ مِنهُ مَغمَزَ الشَّيطانِ وعَلَقَ الدَّم»، فبيَّنَ أَنَّ الذي التُمِسَ فيه هو الذي يَغْمِزُهُ الشَّيطانُ مِن كُلِّ مَولودٍ إلّا عيسى بنَ مَريَمَ وأُمَّهُ عليهِما السَّلامُ لِقَولِ أُمِّها حَنَّةَ: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[35]، فلَم يَصِلْ إليه لِذلك، ولأَنَّهُ لَم يُخلَقْ مِن مَنِيِّ الرِّجالِ فأُعيذَهُ مِن مَغمَزٍ، وإِنَّما خُلِقَ مِن نَفخَةِ رُوحِ القُدُسِ.

ولا يَدُلُّ هذا على فَضلِ عيسى عليهِ السَّلامُ على مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ لأَنَّ مُحَمَّدًا صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قد نُزِعَ منهُ ذلك المغْمَزُ ومُلِئَ قَلبُهُ حِكمةً وإيمانًا بعدَ أن غَسَلَهُ رُوحِ القُدُسِ بِالثَّلجِ والبَرَدِ، وإِنَّما كانَ ذلك المغْمَزُ فيه لِمَوضِعِ الشَّهوَةِ المحَرِّكَةِ لِلمَنِيِّ، والشَّهَواتُ يَحضُرُها الشَّياطينُ، لا سِيَّما شَهوَةُ مَن ليسَ بِمؤمنٍ، فكانَ ذلك المغْمَزُ راجِعًا إلى الأَبِ لا إلى الابنِ المطَهَّرِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 168-170)*

﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (آل عمران: 37)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾: هو زَكَرِيّا بنُ آذن[36]. ويَحْيى ابنُهُ كانَ اسمُهُ في الكتابِ الأَوَّلِ حيا. وكانَ اسمُ سارَةَ زوجةِ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ يسارَة، وتفسيرُها

الرّازيُّ وابنُ حِبّانَ، وتكلَّمَ فيه العُقَيليُّ، وبقيَّةُ رِجالِهِ ثِقاتٌ رِجالُ الصَّحيح'. وأَصلُهُ في صَحيحِ مُسلم: ح411، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ إلى السَّماواتِ، وفَرضِ الصَّلَوات)، عن أَنَسِ بنِ مالكٍ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَتاهُ جِبريلُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وهو يَلعَبُ مع الغِلمانِ، فأَخَذَهُ فصَرَعَهُ فشَقَّ عَن قَلبِهِ فاستَخرَجَ القَلبَ فاستَخرَجَ منهُ عَلَقَةً، فقالَ: هذا حَظُّ الشَّيطانِ مِنكَ، الحديث.

(35) ولِقولِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الذي رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ، واللفظُ لهُ: ح4548، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6086، كتاب الفَضائل، باب (فَضائل عيسى عَلَيهِ السَّلام)، عن أَبي هُرَيرَةَ رضيَ اللهُ عنهُ أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «ما مِن مَولُودٍ يُولَدُ إلّا والشَّيطانُ يَمَسُّهُ حينَ يُولَدُ، فيَستَهِلُّ صارِخًا مِن مَسِّ الشَّيطانِ إيّاهُ، إلّا مَريَمَ وابنَها»، ثُمَّ يقولُ أَبو هُرَيرَةَ: واقرَؤُوا إن شِئْتُم: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾.

(36) يُنظَر: المعارِف: 52.

بِالعِبريَّةِ: لا تَلِدُ. فلَمّا بُشِّرَتْ بإِسحاقَ قيلَ لها: سارَة، سَمّاها بذلك جِبريلُ عليه السَّلامُ، فقالَتْ: يا إبراهيمُ، لِمَ نَقَصَ مِن اسمي حَرفٌ؟ فقالَ ذلك إبراهيمُ لِجبريلَ عليهِما السَّلامُ، فقالَ: إنَّ ذلك الحرفَ قد زِيدَ في اسمِ ابنٍ لها مِن أَفضَلِ الأَنبياءِ، اسمُهُ حيا، ويُسَمَّى يَحْيى. ذَكَرَهُ النَّقّاشُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 33)*

﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **(آل عمران: 42)**

• لَولا... الحديثُ المخَصِّصُ لِخَديجةَ بالفَضلِ عَلَيها[37] حيثُ قالَ: «**واللهِ ما أَبْدَلَني اللهُ خَيْرًا مِنها**»[38] لَقُلْنا بتَفضيلِها على خَديجَةَ وعلى نِساءِ العالَمِينَ.

وكذلك القولُ في مَريَمَ الصِّدِّيقَةِ؛ فإنَّها عندَ كثيرٍ مِن العُلماءِ نَبيَّةٌ نَزَلَ عَلَيها جِبريلُ عليهِ السَّلامُ بالوَحيِ[39]، ولا يُفَضَّلُ على الأَنبياءِ غَيرُهُم.

ومَن قالَ: لم تَكُن نَبيَّةً، وجَعَلَ قَولَهُ: ﴿وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

---

(37) أي: على عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عنهُما.

(38) رَواهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح24864، بإسنادٍ فيه مُجالِدٌ، وهو ضَعيفٌ، وباقي رِجالِهِ ثِقاتٌ. وأَصلُ الحديثِ في الصَّحيحَيْنِ مِن غيرِ ذِكرِ هذه الزِّيادةِ: «ما أَبْدَلَني اللهُ خَيْرًا مِنها»، فقد رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ مُعَلَّقًا: ح3821، كتاب مَناقِب الأنصار، باب (تَزويج النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ خَديجَةَ، وفَضلِها رَضِيَ اللهُ عَنها)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6232، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (فَضائل خَديجَةَ أُمِّ المؤمِنينَ رَضِيَ اللهُ عَنها). وقد أَورَدَ الألبانيُّ الحديثَ بهذه الزِّيادةِ: «ما أَبْدَلَني اللهُ خَيْرًا مِنها» في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح6224، وحَكَمَ على إسنادِهِ بالضَّعفِ، ثُمَّ قالَ: 13/ ق1/ 485-486: "وأَنكَرُ ما في الحَديثِ قولُهُ: «ما أَبْدَلَني اللهُ خَيْرًا مِنها»؛ وذلك لأَمرَيْنِ، الأَوَّلُ: أَنَّه لم يَرِدْ في شيءٍ مِن الطُّرُقِ وبخاصَّةٍ طريق عُروَةَ عنها، فقد أَخرَجَها البُخاريُّ... ومُسلمٌ... مِن طريقَيْنِ.. ففي هذَيْنِ الطَّريقَيْنِ الصَّحيحَيْنِ إقرارُهُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِعائشةَ على قولِها: «قَد أَبْدَلَكَ اللهُ خَيْرًا مِنها»؛ وذلك لأَنَّها كانَت تَعني: في السِّنِّ".

(39) وهو ما رآهُ ابنُ حَزمٍ الأَندلسيُّ ودافَعَ عنهُ، إذ عَقَدَ فَصلًا في كتابِهِ (الفصل في المِلَلِ والأَهواءِ والنِّحَل): 5/ 119-121، عُنوانُهُ: نُبُوَّةُ النِّساء، تحدَّثَ فيه عن صِحَّةِ نُبُوَّتِهِنَّ، بزَعمِهِ، ولَم يُجَوِّزْ أن يكونَ مِنهُنَّ رُسُلٌ. واستَدَلَّ لِرأيِهِ بأَدلَّةٍ كثيرةٍ لا تَدُلُّ على القَطعِ بمُدَّعاهُ. وتَحدَّثَ ابنُ حَزمٍ أيضًا عن المسأَلةِ نفسِها بإيجازٍ في كتابِهِ (الأُصول والفُرُوع): 2/ 275-276.

مَخصوصًا بِعالَمِ زَمانِها[40] فَمِن قولِهِ: إنَّ عائشَةَ وخَديجَةَ أَفضَلُ منها، وكذلك يقولونَ في سائرِ أَزواجِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: إنَّهُنَّ أَفضَلُ نِساءِ العالَمِينَ، ونَزَعوا في تَصحيحِ هذا المذهَبِ بِما يَطولُ ذِكرُهُ، واللهُ أَعلَمُ.

وفي مُسنَدِ البَزّارِ: أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ في فاطِمَةَ: «**هِيَ سَيِّدَةُ نِساءِ أَهْلِ الجَنَّةِ إلاّ مَرْيَمَ**»[41]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 569-570)*

﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ (آل عمران: 43)

---

(40) قالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 54-55: "﴿وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: يحتملُ أن يكونَ المرادُ: عالَمِي زَمانِها، كقولِهِ لِموسى: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ (الأعراف: 144)، وكقولِهِ عن بَني إسرائيلَ: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الدُّخان: 32)، ومعلومٌ أنَّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ أفضَلُ مِن موسى، وأنَّ مُحَمَّدًا صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أفضَلُ مِنهُما، وكذلك هذه الأُمَّةُ أفضَلُ مِن سائرِ الأُمَمِ قبلَها وأكثرُ عدَدًا وأفضَلُ عِلمًا وأزكى عَمَلًا مِن بَني إسرائيلَ وغيرِهِم. ويحتملُ أن يكونَ قولُهُ: ﴿وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ محفوظَ العُموم، فتكون أفضلَ نِساءِ الدُّنيا مِمَّن كانَ قبلَها ووُجِدَ بعدَها؛ لأنَّها كانَتْ نبيَّةً على قولِ مَن يقولُ بِنبوَّتِها ونُبوَّةِ سارةَ أُمِّ إسحاقَ ونُبوَّةِ أُمِّ موسى، مُحتَجًّا بِكلامِ الملائكةِ والوَحيِ إلى أُمِّ موسى كما يَزعُمُ ذلك ابنُ حَزمٍ وغيرُهُ. فلا يَمتنِعُ، على هذا، أَن تكونَ مَريَمُ أفضلَ مِن سارةَ وأُمِّ موسى لِعُمومِ قَولِهِ: ﴿وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ إذ لَم يُعارِضْهُ غيرُهُ، واللهُ أعلَمُ. وأمّا قولُ الجُمهورِ، كما قد حَكاهُ أبو الحَسَنِ الأشعَرِيُّ وغيرُهُ...، مِن أَنَّ النُّبُوَّةَ مُختصَّةٌ بِالرِّجالِ، وليسَ مِن النِّساءِ نَبيَّةٌ، فيكونُ أعلى مَقاماتِ مَريَمَ كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ (المائدة: 75)، فعَلى هذا لا يمتنعُ أن تكونَ أفضلَ الصِّدِّيقاتِ المشهوراتِ مِمَّن كانَ قبلَها ومِمَّن يكونُ بعدَها، واللهُ أعلَمُ".

(41) الذي في مُسنَدِ البَزّارِ - البَحر الزَّخّار: ح885: «ألا تَرضَيْنَ أن تَكوني سَيِّدَةَ نِساءِ أَهْلِ الجَنَّةِ، وابنَيْكِ سَيِّدَيْ شَبابِ أَهْلِ الجَنَّةِ؟». وقد ذَكَرَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَعِ الزَّوائد): ح15192، وقالَ عنه: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ، وفيه جابرٌ الجُعفِيُّ، وهو ضَعيفٌ". أمّا ما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ فقد رَواهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح11618، وفي (كِتاب فَضائل الصَّحابة): ح1331، وقالَ مُحَقِّقُو المسنَد: 18/ 161: "حَديثٌ صَحيحٌ لِغَيرِهِ". ورَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3873، كتاب المناقِب، باب (ما جاءَ في فَضلِ فاطِمَةَ بِنتِ مُحَمَّدٍ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) حديثًا فيه أَنَّ فاطِمَةَ رضيَ اللهُ عنها قالَتْ في حَديثِها مَعَ أُمِّ سَلَمَةَ: "أَخبَرَني رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ أَنَّهُ يَموتُ فبَكَيْتُ، ثُمَّ أَخبَرَني أَنِّي سَيِّدَةُ نِساءِ أَهْلِ الجَنَّةِ إلّا مَرْيَمَ ابنَةَ عِمرانَ فضَحِكْتُ". والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

• مِمّا قُدِّمَ لِلفَضلِ: قولُهُ: ﴿وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾؛ لأَنَّ السُّجُودَ أَفضَلُ، قالَ عليهِ السَّلامُ: «**أَقْرَبُ ما يَكُونُ العَبْدُ إلى اللهِ إذا كانَ ساجِدًا**»[42].

فإن قيلَ: فالرُّكوعُ قبلَ السُّجودِ بِالزَّمانِ والطَّبعِ والعادةِ؛ لأنَّه انتِقالٌ مِن عُلُوٍّ إلى انخِفاضٍ، والعُلُوُّ بِالطَّبعِ قبلَ الانخِفاضِ، فهلّا قُدِّمَ في الذِّكرِ على السُّجودِ لِهاتَيْنِ العِلَّتَيْنِ؟

فالجوابُ: أن يُقالَ لِهذا السّائلِ: انتَبِهْ لِمَعنى هذه الآيةِ مِن قولِهِ: ﴿وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾، ولَم يَقُل: اسجُدي معَ السّاجِدِينَ، فإنَّما عَبَّرَ بِالسُّجودِ عن الصَّلاةِ كُلِّها، وأرادَ: صَلاتَها في بَيتِها؛ لأنَّ صَلاةَ المرأةِ في بَيتِها أفضَلُ مِن صَلاتِها معَ قومِها[43]. ثُمَّ قالَ لها: ﴿وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾، أي: صَلِّي معَ المصَلِّينَ في بيتِ المَقْدِسِ، ولَم يُرِدْ أيضًا الرُّكوعَ وَحدَهُ دونَ سائرِ أجزاءِ الصَّلاةِ، ولكِنَّهُ عَبَّرَ بِالرُّكوعِ عن الصَّلاةِ كُلِّها، كما تقولُ: رَكَعْتُ رَكعَتَيْنِ، ورَكَعْتُ أَربَعَ رَكَعاتٍ، إنَّما تُريدُ الصَّلاةَ لا الرُّكوعَ بِمُجَرَّدِهِ.

فصارَت الآيةُ متضَمِّنةً لِصَلاتَيْنِ: صَلاتُها وَحدَها عُبِّرَ عنها بِالسُّجودِ؛ لأَنَّ السُّجودَ أفضَلُ حالاتِ العَبدِ، وكذلك صَلاةُ المرأةِ في بَيتِها أفضَلُ لها. ثُمَّ صَلاتُها في المَسجِدِ عُبِّرَ عنها بِالرُّكوعِ؛ لأَنَّهُ في الفَضلِ دونَ السُّجودِ، وكذلك صَلاتُها معَ المصَلِّينَ دونَ صَلاتِها وَحدَها في بَيتِها ومِحرابِها[44]. وهذا نَظمٌ بَديعٌ

---

(42) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1083، كتاب الصَّلاة، باب (ما يُقالُ في الرُّكوعِ والسُّجود).

(43) رَوى أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح 567، كتاب الصَّلاة، باب (ما جاءَ في خُروجِ النِّساءِ إلى المسجِد)، عن ابنِ عُمَرَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لا تَمنَعُوا نِساءَكُم المَساجِدَ، وبُيُوتُهُنَّ خَيرٌ لَهُنَّ». والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(44) عقَّبَ ابنُ القَيِّم على ما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ هنا بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 140-141: «أمّا قولُهُ تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ فقد أبعَدَ النُّجعَةَ في ما تعسَّفَهُ مِن فائدةِ التَّقديمِ وأتى بِما يَنبو اللفظُ عنهُ. وقالَ غيرُهُ: السُّجودُ كانَ في دينِهِم قبلَ الرُّكوعِ. وهذا قائلٌ ما لا عِلمَ لهُ بهِ. والذي يَظهَرُ في الآيةِ، واللهُ أعلَمُ بِمُرادِهِ مِن كلامِهِ، أنَّها اشتَمَلَتْ على مُطلَقِ العبادةِ وتفصيلِها، فذَكَرَ الأَعَمَّ، ثُمَّ ما هو أَخَصُّ منهُ، ثُمَّ ما هو أخَصُّ مِن الأخَصِّ، فذَكَرَ القُنوتَ أوَّلًا وهو الطّاعةُ الدّائمةُ، فيَدخُلُ فيه القِيامُ والذِّكرُ والدُّعاءُ

وفِقهٌ دَقيقٌ، وباللهِ التَّوفيقُ. وهذه نُبَذٌ تُشيرُ لكَ إلى ما ما وَراءُ، أو تُنْبَذُ وأنتَ صَحيحٌ بِالعَراءِ، إن شاءَ اللهُ تعالى. *(نتائج الفكر: 213-214)*

﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ **(آل عمران: 45-46)**

• قَد جاءَ عَطفُ الفِعلِ على الاسمِ في مَعنى الفِعلِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ (الملك: 19)، ونحو: ﴿وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ﴾؛ لأنَّ الاسمَ المعطوفَ عليهِ حامِلٌ لِلضَّميرِ، فصارَ بِمنزلةِ الفِعلِ مع الاسمِ. ولو كانَ مَصدَرًا لم يَجُزْ، كما. . . في:

لَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيني[45]

لأنَّ المصدَرَ ليسَ بِحاملٍ لِلضَّميرِ، فلا يجوزُ العطفُ عليه إلّا بإضمارِ (أن).

فإن قيلَ: فإذا جازَ عَطفُ الفِعلِ على الاسمِ الحاملِ لِلضَّميرِ فينبغي أن يجوزَ عَطفُ الاسمِ على الفِعلِ، فيقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقومُ وقاعِدٍ.

قُلْنا: هذا مُمتَنِعٌ على قُبحٍ، والزَّجّاجُ قد أجازَهُ في (المعاني) قِياسًا على

وأنواعُ الطّاعةِ. ثُمَّ ذَكَرَ ما هو أَخَصُّ منه وهو السُّجودُ الذي يُشرَعُ وَحدَهُ كسُجودِ الشُّكرِ والتِّلاوةِ، ويُشرَعُ في الصَّلاةِ، فهو أخَصُّ مِن مُطلَقِ القُنوتِ. ثُمَّ ذَكَرَ الرُّكوعَ الذي لا يُشرَعُ إلّا في الصَّلاةِ، فلا يُسَنُّ الإتيانُ به مُنفَرِدًا، فهو أخَصُّ مِمّا قبلَهُ. ففائدةُ التَّرتيبِ النُّزولُ مِن الأَعَمِّ إلى الأَخَصِّ إلى أخَصَّ منه. وهُما طريقتانِ معروفتانِ في الكلامِ: النُّزولُ مِن الأَعَمِّ إلى الأخَصِّ، وعكسُها وهو التَّرقِّي مِن الأَخَصِّ إلى ما هو أَعَمُّ منهُ إلى ما هو أَعَمُّ. ونَظيرُها: قولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ﴾ (الحج: 77)، فذَكَرَ أربعةَ أشياءَ: أخَصُّها الرُّكوعُ، ثُمَّ السُّجودُ أَعَمُّ منهُ، ثُمَّ العِبادةُ أَعَمُّ مِن السُّجودِ، ثُمَّ فِعْلُ الخَيرِ العامِّ المتضَمِّنِ لِذلك كلِّهِ".

(45) جُزءُ بيتٍ لِمَيسونَ بنتِ بَحْدَلٍ الكلابيَّةِ، وهو مِن شَواهِدِ: الكِتاب: 3/ 45، وهَمع الهَوامِع: 4/ 141. والبيتُ كامِلًا:

لَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيني ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ

الأَوَّلِ[46]. وليسَ هو مِثلَهُ؛ لأَنَّك إذا عَطَفْتَ الفِعلَ على الاسمِ المشتَقِّ منهُ رَدَدتَّ الفَرعَ إلى الأَصلِ؛ لأنَّ الاسمَ المشتَقَّ مِنَ الفِعلِ فَرعٌ لِلفِعلِ، فهو مُتَضَمِّنٌ لِمَعناهُ، فجازَ عَطفُ الفِعلِ عليه، وإذا عَطَفْتَ الاسمَ المشتَقَّ على الفِعلِ كُنْتَ قد رَدَدتَّ الأَصلَ فَرعًا...

وأَبْيَنُ مِن هذه العبارةِ أَن يُقالَ: عُطِفَ الفِعلُ على الاسمِ في مِثلِ قولِهِ تعالى: ﴿صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ مَا يُمۡسِكُهُنَّ﴾، ونحوِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٍ ويَقْعُدُ؛ لأَنَّ الاسمَ مُعتَمِدٌ على ما قَبلَهُ، وإذا كانَ اسمُ الفاعلِ مُعتَمِدًا عَمِلَ عَمَلَ الفِعلِ، والاعتِمادُ: أَن يكونَ نَعتًا أَو خَبَرًا، والذي بعدَ الواوِ ليسَ بِمُعتَمِدٍ. ولو عَكَسْتَ المسأَلةَ فقُلْتَ: بِرَجُلٍ يَقومُ وقاعِدٍ، أَو: يَصْفُفْنَ وقَابِضَاتٍ، قَبُحَ؛ لأَنَّ ما بعدَ الواوِ اسمٌ مَحضٌ وليسَ بِمُعتَمِدٍ فيجري مجرى الفِعلِ. *(نتائجُ الفكر: 247-249)*

﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ وَأُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ **(آل عمران: 49)**:

• اللهُ تعالى خَصَّهُ[47] دونَ الأَنبياءِ بِمُعجِزاتٍ تُبطِلُ مَقالةَ مَن كَذَّبَهُ، وتُبطِلُ أَيضًا مَقالةَ مَن زَعَمَ أَنَّه إلَهٌ أَو ابنُ إلَهٍ واستَحالَ عندَهُ أَن يكونَ مخلوقًا مِن غيرِ أَبٍ. فكانَ نَفخُهُ في الطِّينِ فيكونُ طائرًا حَيًّا تنبيهًا لهُم، لَو عَقَلوهُ، على أَنَّ مَثَلَهُ كَمَثَلِ آدَمَ: خُلِقَ مِن طِينٍ، ثُمَّ نُفِخَ فيه الرُّوحُ فكانَ بَشَرًا حَيًّا، فنَفخُ الرُّوحِ في الطّائرِ

---

(46) يُنظَر: مَعاني القُرآنِ وإعرابُه: 1/ 347. وفي (ارتِشاف الضَّرَب): 4/ 2022: "ويَجوزُ عَطفُ الفِعلِ على الاسمِ كقولِهِ تعالى: ﴿صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾، والاسم على الفِعلِ نحو قولِهِ تعالى: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾ (الأنعام: 95)، ولا يكونُ ذلك إلّا إذا كانَ كُلُّ واحدٍ منهُما في تَقديرِ الآخَرِ. وزَعَمَ أَبو القاسمِ السُّهَيليُّ أَنَّه يَحسُنُ عَطفُ الفِعلِ على الاسمِ إذا كانَ اسمَ فاعِلٍ، ويَقبُحُ عَطفُ الاسمِ على الفِعلِ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقومُ وقاعِدٍ".

(47) أَي: عيسى عليهِ السَّلامُ.

الذي خَلَقَهُ عيسى مِن طِينٍ ليسَ بِأَعجَبَ مِن ذلك؛ الكُلُّ فِعلُ اللهِ.

وكذلك إِحياؤُهُ لِلمَوتى، وكلامُهُ في المَهدِ، كُلُّ ذلك يَدُلُّ على أَنَّهُ مَخلوقٌ مِن نَفخَةِ رُوحِ القُدُسِ في جَيبِ أُمِّهِ، ولَم يُخلَقْ مِن مَنِيِّ الرِّجالِ، فكانَ مَعنى الرُّوحِ فيه عليهِ السَّلامُ أقوى منهُ في غيرِهِ. فكانَتْ مُعجِزاتُهُ روحانيَّةً دالَّةً على قُوَّةِ المناسبةِ بينَهُ وبينَ رُوحِ الحياةِ، ومِن ذلك بَقاؤُهُ حَيًّا إلى قُربِ السّاعةِ.

ورُوِيَ عن أُبَيِّ بنِ كَعبٍ أَنَّ الرُّوحَ الذي تَمَثَّلَ لها بَشَرًا هو الرُّوحُ الذي حَمَلَتْ به وهو عيسى عليهِ السَّلامُ، دَخَلَ مِن فِيها إلى جَوفِها. رَواهُ الكَشِّيُّ[48] بِإسنادٍ حَسَنٍ يَرفَعُهُ إلى أُبَيٍّ[49].

وخُصَّ بِإبراءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ، وفي تخصيصِهِ بِإبراءِ هاتَيْنِ الآفَتَيْنِ مُشاكَلَةٌ لِمَعناهُ عليه السَّلامُ؛ وذلك أَنَّ فِرقةً عَمِيَتْ بَصائرُهم فكذَّبوا نُبُوَّتَهُ وهُم اليَهودُ، وطائفةً غَلَوا في تعظيمِهِ بَعدَما ابيَضَّتْ قُلوبُهُم بالإيمانِ ثُمَّ أَفسَدوا إيمانَهُم بِالغُلُوِّ، فمَثَلُهُم كَمَثَلِ الأبرَصِ أَبيَض بَياضًا فاسِدًا، ومَثَلُ الآخَرينَ مَثَلُ الأَكْمَهِ الأَعمى. وقد أعطاهُ اللهُ مِن الدَّلائلِ على الفَريقَيْنِ ما يُبطِلُ المقالَتَيْنِ. ودَلائلُ الحُدوثِ تُثْبِتُ لهُ العُبوديَّةَ وتَنفي عن أُمِّهِ الرِّيبَةَ وتُثْبِتُ لهُ ولها النُّبُوَّةَ والصِّدِّيقيَّةَ.

فكانَ في مَسيحِ الهُدى مِن الآياتِ ما يُشاكِلُ حالَهُ ومَعناهُ حِكمةً مِن اللهِ كما جَعَلَ في الصُّورةِ الظّاهرةِ مِن مَسيحِ الضَّلالةِ، وهو الأَعوَرُ الدَّجّالُ، ما يُشاكِلُ حالَهُ ويُناسِبُ صُورتَهُ الباطنيَّةَ على نحوِ ما شَرَحْنا وبيَّنّا في إملاءٍ أَملَيْناهُ على هذه النُّكتَةِ في غيرِ هذا الكتابِ، والحَمدُ لِلَّهِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 35-36)*

---

(48) هُوَ: الإمامُ أبو مُحَمَّدٍ عَبْدُ بنُ حُمَيْدِ بنِ نَصْرٍ الكَشِّيُّ. مِن مُصَنَّفاتِهِ: المُسنَدُ، وتَفسيرٌ لِلقُرآنِ الكريمِ. تُوُفِّيَ سَنَةَ تِسعٍ وأَربَعِينَ ومِئَتَيْنِ. يُنظَر: الأعلام: 3/ 269.

(49) رَوى نَحوَهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 373، عن أُبَيِّ بنِ كَعبٍ، وقالَ: "هذا حَديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولَم يُخرِجاهُ"، ووافقَهُ الذَّهبيُّ. ورَواهُ عن أُبَيٍّ أيضًا البيهقيُّ في (كِتاب الأَسماء والصِّفات): ح785، وقالَ مُحَقِّقُهُ: 2/ 221: "إسنادُهُ ضَعيفٌ؛ فيه أبو جَعفَرٍ الرّازيُّ، واسمُهُ عيسى بنُ ماهانَ، وهو ضَعيفٌ لا سيَّما إذا رَوى عن الرَّبيعِ بنِ أَنَسٍ".

• الكَمَهُ... هو العَمى. والأَظهَرُ في (الأَكْمَه): أَنَّه الذي يُولَدُ أَعمى[50]. وقد قِيلَ فيه: إنَّه الذي لا يُبصِرُ بِاللَّيلِ شيئًا، ذَكَرَ هذا القولَ البُخاريُّ في التَّفسيرِ[51].
(الرَّوضُ الأُنُف: 6/367)

﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: 52)

• أَصَحُّ ما قيلَ في مَعنى الحَوارِيِّينَ: أنَّ (الحَواريّ) هو الخُلْصانُ، أي: الخالِصُ الصّافي مِن كُلِّ شَيءٍ، ومنهُ (الحَوارِيُّ) و(الحُورُ)[52].

---

(50) قالَ ابنُ فارسٍ في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 5/ 136: "الكَمَهُ: وهُوَ العَمى يُولَدُ بِهِ الإنسانُ، وقَد يَكونُ مِن عَرَضٍ يَعرِضُ، قالَ سُوَيدٌ:
كَمِهَتْ عَيْناهُ حَتّى ابْيَضَّتا وَهوَ يَلْحى نَفْسَهُ لَمّا نَزَعْ".

(51) ساقَ البُخاريُّ قولَ مُجاهِدٍ تَعليقًا، إذ قالَ في صَحيحِهِ: كتاب أَحاديثِ الأنبياء، باب (قَوله تَعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾): "عَن مُجاهِدٍ: والأَكمَهُ: مَن يُبصِرُ بِالنَّهارِ ولا يُبصِرُ بِاللَّيلِ. وقالَ غيرُهُ: مَن يُولَدُ أَعمى". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 6/ 584-585: "أمّا قولُ مُجاهِدٍ فوَصَلَهُ الفريابيُّ... وهو قولٌ شاذٌّ تَفَرَّدَ به مُجاهِدٌ، والمعروفُ أنَّ ذلك الأعشى. وأمّا قولُ غيرِهِ فهو قولُ الجُمهورِ وبِهِ جَزَمَ أبو عُبَيدَةَ، وأخرجَهُ الطَّبريُّ عن ابنِ عبّاسٍ. ورَوى عبدُ بنُ حُمَيدٍ مِن طريقِ سَعيدٍ عن قَتادَةَ: كُنّا نتحدَّثُ أنَّ الأكمَهَ: الذي يُولَدُ وهو مَضمومُ العَينِ. ومِن طريقِ عِكرِمَةَ: الأَكْمَهُ: الأَعمى. وكذا رَواهُ الطَّبريُّ عن السُّدِّيِّ وعن ابنِ عبّاسٍ أيضًا وعن الحَسَنِ ونَحوِهِم. قالَ الطَّبريُّ: الأَشبَهُ بِتَفسيرِ الآيةِ قولُ قَتادَةَ؛ لأنَّ عِلاجَ مِثلِ ذلك لا يَدَّعيهِ أَحَدٌ، والآيةُ سيقَتْ لِبَيانِ مُعجِزَةِ عيسى عليهِ السَّلامُ، فالأَشبَهُ أن يُحمَلَ المرادُ عليها، ويكون أبلَغَ في إثباتِ المعجزةِ، واللهُ أعلمُ". وقالَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 3/ 278، زيادةً على ما نَقَلَ عنه ابنُ حجرٍ: "فأَمّا ما قالَ عِكرِمَةُ مِن أنَّ الكَمَهَ: العَمَشُ، وما قالَهُ مُجاهِدٌ مِن أنَّه سُوءُ البَصَرِ بِاللَّيلِ، فلا مَعنى لهُما؛ لأنَّ اللهَ لا يَحتَجُّ على خَلقِهِ بِحُجَّةٍ تكونُ لهُم السَّبيلُ إلى مُعارَضَتِهِ فيها، ولَو كانَ مِمّا احتجَّ به عيسى على بَني إسرائيلَ في نُبُوَّتِهِ أنَّه يُبرِئُ الأعمَشَ أو الذي يُبصِرُ بِالنَّهارِ ولا يُبصِرُ بِاللَّيلِ لَقَدَروا على مُعارَضَتِهِ بِأَن يَقولوا: وما في هذا لكَ مِن الحُجَّةِ وفينا خَلْقٌ مِمَّن يُعالِجُ ذلك ولَيسُوا لِلَّهِ أنبياءَ ولا رُسُلًا؟ ففي ذلك دلالةٌ بَيِّنَةٌ على صِحَّةِ ما قُلْنا مِن أنَّ الأكمَهَ هو الأعمى الذي لا يُبصِرُ شيئًا لا لَيلًا ولا نَهارًا".

(52) في (الدُّرّ المصون): 3/ 209-210: "قيلَ: الحَوارِيُّ هو صَفوَةُ الرَّجُلِ وخالِصَتُهُ. واشتِقاقُهُ

وقَولُ المفَسِّرينَ: هو الخُلْصانُ، كلمةٌ فَصيحةٌ، أَنشَدَ أبو حَنيفَةَ:

خَلِيلَيَّ خُلْصانَيَّ لَمْ يُبْقِ حُبُّها مِنَ القَلْبِ إلاّ عُوَّذًا سَبَبًا لَها

. . . وأَصَحُّ ما قيلَ في مَعنى (المَسيح)، على كَثرَةِ الأَقوالِ في ذلك، أنَّه (الصِّدِّيقُ) بِلُغَتِهِم، ثُمَّ عَرَّبَتْهُ العَرَبُ[53]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 513-514)*

﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ (آل عمران: 54)

• مِن تَسميةِ الجَزاءِ على الفِعلِ بِالفِعلِ. . . قولُهُ تعالى: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۗ﴾ (التَّوبة: 67)، ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 427)*

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ (آل عمران: 59):

مِن (حُرْتُ الثَّوبَ) أي: أخلَصْتُ بَياضَهُ بِالغَسلِ. ومِنهُ سُمِّيَ القَصّارُ حَوارِيًّا لِتنظيفِهِ الثِّيابَ... قالَ أبو عُبَيدٍ: سُمِّيَ أَصحابُ عيسى حَوارِيِّينَ لِلبَياضِ، وكانوا قَصّارِينَ، قالَ الفَرزدقُ:

فَقُلْتُ إنَّ الحَوارِيّاتِ مَعْطَبَةٌ إذا تَفَتَّلْنَ مِنْ تَحْتِ الجَلابِيبِ

يَعني: النِّساءَ. قُلْتُ: يَعني: أَنَّ النِّساءَ لِبَياضِهِنَّ وصَفاءِ لَونِهِنَّ، لا سِيَّما المتَرَفِّهاتُ، يُقالُ لَهُنَّ: الحَوارِيّاتُ... ومِنهُ سُمِّيَت الحُورُ حُورًا لِبَياضِهِنَّ ونَظافتِهِنَّ، والاشتِقاقُ مِن (الحَوَر) وهو تَبييضُ الأثوابِ وغيرِها".

(53) قالَ الزَّمخشريُّ في (الكَشّاف): 1/ 558: "المَسِيحُ: لَقَبٌ مِن الألقابِ المشَرِّفةِ، كَـ(الصِّدِّيقُ) و(الفاروق). وأَصلُهُ: مشيحا، بِالعِبرانيَّةِ، ومَعناهُ: المبارَكُ، كقولِهِ: ﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ (مريم: 31)". وفي (المُعَرَّب والدَّخيل في المعاجِمِ العَرَبيَّة): 711: "المَسِيحُ: هو عيسى بنُ مَريَمَ. قالَ بعضُهُم: سُريانيَّةٌ، وأَصلُها: مشيحا، بالشِّينِ المعجَمَة، فعَرَّبَتْها العَرَبُ، وكذا تَنطِقُ بها اليَهودُ. و(المَسِيحُ): الصِّدِّيقُ بِالعِبرانيَّةِ. وقيلَ: لأَنَّه خَرَجَ مِن بَطنِ أُمِّهِ مَمسوحًا بِالدُّهنِ، أو كأَنَّه مَمسوحُ الرَّأسِ. وهذا الكلامُ عليه أَكثرُ أئمَّةِ اللُّغَةِ، فهُم يَذكُرونَ نحوًا مِن هذا الكلام. فالكلمةُ ذاتُ أَصلٍ آراميٍّ أو عِبريٍّ. وهي بِالآراميَّةِ...: مشيحا mashiha، الممسوحُ بِزَيتِ الكَهَنوتِ والملكِ لِيكونَ مَلكًا أو نبيًّا، وهذه مِن عاداتِ اليَهودِ والنَّصارى. يَدُلُّ على ذلك أيضًا أَنَّ بَقايا الآراميَّةِ تُسَمِّي الزَّيتَ... مشحا mashha، والمدهونُ بِالزَّيتِ عندَهُم... مشِّيحا، وهذا ما يُرَجِّحُ الأصلَ الآراميَّ وأَنَّ معنى (المَسِيح) هو المدهونُ بِزَيتِ الكَهَنوتِ والملكِ؛ لأَنَّ سيِّدَنا عيسى عليهِ السَّلامُ خَرَجَ مَمسوحَ الرَّأسِ بِالدُّهنِ".

• ذَكَرَ[54] قَولَهُم[55] لِلنَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: مَنْ أَبُوهُ يا مُحَمَّدُ؟[56]، يَعنونَ عيسى، فأَنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾، إلى قولِهِ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾.

وفيها نُكتَةٌ؛ فإِنَّ ظاهِرَ الكلامِ أن يقولَ: خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَكانَ، فيعطفُ بِلفظِ الماضي على الماضي.

والجوابُ: أَنَّ الفاءَ تُعطي التَّعقيبَ والتَّسبيبَ، فلَو قالَ: فَكانَ، لَم تَدُلَّ الفاءُ إلّا على التَّسبيبِ وأَنَّ القولَ سَبَبٌ لِلكَونِ، فلَمّا جاءَ بِلفظِ الحالِ دَلَّ معَ التَّسبيبِ على استِعقابِ الكونِ لِلأَمرِ مِن غيرِ مَهَلٍ، وأَنَّ الأَمرَ بينَ الكافِ والنُّونِ؛ قالَ لهُ: كُنْ، فإذا هو كائنٌ، واقتَضى لَفظُ فِعلِ الحالِ كَونَهُ في الحالِ.

فإن قيلَ، وهي مسأَلةٌ أُخرى: إنَّ آدَمَ مَكَثَ دَهرًا طويلًا وهو طينٌ صَلصالٌ، وقولُهُ لِلشَّيءِ: كُنْ فيَكُونُ، يَقتَضي التَّعقيبَ، وقد خَلَقَ السَّماواتِ والأَرضَ في سِتَّةِ أَيّامٍ وهي سِتَّةُ آلافِ سَنَةٍ، فأَينَ قولُهُ: كُنْ فَيَكُونُ، مِن هذا؟

فالجوابُ: ما قالَهُ أَهلُ العِلمِ في هذهِ المسأَلةِ، وهو أَنَّ قولَ الباري سُبحانَهُ: كُنْ، يتوجَّهُ إلى المخلوقِ مُطلَقًا ومُقَيَّدًا؛ فإذا كانَ مُطلَقًا كانَ كما أَرادَ لِحينِهِ، وإذا كانَ مُقَيَّدًا بِصِفةٍ أَو بِزَمانٍ كانَ كما أَرادَ على حَسَبِ ذلك الزَّمانِ الذي تَقَيَّدَ الأَمرُ بهِ، فإن قالَ لهُ: كُنْ في أَلْفِ سَنَةٍ، كانَ في أَلْفِ سَنَةٍ، وإن قالَ لهُ: كُنْ في ما دونَ اللَحظَةِ، كانَ كذلكَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 28-29)*

• عيسى هو رُوحُ اللهِ وكَلِمَتُهُ. ومَعنى (كَلِمَته): أَي: قالَ لهُ كما قالَ لآدَمَ حينَ خَلَقَهُ مِن تُرابٍ ثُمَّ قالَ لهُ: كُنْ، فيكونُ. ولَم يَقُلْ: فَكانَ؛ لِئَلّا يُتَوَهَّمَ وُقوعُ الفِعلِ

---

(54) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 258.

(55) أَي: نَصارى نَجرانَ.

(56) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 3/ 295-296. والأَسانيدُ الوارِدَةُ في ذلك ما بينَ ضَعيفٍ وضَعيفٍ جِدًّا، فلا تَقومُ بها حُجَّةٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 1/ 244-247، وهِدايَةُ المستَنير: 137.

بعدَ القولِ بِيَسيرٍ، وإنَّما هو واقِعٌ لِلحالِ. فقولُهُ: فيكونُ، مُشْعِرٌ بِوقوعِ الفِعلِ في حالِ القولِ... فهذا مَعنى (الكَلِمَة).

وأمّا (رُوحُ الله) فلأَنَّهُ نَفَخَهُ رُوحُ القُدُسِ في جَيْبِ الطّاهرةِ المقدَّسَةِ. والقُدُسُ: الطَّهارَةُ مِن كُلِّ ما يَشينُ أَو يَعيبُ أَو تَقذَرُهُ نَفْسٌ أَو يَكرَهُهُ شَرْعٌ. وجِبْريلُ: رُوحُ القُدُسِ؛ لأَنَّه رُوحٌ لَم يُخلَقْ مِن مَنِيٍّ ولا صَدَرَ عن شَهوةٍ، فهو مُضافٌ إلى اللهِ إضافةَ تشريفٍ وتكريمٍ؛ لأَنَّه صادرٌ عن الحضرةِ المقدَّسَةِ. وعيسى عليه السَّلامُ صادرٌ عنهُ، فهو رُوحُ اللهِ على هذا المعنى؛ إذ النَّفخُ قد يُسَمّى رُوحًا أَيضًا كما قالَ غَيْلانُ ذو الرُّمَّةِ يَصِفُ النّارَ:

فَقُلْتُ لَهُ ارْفَعْها إِلَيْكَ وَأَحْيِها ... بِرُوحِكَ وَاقْدُرْها لَها قِيتَةً بَدَرا[57]

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 258-260)

﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ (آل عمران: **61**)

• ذَكَرَ[58] دُعاءَهُ عليهِ السَّلامُ أَهلَ نَجرانَ إلى المباهَلَةِ، وأَنَّهُم رَضُوا بِبَذلِ الجزيةِ والصَّغارِ وأَلّا يُلاعِنُوهُ. وكذلك رُوِيَ أَنَّ بعضَهُم قالَ لِبعضٍ: إن لاعَنْتُمُوهُ ودَعَوْتُم بِاللَّعنةِ على الكاذِبِ اضطَرَمَ الوادي عليكُم نارًا[59]. وفي تفسيرِ الكَشِّيِّ: أَنَّ

---

(57) البيتُ مِن شَواهِدِ (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 5/ 38، وفيه: "يُقالُ: اقْتَتْ لِنارِكَ قِيتَةً، أي: أَطْعِمْها الحَطَبَ، قالَ ذو الرُّمَّةِ:

فَقُلْتُ لَهُ ارْفَعْها إِلَيْكَ وَأَحْيِها ... بِرُوحِكَ وَاقْتَتْهُ لَها قِيتَةً قَدْرا".

وهو بِهذه الصِّيغةِ الأخيرةِ في (ديوان ذي الرُّمَّة): 3/ 1429، لا بِالصِّيغةِ التي أَورَدَها السُّهَيليُّ.

(58) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 265-266.

(59) رَواهُ أبو نُعَيم الأَصبَهانيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): ح244، مِن حديثِ جابرٍ، ولكِنْ على أَنَّ قائلَهُ هو النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، إذ جاءَ فيهِ: "فقالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "والذي بَعَثَني بِالحَقِّ، لَو فَعَلا لأَمطَرَ الوادي عليهِم نارًا»". وقالَ مُحَقِّقُهُ: "فيه بِشْرُ بنُ مهرانَ، قالَ ابنُ أَبي حاتمٍ: تَرَكَ أَبي حديثَهُ".

رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «**لَقَد تَدَلّى إلَيهِم العَذابُ. والذي نَفْسي بِيَدِهِ، لَو بَاهَلُوني لاسْتُؤْصِلُوا مِنْ عَلى جَدِيدِ الأرضِ**»[60]. . .

في قولِهِ: ﴿نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ﴾، بَدَأَ بِالأبناءِ والنِّساءِ قبلَ الأنفُسِ.

والجوابُ: أنَّ أهلَ التَّفسيرِ قالوا: ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾، أي: لِيَدْعُ بعضُنا بعضًا[61]. وهذا نحوُ قولِهِ: ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ (النُّور: 61)، في أحَدِ القَولَيْنِ، أي: يُسَلِّمُ بعضُكم على بعضٍ.

فبَدَأَ بِذِكرِ الأولادِ الذينَ هُم فِلَذُ الأكبادِ، ثُمَّ بِالنِّساءِ التي جَعَلَ بينَنا وبينَهُم مَوَدَّةً ورَحمَةً، ثُمَّ مَن وَراءَهُم مِن دُعاءِ بَعضِهِم بعضًا؛ لأنَّ الإنسانَ لا يدعُو نَفسَهُ. وانتَظَمَ الكلامُ على الأُسلوبِ المعتادِ في إعجازِ القُرآنِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 37-38)*

ويُراجَعُ أيضًا: (المائدة: 82)

﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ﴾ (آل عمران: 64)، يُراجَع: (الواقعة: 79)

﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (آل عمران: 72)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ﴾ الآية، هُم عَبدُ اللهِ بنُ الصَّيفِ، وعَدِيُّ بنُ زيدٍ، والحارثُ بنُ عَوفٍ، قالَ بعضُهُم لِبَعضٍ: تَعالَوا نُؤمِنْ بِمُحَمَّدٍ غُدوَةً ونَكفُرْ به عَشِيَّةً لِنَلبِسَ عَلى أصحابِهِ دِينَهُم. فنَزَلَت الآيةُ[62]. *(التَّعريفُ والإعلام: 34)*

---

(60) رَوى نَحوَهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 3/ 300-301، عن قَتادَةَ مُرسَلًا.

(61) في (تَفسير غَريبِ القُرآن) لابنِ قُتَيبَة: 106: "﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾، أي: إخوانَنا وإخوانَكُم". وفي (مَعاني القُرآنِ الكَريم) لِلنَّحّاس: 1/ 414: "قيلَ: يَعني بِالأنفُسِ ها هُنا أهلَ دينِهِم، كما قالَ تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ (النُّور: 61)".

(62) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 231. ورَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 3/ 311، عن السُّدِّيِّ أَنَّهُم كانوا اثنَي عَشَرَ حَبْرًا. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 3/ 624.

﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًاۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: 75)

• حَذفُ الياءِ مِن هاءِ الكِنايةِ[63] ضَرُورَةٌ، كما أَنشَدَ سيبَوَيْهِ:

سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعا[64]

في أبياتٍ كثيرةٍ أَنشَدَها سيبَوَيْهِ[65]. وهذا معَ حَذفِ الياءِ والواوِ وبَقاءِ حَرَكةِ الهاءِ، فإن سُكِّنَت الهاءُ بعدَ الحَذفِ فهو أَقَلُّ في الاستعمالِ مِن نحوِ هذا، وأَنشَدُوا:

وَنِضْوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أَرِقانِ[66]

وهذا الذي ذَكَرْناهُ هو في القِياسِ أقوى؛ لأَنَّه مِن بابِ حَملِ الوَصلِ على الوَقفِ، نحوِ قولِ الرّاجِزِ:

لَمّا رَأَى أَن لّا دَعَهْ وَلا شِبَعْ[67]

(63) يَعني: في شِعرِ الشّاعرِ حُذَيفَةَ بنِ غانِمٍ في (السِّيرةُ النَّبويَّة) لابنِ هشام: 1/ 232:

بِأَمْنِهِ حَتّى خاضَتِ العِيرُ في البَحْرِ

والمقصودُ بِهاءِ الكِنايةِ: الهاءُ الزّائدةُ التي يُكنى بِها عن المفرَدِ المذَكَّرِ الغائبِ، وتُسَمّى هاءَ الضَّميرِ، وهي مِثلُ (بِهِ) و(لَهُ)، وكما في نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ﴾ (الدُّخان: 47). يُنظَر: مُعجَمُ المصطَلَحاتِ في عِلمَي التَّجويدِ والقِراءات: 107.

(64) البيتُ لِمالكِ بنِ حَرِيمٍ الهمدانيّ، وهو في (الأَصمَعِيّات): 67.

(65) يُنظَر: الكِتاب: 1/ 26-28.

(66) البيتُ لِيَعلى بنِ الأَحوَلِ الأَزدِيِّ كما في (خِزانَة الأَدَب): 5/ 269، 275، وبِلا نِسبةٍ في: الخَصائص: 1/ 128، و370، والمحتَسب: 1/ 244. والشّاهدُ فيه قولُهُ: لَهْ؛ إذ حَذَفَ الواوَ والحركةَ منهُ لِلضَّرورةِ الشِّعريَّة.

(67) الرَّجَزُ لِمنظورِ بنِ حَبَّةَ الأَسَدِيِّ، وهو كامِلًا:

لَمّا رَأَى أَن لّا دَعَهْ وَلا شِبَعْ

مالَ إِلى أَرطاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

يُنظَر: المعجَمُ المفَصَّلُ في شَواهِدِ النَّحوِ الشِّعريَّة: 3/ 1195.

ومنهُ في التَّنزيلِ كثيرٌ نحوُ إثباتِ هاءِ السَّكتِ في الوَصلِ، وإثباتِ الأَلِفِ مِن (أَنا)، وإثباتِ أَلِفِ الفَواصِلِ نحوِ: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا}[68] (الأحزاب: 10).

وهذا الذي ذَكَرَهُ سيبَوَيهِ مِن الضَّرورةِ في هاءِ الإضمارِ إنَّما هو إذا تحَرَّكَ ما قَبلَها، نحو (بِهِ) و(لَهُ)، ولا يكونُ في هاءِ المؤنَّثِ[69] البَتَّةَ لِخِفَّةِ الأَلِفِ. فإن سَكَنَ ما قَبلَ الهاءِ نحو (فيهِ) و(بَنيهِ)، كانَ الحَذفُ أَحسَنَ مِن الإثباتِ.

فإن قُلْتَ: فقَد قَرَأَ عيسى بنُ مينا[70]: {نُصْلِهِ} (النِّساء: 115)، و{يُؤَدِّهِ} (آل عمران: 75)، و{أَرْجِهِ} (الأعراف: 111، والشُّعراء: 36)، ونحوَ ذلك في اثنَي عَشَرَ موضِعًا بِحذفِ الياءِ، وقبلَ الهاءِ مُتَحَرِّكٌ[71]، فكيفَ حَسُنَ هذا؟

---

(68) القِراءةُ المقصودَةُ بإثباتِ الأَلِفِ في الوَصلِ والوَقفِ مَعًا لِنافعٍ ومَن وافَقَهُ، إذ جاءَ في (النَّشر في القِراءاتِ العَشر): 2/ 347: "واختَلَفوا في: {الظُّنُونَ. هُنَالِكَ} (الأحزاب: 10-11)، و{الرَّسُولَ. وَقَالُوا} (الأحزاب: 66-67)، و{السَّبِيلَ. رَبَّنَا} (الأحزاب: 67-68)، فقَرَأَ المَدَنِيّانِ وابنُ عامِرٍ وأبو بَكرٍ بِأَلِفٍ في الثَّلاثَةِ وَصلًا ووَقفًا، قَرَأَ البَصريّانِ وحَمزَةُ بِغَيرِ أَلِفٍ في الحالَينِ، وقَرَأَ الباقونَ، وهُم ابنُ كَثيرٍ والكِسائيُّ وخَلَفٌ وحَفصٌ بِأَلِفٍ في الوَقفِ دُونَ الوَصلِ، واتَّفَقَتِ المَصاحِفُ عَلى رَسمِ الأَلِفِ في الثَّلاثَةِ دُونَ سائرِ الفَواصِلِ".

(69) المقصودُ بِهاءِ المؤنَّثِ: الهاءُ الزّائدةُ الدّالَّةُ على المفرَدَةِ المؤنَّثَةِ الغائبَةِ، نحو (إِلَيْها). يُنظر: رِوايةُ قالونَ عن نافعٍ المدنيّ: 259.

(70) هو عيسى بنُ مينا بنُ وَردانَ بنِ عيسى، مَولى الأنصارِ. قارِئُ أَهلِ المدينةِ في زمانِهِ ونَحويُّهُم. ونافِعٌ هو الذي لَقَّبَهُ (قالون) لِجَودَةِ قراءتِهِ، وهي لفظَةٌ رُوميَّةٌ مَعناها: جَيِّدٌ. لَم يَزَلْ يقرأُ على نافعٍ حتّى مَهَرَ وحَذِقَ. تُوُفِّيَ سَنَةَ عِشرينَ ومئتَيْنِ. يُنظَر: الأعلام: 5/ 110.

(71) إذا وَقَعَتْ هاءُ الكِنايةِ بينَ مُتحَرِّكَيْنِ نحو قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ (الانشقاق: 15) فلا خِلافَ بينَ قالونَ وباقي الأئمَّةِ العَشَرَةِ في صِلَةِ الهاءِ بِواوٍ لفظيَّةٍ في الوَصلِ إن كانَت الهاءُ مَضمومَةً بعدَ ضَمٍّ أو بَعدَ فتحٍ نحو قولِهِ تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ (المائدة: 116)، وبِياءٍ لفظيَّةٍ في الوَصلِ أيضًا إن كانَتْ مكسورةً ولا يَكونُ ما قبلَها إلّا مكسورًا نحو قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ (الكهف: 26). وهذا هو الحُكمُ العامُّ لِلهاءِ في هذه الحالةِ لِلجميعِ. واستَثْنى قالونُ مِن ذلك تِسعَ كلماتٍ وقَعَتْ في ثلاثَةَ عَشَرَ موضِعًا هي: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ في مَوضِعَيْنِ (آل عمران: 75)، و﴿نُؤْتِهِۦ﴾ في ثلاثةِ مَواضِعَ (آل عمران: 145) و(الشُّورى: 20)، و﴿نُوَلِّهِۦ﴾ و﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ في (النِّساء: 115)، و﴿أَرْجِهْ﴾ في مَوضِعَيْنِ (الأعراف: 111) و(الشُّعراء: 36)، و﴿يَأْتِهِۦ﴾ في (طه: 75)، و﴿وَيَتَّقْهِ﴾ في (النُّور: 52)، و﴿فَأَلْقِهْ﴾ في (النَّمل: 28)، و﴿يَرْضَهُ﴾ في (الزُّمر: 7). وحُكمُ هذه الكلماتِ التِّسعِ عندَ قالونَ القَصرُ إلّا آيَةَ

قُلْنا: إنَّ ما قبلَ الهاءِ في هذه المواضِعِ ساكِنٌ، وهو الياءُ مِن: نُصْلِيه، ويُؤَدِّيه، ويُؤْتِيه، ولكِنَّهُ حُذِفَ لِلجازِمِ، فمَن نَظَرَ إلى اللفظِ وأنَّ ما قَبلَ الهاءِ مُتَحَرِّكٌ أثبَتَ الياءَ[72] كما أثبَتَها في (بِهِ) و(لَهُ)، ومَن نَظَرَ إلى الكلمةِ قبلَ دخولِ الجازمِ رَأى ما قبلَ الهاءِ ساكِنًا فحذَفَ الياءَ[73]. فهُما وَجهانِ حَسَنانِ، بِخِلافِ ما تَقَدَّمَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 206-209)*

﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران: 79)

• ذَكَرَ ابنُ هشامٍ في (الرَّبَّانِيِّينَ): أَنَّهم العُلَماءُ الفُقَهاءُ السّادَةُ[74].

وفي البُخاريِّ عن بَعضِ أهلِ العِلمِ، قالَ: الرَّبَّانِيُّونَ: الذينَ يُرَبُّونَ النّاسَ بِصِغارِ العِلمِ قبلَ كِبارِهِ[75].

سورةِ (طه) فلهُ فيها وَجهانِ هما القَصرُ والصِّلةُ بِياءٍ لفظيَّةٍ في الوَصلِ، والقَصرُ هو المقَدَّمُ في الأداءِ. يُنظر: رِوايَةُ قالونَ عَن نافِعٍ المدَنيِّ: 260-261. فقد تبيَّنَ مِمّا مَضى ما في قولِ السُّهَيليِّ السّابقِ: "في اثنَي عَشَرَ موضِعًا" مِن التَّساهُلِ؛ إذ المواضِعُ ثلاثةَ عَشَرَ، والكلماتُ تِسعٌ. ولا بُدَّ مِن التَّنبيهِ على أنَّ مؤَلِّفَ كِتابِ (رِوايَة قالونَ عَن نافِعٍ المَدَنِيّ) المُشارِ إلَيهِ في الإحالَةِ أورَدَ الآياتِ المذكورَةَ بِتَرقيمٍ مُختَلِفٍ لِمَواضِعِها في المُصحَفِ، ومَرَدُّ هذا إلى ما ذَكَرَهُ في مُقَدِّمَةِ كِتابِهِ: 17، مِن أنَّهُ اعتَمَدَ في تَرقيمِ الآياتِ لِلقِراءاتِ المُختَلَفِ فيها على أرقامِها في مُصحَفِ قالونَ بِالرَّسمِ والضَّبطِ اللَّذَيْنِ في مُصحَفِ الجَماهيرِيَّةِ الليبِيَّةِ، فيَنبَغي أن يُلحَظَ هذا عِندَ مُقارَنَةِ الأصلِ بِما نَقَلْناهُ هُنا مُثبَتًا بِالتَّرقيمِ الخاصِّ بِرِوايَةِ حَفصٍ، ومَعلومٌ أنَّ عَدَّ الآيِ يَختَلِفُ بِاختِلافِ القِراءاتِ.

(72) كذا في المطبوعِ، والأَصوَبُ أن يُقالَ: أثبَتَ صِلةَ حَرَكَةِ الهاءِ.

(73) كذا في المطبوعِ، والأَصوَبُ أن يُقالَ: حَذَفَ صِلةَ حَرَكَةِ الهاءِ.

(74) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 232.

(75) في صَحيحِ البُخاريّ: كتاب العِلم، باب (العِلم قبلَ القَولِ والعَمَل): "قالَ ابنُ عبّاسٍ: كُونُوا رَبَّانِيِّينَ حُكَماءَ فُقَهاءَ. ويُقالُ: الرَّبّانيُّ: الذي يُرَبِّي النّاسَ بِصِغارِ العِلم قبلَ كِبارِهِ". قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 1/ 214، شارِحًا هذا الكلامَ: "المرادُ بِصِغارِ العِلمِ: ما وَضَحَ مِن مَسائلِهِ، وبِكِبارِهِ: ما دَقَّ مِنها. وقيلَ: يُعَلِّمُهُم جُزئيّاتِهِ قَبلَ كُلِّيّاتِهِ، أو فُروعَهُ قَبلَ أُصولِهِ، أو مُقَدِّماتِهِ قبلَ مَقاصِدِهِ".

وقيلَ: نُسِبُوا إلى عِلمِ الرَّبِّ والفِقهِ في ما أنزَلَ، وزِيدَتْ فيه الأَلِفُ والنُّونُ لِتَفخيمِ الاسمِ[76]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 425-426)*

﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ **(آل عمران: 81)**

• قولُ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ الآية. و(ما) في هذه الآيةِ اسمٌ مُبتَدَأٌ بِمعنى (الذي)، والتَّقديرُ: لَلَّذي آتَيْناكُم مِن كِتابٍ وحِكْمَةٍ. ولا يَصِحُّ أن تكونَ في مَوضِعِ نَصبٍ على إضمارِ فِعلٍ كما يَنتَصِبُ ما يَشتَغِلُ عنهُ الفِعلُ بضميرِهِ؛ لأنَّ ما بَعدَ اللامِ الثّانيةِ لا يَجوزُ أن يَعمَلَ في ما قَبلَها، وما لا يَجوزُ أن يَعمَلَ في ما قَبلَهُ فلا يَجوزُ أن يكونَ تَفسيرًا لِما يَعمَلُ فيهِ.

وقد قيلَ: إنَّ (ما) هذه شَرطٌ، والتَّقديرُ: لَمَهمَا آتَيْتُكُم مِنْ كِتابٍ وحِكْمَةٍ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وهو ظاهِرُ قولِ سيبَوَيْهِ؛ لأَنَّه جَعَلَها بمنزلةِ (إنْ)[77]. وقولُ الخَليلِ: أنَّها بِمنزلةِ (الذي)، أي: أنَّها اسمٌ لا حَرفٌ[78]. ويُمكِنُ الجَمعُ بينَ قَولَيْهِما على هذا؛ فتكونُ اسمًا وتكونُ شَرطًا.

---

(76) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 1/ 214: "قالَ الأَصمعيُّ والإسماعيليُّ: (الرَّبّانيُّ) نِسْبَةٌ إلى (الرَّبّ)، أَي: الذي يَقصِدُ ما أَمَرَهُ الرَّبُّ بِقَصدِهِ مِن العِلمِ والعَمَلِ. وقالَ ثَعلَبٌ: قيلَ لِلعُلَماءِ: رَبّانيُّونَ، لأَنَّهُم يَرُبُّونَ العِلمَ، أَي: يَقومونَ بِهِ، وزِيدَت الأَلِفُ والنُّونُ لِلمُبالَغَةِ. والحاصِلُ: أَنَّه اختُلِفَ في هذه النِّسبةِ: هل هي نِسبَةٌ إلى (الرَّبّ) أو إلى (التَّربِيَة)؟ و(التَّربِيَةُ)، على هذا، لِـ(العِلم)، وعلى ما حَكَاهُ البُخاريُّ لِـ(تَعَلُّمه)".

(77) يُنظَر: الكِتاب: 3/ 108-109.

(78) في (الكِتاب): 3/ 107: "وسأَلْتُهُ عن قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾، فقالَ: (ما) ها هُنا بِمنزلةِ (الذي)، ودَخَلَتْها اللامُ كما دَخَلَتْ على (إنْ) حينَ قُلْتَ: واللهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لأَفعَلَنَّ. واللامُ التي في (ما) كهذه التي في (إنْ)، واللامُ التي في الفِعلِ كهذه التي في الفِعلِ هُنا. ومِثْلُ هذه اللامِ الأُولى: (أنْ) إذا قُلْتَ: واللهِ أن لَو فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ، وقالَ:

فَأُقْسِمُ أن لَوِ الْتَقَيْنا وَأَنْتُمُ   لَكانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

ويُحتَمَلُ أيضًا أن تكونَ على قولِ الخَليلِ خَبَرِيَّةً في مَوضِعِ رفعٍ بالابتِداءِ، ويكونَ الخبَرُ ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾، وإن كانَ الضَّميرانِ عائدَيْنِ على الـ(رَسُول) لا على (الذي)، ولكِن لَمّا قالَ: ﴿رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ ارتبَطَ الكلامُ بعضُهُ ببعضٍ واستُغنِيَ بالضَّميرِ العائدِ على الـ(رَسُول) عن ضَميرٍ يَعودُ على المبتَدَإ[79]. ولهُ نَظيرٌ في التَّنزيلِ، منهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ (البقرة: 234)، خَبَرُهُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾، ولَم يَعُدْ على المبتَدَإ شَيءٌ؛ لِتَشَبُّثِ الكلامِ بعضِهِ ببعضٍ.

وقَد لاحَ لي بعدَ نَظَري (الكِتاب) أَنَّ الذي قالَهُ الخليلُ وقولَ سيبَوَيْهِ واحدٌ، غيرَ أَنَّهُ قالَ: ودُخولُ اللامِ على (ما) كدُخولِها على (إن)، يَعني: في الجَزاءِ، ولَم يُرِدْ أن يُعمِلَ (ما) جَزاءً، وإنَّما تكلَّمَ على اللامِ خاصَّةً، واللهُ أعلَمُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 385-387)

﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ (آل عمران: 86):

• قولُهُ تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾ الآية، نَزَلَتْ في الحارِثِ بنِ سُوَيدٍ، كانَ قد أسلَمَ، ثُمَّ عَدا على المُجَذَّرِ بنِ ذِيادٍ البَلَوِيِّ فقتَلَهُ بثَأرٍ في الجاهليَّةِ وارتَدَّ، فأَمَرَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عُمَرَ بنَ الخطّابِ أن يَقتُلَهُ إن ظَفرَ به، ثُمَّ أرسَلَ الحارثُ إلى أخيهِ جُلاسٍ يُريدُ الرُّجوعَ إلى قَومِهِ في ما زَعَمَ، فنَزَلَت الآيةُ[80].

(التَّعريفُ والإعلام: 34)

فَـ(أَنْ) في (لَو) بمنزلةِ اللامِ في (ما)، فأَوقَعْتَ ها هُنا لامَيْنِ: لامٌ لِلأَوَّلِ، ولامٌ لِلجَوابِ، ولامُ الجَوابِ هي التي يَعتَمِدُ عليها القَسَمُ، فكذلك اللامانِ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾: لامٌ لِلأَوَّلِ، وأُخرى لِلجَوابِ. ومِثلُ ذلك: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾ (الأعراف: 18)، إنَّما دَخَلَت اللامُ على نيَّةِ اليَمينِ، واللهُ أعلَمُ".

(79) في (التِّبيان في إعرابِ القُرآن): 1/ 276: "ويَجوزُ أن تكونَ الهاءُ في ﴿بِهِۦ﴾ تَعودُ على الـ(رَسُول)، والعائدُ على المبتَدَإ محذوفٌ. وسَوَّغَ ذلك طُولُ الكلامِ، وأَنَّ تَصديقَ الرَّسولِ تَصديقٌ لِلذي أُوتِيَهُ".

(80) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 3/ 340، عن مُجاهِدٍ، قالَ: "جاءَ الحَرْثُ بنُ سُوَيدٍ فأَسلَمَ معَ النَّبيِّ

• ذَكَرَ[81] أنَّ اللهَ تعالى أنزَلَ في الحارثِ بنِ سُوَيدٍ وارتِدادِهِ: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[82].

فقيلَ: إنَّ هذهِ الآيةَ مَقصورةٌ على سببِها، مَخصوصَةٌ بِمَن سَبَقَ في عِلمِ اللهِ أنَّه لا يَهديهِ مِن كُفرِهِ ولا يَتوبُ عليه مِن ظُلمِهِ، وإلّا فالتَّوبَةُ مَفروضَةٌ، وقد تابَ قَومٌ بعدَ ارتِدادِهِم فقُبِلَت تَوبَتُهم.

وقيلَ: ليسَ فيها نَفيٌ لِقَبولِ التَّوبَةِ؛ فإنَّه قالَ: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ﴾، ولم يَقُلْ: لا يَهْدِي اللهُ. على أنَّه قد قالَ في آخِرِها: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وذلك يَرجِعُ إلى الخُصوصِ كما قَدَّمْنا، أو إلى مَعنى الهِدايةِ في الظُّلْمَةِ التي عِندَ الصِّراطِ بِالنُّورِ التّامِّ يَومَ القِيامةِ، فإنَّ ذلك مُنتَفٍ عَمَّن ماتَ غيرَ تائبٍ مِن كُفرِهِ وظُلمِهِ، واللهُ أعلَمُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 410-411)*

﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ (آل عمران: 87)، يُراجَع: (القيامة: 17)

﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ (آل عمران: 96):

• قَد قيلَ في (بَكَّة)...: إنَّها تَبُكُّ الجَبابِرَةَ، أي: تَكْسِرُهُم وتَقْدَعُهُم[83]. وقيلَ: مِن (التَّباكّ)، وهو الازدِحامُ[84].

صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ثُمَّ كَفَرَ الحَرْثُ فَرَجَعَ إلى قومِهِ، فأَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ فيه القُرآنَ: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟﴾، إلى قَولِهِ: ﴿رَّحِيمٌ﴾ (آل عمران: 86-89). قالَ: فَحَمَلَها إليه رَجُلٌ مِن قَومِهِ فقرأَها عليه، فقالَ الحَرْثُ: إنَّكَ واللهِ ما عَلِمْتُ لَصَدُوقٌ، وإنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لأَصدَقُ منكَ، وإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لأَصدَقُ الثَّلاثةِ. فَرَجَعَ الحَرْثُ فأَسلَمَ فَحَسُنَ إسلامُهُ". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 3/ 654، وتفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 2/ 71. والحَديثُ ذَكَرَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): 7/ق1/ 186.

(81) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 191.

(82) سَبَقَ تَخريجُ القِصَّةِ قَبلَ قَليلٍ.

(83) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 1/ 186.

(84) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 1/ 187.

و(مَكَّةُ) مِن: تَمَكَّكْتُ العَظْمَ، إذا اجتَذَبْتُ ما فيهِ مِن المُخِّ، وتَمَكَّكَ الفَصِيلُ ما في ضَرْعِ النّاقَةِ[85]، فكأَنَّها تَجتَذِبُ إلى نَفسِها ما في البِلادِ مِن النّاسِ والأَقواتِ التي تأتيها في المواسمِ. وقيلَ: لَمّا كانَتْ في بَطنِ وادٍ فهي تُمَكِّكُ الماءَ مِن جِبالِها وأَخاشِبِها عِندَ نُزولِ المطَرِ وتَنجَذِبُ إليها السُّيولُ[86].

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 22)

• غَزوَةُ تَبُوكَ سُمِّيَتْ بِعَيْنِ تَبُوكَ، وهي العَيْنُ التي أَمَرَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ النّاسَ أَلّا يَمَسُّوا مِن مائِها شيئًا، فسَبَقَ إليها رَجُلانِ وهي تَبِضُّ بِشَيءٍ مِن ماءٍ، فجَعَلا يُدخِلانِ فيها سَهمَيْنِ لِيَكثُرَ ماؤُها، فسَبَّهُما رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وقالَ لهُما: «**ما زِلْتُما تَبُوكانِها مُنذُ اليَومِ**»[87]، في ما ذَكَرَ القُتبيُّ، قالَ: وبِذلكَ سُمِّيَت العَيْنُ تَبُوكَ. والبَوكُ: كالنَّقشِ والحَفرِ في الشَّيءِ، ويُقالُ منه: باكَ الحِمارُ الأَتانَ يَبُوكُها، إذا نَزا عَلَيها[88]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 358)*

﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ (آل عمران: 97):

• فحِينَ اعتَمَدَ[89] على الصَّخرَةِ أبقَى اللهُ فيها أَثَرَ قَدَمِهِ آيةً، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾، أي: مِنها مَقامُ إبراهيمَ[90].

---

(85) يُنظر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 5/ 274.

(86) يُنظر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 5/ 275.

(87) في (تاريخ مدينَةِ دِمَشق): 66/ 46-47: "قالَ الزُّبَيرُ: حَدَّثَني مُصعَبُ بنُ عُثمانَ وغَيرُهُ أَنَّ أبا الحارِثِ بنَ عَبدِ اللهِ بنِ السّائبِ اختَصَمَ هو ورَجُلٌ مِن قُرَيشٍ، فقالَ لهُ أبو الحارِثِ: أَتُكَلِّمُني وعِندَكَ يَتيمَةٌ لَكَ تَبُوكُها؟ فاستَعدى عليهِ أبا بَكرِ بنَ حَزمٍ، فسَأَلَ عَنِ البَوْكِ، فذُكِرَ لَهُ أَنَّ الرَّسولَ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ وَقَفَ عَلى ماءٍ يَحِيرِ في عَينِ تَبُوكَ فقالَ: «أَنتُما عَلَيها تَبُوكانِها مُنْذُ اليَومِ»، يُريدُ: تُثَوِّرانِها، فحَدَّ أَبو بَكرِ بنُ حَزمٍ أَبا الحارِثِ".

(88) يُنظَر: كِتَابُ الغَرِيبَيْن: 1/ 221، والنِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر: 1/ 162-163.

(89) أي: إبراهيمُ عليه السَّلامُ.

(90) هذا هو قولُ الأَخفَشِ الأَوسَطِ سَعيدِ بنِ مَسعَدَةَ، إذ قالَ في كتابِهِ (مَعاني القُرآن): 1/ 227:

ومَن جَعَلَ (مَقامًا) بَدَلًا مِن (آيات) قالَ: (المَقامُ) جَمعُ (مَقامَة)[91].

وقيلَ: بَل هُوَ أَثَرُ قَدَمِهِ حينَ رَفَعَ القَواعِدَ مِن البَيتِ وهُوَ قائمٌ عَلَيهِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 93)

• ذَكَرَ[92] قِصَّةَ ابنِ خَطَلٍ... وأَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ أَمَرَ بِقَتلِهِ، فقُتِلَ وهو مُتَعَلِّقٌ بِأَستارِ الكَعبَةِ[93].

"فرَفَعَ: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ لأَنَّه يَقولُ: فيهِ آيَاتٌ بَيِّناتٌ، مِنها مَقامُ إبراهيمَ، على الإضمارِ". وكلامُهُ يَعني أَنَّ (مَقام) ارتَفَعَ على الابتِداءِ، والخَبَرَ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: مِنها مَقامُ إبراهيمَ. يُنظَر: الجامِعُ لأحكام القُرآن: 4/ 131.

(91) في (الجامِع لأحكامِ القُرآن): 4/ 131: "حُكِيَ عن مُحَمَّدِ بنِ يَزيدَ أَنَّه قالَ: (مَقام) بَدَلٌ مِن (آيات)... وقولُ أَبي العَبّاسِ إنَّ (مَقامًا) بِمَعنى (مَقامات) لأَنَّهُ مَصدَرٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ (البقرة: 7)، وقالَ الشّاعرُ:

إنَّ العُيُونَ التي في طَرْفِها حَوَرٌ

أَي: التي في أَطرافِها. ويُقَوِّي هذا الحَديثُ المرويُّ: «الحَجُّ كلُّهُ مَقامُ إبراهيمَ»". وإنَّما ذُكِرَ التَّوجيهُ الأَخيرُ لأَنَّ النَّحويِّينَ نَصُّوا على أَنَّه مَتى ذُكِرَ جَمعٌ فإنَّهُ لا يُبدَلُ منهُ إلّا ما يُوَفّي بالجَمعِ، فإن لَم يُوَفِّ فإنَّهُم قالوا: يَجِبُ القَطعُ عن البَدَلِيَّةِ إمّا إلى النَّصبِ بإضمارِ فِعلٍ، وإمّا إلى الرَّفعِ على مُبتَدَإٍ مَحذوفِ الخَبَرِ. يُنظَر: الدُّرُّ المصون: 3/ 317. وذَكَرَ الزَّمخشريُّ في (الكَشّاف): 1/ 586-587، أوجُهًا أُخرى سِوى ما أَورَدَهُ السُّهَيليُّ لِلخُروجِ مِن الإشكالِ النَّحويِّ المذكورِ آنِفًا؛ الأَوَّلُ: أَنَّ أَقَلَّ الجَمعِ اثنانِ كما ذَهَبَ إليهِ بَعضُهُم، والتَّوجيهُ على هذا: فيهِ آياتٌ: مَقامُ إبرَاهِيمَ وأَمْنُ مَن دَخَلَهُ؛ والثّاني: أَنَّ ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ وإن كانَ مُفرَدًا لفظًا إلّا أَنَّه يَشتَمِلُ على آياتٍ كثيرةٍ؛ لأَنَّ أَثَرَ القَدَمَيْنِ في الصَّخرةِ الصَّمّاءِ آيَةٌ، وغَوصَهُما فيها إلى الكعبَيْنِ آيَةٌ، وإلانَةَ بعضِ الصَّخرةِ دونَ بعضٍ آيَةٌ، وإبقاءَهُ على مَرِّ الزَّمانِ وحِفظَهُ مِن الأَعداءِ آيَةٌ، واستمرارَهُ دونَ سائرِ آياتِ الأنبياءِ، خَلا نبيِّنا صلّى اللهُ عليه وعلى سائرِهِم وسلَّمَ، آيَةٌ؛ والثّالثُ: أَن يكونَ هذا مِن بابِ الطَّيِّ، وهو أَن يُذكَرَ جَمعٌ ثُمَّ يُؤتى بِبعضِهِ ويُسكَتَ عن ذِكرِ باقيهِ لِغرضٍ لِلمُتَكلِّم. وعلى هذا قولُ جَريرٍ:

كانَتْ حَنيفَةُ أَثْلاثًا فَثُلْثُهُمُ ... مِنَ العَبيدِ وَثُلْثٌ مِن مَواليها

ويُنظَر: الدُّرُّ المصون: 3/ 318.

(92) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 4/ 73-74.

(93) خَبَرُ قَتلِ ابنِ خَطَلٍ وهو مُتَعَلِّقٌ بِأَستارِ الكَعبَةِ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4286، كتاب المغازي، باب (أَينَ رَكَزَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ الرّايةَ يَومَ الفَتحِ).

ففي هذا أنَّ الكَعبَةَ لا تُعيذُ عاصِيًا، ولا تَمنَعُ مِن إقامةِ حَدٍّ واجِبٍ، وأنَّ مَعنى قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ﴾ إنَّما مَعناهُ الخَبَرُ عن تَعظيمِ حُرمَةِ الحَرَمِ في الجاهِلِيَّةِ نِعمةً منهُ على أهلِ مَكَّةَ كما قالَ تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ (المائدة: 97) إلى آخِرِ الآيةِ، فكانَ في ذلِكَ قِوامٌ لِلنّاسِ، ومَصلَحَةٌ لِذُرِّيَّةِ إسماعيلَ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وهُم قُطّانُ الحَرَمِ، وإجابةٌ لِدَعوةِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ حيثُ يَقولُ: ﴿فَٱجۡعَلۡ[94] أَفۡـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ (إبراهيم: 37). *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 107-108)*

• الأَقْرَعُ بنُ حابِسٍ: وكانَ مِن المؤَلَّفَةِ قُلوبُهُم، ثُمَّ حَسُنَ إسلامُهُ بَعدُ[95]. وهو الذي قالَ لِرسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ نَزَلَتْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾: أفي كُلِّ عامٍ يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «**لَوْ قُلْتُها لَوَجَبَتْ**»[96].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 284)

• ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾، و﴿حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ مُبتَدأٌ، خَبَرُهُ في أَحَدِ المجرورَيْنِ قَبلَهُ. والذي يَقتَضيهِ المعنى أن يَكونَ في قولِهِ: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾؛ لأنَّه وُجوبٌ، والوُجوبُ مُتَعَدٍّ بـ(على).

فإن قيلَ: إذا كانَ مَوضِعُ الخَبَرِ ومَقَرُّ الفائدَةِ فيهِ فلِمَ أُخِّرَ، وقد قالَ سيبَوَيْهِ: مَتى جَعَلْتَهُ مُستَقِرًّا قدَّمْتَهُ[97]؟

فالجوابُ: أنَّ تقديمَ المجرورِ الأَوَّلِ لِفائدَتَيْنِ:

إحداهُما: أنَّه اسمٌ لِلمُوجِبِ لِهذا الغَرَضِ، فيُقَدَّمُ تقدُّمَ السَّببِ على المسَبَّبِ.

---

(94) في المطبوع: "اجعل".

(95) يُنظَر: الإصابَة: 1/ 101.

(96) رَواهُ أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح1721، كتاب المناسِك، باب (فَرض الحَجّ)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح2886، كتاب المناسِك، باب (فَرض الحَج)، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ. ورَواهُ مُبهِمًا اسمَ السّائلِ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: كتاب الحَجّ، باب (فَرض الحَجّ مرَّةً في العُمر).

(97) نَصُّ عِبارَةِ سيبَوَيْهِ في (الكِتاب): 1/ 56: "وإذا أَرَدتَّ أن يَكونَ مُستَقِرًّا تَكتَفي به، فكُلَّما قَدَّمْتَهُ كانَ أحسَنَ".

والفائدةُ الأُخرى: أنَّ الاسمَ المجرورَ مِن حيثُ كانَ اسمًا لِلَّهِ سُبحانَهُ وَجَبَ الاهتِمامُ بِتقديمِهِ تعظيمًا لِحُرمَةِ هذا الواجبِ الذي أوجَبَهُ وتخويفًا مِن تَضييعِهِ؛ إذ ليسَ ما أوجبَهُ اللهُ سُبحانَهُ بِمَثابةِ ما يُوجِبُهُ غيرُهُ.

وأمّا (مَن) فهيَ بَدَلٌ... وقد استَهوى طائفةً مِن النّاسِ القولُ بِأنَّها فاعِلٌ بِالمصدَرِ، كأنَّهُ قالَ: أن يَحُجَّ البَيْتَ مَنِ اسْتَطاعَ. وهذا القولُ يَضْعُفُ مِن وُجوهٍ:

أحَدُها: مِن جِهَةِ المعنى، وهو أنَّ الحَجَّ فَرضٌ على التَّعيينِ بِلا خِلافٍ، ولَو كانَ التَّأويلُ ما ذَكَرُوهُ لِكانَ فَرضَ كِفايةٍ، فإذا حَجَّ المستطيعُونَ بَرِئَتْ ذِمَمُ غيرِهِم وفَرَغَتْ ساحَتُهُم مِن التَّكليفِ. وليسَ الأمرُ كذلكَ، بل الحَجُّ فَرضٌ على جَميعِ النّاسِ، حَجَّ المستطيعُونَ أو قَعَدُوا، ولكِنَّه عُذْرٌ بِعَدَمِ الاستِطاعةِ إلى أن تُوجَدَ الاستِطاعةُ؛ ألا تَرى أنَّكَ إذا قُلْتَ: واجِبٌ على أهلِ هذا القُطرِ أن يُجاهِدَ مِنهُم الطّائفَةُ المستَطيعُونَ لِلجِهادِ، فإذا جاهَدَت تلكَ الطّائفَةُ سَقَطَ وُجوبُ الجِهادِ عن الباقِينَ، مُستَطيعِينَ كانُوا أو غَيرَ مُستَطيعِينَ، بِخِلافِ الحَجِّ؟

ومِمّا يَضْعُفُ بهِ ذلكَ القَولُ: أنَّ إضافةَ المصدَرِ إلى الفاعلِ، إذا وُجِدَ، أَوْلى مِن إضافتِهِ إلى المفعولِ، ولا يُعدَلُ عن هذا الأصلِ إلّا بِدَليلٍ مَنقولٍ أو مَعقولٍ. فلَو كانَ (مَن) هو الفاعِلَ لأُضيفَ المصدَرُ إليه[98].

وإذا ثَبَتَ أنَّ (مَن) بَدَلُ بَعضٍ مِن كُلٍّ وَجَبَ أن يكونَ في الكلامِ ضَميرٌ يَعودُ إلى (النّاس)، كأنَّهُ قالَ: مَنِ استَطاعَ مِنهُم. وحَذْفُ هذا الضَّميرِ قَبيحٌ في أكثرِ الكلامِ، وحَسَّنَهُ ها هُنا أُمُورٌ:

مِنها: أنَّ (مَن) واقِعةٌ على مَن يَعقِلُ كالاسمِ المُبْدَلِ منهُ، فارتَبَطَتْ به.

ومِنها: أنَّها مَوصُولَةٌ بِما هو أخَصُّ مِن الاسمِ الأوَّلِ، ولَو كانَتْ أعَمَّ لَقَبُحَ حَذْفُ الضَّميرِ العائدِ. مِثالُ ذلك: أنَّكَ لَو قُلْتَ: رَأَيْتُ إخوَتَكَ مَن ذَهَبَ إلى السُّوقِ، تُريدُ: مَن ذَهَبَ مِنهُم، لَكانَ قَبيحًا؛ لأنَّ الذّاهِبَ إلى السُّوقِ أعَمُّ مِن الإخوَةِ. وكذلك لَو قُلْتَ: البَس الثِّيابَ ما حَسُنَ وكَمُلَ، تُريدُ: ما حَسُنَ مِنها،

---

(98) لِلمَزيدِ مِن رَدِّ هذا القولِ، يُنظَر: مُغْني اللَّبيب: 2/ 259.

ولم تَذكُر الضَّميرَ لَكانَ أَبعَدَ في الجَوازِ؛ لأنَّ لفظَ (ما) أَعَمُّ مِن لَفظِ (الثِّياب)، وكذلك الحَسَنُ والكامِلُ، وحَقُّ بَدَلِ البَعضِ مِن الكُلِّ أن يَكونَ أَخَصَّ مِن المُبْدَلِ منهُ، فإن كانَ أَعَمَّ وأَضَفْتَهُ إلى ضَميرٍ أَو قَيَّدتَّهُ بِضَميرٍ يَعودُ إلى الأَوَّلِ ارتَفَعَ العُمومُ وبَقِيَ الخُصوصُ.

ومِمّا حَسَّنَ حَذْفَ الضَّميرِ في الآيةِ أيضًا، معَ ما تَقَدَّمَ: طُولُ الكَلامِ بِالصِّلَةِ والموصولِ.

وأَمّا المجرورُ مِن قَولِهِ: ﴿إِلَيْهِ﴾ فيَحتَمِلُ وَجهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أن يكونَ في مَوضِعِ حالٍ مِن (سَبِيل)، كأَنَّهُ نَعتُ نَكِرَةٍ قُدِّمَ عَلَيها؛ لأَنَّهُ لَو تأَخَّرَ لَكانَ في مَوضِعِ النَّعتِ لِـ(سَبِيل).

والثّاني: أَن يكونَ مُتَعَلِّقًا بِـ(سَبِيل).

فإن قيلَ: وكَيفَ يَتَعلَّقُ بِهِ وليسَ فيهِ مَعنى الفِعلِ؟

قُلْنا: (السَّبيل) ها هُنا عبارةٌ عن المُوصِلِ إلى البيتِ مِن قُوَّةٍ وزادٍ ونَحوِهِما، فلَمّا كانَ في مَعنى الفِعلِ المُوصِلِ ولَم يُقصَدْ بهِ السَّبيلُ الذي هو الطَّريقُ صارَ فيهِ مَعنى الفِعلِ وصَلَحَ تَعَلُّقُ المجرورِ بهِ. واقتَضى حُسنُ النَّظمِ وإعجازُ اللَفظِ تقديمَ المجرورِ وإن كانَ مَوضِعُهُ التَّأخيرَ لأَنَّهُ ضَميرٌ يَعودُ على (البَيْت)، و(البَيْتُ) هو المقصودُ بهِ الاعتِناءُ، وإنَّما يُقَدِّمونَ في كلامِهِم ما هُم بهِ أَهَمُّ وهُم بِبَيانِهِ أَعنى[99]. *(نَتائجُ الفِكر: 240-242)*

---

(99) تَعقَّبَ ابنُ القَيِّمِ السُّهَيليَّ في هذا الموضِعِ بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 459: "هذا تعبيرُ السُّهَيليِّ، وهو بعيدٌ جدًّا. بل الصَّوابُ في مُتَعَلَّقِ الجارِّ والمجرورِ وجهٌ آخَرُ أَحسَنُ مِن هذَيْنِ ولا يَليقُ بِالآيةِ سِواهُ، وهو الوُجوبُ المفهومُ مِن قولِهِ: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، أي: يَجِبُ لِلَّهِ على النّاسِ الحجُّ، فهو حَقٌّ وواجِبٌ لِلَّهِ. وأَمّا تعليقُهُ بِـ(السَّبيل) أَو جَعلُهُ حالًا مِنها ففي غايةِ البُعدِ، فتأَمَّلْهُ، ولا يَكادُ يَخطُرُ بِالبالِ مِن الآيةِ، وهذا كما يَقولُ: لِلَّهِ عَلَيكَ الحجُّ، ولِلَّهِ عَلَيكَ الصَّلاةُ، والزَّكاةُ، والصِّيامُ".

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾ (آل عمران: 100)

• قولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ الآية، هُم: عَمْرُو بنُ شاسٍ[100]، وأَوْسُ بنُ قَيظيٍّ، وجَبّارُ بنُ صَخْرٍ، كانُوا حَرَّشُوا بينَ المسلِمِينَ، حتَّى هَمُّوا بِشَرٍّ، فنَزَلَت الآيةُ. وخَبَرُهُم مذكورٌ في السِّيرَةِ[101].

(التَّعريفُ والإعلام: 34-35)

---

(100) وَرَدَ اسمُهُ هكذا هُنا، وفي (تَفسير مُبهَماتِ القُرآن): 1/ 302، وفي (مَوسوعَة الأسماءِ والأعلام المُبهَمَةِ في القُرآنِ الكَريم): 1/ 114. والصَّحيحُ: أنَّه شَأسُ بنُ قَيسٍ كما جاءَ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 233.

(101) قالَ ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 233-235: "ومَرَّ شَأسُ بنُ قَيسٍ، وكانَ شيخًا قد عَسا، عظيمَ الكُفرِ، شَديدَ الضِّغنِ على المسلِمِينَ، شَديدَ الحَسَدِ لهُم، على نَفَرٍ مِن أَصحابِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن الأوسِ والخَزرَجِ في مَجلِسٍ قد جَمَعَهُم يتحدَّثونَ فيه، فغاظَهُ ما رأى مِن أُلفَتِهِم وجماعَتِهِم وصَلاحِ ذاتِ بَينِهِم على الإسلامِ بعدَ الذي كانَ بينَهُم مِن العَداوَةِ في الجاهِلِيَّةِ... فأَمَرَ فَتًى شابًّا مِن يَهودَ كانَ مَعَهُم، فقالَ: اعْمِدْ إليهِم، فاجلِسْ مَعَهُم، ثُمَّ اذكُرْ يَومَ بُعاث وما كانَ قبلَهُ، وأَنشِدْهُم بعضَ ما كانُوا تَقاوَلُوا فيهِ مِن الأشعارِ. وكانَ يومُ بُعاثٍ يومًا اقتَتَلَتْ فيه الأوسُ والخَزرَجُ، وكانَ الظَّفَرُ فيه يومَئذٍ لِلأوسِ على الخَزرَجِ... ففَعَلَ، فتكلَّمَ القومُ عندَ ذلك وتنازَعوا وتفاخَروا حتى تَواثَبَ رَجُلانِ مِن الحَيَّيْنِ على الرُّكَبِ: أَوْسُ بنُ قَيظيٍّ أَحَدُ بَني حارِثَةَ بنِ الحارثِ مِن الأوسِ، وجَبّارُ بنُ صَخْرٍ أَحَدُ بَني سَلِمَةَ مِن الخَزرَجِ، فتَقاوَلا ثُمَّ قالَ أَحَدُهُما لِصاحِبِهِ: إن شِئْتُم رَدَدْناها الآنَ جَذَعَةً. فغَضِبَ الفَريقانِ جَميعًا وقالوا: قَد فعَلْنا، مَوعِدُكُم الظّاهِرَةُ، والظّاهِرَةُ: الحَرَّةُ، السِّلاحَ السِّلاحَ. فخَرَجُوا إليها. فبَلَغَ ذلك رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فخَرَجَ إليهِم في مَن مَعَهُ مِن أَصحابِهِ المهاجِرينَ، حتّى جاءَهُم فقالَ: «يا مَعشَرَ المسلِمِينَ، اللهَ اللهَ، أَبِدَعْوى الجاهِلِيَّةِ وأنا بَينَ أَظهُرِكُم بَعدَ أن هَداكُم اللهُ لِلإسلامِ وأَكرَمَكُم بِهِ وقَطَعَ بِهِ عَنكُم أَمرَ الجاهِلِيَّةِ واستَنقَذَكُم بِهِ مِن الكُفرِ وأَلَّفَ بِهِ بَينَ قُلوبِكُم». فعَرَفَ القَومُ أَنَّها نَزغَةٌ مِن الشَّيطانِ وكَيدٌ مِن عَدُوِّهِم، فبَكَوا وعانَقَ الرِّجالُ مِن الأوسِ والخَزرَجِ بعضُهُم بعضًا، ثُمَّ انصرفُوا مع رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ سامِعِينَ مُطيعِينَ قد أَطفَأَ اللهُ عنهُم كَيدَ عَدُوِّ اللهِ شَأسِ بنِ قَيسٍ. فأَنزلَ اللهُ في شَأسِ بنِ قَيسٍ وما صَنَعَ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ ۞ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (آل عمران: 98-99)، وأَنزَلَ اللهُ في أَوْسِ بنِ قَيظيٍّ وجَبّارِ بنِ صَخْرٍ ومَن كانَ مَعَهُما مِن قومِهِما الذينَ صنعُوا ما صنعُوا عمّا أَدخَلَ عليهِم شَأسُ بنُ

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ (آل عمران: 106)، يُراجَع: (الكهف: 1-85)

﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ (آل عمران: 113):

• قولُهُ تعالى: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الآية، هُو: عَبدُ اللهِ بنُ سَلام، وثَعلَبَةُ بنُ سَعيَةَ، وأَسَدُ بنُ سَعيَةَ وأخوهُ أُسَيدٌ، حينَ أسلَمُوا قالَتْ فيهم اليَهودُ: هُم شِرارُنا ولَيسُوا بِخِيارِنا. فنزَلَتْ فيهِم الآيةُ[102].

(التَّعريفُ والإعلام: 35)[103]

قَيسٍ مِن أمرِ الجاهليَّةِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ۞ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: 100-105)". ومِن طريقِ ابنِ إسحاقَ أخرَجَ الحديثَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 4/ 23-24: "ثَني الثِّقةُ عن زَيدِ بنِ أسلَمَ بهِ". وهو ضعيفٌ؛ لإرسالِهِ، وإبهامِ راويهِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 278-279. والحَديثُ، على ضَعفِهِ، يُثبِتُ التَّحريشَ لِشَأسِ بنِ قَيسٍ لا لأوسِ بنِ قَيظيٍّ وجَبّارِ بنِ صَخرٍ، فهُما صَحابيّانِ جَليلانِ انطَلَتْ عليهِما حيلةُ شَأسِ بنِ قَيسٍ، ولكِن سَرعانَ ما تَذَكَّرا فإذا هُما مُبصِرانِ. ولِذلك قالَ البلنسيُّ في (تفسير مُبهَماتِ القُرآن): 1/ 302-303، مُعَلِّقًا على ما قالَهُ السُّهَيليُّ: "يُوهِمُ كلامُ أبي زَيدٍ أنَّ أوسًا وجبّارًا كانَا مِمَّن حَرَّشَ بينَ المسلمِينَ، ومَعاذَ اللهِ، وإنَّما كانَ المحَرِّشُ شَأسَ بنَ قَيسٍ اليَهوديَّ"، ثُمَّ ساقَ رِوايةَ ابنِ إسحاقَ.

(102) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 235-236: "ثَني مُحَمَّدُ بنُ أبي مُحَمَّدٍ عن عِكرِمَةَ أو سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ عن ابنِ عبّاسٍ بهِ". وسَنَدُهُ ضَعيفٌ؛ لِجَهالَةِ شَيخِ ابنِ إسحاقَ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 286-287.

(103) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 330.

• ذَكَرَ ابنُ هشامٍ في تَفسيرِ: ﴿ءَانَآيِ ٱلَّيۡلِ﴾، قالَ: واحِدُ (الآناء): إِنْيٌ. واستَشهَدَ عليهِ بِقولِ الهُذَلِيِّ[104].

ثُمَّ أغرَبَ بِما حَدَّثَهُ بِهِ يونُسُ، فقالَ: ويُقالُ: إِنًى، في ما حَدَّثَني يونُسُ بنُ حَبيبٍ[105].

وهذا الذي قالَهُ آخِرًا هو لُغَةُ القُرآنِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ (الأحزاب: 53). *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 427)*

• أنى: أي: حانَ. وقد قَلَبُوهُ فقالوا: آنَ يَئِينُ. والدَّليلُ على أنَّ (آنَ يَئِينُ) مَقلوبٌ مِن (أنى يَأْني) قولُهُ تعالى: ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾، وواحِدُها: إِنًى وأَنًى وإِنْيٌ، فالنُّونُ مُقَدَّمَةٌ على الياءِ في كُلِّ هذا وفي كُلِّ ما صُرِّفَ منهُ نحوِ: الإناء، والآني: الذي بَلَغَ أناهُ، أي: مُنتَهى وَقتِهِ في التَّسخينِ[106]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 317)*

﴿إِذۡ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمۡ أَن تَفۡشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَاۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ **(آل عمران: 122)**

• قولُهُ تعالى: ﴿إِذۡ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمۡ أَن تَفۡشَلَا﴾، هُم: بَنُو الحارِثِ بنِ الخَزرَجِ وبَنُو النَّبيتِ، والنَّبيتُ هو عَمْرُو بنُ مالِكِ بنِ الأَوسِ.

---

(104) هو المُتَنَخِّلُ الهُذَلِيُّ، والبيتُ الذي استَشهَدَ بِهِ ابنُ هشامٍ في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 236، هو قولُهُ:

حُلْوٌ وَمُرٌّ كَعَطْفِ القِدْحِ شِيمَتُهُ   في كُلِّ إِنْيٍ قَضاهُ اللهُ يَنْتَعِلُ

والبيتُ في (ديوان الهُذَلِيِّين): 2/ 35، كالآتي:

حُلْوٌ وَمُرٌّ كَعَطْفِ القِدْحِ مِرَّتُهُ   بِكُلِّ إِنْيٍ حَذاهُ اللهُ يَنْتَعِلُ

وجاءَ في شَرحِهِ: "كَعَطْفِ القِدْحِ: يُريدُ: طُوِيَ كما يُطوى القِدْحُ. ومِرَّتُهُ: فَتْلَتُهُ. ويَنْتَعِلُ: يَسري في كُلِّ ساعةٍ مِن اللَّيلِ مِنَ هدايتِهِ. وإِنْيٌ: واحدُ (الآناء) وهي السّاعاتُ، ومِن ذلك: ﴿وَمِنۡ ءَانَآيِ ٱلَّيۡلِ﴾ (طه: 130)".

(105) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 236-237.

(106) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 1/ 143.

وفي البُخاريِّ عن جابِرِ بنِ عَبدِ اللهِ، قالَ: هُم بَنُو سَلَمَةَ وبَنُو حارِثَةَ[107].

(التَّعريفُ والإعلام: 35-36)

﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (آل عمران: 123)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾: بَدْرٌ: اسمُ بِئْرٍ حَفَرَها بَدْرٌ الغِفاريُّ، يُقالُ لهُ: بَدْرُ بنُ النّارِ، أو مِن بَني النّارِ، وهُم بَطنٌ مِن غِفارِ بنِ مليلٍ، فكانَ هذا الاسمُ فَأْلًا قَدَّمَهُ اللهُ تعالى لِمَن أُلقِيَ فيها مِن كُفّارِ قُرَيشٍ وهُم أَهلُ النّارِ. هكذا ذَكَرَ القُتَبِيُّ في (بَدْر)[108]. ورأَيْتُ لِغَيرِهِ أَنَّ بَدْرًا هو ابنُ قُرَيشِ بنِ الحارِثِ بنِ يَخْلُدَ بنِ النَّضْرِ بنِ كِنانَةَ. وكانَ قُرَيشٌ أَبوهُ دليلًا لِبَني فِهرِ بنِ مالكٍ في الجاهِلِيَّةِ، فكانَتْ عِيرُهُم إذا ورَدَتْ بَلَدًا يُقالُ: قَد جاءَتْ عِيرُ قُرَيشٍ، يُضيفونَها إلى الرَّجُلِ حتّى ماتَ وبَقِيَ الاسمُ عَلَيهِم فسُمُّوا قُرَيشًا[109].

و(القُرَيْشُ) في اللُّغَةِ: تَصغيرُ (القِرْش) وهو حُوتٌ عَظيمٌ في البَحرِ[110].

(التَّعريفُ والإعلام: 36)[111]

---

(107) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4051، كتاب المغازي، باب (﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6362، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (مِن فَضائلِ الأنصارِ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُم).

(108) يُنظَر: المعارف: 152، والإتقان في عُلومِ القُرآن: 2/ 305.

(109) يُنظَر: جَمهَرَةُ أَنسابِ العَرَب: 11-12.

(110) يُنظَر: النِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر: 4/ 40. وقالَ: الزَّمَخشَرِيُّ في (الكَشّاف): 6/ 436-437: "وقُرَيشٌ: وَلَدُ النَّضْرِ بن كِنانَةَ، سُمُّوا بِتصغيرِ (القِرش) وهو دابَّةٌ عَظيمةٌ في البَحرِ تَعبَثُ بِالسُّفُنِ ولا تُطاقُ إلّا بِالنّارِ. وعن مُعاوِيَةَ أَنَّه سأَلَ ابنَ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما: بِمَ سُمِّيَتْ قُرَيشٌ؟ قالَ: بِدابَّةٍ في البَحرِ تأكُلُ ولا تُؤكَلُ، وتَعلو ولا تُعلى، وأَنشدَ:

وَقُرَيشٌ هِيَ التي تَسْكُنُ البَحْـ ... ـرَ بِها سُمِّيَتْ قُرَيشٌ قُرَيشا

والتَّصغيرُ لِلتَّعظيمِ. وقيلَ: مِن القَرشِ، وهو الكَسبُ؛ لأَنَّهُم كانوا كَسّابِينَ بِتجاراتِهِم وضَربِهِم في البِلادِ".

(111) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 116.

﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ * بَلَىٰٓ ۚ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ (آل عمران: 124-125)

• نَزَلَ جِبريلُ بِألْفٍ مِن الملائكةِ في صُوَرِ الرِّجالِ؛ فكانَ في خَمسِمِئةٍ مِن الملائكةِ في الميمَنَةِ، وميكائيلُ في خَمسِمِئةٍ مِن الملائكةِ في الميسَرَةِ، ووَراءَهُم مَدَدٌ لَم يُقاتِلوا، وهُم الآلافُ المذكورةُ في سورَةِ آلِ عِمرانَ. وكانَ إسرافيلُ وَسطَ الصَّفِّ لا يُقاتِلُ كما يُقاتِلُ غيرُهُ مِن الملائكةِ[112].

وكانَ الرَّجُلُ يَرى المَلَكَ على صُورَةِ رَجُلٍ يَعرِفُهُ وهو يُثَبِّتُهُ ويقولُ لهُ: ما هُم بِشَيءٍ، فَكُرَّ عليهِم[113]. وهذا في مَعنى قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ (الأنفال: 12)، ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ في غيرِ رِوايةِ ابنِ هشامٍ[114]. وفي مِثلِ هذا يقولُ حسّانٌ:

مِيكالُ مَعْكَ وَجِبْرِيلُ كِلاهُما ... مَدَدٌ لِنَصْرِكَ مِنْ عَزِيزٍ قَادِرِ[115]

ويُقالُ: كانَ معَ المسلِمِينَ يَومَئذٍ سبعُونَ مِن الجِنِّ كانوا قد أَسلَمُوا.

(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 240-241)

---

(112) رَوى نَحوَهُ الواقديُّ وابنُ مردوَيه عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما. يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 145. ورَوى الحاكِمُ في (المستَدرَك): 3/ 134، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ يومَ بَدرٍ لي ولأَبي بَكرٍ: «عَن يَمينِ أَحَدِكُما جِبريلُ والآخَر ميكائيلُ، وإسرافيلُ مَلَكٌ عَظيمٌ يَشهَدُ القِتالَ ويكونُ في الصَّفِّ». وقالَ الحاكِمُ: "هذا حَديثٌ صَحيحُ الإسنادِ ولم يُخرِجاهُ".

(113) رَوى نَحوَهُ البيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 3/ 60، عن ابنِ عبّاسٍ، وأورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 7/ 62، وزادَ نِسبَتَهُ إلى ابنِ مردوَيه.

(114) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 9/ 197.

(115) يُنظَر: ديوانُ حَسّان بنِ ثابت: 1/ 483.

﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ (آل عمران: 124)، يُراجَع: (الأنفال: 9-17)

﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ (آل عمران: 128)

• ذَكَرَ[116] قَولَهُ سُبحانَهُ: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾ الآية، لم يَزِدْ على ما في الكتابِ منهُ.

وفي تَفسيرِ التِّرمِذِيِّ حَديثٌ مَرفوعٌ: أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ يَدعو على أَبي سُفيانَ، والحارِثِ بنِ هِشامٍ، وعَمْرِو بنِ العاصِ، حتّى أَنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾. قالَ: فتابُوا وأَسلَمُوا وحَسُنَ إسلامُهُم[117].

وهذا حَديثٌ ثابِتٌ في حُسنِ إسلامِ أَبي سُفيانَ، خِلافًا لِمَن زَعَمَ غَيرَ ذلك. وأَمّا الحارِثُ بنُ هِشامٍ فلا خِلافَ في حُسنِ إسلامِهِ وفي مَوتِهِ شَهيدًا بِالشّامِ[118]. وأَمّا عَمْرُو بنُ العاصِ فقَد قالَ فيه النَّبيُّ عليه السَّلامُ: «**أَسْلَمَ النّاسُ وَآمَنَ عَمْرٌو**»[119]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 82-83)*

ويُراجَعُ أَيضًا: (الممتحنة: 7)

---

(116) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 115.

(117) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3004، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورةِ آلِ عِمران)، وفيهِ: أَنَّ الثَّلاثةَ الذينَ كانَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يَدعو عَلَيهِم: أَبو سُفيانَ، والحارِثُ بنُ هِشامٍ، وصَفوانُ بنُ أُمَيَّةَ. والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. ورَوى الحَديثَ مُرسَلًا البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4070، كتاب المغازي، باب (﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾)، دونَ قَولِهِ: فتابَ اللهُ عَلَيهِم، فَأَسلَمُوا، فَحَسُنَ إسلامُهُم.

(118) يُنظَر: سِيَرُ أعلامِ النُّبَلاء: 4/ 419-421.

(119) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3844، كتاب المناقِب، باب (مَناقِب عَمْرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللهُ عَنه). والحَديثُ حَسَّنَهُ الأَلبانيُّ. ويُنظَر: سِلسِلَةُ الأَحاديثِ الصَّحيحَة: ح155.

﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾ (آل عمران: **140**):

• ذَكَرَ[120] قَولَهُ سُبحانَهُ: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾[121]. وفيه فَضلٌ عَظيمٌ لِلشُّهَداءِ وتَنبيهٌ على حُبِّ اللهِ إيّاهُم حيثُ قالَ: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾، ولا يُقالُ: اتَّخَذْتُ، ولا اتَّخَذَ، إلّا في مُصطفًى مَحبوبٍ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ (المؤمنون: 91)، وقالَ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ (الجنّ: 3). فالاتِّخاذُ إنَّما هو اقتِناءٌ واجتِباءٌ، وهو (افْتِعالٌ) مِن (الأَخْذ)[122]، فإذا قُلْتَ: اتَّخَذْتُ كذا، فمَعناهُ: أَخَذْتُهُ لِنَفسي واختَرْتُهُ لها، فالتّاءُ الأُولى بَدَلٌ مِن ياءٍ، وتلك الياءُ بدلٌ مِن هَمزَةِ (أَخَذَ) فَقُلِبَت تاءً؛ إذ كانَت الواوُ تَنقَلِبُ تاءً في مِثلِ هذا البِناءِ، نحو (اتَّعَدَ) و(اتَّزَرَ)، والياءُ أُختُ الواوِ فقُلِبَتْ في هذا الموضِعِ تاءً، وكَثُرَ استِعمالُهُم لِهذه الكلمةِ حتّى قالوا: تَخِذْتُ، بِحذْفِ إحدى التّاءَيْنِ اكتِفاءً بِإحداهُما عن الأُخرى. ولا يكونُ هذا الحَذفُ إلّا في الماضي خاصَّةً، لا يُقالُ: تَتْخَذُ، كما يُقالُ: تَخِذَ؛ لأَنَّ المستقبلَ ليسَ فيه همزةُ وَصلٍ، وإنَّما فَرُّوا في الماضي مِن ثقلِ الهَمزَةِ في الابتِداءِ، واستَغنَوا بِحركةِ التّاءِ عَنها. وكسَرُوا الخاءَ مِن (تَخِذْتُ) لأَنَّهُ لا مُستقبلَ لهُ مع الحَذفِ، فحَرَّكُوا عَينَ الفِعلِ بِالحركةِ التي كانَتْ لهُ في المستقبلِ.

---

(120) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة).

(121) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 160.

(122) قالَ ابنُ الأثيرِ في (النِّهايَة في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر): 1/ 183: "يُقالُ: تَخِذَ يَتْخَذُ، بِوَزنِ: سَمِعَ يَسْمَعُ، مِثل: أَخَذَ يَأْخُذُ. وقُرِئَ: {لَتَخِذْتَ} (الكهف: 77)، و﴿لَتَّخَذْتَ﴾. وهو (افْتَعَلَ) مِن (تَخِذَ) فأدغَمَ إحدى التّاءَينِ في الأُخرى، وليسَ مِن (أَخَذَ) في شيءٍ؛ فإِنَّ (الافْتِعال) مِن (أَخَذَ): ائْتَخَذَ؛ لأَنَّ فاءَها همزةٌ، والهمزةُ لا تُدغَمُ في التّاءِ. وقالَ الجَوهَريُّ: الاتِّخاذُ: افْتِعَالٌ، مِن (الأَخْذ)، إلّا أَنَّه أدغَمَ بعدَ تَليينِ الهمزةِ وإبدالِ التّاءِ، ثُمَّ لَمّا كَثُرَ استِعمالُهُ بِلفظِ (الافْتِعال) توهَّمُوا أَنَّ التّاءَ أَصليَّةٌ فبَنَوا منهُ (فَعِلَ يَفْعَلُ)، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ. وأَهلُ العربيَّةِ على خِلافِ ما قالَ الجَوهَريُّ". وجاءَ في (النَّشْر في القِراءاتِ العَشْر): 2/ 314: "واختَلَفوا في: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾، فقَرَأَ البَصْرِيّانِ وابنُ كَثِيرٍ: {لَتَخِذْتَ}، بِتَخفيفِ التّاءِ وكَسرِ الخاءِ مِن غَيرِ أَلِفِ وَصلٍ، وقَرَأَ الباقونَ بِتَشديدِ التّاءِ وفَتحِ الخاءِ وأَلِفِ وَصلٍ".

وكَلامُنا هذا على اللُغَةِ المشهورةِ، وإلّا فقَد حُكِيَ (يَتْخَذُ) في لُغَةٍ ضَعيفةٍ ذَكَرَها أَبو عُبَيدٍ[123]، وذَكَرَها النَّحّاسُ في (إعراب القُرآن)[124].

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 83-84)

• قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (آل عمران: 169) الآيات، وهؤلاءِ هُم الذينَ سَمّاهُم اللهُ شُهَداءَ بِقولِهِ: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَۗ﴾.

وهذا الاسمُ مأخوذٌ مِن (الشَّهادَة) أَو مِن (المشاهَدَة):

فإن كانَ مِن (الشَّهادَة) فهوَ (شَهِيدٌ) بِمَعنى (مَشْهُود)، أَي: مَشهودٌ عليه، ومَشهودٌ لهُ بِالجَنَّةِ. أَمّا مَشهودٌ عليه، فلأَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ وَقَفَ على قَتلى أُحُدٍ قالَ: «**هَؤُلاءِ الذينَ أَشْهَدُ عَلَيهِم**»[125]، أَي: أَشْهَدُ عَلَيهِم بِالوَفاءِ. وقالَ: عَلَيهِم، ولم يَقُل: لَهُم؛ لأَنَّ المعنى: أَجيءُ يَومَ القِيامةِ شَهيدًا عَلَيهِم، وهي وِلايَةٌ وقِيادَةٌ، فَوُصِلَتْ بِحرفِ (عَلى).

ويَجوزُ أَن يكونَ مِن (الشَّهادَة) وتَكونَ (فَعِيلًا) بِمعنى (فاعِل)؛ لأَنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ﴾ (الحجّ: 78)، أَي: تَشهَدُونَ عَلَيهِم. وهذا وإن كانَ عامًّا في جَميعِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ فالشُّهَداءُ أَوْلى بِهذا الاسمِ؛ إذ هُم تَبَعٌ لِلصِّدِّيقِينَ والنَّبِيِّينَ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ (النِّساء: 69).

---

(123) يُنظَرُ كِتابُهُ (الغَريبُ المصَنَّف): 2/ 54، إذ قالَ فيه: "ويُقالُ: اتَّخَذْتُ الشَّيءَ اتِّخاذًا، إذا عَمِلْتَهُ، وكذلك: تَخِذْتُهُ أَتْخَذُهُ، وفي القِتالِ: اتَّخَذْنا نَأْتَخِذُ اتِّخاذًا".

(124) يُنظَرُ كِتابُهُ (إعرابُ القُرآن): 2/ 468، إذ جاءَ فيه: "رُوِيَ عن أَبي عَمْرٍو ومُجاهِدٍ: {لَتَخِذْتَ} (الكهف: 77)، يُقالُ: تَخِذَ يَتْخَذُ، واتَّخَذَ (افْتَعَلَ) منهُ".

(125) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1343، كتاب الجَنائز، باب (الصَّلاة عَلى الشَّهيد)، عن جابِرِ بنِ عَبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عنهُما قالَ: "كانَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ يَجمَعُ بينَ الرَّجُلَيْنِ مِن قَتلى أُحُدٍ في ثَوبٍ واحدٍ ثُمَّ يقولُ: «أَيُّهُم أَكثَرُ أَخذًا لِلقُرآنِ؟». فإذا أُشيرَ له إلى أَحَدِهِما قَدَّمَهُ في اللَّحدِ وقالَ: «أَنا شَهيدٌ عَلى هؤُلاءِ يَومَ القِيامَةِ»، وأَمَرَ بِدَفنِهِم في دِمائِهِم، ولَم يُغَسَّلُوا، ولَم يُصَلِّ عَلَيهِم". أَمّا اللَفظُ الذي ساقَهُ السُّهَيليُّ فقد أَخرَجَهُ مالِكٌ في (المُوَطَّأ): ح32، كتاب الجِهاد، باب (الشُّهَداء في سَبيلِ الله).

فهذانِ وَجهانِ في معنى (الشَّهِيد) إذا جَعَلْتَهُ مُشتَقًّا مِن (الشَّهادَة).

وإذا كانَ مِن (المشاهَدَة) فهو (فَعِيلٌ) بِمعنى (فاعِل) أيضًا؛ لأَنَّه يُشاهِدُ مِن مَلَكُوتِ اللهِ ويُعايِنُ مِن ملائكتِهِ ما لا يُشاهِدُ غَيرُهُ. ويكونُ أيضًا بِمعنى (مَفْعُول) وهو مِن (المشاهَدَة)، أي: إنَّ الملائكةَ تُشاهِدُ قَبضَهُ والعُرُوجَ بِرُوحِهِ ونحو ذلك، فيكونُ (فَعِيل) بِمعنى (مَفْعُول).

وأَوْلى هذه الوُجوهِ كُلِّها بِالصِّحَّةِ: أَن يكونَ (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)، ويكونَ مَعناهُ: مَشهُودًا لهُ بِالجَنَّةِ، أو: يَشهَدُ عَلَيهِ النَّبيُّ عليهِ السَّلامُ كما قالَ: «**هَؤُلاءِ أَنا شَهِيدٌ عَلَيهِم**»[126]، أَي: قَيِّمٌ عَلَيهِم بِالشَّهادَةِ لَهُم، وإذا حُشِرُوا تَحتَ لِوائهِ فهو والٍ عَلَيهِم وإن كانَ شاهِدًا لَهُم، فَمِن ها هُنا اتَّصَلَ الفِعلُ بِـ(عَلى).

فتَقَوّى هذا الوَجهُ مِن جِهةِ الخَبَرِ، ومِن وجهٍ آخَرَ في العربيَّةِ وهو أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ ذَكَرَ الشُّهَداءَ قالَ: «**وَالمَرأَةُ تَمُوتُ بِجُمْعٍ شَهِيدٌ**»[127]، ولَم يَقُلْ: شَهيدةٌ. وفي رِوايةٍ أُخرى: «**والنُّفَساءُ شَهِيدٌ يَجُرُّها جَنِينُها بِسَرَرِهِ إلى الجَنَّةِ**»[128]، ولَم يَقُلْ: شَهِيدةٌ.

و(فَعِيلٌ) إذا كانَ صِفةً لِمُؤَنَّثٍ كانَ بِغَيرِ هاءٍ إذا كانَ بِمعنى (مَفْعُول)، نحو: امرَأَةٌ قَتِيلٌ وجَرِيحٌ.

وإن كانَ بِمعنى (فاعِل) كانَ بِالهاءِ، كقولِهِم: امرَأَةٌ عَلِيمَةٌ ورَحِيمَةٌ ونحوُ ذلك. فدَلَّ عَلى أَنَّ الشَّهيدَ مَشهُودٌ لَهُ ومَشهُودٌ عَلَيهِ.

---

(126) مَرَّ تخريجُ نَحوِ لَفظِهِ في التَّعليقِ السّابقِ.

(127) رَواهُ بِهذا اللفظِ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح3111، كتاب الجنائز، باب (في فَضلِ مَن ماتَ بِالطّاعُون). والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(128) رَوى نَحوَهُ النَّسائيُّ في سُنَنِهِ عن عُقبَةَ بنِ عامرٍ. وأَورَدَهُ المنذِريُّ في (التَّرغيب والتَّرهيب) قائلًا: رَواهُ النَّسائيُّ. فعَلَّقَ عليهِ الألبانيُّ في (ضَعيف التَّرغيب والتَّرهيب): 1/ 426، بِقولِهِ: "في سُنَنِهِ: 2/ 62، ورِجالُهُ ثِقاتٌ غير عَبدِ اللهِ بنِ ثَعلَبَةَ الحَضرَمِيِّ، ولَم يُوَثِّقْهُ غيرُ ابنِ حِبّانَ. لكِن لِلحديثِ شَواهِدُ يَتَقَوّى بها، فراجِع: أحكام الجنائز: ص50- 57". ويُنظَر: صَحيحُ الجامِعِ الصَّغير: ح3254.

وهذا استِقراءٌ مِن اللُّغَةِ صَحيحٌ، واستِنباطٌ مِن الحَديثِ بَديعٌ، فقِفْ عليهِ.
(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 89-90)

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى اللَّهُ الشَّٰكِرِينَ﴾ (آل عمران: **144**):

• قَولُ عَبّاسٍ[129] في الشِّعرِ الكافِيِّ:

إنَّ الإلَـهَ بَـنـى عَـلَـيْـكَ مَـحَـبَّـةً   في خَلْقِهِ وَمُحَمَّدًا سَمّاكا[130]

مَعنًى دَقيقٌ وغَرَضٌ نَبيلٌ وتَفَطُّنٌ لِحِكمةٍ نَبَويَّةٍ قد بيَّنّاها في غيرِ مَوضِعٍ... في تَسمِيَةِ اللهِ تعالى لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدًا وأَحْمَدَ، وأَنَّهُ اسمٌ لَم يَكُن لأَحَدٍ قَبلَهُ[131]، وأَنَّ أُمَّهُ أُمِرَتْ في المنامِ أَن تُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا[132]، فوافَقَ مَعنى الاسمِ صِفَةَ المسَمّى بهِ مُوافَقَةً تامَّةً...

ولِذلك قالَ[133]: بَنى عَلَيْكَ مَحَبَّةً؛ لأَنَّ البِناءَ تركيبٌ على أُسٍّ، فأَسَّسَ لهُ

---

(129) هو العَبّاسُ بنُ مِرْداسٍ.

(130) يُنظَر: ديوانُ العَبّاسِ بنِ مِرْداس: 122، والسِّيرةُ النَّبويَّة: 4/ 148.

(131) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 6/ 689-691: "قالَ عِياضٌ:... إنَّما تَسَمّى بعضُ العَرَبِ مُحَمَّدًا قُربَ ميلادِهِ لِما سَمِعُوا مِن الكُهّانِ والأَحبارِ أَنَّ نبيًّا سيُبعَثُ في ذلك الزَّمانِ يُسَمّى مُحَمَّدًا، فَرَجَوا أَن يكونوا هُم، فَسَمَّوا أَبناءَهُم بِذلك. قالَ: وهُم سِتَّةٌ لا سابِعَ لهُم. كذا قالَ، وقالَ السُّهَيليُّ في (الرَّوض): لا يُعرَفُ في العربِ مَن تَسَمّى مُحَمَّدًا قبلَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلّا ثَلاثةٌ: مُحَمَّدُ بنُ سُفيانَ بنِ مُجاشِعٍ، ومُحَمَّدُ بنُ أُحَيْحَةَ بنِ الجُلاحِ، ومُحَمَّدُ بنُ حمرانَ بنِ رَبيعةَ. وسَبَقَ السُّهَيليَّ إلى هذا القولِ أبو عبدِ اللهِ بنُ خالَوَيه في كتابِ (لَيسَ). وهو حَصرٌ مردودٌ، وقد جَمَعْتُ أَسماءَ مَن تَسَمّى بِذلك في جُزءٍ مُفرَدٍ فَبَلَغُوا نحوَ العشرينَ لكِن معَ تكَرُّرٍ في بعضِهِم ووَهمٍ في بعضٍ. فيتلخَّصُ منهُم خمسةَ عشرَ نفسًا... وعَجَبٌ مِن السُّهَيليِّ كيفَ لَم يَقِفْ على ما ذَكَرَهُ عِياضٌ معَ كَونِهِ كانَ قبلَهُ؟".

(132) رَوى ابنُ سَعدٍ في (الطَّبَقات الكُبرى): 1/ 83، بِسَنَدِهِ عن أبي جعفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، قالَ: "أُمِرَتْ آمِنَةُ وهيَ حامِلٌ بِرسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَن تُسَمِّيَهُ أَحْمَدَ".

(133) أي: العَبّاسُ بنُ مِرْدَاسٍ.

سُبحانَهُ مُقَدِّماتٍ لِنُبُوَّتِهِ، مِنها: تَسمِيَتُهُ بِمُحَمَّدٍ قبلَ أن يُولَدَ، ثُمَّ لَم يَزَلْ يُدَرِّجُهُ في مَحامِدِ الأخلاقِ وما تُحِبُّهُ القُلوبُ مِن الشِّيَمِ حتّى بَلَغَ إلى أعلى المحامِدِ مَرتبَةً وتكامَلَتْ لهُ المحبَّةُ مِن الخالِقِ والخليقَةِ، وظَهَرَ مَعنى اسمِهِ فيه على الحقيقةِ. فهو اللبِنَةُ التي استتمَّ بها البِناءُ كما أخبَرَ عليه السَّلامُ[134]. وهذا كلُّهُ مَعنى بيتِ عَبّاسٍ حيثُ قالَ: إنَّ الإلَهَ بَنى عَلَيْكَ، البيت. *(الرّوضُ الأُنُف: 7/ 221-222)*

• قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾، ظَهَرَ تأويلُ هذه الآيةِ حينَ انقلَبَ أهلُ الرِّدَّةِ على أعقابِهِم، فلَم يَضُرَّ ذلكَ دِينَ اللهِ ولا أُمَّةَ نَبِيِّهِ، وكانَ أبو بَكرٍ يُسَمّى أميرَ الشّاكِرِينَ لِذلكَ.

وفي هذه الآيةِ دَليلٌ على صِحَّةِ خِلافتِهِ؛ لأنَّهُ الذي قاتَلَ المنقَلِبِينَ على أعقابِهِم حينَ رَدَّهُم إلى الدِّينِ الذي خَرَجوا مِنهُ. وكانَ في قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ دَليلٌ على أنَّهُم سيَظفَرُونَ بِمَن ارتَدَّ، وتَكمُلُ عَلَيهِم النِّعمَةُ فيَشكُرونَ. فتَحريضُهُ إيّاهُم على الشُّكرِ، والشُّكرُ لا يكونُ إلّا على نِعمةٍ، دَليلٌ على أنَّ بَلاءَ الرِّدَّةِ لا يَطولُ وأنَّ الظَّفَرَ بهِم سَريعٌ كما كانَ.

وكذلك قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾[135] (الفتح: 16)، فيه أيضًا التَّصحيحُ لِخِلافةِ أبي بَكرٍ؛ لأنَّه الذي دَعا الأعرابَ إلى جِهادِ حَنِيفَةَ وكانُوا أُولي بَأسٍ شَديدٍ، ولَم يُقاتَلُوا لِجزيَةٍ وإنَّما قُوتِلُوا لِيُسْلِمُوا، وكانَ قِتالُهُم بِأمرِ أبي بَكرٍ وفي سُلطانِهِ. ثُمَّ قالَ: ﴿فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا﴾ (الفتح: 16)، فأوجَبَ عَلَيهِم الطّاعَةَ لأبي بَكرٍ، فكانَ في الآيةِ كالنَّصِّ على خِلافتِهِ.

---

(134) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لهُ: ح3535، كتاب المناقِب، باب (خاتَم النَّبِيِّينَ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح5920، كتاب الفَضائل، باب (ذِكر كَونِهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ خاتَم النَّبِيِّين)، عن أبي هُرَيرَةَ أنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «إنَّ مَثَلي ومَثَلَ الأنبِياءِ مِن قَبْلي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنى بَيْتًا فأَحْسَنَهُ وأَجْمَلَهُ إلّا مَوضِعَ لَبِنَةٍ مِن زاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النّاسُ يَطوفُونَ بِهِ ويَعجَبُونَ لَهُ ويَقولونَ: هَلّا وُضِعَتْ هذِهِ اللَبِنَةُ؟»، قالَ: «فأنا اللَبِنَةُ، وأنا خاتَمُ النَّبِيِّينَ».

(135) قالَ تعالى: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

وكذلك قولُهُ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ (التَّوبة: 119)، وقد بَيَّنَ في سُورةِ الحَشرِ مَن الصّادِقُونَ، وهُم المهاجِرُونَ، بِقولِهِ: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ (الحشر: 8)، فأَمَرَ الذينَ تَبَوَّؤُوا الدّارَ والإيمانَ أن يكونُوا مَعَهُم، أي: تَبَعًا لَهُم. فحَصَلَت الخِلافَةُ في الصّادِقِينَ بِهذه الآيةِ، فاستَحقُّوها بِهذا الاسمِ، ولم يَكُنْ في الصّادِقِينَ مَن سَمّاهُ اللهُ الصِّدِّيقَ إلّا أبو بَكرٍ، فكانَتْ لهُ خاصَّةً ثُمَّ لِلصّادِقِينَ بَعدَهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 84-85)*

﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ (آل عمران: 146)

• قولُهُ تعالى: {**وكَأَيِّن مِّن نَبِيٍّ قُتِلَ**[136] **مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ**}، ارتَفَعَ (رِبِّيُّونَ)، على تَفسيرِ ابنِ إسحاقَ[137]، بِالابتِداءِ، والجُملةُ في مَوضِعِ الحالِ مِن الضَّميرِ في (قُتِلَ).

وهذا أَصَحُّ التَّفسيرَيْنِ؛ لأَنَّه قالَ: ﴿فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ﴾، ولَو كانُوا هُم المقتولينَ ما قالَ فيهِم: ﴿فَمَا[138] وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ﴾، أي: ما ضَعُفُوا.

وقد يُخَرَّجُ أيضًا قولُ مَن قالَ: (رِبِّيُّونَ): مَفعُولٌ لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ بِـ(قُتِلَ) عَلى أن يكونَ مَعنى قولِهِ: ﴿فَمَا وَهَنُوا۟﴾ أي: ما وَهَنَ الباقُونَ مِنهُم لِما أُصيبُوا به مِن قَتلِ إخوانِهِم. وهذا وَجهٌ، ولكِنَّ سَبَبَ نُزولِ الآيةِ يَدُلُّ عَلى صِحَّةِ التَّفسيرِ الأَوَّلِ[139].

---

(136) قرأ عاصِمٌ وابنُ عامِرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو جعفَرٍ والأعمشُ وشَيبَةُ وخَلَفٌ وابنُ مسعودٍ: ﴿قَـٰتَلَ﴾، بِأَلِفٍ فِعلًا ماضِيًا. وقرأ نافِعٌ وابنُ كَثيرٍ وأبو عَمْرٍو ويَعقوبُ وابنُ مُحَيصِنٍ واليَزيديُّ وابنُ عبّاسٍ وقُتَيبَةُ والمفَضَّلُ: {قُتِلَ}، مَبنِيًّا لِلمَفعولِ مِن الثُّلاثيِّ. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 242، والتَّذكِرَةُ في القِراءات: 2/ 362-363، ومُعجَمُ القِراءات: 1/ 589.

(137) قالَ ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 3/ 162: "أي: وكَأَيِّن مِن نَبِيٍّ أصابَهُ القَتلُ، ومَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثيرٌ، أي: جَماعَةٌ، فَما وَهَنُوا لِفَقدِ نَبِيِّهِم، وما ضَعُفُوا عن عَدُوِّهِم".

(138) في المطبوع: "ما".

(139) قد يكونُ المقصودُ ما رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 3/ 112،

وقولُهُ: ﴿رِبِّيُّونَ﴾، وهُم الجَماعاتُ في قولِ أهلِ اللُّغَةِ. وقالَ ابنُ مَسعودٍ: ﴿رِبِّيُّونَ﴾: أُلُوفٌ[140]. وقالَ أبانُ بنُ تَغلِبَ: الرِّبِّيُّ: عَشَرَةُ آلافٍ[141].

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 85-86)

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ (آل عمران: 147)، يُراجع: (الأحقاف: 31)

﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ * إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ * ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ (آل عمران: 152-154):

إذ قالَ: "حَدَّثَني يَحيى بنُ عَبّادِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيرِ عن أبيهِ عَبّادٍ عن عَبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيرِ أنَّه قالَ: ..."، وفيه: "فأُتِينا مِن خَلفِنا، وصَرَخَ صارِخٌ: ألا إنَّ مُحَمَّدًا قد قُتِلَ. فانكَفَأْنا وانكَفَأَ عَلَينا القَومُ". فقد صَرَّحَ ابنُ إسحاقَ بالسَّماعِ، وسَنَدُهُ مُتَّصِلٌ، ورِجالُهُ ثِقاتٌ. ورَواهُ أيضًا الطَّبَريُّ في تاريخِهِ: 2/ 513، مِن طريقِ ابنِ إسحاقَ، والحاكِمُ في (المستَدرَك): 3/ 27-28، وقالَ: "هذا حَديثٌ صَحيحٌ على شَرطِ مُسلمٍ ولم يُخرِجاهُ"، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 3/ 227-228. وإسنادُ الحديثِ حَسَنٌ. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّةُ في ضَوءِ المصادِرِ الأصليَّة: 387.

(140) رَواهُ عن ابنِ مَسعودٍ الطَّبَريُّ في تفسيرِهِ: 4/ 117. وأخرَجَهُ ابنُ أبي حاتِمٍ في تفسيرِهِ عنهُ، ورِجالُ إسنادِهِ ثِقاتٌ، وإسنادُهُ حَسَنٌ. يُنظَر: التَّفسيرُ الصَّحيح: 1/ 467.

(141) يُنظَر: الجامعُ لأحكامِ القُرآن: 4/ 218.

• قولُهُ تعالى: ﴿فَأَثَٰبَكُمۡ غَمَّۢا بِغَمّٖ﴾ (آل عمران: 153)، وعلى تفسيرِ ابنِ إسحاقَ: غَمًّا بَعدَ غَمٍّ[142]، الباءُ مُتَعَلِّقةٌ بِمحذوفٍ، التَّقديرُ: غَمٌّ مَقرُونٌ بِغَمٍّ، وعلى تَفسيرٍ آخَرَ مُتَعَلِّقةٌ بِـ(أَثَابَكُمْ)، أي: أَثَابَكُمْ غَمًّا بِما غَمَمْتُمْ نَبِيَّهُ حينَ خالَفْتُم أَمرَهُ.

وقولُهُ: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ (آل عمران: 152)، قالَ ابنُ عبّاسٍ: هو عبدُ اللهِ بنُ جُبَيْرٍ الذي كانَ أميرًا عَلى الرُّماةِ، وكانَ أَمَرَهُم أن يَلزَمُوا مَكانَهُم وألّا يُخالِفُوا أمرَ نَبِيِّهِم، فثَبَتَتْ معَهُ طائفةٌ فاستُشهِدَ واستُشهِدُوا، وهُم الذينَ أَرادُوا الآخِرَةَ. وأَقبَلَت طائفةٌ على المغنَمِ وأَخْذِ السَّلَبِ، فكَرَّ علَيهِم العَدُوُّ وكانَت المصيبَةُ[143] . . .

وقولُهُ سُبحانَهُ: ﴿لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ﴾ (آل عمران: 154)، في صَحيحِ التَّفسيرِ: أَنَّ عَتّابَ بنَ قُشَيْرٍ هو قائلُ هذه المقالَةِ، وكانَ مَنبوذًا بِالنِّفاقِ[144].

وقولُهُ: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ﴾ (آل عمران: 154)، أي: يَظُنُّونَ أَنَّ اللهَ خاذِلٌ دِينَهُ ونَبِيَّهُ.

وقولُهُ: ﴿ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ﴾ (آل عمران: 154)، أي: أَهل الجَاهِلِيَّةِ، كأَبي سُفيانَ وأَصحابِهِ. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 86-87)***

---

(142) قالَ ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 3/ 165: "أي: كَرْبًا بَعدَ كَرْبٍ، بِقَتلِ مَن قُتِلَ مِن إخوانِكم، وعُلُوِّ عَدُوِّكُم عَلَيكُم، وبِما وَقَعَ في أَنفُسِكُم مِن قَولِ مَن قالَ: قُتِلَ نَبِيُّكُم، فكانَ ذلك مِمّا تَتابَعَ عَلَيكُم غَمًّا بِغَمٍّ".

(143) رَوى خَبَرَ عبدِ اللهِ بنِ جُبَيْرٍ وأَصحابِهِ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3039، كتاب الجِهاد والسِّيَر، باب (ما يُكرَهُ مِن التَّنازُعِ والاختِلافِ في الحَرب).

(144) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 4/ 143، عن الزُّبَيرِ قالَ: "واللهِ إنِّي لأَسمَعُ قولَ مُعَتِّبِ بنِ قُشَيرٍ أَخي بَني عَمْرِو بنِ عَوفٍ والنُّعاسُ يَغشاني ما أَسمعُهُ إلّا كالحُلم حينَ قالَ: ﴿لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ﴾". ورَواهُ عن الزُّبَيرِ أيضًا إسحاقُ بنُ راهويه، ذَكَرَهُ ابنُ حجرٍ في (المطالِب العالِيَة): ح4315، وقالَ مُحَقِّقُ الكتاب: 4/ 219: "سَكَتَ عليه البوصيريُّ، وإسنادُهُ جَيِّدٌ". ويُنظَر: مُختَصَرُ إتحافِ السّادَةِ المهَرَة بِزَوائدِ المسانيدِ العَشَرَة: ح5211.

• قولُهُ تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ (آل عمران: 154)، قائلُ هذه المقالةِ: مُعَتِّبُ بنُ قُشَيرٍ[145]، ويُقالُ فيه: ابنُ بَشيرٍ، في ما ذَكَرَ أبو عُمَرَ[146]. *(التَّعريفُ والإعلام: 36)*

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْۖ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ **(آل عمران: 155)**

• إن قيلَ: كيفَ فَرَّ أَصحابُ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عنهُ حتّى لَم يَبقَ معَهُ مِنهُم إلّا ثمانيةٌ[147] والفِرارُ مِن الزَّحفِ مِن الكبائرِ وقَد أَنزَلَ اللهُ تعالى فيهِ مِن الوَعيدِ ما أَنزَلَ؟

قُلْنا: لم يُجمِعِ العُلَماءُ على أنَّهُ مِن الكبائرِ إلّا في يَوم بَدْرٍ، وكذلك قالَ الحَسَنُ[148] ونافِعٌ مَولى عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ[149]. وظاهِرُ القُرآنِ يَدُلُّ على هذا، فإنَّهُ قالَ: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥ﴾ (الأنفال: 16)، فـ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ إشارةٌ إلى يَوم بَدْرٍ. ثُمَّ نَزَلَ التَّحقيقُ مِن بَعدِ ذلك في الفارِّينَ يَومَ أُحُدٍ، وهو قولُهُ: ﴿وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْۗ﴾، وكذلك أنزلَ في يَومِ حُنَيْنٍ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (التَّوبة: 25-27). وفي تَفسيرِ ابنِ سَلّامٍ: كانَ الفِرارُ مِن الزَّحفِ يَومَ بَدْرٍ مِن الكبائرِ، وكذلك يكونُ مِن الكبائرِ في مَلحَمَةِ الرُّومِ الكُبرى، وعِندَ الدَّجّالِ[150]. وأيضًا فإنَّ المنهَزِمينَ عنهُ عليهِ السَّلامُ رَجَعُوا لِحينِهم وقاتَلُوا معَهُ حتّى فَتَحَ اللهُ عَلَيهِم. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 208)*

---

(145) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، وسَنَدُهُ حَسَنٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 1/ 315-316.

(146) هو ابنُ عبدِ البَرِّ، وقولُهُ هذا في كتابِهِ (الاستيعاب): 3/ 1429.

(147) يَعني: يَومَ حُنَيْنٍ.

(148) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 9/ 202، عن الرَّبيعِ عن الحَسَنِ بِهِ.

(149) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 9/ 202، عن ابنِ عَونٍ عن نافِعٍ بِهِ.

(150) يُنظَر: تفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 2/ 80-81.

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾
(آل عمران: 159)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِۖ﴾، الذينَ أُمِرَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بأَن يُشاوِرَهُم هُم أبو بَكرٍ وعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنهُما. قالَهُ ابنُ عبّاسٍ[151]، ذَكَرَهُ النَّحّاسُ[152]. *(التّعريفُ والإعلام: 37)*[153]

ويُراجَعُ أيضًا: **(البقرة: 88)**

﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ **(آل عمران: 160)**

• قولُ عَبدِ اللهِ بنِ رَواحَةَ وهو آخِذٌ بِخِطامِ ناقَةِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ:

خَلُّوا بَني الكُفّارِ عَنْ سَبيلِهِ

نَحْنُ قَتَلْناكُمْ عَلى تَأْويلِهِ   كَما قَتَلْناكُمْ عَلى تَنْزيلِهِ[154]

ويُروى: اليَوْمَ نَضْرِبْكُمْ عَلى تَأْويلِهِ، بِسُكونِ الباءِ[155]، وهو جائزٌ في الضَّرُورةِ،

---

(151) رَواهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك): 3/ 70، وقالَ: "صَحيحٌ على شَرطِ الشَّيخَيْنِ ولَم يُخرِجاهُ"، والبيهقيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 10/ 108-109، كِلاهُما مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَعدِ ابنِ أَبي مَريَمَ عن ابنِ عُيَيْنَةَ عن عَمْرِو بنِ دينارٍ عن ابنِ عبّاسٍ. وهذا الأَثَرُ لا يَصِحُّ؛ لأَنَّ فيه ابنَ أَبي مَريَمَ، كانَ يُحَدِّثُ بِالبَواطيلِ. يُنظَر: الدَّخيل مِن أَسبابِ التَّنزيل: 78.

(152) في كِتابِهِ (مَعاني القُرآنِ الكَريم): 1/ 502. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 4/ 88.

(153) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 87.

(154) الشِّعرُ في (ديوان عَبدِ اللهِ بنِ رَواحَة): 101-102، بِاختِلافٍ يَسيرٍ.

(155) رَوى التِّرمِذِيُّ في جامِعِهِ، واللفظُ لَه: ح2847، كتاب الأَدَب، باب (ما جاءَ في إنشادِ الشِّعر)، والنَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح2873، كتاب مَناسِك الحَجّ، باب (إنشاد

نحو قولِ امرِئِ القَيسِ:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ[156]

ولا يَبْعُدُ أن يكونَ جائزًا في الكلامِ إذا اتَّصَلَ بِضميرِ الجَمعِ، فقد رُوِيَ عن أبي[157] عَمْرٍو أَنَّهُ كانَ يَقرأُ: {يَأْمُرْكُمْ}[158] (البقرة: 67)، و: {يَنْصُرْكُمْ}[159] (آل عمران: 160).

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 28)

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (آل عمران: 161)

• ذَكَرَ[160] قَولَهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾، وفَسَّرَهُ: أن يَكتُمَ ما أَنزَلَ اللهُ.

وأَكثرُ المفَسِّرينَ يَقولونَ: نَزَلَتْ في الغُلُولِ. وفي بعضِ الآثارِ: أَنَّهُم فَقَدُوا قَطيفَةً مِن المغنَمِ، فقالَ قائلٌ: لَعَلَّ النَّبِيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَخَذَها. فأَنزَلَ اللهُ الآيةَ[161].

الشِّعرِ في الحَرَمِ، والمشي بَينَ يَدَيِ الإمامِ)، عن أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ في عُمرَةِ القَضاءِ وعَبدُ اللهِ بنُ رَواحَةَ بينَ يَدَيهِ يَمشي وهو يقولُ:

خَلُّوا بَني الكُفّارِ عَنْ سَبيلِهِ ... اليَوْمَ نَضْرِبْكُمْ عَلى تَنْزيلِهِ

ضَرْبًا يُزيلُ الهامَ عَن مَقيلِهِ ... وَيُذْهِلُ الخَليلَ عَنْ خَليلِهِ

والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(156) شَطرُ بيتٍ، والبيتُ في (ديوان امرئِ القَيس): 258، عَلى النَّحوِ الآتي:

فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلا واغِلِ

والبيتُ بِروايةِ الدِّيوانِ هذهِ لا شاهِدَ فيهِ.

(157) في المَطبوعِ: "ابن"، والصَّوابُ ما أَثبَتُّ؛ إذ إنَّ المَقصودَ هوَ أبو عَمْرِو بنُ العَلاءِ (ت154هـ)، وهوَ أَحَدُ القُرّاءِ السَّبْعَةِ المَشهورِينَ.

(158) يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 212، والمحتَسب: 1/ 123، ومُعجَمُ القِراءات: 1/ 120.

(159) يُنظَر: مُعجَمُ القِراءات: 1/ 611.

(160) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 167.

(161) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح3971، كتاب الحُروف والقِراءات، والتِّرمذِيُّ في جامِعِهِ: ح3009، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورةِ آلِ عِمران). والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

ومَن قَرَأَ: {يُغَلَّ}، بِضَمِّ الياءِ وفَتحِ الغَينِ[162]، فمَعناهُ: أن يُلفى غالًّا، تقولُ: أَجْبَنْتُ الرَّجُلَ، إذا أَلفَيْتَهُ جَبانًا، وكذلك: أَغْلَلْتُهُ، إذا وجَدتَّهُ غالًّا. وقد قالَ عَمْرُو بنُ مَعدِيكَرِبَ لِبَني سُلَيمٍ: قاتَلْناكُم فَما أَجْبَنّاكُم، وسَأَلْناكُم فما أَبْخَلْناكُم.

وتفسيرُ ابنِ إسحاقَ غيرُ خارجٍ عن مُقتَضى اللُّغَةِ؛ فَمَن كَتَمَ فقَد غَلَّ، أَي: سَتَرَ. وكذلك مَن خانَ في شيءٍ وأَخَذَهُ خُفيَةً فقَد سَتَرَهُ وكَتَمَهُ. وأَصلُ الكلمةِ: السَّتْرُ والإخفاءُ، ومِنهُ (الغِلالَةُ) و(الغَلَلُ) لِلماءِ الذي يُغَطِّيهِ الشَّجَرُ والنَّباتُ.

وقد أَمَرَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في بعضِ المغازي بإحراقِ مَتاعِ الغالِّ[163]. وأَخَذَت بِهِ طائفةٌ مِن الفُقَهاءِ، منهُم أَحمَدُ وإسحاقُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 87-88)

﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ (آل عمران: 165)

• ذَكَرَ[164] رُؤْيا رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ رَأَى بَقَرًا تُنحَرُ حَولَهُ، وثُلمَةً في سَيفِهِ[165].

(162) قرأَ ابنُ كَثيرٍ وأَبو عَمْرٍو وعاصِمٌ وابنُ عبّاسٍ وابنُ مُحَيصِنٍ واليَزيديُّ، ورَوحٌ وزَيدٌ كِلاهُما عن يَعقوبَ: ﴿أَن يَغُلَّ﴾، بِفَتحِ الياءِ وضَمِّ الغَينِ. وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامِرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وابنُ مسعودٍ وأَبو جعفرٍ وخَلَفٌ ويَعقوبُ بِروايةِ رويسٍ: {أَن يُغَلَّ}، بِضَمِّ الياءِ وفَتحِ الغَينِ، مَبنِيًّا لِلمَفعولِ. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 243، والتَّذكِرَةُ في القِراءات: 2/ 364-365، ومُعجَمُ القِراءات: 1/ 612.

(163) رَوى أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2713، كتاب الجِهاد، باب (في عُقوبةِ الغالّ)، عن عُمَرَ بنِ الخَطّابِ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قالَ: «إذا وَجَدتُّم الرَّجُلَ قَد غَلَّ فأَحرِقُوا مَتاعَهُ واضرِبُوهُ». والحَديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ.

(164) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة).

(165) قالَ ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 3/ 90-91: "فلَمّا سَمِعَ بِهِم رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ والمسلِمونَ قَد نَزَلوا حَيثُ نَزَلوا قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِلمُسلِمِينَ: «إِنِّي قَد رَأَيتُ واللهِ خَيْرًا: رأَيْتُ بَقَرًا، ورأَيْتُ في ذُبابِ سَيفي ثَلمًا، ورَأَيْتُ أَنِّي أَدخَلْتُ يَدي في دِرعٍ حَصينَةٍ، فأَوَّلْتُها المدينَةَ»".

وفي غيرِ (السِّيرَة) قالَ: «**رأَيْتُ بَقَرًا تُنْحَرُ، واللهِ خَيْرٌ، فأَوَّلْتُ الخَيْرَ ما جاءَ اللهُ بِهِ مِن الخَيْرِ يَوْمَ بَدْرٍ**»[166]. وقد كانَتْ بَدْرٌ قَبلَ أُحُدٍ، ولكِن نَفَعَ اللهُ بِذلك الخَيْرِ الذي كانَ في يَوم بَدْرٍ، وكانَ فيه تَأْسِيَةٌ وتَعزِيَةٌ لَهُم، فلِذلك تَضَمَّنَتْهُ الرُّؤيا بِقَولِ اللهِ تعالى: ﴿أَوَ لَمَّآ أَصَـٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا﴾[167].

وفي البُخاريِّ: «**ما جاءَ اللهُ بِهِ مِن الخَيْرِ بَعْدَ بَدْرٍ**»[168]، وفي مُسلِمٍ: «**وإذا**

(166) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7035، كتاب التَّعبير، باب (إذا رَأى بَقَرًا تُنحَرُ)، عن أبي مُوسى عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قالَ: «رَأَيْتُ في المنام أنّي أُهاجِرُ مِن مَكَّةَ إلى أرضٍ بِها نَخْلٌ، فذَهَبَ وَهَلي إلى أنَّها اليَمامَةُ أو الهَجَرُ، فإذا هي المدينَةُ يَثرِبُ. ورَأَيْتُ فيها بَقَرًا واللهِ خَيْرٌ، فإذا هُم المؤمِنُونَ يَومَ أُحُدٍ، وإذا الخَيْرُ ما جاءَ اللهُ بِهِ مِن الخَيْرِ وثَوابِ الصِّدقِ الذي آتانا اللهُ بِهِ بَعدَ يَوم بَدْرٍ». أمّا صيغَةُ: «رَأَيْتُ بَقَرًا يُنْحَرُ» فقَد جاءَتْ عِندَ الدّارميِّ في مُسنَدِهِ: ح2205. أمّا في (مُسنَد الإمام أحمَدَ بنِ حَنبَل): ح2445، فوَرَدَ: «ورَأَيْتُ بَقَرًا تُذْبَحُ». وشَرَحَ ابنُ حجرٍ هذا الحَديثَ في (فَتح الباري): 12/ 522-523، بِقولِهِ: "المرادُ بِما بعدَ بَدْرٍ: فَتحُ خَيبَرَ، ثُمَّ مكَّةَ. ووَقَعَ في رِوايةٍ: بَعْدُ، بِالضَّمِّ، أي: بَعدَ أُحُدٍ، ونَصب (يَوم)، أي: ما جاءَ اللهُ بِهِ بَعدَ بَدْرٍ الثّانيةِ مِن تَثبيتِ قُلوبِ المؤمنِينَ. قالَ الكرمانيُّ: ويُحتَمَلُ أن يُرادَ بِـ(الخَيْر) الغَنيمَةُ، و(بَعْدُ)، أي: بَعدَ الخَيْرِ، والثَّوابُ والخَيْرُ حَصَلا في يوم بَدْرٍ. قُلْتُ: وفي هذا السِّياقِ إشعارٌ بِأَنَّ قولَهُ في الخَبَرِ: «واللهِ خَيْرٌ» مِن جُملَةِ الرُّؤيا. والذي يَظهَرُ لي أنَّ لفظَهُ لَم يَتَحَرَّرْ إيرادُهُ، وأنَّ رِوايةَ ابنِ إسحاقَ هي المُحَرَّرَةُ، وأَنَّهُ رأى بَقَرًا ورأى خَيْرًا؛ فأَوَّلَ البَقَرَ على مَن قُتِلَ مِن الصَّحابةِ يومَ أُحُدٍ، وأَوَّلَ الخَيْرَ على ما حَصَلَ لهُم مِن ثَوابِ الصِّدقِ في القِتالِ والصَّبرِ على الجِهادِ يومَ بَدْرٍ وما بَعدَهُ إلى فَتحِ مكَّةَ. والمرادُ بِالبَعديَّةِ على هذا لا يَختَصُّ بِما بينَ بَدْرٍ وأُحُدٍ. نَبَّهَ عليهِ ابنُ بَطّالٍ. ويُحتَمَلُ أن يُريدَ بِبَدْرٍ: بَدْرَ الموعِدِ لا الوَقعَةَ المشهورةَ السّابقةَ على أُحُدٍ؛ فإنَّ بَدْرَ الموعِدِ كانَتْ بعدَ أُحُدٍ ولَم يَقَعْ فيها قِتالٌ، وكانَ المشركونَ لَمّا رَجَعوا مِن أُحُدٍ قالوا: مَوعِدُكُم العام المقبِل بَدْرٌ، فخرَجَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ومَن انتدبَ معه إلى بَدْرٍ، فلَم يَحضُر المشركونَ، فسُمِّيَتْ بَدْرَ الموعِدِ. فأشارَ بِـ(الصِّدْق) إلى أنَّهُم صَدَقُوا الوَعدَ ولَم يُخلِفُوهُ، فأَثابَهم اللهُ تعالى على ذلك بِما فَتَحَ عليهِم بعدَ ذلك مِن قُرَيظَةَ وخَيبَرَ وما بَعدَها، واللهُ أعلَمُ".

(167) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 7/ 390: "قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَوَ لَمَّآ أَصَـٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا﴾، واتَّفَقَ أهلُ العِلمِ بِالتَّفسيرِ على أنَّ المخاطَبَ بِذلك أهلُ أُحُدٍ، وأنَّ المرادَ بِـ﴿أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا﴾ يَومُ بَدْرٍ، وعلى أنَّ عِدَّةَ مَن استُشهِدَ مِن المسلِمِينَ بِأُحُدٍ سَبعُونَ نَفسًا".

(168) يُنظَرُ تَخريجُهُ في تعليقٍ سابِقٍ قَريبٍ.

الخَيْرُ ما جاءَ اللهُ بِهِ بَعْدُ، وثَوابُ الصِّدْقِ الذي آتانا اللهُ بِهِ يَوْمَ بَدْرٍ»[169]، وهذهِ أَقَلُّ الرِّواياتِ إشكالًا[170]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 451)*

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران: 169):

• قد كانَ عليهِ السَّلامُ قد أخبَرَ جابِرًا بِأَنَّ اللهَ قَد أحيا أباهُ وردَّ عليهِ رُوحَهُ وقالَ: «**ما تَشْتَهي فَأَزيدَكَ؟**»[171]، فأَكَّدَ عليهِ السَّلامُ هذا الخَبَرَ بِما يُشْبِهُهُ، فاشتَرى منهُ الجَمَلَ[172] وهو مَطِيَّتُهُ كما اشتَرى اللهُ تعالى مِن أبيهِ ومِن الشُّهَداءِ أَنفُسَهُم بِثَمَنٍ هو الجَنَّةُ، ونَفسُ الإنسانِ مَطِيَّتُهُ، كما قالَ عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزيزِ رَضِيَ اللهُ عنهُ: إنَّ نَفْسِي مَطِيَّتي[173]. ثُمَّ زادَهُم زِيادةً فقالَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ

(169) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح5893، كتاب الرُّؤيا، باب (رُؤيا النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)، عن أبي مُوسى عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وفيه: «وإذا الخَيْرُ ما جاءَ اللهُ بِهِ مِن الخَيْرِ بَعْدُ، وثَوابُ الصِّدْقِ الذي آتانا اللهُ بَعْدُ يَوْمَ بَدْرٍ». ويُلحَظُ أنَّ السُّهَيليَّ قد حَذَفَ (بَعْدُ) الثّانيةَ في هذه الرِّوايةِ، وهي ثابِتةٌ فيها كما تَرى، ولا إشكالَ فيها على تَوجيهِ ابنِ حجرٍ الذي نَقَلْناهُ عنهُ آنِفًا. ويُؤَيِّدُهُ ما ذَكَرَهُ القاضي عِياضٌ في شَرحِهِ صَحيحَ مُسلِمٍ المسَمّى (إكمال المُعْلِم)، إذ قالَ: 7/ 232: "بَعْدُ يومَ بَدْرٍ، بِضَمِّ الدّالِ ونَصبِ (يوم)، وقد رُوِيَ بِضَمِّ الدّالِ، قالوا: ومَعناهُ: ما جاءَ اللهُ بهِ بَعدَ بَدْرٍ الثّانيةِ مِن تَثبيتِ قُلوبِ المؤمنينَ؛ إذ جَمَعَ لهُم النّاسُ وخُوِّفُوا، فزادَهُم اللهُ إيمانًا وانقَلَبُوا كما أخبَرَ اللهُ تعالى: ﴿بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ (آل عمران: 174)، وعليهِ يُتأَوَّلُ الخَبَرُ هُنا، معَ تَفَرُّقِ العَدُوِّ عنهُم وهَيبَتِهِ لهُم".

(170) تُنظَرُ التَّعليقاتُ السّابِقةُ.

(171) رَوى نَحوَهُ التِّرمِذيُّ في جامِعِهِ: ح3010، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورةِ آلِ عِمران)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح2800، كتاب الجِهاد، باب (فَضائل الشَّهادَةِ في سَبيلِ الله). والحَديثُ حَسَّنَهُ الألبانيُّ.

(172) حَديثُ شِراءِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ جَمَلَ جابِرٍ رَواهُ مُطَوَّلًا البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2097، كتاب البُيوع، باب (شِراء الدَّوابِّ والحَمير)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1654، كتاب صَلاة المسافِرين، باب (استِحباب الرَّكعتَيْنِ في المسجِدِ لِمَن قَدِمَ مِن سَفَرٍ أَوَّلَ قُدومِه).

(173) في كِتابِ (الزُّهد) لأَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ: 357، مِن رِوايةِ ابنِهِ عَبدِ اللهِ عن عَبدِ المَلِكِ بنِ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ أنَّه قالَ لأبيهِ وقَد دَخَلَ في القائلةِ: "يا أَبَتِ، عَلامَ تَقيلُ وقد تَدارَكَتْ عَلَيكَ المظالِمُ، لَعَلَّ الموتَ يُدرِكُكَ في مَنامِكَ وأنتَ لَم تَقضِ دَأبَ نَفسِكَ مِمّا وَرَدَ عَلَيكَ؟ قالَ: فَشَدَّدَ عَليهِ. قالَ: فلَمّا كانَ اليومُ الثّاني فَعَلَ بِهِ مِثلَ ذلك. قالَ عُمَرُ: يا بُنَيَّ، إنَّ نَفسي

وَزِيَادَةٌ﴾ (يونس: 26). ثُمَّ رَدَّ عليهِم أَنفُسَهُم التي اشتَرى مِنهُم فقالَ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ الآية.

فأشارَ عليه السَّلامُ باشتِرائهِ الجَمَلَ مِن جابِرٍ وإعطائِهِ الثَّمَنَ وزيادتِهِ على الثَّمَنِ ثُمَّ رَدِّ الجَمَلِ المشتَرى عليهِ، أشارَ بذلك كُلِّهِ إلى تأكيدِ الخَبَرِ الذي أخبرَ بهِ عن فِعلِ اللهِ تعالى بِأَبيهِ، فتَشاكَلَ الفِعلُ مَعَ الخَبَرِ كما تَراهُ، وحاشَ لأفعالِهِ أن تَخلُوَ مِن حِكمَةٍ، بل هي كُلُّها ناظِرَةٌ إلى القُرآنِ ومُنتَزَعَةٌ منهُ، صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[174]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 248-249)*

• ذَكَرَ[175] مِن وِجدانِ عبدِ اللهِ[176] في خَرِبَةٍ مِن خِرَبِ نَجرانَ[177].

يُصَدِّقُهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ الآية، وما وُجِدَ في صَدرِ هذه الآيةِ مِن شُهَداءِ أُحُدٍ وغيرِهِم على هذه الصُّورةِ لَم يَتَغَيَّروا بَعدَ الدُّهورِ الطَّويلةِ، كحَمزَةَ بنِ عَبدِ المُطَّلِبِ رَضِيَ اللهُ عنهُ، فإنَّهُ وُجِدَ حينَ حَفَرَ مُعاوِيَةُ العَينَ صَحيحًا لَم يَتَغَيَّرْ، وأصابَت الفَأسُ أصبعَهُ فَدَمِيَتْ،

مَطِيَّتي، وإن لَم أَرْفُقْ بِها لَم تبلِّغْني. يا بُنَيَّ، لَو شاءَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ أن يُنْزِلَ القُرآنَ جُملَةً واحِدَةً لَفَعَلَ، نَزَّلَ الآيَةَ بَعدَ الآيةِ حتّى أبطأَ ذلكَ في قُلوبِهِم. يا بُنَيَّ، إنِّي لَم أَجِد الحَقْحَقَةَ تَرِدُ إلى خَيْرٍ".

(174) عَلَّقَ ابنُ كَثيرٍ على ما قالَهُ السُّهَيليُّ هنا بِقولِهِ في (البِدايَة والنِّهايَة): 4/ 89: "هذا الذي سَلَكَهُ السُّهَيليُّ ها هُنا إشارةٌ غَريبةٌ وتَخَيُّلٌ بَديعٌ، واللهُ سُبحانَهُ وتعالى أَعلَمُ".

(175) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة).

(176) أي: عبدِ اللهِ بنِ الثّامِرِ.

(177) عبدُ اللهِ بنُ الثّامِرِ هو مَن قالَ فيهِ ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 1/ 74: "ويُقالُ: كانَ في مَن قَتَلَ ذو نُواسٍ: عَبدُ اللهِ بنُ الثّامِرِ، رَأسُهُم وإمامُهُم"، يَعني: في حادثةِ الأُخدودِ التي ذَكَرَها القُرآنُ الكريمُ. أمّا قِصَّةُ وِجدانِهِ في خَرِبَةٍ مِن خِرَبِ نَجرانَ فقَد رَواها ابنُ إسحاقَ، ومُلَخَّصُها: أنَّ رَجُلًا في زَمَنِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ حَفَرَ خَرِبَةً في نَجرانَ، فوجَدَ عَبدَ اللهِ بنَ الثّامِرِ تَحتَ دَفْنٍ مِنها قاعِدًا، واضِعًا يَدَهُ على ضَرْبَةٍ في رأسِهِ مُمسِكًا عليها بِيَدِهِ، فإذا أُخِّرَتْ يَدُهُ عنها تَنْعَّبَتْ دَمًا، وإذا أُرسِلَتْ يَدُهُ رَدَّها عَلَيها فأمسَكَت دَمَها، وفي يَدِهِ خاتَمٌ مَكتوبٌ فيهِ: رَبِّي اللهُ. فأُخبِرَ عُمَرُ، فأَمَرَهُم بأن يُقِرُّوهُ على حالِهِ ويَرُدُّوا الدَّفْنَ الذي كانَ عليهِ، ففَعَلُوا. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 74-75.

وكذلك أبو جابِرٍ عَبدُ اللهِ بنُ حَرام، وعَمْرُو بنُ الجَمُوحِ[178]، وطَلحَةُ بنُ عُبَيدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عنهُم استخرَجَتْهُ بِنتُهُ عائشَةُ مِن قَبرِهِ حينَ رَأَتْهُ في المنامِ، فأَمَرَها أن تَنقُلَهُ مِن مَوضِعِهِ، فاستخرَجَتْهُ مِن مَوضِعِهِ بعدَ ثَلاثِينَ سَنَةً لَم يَتَغَيَّرْ. ذَكَرَهُ ابنُ قُتَيبَةَ في (المعارِف)[179]، والأَخبارُ بِذلك صَحيحَةٌ.

وقد قالَ عليهِ السَّلامُ: «**إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلى الأَرضِ أَن تَأْكُلَ أَجسادَ الأَنبياءِ**»، خَرَّجَهُ سُلَيمانُ بنُ الأَشعَثِ[180]. وذَكَرَ أبو جَعفرٍ الدّاوودِيُّ[181] في كِتابِ (النّاس)[182] هذا الحَديثَ بِزِيادَةِ ذِكرِ: «**الشُّهَداءِ، والعُلَماءِ، والمُؤَذِّنِينَ**»، وهي زِيادةٌ غَريبةٌ لَم تَقَعْ لي في مُسنَدٍ، غيرَ أَنَّ الدّاوودِيَّ مِن أَهلِ الثِّقَةِ والعِلمِ.

وفي المسنَدِ مِن طَريقِ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ، قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**الأَنبياءُ أَحياءٌ يُصَلُّونَ في قُبُورِهِم**»[183]، انفَرَدَ به ثابِتٌ البُنانيُّ عن أَنَسٍ. وقد رُوِيَ أَنَّ ثابِتًا التُمِسَ في قَبرِهِ بَعدَ ما دُفِنَ، فلَم يُوجَدْ، فذُكِرَ ذلك لِبِنتِهِ فقالَتْ: كانَ يُصَلِّي فلَم تَرَوْهُ؛ لأَنِّي كُنْتُ أَسمَعُهُ إذا تَهَجَّدَ بِاللَّيلِ يَقولُ: اللهُمَّ اجعَلْني مِمَّن يُصَلِّي في قَبرِهِ بعدَ الموتِ[184].

---

(178) تُنظَرُ قِصَصُهُم في (البِدايَة والنِّهايَة): 4/ 44-45.

(179) يُنظَر: 229.

(180) هو أبو داوُدَ السِّجِستانيُّ، وقد رَوى الحَديثَ في سُنَنِهِ: ح1531، كتاب الوِتر، باب (في الاستِغفار). ورَواهُ أَيضًا ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح1085، كتاب إقامَة الصَّلاة، باب (في فَضلِ الجُمُعَة). والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(181) هوَ أبو جَعْفَرٍ أَحمَدُ بنُ نَصْرٍ الدّاوُدِيُّ الأَسَدِيُّ. مِن أَئمَّةِ المالِكِيَّةِ بِالمَغرِبِ، وكانَ فَقيهًا فاضِلًا مُتْقِنًا لَهُ حَظٌّ مِن اللِسانِ والحَديثِ والنَّظَرِ. أَلَّفَ كِتابَهُ (النّامي) في شَرحِ المُوَطَّإِ، و(الواعي) في الفِقْهِ، و(النَّصيحَة) في شَرْحِ البُخارِيِّ، و(الإيضاح) في الرَّدِّ على القَدَرِيَّةِ، وغَيرَ ذلكَ. تُوُفِّيَ بِتلمسانَ سنةَ اثنَتَيْنِ وأَربَعمِئَةٍ. يُنظَر: الدِّيباجُ المُذْهَب: 35.

(182) يَبدو أَنَّ الصَّحيحَ في اسْمِ هذا الكِتابَ هوَ (النّامي)، على ما ذُكِرَ في الهامِشِ السّابِقِ.

(183) رَواهُ أَبو يَعلَى الموصلِّيُّ في مُسنَدِهِ: ح3425، وقالَ مُحَقِّقُهُ: 6/ 147: "إِسنادُهُ صَحيحٌ"، والبَيهَقِيُّ في (حَياة الأَنبِياء): ح1، و2. والحَديثُ أَورَدَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح621.

(184) يُنظَر: سِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاء: 5/ 222.

وفي الصَّحيحِ: أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «مَرَرْتُ بِمُوسى عَلَيهِ السَّلامُ وهُوَ يُصَلِّي في قَبْرِه»[185]. *(الرَّوض الأُنُف: 1/ 211-213)*

﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ **(آل عمران: 173)**:

• قولُهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ الآية، قالَ هذه المقالَةَ نُعَيمُ بنُ مَسعودٍ، أرسَلَهُ أَبو سُفيانَ بِها لِيُثَبِّطَ المؤمنِينَ عن الخُروجِ في اتِّباعِ المشركِينَ[186]، واللهُ أعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 37)*

• ذَكَرَ[187] إرسالَ أَبي سُفيانَ معَ الرَّكبِ بِالوَعيدِ، وكانَ الموَصِّلُ مَقالَتَهُ لِلمُؤمنِينَ نُعَيمَ بنَ مَسعودٍ[188]، فقالوا: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[189]. كذلك جاءَ في التَّفسيرِ. *(الرَّوْضُ الأُنُف: 6/ 50)*

---

(185) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6107، و6108، كتاب الفَضائل، باب (مِن فَضائلِ مُوسى صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)، عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ.

(186) في (الطَّبَقات الكُبرى) لابنِ سَعدٍ: 2/ 45-46، وتاريخِ الطَّبريِّ: 2/ 560-561، أَنَّ ذَهابَ نُعَيمِ بنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ لأداءِ هذه المهمَّةِ كانَ قبلَ إسلامِهِ، إذ أَتى المدينَةَ فوَجَدَ المسلِمِينَ يتجهَّزُونَ لِلخُروجِ إلى قِتالِ قُرَيشٍ في ما يُعرَفُ بِغَزوَةِ بَدرِ الموعِدِ، فتدَسَّسَ لَهُم وقالَ: ليسَ هذا بِرَأيٍ، أَلَم يُجرَحْ مُحَمَّدٌ في نَفسِهِ؟ أَلَم يُقتَلْ أصحابُهُ؟ فثَبَّطَ النّاسَ. لكِنَّ الشّائعَ في كُتُبِ السِّيرةِ دَوْرُ نُعَيمِ بنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ في تَخذيلِ المشركِينَ عن المسلِمِينَ في غَزوَةِ الأحزابِ، قالَ الدُّكتورُ أكرم ضياء العُمَريُّ في كتابِهِ (السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ الصَّحيحَة): 2/ 430: "وقَد ساقَ ابنُ إسحاقَ ومُوسى بنُ عُقبَةَ والواقِدِيُّ أَخبارًا وحِكاياتٍ حَولَ دَوْرِ نُعَيمِ ابنِ مَسعودٍ الغَطَفانِيِّ، وأَنَّه كانَ مُسلِمًا جَديدًا لا تَعرِفُ قُرَيشٌ ويَهودُ والأعرابُ بِإسلامِهِ. فقامَ بِزَرعِ الشَّكِّ بينَ الأطرافِ المتَحالِفَةِ، بِأَمرٍ مِن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فأَغرى اليَهودَ بِطَلَبِ رَهائنَ مِن قُرَيشٍ لِئلّا تَدَعَهُم وتَنصَرِفَ عن الحِصارِ، وقالَ لِقُرَيشٍ بِأَنَّ يَهودَ إنَّما تَطلُبُ الرَّهائنَ لِتَسليمِها لِلمُسلِمِينَ ثَمَنًا لِعَودَتِها إلى صُلحِهِم. وهذه الرِّواياتُ لا تَثبُتُ مِن النّاحيةِ الحديثيَّةِ، ولكِنَّها اشتَهَرَتْ في كُتُبِ السِّيرةِ".

(187) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة).

(188) مَرَّ تخريجُ ذلك في تعليقٍ سابقٍ قَريبٍ.

(189) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 151.

﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ (آل عمران: 176)، يُراجَع: (التَّوبة: 40)

﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ (آل عمران: 181)

• قولُهُ تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾، الذي قالَ هذا فِنحاصُ اليَهوديُّ، قالَها رادًّا عَلى القُرآنِ واستِخفافًا حينَ أَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (البقرة: 245)، قالَ: زَعَمَ مُحَمَّدٌ أَنَّ اللهَ تَعالى يَستَقرِضُنا، فهُوَ إِذَن فَقيرٌ ونَحْنُ أَغْنِياءُ(190). *(التَّعريفُ والإعلام: 37-38)*

﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (آل عمران: 188)

• مَفَازَةٌ: وفي اشتِقاقِ اسمِها ثَلاثةُ أَقوالٍ:

رُوِيَ عن الأَصمَعيِّ أَنَّها سُمِّيَتْ مَفازَةً عَلى جِهةِ التَّفاؤُلِ لِراكِبِها بِالفَوزِ والنَّجاةِ(191).

ويُذكَرُ عَن ابنِ الأَعرابيِّ أَنَّه قالَ: سأَلْتُ أَبا المكارِمِ: لِمَ سُمِّيَت الفَلاةُ مَفازَةً؟ فقالَ: لأَنَّ راكِبَها إذا قَطَعَها وجاوَزَها فازَ(192).

(190) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 4/ 194-195، عن ابنِ عبّاسٍ والسُّدِّيّ. ولَم يَصِحَّ شيءٌ مِن الرِّواياتِ التي فيها ذِكرُ فِنحاصَ اليَهوديِّ، وأسانيدُها ما بَينَ ضَعيفٍ وضَعيفٍ جِدًّا. والذي صَحَّ مِنها: ما رَواهُ عبدُ اللهِ بنُ عبّاسٍ، قالَ: "أَتَت اليَهودُ مُحَمَّدًا صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حَيثُ أُنزِلَ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، فقالوا: يا مُحَمَّدُ، افتَقَرَ رَبُّكَ، يَسأَلُ عِبادَهُ القَرضَ. فأَنزَلَ اللهُ: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾". أخرَجَ هذهِ الرِّوايَةَ ابنُ أَبي حاتِمٍ في تفسيرِهِ، وسَنَدُها حَسَنٌ، ولَيسَ فيها ذِكرُ فِنحاصَ اليَهوديِّ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 1/ 339-341.

(191) يُنظرُ قَولُ الأَصمَعِيِّ في (الأَضداد) لابنِ الأَنباريّ: 105. ويُنظَرُ أَيضًا: (الأَضدادُ) لابنِ السِّكِّيت: 115، و(الأَضدادُ في كَلام العَرَب) لأَبي الطَّيِّبِ اللُّغَويّ: 351.

(192) يُنظَر: الأَضدادُ في كَلامِ العَرَب: 351.

وقالَ بعضُهُم: مَعناها: مَهْلَكَةٌ؛ لأنَّه يُقالُ: فازَ الرَّجُلُ، وفَوَّزَ، وفادَ، وفَطَسَ، إذا هَلَكَ[193]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 120)*

﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ (آل عمران: 199):

• قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ الآية، لَمّا نَعى رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ النَّجاشِيَّ لِلنّاسِ وصَلّى عليه قالَ المنافِقُونَ: أَتُصَلِّي عَلى هذا العِلْجِ؟ فأَنزَلَ اللهُ الآيةَ[194].

والنَّجاشِيُّ اسمُهُ: أَصْحَمَةُ بنُ أَبْجَرَ[195]، واللهُ أعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 38)*

---

(193) نَسَبَ هذا القولَ إلى ابنِ الأعرابيِّ كذلك ابنُ الأنباريِّ في (الأضداد): 105، وأبو الطَّيِّبِ اللُّغَويُّ في (الأضداد في كَلامِ العَرَب): 351.

(194) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 4/ 218، عن جابرٍ: "أنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «اخرُجُوا فَصَلُّوا عَلى أخٍ لَكُم». فصَلّى بِنا، فَكَبَّرَ أربَعَ تكبيراتٍ، فقالَ: «هذا النَّجاشِيُّ أَصْحَمَةُ». فقالَ المنافِقُونَ: انظُرُوا إلى هذا، يُصَلِّي عَلى عِلْجٍ نَصرانيٍّ لَم يَرَهُ قَطُّ. فأَنزَلَ اللهُ: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ الآية". ويُنظَر: (الدُّرُّ المنثور) لِلسُّيوطيِّ: 4/ 192. ورَواهُ أيضًا ابنُ عَدِيٍّ في (الكامِل): 4/ 345، مِن طَريقِ أبي بَكرٍ الهُذَليِّ عن قَتادَةَ عن سَعيدِ ابنِ المُسيِّبِ عن جابرٍ. وأورَدَهُ أيضًا الواحديُّ في (أسباب نُزولِ القُرآن): 271، بِلا إسنادٍ. والحَديثُ ضَعيفٌ؛ فيهِ أبو بَكرٍ الهُذَليُّ، مَتروكُ الحَديثِ، بل كذَّبَهُ بعضُهُم. وقالَ ابنُ حجرٍ في (الكافي الشّاف) - بِهامِشِ (الكَشّاف): 1/ 183: "ذَكَرَهُ الثَّعلَبيُّ مِن قَولِ ابنِ عبّاسٍ وقَتادَةَ... وذَكَرَهُ الواحديُّ بِلا إسنادٍ. ورَواهُ الطَّبريُّ، وابنُ عَدِيٍّ في تَرجَمَةِ أبي بَكرٍ الهُذَليِّ، واسمُهُ سلمى، وهو ضَعيفٌ". ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 355-356. وقد صَحَّ نُزولُ الآيةِ في المناسَبَةِ نفسِها ولكِنْ في ظُروفٍ مُختلِفَةٍ، إذ رَوى النَّسائيُّ في تفسيرِهِ، واللَّفظُ لهُ: ح108، والواحديُّ في (أسباب نُزولِ القُرآن): ح160، عن أَنَسٍ قالَ: "لَمّا جاءَ نَعيُ النَّجاشِيِّ قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «صَلُّوا عَلَيهِ». قالوا: يا رَسولَ اللهِ، نُصَلِّي عَلى عَبدٍ حَبَشيٍّ؟ فأَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ﴾". والحَديثُ صَحيحٌ. يُنظَر: الصَّحيحُ المسنَدُ مِن أسبابِ النُّزولِ: 70-71، والاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 352، وهِدايَةُ المستَنير: 166.

(195) تَبَيَّنَ في ما سَبَقَ أَنَّ اسمَهُ أَصْحَمَةُ. وثَبَتَ هذا أيضًا في الصَّحيحَيْنِ مِن رِوايَةِ جابرٍ، عندَ

• كانَ مَوتُ النَّجاشِيِّ في رَجَبٍ مِن سَنَةِ تِسعٍ[196]، ونَعاهُ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى النّاسِ في اليَومِ الذي ماتَ فيهِ، وصَلّى عليهِ بِالبَقيعِ، رُفِعَ إليهِ سَريرُهُ بِأَرضِ الحَبَشَةِ حتّى رَآهُ وهُوَ بِالمدينَةِ، فصَلّى عليه. وتكلَّمَ المنافِقُونَ فقالوا: أَيُصَلِّي على هذا العِلْجِ؟ فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾[197]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 262)*

البُخاريّ: ح1334، كتاب الجَنائز، باب (التَّكبير عَلى الجَنائزِ أربَعًا)، ومُسلِم: ح2205، كتاب الجَنائز، باب (في التَّكبيرِ عَلى الجَنازَة).

(196) يُنظَر: الإصابَة: 1/ 206.

(197) سَبَقَ تخريجُهُ في تعليقٍ قَريبٍ.

تَفْسيرُ سُورَةِ النِّساء

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ (النساء: 3):

• مِن أفعالِ السَّلْبِ. . . : أَقْسَطَ الرَّجُلُ، إذا عَدَلَ[1]، أي: أزالَ القِسْطَ، وهو الاعوجاجُ[2]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 294)*

• آخِرُ ما أوصى بِهِ عليهِ السَّلامُ بِأَن قالَ: «**الصَّلاةَ، وَما مَلَكَتْ أَيمانُكُم**»[3]، حَرَّكَ بِها لِسانَهُ وما يَكادُ يُبينُ.

وفي قَولِهِ: «**مَلَكَتْ أَيمانُكُم**» قَولانِ:

قيلَ: أرادَ: الرِّفْقَ بِالمَملوكِ.

وقيلَ: أرادَ: الزَّكاةَ؛ لأَنَّها في القُرآنِ مَقرونَةٌ بِالصَّلاةِ، وهي مِن مِلكِ اليَمينِ. قالَهُ الخَطّابيُّ[4]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 577)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(البقرة: 129)**

---

(1) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 5/ 85.

(2) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 5/ 86.

(3) رَواهُ بِهذا اللفظِ ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح2697، و2698، كتاب الوَصايا، باب (هل أَوصى رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليه وسلَّمَ؟)، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. ورَوى أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح5156، كتاب الأَدَب، باب (في حَقِّ المَملوك)، عن عَلِيٍّ، قالَ: كانَ آخِرُ كَلام رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «الصَّلاةَ الصَّلاةَ، اتَّقوا اللهَ في ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُم». والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(4) يُنظَر: (غَريبُ الحَديث) لهُ: 1/ 565. وقالَ بعدَ ذلكَ: 1/ 565-566: "وقَد يكونُ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عَلِمَ بِما أَطلَعَهُ اللهُ عليهِ مِن غَيبِهِ وأَوحَى إليهِ مِن أَمرِهِ أَنَّ العَرَبَ تُنكِرُ الزَّكاةَ وتَمتَنِعُ مِن أَدائها إلى القائمِ مِن بَعدِهِ، وتَفزَعُ في ذلك إلى الشُّبهَةِ التي قد تعلَّقَ بها أَهلُ الرِّدَّةِ فاحتَجُّوا بِها على أَبي بَكرٍ فقالوا: إنَّ فَرضَ الزَّكاةِ قَد انقطَعَ بِمَوتِ رَسولِ اللهِ، وإنَّهُ لَيسَ

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ۞ وَلَكُمۡ نِصۡفُ مَا تَرَكَ أَزۡوَٰجُكُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٞ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡنَۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡتُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّكُمۡ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَكُمۡ وَلَدٞ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكۡتُمۚ مِّنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۗ وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾ (النِّساء: 11-12):

• إنِّي نَظَرْتُ في ما بَيَّنَهُ اللهُ سُبْحانَهُ في كِتابِهِ مِن حَلالٍ وحَرامٍ، وحُدودٍ وأَحكامٍ، فلَم نَجِدْهُ افتَتَحَ شيئًا مِن ذلك بما افتَتَحَ به آيةَ الفَرائضِ، ولا خَتَمَ شيئًا مِن ذلك بما خَتَمَها بهِ، فإنَّه قالَ في أوَّلِها: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾ (النِّساء: 11)، فأَخبَرَ تَعالى عن نَفسِهِ أنَّهُ مُوصٍ؛ تَنبيهًا عَلى حِكمَتِهِ في ما أَوصى بهِ، وعَلى عَدلِهِ، ورَحمَتِهِ.

أمّا حِكمَتُهُ فإنَّه عَلِمَ سُبْحانَهُ ما تَضَمَّنَهُ أَمرُهُ مِن المصلَحَةِ لِعِبادِهِ، وما كانَ في فِعلِهِم قبلَ هذا الأمرِ مِن الفَسادِ؛ حَيثُ كانوا يُوَرِّثُونَ الكِبارَ ولا يُوَرِّثُونَ الصِّغارَ، ويُوَرِّثُونَ الذُّكُورَ ولا يُوَرِّثُونَ الإناثَ، ويَقولونَ: أَنُوَرِّثُ أَموالَنا مَن لا

لِلقائمِ بَعدَهُ أَخذُها؛ لأنَّ الخِطابَ في قولِهِ: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ﴾ (التَّوبة: 103) خارِجٌ مخرجَ الخُصوصِ لهُ، وأنَّ غَيرَهُ مِن أُمَّتِهِ لا يَتَّسِعُ لِلتَّطهيرِ والتَّزكيةِ. ولِذلك يقولُ شاعِرُهُم:

أَطَعْنا رَسولَ اللهِ ما كانَ بَيْنَنا … فَوا عَجَبًا ما بالُ مُلْكِ أبي بَكْرِ

فقَطَعَ رَسولُ اللهِ دَعواهُم هذهِ بِأَن جَعَلَ آخِرَ كَلامِهِ الوَصِيَّةَ في الصَّلاةِ خَلفَ الأئمَّةِ بَعدَهُ، وأَداءِ الزَّكاةِ إليهِم. وعَقَلَ أبو بَكرٍ هذا المعنى مِن الآيةِ والخَبَرِ، فاحتَجَّ بهِ عَلى الصَّحابَةِ فقالَ: واللهِ لأُقاتِلَنَّ مَن فَرَّقَ بينَ الصَّلاةِ والزَّكاةِ".

يَركَبُ الفَرَسَ ولا يَضرِبُ بِالسَّيفِ ويَسوقُ الغَنَمَ؟ فلَو وَكَلَهُم اللهُ إلى آرائِهِم وتَرَكَهُم معَ أهوائِهِم لَمالَتْ بِهِم الأَهواءُ عندَ الموتِ معَ بعضِ البَنِينَ دونَ بَعضٍ، فأدّى ذلك إلى التَّشاجُرِ والتَّباغُضِ والجَورِ وقِلَّةِ النَّصَفَةِ، فانتَزَعَ الوَصِيَّةَ منهُم وردَّها إلى نَفسِهِ دُونَهم لِيُرضى بِعِلمِهِ وحُكمِهِ، ولِذلك قالَ تعالى حينَ خَتَمَ الآيَةَ: ﴿وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ (النِّساء: 12)، وقالَ قبلَ ذلك: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النِّساء: 11).

وأمّا عَدْلُهُ فإنَّه سُبْحانَهُ سَوّى بَينَ الذُّكُورِ؛ لأَنَّهُم سَواءٌ في أحكامِ الدِّياتِ والعُقُولِ[5] ورَجاءِ المنفَعَةِ، وأنَّ صِغَرَ السِّنِّ لا يُبطِلُ حَقَّ الوِلادَةِ ولا مَعنى النَّسَبِ، وأنَّ كُلًّا منهُم فِلَقُ الأكبادِ وشَجا الحُسّادِ، ولِذلك قالَ تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾، ولَم يَقُلْ: بِأَولادِكُم؛ لأَنَّهُ أرادَ: العَدْلَ فيهِم، والتَّحذيرَ مِن الجَورِ عَلَيهِم. وجاءَ بِاللَّفظِ عامًّا غيرَ مَقصورٍ على الميراثِ أو غيرِهِ. ولِذلك قالَ النَّبيُّ عليهِ السَّلامُ: «**إنِّي لا أَشهَدُ على جَورٍ**»[6]، وذلك أيضًا قالَهُ في هِبَةٍ فَضَّلَ بها بَشيرُ بنُ سَعدٍ بعضَ ولدِهِ على بعضٍ؛ لأنَّه رَأى اللهَ تَعالى قد أَمَرَ بِالعَدلِ فيهِم أمرًا غَيرَ مَقصورٍ عَلى بابٍ دونَ بابٍ. ولِذلك رأى كَثيرٌ مِن العُلَماءِ ألّا يُفَضَّلَ في الهِبَةِ والصَّدَقَةِ ابنٌ عَلى بِنتٍ إلّا بِما فَضَّلَهُ اللهُ بِهِ، لِلذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ، وهوَ قَولُ أَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ.

وكانوا يَستَحِبُّونَ العَدلَ في البَنِينَ حتّى في القُبلَةِ. ورأى رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَجُلًا قاعِدًا، فجاءَ طِفلٌ لهُ فأَقعَدَهُ في حَجْرِهِ، وجاءَتْ بِنتٌ لهُ صَغيرَةٌ فأَقعَدَها عَلى الأَرضِ، فقالَ لهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**أَلَيْسَتْ بِوَلَدِكَ؟**»، أو كما قالَ. قالَ: بَلى. قالَ: «**فاعْدِلْ فيهِما**»[7]. وهذا كُلُّهُ مُنتَزَعٌ مِن قولِهِ سُبْحانَهُ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾.

---

(5) العُقُولُ: جَمعُ (عَقْل)، وهو الدِّيَةُ أيضًا. وأَصلُهُ أَنَّ القاتِلَ كانَ إذا قَتَلَ قَتيلًا جَمَعَ الدِّيَةَ مِن الإِبِلِ، فعَقَلَها بِفِناءِ أولياءِ المقتولِ. يُنظَر: مُعجَمُ المُصطَلَحاتِ والألفاظِ الفِقهِيَّة: 2/ 526.

(6) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4158، كتاب الهِبات، باب (كَراهَةِ تَفضيلِ بَعضِ الأَولادِ في الهِبَة).

(7) رَوى نَحوَهُ ابنُ أَبي الدُّنيا في (كِتابِ العِيال): ح36، وقالَ مُحَقِّقُهُ: 113: "حَديثٌ مُرسَلٌ، رِجالُهُ رِجالُ الصَّحيحِ... ولِهذا الحَديثِ شاهِدٌ جَيِّدٌ أَخرَجَهُ البَزّارُ في مُسنَدِهِ".

وما تضَمَّنَتْهُ وَصِيَّتُهُ مِن الرَّحمةِ إلى ما ذَكَرْنا مِن العَدلِ والحِكمَةِ فإنَّهُ جَعَلَ لِلبَناتِ حَظًّا في أموالِ آبائِهِنَّ رَحمةً منهُ لِضَعفِهِنَّ، وتَرغيبًا في نِكاحِهِنَّ؛ لأنَّ المرأَةَ تُنكَحُ لِمالِها وجَمالِها ولِدِينِها، فعلَيكَ بِذاتِ الدِّينِ. قالَ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**اتَّقُوا اللهَ فِي الضَّعيفَيْنِ**»[8]، يَعني: المرأَةَ واليَتيمَ. فكانَ مِن رَأفَتِهِ بِهِنَّ أن قَسَمَ لَهُنَّ معَ الذُّكورِ، وكانَ مِن عَدْلِهِ أن جَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثلَ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ؛ لِما يَلزَمُ الذُّكورَ مِن الإنفاقِ والصَّداقِ إذا بَلَغوا النِّكاحَ، ولِما أوجَبَ عَلَيهِم مِن الجِهادِ لِلأَعداءِ والذَّبِّ عن النِّساءِ. وجَعَلَ حَظَّهُم مِثلَيْ حَظِّ الإناثِ كما جَعَلَ حَظَّ الرَّجُلِ مِثلَ حَظَّي الأُنثى في الشَّهاداتِ والدِّياتِ؛ لأَنَّهُنَّ ناقِصاتُ عَقلٍ ودِينٍ؛ لِلحَيضِ المانعِ لَهُنَّ في بَعضِ الأَوقاتِ مِن الصِّيامِ والصَّلَواتِ. فجَمَعَ بينَ العَدلِ والرَّحمةِ، ونَبَّهَ عَلى العِلمِ والحِكمَةِ.

وانتَبِهْ أَيُّها التّالي لِكتابِ اللهِ، المأمورُ بِتَدَبُّرِهِ: كيفَ قالَ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ بِلَفظِ (الأَولاد) دونَ لَفظِ (الأَبناء)؛ لِما سنَذكُرُهُ مِن الفَرقِ بينَهُما إن شاءَ اللهُ.

ثُمَّ أَضافَ (الأَولاد) إليهِم بِقولِهِ: ﴿أَوْلَٰدِكُمْ﴾، ومَعلومٌ أَنَّ الوَلَدَ فِلْذَةُ الكَبِدِ، وذلكَ مُوجِبٌ لِلرَّحمَةِ الشَّديدَةِ؛ فمَعَ أَنَّه أَضافَ (الأَولاد) إليهِم جَعَلَ الوصِيَّةَ لِنَفسِهِ دونَهُم؛ لِيَدُلَّ على أَنَّه أَرأَفُ وأَرحَمُ بِالأَولادِ مِن آبائهِم؛ أَلا تَرى أَنَّهُ لا يَحْسُنُ أَن يقولَ العَبدُ لأَخيهِ: أُوصِيكَ في أَولادِكَ؟؛ لأَنَّ أَبا الوَلَدِ أَرحَمُ بِهِم، فكيفَ يُوصيهِ غيرُهُ بِهِم؟، وإنَّما المعروفُ أَن يقولَ: أُوصيكَ بِوَلَدي خَيرًا. فلَمّا قالَ اللهُ تبارَكَ وتعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾، عُلِمَ أَنَّ رَبَّ الأَولادِ أَرحَمُ بِالأَولادِ مِن الوالِدِينَ لَهُم حيثُ أَوصى بِهِم وفيهِم. ولِذلك قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ في امرأَةٍ رآها قد أَلقَتْ بِنَفسِها على ابنِها في بعضِ المغانِمِ: «**اللهُ أَرْحَمُ**

---

(8) رَواهُ ابنُ عَساكِرٍ في (تاريخ مَدينَةِ دِمَشق): 52/ 38، عن ابنِ عُمَرَ، ولفظُهُ عِندَهُ: «اتَّقُوا اللهَ فِي الضَّعيفَيْنِ: المَملوكِ، والمرأَةِ»، وضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ في (ضَعيف الجامِعِ الصَّغير): ح119.

بِعَبدِهِ المؤمِنِ مِن هذِهِ بِوَلَدِها»[9]. وكذلك قالَ في الحُمْرةِ التي أُخِذَ فِراخُها فألقَتْ نَفسَها عَلَيهِم حتّى أطبقَ عَلَيها الكِساءُ مَعَهُم، فقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «أتَعْجَبُونَ مِن رَحمَةِ هذِهِ بِفِراخِها؟ فاللهُ أَرْحَمُ بِعَبدِهِ المؤمِنِ مِنها»[10]. وحَسْبُكَ بِقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ (يوسف: 64)، فالأَبوانِ مِن الرّاحِمِينَ، فاللهُ تعالى أرحَمُ منهُما، فلِذلكَ أوصى الآباءَ بأولادِهِم، وإن كانَ المعروفُ ألّا يُوصى والِدٌ بِوَلَدِهِ، وإنَّما يُوصي الإنسانُ غَيرَهُ بِوَلَدِ نَفسِهِ إذا غابَ عنهُ، وأمّا أن يُوصى والِدٌ بِوَلَدِ نَفسِهِ فغَيرُ مَعروفٍ في العادَةِ؛ لأنَّ لِلوالِدِ أن يقولَ: أنا أرحَمُ بِولدي مِنكَ فكيفَ تُوصيني بِهِم؟ فَسُبحانَ مَن هُوَ أرحَمُ الرّاحِمِينَ وأعدَلُ الحاكِمِينَ.

وقالَ سُبحانَهُ: ﴿يُوصِيكُمُ﴾، بِلَفظِ الفِعلِ الدّائم لا بِلَفظِ الماضي كما قالَ في غَيرِ آيةٍ نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ (النُّور: 1)، ونَحوِ قولِهِ: ﴿فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ (القصص: 85)، ونَحوِ قولِهِ: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ﴾ (الأنعام: 151)، ونَحوِ قولِهِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (البقرة: 183)، و: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ (البقرة: 216)، ولم يَقُلْ ها هُنا كذلك، وإنَّما قالَ: ﴿يُوصِيكُمُ﴾. والحِكمَةُ في ذلك، واللهُ أعلَمُ، أنَّ الآيةَ ناسِخَةٌ لِلوَصيَّةِ المكتوبةِ عَلَيهِم في قولِهِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ (البقرة: 180) الآية، فلَمّا نَسَخَ الوَصِيَّةَ الماضيةَ واستأنَفَ حُكمًا آخَرَ جاءَ بِلَفظِ الفِعلِ المستأنفِ؛ تَنبيهًا على نَسخِ ما مَضى والشُّروعِ في حُكمٍ آخَرَ، فقالَ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾.

---

(9) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5999، كتاب الأدَب، باب (رَحمَة الوَلَدِ وتَقبيله ومُعانَقَته)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6912، كتاب التَّوبَة، باب (في سَعَةِ رَحمَةِ اللهِ تَعالى وأنَّها سَبَقَتْ غَضَبَه).

(10) رَواهُ الحارِثُ بنُ أبي أُسامَةَ في مُسنَدِهِ عن رَجُلٍ مِن أصحابِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ولَفظُهُ: "كُنّا مَعَ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في سَفَرٍ، فأصابَ بَعضُهُم فَرخَ عُصفورٍ، فجَعَلَ يَقَعُ عَلى رِحالِهِم. فأمَرَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أن يُرَدَّ عَلَيهِ فَرخُهُ، قالَ: «لَلَّهُ أرْحَمُ بِعِبادِهِ مِن هذا العُصفورِ بِفَرخِهِ». يُنظَر: المَطالِبُ العالِيَة: 3/ 29، كتاب البِرِّ والصِّلَة، باب (في سَعَةِ رَحمَةِ اللهِ تَعالى). والحَديثُ ضَعَّفَهُ مُحَقِّقُ الكتابِ.

وجاءَ بِالاسمِ الظّاهِرِ ولم يَقُلْ: أُوصيكُم، ولا: نُوصيكُم، كما قالَ: ﴿نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ﴾ (القصص: 3)، و: ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ (الأعراف: 101)؛ لأَنَّه أَرادَ تَعظيمَ هذه الوَصِيَّةِ والتَّرهيبَ مِن إضاعَتِها كما قالَ: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ﴾ (النُّور: 17)، و: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ (آل عمران: 28). فمَتى أَرادَ تَعظيمَ الأَمرِ جاءَ بِهذا الاسمِ ظاهِرًا؛ لأَنَّه أَهيَبُ أَسمائِهِ وأَحَقُّها بِالتَّعظيمِ، واللهُ أَعلَمُ.

وقالَ: ﴿فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾، ولَم يَقُلْ: فِي أَبنائِكُم؛ لأَنَّ لَفظَ (الوِلادَة) هو الذي يَليقُ بِمسأَلةِ الميراثِ، ففي تَخصيصِ هذا اللفظِ فِقهٌ وتَنبيهٌ:

أَمّا الفِقهُ فإنَّ الأَبناءَ مِن الرَّضاعَةِ لا يَرِثُونَ؛ لأَنَّهُم لَيسُوا بِأَولادٍ. وكذلك الابنُ المتبَنّى، فقد كانَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تبنّى زَيدًا[11] قَبلَ النَّسخِ لِلتَّبنِّي، فكانَ يَقولُ: أَنا ابنُ مُحَمَّدٍ، ولا يَقولُ: أَنا وَلَدُ مُحَمَّدٍ. ولِذلكَ قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾ (النِّساء: 23)؛ لأَنَّ الوَلَدَ لا يكونُ إلّا مِن صُلبٍ أَو بَطنٍ، غيرَ أَنَّ لَفظَ (الأَولاد) يَقَعُ على الذُّكورِ والإناثِ حَقيقَةً، فلِذلك عُدِلَ عَنهُ إلى لفظِ (الأَبناء) في آيةِ التَّحريمِ، وأَمّا في آيةِ المواريثِ فجاءَ بِلفظِ (الأَولاد) تَنبيهًا على المعنى الذي يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكمُ الميراثِ وهو التَّوَلُّدُ؛ فالمالُ حَياةُ البَشَرِ كما أَنَّ الماءَ حَياةُ الشَّجَرِ. ولِذلكَ عُبِّرَ في الرُّؤيا بِالماءِ عن المالِ[12]، وهوَ يَسري مِن الأَصلِ إلى الفَرعِ المتَوَلِّدِ مِنهُ أَشَدَّ مِن سَرَيانِ الماءِ مِن الفَرعِ إلى الأَصلِ. ولِذلك كانَ سَبَبُ الوَلَدِ في الميراثِ أَقوى مِن سَبَبِ الوالِدِ؛ لأَنَّ الوَلَدَ فَرعٌ مُتَوَلِّدٌ، فإلَيهِ يَسري المالُ أَقوى مِن سَرَيانِهِ إلى الأَبِ. وهذا المعنى بِعَينِهِ مَروِيٌّ عن زَيدِ بنِ ثابتٍ حينَ كلَّمَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عنهُ في ميراثِ الجَدِّ مَعَ الإخوةِ، فضَرَبَ لهُ المثَلَ في الشَّجَرَةِ لها فَرعانِ، وفي الفَرعِ الواحِدِ غُصنانِ، فإن

---

(11) رَوى ذلك البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4782، كتاب التَّفسير، باب (﴿ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6212، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (فَضائل زَيدِ بنِ حارِثَةَ وأُسامَةَ بنِ زَيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما).

(12) يُنظَر: كِتابُ تَعبير الرُّؤيا: 136.

قُطِعَ أَحَدُ الغُصنَيْنِ سَرَتِ القُوَّةُ والماءُ إلى الغُصنِ الباقي[13].

وإذا ثَبَتَ هذا فالجَدُّ إذَن الأَصلُ، والأَخُ أقوى سَبَبًا لأَنَّه يُدلي بِوِلادَةِ الأَبِ لهُ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ الوِلادةَ أقوى الأَسبابِ.

فإن قالَ الجَدُّ: وأَنا أَيضًا وَلَدتُ الميتَ، قيلَ لهُ: إنَّما وَلَدتَّ والِدَهُ، ووالِدُهُ قد وَلَدَ الإخوَةَ، فصارَ سببُهُم قَوِيًّا. وإنَّما لَم يَحجُبُوا الجَدَّ بِهذه القُوَّةِ لأَنَّ الجَدَّ أَصلٌ، ووَلَدُ الوَلَدِ وَلَدٌ، غيرَ أَنَّ الوَلَدَ أَحَقُّ منهُ ما دامَ حيًّا.

وقد اختُلِفَ: هل يَقَعُ على وَلَدِ الوَلَدِ اسمُ (الوَلَد) حقيقةً أو مَجازًا؟ والذي عِندي: أَنَّه حقيقةٌ، ولكِنَّ الوَلَدَ أَقرَبُ مِن وَلَدِ الوَلَدِ وإن شارَكَهُ في الاسمِ؛ لأَنَّ وَلَدَ الوَلَدِ لَم يَكُن وَلَدًا لِلجَدِّ إلّا بواسِطَةِ الوالِدِ.

فإن قيلَ: فإن تَصدَّقَ بِصَدَقَةٍ على وَلَدِهِ أَكانَ يُشارِكُهُم فيها وَلَدُ الوَلَدِ؟

قُلْنا: أَمّا الصَّدَقَةُ فالغَرَضُ بِها التَّمليكُ، فلا يتناولُ وَلَدَ الوَلَدِ إلّا بِتِبيانٍ مِن المتصَدِّقِ مُخَصِّصٍ عُمومَ اللفظِ، بِخِلافِ التَّحبيسِ فإنَّ القَصدَ به التَّعقيبُ دونَ التَّمليكِ، فتناوَلَ الوَلَدَ ووَلَدَ الوَلَدِ ما تَعاقَبُوا.

فإذا فَهِمْتَ هذا عَلِمْتَ أَنَّ لفظَ (البُنُوَّة) أوسَعُ مِن لفظِ (الوِلادَة)؛ لأَنَّ المقصودَ بِها الدَّعوةُ والنَّسَبُ، فإذا نَسَبْتَ فقد تَنسِبُ إلى والِدٍ وغيرِ والِدٍ؛ أَلا تَرى إلى قولِهِ تعالى: ﴿وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ (التَّوبة: 60)، فنَسَبَ إلى السَّبيلِ وليسَ بوالِدِهِ. وكذلك قولُهُم: ابنُ آوَى، وابنُ عِرْسٍ، وبَناتُ أَوبَرَ لِلكَمأَةِ، وبَناتُ نَعشٍ في النُّجومِ. ولا يَحسُنُ في شيءٍ مِن هذا لفظُ (الوَلَد). فَمِن هذا لَم يَرَ زَيدٌ رَحِمَهُ اللهُ حُجَّةً لِمَن قالَ مِن الصَّحابَةِ: إنَّ الجَدَّ كالأَبِ كما أَنَّ ابنَ الابنِ كالابنِ، لِقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ (الأعراف: 26)، و: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ (البقرة: 40)، ولِقولِهِ: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ﴾ (الحجّ: 78)؛ لأَنَّ هذا نَسَبٌ وتَعريفٌ، ولو ذَكَرَ

(13) رَواهُ عن الشَّعبيِّ عبدُ الرَّزّاقِ في (المصَنَّف): ح19058، والبيهقيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 6/ 247-248.

الوِلادَةَ لَكانَ لَهُم فيها حُجَّةٌ ومُتَعلَّقٌ لِما قَدَّمْناهُ مِن المقصودِ بِلفظِ (الوَلَد) ولفظِ (الابن) وفَرقِ ما بينَهُما.

و(الوَلَد) يَقَعُ على الذَّكَرِ والأُنثى، والواحِدِ والجَمعِ، بِخِلافِ (الابن)؛ لأَنَّه على وَزنِ (فَعَل) كـ(القَبَض) و(النَّفَض) و(الخَلَف)، وهو قابِلٌ لِصورةِ الفِعلِ مِن المفعولاتِ، فالوَلَدُ: مَولودٌ قابِلٌ لِصورةِ الفِعلِ الذي هو الوِلادَةُ، كما أَنَّ النَّفَضَ مِن الوَرَقِ قد قَبِلَ صورةَ الفِعلِ الذي هو النَّفْضُ، فوَقَعَ على الواحِدِ والجَميعِ مِن أَجلِ ذلك.

غيرَ أَنَّه قالَ في الآيةِ: ﴿فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾، فجَمَعَ الوَلَدَ لإضافتِهِ إلى ضَميرِ الجَمعِ، ولو كانَ مُضافًا إلى ضَميرِ الواحدِ لَجاءَ بلفظِ الإفرادِ وإن عَنى الجمعَ، لِقولِهِ عليه السَّلامُ: «**أَنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ولا فَخْرَ**»[14]، ولم يَقُلْ: أَولاد آدَمَ، فافهَمْهُ.

ومِن فَوائدِ لفظِ (الوَلَد) دلالتُهُ على أَنَّ الجَنينَ والسِّقْطَ المستَهِلَّ يَرِثُ؛ لأَنَّه وَلَدٌ قد تَوَلَّدَ، وقَلَّما يُقالُ في مِثلِهِ: ابنُ فُلانٍ، حتّى يَكْبُرَ فَيُنسَبَ إلى الأَبِ؛ لأَنَّ لفظَ (البُنُوَّة)، كما قدَّمْنا، موضوعٌ لِلنَّسَبِ، بِخِلافِ لفظِ (الوَلَد)؛ أَلا تَرى أَنَّهُم يقولونَ في الأَنسابِ: ابنُ فُلانِ بنِ فُلانِ بنِ فُلانٍ؟

وقولُهُ: ﴿فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ﴾ تَضَمَّنَ أَلّا يَرِثَ الوَلَدُ العَبدُ الأَبَ الحُرَّ؛ لِقولِهِ: ﴿فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾ بإضافةِ التَّعريفِ، ولَم يَقُلْ: يُوصِيكُمُ اللهُ فِي ما وَلَدتُّم. وعَرَّفَ الأَولادَ بِالإضافةِ إلى والِدِيهم، والعَبدُ لا يُعَرَّفُ بِالإضافةِ إلى والِدِهِ، إنَّما يُقالُ فيهِ: عَبدُ فُلانٍ، ومَملوكُ فُلانٍ، فيُعَرَّفُ بِالإضافةِ إلى سَيِّدِهِ، ويُقالُ في وَلَدِ الحُرِّ: وَلَدُ فُلانٍ، وابنُ فُلانٍ، فدَلَّ ذلك على انقِطاعِ الميراثِ بينَهُما.

وتَضَمَّنَ هذا الفِقهَ أَيضًا قولُهُ: ﴿لِلذَّكَرِ﴾ بِلامِ التَّمليكِ؛ لأَنَّ لامَ الإضافةِ ها هُنا إنَّما هي لإضافةِ المِلكِ، والعَبدُ لا يَملِكُ ملكًا مُطلَقًا؛ لأَنَّ السَّيِّدَ لهُ أَن يَنتزِعَ

(14) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح4673، كتاب السُّنَّة، باب (في التَّخييرِ بَينَ الأَنبياءِ عَلَيهِم الصَّلاةُ والسَّلامُ)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح4308، كتاب الزُّهد، باب (ذِكر الشَّفاعَة)، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

مالَهُ منهُ. وأكثرُ العُلَماءِ يقولونَ: لا يَملِكُ بِحالٍ مِن الأَحوالِ. فَعلى كِلا الوجهَيْنِ لا يَصِحُّ أن يَدخُلَ العَبدُ في عُمومِ هذا اللَفظِ، أعني: قولَهُ: ﴿لِلذَّكَرِ﴾، ولا في قولِهِ: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾.

وإذا مَنَعَ الرِّقُّ مِن الميراثِ فأحرى أن يَمنَعَ الكُفرُ؛ لأنَّ الرِّقَّ أثَرُ الكُفرِ، والسِّباءُ الذي أوجَبَهُ الكُفرُ. فخَرَجَ مِن هذا ألّا يَرِثَ الكافِرُ المسلِمَ.

وقولُهُ: ﴿لِلذَّكَرِ﴾ بالألِفِ واللامِ التي لِلجِنسِ مع اللَفظِ المشتَقِّ مِن الذُّكورةِ، يَدُلُّ على العُمومِ، وعلى تَعليقِ الحكمِ بِالصِّفةِ التي مِن الذُّكورةِ. فلو قالَ: لِلذَّكَرِ مِنْهُم مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ، لَكانَ هذا الحُكمُ مَقصورًا على الأولادِ دونَ غيرِهِم، فلَمّا لَم يَقُلْهُ دَخَلَ فيه الإخوةُ، فكانَ لِلذَّكَرِ مِنْهُم حَظُّ الأُنْثَيَيْنِ إذا وَرِثُوا. وكذلك الأَبَوانِ: لِلأُمِّ الثُّلُثُ، ولِلأَبِ الثُّلُثانِ إذا وَرِثَا، لِعُمومِ قولِهِ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾.

فإن قيلَ: قد تَقَدَّمَ ذِكرُ الأَولادِ، فَمِن هناكَ استَغنى عن أن يقولَ: مِنْهُم.

قُلْنا: لو قالَ: مِنْهُم، لَكانَ لَفظًا يُخَصِّصُ العُمومَ تَخصيصًا أقوى مِن تَخصيصِ ذلك المعنى؛ لأنَّ دليلَ اللَفظِ أقوى مِن دَليلِ المعنى؛ لأَنَّهُ ليسَ مِن لفظٍ إلّا وهو مُتَضَمِّنٌ لِمعنًى، فصارَ أَقوَى مِن مَعنًى دونَ لَفظٍ، كما في صِناعةِ النَّحوِ: العامِلُ اللَفظِيُّ أقوى مِن المعنَوِيِّ، فافْهَمْ هذا في صِناعَةِ الأُصولِ.

واعلَمْ أنَّ خُصوصَ أوَّلِ الكلامِ لا يَمنَعُ مِن عُمومِ آخِرِهِ إذا كانَتْ صيغتُهُ صيغَةَ العُمومِ مِثل ما في هذا الموضِعِ وهو قولُهُ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾.

وقولُهُ: ﴿مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾ بِلامِ التَّعريفِ التي لِلجِنسِ دَلَّ على أنَّ الأُنْثَيَيْنِ قد استحَقَّتا الثُّلُثَيْنِ؛ إذ الأُنثى الواحِدَةُ لها معَ الذَّكَرِ الثُّلُثُ، فإذا لَم يَكُنْ ثَمَّ ذَكَرٌ وكانَت اثنَتانِ فلَهُما الثُّلُثانِ بِهذا اللَفظِ القُرآنيِّ. فإذا ثَبَتَ هذا فَمِن ثَمَّ قالَ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ مُبَيِّنًا لِحُكمِ الثَّلاثِ وما هو أكثَرُ مِنهُنَّ، مُستَغنِيًا عن بيانِ حُكمِ الاثنتَيْنِ؛ لأَنَّه قد بَيَّنَهُ بِدلالةِ اللفظِ كما تَقَدَّمَ.

وظَنَّ كثيرٌ مِن النّاسِ أنَّ تَوريثَ الثُّلُثَيْنِ لِلبِنتَيْنِ إنَّما هو بِالقِياسِ على

الأُختَيْنِ. وقالَ بعضُهُم: إنَّما عُرِفَ ذلك بِالنِّسبةِ الوارِدَةِ. وقالَ بعضُهُم: إنَّما عُرِفَ مِن الفَحوى لا مِن اللَفظِ؛ لأنَّ الواحِدَةَ إذا كانَ لها الثُّلُثُ مع الذَّكَرِ فأَحرى أن يكونَ لها الثُّلُثُ معَ عَدَمِ الذَّكَرِ.

والذي عندي: أنَّ اللفظَ مُغْنٍ عن هذا، وكافٍ شافٍ، لِما قَدَّمْناهُ، والحَمدُ لِلَّهِ.

وقولُهُ تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾، قد يُقالُ: لِمَ كنى بِضَميرِ الجَمعِ المؤنَّثِ ولَم يتقَدَّم ما يَعودُ عليه في اللَفظِ؟

قُلْنا: لو تَقَدَّمَ ذِكرُ جَمعٍ مُؤنَّثٍ في اللَفظِ لاستَغنى أن يقولَ: ﴿نِسَآءً﴾، ولَقالَ: فَإِنْ كُنَّ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ، كما قالَ في الأَخَواتِ: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ ذِكرُ (أُخت)، ولَم يتقَدَّمْ هُنا إلّا ذِكرُ (الأَولاد)، فقالَ الطَّبريُّ، حاكِيًا عن الكُوفِيِّينَ، بِعَودِ الضَّميرِ على المتروكاتِ، كأَنَّهُ قالَ: المتروكات. واختارَ هذا القولَ، وضَعَّفَ قولَ مَن قالَ: يَعودُ على (الوَلَد)؛ لأنَّ الوَلَدَ يَجمَعُ المذَكَّرَ والمؤنَّثَ، والمذَكَّرُ يُغَلَّبُ على المؤنَّثِ في الجَمعِ[15].

والذي اختارَهُ، عِندي، غيرُ صَحيحٍ؛ لأَنَّهُ فيه عَودُ الضَّميرِ على ما ليسَ في اللَفظِ وتَركُ اللَفظِ الظّاهِرِ. وإنَّما كانَ يَلزَمُ تغليبُ المؤنَّثِ على المذَكَّرِ لو عادَ الضَّميرُ على جُملَةِ الأَولادِ، وإنَّما يعودُ على البَعضِ، وذلك البَعضُ هُم النِّساءُ، والاسمُ المضمَرُ هو الظّاهِرُ، والمتكلِّمُ لا يُريدُ سِوى ذلك الاسمِ، وعنه يُخبِرُ، وحُكمَهُ يُريدُ أن يُبَيِّنَ، فلِذلك قالَ: ﴿كُنَّ﴾، كما قالَ: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾، فجاءَ بِضَميرِ الواحدةِ التي يُريدُ أَن يُبَيِّنَ حُكمَها، وهي وَلَدٌ كما أَنَّ النِّساءَ وَلَدٌ، وهذا بَيِّنٌ.

وقد حَكى سيبَوَيْهِ: مَنْ كانَتْ أُمَّكَ؟ بِالنَّصبِ. فأَنَّثَ الاسمَ الأَوَّلَ لأَنَّهُ هو الأَخيرُ في المعنى[16]. وأَعجَبُ مِن هذا قولُهُم: إنَّهُ قامَ زيدٌ، وإذا أَخبَرُوا عن

---

(15) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 4/ 276. والقَولُ الذي ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ حَكاهُ الطَّبريُّ عن بَعضِ نَحْوِيِّي البَصرةِ والكُوفَةِ، لا عن الكُوفِيِّينَ مُطلَقًا.

(16) نَصُّ قَولِ سيبَوَيْهِ في (الكِتاب): 1/ 51: "قالَ بَعضُ العَرَبِ: مَنْ كانَتْ أُمَّكَ؟ حيثُ أَوقَعَ (مَنْ) على مُؤَنَّثٍ".

المؤنَّثِ قالوا: إنَّها قامَتْ هِندُ، فأَنَّثُوا لِيُشاكِلَ أَوَّلُ الكلامِ آخِرَهُ وإن لَم يَكُن الاسمُ الأَوَّلُ هو الثّاني.

فإن قُلْتَ: إنَّما هو ضَميرُ (القِصَّة).

قُلْنا: وإن كانَ ضَميرَ (القِصَّة) فقد اختارُوهُ على ضَميرِ (الأمر) في هذا الموضِعِ لِلمُشاكَلَةِ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ (الحجّ: 46)، ولَم يَقُلْ: إنَّهُ. وقالَ: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ (لقمان: 16). ونَحوُ مِن الأَوَّلِ قولُهُم: بِحَسْبِكَ زيدٌ، فأَدخَلُوا الباءَ على (حَسْب) وهُم يُريدونَ زَيدًا لأَنَّهُ هوَ. ويَعْضُدُ هذا قولُ الشّاعرِ:

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتى يُصابُ بِبَعْضِ الذي في يَدَيْهِ[17]

فأَدخَلَ الباءَ على اسمِ (ليسَ)، وإنَّما مَوضِعُها الخبَرُ لأَنَّهُ هوَ. وقولُ الرّاجِزِ:

إنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ

إن لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلى مَن يَتَّكِلْ[18]

وكانَ حَقُّهُ أن يقولَ: مَن يَتَّكِلُ عَلَيهِ، فأَدخَلَ الحَرفَ على الأَوَّلِ لأَنَّهُ هوَ الثّاني. وكذلك جاءَ بِضَميرِ جَماعةِ المؤنَّثِ عائدًا على (الأَولاد) لأَنَّهُ لَم يُرِدْ مِنهُم إلّا النِّساءَ، والذي أُضمِرَ هو الذي أُظهِرَ، ولا مَعنى لإنكارِ مَن أَنكَرَ.

وقولُهُ: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ يَعني: ما تَرَكَ المالِكُ، ولَم يتقَدَّمْ لهُ ذِكرٌ، ولكِن لَمّا كانَ الكلامُ في مَعرِضِ البَيانِ لِقَسْمِ المواريثِ عُلِمَ أَنَّ الضَّميرَ عائدٌ على الموروثِ.

وقولُهُ: ﴿تَرَكَ﴾، أَي: خَلَّفَ، وليسَ التَّركُ ها هُنا بِفِعلٍ. وقد يكونُ التَّركُ فِعلًا يُثابُ عليه صاحِبُهُ أو يُعاقَبُ، كتَركِ الطّاعةِ أو تَركِ المعصِيَةِ؛ لأَنَّهُ لا جَزاءَ

(17) نُسِبَ البيتُ إلى مَحمودٍ الوَرّاقِ في: البَيان والتَّبيين: 3/ 197، والكامِل في اللُّغَةِ والأَدَب: 2/ 705.

(18) الرَّجَزُ مَجهولُ القائلِ، وهو مِن شَواهِدِ: الكِتاب: 3/ 81، وخِزانَة الأَدَب: 10/ 143.

إلّا على فِعلٍ، وأمّا ها هُنا فالتَّركُ عِبارةٌ عَمّا خَلَّفَ الميتُ، أي: يَبقى بعدَ ارتِحالِهِ، فعَبَّرَ بِالتَّركِ مَجازًا، مِن مَجازِ التَّشبيهِ؛ لِشَبَهِ حالِهِ بِحالِ المسافِرِ، فإنَّه يَترُكُ ما يَترُكُ لأَهلِهِ ويَسيرُ.

وإذا ثَبَتَ هذا فلا يَجوزُ أن يتعلَّقَ حَرفُ الجَرِّ مِن قولِهِ في آخِرِ الآيةِ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ﴾ بـ﴿تَرَكَ﴾ وإن كانَ يَليهِ في اللفظِ ظاهِرًا، ولِذا تعلُّقُهُ بالاستِقرارِ المضمَرِ في قولِهِ: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا﴾، أي: استَقَرَّ لَهُنَّ الثُّلُثانِ مِن بَعدِ وَصِيَّةٍ، أي: مِن بَعدِ إخراجِ وَصِيَّةٍ. ويَمتَنِعُ أيضًا تَعَلُّقُ حَرفِ الجَرِّ بـ﴿تَرَكَ﴾ لِوَجهٍ آخَرَ نَذكُرُهُ في آخِرِ المسألَةِ إن شاءَ اللهُ.

فإن قيلَ: ما فائدَةُ هذا النَّحوِ في هذا الموضِعِ، وما فِقْهُهُ، تَعَلَّقَ بِالـ(ترك) أو لَم يَتَعَلَّقْ؟

قُلْنا: فِقهُ ذلك أنَّ الكَفَنَ وجَهازَ الميتِ لَيسَ لِلوَرَثَةِ فيهِ حَقٌّ؛ لأَنَّ حَقَّهُم لَم يَجِبْ لَهُم إلّا بَعدَ مَوتِهِ وبَعدَ إخراجِ الوَصِيَّةِ والدَّيْنِ. ولَو جَعَلْنا حَرفَ الجَرِّ مُتَعَلِّقًا بـ﴿تَرَكَ﴾ لَكانَ المعنى مُجْمَلًا غَيرَ مُبَيَّنٍ، ولَكانَ ما تَرَكَ بَعدَ ما أوصى يَدخُلُ فيهِ الكَفَنُ وغيرُهُ؛ لأَنَّ الوَصِيَّةَ إنَّما هي قَبلَ الموتِ، ولَو وَجَبَ لَهُم ذلك بإثرِ الوَصِيَّةِ ومِن بَعدِ تَركِهِ لِما تَرَكَ أن يُوصى فيهِ، كانَ الكَفَنُ لَهُم، ولَو كانَ لَهُم لَم يُجبَرُوا على تَكفينِهِ، ولَكانوا بِما كَفَّنُوهُ مَأجُورِينَ على إحسانِهِم بِها. وليسَ الأَمرُ على ذلك بِإجماعٍ.

ويَدُلُّ على ذلك أيضًا قولُهُ: ﴿يُوصِى﴾، ولَم يَقُلْ: يُوصِيها؛ وذلك لأَنَّ الوَصِيَّةَ قَولٌ يَقولُهُ، والوَصِيَّةُ أيضًا الشَّيءُ الذي وَصّى بِهِ، وأَنَّ المعنى: مِن بَعدِ إخراجِ ما يُوصي بِهِ، لا مِن بَعدِ تَركِهِ لِلإيصاءِ. والوَصِيَّةُ إذَن تكونُ بِمَعنى المصدَرِ وهو (الإيصاءُ)، وتكونُ المالَ الموصى فيهِ، تقولُ: قُبِضَتْ وَصِيَّةٌ، وحُمِدَتْ وَصِيَّةٌ، أي: حُمِدَ إيصاؤُهُ وفِعلُهُ.

و(الدَّيْنُ) أيضًا يكونُ مَصدَرًا مِن (دِنْتُ أَدِينُ)، وذلك قولُهُ: ﴿تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ﴾ (البقرة: 282)، ويكونُ المالَ المأخوذَ بِالدَّينِ، تقولُ: قد قَضى دَيْنَهُ، واللهُمَّ اقْضِ عنّا الدَّيْنَ. وهو هُنا الاسمُ لا المصدَرُ كما أَنَّ الوَصِيَّةَ كذلك.

ومِمّا يَمنَعُ أَن يَتَعَلَّقَ الجارُّ في قولِهِ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٍ﴾ بِالـ(تَّرْك) ويُوجِبُ أَن يَتَعَلَّقَ بِالفِعلِ المضمَرِ في قولِهِ: لَهُنَّ، أي: وَجَبَ لَهُنَّ واستَقَرَّ لَهُنَّ، أَنَّ حَرفَ (مِن) إذا دَخَلَ على الظَّرفِ دَلَّ على ابتِداءِ غايَةٍ ولَم يَدُلَّ على انتِهاءٍ، تقولُ: نَحنُ في هذا البَلَدِ مِن يوم كذا، ومِن عام كذا، فالمقامُ إذَن في البَلَدِ مُستَمِرٌّ. فإذا جِئْتَ بِفِعلٍ مُنقَضٍ غيرِ مُستَمِرٍّ قُلْتَ: كَلَّمْتُهُ عامَ كذا، وقَبلَ كذا، وبَعدَ كذا، بِغيرِ (مِن)، فيكونُ الظَّرفُ مُحيطًا بِالفِعلِ مِن طَرَفَيْهِ، فإن جِئْتَ بِـ(مِن) لَم تَزَلْ إلّا على الطَّرَفِ الواحِدِ وهو الابتِداءُ. والتَّركُ ليسَ بِفِعلٍ مُستَمِرٍّ، ولا هو أيضًا فِعلٌ فيُؤَرَّخَ بِـ(بَعد) و(قَبل)، فثَبَتَ أَنَّ الحَرفَ مُتَعَلِّقٌ بِما قُلْنا.

ومِن شَواهِدِ ما قُلْنا في (مِن) وتَعَلُّقِها: قولُهُ سُبحانَهُ خَبَرًا عن أَهلِ الجنَّةِ: ﴿إِنَّا كُنَّا قَبۡلُ فِيٓ أَهۡلِنَا مُشۡفِقِينَ﴾ (الطُّور: 26) لَمّا ذَكَرَ الفِعلَ المنقَضِيَ وهو الإشفاقُ، فلَمّا ذَكَرَ الدُّعاءَ قالَ: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ﴾ (الطُّور: 28)، بِزِيادَةِ (مِن)؛ لأَنَّ دُعاءَهم مُستَمِرٌّ، يقولُ سُبحانَهُ: ﴿دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ (يونس: 10)، وقالَ: ﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴾ (يس: 57)، فدَعواهُم وافتِقارُهُم إلى اللهِ مُستَمِرٌّ في الآخِرَةِ، وبَدْؤُهُ مِن قَبلُ.

ثُمَّ إنَّ التَّركَ لا يُتَصَوَّرُ إلّا بَعدَ خُروجِ التّارِكِ عن دارِهِ ووَطَنِهِ، وما دامَ بينَ أَهلِهِ لا يُقالُ: تَرَكَ لَهُم كذا. فكذا الميتُ إذا خَرَجَ بِأَكفانِهِ وما يَحتاجُ إليه مِن جَهازِهِ، وذلك كُلُّهُ مِن مالِهِ، وحُرمَتُهُ حَيًّا كحُرمَتِهِ مَيتًا في ما يَجِبُ مِن سَترِ عَورتِهِ ونحوِ ذلك، فعِندَ ذلك يقولُ النّاسُ: ما تَرَكَ؟ وتقولُ الملائكةُ: ما قَدَّمَ؟

وقولُهُ: ﴿يُوصِي بِهَآ﴾ في مَوضِعِ الصِّفةِ لِلـ(وَصِيَّة)، والصِّفةُ تُقَيِّدُ الموصوفَ. وفائدةُ هذا التَّقييدِ أَن يُعلَمَ أَنَّ لِلمَيتِ أَن يُوصِيَ، ولَو قالَ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٍ﴾ لَتُوُهِّمَ أَنَّها وَصِيَّةُ غَيرِهِ أَو وَصِيَّةُ اللهِ المذكورةُ في أَوَّلِ الآيةِ.

وقالَ: ﴿يُوصِي بِهَآ﴾، ولَم يَقُلْ: مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ، ولا مِنْ بَعْدِ الوَصِيَّةِ التي يُوصي بِها؛ لِيَدُلَّ على أَنَّ الوَصِيَّةَ نَدْبٌ وليسَتْ بِفَرْضٍ قد وَجَبَ عليه، لأَنَّكَ تقولُ في الأَعمالِ الواجبةِ التي قد عُرِفَ وُجوبُها: يَكونُ كذا مِن بَعدِ صَلاتِنا، أَو مِن بَعدِ الصَّلاةِ، وفي ما لَم يُعْرَفْ وُجوبُهُ: افْعَلْ كذا أَو كذا مِن بَعدِ صَلاةٍ

تُصَلِّيها، أَو صَومٍ تَصومُهُ، أَو صَدَقَةٍ تُخرِجُها. فيَدُلُّ لَفظُ التَّنكيرِ على عَدَمِ الوُجوبِ، ويَدُلُّ لَفظُ التَّعريفِ على الفَرضِ المعروفِ، لا سيَّما وقد تَقَدَّمَ أَنَّ الوَصِيَّةَ كانَتْ مَفروضَةً بِقَولِهِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ الآية.

وقولُهُ: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾، وإخراجُ الدَّينِ لا شَكَّ قَبلَ إخراجِ الوَصِيَّةِ وبَعدَ الكَفَنِ؛ لأَنَّ الغُرَماءَ في حَياتِهِ لَم يَكُن لَهُم سَبيلٌ على كَفَنِهِ وما يُجَهَّزُ بهِ. وبُدِئَ بهِ في العَمَلِ قَبلَ الوَصِيَّةِ لأَنَّ أداءَهُ فَرْضٌ، والفَرْضُ مُقَدَّمٌ على النَّدْبِ.

فإن قيلَ: لِمَ بَدَأَ اللهُ بِالوَصِيَّةِ قَبلَ ذِكرِ الدَّيْنِ؟

قُلْنا: في حُكمِ البَلاغةِ أَن يُقَدَّمَ ما يَجِبُ الاعتِناءُ بِشَرحِهِ وبَيانِهِ، وأَداءُ الدَّينِ معلومٌ وأَمرُهُ بَيِّنٌ لأَنَّهُ حَقٌّ لِلغُرَماءِ، ومَنعُهُم منهُ ظُلمٌ ظاهِرٌ، فبَدَأَ بِما يُحتاجُ إلى بيانِهِ. وقد قالَ سيبَوَيْهِ: إنَّه يُقَدَّمُ في كَلامِهِم ما هُم بِهِ أَهَمُّ وبِبَيانِهِ أَعْنى، وإن كانا جَميعًا يُهِمّانِهِم ويَعنِيانِهِم[19].

ووَجهٌ آخَرُ، وهو أَنَّ الوَصِيَّةَ طاعَةٌ وخَيرٌ وبِرٌّ يَفعَلُهُ الميتُ، والدَّينُ إنَّما هو لِمَنفَعَةِ نفسِهِ، وهو مَذمومٌ في غالِبِ أَحوالِهِ، وقد تعوَّذَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن الكُفرِ والدَّينِ[20]. فبَدَأَ بِالأَفضَلِ.

وما يُقَدَّمُ في ترتيبِ الكلامِ فقد يكونُ لِقَبليَّةِ الفَضلِ نحو قولِهِ: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (البقرة: 43)، ونحو قولِهِ: ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ﴾ (النِّساء: 69)؛ وقد يكونُ لِقَبليَّةِ الزَّمانِ نحو قولِهِ: ﴿نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ (الحديد: 26)؛ وقد يكونُ لِقَبليَّةِ التَّرتيبِ نحو تقديمِ اليَهودِ على النَّصارى في الذِّكرِ لأَنَّهُم كانُوا مُجاوِرِينَ لِلمُسلِمينَ في الدّارِ، وقد يكونُ تقديمُهُم في اللفظِ لِقَبليَّةِ الزَّمانِ لأَنَّ التَّوراةَ قبلَ الإنجيلِ، وموسى قبلَ عيسى. وقد يكونُ تقديمُ الصَّلاةِ قبلَ الزَّكاةِ مِن قَبليَّةِ الرُّتبةِ؛

(19) يُنظَرُ نَصُّ قَولِ سيبَوَيْهِ في (الكِتاب): 1/ 34.

(20) رَواهُ النَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح1347، كتاب السَّهو، باب (التَّعَوُّذ في دُبُرِ الصَّلاة)، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ.

لأنَّها حَقُّ البَدَنِ، والزَّكاةُ حَقُّ المالِ، والبَدَنُ في الرُّتبةِ قبلَ المالِ. ومِن وُجوهِ القَبلِيّاتِ أيضًا: السَّبَبُ والمسَبَّبُ كالمرَضِ والموتِ في حُكمِ البَلاغةِ، كما رُوِيَ أنَّ أعرابيًّا سَمِعَ قارئًا يَقرأُ: واللهُ حَكيمٌ عَزيزٌ، والأعرابيُّ لا يَحفَظُ القُرآنَ، فقالَ الأعرابيُّ: ما أراها أُنزِلَتْ كما تقولُ. فقالَ القارِئُ: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة: 228). فقالَ الأعرابيُّ: نَعَم، عَزَّ، فلَمّا عَزَّ حَكَمَ.

فاجعَلْ هذه القَبلِيّاتِ أصلًا في مَعرِفَةِ الحِكمةِ والإعجازِ في كتابِ اللهِ، فإنَّهُ لا تُقَدَّمُ فيه صِفةٌ على أُخرى ولا شَيءٌ على شَيءٍ إلّا بِقَبليَّةٍ مِن هذهِ القَبلِيّاتِ. فتَرَتُّبُ الألفاظِ في اللِسانِ على حَسَبِ تَرتيبِ المعاني في الجَنانِ، فتَدَبَّرْهُ، واللهُ المستَعانُ.

وقولُهُ: ﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ﴾، فيه نَصٌّ ودَليلٌ. أمّا النَّصُّ فثُبوتُ النِّصفِ لِلبِنتِ الواحِدَةِ معَ عَدَمِ الأخِ. وأمّا الدَّليلُ فلأنَّ الذَّكَرَ إذا انفَرَدَ وَرِثَ المالَ كُلَّهُ لأنَّهُ قالَ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾، ولِلأُنثى النِّصفُ إذا كانَتْ وَحْدَها، فَلِلذَّكَرِ النِّصفانِ، وهو الكُلُّ، إذا كانَ وَحْدَهُ.

وقولُهُ: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ﴾، ذَكَرَهُما بِلَفظِ (الأُبُوَّة) دونَ لفظِ (الوِلادَة) كما قالَ: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ﴾ (الإسراء: 23)؛ لأنَّ هذه الآيةَ مَعرِضُها ومقصودُها غيرُ ذلك. ولفظُ (الوالِدَيْنِ) أوفَى وأجْلَبُ لِلرَّحمةِ، وأشكَلُ بِالوَضعِ الذي يُرادُ بِهِ الرِّفقُ بِهِما؛ لأنَّ لفظَ (الوِلادَة) يُشعِرُ بِحالِ المولودِ وبِرحمتِهِما لهُ إذ ذاك؛ ألا تَراهُ يَقولُ في آيةِ الوالِدَيْنِ: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا﴾ (الإسراء: 24)؟ ولَفظُ (الأَبَوَيْنِ) أوقَرُ، وإن كانَ الآخَرُ أرَقَّ؛ ألا تَراهُم لا يَقولُونَ في الكُنيةِ إلّا: يا أَبا فُلانٍ، ولا يَقولُونَ: يا والِدَ فُلانٍ؟ فكانَ لَفظُ (الأَبَوَيْنِ) ها هُنا أشكَلَ بِهذا المقامِ الذي هو إعلامٌ بِحَظِّ هذَيْنِ اللَّذَيْنِ يُنسَبُ إليهِما الميتُ.

والأُبُوَّةُ في مُقابَلَةِ البُنُوَّةِ، والوالِدُ في مُقابَلَةِ الوَلَدِ، معَ أنَّ في لَفظِ (الأُبُوَّة) هُنا فِقهًا، وهو سَرَيانُ الميراثِ مِن الأبِ إلى أبيهِ إذا عُدِمَ الأبُ لأنَّ لَفظَ (الأُبُوَّة) يتناوَلُهُ. وقد قُرِنَتْ معَهُ ها هُنا الأُمُّ بِلفظِ (الأُبُوَّة)، ولا يُقالُ لها: أَبٌ، ولا: أَبَةٌ، إذا انفَرَدَتْ، ولا يُقالُ لها إلّا: والِدَةٌ، فلو ذُكِرَ بِلفظِ (الوِلادَة) لَسَرى

أيضًا حَقُّ الميراثِ مِنها إلى والِدِها إذا عُدِمَتْ هي كما سَرى ذلك في الأَبِ إلى الجَدِّ إذا عُدِمَ الأَبُ، وهذا دَقيقٌ فافْهَمْهُ.

وقد تقَدَّمَ اللَفظُ بينَ حالتَي اللَفظَيْنِ وما يُشاكِلُهُ مِن مَقاماتِ الكلامِ كلّ واحدٍ مِن الاسمَيْنِ[21]، وتنزيل الألفاظِ في مَواطنِها، وهو مَعنى البَلاغَةِ، وهي الفَصاحَةُ، ومِن هُنا يُعلَمُ الإعجازُ في كلامِ اللهِ العزيزِ، والحمدُ لِلَّهِ.

وقولُهُ: ﴿لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ﴾، سَوّى اللهُ بينَ الأَبَوَيْنِ في هذه المسألةِ إذا كانَ لِلمَيتِ وَلَدٌ، ولَم يُفَضِّلْهُما على الوَلَدِ؛ لأَنَّه يُقالُ لِلأَبِ: كما كُنْتَ تُحِبُّ لابنِكَ مِن الغِنى والخَيرِ أكثَرَ مِمّا تُحِبُّ لأَبيكَ، فكذلك حالُ ابنِكَ معَ وَلَدِهِ كحالِكَ مع وَلَدِكَ؛ لأَنَّ الوالِدَ أَحَبُّ النّاسِ غِنًى لابنِهِ وأَعَزُّهُم فَقرًا عليهِ، كما قالَ الصِّدِّيقُ لابنَتِهِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنهُما عندَ موتِهِ، وكانَ أَبوهُ حَيًّا، فقالَ لَها: ما مِن أَحَدٍ أَحَبُّ إِلَيَّ غِنًى مِنكِ، ولا أَعَزُّ فَقرًا عَلَيَّ بَعدي مِنكِ[22]، ولم يَستَثنِ أَباهُ ولا غَيرَهُ.

ثُمَّ إنَّ الولدَ يُؤَمِّلونَ مِن النِّكاحِ والحَياةِ وغيرِهِ بِحَداثةِ سِنِّهِم ما لا يُؤَمِّلُهُ الأَبَوانِ، ثُمَّ قالَ لِلأَبِ: إنَّ فَريضَتَكَ لا تَنقُصُ بِكَثرَةِ الوَرَثَةِ وإن كانَ الولدُ عِشرينَ، وفَريضَةَ وَلَدِ ابنِكَ الهالِكِ قد تَنقُصُ بِكَثرةِ الأَولادِ حتّى تكونَ أَقَلَّ مِن العُشرِ، فيَرضى الأَبَوانِ بِقَسْمِ اللهِ تعالى لَهُما، ويَرَيانِ العَدْلَ مِن اللهِ بَيِّنًا في ما قَسَمَ؛ فإِنَّهُ لَم يَحجِب بِالبَنِينَ فيُعطِيَ الأَبَ نِصفًا ولا ثُلُثًا، ولا حَجَبَ بِالأَبِ فأَعطاهُ عُشرًا ولا تُسعًا، بل جَعَلَ لهُ أَوسَطَ الفَرائضِ وهو السُّدُسُ، ولا يُزادُ بِقِلَّةِ الوَلَدِ ولا يُنقَصُ بِكَثرتِهِم، والحَمدُ لِلَّهِ.

وسَوّى اللهُ بينَ الأَبِ والأُمِّ في هذا الموضِعِ؛ لأَنَّ الأَبَ وإن كانَ يَستَوجِبُ التَّفضيلَ بِما كانَ يُنفِقُهُ على الابنِ وبِنُصرَتِهِ لهُ وانتِهاضِهِ بِالذَّبِّ عنهُ صَغيرًا، فالأُمُّ

(21) كذا في المطبوعِ، وفي النَّصِّ اضطرابٌ واضِحٌ.

(22) رَواهُ بِلَفظٍ قَريبٍ منهُ مالِكٌ في (الموَطَّأ): ح40، كتاب الأَقضِيَة، باب (ما لا يَجوزُ مِن النُّحل)، بِإسنادِهِ إلى عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنها.

أيضًا حَمَلَتْهُ كُرهًا ووَضَعَتْهُ كُرهًا، وكانَ بَطنُها لهُ وِعاءً، وثَدْيُها لهُ سِقاءً، وحِجْرُها لهُ قِباءً. فتكافَأَت الحُجَّتانِ مِن الأَبَوَيْنِ، فَسَوّى اللهُ بينَهُما فأعطاهُما سُدُسًا، وذلك الثُّلُث، وأبقى لِلبِنتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ لِما تَقَدَّمَ مِن الحِكمةِ الموجِبةِ لِتفضيلِ الوَلَدِ في الميراثِ على الأَبَوَيْنِ.

ولِلأُمِّ ثَلاثُ حالاتٍ:

حالةٌ تُسَوّى فيها معَ الأبِ، وهي هذه.

وحالَةٌ يُفَضَّلُ الأَبُ عليها فيكونُ لهُ مِثْلا حَظِّها. وذلك معَ عَدَمِ الوَلَدِ؛ لأَنَّه حينَئذٍ صاحِبُ فَرضٍ وعاصِبٌ، والمرأَةُ لا تكونُ عاصِبةً، فيَزيدُ عليها حينَئذٍ بِالتَّعصيبِ، فيكونُ لها الثُّلُثُ ولهُ الثُّلُثانِ.

والحالةُ الثّالثَةُ: تُفَضَّلُ فيها الأُمُّ على الأَبِ، وذلك ما دامَ حيًّا، فإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالبِرِّ بها والصِّلةِ لها بِأَكثرَ مِمّا يَلزَمُهُ لِلأَبِ، قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِمُعاوِيَةَ بنِ حَيْدَةَ القُشَيريِّ، وقد قالَ لهُ: مَن أَبَرُّ يا رسولَ اللهِ؟: **«أُمَّكَ»**. قالَ: ثُمَّ مَن؟ قالَ: **«ثُمَّ أُمَّكَ، ثُمَّ أباكَ، ثُمَّ أَدْناكَ فأَدْناكَ»**[23]، ففَضَّلَ الأُمَّ على الأَبِ في البِرِّ .وقيلَ لِشِهابِ بنِ خِراشٍ: ما جعَلْتَ لأَبيكَ مِن دُعائكَ؟ قالَ: الثُّلُثَيْنِ، ولأُمّي الثُّلُثَ. قيلَ لهُ: أَلَيسَ كما يُقالُ: لِلأُمِّ ثُلُثا البِرِّ؟ قالَ: بَلى، ولكِنَّ أَبي كانَ صاحِبَ شُرطَةٍ. لأَنَّهُ كانَ على شُرطةِ ابنِ هُبَيرَةَ.

وإِنَّما استوجَبَتْ هذا ما دامَ الوَلَدُ حَيًّا مِن وُجوهٍ:

أَحَدُها: أَنَّها أَضعَفُ، والأَضعَفُ أَحَقُّ بِأَن يُرحَمَ.

والثّاني: أَنَّها أَرَقُّ قَلبًا وأَشَدُّ رَحمَةً لِلابنِ.

والثّالثُ: أَنَّها تَحمِلُ مِن مُؤْنَةِ الحَملِ والنِّفاسِ والتَّربيةِ ما لا يَحمِلُهُ الأَبُ.

والرّابعُ: أَنَّ الأُمَّ تَمُتُّ بِسبَبَيْنِ، والأَبَ بِسبَبٍ واحدٍ وهو الأُبُوَّةُ. وشَرحُ هذا أَنَّ آدَمَ يَمُتُّ إِلَينا بِالأُبُوَّةِ، وحَوّاءَ تَمُتُّ إِلَينا بِالأُمومَةِ والأُخُوَّةِ؛ لأَنَّها خُلِقَتْ مِن

---

(23) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6448، كتاب الأَدَب، باب (بِرّ الوالِدَيْنِ وأَنَّهُما أَحَقُّ بِهِ).

ضِلَعِ آدَمَ[24]، فخَرَجَتْ منهُ فصارَتْ أُمَّ البَشَرِ وأُختًا لَهُم.

والخامِسُ: أنَّ الرَّحِمَ التي هي شُجْنَةٌ مِن الرَّحمنِ، اشتَقَّ لها مِن اسمِهِ وقالَ: «**مَن وَصَلَها وَصَلْتُهُ، وَمَن قَطَعَها قَطَعْتُهُ**»[25]، هي في الأُمِّ حيثُ يَتَصَوَّرُ الوَلَدُ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ (آل عمران: 6)، ثُمَّ قالَ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ (النِّساء: 1).

فقَرابَةُ الأَبِ تُسَمّى رَحِمًا مَجازًا؛ لأنَّ الأَبَ سببُ وُجودِ الابنِ في الرَّحِمِ، والشَّيءُ سُمِّيَ بِالشَّيءِ إذا كانَ سببًا لهُ.

والرَّحِمُ التي عاذَتْ بِالرَّحمنِ حينَ فَرَغَ مِن الخَلْقِ وقالَتْ: «**هذا مَقامُ العائذِ بكَ مِن القَطيعَةِ**» كانَتْ لها حينَئذٍ حُجْنَةٌ كحُجْنَةِ المِغزَلِ، كما جاءَ في الحَديثِ[26]، وكأنَّها إشارَةٌ إلى الحنُوِّ والعَطفِ، وذلك في مَعنى الرَّحمةِ. ثُمَّ في تَخصيصِ اللهِ إيّاها بِأن وَضَعَها في الأُمِّ بعدَ أن اشتَقَّ لها اسمًا مِن الرَّحمَةِ سِرٌّ لَطيفٌ وحِكمَةٌ بالِغَةٌ؛ وذلك أنَّ الوَلَدَ قبلَ أن يَقَعَ في الرَّحِمِ نُطفَةٌ جَمادٌ، ولا يُتَصَوَّرُ رَحمةٌ لِلجَماداتِ، ونَعني بِالجَمادِ ما لا رُوحَ لهُ، وإنَّما تَقَعُ الرَّحمةُ على مَن فيهِ الرُّوحُ، وأمّا النُّطفَةُ والدَّمُ فلو وَقَعَ في الأَرضِ [و]وُطِئَ بِالرِّجلِ ما وُجِدَ في قَلبِ أَحَدٍ رَحمةٌ لهُ، فإذا صُوِّرَ ونُفِخَ فيهِ الرُّوحُ توجَّهَتْ إليهِ الرَّحمةُ مِن الأَبَوَيْنِ وغيرِهِما. وذلك لا يكونُ إلّا في بَطنِ الأُمِّ، فوُضِعَت الرَّحِمُ المشتقَّةُ مِن اسمِ الرَّحمنِ في الأُمِّ لِهذه الحِكمَةِ دونَ الأَبِ. وقيلَ لِلقَرابَةِ مِن هذا الوَجهِ: ذَوُو

---

(24) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 4/ 224-225، نحوَ ذلك عن مُجاهِدٍ وقَتادَةَ والسُّدِّيِّ وابنِ إسحاقَ. ورَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ، واللَّفظُ لهُ: ح3331، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (بِرّ خَلْقِ آدَمَ وذُرِّيَّتِه)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3632، كتاب الرَّضاع، باب (الوَصِيَّة بِالنِّساء)، عن أبي هُرَيرَةَ: أنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «استَوصُوا بِالنِّساءِ؛ فإنَّ المرأَةَ خُلِقَتْ مِن ضِلَعٍ، وإنَّ أعوَجَ شَيءٍ في الضِّلَعِ أعلاهُ».

(25) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5989، كتاب الأَدَب، باب (مَن وَصَلَ وَصَلَهُ اللهُ).

(26) رَوى نَحوَهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح6774، والحاكِمُ في (المستدرَك): 4/ 162، قائلاً: "حَديثٌ صَحيحُ الإسنادِ ولَم يُخرِجاهُ". والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح2474.

رَحِمٍ، ولَم يُقَلْ ذلك لِقَرابَةِ الأَبِ إلّا مَجازًا كما تَقَدَّمَ، وإن سُمِّيَ الأعمامُ وبَنُو الأَعمامِ ذَوِي رَحِمٍ فَجائزٌ على المجازِ وتَسميةِ الشَّيءِ بِما يَؤُولُ إليهِ ويكونُ سببًا لهُ، واللهُ المستعانُ.

قَولُهُ: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾، لَم يَجعَلِ اللهُ لها الثُّلُثَ إلّا بِشَرطَيْنِ، أَحدُهُما: عَدَمُ الوَلَدِ، والآخَرُ: إحاطَةُ الأَبَوَيْنِ بالميراثِ. ولِذلك دَخَلَت الواوُ لِيُعطَفَ الشَّرطُ الثّاني على الأَوَّلِ، ولَو لَم تَدخُل الواوُ لأَحاطَ الأَبَوانِ بِالميراثِ عندَ عَدَمِ الوَلَدِ ولَم يَرِثْ معَهُما أَحدٌ، هذا مُقتَضى قولِهِ: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾. وافهَمْ هذه النُّكتَةَ مِن أَلفاظِ القُرآنِ فإنَّكَ ستَجِدُ فائدةً ما إذا ذَكَرْنا ميراثَ الكَلالةِ إن شاءَ اللهُ.

وذلك أَنَّ لفظَ (وَرِثَ) إذا وقَعَ مُطلَقًا اقتضى حَوْزَ الميراثِ عُمومًا، مِثل أَن تقولَ: وَرِثْتُ زيدًا، إذا وَرِثْتَ مالَهُ كُلَّهُ، فإن كانَ معَكَ وارِثٌ آخَرُ لَم يَحسُنْ أَن تقولَ: وَرِثْتُهُ، إنَّما تقولُ: وَرِثْتُ منهُ كذا، تَعني نِصفًا أَو ثُلُثًا؛ لأَنَّ مَعنى (وَرِثْتُهُ): وَرِثْتُ مالَهُ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليهِ مقامَهُ، ولَمّا قامَ مقامَهُ في الإعرابِ قامَ مقامَهُ في العُمومِ، مِن قولِكَ: وَرِثْتُ مالَهُ؛ لِسِرٍّ مِن العربيَّةِ لطيفٍ ليسَ هذا مَوضِعَ ذِكرِهِ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ (مريم: 80)، وقالَ: ﴿يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ (مريم: 6)؛ أَلا تراهُ قالَ: ﴿مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾، بِزيادةِ حَرفِ التَّبعيضِ، وقالَ: ﴿يَرِثُنِى﴾، بِغَيرِ حَرفٍ؛ لإحاطةِ الوَلَدِ بِميراثِ الأَبِ؟ وقالَ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ (النَّمل: 16)، وقالَ: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ (النِّساء: 176)، أي: يُحيطُ بِميراثِها.

وإذا ثَبَتَ هذا فمَعنى الكلام إذَن: إن لَمْ يَكُن لهُ وَلَدٌ وأَحاطَ الوالِدانِ بِميراثِهِ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ. وسَكَتَ عن حَظِّ الأَبِ استِغناءً عن ذِكرِهِ؛ لأَنَّهُ لا يَبقى بَعدَ الثُّلُثِ إلّا الثُّلُثانِ، ولا وارِثَ إلّا الأَبَوانِ، وهذا بالِغٌ في البَيانِ.

وتُذكَرُ ها هُنا الفَريضَتانِ الغَرّاوانِ، وهُما: امرأَةٌ تَرَكَتْ زَوجَها وأَبَوَيْها، ورَجلٌ تَرَكَ امرأَتَهُ وأَبَوَيْهِ، فلِلأُمِّ ها هُنا ثُلُثُ ما بَقِيَ، وذلك السُّدُسُ مِن رأسِ المالِ معَ الزَّوجِ، والرُّبُعُ مِن رأسِ المالِ معَ الزَّوجةِ.

وقد أَبى مِن ذلك ابنُ عبّاسٍ وقالَ: لا أَجعَلُ لها إلّا الثُّلُثَ مِن رأسِ المالِ، والزَّوجِ النِّصفِ، ويبقى السُّدُسُ لِلأَبِ. فأَبى عليهِ زَيدُ بنُ ثابتٍ وقالَ: لِيَقْسِمْ هو كما رَأَى، وأَقْسِم أَنا كما رأَيْتُ[27]. وهي إحدى المسائلِ الخَمسةِ التي خالَفَ فيها ابنُ عبّاسٍ الصَّحابةَ.

والعَجَبُ أَنَّ اللهَ جعَلَ لها الثُّلُثَ كما جعَلَ لِلزَّوجِ النِّصفَ وزَيدُ بنُ ثابتٍ يقولُ بِالعَولِ خِلافًا لابنِ عبّاسٍ، ولَم يَجعَلْها عائلةً، ولا حَطَّ الأَبَ فيكون خِلافًا لِقولِهِ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾، فلا هو نَقَصَ الزَّوجَ مِمّا جُعِلَ لهُ، ولا هو سَوّى الأُمَّ معَهُ فيُعطِيَها مِن رأسِ المالِ كما أَعطاهُ.

ولكِنَّ قولَهُ مُنتَزَعٌ مِن كِتابِ اللهِ انتِزاعًا تَعْضُدُهُ الأُصولُ؛ وذلك أَنَّ الأُمَّ تقولُ: لِمَ حَطَطتُّموني عن الثُّلُثِ الذي جَعَلَ اللهُ لي؟

فيُقالُ لها: ما أُخرِجْتِ عن الثُّلُثِ؛ لأَنَّ ميراثَكِ معَ أَحدِ الزَّوجَيْنِ الثُّلُثُ مِمّا يبقى، فلَم تَخرُجي عن الثُّلُثِ.

فتقولُ الأُمُّ: هلّا أَعطَيْتُموني الثُّلُثَ مِن رأسِ المالِ فيكونَ لِلزَّوجِ نِصفُ ما بَقِيَ؟ أَو هلّا جَعَلْتُموها عائلةً فيَدخُلَ النَّقصُ عليهِ وعلى الأَبِ كما دَخَلَ عَلَيَّ؟

فيُقالُ لها: إنَّما قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾، ولَم يَقُلْ: مِمّا تَرَكَ، كما قالَ في الزَّوجَيْنِ، وفي الأُختِ، والأُختَيْنِ، وفي الأَبَوَيْنِ معَ وُجودِ الوَلَدِ. ولفظُ (ما) مِن صِيَغِ العُمومِ، فأَعطى الزَّوجَ فَرضَهُ مِن كلِّ ما تَرَكَ الميتُ، ولَم تكوني أَنتِ كذلك إلّا معَ عَدَمِ الزَّوجَيْنِ وعندَ إحاطةِ الأَبَوَيْنِ بِالميراثِ.

فتقولُ الأُمُّ: أَليسَ قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ مَعناهُ: مِمّا تَرَكَ الوَلَدُ؟

فيُقالُ لها: صيغةُ العُمومِ لا تُؤخَذُ مِن المعنى، وإنَّما تُؤخَذُ مِن اللَفظِ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ الدَّليلَ اللَفظيَّ أَقوى مِن المعنَويِّ؛ لأَنَّه مَعقولٌ ومَسموعٌ، فلَهُ مَزِيَّةٌ على المعقولِ غيرِ المسموعِ، وهذا أَصلٌ متَّفَقٌ عليهِ عندَ حُذّاقِ الأُصوليِّينَ.

(27) رَواهُ ابنُ أَبي شَيبَةَ في (المصَنَّف): ح31586، عن عِكرِمَةَ، و: ح31590، عن الأَعمَش.

وقد وَفَّقَ اللهُ زَيدَ بنَ ثابتٍ، وفَهْمُهُ عن اللهِ، وصَدَقَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ حيثُ قالَ: «**وَأَفْرَضُهُم زَيدُ بنُ ثابتٍ**»[28]. فتأمَّلْ هذا الأصلَ، فقَلَّ مَن يَفطَنُ لهُ، وإنَّما المسألةُ عندَ النّاسِ تقليديَّةٌ لا بُرهانيَّةٌ، وقد أوضَحْناها بُرهانيًّا، والحَمدُ لِلَّهِ.

فهذا ما في المسألةِ مِن لفظِ القُرآنِ. وأمّا ما فيها مِن الحِكمَةِ وبَيانِ السِّرِّ فإنَّ الأبَ بَعْلُ الأُمِّ، وقد قالَ عليه السَّلامُ: «**لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا بِالسُّجُودِ لأَحَدٍ لأَمَرْتُ المَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِبَعْلِها**»[29]. وهو قَوّامٌ عليها، قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ (النِّساء: 34)، وقالَ: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (البقرة: 228)، فكيفَ يكونُ فَوقَها عَقلًا وشَرعًا ثُمَّ يكونُ تَحتَها في الميراثِ؟ ولم يَكُنْ أيضًا لِيُعالَ لها معَهُ فيَدخُلَ عليهِ النَّقصُ في حَظِّهِ وهو قَيِّمُها والمنفِقُ عليها، وإليها يَؤُولُ نَفعُ حَظِّهِ مِن الميراثِ.

فإن قيلَ: قد عيلَ لها معَهُ في مسألةِ الوَلَدِ إذا اجتَمَعَ أَبَوانِ وبِنتانِ وزَوجٌ.

قُلْتُ: إنَّ اللهَ تعالى قالَ هُناكَ: ﴿لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾، ولَم يَقُلْ هُنا: مِمّا تَرَكَ. وقد بَيَّنّا هُناكَ الحِكمَةَ التي أوجَبَت المساواةَ لها معَ الأبِ.

فإن قيلَ: فقد قالَ: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾، ولَم يَقُلْ: مِمّا تَرَكَ، وهي يُعالُ لها معَ الأُختَيْنِ والزَّوجِ.

قُلْنا: قد قالَ: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ في سُدُسِهِ معَ الابنِ والأبِ، والابنُ أَحَقُّ بِالميراثِ مِن الأخِ، فكيفَ يكونُ لها السُّدُسُ مِن كُلِّ ما تَرَكَ معَ الابنِ الذي هو أَحَقُّ ولا يكونُ ذلك لها معَ الأخِ؟ فلِذلك استَغنى الكلامُ عن أن يقولَ فيه: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾، أَعني: عندَ ذِكرِ الإخوةِ اكتِفاءً بِما قالَهُ عندَ ذِكرِ الوَلَدِ.

---

(28) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3790، و3791، كتاب المناقِب، باب (مَناقِب مُعاذِ بنِ جَبَلٍ وزَيدِ بنِ ثابتٍ)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح154، كتاب المقدِّمَة، باب (فَضائل خَبّابٍ رَضِيَ اللهُ عَنه)، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(29) رَواهُ ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح1852، كتاب النِّكاح، باب (حَقّ الزَّوجِ عَلى المرأة)، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ.

فإن قيلَ: فإنَّ الإخوةَ لِلأُمِّ لَهُم الثُّلُثُ، ولَم يَقُلْ في مسألَتِهِم: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾.

فالجَوابُ: أَنَّ قولَهُ: ﴿يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ يقتضي العُمومَ في جميعِ المالِ لِما قَدَّمْنا في مَعنى (وَرِثَ)، وإذا كانَ كذلك لَم يُحتَجْ إلى إعادةِ لفظٍ آخَرَ لِلعُمومِ؛ فإنَّ الأَخَ لِلأُمِّ مِن جُملةِ الكَلالةِ. وقد قالَ: ﴿يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾، أَي: يُحاطُ بِجَميعِ مالِهِ فلإخوتِهِ لأُمِّهِ الثُّلُثُ. ولا يُحتاجُ إلى أن يُقالَ: مِمّا تَرَكَ؛ لِتَقَدُّمِ العُمومِ في قولِهِ: ﴿يُورَثُ﴾. وقد بيَّنّا شَرحَ هذا في ما تَقَدَّمَ عندَ قولِهِ: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾، فافهَمْهُ، وبِاللهِ التَّوفيقُ.

قولُهُ: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾، فلا تُنقَصُ الأُمُّ مِن السُّدُسِ إلّا أَن تَعُولَ فَريضَةٌ. ولا يقولُ ابنُ عبّاسٍ بِالعَولِ[30]، وهي مِن مَسائلِهِ الخَمسِ، ويقولُ: إنَّ الإخوةَ ها هُنا الثَّلاثةُ فما فوقَهم، وليسَ يَقَعُ لَفظُ (الإخوَة) على الأَخَوَيْنِ يَقينًا[31]. وهذه أَيضًا مِن مَسائلِهِ الخمسِ، وحُجَّتُهُ بَيِّنَةٌ في بادِئِ الرَّأيِ؛ وذلك أَنَّ اللهَ سُبحانَهُ جَعَلَ الثُّلُثَ لِلأُمِّ معَ عَدَمِ الوَلَدِ، فهذا نَصٌّ ويَقينٌ، واليَقينُ لا يَرفَعُهُ إلّا يَقينٌ مِثلُهُ. فإن كانَ لهُ أَخٌ واحِدٌ فهي على ثُلُثِها يَقينًا؛ لأَنَّ الأَخَ ليسَ بِإخوَةٍ. فإن كانَ له أَخَوانِ فيُحتَمَلُ دُخولُهُما في مَعنى الإخوَةِ ويُحتَمَلُ أَلّا يَدخُلا. وأَمّا لَفظُ (الإخوَة) فواقِعٌ على الجميعِ يَقينًا. ولم يُتَصَوَّر شَكٌّ في نَقلِها إلى السُّدُسِ بِالثَّلاثةِ فما فَوقَهُم، وتُصُوِّرَ الشَّكُّ في لفظِ (الأَخَوَيْنِ): أَهُما إخوَةٌ أَم لا؟ والشَّكُّ لا يَرفَعُ اليَقينَ المتقدِّمَ في شيءٍ مِن أَبوابِ الفِقهِ، فهي إذَن على ثُلُثِها حتّى يكونَ لهُ إخوةٌ ثلاثةٌ أَو أَكثرُ.

وحُجَّةُ الآخَرينَ أَنَّ اليَقينَ لا يَرفَعُهُ شَكٌّ كما ذُكِرَ، وأَنَّ العُمومَ لا يُخَصِّصُهُ مُحتَمَلٌ، وأَمّا الظّاهرُ فيتَخَصَّصُ بِهِ العُمومُ وتُبنى عليهِ الأَحكامُ يقينًا كما تُبنى على النُّصوصِ، والمحتَملُ ليسَ كذلك. ولَفظُ (الإخوَة) ظاهِرٌ في الاثنَيْنِ، نَصٌّ في

---

(30) رَوى ابنُ أبي شَيبَةَ في (المصَنَّف): ح31714، عن عَطاءٍ عن ابنِ عبّاسٍ قالَ: "الفَرائضُ لا تَعُولُ".

(31) رَوى ذلك عنه الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 4/ 278، ورَجَّحَ خِلافَهُ وهو ما قالَهُ سائرُ الصَّحابةِ دونَ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُم.

الثَّلاثةِ، مُخَصَّصٌ بهِ عُمومُ قولِهِ تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ﴾؛ لأَنَّهُ لَفظٌ عامٌّ في كُلِّ أُمٍّ لا وَلَدَ لها، وإن كانَ ظاهِرُ القَولِ الخُصوصَ مِن أَجْلِ قولِهِ تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ﴾، ولكِنَّهُ ضَميرٌ عائدٌ على عامٍّ تَقَدَّمَ ذِكرُهُ.

فإن قيلَ: كيفَ جعَلْتُم لفظَ (الإخوَة) ظاهِرًا في الاثنَيْنِ ولِلاثنَيْنِ صيغَةٌ كما لِلجَمعِ صيغَةٌ؟

قُلْنا: ومَعنى الجَمعِ يَشمَلُهُما؛ لأَنَّ الاثنَيْنِ جَمعُ شيءٍ إلى مِثْلِهِ كما أَنَّ الجَمعَ جَمعُ شيءٍ إلى أَكثَرَ منهُ. فمِن ها هُنا نشأَ الخِلافُ وهو: هل (الإخوَة) لَفظٌ ظاهِرٌ في الاثنَيْنِ أَم مُحْتَمِلٌ؟

والأَلفاظُ أَربَعَةٌ: نَصٌّ يقطَعُ على مَعناهُ، وظاهِرٌ يَحتَمِلُ أَمرَيْنِ وهو في أَحَدِهِما ظاهِرٌ وتتعلَّقُ به الأَحكامُ، ومُحْتَمِلٌ لِمَعنَيَيْنِ لَيسَ بِأَحَدِهِما بِأَوْلى منهُ بِالآخَرِ وهذا لا يتعلَّقُ بِهِ حُكمٌ لأَنَّه كالمُجْمَلِ، والمُجْمَلُ ما افتَقَرَ إلى بيانٍ وهو أَشَدُّ استِغلاقًا مِن المُحْتَمِلِ، واللهُ المستعانُ.

ظاهِرُ لفظِ (الإخوَة) الاختِصاصُ بِالجَمعِ دونَ التَّثنيةِ، ولا يُحمَلُ مَعنى التَّثنيةِ على الجَمعِ إلّا بِدَليلٍ، وهو الظّاهِرُ، هو ظاهِرٌ بِعُرفِ اللغةِ، والظّاهِرُ بِعُرفِ اللغةِ تَتَعَلَّقُ بِهِ الأَحكامُ.

فلِلمُفرَدِ ظاهِرٌ أَقوى مِنهُ، وهو صيغةُ العُمومِ، فإذا قُلْتَ: عِندي دابَّةٌ، فلَفظُ اللُغةِ تَقتضي أَنَّها مِن المركوبِ. فإذا قُلْتَ: ما فيها دابَّةٌ، اقتضَتْ صيغةُ العُمومِ نَفيَ كُلِّ ما يَدِبُّ مِن مَركوبٍ وغَيرِهِ، وفي التَّنزيلِ: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ﴾ (هود: 56)، ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ (العنكبوت: 60)، فهذا عُمومٌ في كلِّ ما يَدِبُّ. وقالَ في الواجِبِ غيرِ المتَعَيِّنِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ﴾ (فاطر: 28) لِعَدَمِ صيغةِ العُمومِ.

وكذلك مسأَلةُ (الإخوَة)، فهي ظاهِرَةٌ في الإخوَةِ كما قالَ ابنُ عبّاسٍ، فلَمّا وَرَدَ الشَّرطُ، وهو مِن صِيَغِ العُمومِ، اندَرَجَ تحتَها كُلُّ إخوَةٍ، والاثنانِ إخوَةٌ وإن لَم يَكُنْ ظاهِرُ لفظِ (الإخوَة) يتناوَلُهُما، كما لَم يَكُنْ لفظُ (الواحِد) يتناوَلُ كُلَّ ما

يَدِبُّ حتّى أَدرَجَهُ العُمومُ تَحتَ اللَفظِ الظّاهِرِ. كذلك أَدرَجَ العُمومُ في الآيةِ تَحتَ لَفظِ (الإخوَة) ما قد يُمكِنُ أن يُعَبَّرَ عنهُ بـ(إخوَة) وهُما الاثنانِ، فصارَ قولُهُ تعالى: ﴿فَإِن[32] كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ ظاهِرًا في التَّثنيةِ والجَمعِ، وإن كانَ صيَغةُ عُمومِ الإخوَةِ في العُرفِ لِلجَمعِ ظاهِرًا، فالعُمومُ ظاهِرٌ أيضًا في تناوُلِ الكُلِّ، فتأَمَّلْهُ فإنَّه بَديعٌ.

وقولُهُ: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾، قد تَقَدَّمَ فَهمُهُ وبَيانُهُ، وبِأَيِّ شيءٍ يتعلَّقُ الظَّرفُ، والحَمدُ لِلَّهِ.

وقولُهُ: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾، فيه إشارةٌ إلى ما تَقَدَّمَ مِن قولِهِم: لا نُوَرِّثُ إلّا مَن يَركَبُ الفَرَسَ ويَضرِبُ بِالسَّيفِ، فنبَّهَهُم اللهُ سُبحانَهُ على أَنَّهُ أعلَمُ منهُم بِالمصلَحَةِ وبِوجهِ الحِكمَةِ وبِالمنفعَةِ الباطِنَةِ والظّاهِرَةِ.

وقالَ: ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾، ولَم يَقُلْ: وَأَولادُكُمْ، كما قالَ في أَوَّلِ الآيةِ؛ لأَنَّهُ لَم يُرِد المعنى الذي يَختَصُّ بِالميراثِ ويُوجِبُهُ وهي الوِلادَةُ، وإنَّما أرادَ مَعنًى هو أَعَمُّ مِن المعنى المتقدِّمِ، فلِذلك جاءَ بِلفظِ (الأَبناء) الذي هو أَعَمُّ مِن لفظِ (الأَولاد).

وقالَ: ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾، ولَم يَقُلْ: بَنُوكُمْ، وقالَ: ﴿بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (يونس: 90)، و﴿بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ (الأعراف: 26)؛ لأنَّ لَفظَ الجَمعِ المكسَّرِ، وهو (الأَبناءُ)، أَوْلى في الفَصاحَةِ إذا أُضيفَ إلى جَمعٍ، كما قُلْنا في ﴿أَوْلَٰدِكُمْ﴾، ولَفظُ الجَمعِ المسَلَّمِ لِقُربِهِ مِن لَفظِ الواحدِ ومِن مَعناهُ في القِلَّةِ أَوْلى إذا أَضَفْتَ البَنِينَ إلى واحِدٍ. هذا حُكمُ البَلاغةِ، فتأَمَّلْهُ في القُرآنِ حيثُ وَقَعَ تَجِدْهُ كذلك. ونَحوٌ منهُ ما ذَكَرْناهُ في ﴿أَوْلَٰدِكُمْ﴾، و«سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ».

وقالَ: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، أَي: بِعِلمِهِ وحِكمَتِهِ فَرَضَ هذا أَو وَصّى بِهِ، ولم يَكِلْكُم إلى عِلمِكُم ورأيِكُم لِما عَلِمَ في ذلك مِن الضَّرَرِ لكُم.

(32) في المطبوعِ: "إنْ".

ذَكَرَ عَبدُ بنُ حُمَيدٍ الكَشِّيُّ عن بَعضِ التّابِعِينَ: أَنَّ الأَبَ حَجَبَ الإخوةَ وأَخَذَ سِهامَهُم لأَنَّهُ يَتَوَلّى نِكاحَهُم والإنفاقَ عليهِم دونَ الأُمِّ[33]. وذَكَرَهُ الطَّبريُّ أَيضًا وقالَ: مُحتَمَلٌ أَن تكونَ الحِكمَةُ فيه هذا، أَو يُحتَمَلُ أَن يكونَ هذا تَعَبُّدًا مِن اللهِ تعالى استأثَرَ بِعِلمِ السِّرِّ فيه والمصلحةِ دونَ العِبادِ[34].

وقولُهُ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ (النِّساء: 12) الآية، كلامٌ بَيِّنٌ لا إشكالَ فيه، غيرَ أَنَّهُ قالَ بعدَ الفَراغِ مِن ميراثِ الزَّوجِ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾، وقالَ مِثلَ ذلك بعدَ الفَراغِ مِن ميراثِ الزَّوجةِ مَرَّةً أُخرى، ولَم يَقُلْ مِثلَ هذا في ما تَقَدَّمَ إلّا مَرَّةً واحِدَةً وقد ذَكَرَ ميراثَ الأَولادِ وميراثَ الأَبَوَيْنِ وميراثَ الأُمِّ مَعَ الإخوةِ.

والحِكمَةُ في ذلك أَنَّ ذِكرَهُ لِما تَقَدَّمَ يَدورُ على مَوروثٍ واحِدٍ وإن تَغايَرَت الوَرَثةُ؛ لأَنَّ الضَّمائرَ كُلَّها تَعودُ على واحدٍ مِن قولِهِ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾، و: ﴿فَلِأُمِّهِ[35]﴾، و: ﴿لَهُ إِخْوَةٌ﴾، و: ﴿يُوصِي بِهَا﴾، فالموروثُ في هذا كُلِّهِ واحدٌ، فلَمّا فَرَغَ مِن قِصَّتِهِ قالَ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾. فالموروثُ في قِصَّةِ الأَزواجِ غيرُ الموروثِ في قِصَّةِ الزَّوجاتِ، وكذلك مَوروثُ الكَلالَةِ بعدَ هذا، فتأَمَّلْهُ، واللهُ المستَعانُ.

وقولُهُ في الزَّوجاتِ: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ﴾، ﴿فَلَهُنَّ[36] الثُّمُنُ﴾ أَيضًا يَقتَضي أَنَّ الثُّمُنَ مُشتركٌ بينَ الزَّوجاتِ وإن كُنَّ أَربَعًا كما اقتَضى اشتِراكُ إخوةِ الكَلالَةِ في الثُّلُثِ في قولِهِ: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾؛ لأَنَّهُ لَفظُ جَمعٍ، ولَو ذَكَرَ الزَّوجةَ على انفِرادِها لَكانَ الثُّمُنُ لها، ثُمَّ يكونُ لِلضَّرَّةِ الأُخرى ثُمُنٌ آخَرُ، هكذا إلى الأَربَعِ، ولكِنَّهُ جاءَ بِلفظِ الجَمعِ، فلأَربَعِ زَوجاتٍ الثُّمُنُ بينَهُنَّ...

وقولُهُ تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ﴾ الآية، لفظُ

---

(33) أَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 4/ 257، عن قَتادَةَ، عازِيًا إخراجَهُ إلى عَبدِ بنِ حُمَيدٍ، والطَّبريِّ، وابنِ أَبي حاتم.

(34) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 4/ 280.

(35) في المطبوع: "لأُمِّهِ".

(36) في المطبوع: "ولَهُنَّ".

(الكَلالة) مِن الإكليلِ المحيطِ بِالرَّأسِ؛ لأنَّ الكَلالَةَ وِراثةُ مَن لا أَبَ لهُ ولا وَلَدَ، فتكلَّلَت العَصَبَةُ، أَي: أَحاطَتْ بِالميتِ مِن كِلا الطَّرَفَيْنِ. وأَصلُ هذه الكلمةِ مَصدَرٌ مِثل (القَرابَة) و(الصَّحابَة)؛ أَلا تَرى أَنَّها لَمّا كانَتْ في مَعنى القَرابَةِ جاءَتْ على وَزنِها؟ ثُمَّ سَمّى الوَرَثَةَ الذينَ هُم أَقرِباءُ الميتِ دونَ الوَلَدِ والأَبِ كَلالَةً بِالمصدَرِ كما تقولُ: هُم قَرابَةٌ، أَي: ذَوُو قَرابَةٍ، و: هُم صَحابَةٌ، أَي: ذَوُو صَحابَةٍ. وأَمّا (صَحَبَةٌ)، بِغَيرِ أَلِفٍ، فجَمعُ (صاحِب)، مثل: (الكَتَبَة) جَمعُ (كاتِب). فإذا عَنَيْتَ المصدَرَ قُلْتَ: وَرِثُوهُ عن كَلالَةٍ، كما تقولُ: فَعَلْتُ ذلك عن كَراهَةٍ، قالَ الشّاعِرُ:

وَرِثْتُمْ قَناةَ المجْدِ لا عَنْ كَلالَةٍ　　　عَنْ ابْنِ مَنافٍ عَبْدِ شَمْسٍ وَهاشِمِ[37]

وإذا جُعِلَت الكَلالَةُ عِبارَةً عن الوَرَثَةِ فهو مَجازٌ مُستَحسَنٌ في القِياسِ والاستِعمالِ، قالَ الشّاعِرُ:

وَالْمَرْءُ يَجْمَعُ فِي الحَياةِ　　　وَفي الكَلالَةِ ما يُسِيمُ[38]

أَي: الوَرَثَة الذينَ هُم ذَوُو كَلالَةٍ. ما يُسِيمُ مِن المالِ، أَي: يَرعاهُ.

وقد رُوِيَ أَنَّ جابِرًا قالَ لِلنَّبِيِّ عليهِ السَّلامُ: كيفَ أَصنَعُ في مالي ولَيسَ يَرِثُني إلّا كَلالَةٌ[39]؟

فهذه حَقيقةُ الكَلالَةِ ومَجازُها. ولا يَصِحُّ قَولُ مَن قالَ: الكَلالَةُ: المالُ، ولا قَولُ مَن قالَ: إنَّها الميتُ، وإن كانَ قد قالَ القُدَماءُ مِن المفسِّرينَ: الكَلالَةُ:

---

(37) البيتُ لِلفَرَزدَقِ، وهو في ديوانِهِ: 2/ 309، والرِّوايةُ فيه:

وَرِثْتُمْ قَناةَ المُلْكِ غَيْرَ كَلالَةٍ

(38) البيتُ لِيَزيدَ بنِ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ، وهو في (الحَماسَة) لأَبي تَمّام: 1/ 613، والرِّوايةُ فيها:

وَالمَرْءُ يَبْخَلُ في الحُقُو　　　قِ وَلِلْكَلالَةِ ما يُسِيمُ

(39) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح194، كتاب الوُضوء، باب (صَبّ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وَضوءَهُ عَلى مُغمًى عَلَيه)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4124، كتاب الفَرائض، باب (ميراث الكَلالَة).

مَن لا والِدَ لهُ ولا وَلَدَ، ولكِن لا حُجَّةَ في هذا؛ لأنَّ القَومَ أشاروا إلى المعنى دونَ تفسيرِ اللَفظِ، ففُهِمَ عنهُم أنَّ مَن ماتَ ولا وَلَدَ لهُ فهو الموروثُ بِالكَلالةِ، لا سيَّما وهُم إنَّما فسَّروا قولَهُ تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾، فقالوا: هو مَن لا والِدَ لهُ ولا وَلَدَ، يَعنُونَ الرَّجُلَ الذي يُورَثُ كَلالَةً، واللهُ أعلَمُ.

فعَلى هذا يكونُ إعرابُ الكلمةِ إمّا مفعولًا ثانيًا إن عَنَيْتَ بهِ الوَرَثَةَ، والمفعولُ الأوَّلُ مُضمَرٌ في (يُورَثُ)، كما تقولُ: هو يُلبَسُ ثَوبًا، ويُطعَمُ طَعامًا، وإمّا حالًا إن عَنَيْتَ بهِ المصدَرَ، فيكونُ التَّقديرُ: يُورَثُ وِراثَةً كَلالَةً، فلَمّا حُذِفَ ذِكرُ الـ(وِراثَة) وصارَتْ مُضمَرَةً مُعَرَّفَةً عندَ المخاطَبِ بِما تَقَدَّمَ مِن اللَفظِ المشتَقِّ منها صارَتْ صِفَتُها حالًا مِنها، كما تقولُ: سارَ بهِ رُوَيْدًا، فـ(رُوَيْدًا) حالٌ مِن (السَّيْر)، قالَهُ سيبَوَيْهِ[40]. وضُعَفاءُ مِن النَّحويِّينَ يُعربونَ مِثلَ هذا نَعتًا لِمَصدَرٍ محذوفٍ، والذي قَدَّمْناهُ هو الصَّوابُ، وحَسبُكَ أنَّهُ مَذهَبُ صاحبِ (الكِتاب)، ووَجهُ الحُجَّةِ يَطولُ.

وإذا ثَبَتَ هذا فالإخوَةُ في هذه الآيةِ هُم الإخوَةُ لأُمٍّ بِلا خِلافٍ. وقد رُوِيَ أنَّ بعضَ الصَّحابةِ كانَ يَقرؤُها، وهو أُبَيٌّ: {وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ لِأُمٍّ}[41]، إمّا أنَّه قالَها على التَّفسيرِ، وإمّا أنَّها كانَتْ قِراءةً فنُسِخَتْ على عَهدِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وبَقِيَ حُكمُها، كما قيلَ في قِراءةِ عائشةَ وحَفصةَ رضِيَ اللهُ عنهُما: {وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ}[42].

وأمّا الكَلالَةُ المذكورةُ في آخِرِ السُّورةِ وهي قولُهُ: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ﴾ (النِّساء: 176) فهي الشَّقيقةُ أو التي لِلأَبِ إن عُدِمَت الشَّقيقةُ بِلا خِلافٍ أيضًا. ففَرَضَ اللهُ سُبحانَهُ لِلإخوَةِ لِلأُمِّ الثُّلُثَ وإن كَثُروا، ولِلواحِدِ منهُم السُّدُسَ.

---

(40) يُنظَر: الكِتاب: 1/ 244.

(41) يُنظَر: الكَشّاف: 2/ 239، والدُّرُّ المصون: 2/ 326، ومُعجَمُ القِراءات: 2/ 31.

(42) يُنظَر: المصاحِف: 1/ 348-360، ومُعجَمُ القِراءات: 1/ 335-336.

وقولُهُ تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ﴾ يَدُلُّ على تَساوي الذَّكَرِ والأُنثى في الحَظِّ؛ لأنَّ لَفظَ (الشّركة) إذا أُطلِقَ فإنَّما يَتَضَمَّنُ التَّساويَ حتّى يُقَيَّدَ بنَصيبٍ مَخصوصٍ: لَو أنَّ رجُلًا ابتاعَ سِلعةً، فسألَهُ رجُلٌ آخَرُ أن يُشرِكَهُ فيها، فقالَ لهُ: قد أَشرَكْتُكَ فيها، ثُمَّ قالَ بعدَ ذلك: لَم أُرِدْ نِصفًا وإنَّما أَرَدتُّ ثُلُثًا أو رُبُعًا، لَم يَنفَعْهُ ذلك إلّا أن يُقَيِّدَ لَفظَهُ في حينِ الشّركةِ. وإنّما أَخَذَ الفُقَهاءُ هذا مِن قولِهِ تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ﴾، أي: لِلذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ الأُنثى.

ونُكتَةُ المسألَةِ، واللهُ أعلَمُ، أنَّ الإخوَةَ لِلأُمِّ إنَّما وَرِثوا الميتَ بِالرَّحِمِ وحُرمَةِ الأُمِّ، وأنَّ الأُمَّ تُحِبُّ لِولدِها ما تُحِبُّ لِنَفسِها، ويَشُقُّ عليها أن يُحرَموا مِن أخيهِم وقد ارتكضوا معَهُ في رَحِمٍ واحدةٍ، فأُعطُوا الثُّلُثَ ولَم يُزادوا عليه؛ لأَنَّ الأُمَّ التي بها وَرِثوا لا تُزادُ على الثُّلُثِ. وكأَنَّ هذه الفَريضَةَ مِن بابِ الصِّلةِ والبِرِّ والصَّدَقةِ، فمِن ثَمَّ سُوِّيَ الذَّكَرُ معَ الأُنثى كما لَو وَصّى بِصَدَقَةٍ أو صِلَةٍ لأهلِ بَيتٍ لشركوا فيها على السَّواءِ ذكورُهُم وإناثُهُم؛ ألا ترى أَنَّ الثُّلُثَ مَشروعٌ في الوَصِيَّةِ التي يُبتَغى فيها ثَوابُ اللهِ العَظيمِ؟ قالَ النَّبيُّ عليهِ السَّلامُ لِسَعدٍ حينَ أرادَ أن يُوصِيَ بِأكثرَ مِن الثُّلُثِ: «**الثُّلُث، والثُّلُثُ كَثيرٌ**» الحَديث[43]، كأَنَّه نَظَرَ عليهِ السَّلامُ إلى فَرْضِ اللهِ تعالى لِلإخوةِ بِسببِ الرَّحِمِ وحُرمةِ الأُمِّ، وأنَّه لَم يَزِدْهُم على الثُّلُثِ وإن كَثُروا، فكيفَ يُزادُ مَن هو أَبعَدُ منهُم في حُكمِ الوَصِيَّةِ؟ بل الثُّلُثُ في حَقِّهِم كثيرٌ. والقُرآنُ والسُّنَّةُ نُورانِ مِن مِشكاةٍ واحدةٍ، فيَنظُرُ بعضُهُ إلى بعضٍ، ولَو كانَ مِن عِندِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدوا فيهِ اختلافًا كثيرًا.

ومِن العَجائبِ أَنَّ الكَلالةَ في هذه الآيةِ لا يَرِثُ فيها الإخوَةُ معَ البِنتِ، وهو لَم يَقُلْ فيها: ﴿لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ (النِّساء: 176) كما قالَ في الآيةِ الأُخرى؛ ألا تَرى إلى قولِهِ فيها: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾، ثُمَّ وَرِثَتْ فيها الأَخَواتُ معَ البِنتِ، والبِنتُ وَلَدٌ، وهذه التي لَم يُذكَرْ فيها الوَلَدُ لا يَرِثُ الإخوَةُ معَ وَلَدٍ أَصلًا لا ذَكَرًا ولا أُنثى، ويَتَعَيَّنُ الاعتِناءُ بِهذا السُّؤالِ والكَشفُ عنهُ.

---

(43) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2742، كتاب الوَصايا، باب (أن يَترُكَ وَرَثَتَهُ أَغنِياءَ خَيرٌ مِن أن يَتَكَفَّفوا النّاسَ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4185، كتاب الوَصِيَّة، باب (الوَصِيَّة بِالثُّلُث).

والجوابُ فيه مِن وجهَين:

أَحَدُهُما: أنَّ الأُختَ الشَّقيقةَ والتي لِلأَبِ ليسَ لها معَ البِنتِ فَرضٌ مَعلومٌ، وإنَّما يَرِثْنَ بِالتَّعصيبِ، فيكونُ مَعنى قولِهِ: ﴿فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ (النِّساء: 176): فلأُختِهِ النِّصفُ فَريضَةً إذا لَم يَكُن ولدٌ ذَكَرٌ ولا أُنثى. فإن كانَتْ بِنتًا فليسَ لِلأُختِ فَريضَةٌ، وإنَّما لها ما بَقِيَ، والذي يَبقى بَعدَ البِنتِ الواحدةِ نِصفٌ، وبعدَ البناتِ ثُلُثٌ. وإن كانَ معَ البَناتِ مَن لهُ فَرضٌ مُسَمًّى يُحيطُ بِالمالِ معَ سَهمِ البَناتِ لَم يَكُن لِلإخوَةِ سَهمٌ. فلَيسَ في تَوريثِ الأَخَواتِ معَ البِنتِ ما يُعارِضُ نَصَّ الآيةِ على هذا.

والجوابُ الثّاني، وهو التَّحقيقُ: أنَّ فَرضَ الإخوَةِ لِلأُمِّ إنَّما شُرِطَ فيه عَدَمُ البِنتِ والابنِ جميعًا لِقولِهِ: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ﴾، ولم يَقُلْ في الكَلالةِ الثّانيةِ: (يُورَثُ) هذا اللفظَ. وقد قَدَّمْنا عندَ قولِهِ: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ أَنَّهُ يَقتَضي الإحاطَةَ بِجَميعِ المالِ ما لَم يُقَيَّدْ بِجُزءٍ مَخصوصٍ، فتأَمَّل الشَّواهدَ عليه هُناكَ.

ثُمَّ تَدَبَّرْ قولَهُ: ﴿يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ تَجِدْ لَفظًا مُغْنِيًا عن أن يقولَ: ﴿لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾، كما قالَ في الكَلالَةِ الأُخرى. فمِن هُنا أَجمعوا، واللهُ أعلَمُ، أَنَّهُ لا ميراثَ لَهُم معَ بِنتٍ ولا بِنتِ ابنٍ؛ لأَنَّهُ لا يُقالُ: مَن تَرَكَ بِنتًا يُورَثُ كَلالَةً؛ لأَنَّ الكَلالَةَ لَم تَرِثْ إلّا نِصفَ المالِ، ولا يُقالُ: وَرِثْتُهُ، إلّا أن تَرِثَ المالَ كُلَّهُ في جَيِّدِ الكلامِ وفَصيحِهِ؛ أَلا تَراهُ يقولُ: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ (النِّساء: 176)، أي: يُحيطُ بِميراثِها؟

قولُهُ: ﴿أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾، وقالَ في الآيةِ الأُخرى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟﴾ (النِّساء: 176)، ولَم يَقُل: امْرَأَةٌ؛ لأَنَّ لفظَ (المرء) يتضَمَّنُها، ويتضَمَّنُ الكَبيرَ والصَّغيرَ، كما قالَ:

يُـريـدُ الـمَـرْءُ أن يُـؤْتـى مُـنـاهُ[44]

---

(44) شَطرُ بيتٍ لِقَيسِ بنِ الخَطيمِ، وهو في ديوانِهِ: 98، كالآتي:

يُـحِـبُّ الـمَـرْءُ أن يَـلْـقـى مُـنـاهُ وَيَـأْبـى اللهُ إلّا مـا يَـشـاءُ

وكما قالَ:

وَما المرْءُ إلاّ كَالشِّهابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمادًا بَعْدَما هُوَ ساطِعُ[45]

وكما قالَ:

وَما المرْءُ ما دامَتْ حُشاشَةُ نَفْسِهِ[46]

فـ(المرءُ) في هذا كُلِّهِ لا يُرادُ بِهِ ذَكَرٌ دونَ أُنثى، ولا كَبيرٌ دونَ صَغيرٍ؛ لأَنَّهُ اسمٌ لِلجِنسِ؛ أَلا تَرى أَنَّ قولَهُ سُبحانَهُ: ﴿وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾ (البقرة: 173) قد تضَمَّنَ الذَّكَرَ والأُنثى، والصَّغيرَ والكَبيرَ، لُغَةً وشَرعًا؟ فكذلك هذا. وأَمّا آيةُ الكَلالَةِ فإنَّما احتيجَ إلى ذِكرِ المرأَةِ لأَنَّ لفظَ (الرَّجُل) لا يتضَمَّنُها.

فإن قيلَ: إنَّ لفظَ (الرَّجُل) لا يتضَمَّنُ الصَّغيرَ، وقد كانَ لفظُ (المرء) أَعَمَّ مِن لفظِ (الرَّجُل)، فما الحِكمَةُ؟ وما الفَرقُ بينَ هذه الآيةِ والآيةِ الأُخرى التي وَرَدَ فيها لَفظُ (المرء)؟

قُلْنا، وبِاللهِ التَّوفيقُ: إنَّ (الرَّجُل) لا يَقَعُ إلّا على العاقِلِ المكَلَّفِ، ولَم يَقتَصِرْ في هذه الآيةِ على بَيانِ حُكمِ الميراثِ فَقَط، بل ذَكَرَ فيها حُكمَ الوَصِيَّةِ والدَّينِ والنَّهيَ عن المُضارَّةِ بِقولِهِ: ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾. وهذه أَحكامٌ تَختَصُّ بِالكَبيرِ فوَرَدَت الآيةُ بِلفظِ (الرَّجُل)، ودَخَلَ الصَّغيرُ في حُكمِهِ الذي هو الفَريضَةُ مِن جِهةِ المعنى لا مِن جِهةِ اللَفظِ. ولَيسَ كُلُّ حُكمٍ يُؤخَذُ مِن اللَفظِ، بل أَكثَرُها تُؤخَذُ مِن جِهةِ المعاني والاستِنباطِ مِن النُّصوصِ بِالعِلَّةِ الجامِعَةِ بينَ الحُكمَيْنِ، واللهُ المستَعانُ.

مَسأَلةٌ: مِن بابِ التَّنبيهِ على إعجازِ الآيةِ وأَسرارِ بلاغَتِها، والحِكَمِ المتضَمَّنَةِ فيها، وهي: إضافةُ النِّصفِ إلى ما بَعدَهُ في قولِهِ: ﴿نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ﴾، وفي قولِهِ: ﴿فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾. ولَم يَقُلْ في السِّهامِ كذلك، وإنَّما

---

(45) البيتُ لِلَبيدٍ، وهو في ديوانِهِ: 169.

(46) شَطرُ بيتٍ لامرئِ القَيسِ، وهو في ديوانِهِ: 39، وعَجُزُهُ:

بِمُدْرِكِ أَطْرافِ الخُطُوبِ وَلا آلِ

قالَ: ﴿ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾، و﴿ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾، و﴿ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾، بِحَرفِ الجَرِّ لا بِالإضافةِ. ونُريدُ أن نَختمَ البابَ بِشرحِ هذه المسألةِ لِيكونَ الكتابُ كُلُّهُ كأَنَّهُ تفسيرُ الآيةِ وشرحٌ لِمُضَمَّنِها وتَنبيهٌ على إعجازِها، واللهُ المستَعانُ. . .

وهو أن يُقالَ: ما الحِكمَةُ في إضافَةِ النِّصفِ إلى ما بَعدَهُ مِن قولِهِ: ﴿نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾، و﴿فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾، وقالَ في جَميعِ الأجزاءِ بِالألِفِ واللام معَ حَرفِ (مِن) التي لِلتَّبعيضِ، نحو قولِهِ: ﴿ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾، و﴿ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾، و﴿ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾، و﴿ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم﴾، و﴿ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ (النِّساء: 176)، ولَم يُضِفْ شيئًا مِن هذه الأَجزاءِ كما أضافَ النِّصفَ؟

والجوابُ: أَنَّ هذه كُلَّها أَسماؤُها مُشتَقَّةٌ مِن العَدَدِ، فهي أَجزاءٌ مِن الأَعدادِ لَفظًا ومَعنًى، فإذا قُلْتَ: لهُ الثُّلُثُ مِن المالِ، فمَعنى الكلامِ: واحِدٌ مِن ثَلاثةٍ، وكذلك الرُّبُعُ: واحِدٌ مِن أَربعةٍ، والسُّدُسُ: واحِدٌ مِن سِتَّةٍ، وكذلك الثُّمُنُ: واحِدٌ مِن ثَمانيةٍ. وليسَ النِّصفُ كذلك؛ لَم يُشتقَّ مِن الاثنَيْنِ، ولَو اشتُقَّ مِن الاثنَيْنِ لَقيلَ: ثُنْيٌ، كما قيلَ في سائرِ الأَجزاءِ نحوِ الثُّلُثِ والرُّبُعِ. وإنَّما اشتُقَّ (النِّصْفُ) مِن (النَّصَف) و(التَّناصُف)، أَي: إنَّ المقتَسِمَيْنِ قَد تَناصَفا وأَنصَفا حينَ سُوِّيَ بَينَهُما. فاشتُقَّ (النِّصْفُ) مِن (التَّناصُف) لا مِن العَدَدِ الذي هو الاثنانِ، وبُنِيَ على وزنِ (فِعْل)، بِكَسرِ أَوَّلِهِ، لأَنَّهُ مِثْلٌ لِلنِّصفِ الآخَرِ، فكُلُّ واحِدٍ مِنهُما مِثْلُ صاحبِهِ وعِدْلٌ لهُ وشِبْهٌ لهُ، فجاءَ (النِّصْفُ) على وَزنِ (عِدْل) و(شِبْه) و(خِدْن) و(تِرْب). وهذا البابُ كُلُّهُ لا بُدَّ مِن إضافَتِهِ إلى ما يُقابِلُهُ، تَقولُ: هذا مِثْلُ هذا، وهذا عِدْلُ هذا، فتُضيفُ، فكذلك أُضيفَ (النِّصْفُ) لِتضَمُّنِهِ مَعنى الإضافةِ، إلّا أَنَّهُ لَم يُضَفْ إلى ما يُقابِلُهُ؛ لأَنَّ لفظَهُ لَم يُؤخَذْ إلّا مِن (التَّناصُف) و(الإنصاف)، وليسَ هو مِن صِفَةِ الجُزأَيْنِ، أَعني الإنصافَ، وإنَّما هو مِن صِفَةِ الآخِذَيْنِ لَهُما والمقتَسِمَيْنِ المالَ. وإنَّما صِفَةُ هذَيْنِ الجُزأَيْنِ، أَعني النِّصفَيْنِ، التَّماثُلُ والتَّشابُهُ. فهو يَستَحِقُّ الإضافَةَ مِن جهةِ بِنيَتِهِ إلى ما يُقابِلُهُ، ويَستحِقُّ الإضافَةَ مِن جهةِ لَفظِهِ واشتِقاقِهِ إلى المالِ المقسومِ على النَّصَفِ بينَ الاثنَيْنِ شريكَيْنِ. ولَو أُضيفَ إلى ما يُقابِلُهُ لَتُوُهِّمَ أَنَّه رُبُعٌ؛ لأَنَّكَ كُنْتَ تقولُ: هذا الشَّطرُ هو نِصفُ هذا الشَّطرِ الآخَرِ، ولكِنْ تقولُ: هذا مِثْلُهُ عِدْلُهُ، وهو نِصْفُ المالِ، أَي: الذي حَصَلَ بِهِ التَّناصُفُ بينَ

أَصحابِ المالِ. ولِذلك لا نَجِدُ في الفرائضِ كُلِّها فَريضةً يُحيطُ أَصحابُها بِالمالِ على السَّواءِ إلّا فريضةَ الاثنَيْنِ؛ فإنَّهُ يَصيرُ إلى كُلِّ واحِدٍ النِّصفُ، ولا تَجِدُ ذلك في فَريضةِ الثَّلاثةِ ولا الأَربعةِ ولا غيرِها إلّا أن يكونَ فيها عاصِبٌ، وأَمّا أَصحابُ الفَريضَةِ فلا يكونُ لِكُلِّ واحِدٍ مِنهُم مِثْلُ ما لِلآخَرِينَ أَبَدًا، إلّا الزَّوجَ مَعَ الأُختِ فإنَّ نِصْفَهُ حينَ ذُكِرَ في الآيةِ أُضيفَ إلى ما بَعدَهُ إشعارًا بِأَنَّ في مُقابَلَتِهِ مَن لهُ مِثْلُهُ وهي الأُختُ إذا وَرِثَتْ مَعَ الزَّوجِ. وكذلك قالَ في الأُختِ: ﴿فَلَهَا[47] نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ﴾ بالإضافةِ؛ إذ النِّصْفُ الثّاني قد يكونُ لِلزَّوجِ مَعَها، فهُما مُتَقابِلانِ، فاستَحَقَّ النِّصْفَ لِهذه المقابَلَةِ، وبُنِيَ على وزنِ (فِعْل)، بِكَسرِ أَوَّلِهِ، على ما تقدَّمَ.

وانظُرْ كيفَ جاءَ (النِّصْفُ) في ذِكرِ البِنتِ مُعَرَّفًا بِالأَلِفِ واللام غيرَ مُضافٍ؛ إذ ليسَ في مُقابَلَتِها مَن لهُ نِصْفٌ آخَرُ بِالفَرضِ، وإنَّما لِلأُختِ مَعَها ما بَقِيَ، وليسَ لها مَعَها النِّصْفُ فَريضةً. وقالَ: النِّصْف، ولَم يَقُلْ: مِمّا تَرَكَ؛ لِما قدَّمْناهُ مِن أَنَّهُ لَم يُشتَقَّ مِن العَدَدِ لَفظُهُ كما اشتُقَّ الثُّلُثُ والسُّدُسُ والرُّبُعُ حتّى حَسُنَ فيها أن يقولَ: الثُّلُثُ مِن كذا، والرُّبُعُ مِن كذا، أَي: الواحِدُ مِن هذا العَدَدِ، إذ لَفظُهُ مِن لَفظِ العَدَدِ.

وكذلك قالَ في الأُختَيْنِ: ﴿فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ﴾؛ لأَنَّه ذَكَرَ بِنتَيْنِ، فصارَ مَعنى الكلامِ: أَنَّ كُلَّ واحدةٍ منهُما لها الثُّلُثُ مِمّا تَرَكَ، أَي: الواحِدُ مِن ثَلاثةٍ، فكانَ اللَفظُ بِحَرفِ الجَرِّ أَحسَنَ منهُ بالإضافةِ. وقالَ في البَناتِ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾، فذَكَرَ جماعةً لهُنَّ الثُّلُثانِ فقالَ: ﴿ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ﴾، فكانَت الإضافةُ أَحسَنَ مِن أَجلِ أَنَّ الثُّلُثَيْنِ لَفظٌ مقسومٌ بينَهُنَّ جُمَعَ، فليسَ لِكُلِّ واحدةٍ منهُنَّ واحِدٌ مِن ثَلاثةٍ كما كانَ لِلأُختَيْنِ في حالِ التَّثنيةِ، ولو ذَكَرَ الأَخَواتِ بِلَفظِ الجَمعِ لَقالَ فيهِنَّ كما قالَ في البَناتِ: ﴿ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ﴾، بالإضافةِ.

فافهَمْ تنزيلَ الأَلفاظِ في منازِلِها وإعطاءَ المعاني حُقوقَها يَلُحْ لكَ سِرُّ

---

(47) في المطبوع: "لها".

البلاغةِ، ويَبِن لكَ حقيقةُ الإعجازِ في هذا الكلامِ المحفوفِ بالإعظامِ والإعزازِ، المنزَّهِ عن شيئَيْنِ: الإطالةِ، وإخلالِ الإيجازِ.

فهذا تكمِلَةٌ لِما بدَأْنا مِن شرحِ آيةِ الوصيَّةِ وبيانِ إعجازِها، والتَّبيينِ لِمَعانيها، والتَّنبيهِ على فوائدِها. فما كانَ مِن تفسيرِ مَعنًى فمأخوذٌ مِن مَعاني تفسيرِ السَّلَفِ دونَ سِياقةِ أَلفاظِهِ، وما كانَ مِن تنبيهٍ على إعرابٍ يُفيدُ فَهمًا فمِن أُصولِ النَّحوِ، وما كانَ مِن تنبيهٍ على إشارةٍ لطيفةٍ أو تَذكِرَةٍ بحكمَةٍ أو تبيينٍ لِقانونِ البلاغةِ والتَّعريفِ بِجَوهَرِ الكلامِ وتحريرِ اللفظِ فمِن العُلومِ العربيَّةِ التي نَحمَدُ اللهَ على ما مَنَحَ منها، ونَشكُرُهُ شُكرًا يقتضي المزيدَ، إنَّهُ مُنعِمٌ حَميدٌ.

(كِتابُ الفَرائض وشَرح آياتِ الوَصِيَّة: 27-77، و145-148)

• قولُهُ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾، فإنَّ وَفاءَ الدَّيْنِ سابِقٌ على الوَصِيَّةِ، لكِن قَدَّمَ الوصيَّةَ لأَنَّهُم كانوا يَتَساهَلونَ بتأخيرِها، بِخِلافِ الدَّيْنِ.

وقالَ السُّهَيْلِيُّ في (النَّتائج): إنَّما قُدِّمَت الوَصِيَّةُ لِوَجهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أَنَّها قُربَةٌ إلى اللهِ تعالى، بِخِلافِ الدَّيْنِ الذي تَعَوَّذَ الرُّسُلُ منهُ، فبُدِئَ بها لِلفَضلِ.

والثّاني: أَنَّ الوَصِيَّةَ لِلمَيتِ، والدَّيْنَ لِغيرِهِ، ونفسُكَ قَبلَ نَفسِ غيرِكَ، تقولُ: هذا لي وهذا لِغيري، ولا تقولُ في فَصيحِ الكلامِ: هذا لِغيري وهذا لي.

(البُرهان في عُلومِ القُرآن: 3/ 265)

• مَوضوعُهُ [أَي: لَفظ (كُلّ)] الإحاطَةُ؛ مِن حيثُ كانَ لَفظُهُ مأخوذًا مِن لَفظِ (الإكليل) و(الكِلَّة) و(الكَلالَة)، مِمّا هو في مَعنى الإحاطَةِ[48].

(نَتائجُ الفِكر: 216)

﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ﴾ (النّساء: 22)

(48) يُنظَر: القاموسُ المحيط: 2/ 1391.

• كانَ ذلك[49] مُباحًا في الجاهِليَّةِ بِشَرعٍ مُتقَدِّمٍ، ولَم تَكُن مِن الحُرُماتِ التي انتَهَكوها ولا مِن العَظائمِ التي ابتَدَعوها؛ لأَنَّهُ كانَ في عَمودِ نَسَبِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فكِنانَةُ تَزَوَّجَ امرأَةَ أبيهِ خُزَيمَةَ، وهي بَرَّةُ بِنتُ مُرٍّ، فوَلَدَتْ لهُ النَّضْرَ بنَ كِنانَةَ. وهاشِمٌ أيضًا قد تَزَوَّجَ امرأَةَ أبيهِ واقِدَةَ، فوَلَدَتْ لهُ ضَعيفَةَ، ولكِن هو خارجٌ عن عَمودِ نَسَبِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ لأَنَّها لَم تَلِدْ جَدًّا لهُ، أعني واقِدَةَ.

وقد قالَ عليهِ السَّلامُ: «**أنا مِن نِكاحٍ لا مِن سِفاحٍ**»[50]، ولِذلك قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾، أي: إلّا ما سَلَفَ مِن تَحليلِ ذلك قَبلَ الإسلامِ.

وفائدةُ هذا الاستثناءِ ألّا يُعابَ نَسَبُ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ولِيُعلَمَ أنَّهُ لَم يَكُنْ في أجدادِهِ مَن كانَ لِغَيَّةٍ ولا مِن سِفاحٍ؛ ألا تَرى أنَّهُ لَم يُقَلْ في شيءٍ نُهِيَ عنهُ في القُرآنِ: إلّا ما قد سَلَفَ، نحوِ قولِهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ (الإسراء: 32)، ولم يُقَلْ: إلّا ما قد سَلَفَ، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ (الإسراء: 33)، ولم يُقَلْ: إلّا ما قد سَلَفَ، ولا في شيءٍ مِن المعاصي التي نُهِيَ عنها، إلّا في هذه وفي الجَمعِ بينَ الأُختَيْنِ؛ لأنَّ الجَمعَ بينَ الأُختَيْنِ قد كانَ مُباحًا أيضًا في شَرعِ مَن قَبلَنا[51]، وقد جَمَعَ يَعقوبُ بينَ راحيلَ وأُختِها لِيا.

فقولُهُ: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ التِفاتَةٌ إلى هذا المعنى وتنبيهٌ على هذا المغزى. وهذه النُّكتَةُ لَقِنْتُها مِن شَيخِنا الإمامِ الحافِظِ أبي بَكرٍ مُحَمَّدِ بنِ العَرَبيِّ رَحِمَهُ اللهُ.
(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 356-358)

﴿وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾ (النّساء: 23)، يُراجَع: (النّساء: **11-12**)

---

(49) أي: نِكاحُ امرأَةِ الأَبِ.

(50) رَوى نَحوَهُ أبو نُعَيم في (دَلائل النُّبُوَّة): ح14، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 1/ 174. وأورَدَ الحَديثَ الألبانيُّ في (إرواء الغَليل): ح1914، وقالَ عنهُ: 6/ 334: "حَسَنٌ لِغَيره".

(51) يُنظَر: (أحكامُ القُرآن) لابنِ العَرَبيّ: 1/ 488.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ * وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا * مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ﴾ **(النِّساء: 44-46)**

• قولُهُ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ (النِّساء: 44) الآية، هو رِفاعَةُ بنُ زَيدِ بنِ التّابُوتِ، كانَ يقولُ لِلنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: أَرْعِنا سَمْعَكَ حَتّى نَفهَمَكَ، فإذا سَمِعَ لَوى لِسانَهُ طَعنًا في الإسلام. فنَزَلَتْ فيه: ﴿لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ﴾ (النِّساء: 46)[52]، واللهُ أَعلَمُ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 38-39)***

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا﴾ **(النِّساء: 51)**

• قولُهُ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ الآية، هو كَعبُ بنُ الأَشرَفِ النَّضيريُّ مِن بَني النَّضيرِ، قالَ لِقُرَيشٍ: أَنتُم أهدى مِن مُحَمَّدٍ سَبيلًا[53].

وقيلَ: هُم حُيَيُّ بنُ أخطَبَ والرَّبيعُ وسَلّامٌ ابنا أَبي الحُقَيْقِ ووَحْوَحٌ وأبو عَمّارٍ، قالوا ذلك لِقُرَيشٍ حينَ سألوهُم: أَنَحْنُ أهدى أم مُحَمَّدٌ؟ فنَزَلَتْ هذه الآيةُ. ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ[54]. ***(التَّعريفُ والإعلام: 39)***

---

(52) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 239-240: ثني مُحَمَّدُ بنُ أَبي مُحَمَّدٍ عن عِكرِمَةَ أو سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ عن ابنِ عبّاسٍ بهِ. وسَنَدُهُ ضَعيفٌ؛ فيهِ مُحَمَّدٌ شيخُ ابنِ إسحاقَ: مجهولٌ، تفرَّدَ عنهُ ابنُ إسحاقَ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 397.

(53) رَوى ذلك عن ابنِ عبّاسٍ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 133، مِن طريقِ مُحَمَّدِ بنِ أَبي عَدِيٍّ. ورجالُهُ ثِقاتٌ، والإسنادُ صَحيحٌ. يُنظَر: التَّفسيرُ الصَّحيح: 2/ 65، والصَّحيحُ المسنَدُ مِن أسبابِ النُّزول: 77، وهِدايَةُ المُستَنير: 194.

(54) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 241. ورَواهُ مِن طريقِ ابنِ إسحاقَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 135: ثني مُحَمَّدُ بنُ أَبي مُحَمَّدٍ عن عِكرِمَةَ أو سعيدِ بنِ جُبَيرٍ عن ابنِ عبّاسٍ بهِ. وسَنَدُهُ ضَعيفٌ؛ لِجَهالَةِ شيخِ ابنِ إسحاقَ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 409-410.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ۞ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا لَّهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ (النساء: 56-57)

• حُروفُ المضارَعَةِ وإن كانَتْ زَوائدَ فقد أصبحَتْ كأَنَّها مِن أنفُسِ الكَلِمِ. وليسَتْ كذلك السِّينُ و(سَوْفَ)، وإن كانوا قد شَبَّهوها بِحُروفِ المضارَعَةِ والحُروفِ الملحَقَةِ بالأُصولِ... ولِذلك تقولُ: غَدًا يقومُ زيدٌ، ويَومَ الجُمُعَةِ يَذهَبُ عَمْرٌو، بِتقديمِ الظَّرفِ على الفِعلِ كما يُفعَلُ ذلك في الماضي الذي لا زِيادةَ فيه فتقولُ: أمسِ قامَ زيدٌ، ويَومَ الجُمُعَةِ ذَهَبَ عَمْرٌو. ولا يَستقيمُ هذا في المستَقبَلِ مِن أَجلِ السِّينِ أو (سَوْفَ)، لا تَقولُ: غَدًا سَيقومُ زيدٌ؛ لِوُجوهٍ:

مِنها: أنَّ السِّينَ تُنبِئُ عن مَعنى الاستِئنافِ والاستِقبالِ لِلفِعلِ، وإنَّما يكونُ مُستقبلًا بالإضافةِ إلى ما قَبلَهُ. فإن كانَ قَبلَهُ ظَرفٌ أخرَجَتْهُ السِّينُ عن الوُقوعِ في الظَّرفِ، فبَقِيَ الظَّرفُ لا عامِلَ لهُ، فبَطَلَ الكلامُ. فإذا قُلْتَ: سَيقومُ زيدٌ غَدًا، دَلَّت السِّينُ على أنَّ الفِعلَ مُستَقبَلٌ بالإضافةِ إلى ما قَبلَهُ، وليسَ قَبلَهُ إلّا حالةُ المتكلِّمِ، ودَلَّ لَفظُ (غدًا) على استِقبالِ اليَومِ، فتَطابَقا، وصارَ ظَرفًا لهُ.

ووَجْهٌ ثانٍ مانِعٌ مِن التَّقديمِ في الظَّرفِ وغيرِهِ، وهو: أنَّ السِّينَ و(سَوْفَ) مِن حُروفِ المعاني الدّاخِلَةِ على الجُمَلِ، ومَعناها في نَفسِ المتكلِّمِ وإليهِ يُسنَدُ لا إلى الاسمِ المخبَرِ عنهُ، فوَجَبَ أن يكونَ لهُ صَدْرُ الكلامِ كحُروفِ الاستِفهامِ والنَّفيِ والتَّمنِّي وغيرِ ذلك. ولِذلك قَبُحَ: زَيدًا سَأَضرِبُ، وزَيدٌ سَيَقومُ، مَعَ أنَّ الخَبَرَ عن (زَيد) إنَّما هو بِالفِعلِ لا بِالمعنى الذي دَلَّتْ عليه السِّينُ، فإنَّ ذلك المعنى مُسنَدٌ إلى المتكلِّمِ لا إلى زَيدٍ، فلا يَجوزُ أن يُخلَطَ بِالخَبَرِ عن زَيدٍ فتقولَ: زَيدٌ سَيفعَلُ[55]. فإن أُدخِلَتْ (إنَّ) على الاسمِ المبتَدَإِ جازَ دُخولُ السِّينِ في

(55) قالَ أبو حَيّانَ الأندلسيُّ في (ارتشاف الضَّرَب): 4/ 2164: "فذَهَبَ الجُمهورُ إلى أنَّه يَجوزُ تقديمُ مَعمولِ الفِعلِ على حَرفِ التَّنفيسِ، نحو: زَيدًا سأضرِبُ، فيَجوزُ فيهِ الاشتِغالُ. وذَهَبَ

الخَبَرِ؛ لاعتِمادِ الاسمِ على (إنَّ) ومُضارَعَتِها لِلفِعلِ، فصارَتْ في اللَفظِ مع اسمِها كالجُملَةِ التامَّةِ، فصَلَحَ دُخولُ السِّينِ في ما بَعدُ. فأَمّا معَ عَدَمِ (إنَّ) فيَقْبُحُ ذلك.

وهذا مَذهَبُ الشَّيخِ أَبي الحُسَيْنِ[56] رَحِمَهُ اللهُ، إلّا التَّعليلَ فإنَّهُ بِخِلافِ تعليلِهِ. وقد قُلْتُ لهُ كالمحتَجِّ عليهِ: أَليسَ قد قالَ اللهُ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ (النِّساء: 57)، فجاءَ بالسِّينِ في خَبَرِ المبتدَإِ؟ فقالَ لي: اقرَأْ ما قبلَ الآيةِ. فقرَأْتُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ (النِّساء: 56) الآيةَ. فضَحِكَ وقالَ: قَد كُنْتَ أَفزَعْتَني، أَلَيسَتْ هذه (إنَّ) في الجُملَةِ المتَقَدِّمَةِ، وهذه الأُخرى مَعطوفَةٌ بِالواوِ عليها، والواوُ تَنوبُ مَنابَ تكرارِ العامِلِ؟ فسَلَّمْتُ لهُ وسَكَتُّ[57]. ***(نَتائجُ الفِكر: 93-94)***

ويُراجَعُ أيضًا: **(الواقعة: 79)**

ابنُ الطَّراوَةِ وتِلميذُهُ السُّهَيليُّ إلى أَنَّ حَرفَ التَّنفيسِ مِن حُروفِ الصَّدرِ فلا يَجوزُ فيه إلّا الابتِداءُ". وتَحَدَّثَ محمَّد عبد الخالق عُضَيمَة عن السِّينِ و(سَوْفَ) في القُرآنِ، فقالَ في كتابِهِ (دِراساتٌ لأُسلوبِ القُرآنِ الكَريم): ق1/ج2/ 172: "ليسَ لَهُما صَدرُ الكلام. واستقبَحَ السُّهَيليُّ تقديمَ مَعمولِ الفِعلِ، نحو: غدًا سآتيكَ... وجَعَلَ ابنُ القَيِّم السِّينَ و(سَوْفَ) مِمّا لهُ صَدرُ الكلامِ... وفي (البَحر): ... حرفُ التَّنفيسِ لا يَمنَعُ مِن عَمَلِ ما بَعدَهُ في ما قَبلَهُ، على أَنَّ فيه خِلافًا شاذًّا، وصاحِبُهُ مَحجوجٌ بِالسَّماعِ، قالَ الشّاعرُ:

فَلَمّا رَأَتْهُ آمِنًا هانَ وَجْدُها وَقالَتْ أَبُونا هَكَذا سَوْفَ يَفْعَلُ

فـ(هَكَذا) منصوبٌ بـ(يَفْعَلُ). وأَقولُ: جاءَ في القُرآنِ التَّقديمُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ (الرُّوم: 3)". ويُنظَر: بَدائعُ الفَوائد: 1/ 156-158.

(56) هو ابنُ الطَّراوةِ أَبو الحسَيْنِ سُلَيمانُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ السَّبائيُّ المالقيُّ. كانَ نَحويًّا ماهِرًا، وأَديبًا بارِعًا. رَوى عن أَبي الوليدِ الباجيِّ وغيرِهِ، وعنهُ السُّهَيْلِيُّ والقاضي عِياضٌ وخَلائقُ. لهُ آراءٌ في النَّحوِ تفرَّدَ بها وخالَفَ فيها جُمهورَ النُّحاةِ. أَلَّفَ: التَّرشيح في النَّحو، والمقدِّمات على كِتابِ سيبَوَيْهِ، ومَقالَة في الاسمِ والمُسمّى. تُوُفِّيَ سنةَ ثَمانٍ وعشرينَ وخمسِمئةٍ عن سِنٍّ عاليةٍ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاة: 1/ 602.

(57) قالَ محمَّد عبد الخالق عُضَيمَة في كتابِهِ (دِراساتٌ لأُسلوبِ القُرآنِ الكَريم): ق1/ج2/ 173: "استقبَحَ السُّهَيليُّ أَن يَقَعَ المضارِعُ المقرونُ بِالسِّينِ خَبَرًا لِلمبتدَإِ تَبَعًا لِشيخِهِ ابنِ الطَّراوَةِ، وقد ناقَشَ شَيخَهُ في ذلك وقالَ لهُ:..."، فسَرَدَ ما تقدَّمَ نقلُهُ مِن كِتابِ (نَتائج الفِكر)، ثُمَّ تَعَقَّبَهُ

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ (النّساء: 60)

• قولُهُ تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، هو كَعبُ بنُ الأشرَفِ، أرادَ المنافِقونَ أن يَتحاكَموا إليه دونَ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[58].

ومَعنى (الطّاغُوت): (فَعَلُوت) مِن (الطُّغيان)، ثُمَّ قُلِبَ فصارَ في التَّقديرِ (طَوَغُوتًا)، ثُمَّ انقلبَت الواوُ ألِفًا لافتِتاحِ ما قَبلَها فصارَ (طاغُوتًا)، كأنَّهُ في التَّقديرِ (فَلَعُوت) بِتقديمِ اللامِ. فهو اسمٌ لِلطُّغيانِ ومَصدَرٌ يوصَفُ بِهِ الواحِدُ والجَمعُ، كما تقولُ: رَجُلٌ صَوْمٌ، وقَوْمٌ صَوْمٌ، فتُفرِدُ إذا وَصَفْتَ بِالمصدَرِ؛ لأنَّ المصدَرَ لا يُثنّى ولا يُجمَعُ[59].

وأمّا (الجِبْتُ)، فقيلَ: هو السِّحْرُ[60]. وقيلَ: اسمُ شَيطانٍ[61]. وقد قيلَ:

بِقولِهِ: "هكذا قالَ السُّهَيليُّ: فسَلَّمْتُ لهُ وسَكَتُّ، مِن غيرِ أن يُكَلِّفَ نفسَهُ استقراءَ أُسلوبِ القُرآنِ الكريمِ والاحتكامَ لهُ. ثُمَّ جاءَ ابنُ القَيِّمِ فنقَلَ كلامَ السُّهَيليِّ بِنصِّهِ وفصِّهِ، مِن غيرِ أن يَحتكِمَ هو الآخَرُ لأُسلوبِ القُرآنِ، وإن كُنتُ لا أشُكُّ لحظةً في أنَّ ابنَ القَيِّمِ كانَ مُجيدًا لِحفظِ القُرآنِ". ثُمَّ سَرَدَ عُضَيمةُ عَدَدًا مِن الآياتِ التي جاءَ فيها هذا الأُسلوبُ الذي استقبَحَهُ السُّهَيليُّ وشيخُهُ ابنُ الطَّراوةِ، وتابَعَهُما عليهِ ابنُ القَيِّمِ. يُنظَر: دِراساتٌ لأُسلوبِ القُرآنِ الكريم: ق1/ج2/ 173-174، 190-193، وبَدائعُ الفَوائد: 1/ 156-158.

(58) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 154-155، عن ابنِ عبّاسٍ ومُجاهِدٍ والرَّبيعِ بنِ أنَسٍ والضَّحّاكِ، بِأسانيدَ ضَعيفَةٍ لا تَنهَضُ بها حُجَّةٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 419-424.

(59) يُنظر: الدُّرُّ المصون: 2/ 547-548.

(60) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 131، عن عُمَرَ بنِ الخَطّابِ أنَّهُ قالَ: "الجِبْتُ: السِّحْرُ، والطّاغُوتُ: الشَّيطانُ". ورَوى ذلك أيضًا عن مُجاهِدٍ والشَّعبيّ. ويُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 2/ 334.

(61) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 132، عن قَتادَةَ والسُّدِّيّ. وفي (تَفسير القُرآنِ العَظيم): 2/ 344: "عن ابنِ عبّاسٍ وأبي العاليةِ ومُجاهدٍ وعَطاءٍ وعِكرِمَةَ وأبي مالكٍ وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ والشَّعبيِّ والحَسَنِ وعَطِيَّةَ: الجِبْتُ: الشَّيطانُ. زادَ ابنُ عبّاسٍ: بِالحَبَشِيَّةِ".

أُريدَ بهِ حُيَيُّ بنُ أخطَبَ[62]. *(التَّعريفُ والإعلام: 40)*

﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ (النّساء: 66)

• قولُهُ تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، قالَ أبو بَكرٍ الصِّدِّيقُ حينَ نَزَلَتْ هذه الآيةُ: والذي بَعَثَكَ بالحَقِّ إنْ كُنْتُ لَفاعِلًا[63]. وصَدَقَ أبو بَكرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عنه، فهو إذَن مِن القَليلِ الذينَ عَنى اللهُ عزَّ وجلَّ. *(التَّعريفُ والإعلام: 41)*

﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ (النّساء: 69):

• القَبْلِيَّةُ تَكونُ بِالفَضلِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾؛ وتَكونُ بِالرُّتبَةِ، نحو قولِهِ تعالى حينَ ذَكَرَ اليَهودَ والنَّصارى، فقَدَّمَ اليَهودَ لِمُجاوَرَتِهِم المدينةَ، فهُم في الرُّتبَةِ قبلَ النَّصارى؛ وقَبْلِيَّةٌ بِالزَّمانِ، نحو ذِكرِ التَّوراةِ، والإنجيلِ بَعدَهُ، ونُوحٍ[64] وإبراهيمَ؛ وقَبْلِيَّةٌ بِالسَّببِ، وهو أن يُذكَرَ ما هو عِلَّةُ الشَّيءِ وسَببُ وُجودِهِ، ثُمَّ يُذكَرَ المسَبَّبُ بَعدَهُ، وهو كثيرٌ في الكلامِ، مِثل أن يَذكُرَ مَعصِيةً وعِقابًا، أو طاعةً وثَوابًا، فالأجوَدُ في حُكمِ الفَصاحَةِ تَقديمُ السَّبَبِ.
(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 287)

• مِمّا قُدِّمَ لِلفَضلِ والشَّرَفِ: قولُهُ تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ (المائدة: 6)[65]، وقولُهُ تعالى: ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ

---

(62) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 132-133، عن ابنِ عبّاسٍ والضَّحّاكِ.

(63) أورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 4/ 527، وعَزَا إخراجَهُ إلى ابنِ أبي حاتمٍ عن عامِرِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيرِ.

(64) في المطبوع: "نوحًا".

(65) عقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على ما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ في هذا الموضعِ بقَولِهِ في (بدائع الفَوائد): 1/ 121-122: "أمّا تَقديمُ غَسلِ الوَجهِ ثُمَّ اليَدِ ثُمَّ مَسحِ الرَّأسِ ثُمَّ الرِّجْلَيْنِ في الوُضوءِ، فمَن يَقولُ

عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ﴾[66]. ومنهُ: تَقديمُ السَّمعِ على البَصَرِ، وتَقديمُ (سَميع) على (بَصير)[67]. *(نَتائِجُ الفِكر: 211)*

إنَّ هذا التَّرتيبَ واجِبٌ، وهو الشّافعيُّ وأحمَدُ ومَن وافقَهُما، فالآيةُ عندَهُم اقتَضَت التَّقديمَ وُجوبًا لِقَرائنَ عَديدَةٍ؛ أَحَدُها: أَنَّهُ أَدخَلَ مَمسوحًا بينَ مَغسولَيْنِ، وقَطَعَ النَّظيرَ عن نَظيرِهِ، ولَو أُريدَ الجَمعُ المطلَقُ لَكانَ المناسِبُ أن يَذكُرَ المغسولاتِ مُتَّسِقَةً في النَّظمِ والممسوحَ بَعدَها، فلَمّا عَدَلَ إلى ذلك دَلَّ على وُجوبِ تَرتيبِها على الوَجهِ الذي ذَكَرَهُ اللهُ تعالى؛ الثّاني: أَنَّ هذهِ الأفعالَ هي أجزاءُ فِعلٍ واحِدٍ مأمورٍ بِهِ وهو الوُضوءُ، فدَخَلَت الواوُ عاطِفةً لأجزائِهِ بَعضِها على بَعضٍ، والفِعلُ الواحِدُ لا بُدَّ مِن ارتباطِ أجزائِهِ بعضِها ببَعضٍ، فدَخَلَت الواوُ بينَ الأجزاءِ لِلرَّبطِ، فأفادَت التَّرتيبَ؛ إذ هو الرَّبطُ المذكورُ في الآيةِ. ولا يَلزَمُ مِن كَونِها لا تُفيدُ التَّرتيبَ بينَ أفعالٍ لا ارتباطَ بينَها نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (البقرة: 43) أَلّا تُفيدَهُ بينَ أجزاءِ فِعلٍ مُرتَبِطَةٍ بعضها ببَعضٍ، فتأَمَّلْ هذا الموضِعَ ولُطفَهُ. وهذا أَحَدُ الأقوالِ الثَّلاثةِ في إفادَةِ الواوِ لِلتَّرتيبِ، وأكثرُ الأُصوليِّينَ لا يَعرفونَهُ ولا يَحكونَهُ، وهو قولُ ابنِ أبي موسى مِن أصحابِ أحمَدَ، ولَعَلَّهُ أرجَحُ الأقوالِ؛ الثّالثُ: أَنَّ لِبَداءَةِ الرَّبِّ تعالى بِالوَجهِ دونَ سائرِ الأعضاءِ خاصَّةً، فيَجِبُ مُراعاتُها وأَلّا تُلغى وتُهدَرَ، فيُهدَرَ ما اعتبَرَهُ اللهُ، ويُؤَخَّرَ ما قدَّمَهُ اللهُ... وهكذا يقولُ المرتِّبونَ لِلوُضوءِ...: نَحنُ نَبدَأُ بِما بدَأَ اللهُ بِهِ، ولا يَجوزُ تأخيرُ ما قدَّمَهُ اللهُ، ويتعيَّنُ البَداءَةُ بِما بدَأَ اللهُ بِهِ. وهذا هو الصَّوابُ؛ لِمُواظَبَةِ المبيِّنِ عن اللهِ مُرادَهُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على الوُضوءِ المُرَتَّبِ. فاتَّفَقَ جَميعُ مَن نقَلَ عنهُ وُضوءَهُ كُلُّهُم على إيقاعِهِ مُرَتَّبًا، ولَم يَنقُلْ عنهُ أَحَدٌ قطُّ أَنَّه أَخَلَّ بِالتَّرتيبِ مَرَّةً واحِدَةً، فلَو كانَ الوُضوءُ المنكوسُ مَشروعًا لَفَعَلَهُ ولَو في عُمُرِهِ مَرَّةً واحِدَةً لِيُبَيِّنَ جَوازَهُ لأُمَّتِهِ، وهذا بِحَمدِ اللهِ واضِحٌ".

(66) قالَ ابنُ القَيِّمِ في (بَدائعِ الفَوائد): 1/ 123: "أمّا تقديمُ (النَّبِيِّين) على (الصِّدِّيقين) فَلِما ذَكَرَهُ، ولِكَونِ الصِّدِّيقِ تابعًا لِلنَّبيِّ؛ فإنَّما استَحَقَّ اسمَ (الصِّدِّيق) بِكَمالِ تَصديقِهِ لِلنَّبيِّ، فهو تابعٌ مَحضٌ. وتأَمَّلْ تَقديمَ (الصِّدِّيقين) على (الشُّهَداء) لِفَضلِ الصِّدِّيقينَ عليهِم، وتقديمَ (الشُّهَداء) على (الصّالِحين) لِفَضلِهِم عليهِم".

(67) قالَ ابنُ القَيِّمِ في (بَدائعِ الفَوائد): 1/ 123: "أمّا تقديمُ السَّمعِ على البَصَرِ فهو مُتقدِّمٌ عليهِ حيثُ وقَعَ في القُرآنِ: مَصدَرًا، أو فِعلًا، أو اسمًا. فالأَوَّلُ: كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ (الإسراء: 36). والثّاني: كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ (طه: 46). والثّالثُ: كقولِهِ تعالى: ﴿سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ (الحج: 61)، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الإسراء: 1)، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ (النِّساء: 134). فاحتَجَّ بِهذا مَن يقولُ إنَّ السَّمعَ أشرفُ مِن البَصَرِ، وهذا قولُ الأكثَرينَ، وهو الذي ذَكَرَهُ أصحابُ الشّافعيِّ. وحَكَوا هُم وغيرُهُم عن أصحابِ أبي حَنيفَةَ أَنَّهُم قالوا: البَصَرُ أفضَلُ، ونَصَبوا مَعَهُم الخِلافَ، وذكروا الحِجاجَ مِن الطَّرَفَيْنِ. ولا أدري ما يترتَّبُ على هذه المسألةِ مِن الأحكامِ حتّى تُذكَرَ في كُتُبِ الفِقهِ. وكذلك القولانِ لِلمتكلِّمينَ والمفسِّرينَ... قالَ شيخُ الإسلامِ تقيُّ الدِّينِ بنُ

• قد يَجوزُ أَن يُقالَ في الجَماعَةِ: هُم لي صَدِيقٌ، وعَدُوٌّ. وفي التَّنزيلِ: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾، فيُفرَدُ لأنَّهُ صِفَةٌ لِـ(فَريق) و(حِزْب). ويَقبُحُ أن تَقولَ: قومُكَ ضاحِكٌ، أو باكٍ. وإنَّما يَحسُنُ هذا إذا وَصَفْتَ بِـ(صَديق) و(رَفيق) و(عَدُوّ)؛ لأنَّها صِفَةٌ تَصلُحُ لِـ(الفَريق) و(الحِزْب)، لأنَّ العَداوَةَ والصَّداقَةَ صِفَتانِ مُتضادَّتانِ، فإذا كانَ على أَحَدِهِما الفَرِيقُ الواحِدُ كانَ الآخَرُ على ضِدِّها، وكانَتْ قُلوبُ أَحَدِ الفَرِيقَيْنِ في تلك الصِّفةِ على قلبِ رَجُلٍ واحِدٍ في عُرفِ العادةِ، فحَسُنَ الإفرادُ. وليسَ يَلزَمُ مِثلُ هذا في القِيامِ والقُعودِ ونَحوِهِ حتّى يُقالَ: هُم قاعِدٌ، أو قائمٌ، كما يُقالُ: هُم صَديقٌ؛ لِما قَدَّمْناهُ مِن الاتِّفاقِ والاختِلافِ.

وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ (غافر: 67) بِلَفظِ الإفرادِ، وقالَ في مَوضِعٍ آخَرَ: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ﴾ (النُّور: 59)، فالأَحسَنُ في حُكمِ البَلاغةِ أن يُعَبَّرَ عن الأَطفالِ الرُّضَّعِ بِالطِّفلِ في الواحِدِ والجَميعِ؛ لأنَّهُم معَ

تيميَّةَ: وفَصلُ الخِطابِ: أنَّ إدراكَ السَّمعِ أَعَمُّ وأَشمَلُ، وإدراكَ البَصَرِ أَتَمُّ وأَكمَلُ. فهذا لهُ التَّمامُ والكَمالُ، وذاكَ لهُ العُمومُ والشُّمولُ. فقد تَرَجَّحَ كُلٌّ منهُما على الآخَرِ بما اختصَّ به... فقيلَ: تقديمُ السَّمعِ على البَصَرِ له سببانِ؛ أَحَدُهُما: أن يكونَ السِّياقُ يقتضيهِ بحيثُ يكونُ ذِكرُ هاتَيْنِ الصِّفتَيْنِ متضمِّنًا لِلتَّهديدِ والوَعيدِ كما جَرَتْ عادةُ القُرآنِ بتهديدِ المخاطَبِينَ وتحذيرِهِم بما يَذكُرُهُ مِن صِفاتِهِ التي تَقتَضي الحَذَرَ والاستِقامَةَ، كقولِهِ تعالى: ...﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ (النِّساء: 134). والقُرآنُ مملوءٌ مِن هذا. وعلى هذا فيكونُ في ضِمنِ ذلك: أَنِّي أَسمَعُ ما يَرُدُّونَ بهِ عليكَ وما يُقابِلونَ بهِ رِسالاتي، وأُبصِرُ ما يفعلونَ. ولا ريبَ أَنَّ المخاطَبِينَ بِالرِّسالةِ بِالنِّسبةِ إلى الإجابةِ والطّاعةِ نوعانِ؛ أَحَدُهُما: قابَلوها بِقولِهِم: صَدَقْتَ، ثُمَّ عمِلوا بموجبِها؛ والثّاني: قابَلوها بِالتَّكذيبِ، ثُمَّ عمِلوا بِخِلافِها، فكانَتْ مَرتَبَةُ المسموعِ منهُم قبلَ مَرتَبَةِ البَصَرِ، فقدَّمَ ما يتعلَّقُ بهِ على ما يتعلَّقُ بِالمبصَرِ. وتأَمَّلْ هذا المعنى في قولِهِ تعالى لِموسى: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾، وهو يَسمَعُ ما يُجيبُهُم بهِ، ويَرى ما يَصنعُهُ. وهذا لايَعُمُّ سائرَ المواضِعِ بل يختصُّ منها بِما هذا شأنُهُ. والسَّببُ الثّاني: أَنَّ إنكارَ الأوهامِ الفاسدةِ لِسَمعِ الكلامِ معَ غايةِ البُعدِ بينَ السّامعِ والمسموعِ أَشَدُّ مِن إنكارِها لِرُؤيتِهِ مع بُعدِهِ... وسببٌ ثالثٌ، وهوَ: أَنَّ حركةَ اللسانِ بِالكلامِ أَعظمُ مِن حَرَكاتِ الجَوارحِ وأَشَدُّها تأثيرًا في الخَيرِ والشَّرِّ والصَّلاحِ والفَسادِ، بل عامَّةُ ما يترتَّبُ في الوُجودِ مِن الأَفعالِ إنَّما يَنشأُ بَعدَ حركةِ اللسانِ، فكانَ تقديمُ الصِّفةِ المتعلِّقةِ بهِ أَهَمَّ وأَوْلى. وبِهذا يُعلَمُ تَقديمُهُ على (العَلِيم) حَيثُ وَقَعَ".

حِدْثانِ الوِلادةِ كالجِنسِ الذي يَقَعُ على القَليلِ والكَثيرِ بِلَفظٍ واحِدٍ؛ ألا تَرى أنَّ بَدْءَ الخَلقِ طِينٌ، ثُمَّ مَنِيٌّ، والمَنِيُّ جِنسٌ لا يتميَّزُ بعضُهُ مِن بعضٍ، فلِذلك لا يُجمَعُ، وكذلك الطِّينُ، ثُمَّ يكونُ الخَلقُ عَلَقًا، وهو الدَّمُ، فيكونُ ذلك جِنسًا، ثُمَّ يُخرِجُهُم اللهُ طِفلًا، أي: جِنسًا تالِيًا لِلعَلَقِ والمَنِيِّ لا يَكادُ يتميَّزُ بعضُهُم مِن بعضٍ إلّا عندَ آبائهِم، فإذا كَبِروا وخالَطوا النّاسَ، وعَرَفَ النّاسُ صُوَرَهُم بَعضِهِم مِن بعضٍ، فصاروا كالرِّجالِ والفِتيانِ، قيلَ فيهِم حينَئذٍ: أطفالٌ، كما يُقالُ: رِجالٌ، وفِتيانٌ[68].

ولا يُعتَرَضُ على هذا الأَصلِ بالأَجِنَّةِ أَنَّهُم مُغَيَّبونَ في البُطونِ، فلَم يكونوا كالجِنسِ الظّاهِرِ لِلعُيونِ كالماءِ والطِّينِ والعَلَقِ. وإنَّما جُمِعَ (الجَنينُ) على (أَجِنَّة) وحَسُنَ ذلك فيهِ لأَنَّهُ تَبَعٌ لِلبَطنِ الذي هو فيهِ.

ويُقَوِّي هذا الغَرَضَ الذي صَمَدْنا إليه في (الطِّفْل) قَولُ رَجُلٍ مِن بَني مُجّاعَةَ لِعُمَرَ بنِ عبدِ العَزيزِ: هل بَقِيَ مِن كُهُولِ بَني مُجّاعَةَ أَحَدٌ؟ قالَ: نَعَم، وشَكيرٌ كَثيرٌ[69]. فانظُرْ كيفَ قالَ: الكُهُول، وجَمَعَ، وقالَ في الصِّغارِ: شَكيرٌ، كما

(68) علَّلَ الدُّكتورُ فاضِلٌ السّامرّائيُّ استعمالَ القُرآنِ الكريمِ كَلمةَ (طِفْل) مُفرَدَةً غيرَ مجموعَةٍ في آيةِ سُورةِ غافِرٍ بِنَحوِ تعليلِ السُّهَيليِّ هنا، غيرَ أنَّ تعليلَهُ استعمالَ كَلمةِ (أطفال) مجموعةً في آيةِ سُورةِ النُّورِ كانَ، عندي، أكثرَ مُلاءَمَةً وأوضَحَ مِمّا علَّلَهُ به السُّهَيليُّ، إذ قالَ الدُّكتورُ فاضِلٌ في كِتابِهِ (بَلاغَةُ الكَلِمَةِ في التَّعبيرِ القُرآنيّ): 101: "وأمّا آيةُ النُّورِ فمبنيَّةٌ على الجَمعِ لا على الإفرادِ ولا على الجِنسِ، وهي مُبَيِّنَةٌ لِعَلاقاتِ الأفرادِ في المجتمعِ، فقالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ﴾ (النُّور: 58)، والذينَ لَم يَبلُغوا الحُلُمَ هُم الأطفالُ وليسَ طِفلًا واحِدًا، ولِذلك قالَ: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلۡأَطۡفَٰلُ مِنكُمُ ٱلۡحُلُمَ﴾ (النُّور: 59) بِصيغةِ الجَمعِ، فناسَبَ ذلك ما قَبلَهُ، ولا يُناسِبُهُ الإفرادُ؛ لأنَّ الكلامَ على الجَمعِ. هذا مِن ناحيةٍ، ومِن ناحيةٍ أُخرى إنَّ آيةَ النُّورِ في الكلامِ على العَلاقاتِ الاجتماعيَّةِ، وهذا يتطلَّبُ مُجتَمَعًا لا فَردًا، فناسَبَ الجَمعَ أيضًا".

(69) تُفيدُ الرِّوايَةُ في (النِّهايَة في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر) لابنِ الأثيرِ: 2/ 494، أنَّ عُمَرَ هوَ السّائلُ لا المَسؤولُ، إذ جاءَ فيها: "أَنَّهُ قالَ لِسَميرِهِ هِلالِ بنِ سِراجِ بنِ مُجّاعَةَ: هَل بَقِيَ مِن كُهولِ بَني مُجّاعَةَ أَحَدٌ؟ قالَ: نَعَم، وشَكيرٌ كَثيرٌ". وعلَّقَ ابنُ الأَثيرِ عليها بِقَولِهِ: "أي: ذُرِّيَّةٌ صِغارٌ، شَبَّهَهُم بِشَكيرِ الزَّرْعِ، وهوَ ما يَنْبُتُ مِنهُ صِغارًا في أُصولِ الكِبارِ".

تقولُ: حَشيشٌ، ونَباتٌ، فتُفرِدُ؛ لأَنَّهُ جِنسٌ واحِدٌ. والطِّفْلُ في مَعنى الشَّكيرِ ما دامُوا رُضَّعًا، حتّى يتميَّزوا بِالأَسماءِ والصُّوَرِ عندَ النّاسِ. فهذا حُكمُ البَلاغةِ ومَساقُ الفَصاحةِ، فافهَمْهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 480-482)*

• آخِرُ كَلِمةٍ تكلَّمَ بها عليهِ السَّلامُ: «**اللهُمَّ الرَّفيقَ الأَعلى**»[70].

وهذا مُنتَزَعٌ مِن قولِهِ تبارَكَ وتعالَى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ﴾، إلى قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾، فهذا هو الرَّفيقُ الأَعلى. ولَم يَقُل: الرُّفَقاء؛ لِما قَدَّمْناهُ في هذا الكتابِ مِمّا حَسَّنَ ذلك، معَ أَنَّ أَهلَ الجَنَّةِ يَدخُلونَها على قَلبِ رَجُلٍ واحِدٍ.

فهذه آخِرُ كلمةٍ تكلَّمَ بها عليهِ السَّلامُ، وهي تتضمَّنُ مَعنى التَّوحيدِ الذي يَجِبُ أَن يكونَ آخِرَ كلامِ المؤمِنِ؛ لأَنَّهُ قالَ: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم﴾، وهُم أَصحابُ الصِّراطِ المستَقيمِ، وهُم أَهلُ لا إلهَ إلّا اللهُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ (الفاتحة: 6-7). ثُمَّ بَيَّنَ في الآيةِ المتقدِّمةِ مَن الذينَ أَنعَمَ اللهُ عليهِم، فذَكَرَهُم، وهُم الرَّفيقُ الأَعلى الذينَ ذَكَرَهُم رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ خُيِّرَ فاختارَ.

وبعضُ الرُّواةِ يقولُ عن عائشةَ في هذا الحَديثِ: فأَشارَ بِأَصبعِهِ وقالَ: «**في الرَّفيقِ**»[71]. وفي رِوايةٍ أُخرى أَنَّهُ قالَ: «**اللهُمَّ الرَّفيقَ**»[72]، وأَشارَ بِالسَّبّابةِ، يُريدُ: التَّوحيدَ. فقد دَخَلَ بهذه الإشارةِ في عُمومِ قولِهِ عليه السَّلامُ: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلامِهِ لا إِلَهَ إِلاّ اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ**»[73]. ولا شَكَّ أَنَّهُ عليهِ السَّلامُ في أَعلى دَرَجاتِ

---

(70) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4463، كتاب المغازي، باب (آخِرِ ما تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6247، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (في فَضلِ عائشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنها).

(71) رَواهُ بِهذا اللفظِ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4449، كتاب المغازي، باب (مَرَض النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ ووَفاته)، عن عائشَةَ، وفيه: "ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ، فجَعَلَ يقولُ: «في الرَّفيقِ الأَعلى»، حَتى قُبِضَ ومالَتْ يَدُهُ".

(72) تَقَدَّمَ تخريجُ هذا اللَفظِ.

(73) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح3116، كتاب الجَنائز، باب (في التَّلقين)، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

الجَنَّةِ ولَو لَم يُشِرْ، ولكِنْ ذَكَرْنا هذا لِئلّا يقولَ القائلُ: لِمَ لَمْ يَكُنْ آخِرُ كَلامِهِ لا إلهَ إلّا اللهُ؟ *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 576-577)*

ويُراجَعُ أيضًا: (الفاتحة: 6-7)، و: (النّساء: 11-12)

﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النّساء: 79):

• بينَ (الرَّسول) و(الْمُرْسَل) معنًى دَقيقٌ يُنتفَعُ به في فَهمِ قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾؛ فإنَّه لا يَحسُنُ في مِثلِ هذا أن يُقالَ: أرسَلْناكَ مُرسَلاً، ولا: نَبَّأْناكَ تَنبيئًا، كما لا يَحسُنُ: ضَرَبْناكَ مَضروبًا. ولِكَشفِ هذا المعنَى وإيضاحِهِ مَوضِعٌ غيرُ هذا.

واختِصارُ القولِ فيه: أن ليسَ كلُّ مُرسَلٍ رَسولًا؛ فالرِّياحُ مُرسَلاتٌ، والحاصِبُ مُرسَلٌ، وكذلكَ كلُّ عَذابٍ أرسَلَهُ اللهُ. وإنَّما الرَّسولُ اسمٌ لِلمُبَلِّغِ عن المُرْسِلِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 408)*

• أمّا ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ فالباءُ مُتعلِّقةٌ بِما تضمَّنَهُ الخَبَرُ مِن مَعنى الأَمرِ بِالاكتِفاءِ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: كَفى اللهُ، أَو: كَفاكَ زَيدٌ، فإنَّما تُريدُ أن يَكتَفِيَ هو بِهِ، فصارَ اللَفظُ لَفظَ الخَبَرِ والمعنى مَعنى الأَمرِ، فدَخَلَت الباءُ لِهذا. فلَيْسَتْ زائدَةً في الحَقيقةِ، وإنَّما هي كقولِكَ: حَسْبُكَ بِزَيدٍ؛ ألا تَرى أَنَّ (حَسْبُكَ) مُبتدَأٌ ولَهُ خَبَرٌ، ومعَ هذا فقد يُجزَمُ الفِعلُ في جَوابِهِ، فتقولُ: حَسْبُكَ يَنَم النّاسُ، فَـ(يَنَم) جُزِمَ على جَوابِ الأَمرِ الذي في ضِمنِ الكلامِ. حَكى هذا سيبَوَيْهِ عن العَرَبِ[74]. *(نَتائِجُ الفِكر: 273)*

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ

---

(74) يُنظَر: الكِتاب: 3/ 100.

يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ (النِّساء: 90)

• قولُهُ تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ﴾ الآية، هُم بَنو مُدْلِجِ بنِ كِنانَةَ .﴿إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾، هُم خُزاعَةُ[75]، دَخلوا في صُلحِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، واتَّصَلَتْ بِهِم بَنو مُدْلِجٍ ودَخَلوا مَعَهُم فيهِ. وقالَ القُتبيُّ[76]: ﴿يَصِلُونَ﴾، أَي: يَنتَسِبونَ إِليهِم، وأَنشَدوا:

إِذا اتَّصَلَتْ قالَتْ أَبَكْرَ بْنَ وائِلِ وَبَكْرٌ سَبَتْها وَالأُنوفُ رَواغِمُ[77]

وقد قيلَ: الذي حَصِرَ أَن يُقاتِلَ اسمُهُ هِلالُ بنُ عُوَيْمِرٍ. ذَكَرَهُ النَّحّاسُ[78].

(التَّعريفُ والإعلام: 42-43)

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النِّساء: 92):

• قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾، المؤمِنُ القاتِلُ ها هُنا عَيّاشُ بنُ أَبي رَبيعَةَ، فيهِ نَزَلَتْ. وهو عَيّاشُ بنُ أَبي رَبيعَةَ بنِ المُغيرَةِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرِو بنِ مَخزومٍ. والمؤمِنُ المقتولُ: الحارِثُ بنُ يَزيدَ، كانَ يُعَذِّبُ عَيّاشًا على الإسلامِ هو وأَبو جَهلٍ، ثُمَّ آمَنَ وهاجَرَ ولَم يَعلَمْ بِإيمانِهِ عَيّاشٌ، فلَقِيَهُ بِالحَرَّةِ فقتَلَهُ، فنَزَلَت الآيةُ[79].

(التَّعريفُ والإعلام: 41)

(75) يُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 2/ 372.

(76) يُنظَر: (تَفسيرُ غَريبِ القُرآن) لابنِ قُتَيْبَة: 133.

(77) البيتُ لِلأَعشى الكَبيرِ، وهو في ديوانِهِ: 81.

(78) يُنظَر: (مَعاني القُرآنِ الكَريم) لِلنَّحّاس: 2/ 154.

(79) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 204، عن مُجاهِدٍ، والسُّدِّيّ. وأَسانيدُ ما رُوِيَ في ذلك ما بينَ ضَعيفٍ وضَعيفٍ جِدًّا، فلا حُجَّةَ فيها. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 1/ 449-451.

• قولُهُ[80]: «اعتِقْها؛ فإنَّها مُؤمِنَةٌ»[81] فيهِ فِقهٌ ظاهِرٌ وفِقهٌ باطِنٌ:

أمّا الظّاهِرُ فإنَّهُ عَلَّقَ العِتقَ بِصِفَةِ الإيمانِ، فيَحصُلُ مِن ذلك أنَّ الرَّقَبَةَ المؤمِنَةَ هي التي تُجزِئُ في الكَفّاراتِ.

وأمّا الفِقهُ الباطِنُ: لَمّا أمَرَ بالعِتقِ وعَلَّلَ بالإيمانِ دَلَّ ذلك على أنَّ كُلَّ مُؤمِنٍ عَتيقٌ مِن النّارِ. واللهُ أحَقُّ بِفَضيلَةِ العِتقِ وشَرَفِ الإنعامِ، لا سيَّما وقَد تَسَمّى بِـ(المُؤمِن): كيفَ لا يُعتِقُ المؤمِنُ مَن كانَ مُؤمِنًا وقد شَرَّفَهُ بِأن سَمّاهُ باسمِهِ؟ اللهُمَّ اجعَلْنا مُؤمِنينَ مُستكمِلينَ بالتَّوبةِ النَّصوحِ جَميعَ صِفاتِ الإيمانِ.

(مَسائلُ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقه: 96)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٞۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ (النّساء: 94):

• ذَكَرَ[82] قَتلَ مُحَلِّم بنِ جَثّامَةَ. وخَبَرُهُ في غَيرِ رِوايةِ ابنِ إسحاقَ: أنَّ مُحَلِّمَ بنَ جَثّامَةَ ماتَ بِحِمصَ في إمارةِ ابنِ الزُّبَيرِ.

---

(80) أي: النَّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم.

(81) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1199، كتاب المساجد، باب (تَحريم الكَلامِ في الصَّلاةِ، ونَسخ ما كانَ مِن إباحَتِه)، عن مُعاوِيَةَ بنِ الحَكَمِ السُّلَميّ.

(82) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة) 4/ 364، إذ رَوى ابنُ إسحاقَ عن عَبدِ اللهِ بنِ أبي حَدْرَدٍ، قال: "بَعَثَنا رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى إضَمَ في نَفَرٍ من المسلِمِينَ فيهم أبو قَتادَةَ الحارِثُ ابنُ رِبْعِيٍّ، ومُحَلِّمُ بنُ جَثّامَةَ بنِ قَيسٍ. فخَرَجْنا، حَتّى إذا كُنّا بِبَطنِ إضَمَ مَرَّ بِنا عامِرُ بنُ الأَضْبَطِ الأشجَعِيُّ على قَعودٍ لهُ ومَعَهُ مُتَيِّعٌ لهُ ووَطْبٌ مِن لَبَنٍ. قالَ: فلَمّا مَرَّ بِنا سَلَّمَ علينا بِتَحِيَّةِ الإسلام، فأمسَكْنا عنهُ وحَمَلَ عليهِ مُحَلِّمُ بنُ جَثّامَةَ فقَتَلَهُ لِشيءٍ كانَ بينَهُ وبينَهُ، وأخَذَ مُتَيِّعَهُ. قالَ: فلَمّا قَدِمْنا على رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وأخبَرْناهُ الخَبَرَ نَزَلَ فينا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ إلى آخِرِ الآيةِ". ورَواهُ أيضًا الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 222-223، وأحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح23881، وقالَ مُحَقِّقُوهُ: 39/ 310: "إسنادُهُ مُحتَمِلٌ لِلتَّحسينِ".

وأمّا الذي نَزَلَتْ فيه الآيةُ: ﴿لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ﴾، والاختِلافُ فيهِ شَديدٌ، فقد قيلَ: اسمُهُ قُلَيْت[83]، وقيلَ: هو مُحَلِّمٌ، كما تقدَّمَ.

وقيلَ: نَزَلَتْ في المِقدادِ بنِ عَمْرٍو[84]، وقيلَ: في أُسامَةَ[85]، وقيلَ: في أبي الدَّرداءِ[86]. واختُلِفَ أيضًا في المقتولِ، فقيلَ: مِرداسُ بنُ نَهِيكٍ[87]، وقيلَ: عامِرٌ الأَضْبَطُ[88]، واللهُ أعلَمُ. كُلُّ هذا مذكورٌ في التَّفاسيرِ والمُسنَداتِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 529)

• قولُهُ تعالى: ﴿لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ﴾، هو مِرداسُ بنُ نَهِيكٍ الغَطَفانيُّ ثمّ الفَزاريُّ، قَتَلَهُ أُسامَةُ بنُ زَيدٍ[89] في سَرِيَّةٍ بَعدَ أن حَيّا المسلِمينَ بتحيَّةِ الإسلامِ،

---

(83) ذكَرَهُ ابنُ حجرٍ في (الإصابَة): 5/ 379، بهذه الصِّيغَةِ (قُلَيْت) مُصَغَّرًا، وبِمُثنّاةٍ في آخِرِهِ، وذكَرَهُ في مَوضعٍ آخَرَ: 5/ 453-454، بِصيغةِ (قَليب)، وقالَ عنهُ: "وَقَعَ ذِكرُهُ في تَفسيرِ مُحَمَّدِ بنِ سَعيدٍ العَوفيِّ عن أبيهِ عن عَمِّهِ عن أبيهِ عن جَدِّهِ عَطِيَّةَ بنِ سَعدٍ عن ابنِ عبّاسٍ، في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾: "هوَ رَجُلٌ اسمُهُ مِرداسٌ، خَلّى قومَهُ هاربِينَ من خَيلٍ بَعَثَها رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ معَ رَجُلٍ من بَني لَيثٍ يُقالُ لهُ: قَليبٌ. واستدركَهُ أبو موسى على ابنِ مَندَه، وابنُ فَتحون على (الاستيعاب)، ولكِنْ ذكَرَهُ أبو موسى بِقافٍ أوَّلَهُ ومُوَحَّدَةٍ آخِرَهُ، وابنُ فَتحون بفاءٍ أوَّلَهُ ومُثنّاةٍ آخِرَهُ. والذي يَظهَرُ أنَّ كُلًّا مِنهُما تَصحيفٌ، وإنَّما هو غالِبٌ اللَّيثيُّ". وغالِبٌ اللَّيثيُّ إنَّما كانَ قائدَ السَّرِيَّةِ في الخَبَرِ الذي أخرَجَهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 224، ولَيسَ فيه التَّصريحُ بأَنَّهُ كانَ القاتِلَ، واللهُ أعلَمُ.

(84) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ مُعَلَّقًا: ح6865، و6866، كتاب الدِّيات، باب (قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾). وضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفَة): ح4109. ورَوى ذلك البَزّارُ في مُسنَدِهِ - البَحر الزَّخّار: ح5127، عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما. وقالَ عنهُ الهيثميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): 7/ 66: "رَواهُ البَزّارُ، وإسنادُهُ جيِّدٌ".

(85) رَوى ذلك مُسلمٌ في صحيحِهِ: ح373، و374، كتاب الإيمان، باب (تَحريم قَتلِ الكافِرِ بَعدَ أن قالَ: لا إلهَ إلّا الله).

(86) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 225، قالَ: "قالَ ابنُ زَيدٍ: نَزَلَ ذلك في رَجُلٍ قَتَلَهُ أبو الدَّرداءِ. فذَكَرَ مِن قِصَّةِ أبي الدَّرداءِ نَحوَ القِصَّةِ التي ذُكِرَتْ عن أُسامَةَ بنِ زَيدٍ". وابنُ زَيدٍ هو عَبدُ الرَّحمنِ بنُ زَيدِ بنِ أَسلَمَ، فالإسنادُ مُعضَلٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 468.

(87) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 224، عن قَتادَةَ، فالخَبَرُ مُرسَلٌ.

(88) مَرَّ تَخريجُهُ في تَعليقٍ سابِقٍ.

(89) جاءَ التَّصريحُ باسمَيْهِما في رِوايةٍ أورَدَها الواحديُّ في (أسباب نُزولِ القُرآن): 315. وثَبَتَ في صَحيحِ البُخاريِّ: ح6872، كتاب الدِّيات، باب (قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا...﴾)،

فعاتَبَهُ النبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على قَتلِهِ وقالَ: «**أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ أَن قالَ: لا إلَهَ إلاّ اللهُ؟**». فقالَ: إنَّما قالَها مُتَعوِّذًا. فقالَ لهُ النَّبيُّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**هَلّا شَقَقْتَ عَن قَلْبِهِ حَتّى تَعْلَمَ هَل قالَها مُتَعوِّذًا أَم لا؟**». حَتّى وَدَّ أُسامَةُ أَنَّهُ لَم يَكُنْ أَسلَمَ قَبلَ ذلك اليَومِ، وحَلَفَ أَلّا يُقاتِلَ أَحَدًا يقولُ: لا إلَهَ إلّا اللهُ، أَبَدًا، ولِذلك أبى أَن يُقاتِلَ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ حينَ دَعاهُ إلى ذلك، وقالَ: لا أُقاتِلُ أَحَدًا يقولُ: لا إلَهَ إلّا اللهُ، وذلك في الفِتنَةِ.

وقد اختُلِفَ في هذه القِصَّةِ؛ فرُوِيَ أَنَّ مُحَلِّمَ بنَ جَثّامَةَ اللَيثيَّ كانَ القاتِلَ، والمقتولُ عامِرُ بنُ الأَضْبَطِ، ثُمَّ ماتَ مُحَلِّمٌ بإثرِ ذلك فدُفِنَ فلَفَظَتْهُ الأَرضُ، ثُمَّ دُفِنَ فلَفَظَتْهُ الأَرضُ، حَتّى أُلقِيَ بَينَ الجَبَلَيْنِ وأُلقِيَتْ عَلَيهِ حِجارَةٌ[90].

وقد نُسِبَتْ هذهِ القِصَّةُ إلى المِقدادِ وأَنَّهُ كانَ أَميرَ السَّرِيَّةِ[91]. وقيلَ: أبو الدَّرداءِ[92]. وقيلَ: رَجُلٌ اسمُهُ فديكٌ[93]. وهذا اختلافٌ كثيرٌ، واللهُ أَعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 42)

﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾

(النِّساء: 98)

أَنَّ القاتِلَ كانَ أُسامَةَ بنَ زَيدٍ، مِن غَيرِ تَعيينِ المقتولِ في هذه الحادثَةِ، ومِن غَيرِ ذِكرِ أَنَّها كانَتْ سَبَبًا لِنُزولِ الآيَةِ.

(90) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 4/ 366، ومِن طريقِهِ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 222، عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ بهِ. وسَنَدُهُ ضَعيفٌ؛ فابنُ إسحاقَ مُدَلِّسٌ، وقد عَنعنَهُ، والرّاوي عنهُ عِندَ الطَّبَريِّ سُفيانُ بنُ وَكيعٍ كانَ صَدوقًا إلّا أَنَّهُ ابتُلِيَ بِوَرّاقِهِ فأَدخَلَ عليهِ ما لَيسَ في حَديثِهِ، فنُصِحَ فلَم يَقبَلْ، فسَقَطَ حَديثُهُ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 464-465. وقَد صَحَّ أَنَّ مُحَلِّمَ بنَ جَثّامَةَ اللَيثيَّ قَتَلَ عامِرَ بنَ الأَضْبَطِ، لكِن مِن غَيرِ ذِكرِ التَّفصيلاتِ الأُخرى الوارِدَةِ عِندَ السُّهَيليِّ، أَخرَجَ ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 222-223، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 4/ 305-306. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 461.

(91) مَرَّ تَخريجُهُ قَريبًا.

(92) مَرَّ تَخريجُهُ قَريبًا.

(93) نَقَلَهُ ابنُ حجرٍ في (الإصابَة): 5/ 356، عن السُّهَيليِّ، ولَم يَعْزُهُ إلى غيرِهِ.

• قولُهُ تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾ الآية، قالَ ابنُ عَبّاسٍ: كُنْتُ أنا وأُمِّي وأبي مِمَّنْ عَنى اللهُ بِهذهِ الآيةِ[94]؛ وذلك أنَّهُ كانَ مِن الوِلدانِ إذ ذاكَ. *(التَّعريفُ والإعلام: 43)*

﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ **(النّساء: 100)**

• قولُهُ تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا﴾ الآية، قالَ عِكرِمَةُ مَولى ابنِ عبّاسٍ رَحِمَهُ اللهُ: طَلَبْتُ اسمَ هذا الرَّجُلِ أربَعَ عَشرةَ سَنَةً حتّى وَجَدتُّهُ[95]. وفي قولِ عِكرِمَةَ هذا دليلٌ على شَرَفِ هذا العِلمِ قديمًا، وأنَّ الاعتِناءَ به حَسَنٌ والمعرِفَةَ بهِ فَضلٌ. ونَحوٌ منهُ قولُ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ: مَكَثْتُ سَنَتَيْنِ أُريدُ أن أسأَلَ عُمَرَ عن المرأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظاهَرَتا على رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ما يَمنَعُني إلّا مَهابَتُهُ. ثُمَّ ذَكَرَ الحديثَ[96]. وسنَذكُرُ منهُ في سُورةِ التَّحريم ما يُحتاجُ إليهِ في هذا الغَرَضِ إن شاءَ اللهُ.

والذي ذَكَرَهُ عِكرِمَةُ هو ضَمْرَةُ بنُ العِيصِ، ويُقالُ فيهِ: ضُمَيْرَةُ، أيضًا. وكانَ من المُستَضْعَفِينَ بِمكَّةَ، وكانَ مَريضًا، فلَمّا سَمِعَ ما أنزَلَ اللهُ في الهِجرةِ قالَ: أخرِجوني. فهُيِّئَ لهُ فِراشٌ، ثُمَّ وُضِعَ عليهِ، وخَرَجَ بهِ، فماتَ في الطَّريقِ، يُقالُ: بالتَّنعيم، فأنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ فيهِ: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ الآية[97].

---

(94) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4597، كتاب التَّفسير، باب (﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾)، عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ أنَّ ابنَ عبّاسٍ تَلا: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ﴾، قالَ: "كانَتْ أُمِّي مِمَّنْ عَذَرَ اللهُ". ورَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 235، في قِصَّةِ أسرِ العَبّاسِ وعَقيلٍ ونَوفَلٍ، عن ابنِ عبّاسٍ أنَّهُ قالَ: "كُنْتُ أنا مِنهُم مِن الوِلدانِ".

(95) يُنظَر: الإصابَة: 3/ 492.

(96) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4913، كتاب التَّفسير، باب (﴿تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3676، كتاب الطَّلاق، باب (في الإيلاءِ واعتِزالِ النِّساءِ وتَخييرِهِنَّ).

(97) رَواهُ سَعيدُ بنُ مَنصورٍ في سُنَنِهِ: 4/ 1361، و1362: ح685، من طَريقِ هُشَيْمِ بنِ بَشيرٍ عن

وقيلَ: هو جُنْدُبُ بنُ ضَمْرَةَ[98]، ذَكَرَهُ أبو عُمَرَ في الصَّحابَةِ[99].

وذَكَرَ أبو عُمَرَ أيضًا أنَّهُ قد قيلَ فيهِ: خالِدُ بنُ حِزامِ بنِ خُوَيلِدٍ ابنِ أخي خُدَيْجَةَ، وأنَّهُ قد هاجَرَ إلى أرضِ الحَبَشَةِ، فنَهَشَتْهُ حَيَّةٌ في الطَّريقِ، فماتَ قَبلَ أن يَبلُغَ أرضَ الحَبَشَةِ، فنَزَلَتْ فيهِ الآيةُ[100]. *(التَّعريفُ والإعلام: 43-44)*

﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ **(النِّساء: 107-112)**

• ذَكَرَ[101] أنَّ اللهَ أنزَلَ فيهِ[102]: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ (النِّساء: 107).

وكانَ مِن قِصَّةِ الدِّرعَيْنِ وقِصَّةِ بَشيرٍ أنَّ بَني أُبَيْرِقٍ، وهُم ثَلاثةٌ: بَشيرٌ، ومُبَشِّرٌ، وبِشْرٌ، نَقَبوا مَشْرَبَةً، أو نَقَبَها بَشيرٌ وَحدَهُ على ما قالَ ابنُ إسحاقَ، وكانَتِ المَشْرَبَةُ لِرفاعَةَ بنِ زَيدٍ، وسَرَقوا أدراعًا لهُ وطَعامًا، فعُثِرَ على ذلك، فجاءَ ابنُ أخيهِ قَتادَةُ بنُ النُّعمانِ يَشكو بِهِم إلى رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فجاءَ أُسَيدُ بنُ عُروَةَ بنِ أُبَيْرِقٍ إلى رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فقالَ: يا رسولَ اللهِ، إنَّ هؤُلاءِ عَمَدوا إلى أهلِ بَيتٍ هُم أهلُ صَلاحٍ ودِينٍ فأَبَنُوهُم بِالسَّرقةِ ورَمَوهُم بها مِن غَيرِ بَيِّنَةٍ، وجَعَلَ يُجادِلُ عنهُم حَتّى غَضِبَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ

جَعفَرِ بنِ إياسٍ عن سَعيدٍ بهِ. وسَنَدُهُ، معَ إرسالِهِ، ضَعيفٌ؛ ففيه هُشَيمٌ، وهو مُدَلِّسٌ، وقد عَنعَنَ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 483-484.

(98) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 239. وسَمّاهُ مَرَّةً ضَمْرَةَ بنَ جُندُبٍ، وأُخرى جُندُبَ بنَ ضَمْرَةَ. ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 481-482.

(99) يُنظَر: (الاستيعابُ) لابنِ عَبدِ البَرّ: 1/ 257.

(100) يُنظَر: (الاستيعابُ) لابنِ عَبدِ البَرّ: 1/ 431-432. والأثَرُ أخرجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيرِهِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 484-485.

(101) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 196.

(102) أي: في بَشيرِ بنِ أُبَيْرِقٍ سارِقِ الدِّرعَيْنِ.

على قَتادَةَ ورِفاعَةَ، فأَنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾، وأَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾ (النِّساء: 112)، وكانَ البَريءُ الذي رَمَوهُ بِالسَّرِقَةِ لَبيدَ بنَ سَهلٍ[103]؛ قالوا: ما سَرَقْناهُ، وإنَّما سَرَقَهُ لَبيدُ بنَ سَهلٍ، فبَرَّأَهُ اللهُ. فلَمّا أَنزَلَ اللهُ تعالى فيهِم ما أَنزَلَ هَرَبَ ابنُ أُبَيْرِقٍ السّارِقُ إلى مَكَّةَ ونَزَلَ على سُلافَةَ بِنتِ سَعدِ بنِ شُهَيدٍ، فقالَ فيها حَسّانُ بنُ ثابِتٍ بَيتًا يُعَرِّضُ فيهِ بها، فقالَتْ: إنَّما أَهدَيْتَ لي شِعرَ حَسّانٍ، وأَخَذَتْ رَحلَهُ فطَرَحَتْهُ خارِجَ المنزِلِ، وقالَتْ: حَلَقْتُ وسَلَقْتُ وخَرَقْتُ إن بِتَّ في مَنزِلي لَيلَةً سَوداءَ. فهَرَبَ إلى خَيبَرَ، ثُمَّ إنَّهُ نَقَبَ بَيتًا ذاتَ لَيلَةٍ فسَقَطَ الحائطُ عليهِ فماتَ.

ذَكَرَ هذا الحَديثَ بِكثيرٍ من أَلفاظِهِ التِّرمذيُّ[104]، وذَكَرَهُ الكَشِّيُّ[105] والطَّبريُّ[106] بِألفاظٍ مُختلِفَةٍ. وذَكَرَ قِصَّةَ مَوتِهِ يَحيى بنُ سَلّامٍ في تَفسيرِهِ[107]. ووَقَعَ اسمُهُ في أَكثرِ التَّفاسيرِ: طُعمَةُ بنُ أُبَيْرِقٍ، وفي كُتُبِ الحَديثِ: بَشيرُ بنُ أُبَيْرِقٍ. وقالَ ابنُ إسحاقَ في رِوايَةِ يونُسَ بنِ بُكَيْرٍ عنهُ: بَشيرٌ أبو طُعمَةَ[108]، فلَيسَ (طُعمَةُ) إذَن اسمًا لهُ، وإنَّما هو أبو طُعمَةَ كما ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ في هذه الرِّوايةِ، واللهُ أعلَمُ.

وفي رِوايةِ يونُسَ أيضًا أنَّ الحائطَ الذي سَقَطَ عليهِ كانَ بِالطّائفِ لا بِخَيبَرَ كما قالَ ابنُ سَلّامٍ، وأنَّ أهلَ الطّائفِ قالوا حينَئذٍ: ما فارَقَ مُحَمَّدًا مِن أَصحابِهِ مَن فيهِ خَيرٌ.

والأَبياتُ التي رَمى بها حَسّانٌ المرأَةَ، وهي مِن بَني عَمرِو بنِ عَوْفٍ، وقد

---

(103) في (التَّعريف والإعلام) لِلسُّهَيْلِيِّ: 44-45: "وقَد أَدخَلَ أَبو عُمَرَ في الصَّحابَةِ لَبيدَ بنَ سَهلٍ، فدَلَّ ذلك على صِحَّةِ إسلامِهِ عِندَهُ". ويُنظَر: (الاستيعاب) لابنِ عَبدِ البَرِّ: 3/ 1338.

(104) يُنظَر: جامِعُ التِّرمذيِّ: ح3036، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورةِ النِّساء). والحَديثُ حَسَّنَهُ الألبانيُّ.

(105) في (التَّعريف والإعلام) لِلسُّهَيْلِيِّ: 44-45: "القُتبيّ".

(106) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 5/ 265-270.

(107) يُنظَر: تَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 1/ 382.

(108) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 196.

تقدَّمَ اسمُها:

وَما سارِقُ الدِّرعَيْنِ إِذْ كُنْتَ ذاكِرًا ... بِـذِي كَـرَمٍ مِـنَ الـرِّجـالِ أُوادِعُـهْ

وَقَدْ أَنْزَلَتْهُ بِنْتُ سَعْدٍ فَأَصْبَحَتْ ... يُـنـازِعُـهَـا جـارُ اسْـتِـهـا وَتُـنـازِعُـهْ

ظَنَنْتُمْ بِأَن يَخْفى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمُ ... وَفِـيكُمْ نَبِيٌّ عِنْدَهُ الوَحْيُ واضِعُهْ[109]

وَقَعَ هذا البَيتُ في كِتابِ سيبَوَيْهِ[110]. وذَكَرَ الشِّعرَ والخبَرَ بِطولِهِ ابنُ إسحاقَ في رِوايةِ يونُسَ عنهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 411-413)*

﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ (النِّساء: 122)

• قولُهُ[111]:

تَسْعى الغُواةُ جَنابَيْها وَقَوْلُهُمُ ... إِنَّكَ يا ابْنَ أَبي سُلْمى لَمَقْتُولُ[112]

ويُرْوى: وَقِيلُهُمُ، وهو أَحسَنُ في المعنى وأَوْلى بِالصَّوابِ؛ لأَنَّ (القِيل) هو الكَلامُ المَقُولُ، فهو مُبْتَدَأٌ، وقَولُهُ: إِنَّكَ يا ابنَ أَبي سُلْمى لَمَقْتُولُ، خَبَرٌ؛ تقولُ إذا سُئِلْتَ: ما قِيلُكَ؟: قِيلي: إنَّ اللهَ واحِدٌ، فقولُكَ: إنَّ اللهَ واحِدٌ، هو القِيلُ.

و(القَوْلُ): مَصدَرٌ، كـ(الطَّحْن) و(الذَّبْح). و(القِيلُ): اسمٌ لِلمَقُولِ، كـ(الطِّحْن) و(الذِّبْح)، بِكَسرِ أَوَّلِهِ.

وإنَّما حَسُنَتْ هذه الرِّوايةُ لأَنَّ (القَوْل) مَصدَرٌ، فيَصيرُ (إِنَّكَ يا ابنَ أَبي سُلْمى) في مَوضِعِ المفعولِ فيهِ، فيَبقى المبتَدَأُ بِلا خَبَرٍ، إلّا أَن تَجعَلَ المقُولَ هو القَولَ على المجازِ كما يُسَمّى المخلوقُ خَلْقًا. وعلى هذا يَكونُ قولُهُ عزَّ وجَلَّ:

(109) يُنظَر: ديوانُ حَسّان بنِ ثابِت: 1/ 131.

(110) يُنظَر: الكِتاب: 2/ 51.

(111) أي: كَعب بن زُهَير.

(112) البيتُ في (شَرح ديوانِ كَعبِ بنِ زُهَير): 19، ورِوايَتُهُ فيه:

يَسْعَى الْوُشَاةُ بِجَنْبَيْهَا وَقَوْلُهُمُ ... إِنَّكَ يَا ابْنَ أَبِي سُلْمَى لَمَقْتُولُ

﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ (الزُّخرف: 88)، في مَوضِعِ البَدَلِ مِن (القِيل). وكذلكَ قولُهُ: ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ (الواقعة: 26) مُنتَصِبٌ بِفِعلٍ مُضمَرٍ، فهو في مَوضِعِ البَدَلِ مِن ﴿قِيلًا﴾. وكذلكَ قولُهُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾، أي: حَديثًا مَقُولًا.

ومِن هذا البابِ مسألةٌ في النَّحوِ ذَكَرَها سيبَوَيْهِ[113]، وابنُ السَّرّاجِ في كتابِهِ[114]، وأَخَذَ الفارِسِيُّ منهُما أو مِن ابنِ السَّرّاجِ، فكثيرًا مّا يَنقُلُ مِن كتابِهِ بِلَفظِهِ، غيرَ أنَّه أفسَدَ هذه المسألَةَ ولَم يَفهَم ما أرادَ بها؛ وذلك أنَّهُما قالا: إذا قُلْتَ: أوَّلُ ما أقولُ: إنِّي أحمَدُ اللهَ، بِكَسرِ الهَمزَةِ، فهو على الحِكايَةِ، فظَنَّ الفارِسِيُّ أنَّهُ يُريدُ: على الحِكايةِ بالقَولِ، فجَعَلَ (إنِّي أحمَدُ اللهَ) في مَوضِعِ المفعولِ بـ(أقولُ)، فلَمّا بَقِيَ لهُ المبتَدَأُ بِلا خَبَرٍ تَكَلَّفَ لهُ تَقديرًا لا يُعقَلُ، فقالَ: تَقديرُهُ: أوَّلُ ما أقولُ: إنِّي أحمَدُ اللهَ مَوجودٌ أو ثابِتٌ[115]. فصارَ مَعنى كلامِهِ إلى أنَّ أوَّلَ هذه الكلمةِ التي هي (إنِّي أحمَدُ اللهَ) مَوجودٌ، أي: أوَّلُ هذهِ الكلمةِ مَوجودٌ، فآخِرُها، إذَن، مَعدومٌ، وهذا خَلْفٌ مِن القَولِ كما تَرى. وقَد وافَقَهُ ابنُ جِنِّي عليهِ، رَأَيْتُهُ في بعضِ مَسائلِهِ قالَ: قُلْتُ لأبي عَلِيٍّ: لِمَ لا يكونُ (إنِّي أحمَدُ اللهَ) في مَوضِعِ الخَبَرِ، كما تَقولُ: أوَّلُ سُورَةٍ أقرَؤُها: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر: 1)، أو نحو هذا، ولا يُحتاجُ إلى حَذفِ خَبَرٍ؟ قالَ: فسَكَتَ ولَم يَجِدْ جَوابًا[116].

وإنَّما مَعنى هذه المسألَةِ: أوَّلُ ما أقولُ، أي: أوَّلُ القِيلِ الذي أقُولُهُ: إنِّي أحمَدُ اللهَ، على حِكايةِ الكلامِ المقُولِ، وهذا الذي أرادَ سيبَوَيْهِ وأبو بَكرِ بنُ السَّرّاجِ[117]. فإن فُتِحَت الهَمزَةُ مِن (أنَّ) صارَ مَعنى الكلامِ: أوَّلُ القَولِ، لا أوَّلُ

(113) يُنظَر: الكِتاب: 3/ 143.

(114) يُنظَر: الأُصولُ في النَّحو: 1/ 272.

(115) يُنظَر: (الإيضاحُ) لأبي عَلِيٍّ الفارِسِيّ - معَ شَرحِهِ (المقتَصِد) لِلجُرجانيّ: 1/ 479، و(كِتابُ الشِّعْر) لهُ أيضًا: 1/ 331-332.

(116) لَم أقِفْ على هذا النَّقلِ في ما تيسَّرَ لي مِن كُتُبِ ابنِ جِنّي.

(117) مِن الإنصافِ أن نَذكُرَ أنَّ أبا عَلِيٍّ الفارِسِيَّ حَكى ما يُشبِهُ هذا القولَ؛ إذ قالَ في (كِتاب

القِيلِ، وكانَتْ (ما) واقِعةً على المصدَرِ، وصارَ مَعناهُ: أَوَّلُ قَولي: الحَمدُ؛ إذ الحَمدُ قَولٌ. ولَم يُبَيِّن معَ فَتحِ الهَمزَةِ كيفَ حَمِدَ اللهَ: هل قالَ: الحَمدُ لِلَّهِ، بِهذا اللَفظِ، أو غَيرِهِ؟ وعلى كَسرِ الهَمزَةِ قد بَيَّنَ كيفَ حَمِدَ حينَ افتَتَحَ كلامَهُ بِأَنَّهُ قالَ: إِنِّي أَحمَدُ اللهَ، بِهذا اللَفظِ لا بِلَفظٍ آخَرَ.

فَقِفْ على هذه المسأَلَةِ وتَدَبَّرْها إعرابًا ومَعنًى، فقَلَّ مَن أَحكَمَها، وحَسْبُكَ أَنَّ الفارِسِيَّ لَم يَفهَمْ عَمَّنْ قَبْلَهُ وجاءَ بالتَّخليطِ المتَقَدِّمِ، واللهُ المستَعانُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 298-300)

﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النِّساء: 128)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا﴾ الآية، كانَتْ سَوْدَةُ بِنتُ زَمْعَةَ قد خافَتْ أَن يُطَلِّقَها رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِكِبَرٍ كانَ بها، فوَهَبَتْ يَومَها لِعائشَةَ رَضِيَ اللهُ عنها تَرَضِّيًا لِرسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فأَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ هذه الآيةَ[118]. وقد قيلَ: إنَّها امرأَةٌ أُخرى مِن الأنصارِ اسمُها خُوَيْلَةُ[119].

(التَّعريفُ والإعلام: 46)

الشِّعْر): 1/ 332: "وقالَ أَحَدُ أهلِ النَّظَرِ: إنَّهُ إذا كسرَ (إنَّ) في قولِهِ: أَوَّلُ ما أَقولُ: إِنِّي أَحمَدُ، كانَ التَّقديرُ عِندَهُ: أَوَّلُ ما أَقولُ قَولِي: إِنِّي أَحمَدُ، فيَكونُ (إِنِّي أَحمَدُ) مُتَعلِّقًا بِقولِهِ: (قَولي) المُضْمَرِ، الذي هو خَبَرُ المبتَدَإِ. وهو قولٌ حَسَنٌ جَميلٌ".

(118) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3040، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورةِ النِّساء). ولهُ شاهِدٌ في الصَّحيحَيْنِ من حَديثِ عائشَةَ مِن غيرِ ذِكرِ نُزولِ الآيةِ. يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: ح5212، كتاب النِّكاح، باب (المرأة تَهَبُ يَومَها مِن زَوجِها لِضَرَّتِها، وكَيفَ يَقْسِمُ ذلك)، وصَحيحُ مُسلِم: ح3614، كتاب الرّضاع، باب (جَواز هِبَتِها نَوبَتَها لِضَرَّتِها).

(119) قالَ ابنُ عَسكَرٍ في (التَّكميل والإتمام): 109: "والتي أَشارَ إليها هُنا هي خُوَيْلَةُ بِنتُ مُحَمَّدِ ابنِ سَلَمَةَ، وزَوجُها رافِعُ بنُ خَدِيجٍ".

﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ (النِّساء: 164)

• قد احتَجَّ القُتبيُّ على القائلينَ مِن المعتَزِلةِ بِأَنَّ تكليمَ اللهِ لِموسى عليه السَّلامُ مَجازٌ، بِقولِهِ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، فأكّدَ الفِعل بِالمصدَرِ، ولا يَصِحُّ المجازُ معَ التَّوكيدِ[120].

فذاكَرْتُ بِقولِهِ هذا شَيخَنا أَبا الحُسَيْنِ[121] رَحِمَهُ اللهُ تعالى، فقالَ: هذا حَسَنٌ، لَولا أَنَّ سيبَوَيْهِ قد أَجازَ في مِثْلِ هذا أَن يكونَ مَفعولًا مُطلَقًا وإن لَم يَكُن مَنعوتًا في اللَفظِ، فيُحتَمَلُ على هذا أَن يُريدَ: تَكليمًا مّا، فلا يَكونُ في الآيةِ حُجَّةٌ قاطِعَةٌ. والحِجاجُ عليهِم كَثيرَةٌ لا يُحتاجُ مَعَها إلى الاحتِجاجِ بالمحتَملاتِ[122].

(نَتائجُ الفِكر: 275)

﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ﴾، إلى قولِهِ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾ (النِّساء: 176)

• شِعرُ الجَوْنِ بنِ أَبي الجَوْنِ، وفيهِ:

أَلَمْ تُقْسِمُوا تُؤْتُوا الوَليدَ ظُلامَةً[123]

---

(120) يُنظَر: تَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: 111.

(121) هو شَيخُهُ ابنُ الطَّراوَةِ، وقد تَقدَّمَت تَرجمتُهُ.

(122) تَعَقَّبَ ابنُ القَيِّم السُّهَيْلِيَّ في هذا الموضعِ بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 512-514: "قُلْتُ: وهذا ليسَ بِشيءٍ، والآيَةُ صَريحَةٌ في أَنَّ المرادَ بها تكليمٌ أَخَصُّ مِن الإيحاءِ؛ فإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ أوحى إلى نُوحٍ والنَّبِيِّينَ مِن بَعدِهِ، وهذا الوَحيُ هو التَّكليمُ العامُّ المشتركُ، ثُمَّ خَصَّ موسى بِاسْمٍ خاصٍّ وفِعلٍ خاصٍّ، وهو (كَلَّمَ تَكليمًا)، ورَفَعَ تَوَهُّمَ إرادةِ التَّكليمِ العامِّ عن الفِعلِ بِتَأكيدِهِ بالمصدَرِ، وهذا يَدُلُّ على اختِصاصِ موسى بِهذا التَّكليم. ولو كانَ المرادُ تَكليمًا مّا لَكانَ مُساوِيًا لِما تَقَدَّمَ مِن الوَحيِ أو دونَهُ، وهو باطلٌ". ثُمَّ سَاقَ ابنُ القَيِّم أَوجُهًا أُخرى مِن الرَّدِّ، فلتُنظَرْ ثَمَّةَ.

(123) شَطرُ بَيتٍ، والبيتُ كامِلًا:

أَلَمْ تُقْسِمُوا تُؤْتُوا الوَليدَ ظُلامَةً ... وَلَمّا تَرَوْا يَوْمًا كَثيرَ البَلابِلِ

يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 61.

أرادَ: أن تُؤْتُوا، ومَعناهُ: ألّا تُؤْتُوا، كما جاءَ في التَّنزيلِ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾، في قولِ طائفةٍ، ومَعناهُ عِندي: كَرِهَ أن تَضِلُّوا.

وقد قَدَّمْنا... كلامًا على (أن) ومُقتَضاها، وشيئًا مِن أَسرارِها فيهِ غُنيَةٌ. وإذا كانَ الكلامُ مَحمولًا على مَعناها فالنَّصبُ جائزٌ، والرَّفعُ جائزٌ أيضًا، كما أَنشَدُوا:

ألا أيُّهَذا الزّاجِري أَحْضُرَ الوَغى(124)

بِنَصبِ (أَحْضُر) ورَفعِهِ. وأَنشَدَ سيبَوَيْهِ:

وَنَهْنَهْتُ نَفْسي بَعْدَ ما كِدتُ أَفْعَلَهْ(125)

يُريدُ: أن أفعَلَه. وإذا رَفَعْتَ في هذا الموضِعِ لَم يُذهِبِ الرَّفعُ مَعنى (أَن)؛ فقد حَكى سيبَوَيْهِ: مُرْهُ يَحفِرُها، وقَدَّرَهُ تقديرَيْنِ، أَحَدُهُما: أن يُريدَ الحالَ، أي: مُرْهُ حافِرًا لها، والثّاني: أن يُريدَ: مُرْهُ أن يَحفِرَها، وارتَفَعَ الفِعلُ لَمّا ذَهَبَتْ (أَن) مِن اللَّفظِ(126).

وبَيَّنَ ابنُ جِنّي الفَرقَ بَينَ التَّقديرَيْنِ، وقالَ: إذا نَوَيْتَ (أَن) فالفِعلُ مُستَقبَلٌ، وإذا لَم تَنوِها فالفِعلُ حاضِرٌ(127).

وها هُنا مَسأَلَةٌ عن العَرَبِ ذَكَرَها الطَّبريُّ، قالَ: العَرَبُ تَقولُ لِمَن تَوَجَّهَ في

---

(124) شَطرُ بيتٍ، والبيتُ كامِلًا:

ألا أيُّهَذا الزّاجِري أَحْضُرَ الوَغى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وهو لِطَرَفَةَ بنِ العَبدِ في مُعَلَّقتِهِ المشهورةِ، وهو في ديوانِهِ: 31.

(125) شَطرُ بيتٍ، والبيتُ كامِلًا:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَها خُباسَةَ واحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسي بَعْدَ ما كِدتُ أَفْعَلَهْ

وهو مِن شَواهِدِ (الكِتاب): 1/ 307، ونِسبَتُهُ فيهِ إلى عامِرِ بنِ جُوَيْنٍ الطّائيِّ.

(126) يُنظَر: الكِتاب: 3/ 99.

(127) يُنظَرُ كلامُهُ على قولِهم: مُرْهُ يَحفِرها، في كِتابِهِ (سِرّ صِناعَةِ الإعراب): 1/ 254، ولَيسَ فيهِ التَّفصيلُ الذي نَقَلَهُ السُّهَيْليُّ عنهُ هُنا.

أمرٍ: تَصنَعَ ماذا وتَفعَلَ ماذا؟ على تَقديرِ: تُريدُ أن تَصنَعَ ماذا؟ فإذا قالوا: تُريدُ ماذا؟ لَم يَكُنْ إلّا رَفعًا؛ لأَنَّ المعنى الذي يَجلِبُ مَعنى (أن) النّاصِبَة ليسَ في قولِهِ: تُريدُ؛ إذ لا يَستقيمُ أن تَقولَ: تُريدُ أن تُريدَ ماذا؟ يَعني أَنَّ الإرادَةَ لا تُرادُ[128]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 20-22)*

ويُراجَعُ أَيضًا: (النِّساء: 11-12)، و(مريم: 6)

(128) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 2/ 497.

تَفْسيرُ سُورَةِ المائدَة

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا﴾ (المائدة: 2)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾، كانَ هذا الآمُّ مُعتَمِرًا إلى المسجِدِ الحَرامِ، وهو الحُطَمُ البَكرِيُّ، ثُمَّ أَحَدُ قَيسِ بنِ ثَعلَبَةَ واسمُهُ شُرَيحُ بنُ ضُبَيْعَةَ أَخَذَتْهُ خَيلُ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وهو في عُمرَتِهِ، فنَزَلَتْ هذه الآيةُ. ثُمَّ نُسِخَ هذا الحُكمُ بِقولِهِ تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ (التَّوبة: 5). وأَدرَكَ الحُطَمُ رِدَّةَ اليَمامَةِ فقُتِلَ مُرتَدًّا. وفيهِ قالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «دَخَلَ بِوَجْهِ كافِرٍ، وخَرَجَ بِقَفا غادِرٍ»[1]. *(التَّعريفُ والإعلام: 46-47)*

﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ (المائدة: 4)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾، فَذَكَرَ الكِلابَ المُعَلَّمَةَ. وكانَ

---

(1) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 6/ 58-59، عن السُّدِّيِّ وعِكرِمَةَ. وأَسانيدُ قِصَّةِ البَكرِيِّ ما بَينَ ضَعيفٍ وضَعيفٍ جِدًّا، فلا تَقومُ بها حُجَّةٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 6-10. وما ذَكَرَهُ السُّهَيْليُّ مِن نَسخِ الآيةِ بِآيةِ القِتالِ لا يُقِرُّهُ بَعضُ أهلِ العِلمِ، فذَكَروا أَنَّ الصَّحيحَ أَنَّها غيرُ مَنسوخةٍ، وإنَّما هيَ مَخصوصَةٌ بها؛ لأَنَّ مِن شُروطِ النَّسخِ مَعرفَةَ تَأريخِ المتقَدِّمِ والمتأَخِّرِ، و(المائدةُ) مِن آخِرِ ما نزَلَ، وقد اختُلِفَ فيها وفي (بَراءَة): أَيُّ السُّورَتَيْنِ نزَلَتْ قَبلَ الأُخرى؟ وآيةُ القِتالِ مِن أَوَّلِ ما نَزَلَ بالمدينَةِ، فإذا لَم يَصِحَّ التَّأريخُ وجُهِلَ فلا تَصِحُّ دَعوى النَّسخِ. وكذلك مِن شُروطِ النَّسخِ التَّعارُضُ، ولا تَعارُضَ هُنا؛ لأَنَّ حُرمَةَ قاصِدِي بَيْتِ اللهِ تعالى باقِيَةٌ في المؤمنِينَ لَم تَرتَفِعْ، والنَّسخُ إنَّما هو رَفعٌ لِلحُكم. فالآيةُ، إذَن، عامَّةٌ في كُلِّ آمٍّ لِلبَيتِ، ثُمَّ خُصَّ الكافِرُ مِنها بِآياتِ القِتالِ، فسَقَطَتْ حُرمَتُهُ، وبقِيَت الحُرمَةُ في المؤمنِينَ، واللهُ أَعلَمُ. يُنظَر: التَّكميلُ والإتمام: 124-125.

نُزولُها في عَدِيِّ بنِ حاتِمٍ[2]، وكانَ لهُ كِلابٌ قد سَمّاها بِأَسماءٍ قد ذُكِرَتْ في التَّفاسيرِ، وذَكَرَها الماوَرْدِيُّ[3]، ومِن أَجلِ ذلك رأَيْتُ ذِكْرَها في ما أُبهِمَ مِن الأَسماءِ. قالوا: كانَ لِعَدِيٍّ خَمسَةُ أَكلُبٍ حينَ قَدِمَ المدينَةَ وسَأَلَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عن صَيدِ الكِلابِ، وكانَ أَسماءُ أَكلُبِهِ: سلهاب، وغلّابٌ، والمختَلِس، والمتَناعِس، والخامِسُ أَشُكُّ فيهِ: أَقالَ فيهِ: أَخطَب، أَم قالَ فيهِ: وَثّابٌ؟ *(التَّعريفُ والإعلام: 47)*

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾ (المائدة: 6):

• ذَكَرَ[4] نُزولَ جِبريلَ عليهِ السلامُ بِأَعلى مَكَّةَ حينَ هَمَزَ لهُ بِعَقِبِهِ، فأَنبَعَ الماءَ، وعَلَّمَهُ الوُضوءَ. وهذا الحَديثُ مَقطوعٌ في (السِّيرة)، ومِثلُهُ لا يكونُ أَصلًا لِلأَحكامِ الشَّرعيَّةِ. ولكِنَّهُ قد رُوِيَ مُسنَدًا إلى زَيدِ بنِ حارِثَةَ يَرفعُهُ، غيرَ أَنَّ هذا الحَديثَ المسنَدَ يَدورُ على عَبدِ اللهِ بنِ لَهيعَةَ[5]، وقد ضُعِّفَ، ولَم يُخَرِّجْ عنهُ مُسلِمٌ ولا البُخارِيُّ...

---

(2) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لهُ: ح5483، كتاب الذَّبائح والصَّيد، باب (إذا أَكَلَ الكَلْبُ، وقوله تَعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡۖ...﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4949-4959، كتاب الصَّيد والذَّبائح، باب (الصَّيد بِالكِلابِ المعَلَّمَة)، عن عَدِيِّ بنِ حاتِمٍ، قالَ: "سَأَلْتُ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قُلْتُ: إنّا قَومٌ نَصيدُ بِهذهِ الكِلابِ، قالَ: «إذا أَرسَلْتَ كِلابَكَ المعَلَّمَةَ وذَكَرْتَ اسمَ اللهِ فَكُلْ مِمّا أَمسَكْنَ عَلَيكَ وإنْ قَتَلْنَ، إلّا أَن يَأكُلَ الكَلْبُ، فَإنِّي أَخافُ أَن يَكونَ إنَّما أَمسَكَهُ عَلى نَفسِهِ. وإن خالَطَها كِلابٌ مِن غَيرِها فَلا تَأكُلْ»". ولَيسَ في الحَديثِ ما يُشيرُ إلى أَنَّ الآيَةَ نَزَلَتْ بِسَبَبِ ذلكَ.

(3) يُنظَر: النُّكَتُ والعُيون: 2/ 16.

(4) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 310، إذ قالَ ابنُ إسحاقَ في رِوايةٍ لهُ: "وحَدَّثَني بَعضُ أَهلِ العِلمِ..."، ثُمَّ ساقَ الحَديثَ. فقَد صَرَّحَ بِالسَّماعِ، لكِنَّهُ مُنقَطِعٌ.

(5) رُبَّما يُشيرُ إلى ما رَواهُ ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح462، كتاب الطَّهارَة وسُنَنها، باب (ما جاءَ في

فالوُضوءُ على هذا الحَديثِ مَكِّيٌّ بِالفَرضِ، مَدَنِيٌّ بِالتِّلاوَةِ؛ لأَنَّ آيَةَ الوُضوءِ مَدَنيَّةٌ، وإنَّما قالَتْ عائشَةُ: فأَنزَلَ اللهُ تعالى آيَةَ التَّيَمُّمِ[6]، ولَم تَقُلْ: آيَةَ الوُضوءِ، وهيَ هيَ؛ لأَنَّ الوُضوءَ قد كانَ مَفروضًا قَبلُ، غيرَ أَنَّهُ لَم يَكُنْ قُرآنًا يُتلى حَتّى نَزَلَتْ آيةُ المائدَةِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 13-14)*

• ذَكَرَ[7] أَنَّ أَبا سُفيانَ كانَ نَذَرَ أَلّا يَمَسَّ رَأسَهُ ماءٌ مِن جَنابَةٍ حَتّى يَغزُوَ مُحَمَّدًا.

في هذا الحَديثِ أَنَّ الغُسلَ مِن الجَنابةِ كانَ مَعمولًا بِهِ في الجاهِلِيَّةِ[8] بَقِيَّةً مِن دِينِ إبراهيمَ وإسماعيلَ، كما بَقِيَ فيهِم الحَجُّ والنِّكاحُ. ولِذلك سَمَّوْها جَنابَةً، وقالوا: رَجُلٌ جُنُبٌ وقَومٌ جُنُبٌ؛ لِمُجانَبَتِهِم في تلك الحالِ البَيتَ الحَرامَ ومَواضِعَ قُرُباتِهِم. ولِذلك عُرِفَ مَعنى هذه الكَلِمَةِ في القُرآنِ، أَعني قولَهُ: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾. فكانَ الحَدَثُ الأَكبَرُ مَعروفًا بِهذا الاسم، فلَم يَحتاجوا إلى تَفسيرِهِ. وأَمّا الحَدَثُ الأَصغَرُ، وهو الموجِبُ لِلوُضوءِ، فلَم يَكُن مَعروفًا قَبلَ الإسلامِ، فلِذلك لَم يَقُلْ فيهِ: وإنْ كُنتُم مُحْدِثِينَ فتَوَضَّؤُوا، كما قالَ: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾، بل قالَ: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾، فبَيَّنَ الوُضوءَ وأَعضاءَهُ وكَيفِيَّتَهُ والسَّبَبَ الموجِبَ لهُ كالقِيامِ من النَّومِ والمجيءِ من الغائطِ ومُلامَسَةِ النِّساءِ. ولَم يَحتَجْ في أَمرِ الجَنابَةِ إلى بَيانٍ أَكثَرَ مِن وُجوبِ الطَّهارَةِ.
(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 405)

ويُراجَعُ أيضًا: (النِّساء: 69)

النَّضحِ بَعدَ الوُضوء)، من روايةِ ابنِ لَهيعَةَ عن عُقَيلٍ عن الزُّهريِّ عن عُروَةَ، قالَ: "حَدَّثَنا أُسامَةُ بنُ زَيدِ بنِ حارِثَةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «عَلَّمَني جِبريلُ الوُضوءَ، وأَمَرَني أَن أَنضَحَ تَحْتَ ثَوبي لِما يَخرُجُ مِن البَولِ بَعدَ الوُضوءِ». وقَد حَسَّنَ الأَلبانيُّ الحَديثَ ما عدا ما فيه مِن الأَمرِ.

(6) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4607، و4608، كتاب التَّفسير، باب (﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾).

(7) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 65، وقد رَوى ذلك ابنُ إسحاقَ مُعَلَّقًا. ورَواهُ مِن طَريقِ ابنِ إسحاقَ الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 2/ 483، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 3/ 166، وقد صَرَّحَ عندَهُما بالسَّماعِ، لكِنَّ سَنَدَيْهِما مُنقَطِعانِ، فالحَديثُ ضَعيفٌ.

(8) يُنظَر: كِتابُ المُحَبَّر: 319.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ أَن يَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ فَكَفَّ أَيۡدِيَهُمۡ عَنكُمۡۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ (المائدة: 11)

• قولُهُ تعالى: ﴿إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ أَن يَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ﴾، هو غَوْرَثُ بنُ حارِثٍ الغَطَفانيُّ، وجَدَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ نائمًا في بَعضِ غَزَواتِهِ تَحتَ شَجَرَةٍ والسَّيفُ مُعَلَّقٌ بها، فاختَرَطَ السَّيفَ، واستَيقَظَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ والسَّيفُ في يَدِهِ، فقالَ لهُ: يا مُحَمَّدُ، مَن يَمنَعُكَ مِنِّي؟ قالَ: «اللهُ». فقَبَضَ اللهُ يَدَهُ، وقَعَدَ إلى الأرضِ حَتّى جاءَ أَصحابُ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وهو عِندَهُ[9].

وقد قيلَ: إنَّهُ عَمرُو بنُ جِحاشٍ اليَهودِيُّ، هَمَّ بقَتلِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ أَتاهُم يَستَعينُهُم في دِيَةِ قَتلى العامِرِيَّيْنِ. ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ[10].

(التَّعريفُ والإعلام: 47-48)

﴿وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ﴾ (المائدة: 12):

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ﴾، ذَكَرَ أَسماءَهُم مُحَمَّدُ بنُ حَبيبٍ في (المُحَبَّر)[11]... فالمُؤمِنانِ مِنهُم: يُوشَعُ بنُ نُونٍ، وكولبُ، ودَعا موسى على الآخَرينَ فهَلَكوا بالطّاعونِ مَسخوطًا عَلَيهِم[12].

(التَّعريفُ والإعلام: 48)

---

(9) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4136، كتاب المغازي، باب (غَزوَة ذاتِ الرِّقاع)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح5909، كتاب الفَضائل، باب (توكُّله على اللهِ تَعالى، وعِصمَة اللهِ تَعالى لَهُ مِن النّاس).

(10) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 242-243، ومِن طَريقِهِ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 6/ 144، عن عاصِمِ بنِ عُمَرَ بنِ قَتادَةَ وعَبدِ اللهِ بنِ أَبي بَكرٍ بِهِ. وسَنَدُهُ ضَعيفٌ لإرسالِهِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 28.

(11) يُنظَر: 464.

(12) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 6/ 176-177، و181.

• لَم يُسْلِم مِن أَحبارِ يَهودَ على عَهدِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلّا اثنانِ[13]. وقد جاءَ في الحَديثِ: «**لَوِ اتَّبَعَني عَشَرَةٌ مِن اليَهودِ لَمْ يَبْقَ في الأَرْضِ يَهودِيٌّ إلاّ اتَّبَعَني**»[14]، رَواهُ أبو هُرَيْرَةَ. وسَمِعَ كَعبُ الأَحبارِ أبا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ فقالَ لهُ: إنَّما الحَديثُ: «**اثْنا عَشَرَ مِن اليَهودِ**»، ومِصداقُ ذلك في القُرآنِ: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[15]. فسَكَتَ أَبو هُرَيْرَةَ. قالَ ابنُ سِيرينَ: أَبو هُرَيْرَةَ أَصْدَقُ مِن كَعبٍ. قالَ يَحيى بنُ سَلّامٍ: كِلاهُما صَدَقَ؛ لأَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إنَّما أَرادَ: لَوِ اتَّبَعَني عَشَرَةٌ مِن اليَهودِ بَعدَ هَذَيْنِ اللَّذَيْنِ قَدْ أَسلَما[16]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 409-410)***

• إنَّما جَعَلَهُم عليهِ السَّلامُ اثنَيْ عَشَرَ نَقيبًا[17] اقتِداءً بِقولِهِ تَعالى في قَومِ موسى:

---

(13) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 7/ 350-351: "أَغرَبَ السُّهَيْلِيُّ فقالَ: لَم يُسْلِم مِن أَحبارِ اليَهودِ إلّا اثنانِ، يَعني عَبدَ اللهِ بنَ سَلامٍ وعَبدَ اللهِ بنَ صُوريا. كذا قالَ، ولَم أَرَ لِعبدِ اللهِ بنِ صُوريا إسلامًا مِن طَريقٍ صَحيحَةٍ، وإنَّما نَسَبَهُ السُّهَيْلِيُّ في مَوضِعٍ آخَرَ لِتفسيرِ النَّقّاشِ... ووَقَعَ عِندَ ابنِ حِبّانَ قِصَّةُ إسلامِ جَماعةٍ مِن الأَحبارِ كزَيدِ بنِ سعفةَ مُطَوَّلًا. ورَوى البيهقيُّ أَنَّ يَهودِيًّا سَمِعَ النَّبيَّ صلّى اللهُ علَيهِ وسلَّمَ يَقرَأُ سُورةَ يُوسُفَ، فجاءَ ومَعَهُ نَفَرٌ من اليَهودِ، فأَسلَموا كُلُّهُم، لكِن يُحتَمَلُ أَلّا يَكونوا أَحبارًا".

(14) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3941، كتاب مَناقِب الأَنصار، باب (إتيان اليَهودِ النَّبيَّ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ حينَ قَدِمَ المدينَة)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6989، كتاب صِفات المنافِقِين، باب (نُزُل أَهلِ الجَنَّة). وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 7/ 350: "فالمرادُ: عَشرَةٌ مُختَصَّةٌ، وإلّا فقَد آمَنَ بهِ أَكثَرُ مِن عَشرَةٍ. وقيلَ: المعنى: لَو آمَنَ بي في الزَّمَنِ الماضي، كالزَّمَنِ الذي قَبلَ قُدومِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ المدينَةَ أو حالَ قُدومِهِ. والذي يَظهَرُ أَنَّهُم الذينَ كانوا حينَئِذٍ رُؤَساءَ في اليَهودِ، ومَن عَداهُم كانَ تَبَعًا لَهُم، فلَم يُسلِم مِنهُم إلّا القَليلُ... وقد رَوى أبو نُعَيمٍ في (الدَّلائل) مِن وَجهٍ آخَرَ الحَديثَ بِلَفظِ: «لَو آمَنَ بي الزُّبَيرُ بنُ باطيا وذَووهُ مِن رُؤَساءِ اليَهودِ لأَسلَموا كُلُّهُم»".

(15) يُنظَر: مُسنَدُ الإمامِ أحمَدَ بنِ حَنبَل: ح9388، ففيهِ بَعدَ رِوايَةِ الحَديثِ السّابقِ: "قالَ كَعبٌ: اثنا عَشَرَ، مِصداقُهُم في سُورَةِ المائدَة".

(16) ذَكَرَهُ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 7/ 351، عازِيًا إيّاهُ إلى يَحيى بنِ سَلّامٍ. ويُنظَرُ أَيضًا: تَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 1/ 122.

(17) يُشيرُ إلى ما رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 94-97، مِن خُروجِ الأَنصارِ المسلِمِينَ إلى الموسِمِ معَ حُجّاجِ قَومِهِم مِن أَهلِ الشِّركِ، وقُدومِهِم مَكَّةَ،

﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾. وقَد سَمَّيْنا أُولئكَ النُّقَباءَ بِأسمائِهِم[18] في كِتابِ (التَّعريف والإعلام)، فلْيُنظَرْ هُناكَ[19].

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 123)

﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ (المائدة: 13)، يُراجَع: (البقرة: 88)

﴿يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ * قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ﴾ (المائدة: 21-22)

• قولُهُ تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ﴾ (المائدة: 21)، هي بَيتُ المَقْدِسِ وما حَولَها. ويُقالُ لها: إيليا[20]، وتَفسيرُها: بَيتُ اللهِ[21].

ويَعني بِالجَبّارِينَ قَومًا كانوا فيها مِن العَماليقِ[22]، وهُم بَنو عِملاقِ بنِ لاوذَ[23].

(التَّعريفُ والإعلام: 49)

﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ (المائدة: 23-26):

ومُواعَدَتَهم رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ العَقَبَةَ، فكانَت الحادِثَةُ المعروفَةُ بِبَيعَةِ العَقَبَةِ الثّانيَةِ التي رَوى أحداثَها كَعبُ بنُ مالِكٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ وذَكَرَ فيها أَنَّهُم كانوا ثَلاثَةً وسَبعينَ رَجُلًا ومَعَهُم امرَأتانِ، وقالَ إنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ لَهُم: «أخرِجوا إلَيَّ مِنكُم اثنَيْ عَشَرَ نَقيبًا لِيكونوا عَلى قَومِهِم بِما فيهِم»، فأَخرَجوا مِنهُم اثنَيْ عَشَرَ نقيبًا: تِسعَةً مِن الخَزرَجِ، وثَلاثَةً من الأَوسِ. وقَد حَكَمَ الدُّكتورُ أكرَم ضِياء العُمَريُّ على إسنادِ ابنِ إسحاقَ في هذه الرِّوايةِ بِأنَّه حَسَنٌ. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّةُ الصَّحيحَة: 1/ 201.

(18) أسماؤُهُم مَذكورَةٌ في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 97-98.

(19) يُنظَر: 48، وقد مَضى نَقْلُ كَلامِهِ قَبلَ قَليلٍ.

(20) ذَكَرَ هذا ابنُ الجَوزِيِّ في (زاد المسير): 2/ 258، عن الضَّحّاكِ.

(21) يُنظَر: المُعَرَّب: 32.

(22) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 6/ 174-175، والدُّرُّ المنثور: 5/ 245.

(23) يُنظَر: المعارِف: 27، واسمُهُ فيهِ: عِمليقُ بنُ لاوذَ بنِ إرَمَ بنِ سامِ بنِ نُوحٍ.

• آيَةُ التِّيهِ، وحَبْس بَني إسرائيلَ فيهِ أربَعِينَ سَنَةً عُقوبَةً مِن اللهِ تعالى لِمُخالَفَتِهِم أمرَهُ حينَ فَزِعوا مِن الجَبّارِينَ لِعِظَمِ أجسامِهِم، وقالَ لَهُم رَجُلانِ، وهُما يُوشَعُ بنُ نُونٍ مِن سِبطِ يوسُفَ، وكالبُ بنُ يوفيا مِن سِبطِ يامينَ[24]: ﴿ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ﴾ (المائدة: 23). فلَمّا عَصَوهُما دَعا عَلَيهِم موسى، فتاهُوا، أي: تَحَيَّروا[25]. وكانوا سِتَّمِئَةِ ألفِ مُقاتِلٍ، فتاهوا في سِتَّةِ فَراسِخَ مِن الأَرضِ؛ يَمشُونَ النَّهارَ كُلَّهُ ثُمَّ يُمسُونَ حَيثُ أَصبَحوا ويُصبِحونَ حَيثُ أَمسَوا[26]. وفي تلك السِّنِينَ أُنزِلَ عليهِم المنُّ والسَّلوى؛ لأَنَّهُم شُغِلوا عن المعاشِ بِالتِّيهِ في الأَرضِ. وأُبقِيَتْ عليهِم ثِيابُهُم لا تَخلَقُ ولا تَتَّسِخُ، وتَطولُ معَ الصَّغيرِ إذا طالَ. وفيها استَسقى لَهُم موسى، فأُمِرَ أن يَأخُذَ حَجَرًا مِن الطُّورِ فيَضرِبَهُ بِعَصاهُ، فانفَجَرَتْ منهُ اثنَتا عَشرَةَ عَينًا. وفيها ظُلِّلَ عليهِم الغَمامُ؛ لأَنَّهُم كانوا في البَرِّيَّةِ، فظُلِّلُوا مِن الشَّمسِ[27]، وذلك أَنَّ موسى كانَ نَدِمَ حينَ دَعا عليهِم لِما رَأى مِن جهدِهِم وحَيرَتِهِم في التِّيهِ، فكانَ يَدعو اللهَ لَهُم في هذه الأُمورِ لِئَلّا يَهلِكُوا في التِّيهِ جُوعًا أو عُرْيًا أو عَطَشًا[28].

---

(24) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 6/ 176-177، وتفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 3/ 77، والدُّرُّ المنثور: 5/ 245-248.

(25) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 6/ 182، والدُّرُّ المنثور: 5/ 251-252.

(26) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 6/ 185.

(27) يُنظرُ التَّعليقُ السّابِقُ.

(28) لَحِظَ ابنُ خَلدون مِن قَبلُ المغالِطَ التي تَدخُلُ في مِثلِ هذه المروِيّاتِ، فقالَ في مُقَدِّمَتِهِ المشهورَةِ المعروفَةِ بِاسْم (مُقَدِّمة ابنِ خَلدون): 16-17: "كثيرًا ما وَقَعَ لِلمُؤرِّخِينَ والمفسِّرينَ وأَئمَّةِ النَّقلِ المَغالِطُ في الحِكاياتِ والوَقائعِ؛ لاعتِمادِهِم فيها على مُجَرَّدِ النَّقلِ غَثًّا أو سَمينًا، ولَم يَعرِضوها على أُصولِها ولا قاسُوها بِأَشباهِها ولا سَبَروها بِمِعيارِ الحِكمَةِ والوُقوفِ عَلى طَبائعِ الكائناتِ وتَحكيمِ النَّظَرِ والبَصيرَةِ في الأَخبارِ، فضَلُّوا عن الحَقِّ وتاهُوا في بَيداءِ الوَهمِ والغَلَطِ ولا سِيَّما في إحصاءِ الأَعدادِ مِن الأَموالِ والعَساكِرِ إذا عَرَضَتْ في الحِكاياتِ؛ إذ هي مَظِنَّةُ الكَذِبِ ومَطِيَّةُ الهَذْرِ، ولا بُدَّ مِن رَدِّها إلى الأُصولِ وعَرضِها على القَواعِدِ. وهذا كما نَقَلَ المسعوديُّ وكثيرٌ مِن المؤرِّخِينَ في جُيوشِ بَني إسرائيلَ، وأَنَّ موسى عليهِ السَّلامُ أحصاهُم في التِّيهِ بعدَ أن أَجازَ مَن يُطيقُ حَملَ السِّلاحِ خاصَّةً مِن ابنِ عِشرِينَ فما فَوقَها، فكانوا سِتَّمِئَةِ أَلفٍ أو يَزيدونَ. ويَذهَلُ في ذلك عن تَقديرِ مِصرَ والشّامِ واتِّساعِهِما

فلَمّا أَسِيَ عَلَيهِم قالَ اللهُ لهُ: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ (المائدة: 26)، أي: الذينَ فَسَقُوا، أي: خَرَجُوا عن أمرِكَ.

وماتَ في أيّامِ التِّيهِ جَميعُ كِبارِهِم إلّا يُوشَعَ وكالبَ، فما دَخَلَ الأَرضَ على الجَبّارِينَ إلّا خُلوفُهُم وأبناؤُهُم. وقيلَ: إنَّ موسى ماتَ في تلك السِّنِينَ أيضًا ولَم يَشهَد الفَتحَ معَ يُوشَعَ. وقيلَ: بل كانَ معَ يُوشَعَ حينَ افتَتَحَها[29].

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 428-429)

• قولُهُ تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ (المائدة: 23)، هو يُوشَعُ بنُ نُونِ بنِ أَفرائيمَ بنِ يوسُفَ عليهِ السَّلامُ، والآخَرُ كوكبُ بنُ يوقنا[30]، أحسَبُهُ مِن سِبطِ يَهوذا بنِ يَعقوبَ.

لِمِثلِ هذا العَدَدِ من الجُيوشِ؛ لِكُلِّ مَملَكَةٍ من الممالِكِ حِصَّةٌ من الحامِيَةِ تتَّسِعُ لها وتَقومُ بوظائفِها وتَضيقُ عَمّا فَوقَها، تَشهَدُ بِذلك العَوائدُ المعروفةُ والأحوالُ المألوفةُ. ثُمَّ إنَّ مِثلَ هذه الجُيوشِ البالغةِ إلى مِثلِ هذا العَدَدِ يَبعُدُ أن يَقَعَ بينَها زَحفٌ أو قِتالٌ؛ لِضيقِ مساحةِ الأَرضِ عنها وبُعدِها إذا اصطفَّتْ عن مدى البَصَرِ مرَّتَينِ أو ثَلاثًا أو أزيَدَ، فكيفَ يَقتَتِلُ هذانِ الفَريقانِ أو تَكونُ غَلَبَةُ أحَدِ الصَّفَّيْنِ وشيءٌ مِن جَوانِبِهِ لا يَشعُرُ بالجانبِ الآخَرِ؟... ولَقَد كانَ مُلكُ الفُرسِ ودَولَتُهُم أعظَمَ مِن مُلكِ بَني إسرائيلَ بكثيرٍ... وكانَتْ ممالِكُهُم بِالعِراقَيْنِ وخُراسانَ وما وراءَ النَّهرِ... أوسَعَ مِن مَمالِكِ بَني إسرائيلَ بكثيرٍ، ومع ذلك لَم تَبلُغْ جُيوشُ الفُرسِ قَطُّ مِثلَ هذا العَدَدِ ولا قريبًا منهُ. وأعظَمُ ما كانَتْ جُموعُهُم بالقادسيَّةِ مِئةً وعِشرينَ ألفًا... وأيضًا فلَو بلغَ بَنو إسرائيلَ مِثلَ هذا العَدَدِ لاتَّسَعَ نِطاقُ مُلكِهِم وانفسَحَ مدى دَولَتِهِم... والقَومُ لَم تتَّسِعْ ممالِكُهُم إلى غيرِ الأُردُن وفلسطينَ من الشّامِ، وبِلادِ يَثرِبَ وخَيبَر مِن الحجازِ، على ما هو المعروفُ. وأيضًا فالذي بَينَ موسى وإسرائيلَ إنَّما هو أربعةُ آباءٍ على ما ذَكَرَهُ المحَقِّقُونَ... ويَبعُدُ أن يتشَعَّبَ النَّسلُ في أربعةِ أجيالٍ إلى مِثلِ هذا العَدَدِ".

(29) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريِّ: 1/ 435-442.

(30) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 6/ 176-177، و188. وفي: التَّكميل والإتمام: 127، وتَفسير مُبهَماتِ القُرآن: 1/ 387، ومَوسوعَة الأسماءِ والأعلام المُبهَمَةِ في القُرآنِ الكَريم: 1/ 151: كولب بن يوفنا. وقالَ ابنُ عسكرٍ في (التَّكميل والإتمام): 127: "فأمّا يُوشَعُ فهو ابنُ أُختِ موسى عليهِ السَّلامُ. وأمّا كولبُ فهو صِهرُ موسى عليهِ السَّلامُ على أُختِهِ مَريمَ بِنتِ عِمرانَ. واختُلِفَ في اسمِهِ؛ فقيلَ ما تقَدَّمَ، وقيلَ: كلاب، وكالب، وكالوب. وكذلك اسمُ أبيهِ، قيلَ منهُ: يوفيا، بِالياءِ بَعدَ الفاءِ، حَكاهُ ابنُ عَطِيَّةَ، واللهُ أعلَمُ".

ويُوشَعُ هو الذي حارَبَ الجبّارِينَ، واختُلِفَ: أكانَ موسى عليهِ السَّلامُ معَهُ في تلك الغَزاةِ أم لا؟ وفيها حُبِسَتْ عليهِ الشَّمسُ حَتّى دَخَلَ المدينَةَ. وفيها أُحرِقَ الذي وُجِدَ الغُلولُ عِندَهُ، وكانَتْ نارٌ تَنزِلُ إذا غَنِموا فتَأكُلُ الغَنائمَ، وإن كانَ فيها غُلولٌ لَم تَأكُلْهُ، فنَزَلَت النّارُ فلَم تأكُلْ ما غَنِموا، فقالَ: إنَّ فيكُم الغُلولَ، فلْتُبايِعْني كُلُّ قَبيلَةٍ منكُم. فبايَعَتْهُ قَبيلَةٌ، فلَصِقَتْ يَدُ رَجُلٍ منهُم بِيَدِهِ، فقالَ: فيكُم الغُلولُ، فلْيُبايِعْني كُلُّ رَجُلٍ منكُم. فبايَعوهُ رَجُلًا رَجُلًا، حَتّى لَصِقَتْ يَدُ رَجُلٍ منهُم بِيَدِهِ، فقالَ: عِندَكَ الغُلولُ، فأَخرَجَ مِثلَ رأسِ البَقَرَةِ مِن ذَهَبٍ، فنَزَلَت النّارُ فأَكَلَت الغَنائمَ. وكانَتْ نارًا بَيضاءَ مِثلَ الفِضَّةِ لها حَفيفٌ، في ما يَذكُرونَ. فذَكَروا أنَّهُ أحرقَ الغالَّ ومَتاعهُ بِغَورٍ يُقالُ لهُ إلى الآنَ غَورُ عاجر، عُرِفَ بِاسْمِ الرَّجُلِ الغالِّ، وكانَ اسمُهُ عاجرًا. هذا أيضًا مِن مُبهَمِ الأسماءِ، ذَكَرَهُ الطَّبريُّ[31].

(التّعريفُ والإعلام: 49)

﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ **(المائدة: 27)**

• قولُهُ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ﴾، قيلَ: هُما مِن بَني إسرائيلَ. ولا يَصِحُّ، وإنَّما هُما مِن بَني آدَمَ لِصُلبِهِ[32]، وهُما قابيلُ وهابيلُ.

---

(31) أخرَجَهُ الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 1/ 439-441، وذَكَرَهُ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 1/ 301، وأورَدَ الحَديثَ الذي رَواهُ أحمَدُ في مسنَدِهِ: ح8315، عن أبي هُرَيْرَةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «إنَّ الشَّمسَ لَم تُحبَسْ لِبَشَرٍ إلّا لِيُوشَعَ لَياليَ سارَ إلى بَيْتِ المقْدِسِ». ثُمَّ قالَ ابنُ كَثيرٍ: "انفرَدَ بِهِ أحمَدُ مِن هذا الوَجهِ، وهو على شَرطِ البُخاريِّ". ويُنظَرُ لِلخَبَرِ الذي ساقَهُ السُّهَيْليُّ، مِن غَيرِ ذِكرِ اسمِ يُوشَعَ بنِ نُونٍ: صَحيحُ البُخاريّ: ح3124، كتاب فَرض الخُمُس، باب (قَول النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «أُحِلَّتْ لَكُم الغَنائم»)، وصَحيحُ مُسلِم: ح4530، كتاب الجِهاد، باب (تَحليل الغَنائم لِهذِهِ الأُمَّةِ خاصَّةً).

(32) يَدُلُّ على صِحَّةِ قولِ مَن قالَ: هُما مِن بَني آدَمَ لِصُلبِهِ، ما رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3335، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (خَلْق آدَمَ وذُرِّيَّتِه)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4355، كتاب القَسامَة، باب (بَيان إثْم مَن سَنَّ القَتلَ)، مِن أنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «لا تُقتَلُ نَفسٌ ظُلمًا إلّا كانَ عَلى ابنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِن دَمِها؛ لأنَّهُ أَوَّلُ مَن سَنَّ القَتلَ». يُنظَر:

وكانَ قُربانُ قابيلَ حُزمَةً مِن سُنبُلٍ لأَنَّهُ كانَ صاحِبَ زَرعٍ، واختارَها مِن أَردإِ زَرعِهِ. ثُمَّ إِنَّهُ وَجَدَ فيها سُنبُلَةً طيِّبَةً، ففَرَكَها وأَكَلَها. وكانَ قُربانُ هابيلَ كَبشًا مِن أَجْوَدِ غَنَمِهِ، فرُفِعَ إلى الجَنَّةِ، فلَم يَزَلْ يُرعى فيها إلى أن فُدِيَ بهِ الذَّبيحُ[33]، وهو أَحَدُ ابنَيْ إبراهيمَ: إسماعيلُ أو إسحاقُ عَلَيهِما السَّلامُ[34]. . .

وتفسيرُ (هابيلَ): هِبَةُ اللهِ. ولَمّا وُلِدَ شيثٌ لآدَمَ بَعدَهُ سَمّاهُ شيثًا، وتَفسيرُهُ: عَطِيَّةٌ؛ لِيَكونَ بَدَلًا مِن الهِبَةِ[35]. *(التَّعريفُ والإعلام: 49-50)*

﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ **(المائدة: 43-44)**:

- ذَكَرَ[36] المرجومَةَ مِن اليَهودِ، وأَنَّ صاحِبَها الذي رُجِمَ مَعَها حَنا عَلَيها بِنَفسِهِ لِيَقِيَها الحِجارَةَ[37]. . . واسمُ هذهِ المرجومَةِ (بُسْرَةُ)، في ما ذَكَرَ بعضُ أَهلِ العِلمِ[38].

تَفسيرُ مُبْهَماتِ القُرآن: 1/ 389-390، والتَّكميل والإتمام: 128. ونَقَلَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 3/ 90، اتِّفاقَ المفَسِّرينَ على أَنَّهُما ابنا آدَمَ لِصُلبِهِ.

(33) رَوى نَحوَهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 6/ 186، عن إسماعيلَ بنِ رافِعٍ، و6/ 187، عن ابنِ عبّاسٍ، وجَوَّدَ السُّيوطيُّ إسنادَهُ في (الدُّرّ المنثور): 5/ 258-259.

(34) الرّاجِحُ أَنَّ الذَّبيحَ هو إسماعيلُ، وعلى هذا أَدِلَّةٌ كَثيرَةٌ لا مَجالَ لِذِكرِها هُنا، فَلْيُراجَعْ لَها: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 4/ 334، و7/ 27.

(35) يُنظَر: فَتح الباري: 12/ 237.

(36) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 246.

(37) رَوى حَديثَ رَجمِ اليَهوديَّيْنِ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3635، كتاب المناقِب، باب (قَول اللهِ تَعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4412، كتاب الحُدود، باب (رَجم اليَهودِ أَهلِ الذِّمَّةِ في الزِّنى).

(38) سَيَذكُرُ السُّهَيْليُّ بعدَ قَليلٍ أَنَّ المقصودَ هو شَيخُهُ أبو بَكرِ بنُ العَرَبيِّ في كِتابِهِ (أَحكام القُرآن): 2/ 124.

وفي قِصَّتِهما أنزَلَ اللهُ: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ (المائدة: 43) الآية، إلى قَولِهِ: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾ (المائدة: 44)، يَعني مُحَمَّدًا ومَن حَكَمَ بِالرَّجمِ قَبلَهُ؛ لأَنَّهُ حَكَمَ بِالرَّجمِ لأُولئكَ اليَهودِ الذينَ تَحاكَموا إليهِ، ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ﴾، يَعني عبدَ اللهِ بنَ سَلامٍ وابنَ صُورى مِن الأحبارِ[39]، ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾، لأَنَّهُم حَفِظوا أَنَّ الرَّجمَ في التَّوراةِ، لكِنَّهُم بَدَّلوا وغَيَّروا، ﴿وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾، لأَنَّهُم شَهِدوا بِذلكَ على اليَهودِ، إلى قَولِهِ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، فحَكَمَ بالرَّجمِ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. وهذا يُبَيِّنُ لكَ أَنَّ الرَّجمَ في القُرآنِ، وعلى هذا فَسَّرَهُ مالِكٌ في ما بَلَغَني. ولِذلكَ قالَ عليهِ السَّلامُ لِلرَّجُلَيْنِ: **«لأَحْكُمَنَّ بَيْنَكُما بِكِتابِ اللهِ»**، فحَكَمَ بالرَّجمِ كما في الكِتابِ المنَزَّلِ على موسى وعلى مُحَمَّدٍ صَلّى اللهُ عليهِما.

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 431-432)

• قولُهُ تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾ (المائدة: 44) الآية، هو النَّبِيُّ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، حَكَمَ لِليَهودِ حينَ تَحاكَموا إليهِ في رَجُلٍ مِنهُم وامرأَةٍ زَنَيا. واسمُ المرأَةِ (يُسْرَةُ) في ما ذَكَرَ بعضُهُم، فحَكَمَ النَّبيُّ عليهِ السَّلامُ بِالرَّجمِ، واحتَجَّ عليهِم بِالتَّوراةِ، فأَنكَروا أن يكونَ فيها الرَّجمُ، فدَعا بِأَعلَمِهِم بِالتَّوراةِ وهو عَبدُ اللهِ بنُ صُوريا، فقَرَأَ التَّوراةَ ووَضَعَ يَدَهُ على آيةِ الرَّجمِ يُخفيها، فنَزَعَ يَدَهُ عَبدُ اللهِ بنُ سَلامٍ، وكانَ مِن أعلَمِهِم أَيضًا وكانَ قد أَسلَمَ، فقالَ ابنُ صُوريا: بَلى يا مُحَمَّدُ، فيها آيَةُ الرَّجمِ. فأَمَرَ بِهِما رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فرُجِما[40]. هذا مَعنى الحَديثِ اختَصَرْتُهُ لِشُهرَتِهِ ولاختِلافِ الرُّواةِ في أَلفاظِهِ. فالإشارةُ بِقولِهِ تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، و﴿لِلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ أُولئكَ اليَهودُ، ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ﴾ عَبدُ اللهِ بنُ سَلامٍ وعبدُ اللهِ بنُ صُوريا؛ أَلا تَراهُ يقولُ: ﴿وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾؟

---

(39) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 6/ 250، أَنَّهُما ابنا صوريا، وهو مُرسَلٌ.

(40) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4556، كتاب تَفسيرِ القُرآن، باب (﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4412، كتاب الحُدود، باب (رَجم اليَهودِ أَهلِ الذِّمَّةِ في الزِّنى).

وذَكَرَ القُتبيُّ عن مالِكِ بنِ أَنَسٍ أَنَّهُ فَسَّرَها هكذا مُحتَجًّا بها على أهلِ العِراقِ في مَسأَلَةٍ سَأَلوهُ عنها بِحَضرَةِ الرَّشيدِ[41]. وأمّا اسمُ (يُسْرَة) هذه فأَخبَرَني بهِ شَيخُنا أبو بَكرٍ بنُ العَرَبيِّ في (أحكام القُرآن) له[42].

(التَّعريفُ والإعلام: 50-51)

﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ **(المائدة: 52)**

• قولُهُ تعالى: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ الآية، هو عَبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ بنِ مالِكٍ مِن بَني الحُبْلى مِن الخَزرَجِ... وأُبَيٌّ هذا ابنُ سَلُولٍ يُعرَفُ بِأُمِّهِ. وكانَ عَبدُ اللهِ قد أَلَحَّ على النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في بَني قَينُقاعَ حينَ حارَبوا النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فلَمّا ظَفِرَ بِهِم وأَرادَ قَتلَهُم، وكانوا حُلَفاءَ عَبدِ اللهِ، جَعَلَ يُناشِدُ النَّبيَّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فيهِم ويُلِحُّ عليهِ ويقولُ: ثلاثُمِئَةِ دارِعٍ وأربعُمِئَةِ حاسِرٍ قَد مَنَعوني مِن الأَحمَرِ والأَسوَدِ تُريدُ أن تَحصِدَهُم في غَزاةٍ واحِدَةٍ؟ إنِّي امرؤٌ أخشى الدَّوائرَ. فنزَلَتْ فيهِ: ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾، فوَهَبَهُم النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لهُ[43]. *(التَّعريفُ والإعلام: 51)*

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ **(المائدة: 55)**

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾، قيلَ: هو عَلِيُّ بنُ أَبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ، تَصَدَّقَ بِخاتَمِهِ وهو راكِعٌ[44]. *(التَّعريفُ والإعلام: 51-52)*

﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ **(المائدة: 60)**

---

(41) لَم أَقِفْ على هذا النَّقلِ في ما تَيَسَّرَ لي مِن كُتُبِ ابنِ قُتَيْبَةَ.

(42) يُنظَر: (أحكام القُرآن) لابنِ العَرَبيّ: 2/ 124.

(43) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 70-72. ورَوى نَحوَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِه: 6/ 278، عن عَطِيَّةَ ابنِ سَعدٍ وعُبادَةَ بنِ الوَليدِ بنِ عُبادةَ بنِ الصّامِتِ مَوقوفًا عَلَيهِما.

(44) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِه: 6/ 288-289، عن السُّدِّيِّ ومُجاهِدٍ، والطَّبَرانيُّ في (المُعجَم

• قالَ السُّهَيْلِيُّ[45]: قولُهُ تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾، الألِفُ واللامُ يَدُلّانِ على مَعنى الاتِّعاظِ والاعتِبارِ.

وفَهِمَ ابنُ خَروفٍ عنهُ أنَّه يُثبِتُ للألِفِ واللامِ مَعنًى ثالِثًا أو رابِعًا وهو مَعنى الاتِّعاظِ، فرَدَّ عليهِ بِأنَّهُ قالَ ما لَم يَقُلْهُ أحَدٌ.

قالَ السُّهَيْلِيُّ رادًّا عليهِ: إنَّما أرَدتُّ أنَّ اللهَ سُبحانَهُ لَمّا خاطَبَ أهلَ الكِتابِ بِهذا، فأشارَ إلى الجِنسِ المصروفِ إلى القِرَدَةِ والخنازيرِ التي مُسِخَ مَن سَلَفَ مِن الأُمَمِ على هيئَتِها وصورَتِها، لَم يَكُنْ بُدٌّ مِن الألِفِ واللامِ الدّالَّتَيْنِ على تَعيينِ الجِنسِ حينَ دَخَلَ الكَلامَ مَعنى الاتِّعاظِ والاعتِبارِ والتَّخويفِ. ولَو قالَ: قِرَدَةً وخَنازِيرَ، لَم يَكُنْ فيهِ ذلكَ. ***((الأشباهُ والنَّظائرُ في النَّحو) لِلسُّيوطِيّ: 5/ 226-227)***

﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ (المائدة: 64)

• أمّا (كَيْفَ) فهي سُؤالٌ عن حالٍ: إمّا سُؤالٌ عن حالِ الذّاتِ كقولِكَ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ وإمّا سؤالٌ عن حالِ الفِعلِ إذا قُلْتَ: كَيْفَ تَجْلِسُ؟ فإذا كانَ سُؤالًا عن حالِ الذّاتِ فالجَوابُ رُفِعَ على الخَبَرِ، تقولُ: صَحيحٌ، في جَوابِ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ وإذا كانَ سؤالًا عن حالِ الفِعلِ فالجَوابُ نُصِبَ على الحالِ، تقولُ: كَيْفَ أكَلَ زَيْدٌ؟ فيُقالُ: مُتَّكِئًا، يَعمَلُ فيها الفِعلُ.

فإذا أرَدْنا أن نَعلَمَ هَل هي مِمّا يُجازى بِها أم لا وَجَدْنا حالَها مُشْكِلًا؛ فسيبَوَيْهِ يُطلِقُ القولَ بِأنَّها يُجازى بها إطلاقًا من غَيرِ استِثناءٍ، والخَليلُ يَتَوَقَّفُ فيها ويقولُ: الجَزاءُ بها مُستَكرَهٌ[46]. وكثيرٌ من النَّحويِّينَ مَنَعوا الجَزاءَ بها ونَصَروا مَذهَبَ الخَليلِ في كَراهِيَةِ ذلك بِأن قالوا: هي حالٌ في الأَصلِ، ولا يَصِحُّ أن

الأوسَط): ح6228، عن عمّارِ بنِ ياسرٍ. وأسانيدُ هذه القِصّةِ ما بينَ ضَعيفٍ وضَعيفٍ جدًّا وموضوعٍ وما لا أصلَ لهُ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 65-69.

(45) نَقَلَ السُّيوطيُّ هذه المسألَةَ بينَ السُّهَيْلِيِّ وابنِ خَروفٍ، معَ مسألَتَيْنِ أُخرَيَيْنِ بينَهُما، مِن تَذكِرةِ تاجِ الدِّينِ بنِ مَكتوم.

(46) يُنظَر: الكِتاب: 3/ 60.

يَكونَ المجازى بها على جَميعِ أَحوالِ المخاطَبِ إذا قالَ: كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ، أو: كَيْفَ تَجلِسْ أَجلِسْ، ولا على جَميعِ أَحوالِ الغائبِ إذا قالَ: كَيْفَ يَكُنْ زَيْدٌ أَكُنْ، فلَمّا امتَنَعَ هذا من جِهَةِ المعنى امتَنَعَ الجَزاءُ بها.

فهذا احتِجاجٌ باطِلٌ؛ إذ يَلزَمُهُ مِثلُهُ في (أَيْنَ) و(مَتى) وغيرِهِما. ومَن الذي يَقدِرُ أَن يكونَ معَ غَيرِهِ حيثُما حَلَّ إلّا أَن يُربَطَ رَبطًا ويُمزَجَ مَزجًا؟ وإنَّما قَولُنا: أَيْنَما تَكُنْ أَكُنْ، مُسامَحَةٌ وكلامٌ خَرَجَ على الأَغلَبِ والأَكثَرِ. وكذلك إذا قُلْتَ: كَيْفَ يَجلِسْ أَجلِسْ، تُريدُ الغالِبَ من أَحوالِهِ، والمتمكِّنَ من هيآتِهِ، وما لا يُمكِنُ لا يُرادُ لا في (كَيْفَ) ولا في (أَيْنَ) ولا في (مَتى)، ونَحوِهِنَّ.

إذا ثبتَ ما قُلْناهُ فإطلاقُ القَولِ بِأَنَّهُ يُجازى بها من غَيرِ استِثناءِ شَيءٌ لا يَصِحُّ، والامتِناعُ أَيضًا من المجازاةِ بها على الإطلاقِ من غيرِ تَخصيصٍ لا يَصِحُّ، لا سيَّما وهو مَوجودٌ في كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ، قالَ سُبحانَهُ: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، و: ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ (الرُّوم: 48)، وباطِلٌ أَن تكونَ هُنا (كَيْفَ) استِفهامًا؛ لِفسادِ المعنى، فلَم يَبقَ إلّا أَن تَكونَ شَرطًا مُؤَخَّرًا في اللَفظِ كما تُؤَخِّرُ (إنْ) معَ الفِعلِ إذا قُلْتَ: أَقومُ إنْ قُمْتَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْ﴾ (البقرة: 217)، فهذا شَرطٌ مُؤَخَّرٌ في اللَفظِ، وكذلكَ: ﴿كَيْفَ يَشَآءُ﴾، فلا يَصِحُّ، إذَن، الامتِناعُ من الجَزاءِ بها معَ هذا الشّاهِدِ الجَلِيِّ، ولا يَصِحُّ أَيضًا تَجويزُ ذلك على الإطلاقِ؛ لاتِّفاقِ العَرَبِ والنُّحاةِ على أَنَّهُ لا يَجوزُ: كيفَ تَجلِسْ أَقُمْ، ولا: كيفَ تَخرُجْ أَقُم مِن النَّومِ، ولا: كيفَ تَسكُتْ أَجلِسْ، إذا اختَلَفَ الفِعلانِ. وهذا كُلُّهُ جائزٌ في (أَيْنَ) و(مَتى) وغيرِهِما، نقولُ: أَينَما تَجلِسْ نَقُمْ، و: أَينَما تَتَكَلَّمْ نَسكُتْ، و: مَتى ما تَخرُجْ نَقعُدْ، أو نَخرُجْ مَعَكَ، كُلُّ هذا جائزٌ؛ جِئْتَ بِفِعلَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ أو مُختَلِفَيْنِ.

فثَبَتَ أَنَّ (كيفَ) يُجازى بها إذا اتَّفَقَ الفِعلانِ، ويَجوزُ ذلك فيها جَوازًا حَسَنًا جِدًّا؛ تقولُ: كيفَ تَجلِسْ أَجلِسْ، و: كَيفَما يَصنَعِ الإمامُ أَصنَعْ، و: كيفَ تَشَأْ أَن تُنفِقَ نُنفِقْ.

فإذا اختلَفَ الفِعلانِ، نحو ما تَقَدَّمَ في المسأَلَةِ قَبلَ هذا، فلا يَجوزُ

المجازاةُ بها على حالٍ؛ لأَنَّهُ لا يَشتَرِكُ المختَلِفانِ في حالٍ واحِدَةٍ؛ لأَنَّ (كيفَ) تُعطي الحالَ، ويَجوزُ اشتِراكُ الفِعلَيْنِ المختَلِفَيْنِ في الزَّمانِ والمكانِ[47].

وكذلك جازَ الجزاءُ بـ(أينَ) و(مَتى) و(مَنْ) و(ما) و(أيّ) و(حَيْثُما)؛ جائزٌ أَن تقولَ: مَن تُكرِمْ أُهِنْ، و: ما تَأخُذْ نَدَعْ؛ لأَنَّ الفِعلَيْنِ، مُختلِفَيْنِ كانا أَو مُتَّفِقَيْنِ، فجائزٌ وقوعُهُما في مَكانٍ واحِدٍ، ولا يَجوزُ أَن يَقَعَ على حالٍ واحِدَةٍ إلّا المتَّفِقانِ، وإلّا كانَ مُحالًا.

فتأَمَّلْ هذا، فإِنَّهُ فِعلٌ صَحيحٌ جمَعْنا فيه بينَ القولَيْنِ، وبَيَّنّا مَتى يَجوزُ الجَزاءُ بها ومَتى لا يَجوزُ.

فإن قُلْتَ: فأَينَ اتِّفاقُ الفِعلَيْنِ في قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾. قُلْتُ: المعنى: يُنفِقُ كيفَ يَشاءُ أَن يُنفِقَ. *(مَسائلُ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفقه: 88-89)*

﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (المائدة: 67)

• قد طَعَنَت المعتَزِلَةُ في هذا الحَديثِ [أي: حَديثِ سِحرِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ]، وطَوائفُ من أهلِ البِدَعِ، وقالوا: لا يَجوزُ على الأنبِياءِ أَن يُسحَروا، ولَو جازَ أَن يُسحَروا لَجازَ أَن يُجَنُّوا. ونَزَعَ بعضُهُم بِقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾.

والحَديثُ ثابِتٌ، خَرَّجَهُ أَهلُ الصَّحيحِ[48]، ولا مَطعَنَ فيهِ من جِهَةِ النَّقلِ ولا مِن جِهَةِ العَقلِ؛ لأَنَّ العِصمَةَ إِنَّما وَجَبَتْ لَهُم في عُقولِهِم وأَديانِهِم، وأَمّا أَبدانُهُم فإِنَّهُم يُبتَلَونَ فيها، ويُخلَصُ إليهِم بالجِراحَةِ والضَّربِ والسُّمومِ والقَتلِ، والأخذَةُ التي أُخِذَها رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ من هذا الفَنِّ، إِنَّما كانَتْ في بَعضِ جَوارِحِهِ دونَ بَعضٍ.

---

(47) يُنظَر: مُغْني اللَبيب: 1/ 405.

(48) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5763، كتاب الطّبّ، باب (السِّحْر)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح5667، كتاب السَّلام، باب (السِّحْر).

وأمّا قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾، فإنَّهُ قد رُوِيَ أنَّهُ كانَ يُحرَسُ في الغَزوِ حَتّى نزَلَتْ هذه الآيَةُ، فأَمَرَ حُرّاسَهُ أن يَنصَرِفوا عنهُ، وقالَ: «**لا حاجَةَ لي بِكُمْ؛ فَقَدْ عَصَمَني اللهُ مِنَ النّاسِ**»، أو كما قالَ[49].

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 399-404)

﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ (المائدة: 77)،

يُراجَع: **(الفاتحة: 6-7)**

﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (المائدة: 82):

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية، هُم وَفدُ نَجرانَ. وكانوا نَصارى، فلَمّا سَمِعوا القُرآنَ من النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بَكَوا مِمّا عَرَفوا من الحَقِّ وآمَنوا. وكانوا عِشرينَ رَجُلًا، وكانَ قُدومُهُم عليهِ بِمَكَّةَ[50]. وأمّا الذينَ قَدِموا عليهِ بالمدينَةِ من النَّصارى من عِندِ النَّجاشيِّ فهُم آخَرونَ، وفيهِم نَزَلَ

---

(49) رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3046، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورةِ المائدَة)، عن عائشَةَ، قالَتْ: كانَ النَّبيُّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ يُحرَسُ حَتّى نزَلَتْ هذه الآيَةُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾، فأَخرَجَ رسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ رَأسَهُ من القُبَّةِ فقالَ لَهُم: «يا أيُّها النّاسُ، انصَرِفوا؛ فقد عَصَمَني اللهُ». والحديثُ حَسَّنَهُ الألبانيُّ.

(50) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، وروايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 36-37، مُعَلَّقًا، قالَ: "ثُمَّ قَدِمَ عَلى رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ وهو بِمَكَّةَ عِشرونَ رجُلًا أو قَريبٌ مِن ذلك مِن النَّصارى حينَ بلَغَهُم خَبَرُهُ، مِن الحَبَشَةِ..." الحَديث. ثُمَّ قالَ ابنُ إسحاقَ: "ويُقالُ: إنَّ النَّفَرَ مِن النَّصارى مِن أهلِ نَجرانَ، فاللهُ أعلَمُ أيّ ذلك كانَ. فيُقالُ، واللهُ أعلَمُ: فيهِم نزَلَتْ هؤُلاءِ الآياتُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ (القصص: 52-55). قالَ ابنُ إسحاقَ: وقد سَأَلْتُ ابنَ شِهابٍ الزُّهريَّ عن هؤُلاءِ الآياتِ: فيمَن أُنزِلْنَ؟ فقالَ لي: ما زِلْتُ أسمَعُ مِن عُلَمائنا أنَّهُنَّ أُنزِلْنَ في النَّجاشيِّ وأصحابِهِ، والآيات من سورةِ المائدةِ من قولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ (المائدة: 83)". والحَديثُ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (دِفاع عَن الحَديثِ النَّبَوِيِّ والسِّيرَة): 16-18.

صَدرُ سورةِ آلِ عِمرانَ، منهُم حارِثَةُ بنُ عَلقَمَةَ وأخوهُ كوزُ بنُ عَلقَمَةَ... ومنهُم العاقِبُ بنُ عَبدِ المسيحِ، وفيهِم نزَلَتْ: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ (آل عِمران: 61) الآيةَ[51].
(التَّعريفُ والإعلام: 52)

• ذَكَرَ[52] قُدومَ وَفدِ النَّصارى مِن الحَبَشَةِ وإيمانَهُم، وما أنزَلَ اللهُ فيهِم مِن قَولِهِ تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾.

ولَم يَقُلْ: مِن النَّصارى، ولا سَمّاهُم هو سُبحانَهُ بِهذا الاسم، وإنَّما حَكى قَولَهُم الذي قالوهُ حينَ عَرَّفوا بِأنفُسِهِم، ثُمَّ شَهِدَ لَهُم بالإيمانِ، وذَكَرَ أنَّهُ أثابَهُم الجَنَّةَ. وإذا كانوا هكذا فلَيسوا نَصارى، هُم مِن أُمَّةِ مُحَمَّدٍ عليهِ السَّلامُ.

وإنَّما عُرِفَ النَّصارى بهذا الاسمِ لأنَّ مَبدأَ دِينِهِم كانَ مِن ناصِرَةَ قَريَةٍ بالشّامِ، فاشتُقَّ اسمُهُم مِنها[53]، كما اشتُقَّ اسمُ اليَهودِ مِن يَهودَ بنِ

(51) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 254-266، ومِن طريقِهِ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 3/ 162-163. وسَنَدُهُ ضَعيفٌ؛ لأنَّهُ مُعضَلٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 1/ 257-258. وأصلُ القِصَّةِ في صَحيحِ البُخاريّ: ح4380، و4381، كتاب المغازي، باب (قِصَّة أهلِ نَجران)، من غيرِ ذِكرِ الكَثيرِ من التَّفصيلاتِ التي ذَكَرَها ابنُ إسحاقَ. ولكِنَّ الحَديثَ يُثبِتُ أنَّ النَّصارى كانوا مِن نَجرانَ لا مِن الحَبَشَةِ كما ذَكَرَ السُّهَيليُّ. وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 118، مُعَلِّقًا على ما رَوى ابنُ إسحاقَ مِن قُدومِ وَفدِ نَصارى نَجرانَ مرَّتَيْنِ: "وذَكَرَ ابنُ إسحاقَ أنَّهُم وَفَدوا على رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ بِمَكَّةَ وهُم حينَئِذٍ عِشرونَ رجُلًا، لكِن أعادَ ذِكرَهُم في الوُفودِ بالمدينَةِ، فكأنَّهُم قَدِموا مَرَّتَيْنِ".

(52) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 37، وقد رَوى خَبَرَ قُدومِ وَفدِ النَّصارى مِن الحَبَشَةِ ابنُ إسحاقَ مُعَلَّقًا، ورَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 7/ 1-2، مُرسَلًا عن سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ والسُّدِّيِّ. وقالَ الألبانيُّ في (دِفاع عن الحَديثِ النَّبَوِيِّ والسِّيرَة): 17، بَعدَ أن ذَكَرَ بَعضَ مَصادِرِ الخَبَرِ: "هذه مَراسيلُ كُلُّها، وليسَ فيها شيءٌ مُسنَدٌ. وابنُ إسحاقَ لَمّا رَواهُ في (السِّيرَة) عَلَّقَهُ تعليقًا ولَم يَذكُرْ لهُ إسنادًا. والرِّواياتُ، على إرسالِها، مُختَلِفَةٌ أشَدَّ الاختِلافِ في تَعيينِ مَن نزَلَت الآياتُ المذكورةُ في حَقِّهِم، وفي عَدَدِهِم".

(53) يُنظَر: المعارِف: 53. أمّا قَولُ السُّهَيليّ: "فلَيسوا نَصارى، هُم مِن أُمَّةِ مُحَمَّدٍ عليهِ السَّلامُ"، فقالَ بِخِلافِهِ بعضُ المفسِّرينَ، إذ قالَ مُحَمَّد الطّاهر بن عاشور في (التَّحرير والتَّنوير): 5/ 184: "المرادُ بالنَّصارى هُنا الباقُونَ على دِينِ النَّصرانيَّةِ لا مَحالةَ؛ لقولِهِ: ﴿أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾، فأمّا مَن آمَنَ مِن النَّصارى فقد صارَ مِن المسلِمِينَ". وتَحَدَّثَ ابنُ عاشور في

يَعقوبَ[54]، ثُمَّ لا يُقالُ لِمَن أَسلَمَ منهُم: يَهوديٌّ، اسمُ الإسلامِ أَوْلى بِهِم جَميعًا من ذلك النَّسَبِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 390-391)*

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ﴾ **(المائدة: 89)**

• إنَّ اللهَ سُبحانَهُ قالَ في الأَيمانِ المحلوفِ بها: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ﴾، فجاءَ بِلفظِ الجَمعِ، فانتَظَمَ الكلامُ جَميعَ أيمانِ المسلمِينَ. ولاخِلافَ بينَ عُلَماءِ المسلمِينَ أَنَّ الطَّلاقَ ليسَ بِداخِلٍ تَحتَ هذا العُمومِ؛ لأَنَّهُ لا صِيامَ ولا إطعامَ فيهِ. وقولُهُ: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَٰنَ ۖ﴾، بِالأَلِفِ واللامِ، ثُمَّ قالَ: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ﴾ كذا وكذا إلى آخِرِ الآيةِ، فمَن أَدخَلَ الطَّلاقَ في الأَيمانِ وسَمّاهُ يَمينًا فَلْيوجِبْ فيهِ الكفّارَةَ، ولَم يَقُلْهُ أَحَدٌ، فدَلَّ على خُروجِهِ عن جِنسِ الأَيمانِ، إلّا

مَوضعٍ آخَرَ من تفسيرِهِ عن عِلَّةِ التَّعبيرِ عن النَّصارى بـ﴿الَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾، فقالَ: 5/ 64: "وعَبَّرَ عن النَّصارى بـ﴿الَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾... تسجيلًا عليهِم بِأَنَّ اسمَ دِينِهِم مُشيرٌ إلى أَصلٍ من أُصولِهِ، وهو أن يكونَ أَتباعُهُ أنصارًا لِما يأمُرُ اللهُ بهِ: ﴿كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ۖ﴾ (الصَّف: 14). ومِن جُملَةِ ذلكَ أن يَنصُرُوا القائمَ بِالدِّينِ بَعدَ عيسى مِن أَتباعِهِ، مثل بولس وبطرس وغيرِهِما من دُعاةِ الهُدى، وأَعظَمُ من ذلك كلِّهِ أَن يَنصُرُوا النَّبِيَّ المبَشَّرَ بِهِ في التَّوراةِ والإنجيلِ، الذي يَجيءُ بعدَ عيسى قَبلَ مُنتَهى العالَمِ ويُخَلِّصُ الناسَ من الضَّلالِ... فهذا اللَقَبُ، وهو النَّصارى، حُجَّةٌ عليهِم قائمةٌ بهِم مُتَلَبِّسَةٌ بِجَماعَتِهِم كُلِّها. ويُفيدُ لفظُ ﴿قَالُوٓا۟﴾ بِطَريقِ التَّعريضِ الكِنائيِّ أَنَّ هذا القولَ غيرُ مُوَفًّى بِهِ، وأَنَّهُ يَجِبُ أَن يُوَفَّى بِهِ، هذا إذا كانَ (النَّصارى) جَمعًا لـ(ناصِرِيّ) أو (نَصْرانِيّ).. فـ(النّاصِرِيُّ) صِفةٌ عُرِفَ بها المسيحُ عليهِ السَّلامُ في كُتُبِ اليَهودِ؛ لأَنَّهُ ظَهَرَ بِدعوةِ الرِّسالةِ من بلدِ النّاصِرَةِ في فلسطينَ، فلذلكَ كانَ مَعنى النِّسبَةِ إليهِ النِّسبةَ إلى طريقتِهِ وشَرعِهِ، فكُلُّ مَن حادَ عن شَرعِهِ لم يَكُنْ حَقيقًا بالنِّسبةِ إليهِ إلّا بِدَعوى كاذِبَةٍ، فلذلكَ قالَ: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾. وقيلَ: إنَّ (النَّصارى) جَمعُ (نَصْرانِيّ)، مَنسوب إلى (النَّصر)، كما قالوا: شَعرانِيٌّ، ولِحيانيٌّ؛ لأَنَّهُم قالوا: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ۖ﴾. وعليهِ فمَعنى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾: أَنَّهُم زعَموا ذلكَ بِقولِهِم، ولَم يُؤَيِّدُوهُ بِفِعلِهِم".

(54) يُنظَر: المعارِف: 619.

أن يَنوِيَ الحالِفُ بهذه الكلمةِ طَلاقًا ويَجعَلَها كِنايَةً عنهُ، فيَلزَمُهُ ما نَوى؛ لِقولِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «**لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوى**»(55). فإن لَم يَجعَلِ الكلمةَ كِنايةً عن طَلاقٍ أَلزَمْناهُ ما أَلزَمَهُ اللهُ من كَفّارةِ الأيمانِ. *(أمالي السُّهَيليّ: 135-136)*

ويُراجَعُ أيضًا: (**الأحقاف: 31**)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة: 90)

• الناسُ مُجْمِعُونَ على أنَّ الخَمرَ لَم يَنزِلْ تَحريمُها إلّا بِالمدينَةِ بَعدَ أن مَضَتْ بَدْرٌ وأُحُدٌ. وحُرِّمَتْ في سُورَةِ المائدةِ، وهي آخِرُ ما نَزَلَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 378)*

﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ (المائدة: 91)

• مِمّا يُذكَرُ مِن جَفائهِ [أي: عُيَيْنَةَ بنِ حِصْنٍ] أَنَّ عَمْرَو بنَ مَعْدِيكَرِبَ نَزَلَ به ضَيفًا، فقالَ له عُيَيْنَةُ: هل لَكَ في الخَمرِ تنادمُ عليها؟ فقالَ عَمْرٌو: أَلَيْسَتْ مُحَرَّمَةً في القُرآنِ؟ فقالَ عُيَيْنَةُ: إنَّما قالَ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾، فقُلْنا نحنُ: لا. فشَرِبا(56).
(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 288)

﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ (المائدة: 93)

• أمّا أبو جَندَلٍ فاستُشهِدَ معَ أبيهِ بِالشّامِ في خِلافَةِ عُمَرَ. وهو الذي شَرِبَ الخَمرَ مُتَأَوِّلًا لِقولِهِ تبارَكَ وتعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾، فجَلَدَهُ أبو عُبَيدَةَ بِأَمرِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ، فكَتَبَ إليهِ: إنَّ الذي زَيَّنَ لَكَ

(55) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1، كتاب بَدْء الوَحي، باب (كَيفَ كانَ بَدْءُ الوَحيِ إلى رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4904، كتاب الإمارَة، باب (قوله صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «إنَّمَا الأعمالُ بالنِّيَّةِ»، وأنَّهُ يَدخُلُ فيهِ الغَزْوُ وغَيرُهُ من الأعمالِ).

(56) رَوى القِصَّةَ أبو الفَرَجِ الأصفَهانيُّ في (الأغاني): 15/ 170-172، بإسنادٍ فيه الكَلبِيُّ، وهو من الرُّواةِ الكَذّابِينَ الهالِكِينَ. يُنظَر: السَّيفُ اليَماني في نَحرِ الأصفَهاني: 211-214.

الخَطيئةَ هو الذي حَظَرَ عليكَ التَّوبَةَ، ﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ * غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ (غافر: 1-3) الآيـة. وكـانَ شَـرِبَـهـا مَـعَـهُ ضِـرارُ بـنُ الخَطّابِ، وأبو الأَزوَرِ، فلَمّا أَمَرَ عُمَرُ أن يُجلَدوا قالوا: دَعْنا نَلقى العَدُوَّ؛ فإن قُتِلْنا فذاكَ، وإلّا حَدَدتُّمُونا. فقُتِلَ أبو الأَزوَرِ، وحُدَّ الآخَرانِ[57].

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 489-490)

﴿لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ **(المائدة: 95)**

• النَّعَمُ: الإبِلُ، فإذا قيلَ: أنعامٌ، دَخَلَ فيها الغَنَمُ والبَقَرُ والإبِلُ[58].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 147)

ويُراجَعُ أيضًا: **(طه: 39)**

﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ **(المائدة: 97)**، يُراجَع: **(آل عمران: 97)**

﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾ **(المائدة: 103)**

• (البَحْرُ) مِن: بَحَرْتُ الأرضَ، إذا خَرَقْتُها. ومنهُ سُمِّيَت (البَحِيرَةُ)؛ لِخَرقِ أُذُنِها[59].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 238)

---

(57) يُنظَر: تاريخُ الطَّبَريّ: 4/ 96-98.

(58) في (تَهذيب اللُّغَة): 3/ 13: "أمّا قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ (النَّحل: 66)، فإنَّ الفَرّاءَ قالَ: (الأنعامُ) ها هُنا بِمعنى (النَّعَم). و(النَّعَمُ) يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، ولِذلكَ قالَ جلَّ وعزَّ: ﴿مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾. والعَرَبُ إذا أَفرَدَت (النَّعَم) لَم يُريدوا بها إلّا الإبِلَ، فإذا قالوا: الأنعام، أرادوا بها الإبِلَ والبَقَرَ والغَنَمَ، قالَ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ (الأنعام: 142) الآيـة، ثـمَّ قـالَ: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ (الأنعام: 143)، أي: خَلَقَ منها ثَمانيةَ أزواج. وكانَ الكِسائيُّ يقولُ في قولِهِ جلَّ وعزَّ: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾، قالَ: أرادَ: في بُطونِ ما ذَكَرْنا... ومن العَرَبِ مَن يقولُ للإبِلِ إذا كَثُرَت: الأنعامُ، والأناعيمُ. وقولُ اللهِ جلَّ وعزَّ: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ﴾، دَخَلَ في (النَّعَم) ها هُنا الإبِلُ والبَقَرُ والغَنَمُ".

(59) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 1/ 202-203.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ۞ فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعۡتَدَيۡنَآ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **(المائدة: 106-107)**:

• قولُهُ تعالى: ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ (المائدة: 106)، يَعني صَلاةَ العَصرِ. والمأمورُ بِحبسِهِما عَدِيُّ بنُ بَدّاءٍ وتَميمٌ الدّاريُّ أبو رُقَيَّةَ من بَني الدّارِ مِن لَخْمٍ، وكانا قد سافَرا قِبَلَ الشّامِ معَ مَولًى لِبَني سَهمٍ اسمُهُ بُدَيْلُ بنُ أبي مَريَمَ، فماتَ، فأَخَذا مِن تَرِكَتِهِ جامًا من فِضَّةٍ مُخَوَّصًا بالذَّهَبِ، فباعاهُ بِخَمسِمِئةِ درهمٍ. ثُمَّ إنَّ تَميمًا أَسلَمَ ورَدَّ ما عِندَهُ منها وأَخبرَ الخَبَرَ، فخاصَمَتْ بَنو سَهمٍ في ذلكَ عندَ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وقالَ عَمْرُو بنُ العاصِ، وهو سَهمِيٌّ، حينَ سَمِعَ: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ (المائدة: 107)، فقالَ: أنا أَحلِفُ، فحَلَفَ هو وآخَرُ مِن بَني سَهمٍ هو أبو وَداعَةَ، واسمُهُ عَوْفٌ والِدُ المطَّلِبِ بنِ أبي وَداعَةَ السَّهميّ، وهُما الأَوْلَيَانِ[60]. والحَديثُ يُروى بِأَلفاظٍ مُختَلِفَةٍ وطُرُقٍ شَتّى، ذَكَرْتُ منهُ ما يَليقُ بِغَرَضِنا. ***(التَّعريفُ والإعلام: 52-53)***

• إنَّ (أَوْلى) على وَزنِ (أَفْعَل)، وهذا إذا أُريدَ بِهِ التَّفضيلُ كانَ بعضَ ما يُضافُ إليهِ؛ فإذا قُلْتَ: أَحسَنُ الرِّجالِ، وكذلكَ إذا قُلْتَ: أَعْلَمُ إنسانٍ، فمَعناهُ: أَعلَمُ النّاسِ. فتُوُهِّمَ أَنَّ قولَهُ: «**أَوْلى رَجُلٍ**»[61]، أي: أَوْلى الرِّجالِ، وليسَ الأَمرُ

---

(60) أصلُ الحَديثِ في صَحيحِ البُخاريّ: ح2780، كتاب الوَصايا، باب (قَول اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ...﴾). ووَرَدَ التَّصريحُ بِالسَّهميِّ، وهو بُدَيلٌ، في الرِّوايةِ التي أخرَجَها التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3059، كتاب التَّفسير، باب (ومِن سُورَةِ المائدَة)، والتي فيها حَلِفُ عَمْرِو بنِ العاصِ ورَجُلٍ آخَرَ. ولكِنَّها رِوايةٌ حَكَمَ الأَلبانيُّ على إسنادِها بِأَنَّهُ ضَعيفٌ جدًّا.

(61) يَعني قولَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «أَلْحِقُوا الفَرائضَ بِأَهلِها، فَما بَقِيَ فَهُوَ لأَوْلى رَجُلٍ

كذلكَ، وإنَّما هو أَوْلى الميتِ بإضافةِ النَّسَبِ، وأَوْلى صُلْبٍ بإضافةِ السَّبَبِ، كما تَقولُ: أَخوكَ أَخو الرَّخاءِ لا أَخو الشِّدَّةِ، وهُم أقرَبُوكَ أَقارِبُ الطَّمَعِ وإخوانُ الضَّرورةِ. والنّاسُ يقولونَ: هُم إخواني ولكِنْ إخوانُ الضَّحِكِ. وكذلكَ يُقالُ: هو مَولايَ مَوْلى عِتْقٍ. فـ(الأَوْلى) في الحَديثِ كـ(المَوْلى).

فإن قيلَ: كيفَ يُضافُ إلى الواحِدِ وليسَ بِجُزءٍ منهُ؟

قُلْتُ: إذا كانَ مَعناهُ: الأَقرَب في النَّسَبِ، جازَتْ إضافتُهُ وإن لَم يَكُنْ جُزءًا منهُ، قالَ عليهِ السَّلامُ: «**أُمَّكَ، ثُمَّ أُمَّكَ، ثُمَّ أَباكَ، ثُمَّ أَدْناكَ فَأَدْناكَ**»[62]، ولَو أرادَ دُنُوًّا لهُ لَم يَجُزْ أن يقولَ: أَدْناكَ، كما لا تقولُ: هو أفهَمُكَ، ولا: أَعلَمُكَ. وكذلكَ قولُ عَمْرِو بنِ الأَهتَمِ عن الزِّبْرِقانِ: هو مُطاعٌ في أَدْنَيْهِ[63]، أي: في قَرابَتِهِ، وقولُ الشّاعِرِ:

وَلَيْسَ المالُ فَاعْلَمْهُ بِمالٍ ... وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إلاّ لِلَّذِيّ

تَنالُ بِهِ العَلاءَ وَتَصْطَفيهِ ... لأَقْرَبِ أَقْرَبِيكَ وَلِلْقَصِيّ[64]

فهذا جائزٌ في (الأَدْنى) و(الأَوْلى) و(الأَقْرَب)، إذا أَرَدتَّ بهِ مَعنى النَّسَبِ والقَرابَةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ (المائدة: 107).

ذَكَرٍ». وهو حَديثٌ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6732، كتاب الفَرائض، باب (ميراث الوَلَدِ مِن أبيهِ وأُمِّهِ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4117، كتاب الفَرائض، باب (أَلحِقُوا الفَرائضَ بأهلِها، فَما بَقِيَ فَهُوَ لأَوْلى رَجُلٍ ذَكَرٍ).

(62) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6448، كتاب الأَدَب، باب (بِرّ الوالِدَيْنِ وأَنَّهُما أَحَقُّ بِهِ).

(63) رَواهُ بهذا اللَفظِ البَيهقِيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 5/ 316، عن مُحَمَّدِ بن الزُّبَيْرِ الحَنظَلِيِّ، وقالَ عنهُ: "هذا مُنقَطِعٌ". ورَواهُ أيضًا: 5/ 316-317، مَوصولًا عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما. ورَواهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك): 3/ 613، عن ابنِ عبّاسٍ، وعن أَبي بَكرةَ، ولكِن بِلَفظِ: «مُطاع في نادِيهِ». وأورَدَهُ الهيثَميُّ في (مَجْمَع الزَّوائد): ح13287، عن أبي بَكرةَ، وقالَ: 8/ 217: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (الأوسَط) و(الكَبير)، عن مُحَمَّدِ بنِ مُوسى الإصطخريِّ عن الحَسَنِ بنِ كثيرِ بنِ يَحيى بنِ أبي كثيرٍ، ولَم أعرِفْهُما، وبقيَّةُ رِجالِهِ ثِقاتٌ".

(64) البيتانِ في: هَمع الهَوامِع: 1/ 283، و(خِزانَة الأَدَب) لِلبَغداديِّ: 5/ 504، وقالَ البَغداديُّ: "رَواهُما ابنُ الشَّجَريِّ في المجلِسِ الرّابِعِ والسَّبعِينَ من أماليهِ"، ثُمَّ قالَ: "لا عِلْمَ لي بِقائلِهِما". ويُنظَر: أمالي ابنِ الشَّجَريِّ: 3/ 54.

ولَولا الأَبُ والأُمُّ لأَضافَ فقالَ: أَولِياؤُهُ، وإنَّما جازَ هذا لِمُراعاةِ المعنى؛ إذ مَعنى (أَوْلاكَ) و(أَدْناكَ) كمَعنى (قَريبِكَ) و(أَخيكَ) و(نَسيبِكَ) .ثُمَّ إذا أَرَدتَّ أن تُبَيِّنَ كيفَ هو نَسيبُكَ أو قَريبُكَ قُلْتَ: قَرابَةَ صُلبٍ لا قَرابةَ بَطنٍ. وكذلكَ تقولُ: هوَ أَوْلاكَ، وهو أَوْلى المرأةِ المتَوَفّاةِ أَوْلى رَجُلٍ، وهذهِ المرأةُ هي الوُلْيا، وجَمعُها (الوُلْياتُ) و(الوُلى). فإن بَيَّنْتَ النَّسَبَ قُلْتَ: هيَ وُلْيا الميتِ وُلْيا رَجُلٍ، أي: وِلايَةَ صُلبٍ. وإن شِئْتَ قُلْتَ: هيَ أَوْلاهُ، كما تقولُ في الذَّكَرِ: هوَ أَوْلاهُ، ثُمَّ تُبَيِّنُ السَّبَبَ فتقولُ: هيَ أَوْلى رَجُلٍ، أي: قَرابَتُها مِن قِبَلِ رَجُلٍ.

(كِتاب الفَرائض وشَرح آياتِ الوَصِيّة: 86-88)

﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ (المائدة: 112)

• الفِعْلُ مِنها [أي: الاستِطاعَة]: اسْتَطاعَ، على وَزْنِ (اسْتَفْعَلَ)، و(اسْتَفْعَلَ) لاستِدعاءِ شَيءٍ وطَلَبِهِ[65]، كما تقولُ: اسْتَزارَ، أي: طَلَبَ الزِّيارَةَ، واسْتَعادَ، أي: طَلَبَ العَوْدَةَ، وكذلكَ اسْتَطاعَ الفِعْلَ، أي: اسْتَطْوَعَهُ، أي: طَلَبَ طَواعِيَتَهُ وتَأَتِّيَهُ. ونَعني بِالطَّلَبِ الإرادَةَ والقَصْدَ إليهِ، فإذا قُلْتَ: هَلْ تَسْتَطيعُ أن تَفعَلَ كذا؟ فمَعناهُ: هل تَقصِدُهُ وتُريدُهُ؟ وليسَ مَعناهُ: هل تَقدِرُ عليهِ؟ على جِهةِ تَجريدِ الاستِطاعةِ مِن معنًى زائدٍ على المقدِرَةِ.

فإذا قالَ القائلُ: لا أَستَطيعُ، فيَحتَمِلُ وَجهَيْنِ، أَحَدُهُما: أن يُريدَ: لا أَسْتَطوِعُهُ، أي: لا أُريدُهُ، لأَنّي لا أَقدِرُ عليهِ، فيكونُ نَفيُ الاستِطاعَةِ مُتَضَمِّنًا لِنَفيِ القُدرَةِ. ومنهُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾ (الكهف: 97)، أي: لَم يَقدِروا، فلَمّا لَم يَقدِروا لَم يَستَطيعوا الفِعلَ، ولَم يَطلُبوا طَواعِيَتَهُ وتَأَتِّيَهُ.

والوَجهُ الثّاني: أن يقولَ القائلُ: لا أَستَطِيعُ القِيامَ إليكَ، وهو قادِرٌ عليهِ. وهو صادِقٌ؛ لأَنَّهُ أَرادَ: لا أَسْتَطوِعُ القِيامَ، أي: لا أَسْتَدْعيهِ؛ لأَنِّي كَسلانُ عنهُ،

---

(65) يُنظَر: الكِتاب: 4/ 70.

أو لأنّي أكرَهُهُ لِوَجهٍ مّا. فقد صَدَقَ في قولِهِ: لا أستَطِيعُهُ، ولو قالَ: لا أقْدِرُ، لَم يَكُنْ صادِقًا. ومن هذا البابِ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَضَلُّواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: 48)؛ لأنَّهُم كانوا قادِرينَ، غَيرَ أنَّهُم لَم يُريدوا، ولَم يَسْتَدْعُوا الفِعلَ، ولَم يَطلُبوا طَواعِيَتَهُ وتَأَتِّيَهُ. ومنهُ قولُ الخَضِرِ: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ (الكهف: 78)، ومنهُ قولُ الحوارِيِّينَ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾، أي: هل يَسْتَطوعُ هذا الفِعلَ أو يَشاؤُهُ أم لا؟ لأنَّهُم لَم يَشُكُّوا في القُدرَةِ. وعلى هذا النَّحوِ فَسَّرَهُ الحَسَنُ البَصريُّ، ذَكَرَهُ عنهُ ابنُ سلّامٍ: قالَ الحَسَنُ في تفسيرِها: تقولُ العَرَبُ: هَل تَسْتَطيعُ أن تفعَلَ كذا؟ أي: هَل تَفعَلُ؟[66]. ومنهُ حَديثُ عَمْرِو بنِ يَحيى المازنيِّ عن أبيهِ، قالَ: قُلْتُ لِعَبدِ اللهِ بنِ زَيدٍ: هَل تَسْتَطيعُ أن تُرِيَني كيفَ كانَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ... الحَديث؟[67]، أي: هَل يَخِفُّ هذا عليكَ وتَشاؤُهُ؟ ولَم يَشُكَّ في قُدرَتِهِ على الفِعلِ. ومنهُ قولُ عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنها في قَضاءِ الأيّامِ التي أفطَرَتْها مِن رَمَضانَ: فلا أسْتَطِيعُ أن أصومَهُ حَتّى يَأتِيَ شَعبانُ[68]، أي: لا أسْتَطوعُهُ، ولا أُريدُ طَواعِيَةَ الفِعلِ وتَأَتِّيَهُ، لا بِشُغلٍ منها بِالنَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كما ظَنَّ بعضُهُم[69]؛ لأنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ يَقْسِمُ بينَ نِسائِهِ فيَعدِلُ[70]، فأَيُّ شُغلٍ كانَ لها بِهِ؟

(66) يُنظَر: تَفسيرُ ابنِ أبي زَمنين: 1/ 216، وتَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 1/ 459.

(67) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح185، كتاب الوُضوء، باب (مَسْح الرَّأسِ كُلِّهِ لِقَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾).

(68) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1950، كتاب الصَّوم، باب (مَتى يُقضى قَضاءُ رَمَضان؟)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح2682، و2683، و2684، و2685، و2686، كتاب الصِّيام، باب (قَضاء رَمَضانَ في شَعبان).

(69) في صَحيحِ البُخاريِّ بعدَ حَديثِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها المتقدِّم: "قالَ يَحيى [هو ابنُ سَعيدٍ الأنصاريُّ]: الشُّغلُ مِن النبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، أو بِالنَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ". ووَقَعَ في رِوايَةٍ لِمُسلمٍ كلامُ يَحيى هذا مُدرَجًا، فلَم يَقُلْ: قالَ يَحيى، فصارَ كأنَّهُ من كلامِ عائشةَ أو مَن رَوى عنها. ويُنظَر: فَتحُ الباري: 4/ 239.

(70) رَوى أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2134، كتاب النِّكاح، باب (في القَسْمِ بينَ النِّساءِ)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1140، كتاب النِّكاح، باب (ما جاءَ في التَّسوِيَةِ بَينَ الضَّرائر)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ، واللَفظُ لهُ: ح1971، كتاب النِّكاح، باب (القِسمَة بَينَ النِّساء)، عن عائشةَ قالَتْ:

فهذهِ حَقيقَةُ الاستِطاعَةِ، ولَم يُفَرِّق الأُصوليُّونَ بينَها وبينَ القُدرَةِ[71]، وقد لاحَ لكَ الفَرقُ بِما أورَدْنا من الشَّواهِدِ مِن كَلامِ العَرَبِ، وكَلامِ اللهِ تعالى، وحَديثِ نَبِيِّهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. *(مَسائِلُ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقه: 95)*

﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ (المائدة: 116)

• ممّا يَتَّصِلُ بِمعنى الرُّوحِ وحَقيقَتِهِ أن تَعرِفَ: هل هيَ النَّفْسُ أو غَيرُها؟ وقد كَثُرَتْ في ذلكَ الأَقوالُ واضطَرَبَتِ المذاهِبُ؛ فتَعَلَّقَ قَومٌ بِظَواهِرَ من الأَحاديثِ لا تُوجِبُ القَطعَ لأَنَّها نَقلُ آحادٍ[72]، وأَيضًا فإنَّ أَلفاظَها مُحتَمِلَةٌ لِلتَّأويلِ، ومَجازاتُ العَرَبِ واتِّساعاتُها في الكَلامِ كثيرةٌ[73].

فمِمّا تَعَلَّقوا به في أَنَّ الرُّوحَ هي النَّفْسُ: قَولُ بِلالٍ: أَخَذَ بِنَفْسِي الذي أَخَذَ بِنَفْسِكَ[74]، ....

"كانَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يَقْسِمُ بينَ نِسائِهِ فيَعدِلُ، ثمَّ يقولُ: «اللهُمَّ هذا فِعلي في ما أَملِكُ، فلا تَلُمْني في ما تَملِكُ ولا أَملِكُ»". وقالَ الألبانيُّ: "ضَعيفٌ، لكِنَّ الطَّرَفَ الأَوَّلَ منهُ حَسَنٌ".

(71) قيلَ: الاستِطاعَةُ أَخَصُّ من القُدرَةِ؛ فكُلُّ مُستطيعٍ قادِرٌ، وليسَ كلُّ قادِرٍ بِمُستَطيعٍ؛ لأَنَّ الاستِطاعَةَ اسمٌ لِمَعانٍ يَتَمَكَّنُ بها الفاعِلُ ممّا يُريدُهُ من إحداثِ الفِعلِ، وهي أَربَعَةُ أَشياءَ: إرادتُهُ لِلفِعلِ، وقُدرَتُهُ على الفِعلِ بِحَيثُ لا يكونُ لهُ مانِعٌ منهُ، وعِلْمُهُ بِالفِعلِ، وتَهَيُّؤُ ما يَتَوَقَّفُ عليهِ الفِعلُ؛ أَلا تَرى أَنَّهُ يُقالُ: فُلانٌ قادِرٌ على كذا لكِنَّهُ لا يُريدُهُ، أَو يَمنَعُهُ منهُ مانِعٌ، أَو لا عِلمَ لهُ بِهِ، أَو يُعوِزُهُ كذا؟ يُنظَر: مُفرَداتُ أَلفاظِ القُرآن: 530-531، وفُروقُ اللُّغاتِ: 55.

(72) قد يَقتَرِنُ بِأَحاديثِ الآحادِ ما يَرفَعُها مِن مَرتَبَةِ الظَّنِّ إلى مَرتَبَةِ القَطعِ.

(73) هذه الاحتِمالاتُ التي ذكَرَها السُّهَيْلِيُّ تَحتَمِلُها نُصوصُ القُرآنِ أَيضًا.

(74) رَوى مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1558، كتاب المساجِد ومَواضِع الصَّلاة، باب (قَضاء الصَّلاةِ الفائتَةِ واستِحباب تَعجيلِ قَضائها)، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ قَفَلَ مِن غَزوَةِ خَيبَرَ سارَ لَيلَةً، حَتّى إذا أَدرَكَهُ الكَرى عَرَّسَ، وقالَ لِبِلالٍ: «اكلأْ لَنا اللَيلَ». فصَلّى بِلالٌ ما قُدِّرَ لهُ، ونامَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وأَصحابُهُ. فلَمّا تَقارَبَ الفَجرُ استَنَدَ بِلالٌ إلى راحِلَتِهِ مُواجِهَ الفَجرِ، فغَلَبَتْ بِلالًا عَيناهُ وهوَ مُستَنِدٌ إلى راحِلَتِهِ، فلَم يستيقِظْ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ولا بِلالٌ ولا أَحَدٌ من أَصحابِهِ حَتّى ضَرَبَتْهُم الشَّمسُ، فكانَ

معَ قولِ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ: «**إنَّ اللهَ قَبَضَ أرواحَنا**»[75]، وقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ (الزُّمَر: 42)، والمقبوضةُ هي الأَرواحُ. ولم يُفرِّقوا بينَ (القَبْض) و(التَّوَفِّي)، ولا بينَ (الأَخذ) في قولِ بِلالٍ: أَخَذَ بِنَفْسي الذي أَخَذَ بِنَفْسِكَ، وبَينَ قولِ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ: «**قَبَضَ أرواحَنا**». وتَنقيحُ الأَقوالِ وتَرجيحُها يَطولُ.

وقد رَوى أبو عُمَرَ في (التَّمهيد) حَديثًا يَدُلُّ على خِلافِ مَذهَبِهِ في أَنَّ النَّفْسَ هي الرُّوحُ، لكِنْ عَلَّلَهُ، فيهِ أَنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ، وجعَلَ فيهِ نَفْسًا ورُوحًا؛ فمِن الرُّوحِ: عَفافُهُ، وفَهْمُهُ، وحِلْمُهُ، وسَخاؤُهُ، ووَفاؤُهُ؛ ومن النَّفْسِ: شَهْوَتُهُ، وطَيْشُهُ، وسَفَهُهُ، وغَضَبُهُ، ونحوُ هذا[76]. وهذا الحَديثُ مَعناهُ صَحيحٌ إذا تُؤُمِّلَ، صَحَّ نَقلُهُ أو لَم يَصِحَّ.

رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَوَّلَهُم استيقاظًا، ففَزِعَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فقالَ: «أيْ بِلال». فقالَ بِلالٌ: أَخَذَ بِنَفْسِي الذي أَخَذَ، بِأَبي أنتَ وأُمّي يا رسولَ اللهِ، بِنَفْسِكَ... إلى آخِرِ الحَديثِ.

(75) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح595، كتاب مَواقيتِ الصَّلاة، باب (الأَذان بَعدَ ذَهابِ الوَقت)، عن عَبدِ اللهِ بنِ أَبي قَتادَةَ عن أَبيهِ، قالَ: "سِرْنا مَعَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَيلَةً، فقالَ بَعضُ القومِ: لَو عرَّسْتَ بِنا يا رسولَ اللهِ. قالَ: «أخافُ أن تَناموا عَن الصَّلاةِ». قالَ بِلالٌ: أَنا أُوقِظُكُم، فاضطَجعوا. وأَسنَدَ بِلالٌ ظَهرَهُ إلى راحلتِهِ، فغَلَبَتْهُ عَيناهُ فنامَ. فاستيقَظَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وقد طَلَعَ حاجِبُ الشَّمسِ، فقالَ: «يا بِلالُ، أَينَ ما قُلْتَ؟». قالَ: ما أُلقِيَتْ عَلَيَّ نَوْمَةٌ مِثلُها قَطُّ. قالَ: «إنَّ اللهَ قَبَضَ أَرواحَكُم حينَ شاءَ، ورَدَّها عَلَيكُم حينَ شاءَ. يا بِلالُ، قُمْ فأَذِّنْ في النّاسِ بِالصَّلاةِ». فتَوَضَّأَ، فلَمّا ارتفَعَتِ الشَّمسُ وابياضَّتْ قامَ فصَلّى".

(76) في (التَّمهيد): 5/ 243-244: "وذَكَرَ عَبدُ المنعِمِ بنُ إدريسَ، عن وَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ أَنَّهُ حَكى عن التَّوراةِ في خَلقِ آدَمَ عليهِ السَّلامُ: قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: «حينَ خلَقْتُ آدَمَ ركَّبْتُ جسدَهُ من رَطْبٍ ويابسٍ، وسُخْنٍ وبارِدٍ؛ وذلك لأَنّي خلَقْتُهُ من تُرابٍ وماءٍ، ثُمَّ جعَلْتُ فيهِ نَفْسًا ورُوحًا؛ فيُبوسَةُ كُلِّ جَسَدٍ خلَقْتُهُ من التُّراب، ورُطوبَتُهُ من قِبَلِ الماءِ، وحَرارَتُهُ من قِبَلِ النَّفْسِ، وبُرودَتُهُ من قِبَلِ الرُّوحِ. ومِن النَّفْسِ: حِدَّتُهُ، وشَهْوَتُهُ، ولَهوُهُ، ولَعِبُهُ، وضَحِكُهُ، وسَفَهُهُ، وخِداعُهُ، وعُنفُهُ، وخُرْقُهُ. ومن الرُّوحِ: حِلْمُهُ، ووَقارُهُ، وعَفافُهُ، وحَياؤُهُ، وفَهْمُهُ، وتكَرُّمُهُ، وصِدْقُهُ، وصَبْرُهُ»". وذكَرَ أَبو عُمَرَ بنُ عبدِ البَرِّ آثارًا أُخرى في هذا الشَّأنِ، ثُمَّ عقَّبَ عليها جَميعًا بقولِهِ: 5/ 246: "قد قالَتِ العُلَماءُ بِما وَصَفْنا، واللهُ أعلَمُ بِالصَّحيحِ من ذلكَ. وما احتَجَّ بِهِ القَومُ فليسَ حُجَّةً واضحةً، ولا هو مِمّا يُقطَعُ بِصِحَّتِهِ؛ لأَنَّهُ ليسَ فيهِ خَبَرٌ صَحيحٌ يَقطَعُ العُذرَ

وسَبيلُكَ أن تَنظُرَ في كِتابِ اللهِ أَوَّلًا لا إلى الأحاديثِ التي تُنقَلُ مَرَّةً على اللَّفظِ ومَرَّةً على المعنى، وتَختَلِفُ فيها ألفاظُ المحَدِّثِينَ[77]. فنَقولُ: قالَ اللهُ تعالَى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ (الحجر: 29)، ولَم يَقُلْ: مِن نَفْسِي. وكذلكَ قالَ: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ (السَّجدة: 9)، ولَم يَقُلْ: مِن نَفْسِهِ، ولا يَجوزُ أيضًا أن يُقالَ هذا، ولا خَفاءَ في ما بَينَهُما من الفَرقِ في الكَلامِ، وذلكَ يَدُلُّ على أنَّ بَينَهُما فَرقًا في المعنى.

وبِعَكسِ هذا: قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾، ولَم يَقُلْ: تَعْلَمُ ما في رُوحي ولا أَعْلَمُ ما في رُوحِكَ، ولا يَحْسُنُ هذا القَولُ أيضًا أن يَقولَهُ غَيرُ عيسى. ولَو كانَتِ النَّفْسُ والرُّوحُ اسْمَيْنِ لِمَعنًى واحِدٍ، كاللَّيْثِ والأَسَدِ، لَصَحَّ وُقوعُ كُلٍّ واحِدٍ منهُما مَكانَ صاحِبِهِ. وكذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ (المجادلة: 8)، ولا يَحْسُنُ في الكلامِ: يَقولونَ في أرواحِهِم. وقالَ تعالَى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾ (الزُّمَر: 56)، ولَم يَقُلْ: أن تَقولَ رُوحٌ، ولا يَقولُهُ أعرابيٌّ. فأَينَ إذَن كَونُ النَّفْسِ والرُّوحِ بِمعنًى واحِدٍ، لَولا الغَفلَةُ عن تَدَبُّرِ كلامِ اللهِ تعالى؟

ولكِنْ بَقِيَت دَقيقَةٌ يُعرَفُ منها السِّرُّ والحَقيقَةُ، ولا يَكونُ بينَ القَولَيْنِ اختِلافٌ مُتَبايِنٌ إن شاءَ اللهُ. فنقولُ، وبِاللهِ التَّوفيقُ: (الرُّوحُ) مُشتَقٌّ من (الرِّيح)[78]، وهو جِسمٌ هَوائيٌّ لَطيفٌ، بِهِ تكونُ حَياةُ الجَسَدِ عادَةً، أَجراها اللهُ

ويُوجِبُ الحُجَّةَ، ولا هو مِمّا يُدرَكُ بِقِياسٍ ولا استِنباطٍ، بل العُقولُ تَتَحَسَّرُ وتَعجِزُ عن عِلمِ ذلكَ".

(77) هذهِ دَعوى عَريضَةٌ مِن شَأنِ الأَخذِ بها مُطلَقًا أن يَقودَ إلى التَّهوينِ مِن مَنزِلَةِ نُصوصِ الحَديثِ الشَّريفِ في الاحتِجاجِ والاستِشهادِ في اللُّغَةِ والنَّحوِ. ومَن اطَّلَعَ مِن كَثَبٍ على جُهودِ عُلَماءِ الحَديثِ ورُواتِهِ في حِفظِ نُصوصِهِ وصَونِها من التَّغييرِ والتَّبديلِ، وحِرصِهِم على تَأديَةِ الحَديثِ بالدِّقَّةِ المُمكِنَةِ، عَلِمَ مَبلَغَ مُجازَفَةِ مَن يُطلِقُ مِثلَ هذه الدَّعوى مِن غَيرِ تحفُّظٍ أو رَوِيَّةٍ.

(78) في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 2/ 454: "الرّاءُ والواوُ والحاءُ أصلٌ كَبيرٌ مُطَّرِدٌ، يَدُلُّ على سَعَةٍ وفُسْحَةٍ واطِّرادٍ. وأَصلُ ذلكَ كُلِّهِ الرِّيحُ. وأَصلُ الياءِ في (الرِّيح) الواوُ، وإنَّما قُلِبَتْ ياءً لِكَسرةِ ما قَبلَها. فالرُّوحُ رُوحُ الإنسانِ إنَّما هو مُشتَقٌّ من (الرِّيح)، وكذلكَ البابُ كلُّهُ".

تَعالى؛ لأنَّ العَقلَ يوجِبُ ألّا يكونَ لِلجِسمِ حَياةٌ حَتّى يُنفَخَ فيهِ ذلكَ الرُّوحُ الذي هو في تَجاويفِ الجَسَدِ، كما قالَ ابنُ فورَك وأبو المعالي وأبو بَكرٍ المرادِيُّ، وسَبَقَهُم إلى نَحوٍ منهُ أبو الحَسَنِ الأشعَرِيُّ، ومَعنى كلامِهِم واحِدٌ أو مُتَقارِبٌ. . .

فإذا ثبَتَ أنَّ الرُّوحَ سَبَبَ الحَياةِ عادَةٌ أجراها اللهُ تَعالى، فهو كالماءِ الجاري في عُروقِ الشَّجَرَةِ صُعُدًا، حَتّى تَحيا بهِ عادَةً، فنُسَمِّيهِ ماءً باعتِبارِ أوَّلِيَّتِهِ، ونُسَمِّي أيضًا هذا رُوحًا باعتِبارِ أوَّلِيَّتِهِ واعتِبارِ النَّفخَةِ التي هي رِيحٌ، فما دامَ الجَنينُ في بَطنِ أُمِّهِ حيًّا فهوَ ذو رُوحٍ، فإذا نَشَأَ واكتَسَبَ ذلكَ الرُّوحُ أخلاقًا وأوصافًا لَم تَكُنْ فيهِ، وأقبَلَ على مَصالِحِ الجِسمِ كَلَفًا بهِ، وعَشِقَ مَصالِحَ الجَسَدِ ولَذّاتِهِ ودَفْعَ المضارِّ عنهُ، سُمِّيَ نَفْسًا، كما يكتَسِبُ الماءُ الصّاعدُ في الشَّجَرَةِ من الشَّجَرَةِ أوصافًا لَم تَكُنْ فيهِ؛ فالماءُ في العِنَبَةِ، مَثَلًا، هو ماءٌ باعتِبارِ الأصلِ والبَدأةِ، ففيهِ مِن الماءِ الميوعَةُ والرُّطوبَةُ، وفيهِ من العِنَبِ الحَلاوَةُ وأوصافٌ أُخَرُ، فتُسَمِّيهِ مُصطارًا إن شِئْتَ، أو خَمْرًا إن شِئْتَ، أو غيرَ ذلكَ مِمّا أوجَبَهُ الاكتِسابُ لهذه الأوصافِ. فمَن قالَ إنَّ النَّفْسَ هيَ الرُّوحُ على الإطلاقِ مِن غيرِ تَقييدٍ فلَم يُحسِنِ العِبارَةَ، وإنَّما فيها من الرُّوحِ الأوصافُ التي تَقتَضيها نَفخَةُ المَلَكِ، والمَلَكُ مَوصوفٌ بِكُلِّ خُلُقٍ كَريمٍ، ولِذلكَ قالَ في الحَديثِ: «**فَمِن الرُّوحِ: عَفافُهُ، وحِلْمُهُ، ووَفاؤُهُ، وفَهْمُهُ؛ ومِن النَّفْسِ: شَهوَتُهُ، وغَضَبُهُ، وطَيْشُهُ**»[79]، وذلكَ أنَّ الرُّوحَ، كما قدَّمْنا، مازَجَ الجَسَدَ الذي فيهِ الدَّمُ، ويُسَمّى الدَّمُ نَفْسًا[80]، وهوَ مَجرى الشَّيطانِ[81]، وقد حَكَمَتِ الشَّريعةُ بِنَجاسَةِ الدَّمِ لِسِرٍّ لَعَلَّهُ أن يُفهَمَ مِمّا نَحنُ بِسَبيلِهِ.

---

(79) تَقَدَّمَ تخريجُهُ.

(80) في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 5/ 460: "والنَّفْسُ: الدَّمُ. وهو صَحيحٌ؛ وذلكَ أنَّهُ إذا فُقِدَ الدَّمُ من بَدَنِ الإنسانِ فقدَ نَفْسَهُ. والحائضُ تُسَمّى النُّفَساءَ لِخُروجِ دَمِها".

(81) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2038، كتاب الاعتِكاف، باب (زِيارَة المرأَةِ زَوجَها في اعتِكافِهِ)، أنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ في المسجِدِ وعِندَهُ أزواجُهُ، فَرُحْنَ، فقالَ لِصَفِيَّةَ بِنتِ حُيَيٍّ: «لا تَعجَلي حَتّى أنصَرِفَ مَعَكِ»، وكانَ بَيتُها في دارِ أُسامَةَ. فخَرَجَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مَعَها، فلَقِيَهُ رَجُلانِ من الأنصارِ، فنَظَرا إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ثُمَّ أجازا.

فَمَن يَعرفُ جَوهَرَ الكَلامِ ويُنزِلُ الألفاظَ مَنازِلَها لا يُسَمِّي رُوحًا إلّا ما وَقَعَ بهِ الفَرقُ بينَ الجَمادِ والحَيّ، والذي كانَ سَبَبًا لِلحَياةِ كما في الكِتابِ العَزيزِ عندَ ذِكرِ إحياءِ النُّطفَةِ ونَفخِ الرُّوحِ فيها، ولا يُقالُ: نَفَخَ النَّفْسَ فيها، إلّا عندَ اتِّساعِ الكلامِ، وتَسميَةِ الشَّيءِ بِما يَؤُولُ إليهِ.

ومِن ها هُنا سُمِّيَ جِبريلُ عليهِ السَّلامُ رُوحًا، والوَحيُ رُوحًا؛ لأَن بهِ تكونُ حَياةُ القُلوبِ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ (الأنعام: 122)، وقالَ في الكُفّارِ: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ (النَّحل: 21)، وقالَ في النَّفْسِ ما تَقَدَّمَ، وقالَ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ (يوسف: 53)، ولَم يَقُلْ: إنَّ الرُّوحَ لأَمّارَةٌ؛ لأَنَّ الرُّوحَ الذي هوَ سَبَبُ الحَياةِ لا يَأمُرُ بِسُوءٍ، ولا يُسَمّى أيضًا نَفْسًا، كما قدَّمْنا، حَتّى يَكتَسِبَ من الجَسَدِ الأَوصافَ المذكورَةَ وما كانَ نَحوَها. والماءُ النّازِلُ من السَّماءِ جِنسٌ واحِدٌ، فإذا مازَجَ أجسادَ الشَّجَرِ كالتُّفّاحِ، والفِرْسِكِ[82]، والحَنظَلِ، والعُشَرِ[83]، وغيرِ ذلكَ اختَلَفَتْ أنواعُهُ، كذلكَ الرُّوحُ الباطِنَةُ التي هي مِن عندِ اللهِ هي جِنسٌ واحِدٌ، وقد أَضافَها إلى نَفْسِهِ تَشريفًا لها حينَ قالَ: ﴿وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ (السَّجدة: 9)، ثُمَّ يُخالِطُ الأَجسادَ التي خُلِقَتْ مِن طينٍ، وقد كانَ في ذلكَ الطِّينِ طَيِّبٌ وخبيثٌ، فيَنزِعُ كُلُّ فَرعٍ إلى أَصلِهِ، ويَنزِعُ ذلكَ الأَصلُ إلى ما سَبَقَ في أُمِّ الكِتابِ وإلى ما دَبَّرَهُ وأَحكَمَهُ الحَكيمُ الخَبيرُ، فعندَ ذلكَ تَتَنافرُ النُّفوسُ أو تَتَقارَبُ، وتَتَحابُّ أو تَتَباغَضُ، على حَسَبِ التَّشاكُلِ في أصلِ الخِلقَةِ، وهي مَعنى قَولِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**فَما تَعارَفَ مِنها ائتَلَفَ، وَما تَناكَرَ مِنها**

فقالَ لَهُما النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «تَعالَيا، إنَّها صَفِيَّةُ بِنتُ حُيَيٍّ». فقالا: سُبحانَ اللهِ يا رَسولَ اللهِ. قالَ: «إنَّ الشَّيطانَ يَجري مِن الإنسانِ مَجرى الدَّمِ، وإنِّي خَشِيتُ أن يُلقِيَ في أنفُسِكُما شَيئًا».

(82) في (تاج العَروس): 27/ 297: "الفِرْسِكُ، كزِبْرِج: الخَوْخُ، يَمانيةٌ، أو ضَرْبٌ منهُ مِثْلُهُ في القَدْرِ، أجرَدُ أحمَرُ وأَصفَرُ، وطَعمُهُ كطَعمِهِ".

(83) في (القاموس المحيط): 1/ 616: "شَجَرٌ فيهِ حُرّاقٌ، لَم يَقتَدِحِ النّاسُ أجوَدَ منهُ، ويُحشى في المِخادِّ، ويَخرُجُ مِن زَهرِهِ وشُعَبِهِ سُكَّرٌ".

اخْتَلَفَ»[84]. وقد كَتَبَ بَعضُ الحُكَماءِ إلى صَديقٍ لهُ: إنَّ نَفْسي غيرُ مَشكورةٍ على الانقِيادِ إليكَ بِغَيرِ زِمامٍ؛ فإنَّها صادَفَتْ عندَكَ بَعضَ جَواهِرِها، والشَّيءُ يَتبَعُ بعضُهُ بعضًا...

وقد يُعَبَّرُ بِـ(النَّفْس) عن جُملَةِ الإنسانِ رُوحِهِ وجَسَدِهِ، فتقولُ: عندي ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ، ولا تقولُ: عندي ثَلاثَةُ أَرواحٍ، لا يُعَبَّرُ بِـ(الرُّوح) إلّا عن المعنى المتقَدِّمِ ذِكرُهُ. وإنَّما اتُّسِعَ في النَّفْسِ وعُبِّرَ بها عن الجُملَةِ لِغَلَبَةِ أَوصافِ الجَسَدِ على الرُّوحِ حَتّى صارَ يُسَمّى نَفْسًا. وطَرَأَ هذا الاسمُ بِسَبَبِ الجَسَدِ كما يَطرَأُ على الماءِ في الشَّجَرِ أسماءٌ على حَسَبِ اختِلافِ أنواعِ الشَّجَرِ مِن حُلوٍ وحامِضٍ، ومُرٍّ وحِرِّيفٍ، وغيرِ ذلكَ.

فتحَصَّلَ من مضمونِ ما ذَكَرْنا أَلّا يُقالَ في النَّفْسِ هيَ الرُّوحُ على الإطلاقِ، حَتّى تُقَيَّدَ بِما تَقَدَّمَ، ولا يُقالَ في الرُّوحِ هو النَّفْسُ إلّا كما يُقالُ في المَنِيِّ هو الإنسانُ، أو كما يُقالُ لِلماءِ المغَذِّي لِلكَرْمَةِ هو الخَمرُ أو الخَلُّ، على مَعنى أَنَّهُ ستَنضافُ إليهِ أوصافٌ يُسَمّى بها خَمرًا أو خَلًّا. فتَقييدُ الألفاظِ هو مَعنى الكلامِ، وتَنزيلُ كُلِّ لَفظٍ في مَوضِعِهِ هو مَعنى البَلاغَةِ...

وإذا ثَبَتَ هذا فلَم يَبقَ إلّا قَولُ بِلالٍ: أَخَذَ بِنَفْسِي الذي أَخَذَ بِنَفْسِكَ، فذَكَرَ النَّفْسَ لأَنَّهُ مُعتَذِرٌ من تَركِ عَمَلٍ أُمِرَ بهِ، والأعمالُ مُضافَةٌ إلى النَّفْسِ؛ لأَنَّ الأعمالَ جَسَدانِيَّةٌ، وقولُ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**إنَّ اللهَ قَبَضَ أرواحَنا**»، فذَكَرَ الرُّوحَ الذي هوَ الأَصلُ لأَنَّهُ آنَسَهُم مِن فَزَعِهِم، فأَعلَمَهُم أَنَّ خالِقَ الأَرواحِ يَقبِضُها إذا شاءَ، فلا تَنبسِطُ انبساطَها في اليَقظةِ. ورُوحُ النائمِ وإن وُصِفَ بالقَبضِ فلا يَدُلُّ لفظُ (القَبْض) على انتِزاعِهِ بالكُلِّيَّةِ كما لا يَدُلُّ قولُهُ سُبحانَهُ في الظِّلِّ: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ (الفُرقان: 46) على إعدامِ الظِّلِّ بالكُلِّيَّةِ، وقولُهُ

(84) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ تَعليقًا: ح3336، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (الأرواحُ جُنودٌ مُجَنَّدَةٌ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6650، كتاب الآداب والبِرّ والصِّلَة، باب (الأَرواحُ جُنودٌ مُجَنَّدَةٌ)، أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قال: «الأَرواحُ جُنودٌ مُجَنَّدَةٌ؛ فَما تَعارَفَ مِنها ائتَلَفَ، وَما تَناكَرَ مِنها اختَلَفَ».

تعالَى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ (الزُّمَر: 42)، فلَم يَقُل: الأَرواحَ؛ لأَنَّهُ وعَظَ العِبادَ الغافلِينَ عنهُ، فأَخبَرَ أَنَّهُ يتَوَفَّى أَنفُسَهُم ثُمَّ يُعيدُها حَتّى يتَوَفّاها، فلا يُعيدُها إلى الحَشرِ؛ لِتزدَجِرَ النُّفوسُ بهذهِ العِظَةِ عن سُوءِ أعمالِها، إذ الآيةُ مَكِّيَّةٌ، والخِطابُ لِلكُفّارِ.

وقد تنزَّلَتِ الأَلفاظُ مَنازِلَها في الحَديثِ والقُرآنِ، وذلكَ مَعنى الفَصاحَةِ وسِرُّ البَلاغَةِ[85]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 186-192)*

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ (المائدة: 118):

(85) تَحَدَّثَ ابنُ القَيِّمِ في كتابِهِ (الرُّوح): 294-295، عن الفَرقِ بينَ الرُّوحِ والنَّفْسِ، فقالَ: "(النَّفْسُ) في القُرآنِ تُطلَقُ على الذّاتِ بِجُملَتِها، كقولِهِ تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ (النُّور: 61)، وقولِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ (النَّحل: 111)، وقولِهِ تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (المدَّثِّر: 38). وتُطلَقُ على الرُّوحِ وَحدَها، كقولِهِ تعالَى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (الفجر: 27)، وقولِهِ تعالى: ﴿أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ (الأنعام: 93)، وقولِهِ تعالى: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ (النازعات: 40)، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ (يوسف: 53). وأمّا (الرُّوحُ) فلا تُطلَقُ على البَدَنِ لا بانفرادِهِ ولا معَ النَّفْسِ. وتُطلَقُ (الرُّوحُ) على القُرآنِ الذي أوحاهُ إلى رسولِهِ، قالَ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ (الشُّورى: 52)، وعلى الوَحيِ الذي يُوحيهِ إلى أنبيائِهِ ورُسُلِهِ، قالَ تعالى: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ (غافر: 15)، وقالَ تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾ (النَّحل: 2). وسَمّى ذلك رُوحًا لِما يَحصُلُ بهِ من الحَياةِ النّافعةِ؛ فإنَّ الحياةَ بِدونِهِ لا تَنفَعُ صاحِبَها البَتَّةَ، بل حياةُ الحَيَوانِ البهيمِ خيرٌ منها وأسلَمُ عاقِبَةً. وسُمِّيَتِ الرُّوحُ رُوحًا لأنَّ بها حياةَ البَدَنِ. وكذلكَ سُمِّيَتِ الرِّيحِ لِما يَحصُلُ بها من الحَياةِ. وهي مِن ذَواتِ الواوِ، ولِهذا تُجمَعُ على (أَرْوَاح)... ومنها: الرَّوْحُ والرَّيْحانُ والاستِراحةُ. فسُمِّيَتِ النَّفْسُ رُوحًا لِحُصولِ الحياةِ بِها، وسُمِّيَتْ نَفْسًا إمّا من الشَّيءِ النَّفيسِ لِنفاسَتِها وشَرَفِها، وإمّا من (تَنَفَّسَ الشَّيءُ) إذا خَرَجَ؛ فلِكَثرةِ خُروجِها ودُخولِها في البَدَنِ سُمِّيَتْ نَفْسًا، ومنهُ (النَّفَسُ)، بالتَّحريكِ؛ فإنَّ العبدَ كُلَّما نامَ خرَجَتْ منهُ، فإذا استيقَظَ رَجَعَتْ إليهِ، فإذا ماتَ خَرَجَتْ خُروجًا كلِّيًا، فإذا دُفِنَ عادَتْ إليهِ، فإذا سُئِلَ خَرَجَتْ، فإذا بُعِثَ رَجَعَتْ إليهِ. فالفَرقُ بينَ النَّفْسِ والرُّوحِ فَرقٌ بالصِّفاتِ لا فَرقٌ بالذّاتِ. وإنَّما سُمِّيَ الدَّمُ نَفْسًا لأنَّ خُروجَهُ الذي يكونُ معَهُ الموتُ يُلازِمُ خُروجَ النَّفْسِ، وأنَّ الحياةَ لا تتمُّ إلّا بهِ كما لا تتمُّ إلّا بالنَّفْسِ".

• نَجِدُ حُروفَ المجازاةِ في كِتابِ اللهِ العَزيزِ يَقَعُ الفِعلُ بَعدَها تارَةً بِلَفظِ الماضي لا يَختلِفُ القُرّاءُ فيهِ، وتارةً بِلَفظِ المستقبَلِ لا يَختلِفُ القُرّاءُ فيهِ أيضًا. وكلامُهُ سُبحانَهُ وتعالى هو الكلامُ الجَزْلُ، وقولُهُ فَصْلٌ ليسَ بالهَزْلِ، فما الحِكمَةُ في اختِصاصِ لَفظِ الماضي بِبَعضِ الآيِ دونَ بَعضٍ؟

قُلْنا: كُلُّ موضعٍ اعتمَدَ الكلامُ فيهِ على الفِعلِ الواقعِ بعدَ حُروفِ المجازاةِ كانَ بِلَفظِ المضارعِ؛ لأنَّ القَصدَ إليهِ يُوجِبُ تأثيرَ العَمَلِ فيهِ، وهو الجَزمُ. وإذا كانوا قد قَلَبوا لَفظَ الماضي بعدَ (لَم) إلى المضارعِ لِيَظهَرَ أثَرُها وتُعرَفَ مَزِيَّةُ اختِصاصِها فما ظَنُّكَ بهِ في الموضعِ الذي لا يُقلَبُ فيهِ عن لَفظِهِ ولا يُنقَلُ عن أصلِهِ؟ وذلكَ نحوُ قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ (الإسراء: 54)، وكقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الآية، معَ أنَّ الحِكمَةَ التي من أجلِها غُيِّرَ الفِعلُ إلى الماضي بعدَ حُروفِ الجزاءِ مَعدومَةٌ في أكثرِ هذه المواضِعِ؛ ألا ترى أنَّ الفِعلَ في قولِهِ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ﴾ ليسَ ماضِيًا بالإضافةِ إلى ما بَعدَهُ، لأنَّ ما بَعدَهُ واجبٌ في المعنى غيرُ مُترَتِّبٍ عليهِ، وهذا بَديعٌ إذا تأمَّلْتَهُ.

وإذا كانَ الكلامُ مُعتمِدًا على غيرِهِ، وكانَ هو في حُكمِ التَّبَعيَّةِ لهُ، إذ الشَّرطُ تابعٌ لِلمَشروطِ، كانَ لَفظُ الماضي بَعدَ حَرفِ الجَزاءِ أوْلى بِهِ. فمِنهُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ (الفتح: 27)، وقولُهُ تعالَى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (إبراهيم: 7)؛ لأنَّ اللامَ رابِطَةٌ لِجَوابِ القَسَمِ المضمَرِ، فالكلامُ مُعتَمِدٌ على جَوابِ القَسَمِ لا على الشَّرطِ، فحَسُنَ الإلغاءُ وكانَ لَفظُ الماضي أوْلى بهِ؛ إذ هو مَبنِيٌّ لا يَظهَرُ فيهِ الإعرابُ، وكذلكَ: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ﴾ (الإسراء: 88). وهوَ أصلٌ غيرُ مُنخَرِمٍ، وعُروَةُ قياسٍ لا تَنفَصِمُ، والحَمدُ لِلَّهِ. ***(نَتائِجُ الفِكر: 115)***

• في ذِكرِ الاسمِ من أسمائهِ سُبحانَهُ وتَعالى تَعَرُّضٌ مِن العَبدِ لِطلَبِ مُقتضاهُ وما يَدُلُّ عليهِ فَحواهُ، فإذا قُلْتَ: يا غَفُورُ، فأنتَ تَطلُبُ المغفرةَ، وإذا قُلْتَ: يا رَزّاقُ، فأنتَ طالِبٌ لِلرِّزقِ... ويَشهَدُ بِصِحَّةِ ما قُلْناهُ قولُ المفَسِّرينَ في قَولِ

المسيحِ عليهِ السَّلامُ: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، ولَم يَقُلْ: إنَّكَ أنتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ، قالوا: لأَنَّهُ لَم يُرِدْ أن يَستَغفِرَ لَهُم[86]. *(نَتائجُ الفِكر: 161-162)*

---

(86) قالَ ابنُ القَيِّمِ في كتابِهِ (مَدارِجُ السّالِكِين): 1/ 95-97: "فما قُرِنَ شَيءٌ إلى شَيءٍ أَزْيَنُ مِن حِلْمٍ إلى عِلْمٍ، ومِن عَفوٍ إلى قُدرَةٍ، ومِن مُلكٍ إلى حَمدٍ، ومِن عِزَّةٍ إلى رَحمَةٍ... ومِن ها هُنا كانَ قولُ المَسيحِ عليهِ السَّلامُ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ أَحسَنَ مِن أن يقولَ: وَإِنْ تَغفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ، أَي: إن غَفَرْتَ لَهُم كانَ مَصدَرُ مَغفرتِكَ عن عِزَّةٍ، وهي كَمالُ القُدرَةِ، وعن حِكمَةٍ، وهي كَمالُ العِلمِ. فمَن غَفَرَ عن عَجزٍ وجَهلٍ بِجُرمِ الجاني لا يكونُ قادِرًا حَكيمًا عَليمًا، بل لا يكونُ ذلكَ إلّا عَجزًا. فأَنتَ لا تَغفِرُ إلّا عن قُدرَةٍ تامَّةٍ، وعِلمٍ تامٍّ، وحِكمَةٍ تَضَعُ بها الأَشياءَ مَواضِعَها. فهذا أَحسَنُ مِن ذِكرِ (الغَفُور الرَّحيم) في هذا الموضِعِ الدّالِّ ذِكرُهُ على التَّعريضِ بِطَلَبِ المغفرةِ في غيرِ حينِها وقد فاتَتْ؛ فإنَّهُ لو قالَ: وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُم فَإِنَّكَ أَنتَ الغَفُورُ الرَّحيمُ، كانَ في هذا من الاستعطافِ والتَّعريضِ بِطَلَبِ المغفرةِ لِمَن لا يستحِقُّها ما يُنَزَّهُ عنهُ مَنصِبُ المسيحِ عليهِ السَّلامُ، ولا سِيَّما والموقِفُ مَوقِفُ عَظَمَةٍ وجَلالٍ، ومَوقِفُ انتِقامٍ ممَّن جَعَلَ لِلَّهِ وَلَدًا واتَّخَذَهُ إلَهًا من دونِهِ، فذِكرُ العِزَّةِ والحِكمَةِ فيهِ أَليَقُ من ذِكرِ الرَّحمةِ والمغفرةِ. وهذا بِخِلافِ قولِ الخَليلِ عليهِ السَّلامُ: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (إبراهيم: 35-36)، ولَم يَقُلْ: فَإِنَّكَ عَزيزٌ حَكيمٌ؛ لأَنَّ المقامَ مقامُ استعطافٍ وتَعريضٍ بالدُّعاءِ، أَي: إنْ تَغْفِرْ لَهُم وتَرْحَمْهُم بِأَن تُوَفِّقَهُم لِلرُّجوعِ من الشِّرْكِ إلى التَّوحيدِ، ومن المعصِيَةِ إلى الطّاعَةِ، كما في الحَديثِ: «اللهُمَّ اغفِرْ لِقَومي فإنَّهُم لا يَعلَمونَ». وفي هذا أَظهَرُ الدَّلالَةِ على أَنَّ أَسماءَ الرَّبِّ تَعالى مُشتَقَّةٌ من أَوصافٍ ومَعانٍ قامَتْ بِهِ، وأَنَّ كُلَّ اسمٍ يُناسِبُ ما ذُكِرَ معَهُ واقتَرَنَ بِهِ من فِعلِهِ وأَمرِهِ، واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ".

تَفْسيرُ سُورَةِ الأَنْعام

﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ (الأنعام: 9)

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾، أي: لَو جَعَلْنا الرَّسولَ إلَيهِم مِن المَلائكَةِ لَم يَكُنْ إلّا على صُورَةِ رَجُلٍ، ولَدَخَلَ عليهِم مِن اللَّبْسِ فيهِ ما دَخَلَ في أمرِ مُحَمَّدٍ.

وقَولُهُ: ﴿وَلَلَبَسْنَا﴾ يَدُلُّ على أنَّ الأَمرَ كُلَّهُ مِنهُ سُبحانَهُ، فهوَ يُعْمي مَن شاءَ عن الحَقِّ، ويَفتَحُ بَصيرَةَ مَن شاءَ.

وقَولُهُ: ﴿مَّا يَلْبِسُونَ﴾ مَعناهُ: يَلْبِسونَ على غَيرِهِم، لأَنَّ أَكثرَهُم قد عَرَفوا أَنَّهُ الحَقُّ، ولكِنْ جَحَدوا بِها واستَيْقَنَتْها أنفُسُهُم، فجَعَلوا يَلبِسونَ، أي: يَلبِسُ بَعضُهُم على بَعضٍ ويَلبِسونَ على أهلِهِم وأَتباعِهِم، أي: يَخلِطونَ عَلَيهِم بالباطِلِ؛ تقولُ: لَبَسْتُ عَلَيهِم الأَمرَ أَلْبِسُهُ، أي: سَتَرْتُهُ وخَلَطتُهُ، ومِن لُبْسِ الثِّيابِ: لَبِسْتُ أَلْبَسُ[1]؛ لأَنَّهُ في مَعْنى (كَسِيْتُ)، وفي مُقابَلَةِ (عَرِيْتُ)، فجاءَ على وَزنِهِ، والآخَرُ في مَعنى (خَلَطتُ) أو (سَتَرْتُ)، فجاءَ على وَزنِهِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 411-412)

﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ (الأنعام: 10)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ الآيَة، فقالَ فيها: ﴿اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ﴾، ثُمَّ قالَ: ﴿فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم﴾، ولَم يَقُل: استَهزَؤُوا، ثُمَّ

(1) يُنظَر: القاموسُ المُحيط: 1/ 783.

قالَ: ﴿مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾، ولم يَقُلْ: يَسْخَرونَ. ولا بُدَّ مِن حِكمةٍ في هذا مِن جِهةِ البَلاغةِ وتنزيلِ الكلامِ مَنازِلَهُ.

فقولُهُ: ﴿اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ﴾، أي: أُسْمِعُوا من الكلامِ الذي يُسَمّى استِهزاءً ما ساءَهُم، تأنيسًا لَهُ لِيتأسّى بِمَن قَبلَهُ من الرُّسُلِ. وإنَّما سُمِّيَ استِهزاءً إذا كانَ مَسموعًا، وهو مِن فِعلِ الجاهلِينَ؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (البقرة: 67).

وأمّا السُّخْرُ والسُّخْرى فقد يكونُ في النَّفسِ غيرَ مَسموعٍ، ولذلكَ تقولُ: سَخِرْتُ منهُ، كما تقولُ: عَجِبْتُ منهُ، إلّا أنَّ العَجَبَ لا يَختَصُّ بِالمَعنى المَذمومِ كما يَختَصُّ السُّخْرُ. وفي التَّنزيلِ خَبَرًا عن نوحٍ: ﴿إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ (هود: 38)، ولَم يَقُلْ: نَستَهزِئُ بِكُم كما تَستَهزِئونَ؛ لأنَّ الاستِهزاءَ ليسَ مِن فِعلِ الأنبياءِ، إنَّما هوَ مِن فِعلِ الجاهِلِينَ، كما قدَّمْنا مِن قَولِ مُوسى عليهِ السَّلامُ، فالنَّبيُّ يَسْخَرُ، أي: يَعجَبُ مِن كُفرِ مَن يَسخَرُ بهِ، ومِن سُخْفِ عُقولِهِم.

فإن قُلْتَ: فقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة: 15).

قُلْنا: العَرَبُ تُسَمِّي الجَزاءَ على الفِعلِ بِاسْمِ الفِعلِ، كما قالَ تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ (التَّوبة: 67)، وهو مَجازٌ حَسَنٌ. وأمّا الاستِهزاءُ الذي كُنّا بِصَدَدِهِ فهو المُسَمّى استِهزاءً حَقيقَةً، ولا يَرضى بِهِ إلّا جَهولٌ.

ثُمَّ قالَ سُبحانَهُ: ﴿فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾، أي: حاقَ بِهِم من الوَعيدِ المُبَلَّغِ لَهُم على أَلسِنَةِ الرُّسُلِ ما كانوا يَستهزِئونَ بهِ بِألسنتِهِم. فنُزِّلَتْ كُلُّ كلمةٍ مَنزِلَها، ولم يَحسُنْ في حُكمِ البَلاغَةِ وَضعُ واحِدَةٍ مَكانَ الأُخرى. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/410-411)*

﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الأنعام: 25)

• قولُهُ تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾: حَيْثُما جاءَ في القُرآنِ ذِكْرُ أساطيرِ الأَوَّلينَ فقائلُها هوَ النَّضْرُ بنُ الحارِثِ بنِ كَلَدَةَ بنِ عَلقَمَةَ بنِ عَبدِ

مَنافِ بنِ عَبدِ الدّارِ[2]. وإنَّما كانَ يَقولُ ذلكَ لأنَّهُ كانَ قد دَخَلَ بِلادَ فارِسَ وتَعَلَّمَ أخبارَ إسْفِنْدِيارَ ورُستُمَ الشِّيذِ[3] ونَحوِهِما، فكانَ يَقولُ: أنا أُحدِّثُكُم بِأَحسَنَ مِمّا يُحدِّثُكُم بهِ مُحَمَّدٌ، فيُحدِّثُ بتلكَ الأَخبارِ[4]، ويقولُ في قصَصِ القُرآنِ وأخبارِهِ: أساطيرُ الأوَّلِينَ، لِيُزَهِّدَ النّاسَ فيهِ. وفيهِ نزَلَتْ: ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ (الأنعام: 93)[5]. وقَتَلَهُ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ صَبْرًا يومَ بَدْرٍ[6].

(التَّعريفُ والإعلام: 53)

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام: 27):

• فِعْلُ الحالِ لا يَكونُ مُستَقبَلًا وإنْ حَسُنَ فيهِ (غد)، كما لا يَكونُ الفِعلُ

---

(2) قالَ ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرَة النَّبويَّة) لابنِ هِشام: 1/ 371: "وكانَ ابنُ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما يَقولُ، في ما بَلَغَني: نَزَلَ فيهِ ثَمانُ آياتٍ مِن القُرآنِ: قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ (القلم: 15)، وكلُّ ما ذُكِرَ فيهِ من الأساطيرِ من القُرآنِ".

(3) (الشِّيذُ)، بِلِسانِ الفُرسِ، مَعناهُ الشُّعاعُ، وكانوا يُلَقِّبونَ بِهِ مَن كانَ جَميلًا. يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 174.

(4) قالَ ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرَة النَّبويَّة) لابنِ هِشام: 1/ 370: "وكانَ النَّضْرُ بنُ الحارثِ مِن شَياطينِ قُرَيشٍ، ومِمَّن كانَ يُؤذي رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ويَنصِبُ لهُ العَداوَةَ، وكانَ قَد قَدِمَ الحِيرَةَ وتَعَلَّمَ بها أحاديثَ مُلوكِ الفُرسِ وأحاديثَ رُستُمَ وإسْبِنْدِيارَ، فكانَ إذا جلَسَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مَجلِسًا فذَكَّرَ فيهِ بِاللهِ وحذَّرَ قومَهُ ما أصابَ مَن قَبلَهُم من الأُمَمِ مِن نِقمَةِ اللهِ، خَلَفَهُ في مجلِسِهِ إذا قامَ، ثُمَّ قالَ: أنا واللهِ يا مَعشَرَ قُرَيشٍ أحسَنُ حديثًا منهُ، فهلُمَّ إليَّ، فأنا أُحدِّثُكُم أحسَنَ من حَديثِهِ. ثُمَّ يُحدِّثُهُم عن مُلوكِ فارِسَ ورُستُمَ وإسْبِنْدِيارَ، ثُمَّ يقولُ: بِماذا مُحَمَّدٌ أحسَنُ حديثًا منّي؟". وهذا الحَديثُ رَواهُ ابنُ إسحاقَ مُعَلَّقًا، فهوَ ضَعيفٌ. يُنظَر: هامِشُ (السِّيرَة النَّبويَّة): 1/ 370.

(5) قالَ ابنُ هِشامٍ في (السِّيرَة النَّبويَّة): 1/ 371: "وهو الذي قالَ، في ما بَلَغَني: ﴿سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾".

(6) قالَ ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرَة النَّبويَّة) لابنِ هِشام: 2/ 428-429: "ومِن بَني عَبدِ الدّارِ بنِ قُصَيٍّ: النَّضْرُ بنُ الحارِثِ بنِ كَلَدَةَ بنِ عَلقَمَةَ بنِ عَبدِ مَنافِ بنِ عَبدِ الدّارِ، قَتَلَهُ عَليُّ بنُ أبي طالِبٍ صَبْرًا عندَ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بالصَّفراءِ، في ما يَذكُرونَ". هكذا ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ من غَيرِ إسنادٍ. ويُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 4/ 46-47.

المُستقبَلُ حالًا أَبَدًا، ولا الحالُ ماضِيًا. هذا هوَ اختِيارُ شَيخِنا رَحمَةُ اللهِ عليهِ[7].

فإنْ قُلْتَ: كيفَ يَكونُ حالًا: يَقومُ زَيدٌ غَدًا، وهو واقِعٌ في زَمانٍ مُستقبَلٍ؟

قُلْنا: إنَّما ذلكَ على تَقديرِ الحِكايَةِ لَهُ إذا وَقَعَ، والإشارَةِ إلى صورَةِ الفِعلِ إذا جاءَ وَقتُهُ، كما قالَ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟﴾، والوُقوفُ مُستَقبَلٌ لا مَحالَةَ، ولكِنْ جاءَ بِلَفظِ الماضي حِكايَةً لِحالِ يَومِ الحِسابِ فيهِ، لا مُرَتَّبًا على وُقوفٍ قَد ثَبَتَ. وكذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ (القصص: 63)، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ﴾ (غافر: 49)، وهذا كَثيرٌ في القُرآنِ: الوَقتُ مُستَقبَلٌ، والفِعلُ بِلَفظِ الماضي. ونحوٌ منهُ قولُهُ تعالَى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ (القصص: 15)، وهذا كُلُّهُ حِكايَةٌ لِلحالِ؛ إذ ليسَ شَيْءٌ مِنهُ حاضِرًا، فكذلكَ: يَقومُ زَيدٌ غَدًا، ويَذهَبُ بَعدَ غَدٍ، هوَ حالٌ على التَّقديرِ والتَّصويرِ لِهيئَتِهِ إذا وَقَعَ.

وما أَرى هذا الذي ذَكَرَهُ الشَّيخُ إلّا صَحيحًا؛ إذ الأَصلُ أَلّا يُحكَمَ لِلَفظَيْنِ مُتَغايِرَيْنِ بِمَعنًى واحِدٍ إلّا بِدَليلٍ، ولا لِلَفظٍ واحِدٍ بِمَعنَيَيْنِ إلّا بِدليلٍ، وقِفْ على هذا الأَصلِ تَهتَدِ إلى سَواءِ السَّبيلِ. *(نَتائجُ الفِكر: 93)*

• ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ شِعرَ أَبي أَحمَدَ بنِ جَحشٍ، وفيهِ: . . .

وَلا قُـرْبَ بِـالأَرْحـامِ إذْ لا تُـقَـرَّبُ[8]

(7) المَقصودُ هوَ أَبو الحُسَيْنِ بنُ الطَّراوَةِ. وقد نَقَلَ الدُّكتورُ محمَّد إبراهيم البَنّا في هامِشِ تَحقيقِ (نَتائج الفِكر): 120، قَولَ المُرادِيِّ في كِتابِهِ (شَرح التَّسهيل): "وذَهَبَ ابنُ الطَّراوَةِ إلى أَنَّهُ [أي: الفِعل المُضارِع] لا يَكونُ إلّا لِلحالِ، وإذا قُلْتَ: زَيْدٌ يَقومُ غَدًا، فَمَعناهُ: يَنوي القِيامَ غَدًا". وفي (رِسالَة الإفصاح) لابنِ الطَّراوَةِ: 21، ما قَد يُؤَكِّدُ هذا، إذ جاءَ فيها: "(قَعَدَ): دَليلٌ على قُعودٍ انقَضى بَعدَ وُجودٍ؛ و(سَيَقْعُدُ): دَليلٌ على قُعودٍ يَأتي وهوَ الآنَ في العَدَمِ؛ و(يَقْعُدُ): دَليلٌ على قُعودٍ في حالِ حَديثِكَ"، فخَصَّ المُستَقبَلَ بِالمُتَصَدِّرِ بِالسِّينِ.

(8) شَطرُ بَيتٍ، والبيتُ كامِلًا هوَ:

نَـمَـتْ بِـأَرْحـامٍ إلَـيْـهِـمْ قَـريـبَـةٍ ... وَلا قُـرْبَ بِـالأَرْحـامِ إذْ لا تُـقَـرَّبُ

يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 128.

وتَأَوَّلَ ابنُ هِشامٍ (إذ) هُنا بِمَعنى (إذا)[9]. وهوَ خَطَأٌ مِن وَجهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أَنَّ الفِعلَ المُضارِعَ لا يَحْسُنُ بَعدَ (إذا) معَ حَرفِ النَّفْيِ، وإنَّما يَحْسُنُ بَعدَ (إذ)، كقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ (الأنفال: 49). ولو قُلْتَ: سَآتيكَ إذا تَقولُ كَذا، كانَ قَبيحًا إذا أَخَّرْتَها أَو قَدَّمْتَ الفِعلَ لِما في (إذا) مِن مَعنى الشَّرطِ، وإنَّما يَحْسُنُ هذا في حُروفِ الشَّرطِ معَ لَفظِ الماضي، تَقولُ: سَآتيكَ إنْ قامَ زَيدٌ، وإذا قامَ زَيدٌ، ويَقْبُحُ: سَآتيكَ إن يَقُمْ زَيدٌ؛ لأَنَّ حَرفَ الشَّرطِ إذا أُخِّرَ أُلغِيَ، وإذا أُلغِيَ لَم يَقَعِ الفِعلُ المُعرَبُ بَعدَهُ، غيرَ أَنَّهُ حَسُنَ في (كيفَ)، نحو قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ (المائدة: 64)، و: ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ (الرُّوم: 48)، لِسِرٍّ بَديعٍ لَعَلَّنا نَذكُرُهُ إن وَجَدْنا لِشَفرَتِنا محَزًّا. ويَحْسُنُ الفِعلُ المُستَقبَلُ معَ (إذا) بعدَ القَسَمِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر: 4)، لانعِدامِ مَعنى الشَّرطِ فيهِ، فهذا وَجهٌ.

والوَجهُ الثّاني: أَنَّ (إذ) بِمَعْنَى (إذا) غَيرُ مَعروفٍ في الكَلامِ ولا حَكاهُ ثَبْتٌ، وما استَشهدَ بِهِ مِن قولِ رُؤبَةَ ليسَ على ما ظَنَّ، إنَّما مَعناهُ: ثُمَّ جَزاهُ اللهُ رَبِّي أَنْ جَزى، أَي: مِن أَجلِ أَن نَفَعَني وجَزى عنِّي، كما قالَ تعالَى: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ (البقرة: 48)، فَفاعِلُ (جَزى) مُضمَرٌ عائدٌ على الرَّجُلِ المَمدوحِ، و(إذ) بِمَعنى (أن) المَفتوحةِ، كذا قالَ سيبَوَيْهِ في سَوادِ (الكِتاب)[10]. ويَشْهَدُ لَهُ قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: 80)، وعليهِ يُحمَلُ قولُهُ

---

(9) قالَ ابنُ هِشامٍ في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 128: "يُريدُ بِقولِهِ: (إذ): إذا، كقولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ (سبأ: 31)، قالَ أَبو النَّجْمِ العِجليُّ:

ثُـمَّ جَـزاهُ اللهُ عَـنّـا إذْ جَـزى ... جَنّـاتِ عَدْنٍ في العَلالِيِّ وَالعُلا".

(10) لَم أَهتَدِ إلى هذا القَولِ في كتابِ سيبَوَيْهِ. ويَبدو أَنَّ بَعضَ أَهلِ العِلمِ عانى البَحثَ عن هذا القَولِ في كتابِ سيبَوَيْهِ، فلم يَجِدْهُ، ووَجَدَهُ مَنسوبًا إلى سيبَوَيْهِ عندَ بَعضِ المُتأَخِّرينَ؛ إذ قالَ المُراديُّ في (الجَنى الدّاني): 188-189، عندَ حَديثِهِ عن أَقسامِ (إذ): "الثّالِثُ: أَن تكونَ لِلتَّعليلِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ (الزُّخرف: 39)، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ (الأحقاف: 11). ومنهُ قولُ الفَرَزدَقِ:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

سُبحانَهُ: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ (الزُّخرف: 39). وغَفَلَ النَّسَويُّ[11] عمّا في (الكِتاب) مِن هذا، وجَعَلَ الفِعلَ المُستقبَلَ الذي بَعدَ (لَن) عامِلًا في الظَّرفِ الماضي[12]، فصارَ بِمنزلةِ مَن يَقولُ: سَآتيكَ اليومَ أمسِ، وهذا هُراءٌ مِن

واختُلِفَ في (إذ) هذهِ؛ فذَهَبَ بعضُ المتأخِّرينَ إلى أنَّها تَجرَّدَتْ عن الظَّرفيَّةِ وتَمَحَّضَتْ لِلتَّعليلِ، ونُسِبَ إلى سيبَوَيْهِ".

(11) هوَ أبو عَليٍّ الفارِسِيُّ الفَسَوِيُّ، بالفاءِ لا بالنُّونِ، هكذا ضَبَطَ الكَلِمَةَ جُلُّ المُترجِمِينَ لأبي عَلِيٍّ، كأبي بَكرٍ الزُّبَيدِيِّ في (طَبَقات النَّحوِيِّينَ واللُّغَوِيِّين): 130، وابنِ فَضلِ اللهِ العُمَرِيِّ في (مَسالِك الأبصار) - أهلِ اللُّغَةِ والنَّحوِ والبَيان - السِّفر السّابع: 110. ويَبدو أنَّ وَهمَ استِبدالِ النُّونِ بالفاءِ ظَهَرَ عندَ بَعضِ المُتأَخِّرينَ؛ إذ قالَ الدُّكتور عبدُ الفتّاح إسماعيل شلبي في كتابِهِ (أبو عليٍّ الفارسيُّ: حَياتُهُ، ومَكانَتُهُ بَينَ أئمَّةِ التَّفسيرِ والعَرَبِيَّةِ، وآثارُهُ في القِراءاتِ والنَّحو): 57: "وأبو عَلِيٍّ يُنسَبُ إلى فَسا، وهيَ المدينَةُ التي وُلِدَ بها، فيُقالُ: الفَسَوِيُّ. وقد ذَكَرَ البُستانيُّ خَطَأً أنَّهُ وُلِدَ بِمدينةِ (نَسا)، بالنُّونِ، كما وَرَدَتْ هذهِ النِّسبةُ في (إشارَة التَّعيين) لأبي المحاسِنِ الميمَنِيِّ... صَحيحٌ أنَّ هُناكَ مَدينةً تُسَمّى (نَسا) بِخُراسانَ، وإليها يُنسَبُ الإمامُ أحمَدُ النَّسائيُّ صاحِبُ كتابِ السُّنَنِ، و(نَسا) أيضًا مَدينةٌ بِفاس، ومَدينةٌ بِكرمانَ، ولم يَنسبْ أحَدٌ من مُؤَلِّفِي الأنسابِ أبا عَلِيٍّ إلى (نَسا)... ورُبَّما التَبَسَ على الميمَنِيِّ وتابَعَهُ البُستانيُّ في ذلكَ، وقد يكونُ هذا عندَ الميمَنِيِّ من خَلطِ النُّسّاخِ لِقُربِ صورةِ الفاءِ في (فَسا) من النُّونِ في (نَسا)". وفي كلامِ الدُّكتور شلبي مَزيدٌ من التَّحقيقِ، فَلْيُراجَعْ.

(12) نَقَلَ هذا عنهُ تِلميذُهُ ابنُ جِنِّي في كتابِهِ (الخَصائص): 2/ 172؛ إذ قالَ: "قولُ العرب: أعطيْتُكَ إذ سَألْتني، وزِدتُّكَ إذ شَكَرْتني، فـ(إذ) مَعمولةُ العَطِيَّةِ والزِّيادةِ، وإذا عَمِلَ الفِعلُ في ظَرفٍ، زمانيًّا كانَ أو مَكانيًّا، فإنَّهُ لا بُدَّ أن يكونَ واقِعًا فيهِ، ولَيسَت العَطِيَّةُ واقعةً في وقتِ المسألةِ وإنَّما هيَ عَقيبَهُ؛ لأنَّ المسألةَ سببُ العَطيَّةِ، والسَّببُ جارٍ مجرى العِلَّةِ، فيَجِبُ أن يتقدَّمَ المَعلولَ والمُسَبَّبَ، لكِنَّهُ لَمّا كانَت العَطِيَّةُ مُسبَّبَةً عن المسألةِ وواقِعةً على أثَرِها وتَقارَبَ وقتاهُما، صارا لذلكَ كأنَّهُما في وقتٍ واحِدٍ... ومنهُ قولُ اللهِ تعالَى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾؛ طاوَلْتُ أبا عليٍّ رَحِمَهُ اللهُ تعالَى في هذا وراجَعْتُهُ فيهِ عَودًا على بَدْءٍ، فكانَ أكثَرُ ما بَرَدَ منهُ في اليَدِ أنَّهُ لَمّا كانَت الدّارُ الآخِرَةُ تَلي الدّارَ الدُّنيا لا فاصِلَ بينَهُما، إنَّما هيَ هذهِ فهذهِ، صارَ ما يَقَعُ في الآخِرَةِ كأنَّهُ واقِعٌ في الدُّنيا، فلِذلكَ أجرى ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾، وهوَ الآخِرَةُ، مجرى وَقتِ الظُّلمِ، وهوَ قولُهُ: ﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾، ووَقتُ الظُّلمِ إنَّما كانَ في الدُّنيا، فإن لَم تَفعَلْ هذا وتَرتَكِبْهُ بَقِيَ ﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ غيرَ مُتعلِّقٍ بِشَيءٍ، فيَصيرُ ما قالَهُ أبو عليٍّ إلى أنَّهُ كأنَّهُ أبدَلَ ﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ مِن ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾، أو كَرَّرَهُ عليهِ وهو كأنَّهُ هوَ". ومِمَّن ذَكَرَ أنَّ (إذ) في آيَةِ الزُّخرُفِ يُرادُ بها التَّعليلُ: ابنُ الحاجِبِ، إذ قالَ في (الأمالي النَّحوِيَّة): 3/ 115- عندَ تعليقِهِ على بيتِ المُتَنبِّي:

أمِنَ ازْدِيارَكِ في الدُّجى الرُّقَباءُ ... إذْ حَيثُ كُنْتِ مِنَ الظَّلامِ ضِياءُ

القَولِ[13] وغَفلَةٌ عَمّا في كتابِ سيبَوَيْهِ، وليتَ شِعْري ما يَقولُ في قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ (الأحقاف: 11)؟ فإنْ جَوَّزَ وقوعَ المُستقبَلِ في الظَّرفِ الماضي على أصلِهِ الفاسِدِ، فكيفَ يَعمَلُ ما بَعدَ الفاءِ في ما قَبلَها، لا سيَّما معَ السِّينِ، وهوَ قبيحٌ أَن تَقولَ: غدًا سآتيكَ، فكيفَ إنْ قُلْتَ: غَدًا فَسَآتيكَ، فكيفَ إنْ زِدتَ على هذا وقُلْتَ: أَمسِ فَسَآتيكَ، و(إذ) على أصلِهِ بِمنزلةِ (أَمس)؟ فهذهِ فَضائحُ لا غِطاءَ عليها.

فإنْ قالَ قائلٌ: فَكيفَ الوَجهُ في قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟﴾، وكذلكَ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ (السَّجدة: 12)، أَليسَ هذا، كما قالَ ابنُ هِشامٍ، بِمَعنى (إذا) التي تُعطي الاستِقبالَ؟

قيلَ لهُ: وكيفَ تكونُ بِمَعنى (إذا)، و(إذا) لا يَقَعُ بَعدَها الابتِداءُ والخَبَرُ؟ وقد قالَ سُبحانَهُ: ﴿إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾، وإنَّما التَّقديرُ: ولَو ترى نَدَمَهُم وحُزنَهُم في ذلكَ اليومِ بعدَ وُقوفِهِم على النّارِ، فَـ(إذ) ظَرفٌ ماضٍ على أَصلِهِ، ولكِنْ بِالإضافةِ إلى حُزنِهِم ونَدامَتِهِم، فالحُزنُ والنَّدامَةُ واقِعانِ بعدَ المُعايَنَةِ والتَّوقيفِ، فقد صارَ وقتُ التَّوقيفِ ماضِيًا بِالإضافةِ إلى ما بَعدَهُ، والذي بَعدَهُ هوَ مَفعولُ (تَرى). وهذا نحوٌ مِمّا يُتوَهَّمُ في قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ (الكهف: 71)، فيُتَوَهَّمُ أَنَّ (إذا) ها هُنا بِمَعنى (إذ) لأَنَّهُ حَديثٌ قد مَضى. وليسَ كما يُتَوَهَّمُ، بل هيَ على بابِها، والفِعلُ بعدَها مُستَقبَلٌ بِالإضافةِ إلى

"و(إذ): الظّاهِرُ أَنَّهُ أَرادَ بها التَّعليلَ، تقولُ: ضَرَبْتُكَ إذ ضرَبْتَني. ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾، أي: مِن أَجلِ ظُلمِكُم، أو لأَنَّكُم ظَلَمْتُم". وذَكَرَ هذا المَعنى لِـ(إذ) أيضًا في هذهِ الآيةِ: ابنُ هشامِ الأنصاريُّ في (مُغْني اللَبيب): 1/ 168-170، ذاكِرًا أَنَّ القولَ إنَّ (إذ) حَرفٌ لِلتَّعليلِ لا يُثْبِتُهُ الجُمهورُ.

(13) استَضعَفَ ابنُ عاشُورٍ من المُحدَثِينَ تَوجيهَ أبي عليٍّ الفارِسيِّ أيضًا؛ فقالَ في تَفسيرِهِ (التَّحرير والتَّنوير): 25/ 256، بعدَ أَن ذَكَرَ مُلَخَّصَ ما نَقَلَهُ عنهُ ابنُ جِنِّي: "وهو جَوابٌ وَهِنٌ مَدخولٌ". وهو كانَ قد رَجَّحَ قَبلَ ذلكَ خُروجَ (إذ) في آيةِ الزُّخرُفِ عن الظَّرفيَّةِ إلى التَّعليلِ، فقالَ: 25/ 256: "و(إذ) أَصلُهُ ظَرفٌ مُبهَمٌ لِلزَّمَنِ الماضي تُفَسِّرُهُ الجُملَةُ التي يُضافُ هو إليها، ويَخرُجُ عن الظَّرفيَّةِ إلى ما يُقارِبُها بِتَوَسُّعٍ أَو إلى ما يُشابِهُها بِالمَجازِ، وهو التَّعليلُ. وهيَ هُنا مَجازٌ في مَعنى التَّعليلِ؛ شُبِّهَتْ عِلَّةُ الشَّيءِ وسببُهُ بِالظَّرفِ في اللُّزومِ لهُ".

الانطِلاقِ لأنَّهُ بَعدَهُ، والانطِلاقُ قبلَهُ، ولَولا (حَتّى) ما جازَ أن يُقالَ إلّا: انطَلَقا إذ رَكِبا، ولكنَّ مَعنى الغايةِ في (حَتّى) دَلَّ على أنَّ الرُّكوبَ كانَ بعدَ الانطِلاقِ، وإذا كانَ بعدَهُ فهوَ مُستَقبَلٌ بالإضافةِ إليهِ. وكذلكَ مسألَتُنا: الحُزنُ وسوءُ الحالِ الذي هوَ مفعولٌ لِـ(تَرى) وإنْ كانَ غيرَ مَذكورٍ في اللَفظِ فهوَ بَعدَ وقتِ الوُقوفِ، فوقتُ الوُقوفِ ماضٍ بالإضافةِ إليهِ، وإذ لم يَكُنْ بُدٌّ مِن حَذفٍ، فكذلكَ نُقَدِّرُ حَذفًا في قولِهِ تَعالَى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ﴾ ونَحوِهِ، لأَنَّها وإنْ كانَتْ بِمَعْنى (أَن) فلا بُدَّ لها مِن تَعَلُّقٍ، كأَنَّهُ قالَ: جُزيتُم بِهذا مِن أجلِ أَن ظَلَمْتُم، أَو: مِن أَجلِ أَن لَم يَهتدوا بِهِ ضَلُّوا. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 165-167)*

﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ **(الأنعام: 33)**

• تَقولُ: أَجْبَنْتُ الرَّجُلَ، إذا وَجَدتَّهُ جَبانًا، وأَكْذَبْتُهُ، إذا وَجَدتَّهُ كاذِبًا. وفي التَّنزيلِ: {**فَإِنَّهُمْ لاَ يُكْذِبُونَكَ**[14] **وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ**}.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 118)

﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ **(الأنعام: 52-53)**:

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾، إلى قَولِهِ: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ الآيَة، هُم بِلالُ بنُ رَباحٍ، . . . وعَمّارُ بنُ ياسِرٍ العَنسِيُّ حَليفُ بَني مَخزومٍ، وسلمانُ الفارِسِيُّ أيضًا. إلّا أَنَّ سَلمانَ الأَصَحُّ فيهِ أَنَّهُ أَسلَمَ بِالمَدينةِ، والسُّورَةُ مَكِّيَّةٌ. ومِنهُم جَبْرٌ غُلامُ الفاكِهِ بنِ المُغيرَةِ، والذينَ

(14) القِراءَةُ التي أَورَدَها السُّهَيْلِيُّ هُنا، أي: {يُكْذِبُونَكَ}، بِسُكونِ الكافِ وتَخفيفِ الذّالِ، هيَ قِراءَةُ نافِعٍ والكِسائِيِّ. يُنْظَر: النَّشْر في القِراءاتِ العَشْر: 2/ 257-258، ومُعجَمُ القِراءات: 2/ 417.

أسلَموا من المَوالي والعَبيدِ. فكانَ أشرافُ قُرَيشٍ يَأْنَفونَ مِن أجلِ هؤُلاءِ ويقولونَ: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ﴾[15]. *(التَّعريفُ والإعلام: 54)*

• (الوَجْهُ) إذا جاءَ ذِكْرُهُ في الكِتابِ والسُّنَّةِ... يَنقَسِمُ في الذِّكرِ إلى مَوطِنَيْنِ: مَوطِنِ تَقَرُّبٍ واستِرضاءٍ بِعَمَلٍ، كقولِهِ تعالَى: ﴿يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ﴾، وكقولِهِ: ﴿إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ (الليل: 20)، فالمطلوبُ في هذا المَوطِنِ رِضاهُ وقَبولُهُ لِلعمَلِ، وإقبالُهُ على العَبدِ العامِلِ. وأَصلُهُ: أنَّ مَن رَضِيَ عنكَ أَقبَلَ عليكَ، ومَن غَضِبَ عليكَ أَعرَضَ عنكَ ولم يُرِكَ وَجهَهُ. فأَفادَ قولُهُ: «بِوَجْهِكَ»[16] ها هُنا مَعنى الرِّضا والقَبولِ والإقبالِ. وليسَ بِصِلَةٍ في الكَلامِ كما قالَ أبو عُبَيْدَةَ؛ لأَنَّ قولَهُ ذلكَ هُراءٌ مِن القَولِ. ومَعنى الصِّلَةِ عندَهُ أَنَّها كَلِمَةٌ لا تُفيدُ إلّا تأكيدًا لِلكَلامِ، وهذا قَولُ مَن غَلَظَ طَبْعُهُ، وبَعُدَ عَن فَهمِ البَلاغَةِ قَلبُهُ.

وكذلكَ قالَ هوَ ومَن قَلَّدَهُ في قولِهِ تعالَى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ (الرَّحمن: 27)، أي: يَبقى رَبُّكَ، و﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ (القصص: 88)، أي: إلّا إيّاهُ[17]. فعَلى هذا قد خَلا ذِكْرُ (الوَجْه) مِن حِكمَةٍ، وكيفَ تَخلو كلمةٌ منهُ من الحِكمةِ وهو الكِتابُ الحَكيمُ؟

ولكِنَّ هذا هوَ المَوطِنُ الثّاني مِن مَواطِنِ ذِكرِ الوَجهِ، والمَعنى بِهِ: ما ظَهَرَ

---

(15) أَصْلُ القِصَّةِ في صَحيحِ مُسلِم: ح6191، كتاب فَضائل الصَّحابَة، بابُ (في فَضلِ سَعْدِ بنِ أبي وَقّاص)، وفيهِ تَسميَةُ سَعْدِ بنِ أبي وَقّاصٍ وابنِ مَسعودٍ وبِلالٍ دونَ الآخَرينَ. وجاءَت تَسميةُ صُهَيبٍ وبِلالٍ وعَمّارٍ وخَبّابٍ في رِواياتٍ بَعضُها حَسَنٌ أخرَجَها الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 7/ 200-201، عن ابنِ مَسعودٍ، وابنِ عَبّاسٍ، وخَبّابٍ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 137-138. أمّا سَلمانُ فجاءَ اسمُهُ في رِوايَةٍ أخرجَها الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 7/ 203، عن ابنِ زَيدٍ مَوقوفَةً عليهِ. ويُنظَر: الدُّرُّ المَنثور: 6/ 58.

(16) يَعني دُعاءَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ في حادِثَةِ ثَقيفٍ، وفيهِ: «أعوذُ بِنُورِ وَجهِكَ الذي أَشرَقَتْ لَهُ الظُّلُماتُ». وقد ساقَهُ ابنُ إسحاقَ بلا إسنادٍ، فلا تَقومُ بِهِ حُجَّةٌ. يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 2/ 71، والسِّيرَةُ النَّبويَّةُ الصَّحيحَة: 1/ 186.

(17) نَصُّ عِبارَةِ أَبي عُبَيْدَةَ في (مَجاز القُرآن): 2/ 112: "﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾، مَجازُهُ: إلّا هوَ".

إلى القُلوبِ والبَصائرِ مِن أوصافِ جَلالِهِ ومَجدِهِ. و(الوَجهُ) لُغَةً: ما ظَهَرَ مِن الشَّيْءِ، مَعقولًا أو مَحسوسًا؛ تقولُ: هذا وَجهُ المَسأَلَةِ ووَجهُ الحَديثِ، أي: الظّاهِرُ إلى رأيِكَ منهُ، وكذلكَ الثَّوبُ ما ظَهَرَ إلى بَصَرِكَ منهُ، والبَصائرُ لا تُحيطُ بِأوصافِ جَلالِهِ، وما يَظهَرُ لَنا مِن ذلكَ أَقَلُّ مِمّا يَغيبُ مِنها. وهو الظّاهِرُ والباطِنُ تَعالى وجَلَّ. وكذلكَ في الجَنَّةِ نَظَرُ أهلِها إلى وَجهِهِ سُبحانَهُ إنَّما هوَ نَظَرٌ إلى ما يَرَوْنَ مِن ظاهِرِ جَلالِهِ إليهِم عندَ تَجلِّيهِ، ورَفعِ الحِجابِ دونَهُم، وما لا يُدرِكونَ مِن ذلكَ الجَلالِ أكثَرُ مِمّا أدرَكوا.

وقَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۞ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرَّحمن: 26-27)، لَمّا كانَتِ السَّماواتُ والأَرضُ قَد أَظهَرَتْ مِن قُدرتِهِ وسُلطانِهِ ما أَظهرَتْ، أَخبَرَ تعالى أَنَّ فَناءَها لا يُغَيِّرُ ما عُلِمَ مِن سُلطانِهِ وظَهَرَ إلى البَصائرِ مِن جَلالِهِ، فقد كانَ ذلكَ الجَلالُ قَبلَ أن يَخلُقَها، وهوَ باقٍ بعدَ فَنائها كما كانَ في القِدَمِ، فهو ذو الجَلالِ والإكرامِ...

أَمّا الأَشعَرِيُّ فذَهَبَ في مَعْنى الوَجْهِ إلى ما ذَهَبَ فيهِ مِن مَعْنى العَيْنِ واليَدِ، وأَنَّها صِفاتٌ لِلَّهِ تعالى لَم تُعلَم مِن جِهةِ العُقولِ، ولا مِن جِهةِ الشَّرعِ المَنقولِ[18].

وهذِهِ عُجمَةٌ أَيضًا؛ فإنَّهُ نزَلَ بِلِسانٍ عربيٍّ مُبينٍ، فقد فهِمَتْهُ العربُ لَمّا نزَلَ بِلِسانِها، وليسَ في لُغَتِها أَنَّ الوَجهَ صِفَةٌ[19]. ولا إشكالَ على المُؤمِنِ منهُم ولا على الكافِرِ في مَعنى هذهِ الآيِ التي احتيجَ آخِرَ الزَّمانِ إلى الكَلامِ فيها معَ العُجمانِ؛ لأَنَّ المُؤمِنَ لَم يَخْشَ على عَقيدَتِهِ شَكًّا ولا تَشبيهًا، فلَم يَستَفسِرْ أحدٌ منهُم رَسولَ اللهِ عليهِ السَّلامُ ولا سَأَلَهُ عن هذهِ الآيَةِ التي هيَ اليَومَ مُشكِلَةٌ عندَ عَوامِّ النّاسِ، ولا الكافِرُ في ذلك الزَّمانِ، لَم يتعلَّقْ بِها في مَعرِضِ المُناقَضَةِ

(18) يُنظَر: الإبانَة عَن أُصولِ الدِّيانَة: 120-121.

(19) مَذهَبُ أهلِ الحَديثِ بِخِلافِ ذلكَ، فهم يَرَونَ أَنَّ الوَجهَ صِفَةٌ ذاتِيَّةٌ خَبَرِيَّةٌ لِلَّهِ عزَّ وجلَّ، ثابِتَةٌ بِالكِتابِ والسُّنَّةِ. يُنظَر: (كِتابُ التَّوحيد) لابنِ خُزَيْمَة: 1/ 26-27، و(كِتابُ التَّوحيد) لابنِ مَنْدَه: 3/ 36.

والمُجادَلَةِ، كما فَعَلوا في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (الأنبياء: 98)، ولا قالَ أَحَدٌ منهُم: يَزعُمُ مُحَمَّدٌ أَنَّ اللهَ ما يُشْبِهُهُ شَيءٌ من خَلقِهِ، ثُمَّ يُثْبِتُ لَهُ وَجْهًا ويَدَيْنِ إلى غَيرِ ذلكَ، فدَلَّ على أَنَّهُم لم يَرَوا في الآيةِ إشكالًا، وتلقَّوا مَعانِيَها على غَيرِ التَّشبيهِ، وعَرَفوا مِن سَمانَةِ الكَلامِ ومَلاحَةِ الاستِعارَةِ أَنَّهُ مُعجِزٌ، فلَم يَتَعاطَوا لهُ مُعارَضَةً، ولا تَوَهَّموا فيهِ مُناقَضَةً. وقد أَملَيْنا في مَعنى اليَدَيْنِ والعَيْنِ مسأَلَةً بَديعَةً جِدًّا، فَلْتُنظَرْ هُنالِكَ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 48-53)

•[20] فَتَنْتُهُ: صَرَفْتُهُ، فَجاءَ على وَزنِهِ؛ لأَنَّ المَفتونَ مَصروفٌ عن حَقٍّ. وأَفْتَنْتُهُ: بِمَعْنى (أَضْلَلْتُهُ) و(أَغْوَيْتُهُ)، فجاءَ على وَزنِ ما هُوَ في مَعناهُ. وأَمّا: فَتَنْتُ الحَديدَةَ في النّارِ، فعَلى وَزنِ (فَعَلْتُ) لا غَيرُ؛ لأَنَّها في مَعنى (خَبَرْتُها)، و(بَلَوْتُها)، ونَحوِ ذلكَ[21].

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 426)

﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام: 54)

• أَمّا ما دَخَلَهُ مَعنى الدُّعاءِ فابتُدِئَ بهِ وهو نَكِرَةٌ، فلا يكونُ إلّا في مَعنى الأَحداثِ والمَصادرِ. فما ارتَفَعَ منهُ نحوُ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾، و(وَيْلٌ لَهُ)، فإِنَّما يرتفِعُ لِوجهَيْنِ؛ أَحَدُهُما: أَنَّكَ لمّا كُنْتَ داعِيًا وكانَ الاسمُ المُبتَدَأُ النَّكِرةُ هو المطلوبَ بِالدُّعاءِ، صارَ كالمفعولِ ووَقَعَ موقِعَهُ، كأَنَّكَ قُلْتَ: أَسأَلُ اللهَ سَلامًا عليكَ، أو أَطلُبُ منهُ وَيلًا لِلكافرِينَ، ولكِنَّكَ لَم تَنصِبْهُ كما نَصَبْتَ (سَقْيًا) و(رَعْيًا) و(جَدْعًا) و(عَقْرًا) لأَنَّكَ تُريدُ أَن تَشوبَ الدُّعاءَ بِالخَبَرِ، كأَنَّكَ تُريدُ: سَلامٌ مِنّي عليكُم، فصارَ السَّلامُ في حُكمِ المَنعوتِ بِقولِكَ: مِنّي، فقَوِيَ الرَّفعُ فيهِ على الابتِداءِ؛ لأَنَّ النَّكِرَةَ المنعوتَةَ يُبتَدَأُ بها.

---

(20) أَورَدتُ كَلامَ السُّهَيلِيِّ هُنا عَلى لَفظَةِ (فَتَنَ) في أَوَّلِ مَوضِعٍ جاءَتْ فيهِ بِصيغَةِ الماضي في القُرآنِ.

(21) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 4/ 472-473، والقاموسُ المُحيط: 2/ 1603-1604.

وهذا هو الوَجهُ الثّاني من الوَجهَيْنِ المُحَسِّنَيْنِ لِلابتِداءِ بها والتَّقديمِ لها؛ ألا تَرى أنَّ كُلَّ مَن يقولُ: سَلامٌ عليكُم، إنَّما يُريدُ أن يُشْعِرَ بِأنَّهُ مُسَلِّمٌ ومُحَيٍّ، فالسَّلامُ صادرٌ منهُ لأَنَّهُ في مَعنى التَّحيَّةِ، وليسَ كذلكَ (سَقْيًا) و(جَدْعًا)؛ لأَنَّ المُتكلِّمَ بِها ليسَ بِساقٍ ولا جادِعٍ ولا عاقِرٍ، وإنَّما هو طالِبٌ من اللهِ تَعالى هذه الأَشياءَ، فهيَ مَفعولَةٌ.

وأمّا (خَيْبَةً لَهُ) و(وَيْحًا) و(وَيْسًا) و(وَيْلًا) فيَجوزُ فيها النَّصْبُ لأَنَّها في حُكمِ المطلوبِ بِالدُّعاءِ، ويجوزُ فيها الرَّفعُ إذا كانَ المتكلِّمُ بِها يُريدُ أن يجعلَ لِنَفسِهِ حَظًّا في هذهِ المعاني، فإذا قالَ السّائلُ: خَيبَةٌ لهُ، فلا يُريدُ مَحضَ الدُّعاءِ كما أَرادَ بِقولِهِ: عَقْرًا، وجَدْعًا، ولكِن يُريدُ: تَخييبٌ مِنّي، كأَنَّهُ يُخبِرُ عن الخَيبَةِ وأَنَّها صادِرَةٌ منهُ، كما كانَ ذلكَ في السَّلامِ إذا أرادَ بِهِ التَّحيَّةَ، ولَو أرادَ بِهِ السَّلامةَ والعافيَةَ لَقالَ: سَلامًا لكَ، وسَلامَةً لكَ، بِالنَّصبِ؛ لأَنَّ سَلامةَ المُخاطَبِ ليسَتْ من فِعلِ المُتكلِّمِ، وكذلكَ السَّقْيُ والرَّعْيُ، فلا بُدَّ من النَّصبِ على هذا الوجهِ.

وأَمّا (وَيْحٌ) و(وَيْلٌ) فتَرَحُّمٌ واستِقباحٌ، و(وَيْسٌ) استِصغارٌ، فتارةً تكونُ نَصبًا كما تكونُ (خَيْبَةً)، وذلكَ إذا أَرَدتَّ مَحضَ الدُّعاءِ، وإن أَرَدتَّ أن تَشوبَ الدُّعاءَ بِخبَرٍ عن نَفسِكَ رَفَعْتَ كما رَفَعْتَ (سَلامٌ عليكُم) إذا أَرَدتَّ التَّسليمَ والتَّحيَّةَ، لأَنَّكَ مُتَرحِّمٌ كما أَنَّكَ مُسَلِّمٌ، فيكونُ التَّقديرُ: وَيْحٌ مِنّي لكَ، واستِقباحٌ منّي لهُ؛ لأَنَّ الوَيلَ قُبوحٌ، ولا يُتَصوَّرُ هذا في: تَبًّا لَهُ، ولذلكَ مَنَعَ سيبَوَيْهِ الرَّفعَ في (تَبًّا) وأَنكَرَ على مَن أَجازَهُ[22]، ولم يُبَيِّن العِلَّةَ ولا كَشَفَ السِّرَّ لا هو ولا مَن شَرَحَ (الكِتاب).

وقِسْ على هذا: مَرحَبًا بِكَ، فإِنَّهُ يَجوزُ فيه الرَّفعُ والنَّصبُ؛ لأَنَّكَ مُرَحِّبٌ إذا رَفَعْتَ، وإذا نَصَبْتَ فإمّا سائلٌ الرُّحْبَ وإمّا مُبَشِّرٌ لِلضَّيفِ بِأَنْ قد صادَفْتَ الرُّحْبَ. فتَأَمَّلْ هذهِ الدَّقائقَ، وتعرَّفْ هذهِ الحَقائقَ، واللهُ تعالى يَهدينا لأَحسَنِ الطَّرائقِ بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ. *(نَتائجُ الفِكر: 317-319)*

(22) يُنظَر: الكِتاب: 1/ 334.

﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ (الأنعام: 61)، يُراجَع: (الرَّعد: 13)

﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ (الأنعام: 65)

• الدُّعاءُ... إذا كانَ مِن القَلبِ ولم يَكُنْ بِمُجَرَّدِ اللِسانِ استُجيبَ لِلعَبدِ، غيرَ أنَّ الاستِجابَةَ تَنقَسِمُ كما قالَ عليهِ السَّلامُ: إمّا أن يُعَجَّلَ لهُ ما سَأَلَ، وإمّا أن يُدَّخَرَ لهُ، وذلكَ خَيرٌ لهُ مِمّا طلَبَ، وإمّا أن يُصْرَفَ عنهُ مِن البَلاءِ بِقَدْرِ ما سَأَلَ مِن الخَيْرِ[23].

وأمّا دُعاءُ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لأُمَّتِهِ ألّا يَجعَلَ بَأسَهُم بَينَهُم فمُنِعَها[24]، فقد أُعطِيَ عِوَضًا لَهُم من ذلكَ الشَّفاعةَ لَهُم في الآخِرَةِ، وقد قالَ: **«أُمَّتي هذهِ أُمَّةٌ مَرحومَةٌ، لَيسَ عَلَيها في الآخِرَةِ عَذابٌ، عَذابُها في الدُّنيا الزَّلازِلُ والفِتَنُ»**. خَرَّجَهُ أبو داوُدَ[25]. فإذا كانَتِ الفِتَنُ سَبَبًا لِصَرفِ عَذابِ الآخِرَةِ عن الأُمَّةِ فما خابَ دُعاؤُهُ لَهُم.

على أنّني تَأمَّلْتُ هذا الحَديثَ، وتأمَّلْتُ حَديثَهُ الآخَرَ حينَ نزَلَتْ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾، فقالَ: **«أعوذُ بِوَجهِكَ»**، فلَمّا سَمِعَ: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قالَ: **«أعوذُ بِوَجهِكَ»**، فلَمّا سَمِعَ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ

---

(23) يُشيرُ إلى الحَديثِ الذي رَواهُ أحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح11133، عن أبي سَعيدٍ أنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: "ما مِن مُسلِمٍ يَدعو بِدَعوَةٍ ليسَ فيها إثمٌ ولا قَطيعةُ رَحِمٍ إلّا أعطاهُ اللهُ بها إحدى ثَلاثٍ: إمّا أن تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وإمّا أن يَدَّخِرَها لَهُ في الآخِرَةِ، وإمّا أن يَصْرِفَ عَنهُ مِن السُّوءِ مِثلَها". قالوا: إذَن نُكثِر؟ قالَ: "اللهُ أكثَرُ". والحَديثُ جَوَّدَ إسنادَهُ مُحَقِّقو المُسنَدِ.

(24) يُشيرُ إلى الحَديثِ الذي رواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7189، كتاب الفِتَن، باب (هَلاك هذِهِ الأُمَّةِ بَعضِهِم بِبَعض)، أنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: "سأَلْتُ رَبِّي ثَلاثًا، فأعطاني ثِنتَيْنِ ومَنَعَني واحِدَةً: سأَلْتُ رَبِّي ألّا يُهلِكَ أُمَّتي بِالسَّنَةِ فأعطانيها، وسأَلْتُ رَبِّي ألّا يُهلِكَ أُمَّتي بِالغَرَقِ فأعطانيها، وسأَلْتُهُ ألّا يَجعلَ بَأسَهُم بَينَهُم فمَنَعَنيها".

(25) يُنظَر: سُنَنُ أبي داوُد: ح4278، كتاب الفِتَن والمَلاحِم، باب (ما يُرجى في القَتل). والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

﴿بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ﴾، قالَ: «هذِهِ أَهْوَنُ»[26]، فمِن ها هُنا واللهُ أَعلَمُ أُعيذَتْ أُمَّتُهُ من الأُولى والثّانيةِ، ومُنِعَ الثّالثَةَ حينَ سَأَلَها بَعْدُ.

وقد عَرَضْتُ هذا الكلامَ على رجُلٍ من فُقَهاءِ زَمانِنا، فقالَ: هذا حَسَنٌ جِدًّا، غيرَ أنّا لا نَدري: أكانَتْ مَسأَلتُهُ بَعدَ نُزولِ الآيَةِ أم لا؟ فإن كانَ بَعدَ نُزولِ الآيَةِ فأَخْلِقْ بِهذا النَّظَرِ أن يَكونَ صَحيحًا. قُلْتُ لَهُ: أَلَيْسَ في (المُوَطَّأ) أَنَّهُ دَعا بِها في مَسجِدِ بَني مُعاوِيَةَ[27]، وهو في المَدينَةِ، ولا خِلافَ أَنَّ سُورَةَ الأَنعامِ مَكِّيَّةٌ؟ فقالَ: نَعَم، وسَلَّمَ وأَذعَنَ لِلحَقِّ وأَقَرَّ بِهِ رَحِمَهُ اللهُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 209-211)

﴿أَن تُبۡسَلَ نَفۡسُۢ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ (الأنعام: 70)

• البَسْلُ: وهوَ الحَرامُ. والبَسْلُ أيضًا: الحَلالُ، فهوَ مِن الأَضدادِ[28]. ومِنهُ: بُسْلَةُ الرّاقي، أي: ما يَحِلُّ لَهُ أن يَأخُذَهُ على الرُّقْيَةِ[29]. و(بَسْلٌ) في الدُّعاءِ، بِمَعْنى (آمين)[30]؛ قالَ الرّاجِزُ:

لا خابَ مِن نَفْعِكَ مَن رَجاكَ

بَسْلًا وعادَى اللهُ مَن عاداكَ[31]

وكانَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ يَقولُ في أَثَرِ الدُّعاءِ: آمين وبَسْلًا، أي: استِجابَةً[32].

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 421)

---

(26) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4628، كتاب التَّفسير، باب (﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾ الآيَة).

(27) يُنظَر: المُوَطَّأ: ح35، كتاب القُرآن، باب (ما جاءَ في الدُّعاء).

(28) يُنظَر: (الأَضداد) لِلسِّجستانيّ: 120، و(الأَضداد) لابنِ الأنباريّ: 63، و(الأَضدادُ في كَلامِ العَرَب) لأبي الطَّيِّبِ اللُّغَويّ: 51، وعِبارَةُ الأخيرِ: "وقالوا: البَسْلُ: الحَلالُ، والبَسْلُ: الحَرامُ. وأَعرَفُهُما وأَشهَرُهُما الحَرامُ".

(29) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 1/ 249.

(30) يُنظَر: (الأَضداد) لابنِ الأَنباريّ: 63.

(31) الرَّجَزُ لِلمُتَلَمِّسِ في ديوانِهِ: 307، وفي (لِسان العَرَب): 11/ 55.

(32) يُنظَر: (الأَضدادُ في كَلامِ العَرَب) لأَبي الطَّيِّبِ اللُّغَويّ: 56.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾ (الأنعام: 74):

• قولُهُ تَعالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾، اسمُ أَبيهِ تارحُ بنُ ناحُور[33]. و(آزَرُ) اسمُ صَنَم كانَ يَعْبُدُهُ[34]، أي: دَعْ آزَرَ. وقيلَ أيضًا: إنَّ (آزَرَ) كلمةٌ مَعناها الزَّجْرُ والتَّعنيفُ[35]. وقيلَ أيضًا: إنَّهُ اسْمٌ لأَبيهِ[36].

(التَّعريفُ والإعلام: 55)

---

(33) في (المَعارِف): 30: "إبراهيمُ بنُ تارخَ بنِ ناحُور".

(34) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 7/ 243، عن مُجاهِدٍ والسُّدِّيِّ، ثُمَّ رَدَّ هذا الوَجهَ مِن جِهَةِ العربيَّةِ. ويُنظَر: الدُّرُّ المَنثور: 6/ 101-102. ورَدَّ هذا الوجهَ أيضًا أحمد محمَّد شاكِر في تَعليقِهِ على (المُعَرَّب) لِلجَواليقيِّ: 361، ووَصَفَهُ بِأَنَّهُ لا يَثْبُتُ مِن جِهَةِ الإسنادِ وجِهَةِ العربيَّةِ.

(35) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 7/ 243، و الدُّرُّ المَنثور: 6/ 102. وقالَ الجَواليقيُّ في (المُعَرَّب): 29: "وقيلَ: (آزَرُ) ذَمٌّ في لُغَتِهِم، كأَنَّهُ: يا مُخطِئُ. وهو مِن العجميِّ الذي وافَقَ لَفظَ العربيِّ، نحو (الإزار) و(الإزرَة). وفي التَّنزيلِ: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ﴾ (الفتح: 29)". فَرَدَّ أحمد محمَّد شاكِر هذا الوَجهَ، فقالَ، بَعدَ أن ذَكَرَ الآياتِ التي تُبَيِّنُ أَدَبَ إبراهيمَ معَ أَبيهِ: "أَفَمَن يتأَدَّبُ معَ أَبيهِ هذا الأَدَبَ... يُعقَلُ منهُ أن يَبدأَ دَعوَةَ أَبيهِ إلى دينِهِ قبلَ الجِدالِ بِالشَّتمِ والسَّبِّ؟".

(36) ذَكَرَ السُّيوطِيُّ في (الدُّرِّ المَنثور): 6/ 103، أنَّ أبا الشَّيْخِ أخرَجَ عن الضَّحّاكِ في الآيَةِ أَنَّهُ قالَ: "آزَرُ أَبو إبراهيمَ". وقالَ الجواليقيُّ في (المُعَرَّب): 28-29: "و(آزَرُ) اسْمُ أبي إبراهيمَ، قالَ أبو إسحاقَ: ليسَ بينَ النّاسِ خِلافٌ أَنَّ اسمَ أبي إبراهيمَ تارَحُ، والذي في القُرآنِ يَدُلُّ على أَنَّ اسمَهُ آزَرُ". وقالَ ابنُ قُتَيْبَةَ في (كِتاب المَسائل والأَجوِبَة في الحَديثِ والتَّفسير): 202، وقد سُئلَ عن مُخالَفَةِ القُرآنِ التَّوراةَ وجَميعَ الكُتُبِ المُتَقَدِّمَةِ في اسم أبي إبراهيمَ: "نَحنُ نَقولُ في أبي إبراهيمَ: إنَّ اسمَهُ، كما ذَكَروا، في التَّوراةِ تارِخُ، ولا نَعلَمُ كيفَ اسمُهُ في غيرِها مِن الكُتُبِ، ولا يَبْعُدُ أيضًا أن يَكونَ اسمُهُ آزَرَ؛ لأَنَّ الرَّجُلَ قد يكونُ لهُ الاسْمانِ، ويكونُ لهُ الكُنيَتانِ، ويكونُ لهُ الاسمُ والوَصفُ، فيُدعى بِالوَصفِ إذا غَلَبَ عليهِ ويُترَكُ الاسمُ. فهذا إدريسُ اسمُهُ في التَّوراةِ خنوخُ، ويَعقوبُ اسمُهُ إسرائيلُ، وعيسى يُدْعَى المَسيحَ، وقالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لي خَمسَةُ أسماءٍ: أنا مُحَمَّدٌ، وأَحمَدُ، والماحي، والعاقِبُ، والحاشِرُ»... فما يُنكَرُ مِن أن يَكونَ لأَبي إبراهيمَ اسمانِ بِأَيِّهِما دَعَوْتَهُ كُنْتَ صادِقًا، أو اسمٌ وصِفَةٌ، فتَدعوهُ بِالصِّفَةِ تارَةً وبِالاسمِ تارةً، كما قُلْتَ في عيسى والمَسيحِ، وخنوخَ وإدريسَ؟... وقد كانَ بَعضُ القُرّاءِ يَقرَأُ: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرُ}، بِرَفعِ (آزَر) على نِيَّةِ النِّداءِ، كأَنَّهُ: يا آزَرُ، ... وعلى هذهِ القِراءةِ يَجوزُ أن يَكونَ دَعاهُ لِصِفَةٍ، كأَنَّهُ قالَ: يا ضَعيفُ، أو ياجاهِلُ، إن كانَ ذَمَّهُ، أو ما أَشبَهَ هذا، أو قالَ: يا مُوَازِري، ويا

• (إبراهيمُ) مَعناهُ: أَبٌ راحِمٌ، و(آزَرُ) قيلَ: مَعناهُ: يا أَعوَجُ. وقيلَ: هوَ اسمُ صَنَمٍ، وانتَصَبَ على إضمارِ الفِعلِ في التِّلاوَةِ. وقيلَ: هو اسمٌ لأَبيهِ، كانَ يُسَمّى تارحَ وآزَرَ. وهذا هوَ الصَّحيحُ، لِمَجيئِهِ في الحَديثِ مَنسوبًا إلى آزَرَ[37].

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 74)

• يُقالُ لِكُلِّ صَنَمٍ مِن حَجَرٍ أَو غَيْرِهِ: صَنَمٌ، ولا يُقالُ: وَثَنٌ، إلّا لِما كانَ مِن غَيرِ صَخرَةٍ، كالنُّحاسِ ونَحوِهِ[38]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 357)*

﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ (الأنعام: 76)

• قَولُهُ: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾، هيَ الزُّهَرَةُ[39]، ويُقالُ: المُشتَري[40]، في ما ذَكَروا، وهوَ قولُ الطَّبَرِيِّ[41]. وكانوا يَعبُدونَ الكَواكِبَ[42]. *(التَّعريفُ والإعلام: 55)*

﴿وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ۞ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ۞ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ﴾ (الأنعام: 84-86):

• قَولُهُ تَعالَى: ﴿وَأَيُّوبَ﴾، هوَ أَيُّوبُ بنُ موصِ بنِ رعويلَ بنِ عيصونَ بنِ إسحاقَ[43].

مُصاحِبي، إن لَم يَكُنْ ذَمَّهُ، ويا شَيْخي، وما أَشبَهَهُ". ورَأى أحمد محمَّد شاكِر في تَعليقِهِ على (المُعَرَّب) لِلجواليقيِّ: 364، أنَّ (آزَرَ) اسْمُ أبي إبراهيمَ كما سَمّاهُ اللهُ في كِتابِهِ، وأَنَّهُ اسمُهُ العَلَمُ وليسَ بِاللَّقَبِ، مُستَنِدًا إلى حَديثٍ رَواهُ البُخاريُّ: ح3350، كتاب أَحاديث الأنبياء، باب (قول اللهِ تعالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾)، عَن أبي هُرَيْرَةَ، عَن النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وفيهِ: «يَلْقى إبراهيمُ أَباهُ آزَرَ يَومَ القِيامَةِ وعلى وَجهِ آزَرَ قَتَرَةٌ وغَبَرَةٌ» الحَديث.

(37) يُشيرُ إلى حَديثِ البُخاريِّ المَذكورِ في التَّعليقِ السّابِقِ.

(38) يُنظَر: (غَريبُ القُرآن) لابنِ عُزَيزٍ السّجستانيِّ: 66.

(39) أَورَدَ هذا القولَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المَنثور): 6/ 113، عن زَيدِ بنِ عليٍّ، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ المُنذِرِ، وأَبي الشَّيخِ، وابنِ أَبي حاتِمٍ.

(40) أَخرَجَ هذا القَولَ عن السُّدِّيِّ أَبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح688.

(41) يُنظَر: تاريخُ الطَّبَريّ: 1/ 237.

(42) يُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 3/ 292.

(43) يُنظَر: المَعارِف: 42.

وقد قيلَ في (الكِفْل): إنَّهُ بِشْرُ بنُ أَيُّوبَ، وإنَّهُ تَكَفَّلَ لِمَلِكٍ مِن المُلوكِ أمرَ قَومِهِ، فسُمِّيَ ذا الكِفْلِ[44]. و(اليَسَعُ) هوَ ابنُ حاطوب صاحِب إلْياسَ[45]. *(التَّعريفُ والإعلام: 55)*

• إلياسُ... قالَ فيهِ ابنُ الأنبارِيِّ: إلياسُ، بِكَسرِ الهَمزَةِ، وجَعَلَهُ مُوافِقًا لاسمِ إلياسَ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[46]، وقالَ في اشتِقاقِهِ أقوالًا:

مِنها: أن يَكونَ (فِعْيالًا)، مِن (الألْس) وهيَ الخَديعَةُ، وأنشَدَ:

مِـنْ فَـهَّـةِ الـجَـهْـلِ وَالألْـسَـهِ[47]

ومِنها: أنَّ (الألْس) اختِلاطُ العَقْلِ، وأنشَدوا:

إنِّي إذَن لَضَعِيفُ العَقْلِ مَألُوسُ[48]

ومِنها: أنَّهُ (إفْعالٌ)، مِن قَولِهِم: رَجُلٌ ألْيَسُ، وهوَ الشُّجاعُ الذي لا يَفِرُّ، قالَ العَجّاجُ:

(44) يُنظَر: تاريخُ الطَّبَرِيّ: 1/ 325. وقالَ ابنُ عَسكَرٍ في (التَّكميل والإتمام): 142: "ذَكَرَ مِن أسماءِ الأنبياءِ المُسَمَّيْنَ في قولِهِ تعالَى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ﴾ (الأنعام: 84) إلى آخِرِها، اثنَيْنِ، وهُما أيّوبُ واليَسَعُ، وذَكَرَ معَهُم ذا الكِفْلِ، وليسَ مَذكورًا في الآيَةِ". وقالَ مُحَقِّقُ الكِتابِ في الهامِشِ: 269: "قُلْتُ: وقد ذَكَرَهُ السُّهَيلِيُّ هُناكَ مُشيرًا إلى قَولِ مَن قالَ إنَّهُ بِشْرُ بنُ أيُّوبَ، وقد ذَكَرَ أيُّوبَ عليهِ السَّلامُ هُناكَ".

(45) يُنظَر: المَعارِف: 52.

(46) نَصُّ عِبارَةِ ابنِ الأنبارِيِّ في (الزّاهِر في مَعاني كَلِماتِ النّاس): 2/ 124: "يَجوزُ أن يَكونَ (إفْعالًا)، ويَكون أعجَمِيًّا بِمَنزِلَةِ (إسحاق)".

(47) تَصَرَّفَ السُّهَيلِيُّ بَعضَ الشَّيءِ في نَقلِهِ، وقد ورَدَ معَ بيتٍ آخَرَ في (الزّاهِر): 2/ 124، على النَّحوِ الآتي:

فَـاسْـمَـعْ لأمْـثـالٍ إذا أُنْـشِـدَتْ ... ذَكَّـرَتِ الـعِـلْـمَ وَلَـمْ تُـنْـسِـهِ

سَـوائِـرَ لَـم يَـكُ تَـحْـبِـيـرُهـا ... عَـنْ فَـهَّـةِ الْـعَـقْـلِ وَالألْـسَـهِ

ولَم يُنسَبِ الشِّعرُ إلى أحَدٍ.

(48) شَطْرُ بيتٍ تَصَرَّفَ السُّهَيلِيُّ في نَقلِهِ، وهوَ كامِلًا على النَّحوِ الآتي:

كَـأبِي الزِّنـادِ لَـئيـم الأصْـلِ ذي أَبَـنٍ ... وَلُـبُّـهُ ذاهِـبٌ وَالـعَـقْـلُ مَـألُـوسُ

يُنظَر: كِتابُ العَيْن: 33، ولم يَعْزُهُ الخَليلُ إلى أحَدٍ.

أَلْـيَـسُ عَـنْ حَـوْبـائـهِ سَـخِـيُّ[49]

وقالَ آخَرُ:

أَلْـيَـسُ كَـالـنَّـشْـوانِ وَهـوَ صـاحِ[50]

وفي (غَريب الحَديث) لِلقُتبيِّ: أَنَّ فُلانًا أَلْيَسُ أَهْيَسُ أَلَدُّ مِلْحَسٌ، إنْ سُئلَ أَرَزَ وإنْ دُعِيَ انتَهَزَ. وقد فَسَّرَهُ وزَعَمَ أَنَّ (أَهْيَس) مَقلوبُ الواوِ، وأَنَّهُ مَرَّة مِن الهَوسِ وجُعِلَتْ واوُهُ ياءً لازدواجِ الكَلامِ. فالأَلْيَسُ: الثّابِتُ الذي لا يَبرَحُ[51].

والذي قالَهُ غيرُ ابنِ الأَنبارِيِّ أَصَحُّ، وهو أَنَّهُ الياسُ سُمِّيَ بِضِدِّ الرَّجاءِ، واللامُ فيهِ لِلتَّعريفِ، والهَمزَةُ هَمزَةُ وَصلٍ[52]، وقالَهُ قاسِمُ بنُ ثابتٍ في (الدَّلائل)[53]، وأَنشَدَ أَبياتًا شَواهِدَ، منها قولُ قُصَيٍّ:

إنّي لَدى الحَرْبِ رَخِيُّ اللَّبَبِ أُمَّهَتي خِنْدِفُ والياسُ أَبي[54]

ويُقالُ: إنَّما سُمِّيَ السُّلُّ داءَ ياسٍ وداءَ الياسِ لأَنَّ إلياسَ بنَ مُضَرَ ماتَ منهُ[55]، قالَ ابنُ هرمَةَ:

يَقُولُ العاذِلُونَ إذا رَأَوْني أُصِبْتَ بِداءِ ياسٍ فَهوَ مُودِي[56]

---

(49) يُنظَر: ديوانُ العَجّاج: 308.

(50) ذَكَرَهُ ابنُ الأَنبارِيِّ في (الزّاهِر): 1/ 124، ولم يَعْزُهُ إلى أَحَدٍ.

(51) يُنظَر: (غَريبُ الحَديث) لابنِ قُتَيْبَة: 2/ 575.

(52) هذا هو ما اختارَهُ ابنُ دُرَيْدٍ ورَجَّحَهُ في كِتابِهِ (الاشتِقاق): 30.

(53) الذي في كِتابِ (الدَّلائل على مَعاني الحَديثِ بِالشّاهِدِ والمَثَل) لأَبي القاسِمِ السَّرَقُسْطِيّ: 2/ 657، هوَ الآتي: "قالَ ابنُ أَبي عاصِيَةَ:

فَلَوْ كانَ داءُ الياسِ بي وَأَغاثَني طَبيبٌ بِأَرْواحِ العَقيقِ شَفانِيا

فحَدَّثَنا أَحمَدُ بنُ زَكَرِيّاءَ العابِدِيُّ عن الزُّبَيْرِ بنِ أَبي بَكْرٍ، قالَ: داءُ الياسِ، يُريدُ: إلياسَ بنَ مُضَرَ، وهو أَوَّلُ مَن ماتَ مِن السُّلِّ".

(54) نُسِبَ نَحوُهُ إلى قُصَيٍّ أَيضًا في: سِمْط اللآلي: 2/ 950، وخِزانَة الأَدَب: 7/ 379، والدُّرَر اللَّوامِع: 1/ 83.

(55) يُنظَر: سِمْطُ اللآلي: 2/ 950، وفيهِ نِسبَةُ القَولِ إلى الزُّبَيْرِ بنِ بَكّار.

(56) البَيْتُ في (ديوان إبراهيمَ بنِ هرمَة) بِتَحقيقِ محمَّد جَبّار المعيبد: 103، ولم يَرِدْ في (شِعْر إبراهيمَ بنِ هرمَةَ القُرَشِيّ) بِتَحقيقِ محمَّد نفّاع وحسين عَطوان.

وقالَ ابنُ أَبي عاصِيَةَ:

فَلَوْ كانَ داءُ الياسِ بي وَأَعانَني طَبيبٌ بِأَرْواحِ العَقيقِ شَفانِيا[57]

وقالَ عُروَةُ بنُ حِزامٍ:

بِيَ الْياسُ أَوْ داءُ الهُيامِ أَصابَني فَإِيّاكَ عَنّي لا يَكُنْ بِكَ ما بِيا[58]

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 57-61)

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ (الأنعام: 93)

• قَوْلُهُ تعالَى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾، يُقالُ: هوَ مُسَيْلِمَةُ الكَذّابُ، ومَن تَنَبَّأَ كالأَسْوَدِ العَنْسِيِّ، وهوَ أَسْوَدُ بنُ كَعْبٍ[59]، يُعْرَفُ بِعَيْهَلَةَ[60]، ويُقالُ لهُ ذُو الحِمارِ أَيضًا[61]. وكانَ يَدَّعي أَنَّ مَلَكَيْنِ يُكَلِّمانِهِ اسمُ أَحَدِهِما سُحَيْقٌ والآخَرُ شُرَيْقٌ[62].

---

(57) البيتُ في (لِسان العَرَب): 6/ 262، مَنسوبًا إلى أبي العاصِيَةِ السُّلَمِيِّ.

(58) البيتُ في: الشِّعر والشُّعَراء: 2/ 627، وسِمْط اللآلي: 1/ 226، في سِياقِ قِصَّةٍ مَذكورَةٍ هُناكَ.

(59) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبوِيَّة: 4/ 327.

(60) في (البِدايَة والنِّهايَة): 6/ 311: "اسمُهُ عَبْهَلَةُ بنُ كَعْبِ بنِ غَوْثٍ".

(61) في (البِدايَة والنِّهايَة): 6/ 272، أَنَّ اسْمَهُ عندَ ابنِ عَساكِر: "الأَسْوَدُ بنُ قَيْسِ بنِ ذي الحِمارِ العَنسِيُّ". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 117: "وكانَ يُقالُ لَهُ أَيضًا: ذو الخِمار، بِالخاءِ المُعْجَمَةِ؛ لأَنَّهُ كانَ يُخَمِّرُ وجهَهُ. وقيلَ: هو اسمُ شَيطانِهِ". ونقَلَ في (فَتح الباري) أَيضًا: 12/ 521، عن الكرمانيِّ أَنَّهُ ذو الحِمارِ لأَنَّهُ علَّمَ حِمارًا إذا قالَ لهُ: اسجُدْ، أن يَخفِضَ رَأسَهُ. لكِنَّ ابنَ حجرٍ رَجَّحَ أَنَّهُ ذو الخِمار، بِالخاءِ المُعْجَمَةِ.

(62) في (فَتح الباري): 8/ 117: "رَوى يَعقوبُ بنُ سُفيانَ، والبيهقيُّ في (الدَّلائل) مِن طريقِهِ، مِن حَديثِ النُّعمانِ بنِ بزرج... قالَ: خرَجَ الأَسْوَدُ الكَذّابُ، وهو من بَني عَنْسٍ، يَعني بِسُكونِ النُّونِ، وكانَ معَهُ شَيطانانِ، يُقالُ لأَحَدِهِما: سُحَيْقٌ، بِمُهمَلَتَيْنِ وقافٍ، مُصَغَّرٌ، والآخَرُ: شُقَيْقٌ، بِمُعجَمَةٍ وقافَيْنِ، مُصَغَّرٌ، وكانا يُخْبِرانِهِ بِكلِّ شَيءٍ يَحدُثُ مِن أُمورِ النّاسِ".

وأمّا مُسَيْلِمَةُ فهوَ أبو ثُمامَةَ، وهوَ ابنُ حَبيبٍ مِن بَني أُثالٍ وهُم حَنيفَةُ[63]، عُرِفوا بِأُمِّهِم وهيَ بِنتُ كاهِلِ بنِ أَسَدِ بنِ خُزَيْمَةَ[64]. وكانَ يَزعُمُ أنَّ جِبريلَ عليهِ السَّلامُ يَأتيهِ.

فإنْ قيلَ: إنَّ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ، ولَم يَتَنَبَّأْ مُسَيلِمَةُ إلّا بِقُربِ وَفاةِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ. فالجَوابُ أَنَّ مُسَيلِمَةَ كانَ قَديمًا يَكذِبُ ويتَسَمّى بِالرَّحمنِ[65]. وقيلَ: إنَّهُ تَسَمّى بِالرَّحمنِ قَبلَ مَولِدِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، قالَهُ وَثيمَةُ بنُ مُوسَى بنِ الفُراتِ[66]، ثُمَّ عُمِّرَ عُمُرًا طَويلًا إلى أن قُتِلَ بِاليَمامَةِ[67].

وقد قيلَ: إنَّ الإشارَةَ بِقَولِهِ: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ إلى النَّضْرِ بنِ الحارِثِ[68]... وهذا القولُ أَصَحُّ إنْ شاءَ اللهُ تَعالَى. والأَوَّلُ قَولُ

---

(63) في (السِّيرَة النَّبَوِيَّة): 4/ 294-295: "وقَدِمَ على رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وَفدُ بَني حَنيفَةَ، فيهم مُسَيلِمَةُ بنُ حَبيبٍ الحَنَفِيُّ الكذّابُ. قالَ ابنُ هِشام: مُسَيلِمَةُ بنُ ثُمامَةَ، ويُكنى أبا ثُمامَةَ". وجاءَ اسمُهُ في (جَمهَرَة أنسابِ العَرَب): 310، على النَّحوِ الآتي: "مُسَيلِمَةُ الكَذّابُ، ابنُ ثُمامَةَ بنِ كَثيرِ بنِ حَبيبِ بنِ الحارِثِ بنِ عَبدِ الحارِثِ بنِ عَدِيِّ بنِ حَنيفَةَ، يُكنى أبا ثُمامَةَ". وفي (فَتح الباري): 8/ 112: "مُسَيلِمَةُ، مُصَغَّرٌ، بِكَسْرِ اللامِ، ابنُ ثُمامَةَ بنِ كَبيرٍ، بِمُوَحَّدَةٍ، ابنِ حَبيبِ بنِ الحارِثِ، مِن بَني حَنيفَةَ".

(64) يُنظَر: (الاشتِقاق) لابنِ دُرَيْدٍ: 179، وجَمهَرَةُ أنسابِ العَرَب: 190.

(65) يُنظَر: البِدايَةُ والنِّهايَة: 3/ 49، وفَتحُ الباري: 8/ 112.

(66) هوَ أبو يَزيدَ وَثيمَةُ بنُ مُوسى بنِ الفُراتِ الوَشّاءُ، الفارِسِيُّ الفَسَوِيُّ. صَنَّفَ كِتابًا في أخبارِ الرِّدَّةِ، ذَكَرَ فيهِ القَبائلَ التي ارتَدَّتْ بَعدَ وَفاةِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، والسَّرايا التي سَيَّرَها إليهِم أبو بَكرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عنهُ، وصورةَ مُقاتلَتِهِم، وما جَرى بينَهُم وبينَ المُسلِمِينَ في ذلكَ، ومَن عادَ منهُم إلى الإسلامِ، وقِتالَ مانِعِي الزَّكاةِ. كانَ قَد خَرَجَ مِن بلدِهِ إلى البصرةِ، ثُمَّ سافَرَ إلى مِصرَ، وارتَحَلَ منها إلى الأندلسِ تاجِرًا، وكانَ يتَّجِرُ بِالوَشيِ، ثُمَّ عادَ مِن الأندلسِ إلى مِصرَ، وماتَ بِها سنةَ سَبعٍ وثَلاثِينَ ومِئتَيْنِ. يُنظَر: وَفَياتُ الأَعيان: 6/ 12-13.

(67) يُنظَر: المَعارِف: 170.

(68) في (الدُّرّ المَنثور): 6/ 132: "أَخرَجَ عَبدُ بنُ حُمَيْدٍ عن عِكرِمَةَ، قالَ: لَمّا نَزَلَتْ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا * فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا﴾ (المرسَلات: 1-2)، قالَ النَّضْرُ، وهو من بَني عَبدِ الدّارِ: والطّاحِناتِ طَحْنًا، والعاجِناتِ عَجْنًا، قَولًا كَثيرًا، فأَنزَلَ اللهُ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ الآيةَ". والأَثَرُ ضَعَّفَهُ مُؤلِّفا كِتابِ (الاستيعاب في بَيانِ الأسباب): 2/ 149-150.

قَتادَةَ، ذَكَرَهُ عبدُ الرَّزّاقِ(69).

ويَجوزُ أن يَكونَ قَولُهُ: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾ قالَهُ مُسَيلِمَةُ، وقَولُهُ تَعالى: ﴿سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ قالَهُ النَّضرُ بنُ الحارِثِ، ويَكونَ القَولانِ مَعًا صَحيحَيْنِ(70)؛ فإنَّ النَّضرَ لَم يَدَّعِ وَحيًا، ولكِنَّهُ كانَ يَقولُ: أنا أُحَدِّثُكُم أَحسَنَ مِن هذا(71).

(التَّعريفُ والإعلام: 55-56)

﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ **(الأنعام: 99)**:

• إنَّ أبا سَعيدٍ السِّيرافِيَّ ذَكَرَ وَجهًا... لِلعَرَبِ في تَسمِيَةِ الاسمِ بِالجَمعِ المُسَلَّمِ، فأجازَ أن يَكونَ الإعرابُ في النُّونِ، وتثبتَ الواوُ، وقالَ في (زَيْتُون): إنَّهُ (فَعْلُون)، مِن (الزَّيْت)(72).

---

(69) يُنظَر: تَفسيرُ عبدِ الرَّزّاق: 2/ 58، فقد رَواهُ عنهُ بإسنادٍ صَحيحٍ. يُنظَر: التَّفسيرُ الصَّحيح: 2/ 257. وقالَ محمَّد رَشيد رِضا في تَفسيرِهِ: 7/ 624: "ورُوِيَ عن عِكرِمَةَ وقَتادَةَ تَخصيصُ مُسَيلِمَةَ الكَذّابِ. والحَقُّ أَنَّهُ يَدخُلُ في عُمومِ حُكمِهِ مَن ذُكِرَ، والسُّورةُ مَكِّيَّةٌ نَزَلَتْ قَبلَ ادِّعائِهِم النُّبُوَّةَ بِزَمَنٍ طَويلٍ؛ فالمعروفُ أَنَّ مُسَيلِمَةَ ادَّعى النُّبُوَّةَ سنةَ عَشرٍ من الهِجرَةِ، حَتّى قيلَ إنَّ ذلكَ كانَ بعدَ حَجَّةِ الوَداعِ، وفي أَثناءِ مَرَضِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الذي تُوُفِّيَ فيهِ". وقالَ محمَّدُ الطّاهر بنُ عاشُور في (التَّحرير والتَّنوير): 6/ 221: "رُوِيَ أَنَّ المقصودَ بهذا مُسَيلِمَةُ مُتَنَبِّئُ أهلِ اليَمامَةِ، قالَهُ ابنُ عبّاسٍ وقَتادَةُ وعِكرِمَةُ. وهذا يقتضي أن يكونَ مُسَيلِمَةُ قد ادَّعى النُّبُوَّةَ قبلَ هِجرةِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى المَدينةِ، لأَنَّ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ. والصَّوابُ: أَنَّ مُسَيلِمَةَ لم يَدَّعِ النُّبُوَّةَ إلّا بعدَ أن وَفَدَ على النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في قَومِهِ بَني حَنيفَةَ بِالمدينةِ سنةَ تِسْعٍ، طامِعًا في أن يَجعَلَ لهُ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الأَمرَ بعدَهُ، فلَمّا رَجَعَ خائبًا ادَّعى النُّبُوَّةَ في قَومِهِ. وفي تَفسيرِ ابنِ عطيَّةَ أَنَّ المُرادَ بِهذهِ الآيةِ مَعَ مُسَيلِمَةَ الأَسْوَدُ العَنسِيُّ المُتَنَبِّئُ بِصَنعاءَ. وهذا لم يَقُلْهُ غيرُ ابنِ عطيَّةَ، وإنَّما ذَكَرَ الطَّبريُّ الأَسْوَدَ تَنظيرًا مَعَ مُسَيلِمَةَ؛ فإنَّ الأَسْوَدَ العَنسِيَّ ما ادَّعى النُّبُوَّةَ إلّا في آخِرِ حَياةِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. والوَجهُ: أَنَّ المقصودَ العُمومُ، ولا يَضُرُّهُ انحِصارُ ذلكَ في فَردٍ أو فَردَيْنِ في وقتٍ مّا، وانطِباقُ الآيةِ عليهِ".

(70) يُنظَرُ التَّعليقانِ السّابِقانِ.

(71) أخرَجَ نَحوَهُ ابنُ إسحاقَ مُعَلَّقًا، فهوَ ضَعيفٌ. يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 1/ 370-371.

(72) يُنظَر: شَرحُ كِتابِ سيبَوَيْه: 2/ 92، وكِتابُ الأَسماءِ والأَفعالِ والحُروفِ - أَبنِيَةُ كِتابِ سيبَوَيْه: 208.

وأجازَ أبو الفَتحِ بنُ جِنّي أن يَكونَ (الزَّيْتُون): (فَيْعُولًا)، مِن (الزَّيْت)، ولكِن مِن قَولِهِم: زَتَنَ المَكانُ، إذا أَنبَتَ الزَّيتونَ[73].

فإن صَحَّتْ هذهِ الرِّوايَةُ عن العَرَبِ، وإلّا فالظّاهِرُ أَنَّهُ مِن (الزَّيْت)، وأَنَّهُ (فَعْلُون)[74]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 226)*

• رَمَمْتُ الشَّيْءَ: إذا جَمَعْتَهُ وأَصلَحْتَهُ[75]. . . ومِنهُ (الرُّمّانُ) في قَولِ سيبَوَيْهِ؛ لأَنَّهُ عِندَهُ (فُعْلان)[76]. وأَمّا الأَخفَشُ فيقولُ فيهِ: (فُعّالٌ)، فيَجعَلُ فيهِ النُّونَ أَصلِيَّةً، ويقولُ: إن سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا صَرَفْتَهُ[77]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 127)*

﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ (الأنعام: 103):

• قَولُهُ [أي: وَرَقَةَ بنِ نَوفَلٍ]: إنْ أُدْرِكْ ذلكَ اليَومَ أَنصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا[78]. وقالَ في الحَديثِ: إن يُدْرِكْني يَومُكَ[79]، وهوَ القِياسُ؛ لأَنَّ وَرَقَةَ سابِقٌ بِالوُجودِ، والسّابِقُ هوَ الذي يُدْرِكُهُ مَن يَأتي بَعدَهُ، كما جاءَ في الحَديثِ: «**أَشقى النّاسِ مَن أَدرَكَتْهُ السّاعَةُ وَهُوَ حَيٌّ**»[80].

---

(73) ليسَ هذا قَولَ ابنِ جِنّي، بَل نَقَلَهُ عن ابنِ كَيْسانَ أو ابنِ دُرَيْدٍ، إذ قالَ في (الخَصائص): 3/ 203: "أَمّا (الزَّيْتُونُ) فأَمرُهُ واضِحٌ وأَنَّهُ (فَعْلُون)... وقد كانَ بعضُهُم تَجَشَّمَ أَنْ أَخَذَهُ مِن (الزَّتْن)، وإن كانَ أَصلًا مُماتًا، فجَعَلَهُ (فَيْعُولًا). وصاحِبُ هذا القَولِ ابنُ كَيْسانَ أو ابنُ دُرَيْدٍ، أَحَدُ الرَّجُلَيْن".

(74) قالَ ابنُ عُصفورٍ في (المُمتِعِ الكَبير في التَّصريف): 90: "لَو جُعِلَت النُّونُ زائدَةً لَكانَ وَزنُ الكلمةِ (فَعْلُونًا)، وذلكَ بِناءٌ لم يَستَقِرَّ في كَلامِهِم".

(75) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 2/ 378.

(76) سَأَلَ سيبَوَيْهِ الخَليلَ عن صَرفِ (رُمّان) فأَجابَهُ بِما في الكِتابِ: 3/ 218، أي: بِقَولِهِ: "لا أَصرِفُهُ، وأَحمِلُهُ على الأَكثَرِ إذا لم يَكُن لهُ مَعْنًى يُعْرَفُ".

(77) يُنظَر: لِسانُ العَرَب: 13/ 186.

(78) رِوايَةُ ابنِ إسحاقَ، وهيَ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 1/ 302: "ولَئِنْ أَنا أَدرَكْتُ ذلكَ اليَومَ، لأَنصُرَنَّ اللهَ نَصرًا يَعلَمُهُ".

(79) رَوى هذا اللَفظَ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3، كِتاب بَدْء الوَحي.

(80) رَوى مُسْلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7328، كِتاب الفِتَن، بابُ (قُرْب السّاعَة)، عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم أَنَّهُ قالَ: "لا تَقومُ السّاعَةُ إلّا على شِرارِ النّاسِ".

ورِوايَةُ ابنِ إسحاقَ أيضًا لها وَجهٌ؛ لأنَّ المَعنى: إنْ أَرَ ذلكَ اليَومَ، فسَمّى رُؤيتَهُ إدراكًا. وفي التَّنزيلِ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، أي: لا تَراهُ[81]، على أحَدِ القَولَيْنِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/405-406)*

• تكلَّمَ النّاسُ في رُؤيَةِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِربِّهِ لَيلَةَ الإسراءِ، فَرَوى مَسروقٌ عن عائشَةَ أنَّها أنكرَتْ أن يَكونَ رآهُ، وقالَتْ: مَن زَعَمَ أنَّ مُحمَّدًا رَأى رَبَّهُ فقَد أعظَمَ عَلى اللهِ الفِريَةَ[82]. واحتَجَّتْ بقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[83].

---

(81) في كِتابِ (حادي الأرواحِ إلى بِلادِ الأفراحِ) لابنِ القَيِّمِ رَدٌّ لِلاستِدلالِ بِهذهِ الآيَةِ على نَفْيِ رُؤيَةِ اللهِ تَعالى، إذ جاءَ فيهِ: 352-353: "هيَ على جَوازِ الرُّؤيَةِ أدَلُّ منها على امتِناعِها؛ فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ إنَّما ذَكَرَها في سياقِ التَّمَدُّحِ، ومعلومٌ أنَّ المدحَ إنَّما يكونُ بالأوصافِ الثُّبوتيَّةِ، وأمّا العَدَمُ المَحضُ فليسَ بِكمالٍ، فلا يُمدَحُ بِهِ، وإنَّما يُمدَحُ الرَّبُّ تَبارَكَ وتعالى بِالعَدَمِ إذا تضمَّنَ أمرًا وُجوديًّا... ولِهذا لم يتمدَّحْ بِعَدَمٍ مَحضٍ لا يَتضمَّنُ أمرًا ثُبوتيًّا؛ فإنَّ المعدومَ يُشارِكُ الموصوفَ في ذلكَ العَدَمِ، ولا يوصَفُ الكامِلُ بأمرٍ يَشتَرِكُ هوَ والمعدومُ فيهِ. فلَو كانَ المُرادُ بِقَولِهِ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، أنَّهُ لا يُرى بحالٍ، لم يَكُنْ في ذلكَ مَدحٌ ولا كَمالٌ؛ لِمُشارَكَةِ المَعدومِ لهُ في ذلك، فإنَّ العَدَمَ الصِّرفَ لا يُرى ولا تُدْرِكُهُ الأبصارُ، والرَّبُّ جلَّ جَلالُهُ يَتعالى أن يُمدَحَ بِما يُشارِكُهُ فيهِ العَدَمُ المَحضُ. فإذَن المَعنى أنَّهُ يُرى ولا يُدرَكُ ولا يُحاطُ بِهِ، كما كانَ المَعْنى في قَولِهِ: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ (يونس: 61)، أنَّهُ يَعلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، وفي قَولِهِ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ (ق: 38)، أنَّهُ كامِلُ القُدرَةِ، وفي قَولِهِ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (الكهف: 49)، أنَّهُ كامِلُ العَدلِ، وفي قَولِهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة: 255)، أنَّهُ كامِلُ القَيُّوميَّةِ. فقولُهُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، يَدُلُّ على غايَةِ عَظَمتِهِ، وأنَّهُ أكبَرُ من كُلِّ شَيءٍ، وأنَّهُ لِعَظَمَتِهِ لا يُدرَكُ بِحَيْثُ يُحاطُ بِهِ. فإنَّ الإدراكَ هوَ الإحاطةُ بالشَّيْءِ، وهو قَدْرٌ زائدٌ على الرُّؤيَةِ، كما قالَ تَعالَى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۞ قَالَ كَلَّآ﴾ (الشُّعَراء: 61-62)، فلَم يَنفِ موسى الرُّؤيَةَ، ولم يُريدوا بِقولِهِم: ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾: إنّا لَمَرئيُّونَ؛ فإنَّ موسى صَلَواتُ اللهِ وسَلامُهُ عليهِ نَفى إدراكَهُم إيّاهُم بِقَولِهِ: ﴿كَلَّآ﴾، وأخبَرَ اللهُ سُبحانَهُ أنَّهُ لا يَخافُ دَرَكَهُم، بِقَولِهِ: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ (طه: 77). فالرُّؤيَةُ والإدراكُ كُلٌّ منهُما يوجَدُ معَ الآخَرِ وبِدونِهِ، فالرَّبُّ تعالى يُرى ولا يُدرَكُ، كما يُعلَمُ ولا يُحاطُ بِهِ، وهذا الذي فَهِمَهُ الصَّحابةُ والأئمَّةُ من الآيَةِ".

(82) رَواهُ بهذا اللَّفظِ مُسْلِمٌ في صَحيحِهِ: ح438، كتاب الإيمان، باب (مَعنى قَولِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، وهل رَأى النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَبَّهُ ليلةَ الإسراءِ؟).

(83) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4855، كتاب التَّفسير، ومُسْلِمٌ في صَحيحِهِ: ح438، كتاب

وفي مُصَنَّفِ التِّرمِذِيِّ عن ابنِ عبّاسٍ وكَعبِ الأَحبارِ أَنَّهُ رَآهُ، قالَ كَعبٌ: إنَّ اللهَ قَسَمَ كَلامَهُ ورُؤيتَهُ بينَ موسى ومُحَمَّدٍ[84].

وفي صَحيحِ مُسْلِمٍ عن أَبي ذَرٍّ: قُلْتُ: يا رسولَ اللهِ، هل رأَيْتَ رَبَّكَ؟ قالَ: «رَأَيْتُ نُورًا»[85]. وفي حَديثٍ آخَرَ مِن كِتابِ مُسْلِمٍ: «نُورًا، أَنّى أَراهُ؟»[86]. وليسَ في هذا الحَديثِ بَيانٌ شافٍ أَنَّهُ رآهُ.

وحُكِيَ عن أَبي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ أَنَّهُ قالَ: رآهُ بِعَيْنَيْ رَأسِهِ[87].

وفي تَفسيرِ النَّقّاشِ عن ابنِ حَنبَلٍ أَنَّهُ سُئِلَ: هَل رَأى مُحَمَّدٌ ربَّهُ؟ فقالَ: رَآهُ رَآهُ رَآهُ، حَتّى انقَطَعَ صَوتُهُ[88].

الإيمان، باب (مَعنى قولِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، وهَل رَأَى النَّبيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ رَبَّهُ لَيلَةَ الإسراء؟).

(84) رَواهُ التِّرمِذِيُّ في جامِعِهِ: ح3278، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾). وقالَ عنهُ الأَلبانيُّ: "ضَعيفٌ".

(85) رَواهُ مُسْلِمٌ في صَحيحِهِ: ح443، كتاب الإيمان، باب (في قَولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ: «نُورٌ، أَنّى أَراهُ؟»، وفي قولِهِ: «رَأَيْتُ نُورًا»).

(86) رَواهُ مُسْلِمٌ في صَحيحِهِ: ح442، كتاب الإيمان، باب (في قَولِهِ عليهِ السَّلامُ: «نُورٌ، أَنّى أَراهُ؟»، وفي قولِهِ: «رَأَيْتُ نُورًا»)، بِلَفظِ: «نُورٌ، أَنّى أَراهُ؟»، بتَنوينِ الرَّفعِ لا النَّصبِ كما ذَكَرَهُ السُّهَيْلِيُّ. وعَدَّ ابنُ تَيمِيَّةَ في (مَجموع الفَتاوى): 6/ 507، رِوايَةً أُخرى لِهذا الحَديثِ هيَ: «نُورًا إنّي أَراهُ»، تَصحيفًا، فقالَ: "وقد أَعضَلَ أَمرُ هذا الحَديثِ على كثيرٍ مِن النّاسِ، حَتّى صَحَّفَهُ بعضُهُم فقالَ: «نُورًا إنّي أَراهُ»، على أَنَّها ياءُ النَّسَبِ. والكلمةُ كلمةٌ واحدةٌ، وهذا خَطَأٌ لَفظًا ومَعنًى. وإنَّما أَوجَبَ لَهُم هذا الإشكالَ والخَطَأَ أَنَّهُم لَمّا اعتَقَدوا أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَأى رَبَّهُ، وكانَ قولُهُ: «أَنّى أَراهُ؟»، كالإنكارِ لِلرُّؤيَةِ، حارُوا في الحَديثِ، ورَدَّهُ بعضُهُم بِاضطِرابِ لَفظِهِ. وكلُّ هذا عُدولٌ عن موجبِ الدَّليلِ".

(87) نَقَلَ هذا عن الأَشعَرِيِّ وجَماعَةٍ مِن أَصحابِهِ القاضي عِياضٌ في (الشِّفا): 1/ 212. ويُنظَر: فَتحُ الباري: 8/ 782.

(88) نَقَلَ هذا عن النَّقّاشِ القاضي عِياضٌ في (الشِّفا): 1/ 212. وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 783: "مِمَّن أَثبَتَ الرُّؤيَةَ لِنبيِّنا صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الإمامُ أَحمَدُ، فرُوِيَ الخِلافُ في كتابِ (السُّنَّة) عن المروَزيِّ: قُلْتُ لأَحمَدَ: إنَّهُم يقولونَ إنَّ عائشةَ قالَتْ: مَن زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأى رَبَّهُ فقد أَعظَمَ على اللهِ الفِريَةَ، فبِأَيِّ شَيءٍ يُدفَعُ قَولُها؟ قالَ: بِقَولِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «رأَيْتُ رَبِّي»، قولُ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أكبرُ من قَولِها". ونَفَى ابنُ تَيمِيَّةَ أَن

وفي تَفسيرِ عبدِ الرَّزّاقِ عن مَعْمَرٍ عن الزُّهرِيِّ، وذكرَ إنكار عائشَةَ أَنَّهُ رآهُ، فقالَ الزُّهرِيُّ: لَيْسَتْ عائشةُ أعلَمَ عندَنا من ابنِ عبّاسٍ(89).

وفي تَفسيرِ ابنِ سَلّامٍ عن عُروَةَ أَنَّهُ كانَ إذا ذُكِرَ إنكارُ عائشَةَ أن يَكونَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَأى رَبَّهُ، يَشتَدُّ ذلكَ عليهِ(90).

وقولُ أَبي هُرَيْرَةَ في هذهِ المَسأَلةِ كقولِ ابنِ عبّاسٍ: أَنَّهُ رآهُ، رَوى يونُسُ عن ابنِ إسحاقَ عن داوُدَ بنِ الحُصَيْنِ قالَ: سَأَلَ مَروانُ أَبا هُرَيْرَةَ: هَل رَأى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ قالَ: نَعَم(91). وفي روايَةِ يونُسَ: أَنَّ ابنَ عُمَرَ أَرسَلَ إلى ابنِ عبّاسٍ يَسأَلُهُ: هَل رَأى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ فقالَ: نَعَم، رَآهُ. فقالَ ابنُ عُمَرَ: وكيفَ رآهُ؟ فقالَ ابنُ عبّاسٍ كلامًا كَرِهْتُ أَن أُورِدَهُ بِلَفظِهِ لِما يُوهِمُ مِن التَّشبيهِ(92)، ولَو صَحَّ لَكانَ

يَكونَ الإمامُ أَحمَدُ قالَ إنَّ الرُّؤيَةَ كانَتْ بِالعَيْنِ، فقالَ في (مَجموع الفَتاوى): 6/ 509: "وكذلكَ الإمامُ أَحمَدُ، تارَةً يُطلِقُ الرُّؤيَةَ وتارَةً يَقولُ: رآهُ بِفُؤادِهِ. ولَم يَقُلْ أَحَدٌ إنَّهُ سَمِعَ أَحمَدَ يَقولُ: رآهُ بِعَينِهِ، لكِنَّ طائفةً من أصحابِهِ سَمِعوا بعضَ كلامِهِ المُطلَقِ ففَهِموا منهُ رُؤيَةَ العَينِ، كما سمِعَ بعضُ النّاسِ مُطلَقَ كلامِ ابنِ عبّاسٍ ففَهِمَ منهُ رُؤيَةَ العَيْنِ".

(89) الذي في (تَفسير عبدِ الرَّزّاق): 3/ 252، أَنَّ قائلَ ذلكَ هوَ مَعْمَرٌ لا الزُّهرِيُّ، فاللهُ أعلَمُ.

(90) يُنظَر: تَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 4/ 217.

(91) رَواهُ اللالكائيُّ في (شَرح أُصولِ اعتِقادِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَة): ح908.

(92) يَعني السُّهَيليُّ ما رواهُ مُحَمَّدُ بنُ عُثمانَ بنِ أبي شَيْبَةَ في (العَرش): ح38، وابنُ خُزَيمَةَ في (كِتاب التَّوحيد): ح275، والآجُرِّيُّ في (كِتاب الشَّريعَة): ح1034، والبيهقيُّ في (كِتاب الأَسماء والصِّفات): ح934، عن يونُسَ بنِ بُكَيرٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ إسحاقَ، عن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ الحارِثِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عَيّاشِ بنِ أَبي رَبيعَةَ، عن عَبدِ اللهِ بنِ أَبي سَلَمَةَ، قالَ: "إنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُما بَعَثَ إلى عَبدِ اللهِ بنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما يَسأَلُهُ: هَل رَأى مُحَمَّدٌ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَبَّهُ؟ فأَرسَلَ إليهِ عَبدُ اللهِ بنُ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما أن نَعَم. فرَدَّ عليهِ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهُما رسولَهُ أَنْ كيفَ رَآهُ؟ فأَرسَلَ: إنَّهُ رآهُ في رَوضَةٍ خَضراءَ دونَهُ فِراشٌ مِن ذَهَبٍ على كُرسِيٍّ من ذَهَبٍ يَحمِلُهُ أَربعةٌ من الملائكةِ: مَلَكٌ في صورةِ رَجُلٍ، ومَلَكٌ في صورةِ ثَورٍ، ومَلَكٌ في صورةِ نَسْرٍ، ومَلَكٌ في صورةِ أَسَدٍ". وقالَ البيهقيُّ بعدَ روايتِهِ الأَثَرَ في (كِتاب الأَسماء والصِّفات): 2/ 362: "فهذا حَديثٌ تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ يَسارٍ، وقد مَضى الكلامُ في ضَعفِ ما يَرويهِ إذا لم يُبَيِّنْ سَماعَهُ فيهِ. وفي هذهِ الرِّوايةِ انقِطاعٌ بينَ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما وبينَ الرّاوي عنهُ. وليسَ شيءٌ من هذهِ الأَلفاظِ في الرِّواياتِ الصَّحيحةِ عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما". وضَعَّفَهُ أَيضًا مُحَقِّقو

لهُ تأويلٌ[93]، واللهُ أَعلَمُ.

والمُتَحصّلُ مِن هذهِ الأَقوالِ، واللهُ أَعلَمُ، أَنَّهُ رآهُ لا على أكمَلِ ما تَكونُ الرُّؤيَةُ على نَحوِ ما يَراهُ في حَظيرةِ القُدسِ عِندَ الكَرامةِ العُظمَى والنَّعيمِ الأَكبَرِ، ولكِنْ دونَ ذلكَ. وإلى هذا يُومِئُ قولُهُ: «**رَأَيْتُ نُورًا**»، و«**نُورًا، أَنّى أَراهُ؟**» في الرُّؤيَةِ الأُخرى[94]، واللهُ أَعلَمُ. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 445-446)***

ويُراجَعُ أيضًا: **(البقرة: 94-95)**

﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام: 108)

• ذَكَرَ[95] قولَ أَبي جَهلٍ: لَتَكُفَّنَّ عن سَبِّ آلِهتِنا أو لَنَسُبَّنَّ إلهَكَ. فأَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ الآيَةَ[96].

وهذهِ الآيَةُ أَصلٌ عندَ المالِكيَّةِ في إثباتِ الذَّرائعِ ومُراعاتِها في البُيوعِ وكثيرٍ من الأَحكامِ؛ وذلكَ أَنَّ سَبَّ آلِهَتِهِم كانَ مِن الدِّينِ، فلَمّا كانَ سَبَبًا إلى سَبِّهِم البارِيَ سُبحانَهُ نَهى عن سَبِّ آلِهتِهِم، فكذلكَ ما يُخافُ منهُ الذَّريعَةُ إلى الرِّبا يَنبَغي الزَّجرُ عنهُ.

الكُتُبِ الأَربعةِ المذكورةِ آنِفًا التي خرَّجَتِ الأَثَرَ. وزِيادَةً على ضَعفِ الأَثَرِ سَنَدًا، فإنَّ في مَتْنِهِ نَكارَةً هيَ السُّؤالُ عن كيفيَّةِ الرُّؤيَةِ، ولم يَكُنْ هذا مَنهَجَ السَّلَفِ في التَّعامُلِ معَ نُصوصِ الصِّفاتِ. ويُنظَر: هامِشُ تحقيقِ (كِتاب الشَّريعَة) لِلآجُرِّيّ: 3/ 1543.

(93) قَد عُلِمَ أَنَّهُ لَم يَصِحَّ، فلا داعِيَ إلى تَكَلُّفِ التَّأويلِ.

(94) الرّاجِحُ، واللهُ أَعلَمُ، أَنَّ النَّبِيَّ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ رَأى ربَّهُ بِقلبِهِ لا بِعَينَيْهِ، إذ ليسَ في الأَدِلَّةِ ما يَقتَضي ذلكَ ولا ثَبَتَ عن أَحَدٍ من الصَّحابةِ، بل النُّصوصُ الصَّحيحَةُ على نَفْيِهِ أَدَلُّ. يُنظَر: مَجموعُ الفَتاوى: 6/ 509-510.

(95) أي: في (السِّيرَة النَّبويَّة): 1/ 439.

(96) رَوى نَحوَهُ ابنُ جرير في تَفسيرِهِ: 7/ 309، مِن طَريقِ أَسباطِ بنِ نَصرٍ عن السُّدِّيِّ بِهِ، لكِنْ بِلا تَعيينِ أَنَّ القائلَ أَبو جَهلٍ وَحْدَهُ، بل كانَ أَبو جَهلٍ فيهِ من جُملَةِ القائلِينَ، وهم أَبو سُفيانَ وأَبو جَهلٍ والنَّضرُ بنُ الحارِثِ وأُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ وأُبَيُّ بنُ خَلَفٍ وعُقبَةُ بنُ أَبي مُعَيطٍ وعَمرُو بنُ العاصِ والأَسوَدُ بنُ البَخْتَرِيِّ. وهوَ حَديثٌ ضَعيفٌ فيهِ عِلَّتانِ، إحداهُما الإعضالُ والأُخرى أَسباطٌ، فهو صَدوقٌ كَثيرُ الخَطَإِ ويُغْرِبُ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 152-153، وهِدايَةُ المُستَنير: 258.

ومن الذَّرائعِ ما يَقرُبُ من الحَرامِ، ومنها ما يَبعُدُ، فتَقَعُ الرُّخصةُ والتَّشديدُ على حسَبِ ذلكَ.

ولم يَجعَلِ الشّافعيُّ الذَّريعَةَ إلى الحَرامِ أَصلًا، ولا كَرِهَ شيئًا من البُيوعِ التي تُتَّقى فيها الذَّريعَةُ إلى الرِّبا، وقالَ: تُهمَةُ المُسْلِمِ وسوءُ الظَّنِّ بهِ حَرامٌ[97]. ومِن حُجَّتِهِم قَولُ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ: إنَّما الرِّبا على مَن قَصَدَ الرِّبا[98]، وقولُ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ: «**إنَّما الأَعمالُ بالنِّيّاتِ، وإنَّما لِكُلِّ امرِئٍ ما نَوى**»[99] فيهِ أيضًا مُتَعَلَّقٌ لهم. وقالوا: ونَهيُهُ تعالى عن سَبِّ آلِهتِهِم لِئلّا يُسَبَّ اللهُ تعالى ليسَ مِن هذا البابِ؛ لأَنَّهُ لا تُهمَةَ فيهِ لِمُؤمِنٍ ولا تَضييقَ عليهِ، وكما تُتَّقى الذَّريعَةُ إلى تَحليلِ ما حَرَّمَ اللهُ فكذلكَ يَنبَغي أن يُتَّقى تَحريمُ ما أَحَلَّ اللهُ، فكِلا الطَّرَفَيْنِ ذَميمٌ، وأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وحَرَّمَ الرِّبا، والرِّبا مَعلومٌ، فما لَيسَ مِن الرِّبا فهو من البَيْعِ.

والكلامُ في هذهِ المَسأَلَةِ لِلطّائفتَيْنِ والاحتِجاجُ لِلفَريقَيْنِ يَتَّسِعُ مجالُهُ ويَصُدُّنا عن مَقصودِنا. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 313-315)*

﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (الأنعام: 121)

• رَوى البُخارِيُّ عن مُحَمَّدِ بنِ أَبي بَكرٍ، قالَ: أَخبَرَنا فُضَيْلُ بنُ سُلَيمانَ، قالَ: أَخبَرَنا موسى، قالَ: حدَّثَني سالِمُ بنُ عَبدِ اللهِ عن عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَقِيَ زَيْدَ بنَ عَمرِو بنِ نُفَيْلٍ بِأَسفَلِ بَلدَحٍ قَبلَ أن يَنزِلَ على

(97) يُنظَر: الأُمّ: 5/ 245، و247.

(98) رَوى عبدُ الرَّزّاقِ في (المُصَنَّف)، واللَّفظُ لَهُ: ح14647، و14648، والبيهقيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 5/ 349، مِن طريقِ ابنِ سيرينَ أَنَّ أُبَيَّ بنَ كَعبٍ تَسَلَّفَ مِن عُمَرَ عَشرَةَ آلافٍ، فبَعَثَ إليهِ أُبَيٌّ مِن تَمرَتِهِ، وكانَ مِن أَطيَبِ أَهلِ المدينةِ تَمرةً، وكانَت تَمرتُهُ تُبَكِّرُ، فرَدَّها عَلَيهِ عُمَرُ، فقالَ أُبَيٌّ: "لا حاجَةَ لي في شَيْءٍ مَنَعَكَ تَمرَتي". فقَبِلَها عُمَرُ، فقالَ: "إنَّما الرِّبا على مَن أَرادَ أن يُرْبِيَ ويُنسِئَ". وقالَ البيهقيُّ عقِبَهُ: "هذا مُنقَطِعٌ".

(99) رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح1، كِتاب بَدْءِ الوَحيِ، باب (كَيفَ كانَ بَدْءُ الوَحيِ إلى رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)، ومُسْلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4904، كِتاب الإمارَة، باب (قوله صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «إنَّما الأعمالُ بِالنِّيَّةِ»، وأَنَّهُ يَدخُلُ فيهِ الغَزوُ وغَيرُهُ من الأَعمال).

النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ الوَحيُ، فقُدِّمَتْ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ سُفرَةٌ، أَو قَدَّمَها إليهِ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فأَبى أَن يَأكُلَ منها، ثُمَّ قالَ زَيْدٌ: إنِّي لَسْتُ آكُلُ ما تَذبَحونَ على أَنصابِكُم، ولا آكُلُ إلّا ما ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عليهِ(100). . .

وفيهِ سُؤالٌ، يُقالُ: كيفَ وَفَّقَ اللهُ زَيدًا إلى تَركِ أَكلِ ما ذُبِحَ على النُّصُبِ وما لَم يُذكَرِ اسْمُ اللهِ عليهِ، ورسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ أَوْلى بِهذِهِ الفَضيلَةِ في الجاهِلِيَّةِ؟. . .

فالجَوابُ مِن وَجهَيْنِ:

أَحدُهُما: أَنَّهُ ليسَ في الحَديثِ، حينَ لَقِيَهُ بِبَلدَحٍ فَقُدِّمَتْ إليهِ السُّفرَةُ، أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَكَلَ منها، وإنَّما في الحَديثِ أَنَّ زيدًا قالَ حينَ قُدِّمَتِ السُّفرَةُ: لا آكُلُ مِمّا لَم يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عليهِ.

الجَوابُ الثّاني: أَنَّ زيدًا إنَّما فَعَلَ ذلكَ بِرَأيٍ رَآهُ لا بِشَرعٍ مُتَقَدِّمٍ، وإنَّما تَقَدَّمَ شَرعُ إبراهيمَ بِتحريمِ المَيْتَةِ لا بِتَحريمِ ما ذُبِحَ لِغَيرِ اللهِ، وإنَّما نَزَلَ تَحريمُ ذلكَ في الإسلامِ. وبعضُ الأُصوليِّينَ يَقولونَ: الأَشياءُ قبلَ وُرودِ الشَّرعِ على الإباحةِ. فإن قُلْنا بِهذا وقُلْنا إنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ يَأكُلُ مِمّا ذُبِحَ على النُّصُبِ فإنَّما فَعَلَ أَمرًا مُباحًا، وإن كانَ لا يَأكُلُ منها فلا إشكالَ. وإن قُلْنا أَيضًا إنَّها ليسَتْ على الإباحَةِ ولا على التَّحريمِ، وهو الصَّحيحُ، فالذَّبائحُ خاصَّةً لها أَصلٌ في تَحليلِ الشَّرعِ المُتقَدِّمِ، كالشّاةِ والبَعيرِ ونحوِ ذلكَ مِمّا أَحَلَّهُ اللهُ تَعالى في دِينِ مَن كانَ قَبْلَنا، ولَم يَقدَحْ في ذلكَ التَّحليلِ المُتقَدِّمِ ما ابتَدَعوهُ، حَتّى جاءَ الإسلامُ وأَنزَلَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾؛ أَلا تَرى كيفَ بَقِيَتْ ذَبائحُ أَهلِ الكِتابِ عِندَنا على أَصلِ التَّحليلِ بِالشَّرعِ المُتَقَدِّمِ، ولَم يَقدَحْ في التَّحليلِ ما أَحدَثوهُ من الكُفرِ وعِبادَةِ الصُّلبانِ؟ فكذلكَ كُلُّ ما ذَبَحَهُ أَهلُ الأَوثانِ مُحَلًّا بِالشَّرعِ المُتَقَدِّمِ حَتّى خَصَّهُ القُرآنُ بِالتَّحريمِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 359-363)

(100) يُنظَر: صَحيحُ البُخارِيّ: ح3826، كتاب مَناقِب الأنصار، باب (حَديث زَيدِ بنِ عَمرِو بنِ نُفَيْل).

﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ (الأنعام: 122)

• قَولُهُ تَعالَى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾، هوَ عَمّارُ بنُ ياسِرٍ(101). وقيلَ: نَزَلَتْ في عُمَرَ بنِ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ، ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، هوَ أبو جَهْلٍ، فيهِما نَزَلَتْ(102). *(التَّعريفُ والإعلام: 56-57)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(المائدة: 116)**

﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ (الأنعام: 128)

• قَولُ كُثَيِّرٍ:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحيحَةٍ ... وَرِجْلٍ رَمى فيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ(103)

أَجازَ بَعضُ النَّحْوِيِّينَ في (رِجْلٍ صَحيحَةٍ): رِجْلًا صَحيحَةً، على أنَّها حالٌ مُوَطَّأَةٌ بالنَّعتِ، مثل قولِهِ تعالى: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ (الأحقاف: 12)؛ لأنَّ الحالَ مِن النَّكِرَةِ غَيرُ مُمتَنِعٍ مِن حيثُ كانَ الاسْمُ الأَوَّلُ نَكِرَةً... وقالوا: هيَ حالٌ من المُضافِ إليهِ؛ لأنَّ الحالَ من المُضافِ إليهِ كَثيرٌ، نحو قولِهِ:

كَأَنَّ حَوامِيَهُ مُدْبِرًا(104)

(101) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 8/ 22، عن عِكرِمَةَ، فهوَ مُرسَلٌ ضَعيفٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 161-163.

(102) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 8/ 22، عن الضَّحّاكِ، فهوَ مُرسَلٌ ضَعيفٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 161-163، والدَّخيل مِن أسبابِ التَّنزيل: 145-146. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ: 3/ 330: "زَعَمَ بَعضُهُم أنَّ المُرادَ بِهذا المَثَلِ رَجُلانِ مُعَيَّنانِ؛ فقيلَ: عُمَرُ بنُ الخَطّابِ هو الذي كانَ مَيْتًا فأَحياهُ اللهُ وجَعَلَ لَهُ نُورًا يَمشي بهِ في النّاسِ؛ وقيلَ: عَمّارُ بنُ ياسِرٍ. وأَمّا الذي في الظُّلُماتِ ليسَ بِخارِجٍ منها: أبو جَهلٍ عَمْرُو بنُ هِشامٍ لَعَنَهُ اللهُ. والصَّحيحُ أنَّ الآيَةَ عامَّةٌ يَدخُلُ فيها كُلُّ مُؤمِنٍ وكافِرٍ".

(103) البيتُ في (ديوان كُثَيِّر عَزَّة): 99. ويُنظَر: الكِتاب: 1/ 433، والمُقتَضَب: 4/ 290.

(104) شَطْرُ بيتٍ لِلنّابِغَةِ الجَعدِيِّ، وهو في ديوانِهِ: 20، على النَّحوِ الآتي:

وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّ الحالَ من المُضافِ إليهِ لا يَجوزُ على الإطلاقِ؛ لأنَّها مَفعولٌ فيها، فهيَ كالظَّرْفِ والمَفعولِ، فلا بُدَّ لَها مِن عامِلٍ يَعمَلُ فيها، ولا يَجوزُ أن يَعمَلَ فيها مَعْنى الإضافَةِ لأنَّهُ أضعَفُ مِن لامِ الإضافَةِ، ولامُ الإضافَةِ لا يَعمَلُ مَعناها في ظَرفٍ ولا حالٍ، فمَعناها، إذا لَم يُلفَظْ بِها، أضعَفُ وأجدَرُ ألّا يَعمَلَ. لَو قُلْتَ: هذا غُلامُ هِندٍ ضاحِكَةً، لَم يَجُزْ، لِما ذَكَرْنا.

فإن قُلْتَ: يَعمَلُ فيها ما يَعمَلُ في (غُلام) المُضافِ، فهوَ مُحالٌ؛ لأَنَّ (ضاحِكَةً) مِن صِفَةِ (هِنْد) لا مِن صِفَةِ الـ(غُلام)، فبَطَلَ مِن كُلِّ وجهٍ.

ولكِنَّهُ يَجوزُ الحالُ مِن المُضافِ إليهِ إذا كانَ في المُضافِ مَعْنى الفِعلِ، نحو: هذا ضارِبُ هِندٍ قائمَةً، أو أعجَبَني خُروجُها راكِبَةً، نحو قولِهِ تعالى: ﴿ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾؛ لأنَّ ما في المُضافِ مِن مَعنى الفِعلِ واقِعٌ على المُضافِ إليهِ وعامِلٌ في ما هو حالٌ منهُ، بِخِلافِ الـ(غُلام) ونَحوِهِ مِمّا ليسَ فيهِ مَعنى فِعلٍ.

وقد يَجوزُ أيضًا الحالُ من المُضافِ إليهِ، نحو: رأَيْتُ وَجهَ هِندٍ قائمَةً؛ لأَنَّ البَعضَ يَجري عليهِ حُكمُ الكُلِّ، فيعملُ في الحالِ ما يعملُ في البَعضِ مِن حَيثُ أجرَوا البَعضَ مجرى الكُلِّ في قولِهِ: ذَهَبَتْ بَعضُ أصابِعِهِ، وشَرِقَتْ صَدرُ القَناةِ، وتَواضَعَتْ سُورُ المَدينَةِ، وهوَ كَثيرٌ. فعَلى هذا جاءَ:

كَأَنَّ حَوامِيَهُ مُدْبِرًا

(نَتائجُ الفِكر: 244-245)

﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ **(الأنعام: 136)**

كَأَنَّ حَوافِرَهُ مُدْبِرًا خُضِبْنَ وَإِنْ كانَ لَمْ يُخْضَبِ

أَمّا الصِّيغَةُ التي ذَكَرَها السُّهَيْلِيُّ فقد وَرَدَتْ في: أمالي ابنِ الشَّجَرِيِّ: 1/ 24، و233، و238، و3/ 96، وخِزانَة الأدَب: 3/ 161.

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا﴾ الآيَة، هُم حَيٌّ مِن خَولانَ يُقالُ لَهُم الأَديمُ، فكانَ لَهُم صَنَمٌ يُقالُ لَهُ (عم أنس)، فكانوا يَجعَلونَ لَهُ نَصيبًا. فإذا وقَعَ في النَّصيبِ الذي لِلَّهِ شَيْءٌ رَدُّوهُ إلى عم أنس وقالوا: هوَ إلهٌ ضَعيفٌ، وإذا وقَعَ في نَصيبِ عم أنس شَيْءٌ مِن النَّصيبِ الآخَرِ قالوا: دَعوهُ فإنَّ اللهَ غَنِيٌّ عنهُ وهو إلهٌ قَوِيٌّ. ذَكَرَ هذا المَعْنى عَنهُم ابنُ إسحاقَ[105].

(التَّعريفُ والإعلام: 57)

﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ﴾ **(الأنعام: 139)**

• قَولُهُ تَعالَى: ﴿خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ﴾، وفيهِ مِن الفِقهِ الزَّجْرُ عن التَّشَبُّهِ بِهِم في تَخصيصِهِم الذُّكورَ دونَ الإناثِ بالهِباتِ. رَوَتْ عَمْرَةُ عن عائشَةَ عن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أَنَّهُ قالَ: «**يَعْمِدُ أَحَدُكُم إلى المالِ، فيَجعَلُهُ عِندَ ذُكورِ وَلَدِهِ. إنْ هذا إلاّ كَما قالَ تَعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا﴾**». رَواهُ البُخارِيُّ في (التّاريخ) مِن حَديثِ سُلَيمانَ بنِ حَجّاجٍ[106]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 382)*

﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ **(الأنعام: 148)**

• حَسُنَ العَطفُ... وإن لَم يُؤَكَّدْ... في قَولِهِ تَعالَى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ مِن أَجلِ الفَصلِ بِـ(لا) النّافِيَةِ[107]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 438)*

---

(105) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 1/ 125، واسمُ الصَّنَم فيها هوَ (عُميانِس).

(106) أَخرَجَهُ البُخارِيُّ في (كِتاب التّاريخ الكَبير): 4/ 7، مَوقوفًا على عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عنها مِن قَولِها، لا مَرفوعًا إلى النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ كما يُفهِمُ كَلامُ السُّهَيْلِيِّ.

(107) في (الدُّرّ المَصون): 5/ 210: "قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾، عَطَفَ على الضَّميرِ المرفوعِ المُتَّصِلِ، ولم يَأتِ هُنا بتَأكيدٍ بِضَميرِ رَفعٍ مُنفَصِلٍ، ولا فاصِلَ بينَ المُتَعاطِفَيْنِ، اكتِفاءً بِوُجودِ (لا) الزّائدَةِ لِلتَّأكيدِ فاصِلَةً بينَ حرفِ العَطفِ والمَعطوفِ، وهذا على قَواعِدِ البَصريِّينَ. وأمّا الكوفيُّونَ فلا يَشترطونَ شَيئًا من ذلكَ".

﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ (الأنعام: 151)، يُراجَع: (النّساء: 11-12)

﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (الأنعام: 160)، يُراجَع: (الإسراء: 23)

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: 162-163)، يُراجَع: (سورة الكوثر)

تَفْسيرُ سُورَةِ الأَعْراف

﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ **(الأعراف: 4)**

• أمّا الفاءُ فهيَ مَوضوعَةٌ لِلتَّعقيبِ، وقد تَكونُ لِلتَّسبيبِ والتَّرتيبِ، وهُما راجِعانِ إلى مَعْنى التَّعقيبِ؛ لأَنَّ الثّانِيَ بَعدَهُما أَبَدًا إنَّما يَجيءُ في عَقِبِ الأَوَّلِ.

والتَّسبيبُ نَحوُ: ضَرَبْتُهُ فبَكى، والتَّرتيبُ مِثلُ قولِهِ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾، دَخَلَت الفاءُ لِترتيبِ اللَفظِ؛ لأَنَّ الهَلاكَ يَجِبُ تَقديمُهُ في الذِّكرِ، لأَنَّ الاهتِمامَ بِهِ أَوْلى، وإن كانَ مَجيءُ البَأْسِ قَبلَهُ في الوُجودِ[1]. ومِثلُهُ:

إنَّ مَـنْ سـادَ ثُـمَّ سـادَ أَبـوهُ ثُـمَّ قَـدْ سـادَ بَـعْـدَ ذَلِـكَ جَـدُّهُ[2]

دَخَلَتْ (ثُمَّ) لِتَرتيبِ الكَلامِ، لا لِتَرتيبِ المَعنى في الوُجودِ.

---

(1) عَقَّبَ ابنُ القَيِّم على كَلام السُّهَيْلِيِّ هذا بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 340-341: "وعِندي في الآيَةِ تَقديرانِ آخَرانِ أَحسَنُ مِن هذا. أَحَدُهُما: أن يَكونَ المُرادُ بِالإهلاكِ إرادَةَ الهَلاكِ، وعَبَّرَ بِالفِعلِ عن الإرادَةِ، وهوَ كثيرٌ، فتَرَتَّبَ مَجيءُ البَأسِ على الإرادَةِ تَرتُّبَ المُرادِ على الإرادَةِ. والثّاني، وهوَ أَلطَفُ: أن يَكونَ التَّرتيبُ تَرتيبَ تَفصيلٍ على جُملَةٍ؛ فذَكَرَ الإهلاكَ، ثُمَّ فصَّلَهُ بِنوعَيْنِ، أحدُهُما: مَجيءُ البَأسِ بَياتًا، أي: لَيْلًا، والثّاني: مَجيئُهُ وَقتَ القائلَةِ. وخَصَّ هذَيْنِ الوَقتَيْنِ لأَنَّهُما وَقتُ راحَتِهِم وطُمَأنينَتِهِم، فجاءَهُم بَأسُ اللهِ أَسكَنَ ما كانوا وأَروَحَهُ في وَقتِ طُمَأنينتِهِم وسُكونِهِم، على عادَتِهِ سُبحانَهُ في أَخذِ الظّالم في وَقتِ بُلوغِ آمالِهِ وفَرَحِهِ ورُكونِهِ إلى ما هوَ فيهِ. وكذلكَ قَولُهُ تَعالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ (يونس: 24). والمقصودُ أَنَّ التَّرتيبَ هُنا تَرتيبُ التَّفصيلِ على الجُمَلِ، وهو تَرتيبٌ عِلمِيٌّ لا خارِجِيٌّ؛ فإنَّ الذِّهنَ يَشعُرُ بِالشَّيْءِ جُملَةً أَوَّلًا ثُمَّ يَطلُبُ تَفصيلَهُ بعدَ ذلكَ، وأَمّا في الخارجِ فلَم يَقَعْ إلّا مُفَصَّلًا. فتأَمَّلْ هذا المَوضِعَ الذي خَفِيَ على كَثيرٍ مِن النّاسِ حَتّى ظَنَّ أَنَّ التَّرتيبَ في الآيَةِ كتَرتيبِ الإخبارِ، أي: إنّا أَخبَرْناكُم بِهذا قَبلَ هذا".

(2) البيتُ لأَبي نُواس. يُنظَر: ديوانُ أَبي نُواس: 205، وهَمعُ الهَوامِع: 5/ 236، وخِزانَةُ الأَدَب: 11/ 37. ويُنظَرُ كَلامُ ابنِ العَرَبِيِّ شَيْخِ السُّهَيْلِيِّ على هذا البيتِ في كِتابِهِ (المَحصولُ في أُصولِ الفِقْه): 40.

وأمّا قَولُهُ تَعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ (النَّحل: 98) فالفاءُ على أصلِها من التَّعقيبِ، وإن كانَتِ الاستِعاذَةُ قبلَ القِراءَةِ، إلّا أنَّ العَرَبَ تُعَبِّرُ بالفِعلِ عن ابتِدائهِ تارَةً، وتُعَبِّرُ بهِ عن انتِهائهِ والفَراغِ منهُ أُخرى، فعَلى هذا يَكونُ مَعنى ﴿قَرَأْتَ﴾ في الآيَةِ أي: شَرَعْتَ في القِراءَةِ وأَخَذْتَ في أسبابِها[3].

(نَتائجُ الفِكرِ: 196-197)

﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ **(الأعراف: 26)**

• قَولُهُ [أي: كَعْب بن مالِكٍ في يَومِ الخَندَقِ]:

تِلْكُم مَعَ التَّقْوى تَكُونُ لِبَاسَنا[4]

مِن أجوَدِ الكَلامِ وأملَحِ الالتِفاتاتِ؛ لأنَّهُ انتَزَعَهُ مِن قَولِ اللهِ تَعالَى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾. وقالَ الشّاعِرُ:

إنّي كَأنّي أرى مَن لا وَفاءَ بِهِ وَلا أَمانَةَ وَسْطَ القَوْمِ عُرْيانا[5]

ومَوضِعُ الإجادَةِ والإحسانِ مِن قَولِ كَعبٍ أنَّهُ جَعَلَ لِباسَ الدِّرعِ تَبَعًا لِلِباسِ

---

(3) عَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على كَلامِ السُّهَيْليّ على هذهِ الآيَةِ بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 341-342: "وأمّا قَولُهُ تَعالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾، فعَلى ما ذَكَرْنا مِن التَّعبيرِ عن إرادَةِ الفِعلِ بالفِعلِ، هذا هوَ المَشهورُ. وفيهِ وَجهٌ أَلطَفُ مِن هذا، وهو أنَّ العَرَبَ تُعَبِّرُ بالفِعلِ عن ابتِداءِ الشُّروعِ فيهِ تارةً، وتُعَبِّرُ بِهِ عن انتِهائهِ تارةً، فيقولونَ: فَعَلْتُ، عندَ الشُّروعِ، و: فَعَلْتُ، عندَ الفَراغِ، وهذا استِعمالٌ حَقيقِيٌّ. وعلى هذا، فيكونُ مَعْنى: ﴿قَرَأْتَ﴾ في الآيَةِ ابتِداءَ الفِعلِ، أي: إذا شَرَعْتَ وأَخَذْتَ في القِراءَةِ فاستَعِذْ، فالاستِعاذَةُ مُرَتَّبَةٌ على الشُّروعِ الذي هوَ مَبادِئُ الفِعلِ ومُقَدِّمَتُهُ وطليعتُهُ".

(4) شَطرُ بَيتٍ، والبَيتُ مِن قَصيدَةٍ لَهُ في يَومِ الخَندَقِ ذَكَرَها ابنُ هِشامٍ في (السِّيرَة النَّبَوِيَّة): 3/ 364، والبيتُ كامِلًا على النَّحوِ الآتي:

تِلْكُم مَعَ التَّقْوى تَكُونُ لِبَاسَنا يَوْمَ الهِياجِ وَكُلَّ ساعَةِ مَصْدَقِ

وهوَ في (ديوان كَعبِ بنِ مالِك): 195.

(5) البيتُ لِسَوّارِ بنِ مُضَرَّبٍ، وهوَ في كِتابِ (النَّوادِرِ في اللُّغَة): 232-233، مَعزُوًّا إليهِ.

التَّقوى؛ لأنَّ حَرفَ (مَعَ) تُعطي في الكَلامِ أنَّ ما بَعدَهُ هوَ المَتبوعُ وليسَ بِتابِعٍ.
(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 375-376)

ويُراجَعُ أيضًا: (النِّساء: 11-12)

﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ (الأعراف: 30)، يُراجَع: (هود: 66-67)

﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾ (الأعراف: 38)، يُراجَع: (الإسراء: 23)

﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (الأعراف: 44)

• لا يَجوزُ إقامَةُ النَّعتِ مقامَ المنعوتِ، فتقولَ: جاءَني طَويلٌ، ورَأيْتُ شَديدًا، وخَفيفًا. وامتِناعُ ذلكَ لِوَجهَيْنِ؛ أحدُهُما: احتِمالُهُ الضَّميرَ، فإذا حُذِفَ المنعوتُ لَم يَبقَ لِلضَّميرِ ما يَعودُ عليهِ؛ والثّاني: عُمومُ الصِّفَةِ، فلا يُدرى المَوصوفُ بِها ما هوَ؟

فإن أجرَيْتَ الصِّفَةَ مجرى الاسمِ، مثل: جاءَني الفَقيهُ، وجالَسْتُ العالِمَ، خَرَجَ عن الأصلِ المُمتَنِعِ وصارَ كسائِرِ الأسماءِ. وإن جِئتَ بِفِعلٍ مُختَصٍّ بِنوعٍ من الأسماءِ وأعمَلْتَهُ في نَعتٍ مُختَصٍّ بِذلكَ النَّوعِ كانَ حَذفُ المَنعوتِ حَسَنًا، كقولِكَ: أكَلْتُ طَيِّبًا، ولَبِسْتُ لَيِّنًا، ورَكِبْتُ فارِهًا، ونحوٌ مِن هذا: أقَمْتُ طَويلًا، وسِرْتُ سَريعًا؛ لأنَّ الفِعلَ يَدُلُّ على المَصدَرِ وكَثرَةِ الزَّمانِ[6]، فجازَ حَذفُ المَنعوتِ هاهُنا لِدَلالَةِ الفِعلِ عليهِ[7].

---

(6) العِبارةُ فيها بَعضُ الإبهامِ، والمقصودُ أنَّ الفِعلَ يَدُلُّ على مَصدَرِهِ، وكذلِكَ على زَمَنِهِ.

(7) سَبَقَ ابنُ جِنّي السُّهَيْلِيَّ في الكَلامِ على هذهِ المَسأَلَةِ، إذ قالَ في (الخَصائص): 2/ 366: "قَد حُذِفَ المَوصوفُ وأُقيمَتِ الصِّفَةُ مقامَهُ، وأكثرُ ذلكَ في الشِّعرِ. وإنَّما كانَتْ كَثرتُهُ فيهِ دونَ النَّثرِ مِن حيثُ كانَ القِياسُ يَكادُ يَحظُرُهُ؛ وذلكَ أنَّ الصِّفَةَ في الكَلامِ على ضَربَيْنِ: إمّا لِلتَّخليصِ والتَّخصيصِ، وإمّا لِلمَدحِ والثَّناءِ، وكِلاهُما مِن مَقاماتِ الإسهابِ والإطنابِ لا مِن مَظانِّ الإيجازِ والاختِصارِ. وإذا كانَ كذلكَ لَم يَلِقِ الحَذفُ بِهِ ولا تَخفيفُ اللَّفظِ منهُ، هذا مَعَ ما يَنضافُ إلى ذلكَ مِن الإلباسِ وضِدِّ البَيانِ؛ ألا تَرى أنَّكَ إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِطَويلٍ، لَم يَستَبِن مِن ظاهِرِ هذا اللَّفظِ أنَّ المَمرورَ بِهِ إنسانٌ دونَ رُمحٍ أو ثَوبٍ أو نَحوِ ذلكَ؟ وإذا كانَ كذلكَ كانَ حَذفُ المَوصوفِ إنَّما هوَ مَتى قامَ الدَّليلُ عليهِ أو شَهِدَتِ الحالُ بِهِ، وكُلَّما استَبهَمَ

وقَريبٌ منهُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ (الصافّات: 113)، لِدَلالَةِ الذُّرِّيَّةِ على المَوصوفِ بِالصِّفَةِ.

وإن كانَ في كَلامِكَ حُكمٌ مَنوطٌ بِصِفَةٍ اعتَمَدَ الكلامُ على تلكَ الصِّفَةِ واستَغنى عن ذِكرِ المَوصوفِ، كقولِكَ: مُؤمِنٌ خَيْرٌ مِن كافِرٍ، وغَنِيٌّ أحظى مِن فَقيرٍ، والمُؤمِنُ لا يَفعَلُ كذا، و﴿لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، و«**الكافِرُ يأكُلُ في سَبعَةِ أَمعاءٍ**»[8].

(نتائجُ الفِكر: 164-165)

﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾
(الأعراف: 57)

• أمّا كَونُهُ [أي: (كُلّ)] مُضافًا غيرَ تَوكيدٍ، فحَقُّهُ أن يكونَ مُضافًا إلى اسمٍ مَنكورٍ شائعٍ في الجِنسِ مِن حَيثُ اقتضى الإحاطَةَ... فإن أَضَفْتَهُ إلى جِنسٍ مُعَرَّفٍ بِالألِفِ واللامِ، كقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾، حَسُنَ ذلكَ؛ لأنَّ الألِفَ واللامَ لِلجِنسِ لا لِلعَهدِ، ولو كانَتْ لِلعَهدِ لَقَبُحَ، كقولِكَ: خُذْ مِن كُلِّ

المَوصوفُ كانَ حَذفُهُ غيرَ لائقٍ بِالحَديثِ". وحاوَلَ ابنُ القَيِّمِ تَقنينَ حَذفِ المَوصوفِ وإقامَةِ الصِّفَةِ مقامَهُ، فجَعَلَ لِذلكَ شَرطَيْنِ ذكَرَهُما في (بَدائع الفَوائد): 3/ 875، بِقَولِهِ: "إنَّ حَذفَ المَوصوفِ وإقامَةَ الصِّفَةِ مقامَهُ إنَّما يَحسُنُ بِشَرطَيْنِ؛ أن تَكونَ الصِّفَةُ خاصَّةً، يُعلَمُ ثُبوتُها لِذلكَ المَوصوفِ بِعَينِهِ لا لِغَيرِهِ؛ الثّاني: أن تكونَ الصِّفَةُ قد غَلَبَ استِعمالُها مُفرَدَةً على المَوصوفِ، كالبَرِّ والفاجِرِ، والعالِمِ والجاهِلِ، والمُتَّقي، والرَّسولِ، والنَّبِيِّ، ونحوِ ذلكَ مِمّا غَلَبَ استِعمالُ الصِّفَةِ فيهِ مُجَرَّدَةً عن الموصوفِ، فلا يَكادُ يَجيءُ ذِكرُ المَوصوفِ مَعَها... وبِدونِ ذلكَ لا يَحسُنُ الاقتِصارُ على الصِّفَةِ؛ فلا يَحسُنُ أن تَقولَ: جاءَني طَويلٌ، ورأَيْتُ جَميلًا، أو قَبيحًا، ولا تَقول: سَكَنْتُ في قَريبٍ، تُريدُ: في مَكانٍ قَريبٍ، معَ دَلالَةِ السُّكنى على المَكانِ".

(8) جُزءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح5393، و5394، و5395، و5396، و5397، كِتاب الأَطعِمَة، باب (المُؤمِنُ يَأكُلُ في مِعًى واحِد)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لَهُ: ح5340، و5341، و5342، و5343، و5344، و5345، و5346، كِتاب الأَطعِمَة، باب (المُؤمِنُ يَأكُلُ في مِعًى واحِدٍ، والكافِرُ يَأكُلُ في سَبعَةِ أمعاء)، وهوَ أنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ: «الكافِرُ يَأكُلُ في سَبعَةِ أَمعاءٍ، والمُؤمِنُ يَأكُلُ في مِعًى واحِدٍ».

الثَّمَراتِ التي عِندَكَ والتي مِن شَأنِها كذا؛ لأَنَّها إذا كانَتْ جُملَةً معرفَةً مَعهودَةً وأَرَدتَّ مَعنى الإحاطَةِ فيها فالأَحسَنُ أن تأتِيَ بِالكَلام على أصلِهِ، فتُؤَكِّدَ المعرِفَةَ بِـ(كُلّ) فتقولَ: خُذْ مِن الثَّمَراتِ كُلِّها؛ لأَنَّكَ لَم تُضطَرَّ إلى إخراجِها عن التَّوكيدِ كما اضطُرِرْتَ في النَّكِرَةِ حينَ قُلْتَ: لَقيتُ كُلَّ رَجُلٍ؛ لأَنَّ النَّكرَةَ لا تُؤَكَّدُ، وهيَ أيضًا شائعَةٌ في الجِنسِ...

فإن قيلَ: فإذا استَوى الأمرانِ في قولِهِ: كُلْ مِن كُلِّ الثَّمَراتِ، وكُلْ مِن الثَّمَراتِ كُلِّها، فما الحِكمَةُ في اختِصاصِ أَحَدِ الجائزَيْنِ بِأن يكونَ مِن نَظمِ القُرآنِ دونَ الآخَرِ؟

قُلْنا: لَو كانَ هذا السُّؤالُ مِن كَلامٍ غيرِ هذا الكَلامِ العَزيزِ لَم يُحفَلْ بِهِ؛ لأَنَّ الفَصيحَ يتكلَّمُ بِما شاءَ من الوُجوهِ الجائزاتِ ولا اعتِراضَ عليهِ، ولكِنَّ الكَلامَ الإلهيَّ والنَّظمَ المُعجِزَ الخارِقَ لِلعاداتِ يَقتَضي حِكمَةً ومَزيدَ فائدَةٍ في اختِصاصِ أَحَدِ الوَجهَيْنِ دونَ الآخَرِ.

أَمّا قولُهُ تَعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾، فَـ(مِنْ) ها هُنا لِبَيانِ الجِنسِ لا لِلتَّبعيضِ، والمَجرورُ في مَوضِعِ المَفعولِ لا في مَوضِعِ الظَّرفِ، إنَّما يُريدُ الثَّمَراتِ بِأَنفُسِها لا أَنَّهُ أخرَجَ منها شيئًا، وأَدخَلَ (مِن) لِبيانِ الجِنسِ كُلِّهِ.

ولَو قالَ: أخرَجْنا بِهِ مِن الثَّمَراتِ كُلِّها، لَقيلَ: أَيَّ شَيءٍ أخرَجَ منها؟ وذَهَبَ الوَهمُ إلى أَنَّ المَجرورَ في مَوضِعِ ظَرفٍ، وأَنَّ مَفعولَ (أَخرَجْنا) في ما بَعْدُ. ولَم يُتَوَهَّمْ ذلكَ معَ تَقديمِ (كُلّ)؛ لِعِلمِ المُخاطَبِينَ أَنَّ (كُلًّا) إذا تقدَّمَت تَقتَضي الإحاطَةَ بِالجِنسِ، وإذا تَأَخَّرَتْ وكانَت تَوكيدًا اقتَضَتِ الإحاطَةَ بِالمُؤَكَّدِ خاصَّةً، جِنسًا شائعًا كانَ أو مَعهودًا مَعروفًا.

وأَمّا قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ (النَّحل: 69)، ولَم يَقُلْ: مِن الثَّمَراتِ كُلِّها، ففيها الحِكمَةُ التي في الآيَةِ قَبلَها، ومَزيدُ فائدَةٍ وهوَ أَنَّهُ قد تَقَدَّمَ في النَّظمِ قولُهُ: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ﴾ (النَّحل: 67)، لأَنَّ الأَلِفَ واللامَ إنَّما تَرُدُّكَ إلى المَعهودِ عِندَكَ، أو المُتقَدِّمِ في الخِطابِ، فكانَ الابتِداءُ بِـ(كُلّ)

أَحْصَنَ لِلمَعْنى، وأَجمَعَ لِلجِنسِ، وأَرفَعَ لِلَّبْسِ، وأَبدَعَ في النَّظمِ المُعجِزِ لِذَوي الألبابِ، واللهُ المُوفِّقُ لِلصَّوابِ. *(نَتائجُ الفِكر: 216-218)*

﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ (الأعراف: 58)

• النُّوقُ النُّكُدُ: الغَزيراتُ اللَّبَنِ[9]. وأَحسَبُهُ مِن الأَضدادِ؛ لأَنَّهُ قَد يُقالُ أَيضًا: نَكِدَ لَبَنُها، إذا نَقَصَ، قالَهُ صاحِبُ (العَيْنِ)[10]. والصَّحيحُ عندَ أكثَرِهِم أَنَّ (النُّكُدَ) هيَ القَليلاتُ اللَّبَنِ، مِن قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾، وأَنَّ (المُكُدَ)، بِالميمِ، هيَ الغَزيراتُ اللَّبَنِ[11]؛ قالَ ابنُ سِراجٍ: لأَنَّهُ مِن: مَكَدَ في المَكانِ، إذا أَقامَ فيهِ[12]. وقد يُقالُ أَيضًا: (نَكِدَ) في مَعْنى (مَكَدَ)، أَي: ثَبَتَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 284)*

﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ﴾ (الأعراف: 70)

• قَولُهُ في أَبي ذَرٍّ: «**رَحِمَ اللهُ أَبا ذَرٍّ؛ يَمْشي وَحْدَهُ، ويَموتُ وَحْدَهُ**»[13]، أَي: يَموتُ مُنفَرِدًا.

وأَكثَرُ ما تُستَعمَلُ هذهِ الحالُ [أَي: (وَحْدَهُ)] لِنَفيِ الاشتِراكِ في الفِعلِ، نحو: كَلَّمَني زَيْدٌ وَحْدَهُ، أَي: مُنفَرِدًا بِهذا الفِعلِ، وإن كانَ حاضِرًا مَعَهُ غَيرُهُ، أَي: كلَّمَني خُصوصًا. وكذلكَ لَو قُلْتَ: كلَّمْتُهُ مِن بَينِهِم وَحْدَهُ، كانَ مَعْناهُ: خُصوصًا، كما قَرَّرَ سيبَوَيْهِ[14].

---

(9) يُنظَر: لِسانُ العَرَب: 3/ 428.

(10) يُنظَر: كِتابُ العَيْن: 986.

(11) يُنظَر: لِسانُ العَرَب: 3/ 428.

(12) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 5/ 345.

(13) أَخرجَهُ الحاكِمُ في (المُستَدرَك): 3/ 50-51، عن عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ، وتَتِمَّتُهُ: «ويُبْعَثُ وَحْدَهُ». وقالَ عنهُ الحاكِمُ: "هذا حَديثٌ صَحيحُ الإسنادِ ولَم يُخرِجاهُ". وقالَ عنهُ الذَّهبيُّ في (التَّلخيص): "فيهِ إرسالٌ".

(14) قالَ سيبَوَيْهِ في (الكِتاب): 1/ 378: "وهو عندَ الخَليلِ كقَولِكَ: مرَرْتُ بِهِ خُصوصًا".

وأَمّا الذي في الحَديثِ فلا يَتَقَدَّرُ هذا التَّقديرَ؛ لأَنَّهُ من المُحالِ أن يَموتَ خُصوصًا، وإنَّما مَعناهُ: مُنفَرِدًا بِذاتِهِ، أي: على حِدَتِهِ، كما قالَ يونُسُ[15]. فقَولُ يونُسَ صالِحٌ في هذا المَوطِنِ، وتَقديرُ سيبَوَيْهِ لَهُ بِالخُصوصِ يَصلُحُ أن يُحمَلَ عليهِ في أكثَرِ المَواطِنِ.

وإنَّما لَم يَتَعَرَّفْ (وَحْدَهُ) بالإضافَةِ لأَنَّ مَعناهُ كمَعنى (لا غَير)، ولأَنَّها كلمَةٌ تُنْبِئُ عن نَفيٍ وعدَمٍ، والعَدَمُ ليسَ بِشَيءٍ فَضلًا عن أن يَكونَ مُتَعرِّفًا مُتَعَيِّنًا بِالإضافَةِ. وإنَّما لَم يُشتَقَّ منهُ فِعلٌ وإن كانَ مَصدَرًا في الظّاهِرِ لِما قَدَّمْناهُ من أَنَّهُ لَفظٌ يُنبِئُ عن عَدَمٍ ونَفْيٍ، والفِعلُ يَدُلُّ على حَدَثٍ وزَمانٍ، فكيفَ يُشتَقُّ مِن شيءٍ ليسَ بِحَدَثٍ؟ إنَّما هوَ عِبارَةٌ عن انتِفاءِ الحَدَثِ عن كُلِّ أَحَدٍ إلّا عن زَيْدٍ، مَثَلًا، إذا قُلْتَ: جاءَني زَيْدٌ وَحْدَهُ، أي: لَم يَجِئْ غَيرُهُ. وإنَّما يُقالُ: انعَدَمَ وانتَفى، بَعدَ الوُجودِ لا قَبلَهُ، لأَنَّهُ أَمرٌ مُتَجَدِّدٌ كالحَدَثِ.

وقد أَطنَبْنا في هذا العَرضِ وزِدْناهُ بَيانًا في مسأَلةِ (سُبحانَ اللهِ وبِحَمدِهِ) وشَرحِها. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 360-361)***

﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ﴾ (الأعراف: 75)، يُراجَع: (البقرة: 61)

﴿نَقُصُّ عَلَيۡكَ﴾ (الأعراف: 101)، يُراجَع: (النِّساء: 11-12)

﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ﴾ (الأعراف: 113)

• قَولُهُ تَعالى عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ﴾، وقَولُهُ تَعالى: ﴿وَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ (الأعراف: 120)، قيلَ: كانوا أَربَعَةً، هُم أَئِمَّةُ السَّحَرةِ وقُدوَتُهُم، وأَسماؤُهُم: عاذُور، وساتُور، وحَطْحَط، والمُصفى[16]. ذَكَرَهُم

(15) قالَ سيبَوَيْهِ في (الكِتاب): 1/ 378: "وجَعَلَ يونُسُ نَصبَ (وَحْدَهُ) كأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ على حِيالِهِ، فطَرَحْتَ (على)، فمِن ثَمَّ قالَ: هوَ مِثلُ (عِندَهُ)".

(16) قالَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المَنثور): 6/ 501: "وأَخرَجَ ابنُ أَبي حاتِمٍ عن ابنِ إسحاقَ قالَ:

الطَّبَرِيُّ[17]، والدّارقُطنيُّ[18]. وكانَ السَّحَرَةُ سَبعِينَ ألفًا، في ما ذَكَروا[19]، وقيلَ: دونَ ذلكَ، واللهُ أعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 57-58)*

﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ﴾ (الأعراف: 130)، يُراجَع: **(الكهف: 1-85)**

﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف: 132)

• ومِنها [أي: مِن أَدَواتِ الشَّرْطِ] ما يَكونُ اسمًا تارَةً وحَرفًا تارَةً، وهيَ (مَهْما)؛ تَكونُ اسمًا إذا عادَ عليها مُضمَرٌ، نحو قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾؛ وتكونُ حَرفًا، نحو قَولِ زُهَيرٍ:

ومَهْما تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِن خَليقَةٍ ... ولَوْ خالَها تَخْفى عَلى النّاسِ تُعْلَمِ[20]

هيَ ها هُنا حَرفٌ، لأَنَّها لا مَوضِعَ لها مِن الإعرابِ، فهيَ بِمَنزِلَةِ (إنْ)[21].

كانَ مِن رُؤوسِ السَّحَرَةِ الذينَ جَمَعَ فرعونُ لِموسى، في ما بَلَغَني: سابُور، وعاذُور، وحَطْحَط، ومُصْفى، أربَعَةٌ هُم الذينَ آمَنوا حينَ رَأَوا ما رَأَوا من سُلطانِ اللهِ، فآمَنَتْ مَعَهم السَّحَرَةُ جَميعًا".

(17) يُنظَر: تاريخُ الطَّبَرِيِّ: 1/ 408.

(18) يُنظَر: المُؤتَلِف والمُختَلِف: 3/ 1315.

(19) رَوى الطَّبَريُّ في تَفسيرِهِ: 9/ 19، عن ابنِ المُنذِرِ أَنَّهُم كانوا ثَمانينَ ألفًا، وعن ابنِ إسحاقَ أَنَّهُم كانوا خَمسَةَ عَشَرَ ألفَ ساحِرٍ، وعن عِكرِمَةَ أَنَّهُم كانوا سَبعِينَ، وعن كَعبٍ أَنَّهُم كانوا اثنَيْ عَشَرَ ألفًا. ويُنظَر: الدُّرُّ المَنثور: 6/ 497.

(20) البيتُ في (شَرح ديوانِ زُهَيْرِ بنِ أَبي سُلمى): 32.

(21) ذَكَرَ المُراديُّ في (الجَنى الدّاني): 611-612، اختيارَ السُّهَيليِّ حَرفِيَّةَ (مَهْما) في حالةٍ مُعَيَّنَةٍ، ورَدَّ قولَهُ بِقَولِهِ، بَعدَ أن ذَكَرَ أنَّ المَشهورَ في (مَهْما) أَنَّها اسمٌ مِن أسماءِ الشَّرطِ: "وزَعَمَ السُّهَيليُّ أنَّ (مَهْما) قَد تَخرُجُ عن الاسمِيَّةِ وتكونُ حَرفًا إذا لَم يَعُدْ عليها من الجُملَةِ ضَميرٌ... وهوَ قولٌ غَريبٌ. وقد حَكى خَطّابٌ الماردِيُّ عن بعضِهِم أَنَّها تكونُ حَرفًا بِمَعْنى (إنْ)". ورَدَّ ابنُ هِشامِ الأنصاريُّ في (مُغْني اللَّبيب): 1/ 627-628، احتِجاجَ السُّهَيليِّ على حَرفِيَّةِ (مَهْما) في بيتِ زُهَيرٍ بأَنَّها لا مَوضِعَ لها من الإعرابِ، فأَجابَ ابنُ هِشامٍ بِقَولِهِ إنَّها في بيتِ زُهَيرٍ المَذكورِ آنِفًا "إمّا خَبَرُ (تَكُنْ)، و(خَليقَة) اسمُها، و(مِن) زائدَةٌ لأنَّ الشَّرطَ غيرُ موجَبٍ عندَ أبي عليٍّ؛ وإمّا مبتَدَأٌ، واسمُ (تَكُنْ) ضَميرٌ راجِعٌ إليها، والظَّرفُ خَبَرٌ، وأَنَّثَ ضَميرَها

وقالَ الخَليلُ: هيَ مُركَّبةٌ مِن (ما) الشَّرطيَّةِ و(ما) التي تُزادُ في (أينَ ما) و(لَيتَ ما) و(مَتى ما)، فلَمّا استَثقَلوا الجَمعَ بَينَهُما قَلَبوا الألِفَ هاءً فقالوا: مَهْما[22].

فإذا تَأمَّلْتَ ما قالَهُ الخَليلُ فهِمْتَ العِلَّةَ التي مِن أَجلِها كانَت اسمًا مرَّةً وحَرفًا أُخرى؛ لأنَّكَ إذا غَلَّبْتَ حُكمَ الحَرفِ الزّائدِ الذي تَرَكَّبَ الاسمُ معَهُ كانَتْ حَرفًا، وإذا غَلَّبْتَ حُكمَ الاسمِ الذي في أوَّلِ الكلمةِ الذي قُلِبَتْ أَلِفُهُ هاءً كانَتْ (مَهْما) اسمًا.

فإنْ قالَ قائلٌ: فيَلزَمُكَ في (كَيفَ ما) و(أَينَ ما) و(حَيثُ ما) مِثلُ ما لَزِمَكَ في (مَهْما)، وليسَ أحدٌ من النَّحويِّينَ يَجعَلُ هذهِ حرفًا مِن أَجلِ ترَكُّبِها معَ (ما) الزّائدَةِ، فكيفَ جازَ ذلكَ في (مَهْما)؟

قُلْنا: قَد غُيِّرَ لَفظُ التي هيَ اسمٌ مِن أَجلِ (ما) التي هيَ حَرفٌ، حَتّى كأَنَّ (ما) الأُولى ليسَتْ هذهِ، لأنَّ أَلِفَها قد عادَتْ هاءً، و(ما) الزّائدَةُ باقِيَةٌ على حالِها في اللَفظِ، فمِن ها هُنا روعِيَتْ في اللَفظِ مُراعاةً قويَّةً لِبَقاءِ لَفظِها وتَغيُّرِ لَفظِ الأُولى، وأنَّهُما لا يَفترِقانِ بِوَجهٍ ولا تَنفَرِدُ واحِدَةٌ دونَ الأُخرى. وليسَ كذلكَ (أَينَ) و(أَينَ ما) وأَخَواتُهُما؛ لِبَقاءِ اللَفظِ بِحالِهِ في الاسمِ الذي هوَ (أَينَ) و(كَيفَ)، فلِذلكَ لَم يُخرجوهُ عن الاسمِيَّةِ، وكانَتْ مُراعاةُ لَفظِ الاسمِ أَوْلى مِن مُراعاةِ الحَرفِ الزّائدِ عليهِ، فتأَمَّلْهُ. ***(مَسائلُ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقه: 87-88)***

﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ (الأعراف: 138)

• قَولُهُ تَعالَى: ﴿فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾، ذَكَرَ النَّقّاشُ أَنَّهُم كانوا

لأَنَّها (الخَليقَة) في المَعنى، ومِثلُهُ: ما جاءَتْ حاجَتَكَ؟ في مَن نَصَبَ (حاجَتَكَ)، و(مِن خَليقَةٍ) تَفسيرٌ لِلضَّميرِ".

(22) يُنظَرُ قولُ الخَليلِ في (الكِتاب): 3/ 59-60. وقد رَدَّ ابنُ هِشامٍ الأنصاريُّ في (مُغْني اللَبيب): 1/ 628، قَولَ الخَليلِ هذا، فلْيُنظَرْ ثَمَّةَ.

مِن لَخْم[23]، وكانوا يَعبُدونَ أصنامًا على صُوَرِ البَقَرِ، وأنَّ السّامِرِيَّ كانَ أَصلُهُ مِنهُم[24]، ولِذلكَ نَزَعَ إلى عِبادَةِ العِجلِ. وسنَذكُرُ اسمَ السّامِرِيِّ إن شاءَ اللهُ تَعالى في مَوضِعِهِ. وأمّا أن يَكونَ مِن لَخْمٍ فبَعيدٌ جِدًّا؛ لأنَّ لَخْمًا يَبْعُدُ أن يَكونَ مَخلوقًا في عَهدِ موسى عليهِ السَّلامُ، فكيفَ بِأن يَكونَ مِن صُلبِهِ قَبيلَةٌ في ذلكَ الوَقتِ؟ ولا يُتَصَوَّرُ هذا على قَولِ مَن قالَ: إنَّ قَحطانَ هوَ ابنُ الهميسعِ بنِ تيمن بنِ إسماعيلَ، ووَجهُ الاستِبعادِ في ذلكَ أَنَّ لَخْمًا بَينَهُ وبَينَ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ على هذا القَولِ نَحوٌ مِن أَربَعَةَ عَشَرَ أَبًا، وليسَ بينَ موسى وإبراهيمَ عليهِ السَّلامُ إلّا سِتَّةُ آباءٍ، فلَم يُولَدْ إذَن إلّا بَعدَ موسى بِدَهرٍ. وإن قُلْنا بِقَولِ ابنِ إسحاقَ: إنَّ قَحطانَ هوَ ابنُ عابَرَ بنِ شالخَ[25]، فيَبعُدُ أَيضًا، ولكِنْ هوَ على القَولِ الأَوَّلِ أَبعَدُ؛ وذلكَ أَنَّ لَخْمًا وجُذامًا أَخَوانِ في ما زَعَمَ أَهلُ النَّسَبِ[26]، وهوَ لَخمُ بنُ عَدِيِّ بنِ الحارثِ بنِ مُرَّةَ بنِ أُدَدِ بنِ زَيدِ بنِ مهيسعِ بنِ عَمرِو بنِ عريبِ بنِ زَيدِ بنِ كَهلانَ[27]، ولِكَهلانَ كانَ المُلكُ قبلَ أخيهِ حمير، في ما ذَكَرَ المَسعودِيُّ[28]، ابنِ سَبَإِ بنِ يَشجُبَ بنِ يَعرُبَ بنِ قَحطانَ، واسمُهُ مهزمُ بنُ عامِرٍ أو ابن الهميسعِ، على الخِلافِ المُتَقَدِّمِ. وقد تَقَدَّمَ نَسَبُ موسى عليهِ السَّلامُ قَبلُ، وأنَّ بَينَهُ وبينَ

---

(23) رَوى ذلكَ الطَّبرِيُّ في تَفسيرِهِ: 9/ 45، عن قَتادَةَ.

(24) رَوى الطَّبرِيُّ في تَفسيرِهِ: 9/ 45، عن ابنِ جُرَيجٍ، قالَ: "﴿عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾، قالَ: تَماثيل بَقَرٍ، فلَمّا كانَ عِجْلُ السّامريِّ شُبِّهَ لَهُم أَنَّهُ مِن تلكَ البَقَرِ". وفي حَديثِ الفُتُونِ لابنِ عَبّاسٍ: "وكانَ السّامريُّ مِن قَومٍ يَعبُدونَ البَقَرَ، جيرانٍ لِبَني إسرائيلَ، ولم يَكُن مِن بَني إسرائيلَ". رَواهُ النَّسائيُّ في تَفسيرِهِ: ح346، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، ورَوى نَحوَهُ الطَّبرِيُّ في تَفسيرِهِ: 16/ 164-167، وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ بَعدَ أَن ساقَهُ: 5/ 293: "وهوَ مَوقوفٌ مِن كلامِ ابنِ عَبّاسٍ، وليسَ فيهِ مَرفوعٌ إلّا قَليلٌ منهُ، وكَأَنَّهُ تَلَقّاهُ ابنُ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ مِمّا أُبيحَ نَقلُهُ مِن الإسرائيليّاتِ عن كَعبِ الأَحبارِ أو غَيرِهِ، واللهُ أَعلَمُ. وسمِعْتُ شَيخَنا الحافِظَ أبا الحَجّاجِ المِزِّيَّ يَقولُ ذلكَ أَيضًا".

(25) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 1/ 37.

(26) يُنظَر: المَعارِف: 101، وجَمهَرَةُ أَنسابِ العَرَب: 419.

(27) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 1/ 41، وجَمهَرَةُ أَنسابِ العَرَب: 422.

(28) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 2/ 76-78.

إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ سِتَّةَ آباءٍ أو سبعَةٌ، على الخِلافِ في ذلكَ. وعلى هذا القَولِ يَقْرُبُ أن يَكونَ لَخْمٌ في عَهدِ موسى عليهِ السَّلامُ أو قَبلَهُ بِقَليلٍ أو بَعدَهُ بِقَليلٍ. وأمّا أن تَكونَ مِن صُلبِهِ قَبيلَةٌ في ذلكَ الوَقتِ، فلا. وأمّا على القَولِ الأَوَّلِ فأَشَدُّ بُعدًا، واللهُ أعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 58-59)*

﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ (الأعراف: 155)

• وقالَ [أي: الزَّجّاجِيُّ] في البابِ: اختَرْتُ الرِّجالَ زَيْدًا، واستَشهَدَ بالآيَةِ[29].

والأَصلُ في هذا التَّعَدِّي بِحَرفِ الجَرِّ، وهوَ (مِن)؛ لأنَّ المَعْنى إخراجُ شَيْءٍ مِن شَيْءٍ، وإنَّما حُذِفَ لِتَضَمُّنِ الفِعلِ مَعْنى فِعلٍ آخَرَ مُتَعَدٍّ، كأَنَّكَ حينَ قُلْتَ: اختَرْتُ مِن الرِّجالِ، أرَدتَّ: نَخَلْتُ الرِّجالَ ونَقَدتُّهُم فأَخَذْتُ مِنهُم زَيدًا. فمِن ها هُنا أُسْقِطَ حَرفُ الجَرِّ، كما أُسقِطَ في (أَمَرْتُكَ الخَيْرَ)[30] إذا كانَ الأمرُ تكليفًا، كأَنَّكَ قُلْتَ: كَلَّفْتُكَ هذا الأمرَ. *(نَتائجُ الفِكر: 255)*

﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ (الأعراف: 158-159)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ (الأعراف: 158)، مَعلومٌ أَنَّهُ مُحَمَّدٌ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قالَ اللهُ تَعالى لَهُ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا

---

(29) يَعني قَولَهُ تَعالَى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾. ويُنظَر: الجُمَلُ في النَّحْو: 27-28.

(30) جاءَتْ هذهِ الجُملَةُ في بَيتِ شِعرٍ هوَ:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

والبيتُ مِن شَواهِدِ: الكِتاب: 1/ 37، والمُقتَضَب: 2/ 36، و86، و321، و4/ 331. وقَد اختُلِفَ في نِسبَتِهِ، وهوَ في ديوانِ عَمرِو بنِ مَعْديكَرِب الزُّبَيْدِيّ: 63، وديوانِ خُفافِ بنِ نُدبَةَ السُّلَمِيّ: 126.

تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾ (العَنكبوت: 48)، جَعَلَهُ اللهُ عزَّ وجَلَّ أُمِّيًّا لا يَكتُبُ ومِن أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ لِئلّا يُرتابَ في ما جاءَ فيهِ من عِلمِ الأوَّلِينَ والآخِرِينَ، أو يُقالَ بِأنَّهُ دَرَسَهُ في الكُتُبِ المُتقدِّمَةِ. فكَونُهُ أُمِّيًّا أَبيَنُ لِحُجَّتِهِ وأوضَحُ لِبُرهانِهِ.

وقيلَ لِلأُمِّيِّ: أُمِّيٌّ، نُسِبَ إلى الأُمِّ، كأنَّهُ لم يُفارِق الأُمَّ، فلَم يَتَعَلَّمْ. وقيلَ: إنَّهُ مَنسوبٌ إلى الأُمَّةِ، كما نقولُ: عامِّيٌّ، مَنسوبٌ إلى عامَّةِ النّاسِ، أي: لَم يَتَخَصَّصْ...

وقولُهُ تَعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ (الأعراف: 159)، قيلَ: هُم قَومُ يونُسَ بنِ مَتّى[31]، وأصلُهُم مِن بَني إسرائيلَ، وهُم خَلفَ وادي الرَّملِ، ولا يَجوزُ وادِيَ الرَّملِ أَحَدٌ سِواهُم في ما ذَكَروا. وقد قيلَ: إنَّهُم يَحُجُّونَ معَ النّاسِ ولا يُعْلَمُ بِهِم. مِن كِتابِ النَّقّاشِ. *(التَّعريفُ والإعلام: 59-60)*

﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾ (الأعراف: 163)

• قَولُهُ تَعالَى: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾، هيَ أَيلَةُ[32]، في ما ذَكَرَهُ الكَشِّيُّ. وذَكَرَ غَيرُهُ أنَّها طَبَرِيَّةُ[33]. *(التَّعريفُ والإعلام: 60)*

---

(31) قالَ ابنُ عَساكِرٍ في (التَّكميل والإتمام): 157-158: "وقد حَكى الطَّبريُّ أنَّ سِبْطًا مِن أسباطِ بَني إسرائيلَ عندَما رَأوا كُفرَ بَني إسرائيلَ وقَتلَهُم الأنبياءَ تَبَرَّأَ ذلكَ السِّبطُ مِمّا صَنَعوا، وسَألوا أن يفرّق بينَهُم وبينَهُم، ففتَحَ اللهُ لَهُم نفَقًا في الأرضِ، فساروا فيهِ سَنَةً ونِصفًا، حَتّى خَرَجوا مِن وراءِ الصِّينِ، فهُم هُنالِكَ حُنَفاءُ مُسلِمونَ يَستقبِلونَ قِبلَتَنا. وحُكِيَ عن ابنِ عبّاسٍ أنَّهُ قالَ: وفيهِم نزَلَ قولُهُ تَعالَى: ﴿وَقُلْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ لِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱسْكُنُوا۟ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْـَٔاخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾ (الإسراء: 104)، قالَ: ووَعدُ الآخِرَةِ: خُروجُ عيسى عليهِ السَّلامُ، فيَخرُجونَ مَعَهُ. فعَلى هذا القَولِ لا يَكونونَ قَومَ يونُسَ؛ لأنَّ قَومَ يونُسَ إنَّما آمَنوا حينَ رَأَوا العَذابَ، واللهُ أعلَمُ". ويُنظَر: جامِعُ البَيان: 9/ 87-88، والجامِعُ لأحكامِ القُرآن: 7/ 271.

(32) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 9/ 90-91، عن ابنِ عبّاسٍ، وعبدِ اللهِ بنِ كثيرٍ، والسُّدِّيِّ، ومُجاهِدٍ. ويُنظَر: الدُّرُّ المَنثور: 6/ 632.

(33) أورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المَنثور): 6/ 632، عن ابنِ شِهابٍ، عازِيًا إخراجَهُ إلى ابنِ أبي حاتِمٍ.

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ (الأعراف: 172):

• رَوى التِّرمِذِيُّ عن ابنِ عبّاسٍ عن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «**أُنْزِلَ الحَجَرُ الأَسْوَدُ مِن الجَنَّةِ أَشَدَّ بَياضًا مِن اللَّبَنِ، فَسَوَّدَتْهُ خطايا بَني آدَمَ**»(34). ورَوى التِّرمِذِيُّ أَيضًا مِن طَريقِ عَبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو مَرفوعًا: «**إِنَّ الرُّكْنَ الأَسْوَدَ والرُّكْنَ اليَمانِيَّ ياقوتَتانِ مِن الجَنَّةِ، وَلَولا ما طُمِسَ مِن نُورِهِما لأَضاءَتا ما بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ**»(35)، وفي رِوايَةِ غَيرِهِ: «**لأَبْرَءا مَن استَلَمَهُما مِن الخَرَسِ والجُذامِ والبَرَصِ**»(36).

ورَوى غَيرُ التِّرمِذِيِّ من طريقِ عَلِيٍّ رحمَهُ اللهُ: أَنَّ العَهدَ الذي أَخَذَهُ اللهُ عَلى ذُرِّيَّةِ آدَمَ حينَ مَسَحَ ظَهرَهُ أَلّا يُشرِكوا بهِ شيئًا، كَتَبَهُ في صَكٍّ، وأَلقَمَهُ الحَجَرَ الأَسْوَدَ(37). ولِذلكَ يَقولُ المُستَلِمُ لهُ: إيمانًا بكَ، ووَفاءً بِعَهدِكَ(38). وذَكَرَ هذا

(34) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح877، كتاب الحجّ، باب (ما جاءَ في فَضلِ الحَجَرِ الأَسوَدِ والرُّكنِ والمَقام)، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(35) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح878، كتابُ الحجّ، باب (ما جاءَ في فَضلِ الحَجَرِ الأَسودِ والرُّكنِ والمَقام)، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(36) رَوى البَيهَقيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 5/ 75، عن عَبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «إِنَّ الرُّكنَ والمَقامَ مِن ياقوتِ الجَنَّةِ، ولَولا ما مَسَّهُما مِن خَطايا بَني آدَمَ لأَضاءا ما بَيْنَ المَشرِقِ والمَغرِبِ، وما مَسَّهُما مِن ذي عاهَةٍ ولا سَقيمٍ إِلّا شُفِيَ». والحَديثُ أَورَدَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح3355.

(37) رَوى الدُّولابِيُّ في (الذُّرِّيَّة الطّاهِرَة): ح160، مِن طَريقِ سَعيدِ بنِ خُثَيْم عن إِسحاقَ بنِ أَبي يَحْيى عن فاطِمَةَ بنتِ حُسَيْنٍ عن أَبيها، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ: «لَمّا أَخَذَ اللهُ ميثاقَ العِبادِ جُعِلَ في الحَجَرِ، فمِن الوَفاءِ بِالبَيْعَةِ استِلامُ الحَجَرِ». والحَديثُ أَورَدَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح5818، وقالَ: ج12/ ق2/ 699، إِنَّ إِسنادَهُ مُنكَرٌ، بل مَوضوعٌ، وإِنَّ آفَتَهُ ابنُ أَبي يَحْيى، وهوَ الكَعبِيُّ.

(38) رَوى الطَّبَرانِيُّ في (المُعجَم الأَوسَط): ح496، عن الحارِثِ عن عَلِيٍّ أَنَّهُ كانَ إِذا استَلَمَ الحَجَرَ قالَ: "اللهُمَّ إِيمانًا بِكَ، وتَصديقًا بِكِتابِكَ، واتِّباعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ". وأَورَدَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح1049، وقالَ عنهُ: 3/ 157: "هذا إِسنادٌ واهٍ مِن أَجلِ الحارِثِ، وهوَ الأَعوَرُ، وهو ضَعيفٌ". ورَوى الطَّبَرانِيُّ أَيضًا في (المُعجَم

الخَبَرَ الزُّبَيْرُ، وزادَ عليهِ: أَنَّ اللهَ سُبحانَهُ أَجرى نَهرًا أَطيَبَ مِن اللَّبَنِ، وأَلْيَنَ من الزُّبدِ، فاستَمَدَّ منهُ القَلَمُ الذي كتَبَ العَهدَ...

وانتَبِهْ مِن ها هُنا إلى الحِكمَةِ في أَن سَوَّدَتْهُ خَطايا بَني آدَمَ دونَ غَيرِهِ مِن حِجارَةِ الكَعبَةِ وأَستارِها؛ وذلكَ أَنَّ العَهدَ الذي فيهِ هوَ الفِطرَةُ التي فُطِرَ النّاسُ عليها مِن تَوحيدِ اللهِ، فكُلُّ مَولودٍ يولَدُ على تلكَ الفِطرَةِ وعلى ذلكَ الميثاقِ، فلَولا أَنَّ أَبَوَيْهِ يُهَوِّدانِهِ ويُنَصِّرانِهِ ويُمَجِّسانِهِ حَتّى يَسوَدَّ قلبُهُ بِالشِّركِ لَما حالَ عن العَهدِ[39]. فقد صارَ قلبُ ابنِ آدَمَ مَحلًّا لِذلكَ العَهدِ والميثاقِ، وصارَ الحَجَرُ مَحلًّا لِما كُتِبَ فيهِ من ذلكَ العَهدِ والميثاقِ، فتَناسَبا: فاسْوَدَّ مِن الخَطايا قَلبُ ابنِ آدَمَ بَعدَ ما كانَ وُلِدَ عليهِ مِن ذلكَ العَهدِ، واسْوَدَّ الحَجَرُ بعدَ ابيضاضِهِ، وكانَت الخَطايا سَبَبًا في ذلكَ، حِكمةً من اللهِ سُبحانَهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 273-275)*

• أَمّا (نَعَمْ) فتَصديقٌ لِحَديثٍ مُتقَدِّمٍ؛ فإن كانَ مُوجَبًا فقد صَدَّقَتْ إجابَتَهُ؛ وإن كانَ نَفْيًا فقد صَدَّقَتْ نَفْيَهُ. يُقالُ: الخَمْرُ حَرامٌ، فتقولُ: نَعَمْ، ويُقالُ: لَيسَتِ الخَمْرُ حَلالًا، فتقولُ: نَعَمْ، أي: الأَمرُ كما ذَكَرْتَ. فقَد صَدَّقَتْ النَّفْيَ كما صَدَّقَتَ الإيجابَ.

وأَمّا (بَلَى) فكلمةٌ فيها لَفظُ (بَل) التي لِلإضرابِ ولَفظُ (لا) التي لِلنَّفْيِ،

الأوسَط): ح5482، عن مُحَمَّدِ بنِ مُهاجِرٍ عن نافِعٍ قالَ: "كانَ ابنُ عُمَرَ إذا استَلَمَ الحَجَرَ قالَ:..."، فذَكَرَهُ. وقالَ عنهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): 3/ 157: "هذا سَنَدٌ ضَعيفٌ أَيضًا، وعِلَّتُهُ مُحَمَّدُ بنُ مُهاجِرٍ، وهو القُرَشِيُّ الكُوفِيُّ، قالَ الذَّهبيُّ: لا يُعْرَفُ، وقالَ ابنُ حجرٍ: لَيِّنٌ". ويُنظَر: حجَّةُ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: 115.

(39) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لهُ: ح4775، كتاب التَّفسير، باب (﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾: لِدِينِ اللهِ...)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6699، كتابُ القَدَر، باب (مَعْنى (كُلّ مَولودٍ يُولَدُ على الفِطرَة)، وحُكم مَوتِ أطفالِ الكُفّارِ وأَطفالِ المُسلِمِينَ)، أَنَّ أبا هُرَيرَةَ رَضيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «ما مِن مَولودٍ إلّا يولَدُ على الفِطرَةِ، فَأَبَواهُ يُهَوِّدانِهِ أَو يُنَصِّرانِهِ أَو يُمَجِّسانِهِ، كما تُنتَجُ البَهيمَةُ بَهيمَةً جَمعاءَ، هل تُحِسُّونَ فيها مِن جَدعاءَ؟». ثُمَّ يَقولُ: «﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ (الرُّوم: 30)».

فمِن أَجلِ ذلكَ لا تَقَعُ أَبَدًا إلّا إضرابًا عن نَفْيٍ، ومَن أَضرَبَ عن النَّفْيِ فقد أرادَ الإيجابَ، كقولِ القائلِ: ليسَ العَسَلُ حَلالاً، فتقولُ: بَلى، إضرابًا منكَ عن نَفيِهِ لِتُثبِتَ الحِلَّ، ولو قالَ: العَسَلُ حُلوٌ، فقُلْتَ: بَلى، لَم يَجُزْ؛ لأَنَّهُ لَم يَتَقَدَّمْ نَفْيٌ، ولا بُدَّ أن تقتَضِيَ (بَل) إضرابًا على نَفْيٍ؛ لأَنَّ لَفظَها مُشاكِلٌ لِمَعناها كما تقدَّمَ.

فإنْ أَدخَلْتَ أَلِفَ الاستِفهامِ على حَرفِ النَّفْيِ فقُلْتَ: أَلَيسَتِ الخَمْرُ حَرامًا؟ فلا تَقُلْ في الجَوابِ: نَعَم؛ لأَنَّكَ تَكونُ مُصَدِّقًا لِلكَلامِ المَنْفِيِّ المُستَفْهَمِ عنهُ بالأَلِفِ، ولكِنْ تَقولُ: بَلى، إضرابًا عن النَّفْيِ وإثباتًا لِلتَّحريم. هذا هو الأَصلُ، لأَنَّهُم راعَوا اللَفظَ وأَجرَوا الكَلامَ على ما كانَ عليهِ قبلَ الاستِفهام.

إذا ثَبَتَ هذا، فلا يَمتَنِعُ أَن يُجابَ بِـ(نَعَمْ) بَعدَ الاستِفهامِ مِن النَّفْيِ، لا تُريدُ تَصديقَ النَّفْيِ ولكِنْ تَحقيقَ الإيجابِ الذي في نَفسِ المُتَكَلِّمِ، لأَنَّ المُتكلِّمَ إذا قالَ لِمَن رآهُ يَشرَبُ الخَمرَ مُنكِرًا عليهِ: أَلَيْسَتِ الخَمْرُ حَرامًا؟ لَم يَستَفهِمْهُ في الحَقيقَةِ، وإنَّما أرادَ تَقريرَهُ أَو تَوبيخَهُ، وفُهِمَ مُرادُهُ في ذلكَ بِقَرينَةٍ... فلَمّا فُهِمَ مُرادُهُ وأَنَّهُ يَعتقِدُ التَّحريمَ جازَ أَن يُجابَ بِـ(نَعَمْ) تَصديقًا لِمُعتَقَدِهِ دونَ التِفاتٍ إلى لَفظِ النَّفيِ، لأَنَّهُ ليسَ بِنافٍ في الحقيقَةِ. إلّا أَنَّ أَكثرَ العَرَبِ على غيرِ هذا، يَرَونَ مُراعاةَ اللَفظِ أَوْلى لأَنَّهُ الظّاهِرُ المَسموعُ، وبِهِ نَطَقَ القُرآنُ كقولِهِ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ﴾، ولَم يَقولوا: نَعَمْ، وإن كانَ الكَلامُ ليسَ بِاستِفهامٍ على الحَقيقَةِ، بل هو تَقريرٌ على إثباتٍ.

فإن قيلَ: فهَل مِن شاهِدٍ على الوَجهِ الآخَرِ الذي زَعَمْتُم أَنَّهُ ليسَ بِجَيِّدٍ؟

قُلْنا: نَعَم، حَديثٌ رَواهُ أَبو عُبَيْدٍ في (شَرح الغَريب)، وهو أَنَّ المُهاجِرينَ قالوا: إنَّ الأَنصارَ قَد آوَوْنا وفَعَلوا مَعَنا وفَعَلوا، فقالَ: «**أَلَسْتُمْ تَعرِفونَ ذلِكَ لَهُم؟**». قالوا: نَعَم. قالَ: «**فَإِنَّ ذلكَ**»[40]. أَي: إنَّ ذلكَ شُكرٌ لَهُم. هكذا صَحَّتِ

---

(40) يُنظَر: غَريبُ الحَديث: ح179: 2/ 123-124، ولَفظُهُ فيهِ: «فإنَّ ذاكَ». ورَوى نَحوَهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح4812، كتاب الأَدَب، باب (في شُكرِ المَعروف)، والتِّرمِذِيُّ في جامِعِهِ: ح2487، كتاب صِفَة القِيامَة، باب (44)، لكِن مِن غَيرِ الشّاهِدِ المَذكورِ، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

الرِّوايَةُ بِـ(نَعَم). وكذلكَ بيتُ جَحدَرٍ:

نَعَمْ وَتَرى الهِلالَ كَما أَراهُ

بَعْدَ قَولِهِ:

أَلَيسَ اللَّيلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو[41]

إلّا أنَّ في بيتِ جَحدَرٍ احتِمالًا، وهو أَن يَكونَ قولُهُ: نَعَمْ، تَصديقًا لِقَولِهِ: فذاكَ بِنا تداني، وإن كانَ الوَجهُ الأَوَّلُ أَظهَرَ، والنَّفْسُ إليهِ أَمْيَلَ، ويُقَوِّيهِ قولُهُ: وتَرى الهِلالَ كما أَراهُ، بِالواوِ، عَطفًا على (يَجْمَعُ)، لأَنَّ الفِعلَ يُعطَفُ على الفِعلِ.

(أَمالي السُّهَيلِيّ: 44-47)

﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾ (الأعراف: 175)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾ الآيَة، عن ابنِ عَبّاسٍ ومُجاهِدٍ أَنَّهُ بَلعَمُ بنُ باعور، أَو يُقالُ فيهِ: بَلعامُ. وأَصلُهُ مِن بَني إسرائيلَ، ولكِنَّهُ كانَ معَ الجبّارِينَ وكانَ قَد أُوتِيَ الاسْمَ الأَعظَمَ، فسَأَلوهُ أَن يَدعُوَ على موسى وجَيشِهِ فأَبى. فأُرِيَ في المَنامِ أَلّا يَفعَلَ. فلَم يَزالوا بِهِ حَتّى فَتَنوهُ، فقُلِبَ لِسانُهُ، فأَرادَ أَن يَدعُوَ على مُوسى فدَعا على قَومِهِ، وخُلِعَ الإيمانُ من قَلبِهِ، ونَسِيَ الاسمَ الأَعظَمَ. وأَشارَ على الجبّارِينَ أَن يُرسِلوا نِساءً قينًا مُزَيَّناتٍ إلى عَسكَرِ موسى عليهِ السَّلامُ لِيَزْنوا بِهِنَّ، فإنَّهُ إذا وَقَعَ الزِّنا في عَسكَرِهِم هُزِموا. فوَقَعَ على امرأَةٍ مِنهُنَّ رَجُلٌ اسمُهُ زمريرُ، فانهَزَمَت الجُيوشُ حَتّى كادَ السَّيفُ يُفنيهِم. فنَزَلَ الوَحيُ إمّا على موسى وإمّا على يُوشَعَ بِالخَبَرِ، فأَعلَمَهُم بِالعِلَّةِ،

---

(41) مِن شَواهِدِ (خِزانَة الأَدَب) لِلبَغداديّ، والبَيتانِ فيهِ: 11/ 201، على النَّحوِ الآتي:

أَلَيسَ اللَّيلُ يَجمَعُ أُمَّ عَمرٍو ... وإيّانا فَذاكَ بِنا تَداني

نَعَمْ وَتَرى الهِلالَ كَما أَراهُ ... وَيَعلُوها النَّهارُ كَما عَلاني

وذَكَرَ عبدُ القادِرِ البَغداديُّ أَنَّ البيتَيْنِ مِن قَصيدَةٍ لِجَحدَرِ بنِ مالِكٍ الحَنَفِيِّ، قالَها وهو في سِجنِ الحَجّاجِ، وأَرسَلَها إلى اليَمامَةِ. يُنظَر: خِزانَةُ الأَدَب: 11/ 208.

فانطلَقَ فنحاصُ بنُ عيزارَ بن هارونَ حَتّى دَخَلَ الخِباءَ على زمريَ فنظمَهُ معَ المرأةِ في حَربَةٍ كانَتْ بيَدِهِ، ورَفَعَهُما، ووَقَفَ الدَّمُ لَم يَصِلْ إلى يَدِهِ تَطهيرًا من اللهِ لَهُ، فعادَت الدَّولَةُ لِلمُسلِمينَ على الجبّارِينَ، ودَخَلوا عليهم المدينةَ. فمِن هُنالِكَ تُهدي اليَهودُ في كلِّ عيدٍ مِن أعيادِهِم إلى ذُرِّيَّةِ فنحاصَ مِن سُنَّةٍ جَرَتْ فيهِم إلى الآن، في ما ذَكَرَ الطَّبَرِيُّ[42].

وقد رُوِيَ أيضًا عن عَبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ أَنَّهُ قالَ في قولِهِ: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾: إنَّهُ أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ[43]. واسمُ أبي الصَّلْتِ مالِكٌ. وكانَ قد قرَأَ التَّوراةَ والإنجيلَ في الجاهِلِيَّةِ، وكانَ يَعلَمُ بِأمرِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قَبلَ مَبعَثِهِ، فطَمِعَ في أن يَكونَ هوَ، فلَمّا بُعِثَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وصُرِفَت النُّبُوَّةُ عن أُمَيَّةَ حَسَدَ وكَفَرَ[44]. *(التَّعريفُ والإعلام: 60-62)*

﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ **(الأعراف: 185)**، يُراجَع: **(الجن: 8)**

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ **(الأعراف: 187)**

• قَولُهُ تَعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾. وقالَ الفَرّاءُ في (أَيّانَ): هيَ كَلِمَتانِ جُعِلَتْ واحِدَةً، والأَصلُ (أيّ آن). والآنُ والأَوانُ بِمَعنًى واحِدٍ، كما يُقالُ: راحٌ ورَياحٌ، وأَنشَدَ:

نَشاوى تَساقَوا بِالرِّياحِ الْمُفَلْفَلِ[45]

---

(42) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 9/ 124-126.

(43) رَوى ذلكَ عنهُ الطَّبَرِيُّ في تَفسيرِهِ: 9/ 121. وقد صَحَّتِ الرِّواياتُ في نُزولِ الآيَةِ في بَلعَمَ بنِ أَبْر، وهو رَجُلٌ من اليَمَنِ، وكذلكَ في نُزولِها في أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ، غيرَ أَنَّ التَّفصيلاتِ المذكورةَ في الخَبَرِ الذي ساقَهُ السُّهَيْلِيُّ عن بَني إسرائيلَ والجَبّارِينَ لَم تَصِحَّ بِها الرِّوايَةُ، بل هيَ ضَعيفَةٌ جِدًّا. يُنظَر: تَفسيرُ النَّسائيّ: ح213، و214، والاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 169-171.

(44) يُنظَر: المَعارِف: 60.

(45) شَطْرُ بيتٍ يُنسَبُ إلى امرئِ القَيسِ وإلى غَيرِهِ، والذي وَقَفْتُ عليهِ في مُعلَّقَةِ امرئِ القَيسِ المَشهورةِ هوَ البيتُ الآتي:

وقد ذَكَرَ الهرَوِيُّ في (أيّان) وَجهًا آخَرَ، قالَ: يَجوزُ أن يَكونَ أصلُهُ (أَيْوان)، فاندَغَمَت الياءُ في الواوِ، مِثل (قُيّام)[46]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 428)*

﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۞ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ **(الأعراف: 189-190)**

• قَولُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ (الأعراف: 189) الآيَة، هيَ حَوّاءُ. الحَملُ اسمُهُ عَبدُ الحارِثِ. ورُوِيَ مِن طَريقِ قَتادَةَ عن الحَسَنِ عن سَمُرَةَ عن النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قالَ: «**لَمّا حَمَلَتْ حَوّاءُ طافَ بِها إبليسُ لَعَنَهُ اللهُ، وكانَ لا يَعيشُ لَها وَلَدٌ، فقالَ: سَمِّيهِ عَبْدَ الحارِثِ. فَسَمَّتْهُ عَبْدَ الحارِثِ، فعاشَ ذلِكَ. وَكانَ ذلِكَ مِن وَحْيِ الشَّيطانِ وَأَمْرِهِ**». خَرَّجَهُ التِّرمِذِيُّ[47]، وقالَ: هوَ حَسَنٌ غَريبٌ، وذَكَرَ أَنَّ

كَأَنَّ مَكاكِيَّ الجِواءِ غُدَيَّةً ... صُبِحْنَ سُلافًا مِن رَحيقٍ مُفَلْفَلِ

يُنظَر: شَرحُ القَصائدِ السَّبْعِ الطِّوالِ الجاهليّات: 110، وشَرحُ المُعَلَّقاتِ العَشْر: 80. ونَصُّ كَلامِ الفَرّاءِ في (مَعاني القُرآن): 1/ 468: "وأصلُ (الآن) إنَّما كانَ (أوان)، حُذِفَتْ منها الألِفُ وغُيِّرَتْ واوُها إلى الألِفِ، كما قالوا في (الرّاح): الرِّياح، أنشَدَني أبو القمقامِ الفَقعسِيُّ:

كَأَنَّ مَكاكِيَّ الجِواءِ غُدَيَّةً ... نَشاوى تَساقَوا بِالرِّياحِ المُفَلْفَلِ

فجَعَلَ (الرِّياح) و(الأوان) على جِهَةِ (فَعَل)، ومَرَّةً على جِهَةِ (فَعال)، كما قالوا: زَمَن، وزَمان". فأَنتَ تَرى أَنَّ الفَرّاءَ لَم يَتَكَلَّمْ في هذا النَّصِّ على كلمةِ (أيّان) وأَصلِها، وإنَّما اقتَصَرَ حَديثُهُ على كلمةِ (الآن) وأَصلِها. أمّا مَن نَصَّ على ما نَقَلَهُ السُّهَيْلِيُّ عن الفَرّاءِ فهوَ ابنُ قُتَيْبَةَ في كتابِهِ (تَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن): 522، إذ قالَ تحتَ عُنوان (أَيّانَ): "(أَيّانَ) بِمَعْنى (مَتى)، و(مَتى) بِمَعْنى (أَيّ حينٍ؟). ونَرى أصلَها (أيّ أوان)، فحُذِفَت الهمزةُ والواوُ، وجُعِلَ الحَرفانِ واحِدًا". ثُمَّ تحدَّثَ ابنُ قُتَيْبَةَ بعدَ ذلكَ عن كلمةِ (الآن)، ناقِلًا النَّصَّ الذي ذَكَرْناهُ عن الفَرّاءِ أيضًا. يُنظَر: تَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: 523-524. وقد نَقَلَ كَلامَ ابنِ قُتَيْبَةَ على (أيّان) و(الآن) بالتَّرتيبِ نَفسِهِ ابنُ فارسٍ في كتابِهِ (الصّاحِبِيّ): 201-204.

(46) يُنظَر: كتابُ الغَريبَيْن: 1/ 108.

(47) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3077، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ الأعراف)، مِن طريقِ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ عن قَتادَةَ عن الحَسَنِ عن سَمُرَةَ. وهوَ سَنَدٌ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ لِما فيهِ مِن

عُمَرَ بنَ إبراهيمَ انفرَدَ بِهِ عن قَتادَةَ، وعُمَرُ شَيخٌ بَصْرِيٌّ. وذَكَرَ الطَّبَرِيُّ عن ابنِ إسحاقَ أَنَّهُ قالَ: وَلَدَتْ حَوّاءُ أَربَعِينَ بَطْنًا. وذكرَ عن غَيرِهِ أَنَّها وَلَدَتْ مِئةً وعِشرِينَ بَطْنًا، في كُلِّ بَطْنٍ ذَكَرٌ وأُنثى، آخِرُهُم عَبدُ المُغيثِ وأَمَةُ المُغيثِ[48].

(التَّعريفُ والإعلام: 63-64)

﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ (الأعراف: 193)، يُراجَع: (البقرة: 6)

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ (الأعراف: 201)

• (الطَّيْفُ) مَصدَرُ: طافَ الخَيالُ يَطيفُ طَيْفًا. ولكِن لا يُقالُ لِلخَيالِ: هوَ طائفٌ، على وزنِ اسمِ الفاعلِ مِن (طافَ)؛ لأَنَّهُ لا حَقيقَةَ لِلخَيالِ، فيَرجِعُ الأَمرُ إلى أَنَّهُ هوَ الطَّيفُ، وهو تَوَهُّمٌ وتَخَيُّلٌ. فإن كانَ شَيءٌ لهُ حَقيقةٌ قُلْتَ فيهِ: طائفٌ، وفي مَصدَرِهِ: طَيْفٌ، كما في التَّنزيلِ: ﴿طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾، وقد قُرِئَ أَيضًا: {طَيْفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ}[49]؛ لأَنَّ غُرورَ الشَّيطانِ وأَمانِيَّهُ تُشَبَّهُ بِالخَيالِ وما لا حَقيقَةَ لَه.

النَّكارَةِ، وعِلَّتُهُ: أَنَّ الحَسَنَ مُدَلِّسٌ، وقد عَنعَنَهُ؛ وأَنَّ عُمَرَ أَصلُهُ صَدوقٌ، إلّا أَنَّ رِوايَتَهُ عن قَتادَةَ خاصَّةً ضَعيفَةٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 175-176. ومِمّا يَدُلُّ على نَكارَةِ القِصَّةِ ما ثَبَتَ عن الحَسَنِ نَفسِهِ مِن أَنَّهُ فَسَّرَ الآيَةَ بِغَيرِ ذلكَ، إذ قالَ: "كانَ هذا في بَعضِ أَهلِ المِلَلِ، ولم يَكُنْ بِآدَمَ". نَقَلَ ذلكَ عنهُ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ: 3/ 526، ثُمَّ قالَ: "هذهِ أَسانيدُ صَحيحَةٌ عن الحَسَنِ رحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ فَسَّرَ الايَةَ بِذلكَ، وهو مِن أَحسَنِ التَّفاسيرِ، وأَوْلى ما حُمِلَتْ عليهِ الآيَةُ". يُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 3/ 527. ثُمَّ قالَ ابنُ كَثيرٍ بَعدَ ذلكَ: 3/ 528: "وأَمّا نَحنُ، فعَلى مَذهَبِ الحَسَنِ البَصريِّ رحِمَهُ اللهُ في هذا، واللهُ أَعلَمُ، وأَنَّهُ ليسَ المُرادُ من هذا السِّياقِ آدَمَ وحَوّاءَ، وإنَّما المُرادُ مِن ذلكَ المُشرِكونَ مِن ذُرِّيَّتِهِ، ولِهذا قالَ اللهُ: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾". فكَأَنَّ ابنَ كَثيرٍ جَعَلَ "الآيَةَ الأُولى في آدَمَ وحَوّاءَ، وجَعَلَ قولَهُ: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾ الآيَة في المُشرِكينَ مِن ذُرِّيَّتِهِما، أَي: جَعَلا أَولادَهُما شُرَكاءَ لِلَّهِ في ما آتاهُما، والمُرادُ بِهِم الجِنسُ، أَي: جِنسُ الذَّكَرِ والأُنثى، فمِن ثَمَّ حَسُنَ قَولُهُ: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بِالجَمعِ، ويكونُ هذا الكَلامُ مِن المَوصولِ لَفظًا المَفصولِ مَعْنًى". يُنظَر: الإسرائيلِيّاتُ والموضوعاتُ في كُتُبِ التَّفسير: 215.

(48) يُنظَر: تاريخُ الطَّبَريِّ: 1/ 139-140، و145.

(49) قرأَ نافِعٌ وابنُ عامِرٍ وعاصِمٌ وحَمزَةُ وأَبو جَعفَرٍ: ﴿طَٰٓئِفٌ﴾ اسمُ فاعِلٍ مِن (طافَ). وقرَأَ ابنُ

وأَمّا قولُهُ: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ (القلم: 19)، فلَيسَ فيهِ إلّا اسْمُ الفاعِلِ دونَ المَصدَرِ[50]؛ لأنَّ الذي طافَ عليها لهُ حَقيقَةٌ، وهو فاعِلٌ مَعروفٌ بالفِعلِ، يُقالُ إنَّهُ جِبريلُ عليهِ السَّلامُ[51].

فتَحَصَّلَ مِن هذا ثَلاثُ مَراتِبَ: الخَيالُ، ولا حَقيقَةَ لَهُ، فلا يُعَبَّرُ عنهُ إلّا بالطَّيْفِ؛ وحَديثُ الشَّيطانِ ووَسوَسَتُهُ يُقالُ فيهِ: طائفٌ وطَيْفٌ؛ وكُلُّ طائفٍ سِوى هذَيْنِ فهو اسمُ فاعِلٍ لا يُعَبَّرُ عنهُ بـ(طَيْف) ولا بـ(طَوّاف). فقِفْ على هذهِ النُّكتَةِ فيهِ[52].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 147-148)

كَثيرٍ وأَبو عَمْرٍو والكِسائيُّ والنَّخعيُّ والأَسوَدُ بنُ يَزيدَ وسَهلٌ ويَعقوبُ واليَزيديُّ والشّنبوذِيُّ وأَبو حاتِمٍ، وهيَ رِوايَةُ الأَصمعِيِّ عن أَبي عَمْرٍو: {طَيْفٌ}، على وَزنِ (ضَيْف). يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 275، والدُّرُّ المَصون: 5/ 545، ومُعجَمُ القِراءات: 3/ 248.

(50) جاءَتْ قِراءَةٌ شاذَّةٌ بِذِكرِ المصدَرِ دونَ اسم الفاعِلِ، إذ قَرَأَ إبراهيمُ النَّخعيُّ: {طَيْفٌ}، في حين كانَتْ قراءَةُ الجَماعَةِ: ﴿طَآئِفٌ﴾. يُنظَر: مُختَصَرُ شَواذِّ ابنِ خالَوَيْه: 160، ومُعجَمُ القِراءات: 10/ 34.

(51) في (تَفسير القُرآن) لِلسَّمعانيّ: 6/ 23: "وفي بَعضِ التَّفاسيرِ أَنَّ اللهَ تَعالى أَمَرَ مَلَكًا حَتّى اقتَلَعَ تلكَ الجَنَّةَ بِأشجارِها وغُروسِها، فوَضَعَها في مَوضِعِ الطّائفِ اليومَ".

(52) ما قَرَّرَهُ السُّهَيْلِيُّ لَيسَ مَوضِعَ اتِّفاقٍ بينَ العُلَماءِ، فقد ذَكَرَ السَّمينُ الحَلَبِيُّ في (الدُّرّ المَصون): 5/ 545، أَنَّ (الطَّيْف) و(الطّائف) فيهِما أكثَرُ مِن وَجهٍ؛ فمِن أوجُهِ (الطَّيْف) أَنَّهُ مَصدَرٌ مِن (طافَ يَطيفُ)، أو أَنَّهُ مُخَفَّفٌ مِن (فَيْعِل)، والأَصلُ (طَيِّف)، وهذا الأخيرُ يحتملُ أن يَكونَ مِن (طافَ يَطيفُ)، أو مِن (طافَ يَطوفُ) والأَصلُ (طَيْوِف). وأَمّا (طائفٌ) فاسمُ فاعِلٍ، ويحتملُ أن يَكونَ مِن (طافَ يَطوفُ) فيكونَ كَـ(قائم) و(قائل)، وأن يَكونَ مِن (طافَ يَطيفُ) فيكونَ كَـ(بائع) و(مائل). ثُمَّ قالَ السَّمينُ الحَلَبِيُّ: 5/ 546-547: "وقد زَعَمَ بعضُهُم أَنَّ (طَيْفًا) و(طائفًا) بمَعْنًى واحِدٍ، ويُعْزَى لِلفَرّاءِ، فيُحتَمَلُ أَن يَرُدَّ (طائفًا) لِـ(طَيْف) فيَجعَلَهُما مَصدَرَيْنِ، وقد جاءَ (فاعِل) مَصدَرًا، كقولِهِم: أَقائمًا وقد قَعَدَ النّاسُ؟ وأَن يَرُدَّ (طَيْفًا) لِـ(طائف) أي: فيَجعَلَهُ وَصفًا على (فَعْل). وقالَ الفارسيُّ: (الطَّيْفُ) كالخَطْرَةِ، و(الطّائفُ) كالخاطِرِ. فَفَرَّقَ بينَهُما. وقالَ الكِسائيُّ: (الطَّيْفُ): اللَّمَمُ، و(الطّائفُ): ما طافَ حَولَ الإنسانِ... وقالَ أَبو زَيْدٍ الأَنصاريُّ: طافَ: أَقبَلَ وأَدْبَرَ، يَطوفُ طَوْفًا وطَوَفانًا. وأَطافَ: استَدارَ القَومُ مِن نَواحيهِم. وطافَ الخَيالُ: أَلَمَّ، يَطيفُ طَيْفًا. فقد فَرَّقَ أَبو زَيْدٍ بينَ ذي الواوِ وذي الياءِ، فخَصَّصَ كُلَّ مادَّةٍ بِمَعْنًى، وفَرَّقَ أَيضًا بينَ (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) كما رأَيْتَ. وزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّهُ لا يُستَعمَلُ مِن (طافَ الخَيالُ) اسمُ فاعِلٍ، قالَ: لأَنَّهُ تَخَيُّلٌ لا حَقيقَةَ لَهُ. قالَ: فأَمّا قولُهُ تَعالَى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ فلا يُقالُ فيهِ (طَيْفٌ) لأَنَّهُ اسمُ فاعِلٍ حَقيقَةً".

﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ﴾ (الأعراف: 205)

• (الأَصائلُ) جَمعُ (أَصِيلَة)، و(الأُصُل) جَمعُ (أَصِيل)؛ وذلكَ لأَنَّ (فَعائل) جَمعُ (فَعِيلَة). و(الأَصِيلَة) لُغَةٌ مَعروفَةٌ في (الأَصِيل).

وظَنَّ بَعضُهُم أَنَّ (أَصائل) جَمعُ (آصال) على وَزنِ (أَفْعال)، و(آصال) جَمعُ (أُصُل)، نحو (أطناب) و(طُنُب)، و(أُصُل) جَمعُ (أَصِيل)، مِثل (رُغُف) جَمعُ (رَغيف). فَـ(أَصائلُ)، على قَولِهِم، جَمْعُ جَمْعِ الجَمْعِ.

وهذا خَطَأٌ بَيِّنٌ مِن وُجوهٍ؛ مِنها أَنَّ جَمْعَ جَمْعِ الجَمْعِ لَم يُوجَدْ قَطُّ في الكَلامِ فيَكونَ هذا نَظيرَهُ؛ ومِن جِهَةِ القِياسِ، إذا كانوا لا يَجمَعونَ الجَمعَ الذي ليسَ لأَدنى العَدَدِ[53]، فأَحرى أَلّا يَجمَعوا جَمْعَ الجَمْعِ.

وأَبْيَنُ خَطَإٍ في هذا القَولِ غَفلَتُهُم عن الهَمزَةِ التي هيَ فاءُ الفِعلِ التي في (أَصِيل) و(أُصُل)، وكذلكَ هيَ فاءُ الفِعلِ في (أَصائل)، لأَنَّها (فَعائلُ)، وتَوَهَّموها زائدَةً كالتي في (أَقاويل)، ولَو كانَتْ كذلكَ كانَتِ الصّادُ فاءَ الفِعْلِ، وإنَّما هيَ عَيْنُهُ، كما هيَ في (أَصِيل) و(أُصُل)، فلَو كانَتْ (أَصائلُ) جَمعَ (آصال)، مِثل (أقوال) و(أَقاويل)، لاجتَمَعَتْ هَمزَةُ الجَمعِ معَ هَمزَةِ الأَصلِ، ولَقالوا فيهِ: أَواصيل، بِتَسهيلِ الهَمزَةِ الثّانيَةِ.

ووَجهٌ آخَرُ مِن الخَطَإِ بَيِّنٌ أَيضًا، وهو أَنَّ (أَفاعِيل) جَمع (أَفْعال) لا بُدَّ مِن ياءٍ قَبلَ آخِرِهِ كما قالوا في (أَقاوِيل)، فكانَ يَكونُ (أَواصِيل)، وليسَ في (أَصائل) حَرفُ مَدٍّ ولِينٍ قَبلَ آخِرِهِ، إنَّما هيَ هَمزَةُ (فَعائل).

ومِن الخَطَإِ في قَولِهِم أَيضًا أَن جَعَلوا (أُصُلًا) جَمعًا كثيرًا مِثل (رُغُف)، ثُمَّ زَعَموا أَنَّ (آصالًا) جَمعٌ لَهُ، فهُم بِمَنزِلَةِ مَن قالَ في (رُغُف): جَمْعُ (أَرغاف).

فإن قيلَ: فَجَمعُ أَيِّ شَيْءٍ هيَ (آصالٌ)؟ قُلْنا: جَمْعُ (أُصُل) الذي هوَ اسمٌ

---

(53) في كِتابِ (الجُمَل في النَّحو) لِلزَّجّاجِيّ: 372: "اعلَمْ أَنَّ لأَقَلِّ العَدَدِ أَربَعَةَ أَمثِلَةٍ، وأَقَلُّ العَدَدِ العَشَرَةُ فما دونَها، وهيَ: (أَفْعُلٌ) نحوُ (أَكْلُب) و(أَفْلُس)، و(أَفعالٌ) نَحوُ (أَجْبال) و(أَصْنام)، و(أَفْعِلَةٌ) نَحوُ (أَرْغِفَة) و(أَزْمِنَة)، و(فِعْلَةٌ) نَحوُ (صِبْيَة) و(فِتْيَة)".

مُفرَدٌ في مَعنى (الأَصائل)، لا جَمعُ (أُصُل) الذي هوَ جَمعٌ. فإن قيلَ: فهَل يُقالُ: أُصُلٌ واحِدٌ، كما يُقالُ أَصِيلٌ واحِدٌ؟ قُلْنا: قَد قالَ بَعضُ أربابِ اللُّغَةِ ذلكَ، واستَشهَدوا بِقَولِ الأَعشى:

يَوْمًا بِأَطْيَبَ مِنها نَشْرَ رائحَةٍ ... وَلا بِأَحْسَنَ مِنها إذْ دَنا الأُصُلُ[54]

أي: دَنا الأَصيلُ. فإن صَحَّ أنَّ (الأُصُل) بِمَعنى (الأَصِيل)، وإلّا فَـ(الآصالُ) جَمعُ (أَصِيل)، على حَذفِ الياءِ الزّائدَةِ، مِثل (طَوِيّ) و(أَطْواء). ولا أعرِفُ أَحَدًا قالَ هذا القَولَ، أَعني جَمْعَ جَمْعِ الجَمْعِ، غَيرَ الزَّجّاجِيِّ[55] وابنِ عُزَيْزٍ[56].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 91-92)

﴿وَيُسَبِّحُونَهُۥ﴾ (الأعراف: 206)، يُراجَع: (الأعلى: 1)

---

(54) البَيتُ المذكورُ مُتَعَلِّقٌ بِما قَبْلَهُ مِن الأبياتِ، ولا يُفهَمُ إلّا مَقرونًا بِها، وهيَ في ديوانِهِ: 57، على النَّحوِ الآتي:

ما رَوْضَةٌ مِن رِياضِ الحَزْنِ مُعْشِبَةٌ ... خَضْراءُ جادَ عَلَيْها مُسْبِلٌ هَطِلُ

يُضاحِكُ الشَّمْسَ مِنْها كَوكَبٌ شَرِقٌ ... مُؤَزَّرٌ بِعَمِيمِ النَّبْتِ مُكْتَهِلُ

يَوْمًا بِأَطْيَبَ مِنها نَشْرَ رائحَةٍ ... وَلا بِأَحْسَنَ مِنها إذْ دَنا الأُصُلُ

(55) في كِتابِهِ (الجُمَلُ في النَّحو): 382، وعِبارَتُهُ فيهِ هيَ: "وقالوا: أَصِيلٌ، لِلعَشِيِّ، ثُمَّ جَمَعوا فقالوا: أُصُلٌ، ثُمَّ قالوا في جَمْعِ الجَمْعِ: آصالٌ، فشَبَّهوهُ بِـ(عُنُق) و(أَعْناق)، ثُمَّ جَمَعوا جَمْعَ الجَمْعِ، فقالوا: أَصائِلُ. فَـ(أَصائِلُ) جَمْعُ جَمْعِ الجَمْعِ".

(56) في كِتابِهِ (غَريبُ القُرآن): 70، "(أَصِيلٌ) ما بَينَ العَصرِ إلى اللَّيلِ، وجَمْعُهُ (أُصُلٌ)، ثُمَّ (آصالٌ)، ثُمَّ (أَصائِلُ) جَمْعُ الجَمْعِ". وقالَ السَّمينُ الحَلَبِيُّ في (الدُّرّ المَصون): 5/ 552-553: "(الآصالُ) جَمعُ (أُصُل)، و(أُصُلٌ) جَمعُ (أَصِيل)، فهوَ جَمْعُ الجَمْعِ. ولا جائز أن يَكونَ جَمْعًا لِـ(أَصِيل)؛ لأنَّ (فَعِيلًا) لا يُجمَعُ على (أَفْعال). وقيلَ: بَل هوَ جَمعٌ لِـ(أَصِيل)، و(فَعِيلٌ) يُجمَعُ على (أَفْعال) نحو (يَمِين) و(أَيْمان). وقيلَ: (آصالٌ) جَمعٌ لِـ(أُصُل)، و(أُصُلٌ) مُفْرَدٌ، ثَبَتَ ذلكَ مِن لُغَتِهِم، وهو العَشِيُّ، و(فُعُلٌ) يُجمَعُ على (أَفْعال)، قالوا: عُنُقٌ وأَعْناقٌ، وعلى هذا فلا حاجَةَ إلى دَعوى أَنَّهُ جَمْعُ الجَمْعِ".

تَفْسيرُ سُورَةِ الأَنْفال

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْۖ﴾ **(الأنفال: 1)**:

• أنزَلَ [أي: اللهُ تَعالى] سورَةَ الأنفال بِأَسْرِها [أي: في غَزوَةِ بَدْرٍ]. والأنفالُ هيَ الغَنائمُ. وقالَ أبو عُبَيْدٍ في (كِتاب الأموال): النَّفْلُ إحسانٌ وتَفَضُّلٌ مِن المُنعِمِ، فسُمِّيَت الغَنائمُ أنفالًا لأنَّ اللهَ تعالى تَفَضَّلَ بِها على هذهِ الأُمَّةِ ولَم يُحِلَّها لأَحَدٍ قَبلَهُم[1].

قالَ المؤلِّفُ: أَمّا قولُهُ: إنَّ اللهَ تَفَضَّلَ بِها، فصَحيحٌ، فقد قالَ عليهِ السَّلامُ: «**ما أُحِلَّتِ الغَنائمُ لأَحَدٍ سُودِ الرُّؤُوسِ قَبْلَكُمْ، إنَّما كانَتْ نارٌ تَنْزِلُ مِن السَّماءِ فَتَأكُلُها**»[2]. وأمّا قولُهُ: فسُمِّيَت الغَنائمُ أنفالًا لِذلكَ، فلا أَحسَبُهُ صَحيحًا، فقَد كانَتِ العَرَبُ في الجاهِلِيَّةِ الجَهْلاءِ تُسَمِّيها أنفالًا. وقَد أنشَدَ ابنُ هِشامٍ لأَوسِ ابنِ حَجَرٍ الأُسَيْدِيِّ، وهوَ جاهِلِيٌّ قَديمٌ:

نَكَصْتُمْ عَلى أَعْقابِكُمْ يَوْمَ جِئْتُمْ ... تَزُجُونَ أَنْفالَ الخَمِيسِ العَرَمْرَمِ[3]

فَفي هذا البَيتِ أَنَّها كانَت تُسَمّى أنفالًا قبلَ أن يُحِلَّها اللهُ لِمُحَمَّدٍ وأُمَّتِهِ. فأَصلُ اشتِقاقِها إذَن مِن (النَّفْل) وهوَ الزِّيادَةُ، لأَنَّها زِيادَةٌ في أَموالِ الغانِمِينَ.

وفي بَيتِ أَوسِ بنِ حَجَرٍ أَيضًا شاهِدٌ آخَرُ على أَنَّ الجَيشَ كانَ يُسَمّى خَميسًا في الجاهِلِيَّةِ، لأَنَّ قومًا زَعَموا أَنَّ اسمَ (الخَميس) مِن الخُمُسِ الذي يُؤخَذُ مِن المَغنَمِ، وهذا لَم يَكُنْ حَتّى جاءَ الإسلامُ، وإنَّما كانَ لِصاحِبِ الجَيشِ الرُّبُعُ، وهو المِرْباعُ...

---

(1) يُنظَر: (كِتابُ الأَموال) لأَبي عُبَيْد: 339.

(2) رَواهُ التِّرْمِذِيُّ في جامِعِهِ: ح3085، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ الأَنفال)، وصَحَّحَهُ الأَلبانِيُّ.

(3) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة: 2/ 375. والبَيتُ في (ديوان أوس بنِ حَجَر): 124.

قَرَأَ ابنُ مَسعودٍ وعَطاءٌ: {يَسْأَلُونَكَ الأَنْفَالَ}[4]، وقَرَأَتِ الجَماعَةُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾، والمَعْنى صَحيحٌ في القِراءَتَيْنِ، لأنَّهُم سَألوها، وسَألوا عنها: لِمَنْ هِيَ؟

وقولُ عُبادَةَ بنِ الصّامتِ: نزَلَتْ فينا أَهلَ بَدْرٍ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾، لأنّا تَنازَعْنا في النَّفْلِ، وساءَتْ فيهِ أَخلاقُنا[5]. كذلكَ جاءَ في التَّفسيرِ لِعَبدِ بنِ حُمَيْدٍ وغَيرِهِ أَنَّ عُبادَةَ بنَ الصّامتِ معَ الذينَ كانوا معَهُ، وأَبا اليُسْرِ كَعبَ بنَ عَمْرٍو في طائفةٍ معَهُ، وكانَ أَبو اليُسْرِ قَد قَتَلَ قَتيلَيْنِ وأَسَرَ أَسيرَيْنِ، تَنازَعوا، فقالَ الذينَ حَوَوا المَغنَمَ: نَحنُ أَحَقُّ بهِ، وقالَ الذينَ شُغِلوا بِالقِتالِ واتِّباعِ القَومِ: نَحنُ أَحَقُّ بهِ. فانتَزَعَهُ اللهُ منهُم ورَدَّهُ إلى نبيِّهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[6]. و... حَديثُ سَعْدِ بنِ أَبي وَقّاصٍ حينَ جاءَ بِالسَّيفِ، فأُمِرَ أن يَجعَلَهُ في القَبَضِ، فشَقَّ ذلكَ عليهِ، وكانَ السَّيفُ لِلعاصِ بنِ سَعيدٍ، يُقالُ لهُ ذو الكَتيفَةِ، فلَمّا نَزَلَتِ الآيَةُ أَعطَى رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ السَّيفَ لِسَعْدٍ[7]، وقَسَمَ الغَنيمَةَ عن بَواءٍ، أَي: على سَواءٍ. و... الحَديثُ الذي ذَكَرَهُ أَبو عُبَيْدٍ، وفيهِ أَنَّهُ قَسَمَها على فَواقٍ[8]، فَأَنزَلَ اللهُ بَعْدُ: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ﴾ (الأنفال: 41) الآية، فنَسَخَتْ: ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾، وهوَ أَصَحُّ الأَقوالِ أَنَّها مَنسوخَةٌ. وأَمّا مَن زَعَمَ أَنَّ الأَنفالَ ما شَذَّ مِن العَدُوِّ إلى المُسْلِمينَ مِن دابَّةٍ أَو نَحوِها، فلَيسَتْ مَنسوخَةً عندَهُ. وكذلكَ قولُ مُجاهِدٍ: إنَّ الأَنفالَ هوَ الخُمُسُ نَفسُهُ. وإنَّما تكونُ مَنسوخَةً إذا قُلْنا إنَّها جُملَةُ

---

(4) رَوى الطَّبَريُّ في تَفسيرِهِ: 9/ 174، عن الضَّحّاكِ أَنَّ هذهِ قِراءَةُ ابنِ مَسعودٍ. ويُنظَر: الدُّرُّ المَنثور: 7/ 16، ومُختَصَرُ شَواذِّ ابنِ خالَوَيْه: 48، والمُحتَسب: 1/ 272.

(5) رَواهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح22747، وقالَ مُحَقِّقوهُ: 37/ 411: "حَسَنٌ لِغَيرِهِ". ورَواهُ أَيضًا الطَّبَريُّ في تَفسيرِهِ: 9/ 172-173.

(6) رَواهُ سَعيدُ بنُ مَنصورٍ في سُنَنِهِ: ح982، وقالَ عنهُ مُحَقِّقُ (سُنَن سَعيدِ بنِ مَنصور): 5/ 188: "سَندُهُ ضَعيفٌ".

(7) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2740، كِتاب الجِهاد، بابُ (في النَّفَل)، والتِّرْمِذِيُّ في جامِعِهِ: ح3079، كتابُ تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ الأنفال)، وصَحَّحَهُ الأَلبانِيُّ. وأَصْلُهُ في صَحيحِ مُسْلِم: ح4531، كِتاب الجِهاد، باب (الأنفال).

(8) يُنظَر: (كِتابُ الأَموال) لأَبي عُبَيْد: 349، وفيهِ: "يَقولُ: جَعَلَ بَعضَهُم فيهِ أَفْوَقَ مِن بَعْضٍ".

الغَنائمِ، وهو القَولُ الذي تَشهَدُ لهُ الآثارُ[9].

قالَ أبو عُبَيْدٍ[10]: والأنفالُ تَنقَسِمُ أَربَعَةَ أَقسامٍ: نَفَلٌ لا يُخَمَّسُ، ونَفَلٌ مِن رَأسِ الغَنيمَةِ، ونَفَلٌ مِن الخُمُسِ، ونَفَلُ السَّرايا وهوَ بَعدَ إخراجِ الخُمُسِ، ونَفَلٌ مِن خُمُسِ الخُمُسِ.

فأَمّا الذي ليسَ فيهِ خُمُسٌ ولا يخرجُ مِن رأسِ الغَنيمَةِ ولا مِن الخُمُسِ فهوَ سَلَبُ القَتيلِ يُقتَلُ في غَيرِ مَعمَعَةِ الحَربِ وفي غَيرِ الزَّحْفِ، فهوَ مِلكٌ لِلقاتِلِ. وهذا القَولُ هو قَولُ الأوزاعِيِّ وأَهلِ الشّامِ وقَولُ طائفةٍ مِن أَهلِ الحَديثِ. وفيهِ قَولٌ ثانٍ، وهو أَنَّ السَّلَبَ مِن جُملَةِ النَّفَلِ، يُخَمَّسُ معَ الغَنيمَةِ، وهو قَولُ مالِكٍ، وهو مَعنى قَولِ ابنِ عَبّاسٍ الذي في (المُوَطَّأ) حينَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عن الأنفالِ فقالَ: الفَرَسُ مِن النَّفَلِ والدِّرْعُ مِن النَّفَلِ[11]... ومِن حُجَّةِ مالِكٍ ومَن قالَ بِقولِهِ عُمومُ آيَةِ الخُمُسِ، فإِنَّهُ قالَ: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾...

والقِسْمُ الثّاني هوَ مِن رَأسِ الغَنيمَةِ قَبلَ تَخميسِها، وهو ما يُعطى الأَدِلّاءُ الذينَ يَدُلُّونَ على عَورَةِ العَدُوِّ ويَدُلُّونَ على الطُّرُق، وما يُعطى الدُّعاةُ، وغَيرُهُ مِمّا يَنتَفِعُ أَهلُ الجَيشِ بِهِ عامَّةً.

والقِسمُ الثّالِثُ ما تُنَفَّلُهُ السَّرايا، فقد كانَت تُنَفَّلُ في البَدْأَةِ الرُّبُعَ بَعدَ الخُمُسِ، وفي العَودَةِ الثُّلُثَ مِمّا غَنِموهُ. كذلكَ جاءَ في حَديثٍ رَواهُ مَكحولٌ عن حَبيبِ بنِ مَسْلَمَةَ[12]، وأَخَذَتْ بِهِ طائفَةٌ.

والقِسْمُ الرّابِعُ مِن النَّفَلِ ما يُنَفِّلُهُ الإمامُ مِن الخُمُسِ لأَهلِ الغَناءِ والمَنفَعَةِ، لأَنَّ ما كانَ لِلرَّسولِ عليهِ السَّلامُ مِن الغَنيمَةِ فهُوَ لِلإمامِ بَعدَهُ يَصرِفُهُ في ما كانَ

---

(9) يُنظَر: (النّاسِخُ والمَنسوخُ) لِلنَّحّاس: 451-452.

(10) يُنظَر: (كِتابُ الأَموال) لأَبي عُبَيْد: 340-369.

(11) يُنظَر: المُوَطَّأ: ح19، كِتابُ الجِهاد، باب (ما جاءَ في السَّلَبِ في النَّفَل). وقالَ ابنُ كَثيرٍ عن إسنادِهِ في تَفسيرِهِ: 4/ 5-6: "هذا إسنادٌ صَحيحٌ إلى ابنِ عَبّاسٍ". ويُنظَر: مَروِيّاتُ الإمامِ مالِكِ بنِ أَنَسٍ في التَّفسير: 183.

(12) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2748، و2749، و2750، كتاب الجِهاد، باب (في مَن قالَ: الخُمُسُ قَبلَ النَّفَل)، وصَحَّحَهُ الأَلبانِيُّ.

النَّبيُّ عليهِ السَّلامُ يَصرِفُهُ، وهو قولُ مالِكٍ وأكثرِ العُلَماءِ. وقالَت طائفَةٌ: هو مَقصورٌ على الأصنافِ التي ذُكِرَتْ في القُرآنِ، وهُم ذَوو القُربى واليَتامى والمَساكينُ وابنُ السَّبيلِ... وأَصَحُّ القولَيْنِ أنَّ الإمامَ لهُ النَّظَرُ في ذلكَ؛ فإن رَأى صَرْفَ الخُمُسِ إلى مَنافِعِ المُسْلِمِينَ ولَم تَكُنْ بِالأصنافِ الأربَعَةِ حاجَةٌ شَديدَةٌ إليهِ صَرَفَهُ، وإلّا بَدَأَ بِهِم وصَرَفَ بَقِيَّتَهُ في ما يَرى.

واختُلِفَ في ذَوي القُرْبى: مَن هُم؟ فقالَ ابنُ عَبّاسٍ: كُنّا نَرى أنَّهُم بَنو هاشِمٍ، فأَبى ذلكَ علينا قَومُنا وقالوا: هُم قُرَيشٌ كُلُّهُم[13]... واختَلَفوا أيضًا في قَرابَةِ الإمامِ بَعدَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: أَهُم داخِلونَ في الآيَةِ أَم لا؟ والصَّحيحُ دُخولُهُم في ذَوي القُرْبى لِقَولِهِ عليهِ السَّلامُ: «**إذا أَطْعَمَ اللهُ نَبِيًّا طُعْمَةً، فَهِيَ لِلخَليفَةِ بَعْدَهُ**»، أو قالَ: «**لِلقائمِ بَعْدَهُ**»[14].

ومِمّا اختَلَفوا فيهِ مِن مَعنى آيَةِ الخُمُسِ قسمُ خُمُسِ الخُمُسِ، فقالَ أَبو العالِيَةِ في قَولِهِ: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾: أَي: لِلكَعبَةِ، يُخرَجُ لَها نَصيبٌ مِن الخُمُسِ، ولِلرَّسولِ نَصيبٌ، وباقي الخُمُسِ لِلأَربَعَةِ الأَصنافِ[15]. وقالَت طائفَةٌ: خُمُسُ الخُمُسِ لِلرَّسولِ، وباقيهِ لِلأَربَعَةِ الأَصنافِ. وقالَت طائفَةٌ: الخُمُسُ كُلُّهُ لِلرَّسولِ يَصْرِفُهُ في تِلكَ الأَصنافِ وغَيرِها، وإنَّما قالَ اللهُ: ﴿وَلِلرَّسُولِ﴾ تَنبيهًا على شَرَفِ المَكسَبِ وطِيبِ المَغنَمِ، كذلكَ قالَ في الفَيْءِ، وهو ما أَفاءَ اللهُ على المُسْلِمِينَ مِن الأَرَضِينَ التي كانَتْ لأَهلِ الكُفْرِ، فقالَ فيهِ: ﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ (الحشر: 7) الآية، ولَم يَقُلْ في آياتِ الصَّدَقاتِ مِثلَ ذلكَ ولا أَضافَها إلى نَفسِهِ ولا لِلرَّسولِ؛ لأَنَّ الصَّدَقَةَ أَوساخُ النّاسِ، فلا تَطيبُ لِمُحمَّدٍ ولا لآلِ مُحمَّدٍ، فقالَ فيها: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ (التَّوبَة: 60) الآية، أي: لَيسَتْ لأَحَدٍ إلّا لِهؤُلاءِ. وهذا كُلُّهُ قولُ سُفيانَ الثَّورِيِّ[16] وتَفسيرُهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 225-231)*

---

(13) رَوى نَحوَهُ مُسْلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4663، و4664، و4665، و4666، كِتاب الجِهاد، باب (النِّساء الغازِيات يُرضَخُ لَهُنَّ ولا يُسْهَم).

(14) رَوى نَحوَهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2973، كتاب الخَراج، باب (في صَفايا رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن الأَموال)، وحَسَّنَهُ الأَلبانيُّ.

(15) يُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 4/ 59.

(16) نَسَبَ أبو عُبَيْدٍ القاسِمُ بنُ سَلّام هذا القَولَ إلى سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، إذ قالَ في (كِتاب الأَموال):

• في الحَديثِ الذي ذَكَرَهُ أبو عُبَيْدٍ: أَنَّ سَعْدَ بنَ أَبي وَقّاصٍ قالَ: قَتَلْتُ يَومَ بَدرٍ العاصَ بنَ سَعيدِ بنِ العاصِ وأَخَذْتُ سَيفَهُ وكانَ يُقالُ لَهُ ذو الكَتيفَةِ، فأَتَيْتُ بِهِ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وقُلْتُ: يا رَسولَ اللهِ، نَفِّلْنِيهِ. فأَمَرَني أن أَجعَلَهُ في القَبَضِ، فأَخَذَني ما لا يَعلَمُهُ إلّا اللهُ، فقُلْتُ: قُتِلَ أَخي عُمَيْرٌ وأُخِذَ سَلَبي. فأَنزَلَ اللهُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ الآية، فأَعطاني رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ السَّيفَ. قالَ أَبو عُبَيْدٍ: وأَهلُ السِّيَرِ يَقولونَ: قَتَلَ العاصَ بنَ سعيدٍ عَليُّ بنُ أَبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ[17]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 183)*

• أَمّا إعطاءُ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ المُؤَلَّفَةَ قُلوبُهُم مِن غَنائمِ حُنَيْنٍ حَتّى تَكَلَّمَتِ الأَنصارُ في ذلكَ وكَثُرَتْ منهُم القالَةُ وقالَتْ: يُعطي صَناديدَ العَرَبِ ولا يُعطينا، وأَسيافُنا تَقْطُرُ مِن دِمائِهِم[18]؛ فَلِلعُلَماءِ في هذهِ المسأَلَةِ ثَلاثَةُ أَقوالٍ:

أَحَدُها: أَنَّهُ أَعطاهُم مِن خُمُسِ الخُمُسِ. وهذا القولُ مَردودٌ، لأَنَّ خُمُسَ الخُمُسِ مِلكٌ لَهُ، ولا كَلامَ لأَحدٍ فيهِ[19].

والقَولُ الثّاني: أَنَّهُ أَعطاهُم مِن رَأسِ الغَنيمَةِ، وأَنَّ ذلكَ مَخصوصٌ بِالنَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، لِقَولِهِ تبارَكَ وتعالَى: ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[20]. وهذا القَولُ أَيضًا يَرُدُّهُ ما تَقَدَّمَ مِن نَسْخِ هذهِ الآيَةِ، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليها في غَزوَةِ بَدرٍ. غيرَ أَنَّ بعضَ العُلَماءِ احتَجَّ لِهذا القَولِ بِأَنَّ الأَنصارَ لَمّا انهَزَموا يَومَ حُنَيْنٍ فَأَيَّدَ اللهُ رَسولَهُ وأَمَدَّهُ بِملائكتِهِ[21] فلَم يَرجِعوا حَتّى كانَ الفَتحُ، رَدَّ اللهُ أَمرَ

362: "وقد كانَ سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ... يَقولُ: إنَّ اللهَ تبارَكَ وتَعالى إنَّما استَفتَحَ الكَلامَ في الفَيْءِ والخُمُسِ بِذِكرِ نَفسِهِ لأَنَّهُما أَشرَفُ الكَسبِ، وإنَّما يُنسَبُ إليهِ كُلُّ شَيْءٍ يَشْرُفُ ويَعْظُمُ. قالَ: ولَم يَنسِبِ الصَّدَقَةَ إلى نَفسِهِ لأَنَّها أَوساخُ النّاسِ".

(17) يُنظَر: (كِتابُ الأَموال) لأَبي عُبَيْد: 336.

(18) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3778، كِتاب مَناقِب الأَنصار، باب (مَناقِب الأَنصار)، ومُسْلِمٌ في صَحيحِهِ: ح2437، كِتاب الزَّكاة، باب (إعطاء المُؤَلَّفَةِ قُلوبُهُم عَلى الإسلامِ وتَصَبُّر مَن قَوِيَ إيمانُهُ).

(19) يُنظَر: (كِتابُ الأَموال) لأَبي عُبَيْد: 358.

(20) ذَكَرَ أَبو عُبَيْدٍ في (كِتاب الأَموال): 358، أَنَّ هذا قَولُ سَعيدِ بنِ المُسَيِّبِ وسُفيانَ.

(21) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة: 4/ 131.

المَغانِمِ إلى رسولِهِ مِن أجلِ ذلكَ، فلم يُعطِهِم مِنها شيئًا، وقالَ لَهُم: **«ألا تَرضَونَ يا مَعشَرَ الأنصارِ أن يَذهَبَ النّاسُ بِالشّاةِ والبَعيرِ وتَرجِعوا بِرَسولِ اللهِ إلى رِحالِكُم؟»**[22]، فطَيَّبَ نُفوسَهُم بِذلكَ بَعدَ ما أَمَرَهُ بِهِ.

والقَولُ الثّالثُ، وهو الذي اختارَهُ أبو عُبَيْدٍ: أنَّ إعطاءَهُم كانَ مِن الخُمُسِ، حَيثُ يرى أنَّ فيهِ مَصلَحَةً لِلمُسلِمِينَ[23]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 283)*

• لَولا الخُرُوجُ عَمّا صَمَدْنَا إِلَيْهِ لَذَكَرْنَا سِرًّا بَدِيعًا وَفِقْهًا عَجِيبًا فِي قولِهِ تعالى: ﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ (الحشر: 7)، بِاللامِ، ولم يقل ذلك في اليَتامى والمَساكِينِ، وقالَ: ﴿وَلِلرَّسُولِ﴾، وقالَ في أَوَّلِ السُّورةِ: ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ (الأنفال: 1)، وقالَ في آيَةِ الفَيْءِ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾، ولَم يَقُلْ: رَسوله، وكُلُّ هذا لِحِكمَةٍ، وحاشا لِلّهِ أن يَكُونَ حَرْفٌ مِن التَّنزيلِ خَالِيًا مِن حِكمَةٍ.

وقالَ أبو عُبَيدٍ في (كِتاب الأَموال): قَسَمَ النَّبِيُّ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أرضَ خَيْبَرَ أثلاثًا أثلاثًا، السُّلالِمُ والوَطِيحُ والكَتِيبَةُ، فإنَّهُ تَرَكَها لِنَوائبِ المُسلِمِينَ وما يَعْرُوهُم، وفي هذا ما يُقَوِّي أنَّ الإمامَ مُخَيَّرٌ في أَرضِ العَنْوَةِ إن شاءَ قَسَمَها أَخْذًا بِقَوْلِ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ﴾ الآيَة، فيُجريها مجرى الغَنيمَةِ، وإن شاءَ وَقَفَها كَما فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أَخْذًا بِقَوْلِ اللهِ تَعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ (الحشر: 7-10)، فاستَوعَبَتْ آيَةُ الفَيْءِ جَميعَ المُسلِمِينَ، ومَن يَأتي بَعدَهُم، فَسَمّى آيَةَ القُرى فَيْئًا وسَمّى الأُخرى غَنيمَةً، فَدَلَّ عَلى افتِراقِهِما في الحُكمِ، كَما افتَرَقا في التَّسْمِيَةِ[24]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 579-580)*

• قالَ قاسِمُ بنُ ثابِتٍ[25]: (ذات بَيْنِنا) و(ذات يَدِهِ) وما كانَ نَحوَهُ: صِفَةٌ

---

(22) تَقَدَّمَ تَخريجُهُ. ويُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 4/ 199-200.

(23) يُنظَر: (كِتابُ الأموال) لأبي عُبَيْد: 358.

(24) يُنظَر: (كِتابُ الأموال) لأبي عُبَيْد: 67-74.

(25) في كِتابِهِ (الدَّلائل على مَعاني الحَديثِ بِالشّاهِدِ والمَثَل): 1/ 425. ونَقَلَ هذا القَولَ أيضًا ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 9/ 139، بِاختِلافٍ يَسيرٍ في الألفاظِ.

لِمَحذوفٍ مُؤَنَّثٍ، كَأَنَّهُ يُريدُ الحالَ التي هِيَ ذاتُ بَيْنِهِم كما قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[26] (الأنفال: 1)، فكَذلِكَ إذا قُلْتَ: ذات يَدِهِ، يُريدُ أموالَهُ، أو مُكتَسَباتِهِ، كما قالَ عَلَيهِ السَّلامُ: «**أَرعاهُ على زَوْجٍ في ذاتِ يَدِهِ**»[27]، وكذلِكَ إذا قُلْتَ: لَقِيتُهُ ذاتَ يَومٍ، أَي: لِقاءَةً أَو مَرَّةً ذاتَ يَومٍ، فلَمّا حُذِفَ المَوصوفُ وبَقِيَتِ الصِّفَةُ صارَتْ كالحالِ لا تَتَمَكَّنُ ولا تُرْفَعُ في بابِ ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ كما تُرْفَعُ الظُّرُوفُ المُتَمَكِّنَةُ، وإِنَّما هُوَ كقَولِكَ: سِيرَ عَلَيهِ شَدِيدًا وطَوِيلًا.

وقَولُ الخَثعَمِيِّ، واسمُهُ أَنَسُ بنُ مالِكٍ:

عَـزَمْـتُ عَـلـى إقـامَـةِ ذاتِ صَـبـاحٍ[28]

لَيْسَ هُوَ عِندي مِن هذا البابِ، وإن كانَ سِيبَوَيْهِ قَد جَعَلَها لُغَةً لِخَثْعَم، ولكِنَّهُ عَلى مَعْنى (إقامَة يَوْمٍ)، وكُلُّ يَومٍ هُوَ ذُو صَباحٍ، كما تَقولُ: ما كَلَّمَني ذُو شَفَةٍ، أَي: مُتَكَلِّمٌ، وما مَرَرْتُ بِذِي نَفْسٍ، فلا يَكونُ مِن بابِ (ذات مَرَّةٍ) الذي لا يَتَمَكَّنُ في الكَلامِ[29]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 299-300)***

---

(26) في (الدُّرّ المَصون): 5/ 556: "قولُهُ: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾... هي هُنا صِفَةٌ لِمَفعولٍ مَحذوفٍ تَقديرُهُ: وأَصْلِحوا أحوالًا ذاتَ افتِراقِكُم وذاتَ وَصْلِكُم، أو ذاتَ المكانِ المتَّصِلِ بِكُم، فإنَّ (بَيْنَ) قَد قيلَ إنَّهُ يُرادُ بِهِ هُنا الفِراقُ أو الوَصلُ أو الظَّرفُ".

(27) رَوى البُخارِيُّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لَهُ: ح5082، كتاب النِّكاح، باب (إلى مَن يَنكِحُ، وأَيُّ النِّساءِ خَيرٌ؟...)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6403، و6404، و6405، و6406، و6407، و6408، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (مِن فَضائلِ نِساءِ قُرَيْش)، أَنَّ النَّبِيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «خَيْرُ نِساءٍ رَكِبْنَ الإِبِلَ نِساءُ قُرَيْشٍ: أَحْناهُ عَلى وَلَدٍ في صِغَرِهِ، وأَرْعاهُ عَلى زَوجٍ في ذاتِ يَدِهِ».

(28) شَطرُ بيتٍ لِرَجُلٍ مِن خَثعَم، والبيتُ كامِلًا هوَ:

عَـزَمْـتُ عَـلـى إقـامَـةِ ذي صَـبـاحٍ لِـشَـيْءٍ مّـا يُـسَـوَّدُ مَـن يَـسُـودُ

يُنظَر: الكِتاب: 1/ 226-227.

(29) رَدَّ بعضُ أهلِ العِلمِ بَعضَ ما ذَكَرَهُ السُّهَيلِيُّ هُنا، إذ قالَ السُّيوطِيُّ في (هَمع الهوامِع): 3/ 142-144: "وَأَلحَقَ العَرَبُ أيضًا بِالممنوعِ التَّصَرُّفِ في التِزامِ النَّصبِ عَلى الظَّرفِيَّةِ (ذا) و(ذات) مُضافَيْنِ إلى زمانٍ نَحو: لَقِيتُهُ ذا صَباحٍ وذا مَساءٍ وذاتَ مَرَّةٍ وذاتَ يَومٍ وذاتَ لَيْلَةٍ... إلّا في لُغَيَّةٍ لِخَثْعَم فإنَّها أجازَتْ فيها التَّصَرُّفَ فيُقالُ: سِيرَ عَلَيهِ ذاتُ لَيْلَةٍ، بِرَفْعِ (ذات)، وقالَ بَعضُ الخَثْعَمِيِّينَ:

﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾، إلى قولِهِ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ (الأنفال: 9-17):

• قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ (الأنفال: 9)، وقد قالَ في أُخرى: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ (آل عمران: 124)، فقيلَ في مَعناهُ: إنَّ الأَلْفَ أَردَفَهُم بِثَلاثَةِ آلافٍ، فكانَ الأكثَرُ مَدَدًا لِلأَقَلِّ، وكانَ الأَلْفُ مُرْدِفِينَ لِمَن وَراءَهُم، بِكَسْرِ الدّالِ مِن (مُرْدِفِينَ)، وكانوا أَيضًا (مُرْدَفِينَ) بِهِم بِفَتْحِ الدّالِ.

والأَلْفُ هُم الذينَ قاتَلوا مَعَ المُؤْمِنِينَ، وهُم الذينَ قالَ اللهُ لَهُم: ﴿فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ (الأنفال: 12)، وكانوا في صُوَرِ الرِّجالِ، ويَقولونَ لِلمُؤْمِنِينَ: اثْبُتُوا، فإنَّ عَدُوَّكُم قَليلٌ، وإنَّ اللهَ مَعَكُم، ونَحوَ هذا[30].

وقَوْلُ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ (الأنفال: 12)، جاءَ في التَّفسيرِ أَنَّهُ ما وَقَعَتْ ضَرْبَةٌ يَومَ بَدْرٍ إلّا في رَأسٍ أو مَفْصِلٍ[31]. وكانوا يَعرِفونَ قَتْلى المَلائكَةِ مِن قَتلاهُم بِآثارٍ سُودٍ في الأَعناقِ وفي البَنانِ[32]، كذلِكَ ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ في غَيرِ هذِهِ الرِّوايَةِ. ويُقالُ لِمَفاصِلِ الأَصابِعِ وغَيرِها: بَنانٌ، واحِدَتُها

عَـزَمْـتُ عَـلـى إقـامَـةِ ذِي صَـبـاحِ

وزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّ (ذات مَرَّةٍ) و(ذات يَوْم) لا تَتَصَرَّفُ لا في لُغَةِ خَثْعَم ولا في غَيرِها وأَنَّ الذي يَتَصَرَّفُ عِندَهُم إنَّما هُوَ (ذُو) فَقَط. ورَدَّهُ أبو حَيّانَ بِتَصريحِ سِيبَوَيْهِ والجُمهورِ بِخِلافِ ذلِكَ. والسَّبَبُ في عَدَمِ تَصَرُّفِ (ذا) و(ذات) في لُغَةِ الجُمهورِ أَنَّهُما في الأَصلِ بِمَعنى (صاحِب) و(صاحِبَة) صِفَتانِ لِظَرفٍ مَحذوفٍ. والتَّقديرُ في (لَقِيتُهُ ذا صَباحٍ ومَساءٍ): وَقتًا صاحِبَ هذا الاسم، و(ذاتَ يَوْم): قِطعَةً ذاتَ يَوْم، فحُذِفَ المَوصوفُ وأُقيمَتْ صِفَتُهُ مقامَهُ، فلَم يَتَصَرَّفوا في الصِّفَةِ لِئَلّا يَكْثُرَ التَّوَسُّعُ. وعِبارَةُ ابنِ أبي العافِيَةِ: فضَعُفَ لِذلِكَ، ولَم يُستَعمَلْ إلّا ظَرفًا، ولأَنَّ إضافتَهُما مِن قَبيلِ إضافَةِ المُسَمّى إلى الاسمِ، وهي قَليلَةٌ في كَلامِ العَرَبِ، فلَم يَتَصَرَّفوا فيها لِذلِكَ".

(30) رَوى نَحوَهُ البيهقِيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 3/ 60، عن ابنِ عَبّاسٍ.

(31) أورَدَهُ السُّيوطِيُّ في (الدُّرّ المنثور): 7/ 65، مَعزُوًّا إلى عَبدِ بنِ حُمَيْدٍ عن قَتادَةَ.

(32) رَواهُ البيهقِيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 3/ 56، عن الرَّبيعِ بنِ أَنَسٍ، بِلَفظِ: «كانَ النّاسُ يَومَ بَدرٍ يَعرِفونَ قَتلى الملائكَةِ مِمَّن قَتَلوهُم بِضَربٍ فَوقَ الأَعناقِ وعَلى البَنانِ مِثل سِمَةِ النّارِ قَد أُحرِقَ بِهِ».

(بَنانَةٌ)، وهُوَ مِن (أَبَنَّ بِالمَكانِ)، إذا أَقامَ فيهِ وثَبَتَ، قالَهُ الزَّجّاجُ[33].

وقَولُهُ: ﴿لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذۡهِبَ عَنكُمۡ رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ (الأنفال: 11) الآيَة، كانَ العَدُوُّ قَد أَحرَزوا الماءَ دُونَ المُؤمِنِينَ وحَفَروا القُلُبَ لأَنفُسِهِم، وكانَ المُسْلِمُونَ قَد أَحدَثوا وأَجْنَبَ بَعضُهُم وهُم لا يَصِلُونَ إلى الماءِ، فَوَسْوَسَ الشَّيطانُ لَهُم أَو لِبَعضِهِم وقالَ: تَزْعُمُونَ أَنَّكُم عَلى الحَقِّ، وقَد سَبَقَكُم أَعداؤُكُم إلى الماءِ، وأَنتُم عِطاشٌ وتُصَلُّونَ بِلا وُضوءٍ، وما يَنتَظِرُ أَعداؤُكُم إلّا أَن يَقْطَعَ العَطَشُ رِقابَكُم ويُذهِبَ قُواكُم فيَتَحَكَّموا فيكُم كَيفَ شاؤُوا. فأَرسَلَ اللهُ تَعالى السَّماءَ فحَلَّتْ عَزالِيها فتَطَهَّرُوا ورَوَوْا وتَلَبَّدَتِ الأَرضُ لأَقدامِهِم وكانَتْ رِمالًا وسَبَخاتٍ، فثَبَتَتْ فيها أَقدامُهُم وذَهَبَ عَنهُم رِجْزُ الشَّيطانِ، ثُمَّ نَهَضُوا إلى أَعدائِهِم فغَلَبُوهُم عَلى الماءِ، وعاروا[34] القُلُبَ التي كانَتْ تَلي العَدُوَّ، فعَطِشَ الكُفّارُ، وجاءَ النَّصْرُ مِن عِندِ اللهِ[35]. وقَبَضَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قَبْضَةً مِن البَطحاءِ ورَماهُم بِها،

(33) يُنظَر: (مَعاني القُرآنِ وإعرابُهُ) لِلزَّجّاج: 2/ 328.

(34) في (القاموس المُحيط): 1/ 624: "عارَهُ يَعورُهُ ويَعيرُهُ:...، ذَهَبَ بِهِ، أَو أَتلَفَهُ".

(35) رَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 9/ 195، عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما، قالَ: "نَزَلَ النَّبِيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، يَعني حينَ سارَ إلى بَدرٍ، والمسلمونَ بينَهُم وبينَ الماءِ رَمْلَةٌ دِعْصَةٌ، فأَصابَ المسلِمِينَ ضَعْفٌ شَديدٌ، وأَلقى الشَّيطانُ في قُلُوبِهِم الغَيْظَ، فوَسْوَسَ بَيْنَهُم: تَزْعُمُونَ أَنَّكُم أَولِياءُ اللهِ وفيكُم رَسُولُهُ، وقَد غَلَبَكُم المُشرِكُونَ عَلى الماءِ وأَنتُم تُصَلُّونَ مُجْنِبِينَ. فأَمطَرَ اللهُ عَلَيهِم مَطَرًا شَديدًا، فشَرِبَ المُسلِمُونَ وتَطَهَّرُوا، وأَذهَبَ اللهُ عَنهُم رِجْزَ الشَّيطانِ، وثَبَّتَ الرَّمْلَ حينَ أَصابَهُ المَطَرُ، ومَشى النّاسُ عَلَيهِ والدَّوابُّ، فساروا إلى القَومِ، وأَمَدَّ اللهُ نَبِيَّهُ بِأَلفٍ مِن المَلائكَةِ، فكانَ جِبْرِيلُ عَلَيهِ السَّلامُ في خَمسِمِئةٍ مِن المَلائكَةِ مُجَنِّبَةً، ومِيكائيلُ في خَمسِمِئةٍ مُجَنِّبَةً". وساقَ ابنُ كَثيرٍ هذا الأَثَرَ في تَفسيرِهِ: 4/ 23، وحَسَّنَهُ الدُّكتور محمَّد أَمين المصريُّ في كتابِ (مِن هَدْيِ سورةِ الأنفال): 209. ورَوى نَحوَهُ ابنُ إسحاقَ وابنُ أَبي حاتِمٍ عن عُروَةَ بنِ الزُّبَيرِ، وابنُ المُنذِرِ وأَبو الشَّيخِ من طريقِ ابنِ جُرَيجٍ عن ابنِ عبّاسٍ. يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 57-58. أَمّا حديثُ إشارَةِ الحَبّابِ بنِ المنذِرِ على الرَّسولِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بِتَغويرِ ما وراءَ القُلُبِ وبِناءِ حَوضٍ ومَلْئِهِ بِالماءِ ثُمَّ مُقاتَلَةِ القَومِ، فقد رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرَة النَّبويَّة) لابن هِشام: 2/ 312-313، بِإسنادٍ مُنقَطِعٍ. وقالَ الأَلبانيُّ عن إسنادِهِ في (دِفاع عَن الحَديثِ النَّبَوِيِّ والسِّيرَة): 26: "هذا إسنادٌ مُرسَلٌ مَجهولٌ، فهو ضَعيفٌ، وقد وَصَلَهُ بَعضُهُم، وفيهِ مَن لا يُعرَفُ وآخَرُ كَذّابٌ... وقالَ الذَّهبيُّ فيهِ: حَديثٌ مُنكَرٌ".

فمَلأَتْ عُيُونَ جَميعِ العَسكَرِ، وذلِكَ قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[36] (الأنفال: 17)، أي: عَمَّ جَمِيعَهُم، ولَم يَكُنْ في قَبْضَتِكَ إلّا ما يَبْلُغُ بَعضَهُم، فاللهُ هُوَ الذي رَمى سائرَهُم إذ رَمَيْتَ أنتَ القَليلَ مِنهُم، فهذا قَولٌ.

وقالَ أحمَدُ بنُ يَحيى: مَعناهُ: وما رَمَيْتَ قُلُوبَهُم بِالرُّعبِ حينَ رَمَيْتَ الحَصباءَ، ولكِنَّ اللهَ رَمى. وقالَ هِبَةُ اللهِ بنُ سَلامَةَ: الرَّمْيُ أَخْذٌ وإرسالٌ وإصابَةٌ وتَبليغٌ، فالذي أَثْبَتَ اللهُ لِنَبِيِّهِ هُوَ الأَخْذُ والإرسالُ، والذي نَفى عَنهُ هُوَ الإصابَةُ والتَّبليغُ، وأثبَتَهُما لِنَفْسِهِ.

وقَولُهُ: ﴿فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ (الأنفال: 15) الآيَة، قالَ الحَسَنُ: لَيْسَ الفِرارُ مِن الزَّحْفِ مِن الكَبائرِ إلّا يَومَ بَدْرٍ وفي المَلحَمَةِ الكُبرى التي تَأتي آخِرَ الزَّمانِ[37]. وقالَ غَيْرُهُ: هُوَ مِن الكَبائرِ إذا حَضَرَ الإمامُ ولَم يَتَحَيَّزْ إلى فِئَةٍ، فأَمّا

---

(36) رَوى نَحوَ ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 9/ 205. وساقَ نَحوَهُ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ: 4/ 30-31، عن السُّدِّيِّ ومُحَمَّدِ بنِ قَيسٍ ومُحَمَّدِ بنِ كَعبٍ القُرَظِيِّ وعَبدِ الرَّحمنِ بنِ أَسلَمَ، ثُمَّ قالَ: "وقَد رُوِيَ في هذِهِ القِصَّةِ عَن عُروَةَ بنِ الزُّبَيْرِ ومُجاهِدٍ وعِكرِمَةَ وقَتادَةَ وغَيرِ واحِدٍ مِن الأئمَّةِ أَنَّها نَزَلَتْ في رَمْيَةِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ يَومَ بَدْرٍ". وقالَ عادِلُ بنُ يوسفَ العزازيُّ في (هِدايَة المستَنير): 285: "رَواهُ ابنُ جَريرٍ... وروايَتُهُ عن ابنِ عَبّاسٍ مُرسَلَةٌ، وكذلكَ الرِّواياتُ الأُخرى التي ذَكَرَها ابنُ كَثيرٍ كُلُّها مُرسَلَةٌ". ولكِنْ قالَ الدُّكتور أكرم ضياء العمريُّ إنَّ الطَّبريَّ رَوى الحَديثَ بِإسنادَيْنِ صَحيحَيْنِ إلى عُروَةَ وقَتادَةَ، لكِنَّهُما مُرسَلانِ، وهُما يَعتَضِدانِ؛ لأَنَّ المرسَلَ إذا تَعَدَّدَتْ مَخارِجُهُ يَقوى. يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّةُ الصَّحيحَة: 2/ 363 (الهامش). وأودَعَ مُقبِل بنُ هادي الوادعيُّ الحَديثَ كتابَهُ (الصَّحيح المُسنَد مِن أسبابِ النُّزول): 113-114. وصَحَّحَ الألبانيُّ حَديثًا بِالمعنى نَفسِهِ، لكِنْ في مُناسَبَةٍ مُختلِفَةٍ، وهو ما رَواهُ أحمَدُ عن ابنِ عبّاسٍ، قالَ: "إنَّ الملأَ من قُرَيشٍ اجتَمَعوا في الحجرِ، فتَعاقَدوا باللاتِ والعُزّى ومَناةَ الثّالِثَةِ الأُخرى ونائلَةَ وإساف: لَو قد رَأَيْنا مُحَمَّدًا لقَد قُمْنا إليه قِيامَ رَجُلٍ واحِدٍ فلَم نُفارِقْهُ حَتّى نَقتُلَهُ"، إلى أن قالَ: "فأَقبَلَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ حَتّى قامَ على رُؤُوسِهِم، فأَخَذَ قَبضَةً مِن التُّرابِ فقالَ: «شاهَتِ الوُجوهُ»، ثُمَّ حَصَبَهُم بها، فما أصابَ رَجُلًا منهُم مِن ذلك الحَصى حَصاةٌ إلّا قُتِلَ يَومَ بَدرٍ كافِرًا". يُنظَر: سِلسِلَةُ الأَحاديثِ الصَّحيحَة: 6/ ق2/ 781-782. وكذلكَ جاءَ في صَحيحِ مُسلِمٍ: ح4595، كتاب الجهاد، باب (في غَزوَةِ حُنَيْنٍ)، عن سَلَمَةَ بنِ الأكوَعِ أَنَّ الرَّسولَ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قَبَضَ قَبضَةً مِن تُرابِ الأرضِ في غَزوَةِ حُنَيْنٍ، ثُمَّ استَقبَلَ بِهِ وُجوهَ الأعداءِ، فقالَ: «شاهَتِ الوُجوهُ»، فامتَلأَتْ أَعيُنُهُم تُرابًا بِتلكَ القَبضَةِ، فوَلَّوا مُدْبِرينَ، فهَزَمَهُم اللهُ عَزَّ وجَلَّ.

(37) رَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 9/ 202، والنَّحّاسُ في (النّاسِخ والمنسوخ): 460، عن الحَسَنِ

إذا كانَ الفِرارُ إلى الإمامِ فهُوَ مُتَحَيِّزٌ إلى فِئَةٍ. وقَد قالَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ حينَ بَلَغَهُ قَتْلُ أَبي عُبَيْدِ بنِ مَسعُودٍ وما أَوقَعَ الفُرسُ بالمُسلِمِينَ: هَلّا تَحَيَّزَ إلَيَّ أَبو عُبَيْدِ بنُ مَسعُودٍ، فإنّي فِئَةٌ لِكُلِّ مُسلِمٍ[38]. ورُوِيَ مِثلُ هذا عَنِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أَنَّهُ قالَ لأَصحابِهِ الذينَ رَجَعوا مِن غَزْوَةِ مُؤْتَةَ، ذلِكَ أَنَّهُم قالوا: نَحنُ الفَرّارُونَ يا رَسولَ اللهِ، فقالَ: «**بَلْ أَنْتُم العَكّارُونَ، وأَنا فِئَتُكُم**»[39]، وهُوَ حَديثٌ مَشهورٌ اختَصَرْتُهُ.

والقَدْرُ الذي يَحْرُمُ مَعَهُ الفِرارُ: الواحِدُ مَعَ الواحِدِ، والواحِدُ مَعَ الاثنَيْنِ، فإذا كانَ الواحِدُ لِلثَّلاثَةِ لَم يُعَبْ عَلى الفارِّ فِرارُهُ، كانَ مُتَحَيِّزًا إلى فِئَةٍ أو لَم يَكُنْ. وذَكَرَ أَبو الوَليدِ بنُ رُشْدٍ في مُقَدِّماتِهِ عن بَعضِ الفُقَهاءِ، قالَ: إذا كانَ المُسلِمُونَ اثنَيْ عَشَرَ أَلْفًا لَم يَجُزْ لَهُم الفِرارُ مِن ثَلاثَةِ أَمثالِهِم، ولا مِن أَكثَرَ مِن ذلِكَ؛ لِقَولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ: «**لَنْ تُغْلَبَ اثْنا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ**»[40]. وقَد كانَ وُقوفُ الواحِدِ إلى العَشَرَةِ حَتمًا في أَوَّلِ الأَمرِ، ثُمَّ خَفَّفَ اللهُ ذلكَ ونَسَخَهُ بِقَولِهِ: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ﴾ (الأنفال: 66) الآيَة، كذلِكَ رُوِيَ عَن ابنِ عَبّاسٍ[41]، وهُوَ قَولُ العُلَماءِ، ولكِن لا يَتَبَيَّنُ فيهِ النَّسْخُ، لأَنَّ قَولَهُ: ﴿إِن يَكُن

قالَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ﴾ (الأنفال: 15): "كانَتْ هذِهِ يَومَ بَدرٍ خاصَّةً، لَيْسَ الفِرارُ مِن الزَّحفِ مِن الكَبائرِ". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 66.

(38) رَوى نَحوَهُ البَيهقِيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 9/ 131، وقالَ الألبانيُّ عن إسنادِهِ في (إرواء الغَليل): 5/ 28: "هذا سَنَدٌ صَحيحٌ على شرطِ مُسلِمٍ".

(39) رَواهُ البُخارِيُّ في (الأَدَب المُفرَد): ح972، بابُ (تَقبيل اليَد)، وأَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2647، كِتاب الجِهاد، باب (في التَّوَلّي يَومَ الزَّحف)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1716، كِتاب الجِهاد، باب (ما جاءَ في الفِرارِ مِن الزَّحف)، وضَعَّفَهُ الألبانيُّ.

(40) جُزْءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2611، كِتاب الجِهاد، باب (في ما يُستَحَبُّ مِن الجُيوشِ والرُّفَقاءِ والسَّرايا)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1555، كِتاب السِّيَر، باب (ما جاءَ في السَّرايا)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح2827، كِتاب الجِهاد، باب (السَّرايا)، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(41) رَوى البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح4653، كِتاب التَّفسير، باب (﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ﴾ الآية، إلى قَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾)، عن ابنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما، قالَ: "لَمّا نَزَلَتْ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ﴾ شَقَّ ذلِكَ على المُسْلِمِينَ، حينَ فُرِضَ عَلَيهِم أَلّا يَفِرَّ واحِدٌ مِن عَشَرَةٍ، فجاءَ التَّخفيفُ، فقالَ: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ﴾"، قالَ: "فَلَمّا خَفَّفَ اللهُ عَنهُم مِنَ

مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾ (الأنفال: 65) إلى آخِرِ الآيَةِ خَبَرٌ، والخَبَرُ لا يَدْخُلُهُ النَّسْخُ، وقَولُهُ: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ يَدُلُّ عَلى أَنَّ ثَمَّ حُكْمًا مَنسوخًا، وهُوَ الثُّبُوتُ لِلعَشَرَةِ، فإذَن لِلآيَةِ ظَهْرٌ وبَطْنٌ؛ فظاهِرُها خَبَرٌ ووَعْدٌ مِن اللهِ تَعالى أَن تَغْلِبَ العَشَرَةُ المِئَةَ؛ وباطِنُها وُجوبُ الثُّبُوتِ لِلمِئَةِ. ويَدُلُّ عَلى هذا الحُكمِ قَولُهُ: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ (الأنفال: 65)، فتَعَلَّقَ النَّسْخُ بِهذا الحُكمِ الباطِنِ وبَقِيَ الخَبَرُ وَعدًا حَقًّا قَد أَبصَرَهُ المُؤمِنُونَ عِيانًا في زَمَنِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ وفي بَقِيَّةِ خِلافَةِ أَبي بَكرٍ في مُحارَبَةِ الرُّومِ وفارِسَ بِالعِراقِ وبِالشّامِ...

وقالَ النَّقّاشُ في مَعْنى قَولِهِ تَعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِائَتَيْنِ﴾: مَعناهُ: إن يَصبِروا يَغْلِبُوا، وغَلَبَتُهُم لَيْسَ بِأَن يَسْلَمُوا كُلُّهُم، ولكِن مَن سَلِمَ مِنهُم رَأَى غَلَبَةَ أَهلِ دِينِهِ وظُهُورَهُم عَلى الكُفْرِ، ولا يَقْدَحُ في وَعدِ اللهِ أَن يُستَشْهَدَ جُمْلَةٌ مِن الصّابِرينَ، وإنَّما هذا كقَولِهِ: ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ﴾ (التَّوبة: 29)، فقَد نَجزَ المَوعودُ وغَلَبُوا كما وُعِدُوا. هذا مَعْنى كَلامِهِ، والذي قَدَّمْناهُ أَبْيَنُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 231-240)

• قالوا لِلنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: نَحنُ الفَرّارُونَ يا رَسُولَ اللهِ. فقالَ: «**بَلْ أَنْتُم الكَرّارُونَ**»، وقالَ لَهُم: «**أَنا فِئَتُكُم**»[42]، يُرِيدُ: أَنَّ مَن فَرَّ مُتَحَيِّزًا إلى فِئَةِ المسلِمِينَ فلا حَرَجَ عَلَيهِ، وإنَّما جاءَ الوَعيدُ في مَن فَرَّ عن الإمامِ ولَم يَتَحَيَّزْ إلَيهِ، أَي: لَم يَلجَأ إلى حَوْزَتِهِ فيَكونَ مَعَهُ. فـ(المُتَحَيِّزُ): (مُتَفَيْعِلٌ)، مِن (الحَوْز)، ولَو

العِدَّةِ نَقَصَ مِن الصَّبْرِ بِقَدْرِ ما خُفِّفَ عَنهُم". وقالَ النَّحّاسُ في (النّاسِخ والمنسوخ): 470-471، مُعَلِّقًا على هذا الأثَرِ، بَعدَ أَن ساقَ رِوايَةَ ابنِ عَبّاسٍ القاضِيَةَ بِأَنَّ الآيَةَ الأُولى نَسَخَتْها الثّانِيَةُ: "وهذا شَرْحٌ بَيِّنٌ حَسَنٌ أَن يَكونَ ذا تَخفيفًا لا نَسخًا؛ لأَنَّ مَعنى النَّسْخِ رَفْعُ حُكمِ المَنسوخِ، ولَم يُرفَعْ حُكمُ الأَوَّلِ لأَنَّهُ لَم يَقُلْ فيهِ: لا يُقَاتِلِ الرَّجُلُ عَشَرَةً، بَل إنْ قَدَرَ عَلى ذلِكَ فهُوَ الاختِيارُ لَهُ. ونَظيرُ هذا إفطارُ الصّائمِ في السَّفَرِ، لا يُقالُ إنَّهُ نَسَخَ الصَّومَ، وإنَّما هُوَ تَخفيفٌ ورُخصَةٌ، والصِّيامُ لَهُ أَفْضَلُ. قالَ ابنُ شُبْرُمَةَ: وكذا النَّهْيُ عَن المُنْكَرِ، لا يَحِلُّ لَهُ أَن يَفِرَّ مِن اثنَيْنِ إذا كانا عَلى مُنْكَرٍ، ولَهُ أَن يَفِرَّ مِن أَكثَرَ مِنهُما".

(42) سبَقَ تَخريجُهُ في الفِقرَةِ السّابِقَةِ.

كانَ وَزْنُهُ (مُتَفَعِّلًا)، كما يَظُنُّ بعضُ النّاسِ، لَقيلَ فيهِ: مُتَحَوِّزٌ[43]. ورُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ حينَ بَلَغَهُ قَتْلُ أَبي عُبَيْدِ بنِ مَسعُودٍ وأَصحابِهِ في بَعضِ أَيّامِ القادِسِيَّةِ قالَ: هَلّا تَحَيَّزُوا إلَيْنا، فَإِنّا فِئَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ[44].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 40-41)

﴿وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ **(الأنفال: 11)**، يُراجَع: **(الإسراء: 1)**

﴿فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ **(الأنفال: 12)**، يُراجَع: **(آل عمران: 124-125)**

﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ﴾ **(الأنفال: 16)**، يُراجَع: **(آل عمران: 155)**

﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ **(الأنفال: 32)**

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ الآيَة، هذا القائلُ هوَ النَّضْرُ بنُ الحارِثِ بنِ كَلَدَةَ بنِ عَلقَمَةَ بنِ عَبدِ مَنافِ بنِ عَبدِ الدّارِ[45].

(التّعريفُ والإعلام: 64-65)

ويُراجَعُ أيضًا: **(المعارج: 1)**

---

(43) في (الدُّرّ المَصون): 5/ 585-586: "و(التَّحيُّزُ) و(التَّحوُّزُ): الانضمامُ. وتَحوَّزَتِ الحَيَّةُ: انطوَتْ. وحُزْتُ الشَّيءَ: ضَمَمْتُهُ. و(الحَوْزَةُ): ما يَضُمُّ الأشياءَ. ووَزْنُ (مُتَحَيِّز): (مُتَفَيْعِلٌ)، والأَصلُ: (مُتَحَيْوِزٌ)، فاجتَمَعَتِ الياءُ والواوُ وسُبِقَتْ إحداهُما بِالسُّكونِ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ في الياءِ بَعدَها كـ (مَيِّت). ولا يَجوزُ أن يَكونَ (مُتَفَعِّلًا)؛ لأَنَّهُ لَو كانَ كذا لَكانَ (مُتَحَوِّزًا)، فأَمّا (مُتَحَوِّزٌ) فـ (مُتَفَعِّلٌ)".

(44) سبَقَ تَخريجُهُ في الفِقرَةِ السّابِقَةِ.

(45) رَوى ذلكَ الطَّبَريُّ في تَفسيرِهِ: 9/ 232-233، عن سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ ومُجاهِدٍ وعَطاءٍ والسُّدِّيِّ. والأَسانيدُ الوارِدَةُ في ذلكَ ما بينَ ضَعيفٍ وضَعيفٍ جِدًّا، ولكِنْ صَحَّ نُزولُها في أبي جَهلٍ مِن قَولِ أَنَسٍ، فقد رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4648، كِتاب التَّفسير، باب (﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾...)، عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ: "قالَ أَبُو جَهْلٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كانَ هذا هُوَ الحَقَّ مِن عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنا حِجارَةً مِنَ السَّماءِ أو ائْتِنا بِعَذابٍ أليم، فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۞ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (الأنفال: 33)

• إنَّما الفَرقُ بينَ لامِ الجُحودِ ولامِ (كَيْ) مِن وُجوهٍ سِتَّةٍ... الفَرقُ السّادسُ: جَوازُ إظهارِ (أَن) بَعدَ لامِ (كَيْ)، ولا يَجوزُ إظهارُها بَعدَ لامِ الجُحودِ؛ لأَنَّها جَرَتْ في كلامِهم نَفيًا لِلفِعلِ المستقبَلِ بِالسِّينِ أو (سَوفَ)، وصارَتْ لامُ الجُحودِ بإزائها، فلَم يَظهَرْ بَعدَها ما لا يَكونُ بَعدَهُما.

وفي هذهِ النُّكتَةِ مطلعٌ على فَوائدَ مِن كِتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ، ومِرقاةٌ إلى تَدَبُّرِهِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ﴾، فجاءَ بِلامِ الجُحودِ حَيثُ كانَ نَفيًا لأمرٍ مُتَوَقَّعٍ وسَبَبٍ مَخُوفٍ في المستقبَلِ. ثُمَّ قالَ تَعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، فجاءَ بِاسْمِ الفاعِلِ الذي لا يَختَصُّ بزمَانٍ حَيثُ أَرادَ نَفيَ وُقوعِ العَذابِ بِالمستَغفِرينَ عَلى العُمومِ في الأَحوالِ، لا يَخُصُّ مُضيًّا من استِقبالٍ. ومِثلُهُ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ (القصص: 59)، ثُمَّ قالَ عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ﴾ (القصص: 59)، فالحَظْ هذهِ الآيةَ مِن مطلعِ الأُخرى تَجِدْها كذلك في المعنى، واللهُ المستَعانُ. *(نَتائجُ الفِكر: 106-107)*

﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةًۚ﴾ (الأنفال: 35)، يُراجَع: (البقرة: 189)

﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ (الأنفال: 40)

• (المَوْلى): يَجْمَعُ الحَليفَ وابنَ العَمِّ والمُعْتَقَ والمُعْتِقَ[46]؛ لأَنَّهُ (مَفْعَلٌ) مِن (الوِلايَةِ). وجاءَ عَلى وَزْنِ (مَفْعَل) لأَنَّهُ مَفْزَعٌ ومَلْجَأٌ لِوَلِيِّهِ، فجاءَ عَلى وَزْنِ ما هُوَ في مَعْناهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 70)*

(الأنفال: 33-34) الآيَة". ورَواهُ مُسلِمٌ أيضًا في صَحيحِهِ: ح6995، كِتاب صِفات المُنافِقين، باب (﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ﴾ الآية). ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 233-236.

(46) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 6/ 141.

﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ (الأنفال: 41)، يُراجع: (الأنفال: 1) ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ * وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ (الأنفال: 43-44)

- فِي شِعْرِ حَسّانٍ:

تَبَلَتْ فُؤادَكَ في المَنامِ خَرِيدَةٌ[47]

يَجوزُ أن يَكُونَ أَرادَ بِـ(المَنام) النَّوْمَ، ومَوْضِعَ النَّوْمِ، ووَقْتَ النَّوْمِ؛ لأَنَّ (مَفْعَلًا) يَصْلُحُ في هذا كُلِّهِ في ذَواتِ الواوِ. وقَد تُسَمّى العَيْنُ أَيضًا مَنامًا؛ لأَنَّها مَوْضِعُ النَّوْمِ، وعَلَيهِ تُؤَوِّلَ قَولُهُ تَعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ (الأنفال: 43)، أَي: في عَيْنِكَ، ويُقَوِّيهِ قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ (الأنفال: 44).

ولا فَرْقَ عِندَ النَّحوِيِّينَ بَيْنَ (مَفْعَل) في هذا البابِ و(فَعْل)، نَحو (مَضْرَب) و(ضَرْب)، و(مَنام) و(نَوْم)، وكذلِكَ هُما في التَّعْدِيَةِ سَواءٌ، نَحو: ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا، ومَضْرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا. وأَمّا في حُكمِ البَلاغَةِ والعِلمِ بِجَوهَرِ الكَلامِ فلا سَوَاءَ؛ فإنَّ المَصْدَرَ إذا حَدَّدتَّهُ قُلْتَ: ضَرْبَة، ونَوْمَة، ولا يُقَالُ: مَضْرَبَةٌ، ولا مَنامَةٌ، فهذا فَرْقٌ. وفَرْقٌ آخَرُ تَقولُ: ما أَنتَ إلّا نَوْمٌ، وإلّا سَيْرٌ، إذا قَصَدتَّ التَّوكيدَ، ولا يَجوزُ: ما أَنتَ إلّا مَنامٌ، وإلّا مَسِيرٌ. ومِن جِهَةِ النَّظَرِ أَنَّ الميمَ لَم تُزَدْ إلّا لِمَعنًى زائدٍ كالزَّوائدِ الأَربَعِ في المُضارِعِ، وعَلى ما قالوهُ تَكونُ زائدَةً لِغَيرِ مَعْنًى.

فإنْ قُلْتَ: فما ذاكَ المَعْنى الذي تُعْطيهِ الميمُ؟

قُلْنا: الحَدَثُ يَتَضَمَّنُ زَمانًا وَمَكانًا وحالًا، فـ(المَذْهَبُ) عِبارَةٌ عَن الزَّمانِ الذي فيهِ الذَّهابُ، وعَن المَكانِ أَيضًا، فَهُوَ يُعطي مَعْنى الحَدَثِ وشَيْئًا زائدًا

---

(47) شَطْرُ بَيتٍ مِن قَصيدَةٍ لِحَسّانِ بنِ ثابتٍ، والبيتُ كامِلًا:

تَبَلَتْ فُؤادَكَ في المَنامِ خَرِيدَةٌ   تَشْفي الضَّجِيعَ بِبارِدٍ بَسّامِ

والبيتُ في (ديوان حَسّان بنِ ثابت): 1/ 29. ويُنظَر: السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة: 3/ 23.

عَلَيهِ، وكذلِكَ إذا أَردتَّ الحَدَثَ مَقْرُونًا بِالحالَةِ والهَيئَةِ التي يَقَعُ عَلَيها، قالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ (الرُّوم: 23)، فأَحالَ عَلى التَّفَكُّرِ في هذِهِ الحالَةِ المُستَمِرَّةِ عَلى البَشَرِ، ثُمَّ قالَ في آيَةٍ أُخرى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة: 255)، ولَم يَقُلْ: مَنامٌ، لِخُلُوِّ هذا المَوطِنِ مِن تِلكَ الحالَةِ وتَعَرِّيهِ مِن ذلِكَ المَعْنى الزّائدِ في الآيَةِ الأُخرى. ومَن لَم يَعرِفْ جَوْهَرَ الكَلامِ لَم يَعرِفْ إعجازَ القُرآنِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 365-366)*

﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ **(الأنفال: 44)**، يُراجَع: **(آل عمران: 12-13)**

﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَعْمَـٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ ۖ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ ۚ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ **(الأنفال: 48)**:

• ذَكَرَ[48]... أَنَّ عُمَيْرَ بنَ وَهْبٍ هُوَ الذي رَأى إبليسَ يَومَ بَدْرٍ حينَ نَكَصَ عَلى عَقِبَيْهِ. وذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّ الحارِثَ بنَ هِشامٍ تَشَبَّثَ بِهِ، وهُوَ يَرى أَنَّهُ سُراقَةُ بنُ مالِكٍ، فقالَ: إلى أينَ سُراقُ، أَيْنَ تَفِرُّ؟ فلَكَمَهُ لَكْمَةً طَرَحَهُ عَلى قَفاهُ، ثُمَّ قالَ: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[49] (الحشر: 16). وإِنَّما كانَ تَمَثَّلَ في صُورَةِ سُراقَةَ المُدْلِجِيِّ لأَنَّهُم خافُوا مِن بَني مُدْلِجٍ أن يَعْرِضُوا لَهُم، فيَشْغَلُوهُم مِن أَجلِ الدِّماءِ التي كانَتْ بَيْنَهُم، فتَمَثَّلَ لَهُم إبليسُ في صُورَةِ سُراقَةَ المُدْلِجِيِّ، وقالَ: إنِّي جارٌ لَكُم مِنَ النّاسِ، أي: مِن بَني مُدْلِجٍ[50]. ويُروى أَنَّهُم رَأَوْا سُراقَةَ بِمَكَّةَ بَعدَ

---

(48) أي: في (السِّيرَة النَّبويَّة): 2/ 374-375.

(49) ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ أيضًا الحارِثَ بنَ هِشامٍ في هذا الموضعِ، وأَنَّهُ أو عُمَيْرَ بنَ وَهبٍ الذي رَأى إبليسَ حينَ نَكَصَ على عَقِبَيْهِ يومَ بَدرٍ، فقالَ: أينَ أي سُراقُ؟ إلى آخِرِ الأَثَرِ الذي ساقَهُ ابنُ إسحاقَ بِلا إسنادٍ. يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّةُ: 2/ 374-375. ويُنظَرُ أيضًا: جامِعُ البَيان: 10/ 18-20، و(دَلائلُ النُّبُوَّة) لِلبيهقيّ: 3/ 79. ويُلحَظُ أَنَّ السُّهَيليَّ ذَكَرَ هُنا آيَةَ سورةِ الحَشرِ، وسِياقُ كلامِهِ وكلامِ صاحِبِ السِّيرَةِ الذي يَشرَحُ كلامَهُ إنَّما يتعلَّقُ بِآيَةِ سورةِ الأنفالِ، وقَد يَكونُ لِتَشابُهِ أَلفاظِ الآيَتَيْنِ أَثَرٌ في هذا التَّداخُلِ، واللهُ أعلَمُ.

(50) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 2/ 374. ورَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 20، عن مُحَمَّدِ بنِ كَعبٍ، قالَ: "لَمّا أجمعَتْ قُرَيشٌ على السَّيرِ قالوا: إنَّما نَتَخَوَّفُ مِن بَني بَكرٍ. فقالَ لَهُم إبليسُ، في

ذلِكَ، فقالوا لَهُ: يا سُراقَةُ، أَخَرَمْتَ الصَّفَّ، وأَوْقَعْتَ فينا الهَزيمَةَ؟ فقالَ: واللهِ ما عَلِمْتُ بِشَيْءٍ مِن أمرِكُم حَتّى كانَتْ هَزيمَتُكُم، وما شَهِدتُّ وما عَلِمْتُ[51]، فما صَدَّقُوهُ حَتّى أَسْلَمُوا وسَمِعُوا ما أَنزَلَ اللهُ فَعَلِمُوا أَنَّهُ كانَ إبليسَ تَمَثَّلَ لَهُم.

وقَوْلُ اللَّعينِ: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لأَهلِ التَّأويلِ فيهِ أَقوالٌ؛ أَحَدُها: أَنَّهُ كَذَبَ في قَولِهِ: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ﴾، لأَنَّ الكافِرَ لا يَخافُ اللهَ[52]؛ الثّاني: أَنَّهُ رَأَى جُنُودَ اللهِ تَنْزِلُ مِن السَّماءِ، فخافَ أَن يَكُونَ اليَومَ المَوعودَ الذي قالَ اللهُ فيهِ: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[53] (الفرقان: 22)؛ وقيلَ أَيضًا: إنَّما خافَ أَن تُدْرِكَهُ المَلائكَةُ لِما رَأَى مِن فِعْلِها بِحِزْبِهِ الكافِرينَ[54].

(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 223-224)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ الآية، كانَ الشَّيطانُ في ذلكَ اليَومِ، وهو يَومُ بَدرٍ، مُتَصَوِّرًا على صورةِ سُراقَةَ بنِ مالِكِ بنِ جُعْشُمٍ المُدْلِجِيِّ. وإنَّما تَمَثَّلَ على صورةِ سُراقَةَ لأَنَّ قُريشًا حينَ خَرَجوا إلى بَدرٍ خَشُوا مِن بَني مُدْلِجٍ، . . . ولَم يَزَلْ يَتَراءى لَهُم في تلكَ الغَزاةِ حَتّى هَزَمَهُم اللهُ تَعالى، فرَآهُ الحارِثُ بنُ هِشامٍ ناكِصًا على عَقِبَيْهِ فصاحَ بِهِ: اثبُتْ سُراقُ، فقالَ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾[55].

(التَّعريفُ والإعلام: 65-66)

صورةِ سُراقةَ بنِ مالِكِ بنِ جُعْشُم: أَنا جارٌ لَكُم مِن بَني بَكرٍ، ولا غالِبَ لَكُم اليَومَ مِن النّاسِ".

(51) رَوى نَحوَهُ الواقِدِيُّ في (المَغازي): 1/ 75، عن مُعاذِ بنِ رِفاعَةَ بنِ رافِعٍ عن أَبيهِ. وذَكَرَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 7/ 147، عازِيًا إخراجَهُ إلى عَبدِ الرَّزّاقِ وابنِ المُنذِرِ، عن مَعمَرٍ.

(52) رَوى نَحوَهُ عن قَتادَةَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 19. وذَكَرَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 7/ 147، عازِيًا إخراجَهُ إلى ابنِ أَبي حاتِمٍ وأَبي الشَّيخِ، عن قَتادَةَ بِهِ.

(53) رَوى نَحوَ ذلكَ الطَّبَرانِيُّ في (المُعجَم الكَبير): ح4550، عن رِفاعَةَ بنِ رافِعٍ الأَنصارِيِّ. وقالَ عنهُ الهَيْثَمِيُّ في (مَجمَع الزَّوائد): 6/ 100: "فيهِ عَبدُ العَزيزِ بنُ عِمرانَ، وهو ضَعيفٌ".

(54) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 19، عن ابنِ إسحاقَ، ورَوى نَحوَهُ عن قَتادَةَ أَيضًا.

(55) قَد صَحَّ أَصلُ خُروجِ الشَّيطانِ مَعَ المُشرِكِينَ يَومَ بَدرٍ، وقَولُهُ ما قالَ لَهُم، ثُمَّ نُكوصُهُ على عَقِبَيْهِ، وقَولُهُ الذي حَكاهُ اللهُ عنهُ، إذ رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 18-19، عن ابنِ عَبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 241.

﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾ (الأنفال: 49)

• في هذِهِ السُّورَةِ [أي: سُورَةِ الأنفالِ] قولُهُ: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾، نَزَلَتْ في قَومٍ مِن أهلِ مَكَّةَ آمَنوا ولَم يُهاجِرُوا، ثُمَّ خَرَجوا مَعَ المُشركِينَ إلى بَدْرٍ، فلَمّا رَأَوْا قِلَّةَ المُسلِمِينَ شَكُّوا، وقالوا: ﴿غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾، منهُم قَيسُ بنُ الوَليدِ بنِ المُغيرَةِ وقَيسُ بنُ الفاكِهِ وجَماعَةٌ[56] سَمّاهُم أبو بَكرٍ النَّقّاشُ، وهُم الذينَ قُتِلوا فضَرَبَت المَلائكَةُ وُجُوهَهُم وأدبارَهُم.

(الرَّوضُ الأُنُفُ: 5/ 240)

﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ (الأنفال: 60):

• قَولُهُ تَعالى: ﴿مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ ,والخِطابُ لِلنَّبِيِّ ولأَصحابِهِ... وفَسَّروا (القُوَّة) مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ أَنَّهُ الرَّمْيُ[57]...

وقَولُهُ تَعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾، قيلَ: هُم بَنو قُرَيْظَةَ[58]، وقيلَ: هُم مِن الجِنِّ، وقيلَ غَيرُ ذلكَ. ولا يَنبَغي أن يُقالَ فيهِم شَيْءٌ؛ لأَنَّ اللهَ سُبحانَهُ قالَ فيهِم: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾، فكَيفَ يَدَّعي أَحَدٌ عِلمًا بِهِم مَعَ بُعدِ هذا[59]؟ إلّا أن يَصِحَّ حَديثٌ جاءَ في ذلكَ عن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ

---

(56) رَوى نَحوَهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 21، عن مُجاهِدٍ والحَسَنِ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 148-149.

(57) جاءَ ذلكَ مُفَسَّرًا في الحَديثِ الذي رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4923، كِتاب الإمارَة، باب (فَضل الرَّمي والحَثّ عَلَيهِ وذَمّ مَن عَلِمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ)، وفيهِ قولُ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وهوَ على المِنبَرِ: «﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾، أَلا إنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ، ...».

(58) رَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِه: 10/ 31، عن مُجاهِدٍ في قولِهِ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ﴾، قالَ: "قُرَيْظَة".

(59) قالَ السُّيوطِيُّ في (الإتقان في عُلومِ القُرآن): 2/ 313: "لَيْسَ في الآيَةِ ما يَدُلُّ عَلى أَنَّ جِنْسَهُم لا يُعْلَمُ، وإنَّما المَنفِيُّ عِلْمُ أَعيانِهِم ولا يُنافيهِ العِلمُ بِكَونِهِم مِن قُرَيظَةَ أَو مِن الجِنِّ. وهُوَ نَظيرُ قَولِهِ في المُنافِقِينَ: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ (التَّوبة: 101)، فإنَّ المَنفِيَّ عِلمُ أَعيانِهِم".

عليهِ وسلَّمَ، وهو قَولُهُ في هذهِ الآيةِ: «**هُمُ الجِنُّ**»، ثُمَّ قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**إنَّ الشَّيطانَ لا يُخَبِّلُ أَحَدًا في دارٍ فيها فَرَسٌ عَتيقٌ**». وهذا الحَديثُ أَسنَدَهُ الحارِثُ بنُ أَبي أُسامَةَ المُلَيْكِيُّ عن أَبيهِ عن جَدِّهِ عن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[60]. ***(التَّعريفُ والإعلام: 66-69)***

• ذَكَرَ[61] قَولَ اللهِ تَعالى: ﴿تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ﴾، ولَم يَذكُر الآخَرينَ مَنْ هُم. وقيلَ في ذلِكَ أَقوالٌ؛ قيلَ: هُم المُنافِقُونَ[62]؛ وقيلَ: هُم اليَهودُ[63]. وأَصَحُّ ما في ذلِكَ أَنَّهُم الجِنُّ، لِرِوايَةِ ابنِ المُلَيْكِيِّ عَن أَبيهِ عَن جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قالَ في ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ﴾، قالَ: «**هُم الجِنُّ**»[64]. **(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 241)**

• أَمّا (عَرَفْتُ) فأَصلُ وَضعِها لِتَمييزِ الشَّيْءِ وتَعيينِهِ حَتّى يَظهَرَ لِلذِّهنِ مُنفَرِدًا مِن مَعنًى زائِدٍ عليهِ. وهذه اللَفظَةُ مَأخوذَةٌ مِن لَفظِ (العُرْف)، وهو ما ارتَفَعَ مِن الأَرضِ حَتّى يَظهَرَ ويَتَمَيَّز.

وأَمّا (عَلِمْتُ) فأَصلُ مَوضوعِها لِلمُرَكَّباتِ لا لِتَمييزِ المعاني المفرَدَةِ. ومَعنى التَّركيبِ إضافَةُ الصِّفَةِ إلى المحَلِّ، وذلك أَنَّكَ تَعرِفُ (زَيدًا) على حِدَتِهِ، وتَعْرِفُ مَعنى (القِيام) على حِدَتِهِ، ثُمَّ تُضيفُ (القِيام) إلى (زَيد)، فإضافَةُ (القِيام) إلى

---

(60) يُنظَر: المَطالِبُ العالِيَة: ح3630، وعَزاهُ إلى مُسَدَّدٍ. وذَكَرَ الحَديثَ الهَيثَمِيُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11030، وقالَ عَقِبَهُ: 7/ 101: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ، وفيهِ مَجاهيلُ". وأَورَدَهُ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ عازِيًا إخراجَهُ إلى الطَّبَرانِيِّ، ثُمَّ قالَ عَقِبَهُ: 4/ 82: "هذا الحَديثُ مُنكَرٌ، لا يَصِحُّ إسنادُهُ ولا مَتنُهُ". وأَودَعَهُ الأَلبانيُّ (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح3475، وحكَمَ عليهِ بِالوَضع.

(61) أَي: في (السِّيرَة النَّبويَّة): 2/ 387.

(62) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِه: 10/ 31، عن عَبدِ اللهِ بنِ زَيْدِ بنِ أَسلَمَ، وذَكَرَهُ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِه، وعَقَّبَ عليهِ بِقَولِهِ: 4/ 83: "وهذا أَشبَهُ الأَقوالِ، ويَشهَدُ لهُ قَولُهُ: ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡ﴾ (التَّوبة: 101)".

(63) سَبَقَ تَخريجُ هذا القَولِ قَبلَ قَليلٍ.

(64) سَبَقَ بَيانُ أَنَّ هذا الحَديثَ مَوضوعٌ، وبِذلكَ يُعلَمُ أَنَّ حُكمَ السُّهَيلِيِّ هُنا عَلى أَنَّ المُرادَ بِالآخَرينَ في الآيةِ الجِنُّ بِأَنَّهُ أَصَحُّ الأَقوالِ غَيرُ دَقيقٍ؛ لأَنَّهُ مَبنِيٌّ على حَديثٍ لا يَصِحُّ، ويُعلَمُ كذلكَ أَنَّ أَصَحَّ الأَقوالِ ما اختارَهُ ابنُ كَثيرٍ مِن أَنَّ المُرادَ المُنافِقونَ، واللهُ أَعلَمُ.

(زَيد) هو التَّركيبُ، وهو مُتَعَلَّقُ العِلم. فإذا قُلْتَ: عَلِمْتُ، فمَطلوبُها ثَلاثَةُ مَعانٍ: جَوهَرٌ، وهو المحَلُّ؛ وصِفَةٌ، وهو القِيامُ؛ وإضافَةُ الصِّفَةِ إلى المحَلِّ. فهي ثَلاثُ مَعلوماتٍ مُتَلازِمَةٌ في العَقلِ: الجَوهَرُ مِنها مَعروفٌ، وماهِيَّةُ الصِّفَةِ مَعروفَةٌ على حِدَتِها، والحَدَثُ الذي هو مُرَكَّبٌ مِن الجَوهَرِ والصِّفَةِ مَعلومٌ مُتَضَمِّنٌ ثَلاثَ مَعلوماتٍ.

إذا ثَبَتَ هذا فلا يُضافُ إلى اللهِ سُبحانَهُ إلّا العِلمُ، ولا يُقالُ فيهِ: عَرَفَ، ولا: يَعْرِفُ؛ لأَنَّ عِلمَهُ مُتَعَلِّقٌ بالأَشياءِ كُلِّها، مُرَكَّبِها ومُفرَدِها، تَعَلُّقًا واحِدًا، بِخِلافِ عِلمِ المحدَثِينَ فإنَّ مَعرِفَتَهُم بِشَيْءٍ آخَرَ[65]. وما زَعَموهُ مِن قَولِهِم: قَد يَكونُ (عَلِمْتُ) بِمَعنى (عَرَفْتُ)، واستِشهادُهُم بِالآيِ التي استَشهَدوا بها، لَيسَ هوَ حَقيقَةً؛ لأَنَّ تَعَدِّيَ (عَلِمْتُ) إلى مَفعولٍ واحِدٍ في اللَفظِ لا يُخرِجُها إلى مَعنى (عَرَفْتُ)، ولكِنْ على جِهَةِ المجازِ والاختِصارِ.

فقَولُهُ: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ (التَّوبة: 101) ليسَ يَنفي عنهُ مَعرِفَةَ أَعيانِهِم

---

(65) كذا في (نَتائِج الفِكر)، وفي (بَدائع الفَوائد) لابنِ القَيِّم: 2/ 486: "بِخِلافِ عِلم المحدَثِينَ؛ فإنَّ مَعرِفَتَهُم بِالشَّيْءِ المُفرَدِ وعِلمَهُم بِهِ غَيرُ عِلمِهِم ومَعرِفَتِهِم بشيْءٍ آخرَ"، وهو أَصوَبُ وأَليَقُ بِالمَعنى المُرادِ. وقَد تَعَقَّبَ ابنُ القَيِّم السُّهَيلِيَّ في هذا المَوضِعِ، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 486، بعدَ أَن نَقَلَ كَلامَهُ: "هذا بِناء منهُ على أَنَّ اللهَ تَعالى يَعلَمُ المعلوماتِ كُلَّها بِعلمٍ واحِدٍ وأَنَّ عِلمَهُ بِصدقِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ هو عَينُ عِلمِهِ بِكَذِبِ مُسَيلِمَةَ الكَذّابِ. والذي عليهِ مُحققّو النُّظّارِ خِلافُ هذا القولِ وأَنَّ العُلومَ مُتَكَثِّرَةٌ مُتَغايِرَةٌ بِتَكَثُّرِ المعلوماتِ وتَغايُرِها، فلِكُلِّ مَعلومٍ عِلمٌ يَخُصُّهُ. ولإبطالِ قولِ أُولئكَ وذِكرِ الأدلَّةِ الرّاجحةِ على صِحَّةِ قولِ هؤُلاء مَكانٌ هو أَليَقُ بِهِ. وعلى هذا، فالفَرقُ بَينَ إضافةِ العِلم إليه تَعالى وعَدَمِ إضافةِ المعرفةِ لا تَرجِعُ إلى الإفرادِ والتَّركيبِ في مُتَعَلَّقِ العِلم، وإنَّما تَرجِعُ إلى نَفسِ المعرفةِ ومَعناها؛ فإنَّها في مَجاري استِعمالِها إنَّما تُستَعمَلُ في ما سَبَقَ تَصَوُّرُهُ من نِسيانٍ أَو ذُهولٍ أَو عُزوبٍ عن القَلبِ، فإذا تَصَوَّرَهُ وحَصَلَ في الذِّهنِ قيلَ: عَرَفَهُ. أَو وُصِفَ لهُ صِفَتُهُ ولَم يَرَهُ، فإذا رَآه بِتلكَ الصِّفةِ وتَعَيَّنَتْ فيهِ قيلَ: عَرَفَهُ؛ أَلا تَرى أَنَّكَ إذا غابَ عنكَ وَجهُ الرَّجُلِ ثُمَّ رَأَيْتَهُ بَعدَ زَمانٍ فتَبَيَّنْتَ أَنَّهُ هو قُلْتَ: عَرَفْتُهُ؟ وكذلك: عَرَفْتُ اللَفظةَ، وعَرَفْتُ الدِّيارَ، وعَرَفْتُ المنزِلَ، وعَرَفْتُ الطَّريقَ. وسِرُّ المسأَلَةِ أَنَّ المعرِفَةَ لِتَمييزِ ما اختَلَطَ فيهِ المعروفُ بِغيَرِهِ فاشتَبَهَ، فالمعرِفَةُ تَمييزٌ لهُ وتَعيينٌ. ومن هذا قولُهُ تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ (البقرة: 146)، فإنَّهُم كان عندَهُم مِن صِفَتِهِ قَبلَ أَن يَرَوهُ ما طابَقَ شخصَهُ عندَ رُؤيتِهِ. وجاءَ: ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ مِن بابِ ازدِواجِ الكلامِ وتَشبيهِ أَحَدِ اليَقينَيْنِ بالآخَرِ، فتَأَمَّلْهُ".

وأَسمائِهِم، وإِنَّما يَنفي عنهُ العِلمَ بِعَداوَتِهِم ونِفاقِهِم، وما تَقَدَّمَ مِن الكلامِ يَدُلُّ على ذلك.

وكذلك قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾، فرُبَّما كانوا يَعرِفونَهُم ولا يَعلَمونَ أَنَّهُم أعداءٌ، فيَتَعَلَّقُ العِلمُ بِالصِّفةِ المضافةِ إلى الموصوفِ وذاتِهِ.

وإِنَّما مَثَلُ مَن يقولُ: إنَّ (عَلِمْتُ) يكونُ بمعنى (عَرَفْتُ)، من أَجلِ أَنَّهُ رَآها مُتَعَدِّيةً إلى مَفعولٍ واحِدٍ في اللَفظِ، كمَثَلِ مَن يقولُ: إنَّ (سَأَلْتُ) تَتَعَدّى إلى غَيرِ الآدَميِّينَ، فيقولُ: سَأَلْتُ الحائطَ والدّابَّةَ، ويحتَجُّ بقَولِهِ تَعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82)، وإِنَّما هذا جَهلٌ بِالمجازِ والحَذفِ، وكذلك ما تَقَدَّمَ[66].

(نَتائجُ الفِكر: 260-262)

---

(66) جَعَلَ ابنُ القَيِّمِ الاستِشهادَ بِآيَتَي سُورَتَي (التَّوبة) و(الأنفال) على أَنَّ (عَلِمْتُ) قَد تَأتي بِمَعْنى (عَرَفْتُ) استِشهادًا ظاهِرًا، ثُمَّ ساقَ اعتِراضَ السُّهَيْلِيِّ الذي ذَكَرَهُ في هذا المَوضِعِ مُتَعَقِّبًا إيّاهُ بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 488-489: "وليسَ ما قالَهُ... بِقويٍّ؛ فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ نَفى عن رسولِهِ مَعرِفَةَ أَعيانِ أُولئكَ المنافِقِينَ، هذا صَريحُ اللَفظِ. وإِنَّما جاءَ نَفيُ مَعرِفَةِ نِفاقِهِم من جهةِ اللُزومِ؛ فهو صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ كانَ يَعلَمُ وُجودَ النِّفاقِ في أَشخاصٍ مُعَيَّنِينَ، وهو مَوجودٌ في غيرِهِم ولا يَعرِفُ أَعيانَهُم، ولَيسَ المرادُ أَنَّ أَشخاصَهُم كانَتْ مَعلومةً لهُ مَعروفةً عندَهُ وقد انطوَوا على النِّفاقِ وهو لا يَعلَمُ ذلك فيهِم، فإنَّ اللفظَ لَم يَدُلَّ على ذلك بِوَجهٍ. والظّاهِرُ، بَل المتعَيِّنُ، أَنَّهُ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ لَو عَرَفَ أَشخاصَهُم لَعَرفَهُم بِسيماهُم وفي لَحنِ القَولِ ولَم يَكُن يَخفى عليهِ نِفاقُ مَن يُظهِرُ لهُ الإسلامَ ويُبْطِنُ عَداوَتَهُ وعَداوَةَ اللهِ عزَّ وجلَّ. والذي يَزيدُ هذا وُضوحًا الآيةُ الأُخرى، فإنَّ قولَهُ: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾ فيهِم قَولانِ؛ أَحدُهُما: أَنَّهُم الجِنُّ المظاهِرونَ لأَعدائِهِم من الإنسِ على مُحارَبَةِ اللهِ ورَسولِهِ، وعَلى هذا فالآيةُ نَصٌّ في أَنَّ العِلمَ فيها بمعنى المعرفَةِ، ولا يُمكِنُ أَن يُقالَ إِنَّهُم كانوا عارِفِينَ بِأَشخاصِ أُولئكَ جاهِلِينَ عَداوَتَهُم كما أَمكَنَ مِثلُهُ في الإنسِ؛ والقولُ الثّاني: أَنَّهُم المنافِقونَ، وعلى هذا فقَولُهُ: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾ إِنَّما يَنبَغي حَملُهُ على مَعرِفَةِ أَشخاصِهِم لا على مَعرِفَةِ نِفاقِهِم؛ لأَنَّهُم كانوا عالِمِينَ بِنِفاقِ كثيرٍ مِن المنافِقِينَ، يَعلَمونَ نِفاقَهُم ولا يَشُكُّونَ فيه، فلا يَجوزُ أَن يَنفيَ عنهُم عِلمَ ما هُم عالِمونَ بِهِ، وإِنَّما يَنفي عنهُم مَعرِفَةَ أَشخاصٍ مِن هذا الضَّربِ، فيكونُ كقَولِهِ تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾، فتَأَمَّلْهُ. ويَزيدُهُ وضوحًا أَنَّ هذه الأَفعالَ لا يَجوزُ فيها الاقتِصارُ على أَحَدِ المفعولَيْنِ، بِخِلافِ بابِ (أَعطى وكَسا) لِلعِلَّةِ المذكورةِ هُناكَ، وهي تَعَلُّقُ هذهِ الأَفعالِ بالنِّسبةِ، فلا بُدَّ من ذِكرِ النِّسْبَتَيْنِ، بِخِلافِ بابِ

﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (الأنفال: 67-69)

• ذَكَرَ[67] في السُّورَةِ: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾، يَعْني بِإحلالِ الغَنائمِ لِمُحَمَّدٍ وأُمَّتِهِ، ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (الأنفال: 68)، فقالَ النَّبيُّ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**لَقَدْ عُرِضَ عَلَيَّ عَذابُكُم أَدْنى مِنْ هذِهِ الشَّجَرَةِ**»[68]، وقالَ: «**لَوْ نَزَلَ عَذابٌ ما نَجا مِنْهُ إلاّ عُمَرُ**»[69]؛ لأنَّ عُمَرَ كانَ قد أشارَ عَلَيهِ بِقَتلِ الأُسارى والإثخانِ في القَتلِ، وأشارَ أبو بَكرٍ بالإبقاءِ، فأَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِقَولِ أبي بَكرٍ، ثُمَّ نَزَلَت الآيَةُ: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ (الأنفال: 69).

ورَوى أبو عُبَيْدٍ مِن طَريقِ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ، قالَ: لَمّا كانَ يَوْمُ بَدْرٍ، وأَخَذَ النَّبيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ الأُسارى، فقالَ: «**ماذا تَرَوْنَ؟**»، فقالَ عُمَرُ: يا رَسُولَ اللهِ، كَذَّبوكَ وأَخرَجوكَ، اضرِبْ أَعْناقَهُم، وقالَ عَبدُ اللهِ بنُ رَواحَةَ: يا

(أعطى) فإنَّهُ لَم يَتَعَلَّقْ بِنِسبَةٍ فيَصِحُّ الاقتِصارُ فيهِ على أَحَدِ مفعولَيْهِ، وهذا واضحٌ كما تراهُ، واللهُ تعالى أعلمُ. وأمّا تَنظيرُهُم بِـ(سَأَلْتُ الحائطَ والدّارَ)، فيا بُعْدَ ما بَينَهُما؛ فإنَّ هذا سُؤالٌ بِلِسانِ الحالِ، وهو كثيرٌ في كلامِهِم جدًّا. على أَنَّهُ لا يَمتَنِعُ أن يكونَ سُؤالًا بِلِسانِ المقالِ صَريحًا، كما يَقولُ الرَّجُلُ لِلدّارِ الخَرِبَةِ: لَيْتَ شِعْري، ما فَعَلَ أَهلُكِ؟ ولَيْتَ شِعْري، ما صَيَّرَكِ إلى هذهِ الحالِ؟ ولَيسَ هذا سُؤالَ استِعلامٍ بَل سُؤال تَعَجُّبٍ وتَفَجُّعٍ وتَحَزُّنٍ. وأمّا قَولُهُ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82)، فـ(القَرْيَة) إنْ كانَتْ هُنا اسمًا لِلسُّكّانِ كما هو المرادُ بها في أكثَرِ القُرآنِ الكَريمِ والكلامِ فلا مَجازَ ولا حَذْفَ، وإنْ كانَ المرادُ بها المَسكَنَ فعَلى حَذْفِ المضافِ، فأَينَ التَّسوِيَةُ والتَّنظيرُ؟".

(67) أي: في (السِّيرَة النَّبَوِيَّة): 2/ 390-391.

(68) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4563، كتاب الجِهاد والسِّيَر، باب (الإمداد بِالملائكَةِ في غَزوَةِ بَدرٍ، وإباحَة الغَنائم).

(69) رَواهُ الواقِدِيُّ في (المَغازي): 1/ 110، والواقِدِيُّ مَتروكٌ. وأورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 7/ 202-203، ونَسَبَهُ إلى ابنِ المُنذِرِ وأبي الشَّيخ وابنِ مردوَيْهِ. وقالَ ابنُ حجرٍ في (تَخريج أحاديثِ الكَشّاف) - بِهامِشِ تَفسيرِ (الكَشّاف): 2/ 600: "رَواهُ الواقِدِيُّ في (المَغازي) مِن وَجهٍ آخَرَ مُنقَطِعٍ بِمَعناهُ. ورَوى ابنُ مردوَيْهِ مِن حَديثِ ابنِ عُمَرَ رَفَعَهُ: «لَو نَزَلَ العَذابُ ما أَفلَتَ مِنهُ إلّا ابنُ الخَطّابِ»".

رَسُولَ اللهِ، أَنتَ بِوادٍ كَثيرِ الحَطَبِ، فأَضْرِمْهُ نارًا، ثُمَّ أَلْقِهِم فيها، فقالَ العَبّاسُ: قَطَعَ اللهُ رَحِمَكَ، فقالَ أَبو بَكرٍ: يا رَسُولَ اللهِ، عِتْرَتُكَ وأَصْلُكَ وقَوْمُكَ، تَجاوَزْ عَنهُم يَستَنقِذْهُم اللهُ بِكَ مِن النّارِ. ثُمَّ دَخَلَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فمِنْ قائلٍ يَقولُ: القَولُ ما قالَ عُمَرُ، ومِن قائلٍ يَقولُ: القَولُ ما قالَ أَبو بَكرٍ، فخَرَجَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فقالَ: **«ما قَوْلُكُم في هذَينِ الرَّجُلَينِ؟ إنَّ مَثَلَهُما كَمَثَلِ إخْوَةٍ لَكُم، كانوا قَبْلَكُم، قالَ نُوحٌ:** ﴿رَّبِّ لَا تَذَرۡ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ (نوح: 26) **الآيَة، وقالَ موسى:** ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ (يونس: 88) **الآيَة، وقالَ عيسى:** ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ﴾ (المائدة: 118) **الآيَة، وقالَ إبراهيمُ:** ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّيۖ﴾ (إبراهيم: 36) **الآيَة. وَإِنَّ اللهَ يُشَدِّدُ قُلُوبَ رِجالٍ حَتّى تَكُونَ كَالْحَجَرِ، وَيُلِينُ قُلُوبَ رِجالٍ حَتّى تَكُونَ أَلْيَنَ مِن اللَّبَنِ»**، ويُروى: **«مِن اللِينِ»**، **«وَإِنَّ بِكُمْ عَيلَةً، فَلا يَفلِتْ مِنْهُم أَحَدٌ إلاّ بِفِداءٍ أَو ضَرْبَةِ عُنُقٍ»**. قَالَ عَبْدُ اللهِ [بنُ مَسعودٍ]: فقُلْتُ: إلّا سُهَيْلُ بنُ بَيْضَاءَ، وقَد كُنْتُ سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ الإسلامَ، قالَ: فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إلى السَّماءِ مَتى تَقَعُ عَلَيَّ الحِجارَةُ، فَقُلْتُ: أُقَدِّمُ القَوْلَ بَيْنَ يَدَيْ رَسولِ اللهِ، فَقالَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: **«إلاّ سُهَيْلُ بنُ بَيْضاءَ»**، ففَرِحْتُ بِذلكَ[70]. قالَ أَبو عُبَيْدٍ: أَمّا أَهْلُ المَعرِفَةِ بِالمَغازي فإنَّهُم يَقولونَ: إنَّما هو سَهْلُ بنُ بَيْضَاءَ أَخو سُهَيْلٍ، فأَمّا سُهَيْلٌ فكانَ مِن المُهاجِرِينَ، وقَد شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بَدْرًا[71].

---

(70) يُنظَر: (كِتابُ الأَموال) لأَبي عُبَيْد: 135. والحَديثُ رَواهُ بِطُولِهِ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح3632، عن أَبي عُبَيْدَةَ عن عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ، وقالَ مُحَقِّقُو المُسنَدِ: 6/ 140: "إسنادُهُ ضَعيفٌ لانقِطاعِهِ؛ أَبو عُبَيدَةَ، وهو ابنُ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ، لَم يَسمَعْ مِن أَبيهِ، وبَقِيَّةُ رِجالِهِ ثِقاتٌ رِجالُ الشَّيْخَيْنِ".

(71) يُنظَر: (كِتابُ الأَموال) لأَبي عُبَيْد: 136. وقالَ ابنُ سَعْدٍ في (الطَّبَقات الكُبرى): 4/ 161: "والذي رَوى هذِهِ القِصَّةَ في سُهَيْلِ بنِ بَيْضاءَ قَد أَخطَأَ؛ سُهَيْلُ بنُ بَيْضاءَ أَسْلَمَ قَبْلَ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ ولَم يَستَخْفِ بِإسلامِهِ، وهاجَرَ إلى المَدينَةِ، وشَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مُسْلِمًا لا شَكَّ فيهِ. فغَلِطَ مَن رَوى ذلِكَ الحَديثَ ما بَيْنَهُ وبَيْنَ أَخيهِ لأَنَّ سُهَيْلًا أَشْهَرُ مِن أَخيهِ سَهْلٍ، والقِصَّةُ في سَهْلٍ، وأَقامَ سَهْلٌ بِالمَدينَةِ بَعدَ ذلِكَ وشَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بَعضَ المَشاهِدِ، وبَقِيَ بَعدَ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ". قُلْتُ: وقَد جاءَ الاسمُ عَلى الصَّحيحِ في رِوايَةٍ أُخرى في (مُسنَد الإمامِ أَحمَدَ بنِ حَنبَل): ح3634، وإسنادُها ضَعيفٌ لانقِطاعِها.

ثُمَّ إنَّ النَّبيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لَم يَفْدِ بَعدَها بِمالٍ، إنَّما كانَ يَمُنُّ أو يُفادي أسيرًا بِأسيرٍ، كذلِكَ قالَ أبو عُبَيْدٍ[72]؛ وذلِكَ واللهُ أعلَمُ لِقَولِهِ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ (الأنفال: 67)، يَعْني الفِداءَ بِالمالِ، وإن كانَ قَد أحَلَّ ذلِكَ وطَيَّبَهُ، ولكِنَّ ما فَعَلَهُ الرَّسولُ بَعدَ ذلِكَ أفضَلُ مِن المَنِّ أو المُفاداةِ بِالرِّجالِ، ألا ترى إلى قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ (محمَّد: 4)، كَيفَ قَدَّمَ المَنَّ على الفِداءِ، فلِذلِكَ اختارَهُ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وقَدَّمَهُ[73]؟

وأمّا مَذاهِبُ الفُقَهاءِ في هذا، فالأوزاعِيُّ وسُفيانُ ومالِكٌ يَكرَهونَ أخذَ المالِ في الأسيرِ؛ لِما في ذلِكَ مِن تَقوِيَةِ العَدُوِّ بِالرِّجالِ[74]. واختَلَفوا في الصَّغيرِ إذا كانَ مَعَهُ أُمُّهُ، فأجازَ فِداءَهُ بِالمالِ أهلُ العِراقِ، واختُلِفَ فيهِ عَن مالِكٍ، والصَّحيحُ مَنْعُهُ. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 242-245)***

﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ (الأنفال: 75):

• آخى رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بَيْنَ أصحابِهِ حينَ نَزَلوا المَدينَةَ، لِيُذْهِبَ عَنهُم وَحْشَةَ الغُرْبَةِ ويُؤْنِسَهُم مِن مُفارَقَةِ الأهلِ والعَشيرَةِ، ويَشُدَّ أزْرَ بَعضِهِم بِبَعضٍ. فلَمّا عَزَّ الإسلامُ واجتَمَعَ الشَّمْلُ وذَهَبَتِ الوَحْشَةُ أنزَلَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾، أعْني في المِيراثِ. ثُمَّ جَعَلَ المؤمنِينَ كُلَّهُم إخوَةً فقالَ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: 10)، يَعني في التَّوادِّ وشُمولِ الدَّعوَةِ. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 296-297)***

• قَد قَطَعَتْ بَذْرُ المُؤاخاةَ، ونَسَخَها قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌۢ﴾[75]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 131)***

---

(72) يُنظَر: (كِتابُ الأموال) لأبي عُبَيْد: 139.

(73) يُنظَر: (كِتابُ الأموال) لأبي عُبَيْد: 142.

(74) يُنظَر: (كِتابُ الأموال) لأبي عُبَيْد: 144.

(75) يُنظَر: (النّاسِخُ والمَنسوخ) لِلنَّحّاس: 474-475. وقَد رَوى الحاكِمُ في (المُستَدرَك): 4/ 345، عن الزُّبَيْرِ بنِ العَوّام رضِيَ اللهُ عنهُ، قالَ: "فينَا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾"، قالَ: "كانَ رَسولُ اللَّهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قَد آخى بَيْنَ

تَفْسيرُ سُورَةِ التَّوْبَة

سُورَةُ التَّوْبَة:

• إنزالُ سُورَةِ (بَراءَة): كانَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ حينَ قَدِمَ مِن تَبُوكَ، فذَكَرَ مُخالَطَةَ المُشركِينَ لِلنّاسِ في حَجِّهِم، وتَلبِيَتَهُم بِالشِّرْكِ، وطَوافَهُم عُراةً بِالبَيتِ، وكانوا يَقصِدُونَ بِذلِكَ أَن يَطوفوا كما وُلِدوا بِغَيرِ الثِّيابِ التي أذنَبوا فيها وظَلَموا، فأَمسَكَ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ عَنِ الحَجِّ في ذلِكَ العامِ، وبَعَثَ أَبا بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ بِسُورَةِ (بَراءَة) لِيَنْبِذَ إلى كُلِّ ذي عَهْدٍ عَهْدَهُ مِن المُشْرِكِينَ إلّا بَعضَ بَني بَكْرٍ الذينَ كانَ لَهُم عَهدٌ إلى أَجَلٍ خاصٍّ[1]، ثُمَّ أَرْدَفَ بِعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، فرَجَعَ أَبو بَكْرٍ لِلنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، وقالَ: يا رَسولَ اللهِ، هَل أُنْزِلَ فِيَّ قُرآنٌ؟، قالَ: **«لا، ولَكِنْ أَرَدتُ أَن يُبَلِّغَ عَنِّي مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ بَيْتي»**[2]، قالَ أَبو هُرَيْرَةَ: فَأَمَرَني عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أَنْ أَطُوفَ في المَنازِلِ مِن مِنًى بِـ(بَراءَة)، فَكُنْتُ أَصيحُ حَتّى صَحِلَ حَلْقِي، فَقيلَ لَهُ: بِمَ كُنْتَ تُنادي؟، فقالَ: بِأَربَعٍ: أَن لا يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلّا مُؤْمِنٌ، وأَن لا يَحُجَّ بَعدَ هذا العامِ مُشْرِكٌ، وأَن لا يَطُوفَ بِالبَيتِ عُرْيانٌ، ومَنْ كانَ لَهُ عَهدٌ فلَهُ أَجَلُ أَربَعَةِ أَشهُرٍ ثُمَّ لا عَهْدَ لَهُ[3]. وكانَ

رَجُلٍ مِنَ المُهاجِرِينَ ورَجُلٍ مِنَ الأَنصارِ، فَلَمْ نَشُكَّ أَنّا نَتوارَثُ، لَوْ هَلَكَ كَعْبٌ ولَيْسَ لَهُ مَن يَرِثُهُ فَظَنَنْتُ أَنِّي أَرِثُهُ، ولَوْ هَلَكْتُ كَذلِكَ يَرِثُني، حَتّى نَزَلَتْ هذِهِ الآيَةُ: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾". وقالَ الحاكِمُ: "هذا حَديثٌ صَحيحُ الإسنادِ ولَم يُخرِجاهُ". وحَسَّنَ إسنادَهُ صاحِبا (الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب): 2/ 262.

(1) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة: 4/ 253-255. ورَوى ذلكَ أَيضًا مِن طَريقِ ابنِ إسحاقَ البَيهقِيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 5/ 293-295.

(2) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة: 4/ 256. ورَوى ذلكَ أَيضًا التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3090، كِتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سورَةِ التَّوبَة)، وقالَ عنهُ الأَلبانِيُّ: "حَسَنُ الإسنادِ".

(3) رَواهُ بِهذِهِ الصِّيغَةِ أَحمدُ في مُسنَدِهِ: ح7977، وقالَ مُحَقِّقُوهُ: 13/ 356: "إسنادُهُ حَسَنٌ، رِجالُهُ ثِقاتٌ رِجالُ الشَّيخَيْنِ غير مُحَرَّرِ بنِ أَبي هُرَيْرَةَ، فقَد رَوى عنهُ جَمعٌ، وذَكَرَهُ ابنُ حِبّانَ

المُشْرِكونَ إذا سَمِعوا النِّداءَ بـ(بَراءة) يَقولونَ لِعَلِيٍّ: سَتَرَوْنَ بَعدَ الأَربَعَةِ أَشهُرٍ بِأَنَّهُ لا عَهْدَ بَيْنَنا وبَيْنَ ابنِ عَمِّكَ إلّا الطَّعْنُ والضَّرْبُ[4]. ثُمَّ إنَّ النّاسَ في ذلِكَ المُدَّةِ رَغِبوا في الإسلامِ حَتّى دَخَلوا فيهِ طَوعًا وكَرهًا، وحَجَّ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في العامِ القابِلِ، وحَجَّ المسلِمونَ، وقد عادَ الدِّينُ كُلُّهُ واحِدًا لِلَّهِ رَبِّ العالَمِينَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 374-376)*

﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ * فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ (التَّوبة: 3-5):

• قَد قيلَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ (التَّوبة: 5): إنَّهُ أَرادَ ذا الحِجَّةِ والمُحَرَّمَ مِن ذلِكَ العام، وإنَّهُ جَعَلَ ذلِكَ أَجَلًا لِمَن لا عَهدَ لَهُ مِن المُشْرِكِينَ، ومَن كانَ لَهُ عَهدٌ جَعَلَ لَهُ أَربَعَةَ أَشهُرٍ أَوَّلُها يَومُ النَّحْرِ مِن ذلِكَ العامِ[5].

وقَولُهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾ (التَّوبة: 3)، قيلَ: أَرادَ حينَ الحَجِّ، أَي: أَيّامَ المَوسِمِ كُلَّها؛ لأَنَّ نِداءَ عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ بـ(بَراءة) كانَ في تِلكَ الأَيّامِ[6]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 376)*

في (الثِّقات). وقَد وَقَعَ في مَتنِ الحَديثِ نَكارةٌ من جِهَةِ قَولِ الرّاوي: ومَن كانَ بَينَهُ وبَينَ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ عَهدٌ فإنَّ أَجَلَهُ أو أَمَدَهُ إلى أَربَعَةِ أَشهُرٍ؛ فالصَّحيحُ أَنَّ أَجَلَهُ إلى أَمَدِهِ بالِغًا ما بَلَغَ ولَو زادَ على أَربَعَةِ أَشهُرٍ؛ وذلك لِقَولِهِ تعالى في سورةِ (براءة): ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾، وأَمّا مَن لَم يَكُن لَهُ عَهدٌ مِن المشركِينَ، أو كانَ لَهُ عَهدٌ لكِنْ ظاهَرَ على رسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أو نَقَضَ عَهدَهُ قَبلَ انقِضاءِ مُدَّتِهِ، فذلك أَمَدُهُ إلى أَربَعَةِ أَشهُرٍ". ويُنظَر: جامِعُ البَيان: 10/ 64، إذ قالَ بَعدَ أن ساقَ الخَبَرَ بِإسنادِهِ: "وأَخشى أن يَكونَ هذا الخَبَرُ وَهمًا مِن ناقِلِهِ في الأَجَلِ؛ لأَنَّ الأَخبارَ مُتَظاهِرَةٌ في الأَجَلِ بِخِلافِهِ".

(4) رَواهُ الطَّبَرِيُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 65، عن السُّدِّيِّ.

(5) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 10/ 78.

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَمْ يُظَٰهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ (التَّوبة: 4)، هُم بَنو ضَمْرَةَ مِن كِنانَةَ[7]، كانَ لَهُم عَهدٌ، فأمرَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ المُسلِمِينَ أن يُتِمُّوهُ لَهُم.
(التَّعريفُ والإعلام: 69)

•[8] الأَمرُ المُجَرَّدُ لا يَقتَضي التَّكرارَ في قَولِ عامَّةِ أَصحابِنا، وحَكاهُ القاضي أبو مُحَمَّدِ بنُ نَصرٍ[9] عن مالِكٍ، وبِهِ قالَ أبو تَمّامٍ[10]، وبِهِ قالَ أبو الطَّيِّبِ الطَّبرِيُّ[11] وأبو إسحاقَ الشِّيرازِيُّ[12]. وقالَ بَعضُ أَصحابِ الشّافعيِّ: يَقتَضي

(6) يُنظَر: صَحيحُ البُخارِيّ: ح4655، كتاب التَّفسير، باب (﴿فَسِيحُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ...﴾).

(7) يُنظَر: (تَفسيرُ غَريبِ القُرآن) لابنِ قُتَيْبَة: 182، والجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 8/ 11، والدُّرُّ المنثور: 7/ 243.

(8) هذهِ المَسألَةُ بِحَذافيرِها وبِأَلفاظِها مَأخوذَةٌ مِن مَسأَلَةٍ ذَكَرَها الأُصولِيُّ المالكيُّ أبو الوَليدِ الباجِيُّ في كِتابِهِ (إحكامُ الفُصول في أحكامِ الأُصول): 201-204. والغَريبُ أَنَّ السُّهَيْلِيَّ، وهوَ الحَريصُ على عَزوِ الكَلامِ إلى قائلِهِ على ما لَحِظْتُهُ في ما تَيَسَّرَ لي من مُؤَلَّفاتِهِ، لَم يُشِرْ ولَو إشارَةً بَعيدَةً إلى أَنَّ هذهِ المَسأَلَةَ مِمّا استَفادَهُ مِن غَيرِهِ مِن العُلَماءِ!

(9) هوَ شَيخُ المالكيَّةِ أبو مُحَمَّدٍ عَبدُ الوَهّابِ بنُ عليِّ بنِ نَصرِ بنِ أَحمَدَ بنِ حُسَينِ بنِ هارونَ ابنِ أَميرِ العَرَبِ مالِكِ بنِ طَوقٍ التَّغلبيُّ العِراقيُّ، الفَقيهُ المالكيُّ. صَنَّفَ في المذهَبِ كتابَ (التَّلقين)، ولهُ كِتابُ (المعرفة) في شَرحِ (الرِّسالَة)، وغيرُ ذلكَ. تُوُفِّيَ في مِصرَ سنةَ اثنَتَيْنِ وعشرينَ وأربعِمئةٍ ولهُ سِتُّونَ سنةً. يُنظَر: سِيَرُ أعلامِ النُّبَلاء: 17/ 429-432.

(10) هوَ أبو تَمّامٍ عليُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ البَصرِيُّ، من أَصحابِ الأبهريِّ. كانَ جيِّدَ النَّظَرِ، حسَنَ الكَلامِ، حاذِقًا بالأُصولِ. لهُ كِتابٌ مُختَصَرٌ في الخِلافِ سَمّاهُ (نُكَت الأَدِلَّة)، وكتابٌ آخَرُ في الخِلافِ كَبيرٌ، وكتابٌ في أُصولِ الفِقْهِ. يُنظَر: تَرتيبُ المَدارِك: 4/ 605.

(11) هوَ القاضي أبو الطَّيِّبِ طاهِرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ طاهرِ بنِ عُمَرَ الطَّبَرِيُّ الشّافعيُّ، فقيهُ بَغدادَ. شَرَحَ (مُختَصَر المُزَنِيّ)، وصنَّفَ في الخِلافِ والمذهَبِ والأُصولِ والجَدَلِ كُتُبًا كَثيرَةً ليسَ لأَحَدٍ مِثلُها. ماتَ سنةَ خَمسينَ وأربَعِمئةٍ ولهُ مئةٌ وسَنَتانِ. يُنظَر: سِيَرُ أعلامِ النُّبَلاء: 17/ 668-671.

(12) يُنظَرُ قَولُ أبي إسحاقَ الشِّيرازيِّ في كتابِهِ (شَرحُ اللُّمَع): 1/ 228-231. والشِّيرازِيُّ هوَ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عَلِيِّ بنِ يوسُفَ الفيروزآبادِيُّ الشِّيرازِيُّ الشّافعيُّ نَزيلُ بَغدادَ، قيلَ: لَقَبُهُ جَمالُ الدِّينِ. اشتَهَرَت تَصانيفُهُ في الدُّنيا كـ(المُهَذَّب)، و(التَّنبيه)، و(اللُّمَع في أُصولِ الفِقْه)، و(شَرح اللُّمَع)، و(المَعُونَة في الجَدَل)، و(المُلَخَّص في أُصولِ الفِقْه)، وغيرِ ذلكَ. تُوُفِّيَ سنةَ سِتٍّ وسبعِينَ وأربَعِمئةٍ. يُنظَر: سِيَرُ أعلامِ النُّبَلاء: 18/ 452-461.

التَّكرارَ، وبهِ قالَ مِن أَصحابِهِ[13] ابنُ خُوَيزمنداذ[14]، وأَبو الحَسَنِ بنُ القَصّارِ[15].

والدَّليلُ عَلى ما نَقولُهُ أَنَّ قَولَهُ: صَلِّ، أَمرٌ، وقَولَهُ: صَلّى، خَبَرٌ، ثُمَّ ثَبَتَ وتَقَرَّرَ أَنَّ قَولَهُ: صَلّى، لا يَقتَضي التَّكرارَ، فكذلكَ قَولُهُ: صَلِّ. ودَليلٌ ثانٍ أَنَّ مَن حَلَفَ لَيَفعَلَنَّ كذا بَرَّ بِفعلِ مَرَّةٍ واحدَةٍ، فلَو كانَ يَقتَضي التَّكرارَ لَما بَرَّ إلّا باستِدامَةِ الفِعلِ. وكذلكَ لَو وَكَّلَ وكيلًا على طَلاقِ امرأَتِهِ لاقتَضى ذلكَ طَلقَةً واحِدَةً، فلَو كانَ الأَمرُ يَقتَضي التَّكرارَ لَكانَ لَهُ أَن يُطَلِّقَ ما يَملِكُهُ الزَّوجُ مِن الطَّلاقِ.

فإن قالَ قائلٌ: مُقتَضى اللَفظِ في اللُغَةِ في ما ذَكَرْتُم يَقتَضي مِن اليَمينِ والتَّوكيلِ على الطَّلاقِ التَّكرارَ، وإنَّما ترَكْنا مُقتَضى اللَفظِ بِالشَّرعِ، ويَجوزُ أَن

---

(13) كذا في المَطبوعِ مِن هذهِ المَسأَلَةِ، والذي في (إحكام الفُصول) لِلباجيّ: 202: "وبهِ قالَ مِن أَصحابِنا مُحَمَّدُ بنُ خُوَيزمنداذ، وأَبو الحَسَنِ بنُ القَصّارِ"، وهوَ الصَّوابُ، فقد يَكونُ ما وَقَعَ في مَخطوطَةِ (المَسائل) إنَّما هوَ بِفعلِ النُّسّاخِ، إذ لا يُظَنُّ بِالسُّهَيْلِيِّ الفَقيهِ المالكيِّ الكَبيرِ أَن يَجهَلَ أَنَّ هذَيْنِ العَلَمَيْنِ من المالكيَّةِ لا مِن الشّافعيَّةِ. ولَو التَفَتَ الدُّكتور طه مُحسِن إلى هذا لَتَرَيَّثَ في تَوهيمِ السُّهَيْلِيِّ. يُنظَر: حاشيَةُ تَحقيقِ (مَسائلُ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقه) لِلسُّهَيْلِيِّ: 107.

(14) هوَ أَبو بَكْرِ بنُ خُوَيْزمنداد، ويُقالُ: خُوَيْن منداد، وكذا كَناهُ أَبو إسحاقَ الشّيرازيُّ. تَفَقَّهَ بِالأَبهريِّ، وسَمِعَ الحَديثَ. لهُ كِتابٌ كبيرٌ في الخِلافِ، وكتابٌ في أُصولِ الفِقْهِ، وفي أَحكامِ القُرآنِ. وعندَهُ شَواذُّ عن مالكٍ، ولهُ اختِياراتٌ وتَأويلاتٌ على المذهَبِ المالكيِّ في الفِقهِ والأُصولِ لَم يَرجِع إليها حُذّاقُ المذهَبِ. وكانَ يُجانِبُ الكلامَ جُملَةً ويُنافِرُ أَهلَهُ. يُنظَر: ترتيبُ المَدارِك: 4/ 606.

(15) نِسبَةُ القَولِ بِاقتِضاءِ الأَمرِ المُجَرَّدِ التَّكرارَ إلى ابنِ القَصّارِ وَهمٌ؛ إذ قالَ في كِتابِهِ (المُقَدِّمَةُ في الأُصول): 136: "الأَمرُ بِالفِعلِ إذا تَجَرَّدَ: هَل يَقتَضي تَكرارَهُ أَم لا يَقتَضي ذلكَ إلّا بِدَليلٍ؟ لَيسَ عن مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ فيهِ نَصٌّ، ولكِنَّ مَذهَبَهُ عندي يَدُلُّ على تَكرارِهِ إلّا أَن يَقومَ دَليلٌ"، فهو هُنا يَحكي مَذهَبَ مالكٍ لا مَذهَبَهُ هوَ في المسأَلَةِ، ثُمَّ بَيَّنَ بَعدَ ذلكَ مَذهَبَهُ بِكُلِّ وُضوحٍ، فقالَ: 138-139: "وعندي أَنَّ الصَّحيحَ هوَ أَنَّ الأَمرَ إذا أُطلِقَ يَقتَضي فِعلَ مَرَّةٍ، وتَكرارُهُ يَحتاجُ إلى دَليلٍ". وابنُ القَصّارِ هوَ أَبو الحَسَنِ بنُ القَصّارِ عليُّ بنُ عُمَرَ بنِ أَحمَدَ المالكيُّ البَغداديُّ. تفقَّهَ بِالأَبهريِّ، وله كتابٌ في مسائلِ الخِلافِ. كانَ أُصوليًّا نَظّارًا، ووَلِيَ بَغدادَ، وعليهِ تَفَقَّهَ ابنُ نَصرٍ. تُوُفِّيَ سنةَ ثَمانٍ وسَبعينَ وثَلاثِمئةٍ. يُنظَر: ترتيبُ المَدارِك: 4/ 602.

يَكونَ اللَفظُ في اللُغَةِ يَقتَضي أَمرًا ثُمَّ يُقَرِّرَ الشَّرعُ فيهِ غَيرَ مُقتَضاهُ، فيُحمَلَ على ذلكَ.

والجَوابُ: أَنَّ الأَمرَ في اليَمينِ والوَكالَةِ مَحمولٌ على موجبِ اللُغَةِ، والشَّرعُ وَرَدَ منهُما بِما يَقتَضي التَّكرارَ يُحمَلُ على التَّكرارِ[16]، وهو أَن يَقولَ: واللهِ لأَفعَلَنَّ كذا أَبَدًا، أَو أُطَلِّقُ ثَلاثًا، فبَطَلَ ما تعلَّقوا بهِ.

أَمّا هُم فاحتَجَّ مَن نَصَرَ قولَهُم بِما رُوِيَ عن النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ قالَ في شارِبِ الخَمرِ: «اضْرِبوهُ»، فكَرَّروا عليهِ الضَّربَ[17].

فالجَوابُ أَنَّهُم حمَلوا اللَفظَ على التَّكرارِ بقَرينَةٍ اقترَنَتْ باللَفظِ مِن شاهِدِ الحالِ؛ لأَنَّهُم عَلِموا أَنَّ قَصدَهُ الرَّدعُ والزَّجرُ، وأَنَّ ذلكَ لا يَحصُلُ إلّا بِالتَّكرارِ لِلضَّربِ، وخِلافُنا في الأَمرِ مُجَرَّدًا مِن القَرائنِ.

واستَدَلُّوا أَيضًا بِأَنَّ مُطلَقَ الأَمرِ يَقتَضي إيقاعَهُ في جَميعِ الأَوقاتِ؛ لأَنَّهُ لا يَتَخَصَّصُ فيهِ بَعضُ الأَزمانِ دونَ بَعضٍ، فصارَ بِمنزلَةِ قولِهِ: افْعَلْ ذلكَ أَبَدًا، ويكونُ ذلكَ في الأَزمانِ بِمنزلةِ قَولِهِ: اقتُلوا المُشرِكينَ، في الأَعيانِ.

والجَوابُ: أَنَّ هذا غَلَطٌ؛ لأَنَّهُ إذا قالَ: اضْرِبْ زَيدًا، فلَم يَذكُرِ الزَّمانَ بِلَفظِ تَوحيدٍ ولا تَثنِيَةٍ ولا جَمعٍ مُعَرَّفًا ولا مُنَكَّرًا فيُدَّعَى العُمومُ، وإِنَّما اقتَضى الدَّليلُ إيقاعَهُ في وقتٍ غيرِ مُعَيَّنٍ.

واستَدَلُّوا أَيضًا بِأَن قالوا: اتَّفَقَ أَهلُ اللُغَةِ على أَنَّ مُطلَقَ النَّهْيِ يَقتَضي

---

(16) كذا وَرَدَ الكلامُ في المَطبوعَةِ، وهو غيرُ مَفهوم، وواضِحٌ فيهِ الاضطِرابُ والتَّحريفُ. وبِالرُّجوعِ إلى (إحكام الفُصول) لِلباجِيِّ: 202، تَبَيَّنَ أَنَّ الكلامَ على النَّحوِ الآتي: "والجَوابُ: أَنَّ الأَمرَ في اليَمينِ والوَكالَةِ مَحمولٌ على موجبِ اللُغَةِ، والشَّرعُ وردَ فيهِما بِامتِثالِ موجبِ اللُغَةِ، ولِهذا لَو قُيِّدَ كُلُّ واحِدٍ منهُما بِما يَقتَضي التَّكرارَ لَحُمِلَ على التَّكرارِ...".

(17) رَوى البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح6777، كتاب الحُدود، باب (الضَّرب بِالجَريدِ والنِّعال)، عن أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: "أُتِيَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ، قالَ: «اضْرِبُوهُ»"، قالَ أَبو هُرَيْرَةَ: "فَمِنّا الضّارِبُ بِيَدِهِ، والضّارِبُ بِنَعْلِهِ، والضّارِبُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قالَ بَعْضُ القَوْمِ: أَخْزاكَ اللهُ، قالَ: «لا تَقُولُوا هكَذا، لا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطانَ»".

التَّكرارَ والدَّوامَ، واتَّفقوا أيضًا على أنَّ مُطلَقَ الأمرِ رافِعٌ لِموجبِ النَّهْيِ، فوَجَبَ أن يَكونَ الأمرُ يَقتَضي التَّكرارَ، وإلّا كانَ الأمرُ رافِعًا لِبَعضِ موجبِ النَّهْيِ لا لِجَميعِهِ.

والجَوابُ: أنَّ الفَرقَ بينَ الأمرِ والنَّهيِ أنَّهُ لَو حَلَفَ ألّا يَفعَلَ الشَّيْءَ، لَم يَبرَّ إلّا بِاستِدامَةِ التَّركِ أو تَكرارِهِ، أو حَلَفَ لَيَفعَلَنَّ، لَبَرَّ بِفِعلِ مَرَّةٍ واحدَةٍ ذلكَ؛ فإنَّهُ رافِعٌ لِموجبِ قولِهِ: واللهِ لا فَعَلْتُ.

استَدَلُّوا بِأنَّ الأمرَ بِالفِعلِ يَقتَضي الفِعلَ والاعتِقادَ، ثُمَّ ثَبَتَ وتقَرَّرَ أنَّ الاعتِقادَ يَجِبُ تَكرارُهُ بِإطلاقِ اللَّفظِ، كذلكَ الفِعلُ.

والجَوابُ: أنَّ هذا يَبْطُلُ لِقولِهِ: افْعَلْ كذا مَرَّةً واحدَةً، يَجِبُ عليهِ تَكرارُ الاعتِقادِ، ولا يَجِبُ عليهِ تَكرارُ الفِعْلِ. فبانَ الفَرقُ بينَهُما، والحَمدُ لِلَّهِ.

(مَسائلُ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقهِ: 97-98)

﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ (التَّوبة: 5)، يُراجَع: (المائدة: 2)

﴿إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ (التَّوبة: 8، و10)، يُراجَع: (البقرة: 97)

﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ (التَّوبة: 14)

• قولُهُ: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾، قالَ أهلُ التَّأويلِ: هُم خُزاعَةُ، شَفَوا صُدورَهُم مِن بَني بَكرٍ يَومَ الفَتْحِ[18]. *(التَّعريفُ والإعلام: 69)*

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (التَّوبة: 25-27)، يُراجَع: (آل عمران: 155)

---

(18) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 91، عن مُجاهِدٍ والسُّدِّيِّ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 254، والاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 266.

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ﴾ (التوبة: 25)

• قولُهُ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ﴾، (حُنَيْنٌ) اسْمُ عَلَم لِمَوضِعٍ بِأَوطاسٍ عُرِفَ بِرَجُلٍ اسمُهُ حُنَيْنُ بنُ قاينَةَ بنِ مهلائيلَ مِن العَماليقِ، قالَهُ البَكرِيُّ في (المُعجَم)[19]، وكذلكَ قالَ في (خَيْبَر) اسم البَلَدِ أَنَّهُ عُرِفَ بِخَيْبَرَ بنِ قاينَةَ بنِ مهلائيلَ[20]، واللهُ أَعلَمُ. فعُرِفَ حُنَيْنٌ بِهذا الاسمِ كما عُرِفَ ثَبِيرٌ بِرَجُلٍ مِن هُذَيْلٍ كانَ اسمُهُ ثَبِيرًا دُفِنَ فيهِ[21]، وكما عُرِفَ أَبو قُبَيْسٍ بِقُبَيْسِ بنِ شالخَ الجُرهُميِّ، وكانَ عَمرُو بنُ مُضاضٍ الجُرهُميُّ قَد أَرادَ قَتلَهُ لِسَبَبٍ يَطولُ ذِكرُهُ فهرَبَ في الجَبَلِ فهَلَكَ[22].

(التَّعريفُ والإعلام: 69)[23]

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَا ۚ﴾ (التوبة: 28):

• كَرِهَ مالِكٌ دُخولَ الذِّمِّيِّ المَسجِدَ، وخَصَّصَ أَبو حَنيفَةَ المَسجِدَ الحَرامَ لِقَولِ اللهِ تَبارَكَ وتَعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ الآيَة، وتَعَلَّقَ مالِكٌ بِالعِلَّةِ التي نَبَّهَتْ عَلَيها الآيَةُ، وهيَ التَّنجيسُ، فعَمَّ المساجِدَ كُلَّها[24].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 441)

(19) يُنظَر: مُعجَم ما استَعجَم: 2/ 104.

(20) يُنظَر: مُعجَم ما استَعجَم: 2/ 148.

(21) يُنظَر: مُعجَمُ البُلدان: 2/ 85.

(22) يُنظَر: مُعجَمُ البُلدان: 1/ 103-104.

(23) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 117.

(24) قالَ أَبو بَكرٍ بنُ العَرَبِيِّ شَيخُ السُّهَيْلِيِّ في كِتابِهِ (أَحكامُ القُرآن): 2/ 469-470: "﴿فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَا ۚ﴾: دَليلٌ عَلى أَنَّهُمْ لا يَقْرَبونَ مَسْجِدًا سِواهُ؛ لأَنَّ العِلَّةَ، وهِيَ النَّجاسَةُ، مَوجودَةٌ فيهِم، والحُرمَةُ مَوجودَةٌ في المَسجِدِ. وقَد اختَلَفَ النّاسُ في هذا كَثيرًا؛ فَرَأَى الشّافِعِيُّ أَنَّ هذا مَخصوصٌ بِالمَسجِدِ الحَرامِ لا يَتَعَدّاهُ إِلى غَيْرِهِ مِن المَساجِدِ. وهذا جُمُودٌ مِنهُ عَلى الظّاهِرِ الذي يُسْقِطُ هذا الظّاهِرَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَم يَقُل: لا يَقْرَبْ هؤُلاءِ المَسجِدَ الحَرامَ، فيَكُونَ الحُكمُ مَقصورًا عَلَيهِم، ولَو قالَ: لا يَقْرَبِ المُشرِكونَ والأَنجاسُ المَسجِدَ الحَرامَ، لَكانَ تَنْبيهًا عَلى التَّعليلِ بِالشِّركِ أَو النَّجاسَةِ أَو العِلَّتَيْنِ جَميعًا،

• اختُلِفَ في نِيَّةِ الكافِرِ إذا أَسلَمَ بِاغتِسالِهِ؛ فقالَ بَعضُهُم: يَنوي بِهِ رَفعَ الجَنابَةِ عَن نَفسِهِ؛ وقالَ بَعضُهُم: يَنوي التَّعَبُّدَ، ولا حُكمَ لِلجَنابَةِ في حَقِّهِ؛ لأَنَّ مَعنى الأَمرِ بِهِ استِباحَةُ الصَّلاةِ، والكافِرُ لا يُصَلّي، وإن كانَ مُخاطَبًا في أَصَحِّ القَولَيْنِ، ولكِنَّهُ أَمرٌ مَشروطٌ بالإيمانِ(25)، فإذا لَم يَكُن الإيمانُ، وهُوَ الشَّرطُ الأَوَّلُ، فأَجدِرْ بِأَن يَكونَ الشَّرطُ الثّاني، وهُوَ الغُسْلُ مِن الجَنابَةِ، غَيرَ مُقَيَّدٍ بِشَيْءٍ، فإذا أَسلَمَ هَدَمَ الإسلامُ ما كانَ قَبْلَهُ(26)، فلَم يَجِبْ عَلَيهِ إعادَةُ صَلاةٍ مَضَتْ، وإذا سَقَطَتِ الصَّلَواتُ سَقَطَتْ عنهُ شُروطُها، واستَأنَفَ الأَحكامَ الشَّرعِيَّةَ، فَتَجِبُ عَلَيهِ الصَّلَواتُ مِن حين يُسلِمُ بِشُروطِ أَدائها مِن وُضوءٍ وغُسلٍ مِن جَنابَةٍ، إذا أَجنَبَ بَعدَ إسلامِهِ، وغَيرِ ذلِكَ مِن شُروطِ صِحَّةِ الصَّلاةِ.

ورَأَيْتُ لِبَعضِ المُتَأَخِّرينَ أَنَّ اغتسالَهُ سُنَّةٌ لا فَريضةٌ. ولَيسَ عِندي بِالبَيِّنِ؛

بَل أَكَّدَ الحالُ بَيانَ العِلَّةِ وكَشَفَها، فقالَ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾، يُريدُ ولا بُدَّ: لِنَجاسَتِهِمْ، فتَعَدَّتِ العِلَّةُ إلى كُلِّ مَوضِعٍ مُحتَرَمٍ بالمَسجِدِيَّةِ. ومِمّا قالَهُ مَعَ غَيرِهِ مِنَ النّاسِ أَنَّ الكافِرَ يَجوزُ لَهُ دُخولُ المَسجِدِ بِإِذْنِ المُسلِمِ، واستَدَلَّ عَلَيهِ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ رَبَطَ ثُمامَةَ بنَ أُثالٍ في المَسجِدِ وهُوَ مُشْرِكٌ. قَالَ عُلَماؤُنا: هذا الحَديثُ صَحيحٌ، لكِنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قَد كانَ عَلِمَ إسلامَهُ... قالَ الشّافِعِيُّ: لا يَدْخُلُ الكافِرُ المَسجِدَ الحَرامَ بِحالٍ، ويَدْخُلُ غَيرَهُ مِن المَساجِدِ لِلحاجَةِ، كما دَخَلَ ثُمامَةُ وأَبو سُفيانَ. وقالَ أَبو حَنيفَةَ: يَدْخُلُ المَسجِدَ لِحاجَةٍ أَو لِغَيرِ حاجَةٍ. وهذا كُلُّهُ ضَعيفٌ خَطَأٌ؛ أَمّا دُخولُهُ لِلحاجَةِ فَقَد أَفسَدْناهُ كما تَقَدَّمَ، وأَمّا دُخولُهُم كذلِكَ مُطْلَقًا فهُوَ أَبعَدُ مِن تَعليلِ أَبي حَنيفَةَ وتَدقيقِهِ". ويُنظَر: الجامعُ لأَحكامِ القُرآنِ: 8/ 40-41.

(25) الصَّحيحُ أَن يُقالَ: الإيمانُ شَرطٌ في صِحَّةِ أَداءِ الفُروعِ مِن الكُفّارِ، لا في صِحَّةِ تَكليفِهِم؛ قالَ الطُّوفِيُّ الحَنبَلِيُّ في (شَرح مُختَصَرِ الرَّوضَة): 1/ 206: "حُصُول الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ، وهُوَ الإيمانُ ها هُنا، لَيْسَ شَرطًا في صِحَّةِ التَّكليفِ عِندَنا، فلا يَتَوَقَّفُ التَّكليفُ عَلَيهِ، إذ لَيسَ شَرطًا، فيُكَلَّفُونَ بِالفُرُوعِ، بِشَرطِ تَقديمِ الإيمانِ، وإن لَم يَكُنِ الإيمانُ مَوجُودًا حالَ تَكليفِهِم، وإنَّما الإيمانُ شَرطٌ في صِحَّةِ أَداءِ الفُروعِ مِنهُم، لا في صِحَّةِ التَّكليفِ، فيَكونَ الإيمانُ شَرطًا في صِحَّةِ التَّكليفِ بِالفُروعِ، فيَتَوَقَّفَ عَلى وُجودِهِ تَوَقُّفَ المَشروطِ عَلى شَرطِهِ".

(26) رَوى أَحمدُ في مُسنَدِهِ: ح17777، و17813، أَنَّ عَمْرَو بنَ العاصِ قالَ: "قُلْتُ: يا رَسولَ اللهِ، أُبايِعُكَ عَلى أَن تَغْفِرَ لي ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبي؟ فَقالَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «إنَّ الإسلامَ يَجُبُّ ما كانَ قَبْلَهُ، وإنَّ الهِجْرَةَ تَجُبُّ ما كانَ قَبْلَها»". وقالَ مُحَقِّقُو المُسنَد: 29/ 349: "إسنادُهُ حَسَنٌ في المُتابَعاتِ والشَّواهِدِ".

لأنَّ اللهَ سبحانَهُ يقولُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، وحُكمُ النَّجاسَةِ إنَّما يُرفَعُ بالطَّهارَةِ، ولَم يُحكَمْ عَلَيهم بالتَّنجيسِ لِمَوضِعِ الجَنابَةِ؛ لأنَّهُ قَد عَلَّقَ الحُكمَ بِصِفَةِ الشِّركِ، والحُكمُ المُعَلَّلُ بالصِّفَةِ مُرتَبِطٌ بِها فإذا ارتَفَعَ حُكمُ الشِّركِ بالإيمانِ لَم يَبْقَ لِلجَنابَةِ حُكمٌ، كَما إذا كانَ المُسلِمُ جُنُبًا ثُمَّ بالَ فَالطُّهورُ مِن الجَنابَةِ يَرفَعُ عَنهُ حُكمَ الحَدَثِ الأَصغَرِ، وهُوَ حَدَثُ الوُضوءِ؛ لأنَّ الطَّهارَةَ الصُّغرى داخِلَةٌ في الكُبرى، وتَطَهُّرُهُ مِن تَنجيسِ الشِّركِ بِإيمانِهِ هُوَ أَيضًا بالإضافَةِ إلى الطُّهرِ مِن الجَنابَةِ الطَّهارَةُ الكُبرى، فيَنبَغي أن تَكونَ مُغنِيَةً عَنها، كَما كانَتِ الطَّهارَةُ مِن الجَنابَةِ مُغنِيَةً عَن الطَّهارَةِ مِن الحَدَثِ، إذ لَيسَتْ واحِدَةٌ مِن هذِهِ الطَّهاراتِ مُزيلَةً لِعَينِ نَجاسَةٍ فيها، فيَنبَغي بَعدَ هذا أنَّ أَمرَهُ بالاغتِسالِ تَعَبُّدٌ، والحُكمُ بِأَنَّهُ غَيرُ فَرضٍ تَحَكُّمٌ، واللهُ أعلَمُ.

غَيرَ أنَّ التِّرمِذِيَّ خَرَّجَ حَديثَ قَيسِ بنِ عاصِمٍ حينَ أَسلَمَ فأَمَرَهُ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أن يَغتَسِلَ[27]، قالَ التِّرمِذِيُّ: وعَلى هذا العَمَلُ عِندَ أهلِ العِلمِ؛ يَستَحِبّونَ لِلكافِرِ إذا أَسلَمَ أن يَغتَسِلَ ويَغسِلَ ثِيابَهُ. فقالَ: يَستَحِبّونَ، وجَعَلَها مَسأَلَةَ استِحبابٍ[28].

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/110-111)

---

(27) رَواهُ التِّرمِذِيُّ في جامِعِهِ: ح605، كتاب الجُمُعَة، باب (ما ذُكِرَ في الاغتِسالِ عِندَما يُسْلِمُ الرَّجُل)، عن قَيسِ بنِ عاصِمٍ أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ أن يَغْتَسِلَ بِماءٍ وسِدْرٍ. وقالَ التِّرمِذِيُّ عَقِبَهُ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إلّا مِن هذا الوَجْهِ. والعَمَلُ عَلَيهِ عِندَ أَهلِ العِلمِ: يَسْتَحِبُّونَ لِلرَّجُلِ إذا أَسْلَمَ أن يَغْتَسِلَ ويَغْسِلَ ثِيابَهُ". والحَديثُ رَواهُ أيضًا أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح355، كتاب الطَّهارَة، باب (في الرَّجُلِ يُسْلِمُ فيُؤمَرُ بِالغُسلِ)، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(28) عَلَّقَ الخَطّابِيُّ في (مَعالِم السُّنَن) - بِهامِشِ (مُختَصَر سُنَنِ أبي داوُدَ): 1/218، على هذا الحَديثِ بِقَولِهِ: "هذا عندَ أكثرِ أهلِ العِلمِ على الاستِحبابِ لا عَلى الإيجابِ. وقالَ الشّافعيُّ: إذا أسلَمَ الكافرُ أحبَبْتُ له أن يَغتَسِلَ، فإن لَم يَفعَلْ ولَم يكُنْ جُنُبًا أجزأَهُ أن يَتَوَضَّأَ ويُصَلِّيَ. وكانَ أحمَدُ بنُ حَنبَلٍ وأبو ثَورٍ يُوجِبانِ الاغتِسالَ على الكافِرِ إذا أسلَمَ قولًا بِظاهِرِ الحَديثِ، قالوا: ولا يَخلو المشركُ في أيّامِ كُفرِهِ من جِماعٍ أو احتِلامٍ وهو لا يَغتَسِلُ، ولَو اغتَسَلَ لَم يَصِحَّ منهُ ذلك؛ لأنَّ الاغتِسالَ مِنَ الجَنابَةِ فَرضٌ مِن فُروضِ الدِّينِ لا يجزيهِ إلّا بعدَ الإيمانِ كالصَّلاةِ والزَّكاةِ ونَحوِهِما. وكانَ مالِكٌ يَرى أن يَغتَسِلَ الكافرُ إذا أسلَمَ". وعَرَضَ الشَّوكانِيُّ في (نَيْل الأوطار) حُجَجَ القائِلينَ بِالاستِحبابِ، ثُمَّ فَنَّدَها ورَجَّحَ ما رَجَّحَهُ السُّهَيلِيُّ مِن القَولِ

﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾ (التّوبة: 29)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾، وقيلَ فيهِ أربَعَةُ أقوالٍ. . .، أَحَدُها: أن يُؤَدِّيَها الذِّمِّيُّ بِنَفسِهِ ولا يُرسِلَها مَعَ غَيرِهِ[29]. الثّاني: أن يُؤَدِّيَها قائمًا، والذي يَأخُذُها قاعِدًا[30]. الثّالِثُ: أنَّ مَعناهُ: عَن قَهرٍ وإذلالٍ[31]. الرّابِعُ: أنَّ مَعناهُ: عَن يَدٍ مِنكُم، أي: إنعامِ عَلَيهِم بِحَقنِ دِمائهِم، وأَخذِ الجِزيَةِ مِنهُم بَدَلًا مِن القَتلِ[32]. كُلُّ هذِهِ الأقوالِ مَذكورَةٌ في كُتُبِ المُفَسِّرِينَ، ولَفظُ الآيَةِ يَتَناوَلُ جَميعَ هذِهِ المَعاني، واللهُ أَعلَمُ.

ومَعنى قَولِهِ تَعالى في هذِهِ الآيَةِ: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ

بِالوُجوبِ، فقالَ: 1/ 345-346: "واحتَجَّ القائلونَ بالاستِحبابِ إلّا لِمَن أَجْنَبَ بِأَنَّهُ لَم يَأمُرِ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ كُلَّ مَن أَسلَمَ بِالغُسْلِ، ولَو كانَ واجِبًا لَما خَصَّ بالأَمرِ بِهِ بَعضًا دُونَ بَعضٍ، فيَكون ذلِكَ قَرينَةً تَصْرِفُ الأَمرَ إلى النَّدْبِ، وأَمّا وُجُوبُهُ عَلى المُجْنِبِ فلِلأدِلَّةِ القاضِيَةِ بِوُجُوبِهِ؛ لأَنَّها لَم تُفَرِّقْ بَينَ كافِرٍ ومُسلِمٍ. واحتَجَّ القائلُ بالاستِحبابِ مُطْلَقًا لِعَدَمِ وُجوبِهِ عَلى المُجْنِبِ بِحَدِيثِ: «الإِسلامُ يَجُبُّ ما قَبْلَهُ»، والظّاهِرُ الوُجُوبُ؛ لأَنَّ أمرَ البَعضِ قَد وَقَعَ بِهِ التَّبليغُ، ودَعوى عَدَمِ الأَمرِ لِمَن عَداهُم لا يَصْلُحُ مُتَمَسَّكًا؛ لأَنَّ غايَةَ ما فيها عَدَمُ العِلمِ بِذلِكَ، وهُوَ لَيسَ عِلمًا بِالعَدَمِ".

(29) رَوى ابنُ أَبي حاتِمٍ عن سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ في قَولِهِ: ﴿عَن يَدٖ﴾، قالَ: "مِن يَدِهِ، ولا يَبعَثُ بِها مَعَ غَيرِهِ". يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 313.

(30) رَوى ذلكَ الطَّبَرِيُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 110، عن عِكرِمَةَ. ويُنظَر: (تَفسيرُ القُرآنِ) لِلسَّمعانيّ: 2/ 301. ورَوى ابنُ أَبي حاتِمٍ عن المُغيرَةِ أَنَّهُ بُعِثَ إلى رُسْتُمَ، فَقالَ لَهُ رُسْتُمُ: "إلامَ تَدْعُو؟"، فقالَ لَهُ: "أَدعُوكَ إلى الإِسلامِ، فَإِنْ أَسلَمْتَ فلَكَ ما لَنا وعَلَيْكَ ما عَلَينا". قالَ: "فَإِنْ أَبَيْتُ؟". قالَ: "فتُعطي الجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَأَنتَ صاغِرٌ". فَقالَ لِترْجُمانِهِ: "قُل لَهُ: أَمّا إِعطاءُ الجِزْيَةِ فقَد عرَفْتُها، فما قَوْلُكَ: وأَنتَ صاغِرٌ؟". قالَ: "تُعطيها وأَنتَ قائِمٌ وأَنا جالِسٌ والسَّوْطُ عَلى رَأسِكَ". يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 314.

(31) رَوى نَحوَهُ ابنُ أَبي حاتِمٍ وأَبو الشَّيخِ عن سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ وقَتادَةَ. يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 312-313.

(32) يُنظَر: (تَفسيرُ القُرآنِ) لِلسَّمعانيّ: 2/ 301.

﴿ٱلْآخِرِ﴾، وإن كانَ أَهلُ الكِتابِ يُصَدِّقُونَ بِالآخِرَةِ، فمَعناهُ في ما ذَكَرَ ابنُ سلّام: أَنَّ أَهلَ الكِتابِ لا يَقولونَ بِإِعادَةِ الأَجسادِ، ويَقولونَ: إنَّ الأَرواحَ هِيَ التي تُبعَثُ دُونَ الأَجسادِ[33]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 378-379)*

﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (التوبة: 30)

• إنَّ (فَعْيَلًا) في أَبنِيَةِ الأَسماءِ عَزيزٌ. وقَد قالوا في (ضَهْياء)، وهِيَ التي لا تَحيضُ مِن النِّساءِ: (فَعْلى)، جَعَلُوا الهَمزَةَ زائدَةً. وهِيَ عِندي (فَعْيَلٌ)؛ لأَنَّ الهَمزَةَ في قِراءَةِ عاصِمٍ لامُ الفِعلِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾. و(الضَّهْيَأُ) مِن هذا؛ لأَنَّها تُضاهي الرَّجُلَ، أَي: تُشْبِهُهُ. ويُقالُ فيهِ: ضَهْياءُ، بِالمَدِّ، فلا إشكالَ فيها أَنَّها لِلتَّأنيثِ عَلى لُغَةِ مَن قالَ: ضاهَيْتُ، بِالياءِ[34]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 127-128)*

ويُراجَعُ أَيضًا: (سورة المسد)

---

(33) يُنظَرُ كلامُ يَحيى بنِ سَلّامٍ في (تَفسيرِ كِتابِ اللهِ العَزيزِ): 1/ 132. وقالَ الشَّهرستانيُّ في (المِلَلِ والنِّحَلِ): 1/ 218-219، في أَثناءِ حَديثِهِ عن فِرقَةِ السّامِرَةِ مِن اليَهودِ: "وافتَرَقَتِ السّامِرَةُ إلى دوستانيَّةٍ وهُم الأَلفانيَّةُ، وإلى كوستانيَّةٍ. والدّوستانيَّةُ مَعناها الفِرقَةُ المتَفَرِّقَةُ الكاذِبَةُ. والكوستانيَّةُ مَعناها الجَماعَةُ الصّادِقَةُ، وهُم يُقِرُّونَ بِالآخرةِ والثَّوابِ والعِقابِ فيها. والدّوستانيَّةُ تَزعُمُ أَنَّ الثَّوابَ والعِقابَ في الدُّنيا". ثُمَّ ذَكَرَ الشَّهرستانيُّ: 1/ 223، أَنَّ أَريوس لَمّا قالَ: القَديمُ هو اللهُ، والمَسيحُ مَخلوقٌ، اجتَمَعَتِ البَطارِقَةُ والمطارِنَةُ والأَساقِفَةُ في بَلَدِ قسطنطينية، بِمحضَرٍ مِن مَلِكِهِم، وكانوا ثَلاثَمِئَةٍ وثمانيَةَ عَشَرَ رَجُلًا، واتَّفَقوا على كلمةٍ جاءَ فيها أَنَّهُم يُؤمِنونَ بِقِيامِ الأَبدانِ. ثُمَّ عَقَّبَ الشَّهرستانيُّ بِقَولِهِ: "فيهِ إشارةٌ إلى حَشرِ الأَبدانِ. وفي النَّصارى مَن قالَ بِحَشرِ الأَرواحِ دونَ الأَبدانِ، وقالَ إنَّ عاقِبَةَ الأَشرارِ في القِيامَةِ غَمٌّ، وحُزنُ الجَهلِ، وعاقِبَةَ الأَخيارِ سُرورٌ، وفَرَحُ العِلمِ. وأَنكروا أَن يكونَ في الجَنَّةِ نِكاحٌ وأَكلٌ وشُربٌ". وقالَ السَّمعانيُّ في تَفسيرِهِ: 2/ 301: "فإن قالَ قائلٌ: إنَّ أَهلَ الكِتابَيْنِ يُؤمِنونَ بِاللَّهِ واليَومِ الآخِرِ، فكَيفَ مَعنى الآيَةِ؟ الجَوابُ مِن وَجهَيْنِ؛ أَحَدُهُما: أَنَّهُم لا يُؤمنونَ بِاللَّهِ واليَومِ الآخِرِ كإيمانِ المُؤمِنينَ؛ فإنَّهُم قالوا: عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ، وقالوا: المَسيحُ ابنُ اللهِ، وقالَتِ اليَهودُ: لا أَكلَ وَلا شُربَ في الجَنَّةِ. والجَوابُ الثّاني: أَنَّ كُفرَهُم ككُفرِ مَن لا يُؤمِنُ بِاللَّهِ واليَومِ الآخِرِ في عِظَمِ الجُرمِ".

(34) في (تاجِ العَروس) لِلزَّبيدِيِّ: 1/ 321-322: "(الضَّهْيَأُ) كـ(عَسْجَد): (فَعْلَلٌ)، وقيلَ: (فَعْيَلٌ)، وهُوَ مَفقودٌ لا وُجُودَ لَهُ في كَلامِ العَرَبِ، و(ضَهْيَدٌ) مَصْنُوعٌ، و(مَرْيَم) أَعجَمِيٌّ. وقيلَ: لَيسَ في الكَلامِ (فَعْيَلٌ) إلّا هذا. وهُوَ اسمُ شَجَرَةٍ كالسَّيالِ ذَاتِ شَوْكٍ ضَعيفٍ، ومَنْبِتُها

﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ﴾ (التوبة: 36)، يُراجَع: (البقرة: 217)، و(الحجر: 16)

﴿يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا﴾ (التوبة: 37)، يُراجَع: (الكهف: 1-85)

﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: 40):

• قَولُهُ تَعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾، هُما النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ والصِّدِّيقُ صاحِبُهُ، واسمُهُ عَبدُ اللهِ بنُ عُثمانَ[35]... والغارُ في جَبَلِ ثَورٍ، وثَورٌ اسمُ رَجُلٍ أيضًا في ما أَحسَبُ[36]. *(التَّعريفُ والإعلام: 70)*

• قالَ لَهُ [أَي: لأَبي بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ] رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾، أَلا تَرَى كَيفَ قالَ: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾، ولَم يَقُل: لا تَخَفْ؛ لأَنَّ حُزنَهُ عَلى رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ شَغَلَهُ عَن خَوفِهِ عَلى نَفسِهِ، ولأَنَّهُ أَيضًا رَأَى ما نَزَلَ بِرَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ مِن النَّصَبِ، وكَونَهُ في ضِيقَةِ الغارِ مَعَ فُرقَةِ الأَهلِ ووَحشَةِ الغُربَةِ، وكانَ أَرَقَّ النّاسِ عَلى رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وأَشفَقَهُم عَلَيهِ، فَحَزِنَ لِذلِكَ. وقَد رُوِيَ أَنَّهُ قالَ:

الأَودِيَةُ والجِبالُ...؛ والمَرأَةُ التي لا تَحيضُ، ذَكَرَهُ الجَوهَرِيُّ في المعتَلِّ، قالَ: وقَلَّ فيهِ الهَمْزُ؛ والتي لا لَبَنَ لَها ولا نَبَتَ لَها ثَدْيٌ، كالضَّهْيَأَةِ. نَقَلَ شَيخُنا عَن شَرحِ السِّيرافِيِّ على كِتابِ سِيبَوَيْهِ: (ضَهْيا) بِالقَصْرِ والمَدِّ: المرأَةُ التي لَم يَنبُتْ ثَدْيُها، والتي لَم تَحِضْ، والأَرضُ التي لَم تُنبِت، اسمٌ وصِفَةٌ، انتَهى. قُلْتُ: لأَنَّها ضاهَأَتِ الرِّجالَ. وهي، أَي: الضَّهْيَأَةُ، الفَلاةُ التي لا ماءَ بها أَو التي لا تُنبِتُ، وكأَنَّها لِعَدَمِ مائها... و(المُضاهَأَةُ)، بِالهَمْزِ، هُوَ المُضاهاةُ والمُشاكَلَةُ، وبِمَعنى الرِّفْقِ، يُقالُ: ضاهَأَ الرَّجُلَ، إذا رَفَقَ بِهِ. رَواهُ أَبو عُبَيْدٍ. وقالَ صاحِبُ (العَيْنِ): ضاهَأْتُ الرَّجُلَ وضاهَيْتُهُ، أَي: شابَهْتُهُ، يُهمَزُ ولا يُهمَزُ. وقُرِئَ بِهِما قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾".

(35) يُنظَر: المَعارِف: 167.

(36) يُنظَرُ تَحقيقٌ لِهذا المَوضوعِ في (مُعجَم البُلدان): 2/ 101.

نَظَرْتُ إلى قَدَمَيْ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في الغارِ وقَد تَفَطَّرَتا دَمًا، فَاستَبكَيْتُ، وعَلِمْتُ أَنَّهُ عَلَيهِ السَّلامُ لَم يَكُنْ تَعَوَّدَ الحَفاءَ والجَفوَةَ[37]. وأَمّا الخَوْفُ، فَقَد كانَ عِندَهُ مِن اليَقينِ بِوَعدِ اللهِ بِالنَّصرِ لِنَبِيِّهِ ما يُسَكِّنُ خَوفَهُ.

وقَولُ اللهِ تَعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾، قالَ أَكثَرُ أَهلِ التَّفسيرِ: يُريدُ: عَلى أَبي بَكْرٍ، وأَمّا الرَّسولُ فَقَد كانَتِ السَّكينَةُ عَلَيهِ[38].

وقَولُهُ: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾، الهاءُ في ﴿وَأَيَّدَهُۥ﴾ راجِعَةٌ عَلى النَّبِيِّ، و(الجُنُودُ): الملائكَةُ أَنزَلَهُم عَلَيهِ في الغارِ، فَبَشَّرُوهُ بِالنَّصرِ عَلى أَعدائهِ، فأَيَّدَهُ ذلِكَ وقَوّاهُ عَلى الصَّبرِ. وقيلَ: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾، يَعني: يَوْمَ بَدْرٍ وحُنَيْنٍ وغَيرهما مِن مَشاهِدِهِ. وقَد قيلَ: الهاءُ راجِعَةٌ عَلى النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلامُ في المَوضِعَيْنِ جَميعًا، وأَبو بَكْرٍ تَبَعٌ له، فدَخَلَ في حُكم السَّكينَةِ بِالمَعنى. وكانَ في مُصحَفِ حَفْصَةَ: {**فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِمَا**}[39]. وقِيلَ: إنَّ حُزْنَ أَبي بَكْرٍ كانَ عِندَما رأَى بَعضَ الكُفّارِ يَبولُ عندَ الغارِ، فأَشْفَقَ أَن يَكونوا قَد رَأَوهُما، فقالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**لا تَحْزَنْ، فَإِنَّهُمْ لَوْ رَأَوْنا لَمْ يَسْتَقْبِلونا بِفُرُوجِهِم عِنْدَ البَوْلِ، وَلا تَشاغَلوا بِشَيْءٍ عَنْ أَخْذِنا**»[40]، واللهُ أَعلَمُ...

---

(37) قالَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 7/ 374: "أَخرجَ ابنُ مردوَيْهِ عَن جَعدَةَ بن هُبَيْرَةَ رَضِي الله عَنهُ، قالَ: قالَت عائشَةُ رَضِي اللهُ عَنها: قالَ أَبو بَكْرٍ رَضِي اللهُ عَنهُ: لَو رَأَيْتني مَعَ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ إِذْ صَعَدْنا الغارَ؛ فَأَمّا قَدَما رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ فتَفَطَّرَتا دَمًا؛ وأَمّا قَدَمايَ فعادَتا كَأَنَّهُما صَفْوانٌ. قالَتْ عائشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنها: إنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ لَم يَتَعَوَّدِ الحِفْيَةَ".

(38) وهوَ قَولُ عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ وابنِ عَبّاسٍ وحَبيبِ بنِ أَبي ثابِتٍ. يُنظَر: زادُ المَسير: 3/ 299. وذَكَرَ ابنُ كَثيرٍ خِلافَ هذا القَولِ، فقالَ في تَفسيرِهِ: 4/ 155: "قالَ تَعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾، أَي: تَأييدَهُ ونَصْرَهُ عَلَيهِ، أَي: عَلى الرَّسولِ، في أَشْهَرِ القَولَيْنِ. وقيلَ: عَلى أَبي بَكْرٍ، ورُوِيَ عَن ابنِ عَبّاسٍ وغَيرِهِ، قالوا: لأَنَّ الرَّسولَ لَم تَزَلْ مَعَهُ سَكينَةٌ. وهذا لا يُنافي تَجَدُّدَ سَكينَةٍ خاصَّةٍ بِتِلكَ الحالِ؛ ولِهذا قالَ: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾، أَي: المَلائكَةِ".

(39) يُنظَر: مُعجَمُ القِراءات: 3/ 388.

(40) أَورَدَ نَحوَهُ السُّيوطِيُّ في (الدُّرّ المنثور): 7/ 366، عن أَسماءَ بنتِ أَبي بَكْرٍ، وعَزا إخراجَهُ إلى أَبي نُعَيْم.

وزَعَمَتْ[41]. . . أَنَّ في قَولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ لأبي بَكْرٍ: ﴿لَا تَحۡـزَنۡ﴾ غَضًّا مِن أَبي بَكْرٍ وذَمًّا لَهُ؛ فَإِنَّ حُزْنَهُ ذلِكَ إن كانَ طاعَةً فالرَّسولُ عَلَيهِ السَّلامُ لا يَنهى عَنِ الطّاعَةِ، فلَم يَبْقَ إلّا أَنَّهُ مَعصِيَةٌ.

فيُقالُ لَهُم عَلى جِهَةِ الجَدَلِ: قَد قالَ اللهُ لِمُحَمَّدٍ عَلَيهِ السَّلامُ: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ﴾ (يس: 76)، وقالَ: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ﴾ (آل عمران: 176)، وقالَ لِمُوسى: ﴿خُذۡهَا وَلَا تَخَفۡۖ﴾ (طه: 21)، وقالَتِ المَلائكَةُ لِلُوطٍ: ﴿لَا تَخَفۡ وَلَا تَحۡزَنۡۖ﴾ (العنكبوت: 33)، فإن زَعَمْتُم أَنَّ الأَنبِياءَ حينَ قيلَ لَهُم هذا كانوا في حالِ مَعصِيَةٍ فَقَد كَفَرْتُم ونَقَضْتُم أَصلَكُم في وُجوبِ العِصمَةِ لِلإمامِ المَعصُومِ في زَعمِكُم؛ فإنَّ الأنبِياءَ هُم الأَئمَّةُ المَعصومونَ بِإجماعٍ، وإنَّما قَولُهُ: ﴿لَا تَحۡـزَنۡ﴾، وقَولُ اللهِ لِمُحَمَّدٍ: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ﴾، وقَولُهُ لأَنبِيائهِ مِثلَ هذا تَسكِينٌ لِجَأْشِهِم وتَبشيرٌ لَهُم وتَأنيسٌ لا عَلى جِهَةِ النَّهْيِ الذي زَعَموا، ولكن كما قالَ سبحانَهُ: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ﴾ (فصّلت: 30)، وهذا القَولُ إنَّما يُقالُ لَهُم عِندَ المُعايَنَةِ، ولَيسَ إذ ذاكَ أَمرٌ بِطاعَةٍ ولا نَهيٌ عَن مَعصِيَةٍ.

ووَجهٌ آخَرُ مِن التَّحقيقِ، وهو أَنَّ النَّهيَ عن الفِعلِ لا يَقتَضي كَونَ المَنهِيِّ فيهِ؛ فقَد نَهى اللهُ نَبِيَّهُ عَن أَشياءَ، ونَهى عِبادَهُ المُؤمِنينَ، فلَم يَقتَضِ ذلِكَ أَنَّهُم كانوا فاعِلِينَ لِتِلكَ الأَشياءِ في حالِ النَّهيِ؛ لأَنَّ فِعلَ النَّهيِ فِعلٌ مُستَقبَلٌ، فكَذلِكَ قَولُهُ لأَبي بَكْرٍ: ﴿لَا تَحۡـزَنۡ﴾، لَو كانَ الحُزنُ كَما زَعَموا لَم يَكُنْ فيهِ عَلى أَبي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ما ادَّعَوا مِن الغَضِّ. وأَمّا ما ذَكَرْناهُ نَحنُ مِن حُزنِهِ عَلى النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وإن كانَ طاعَةً، فلَم يَنهَهُ عَنهُ الرَّسولُ عَلَيهِ السَّلامُ إلّا رِفقًا بِهِ وتَبشيرًا لهُ لا كَراهيةً لِعملِهِ. وإذا نَظَرْتَ المَعانِيَ بِعَينِ الإنصافِ لا بِعَينِ الشَّهوَةِ والتَّعَصُّبِ لِلمَذاهِبِ لاحَتِ الحَقائقُ واتَّضَحَتِ الطَّرائقُ، واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ.

وانتَبِهْ أَيُّها العَبدُ المَأمورُ بِتَدَبُّرِ كِتابِ اللهِ تَعالى لِقَولِهِ: ﴿إِذۡ يَـقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡـزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾، كَيفَ كانَ مَعَهُما بِالمعنى وبِاللَفظِ؛ أَمّا المعنى فكانَ مَعَهُما بِالنَّصرِ والإرفادِ والهِدايَةِ والإرشادِ؛ وأَمّا اللَفظُ فإنَّ اسمَ اللهِ تَعالى كانَ

(41) يَعني الفِرقَةَ التي لا تُقِرُّ لأَبي بَكرٍ بِالفَضلِ.

يُذكَرُ إذا ذُكِرَ رَسولُهُ، وإذا دُعِيَ فقيلَ: يا رَسولَ اللهِ، أو فَعَلَ رَسُولُ اللهِ، ثُمَّ كانَ لِصاحِبِهِ كذلِكَ، يُقالُ: يا خَليفَةَ رَسُولِ اللهِ، وفَعَلَ خَليفَةُ رَسُولِ اللهِ، فَكانَ يُذكَرُ مَعَهُما بِالرِّسالَةِ وبِالخِلافَةِ، ثُمَّ ارتَفَعَ ذلِكَ فَلَم يَكُن لأَحَدٍ مِن الخُلَفاءِ ولا يَكونُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 213-217)

﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (التوبة: 41)

• أهلُ التَّفسيرِ يَقولونَ إنَّ آخِرَها [أي: سُورَة التَّوبَة] نَزَلَ قَبلَ أَوَّلِها؛ فإنَّ أَوَّلَ ما نَزَلَ مِنها: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾، ثُمَّ نَزَلَ أَوَّلُها في نَبذِ كُلِّ عَهدٍ إلى صاحِبِهِ[42] . . .

وقَولُهُ: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ فيهِ أَقوالٌ؛ قيلَ: مَعناهُ: شُبّانًا وشُيوخًا[43]؛ وقيلَ: أَغنِياءَ وفُقَراءَ[44]؛ وقيلَ: أَصحابَ شُغلٍ وغَيرَ ذي شُغْلٍ[45]؛ وقيلَ: رُكبانًا ورَجّالَةً[46].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 376-377)

﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓۚ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (التوبة: 49)

---

(42) رَوى نَحوَ ذلكَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في مُصَنَّفِهِ: ح19589، عن أبي الضُّحى، وح36938، عن أبي مالكٍ. وأورَدَهُ السُّيوطِيُّ في (الدُّرّ المنثور): 7/ 387، وزادَ نِسبَتَهُ إلى الفريابيّ وأبي الشَّيْخِ عن أبي الضُّحى، وإلى ابنِ المُنذِرِ عن أبي مالكٍ.

(43) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 137-138، عن الحَسَنِ وأبي طَلحَةَ وأبي صالحٍ ومُجاهِدٍ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 387.

(44) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 139، عن أبي صالحٍ. ويُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 4/ 156-157.

(45) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 138، عن الحَكَم. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 387.

(46) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 139، عن أبي عَمْرو. ويُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 4/ 157.

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾، هوَ الجَدُّ بنُ قَيسٍ، قالَها في غَزوَةِ تَبوكَ(47).

وتَبوكُ اسمُ عَيْنٍ كانَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قَد نَهاهُم أن يَمَسُّوا مِن مائها، فسَبَقَهُ إليها رَجُلانِ، وكانَت تَبِضُّ بِشيْءٍ مِن ماءٍ، فجَعَلا يَبُكّانِها، أي: يُنَشِّفانِها، بِسَهمَيْنِ، فسَهَمَهُما رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وقالَ، في ما ذَكَرَ القُتبِيُّ: «**ما زِلْتُما تَبُكّانِها مُنذُ اليوم**»، فسُمِّيَت تَبوكَ، مِن: باكَ الحِمارُ الأُنثى يَبوكُها(48)، واللهُ أعلَمُ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 70)***

﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ (التوبة: **60**)، يُراجَع: (النّساء: **11-12**)

﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التَّوبة: **61**)

• قولُهُ تَعالَى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ الآية، قيلَ: هوَ عَتّابُ بنُ قُشَيْرٍ،

---

(47) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 4/ 216-217، و(أَسبابُ نُزولِ القُرآن) لِلواحِدِيّ: 415. وحَسَّنَ الحَديثَ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح2988.

(48) لَم أَقِفْ على هذا الكَلامِ لابنِ قُتَيبَةَ في ما تَيَسَّرَ لي مِن مُصَنَّفاتِهِ، وقد نقَلَهُ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 139، عن ابنِ قُتَيبَةَ أيضًا، وقالَ بَعدَ ذلكَ: "والحَديثُ المذكورُ عندَ مالِكٍ ومُسلِمٍ بِغَيرِ هذا اللَفظِ، أَخرَجاهُ مِن حَديثِ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ". والحَديثُ الذي ذَكَرَهُ ابنُ حجرٍ هوَ ما رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح5906، كِتاب الفَضائل، باب (في مُعجِزات النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم)، عن مُعاذِ بنِ جَبَلٍ، وفيهِ: "ثُمَّ قالَ: «إِنَّكُمْ سَتَأْتُونَ غَدًا، إن شاءَ اللهُ، عَيْنَ تَبُوكَ، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَأْتُوها حَتّى يُضْحِيَ النَّهارُ، فَمَنْ جاءَها مِنكُم فَلا يَمَسَّ مِن مائها شَيْئًا حَتّى آتِيَ». فَجِئْناها وقَدْ سَبَقَنا إِلَيها رَجُلانِ، والعَيْنُ مِثْلُ الشِّراكِ تَبِضُّ بِشَيْءٍ مِن ماءٍ"، الحَديث. وكانَ ابنُ حجرٍ قَد تحدَّثَ قبلَ ذلكَ عن كلمةِ (تَبوك)، فقالَ: 8/ 139: "ذَكَرَها في (المُحْكَم) في الثُّلاثيِّ الصَّحيح، وكَلامُ ابنِ قُتَيْبَةَ يَقْتَضي أَنَّها مِن المُعْتَلِّ؛ فإنَّهُ قالَ: جاءَها النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وهُم يَبُكُّونَ مَكانَ مائها بِقدحٍ، فقالَ: «ما زِلْتُم تَبُوكُونَها»، فسُمِّيَتْ حينَئذٍ تَبُوكَ". وقَد عَثَرْتُ على نَصٍّ لابنِ قُتَيبَةَ يُشيرُ إلى اعتِلالِ أصلِ كلمةِ (تَبوك)، إذ قالَ في كِتابِهِ (أَدَب الكاتِب) - باب (فُروقٌ في السِّفاد)-: 157: "باكَ الحِمارُ يَبُوكُ".

قالَ: إنَّما مُحَمَّدٌ أُذُنٌ يَقبَلُ كُلَّ ما قيلَ لَهُ[49]. وقيلَ: هو نَبْتَلُ بنُ الحارِثِ، قالَهُ ابنُ إسحاقَ[50]. *(التَّعريفُ والإعلام: 70)*

﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۞ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ **(التّوبة: 65-66)**

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ (التَّوبة: 65) الآية، وهوَ وَديعَةُ بنُ ثابتٍ، والذي عَفا عنهُ مِنهُم مَخْشِنُ بنُ حُمَيِّرٍ، ويُقالُ فيه: مَخْشِيٌّ، قالَهُ ابنُ هِشام، ثُمَّ تابَ فحَسُنَت تَوبَتُهُ، ودَعا اللهَ عزَّ وجلَّ أن يُقتَلَ شَهيدًا وألّا يُعلَمَ بِقَبرِهِ، فقُتِلَ يومَ اليَمامَةِ شَهيدًا ولَم يُعلَمْ بِقَبْرِهِ[51].

(التَّعريفُ والإعلام: 70)

﴿نَسُوا۟ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ (التَّوبة: 67)، يُراجَع: **(البقرة: 194)**، و**(آل عمران: 54)**، و**(الأنعام: 10)**، و**(ص: 75)**

﴿هِيَ حَسْبُهُمْ﴾ **(التَّوبة: 68)**، يُراجَع: **(الإسراء: 23)**

﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ اللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّٰلِحِينَ﴾ **(التّوبة: 75)**

• قولُهُ تَعالَى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ اللَّهَ﴾ الآية، يُقالُ: اسمُهُ ثَعْلَبَةُ بنُ حاطِبٍ،

---

(49) ذَكَرَهُ القُرطُبيُّ في تَفسيرِهِ: 8/ 192، مِن غَيرِ عَزْوٍ.

(50) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرَة النَّبوِيَّة) لابنِ هِشام: 2/ 191-192، بَلاغًا، والبَلاغُ مُنقَطِعٌ، فلا يَصِحُّ الأَثَرُ.

(51) ما ذَكَرَهُ السُّهَيْلِيُّ عن مَخْشِيِّ بنِ حُمَيِّرٍ رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرَة النَّبويَّة) لابنِ هِشام: 4/ 262، ومِن طَريقِهِ ابنُ أَبي حاتِم في تَفسيرِهِ، بِسَنَدٍ حَسَنٍ. أمّا نُزولُ الآيَةِ في وَديعَةَ بنِ ثابِتٍ ومَخْشِيِّ بنِ حُمَيِّرٍ، فقد ذَكَرَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 7/ 428، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ مردَوَيْهِ. ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 288-289.

وخَبَرُهُ في مَنعِ الزَّكاةِ وكَثرَةِ مالِهِ مَشهورٌ يَطولُ ذِكْرُهُ[52]. *(التَّعريفُ والإعلام: 70)*

﴿بِمَآ أَخۡلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ (التوبة: 77)، يُراجَع: (البقرة: 61)

﴿ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التوبة: 79)

• قولُهُ تَعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾، يَعني عَبدَ الرَّحمنِ بنَ عَوفٍ اطَّوَّعَ بِأَربَعِمِئَةِ أُوقيَّةٍ نَفَقَةً في سَبيلِ اللهِ تعالى، وقيلَ: بِأَربَعَةِ آلافِ دِرهَمٍ، فقالَ المُنافِقونَ: هذا مُراءٍ[53].

وقولُهُ تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ﴾، هوَ أبو عَقيلٍ، واسمُهُ جَثْجاثٌ[54]، أَحَدُ بَني أُنَيْفٍ، وهو مِن الأنصارِ جاءَ بِصاعٍ مِن شَعيرٍ كانَ حَمَلَ فيهِ على ظَهرِهِ حمولَةً، فقالَ المُنافِقونَ: قَد كانَ اللهُ غَنِيًّا عن صاعِ هذا[55].

---

(52) رَوى ذلكَ الطَّبَرِيُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 189-190، عن ابنِ عبّاسٍ وأبي أُمامَةَ الباهليِّ. ولا عِبرَةَ بِشُهرَةِ الخَبَرِ؛ فأسانيدُهُ ما بينَ ضَعيفٍ وباطِلٍ، فلا تَنهَضُ بِهِ حُجَّةٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 297-300.

(53) قَد صَحَّ أنَّ هذا قيلَ في حَقِّ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ عندَ الطَّبريِّ في تَفسيرِهِ: 10/ 194-195، بِأسانيدَ حَسَنَةٍ. ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 301-302.

(54) قالَ البلنسيُّ في (تَفسير مُبهَماتِ القُرآن): 1/ 555-556: "رَأيتُ في عِدَّةِ نُسَخٍ مِن كِتابِ (الإعلام) [يَعني كِتابَ (التَّعريف والإعلام) لِلسُّهَيْلِيِّ]، مِنها ما عليهِ خَطُّ الأُستاذِ أبي عَلِيٍّ الرّنديِّ، في اسمِ هذا الرَّجُلِ: أنَّهُ (جثجاث)، بِجيمَيْنِ وثاءَيْنِ مُثَلَّثَتَيْنِ، وذلكَ واللهُ أعلَمُ وَهمٌ أو تَصحيفٌ منَ النّاسِخِ. والصَّوابُ في اسْمِ هذا الرَّجُلِ (حُباب)، بِحاءٍ مَضمومَةٍ بَعدَها باءٌ مَفتوحَةٌ، أبو عَقيلٍ، ويُقالُ: ابنُ أبي عَقيلٍ بن عبدِ اللهِ بنِ ثَعلَبَةَ الأَنصاريُّ. كذا قالَ عُبَيْدُ اللهِ بنُ سُلَيمانَ الرِّعَيْنِيُّ في كِتابِهِ (الجامع لِما في المُصَنَّفاتِ الجَوامع). وقالَ فيهِ مُحَمَّدُ بنُ أبي بَكْرِ بنِ مَنده والحافِظُ أبو نُعَيْم: حَبْحاب، بِزِيادَةِ حاءٍ مَعَ فَتحِ الحاءِ الأُولى، ومِن هُنا واللهُ أَعلَمُ وَقَعَ التَّصحيفُ". ويُنظَر: فَتحُ الباري: 8/ 422، ونَقَلَ ابنُ حجرٍ فيهِ أنَّ السُّهَيْلِيَّ رَآهُ بِخَطِّ بَعضِ الحُفّاظِ مَضبُوطًا بِجيمَيْنِ.

(55) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 4/ 263. والحَديثُ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4668، كِتاب التَّفسير، باب (﴿ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ...﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح2352، كِتاب الزَّكاة، باب (الحَمْلُ أُجرَةٌ يُتَصَدَّقُ بها...).

وقيلَ: هوَ رِفاعَةُ بنُ سَهلٍ[56]. *(التَّعريفُ والإعلام: 71)*[57]

﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾ (التَّوبة: 84)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ الآية، نزَلَتْ في عَبدِ اللهِ بنِ أُبَيِّ ابنِ سَلُولٍ حينَ قامَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على قَبْرِهِ لِيُصَلِّيَ عليهِ، فجَذَبَهُ عُمَرُ، والحَديثُ بِذلكَ مَعروفٌ[58]. *(التَّعريفُ والإعلام: 71)*

﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التَّوبة: 90)

• ذَكَرَ[59] في المُعَذِّرينَ خُفافَ بنَ إيماءِ بنِ رَحْضَةَ، ويُقالُ فيهِ: رُحْضَةُ، بالضَّمِّ، ابنُ خَرِبَةَ، وكانَ لَهُ ولأَبيهِ إيماءٍ ولِجَدِّهِ رَحْضَةَ صُحبَةٌ. ماتَ خُفافٌ في خِلافَةِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، وكانَ إمامًا لِبَني غِفارٍ[60].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 379)

---

(56) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 422: "رَوى الطَّبَرانِيُّ في (الأوسَط) وابنُ مَنْدَه مِن طَريقِ سَعيدِ بنِ عُثمانَ البَلَوِيِّ عَن جَدَّتِهِ بِنتِ عَدِيٍّ أَنَّ أُمَّها عُمَيْرَةَ بِنتَ سَهلِ بنِ رافِعٍ، صاحِبِ الصّاعِ الذي لَمَزَهُ المُنافِقونَ، خَرَجَ بِزكاتِهِ صاع تَمْرٍ وبِابنَتِهِ عُمَيْرَةَ إلى النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فَدَعا لَهُما بِالبَرَكَةِ. وكذا ذَكَرَ ابنُ الكَلبِيِّ أَنَّ سَهلَ بنَ رافِعٍ هُوَ صاحِبُ الصّاعِ الذي لَمَزَهُ المُنافِقونَ. ورَوى عَبدُ بنُ حُمَيْدٍ مِن طَريقِ عِكرِمَةَ، قالَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ (التَّوبة: 79): هُوَ رِفاعَةُ بنُ سَهلٍ. ووَقَعَ عِندَ ابنِ أَبي حاتِمٍ: رِفاعَةُ بنُ سَعدٍ. فيُحتَمَلُ أن يَكونَ تَصحيفًا، ويُحتَمَلُ أن يَكونَ اسمُ أَبي عَقيلٍ (سَهل) ولَقَبُهُ (حَبْحاب)، أو هُما اثنانِ".

(57) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 295-296، و7/ 379.

(58) رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح4672، كِتاب التَّفسير، باب (﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا...﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6958، كِتابُ صِفات المُنافِقينَ وأَحكامهم، باب (صِفات المُنافِقينَ وأَحكامهم).

(59) أي: في (السِّيرَة النَّبويَّة): 4/ 265.

(60) يُنظَر: الإصابَة: 2/ 335-336.

﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ (التوبة: 92):

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ﴾ الآية، هُم البَكّاؤُونَ، وهُم بَنو مُقَرِّنٍ المُزَنِيّ[61]. وقالَ ابنُ إسحاقَ: هُم سَبعَةٌ، وذَكَرَ فيهِم مَعْقِلًا المُزَنِيَّ وعُلْبَةَ بنَ زَيْدٍ وعبدَ اللهِ بنَ مُغَفَّلٍ والعِرْباضَ بنَ سارِيَةَ وأَبا لَيْلى، واسْمُهُ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عَمْرٍو، وسالِمُ بنُ عُمَيْرٍ[62].

(التَّعريفُ والإعلام: 71)

• لا يَجوزُ إضمارُ حُروفِ العَطفِ، خِلافًا لِلفارِسِيِّ ومَن قالَ بِقولِهِ[63]؛ لأَنَّ الحُروفَ أَدِلَّةٌ على مَعانٍ في نَفسِ المتكلِّم، فلَو أُضمِرَتْ لاحتاجَ المخاطَبُ إلى وَحيٍ يُسفِرُ بِهِ عمّا في نَفسِ مُكلِّمِهِ. وحُكمُ حُروفِ العَطفِ في هذا حُكمُ حُروفِ النَّفيِ والتَّوكيدِ والتَّمنِّي والتَّرجِّي وغيرِ ذلك، اللهُمَّ إلّا أَنَّ حُروفَ الاستِفهامِ قد يَسُوغُ إضمارُها في بعضِ المواطنِ لأَنَّ لِلمُستَفهِمِ هيئَةً تُخالِفُ هيئَةَ المخبِرِ.

إلّا أَنَّهُم احتجُّوا لِمَذهَبِهِم بِآيٍ مِن كِتابِ اللهِ تعالى وأَشياءَ مِن كلامِ العَرَبِ هي عندَ التَّأَمُّلِ والتَّحصيلِ حُجَّةٌ عليهِم، كقَولِ الشّاعرِ:

كَيفَ أَصْبَحْتَ كَيفَ أَمْسَيتَ مِمّا يُثْبِتُ الوُدَّ في فُؤادِ الكَريم[64]

هو عندَهُم على إضمارِ حَرفِ العَطفِ. ولَو كانَ كذلك لانحَصَرَ إثباتُ الوُدِّ في هاتَيْنِ الكلمَتَيْنِ مِن غيرِ مُواظَبَةٍ ولا استِمرارٍ عليهِما، ولَم يُرِدِ الشّاعرُ ذلك، وإنَّما أَرادَ... الاستِمرارَ على هذا الكلامِ والمواظَبَةَ عليه، كما تقولُ: قَرَأْتُ أَلِفًا باءً،

---

(61) رَوى ذلكَ الطَّبَرِيُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 212، عن مُجاهِدٍ وابنِ مُغَفَّلٍ المُزَنِيِّ.

(62) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة: 4/ 219. ولَم يَصِحَّ أَنَّ الآيَةَ نَزَلَتْ في هؤُلاءِ؛ إذ إنَّ الأَسانيدَ الوارِدَةَ في ذلكَ ما بَينَ ضَعيفٍ وضَعيفٍ جِدًّا ومَوضوعٍ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 319-322.

(63) يُنظَرُ قَولُ الفارِسِيِّ ومُشايِعِيهِ ومُعارِضِيهِ في: ارتشاف الضَّرَب: 4/ 2017، والمُساعِد على تَسهيلِ الفَوائد: 2/ 474، وهَمع الهَوامِع: 5/ 274.

(64) البَيتُ مَجهولُ القائلِ. يُنظَر: الخَصائص: 1/ 290، وهَمعُ الهَوامِع: 5/ 274.

جَعَلْتَ ذِكْرَ هذَيْنِ الحَرفَيْنِ تَرجَمَةً لِسائرِ البابِ وعُنوانًا لِلغَرَضِ المقصودِ، ولَو قُلْتَ: قَرَأْتُ ألفًا وباءً، لأَشعَرْتَ بانقضاءِ المقروءِ حيثُ عطَفْتَ الباءَ على الألِفِ دونَ ما بَعدَها، فكانَ مَفهومُ الخِطابِ أنَّكَ لَم تقرأْ غيرَ هذَيْنِ الحَرفَيْنِ[65]؛ ألا تَرى كيفَ أشعَرَتِ الواوُ العاطِفَةُ في قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: 22) على انقضاءِ العَدَدِ المتَنازَعِ فيه؟...

وأمّا ما احتَجُّوا بهِ مِن قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾، فلَيسَ على مَعنى الواوِ كما تَوَهَّمُوهُ، ولكِنْ جَواب (إذا) في قولِهِ: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾، وقولُهُ تَعالى: ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ﴾ إخبارٌ عنهُم وثَناءٌ عليهِم، لأنَّها نَزَلَتْ في قَومٍ مَخصوصِينَ، وهُم سَبعَةٌ ذَكَرَهُم ابنُ إسحاقَ[66] وغيرُهُ، والكلامُ غيرُ مُحتاجٍ إلى العَطفِ بِالواوِ، لأنَّهُ مُرتَبِطٌ بما قَبْلَهُ كالتَّفسيرِ لَهُ[67].

(نتائج الفِكر: 207-208)

(65) عَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على جَوابِ السُّهَيْلِيِّ هُنا بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 363: "وأحسَنُ مِن هذا أن يُقالَ: دُخولُ الواوِ هنا يُفسِدُ المعنى؛ لأنَّ المرادَ أنَّ هذا اللَفظَ وَحدَهُ يُثبِتُ الوُدَّ، وهذا وَحدَهُ يُثبِتُهُ بِحَسَبِ اللِقاءِ، فأيُّهُما وُجِدَ مُقتَضيهِ وواظَبَ عليهِ أثبَتَ الوُدَّ، ولَو أدخَلَ الواوَ لَكانَ لا يَثْبُتُ الوُدُّ إلّا باللَفظَيْنِ مَعًا. ونَظيرُ هذا أن تقولَ: أطعِمْ فُلانًا شيئًا، فيقول: ما أُطعِمُهُ؟ فتَقول: أطعِمْهُ تَمْرًا أقِطًا زَبيبًا لَحمًا، لَم تُرِدْ جَمعَ ذلكَ بَل أرَدتَّ: أطعِمْهُ واحِدًا من هذِهِ أيّها تَيَسَّرَ".

(66) في (السِّيرَة النَّبَوِيَّة): 4/ 219: "قالَ ابنُ إسحاقَ: ثُمَّ إنَّ رِجالًا مِن المُسلِمِينَ أتَوا رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، وهُم البَكّاؤونَ، وهُم سَبعَةُ نَفَرٍ مِن الأنصارِ وغَيرِهِم مِن بَني عَمْرِو بنِ عَوفٍ: سَالِمُ بنُ عُمَيرٍ، وعُلْبَةُ بنُ زَيدٍ، أخو بَني حارِثَةَ، وأبو لَيلى عَبدُ الرَّحمنِ بنُ كَعبٍ، أخو بَني مازِنِ بنِ النَّجّارِ، وعَمْرُو بنُ حُمامِ بنِ الجَموحِ، أخو بَني سَلمَةَ، وعَبدُ اللهِ بن المُغَفَّلِ المُزَنِيُّ، وبَعضُ النّاسِ يَقولُ: بَل هُوَ عَبدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو المُزَنِيُّ، وهَرَمِيُّ بنُ عَبدِ اللهِ، أخو بَني واقِفٍ، وعِرباضُ بنُ سارِيَةَ الفَزارِيُّ. فاستَحمَلوا رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، وكانوا أهلَ حاجَةٍ، فقالَ: «لا أجِدُ ما أحمِلُكُم عَلَيهِ»، فتَوَلَّوا وأعيُنُهُم تَفيضُ مِن الدَّمعِ حَزَنًا ألّا يَجِدوا ما يُنفِقونَ". ورَوى ذلكَ أيضًا الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 213، عن مُحَمَّدِ بنِ كَعبٍ وابنِ إسحاقَ. ولَم يَصِحَّ أنَّ هذهِ الآيَةَ نَزَلَتْ في هؤُلاءِ السَّبعَةِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 319-322.

(67) زادَ ابنُ القَيِّمِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 364-365، كلامَ السُّهَيْلِيِّ إيضاحًا، وبَسَطَ القَولَ فيهِ، فقالَ: "وأمّا ما احتَجُّوا بهِ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ

• قولُ عُمَرَ لِحَفْصَةَ: لا تَغُرَّنَّكِ هذهِ التي أَعْجَبَها حُسْنُها، حُبُّ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ إيّاها[68]: أَخبَرَنا القاضي المُحَدِّثُ أبو مَروانَ عَبدُ الملِكِ بنُ بُونَةَ العَبدَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ عن الأُستاذِ أبي القاسِمِ بنِ الأبرَشِ[69]، مِمّا أملاهُ عليهِم وكَتَبوهُ عنهُ، قالَ: قَولُهُ: حُبُّ رَسولِ اللهِ، هوَ مَعطوفٌ على (حُسْنُها) بِغَيرِ واوٍ، وقد تَعطِفُ العرَبُ فتقولُ: كُلْ تَمْرًا زَبيبًا أَقِطًا، وجالِس زَيدًا عَمْرًا.

وهذا الذي ذَكَرَهُ عن ابنِ الأبرَشِ لَو صَحَّ عن العَرَبِ لَكانَ وَجهًا حَسَنًا، ولكِنَّهُ عِندي غيرُ جائزٍ. على أنّي قد رَأيْتُ الأُستاذَ أبا القاسِمِ بنَ

أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾، فقالوا: على إضمارِ الواوِ، والمعنى والتَّقديرُ: ولا عَلى الذينَ إذا ما أَتَوْكَ لِتَحمِلَهُم وقُلْتَ لا أَجِدُ. والذي دَعاهُم إلى ذلك أَنَّ جَوابَ (إذا) هو قَولُهُ تعالى: ﴿تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾، والمَعنى: إذا أَتَوكَ ولَم يَكُنْ عِندَكَ ما تَحمِلُهُم عَلَيهِ تَوَلَّوا يَبكونَ، فتَكونُ الواوُ في ﴿قُلْتَ﴾ مُقَدَّرَةً؛ لأَنَّها مَعطوفةٌ على فِعلِ الشَّرطِ وهو ﴿أَتَوْكَ﴾. هذا تَقريرُ احتِجاجِهِم. ولا حُجَّةَ فيه؛ لأَنَّهُ جَوابُ (إذا) في قولِهِ: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾، والمعنى: إذا أَتوكَ لِتَحمِلَهُم لَم يَكُنْ عِندَكَ ما تَحمِلُهُم عليهِ، فعَبَّرَ عن هذا بِقولِهِ: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ لِنُكتَةٍ بَديعةٍ، وهي الإشارةُ إلى تَصديقِهِم لهُ وأَنَّهُم اكتفَوا مِن عِلمِهِم بِعَدَمِ الإمكانِ بِمُجَرَّدِ إخبارِهِ لَهُم بِقولِهِ: ﴿لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾، بِخِلافِ ما لَو قيلَ: لَم يَجِدوا عِندَكَ ما تَحمِلُهُم عليهِ، فإنَّه يكونُ سَبَبُ حُزنِهِم خارِجًا عن إخبارِهِ، وكذلك لَو قيلَ: لَم تَجِدْ ما تَحمِلُهُم عليهِ، لَم يُؤَدِّ هذا المعنى، فتَأَمَّلْهُ فإنَّهُ بَديعٌ. فإن قيلَ: فبِأَيِّ شيءٍ يرتبطُ قولُهُ: ﴿تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ﴾، وهذا عَطفٌ على ما قَبْلَهُ، فإنَّهُ ليسَ بمستأنَفٍ؟ فالجوابُ: أَنَّ تَركَ العَطفِ هُنا مِن بَديعِ الكلامِ لِشدَّةِ ارتباطِهِ بما قبلَهُ ووُقوعِهِ منهُ مَوقِعَ التَّفسيرِ حَتّى كأَنَّهُ هو. وتأَمَّلْ مثلَ هذا في قولِهِ تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ (يونس: 2)، كيفَ لَم يعطف فِعلَ القَولِ بِأَداةِ عَطفٍ لأَنَّهُ كالتَّفسيرِ لِتَعَجُّبِهِم والبَدَلِ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾، فجَرى مجرى قولِهِ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ (الفرقان: 68-69)، فلَمّا كانَ مُضاعَفَةُ العَذابِ بَدَلًا وتَفسيرًا لِـ(الأَثام) لَم يَحْسُنْ عَطفُهُ عليهِ".

(68) رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح4913، كِتاب التَّفسير، باب (﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ...﴾).

(69) هوَ خَلَفُ بنُ يوسُفَ بنِ فَرْتون، أَبو القاسِمِ بنُ الأَبرَشِ الأَندلسيُّ الشَّنتَرينيُّ النَّحوِيُّ. كانَ إمامًا في العَرَبِيَّةِ واللُّغَةِ، ولهُ حَظٌّ من الفَرائضِ، وكانَ يَستَظهِرُ (كِتاب سيبَوَيْهِ) و(أَدَب الكُتّابِ) و(المُقتَضَب) و(الكامِل). ماتَ بِقُرطُبَةَ سنةَ اثنتَيْنِ وثَلاثينَ وخَمسِمئةٍ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاة: 1/ 557.

الرَّمّاكِ[70] يَذهَبُ إلى جَوازِهِ، وذَكَروا أَنَّهُ قَولُ أَبي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ، وقد ذَكَرَهُ النَّحّاسُ أَيضًا في أَقوالٍ أَورَدَها في تَفسيرِ قَولِهِ: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ (الليل: 15-16)، أَرادَ: والَّذي، بِالواوِ، وأَنشَدَ:

كَيفَ أَصْبَحْتَ كَيفَ أَمْسَيْتَ مِمّا يُثْبِتُ الوُدَّ في فُؤادِ الكَريمِ[71]

واحتَجَّ أَيضًا مَن أَجازَ حَذفَ حَرفِ العَطفِ بِقَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ الآية، قالوا: المعنى: وقُلْتَ لا أَجِدُ، لأَنَّ جَوابَ (إذا) في قَولِهِ: ﴿تَوَلَّوا﴾.

وكُلُّ ما ذَكَروهُ عِندي مِن حَذفِ حَرفِ العَطفِ لا يَصِحُّ، ولا يَقومُ عليهِ دَليلٌ مِن قِياسٍ ولا سَماعٍ؛ لأَنَّ الحُروفَ لَو أُضمِرَتْ لَم يَبْقَ ما يُنبئُ عن مَعانيها؛ أَلا تَرى أَنَّ (إِنَّ) وأَخَواتِها، وحُروفَ المُجازاةِ، وحُروفَ الجَرِّ، وحُروفَ النَّفْيِ والاستِفهامِ، لَو أُضمِرَ شَيءٌ من ذلكَ لاحتاجَ المُخاطَبُ إلى وَحيٍ يُطْلِعُهُ على ضَميرِ المُتكَلِّمِ وأَنَّهُ أَرادَها ونَواها، ولَو جازَ ذلكَ لَجازَ أَن تَقولَ: عِندي دِرهَمٌ عِشرونَ، وثَوبٌ دينارٌ، واشتَرَيْتُ عبدًا جُبَّةً، وهذا مُحالٌ.

والبَيتُ الذي احتَجُّوا بِهِ لَيسَ هوَ على مَعنى العَطفِ، إِنَّما هوَ على حِكايَةِ كلامٍ مُتوالٍ، أَي: مَن كانَ مُتَمادِيًا على هذا الكَلامِ الذي هوَ: كَيفَ أَصبَحْتَ كَيفَ أَمسَيْتَ، ولَو عَطَفَ بِالواوِ لَم يُفهَم من الكَلامِ مَعنى التَّمادي والاستِمرارِ...

وأَمّا قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا﴾، فلَيسَ مَعنى الآيةِ كما تَأَوَّلوا، لأَنَّ رَفعَ الحَرَجِ عن القَومِ لَيسَ مَشروطًا بِالبُكاءِ عندَ التَّوَلّي، وإِنَّما شَرطُهُ عَدَمُ الجِدَةِ، والآيَةُ نزَلَتْ في السَّبعَةِ الذينَ سَمّى ابنُ إسحاقَ، ولَو كانَ جَوابُ ﴿إِذَا مَآ أَتَوْكَ﴾ في قَولِهِ: ﴿تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ﴾ لَكانَ مَن لَم تَفِضْ عَيْناهُ مِن الدَّمعِ هوَ الذي حَرِجَ وأَثِمَ، وما

---

(70) هوَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ عيسى، أبو القاسِمِ الأُمَويُّ الإشبيليُّ النَّحويُّ، المعروفُ بابنِ الرَّمّاكِ. كانَ أُستاذًا في العربيَّةِ، مُدَقِّقًا قَيِّمًا بِكِتابِ سيبَوَيْهِ. أَخَذَ عن ابنِ الطَّراوَةِ وابنِ الأَخضَرِ. ماتَ كَهلًا سنةَ إحدى وأَربَعينَ وخَمسِمِئةٍ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاةِ: 2/ 86.

(71) البَيتُ مَجهولُ القائلِ، وقَد مَضى تَخريجُه.

رَفَعَ اللهُ الحَرَجَ عنهُم إلّا أَنَّ الرَّسولَ لَم يَجِدْ ما يَحمِلُهُم عليهِ، وإذا عَطَفْتَ ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ على ﴿أَتَوْكَ﴾ كانَ الحَرَجُ غيرَ مَرفوعٍ عنهُم حَتّى يَتَوَلَّوا وأَعيُنُهُم تَفيضُ.

فالجَوابُ إِذَنْ في قَولِهِ: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾، وما بَعدَ ذلكَ خَبَرٌ وثَناءٌ على هؤُلاءِ السَّبعَةِ الذينَ كانوا سَبَبَ نُزولِ الآيَةِ، ففَضيلَةُ البُكاءِ مَخصوصَةٌ بِهِم، ورَفعُ الحَرَجِ بِشَرطِ عَدَمِ الجِدَةِ عامٌّ فيهِم وفي غَيرِهِم.

فإذا ثَبَتَ هذا، فقَولُهُ: حُبُّ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ إيّاها، مُرتَفِعٌ على البَدَلِ من الفاعِلِ الذي في أَوَّلِ الكَلامِ، وهوَ (لا تَغُرَّنَّكِ هذِهِ)، فـ(هذِهِ) فاعِلَةٌ، و(التي) نَعْتٌ بِصِلَتِهِ، و(حُبُّ) بَدَلُ اشتِمالٍ، كَما تَقولُ: أَعجَبَني يَومُ الجُمُعَةِ صَومٌ فيهِ، وسَرَّني زَيدٌ حُبُّ النّاسِ لَهُ، والحَمدُ لِلَّهِ[72]. *(أمالي السُّهَيلِيّ: 100-104)*

---

(72) في رِوايَةِ مُسلِمٍ في صَحيحِهِ ما قَد يُرَجِّحُ ما نَقَلَهُ السُّهَيلِيُّ عن ابنِ الأَبرَشِ، إذ جاءَ فيهِ: "حَدَّثَنا هارُونُ بنُ سَعيدٍ الأَيْلِيُّ: حَدَّثَنا عَبدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ: أَخبَرَني سُلَيمانُ، يَعْني ابنَ بِلالٍ: أَخبَرَني يَحيى: أَخبَرَني عُبَيْدُ بنُ حُنَيْنٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبدَ اللهِ بنَ عَبّاسٍ يُحَدِّثُ، قالَ:..."، فذَكَرَ الحَديثَ، وفيهِ: "يا بُنَيَّةُ، لا يَغُرَّنَّكِ هذِهِ التي قَد أَعجَبَها حُسْنُها، وحُبُّ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ إيّاها". ويُنظَر: صَحيحُ مُسلِم: ح3676، كِتاب الطَّلاق، باب (في الإيلاءِ واعتِزالِ النِّساءِ وتَخييرِهِنَّ وقوله تَعالى: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾). وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 9/ 353: "وَقَعَ في رِوايَةِ سُلَيمانَ بنِ بِلالٍ عِندَ مُسْلِم: أَعْجَبَها حُسْنُها وَحُبُّ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ إيّاها، بِواوِ العَطفِ، وهيَ أَبْيَنُ. وفي رِوايَةِ الطَّيالِسِيِّ: لا تَغْتَرِّي بِحُسْنِ عائشَةَ وحُبِّ رَسُولِ اللهِ إيّاها. وعِندَ ابنِ سَعْدٍ في رِوايَةٍ أُخرى: إِنَّهُ لَيْسَ لَكِ مِثْلُ حُظْوَةِ عائشَةَ ولا حُسْنُ زَيْنَبَ، يَعني بِنتَ جَحْشٍ. والذي وَقَعَ في رِوايَةِ سُلَيمانَ بنِ بِلالٍ والطَّيالِسِيِّ يُؤَيِّدُ ما حَكاهُ السُّهَيْلِيُّ عَن بَعضِ المَشايِخِ أَنَّهُ جَعَلَهُ مِن بابِ حَذفِ حَرفِ العَطفِ، واستَحسَنَهُ مَن سَمِعَهُ وكَتَبوهُ حاشِيَةً. قالَ السُّهَيْلِيُّ: ولَيسَ كَما قالَ، بَل هُوَ مَرفوعٌ عَلى البَدَلِ مِن الفاعِلِ الذي في أَوَّلِ الكَلامِ وهُوَ (هذِهِ) مِن قَولِهِ: لا يَغُرَّنَّكِ هذِهِ، فـ(هذِهِ) فاعِلٌ، و(التي) نَعتٌ، و(حُبُّ) بَدَلُ اشتِمالٍ، كَما تَقولُ: أَعجَبَني يَومُ الجُمُعَةِ صَوْمٌ فيهِ، وسَرَّني زَيدٌ حُبُّ النّاسِ لَهُ. اهـ. وثُبُوتُ الواوِ يَرُدُّ عَلى رَدِّهِ. وقَد قالَ عِياضٌ: يَجُوزُ في (حُبّ) الرَّفْعُ عَلى أَنَّهُ عَطفُ بَيانٍ أَو بَدَلُ اشتِمالٍ أَو عَلى حَذفِ حَرفِ العَطفِ، قالَ: وضَبَطَهُ بَعضُهُم بِالنَّصبِ على نَزعِ الخافِضِ. وقالَ ابن التِّينِ: (حُبُّ) فاعِلٌ، و(حُسْنَها)، بِالنَّصْبِ، مَفعولٌ مِن أَجلِهِ، والتَّقديرُ: أَعجَبَها حُبُّ رَسُولِ اللهِ إيّاها مِن أَجلِ حُسْنِها، قالَ: والضَّميرُ الذي يَلي (أَعْجَبَها) مَنصوبٌ، فلا يَصِحُّ بَدَلُ (الحُسْن) مِنهُ ولا (الحُبّ)".

﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: 97)

• أَنْشَدَ[73] لِعَبدِ اللهِ بنِ الحارثِ ما قالَهُ في أَرضِ الحَبَشَةِ، وفيهِ قَولُهُ:

أَلْحِقْ عَذابَك بِالقَوْمِ الذينَ طَغَوْا وَعائِذًا بِكَ أَن يَعْلُوا فَيُطْغُوني

أَنشَدَهُ سيبَوَيْهِ في ما يَنتَصِبُ عَلى الفِعلِ المَترُوكِ إظهارُهُ[74]، وذلِكَ لِحِكمَةٍ، وهِيَ أَنَّ الفِعلَ لَو ظَهَرَ لَم يَخْلُ أَن يَكونَ ماضِيًا أَو مُستَقبَلًا؛ فالماضي يُوهِمُ الانقِطاعَ، والمُتَكَلِّمُ إنَّما يُريدُ أَنَّهُ في مَقامِ العائذِ وفي حالِ عَوْذٍ؛ والفِعلُ المستَقبَلُ أيضًا يُؤْذِنُ بِالانتِظارِ، وفِعلُ الحالِ مُشتَرَكٌ مَعَ المُستَقْبَلِ في لَفظٍ واحِدٍ، وذلِكَ يُوهِمُ أَنَّهُ غَيرُ عائذٍ، فكانَ مَجيئُهُ بِلَفظِ الاسمِ المَنصُوبِ عَلى الحالِ أَدَلَّ عَلى ما يُريدُ؛ فإنَّ (عائذًا) كَـ(قائم) و(قاعِد)، وهُوَ الذي يُسَمّى عِندَ الكُوفِيِّينَ (الدّائِم)، فالقائلُ: عائذًا بِكَ يا رَبُّ، إنَّما يُريدُ: أَنا في حالِ عِياذٍ بِكَ، والعامِلُ في هذِهِ الحالِ تَكَلُّمُهُ ونِداؤُهُ، أَي: أَقُولُ قَولي هذا عائذًا، ولَيسَ تَقديرُهُ: عُذْتُ، ولا: أَعُوذُ، إنَّما يُريدُ أَن يَسمَعَهُ رَبُّهُ، أَو يَراهُ عائذًا بِهِ.

وقَولُهُ: أَن يَعْلُوا، يَجُوزُ أَن تَكونَ (أَن) مَعَ ما بَعدَها في مَوضعِ نَصبٍ وفي مَوضِعِ خَفضٍ عِندَ النَّحْوِيِّينَ؛ أَمّا النَّصبُ فعَلى إضمارِ الفِعلِ، لأَنَّهُ قالَ: عائذًا، فأَعلَمَ أَنَّهُ خائفٌ، فكَأَنَّهُ قالَ: أَخافُ أَن يَعْلُوا فَيُطْغُوني؛ وأَمّا الخَفضُ فعَلى إضمارِ حَرفِ الجَرِّ، فكأَنَّهُ قالَ: مِن أَن يَعْلُوا، وهُوَ مَذهَبُ الخَليلِ وسيبَوَيْهِ في (أَن) المُخَفَّفَةِ و(أَنَّ) المُشَدَّدَةِ[75]، نَحو قَولِهِ تَعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾

(73) أي: في (السِّيرَة النَّبويَّة): 1/ 409، والبَيتُ فيها:

فَاجْعَلْ عَذابَكَ بِالقَوْمِ الذينَ بَغَوْا وَعائِذًا بِكَ أَن يَعْلُوا فَيُطْغُوني

(74) يُنظَر: الكِتاب: 1/ 342.

(75) قالَ سيبَوَيْهِ في (الكِتاب): 3/ 126-127: "وسأَلْتُ الخَليلَ عن قولِهِ جَلَّ ذِكرُهُ: {وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ} (المؤمنون: 52)، فقالَ: إنَّما هو عَلى حَذفِ اللام، كأَنَّهُ قالَ: ولأَنَّ هذهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً واحِدَةً وأَنا رَبُّكُم فاتَّقونِ". وقِراءَةُ فَتحِ هَمزَةِ (أَنَّ) في الآيَةِ هيَ قِراءَةُ نافِعٍ وابنِ كَثيرٍ وأَبي عَمْرٍو، بِفَتحِ الهمزةِ وتَشديدِ النُّونِ. وقَرَأَ ابنُ عامِرٍ: {وَأَنْ}، بِفَتحِ

(المؤمنون: 52)[76]، تَقديرُهُ: لأنَّ هذِهِ. وجازَ إضمارُ حَرفِ الجَرِّ في هذَيْنِ الموضِعَيْنِ وإن كانَتْ حُروفُ الجَرِّ لا تُضمَرُ، لأنَّهُما مَوصُولَتانِ بِما بَعدَهُما، فطالَ الاسمُ بِالصِّلَةِ، فجازَ حَذفُ الجَرِّ تَخفيفًا.

ولِقائلٍ أن يَقولَ: هذِهِ دَعوى، ادَّعَيْتُم أنَّ (أن) وما بَعدَها اسمٌ مَخفُوضٌ، وهُوَ لا يَظهَرُ فيهِ الخَفضُ، ثُمَّ بَنَيْتُم التَّعليلَ عَلى غَيرِ أصلٍ؛ لأنَّ الخَفضَ لَم يَثْبُتْ بَعْدُ.

فَنَقولُ: إنَّما عَلِمْنا أنَّهُ في مَوضِعِ خَفضٍ لِوُقُوعِهِ في مَوضِعٍ لا يَقَعُ فيهِ إلّا المَخفُوضُ بِحَرفِ الجَرِّ نَحو قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، ونَحو قَولِهِ تَعالى: ﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ (التَّوبة: 108)، ونَحو قَولِهِ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ (البقرة: 282). فقَولُهُ تَعالى: ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟﴾ مَعناهُ: بِأَلّا يَعلَمُوا، فلَو كانَ قَبلَ (أن) فِعلٌ لَقُلْنا: حُذِفَ حَرفُ الجَرِّ، فتَعَدّى الفِعلُ فنَصَبَ، ولكِنْ (أجْدَرُ) و(أحَقُّ) اسمانِ لا يَعمَلانِ، فمِن ها هُنا عَرَفَ النَّحويُّونَ أنَّهُ في موضعِ خَفضٍ؛ إذ لا ناصِبَ لَهُ.

وأمّا ما اعتَلُّوا بِهِ مِن طُولِ الاسمِ بِالصِّلَةِ، وأنَّ ذلِكَ هُوَ الذي سَوَّغَ لَهُم إضمارَ حَرفِ الجَرِّ، فَتَعليلٌ مَدخُولٌ يَنتَقِضُ عَلَيهِم بِالأسماءِ المَوصولَةِ كـ(الذي) و(مَن) و(ما)؛ فإنَّها قَد طالَتْ بِالصِّلَةِ، ومَعَ ذلِكَ لا يَجوزُ إضمارُ حَرفِ الجَرِّ فيها، لا تَقولُ: خَرَجْتُ ما عِندَكَ، ولا: هَرَبْتُ الذي عِندَكَ، أي: مِن الذي عِندَكَ، وتَقولُ: خَرَجْتُ أن يَراني زَيدٌ، وفَرَرْتُ أن يَراني عَمْرٌو، أي: مِن أن يَراني، ولأن يَراني... عَلى أنَّ العِلَّةَ غَيرُ ما قالوا، وهِيَ أنَّ (أن) مَعَ الفِعلِ لَيسَ بِاسْمٍ مَحضٍ، وإنَّما هُوَ في تَأويلِ اسمٍ، والاسمُ المَحضُ ما دَلَّ عَلَيهِ حَرفُ

الهَمزَةِ مَعَ تَخفيفِ النُّونِ، وعاصِمٌ وحمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿وَإِنَّ﴾، بِكَسرِ الهمزَةِ وتَشديدِ النُّونِ. يُنظَر: النَّشْر في القِراءاتِ العَشْر: 2/ 328.

(76) في المَطبوعِ: "نَحو قولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ (الأنبياء: 92)"، والمَقصودُ الذي يَستَقيمُ الكلامُ بِهِ هو الآيَةُ الثّانيَةُ والخَمسونَ مِن سورَةِ (المُؤمنون)، لا آيَةُ سورةِ (الأنبياء) هذهِ التي فيها (إنَّ) المَكسورَةُ الهمزَةِ، وآيَةُ (المؤمنون) هي التي استَشهَدَ بِها سيبَوَيْهِ. والقراءَةُ بِالفَتحِ مُخَرَّجَةٌ في الهامِشِ السّابِقِ.

الجَرِّ، فلا بُدَّ إذَن مِن إظهارِ حَرفِ الجَرِّ إذا جِئْتَ بِهِ؛ لأَنَّهُ اسمٌ قابِلٌ لِدُخولِ الخَوافِضِ عَلَيهِ، وأَمّا (أن) فَحَرفٌ مَحضٌ لا يَصِحُّ دُخولُ حَرفِ جَرٍّ عَلَيهِ ولا عَلى الفِعلِ المُتَّصِلِ بِهِ، فلا تَقولُ: هُوَ اسمٌ مَخفُوضٌ، إنَّما هُوَ في تأويلِ اسمٍ مَخفوضٍ، فمِن ها هُنا فَرَّقَت العَرَبُ بَينَهُ وبَينَ غَيرِهِ مِن الأَسماءِ، فإذا أَدخَلْتَ عَلَيهِ حَرفَ الجَرِّ مُظْهَرًا جازَ، لأَنَّهُ في تَأويلِ اسمٍ، وإذا أَضمَرْتَ حَرفَ الجَرِّ جازَ أيضًا، التِفاتًا إلى أَنَّ الحَرفَ الجارَّ لا يَدخُلُ عَلى الحَرفِ ولا عَلى الفِعلِ، فحَسُنَ إسقاطُهُ مُراعاةً لِلَفظِ (أن) ولِلَفظِ الفِعلِ. وقُلْنا: هُوَ في مَوضِعِ خَفضٍ، عَلى مَعنى أَنَّ الكلامَ يَؤُولُ إلى الاسمِ المَخفُوضِ، لا أَنَّهُ يَظهَرُ فيهِ خَفضٌ، أَو يُقَدَّرُ تَقديرَ المَبنِيِّ الذي مَنَعَهُ البِناءُ مِن ظُهُورِ الخَفضِ فيهِ، حَتّى يُشْبِه (أن)، فَنَقول: هُوَ اسمٌ مَبنِيٌّ عَلى السُّكُونِ، لا بَل نَقولُ: هِيَ حَرفٌ، والحَرفُ لا يَدخُلُ عَلَيهِ حَرفُ الجَرِّ لا مُضمَرًا ولا مُظهَرًا، وإنَّما هُوَ تَقديرٌ في المَعنى لا في اللَفظِ، فافهَمْهُ. . .

واعلَمْ أَنَّ (أن) التي في تَأويلِ المَصدَرِ لا يُضافُ إلَيها اسمٌ، تَقولُ: هذا مَوضِعُ أَن تَقعُدَ، ويَومُ خُرُوجِكَ، ولا تَقولُ: يَومُ أَن تَخرُجَ؛ لأَنَّها لَيسَتْ بِاسْمٍ كما قَدَّمْنا، وإنَّما تُضافُ إلى الأَسماءِ المَحضَةِ، لا إلى التَّأويلِ، ولا يُضافُ إلَيها أيضًا اسمُ الفاعِلِ، لا بِمَعنى المُضِيِّ ولا بِمَعنى الاستِقبالِ، ولا المَصدَرُ إلّا عَلى وَجهٍ واحِدٍ نَحو: مَخافَةَ أَن تَقُومَ، وذلِكَ إذا أَرَدتَّ مَعنى المَفعولِ بِـ(أن) وما بَعدَها، وأَمّا عَلى نَحوِ إضافَةِ المَصدَرِ إلى الفاعِلِ فَلا يَجوزُ ذلِك.

وإنَّما تَكونُ فاعِلَةً مَعَ الفِعلِ إذا ذَكَرْتَهُ قَبْلَها نَحو: يَسُرُّني أَن تَقُومَ، وأَمّا مَعَ المَصدَرِ مُضافًا إلَيها فلا، وتَكونُ مَفعُولَةً مَعَ المَصدَرِ ومَعَ الفِعلِ مَعًا.

وكُلُّ هذِهِ الأَسرارِ بَديعَةٌ، مَوضِعُها غَيرُ هذا، لكِنِّي أَقولُ ها هُنا قَولًا لائقًا بِهذا المَوضِعِ، فإنِّي لَم أَذكُر الخَفضَ بِإضمارِ حَرفِ الجَرِّ في (أن) و(أَنَّ) إلّا مُساعَدَةً لِمَن تَقَدَّمَ، فعَلَيهِ بَنَيْتُ التَّعليلَ والتَّأصيلَ.

وإذا أَبَيْتَ مِن التَّقليدِ، فلا إضمارَ لِحُرُوفِ الجَرِّ فيها، إنَّما هُوَ النَّصبُ بِفِعلٍ مُضمَرٍ أَو مُظهَرٍ. أَمّا قَولُهُ تَعالى: ﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾، فإنَّهُ لَمّا قالَ: ﴿أَحَقُّ﴾ عُلِمَ أَنَّهُ يُوجِبُ عليهِ أَن يَقومَ فيهِ، وكذلكَ ﴿وَأَجۡدَرُ أَلَّا يَعۡلَمُواْ﴾، ومَعنى

﴿وَأَجْـدَرُ﴾: أَخْلَقُ وأَقْرَبُ، ولَمّا ثَبَتَتْ لَهُم هذِهِ الصِّفَةُ اقتَضى ذلِكَ أَلّا يَعلَمُوا، فصارَ مَنصُوبًا في المَعنى، ولَو جِئْتَ بِالمَصدَرِ الذي هُوَ اسمٌ مَحضٌ نَحو (القِيام) و(العِلْم) لَم يَصِحَّ إضمارُ هذا الفِعلِ؛ لأَنَّ (أَجْدَر) و(أَحَقّ) ونَحوَهُما اسمانِ يُضافانِ إلى ما بَعدَهُما، فلَو جِئْتَ بِـ(القِيام) بَعدَ قَولِكَ: أَحَقّ، فقُلْتَ: أَحَقُّ قِيامُكَ، لانقَلَبَ المعنى، ولَو نَصَبْتَهُ بإضمارِ الذي أَضمَرْتَ مَعَ (أَن) لَم يَكُنْ دَليلٌ عَلَيهِ؛ لأَنَّ الاسمَ يَطلُبُ الإضافَةَ، فَيُمنَعُ مِن الإضمارِ والنَّصبِ، وإذا وَقَعَتْ بَعدَهُ لَم يَطْلُب الإضافَةَ؛ لِما قَدَّمْناهُ مِن امتِناعِ إضافَةِ الأَسماءِ إلَيها.

وإنَّما اختَرْنا هذا المَذهَبَ وآثَرْناهُ عَلى ما تَقَدَّمَ مِن إضمارِ الخافِضِ لأَنّا قَد نَجِدُها في مَواضِعَ مَجرُورَةً، ولا يَجوزُ إضمارُ حَرفِ الجَرِّ، كقَولِكَ: سِرْ إلى أَن تَطلُعَ الشَّمسُ، ولا يَجوزُ إضمارُ (إلى) ها هُنا، وكذلِكَ تَقولُ: هذا خَيرٌ مِن أَن تَفعَلَ كذا، ولا يَجوزُ أَيضًا إضمارُ (مِن)، ولَو كانَ حَرفُ الجَرِّ مَعَها لِلعِلَّتَيْنِ المتقدِّمَتَيْنِ لاطَّرَدَ جَوازُ ذلِكَ فيها عَلى الإطلاقِ، وإنَّما هِيَ أَبَدًا إذا لَم يَكُن مَعَها حَرفُ الجَرِّ ظاهِرًا مَفعُولَةٌ بِفِعلٍ مُضمَرٍ، وقَد تَكونُ فاعِلَةً، ولكِنْ بِفِعلٍ ظاهِرٍ نَحو: يُعجِبُني أَن تَقُومَ، وأَمّا: خَرَجْتُ أَن أَرى زَيدًا، فعَلى إضمارِ الإرادَةِ والقَصدِ، كأَنَّكَ أَرَدتَ: أَن أَراهُ، أَو أَلّا أَراهُ؛ لأَنَّ كُلَّ مَن فَعَلَ فِعلًا فقَد أَرادَ بِهِ أَمرًا مّا، لكِنَّكَ إن جَعَلْتَ مَكانَها المَصدَرَ لَم يَجُز الإضمارُ أَو قَبُحَ؛ لأَنَّ المَصدَرَ تَعمَلُ فيهِ الأَفعالُ الظّاهِرَةُ إذا كانَتْ مُتَعَدِّيَةً، وتَصِلُ إلَيهِ بِحَرفِ جَرٍّ إذا لَم تَكُن مُتَعَدِّيَةً.

و(أَن) مَعَ الفِعلِ لا تَعمَلُ فيها الحَواسُّ ولا أَفعالُ الجَوارِحِ الظّاهِرَة، تَقولُ: رَأَيْتُ قِيامَ زَيدٍ، ولا تَقولُ: أَن يَقُومَ، و: سَمِعْتُ كَلامَكَ، ولا تَقُولُ: سَمِعْتُ أَن تَتَكَلَّمَ، وإنَّما يَتَعَلَّقُ بِها وتَعمَلُ فيها الأَفعالُ الباطِنَةُ نَحوُ: (خِفْتُ) و(اشتَهَيْتُ) و(كَرِهْتُ)، وما كانَ في مَعنى هذا أَو قَرِيبًا مِنهُ، فإذا سَمِعَ المُخاطَبُ (أَن) مَعَ الفِعلِ لَم يَذهَبْ وَهمُهُ بِحُكمِ العادَةِ إلّا إلى هذِهِ المَعاني، فإن كانَتْ ظاهِرَةً فذاكَ، وإلّا اعتَقَدْنا أَنَّها مُضمَرَةٌ، وأَنَّ الفِعلَ الظّاهِرَ دالٌّ عَلَيها، وغَيرُها مِن الأَسماءِ لَيسَ كذلِكَ، إذا وَقَعَ قَبْلَها فِعلٌ مِن أَفعالِ الجَوارِحِ الظّاهِرَةِ وقَعَ عَلَيها إنْ كانَ مُتَعَدِّيًا أَو وُصِلَ بِحَرفٍ إن كانَ غَيرَ مُتَعَدٍّ، ومنعَ مِن الإضمارِ أَنَّهُ

لَفظِيٌّ، والإضمارُ مَعنَوِيٌّ إلّا في بابِ المَفعولِ مِن أَجْلِهِ، وقَد قَدَّمْنا فيهِ سِرًّا بَديعًا في ما سَبَقَ مِن هذا الكِتابِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 230-234)*

﴿وَالسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ **(التوبة: 100)**

• ﴿وَالسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾، وجاءَ في التَّفسيرِ: أَنَّهُم الذينَ صَلَّوا القِبلَتَيْنِ، وهاجَرُوا الهِجرَتَيْنِ[77]. وقَد قيلَ أَيضًا: هُم الذينَ شَهِدُوا بَيعَةَ الرِّضوانِ[78].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 255-256)

﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ **(التوبة: 101)**، يُراجَع: **(الأنفال: 60)**

﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ **(التوبة: 102)**

• ذَكَرَ[79] أَبا لُبابَةَ. . . وتَوبَتَهُ ورَبْطَهُ نَفْسَهُ حَتّى تَابَ اللهُ عَلَيهِ... وفيهِ أَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ الآيَة. غَيرَ أَنَّ المُفَسِّرِينَ اختَلَفُوا في ذَنبِهِ: ما كانَ؟ فقالَ ابنُ إسحاقَ ما ذَكَرَهُ في (السِّيرَة) مِن إشارَتِهِ عَلى بَني قُرَيظَةَ[80]، وقالَ آخَرُونَ: كانَ مِن المُخَلَّفِينَ الذينَ تَخَلَّفُوا عَن رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في غَزوَةِ تَبُوكَ، فنَزَلَت تَوبَةُ اللهِ عَلَيهِ في هذِهِ الآيَةِ[81].

---

(77) رَوى نَحوَ ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 7-8، عن أَبي مُوسى الأَشعرِيِّ وسَعيدِ بنِ المسَيِّبِ وابنِ سيرينَ وقَتادَةَ. ويُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العظيم: 4/ 203، والدُّرُّ المنثور: 7/ 495.

(78) رَوى نَحوَ ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 6-7، عن الشَّعبِيّ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 496.

(79) أي: في (السِّيرَة النَّبويَّة): 3/ 329.

(80) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 3/ 328. وقد صَرَّحَ ابنُ إسحاقَ في هذا الخَبَرِ بِالسَّماعِ، لكِنَّ سندَهُ مُنقَطِعٌ. ورَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 15، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 4/ 16، مِن طَريقِ ابنِ إسحاقَ، وسَعيدُ بنُ مَنصورٍ في سُنَنِهِ: ح987، بِسَنَدٍ قالَ عنهُ مُحَقِّقُهُ: "رِجالُهُ ثِقاتٌ، لكنَّهُ ضَعيفٌ لإرسالِهِ". فالحَديثُ ضَعيفٌ لا تَقومُ بِهِ حُجَّةٌ.

(81) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 15، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 4/ 16-17، وإسنادُهُ حَسَنٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 324-325.

فإن قيلَ: لَيسَ في الآيَةِ نَصٌّ عَلى تَوبَتِهِ وتَوبَةِ اللهِ عَلَيهِ أكثرُ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾.

فالجَوابُ: أنَّ (عَسى) مِن اللهِ واجِبَةٌ وخَبَرُ صِدقٍ[82].

فإن قيلَ، وهو سُؤالٌ يَجِبُ الاعتِناءُ بِهِ: إنَّ القُرآنَ نَزَلَ بِلِسانِ العَرَبِ، ولَيسَتْ (عَسى) في كَلامِ العَرَبِ بِخَبَرٍ ولا تَقتَضي وُجُوبًا، فكَيفَ تَكونُ (عَسى) واجِبَةً في القُرآنِ، ولَيسَ بِخارِجٍ عَن كَلامِ العَرَبِ؟ وأيضًا، فإنَّ (لَعَلَّ) تُعطي مَعنى التَّرَجِّي، ولَيسَتْ مِن اللهِ واجِبَةً؛ فقَد قالَ: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ﴾ (إبراهيم: 37)، فلَم يَشكُرُوا، وقالَ: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ (طه: 44)، فلَم يَتَذَكَّرْ ولَم يَخْشَ، فما الفَرقُ بَينَ (لَعَلَّ) و(عَسى) حَتّى صارَتْ (عَسى) واجِبَةً؟

قُلْنا: (لَعَلَّ) تُعطي التَّرَجِّيَ، وذلِكَ التَّرَجِّي مَصرُوفٌ إلى الخَلقِ، و(عَسى) مِثلُها في التَّرَجِّي، وتَزيدُ عَلَيها بِالمُقارَبَةِ، ولِذلِكَ قالَ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ (الإسراء: 79)، ومَعناهُ التَّرَجِّي مَعَ الخَبَرِ بِالقُربِ، كأنَّهُ قالَ: قَرُبَ أن يَبعَثَكَ. فالتَّرَجِّي مَصرُوفٌ إلى العَبدِ، كما في (لَعَلَّ)، والخَبَرُ عَن القُربِ والمُقارَبَةِ مَصرُوفٌ إلى اللهِ تَعالى، وخَبَرُهُ حَقٌّ ووَعدُهُ حَتمٌ، فما تَضَمَّنَتْهُ مِن الخَبَرِ فهُوَ الواجِبُ دُونَ التَّرَجِّي الذي هُوَ مُحالٌ عَلى اللهِ تَعالى، ومَصرُوفٌ إلى العَبدِ، ولَيسَ في (لَعَلَّ) مِن تَضَمُّنِ الخَبَرِ مِثلُ ما في (عَسى)، فَمِن ثَمَّ كانَتْ (عَسى) واجِبَةً إذا تَكَلَّمَ اللهُ بِها، ولَم تَكُنْ كَذلِكَ (لَعَلَّ).

فإن قيلَ: فهَل يَجُوزُ في (لَيْتَ) ما كانَ في (لَعَلَّ) مِن وُرُودِها في كَلامِ البارِي سُبحانَهُ، عَلى أن يَكونَ التَّمَنِّي مَصرُوفًا إلى العَبدِ، كَما كانَ التَّرَجِّي في (لَعَلَّ) كذلِكَ؟

---

(82) قالَ ابنُ القَيِّمِ في (بَدائع الفَوائد): 3/ 1174-1175: "لَمّا بَلَغَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ارتِباطُهُ قالَ: «لَو أَتاني لاستَغفَرْتُ لَهُ، وإذْ فَعَلَ فَلَسْتُ أُطْلِقُهُ حَتّى يُطْلِقَهُ اللهُ»، فأَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾، فأَطلَقَهُ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. وفي هذا ما يَدُلُّ على صِحَّةِ قَولِ المفسِّرينَ: إنَّ (عَسى) مِن اللهِ واجِبٌ". وقَد جاءَ هذا القولُ: "(عَسى) مِن اللهِ واجِبٌ" عن ابنِ عبّاسٍ، في حَديثِ تَخَلُّفِ أبي لُبابَةَ المُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ. يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 7/ 506-510.

قُلْنا: هذا غَيرُ جائزٍ، وإنَّما جازَ ذلِكَ في (لَعَلَّ) عَلى شَرطٍ وصُورَةٍ، نَحو أن يَكونَ قَبلَها فِعلٌ وبَعدَها فِعلٌ، والأَوَّلُ سَبَبٌ لِلثّاني، نَحو قَولِهِ: ﴿يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النَّحل: 90)، فقالَ بَعضُ النّاسِ: (لَعَلَّ) ها هُنا بِمَعنى (كَيْ)، أي: كَي تَذَكَّرُوهُ. وأنا أَقولُ: لَم يَذهَبْ مِنها مَعنى التَّرَجِّي؛ لأنَّ المَوعِظَةَ مِمّا يُرجى أَن تَكونَ سَبَبًا لِلتَّذَكُّرِ، فعَلى هذِهِ الصُّورَةِ وَرَدَتْ في القُرآنِ، ونَحو قَولِهِ أيضًا: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ (هود: 12)، هيَ ها هُنا تَوَقُّعٌ وتَخَوُّفٌ، أي: ما أَصابَكَ مِن التَّكذيبِ مِمّا يُتَخَوَّفُ ويُتَوَقَّعُ مِنهُ ضِيقُ الصَّدرِ.

فهذا هُوَ الجائزُ في (لَعَلَّ)، وأَمّا أَن تَرِدَ في القُرآنِ داخِلَةً عَلى الابتِداءِ والخَبَرِ مِثل أَن تَقولَ مُبتَدِئًا: لَعَلَّ زَيدًا يُؤمِنُ، فهذا غَيرُ جائزٍ؛ لأَنَّ الرَّبَّ سُبْحانَهُ لا يَتَرَجّى، وإن صُرِفَ التَّرَجِّي إلى حَقِّ المَخلوقِ، ومَوضُوعُها في كَلامِ العَرَبِ أن يَكونَ لِلمُتَكَلِّم[83] بها، لا يَستَقيمُ أَيضًا إلّا عَلى الصُّورَةِ التي قَدَّمْنا مِن كَونِها بِمَعنَى (كَيْ)، ووُقُوعِها بَينَ السَّبَبِ والمُسَبَّبِ.

وإذا ثَبَتَ هذا فلا إشكالَ في (لَيْتَ) أَنَّها لا تَكونُ في كَلامِ الباري سُبحانَهُ؛ لأَنَّ التَّمَنِّيَ مُحالٌ عَلَيهِ، والتَّرَجِّي والتَّوَقُّعُ والتَّخَوُّفُ كذلِكَ، حَتّى تُزيلَها عَن المَوضِعِ الذي يَكونُ مَعناها فيهِ لِلمُتَكَلِّمِ بها. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 328-330)***

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ **(التَّوبة: 103)**

• قالَ أَهلُ اللُّغةِ: الصَّلاةُ تنقسِمُ أَقسامًا: الصَّلاةُ بمعنى الدُّعاءِ، والصَّلاةُ بمعنى الرَّحمةِ، والصَّلاةُ التي فيها الرُّكوعُ والسُّجودُ. فصَلاةُ اللهِ تَعالى عَلى أَنبِيائه عليهِم الصَّلاةُ والسَّلامُ رَحمَةٌ، وصَلاتُنا نَحنُ عليهِم دُعاءٌ.

وقالوا في الصَّلاةِ التي فيها الرُّكوعُ والسُّجودُ: إنَّها مشتقَّةٌ من (الصَّلَوَيْنِ)

(83) في المطبوع: "المتكلّم"، ولا يستقيمُ بها المعنى، وقد جاءَتْ على الصُّورةِ التي أَثبَتُّها هُنا بَعدَ أَسطُرٍ قَليلَةٍ مِن كَلامِ المُؤَلِّفِ.

وهما عِرْقانِ في كَفَلِ الإنسانِ يَنحَنِيانِ عندَ انحِنائه، فقيلَ: صَلَّيْتُ، أي: انحَنَيْتُ راكِعًا أو ساجِدًا. وقيلَ: صَلّى الفَرَسُ، أي: جاءَ بعدَ السّابِقِ وكانَ رأسُهُ عندَ صَلاهُ[84]، ولذلك جاءَ في الأثَرِ: سَبَقَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وصَلّى أبو بَكْرٍ[85]، إنَّما هو مِن هذا. وقالَ:

كَأَنَّ صَلا جَهِيزَةَ حِينَ تَمْشي حَبابُ الماءِ يَتَّبِعُ الحَبابا[86]

وقالَ:

وَتَرَكْتُ الرُّمْحَ يَعْمَلُ في صَلاهُ كَأَنَّ سِنانَهُ خُرْطُومُ نَسْرِ[87]

هذا مُنتهى كلامِهِم وأقصى مَرامِهِم، لَم يُنبِّهوا على هذهِ الألفاظِ: أهيَ ألفاظُ اشتراكٍ أم هي مُستَعارَةٌ في بعضِها مِن بعضٍ؟ ولا ذَكَروا اشتِقاقًا للصَّلاتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُما الدُّعاءُ والرَّحمةُ.

وتَدخُلُ عليهم سُؤلاتٌ واعتِراضاتٌ، منها أن يُقالَ: إن كانَت الصَّلاةُ هي

---

(84) يُنظَر: القاموسُ المُحيط: 2/ 1709.

(85) رَواهُ أحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح1020، وفي (كِتاب فَضائل الصَّحابَة): ح241، و242، و243، و244، وابنُ أبي عاصِمٍ في (كِتاب السُّنَّة): ح1209، عن عَلِيٍّ رَضيَ اللهُ عنهُ قالَ: "سَبَقَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وصَلّى أبو بَكْرٍ، وثَلَّثَ عُمَرُ، وكُنّا خَبَطَتْنا فِتْنَةٌ، فهوَ ما شاءَ اللهُ"، وهوَ أثَرٌ صَحيحٌ.

(86) يُنظَرُ البيتُ في (لِسان العَرَب): 5/ 326، و(تاج العَروس): 15/ 92، ورِوايتُهُ:

كَأَنَّ صَلا جَهِيزَةَ حِينَ قامَتْ حَبابُ الماءِ حالًا بَعْدَ حالِ

وقالَ الزَّبيدِيُّ مُعَلِّقًا عليهِ: "قالَ اللَّيْثُ: كانَتْ جَهِيزَةُ امرأةً خَليقَةً في بَدَنِها، رَعْناءَ، يُضرَبُ بِها المَثَلُ في الحُمقِ"، غيرَ أنَّهُ لَم يَنسبِ البيتَ إلى أحَدٍ.

(87) البيتُ لِيَزيدَ بنِ سِنانٍ على ما رَجَّحَهُ مُحَقِّقا (المُفَضَّلِيّات)، وهوَ أخو هَرِمِ بنِ سِنانٍ مَمدوحِ زُهَيْرِ بنِ أبي سُلْمى. والبيتُ مِن قَصيدَةٍ لَهُ في (المُفَضَّلِيّات): 71، في المُفَضَّلِيَّةِ (13)، وهوَ فيها:

تَرَكْتُ الرُّمْحَ يَبْرُقُ في صَلاهُ كَأَنَّ سِنانَهُ خُرْطُومُ نَسْرِ

وفي (الكامِلِ في اللُّغَةِ والأدَب): 1/ 148: "فالمصَلّي الذي في إثرِ السّابِقِ. وإنَّما سُمِّيَ مُصَلِّيًا لأنَّهُ مَعَ صَلَوَيِ السّابِقِ، وهُما عِرْقانِ في الرِّدْفِ، قالَ الشّاعِرُ..."، وذَكَرَ البيتَ، غَيرَ أنَّهُ لم يَذكُرْ قائلَهُ.

التي بمعنى الرَّحمةِ أصلًا في بابِها، فمِن أيِّ شَيءٍ اشتِقاقُها؟ وإن كانَتْ مُستَعارَةً عن الأُخرى ومَجازًا لها، فأيُّ نِسبةٍ بينَ الرَّحمةِ والدُّعاءِ؟ أو بينَ الرَّحمةِ والمعنى الآخَرِ الذي هو الانحِناءُ، حَتّى يُنقَلَ اللَفظُ منهُ إليها مَجازًا أو اتِّساعًا؟ وممّا يُسألونَ عنهُ في قولِهِم: الصَّلاةُ هي الدُّعاءُ، أن يُقالَ لَهُم: الدُّعاءُ يَكونُ بالخَيرِ والشَّرِّ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ﴾ (الإسراء: 11)، ولَم يوجَدْ في كَلامِ العَرَبِ (صَلَّيْتُ)، أي: دَعَوْتُ بِالشَّرِّ، بَل تَقولُ: دَعَوْتُ على الظّالمِ والعَدُوِّ ونَحوِهِما، ولا تَقولُ: صَلَّيْتُ. وممّا يُسأَلونَ في قَولِهِم: (دَعَوْتُ) يَتَعَدّى بِاللامِ إذا كانَتْ في الخَيرِ، تَقولُ: دَعَوْتُ لِلمَريضِ بِالشِّفاءِ، ولا تقولُ: دَعَوْتُ عليهِ بِالشِّفاءِ، و(صَلَّيْتُ) يَتَعَدّى بِـ(على) على كلِّ حالٍ، قالَ الأَعشى:

عَلَيكِ مِثْلُ الذي صَلَّيتِ فَاغْتَمِضي نَوْمًا فَإنَّ لِجَنْبِ المَرْءِ مُضْطَجَعا[88]

وقالَ آخَرُ:

وَقابَلَها الرِّيحُ في دَنِّها وَصَلّى عَلى دَنِّها وَارْتَسَمْ[89]

فكيفَ يَكونُ مَعناهُما واحِدًا ومَواطِنُهُما مُختَلِفَةٌ؛ هذه تُستعمَلُ في الخَيرِ والشَّرِّ، وهذه لا تُستعمَلُ إلّا في الخَيرِ، وإحداهُما تَقتَضي مَفعولًا وهو المدعُوُّ، والثّانيةُ لا تَقتَضي مَفعولًا ولا تَطلُبُهُ وهي (صَلَّيْتُ)، وإحداهُما مَوصولَةٌ بِاللامِ إذا كانَتْ في الخَيرِ ومَوصولَةٌ بِـ(على) إذا كانَتْ في الشَّرِّ، والأُخرى مَوصولَةٌ بِـ(على) ولا تَكونُ إلّا في الخَيرِ كما تَقَدَّمَ، فأيُّ تبايُنٍ في المعنى أعظَمُ مِن هذا لِمَن أنصَفَ؟

والجَوابُ عن هذهِ التَّساؤُلاتِ كُلِّها، وبِاللهِ التَّوفيقُ وهو المستَعانُ على سُلوكِ سَبيلِ التَّحقيقِ، أن نقولَ: الصَّلاةُ كلُّها، وإن تُوُهِّمَ اختِلافُ مَعانيها، راجِعَةٌ في المعنى والاشتِقاقِ إلى أَصلٍ واحِدٍ، فلا تَظُنَّها لَفظَةَ اشتِراكٍ ولا استِعارَةٍ، إنَّما مَعناها كُلِّها الحنُوُّ والعَطْفُ، إلّا أنَّ الحُنُوَّ والعَطْفَ يكونُ مَحسوسًا ومعقولًا، فيُضافُ إلى اللهِ تعالى منهُ ما يَليقُ بجلالِهِ، ويُنفى عنهُ ما يَتَقَدَّسُ عنهُ. . .

---

(88) البيتُ لِلأعشى في ديوانِهِ: 101.

(89) البيتُ لِلأعشى أيضًا، وهو في ديوانِهِ: 35.

وإذا ثبتَ هذا، فالصَّلاةُ، كما قُلْنا، حُنُوٌّ وعَطْفٌ، مِن قولِكَ: صَلَّيْتُ، أي: حَنَيْتَ صَلاكَ وعَطَفْتَهُ، فأَخْلِقْ بِأَنْ تكونَ الرَّحمةُ صَلاةً أيضًا كما تُسَمّى عَطفًا وحُنُوًّا، تقولُ: اللهُمَّ اعطِفْ علينا، أي: ارحَمْنا، قالَ الشّاعرُ:

وَما زِلْتُ في لِيني لَهُ وتَعَطُّفي عَلَيْهِ كَما تَحْنُو عَلى الوَلَدِ الأمُّ(90)

أي: تَرحَمُهُ وتَعطِفُ عليه. ورَحمَةُ العِبادِ رِقَّةٌ في القَلبِ إذا وَجَدَها الرّاحِمُ مِن نَفسِهِ انعَطَفَ على المرحومِ وانثَنى عليهِ، ورَحمَةُ اللهِ لِلعِبادِ جُودٌ منهُ وفَضلٌ، فإذا صلّى عليهِ فقَد أفضَلَ عليهِ وأنعَمَ.

وكلُّ هذه الأفعالِ، كانَتْ من اللهِ عزَّ وجلَّ أو من العَبدِ، فهي مُتَعَدِّيَةٌ بـ(على) ومَخصوصَةٌ بِالخَيرِ لا تَخرُجُ عنه إلى غَيرِهِ، فقد رَجَعَتْ كُلُّها إلى مَعنًى واحِدٍ، إلّا أَنَّها في مَعنى الدُّعاءِ والرَّحمةِ صَلاةٌ مَعقولَةٌ، أي: انحِناءٌ مَعقولٌ غَيرُ مَحسوسٍ، ثَمَرَتُهُ من العَبدِ الدُّعاءُ، لأَنَّهُ لا يَقدِرُ على أكثرَ منهُ، وثَمَرَتُهُ من اللهِ تعالى الإنعامُ والإحسانُ، فلَم تَختَلِف الصَّلاةُ في مَعناها، إنَّما اختَلَفَتْ ثَمَرَتُها الصّادِرَةُ عنها. والصَّلاةُ التي هي الرُّكوعُ والسُّجودُ انحِناءٌ مَحسوسٌ، فلَم يَختَلِف المعنى فيها إلّا من جِهَةِ المعقولِ والمحسوسِ، وليسَ ذلك باختِلافٍ في الحَقيقَةِ، ولذلكَ تَعَدَّتْ كُلُّها بـ(على)، واتَّفَقَتْ في اللَفظِ المشتَقِّ من (الصَّلاة)، ولَم يَجُزْ: صَلَّيْتُ على العَدُوِّ، أي: دَعَوْتُ عليه، فقَد صارَ مَعنى الصَّلاةِ أَرَقَّ وأَبلَغَ من مَعنى الرَّحمةِ، وإنْ كانَ راجِعًا إليهِ؛ إذْ لَيسَ كُلُّ راحِمٍ يَنحَني على المرحومِ ولا يَنعَطِفُ عليهِ من شِدَّةِ الرَّحمَةِ. *(نَتائجُ الفِكر: 45-48)*

﴿وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ (التوبة: 104)، يُراجَع: (الفتح: 10)

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ

(90) البيتُ مِن قَصيدَةٍ لِمَعْنِ بنِ أوسٍ الهُذَلِيِّ، مَطلَعُها:

وَذِي رَحِمٍ قَلَّمْتُ أَظْفارَ ضِغْنِهِ بِحِلْمِي عَنْهُ وَهوَ لَيْسَ لَهُ حِلْمُ

يُنظَر: زَهْرُ الآداب وثَمَرُ الألباب: 3/ 262-263.

﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ * أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (التوبة: 107-109):

• قولُهُ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ (التوبة: 107)، هُم قَومٌ من المنافِقِينَ منهُم خِذامُ بنُ وَداعَةَ ووَديعَةُ بنُ عامِرٍ وبَحْزَجٌ وجاريَةُ بنُ عامِرِ بنِ مُجَمِّعٍ ومُجَمِّعُ بنُ جاريَةَ، وكانَ حَديثَ السِّنِّ قارئًا لِلقُرآنِ، فقَدَّموهُ فيهِ إمامًا لَهُم، وأَقسَمَ بَعدَ ذلكَ أَنَّهُ ما عَلِمَ مُرادَهُم بِبُنيانِ ذلكَ المسجِدِ. وإنَّما كانوا بَنَوْهُ لِيَجتَمِعوا فيهِ لِلطَّعنِ على الإسلام، فحَرَّقَهُ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بالنّارِ[91]. وقد كانَ في بَني إسرائيلَ قَومٌ اتَّخذوا مَسجِدًا ضِرارًا أيضًا فخُسِفَ بالمسجِدِ وبِهِم، فلا يَزالُ يُرى في مَوضِعِهِ دُخانٌ أَبَدًا، ولِذلكَ قالَ سُبحانَهُ: ﴿فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ (التوبة: 109) الآية، واللهُ أَعلَمُ.

وقولُهُ تَعالى: ﴿وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (التوبة: 107) الآية، قيلَ: هو أَبو عامِرٍ الرّاهِبُ، كانَ أَهلُ مَسجِدِ الضِّرارِ قَد أَرسَلوا إليهِ بَعدَما فَرَّ مِن الإسلام لِيَجيءَ إليهِم فيَتَشاوَرونَ معَهُ في حَربِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وإظهارِ عَداوَتِهِ[92].

وقولُهُ تَعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾ (التوبة: 108) الآية، هُم بَنو عَمرِو بنِ عَوفِ بنِ مالِكِ بنِ الأوسِ، ومَسجِدُهُم مَسجِدُ قُباءَ، وهوَ أَوَّلُ مَسجِدٍ أُسِّسَ في الإسلامِ، وأَوَّلُ مَن وَضَعَ فيهِ حَجَرًا رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ثُمَّ

---

(91) الحَديثُ الذي فيهِ ذِكرُ أَسماءِ المُنافِقِينَ التي أَورَدَها السُّهَيلِيُّ رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرَة النَّبويَّة) لابنِ هِشام: 4/ 236-237، مُعَلَّقًا. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 329-330. ورَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 24، وتاريخِهِ: 3/ 110-111، عن الزُّهريِّ ويَزيدَ بنِ رومانَ وعَبدِ اللهِ بنِ أَبي بَكْرٍ وعاصِمِ بنِ عُمَرَ بنِ قَتادَةَ. وهوَ ضَعيفٌ لإرسالِهِ وتَدليسِ ابنِ إسحاقَ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 331.

(92) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 24-25، بِإسنادٍ حَسَنٍ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 329.

أبو بَكرٍ ثُمَّ عُمَرُ، وقالَ النَّبيُّ لِبَني عَمْرِو بنِ عَوفٍ: «**ما الطُّهُورُ الذي أَثْنى اللهُ بِهِ عَلَيكُم؟**»، فذَكَروا الاستِنجاءَ بِالماءِ معَ الاستِجمارِ بِالحَجَرِ، فقالَ: «**هُوَ ذاكُم، فعَلَيْكُموهُ**»[93]. فدَلَّ الحَديثُ على أنَّ مَسجِدَهُم هوَ المسجِدُ الذي أُسِّسَ على التَّقوى. وجاءَ مِن طَريقِ أبي سَعيدٍ الخُدرِيِّ أنَّ النَّبيَّ عليهِ السَّلامُ سُئِلَ عنهُ فقالَ: «**هوَ مَسجِدي هذا**»[94]. وقد يُمكِنُ الجَمعُ بينَ الحَديثَيْنِ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهُما أُسِّسَ على التَّقوى، غيرَ أنَّ قولَهُ سُبحانَهُ: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ (التَّوبة: 108) يُرَجِّحُ الحَديثَ الأَوَّلَ؛ لأَنَّ مَسجِدَ قُباءَ أُسِّسَ قَبلَ مَسجِدِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، غيرَ أَنَّ (اليَوم) قَد يُرادُ بِهِ المُدَّةُ والوَقتُ، وكِلا المسجِدَيْنِ أُسِّسَ على هذا مِن أَوَّلِ يَومٍ، أَي: مِن أَوَّلِ عامٍ من الهِجرَةِ، واللهُ أَعلَمُ.

وذَكَرَ التِّرمذِيُّ مُسندًا أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ لِعُوَيْمِ بنِ ساعِدَةَ حينَ نزَلَتِ الآيَةُ: «**هذا مِنهُم**»[95]، يَعني مِن الذينَ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّروا.

(التَّعريفُ والإعلام: 71-73)

• هذا المَسجِدُ [أَي: مَسجِدُ قُباءَ] أَوَّلُ مَسجِدٍ بُنِيَ في الإِسلامِ، وفي أَهلِهِ نَزَلَتْ:

---

(93) جاءَ في (تَمام المِنَّة): 65: "الجَمعُ بينَ الماءِ والحِجارةِ في الاستِنجاءِ لَم يَصِحَّ عنهُ صلّى اللهُ عليه وسلَّم، فأخشى أن يكونَ القولُ بالجمعِ من الغُلُوِّ في الدِّينِ لأَنَّ هَدْيَهُ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ الاكتِفاءُ بأَحَدِهِما... وأَمّا حَديثُ جمعِ أَهلِ قُباءَ بينَ الماءِ والحِجارةِ ونُزولِ قولِهِ تعالى فيهِم: ﴿فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾، فضَعيفُ الإسنادِ لا يُحتَجُّ بهِ، ضَعَّفَهُ النّوويُّ والحافِظُ وغيرُهُما. وأَصلُ الحَديثِ عندَ أَبي داوُدَ وغيرِهِ من حَديثِ أَبي هُرَيْرَةَ دونَ ذِكرِ الحِجارةِ".

(94) هذا لَفظُ التِّرمذيِّ في جامِعِهِ: ح3099، كِتاب التَّفسير، باب (ومِن سُورةِ التَّوبَة)، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. ورَوى مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3373، كِتاب الحَجّ، باب (بَيان أَنَّ المسجِدَ الذي أُسِّسَ عَلى التَّقوى هُوَ مَسجِدُ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بِالمدينَة) أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «هُوَ مَسْجِدُكُمْ هذا»، لِمَسجِدِ المدينَةِ.

(95) الذي رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح 3100، كِتاب التَّفسير، باب (ومِن سُورَةِ التَّوبَة)، هوَ أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «نَزَلَتْ هذهِ الآيَةُ في أَهلِ قُباء...»، والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. وثَبَتَ تَعيينُ عُوَيمِ بنِ ساعِدَةَ أَنَّهُ مِنهُم في رِوايَةٍ أَخرجَها الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ، وأَورَدَها السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المَنثور): 7/ 534، وزادَ نِسبَتَها إلى ابنِ سَعدٍ، وابنِ أَبي حاتِمٍ، وأَبي الشَّيخِ، وابنِ مردويه، عن عُوَيْمِ بنِ ساعِدَةَ.

﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾، فهُوَ عَلى هذا المَسجِدُ الذي أُسِّسَ عَلى التَّقوى، وإن كانَ قَد رَوى أبو سَعيدٍ الخُدْرِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ سُئلَ عَنِ المَسجِدِ الذي أُسِّسَ عَلى التَّقوى، فقالَ: «**هُوَ مَسْجِدي هذا**»[96]، وفي رِوايَةٍ أُخرى قالَ: «**وفي الآخَرِ خَيرٌ كَثيرٌ**»[97]. وقَد قالَ لِبَني عَمْرِو بنِ عَوفٍ حينَ نَزَلَتْ: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾ (التَّوبة: 108): «**ما الطُّهورُ الذي أثنى اللهُ بهِ عَلَيكُم؟**»، فذَكَروا لَهُ الاستِنجاءَ بالماءِ بَعدَ الاستِجمارِ بالحَجَرِ، فقالَ: «**هُوَ ذاكُم، فعَلَيكُمُوهُ**»[98]. ولَيسَ بَينَ الحَديثَيْنِ تَعَارُضٌ؛ كِلاهُما أُسِّسَ عَلَى التَّقوى، غَيرَ أَنَّ قَولَهُ سُبحانَهُ: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ يَقتَضي مَسجِدَ قُباءَ؛ لأَنَّ تَأسيسَهُ كانَ في أَوَّلِ يَوم مِن حُلُولِ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ دارَ معجزَتِهِ والبَلَدَ الذي هُوَ مُهاجَرُهُ[99].

وفي قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، وقَد عُلِمَ أَنَّهُ لَيسَ أَوَّلَ الأَيّامِ كُلِّها، ولا أَضافَهُ إلى شَيْءٍ في اللفظِ الظّاهِرِ [فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ أُضيفَ إلى شَيْءٍ مُضْمَرٍ]، فيهِ مِن الفِقهِ صِحَّةُ ما اتَّفَقَ عَلَيهِ الصَّحابَةُ مَعَ عُمَرَ حينَ شاوَرَهُم في التّاريخِ، فاتَّفَقَ رَأيُهُم أَن يَكُونَ التّاريخُ مِن عامِ الهِجرَةِ لأَنَّهُ الوَقتُ الذي عَزَّ فيهِ الإسلامُ، والذي أَمِرَ فيهِ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، وأَسَّسَ المَساجِدَ، وعَبَدَ اللهَ آمِنًا كما يُحِبُّ، فوافَقَ رَأيُهُم هذا ظاهِرَ التَّنزيلِ، وفَهِمْنا الآنَ بفِعلِهِم أَنَّ قولَهُ سُبحانَهُ: ﴿مِنْ أَوَّلِ

(96) سَبَقَ تَخريجُ هذا الحَديثِ قَريبًا.

(97) أخرَجَ هذهِ الرِّوايَةَ أحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح11178، وقالَ مُحَقِّقوهُ: 17/ 272: "إسنادُهُ صَحيحٌ".

(98) سَبَقَ تَخريجُ هذا الحَديثِ قَريبًا.

(99) قالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَةِ والنِّهايَةِ): 3/ 207: "لَمَّا حَلَّ الرِّكابُ النَّبَوِيُّ بِالمَدينَةِ كانَ أَوَّلُ نُزُولِهِ بِها في دارِ بَني عَمْرِو بنِ عَوفٍ، وهِيَ قُباءُ... فأقامَ بِها، أكثَرَ ما قيلَ، ثِنْتَيْنِ وعِشرينَ لَيلَةً، وقيلَ: ثَمانِيَ عَشْرَةَ لَيلَةً، وقيلَ: بِضْعَ عَشْرَةَ لَيلَةً. وقالَ موسى بنُ عُقْبَةَ: ثَلاثَ لَيالٍ. والأَشهَرُ ما ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ وغَيرُهُ أَنَّهُ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ أقامَ فيهِم بِقُباءَ مِن يَومِ الاثنَيْنِ إلى يَومِ الجُمُعَةِ. وقَد أَسَّسَ في هذِهِ المُدَّةِ المُختَلَفِ في مِقدارِها، عَلى ما ذَكَرناهُ، مَسجِدَ قُباءَ. وقَد ادَّعى السُّهَيْلِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أَسَّسَهُ في أَوَّلِ يَومٍ قَدِمَ إلى قُباءَ، وحَمَلَ عَلى ذلِكَ قَولَهُ تَعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، ورَدَّ قَولَ مَن أعرَبَها: مِن تَأسيسِ أَوَّلِ يَومٍ".

يَوۡمٍ﴾، أَنَّ ذلِكَ اليَومَ هو أَوَّلُ أَيّامِ التّاريخِ الذي يؤَرَّخُ بِهِ الآنَ[100]. فإن كانَ أَصحابُ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أَخَذوا هذا مِن الآيَةِ فهُوَ الظَّنُّ بِأَفهامِهِم؛ فهُم أَعلَمُ النّاسِ بِكِتابِ اللهِ وتَأويلِهِ، وأَفهَمُهُم بِما في القُرآنِ مِن إشاراتٍ وإفصاحٍ، وإن كانَ ذلِكَ مِنهُم عَن رَأيٍ واجتِهادٍ فقَد علِمَ ذلِكَ مِنهُم قَبلَ أَن يَكونوا وأَشارَ إلى صِحَّتِهِ قَبلَ أَن يفعَلَ؛ إذ لا يُعْقَلُ قَولُ القائلِ: فَعَلْتُهُ أَوَّلَ يَومٍ، إلّا بِإضافَةٍ إلى عامٍ مَعلُومٍ أو شَهرٍ مَعلُومٍ أَو تاريخٍ مَعلُومٍ، ولَيسَ ها هُنا إضافَةٌ في المَعنى إلّا إلى هذا التّاريخِ المَعلومِ لِعَدَمِ القَرائنِ الدّالَّةِ عَلى غَيرِهِ مِن قَرينَةِ لَفظٍ أَو قَرينَةِ حالٍ. فتَدَبَّرْهُ، ففيهِ مُعتَبَرٌ لِمَن اذَّكَّرَ، وعِلْمٌ لِمَن رَأَى بِعَينِ فُؤادِهِ واستَبصَرَ، والحَمدُ لِلّهِ.

ولَيسَ يُحتاجُ في قَولِهِ: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ إلى إضمارٍ كما قَرَّرَهُ بَعضُ النُّحاةِ: مِن تَأسيسِ أَوَّلِ يَوم، فِرارًا مِن دُخُولِ (مِن) عَلى الزَّمانِ، ولَو لُفِظَ بِالتَّأسيسِ لَكانَ مَعناهُ: مِن وَقتِ تَأسيسِ أَوَّلِ يَوم، فإضمارُهُ لِلتَّأسيسِ لا يُفيدُ شَيئًا. و(مِن) تَدخُلُ عَلى الزَّمانِ وغَيرِهِ، ففي التَّنزيلِ: ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ (الرُّوم: 4)، والقَبلُ والبَعدُ زَمانٌ، وفي الحَديثِ: **«ما مِنْ دابَّةٍ إلاّ وهِيَ مُصِيخَةٌ يَومَ الجُمُعَةِ مِن حِينِ تَطْلُعُ الشَّمْسُ إلى أَنْ تَغْرُبَ»**[101]، وفي شِعرِ النّابِغَةِ [في وَصفِ سُيوفٍ]:

---

(100) قالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 3/ 205: "جَعَلوا ابتِداءَ التّاريخِ الإسلامِيِّ مِن سَنَةِ الهِجرَةِ، وجَعَلوا أَوَّلَها مِن المُحَرَّم، في ما اشْتَهَرَ عَنهُم، وهذا هُوَ قَولُ جُمهُورِ الأَئمَّةِ. وحَكى السُّهَيْلِيُّ وغَيرُهُ عَن الإمامِ مالِكٍ أَنَّهُ قالَ: أَوَّلُ السَّنَةِ الإسلامِيَّةِ رَبيعٌ الأَوَّلُ؛ لأَنَّهُ الشَّهْرُ الذي هاجَرَ فيهِ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ. وقَد استَدَلَّ السُّهَيْلِيُّ عَلى ذلِكَ في مَوضِعٍ آخَرَ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾، أَي: مِن أَوَّلِ يَوم حُلُولِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ المَدينَةَ، وهُوَ أَوَّلُ يَوم مِن التّاريخِ، كما اتَّفَقَ الصَّحابَةُ عَلى أَوَّلِ سِني التّاريخِ عامَ الهِجرَةِ. ولا شَكَّ أَنَّ هذا الذي قالَهُ الإمامُ مالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ مُناسِبٌ، ولكِنَّ العَمَلَ عَلى خِلافِهِ؛ وذلِكَ لأَنَّ أَوَّلَ شُهُورِ العَرَبِ المُحَرَّمُ، فجَعَلوا السَّنَةَ الأُولى سَنَةَ الهِجرَةِ، وجَعَلوا أَوَّلَها المُحَرَّمَ كما هُوَ المَعروفُ؛ لِئَلا يَختَلِطَ النِّظامُ، واللهُ أَعلَمُ".

(101) جُزءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح1046، كِتاب الصَّلاة، باب (فَضل يَوم الجُمُعَةِ وليلةِ الجُمُعَة)، والنَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح1430، كِتاب الجُمُعَة، باب (ذِكر السّاعَةِ التي يُستَجابُ فيها الدُّعاءُ يَومَ الجُمُعَةِ)، والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانِيُّ.

تُـوُرِّثْـنَ مِـنْ أَزْمـانِ يَـومِ حَـلِيـمَـةٍ إلى اليَومِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجارِبِ[102]

وبَينَ (مِن) الدّاخِلَةِ عَلى الزَّمانِ وبَينَ (مُنذُ) فَرقٌ بَديعٌ قَد بَيَّنّاهُ فى شَرحِ آيةِ الوَصِيَّةِ[103]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 254-259)*

﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ (التَّوبة: 108)، يُراجَع: (التَّوبة: 97)

﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ (التَّوبة: 113)

• الصَّحيحُ مِن الأَثَرِ قَد أَثبَتَ لأَبي طالِبٍ الوَفاةَ عَلى الكُفرِ والشِّركِ، وأَثبَتَ نُزُولَ هذِهِ الآيَةِ فيهِ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾[104]... وقَد استَغفَرَ عَلَيهِ السَّلامُ يَومَ أُحُدٍ فقالَ: «**اللهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمي فَإِنَّهُم لا يَعْلَمُونَ**»[105]، وذلِكَ حينَ جَرَحَ المُشرِكُونَ وَجهَهُ وقَتَلُوا عَمَّهُ وكَثيرًا مِن أَصحابِهِ. ولا يَصِحُّ أَن تَكُونَ الآيَةُ نَزَلَتْ في عَمِّهِ ناسِخَةً لاستِغفارِهِ يَومَ أُحُدٍ؛ لأَنَّ وَفاةَ عَمِّهِ كانَتْ قَبلَ ذلِكَ بِمَكَّةَ، ولا يَنسَخُ المُتَقَدِّمُ المُتَأَخِّرَ.

وقَد أُجيبَ عَن هذَا السُّؤالِ بِأَجوِبَةٍ: أَنْ قيلَ: استِغفارُهُ لِقَومِهِ مَشرُوطٌ بِتَوبَتِهِم مِن الشِّركِ، كَأَنَّهُ أَرادَ الدُّعاءَ لَهُم بِالتَّوبَةِ حَتّى يُغفَرَ لَهُم. ويُقَوِّي هذا القَولَ

---

(102) البيتُ في (ديوان النّابغَةِ الذُّبيانيّ): 47، وقبلَهُ:

وَلا عَيْـبَ فـيـهِـم غَـيْـرَ أَنَّ سُـيُـوفَـهُـمْ بِـهِـنَّ فُـلُـولٌ مِـنْ قِـراعِ الـكَـتـائـبِ

والبيتُ مِن شَواهِدِ (مُغْني اللَّبيب): 1/ 608.

(103) يُنظَر: كِتابُ الفَرائض وشَرح آياتِ الوَصِيَّة: 46-47.

(104) رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح1360، كِتاب الجَنائز، باب (إذا قالَ المُشرِكُ عِندَ الموتِ: لا إلهَ إلّا الله)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح131، كِتاب الإيمان، باب (الدَّليل على صِحَّةِ إسلامِ مَن حَضَرَهُ الموتُ ما لَم يَشرَعْ في النَّزعِ، وهو الغَرغَرَةُ، ونَسخ جَوازِ الاستِغفارِ للمُشرِكِينَ، والدَّليل عَلى أَنَّ مَن ماتَ على الشِّركِ فهوَ في أَصحابِ الجَحيمِ، ولا يُنقِذُهُ مِن ذلكَ شَيءٌ مِن الوَسائلِ). ويُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 2/ 67-68.

(105) رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح3477، كِتاب أَحاديث الأَنبِياء، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4622، كِتاب الجِهاد، باب (غَزوَة أُحُد).

رِوايَةُ مَن رَوى: «اللهُمَّ اهْدِ قَوْمي فإنَّهُم لا يَعْلَمُونَ»[106]، وقَد ذَكَرَها ابنُ إسحاقَ، رَواها عَنهُ بَعضُ رُواةِ الكِتابِ بِهذا اللَفظِ. وقيلَ: مَغفِرَةٌ تَصرِفُ عنهُم عُقوبةَ الدُّنيا مِن المسخِ والخَسفِ ونحوِ ذلك. ووَجهٌ ثالِثٌ، وهُوَ أن تَكُونَ الآيَةُ تَأَخَّرَ نُزُولُها، فنَزَلَتْ بِالمَدينَةِ ناسِخَةً لِلاستِغفارِ لِلمُشرِكِينَ، فيَكُونُ سَبَبُ نُزُولِها مُتَقَدِّمًا، ونُزُولُها مُتَأَخِّرًا، لا سِيَّما وهِيَ في سُورَةِ (بَراءَة)، و(بَراءَة) مِن آخِرِ ما نَزَلَ، فتَكُونُ عَلى هذا ناسِخَةً لِلاستغفارَيْنِ جَميعًا. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 27-29)*

﴿وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ * يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ (التوبة: 118-119):

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾ (التَّوبة: 118) الآية. ومَعنى ﴿خُلِّفُواْ﴾ أُرجِئَ أَمرُهُم وأُخِّرَ حينَ نُهِيَ النّاسُ عن كَلامِهِم، فأَقاموا خَمسينَ يَومًا لا يُكَلِّمُهُم أَحَدٌ ولا زَوجاتُهُم، حَتّى ضاقَتْ عليهِم الأَرضُ بما رَحُبَتْ، ثُمَّ أَنزَلَ اللهُ تَعالى تَوبَتَهُم، وذلكَ لِتَخَلُّفِهِم عن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في غَزوَةِ تَبوكَ[107].

فإن قيلَ: كيفَ هذا والجِهادُ مِن فُروضِ الكِفايَةِ ولَيسَ بِفَرضِ عَيْنٍ، فكيفَ عُوقِبَ هؤُلاءِ، وكيفَ أَنزَلَ اللهُ بِالمُتَخَلِّفِينَ المُعَذِّرِينَ ما أَنزَلَ، نَحو قولِهِ:

---

(106) رَوى البَيهَقِيُّ في (الجامِعِ لِشُعَبِ الإيمان): ح1375، قالَ: "أَخبَرَنا أبو عَبدِ اللهِ الحافِظُ: حدَّثنا أَبو العَبّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ: حدَّثنا أَحمَدُ بنُ عَبدِ الجَبّارِ: حدَّثنا يُونُسُ بنُ بُكَيْرٍ عَن عُبَيْدِ اللهِ بنِ الوَليدِ عَن عَبدِ اللهِ بنِ عُبَيْدٍ، قالَ: لَمّا كُسِرَتْ رَباعِيَةُ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وشُجَّ في جَبْهَتِهِ فجَعَلَتِ الدِّماءُ تَسايَلُ عَلى وَجهِهِ، قيلَ: يا رَسولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ عَلَيهِم، فَقالَ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ تَعالى لَم يَبعَثْني طَعّانًا ولا لَعّانًا، ولكِنْ بَعَثَني داعِيَةً ورَحْمَةً، اللهُمَّ اهْدِ قَومي فإنَّهُم لا يَعْلَمُونَ». وقالَ البَيهقِيُّ عَقِبَهُ: "هذا مُرْسَلٌ". وقالَ مُحَقِّقُ الكِتابِ: 3/ 45: "إسنادُهُ ضَعيفٌ؛ أَحمَدُ بنُ عَبدِ الجَبّارِ، هوَ العطارديُّ، ضَعيفٌ؛ عُبَيْدُ اللهِ بنُ الوَليدِ الوَصّافِيُّ... ضَعيفٌ".

(107) خَبَرُ الثَّلاثَةِ رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح4418، كِتاب المَغازي، باب (حَديث كَعْبِ بنِ مالكٍ وقَول اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ...﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6947، كِتاب التَّوبَة، باب (حَديث تَوبَةِ كَعبِ بنِ مالكٍ وصاحِبَيْهِ).

﴿سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ الآيَة، إلى قَولِهِ: ﴿وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ (التّوبة: 95)؟

فالجَوابُ: أَنَّ الأَنصارَ خاصَّةً كانَ الجِهادُ عليهِم معَ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فَرضَ عَيْنٍ، ولِذلكَ قالوا يَومَ الخَندَقِ وهُم يَحفِرونَ:

نَحْنُ الذينَ بايَعُوا مُحَمَّدا عَلى الجِهادِ ما بَقِينا أَبَدا[108]

والثَّلاثَةُ الذينَ ذَكَرَهُم اللهُ تَعالى هُم كَعْبُ بنُ مالكٍ...، ومُرارَةُ بنُ الرَّبيعِ، ويُقالُ ابنُ رَبيعَةَ، العُمْريُّ...، وهِلالُ بنُ أُمَيَّةَ الواقِفِيُّ، شَهِدَ بَدرًا وهوَ الذي قَذَفَ امرأَتَهُ بِشَريكِ بنِ السَّحماءِ فنَزَلَتْ فيهِ آيَةُ اللِعانِ[109].

وقولُهُ تَعالى: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ (التّوبة: 119)، هُم المُهاجِرونَ مِن قُرَيْشٍ، لِقَولِهِ في الحَشْرِ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ (الحشر: 8). وقَد احتَجَّ بهذا الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عنهُ يَومَ السَّقيفَةِ على الأَنصارِ، وقالَ: نَحنُ الصّادِقونَ، وقد أَمَرَكُم اللهُ أَن تَكونوا مَعَنا، أَي: تابِعِينَ لَنا[110]. يُريدُ رَضِيَ اللهُ عنهُ أَنَّ حَرفَ (مَعَ) يُعطي أَنَّ ما دَخَلَتْ عليهِ مَتبوعٌ لا تابعٌ، فمَعْنى الكَلامِ إِذَن: كونوا تابِعِينَ لِلصّادِقِينَ، فبانَ بِهذا أَنَّ الخِلافَةَ في قُرَيْشٍ، ولَمّا استَحَقَّ الصّادِقونَ أَن تَكونَ الخِلافَةُ فيهِم استَحَقَّ الصِّدِّيقُ أَن تَكونَ الخِلافَةُ لَهُ ما دامَ حَيًّا إِذ كانَ صِدِّيقًا، فتَأَمَّلْهُ. *(التّعريفُ والإعلام: 73-74)*[111]

---

(108) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4099، و4100، كِتاب المَغازي، باب (غَزوَة الخَندَقِ وهيَ الأَحزاب)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4652، كِتاب الجِهاد والسِّيَر، باب (غَزوَة الأَحزابِ وهيَ الخَندَق).

(109) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4747، كِتاب التَّفسير، باب (﴿وَيَدْرَؤُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾).

(110) ذَكَرَهُ ابنُ الجَوزيِّ في (زاد المَسير): 3/ 349، وعزاهُ إلى أَبي سُلَيمانَ الدِّمشقيِّ. وقَد رَوى الخَطيبُ البَغداديُّ في (تاريخ مَدينَةِ السَّلام): 16/ 547، عن أَبي بَكرِ بن عَيّاشٍ، قالَ: "أَبو بَكرٍ الصِّدّيقُ خَليفَةُ رَسولِ الله صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في القرآنِ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى يَقولُ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾، فمَن سمّاهُ صادِقًا فلَيسَ يُكَذِّبُهُم، قالُوا: يا خَليفَةَ رَسولِ اللهِ".

(111) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 376.

• ذَكَرَ[112] الثَّلاثَةَ الذينَ خُلِّفُوا، ونَهْيَ النّاسِ عَن كَلامِهِم. وإنَّما اشتَدَّ غَضَبُهُ عَلى مَن تَخَلَّفَ عَنهُ ونَزَلَ فيهِم مِن الوَعيدِ ما نَزَلَ حَتّى تابَ اللهُ عَلى الثَّلاثَةِ مِنهُم،... ومَن تَخَلَّفَ مِنهُم يَومَ بَدْرٍ إنَّما تَخَلَّفَ لأَنَّهُم خَرَجُوا لأَخذِ عِيرٍ، ولَم يَظُنُّوا أَنْ سَيَكُونُ قِتالٌ، فكَذلِكَ كانَ تَخَلُّفُهُم عَن رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في هذِهِ الغَزاةِ كَبيرَةً لأَنَّها كالنَّكْثِ لِبَيعَتِهِم، كَذلِكَ قالَ ابنُ بَطّالٍ رَحِمَهُ اللهُ في هذِهِ المَسأَلَةِ[113]، ولا أَعرِفُ لَها وَجهًا غَيرَ الذي قالَ[114].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 369)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ (التوبة: **119**)، يُراجَع: **(آل عمران: 144)**

﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ﴾ **(التوبة: 120)**

• أَمّا (يَثْرِبُ) فاسْمُ رَجُلٍ نَزَلَ بِها أَوَّل مِن العَمالِيقِ فعُرِفَتْ بِاسْمِهِ[115]...، فلَمّا احتَلَّها رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ كَرِهَ لَها هذا الاسمَ، أَعني (يَثْرِب) لِما فيهِ مِن لَفظِ التَّثريبِ، وسَمّاها طَيْبَةَ والمَدينَةَ[116].

---

(112) أي: في (السِّيرَة النَّبويَّة): 4/ 238-245.

(113) يُنظر: (شَرحُ صَحيحِ البُخارِيّ) لابنِ بَطّال: 5/ 131.

(114) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 156: "في قِصَّةِ كَعْبٍ مِن الفَوائدِ... أَنَّ الإمامَ إذا استَنفَرَ الجَيشَ عُمُومًا لَزِمَهُم النَّفيرُ ولَحِقَ اللَومُ بِكُلِّ فَرد فَرْدٍ أَن لَو تَخَلَّفَ". ونَقَلَ كَلامَ السُّهَيْلِيِّ هُنا وما ذَكَرَهُ عن ابنِ بَطّالٍ وأَنَّهُ لَم يَعرِفْ لِلأَمرِ وَجهًا غيرَ الذي قالَ، ثُمَّ عَقَّبَ ابنُ حجرٍ بِقولِهِ: "قُلْتُ: وقَد ذَكَرْتُ وَجهًا غَيرَ الذي ذَكَرَهُ، ولَعَلَّهُ أَقعَدُ، ويُؤَيِّدُهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ﴾ (التَّوبة: 120) الآية، وعِندَ الشّافِعِيَّةِ وَجهٌ أَنَّ الجِهادَ كانَ فَرْضَ عَيْنٍ في زَمَنِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فعَلى هذا فيَتَوَجَّهُ العِتابُ عَلى مَن تَخَلَّفَ مُطْلَقًا".

(115) يُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 6/ 389.

(116) قَد جاءَ ما يَدُلُّ على كَراهَةِ تَسمِيَةِ المَدينَةِ (يَثرِب)، ففي صَحيحِ البُخارِيِّ: ح1871، كِتاب فَضائل المَدينَة، باب (فَضل المَدينَةِ وأَنَّها تَنفي النّاسَ)، وصَحيح مُسلم: ح3340، كِتاب الحجّ، باب (المَدينَة تَنفي شِرارَها): أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «أُمِرْتُ بِقَريَةٍ تَأْكُلُ القُرى، يَقولونَ: يَثرِب، وهيَ المَدينَةُ، تَنفي النّاسَ كما يَنفي الكيرُ خَبَثَ الحَديدِ». أَمّا

فإن قُلْتَ: وكَيفَ كَرِهَ اسمًا ذَكَرَها اللهُ في القُرآنِ بِهِ، وهُوَ المُقتَدي بِكِتابِ اللهِ، وأهلٌ ألّا يَعدِلَ عَن تَسمِيَةِ اللهِ؟

قُلْنا: إنَّ اللهَ سُبحانَهُ إنَّما ذَكَرَها بِهذا الاسمِ حاكِيًا عَنِ المُنافِقِينَ، إذ قالَت طائفَةٌ مِنهُم: ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ﴾ (الأحزاب: 13)، فنَبَّهَهُ بِما حَكى عَنهُم أنَّهُم قَد رَغِبُوا عَن اسمِ سَمّاها اللهُ بِهِ ورَسُولُهُ، وأَبَوْا إلّا ما كانُوا عَلَيهِ في جاهِلِيَّتِهِم، واللهُ سُبحانَهُ قَد سَمّاها (المَدِينَة)، فقالَ غَيرَ حاكٍ عَن أَحَدٍ: ﴿مَا كَانَ لِأَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ وَمَنۡ حَوۡلَهُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ﴾. وفي الخَبَرِ عَن كَعْبِ الأحبارِ قالَ: إنّا نَجِدُ في التَّوراةِ: يَقُولُ اللهُ لِلمَدينَةِ: يا طابَةُ يا طَيْبَةُ يا مِسْكِينَةُ، لا تَقبَلي الكُنُوزَ، أرفَعُ أجاجِيرَكِ[117] عَلى أجاجِيرِ القُرى[118]. وقَد رُوِيَ هذا الحَديثُ عن عَلِيِّ بنِ أبي طالِبٍ يَرفَعُهُ. ورُوِيَ أيضًا أنَّ لَها في التَّوراةِ أَحَدَ عَشَرَ اسمًا: المَدينَةُ، وطابَةُ، وطَيْبَةُ، والمِسكينَةُ، والجابِرَةُ، والمُحِبَّةُ، والمَحبُوبَةُ، والقاصِمَةُ، والمَجبُورَةُ، والعَذراءُ، والمَرحُومَةُ[119]. ورُوِيَ في مَعنى

تَسمِيَةُ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إيّاها (طَيْبَة) فقد جاءَتْ في حَديثٍ رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3343، كِتاب الحجّ، باب (المَدينَة تَنفي شِرارَها)، عن زَيدِ بنِ ثابتٍ عن النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «إنَّها طَيْبَةُ، يَعني المَدينَةَ، وإنَّها تَنفي الخَبَثَ كما تَنفي النّارُ خَبَثَ الفِضَّةِ». ورَوى مُسلِمٌ أيضًا في صَحيحِهِ: ح3344، أنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «إنَّ اللهَ تَعالى سَمّى المَدينَةَ طابَةَ». ورَوى الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير) عن جابِرِ بنِ سَمُرَةَ أنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «إنَّ اللهَ أمَرَني أن أُسَمِّيَ المَدينَةَ طَيْبَةَ»، والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صَحيح الجامِعِ الصَّغير): ح1723.

(117) الأجاجيرُ: السُّطوحُ. يُنظَر: تاريخُ المَدينَةِ المُنَوَّرَة: 1/ 163.

(118) رَواهُ عُمَرُ بنُ شبّةَ في (تاريخ المَدينَةِ المُنَوَّرَة): 1/ 163، عن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى عن عَبدِ العَزيزِ ابنِ مُحَمَّدٍ الدَّراوَردِيِّ عن أبي سُهَيْلِ بنِ مالِكٍ عن أبيهِ عن كَعبِ الأحبارِ بهِ. وقالَ مُحَقِّقُ كِتابِ (تاريخ المَدينَةِ المُنَوَّرَة) لابنِ النَّجّار: 52: "هذا إسنادٌ على شَرطِ مُسلِمٍ، لكِنْ في الدَّراوَردِيِّ كَلامٌ، يَنحَطُّ حَديثُهُ عن دَرَجَةِ الصَّحيحِ إلى الحَسَنِ". ورَواهُ أيضًا ابنُ النَّجّارِ في (تاريخ المَدينَةِ المُنَوَّرَة): 52، إذ قالَ: "قالَ ابنُ زَبالَةَ: عن عَبدِ العَزيزِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُوسى ابنِ عقبَةَ عن عَطاءِ بنِ مَروانَ عن أبيهِ عن كَعْبٍ". وقالَ مُحَقِّقُ الكِتابِ عنهُ: "إسنادُهُ ضَعيفٌ جِدًّا، وعِلَّتُهُ ابنُ زَبالَةَ، وهو مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ؛ فإنَّهُ مَتروكُ الحَديثِ".

(119) رَواهُ ابنُ النَّجّارِ في (تاريخ المَدينَةِ المُنَوَّرَة): 51، قالَ: "أنبَأنا ذاكِرُ بنُ كامِلٍ قالَ: كَتَبَ إليَّ أبو عَلِيٍّ الحَدّادُ أنَّ أبا نُعَيْمٍ الحافِظَ أخبَرَهُ إجازَةً عن أبي مُحَمَّدٍ الخلدِيِّ قالَ: أنبَأنا

قولِهِ: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ (الإسراء: 80) أنَّها المدينةُ، وأنَّ ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ (الإسراء: 80) مَكَّةُ، و﴿سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا﴾ (الإسراء: 80) الأنصارُ[120].

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 291-293)

﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ (التوبة: 122)

• (التَّحَنُّثُ): التَّبَرُّرُ، (تَفَعُّلٌ) مِن (البِرّ)، و(تَفَعَّلَ) يَقتَضي الدُّخولَ في الفِعلِ، وهُوَ الأكثَرُ فيها، مِثل (تَفَقَّهَ)، و(تَعَبَّدَ)، و(تَنَسَّكَ).

وقَد جاءَتْ ألفاظٌ يَسيرَةٌ تُعطي الخُرُوجَ عَن الشَّيْءِ واطِّراحَهُ، كـ(التَّأَثُّم)، و(التَّحَرُّج)، و(التَّحَنُّث)، بالثّاءِ المُثَلَّثَةِ، لأَنَّهُ مِن (الحِنْث)، وهُوَ الحِمْلُ الثَّقيلُ، وكذلكَ (التَّقَذُّرُ) إنَّما هُوَ تَباعُدٌ عَن القَذَرِ[121].

وأمّا (التَّحَنُّفُ)، بالفاءِ، فهُوَ مِن بابِ (التَّبَرُّر)؛ لأَنَّهُ مِن الحَنيفِيَّةِ دِينِ إبراهيمَ، وإن كانَتِ الفاءُ مُبْدَلَةً مِن الثّاءِ، فهُوَ مِن بابِ (التَّقَذُّر) و(التَّأَثُّم)، وهُوَ قَولُ ابنِ هِشامٍ، واحتَجَّ بِـ(جَدَف) و(جَدَث)، وأنشَدَ قَولَ رُؤْبَةَ:

لَوْ كانَ أَحْجارِي مَعَ الأَجْدافِ[122]

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 390-391)

مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ المخزوميُّ قالَ: حَدَّثَنا الزُّبَيْرُ بنُ بكّارٍ قالَ: حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ ابنِ زَبالَةَ عن إبراهيمَ بنِ يَحيَى قالَ:..."، وذكَرَ الأثَرَ. وقالَ مُحَقِّقُ الكِتابِ: 51-52: "إسنادُهُ ضَعيفٌ جِدًّا؛ فإنَّ فيهِ محمَّدَ بنَ الحَسَنِ بنِ زَبالَةَ، وهو مَتروكُ الحَديثِ، وكَذَّبَهُ أبو داوُدَ، وقالَ ابنُ مَعينٍ: لَيسَ بِثِقَةٍ. وقائلُهُ إبراهيمُ بنُ أَبي يَحيى مَتروكٌ أيضًا... وقد رُوِيَ هذا الخَبَرُ مَرفوعًا مُرسَلًا، وهوَ مَوضوعٌ".

(120) قالَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المَنثور): 9/ 428: "أخرَجَ الزُّبَيرُ بنُ بَكّارٍ في (أخبار المَدِينَة) عَن زيدِ بنِ أَسلَمَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ في الآيَةِ، قالَ: جَعَلَ اللهُ ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ المَدِينَةَ، و﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ مَكَّةَ، و﴿سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا﴾ الأنصارَ".

(121) يُنظَر: (شَرحُ شافِيَةِ ابنِ الحاجِب) لِرُكنِ الدِّينِ الإستراباذِيّ: 1/ 260.

(122) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبوِيَّةُ: 1/ 299. والرَّجَزُ في ديوانِ رُؤْبَةَ: 100، على النَّحوِ الآتي:

لَوْ كانَ أَحْجارٌ مَعَ الأَجْدافِ

تَفْسيرُ سُورَةِ يُونُس

﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ (يونس: 2)

• فيهِ [أي: في شِعْرِ وَرَقَةَ بنِ نَوفَلٍ]:

حَـديـثُـك أَنْ أَرى مِـنْـهُ خُـرُوجـا[1]

قَولُهُ: مِنهُ: الهاءُ راجِعَةٌ عَلى (الحَديث)، وحَرفُ الجَرِّ مُتَعَلِّقٌ بـ(الخُرُوج)، وإِن كَرِهَ النَّحْوِيُّونَ ذلِكَ؛ لأَنَّ ما كانَ مِن صِلَةِ المَصدَرِ عِندَهُم فلا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ؛ لأَنَّ المَصدَرَ مُقَدَّرٌ بـ(أَن) والفِعلِ، فما يَعمَلُ فيهِ هُوَ مِن صِلَةِ (أَنْ)، فلا يَتَقَدَّمُ[2].

فَمَن أَطلَقَ القَولَ في هذا الأَصلِ ولَم يُخَصِّصْ مَصدَرًا مِن مَصدَرٍ فَقَد أَخطَأَ المَفصِلَ وتاهَ في تُضُلِّلٍ؛ ففي التَّنزيلِ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾، ومَعناهُ: أَكانَ عَجَبًا لِلنّاسِ أَن أَوحَيْنا؟ ولا بُدَّ لِلّامِ ها هُنا أَن تَتَعَلَّقَ بـ(عَجَب)؛ لأَنَّها لَيسَتْ في مَوضِعِ صِفَةٍ ولا مَوضِعِ حالٍ، لِعَدِمِ العامِلِ فيها. وفيهِ أَيضًا: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ (الكهف: 108)، ﴿وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ (الكهف: 53)، وفيهِ أَيضًا: ﴿لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾ (الكهف: 18)، وتَقُولُ: لي فيكَ رَغبةٌ،

---

(1) يُشيرُ السُّهَيلِيُّ إلى البيتِ الذي يُقالُ إنَّ وَرَقَةَ بنَ نَوفَلٍ قالَهُ في قَصيدَةٍ لهُ بَعدَ أَن أَخبَرَتْهُ خَديجَةُ رَضِيَ اللهُ عنها بِما ذَكَرَ لَها غُلامُها مَيسَرَةُ مِن قَولِ الرّاهِبِ في النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ وما كانَ يَرى منهُ إذ كانَ المَلَكانِ يُظِلّانِهِ. والبيتُ كامِلًا هوَ:

بِبَطْنِ المَكَّتَيْنِ عَلى رَجائي حَديثُك أَن أَرى مِنهُ خُرُوجا

يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة: 1/ 247-248. وحَديثُ إخبارِ خَديجَةَ وَرَقَةَ بِما أَخبَرَتْهُ بِهِ وما أَجابَها بِهِ، قالَ عنهُ مُحَقِّقا السِّيرَة: "لَم يُصَرِّح ابنُ إسحاقَ بِالسَّماعِ. ورَواهُ الطَّبَرانِيُّ في (الأوسَط)، وإسنادُهُ حَسَنٌ".

(2) في (المُساعِد على تَسهيلِ الفَوائد): 2/ 232-233: "لأَنَّ المَصدَرَ هُنا مُقَدَّرٌ بِحرفٍ مَصدَرِيٍّ والفِعلِ، والحَرفُ المَصدَرِيُّ مَوصولٌ...، والفِعلُ صِلَتُهُ، فكَما لا يَتَقَدَّمُ مَعمولُ الصِّلَةِ على المَوصولِ، لا يَتَقَدَّمُ المَعمولُ على المَصدَرِ؛ لِتَضمُّنِهِ المَوصولَ والصِّلَةَ".

وما لي عَنكَ مُعَوَّلٌ، فيَحْسُنُ كُلُّ هذا بِلا خِلافٍ. وقد أجازَ ابنُ السَّرّاجِ أبو بَكرٍ ومُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ المُبَرِّدُ أيضًا في (ضَرْبًا زَيدًا)، إذا أَرَدتَّ الأَمرَ، أن تُقَدِّمَ المَفعُولَ المَنصُوبَ بِالمَصدَرِ، وقالَ: لأنَّ (ضَرْبًا) ها هُنا في مَعنى (اضْرِبْ)[3]. فقَد خَصَّصَ لَكَ (ضَرْبًا) مِن المَصادِرِ بِجَوازِ تَقديمِ مَعمُولِها عَلَيها. فإن كانَ المَصدَرُ غَيرَ أَمرٍ وكانَ نَكِرَةً لَم يَتَقَدَّم المَفعُولُ خاصَّةً عَلَيهِ، بِخِلافِ المَجرُورِ والظَّرفِ، فالواجِبُ إذَن رَبطُ هذا البابِ وتَفصيلُهُ.

فنَقُولُ: كُلُّ مَصدَرٍ نَكِرَةٍ غَيرِ مُضافٍ إلى ما بَعدَهُ يَجُوزُ تَقديمُ مَعمولاهُ عَلَيهِ إلّا المَفعُولَ، لأَنَّ المَصدَرَ النَّكِرَةَ لا يَتَقَدَّرُ بِـ(أن) والفِعلِ؛ لأَنَّكَ إن قَدَّرْتَهُ بِـ(أن) والفِعلِ بَقِيَ الفِعلُ بِلا فاعِلٍ، وما كانَ مُضافًا إلى ما بَعدَهُ فالمُضافُ إلَيهِ فاعِلٌ في المَعنى أَو مَفعُولٌ، فلِذلِكَ يَصيرُ المَصدَرُ مُقَدَّرًا بِـ(أن) والفِعلِ، فقِفْ عَلى هذا الأَصلِ. فمِنهُ حَسُنَ قَولُ وَرَقَةَ: أن أرى مِنهُ خُرُوجًا، أي: أَرى خُرُوجًا مِنهُ. وكذلِكَ لَو ذَكَرَ (الدُّخُول) فقالَ: أَرى فيهِ دُخُولًا، يُريدُ: دُخُولًا فيهِ، لَكانَ حَسَنًا. وتَقُولُ: اللهُمَّ اجعَلْ مِن أَمرِنا فَرَجًا ومَخرَجًا، فـ(مِن أَمرِنا) مُتَعَلِّقٌ بِما بَعدَهُ، وهُوَ مَصدَرٌ، ولا خَفاءَ في حُسنِ هذا التَّقديمِ، لِما ذَكَرْناهُ[4].

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 256-258)

---

(3) يُنظَر: المُقتَضَب: 1/ 151-154، و3/ 226، والأُصولُ في النَّحو: 1/ 167، وعِبارَةُ الأَخيرِ هيَ: "تَقولُ: ضَرَبْتُكَ ضَربًا عمرٌو خالدًا، ومَعناهُ: ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ عمرٍو خالدًا. فإذا قُلْتَ: ضَرَبْتُكَ زيدٌ خالدًا، فلا تُقَدِّمُ (خالدًا) قَبلَ (الضَّرب) لأَنَّهُ في صِلَتِهِ. قالَ أبو بَكْرٍ: ولَيسَ هذا مِثلَ قَولِكَ: ضَربًا زَيدًا، وأَنتَ تأمُرُهُ؛ لأنَّ ذاكَ قَد قامَ مقامَ الفِعلِ، فيَجوزُ أن يُقَدَّمَ المفعولُ، فتَقول: زيدًا ضَرْبًا".

(4) تَعَقَّبَ البلنسِيُّ ما اختارَهُ السُّهَيلِيُّ هُنا، فقالَ في (تَفسير مُبهَماتِ القُرآن): 2/ 7-8: "اختُلِفَ في ما يتعلَّقُ بِـ﴿لِلنَّاسِ﴾ على أَربَعَةِ أَقوالٍ؛ فذهَبَ الشَّيخُ أبو زَيدٍ في كِتابِ (الرَّوض) إلى أَنَّهُ مُتَعلِّقٌ بِـ﴿عَجَبًا﴾ لِكَونِهِ عندَهُ غيرَ موصولٍ، قالَ: لأَنَّ النَّكرةَ لا تَتَقَدَّرُ بِـ(أن) والفِعلِ، لأَنَّكَ إن فَعَلْتَ بَقِيَ الفِعلُ بِلا فاعِلٍ، وما كانَ مُضافًا إلى ما بَعدَهُ فالمُضافُ إليهِ فاعِلٌ في المَعنى، أَو مَفعولٌ، فيتمكَّنُ تَقديرُهُ بِـ(أن) والفِعلِ. والصَّحيحُ ما عليهِ الجُمهورُ مِن أَنَّهُ مَوصولٌ. والجَوابُ عَمّا احتَجَّ بِهِ أن يُقالَ: حَذفُ الفاعِلِ معَ المَصدَرِ إنَّما جازَ لأَنَّهُ يَطلُبُهُ مِن جِهَةِ المَعنى فقَط لا مِن جِهَةِ البِنيَةِ، فأَشبَهَ المَفعولَ، فجازَ حَذفُهُ. فإذا قَدَّرْتَهُ بِـ(أن) والفِعلِ عادَ الفاعِلُ لِزَوالِ مُجَوِّزِ الحَذفِ. وذَهَبَت طائفَةٌ، منهُم الشَّيخُ أبو زَيدٍ أيضًا في شَرحِهِ لِلجُمَلِ، أَنَّهُ

﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ (يونس: 5)، يُراجَع: (البقرة: 17)

﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (يونس: 10)، يُراجَع: (الصَّف: 6)

﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ (يونس: 11)

• فحَسُنَ الحَذفُ استِثقالًا لِتَكرارِ اللَفظِ، كما حَسُنَ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ (البقرة: 177)، و﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ (البقرة: 197)، لِما في تَكرارِ الكَلِمَةِ مَرَّتَيْنِ مِن الثِّقَلِ عَلى اللِسانِ[5].

وأَغرَبُ مِن هذا قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ﴾، أَي: لَو عَجَّلَهُ لَهُم إذا استَعجَلُوا بِهِ استِعجالًا مِثلَ استِعجالِهِم بِالخَيرِ[6]، فحَسُنَ هذا الكَلامُ لِما في الكَلامِ مِن ثِقَلِ التَّكرارِ. وإذا حَذَفُوا حَرفًا

مُتعلِّقٌ بـ﴿كَانَ﴾. وذَهَبَ ابنُ أَبي الرَّبيعِ إلى أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿عَجَبًا﴾ على أَنَّهُ بِمَعنى (مُعْجِب)، لا على أَنَّهُ مَصدَرٌ. وذَهَبَ الأُستاذُ أبو إسحاقَ الغافِقِيُّ إلى أَنَّهُ مُتعلِّقٌ بِاسْمِ فاعِلٍ حالٍ، مِن بابِ تقدُّمِ نَعتِ النَّكرَةِ عليها. ونُقِدَ بِأَنَّهُ فَرَّ مِن عَمَلِ (كانَ) في المَجرورِ، فوَقَعَ في ما هوَ أَشَدُّ، وهو عَمَلُها في الحالِ. فأَجابَ بِأَن قالَ: عَمِلَتْ فيهِ مُتَقَدِّمًا كما تعمَلُ فيهِ بِحُكمِ التَّبَعيَّةِ لَو كانَ مُتأَخِّرًا، تَنبيهًا على أَنَّهُ مُقَدَّمٌ مِن تأخيرِهِ. سَمِعْتُ هذا مُشافَهَةً مِن شَيخي الأُستاذِ أَبي عبدِ اللهِ الخولانِيِّ رَضِيَ اللهُ عنهُ". وقالَ السَّمينُ الحلبيُّ في (الدُّرّ المَصون): 6/ 144: "قولُهُ تَعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾: الهَمزَةُ لِلإنكارِ، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ اسمُها، و﴿عَجَبًا﴾ خَبَرُها، و﴿لِلنَّاسِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ على أَنَّهُ حالٌ مِن ﴿عَجَبًا﴾ لأَنَّهُ في الأَصلِ صِفَةٌ لَهُ، أَو مُتَعَلِّقٌ بـ﴿عَجَبًا﴾، ولا يَضُرُّ كَونُهُ مَصدَرًا لأَنَّهُ يُتَّسَعُ في الظَّرفِ وعَديلِهِ ما لا يُتَّسَعُ في غَيرِهِما. وقيلَ: لأَنَّ ﴿عَجَبًا﴾ مَصدَرٌ واقِعٌ مَوقِعَ اسمِ الفاعِلِ أو اسمِ المفعولِ، ومَتى كانَ كذلكَ جازَ تَقديمُ مَعمولِهِ. وقيلَ: هو مُتَعَلِّقٌ بـ﴿كَانَ﴾ النّاقِصَةِ، وهذا على رَأيِ مَن يُجيزُ فيها ذلك. وهذا مُرَتَّبٌ على الخِلافِ في دَلالَةِ (كانَ) النّاقِصَةِ على الحَدَثِ؛ فإن قُلْنا: إنَّها تَدُلُّ على ذلك فيَجوزُ، وإلّا فلا. وقيلَ: هو مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ على التَّبيينِ، والتَّقديرُ في الآيَةِ: أَكانَ إيحاؤُنا إلى رَجُلٍ منهُم عَجَبًا لَهُم؟ و﴿مِّنْهُمْ﴾ صِفَةٌ لـ﴿رَجُلٍ﴾".

(5) ذلكَ بِأَنَّ المُؤَلِّفينَ في التَّفسيرِ المُهتَمِّينَ بالإعرابِ قَدَّروا في الآيَتَيْنِ مُضافًا مَحذوفًا، فتَقديرُ الآيَةِ الأُولى عِندَهُم: لكِنَّ البِرَّ بِرُّ مَن آمَنَ، وتَقديرُ الآيَةِ الثّانيَةِ: الحَجُّ حَجُّ أَشهُرٍ مَعلوماتٍ. يُنظَر: الكَشّاف: 1/ 362، والدُّرُّ المَصون: 2/ 322.

(6) ما ذَكَرَهُ السُّهَيلِيُّ هُنا هوَ تَوجيهُ مَكِّيِّ بنِ أَبي طالِبٍ القَيسِيِّ لِلآيَةِ، فقد ذهَبَ في كِتابِهِ (مُشْكِل إعرابِ القُرآن): 324، إلى أَنَّ ﴿ٱسْتِعْجَالَهُم﴾ مَصدَرٌ، والتَّقديرُ: استِعجالًا مِثلَ استِعجالِهِم،

واحِدًا لهذِهِ العِلَّةِ. . . فأَحرى أن يَحذِفُوا كَلِمَةً مِن حُرُوفٍ، فهذا أَصلٌ مُطَّرِدٌ.
(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 301)

﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (يونس: 24)

• قَد نَزَلَ: **«لَوْ أَنَّ لابنِ آدَمَ وادِيَيْنِ مِن ذَهَبٍ لابتَغى لَهُما ثالِثًا، وَلا يَمْلأُ جَوْفَ ابنِ آدَمَ إلاّ التُّرابُ، ويَتُوبُ اللهُ عَلى مَنْ تابَ»**[7]، ويُروى: **«لا يَمْلأُ عَيْني ابنِ آدَمَ»**[8]،

ثُمَّ أُقيمَتِ الصِّفَةُ، وهيَ (مِثْل)، مقامَ المَوصوفِ، وهوَ (الاستِعجالُ)، فأَصبَحَ الكَلامُ: ولَو يُعَجِّلُ اللهُ مِثْلَ استِعجالِهِم، ثُمَّ أُقيمَ المُضافُ إليهِ، وهوَ (استِعجالهم)، مقامَ المُضافِ، وهوَ (مِثْل). ويُنظَر: الدُّرُّ المَصون: 6/ 157. وذَهَبَ الزَّمَخشَرِيُّ في (الكَشّاف): 3/ 118، إلى أَنَّ أَصلَ الكَلامِ: ولَو يُعَجِّلُ اللهُ لِلنّاسِ الشَّرَّ تَعجيلَهُ لَهُم الخَيرَ، فوَضَعَ (استِعجالَهُم بِالخَيرِ) مَوضِعَ (تَعجيلَهُ لَهُم الخَيرَ) إشعارًا بِسُرعَةِ إجابَتِهِ لَهُم وإسعافِهِ بِطلَبِهِم، كأَنَّ استِعجالَهُم بِالخيرِ تَعجيلٌ لَهُم. وفي تَوجيهِ الآيَةِ أَقوالٌ أُخرى استَوفاها السَّمينُ الحلبيُّ في (الدُّرّ المَصون): 6/ 157-159، فَلْتُراجَعْ ثَمَّةَ. وقَد أَبدَعَ مِن المُحدَثِينَ الدُّكتور محمَّد عبد الله دراز في تجليَةِ المناحي البيانيَّةِ وإظهارِ المَلاحِظِ البَلاغيَّةِ في الآيَةِ، إذ وجَّهَها بِقَولِهِ في كتابِهِ (النَّبَأُ العَظيم): 138: "أَرادَ القُرآنُ أَن يَقولَ في جَوابِ هذا الاستِعجالِ: لَو كانَتْ سُنَّةُ اللهِ قَد مَضَتْ بِأَن يُعَجِّلَ للنّاسِ الشَّرَّ إذا استَعجَلوهُ كتَعجيلِهِ لَهُم الخَيرَ إذا استَعجَلوهُ، لَعَجَّلَهُ لهؤُلاءِ، ولكِنَّهُ قد جَرَتْ سُنَّتُهُ التي لا تَتَبَدَّلُ بِأَن يُمْهِلَ الظّالمينَ ويُؤَخِّرَ حِسابَهُم إلى أَجَلٍ مُسَمًّى. وعلى وَفقِ هذا النِّظامِ المسنونِ سيترُكُ هؤلاءِ وشَأنَهُم حَتّى يَجيءَ وَقتُهُم". ثُمَّ بَيَّنَ الدُّكتور دراز طريقةَ الحَذفِ في القُرآنِ، فقالَ: 139: "لَمّا حَذَفَ طَرَفَيْنِ من الأَطرافِ الأَربَعَةِ لَم يَحذِفْهُما من جِنسٍ واحِدٍ، بل أَبقى من كُلِّ زَوجَيْنِ واحِدًا هو نَظيرُ ما حَذَفَهُ مِن صاحِبِهِ، لِيُنَبِّهَ بِالمذكورِ على المحذوفِ، فكانَتْ كلمَةُ (التَّعجيل) مُنَبِّهَةً على نَظيرَتِها في المشَبَّهِ بِهِ، وكلمَةُ (الاستِعجال) مُنَبِّهَةً على مُقابِلَتِها في المشَبَّهِ".

(7) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6438، كِتاب الرِّقاق، باب (ما يُتَّقى مِن فِتنَةِ المال)، عن عَبّاسِ بنِ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابنَ الزُّبَيْرِ، عَلى المِنبَرِ بِمَكَّةَ في خُطْبَتِهِ، يَقولُ: يا أَيُّها النّاسُ، إنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ كانَ يَقولُ: «لَو أَنَّ ابنَ آدَمَ أُعْطِيَ وادِيًا مَلآنَ مِن ذَهَبٍ أَحَبَّ إلَيهِ ثانِيًا، ولَو أُعْطِيَ ثانِيًا أَحَبَّ إلَيهِ ثالِثًا، ولا يَسُدُّ جَوْفَ ابنِ آدَمَ إلّا التُّرابُ، ويَتوبُ اللهُ عَلى مَن تابَ». ويُلحَظُ أَنَّ الكَلامَ مَنسوبٌ هُنا إلى النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، وفي آثارٍ أُخرى إلى اللهِ تَبارَكَ وتَعالى، فلِذلكَ عَدَّهُ بَعضُهُم مِن قَولِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَمَ، وبَعضُهُم مِن الأَحاديثِ القُدسِيَّةِ، وبَعضُهُم مِن الآياتِ المنسوخَةِ التِّلاوَةِ. يُنظَر: فَتحُ الباري: 11/ 310-311.

(8) في صَحيحِ البُخارِيِّ: ح6437، كِتاب الرِّقاق، باب (ما يُتَّقى مِن فِتنَةِ المال): «ولا يَمْلأُ عَيْنَ ابنِ آدَمَ إلّا التُّرابُ...».

و: «**فَمَ ابنِ آدَمَ**»[9]، كُلُّ ذلِكَ في الصَّحيحِ. وكذلِكَ رُوِيَ: «**وادِيًا مِن مالٍ**»[10] أيضًا، فهذا خَبَرٌ حَقٌّ، والخَبَرُ لا يُنسَخُ، ولكِن نُسِخَ مِنهُ أَحكامُ التِّلاوَةِ لَهُ.

وكانَتْ هذهِ الآيةُ، أعني قولَهُ: «**لَوْ أَنَّ لابنِ آدَمَ**»، في سُورَةِ (يونس) بَعدَ قَولِهِ: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، كذلِكَ قالَ ابنُ سَلّامٍ[11]. *(الرَّوض الأُنُف: 6/207-208)*

﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾
(يونس: 31):

• لَيسَ (الأَرضُ) في الأَصل كالأَسماءِ الأَجناسِ مثل (صَخْر) و(كَلْب)، ولكِنَّها لَفظَةٌ جارِيَةٌ مجرى المصدَرِ، فهي بمنزِلَةِ (السَّفْل) و(التَّحْت)، وبمنزِلَةِ ما هو في مُقابَلَتِها كـ(الفَوْق) و(العُلْو)، ولكِنَّها وُصِفَ بها هذهِ الأَرضُ المحسوسَةُ، فجَرَتْ مجرى قَولِهِم: امرَأَةٌ ضَيْفٌ وزَوْرٌ، يَدُلُّكَ على ذلك قَولُ الرّاجِزِ:

وَلَـمْ يُـقَـلِّـبْ أَرْضَـهـا الـبَـيْـطـارُ[12]

يَعني قَوائمَ الفَرَسِ، فأَفرَدَ اللَفظَ، وإن كانَ يُريدُ ما هو جَمعٌ في المعنى. فإذا كانَتْ بهذهِ المنزِلَةِ فلا مَعنى لِجَمعِها، كما لا يُجْمَعُ (الفَوْق) و(التَّحْت)، و(العُلْو) و(السَّفْل).

---

(9) في صَحيحِ البُخارِيِّ: ح6439، كِتاب الرِّقاق، باب (ما يُتَّقى مِن فِتنَةِ المال)، وصَحيحِ مُسلِم: ح2414، كِتاب الزَّكاة، باب (لَو أَنَّ لابنِ آدَمَ وادِيَيْنِ لابتَغى ثالِثًا): «ولَن يَملأَ فاهُ إلّا التُّرابُ...».

(10) رَوى نَحوَهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح6437، كِتاب الرِّقاق، باب (ما يُتَّقى مِن فِتنَةِ المال)، ومُسلِمٌ في صَحيحِه: ح2415، كِتاب الزَّكاة، باب (لَو أَنَّ لابنِ آدَمَ وادِيَيْنِ لابتَغى ثالِثًا).

(11) لَم أَجِدْهُ في كُتُبِ التَّفسيرِ التي نَقَلَتْ عن يَحيى بنِ سَلّام.

(12) الشِّعْرُ لِحُمَيْدٍ الأَرْقَطِ، وهوَ مِن شَواهِدِ (إصلاح المَنطِق) لابنِ السِّكِّيتِ، وفيهِ: 73: "قالَ حُمَيْدٌ يَصِفُ فَرَسًا:

وَلَـمْ يُـقَـلِّـبْ أَرْضَـهـا الـبَـيْـطـارُ   وَلا لِـحَـبْـلَـيْـهِ بِـهـا حَـبـارُ

الحَبارُ: الأَثَرُ، يَعني أَنَّهُ لَم يُقَلِّبْ قَوائمَها لِعِلَّةٍ كانَتْ بِها".

فإن قَصَدَ المخبِرُ إلى جُزءٍ من هذهِ الأَرضِ الموطوءَةِ وعَيَّنَ قِطعَةً مَحدودَةً منها خَرَجَتْ عن مَعنى السَّفْلِ الذي هو في مقابلَةِ العُلْوِ، حَيثُ عَيَّن جُزءًا مَحسوسًا مِنها، فجازَ على هذا أَن يُثَنّى إذا ضَمَمْتَ إليه جُزءًا آخَرَ، فتقولَ: رأَيْتُ أَرْضَيْنِ، أَو: هُما أَرضانِ. ولا يُقالُ لِلواحدةِ: أَرْضَةٌ، بتاءِ التَّأْنيثِ، كما تقولُ في القِطعَةِ من الجِنسِ نحو (تَمْرَة) و(بُرَّة)، مِن (تَمْر) و(بُرّ)؛ لأَنَّ (الأَرض) ليسَ بِاسْمِ جِنسٍ كما تَقَدَّمَ. ولا يُقالُ أيضًا: أَرْضَةٌ، مِن حيثُ قُلْتَ: ضَرْبَةٌ، وشَتْمَةٌ؛ لأَنَّها في الأَصلِ تجري مجرى (السَّفْل) و(التَّحْت)، ولا يُتَصَوَّرُ في العُقولِ أَن يُقالَ: تَحْتَةٌ، ولا سَفْلَةٌ، كما تُصُوِّرَ ذلك في بَعضِ المصادرِ. . . فسَماءُ كُلِّ شيءٍ أَعلاهُ، وأَرضُهُ أَسفَلُهُ؛ أَلا تَرى كيفَ وَرَدَتْ مَجموعَةً في نَحوِ قولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**طُوِّقَهُ يَوْمَ القِيامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ**»[13]، لَمّا اعتَمَدَ الكلامُ على ذَواتِ الأَرَضِينَ وأَنفُسِها على التَّفصيلِ والتَّعيينِ لآحادِها والتَّعيينِ لِذَواتِها دونَ الوَصفِ لَها بِذَمٍّ أَو سَفْلٍ في مُقابَلَةِ عُلْوٍ، فتَأَمَّلْهُ.

فإِنْ قيلَ: فقد كانَ ينبغي على هذا أَلّا يُجْمَعَ ما هو في مُقابَلَتِها ويُجْرى مجرى المصدَرِ الموصوفِ بهِ، أَعني السَّماءَ، وقد ورَدَتْ في كتابِ اللهِ مَجموعةً بِخِلافِ الأَرضِ، فما الفَرقُ بينَهُما؟

قُلْنا: فَرقانِ: فَرْقٌ مِن جِهةِ اللَفظِ، وفَرْقٌ مِن جِهةِ المعنى؛ فأَمّا (الأَرْضُ) فعَلى وَزنِ أَلفاظِ المصادرِ الثُّلاثيَّةِ الذي وَجَبَ لها في الأَصلِ، وهو ما كانَ على وزنِ (فَعْل)؛ لأَنَّ مَصدَرَ الثُّلاثيِّ وإن اختَلَفَتْ أَبنِيَتُهُ فالواحِدَةُ في جَميعِهِ (فَعْلَةٌ) قِياسًا لا يَنخَرِمُ، فهذا يَدُلُّكَ على أَنَّهُ الأَصلُ في أَبنِيَةِ المصادرِ الثُّلاثيَّةِ. وأَمّا (السَّماءُ)، وإن كانَ مِثالُها في المصادرِ كـ(العَلاء) و(الجَلاء)، فهي بِأَبنِيَةِ الأَسماءِ أَشْبَهُ، وإنَّما الذي يُماثِلُ (الأَرْض) في مَعناها ووَزنِها (التَّحْت) و(السَّفْل) وهي لا تُثَنّى ولا تُجْمَعُ، وفي مُقابَلَتِهِما (الفَوْق) و(العُلْو)، وهما كذلك لا يُجْمَعانِ أَبدًا. . .

---

(13) جُزْءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح2452، و2453، كِتاب المظالِم، باب (إثم مَن ظَلَمَ شَيْئًا مِن الأَرض).

وأمّا الفَرْقُ مِن جِهَةِ المعنى، فإنَّ الكلامَ مَتى اعتُمِدَ بهِ على السَّماءِ المحسوسَةِ التي هي السَّقْفُ، وقُصِدَ بهِ إلى ذاتِها دونَ مَعنى الوَصفِ، صَّحَ جَمْعُها جَمْعَ السَّلامَةِ؛ لأنَّ العَدَدَ قَليلٌ، وجَمعُ السَّلامةِ بِالقَليلِ أَوْلى... فإذا اجتَمَعَ الكلامُ على الوَصفِ استَزادَ مَعنى العَلاءِ والرِّفعةِ، وإنْ كانَ الخَبَرُ عن السَّماواتِ العُلا، فجَرى اللَفظُ مجرى المصدَرِ الموصوفِ بهِ في قَولِكَ: قَوْمٌ عَدْلٌ وزَوْرٌ. وأمّا (الأَرْضُ) فلَم تجِئْ في القُرآنِ مَقصودًا إلى ذاتِها ولا مُعَبَّرًا عنها إلّا بما هو بمعنى (السَّفْل) و(التَّحْت)، تَنبيهًا من اللهِ تعالى على ذَمِّها، وإعراضًا عن ذِكْرِها، وتَركِ الاعتِناءِ بها إذ كانَت دارَ الحياةِ الدُّنيا، تَصديقًا لِما وَرَدَ في الأَثَرِ من أَنَّ اللهَ تعالى لَم يَنظُرْ إلى الدُّنيا مُنذُ خَلَقَها، وأَنَّهُ يَقولُ لها: «**اسْكُتي يا لا شَيْء**»[14]، وشَبَّهَها رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بالجيفَةِ، بل قالَ: «**إنَّها أَهْوَنُ عَلى اللهِ مِن الجيفَةِ**»[15]، فلَم يَكُنْ جَلَّ ثناؤُهُ لِيعتَمِدَ ذاتَها بِالذِّكْرِ ولا لِيُعَبِّرَ عنها بِغَيرِ وَصفِ الذَّمِّ، بِخِلافِ السَّماءِ المشَرَّفَةِ الرَّفيعَةِ المقَدَّسَةِ المطَهَّرَةِ، التي هي مَقَرُّ مَلائكتِهِ ومحلُّ أَنوارِ جَلالِهِ وعَظَمَتِهِ، فإذا اعتَمَدَ ذِكرَ ذاتِها معَ ما فَوقَها جَمَعَ، وإذا اعتَمَدَ الوَصفَ الشّامِلَ لِسماواتِهِ، وهو مَعنى العَلاءِ والعُلْوِ، أَفْرَدَ، وذلك حَسَبَ ما يتَّصِلُ بهِ مِن كلام ويَقتَضيهِ في بَعضِ الآياتِ دونَ بَعضِ إعجازُ الانتِظام، كقَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (الذّاريات: 23)، وكقَولِهِ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ (الملك: 16)، ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ (الحديد: 22)؛ فإنَّ اعتِمادَ الكلامِ في هذهِ الآيِ يُخالِفُ اعتِمادَهُ ومَقصدَهُ في نَحوِ

---

(14) رَوى ابنُ أَبي الدُّنْيا في كِتابِهِ (ذَمُّ الدُّنيا): ح360، عن أَبي هُرَيْرَةَ مَوقوفًا عليهِ أَنَّهُ قالَ: «الدُّنْيا مَوقوفَةٌ بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ كالشَّنِّ البالي، تُنادي بِهذا مُنذُ يَوم خَلْقِها إلى يَوم فَنائها: يا رَبّ، لِمَ تُبْغِضُني؟ يا رَبّ، لِمَ تُبْغِضُني؟ فيَقولُ لَها: اسْكُتي يا لاشَيْء، اسْكُتي يا لاشَيْء». ورَوى قَريبًا مِن هذا اللَفظِ أبو نُعَيم الأَصبَهانِيُّ في (حِلْيَة الأولِياء): 1/ 71-72، عن عَلِيِّ بنِ أَبي طالبٍ مَوقوفًا عليهِ. ويُنظَرُ تَخريجٌ مُوَسَّعٌ لِهذا الأَثَرِ في (تَخريج أَحاديثِ إحياءِ عُلومِ الدِّين): 4/ 1861.

(15) رَواهُ التِّرمِذِيُّ في جامِعِهِ: ح2321، كِتاب الزُّهد، باب (ما جاءَ في هَوانِ الدُّنيا على اللهِ عزَّ وجَلَّ)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح4111، كِتاب الزُّهد، باب (مَثَلُ الدُّنيا)، والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانِيُّ.

قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ﴾ (الإسراء: 44)، و﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ (سبأ: 24)، ﴿خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ (الطلاق: 12، والملك: 3)؛ قَصَدَ في هذه إلى تَعيينِ ذَواتِها وتَفصيلِ آحادِها بِخِلافِ ما تَقَدَّمَ.

فإنْ قيلَ: فلِمَ قالَ في سورةِ سبإٍ: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾، وفي سورةِ يونُسَ: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾؟ وهَل في النَّظمِ المُعْجِزِ ما يَقتَضي فَرْقًا بَينَ الموضِعَيْنِ؟

قُلْنا: نَعَم، قَد يَرِدُ لفظُ (السَّماء) عِبارَةً عن كلِّ ما عَلا مِن السَّماواتِ فما فَوقَها إلى العَرشِ وغَيرِ ذلك من المعاني العُلْوِيَّةِ المختَصَّةِ بِالرُّبوبِيَّةِ، فيكونُ اللَفظُ بِصيغَةِ الإفرادِ كالوَصفِ المعبَّرِ بهِ عن الموصوفِ... وقَد يَكونُ (السَّماءُ) عِبارَةً عن السَّماءِ الدُّنيا عُرفًا، ويَكونُ عِبارَةً عن السَّحابِ الذي يَنْزِلُ منهُ الماءُ، وكانَ المخاطَبونَ بهذهِ الآيةِ، أَعني التي في يونُسَ، مُقِرِّينَ بِنُزولِ الرِّزقِ مِن هذه السَّماءِ، أَعني الرِّزقَ المحسوسَ كالغَيثِ ونَحوِهِ، وقَد قالَ في آخِرِ الآيةِ: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ﴾، فلَمّا انتَظَمَ هذا الكلامُ بما قَبلَهُ لَم يَصلُحْ في النَّظمِ إلّا ذِكرُ السَّماءِ مُفرَدَةً؛ لأَنَّهم لا يُقِرُّونَ بما يَنزِلُ مِن فَوقِ ذلك مِن الرِّزقِ المعقولِ والرَّحمَةِ بِالعِبادِ كالوَحيِ الذي بهِ حَياةُ الأَرواحِ والأَجسادِ، بَل يُنكِرونَ ذلك، فوَرَدَت السَّماءُ فيها بِلَفظِ الإفرادِ، بِخِلافِ الآيةِ الأُخرى، فإنَّهُ لَم يَنتَظِمْ بِها ذِكرُ إقرارِهِم بِما يَنزِلُ مِن الرِّزقِ، ولكِنَّهُ قالَ تعالى: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾، فأَمَرَ نبيَّهُ بهذا القَولِ الذي هو تَصديقٌ لِنُزولِ الرِّزقِ، والخَبَرُ هو الحِكمَةُ والعِلمُ، وهو أَفضَلُ الرِّزقِ، مِن فَوقِ سَبعِ سماواتٍ. وأَمّا الرِّزقُ مِن الأَرضِ فيَصلُحُ ذِكرُهُ في الاثنَينِ جَميعًا، إذ لا يُنكِرُ رِزقَ الأَرضِ وما يَنزِلُ مِن الغَيثِ مِن هذه السَّماءِ بَرٌّ ولا فاجِرٌ، بل يَعتَرِفُ بهِ المؤمنُ والكافرُ.

فتَأَمَّلْ ما ذَكَرْتُهُ مِن هذه النُّكَتِ، فإنَّها أُنُفٌ لَم أُزاحَمْ عليها ولا وَجَدتُّها لأَحَدٍ تَقَدَّمَني إليها، واللهُ الموفِّقُ لشُكرٍ يَقتَضي المَزيدَ من فَضلِهِ، وهو حَسْبُنا ونِعْمَ الوَكيلُ. ***(نتائج الفِكر: 121-125)***

• إنَّ (البَصَر) حَيثُما وَرَدَ في القُرآنِ مَعَ (السَّمْع) فهو مَجموعٌ، و(السَّمْعُ) غيرُ مَجموعٍ في أَجْوَدِ الكلامِ؛ لِبقاءِ (السَّمْع) على أَصلِهِ مِن بِناءِ المصادرِ الثُّلاثيَّةِ،

ولِكونِ (البَصَر) على وَزنِ (فَعَل) كالأَسماءِ، ولأَنَّهُ يُرادُ به الحاسَّةُ.

وقَد يَجوزُ في (السَّمْع)، على ضَعْفٍ، أن تَجمَعَهُ إذا أَردتَّ به الحاسَّةَ دونَ المصدَرِ كما تَجمَعُ (الفَهْم) على (أَفْهام)، ولكِن لا يَكونُ ذلك إلّا بِشَرطٍ، وهو أن يَكونَ (الأَفْهامُ) و(الأَسْماعُ) ونَحوُهُما مُضافةً إلى جَمْعٍ، نحوُ: أَفْهام القَومِ، وأَسْماع الزَّيدِينَ. *(نتائجُ الفِكر: 286)*

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ * وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ (يونس: 42-43)

• مِمّا أَنزَلَ اللهُ في استِماعِهِم: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ (يونس: 42)، أَلا تَرى كَيفَ جَمَعَ ﴿يَسْتَمِعُونَ﴾؟ والحَملُ عَلى اللفظِ إذا قَرُبَ مِنهُ أَحسَنُ؛ أَلا تَرى إلى قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (لقمان: 22)، فأَفرَدَ، حَملًا عَلى لَفظِ (مَن)، وقالَ في آخِرِ الآيَةِ: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، فجَمَعَ حَملًا عَلى المَعنى، لَمّا بَعُدَ عَن اللَفظِ. وهكَذا كانَ القِياسُ في قَولِهِ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾، ولكِن لَمّا كانوا جَماعَةً ونَزَلَت الآيَةُ فيهِم بِأَعيانِهِم، صارَ المَعنى: ومِنهُم نَفَرٌ يَستَمِعُونَ، يَعني أُولئكَ النَّفَر، وهُم أَبُو جَهلٍ وأَبُو سُفيانَ والأَخنَسُ بنُ شَرِيقٍ[16]؛ أَلا تَرى كَيفَ قالَ بَعدُ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ (يونس: 43)، فأَفرَدَ حَملًا عَلى اللَفظِ لارتِفاعِ السَّبَبِ المُتَقَدِّمِ، واللهُ أَعلَمُ. *(الرَّوض الأُنُف: 3/217)*

﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ (يونس: 61)

• أَمّا تقديمُ (السَّماء) على (الأَرض) فبِالرُّتبةِ... وبِالفَضلِ والشَّرَفِ.

وأَمّا تَقديمُ (الأَرض) مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي

(16) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبوِيَّة: 1/ 389.

﴿ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ فبِالرُّتبَةِ؛ لأنَّها مُنتَظمَةٌ بِذِكرِ ما هيَ أقرَبُ إليهِ، وهُم المخاطَبونَ بِقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾، فاقتَضى حُسْنُ النَّظمِ تَقديمَها مُرَتَّبَةً في الذِّكرِ معَ المخاطَبِينَ الذينَ هُم أهلُها، بِخِلافِ الآيةِ التي في (سبأ)[17]، فإنَّها مُنتَظمَةٌ بِقَولِهِ تعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ (سبأ: 3)[18].

(نتائجُ الفِكر: 212)

﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ (يونس: 71)

---

(17) يَعني قَولَهُ تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ (سبأ: 3).

(18) عَقَّبَ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ على ما ذَكَرَهُ السُّهَيْلِيُّ هُنا بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 130-131: "أمّا تَقديمُ (السَّماء) على (الأرض) ففيهِ مَعنًى آخَرُ غيرُ ما ذَكَرَهُ، وهو أنَّ غالِبَ ما تُذكَرُ السَّماواتُ والأرضُ في سياقِ آياتِ الرَّبِّ الدّالَّةِ على وَحدانيَّتِهِ ورُبوبيَّتِهِ، ومَعلومٌ أنَّ الآياتِ في السَّماواتِ أعظَمُ منها في الأرضِ لِسَعَتِها وعظمِها وما فيها مِن كَواكِبِها وشَمسِها وقَمَرِها وبُروجِها وعُلُوِّها واستِغنائها عن عَمَدٍ تُقِلُّها أو علاقةٍ تَرفَعُها إلى غيرِ ذلك مِن عجائبِها التي الأرضُ وما فيها كقَطرَةٍ في سَعَتِها. ولهذا أمَرَ سُبحانَهُ بأن يَرجِعَ النّاظِرُ فيها البَصَرَ كَرَّةً بَعدَ كَرَّةٍ ويَتَأَمَّلَ استِواءَها واتِّساقَها وبَراءَتَها من الخَلَلِ والفُطورِ. فالآيةُ فيها أعظَمُ مِن الأرضِ، وفي كُلِّ شيءٍ لهُ آيةٌ سُبحانَهُ وبِحَمدِهِ. وأمّا تقديمُ (الأرض) عليها في قَولِهِ: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، وتَأخيرُها عنها في (سبأ)، فتَأَمَّلْ كيفَ وَقَعَ هذا التَّرتيبُ في (سبأ) في ضِمنِ قَولِ الكُفّارِ: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ (سبأ: 3)، كيفَ قَدَّمَ (السَّماوات) هُنا لأنَّ السّاعَةَ إنَّما تأتي مِن قِبَلِها وهي غَيْبٌ فيها ومِن جِهَتِها تَبتَدِئُ وتَنشَأُ، ولهذا قَدَّمَ صَعقَ أهلِ السَّماواتِ على أهلِ الأرضِ عندَها، فقالَ تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ (الزُّمَر: 68). وأمّا تَقديمُ (الأرض) على (السَّماء) في سورة يونس فإنَّهُ لَمّا كانَ السِّياقُ سِياقَ تَحذيرٍ وتَهديدٍ لِلبَشَرِ وإعلامِهِم أنَّهُ سُبحانَهُ عالِمٌ بِأعمالِهِم دَقيقِها وجَليلِها وأنَّهُ لا يَغيبُ عنهُ مِنها شيءٌ، اقتَضى ذلك ذِكرَ محلِّهِم، وهو الأرضُ، قَبلَ ذِكرِ السَّماءِ".

• قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ﴾، اسمُهُ عَبدُ الغَفّارِ، وسُمِّيَ نُوحًا، في ما ذَكَروا، لِكَثرَةِ نَوحِهِ عَلى نَفسِهِ[19]، وتَقصيرِهِ[20] في طاعَةِ رَبِّهِ.

(التَّعريفُ والإعلام: 75)

ويُراجَعُ أيضًا: (الأحقاف: 35)

﴿بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ (يونس: 90)، يُراجَع: (النِّساء: 11-12)

﴿وَلَقَدۡ بَوَّأۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدۡقٖ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخۡتَلَفُواْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ۞ فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ (يونس: 93-94)

• قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَوَّأۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدۡقٖ﴾ (يونس: 93)، المُبَوَّأُ هُنا: الشّامُ وبَيتُ المَقْدِسِ[21]، وقالَ الضَّحّاكُ: الشّامُ ومِصْرُ[22].

---

(19) رُوِيَ في ذلكَ أنَّ النَّبِيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «رَحِمَ اللهُ أخي نُوحًا، كانَ اسمُهُ يَشْكُرَ، ولكِن لِكَثرَةِ بُكائهِ على خَطيئتِهِ أوحى اللهُ إليهِ: يا نُوحُ، كَم تَنُوحُ؟ فسُمِّيَ نُوحًا». فقيلَ: يا رَسولَ اللهِ، وأيَّ شَيْءٍ كانَتْ خَطيئتُهُ؟ فقالَ: «إنَّهُ مَرَّ بِكَلبٍ، فقالَ في نَفسِهِ: ما أقبَحَهُ! فأوحى اللهُ إليهِ: اخْلُقْ أنتَ أحسَنَ مِنهُ». والحَديثُ أورَدَهُ عبدُ الكَريمِ القُشَيْرِيُّ في كِتابِهِ (التَّحبير في التَّذكير): 35، بلا إسنادٍ.

(20) قالَ البلنسيُّ في (تَفسير مُبْهَماتِ القُرآن): 2/ 15، مُعَلِّقًا على عِبارَةِ السُّهَيْلِيِّ هذهِ: "ذَكَرَ الشَّيْخُ أبو زَيدٍ هُنا (التَّقصير)، وهو ثابِتٌ عنهُ مِن طُرُقِ رِواياتِ (الإعلام) عنهُ، ولَيْتَهُ لَم يَتَلَفَّظْ بِهِ في حَقِّ هذا النَّبِيِّ الكريمِ على اللهِ تَعالى. والعُذرُ عنهُ في ذلكَ أنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ لَم يَقصِدِ التَّقصيرَ عن الواجباتِ والمندوباتِ، وإنَّما قَصْدُهُ بذلكَ التَّقَعُّدُ عن دَرَجَةِ الكَمالِ في العِبادَةِ اللائقَةِ باللهِ تَعالى، تَواضُعًا منهُ عليهِ السَّلامُ؛ لأنَّ عِبادَةَ العابِدِينَ، وإنْ كانَتْ في أعلَى مَرتَبَةٍ، دونَ ما يَنبَغي لِلّهِ تَعالى، فقَدْرُهُ سُبحانَهُ أعظَمُ. ويَدُلُّ على صِحَّةِ هذا قَولُهُ عليهِ السَّلامُ مَعَ عُلُوِّ مَنصِبِهِ: «لا أُحصي ثَناءً عليكَ، أنتَ كَما أثنَيْتَ على نَفْسِكَ»". وهذا الحَديثُ الأخيرُ رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1090، كِتاب الصَّلاة، باب (ما يُقالُ في الرُّكوع).

(21) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 166، وابنُ أبي حاتم في تَفسيرِهِ - تَفسير سُورَةِ يُونُس مِنهُ: ح2352، وحَكَمَ عليهِ مُحَقِّقُ (تفسير سُورَةِ يُونُسَ عَلَيهِ السَّلامُ مِن تَفسيرِ القُرآنِ العَظيم): 401، بأنَّ إسنادَهُ صَحيحٌ.

(22) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 166، وابنُ أبي حاتم في تَفسيرِهِ - تَفسير سُورَةِ يُونُسَ

وقَولُهُ تَعالى: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ (يونس: 94)، هُم عَبدُ اللهِ بنُ سَلامٍ ومُخَيْريقٌ ومَن أَسْلَمَ من الأحبارِ[23]، قالوا: فلَم يَشُكَّ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ولَم يَسأَلْ[24].

(التَّعريفُ والإعلام: 75-76)

﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ (يونس: 98)

- قَولُهُ تَعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ الآيَة، قَريَتُهُم نِينَوى[25].

(التَّعريفُ والإعلام: 76)

منهُ: ح2351، عن قَتادَةَ، وحَكَمَ عليهِ مُحَقِّقُ (تَفسير سُورَةِ يُونُسَ عَلَيهِ السَّلامُ مِن تَفسيرِ القُرآنِ العَظيم): 402، بِأَنَّ إسنادَهُ ضَعيفٌ؛ لأنَّ فيهِ جُوَيْبِرًا، وهوَ ضَعيفٌ جِدًّا.

(23) رَوى نَحوَ ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 168، وابنُ أَبي حاتِمٍ في تَفسيرِهِ - تَفسير سُورَةِ يُونُسَ منهُ: ح2358، عن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ زَيدِ بنِ أَسلَمَ، وحَكَمَ عليهِ مُحَقِّقُ (تَفسير سُورَةِ يُونُسَ عَلَيهِ السَّلامُ مِن تَفسيرِ القُرآنِ العَظيم): 406، بِأَنَّ إسنادَهُ صَحيحٌ.

(24) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 168، وابنُ أَبي حاتِمٍ في تَفسيرِهِ - تَفسير سُورَةِ يُونُسَ منهُ: ح2356، وحَكَمَ عليهِ مُحَقِّقُ (تَفسير سُورَةِ يُونُسَ عَلَيهِ السَّلامُ مِن تَفسيرِ القُرآنِ العَظيم): 405، بِأَنَّ إسنادَهُ ضَعيفٌ؛ لأَنَّ فيهِ هشيمَ بنَ بَشيرٍ، فَهوَ مُدَلِّسٌ، ولم يُصَرِّحْ بِالسَّماعِ. وقالَ البلنسيُّ في (تَفسير مُبْهَماتِ القُرآن): 2/ 17-18: "لَم يَشُكَّ عليهِ السَّلامُ في ما أُوحِيَ إليهِ، وما كانَ إلّا على بَصيرَةٍ مِن أَمرِهِ، وهذهِ الآيَةُ لا دَلالَةَ لَها على حُصولِ شَكٍّ منهُ عليهِ السَّلامُ، لِوَجهَيْنِ؛ أَحَدُهُما أَنَّ القَضِيَّةَ الشَّرطيَّةَ لا تُفيدُ إلّا تَرتيبَ الجَزاءِ على الشَّرطِ، فأَمّا أَنَّ فِعلَ الشَّرطِ حاصِلٌ أَو غَيرُ حاصِلٍ فهذا حُكمٌ لا تُفيدُهُ البَتَّةَ؛ الثّاني: أَنَّ هذا الخِطابَ مِن بابِ: إيّاكِ أَعني واسمَعي يا جارَةُ. وقيلَ: في الآيَةِ حَذفٌ، والتَّقديرُ: قُلْ يا مُحَمَّدُ لِلشّاكِّ: إنْ كُنْتَ في شَكٍّ مِمّا أَنزَلْنا إليكَ. والفائدةُ في أَنَّ اللهَ تَعالى أَمَرَ المُكَذِّبينَ الشّاكِّينَ بِالرُّجوعِ إلى أَهلِ الكِتابِ مِن وَجهَيْنِ؛ أَحَدُهُما أَنَّ نَعْتَ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ كانَ مَذكورًا في التَّوراةِ والإنجيلِ، فأَمَرَهُم بِالرُّجوعِ إليهِم في تَعَرُّفِ تلكَ العَلاماتِ لِتَصيرَ قُلوبُهُم أَقوى؛ الثّاني: أَنَّهُ أَمَرَهُم بِالرُّجوعِ إليهِم في مَعرِفَةِ كيفيَّةِ نُبُوَّةِ سائرِ الأنبياءِ، حَتّى يَعرِفوا أَنَّهُ أُوتِيَ مِثلَ ما أُوتِيَ سائرُ الأَنبياءِ مِنَ المُعجِزاتِ، واللهُ أَعلَمُ".

(25) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 11/ 171، عن قَتادَةَ، وابنُ أَبي حاتِمٍ في تَفسيرِهِ - تَفسير سُورَةِ يُونُسَ منهُ: ح2366، عن السُّدِّيِّ بِإسنادٍ ضَعيفٍ، وح2367، عَن ابنِ إسحاقَ بَلاغًا، فالإسنادُ ضَعيفٌ. يُنظَر: تَفسيرُ سُورَةِ يُونُسَ عَلَيهِ السَّلامُ مِن تَفسيرِ القُرآنِ العَظيم - الهامِش: 415.

تفْسيرُ سُورَةِ هُود

﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ (هود: 12)، يُراجَع: (التَّوبة: 102)

﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتۡلُوهُ شَاهِدٞ مِّنۡهُ﴾ (هود: 17)

• قولُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، هوَ مُحَمَّدٌ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ﴿وَيَتۡلُوهُ شَاهِدٞ مِّنۡهُ﴾، هوَ جِبريلُ عليهِ السَّلامُ. والهاءُ في ﴿مِّنۡهُ﴾ تَعودُ على (الرَّبّ) سُبْحانَهُ، وهذا قَولُ ابنِ عَبّاسٍ وجَماعَةٍ[1]. وقالَ الحَسَنُ: الشّاهِدُ منهُ لِسانُهُ[2]، والهاءُ في ﴿مِّنۡهُ﴾ تَعودُ على النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. وقيلَ: الشّاهِدُ القُرآنُ[3]، والهاءُ في ﴿وَيَتۡلُوهُ﴾ عائدَةٌ على النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

(التَّعريفُ والإعلام: 76)

﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ﴾ (هود: 37)

• (العَيْنُ) في أصلِ الوَضعِ مَصدَرٌ كـ(الزَّيْن) و(الدَّيْن) و(البَيْن) و(الأَيْن) وما جاءَ على بِنائهِ؛ ألا تَراهُم يَقولونَ: رَجُلٌ عَيُونٌ وعائنٌ، ويَقولونَ: عِنْتُهُ: أَصَبْتُهُ بالعَيْنِ، وعايَنْتُهُ: رَأَيْتُهُ بِالعَيْنِ، فَرَّقُوا بَينَ المعنَيَيْنِ؟ وجاءَ (عايَنْتُهُ) على وَزنِ

(1) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 16-17، عن ابنِ عَبّاسٍ، وإبراهيمَ، ومُجاهِدٍ، وأَبي صالحٍ، والضَّحّاكِ، وأَبي العالِيَةِ، وعِكرِمَةَ. ورَجَّحَ الطَّبريُّ هذا القَولَ. ورَواهُ عن ابنِ عبّاسٍ أيضاً أبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح497، وقالَ المُحَقِّقُ: 3/ 974: "هوَ مَوقوفٌ، ورِجالُ إسنادِهِ كُلُّهُم ثِقاتٌ".

(2) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 14-15، عن الحَسَنِ وغَيرِهِ، وأَورَدَ نَحوَهُ الهَيثَمِيُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11076، عن عَليِّ بنِ أبي طالِبٍ، وقالَ الهَيثَمِيُّ: 7/ 118: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (الأوسَط)، وفيهِ خُلَيْدُ بنُ دَعْلَجٍ، وهوَ مَتروكٌ".

(3) أَورَدَ هذا القَولَ ابنُ الجَوزِيِّ في (زاد المَسير): 4/ 71، ونَسَبَهُ إلى الحُسَينِ بنِ الفَضلِ.

(فاعَلْتُهُ) لأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعنى (قابَلْتُهُ)؛ لأَنَّ الرُّؤيَةَ في العادَةِ لا تَكونُ إلّا معَ مُقابَلَةٍ، بِخِلافِ رُؤيَةِ الباري سُبحانَهُ، ولِذلكَ تَقولُ في الباري تَعالى: رَأى، ولا تَقولُ: عايَنَ؛ لِتَقَدُّسِهِ عن مَعنى (قابَلَ).

ومِمّا يدُلُّكَ أيضًا أنَّها مَصدَرٌ في الأَصلِ قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ (التَّكاثر: 7)، كما قالَ تعالى: ﴿عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ (التَّكاثر: 5)، فكَما أَنَّ (العِلْم) المضافَ إلى (اليَقين) مَصدَرٌ وصِفَةٌ، فكذلكَ (العَيْنُ)[4].

وإذا ثبتَ هذا، فالعَيْنُ التي هي الجارِحَةُ سُمِّيَتْ عَيْنًا لأَنَّها آلَةٌ ومحلٌّ لهذهِ الصِّفةِ التي هي العَيْنُ، وهذا مِن بابِ قولِهِم: امرأَةٌ ضَيْفٌ وعَدْلٌ، وهو تَسمِيَةُ الفاعِلِ بالمصدَرِ، والعَيْنُ، التي هيَ حَقيقَةُ الشَّيءِ ونَفْسُهُ، مِن بابِ تَسمِيَةِ المفعولِ بِالمصدَرِ، كـ(صَيْد).

فإذا عَلِمْتَ هذا فاعلَمْ أَنَّ العَيْنَ إذا أُضيفَتْ إلى الباري سُبحانَهُ كقولِهِ تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ (طه: 39) فهي حَقيقَةٌ لا مَجازٌ كما تَوَهَّمَ أكثَرُ النّاسِ؛ لأَنَّها صِفَةٌ في مَعنى الرُّؤْيَةِ والإدراكِ، وإنَّما المجازُ في تَسمِيَةِ العُضوِ بها، وكُلُّ شَيءٍ يُوهِمُ الكُفرَ والتَّجسيمَ فلا يُضافُ إلى الباري حَقيقةً ولا مَجازًا؛ ألا تَرى كيفَ كَفَرَ الرُّومِيَّةُ النَّصارى حينَ قالوا في عيسى عليهِ السَّلامُ: إنَّهُ وَلَدٌ، على المجازِ لا على الحَقيقَةِ، فكَفَروا ولَم يُعْذَروا؟. . .

ومِن فَوائدِ هذهِ المسأَلَةِ أن يُسأَلَ عن المعنى الذي مِن أَجلِهِ قال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾، بِحَرفِ (عَلى)، وقالَ في مَوضِعٍ آخَرَ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر: 14)، وكذلكَ: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾.

والفَرقُ بَينَ الموضِعَيْنِ أَنَّ الآيَةَ الأُولى وَرَدَتْ في إظهارِ أَمرٍ كانَ خَفِيًّا وإبداءِ ما كانَ مَكتوبًا، فإنَّ الأَطفالَ إذ ذاكَ كانوا يُغَذَّونَ ويُصنَعونَ سِرًّا، فلَمّا أَرادَ اللهُ أن يُصنَعَ مُوسى ويُغَذّى ويُرَبّى على حالِ أَمنٍ وظُهورِ أَمرٍ، لا تَحتَ

(4) تَعَقَّبَ ابنُ قَيِّم الجَوزيَّةِ السُّهَيلِيَّ في هذا الموضِعِ، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 394: "وفيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ إضافَةَ (عَيْن) إلى (اليَقين) مِن بابِ قَولِهِم: نَفْسُ الشَّيْءِ، وذاتُهُ، فعَيْنُ اليَقينِ: نَفْسُ اليَقينِ".

خَوفٍ واستِسرارٍ، دَخَلَتْ (عَلى) في اللفظِ تَنبيهًا على المعنى؛ لأنَّها تُعطي مَعنى الاستِعلاءِ، والاستِعلاءُ ظُهورٌ وابتِداءٌ، فكأنَّهُ يَقولُ سُبحانَهُ: ولِتُصْنَعَ على أَمنٍ لا تَحتَ خَوفٍ، وذَكَرَ (العَيْن) لِتَضَمُّنِها مَعنى الرِّعايَةِ والكَلاءَةِ.

وأَمّا قَولُهُ تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾، فإنَّهُ إنَّما يُريدُ: بِرِعايَةٍ مِنّا وحِفظٍ، ولا يُريدُ إبداءَ شَيءٍ ولا إظهارَهُ بَعدَ كَتْمٍ، فلَم يحتَجْ في الكلامِ إلى مَعنى (عَلى)، بِخِلافِ ما تَقَدَّمَ. *(نَتائجُ الفِكر: 227-230)*

﴿إِن تَسۡخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسۡخَرُ مِنكُمۡ كَمَا تَسۡخَرُونَ﴾ (هود: **38**)، يُراجَع: (**الأنعام: 10**)

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ (**هود: 40**)

• قولُهُ تَعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾، قيلَ: التَّنُّورُ: وَجهُ الأَرضِ[5]، والموضِعُ الذي فارَ منهُ الماءُ مَسجِدُ الكُوفَةِ، رُوِيَ ذلكَ عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ[6]. وذَكَرَ الطَّبرِيُّ[7] أَنَّ التَّنُّورَ الذي فارَ منهُ الماءُ كانَ تَنُّورًا لِحَوّاءَ تَطبُخُ فيهِ لآدَمَ. وإنَّما ذَكَرْنا هذا على شَرطِنا؛ لأنَّ (الكوفَة) اسمُ عَلَمٍ، ومَوضِعُ التَّنُّورِ مُبهَمٌ، فذَكَرْنا اسمَ المَوضعِ وهوَ مَسجِدُ الكُوفَةِ. *(التَّعريفُ والإعلام: 76-77)*

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا﴾ (هود: **41**)، يُراجَع: (**العلق: 1-5**)

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ﴾ (**هود: 42**)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ﴾، هوَ يامُ بنُ نُوحٍ، وهوَ الهالِكُ[8]. وقَد قيلَ:

---

(5) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 38، عن ابنِ عبّاسٍ والضَّحّاكِ وعِكرِمَةَ.

(6) أَورَدَ ذلكَ عنهُ السُّيوطِيُّ في (الدُّرّ المَنثور): 8/ 47، عازِيًا إخراجَهُ إلى ابنِ المُنذِرِ وابنِ أَبي حاتمٍ وأَبي الشَّيخِ. ورَوى الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 1/ 187، أَنَّ فَوَرانَ التَّنُّورِ كانَ بِناحيَةِ الكُوفَةِ، عن مُجاهِدٍ والشَّعبِيِّ.

(7) أَورَدَهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 39، عن الحَسَنِ البَصرِيِّ.

(8) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 1/ 183، عن ابنِ إسحاقَ.

اسمُهُ كَنعانُ[9]، والنّاجي مِن ولدِهِ سامٌ وحامٌ ويافِثُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 77)*

﴿إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ (هود: 54)، يُراجَع: (الأحقاف: 35)

﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ﴾ (هود: 61)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ﴾، هوَ ابنُ عبيدِ بنِ عوصِ بنِ عادِ بنِ إِرَمَ بنِ سامِ بنِ نُوحٍ[10]. وصالِحٌ هوَ ابنُ عبيدِ بنِ جائرٍ[11]، ويُقالُ: ابنُ غائرٍ، في ما ذَكَروا. وهُودٌ هوَ ابنُ عابَرَ، وقيلَ: ابنُ عَبدِ اللهِ بنِ رياحٍ[12].

(التَّعريفُ والإعلام: 77)

﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا صَٰلِحٗا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡعَزِيزُ * وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾ (هود: 66-67):

• زَعَموا [أي: النَّحْويُّونَ] أنَّ الاسمَ المؤَنَّثَ إذا كانَ تَأنيثُهُ حَقيقِيًّا فلا بُدَّ مِن لُحوقِ تاءِ التَّأنيثِ في الفِعلِ، وإن كانَ تَأنيثُهُ مَجازيًّا كُنْتَ مُخَيَّرًا في إثباتِ التّاءِ وتَركِها.

وزَعَموا أنَّ التّاءَ في ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾ (الحجرات: 14) لِتَأنيثِ الجَماعَةِ، وتَأنيثُ الجَماعَةِ غَيرُ حَقيقِيٍّ. وقد كانَ على هذا لُحوقُ التّاءِ في قَولِهِ تعالى: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ (يوسف: 30) أَوْلى؛ إذ كانَ تَأنيثُ النِّسوَةِ حَقيقَةً.

واتَّفَقوا أنَّ الفِعلَ إذا تَأَخَّرَ عن فاعِلِهِ المؤَنَّثِ فلا بُدَّ من إثباتِ تاءِ التَّأنيثِ، وإن لَم يكُنْ تَأنيثُهُ حَقيقَةً، ولَم يَذكُروا فَرقًا بَينَ تَقَدُّمِ الفِعلِ وتَأَخُّرِهِ. وفي هذا كُلِّهِ وَهنٌ لأُصولِهِم، ودَليلٌ على قِلَّةِ تَحصيلِهِم.

---

(9) أورَدَ ذلكَ عن قَتادَةَ السُّيوطِيُّ في (الدُّرّ المَنثور): 8/ 68، عازِيًا إخراجَهُ إلى ابنِ أبي حاتِم.

(10) في (مُروج الذَّهَب): 1/ 42: "ثَمودُ بنُ عابَرَ بنِ إرَمَ بنِ سامٍ".

(11) في (المَعارِف): 29: "صالِحُ بنُ عبيدِ بنِ عابَرَ...".

(12) يُنظَر: المعارِف: 28.

ومِمّا يُسأَلونَ عنهُ أَن يُقالَ: إذا لَحِقَتِ التّاءُ لِتَأنيثِ الجَماعةِ، فلِمَ لا يَجوزُ في الجَمعِ المسَلَّمِ، فيَحْسُنَ: قالَتِ الكافِرونَ، وقالَتِ الظّالمونَ، كما حَسُنَ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾، وذَهَبَتِ الأَحقادُ، ونحوُهُ؟

ومِمّا يُسأَلونَ عنهُ أَن يُقالَ: إذا كانَ لَفظُ (الجَماعَة) مُؤَنَّثًا، فلَفظُ (الجَمع) مُذَكَّرٌ، فلِمَ رُوعِيَ لَفظُ التَّأنيثِ ولَم يُراعَ لَفظُ التَّذكيرِ؟

فإن قالوا: أَنتَ مُخَيَّرٌ؛ إن راعَيْتَ لَفظَ (الجَمع) ذَكَّرْتَ؛ وإن راعَيْتَ لَفظَ (الجَماعَة) أَنَّثْتَ.

قُلْنا: هذا باطِلٌ؛ فإنَّ أَحَدًا مِن العَرَبِ لا يَقولُ: الهِنداتُ ذَهَبَ، ولا: الجِمالُ انطَلَقَ، ولا: الأَعرابُ تَكَلَّمَ، مُراعاةً لِلَفظِ (الجَمع)، فدَلَّ على أَنَّ الأَمرَ بِخِلافِ ما ذَكَروهُ، واللهُ أَعلَمُ.

والأَصلُ في هذا البابِ أَنَّ الفِعلَ مَتى اتَّصَلَ بفاعِلِهِ ولَم يَحجِزْ بَينَهُما حاجِزٌ لَحِقَتِ التّاءُ عَلامَةً لِلتَّأنيثِ، ولا يُبالى إذا كانَ تَأنيثُ الفاعِلِ حَقيقَةً أَم مَجازًا؛ تَقولُ: طالَتِ النَّخلَةُ، كما تَقولُ: جاءَتِ المرأَةُ، اللهُمَّ إلّا أَن يكونَ الاسمُ المؤنَّثُ في مَعنى اسمٍ آخَرَ مُذَكَّرٍ، كـ(الحَوادِث) و(الحَدَثان)، و(الأَرض) معَ (المكان)، فقد جاءَ:

فَـإِنَّ الـحَـوادِثَ أَوْدى بِـهـا[13]

وَلا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إِبْـقـالَـهـا[14]

---

(13) شَطرُ بيتٍ لِلأَعشى، والبَيتُ كامِلًا في ديوانِهِ: 171، على النَّحوِ الآتي:

فَـإِنْ تَـعْـهَـدِيـنِـي وَلـي لِـمَّـةٌ ... فَـإِنَّ الـحَـوادِثَ أَلْـوى بِـهـا

(14) شَطرُ بيتٍ هوَ:

فَـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهـا ... وَلا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إِبْـقـالَـهـا

والبَيتُ مَنسوبٌ إلى عامِرِ بنِ جُوَيْنٍ الطّائيِّ في (المُذَكَّر والمُؤَنَّث) لِلمُبَرِّد: 112، وإلى الأَعشى في (شَرح القَصائدِ السَّبْعِ الطِّوالِ الجاهِلِيّات): 107، و522، ولَيسَ في ديوانِهِ.

حملَ (الحَوادث) على (الحَدَثان)، وحملَ (الأَرض) على (الموضِع) و(المكان)، معَ أَنَّهُ شِعْرٌ، والشِّعْرُ مَوضِعُ ضَرورةٍ.

فإذا فَصَلْتَ الفِعلَ عن فاعِلِهِ فكُلَّما بَعُدَ عنهُ قَوِيَ حَذفُ العَلامَةِ منهُ، قالوا: حَضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ، وفي القُرآنِ: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ (هود: 67)، هذا مِثلُ هذا في الجَوازِ. كما أَنَّهُ إذا تَأَخَّرَ الفِعلُ عن الفاعِلِ وَجَبَ ثُبوتُ التّاءِ فيهما جَميعًا، تقولُ: المرأَةُ حَضَرَتْ، كما تقولُ: الصَّيْحَةُ أَخَذَتْهُم، والنَّخْلَةُ طالَتْ، وما أَشبَهَ ذلكَ؛ لأَنَّ الفِعلَ إذا تَأَخَّرَ كانَ فاعِلُهُ مُضمَرًا فيهِ متَّصِلًا بهِ اتِّصالَ الجُزءِ بالكُلِّ، فلَمْ يكُنْ بُدٌّ مِن ثُبوتِ التّاءِ لِفَرطِ الاتِّصالِ.

وإذا تَقَدَّمَ الفِعلُ مُتَّصِلًا بِفاعِلِهِ الظّاهِرِ فلَيسَ هوَ كَمُؤَخَّرِ الاتِّصالِ معَ المضمَرِ[15]؛ لأَنَّ الفاعِلَ الظّاهِرَ كلمَةٌ والفِعل كلمَةٌ أُخرى، والفاعِلُ المضمَرُ والفِعلُ كلمَةٌ واحِدَةٌ، فكانَ حَذفُ التّاءِ في (قامَتْ هندٌ)، و(طالَتِ النَّخْلَةُ) أَقرَبَ إلى الجَوازِ منهُ في قَولِكَ: النَّخلَةُ طالَتْ.

فإن حَجَزَ بينَ الفِعلِ وفاعِلِهِ حاجِزٌ كانَ حَذفُ التّاءِ حَسَنًا، وكُلَّما كَثُرَتِ الحَواجِزُ كانَ حَذفُها أَحسَنَ.

فإن كانَ الفاعِلُ جَمعًا مُكَسَّرًا أُدخِلَت التّاءُ لِتأنيثِ (الجَماعَة)، وحُذِفَتْ لِتَذكيرِ اللَفظِ؛ لأَنَّهُ بِمَنزِلَةِ الواحِدِ في أَنَّ إعرابَهُ كإعرابِهِ، ومجراهُ في كَثيرٍ مِن الكلامِ مجرى اسمِ الجِنْسِ.

فإن كانَ الجَمعُ مُسَلَّمًا فلا بُدَّ مِن التَّذكيرِ لِسَلامَةِ لَفظِ الواحِدِ، فلا تَقولُ: قالَتِ الكافرونَ؛ لأَنَّ اللَفظَ بِحالِهِ لَم يَتَغَيَّرْ بِطُروءِ الجَمعِ عليهِ.

فإن قُلْتَ: فلِمَ لا تَقولُ: الأَعرابُ قالَ، والجِمالُ ذَهَبَ، كما يَجوزُ ذلكَ في حالِ تَقديمِ الفِعلِ؟

قُلْنا: ثُبوتُ التّاءِ إنَّما كانَ مُراعاةً لِمَعنى (الجَماعَة)، فإن أَرَدتَّ ذلكَ المعنى أَثبَتَّ التّاءَ، وإن تَأَخَّرَ الفِعلُ لَم يَجُزْ حَذفُهُ لاتِّصالِ الضَّميرِ. وإن لَم تُرِدْ مَعنى

---

(15) في الأَصلِ: "فليس مُؤخر الاتصال كهو مع المضمر"، وما أَثبَتُّهُ أَقرَبُ إلى المعنى المقصودِ.

(الجَماعَة) حَذَفْتَ التّاءَ إذا تَقَدَّمَ الفِعلُ، ولَم يُحْتَجْ إليها إذا تأَخَّرَ؛ لأَنَّ ضَميرَ الفاعِلِينَ (جَماعَةٌ) في المعنى ولَيسَ بِـ(جَمْع)؛ لأنَّ (الجَمْع) مَصدَرُ (جَمَعْتُ أَجْمَعُ)، فمَن قالَ إنَّ التَّذكيرَ في (ذَهَبَ الرِّجالُ) و(قامَ الهِنداتُ) مُراعاةٌ لِمَعنى (الجَمْع)، فقَد أَخطَأَ.

وأَمّا حَذفُ التّاءِ مِن ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ فلأَنَّهُ اسمُ جَمْعٍ بِمَنزِلَةِ (رَهْط) و(نَفَر)، ولَولا أَنَّ فيه هاءَ التَّأنيثِ لقَبُحَت التّاءُ في فِعلِهِ. ولكِنَّهُ قَد يَجوزُ أَن يُقالَ: قالَتْ نِسوَةٌ، كما تَقولُ: قالَ فِتْيَةٌ وصِبْيَةٌ، فإنْ قُلْتَ: النِّسْوَةُ، بالأَلِفِ واللامِ، كانَ دُخولُ التّاءِ في الفِعلِ أَحسَنَ مِن تَركِها، كما كانَ ذلكَ في ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾؛ لأَنَّ الأَلِفَ واللامَ لِلعَهدِ، فكأَنَّ الاسمَ قَد تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، فأَشبَهَتْ حالُ الفِعلِ حالَهُ إذا كانَ فيهِ ضَميرٌ يَعودُ إلى مَذكورٍ مِن أَجلِ الأَلِفِ واللامِ، فإنَّها تَرِدُ على مَعهودٍ.

فإن قيلَ: فإذا استَوى ذِكرُ التّاءِ وتَرْكُها في الفِعلِ المفصولِ عن الفاعِلِ المؤَنَّثِ، فما الحِكمَةُ لاختِصاصِها في الفِعلِ في قِصَّةِ شُعَيْبٍ، وحَذْفِها في قِصَّةِ صالحٍ في قَولِهِ: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾؟

فالجَوابُ: أَنَّ (الصَّيْحَة) في قِصَّةِ صالحٍ في مَعنى (العَذاب) و(الخِزي)؛ إذ كانَتْ مُنتَظِمَةً بِقَولِهِ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ (هود: 66)، فصارَتِ الصَّيْحَةُ عِبارَةً عن ذلكَ الخِزْيِ وعن العَذابِ المذكورِ في الآيةِ، فقَوِيَ التَّذكيرُ، بِخِلافِ الآيةِ الأُخرى، واللهُ أَعلَمُ[16]. . .

---

(16) قالَ ابنُ قَيِّمِ الجوزيَّةِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 221-222، بَعدَ أَن ساقَ جَوابَ السُّهَيلِيِّ: "وعِندي فيهِ جَوابٌ أَحسَنُ مِن هذا إن شاءَ اللهُ، وهو أَنَّ (الصَّيْحَة) يُرادُ بها المصدَرُ بمعنى (الصِّياح) فيَحْسُنُ فيها التَّذكيرُ، ويُرادُ بها الواحِدَةُ مِن المصدَرِ فيَكونُ التَّأنيثُ أَحسَنَ. وقَد أَخبَرَ تعالى عن العَذابِ الذي أَصابَ بهِ قَومَ شُعَيبٍ بِثَلاثَةِ أُمورٍ كُلُّها مُؤَنَّثَةُ اللَفظِ؛ أَحَدُها: الرَّجفَةُ في قَولِهِ في الأَعرافِ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ (الأعراف: 91)؛ الثّاني: الظُّلَّةُ بِقَولِهِ: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ (الشُّعراء: 189)؛ الثّالثُ: الصَّيْحَةُ: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ (هود: 94). وجَمَعَ لَهُم بينَ الثَّلاثَةِ؛ فإنَّ الرَّجفَةَ بَدَأَتْ بِهِم فأَصحَروا إلى الفَضاءِ خَوفًا مِن سُقوطِ الأَبنِيَةِ عليهِم، فصَهَرَتْهُم الشَّمسُ بِحَرِّها ورُفِعَتْ لَهُم الظُّلَّةُ، فأُهرِعُوا إليها يَستَظِلُّونَ بها مِن الشَّمسِ، فنَزَلَ عليهِم مِنها العَذابُ وفيهِ الصَّيحةُ. فكانَ ذِكْرُ الصَّيحَةِ معَ الرَّجفَةِ والظُّلَّةِ أَحسَنَ مِن ذِكرِ الصِّياحِ، وكانَ ذِكرُ التّاءِ أَحسَنَ، واللهُ

فإن قيلَ: فما الفَرقُ بَينَ قَولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ (النَّحل: 36)، وبينَ قولِهِ: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۗ﴾ (الأعراف: 30)، حتّى ثَبَتَتِ التّاءُ في إحداهُما وحُذِفَتْ في الأُخرى؟

قُلْنا: لَو كانَ هذا السُّؤالُ في غَيرِ القُرآنِ ما احتاجَ إلى جَوابٍ؛ لأنَّ الإثباتَ والحَذفَ جائزانِ، فلِلمُتَكلِّمِ أن يَفعَلَ مِن ذلكَ ما شاءَ، ولكِنَّ كلامَ الحَكيمِ الخَبيرِ لَيسَ كغَيرِهِ مِن الكلامِ، لإعجازِهِ في الأُسلوبِ والانتِظامِ. والفَرقُ بينَ الموضِعَيْنِ المتَقَدِّمَيْنِ لائحٌ مِن وَجهَيْنِ؛ أَحَدُهُما لَفظِيٌّ، والآخَرُ مَعنَوِيٌّ.

أمّا اللَفظيُّ، فهو أنَّ الحُروفَ الحَواجِزَ بينَ الفِعلِ والفاعِلِ في قَولِهِ: ﴿حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۗ﴾ أكثَرُ منها في قَولِهِ: ﴿حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ الحَواجِزَ بينَ الفِعلِ والفاعِلِ كُلَّما كَثُرَتْ كانَ حَذْفُ التّاءِ أحسَنَ.

وأمّا الفَرقُ مِن جِهَةِ المعنى، فإنَّ (مَنْ) في سورةِ النَّحْلِ واقِعَةٌ على الأُمَّةِ، وهي مؤَنَّثَةٌ لَفظًا؛ ألا تراهُ يقولُ سُبحانَهُ: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا﴾ (النَّحل: 36)، ثُمَّ قالَ تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾، أي: مِن الأُمَمِ أُمَمٌ ضَلَّتْ أو حَقَّتْ عليها الضَّلالَةُ، ولَو قالَ بَدَلَ ذلكَ: ضَلَّتْ، لَتَعَيَّنَتِ التّاءُ، ومَعنى الكلامَيْنِ واحِدٌ، وإذا كانَ مَعنى الكلامَيْنِ واحِدًا كانَ إثباتُ التّاءِ أحسنَ مِن تَركِها؛ لأَنَّها ثابِتَةٌ في ما هو في مَعنى الكلام. ولَيسَ كذلكَ قَولُهُ تعالى: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۗ﴾؛ لأنَّ مَعناهُ: وفَريقًا ضَلُّوا، بِغَيرِ تاءٍ في اللَفظِ، فلْيَحْسُنْ حَذفُها إذَن في ما هو في مَعناهُ، فكَثيرًا مّا تَفعَلُ العَرَبُ ذلك: تَدَعُ حُكمَ اللَفظِ الواجِبَ لهُ في القِياسِ إذا كانَ في مَعنى الكلمةِ ما لَيسَ لهُ ذلك الحُكمُ؛ ألا تَراهُم يَقولونَ: هو أَحسَنُ الفِتيانِ وأَجمَلُهُ، في مَعنى: هو أَحسَنُ فَتًى وأَجمَلُهُ، ونَظائرُهُ كثيرةٌ. فإذا حَسُنَ الحَملُ على المعنى في ما كانَ القِياسُ أَلّا يَجوزَ، فما ظَنُّكَ بِهِ حَيثُ يُجَوِّزُهُ القِياسُ والاستِعمالُ؟ *(نَتائجُ الفِكر: 128-133)*

أَعلَمُ". والحَقُّ أَنَّ ابنَ القَيِّمِ مَسبوقٌ بِهذا الجَوابِ؛ فقَد ذَكَرَهُ بِلَفظٍ قَريبٍ منهُ جِدًّا الخَطيبُ الإسكافِيُّ في كتابِهِ (دُرَّة التَّنزيل وغُرَّة التَّأويل): 2/ 764-767، ونَقَلَهُ عن الخَطيبِ الإسكافِيِّ الكرمانيُّ في كِتابِهِ (البُرهان في مُتَشابِهِ القُرآن): 202-203.

• الظَّرْفُ إذا أُضيفَ إلى غَيرِ مُعْرَبٍ ولا مُتَمَكِّنٍ حَسُنَ فيهِ البِناءُ على الفَتحِ والإعرابُ أيضًا، كما قالَ سُبحانَهُ: {مِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ}[17]، ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[18].

(أمالي السُّهَيلي: 92)

﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ۞ فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ۞ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود: 69-71)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ﴾ (هود: 69)، هُم جِبريلُ وميكائيلُ وإسرافيلُ[19]. وامرأتُهُ هيَ سارَةُ[20]... والغُلامُ الذي بُشِّرَ بِهِ هوَ إسحاقُ بِلا خِلافٍ[21]، ولَم تَلِدْ سارَةُ غَيرَهُ، وأمّا إسماعيلُ فكانَ بِكرَهُ، وهوَ مِن هاجَرَ القِبطِيَّةِ[22]. فلَمّا تُوُفِّيَتْ سارَةُ تَزَوَّجَ قنطورا بنتَ يقطن[23].

(التَّعريفُ والإعلام: 77)

---

(17) قَرَأَ الكِسائيُّ وابنُ جَمّازٍ وأبو بَكرِ بنِ أبي أُوَيسٍ والمُسَيَّبِيُّ وقالونُ ويَعقوبُ بنُ جَعفرٍ، كُلُّ هؤُلاءِ عن نافعٍ، والبرجميُّ والشّنبوذيُّ ومُحَمَّدُ بنُ حَبيبٍ الشُّمُونيُّ ومُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ القلّا عن الأعشى عن أبي بَكرٍ عن عاصِمٍ، وأبو جَعفَرٍ: {ومِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ}، بالإضافَةِ وفَتحِ الميمِ، وهيَ فَتحَةُ بناءٍ لإضافَتِهِ إلى (إذْ)، وهوَ غَيرُ مُتَمَكِّنٍ، قالَ مَكِّيُّ بنُ أبي طالِبٍ القَيسِيُّ في (مُشْكِلِ إعرابِ القُرآن): 349: "مَن فَتَحَ الميمَ بَنى (يَومًا) على الفَتحِ؛ لإضافَتِهِ إلى غَيرِ مُتَمَكِّنٍ، وهوَ (إذْ)". ويُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 289، والتَّذكِرَةُ في القِراءات: 2/ 459، ومُعجَمُ القِراءات: 4/ 89.

(18) قَرَأَ ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامِرٍ وإسماعيلُ بنُ جَعفَرٍ عن نافِعٍ، وعاصِمٌ وحَمزَةُ ومُحَمَّدُ بنُ غالِبٍ عن الأعشى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾، على الإضافَةِ وكَسرِ الميمِ، وهيَ حَرَكَةُ إعرابٍ. يُنظَر: المصادِرُ والمَراجِعُ السّابِقَةُ.

(19) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 12/ 68، والدُّرُّ المَنثور: 8/ 89.

(20) يُنظَر: المَعارِف: 31.

(21) يُنظَر: المَعارِف: 33.

(22) يُنظَر: المَعارِف: 33-34.

(23) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 310-311، والمَعارِف: 33.

﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ (هـود: 71)، يُراجَع: (يوسف: 31)، و(الصافات: 101-102)

﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ﴾ (هود: 72)

• إنَّ مَعنى الإشارَةِ لَيسَ هو العامِلَ؛ إذ الاسمُ الذي هو (هذا) لَيسَ بِمُشْتَقٍّ من (أشارَ يُشيرُ)، ولَو جازَ أَن تَعمَلَ أَسماءُ الإشارَةِ لَجازَ أَن تَعمَلَ عَلاماتُ الإضمارِ لأَنَّها أَيضًا إِيماءٌ وإشارَةٌ إلى مَذكورٍ، وإنَّما العامِلُ فِعلٌ مُضمَرٌ تَقديرُهُ (انْظُرْ)، وأُضمِرَ لِدَلالةِ الحالِ عليهِ مِن التَّوجُّهِ واللَّفظِ[24].

وقَد قالوا: لِمَن الدّارُ مَفتوحًا بابُها؟ فأَعمَلوا في الحالِ مَعنى (انْظُرْ)، ودَلَّ عليها التَّوجُّهُ إليهِ مِن المتكلِّمِ بِوَجهِهِ نَحوَها، فكذلكَ: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾، وهذا أَقوى في الدَّلالةِ لاجتِماعِ اللَّفظِ معَ التَّوجُّهِ.

وإذا ثَبَتَ هذا فلا سَبيلَ لِتَقديمِ الحالِ؛ لأَنَّ العامِلَ المعنَويَّ لا يَعمَلُ حَتّى يَدُلَّ عليهِ الدَّليلُ اللَفظِيُّ أَو التَّوجُّهُ أَو ما شاكَلَهُ، واللهُ المستَعانُ.

(نَتائِجُ الفِكر: 179-180)

---

(24) قالَ أَبو حيّانَ الأَندلسيُّ في (ارتشاف الضَّرَب): 3/ 1584-1585: "أَمّا حَرفُ التَّنبيهِ، فَنَحوُ: هذا زَيدٌ قائمًا؛ فمَذهَبُ الجُمهورِ أَنَّهُ يَجوزُ أَن يَنتَصِبَ (قائمًا) على الحالِ، والعامِلُ فيهِ حَرفُ التَّنبيهِ. وقالَ ابنُ أَبي العافيَةِ والسُّهَيْلِيُّ: لا يَجوزُ أَن يَعملَ حَرفُ التَّنبيهِ في الحالِ. وأَمّا اسمُ الإشارَةِ فذَهَبَ الجُمهورُ إلى أَنَّهُ يَجوزُ أَن يَنتَصِبَ (قائمًا) بِاسْمِ الإشارَةِ، ووافَقَهُم ابنُ أَبي العافيَةِ، وقالَ السُّهَيْلِيُّ: لا يَعمَلُ اسمُ الإشارَةِ، والنّاصِبُ في مِثلِ هذهِ المسأَلَةِ فِعلٌ مُضمَرٌ تَدُلُّ عليهِ الجُملَةُ، تَقديرُهُ: انْظُرْ إليهِ قائمًا". وقالَ السُّيوطيُّ في (هَمع الهَوامِع): 4/ 36: "ومَنَعَ السُّهيْليُّ عَمَلَ حَرفِ التَّنبيهِ في الحالِ، فقالَ: (ها) حَرفٌ، ومَعنى الحُروفِ لا يَعمَلُ في الظُّروفِ والأَحوالِ، قالَ: ولا يَصِحُّ أَن يَعمَلَ فيهِ اسمُ الإشارَةِ لأَنَّهُ غَيرُ مُشتَقٍّ مِن لَفظِ الإشارَةِ ولا مِن غَيرِها، وإنَّما هُوَ كالمضمَرِ، ولا يَعمَلُ (هُوَ) ولا (أَنتَ) بِما فيهِ مِن مَعنى الإضمارِ في حالٍ ولا ظَرفٍ، والعامِلُ في مِثلِ: هذا زَيدٌ قائمًا، إنَّما هُوَ (انْظُرْ) مُقَدَّرَة، دَلَّ عَلَيها الإشارَةُ، لأَنَّكَ أَشَرْتَ إلى المُخاطَبِ لِيَنظُرَ. وقالَ أَبو حَيّانَ: إنَّهُ قَريبٌ؛ لأَنَّ فيهِ إبقاءَ العَمَلِ لِلفِعلِ، إلّا أَنَّ فيهِ تَقديرَ عامِلٍ لَم يُلفَظْ بِهِ قَطُّ. ثُمَّ صَرَّحَ بِاختِيارِهِ، واختارَهُ أَيضًا صاحِبُ (البَسيط)". ويُنظَرُ أَيضًا: دِراساتٌ لأُسلوبِ القُرآنِ الكَريم: ق3/ ج3/ 126-129.

﴿إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ (هود: 73)

• فصِفاتُهُ سُبحانَهُ تَنقَسِمُ أَربعَةَ أَقسام: نَفسِيَّةٌ، كقَولِكَ: مَوجودٌ، وإِلهٌ، وذاتٌ، وشَيءٌ؛ ومَعنَويَّةٌ، كقَولِكَ: عالِمٌ، وقادِرٌ، لأَنَّها تُنبِئُ عن مَعنًى زائدٍ على ذاتِهِ سُبحانَهُ؛ وصِفَةُ نَفْيٍ، كقَولِكَ: واحِدٌ، وقُدُّوسٌ، لأَنَّها تُنبِئُ عن نَفْيٍ ثانٍ وعن نَفْيِ النَّقائصِ وما لا يَليقُ بِجَلالِهِ سُبحانَهُ؛ وصِفَةُ فِعْلٍ، كقَولِكَ: خالِقٌ، ورازِقٌ، وهي مَعنَوِيَّةٌ في المحدَثِينَ...

وعِندي قِسمٌ خامِسٌ، وهو الأَسماءُ الجُمْلِيَّةُ، وهو ما دَلَّ كُلُّ واحِدٍ مِنها على مَعانٍ لا على مَعنًى مُفرَدٍ، كقَولِكَ: عَظيمٌ، ومَجيدٌ، وكَريمٌ، فإِنَّ كُلَّ واحِدٍ مِن هذه الأَسماءِ لا يُنبِئُ عن مَعنًى مُفرَدٍ؛ فإِنَّ العَظيمَ مَن اتَّصَفَ بِصِفاتٍ كَثيرةٍ مِن صِفاتِ المدحِ، والمجيدُ كذلك إِنَّما هو في مَعنى الزِّيادَةِ في الشَّرَفِ على غَيرِهِ: استَمْجَدَ المَرْخُ والعَفارُ، وأَمْجَدَ النّاقَةَ عَلَفًا. ولِذلكَ تَعَرَّضَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِطَلَبِ الزِّيادَةِ مِن رَبِّهِ تعالى حينَ سَأَلَهُ الصَّلاةَ عن نَفْسِهِ، وعَلَّمَ أُمَّتَهُ كيفَ يُصَلُّونَ عليه، فقالَ: «**كما صَلَّيتَ على إِبراهيمَ، إِنَّكَ حَميدٌ مَجيدٌ**»[25]، فطَلَبَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ المزيدَ مِن صَلاتِهِ التي صَلّاها: أَن يُصَلِّيَ عليهِ كما صَلّى على إِبراهيمَ، وتَعَرَّضَ لِلمَزيدِ بِقَولِهِ: «**إِنَّكَ حَميدٌ مَجيدٌ**» لَمّا سمِعَهُ يقولُ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ (ق: 35)، ولَم يُصَرِّحْ بِطَلَبِهِ تَأَدُّبًا معَ أَبيهِ الخَليلِ عليهِ السَّلامُ. فجَمَعَ عليهِ السَّلامُ بينَ الأَمرَيْنِ؛ إِذ في ذِكْرِ الاسمِ مِن أَسمائِهِ سُبحانَهُ وتعالى تَعَرُّضٌ مِن العَبدِ لِطَلَبِ مُقتَضاهُ وما يَدُلُّ عليه فَحواهُ؛ فإِذا قُلْتَ: يا غَفُورُ، فأَنتَ طالِبٌ لِلمَغفِرَةِ، وإِذا قُلْتَ: يا رَزّاقُ، فأَنتَ طالِبٌ لِلرِّزقِ، وكذلك لَمّا أُعطِيَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ دَرَجَةَ أَبيهِ إِبراهيمَ صلّى اللهُ عليهِما في النُّبُوَّةِ والخُلَّةِ، ولَم يَسْتَحِلْ عِندَهُ المزيدُ، ولا أَمكَنَهُ التَّصريحُ بِهِ تَأَدُّبًا، كما قُلْناهُ، تَعَرَّضَ إِليه بِقَولِهِ: «**إِنَّكَ حَميدٌ مَجيدٌ**». *(نَتائجُ الفِكر: 161-162)*

---

(25) جُزْءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6357، كِتاب الدَّعَوات، باب (الصَّلاة على النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح907، كِتاب الصَّلاة، باب (الصَّلاة على النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بَعدَ التَّشَهُّد)، عن كَعبِ بنِ عجرَةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود: 78)

• قولُهُ تَعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾، اسمُ الواحِدَةِ: ريثا، والأُخرى: رعوثا[26]. وامرَأَتُهُ الهالِكَةُ اسمُها والِهَةُ[27]. وذُكِرَ أَنَّ امرَأَةَ لُوطٍ حينَ سَمِعَتِ الرَّجفَةَ التَفَتَتْ وَحدَها فمُسِخَتْ حَجَرًا، وأنَّ ذلكَ الحَجَرَ في رَأسِ كُلِّ شَهرٍ يَحيضُ[28]، ذَكَرَ ذلكَ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ المقرئُ[29]. *(التَّعريفُ والإعلام: 77-78)*

﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ (هود: 81)، يُراجَع: (الإسراء: 1)

﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ (هود: 84)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ﴾، هُم بَنو مَدْيَنَ بنِ إبراهيمَ[30]، وشُعَيْبٌ هوَ شُعَيْبُ بنُ صيفون مِن مَدْيَنَ[31]، ويُقالُ: شُعَيْبُ بنُ ملكاين[32]. وقَد قيلَ: لَم يَكُن مِن مَدْيَنَ، وظاهِرُ القُرآنِ أَنَّهُ مِنهُم؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾.

فإن قُلْتَ: إنَّ أَصحابَ الأَيْكَةِ هُم مَدْيَنُ، وهُم الذينَ أَصابَهُم عَذابُ يَومِ الظُّلَّةِ، وقَد قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ فيهِم: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ﴾ (الشُّعراء: 177)، ولَم

(26) رَوى الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 1/ 299، عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ مَسعودٍ وناسٍ من أَصحابِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّ اسمَ الكُبرى ريثا، واسمَ الصُّغرى رعزيا. وأَورَدَ السُّيوطيُّ في (الدُّرِّ المنثور): 8/ 109، عن ابنِ عبّاسٍ أَثَرًا جاءَ فيهِ: "وكانَ اسمُ ابنَتَيْهِ إحداهُما رعوثا، والأُخرى رميثا، ويُقالُ: زبوثا"، وعَزا إخراجَهُ إلى إسحاقَ بنِ بِشْرٍ وابنِ عَساكِر.

(27) ذَكَرَ ذلكَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 1/ 170، ناسِبًا إيّاهُ إلى السُّهَيلِيِّ وَحْدَهُ، فقالَ: "قالَ السُّهَيليُّ: واسمُ امرَأَةِ لُوطٍ والِهَةُ، واسمُ امرَأَةِ نُوحٍ والِغَةُ". ولَم تَرِد الجُملَةُ الأَخيرَةُ التي فيها اسمُ امرَأَةِ نُوحٍ في المَطبوعِ مِن كِتابِ السُّهَيلِيِّ (التَّعريف والإعلام)، وأَثبَتَها، زِيادَةً على ابنِ كَثيرٍ، البلنسيُّ في (تَفسير مُبهَماتِ القُرآن): 2/ 35.

(28) أَورَدَ ذلكَ عن أَبي الجَلْدِ السُّيوطيُّ في (الدُّرِّ المَنثور): 8/ 120، عازِيًا إخراجَهُ إلى ابنِ عَدِيٍّ وابنِ عَساكِر.

(29) هوَ أَبو بَكرٍ النَّقّاشُ المُفَسِّرُ، وقَد سَبَقَت تَرجَمَتُهُ في سورَةِ البقرة.

(30) يُنظَر: جَمهرَةُ أَنسابِ العَرَب: 510.

(31) يُنظَر: البِدايَةُ والنِّهايَة: 1/ 173، واسمُهُ فيهِ: شُعَيْبُ بنُ ضيفور.

(32) يُنظَر: البِدايَةُ والنِّهايَة: 1/ 173، وفيهِ: ابن ميكيل بنِ يشجن.

يَقُلْ: أَخوهُم شُعَيْبٌ، فالحِكمَةُ في ذلكَ أَنَّهُ لَمّا عَرَّفَهُم بِالنَّسَبِ، وهوَ أَحَدُهُم في ذلكَ النَّسَبِ، قالَ: أَخوهُم، فلَمّا عَرَّفَهُم بِالأَيْكَةِ التي أَصابَهُم فيها العَذابُ لَم يَقُلْ: أَخوهُم، وأَخرَجَهُ عنهُم، فافهَمْ ذلكَ وتَدَبَّرْهُ[33]. *(التَّعريفُ والإعلام: 78)*

﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ (هود: 99)

• (الرِّفْدُ)... هوَ العَوْنُ[34]، و... (الرَّفْدُ)، بِفَتحِ الرّاءِ وبِكَسرِها،... هوَ إناءٌ كَبيرٌ[35]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 129)*

﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ (هود: 114)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ الآيَة، الخِطابُ مُتَوَجِّهٌ تَوَجُّهًا ظاهِرًا

---

(33) قالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 1/ 177-178: "مَن زَعَمَ مِن المُفَسِّرينَ كقَتادَةَ وغَيرِهِ أَنَّ أَصحابَ الأَيْكَةِ أُمَّةٌ أُخرى غَيْرُ أَهلِ مَديَنَ فقَولُهُ ضَعيفٌ، وإنَّما عُمدَتُهُم شَيئانِ؛ أَحَدُهُما أَنَّهُ قالَ: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ﴾ (الشُّعراء: 176-177)، ولَم يَقُلْ: أَخوهُم، كما قالَ: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ (هود: 84)؛ والثّاني أَنَّهُ ذَكَرَ عَذابَهُم بِيَومِ الظُّلَّةِ، وذَكَرَ في أُولئكَ الرَّجفَةَ، أَو الصَّيحَةَ. والجَوابُ عَنِ الأَوَّلِ أَنَّهُ لَم يَذكُرِ الأُخُوَّةَ بَعدَ قَولِهِ: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، لأَنَّهُ وَصَفَهُم بِعِبادَةِ الأَيْكَةِ، فلا يُناسِبُ ذِكْرُ الأُخُوَّةِ ها هُنا، ولَمّا نَسَبَهُم إلى القَبيلَةِ ساغَ ذِكْرُ شُعَيْبٍ بِأَنَّهُ أَخوهُمْ. وهذا الفَرْقُ مِن النَّفائسِ اللَّطيفَةِ العَزيزَةِ الشَّريفَةِ. وأَمّا احتِجاجُهُم بِيَومِ الظُّلَّةِ، فإن كانَ دَليلًا بِمُجَرَّدِهِ على أَنَّ هؤُلاءِ أُمَّةٌ أُخرى فلْيَكُنْ تَعدادُ الانتِقامِ بِالرَّجفَةِ والصَّيحَةِ دَليلًا على أَنَّهُما أُمَّتانِ أُخرَيانِ، وهذا لا يَقولُهُ أَحَدٌ يَفهَمُ شَيئًا مِن هذا الشَّأنِ. فأَمّا الحديثُ الذي أَورَدَهُ الحافِظُ ابنُ عَساكِرَ في تَرجَمَةِ النَّبِيِّ شُعَيْبٍ عَلَيهِ السَّلامُ مِن طَريقِ مُحَمَّدِ بنِ عُثمانَ بنِ أَبي شَيْبَةَ عَن أَبيهِ عَن مُعاوِيَةَ بنِ هِشامٍ عَن هِشامِ بنِ سَعدٍ عَن شَقيقِ بنِ أَبي هِلالٍ عَن رَبيعَةَ بنِ سَيفٍ عَن عَبدِ اللّهِ بنِ عَمْرٍو مَرفوعًا: «إنَّ مَدْيَنَ وأَصحابَ الأَيْكَةِ أُمَّتانِ بَعَثَ اللهُ إلَيهِما شُعَيْبًا النَّبِيَّ عَلَيهِ السَّلامُ»، فإنَّهُ حَديثٌ غَريبٌ، وفي رِجالِهِ مَن تُكُلِّمَ فيهِ، والأَشبَهُ أَنَّهُ مِن كَلامِ عَبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو مِمّا أَصابَهُ يَومَ اليَرموكِ مِن تِلكَ الزّامِلَتَيْنِ مِن أَخبارِ بَني إسرائيلَ، واللهُ أَعلَمُ". ويُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 6/ 158-159، ففيهِ مَزيدُ تَفصيلٍ وتَحريرٍ.

(34) في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 2/ 421: "فـ(الرِّفْدُ) مَصدَرُ (رَفَدَهُ يَرْفِدُهُ) إذا أَعطاهُ، والاسمُ (الرِّفْدُ)".

إلى الرَّجُلِ السّائلِ عَن قُبْلَةٍ أصابَها مِن امرأَةٍ لا تَحِلُّ لَهُ، ويُروى أَيضًا أَنَّهُ قالَ: أَصَبْتُ مِنها كُلَّ شَيْءٍ إلّا النِّكاحَ، فنَزَلَتِ الآيَةُ جَوابًا لِسُؤالِهِ. ولَمّا كانَ ظاهِرُ الآيَةِ معَ الحَديثِ الوارِدِ في ذلكَ لِرَجُلٍ بِعَينِهِ، وَجَبَ بِشَرطِ الكِتابِ أَن نَذكُرَ اسمَهُ. وهوَ أَبو اليَسَرِ كَعبُ بنُ عَمْرٍو، بَيَّنَ ذلكَ حَديثُ التِّرمذِيِّ في سَبَبِ نُزولِ الآيَةِ، وفي الحَديثِ أَنَّهُ قالَ: أَهذا لي خاصَّةً يا رَسولَ اللهِ أَم لِلمُسلِمِينَ عامَّةً؟ فقالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**بَل لِلمُسلِمِينَ عامَّةً**»[36]. وفي مُسنَدِ الحَديثِ أَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ في صَدرِهِ فقالَ: بَل لِلمُسلِمِينَ عامَّةً، فقالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَئذٍ: «**كَما قالَ عُمَرُ، بَل لِلمُسلِمِينَ عامَّةً**»[37]. وفي تَفسيرِ النَّقّاشِ وغَيرِهِ مِن التَّفاسيرِ أَنَّ الرَّجُلَ هوَ نَبْهانُ التَّمّارُ[38]، والأَوَّلُ أَصَحُّ.

(التَّعريفُ والإعلام: 78-79)

---

(35) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 2/ 421.

(36) رَواهُ التِّرمذِيُّ في جامعِهِ: ح3115، كِتاب التَّفسير، باب (ومِن سُورَةِ هُود)، بِإسنادٍ حَسَّنَهُ الأَلبانيُّ. وأَصلُ الحَديثِ في صَحيحِ البُخاريِّ: ح526، كِتاب مَواقيت الصَّلاة، باب (الصَّلاةُ كَفّارَةٌ)، وصَحيحِ مُسلِمٍ: ح6932، كِتاب التَّوبَة، باب (قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾)، دونَ ذِكرِ اسْمِ السّائلِ.

(37) رَوى ذلكَ أَحمدُ في مُسنَدِهِ: ح2206، عن ابنِ عبّاسٍ، وقالَ مُحَقِّقُوهُ: 4/ 84: "صَحيحٌ لِغَيرِهِ". ورَواهُ أَيضًا الواحِدِيُّ في (أَسباب نُزولِ القُرآن): 445-446، بِإسنادٍ ضَعيفٍ. ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 368-369. وأَورَدَهُ الهَيثَمِيُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11079، عن ابنِ عبّاسٍ، وقالَ: 7/ 119-120: "رَواهُ أَحمَدُ والطَّبَرانيُّ في (الكَبير)...، ورَواهُ في (الأَوسَط) باختِصارٍ كَثيرٍ. وفي إسنادِ أَحمَدَ و(الكَبير) عَلِيُّ بنُ زَيدٍ، وهُوَ سَيِّئُ الحِفظِ ثِقَةٌ، وبَقِيَّةُ رِجالِهِ ثِقاتٌ، وإسنادُ (الأَوسَط) ضَعيفٌ". وذَكَرَهُ أَيضًا البوصيرِيُّ في (مُختَصَر إتحافِ السّادَةِ المَهَرَة): ح6451، وقالَ: 8/ 382: "رَواهُ الحارِثُ بنُ أَبي أُسامَةَ وأَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ بِسَنَدٍ مَدارُهُ على عَلِيِّ بنِ زَيدِ بنِ جَدعانَ، وهوَ ضَعيفٌ". ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 369-370.

(38) رَوى أَبو القاسِمِ بنُ بشكوال في كِتابِهِ (غَوامِض الأَسماءِ المُبهَمَة): 4/ 295-296، عَن عَبدِ الغَنِيِّ بنِ سَعيدٍ الثَّقَفِيِّ عَن مُوسى بنِ عَبدِ الرَّحمنِ عَن ابنِ جُرَيْجٍ عَن عَطاءٍ عَن ابنِ عَبّاسٍ، قالَ: يُريدُ نَبهانَ التَّمّارَ، وكُنيَتُهُ أَبو مُقبِلٍ، ثُمَّ ذَكَرَ القِصَّةَ. وقالَ ابنُ حجرٍ في (الإصابَة): 6/ 419: "عَبدُ الغَنِيِّ ومُوسى هالِكانِ. وأَورَدَ هذهِ القِصَّةَ الثَّعلَبِيُّ والمهدَوِيُّ ومَكِّيٌّ والماوَردِيُّ في تَفسيرِهِم بِغَيرِ سَنَدٍ".

تَفْسيرُ سُورَةِ يُوسُف

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ (يوسف: 4)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، أسماءُ هذهِ الكَواكِبِ جاءَ ذِكْرُها مُسنَدًا، ورَواهُ الحارِثُ بنُ أَبي أُسامَةَ في مُسنَدِهِ، قالَ: جاءَ بُستانِيٌّ، وهوَ رَجُلٌ مِن أهلِ الكِتابِ، فسَأَلَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عن الأَحَدَ عَشَرَ كَوكَبًا الذي رَأى يُوسُفُ، فقالَ: «**الحَذْثان، وطارِقٌ، والذُّبالُ، وقابِسٌ، والمُصْبِحُ، والصَّرُوحُ، وذو الكَنَفَيْنِ، والفَرَغُ، والفَيلَقُ، ووَثّابٌ، والعَمُودان. ورآها يُوسُفُ تَسْجُدُ لَهُ**»[1].

وفيها ذِكْرُ أَخيهِ وإخوَتِهِ؛ وأَمّا أَخوهُ فبِنيامينُ، وتَفسيرُهُ بالعَرَبيَّةِ: شَدّادٌ. وأُمُّهُما راحيلُ بنتُ ليان بنِ ناهر بنِ آزَرَ، وليان هوَ خالُ يَعقوبَ[2]، وأُمُّ يَعقوبَ اسمُها رفقا[3]، وراحيلُ ماتَتْ مِن نِفاسِ بِنيامينَ[4]. *(التَّعريفُ والإعلام: 79-80)*

(1) رَواهُ الحاكِمُ في (المُستَدرَك): 4/ 396، والبَيهَقِيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 6/ 277، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ. وأَورَدَهُ ابنُ حجرٍ في (المَطالِب العاليَة): ح3653، وعَزاهُ إلى أبي يَعلى، والهَيثَمِيُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11084، وقالَ: 7/ 121: "رَواهُ البزّارُ، وفيهِ الحكمُ بنُ ظهيرٍ، وهوَ مَتروكٌ"، والبوصيريُّ في (مُختَصَر إتحافِ السّادَةِ المَهَرَة): ح6453، وقالَ: 8/ 382-383: "رَواهُ أبو يَعلى الموصلِّيُّ بِسَنَدٍ ضَعيفٍ ومُنقَطِعٍ؛ ورَواهُ البَزّارُ بِتَمامِهِ إلّا أَنَّهُ قالَ: النّمردات، بَدَلَ (العمودان)؛ والحاكِمُ، وقالَ: صَحيحٌ على شَرطِ مُسْلِمٍ. وليسَ كما زَعَمَ". ورَوى الحَديثَ العُقَيلِيُّ في (كِتاب الضُّعَفاءِ الكَبير): 1/ 259، ومِن طَريقِهِ ابنُ الجَوزيِّ في (كِتاب المَوضوعات): ح302، وقالَ: 1/ 217: "هذا حَديثٌ مَوضوعٌ عَلى رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، وكأَنَّ واضِعَهُ قَصَدَ شَيْنَ الإسلامِ بِمِثلِ هذا".

(2) يُنظَر: المَعارِف: 39-40.

(3) يُنظَر: المَعارِف: 31، 38.

(4) يُنظَر: البِدايَةُ والنِّهايَة: 1/ 204.

﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ (يوسف: 18)

• بابُ الاستِدلالِ بالأماراتِ والعَلاماتِ... لَهُ أصلٌ في الشَّريعةِ، قالَ اللهُ سبحانَهُ: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ﴾، وَجهُ الدَّلالَةِ عَلى الكَذِبِ في الدَّمِ أنَّ القَميصَ المُدْمى لَم يَكُنْ فيهِ خَرقٌ ولا أثَرٌ لأنيابِ الذِّئبِ[5]. وكذلِكَ قَولُهُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ (يوسف: 26) الآيَة، وقَولُ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في المَولُودِ: «**إنْ جاءَتْ بِهِ أَوْرَقَ جَعْدًا جُمالِيًا فَهُوَ لِلَّذي رُمِيَتْ بِهِ**»[6].

فالاستِدلالُ بالأماراتِ أصلٌ يَنبَني عَلَيهِ كَثيرٌ مِن الأحكامِ في الحُدُودِ والميراثِ وغَيرِ ذلِكَ[7]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 51)***

﴿وَجَآءَتۡ سَيَّارَةٞ فَأَرۡسَلُواْ وَارِدَهُمۡ فَأَدۡلَىٰ دَلۡوَهُۥۖ قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ (يوسف: 19)

• قولُهُ تَعالى: ﴿فَأَرۡسَلُواْ وَارِدَهُمۡ فَأَدۡلَىٰ دَلۡوَهُۥۖ﴾، هوَ مالِكُ بنُ ذعرٍ الخُزاعيُّ، مِن العَرَبِ العارِبَةِ، ولَم يَكُن لَهُ وَلَدٌ، فسَألَ يوسُفَ أن يَدعُوَ لَهُ بِالوَلَدِ، فدَعا لَهُ،

---

(5) رَوى نَحوَ ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 163-165، عن ابنِ عبّاسٍ والحَسَنِ وقَتادَةَ والشَّعبيِّ. ويُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 4/ 375.

(6) جُزءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2256، كِتاب الطَّلاق، باب (في اللِعان)، وضَعَّفَهُ الألبانيُّ. وأصلُ الحَديثِ في صَحيحِ البُخاريِّ: ح4747، كِتاب التَّفسير، باب (﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾)، وصَحيحِ مُسلم: ح3736، كِتاب اللِعان. والحَديثُ في قَذفِ هِلالِ بنِ أُمَيَّةَ، أحَدِ الثَّلاثَةِ الذينَ خُلِّفوا، امرأتَهُ بِشَريكِ بنِ سَحْماءَ، فشَكا ذلكَ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فطَلَبَ منهُ الرَّسولُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ البَيِّنَةَ وإلّا أقامَ عليهِ الحَدَّ، فنزلَتْ آياتُ اللِعانِ مِن سُورَةِ النُّور. والأورَقُ: الأسمَرُ معَ بَياضٍ، والجَعْدُ: القَصيرُ الشَّعْرِ، والجُماليُّ: العَظيمُ الخَلقِ كأنَّهُ جَمَلٌ. يُنظَر: عَونُ المَعبود شَرحُ سُنَنِ أبي داوُد: 6/ 247.

(7) يُنظَرُ في ذلكَ: الطُّرُقُ الحكمِيَّة في السِّياسَةِ الشَّرعيَّة: 12-77.

فرُزِقَ اثنَيْ عَشَرَ وَلَدًا، أَعقَبَ كلُّ واحِدٍ منهُم قَبيلَةً[8].

وقَولُهُ تَعالى: {يَابُشْرَايَ}[9]، قيلَ: إنَّهُ نادى رَجُلًا اسمُهُ بُشْرى[10]، وقيلَ: هوَ كما نَقولُ: واسُرُوراهُ، وإنَّ (البُشْرى) مَصدَرٌ مِن الاستِبشارِ[11]، وهذا أَصَحُّ؛ لأَنَّهُ لَو كانَ اسمًا عَلَمًا لَم يَكُن مُضافًا إلى ضَميرِ المُتَكلِّمِ.

(التَّعريفُ والإعلام: 80)

﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ (يوسف: 21)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ﴾، هوَ العَزيزُ، واسمُهُ قطفير[12]. ومِصْرُ الذي عُرِفَتْ بِهِ أَرضُ مِصْرَ هوَ مِصْرُ بنُ بيصر بنِ قبط[13]، . . .

---

(8) في (جَمهَرَة أَنسابِ العَرَب) لابنِ حَزْم: 424: "يُقالُ: إنَّ الذي استخرَجَ يوسُفَ عليهِ السَّلامُ من الجُبِّ هو مالِكُ بنُ ذعرِ بنِ يَوْيَب بنِ عَيْفا بنِ مَدْيَنَ بنِ إبراهيمَ الخَليلِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وكانَ لهُ أَربعَةٌ وعِشرونَ وَلَدًا، فانتَسَبوا في لَخمٍ إلى ذعرِ بنِ حُجْرِ بنِ جَزيلَةَ بنِ لَخمٍ".

(9) قَرَأَ حَفصٌ عن عاصِمٍ وحَمزَةُ والكِسائيُّ وخَلَفٌ والأعمَشُ وأبو بَكرٍ راوِيًا عن عاصِمٍ: ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾، بِأَلِفٍ في آخِرِهِ وبِغَيرِ ياءِ إضافَةٍ. وقَرَأَ أبو عَمْرٍو وابنُ عامِرٍ وابنُ كَثيرٍ ونافِعٌ وأبو جَعفَرٍ ويَعقوبُ: {يَا بُشْرَايَ}، بِإثباتِ أَلِفٍ وياءٍ بَعدَهُ هيَ ياءُ النَّفْسِ وهيَ مَفتوحَةٌ، وفَتحُها مِن أَجلِ الأَلِفِ، وهيَ لُغَةٌ لِبَعضِ قُرَيشٍ. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 293، ومُعجَمُ القِراءات: 4/ 209-210.

(10) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 167، عن السُّدِّيِّ. وذَكَرَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 8/ 211، وزادَ نِسبَتَهُ إلى ابنِ المُنذِرِ وابنِ أَبي حاتِمٍ وأَبي الشَّيْخِ عن السُّدِّيِّ، وأَبي الشَّيْخِ عن الشَّعبيِّ.

(11) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 167، عن قَتادَةَ، قالَ: "تَباشَروا بِهِ حينَ أَخرَجوهُ". وذَكَرَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 8/ 211، وزادَ نِسبَتَهُ إلى عبدِ الرَّزّاقِ وابنِ المُنذِرِ وابنِ أَبي حاتِمٍ عن قَتادَةَ.

(12) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 174، عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما، وزادَ نِسبَتَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 8/ 215، إلى ابنِ أَبي حاتِمٍ.

(13) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 1/ 336، وتاجُ العَروس: 14/ 126.

وامرَأَةُ العَزيزِ هيَ راحيلُ[14]. *(التَّعريفُ والإعلام: 80)*

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ (يوسف: 26)

• الشّاهِدُ مِن أَهلِها قيلَ: هوَ ابنُ عَمٍّ لَها[15]، وقيلَ: هوَ طِفلٌ في المَهدِ تَكَلَّمَ، وهوَ الصَّحيحُ؛ لِلحَديثِ الوارِدِ في ذلكَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وهوَ قَولُهُ: «**لَمْ يَتَكَلَّمْ في المَهْدِ إلاّ ثَلاثَةٌ**. . .»، وذَكَرَ فيهِم شاهِدَ يُوسُفَ عليهِ السَّلامُ[16]. *(التَّعريفُ والإعلام: 80-81)*

﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ (يوسف: 29)

---

(14) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 175، عن ابنِ إسحاقَ، وزادَ نِسبَتَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 8/ 215، إلى ابنِ أبي حاتِم.

(15) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 195، عن السُّدِّيِّ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 8/ 233.

(16) رَواهُ بِهذا اللَفظِ الحاكِمُ في (المُستَدرَك): 2/ 595، عن أَبي هُرَيرَةَ يَرفَعُهُ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وتَتِمَّتُهُ: «عيسى بنُ مَريَمَ، وشاهِدُ يُوسُفَ، وصاحِبُ جُرَيْجٍ، وابنُ ماشِطَةِ بنتِ فِرعَونَ». وأورَدَ الحَديثَ الألبانيُّ في (سِلسِلة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح880، وذَكَرَ أَنَّهُ رَواهُ الحاكِمُ في (المُستَدرَك)، وأَنَّهُ باطِلٌ بِهذا اللَفظِ وهذا الإسنادِ لأَمرَيْنِ؛ أَحَدُهُما أَنَّهُ حَصَرَ المُتكلِّمِينَ في المَهدِ في ثَلاثَةٍ، ثُمَّ عِندَ التَّفصيلِ ذَكَرَهُم أَربَعَةً؛ والآخَرُ أَنَّ الحَديثَ رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح3436، كِتاب أَحاديث الأَنبياء، باب (قَوله: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّۚ. . .﴾)، مِن الطَّريقِ التي عِندَ الحاكِمِ، إلّا أَنَّهُ خالَفَهُ في اللَفظِ، فلَم يَذكُرْ شاهِدَ يُوسُفَ، وكذلكَ رَواهُ مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6456، كِتاب البِرّ والصِّلَة والآداب، باب (تَقديم بِرِّ الوالِدَيْنِ عَلى التَّطوُّعِ بِالصَّلاةِ وغَيرِها)، مِن غَيرِ ذِكرِ الشّاهِدِ، ثُمَّ قالَ الألبانيُّ: 2/ 271-273: "ثُمَّ إِنَّ ظاهِرَ القُرآنِ في قِصَّةِ الشّاهِدِ أَنَّهُ كانَ رجُلًا لا صَبِيًّا في المهدِ؛ إذ لَو كانَ طِفلًا لكانَ مُجَرَّدُ قَولِهِ إنَّها كاذِبةٌ كافِيًا وبُرهانًا قاطِعًا، لأَنَّهُ مِن المعجِزاتِ، ولَما احتيجَ أن يَقولَ: ﴿مِّنْ أَهْلِهَآ﴾، ولا أن يَأتيَ بِدَليلٍ حَيٍّ على بَراءةِ يوسُفَ عليهِ السَّلامُ، وهو قَولُهُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۞ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ (يوسف: 26-27) الآية. وقَد رَوى ابنُ جَريرٍ بإسنادٍ رِجالُهُ ثِقاتٌ عن ابنِ عَبّاسٍ أَنَّ الشّاهِدَ كانَ رَجُلًا ذا لِحْيَةٍ، وهذا هو الأَرجَحُ، واللهُ أَعلَمُ". والأَثَرُ الذي أَشارَ إليهِ الألبانيُّ رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 12/ 195، عن عِكرِمَةَ عن ابنِ عبّاسٍ قالَ: "كانَ ذا لِحْيَةٍ".

• أمّا حُروفُ النِّداءِ فعامِلَةٌ في المنادى عِندَ بَعضِهِم[17]. والذي يَظهَرُ لي الآنَ أنَّ (يا) تَصويتٌ بِالمنادى، نَحو (جوتُ) و(ها) ونَحوِ ذلكَ، والمنادى مَنصوبٌ بِالقَصدِ إليهِ وإلى ذِكرِهِ، كما تَقَدَّمَ مِن قَولِنا في كُلِّ مَقصودٍ إلى ذِكرِهِ مجَرَّدًا عن الإخبارِ عنهُ إنَّهُ مَنصوبٌ.

ويَدُلُّكَ على أنَّ حَرفَ النِّداءِ لَيسَ بِعامِلٍ وُجودُ العَمَلِ في الاسمِ دونَهُ نَحو: صاحِبَ زَيدٍ أَقْبِلْ، و﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾. وإن كانَ مَبنِيًّا عندَهُم فإنَّهُ بِناءٌ كالعَمَلِ؛ ألا تَراهُ يُنعَتُ على اللَفظِ كما يُنعَتُ المعرَبُ، ولَو كانَ حَرفُ النِّداءِ عامِلًا لَما جازَ حَذفُهُ وبَقاءُ العَمَلِ. *(نتائج الفكر: 61-62)*

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ (يوسف: 30)، يُراجَع: (هود: 66-67)

﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ (يوسف: 31)

• قَد قيلَ: . . .يُقالُ: ضَحِكَتْ، إذا حاضَتْ، وتَأَوَّلَ عَلَيهِ قَولَهُ تَعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ (هود: 71)[18]. وقَد قيلَ أيضًا: يُقالُ: أكبَرَتِ

---

(17) في (ارتِشاف الضَّرَب): 4/ 2179: "المُنادى مَنصوبٌ لَفظًا أو تَقديرًا... وناصِبُهُ عندَ الجمهورِ فِعلٌ مُضمَرٌ بَعدَ الأداةِ تَقديرُهُ: أُنادي أو أدعو...؛ وقيلَ: النّاصِبُ الأداةُ، وهيَ اسمُ فِعلٍ؛ وقيلَ: الحَرفُ نَفسُهُ؛ وقيلَ: الحَرفُ بِنِيابَتِهِ عن الفِعلِ".

(18) رَوى الطَّبريُّ نحوَ ذلكَ في تَفسيرِهِ: 12/ 73، عن مُجاهِدٍ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 8/ 99-100. وقَد أنكَرَ أئمَّةُ اللُّغَةِ مَجيءَ (الضَّحِك) بِمَعنى (الحَيْض)؛ فقالَ الفَرّاءُ في (مَعاني القُرآن): 2/ 22: "أمّا قَولُهُ: ﴿فَضَحِكَتْ﴾: حاضَتْ، فلَم نَسمَعْهُ مِن ثِقَةٍ". وقالَ الزَّجّاجُ في (مَعاني القُرآنِ وإعرابُه): 3/ 51: "فأمّا مَن قالَ: ضَحِكَتْ: حاضَتْ، فلَيسَ بِشَيْءٍ". وقالَ النَّحّاسُ في (مَعاني القُرآنِ الكَريم): 3/ 364: "ورَوى الفَرّاءُ أنَّ بَعضَ المفسِّرينَ قالَ: المعنى: فبَشَّرْناها بإسحاقَ فضَحِكَتْ... وهذا القَولُ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ التَّقديمَ والتَّأخيرَ لا يَكونُ في الفاءِ. وقيلَ: ﴿فَضَحِكَتْ﴾: فحاضَتْ، وهذا قَولٌ لا يُعْرَفُ ولا يَصِحُّ". وحاوَلَ الرّاغِبُ الأصفهانيُّ أن يُوَجِّهَ هذا القَولَ بِما يَجعَلُهُ مَقبولًا، فقالَ في (مُفرَدات ألفاظِ القُرآن): 502: "وقَولُ مَن قالَ: حاضَتْ، فلَيسَ ذلك تَفسيرًا لِقَولِهِ: ﴿فَضَحِكَتْ﴾، كما تَصَوَّرَهُ بَعضُ المفسِّرينَ فقالَ: (ضَحِكَتْ) بمعنى (حاضَتْ)، وإنَّما ذَكَرَ ذلك تَنصيصًا لحالِها، وأنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ ذلك أمارَةً لِما بُشِّرَتْ بِهِ، فحاضَتْ في الوَقتِ لِيُعلَمَ أنَّ حَمْلَها لَيسَ بِمُنكَرٍ؛ إذ كانَتِ المرأةُ ما دامَت تَحيضُ فإنَّها تَحبَلُ". وما قالَهُ الرّاغِبُ لا يُفهَمُ البَتَّةَ مِن كَلامِ

المَرأَةُ، إذا حاضَتْ، وحَمَلَ بَعضُهُم عَلَيهِ قَولَهُ تَعالى: ﴿أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾[19] والهاءُ عَلى هذا القَولِ مِن ﴿أَكْبَرْنَهُۥ﴾ عائدَةٌ عَلى المَصدَرِ، وهُوَ تَأويلٌ ضَعيفٌ[20]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 199)*

المُفَسِّرينَ، بل صَريحُ كَلامِهِم وكَلامِ مَن نَقَلوا عنهُ أَنَّ (الضَّحِك) هوَ (الحَيْض)، ولِذلكَ ذَكَروا شَواهِدَهُ مِن اللُّغَةِ. وأَمّا كَونُهُم ذَكَروهُ أَمارَةً لِلحملِ فدَعوى تَحتاجُ إلى نَقلٍ صَحيحٍ. والصَّوابُ في مَعنى الآيَةِ أَنَّ (الضَّحِك) على بابِهِ المُتَبادِرِ المعروفِ. يُنظَر: الأَقوالُ الشّاذَّةُ في التَّفسير: 139. ويَبقَى السُّؤالُ قائمًا: لِمَ ضَحِكَتْ إذَنْ؟ فأَقوالُ المُفَسِّرينَ في ذلكَ كَثيرَةٌ؛ فقد رَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 72، عن قَتادَةَ قالَ: "لَمّا أَوجَسَ إبراهيمُ خيفَةً في نَفسِهِ حَدَّثوهُ عندَ ذلكَ بِما جاؤوا فيهِ، فَضَحِكَتِ امرَأَتُهُ وعَجِبَتْ مِن أَنَّ قَومًا أَتاهُم العَذابُ وهُم في غَفلَةٍ، فضَحِكَتْ مِن ذلِكَ وعَجِبَتْ، فبَشَّرْناها بإسحاقَ، ومِن وَراءِ إسحاقَ يَعقوبَ". واستَظهَرَ الفَرّاءُ في (مَعاني القُرآن): 2/ 22، أَنَّ ضَحِكَها إنَّما كانَ سُرورًا بالأَمنِ. وقالَ النَّحّاسُ في (مَعاني القُرآنِ الكَريم): 3/ 363: "لَمّا لَم يَأكُلوا نَكِرَهُم وخافَهُم، فلَمّا قالوا: ﴿لَا تَخَفْ﴾ (هود: 70) وخَبَّروهُ أَنَّهُم رُسُلٌ فَرِحَ بذلك فضَحِكَتِ امرأَتُهُ سُرورًا بِفَرَحِهِ".

(19) رَوى نَحوَهُ عن ابنِ عَبّاسٍ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 205، وعَقَّبَ عليهِ بِقَولِهِ: "الخَبَر إن كانَ صَحيحًا عَن ابنِ عَبّاسٍ عَلى ما رُوِيَ، فخَليقٌ أَن يَكونَ كانَ مَعناهُ في ذلِكَ أَنَّهُنَّ حِضْنَ لِما أَكبَرْنَ مِن حُسْنِ يوسُفَ وجَمالِهِ في أَنفُسِهِنَّ ووَجَدْنَ ما يَجِدُ النِّساءُ مِن مِثْلِ ذلِكَ". وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 8/ 241، وزادَ نِسبَتَهُ إلى ابنِ المُنذِرِ وابنِ أَبي حاتِمٍ من طَريقِ عبدِ الصَّمَدِ بنِ عَليِّ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عَبّاسٍ عَن أَبيهِ عَن جَدِّهِ ابنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما في قَولِهِ: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ﴾، قالَ: "لَمّا خَرَجَ عَلَيْهِنَّ يُوسُفُ حِضْنَ مِن الفَرَحِ. وقالَ الشّاعِرُ:

نَأْتي النِّساءَ لَدى أَطهارِهِنَّ وَلا نَأْتي النِّساءَ إذا أَكْبَرْنَ إكبارًا"

ولَم يَصِحَّ هذا عن ابنِ عبّاسٍ، إذ رُوِيَ عنهُ مِن طريقَيْنِ؛ الأَوَّلُ: طريقُ عَبدِ الصَّمَدِ عن أَبيهِ عَليٍّ عن أَبيهِ ابنِ عبّاسٍ، وعبدُ الصَّمَدِ لا يُعَوَّلُ عليهِ، ذَكَرَهُ العُقَيلِيُّ في (كِتاب الضُّعَفاءِ الكَبير) وذَكَرَ الذَّهبيُّ في (ميزان الاعتِدال) أَنَّهُ ليسَ بِحُجَّةٍ؛ والثّاني: مِن طريقِ أَبي رَوْقٍ عن الضَّحّاكِ عن ابنِ عبّاسٍ، وفيهِ انقِطاعٌ. يُنظَر: الأَقوالُ الشّاذَّةُ في التَّفسير - الهامش: 139-140.

(20) قالَ الزَّجّاجُ في (مَعاني القُرآنِ وإعرابُه): 3/ 87: "هذهِ اللَفظةُ ليسَتْ بمعروفةٍ في اللُّغَةِ، والهاءُ في ﴿أَكْبَرْنَهُۥ﴾ تَنفي هذا؛ لأَنَّهُ لا يَجوزُ أَن يقولَ: النِّساءُ قد حِضْنَهُ...؛ لأَنَّ (حِضْنَ) لا يَتَعَدّى إلى مَفعولٍ". وقالَ النَّحّاسُ في (مَعاني القُرآنِ الكَريم): 3/ 422: "رَوى ابنُ أَبي نَجيحٍ عن مُجاهِدٍ، قالَ: أَعْظَمْنَهُ. قالَ أَبو جعفَرٍ: وهذا هو الصَّحيحُ، ومَن قالَ: حِضْنَ، فقَد جاءَ بما لا يُعْرَفُ، و(حِضْنَ) لا يَتَعَدّى. والمعنى: هالَهُنَّ فأَعظَمْنَهُ". وأَثَرُ ابنِ أَبي نَجيحٍ عن مُجاهِدٍ، الذي ذَكَرَهُ النَّحّاسُ، رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 204.

﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ (يوسف: 33)

• الصَّبابَةُ: رِقَّةُ الشَّوقِ؛ يُقالُ: صَبِبْتُ، بِكَسرِ الباءِ، أَصَبُّ[21]. ويُذكَرُ عَن بَعضِ السَّلَفِ أَنَّهُ قَرَأَ: {أَصَبُّ[22] إِليهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ}. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 220)*

﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأٓيَٰتِ﴾ (يوسف: 35)، يُراجَع: (البقرة: 6)

﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًاۖ وَقَالَ ٱلْأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُۖ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف: 36)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾، اسمُ أَحَدِهِما شرهم والآخَر سرهم[23]. وقالَ الطَّبريُّ: الذي رَأى أَنَّهُ يَعصِرُ خَمرًا هو نبوا، وذَكَرَ اسمَ الآخَرِ ولم أُقَيِّدْهُ[24]. والذي ذَكَرْتُ أَوَّلًا هو قَولُ النَّقّاشِ. *(التَّعريفُ والإعلام: 81)*

﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ (يوسف: 40)، يُراجَع: (الفاتحة: 1)

---

(21) يُنظَر: القاموسُ المُحيط: 1/ 187.

(22) هيَ قِراءَةٌ شاذَّةٌ، قرَأَ بِها محمَّدُ بنُ السّميفعِ اليَمانيُّ. يُنظَر: مُختَصَرُ شَواذِّ ابنِ خالَوَيْهِ: 64.

(23) ذَكَرَ ذلكَ السُّيوطيُّ في (مُفحِمات الأَقران): 123، وعَزاهُ إلى السُّهَيليِّ فقط.

(24) رَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 12/ 214، عَن ابنِ إسحاقَ، قالَ في قَولِهِ: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾: "غُلامانِ كانا لِلمَلِكِ الأكبَرِ الرَّيّانِ بنِ الوَليدِ، كانَ أَحَدُهُما عَلى شَرابِهِ، والآخَرُ عَلى بَعضِ أَمرِهِ، في سَخْطَةٍ سَخِطَها عَلَيهِما، اسمُ أَحَدِهِما مَجْلَث، والآخَرُ نَبُو، ونَبُو الذي كانَ عَلى الشَّرابِ". وقالَ البلنسيُّ في (تَفسير مُبهَماتِ القُرآن): 2/ 53-54: "وإنَّما لَم يُقَيِّدِ الشَّيخُ أَبو زَيْدٍ اسمَ صاحِبِ الطَّعامِ مِن كَلامِ الطَّبريِّ لأَنَّهُ لم يُتْقِنْ ضَبْطَهُ، فقد رَأَيْتُهُ في نُسخَةٍ مِن كِتابِ (الياقُوتَة) لَهُ: مخلب، بِالخاءِ المَنقوطَةِ والباءِ، ورأَيتُهُ أَيضًا في نُسخَةٍ من تَفسيرِ أَبي مُحَمَّدِ بنِ عَطِيَّةَ: محلث، بِالحاءِ غيرِ المَنقوطَةِ والثّاءِ المُثَلَّثَةِ، واللهُ أَعلَمُ".

﴿لَعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ﴾ (يوسف: 46)

• نُونُ الوِقايةِ... حَذْفُها مَعَ (لَيْتَ) رَديءٌ، وهُوَ في (لَعَلَّ) أحسَنُ مِنهُ، لِقُربِ مَخرَجِ اللامِ مِن النُّونِ، حَتّى لقَد قالوا: (لَعَلَّ) و(لَعَنَّ) و(لأَنَّ) بِمَعنًى واحِدٍ، ولا سِيَّما وقَد حَكى يَعقُوبُ أَنَّ مِن العَرَبِ مَن يَخفِضُ بِـ(لَعَلَّ)[25]، وهذا يُؤَكِّدُ حَذفَ النُّونِ مِن (لَعَلِّي).

وأَحسَنُ ما يَكُونُ حَذفُ هذِهِ النُّونِ في (إِنَّ) و(أَنَّ) و(لَكِنَّ) و(كَأَنَّ) لاجتِماعِ النُّوناتِ، وحَسَّنَهُ في (لَعَلَّ) أيضًا كَثرَةُ حُرُوفِ الكَلِمَةِ، وفي التَّنزيلِ: ﴿لَعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ﴾، بِغَيرِ نُونٍ. ومَجيءُ هذِهِ الياءِ في (لَيْتِي) بِغَيرِ نُونٍ مَعَ أَنَّ (لَيْتَ) ناصِبَةٌ يَدُلُّكَ عَلى أَنَّ الاسمَ المُضمَرَ في (ضَرَبَني) هُوَ الياءُ دُونَ النُّونِ كَما هُوَ في (ضَرَبَكَ) و(ضَرَبَهُ)، حَرفٌ واحِدٌ، وهُوَ الكافُ، ولَو كانَ الاسمُ هُوَ النُّونَ مَعَ الياءِ كَما قالُوا في المَخفُوضِ: مِنِّي وعَنِّي، بِنُونَيْنِ: نُونِ (مِن) ونُونٍ أُخرى مَعَ الياءِ، فإِذَن الياءُ وَحْدَها هِيَ الاسمُ في حالِ الخَفضِ وفي حالِ النَّصبِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 256)

﴿تَزۡرَعُونَ سَبۡعَ سِنِينَ دَأَبٗا﴾ (يوسف: 47)، يُراجَع: (الكهف: 1-85)، و(الواقعة: 64)

﴿ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَامٞ﴾ (يوسف: 49)، يُراجَع: (الكهف: 1-85)

﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ (يوسف: 53)، يُراجَع: (المائدة: 116)

---

(25) رُبَّما تَكونُ إشارَتُهُ إلى ما ذَكَرَهُ يَعقوبُ بنُ السِّكِّيتِ، إذ قالَ في كتابِهِ (الإبدال): 85: "سَمِعْتُ أبا الصَّقْرِ يُنشِدُ:

أَرِيـنـي جَـوادًا مـاتَ هُـزْلًا لَأَلَّـنـي ... أرى مـا تَـرَيْـنَ أَوْ بَـخـيـلًا مُـخَـلَّـدا

يُريدُ: لَعَلَّني". فقَد حَكى ابنُ السِّكِّيتِ هُنا أَنَّ مِن العَرَبِ مَن يُبدِلُ العَيْنَ هَمزَةً، ولَم يَنقُلِ الخَفضَ بِـ(لَعَلَّ). وقد حُكِيَ عن عُقَيْلٍ أَنَّهُم يَقولونَ: لَعَلَّ زَيدٍ قائمٌ، قالَ المُراديُّ في (الجَنى الدّاني): 582-583: "الجَرُّ بِـ(لَعَلَّ) مُراجَعَةُ أصلٍ مَرفوضٍ؛ لأَنَّ أصلَ كلِّ حَرفٍ اختصَّ بِالاسمِ ولَم يكُنْ كالجُزءِ منهُ أن يعملَ الجَرَّ... وإنَّما خَرَجَتْ (إنَّ) وأَخَواتُها عن هذا الأَصلِ فعَمِلَتِ النَّصبَ والرَّفعَ لشَبَهِها بِالفِعلِ. ولذلكَ قالَ الجزوليُّ: وقَد جَرُّوا بِـ(لَعَلَّ) مَنْبَهَةً على الأَصلِ. ورَوى الجَرَّ بها عن العَرَبِ أبو زَيدٍ والفَرّاءُ والأَخفَشُ وغَيرُهُم من الأئمَّةِ".

﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ﴾ (يوسف: 68)

• الاسمُ المفرَدُ لا يَكونُ نَعتًا. ونَعني بِالمفرَدِ ما دَلَّ على مَعنًى واحِدٍ، نحو (عِلْم) و(قُدْرَة). وإنَّما لَم يَكُن نَعتًا لأَنَّهُ لا رابِطَ بَينَهُ وبَينَ الاسم الأَوَّلِ، لأنَّهُ اسمُ جِنسٍ على حالِهِ، فإن قُلْتَ: ذو عِلْم، وذو قُدْرَةٍ، كانَ الرّابِطُ بَينَهُ وبَينَ الاسمِ المنعوتِ قَولَكَ: ذو. وإنْ قُلْتَ: عالِمٌ، وقادِرٌ، كانَ الرّابِطُ بَينَهُ وبَينَ المنعوتِ الضَّميرَ المستَتِرَ فيه العائدَ على ما قَبْلَهُ. فكلُّ نَعتٍ وإن كانَ مُفرَدًا في لَفظِهِ فهو دالٌّ على مَعلومَيْنِ: حامِلٍ ومَحْمولٍ. فالحامِلُ هو الاسمُ المضمَرُ، والمحمولُ هو الصِّفَةُ. *(نتائجُ الفِكر: 162)*

﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ (يوسف: 82)

• في... مُسلم[26]... أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «**إنِّي لأَعْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ كانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيَّ**»... وهذا التَّسليمُ الأَظهَرُ فيهِ أن يَكُونَ حَقيقَةً، وأَن يَكُونَ اللهُ أَنطَقَهُ إنطاقًا كَما خَلَقَ الحَنينَ في الجِذعِ[27]... وقَد يَحْتَمِلُ تَسليمُ الحِجارَةِ أَن يَكُونَ مُضافًا في الحَقيقَةِ إلى مَلائكَةٍ يَسكُنُونَ تِلكَ الأَماكِنَ، يَعْمُرُونَها، فيَكُونُ مَجازًا، مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾، والأَوَّلُ أَظهَرُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 388-389)*

﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ (يوسف: 87)

• (التَّحسُّسُ)، بِالحاءِ: أَن تَتَسَمَّعَ الأَخبارَ بِنَفْسِكَ، و(التَّجَسُّسُ)، بِالجيمِ: هُوَ أَن تَفحَصَ عَنها بِغَيرِكَ، وفي الحَديثِ: «**لا تَجَسَّسُوا، ولا تَحَسَّسُوا**»[28].

(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 116)

---

(26) يُنظَر: صَحيحُ مُسلِم: ح5898، كِتاب الفَضائل، باب (فَضْل نَسَبِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، وتَسليم الحَجَرِ عليهِ قَبلَ النُّبُوَّةِ).

(27) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3583، كِتاب المناقِب، باب (عَلامات النُّبُوَّةِ في الإسلام)، عَن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما: "كانَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ إلى جِذْعٍ، فَلَمّا اتَّخَذَ المِنبَرَ تَحَوَّلَ إلَيهِ، فَحَنَّ الجِذْعُ، فَأَتاهُ فَمَسَحَ يَدَهُ عَلَيهِ".

(28) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6064، كِتاب الأَدَب، باب (ما يُنهى عن التَّحاسُدِ والتَّدابُر)،

﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ (يوسف: 90)

•فوُقوعُ (إنَّ) بَعدَ أَلِفِ الاستِفهامِ يُوجِبُ كَسرَها لا مَحالَةَ، لِعَدَمِ العامِلِ فيها إذا فُتِحَتْ؛ إذ لا بُدَّ لَها مَفتوحَةً مِن عامِلٍ، لأنَّها في تَأويلِ اسمٍ، والألِفُ لَيسَتْ بِعامِلَةٍ، ولا أيضًا يَعمَلُ ما قَبلَ الألِفِ في ما بَعدَها. فإذا قُلْتَ: . . . ﴿أَءِنَّكَ﴾، ﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ (النَّمل: 67)، لَم يَختلِفْ أَحَدٌ في كَسرِها.

(أمالي السُّهَيلِيّ: 124-125)

﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ (يوسف: 92)

• (لا) في بابِ التَّبرئةِ[29] لا تَنصِبُ. . . إلّا مُنَوَّنًا، تَقُولُ: لا خَيرًا مِن زَيدٍ في الدّارِ، ولا شَرًّا مِن فُلانٍ، وإنَّما تَنصِبُ بِغَيرِ تَنوينٍ إذا كانَ الاسمُ غَيرَ مَوصُولٍ بِما بَعدَهُ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾؛ لأنَّ ﴿عَلَيْكُمُ﴾ لَيسَ مِن صِلَةِ (التَّثْريب)، لأنَّهُ في مَوضِعِ الخَبَرِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 300-301)*

وح6724، كتاب الفَرائض، باب (تَعليم الفَرائض)، عَن أبي هُرَيرَةَ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «إيّاكُم وَالظَّنَّ؛ فإنَّ الظَّنَّ أكْذَبُ الحَديثِ، وَلا تَحَسَّسُوا، وَلا تَجَسَّسُوا، وَلا تَباغَضُوا، وكونوا عِبادَ اللهِ إخوانًا». وقالَ ابنُ حجرٍ، مُعَلِّقًا على الحَديثِ، في (فَتح الباري): 10/ 591: "قَولُهُ: «وَلا تَحَسَّسُوا، وَلا تَجَسَّسُوا»: إحدى الكَلِمَتَيْنِ بِالجيمِ والأُخرى بِالحاءِ المُهمَلَةِ، وفي كُلٍّ مِنهُما حَذْفُ إحدى التّاءَيْنِ تَخفيفًا، وكَذا في بَقِيَّةِ المَناهي التي في حَديثِ البابِ. والأَصلُ (تَتَحَسَّسُوا)؛ قالَ الخَطّابِيُّ: مَعناهُ: لا تَبحَثوا عَن عُيُوبِ النّاسِ ولا تَتَبَّعُوها، قالَ اللهُ تَعالى حاكِيًا عَن يَعْقوبَ عَلَيهِ السَّلامُ: ﴿ٱذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾. وأَصلُ هذِهِ الكَلِمَةِ التي بِالمُهمَلَةِ مِن (الحاسَّة) إحدى الحَواسِّ الخَمْسِ، وبالجيمِ مِن (الجَسّ) بِمَعنى اختِبارِ الشَّيْءِ بِاليَدِ وهِيَ إحدى الحَواسِّ، فتَكُونُ التي بِالحاءِ أَعَمَّ. وَقالَ إبراهيمُ الحَربِيُّ: هُما بِمَعنًى واحِدٍ. وقالَ ابنُ الأنبارِيِّ: ذَكَرَ الثّانِيَ لِلتَّأكيدِ، كَقَولِهِم: بُعْدًا وسُحْقًا. وقيلَ: بِالجيمِ: البَحْثُ عَن عَوراتِهِم، وبِالحاءِ: استِماعُ حَديثِ القَومِ، وهذا رَواهُ الأَوزاعِيُّ عَن يَحيى بنِ أَبي كَثيرٍ أَحَدِ صِغارِ التّابِعينَ. وقيلَ: بِالجيمِ: البَحثُ عَن بَواطِنِ الأُمورِ وأَكثَرُ ما يُقالُ في الشَّرِّ، وبِالحاءِ: البَحْثُ عَمّا يُدْرَكُ بِحاسَّةِ العَيْنِ والأُذُنِ، ورَجَّحَ هذا القُرطُبِيُّ. وقيلَ: بِالجيمِ: تَتَبُّعُ الشَّخصِ لأَجلِ غَيرِهِ، وبِالحاءِ تَتَبُّعُهُ لِنَفْسِهِ، وهذا اختِيارُ ثَعْلَبٍ".

(29) أي: نَفْي الجِنْسِ.

﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًاۖ﴾ (يوسف: 96):

• زادُوا (أَنْ) بعدَ (لَمّا) في قولِهِم: لَمّا أَنْ جاءَ زيدٌ أكرَمْتُكَ، ولَم يَزيدوها بَعدَ ظَرفٍ سِوى (لَمّا)؛ وذلك أَنَّ (لَمّا) ليسَتْ في الحَقيقَةِ ظَرفَ زَمانٍ، ولكِنَّهُ حَرفٌ يَدُلُّ على ارتِباطِ الفِعلِ الثّاني بالأَوَّلِ وأَنَّ أَحَدَهُما كالعِلَّةِ لِلآخَرِ، بِخِلافِ الظَّرفِ مِن الزَّمانِ إذا قُلْتَ: حينَ قامَ زيدٌ قامَ عَمْرٌو، فجَعَلْتَ أَحَدَهُما وَقتًا لِلآخَرِ على اتِّفاقٍ لا على ارتِباطٍ، فلِذلك زادوا (أَنْ) بَعدَها صِيانةً لهذا المعنى وتَخليصًا لهُ مِن الاحتِمالِ العارِضِ في الظَّرفِ؛ إذ لَيسَ الظَّرفُ مِن الزَّمانِ بِحَرفٍ فيكون قَد جاءَ لمعنًى كما هو في (لَمّا).

وقَد زَعَمَ الفارِسِيُّ أَنَّها مُرَكَّبَةٌ مِن (لَم) و(ما)[30]، وما أَدري ما وَجهُ قَولِهِ، وهو عندي من الحُروفِ التي في لَفظِها شَبَهٌ مِن الاشتِقاقِ وإشارةٌ إلى مادَّةٍ هي مأخوذَةٌ منها نحو... (سَوْفَ) و(ثُمَّ)؛ لأَنَّكَ تَقولُ: لَمَمْتُ الشَّيءَ لَمًّا، إذا ضَمَمْتَ بعضَهُ إلى بعضٍ، وهذا نحوٌ من المعنى الذي سيقَتْ إليه (لَمّا)، لأَنَّهُ رَبْطُ فعلٍ بِفعلٍ على جِهةِ التَّسبيبِ أو التَّعقيبِ، فإذا كانَ التَّسبيب حَسُنَ إدخالُ (أَنْ) بعدَها زائدةً إشعارًا بمعنى المفعولِ مِن أَجلِهِ[31] وإن لم يكُن

---

(30) قالَ الفارِسِيُّ في (الإيضاح) - مَعَ شَرحِهِ (المُقتَصِد): 2/ 1091-1092: "إنَّما هيَ [أي: (لَمّا)] (لَم) دَخَلَتْ عليها (ما)". وقالَ في بابِ (الحُروف التي تَدُلُّ على مَعانٍ، فإذا ضُمَّ مِنها حَرفٌ إلى حَرفٍ دَلَّكَ بِالضَّمِّ على مَعنًى آخَرَ لَم يَدُلَّ واحِدٌ مِنهُما عليهِ قَبلَ الضَّمِّ) مِن كِتابِهِ الذي عُنوانُهُ (كِتابُ الشِّعرِ - أو شَرحُ الأَبياتِ المُشْكِلَةِ الإعراب): 1/ 89: "فأَمّا (لَمّا) فإنَّ (لَم) بِدُخولِها (ما) عليها قَد تغيَّرَتْ عمّا كانَتْ عليهِ؛ ألا تَرى أَنَّها صارَتْ ظَرفًا ولَم تَكُنْ كذلكَ قَبْلُ؟ إلّا أَنَّها بَقِيَتْ على الجزمِ والنَّفيِ اللَذَيْنِ كانا فيهِ قَبْلُ". وما اختارَهُ الفارِسِيُّ مِن تَركيبِ (لَمّا) سَبَقَهُ إليهِ ابنُ السَّرّاجِ في كتابِهِ (الأُصولُ في النَّحو): 2/ 157، بل نَسَبَهُ المراديُّ في (الجَنى الدّاني): 593، إلى الجُمهورِ. أَمّا ما ذَكَرَهُ الفارِسِيُّ مِن ظَرفيَّةِ (لَمّا) فقد ذَكَرَهُ ابنُ هِشامٍ الأَنصاريُّ في (مُغْني اللَبيب): 1/ 537، فقالَ: "الثّاني مِن أَوجُهِ (لَمّا) أن تختَصَّ بِالماضي فتَقتَضِيَ جُملتَيْنِ وُجِدَتْ ثانِيَتُهُما عِندَ وُجودِ أُولاهُما، نَحو: لَمّا جاءَني أَكرَمْتُهُ. ويُقالُ فيها: حَرفُ وُجودٍ لِوُجودٍ، وبَعضُهُم يَقولُ: حَرفُ وُجوبٍ لِوُجوبٍ. وزَعَمَ ابنُ السَّرّاجِ وتَبِعَهُ الفارِسِيُّ وتَبِعَهُما ابنُ جِنّي وتَبِعَهُم جَماعةٌ أَنَّها ظَرفٌ بِمَعنى (حين)". ويُنظَرُ القَولُ بِظَرفيَّةِ (لَمّا) في: الأُصول في النَّحو: 2/ 157، والخَصائص: 2/ 253، و3/ 222.

(31) استَحسَنَ السُّهَيْلِيُّ هُنا إدخالَ (أن) الزّائدَةِ بَعدَ (لَمّا) إشعارًا بِمعنى المَفعولِ لأَجلِهِ. وقد أَشارَ

مفعولًا مِن أَجلِهِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ (العنكبوت: 33)، و﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾. وإذا كانَ التَّعقيبُ مجرَّدًا مِن التَّسبيبِ لم يَحْسُنْ زيادةُ (أنْ) بعدَ (لَمّا)، وتأمَّلْهُ في القُرآنِ تعرفِ الحكمةَ إنْ شاءَ اللهُ تعالى[32].

(نَتائجُ الفِكر: 97-98)

إلى مِثلِ هذا المعنى في (أن) الشّلوبينُ في ما ذَكَرَهُ عنهُ ابنُ هِشام الأنصاريُّ في (مُغْني اللَّبيب): 1/ 79، إذ قالَ في أثناءِ حَديثِهِ عن قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ (العنكبوت: 33): "قالَ الشّلوبينُ: لَمّا كانَتْ (أَن) لِلسَّببِ في: جِئْتُ أنْ أُعطِيَ، أي: لِلإعطاءِ، أفادَتْ هُنا أنَّ الإساءَةَ كانَتْ لأجلِ المَجيءِ وتَعقبه، وكَذلِكَ في قَولِهِم: أَما واللهِ أن لَو فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ، أكَّدَتْ (أن) ما بَعدَ (لَو) وهُوَ السَّبَبُ في الجَوابِ". ويُنظَرُ رَأيُ الشّلوبينِ هذا في كِتابِهِ (شَرحُ المقدِّمَةِ الجزوليَّةِ الكَبير): 2/ 482، ونَصُّ عِبارتِهِ فيهِ: "إذا قُلْتَ: جِئْتُ كَي أتعلَّمَ، أمكَنَ أن تُقدَّرَ بِمَعنى: أنْ أتَعَلَّمَ، أو أن تَتَقَدَّرَ بِمَعنى: لأَتَعَلَّمَ". ويُنظَرُ أيضًا: التَّوطِئة: 147. وقَد عَقَّبَ ابنُ هشام الأنصاريُّ على قَولِ الشّلوبينِ هذا بأَنَّهُ قَولٌ لا يَعرِفُهُ كُبَراءُ النَّحويِّينَ، ورَدَّهُ بِأَنَّهُ مُعتَرَضٌ عليهِ مِن وجهَيْنِ؛ أحدُهُما أنَّ المُفيدَ لِلتَّعليلِ في مِثالِهِ إنَّما هوَ لامُ العِلَّةِ المُقَدَّرَةُ لا (أن)؛ والآخَرُ أنَّ (أنْ) في المِثالِ مَصدَريَّةٌ، والبَحثُ إنَّما هوَ في الزّائدَةِ. يُنظَر: مُغْني اللَّبيب: 1/ 80.

(32) ذَكَرَ بعضُ العُلَماءِ سبَبَيْنِ، يَبدُوانِ مُتَناقِضَيْنِ، لِمَجيءِ (أنْ) بَعدَ (لَمّا) وعدَمِ مَجيئها بَعدَها، تَبَعًا لِتَفاوُتِ سِياقاتِ الآياتِ التي وَرَدَتْ فيها. فقد وازَنَ الكرمانيُّ في كِتابِهِ (البُرهانُ في مُتَشابِهِ القُرآن): 266-267، بينَ قولِهِ تَعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ (العنكبوت: 33)، وقولِهِ تَعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ (هود: 77)، فقالَ: "قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾، وَفِي هودٍ: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ﴾، بِغَيْرِ (أن)؛ لأنَّ (لَمّا) يَقتَضِي جَوابًا، وإذا اتَّصَلَ بِهِ (أنْ) دَلَّ على أنَّ الجَوابَ وَقَعَ في الحالِ مِن غَيرِ تَراخٍ كَما في هذِهِ السُّورَةِ وهُوَ قَولُهُ: ﴿سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾، وَمِثْلُهُ فِي يُوسُفَ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ (يوسف: 96). وهوَ في هودٍ اتَّصَلَ بِهِ كَلامٌ بَعدَ كَلام إلى قَولِهِ: ﴿قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ (هود: 81)، فَلَمّا طالَ لَم يَحْسُنْ دُخُولُ (أنْ)". وذَكَرَ الزَّمخشريُّ قَريبًا مِن ذلكَ في تَفسيرِ آيَةِ (العنكبوت) في (الكَشّاف): 4/ 548. وعلَّقَ الدُّكتور صباح عبيد دراز على كلام الكرمانيِّ المذكورِ آنِفًا، فذَكَرَ في كِتابِهِ (البَلاغَةُ القُرآنيَّةُ عندَ الإمامِ الخَطّابيّ) أنَّ كلامَ الكَرمانيِّ أشارَ إلى أنَّ (لَمّا) يَقتَضي جَوابًا، ثُمَّ قالَ: 64-65: "وإذا اتَّصَلَ بِهِ (أنْ) دَلَّ على أنَّ الجَوابَ وَقَعَ في الحالِ مِن غيرِ تَراخٍ، وهذا مَعناهُ أنَّ إلقاءَ القَميصِ حَدَثَ إثْرَ مَجيءِ البَشيرِ؛ لأنَّهُ جاءَ لِهذا الغَرضِ السّامي. ثُمَّ إنَّ ارتِدادَ البَصَرِ تَكمِلَةٌ لِلجَوابِ، ولِذا عُطِفَ بِالفاءِ، وهو آخِرُ حَلقَةٍ في قِصَّةِ البَشيرِ. وتلحظُ ما في الفِعلِ (ارْتَدَّ) مِن قُوَّةِ الرَّدِّ، وأنَّهُ سَريعٌ خارِقٌ. وبِهذا التَّعليلِ الجادِّ فرَّقَ الكرمانيُّ... بينَ الآيَةِ في سورةِ (هود)... وبينَ آيَةِ (العنكبوت)...؛ فالجَوابُ وَقَعَ في (العنكبوت) مِن غيرِ تَراخٍ،

. . . .

وفي (هود) على التَّراخي. وهو لا يَعني بِالجوابِ جَوابَ (لَمّا) النَّحويَّ، بل النَّتيجة والهدَف مِن مَجيءِ الملائكةِ، وهو تَدميرُ قوم لوطٍ. وفي (هود) طالَ الكلامُ والمُقاوَلَةُ بينَ الرُّسُلِ وبينَ لـوطٍ: ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ﴾، لِـدَلـيـلِ: ﴿إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ﴾ (هود: 81). أمّا في (العنكبوت) فقد جاءَ بعدَ الآيَةِ مُباشَرَةً: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ (العنكبوت: 34)، ولَيسَ فيها ما يَدُلُّ على إمهالٍ". فقَد ذَكَرَ الكرمانيُّ والدُّكتور صباح عبيد دراز أَنَّ مَجيءَ (أَنْ) بَعدَ (لَمّا) في القُرآنِ مُطلَقًا إنَّما يُفيدُ أَنَّ الجَوابَ وَقَعَ في الحالِ مِن غيرِ تَراخٍ. وقَد كانَ لِبَعضِ العُلَماءِ رَأيٌ مُخالِفٌ، ولا سِيَّما في آيَةِ سورَةِ (يوسف)، إذ قالَ ضِياءُ الدِّينِ بنُ الأَثيرِ في كتابِهِ (المَثَل السّائر): 3/ 18-19: "أَمّا قَولُهُ تَعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾ فإنَّهُ إذا نُظِرَ في قِصَّةِ يوسُفَ عليه السَّلامُ معَ إخوتِهِ منذُ أَلقَوهُ في الجُبِّ إلى أَنْ جاءَ البشيرُ إلى أَبيه عليه السَّلامُ، وُجِدَ أَنَّهُ كانَ ثَمَّ إبطاءٌ بَعيدٌ. وقد اختَلَفَ المفَسِّرونَ في طُولِ تلك المدَّةِ، ولَو لَم يَكُنْ ثَمَّ مُدَّةٌ بعيدةٌ وأَمَدٌ مُتَطاوِلٌ لَما جيءَ بِـ(أَنْ) بعدَ (لَمّا) وقبلَ الفِعلِ، بل كانَت تكونُ الآيةُ: فَلَمّا جاءَ البَشيرُ أَلقاهُ على وَجهِهِ. وهذه دَقائقُ ورُموزٌ لا تُؤخَذُ مِن النُّحاةِ؛ لأَنَّها ليسَتْ مِن شأنِهم". وأَيَّدَ فِكرَةَ التَّراخي في مَجيءِ (أَنْ) بَعدَ (لَمّا) أَحمَدُ بنُ إبراهيمَ بنِ الزُّبَيْرِ الغرناطيُّ، فقالَ في كتابِهِ (ملاكُ التَّأويل): 2/ 665: "لَمّا كانَ مَجيءُ البَشيرِ إلى يَعقوبَ عليه السَّلامُ بعدَ طولِ الحُزنِ وتَباعُدِ المدَّةِ ناسَبَ ذلك زيادةَ (أَن) لِما في مُقتضى وَصفِها مِن التَّراخي". وقد أَحَسَّ بعضُ الباحِثِينَ بِما في كَلامِ العُلَماءِ على سببِ مَجيءِ (أَنْ) بَعدَ (لَمّا) مِن تَخالُفٍ في الرَّأيِ، فحاوَلَ الجَمعَ بينَ الآراءِ المُتباينةِ، إذ قالَ الدُّكتور صباح عبيد دراز في كِتابِهِ (البَلاغَةُ القُرآنيَّةُ عندَ الإمامِ الخَطّابيّ): 66: "المُهِمُّ المُثيرُ أَن يَكونَ لِلحَرفِ إيحاءانِ مُتَقابِلانِ؛ أَحَدُهُما يَرسُمُ البُطْءَ والتَّمهُّلَ...؛ والثّاني يُصَوِّرُ السُّرعَةَ الخارِقَةَ في وُقوعِ الحَدَثِ أَو الجَوابِ؛ تَعادُلٌ غريبٌ بينَ ما تَقابَلَ من انفِعالاتٍ، ولِلمُهتَمِّينَ بِالنَّقدِ الحَديثِ مَقالٌ في مِثلِ هذا المقام". ومِن أَجلِ الاستِدلالِ لِفِكرَةِ تَقابُلِ الانفِعالاتِ تلكَ، شَرَعَ الدُّكتور صَباحٌ يُحلِّلُ الآيَةَ الثّالثةَ مِن آياتِ القُرآنِ التي جاءَ فيها ذِكْرُ (أَنْ) بَعدَ (لَمّا)، وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿فَأَصۡبَحَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا ٱلَّذِي ٱسۡتَنصَرَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَسۡتَصۡرِخُهُۥۚ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِيّٞ مُّبِينٞ * فَلَمَّآ أَنۡ أَرَادَ أَن يَبۡطِشَ بِٱلَّذِي هُوَ عَدُوّٞ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقۡتُلَنِي كَمَا قَتَلۡتَ نَفۡسَۢا بِٱلۡأَمۡسِۖ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ (القصص: 18-19)، فقالَ: "فالموقِفُ هُنا مُعَقَّدٌ تَعقيدًا غَريبًا: يَهودِيٌّ غَوِيٌّ أَحمَقُ يُوَرِّطُ نَفسَهُ دائمًا مَعَ النّاسِ، ولأَنَّهُ مُستَضعَفٌ يَستغيثُ موسى، فيَقتُلُ خَصمَهُ المِصرِيَّ. ويُصيبُهُ الخوفُ الهاجِسُ مِن الانتِقام. وبينَما هوَ حَذِرٌ مُتَرَقِّبٌ، يُفاجَأُ بِاليهودِيِّ وقد مَلأَ الدُّنيا صُراخًا واستِصراخًا بِموسى عليهِ السَّلامُ. ويَعرِفُ موسى تَجَنِّيَ المصريِّ، فيُريدُ البَطشَ بِهِ. إنَّ (أَنْ) هُنا، على رَأيِ ابنِ الأَثيرِ، تَرسُمُ هذا التَّرَدُّدَ مِن موسى واللَحَظاتِ النَّفسيَّةَ الحائرَةَ: ماذا يَفعَلُ والموقِفُ سَريعٌ وهوَ مطلوبٌ؟ بَينَما تُصَوِّرُ على رَأيِ... الكرمانيِّ... ذَكاءَ

• قَولُهُ تَعالى: ﴿جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ الآيَة، قالوا: هو يَهوذا أخوهُ[33] وابنُ خالَتِهِ، وأعطاهُ يَعقوبُ عليهِ السَّلامُ كَلِماتٍ في البِشارَةِ كانَ يَرويها عن أبيهِ عن جَدِّهِ صَلَواتُ اللهِ عليهِم أجمعِينَ، وهيَ: يا لَطيفًا فَوقَ كُلِّ لَطيفٍ، الطُفْ بي في جَميعِ أُموري كُلِّها كما أُحِبُّ، ورَضِّني في دُنيايَ وآخِرَتي.

(التَّعريفُ والإعلام: 82)

﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ (يوسف: 100)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، إنَّما يَعني أباهُ وخالَتَهُ وهيَ ليا، لأَنَّ أُمَّهُ كانَتْ قَد ماتَتْ[34]، وقيلَ: بل كانَتْ حَيَّةً[35]، واللهُ أعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 82)

ويُراجَعُ أيضًا: (الصّافات: 101-102)

المصريِّ وسُرعَةَ صَيحَتِهِ على موسى... والأُسلوبُ أو المقامُ يتَّسِعُ لهما مَعًا". وقالَت الدُّكتورةُ هيفاء عُثمان عبّاس فدا في كتابِها (زِيادَةُ الحُروفِ بينَ التَّأييدِ والمنعِ وأسرارُها البَلاغيَّةُ في القُرآنِ الكريم): 632: "وكأَنَّ (أن)، وهيَ حَرفٌ، لها دَلالَتانِ مُتبايِنَتانِ؛ إحداهُما تُصَوِّرُ التَّراخِيَ والبُطْءَ والتَّمهُّلَ؛ والأُخرى تُصَوِّرُ السُّرعةَ والفَوريَّةَ في وُقوعِ الجَوابِ بِدونِ تَراخٍ ولا بُطْءٍ. ولا يُفَسِّرُ ذلكَ إلّا في ضَوءِ المشاعِرِ المُتَزاحِمَةِ داخلَ القَلبِ البَشَرِيِّ، وما يَطويهِ من رَغَباتٍ مُتبايِنَةٍ ورُؤًى مُتَقابِلَةٍ". ومِثلَما حَكَمَ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ على رأيِ الشَّلوبينِ القريبِ من رأيِ السُّهَيليِّ بِأَنَّهُ لا يَعرِفُهُ كُبَراءُ النَّحوِيِّينَ، حَكَّمَ على ما ذَكَرَهُ الزَّمَخشريُّ وغيرُهُ من العُلَماءِ من مَعانٍ لِـ(أنْ) بَعدَ (لَمّا) – على ما سبَقَ نَقلُهُ عنهُم – بِالحُكمِ نَفسِهِ، مُؤَكِّدًا أن لا مَعنَى لِـ(أن) الزّائدَةِ، بِحَسَبِ تَعبيرِهِ، غَيرِ التَّوكيدِ، كسائرِ الزَّوائدِ، وأَنَّ النَّحوِيِّينَ مُطبِقونَ على أَنَّ الزّائدَ يُؤَكِّدُ مَعنى ما جِيءَ بِهِ لِتوكيدِهِ، وأَنَّ ما ادُّعِيَ مِن قَولٍ بِإفادَةِ (أنْ) بَعدَ (لَمّا) لِلفَورِ وعَدَمِ التَّراخي إنَّما حقيقَتُهُ أَنَّ (لَمّا) تُفيدُ وُقوعَ الفِعلِ الثّاني عَقِبَ الأَوَّلِ وترتُّبَهُ عليهِ، فالحرفُ الزّائدُ (أن) يُؤَكِّدُ هذا المعنَى ويُقَوِّيهِ. يُنظَر: مُغْني اللَّبيب: 1/ 79.

(33) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 13/ 63، عن مُجاهِدٍ وابنِ جُرَيجٍ والضَّحّاكِ والسُّدِّيِّ، وزادَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 8/ 329، نِسبَتَهُ إلى ابنِ المُنذِرِ وابنِ أبي حاتِمٍ وأبي الشَّيْخِ.

(34) قائلُ هذا هوَ السُّدِّيُّ، رَوى ذلكَ عنهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 13/ 67.

(35) رَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 13/ 67، عن ابنِ إسحاقَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾، قالَ: "أباهُ وأُمَّهُ"، ثُمَّ قالَ الطَّبريُّ: "أَوْلى القَولَيْنِ في ذلِكَ بِالصَّوابِ ما قالَهُ ابنُ إسحاقَ؛ لأَنَّ ذلِكَ هُوَ الأغلَبُ في استِعمالِ النّاسِ والمُتعارَفُ بَينَهُم في (الأَبَوَيْنِ)، إلّا أن يَصِحَّ ما يُقالُ مِن أَنَّ أُمَّ يُوسُفَ كانَتْ قَدْ ماتَتْ قَبلَ ذلِكَ بِحُجَّةٍ يَجِبُ التَّسليمُ لَها، فيُسَلَّم حينَئِذٍ لَها".

تَفْسيرُ سُورَةِ الرَّعْد

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوۡمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الرَّعد: 3)

• قولُ اللهِ تَعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوۡمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، وقَد رُوِيَ أَنَّ تَفَكُّرَ ساعَةٍ خَيرٌ مِن عِبادَةِ سَنَةٍ[1]، ما لَم يَكُن النَّظَرُ والتَّفكيرُ مُجَرَّدًا مِن مُلاحَظَةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ ومُقتَضى كلامِ العَرَبِ، فعِندَ ذلِكَ يَكُونُ القَولُ في الكِتابِ والسُّنَّةِ بِغَيرِ عِلمٍ، عَصَمَنا اللهُ تَعالى مِن ذلِكَ، وجَعَلَنا مِن المُمتَثِلِينَ لأَمرِهِ حَيثُ يَقُولُ: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ (الحشر: 2)، و﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ (ص: 29).

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 453)

﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ﴾ (الرَّعد: 4)

• في الجُمُوعِ عَلى وَزنِ (فَعِيل) كَثيرٌ كَـ(العَبِيد) و(البَقِير) و(المَعِيز) و(الأَبِيل). وأَحسَبُهُ اسمًا لِلجَمعِ؛ لأَنَّهُ لَو كانَ جَمْعًا لهُ واحِدٌ مِن لَفظِهِ لَجَرى عَلى قِياسِ واحِدٍ كَسائِرِ الجُمُوعِ، وهذا يَختَلِفُ واحِدُهُ؛ فـ(حَجِيجٌ) واحِدُهُ (حاجٌّ)، و(عَبِيدٌ)

---

(1) رَوى أَبو الشَّيْخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح43، عن أَبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ: «فِكْرَةُ ساعَةٍ خَيْرٌ مِن عِبادَةِ سِتِّينَ سنَةً»، ورَواهُ ابنُ الجَوزِيِّ مِن طَريقِ أَبي الشَّيْخِ في (كِتاب المَوضوعات): ح1627، كِتاب الزُّهد، باب (ثَواب الفِكْر)، وقالَ: 3/ 386: "هذا حَديثٌ لا يَصِحُّ، وفي الإسنادِ كَذّابانِ"، وقالَ عنهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والمَوضوعَة): ح173: "مَوضوعٌ". ورَوى أَبو الشَّيْخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح48، عن عَمْرِو بنِ قَيسٍ المُلائيِّ نَحوَهُ بِلَفْظِ: "بَلَغَني أَنَّ تَفَكُّرَ ساعَةٍ خَيْرٌ مِن عَمَلِ دَهْرٍ مِن الدَّهْرِ"، وقالَ مُحَقِّقُ الكتابِ: 1/ 305: "إسنادُهُ ضَعيفٌ؛ لأَنَّ فيهِ يَحيى بنَ المُتَوَكِّلِ". ورَوى الدَّيْلَمِيُّ في مُسْنَدِهِ المعروفِ بِـ(الفِردَوس بمأثورِ الخِطاب): ح2397، عن أَنَسٍ مَوقوفًا عليهِ: "تَفَكُّرُ ساعَةٍ في اختِلافِ اللَّيْلِ والنَّهارِ خَيْرٌ مِن عِبادَةِ ثَمانينَ سنَةً"، وقالَ الأَلبانيُّ عنهُ في المَوضِعِ نَفسِهِ مِن كِتابِهِ المذكورِ آنِفًا: "هذا معَ كَونِهِ مَوقوفًا ومُغايِرًا لِلَفْظِ الحَديثِ، فهوَ موضوعٌ أَيضًا".

واحِدُهُ (عَبْدٌ)، و(بَقِيرٌ) واحِدُهُ (بَقَرَةٌ)، و(مَعِيزٌ) واحِدُهُ (ماعِزٌ)، إلى غَيرِ ذلِكَ. فجائزٌ أن يُقالَ: إنَّهُ اسمٌ لِلجَمعِ غَيرَ أنَّهُ مَوضُوعٌ لِلكَثرةِ، ولِذلِكَ لا يُصَغَّرُ على لَفظِهِ كَما تُصَغَّرُ أسماءُ الجُمُوعِ، فلا يُقالُ في (العَبِيد): عُبَيِّدٌ، ولا في (النَّخِيل): نُخَيِّلٌ، بَل يُرَدُّ إلى واحِدِهِ كَما تُرَدُّ الجُمُوعُ في التَّصغِيرِ، فيُقالُ: نُخَيْلاتٌ وعُبَيْدُونَ، وإذا قُلْتَ: نَخِيلٌ أو عَبِيدٌ، فهُوَ اسمٌ يَتَناوَلُ الصَّغيرَ والكَبيرَ مِن ذلِكَ الجِنسِ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ﴾، وقالَ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (فصّلت: 46)، وحينَ ذَكَرَ المُخاطَبِينَ مِنهُم قالَ: العِباد[2]، وكَذلِكَ قالَ حينَ ذَكَرَ الثَّمَرَ مِن النَّخيلِ: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ (ق: 10)، وقالَ: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ (القمر: 20)[3]. فَتَأَمَّل الفَرقَ بَينَ الجَمعَيْنِ في حُكمِ البَلاغَةِ واختِيارِ الكَلامِ، وأمّا في مَذهَبِ أهلِ اللُّغَةِ فَلَم يُفَرِّقُوا هذا التَّفريقَ، ولاَ نَبَّهُوا عَلى هذا الغَرَضِ الدَّقيقِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 121-122)

---

(2) قالَ الرّاغِبُ الأصفهانيُّ في كِتابِهِ (مُفرَداتُ ألفاظِ القُرآن): 543: "جَمْعُ (العَبْد) الذي هوَ مُستَرَقٌّ (عَبِيدٌ)، وقيلَ: عِبِدّى، وجَمْع (العَبْد) الذي هو العابِدُ (عِبادٌ)، فـ(العَبِيدُ) إذا أُضيفَ إلى اللهِ أَعَمُّ من (العِباد)؛ ولهذا قالَ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (ق: 29)، فنَبَّهَ أَنَّهُ لا يَظلِمُ مَن يختصُّ بِعِبَادَتِهِ ومَن انتَسَبَ إلى غيرِهِ مِن الذينَ تَسَمَّوا بعَبْدِ الشَّمسِ وعَبْدِ اللاتِ ونحوِ ذلك". ويُنظَرُ أصلُ هذا التَّفريقِ في: كِتاب العَيْن: 592، ومُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة: 4/ 205. أمّا ما جاءَ في القُرآنِ بِخِلافِ ذلِكَ، نَحو قولِهِ تَعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾ (النُّور: 32)، إذ جُمِعَ (العَبْدُ) الذي هوَ مُستَرَقٌّ على (عِباد)، فقد ذَكَرَ بَعضُهُم لَهُ نُكتَةً لَطيفَةً، هيَ أنَّ في هذا تَكرِمَةً لَهُم؛ لأنَّهُم وإن كانوا مِن العَبيدِ فإنَّهُم قَومٌ صالِحونَ، فاستُغْنِيَ بِصَلاحِهِم عن رِقِّهِم. يُنظَر: دَقائقُ الفُروقِ اللُّغَويَّةِ في البَيانِ القُرآنيّ: 264.

(3) (النَّخْلُ) اسْمُ جِنْسٍ مُفرَدُهُ (نَخْلَةٌ)، و(النَّخيلُ) جَمعُ (النَّخْل). واسمُ الجِنسِ عِندَما يُطلَقُ يُرادُ بِهِ الاسْمُ الموضوعُ لِلحقيقَةِ مِن حيثُ هيَ، وإذا أُطلِقَ دَلَّ على العُمومِ، فَيَصِحُّ على القَليلِ والكثيرِ، والمُفرَدِ والمُثَنّى والجَمعِ؛ فـ(النَّخْلُ) في القُرآنِ الكريم إذا أُطلِقَ أُريدَ بِهِ ماهيَّتُهُ، أمّا (النَّخِيلُ) فلا يُذكَرُ لِذاتِهِ، وإنَّما يُرادُ بِهِ أنَّهُ أحَدُ الأشجارِ التي تُؤَلِّفُ البُستانَ، وقد ورَدَ ذِكرُهُ مَعَ الجنّاتِ لإرادَةِ التَّكثيرِ، إذ هو جَمْعُ جَمْعٍ، قالَ تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ (البقرة: 266). أمّا (النَّخْلُ) فيُرادُ بِهِ ذاتُهُ، لِذا اتَّجَهَتِ الآياتُ إلى وَصفِهِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ (الأنعام: 141)، ذلكَ في طَعمِهِ، ومِن وَصْفِ طُولِهِ قَولُهُ: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ (ق: 10)، فـ(النَّخْلُ) إنَّما يُعَبَّرُ بهِ عن ماهيَّتِهِ أو بَعْضِ أوصافِهِ، أمّا (النَّخِيلُ) فإنَّما يُرادُ بِهِ الكَثرَةُ. يُنظَر: مُفرَداتُ ألفاظِ القُرآن: 796، وشَرحُ الحُدودِ النَّحويَّة: 280، ودَقائقُ الفُروقِ اللُّغَويَّةِ في البَيانِ القُرآنيّ: 270-271.

﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ (الرَّعد: 7)

• قولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾، ورُوِيَ عن ابنِ الأعرابيِّ مِن طَريقِ سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ عن عبدِ اللهِ، قالَ: لَمّا نَزَلَتْ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾، قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «**أنا المُنذِرُ، وأنتَ يا عَلِيُّ هادٍ، بِكَ اهْتَدى المُهْتَدُونَ**»[4]. *(التَّعريفُ والإعلام: 83)*

﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾ (الرَّعد: 11)

• قولُهُ تَعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ﴾، قيلَ: يَعْني النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، والضَّميرُ عائدٌ عليهِ[5]، وقيلَ غيرُ ذلكَ. و(المُعَقِّباتُ) مَلائكةٌ مِن بَينِ يَدَيْهِ ومَلائكةٌ مِن خَلفِهِ[6]، ولِذلكَ قالَ: ﴿مُعَقِّبَٰتٞ﴾، ولَم يَقُلْ: مُعَقِّبُونَ، لِوُجودِ تاءِ التَّأنيثِ في (المَلائكة)، فإذا قُلْتَ: مَلائكةٌ ومَلائكةٌ، أي: جَماعةٌ مِنهُم وجَماعةٌ، حَسُنَ فيهِ مِثْلُ هذا، كما قالَ: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ۞ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۞ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ (الصّافّات: 1-3)؛ ألا تَرى كيفَ أخبَرَ عنهُم أنَّهُم يَقولونَ: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ۞ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ﴾ (الصّافّات: 165-166)، ولكِن لَمّا أرادَ مَلائكةَ كُلِّ سماءٍ ونَوعَهُم جَماعةً جَماعةً قالَ: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾، ولَم يَقُلْ: والصّافِّينَ، وعلى هذا المَعنى جاءَ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ﴾.

فإن قيلَ: ولِمَ لَمْ يَقُلْ: مُتعاقِباتٌ، وقد قالَ عليهِ السَّلامُ: «**يَتعاقَبُونَ فيكُم مَلائكَةٌ**»[7]، وإذا تَعاقَبوا فهُم مُتعاقِبُونَ لا مُعَقِّبُونَ؟

---

(4) رَوى نَحوَهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 13/ 108، عن ابنِ عبّاسٍ، وقالَ ابنُ كَثيرٍ عنهُ في تَفسيرِهِ: 4/ 434: "فيهِ نَكارَةٌ شَديدَةٌ"، وحكَمَ عليهِ الألبانيُّ في (سِلسِلة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح4899، بأنَّهُ مَوضوعٌ.

(5) أورَدَ ذلكَ عن ابنِ عبّاسٍ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 8/ 383، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ المُنذِرِ وابنِ أبي حاتِمٍ والطَّبَرانيِّ وأبي الشَّيخِ وابنِ مردوَيْه.

(6) رَوى نَحوَهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 13/ 115، عن الحَسَنِ ومُجاهِدٍ وابنِ عبّاسٍ وإبراهيمَ وأبي صالِحٍ وقَتادَةَ وابنِ جُرَيْجٍ.

(7) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح555، كِتاب مَواقيت الصَّلاة، باب (فَضْل صَلاةِ العَصر)،

قُلْنا: إنَّما يُقالُ: عَقَّبَ فهُوَ مُعَقِّبٌ، إذا تَكَرَّرَ الفِعلُ والفاعِلُ واحِدٌ، فإنْ كانا فِعْلَيْنِ مِن فاعِلَيْنِ قيلَ في الفاعِلَيْنِ: تَعاقَبا، وكلُّ واحِدٍ مِنهُما مُعاقِبٌ لِصاحِبِهِ، ولا يَكونُ الفِعلانِ في المسأَلَتَيْنِ إلّا مِن جِنسٍ واحِدٍ، مِثل قِيامَيْنِ أو قُعُودَيْنِ أو كَلامَيْنِ أو ما أَشْبَهَ ذلكَ. *(التَّعريفُ والإعلام: 84)*

﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ﴾ (الرَّعد: 13):

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ﴾: ﴿ٱلرَّعْدُ﴾ اسْمُ مَلَكٍ[8]؛ رُوِيَ عن ابنِ عبّاسٍ أَنَّهُ قالَ: في السَّماءِ الثّانيَةِ، ومِنها تَنزِلُ قِطَعُ الغَمام. وإذا صَحَّ هذا وجَدْنا بِالمُشاهَدَةِ رَعْدًا في المَشرِقِ ورَعْدًا في المَغْرِبِ ورَعْدًا في الآفاقِ، فذلكَ واللهُ أَعلَمُ مِن قِبَلِ أَنَّ لَهُ أعوانًا، فتَكونُ هذهِ الرُّعودُ مُضافَةً إليهِ كما يُضافُ قَبْضُ الأَرواحِ إلى مَلَكِ المَوتِ تارَةً وإلى أعوانِهِ أُخرى، قالَ اللهُ تعالى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ (الأنعام: 61)، وقالَ عَزَّ وجَلَّ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ (السَّجدة: 11)، وهذا مَجازٌ، والحقيقَةُ قَولُهُ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ (الزُّمر: 42).

(التَّعريفُ والإعلام: 84)

• يُقالُ: إنَّ أَربَدَ حينَ أصابَتْهُ الصّاعِقَةُ أَنزَلَ اللهُ تَبارَكَ وتَعالى عَلى مُحَمَّدٍ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ﴾، يَعنِي أَربَدَ[9]، واللهُ أَعلَمُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 439)*

ويُراجَعُ أيضًا: (ص: 75)

ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1430، كِتاب المساجِد، باب (فَضْل صَلاتَي الصُّبْحِ والعَصرِ والمُحافَظَة عَلَيهِما).

(8) رَوى الطَّبريُّ هذا في تَفسيرِهِ: 13/ 150-151، عن ابنِ عبّاسٍ وغيرِهِ.

(9) رَوى ذلكَ سُنَيْدٌ في تَفسيرِهِ، ومِن طَريقِهِ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 13/ 126: "حدَّثَني حجّاجٌ عن ابنِ جُرَيْجٍ" بِهِ. وهذا إسنادٌ ضَعيفٌ لإعضالِهِ وضَعْفِ سُنَيْدٍ صاحبِ التَّفسيرِ. وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 8/ 407-410، وزادَ نِسبَتَهُ إلى أَبي الشَّيخِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 382-383.

﴿يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ * سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ (الرَّعد: 23-24)، يُراجَع: (الكهف: 1-85)

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾ (الرَّعد: 29)

• قولُهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾، وهيَ شَجَرَةٌ أصلُها في قَصرِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في الجَنَّةِ، تَنقَسِمُ فُروعُها على جَميعِ مَنازِلِ أَهلِ الجنَّةِ[10] كما انتَشَرَ منهُ العِلمُ والإيمانُ على جَميعِ أَهلِ الدُّنيا. وهذهِ الشَّجَرَةُ هيَ مِن شَجَرِ الجَوزِ، روينا ذلكَ مِن طَريقٍ صَحيحٍ ذَكَرَهُ أَبو عُمَرَ في كِتابِ (التَّمهيد): أَنَّ أَعرابيًّا سَأَلَ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عن شَجَرةِ طُوبى، فقالَ لَهُ: «**هَلْ أَتَيتَ الشَّامَ؟ فَإِنَّ فيها شَجَرَةً يُقالُ لَها الجَوزَةُ**»، ثُمَّ وَصَفَها، ثُمَّ سَأَلَهُ الأعرابيُّ عن عِظَمِ أَصْلِها، فقالَ لَهُ: «**لَو ارْتَحَلَتْ جَذَعَةٌ مِنْ إِبِلِ أَهْلِكَ ثُمَّ طُفْتَ بِها، أَو قالَ: دُرْتَ بِها، حَتى تَنْكَسِرَ تَرْقُوَتُها هَرَمًا ما قَطَعَتْها**»، أَو نَحوَ هذا[11]. *(التَّعريفُ والإعلام: 84-85)*

﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِۚ قُلۡ هُوَ رَبِّي﴾ (الرَّعد: 30)

• قَول قُرَيشٍ: إنَّما يُعَلِّمُهُ رَجُلٌ بِاليَمامَةِ يُقالُ لَهُ (الرَّحمنُ)، وإنّا لا نُؤمِنُ بالرَّحمنِ، فأَنزَلَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِۚ قُلۡ هُوَ رَبِّي﴾: كانَ مُسَيلِمَةُ بنُ حَبيبٍ الحَنَفِيُّ، ثُمَّ أَحَدُ بَني الدُّولِ، قد تَسَمّى بِـ(الرَّحمن) في الجاهِلِيَّةِ، وكانَ مِن المُعَمَّرينَ؛ ذَكَرَ وَثيمَةُ بنُ مُوسى أَنَّ مُسَيلِمَةَ تَسَمّى بِـ(الرَّحْمَن) قَبلَ أَن يُولَدَ عَبدُ اللهِ أَو رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ[12]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/195)*

---

(10) رَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 13/ 147، وأَبو نُعَيْم الأَصبهانيُّ في (صِفَة الجَنَّة): ح409، عن شَهرِ بنِ حَوشَبٍ قالَ: "طُوبى شَجَرَةٌ في الجَنَّةِ، كُلُّ شَجَرَةِ الجَنَّةِ منها، أغصانُها مِن وَراءِ سُورِ الجَنَّةِ"، وشَهرٌ ضَعيفٌ.

(11) يُنظَر: التَّمهيد: 3/ 320-321، ولَفظُهُ فيهِ: «لَو ارْتَحَلَتْ جَذَعَةٌ مِنْ إِبِلِ أَهْلِكَ ما أحاطَتْ بِأَصْلِها حَتّى تَنْكَسِرَ تَرْقُوَتُها». ورَواهُ أَيضًا أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح17642، عن عُتبَةَ بنِ عَبدٍ السُّلَميِّ، وقالَ مُحقِّقُوهُ: 29/ 192: "إسنادُهُ قابِلٌ لِلتَّحسين".

(12) في (أَسباب نُزولِ القُرآن) لِلواحِدِيّ: 454: "قَولُهُ تَعالى: ﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِۚ﴾، قالَ أَهلُ التَّفسيرِ: نَزَلَتْ في صُلْحِ الحُدَيْبِيَةِ حينَ أَرادوا كِتابَ الصُّلْحِ، فَقالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليه

﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ (الرَّعد: 43)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾، هوَ عَبْدُ اللهِ بنُ سَلامِ بنِ الحارِثِ، وكانَ اسمُهُ حُصَيْنًا فسَمّاهُ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عَبْدَ اللهِ[13].

(التَّعريفُ والإعلام: 85)

وسلَّمَ لِعَليٍّ: «اكْتُبْ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فَقالَ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو وَالمُشْرِكُونَ: ما نَعْرِفُ الرَّحمَنَ إلّا صاحِبَ اليَمامَةِ، يَعْنُونَ مُسَيْلِمَةَ الكَذّابَ، اكْتُبْ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ. وَهكَذا كانَتْ أَهْلُ الجاهِلِيَّةِ يَكْتُبُونَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعالى فيهِم هذِهِ الآيَةَ. وَقالَ ابنُ عَبّاسٍ في رِوايَةِ الضَّحّاكِ: نَزَلَتْ في كُفّارِ قُرَيْشٍ حينَ قالَ لَهُم النَّبِيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ (الفرقان: 60) الآية، فَأَنزَلَ اللهُ تَعالى هذِهِ الآيَةَ وَقالَ: قُل لَهُم: إنَّ الرَّحْمَنَ الذي أَنْكَرْتُم مَعْرِفَتَهُ ﴿هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾". ويُنظَر: الجامِعُ لأحكامِ القُرآن: 9/ 277-278.

(13) رَوى التِّرمِذِيُّ في جامِعِهِ: ح3256، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ الأحقاف)، عن ابنِ أخي عَبدِ اللهِ بنِ سَلام قالَ: "لَمّا أُرِيدَ قَتْلُ عُثْمانَ جاءَ عَبدُ اللهِ بنُ سَلامٍ، فَقالَ لَهُ عُثْمانُ: ما جاءَ بِكَ؟ قالَ: جِئْتُ في نَصْرِكَ، قالَ: اخْرُجْ إلى النّاسِ فَاطْرُدْهُم عَنِّي فَإِنَّكَ خارِجًا خَيْرٌ لي مِنْكَ داخِلًا. فَخَرَجَ عَبدُ اللهِ إلى النّاسِ فَقالَ: أَيُّها النّاسُ، إنَّهُ كانَ اسمي في الجاهِلِيَّةِ فُلانٌ فَسَمّاني رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللهِ، وَنَزَلَتْ فِيَّ آياتٌ مِن كِتابِ اللهِ، فَنَزَلَتْ فِيَّ ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (الأحقاف: 10)، وَنَزَلَتْ فِيَّ ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾"، الحَديث. وقالَ التِّرمِذِيُّ عَقِبَهُ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ غَريبٌ"، وضَعَّفَ الألبانيُّ إسنادَهُ. ورَواهُ مُختَصَرًا ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح3734، كتاب الأدَب، باب (تَغيير الأسماء)، وقالَ عنهُ الألبانيُّ: "مُنكَرٌ ضَعيفٌ". ومِمّا يَدُلُّ على ضَعفِ هذا الأثَرِ دَلالَتُهُ على نُزولِ الآيَةِ في عبدِ اللهِ بنِ سَلام، والآيَةُ مَكِّيَّةٌ، وإسلامُ ابنِ سَلام كانَ في المدينَةِ أوَّلَ مَقدَمِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إليها، كما هو ثابتٌ في صَحيحِ البُخارِيِّ: ح3938، كتاب مَناقِب الأنصار. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ: 4/ 473: "قَولُهُ: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾، قيلَ: نَزَلَتْ في عَبدِ اللهِ بنِ سَلام، قالَهُ مُجاهِدٌ. وهذا القَولُ غَريبٌ؛ لأنَّ هذِهِ الآيَةَ مَكِّيَّةٌ، وعَبدُ اللهِ بنُ سَلامٍ إنَّما أَسْلَمَ في أَوَّلِ مَقدَمِ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ المَدينَةَ. والأظهَرُ في هذا ما قالَهُ العَوْفِيُّ عَن ابنِ عَبّاسٍ، قالَ: هُم مِن اليَهودِ والنَّصارى". والأثَرانِ اللَذانِ ذَكَرَهُما ابنُ كَثيرٍ عن مُجاهِدٍ وابنِ عبّاسٍ رَواهُما الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 13/ 176. ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 387-388.

تَفْسيرُ سُورَةِ إِبْراهيم

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ (إبراهيم: 24):

• قولُهُ تَعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾، هيَ النَّخْلَةُ. ولا يَصِحُّ، واللهُ أَعلَمُ، ما رُوِيَ فيها عن عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ أَنَّها جَوزَةُ الهِندِ[1]؛ لِما صَحَّ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في حَديثِ ابنِ عُمَرَ: «**إنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لا يَسْقُطُ وَرَقُها، هيَ مَثَلُ المُؤمِنِ، خَبِّروني ما هيَ؟**»، ثُمَّ قالَ: «**هِيَ النَّخْلَةُ**»، خَرَّجَهُ مالِكٌ في (المُوَطَّأ)[2] مِن رِوايَةِ ابنِ القاسِمِ وغيرِهِ إلّا يَحيى فإنَّهُ أَسقَطَهُ مِن رِوايَتِهِ، وخَرَّجَهُ أَهلُ الصِّحاحِ[3]، وزادَ فيهِ الحارِثُ بنُ أَبي أُسامَةَ زِيادَةً تُساوي رِحْلَةً، عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «**وهِيَ النَّخْلَةُ، لا يَسْقُطُ لَها أنملَةٌ، وكذلكَ المُؤمِنُ لا يَسْقُطُ لَهُ دَعوَةٌ**»[4]، فَبَيَّنَ فائدَةَ الحَديثِ ومَعنى المُماثَلَةِ.

(التَّعريفُ والإعلام: 85)

• كانَتْ خُطبَتُهُ في تِلكَ الأَيّامِ عَلى جِذعٍ، فَلَمّا صُنِعَ لَهُ المِنبَرُ مِن طَرفاءِ الغابَةِ...

---

(1) ذَكَرَ ذلكَ أَبو حَيّانَ في (البَحر المُحيط): 6/ 431، عن عَلِيٍّ وابنِ عَبّاسٍ، وذَكَرَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 8/ 518، عن ابنِ عبّاسٍ، عازِيًا إخراجَهُ إلى ابنِ مردوَيْه. وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 481: "أَخرَجَهُ ابنُ مردوَيْه مِن حَديثِ ابن عَبّاسٍ بإسنادٍ ضَعيفٍ في قَولِهِ: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾، قالَ: هِيَ شَجَرَةُ جَوْزِ الهِنْدِ لا تَتَعَطَّلُ مِن ثَمَرَةٍ، تَحْمِلُ كُلَّ شَهْرٍ".

(2) يُنظَر: (المُوَطَّأ) - بِرِوايَةِ مُحمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيبانيّ: ح964، باب النَّوادِر.

(3) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح62، كتاب العِلم، باب (طَرح الإمامِ المسأَلَةَ على أصحابِهِ لِيختَبِرَ ما عِندَهُم مِن العِلم)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7029، كتابُ صِفات المُنافِقِينَ، باب (مَثَلُ المُؤمِنِ مَثَلُ النَّخْلَة).

(4) أَورَدَهُ ابنُ حجرٍ في (المَطالِب العالِيَة): ح3332، وعَزاهُ إلى الحارِثِ، وكذلكَ في (فَتح الباري): 1/ 193.

خارَ الجِذعُ خُوارَ النّاقةِ الخَلُوجِ[5]، حَتّى نَزَلَ عَلَيهِ السَّلامُ، فالتَزَمَهُ، وقالَ: «**لَوْ لَمْ أَلْتَزِمْهُ ما زالَ يَخُورُ إلى يومِ القِيامَةِ**»[6]، ثُمَّ دَفَنَهُ[7]. وإنَّما دَفَنَهُ لأَنَّهُ قد صارَ حُكمُهُ حُكمَ المُؤمِنِ، لِحُبِّهِ وحَنينِهِ إلى النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ. وهذا يَنظُرُ إلى قَولِهِ تَعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ الآيَة، وإلى قَولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ في النَّخلَةِ: «**مَثَلُهَا كَمَثَلِ الْمُؤْمِنِ**»[8]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 287-288)*

﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ **(إبراهيم: 26)**

• قولُهُ تَعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ﴾، هيَ الحَنظَلَةُ[9]، وقيلَ: الكَشُوثُ[10]، وهيَ

---

(5) رَواهُ بِهذا اللَفظِ الدّارِمِيُّ في مُسنَدِهِ: ح35، باب (ما أُكرِمَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن حَنينِ المِنبَر)، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ رضِيَ اللهُ عنهُ. وقالَ مُحَقِّقُ الكِتابِ: 1/ 180: "إسنادُهُ صَحيحٌ". والنّاقَةُ الخَلُوجُ: هيَ التي جُذِبَ عنها وَلَدُها بِذَبحٍ أو مَوتٍ، فحَنَّتْ إليهِ، وقَلَّ لِذلكَ لَبَنُها، وقد يَكونُ في غَيرِ النّاقَةِ. يُنظَر: لِسانُ العَرَب: 2/ 256.

(6) رَوى الدّارِمِيُّ في مُسنَدِهِ: ح39، باب (ما أُكرِمَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن حَنينِ المِنبَر)، عن ابنِ عبّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهُ، بِلَفظِ: «لَو لَم أحتَضِنْهُ لَحَنَّ إلى يَومِ القِيامَةِ». وقالَ مُحَقِّقُ الكِتابِ: 1/ 182: "إسنادُهُ صَحيحٌ". ورَواهُ أيضًا أبو نُعَيمٍ الأَصبَهانيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): ح302، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ رضِيَ اللهُ عنهُ.

(7) رَواهُ الدّارِمِيُّ في مُسنَدِهِ: ح42، باب (ما أُكرِمَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن حَنينِ المِنبَر)، عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ رضِيَ اللهُ عنهُ. وقالَ مُحَقِّقُ الكِتابِ: 1/ 184: "إسنادُهُ صَحيحٌ".

(8) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4698، كتاب التَّفسير، باب (﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾)، عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُما.

(9) رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3119، كِتاب التَّفسير، باب (ومِن سورَةِ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ)، عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ، قالَ: "أُتِيَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ بِقِناعٍ عَلَيهِ رُطَبٌ، فَقالَ: «﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۞ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ (إبراهيم: 24-25)»، قالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ»، ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ (إبراهيم: 26)»، قالَ: «هِيَ الحَنْظَلُ». قالَ: "فَأَخْبَرْتُ بِذلِكَ أَبا العالِيَةِ، فَقالَ: صَدَقَ وَأَحْسَنَ". وقالَ الألبانيُّ عن هذا الحَديثِ: "ضَعيفٌ مَرفوعًا، صَحيحٌ مَوقوفًا".

(10) قالَ الزَّمخشريُّ في (الكَشّاف): 3/ 378: "أمّا الشَّجرةُ الخبيثةُ فكُلُّ شَجَرَةٍ لا يَطيبُ ثَمَرُها كشَجَرَةِ الحَنظَلِ والكَشُوثِ ونَحوِ ذلك".

شَجَرَةٌ لا وَرَقَ لها ولا عُروقَ في الأَرضِ[11]، قالَ الشّاعِرُ:

وَهُمْ كَشُوثٌ فَلا أَصْلٌ وَلا ثَمَرُ[12]

وإنّما ذَكَرْنا اسمَ هذهِ الشَّجَرَةِ المذكورَةِ في القُرآنِ لأَنَّها مِن البابِ الذي شَرَطْنا في أَوَّلِ الكِتابِ، إذ هيَ مِمّا أُبْهِمَ مِن الأَسماءِ وإن لَم تَكُنْ أَعلامًا، واللهُ المُستَعانُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 85-86)*

﴿وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ (إبراهيم: 28)

• فيهِ [أي: في شِعرِ ابنِ الزِّبَعْرى]:

راتِقٌ ما فَتَقْتُ إذْ أَنا بُورُ[13]

... وقَولُهُ: إذْ أَنا بُورُ، أَي: هالِكٌ، يُقالُ: رَجُلٌ بُورٌ وبائرٌ، وقَومٌ بُورٌ، وهُوَ جَمْعُ (بائر)، كانَ الأَصلُ فيهِ (فُعُل) بِتَحريكِ الواوِ، وأَمّا رَجُلٌ (بُورٌ) فوَزنُهُ (فُعْلٌ) بِالسُّكُونِ؛ لأَنَّهُ وَصفٌ بِالمَصدَرِ، ومِنهُ قيلَ: أَرضٌ بُورٌ، مِن (البَوار)، وهُوَ هَلاكُ المَرعى ويُبْسُهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 146)*

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ (إبراهيم: 35)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾، قالَ: ﴿ٱلْبَلَدَ﴾ بِالأَلِفِ واللامِ، ويَعني مَكَّةَ؛ لأَنَّ مَعنى الكَلامِ: أَنَّهُ دَعا لِهذا البيتِ الذي أَنتَ بِهِ يا مُحَمَّدُ،

---

(11) في (القاموس المُحيط): 1/ 276: "الكَشُوثُ، ويُضَمُّ... نَبْتٌ يَتعَلَّقُ بالأغصانِ، ولاعِرْقَ لهُ في الأَرضِ".

(12) يُنظَر: لِسانُ العَرَب: 2/ 181، والبيتُ فيهِ هوَ:

هُوَ الكَشُوثُ فَلا أَصْلٌ وَلا وَرَقٌ ... وَلا نَسِيمٌ وَلا ظِلٌّ وَلا ثَمَرُ

ولَم يَنسِبْهُ ابنُ مَنظورٍ إلى أَحَدٍ.

(13) البيتُ كامِلًا هوَ:

يا رَسُولَ المَلِيكِ إنَّ لِساني ... راتِقٌ ما فَتَقْتُ إذْ أَنا بُورُ

يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة: 4/ 87.

والآيَةُ مَكِّيَّةٌ كما أَنَّ قَولَهُ تَعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ (البلد: 1) مَكِّيٌّ أيضًا، فجاءَ بِلَفْظِ الحاضِرِ، وقالَ في (البَقَرَة)، وهيَ مَدَنِيَّةٌ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ (البقرة: 126)؛ لأَنَّ مَعنى الكَلامِ في الآيَةِ المَدَنِيَّةِ دُعاءٌ لِمَكَّةَ أن يَجعَلَها بَلَدًا آمِنًا، ومَعنى الكَلامِ في الآيَةِ المَكِّيَّةِ: أَي: دَعَا لِهذا البَلَدِ، فجاءَ اللَفظُ مُشاكِلًا لِلمَعنى في الآيَتَيْنِ جَميعًا[14]. *(التَّعريفُ والإعلام: 86)*

﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِيٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ **(إبراهيم: 37):**

• قَولُهُ تَعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي﴾، قَد تَقَدَّمَ في سُورَةِ (هُود) أسماءُ ذُرِّيَّتِهِ وأَنَّهُم مِن أَربَعِ نِسْوَةٍ: سارَةَ بنتِ هارانَ[15]، ويُقالُ: بِنت توبيل بن ناحور؛ وهاجَرَ القِبطيَّةِ[16]؛ وقنطورا بنتِ يَقطان الكَنعانِيَّةِ[17]؛ وحجونَ بنتِ أَهين[18]، ومِن بَنِيها التُّركُ والبَربَرُ في أَحَدِ الأَقوالِ. وقَد قيلَ: إنَّهُم مِن الكَنعانِيِّينَ أَخرَجَهُم مِن أَرضِ كَنعانَ إلى أَرضِ إفريقيَةَ والمَغرِبِ إفريقسُ بنُ قَيسِ بنِ صَيفيٍّ وَسَمِعَ لَهُم في الطَّريقِ بَربَرَةً فقالَ: لَقَد بَربَرَتْ كَنعانُ لَمّا سُقْتُها، فَسُمُّوا البَربَرَ. وكانَ مَعَهُ إذ ذاكَ صنهاجَةُ وكتامَةُ ولواتَةُ، وقيلَ فيهِم غَيرُ هذا.

---

(14) قالَ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ: 1/ 425، في كَلامِهِ على آيَةِ (البَقَرَة): "قالَ في هذِهِ السُّورَةِ: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ (البقرة: 126)، أَي: اجعَلْ هذِهِ البُقعَةَ بَلَدًا آمِنًا، وناسَبَ هذا لأَنَّهُ قَبْلَ بِناءِ الكَعبَةِ. وقالَ تَعالى في سُورَةِ (إبراهيم): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾، وناسَبَ هذا هُناكَ لأَنَّهُ، واللهُ أَعلَمُ، كَأَنَّهُ وَقَعَ دُعاءً ثانِيًا بَعدَ بِناءِ البَيتِ واستِقرارِ أَهلِهِ بِهِ، وبَعدَ مَولِدِ إسحاقَ الذي هُوَ أَصْغَرُ سِنًّا مِن إسماعيلَ بِثَلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً؛ ولِهذا قالَ في آخِرِ الدُّعاءِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ (إبراهيم: 39)".

(15) يُنظَر: المَعارِف: 31.

(16) يُنظَر: المَعارِف: 32.

(17) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 311، والمَعارِف: 33.

(18) في (تاريخ الطَّبريّ): 1/ 311: "حجور بنت أرهير"، وفي (المَعارِف): 33: "حَجورا".

فقَولُهُ عليهِ السَّلامُ: ﴿رَبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي﴾، يَعني بَني إسماعيلَ الذينَ تَناسَلَتْ مِنهُم عَرَبُ الحِجازِ، وقد قيلَ أيضًا: عَرَب اليَمَنِ، كما تَقَدَّمَ.

فذُرِّيَّةُ إسماعيلَ اثنا عَشَرَ رَجُلًا وامرَأَةٌ، وأُمُّهُم السَّيِّدَةُ بِنتُ مضاضِ بنِ عَمْرِو الجرهميَّةُ، وأسماؤُهُم[19]: نابت، وهو أكبَرُهُم، وقيذر، وأذبل، ومنشى، ومسمع، وماسى، ونبش...

وأُختُهُم نسيمَةُ بنتُ إسماعيلَ، وهيَ امرأَةُ عيصا[20]، ويُقالُ فيهِ: عيصو بنُ إسحاقَ، ولَدَتْ لَهُ الرُّومَ وهُم بَنُو الأصفرِ لِصُفْرَةٍ كانَتْ في عيصو[21]، ووَلَدَتْ لَهُ يونانَ في أَحَدِ الأقوالِ، وفيهِم اختِلافٌ كما اختَلَفوا في فارس. ومِن ولَدِهِ أيضًا الأشبانُ؛ قالَ الطَّبريُّ[22]: لا أدري: أهُم مِن نَسيمَةَ بنتِ إسماعيلَ أم مِن غَيرِها؟ وقد قيلَ: إنَّهُم كانوا مِن سُكّانِ الأندلس، وبِهِم عُرِفَتِ الأشبانِيَّةُ التي يُقالُ لَها أشبيليةُ، واللهُ أعلَمُ.

فلَمّا قالَ: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾، قالَ اللهُ تَعالى لَهُ: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ﴾ (الحج: 27) الآيةَ؛ ألا تَراهُ يَقولُ فيها: ﴿يَأۡتُوكَ رِجَالٗا﴾، ولَم يَقُلْ: يَأتُوني، ولا يَأتوا بَيْتي، لَمّا كانَتِ الدَّعوَةُ لَهُ ولِمَنْ أُسكِنَ فيها مِن ذُرِّيَّتِهِ إلى يَومِ القِيامَةِ؟ *(التَّعريفُ والإعلام: 86-88)*

• بِكَداءَ وَقَفَ إبراهيمُ عَلَيهِ السَّلامُ حينَ دَعا لِذُرِّيَّتِهِ بِالحَرَمِ، كذلِكَ رَوى سَعيدُ بنُ جُبَيْرٍ عَن ابنِ عَبّاسٍ[23]، فقالَ: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾، فاستُجيبَت دَعوَتُهُ، وقيلَ لَهُ: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا﴾؛ ألا تَراهُ يَقولُ: ﴿يَأۡتُوكَ﴾، ولَم يَقُلْ: يَأتُوني؛ لأنَّها استِجابَةٌ لِدَعوَتِهِ، فَمِن ثَمَّ، واللهُ أعلَمُ، استَحَبَّ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ إذا أتى لِمَكَّةَ أن يَدخُلَها مِن

---

(19) يُنظَر: المَعارِف: 33، والسِّيرَةُ النَّبويَّة: 1/ 37.

(20) يُنظَر: المَعارِف: 38. وفي (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 171: "اسمُها نسمةُ".

(21) في (المَعارِف): 38: "كانَ الرُّومُ رَجُلًا جَلدًا، أحمَرَ، أصفَرَ في بَياضٍ، شَديدَ الصُّفرَةِ، فمِن أجلِ ذلكَ سُمِّيَتِ الرُّومُ بَني الأَصفَرِ".

(22) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 317.

(23) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 255.

كَداء[24]؛ لأَنَّهُ المَوضِعُ الذي دَعا فيهِ إبراهِيمُ بِأَن يَجعَلَ أَفئِدَةً مِن النّاسِ تَهوي إلَيهِم. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 98-99)*

ويُراجَعُ أَيضًا: (التَّوبة: 102)

﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ۞ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ (إبراهيم: 40-41)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۚ﴾ (إبراهيم: 40)، بِحَرفِ التَّبعيضِ، ولِذلكَ أَسلَمَ بَعضُ ولدِهِ دُونَ بَعضٍ.

وقَولُهُ تَعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ (إبراهيم: 41)، أَخبَرَ أَنَّهُ استَغفَرَ لَهُما، ثُمَّ إِنَّهُ أَخبَرَ أَنَّهُ تَبَرَّأَ مِن أَبيهِ لِكُفرِهِ، فدَلَّ على أَنَّ الأُمَّ مُؤمِنَةٌ، وهيَ نونا بنت كرنبا، ويُقالُ في اسمِها: ليوثا، أَو نحوُ هذا[25]. *(التَّعريفُ والإعلام: 88)*

﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ (إبراهيم: 43)، يُراجَع: (الأَحزاب: 10)

---

(24) رَوى البَيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 5/ 66، عن ابنِ عُمَرَ قالَ: "لَمّا دَخَلَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ عامَ الفَتْحِ رَأى النِّساءَ يُلَطِّمْنَ وُجوهَ الخَيلِ بِالخُمُرِ، فتَبَسَّمَ إلى أَبي بَكرٍ فقالَ: «يا أَبا بَكْرٍ، كَيْفَ قالَ حَسّانُ؟». فأَنشَدَهُ أَبو بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ:

عَدِمْتُ بُنَيَّتِي إن لَم تَرَوْها ... تُثِيرُ النَّقْعَ مِنْ كَتِفَي كَداءُ

يُنازِعْنَ الأَعِنَّةَ مُسْرَجاتٍ ... يُلَطِّمُهُنَّ بِالخُمُرِ النِّساءُ

فقالَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «ادخُلُوها مِن حَيثُ قالَ حَسّانُ»". وقَد حَسَّنَ إسنادَ هذا الحَديثِ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 12.

(25) رَوى الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 1/ 310، عن هشامِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ السّائبِ عن أَبيهِ أَنَّ اسمَها توتا بنت كرينا بن كوثى، من بَني أَرْفَخْشَدَ بنِ سامِ بنِ نُوحٍ، وعن مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ الأَسلَمِيِّ عن غَيرِ واحِدٍ من أَهلِ العِلم أَنَّ اسمَها أنموتا، مِن ولدِ أَفراهَمَ بنِ أرغوا بنِ فالَغَ بنِ عابَرَ بنِ شالَخَ بنِ أَرْفَخْشَدَ بنِ سامِ بنِ نُوحٍ، وأَنَّ بَعضَهُم كانَ يَقولُ: اسمُها انمتلى بنتُ يكفور. ويُنظَر: البِدايَةُ والنِّهايَة: 1/ 132.

تَفْسيرُ سُورَةِ الحِجْر

﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ﴾ (الحجر: 16)

• قولُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾، يَعني الاثنَيْ عَشَرَ بُرجًا التي هيَ جُملَةُ مَنازِلِ الشَّمسِ والقَمَرِ[1]. وقالَ في سُورَةِ (يس): ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ (يس: 39). وأسماءُ البُروجِ[2]: الحَمَلُ، وبِهِ يُبدَأُ لأنَّ استِدارَةَ الأفلاكِ كانَ مَبدَؤُها مِن أوَّلِ بُرجِ الحَمَلِ في ما ذَكَروا، . . . وبَعدَ الحَمَلِ الثَّورُ، ثُمَّ الجَوزاءُ، . . . ثُمَّ السَّرَطانُ، ثُمَّ الأسَدُ، ثُمَّ السُّنبُلَةُ، ثُمَّ الميزانُ، ثُمَّ العَقرَبُ، . . . ثُمَّ القَوسُ، ثُمَّ الجَدْيُ، ثُمَّ الدَّلْوُ، ثُمَّ رِشاءُ الدَّلْوِ وهوَ الحُوتُ، ويُحسَبُ في البُروجِ وفي المَنازِلِ. وجَعَلَ اللهُ الشُّهورَ على عَدَدِها، فقالَ تَعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التَّوبة: 36). *(التَّعريفُ والإعلام: 88-89)*

﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ (الحجر: 29)، يُراجَع: (المائدة: 116)

﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ (الحجر: 44)

• قولُهُ تَعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ﴾، وَقَعَ في كُتُبِ الوَعْظِ والرَّقائقِ أسماءُ هذهِ الأبوابِ على تَرتيبٍ لَم يَرِدْ في أثَرٍ صَحيحٍ، وإن كُنّا لَم نَشتَرِطْ في هذا الكِتابِ على أن نَقتَصِرَ على الصَّحيحِ، ولكِن لَمّا رَأيْتُ ظاهِرَ القُرآنِ والحَديثِ الصَّحيحِ يَدُلُّ على أنَّ تِلكَ الأسماءَ التي ذَكَروا إنَّما هيَ أوصافٌ لِلنّارِ نَحوُ (السَّعير)

---

(1) عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما في قَولِهِ تَعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ (الفرقان: 61)، قالَ: "هيَ هذهِ الاثنا عَشَرَ بُرجًا، أوَّلُها الحَمَلُ، ثُمَّ الثَّورُ، ثُمَّ الجَوزاءُ، ثُمَّ السَّرَطانُ، ثُمَّ الأسَدُ، ثُمَّ السُّنبُلَةُ، ثُمَّ الميزانُ، ثُمَّ العَقرَبُ، ثُمَّ القَوسُ، ثُمَّ الجَديُ، ثُمَّ الدَّلوُ، ثُمَّ الحُوتُ". يُنظَر: القَولُ في عِلمِ النُّجوم: 140.

(2) يُنظَر: كِتابُ البَدْءِ والتّاريخ: 2/ 15-16.

و(الجَحيم) و(الحُطَمَة) و(الهاوِيَة)، ومِنها ما هوَ اسْمُ عَلَم لِلنّارِ كُلِّها بِجُملَتِها نَحوُ (جَهَنَّم) و(سَقَر) و(لَظى)[3]، فهذهِ أعلامٌ، ولكِن لَيسَتْ لِبابٍ دونَ بابٍ، وسِياقَةُ الكَلامِ تَدُلُّ على ذلكَ، فلِذلكَ أَضرَبْتُ عن ذِكرِها، فتأَمَّلْهُ، أعاذَنا اللهُ مِن جَميعِها بِمَنِّهِ. *(التَّعريفُ والإعلام: 89-90)*

﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (الحجر: 67)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، المدينَةُ هيَ سَدُومُ[4]، ومَدائنُ قَومِ لُوطٍ قيلَ: كانَتْ أربَعًا، وقيلَ: سَبْعًا، سَدُومُ أعظَمُها، وقد ذُكِرَتِ الأسماءُ الأُخَرُ ولكِنْ بِتَخليطٍ لا يَتَحَصَّلُ منهُ حَقيقَةٌ، واللهُ أعلَمُ، وأَقرَبُها إلى الصَّوابِ: صَبْعَةُ، وصَعْدَةُ، وعَمْرَةُ، ودُوما، وسَدُومُ المُتَقَدِّمَةُ الذِّكْرِ[5].

(التَّعريفُ والإعلام: 90)

﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَـٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ (الحجر: 80)

• أمّا ﴿أَصْحَـٰبُ ٱلْحِجْرِ﴾ فَثَمُودُ بنُ عوص[6]. و(الحِجْرُ) دِيارٌ مَعروفَةٌ بينَ الحِجازِ والشّامِ مِن ناحيَةِ مِصْرَ[7]. *(التَّعريفُ والإعلام: 90)*

---

(3) وَرَدَتْ هذهِ الألفاظُ في آثارٍ كثيرَةٍ، منها ما رَواهُ البيهقيُّ في (الجامِعِ لِشُعَبِ الإيمان): ح2250، وغَيرُهُ، عن الخَليلِ بنِ مُرَّةَ أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ كانَ لا يَنامُ حَتّى يَقرَأَ (تَبارَك) و(حم السَّجْدَة)، وقالَ: «الحَواميمُ سَبْعٌ، وأَبوابُ جَهَنَّمَ سَبْعٌ: جَهَنَّمُ، والحُطَمَةُ، ولَظى، وسَعيرٌ، وسَقَرٌ، والهاوِيَةُ، والجَحيمُ؛ تَجيءُ كُلُّ (حم) مِنها تَقِفُ عَلى بابٍ مِن هذِهِ الأبوابِ فتَقولُ: اللهُمَّ لا تُدْخِلْ هذا البابَ مَن كانَ يُؤْمِنُ بي ويَقْرَؤُني»، وقالَ البيهقيُّ عَقِبَهُ: "هكَذا بَلَغَنا بِهذا الإسنادِ المُنقَطِعِ". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 8/ 619. وضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح6183.

(4) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 14/ 43، والبِدايَةُ والنِّهايَة: 1/ 164.

(5) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 12/ 98. وأسماءُ المَدائنِ فيهِ: "صَنْعَةُ، وصَعْوَةُ، وعَثْرَةُ، ودُوما، وسَدُومُ". ويُنظَرُ أيضًا: مُروجُ الذَّهَب: 1/ 47.

(6) في (مُروج الذَّهَب): 1/ 42: "ثَمودُ بنُ عابَرَ بنِ إرَمَ بنِ سامٍ".

(7) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 1/ 42، ومُعجَمُ ما استَعجَم: 2/ 64.

﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ (الحجر: 91)

• فَسَّرَ [أي: ابنُ هشام] ﴿عِضِينَ﴾، وجَعَلَهُ مِن (عَضَّيْتُ) أي: فَرَّقْتُ[8]. وفي الحَديثِ: «لا تَعْضِيَةَ في ميراثٍ إلاّ ما احتَمَلَهُ القَسْمُ»[9]. ومَعنى هذا الحَديثِ مُوافِقٌ لِمَذهَبِ ابنِ القاسِمِ ورَأيِهِ في كُلِّ ما لا يُنتَفَعُ بِهِ إذا قُسِمَ أو كانَ فيهِ ضَرَرٌ عَلى الشَّريكَيْنِ أَلّا يُقْسَمَ، وهُوَ خِلافُ رَأيِ مالِكٍ. وحُجَّةُ مالِكٍ قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ (النِّساء: 7).

وقَد قيلَ في ﴿عِضِينَ﴾: إنَّهُ جَمعُ (عِضَة)، وهيَ السِّحْرُ، وأنشَدوا:

أَعُـوذُ بِـرَبِّـي مِـنَ الـنّـافِـثـا ... تِ في عُـقَـدِ الـعـاضِـهِ الـمُـعْـضِـهِ[10]

ومِنهُ قَولُهُم: يا لَلْعَضِيهَةِ، ويا لَلأَفِيكَةِ، ويا لَلْبَهِيتَةِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 81-82)*

﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ (الحجر: 94)

• قَولُ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾، والمَعنى: اصْدَعْ بِالذي تُؤمَرُ بِهِ، ولكِنَّهُ لَمّا عَدّى الفِعلَ إلى الهاءِ حَسُنَ حَذفُها. وكانَ الحَذفُ ها هُنا أَحسَنَ مِن ذِكرِها لأَنَّ ما فيها مِن الإبهامِ أَكثَرُ مِمّا تَقتَضيهِ (الذي). وقَولُهُم: (ما) مَعَ الفِعلِ بِتَأويلِ المَصدَرِ، راجِعٌ إلى مَعنى (الذي) إذا تَأَمَّلْتَهُ؛ وذلِكَ أَنَّ (الذي) تَصْلُحُ في كُلِّ

---

(8) قالَ ابنُ هشامٍ في (السِّيرَة النَّبويَّة): 1/ 337: "واحِدَةُ العِضِينَ: عِضَةٌ؛ يَقولُ: عَضَّوْهُ: فَرَّقُوهُ، قالَ رُؤْبَةُ بنُ العَجّاج:

وَلَـيْـسَ دِيـنُ اللهِ بِـالْـمُـعَـضّـى".

(9) الحَديثُ في (السُّنَن الكُبرى) لِلبَيهَقيّ: 10/ 133، وفيهِ: "قالَ أبو عُبَيْدٍ: قَولُهُ: «لا تَعْضِيَةَ في مِيراثٍ»، يَعني أن يَموتَ المَيتُ ويَدَعَ شَيئًا إن قُسِمَ بَيْنَ وَرَثَتِهِ إذا أرادَ بَعضُهُم القِسْمَةَ كانَ في ذلِكَ ضَرَرٌ عَلَيهِم أو عَلى بَعضِهِم، يَقولُ: فلا يُقْسَمُ. والتَّعْضِيَةُ: التَّفريقُ، وهُوَ مَأخوذٌ مِن (الإعضاء)، يُقالُ: عَضَّيْتُ اللَّحْمَ، إذا فَرَّقْتُهُ. قالَ الزَّعْفَرانِيُّ: قالَ الشّافِعِيُّ في القَديمِ: ولا يَكونُ مِثْلُ هذا الحَديثِ حُجَّةً؛ لأَنَّهُ ضَعيفٌ، وهُوَ قَولُ مَن لَقِينا مِن فُقَهائنا. قالَ الشَّيْخُ [البيهقيُّ] رَحِمَهُ اللهُ: وإنَّما ضَعَّفَهُ لانقِطاعِهِ، وهُوَ قَولُ الكافَّةِ". وكَلامُ أبي عُبَيْدٍ القاسِمِ بنِ سَلّام الذي نَقَلَهُ البيهقيُّ هوَ في كتابِهِ (غَريبُ الحَديث): 2/ 222-223.

(10) لَم أَهتَدِ إلى قائلِهِ، وهوَ مِن شَواهِدِ (الدُّرّ المَصُون): 7/ 182.

مَوضِعِ تَصلُحُ فيهِ (ما) التي يُسَمُّونَها المَصدَرِيّةَ، نَحو قَولِ الشّاعِرِ:

عَسى الأَيّامُ أن يَرجِعـ ـنَ يَوْمًا كَالذي كانُوا[11]

أي: كَما كانُوا. فَقَولُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ إذَن: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ إمّا أن يَكُونَ مَعناهُ: بِالذي تُؤمَرُ بِهِ مِن التَّبليغِ ونَحوِهِ، وإمّا أن يَكُونَ مَعناهُ: اصدَعْ بِالأمرِ الذي تُؤمَرُهُ، كما تَقُولُ: عَجِبْتُ مِن الضَّربِ الذي تُضرَبُهُ، فتكونُ (ما) ها هُنا عِبارَةً عَن الأمرِ الذي هُوَ أمرُ اللهِ تَعالى، ولا يَكُونُ لِلباءِ فيهِ دُخُولٌ ولا تَقديرٌ، وعَلى الوَجهِ الأَوّلِ تَكُونُ (ما) مَعَ صِلَتِها عِبارَةً عَمّا هُوَ فِعلٌ لِلنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ. والأَظهَرُ أَنَّها مَعَ صِلَتِها عِبارَةٌ عَن الأمرِ الذي هُوَ قَولُ اللهِ ووَحيُهُ، بِدَليلِ حَذفِ الهاءِ الرّاجِعَةِ إلى (ما)، وإن كانَتْ بِمَعنى (الذي) في الوَجهَيْنِ جَميعًا، إلّا أَنَّك إذا أَرَدتَّ مَعنى الأمرِ لَم تَحذِفْ إلّا الهاءَ وَحدَها، وإذا أَرَدتَّ مَعنى المَأمُورِ بِهِ حَذَفْتَ باءً وهاءً، فحَذفٌ واحِدٌ أيسَرُ مِن حذفَيْنِ.

مَعَ أَنَّ صَدْعَهُ وبَيانَهُ إذا عَلَّقْتَهُ بِأمرِ اللهِ ووَحيِهِ كانَ حَقيقَةً، وإذا عَلَّقْتَهُ بِالفِعلِ الذي أُمِرَ بِهِ كانَ مَجازًا، وإذا صَرَّحْتَ بِلَفظِ (الذي) لَم يَكُنْ حَذفُها بِذلكَ الحَسَنِ، وتَأَمَّلْهُ في القُرآنِ تَجِدْهُ كَذلِكَ، نَحو قَولِهِ تَعالى: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (البقرة: 33)، ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ (التّغابن: 4)، و﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: 75)، و﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ (الكافرون: 2)، ولَم يَقُلْ: خَلَقْتُهُ، وحَذَفَ الهاءَ في ذلِكَ كُلِّهِ. وقالَ في (الذي): ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ (البقرة: 121)، و﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَـٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً﴾ (الحجّ: 25)، وما أَشبَهَ ذلِكَ. وإنَّما كانَ الحَذفُ مَعَ (ما) أَحسَنَ لِما قَدَّمْناهُ مِن إبهامِها، فالذي فيها مِن الإبهامِ قَرَّبَها مِن (ما) التي هيَ شَرطٌ لَفظًا ومَعنًى؛ أَلا تَرى أَنَّ (ما) إذا كانَتْ شَرطًا تَقُولُ فيها: ما تَصنَعْ أَصنَعْ مِثْلَهُ، ولا تَقُولُ: ما تَصنَعْهُ؛ لأَنَّ الفِعلَ قَد عَمِلَ فيها، فلَمّا ضارَعَتْها هذِهِ التي هيَ مَوصُولَةٌ، وهيَ بِمَعنى (الذي)، أُجرِيَتْ في حَذفِ الهاءِ مجراها في أَكثَرِ الكَلامِ. وهذِهِ تَفرِقَةٌ في عَودِ الضَّميرِ عَلى (ما) وعَلى (الذي) يَشهَدُ لَها

---

(11) البيتُ لِلفِنْدِ الزِّمّانيِّ، وهو في (الحماسَة) لأبي تَمّام: 1/ 60، كالآتي:

عَسى الأَيّامُ أَنْ تَرْجِـ ـعَ قَوْمًا كَالَّذي كانُوا

التَّنزيلُ والقِياسُ الذي ذَكَرْناهُ مِن الإبهامِ، ومَعَ هذا لَم نَرَ أَحَدًا نَبَّهَ عَلى هذِهِ التَّفرِقَةِ ولا أشارَ إلَيها، وقارِئُ القُرآنِ مُحتاجٌ إلى هذِهِ التَّفرِقَةِ.

وقَد يَحْسُنُ حَذْفُ الضَّميرِ العائدِ عَلى (الذي) لأَنَّهُ أوجَزُ، ولكِنَّهُ لَيسَ كحُسنِهِ مَعَ (مَن) و(ما)، ففي التَّنزيلِ: ﴿وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ (التَّغابن: 8). فإن كانَ الفِعلُ مُتَعَدِّيًا إلى اثنَيْنِ كانَ إبرازُ الضَّميرِ أحسَنَ مِن حَذفِهِ لِئَلّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ الفِعلَ واقِعٌ على المَفعُولِ الواحِدِ وأَنَّهُ مُقتَصِرٌ عَلَيهِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً﴾، و﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾.

وشَرَحَ ابنُ هِشامٍ مَعنى قَولِهِ: (اصْدَعْ) شَرحًا صَحيحًا[12]، وتَتِمَّتُهُ أَنَّهُ صَدْعٌ عَلى جِهَةِ البَيانِ، وتَشبيهٌ لِظُلمَةِ الشَّكِّ والجَهلِ بِظُلمَةِ اللَيلِ. والقُرآنُ نُورٌ، فصَدَعَ بِهِ تِلكَ الظُّلمَةَ، ومِنهُ سُمِّيَ الفَجْرُ صَدِيعًا، لأَنَّهُ يَصدَعُ ظُلمةَ اللَيلِ، وقالَ الشَّمّاخُ:

تَرى السِّرْحانَ مُفْتَرِشًا يَدَيْهِ كَأَنَّ بَياضَ لَبَّتِهِ صَدِيعُ[13]

عَلى هذا تَأَوَّلَهُ أكثَرُ أهلِ المَعاني، وقالَ قاسِمُ بنُ ثابِتٍ[14]: (الصَّدِيعُ) في

---

(12) قالَ ابنُ هشامٍ في (السِّيرَة النَّبويَّة): 1/ 325-326: "﴿فَٱصْدَعْ﴾: افْرُقْ بَيْنَ الحَقِّ والباطِلِ. قالَ أبو ذُؤَيْبٍ الهُذَليُّ... يَصِفُ أُتُنَ وَحشٍ وفَحْلَها:

وَكَأَنَّهُنَّ رِبابَةٌ وَكَأَنَّهُ يَسَرٌ يَفِيضُ عَلى القِداحِ ويَصْدَعُ

أي: يُفَرِّق عَلى القِداحِ ويُبَيِّنُ أَنصِباءَها. وهذا البَيتُ في قَصيدَةٍ لَهُ. وقالَ رُؤبَةُ بنُ العَجّاجِ:

أَنْتَ الحَلِيمُ وَالأَمِيرُ المُنْتَقِمْ تَصْدَعُ بِالحَقِّ وتَنْفِي مَنْ ظَلَمْ".

(13) نَسَبَهُ إلى الشَّمّاخِ أيضًا ابنُ قُتَيبَةَ في (كِتاب المَعاني الكَبير): 1/ 193، والصَّحيحُ أَنَّهُ لِعَمْرِو ابنِ مَعديكَرِب، وهو في ديوانِهِ: 146، على النَّحوِ الآتي:

بِهِ السِّرْحانُ مُفْتَرِشًا يَدَيْهِ كَأَنَّ بَياضَ لَبَّتِهِ الصَّدِيعُ

وقالَ ابنُ قُتَيبَةَ في شَرحِهِ: "الصَّدِيعُ: يُقالُ: إنَّهُ الفَجْرُ، ويُقالُ: إنَّهُ ثوبٌ يُصدَعُ وَسَطُهُ وتَجتابُهُ المرأةُ ولا يُجَيَّبُ، فإذا جُيِّبَ فهو بَقِيرٌ، ورُبَّما لَبِسَهُ الدّارِعُ تَحتَ الدِّرعِ، قالَ عَمرُو بنُ مَعديكَرِب:

إذا أَبْطَنْتُ ذا البَدَنَ الصَّدِيعا

أرادَ هذا الثَّوبَ تَحتَ الدِّرعِ، شَبَّهَ البَياضَ الذي في نَحرِ الذِّئبِ تَحتَ غُبسةِ سائرِ لَونِهِ بهذا الثَّوبِ تَحتَ الدِّرعِ".

(14) لَم أَجِد الكلامَ الذي نَقَلَهُ عنهُ السُّهَيليُّ هُنا في المطبوعِ مِن كتابِهِ (الدَّلائل عَلى مَعاني الحَديثِ بِالشّاهِدِ والمَثَل).

هذا البَيتِ: ثَوبٌ أَسوَدُ تَلبَسُهُ النَّوّاحَةُ تَحتَهُ ثَوبٌ أَبيَضُ، وتَصدَعُ الأَسوَدَ عِندَ صَدرِها فَيَبدُو الأَبيَضُ، وأَنشَدَ:

كَـأَنَّـهُـنَّ إِذْ وَرَدْنَ لِـيـعـا نَـوّاحَـةٌ مُـجْـتـابَـةٌ صَـدِيـعـا[15]

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 39-42)

﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ (الحجر: 95):

• قَولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ الآية، قَد ذَكَرَهُم ابنُ إسحاقَ[16] وغيرُهُ، وهُم الذينَ قُذِفوا في القَليبِ قَليبِ بَدْرٍ، منهُم أبو جَهلِ بنُ هشام... ورَبيعةُ بنُ الأَسوَدِ، وأَبوهُ الأَسوَدُ بنُ المطَّلِبِ بنِ أَسَدٍ... وأُبَيُّ بنُ خَلَفٍ، وأُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ، وأَخوهُ ابنُ وَهبِ بنِ حُذافَةَ بنِ جُمَحٍ، وعُتْبَةُ بنُ رَبيعَةَ، وشَيْبَةُ بنُ رَبيعَةَ ابنِ أُمَيَّةَ بنِ عَبدِ شَمسٍ، وعُقبَةُ بنُ أَبي مُعَيْطِ بنِ أَبي عَمْرِو بنِ أُمَيَّةَ... ومِنهُم الحارِثُ بنُ قَيسِ بنِ عَدِيِّ بنِ سَعدِ بنِ سَهمٍ. *(التَّعريفُ والإعلام: 90-91)*

• في المُستَهزِئينَ: الأَسوَدُ بنُ عَبدِ يَغُوثَ الزُّهرِيُّ، رُوِيَ أَنَّهُ لَمّا أَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ نَزَلَ جِبريلُ عَلَيهِ السَّلامُ فَحَنى ظَهرَ الأَسوَدِ، فقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**خالي خالي**»، فقالَ لَهُ جِبريلُ: خَلِّ عَنكَ، ثُمَّ حَناهُ حَتّى قَتَلَهُ[17]. ذَكَرَهُ الدّارقُطنِيُّ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 18)*

• الحارِثُ بنُ قَيسٍ كانَ أَبوهُ مِن المُستَهزِئينَ الذينَ أَنزَلَ اللهُ فيهِم: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾[18]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 229)*

---

(15) نَقَلَ الزَّبيدِيُّ في (تاج العَروس): 22/ 178، البيتَ والكَلامَ عليهِ، عازِيًا إيّاهُ إلى السُّهَيليِّ في (الرَّوض الأُنُف)، دونَ أن يَنسبَ البيتَ إلى أَحَدٍ.

(16) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 2/ 57-58، و339.

(17) رَوى نَحوَهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 14/ 70، عن سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، بِلَفظِ: «دَعْ لي خالي»، وهوَ مُرسَلٌ. ورَواهُ بِلَفظِ: «خالي خالي» أيضًا ابنُ أبي حاتمٍ عن عِكرِمَةَ، وهو مُرسَلٌ أيضًا. يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 8/ 664.

(18) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 14/ 69-73، والطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الأوسَط): ح4983، عن ابنِ عَبّاسٍ، وقالَ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): 7/ 134: "فيهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الحَكيمِ النَّيسابوريُّ، ولَم أعرِفْهُ، وبَقِيَّةُ رِجالِهِ ثِقاتٌ".

تَفْسيرُ سُورَةِ النَّحْل

﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ (النحل: 2)

• قولُهُ تَعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾، يَعني مَلائكَةَ الوَحي، وهُم جِبريلُ عليهِ السَّلامُ. وقالَ: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾، بِالجَمعِ، لأَنَّهُ قَد يَنزِلُ بِالوَحي مَعَهُ غَيرُهُ. ورُوِيَ بِإسنادٍ صَحيحٍ عن عامِرٍ الشَّعْبِيِّ، قالَ: وُكِّلَ إسرافيلُ عليهِ السَّلامُ بِمُحَمَّدٍ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ثَلاثَ سِنِينَ، فكانَ يَأتيهِ بِالكلمَةِ والكلمتَيْنِ، ثُمَّ يَنزِلُ عليهِ جِبريلُ عليهِ السَّلامُ بِالقُرآنِ[1]. وفي صَحيحِ مُسلِمٍ[2] أيضًا أَنَّهُ نَزَلَ عليهِ بِسورَةِ الحَمدِ مَلَكٌ لم يَنزِلْ إلى الأَرضِ قَبلَها. ولكِنَّهُ تَقَدَّمَهُ جِبريلُ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مُعلِمًا بِهِ، فلا يُقالُ إذَن لَم يَنزِلْ بِها جِبريلُ عليهِ السَّلامُ كما قالَ بَعضُهُم، وهوَ قَولٌ بَشيعٌ. والحَديثُ في كتابِ مُسلِمٍ وفيهِ ذِكرُ جِبريلَ معَ المَلَكِ، فَليُنظَرْ هُناكَ[3]. وفي كِتابِ (البَدْء) لابنِ أَبي خَيثَمَةَ ذِكرُ خالِدِ بنِ سِنانٍ العَبسِيِّ وذِكرُ نُبُوَّتِهِ وذِكرُ أَنَّهُ وُكِّلَ بِهِ مِن الملائكةِ مالِكٌ خازِنُ النّارِ[4]. *(التَّعريفُ والإعلام: 92-93)*

---

(1) رَوى ابنُ أَبي خَيثَمَةَ في (التّاريخِ الكَبير): ح394، نَحوَهُ عن الشَّعبِيِّ. وذَكَرَهُ ابنُ حجرٍ في (فتح الباري): 1/ 36، وقالَ إنَّ أَحمَدَ أَخرَجَهُ في تاريخِهِ مِن طَريقِ داوُدَ بنِ أبي هِندٍ عن الشَّعبِيِّ، ثُمَّ ذكَرَهُ، وقالَ: "وأَخرَجَهُ ابنُ أَبي خَيْثَمَةَ مِن وَجهٍ آخرَ مُختَصَرًا عَن داوُدَ بِلَفظِ: «بُعِثَ لِأَربَعِينَ، وَوُكِّلَ بِهِ إسرافيلُ ثَلاثَ سِنِينَ، ثُمَّ وُكِّلَ بِهِ جِبرِيلُ»، فعَلى هذا فيَحْسُنُ بهذا المُرْسَلِ إن ثَبَتَ الجَمْعُ بَينَ القَولَيْنِ في قَدْرِ إقامَتِهِ بِمَكَّةَ بَعدَ البعثَةِ"، وقالَ في مَوضِعٍ آخَرَ: "وهذا الذي اعتَمَدَهُ السُّهَيْلِيُّ مِن الاحتِجاجِ بِمُرسَلِ الشَّعْبِيِّ لا يَثْبُتُ".

(2) يُنظَر: صَحيحُ مُسلِم: ح1874، كتابُ صَلاةِ المُسافِرين، باب (فَضْلِ الفاتِحَةِ وخَواتيمِ سُورَةِ البَقَرَة).

(3) قالَ القُرطبيُّ في تَفسيرِهِ، بَعدَ أَن ذَكَرَ قَولَ ابنِ عطيَّةَ في الرَّدِّ على مَن نَفى نُزولَ جِبريلَ بِسورَةِ الفاتِحَةِ: 1/ 113: "الظّاهِرُ مِن الحَديثِ يَدُلُّ عَلى أَنَّ جِبريلَ عَلَيهِ السَّلامُ لَم يُعْلِمِ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِشَيْءٍ مِن ذلِكَ. وقَد بَيَّنّا أَنَّ نُزُولَها كانَ بِمَكَّةَ، نَزَلَ بِها جِبريلُ عَلَيهِ السَّلامُ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ (الشُّعراء: 193)، وهذا يَقتَضي جَميعَ القُرآنِ، فيَكونُ جِبريلُ عَلَيهِ السَّلامُ نَزَلَ بِتِلاوَتِها بِمَكَّةَ، ونَزَلَ المَلَكُ بِثَوابِها بِالمَدينَةِ، واللهُ أَعلَمُ".

(4) ذَكَرَ نَحوَهُ المسعوديُّ في (مُروجِ الذَّهَب): 1/ 70، وضَعَّفَهُ ابنُ حجرٍ في (الإصابَة): 2/ 369-374. ويُنظَرُ كَلامُ ابنِ كثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 196.

﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۞ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۞ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۞ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ **(النّحل: 5-8)**

• أمّا الحُمُرُ الأَهلِيَّةُ فمُجتَمَعٌ عَلى تَحريمِها إلّا شَيئًا يُروى عَن ابنِ عَبّاسٍ وعائشَةَ[5]، وطائفَةٍ مِن التّابعِينَ. وحُجَّةُ مَن أَباحَها قولُهُ تَعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ﴾ (الأنعام: 145) الآية، وهيَ مَكِّيّةٌ، وحَديثُ النَّهْيِ عَن الحُمُرِ كانَ بخَيبَرَ[6]، فهُوَ المُبَيِّنُ لِلآيَةِ، والنّاسِخُ لِلإباحَةِ. . .

وقالَ بإباحَةِ لُحُومِ الخَيلِ الشّافِعِيُّ واللَيثُ وأَبو يُوسُفَ، وذَهَبَ مالِكٌ والأَوزاعِيُّ إلى كَراهَةِ ذلِكَ. وقَد رُوِيَ مِن طَريقِ خالِدِ بنِ الوَليدِ أَنَّهُ عَلَيهِ السَّلامُ نَهى عَن أَكلِ لُحُومِ الحُمُرِ الأَهلِيَّةِ والبِغالِ والخَيلِ، وقَد خَرَّجَهُ أبو داوُدَ[7]. وحَديثُ الإباحةِ[8] أَصَحُّ، غَيرَ أَنَّ مالِكًا رَحِمَهُ اللهُ نَزَعَ بِآيَةٍ مِن كِتابِ اللهِ، وهِيَ

---

(5) رَوى البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح5529، كِتابُ الذَّبائح، باب (لُحوم الحُمُرِ الإنسيَّةِ...): "حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ عَبدِ اللهِ: حَدَّثَنا سُفيانُ، قالَ عَمْرٌو: قُلْتُ لِجَابِرِ بنِ زَيْدٍ: يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ نَهى عَن حُمُرِ الأَهْلِيَّةِ. فَقالَ: قَد كانَ يَقُولُ ذاكَ الحَكَمُ بنُ عَمْرٍو الغِفارِيُّ عِندَنا بِالبَصرَةِ، ولكِنْ أَبى ذاكَ البَحْرُ ابنُ عَبّاسٍ، وَقَرَأَ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾". وقالَ الصَّنعانيُّ في (سُبُل السَّلام): 4/ 262، بَعدَ أَن ذَكَرَ هذا الأَثَرَ: "ورُوِيَ عن عائشَةَ وعن مالِكٍ رِواياتٌ أَنَّها مَكروهَةٌ، أَو حَرامٌ، أَو مُباحَةٌ".

(6) رَوى ذلكَ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح4216، كِتاب المَغازي، باب (غَزوَة خَيبَر)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4981، كِتاب الصَّيد والذَّبائح، باب (تَحريم أَكلِ لَحم الحُمُرِ الإنسِيَّة).

(7) يُنظَر: سُنَنُ أَبي داوُد: ح3790، كِتاب الأَطعِمَة، باب (في أَكلِ لُحوم الخَيل). والحَديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ، وقالَ عنهُ أَبو داوُدَ بَعدَ رِوايتِهِ لهُ: "لا بَأسَ بِلُحُومِ الخَيْلِ، ولَيسَ العَمَلُ عَلَيهِ... وهذا مَنسوخٌ؛ قَد أَكَلَ لُحومَ الخَيْلِ جَماعَةٌ مَن أَصحابِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، مِنهُم: ابنُ الزُّبَيْرِ، وفَضالَةُ بنُ عُبَيْدٍ، وأَنَسُ بنُ مالِكٍ، وأَسماءُ بِنتُ أَبي بَكْرٍ، وسُوَيْدُ بنُ غَفَلَةَ، وعَلْقَمَةُ، وكانَتْ قُرَيْشٌ في عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ تَذْبَحُها".

(8) يَعني حَديثَ جابِرِ بن عبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عنهُ في إباحَةِ لُحومِ الخَيلِ، الذي رَواهُ البُخارِيُّ عنهُ في صَحيحِهِ: ح4219، كِتاب المَغازي، باب (غَزوَة خَيبَر)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4997، كِتاب الصَّيد والذَّبائح، باب (في أَكلِ لُحومِ الخَيل).

أنَّ اللهَ جَلَّ ذِكرُهُ ذَكَرَ الأنعامَ، فقالَ: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (النَّحل: 5)، ثُمَّ ذَكَرَ الخَيلَ والبِغالَ والحَميرَ، فقالَ: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (النَّحل: 8)[9]، وهذا انتزاعٌ حَسَنٌ. ووَجهُ الدَّليلِ مِن الآيَةِ أَنَّهُ قالَ: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ﴾ (النَّحل: 5)، فذَكَرَ الدِّفْءَ والمَنافِعَ والأكلَ، ثُمَّ أفرَدَ الخَيلَ والبِغالَ والحَميرَ بالذِّكرِ، ثُمَّ جاءَ بِلامِ العِلَّةِ والنَّسَبِ، فقالَ: ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾، أي: لِهذا سَخَّرْتُها لَكُم، فوَجَبَ ألّا يتعَدّى ما سُخِّرَتْ لَهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 551-554)*

﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ **(النَّحل: 21)**، يُراجَع: **(المائدة: 116)**

﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ **(النَّحل: 36)**، يُراجَع: **(هود: 66-67)**

﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ **(النَّحل: 47)**

• قالَ الشّاعِرُ [ذُو الرُّمَّةِ]:

قَطَعْتُ إذا تَخَوَّفْتُ العَواطِي ضُرُوبَ السِّدْرِ عُبْرِيًّا وضالا[10]

... تَخَوَّفْتُ: أي: تَنَقَّصْتُ، مِن قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾[11].

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 186)

---

(9) في (المُوَطَّأ): 2/ 497، كِتاب الصَّيد، باب (ما يُكرَهُ مِن أكلِ الدَّوابّ)، عن مالِكٍ: "أنَّ أَحْسَنَ ما سُمِعَ في الخَيْلِ والبِغالِ والحَميرِ أنَّها لا تُؤْكَلُ؛ لأنَّ اللهَ تَبارَكَ وتَعالى قالَ: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (النَّحل: 8)، وقالَ تَبارَكَ وتَعالى في الأنعامِ: ﴿لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (غافر: 79)، وقالَ تَبارَكَ وتَعالى: ﴿لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ (الحج: 34)، ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ (الحج: 36)... فذَكَرَ اللهُ الخَيْلَ والبِغالَ والحَميرَ لِلرُّكُوبِ والزِّينَةِ، وذَكَرَ الأنعامَ لِلرُّكُوبِ والأَكْلِ".

(10) يَبدو أنَّ في البيتِ تَصحيفًا، فقد جاءَ في (ديوان ذي الرُّمَّة): 3/ 1530، على النَّحوِ الآتي:

قَطَعْتُ إذا تَجَوَّفَتِ العَواطِي ضُرُوبَ السِّدْرِ عُبْرِيًّا وَضالا

وجاءَ في شَرحِهِ: 3/ 1531: "تَجَوَّفَت: دَخَلَتْ بينَهُ. العَواطي: التي تَعطو، أي: تَناوَلُ بِأيديها. والعُبْرِيُّ: عِظامُ السِّدْرِ. والضّالُ: صِغارُهُ". وعلى رِوايَةِ الدِّيوانِ، لا شاهِدَ في البيتِ لِما قالَهُ السُّهَيلِيُّ.

(11) في (الكَشّاف): 3/ 439: "قيلَ: هوَ من قولِكَ: تَخَوَّفْتُهُ وتَخَوَّنْتُهُ، إذا تَنَقَّصْتَهُ، قالَ زُهَيرٌ:

﴿يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ﴾ (النَّحل: 48)

• إنَّ (اليَمين) يُجمَعُ عَلى (أَيْمُن) و(أَيْمان)، فهُوَ مِن أَبنِيَةِ جَمْعِ القِلَّةِ غالِبًا، و(الشِّمال) يُجمَعُ عَلى (شَمائل) وهُوَ جَمْعُ كَثرَةٍ، والمَوطِنُ مَوطِنُ تَكثيرٍ ومُبالَغَةٍ، فعَدَلَ عَن جَمْعِ اليَمينِ إلى الأَلِفِ واللامِ الدّالَّةِ عَلى قَصدِ التَّكثيرِ. قالَهُ السُّهَيْلِيُّ[12]. *((البُرهانُ في عُلومِ القُرآن)، لِلزَّركَشِيّ: 4/ 13)*

﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ (النَّحل: 49)، يُراجَع: (الفاتحة: 1)

﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (النَّحل: 50)

• ذَكَرَ[13] حُكمَ سَعْدٍ في بَني قُرَيظَةَ، وقَولَ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلامُ لَهُ: «**لَقَدْ حَكَمْتَ فيهِم بِحُكْمِ اللهِ مِن فَوقِ سَبْعَةِ أَرْقِعَةٍ**»، هكَذا في (السِّيرَة): أَرْقِعَةٍ، وفي الصَّحيحِ: «**مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَماواتٍ**»[14]، والمَعنى واحِدٌ؛ لأَنَّ (الرَّقيع) مِن أَسماءِ السَّماءِ، لأَنَّها رُقِعَتْ بِالنُّجومِ. . .

تَـخَـوَّفَ الـرَّحْـلُ مِـنْـها تـامِـكًا قَـرِدًا كَـمـا تَـخَـوَّفَ عُـودَ الـنَّـبْـعَـةِ الـسَّـفَـنُ

أي: يَأخُذَهُم عَلى أَن يَتَنَقَّصَهُم شَيئًا بَعدَ شَيءٍ في أَنفُسِهِم وأَموالِهِم حَتّى يَهلِكوا. وعن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ أَنَّهُ قالَ على المنبَرِ: ما تَقولونَ فيها؟ فسَكَتوا، فقامَ شَيخٌ من هُذَيلٍ فقالَ: هذه لُغَتُنا: التَّخَوُّفُ: التَّنَقُّصُ. قالَ: فهَل تَعرِفُ العَرَبُ ذلك في أَشعارِها؟ قالَ: نَعَم، قالَ شاعِرُنا، وأَنشَدَ البيتَ. فقالَ عُمَرُ: أَيُّها النّاسُ، عَلَيكُم بِديوانِكُم لا يَضِلُّ. قالوا: وما ديوانُنا؟ قالَ: شِعرُ الجاهِلِيَّةِ، فإنَّ فيهِ تَفسيرَ كِتابِكُم".

(12) ما نَقَلَهُ الزَّركَشِيُّ هُنا عن السُّهَيلِيِّ هوَ أَحَدُ الأَوجُهِ الأَربَعَةِ التي ذَكَرَها عن أَهلِ العِلمِ. ومِن الأَوجُهِ الأُخرى التي ذَكَرَها: أَنَّهُ لَمّا كانَتْ جِهَةُ اليَمينِ جِهَةَ الخَيرِ والصَّلاحِ وأَهلُها هُم النّاجونَ أُفرِدَتْ، ولَمّا كانَتِ الشِّمالُ جِهَةَ أَهلِ الباطِلِ وهُم أَصحابُ الشِّمالِ جُمِعَتْ. وقيلَ: إنَّ (اليَمين) على وزنِ (فَعِيل)، وهوَ مَخصوصٌ بِالمُبالَغَةِ، فسَدَّتْ مُبالَغَتُهُ مَسَدَّ جَمعِهِ.

(13) أَي: في (السِّيرَة النَّبويَّة): 3/ 332. وقالَ النَّجيرَمِيُّ الكاتِبُ في (أَيمان العَرَبِ في الجاهِلِيَّة): 15: "ومِن أَيمانِهِم: لا والذي يَراني مِن فَوقِ سَبعَةِ أَرقِعَةٍ، أَي: مِن فَوقِ سَبعِ سَماواتٍ، ثُمَّ خَصُّوا السَّماءَ الدُّنيا بِهذا الاسمِ. و(الرَّقيعُ) مُذَكَّرٌ، وقيلَ: يُسَمّى رَقيعًا لأَنَّهُ رُقِعَ بِالنُّجومِ".

(14) الذي في صَحيحِ البُخارِيِّ، واللَفظُ لَهُ: ح4121، كِتاب المغازي، باب (مَرجِع النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن الأَحزابِ، ومَخرجُهُ إلى بَني قُرَيظَةَ، ومُحاصَرَتُهُ إيّاهُم)، وصَحيحِ مُسلِم:

وفيهِ مِن الفِقهِ تَعليمُ حُسنِ اللَّفظِ إذا تَكَلَّمْتَ بِالفَوقِ مُخبِرًا عَن اللهِ سُبحانَهُ؛ أَلا تَراهُ كَيفَ قالَ: «**بِحُكْمِ اللهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَماواتٍ**»، ولَم يَقُلْ: فَوقَ، عَلى الظَّرفِ؟ فدَلَّ عَلى أَنَّ الحُكَمَ نازِلٌ مِن فَوق، وهُوَ حُكمُ اللهِ تَعالى. وهذا نَحْوٌ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾، أَي: يَخافُونَ عِقابًا يَنزِلُ مِن فَوقِهِم، وهُوَ عِقابُ رَبِّهِم.

فإن قيلَ: أَو لَيسَ بِجائزٍ أَن يُخبَرَ عَنهُ سُبحانَهُ أَنَّهُ فَوقَ سَبعِ سَماواتٍ؟

قُلْنا: لَيسَ في هذِهِ الآيَةِ ولا في هذا الحَديثِ دَليلٌ عَلَى إطلاقِ ذلِكَ، فَإِن جازَ فبِدَليلٍ آخَرَ، وكَذلِكَ قَولُ زَينَبَ: زَوَّجَني اللهُ مِن نَبِيِّهِ مِن فَوقِ سَبْعِ سَماواتٍ[15]، وإِنَّما مَعناهُ: أَنَّ تَزويجَهُ إيّاها نَزَلَ مِن فَوقِ سَبعِ سَماواتٍ. ولا يَبعُدُ في الشَّرعِ وَصفُهُ سُبحانَهُ بِالفَوقِ عَلى المَعنى الذي يَليقُ بِجَلالِهِ، لا عَلى المَعنى الذي يَسبِقُ لِلوَهمِ مِن التَّحديدِ، ولكِن لا يُتَلَقّى إطلاقُ ذلِكَ الوَصفِ مِمّا تَقَدَّمَ مِن الآيَةِ والحَديثَيْنِ لارتِباطِ حَرفِ الجَرِّ بِالفِعلِ، حَتّى صارَ وَصفًا لَهُ لا وَصفًا لِلبارِي سُبحانَهُ[16]. وقَد أَملَيْنا في حَديثِ الأَمَةِ التي قالَ لَها: «**أَيْنَ اللهُ؟**»،

ح4572، كِتاب الجِهاد، باب (جَواز قِتالِ مَن نَقَضَ العَهدَ...): «قَضَيْتَ بِحُكمِ اللهِ»، ورُبَّما قالَ: «بِحُكمِ المَلِكِ»، وهذِهِ هيَ رِوايَةُ شُعبَةَ عن سَعدِ بنِ إبراهيمَ. أَمّا اللَّفظُ الذي ساقَهُ السُّهَيلِيُّ، وهوَ: «مِن فَوقِ سَبْعِ سَماواتٍ»، فليسَ في الصَّحيحَيْنِ، وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 7/ 524: "رَواهُ مُحَمَّدُ بنُ صالِحِ بنِ دِينارٍ التَّمّارُ المَدَنِيُّ عَن سَعْدِ بنِ إبراهيمَ، فَقالَ: عَن عامِرِ بنِ سَعْدِ بنِ أَبي وَقّاصٍ عَن أَبيهِ. أَخرَجَهُ النَّسائيُّ. ورِوايَةُ شُعْبَةَ أَصَحُّ، ويُحتَمَلُ أَن يَكونَ لِسَعْدِ بنِ إبراهيمَ فيهِ إسنادانِ". ولَفظُ: «مِن فَوقِ سَبْعِ سَماواتٍ»، أَخرجَهُ البَيهَقِيُّ في (كِتاب الأَسماء والصِّفات): ح885، وحَسَّنَ الأَلبانيُّ إسنادَهُ في (مُختَصَر العُلُوّ لِلعَلِيِّ الغَفّار): 87. ويُنظَر: سِلسِلَةُ الأَحاديثِ الصَّحيحَة: ح2745.

(15) رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح7420، كِتاب التَّوحيد، باب (﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ...﴾).

(16) ما ذَكَرَهُ السُّهَيلِيُّ هُنا يُمَثِّلُ قَولَ الأَشاعِرَةِ، أَمّا أَهلُ الحديثِ فيَرَونَ خِلافَ ذلكَ، فقد سَرَدَ ابنُ القَيِّم في كتابِهِ (إعلام المُوَقِّعين): 4/ 67، عِدَّةَ وِجهاتٍ في إثباتِ عُلُوِّ اللهِ على خَلقِهِ وكَونِهِ فَوقَهُم؛ مِنها: التَّصريحُ بِالفَوقِيَّةِ مَقرونَةً بِـ(مِن) المُعَيِّنَةِ لِفَوقِيَّةِ الذّاتِ نَحو قَولِهِ تَعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾. ويُنظَر: اجتِماعُ الجُيوشِ الإسلاميَّة: 96.

قالَتْ: في السَّماءِ[17]، مَسأَلَةٌ بَديعَةٌ نافِعَةٌ شافِيَةٌ رافِعَةٌ لِكُلِّ لبسٍ، والحَمدُ لله.
(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 330-332)

﴿مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ لَّبَنًا خَالِصٗا سَآئِغٗا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ (النحل: 66)

• دُلَّ [أي: عَبدُ المُطَّلِبِ جَدُّ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ] عَلَيها [أي: على بِئرِ زَمزَمَ] بِعَلاماتٍ ثَلاثٍ: بِنُقْرَةِ الغُرابِ الأَعصَمِ، وأَنَّها بَينَ الفَرثِ والدَّمِ، وعِندَ قَريَةِ النَّملِ[18]...

ولَم تُخَصَّ هذِهِ العَلاماتُ الثَّلاثُ بِأَن تَكُونَ دَليلًا عَلَيها إلّا لِحِكمَةٍ إلهِيَّةٍ، وفائِدَةٍ مُشاكِلَةٍ في عِلمِ التَّعبيرِ، والتَّوَسُّمِ الصّادِقِ لِمَعنى زَمْزَمَ ومائِها.

أَمّا الفَرثُ والدَّمُ، فإِنَّ ماءَها طَعامُ طُعْمٍ وشِفاءُ سُقْمٍ[19]، وهِيَ لِما شُرِبَتْ لَهُ[20]، وقَد تَقَوَّتَ مِن مائِها أَبو ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ثَلاثِينَ بَينَ يَومٍ ولَيلَةٍ، فسَمِنَ حَتّى تَكَسَّرَتْ عُكَنُهُ، وما وَجَدَ عَلَى كَبِدِهِ سَخْفَةَ جُوعٍ[21]. فهِيَ إِذَن كَما قالَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ في اللَّبَنِ: «**إذا شَرِبَ أَحَدُكُمْ اللَّبَنَ فَلْيَقُل: اللهُمَّ**

(17) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1199، كِتابُ المَساجِدِ ومَواضِعِ الصَّلاة، باب (تَحريم الكَلامِ في الصَّلاةِ، ونَسخ ما كانَ مِن إباحتِه).

(18) رَوى ذلكَ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرَة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 1/ 193-194، وصَرَّحَ فيهِ بِالسَّماعِ، وسَنَدُهُ صَحيحٌ. ورَواهُ مِن طَريقِ ابنِ إسحاقَ أَيضًا البيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 1/ 93-95.

(19) جاءَ في حديثِ إسلام أَبي ذَرٍّ رَضيَ اللهُ عنهُ في صَحيح مُسلم: ح6309، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (مِن فَضائلِ أَبي ذَرٍّ رَضيَ اللهُ عنهُ)، أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ قالَ عن زَمزَمَ: «إنَّها مُبارَكَةٌ؛ إنَّها طَعامُ طُعْم». ورَوى أَبو داوُدَ الطَّيالسيُّ في مُسنَدِهِ: ح459، عن أَبي ذَرٍّ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ قالَ عن زَمزَمَ: «إنَّها مُبارَكَةٌ، وهيَ طَعامُ طُعْمٍ، وشِفاءُ سُقْمٍ»، وقالَ مُحَقِّقُهُ: 1/ 364: "حَديثٌ صَحيحٌ".

(20) رَوى ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح3062، كِتاب المناسك، باب (الشُّرب مِن زَمزَم)، عن جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يَقولُ: «ماءُ زَمزَمَ لِما شُرِبَ لَهُ»، والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(21) رَوى ذلكَ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6309، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (مِن فَضائلِ أَبي ذَرٍّ رَضيَ اللهُ عنهُ).

بارِكْ لَنا فيهِ وزِدْنا مِنْهُ، فإنَّهُ لَيسَ شَيْءٌ يَسُدُّ مَسَدَّ الطَّعامِ والشَّرابِ إلاّ اللَّبَنُ»[22]. وقَد قالَ اللهُ تَعالى في اللَّبَنِ: ﴿مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾. فظَهَرَتْ هذِهِ السُّقْيا المُبارَكَةُ بَينَ الفَرْثِ والدَّمِ، وكانَت تِلكَ مِن دَلائِلِها المُشاكِلَةِ لِمَعناها.

وأمّا قَوْلُهُ: الغُراب الأعصَم، قالَ القُتَبِيُّ: الأعصَمُ مِن الغِرْبانِ الذي في جَناحَيْهِ بَياضٌ[23]... فالغُرابُ في التَّأويلِ: فاسِقٌ[24]، وهُوَ أَسْوَدُ، فدَلَّتْ نُقْرَتُهُ عِندَ الكَعبَةِ عَلَى نُقْرَةِ الأَسوَدِ الحَبَشِيِّ بِمِعوَلِهِ في أَساسِ الكَعبَةِ يَهدِمُها في آخِرِ الزَّمانِ، فكَانَ نَقْرُ الغُرابِ في ذلِكَ المَكانِ يُؤْذِنُ بما يَفعَلُهُ الفاسِقُ الأَسوَدُ في آخِرِ الزَّمانِ بِقِبلَةِ الرَّحمنِ وسُقْيا أَهلِ الإيمانِ، وذلِكَ عِندَما يُرفَعُ القُرآنُ، وتُحيا عِبادَةُ الأَوثانِ. وفي الصَّحيحِ عن رَسولِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**لَيُخَرِّبَنَّ الكَعْبَةَ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِن الحَبَشَةِ**»[25]. وفي الصَّحيحِ أَيضًا مِن صِفَتِهِ: «**أَنَّهُ أَسْوَدُ أَفْحَجُ، يَقْلَعُها حَجَرًا حَجَرًا**»[26]، وهذا أَيضًا يَنظُرُ إِلَى كَونِ الغُرابِ أَعصَمَ؛ إذ (الفَحَجُ) تَباعُدٌ في الرِّجلَيْنِ، كَما أَنَّ (العَصَم) اختِلافٌ فيهِما، والاختِلافُ تَباعُدٌ، وقَد عُرِفَ بِذي السُّوَيْقَتَيْنِ، كَما نُعِتَ الغُرابُ بِصِفَةٍ في ساقَيْهِ، فتَأَمَّلْهُ. وهذا مِن خَفِيِّ عِلمِ التَّأويلِ، لأَنَّها كانَتْ رُؤْيا. وإِن شِئْتَ كانَ مِن بابِ الزَّجْرِ والتَّوَسُّمِ الصّادِقِ

---

(22) رَواهُ أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح3730، كِتاب الأشرِبَة، باب (ما يَقولُ إذا شَرِبَ اللَّبَن)، والتِّرمِذِيُّ في جامِعِهِ: ح3455، كتاب الدَّعَوات، باب (ما يَقولُ إذا أَكَلَ طَعامًا)، وحَسَّنَهُ الألبانيُّ.

(23) يُنظَر: أَدَبُ الكاتِب: 132.

(24) يُنظَر: (كِتابُ تَعبير الرُّؤيا) لابنِ قُتَيبَة: 37، وفيهِ: "فالغُرابُ هوَ الفاسِقُ؛ لأَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ سَمّاهُ فاسِقًا"، يُشيرُ إلى الحَديثِ الذي رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح3314، كِتاب بَدْءِ الخَلق، باب (إذا وَقَعَ الذُّبابُ في شَرابِ أَحدِكُم فَليَغمِسْهُ فإنَّ في أَحَدِ جَناحَيْهِ داءً وفي الآخَرِ شِفاءً، وخَمسٌ في الدَّوابِّ فَواسِقُ يُقْتَلْنَ في الحَرَم)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح2855، كِتاب الحجّ، باب (ما يُندَبُ لِلمُحْرِمِ وغيرِهِ قَتلُهُ من الدَّوابِّ في الحِلِّ والحَرَم)، عن عائشَةَ رضِيَ اللهُ عنها عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «خَمْسٌ فَواسِقُ يُقْتَلْنَ في الحَرَم: الفَأرَةُ، والعَقرَبُ، والحُدَيّا، والغُرابُ، والكَلبُ العَقورُ».

(25) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1591، كِتاب الحجّ، باب (قَول اللهِ تَعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ...﴾).

(26) رَواهُ البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح1595، كتاب الحجّ، باب (هَدْم الكَعبَة). وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 3/ 588: "والفَحَجُ: تَباعُدُ ما بينَ السّاقَيْنِ".

والاعتِبارِ والتَّفكيرِ في مَعالِمِ حِكمَةِ اللهِ تَعالى. . . واللهُ سُبحانَهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ (الحجر: 75)، فهذا مِن التَّوَسُّمِ والفِراسَةِ الصّادِقَةِ، وإعمالِ الفِكرِ في دَلائلِ الحِكمَةِ، واستِنباطِ الفَوائدِ اللَطيفَةِ مِن إشاراتِ الشَّريعَةِ.

وأمّا قَريَةُ النَّملِ، ففيهَا مِن المُشاكَلَةِ أيضًا والمُناسَبَةِ أنَّ زَمْزَمَ هِيَ عَينُ مَكَّةَ التي يَرِدُها الحَجيجُ والعُمّارُ مِن كُلِّ جانِبٍ، فيَحمِلُونَ إلَيها البُرَّ والشَّعيرَ وغَيرَ ذلِكَ، وهِيَ لا تحرثُ ولا تزرَعُ، كَما قالَ سُبحانَهُ خَبَرًا عَن إبراهيمَ عَلَيهِ السَّلامُ: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ (إبراهيم: 37)، وقَريَةُ النَّملِ لا تحرثُ ولا تبذرُ، وتُجلَبُ الحُبُوبُ إلى قَريَتِها مِن كُلِّ جانِبٍ، وفي مَكَّةَ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ﴾ (النحل: 112)، مَعَ أنَّ لَفظَ (قَريَة النَّمل) مَأخُوذٌ مِن (قَرَيْتُ المَاءَ في الحَوضِ) إذا جَمَعْتَهُ[27]، والرُّؤيا تُعَبَّرُ عَلى اللَفظِ تارَةً، وعَلى المَعنى أُخرى، فقَد اجتَمَعَ اللَفظُ والمَعنى في هذا التَّأويلِ، واللهُ أعلَمُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 113-116)*

﴿كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ (النّحل: 69)، يُراجَع: (الأعراف: 57)

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ (النّحل: 73)

• قولُهُ سبحانَه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، ثمَّ قالَ: ﴿شَيْـًٔا﴾، على البَدَلِ مِن ﴿رِزْقًا﴾، و(رِزْق) أبيَنُ من (شَيء) لأنَّهُ أخَصُّ منهُ، والأخَصُّ أبيَنُ مِن الأعَمِّ.

فإنَّما ذلكَ مِن أجلِ تقدُّمِ النَّفيِ؛ لأنَّ النَّكرةَ إنَّما تُفيدُ بالإخبارِ عنها بعدَ النَّفيِ، فلَمّا اقتَضى النَّفيُ العامُّ ذِكرَ الاسمِ العامِّ الذي هو أنكَرُ النَّكراتِ، ووَقَعَتِ الفائدَةُ بهِ مِن أجلِ النَّفيِ، صَلَحَ أن يكونَ بَدَلًا مِن (رِزْق)؛ ألا تَرى أنَّكَ لَو طَرَحْتَ الاسمَ الأوَّلَ واقتَصَرْتَ على الثّاني لَم يكُنْ إخلالًا بالكلامِ؟ على أنَّهُ قد قيلَ: إنَّ ﴿شَيْـًٔا﴾ ها هُنا مَفعولٌ بالرِّزْقِ، وإنَّ (الرِّزْق) مَصدَرٌ، والأشهَرُ أنَّهُ

(27) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 5/ 78.

اسمٌ؛ لأَنَّهُ على وَزنِ (الطِّحْن) و(الذِّبْح)، ولَو أرادَ المصدَرَ لَفَتَحَ الرّاءَ، كما جاءَ في الشِّعرِ مِن نَحوِ قَولِهِ في عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ رَحِمَهُ اللهُ:

وَاقْـصِـدْ إِلـى الـخَـيـرِ وَلا تُـوَقَّـهُ وَارْزُقْ عِـيـالَ الـمُـسْـلِـمِـيـنَ رَزْقَـهُ[28][29]

(نَتائجُ الفِكر: 232-233)

﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ **(النَّحل: 76)**

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾، هو أبو جَهلٍ، واسمُهُ عَمرُو بنُ هشامِ بنِ المغيرَةِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرِو بنِ مَخزومٍ، والذي ﴿يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾: عَمّارُ بنُ ياسِرٍ العَنْسِيُّ[30]، وعَنْسٌ حَيٌّ مِن

---

(28) كَلامُ السُّهَيْلِيِّ يُوهِمُ أَنَّ البَيتَ مِن قَصيدةٍ في عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ، والصَّحيحُ أَنَّهُ مِن قَصيدةٍ في رِثاءِ سُلَيمانَ بنِ عَبدِ الملِكِ، لِعُوَيْفِ القَوافي، يَذكُرُ فيها عُمَرَ بنَ عبدِ العَزيزِ، فقَد جاءَ في (الكامِلِ في اللُّغَةِ والأدَب): 2/ 840: "قالَ عُوَيْفُ القَوافي شِعرًا، يَرثي سُلَيمانَ بنَ عبدِ الملِكِ، ويَذكُرُ فيها عُمَرَ بنَ عَبدِ العَزيزِ، هذا ما اختَرْنا مِنهُ"، فذَكَرَ القَصيدةَ، والبيتُ فيها عَلى النَّحوِ الآتي:

وَارْزُقْ عِـيـالَ الـمُـسْـلِـمِـيـنَ رَزْقَـهُ وَاقْـصِـدْ إِلـى الـخَـيـرِ وَلا تُـوَقَّـهُ

(29) استطرَدَ ابنُ القَيِّمِ بالقَولِ بعدَ أَن نَقَلَ كلامَ السُّهَيلِيِّ هذا، فقالَ في (بَدائعِ الفَوائد): 2/ 405: "قَد يُجابُ عَنْ هذا بأَنَّ (الرِّزْق) مِن المصادرِ التي جاءَتْ على (فِعْل)، بِكَسرِ أوائِلِها، كـ(الفِسْق)، ويُطلَقُ على المصدَرِ والاسم بِلَفظٍ واحِدٍ، كـ(النِّسْخ) لِلمَصدَرِ والمنسوخِ وبابِهِ، وهذا أحسنُ. والبيتُ لا نُسَلِّمُ أَنَّ راءَهُ مَفتوحَةٌ، وإنَّما هيَ مَكسورَةٌ، وهذا اللائقُ بحالِ عُمَرَ بنِ عبدِ العَزيزِ والشّاعرِ؛ فإنَّهُ طَلَبَ منهُ أن يَرزُقَ عِيالَ المسلمِينَ رِزقَ اللهِ الذي هوَ المالُ المرزوقُ، لا أَنَّهُ يَرزُقُهُم كرزقِ اللهِ الذي هوَ المصدَرُ، هذا ممّا لا يُخاطَبُ بهِ ولا يَقصِدُهُ عاقِلٌ، واللهُ أعلَمُ".

(30) يُنظَر: الجامِعُ لأحكامِ القُرآن: 10/ 135. والذي صَحَّ في سَبَبِ نُزولِ الآيةِ: ما قالَهُ ابنُ عَبّاسٍ: "هوَ عُثمانُ بنُ عَفّانَ، قالَ: والأَبكَمُ الذي ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾، ذاكَ مَولى عُثمانَ بنِ عَفّانَ، كانَ عُثمانُ يُنفِقُ عليهِ ويَكفُلُهُ ويَكفيهِ المؤُونَةَ، وكانَ الآخَرُ يَكرَهُ الإسلامَ ويَأباهُ، ويَنهاهُ عَن الصَّدَقةِ والمعروفِ، فنَزَلَتْ فيهِما". أخرَجَهُ الطَّبَريُّ في تَفسيرِهِ: 14/ 151، وسَنَدُهُ حَسَنٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 416.

مَذْحِجٍ، وكانَ حَليفًا لِبَني مَخزوم رَهطِ أَبي جَهلٍ، وكانَ أَبو جَهلٍ يُعَذِّبُهُ على الإسلامِ ويُعَذِّبُ أُمَّهُ سُمَيَّةَ، وكانَتْ مَولاةً لأَبي جَهلٍ، وقالَ لها ذاتَ يَومٍ: إِنَّما آمَنْتِ بِمُحَمَّدٍ لأَنَّكِ تُحِبِّينَهُ لِجَمالِهِ، ثُمَّ طَعَنَها بِالرُّمحِ في قُبُلِها فماتَتْ، فهِيَ أَوَّلُ شَهيدٍ ماتَ في الإسلامِ. مِن كِتابِ النَّقّاشِ وغَيرِهِ[31]. *(التَّعريفُ والإعلام: 95)*

﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ **(النَّحل: 78)**

• أَمّا ما تَقَدَّمَ بِتَقَدُّمِ الزَّمانِ فكـ(عادٍ وثمودَ)، و(الظُّلماتِ والنُّور)؛ فإِنَّ الظُّلمَةَ سابِقَةٌ لِلنُّورِ في المحسوسِ والمعقولِ، وتَقَدُّمُها في المحسوسِ مَعلومٌ بِالخَبَرِ المنقولِ، وتَقَدُّمُ الظُّلمَةِ المعقولَةِ مَعلومٌ بِضَرورَةِ العَقلِ، قالَ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ﴾، وانتِفاءُ العِلمِ ظُلمَةٌ مَعقولَةٌ، وهي مُتَقَدِّمَةٌ بِالزَّمانِ على نورِ الإدراكاتِ، ولذلكَ قالَ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ۚ﴾ (الزُّمر: 6)، فهي ثَلاثُ مَحسوساتٌ: ظُلمَةُ الرَّحِمِ، وظُلمَةُ البَطنِ، وظُلمَةُ المشيمَةِ؛ وثَلاثٌ مَعقولاتٌ، وهي: عَدَمُ الإدراكاتِ الثَّلاثَةِ المذكورَةِ في الآيَةِ المتَقَدِّمَةِ، إذ لِكُلِّ آيَةٍ ظَهرٌ وبَطنٌ، ولِكُلِّ حَرفٍ حَدٌّ، ولِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ[32]، قالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عنهُ:

---

(31) يُنظَر: المعارِف: 256.

(32) رَوى الطَّبَرِيُّ في تَفسيرِهِ – طبعة دار المعارِف: 1/ 12، عَن ابنِ مسعودٍ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «أُنزِلَ القُرآنُ عَلى سَبعَةِ أَحرُفٍ؛ لِكُلِّ حَرفٍ مِنها ظَهرٌ وبَطنٌ، ولِكُلِّ حَرفٍ حَدٌّ، ولِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ». ثُمَّ ساقَ الطَّبَرِيُّ إسنادًا آخَرَ لِلحَديثِ عَن ابنِ مَسعودٍ. وقالَ مُحقِّقا (تَفسير الطَّبَرِيّ) في تعليقِهِما: 1/ 22: "هوَ حَديثٌ واحِدٌ بِإسنادَيْنِ ضَعيفَيْنِ". والحَديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح2989. ويُنظَر: (شَرح السُّنَّة) لِلبَغَويّ: 1/ 262–263. وقَد شَرَحَ الزَّركَشِيُّ هذا الأَثَرَ في (البُرهان في عُلوم القُرآن): 2/ 169–170، شَرحًا وافِيًا، فذَكَرَ لِقَولِهِ: «ظَهرٌ وبَطنٌ» أَربعَةَ أَقوالٍ، قَوّى مِنها قَولَ أَبي عُبَيدَةَ: أَنَّ القصصَ ظاهِرُها الإخبارُ بهَلاكِ الأَوَّلينَ، وباطِنُها عِظَةٌ لِلآخِرينَ. وذَكَرَ بعدَ ذلكَ تَأويلَيْنِ لِقَولِهِ: «ولِكُلِّ حَرفٍ حَدٌّ»؛ أَحَدُهُما: أَنَّ لِكُلِّ حَرفٍ مُنتَهًى في ما أَرادَ اللهُ مِن مَعناهُ؛ والآخَرُ: أَنَّ لِكُلِّ حُكمٍ مِقدارًا مِن الثَّوابِ والعِقابِ. أَمّا قَولُهُ: «ولِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ»، فذَكَرَ فيهِ قَولَيْنِ؛ أَحَدُهُما: أَنَّ لِكُلِّ غامِضٍ مِن المعاني والأَحكامِ مَطْلَعًا يُتَوَصَّلُ إلى مَعرِفَتِهِ

قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**إنَّ اللهَ خَلَقَ عِبادَهُ في ظُلمَةٍ، ثُمَّ ألقى عَلَيهِم مِن نُورِهِ**»[33]. *(نَتائجُ الفِكر: 210)*

﴿يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النَّحل: 90)، يُراجَع: (التَّوبة: 102)

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا﴾ (النَّحل: 92):

●قولُهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ﴾ الآية، هي رَيْطَةُ بِنتُ سَعدِ بنِ زَيدِ مَناةَ بنِ تَميمٍ، ويُقالُ: هي مِن قُرَيشٍ، وكانَت تَغزِلُ ثُمَّ تَنقُضُ غَزْلَها، وكانَت تُعرَفُ بِالجِعْرانِيَّةِ، فضَرَبَتِ العَرَبُ بها المثَلَ في الحُمقِ ونَقْضِ ما أُحكِمَ من العُقودِ وأُبرِمَ من العُهودِ[34]. *(التَّعريفُ والإعلام: 95)*

● قولُهُ[35]: حَتّى نَزَلَ الجِعْرانَةَ، بِسُكُونِ العَينِ فيها هُوَ أَصَحُّ الرِّوايَتَيْنِ، وقَد ذَكَرَ الخَطّابِيُّ أَنَّ كَثيرًا مِن أَهلِ الحَديثِ يُشَدِّدُونَ الرّاءَ[36].

وقَد ذُكِرَ أَنَّ المَرأَةَ التي نَقَضَتْ غَزْلَها مِن بَعدِ قُوَّةٍ كانَت تُلَقَّبُ بِالجِعْرانَةِ، واسمُهَا: رَيْطَةُ بِنْتُ سَعْدٍ، وأَنَّ المَوضِعَ يُسَمّى بِها، واللهُ أَعلَمُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 279)

ويُوقَفُ على المرادِ بِهِ؛ والآخَرُ: أَنَّ لِكُلٍّ ما يَستَحِقُّهُ مِن الثَّوابِ والعِقابِ مَطلَعًا يَطَّلِعُ عليهِ في الآخِرَةِ ويَراهُ عندَ المجازاةِ. ولِمَن أرادَ البَسطَ والتَّفصيلَ الرُّجوعُ إلى الكتابِ.

(33) رَواهُ التِّرمِذِيُّ في جامِعِهِ: ح2642، كتاب الإيمان، باب (ما جاءَ في افتِراقِ هذهِ الأُمَّة)، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(34) يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 2/ 112-113، والجامعُ لأَحكامِ القُرآن: 10/ 155. ولَم يَصِحَّ شَيءٌ في تَعيينِ اسمِ المرأةِ، وقَد قالَ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ: 4/ 599، بعدَ أن نَقَلَ عَن مُجاهِدٍ وقَتادَةَ وابنِ زَيدٍ قَولَهُم: إنَّ هذا مَثَلٌ لِمَن نَقَضَ عهدَهُ بَعدَ توكُّدِهِ: "وهذا القَولُ أَرجَحُ وأظهَرُ، وسَواءٌ كانَ بمكَّةَ امرأَةٌ تَنقُضُ غَزلَها أم لا". وقَد رَوى هذا القَولَ الأخيرَ، عَن التّابِعِينَ المذكورِينَ، الطَّبَرِيُّ في تَفسيرِهِ: 14/ 166.

(35) أي: في (السِّيرَة النَّبَوِيَّة): 4/ 183.

(36) عِبارةُ الخَطّابيِّ في (إصلاح غَلَطِ المحَدِّثِين): 324: "وممّا يُثَقِّلونَهُ مِن الأَسماءِ وهيَ خَفيفةٌ: سَنَةُ الحُدَيْبِيَةِ، وعُمرَةُ الجِعْرانَة".

﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ (النّحل: 98)، يُراجَع: (الأعراف: 4)

﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ (النّحل: 103)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ الآية، هو غُلامٌ لِلفاكِهِ بنِ المُغيرَةِ اسمُهُ جَبْرٌ، كانَ نَصرانِيًّا فأَسلَمَ، وكانوا إذا سَمِعوا مِن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ ما مَضى وما هو آتٍ، معَ أَنَّهُ أُمِّيٌّ لا يَقرَأُ الكِتابَ، قالوا: إنَّما يُعَلِّمُهُ جَبْرٌ، وهو أعجَمِيٌّ؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾، أَي: كيفَ يُعَلِّمُهُ جَبْرٌ وهو أعجَمِيٌّ هذا الكلامَ الذي لا تَستَطيعُ الجِنُّ والإنسُ أن يُعارِضوا منهُ سُورةً واحِدَةً فما فَوقَها؟ ويُقالُ: إنَّ جَبْرًا كانَ عَبدًا لِلحَضرَمِيِّ[37] والِدِ عَمرٍو[38] وعامِرٍ[39] والعَلاءِ بَني الحَضرَمِيِّ، أَسلَمَ منهُم العَلاءُ وصَحِبَ النَّبيَّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[40]. واسمُ

(37) الذي صَحَّ في ذلكَ ما أخرجَهُ الطَّبَرِيُّ في تَفسيرِهِ، واللَّفظُ لَهُ: 14/ 178، والواحِدِيُّ في (أسباب نُزولِ القُرآن): 466، عَن عَبدِ اللهِ بنِ مُسلِمٍ الحَضرَمِيِّ "أَنَّهُ كانَ لَهُم عَبدانِ مِن أهلِ عَيْرِ اليَمَنِ، وكانَا طِفلَيْنِ، وكانَ يُقالُ لأَحَدِهِما يَسارٌ والآخَرُ جَبْرٌ، فكانا يَقرَآنِ التَّوراةَ، وكانَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ رُبَّما جَلَسَ إلَيهِما، فقالَ كُفّارُ قُرَيْشٍ: إنَّما يَجلِسُ إلَيهِما يَتَعَلَّمُ مِنهُما، فأَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾"، وإسنادُهُ صَحيحٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 422.

(38) عَمرُو بنُ الحَضرَمِيِّ: هوَ الذي قَتَلَهُ المسلِمونَ في حادِثَةِ سَرِيَّةِ عَبدِ اللهِ بنِ جَحشٍ التي نَزَلَ فيها قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (البقرة: 217)، وقالَ ابنُ هشامٍ في شَأنِها في (السِّيرَة النَّبويَّة): 2/ 293: "هيَ أَوَّلُ غَنيمَةٍ غَنِمَها المسلِمونَ. وعَمرُو بنُ الحَضرَمِيِّ أَوَّلُ مَن قَتَلَهُ المسلِمونَ. وعُثمانُ بنُ عَبدِ اللهِ والحَكَمُ بنُ كَيسانَ أَوَّلُ مَن أَسَرَ المسلِمونَ".

(39) عامِرُ بنُ الحَضرَمِيِّ: قُتِلَ يَومَ بَدرٍ معَ المشركِينَ، والذي قَتَلَهُ هوَ عَمّارُ بنُ ياسِرٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ. يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة: 2/ 426-427.

(40) العَلاءُ الحَضرَمِيُّ: هوَ مَن بَعَثَهُ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قبلَ فَتحِ مَكَّةَ إلى المنذِرِ بنِ ساوى العَبْدِيِّ، فأَسلَمَ وحَسُنَ إسلامُهُ، ثُمَّ هَلَكَ بعدَ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قَبلَ رِدَّةِ أهلِ البَحرَينِ، وكانَ العَلاءُ عندَهُ أَميرًا لِرسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على البَحرَيْنِ. يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 4/ 294.

الحَضرَمِيّ عَبدُ اللهِ بنُ عِمادٍ[41]، وقد رُوِيَ أَنَّ مَولى جَبْرٍ كانَ يَضرِبُهُ ويَقولُ لهُ: أَنتَ تُعَلِّمُ مُحَمَّدًا، فيَقولُ: لا واللهِ بَل هو يُعَلِّمُني ويَهديني. ذَكَرَهُ النَّقّاشُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 95-96)

﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ (النَّحل: 106)

• أَنزَلَ اللهُ. . . : ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾، ونَزَلَ في عَمّارٍ وأَبيهِ: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ﴾ (آل عمران: 28)[42]. ولَمّا كانَ الإيمانُ أَصلُهُ في القَلبِ رُخِّصَ لِلمُؤمِنِ في حالِ الإكراهِ أَن يَقُولَ بِلِسانِهِ إذا خافَ عَلى نَفْسِهِ حَتّى يَأمَنَ. قالَ ابنُ مَسعُودٍ: ما مِن كَلِمَةٍ تَدْفَعُ عَنِّي سَوطَيْنِ إلّا قُلْتُها[43]. هذا في القَولِ، فأَمّا الفِعلُ فتَنقَسِمُ فيهِ الحالُ: فمِنهُ ما لا خِلافَ في جَوازِهِ كَشُربِ الخَمرِ إذا خافَ عَلى نَفسِهِ القَتلَ، وإِن لَم يَخَفْ إلّا ما دُونَ القَتلِ فالصَّبْرُ لَهُ أَفضَلُ، وإِن لَم يَخَف في ذلِكَ إلّا كَسِجْنِ يَومٍ أَو طَرَفٍ مِن الهَوانِ خَفيفٍ فلا تَحِلُّ لَهُ المَعصِيَةُ مِن أَجلِ ذلِكَ، وأَمّا الإكراهُ عَلى القَتلِ فلا خِلافَ في حَظرِهِ؛ لأَنَّهُ إنَّما رُخِّصَ لَهُ في ما دُونَ القَتلِ لِيَدفَعَ بذلك قتلَ نَفْسٍ مُؤمِنَةٍ، وهِيَ نَفْسُهُ، فأَمّا إذا دَفَعَ عَن نَفْسِهِ بِنَفْسٍ أُخرى فلا رُخْصَةَ.

---

(41) في (السِّيرَة النَّبويَّة): 2/ 290: "اسمُ الحَضرَمِيّ عَبدُ اللهِ بنُ عَبّادٍ، ويُقالُ: مالِكُ بنُ عَبّادٍ".

(42) قالَ ابنُ عَسكَرٍ في (التَّكميل والإتمام): 79: "قولُهُ تَعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ﴾، حَكى المهدَوِيُّ أَنَّها نزَلَتْ في عَمّارِ بنِ ياسِرٍ حينَ تَكَلَّمَ بِبَعضِ ما أرادَ المشرِكونَ، وفي حاطِبِ بنِ أَبي بَلتَعَةَ حينَ كَتَبَ إلى المشركِينَ. وذكَرَ الأُستاذُ أَبو زَيدٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ في كِتابِ (الرَّوض الأُنُف) أَنَّها نزَلَتْ في عَمّارٍ وأَبيهِ. فأَمّا قِصَّةُ حاطِبٍ فيُحتَمَلُ أَن تَكونَ الآيَةُ نزَلَتْ فيها؛ لأَنَّها كانَتْ بِالمدينَةِ، والآيَةُ مَدَنِيَّةٌ. وأَمّا قِصَّةُ عَمّارٍ وأَبيهِ ففيها نَظَرٌ؛ وذلك أَنَّ تكلُّمَهُما بِبَعضِ ما أَرادَ المشرِكونَ إنَّما كانَ بمكَّةَ في أَوَّلِ الإسلامِ، والآيَةُ مدَنيَّةٌ، إلّا أن تكونَ الآيَةُ تأَخَّرَتْ حَتّى نزَلَتْ بِالمدينَةِ، فيُحتَمَلُ ذلكَ، واللهُ أَعلَمُ".

(43) أَخرجَهُ عنهُ ابنُ أَبي شَيبَةَ في (المصَنَّف): ح33591. وقالَ القُرطُبيُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 166: "واحتَجَّ مَن قَصَرَ الرُّخصَةَ على القَولِ بِقَولِ ابنِ مَسعودٍ: ما مِن كَلام يَدرَأُ عَنّي سَوطَيْنِ مِن ذي سُلطانٍ إلّا كُنْتُ مُتَكلِّمًا بهِ. فقَصَرَ الرُّخصَةَ على القَولِ ولَم يَذكُرِ الفِعلَ. وهذا لا حُجَّةَ فيهِ؛ لأَنَّهُ يحتملُ أَن يجعَلَ الكلام مِثالًا وهوَ يُريدُ أَنَّ الفِعلَ في حُكمِهِ".

واختُلِفَ في الإكراهِ عَلى الزِّنى، فذُكِرَ عَن ابنِ الماجِشُونِ أَنَّهُ قالَ: لا رُخْصَةَ فيهِ؛ لأَنَّهُ لا يَنتَشِرُ لَهُ إلّا عَن إرادَةٍ في القَلبِ أو شَهوَةٍ، وأفعالُ القَلبِ لا تُباحُ مَعَ الإكراهِ[44]، وقالَ غَيرُهُ: بَل يُرَخَّصُ في ذلِكَ لِمَن خافَ القَتلَ، لأَنَّ انبِعاثَ الشَّهوَةِ عِندَ المُماسَّةِ بِمَنزِلَةِ انبِعاثِ اللُّعابِ عِندَ مَضغِ الطَّعامِ، وقَد يَجُوزُ أَكلُ الحَرامِ إذا أُكرِهَ عَلَيهِ[45]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/218-219)*

﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ﴾ **(النَّحل: 112)**

• في مَكَّةَ قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ﴾[46]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/116)*

---

(44) في (الجامع لأحكام القُرآن): 10/ 166: "اختُلِفَ في الزِّنى؛ فقالَ مُطَرِّفٌ وأَصبغُ وابنُ عَبدِ الحَكَمِ وابنُ الماجِشونِ: لا يَفعَلُ أَحَدٌ ذلك، وإن قُتِلَ لَم يَفعَلْهُ، فإن فَعَلَهُ فهوَ آثِمٌ، ويَلزَمُهُ الحَدُّ، وبهِ قالَ أبو ثَورٍ والحَسَنُ".

(45) هذا هوَ اختِيارُ أبي بَكرِ بنِ العَرَبيِّ شيخِ السُّهَيليِّ، إذ قالَ في كتابِهِ (أحكام القُرآن): 3/ 160، رادًّا على ابنِ الماجِشونِ: "اختُلِفَ في الزِّنى، والصَّحيحُ أَنَّهُ يَجوزُ لهُ الإقدامُ عليهِ، ولا حَدَّ عليهِ، خِلافًا لابنِ الماجِشونِ، فإنَّهُ أَلزَمَهُ الحَدَّ لأَنَّهُ رَأى أَنَّها شَهوَةٌ خلقيَّةٌ لا يُتَصَوَّرُ عليها إكراهٌ، ولكِنَّهُ غَفَلَ عن السَّببِ في باعثِ الشَّهوةِ، وأَنَّهُ باطلٌ. وإنَّما وجَبَ الحَدُّ على شَهوَةٍ بَعَثَ عَليها سببٌ اختِياريٌّ، فقاسَ الشَّيءَ على ضِدِّهِ، فلَم يَحْلَ بِصَوابٍ مِن عِندِهِ".
وقالَ الطُّوفيُّ في (شَرح مُختَصَرِ الرَّوضَة): 1/ 203-204، بعدَ أن حَكى القَولَ السّابقَ، وهوَ أَنَّهُ يُحَدُّ بِسببِ انتِشارِ الآلَةِ: "وهوَ ضَعيفٌ جِدًّا... أَمّا انتِشارُ الآلَةِ فإنَّما حَصَلَ بعدَ الإكراهِ، وهوَ أَمرٌ طَبيعيٌّ لا يُمكِنُ رَدُّهُ، ولَيسَ حَدُّ الزّاني المختارِ على انتِشارِ آلَتِهِ، بَل عَلى إقدامِهِ باختِيارِهِ على الزِّنى، فلَعَلَّ هذا لَو لَم يُكرَهْ لَم يُقدِمْ عَلى الزِّنى".

(46) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 14/ 185-186، عَن ابنِ عبّاسٍ، ومُجاهِدٍ، وقَتادَةَ، وابنِ زَيدٍ.

تفْسيرُ سُورَةِ الإِسْراء

﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الإسراء: 1):

• سَبَحَ: إذا عَلا عُلُوًّا في اتِّساعٍ، ومِنهُ: سُبحانَ اللهِ، وسُبُحاتُ اللهِ: عَظَمَتُهُ وعُلُوُّهُ، لأنَّ النّاظِرَ المُفَكِّرَ في اللهِ سُبحانَهُ يَسبَحُ في بَحرٍ لا ساحِلَ لَهُ. وقَد ذَكَرْنا في مَعنى هذِهِ الكَلِمَةِ حَقائقَ ودَقائقَ أسرارٍ في شَرحِ (سُبْحانَ اللهِ وبِحَمْدِه).

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 421)

• اتَّفَقَتِ الرُّواةُ عَلى تَسمِيَتِهِ إسراءً، ولَم يُسَمِّهِ أَحَدٌ مِنهُم سُرًى، وإن كانَ أَهلُ اللُّغَةِ قَد قالوا: (سَرى) و(أَسْرى) بِمَعنًى واحِدٍ، فدَلَّ عَلى أَنَّ أَهلَ اللُّغَةِ لَم يُحَقِّقوا العِبارَةَ؛ وذلِكَ أَنَّ القُرّاءَ لَم يَختَلِفوا في التِّلاوَةِ مِن قَولِهِ: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾، ولَم يَقُلْ: سَرى، وقالَ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر: 4)، ولَم يَقُلْ: يُسْري، فدَلَّ عَلى أَنَّ السُّرى مِن (سَرَيْتُ) إذا سِرْتُ لَيلًا، وهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، تَقولُ: طالَتْ سُراكَ اللَّيلَةَ. والإسراءُ مُتَعَدٍّ في المَعنى، ولكِنْ حُذِفَ مَفعولُهُ كَثيرًا حَتّى ظَنَّ أَهلُ اللُّغَةِ أَنَّهُما بِمَعنًى واحِدٍ لَمّا رَأَوْهُما غَيرَ مُتَعَدِّيَيْنِ إلى مَفعُولٍ في اللَّفظِ. وإنَّما أَسرى بِعَبدِهِ، أَي: جَعَلَ البُراقَ يَسري، كَما تَقُولُ: أَمضَيْتُهُ، أَي: جَعَلْتُهُ يَمضي، لكِنْ كَثُرَ حَذفُ المَفعولِ لِقُوَّةِ الدَّلالَةِ عَلَيهِ، أَو لِلاستِغناءِ عَن ذِكْرِهِ؛ إذ المَقصُودُ بِالخَبَرِ ذِكرُ مُحَمَّدٍ، لا ذِكرُ الدّابَّةِ التي سارَتْ بِهِ، وجازَ في قِصَّةِ لُوطٍ عَلَيهِ السَّلامُ أَن يُقالَ لَهُ: {فاسْرِ بِأَهلِكَ}[1] (هود: 81)، أَي: فاسْرِ بِهِم، وأَن يُقرَأَ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، بِالقَطعِ، أَي: فَأَسْرِ بِهِم ما يَتَحَمَّلُونَ عَلَيهِ مِن دابَّةٍ أَو نَحوِها، ولَم يُتَصَوَّرْ ذلِكَ في السُّرى بِالنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ؛ إذ لا يَجُوزُ أَن

(1) قَرَأَ المَدَنِيّانِ وابنُ كَثيرٍ بِوَصْلِ الأَلِفِ، وقَرَأَ الباقُونَ بِقَطْعِ الهَمزَةِ مَفتُوحَةً. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 290.

يُقالَ: سَرى بِعَبدِهِ، بِوَجهٍ مِن الوُجُوهِ[2]؛ فلِذلِكَ لَم تَأتِ التِّلاوَةُ إلّا بِوَجهٍ واحِدٍ في هذِهِ القِصَّةِ، فتَدَبَّرْهُ.

وكَذلِكَ تَسامَحَ النَّحْوِيُّونَ أَيضًا في الباءِ والهَمزَةِ، وجَعَلوهُما بِمَعنًى واحِدٍ في حُكمِ التَّعدِيَةِ، ولَو كانَ ما قالُوهُ أَصلًا لَجازَ في (أَمرَضْتُهُ) أن تَقُولَ: مَرِضْتُ بِهِ، وفي (أَسقَمْتُهُ) أن تَقُولَ: سَقِمْتُ بِهِ، وفي (أَعمَيْتُهُ) أن تَقُولَ: عَمِيتُ بِهِ، قِياسًا عَلى (أَذهَبْتُهُ) و(ذَهَبْتُ بِهِ)، ويَأبى اللهُ ذلِكَ والعالِمُونَ؛ فإنَّما الباءُ تُعطِي مَعَ التَّعدِيَةِ طَرَفًا مِن المُشارَكَةِ في الفِعلِ، ولا تُعطِيهِ الهَمزَةُ، فإذا قُلْتَ: أَقعَدتُّهُ، فمَعناهُ: جَعَلْتُهُ يَقعُدُ، ولكِنَّكَ شارَكْتَهُ في القُعُودِ، فجَذَبْتَهُ بِيَدِكَ إلى الأرضِ، أو نَحو ذلِكَ، فلا بُدَّ مِن طَرَفٍ مِن المُشارَكَةِ إذا قَعَدتَّ بِهِ، ودَخَلْتَ بِهِ، وذَهَبْتَ بِهِ، بِخِلافِ (أَدخَلْتُهُ) و(أَذهَبْتُهُ).

فإن قُلْتَ: فقَد قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة: 17)، و﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾ (البقرة: 20)، ويَتَعالى سُبحانَهُ عَن أن يوصَفَ بالذَّهابِ أو يُضافَ إلَيهِ طَرَفٌ مِنهُ، وإنَّما مَعناهُ: أَذهَبَ نُورَهُم وسَمعَهُم.

قُلْنا في الجَوابِ عَن هذا: إنَّ النُّورَ والسَّمعَ والبَصَرَ كانَ بِيَدِهِ سُبحانَهُ، وقَد قالَ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ (آل عمران: 26)، وهذا مِن الخَيرِ الذي بِيَدِهِ، وإذا كانَ بِيَدِهِ فجائزٌ أن يُقالَ: ذَهَبَ بِهِ، عَلى المَعنى الذي يَقتَضيهِ قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾، كائنًا مّا كانَ ذلِكَ المَعنى، فعَلَيهِ يَنبَني ذلِكَ المَعنى الآخَرُ الذي في قَولِهِ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، مَجازًا كانَ أو حَقيقَةً؛ أَلا تَرى أَنَّهُ لَمّا ذَكَرَ الرِّجْسَ كَيفَ قالَ: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ (الأحزاب: 33)، ولَم يَقُل: يَذْهَب بِهِ، وكَذلِكَ قالَ: ﴿وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾ (الأنفال: 11) تَعليمًا لِعِبادِهِ حُسنَ الأَدَبِ مَعَهُ، حَتّى لا يُضافَ إلى القُدُّوسِ سُبحانَهُ لَفظًا ومَعنًى شَيْءٌ مِن الأَرجاسِ، وإن كانَتْ خَلْقًا لَهُ ومِلْكًا، فلا يُقالُ: هِيَ بِيَدِهِ، عَلى الخُصوصِ،

(2) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 499-500، مُعَقِّبًا على كلام السُّهَيليِّ هُنا: "والنَّفيُ الذي جَزَمَ بِهِ إنَّما هُوَ مِن هذِهِ الحَيثِيَّةِ التي قَصَدَ فيها الإشارَةَ إلى أَنَّهُ سارَ لَيلًا عَلى البُراقِ، وإلّا فلَو قالَ قائلٌ: سِرْتُ بِزَيدٍ، بِمَعنى (صاحَبْتُهُ) لَكانَ المَعنى صَحيحًا".

تَحسينًا لِلعِبارَةِ وتَنزيهًا لَهُ، وفي مِثْلِ النُّورِ والسَّمْعِ والبَصَرِ يَحْسُنُ أن يُقالَ: هِيَ بِيَدِهِ، فحَسُنَ عَلى هذا أن يُقالَ: ذَهَبَ بِهِ[3]. وأمَّا ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾، فإنَّ دُخولَ الباءِ فيهِ لَيسَ مِن هذا القَبيلِ؛ فإنَّهُ فِعلٌ يَتَعَدّى إلى مَفعُولٍ، وذلِكَ المَفعُولُ المُسرَى هُوَ الذي سَرى بِالعبدِ فشاركَهُ بِالسُّرى[4]، كَما قَدَّمْنا في (قَعَدتُ بِهِ) أَنَّهُ يُعطي المُشارَكَة في الفِعلِ أَو في طَرَفٍ منهُ، فتأَمَّلْهُ[5]...

وقَد ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ عَن عائشَةَ ومُعاوِيَةَ أَنَّها كانَتْ رُؤْيا حَقٍّ، وأَنَّ عائشَةَ

---

(3) قالَ الصَّفّارُ عن كلامِ السُّهَيليِّ هُنا: "يُبطِلُ مَذهبَهُ قولُ الشّاعِرِ:

دِيارُ التي كانَتْ وَنَحْنُ عَلى مِنًى ... تَحِلُّ بِنا لَوْلا نَجاءُ الرَّكائِبِ

أي: تَجعَلُنا حُلَالًا لا مُحرِمِينَ، ولَيسَتِ الدِّيارُ داخِلَةً مَعَهُمْ في ذلِكَ". البُرهان في عُلومِ القُرآن: 4/ 255.

(4) المقصودُ بِالمفعولِ المسرَى البُراقُ، والمعنى: أَسرَى اللهُ البُراقَ بِعَبدِهِ.

(5) قالَ ابنُ القَيِّمِ في (بَدائع الفَوائد): 3/ 1161-1163: "في قولِهِ تَعالى: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾، دُونَ (بَعَثَ بِعَبدِهِ) و(أَرسَلَ بِهِ)، ما يُفيدُ مُصاحبَتَهُ لهُ في مسراهُ؛ فإنَّ الباءَ هُنا لِلمُصاحَبَةِ، كالهاءِ في قولِهِ: هاجَرَ بِأهلِهِ، وسافَرَ بِغُلامِهِ، وليسَتْ لِلتَّعديةِ، فإنَّ (أسرى) يَتَعَدّى بِنَفسِهِ، يُقالُ: سَرى بِهِ وأسراهُ، وهذا لأنَّ ذلكَ السُّرى كانَ مِن أعظمِ أسفارِهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، والسَّفَرُ يَعتَمِدُ الصّاحبَ، ولهذا كانَ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إذا سافَرَ يقولُ: «اللهُمَّ أنتَ الصّاحِبُ في السَّفَرِ». فإن قيلَ: فهذا المعنى يُفهَمُ مِن الفِعلِ الثُّلاثيِّ، لَو قيلَ: سَرى بِعَبدِهِ، فما فائدَةُ الجَمعِ بينَ الهَمزَةِ والباءِ؟ ففيهِ أجوِبَةٌ؛ أحدُها: أَنَّهُما بمعنًى، وأنَّ (أسرى) لازِمٌ كـ(سَرى)، تقولُ: سَرى زَيدٌ وأسرى، بمعنًى واحِدٍ، هذا قَولُ جَماعةٍ؛ الثّاني: أنَّ (أسرى) مُتَعَدٍّ ومَفعولُهُ مَحذوفٌ، أي: أسرى بِعَبدِهِ البُراقَ، هذا قَولُ أبي القاسِمِ السُّهَيليِّ وغيرِهِ. ويَشهَدُ لِلقَولِ الأَوَّلِ قولُ الصِّدِّيقِ: أَسرَيْنا لَيلَتَنا كُلَّها ومِن الغَدِ حَتّى قَامَ قائمُ الظَّهيرةِ. والجَوابُ الصَّحيحُ أَنَّ الثُّلاثيَّ المتعدِّيَ بِالباءِ يُفهَمُ منهُ شَيئانِ؛ أَحدُهُما: صُدورُ الفِعلِ مِن فاعلِهِ؛ والثّاني: مُصاحَبَتُهُ لِما دَخَلَتْ عليهِ الباءُ، فإذا قُلْتَ: سَرَيْتُ بِزَيدٍ وسافَرْتُ بِهِ، كُنْتَ قَد وُجِدَ مِنكَ السُّرى والسَّفَرُ مُصاحِبًا لِزَيدٍ فيه، كما قالَ:

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلى الظَّلامِ بِمِغْشَمِ

ومِنهُ الحَديثُ: أَقرَعَ بينَ نِسائهِ، فأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهمُها خَرَجَ بها. وأمّا المتعدِّي بِالهمزةِ فيَقتَضي إيقاعَ الفِعلِ بِالمفعولِ فقط، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ (النَّحل: 78)، ﴿فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الشُّعراء: 57)، ونظائرِه. فإذا قُرِنَ هذا المتعدِّي بِالهمزةِ أفادَ إيقاعَ الفِعلِ على المفعولِ معَ المصاحَبَةِ المفهومةِ مِن الباءِ، ولَو أتى فيهِ بِالثُّلاثيِّ فُهِمَ مِنهُ مَعنى المشاركةِ في مَصدرِهِ، وهو مُمتَنِعٌ، فتأَمَّلْهُ".

قالَتْ: لَم نَفقِدْ بَدَنَهُ، وإنَّما عُرِجَ بِرُوحِهِ تِلكَ اللَيلَةَ[6]. ويَحتَجُّ قائلُ هذا القَولِ بِقَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَـٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ (الإسراء: 60)، ولَم يَقُل: الرُّؤيَةَ، وإنَّما يُسَمّى (رُؤيا) ما كانَ في النَّومِ في عُرفِ اللُّغَةِ...

وقالَ أصحابُ القَولِ الثّاني: قَد تَكُونُ الرُّؤيا بِمَعنَى الرُّؤيَةِ في اليَقظَةِ، وأنشَدُوا لِلرّاعِي يَصِفُ صائدًا:

وَكَـبَّـرَ لِـلـرُّؤيـا وَهَـشَّ فُـؤَادُهُ وَبَـشَّـرَ قَـلْـبًـا كـانَ جَـمًّـا بَـلابِـلُـه[7]

قالُوا: وفي الآيَةِ بَيانُ أَنَّها كانَتْ في اليَقظَةِ؛ لأَنَّهُ قالَ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَـٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾، ولَو كانَتْ رُؤيا نَومٍ ما افتَتَنَ بِها النّاسُ حَتّى ارتَدَّ كَثيرٌ مِمَّن أسلَمَ...

وذَهَبَت طائفَةٌ ثالِثَةٌ، مِنهُم شَيخُنا القاضي أبو بَكرٍ [ابنُ العَرَبِيّ] رَحِمَهُ اللهُ، إلى تَصديقِ المَقالَتَيْنِ... وأنَّ الإسراءَ كانَ مَرَّتَيْنِ؛ إحداهُما: كانَ في نَومِهِ وتَوطِئَةً لَهُ وتَيسيرًا عَلَيهِ، كَما كانَ بَدْءُ نُبُوَّتِهِ الرُّؤيا الصّادِقَةَ لِيَسْهُلَ عَلَيهِ أَمرُ النُّبُوَّةِ؛ فإنَّهُ عَظيمٌ تَضْعُفُ عَنهُ القُوى البَشَرِيَّةُ، وكَذلِكَ الإسراءُ سَهَّلَهُ عَليه بِالرُّؤيا، لأَنَّ هَولَهُ عَظيمٌ، فجاءَهُ في اليَقظَةِ عَلى تَوطِئَةٍ وتَقْدِمَةٍ رِفقًا مِن اللهِ بِعَبدِهِ وتَسهيلًا عَلَيهِ[8]...

قالَ المُؤَلِّفُ: وهذا القَولُ هُوَ الذي يَصِحُّ، وبِهِ تَتَّفِقُ مَعاني الأَخبارِ...

---

(6) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 2/ 46، وفيها: "قالَ ابنُ إسحاقَ: وحَدَّثَني بَعضُ آلِ أَبي بَكرٍ أَنَّ عائشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ كانَت تَقُولُ: ما فُقِدَ جَسَدُ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، ولكِنَّ اللهَ أَسْرَى بِرُوحِهِ". فقَد صرَّحَ ابنُ إسحاقَ بِالسَّماعِ، ولكنَّ السَّنَدَ مُنقطِعٌ. وقالَ القاضي عِياضٌ في (الشِّفا): 1/ 208: "وأيضًا، فلَيسَ حَديثُ عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عنها بِالثّابِتِ، والأحاديثُ الأُخَرُ أَثبَتُ... بَلِ الذي يَدُلُّ عَلَيهِ صَحيحُ قَولِها أَنَّهُ بِجَسَدِهِ؛ لإنكارِها أَن تَكونَ رُؤياهُ لِرَبِّهِ رُؤيا عَينٍ، ولَو كانَتْ عِندَها مَنامًا لَم تُنكِرْهُ".

(7) يُنظَر: شِعرُ الرّاعي النُّمَيريّ: 152، والبيتُ فيه:

وَكَـبَّـرَ لِـلـرُّؤيـا وَهَـشَّ فُـؤادُهُ وَبَـشَّـرَ نَـفْـسًـا كـانَ قَـبْـلُ يَـلـومُـهـا

(8) يُنظَر: عارِضَةُ الأَحوَذِيّ: 11/ 295، وعبارتُهُ هيَ: "إنَّ المعراجَ كانَ رُؤيا، ثُمَّ كانَ رُؤيَةً، وقدّمَ لهُ المنام تأنيسًا؛ لِئَلّا يَفجَأَهُ ما لا تَحتَمِلُهُ البشريَّةُ".

وعادَ الاختِلافُ إلى أَنَّهُ كانَ كُلُّهُ حَقًّا، ولكِنْ في حالَتَيْنِ ووَقتَيْنِ، مَعَ ما يَشهَدُ لَهُ مِن ظاهِرِ القُرآنِ؛ فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ يَقُولُ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ * فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ (النَّجم: 8-10)، ثُمَّ قالَ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ (النَّجم: 11)، فهذا نَحْوُ ما وَقَعَ في حَديثِ أَنَسٍ مِن قَولِهِ: في ما يَراهُ قَلبُهُ، وعَينُهُ نائمَةٌ[9]. والفُؤادُ هُوَ القَلبُ. ثُمَّ قالَ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ (النَّجم: 12)، ولَم يَقُلْ: ما قَد رَأى، فَدَلَّ عَلى أَنَّ ثَمَّ رُؤيَةً أُخرَى بَعدَ هذِهِ. ثُمَّ قالَ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (النَّجم: 13)، أَي: في نَزلَةٍ نَزَلَها جِبريلُ إلَيهِ مَرَّةً، فَرَآهُ في صُورَتِهِ التي هُوَ عَلَيها، ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ (النَّجم: 14)، ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ (النَّجم: 16)، قالَ: يَغشاها فَراشٌ مِن ذَهَبٍ، وفي رِوايَةٍ: يَنْتَثِرُ مِنها الياقُوتُ، وثَمَرُها مِثْلُ قِلالِ هَجَرَ[10].

---

(9) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7517، كتاب التَّوحيد، باب (ما جاءَ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾)، ولَفظُ أَنَسٍ فيهِ: "حتّى أَتَوهُ لَيلَةً أُخرى في ما يَرى قَلبُهُ، وتَنامُ عَينُهُ ولا يَنامُ قَلبُهُ". ورَواهُ مُسلِمٌ أيضًا في صَحيحِهِ: ح409، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى السَّماواتِ وفَرضُ الصَّلوات).

(10) رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح2541، كتاب صِفَة الجنَّة، باب (ما جاءَ في صِفَةِ ثِمارِ أَهلِ الجَنَّة)، وأبو نُعَيم الأَصبهانيُّ في (صِفَة الجَنَّة): ح435، والحاكِمُ في (المستدرَك): 2/ 469، والطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 27/ 54-55، كلُّهُم مِن طَريقِ يونُسَ بنِ بُكَيْرٍ عَن مُحمَّدِ بنِ إسحاقَ عَن يَحيى بنِ عَبّادِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيرِ عَن أَبيهِ عَن أَسماءَ بنتِ أَبي بَكرٍ، قالَتْ: "سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يقولُ، وذُكِرَ لهُ سِدرَةُ المنتهى، قالَ: «يَسيرُ الرّاكِبُ في ظِلِّ الفَنَنِ مِنها مِئَةَ سَنَةٍ، أَو يَستَظِلُّ بِظِلِّها مَئَةُ راكِبٍ»، شَكَّ يَحيى، «فيها فَراشُ الذَّهَبِ، كَأَنَّ ثَمَرَها القِلالُ»". والحَديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ، وقالَ مُحَقِّقُ (صِفَة الجَنَّة) لأَبي نُعَيم: 3/ 285: "قالَ الحاكِمُ: صَحيحٌ على شَرطِ مُسلم، ووافَقَهُ الذَّهَبيُّ. ولَيسَ كما قالا؛ فَيونُسُ بنُ بُكَيْرٍ ومُحَمَّدُ بن إسحاقَ ويَحيى بنُ عَبّادٍ جَميعُهُم لَيسَ عَلى شَرطِ مُسلمٍ؛ فالأَوَّلانِ إنَّما أَخرجَ لَهُما مُسلمٌ مُتابَعَةً، وأَمّا الأَخيرُ فلَم يُخرِّجْ لَهُ مُسلمٌ أَصلًا، ثُمَّ إنَّ ابنَ إسحاقَ مُدَلِّسٌ وقَد عَنعَنَهُ عِندَ الجميعِ. قُلْتُ: لكنَّهُ قَد صَرَّحَ بِالتَّحديثِ عندَ هَنّادٍ في (كِتاب الزُّهد): 115، فالحَديثُ حَسَنُ الإسنادِ". وحَسَّنَ إسنادَ الحَديثِ أَيضًا مُحَقِّقُ (كِتاب الزُّهد) لِهَنّادِ بنِ السَّريِّ الكوفيِّ. يُنظَر: كِتابُ الزُّهد: 98. وصحَّ عندَ البُخاريِّ في صَحيحِهِ: ح3207، كتاب بَدْء الخَلْق، باب (ذِكْر الملائكةِ...)، ومُسلم في صَحيحِهِ: ح409، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى السَّماواتِ وفَرْض الصَّلوات)، في حَديثِ الإسراءِ الطَّويلِ، أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: "وَرُفِعَتْ لي سِدْرَةُ المنتَهى، فإذا نَبْقُها كَأَنَّهُ قِلالُ هَجَر".

ثُمَّ قالَ: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ (النَّجم: 17)، ولَم يَقُل: الفُؤادُ، كَما قالَ في التي قَبلَ هذِهِ، فَدَلَّ عَلى أَنَّها رُؤيَةُ عَينٍ وبَصَرٍ في النَّزلَةِ الأُخرى.

ثُمَّ قالَ: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ (النَّجم: 18)، وإذا كانَتْ رُؤيَةَ عَينٍ فهِيَ مِن الآياتِ الكُبرى ومِن أعظَمِ البَراهينِ والعِبَرِ، وصارَت الرُّؤيا الأُولى بِالإضافَةِ إلى الأُخرى لَيسَتْ مِن الكُبَرِ؛ لأَنَّ ما يَراهُ العَبدُ في مَنامِهِ دُونَ ما يَراهُ في يَقظَتِهِ لا مَحالَةَ[11]...

ووَقَعَ في كِتابِ (المُعْلِم) لِلمازَرِيِّ قَولٌ رابعٌ في الجَمعِ بَينَ الأَقوالِ؛ قالَ: كانَ الإسراءُ بِجَسَدِهِ في اليَقظَةِ إلى بَيتِ المَقدِسِ، فكانَتْ رُؤيا عَينٍ، ثُمَّ أُسرِيَ بِرُوحِهِ إلى فَوقِ سَبعِ سَماواتٍ[12]، ولِذلِكَ شَنَّعَ الكُفّارُ قَولَهُ: «وَأَتَيتُ بَيتَ

---

(11) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري) 7/ 250: "قَد اختَلَفَ السَّلَفُ بِحَسَبِ اختِلافِ الأخبارِ الوارِدَةِ؛ فمِنهُم مَن ذَهَبَ إلى أَنَّ الإسراءَ والمِعراجَ وَقَعا في لَيلَةٍ واحِدَةٍ، في اليَقظَةِ، بِجَسَدِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ ورُوحِهِ بَعدَ المَبْعَثِ. وإلى هذا ذَهَبَ الجُمهورُ مِن عُلَماءِ المُحَدِّثِينَ والفُقَهاءِ والمُتَكَلِّمِينَ، وتَوارَدَتْ عَلَيهِ ظَواهِرُ الأَخبارِ الصَّحيحَةِ، ولا يَنبَغي العُدُولُ عَن ذلِكَ؛ إذ لَيسَ في العَقلِ ما يُحيلُهُ حَتّى يَحتاجَ إلى تَأويلٍ. نَعَمْ، جاءَ في بَعضِ الأَخبارِ ما يُخالِفُ بَعضَ ذلِكَ، فجَنَحَ لأَجلِ ذلِكَ بَعضُ أَهلِ العِلمِ مِنهُم إلى أَنَّ ذلِكَ كُلَّهُ وَقَعَ مَرَّتَينِ: مَرَّةً في المَنامِ تَوطِئَةً وتَمهيدًا، ومَرَّةً ثانِيَةً في اليَقَظَةِ، كَما وَقَعَ نَظيرُ ذلِكَ في ابتِداءِ مَجيءِ المَلَكِ بِالوَحيِ... وإلى هذا ذَهَبَ المُهَلَّبُ شارِحُ البُخارِيِّ وحَكاهُ عَن طائفَةٍ وأَبو نَصرِ بنُ القُشَيرِيِّ... وحَكاهُ السُّهَيلِيُّ عَن ابنِ العَرَبِيِّ واختارَهُ".

(12) نَقَلَ القاضي عِياضٌ هذا القولَ في شَرحِهِ صَحيحَ مُسلِمٍ المُسَمّى (إكمال المُعْلِم): 1/ 495-496، فقالَ: "وقيلَ: إنَّما الإسراءُ مِن المسجدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأَقصى كانَ في اليَقظَةِ، وما بَعدَ ذلكَ مَنامٌ. ويَصحُّ لِقائلِ هذا القولِ أن يَبنِيَ فيقولَ: قَولُهُ: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ نِهايَتُهُ، كما قالَ: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾، كانَ بِالجَسَدِ، وقَولُهُ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ (الإسراء: 60)، يُريدُ ما كانَ في المنامِ بَعدَ ذلكَ. احتجَّ القائلُ بهذا التَّفصيلِ بأَنَّ ذلكَ خرجَ مخرجَ التَّمدُّحِ والإخبارِ بِتَشريفِهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ولا يَقَعُ التَّمدُّحُ بِالأَدْوَنِ مَعَ وُجودِ الأَرْفَعِ، فلَو كانَ قَد صَعدَ إلى السَّماءِ بِجَسَدِهِ لَكانَ يقولُ: أسرى بِعَبدِهِ إلى السَّماءِ، فهو أَبلَغُ في المدحِ مِن أن يَقولَ: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾". ثُمَّ عقَّبَ القاضي عَلى هذا القَولِ بِقَولِهِ: 1/ 497: "الحَقُّ، والذي عليهِ أَكثرُ النّاسِ ومُعظَمُ السَّلَفِ وعامَّةُ المتأَخِّرينَ من الفُقَهاءِ والمحدِّثِينَ والمتكلِّمِينَ، أَنَّهُ أُسرِيَ بِالجَسَدِ، والآثارُ تَدُلُّ عليهِ لِمَن طالَعَها وبحَثَ عنها، ولا يُعدَلُ عَن ظاهِرِها إلّا بِدَليلٍ، ولا استِحالَةَ في حَملِها عليهِ فيحتاج إلى تَأويلٍ".

المَقْدِسِ في لَيْلَتِي هذِهِ»[13]، ولَم يُشَنِّعُوا قَولَهُ في ما سِوى ذلِكَ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 412-429)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ (الإسراء: 1)، يَعني بَيتَ المقدِسِ، وهو إيلياءُ[14]، ومَعنى (إيلياء): بيتُ اللهِ[15]، ﴿ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ (الإسراء: 1)، يَعني الشّامَ، والشّامُ بِالسُّريانيَّةِ الطِّيبُ، فسُمِّيَتْ بِذلكَ لِطِيبِها وخِصْبِها، وقيلَ: لأَنَّ الشَّمسَ تَطلُعُ عن شِمالِها، وقيلَ: لِكَثرَةِ قُراها فهي كالشّامَةِ بينَها[16]، وقيلَ[17]: سُمِّيَتْ بِسام بنِ نوحٍ، وغُيِّرَتْ سينُها شينًا، والأَوَّلُ قالَهُ ابنُ هشامٍ[18]. واليَمَنُ هو يَعرُبُ بنُ قَحطانَ[19]، كانَ يُسمّى يَمَنًا، وانتَشَرَ ولدُهُ بِاليَمَنِ، فسُمِّيَتْ يمنًا بهم. قالَهُ ابنُ هشامٍ أيضًا[20].

وقالَ غَيرُهُ[21]: بل سُمِّيَتْ بِذلكَ لأَنَّها عن يَمينِ الكَعبَةِ، وسُمِّيَت الشّام لأَنَّها عن شِمالِها؛ أَلا تَرى أَنَّهُم يقولونَ: يَمْنَةٌ وشامَةٌ، وكذلك يَقولونَ لليدِ الشِّمالِ: الشُّؤْم؟

وبَيتُ المقدِسِ بَناهُ سُلَيمانُ عليهِ السَّلامُ، وكانَ داوُدُ عليهِ السَّلامُ قد ابتَدَأَ بِناءَهُ، فأَكملَهُ ابنُهُ سُلَيمانُ عليهِ السَّلامُ، قالَهُ القُتَبِيُّ[22]، فاللهُ أَعلَمُ. واسمُهُ إيلياءُ، وتَفسيرُهُ بِالعربيَّةِ: بَيتُ اللهِ، ذَكَرَهُ البَكرِيُّ[23]. وقالَ الطَّبريُّ[24]: كانَ داوُدُ عليه

---

(13) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبَويَّة: 2/ 45.
(14) يُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 5/ 5.
(15) يُنظَر: مُعجَم ما استَعجَم: 1/ 200.
(16) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 2/ 73.
(17) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 2/ 74.
(18) يُنظَر: كِتابُ التِّيجان في مُلوكِ حِمْيَر: 57.
(19) يُنظَر: المعارِف: 626.
(20) يُنظَر: كِتابُ التِّيجان في مُلوكِ حِمْيَر: 40.
(21) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 2/ 73.
(22) يُنظَر: المعارِف: 562.
(23) يُنظَر: مُعجَم ما استَعجَم: 1/ 200.
(24) يُنظَر: تاريخُ الطَّبَرِيّ: 1/ 485.

السَّلامُ قد هَمَّ بِبُنيانِهِ، فأوحى اللهُ تَعالى إليهِ: إنَّما يَبنيهِ ابنٌ لكَ طاهِرُ اليَدِ مِن الدِّماءِ. وفي الصَّحيحِ: أنَّهُ وُضِعَ للنّاسِ بَعدَ البَيتِ الحَرامِ بأربَعينَ سَنَةً[25]. وهذا يَدُلُّ على أنَّهُ قد كانَ بُنِيَ أيضًا في زَمَنِ إسحاقَ ويَعقوبَ عليهِما السَّلامُ.

وقد ذَكَرَ الطَّبريُّ[26] والقُتَبِيُّ[27] أنَّ يَعقوبَ عليهِ السَّلامُ حينَ أسرى إلى الشّامِ لَيلةً رأى في مَنامِهِ سُلَّمًا تَعرُجُ فيه الملائكةُ إلى السَّماءِ وتَنزِلُ، وذلك في مَوضِعِ بَيتِ المقدسِ، فأُمِرَ أن يتَّخِذَهُ مَنسَكًا، أو قالَ: مَسجِدًا. فهذا يُقوّي أنَّهُ كانَ ثَمَّ مَسجِدٌ إذ ذاكَ معَ ما تَقَدَّمَ مِن الحَديثِ الصَّحيحِ، ولكِنَّ بُنيانَهُ على التَّمامِ وكمالِ الهيئةِ كانَ على عَهدِ سُلَيمانَ عليهِ السَّلامُ، واللهُ أعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 96-97)

• مِمّا سُئلَ عَنهُ مِن حَديثِ الإسراءِ وتُكُلِّمَ فيهِ: لِقاؤُهُ لآدَمَ في السَّماءِ الدُّنيا، ولإبراهيمَ في السَّماءِ السّابِعَةِ، وغَيرِهِما مِن الأنبياءِ الذينَ لَقِيَهُم في غَيرِ هاتَيْنِ السَّماءَيْنِ، والحِكمَةُ في اختِصاصِ كُلِّ واحِدٍ مِنهُم بِالسَّماءِ التي رَآهُ فيها. وسُؤَالٌ آخَرُ: في اختِصاصِ هؤُلاءِ الأنبياءِ بِاللِقاءِ دُونَ غَيرِهِم، وإن كانَ رَأى الأنبِياءَ كُلَّهُم فما الحِكمَةُ في اختِصاصِ هؤُلاءِ الأنبياءِ بِالذِّكرِ[28]؟...

والذي أقُولُ في هذا: أنَّ مَأخَذَ فَهمِهِ مِن عِلمِ التَّعبيرِ، فإنَّهُ مِن عِلمِ النُّبُوَّةِ، وأهلُ التَّعبيرِ يَقُولُونَ: مَن رَأى نَبِيًّا بِعَينِهِ في المَنامِ فإنَّ رُؤياهُ تُؤْذِنُ بِما يُشْبِهُ حالَ ذلِكَ النَّبِيِّ، مِن شِدَّةٍ أو رَخاءٍ أو غَيرِ ذلِكَ مِن الأُمورِ التي أُخبِرَ بِها عَن الأنبِياءِ في القُرآنِ والحَديثِ[29].

---

(25) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3366، كتاب أحاديث الأنبياء، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1161، و1162، كتاب المساجِد، باب (المساجِد ومَواضِع الصَّلاة).

(26) يُنظَر: تاريخُ الطَّبَرِيّ: 1/ 317.

(27) يُنظَر: المعارِف: 39.

(28) حَديثُ الإسراءِ المذكورُ رَواهُ البُخاريُّ في صحيحِهِ: ح3207، كتاب بَدء الخَلْقِ، باب (ذِكْر الملائكَة)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح409، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى السَّماواتِ وفَرض الصَّلَوات).

(29) في (كِتاب تَعبير الرُّؤيا) لابنِ قُتَيبة: 105-106: "ومَن رَأى أنَّهُ تَحَوَّلَ نَبِيًّا، نالَتْهُ شَدائدُ الدُّنيا وغُمومُها كما نالَ النَّبِيِّينَ مِن ذلكَ، ثُمَّ يُحمِدُهُ اللهُ العاقبةَ كما أحمدَهُم، وكذلكَ إن

والإسراءُ كانَ بِمَكَّةَ، وهِيَ حَرَمُ اللهِ وأَمنُهُ، وقُطّانُها جِيرانُ اللهِ؛ لأَنَّ فيها بَيتَهُ، فأَوَّلُ ما رَأى عَلَيهِ مِن الأَنبياءِ آدَمُ الذي كانَ في أَمنِ اللهِ وجِوارِهِ، فأَخرَجَهُ عَدُوُّهُ إبليسُ مِنها. وهذِهِ القِصَّةُ تُشْبِهُها الحالَةُ الأُولى مِن أَحوالِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ حينَ أَخرَجَهُ أَعداؤُهُ مِن حَرَمِ اللهِ وجِوارِ بَيتِهِ، فكَرَبَهُ ذلِكَ وغَمَّهُ، وأَشْبَهَتْ قِصَّتُهُ في هذا قِصَّةَ آدَمَ، مَعَ أَنَّ آدَمَ تُعرَضُ عَلَيهِ أَرواحُ ذُرِّيَّتِهِ البَرِّ والفاجِرِ مِنهُم[30]، فكانَ في السَّماءِ الدُّنيا بِحَيثُ يَرى الفَريقَيْنِ؛ لأَنَّ أَرواحَ أَهلِ الشَّقاءِ لا تَلِجُ في السَّماءِ، ولا تُفَتَّحُ لَهُم أَبوابُها كَما قالَ اللهُ تَعالى[31].

ثُمَّ رَأى في الثّانِيَةِ عِيسى ويَحْيى، وهُما المُمتَحَنانِ بِاليَهُودِ؛ أَمّا عيسى فكَذَّبَتْهُ اليَهُودُ وآذَتْهُ، وهَمُّوا بِقَتلِهِ، فرَفَعَهُ اللهُ[32]؛ وأَمّا يَحْيى فقَتَلُوهُ[33]. ورَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بَعدَ انتِقالِهِ إلى المَدينَةِ صارَ إلى حالَةٍ ثانِيَةٍ مِن

رَأى أَنَّهُ تَحَوَّلَ رَجُلًا مِن الصّالِحِينَ المشهورِينَ نالَهُ مِن البَلوى والاختِبارِ ما نالَ الصّالِحِينَ".

(30) وَرَدَ ذلكَ في حَديثِ الإسراءِ الذي ساقَهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 15/ 12، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 2/ 392، مِن طَريقِ أَبي هارونَ العَبدِيِّ عن أَبي سَعيدٍ الخُدريِّ بهِ مَرفوعًا، وفيه: «وإذا أنا بِرَجُلٍ كَهَيئَتِهِ يَومَ خَلَقَهُ اللهُ، لَم يَتَغَيَّرْ مِنهُ شَيءٌ، فإذا هُوَ تُعرَضُ عَلَيهِ أَرواحُ ذُرِّيَّتِهِ؛ فإذا كانَتْ رُوحَ مُؤمِنٍ قالَ: رُوحٌ طَيِّبَةٌ، ورِيحٌ طَيِّبَةٌ، اجعَلوا كتابَهُ في عِلِّيِّينَ؛ وإذا كانَ رُوحَ كافِرٍ قالَ: رُوحٌ خَبيثَةٌ، ورِيحٌ خَبيثَةٌ، اجعَلوا كتابَهُ في سِجِّينٍ. فقُلْتُ: يا جِبريلُ، مَن هذا؟ قالَ: أَبوكَ آدَمُ». والحَديثُ ضَعيفٌ؛ لِوُجودِ أَبي هارونَ العَبدِيِّ في إسنادِهِ، وهو مَتروكٌ. يُنظَر: (كِتابُ المجروحِين): 2/ 177، و(كِتابُ الضُّعَفاءِ الكَبير): 3/ 313-314.

(31) يُشيرُ إلى قولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ (الأعراف: 40).

(32) يُشيرُ إلى قولِهِ تَعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا * بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (النِّساء: 157- 158).

(33) رَوى قِصَّةَ قَتلِهِ الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 1/ 586-588، عَن ابنِ عَبّاسٍ وابنِ مَسعودٍ، والحاكِمُ في (المستدرَك): 2/ 592، عَن ابنِ عَبّاسٍ. وفي (فَتح الباري) لابنِ حجرٍ: 6/ 580: " أَمّا يَحيى فقُتِلَ بِسَبَبِ امرَأَةٍ أَرادَ مَلِكُهُم أن يَتَزَوَّجها، فقالَ لَهُ يَحيى: إنَّها لا تَحِلُّ لَكَ لِكَونها كانَتْ بِنتَ امرَأَتِهِ، فتوصَّلَتْ إلى المَلِكِ حَتّى قَتَلَ يَحيى. قالَ ابنُ إسحاقَ: كانَ ذلِكَ قَبلَ أن يُرفَعَ عيسى. ورَوى أَصلَ هذِهِ القِصَّةِ الحاكِمُ في (المُستَدرَك) مِن حَديثِ عَبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيرِ، ورَوى أَيضًا من حَديثِ ابنِ عَبّاسٍ: أَنَّ دَمَ يَحيى كانَ يَفُورُ حَتّى قَتَلَ عَلَيهِ بُخْتَنَصَّرُ مِن بَني إسرائيلَ سَبعينَ أَلفًا، فسَكَنَ".

الامتِحانِ، وكانَتْ مِحنَتُهُ فيها باليَهُودِ؛ آذَوْهُ وظاهَرُوا عَلَيهِ وهَمُّوا بإلقاءِ الصَّخرَةِ عَلَيهِ لِيَقتُلُوهُ، فنَجّاهُ اللهُ تَعَالى كَما نَجّى عيسى مِنهُم[34]، ثُمَّ سَمُّوهُ في الشّاةِ، فلَم تَزَلْ تِلكَ الأَكلَةُ تُعاوِدُهُ حَتّى قَطَعَتْ أبهَرَهُ، كَما قالَ عِندَ المَوتِ[35]، وهكَذا فَعَلُوا بِابنَي الخالَةِ عيسى ويَحْيى؛ لأنَّ أُمَّ يَحْيى أَشياعَ بِنتَ عِمْرانَ أُختُ مَريَمَ، أُمُّهُما: حَنَّةُ[36].

وأَمّا لِقاؤُهُ لِيُوسُفَ في السَّماءِ الثّالِثَةِ، فإِنَّهُ يُؤْذِنُ بِحالَةٍ ثالِثَةٍ تُشْبِهُ حالَ يوسُفَ؛ وذلك بِأَنَّ يوسُفَ ظَفِرَ بإخوَتِهِ بَعدَ ما أَخرَجُوهُ مِن بَينِ ظَهرانَيْهِم، فصَفَحَ

---

(34) رَوى ذلكَ ابنُ إسحاقَ مُعَلَّقًا، عندَ حَديثِهِ عَن إجلاءِ بَني النَّضيرِ، ومُلَخَّصُ الرِّوايةِ أنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ذَهَبَ إلى بَني النَّضيرِ لِيَستَعينَ بهم على دَفعِ دِيَةِ رَجُلَينِ مُعاهدَينِ قَتَلَهُما خَطَأً عَمْرُو بنُ أُميَّةَ الضَّمْرِيُّ في أعقابِ حادثةِ بئرِ مَعونَةَ، فجَلَسَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى جِدارٍ لِبَني النَّضيرِ، فهَمُّوا بإلقاءِ حَجَرٍ عليهِ وقَتلِهِ، فأَخبرَهُ الوَحيُ بذلكَ، فانصَرَفَ عنهُم مُسرِعًا إلى المدينةِ ثُمَّ أَمَرَ بِحصارِهِم، فنَزَلوا على الصُّلحِ بعدَ حِصارِ سِتِّ لَيالٍ على أنَّ لَهُم ما حَمَلَت الإبِلُ. يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 3/ 267-268، وفَتحُ الباري: 7/ 421، والسِّيرَةُ النَّبويَّةُ الصَّحيحَة: 1/ 307.

(35) خَبَرُ سمِّ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بالشّاةِ رَواهُ البُخاريُّ في صحيحِهِ: ح4249، كتاب المغازي، باب (الشّاة التي سُمَّتْ لِلنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِخَيْبَرَ)، عَن أبي هُرَيرةَ قالَ: "لَمّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ شاةٌ فيها سُمٌّ". أمّا ما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ مِن مُعاوَدَةِ تلكِ الأكلَةِ لهُ حَتّى قَطَعَتْ أَبهَرَهُ وأَنَّهُ أَخبَرَ بذلكَ عندَ الموتِ، فقَد أَخرجَ ذلكَ البُخاريُّ في صحيحِهِ تَعليقًا: ح4428، كتاب المغازي، باب (مَرَضِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ووَفاته)، فقالَ: "وقالَ يونُسُ عَن الزُّهريِّ: قالَ عُروَةُ: قالَتْ عائشَةُ رَضيَ اللهُ عَنها: كانَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ يَقولُ في مَرَضِهِ الذي ماتَ فيهِ: «يا عائشَةُ، ما أَزالُ أَجِدُ أَلَمَ الطَّعامِ الذي أَكَلْتُ بِخَيْبَرَ، فهذا أَوانُ وَجَدتُ انقِطَاعَ أَبْهَري مِن ذلِكَ السُّمِّ»". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 165: "قَد وَصَلَهُ البزّارُ والحاكِمُ والإسماعيليُّ، مِن طريقِ عَنبَسَةَ بنِ خالِدٍ عَن يونُسَ بهذا الإسنادِ، وقالَ البَزّارُ: تَفَرَّدَ بهِ عَن يونُسَ، أَي: بِوَصلِهِ، وإلّا فقَد رَواهُ موسى بنُ عُقبَةَ في (المغازي) عَن الزُّهريِّ، لكِنَّهُ أَرسَلَهُ. ولهُ شاهِدانِ مُرسَلانِ أَيضًا أخرجَهُما إبراهيمُ الحَربيُّ في (غرَائب الحَديث) لهُ؛ أَحدُهُما مِن طَريقِ يَزيدَ بنِ رُومانَ؛ والآخَرُ مِن رِوايةِ أَبي جَعفَرٍ الباقرِ".

(36) في (تاريخ الطَّبريّ): 1/ 585: "كانَ زكريّاءُ بنُ برخيا أَبو يَحيى بنِ زكريّاءَ وعِمرانُ بنُ ماثانَ أَبو مَريمَ مُتَزَوِّجَينِ بِأُختَينِ، إحداهُما عندَ زكريّاءَ وهيَ أُمُّ يَحيى، والأُخرى مِنهُما عندَ عِمرانَ بنِ ماثانَ، وهيَ أُمُّ مَريمَ... واسمُ أُمِّ مَريمَ حَنَّةُ بِنتُ فاقودَ بنِ قُبَيْلٍ، واسمُ أُختِها أُمِّ يَحيى الأَشياعُ ابنةُ فاقودَ". ويُنظَر: فَتحُ الباري: 6/ 579، ومُروجُ الذَّهَب: 1/ 64.

عَنهُم، وقالَ: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ (يوسف: 92) الآيَة، وكَذلِك نَبِيُّنا عَلَيهِ السَّلامُ أَسَرَ يَومَ بَدرٍ جُملَةً مِن أَقارِبِهِ الذينَ أَخرَجُوهُ، فيهِم عَمُّهُ العَبّاسُ، وابنُ عَمِّهِ عَقيلٌ، فمِنهُم مَن أَطلَقَ ومِنهُم مَن قَبِلَ فِداءَهُ[37]، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيهِم بَعدَ ذلِكَ عامَ الفَتحِ فجَمَعَهُم، فقالَ لَهُم: «أَقولُ ما قالَ أخي يُوسُفُ: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾»[38].

ثُمَّ لِقاؤُهُ لإدريسَ في السَّماءِ الرّابِعَةِ، وهُوَ المَكانُ الذي سَمّاهُ اللهُ مَكانًا عَلِيًّا. وإدريسُ أَوَّلُ مَن آتاهُ اللهُ الخَطَّ بالقَلَم، فكانَ ذلِكَ مُؤْذِنًا بحالَةٍ رابِعَةٍ، وهِيَ عُلُوُّ شَأنِهِ عَلَيهِ السَّلامُ حَتّى أَخافَ المُلُوكَ وكَتَبَ إلَيهِم يَدعُوهُم إلى طاعَتِهِ، حَتّى قالَ أَبُو سُفيانَ، وهُوَ عِندَ مَلِكِ الرُّوم، حينَ جاءَهُ كِتابُ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلامُ، ورَأى ما رأى مِن خَوفِ هِرَقلَ: لَقَد أَمِرَ أَمرُ ابنِ أَبي كَبْشَةَ، حَتّى أَصبَحَ يَخافُهُ مَلِكُ بَني الأَصفَرِ[39]، وكُتِبَ عَنهُ بِالقَلَمِ إلى جَميعِ مُلوكِ الأَرضِ، فمِنهُم مَن اتَّبَعَهُ عَلى دِينِهِ كَالنَّجاشِيِّ ومَلِكِ عُمانَ، ومِنهُم مَن هادَنَهُ وأَهدى إلَيهِ وأَتحَفَهُ كَهِرَقْلَ

---

(37) رَوى قِصَّةَ أَسرِ العَبّاسِ وعَقيلٍ وفِدائِهِما أَبو نُعَيم في (دَلائل النُّبوَّة): ح410، عَن ابنِ عَبّاسٍ، وفيهِ: "وجَعَلَ عَلى عَمِّهِ العَبّاسِ مِئَةً [أَي: أُوقِيَّة ذَهَبًا]، وعَلى عَقيلٍ ثَمانِين". والحَديثُ حَسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 7/ 409. وقَد رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4018، كتاب المغازي، عَن أَنَسِ بنِ مالِكٍ: أَنَّ رِجالًا مِن الأَنصارِ استأذَنوا رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فقالوا: ائذَن لَنا فلنَترُكْ لابنِ أُختِنا عَبّاسٍ فِداءَهُ، قالَ: «واللهِ لا تَذَرونَ مِنهُ دِرهَمًا». وفي كتابِ (الأَموال) لأَبي عُبَيدٍ: 142: "وقَد مَنَّ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على مَن مَنَّ مِنهُم بِلا فِديَةٍ ولا مالٍ".

(38) أَخرجَ أَبو عُبَيدٍ في (كِتاب الأَموال): 129-130، عَن عَبدِ اللهِ بن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ أَبي الحُسَينِ قالَ: "لَمّا فَتَحَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ مَكَّةَ دَخَلَ البَيتَ، فصَلّى بَينَ السّارِيَتَينِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَيهِ عَلى عِضادَتَي البابِ، فقالَ: «لا إلهَ إلّا اللهُ وَحدَهُ، ماذا تَقولونَ، وماذا تَظُنُّونَ؟». قالوا: نَقولُ خَيرًا، ونَظُنُّ خَيرًا؛ أَخٌ كَريمٌ، وابنُ أَخٍ، وقَد قَدَرْتَ. قالَ: «فإنِّي أَقُولُ لَكُم كَما قالَ أَخي يُوسُفُ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ (يوسف: 92)، أَلا إنَّ كُلَّ دَمٍ ومالٍ ومَأْثُرَةٍ كانَت في الجاهِلِيَّةِ فهِيَ تَحتَ قَدَمَيَّ، إلّا سِدانَةَ البَيتِ وسِقايَةَ الحاجِّ". وذَكَرَ الدُّكتور أكرم ضِياء العُمَريُّ أَنَّ إسنادَهُ حَسَنٌ، لكِنَّهُ مُرسَلٌ. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّةُ الصَّحيحَة: 2/ 481.

(39) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7، كتاب بَدْءِ الوَحيِ، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4583، كتاب الجِهاد والسِّيَر، باب (كِتاب النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى هِرَقلَ يَدعوهُ إلى الإسلام).

والمُقَوقسِ، ومِنهُم مَن تَعَصّى عَلَيهِ، فأَظهَرَهُ اللهُ عَلَيهِ، فهذا مَقامُ عَلِيٌّ[40]، وخَطٌّ بِالقَلَمِ كَنَحوِ ما أُوتِيَ إدريسُ عَلَيهِ السَّلامُ[41].

ولِقاؤُهُ في السَّماءِ الخامِسَةِ لِهارُونَ المُحَبَّبِ في قَومِهِ[42] يُؤْذِنُ بِحُبِّ قُرَيشٍ وجَميعِ العَرَبِ لَهُ بَعدَ بُغضِهِم فيهِ.

ولِقاؤُهُ في السَّماءِ السّادِسَةِ لِمُوسى يُؤْذِنُ بِحالةٍ تُشْبِهُ حالَةَ مُوسى حينَ أُمِرَ بِغَزوِ الشّامِ، فظَهَرَ عَلى الجَبابِرَةِ الذينَ كانوا فيهَا، وأَدخَلَ بَني إسرائيلَ البَلَدَ الذي خَرَجُوا مِنهُ بَعدَ إهلاكِ عَدُوِّهِم[43]، وكَذلِكَ غَزا رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ تَبوكَ مِن أَرضِ الشّامِ، وظَهَرَ عَلى صاحِبِ دَومَةَ حَتّى صالَحَهُ عَلى الجِزيَةِ بَعدَ أَن أُتِيَ بِهِ أَسيرًا[44]، وافتَتَحَ مَكَّةَ، ودَخَلَ أَصحابُهُ البَلَدَ الذي خَرَجُوا مِنهُ.

ثُمَّ لِقاؤُهُ في السَّماءِ السّابِعَةِ لِإبراهيمَ عَلَيهِ السَّلامُ لِحِكمَتَيْنِ؛ إحداهُمَا: أَنَّهُ رَآهُ عِندَ البَيتِ المَعمورِ مُسنِدًا ظَهرَهُ إلَيهِ[45]، والبَيتُ المَعمُورُ حِيالَ مَكَّةَ[46]،

---

(40) يُشيرُ إلى قَولِهِ تَعالى في حَقِّ إدريسَ عليهِ السَّلامُ: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ (مريم: 57).

(41) يُشيرُ إلى ما رُوِيَ مِن أَنَّ إدريسَ عليهِ السَّلامُ كانَ أَوَّلَ مَن خَطَّ بِالقَلَمِ. يُنظَر: الكَشّاف: 4/ 29، والجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 11/ 42.

(42) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 432، إذ رَوى عَن ابنِ عَبّاسٍ وغيرِهِ مِن الصَّحابةِ أَنَّ هارونَ كانَ مُحَبَّبًا عندَ بَني إسرائيلَ؛ لأَنَّهُ كانَ أَكَفَّ عَنهُم وأَلْيَنَ لَهُم مِن موسى، وكانَ في موسى بَعضُ الغِلَظِ عَلَيهِم.

(43) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 436-442.

(44) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 4/ 232.

(45) في حَديثِ الإسراءِ في صَحيحِ مُسلِمٍ: ح409، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى السَّماواتِ وفَرض الصَّلوات): «ثُمَّ عَرَجَ إلى السَّماءِ السّابعةِ، فاستَفتَحَ جِبريلُ، فقيلَ: مَن هذا؟ قالَ: جِبريلُ. قيلَ: ومَن مَعَكَ؟ قالَ: مُحَمَّدٌ. قيلَ: وقَد بُعِثَ إليهِ؟ قالَ: قَد بُعِثَ إليهِ. ففُتِحَ لَنا، فإذا بِإبراهيمَ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مُسنِدًا ظَهرَهُ إلى البيتِ المعمورِ، وإذا هوَ يَدخُلُهُ كلَّ يوم سَبعونَ أَلفَ مَلَكٍ لا يَعودونَ إليهِ».

(46) في (الدُّرّ المنثور): 13/ 693-694: "أخرجَ ابنُ المُنذرِ والعُقَيليُّ وابنُ أَبي حاتِمٍ وابنُ مردوَيهِ بِسَنَدٍ ضَعيفٍ عَن أَبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ عَن النَّبِيِّ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ قالَ: «في السَّماءِ بَيتٌ يُقالُ لَهُ المَعمُورُ بِحِيالِ الكَعبَةِ»... وأَخرجَ الطَّبَرانِيُّ وابنُ مردوَيهِ بِسَنَدٍ ضَعيفٍ عَن ابنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: «البَيتُ المَعمُورُ في السَّماءِ، يُقالُ لَهُ الضُّراحُ، على مثلِ البَيتِ الحَرامِ بِحِيالِهِ، لَو سَقَطَ لَسَقَطَ عَلَيهِ، يَدخُلُهُ كلَّ

وإلَيهِ تَحُجُّ المَلائكَةُ، كَما أَنَّ إبراهيمَ هُوَ الذي بَنى الكَعبَةَ وأَذَّنَ في النّاسِ بِالحَجِّ إلَيها. والحِكمَةُ الثّانِيَةُ: أَنَّ آخِرَ أَحوالِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ حَجُّهُ إلى البَيتِ الحَرام، وحَجَّ مَعَهُ نَحوٌ مِن سَبعِينَ أَلفًا مِن المُسلِمِينَ[47]، ورُؤيَةُ إبراهيمَ عِندَ أَهلِ التَّأويلِ تُؤْذِنُ بِالحَجِّ؛ لأَنَّهُ الدّاعي إلَيهِ والرّافِعُ لِقَواعِدِ الكَعبَةِ المَحجوبةِ.

فَقَد انتَظَمَ في هذا الكلامِ الجَوابُ عن السُّؤالَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ... وكانَ الحَزمُ تَركَ التَّكَلُّفِ لِتَأويلِ ما لَم يَرِدْ فيهِ نَصٌّ عَن السَّلَفِ، ولكِنْ عارَضَ هذا الغَرَضَ ما يَجِبُ مِن التَّفكيرِ في حِكمَةِ اللهِ، والتَّدَبُّرِ لآياتِ اللهِ، وقَول اللهِ تَعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الرَّعد: 3). *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 450-453)*

﴿ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبۡدٗا شَكُورٗا﴾ (الإسراء: 3)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبۡدٗا شَكُورٗا﴾، الآية، هُم ذُرِّيَّةُ سامٍ وحامٍ ويافِثَ[48]. *(التَّعريفُ والإعلام: 97)*

يَوم سَبعُونَ أَلفَ مَلَكٍ لَم يَردوهُ قَطّ، وإنَّ لَهُ في السَّماءِ حُرمَةً على قَدرِ حُرمَةِ مَكَّةَ». وأخرجَهُ عَبدُ الرَّزّاقِ في (المُصَنَّف) عَن كريبٍ مَولى ابنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما مُرسَلًا". ورَوى نَحوَ هذا، مَوقوفًا على عَلِيٍّ وعَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو وابنِ عَبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُم، البيهقيُّ في (الجامِع لِشُعَبِ الإيمان): ح3704، و3706، و3709، بِأَسانيدَ لا بَأسَ بها، على ما ذَكَرَ مُحَقِّقُ الكتابِ. ووَرَدَ بهذا المعنى شاهِدٌ مرفوعٌ عندَ الطَّبريِّ في تَفسيرِهِ: 27/ 17، إذ قالَ: "حَدَّثَنا بِشرٌ، قال: ثَنا يَزيدُ، قالَ: ثَنا سَعيدٌ عَن قَتادةَ: ﴿وَٱلۡبَيۡتِ ٱلۡمَعۡمُورِ﴾: ذكرَ لَنا أَنَّ نَبيَّ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ يَومًا لأَصحابِهِ: «هَلْ تَدْرُونَ ما البَيْتُ المَعمُورُ؟» قالوا: اللهُ ورَسولُهُ أَعلَمُ، قالَ: «فإنَّهُ مَسْجِدٌ في السَّماءِ تَحتَهُ الكَعبَةُ لَو خَرَّ لَخَرَّ عَلَيها أَو عَلَيهِ، يُصَلِّي فيهِ كُلَّ يَوم سَبعُونَ أَلفَ مَلَكٍ إذا خَرَجُوا مِنهُ لَم يَعُودوا آخِرَ ما عَلَيهِم»". وقالَ الأَلبانيُّ معلِّقًا على الحَديثِ: "هذا إسنادٌ مُرسَلٌ صَحيحٌ، ورجالُهُ كلُّهُم ثِقاتٌ رِجالُ الشَّيخَينِ، غَير بِشرٍ، وهوَ ابنُ هِلالٍ الصَّوّافُ، فمِن رِجالِ مُسلم وَحدَهُ. وجُملَةُ القولِ أَنَّ هذهِ الزِّيادَةَ: «حِيال الكَعبةِ» ثابتةٌ بمجموعِ طُرُقِها، وأَصلُ الحديثِ واضِحٌ، واللهُ أَعلَمُ". سِلسِلَةُ الأَحاديثِ الصَّحيحَة: ح477.

(47) في (اختِصار عُلوم الحَديث) لِلحافِظِ ابنِ كَثيرٍ - مَعَ شَرحِهِ (الباعِث الحَثيث) لأَحمد محمَّد شاكِر: 2/ 506: "قالَ أَبو زُرعَةَ الرّازيُّ: شَهِدَ مَعَهُ حَجَّةَ الوَداعِ أَربعونَ أَلفًا، وكانَ مَعَهُ بِتَبوكَ سَبعونَ أَلفًا، وقُبِضَ عليهِ السَّلامُ عَن مِئةِ أَلفٍ وأَربعَةَ عَشَرَ أَلفًا مِن الصَّحابةِ".

(48) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 15/ 19.

﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ عِبَادٗا لَّنَآ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ وَكَانَ وَعۡدٗا مَّفۡعُولٗا﴾ (الإسراء: 5):

• قَولُهُ تَعالى: ﴿بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ عِبَادٗا لَّنَآ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ﴾ الآية، هُم أَهلُ بابِلَ، وكانَ عليهِم بُخْتَنَصَّرُ في المرَّةِ الأُولى حينَ كذَّبوا أرمياءَ وجَرَحوهُ وحَبَسوهُ، وأَمّا في المرَّةِ الأُخرى فقَد اختُلِفَ في مَن كانَ المبعوثَ عليهِم، وأَنَّ ذلكَ كانَ بِسَبَبِ قَتلِهِم يَحيى بنِ زَكَرِيّا عليهِ السَّلامُ، وكانَ قَتَلَهُ مَلِكٌ مِن بَني إسرائيلَ يُقالُ لهُ: لاخت. قالَهُ القُتبيُّ[49].

وقالَ الطَّبريُّ[50]: اسمُهُ هيرودس، ذَكَرَهُ في (التّاريخ)، حَمَلَهُ على قَتلِهِ امرأَةٌ اسمُها إزبيل[51]، وكانَتْ قتَلَتْ سَبعَةً مِن الأَنبياءِ، فبَقِيَ دَمُ يَحيى يَغلي حَتّى قُتِلَ منهُم سَبعونَ أَلفًا فسَكَنَ الدَّمُ. فقيلَ: إنَّ المبعوثَ عليهِم بُخْتَنَصَّرُ، وهذا لا يَصِحُّ؛ لأَنَّ قَتلَ يَحيى كانَ بَعدَ رَفعِ عيسى، وبُخْتَنَصَّرُ كانَ قَبلَ عيسى بِزَمَنٍ طَويلٍ[52]. وقيلَ: الإسكَندَرُ، وبَينَ الإسكَندَرِ وعيسى نَحوٌ مِن ثَلاثِمئةِ سَنَةٍ، ولكِنَّهُ إن أَرَدْنا بالمرَّةِ الأَخيرةِ حينَ قَتَلوا شعياءَ[53] فقَد كانَ بُخْتَنَصَّرُ إذ ذاكَ حَيًّا فهو الذي قَتَلَهُم وخَرَّبَ بَيتَ المقدِسِ وأَتبَعَهُم إلى مِصرَ وأَخرَجَهُم منها. وبَعضُ هذا الذي ذَكَرْناهُ عن الطَّبريِّ.

وقالَ القُتبيُّ[54]: بُخْتَنَصَّرُ كانَ كاتبًا لِمَلِكٍ مِن مُلوكِ بابِلَ يُقالُ لهُ لَنفَزُ، وكان لَنفَزُ[55] يَعبُدُ الزُّهَرَةَ، وهو الذي غَزا الأَعرَجَ العَبدَ الصّالحَ، واسْمُهُ أَسا بنُ أَبيابن بنِ رجعيم بنِ سُلَيمانَ، فدَعا الأَعرَجُ عليهِم، فقَتَلَتِ الملائكةُ جُنودَهُم ولَم يَنجُ إلّا لنفَزُ وكاتِبُهُ، ثُمَّ إنَّ كاتِبَهُ قَتَلَهُ بَعدَ ذلكَ وصارَ المُلْكُ لهُ. وزَعَمَ

(49) يُنظَر: المعارف: 51، 53، وفيهِ أَنَّ اسمَ الملكِ: أَحَبُّ.
(50) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 590.
(51) يُنظَر: المعارف: 51.
(52) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 589.
(53) يُنظَر: المعارف: 50.
(54) يُنظَر: المعارف: 46-47.
(55) في (المعارف): "لُيَقر"، وفي الهامشِ: "لَنْقَر"، بِفَتحٍ فسُكونٍ ففَتحٍ.

الطَّبريُّ[56] أنَّ الذي غَزا أَسا لَم يَكُنْ بابِلِيًّا وإنَّما كانَ مَلِكَ الهندِ، وكانَ اسمُهُ زوحا ولَم يكُنْ بُخْتَنَصَّرُ إذ ذاكَ مَخلوقًا مَولودًا، فاللهُ أعلَمُ.

وزَعَمَ الطَّبريُّ[57] أيضًا أنَّ بُخْتَنَصَّرَ لَيسَ مِن الملوكِ الأربعَةِ الذينَ مَلَكوا الأَقاليمَ كُلَّها كما قالَ القُتبيُّ[58] ومَن تَقَدَّمَهُ إلى هذا القَولِ، ولكنَّهُ كانَ عامِلًا على العِراقِ لِلمَلِكِ المالِكِ للأَقاليم في ذلك الحينِ وهو كي لهراسب... وكان لهراسب مُشتَغِلًا بِقِتالِ التُّركِ، فوَجَّهَ بُخْتَنَصَّرَ إلى بَني إسرائيلَ في المرَّةِ الأُولى ثُمَّ عاشَ بُخْتَنَصَّرُ إلى زَمانِ بهمن بن كي يستاسب، وهو والِدُ إسْبِنْدِياذَ قاتِلِ رُستُمَ الشِّيذِ. ويستاسب هو ابن لهراسب، وهؤُلاء الملوكُ في أوائلِ أسمائهم (كي) ومَعناهُ البَهاءُ في أَحَدِ الأقوالِ، ويُقالُ في مُدَّتِهم مُدَّةُ الكينيَّةِ، ثُمَّ كانَتْ بَعدَهُم الملوكُ الأَشغانيَّةُ[59] أيّامَ مُلوكِ الطَّوائفِ، وفي أيّامِهم بُعِثَ عيسى بنُ مريمَ عليهِ السَّلامُ، وكانَت دَولَتُهُم خَمسَمِئةِ عام. ثُمَّ كانَتْ بَعدَهُم الملوكُ السّاسانِيَّةُ. وكلُّ هؤُلاءِ فُرسٌ، وعلى هؤُلاءِ قامَ الإسلامُ، وآخِرُهُم يَزْدَجِرْدُ بنُ شَهْرَيارَ بنِ أَبْرَويزَ. ويَزْدَجِرْدُ هو المقتولُ في زَمَنِ عُثمانَ رضيَ اللهُ عنهُ[60].

(التَّعريفُ والإعلام: 98-99)

• السَّبَبُ في كَونِ اليَهُودِ بِالمَدِينَةِ وهِيَ وَسَط أَرضِ العَرَبِ مَعَ أَنَّ اليَهُودَ أَصلُهُم مِن أَرضِ كَنعانَ... أنَّ طائفَةً مِن بَني إسرائيلَ لَحِقَتْ بِأَرضِ الحِجازِ حينَ دَوَّخَ بُخْتَنَصَّرُ البابِلِيُّ في بِلادِهِم، وجاسَ خِلالَ دِيارِهِم، فحينَئذٍ لَحِقَ مَن لَحِقَ مِنهُم بِالحِجازِ كقُرَيظَةَ والنَّضيرِ، وسَكَنُوا خَيْبَرَ والمَدينَةَ، وهذا مَعنى ما ذَكَرَ الطَّبَرِيُّ[61]، واللهُ أعلَمُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 290)

---

(56) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 517.

(57) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 291.

(58) يُنظَر: المعارِف: 32، وفيه: "قالَ وَهبُ بنُ مُنَبِّهٍ: مَلَكَ الأرضَ مُؤمنانِ وكافِرانِ؛ فأمّا المؤمنانِ فسُلَيمانُ بنُ داوُدَ وذو القَرنَينِ؛ وأمّا الكافِرانِ فنمرودُ وبُخْتَنَصَّرُ، وسَيَملِكُها مِن هذهِ الأُمَّةِ خامِسٌ".

(59) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 581.

(60) يُنظَر: المعارِف: 666-667.

(61) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 539.

﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ﴾ (الإسراء: 11)، يُراجع: (التَّوبة: 103)

﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ (الإسراء: 12)

• ذَكَرَ[62] قَولَ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**وَاللهِ لَو وَضَعُوا الشَّمْسَ في يَمِينِي وَالقَمَرَ في شِمالِي عَلى أَنْ أَدَعَ هذا الذي جِئْتُ بِهِ ما تَرَكْتُهُ**»، أَو كَما قالَ.

خَصَّ الشَّمسَ بِاليَمينِ لأَنَّها الآيَةُ المُبصِرَةُ، وخَصَّ القَمَرَ بِالشِّمالِ لأَنَّها الآيَةُ المَمحُوَّةُ[63]. وقَد قالَ عُمَرُ رَحِمَهُ اللهُ لِرَجُلٍ قالَ لَهُ: إنِّي رَأَيْتُ في المَنامِ كَأَنَّ الشَّمسَ والقَمَرَ يَقتَتِلانِ، ومَعَ كُلِّ واحِدٍ مِنهُما نُجُومٌ، فقالَ عُمَرُ: مَعَ أَيِّهِما كُنْتَ؟ فقالَ: مَعَ القَمَرِ، قالَ: كُنْتَ مَعَ الآيَةِ المَمحُوَّةِ، اذْهَبْ، فلا تَعْمَل لي عَمَلًا. وكانَ عامِلًا لَهُ، فعَزَلَهُ، فقُتِلَ الرَّجُلُ في صِفِّينَ مَعَ مُعاوِيَةَ. واسمُهُ: حابِسُ ابنُ سَعْدٍ[64].

وخَصَّ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ النَّيِّرَيْنِ حينَ ضَرَبَ المَثَلَ بِهِما لأَنَّ نُورَهُما مَحسُوسٌ، والنّورُ الذي جاءَ بِهِ مِن عِندِ اللهِ، وهُوَ الذي أَرادوهُ عَلى تَركِهِ، هُوَ لا مَحالَةَ أَشرَفُ مِن النُّورِ المَخلُوقِ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ (التَّوبة: 32). فاقتَضَتْ بَلاغَةُ النُّبُوَّةِ، لَمّا أَرادوهُ عَلى تَركِ النُّورِ الأَعلى، أَن يُقابِلَهُ بِالنُّورِ الأَدنى، وأَن يَخُصَّ أَعلى النَّيِّرَيْنِ، وهِيَ الآيَةُ المُبصِرَةُ، بِأَشرَفِ اليَدَيْنِ، وهِيَ اليُمنى، بَلاغَةٌ لا مِثْلُها، وحِكمَةٌ لا يَجهَلُ اللَّبيبُ فَضلَها. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 52)*

﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ (الإسراء: 13):

(62) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 330. وقَد رَوى الحَديثَ ابنُ إسحاقَ مُصَرِّحًا بِالسَّماعِ، غيرَ أَنَّ سَنَدَهُ مُنقَطِعٌ. ورَواهُ مِن طَريقِ ابنِ إسحاقَ أيضًا الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 2/ 326، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبوَّة): 2/ 187.

(63) يُشيرُ إلى قولِهِ تَعالى: ﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ (الإسراء: 12).

(64) يُنظَر: كِتابُ تَعبير الرُّؤيا: 76-77، إذ رَواهُ ابنُ قُتيبَةَ بإسنادِهِ.

• الطِّيَرَةُ تَكونُ في المحبوبِ والمكروهِ... ولَفظُها يُعطي أنَّها تَكُونُ في الخَيرِ والشَّرِّ؛ لأنَّها مِن الطَّيرِ، تَقُولُ العَرَبُ: جَرى لَهُ الطّائرُ بِخَيرٍ، وجَرى لَهُ بِشَرٍّ، وفي التَّنزيلِ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 452)*

• قَولُهُ [أَي: أَبي طالِبٍ]:

وَطـائِـرُهـا فـي رَأْسِـهـا يَـتَـرَدَّدُ(65)

أَي: حَظُّها مِن الشُّؤْمِ والشَّرِّ، وفي التَّنزيلِ: ﴿أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾.
(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 359)

﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ **(الإسراء: 23)**

• ذَكَرَ بَعضُ النّاسِ مَحجورِينَ في عَقدٍ لهُ يَتَضَمَّنُ ذُكورًا وإناثًا، فاحتاجَ في خِلالِ العَقدِ إلى ذِكرِهِ أُنثى مِنهُم، فقالَ: إحدى المحجورِينَ. فمَنَعَ مِن ذلك السُّهَيْلِيُّ، وقالَ: قَولُ الشّاعرِ:

إحْـدى بَـنـي الـحـارِثِ(66)

هو كقَولِ النّابِغةِ:

إحْــــدى بَــــلِــــيٍّ(67)

---

(65) هذا شَطرُ بَيتٍ مِن قَصيدَةٍ لأَبي طالِبٍ، والبَيتُ كامِلًا:

تَداعى لَها مَن لَيسَ فيها بِقَرْقَرٍ ... فَطائِرُها في رَأسِها يَتَرَدَّدُ

يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 2/ 20.

(66) قِطعةٌ مِن بَيتٍ لِلعَرْجِيِّ، وهوَ في ديوانِهِ: 191، على النَّحوِ الآتي:

إِنِّي أُتِيحَتْ لي يَمانِيَّةٌ ... إحدى بَني الحَرْثِ مِن مَذْحِجِ

(67) قِطعةٌ مِن بَيتٍ لِلنّابِغَةِ، وهوَ في ديوانِهِ: 215، على النَّحوِ الآتي:

إحدى بَلِيٍّ وما هامَ الفُؤادُ بها ... إلّا السَّفاهَ وإلّا ذِكْرَةً حُلُما

وقالَ مُحَمَّد الطّاهِر بن عاشور في شَرحِهِ على الديوانِ: 215: "إحدى بَلِيٍّ: أَي: هيَ امرأةٌ واحِدَةٌ مِن بَلِيٍّ... و(بَلِيٌّ): قالَ ابنُ حَزم: بَنو بَلِيِّ بنِ عَمرِو بنِ الحاف. وقالَ أبو جَعفَرٍ: هُم بَنو القَينِ بنِ جَسْرٍ، مِن قُضاعَةَ، وكانَت دِيارُهُم بِالحِجازِ".

وقولِ الآخَرِ:

إحْـــدى ذَوِي يَـــمَـــنِ

ولَيسَ في شيءٍ مِنها شاهِدٌ لِمَن زَعَمَ أَنَّهُ يجوزُ (إحدى المسلمِينَ) وأَنتَ تَعني مُسلِمًا ومُسلِمةً، أو (إحدى المسلمِينَ) وأَنتَ تَعني مُسلِمةً ومُسلِمِينَ؛ لأَنَّ الجَمعَ الذي عَلى حَدِّ التَّثنيةِ هو بمنزلتِها. ولَو جازَ هذا لَجازَ أَن تقولَ في حِمارٍ وأَتانٍ: هذهِ إحدى الحِمارَيْن.

وما تَقَدَّمَ مِن الأَبياتِ إنَّما هو على حَذفِ المضافِ، كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (الأنعام: 160)، فأَنَّثَ لأَنَّهُ أَرادَ (عَشْر حَسَناتٍ).

ولَو قالَ أَيضًا: هيَ أَحَدُ قُرَيشٍ، أَو أَحَدُ بَلِيٍّ، لَم يمتَنِعْ.

وأَمّا الذي لا بُدَّ فيهِ مِن لَفظِ (أَحَد) فما تَقَدَّمَ مِن قَولِهِ: أَحَد المسلِمَيْنِ، وأَنتَ تَعني مُسلِمًا ومُسلِمةً، وقَولِكَ: أَحَد المُسْلِمِينَ، وأَنتَ تَعني كذلك.

وشاهِدُ ذلكَ قَولُهُ عليه السَّلامُ لِلمُتَلاعِنَيْنِ: «**أَحدُكُما كاذِبٌ، فَهَلْ مِنْ تائِبٍ؟**»[68]، ولَو كانوا ثَلاثةً لَقيلَ: أَحَدُهُم امرأَةٌ؛ لأَنَّ لَفظَ التَّذكيرِ قَد شَمِلَهُم، فحُكمُ الجُزءِ إذَن حُكمُ الكُلِّ، ولا سيَّما إذا كانَ ذلك الجُزءُ لا يُتكلَّمُ بهِ إلّا مُضافًا.

والأَصلُ في هذا النَّفيُ العامُّ، تَقولُ: ما في الدّارِ أَحَدٌ، فيَقَعُ على الذَّكَرِ والأُنثى، وإنَّما قالَتِ العَرَبُ: أَحَدُ الثَّلاثةِ؛ لأَنَّكَ أَردتَّ مَعنى النَّفيِ، كأَنَّ المعنى: لا أُعيِّنُ أَحَدًا منهُم دونَ آخَرَ.

ويَدُلُّ أَيضًا على ذلك أَنَّ تغليبَ المذَكَّرِ على المؤَنَّثِ وتَغليبَ مَن يَعقِلُ على ما لا يَعقِلُ بابٌ واحدٌ، وتَغليبُ المذَكَّرِ أَقوى في القِياسِ؛ لأَنَّ لَفظَ المذَكَّرِ أَصلٌ، ثُمَّ يَدخُلُ عليه التَّأنيثُ، ولَيسَ كذلك لَفظُ مَن يَعقِلُ.

---

(68) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5311، كتاب الطَّلاق، باب (صَداق الملاعنة)، وح5312، كتاب الطَّلاق، باب (قَول الإمام لِلمُتَلاعِنَين: إنَّ أَحَدَكُما كاذِبٌ، فهَل مِن تائب؟)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3729، كتاب اللِّعان.

وقَد تَعَدّى تَغليبُ مَن يَعقِلُ الجُملَةَ إلى جُزئها، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ (النُور: 45)، لَمّا كانَ جُزءًا مِن الجُملةِ التي غَلَبَ فيها مَن يَعقِلُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَمِنْهُم﴾.

وإذا جازَ هذا هُنا فأَحرى أن يَجوزَ في (أَحَد)؛ لأَربعةِ أوجُهٍ:

أَحَدُها: أَنَّ (أَحَدًا) يَقَعُ على المذَكَّرِ والمؤَنَّثِ؛ لِكَونِهِ في مَعنى النَّفيِ، كما تَقَدَّمَ في قَولِكَ: أَحَدُ الثَّلاثَةِ.

والآخَرُ: أَنَّ تَغليبَ المذَكَّرِ أَقوى مِن تَغليبِ مَن يَعقِلُ؛ لأَنَّ المذَكَّرَ والمؤَنَّثَ جِنسٌ واحدٌ بَل نوعٌ واحدٌ، تميَّزَ أَحدُهُما بِصِفَةٍ عَرَضيَّةٍ؛ أَلا تَرى أَنَّهُ لا يَسبِقُ إلى الوَهمِ تَحليلُ الخِنزيرَةِ الأُنثى لأَجل ذِكرِهِ في القُرآنِ مُذَكَّرًا؟ وما لا يَعقِلُ مُخالِفٌ لِجِنسِ مَن يَعقِلُ.

والثّالثُ: أَنّ المضافَ والمضافَ إليه كالشَّيءِ الواحِدِ.

والرّابعُ: أَنَّ (أَحَدًا) معَ أَنَّهُ مُضافٌ، لا يُستعمَلُ مُنفَصِلًا؛ لا يُقالُ: هذهِ المرأَةُ إحدى، ورَجُلٌ أَحَدٌ.

قالَ ابنُ خَروفٍ[69]: (إحدى المحجورِينَ) صَحيحٌ، يَعضُدُهُ السَّماعُ والقياسُ؛ قالَ تَعالى: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾ (الأعراف: 38)، فجَمَعَ بَينَ تَذكيرٍ وتَأنيثٍ في مُضافٍ ومُضافٍ إليهِ، وهو بَعضُهُ، و(إحدى المحجورِينَ) أَحرى؛ لأَنَّ تَأنيثَ الآيةِ غَيرُ حَقيقِيٍّ.

ويُشبِهُهُ قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿هِىَ حَسْبُهُمْ﴾ (التَّوبة: 68)، وقَولُهُ:

مـا هــذِهِ الـصَّـوْتُ[70]

---

(69) هوَ عَليُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَليِّ بنِ مُحَمَّدٍ نِظامُ الدِّينِ أَبو الحَسَنِ بنُ خَروفٍ الأَندلسيُّ النَّحوِيُّ. كانَ إمامًا في العَرَبيَّةِ، ولَهُ مُناظَراتٌ مَعَ السُّهَيْليِّ. صَنَّفَ (شَرح سِيبَوَيْه)، و(شَرح الجُمَل)، وكتابًا في الفَرائض. تُوُفِّيَ سَنَةَ تِسعٍ وسِتِّمِئَةٍ، وقيلَ: خَمسٍ، وقيلَ: عَشرٍ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاة 2/ 203.

(70) قِطعةٌ مِن بَيتٍ لِرُوَيْشدِ بنِ كَثيرٍ، والبَيتُ بِتَمامِهِ:

يـا أَيُّـها الـرّاكِبُ الـمُـزْجِي مَـطِـيَّـتَـهُ ... سـائـلْ بَـنـي أَسَـدٍ مـا هـذِهِ الـصَّـوْتُ

يُنظَر: (الحَماسَة) لأَبي تَمّام: 1/ 102، والخَصائص: 2/ 416.

وقولُهُ:

وَهِـيَ فَـرْعُ أَجْـمَـعُ[71]

فذَكَّرَ بَعضَ الجُملَةِ وأَنَّثَ بَعضًا، وهُما جَميعًا شَيءٌ واحدٌ.

ومِن ذلكَ قَولُهُم: أَربعةُ بَنينَ، وثَلاثةُ رِجالٍ، فأَنَّثوا المضافَ، والمضافُ إليه مُذَكَّرٌ، وقالوا في (أَربعة رجالٍ وامرأَة): خَمسةٌ، فإذا أَشاروا إلى المرأَةِ قالوا: خامِسَةُ خَمسَةٍ.

وممّا يَدُلُّ عليهِ أَنّا وَجَدْنا العَرَبَ راعَتِ المعنى المؤَنَّثَ ولَم تُراعِ اللَفظَ المذَكَّرَ في كَثيرٍ مِن كَلامِها؛ قالَ:

تَقُولُ هَزِيزُ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ[72]

وقوله:

تَـواضَـعَـتْ سُـورُ الـمَـدِيـنَـةِ[73]

ومِثْلُهُ كثيرٌ، فهذا ونَحوُهُ رُوعِيَ فيه المعنى، فهو أَشدُّ ممّا نَحنُ بِصَدَدِهِ، و(إحدى بلِيٍّ) وأَمثالُهُ لا يُحتاجُ فيه إلى حَذفِ مُضافٍ كما زعَمَ السُّهَيْلِيُّ، لكِن لَمّا كانَتْ

---

(71) قِطعةٌ مِن بَيتٍ لِحُمَيدٍ الأَرقَطِ، والبَيتُ بِتَمامِهِ:

أَرمِي عَلَيْها وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ ... وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

يُنظَر: الكِتاب: 4/ 226، والخَصائص: 2/ 307.

(72) عَجُزُ بَيتٍ لامرئِ القَيسِ مِن قَصيدةٍ مَشهورةٍ مَطلَعُها:

خَلِيلَيَّ مُرّا بي عَلى أُمِّ جُندَبِ ... نُقَضِّ لُباناتِ الفُؤادِ المُعَذَّبِ

وصَدرُهُ:

إذا ما جَرَى شَأوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ

يُنظَر: (ديوانُ امرئِ القَيس): 49.

(73) قِطعَةٌ مِن بَيتٍ لِجَريرٍ يَهجو فيهِ ابنَ جُرموزٍ، والبَيتُ بِتَمامِهِ:

لَمّا أَتى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ ... سُورُ المدينَةِ والجِبالُ الخُشَّعُ

يُنظَر: شَرحُ ديوانِ جَرير: 1/ 345، والكِتاب: 1/ 25، والمقتَضَب: 4/ 197، والخَصائص: 2/ 418.

(قَبائلُ) تَجمَعُ الذُّكورَ والإناثَ جازَ ذلكَ فيها. وإجازَتُهُ هي: أَحَدُ قُريشٍ، وهيَ أَحَدُ بَلِيٍّ.

ولَو قيلَ: أَحَدُ المحجورِينَ، على قَولِهِ سبحانَهُ: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ (الأحزاب: 32)، لَم يَجُزْ؛ لأَنَّهُ في الآيةِ الكريمةِ بَعدَ النَّفيِ، والمرادُ بهِ نَفيُ العُمومِ، ثُمَّ بَيَّنَ بِقَولِهِ: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾.

وأَمّا استشهادُهُ بِقَولِهِ في المتلاعِنَيْنِ: «**أَحَدُهُما كاذِبٌ**»، فغَفلَةٌ؛ لأَنَّ المقصدَ هُنا أَحَدُهُما لا بِعَينِهِ، ولَو عَنى المؤَنَّثةَ لأَنَّثَ، فهو كقَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾، ومَنَعَ مِن إفرادِ (أَحَد) و(إحدى)، وقَد قالَ سُبحانَهُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: 1)، وقالوا: أَحَدٌ وعِشرونَ، وإحدى وعِشرونَ.

وقَولُهُ: لا يَسبِقُ إلى وَهمِ أَحَدٍ تَحليلُ الخِنزيرَةِ الأُنثى، قَد ذَهَبَ إلى ذلكَ طَوائفُ مِن أَهلِ الفَسادِ، ولَم يَدُلَّ عِندَنا على تَحريمِها إلّا فَحوى الخِطابِ، وكَونُ الأَلِفِ واللامِ لِلجِنسِ.

قالَ السُّهَيْلِيُّ: لا دَليلَ في قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾؛ لأَنَّهُ لَم يَجتَمِعْ في الآيَةِ مُؤَنَّثٌ ومُذَكَّرٌ فغَلَّبَ المذَكَّرَ، يَعني أَنَّ آحادَ (الأُمَم) مُؤَنَّثاتٌ مِن حَيثُ (الأُمَمُ) جَمْعُ (أُمَّة)، ولَيسَ في جَمعِ (أُمَّة) على (أُمَم) نَقلُ مُؤَنَّثٍ إلى مُذَكَّرٍ، ولكِن هذا هو بابُ جَمعِ هذا المؤَنَّثِ، فإذا قُلْتَ: ﴿أُخْرَىٰهُمْ﴾، فلَم تَنقُلْ[74]، كما فَعَلْتَهُ في (إحدى المحجورِينَ)، نقَلْتَ مُؤَنَّثًا إلى مُذَكَّرٍ، وجَعَلْتَ (مَحجورَةً) (مَحجورًا)، كأَنَّهُ شَيءٌ مَحجورٌ.

فإذا فَعَلْتَ ذلكَ فواجِبٌ عليكَ أَن تَقولَ: (أَحَدٌ)، مِن حَيثُ قُلْتَ فيهِ: مَحجورٌ. وقد يُتَعَقَّبُ هذا بِأَنَّ ضَميرَهُم ضَميرُ مُذَكَّرِينَ نِساءٍ ورِجالٍ بلا شَكٍّ، فوَجْهُ الجَمعِ بَينَ (إحدى المحجورِينَ) وبَينَ ﴿أُخْرَىٰهُمْ﴾: أَنَّ لَفظَ (هُم) لَم يُستَعمَلْ حَتّى صُيِّرَ مَن كانَ يَنبَغي أَن يُقالَ فيهِ: (هيَ)، يُقالُ فيهِ: (هوَ)، كما

(74) في المطبوعِ: "ينقص"، وما أثبَتُّهُ أولى.

نُقِلَتْ (مَحجورَةٌ) إلى (مَحجور)، فانظُرْهُ.

وأيضًا فإنَّ (أُولى) و(أُخرى) قَد تُستَعمَلانِ مُنفَصِلَتَيْنِ، بِخِلافِ (إحدى).

وقَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿هِىَ حَسْبُهُمْ﴾، وقَولُ الشّاعِرِ:

وَهــيَ فَــرْعٌ أَجْــمَــعُ[75]

لا دَليلَ فيهِما، ولَيسا في شيءٍ ممّا نحنُ بِصَدَدِهِ، بل يُشبِهانِ قَولَكَ: هيَ أَحَدُ المسلِمِينَ، فإنّا نَقولُ: هيَ، ثُمَّ نَقولُ: أَحَد.

وقَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿هِىَ حَسْبُهُمْ﴾، كقَولِكَ: امرأَةٌ عَدْلٌ، وقَولُهُ: **وهيَ فَرْعٌ**، كقَولِكَ لِلمَرأَةِ: إنسانٌ.

وأَمّا قَولُهُ: **ما هذِهِ الصَّوتُ**، فلا حُجَّةَ فيهِ، ولَيسَ ممّا نَحنُ فيهِ في شيءٍ، وإنَّما اضطُرَّ فأَنَّثَ لإرادةِ (الصَّيْحَة).

واستِدلالُهُ أَيضًا بِـ(ثلاثة بَنين)، و(أَربعة رِجال)، لَيسَ من البابِ في شيءٍ.

واستِدلالُهُ بِـ(خامِسَة خَمسَة) كذلك؛ لأَنَّ (خامِسَة) من بابِ اسمِ الفاعِلِ كـ(قائمَة) و(قاعِدَة)، واسمُ الفاعِلِ يجري على أَصلِهِ، وإنْ كانَ لِمُذَكَّرٍ فهو مُذَكَّرٌ، وإنْ كانَ لِمُؤَنَّثٍ فهو مُؤَنَّثٌ، فقَولُكَ: خامِسَةُ خَمسَةٍ، كقَولِكَ: ضارِبَةُ الرَّجُلِ.

قالَ ابنُ خَروفٍ في هذا: إذا كانَ اسمُ الفاعِلِ يَنبَغي أَن يجريَ على أَصلِهِ فكذلك (أَحَد) و(إحدى)، واللَبس الذي كان يَدخُلُ في اسمِ الفاعِلِ لَو لَم يُؤَنَّثْ هو اللَبسُ الذي يَدخُلُ في (إحدى).

قالَ السُّهَيْلِيُّ: وأَمّا استِشهادُهُ بِنَحوِ (**هَزيز الرِّيح**) والأَبياتِ التي أَنشَدَها سيبوَيْهِ فلا حُجَّةَ في شيءٍ من ذلك.

وأَمّا قَولُهُ: **إحدى بليٍّ**، وأَمثالُهُ لا يَحتاجُ...، إنَّما قَصدتُ أَنَّهُ لا يَلزَمُ مِن وُجودِ (**إحدى بَلِيٍّ**) أَن تَقولَ: إحدى المحجورِينَ؛ فإنَّ بَينَهُما فَرقًا، وهو أَنَّ (المحجورِين) لا يُستَعمَلُ على جُملَةِ نِساءٍ كما يُستعمَلُ عليها (القَبيلَةُ).

---

(75) سَبَقَ تَخريجُهُ.

وأَمّا رَدُّهُ عَلَيَّ في قَولِهِ عليهِ السَّلامُ: «**أَحَدُهُما كاذِبٌ**»، فهَذَيانٌ؛ لأَنَّهُ لَم يستشهدْ بالحديثِ إلّا على تَغليبِ المذكَّرِ خاصَّةً.

وأمّا رَدُّهُ المنعَ من إفرادِ (أَحَد) و(إحدى)، واستِشهادُهُ بِقَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فلَيسَتِ الآيةُ ممّا نَحنُ فيهِ.

وأَمّا قَولُهُ: قَد ذَهَبَ إلى تَحليلِها دونَ الذُّكورِ طَوائفُ مِن أَهلِ الفَسادِ، فتَعَقُّبٌ سَخيفٌ. انتهى.

قالَ ابنُ الحاجِّ[76]: ورَدَّ ابنُ خَروفٍ هذه الفُصولَ كُلَّها بما لا يَشفي، وأَبانَ أَنَّهُ لَم يَفهَمْ عن السُّهَيْليِّ شيئًا. ولَم يَذكُرِ ابنُ الحاجِّ الرَّدَّ.

((الأَشباهُ والنَّظائرُ في النَّحو) لِلسُّيوطِيِّ: 5/ 215-224)[77]

ويُراجَعُ أَيضًا: (النّساء: **11-12**)

﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ (الإسراء: 26)

• أَمّا (بَذَّرَ) فَمِن (التَّبذير)، وهُوَ التَّفريقُ[78]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 126)*

﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ (الإسراء: 31)، يُراجَع: (التَّكوير: 8-9)

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36)

---

(76) هوَ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ الأَزدِيُّ أَبو العَبّاسِ الإشبيليُّ، ويُعرَفُ بِابنِ الحاجِّ. قَرَأَ عَلى الشَّلَوبين وأَمثالِهِ. مُقرِئٌ أُصوليٌّ أَديبٌ مُحَدِّثٌ، ولهُ على كِتابِ سيبَوَيْهِ إملاءٌ، ومُصَنَّفٌ في الإمامَةِ، وفي عُلومِ القَوافي، ومُختَصَرُ خَصائصِ ابنِ جِنّي. ماتَ سنةَ سَبْعٍ وأَربَعينَ وسِتِّمِئةٍ. يُنظَر: البُلغَة: 63، وبُغيَةُ الوُعاة: 1/ 359-360.

(77) ذَكَرَ السُّيوطيُّ أَنَّ هذهِ المسأَلَةَ بينَ السُّهَيْليِّ وابنِ خَروفٍ، مَعَ مَسأَلَتَيْنِ أُخرَيَيْنِ بينَهُما، مَنقولةٌ مِن تَذكِرَةِ تاجِ الدِّينِ بنِ مَكتوم.

(78) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 1/ 216.

• وَقَعَ في البُخارِيِّ وغَيرِهِ:

فَاغْفِرْ فِداءً لَكَ ما أَبْقَيْنا[79]

ويُروى: ما اقتَفَيْنا، أَي: ما تَتَبَّعْنا مِن الخَطايا، مِن (قَفَوْتُ الأَثَرَ) و(اقتَفَيْتُهُ). وفي التَّنزيلِ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾. وأمّا قَولُهُ: ما أَبقَيْنا، أَي: ما خَلَّفْنا مِمّا اكتَسَبْنا، أَو يَكُونُ مَعناهُ: ما أَبقَيْنا من الذُّنوبِ، فلَم نُحَقِّق التَّوبَةَ مِنهُ كَما يَنبَغي[80]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 547)*

﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ (الإسراء: 44)، يُراجَع: (يونس: 31)

﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ (الإسراء: 45)

---

(79) رَوى البُخارِيُّ في صحيحِهِ: ح4196، كتاب المغازي، باب (غَزوَة خَيبَر)، عَن سَلَمَةَ بنِ الأَكوَعِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قالَ: خَرَجنا مَعَ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ إلى خَيْبَرَ، فسِرْنا لَيلًا، فقالَ رَجُلٌ مِن القَومِ لِعامِرٍ: يا عامِرُ، أَلَا تُسْمِعُنا مِن هُنَيْهاتِكَ؟ وكانَ عامِرٌ رَجُلًا شاعِرًا، فنَزَلَ يَحدُو بِالقَومِ يَقولُ:

اللَّهُمَّ لَولا أَنْتَ ما اهْتَدَيْنا ... وَلا تَصَدَّقْنا وَلا صَلَّيْنا

فَاغْفِرْ فِداءً لَكَ ما اتَّقَيْنا ... وَثَبِّتِ الأَقْدامَ إن لاقَيْنا

وَأَلْقِيَنْ سَكِينَةً عَلَيْنا ... إنّا إذا صِيحَ بِنا أَبَيْنا

وَبِالصِّياحِ عَوَّلُوا عَلَيْنا

فقالَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «مَنْ هذا السّائقُ؟». قالوا: عامِرُ بنُ الأَكوَعِ. قالَ: «يَرْحَمُهُ اللهُ»، الحَديث.

(80) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 7/ 591: "أَمّا قَولُهُ: ما اتَّقَيْنا، فبِتَشديدِ المُثَنّاةِ بَعدَها قافٌ لِلأَكثَرِ، ومَعناهُ: ما تَرَكْنا مِن الأَوامِرِ، و(ما) ظَرْفِيَّةٌ. ولِلأَصِيلِيِّ والنَّسَفِيِّ: بِهَمزَةِ قَطعٍ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ ساكِنَةٍ، أَي: ما خَلَّفْنا وَراءَنا مِمّا اكتَسَبْنا مِنَ الآثامِ أَو ما أَبقَيْناهُ وَراءَنا مِنَ الذُّنوبِ فلَم نَتُبْ مِنهُ. ولِلقابِسِيِّ: ما لَقِينا، بِاللامِ وكَسرِ القافِ، والمَعنى: ما وَجَدْنا مِن المَناهي. ووَقَعَ في رِوايَةِ قُتَيْبَةَ عَن حاتِمِ بنِ إسماعيلَ...: ما اقْتَفَيْنا، بِقافٍ ساكِنَةٍ ومُثَنّاةٍ مَفتُوحَةٍ ثُمَّ تَحْتانِيَّةٍ ساكِنَةٍ، أَي: تَبِعْنا مِنَ الخَطايا، مِن (قَفَوْتُ الأَثَرَ)، إذا اتَّبَعْتُهُ، وكذا لِمُسلِمٍ عَن قُتَيبَةَ، وهِيَ أَشهَرُ الرِّواياتِ في هذا الرَّجَزِ".

• ﴿جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾، قالَ بَعضُهم: (مَستُور) بِمَعنى (ساتِر)[81]، كما قالَ: ﴿كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ (مريم: 61)، أي: آتِيًا[82]، والصَّحيحُ أَنَّ ﴿مَّسْتُورًا﴾ هُنا عَلى بابِهِ؛ لأَنَّهُ حِجابٌ عَلى القَلبِ، فهُوَ لا يُرى.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 216)

﴿وَلَّوْاْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا﴾ (الإسراء: 46)

• قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَلَّوْاْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا﴾، يَجوزُ أَن يَكُونَ ﴿نُفُورًا﴾ جَمعَ (نافِر) فيَكُونَ نَصبًا عَلى الحالِ، ويَجُوزُ أَن يَكُونَ مَصدَرًا مؤكِّدًا لـ﴿وَلَّوْاْ﴾[83].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 217)

﴿فَضَلُّواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: 48)، يُراجَع: (المائدة: 112)

﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ﴾ (الإسراء: 51)

• حَديثُ ابنِ عَبّاسٍ حينَ سُئِلَ عن قَولِهِ: ﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ﴾، فقالَ: المَوت[84]. وهُوَ تَفسيرٌ يَحتاجُ إلى تَفسيرٍ، ورَأَيْتُ لِبَعضِ المُتَأَخِّرينَ فيهِ، قالَ: أَرادَ ابنُ عَبّاسٍ أَنَّ المَوتَ سَيَفنى كَما يَفنى كُلُّ شَيْءٍ، كَما جاءَ أَنَّهُ يُذبَحُ عَلى الصِّراطِ[85]، فكانَ المَعنى: أَن لَو كُنْتُم حِجارَةً أَو حَديدًا لأَدرَكَكُم الفَناءُ

(81) هذا هوَ قولُ الأَخفَشِ الأَوسَطِ سَعيدِ بنِ مسعَدَةَ. يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لهُ: 2/ 424، والدُّرُّ المصون: 7/ 363.

(82) ذكَرَ هذا الوَجهَ الزَّمخشريُّ في (الكَشّاف): 4/ 34، غيرَ مُرتَضٍ إيّاهُ، إذ عَقَّبَ عليهِ بِقولِهِ: "والوَجهُ: أَنَّ الوَعدَ هوَ الجَنَّةُ، وهُم يأتونَها، أَو هوَ مِن قولِكَ: أَتى إليهِ إحسانًا، أَي: كانَ وَعدُهُ مَفعولًا مُنجَزًا". ويُنظَر: الدُّرُّ المصون: 7/ 613.

(83) يُنظَر: الدُّرُّ المصون: 7/ 364.

(84) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 1/ 319، والطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 15/ 98، والحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 362. وقالَ الدُّكتور حِكمَتُ بنُ بَشيرِ بنِ ياسين في (التَّفسير الصَّحيح): 3/ 259: "أَخرجَهُ الطَّبريُّ بِأَسانيدَ يُقوِّي بعضُها بَعضًا، مِن قولِ ابنِ عبّاسٍ، والحَسَنِ البَصريِّ، وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، وأَبي صالحٍ. وقَولُ ابنِ عبّاسٍ أَخرجَهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك)، كتاب التَّفسير، مِن طَريقِ ابنِ أَبي نَجيحٍ عَن مُجاهِدٍ عَنهُ بِهِ".

(85) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لَهُ: ح4730، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح7110، كتاب الجَنَّة ونَعيمها، باب (النّار يَدخُلُها الجَبّارونَ، والجَنَّة

والمَوتُ، ولَو كُنتُم المَوتَ الذي هُوَ كَبيرٌ في صُدُورِكُم، فلا بُدَّ لَكُم مِن الفَناءِ، واللهُ أَعلَمُ بِتَأويلِ ذلِكَ. وقَد بَقِيَ في نَفْسِي مِن تَأويلِ هذِهِ الآيَةِ شَيْءٌ، حَتّى يُكمِلَ اللهُ نِعمَتَهُ بِفَهمِها إن شاءَ اللهُ تَعالى[86].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 216-217)

﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ﴾ (الإسراء: 59)

• ذَكَرَ[87] ما سَأَلَهُ قَومُهُ مِن الآياتِ وإِزالَةِ الجِبالِ عَنهُم، وإِنزالِ المَلائكَةِ عَلَيهِ، وغَيرِ ذلِكَ، جَهلًا مِنهُم بِحِكمَةِ اللهِ تَعالى في امتِحانِهِ الخَلقَ، وتَعَبُّدِهِم بِتَصديقِ الرُّسُلِ، وأَن يَكُونَ إيمانُهُم عَن نَظَرٍ وفِكرٍ في الأَدِلَّةِ، فَيَقَعَ الثَّوابُ عَلى حَسَبِ ذلِكَ، ولَو كُشِفَ الغِطاءُ وحَصَلَ لَهُم العِلمُ الضَّرُورِيُّ بَطَلَت الحِكمَةُ التي مِن أَجلِها يَكُونُ الثَّوابُ والعِقابُ؛ إذ لا يُؤجَرُ الإنسانُ عَلى ما لَيسَ مِن كَسبِهِ، كَما لا يُؤجَرُ عَلى ما خُلِقَ فيهِ مِن لَونٍ وشَعرٍ ونَحوِ ذلِكَ، وإِنَّما أَعطاهُم مِن الدَّليلِ ما يَقتَضي النَّظَرُ فيهِ العِلمَ الكَسبِيَّ، وذلِكَ لا يَحصُلُ إلّا بِفِعلٍ مِن أَفعالِ القَلبِ، وهُوَ النَّظَرُ في الدَّليلِ، وفي وَجهِ دَلالَةِ المُعجِزَةِ عَلى صِدقِ الرَّسُولِ، وإلّا فَقَد كانَ قادِرًا سُبحانَهُ أَن يَأمُرَهُم بِكَلامٍ يَسمَعُونَهُ، ويُغنِيَهُم عَن إرسالِ الرُّسُلِ إلَيهِم، ولكِنَّهُ سُبحانَهُ قَسَّمَ الأَمرَ بَينَ الدّارَيْنِ، فَجَعَلَ الأَمرَ يُعلَمُ في الدُّنيا بِنَظَرٍ واستِدلالٍ

يَدخُلُها الضُّعَفاء)، عَن أَبي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «يُؤتى بِالمَوتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَملَحَ، فَيُنادي مُنادٍ: يا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَل تَعرِفُونَ هذا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَم، هذا المَوْتُ، وَكُلُّهُم قَد رَآهُ، ثُمَّ يُنادي: يا أَهلَ النّارِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنظُرُونَ، فَيَقُولُ: وهَل تَعرِفُونَ هذا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَم، هذا المَوتُ، وَكُلُّهُم قَد رَآهُ، فَيُذبَحُ، ثُمَّ يَقُولُ: يا أَهلَ الجَنَّةِ، خُلُودٌ فَلا مَوتَ، وَيا أَهلَ النّارِ، خُلُودٌ فَلا مَوتَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ﴾ (مريم: 39)، وهؤُلاءِ في غَفلَةِ أَهلِ الدُّنيا، ﴿وَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ (مريم: 39)».

(86) جاءَ في رِوايَةٍ عَن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ ما قَد يُفَسِّرُ تَفسيرَ ابنِ عَبّاسٍ المجمَلَ، فقَد أَخرَجَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 15/ 98، عَن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ في قولِهِ: ﴿أَوۡ خَلۡقٗا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ﴾، قالَ: "كونوا الموتَ إن استَطَعْتُم؛ فإنَّ الموتَ سيَموتُ. قالَ: ولَيسَ شَيءٌ أَكبَرُ في نَفْسِ ابنِ آدَمَ مِن الموتِ". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 9/ 374.

(87) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 318.

وتَفَكُّرٍ واعتِبارٍ؛ لأَنَّها دارُ تَعَبُّدٍ واختِبارٍ، وجَعَلَ الأَمرَ يُعلَمُ في الآخِرَةِ بِمُعايَنَةٍ واضطِرارٍ لا يُستَحَقُّ بِهِ ثَوابٌ ولا جَزاءٌ، وإِنَّما يَكُونُ الجَزاءُ فيها عَلى ما سَبَقَ في الدّارِ الأُولى، حِكمَةٌ دَبَّرَها، وقَضِيَّةٌ أَحكَمَها، وقَد قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ﴾، يُريدُ، في ما قالَ أَهلُ التَّأويلِ، أَنَّ التَّكذيبَ بِالآياتِ، نَحوَ ما سَأَلُوهُ مِن إزالَةِ الجِبالِ عَنهُم وإنزالِ المَلائكَةِ، يُوجِبُ في حُكمِ اللهِ أَلّا يُلَبِّثَ الكافِرِينَ بِها وأَن يُعاجِلَهُم بِالنِّقمَةِ، كَما فَعَلَ بِقَومِ صالِحٍ وبِآلِ فِرعَونَ، فلَو أُعطِيَتْ قُرَيشٌ ما سَأَلُوهُ مِن الآياتِ وجاءَهُم بِما اقتَرَحُوا ثُمَّ كَذَّبُوا، لَم يَلبَثُوا، ولكِنَّ اللهَ أَكرَمَ مُحَمَّدًا في الأُمَّةِ التي أَرسَلَهُ إِلَيهِم؛ إذ قَد سَبَقَ في عِلمِهِ أَن يُكَذِّبَ بِهِ مَن يُكَذِّبُ، ويُصَدِّقَ بِهِ مَن يُصَدِّقُ، وابتَعَثَهُ رَحمَةً لِلعالَمِينَ بَرٍّ وفاجِرٍ؛ أَمّا البَرُّ فرَحمَتُهُ إيّاهُم في الدُّنيا والآخِرَةِ؛ وأَمّا الفاجِرُ فإِنَّهُم أَمِنُوا مِن الخَسْفِ والغَرَقِ وإِرسالِ حاصِبٍ عَلَيهِم مِن السَّماءِ. كَذلِكَ قالَ بَعضُ أَهلِ التَّفسيرِ في قَولِهِ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء: 107)، مَعَ أَنَّهُم لَم يَسأَلوا ما سَأَلُوا مِن الآياتِ إِلّا تَعَنُّتًا واستِهزاءً، لا عَلى جِهَةِ الاستِرشادِ ودَفْعِ الشَّكِّ، فقَد كانوا رَأَوا مِن دَلائلِ النُّبُوَّةِ ما فيهِ شِفاءٌ لِمَن أَنصَفَ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ (العنكبوت: 51) الآيَة، وفي هذا المَعنى قيلَ:

لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ آياتٌ مُبَيِّنَةٌ ... كانَتْ بَداهَتُهُ تُنْبِيكَ بِالْخَبَرِ[88]

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 152-153)

﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلۡمَلۡعُونَةَ فِي ٱلۡقُرۡءَانِۚ وَنُخَوِّفُهُمۡ فَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا طُغۡيَٰنٗا كَبِيرٗا﴾ **(الإسراء: 60)**:

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلۡمَلۡعُونَةَ فِي ٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾، لا خِلافَ أَنَّها شَجَرَةُ الزَّقُّومِ[89]، ولكِن نَذكُرُ ها هُنا مِن أَيِّ الأَجناسِ هيَ، كما ذكَرْنا في شَجَرَةِ طُوبى أَنَّها جَوزَةٌ؛ لِلحَديثِ الوارِدِ في ذلك[90]، والقُرآنُ عَرَبيٌّ، فلا بُدَّ إِذَن أَن يكونَ لاسمِ هذهِ

(88) نَسَبَهُ إلى حَسّانِ بنِ ثابِتٍ المُبَرِّدُ في كِتابِ (الفاضِل): 9.

(89) هوَ قَولُ جُمهورِ المفَسِّرِينَ، وذكَرَهُ البُخاريُّ في صحيحِهِ: ح4716، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلنَّاسِ﴾).

(90) تَقدَّمَ تَخريجُهُ في التَّعليقِ على تَفسيرِ السُّهَيليِّ لِلآيةِ 29 مِن سورةِ الرَّعد.

الشَّجَرَةِ أَصلٌ في كلامِ العَرَبِ، فقيلَ: إنَّها مِن جِنسِ الأَسْتَنِ الذي ذكَرَهُ النّابِغَةُ في قَولِهِ:

تَـحِـيـدُ مِـنْ أَسْـتَـنٍ سُـودٍ أَسـافِـلُـهُ[91]

وقيلَ أيضًا: لا جِنسَ لها مَعروفٌ، ولكِن لَفظها مِن (الزَّقْم) وهو التَّقَيُّؤُ[92]، وفي لُغَةِ اليَمَنِ: كلُّ طَعامٍ يُتَقَيَّأُ مِنهُ يُقالُ لهُ زَقُّومٌ، وهذا أصلُ اسمِها وإن لَم يَكُن لَها جِنسٌ مَعروفٌ عِندَنا[93]. *(التَّعريفُ والإعلام: 99)*

• قَولُهُ: ﴿ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾، أَي: المَلعُونَ آكِلُها، وقيلَ: بَل هُوَ وَصفٌ لَها كَما يُقالُ: يَومٌ مَلعُونٌ، أَي: مَشؤُومٌ[94]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 328)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(الإسراء: 1)**

﴿وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَـٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ (الإسراء: 64)

---

(91) شَطرُ بَيتٍ في (ديوان النّابغَةِ الذُّبيانيّ): 220، والبَيتُ كامِلًا:

تَـحِـيـدُ مِـنْ أَسْـتَـنٍ سُـودٍ أَسـافِـلُـهُ   مَشْيَ الإماءِ الغَوادي تَحمِلُ الحُزُما

وقالَ الشَّيخُ محمَّد الطّاهِر بن عاشور في شَرحِهِ: "تَحيدُ مِنْ أَسْتَنٍ: أَي: الأَتانُ تَتَجَنَّبُ شَجَرًا يُسمّى الأَستَنَ، واحِدُها أَستَنَةٌ...، شَجَرٌ قَبيحُ الشَّكلِ قَبيحُ مَنظَرِ الثَّمَرَةِ، ويُقالُ لِثَمَرِهِ: رُؤُوسُ الشَّياطينِ، أَي: تَنفِرُ مِنهُ. مَشيَ الإماءِ: حالٌ مِن (أَستَن)، شَبَّهَ هيئَتَهُ بهيئَةِ إماءٍ سُودٍ تَحمِلُ حُزُمًا مِن الحَطَبِ على رُؤوسِها". هامِشُ ديوانِ النّابغَة: 220.

(92) قالَ ابنُ فارسٍ في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 3/ 16: "الزّاءُ والقافُ والميمُ أُصَيْلٌ يَدُلُّ على جِنسٍ مِن الأَكلِ... والازدِقامُ: الابتِلاعُ. وذكَرَ ابنُ دُرَيدٍ أَنَّ بَعضَ العَرَبِ يَقولُ: تَزَقَّمَ فُلانٌ اللَّبَنَ، إذا أَفرَطَ في شُربِهِ". وفي (تَفسير القُرآن) لِلسَّمعانيّ: 5/ 131: "واعْلَمْ أَنَّ الزَّقُّومَ في اللُّغَةِ: كُلُّ طَعامٍ يُتَناوَلُ عَلى كُرهٍ شَديدٍ".

(93) نقلَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 509، ما ذكَرَهُ السُّهَيْليُّ هُنا، لكِنْ بِعِبارةٍ فيها اختِلافٌ يَسيرٌ، فقالَ: "قالَ السُّهَيْليُّ: الزَّقُّومُ (فَعُّولٌ) مِن (الزَّقْم)، وهو اللَّقْمُ الشَّديدُ. وفي لُغَةٍ تَميميَّةٍ: كُلُّ طَعامٍ يُتَقَيَّأُ مِنهُ يُقالُ لهُ: زَقُّومٌ. وقيلَ: هوَ كُلُّ طَعامٍ ثَقيلٍ".

(94) في (الدُّرّ المصون): 7/ 377: "﴿ٱلْمَلْعُونَةَ﴾ نَعتٌ، قيلَ: هوَ مَجازٌ، إذ المرادُ: الملعونَ طاعِموها؛ لأَنَّ الشَّجَرَةَ لا ذَنبَ لَها، وهيَ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ. وقيلَ: بَل على الحَقيقَةِ، ولَعْنُها: إبعادُها مِن رَحمَةِ اللهِ؛ لأَنَّها تَخرُجُ في أَصلِ الجَحيمِ".

• الزِّنى. . . أَشبَهُ شَيْءٍ بِقَتلِ الوَلَدِ؛ لأَنَّهُ يَضَعُهُ في رحِمِ زانِيَةٍ فَيقطعُ ما بَينَهُ وبَينَهُ فيُقالُ فيهِ: ابنُ زِنًى وابنُ زانِيَةٍ، ويُنسَبُ إلى الشَّيطانِ لا لأَبيهِ؛ قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾، يَعْني الزّاني، في قَولِ ابنِ عَبّاسٍ(95)، فلا نَسَبَ بَينَهُما ولا تَوارُثَ.

وإلى هذا أَشارَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلام حينَ قيلَ لَهُ: أَيُّ الذَّنبِ أَعظَمُ؟ قالَ: **«أَنْ تجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»**، ثُمَّ قيلَ: أَيٌّ؟ قالَ: **«أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ»**، ثُمَّ قيلَ: أَيٌّ؟ قالَ: **«أَنْ تُزانِيَ حَلِيلَةَ جارِكَ»**(96)، فقَرَنَ إفسادَ النُّطفَةِ بِالزِّنى مَعَ قَتلِ الوَلَدِ، وقَرَنَ القَتلَ مَعَ الشِّركِ، كَما قَرَنَهُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ حَيثُ يَقولُ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ (الفرقان: 68).

(كِتابُ الفَرائضِ وشَرحِ آياتِ الوَصِيَّةِ: 144-145)

﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾ **(الإسراء: 76-80)**

• حَديثُ الجَدِّ بنِ قَيْسٍ عَن عَبْدِ الحَميدِ بنِ بَهرامَ عَن شَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ عَن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ غَنْمٍ أَنَّ اليَهُودَ أَتَوا النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ يَومًا، فقالوا: يا أَبا القاسِمِ، إن كُنْتَ صادِقًا أَنَّكَ نَبِيٌّ فالحَقْ بِالشّامِ؛ فإنَّ الشّامَ أَرضُ المَحشَرِ وأَرضُ الأَنبياءِ. فصَدَّقَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ ما قالُوا، فغَزا غَزوَةَ تَبُوكَ لا يُريدُ إلّا الشّامَ، فلَمّا بَلَغَ أَنزَلَ اللهُ تَعالى عَلَيهِ آياتٍ مِن سُورَةِ بَني إسرائيلَ بعدَ ما خُتِمَتِ السُّورَةُ: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ

---

(95) رَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 15/ 120، عَن ابنِ عَبّاسٍ في قَولِهِ: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾، قالَ: "أولاد الزِّنى"، ورَوى نَحوَهُ عَن مُجاهِدٍ والضَّحّاكِ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 9/ 396.

(96) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4477، كتاب التَّفسير، باب (قوله تَعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح253، كتاب الإيمان، باب (كَون الشِّركِ أَقبحَ الذُّنوبِ، وبَيان أَعظَمِها بَعدَهُ).

خِلَٰفَكَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿تَحۡوِيلًا﴾ (الإسراء: 76-77)، فأمَرَهُ بِالرُّجُوعِ إلى المَدينَةِ، وقالَ: فيها مَحْياكَ وفيها مَماتُكَ ومِنها تُبْعَثُ، ثُمَّ قالَ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿مَّحۡمُودًا﴾ (الإسراء: 78-79)، فرَجَعَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فأَمَرَهُ جِبريلُ فقالَ: سَلْ رَبَّكَ، فإنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ مَسأَلَةً، وكانَ جِبريلُ عَلَيهِ السَّلامُ لَهُ ناصِحًا، وكانَ مُحَمَّدٌ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لَهُ مُطيعًا، فقالَ: «**ما تأمُرُني أنْ أسألَ؟**»، قالَ: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا﴾ (الإسراء: 80)، وهؤُلاءِ نَزَلْنَ عَلَيهِ في رَجعَتِهِ مِن تَبُوكَ[97].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 359-360)

﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ (الإسراء: 79)، يُراجَع: (التَّوبة: 102)

﴿وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا﴾ (الإسراء: 80)، يُراجَع: (التَّوبة: 120)

﴿قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ (الإسراء: 84)، يُراجَع: (البقرة: 116)

﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ (الإسراء: 85)

- ذَكَرَ[98] سُؤالَهُم عَنِ الرُّوحِ وما أنزَلَ اللهُ فيهِ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ

---

(97) رَواهُ بِطولِهِ البيهقيُّ في (دَلائل النُّبوَّة): 5/ 254-255، في بابِ (ما رُوِيَ في سَبَبِ خُروجِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى تَبوكَ وسَبَبِ رُجوعِهِ، إن صَحَّ الخبرُ فيهِ). وذَكَرَهُ السُّيوطيُّ في (أسباب النُّزول): 232، وقالَ بَعدَهُ: "هذا مُرسَلٌ ضَعيفُ الإسنادِ، ولهُ شاهِدٌ مِن مُرسَلِ سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ عندَ ابنِ أبي حاتِمٍ، ولَفظُهُ: قالَ المشركونَ لِلنَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: كانَتِ الأنبِياءُ تَسكُنُ الشّامَ، فما لَكَ والمدينَةِ؟ فهَمَّ أن يَشْخَصَ، فنَزَلَتْ. ولهُ طريقٌ أُخرى مُرسَلَةٌ عِندَ ابنِ جَريرٍ: أنَّ بَعضَ اليَهودِ قالَهُ لهُ". ورَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ:ح3139، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سورَةِ بَني إسرائيل)، عَن ابنِ عَبّاسٍ قالَ: "كانَ النَّبِيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بمكَّةَ، ثُمَّ أُمِرَ بِالهجرةِ، فنَزَلَتْ عليهِ: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا﴾". وقالَ التِّرمذيُّ بعدَهُ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ". وقالَ الألبانيُّ: "ضَعيفُ الإسنادِ".

(98) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 380.

﴿ٱلرُّوحِۖ﴾ الآيَة. ورُوِيَ عَن ابنِ إسحاقَ مِن غَيرِ طَريقِ البَكّائيِّ أَنَّهُ قالَ في هذا الخَبَرِ: فناداهُم رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**هُوَ جِبْرِيلُ**»[99]، وهذِهِ الرِّوايَةُ عَن ابنِ إسحاقَ تَدُلُّ عَلى خِلافِ ما رَوى غَيرُهُ أَنَّ يهودَ قالَتْ لِقُرَيشٍ: اسأَلوهُ عَن الرُّوحِ، فإن أَخبَرَكُم بِهِ فلَيس بِنَبِيٍّ، وإن لَم يُخبِرْكُم فهُوَ نَبِيٌّ[100]، وقالَ ابنُ إسحاقَ في ما تَقَدَّمَ مِن الحَديثِ: اسأَلوهُ عَن الرَّجُلِ الطَّوّافِ، وعَن الفِتيَةِ، وعَن الرُّوحِ، فإن أَخبَرَكُم، وإلّا فالرَّجُلُ مُتَقَوِّلٌ[101]، فسَوّى في الخَبَرِ بَينَ الرُّوحِ وغَيرِهِ.

واختَلَفَ أَهلُ التَّأويلِ في الرُّوحِ المَسؤولِ عَنهُ؛ فقالَ بَعضُهُم: هُوَ جِبريلُ؛ لأَنَّهُ الرُّوحُ الأَمينُ، ورُوحُ القُدُسِ، وعَلى هذا رِوايَةُ ابنِ إسحاقَ أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قالَ لِقُرَيشٍ حينَ سَأَلُوهُ: «**هُوَ جِبْرِيلُ**».

وقالَت طائفَةٌ: الرُّوحُ خَلْقٌ مِن المَلائكَةِ عَلى صُوَرِ بَني آدَمَ.

وقالَت طائفَةٌ: الرُّوحُ خَلْقٌ يَرَونَ المَلائكَةَ ولا تَراهُم، فهُم لِلمَلائكَةِ كَالمَلائكَةِ لِبَني آدَمَ. ورُوِيَ عَن عَلِيٍّ أَنَّهُ قالَ: الرُّوحُ مَلَكٌ لَهُ مِئَةُ أَلفِ رَأسٍ، لِكُلِّ رَأسٍ مِئَةُ أَلفِ وَجهٍ، في كُلِّ وَجهٍ مِئَةُ أَلفِ فَمٍ، في كُلِّ فَمٍ مِئَةُ أَلفِ لِسانٍ، يُسَبِّحُ اللهَ بِلُغاتٍ مُختَلِفَةٍ[102].

---

(99) رَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 15/ 156، عَن قَتادَةَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ﴾، قالَ: "هوَ جِبريلُ". وسَنَدُهُ صَحيحٌ. يُنظَر: التَّفسيرُ الصَّحيح: 3/ 283. ورَوى أبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح414، عَن الضَّحّاكِ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ﴾ (النَّبأ: 38)، قالَ: "الرُّوحُ: جِبريلُ عليهِ السَّلامُ".

(100) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4721، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6990، كتاب صِفات المنافقِينَ، باب (سُؤال اليَهودِ النَّبيَّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عَن الرُّوحِ، وقوله تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ﴾ الآية).

(101) رَواهُ ابنُ إسحاقَ مُعَلَّقًا، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 1/ 371-372، ومِن طَريقِهِ البيهقيُّ في (دَلائل النُّبوَّة): 2/ 269-271، فالإسنادُ ضَعيفٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 471.

(102) رَوى نَحوَهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 15/ 156، وابنُ الأنباريِّ في (الأَضداد): 423، وأَبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح408، والبيهقيُّ في (كِتاب الأسماء والصِّفات): ح781، وهو ضَعيفٌ. وقَد استَغرَبَ ابنُ كَثيرٍ هذا الأَثَرَ، فقالَ في تفسيرِهِ: 5/ 115-116: "هذا أَثَرٌ غَريبٌ عَجيبٌ، واللهُ أَعلَمُ".

وقالَت طائفةٌ: الرُّوحُ الذي سَأَلَتْ عَنهُ يَهُودُ هُوَ رُوحُ الإنسانِ[103]، ثُمَّ اختَلَفَ أَصحابُ هذا القَولِ، فمِنهُم مَن قالَ: لَم يُجِبْهُم رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ

(103) اختارَ ابنُ القَيِّم أَنَّ المرادَ بِالرُّوحِ في الآيةِ هُنا الرُّوحُ المذكورُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾ (النّبأ: 38)، ونَسَبَ هذا الاختيارَ إلى السَّلَفِ كُلِّهِم، فقالَ في كتابِهِ (الرُّوح): 211-216: "أَكثَرُ السَّلَفِ، بَل كُلُّهُم، على أَنَّ الرُّوحَ المَسؤولَ عَنها في الآيَةِ لَيسَتْ أَرواحَ بَني آدَمَ بل هُوَ الرُّوحُ الذي أَخبَرَ اللهُ عَنهُ في كِتابِهِ أَنَّهُ يَقومُ يَومَ القِيامَةِ مَعَ المَلائكَةِ، وهُوَ مَلَكٌ عَظيمٌ... ومَعلُومٌ أَنَّهُم إنَّما سَأَلُوهُ عَن أَمرٍ لا يُعرَفُ إلّا بِالوَحيِ وذلِكَ هُوَ الرُّوحُ الذي عِندَ اللهِ لا يَعلَمُها النّاسُ. وأَمّا أَرواحُ بَني آدَمَ فلَيسَتْ مِن الغَيبِ، وقَد تكلَّمَ فيها طَوائفُ مِن النّاسِ مِن أَهلِ المِلَلِ وغَيرِهِم، فلَم يَكُنِ الجَوابُ عَنها مِن أَعلامِ النُّبُوَّةِ... والرُّوحُ في القُرآنِ عَلى عِدَّةِ أَوجُهٍ؛ أَحَدُها: الوَحيُ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ (الشّورى: 52)، وقَولِهِ تَعالى: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ (غافر: 15)، وسَمّى الوَحيَ رُوحًا لِما يَحصُلُ بِهِ مِن حَياةِ القُلُوبِ والأرواحِ؛ الثّاني: القُوَّةُ والثَّباتُ والنُّصرَةُ التي يُؤَيِّدُ بها مَن شاءَ مِن عِبادِهِ المُؤمنِينَ، كَما قالَ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ (المجادلة: 22)؛ الثّالِثُ: جِبريلُ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ (الشّعراء: 193-194)، وقالَ تَعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ (البقرة: 97)، وهُوَ رُوحُ القُدُسِ، قالَ تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ (النّحل: 102)؛ الرّابعُ: الرُّوحُ التي سَأَلَ عَنها اليَهُودُ فأُجيبوا بِأَنَّها مِن أَمرِ اللهِ، وقَد قيلَ: إنَّها الرُّوحُ المَذكُورَةُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾ (النّبأ: 38)، وإنَّها الرُّوحُ المَذكُورُ في قَولِهِ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم﴾ (القدر: 4)؛ الخامِسُ: المَسيحُ ابنُ مَريَمَ، قالَ تَعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ (النّساء: 171). وأَمّا أَرواحُ بَني آدَمَ فلَم تَقَعْ تَسمِيَتُها في القُرآنِ إلّا بـ(النَّفس)، قالَ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (الفجر: 27)، وقالَ تَعالى: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ (القيامة: 2)، وقالَ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ (يوسف: 53)، وقالَ تَعالى: ﴿أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ (الأنعام: 93)، وقالَ تَعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ (الشّمس: 7-8)، وقالَ تَعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ (آل عمران: 185)، وأَمّا في السُّنَّةِ فجاءَتْ بِلَفظِ (النَّفس)". وضَعَّفَ ابنُ كَثيرٍ ما اختارَهُ ابنُ القَيِّم، ورَجَّحَ أَنَّ المرادَ بَنو آدَمَ، فقالَ في تفسيرِهِ: 8/ 309-310: "اختَلَفَ المفسِّرونَ في المرادِ بِالرُّوحِ ها هُنا ما هوَ على أَقوالٍ... وتَوَقَّفَ ابنُ جَريرٍ فلَم يَقطَعْ بواحِدٍ مِن هذهِ الأَقوالِ كلِّها، والأَشبَهُ، واللهُ أَعلَمُ، أَنَّهُم بَنو آدَمَ". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 514، في الرَّدِّ على ابنِ القَيِّم: "لا دلالَةَ لِذلكَ في ما رجَّحَهُ، بَل الرّاجِحُ الأَوَّلُ؛ فقَد أَخرجَ الطَّبريُّ مِن طَريقِ العَوفيِّ عَن ابنِ عبّاسٍ في هذهِ القصَّةِ: أَنَّهُم قالوا عن الرُّوحِ: وكَيفَ يُعَذَّبُ الرُّوحُ الذي في الجَسَدِ، وإنَّما الرُّوحُ مِن اللهِ؟ فنَزَلَتِ الآيةُ". ولا يَصحُّ احتِجاجُ ابنِ حجرٍ؛ لأَنَّ الحَديثَ ضَعيفٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 455.

وسَلَّمَ عَن سُؤالِهِم لأنَّهُم سَأَلُوهُ تَعَنُّتًا واستِهزاءً، فقالَ اللهُ لَهُ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾، ولَم يَأمُرْهُ أن يبيِّنَهُ لَهُم. وقالَت طائفَةٌ: بَل قَد أخبَرَهُم اللهُ بِهِ وأجابَهُم عَمّا سَأَلُوا؛ لأنَّهُ قالَ لِنَبِيِّهِ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾، وأَمْرُ الرَّبِّ هُوَ الشَّرعُ والكِتابُ الذي جاءَ بِهِ، فَمَن دَخَلَ في الشَّرعِ وتَفَقَّهَ في الكِتابِ والسُّنَّةِ عَرَفَ الرُّوحَ، فكانَ مَعنى الكَلامِ: ادخُلوا في الدِّينِ تَعرِفُوا ما سَألْتُم عنهُ، فإنَّهُ مِن أمرِ رَبِّي، أي: مِن الأمرِ الذي جِئتُ بِهِ مُبَلِّغًا عَن ربِّي؛ وذلِكَ أنَّ الرُّوحَ لا سَبيلَ إلى مَعرِفَتِهِ مِن جِهَةِ الطَّبيعَةِ، ولا مِن جِهَةِ الفَلسَفَةِ، ولا مِن جِهَةِ الرَّأيِ والقِياسِ، وإنَّما يُعرَفُ مِن جِهَةِ الشَّرعِ، فإذا نَظَرْتَ إلى ما في الكِتابِ والسُّنَّةِ مِن ذِكرِهِ نَحو قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ (السَّجدة: 9)، أي: مِن روحِ الحَياةِ، والحَياةُ مِن صِفاتِ اللهِ سُبحانَهُ، والنَّفْخُ في الحَقيقَةِ مُضافٌ إلى مَلَكٍ يَنفُخُ فيهِ بِأمرِ رَبِّهِ، وتَنظُرُ إلى ما أَخبَرَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيهِ السَّلامُ أنَّ الأرواحَ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ[104]، وأنَّها تَتَعارَفُ وتَتَشامُّ في الهَواءِ، وأنَّها تُقبَضُ من الأجسادِ بعدَ الموتِ، وأنَّها تُسأَلُ في القَبرِ، فَتَفهَمُ السُّؤالَ وتَسمَعُ وتَرى، وتُنَعَّمُ وتُعَذَّبُ وتَلتَذُّ وتَألَمُ[105]، وهذِهِ كُلُّها مِن صِفاتِ الأجسامِ، فَتَعرِفُ أَنَّها أجسامٌ بِهذِهِ الدَّلائلِ، لكِنَّها لَيسَتْ كَالأجسادِ في كَثافَتِها وثِقَلِها وإظلامِها؛ إذ الأجسادُ خُلِقَتْ مِن ماءٍ وطِينٍ وحَمَإٍ مَسنُونٍ، فهُوَ أَصلُها، والأرواحُ خُلِقَتْ مِمّا قالَ اللهُ تَعالى، وهُوَ النَّفخُ المُتَقَدِّمُ المُضافُ إلى المَلَكِ، والمَلائكَةُ خُلِقَتْ مِن نورٍ كَما جاءَ في الصَّحيحِ[106]، وإن كانَ قَد أَضافَ النَّفخَ إلى نَفسِهِ، فكذلِكَ أَضافَ قَبضَ الأرواحِ إلى نَفْسِهِ فقالَ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ (الزُّمر: 42)، وأَضافَ ذلِكَ إلى المَلَكِ أيضًا فقالَ:

---

(104) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3336، كتاب أَحاديث الأنبياء، باب (الأرواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6650، كتاب البِرّ والصِّلَة، باب (الأرواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ)، أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «الأَرواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ فَما تَعارَفَ مِنها ائتَلَفَ، وَما تَناكَرَ مِنها اختَلَفَ».

(105) يُراجَعُ كتابُ (الرُّوح) لابنِ القَيِّم، فقَد أَوعَبَ وأَطنَبَ.

(106) رَوى مُسلمٌ في صحيحِهِ: ح7420، كتاب الزُّهد، باب (في أَحاديثَ مُتَفَرِّقَة)، عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها، قالَتْ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «خُلِقَتِ الملائكَةُ مِن نُورٍ، وخُلِقَ الجانُّ مِن مارِجٍ مِن نارٍ، وخُلِقَ آدَمُ مِمّا وُصِفَ لَكُم».

﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ (السَّجدة: 11)، والفِعلُ مُضافٌ إلى المَلَكِ مَجازًا، وإلى الرَّبِّ حَقيقةً، فهُوَ أيضًا جِسمٌ، ولكِنَّهُ مِن جِنسِ الرِّيحِ، ولِذَلِكَ سُمِّيَ رُوحًا مِن لَفظِ (الرِّيح)، ونَفخُ المَلَكِ في مَعْنى الرِّيحِ غيرَ أَنَّهُ ضُمَّ أَوَّلُهُ؛ لأَنَّهُ نورانيٌّ، والرِّيحُ هَواءٌ مُتَحَرِّكٌ.

وإذا كانَ الشَّرعُ قَد عَرَّفَنا مِن مَعاني الرُّوحِ وصِفاتِهِ بِهَذا القَدْرِ، فقَد عُرِفَ مِن جِهَةِ أمرِهِ كَما قالَ سُبحانَهُ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾.

وقَولُهُ: ﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ أيضًا، ولَم يَقُلْ: مِن أَمرِ اللهِ، ولا: مِن أَمرِ رَبِّكُم، يَدُلُّ عَلى خُصُوصٍ، وعَلى ما قَدَّمْناهُ مِن أَنَّهُ لا يَعلَمُهُ إلّا مَن أَخَذَ مَعناهُ مِن قَولِ اللهِ سُبحانَهُ، وقَولِ رَسُولِهِ بَعدَ الإيمانِ بِاللهِ ورَسُولِهِ واليَقينِ الصّادِقِ والفِقهِ في الدِّينِ، فإن كانَ لَم يُخْبِرِ اليَهُودَ حينَ سَأَلُوهُ عَنهُ فَقَد أحالَهُم عَلى مَوضِعِ العِلمِ بِهِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 183-186)

﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ (الإسراء: 90)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ الآية، قائلُ هذهِ المقالَةِ عَبدُ اللهِ بنُ أبي أُمَيَّةَ بنِ المغيرةِ، وهو ابنُ عَمَّةِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ، أخو أُمِّ سَلَمَةَ[107]، ثُمَّ أَسلَمَ بَعدُ وحَسُنَ إسلامُهُ[108].

(التَّعريفُ والإعلام: 100)

﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ﴾ (الإسراء: 93)

• في قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ﴾ دَليلٌ عَلى أَنَّ البَيتَ يُرادُ بِهِ القَصْرُ والمَنْزِلُ وإن كانَ عَظيمًا فإنَّهُ يُسَمّى بَيتًا[109].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 193)

---

(107) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 15/ 166، بِإسنادٍ مُرسَلٍ، وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 446، وهو ضَعيفٌ لا تَقومُ بِهِ حُجَّةٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 461، وهِدايَةُ المستَنير: 362.

(108) يُنظَر: البِدايَة والنِّهايَة: 7/ 105.

(109) قالَ الخَطّابيُّ في (غرَيب الحديث): 1/ 496: "يُقالُ: هذا بَيتُ فُلانٍ، أي: قَصْرُهُ".

تَفْسيرُ سُورَةِ الكَهْف

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾، إلى قوله: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ **(الكهف: 1-85)**

• ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ إرسالَ قُرَيشٍ النَّضْرَ بنَ الحارِثِ وعُقْبَةَ بنَ أَبي مُعَيْطٍ إلى يَهُودَ، وما رَجَعا بِهِ مِن عِندِهِم مِن الفَصلِ بَينَهُم وبَينَ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فسَأَلُوهُ عَن الأُمُورِ الثَّلاثَةِ التي قالَت اليَهُودُ: إن أَخبَرَكُم بِها فهُوَ نَبِيٌّ وإلّا فهُوَ مُتَقَوِّلٌ، فقالَ لَهُم: سَأُخبِرُكُم غَدًا، ولَم يَقُلْ: إنْ شاءَ اللهُ، فأَبطَأَ عَنهُ الوَحيُ في قَولِ ابنِ إسحاقَ خَمسَةَ عَشَرَ يومًا[1]، وفي سِيَرِ التَّيميِّ وموسى بنِ عُقبَةَ أَنَّ الوَحيَ إنَّما أَبطَأَ عَنهُ ثَلاثَةَ أَيّامٍ، ثُمَّ جاءَ جِبريلُ بِسُورَةِ الكَهْف[2].

وذَكَرَ افتِتاحَ الرَّبِّ سُبحانَهُ بِحَمدِ نَفْسِهِ، وذَكَرَ نُبُوَّةَ نَبِيِّهِ. وحَمدُهُ لِنَفْسِهِ تَعالى

---

(1) رَوى ذلكَ ابنُ إسحاقَ مُعَلَّقًا، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 1/ 371-372، وأورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 479، 480، ونَسَبَهُ إلى ابنِ المنذرِ، وسَنَدُهُ ضَعيفٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 2/ 471.

(2) في صَحيحِ البُخاريِّ: ح7297، كتاب الاعتِصام بِالكِتابِ والسُّنَّة، باب (ما يُكرَهُ مِن كَثرَةِ السُّؤالِ ومِن تَكَلُّفِ ما لا يَعنيهِ، وقَوله تَعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾)، عَن ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قالَ: "كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في حَرثٍ بِالمَدينَةِ، وهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلى عَسيبٍ، فمَرَّ بِنَفَرٍ مِن اليَهودِ، فقالَ بَعضُهُم: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، وقالَ بَعضُهُم: لا تَسأَلُوهُ، لا يُسمِعُكُم ما تَكرَهونَ، فقاموا إلَيهِ فقالوا: يا أَبا القاسِمِ، حَدِّثْنا عَن الرُّوحِ. فقامَ ساعَةً يَنظُرُ، فعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوحى إلَيهِ، فتَأَخَّرْتُ عَنهُ حَتّى صَعِدَ الوَحْيُ، ثُمَّ قالَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ (الإسراء: 85)". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 13/ 340، مُعَلِّقًا عَلى الرِّوايةِ: "قَولُهُ في هذِهِ الرِّوايَةِ: فقامَ ساعَةً فنَظَرَ، فعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوحى إلَيهِ، فتَأَخَّرتُ حَتّى صَعِدَ الوَحْيُ، ظاهِرٌ في أَنَّهُ أَجابَهُم في ذلِكَ الوَقتِ، وهُوَ يَرُدُّ عَلى ما وَقَعَ في مَغازي مُوسى بنِ عُقْبَةَ وسِيَرِ سُلَيمانَ التَّيْمِيِّ أَنَّ جَوابَهُ تَأَخَّرَ ثَلاثَةَ أَيّامٍ، وفي سيرَةِ ابن إسحاقَ أَنَّهُ تَأَخَّرَ خَمسَةَ عَشَرَ يَومًا".

خَبَرٌ باطِنُهُ الأَمرُ والتَّعليمُ لِعَبدِهِ كَيفَ يَحمَدُهُ؛ إذ لَولا ذلِكَ لاقتَضَتِ الحالُ الوُقُوفَ عَن تَسمِيَتِهِ والعِباراتِ عَن جَلالِهِ، لِقُصُورِ كُلِّ عِبارةٍ عَمّا هُنالِكَ مِن الجَلالِ وأوصافِ الكَمالِ.

ولَمّا كانَ الحَمدُ واجِبًا عَلى العَبدِ قُدِّمَ في هذِهِ الآيَةِ لِيَقتَرِنَ في اللَفظِ بِالحَمدِ الذي هُوَ واجِبٌ عَلَيهِ، ولِيَستَشعِرَ العَبدُ وُجُوبَ الحَمدِ عَلَيهِ، وفي سُورَةِ الفُرقانِ قالَ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ (الفرقان: 1)، وبَدَأَ بِذِكرِ الفُرقانِ الذي هُوَ الكِتابُ المُبارَكُ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ (الأنعام: 92)، فلَمّا افتَتَحَ السُّورةَ بـ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى﴾، بَدَأَ بِذِكرِ الفُرقانِ، وهُوَ الكِتابُ المُبارَكُ، ثُمَّ قالَ: ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾، فانظُرْ إلَى تَقديمِ ذِكرِ (عَبْدِه) عَلى (الكِتاب) وتَقدِيمِ ذِكرِ (الكِتاب) عَلَيهِ في سُورَةِ الفُرقانِ وما في ذلِكَ مِن تَشاكُلِ اللَفظِ والتِئامِ الكَلامِ تَرَ الإعجازَ ظاهِرًا، والحِكمَةَ باهِرَةً، والبُرهانَ واضِحًا.

وأَنشَدَ لِذي الرُّمَّةِ:

كَأَنَّهُ بِالضُّحى تَرْمِي الصَّعِيدَ بِهِ دَبّابَةٌ في عِظامِ الرَّأْسِ خُرْطُومُ[3]

يَصِفُ وَلَدَ الظَّبْيَةِ[4]... وأَنشَدَ لَهُ أَيضًا:

طَوى النَّحْزُ وَالأَجْرازُ[5]... البَيْت[6]، ...

---

(3) يُنظَر: ديوانُ ذي الرُّمَّة: 1/ 389.

(4) قالَ ابنُ هشامٍ في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 374، مُعَلِّقًا عَلى قولِهِ تَعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ (الكَهف: 8): "الصَّعيدُ: الأرضُ، وجَمْعُهُ (صُعُدٌ)، قالَ ذُو الرُّمَّةِ يَصِفُ ظَبيًا صَغيرًا:

كَأَنَّهُ بِالضُّحى تَرْمي الصَّعيدَ بِهِ دَبّابَةٌ في عِظامِ الرَّأْسِ خُرْطُومُ

... والصَّعيدُ أيضًا: الطَّريقُ، وقَد جاءَ في الحَديثِ: «إيّاكُم والقُعُودَ عَلى الصُّعَداتِ»، يُريدُ الطُّرُقَ". والحَديثُ الأخيرُ رَواهُ أحمدُ في مُسنَدِهِ: ح27163، وغَيرُهُ، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الصَّحيحَة): ح2501.

(5) يُنظَر: ديوانُ ذي الرُّمَّة: 2/ 1296.

(6) قالَ ابنُ هشام في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 375، مُعَلِّقًا عَلى الآيةِ السّابقةِ نَفسِها: "الجُرُزُ: الأَرضُ التي لا تُنْبِتُ شَيئًا، وجَمعُها (أجرازٌ)، ويُقالُ: سَنَةٌ جُرُزٌ، وسِنُونَ أجرازٌ، وهِيَ التي لا يَكونُ فيها مَطَرٌ وتَكونُ فيها جُدوبَةٌ ويُبسٌ وشِدَّةٌ، قالَ ذو الرُّمَّةِ يَصِفُ إبِلًا:

طَوى النَّحْزُ والأَجْرازُ ما في بُطُونِها فَما بَقِيَتْ إلّا الضُّلُوعُ الجَراشِعُ"

وذَكَرَ الرَّقيمَ[7]، وفيهِ، سِوى ما قالَهُ، أَقوالٌ، رُوِيَ عَن أَنَسٍ أَنَّهُ قالَ: الرَّقيمُ الكَلْبُ[8]، وعَن كَعْبٍ أَنَّهُ قالَ: هُوَ اسمُ القَريَةِ التي خَرَجُوا مِنها[9]، وقيلَ: هُوَ اسمُ الوادي[10]، وقيلَ: هُوَ صَخرَةٌ[11]، ويُقالُ: لَوْحٌ كُتِبَ فيهِ أَسماؤُهُم ودِينُهُم وقِصَّتُهُم[12]. وقالَ ابنُ عَبّاسٍ: كُلَّ القُرآنِ أَعلَمُ إلّا الرَّقيمَ، والغِسْلِينَ، وحَنانًا، والأَوّاهَ[13]. وقَد ذُكِرَتْ أَسماؤُهُم عَلى الاختِلافِ في بَعضِ أَلفاظِها، وهِيَ: مليخا، كسليما، مرطوش بن أنسٍ، أريطانس، أَيونسُ، شاطيطوش[14]. وقيلَ في اسم مَدينَتِهِم: أَفوس[15]. واختُلِفَ في بَقائِهِم إلى الآنَ؛ فرُوِيَ عَنِ ابنِ عَبّاسٍ أَنَّهُ أَنكَرَ أَن يكُونَ بَقِيَ شَيْءٌ مِنهُم، بَل صاروا تُرابًا قَبلَ مَبعَثِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ[16]، وقالَ بَعضُ أَصحابِ الأَخبارِ غَيرَ هذا، وإنَّ الأَرضَ لَم تَأكُلْهُم ولَم تُغَيِّرْهُم، وإنَّهُم عَلى مَقْرُبَةٍ مِن القُسطنطينيَّةِ، فاللهُ أَعلَمُ. ورُوِيَ أَنَّهُم سيَحُجُّونَ البَيتَ إذا نَزَلَ عيسى بنُ مَريَمَ. أَلفَيْتُ هذا الخَبَرَ في كِتابِ (البَدْء) لابنِ أَبي خَيْثَمَةَ.

وذَكَرَ قَولَ اللهِ تَعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ (الكهف:

---

(7) قالَ ابنُ هشامٍ في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 375: "الرَّقيمُ: الكِتابُ الذي رُقِمَ فيهِ بِخَبَرِهِم، وجَمْعُهُ (رُقُمٌ)، قالَ العَجّاجُ:

وَمُسْتَقَرُّ المُصْحَفِ المُرَقَّمِ"

والبيتُ الأَخيرُ في ديوانِ العَجّاج: 285.

(8) نَسبَ ابنُ الجوزيِّ في (زاد المسير): 5/ 76، هذا القولَ إلى سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ.

(9) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 15/ 198.

(10) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 15/ 198، عن ابنِ عَبّاسٍ وعَطيَّةَ، وقَتادةَ، ومُجاهِدٍ، والضَّحّاكِ.

(11) نَسَبَ ابنُ الجوزيِّ في (زاد المسير): 5/ 76، هذا القولَ إلى السُّدِّيِّ.

(12) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 15/ 199، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ.

(13) رَوى نَحوَ ذلكَ عنهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 15/ 199.

(14) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 15/ 201، أَسماءَهُم بِنَحوِ هذا، عن ابنِ عبّاسٍ، وذكرَها ابنُ حَبيبٍ في (كِتاب المُحَبَّر): 356. ويُنظَر: التَّعريفُ والإعلام: 100.

(15) يُنظَر: كِتابُ المُحَبَّر: 356. وفي (زاد المسير): 5/ 84: "واسمُها دقسوس، ويُقالُ: هي اليومَ طرسوس".

(16) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 2/ 10.

12)[17]، قَد أَملَيْنا في إعرابِ هذِهِ الآيَةِ نَحوًا مِن كُرّاسَةٍ، وذَكَرْنا ما وَهِمَ فيهِ الزَّجّاجُ مِن إعرابِها؛ حَيثُ جَعَلَ ﴿أَحْصَىٰ﴾ اسمًا في مَوضِعِ رَفعٍ عَلى خَبَرِ المُبتَدَإِ، و﴿أَمَدًا﴾ تَمييزٌ[18]، وهذا لا يَصِحُّ؛ لأَنَّ التَّمييزَ هُوَ الفاعِلُ في المَعنى، فإذا قُلْتَ: أَيُّهُم أَعلَمُ أَبًا، فالأَبُ هُوَ العالِمُ، وكَذلِكَ إذا قُلْتَ: أَيُّهُم أَفرَهُ عَبدًا، فالعَبدُ هُوَ الفارِهُ، فيَلزَمُ عَلى قَولِهِ إذَن أَن يَكُونَ (الأَمَدُ) فاعِلًا بِالإحصاءِ، وهذا مُحالٌ، بَل هُوَ مَفعُولٌ، و﴿أَحْصَىٰ﴾ فِعلٌ ماضٍ، وهُوَ النّاصِبُ لَهُ، وذَكَرْنا في ذلِكَ الإملاءِ أَنَّ (أَيّهُم) قَد يَجُوزُ فيهِ النَّصبُ بِما قَبْلَهُ إذا جَعَلْتَهُ خَبَرًا[19]، وذلِكَ عَلَى شُروطٍ بَيَّنّاها هُنالِكَ لِمَن أَرادَ الوُقُوفَ عَلَى حَقيقَتِها. . .

وقَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ (الكهف: 11)، أَي: أَنَمْناهُم، وإنَّما قيلَ في النّائِمِ: ضُرِبَ عَلَى أُذُنِهِ؛ لأَنَّ النّائِمَ يَنتَبِهُ مِن جِهَةِ السَّمعِ، والضَّربُ هُنا مُستَعارٌ مِن (ضَرَبْتُ القُفْلَ على البابِ).

وذَكَرَ قَولَهُ تَعالى: ﴿تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾ (الكهف: 17) الآيَة[20].
وقيلَ في ﴿تَّقْرِضُهُمْ﴾: تُحاذيهِم، وقيلَ: تَتَجاوَزُهُم شَيئًا فشَيئًا، مِن (القَرْض) وهُوَ القَطْعُ، أَي: تَقْطَعُ ما هُنالِكَ مِن الأَرضِ. وهذا كُلُّهُ شَرحُ اللَفظِ، وأَمّا فائدَةُ المَعنى فإِنَّهُ بَيَّنَ أَنَّهُم في مَقْنُوَةٍ مِن الأَرضِ، لا تَدخُلُ عَلَيهِم الشَّمسُ فتُحرِقُهَم وتُبْلِيَ ثِيابَهُم، ويُقَلَّبونَ ذاتَ اليَمينِ وذاتَ الشِّمالِ لِئَلّا تَأكُلَهُم الأَرضُ. والفائدَةُ العُظمى في هذِهِ الصِّفَةِ بَيانُ كَيفِيَّةِ حالِهِم في الكَهفِ وحالِ كَلبِهِم، وأَينَ هُوَ مِن الكَهفِ، وأَنَّهُ بِالوَصيدِ مِنهُ، وأَنَّ بابَ الكَهفِ إلَى جِهَةِ الشِّمالِ لِلحِكمَةِ التي تَقَدَّمَتْ، وأَنَّ هذا البَيانَ لا يَكادُ يَعرِفُهُ مَن رآهُم، فَإِنَّ المُطَّلِعَ عَلَيهِم يُملأُ مِنهُم

---

(17) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 376.

(18) عِبارَةُ الزَّجّاج في (معاني القرآن وإعرابه): 3/ 221-222: "﴿أَمَدًا﴾ منصوبٌ على نَوعَين، وهو على التَّمييزِ مَنصُوبٌ، وإن شئتَ كانَ منصوبًا على ﴿أَحْصَىٰ أَمَدًا﴾، فيكونُ العاملُ فيهِ ﴿أَحْصَىٰ﴾، كأَنَّهُ قيلَ: لِنَعلَمَ أَهؤُلاءِ أَحصى لِلأَمَدِ أَم هؤُلاءِ، ويكونُ منصُوبًا بـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾، ويكونُ ﴿أَحْصَىٰ﴾ متعلِّقًا بـ﴿لِمَا﴾، فيكونُ المعنى: أَيُّ الحِزبَينِ أَحصى لِلُبثِهِم في الأَمَدِ".

(19) يَعني بِالخبَرِ هُنا قَسيمَ الإنشاءِ لا قَسيمَ المبتَدَإِ، وبـ(أَيُّهُمْ) التي في قولِهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ (مريم: 69).

(20) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 376.

رُعبًا، فلا يُمكِنُهُ تَأَمُّلُ هذِهِ الدَّقائقِ مِن أَحوالِهِم، والنَّبيُّ عَلَيهِ السَّلامُ لَم يَرَهُم قَطُّ، ولا سَمِعَ بِهِم، ولا قَرَأَ كِتابًا فيهِ صِفَتُهُم؛ لأَنَّهُ أُمِّيٌّ في أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، وقَد جاءَكُم بِبَيانٍ لا يَأتي بِهِ مَن وَصَلَ إِلَيهِم حَتّى إنَّ كَلبَهُم قَد ذُكِرَ، وذُكِرَ مَوضِعُهُ وبَسطُهُ ذِراعَيْهِ بِالوَصيدِ، وهُم في الفَجوَةِ، وفي هذا كُلِّهِ بُرهانٌ عَظيمٌ عَلَى نُبُوَّتِهِ، ودَليلٌ واضِحٌ عَلَى صِدقِهِ، وأَنَّهُ غَيرُ مُتَقَوِّلٍ كَما زَعَمُوا، فَقِفْ بِقَلبِكَ عَلَى مَضمُونِ هذِهِ الأَوصافِ والمُرادِ بِهَا تُعصَمْ إن شاءَ اللهُ مِمّا وَقَعَتْ فيهِ المُلحِدَةُ مِن الاستِخفافِ بِهذِهِ الآيَةِ مِن كِتابِ اللهِ وقَولِهِم: أَيُّ فائدَةٍ في أَن تَكُونَ الشَّمسُ تَزاوَرُ عَن كَهفِهِم، وهكَذا هُوَ كُلُّ بَيتٍ يَكُونُ في مَقْنُوَةٍ، أَي: بابُهُ لِجِهَةِ الشِّمالِ، فنَبَّهَ أَهلُ المَعاني عَلى الفائدَةِ الأُولى المُنبِئَةِ عَن لُطْفِ اللهِ بِهِم حَيثُ جَعَلَهُم في مَقْنُوَةٍ تَزاوَرُ عَنهُم الشَّمسُ فلا تُؤذيهِم. فيُقالُ لِمَن اقتَصَرَ مِن أَهلِ التَّأويلِ عَلى هذا: فما في ذِكرِ الكَلبِ وبَسْطِ ذِراعَيْهِ مِن الفائدَةِ، وما فيهِ مِن مَعنى اللُّطْفِ بِهِم؟ فالجَوابُ ما قَدَّمْناهُ مِن أَنَّ اللهَ سُبحانَهُ لَم يَترُكْ مِن بَيانِ حالِهِم شَيئًا حَتّى ذَكَرَ حالَ كَلبِهِم، مَعَ أَنَّ تَأَمُّلَهُم مُتَعَذِّرٌ عَلَى مَن اطَّلَعَ عَلَيهِم من أَجلِ الرُّعبِ، فَكَيفَ مَن لَم يَرَهُم ولا سَمِعَ بِهِم لَولا الوَحيُ الذي جاءَهُ مِن اللهِ سُبحانَهُ بِالبَيانِ الواضِحِ الشّافي والبُرهانِ الكافي؟ والرُّعبُ الذي كانَ يَلْحَقُ المُطَّلِعَ عَلَيهِم، قيلَ: كانَ مِمّا طالَتْ شُعورُهُم وأَظفارُهُم.

ومِن الآياتِ في هذِهِ القِصَّةِ قولُهُ سبحانَهُ: ﴿فِى فَجْوَةٍ مِّنْهُ﴾ (الكهف: 17)، أَي: في فَضاءٍ، ومَعَ أَنَّهُم في فَضاءٍ مِنْهُ فلا تُصيبُهُم الشَّمْسُ. قالَ ابنُ سَلّامٍ: فهذِهِ آيَةٌ. قالَ: وكانوا يُقَلَّبونَ في السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ[21].

ومِن فَوائِدِ الآيَةِ أَنَّهُ أَخرَجَ الكَلبَ عَن التَّقليبِ، فقالَ: ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ (الكهف: 18)، ومَعَ أَنَّهُ كانَ لا يُقَلَّبُ لَم تَأكُلْهُ الأَرضُ؛ لأَنَّ التَّقليبَ كانَ مِن فِعلِ المَلائكَةِ بِهِم، والمَلائكَةُ أَولِياءُ المُؤمِنينَ في الحَياةِ الدُّنيا وفي الآخِرَةِ، والكَلبُ خارِجٌ مِن هذِهِ الآيَةِ؛ أَلا تَراهُ كَيفَ قالَ: ﴿بِٱلْوَصِيدِ﴾، أَي: بِفِناءِ الغارِ لا داخِلًا

(21) يُنظَرُ قولُ يَحيى بنِ سَلّام في (تَفسير كتابِ اللهِ العَزيز): 2/ 448، وعزاهُ ابنُ كثيرٍ في تَفسيرِهِ: 5/ 144، إلى بعضِ السَّلَفِ. ويُنظَر: كِتابُ المُحَبَّر: 356.

مَعَهُم؛ لأَنَّ المَلائكَةَ لا تَدخُلُ بَيتًا فيهِ كَلْبٌ. فهذِهِ فَوائدُ جمَّةٌ قَد اشتَمَلَ عَلَيها هذا الكَلامُ. قالَ ابنُ سَلّامٍ: وإنَّما كانُوا يُقَلَّبُونَ في الرَّقدَةِ الأُولى قَبلَ أن يُبعَثُوا[22]. . .

وذَكَرَ قَولَ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ (الكهف: 21)، و﴿قَالَ﴾: يَعني أصحابَ السُّلطانِ[23]، فاستَدَلَّ بَعضُ أهلِ العِلمِ عَلَى أَنَّهُم كانُوا مُسلِمِينَ بِقَولِهِ: ﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾. وذَكَرَ الطَّبريُّ أَنَّ أَهلَ تِلكَ المَدينَةِ تَنازَعوا قَبلَ مَبعَثِهِم في الأَجسادِ والأَرواحِ: كَيفَ تَكُونُ إعادَتُها يَومَ القِيامَةِ؟ فقالَ قَومٌ: تُعادُ الأَجسادُ كَما كانَتْ بِأَرواحِها، كَما يَقُولُهُ أَهلُ الإِسلامِ، وخالَفَهُم آخَرُونَ وقالوا: تُبعَثُ الأَرواحُ دُونَ الأَجسادِ، كَما يَقُولُهُ النَّصارى، وشَرِيَ بَينَهُمُ الشَّرُّ واشتَدَّ الخِلافُ، واشتَدَّ عَلى مَلِكِهِم ما نَزَلَ بِقَومِهِ مِن ذلِكَ، فلَبِسَ المُسُوحَ وافتَرَشَ الرَّمادَ وأَقبَلَ عَلى البُكاءِ والتَّضَرُّعِ إلى اللهِ أن يُرِيَهُ الفَصلَ في ما اختَلَفُوا فيهِ، فأَحيا اللهُ أَصحابَ الكَهفِ عِندَ ذلِكَ، فكانَ مِن حَديثِهِم ما عُرِفَ وشُهِرَ، فقالَ المَلِكُ لِقَومِهِ: هذِهِ آيَةٌ أَظهَرَها اللهُ لَكُم لِتَتَّفِقُوا وتَعلَمُوا أَنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ كَما أَحيا هؤُلاءِ وأَعادَ أَرواحَهُم إلى أَجسادِهِم، فكَذلِكَ يُعيدُ الخَلقَ يَومَ القِيامَةِ كَما بَدَأَهُم، فرَجَعَ الكُلُّ إلى ما قالَهُ المَلِكُ، وعَلِمُوا أَنَّهُ الحَقُّ[24]. . .

وذَكَرَ قَولَ اللهِ سبحانَهُ: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: 22)[25]. قَد أَفرَدْنا لِلكَلامِ عَلى هذِهِ الواوِ، التي يُسَمِّيها بَعضُ النّاسِ واوَ الثَّمانيةِ، بابًا طَويلًا، والذي يَليقُ بِهذا المَوضِعِ أن تَعلَمَ أَنَّ هذه الواوَ تَدُلُّ عَلى تَصديقِ القائلِينَ؛ لأَنَّها عاطِفَةٌ عَلى كَلامٍ مُضمَرٍ تَقديرُهُ: نَعَم وثامِنُهُم كَلبُهُم؛ وذلِكَ أَنَّ قائلًا لَو قالَ: إنَّ زَيدًا شاعِرٌ، فقُلْتَ لَهُ: وفَقيهٌ، كُنْتَ قَد صَدَّقْتَهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: نَعَم هُوَ كَذلِكَ وفَقيهٌ أَيضًا. وفي الحَديثِ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ

(22) في (تَفسير ابنِ أبي زَمنين): 1/ 479: "قالَ قَتادةُ: في رَقدَتِهِم الأُولى قَبلَ أن يَموتوا".

(23) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 378.

(24) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 2/ 9-10.

(25) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 378.

وسَلَّمَ: أيُتَوَضَّأُ بما أَفْضَلَتِ الحُمُرُ؟ فقالَ: «**وبِما أَفْضَلَتِ السِّباعُ**»[26]، يُريدُ: نَعَم وبما أفْضَلَتِ السِّباعُ. خَرَّجَهُ الدّارقُطْنِيُّ. وفي التَّنزيلِ: ﴿وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾ (البقرة: 126)، هُوَ مِن هذا البابِ. فكَذلِكَ ما أخبَرَهُ عَنهُم مِن قَولِهِم: ﴿وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ﴾، فقالَ سُبحانَهُ: ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾، ولَيسَ كذلِكَ: ﴿سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ و﴿رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾؛ لأَنَّهُ في موضعِ النَّعتِ لِما قَبلَهُ، فهُوَ داخِلٌ تَحتَ قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾، ولَم يَقُلْ ذلِكَ في آخِرِ القِصَّةِ[27]...

وذَكَرَ قَولَ اللهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ﴾ (الكهف: 23)، وفَسَّرَهُ، فقالَ: أي: اسْتَثْنِ شِيئَةَ اللهِ[28]. (الشِّيئَةُ) مَصدَرُ (شاءَ يَشاءُ)، كَما أَنَّ (الخِيفَة) مَصدَرُ (خافَ يَخافُ). ولكِنَّ هذا التَّفسيرَ وإن كانَ صَحيحَ المَعنى فلَفظُ الآيَةِ مُشْكِلٌ جِدًّا؛ لأَنَّ قولَهُ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ نَهيٌ عَن أن يقُولَ هذا الكَلامَ، ولَم يَنهَهُ عَن أن يصِلَهُ بـ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ (الكهف: 24)، فيَكُونُ العَبدُ المَنهِيُّ عَن هذا القَولِ مَنْهِيًّا أيضًا عَن أن يصِلَهُ بِقَولِهِ: إلّا أن يشاءَ اللهُ. هذا مُحالٌ، فقَولُهُ إذَن: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ استِثناءٌ مِن اللهِ راجِعٌ إلَى أَوَّلِ الكَلامِ، وهذا أيضًا إذا تَأَمَّلْتَهُ نَقضٌ لعَزيمَةِ النَّهيِ وإبطالٌ لِحُكمِهِ؛ فإنَّ السَّيِّدَ إذا قالَ لِعَبدِهِ: لا تَقُمْ إلّا أن يشاءَ اللهُ أن تَقومَ، فقَد حَلَّ عُقدَةَ النَّهيِ؛ لأَنَّ مَشيئَةَ اللهِ

---

(26) رَواهُ البيهقيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 1/ 249-250، وضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (تَمام المنَّة): 47، وذكَرَ أنَّ مَتنَ الحَديثِ مُنكَرٌ لِمُخالَفَتِهِ حَديثَ القُلَّتَينِ؛ لأنَّهُ صَدَرَ جَوابًا لِمَن سأَلَهُ عَن الماءِ وما يَنوبُهُ مِن الدَّوابِّ والسِّباعِ، فقالَ: «إذا كانَ الماءُ قُلَّتَيْنِ لَم يَحمِلِ الخَبَثَ»، وفي رِوايةٍ: «لا يَنجُسُ».

(27) نَقَلَ ابنُ القَيِّم في (بَدائع الفَوائد): 2 / 666، كلامَ السُّهَيليِّ هُنا، وعقَّبَ عليهِ بِقولِهِ: "ما استَنبَطَهُ حَسَنٌ، غيرَ أَنَّهُ إنَّما يُفيدُ إذا كانَ المعطوفُ بالواوِ ليسَ داخلًا في جُملَةِ قَولِهِم بل يكونُ قد حَكى سُبحانَهُ أَنَّهُم قالوا: سَبْعَةٌ، ثُمَّ أخبرَ تَعالى أَنَّ ثامِنَهُم كَلبُهُم، فحينَئذٍ يكونُ ذلكَ تَقريرًا لِما قالوهُ وإخبارًا بِكَونِ الكَلبِ ثامِنًا، وأَمّا إذا كانَ الإخبارُ عن الكَلبِ مِن جُملةِ قَولِهِم وأَنَّهُم قالوا هذا وهذا، لَم يَظهَرْ ما قالَهُ، ولا تَقتَضي الواوُ في ذلكَ تَقريرًا ولا تَصديقًا، فتأَمَّلْهُ".

(28) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 379. وفي (القاموس المحيط): 1/ 109: "شِئْتُهُ أَشاؤُهُ شَيئًا ومَشيئَةً ومَشاءَةً ومشائِيَةً: أَردتُهُ، والاسمُ (الشِّيئَةُ)، كـ(شِيعَة)، وكلُّ شَيءٍ بِشِيئَةِ اللهِ تَعالى".

لِلفِعلِ لا تُعلَمُ إلّا بِالفِعلِ، فلِلعَبدِ إذن أن يقُومَ ويقُولَ: قَد شاءَ اللهُ أَن نَقومَ، فلا يَكُونُ لِلنَّهيِ مَعنًى عَلى هذا. فإذا لَم يَكُن رَدُّ حَرفِ الاستِثناءِ إلى النَّهْيِ، ولا هو من الكَلامِ الذي نُهِيَ العَبدُ عَنهُ، فَقَد تبَيَّنَ إشكالُهُ.

والجَوابُ: أَنَّ في الكَلام حَذفًا وإضمارًا تَقديرُهُ: ولا تَقُولَنَّ إنّي فاعِلٌ ذلِكَ غَدًا إلّا ذاكِرًا (إلّا أن يَشاءَ اللهُ)[29]، أَو ناطِقًا بِـ(أن يَشاءَ اللهُ)، ومَعناهُ: إلّا ذاكِرًا شِيئَةَ اللهِ، كَما قالَ ابنُ إسحاقَ؛ لأنَّ (الشِّيئَة) مَصدَرٌ، و(أن) مَعَ الفِعلِ في تَأويلِ المَصدَرِ، وإعرابُ ذلِكَ المَصدَرِ مَفعُولٌ بِالقَولِ المُضْمَرِ، والعَرَبُ تَحذِفُ القَولَ وتَكتَفي بِالمَقُولِ، ففي التَّنزيلِ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ (آل عمران: 106)، أَي: يُقالُ لَهُم: أَكَفَرْتُم، فحُذِفَ القَولُ وبَقِيَ الكَلامُ المَقُولُ. وكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ (الرَّعد: 23-24)، أَي: يَقُولُونَ: سَلامٌ عَلَيكُم، وهُوَ كَثيرٌ. وكَذلِكَ إذَن قَولُهُ: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ هِيَ مِن كَلامِ النّاهي لَهُ سُبحانَهُ، ثُمَّ أَضمَرَ القَولَ، وهُوَ الذِّكرُ الذي قَدَّمْناهُ، وبَقِيَ المَقُولُ وهُوَ: أَن يَشاءَ اللهُ. وهذا القَدْرُ يَكفي في هذا المَقامِ، وإن كانَ في الآيَةِ

---

(29) قدَّرَ السُّهَيليُّ الآيَةَ هُنا على حَذفِ أَداةِ الاستِثناءِ والمستَثنى، واعتَرَضَ ابنُ هشام الأنصاريُّ في (مُغني اللَبيب): 2/ 419، على القَولِ بحَذفِ أَداة الاستِثناءِ، إذ قالَ: "لا أَعلَمُ أَنَّ أَحدًا أَجازَهُ إلّا السُّهيليَّ، قالَ في قَولِهِ تَعالى ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ﴾ الآيَة:... وتَأويلُ ذلِكَ أَنَّ الأَصلَ: إلّا قائلًا إلّا أن يَشاءَ اللهُ، وحَذفُ القَولِ كَثيرٌ. اهـ. فتَضَمَّنَ كَلامُهُ حَذفَ أَداةِ الاستِثناءِ والمستَثنى جَميعًا، والصَّوابُ أَنَّ الاستِثناءَ مُفَرَّغٌ وأَنَّ المُستَثنى مَصدَرٌ أَو حالٌ، أَي: إلّا قَولًا مَصحوبًا بِأن يَشاءَ اللهُ، أَو: إلّا مُتَلبِّسًا بِأَن يَشاءَ اللهُ. وقَد عُلِمَ أَنَّهُ لا يكونُ القَولُ مَصحوبًا بِذلكَ إلّا مَعَ حَرفِ الاستِثناءِ، فطُويَ ذِكرُهُ لِذلِكَ، وعَلَيهِما فالباءُ مَحذوفَةٌ مِن (أن). وقالَ بَعضُهُم: يَجوزُ أَن يَكونَ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كلمةَ تَأبيدٍ، أَي: لا تَقولَنَّهُ أَبَدًا، كما قيلَ في: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ (الأعراف: 89)؛ لأَنَّ عَودَهُم في مِلَّتِهِم مِمّا لا يَشاؤُهُ اللهُ سُبحانَهُ. وجَوَّزَ الزَّمَخشَرِيُّ أَن يَكونَ المَعنى: ولا تَقولَنَّ ذلِكَ إلّا أَن يَشاءَ اللهُ أَن تَقولَهُ بِأَن يَأْذَنَ لَكَ فيهِ، ولِما قالَهُ مُبعِدٌ وهُوَ أَنَّ ذلِكَ مَعلُومٌ في كُلِّ أَمرٍ ونَهيٍ، ومُبطِلٌ وهُوَ أَنَّهُ يَقتَضي النَّهيَ عَن قَولِ: إنّي فاعِلٌ ذلِكَ غَدًا، مُطلَقًا. وبِهذا يُرَدُّ أَيضًا قَولُ مَن زَعَمَ أَنَّ الاستِثناءَ مُنقَطِعٌ، وقَولُ مَن زَعَمَ أَنَّ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كِنايَةٌ عَن التَّأبيدِ". يُنظَر: الكَشّاف: 3/ 577-578، والدُّرُّ المصون: 7/ 469-470، ودِراساتٌ لأُسلوبِ القُرآنِ الكريم: ق1/ ج1/ 274.

مِن البَسطِ والتَّفتيشِ ما هُوَ أَكثَرُ مِن هذا...

وقد فَسَّرَ قولَهُ تَعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ﴾ (الكهف: 25)، فقالَ: مَعناهُ أَي: سَيَقُولُونَ ذلِكَ(30)، وهُوَ أَحَدُ التَّأويلاتِ فيها. وعَلى هذا القَولِ قَرَأَهُ ابنُ مَسعُودٍ: {**وَقالُوا لَبِثُوا**}(31) بِزيادَةِ (قَالُوا). ثُمَّ قالَ ابنُ إسحاقَ: (قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا)، وهُوَ وَهْمٌ مِن المُؤَلِّفِ أَو غَيرِهِ، وإِنَّما التِّلاوَةُ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ﴾ (الكهف: 26). وقَد قيلَ: إِنَّهُ إخبارٌ مِن اللهِ تَعالى عَن مِقدارِ لُبْثِهِم، ولكِن لَمّا عَلِمَ استِبعادَ قُرَيشٍ وغَيرِهِم مِن الكُفّارِ لِهذا المِقدارِ وعَلِمَ أَنَّ فيهِ تَنازُعًا بَينَ النّاسِ، فَمِن ثَمَّ قالَ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ﴾.

وقَولُهُ: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا﴾ (الكهف: 25)، أَي: إِنَّها ثَلاثُمِئَةٍ بِحِسابِ العَجَمِ، وإِن حُسِبَت الأَهِلَّةُ فقَد زادَ العَدَدُ تِسعًا؛ لأَنَّ ثَلاثَمِئَةِ سَنَةٍ بِحِسابِ الشَّمسِ تَزيدُ تِسعَ سِنِينَ بِحِسابِ القَمَرِ.

فَإِن قيلَ: فكَيفَ قالَ: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾، ولَم يَقُلْ: سَنَة، وهُوَ قِياسُ العَدَدِ في العَرَبِيّةِ، لأَنَّ المِئَةَ تُضافُ إِلَى لَفظِ الواحِدِ؟

فالجَوابُ: أَنَّ ﴿سِنِينَ﴾ في الآيَةِ بَدَلٌ مِمّا قَبلَهُ، لَيسَ عَلَى حَدِّ الإضافَةِ ولا التَّمييزِ. ولِحِكمَةٍ عَظيمَةٍ عُدِلَ بِاللَفظِ عَن الإضافَةِ إِلى البَدَلِ، وذلِكَ أَنَّهُ لَو قالَ: ثَلاثَمِئَةِ سَنَةٍ، لَكانَ الكَلامُ كَأَنَّهُ جَوابٌ لطائفَةٍ واحِدَةٍ مِن النّاسِ، والنّاسُ فيهِم طائفَتانِ: طائفَةٌ عَرَفُوا طُولَ لُبثِهِم ولَم يَعلَمُوا كَمِّيَّةَ السِّنِينَ، فعَرَّفَهُم أَنَّها ثَلاثُمِئَةٍ، وطائِفَةٌ لَم يَعرِفُوا طُولَ لُبثِهِم ولا شَيئًا مِن خَبَرِهِم، فلَمّا قالَ: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ﴾ مُعَرِّفًا لِلأَوَّلِينَ بِالكَمِّيَّةِ التي شَكُّوا فيها، مُبَيِّنًا لِلآخرينَ أَنَّ هذِهِ الثَّلاثَمِئَةِ

---

(30) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 379.

(31) قالَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 519: "أَخرجَ عبدُ الرَّزّاقِ وابنُ جَريرٍ وابنُ المنذرِ وابنُ أَبي حاتِم عَن قَتادةَ، قالَ: في حَرفِ ابنِ مسعودٍ: {وَقَالُوا لَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ} الآية، يَعني: إِنَّما قالَهُ النّاسُ؛ أَلا تَرى أَنَّهُ قالَ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ﴾". وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ: 5/ 151: "في هذا الذي زَعَمَهُ قَتادَةُ نَظَرٌ؛ فإِنَّ الذي بِأَيدي أَهلِ الكِتابِ: أَنَّهُم لَبِثوا ثَلاثَمئةِ سَنَةٍ مِن غَيرِ تِسعٍ، يَعنونَ بِالشَّمسيَّةِ... ورِوايةُ قَتادَةَ قِراءَةَ ابنِ مَسعودٍ مُنقَطِعَةٌ، ثُمَّ هيَ شاذَّةٌ بِالنِّسبةِ إلى قِراءةِ الجُمهورِ، فلا يُحتَجُّ بها، واللهُ أَعلَمُ".

سِنُونَ ولَيسَتْ أيّامًا ولا شُهورًا، فانتَظَمَ البَيانُ للطّائفتَيْنِ مِن ذِكْرِ العَدَدِ وجَمعِ المَعدُودِ، وتَبَيَّنَ أَنَّهُ بَدَلٌ؛ إذ البَدَلُ يُرادُ بِهِ تَبيينُ ما قَبلَهُ؛ أَلا تَرى أَنَّ اليَهُودَ قَد كانُوا عَرَفوا أَنَّ لأَصحابِ الكَهفِ نَبَأً عَجيبًا، ولَم يَكُن العَجَبُ إلّا مِن طُولِ لُبثِهِم، غَيرَ أَنَّهُم لَم يَكُونُوا عَلَى يَقينٍ مِن أَنَّها ثَلاثُمِئَةٍ أَو أَقَلُّ، فأَخبَرَ أَنَّ تِلكَ السِّنِينَ ثَلاثُمِئَةٍ، ثُمَّ لَو وَقَفَ الكَلامُ ها هُنا لَقالَت العَرَبُ ومَن لَم يَسمَعْ بِخَبَرِهِم: ما هذِهِ الثَّلاثُمِئَةٍ؟ فقالَ كَالمُبَيِّنِ لَهُم: سِنِينَ. وقَد رُوِيَ مَعنى هذا التَّفسيرِ عَن الضَّحّاكِ، ذَكَرَهُ النَّحّاسُ[32]. . .

وقالَ: ﴿سِنِينَ﴾، ولَم يَقُلْ: أَعوامًا، والسَّنَةُ والعامُ وإن اتَّسَعَتِ العَرَبُ فيهِما واستَعمَلَتْ كُلَّ واحِدٍ مِنهُما مَكانَ الآخَرِ اتِّساعًا ولكِنَّ بَينَهُما في حُكمِ البَلاغَةِ والعِلمِ بِتَنزيلِ الكَلامِ فَرقًا، فخُذْهُ أَوَّلًا مِن الاشتِقاقِ؛ فإنَّ (السَّنَة) مِن (سَنا يَسْنُو) إذا دارَ حَولَ البِئرِ، والدّابَّةُ هِيَ السّانِيَةُ، فكَذلِكَ السَّنَةُ دَورَةٌ من دَوراتِ الشَّمسِ. وقد تُسَمّى السَّنَةُ دارًا، ففي الخَبَرِ: «**إنَّ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ أَلْفَ دارٍ**»[33]، أَي: أَلفَ سَنَةٍ، هذا أَصلُ الاسمِ، ومِن ثَمَّ قالوا: أَكَلَتْهُم السَّنَةُ، فسَمَّوا شِدَّةَ القَحطِ سَنَةً، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ﴾ (الأعراف: 130)، ومِن ثَمَّ قِيلَ: أَسْنَتَ القَومُ، إذا أَقحَطُوا، وكَأَنَّ وَزنَهُ (أَفْعَتُوا) لا (أَفْعَلُوا)، كَذلِكَ قالَ بَعضُهُم، وجَعَلَ سيبَوَيْهِ التّاءَ بَدَلًا مِن الواوِ[34]، فهِيَ عِندَهُ (أَفْعَلُوا)؛ لأَنَّ الجُدُوبَةَ والخِصْبَ مُعتَبَرٌ بِالشِّتاءِ والصَّيفِ، وحِسابُ العَجَمِ إنَّما هُوَ بِالسِّنِينَ الشَّمسِيَّةِ بِها يُؤَرِّخُونَ، وأَصحابُ الكَهفِ مِن أُمَّةٍ عَجمِيَّةٍ، والنَّصارى يَعرِفُونَ حَديثَهُم ويُؤَرِّخُونَ بِهِ، فجاءَ اللَّفظُ في القُرآنِ بِذِكْرِ السِّنِينَ المُوافِقَةِ لِحِسابِهِم، وتَمَّمَ الفائدَةَ بِقَولِهِ: ﴿وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾، لِيُوافِقَ حِسابَ العربِ؛ فإنَّ حِسابَهُم بِالشُّهُورِ القَمَرِيَّةِ كَالمُحَرَّمِ وصَفَرٍ ونَحوِهِما.

وانظُرْ بَعدَ هذا إلى قَولِهِ: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ (يوسف: 47) الآيَة، ولَم

---

(32) يُنظَر: مَعاني القُرآنِ الكَريم: 4/ 227، والدُّرُّ المنثور: 9/ 520.

(33) ثَبَتَ في الحَديثِ الصَّحيحِ أَنَّ بينَ آدمَ ونوحٍ عَشَرَةَ قُرونٍ. يُنظَر: سِلسِلَةُ الأَحاديثِ الصَّحيحَة: ح668، و3289.

(34) يُنظَر: الكِتاب: 3/ 360.

يَقُلْ: أعوامًا، ففيهِ شاهِدٌ لِما تَقَدَّمَ. غيرَ أنَّهُ قالَ: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ﴾ (يوسف: 49)، ولَم يَقُلْ: سَنَةٌ، عُدُولًا عَن اللَفظِ المُشتَرَكِ، فإنَّ (السَّنَة) قَد يُعَبَّرُ بها عَن الشِّدَّةِ والأزمةِ كَما تَقَدَّمَ، فلَو قالَ: سَنَة، لَذَهَبَ الوَهمُ إلَيها؛ لأنَّ العامَ أَقَلُّ أيّامًا مِن السَّنَةِ، وإنَّما دَلَّتِ الرُّؤيا عَلى سَبعِ سِنِينَ شِدادٍ، وإذا انقَضى العَدَدُ فلَيسَ بَعدَ الشِّدَّةِ إلّا رَخاءٌ، ولَيسَ في الرُّؤيا ما يَدُلُّ عَلى مُدَّةِ ذلِكَ الرَّخاءِ، ولا يُمكِنُ أن يَكونَ أَقَلَّ مِن عامٍ، والزِّيادَةُ عَلى العامِ مَشكوكٌ فيها، لا تَقتَضيها الرُّؤيا، فحَكَمَ بِالأَقَلِّ وتَرَكَ ما يَقَعُ فيهِ الشَّكُّ مِن الزِّيادَةِ عَلى العامِ. فهاتانِ فائدَتانِ في اللَفظِ بِـ(العام) في هذا الموطنِ.

وأمّا قولُهُ: ﴿وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ (الأحقاف: 15)، فإنَّما ذَكَرَ السِّنِينَ، وهيَ أطوَلُ مِن الأعوامِ؛ لأنَّهُ مُخبِرٌ عَن اكتِهالِ الإنسانِ وتَمامِ قُوَّتِهِ واستِوائهِ، فَلَفظُ السِّنِينَ أَوْلى بِهذا المَوطِنِ؛ لأنَّها أكمَلُ مِن الأعوامِ. وفائدَةٌ أُخرى: أنَّهُ خَبَرٌ عَن السِّنِّ، والسِّنُّ مُعتَبَرٌ بِالسِّنِينَ، لأنَّ أصلَ السِّنِّ في الحَيَوانِ لا يُعتَبَرُ إلّا بِالسَّنَةِ الشَّمسِيَّةِ، لأنَّ النِّتاجَ والحَمْلَ يَكُونُ بِالرَّبيعِ والصَّيفِ، حَتّى قيلَ (رِبْعِيٌّ) لِلبَكيرِ و(صَيْفِيٌّ) لِلمُؤَخّرِ، قالَ الرّاجِزُ:

إنَّ بَنِيَّ صِبْيَةٌ صَيْفِيُّونْ   أَفْلَحَ مَنْ كانَ لَهُ رِبْعِيُّونْ[35]

فاستَعْمَلَهُ في الآدَمِيِّينَ، فلَمّا قيلَ في الفَصيلِ ونَحوِهِ: ابنُ سَنَةٍ وابنُ سَنَتَيْنِ، قيلَ ذلِكَ في الآدَمِيِّينَ، وإنْ كانَ أصلُهُ في الماشيةِ، لِما قدَّمْنا. وأَمّا قولُهُ: ﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ﴾ (لقمان: 14)، فلأنَّه قالَ سُبحانَهُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ (البقرة: 189)، فالرّضاعُ مِن الأَحكامِ الشَّرعِيَّةِ، وقَد قصرنا فيها

(35) الرَّجَزُ في كِتابِ (النَّوادِر في اللُغَة): 313، مَنسوبًا إلى أكثَمَ بنِ صَيفِيٍّ، وفي (إصلاح المنطِق): 262، و424، غَير مَنسوبٍ، واستَشهَدَ بِهِ ابنُ السِّكِّيتِ: 424، على قولِهِ: "يُقالُ لِلرَّجُلِ إذا وُلِدَ لهُ في فَتاءِ سِنِّهِ: قَد أَرْبَعَ، وهوَ مُرْبِعٌ، وولدُهُ رِبْعِيُّونَ، وإذا تأَخَّرَ ولدُهُ إلى آخِرِ عُمْرِهِ قيلَ: أصافَ فُلانٌ، وهوَ مُصيفٌ، وولدُهُ صَيْفيُّونَ". ونسبَهُ السِّيرافيُّ في (شَرح أبياتِ إصلاح المنطق): 452، إلى سَعدِ بنِ مالكِ بنِ ضُبَيْعَةَ، وقالَ: "وأَوَّلُ نِتاجِ الإبِلِ في الرَّبيعِ، وآخِرُ نِتاجِها في الصَّيفِ، وأَوَّلُهُ يُسمّى الرِّبْعِيَّ، وآخِرُهُ يُسمّى الصَّيفيَّ، فجَعَلَ الولدَ في الشَّبابِ كالرِّبْعيِّ، والولدَ في الشَّيخوخَةِ كالصَّيفيِّ".

عَلى الحِسابِ بِالأَهِلَّةِ. وكَذلِكَ قَولُهُ: ﴿يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا﴾ (التَّوبة: 37)، ولَم يَقُلْ: سَنَةً؛ لأَنَّهُ يَعني شَهْرَ المُحَرَّمِ ورَبيعٍ إلَى آخِرِ العامِ، ولَم يَكُونُوا يَحسِبُونَ بِأَيلُولَ ولا بِتِشرينَ ولا بِيَنَيْرَ، وهِيَ الشُّهُورُ الشَّمسِيَّةُ.

وقَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ (البقرة: 259)، إخبارٌ مِنهُ لِمُحَمَّدٍ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وأُمَّتِهِ، وحِسابُهُم بِالأعوامِ والأَهِلَّةِ كَما وَقَّتَ لَهُم سُبحانَهُ.

وقَولُهُ سُبحانَهُ في قِصَّةِ نُوحٍ: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (العنكبوت: 14)، قيلَ: إنَّما ذَكَرَ أَوَّلًا السِّنِينَ لأَنَّهُ كانَ في شدائدَ مُدَّتَهُ كُلَّها إلّا خَمسِينَ عامًا مُنذُ جاءَهُ الفَرَجُ وأَتاهُ الغَوْثُ، ويَجوزُ أَن يَكونَ اللهُ سُبحانَهُ عَلِمَ أَنَّ عُمُرَهُ كانَ أَلْفًا، إلّا أَنَّ الخَمسِينَ مِنها كانَتْ أَعوامًا، فَيَكُونُ عُمُرُهُ أَلْفَ سَنَةٍ، تَنقُصُ مِنها ما بَينَ السِّنِينَ الشَّمسِيَّةِ والقَمَرِيَّةِ في الخَمسِينَ خاصَّةً؛ لأَنَّ خَمسِينَ عامًا بِحِسابِ الأَهِلَّةِ أَقَلُّ مِن خَمسِينَ سَنَةً شَمسِيَّةً بِنَحوِ عامٍ ونِصفٍ، فَإن كانَ اللهُ سُبحانَهُ قَد عَلِمَ هذا مِن عُمُرِهِ فاللَفظُ مُوافِقٌ لِهذا المَعنى، وإلّا ففي القَولِ الأَوَّلِ مَقْنَعٌ، واللهُ أَعلَمُ بِما أَرادَ.

فتَأَمَّلْ هذا، فإنَّ العِلمَ بِتَنزيلِ الكَلامِ ووَضعِ الأَلفاظِ في مَواضِعِها اللائقَةِ بِها يَفتَحُ لَك بابًا مِن العِلمِ بِإعجازِ القُرآنِ، وابْنِ هذا الأَصلَ تَعرِف المَعنى في قَولِهِ تَعالى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (المعارج: 4)، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (الحجّ: 47)، وأَنَّهُ كَلامٌ وَرَدَ في مَعْرِضِ التَّكثيرِ والتَّفخيمِ، لِطُولِ ذلِكَ اليَومِ، والسَّنَةُ أَطوَلُ مِن العامِ كَما تَقَدَّمَ، فلَفظُها أَليَقُ بِهذا المَقامِ. . .

وذَكَرَ قِصَّةَ الرَّجُلِ الطَّوّافِ والحَديثَ الذي جاءَ فيهِ عَن رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ «**أَنَّهُ كانَ مَلِكًا مَسَحَ الأَرْضَ بِالأَسبابِ**»[36]، ولَم يَشرَحْ مَعنى الأَسبابِ.

---

(36) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 379-380، وفيها: "قالَ ابنُ إسحاقَ: وقَد حَدَّثَني ثَورُ بنُ يَزيدَ عَن خالِدِ بنِ مَعدانَ الكُلاعِيِّ، وكانَ رَجُلًا قَد أَدرَكَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ سُئِلَ عَن ذي القَرنَينِ فقالَ: «مَلِكٌ مَسَحَ الأَرضَ مِن تَحتِها بالأَسبابِ»". فقَد صرَّحَ ابنُ إسحاقَ بِالسَّماعِ، غيرَ أَنَّ السَّنَدَ مُنقَطِعٌ؛ لأَنَّ خالِدًا لَيسَ بِصَحابيٍّ، ولَم يُسَمِّ مَن حَدَّثَهُ. وأَخرجَ أَيضًا أَبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح976، مِن طَريقٍ آخَرَ، عَن ابنِ إسحاقَ مِثلَهُ، وهو مُرسَلٌ

ولأهلِ التَّفسيرِ فيهِ أقوالٌ مُتَقارِبَةٌ؛ قالُوا في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ (الكهف: 84)، أي: عِلْمًا يَتْبَعُهُ[37]، وفي قَولِهِ تَعالى: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ (الكهف: 85)، أي: طَريقًا مُوَصِّلَةً[38]. وقالَ ابنُ هِشامٍ في غَيرِ هذا الكِتابِ[39]: السَّبَبُ: حَبْلٌ مِن نُورٍ، كانَ مَلَكٌ يَمشي بِهِ بَينَ يَدَيْهِ، فَيَتْبَعُهُ، وقَد قيلَ في اسمِ ذلِكَ المَلَكِ: زياقيل[40]، وهذا يَقْرُبُ مِن قَولِ مَن قالَ: ﴿سَبَبًا﴾، أي: طَريقًا، ويَقْرُبُ أن يَكونَ تفسيرًا لِقَولِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «**مَسَحَ الأَرضَ بِالأَسبابِ**».

واختُلِفَ في تَسمِيَتِهِ بِذي القَرنَيْنِ، كَما اختُلِفَ في اسمِهِ واسمِ أبيهِ، فأَصَحُّ ما جاءَ في ذلِكَ ما رُوِيَ عَن أبي الطُّفَيْلِ عامِرِ بنِ واثِلَةَ، قالَ: سَأَلَ ابنُ الكَوّاءِ عَلِيَّ بنَ أبي طالِبٍ، فقالَ: أَرَأَيْتَ ذا القَرنَيْنِ، أَنَبِيًّا كانَ أم مَلِكًا؟ فقالَ: لا نَبِيًّا كانَ ولا مَلِكًا، ولكِن كانَ عَبدًا صالِحًا دَعا قَومَهُ إلى عِبادَةِ اللهِ، فضَرَبوهُ عَلَى قَرنَيْ رَأسِهِ ضَربَتَيْنِ، وفيكُم مِثْلُهُ، يَعني نَفْسَهُ[41]. وقيلَ: كانَتْ لَهُ ضَفيرَتانِ مِن شَعرٍ[42]،

أيضًا، وابنُ عبدِ الحَكَمِ في (فُتوح مِصر): 39، مُرسَلًا أيضًا. ويُنظَر: تَحقيقُ (كِتاب العَظَمَة): 4/ 1479-1480.

(37) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 16/ 9، عَن ابنِ عَبّاسٍ وقَتادَةَ وابنِ زَيدٍ وابنِ جُرَيجٍ والضَّحّاكِ.

(38) رَوى نحوَ ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 16/ 10، عَن مُجاهِدٍ وابنِ زَيدٍ.

(39) يُنظَر: كِتابُ التِّيجان في مُلوكِ حِميَر: 91.

(40) أخرجَ نَحوَ ذلكَ أبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح966: حَدَّثَنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ عبدِ اللهِ الآمليُّ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ: حَدَّثَنا سُفيانُ بنُ وَكيعٍ: حَدَّثَنا أبي عَن مَعْمَرِ بنِ سام عَن أبي جَعْفَرٍ عَن أبيهِ أَنَّهُ سُئِلَ عَن ذي القَرنَيْنِ، قالَ: "كانَ ذُو القَرْنَيْنِ عَبدًا مِن عِبادِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ صالِحًا، وكانَ مِن اللهِ بِمَنزِلَةٍ ضَخْمٍ، وكانَ قَد مَلَكَ ما بَيْنَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ، وكانَ لَهُ خَليلٌ مِن المَلائكَةِ يُقالُ لَهُ زِيافِيلُ..." الأَثَر، وفي إسنادِهِ سُفيانُ بنُ وَكيعٍ، وهوَ مَتروكٌ. يُنظَر: تَحقيقُ (كِتاب العَظَمَة): 4/ 1467. والأَثَرُ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 650، بِنَحوِهِ، وعَزاهُ السُّيوطيُّ إلى أبي الشَّيخِ وابنِ أبي حاتمٍ عَن أبي جَعفرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ.

(41) أخرجَهُ ابنُ أبي عاصمٍ في (السُّنَّة) - بِتَحقيقِ الدُّكتور باسم الجوابرة: ح1353، وقالَ المحقِّقُ عنه: 2/ 884: "لَفظُهُ مُنكَرٌ، رِجالُهُ رِجالُ الشَّيخَينِ سِوى بَسّامِ بنِ عَبدِ اللهِ الصَّيرفيِّ". ويُنظَر: تَهذيبُ التَّهذيب: 1/ 435، والدُّرُّ المنثور: 9/ 630-631.

(42) رَوى ابنُ عَبدِ الحَكَمِ في (فُتوح مِصر): 40، عَن عُبَيدِ بنِ يَعلى، قالَ: "كانَ لهُ قَرنانِ صَغيرانِ تُواريهِما العِمامَةُ"، وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 637-638، وزادَ نِسبتَهُ إلى ابنِ أبي حاتمٍ والشِّيرازيِّ في (الألقاب).

والعَرَبُ تُسَمِّي الخُصْلَةَ مِن الشَّعرِ قَرْنًا[43]. وقيلَ: إنَّهُ رَأى في المَنام رُؤيا طَويلَةً أَنَّهُ أَخَذَ بِقَرنَي الشَّمسِ، فكانَ التَّأويلُ أَنَّهُ المَشرِقُ والمَغرِبُ[44]، وذَكَرَ هذا الخَبَرَ عَلِيُّ ابنُ أَبي طالبٍ القيروانيُّ العابِرُ[45] في كِتابِ (البُستان) لَهُ، قالَ: وبِهذا سُمِّيَ ذا القَرنَيْنِ.

وأَمّا اسمُهُ فقالَ ابنُ هِشام في هذا الكِتابِ: اسمُهُ مَرْزَبى بنُ مَرْذَبَةَ، بِذالٍ مَفتُوحَةٍ في اسمِ أَبِيهِ، وزاي في اسمه[46]، وقيلَ فيه: هرمس، وقيلَ: هرديس. وقالَ ابنُ هِشامٍ في غَيرِ هذا الكِتابِ[47]: اسمُهُ الصَّعْبُ بنُ ذي مَراثِدَ، وهُوَ أَوَّلُ التَّبابِعَةِ، وهُوَ الذي حَكَمَ لِإبراهيمَ عَلَيهِ السَّلامُ في بِئرِ السَّبعِ حينَ حاكَمَ إلَيهِ فيها.

---

(43) في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 5/ 77: "القَرْنُ لِلشّاةِ وغيرِها... وبِهِ يُسمّى، على مَعنى التَّشبيهِ، الذَّوائبُ قُرونًا".

(44) أخرجَهُ أبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح973، في أَثَرٍ طَويلٍ، وفيهِ: "وكانَ قَد حَلَمَ حُلْمًا رَأى بِهِ أَنَّهُ دَنا مِن الشَّمسِ، حَتّى أَخَذَ بِقَرنَيْها في شَرْقِها وغَرْبِها، فلَمّا قَصَّ رُؤياهُ عَلَى قَومِهِ سَمَّوهُ (ذا القَرنَيْنِ)"، وقالَ مُحَقِّقُ الكتابِ: 4/ 1478: "ضَعيفٌ جِدًّا؛ في إسنادِهِ عَبدُ المنعمِ بنُ إدريسَ". وقَد أخرجَ أبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح963، عن أبي العالِيَةِ، قالَ: "إنَّما سُمِّي (ذو القَرنَيْنِ) لأَنَّهُ قَرَنَ بينَ طُلوعِ الشَّمسِ ومَغرِبِها"، وأوردَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 638، وزادَ نِسبتَهُ إلى ابنِ المنذرِ، وذكَرَ ابنُ كَثيرٍ هذا القولَ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 96، وقالَ عنهُ: "وهذا أَشبَهُ مِن غَيرِهِ".

(45) في الأَصلِ "العابد"، والرّاجِحُ ما أَثبَتُّ، إذ إنَّ المَذكورَ هوَ أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ أبي طالِبٍ القَيرَوانِيُّ، الفَقيهُ المُتَكَلِّمُ العابِرُ، مِن رِجالِ القَرنِ الخامِسِ الهِجرِيِّ. وهوَ مِن تَلامِذَةِ القابسِيِّ، وكانَ شَيخًا لأَبي القاسِمِ المُهَلَّبِ بنِ أبي صُفرَةَ، ولَهُ في تَعبيرِ المَناماتِ بَعضُ الآراءِ التي رَدَّ عَلَيها عُلَماءُ القَيرَوانِ بِشِدَّةٍ. يُنظَر: تَراجمُ المُؤَلِّفينَ التُّونسِيِّين: 3/ 273. وأَشكُرُ لِلصَّديقِ الكَريمِ الشّاعِرِ والمُحَقِّقِ الجَزائرِيِّ محمَّد عبد القادر الفاضلي أن دَلَّني على هذهِ التَّرجَمَةِ لِهذا العَلَمِ بَعدَ أَن أَعياني البَحثُ عَنها، فجَزاهُ اللهُ عَنّي وعَن العِلمِ خَيرًا.

(46) أخرجَ أبو الشَّيخِ في (كِتابِ العَظَمَة): ح975، عَن مُحَمَّدِ بنِ إسحاقَ، قالَ: "حَدَّثَني بَعضُ مَن يَسُوقُ الأَحاديثَ مِنَ الأَعاجِمِ مِن أَهلِ الكِتابِ مِمَّنْ قَد أَسلَمَ، في ما تَوارَثُوا مِن عِلْمِهِ، أَنَّ ذا القَرْنَيْنِ كانَ رَجُلًا صالِحًا مِن أَهلِ مِصْرَ، اسْمُهُ مِرْزَبا بنُ مِرْذَبَةَ اليُونانِيُّ، مِن وَلَدِ يُونَنَ ابنِ يافِثَ بنِ نُوحٍ"، وقالَ عنهُ مُحَقِّقُ الكتابِ: 4 / 1479: "هوَ مِن الإسرائيليّاتِ كما هو واضحٌ". وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 639، وزادَ نِسبتَهُ إلى ابنِ المنذرِ وابنِ أَبي حاتمٍ.

(47) يُنظَرُ: كِتابُ التِّيجان في مُلوكِ حِميَر: 91.

وقيلَ: إنَّهُ أفريدونُ بنُ أثفيانَ الذي قَتَلَ الضَّحّاكَ... وقَولُ ابنِ هِشام في (السِّيرة): إنَّهُ مِن أهلِ مِصرَ، وإنَّهُ الإسكَندَرُ الذي بَنى الإسكندريَّةَ فعُرِفَتْ بِهِ[48]، قَولٌ بَعيدٌ مِمّا تَقَدَّمَ، ويحتملُ أن يَكُونَ الإسكَندَرُ سُمِّيَ ذا القَرنَيْنِ أيضًا تَشبيهًا لَهُ بالأوَّلِ، لأنَّهُ مَلَكَ ما بَينَ المَشرِقِ والمَغرِبِ في ما ذكروا أيضًا، وأذَلَّ مُلوكَ فارسَ، وقَتلَ دارا بنَ دارا، وأذَلَّ مُلوكَ الرُّومِ وغَيرَهُم[49]...

وذَكَرَ عَنِ الزُّبَيرِ أنَّهُ قالَ: ذُو القَرنَيْنِ هُوَ عَبدُ اللهِ بنُ الضَّحّاكِ بنِ مَعَدٍّ[50]، وقالَ ابنُ حَبيبٍ في (المُحبّر) في ذِكْرِ مُلوكِ الحِيرَةِ[51]، قالَ: الصَّعْبُ بنُ قَرينِ بنِ الهمّالِ هُوَ ذُو القَرنَيْنِ، ويحتملُ أن يَكُونوا مُلوكًا في

---

(48) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 379.

(49) ممّا تَجدُرُ الإشارةُ إليهِ أنَّ التّاريخَ يَذكُرُ مَلِكًا اسمُهُ الإسكندَرُ ذو القَرنَينِ، بَنى مَدينةَ الإسكندرِيَّةِ، وكانَ أرسطوطاليس الفيلسوفُ وَزيرَهُ، فذَهَبَ بَعضُهُم إلى أنَّ هذا هوَ المذكورُ في القُرآنِ. وقَد رَدَّ هذا القولَ غيرُ واحِدٍ مِن العُلَماءِ، ففي (مَجموع الفَتاوى): 17/ 332: "أرِسطو كانَ وَزيرَ الإسكَندَرِ بنِ فيلبس المَقْدونِيِّ، نِسبَةً إلى مَقدونيةَ، وهِيَ جَزيرَةُ هؤُلاءِ الفَلاسِفَةِ اليونانِيِّينَ الذينَ يُسَمَّونَ المَشّائينَ، وهِيَ اليَومَ خَرابٌ أو غَمَرَها الماءُ، وهُوَ الذي يُؤَرِّخُ لَهُ النَّصارى واليَهُودُ التّاريخَ الرُّومِيَّ، وكانَ قَبلَ المَسيحِ بِنَحوِ ثَلاثِمِئَةِ سَنَةٍ، فيَظُنُّ مَن يُعَظِّمُ هؤُلاءِ الفَلاسِفَةَ أنَّهُ كانَ وَزيرًا لِذي القَرنَيْنِ المَذكورِ في القُرآنِ لِيُعَظِّمَ بِذلِكَ قَدْرَهُ، وهذا جَهلٌ؛ فإنَّ ذا القَرنَيْنِ كانَ قَبلَ هذا بِمُدَّةٍ طَويلَةٍ جِدًّا، وذو القَرنَيْنِ بَنى سَدَّ يَأجوجَ ومَأجُوجَ، وهذا المَقدونِيُّ ذَهَبَ إلى بِلادِ فارِسَ ولَم يَصِلْ إلى بِلادِ الصِّينِ، فَضلًا عَنِ السَّدِّ". وقالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 97: "المَقدونِيُّ اليونانِيُّ المِصرِيُّ باني الإسكَندَرِيَّةِ الذي يُؤَرِّخُ بِأيّامِهِ الرُّومُ، وكانَ مُتَأَخِّرًا عَنِ الأوَّلِ بِدَهرٍ طَويلٍ، كانَ هذا قَبْلَ المَسيحِ بِنَحوٍ مِن ثَلاثِمِئَةِ سَنَةٍ، وكانَ أرِسطاطاليسُ الفَيلَسوفُ وَزيرَهُ، وهُوَ الذي قَتَلَ دارا بنَ دارا وأذَلَّ مُلوكَ الفُرسِ وأوطَأَ أرضَهُم. وإنَّما نَبَّهْنا عَلَيهِ لأنَّ كَثيرًا مِنَ النّاسِ يَعتَقِدُ أنَّهُما واحِدٌ، وأنَّ المَذكُورَ في القُرآنِ هُوَ الذي كانَ أرِسطاطاليسُ وَزيرَهُ، فيَقَعُ بِسَبَبِ ذلِكَ خَطَأٌ كَبيرٌ وفَسادٌ عَريضٌ طَويلٌ كَثيرٌ؛ فإنَّ الأوَّلَ كانَ عَبدًا مُؤمِنًا صالِحًا ومَلِكًا عادِلًا، وكانَ وَزيرُهُ الخَضِرَ، وقَد كانَ نَبِيًّا عَلَى ما قَرَّرْناهُ قَبلَ هذا، وأمّا الثّاني فكانَ مُشْرِكًا، وكانَ وَزيرُهُ فَيلَسوفًا، وقَد كانَ بَينَ زَمانَيْهِما أزْيَدُ مِن ألْفَيْ سَنَةٍ، فأينَ هذا مِن هذا؟ لا يَستَوِيانِ ولا يَشتَبِهانِ إلّا على غَبِيٍّ لا يَعرِفُ حَقائقَ الأُمورِ".

(50) أخرجَ ابنُ مردوَيْهِ عَن ابنِ عبّاسٍ قالَ: "ذو القَرنَيْنِ: عَبدُ اللهِ بنُ الضَّحّاكِ بنِ مَعَدٍّ". يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 9/ 631.

(51) يُنظَر: كِتابُ المُحَبَّر: 365.

أوقاتٍ شَتّى يُسَمّى كُلُّ واحدٍ مِنهُم ذا القَرنَيْنِ، واللهُ أعلَمُ. والأوَّلُ كانَ عَلى عَهدِ إبراهيمَ عَلَيهِ السَّلامُ، وهُوَ صاحِبُ الخَضِرِ حينَ طَلَبَ عَينَ الحَياةِ فوَجَدَها الخَضِرُ ولَم يَجِدْها ذُو القَرنَيْنِ، حالَتْ بَينَهُ وبَينَها الظُّلُماتُ التي وَقَعَ فيها هُوَ وأَجنادُهُ، في خَبَرٍ طَويلٍ مَذكُورٍ في بَعضِ التَّفاسيرِ مَشهورٍ عندَ الأخبارِيِّينَ(52).

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 161-180)

﴿أَمۡ حَسِبۡتَ أَنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡكَهۡفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُواْ مِنۡ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا﴾ (الكهف: 9):

• قولُهُ [أي: الزَّجّاجِيّ]: وأمّا (أم) فلا يُعطَفُ بها إلّا بعدَ استفهامٍ(53)، هوَ كما قالَ، إذا أردتَّ المعادَلَةَ بينَ أمرَيْنِ متساوِيَيْنِ، إمّا على جهةِ الاستفهامِ وإمّا على جهةِ التَّقريرِ أو التَّوبيخِ. ثمَّ قد تكونُ (أم) إضرابًا ولكِن ليسَ بمنزلَةِ (بَل) كما زَعَمَ بَعضُهُم، ولكنْ إذا مَضى كلامُكَ على اليَقينِ ثُمَّ أدرَكْتَ الشَّكَّ، مِثل قَولِهِم: إنَّها لإبِلٌ، أم شاءٌ؟ أضْرَبَ عن اليقينِ ورَجَعَ إلى الاستفهامِ حينَ أدركَهُ الشَّكُّ...

وهذهِ (أم) التي هي مَشُوبَةُ المعنى بِالإضرابِ والاستِفهامِ، ولا يَنبَغي أن تكونَ في القُرآنِ، وإنْ كانَتْ فعَلى جهةِ التَّقريرِ، نحو قَولِهِ: ﴿أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي﴾ (الزُّخرف: 52).

وأَحسَبُ جَميعَ ما وَقَعَ مِنها في القُرآنِ إنّما هو على أصلِها الأوَّلِ مِن المعادَلَةِ، وإن لَم يَكُنْ قَبلَها أَلِفُ استِفهامٍ، نَحو قَولِهِ: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ شَاعِرٞ﴾ (الطُّور: 30)، و﴿أَمۡ حَسِبۡتَ أَنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡكَهۡفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾؛ لأنَّ القُرآنَ كلَّهُ مَبْنِيٌّ على تَقريعِ الجاحِدِينَ وتَبكيتِ المعانِدِينَ، وهو كلُّهُ كلامٌ واحِدٌ، كأَنَّهُ مَعطوفٌ بَعضُهُ على

---

(52) أخرجَهُ أبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح966، وقالَ مُحَقِّقُهُ: 4/ 1467: "في إسنادِ المؤلِّفِ سُفيانُ بنُ وكيعٍ، وهو مَتروكٌ"، وأورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 650-656، وزادَ نسبتَهُ إلى ابنِ أبي حاتم. وقالَ ابنُ كثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 98: "مَن زَعَمَ من القُصّاصِ أنَّ ذا القَرنَيْنِ جاوَزَ مَغرِبَ الشَّمسِ، وصارَ يَمشي بِجُيوشِهِ في ظُلُماتٍ مُدَدًا طَويلةً فقد أخطأَ وأَبعَدَ النُّجعَةَ، وقالَ ما يُخالِفُ العَقلَ والنَّقلَ".

(53) عِبارَةُ الزَّجّاجِيِّ في (الجُمَل في النَّحو): 19: "تَقولُ: أقامَ زَيدٌ أم أخوكَ؟ ومَعناهُ: أيُّهُما قامَ؟ فإن قُلْتَ: قامَ زَيدٌ أم أخوكَ، لَم يَجُزْ؛ لأنَّ (أم) لا يُعطَفُ بها إلّا بعدَ الاستِفهامِ".

بَعضٍ، فإذا وجدت (أَم) وليسَ قَبلَها استِفهامٌ في اللَفظِ فهو مُتَضَمَّنٌ في المعنى مَعلومٌ بِقُوَّةِ الكلامِ، كأَنَّهُ يقولُ: أَتقولونَ كذا، أَم تقولونَ كذا؟ وأَبَلَغَكَ كذا، أَم حَسِبْتَ أَنَّ الأَمرَ كذا؟

ونَظيرُهُ ما يَتَكَرَّرُ في القُرآنِ مِن قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ (البقرة: 34)، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا﴾ (البقرة: 50)، بِواوِ العَطفِ مِن غَيرِ ذِكرِ عامِلٍ يَعمَلُ في (إذ)؛ لأَنَّ الكلامَ في مَعرِضِ تَعدادِ النِّعَمِ وتَكرارِ الأَقاصيصِ، فيُشيرُ بِالواوِ العاطفةِ إليها، كأَنَّها مَذكورةٌ في اللَفظ، لِعِلمِ المخاطَبِ بِالمرادِ...

ولذلكَ حُذِفَ كثيرٌ مِن الجَواباتِ في القُرآنِ لِدَلالةِ الواوِ عليها، لِعلمِ المخاطَبِ أَنَّ الواوَ عاطفةٌ، ولا يُعطَفُ بها إلّا على شيءٍ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ﴾ (يوسف:15)، وكقَولِهِ تَعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزُّمر: 73)، وهو كثيرٌ ممّا يُحذَفُ فيه الجَوابُ، ويُعطَفُ بِالواوِ على المحذوفِ.

ومِن المسأَلةِ الأُولى قَولُهُ تَعالى: ﴿مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ (النَّمل: 20)، ليسَ على مَعنى (بَل)، ولكِنْ عَطفًا على الاستِفهامِ المتَضَمَّنِ في الكلامِ، كأَنَّهُ يَقولُ: أَحَضَرَ أَم كانَ من الغائبينَ؟ أَلا تَراهُ يَقولُ: ﴿مَالِيَ﴾ كالمستَفهِمِ عن نَفسِهِ: إنْ كانَ حاضِرًا فما لي لا أَراهُ؟ ولَولا هذا التَّقديرُ والإضمارُ لَقالَ: ما لِلهُدهُدِ لا أَراهُ؟ ولَم يَقُل: لا أَرى الهُدهُدَ[54].

(نَتائجُ الفِكر: 205-206)

---

(54) يُنظَر: بَدائعُ الفَوائد: 1/ 356-361، ففيهِ فَصلُ بَسطٍ وشَرحٍ مُفيدَيْنِ. وقالَ محمَّد عبد الخالق عضيمة في كتابِهِ (دِراساتٌ لأُسلوبِ القُرآنِ الكَريم): ق1/ج1/ 298-299: "تَحويلُ (أَم) المنقَطِعَةِ إلى (أَم) المتَّصِلَةِ، بِتَقديرِ مَعطوفٍ عليهِ مَحذوفٍ، جَنَحَ إليهِ الزَّمَخشَريُّ في قَولِهِ تَعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ (البقرة: 133)، وقَدَّرَ: أَتَدَّعونَ على الأَنبياءِ اليَهوديَّةَ أَم كُنتُم شُهَداءَ؟ وقَد زَعَمَ السُّهَيليُّ أَنَّ جَميعَ ما وَقَعَ في القُرآنِ مِن (أَم) إنَّما كانَ مِن (أَم) المتَّصلةِ، أَمّا (أَم) المنقَطِعَةُ فلا يَنبَغي أَن تكونَ في القُرآنِ... واستَحسَنَ هذا الرَّأيَ ابنُ القيِّم في (بَدائع الفَوائد)... وقد ضَعَّفَ هذا الرَّأيَ أَبو حَيَّانَ في (البَحر)". وقالَ عضيمةُ أَيضًا: ق1/ج2/ 565: "إنَّ السُّهَيليَّ قَد أَزعَجَهُ كلمَةُ (أَم المنقَطِعَة)، فظَنَّ أَنَّها مُنافِيَةٌ لِلفَصاحَةِ، فقالَ إنَّها لا تَقَعُ في القُرآنِ، وحَوَّلَها إلى (أَم المتَّصِلَة)، بِتَقديرِ مَعطوفٍ عليهِ مَحذوفٍ".

• قَولُهُ عَزَّ وجلَّ: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾ الآية، قيلَ: الرَّقيمُ اسمُ عَلَمٍ لِلوادي[55]، وقيلَ: اسمُ عَلَمٍ لِكَلبِهِم[56]، وقيلَ: كِتابٌ مَرقومٌ كُتِبَتْ فيهِ أَسماؤُهُم[57]. *(التَّعريفُ والإعلام: 100)*

﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾ (الكهف: 19)

• ذَكَرَ[58] في الحَديثِ نَهيَهُ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ عَن بَيعِ الفِضَّةِ بِالفِضَّةِ، وإباحَةَ بَيعِ الذَّهَبِ بِالوَرِقِ، فدَلَّ على أَنَّ الوَرِقَ والفِضَّةَ شَيْءٌ واحِدٌ.

وقَد فَرَّقَ بَينَهُما أَبو عُبَيدٍ في (كِتاب الأَموال)، فقالَ: الرِّقَةُ والوَرِقُ ما كانَ سِكَّةً مَضرُوبَةً، فإن كانَ حُلِيًّا أَو حِليةً أَو نُقَرًا لَم يُسَمَّ وَرِقًا[59]، يُريدُ بِهذِهِ التَّفرقَةِ أَن لا زَكاةَ في حُلِيِّ الفِضَّةِ والذَّهَبِ؛ لأَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ حينَ ذَكَرَ الزَّكاةَ قالَ: «**في الرِّقَةِ الخُمُسُ**»[60]، . . . .

(55) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 15/ 198، عن ابنِ عبّاسٍ، وعطيَّةَ، ومُجاهِدٍ، والضَّحّاكِ.

(56) أَورَدَ نَحوَهُ عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 489، وعزا إخراجَهُ إلى ابنِ أَبي حاتم.

(57) أَورَدَ ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 15/ 198-199، عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ زَيدٍ. وأَورَدَ نَحوَهُ عن السُّدِّيِّ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 489، وعزا إخراجَهُ إلى ابنِ أَبي حاتم. وقد ذَكَرَ هذا القولَ الأخيرَ الزَّجّاجيُّ في أَماليهِ: 6، مُرَجِّحًا إيّاهُ، فقالَ: "ما رُوِيَ عَن الضَّحّاكِ وقَتادَةَ أَنَّهُما قالا: الرَّقيمُ: الكتابُ. وإلى هذا ذَهَبَ أَهلُ اللُّغةِ، ويَقولونَ: هو (فَعيلٌ) بِتَأويلِ (مَفعول)، يُقالُ: رَقَمْتُ الكِتابَ، أَي: كَتَبْتُهُ، فهو مَرقومٌ ورَقيمٌ، كما قالَ عَزَّ وجَلَّ: ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾ (المطفِّفين: 9).

(58) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 461، وقالَ المحقِّقانِ: "صرَّحَ ابنُ إسحاقَ بِالسَّماعِ، وسَنَدُهُ مُنقطِعٌ، فيكونُ الحَديثُ ضَعيفًا".

(59) يُنظَر: (كِتابُ الأَموال) لأَبي عُبَيد: 449.

(60) في جُزءٍ مِن حَديثٍ طَويلٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1454، كتاب الزَّكاة، باب (زَكاة الغَنَم)، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَ أَنَّ أَبا بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ كَتَبَ لهُ كِتابًا لَمّا وَجَّهَهُ إلى البَحرَينِ، وفيه: «وفي الرِّقَةِ رُبُعُ العُشرِ، فإن لَم تَكُنْ إلّا تِسعينَ ومِئةً فلَيسَ فيها شَيءٌ إلّا أَن يَشاءَ رَبُّها». ورَوى أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح1574، كتاب الزَّكاة، باب (في زَكاةِ السّائمَة)، والتِّرمذِيُّ في جامِعِهِ: ح620، كتاب الزَّكاة، باب (ما جاءَ في زَكاةِ الذَّهَبِ والوَرِق)، عن عَلِيٍّ، قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «قَد عَفَوْتُ عَن الخَيلِ والرَّقيقِ، فهاتوا صَدَقَةَ الرِّقَةِ مِن كُلِّ أَربعينَ دِرهَمًا دِرهَمًا، ولَيسَ في تِسعينَ ومِئةٍ

وحينَ ذَكَرَ الرِّبا قالَ: «الفِضَّةُ بِالفِضَّةِ»[61].

قالَ المُؤَلِّفُ: وفي هذا الحَديثِ الذي ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ وفي أَحاديثَ سِواهُ قَد تَتَبَّعْتُها ما يَدُلُّ على خِلافِ ما قالَ، مِنها قَولُهُ عَلَيهِ السَّلامُ في صِفَةِ الحَوضِ: «**يَصُبُّ فيهِ ميزابانِ مِنَ الجَنَّةِ؛ أَحَدُهُما مِنْ ذَهَبٍ والآخَرُ مِن وَرِقٍ**»[62]... الحَديث، في شَواهِدَ كَثيرَةٍ تَدُلُّ على أَنَّ الفِضَّةَ تُسَمّى وَرِقًا على أَيِّ حالٍ كانَتْ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 554-555)

﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: 22)، يُراجَع: **(التَّوبة: 92)**

﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ (الكهف: 28)

• قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ الآية، قيلَ: هو عُيَيْنَةُ بنُ حِصْنٍ الفَزارِيُّ حينَ قالَ: أَنا أَشرَفُ مُضَرَ وأَجَلُّها، واللهُ أَعلَمُ. ذَكَرَهُ النَّحّاسُ[63].

(التَّعريفُ والإعلام: 101)

ويُراجَعُ أَيضًا: **(الحجرات: 4)**

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (الكهف: 30)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾... عن أَبي جَعفَرِ بنِ

شَيءٌ، فإذا بَلَغَتْ مِئتَينِ ففيها خَمسَةُ دَراهِمَ». والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. أَمّا الخُمُسُ الذي ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ في الحديثِ فوَهمٌ مِنهُ؛ إذ لم يَرِدْ إلّا في الرِّكازِ.

(61) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: ح2175، كتاب البُيوع، باب (بَيع الذَّهَبِ بِالذَّهَب)، وصحيحُ مُسلم: ح4049، كتاب المساقاة، باب (النَّهي عن بَيعِ الوَرِقِ بِالذَّهَبِ دَينًا).

(62) رَواهُ مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح5946، كتاب الفَضائل، باب (إثبات حَوضِ نَبِيِّنا صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ وصِفاته).

(63) قالَ أَبو جَعفَرٍ النَّحّاسُ في (مَعاني القُرآن الكَريم): 4/ 231: "إنَّ سُفيانَ بنَ سَعيدٍ قالَ: هو عُيَيْنَةُ بنُ حِصْنٍ. وقالَ غيرُهُ: قالَ: أَنا أَشرَفُ مُضَرَ وأَجَلُّها". ويُنظَر: (مَعاني القُرآن) للفَرّاء: 2/ 140، و(أَسبابُ النُّزول) للسُّيوطيّ: 241. ولَم يَصِحَّ أَنَّ الآيَةَ نَزَلَتْ في عُيَيْنَةَ بنِ حِصْنٍ الفَزارِيِّ، والأَسانيدُ في ذلكَ بينَ ضَعيفٍ وضَعيفٍ جِدًّا. يُنظَر: الاستيعاب في بيانِ الأَسباب: 2/ 472-476.

النَّحّاسِ، قالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ حميدٍ قالَ: أخبرَنا يَحيى بنُ الضِّرِّيسِ عن زُهَيرِ ابنِ معونَةَ عن أَبي إسحاقَ عن البَراءِ بنِ عازِبٍ، قالَ: قامَ أعرابيٌّ إلى رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ في حجَّةِ الوَداعِ والنَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ واقِفٌ بِعَرَفاتٍ على ناقَتِهِ العَضباء فقالَ: إنِّي رَجُلٌ مُتعلِّمٌ، فأَخبِرْني عن قَولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾، قالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ: **«يا أعرابيُّ، ما أَنتَ مِنهُم بِبَعيدٍ وما هُم مِنكَ بِبَعيدٍ، هُم هؤُلاءِ الأَربَعَةُ الذينَ هُم وُقوفٌ مَعي: أَبو بَكرٍ وعُمَرُ وعُثمانُ وعَلِيٌّ، فأَعلِمْ قَومَكَ أَنَّ هذهِ الآيَةَ نزَلَتْ في هؤُلاءِ الأَربَعَةِ»**[64]. *(التَّعريفُ والإعلام: 101-102)*

﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ۞ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾، إلى قولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾ **(الكهف: 32-43)**:

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ (الكهف: 32) الآية، ذَكَرَ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ المقرِئُ[65] أَنَّ اسمَ الخَيِّرِ مِنهُما تمليخا والآخَر موطس، وأَنَّهما كانا شَريكَيْنِ ثُمَّ اقتَسَما المالَ، فصارَ لِكُلٍّ واحِدٍ مِنهُما ثَلاثةُ آلافِ دينارٍ، فاشتَرى المؤمِنُ مِنهُما عَبيدًا بِأَلفٍ وأَعتَقَهُم وبِالأَلفِ الثّانيةِ ثِيابًا وكسا العُراةَ وبِالأَلفِ الثّالثةِ طَعامًا وأَطعمَ الجُوَّعَ وبَنى أَيضًا مَساجِدَ وفَعَلَ خَيرًا، وأَمّا الآخَرُ فنَكَحَ بمالِهِ نِساءً ذَواتِ يَسارٍ واشتَرى دَوابَّ وبَقَرًا فاستَنتَجَها فنَمَتْ لهُ نَماءً مُفرِطًا واتَّجَرَ بِباقيها فرَبِحَ حَتّى فاقَ أَهلَ زَمانِهِ غَناءً. وأَدركَتِ الأَوَّلَ الحاجَةُ فأَرادَ أَن يَستَأجِرَ نَفسَهُ في جَنَّةٍ يَخدُمُها، فقالَ: لَو ذَهَبْتُ إلى شَريكي وصاحِبي فسَأَلْتُهُ أَن يَستَخدِمَني في بَعضِ

---

(64) ذَكَرَهُ القُرطُبيُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 356، ورَواهُ أَبو جَعفَرٍ النَّحّاسُ مُسنَدًا في (مَعاني القُرآنِ الكَريم): 4/ 235-236، وفي سَنَدِهِ مُحَمَّدُ بنُ حميدٍ، وهو ضَعيفٌ، وكذلكَ زُهَيرُ بنُ مُعاوِيَةَ، سَمِعَ مِن أَبي إسحاقَ السَّبيعيِّ بعدَ الاختِلاطِ، واللهُ أَعلَمُ. وقالَ مُحَقِّقُ (مَعاني القُرآنِ الكَريم) لِلنَّحّاس: 4/ 236 (الهامش): "لَم أَرَهُ في كُتُبِ السُّنَنِ ولا في الصِّحاحِ، وهؤلاءِ الخُلَفاءُ الرّاشِدونَ الأَربعةُ لا شَكَّ أَنَّهُم مِن الذينَ آمَنوا وعَمِلوا الصّالحاتِ، ولكِنْ في النَّفْسِ شَيءٌ مِن هذهِ الرِّوايةِ؛ فأُسلوبُها بَعيدٌ عَن رَوعَةِ البَيانِ النَّبَوِيِّ، واللهُ أَعلَمُ".

(65) هو النَّقّاشُ المُفسِّرُ، وقَد سَبَقَت تَرجَمَتُهُ في تَفسيرِ سورَةِ البَقَرَة.

جَنّاتِهِ رَجَوْتُ أن يكونَ ذلكَ أَصلَحَ لي. فجاءَهُ فلَم يَكَدْ يَصِلُ إليه من غِلَظِ الحُجّابِ، فلَمّا دَخلَ عليهِ وعَرَفَهُ وسَأَلَهُ حاجَتَهُ فقالَ له: أَلَم أَكُنْ قاسَمْتُكَ المالَ شَطرَيْنِ، فما صَنَعْتَ بمالِكَ؟ قالَ: اشتَرَيْتُ بهِ مِن اللهِ تَعالى ما هو خَيرٌ منهُ وأَبقى. قالَ: أَإنَّكَ لَمِنَ المصَدِّقِينَ؟ ما أَظُنُّ السّاعةَ قائمةً، وما أَراكَ إلّا سَفيهًا، وما جَزاؤُكَ عِندي على سَفاهَتِكَ إلّا الحِرمانُ، أَوَ تَدري ما صَنَعْتُ أَنا بمالي حَتّى آلَ إليَّ ما تَراهُ مِن الثَّروَةِ وحُسنِ الحالِ؟ وذلك أَنِّي كَسَبْتُ وسَفِهْتَ أَنتَ، اخْرُجْ عنِّي. ثُمَّ كانَ مِن قِصَّةِ هذا الغَنيِّ ما ذكَرَهُ اللهُ في القُرآنِ مِن الإحاطةِ بِثَمَرِهِ وذَهابِها أَصلًا بما أُرسِلَ عليها مِن السَّماءِ مِن الحُسبانِ[66]. وذُكِرَ أَنَّهُما الرَّجُلانِ المذكورانِ في ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾، وهو قَولُهُ تَعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٞ ۞ يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُصَدِّقِينَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾، وإلى قَولِهِ: ﴿لِمِثۡلِ هَٰذَا فَلۡيَعۡمَلِ ٱلۡعَٰمِلُونَ﴾ (الصّافّات: 51-61)[67].

(التَّعريفُ والإعلام: 102)

• في شِعرِ وَرَقَةَ:

بِبَطْنِ المَكَّتَيْنِ عَلى رَجائي حَديثُكَ أَنْ أَرى مِنْهُ خُرُوجا[68]

ثَنّى مَكّةَ وهِيَ واحِدَةٌ لأنَّ لَها بِطاحًا وظَواهِرَ... عَلى أَنَّ لِلعَرَبِ مَذهَبًا في أَشعارِها في تَثنِيَةِ البُقعَةِ الواحِدَةِ وجَمعِها، نَحو قَولِهِ:...(بَغادِين) في (بَغداد)، وأَمّا التَّثنِيَةُ فكَثيرٌ نَحو... قَول زُهَيرٍ:

وَدارٌ لَها بِالرَّقْمَتَيْنِ[69]

---

(66) ذَكَرَ القِصَّةَ أَيضًا القُرطُبيُّ في تَفسيرِهِ: 10/ 357، ونَسَبَها إلى مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ المُقرئ.

(67) يُنظَر: الجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 10/ 356-357.

(68) يُنظَر: السِّيرَةُ النَّبويَّة: 1/ 248.

(69) جُزءٌ مِن بَيتٍ في مُعَلَّقةِ زُهَيرِ بنِ أَبي سُلمى، والبيتُ كاملًا:

دِيارٌ لَها بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّها مَراجِعُ وَشْمٍ في نَواشِرِ مِعْصَمِ

يُنظَر: شَرحُ المُعَلَّقاتِ العَشر: 134، ونَقَلَ التّبريزيُّ فيهِ عن الأَصمعيِّ قولَهُ: "الرَّقمَتانِ: إحداهما قُربَ المدينةِ، والأُخرى قُربَ البصرةِ، ومَعناهُ: بَينَهُما"، وفي الموضعِ نفسِهِ قالَ التّبريزيُّ: "وقالَ الكلابيُّ: الرَّقمَتانِ: بَينَ جُرثُم وبينَ مَطلعِ الشَّمسِ بِأَرضِ بني أَسَدٍ، وهُما

... وإنَّما يَقصِدُ العَرَبُ في هذا الإشارَةَ إلى جانِبَيْ كُلِّ بَلدَةٍ، أَو الإشارَةَ إلى أَعلى البَلدَةِ وأَسفَلِها، فيَجعَلونَها اثنَيْنِ عَلى هذا المَغزى. وقَد قالوا: صِدْنا بِقَنَوَيْنِ، وهُوَ (قَنا) اسمُ جَبَلٍ... وقالَ الفَرَزدَقُ:

عَشِيَّةَ سالَ المِرْبَدانِ كِلاهُما[70]

وإنَّما هُو مِرْبَدُ البَصرَةِ...

وأَحسَنُ ما تَكُونُ هذِهِ التَّثنِيَةُ إذا كانَتْ في ذِكْرِ جَنَّةٍ وبُستانٍ، فَتُسَمِّيها جَنَّتَيْنِ في فَصيحِ الكَلامِ إشعارًا بِأَنَّ لَها وَجهَيْنِ، وأَنَّكَ إذا دَخَلْتَها ونَظَرْتَ إليها يَمينًا وشِمالًا رَأَيْتَ مِن كِلتا النّاحِيَتَيْنِ ما يَملأُ عَينَيْكَ قُرَّةً وصَدرَكَ مَسَرَّةً، وفي التَّنزيلِ: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾، إلى قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ (سبأ: 15-16)، وفيهِ: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ﴾ (الكهف: 32) الآية، وفي آخِرِها: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ﴾ (الكهف: 35)، فأَفرَدَ بعدَما ثَنّى، وهِيَ هِيَ. وقَد حَمَلَ بَعضُ العُلَماءِ عَلى هذا المَعنى قَولَهُ سُبحانَه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾ (الرَّحمن: 46)، والقَولُ في هذِهِ الآيةِ يَتَّسِعُ، واللهُ المُستَعانُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 252-255)

• أَمّا (كِلا) فاختِلافُ النَّحْوِيِّينَ فيها مَشهورٌ... أَمّا مَن ذَهَبَ إلى أَنَّها اسمٌ مُفرَدٌ وأَلِفها لامُ (الفِعل) وليسَتْ أَلِفَ التَّثنيةِ فمُعظَمُ حُجَّتِهِ أَنَّها في الأَحوالِ الثَّلاثةِ مَعَ الظّاهِرِ على صورَةٍ واحِدَةٍ، أَعني حالَ الرَّفعِ والنَّصبِ والخفضِ، وإنَّما تَنقَلِبُ ياءً في حالِ الخَفضِ والنَّصبِ مَعَ المضمَرِ خاصَّةً كما يَنقَلِبُ ما ليسَ بِأَلِفِ التَّثنِيَةِ،

أَبرقانِ مُختلطانِ بِالحِجارةِ والرَّملِ. والرَّقمَتانِ أَيضًا: حِذاء ساقِ الفرو، وساقُ الفرو: جَبَلٌ بِأَرضِ بَني أَسَدٍ. والرَّقمَتانِ أَيضًا: بِشطِّ فَلْجٍ، أَرض بَني حَنظَلَةَ".

(70) شَطرُ بَيتٍ، وهو كامِلًا في ديوانِ الفَرَزدَق: 2/ 319:

عَشِيَّةَ سالَ المِربَدانِ كِلاهُما عَجاجَةَ مَوْتٍ بِالسُّيُوفِ الصَّوارِمِ

وقَد قيلَ: سُمِّيَ مِربَد البَصرةِ، وهو محبسُ الإبِلِ، المِربَدَيْنِ مَجازًا؛ لِما يتَّصِلُ بهِ من مجاوره. وقالَ الجوهريُّ: إنَّهُ عَنى بهِ سِكَّةَ المِربَدِ بِالبصرةِ، والسِّكَّةَ التي تَليها مِن ناحيةِ بَني تَميمٍ، جَعَلَهُما المِربَدَيْنِ. يُنظَر: هامِشُ الدِّيوان: 2/ 319.

نَحو (لَدَيْهِما) و(عَلَيْهِما). وهذا مَعنى قَولِ الخَليلِ وسيبَوَيْهِ[71]، ولَم يَبعُدْ عن الصَّوابِ مَن عوَّلَ عليه.

ومِمّا احتُجَّ بِهِ لِهذا المذهَبِ قَولُ العَرَبِ: كِلاهُما ذاهِبٌ، ولَم يُقَلْ: ذاهِبانِ... وقَولُهُ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ (الكهف: 33)، فأَفرَدَ الخَبَرَ عن (كِلتا). ولا حُجَّةَ فيهِ، ولِذلكَ عَدَلَ سيبَوَيْهِ في الاستِدلالِ عنهُ بما تَقَدَّمَ مِن أَنَّكَ تُضيفُ إلى (كُلّ) فتُفرِدُ الخَبَرَ عنهُ، فتَقولُ: «كُلُّكُم راعٍ»[72] حَملًا على المعنى؛ إذ المعنى: كُلُّ واحِدٍ مِنكُم راعٍ، وكذلك (كِلا) إنَّما مَعناهُ: كُلُّ واحِدٍ مِنهُما ذاهِبٌ. *(نَتائِجُ الفِكر: 220-221)*

﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ (الكهف: 32)، يُراجَع: (الصّافات: 51)

﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ﴾ (الكهف: 50)

• ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى﴾ الآيةَ، سُمِّيَ مِن ولَدِ إبليسَ في الحَديثِ: الأَقبصُ، وهامَةُ بنُ الأَقبصِ، وسُمِّيَ منهم بلزون وهو الموكَّلُ بالأَسواقِ، ومسوط، والأَعورُ، ودامس وهو الموكَّلُ بالوَسوَسةِ، ونزر وهو صاحِبُ المصائبِ[73]، وأُمُّهُم طرطبةُ، ويُقالُ: بَل هيَ حاضِنَتُهُم، ذكَرَهُ

(71) يُنظَر: الكِتاب: 3/ 413.

(72) جُزءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7138، كتاب الأَحكام، باب (قَول اللهِ تَعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4701، كتاب الإمارَة، باب (فَضيلَة الإمامِ العادِلِ، وعُقوبَة الجائر، والحَثّ عَلى الرِّفقِ بِالرَّعيَّةِ، والنَّهي عَن إدخالِ المَشَقَّةِ عَلَيهِم).

(73) رَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 15/ 292، وأَبو الشَّيخ في (كِتاب العَظَمَة): ح1133، وابنُ أَبي الدُّنيا في (مَكائد الشَّيطان): ح35، واللَّفظُ لهُ، عَن مُجاهِدٍ، قالَ: "لإبليسَ خَمسةٌ مِن ولدِهِ، قَد جَعَلَ كُلَّ واحِدٍ مِنهُم عَلى شَيءٍ مِن أَمرِهِ. ثُمَّ سَمّاهُم، فذكَرَ: (ثَبْر)، و(الأَعوَر)، و(مَسُوط) و(داسَم) و(زَلَنبُور)؛ فأَمّا (ثَبْر) فهو صاحِبُ المصيباتِ الذي يَأمُرُ بِالثُّبورِ وشَقِّ الجُيوبِ ولَطم الخُدودِ ودَعوى الجاهِلِيَّةِ؛ وأَمّا (الأَعوَرُ) فهوَ صاحِبُ الزِّنى الذي يَأمُرُ بِهِ ويُزَيِّنُهُ؛ وأَمّا (مَسُوط) فهو صاحِبُ الكَذِبِ الذي يَسمَعُ، فيَلقى الرَّجُلَ فيُخبِرُهُ بِالخَبَرِ، فيَذهَبُ الرَّجُلُ إلى القَومِ، فيَقولُ لَهُم: قَد رَأَيْتُ رَجُلًا أَعرفُ وَجهَهُ وما أَدري ما اسمُهُ، حَدَّثَني بِكذا

النَّقّاشُ، وإنَّها باضَتْ ثلاثِينَ بَيضَةً: عَشْرًا في المشرِقِ، وعَشْرًا في المغربِ، وعَشْرًا في وَسَطِ الأرضِ، وإنَّهُ خَرَجَ مِن كُلِّ بَيضَةٍ جِنسٌ مِن الشَّياطينِ، كالعَفاريتِ، والغِيلانِ، والقَطارِبَةِ، والجِنّانِ، وأسماء مُختَلِفَة[74]، وكلُّهُم عَدُوٌّ لِبَني آدَمَ بِنَصِّ هذهِ الآيةِ، إلّا مَن آمَنَ مِنهُم، واللهُ تَعالى أعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 103)

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾

(الكهف: 60)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾، هوَ يُوشَعُ بنُ نُونِ بنِ إفرايمَ بنِ يوسُفَ عليهِم السَّلامُ[75].

وكذا؛ وأمّا (داسَم) فهو الذي يَدخُلُ معَ الرَّجُلِ إلى أهلِهِ يُريهِ العَيبَ فيهِم، ويُغضِبُهُ عَلَيهِم؛ وأمّا (زَلَنبُور) فهو صاحِبُ السُّوقِ الذي يَرْكُزُ رايَتَهُ في السُّوقِ". وقالَ مُحَقِّقُ (مكائد الشَّيطان): 55: "إسنادُهُ حَسَنٌ، والأثَرُ مِن الإسرائيليّاتِ"، ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 9/ 569. وقالَ البلنسيُّ في (تَفسير مُبهَماتِ القُرآن): 2/ 166-167، مُعَلِّقًا على ما ذكرَهُ السُّهَيليُّ هُنا: "و(مَسُوط) الذي ذكرَهُ الشَّيخُ أبو زَيدٍ هو صاحِبُ الأخبارِ، يأتي بها فيُلقيها في أفواهِ النّاسِ، يتَحَدَّثونَ بها ولا يَجِدونَ لها أصلًا... وفي كتابِ مُسلم أنَّ لِلوُضوءِ والوَسوَسَةِ شَيطانًا يُسمّى خِنزَبًا. وفي التِّرمذيِّ أيضًا أنّ لِلوُضوءِ شَيطانًا يُسمّى الوَلهانَ... و(الأعوَرُ) الذي ذكرَهُ الشَّيخُ رضيَ اللهُ عنهُ هو صاحِبُ الزِّنى". وحَديثُ مُسلم الذي أشارَ إليه البلنسيُّ هو في صَحيحِهِ: ح5702، كتاب السَّلام، باب (التَّعوُّذ مِن شَيطانِ الوَسوَسَةِ في الصَّلاة)، أنَّ عُثمانَ بنَ أبي العاصِ أتى النَّبيَّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فقالَ: يا رَسولَ اللهِ، إنَّ الشَّيطانَ قَد حالَ بَيني وبَينَ صَلاتي وقِراءَتي، يَلبِسُها عَلَيَّ. فقالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «ذاكَ شَيطانٌ يُقالُ لَهُ خِنْزَبُ، فإذا أحسَسْتَهُ فتَعَوَّذْ باللهِ مِنهُ، واتفِلْ عَلى يَسارِكَ ثَلاثًا». قالَ: ففَعَلْتُ ذلِكَ فأذهَبَهُ اللهُ عَنّي. وأمّا حَديثُ التِّرمذيِّ فهو في جامِعِهِ: ح57، كتاب الطَّهارَة، باب (ما جاءَ في كَراهِيَةِ الإسرافِ في الوُضوءِ بالماء)، عَن أُبَيِّ بنِ كَعبٍ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قال: «إنَّ لِلوُضوءِ شَيطانًا يُقالُ لَهُ الوَلهانُ، فاتَّقوا وَسواسَ الماءِ». ورَواهُ أيضًا ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح421، كتاب الطَّهارةِ وسُنَنها، باب (ما جاءَ في القَصدِ في الوُضوءِ وكَراهَةِ التَّعدّي فيه). والحَديثُ حَكَمَ عليهِ الألبانيُّ بِأنَّهُ ضَعيفٌ جِدًّا.

(74) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 4/ 436، و15/ 308.

(75) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: ح4725، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ...﴾).

و﴿مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾، قيلَ: هُما بَحرُ الأُردُنِّ وبَحرُ القُلْزُمِ[76]، وقَد قيلَ: هو بَحرُ المغربِ وبَحرُ الزُّقاقِ[77]. وذُكِرَ عن ابنِ عَبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُ تَنبيهٌ على حِكمَةِ اللهِ تَعالى في جَمعِ موسى مَعَ الخَضِرِ عليهِما السَّلامُ بمَجمَعِ البَحرَيْنِ؛ وذلكَ أَنَّهُما بَحرانِ في العِلمِ[78]: أَحَدُهُما أعلَمُ مِن الآخَرِ بِالظّاهرِ، وأَعني بِالظّاهرِ عِلمَ الشَّرعِيّاتِ، وهو موسى عليهِ السَّلامُ، والآخَرُ أَعلَمُ بِالباطِنِ وأَسرارِ الملَكوتِ وهو الخَضِرُ[79]، فكانَ اجتِماعُ البَحرَيْنِ بِمَجمَعِ البَحرَيْنِ...

وقيلَ: إنَّهُ لَم يُدرِكْ زَمَنَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وهذا لا يَصِحُّ. وقالَ البُخاريُّ وطائفةٌ من أَهلِ الحَديثِ، مِنهُم شيخُنا أَبو بَكرِ بنُ العَرَبيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى: ماتَ الخَضِرُ قَبلَ انقِضاءِ المئةِ، مِن قَولِهِ عليهِ السَّلامُ: «**إلى رَأْسِ مِئَةِ عامٍ لا يَبْقى عَلى الأَرْضِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْها أَحَدٌ**»[80]، يَعني مَن كانَ حَيًّا حينَ قالَ هذه المقالَةَ...

وقد ذُكِرَ أَنَّ الخَضِرَ عليهِ السَّلامُ هو إرميا، ولَم يُصحِّحْ ذلك الطَّبريُّ[81]، وأَبطَلَهُ بما يَطولُ ذِكرُهُ مِن الحُجَجِ. وذُكِرَ أَيضًا أَنَّهُ اليَسَعُ صاحِبُ إلياسَ. وأَعجَبُ ما في ذلك قَولُ مَن قالَ: إنَّهُ فِرعَونُ صاحِبُ موسى، ذكَرَهُ النَّقّاشُ. وصَحَّ عن رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ قالَ: «**إنَّما سُمِّيَ الخَضِرَ لأَنَّهُ جَلَسَ عَلى فَروَةٍ بَيضاءَ فاهتَزَّت تَحتَهُ خَضراءَ**»[82]، قالَ الخَطّابيُّ: (الفَروَةُ) وَجهُ الأَرضِ، وأَنشَدَ في صِفَةِ حَبَشِيٍّ:

---

(76) يُنظَر: فَتحُ الباري: 8/ 523.

(77) يُنظَر: تفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 5/ 174.

(78) ذكرَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 523، أَنَّ هذا غَيرُ ثابتٍ، ولا يَقتضيهِ اللفظُ، وإنَّما يُذكَرُ لِمُناسَبَةِ اجتِماعِهِما في هذا المكانِ المخصوصِ.

(79) الصَّحيحُ أَنَّ الخَضِرَ لَم يَكُنْ عِندَهُ أَسرارٌ ولا عِلمُ باطنٍ ولا شَيءٌ من ذلك، وإنَّما فَعَلَ ما فَعَلَ بِأَمرِ اللهِ عزَّ وجلَّ، يَدُلُّ على ذلكَ قولُ اللهِ تَعالى حِكايَةً عنهُ في آخِرِ القِصَّةِ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ (الكهف: 82).

(80) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح601، كتاب مَواقيت الصَّلاة، باب (السَّمَر في الفِقهِ والخَير بَعدَ العِشاء).

(81) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 365-376.

(82) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3402، كتاب أَحاديث الأَنبِياء، باب (حَديث الخَضِرِ مَعَ موسى عَلَيهِما السَّلام).

صَـعْـلٌ أَسَـكُ كَـأَنَّ فَـرْوَةَ رَأْسِـهِ بذرَتْ فَأَنْبَتَ جانِباها فُلفُلا[83]

(التَّعريفُ والإعلام: 103-104)

﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ (الكهف: 71)، يُراجَع: (الأنعام: 27)

﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾ (الكهف: 77):

• قَولُهُ تَعالى: ﴿أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا﴾، قالوا فيها: إنَّها بَرْقَةُ، وقيلَ غيرُ ذلكَ[84]، واللهُ أعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 105)*

• (افْعَلَّ) في غَيرِ الألوانِ والخُلُقِ عَزيزٌ، وأمّا (انْقَضَّ) فلَيسَ مِنهُ في شَيْءٍ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ في مَعناهُ: تَقَضَّضَ البِناءُ، فالقافُ فاءُ الفِعلِ، وكذلك: تَقَضّى البازِيُّ، لأَنَّهُ مِنهُ.

وغَلِطَ الفَسَوِيُّ[85] في (الإيضاح)، فجَعَلَ: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ مِن بابِ (احْمَرَّ)[86]، وإنَّما هُوَ مِن بابِ (انْقَدَّ) و(انْجَرَّ)، والنُّونُ زائدَةٌ، ووَزنُهُ: (انْفَعَلَ). وكذلِكَ غَلِطَ القاليُّ في (النَّوادِر)، فقالَ في قَولِهِ:

وَجَـرْيُـهـا انْـشِـرارٌ

---

(83) نَصُّ كَلام الخَطّابيّ في (غَريب الحَديث): 1/ 222: "قالَ أبو عُمَرَ: الفَروَةُ: الأَرضُ البَيضاءُ لا نَباتَ فيها. وقالَ غَيرُهُ: أرادَ بِالفَروَةِ: الهَشيمَ اليابِسَ، شَبَّهَهُ بِالفَروَةِ، ومِنهُ قيلَ: فَروَةُ الرَّأسِ، وهيَ جِلدَتُهُ بما عَلَيها مِن شَعرٍ، قالَ الرّاعي:

وَلَقَد تَرَى الحَبَشِيَّ حَوْلَ بُيُوتِنا جَـذِلًا إذا ما نالَ يَوْمًا مَأكَلا

صَـعْـلًا أَصَـكَّ كَـأَنَّ فَـرْوَةَ رَأسِـهِ بُـذِرَتْ فَأَنْبَتَ جانِباهُ فُلْفُلا".

والشِّعرُ في (شِعر الرّاعي النُّمَيريّ): 176.

(84) أخرجَ ابنُ أبي حاتم مِن طريقِ قَتادَةَ، عن ابنِ عبّاسٍ في قولِهِ: ﴿أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ﴾، قالَ: "هيَ أبرقةُ". قالَ: "وحَدَّثَني رَجُلٌ أَنَّها أنطاكيةُ". يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 9/ 613.

(85) هو أبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ.

(86) يُنظَر: التَّكمِلَة - الجُزءُ الثّاني مِن (الإيضاح العضدِيّ): 218، وعِبارَتُهُ فيهِ: "ومِثلُهُ في (افْعَلَّ) قَولُهُ تَعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾".

إنَّهُ: (افْعِلالٌ) مِن النَّثْرِ[87]، كما قالَ الفَسَوِيُّ في (الانْقِضاض)، وإنَّما هُوَ (انْفِعالٌ) مِنْ (عَيْن ثَرَّة) أي: كَثيرَة الماءِ[88]. *(الرَّوضُ الأنُف: 5/ 368)*

ويُراجَعُ أَيضًا: **(آل عمران: 140)، و(الأحزاب: 10)**

﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ **(الكهف: 78)**، يُراجَع: **(المائدة: 112)**

﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَـٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ **(الكهف: 79)**

• ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَـٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾، قيلَ: كانوا سَبْعَةً، بِكُلِّ واحِدٍ مِنهُم زَمانَةٌ لَيسَتْ بِالآخَرِ[89]. وقد ذكَرَ النَّقّاشُ أَسماءَهُم، ولَم أُقيِّدْها كما أُحِبُّ، فمَن أَرادَها فلْيَنظُرْها هُنالِكَ.

وذَكَرَ البُخاريُّ اسمَ المَلِكِ الآخِذِ لِكُلِّ سَفينَةٍ غَصْبًا فقالَ: هو هُدَدُ بنُ بُدَدَ[90]. وذكَرَ اسمَ الغُلامِ المقتولِ فقالَ: هو جَيْسُورٌ، هكذا قيَّدْناهُ في الجامِعِ مِن رِوايَةِ أَبي زَيدٍ المروزيِّ. وفي غيرِ هذه الرِّوايةِ: حَيْسُورٌ، بِالحاءِ. وعِندي في حاشيةِ الكِتابِ روايةٌ ثالثةٌ، وهي: حَبْنُون[91]. *(التَّعريفُ والإعلام: 104-105)*

---

(87) الذي في كتابِ (الأمالي) لِلقاليّ: 1/ 189: "و(انْثِرار): قالَ أَبو بَكرٍ: انصِباب، كأنَّهُ: يَثُرُّهُ ثَرًّا"، فلَم يَقُلْ إنَّهُ مِن (النَّثْر)، ولَعَلَّ السُّهَيليَّ فَهِمَ ذلكَ مِن قولِهِ: "انْصِبابٌ"، غيرَ أَنَّهُ لَيسَ صَريحًا فيه، فلا يَلزَمُهُ. ولذلكَ قالَ عبدُ العَزيزِ الميمنيُّ في تَحقيقِهِ لِـ(سِمط اللآلي): 1/ 460، مُدافِعًا عَن القاليّ بإزاءِ تَوهيمِ أَبي عُبَيدٍ البَكريِّ لهُ في هذه اللَفظةِ، كما فَعَلَ السُّهَيليُّ مِن بَعدِهِ: "الذي في (الأمالي): مِن (يَثُرُّهُ ثَرًّا)، فلا مَلامَ ولا تَثريبَ".

(88) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُغَة: 1/ 367، وسِمطُ اللآلي: 1/ 460.

(89) يُنظَر: فَتحُ الباري: 8/ 531.

(90) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: ح4726، كتاب التَّفسير، باب (﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾).

(91) في صَحيحِ البُخاريّ: ح4726: "والغُلامُ المقتولُ اسمُهُ، يَزعُمونَ، حَيْسُورٌ". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 537: "قولُهُ: والغُلامُ المقتولُ اسمُهُ، يَزعُمونَ، حَيْسُورٌ؛ القائلُ هو ابنُ جُرَيجٍ. و(حَيْسُورٌ) في روايةِ أَبي ذَرٍّ عَن الكشميهنيِّ، بِفَتحِ المهمَلَةِ أَوَّلَهُ، ثُمَّ تَحتانيَّةٍ ساكنةٍ، ثُمَّ مُهمَلَةٍ مَضمومَةٍ، وكذا في رِوايةِ ابنِ السَّكَنِ، وفي روايتِهِ عن غيرِهِ بجيمٍ أَوَّلَهُ، وعندَ القابسيِّ بِنونٍ بَدَل التَّحتانيَّةِ، وعندَ عبدوس بِنونٍ بَدَل الرّاءِ. وذكرَ السُّهَيليُّ أَنَّهُ رَآهُ في نسخةٍ بِفَتحِ المهمَلَةِ والموَحَّدَةِ، ونونَيْنِ، الأُولى مَضمومةٌ، بَينَهُما الواوُ السّاكنةُ. وعندَ الطَّبريِّ

﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ (الكهف: 80)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ الآية، اختَلَفتِ الآثارُ الصِّحاحُ في كيفيَّةِ قَتلِهِ لهُ، وفي الصَّحيحَيْنِ أَنَّهُ أَخذَ [رأسَهُ] فاقتَلَعَهُ[92]، ومِن طَريقِ سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ أَضجَعَهُ فذَبَحَهُ[93]. وفي كِتابِ الطَّبريِّ[94] رِوايةٌ ثالثةٌ: أَنَّهُ أَخذَ صَخرَةً فقلَعَ بها رَأسَهُ[95]. واسمُ أبي الغُلامِ كازيرا، واسمُ الأُمِّ سهوى[96]، وكانا مُؤمِنَيْنِ كما قالَ اللهُ سُبحانَهُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 105)

﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾ (الكهف: 82)

• أمّا الغُلامانِ اليَتيمانِ فأصرَمُ وصَريمٌ ابنا كاشح[97]، والأَبُ الصّالحُ الذي حُفِظَ كَنزُهُما مِن أَجلِهِ كانَ بينَهُما وبينَهُ سَبعةُ آباءٍ، وقيلَ: عَشَرَةٌ، ولَم يكونا ابنَيْهِ لِصُلبِهِ

مِن طريقِ شُعَيبِ الجبّائيِّ كالقابسيِّ. وفي تفسيرِ الضَّحّاكِ عَن مُزاحِمٍ: اسمُهُ حشرد، ووَقَعَ في تفسيرِ الكَلبيِّ: اسمُ الغُلامِ شَمعونُ".

(92) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4725، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6113، كتاب الفَضائل، باب (مِن فَضائلِ الخَضِرِ عَلَيهِ السَّلام).

(93) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4726، كتاب التَّفسير، باب (﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾).

(94) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 374.

(95) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 535-536: "عَن ابنِ جُرَيجٍ، عندَ عَبدِ بنِ حُمَيدٍ: غُلامًا وَضيءَ الوَجهِ، فأَضجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ بِالسِّكّينِ، وفي روايةِ سُفيانَ: فأَخَذَ الخَضِرُ بِرأسِهِ، فاقتَلَعَهُ بِيَدِهِ، فقَتَلَهُ... ويُجمَعُ بينَهُما بِأَنَّهُ ذَبَحَهُ ثُمَّ اقتَلَعَ رَأسَهُ. وفي روايةٍ أُخرى عِندَ الطَّبريِّ: فأَخَذَ صَخرَةً فثَلَغَ رَأسَهُ، وهي بِمُثَلَّثَةٍ ثُمَّ مُعجَمَةٍ، والأَوَّلُ أَصَحُّ، ويمكنُ أن يكونَ ضَرَبَ رَأسَهُ بِالصَّخرةِ، ثُمَّ ذَبَحَهُ وقَطَعَ رَأسَهُ".

(96) في (فَتح الباري): 8/ 538: "في (المبتَدأ) لوَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ: كانَ اسمُ أَبيهِ ملاس، واسمُ أُمِّهِ رحما، وقيلَ: اسمُ أَبيهِ كاردي، واسمُ أُمِّهِ سهوى".

(97) يُنظَر: مُفحِماتُ الأَقران: 142.

في ما ذكَرَ ابنُ عبّاسٍ[98]. واسمُ أُمِّهِما دُنيا[99] في ما ذكرَهُ النَّقّاشُ. وأمّا الكَنزُ فجاءَ فيهِ مِن طَريقِ عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ كانَ ذَهَبًا وفِضَّةً[100]، رَواهُ التِّرمذيُّ. ورُوِيَ مِن وَجهٍ آخَرَ أَنَّهُ كانَ عِلمًا وحِكمَةً[101]. ويمكنُ الجَمعُ بينَ الرِّوايتَيْنِ بما رُوِيَ[102] أَنَّهُ كانَ لَوحًا مِن ذَهَبٍ مَكتوبًا فيهِ حِكمَةٌ وعِلمٌ وهو:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم، عَجَبًا لِمَن أيقَنَ أَنَّ الموتَ حَقٌّ كيفَ يفرَحُ، وعَجَبًا لِمَن أَيقَنَ بِالقَدَرِ كيفَ يَحذَرُ، وعَجَبًا لِمَن رَأى الدُّنيا وتَقَلُّبَها بِأَهلِها كيفَ يَطمَئِنُّ إلَيها، وعَجَبًا لِمَن عَرَفَ النّارَ ثُمَّ عَصى، لا إلهَ إلّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسولُ اللهِ. هكذا رَواهُ الضَّحّاكُ وغَيرُهُ عن ابنِ عَبّاسٍ. وعن الضَّحّاكِ: لَوحٌ مِن ذهَبٍ مَكتوبٌ

---

(98) رَوى نَحوَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 16/ 5-6، عن هَنّادَةَ ابنةِ مالِكٍ الشَّيبانيَّةِ، وسياقُ الآيَةِ يَقتَضي أن يكونَ الأَبُ هو الأَبَ المباشرَ، وليسَ غَيرَهُ، واللهُ أَعلَمُ.

(99) يُنظَر: مُفحِماتُ الأَقران: 142.

(100) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامعه: ح3152، كتاب تفسير القُرآن، باب (ومِن سورَةِ الكَهف)، وقالَ التِّرمذيُّ: "هذا حَديثٌ غَريبٌ". والحَديثُ حَكَمَ عليهِ الأَلبانيُّ بِأَنَّهُ ضَعيفٌ جِدًّا.

(101) رَوى الحاكمُ في (المستَدرَك): 2/ 369، عن ابنِ عبّاسٍ: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾، قالَ: "ما كانَ ذَهَبًا ولا فِضَّةً، كانَ صُحُفًا عِلمًا". وقالَ الحاكمُ بعدَهُ: "هذا حَديثٌ صَحيحُ الإسنادِ ولَم يُخرِجاهُ".

(102) رَوى نَحوَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 16/ 5-6، عن جَعفرِ بنِ مُحَمَّدٍ والحَسَنِ وعُمَرَ مَولى غفرةَ، والبيهقيُّ في (الجامِع لِشُعَبِ الإيمان): ح208، و209، عن موسى بنِ جَعفرِ بنِ أَبي كثيرٍ عن أَبي طالبٍ، وضَعَّفَ الأَثَرَ مُحَقِّقُ الكتابِ، وفي (كِتاب الزُّهدِ الكَبير) لهُ أَيضًا: ح544، و545، عن ابنِ عبّاسٍ، وعليِّ بنِ أَبي طالبٍ. وقالَ ابنُ حجرٍ في (تَخريج الكَشّاف) - بهامش (الكَشّاف): 3/ 608-609: "أَخرَجَهُ البزّارُ مِن روايةِ ابنِ حجيرَةَ عن أَبي ذَرٍّ مَرفوعًا بهذا، وأَتَمَّ منهُ، وقالَ: لا نعلَمُهُ عَن أَبي ذَرٍّ إلّا بهذا الإسنادِ. ورَوى الدّارقطنيُّ في (غَرائب مالِك)، مِن طريقِ مُحَمَّدِ بنِ صالحِ بنِ فيروزَ عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ، قال: سُئلَ ابنُ عبّاسٍ عن الكَنزِ، فذكرَهُ، وقالَ: هذا باطِلٌ عن مالكٍ. ورَوى ابنُ عَدِيٍّ مِن روايةِ أَبين بنِ سُفيانَ، والطَّبرانيُّ في (الدُّعاء) مِن روايةِ رشدين بنِ سَعدٍ، كِلاهُما عَن أَبي حازم عن ابنِ عبّاسٍ نَحوَهُ، وعن عليٍّ مثل لَفظِ المصَنِّفِ، أَخرجَهُ البيهقيُّ في (الشُّعَب) مِن روايةِ جُوَيبِرٍ عن الضَّحّاكِ عن النَّزّالِ بنِ سَبْرَةَ عنهُ. وأَخرجَهُ ابنُ مردوَيهِ من وَجهٍ آخَرَ عن عليٍّ مرفوعًا. ورَواهُ ابنُ شاهينٍ في (الجنائز)، والواحديُّ مِن روايةِ مُحَمَّدِ بنِ مَروانَ السُّدِّيِّ الصَّغيرِ، عن أَبانٍ عن أَنَسٍ مَرفوعًا أَيضًا. وأَبانٌ والسُّدِّيُّ الصَّغيرُ مَتروكانِ".

على طَرَفِ اللَوحِ: عَجَبًا لِطالِبِ الدُّنيا والموتُ يَطلُبُهُ، وأَعجَبُ منهُ مَن يُؤمِنُ بِالقَدَرِ كيفَ يَحْذَرُ، وأَعجَبُ منهُ مَن يَغْفُلُ ولا يُغْفَلُ عنهُ، ومَن عَلِمَ أَنَّ الموتَ مَوعِدُهُ والقَبرَ مَورِدُهُ والوُقوفَ بينَ يَدَي اللهِ عزَّ وجلَّ مَشهَدُهُ كيفَ تَبدو نَواجِذُهُ، لا إلهَ إلّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسولُ اللهِ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 105-106)***

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ (الكهف: 83)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾ الآية، قيلَ: إنَّهُ رَجُلٌ مِن ولدِ يُونانَ بنِ يافِثَ، اسمُهُ هرمس، ويُقالُ: هرديس[103]. وقالَ ابنُ هشامٍ[104]: هو الصَّعبُ بنُ ذي يَزَنَ الحِميَرِيُّ مِن ولدِ وائلِ بنِ حِميَر. وقالَ ابنُ إسحاقَ: اسمُهُ مَرزُبانُ بنُ مَرذُبَةَ، كذا وَقَعَ في (السِّيرة) له[105]. وذُكِرَ أَنَّهُ الإسكندرُ[106]. والظّاهرُ من عِلمِ الأَخبارِ أَنَّهما اثنانِ[107]: أَحَدُهُما كانَ على عَهدِ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ، ويُقالُ إنَّهُ الذي قَضى لإبراهيمَ عليه السَّلامُ حينَ تَحاكَمَ إليه في بئرِ السَّبعِ بِالشّامِ، والآخَرُ كانَ قَريبًا مِن عَهدِ عيسى عليه السَّلامُ. وقد قيلَ فيهِ: إنَّهُ أفريدونُ الذي قَتَلَ بيوراسف بنَ أندراسف المِلكَ الطّاغيَ على عَهدِ إبراهيمَ أَو قَبلَهُ بزَمنٍ. واختُلِفَ في السَّببِ الذي سُمِّيَ بِهِ ذا القرنَيْنِ اختلافًا متباينًا ذَكَرَهُ أَهلُ التَّفاسيرِ.

(التَّعريفُ والإعلام: 108)

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا﴾ (الكهف: 86)

---

(103) يُنظَر: البِدايَة والنِّهايَة: 2/ 96، وعزا ابنُ كَثيرٍ ذلك إلى الدّارقطنيِّ وابنِ ماكولا. ويُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 379.

(104) يُنظَر: كِتابُ التِّيجان في مُلوكِ حِميَر: 91.

(105) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 379.

(106) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 379.

(107) قالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 100: "وممَّن جَعَلَهُما واحِدًا الإمامُ عبدُ الملكِ بنُ هشام، راوي (السِّيرَة)، وقد أَنكَرَ ذلك عليهِ الحافِظُ أبو القاسمِ السُّهَيليُّ رَحِمَهُ اللهُ إنكارًا بَليغًا، ورَدَّ قَولَهُ رَدًّا شنيعًا، وفَرَّقَ بَينَهُما تفريقًا جيِّدًا...، قالَ: ولَعَلَّ جَماعةً مِن الملوكِ المتَقَدِّمينَ سُمُّوا بِذي القَرنَيْنِ تَشَبُّهًا بِالأَوَّلِ، واللهُ أَعلَمُ".

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا﴾، هُم أَهلُ جابَرْسَ، ويُقالُ لها بالسُّريانيّةِ: جرجيسا، سَكَنَها قَومٌ من نَسْلِ ثمودَ بَقِيَّتُهُم الذين آمَنوا بِصالحٍ[108].

(التّعريفُ والإعلام: 108)

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ **(الكهف: 90)**

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ﴾، هُم أَهلُ جابَلْقَ، وهُم مِن نَسلِ مُؤْمِنِي قَومِ عادٍ الذين آمَنوا بهودٍ، ويُقالُ لها بالسُّريانيَّةِ: مرقيسا. ولِكُلٍّ واحِدَةٍ مِن المدينَتَيْنِ عَشَرَةُ آلافِ بابٍ، بَينَ كُلِّ بابَيْنِ فرسخٌ، ووَراءَ جابَلْقَ أُمَمٌ وهُم مَنسيكُ وثاقيلُ وفارِسُ وجابَرْسُ وجابَلْقُ بِالفَتحِ فيهِما جميعًا. كذا قَيَّدَهُ أَبو عُبَيْدٍ البَكريُّ[109]، وهُم مُجاوِرُو يَأجوجَ ومَأجوجَ. وأَهلُ جابَرْسَ وجابَلْقَ جميعًا آمَنوا بِالنَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ لَيلةَ الإسراءِ، فدَعاهُم فأَجابوهُ ودَعا الأُمَمَ الآخَرينَ فلَم يُجيبوهُ. اختَصَرْتُ هذا كُلَّهُ مِن حَديثٍ طَويلٍ رَواهُ مُقاتِلُ بنُ حيّانَ عن عِكرِمَةَ عن ابنِ عَبّاسٍ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[110]، ورَواهُ الطَّبريُّ مُسنَدًا إلى مُقاتِلٍ يَرفعُهُ[111]، واللهُ أَعلَمُ.

(التّعريفُ والإعلام: 109)

﴿وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا﴾ **(الكهف: 97)**، يُراجَع: **(المائدة: 112)**

﴿مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾ **(الكهف: 109)**، يُراجَع: **(الأعلى: 1)**

---

(108) رَوى نَحوَ ذلك أَبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح643، مِن حَديثٍ طَويلٍ عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما، يَرفعُهُ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. وحَكَمَ عليهِ مُحَقِّقُ الكتابِ: 4/ 1181، بِأَنَّهُ مَوضوعٌ أَو ضَعيفٌ جِدًّا. وذَكَرَ نَحوَهُ القُرطُبيُّ في تفسيرِهِ: 10/ 421، عازيًا إيّاهُ إلى السُّهَيليِّ فقط. ويُنظَر: مُعجَمُ ما استَعجَم: 2/ 4.

(109) يُنظَر: مُعجَمُ ما استَعجَم: 2/ 4.

(110) رَوى نَحوَهُ أَبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح643، بِالإسنادِ المذكورِ، وحَكَمَ عليهِ مُحَقِّقُ الكتابِ: 4/ 1181، بِأَنَّهُ مَوضوعٌ أَو ضَعيفٌ جِدًّا.

(111) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 69-70. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 101: "أَمّا الحَديثُ الذي ذَكَرَهُ ابنُ جَريرٍ في تاريخِهِ: أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ذَهَبَ إليهِم لَيلَةَ الإسراءِ، فدَعاهُم إلى اللهِ، فامتَنَعوا مِن إجابتِهِ ومُتابعتِهِ، وأَنَّهُ دَعا تلكَ الأُمَمَ التي هناكَ: تاريسَ وتاويلَ ومَنسَكَ، فأَجابوهُ؛ فهو حَديثٌ مَوضوعٌ، اختَلَقَهُ أَبو نُعَيمٍ عَمرُو بنُ الصُّبحِ، أَحَدُ الكذّابينَ الذينَ اعتَرَفوا بِوَضعِ الحَديثِ، واللهُ أَعلَمُ".

تَفْسيرُ سُورَةِ مَرْيَم

سورَةُ مَريَم:

• لَم يَذكُر اللهُ تَعالى في القُرآنِ امرأَةً وسَمّاها بِاسْمِها إلّا مَريَمَ ابنَةَ عِمرانَ؛ فإنَّهُ ذَكَرَ اسمَها في نَحوٍ مِن ثَلاثِينَ مَوضِعًا لِحِكمَةٍ ذَكَرَها بعضُ الأشياخِ، قالَ: إنَّ المُلوكَ والأَشرافَ لا يَذكُرونَ حَرائرَهُم في ملإٍ ولا يَبتَذِلونَ أَسماءَهُنَّ، بَل يُكَنُّونَ عن الزَّوجةِ بِالعِرْسِ والأَهلِ والعِيالِ ونَحوِ ذلكَ، فإذا ذَكَروا الإماءَ لَم يُكَنُّوا ولَم يَصونوا أَسماءَهُنَّ عن الذِّكرِ والتَّصريحِ بها. فلَمّا قالَتِ النَّصارى في مَريَمَ ما قالَتْ وفي ابنِها، صَرَّحَ اللهُ تَعالى بِاسْمِها ولَم يُكَنِّ عنها؛ تأكيدًا لِلأُمُوَّةِ والعُبودِيَّةِ التي هي صِفَةٌ لها وإجراءً للكلام على عادَةِ العَرَبِ في ذِكرِ إمائها. ومَعَ هذا فإنَّ عيسى عليهِ السَّلامُ لا أَبَ لَهُ، واعتِقادُ هذا واجِبٌ، فإذا تَكَرَّرَ ذِكرُهُ مَنسوبًا إلى الأُمِّ استَشعرَتِ القُلوبُ ما يَجِبُ عليها اعتِقادُهُ مِن نَفيِ الأَبِ عنهُ وتَنزيهِ الأُمِّ الطّاهِرَةِ عن مَقالَةِ اليَهودِ لَعَنَهُم اللهُ، واللهُ أَعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 109-110)

﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ (مريم: 2)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾، هوَ زَكَرِيّا بنُ بَرخيا، في قَولِ الطَّبريِّ[1]، ويُقالُ: ابنُ آذان[2]. *(التَّعريفُ والإعلام: 110)*

﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا﴾ (مريم: 5)

(1) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 585.
(2) يُنظَر: المعارِف: 52.

• قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا﴾، امرَأَتُهُ هي أَشياعُ بِنتُ فاقوذَ بنِ قُبَيل، وهي أُختُ حَنَّةَ بِنتِ فاقوذَ، قالَهُ الطَّبريُّ[3]. وحَنَّةُ هي أُمُّ مَريَمَ. وقالَ القُتبيُّ: امرأَةُ زَكَرِيّا هي أَشياعُ بِنتُ عِمرانَ[4]، فعَلى هذا القَولِ يكونُ يَحيى ابنَ خالَةِ عيسى عليهِ السَّلامُ على الحَقيقَةِ، وعلى القَولِ الأَوَّلِ يكونُ ابنَ خالَةِ أُمِّهِ. وفي حَديثِ الإسراءِ قالَ عليه السَّلامُ: «**فَلَقِيتُ ابنَي الخالَةِ يَحْيى وعيسى**»[5]، وهذا شاهِدٌ لِلقَولِ الأَوَّلِ، واللهُ أَعلَمُ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 110)***

ويُراجَعُ أَيضًا: **(سورة المسد)**

﴿يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ (مريم: 6):

• قَالَ صلّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ: «**لاَ يَقْتَسِمُ وَرَثَتي دِينارًا، ما تَرَكْتُ بَعدَ نَفَقَةِ نِسائي ومُؤنَةِ عامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ**»[6]، وقالَ: «**إِنَّا مَعاشِرَ الأَنبِياء لا نُورَثُ، ما تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**»[7]، وقالَ في حَديثِ أَبي الدَّرداءِ عَنهُ: «**إِنَّ العُلَماءَ وَرَثَةُ الأَنبِياءِ، لَمْ يُوَرِّثُوا دِينارًا ولا دِرْهَمًا، وإِنَّما وَرَّثُوا العِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ فقَدْ أَخَذَهُ بِحَظِّهِ**»[8].

وأَمّا قَولُهُ عزَّ وَجلَّ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ﴾ (النَّمل: 16)، وقَولُ زَكَرِيّا: ﴿يَرِثُنِى

---

(3) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 585.

(4) يُنظَر: المعارِف: 52.

(5) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح409، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى السَّمواتِ، وفَرض الصَّلَوات).

(6) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2776، كتاب الوَصايا، باب (نَفَقَة القَيِّم لِلوَقف)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4558، كتاب الجِهاد والسِّيَر، باب (قَول النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «لانُورَثُ، ما تَرَكْنا فهُوَ صَدَقَةٌ»).

(7) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6730، كتاب الفَرائض، باب (قَول النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «لانُورَثُ، ما تَرَكْنا فهُوَ صَدَقَةٌ»).

(8) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح3641، كِتاب العِلم، باب (الحَثّ عَلى طَلَبِ العِلم)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح2682، كتاب العِلم، باب (ما جاءَ في فَضلِ الفِقهِ على العِبادَة)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح233، كتاب المقَدِّمَة، باب (فَضل العُلَماءِ والحَثّ عَلى طَلَبِ العِلم). والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾، فمَحمُولٌ عِندَ أهلِ التَّأويلِ على وِراثةِ النُّبُوَّةِ... إلّا مَن شَذَّ مِنهُم وقالَ: يَعْني المالَ.

(كِتابُ الفَرائضِ وشَرح آياتِ الوَصِيَّة: 137-138)

• تَقولُ: وَرِثتُ زَيدًا، إذا وَرِثْتَ مالَه كُلَّهُ، فإن كانَ مَعَكَ وَارِثٌ آخَرُ لَم يَحْسُنْ أن تَقولَ: وَرِثْتُهُ، إنَّما تَقولُ: وَرِثْتُ مِنهُ كَذا، تَعني نِصفًا أو ثُلُثًا؛ لأنَّ مَعنى (وَرِثْتُهُ): وَرِثْتُ مالَهُ، ثُمَّ حُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إلَيهِ مقامَهُ، ولَمّا قامَ مقامَهُ في الإعرابِ قامَ مقامَهُ في العُمومِ مِن قَولِكَ: وَرِثْتُ مالَهُ؛ لِسِرٍّ مِن العَرَبيَّةِ لَطيفٍ، لَيسَ هذا مَوضِعَ ذِكرِهِ. قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ (مريم: 80)، وقالَ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾؛ ألا تَراهُ قالَ: ﴿مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾، بِزيادَةِ حَرفِ التَّبعيضِ، وقالَ: ﴿يَرِثُنِي﴾، بِغَيْرِ حَرفٍ؛ لإحاطَةِ الوَلَدِ بميراثِ الأَبِ، وقالَ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾، وقالَ: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ (النِّساء: 176)، أي: يُحيطُ بميراثِها. *(كِتابُ الفَرائضِ وشَرح آياتِ الوَصِيَّة: 58)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(النِّساء: 11-12)**

﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا﴾ **(مريم: 8)**، يُراجَع: **(مريم: 5)**، و**(سورة المسد)**

﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ **(مريم: 20)**

• (بَغِيٌّ) وهِيَ الزّانِيَةُ، وهِيَ (فَعُولٌ) مِن (البِغاء)، فاندَغَمَتِ الواوُ في الياءِ. ولا يَجوزُ عِندَهُم أن يَكونَ عَلَى وَزنِ (فَعِيل)[9]؛ لأنَّ (فَعِيلًا) بِمَعنى (فاعِل) يَكونُ بِالهاءِ في المُؤَنَّثِ كـ(رَحِيمَة) و(كَرِيمَة)، وإنَّما يَكونُ بِغَيرِ هاءٍ إذا كانَ في مَعنى (مَفْعُول)، نَحو: امرَأَةٌ جَرِيحٌ وقَتِيلٌ[10]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 279)*

---

(9) قالَ الزَّمخشريُّ في (الكَشّاف): 4/ 12: "والبَغِيُّ: الفاجِرَةُ التي تَبغي الرِّجالَ، وهي (فَعُولٌ) عندَ المبرِّدِ: (بَغُويٌ)، فأُدغِمَت الواوُ في الياءِ. وقالَ ابنُ جنِّي في كتابِ (التَّمام): هيَ (فَعِيلٌ)، ولَو كانَتْ (فَعُولًا) لَقِيلَ: (بَغُوٌّ)، كما قيلَ: فُلانٌ نَهُوٌّ عَن المنكَرِ".

(10) جاءَ في (المُمتِع الكَبير في التَّصريف): 349: "(بَغِيٌّ) و(سَرِيٌّ) أصلُهُما (بَغُويٌ) و(سَرِيوٌ)، فقُلِبَت الواوُ ياءً وأُدغِمَت الياءُ في الياءِ، ثُمَّ قُلِبَت الضَّمَّةُ التي في العَينِ مِن (بَغِيّ) كسرةً،

﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ (مريم: 23)

• عِندي أَنَّ (المَخاض) في الحَقيقَةِ لَيسَ بِجَمعٍ، إنَّما هُو مَصدَرٌ؛ ولِذلِكَ وُصِفَ بِهِ الجَميعُ، وفي التَّنزيلِ: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾، وقَولُهُم: ناقَةٌ ماخِضٌ، كقَولِهِم: حامِلٌ، أَي: ذاتُ مَخاضٍ، وذاتُ حَمْلٍ، وقَد يَقولُ الرَّجُلُ لِنِسائِهِ: أَنتُنَّ الطَّلاقُ، فلَيسَ (الطَّلاقُ) بِجَمعٍ، وإنَّما مَعناهُ: ذَواتُ طَلاقٍ، وكَذلِكَ مَعنى (المَخاض)، أَي: ذَواتُ مَخاضٍ، غَيرَ أَنَّهُ قيلَ لِلواحِدَةِ: ماخِضٌ، ولَم يُقَلْ: ناقَةٌ مَخاضٌ، أَي: ذاتُ مَخاضٍ، كما يُقالُ: امرَأَةٌ زَوْرٌ وصَوْمٌ؛ لأَنَّ المَصدَرَ إذا وُصِفَ بِهِ فإنَّما يُرادُ بِهِ الكَثيرُ، ولا تَكثيرَ في حَمْلِ الواحِدَةِ؛ أَلا تَرى أَنَّكَ تَقولُ: هِي أَصْوَمُ النّاسِ، وما أَصْوَمَها، ولا يُقالُ إذا حَبِلَتْ: ما أَحْبَلَها؟ لأَنَّهُ شَيْءٌ واحِدٌ، كما لا يُقالُ في المَوتِ: ما أَموَتَها، فلَمّا عُدِمَ قَصدُ التَّكثيرِ والمُبالَغَةِ لَم توصَفْ بِهِ، كما لا[11] تُوصَفُ بِالسَّيرِ إذا قُلْتَ: ما هيَ إلّا سَيْرٌ، فإذا كانَتْ إبِلًا كَثيرَةً حَصَلَ مَعنى الكَثرَةِ، فوُصِفَتْ بِالمَخاضِ، وهُوَ المَصدَرُ لِذلِكَ.

فإن قُلْتَ: فقَد يَقولُ الرَّجُلُ: أَنتِ الطَّلاقُ، وأَنتِ الفِراقُ. قُلْنا: فيهِ مَعنى التَّكثيرِ والمُبالَغَةِ، ولِذلِكَ جازَ؛ لأَنَّهُ شَيْءٌ يَتَمادى ويَدومُ، لا سِيَّما إن أَرادَ بِالطَّلاقِ الطَّلاقَ كُلَّهُ لا واحِدَةً، ولَيسَ كذلِكَ المَخاضُ والحَمْلُ؛ فإنَّ مُدَّتَهُ مَعلومَةٌ ومِقدارُهُ مُوَقَّتٌ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 410)*

﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ (مريم: 24)

• سَرِيٌّ: (فَعيلٌ) مِنَ (السَّرْوِ) وهُوَ الشَّرَفُ، فإنْ جُمِعَ عَلَى لَفظِهِ قيلَ: سُرًى وأَسْرِياءُ[12]، مِثْل (غَنِيّ) و(أَغْنِياء). *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 377)*

لِتَصِحَّ الياءُ. والدَّليلُ على أَنَّ بَغِيًّا (فَعُولٌ) كَونُهُ لِلمؤنَّثِ بِغَيرِ تاءٍ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ (مريم: 28)، ولَو كانَ (بَغِيٌّ): (فَعِيل)، لَكانَ بِالتّاءِ كـ(ظَرِيفَة)».

(11) كذا في الأصل المطبوع بإثباتِ حَرفِ النَّفيِ (لا)، وقد يكونُ الصَّوابُ حَذفَهُ، وهو ما جاءَ في مَوضعٍ آخَرَ من كَلامِ السُّهيليِّ، إذ حَكَمَ في (الرَّوض الأُنُف): 2/ 197، على قَولِ القائلِ: ما أَنتَ إلّا سَيْرٌ، بِأَنَّهُ مَجازٌ حَسَنٌ.

(12) يُنظَر: القاموسُ المحيط: : 2/ 1698.

﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا﴾ (مريم: 28)

• قَولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾، وهارونُ رَجُلٌ مِن عُبّادِ بَني إسرائيلَ المجتَهِدِينَ، كانَتْ مَريَمُ تُشَبَّهُ بِهِ في اجتِهادِها، ولَيسَ بهارونَ أخي موسى بنِ عِمرانَ؛ فإنَّ بَينَهُما مِن الدَّهرِ الطَّويلِ والقُرونِ الماضِيَةِ والأُمَمِ الخالِيَةِ ما قَد عَرَفَهُ النّاسُ[13].

واسمُ الرَّجُلِ الذي كانَتْ مَريمُ تُذكَرُ لهُ أن يَتَزَوَّجَها يوسُفُ بنُ يَعقوبَ بنِ ماثانَ، وهو ابنُ عَمِّها، وهو أوَّلُ مَن تَنَبَّهَ لِحَملِها؛ قيلَ: لأَنَّهُ كانَ مَعَها في بَيتِ المقدِسِ، فظَهَرَ لهُ مِنها الحَملُ؛ وقيلَ: إنَّهُ تزَوَّجَها ودَخَلَ بها فوَجَدَها حامِلًا فأَعرَضَ عنها وخَلّى سَبيلَها، وتَعَفَّفَ عن ذِكرِها إلّا بخَيرٍ، لِما عَلِمَ مِن شِدَّةِ عِبادَتِها وعَظيمِ فَضلِها. وهذا الآخِرُ قَولُ القُتبيِّ[14]، والأَوَّلُ قالَهُ الطَّبريُّ[15] في حَديثٍ يَطولُ ذِكرُهُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 110)*

﴿كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ (مريم: 29)، يُراجَع: (سورة الكافرون)

﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ (مريم: 33)

• إدخالُ الأَلِفِ واللام على (سَلام) يُشعِرُ بذِكرِ اللهِ سُبحانَهُ؛ لأَنَّ السَّلامَ من أسمائهِ تَعالى، ويُشعِرُ أيضًا بِطَلَبِ مَعنى السَّلامَةِ منهُ؛ لأَنَّكَ مَتى ذَكَرْتَ اسمًا مِن أسمائهِ فقَد تَعَرَّضْتَ لِطَلَبِ المعنى الذي اشتُقَّ ذلكَ الاسمُ منهُ أيضًا، ويُشعِرُ أيضًا، في بَعضِ المواضِعِ، بِعُمومِ التَّحِيَّةِ وأَنَّها غَيرُ مَقصورَةٍ على المتكَلِّمِ...

ومِن أسرارِ هذا... حَذفُ الأَلِفِ واللامِ في القُرآنِ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ (الصّافّات: 109)، و﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ﴾ (الصّافات: 79)، لاستِغناءِ هذهِ المواطِنِ عن الفَوائِدِ الثَّلاثِ التي تَقَدَّمَ ذِكرُها في الأَلِفِ واللامِ؛ لأَنَّ المتَكلِّمَ ها

---

(13) قيلَ: إنَّ المرادَ بهِ هارونُ أخو موسى، نُسِبَتْ إليهِ بالأُخُوَّةِ؛ لأَنَّها مِن ولدِهِ، كما يُقالُ: يا أخا تَميم، ونَحو ذلكَ. والصَّحيحُ ما ذكَرَهُ السُّهَيليُّ؛ لِما وَقَعَ في صَحيحِ مُسلِم: ح5563، كتاب الآداب، باب (النَّهي عن التَّكنِّي بأَبي القاسِمِ، وبَيان ما يُستَحَبُّ مِن الأَسماء): أَنَّ المغيرَةَ بنَ شُعبَةَ سَأَلَ عن ذلك النَّبيَّ صلّى اللهُ علَيهِ وسلَّمَ، فقالَ: «إنَّهُم كانوا يُسمُّونَ بأَنبيائهم والصّالحِينَ قَبلَهُم». يُنظَر: التَّكميلُ والإتمام: 261-262.

(14) يُنظَر: المعارِف: 53.

(15) ذَكَرَهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 16/ 77.

هُنا هو اللهُ سُبحانَهُ، فلَم يَقصِد تَبَرُّكًا بِذِكرِ الاسمِ الذي هو السَّلامُ، ولا تَعَرُّضًا وطَلَبًا كما يَقصِدُهُ العَبدُ، ولا عُمومًا في التَّحِيَّةِ منهُ ومِن غَيرِهِ؛ لأَنَّ سَلامًا منهُ سُبحانَهُ كافٍ مِن كُلِّ سَلامٍ، ومُغْنٍ عَن كُلِّ تَحِيَّةٍ، ومُرْبٍ على كُلِّ أُمنِيَّةٍ، فلَم يَكُن لِذِكرِ الأَلِفِ واللامِ مَعنًى ها هُنا كما كانَ لها في قَولِ المسيحِ عليهِ السَّلامُ: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ﴾؛ لأَنَّ هذا العَبدَ الصّالِحَ يحتاجُ كلامُهُ إلى هذه الفوائدِ الثَّلاثةِ، وأَوكدُها كلُّها العُمومُ؛ لأَنَّهُ مُستحيلٌ أَن يقعَ سَلامُهُ على نَفسِهِ خاصَّةً، ويَبعُدُ أَيضًا رَغبَتُهُ عن ذِكرِ مَولاهُ، وتَركُهُ التَّعرُّضَ لِمَعنى الاسمِ ومُقتَضاهُ[16].

(نَتائجُ الفِكر: 320)

﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ (مريم: 52)، يُراجَع: (القصص: 44)

﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِدۡرِيسَۚ﴾ (مريم: 56)

• إنَّ إدريسَ عَلَيْهِ السَّلامُ قَد قيلَ: إنَّهُ إلياسُ[17]، وإنَّهُ لَيسَ بِجَدٍّ لِنُوحٍ، ولا هُوَ في عَمُودِ هذا النَّسَبِ[18]. وكذلِكَ سَمِعْتُ شَيخَنا الحافِظَ أبا بَكرٍ رَحِمَهُ اللهُ يَقولُ، ويَستَشهِدُ بِحَديثِ الإسراءِ، فإنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ كُلَّما لَقِيَ نَبِيًّا مِن الأَنبياءِ الذينَ لَقِيَهُم لَيلَةَ الإسراءِ قالَ: مَرحَبًا بِالنَّبِيِّ الصّالِحِ والأَخِ الصّالِحِ[19]، وقالَ لَهُ آدَمُ: مَرحَبًا بِالنَّبِيِّ الصّالِحِ والابنِ الصّالِحِ، وكذلكَ قالَ لَهُ

---

(16) يُنظَر: بَدائعُ الفَوائد: 2/ 650-652، ففيهِ مَزيدُ تَقريرٍ لِكلامِ السُّهَيليِّ هُنا.

(17) رَوى ذلكَ البُخاريُّ في صَحيحِهِ، كتاب أَحاديث الأَنبياء، باب (﴿وَإِنَّ إِلۡيَاسَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾)، عَن ابنِ مَسعودٍ وابنِ عَبّاسٍ تَعليقًا. وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 6/ 460: "أَمّا قَولُ ابنِ مَسعودٍ، فوَصَلَهُ عَبدُ بنُ حُمَيدٍ وابنُ أَبي حاتمٍ بِإِسنادٍ حَسَنٍ عنهُ، قالَ: إلياسُ هو إدريسُ، ويَعقوبُ هو إسرائيلُ. وأَمّا قَولُ ابنِ عبّاسٍ فوَصَلَهُ جُوَيبرٌ في تَفسيرِهِ عن الضَّحّاكِ عنهُ، وإسنادُهُ ضَعيفٌ، ولهذا لَم يَجزمْ بِهِ البُخاريُّ".

(18) في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 35: "نُوحُ بنُ لَمك بنِ متوشلح بنِ أَخنوخ، وهو إدريسُ النَّبيُّ، في ما يَزعُمونَ، واللهُ أَعلمُ".

(19) رَوى ذلك البُخاريُّ في صحيحِهِ: ح349، كتاب الصَّلاة، باب (كيفَ فُرِضَت الصَّلَواتُ في الإسراء)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح431، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى السَّمواتِ، وفَرض الصَّلَوات).

إبراهيمُ، وقالَ لَهُ إدريسُ: والأخِ الصّالِحِ، فلَو كانَ في عَمُودِ نَسَبِهِ لَقالَ لَهُ كما قالَ لَهُ أبوهُ إبراهيمُ وأبوهُ آدَمُ ولَخاطَبَهُ بِالبُنُوَّةِ، ولَم يُخاطِبْهُ بالأُخُوَّةِ[20].

وهذا القَولُ عِندي أنبَلُ، والنَّفسُ إلَيهِ أميَلُ؛ لِما عَضَدَهُ مِن هذا الدَّليلِ[21].

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 79-80)

﴿وَرَفَعۡنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ (مريم: 57)

• ذِكْرُهُ[22] لإدريسَ في السَّماءِ الرّابِعَةِ مَعَ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَرَفَعۡنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾، مَعَ أَنَّهُ قَد رَأى موسى وإبراهيمَ في مَكانٍ أعلى مِن مَكانِ إدريسَ، فذلِكَ واللهُ أعلَمُ لِما ذُكِرَ عَن كَعْبِ الأحبارِ أنَّ إدريسَ خُصَّ مِن جَميعِ الأنبياءِ أن رُفِعَ قَبلَ وَفاتِهِ إلى السَّماءِ الرّابِعَةِ، ورَفَعَهُ مَلَكٌ كانَ صَديقًا لَهُ، وهُوَ المَلَكُ المُوَكَّلُ بِالشَّمسِ في ما ذُكِرَ، وكانَ إدريسُ سَألَهُ أن يُرِيَهُ الجَنَّةَ، فأَذِنَ لَهُ اللهُ في ذلِكَ، فلَمّا كانَ في السَّماءِ الرّابِعَةِ رَآهُ هُنالِكَ مَلَكُ المَوتِ، فعَجِبَ وقالَ: أُمِرْتُ أن أقبِضَ رُوحَ إدريسَ السّاعَةَ في السَّماءِ الرّابِعَةِ، فقَبَضَهُ هُنالِكَ[23]. فرَفعُهُ حَيًّا إلى ذلِكَ المَكانِ العَلِيِّ خاصٌّ لهُ دونَ الأنبياءِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 465)

---

(20) مِن أوائلِ مَن ذكرَ هذا الاعتراضَ واحتجَّ بهِ القاضي عِياضٌ في شَرحِهِ على صَحيحِ مُسلِمٍ المُسَمّى (إكمال المُعْلِم)، فقَد جاءَ كلامُهُ عليهِ في شَرحِهِ لكتابِ الإيمانِ منهُ: 2/ 666-667.

(21) قالَ النَّوويُّ في شرحِهِ على صَحيحِ مُسلِم: 2/ 391، مُعلِّقًا على هذا الاستِدلالِ: "لَيسَ في هذا الحَديثِ ما يَمنَعُ كَونَ إدريسَ عَلَيهِ السَّلامُ أبًا لِنَبِيِّنا مُحَمَّدٍ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ؛ فإنَّ قَولَهُ: «الأخِ الصّالح» يَحتَمِلُ أن يكونَ قالَهُ تَلَطُّفًا وتَأَدُّبًا، وهو أخٌ وإن كانَ ابنًا؛ فالأنبياءُ إخوَةٌ، واللهُ أعلَمُ". وقالَ ابنُ كثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 1/ 93: "هذا لا يَدُلُّ ولا بُدَّ؛ لأنَّهُ قد لا يكونُ الرّاوي حَفِظَهُ جيِّدًا، أو لَعَلَّهُ قالَهُ على سَبيلِ الهَضمِ والتَّواضُعِ، ولَم يَنتَصِبْ لهُ في مَقامِ الأُبُوَّةِ كما انتَصَبَ لآدمَ أبي البَشَرِ وإبراهيمَ الذي هو خَليلُ الرَّحمنِ وأكبرُ أُولي العَزمِ بَعدَ مُحَمَّدٍ صَلَواتُ اللهِ عَلَيهِم أجمعِين". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 6/ 460-461: "هو استِدلالٌ جَيِّدٌ، إلّا أنَّهُ قد يُجابُ عنهُ بِأنَّهُ قالَ ذلكَ على سَبيلِ التَّواضُعِ والتَّلَطُّفِ، فلَيسَ ذلكَ نَصًّا في ما زعمَ. وقد قالَ ابنُ إسحاقَ في أوَّلِ (السِّيرة النَّبويَّة)، لَمّا ساقَ النَّسَبَ الكريمَ، فلَمّا بَلَغَ إلى نُوحٍ قالَ: ابنُ لَمك بنِ متوشلح بنِ خنوخ، وهو إدريسُ النَّبيُّ في ما يزعُمونَ، وأشارَ بِذلكَ إلى أنَّ هذا القَولَ مَأخوذٌ مِن أهلِ الكِتابِ".

(22) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 55.

(23) رَوى نَحوَهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الأوسَط): ح7265، عن أُمِّ سَلَمَةَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ

﴿كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ (مريم: 61)، يُراجَع: (الإسراء: 45)

﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ (مريم: 65)

• القَولُ في الاسمِ الذي هو عِبارَةٌ عن اللهِ عزَّ وجلَّ: وقَد تَكَلَّمَ النّاسُ فيهِ قَديمًا وحَديثًا، تَكَلَّموا في الألِفِ واللامِ: أهيَ لِلتَّعريفِ أم لِلتَّعظيمِ أم هي دالَّةٌ على مَعنًى آخَرَ؟ أم هي مِن نَفسِ الكَلِمَةِ؟ وتَكَلَّموا في اشتِقاقِهِ: أهوَ مُشتَقٌّ أم لا؟ وإذا كان مُشتَقًّا، فمِن أيِّ شَيءٍ اشتُقَّ؟ وكثُرَ في ذلك نِزاعُهُم وتَبايَنَتْ أقوالُهُم.

والذي نُشيرُ إليه من ذلك ونُؤْثِرُهُ ما اختارَهُ شَيخُنا رَضِيَ اللهُ عنهُ وهو الإمامُ أبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ العَرَبِيِّ، قالَ: الذي أَختارُهُ مِن تلكَ الأقوالِ كُلِّها هذا: أنَّ الاسمَ غيرُ مشتَقٍّ مِن شَيءٍ، وأنَّ الألِفَ واللامَ مِن نَفسِ الكَلِمَةِ، إلّا أنَّ الهَمزَةَ وُصِلَتْ لِكَثرَةِ الاستِعمالِ[24]... ويَدُلُّكَ على أنَّهُ غَيرُ مُشتَقٍّ أنَّهُ سَبَقَ الأشياءَ التي زَعَموا أنَّهُ مُشتَقٌّ مِنها، لا نَقولُ: إنَّ اللَفظَ قَديمٌ، ولكِنَّهُ مُتَقَدِّمٌ على كُلِّ لَفظٍ وعِبارَةٍ.

ويَشهَدُ بِصِحَّةِ ذلكَ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، فهذا نَصٌّ في عَدَمِ المسمّى، وتَنبيهٌ على عَدَمِ المادَّةِ المأخوذِ منها الاسمُ[25].

وسلَّمَ. وذَكَرَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح13757، وقالَ: 8/ 367: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (الأوسَط)، وفيه إبراهيمُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ خالِدٍ المصّيصيُّ، وهو مَتروكٌ". وحَكَمَ عليهِ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح339، بِأنَّهُ مَوضوعٌ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 10/ 86-95، فقَد أوردَ آثارًا تتعلَّقُ بالقِصَّةِ.

(24) يُنظَرُ قَولُ ابنِ العَرَبيِّ في كتابِهِ (أحكام القُرآن): 2/ 343. وقالَ السَّمينُ الحَلَبيُّ في (الدُّرّ المصون): 1/ 27: "أمّا الألِفُ واللامُ فيترتَّبُ الكلامُ فيها على كونِهِ مُشتَقًّا أو غيرَ مُشتَقٍّ. فإن قيلَ بِالأوَّلِ كانَتْ في الأصلِ مُعَرِّفَةً، وإن قيلَ بِالثّاني كانَتْ زائدةً"، ثمَّ قالَ: 1/ 28: "ونَقَلَ السُّهَيليُّ وابنُ العَرَبيِّ فيه قَولًا غَريبًا، وهو أنَّ الألِفَ واللامَ فيهِ أصليَّةٌ غيرُ زائدةٍ، واعتَذَرا عن وَصلِ الهَمزَةِ بِكَثرَةِ الاستِعمالِ، كما يَقولُ الخَليلُ في هَمزَةِ التَّعريفِ. وقد رُدَّ قولُهُما بِأنَّهُ كانَ يَنبَغي أن يُنَوَّنَ لَفظُ الجَلالةِ لأنَّ وَزنَهُ حينَئذٍ (فَعّالٌ) نَحو: لأّل وسَأّل، وليسَ فيهِ ما يَمنَعُهُ مِن التَّنوينِ، فدَلَّ على أنَّ (ال) فيهِ زائدةٌ على ماهيَّةِ الكلمةِ". ويُنظَرُ أيضًا: مَعنى لا إلهَ إلّا الله: 132-134.

(25) تَعَقَّبَ ابنُ القَيِّم قَولَ السُّهَيليِّ هذا، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 39-40: "زَعَمَ السُّهَيليُّ

مَعَ أنّا إذا قُلْنا بِالاشتِقاقِ فيهِ تَعارَضَتْ علينا الأقوالُ؛ فمِن قائلٍ يقولُ: مِن (أَلَهَ) إذا عَبَدَ، فـ(إله) هو المعبودُ[26]؛ ومِن قائلٍ يقولُ: مِن (الوَلَه)، وهي الحَيْرَةُ، يُريدُ أنَّ العُقولَ تَحارُ في عَظَمتِهِ، وهَمزةُ (إله) عندَ هؤلاءِ بَدَلٌ مِن (واو)[27]؛ ومِن قائلٍ يقولُ: إنَّهُ مِن (لاهَ) إذا عَلا[28]. وسائرُ الأقوالِ قَريبةٌ مِن هذه، إن لَم تكُنْ هيَ هيَ في الحَقيقَةِ، ولِكُلِّ قَولٍ شاهِدٌ يَطولُ ذِكرُهُ، فإذا

وشَيخُهُ أبو بَكرِ بنُ العَرَبيِّ أنَّ اسمَ (الله) غيرُ مُشتَقٍّ؛ لأنَّ الاشتِقاقَ يَستَلزِمُ مادَّةً يُشتَقُّ مِنها، واسمُهُ تَعالى قَديمٌ، والقَديمُ لا مادَّةَ لَهُ، فيَستَحيلُ الاشتِقاقُ. ولا ريبَ أنَّهُ إن أُريدَ بِالاشتِقاقِ هذا المعنى وأنَّهُ مُستَمَدٌّ مِن أصلٍ آخَرَ فهو باطِلٌ، ولكنَّ الذين قالوا بِالاشتِقاقِ لَم يُريدوا هذا المعنى ولا أَلَمَّ بِقُلوبِهِم، وإنَّما أرادوا أنَّهُ دالٌّ على صِفَةٍ لهُ تَعالى، وهي الإلهيَّةُ، كسائرِ أسمائهِ الحُسنى، كـ(العَليم) و(القَدير).... فإنَّ هذهِ الأسماءَ مُشتَقَّةٌ مِن مَصادِرِها بِلا رَيبٍ، وهي قَديمةٌ، والقَديمُ لا مادَّةَ لهُ، فما كانَ جَوابَكُم عن هذهِ الأسماءِ فهو جَوابُ القائلينَ باشتِقاقِ اسم (الله). ثُمَّ الجَوابُ عن الجَميعِ أنّنا لا نَعني بِالاشتِقاقِ إلّا أنَّها مُلاقِيةٌ لِمَصادِرِها في اللَفظِ والمعنى، لا أنَّها مُتَوَلِّدةٌ مِنها تَوَلُّدَ الفَرعِ مِن أصلِهِ، وتَسمِيَةُ النُّحاةِ لِلمَصدرِ والمشتَقِّ منهُ أصلًا وفرعًا لَيسَ مَعناهُ أنَّ أحَدَهُما تَوَلَّدَ مِن الآخَرِ، وإنَّما هو بِاعتِبارِ أنَّ أحَدَهُما يَتَضَمَّنُ الآخَرَ وزِيادةً. وقَولُ سيبَوَيهِ: إنَّ الفِعلَ أمثِلَةٌ أُخِذَتْ مِن لَفظِ أحداثِ الأسماءِ، هو بهذا الاعتِبارِ، لا أنَّ العَرَبَ تَكَلَّموا بِالأسماءِ أوَّلًا ثُمَّ اشتَقُّوا مِنها الأفعالَ؛ فإنَّ التَّخاطُبَ بِالأفعالِ ضَروريٌّ كالتَّخاطُبِ بِالأسماءِ، لا فَرقَ بَينَهُما. فالاشتِقاقُ هُنا لَيسَ هوَ اشتقاقًا مادِّيًّا وإنَّما هو اشتِقاقُ تَلازُم؛ سُمِّيَ المتَضَمِّنُ، بِالكسرِ، مُشتَقًّا، والمتضَمَّنُ، بِالفَتحِ، مُشتَقًّا منهُ، ولا مَحذورَ في اشتِقاقِ أسماءِ اللهِ تَعالى بهذا المعنى".

(26) يُنظَر: اشتِقاقُ أسماءِ الله: 24، وشأنُ الدُّعاء: 33-34، والدُّرُّ المصون: 1/ 25.

(27) يُنظَر: اشتِقاقُ أسماءِ الله: 26-27، وشأنُ الدُّعاء: 32-33، والدُّرُّ المصون: 1/ 26-27. ويقولُ الزَّجّاجُ في (تَفسير أسماءِ اللهِ الحُسنى): 25-26: "اختَلَفوا في: هَل هو مُشتَقٌّ، أم غيرُ مُشتَقٍّ؟ فذَهَبَت طائفةٌ إلى أنَّهُ مُشتَقٌّ، وذَهَبَ جَماعةٌ مِمَّن يُوثَقُ بِعِلمِهِ إلى أنَّهُ غيرُ مُشتَقٍّ، وعَلى هذا القَولِ المعوَّلُ، ولا تُعرِّجْ عَلى قَولِ مَن ذَهَبَ إلى أنَّهُ مُشتَقٌّ مِن (وَلِهَ، يَولَهُ)؛ وذلك لأنَّهُ لَو كانَ مِنهُ لَقيلَ في (تَفَعَّلَ) مِنهُ (تَوَلَّهَ)، ... وفي إجماعِهِم على أنَّهُ (تَأَلَّهَ)، بِالهَمزِ، ما يُبَيِّنُ أنَّهُ ليسَ مِن (وَلِهَ)". وهذا يُوَضِّحُ أنَّ السُّهَيليَّ وشَيخَهُ لَم يكونا مُبتَدِعَيْنِ لِلقولِ بِعَدَمِ الاشتِقاقِ.

(28) الذينَ قالوا بِاشتقاقِهِ مِن (لاهَ) اختَلَفوا؛ "فمِنهُم مَن قالَ: هو مُشتَقٌّ من (لاهَ يَليهُ)، أي: ارتَفَعَ، ومِنهُ قيلَ لِلشَّمسِ: إلاهةٌ، بِكَسرِ الهَمزَةِ وفَتحِها، لارتِفاعِها، وقيلَ: لاتِّخاذِهِم إيّاها مَعبودًا... ومِنهُم مَن قالَ: هوَ مُشتَقٌّ مِن (لاهَ يَلُوهُ لِياهًا)، أي: احتَجَبَ". يُنظَر: الدُّرُّ المصون: 1/ 24-25.

تعارَضَتِ الأَقوالُ لَم يكُنْ بعضُها أَوْلى مِن بَعضٍ، فرَجَعْنا إلى القَولِ الأَوَّلِ لِما عَضَدَهُ مِن الدَّليلِ، واللهُ الموفِّقُ إلى خَيرِ قيلٍ[29]. *(نَتائجُ الفِكر: 40-41)*

﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ (مريم: 68-71):

• قَوْلُهُ [أي: كَعْب بن زُهَيرٍ]:

ذَوابِلُ مَسُّهُنَّ الأَرْضَ تَحْليلُ[30]

تَحْليلُ: أَي: قَليلٌ؛ يُقالُ: ما أَقامَ عِندَنا إلّا كتَحليلِ الأَلِيَّةِ، وكتَحِلَّةِ القَسَم. وعَلَيهِ حَمَلَ ابنُ قُتَيْبَةَ قَولَهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «**لَنْ تَمَسَّهُ النَّارُ إلاّ تَحِلَّةَ القَسَم**»[31] وغَلَّطَ أَبا عُبَيْدٍ حَيثُ فَسَّرَهُ عَلى القَسَمِ حَقيقَةً[32]؛ قالَ القُتَبيُّ: لَيسَ في الآيَةِ قَسَمٌ؛ لأَنَّهُ

---

(29) نُسِبَ القولُ بعَلَمِيَّةِ اسم (الله) إلى مُعظَم الأَشعريَّةِ، إذ قالَ ابنُ خَروفٍ الإشبيليُّ في (شَرح جُمَلِ الزَّجّاجيّ): 1/ 245: "ذَهَبَت طائفةٌ إلى أَنَّهُ عَلَمٌ، مِنهُم المازنيُّ وأكثرُ الأَشعريَّةِ، وليسَ ذلكَ مِن شَأنِهِم". والسُّهَيليُّ، كما هو معلومٌ، مِن الأَشاعرةِ، على حين نُسِبَ القَولُ بِاشتِقاقِهِ إلى جُمهورِ المعتَزلَةِ، فقد قالَ الفَخرُ الرّازيُّ في (لَوامِع البَيِّنات): 108: "قالَ جُمهورُ المعتَزلَةِ، وكثيرٌ مِن الأُدَباءِ: إنَّهُ مِن الأَسماءِ المشتَقَّةِ. والمختارُ عندَنا القَولُ الأَوَّلُ". والرّازيُّ أَحَدُ أَئمَّةِ الأَشاعرةِ؛ فلا عَجَبَ أَن رَجَّحَ ما ذَهَبَ إليهِ أكثرُهُم.

(30) عَجُزُ بيتٍ لِكَعبِ بنِ زُهَيرٍ، والبيتُ كامِلًا، بِوُجودِ (وَقْعُهُنَّ) بِدَلًا مِن (مَسُّهُنَّ)، في (شَرح ديوانِ كَعبِ بنِ زُهَير) لأَبي سَعيدٍ السُّكَّريِّ على النَّحوِ الآتي:

تَخدي عَلى يَسَراتٍ وَهيَ لاحِقَةٌ ذَوابِلٌ وَقْعُهُنَّ الأَرْضَ تَحْليلُ

و(تَخدي): تَسيرُ مُسرعَةً، مِن (خَدى يَخدي)، و(اليَسَراتُ): القَوائمُ الخِفافُ، و(اللاحِقَةُ): الضّامِرَةُ. يُنظَر: شَرحُ ديوانِ كَعبِ بنِ زُهَير: 13.

(31) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لهُ: ح1251، كتاب الجَنائز، باب (فَضل مَن ماتَ لَهُ وَلَدٌ فاحتَسَبَ، وقَول اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6639، 6640، كتاب البِرّ والصِّلَة، باب (فَضل مَن يَموتُ لَهُ وَلَدٌ فيَحتَسِبُهُ)، عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قالَ: «لا يَموتُ لِمُسلِمٍ ثَلاثَةٌ مِن الوَلَدِ فيَلِجَ النّارَ إلّا تَحِلَّةَ القَسَم».

(32) العِبارةُ التي أَشارَ إليها ابنُ قُتَيبَةَ لأَبي عُبَيدٍ القاسمِ بنِ سَلّامٍ في (غَريبِ الحديث) للأَخير: 2/ 253-254، ونَصُّها: "قالَ: نُرى أَنَّ قولَهُ: تَحِلَّةَ القَسَم، يعني قَولَهُ تَبارَكَ وتَعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾، يَقولُ: فلا يرِدُها إلّا بِقَدْرِ ما يَبَرُّ اللهُ بِهِ قَسَمَهُ فيهِ.

قالَ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (مريم: 71)، ولَم يُقسِمْ[33]. قالَ الخَطّابيُّ: هذِهِ غَفلَةٌ مِن ابنِ قُتَيْبَةَ؛ فإنَّ في أوَّلِ الآيةِ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ (مريم: 68)، وقَولُهُ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ داخلٌ تَحتَ القَسَمِ المتقدِّمِ[34].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 297)

• قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾... قَد تَكَلَّمَ العُلَماءُ فيها بِأقوالٍ، مِنها أنَّ الخِطابَ مُتَوَجِّهٌ إلى الكُفّارِ عَلى الخُصوصِ. واحتَجَّ قائلُو هذِهِ المَقالَةِ بِقِراءَةِ ابنِ عَبّاسٍ: {وَإِن مِّنهُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا}[35]. وقالَت طائِفَةٌ: الوُرودُ ها هُنا

وفي هذا بابٌ مِن العِلمِ أَنَّهُ أصلٌ لِلرَّجُلِ يَحلِفُ: لَيَفعَلَنَّ كذا وكذا، ثُمَّ يَفعَلُ مِنهُ شيئًا دونَ شَيءٍ، لِيَبَرَّ في يَمينِهِ، كالرَّجُلِ يَحلِفُ: لَيَضرِبَنَّ مَملوكَهُ، فيَضرِبُهُ ضَربًا دونَ ضَربٍ، فيكونُ قد بَرَّ في القَليلِ كما يَبَرُّ في الكثيرِ".

(33) نَصُّ عِبارَةِ ابنِ قُتَيبةَ في (إصلاح غَلَطِ أبي عُبَيْد): 64-65: "هذا مَذهَبٌ حَسَنٌ مِن الاستِخراجِ، إن كانَ هذا قَسَمًا. وفيهِ مَذهَبٌ آخَرُ أشبَهُ بِكلامِ العَرَبِ ومَعانيهِم، وهُم إذا أرادوا تَقليلَ مُكثِ الشَّيءِ وتَقصيرَ مُدَّتِهِ شَبَّهوهُ بِتَحليلِ القَسَمِ، وذلكَ أن يَقولَ بَعدَهُ: إن شاءَ اللهُ، فيَقولونَ: ما يُقيمُ الرَّجُلُ عِندَنا إلّا تَحِلَّةَ القَسَمِ، وما يَنامُ العَليلُ إلّا كتَحليلِ الأَلِيَّةِ وكحَسوِ الطّائرِ، وهو كَثيرٌ مَشهورٌ في الكلامِ والشِّعرِ... ومَعنى الحَديثِ على هذا التَّأويلِ: أنَّ النّارَ لا تَمَسُّهُ إلّا قَليلًا، كتَحليلِ اليَمينِ، ثُمَّ يُنَجّيهِ اللهُ مِنها. ولَعَلَّ المسَّ القَليلَ يكونُ بِالوُرودِ الذي حَتَّمَهُ اللهُ وقَضاهُ على نَفسِهِ".

(34) في (غَريب الحَديث) لِلخَطّابيّ: 1/ 315-316: "فإن قيلَ: فأينَ مَوضِعُ القَسَمِ مِن قَولِهِ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾؟ قيلَ: هُوَ مَردودٌ إلى قَولِهِ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ الآية. وفيهِ وَجهٌ آخَرُ، وهو أنَّ العَرَبَ تَحلِفُ وتُضمِرُ المُقسَمَ بِهِ، كقَولِهِ: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ (النِّساء: 72)، مَعناهُ: وإنَّ مِنكُم، واللهِ، لَمَن لَيُبَطِّئَنَّ، فأضمَرَ (واللهِ). وكذلكَ قَولُهُ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ المعنى: وإن مِنكُم، واللهِ، إلّا وارِدُها كانَ على رَبِّكَ حَتمًا مَقضِيًّا، قيلَ: هُوَ مَردودٌ إلى قولِهِ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ الآية".
وقالَ شِهابُ الدِّينِ الخَفاجيُّ في (شِفاء الغَليل): 108: "اعتراضُ ابنِ قُتَيبةَ على أبي عُبَيدٍ اعتَرَفوا بِهِ ورَأَوهُ وارِدًا غيرَ مُندفِعٍ، وهو غيرُ وارِدٍ عندي، بل غَفلةٌ عَن النَّظمِ الكريم؛ فإنَّهُ تَعالى قالَ في الآيةِ: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾، فإنَّهُ تعالى تَعهَّدَ لَهُم بذلكَ وأكَّدَهُ بكلمةِ (عَلى) المستعمَلَةِ في النُّذورِ والعُهودِ، والعَهدُ يُعَدُّ في العُرفِ واللُّغةِ يَمينًا، كما صرَّحَ بِهِ الفُقَهاءُ وغيرُهُم، وسَمّاهُ اللهُ يَمينًا في القُرآنِ في قَولِهِ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ﴾ (النَّحل: 91)، ثُمَّ قالَ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ (النَّحل: 91)، فجَعَلَهُ يَمينًا، وهذا هو مُرادُ أبي عُبَيدٍ".

(35) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 16/ 110، ومُختَصَرُ شَواذِّ ابنِ خالَوَيه: 86.

هو الإشرافُ عَلَيها ومُعايَنَتُها، وحَكَوْا عَن العَرَبِ: وَرَدتُّ الماءَ فلَم أَشرَبْ[36].
وقالَت طائِفَةٌ: الوُرودُ ها هُنا هُوَ المُرورُ على الصِّراطِ[37]؛ لأَنَّهُ على مَتنِ جَهَنَّمَ أعاذَنا اللهُ مِنهَا. ورُوِيَ أَنَّ اللهَ تَبارَكَ وتَعالى يَجمَعُ الأَوَّلِينَ والآخِرِينَ فيها ثُمَّ يُنادي مُنادٍ: خُذي أَصحابَكِ ودَعي أَصحابي[38]. وقالَت طائِفَةٌ: الوُرودُ أَن يأخُذَ العَبدُ بِحَظٍّ مِنها، وقَد يَكونُ ذلِكَ في الدُّنيا بالحُمَّياتِ، فإنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قالَ: **«الحُمّى كِيرٌ مِنْ جَهَنَّمَ، وَهُوَ حَظُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النارِ»**[39]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 31-32)***

﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ (مريم: 69)

• أمّا (أيّ) فمُعْرَبٌ بِخِلافِ أَخَواتِهِ لِتمَكُّنِهِ بالإضافَةِ. وإنَّما لَزِمَتْهُ الإضافَةُ لأَنَّهُ وُضِعَ لِتَمييزِ البَعضِ وتَعيينِهِ، فلا بُدَّ مِن إضافتِهِ إلى الجُملةِ كما يُضافُ البَعضُ إلى الكُلِّ.

فإن جَعَلْتَهُ مَوصولًا عَمِلَ فيه ما قَبْلَهُ ولَم يَجُزِ الإلغاءُ، وإن جَعَلْتَهُ استِفهامًا عَمِلَ فيه ما بَعْدَهُ ولَم يَجُزْ أَن يقعَ قَبْلَهُ إلّا ما يَجوزُ إلغاؤُهُ، كأفعالِ العِلمِ والشَّكِّ الدّاخلةِ على ما حقُّهُ الابتِداءُ، فتقولُ: أَيُّهُم أخوكَ؟ ولا تَقولُ: ضَرَبْتُ أَيُّهُم أَخوكَ؛ لأنَّ (ضَرَبْتُ) لا يُلغى، ولا: أَيَّهُم أخوكَ، بِالنَّصبِ؛ لأَنَّ الاسمَ المفرَدَ لا يكونُ صِلةً. فإن أَضمَرْتَ مُبتَدَأً، كأَنَّكَ تقولُ: ضرَبْتُ أَيُّهُم هو أخوكَ، لِتَجعَلَها بمنزلةِ (الذي)، فحذْفُ ذلك المبتدإِ قَبيحٌ في الكلامِ، وربَّما جازَ على قُبحِهِ.

ولذلكَ اختَلَفوا في إعرابِ قَولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ

---

(36) يُنظَر: (معاني القُرآن وإعرابُه) للزَّجّاج: 3/ 342.
(37) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 16/ 110، والدُّرُّ المنثور: 10/ 1140115.
(38) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 16/ 109، مَوقوفًا على كَعبٍ، ولَفظُهُ: «أَنْ أَمسِكي أَصحابَكِ ودَعي أَصحابي». وأَورَدَهُ كذلكَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 10/ 116، عن أَبي نَضرَةَ، مِن قَولِهِ، وعزا إخراجَهُ إلى ابنِ الأَنباريّ.
(39) رَواهُ أَحمد في مُسنَدِهِ: ح22165، والطَّحاوِيُّ في (شَرح مُشكِل الآثار): ح2216، وصَحَّحَهُ بمجموعِ طُرُقِهِ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح1822، وفي (صَحيح الجامعِ الصَّغير): ح3188، و3190.

أَشَدُّ﴾؛ ذَهَبَ الخَليلُ إلى أَنَّهُ مَحكِيٌّ[40]، كأَنَّهُ يذهبُ إلى أَنَّ المعنى: لَنقولَنَّ: أَيُّهُم أَشَدُّ؟ وذَهَبَ سيبَوَيْهِ إلى أَنَّها اسمٌ مَبنيٌّ في مَوضِعِ المفعولِ[41]، وبُنِيَ لمخالفتِهِ نظائرَهُ، حيثُ لَم يُوصَلْ بِجُملةٍ، والتَّقديرُ عندَهُ: أَيُّهُم هو أَشَدُّ. فلو صرَّحْتَ بـ(هو) لَنَصَبْتَ (أَيّ) بـ(نَنْزِعَنَّ)، فلَمّا اختَزَلْتَ بَنَيْتَ (أَيّ) لمخالفتِهِ النَّظائرَ، كما تقدَّمَ.

وهذا الذي ذَكَرَهُ لو استَشهَدَ عليه بِشاهِدٍ مِن نَظمٍ أو نَثرٍ، أو وَجَدْنا بَعدَهُ في كلامٍ فصيحٍ شاهدًا لهُ لَم نَعْدِلْ بهِ قَولًا ولا رَأَيْنا لِغَيرِهِ عليه طَولًا، ولكِنّا لَم نَجِدْ ما بُنِيَ لِمُخالفتِهِ غيرَهُ، لا سِيَّما مثلُ هذه المخالفةِ، فإنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ حُذِفَ من الكلامِ شيءٌ. وإنْ قالَ: إنَّهُ حُذِفَ ولا بُدَّ، والتَّقديرُ: أَيُّهُم هو أخوكَ؟ فيُقالُ: فلِمَ لَم يَبنوا النَّكرةَ فيَقولونَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ أَخوكَ، أو رأَيْتُ رجُلًا أَبوكَ؟ ولِمَ خُصَّ (أَيّ) بهذا دونَ سائرِ الأَسماءِ: أَن يُحذَفَ مِن صِلَتِهِ ثُمَّ يُبنى لِلحَذفِ؟ ومَتى وَجَدْنا شيئًا مِن الجُملةِ يُحذَفُ ثُمَّ يُبنى الموصوفُ بالجُملةِ مِن أَجلِ ذلك الحَذفِ؟ وذلك الحَذفُ لا يجعلُهُ مُتَضَمِّنًا لِمَعنى الحَرفِ ولا مُضارِعًا لهُ، وهذه عِلَّةُ البِناءِ، وقد عُدِمَتْ في (أَيّ). وإنَّما المختارُ قَولُ الخَليلِ. *(نَتائجُ الفِكر: 153-155)*

﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ (مريم: 73)

• ذَكَرَ[42] أَنَّ قُصَيًّا اتَّخَذَ دارَ النَّدوَةِ، وهِيَ الدّارُ التي كانوا يَجتَمِعونَ فيها لِلتَّشاوُرِ. ولَفظُها مَأخوذٌ مِن لَفْظِ (النَّدِيّ) و(النّادي) و(المُنتَدى)، وهُوَ مَجلِسُ القَومِ الذي يَنْدُونَ حَولَهُ، أَي: يَذهَبُونَ قَريبًا مِنهُ ثُمَّ يَرجِعُونَ إلَيهِ. والتَّنْدِيَةُ في الخَيْلِ: أَن تُصْرَفَ عَنِ الوِردِ إلى المَرعى قَريبًا ثُمَّ تُعادَ إلى الشِّرْبِ، وهُوَ المُنَدّى[43]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 55)*

﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ (مريم: 75)

---

(40) يُنظَر: الكِتاب: 2/ 399.

(41) يُنظَر: الكِتاب: 2/ 400.

(42) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 173.

(43) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 5/ 412.

• قولُهُ: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾، قالَ الزَّجّاجُ: لَمّا أوجبَ ذلكَ على نَفسِهِ وحَتَمَ بهِ حَتمًا جاءَ بهِ على لَفظِ الأمرِ؛ لأنَّ الأمرَ حَتمٌ وإيجابٌ على المأمورِ[44].

(أمالي السُّهَيْلِيّ: 94)

﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (مريم: 77):

• قولُهُ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا﴾... تقدَّمَ الكلامُ على (أرأيت) وأنَّهُ لا يَجوزُ أن يَلِيَها الاستِفهامُ، كما يَلي (عَلِمْتَ) ونَحوَها، وهيَ ها هُنا عامِلَةٌ في ﴿ٱلَّذِى كَفَرَ﴾، وقَد قَدَّمْنا مِن القولِ فيها ما يُغْني عن إعادتِهِ ها هُنا، فلْيُنظَرْ في سُورَةِ (اقرأ) وحَديثِ نُزُولِها.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 313)

• قولُهُ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ الآية، هو العاصُ بنُ وائلِ بنِ هشامِ بنِ سَعيدِ بنِ سَهمِ بنِ عَمرِو بنِ هصيصِ بنِ كَعبِ بنِ لُؤَيٍّ، والدُ عَمرِو بنِ هشامٍ، وكانَ صَنَعَ لهُ الخَبّابُ بنُ الأرَتِّ سَيفًا فطَلَبَ منهُ عليهِ أجرًا كانَ قد اشتَرَطَهُ عليهِ، وكانَ خَبّابٌ قد آمَنَ باللهِ ومَلائكتِهِ ورُسُلِهِ، فقالَ لهُ العاصُ: أليسَ يَزعُمُ مُحَمَّدٌ أنّا نُبعَثُ بعدَ الموتِ، فأَنظِرْني حَتّى أُبعَثَ، فلأُوتَيَنَّ حينَئذٍ مالًا ووَلَدًا فأُنصِفَكَ، فأنزَلَ اللهُ تعالى فيه هذهِ الآيةَ[45]، وعَرَّفَ بكُفرِهِ واستِخفافِهِ، نَعوذُ باللهِ مِن الخِذلانِ.

(التَّعريفُ والإعلام: 111)

﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ (مريم: 80)، يُراجَع: (النّساء: 11-12)، و(مريم: 6)

﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ (مريم: 93)، يُراجَع: (البقرة: 116)

---

(44) نَصُّ عبارةِ الزَّجّاجِ في (مَعاني القُرآنِ وإعرابُه): 3/ 280: "هذا لَفظُ أمرٍ في مَعنى الخَبَرِ، وتأويلُهُ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ جَعَلَ جزاءَ ضَلالتِهِ أن يتركَهُ فيها، ويَمُدَّهُ فيها، كما قالَ جلَّ وعزَّ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الأعراف: 186)، إلّا أنَّ لفظَ الأمرِ يُؤَكِّدُ مَعنى الخَبَرِ، كأنَّ لَفظَ الأمرِ يُريدُ بهِ المتكلِّمُ نَفسَهُ إلزامًا، كأنَّهُ يَقولُ: أفعَلُ ذلكَ وآمُرُ نَفسي بهِ، فإذا قالَ القائلُ: مَن رآني فلأُكرِمْهُ، فهو ألزَمُ مِن قَولِهِ: أُكرِمهُ، كأنَّهُ قالَ: مَن زارَني فأنا آمُرُ نَفسي بإكرامِهِ وأُلزِمُها ذلكَ".

(45) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4732، كتاب التَّفسير، باب (﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6993، و6994، كتاب صِفاتِ المنافِقين، باب (سُؤال اليَهودِ النَّبيَّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عَن الرُّوحِ، وقَوله تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ الآية).

تَفْسيرُ سُورَةِ طه

سورَةُ طه:

• قد تَقَدَّمَ ذِكرُ السَّحَرَةِ الذينَ آمَنوا، وذِكْرُ عاذور وساتور وحطحط والمُصفى وهُم رُؤَساؤُهُم[1]. وأمّا السّامِرِيُّ فاسمُهُ موسى بنُ المظَفَّرِ... كانَ مِن القَومِ الذينَ يَعبُدونَ البَقَرَ[2]. ولَيسَ في هذه السُّورةِ مَن أُبهِمَ اسمُهُ إلّا أَهلُ موسى المذكورُ في أَوَّلِ السُّورةِ وهيَ امرَأَتُهُ، واسمُها صفوريا[3].

(التَّعريفُ والإعلام: 112)

﴿لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾ (طه: 10)

• قَولُهُ [أَي: الزَّجّاجيّ]: إن ظَهَرَ اسمُكَ فيهِ النُّونُ والياءُ فغَيرُكَ فيهِ مَرفوعٌ؛ لأَنَّها ضَميرُ المفعولِ بهِ، كقَولِهِ: أَعجَبَني، وأَسخَطَني، وأَرضاني، وسَرَّني. وإن ظَهَرَ اسمُكَ فيهِ بِالتّاءِ فغَيرُكَ فيه مَنصوبٌ؛ لأَنَّها ضَميرُ الفاعِلِ، كقَولِكَ: كَرِهْتُ، وأَحبَبْتُ، واشتَهَيْتُ، وما أَشبَهَ ذلكَ[4].

والضَّميرُ عندَ النَّحويِّينَ هيَ (الياءُ) وَحدَها، والنُّونُ زائدةٌ، زِيدَتْ وِقايةً لآخِرِ الفِعلِ مِن الكسرِ. واستَدَلُّوا على ذلكَ بِالقياسِ على ضَميرِ المخاطَبِ، فإنَّهُ كافٌ في حالِ النَّصبِ والخَفضِ، وكذلكَ ضَميرُ الغائبِ هاءٌ في حالِ النَّصبِ والخَفضِ، والنُّونُ زائدةٌ.

---

(1) يُنظَرُ كَلامُ السُّهَيليِّ على الآيَةِ (113) مِن سُورَةِ الأَعراف في هذا التَّفسيرِ.

(2) قالَ ابنُ قُتَيبةَ في (المعارِف): 44: "السّامريُّ: هو موسى بنُ ظفرٍ. ويُقالُ: إنَّهُ مِن أَهلِ باجَرْمى. وكانَ من بَني إسرائيلَ، مِن بَني عَمِّ موسى بنِ عِمرانَ".

(3) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريِّ: 1/ 400، فقد رَوى ذلك عَن شُعَيبٍ الجبّائيِّ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 11/ 455.

(4) النَّصُّ المذكور في (الجُمَلُ في النَّحو): 12.

وهـذا قِيـاسٌ صَـحيحٌ، ولـكـنَّ الـنَّصَّ أَقطَعُ مِـن الـقـيـاسِ وأَرفَـعُ لِـلـشَّـكِّ والالتِباسِ، والنَّصُّ في ذلكَ لِلعَرَبِ (لَعَلِّي) و(لَيْتي)، قالَ اللهُ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾، فهذِهِ ياءٌ مُفرَدَةٌ في حالِ النَّصبِ. وكذلكَ قَولُ وَرَقَةَ بنِ نوفَلٍ:

فَـيـا لَـيْـتِـي إذا مـا كـانَ ذاكُـم شَهِدتُ وكُنتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجا[5]

فجَعَلَ اسمَ (لَيْتَ) ياءً مفرَدَةً دونَ نونٍ.

ووَجْهٌ آخَرُ، وهو جَعْلُهُم النُّونَ معَ الياءِ بَعدَ حُروفِ الخَفضِ، نَحو قَولِهِم: مِنِّي، وعَنِّي، ومِن لَدُنِّي[6]، كيلا يُتَوَهَّمَ أَنَّ (عَن) و(لَدُن) و(مِن) أَسماءٌ مُضافَةٌ إلى الياءِ، فإذا وُجِدَت النُّونُ والياءُ في مَوضِعِ الخَفضِ، ووُجِدَت الياءُ مُفرَدَةً في مَوضِعِ النَّصبِ، ثُمَّ وُجِدا مَعًا في مَوضِعِ نَصبٍ، عُلِمَ قَطعًا أَنَّ الياءَ هي الضَّميرُ دونَ النُّونِ. *(نَتائجُ الفِكر: 150-151)*

﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (طه: 12)

---

(5) بَيتٌ مِن قَصيدةٍ لهُ وردَتْ في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 248.

(6) المعروفُ أَنَّ (لَدُن) ظَرفُ زَمانٍ ومَكانٍ، كـ(عِند)، وكلامُ السُّهَيليِّ هُنا يُوهِمُ أَنَّهُ حَرفٌ، إذ سَلَكَهُ مَعَ (مِن) و(عَن)، وهذا ما دَعا الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا إلى الذَّهابِ إلى أَنَّ السُّهَيليَّ رُبَّما يكونُ مُتابِعًا لابنِ كَيسانَ في هذا الأَمرِ، ففي (لِسان العرب): 13/ 384: "قالَ ابنُ كَيسانَ: (لَدُن) حَرفٌ يَخفِضُ، ورُبَّما نُصِبَ بها... مَن خَفَضَ بها أَجراها مجرى (مِن) و(عَن)". يُنظَر: هامِشُ تَحقيقِ (نَتائج الفِكر) بِتَحقيقِ البَنّا: 194. غيرَ أَنَّ السُّهَيليَّ ذكرَ المسأَلَةَ في (الرَّوض الأُنُف): 6/ 382-385، بِتفصيلٍ أَوضحَ ممّا هُنا، فقالَ، في أَثناءِ حَديثِهِ عَن (قَد): "وإن شِئْتَ أَلحَقْتَ نُونًا، فقُلْتَ: قَدْني؛ وذلِكَ مِن أَجلِ سُكُونِ آخِرِها، فكَرِهوا تَحريكَهُ مِن أَجلِ الياءِ، كما كَرِهوا تَحريكَ آخِرِ الفِعلِ، فقالوا: ضَرَبَني، وكَذلِكَ كَرِهوا تَحريكَ آخِرِ (لَيْتَ) فقالوا: لَيتَني، وقَد يَقولونَ: لَيْتي، وهُوَ قَليلٌ، وقالوا: لَعَلَّني ولَعَلِّي، وقالوا: مِن لَدُنِّي، فأَدخَلوها عَلى الياءِ المَخفوضَةِ بِالظَّرفِ كما أَدخَلوها عَلى الياءِ المَخفوضَةِ بِـ(مِن) و(عَن)، فَعَلوا هذا وِقايةً لأَواخِرِ هذه الكَلِمِ مِن الخَفضِ". فأَنتَ تَرى أَنَّ السُّهَيليَّ هُنا يَنُصُّ بما لا يَدَعُ مجالًا لِلشَّكِّ على أَنَّ (لَدُن) ظَرفٌ وأَنَّ الياءَ في (لَدُنِّي) مَخفوضةٌ بِالظَّرفِ. فيَنبَغي حَملُ مُتَشابِهِ كلامِهِ هُناكَ على مُحكَمِهِ هُنا، إحسانًا لِلظَّنِّ بِهِ ودَفعًا لِلتَّناقُضِ عنهُ.

• أمّا (طُوًى) بِضَمِّ الطّاءِ والقَصرِ المَذكور في التَّنزيلِ فَهُوَ بالشّام، اسْمٌ لِلوادي المُقَدَّسِ[7]. وقَد قيلَ: لَيسَ بِاسْمٍ لَهُ، وإنَّما هُوَ مِن صِفَةِ التَّقديسِ، أي: المُقَدَّسِ مَرَّتَيْنِ[8]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 191)*

﴿خُذْهَا وَلَا تَخَفْ﴾ (طه: 21)، يُراجَع: (التّوبة: 40)

﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ﴾ (طه: 22):

• قَولُ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في جَعفَرٍ: **«فَأَثابَهُ اللهُ بِذلِكَ جَناحَيْنِ في الجَنَّةِ يَطيرُ بِهِما حَيثُ شاءَ»**[9]...

---

(7) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 16/ 146، بِسَنَدٍ حَسَنٍ عن عليِّ بنِ أبي طلحَةَ عن ابنِ عبّاسٍ قَولَهُ: ﴿طُوًى﴾: "اسمٌ لِلوادي". يُنظَر: التَّفسيرُ الصَّحيح: 3/ 355. ورَوى الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ 16/ 146، نحوَ ذلك عن مُجاهِدٍ وابنِ زَيدٍ.

(8) رَوى نحوَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 16/ 145، عن مُجاهِدٍ وقَتادَةَ والحَسَنِ. يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 10/ 172-173. وقالَ ابنُ كثيرٍ في تفسيرِهِ: 276-277: "قولُهُ: ﴿طُوًى﴾: قالَ عَليُّ بنُ أبي طَلحَةَ عن ابنِ عبّاسٍ: هو اسمٌ لِلوادي. وكذا قالَ غيرُ واحدٍ، فعَلى هذا يكونُ عَطفَ بَيانٍ. وقيلَ: عِبارةٌ عن الأَمرِ بِالوَطءِ بِقدَمَيْهِ. وقيلَ: لأنَّهُ قُدِّسَ مرَّتَينِ، وطُوِيَ لهُ بِالبركةِ وكُرِّرَتْ. والأوَّلُ أصَحُّ، كقولِهِ: ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (النّازعات: 16)". وقالَ ابنُ عاشور في (التَّحرير والتَّنوير): 16/ 104: "الظّاهِرُ عِندي أنَّ ﴿طُوًى﴾ اسمٌ لِصِنفٍ مِنَ الأَودِيَةِ يَكونُ ضَيِّقًا بِمَنزِلَةِ الثَّوبِ المَطوِيِّ أو غائرًا كالبِئرِ المَطوِيَّةِ، والبِئرُ تُسَمّى طَوِيًّا. وسُمِّيَ وادٍ بِظاهِرِ مَكَّةَ (ذَا طُوًى) بِتَثْليثِ الطّاءِ".

(9) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 4/ 31. ورَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3763، كتاب المناقِب، باب (مَناقِب جَعفرِ بنِ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عنه)، عن أبي هُرَيرَةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «رَأَيْتُ جعفرًا يَطيرُ في الجَنَّةِ مَعَ الملائكَةِ». والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ. ورَوى نحوَ هذا الحديثِ الحاكِمُ في (المستَدرَك): 3/ 209-210، 212، وذكرَ نَحوَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): 15496، عن ابنِ عبّاسٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم: «رَأَيْتُ جعفرَ بنَ أبي طالِبٍ مَلَكًا يَطيرُ في الجَنَّةِ ذا جَناحَيْنِ يَطيرُ بهما حَيثُ شاءَ، مَقصوصَةً قَوادِمُهُ بِالدِّماءِ»، وقالَ الهيثميُّ بَعدَهُ: 9/ 44: "رَواهُ الطَّبرانيُّ بإسنادَيْنِ، وأَحَدُهُما حَسَنٌ". وقالَ مُحَقِّقُ الكتابِ: "رَواهُ الطَّبرانيُّ في (الكَبير): ح1467، مُطوَّلًا، و12112، مُختصَرًا، وفيهِما أبو شَيبةَ إبراهيمُ بنُ عُثمانَ، مَتروكٌ". وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الصَّحيحَة): ح1226، بِلَفظِ: «رَأَيْتُ جَعفَرَ بنَ أبي طالِبٍ مَلَكًا يَطيرُ في الجَنَّةِ مع الملائكةِ بِجَناحَيْنِ». وقد ثَبَتَ في صَحيحِ البُخاريِّ: 3709، كتاب فَضائل أصحابِ النَّبيِّ صلّى اللهُ

ومِمّا يَنبَغي الوُقوفُ عَلَيهِ في مَعنى الجَناحَيْنِ أَنَّهُما لَيسا كَما يَسبِقُ إلى الوَهمِ عَلى مِثْلِ جَناحَي الطّائرِ وريشِهِ؛ لأَنَّ الصُّورَةَ الآدَمِيَّةَ أَشرَفُ الصُّوَرِ وأَكمَلُها، وفي قَولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ: «**إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلى صُورَتِهِ**»[10]، تَشريفٌ لَهُ عَظيمٌ، وحاشا لِلّهِ مِن التَّشبيهِ والتَّمثيلِ، ولكِنَّها عِبارَةٌ عَن صِفَةٍ مَلَكِيَّةٍ وقُوَّةٍ رُوحانِيَّةٍ أُعطِيَها جَعفَرٌ كَما أُعطِيَتْها المَلائكَةُ، وقد قالَ اللهُ تَعالى لِموسى: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ﴾، فعَبَّرَ عَن العَضُدِ بِالجَناحِ تَوَسُّعًا ولَيسَ ثَمَّ طَيَرانٌ، فكَيفَ بِمَن أُعطِيَ القُوَّةَ عَلى الطَّيَرانِ مَعَ المَلائكَةِ؟ أَخلِقْ بِهِ إذَن أَن يُوصَفَ بِالجَناحِ مَعَ كَمالِ الصُّورَةِ الآدَمِيَّةِ وتَمامِ الجَوارِحِ البَشَرِيَّةِ. وقَد قالَ أَهلُ العِلمِ في أَجنِحَةِ المَلائكَةِ: لَيسَتْ كَما يُتَوَهَّمُ مِن أَجنِحَةِ الطَّيرِ، ولكِنَّها صِفاتٌ مَلَكِيَّةٌ لا تُفهَمُ إلّا بِالمُعايَنَةِ، واحتَجُّوا بِقَولِهِ تَعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ (فاطر: 1)، فكَيفَ تكونُ كأَجنحةِ الطَّيرِ عَلى هذا ولَم يُرَ طائرٌ لَهُ ثَلاثَةُ أَجنِحَةٍ ولا أَربَعَةٌ، فكَيفَ بِستِّمِئَةِ جَناحٍ، كَما جاءَ في صِفَةِ جِبريلَ عَلَيهِ السَّلامُ[11]؟ فدَلَّ عَلى أَنَّها صِفاتٌ لا تَنضَبِطُ كَيفِيَّتُها لِلفِكرِ ولا وَرَدَ أَيضًا في بَيانِها خَبَرٌ، فيَجِبُ عَلينا الإيمانُ بِها، ولا يُفيدُنا عِلمًا إعمالُ الفِكرِ في كيفيَّتِها، وكُلُّ امرِئٍ قَريبٌ مِن مُعايَنَةِ ذلِكَ؛ فإمّا أَن يَكونَ مِن الذينَ ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (فصّلت: 30)؛ وإمّا أَن يَكونَ مِن الذينَ تَقولُ لَهُم الملائكةُ وهُم باسِطُو أَيديهِم: ﴿أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ (الأنعام: 93). *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/37-39)*

عليهِ وسلَّم، باب (مَناقِب جَعفَرِ بنِ أَبي طالبٍ الهاشميِّ رضيَ اللهُ عنه)، أَنَّ ابنَ عُمَرَ رَضيَ اللهُ عنهُما كانَ إذا سَلَّمَ عَلى ابنِ جَعفَرٍ قالَ: "السَّلامُ عَلَيكَ يا ابنَ ذي الجَناحَيْنِ".

(10) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لهُ: ح6227، كتاب الاستِئذان، باب (بَدء السَّلام)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7092، كتاب الجَنَّة وصِفَة نَعيمِها وأَهلِها، باب (يَدخُلُ الجَنَّةَ أَقوامٌ أَفئدَتُهُم مِثلُ أَفئدةِ الطَّير)، عن أَبي هُرَيرَةَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قالَ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلى صورَتِهِ، طولُهُ سِتُّونَ ذِراعًا...» الحديث.

(11) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3232، كتاب بَدء الخَلق، باب (إذا قالَ أَحَدُكُم: آمين، والملائكةُ في السَّماءِ فوافَقَتْ إحداهُما الأُخرى، غُفِرَ لهُ ما تَقَدَّمَ مِن ذَنبِه)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح431، و432، و433، كتاب الإيمان، باب (في قولِهِ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾)، عن ابنِ مَسعودٍ أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَأى جِبريلَ لهُ سِتُّمِئةِ جَناحٍ.

• ذَكَرَ[12] في صِفَةِ مُوسى: أَنَّهُ آدَمُ طُوالٌ، ولِوَصفِهِ إيّاهُ بِالأُدْمَةِ أَصلٌ في كِتابِ اللهِ تَعالى، قالَهُ الطَّبَرِيُّ[13] عِندَ تَفسيرِ قَولِهِ: ﴿تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾، قالَ: في خُروجِ يَدِهِ بَيضاءَ آيَةٌ في أَنْ خَرَجَتْ بَيضاءَ مُخالِفًا لَونُها لِسائِرِ لَونِ جَسَدِهِ، وذلِكَ دَليلٌ بَيِّنٌ عَلَى الأُدْمَةِ التي هِيَ خِلافُ البَياضِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 437)*

﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ (طه: 29)

• الوَزير... سُمِّيَ وَزِيرًا مِن (الوِزْر) وهُوَ الثِّقْلُ؛ لأَنَّهُ يَحمِلُ عَن صاحِبِهِ ثِقْلًا ويُعينُهُ. وقيلَ: هُوَ مِن (الوَزَر) وهُوَ المَلجَأُ؛ لأَنَّ الوَزيرَ يُلجأُ إلى رَأيِهِ[14].
(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 179)

﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ (طه: 39):

• أَمّا مَعنى (المُلّاحَة) فذَهَبَ قَومٌ إِلَى أَنَّها مِن (المُلْحَة) وهِيَ البَياضُ، تَقولُ العَرَبُ: عِنَبٌ مُلّاحِيٌّ. والصَّحيحُ في مَعنى (المَليح) أَنَّهُ مُستَعارٌ مِن قَولِهِم: طَعامٌ مَليحٌ، إذا كانَ فيهِ مِن المِلحِ بِقَدْرِ ما يُصلِحُهُ، ولِذلِكَ إذا بالَغوا في المَدحِ قالُوا: مَليحٌ قَزيحٌ، فـ(مَليحٌ) مِن (مَلَحْتُ القِدْرَ)، و(قَزيحٌ) مِن (قَزَحْتُها) إذا طَيَّبْتَ نَكهَتَها بِالأَفاويهِ، وهِيَ الأَقزاحُ.

ويَدُلُّكَ عَلى بُعدِ هذا المَعنى مِن البَياضِ قَولُهُم في الأَسوَدِ: مَليحٌ، وفي العَينَيْنِ إذا اشْتَدَّ سَوادُهُما وحُسْنُهُما، كَما جاءَ في تَفسيرِ قَولِهِ سُبْحانَهُ: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾، أَنَّها مَلاحَةٌ في العَينَيْنِ[15]. وقالَ الأَصمَعِيُّ: الحُسْنُ في العَينَيْنِ، والجَمالُ في

---

(12) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 55، وفيها: «ثُمَّ أَصْعَدَني إلى السَّماءِ السّادِسَةِ، فإذا فيها رَجُلٌ آدَمُ طَويلٌ أَقْنى، كأَنَّهُ مِن رِجالِ شَنُوءَةَ، فقُلْتُ لَهُ: مَن هذا يا جِبريلُ؟ قالَ: هذا أَخوكَ مُوسى ابنُ عِمرانَ». ورَوى هذا الحَديثَ أَيضًا مُسلِمٌ في صحيحِهِ: ح417، 418، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى السَّماواتِ، وفَرض الصَّلَوات).

(13) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 16/ 157.

(14) يُنظَر: لِسانُ العَرَب: 5/ 283.

(15) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 16/ 162، عن عِكرِمَةَ أَنَّهُ قالَ في الآيَة: "حُسنًا ومَلاحَةً". وفي

الأَنْفِ، والمَلاحَةُ في الفَمِ[16]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 432-433)*

• سُمِّيَ الحاضِرُ عَيْنًا لِمَوضِعِ المُعايَنَةِ، فـ(العَيْنُ) في الأَصلِ مَصدَرُ (عِنْتُهُ أَعِينُهُ) إذا أَبصَرْتَهُ بِعَينِكَ، وسُمِّيَ المَفعولُ بِالمَصدَرِ. ونَحوٌ مِنهُ (الصَّيْدُ)؛ لأَنَّهُ مَصدَرُ (صِدتُ أَصِيدُ). وقَد جاءَ في التَّنزيلِ: ﴿لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة: 95)، فسَمّاهُ بِالمَصدَرِ. ولَعَلَّكَ أن تَلحَظَ مِن هذا المَطلَعِ مَعنى العَينِ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾، فقَد أَملَيْنا فيها وفي مَسأَلَةِ اليَدِ مَسأَلَتَيْنِ لا يُعدَلُ بِقيمَتِهِما الدُّنيا بحذافيرِها. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 556)*

• قَومُهُم أَعلى بِهِم عَيْنًا، أَي: أَبْصَرُ بِهِم، أَي: عَينُهُم وإبصارُهُم فَوقَ عَينِ غَيرِهِم في أَمرِهِم. فـ(العَيْنُ) ها هُنا بِمَعنى الرُّؤيَةِ والإبصارِ لا بِمَعنى العَينِ التي هِيَ الجارِحَةُ، وما سُمِّيَت الجارِحَةُ عَينًا إلّا مَجازًا؛ لأَنَّها مَوضِعُ العِيانِ. وقَد قالوا: عانَهُ يَعِينُهُ عَيْنًا، إذا رَآهُ، وإن كانَ الأَشهَرُ في هذا أَن يُقالَ: عايَنَهُ مُعايَنَةً، والأَشهَرُ في (عِنْتُ) أَن يَكونَ بِمَعنى الإصابَةِ بِالعَينِ[17].

وإِنَّما أَورَدْنا هذا الكَلامَ لِتَعلَمَ أَنَّ العَينَ في أَصلِ وَضعِ اللُغَةِ صِفَةٌ لا جارِحَةٌ، وأَنَّها إذا أُضيفَتْ إلى الباري سُبحانَهُ فإنَّها حَقيقَةٌ، نَحو قَولِ أُمِّ سَلَمَةَ لِعائشَةَ: بِعَيْنِ اللهِ مَهْواكِ، وعَلى رَسُولِ اللهِ تَرِدِينَ[18]، وفي التَّنزيلِ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾.

(زاد المسير) لابنِ الجوزيِّ: 5/ 198: "قالَ قَتادَةُ: كانَتْ في عَينَيْهِ مَلاحَةٌ، فما رَآه أَحَدٌ إلّا أَحَبَّهُ".

(16) في (فِقه اللُغَة وسِرّ العَربيَّة): 1/ 90: "عَن ثَعلَبٍ عَن ابنِ الأَعرابيِّ وغيرِهما: الصَّباحَةُ في الوَجهِ. الوَضاءَةُ في البَشرَةِ. الجَمالُ في الأنفِ. الحَلاوَةُ في العَينَيْنِ. المَلاحَةُ في الفَمِ. الظَّرفُ في اللِسانِ. الرَّشاقَةُ في القَدِّ. اللَباقَةُ في الشَّمائلِ. كَمالُ الحُسنِ في الشَّعرِ".

(17) يُنظَر: التَّكمِلَةُ والذَّيلُ والصِّلَة: 7/ 328-330، ومُعجَمُ مَقاييسِ اللُغَة: 4/ 199-200.

(18) جُزءٌ مِن حَديثٍ طَويلٍ عن أُمِّ سَلَمةَ، أَورَدَهُ ابنُ قُتَيبَةَ في (غَريب الحَديث): 2/ 486-487، وقالَ عَقِبَهُ: "حَدَّثَنيهِ شَيخٌ بِالرَّيِّ مِن أَهلِ الأَدَبِ. ورَأَيتُهُ عِندَ بَعضِ المُحَدِّثينَ، غيرَ أَنَّهُ كانَ لا يُقيمُ أَلفاظَهُ". وأَورَدَهُ ابنُ الأَثيرِ في (مَنال الطّالِب في شَرح طِوالِ الغَرائب): 586-587، ناسِبًا إخراجَهُ إلى ابنِ قُتَيبةَ والزَّمخشريِّ وغَيرِهِما، وفَسَّرَ قَولَ أُمِّ سَلَمةَ الذي ساقَهُ السُّهَيليُّ بِقَولِهِ: "المَهوى: المذهَبُ، أَو الذَّهابُ نَفسُهُ، مِن (هَوى يَهوي) إذا هَبَطَ، تُريدُ: إنَّ اللهَ

وقد أملَيْنا في المسائلِ المفرَداتِ مَسأَلةً في هذا المَعنى، وفيها الرَّدُّ عَلى مَن أَجازَ التَّثنِيَةَ في العَيْنِ مَعَ إضافَتِها إلى اللهِ تَعالى وقاسَها عَلى اليَدَيْنِ، وفيها الرَّدُّ عَلى مَن احتَجَّ بِقَولِ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلامُ: «**إنَّ رَبَّكُم لَيسَ بِأَعْوَرَ**»[19]، وأَورَدْنا في ذلِكَ ما فيهِ شِفاءٌ، وأَتبَعْناهُ بِمَعانٍ بَديعَةٍ في مَعنى عَوَرِ الدَّجّالِ، فلْيُنظَرْ هُنالِكَ[20]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 3/257-258)***

ويُراجَعُ أيضًا: **(هود: 37)، و(المؤمنون: 97-99)**

﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (طه: 44)، يُراجَع: **(التَّوبة: 102)**

﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ (طه: 61):

- قُرِئَ: **{لاَ تفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذبًا فَيَسْحِتْكُمْ}**[21]، بالعطفِ، أَي: لا تَفتَرُوا ولا

ناظِرٌ إليكِ في مَسيرِكِ هذا؛ تَبعثُها في ذلك على التَّركِ، والقُعودِ في البيتِ". ورَوى ابنُ طَيفور في (بَلاغات النِّساء): 14، بِإسنادِهِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قالَتْ لِعائشةَ لَمّا هَمَّتْ بِالخُروجِ إلى الجَمَلِ: "إنَّ بِعَينِ اللهِ مَثواكِ".

(19) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3439، كتاب أَحاديث الأَنبِياء، باب (قَول اللهِ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7288، و7289، و7290، كتاب الفِتَن، باب (ذِكر الدَّجّال وصِفَته وما مَعَه).

(20) كلامُ السُّهَيليِّ هُنا خِلافُ ما عَلَيهِ أَهلُ الحَديثِ الذينَ يَعتَقِدونَ أَنَّ اللهَ يُبصِرُ بِعَينَيْنِ لا تُكَيَّفانِ ولا تُحَدّانِ، ويَستَدِلّونَ على ذلك بِأَدلَّةٍ ذَكَرَها ابنُ خُزَيمَةَ في (كِتاب التَّوحيد): 1/ 97، و1/ 114، وتكلَّمَ على هذهِ المسأَلةِ أَيضًا أَبو الحَسَنِ الأَشعريُّ في (الإبانَة عن أُصولِ الدِّيانَة): 120.

(21) لَم أَقِفْ على مَن يُوَثِّقُ هذه القراءةَ في مَظانِّها، إلّا أَنَّ الفَرّاءَ أَشارَ في (مَعاني القُرآن): 1/ 26-27، إلى جَوازِ الجَزمِ هُنا فقالَ: "قَولُهُ: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا﴾ (البقرة: 35)، إن شِئْتَ جَعَلْتَ ﴿فَتَكُونَا﴾ جَوابًا نَصبًا، وإن شِئْتَ عَطَفْتَهُ على أَوَّلِ الكلام فكانَ جَزمًا... ومَعنى الجَزمِ كأَنَّهُ تَكريرُ النَّهيِ، كقولِ القائلِ: لا تَذهَبْ ولا تَعرضْ لأَحَدٍ. ومَعنى الجوابِ والنَّصبِ: لا تَفعَلْ هذا فيفعلَ بِكَ مُجازاةً... ومِثلُهُ قولُهُ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ (طه: 81)، و﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ (طه: 61)، و﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾ (النِّساء: 129)".

يُسْحِتْكُم، عطف النَّهي، والنَّهيُ الثّاني نَهيٌ عن التَّعرُّضِ لِلسّحتِ.

(أمالي السُّهَيْلِيّ: 85)

• تَقولُ لِمَن يَأتيكَ ولا يُحدِّثُكَ: لا تَأتينا فتُحَدِّثَنا؛ لأنَّ النَّفيَ واقِعٌ على الثّاني دونَ الأوَّلِ. وأمّا الرَّفعُ فعَلى نَفيِهِما جَميعًا، وكذلكَ... ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾، وقد قُرِئَ: {فَيُسْحِتْكُمْ}[22]، فمَن نَصَبَ فالنَّهيُ واحِدٌ، ومَن جَزَمَ فالنَّهيُ نَهيانِ، ولله الحَمدُ. *(أمالي السُّهَيْلِيّ: 74)*

﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى﴾ (طه: 96)

• (الحَياةُ)... فَرَسٌ... لِجِبريلَ لا تَمَسُّ شَيئًا إلّا حَيِيَ، وهِيَ التي قَبَضَ مِن أَثَرِها السّامِرِيُّ فألقاها في العِجْلِ الذي صاغَهُ مِن ذَهَبٍ، فكانَ لهُ خُوارٌ. ذَكَرَهُ الزَّجّاجُ[23]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 139)*

﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ (طه: 97)

• هُم يَحذِفونَ اللامَ في مِثلِ (عَلْماءِ) و(ظَلْتُ) كَراهِيَةَ اجتِماعِ اللامَيْنِ، وكَذلِكَ (أَحَسْتُ) كَراهِيَةَ التَّضعيفِ[24].

وفي حَديثِ عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنها: تَرِبَتْ يَمينُكِ وأُلْتِ[25]، أَرادَتْ:

---

(22) راجِع الهامشَ السّابقَ.

(23) يُنظَر: (مَعاني القُرآنِ وإعرابه) لِلزَّجّاج: 3/ 304-305.

(24) يُنظَر: الكتاب: 4/ 482-485.

(25) رَوى مُسلِمٌ في صحيحِهِ: ح713، كتاب الحَيض، باب (وُجوب الغُسلِ على المرأةِ بخُروج المنيِّ مِنها)، عن عائشةَ أنَّ امرأةً قالَتْ لِرَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: هَل تَغتَسِلُ المرأةُ إذا احتَلَمَتْ وأبصَرَتِ الماءَ؟ فقالَ: «نَعَم». فقالَتْ لها عائشةُ: تَرِبَتْ يَداكِ وأُلَّتْ. فقالَتْ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «دَعيها، وهَل يَكونُ الشَّبَهُ إلّا مِن قِبَلِ ذلكَ؟ إذا عَلا ماؤُها ماءَ الرَّجُلِ أشبَهَ الوَلَدُ أخوالَهُ، وإذا عَلا ماءُ الرَّجُلِ ماءَها أَشبَهَ أعمامَهُ». وقالَ النَّوويُّ في شَرحِ صَحيحِ مُسلِم: 3/ 216: "تَرِبَتْ يَداكِ وأُلَّتْ: هو بِضَمِّ الهَمزَةِ وفَتحِ اللامِ المشَدَّدَةِ وإسكانِ التّاءِ، هكذا الرِّوايةُ فيهِ، ومَعناهُ: أصابَتْها الأَلَّةُ، بِفَتحِ الهَمزَةِ وتَشديدِ اللامِ، وهيَ الحَربَةُ. وأنكرَ بَعضُ الأئمَّةِ هذا اللفظَ، وزَعَمَ أنَّ صَوابَهُ: (أُلِلْتِ)، بلامَيْنِ، الأُولى مَكسورةٌ،

أُلِلْتِ، أَي: طُعِنْتِ، مِن قَولِهِم: مالَهُ أُلٌّ وغُلٌّ[26]. ويُروى: أُلَّتْ[27]، فتَكونُ التّاءُ عَلَمًا لِلتَّأنيثِ، أَي: أُلَّتْ يَدُكِ.

وعِندَنا فيهِ رِوايَةٌ ثالِثَةٌ في كِتابِ مُسْلِمٍ، وهِيَ: تَرِبَتْ يَداكِ وأُلَّتِ، بِكَسرِ التّاءِ وتَشْديدِ اللامِ، وهِيَ عَلى لُغَةِ مَن يَقولُ في (رَدَدْتِ): رَدَّتِ، فيُدْغِمُ مَعَ ضَميرِ الفاعِلِ، وهِيَ لُغَةٌ حَكاها سِيبَوَيْهِ، مِن أَحكامِ الأَفعالِ المَبنِيَّةِ عَلى صيغَةِ المَبنِيِّ لِلمَجهولِ[28]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 370)*

﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾ (طه: 108)

• قولُهُ تَعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ﴾، هو إسرافيلُ عليهِ السَّلامُ، وهو المنادي المذكورُ في سورةِ (ق). *(التَّعريفُ والإعلام: 112)*

﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ (طه: 131)

• ذَكَرَ[29] في أَشعارِ خَيبَرَ قَولَ العَبسِيِّ، وفي آخِرِهِ:

فَرَّتْ يَهودُ يَوْمَ ذَلِكَ في الوَغا ... تَحْتَ العَجاجِ غَمائِمَ الأَبْصارِ

وهُوَ بَيتٌ مُشْكِلٌ، غَيرَ أَنَّ في بَعضِ النُّسَخِ، وهِيَ قَليلَةٌ، عَن ابنِ هِشامٍ أَنَّهُ قالَ:

والثّانيةُ ساكنةٌ، بِكَسرِ التّاءِ. وهذا الإنكارُ فاسدٌ، بَل ما صَحَّتْ بهِ الرِّوايةُ صَحيحٌ، وأَصلُهُ: (أُلِلَتْ)، بِكسرِ اللامِ الأُولى وفَتحِ الثّانيةِ وإسكانِ التّاءِ، كـ(رُدَّتْ)، أَصلُهُ: (رُدِدَتْ)، ولا يَجوزُ فَكُّ هذا الإدغامِ إلّا معَ المخاطَبِ". أَمّا ابنُ الأَثيرِ فقد استبعَدَ رِوايةَ ضَمِّ الهَمزَةِ مَعَ التَّشديدِ، فقالَ في (النِّهايَة في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر): 1/ 61: "أَلَّتْ: أَي: صاحَتْ لِما أَصابَها من شِدَّةِ هذا الكلام. ورُوِيَ بِضَمِّ الهَمزَةِ مَعَ التَّشديدِ، أَي: طُعِنَتْ بِالأَلَّةِ، وهي الحَربَةُ العَريضةُ النَّصلِ. وفيه بُعدٌ؛ لأَنَّهُ لا يُلائمُ لَفظَ الحَديثِ".

(26) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 1/ 19.

(27) تُنظَرُ هذهِ الرِّوايةُ في التَّخريجِ السّابقِ.

(28) يُنظَر: الكِتاب: 4/ 422-423.

(29) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 476.

فَرَّتْ: فَتَحَتْ، مِن قَولِكَ: فَرَرْتُ الدّابَّةَ، إذا فَتَحْتَ فاها. و(غَمائِم الأَبْصارِ) هِيَ مَفعولُ (فَرَّتْ)، وهِيَ جُفونُ أَعيُنِهِم، هذا قَولٌ[30].

وقَد يَصِحُّ أن يَكونَ (فَرَّتْ) مِن (الفِرار)، و(غَمائِم الأَبْصارِ) مِن صِفَةِ (العَجاج)، وهُوَ الغُبارُ، ونَصْبُهُ عَلى الحالِ مِن (العَجاج)، وإن كانَ لَفظُهُ لَفظَ المَعرِفَةِ عِندَ مَن لَيسَ بِشادٍ في النَّحوِ ولا ماهِرٍ في العَرَبِيّةِ، وأَمّا عِندَ أَهلِ التَّحقيقِ فهُوَ نَكِرَةٌ، لأَنَّهُ لَم يُرِدِ الغَمائمَ حَقيقَةً وإنَّما أَرادَ: مِثلَ الغَمائم، فهو مِثلُ قولِ امرئِ القَيسِ:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ[31]

فَقَيْدُها هُنا نَكِرَةٌ، لأَنَّهُ أَرادَ: مِثْلَ القَيْدِ، ولِذلِكَ نَعَتَ بِهِ (مُنْجَرِدًا) أو جَعَلَهُ في مَعنى (مُقَيِّد). وكذلكَ قولُ عَبْدَةَ بنِ الطَّبيبِ:

تَحِيَّةَ مَنْ غادَرْتَهُ غَرَضَ الرَّدى[32]

فَنَصَبَ (غَرَضًا) عَلى الحالِ.

وأَصَحُّ الأَقوالِ في قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ أَنَّهُ حالٌ مِن المُضْمَرِ المَخفوضِ، لأَنَّهُ أَرادَ التَّشبيهَ بِالزَّهرَةِ مِن النَّباتِ.

ومِن هذا النَّحوِ قَولُهُم: جاءَ القَومُ الجَمّاءَ الغَفيرَ، انتَصَبَ عَلى الحالِ وفيهِ الأَلِفُ واللامُ، وهُوَ مِن بابِ ما قَدَّمْناهُ مِن التَّشبيهِ، وذلِكَ أَنَّ الجَمّاءَ هِيَ بَيضَةُ الحَديدِ تُعْرَفُ بِالجَمّاءِ والصَّلعاءِ، فإذا جُعِلَ مَعَها المِغْفَرُ فهِيَ غَفيرٌ، فإذا قُلْتَ:

---

(30) قالَ ابنُ هشام في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 476، مُعَلِّقًا على بَيتِ ابنِ لُقَيم العَبسيّ: "فَرَّتْ: كَشَفَتْ، كما تَفِرُّ الدّابَّةُ بِالكشفِ عن أسنانِها، يُريدُ: كَشَفَتْ عَن جُفُونِ العُيونِ غَمائمَ الأبصارِ، يُريدُ الأنصارَ".

(31) شَطرُ بَيتٍ في مُعلَّقَتِهِ المشهورة، والبَيتُ كامِلًا في ديوانِهِ: 19:

وَقَدْ أَغْتَدي وَالطَّيْرُ في وُكُناتِها ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ

ويُنظَر: (شَرحُ المُعَلَّقاتِ العَشر) لِلتّبريزيّ: 64.

(32) شَطرُ بيتٍ لِعَبْدَةَ بنِ الطَّبيبِ، وهو في (الحَماسَة) لأَبي تمّام: 1/ 387، وتَمامُهُ:

إذا زارَ عَن شَحْطٍ بِلادَكَ سَلَّما

جاؤوا الجَمّاءَ الغَفيرَ، فإنَّما أَرَدتَّ العُمومَ والإحاطَةَ بِجَميعِهِم، أَي: جاؤوا جَيْئَةً تَشمَلُهُم وَتَستَوعِبُهُم كَما تُحيطُ البَيضَةُ الغَفيرُ بِالرَّأسِ، فلَمّا قَصَدوا مَعنى التَّشبيهِ دَخَلَ الكَلامُ الكَثيرُ[33] كَما تَقَدَّمَ. وكَذلِكَ قَولُهُم: تَفَرَّقوا أَيدِيَ سَبَإٍ، وأَيادِيَ سَبَإٍ، أَي: مِثلَ أَيدي سَبَإٍ، فحَسُنَتْ فيهِ الحالُ لِذلِكَ. والذي قُلْناهُ في مَعنى (الجَمّاءَ الغَفِيرَ) رَواهُ أَبو حاتِمٍ عَن أَبي عُبَيدَةَ، وكانَ عَلّامَةً بِكَلامِ العَرَبِ. ولَم يَقَعْ سيبَوَيْهِ عَلى هذا الغَرَضِ في مَعنى (الجَمّاء) فجَعَلَها كَلِمَةً شاذَّةً عَن القِياسِ واعتَقَدَ فيها التَّعريفَ وقَرَنَها بِبابِ (وَحْدَهُ)[34]، وفي بابِ (وَحْدَهُ) أَسرارٌ قَد أَملَيْناها في غَيرِ هذا الكتابِ.

ومَسأَلَةُ (وَحْدَهُ) تَخْتَصُّ بِبابِ (وَحْدَهُ)، وهذا الذي ذَكَرْنا مِن التَّنكيرِ بِسَبَبِ التَّشْبيهِ إنَّما يَكونُ إذا شَبَّهْتَ الأَوَّلَ بِاسْمٍ مُضافٍ وكانَ التَّشبيهُ بِصِفَةٍ مُتَعَدِّيَةٍ إلى المُضافِ إِلَيهِ، كقَولِهِ: قَيْدِ الأَوابِدِ، أَي: مُقَيِّدِ الأَوابِدِ، ولَو قُلْتَ: مَرَرْتُ بِامرَأَةٍ القَمَرَ، عَلى التَّشبيهِ، لَم يَجُزْ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ التي وَقَعَ بها التَّشبيهُ غَيرُ مُتَعَدِّيَةٍ إلى (القَمَر)، فهذا شَرطٌ في هذِهِ المسأَلَةِ. ومِمّا يَحْسُنُ فيهِ التَّنكيرُ وهُوَ مُضافٌ إلى مَعرِفَةٍ اتِّفاقُ اللفظَيْنِ، كقَولِهِ: لَهُ صَوتٌ صَوتَ الحِمارِ، وزَئيرٌ زَئِيرَ الأَسَدِ.

فَإن قُلْتَ: فما بالُ (الجَمّاء الغَفير) جازَ فيها الحالُ ولَيسَتْ بِمُضافَةٍ؟ قُلْنا: لَم تَقُل العَرَبُ: جاءَ القَومُ البَيضَةَ، فيَكُونَ مِثلَ ما قَدَّمْناهُ مِن قَولِكَ: مَرَرْتُ بِهذا القَمَرَ، وإنَّما قالوا: الجَمّاءَ الغَفيرَ، بِالصِّفَةِ الجامِعَةِ بَينَها وبَينَ ما هِيَ حالٌ مِنهُ، وتِلكَ الصِّفَةُ (الجَمَمُ) وهُوَ الاستِواءُ، و(الغَفْرُ) وهي التَّغطِيةُ، فمَعنى الكَلامِ: جاؤوا جَيْئَةً مُستَوِيَةً لَهُم مُوعِبَةً لِجَميعِهِم، فقَوِيَ مَعنى التَّشبيهِ بِهذا الوَصفِ، فدَخَلَ التَّنكيرُ لِذلِكَ وحَسُنَ النَّصبُ عَلى الحالِ وهِيَ حالٌ مِن المَجيءِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 567-570)

---

(33) كَذا في الأَصلِ المطبوعِ، وأَرى أَنَّ الصَّوابَ: دَخَلَ الكَلامَ التَّنكيرُ، ويُفَسِّرُهُ ما بَعدَهُ.

(34) يُنظَر: الكِتاب: 1/ 375-378.

تَفْسيرُ سُورَةِ الأَنْبِياء

﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾، إلى قولِهِ: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ (الأنبياء: 11-15):

• قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ (الأنبياء: 11) الآية، قالَ أَهلُ التَّفسيرِ والأخبارِ: إنَّهُ أَرادَ أَهلَ (حَضور)[1]، وكانَ بُعِثَ إليهِم نبيٌّ اسمُهُ شُعَيْبُ بنُ ذي مِهْدَم[2]، وقَبرُ شُعَيْبٍ هذا في اليَمَنِ بِجَبَلٍ يُقالُ له (صنِّين) كثيرُ الثَّلجِ، وليسَ بِشُعَيْبٍ صاحِبِ مَدْيَنَ؛ لأنَّ قِصَّةَ (حَضور) قَبلَ مُدَّةِ عيسى عليه السَّلامُ وبَعدَ مِئينَ مِن السِّنينَ مِن مُدَّةِ سُلَيمانَ، وإنَّهُم قَتلوا نَبِيَّهُم، وقَتَلَ أَصحابُ الرَّسِّ أَيضًا في ذلك التّاريخِ نبيًّا لَهُم اسمُهُ حَنظَلَةُ بنُ صَفوانَ. وكانَتْ (حَضور) بِأَرضِ الحِجازِ مِن ناحيةِ الشّامِ، فأَوحى اللهُ تعالى إلى إرمياءَ أَنِ ائْتِ بُخْتَنَصَّرَ وأَعْلِمْهُ أَنِّي قد سَلَّطتُهُ على أَرضِ العَرَبِ وأَنِّي مُنتَقِمٌ بِكَ مِنهُم. وأَوحى اللهُ إلى إرمياءَ أَنِ احْمِلْ مَعَدَّ بنَ عَدنانَ على البُراقِ إلى أَرضِ العِراقِ كَيلا تُصيبَهُ النِّقمَةُ والبَلاءُ مَعَهُم فإنِّي مُستخرِجٌ مِن صُلبِهِ نبيًّا في آخِرِ الزَّمانِ اسمُهُ مُحَمَّدٌ. فحَمَلَ مَعَدًّا وهو ابنُ اثنتَيْ عشرَةَ سنةً، فكانَ معَ بني إسرائيلَ إلى أن كَبِرَ وتَزَوَّجَ امرأَةً اسمُها

---

(1) تُنظَرُ القِصَّةُ مُطَوَّلَةً في (تاريخ الطَّبريّ): 1/ 559-560.

(2) نَسَبَ نَحوَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 10/ 273، إلى ابنِ عبّاسٍ، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ مردوَيهِ مِن طَريقِ الكَلبيِّ. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 196-197: "قالَ غَيرُ واحِدٍ مِن العُلَماءِ إنَّ اللهَ تَعالى لَم يَبعَثْ بَعدَ إسماعيلَ نَبِيًّا في العَرَبِ إلّا مُحَمَّدًا صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ خاتَمَ الأَنبياءِ الذي دَعا بِهِ إبراهيمُ الخَليلُ باني الكَعبَةِ المُكَرَّمَةِ التي جَعَلَها اللهُ قِبلَةً لأَهلِ الأَرضِ شَرعًا وبَشَّرَتْ بِهِ الأَنبياءُ لِقَومِهِم حتّى كانَ آخِرَ مَن بشَّر بِهِ عِيسى بنُ مَريَمَ عَلَيهِ السَّلامُ. وبِهذا المَسلَكِ بِعَينِهِ يُرَدُّ ما ذَكَرَهُ السُّهَيلِيُّ وغَيرُهُ مِن إرسالِ نَبِيٍّ مِن العَرَبِ يُقالَ لَهُ شُعَيبُ بنُ ذي مِهذَم... وبُعِثَ إلى العَرَبِ أَيضًا حَنظَلَةُ بنُ صَفوانَ، فكَذَّبوهُما، فسَلَّطَ اللهُ على العَرَبِ بُخْتَنَصَّرَ، فنالَ مِنهُم مِن القَتلِ والسَّبي نَحو ما نالَ مِن بَني إسرائيلَ، وذلِكَ في زَمَنِ مَعَدِّ بنِ عَدنانَ. والظّاهِرُ أَنَّ هؤُلاءِ كانوا قَومًا صالِحِينَ يَدعونَ إلى الخَيرِ، واللهُ أَعلَمُ".

معانةُ. ثمَّ إنَّ بُخْتَنَصَّرَ نَهَضَ بِالجُيوشِ وكَمَنَ لِلعَرَبِ في مَكامِنَ، وهو أَوَّلُ مَن اتَّخَذَ المكامِنَ في الحَربِ في ما زَعَموا، ثُمَّ شَنَّ الغاراتِ على (حَضور)، فقَتَلَ وسَبى وخَرَّبَ العامِرَ ولَم يترُكْ لـ(حَضور) أثرًا، قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ (الأنبياء: 15). ثمَّ وَطِئَ أرضَ العَرَبِ يَمَنَها وحِجازَها، فأَكثَرَ القَتلَ والسَّبيَ وخَرَّبَ وحَرَقَ، ثُمَّ انصَرَفَ راجِعًا إلى السَّوادِ، وإيّاهُم عَنى اللهُ تعالى بِقَولِهِ: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾.

(التَّعريفُ والإعلام: 112-113)

• كانَ رُجوعُ مَعَدٍّ إلى أَرضِ الحِجازِ بَعدَما رَفَعَ اللهُ بَأسَهُ عَن العَرَبِ ورَجَعَتْ بَقاياهُم التي كانَتْ في الشَّواهِقِ إلى مَحالِّهِم ومِياهِهِم بَعدَ أَن دَوَّخَ بِلادَهُم بُخْتَنَصَّرُ وخَرَّبَ المَعمُورَ واستأصَلَ أهلَ (حَضور)، وهُم الذينَ ذَكَرَهُم اللهُ تَعالى في قَولِهِ: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ الآية[3]؛ وذلِكَ لِقَتلِهِم شُعَيْبَ بنَ ذي مِهْدَمٍ، نَبِيًّا أَرسَلَهُ اللهُ إلَيهِم، وقَبْرُهُ بِصنِّينَ، جَبَلٍ بِاليَمَنِ، ولَيسَ بِشُعَيْبٍ الأَوَّلِ صاحِبِ مَدْيَنَ[4]؛ ذلِكَ شُعَيْبُ بنُ عَيْفيّ، ويُقالُ فيهِ: ابنُ صَيفُون. وكَذلِكَ أَهلُ عَدنٍ، قَتَلُوا نَبِيًّا أُرسِلَ إلَيهِم اسمُهُ حَنظَلَةُ بنُ صَفوانَ، فَكانَتْ سَطوَةُ اللهِ بِالعَرَبِ لِذلِكَ[5]، نَعُوذُ بِاللهِ مِن غَضَبِهِ وأَليمِ عِقابِهِ. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 72-73)***

﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾ (الأنبياء: 49)، يُراجَع: (البقرة: 2-3)

﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ (الأنبياء: 69)

• ذَهَبَ أَكثَرُ أَهلِ اللُّغَةِ إلى أَنَّ (السَّلام) و(السَّلامَة) بِمَعْنًى واحِدٍ[6]، كـ(الرَّضاع) و(الرَّضاعَة)، ولَو تَأَمَّلوا كلامَ العَرَبِ وما تُعطيهِ هاءُ التَّأنيثِ مِن التَّحديدِ لَرَأَوا أَنَّ

---

(3) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 558-560.

(4) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 2/ 157-158.

(5) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 1/ 67.

(6) يُنظَر: الزِّينَةُ في الكَلِماتِ العَرَبيَّةِ الإسلاميَّة: 231، واشتِقاقُ أَسماءِ الله: 215، وشَأنُ الدُّعاء: 41، والتَّحبير في التَّذكير: 28، ولَوامِعُ البَيّنات: 187، والأَسنى في شَرحِ أَسماءِ اللهِ الحُسنى: 218.

بَينَهُما فُرقانًا عَظيمًا وأَنَّ (الجَلال) أَعَمُّ مِن (الجَلالَة) بِكَثِيرٍ، وأَنَّ (اللَذاذَ) أَبلَغُ مِن (اللَذاذَة)، وأَنَّ (الرَّضاعَة) تَقَعُ عَلى الرَّضْعَةِ الواحِدَةِ و(الرَّضاع) أَكثَرُ مِن ذلِكَ، فكَذلِكَ (السَّلامُ) و(السَّلامَةُ)، وقِسْ عَلى هذا: تَمْرَةً وتَمْرًا، ولَقاةً ولَقًى، وضَرْبَةً وضَرْبًا، إلى غَيرِ ذلِكَ.

وتَسَمّى سُبحانَهُ بِالسَّلامِ لما شَمِلَ جَميعَ الخَليقَةِ وعَمَّهُم مِن السَّلامَةِ مِن الاختِلالِ والتَّفاوُتِ، إذ الكُلُّ جارٍ عَلى نِظامِ الحِكمَةِ، كذلِكَ سلِمَ الثَّقَلانِ مِن جَوْرٍ وظُلْمٍ أَن يَأتِيَهُم مِن قِبَلِهِ سُبْحانَهُ، فإنَّما الكُلُّ مُدَبَّرٌ بِفَضلٍ أَو عَدلٍ؛ أَمّا الكافِرُ فلا يَجري عَلَيهِ إلّا عَدلُهُ؛ وأَمّا المُؤمِنُ فَيَغمُرُهُ فَضلُهُ، فَهُو سُبحانَهُ في جَميعِ أَفعالِهِ سَلامٌ، لا حَيفَ ولا ظُلمَ، ولا تَفاوُتَ ولا اختِلالَ. ومَن زَعَمَ مِن المُفَسِّرينَ لِهذا الاسم أَنَّهُ تَسَمّى بِهِ لِسَلامَتِهِ مِن الآفاتِ والعُيُوبِ فقَد أَتى بِشَنيعٍ مِن القَولِ؛ إنَّما السَّلامُ مَن سُلِمَ مِنهُ، والسّالِمُ مَن سَلِمَ مِن غَيرِهِ[7]، وانظُرْ إلى قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾، وإلى قَولِهِ: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ (القدر: 5)، ولا يُقالُ في الحائطِ: سالِمٌ مِن العَمَى، ولا في الحَجَرِ: إنَّهُ سالِمٌ مِن الزُّكام أَو مِن السُّعالِ، إنَّما يُقالُ: سالِمٌ، في مَن تَجوزُ عَلَيهِ الآفَةُ ويَتَوَقَّعُها ثُمَّ يَسْلَمُ مِنها، والقُدُّوسُ سُبحانَهُ مُتَعالٍ عَن تَوَقُّعِ الآفاتِ مُتَنَزِّهٌ عَن جَوازِ النَّقائصِ، ومَن هذِهِ صِفَتُهُ لا يُقالُ: سَلِمَ، ولا يَتَسَمّى بِـ(سالِم)، وهُم قَد جَعَلوا (سَلامًا) بِمَعْنى (سالِم)، والذي ذَكَرْناهُ أَوَّلُ هُو مَعْنى قَولِ أَكثَرِ السَّلَفِ، و(السَّلامَةُ) خَصلَةٌ واحِدَةٌ مِن خِصالِ (السَّلام)[8]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 432-433)***

---

(7) ذكَرَ مُعظَمُ أَهلِ العِلم الذينَ أَلَّفوا في مَعاني أَسماءِ اللهِ الحُسنى المعنَيَيْنِ في اسمِهِ تَعالى (السَّلام). فقَد قالَ الخَطّابيُّ، مثلًا، في (شَأن الدُّعاء): 41: "فالسَّلامُ في صِفةِ اللهِ سُبحانَهُ هو الذي سَلِمَ مِن كُلِّ عَيبٍ، وبَرِئَ مِن كُلِّ آفَةٍ ونَقصٍ يَلحَقُ المخلوقِينَ. وقيلَ: هو الذي سَلِمَ الخَلقُ مِن ظُلمِهِ". ويُنظَر: التَّحبير في التَّذكير: 28، ولَوامِعُ البَيِّنات: 187-188، والأَسنى في شَرحِ أَسماءِ اللهِ الحُسنى: 219.

(8) أَوردَ ابنُ القَيِّم في (بَدائع الفَوائد): 2/ 607-609، فصلًا بَسَطَ فيهِ القَولَ في ما تَحدَّثَ عنهُ السُّهَيليُّ هنا، مُوافِقًا إيّاهُ في بعضٍ ومُخالِفًا في بعضٍ، فقالَ: "أَمّا (السَّلامُ) الذي هو اسمٌ من أَسماءِ الله ففيهِ قَولانِ؛ أَحدُهُما: أَنَّهُ كذلك اسمُ مَصدَرٍ، وإطلاقُهُ عليهِ كإطلاقِ العَدلِ عليهِ، والمعنى أَنَّهُ ذو السَّلامِ وذو العَدلِ، على حَذفِ المضافِ؛ والثّاني: أَنَّ المصدَرَ بمعنى

﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ (الأنبياء: 73)

• لِما قدَّمْناهُ مِن دَلالَةِ الفِعلِ على مَعنًى في الاسمِ، وهو كَونُ الاسم مُخبَرًا عنهُ، وَجَبَ ألّا يَخلُوَ عن ذلكَ الاسم مُضمَرًا أو مُظهَرًا، بِخِلافِ الحَدَثِ فإنَّكَ تَذكُرُهُ ولا تَذكُرُ الفاعِلَ مُضمَرًا ولا مُظهَرًا، نحو قولِهِ تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (البلد: 14-15)، ونحو قولِهِ تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾، وغيرِ ذلكَ. والفِعلُ لا بُدَّ من ذِكرِ الفاعِلِ بَعدَهُ كما لا بُدَّ بَعدَ الحَرفِ مِن ذِكرِ الاسمِ الذي دَخَلَ لِمَعنًى فيهِ. *(نتائجُ الفِكر: 56)*

﴿فَفَهَّمْنَـٰهَا سُلَيْمَـٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَـٰعِلِينَ﴾ (الأنبياء: 79)

الفاعِلِ هُنا، أي: السّالم، كما سُمِّيَتْ لَيلَةُ القَدرِ سَلامًا، أي: سالِمَة مِن كُلِّ شَرٍّ، بل هي خَيرٌ لا شَرَّ فيها. وأَحسَنُ مِن القَولَيْنِ وأَقيَسُ في العربيَّةِ أن يكونَ نَفسُ (السَّلام) مِن أسمائِهِ تَعالى، كـ(العَدْل)، وهو مِن بابِ إطلاقِ المصدَرِ على الفاعِلِ لِكَونِهِ غالِبًا عليهِ مُكَرَّرًا منهُ، كقَولِهِم: رَجُلٌ صَوْمٌ، وعَدْلٌ، وزَوْرٌ، وبابه. وأَمّا (السَّلامُ) الذي هو بمعنى (السَّلامَة) فهو مَصدَرٌ نَفسُهُ، وهو مِثلُ (الجَلال) و(الجَلالَة)، فإذا حَذَفْتَ التّاءَ كانَ المرادُ نَفسَ المصدَرِ، وإذا أَتَيْتَ بِالتّاءِ كانَ فيهِ إيذانٌ بِالتَّحديدِ بِالمرَّةِ مِن المصدَرِ، كـ(الحَبّ) و(الحَبَّة)، فـ(السَّلامُ) و(الجَمالُ) و(الجَلالُ) كالجِنسِ العامِّ مِن حَيثُ لَم يَكُنْ فيهِ تاءُ التَّحديدِ، و(السَّلامَةُ) و(الجَلالَةُ) و(المَلاحَةُ) و(الفَصاحَةُ) كُلُّها تَدُلُّ على الخَصلةِ الواحدةِ؛ ألا تَرى أنَّ المَلاحَةَ خَصلَةٌ مِن خِصالِ الكَمالِ، والجَلالَة مِن خِصال الجَلالِ، ولهذا لَم يقولوا: كَمالَةٌ، كما قالوا: مَلاحَةٌ، وفَصاحَةٌ؛ لأنَّ الكَمالَ اسمٌ جامِعٌ لِصِفاتِ الشَّرَفِ والفَضلِ، فلَو قالوا: كَمالَةٌ، لَنَقَضوا الغَرَضَ المقصودَ مِن اسم (الكَمال)... فتَأَمَّل الآنَ كيفَ جاءَ (السَّلامُ) مُجَرَّدًا عن التّاءِ إيذانًا بِحُصولِ المسمّى التّامِّ، إذ لا يَحصُلُ المقصودُ إلّا بهِ، فإنَّهُ لَو سَلِمَ مِن آفةٍ ووَقَعَ في آفةٍ لَم يَكُنْ قَد حَصَلَ لهُ السَّلامُ، فوَضَحَ أنَّ السَّلامَ لَم يَخرُجْ عَن المصدَريَّةِ في جَميعِ وُجوهِهِ. فإن قيلَ: فما الحِكمَةُ في مَجيئِهِ اسمَ مَصدَرٍ ولَم يَجئ على أصلِ المصدَرِ؟ قيلَ: هذا السِّرُّ بَديعٌ، وهو أنَّ المقصودَ حُصولُ مُسمّى السَّلامَةِ لِلمُسَلَّم عليهِ على الإطلاقِ مِن غَيرِ تَقييدٍ بِفاعِلٍ، فلَمّا كانَ المرادُ مُطلَقَ السَّلامَةِ مِن غَيرِ تَعرُّضٍ لِفاعِلٍ أَتَوا بِاسْمِ المصدَرِ الدّالِّ عَلى مُجَرَّدِ الفِعلِ ولَم يَأتوا بِالمصدَرِ الدّالِّ عَلى الفِعلِ والفاعِلِ مَعًا، فتَأَمَّلْهُ". ويُنظَر: نَتائجُ الفِكر: 250-251.

• قَولُهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «**لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُم العَصْرَ إلاّ في بَني قُرَيْظَةَ**»[9]، فَغرَبَتْ عَلَيهِم الشَّمسُ قَبلَها، فصَلَّوا العَصرَ بِها بَعدَ العِشاءِ الآخِرَةِ، فَما عابَهُم اللهُ بِذلِكَ في كِتابِهِ ولا عَنَّفَهُم بِهِ رَسُولُهُ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ. وفي هذا مِن الفِقهِ أَنَّهُ لا يُعابُ عَلى مَن أَخَذَ بِظاهِرِ حَديثٍ أَو آيَةٍ، فَقَد صَلَّتْ مِنهُم طائفةٌ قَبلَ أَن تَغرُبَ الشَّمسُ وقالُوا: لَم يُرِد النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ إخراجَ الصَّلاةِ عَن وَقتِها، وإِنَّما أَرادَ الحَثَّ والإِعجالَ، فما عُنِّفَ أَحَدٌ مِن الفَرِيقَيْنِ، وفي هذا دَليلٌ عَلى أَنَّ كُلَّ مُختَلِفَيْنِ في الفُرُوعِ مِن المُجتَهِدِينَ مُصيبٌ[10].

وفي حُكم داوُدَ وسُلَيمانَ في الحرثِ أَصلٌ لِهذا الأَصلِ أَيضًا، فإِنَّهُ قالَ سُبحانَهُ: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾، ولا يَستَحيلُ أَن يَكونَ الشَّيْءُ صَوابًا في حَقِّ إنسانٍ وخَطَأً في حَقِّ غَيرِهِ، فَيَكونَ مَن اجتَهَدَ في مَسأَلَةٍ فَأَدّاهُ اجتِهادُهُ إلى التَّحليلِ مُصيبًا في استِحلالِهِ، وآخَرُ اجتَهَدَ فَأَدّاهُ اجتِهادُهُ ونَظَرُهُ إلى تَحريمِها مُصيبًا في تَحريمِها، وإِنَّما المُحالُ أَن يُحكَمَ في النّازِلَةِ بِحُكمَيْنِ مُتَضادَّيْنِ في حَقِّ شَخصٍ واحِدٍ.

وإِنَّما عَسُرَ فَهمُ هذا الأَصلِ عَلى طائفَتَيْنِ: الظّاهِرِيَّةِ والمُعتَزِلَةِ؛ أَمّا الظّاهِرِيَّةُ فإِنَّهُم عَلَّقوا الأَحكامَ بِالنُّصوصِ فاستَحالَ عِندَهُم أَن يَكونَ النَّصُّ يَأتي بِحَظرٍ وإِباحَةٍ مَعًا إلّا عَلى وَجهِ النَّسخِ؛ وأَمّا المُعتَزِلَةُ فإِنَّهُم عَلَّقوا الأَحكامَ بِتَقبيحِ

(9) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح946، كتاب الخَوف، باب (صَلاة الطّالِبِ والمطلوبِ راكِبًا وإِيماءً)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4577، كتاب الجِهاد، باب (المبادَرَة بِالغَزوِ، وتَقديم أَهَمِّ الأَمرَيْنِ المتَعارِضَيْن)، وعندَهُ أَنَّ الصَّلاةَ هي صَلاةُ الظُّهرِ لا العَصرِ.

(10) قالَ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): 4/ 448: "يَحتَجُّ بعضُ النّاسِ اليَومَ... بِأَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَقرَّ خِلافَ الصَّحابةِ في هذهِ القِصَّةِ، وهي حُجَّةٌ داحِضَةٌ واهِيَةٌ؛ لأَنَّهُ لَيسَ في الحَديثِ إلّا أَنَّهُ لَم يُعَنِّفْ واحِدًا منهُم، وهذا يَتَّفِقُ تمامًا مَعَ حَديثِ الاجتِهادِ المعروفِ، وفيهِ أَنَّ مَن اجتَهَدَ فَأَخطأَ فلَهُ أَجرٌ واحِدٌ، فكيفَ يُعقَلُ أَن يُعَنِّفَ مَن قَد أُجِرَ؟! وأَمّا حَملُ الحَديثِ على الإِقرارِ لِلخِلافِ فهو باطِلٌ لمخالفتِهِ لِلنُّصوصِ القاطِعَةِ الآمِرَةِ بِالرُّجوعِ إلى الكِتابِ والسُّنَّةِ عندَ التَّنازُعِ والاختِلافِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: 59)، وقولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب: 36)".

العَقلِ وتَحسينِهِ فصارَ حُسنُ الفِعلِ عِندَهُم أو قُبحُهُ صِفَةَ عَيْنٍ، فاستَحالَ عِندَهُم أن يَتَّصِفَ فِعلٌ بِالحُسنِ في حَقِّ زَيدٍ والقُبحِ في حَقِّ عَمْرٍو، كَما يَستَحيلُ ذلِكَ في الألوانِ والأكوانِ وغيرِهِما مِن الصِّفاتِ القائمَةِ بِالذَّواتِ. وأمّا ما عَدا هاتَيْنِ الطّائفَتَيْنِ مِن أربابِ الحَقائقِ فلَيسَ الحَظرُ والإباحَةُ عِندَهُم بِصِفاتِ أعيانٍ، وإنّما هِيَ صِفاتُ أحكامٍ، والحُكمُ مِن اللهِ تَعالى يَحكُمُ بِالحَظرِ في النّازلةِ على مَن أدّاهُ نظرُهُ واجتِهادُهُ إلى الحَظرِ، وكَذلِكَ الإباحَةُ والنَّدبُ والإيجابُ والكَراهَةُ كُلُّها صِفاتُ أحكامٍ، فكُلُّ مُجتَهِدٍ وافَقَ اجتِهادُهُ وَجهًا مِن التَّأويلِ وكانَ عِندَهُ مِن أدَواتِ الاجتِهادِ ما يَتَرَفَّعُ بِهِ عَن حَضيضِ التَّقليدِ إلى هَضبَةِ النَّظَرِ فَهُوَ مُصيبٌ في اجتِهادِهِ مُصيبٌ لِلحُكمِ الذي تعبّدَ بِهِ، وإن تعبّدَ غَيرُهُ في تِلكَ النّازلَةِ بِعَينِها بِخِلافِ ما تعبّدَ هُوَ بِهِ فلا بُعْدَ في ذلِكَ إلّا عَلى مَن لا يَعرِفُ الحَقائقَ أو عَدَلَ بِهِ الهَوى عن أوضَحِ الطَّرائقِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 325-327)*

﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾ **(الأنبياء: 87)**

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾ الآية، هو يونُسُ بنُ متّى، أضافَهُ هُنا إلى النُّونِ وهو الحوتُ، وقد قالَ في سورةِ (ن والقَلَم): ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ﴾ (القلم: 48)، فسَمّاهُ هُنالِكَ صاحِبَ الحوتِ، وسَمّاه هُنا ذا النُّونِ، والمعنى واحِدٌ، ولكنْ بينَ اللَفظَتَيْنِ تفاوُتٌ كثيرٌ في حُسنِ الإشارةِ إلى الحالتَيْنِ وتَنزيلِ الكلامِ في الموضعَيْنِ؛ فإنَّهُ حينَ ذكَرَهُ في مَوضِعِ الثَّناءِ عليه قالَ: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾، ولَم يَقُلْ: صاحِب النُّونِ، والإضافةُ بـ(ذو) أشرَفُ من الإضافةِ بـ(صاحِب)؛ لأنَّ قَولَكَ (ذو) يُضافُ إلى التّابعِ، و(صاحِب) يُضافُ إلى المتبوعِ، وتَقولُ: أبو هُرَيرَةَ صاحِبُ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ، ولا تقولُ: النَّبيُّ صاحِبُ أبي هُرَيرَةَ، إلّا على وجهٍ ما، وأمّا (ذو) فإنَّكَ تقولُ فيها: ذو المالِ، وذو الفَرَسِ، فنَجِدُ الاسمَ لِلاسمِ الأوَّلِ مَتبوعًا غيرَ تابعٍ؛ ولذلكَ سُمِّيَتْ أقيالُ حِميَرَ بِالأذواءِ، نحو قولِهِم: ذو جَدَنٍ[11]، . . . .

(11) ذو جَدَنٍ الحِميَرِيُّ: مَلِكٌ مِن مُلوكِ حِميَرَ، تَسلَّمَ الملكَ بعدَ (ذو نُواسٍ)، فقاتَلَهُ مَلِكُ الحَبَشَةِ وهَزَمَهُ، ففَرَّ ذو جَدَنٍ إلى البَحرِ، فغَرِقَ ومَن تَبِعَهُ مِن أصحابِهِ. يُنظَر: المعارف: 637.

وذو يَـزَنَ[12]، وذو رُعَـيْـنٍ[13]، وذو عَـمـرٍو[14]، وذو كَـلاعٍ[15]، وفـي الإسـلامِ أَيـضًـا: ذو الـعَـيْـنِ[16]، وذو الـشَّـهـادَتَـيْـنِ[17]، وذو الـشِّـمـالَـيْـنِ[18]، وذو

---

(12) ذو يَزَنَ: أَحَدُ مُلوكِ اليَمَنِ، وابنُهُ سَيفٌ الذي انتَزَعَ المُلكَ مِن الحَبَشَةِ، واتَّخَذَ مِنهم خَدَمًا، فخَلَوا بهِ يَومًا وهو في مُتَصَيَّدٍ لهُ، فزَرقوهُ بِحِرابِهِم، فقَتَلوهُ. يُنظَر: ثِمارُ القُلوب في المضافِ والمنسوب: 1/ 439، والمعارِف: 638.

(13) ذو رُعَيْنٍ بنُ الحارثِ بنِ عَمرِو بنِ حِميَرَ: كانَ شَريفًا مِن أَشرافِ حِميَرَ، وهو الذي نَهى عَمْرًا عن قَتلِ أَخيهِ حَسّانِ بنِ تُبّان مَلِكِ التَّبابِعَةِ، فلَم يَسمَعْ لهُ، وقَتَلَ أَخاهُ، واستَولى على المُلكِ. يُنظَر: المعارِف: 632-633.

(14) ذو عَمرٍو الحِميَرِيُّ: كانَ في زَمَنِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم مَلِكًا، وأَرسلَ إليهِ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ جَريرَ بنَ عَبدِ اللهِ يَدعوهُ إلى الإسلامِ، فأَسلَمَ بَعدَ وَفاةِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم. يُنظَر: كِتابُ المُحَبَّر: 75، والإصابة: 1/ 492.

(15) ذو كَلاعٍ: اسمُهُ سَمَيْفَعُ بنُ ناكور، أَسلَمَ معَ ذي عَمْرٍو بَعدَ وَفاةِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم. يُنظَر: المعارِف: 421، وكِتابُ المُحَبَّر: 75، والإصابة: 1/ 492-493.

(16) قَتادَةُ بنُ النُّعمانِ بنِ زَيدِ بنِ عامِرٍ، الأَميرُ المجاهِدُ، أَبو عُمَرَ الأَنصاريُّ الظَّفَرِيُّ البَدريُّ. مِن نُجَباءِ الصَّحابةِ، وهو أَخو أَبي سَعيدٍ الخُدريِّ لأُمِّهِ. وهو الذي وقَعَتْ عَينُهُ على خَدِّهِ يَومَ أُحُدٍ، فأَتى بها إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فغَمَزَها رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بِيدِهِ الشَّريفةِ، فرَدَّها فكانَتْ أَصَحَّ عينَيْهِ. يُنظَر: سِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاء: 2/ 331-332. وحَديثُ رَدِّ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عينَ قَتادَةَ رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هِشام: 3/ 119: "قالَ ابنُ إسحاقَ: وحدَّثَني عاصِمُ عن عُمَرَ بنِ قتادَةَ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَدَّها بِيدِهِ، فكانَتْ أَحسَنَ عينَيْهِ وأَحَدَّهُما". وقالَ مُحقِّقا (السِّيرة النَّبويَّة): "صرَّحَ ابنُ إسحاقَ بالسَّماعِ، لكنَّ سَنَدَهُ مُنقَطِعٌ. وأَورَدَهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك): ج3ص295، وسَكَتَ عنهُ الذَّهَبِيُّ. ورَواهُ الطَّبَرانيُّ، وقالَ الهيثَميُّ: وفيهِ مَن لَم أَعرِفْهُ: ج6، ص113، ورَواهُ الدّارقطنيُّ بإسنادٍ غريبٍ. انظُر: السِّيرَة لابنِ كثير: ج3ص66. ورَواهُ البيهقيُّ في (الدَّلائل): ج3ص251-252، مِن طريقِ ابنِ إسحاقَ".

(17) خُزَيمةُ بنُ ثابتِ بنِ الفاكِهِ بنِ ثَعلَبَةَ بنِ ساعِدَةَ، الفَقيهُ، أَبو عُمارَةَ الأَنصاريُّ الخَطْمِيُّ المدنيُّ، ذو الشَّهادَتَيْنِ. يُنظَر: سِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاء: 2/ 485. وفي صَحيحِ البُخاريِّ: ح4784، كتاب التَّفسير، باب (﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾)، أَنّ زيدَ بنَ ثابتٍ قالَ: "لَمّا نَسَخْنا الصُّحُفَ في المصاحِفِ فَقَدتُّ آيةً مِن سُورَةِ الأَحزاب كُنْتُ كَثيرًا أَسمَعُ رَسولَ اللهِ يَقرَؤُها، لَم أَجِدْها عِندَ أَحَدٍ إلّا مَعَ خُزَيمَةَ الأَنصاريِّ الذي جَعَلَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ شَهادَتَهُ شَهادَةَ رَجُلَيْنِ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: 23)".

(18) ذو الشِّمالَيْنِ: هو الذي قُتِلَ بِبَدرٍ، وهو خُزاعيٌّ، اسمُهُ عُمَيرُ بنُ عَبد عَمرِو بنِ نَضلَةَ. يُنظَر: فَتحُ الباري: 3/ 125.

اليَدَيْنِ[19]، وفي العَرَبِ: ذو الجَدَّيْنِ[20]، وذو الرِّياسَتَيْنِ[21]، وهذا كلُّهُ تَفخيمٌ لِلمُسَمّى بهذا، ولَيسَ ذلكَ في لَفظِ (صاحِب)، وإنَّما فيهِ تَعريفٌ لا يَقتَرِنُ به شيءٌ مِن هذا المعنى. ثُمَّ أَضافَ في هذه الآيةِ إلى النُّونِ لِوُجودِ هذا الاسمِ في حُروفِ التَّهجّي في أوائلِ السُّوَرِ نحو: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ (القلم: 1)، وقد قيلَ: إنَّ هذا قَسَمٌ بالنُّونِ والقَلَمِ، وإن لَم يكُنْ قَسَمًا فقد عَظَّمَهُ بِعَطفِ المقسَمِ بهِ عليهِ وهو القَلَمُ، وهذا الاشتراكُ يُشرِّفُ هذا الاسمَ، ولَيسَ في الاسمِ الآخَرِ وهو الحوتُ ما يُشرِّفُهُ كذلكَ، فالتَفِتْ إلى تَنزيلِ الكلامِ في الآيتَيْنِ يَلُحْ لكَ ما أَشَرْنا إليه في هذا الغَرَضِ، فإنَّ التَّدبُّرَ لإعجازِ القرآنِ واجِبٌ ومُفتَرَضٌ.

وفيها: ﴿إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا﴾، والمغاضَبَةُ لا تَكونُ إلّا مِن اثنَيْنِ، فقيلَ: إنَّهُ ذَهَبَ مُغاضِبًا لِمَلِكٍ اسمُهُ حزقيا أَمَرَهُ أَن يَنهَضَ إلى أُمَّةٍ كانَ عِندَهُم سِبْطٌ مِن بَني إسرائيلَ مَأسورِينَ لِيَدعُوَهُم إلى الإيمانِ وأَن يُرسِلوا مَن في أيديهِم مِن بَني إسرائيلَ، فأَبى عليهِ يونُسُ حَتّى عَزَمَ عليه الملِكُ، فخَرَجَ مُغاضِبًا لهُ. وكانَ شعيا نَبيَّ ذلكَ الزَّمانِ، وهو الذي أَمَرَ حزقيا بِأَن يُرسلَ إليهِم مَن رأى، كُلُّ هذا بِوَحيٍ أَوحاهُ اللهُ إلى شعيا[22]. وهذا أَحَدُ الأَقوالِ في تفسيرِ الآيةِ.

(التَّعريفُ والإعلام: 113-114)

---

(19) ذو اليَدَيْنِ: هو الخِرْباقُ السُّلَميُّ. قالَ ابنُ قُتَيبةَ في (المعارِف): 323: "كانَ يعملُ بِيَدَيْهِ جميعًا، فقيلَ لهُ: ذو اليَدَيْنِ. ويُقالُ لهُ: ذو الشِّمالَيْنِ، أيضًا. وقد يُقالُ: إنَّ اسمَهُ الخِرْباقُ، وإنَّهُ كانَ طويلَ اليَدَيْنِ. وهذا هو الذي ذُكِرَ في الحَديثِ الذي ذُكِرَ فيهِ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تَكَلَّمَ بَعدَ الصَّلاةِ، ثُمَّ قَضى ما فاتَهُ. ولَيسَ هو (ذو الشِّمالَيْنِ) الذي استُشهِدَ يَومَ بَدرٍ". ويُنظَر: فَتحُ الباري: 3/ 125. والحَديثُ الذي ذَكَرَهُ ابنُ قُتَيبَةَ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1227، كتاب السَّهو، باب (إذا سلَّمَ في ركعَتَينِ أو في ثَلاثٍ فسَجَدَ مِثلَ سُجودِ الصَّلاةِ أَو أَطوَل)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1288، كتاب المساجِد، باب (السَّهو في الصَّلاة والسُّجود له).

(20) ذو الجَدَّيْنِ: هو عَبدُ اللهِ بنُ عَمرِو بنِ الحارثِ. يُنظَر: كِتابُ المُحَبَّر: 136.

(21) ذو الرِّياسَتَيْنِ: هو الفَضلُ بنُ سَهلٍ، سَمّاهُ المأمونُ ذا الرِّياسَتَيْنِ لأَنَّهُ دبَّرَ لهُ أَمرَ السَّيفِ والقَلَمِ، ووَليَ رِياسَةَ الجُيوشِ والدَّواوينِ. يُنظَر: ثِمارُ القُلوب في المضافِ والمنسوب: 1/ 455.

(22) ذَكَرَهُ ابنُ الجَوزيِّ في (زاد المسير): 4/ 56، 5/ 264، عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما.

﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء: 91)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾، هي مَريَمُ، ﴿وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ﴾، هو عيسى عليهِ السَّلامُ. وقالَ: ﴿ءَايَةً﴾، ولَم يَقُلْ: آيتَيْنِ، وهُما اثنانِ؛ لأَنَّها قِصَّةٌ واحِدَةٌ، وهي وِلادَتُها لهُ مِن غيرِ ذَكَرٍ[23]. وقولُهُ: ﴿أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾، يُريدُ: فَرْجَ القَميصِ، أي: لَم يَعْلَقْ بِثَوبِها رِيبَةٌ، أي: إنَّها طاهِرَةُ الأَثوابِ[24]. وفُروجُ القَميصِ أربعةٌ: الكُمّانِ والأَعلى والأَسفَلُ، فلا يَذهَبَنَّ وَهمُكَ إلى غيرِ هذا مِن لَطيفِ الكِنايةِ؛ لأَنَّ القُرآنَ أَنزَهُ مَعنًى وأَوزَنُ لَفظًا وأَلطَفُ إشارةً وأَحسَنُ عِبارةً مِن أَن يُريدَ ما يَذهَبُ إليه وَهمُ الجاهِلِ، لا سِيَّما والنَّفخُ مِن رُوحِ القُدُسِ بأَمرِ القُدُّوسِ، فأَضِفِ القُدُسَ إلى القُدُّوسِ، ونَزِّه المقدَّسَةَ المطَهَّرَةَ عن الظَّنِّ الكاذِبِ والحدْسِ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 115)***

---

(23) هذا هو قَولُ الزَّجّاجِ، إذ قالَ في (مَعاني القُرآنِ وإعرابه): 3/ 404: "لَو قيلَ (آيَتَيْنِ) لَصَلَحَ، ولكِن لَمّا كانَ شَأنُهُما واحِدًا، وكانَت الآيةُ فيهِما جميعًا مَعناها آيةٌ واحِدةٌ، وهي وِلادَةٌ مِن غَيرِ فَحلٍ، جازَ أَن يَقولَ: ﴿ءَايَةً﴾". وفي (الجامِع لأَحكام القُرآن): 11/ 244: "على مَذهَبِ سيبَوَيهِ، التَّقديرُ: وجَعَلْناها آيةً لِلعالَمينَ وجَعَلْنا ابنَها آيَةً لِلعالَمِينَ، ثُمَّ حَذَفَ. وعلى مَذهَبِ الفَرّاءِ، التَّقديرُ: وجَعَلْناها آيةً لِلعالَمِينَ وابنَها، مِثل قَولِهِ جلَّ ثَناؤُهُ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ (التوبة: 62)".

(24) الرّاجِحُ أَنَّ المرادَ الحَقيقةُ وأَن لا كِنايةَ في الآيةِ الكريمةِ. وهذا ما رَجَّحَهُ بعضُ كِبارِ المفسِّرينَ، إذ قالَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 17/ 84: "واختُلِفَ في الفَرْجِ الذي عَنى اللهُ جلَّ ثَناؤُهُ أَنَّها أَحصَنَتْهُ، فقالَ بَعضُهُم: عَنى بِذلك فَرْجَ نَفسِها أَنَّها حَفِظَتْهُ مِن الفاحشةِ. وقالَ آخَرونَ: عَنى بِذلك جَيبَ دِرعِها أَنَّها مَنَعَتْ جبرائيلَ مِنهُ قَبلَ أَن تَعلَمَ أَنَّهُ رَسولُ رَبِّها، وقَبلَ أَن تثبِتَهُ مَعرفة، قالوا: والذي يَدُلُّ على ذلك قولُهُ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا﴾، ويَعقُبُ ذلك قولَهُ: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾، قالوا: وكانَ مَعلومًا بِذلك أَنَّ مَعنى الكلام: والتي أَحصَنَتْ جَيبَها ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾. قالَ أَبو جَعفرٍ: والذي هو أَولى القَولَيْنِ عِندَنا بِتأويلِ ذلك قَولُ مَن قالَ: أَحصَنَتْ فَرجَها مِن الفاحِشَةِ؛ لأَنَّ ذلك هو الأَغلَبُ مِن مَعنَيَيْهِ عليهِ، والأَظهَرُ في ظاهِرِ الكلامِ". وقالَ الفَخرُ الرّازيُّ في تفسيرِهِ: 22/ 219: "فيهِ قَولانِ؛ أَحَدُهُما: أَنَّها أَحصَنَتْ فَرجَها إِحصانًا كُلِّيًّا مِن الحَلالِ والحَرام جميعًا، كما قالَتْ: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ (مريم: 20)؛ والثّاني: مِن نَفخَةِ جِبريلَ عليه السَّلامُ، حيثُ مَنَعَتْهُ مِن جَيبِ دِرعِها قبلَ أَن تَعرِفَهُ. والأَوَّلُ أَولى؛ لأَنَّهُ الظّاهِرُ مِن اللَفظِ".

﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ **(الأنبياء: 98)**

• ذَكَرَ[25] حَديثَ ابنِ الزِّبَعْرى... قالَ المُؤَلِّفُ: ولَو تَأَمَّلَ ابنُ الزِّبَعْرى وغَيرُهُ مِن كُفّارِ قُرَيشٍ الآيَةَ لَرَأى اعتِراضَهُ غيرَ لازِمٍ مِن وَجهَيْنِ؛ أَحَدُهُما: أَنَّهُ خِطابٌ مُتَوَجِّهٌ على الخُصوصِ لِقُرَيشٍ وعَبَدَةِ الأَصنامِ، وقَولُهُ: إنّا نَعبُدُ المَلائكَةَ، حَيْدَةٌ، وإنَّما وَقَعَ الكَلامُ والمحاجَّةُ في اللاتِ والعُزّى وهُبَلَ، وغَيرِ ذلِكَ مِن أَصنامِهِم؛ والثّاني: أَنَّ لَفظَ التِّلاوَةِ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾، ولَم يَقُلْ: ومَن تَعبُدونَ، فكَيفَ يَلزَمُ اعتِراضُهُ بِالمَسيحِ وعُزَيْرٍ والمَلائكَةِ وهُم يَعقِلونَ والأَصنامُ لا تَعقِلُ؟ ومِن ثَمَّ جاءَت الآيَةُ بِلَفظِ (ما) الواقِعَةِ عَلى ما لا يَعقِلُ، وإنَّما تَقَعُ (ما) عَلى ما يَعقِلُ وتُعلَمُ بِقَرينَةٍ مِن التَّعظيمِ والإبهامِ...

وقَولُهُ: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾، هُوَ مِن بابِ (القَبَض) و(النَّفَض)، و(الحَصْبُ)، بِسُكُونِ الصّادِ، كـ(القَبْض) و(النَّفْض)، ومِنهُ (الحاصِبُ) في قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ (الملك: 17)، ويُرْوى: {حَضَبُ جهَنَّمَ}، بِضادٍ مُعْجَمَةٍ، في شَواذِّ القِراءاتِ[26]، وهُوَ مِن (حَضَبْتُ النّارَ)، بِمَنزِلَةِ (حَضَأْتُها)، يُقالُ: أَرَّثْتُها،

---

(25) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 440-442، يَعني عندَما تلا رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ * لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ * لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾ (الأنبياء: 98-100)، فقالَ عبدُ اللهِ بنُ الزِّبَعرى: فسَلُوا مُحَمَّدًا: أَكُلُّ ما يُعبَدُ مِن دونِ اللهِ في جهنَّمَ معَ مَن عَبَدَهُ؟ فنحنُ نَعبُدُ الملائكةَ، واليهودُ تَعبُدُ عُزَيرًا، والنَّصارى تَعبُدُ عيسى بنَ مريمَ عليهِما السَّلامُ. فأَنزلَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ * لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ﴾ (الأنبياء: 101- 102). وأَخرَجَ حَديثَ ابنِ الزِّبَعرى أَيضًا: الواحِدِيُّ في (أَسباب نُزول القُرآن): 499-500، والطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير): ح12739، وذَكَرَهُ الهيثميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11178، وقالَ بَعدَهُ: 7/ 169: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ، وفيه عاصِمُ بنُ بهدلةَ، وقد وُثِّقَ، وضَعَّفَهُ جماعةٌ". والحَديثُ صَحيحٌ لِغَيرِهِ. (يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 493-494.

(26) هي قراءةُ ابنِ عبّاسٍ واليَمانيِّ، قالَ ابنُ خالَوَيه في مُختصرِهِ في الشَّواذِّ: 93: "الحَضْبُ: مَصدَرٌ، والحَضَبُ: الاسمُ، والحِضْبُ، بِكسرِ الحاءِ: الحَيَّةُ". وفي (المحتَسب): 2/ 67: "أَمّا (الحَضَبُ)، بِالضّادِ مَفتوحَةً، وكذلك بِالصّادِ غيرَ مُعجَمَةٍ، فكِلاهُما الحَطَبُ، ففيهِ ثَلاثُ

وأَثْقَبْتُها، وحَشَشْتُها، وأَذْكَيْتُها[27]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 317-319)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(الزُّخرف: 57)**

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ **(الأنبياء: 101)**

● قَولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾، فيهِ إشارَةٌ إلى عيسى عليهِ السَّلامُ وعُزَيْرٍ. وانظُرْ بَيانَ هذا في سُورةِ الزُّخرُف.

(التَّعريفُ والإعلام: 115)

ويُراجَعُ أيضًا: **(الزُّخرف: 57)**

﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ **(الأنبياء: 104-105)**

● قَولُهُ تعالى: ﴿كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ (الأنبياء: 104) الآية، السِّجِلُّ، في ما ذَكَرَ محمَّدُ بنُ الحسَنِ المُقرِئُ عن جَماعةٍ مِن المفسِّرينَ قالَ: مَلَكٌ في السَّماءِ الثّالثةِ تُرفَعُ إليه أعمالُ العِبادِ، تَرفَعُها إليهِ الحَفَظَةُ المُوكَّلُونَ بِالخَلقِ في كلِّ خَميسٍ واثنَين، وكانَ مِن أعوانِهِ في ما ذكروا هاروتُ وماروتُ[28]. وفي السُّنَنِ لأَبي داوُدَ عن ابنِ عبّاسٍ قالَ: السِّجِلُّ كاتِبٌ كانَ لِلنَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ[29]. وهذا لا يُعرَفُ في كُتّابِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ، ولا في أَصحابِهِ

لُغاتٍ: حَطَبٌ، وحَضَبٌ، وحَصَبٌ، وإنَّما يُقالُ: حَصَبٌ، إذا أُلقِيَ في التَّنُّورِ والموقِدِ، فأمّا ما لَم يُستعمَلْ فلا يُقالُ لهُ: حَصَبٌ".

(27) في (القاموس المحيط): 1/ 101: "حَضَأَ النّارَ، كـ(مَنَعَ): أَوقَدَها، أو فَتَحَها لِتَلتَهِبَ"، وفيهِ أيضًا: 1/ 150: "حَضَبَ النّارَ يَحْضِبُها: رَفَعَها، أو أَلقى علَيها الحَطَبَ".

(28) أورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 10/ 396، ونسَبَهُ إلى ابنِ أبي حاتم، وابنِ عَساكر، عَن أبي جَعفَرٍ الباقِرِ. وقالَ ابنُ كثيرٍ عنهُ في تفسيرِهِ: 1/ 219: "هذا أَثَرٌ غَريبٌ، وبِتَقديرِ صِحَّتِهِ إلى أَبي جَعفَرٍ... فهُوَ نَقَلَهُ عَن أَهلِ الكِتابِ، وفيهِ نَكارَةٌ تُوجِبُ رَدَّهُ".

(29) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِه: ح2935، كتاب الخَراجِ والإمارَةِ والفَيءِ، باب (في اتِّخاذِ الكاتب)، والحَديثُ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ. وقالَ ابنُ كثيرٍ في تَفسيرِهِ: 5/ 383: "صَرَّحَ جَماعَةٌ مِن الحُفّاظِ

مَن اسمُهُ (السِّجِلُّ)، ولا وُجِدَ إلّا في هذا الخَبَرِ.

وقَولُهُ: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾ (الأنبياء: 105)، وهي الشّامُ[30]، وقيلَ: أَرضُ الجَنَّةِ[31]، والأَوَّلُ قَولُ أَبي الدَّرداءِ وجَماعَةٍ. وعِبادُهُ الصّالِحُونَ: أُمَّةُ مُحَمَّدٍ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[32]. *(التَّعريفُ والإعلام: 115-116)*

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء: 107)، يُراجَع: (الإسراء: 59)

بِوَضعِهِ، وإن كانَ في سُنَنِ أَبي داوُدَ، مِنهُم شَيخُنا الحافِظُ الكَبيرُ أبو الحَجّاجِ المِزِّيُّ... والصَّحيحُ عَن ابنِ عَبّاسٍ أَنَّ السِّجِلَّ هِيَ الصَّحيفَةُ، قالَهُ عَلِيُّ بنُ أَبي طَلحَةَ والعَوفِيُّ عَنهُ، ونَصَّ عَلى ذلِكَ مُجاهِدٌ، وقَتادَةُ، وغَيرُ واحِدٍ، واختارَهُ ابنُ جَريرٍ؛ لأَنَّهُ المَعروفُ في اللُّغَةِ".

(30) ذَكَرَهُ الآلوسيُّ في تفسيرِهِ: 17/ 133، مِن غيرِ عَزوٍ.

(31) ذَكَرَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 17/ 104-105، عن ابنِ عبّاسٍ، وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، وأبي العاليةِ، ومُجاهِدٍ.

(32) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 17/ 104، مِن طريقِ عَليٍّ عن ابنِ عبّاسٍ في قولِهِ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ﴾ الآية، قالَ: "أَخبَرَ سُبحانَهُ في التَّوراةِ والزَّبورِ وسابِقِ عِلمِهِ، قَبلَ أن تكونَ السَّمواتُ والأَرضُ، أن يورثَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ الأَرضَ ويُدخِلَهُم الجَنَّةَ، وهُم ﴿ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 10/ 401.

تَفْسيرُ سُورَةِ الحَجّ

﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ﴾ (الحجّ: 19)

• قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾، الآية، هُم ثَلاثَةٌ مِن أَصحابِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وثَلاثَةٌ مِن كُفّارِ قُرَيشٍ، التقوا يومَ بَدرٍ، فقُتِلَ الكُفّارُ؛ فالثَّلاثَةُ المؤمِنونَ: حَمزَةُ بنُ عَبدِ المطَّلِبِ، وعَلِيُّ بنُ أَبي طالِبٍ، وعُبَيْدَةُ بنُ الحارِثِ بنِ المطَّلِبِ؛ والكُفّارُ: عُتْبَةُ بنُ رَبيعَةَ، وشَيْبَةُ بنُ رَبيعَةَ، والوَليدُ بنُ عُتْبَةَ[1]. *(التَّعريفُ والإعلام: 116)*

﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ (الحجّ: 23)

• جيءَ [أَي: النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ] بِطَسْتٍ مُمتَلِئٍ حِكمَةً وإيمانًا، فأُفرِغَ في قَلبِهِ[2]، وَقَد كانَ مُؤمِنًا، ولكِنَّ اللهَ تَعالى قالَ: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ (الفتح: 4)، وقالَ: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ (المدَّثِّر: 31)... وكانَ الذَّهَبُ [أَي: الذي كانَ مادَّةَ الطَّستِ]... مُناسِبًا لِلمَعْنى الذي قُصِدَ بِهِ؛ فإن نَظَرْتَ إلى لَفظِ

---

(1) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4743، 4744، كتاب التَّفسير، باب (﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7478، 7479، كتاب التَّفسير، باب (في قولِهِ تَعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾).

(2) ذَكَرَ هذا النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في حَديثِ الإسراءِ، فقَد رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح349، كتاب الصَّلاة، باب (كَيفَ فُرِضَت الصَّلَواتُ في الإسراء)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح413، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى السَّماواتِ، وفَرض الصَّلَوات)، عن أَبي ذَرٍّ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «فُرِجَ عَن سَقفِ بَيتي وأَنا بِمَكَّةَ، فنَزَلَ جِبريلُ، ففَرَجَ صَدري، ثُمَّ غَسَلَهُ بِماءِ زَمزَمَ، ثُمَّ جاءَ بِطَسْتٍ مِن ذَهَبٍ مُمتَلِئٍ حِكمَةً وإيمانًا، فأَفرَغَهُ في صَدري، ثُمَّ أَطبَقَهُ...» الحديث.

(الذَّهَب) فمُطابِقٌ لِلإذهابِ، فإنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ أَرادَ أن يُذهِبَ عَنهُ الرِّجسَ ويُطَهِّرَهُ تَطهيرًا؛ وإن نَظَرْتَ إلى مَعْنى الذَّهَبِ وأَوصافِهِ وَجَدتَّهُ أَنقى شَيْءٍ وأَصفاهُ، يُقالُ في المَثَلِ: أَنقى مِن الذَّهَبِ... فقَد طابَقَ طَستُ الذَّهَبِ ما أُريدَ بِالنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ مِن نَقاءِ قَلبِهِ.

ومِن أَوصافِ الذَّهَبِ أَيضًا المُطابِقَةِ لِهذا المَقامِ ثِقَلُهُ ورُسُوبُهُ، فَإنَّهُ يُجعَلُ في الزِّيبَقِ الذي هُوَ أَثقَلُ الأَشياءِ، فَيَرسُبُ، واللهُ تَعالى يَقولُ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ (المُزَّمِّل: 5)، وقالَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: إنَّما ثَقُلَتْ مَوازينُ المُحِقِّينَ يَومَ القِيامَةِ لاتِّباعِهِم الحَقَّ، وحُقَّ لِميزانٍ لا يُوضَعُ فيهِ إلاّ الحَقُّ أَن يَكونَ ثَقيلاً، وقالَ في أَهلِ الباطِلِ بِعَكسِ هذا[3]. وقَد رُوِيَ أَنَّهُ أُنزِلَ عَلَيهِ الوَحيُ وهُوَ عَلى ناقَتِهِ، فَثَقُلَ عَلَيها حَتّى ساخَتْ قَوائمُها في الأَرضِ[4]، فقَد تَطابَقَت الصِّفَةُ المَعقولَةُ والصِّفَةُ المَحسُوسَةُ.

ومِن أَوصافِ الذَّهَبِ أَيضًا أَنَّهُ لا تَأكُلُهُ النّارُ، وكذلِكَ القُرآنُ: لا تَأكُلُ النّارُ يَومَ القِيامَةِ قَلبًا وَعاهُ، ولا بَدَنًا عَمِلَ بِهِ، قالَ النَّبِيُّ صَلّى اللّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: **«لَوْ كانَ القُرْآنُ في إهابٍ ثُمَّ طُرِحَ في النّارِ ما احْتَرَقَ»**[5].

ومِن أَوصافِ الذَّهَبِ المُناسِبَةِ لأَوصافِ القُرآنِ والوَحيِ أَنَّ الأَرضَ لا

---

(3) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 26/ 18، عَن مُجاهِدٍ قالَ: "دَعا أَبو بَكرٍ عُمَرَ رَضيَ اللهُ عنهُما، فقالَ له:..."، فذكَرَ الأَثرَ مِن قولِ أَبي بَكرٍ لِعُمرَ لا مِن قولِ عُمَرَ، رَضيَ اللهُ عنهُما، واللهُ أعلَمُ.

(4) رَوى أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح6643، عن عَبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ، قالَ: "أُنزِلَتْ عَلى رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ سُورةُ المائدةِ وهو راكِبٌ على راحِلَتِهِ، فلَم تَستطِعْ أَن تَحمِلَهُ، فنَزَلَ عَنها". وقالَ مُحَقِّقو المسنَدِ: 11/ 218: "حَسَنٌ لِغَيرِهِ". وفي (مُسنَد الإمامِ أَحمَدَ بنِ حَنبَل) أَيضًا: ح27575، عن أَسماءَ بِنتِ يَزيدَ، قالَتْ: "إنِّي لآخِذَةٌ بِزِمامِ العَضباءِ، ناقَةِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، إذ أُنزِلَتْ عليهِ المائدَةُ كُلُّها، فكادَتْ مِن ثِقلِها تَدُقُّ بِعَضُدِ النّاقَةِ". وقالَ مُحقِّقو المسنَدِ: 45/ 557: "حَسَنٌ لِغَيرِهِ".

(5) رَواهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح17365، عن عُقبَةَ بنِ عامِرٍ الجُهَنِيِّ، وقالَ مُحقِّقوهُ: 28/ 595: "إسنادُهُ ضَعيفٌ". ورَواهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: 17409، عن عُقبَةَ أَيضًا، وقالَ مُحَقِّقوهُ: 28/ 627: "إسنادُهُ ضَعيفٌ".

تُبْليهِ، وأَنَّ الثَّرى لا يُذْريهِ، وكذلِكَ القُرآنُ لا يَخْلَقُ عَلى كَثرَةِ الرَّدِّ[6]، ولا يُستَطاعُ تَغييرُهُ ولا تَبديلُهُ. ومِن أَوصافِهِ أَيضًا نَفاسَتُهُ وعِزَّتُهُ عِندَ النّاسِ، وكذلِكَ الحَقُّ والقُرآنُ عَزيزٌ، قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ (فُصِّلَت: 41). فهذا إذا نَظَرْتَ إلى أَوصافِهِ ولَفْظِهِ، وإذا نَظَرْتَ إلى ذاتِهِ وظاهِرِهِ فَإِنَّهُ زُخْرُفُ الدُّنيا وزينَتُها، وقَد فُتِحَ بِالقُرآنِ والوَحيِ عَلى مُحَمَّدٍ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وأُمَّتِهِ خَزائِنُ المُلُوكِ، وتَصيرُ إلى أَيديهِم ذَهَبُها وفِضَّتُها وجَميعُ زُخْرُفِها وزينَتِها، ثُمَّ وُعِدوا باتِّباعِ القُرآنِ والوَحيِ قُصُورَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ في الجَنَّةِ، قالَ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**جَنَّتانِ مِنْ ذَهَبٍ، آنِيَتُهُما وما فيهِما مِنْ ذَهَبٍ**»[7]، وفي التَّنزيلِ: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ﴾ (الزُّخرف: 71)، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾، فكانَ ذلِكَ الذَّهَبُ يُشْعِرُ بِالذَّهَبِ الذي يَصيرُ إلَيهِ مَن اتَّبَعَ الحَقَّ، والقُرآنُ وأَوصافُهُ تُشْعِرُ بِأَوصافِ الحَقِّ، والقُرآنُ ولَفظُهُ يُشْعِرُ بِإذهابِ الرِّجْسِ، كَما تَقَدَّمَ، فهذِهِ حِكَمٌ بالِغَةٌ لِمَن تَأَمَّلَ، واعتِبارٌ صَحيحٌ لِمَن تَدَبَّرَ، والحَمدُ لِلّهِ.

وفي ذِكْرِ الطَّسْتِ وحُرُوفِ اسمِهِ حِكمَةٌ تَنظُرُ إلى قَولِهِ تَعالى: ﴿طسٓ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ (النَّمل: 1)...

وقَد انتَزَعَ بَعضُ الفُقَهاءِ مِن حَديثِ الطَّسْتِ، حَيثُ جُعِلَ مَحَلًّا لِلإيمانِ والحِكمَةِ، جَوازَ تَحلِيَةِ المُصْحَفِ بِالذَّهَبِ، وهُوَ فِقهٌ حَسَنٌ[8].

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 174-177)

---

(6) جُزءٌ من حَديثٍ طَويلٍ في وَصفِ القُرآنِ، رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح2906، كتاب فَضائل القُرآن، باب (ما جاءَ في فَضلِ القُرآن)، عن الحارثِ الأَعوَرِ عن عليِّ بنِ أَبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنهُ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. وقالَ التِّرمذيُّ: "هذا حَديثٌ غَريبٌ لا نَعرِفُهُ إلّا من هذا الوَجهِ، وإسنادُهُ مَجهولٌ، وفي الحارثِ مَقالٌ"، وقالَ الألبانيُّ: "ضَعيفُ الإسنادِ".

(7) جُزءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صحيحِهِ: ح4878، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح447، كتاب الإيمان، باب (إثبات رُؤيةِ المؤمنِينَ في الآخِرَةِ رَبَّهُم سُبحانَهُ وتَعالى).

(8) يُنظَر: كتابُ الإيمانِ مِن (إكمال المُعْلِم): 2/ 686.

﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (الحجّ: 25):

• نَذكُرُ ها هُنا طَرَفًا مِن أَحكامِ أَرضِ مَكَّةَ، فقَد اختُلِفَ: هَل افتَتَحَها النَّبِيُّ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ عَنْوَةً أَو صُلحًا؟ لِيَبتَنِيَ عَلى ذلِكَ الحُكم: هَلْ أَرضُها مِلْكٌ لأَهلِها أَم لا؟ وذلِكَ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ كانَ يَأمُرُ بِنَزعِ أَبوابِ دُورِ مَكَّةَ إذا قَدِمَ الحَاجُّ[9]، وكَتَبَ عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ إلى عامِلِهِ بِمَكَّةَ أَن يَنْهى أَهلَها عَن كِراءِ دُورِها إذا جاءَ الحَاجُّ؛ فإنَّ ذلِكَ لا يَحِلُّ لَهُم[10]، وقالَ مالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ: إن كانَ النّاسُ لَيَضرِبونَ فَساطيطَهُم بِدُورِ مَكَّةَ لا يَنهاهُم أَحَدٌ، ورُوِيَ أَنَّ دُورَ مَكَّةَ كانَت تُدْعى السَّوائِبَ[11].

وهذا كُلُّهُ مُنتَزَعٌ مِن أَصلَيْنِ؛ أَحَدُهُما: قَولُهُ تَبارَكَ وتَعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ﴾، وقالَ ابنُ عُمَرَ وابنُ عَبّاسٍ: الحَرَمُ كُلُّهُ مَسْجِدٌ[12]؛ والأَصلُ الثّاني: أَنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ دَخَلَها عَنْوَةً[13]، غَيرَ أَنَّهُ مَنَّ عَلى أَهلِها بِأَنفُسِهِم وأَموالِهِم، ولا يُقاسُ عَلَيها غَيرُها مِن البِلادِ كَما ظَنَّ بَعضُ الفُقَهاءِ، فإنَّها مُخالِفَةٌ لِغَيرِها مِن وَجهَيْنِ؛ أَحَدُهُما: ما

---

(9) رَوى ابنُ زنجوَيهِ في (كِتاب الأموال): ح246، عن مُجاهِدٍ، قالَ: قالَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ: "يا أَهلَ مَكَّةَ، لا تَتَّخِذوا لِدُورِكُم أَبوابًا، لِيَنزِل البادي حَيثُ شاءَ"، وقالَ مُحقِّقُ الكتابِ: 1/ 206: "ضَعيفٌ؛ لِلانقِطاعِ بينَ مُجاهِدٍ وعُمَرَ". ورَوى أَبو عُبَيدٍ في (كِتاب الأموال): ح167، وابنُ زنجوَيهِ في (كِتاب الأموال): ح247، أَنَّ عُمَرَ نَهى أَن تُغلَقَ أَبوابُ مَكَّةَ، وأَنَّ النّاسَ كانوا يَنزِلونَ فيها حَيثُ وجدوا، حَتّى كانوا يَضرِبونَ فَساطيهم في الدُّورِ. وقالَ مُحقِّق (كِتاب الأموال) لابن زنجوَيه: 1/ 206: "إسنادُ ابنِ زنجوَيهِ إلى عُمَرَ صَحيحٌ".

(10) رَوى نَحوَهُ أَبو عُبَيدٍ في (كِتاب الأموال): ح166، وابنُ زنجوَيهِ في (كِتاب الأموال): ح248، وذَكَرَ مُحَقِّقُ الأخيرِ أَنَّ إسنادَهُ ضَعيفٌ عندَ ابنِ زنجوَيهِ.

(11) رَوى ابنُ ماجةَ في سُنَنِهِ: ح3107، كتاب المناسِك، باب (أجر بُيوتِ مَكَّة)، عن عَلقَمَةَ بنِ نضلةَ، قال: "تُوُفِّيَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ وأَبو بَكرٍ وعُمَرُ وما تُدْعَى رِباعُ مَكَّةَ إلّا السَّوائِبَ؛ مَن احتاجَ سَكَنَ، ومَن استَغنى أَسكَنَ". والحَديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ.

(12) رَواهُ ابنُ زنجوَيهِ في (كِتاب الأَموال): ح249، و250، و252، عن ابنِ عَبّاسٍ مَوقوفًا، وضَعَّفَهُ مُحَقِّقُ الكتابِ.

(13) يُنظَر: زادُ المعاد: 3/ 377.

خَصَّ اللهُ بِهِ نَبيَّهُ، فإنَّهُ قالَ: ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ﴾ (الأنفال: 1)؛ والثّاني: ما خَصَّ اللهُ تَعالى بِهِ مَكَّةَ، فإنَّهُ جاءَ: «**لا تَحِلُّ غنائمُها، ولا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُها**»[14] وهِيَ حَرَمُ اللهِ تَعالى وأمنُهُ، فكَيفَ تَكونُ أرضُها أرضَ خَراجٍ؟ فلَيسَ لأَحَدٍ افتَتَحَ بَلَدًا أَن يَسلُكَ بِهِ سَبيلَ مَكَّةَ؛ فَأَرضُها إذَن ودُورُها لأَهلِها، ولكِنْ أوجَبَ اللهُ عَلَيهِم التَّوسِعَةَ عَلى الحَجيجِ إذا قَدِموها، ولا يَأخُذوا مِنهُم كِراءً في مَساكِنِها. فهذا حُكمُها، فلا عَلَيكَ بَعدَ هذا فُتِحَتْ عَنْوَةً أو صُلحًا، وإن كانَتْ ظَواهِرُ الحَديثِ أَنَّها فُتِحَتْ عَنْوَةً[15]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 105-106)*

• رَوى نَقَلَةُ الأخبارِ أَنَّ تُبَّعًا لَمّا عَمَدَ إلى البَيتِ يُريدُ إخرابَهُ رُمِيَ بِداءٍ تَمَخَّضَ مِنهُ رَأسُهُ قَيْحًا وصَديدًا يَثُجُّ ثَجًّا، وأَنْتَنَ حَتّى لا يَستَطِيعُ أَحَدٌ أَن يَدْنُوَ مِنهُ قيدَ الرُّمحِ. وقيلَ: بَل أُرسِلَتْ عَلَيهِ ريحٌ كَتَّعَتْ مِنهُ يَدَيْهِ ورِجلَيْهِ، وأَصابَتْهُم ظُلمَةٌ شَديدَةٌ حَتّى دَفَّتْ خَيلُهُم، فَسُمِّيَ ذلِكَ المَكانُ (الدُّفّ)، فدَعا بِالحُزاةِ والأَطِبّاءِ، فسَأَلَهُم عَن دائِهِ، فهالَهُم ما رَأَوا مِنهُ، ولَم يَجِدْ عِندَهُم فَرَجًا. فعِندَ ذلكَ قالَ له الحبرانِ: لَعَلَّكَ هَمَمْتَ بِشَيءٍ في أَمرِ هذا البَيتِ؟ فقالَ: نَعَمْ، أَرَدتُّ هَدْمَهُ. فقالا لَهُ: تُبْ إلى اللهِ مِمّا نَوَيْتَ فإنَّهُ بَيتُ اللهِ وحَرَمُهُ، وأَمَراهُ بِتَعظيمِ حُرمَتِهِ، ففَعَلَ، فبَرِئَ مِن دائِهِ وصَحَّ مِن وَجَعِهِ[16].

وأَخْلِقْ بِهذا الخَبَرِ أَن يَكونَ صَحيحًا؛ فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ يَقولُ: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، أي: ومَن يَهُمَّ[17] فيهِ بِظُلم. والباءُ في قَولِهِ: ﴿بِظُلْمٍ﴾ تَدُلُّ عَلى صِحَّةِ المَعنى، وأَنَّ مَن هَمَّ فيهِ بِالظُّلمِ، وإِن لَم يَفعَلْ، عُذِّبَ تَشديدًا في حَقِّهِ وتَعظيمًا لِحُرمَتِهِ، وكَما فَعَلَ اللهُ بِأَصحابِ الفيلِ: أَهلَكَهُم قَبلَ الوُصولِ إلَيهِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 174-175)*

---

(14) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1587، كتاب الحجّ، باب (فَضل الحَرَم)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح3289، كتاب الحجّ، باب (تَحريم مَكَّةَ وصَيدِها وخَلاها وشَجَرِها ولُقَطَتِها إلّا لِمُنشِدٍ، عَلى الدَّوام).

(15) قالَ ابنُ القَيِّم في (زاد المعاد): 3/ 377: "مَكَّةُ فُتِحَتْ عَنوَةً كما ذَهَبَ إليهِ جُمهورُ أَهلِ العِلم، ولا يُعرَفُ في ذلك خِلافٌ إلّا عن الشّافِعِيّ وأَحمَدَ في أَحَدِ قَولَيْهِ".

(16) يُنظَرُ قَريبٌ مِن هذهِ الرِّوايةِ في (تاريخ الطَّبريّ): 2/ 105-108.

(17) في الأَصلِ: يُسهم، وسِياقُ الكلامِ يَدُلُّ على ما أَثبَتْنا.

﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ (الحج: 26)

• ممّا يَليقُ ذِكْرُهُ... ما تَضَمَّنَهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ مِن الحِكَمِ الباهِرَةِ والفَوائدِ الباطِنَةِ والظّاهِرَةِ. فإنَّهُ تعالى بَدَأَ بالطّائفِينَ؛ لِلرُّتبةِ والقُربِ مِن البَيتِ المأمورِ بتَطهيرِهِ مِن أَجلِ الطَّوّافِينَ. وجَمَعَهُم جَمعَ السَّلامَةِ لأنَّ جَمعَ السَّلامةِ أَدَلُّ على لَفظِ الفِعلِ الذي هو عِلَّةٌ يتعلَّقُ بها حُكمُ التَّطهيرِ، ولو قالَ مَكانَ (الطّائفِينَ): الطُّوّاف، لَم يَكُنْ في هذا اللَفظِ مِن بَيانِ قَصدِ الفِعلِ ما في قَولِهِ: الطّائفِين؛ ألا تَرى أَنَّكَ تَقولُ: يَطوفونَ، كما تَقولُ: طائفونَ؟ فاللَفظُ مُضارِعٌ لِلَّفظِ.

فإن قيلَ: فهَلّا أُتِيَ بِلَفظِ الفِعلِ بِعَينِهِ فيكونَ أَبْيَنَ، فيقولَ: طَهِّرْ بَيتِيَ لِلَّذينَ يَطوفونَ؟

فالجَوابُ: أَنَّ الحُكمَ مُعَلَّلٌ بِالفِعلِ لا بِذَواتِ الأَشخاصِ، ولَفظُ (الذينَ) يُنبِئُ عن الشَّخصِ والذّاتِ، ولَفظُ (الطُّوّاف) يُخفي مَعنى الفِعلِ ولا يُبَيِّنُهُ، فكانَ لَفظُ (الطّائفِينَ) أَوْلى بهذا الموطِنِ.

ثُمَّ يَليهِ في التَّرتيبِ (القائمِينَ)؛ لأَنَّهُ في مَعنى (العاكِفِينَ)، وهو في مَعنى قَولِهِ تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ (آل عمران: 75)، أَي: مُثابِرًا مُلازِمًا، وهو كـ(الطّائفِينَ) في تَعَلُّقِ حُكمِ التَّطهيرِ بهِ.

ثُمَّ يَليهِ بِالرُّتبةِ لَفظُ (الرُّكَّع)؛ لأَنَّ المستَقبِلِينَ البَيتَ بِالرُّكوعِ لا يَختَصُّونَ بما قَرُبَ منهُ كالطّائفِينَ والعاكِفِينَ، ولِذلكَ لَم يتعلَّقْ حُكمُ التَّطهيرِ بهذا الفِعلِ الذي هو الرُّكوعُ، وأَنَّهُ لا يَلزَمُ أَن يكونَ في البَيتِ ولا عندَهُ، فلِذلكَ لَم يَجِئْ بِلَفظِ الجَمعِ المسَلَّمِ، إذ لا يُحتاجُ فيهِ إلى بَيانِ لَفظِ الفِعلِ كما احتيجَ في ما قَبلَهُ.

ثُمَّ وَصَفَ (الرُّكَّع) بـ(السُّجود)، ولَم يَعطِفْ بِالواوِ كما عَطَفَ ما قَبْلَهُ؛ لأَنَّ الرُّكَّعَ هُم السُّجودُ، والشَّيءُ لا يُعطَفُ بِالواوِ على نَفسِهِ؛ ولِفائدةٍ أُخرى، وهو أَنَّ (السُّجود) في الأَغلبِ عِبارةٌ عن المصدَرِ، والمرادُ به ها هُنا الجَمعُ، فلَو عطفت بِالواوِ لتُوُهِّمَ أَنَّهُ يُريدُ (السُّجود) الذي هو المصدَرُ دونَ الاسم الذي هو النَّعتُ؛ وفائدَةٌ ثالثةٌ، وهو أَنَّ الرّاكِعَ إن لَم يَسجُدْ فلَيسَ بِراكِعٍ في حُكمِ الشَّريعةِ، فلَو عطفت بِالواوِ لتُوُهِّمَ أَنَّ الرُّكوعَ حُكمٌ يَجري على حِيالِهِ.

فإن قيلَ: فلِمَ قالَ: ﴿ٱلسُّجُودِ﴾، على وَزنِ (فُعُول)، ولَم يَقُل: السُّجَّد، كما قالَ: ﴿وَٱلرُّكَّعِ﴾، وكما قالَ في آيةٍ أُخرى: ﴿رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ (الفتح: 29)؟ وما الحِكمَةُ في جَمعِ (ساجِد) على (سُجُود)، ولَم يُجمَعْ (راكِع) على (رُكُوع)؟

فالجَوابُ: أنَّ السُّجودَ، في أَصلِ مَوضوعِهِ، عِبارةٌ عن الفِعلِ، وهو في مَعنى الخُشُوعِ والخُضُوعِ، وهو يَتَناوَلُ السُّجودَ الظّاهِرَ والباطِنَ، ولَو قالَ: السُّجَّد، جَمع (ساجِد)، لَم يَتَناوَلْ إلّا المعنى الظّاهِرَ. وكذلك (الرُّكَّعُ)؛ أَلا تَراهُ يقولُ: ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾، يَعني: رُؤيةَ العَينِ، وهي لا تتعلَّقُ إلّا بِالظّاهِرِ، والمقصودُ ها هُنا الرُّكُوعُ الظّاهِرُ لِعَطفِهِ على ما قَبْلَهُ ممّا يُرادُ بِهِ قَصدُ البَيتِ، والبَيتُ لا يُتَوَجَّهُ إليهِ إلّا بِالعَمَلِ الظّاهِرِ، وأمّا الخُشُوعُ والخُضُوعُ الذي يَتَناوَلُهُ لَفظُ (الرُّكُوع) دونَ لَفظِ (الرُّكَّع) فلَيسَ مَشروطًا بِالتَّوجُّهِ إلى البَيتِ.

وأَمّا (السُّجُود) فمِن حَيثُ أَنبأَ عن المعنى الباطِنِ جُعِلَ وَصفًا لِـ(الرُّكَّع) ومُتَمِّمًا لِمَعناهُ؛ إذ لا يَصِحُّ الرُّكُوعُ الظّاهِرُ إلّا بِالسُّجودِ الباطِنِ، ومِن حيثُ تَناوَلَ لَفظُهُ أَيضًا السُّجُودَ الظّاهِرَ الذي يُشترَطُ فيه التَّوجُّهُ إلى البَيتِ حَسُنَ انتظامُهُ أَيضًا بما قَبْلَهُ ممّا هو مَعطوفٌ على (الطّائفِينَ) الذينَ ذَكَرَهُم بِذِكرِ البَيتِ. فمَن لَحِظَ هذه المعانيَ بِقَلبِهِ، وتَدَبَّرَ هذا النَّظمَ البديعَ بِلُبِّهِ، تَرَفَّعَ في مَعرفةِ الإعجازِ عن التَّقليدِ، وأَبصَرَ بعَينِ اليَقينِ أَنَّهُ تَنزيلٌ مِن حَكيمٍ حَميدٍ[18]. *(نَتائجُ الفِكر: 214-215)*

﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ (الحجّ: 27)

---

(18) عَلَّقَ ابنُ القيِّم على هذا الموضِعِ مِن كلامِ السُّهَيليِّ بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 142: "قولُهُ تَعالى: ﴿طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ (البقرة: 125)، فإنَّهُ ذَكَرَ أَخصَّ هذهِ الثَّلاثةِ وهو الطَّوافُ الذي لا يُشرَعُ إلّا بِالبيتِ خاصَّةً، ثُمَّ انتَقَلَ منهُ إلى الاعتِكافِ، وهو القيامُ المذكورُ في الحجّ، وهو أَعَمُّ من الطَّوافِ؛ لأَنَّهُ يَكونُ في كُلِّ مَسجِدٍ ويختَصُّ بالمساجِدِ لا يَتَعدّاها، ثُمَّ ذكَرَ الصَّلاةَ التي تَعُمُّ سائرَ بِقاعِ الأرضِ سِوى ما مَنَعَ منهُ مانعٌ أو استُثنِيَ شَرعًا. وإن شِئتَ قُلتَ: ذَكَرَ الطَّوافَ الذي هو أَقرَبُ العِباداتِ بِالبيتِ، ثُمَّ الاعتكافَ الذي يَكونُ في سائرِ المساجِدِ، ثُمَّ الصَّلاةَ التي تَكونُ في البَلَدِ كُلِّهِ بَل في كُلِّ بُقعَةٍ".

• مِن المقدَّمِ بِالرُّتبةِ قولُهُ تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾؛ لأَنَّ الذي يأتي راجِلًا يأتي مِن المكانِ القَريبِ، والذي يأتي على الضّامِرِ يأتي مِن المكانِ البَعيدِ. على أَنَّهُ قد رُوِيَ عن ابنِ عبّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهُما أَنَّهُ قالَ: وَدِدتُّ أَنّي حَجَجْتُ راجِلًا؛ لأنَّ اللهَ قَدَّمَ الرَّجّالَةَ على الرُّكبانِ في القُرآنِ[19]. فجَعَلَهُ ابنُ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما مِن تَقديمِ الفاضِلِ على المفضولِ، والمعنَيانِ موجودانِ، ورُبَّما قُدِّمَ الشَّيءُ لِثلاثةِ مَعانٍ وأَربَعةٍ وخَمسَةٍ، ورُبَّما قُدِّمَ لِمَعنًى واحِدٍ مِن الخَمسَةِ[20]. *(نَتائجُ الفِكر: 211)*

ويُراجَعُ أيضًا: (إبراهيم: 37)

---

(19) أورَدَ نَحوَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 10/ 470، عن ابنِ عبّاسٍ، وعزا إخراجَهُ إلى ابنِ سَعدٍ، وابنِ أبي شَيبةَ، وعَبدِ بنِ حُمَيدٍ، وابنِ جَريرٍ، وابنِ المنذِرِ، وابنِ أبي حاتمٍ، والبيهقيِّ. وقَد أورَدَ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعَة): ح496، حَديثًا رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير)، والضِّياءُ في (المختارَة)، وغيرُهُما، عن ابنِ عبّاسٍ مَرفوعًا، ولَفظُهُ: «إنَّ لِلحاجِّ الرّاكِبِ بِكُلِّ خطوَةٍ تَخطوها راحِلَتُهُ سَبعينَ حَسَنَةً، والماشي بِكُلِّ خطوَةٍ يَخطوها سَبعمئةِ حَسَنَةٍ»، وضعَّفَهُ الألبانيُّ سَنَدًا ومَتنًا، فقالَ: "جُملَةُ القَولِ أَنَّ الحَديثَ ضَعيفٌ؛ لِضَعفِ راويهِ، واضطرابِهِ في سَنَدِهِ ومَتنِهِ، وكيفَ يَكونُ صَحيحًا وقد صَحَّ أَنَّهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ حَجَّ راكِبًا؟ فلَو كانَ الحَجُّ ماشِيًا أفضَلَ لاختارَهُ اللهُ لِنبيِّهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. ولِذلكَ ذَهَبَ جُمهورُ العُلَماءِ إلى أَنَّ الحَجَّ راكِبًا أفضَلُ". وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 5/ 414: "قَولُهُ: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾، قَد يَستدِلُّ بِهذِهِ الآيَةِ مَن ذَهَبَ مِن العُلَماءِ إلى أَنَّ الحَجَّ ماشِيًا، لِمَن قَدَرَ عَلَيهِ، أفضلُ مِن الحَجِّ راكِبًا؛ لأَنَّهُ قَدَّمَهُم في الذِّكرِ، فدَلَّ عَلى الاهتِمامِ بِهِم وقُوَّةِ هِمَمِهِم وشِدَّةِ عَزمِهِم. والذي عَلَيهِ الأَكثَرونَ أَنَّ الحَجَّ راكِبًا أفضَلُ، اقتِداءً بِرَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ؛ فإنَّهُ حَجَّ راكِبًا مَعَ كَمالِ قُوَّتِهِ عَلَيهِ السَّلامُ".

(20) يَقصِدُ بِالمعاني الخَمسةِ ما ذكَرَهُ قَبلُ في (نَتائج الفِكر): 209، بِقولِهِ: "والمعاني تَتَقَدَّمُ بِأَحَدِ خَمسةِ أَشياءَ: إمّا بِالزَّمانِ، وإمّا بِالطَّبعِ، وإمّا بِالرُّتبةِ، وإمّا بِالسَّبَبِ، وإمّا بِالفَضلِ والكَمالِ". وعَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على ما قالَهُ السُّهَيليُّ هُنا بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 121: "أَمّا تَقديمُ الرِّجالِ على الرُّكبانِ ففيهِ فائدةٌ جَليلةٌ، وهي أَنَّ اللهَ تَعالى شَرَطَ في الحَجِّ الاستِطاعةَ، ولا بُدَّ مِن السَّفَرِ إليهِ لِغالِبِ النّاسِ، فذكَرَ نَوعَي الحُجّاجِ لِقَطعِ توَهُّمِ مَن يَظُنُّ أَنَّهُ لا يَجِبُ إلّا على راكِبٍ، وقَدَّمَ الرِّجالَ اهتِمامًا بِهذا المعنى وتأكيدًا. ومِن النّاسِ مَن يَقولُ: قَدَّمَهُم جَبرًا لَهُم؛ لأَنَّ نُفوسَ الرُّكبانِ تَزدَريهِم وتُوَبِّخُهُم وتقولُ: إنَّ اللهَ تَعالى لَم يَكتُبْهُ عليكم ولَم يُرِدْهُ مِنكُم، ورُبَّما توهَّموا أَنَّهُ غَيرُ نافعٍ لَهُم، فبَدَأَ بِهِ جَبرًا لَهُم ورَحمةً".

﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾ (الحج: 37)، يُراجَع: (البقرة: 93)

﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ (الحج: 45)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾، قيلَ: إنَّ البِئرَ الرَّسُّ، وكانَتْ بِعَدنٍ لأُمَّةٍ مِن بَقايا ثَمودَ، وكانَ لَهُم مَلِكٌ عَدْلٌ حَسَنُ السِّيرةِ يُقالُ لهُ العلَسُ، وكانَتِ البِئرُ تَسقي المدينةَ كُلَّها وبادِيَتَها وجَميعَ ما فيها مِن الدَّوابِّ والغَنَم والبَقَرِ وغَيرِ ذلك؛ لأَنَّها كانَتْ لها بَكراتٌ كثيرةٌ مَنصوبَةٌ عليها ورِجالٌ كثيرونَ مُوَكَّلونَ بها وأَبازن، بِالنُّونِ، مِن رُخام، وهي شِبهُ الحِياضِ تُملأُ لِلنّاسِ وآخَرُ لِلدَّوابِّ وآخَرُ لِلبَقَرِ والغَنَم، والقَومُ يَسقُونَ عليها بِاللَّيلِ والنَّهارِ يَتَداوَلونَ، ولَم يَكُن لَهُم ماءٌ غيرُها. وطالَ عُمْرُ المَلِكِ، فلَمّا جاءَهُ الموتُ أُطلِيَ بِدُهنٍ لِتَبقى صورتُهُ ولا تَتَغَيَّرَ، وكذلكَ كانوا يَفعَلونَ إذا ماتَ مِنهُم الميتُ وكانَ ممَّن يَكْرُمُ عليهم، فلَمّا ماتَ شَقَّ ذلك عليهِم، ورَأَوا أَنَّ أمرَهُم قد فَسَدَ وضَجُّوا جَميعًا بِالبُكاءِ، واغتَنَمَها الشَّيطانُ منهُم فدَخَلَ في جُثَّةِ المَلِكِ بَعدَ مَوتِهِ بِأَيّامٍ كثيرةٍ، فكَلَّمَهُم وقالَ: إنِّي لَم أَمُتْ، ولكنِّي تَغَيَّبْتُ عنكُم حَتّى أَرى صَنيعَكُم، ففَرِحوا أَشَدَّ الفَرَحِ، وأَمَرَ خاصَّتَهُ أَن يَضرِبوا لهُ حِجابًا بينَهُ وبينَهُم ويُكَلِّمَهُم مِن ورائه كيلا يُعرَفَ الموتُ في صورتِهِ، فنَصَبوهُ صَنَمًا مِن وَراءِ الحِجابِ لا يَأكلُ ولا يَشربُ. وأَخبَرَهُم أَنَّهُ لا يموتُ أَبدًا، وأَنَّهُ إلهٌ لَهُم. وذلكَ كُلُّهُ يَتَكَلَّمُ بِهِ الشَّيطانُ على لِسانِهِ. فصَدَّقَ بِهِ كثيرٌ منهُم وارتابَ بَعضُهُم. وكانَ المؤمنُ المكذِّبُ منهُم أَقلَّ مِن المصدِّقِ لهُ، فكُلَّما تَكَلَّمَ ناصِحٌ منهُم زُجِرَ ونُهِرَ. فأَجمَعوا على عِبادتِهِ، فبَعَثَ اللهُ لَهُم نبيًّا كانَ الوَحيُ يَنزِلُ عليه في النَّومِ دونَ اليَقظَةِ، وكانَ اسمُهُ حَنظَلةَ بنَ صَفوان، فأَعلَمَهُم أَنَّ الصُّورةَ صَنَمٌ لا رُوحَ لهُ، وأَنَّ الشَّيطانَ قد أَضَلَّهُم، وأَنَّ اللهَ تعالى لا يَتَمَثَّلُ بِالخَلقِ وأَنَّ الملِكَ لا يجوزُ أَن يَكونَ شَريكًا للهِ، ووَعَظَهُم ونَصَحَهُم وحَذَّرَهُم سَطوةَ رَبِّهِم ونِقمتَهُ، فآذَوهُ وعادَوهُ، وهو يَتَعَهَّدُهُم بِالموعظةِ ولا يغبُّهُم بِالنَّصيحةِ، حَتّى قَتَلوهُ وطَرَحوهُ في بِئرٍ، فعندَ ذلكَ حَلَّتْ عليهم النِّقمةُ، فباتوا شِباعًا رِواءً من الماءِ، وأَصبَحوا والبِئرُ قد غارَ ماؤُها وتَعَطَّلَ رِشاؤُها، فصاحوا بِأَجمعهِم وضَجَّ النِّساءُ والوِلدانُ وضَجَّتِ البَهائمُ عَطَشًا حَتّى عَمَّهُم الموتُ وشمِلَهُم الهلاكُ

وخَلَفَتْهُم في أَرضِهِم السِّباعُ وفي مَنازِلِهِم الثَّعالبُ والضِّباعُ، وتَبَدَّلَتْ جَنّاتُهُم وأَموالُهُم بِالسِّدرِ وشَوكِ العِضاهِ والقَتادِ، فلا يُسمَعُ فيها إلّا عَزيفُ الجِنِّ وزَئيرُ الأسدِ، نَعوذُ بِاللهِ مِن سَطوتِهِ ومِن الإصرارِ على ما يوجِبُ نِقماتِهِ. هذا مَعنى ما أَورَدَهُ أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ المقرئُ في تفسيرِهِ[21]، اختَصَرْتُهُ ولَخَّصْتُهُ.

وأَمّا (القَصْرُ المشِيدُ) فقَصْرٌ بَناهُ شَدّادُ بنُ عادِ بنِ إرَمَ، ولَم يُبْنَ في الأَرضِ مِثلُهُ في ما ذَكَروا وزَعَموا، وحالُهُ أَيضًا كحالِ هذهِ البِئرِ المذكورةِ في إيحاشِهِ بَعدَ الأُنسِ وإفقارِهِ بَعدَ العمرانِ، وأَنَّ أَحَدًا لا يَستطيعُ أَن يدنُوَ منهُ على أَميالٍ؛ لِما يُسمَعُ فيهِ مِن عَزيفِ الجِنِّ والأَصواتِ المنكَرَةِ بَعدَ النَّعيمِ والعَيشِ الرَّغْدِ، وبهاءِ الملكِ وانتظامِ الأَهلِ كالسّلكِ، فبادُوا وما عادُوا، فذَكَرَهُم اللهُ تعالى في هذهِ الآيةِ مَوعِظةً وذِكرًا وتحذيرًا مِن مَغَبَّةِ المعصيةِ وسوءِ عاقبةِ المخالفةِ، نعوذُ باللهِ من ذلكَ ونستجيرُ بهِ من سُوءِ المآلِ[22]. *(التَّعريفُ والإعلام: 117-119)*

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ (الحج: 46)، يُراجَع: **(النّساء: 11-12)**

﴿وَإِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (الحجّ: 47)، يُراجَع: **(البقرة: 1-2)**، و**(الكهف: 1-85)**

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ (الحج: 52)

- ذَكَرَ[23] ما بَلَغَ أَهلَ الحَبَشَةِ مِن إسلامِ أَهلِ مَكَّةَ، وكانَ باطِلًا.

وسَبَبُهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قَرَأَ سُورَةَ النَّجمِ، فأَلقى الشَّيطانُ

(21) أَورَدَ نَحوَ هذهِ القِصَّةِ القُرطُبيُّ في تفسيرِهِ: 12/ 70-71، ناسِبًا إيّاها إلى الثَّعلبيِّ وأَبي بَكرٍ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ المُقرئِ، عن الضَّحّاكِ.

(22) نَقَلَ القُرطُبيُّ هذا الكلامَ في تفسيرِه: 12/ 71، ناسِبًا إيّاهُ إلى السُّهَيلِيِّ وَحدَهُ.

(23) أي: في (السِّيرَة النَّبويّة): 2/ 5.

في أُمنِيَّتِهِ، أَي: في تِلاوَتِهِ عندَ ذِكرِ اللاتِ والعُزّى: وإِنَّهُم لَهُم الغَرانِقَةُ العُلا، وإِنَّ شَفاعَتَهُم لَتُرتَجى، فطارَ ذلِكَ بِمَكَّةَ، فَسُرَّ المُشرِكُونَ وقالُوا: قَد ذَكَرَ آلِهَتنا بِخَيرٍ، فسَجَدَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في آخِرِها، وسَجَدَ المُشرِكُونَ والمُسلِمُونَ، ثُمَّ أَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِى ٱلشَّيۡطَـٰنُ﴾ الآية، فمِن ها هُنا اتَّصَلَ بِهِم في أَرضِ الحَبَشَةِ أَنَّ قُرَيشًا قَد أَسلَمُوا. ذَكَرَهُ مُوسى بنُ عُقبَةَ وابنُ إِسحاقَ مِن غَيرِ رِوايَةِ البَكّائيِّ[24].

وأَهلُ الأُصولِ يَدفَعُونَ هذا الحَديثَ بِالحُجَّةِ، ومَن صَحَّحَهُ قالَ فيهِ أَقوالًا؛ مِنها: أَنَّ الشَّيطانَ قالَ ذلِكَ وأَشاعَهُ، والرَّسُولُ عَلَيهِ السَّلامُ لَم يَنطِقْ بِهِ[25]، وهذا جَيِّدٌ لَولا أَنَّ في حَديثِهِم أَنَّ جِبريلَ قالَ لِمُحَمَّدٍ: ما أَتَيتُكَ بِهذا[26]؛ ومِنها: أَنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قالَها مِن قِبَلِ نَفسِهِ، وعَنى بِها المَلائكَةَ[27]: إِنَّ شَفاعَتَهُم لَتُرتَجى؛ ومِنها: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيهِ السَّلامُ قالَهُ حاكِيًا عَن

---

(24) رَوى قِصَّةَ الغَرانيقِ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 17/ 186-189، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبوَّة): 2/ 286-287، وغيرُهُما، وقالَ الألبانيُّ في (نَصب المجانيق لِنَسفِ قِصَّةِ الغَرانيق): 18، بَعدَ سَوقِ رِواياتِ القِصَّةِ: "تلكَ هي رِواياتُ القِصَّةِ، وهي كُلُّها، كما رأيتَ، مُعَلَّةٌ بِالإرسالِ والضَّعفِ والجَهالةِ، فلَيسَ فيها ما يَصلُحُ لِلاحتِجاجِ بهِ، ولا سيَّما في مِثلِ هذا الأمرِ الخطيرِ".

(25) أوضحَ هذا الوَجهَ القاضي عِياضٌ، إذ قالَ في (الشِّفا): 2/ 146-147: "الذي يَظهَرُ ويَتَرَجَّحُ في تَأويلِهِ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ كانَ كما أَمَرَهُ رَبُّهُ يُرَتِّلُ القُرآنَ تَرتيلًا، ويُفَصِّلُ الآيَ تَفصيلًا في قِراءَتِهِ، كما رَواهُ الثِّقاتُ عَنهُ، فيُمكِنُ تَرَصُّدُ الشَّيطانِ لِتِلكَ السَّكَتاتِ ودَسُّهُ فيها ما اختَلَقَهُ مِن تِلكَ الكَلِماتِ، مُحاكِيًا نَغمَةَ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِحَيثُ يَسمَعُهُ مَن دَنا إِلَيهِ مِن الكُفّارِ، فظَنُّوها مِن قَولِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وأَشاعوها. ولَم يَقدَحْ ذلِكَ عِندَ المُسلِمِينَ بِحِفظِ السُّورَةِ قَبلَ ذلِكَ عَلى ما أَنزَلَها اللهُ، وتَحَقُّقِهِم مِن حالِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في ذَمِّ الأَوثانِ وعَيبِها ما عُرِفَ مِنهُ. وقَد حَكى مُوسى بنُ عُقبَةَ في مَغازِيهِ نَحوَ هذا، وقالَ: إِنَّ المُسلِمِينَ لَم يَسمَعُوها، وإِنَّما أَلقى الشَّيطانُ ذلِكَ في أَسماعِ المُشرِكِينَ وقُلوبِهِم، ويَكونُ ما رُوِيَ مِن حُزنِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لِهذِهِ الإشاعَةِ والشُّبهَةِ وسَبَب هذِهِ الفِتنَةِ".

(26) رَوى نَحوَ هذا الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير): ح8316، وأَورَدَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11186، وقالَ: 7/ 174: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ مُرسَلًا، وفيهِ ابنُ لَهيعَةَ، ولا يُحتَمَلُ هذا مِن ابنِ لَهيعَةَ". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 10/ 525.

(27) أَوضَحَ هذا الوَجهَ القاضي عِياضٌ، إذ قالَ في (الشِّفا): 2/ 147-148: "إِنَّ مُجاهِدًا رَوى

الكَفَرَةِ وأَنَّهُم يَقُولونَ ذلِكَ، فقالَها مُتَعَجِّبًا من كُفرِهِم[28].

والحَديثُ عَلى ما خَيَّلتُ غَيرُ مَقطُوعٍ بِصِحَّتِهِ، واللهُ أَعلَمُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 344-345)

﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ (الحجّ: 75)

• قَولُهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «**لا تَملُّوا كَلامَ اللهِ وذِكْرَهُ، فإِنَّهُ مِنْ كُلِّ ما يَخْلُقُ اللهُ يَختارُ ويَصْطَفي**»[29]. الهاءُ في قَولِهِ: فإِنَّهُ، لا يَجوزُ أَن تَكُونَ عائدَةً عَلى (كَلامِ اللهِ) سُبحانَهُ، ولكِنَّها ضَميرُ الأَمرِ والحَديثِ، فكَأَنَّهُ قالَ: إنَّ الحَديثَ مِن كُلِّ ما يَخْلُقُ

هذه القِصَّةَ: (والغَرانِقَة العُلا)، فإن سَلَّمْنا القِصَّةَ قُلْنا: لا يَبعُدُ أَنَّ هذا كانَ قُرآنًا، والمرادُ بِـ(الغَرانِقَة العُلا) و(شَفاعَتهُنَّ لَتُرتَجَى) الملائكةُ، على هذهِ الرِّوايةِ. وبهذا فَسَّرَ الكَلبيُّ الغَرانِقَةَ: أَنَّها الملائكةُ؛ وذلك أَنَّ الكُفّارَ كانوا يَعتَقِدونَ أَنَّ الأَوثانَ والملائكَةَ بَناتُ اللهِ، كما حَكى اللهُ عَنهُم وردَّ عَلَيهِم في هذِهِ السُّورَةِ بِقَولِهِ: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ﴾ (النَّجم: 21)، فأَنكَرَ اللهُ كُلَّ هذا مِن قَولِهِم. ورَجاءُ الشَّفاعَةِ مِن الملائكةِ صَحيحٌ، فلَمّا تَأَوَّلَهُ المُشركونَ عَلى أَنَّ المُرادَ بِهذا الذِّكرِ آلِهَتُهُم، ولَبَسَ عَلَيهِم الشَّيطانُ ذلِكَ وزَيَّنَهُ في قُلوبِهِم وأَلقاهُ إِلَيهِم، نَسَخَ اللهُ ما أَلقى الشَّيطانُ وأَحكَمَ آياتِهِ، ورَفَعَ تِلاوَةَ تِلكَ اللَّفظَتَينِ اللَّتَينِ وَجَدَ الشَّيطانُ بِهِما سَبيلًا لِلتَّلبيسِ، كما نُسِخَ كَثيرٌ مِن القُرآنِ ورُفِعَت تِلاوَتُهُ، وكانَ في إنزالِ اللهِ تَعالى لِذلِكَ حِكمَةٌ وفي نَسخِهِ حِكمَةٌ لِيُضِلَّ بِهِ مَن يَشاءُ ويَهديَ مَن يَشاءُ، وما يُضِلُّ بِهِ إِلّا الفاسِقِينَ". وقولُ القاضي عِياضٍ: "ورَجاءُ الشَّفاعَةِ مِن الملائكَةِ صَحيحٌ"، لَيسَ عَلى إطلاقِهِ؛ إذ قالَ اللهُ تعالى في السُّورةِ نَفسِها: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ﴾ (النَّجم: 26)، قالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 7/ 458: "فإن كانَ هذا في حَقِّ الملائكةِ المقرَّبينَ، فكيفَ تَرجونَ أَيُّها الجاهِلونَ شَفاعَةَ هذه الأَصنامِ والأَندادِ عندَ اللهِ".

(28) أَوضحَهُ القاضي عِياضٌ في (الشِّفا): 2/ 146، بِقَولِهِ: "قيلَ: لَعَلَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَهُ في أَثناءِ تِلاوَتِهِ عَلى تَقديرِ التَّقريرِ والتَّوبيخِ لِلكُفّارِ، كقَولِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ: ﴿هَٰذَا رَبِّيۖ﴾ (الأنعام: 76)، عَلى أَحَدِ التَّأويلاتِ، وكقَولِهِ: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا﴾ (الأنبياء: 63)، بعدَ السَّكتِ وبيانِ الفَصلِ بَينَ الكَلامَينِ، ثُمَّ رَجَعَ إلى تِلاوَتِهِ. وهذا مُمكِنٌ مَعَ بيانِ الفَصلِ وقَرينَةٍ تَدُلُّ عَلى المُرادِ، وأَنَّهُ لَيسَ مِن المَتلُوِّ... ولا يُعتَرَضُ عَلى هذا بِما رُوِيَ أَنَّهُ كانَ في الصَّلاةِ؛ فقَد كانَ الكَلامُ قَبلُ فيها غَيرَ مَمنوعٍ".

(29) جُزءٌ مِن خُطبَةٍ لِلنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بِالمدينَةِ رَواها ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 166-167، بَلاغًا عن أَبي سَلَمَةَ بن عبدِ الرَّحمنِ. ورَواها البيهقيُّ أَيضًا في (دَلائل النُّبُوَّة): 2/ 524-525، عَن أَبي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ أَيضًا.

اللهُ يَخْتارُ، فالأعمالُ، إذَن، كُلُّها مِن خَلْقِ اللهِ قَد اختارَ مِنها ما شاءَ، قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ (القصص: 68).

وقَولُهُ: «**قَدْ سَمّاهُ خِيرَتَهُ مِن الأَعمالِ**»[30] يَعني الذِّكْرَ وتِلاوَةَ القُرآنِ؛ لِقَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَيَخْتَارُ﴾، فَقَد اختارَهُ مِن الأَعمالِ.

وقَولُهُ: «**والمُصْطَفى مِنْ عِبادِهِ**»[31]، أَي: وسُمِّيَ المُصطَفى مِن عِبادِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾، ويَجُوزُ أَن يَكُونَ مَعناهُ: المُصطَفى مِن عِبادِهِ، أَي: العَمَلُ الذي اصطَفاهُ مِنهُم واختارَهُ مِن أَعمالِهِم، فلا تَكُونُ (مِنْ) عَلى هذا لِلتَّبعيضِ، إنَّما تَكُونُ لابتِداءِ الغايَةِ؛ لأَنَّهُ عَمَلٌ استَخرَجَهُ مِنهُم بِتَوفيقِهِ إيّاهُم. والتَّأويلُ الأَوَّلُ أَقرَبُ مَأخَذًا، واللهُ أَعلَمُ بما أَرادَ رسولُهُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 286)

﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ **(الحجّ: 78)**، يُراجَع: **(البقرة: 189)**، و: **(النِّساء: 11-12)**

(30) يُنظَرُ الهامِشُ السّابِقُ.

(31) يُنظَرُ ما سَبَقَ.

تَفْسيرُ سُورَةِ المُؤْمِنُون

﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ﴾ (المؤمنون: 18)

• جاءَ في تَفسيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، أَنَّهُما النِّيلُ والفُراتُ أُنزِلا مِنَ الجَنَّةِ مِن أَسفَلِ دَرَجَةٍ مِنها عَلى جَناحِ جِبريلَ، فأَودَعَهُما بُطونَ الجِبالِ، ثُمَّ إِنَّ اللهَ سُبحانَهُ سَيَرفَعُهُما ويَذهَبُ بِهِما عِندَ رَفعِ القُرآنِ وذَهابِ الإيمانِ، فلا يَبقى عَلى الأَرضِ خَيرٌ، وذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ﴾، وفي حَديثٍ مُسنَدٍ ذَكَرَهُ النَّحّاسُ في (المَعاني) بِأَتَمَّ مِن هذا، فاختَصَرْتُهُ[1]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 419-429)*

﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ۝ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ (المؤمنون: 31-32)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾ (المؤمنون: 31)، يَعني قَومَ عادٍ، وأَنشَأَهُم بعدَ قومِ نُوحٍ[2].

وقَولُهُ تَعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ (المؤمنون: 32)، يَعني هُودًا عليه

(1) يُنظَر: (مَعاني القُرآنِ الكَريم) لِلنَّحّاس: 4/ 450-451. ورَوى نَحوَهُ الخَطيبُ البَغداديُّ في (تاريخ مَدينَةِ السَّلام): 1/ 363، عن ابنِ عبّاسٍ يَرفَعُهُ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وقالَ مُحَقِّقُ الكتابِ: "إسنادُهُ ضَعيفٌ جِدًّا، وعَلاماتُ الوَضعِ بادِيةٌ على مَتنِهِ". وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 10/ 581، عن ابنِ عبّاسٍ أيضًا، وزادَ نِسبَتَهُ إلى ابنِ مردوَيهِ، وحَكَمَ عليهِ بالضَّعفِ. وأَودَعَهُ الأَلبانيُّ (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح2686، وحكَمَ عليهِ بأَنَّهُ مَوضوعٌ.

(2) في (الكَشّاف): 4/ 228: "هُم عادٌ قَومُ هُودٍ، عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهمُا. وتَشهَدُ لهُ حِكايةُ اللهِ تعالى قَولَ هُودٍ: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (الأعراف: 69)، ومَجيءُ قِصَّةِ هُودٍ على أَثَرِ قِصَّةِ نوحٍ في سورةِ الأَعراف وسورةِ هود والشُّعراء".

السَّلامُ، وهو هُودُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ رَباحٍ[3]، وقيلَ: هو هُودُ بنُ عابَرَ بنِ شالَخَ[4].
(التَّعريفُ والإعلام: 120)

﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ **(المؤمنون: 35)**

• أمّا قولُ أَبي بَرْزَةَ في البُخاريِّ: إنِّي أَنْ كُنْتُ أَنْ أَرجِعَ مَعَ دابَّتي أَحَبُّ إليَّ[5]، فـ(أن) وما بَعدَها اسمٌ مُبتَدأٌ، و(أَنْ أَرجِعَ) اسمٌ مُبدَلٌ مِن الاسم الأَوَّلِ، و(أَحبُّ) خَبَرٌ عن الاسمِ الثّاني، وخَبَرُ (كانَ) مَحذوفٌ، تَقديرُهُ: أَنْ كُنْتُ راجِعًا. هذا على قِياسِ قَولِ سيبَوَيْهِ وأَصلِهِ في إعرابِ قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ﴾ الآية[6]. وأَمّا على قِياسِ أَبي العَبّاسِ[7] فـ(أَن) الثّانيةُ تَوكيدٌ لِلأُولى، أَي: تَكرارٌ لها، تَقديرُهُ: أَنْ كُنْتُ أَرجِعُ، فـ(أَحَبُّ)، على هذا، خَبَرٌ عن (أَنْ كُنْتُ)، أَي: كَوني أَرجِعُ أَحَبُّ إليَّ[8].

وفي الآيةِ التي أَشَرْنا إليها دَقائقُ وحَقائقُ لَم نَرَ إيرادَ ذِكرِها في هذا المكانِ، واللهُ المستعانُ. ***(أَمالي السُّهَيْلِيِّ: 98)***

﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ **(المؤمنون: 50)**

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾، ذَكَرَ أَهلُ التَّفسيرِ أَنَّها مَدينةُ دِمَشقَ[9]، وهي تُسمّى جَيرونَ، قالَ أَبو دَهبَلٍ الجُمَحيُّ، واسمُهُ وَهبُ بنُ زَمعَةَ:

---

(3) يُنظَر: المعارِف: 28.

(4) في (المعارِف): 28: "هو هُودُ بنُ شالخَ بنِ أَرفَخْشَذَ بنِ سام بن نوح".

(5) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1211، كتاب العَمَل في الصَّلاة، باب (إذا انفَلَتَت الدّابَّةُ في الصَّلاة).

(6) يُنظَر: الكِتاب: 3/ 132-133.

(7) أَي: المبرِّد، وذلكَ في كتابِهِ (المقتَضَب): 2/ 354-357.

(8) يُنظَرُ في الموازَنَةِ بينَ القَولَيْنِ: الانتِصارُ لِسيبَوَيْهِ عَلى المبَرِّد: 188-192.

(9) رَوى ذلكَ الطَّبَريُّ في تفسيرِهِ: 18/ 26، عن سَعيدِ بنِ المسَيِّبِ، ورَواهُ ابنُ عَساكِرَ في (تاريخ مَدينَةِ دِمَشق): 1/ 203-208، عن ابنِ عبّاسٍ، وعبدِ اللهِ بنِ سلامٍ، وسَعيدِ بنِ المسَيِّبِ، والحَسَنِ البَصريِّ.

صــاحِ حَــيّــا الإلــهُ أهــلاً وَدارًا عِنْدَ شَرْقِ القَناةِ مِنْ جَيرونِ[10]

وكانَ جَيرونُ الذي بَناها وعُرِفَتْ بهِ مِن عادِ بنِ إرمَ وهو جَيرونُ بنُ سَعدٍ، وكانَ بَناها على عُمُدٍ مِن رُخام، ذَكَروا أنَّهُ وُجِدَ فيها أربعُمِئةِ ألفِ عمودٍ وأربَعونَ ألفَ عَمودٍ مِن رُخامٍ، وأنَّ الإشارةَ إليها بِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ (الفجر: 7)، يَعني هذه العِمادَ التي كانَ البِناءُ عَلَيها في هذهِ المدينَةِ، واللهُ أعلَمُ[11].

وسُمِّيَتْ دِمَشقُ بِدِمَشقَ بنِ النُّمروذِ عَدُوِّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، وكانَ دِمَشقُ قد أسلَمَ وهاجَرَ معَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ إلى الشّامِ. وَجَدتُّ هذا القولَ لأَبي عُبَيْدٍ البَكريِّ[12]، واللهُ أعلَمُ.

وقَولُهُ تعالى: ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ﴾ الآية، يُريدُ حَيِّزَ هذهِ البَلدَةِ التي هي جَيرونُ إلى قَريةٍ منها يُقالُ لها ناصِرَةُ، إليها أَوَتْ مَريَمُ بعيسى عليهِ السَّلامُ طِفلًا. وبِناصِرَةَ تَسَمّى النَّصارى واشتُقَّ اسمُهُم مِنها في ما ذَكَروا[13]، واللهُ أعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 119-120)

﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ (المؤمنون: 52)، يُراجع: (التَّوبَة: 97)

﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ (المؤمنون: 67)

• السّامِرُ: اسمُ الجَماعَةِ يَتَحَدَّثونَ بِاللَّيلِ[14]. وفي التَّنزيلِ: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 20)

---

(10) يُنظَر: ديوانُ أبي دَهبَلٍ الجُمَحيّ: 68، وروايةُ البيتِ فيه:

صــاحِ حَــيّــا الإلــهُ حَــيًّــا وَدُورًا عِـنْـدَ شَـرْقِ الـقَـنـاةِ مِـنْ جَـيـرونِ

(11) يُنظَر: تاريخُ مَدينَةِ دِمَشق: 1/ 13، ومُعجَمُ ما استَعجَم: 1/ 131، 2/ 49-50.

(12) يُنظَر: مُعجَم ما استَعجَم: 2/ 175.

(13) يُنظَر: المعارِف: 53.

(14) في (مَعاني القُرآنِ وإعرابه) لِلزَّجّاج: 4/ 16: "السّامِرُ: الجَماعةُ الذينَ يتحدَّثونَ لَيلًا. وإنَّما سُمُّوا سُمّارًا مِن (السَّمَر)، وهو ظِلُّ القَمَرِ، وكذلكَ (السُّمْرَةُ) مُشتَقَّةٌ مِن هذا". ويُنظَر: (مَعاني القُرآنِ الكَريم) لِلنَّحّاس: 4/ 475.

﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ (المؤمنون: 76)

• في التَّنْزيلِ: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ﴾، قالَ ابنُ الأنبارِيِّ[15]: فيهِ قَولانِ؛ أَحَدُهُما: أَن يَكونَ مِن السُّكونِ، ويَكونَ الأَصلُ (اسْتَكَنَ) عَلى وَزنِ (افْتَعَلَ)، ومَكَّنوا الفَتحَةَ فصارَتْ أَلِفًا، كَما قالَ الشّاعِرُ:

وَإِنَّني حَيثُما يَثْني الهَوى بَصَري … مِنْ حَيثُما سَلَكوا أَدْنو فَأَنْظورُ[16]

وقالَ آخَرُ:

يا لَيتَها جَرَتْ عَلى الكَلْكالِ[17]

أَرادَ: الكَلْكَل.

والقَولُ الآخَرُ أَن يَكونَ (اسْتَفْعَلَ) مِنْ (كانَ يَكُونُ)، مِثل (اسْتَقامَ) مِن (قامَ يَقُومُ).

قالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: هذا القَولُ الأَخيرُ جَيِّدٌ في التَّصريفِ مُستَقيمٌ في القِياسِ، لكِنَّهُ بَعيدٌ في المَعنى عَن بابِ الخُضوعِ والذِّلَّةِ، والقَولُ الأَوَّلُ قَريبٌ في المَعنى، لكِنَّهُ بَعيدٌ عَن قِياسِ التَّصريفِ؛ إذ لَيسَ في الكَلام فِعْلٌ عَلى وَزنِ (افْتَعالَ) بِأَلِفٍ[18]. ولكِن وَجَدتُّ لِغَيرِ ابنِ الأَنبارِيِّ قَولًا ثالِثًا: أَنَّهُ (اسْتَفْعَلَ) مِن

---

(15) في كتابِهِ (الزّاهِر في مَعاني كَلِماتِ النّاس): 2/ 297-299. ويُنظَر: رِسالَةُ الملائكَة: 215-217، والدُّرُّ المصون: 3/ 432-433.

(16) البَيتُ يُروى لابنِ هَرمَةَ في المختَلِطِ مِن شِعرِهِ في (شِعر إبراهيمَ بنِ هَرمَةَ القُرَشِيّ): 239، وهو فيه:

وأَنَّني حَيْثُما يُشري الهَوى بَصَري … مِنْ حَيْثُما سَلَكوا أَدْنو فَأَنظورُ

(17) لَعَلَّ صَوابَهُ:

أَقولُ إذْ خَرَّتْ عَلى الكَلْكالِ … يا ناقَتا ما جُلْتِ مِن مَجالِ

ولا يُعرَفُ لِهذا الشِّعرِ قائلٌ، وهو في (تَأويل مُشْكِلِ القُرآن): 304، والمحتَسب: 1/ 166، غيرَ مَنسوب.

(18) قالَ المعَرِّيُّ في (رِسالَة الملائكَة): 217: "(استَكانَ)، عَلى القَولِ الذي حُكِيَ، وَزنُهُ (افتَعالَ)، و(يَسْتَكِينُ) وَزنُهُ (يَفْتَعِيلُ)، و(مُسْتَكِينٌ) وَزنُهُ (مُفْتَعِيلٌ)، وهذِهِ أَبنيَةٌ مُستَنكَرَةٌ، وإنَّما يُستَعمَلُ مِثلُها في الضَّرورَةِ، فأَمّا في عَمودِ اللَّفظِ فلا يَجوزُ أن تَقَعَ".

(الكَيْن)، وكَيْنُ الإنسانِ: عَجُزُهُ وَمُؤَخَّرُهُ، وكَأَنَّ المستَكينَ قَد حَنا ذلِكَ مِنهُ[19]، كَما يُقالُ: صَلّى، أَي: حَنا صَلاهُ، و(الصَّلا) أَسفَلُ الظَّهْرِ. وهذا القَولُ جَيِّدٌ في التَّصريفِ، قَريبُ المَعنى مِن الخُضوعِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 234-235)*

﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَـٰطِينِ * وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ * حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ (المؤمنون: 97-99):

• ذَكَرَ[20] احتِجاجَ الأَحبارِ والقِسِّيسِينَ مِن أَهلِ نَجرانَ بِقَولِهِ عَزَّ وجَلَّ: خَلَقْنا، وأَمَرْنا، وأَشباهِ ذلِكَ، وقالوا: هذا يَدُلُّ عَلى أَنَّهُ ثالِثُ ثَلاثَةٍ، تَعالى اللهُ عَن قَولِهِم، وهذا مِن الزَّيغِ بِالمُتَشابِهِ، دُونَ رَدِّهِ إلى المُحْكَمِ نَحو قَولِهِ: ﴿وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ (البقرة: 163)، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: 1). والعَجَبُ مِن ضَعفِ عُقُولِهِم: كَيفَ احتَجُّوا عَلى مُحَمَّدٍ بِما أُنزِلَ عَلى مُحَمَّدٍ، وهُوَ أَعلَمُ بِمَعْنى ما أُنزِلَ عَليهِ؟ لأَنَّ هذا اللَفظَ الذي احتَجُّوا بِهِ مَجازٌ عَرَبِيٌّ، ولَيسَ هُوَ لَفظَ التَّوراةِ والإنجيلِ. وأَصلُ هذا المَجازِ في العَرَبِيَّةِ أَنَّ الكِتابَ إذا صَدَرَ عَن حَضرَةِ مَلِكٍ كانَت العِبارَةُ فيهِ عَن المَلِكِ بِلَفظِ الجَمعِ دَلالَةً عَلى أَنَّهُ كَلامُ مَلِكٍ مَتبُوعٍ

---

(19) نَقَلَ ابنُ جِنّي في (الخَصائص): 3/ 324، عن أَبي عَليٍّ الفارسيِّ أَنَّهُ كانَ يقولُ: "إنَّ عَينَ (استكانُوا) مِن الياءِ، وكانَ يَأخُذُهُ مِن لَفظِ (الكَيْن) ومَعناهُ، وهو لَحمُ باطنِ الفَرْجِ، أي: فما ذَلُّوا وما خَضَعوا؛ وذلك لِذُلِّ هذا الموضِعِ ومَهانَتِهِ. وكذلك قَولُهُ: ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ (البقرة: 49)، إنَّما هو مِن لَفظِ (الحَياء) ومَعناهُ، أي: الفَرْجُ، أي: يَطَؤُونَهُنَّ، وهذا واضحٌ". ويُنظَرُ لهذا القولِ أيضًا: رِسالَةُ الملائكَة: 216، وسِفْرُ السَّعادَة: 1/ 154-155، والدُّرُّ المصون: 3/ 432. وقَولُ أَبي عَليٍّ الفارسيِّ الذي نَقَلَهُ ابنُ جِنّي عَنهُ إنَّما أُصولُهُ في كِتاب (المسائل الحَلَبيّات) لِلفارسيِّ، إذ جاءَ فيه: 115-116: "فأَمّا قولُهُ تَعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ﴾ (المؤمنون: 76)، وقولُهُ: ﴿وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟﴾ (آل عمران: 146)، فلا أَحمِلُهُ عَلى أَنَّهُ (افْتَعَلُوا) مِن (السُّكُون)، وزِيدَت الأَلِفُ كما زِيدَتْ في (مُنْتَزاح)، ولكِنَّهُ، عِندي، (اسْتَفْعَلُوا) مثل (اسْتَقاموا)، والعَينُ حَرفُ عِلَّةٍ؛ أَلا تَرى أَنَّ حَرفَ العِلَّةِ قَد ثَبَتَ في اسمِ الفاعِلِ مِنهُ، نَحو قولِ ابنِ أَحمَرَ:

فَلا تَصْلَي بِمَطْرُوقٍ إذا ما ... سَرى في القَوْمِ أَصْبَحَ مُسْتَكينا".

(20) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 257. وقَد سَبَقَ بَيانُ ضَعفِ الحَديثِ المذكورِ هُنا في التَّعليقِ عَلى تَفسيرِ السُّهَيليِّ لِلآيَةِ (59) مِن سُورَةِ آل عِمران.

عَلى أَمرِهِ وقَولِهِ، فلَمّا خاطَبَهُم اللهُ تَعالى بِهذا الكِتابِ العَزيزِ أَنزَلَهُ عَلى مَذاهِبِهِم في الكَلامِ، وجاءَ اللَفظُ فيهِ عَلى أُسلُوبِ الكَلامِ الصّادِرِ عَن حَضرَةِ المَلِكِ. ولَيسَ هذا في غَيرِ اللِسانِ العَرَبِيِّ، ولا يَتَطَرَّقُ هذا المَجازُ في حُكمِ العَقلِ إلى الكَلامِ القَديمِ، إنَّما هُوَ في اللَفظِ المُنَزَّلِ؛ ولِذلِكَ نَجِدُهُ إذا أَخبَرَ عَن قَولٍ قالَهُ لِنَبِيٍّ قَبلَنا أَو خاطَبَ بِهِ غَيرَنا، نَحو قَولِهِ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: 75)، ولَم يَقُلْ: خَلَقْنا بِأَيدينا، كَما قالَ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾[21] (يس: 71)، وقالَ حِكايَةً عَن وَحيِهِ لِمُوسى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ (طه: 39)، ولَم يَقُلْ كَما قالَ في الآيَةِ الأُخرى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر: 14)؛ لأَنَّهُ أَخبَرَ عَن قَولٍ قالَهُ لَم يُنزِلْهُ بِهذا اللِسانِ العَرَبِيِّ ولَم يَحْكِ لَفظًا أَنزَلَهُ، وإنَّما أَخبَرَ عَن المَعْنى، ولَيسَ المَجازُ في المَعْنى، وكَذلِكَ لا يَجوزُ لِعَبدٍ أَن يَقولَ: رَبِّ اغفِرُوا، ولا: ارحَمُونِي، ولا: عَلَيكُم تَوَكَّلْتُ، ولا: إلَيكُم أَنَبْتُ، ولا قالَها نَبِيٌّ قَطُّ في مُناجاتِهِ، ولا نَبِيٌّ في دُعائِهِ؛ لِوَجهَيْنِ، أَحَدُهُما: أَنَّهُ واجِبٌ عَلى العَبدِ أَن يُشْعِرَ قَلبَهُ التَّوحيدَ حَتّى يُشاكِلَ لَفظُهُ عَقْدَهُ. الثّاني: ما قَدَّمْناهُ مِن سَيرِ هذا المَجازِ، وأَنَّ سَبَبَهُ صُدورُ الكَلامِ عَن حَضرَةِ المَلِكِ مُوافَقَةً لِلعَرَبِ في هذا الأُسلُوبِ مِن كَلامِها، واختِصاصِها بِعادَةِ مُلوكِها وأَشرافِها، ولا نَنظُرُ لِقَولِ مَن قالَ في هذِهِ المَسأَلَةِ: وبِذلِك رُوجِعوا، يَعْني: بِلَفظِ الجَمعِ، واحتَجَّ بِقَولِهِ سُبحانَهُ خَبَرًا عَمَّن حَضَرَهُ المَوتُ مِن الكُفّارِ إذ يَقولُ: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ (المؤمنون: 99)، فيُقالُ لَهُ: هذا خَبَرٌ عَمَّن حَضَرَتهُ الشَّياطينُ؛ أَلا تَرى قَبلَهُ: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ (المؤمنون: 98)، فإنَّما جاءَ هذا حِكايَةً عَمَّن حَضَرَتْهُ الشَّياطينُ وحَضَرَتْهُ زَبانِيَةُ العَذابِ وجَرى عَلى لِسانِهِ في المَوتِ ما كانَ يَعتادُهُ في الحَياةِ مِن رَدِّ الأَمرِ إلى المَخلوقِينَ؛ فلِذلِكَ خَلَطَ، فَقالَ: ﴿رَبِّ﴾، ثُمَّ قالَ: ﴿ٱرْجِعُونِ﴾، وإلّا فأَنتَ أَيُّها الرَّجُلُ المُجيزُ لِهذا اللَفظِ في مُخاطَبَةِ الرَّبِّ سُبحانَهُ: هَل قُلْتَ قَطُّ في دُعائِكَ: ارحَمونِ يا رَبِّ، وارزُقونِ؟ بَل لَو سَمِعْتَ غَيرَكَ يَقولُها لَسَطَوْتَ بِهِ[22]. وأَمّا قولُ مالِكٍ

---

(21) في الأَصلِ: "عَمِلَتْهُ"، وهذا اللَفظُ غَيرُ مَوجودٍ في القِراءاتِ العَشرِ.

(22) قالَ ابنُ قُتَيبَةَ في (تَأويل مُشْكِلِ القُرآن): 293-294، في باب (مُخالَفَة ظاهِرِ اللَفظِ مَعناهُ): "ومِنهُ: أَن يُخاطَبَ الواحِدُ بِلَفظِ الجَميعِ، كقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ (المؤمنون: 99)،

وغَيرِهِ مِن الفُقَهاءِ: الأمرُ عِندَنا، أَو: رَأَيْنا كَذا، أَو: نَرى كَذا، فإنَّما ذلِكَ لأَنَّهُ قَولٌ لَم يَنفَرِدْ بِهِ، ولَو انفَرَدَ بِهِ لَكانَ بِدعَةً، ولَم يَقصِدْ بِهِ تَعظيمًا لِنَفسِهِ، لا هُوَ ولا غَيرُهُ مِن أَهلِ الدِّينِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 33-35)*

• أَمّا (المُوتَةُ) بِلا هَمزٍ فضَربٌ مِن الجُنونِ. وفي الحَديثِ أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ يَقولُ في صَلاتِهِ: «**أَعوذُ بِاللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيم، مِن هَمْزِهِ ونَفْخِهِ ونَفْثِهِ**». وفَسَّرَهُ راوي الحديثِ، فقالَ: نَفْثُهُ: الشِّعْرُ، ونَفْخُهُ: الكِبْرُ، وهَمْزُهُ: المُوتَةُ[23]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 31)*

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون: 115)

• تَقولُ: سارُوا شَديدًا، وسارُوا رُوَيدًا، فإن رَدَدتَّهُ إلى ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ لَم يَجُزْ رَفعُهُ؛ لأَنَّهُ حالٌ، ولَو لَفَظْتَ بِالمَصدَرِ، فَقُلْتَ: سارُوا سَيْرًا رُوَيدًا، لَجازَ أَن تَقولَ في ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ: سِيرَ عَلَيهِ سَيرٌ رُوَيدٌ.

هذا كُلُّهُ مَعْنى قَولِ سيبَوَيْهِ[24]، فدَلَّ عَلى أَنَّ حُكمَهُ إذا لُفِظَ بِهِ غَيرُ حُكمِهِ إذا حُذِفَ، والسِّرُّ في ذلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ لا تَقومُ مَقامَ المَفعولِ إذا حُذِفَ، لا تَقولُ: كَلَّمْتُ شَديدًا، ولا: ضَرَبْتُ طَويلًا، يَقْبُحُ ذلِكَ إذا كانَت الصِّفَةُ عامَّةً، والحالُ لَيسَتْ كَذلِكَ؛ لأَنَّها تَجري مَجرى الظَّرفِ، وإن كانَتْ صِفَةً فمَوصوفُها مَعَها، وهُوَ الاسمُ الذي هِي حالٌ لَهُ، ومِن هذا البابِ قَولُهُ تَعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 374)*

وأَكثَرُ ما يُخاطَبُ بهذا الملوكُ؛ لأَنَّ مَذاهِبَهُم أَن يَقولوا: نَحنُ فَعَلْنا؛ يَقولُهُ الواحِدُ مِنهُم يَعني نَفسَهُ، فخوطِبوا بِمِثلِ أَلفاظِهِم، يَقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ (يوسف: 3)، و﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: 49)، ومن هذا قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ (يونس: 83)، وقولُهُ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ (هود: 14)، وقولُهُ: ﴿فَأْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ﴾ (الدُّخان: 36)".

(23) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح764، كتاب الصَّلاة، باب (ما يُستَفتَحُ بِهِ الصَّلاةُ مِن الدُّعاء)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح807، كتاب إقامَة الصَّلاة، باب (الاستِعاذَة في الصَّلاة)، وضَعَّفَهُ الألبانيُّ.

(24) يُنظَر: الكِتاب: 1/ 227-228.

تَفْسيرُ سُورَةِ النُّور

﴿أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾ (النُّور: 1)، يُراجَع: (النِّساء: 11-12)

﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ (النُّور: 6)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ الآية، نَزَلَتْ في هِلالِ بنِ أُميَّةَ الواقفيِّ، قَذَفَ امرأَتَهُ بِشَريكِ بنِ سَحماءَ[1]. وقيلَ: نَزَلَتْ في عُوَيمرٍ العَجلانيِّ، وإنَّهُ هو القاذِفُ لامرأَتِهِ[2]. والحَديثُ في كلٍّ واحدٍ منهُما صحيحٌ، فيحتملُ أن تكونا قِصَّتَيْنِ؛ نَزَلَ القُرآنُ في إحداهُما، وحَكَمَ في الأُخرى بما حَكَمَ في الأُولى. وقالَ المهلَّبُ[3]: إنَّما الصَّحيحُ أنَّهُ عُويمرُ بنُ أَبيضَ العَجلانيُّ، وذِكرُ هِلالٍ في هذا الحَديثِ غَلَطٌ[4]. واللهُ أَعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 120)*

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ (النُّور: 11)

• قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ﴾ الآية، هُم[5]: عَبدُ اللهِ بنُ أُبيٍّ بنِ مالِكٍ المعروفُ بابنِ سَلولٍ، وسَلولُ أُمُّ أَبيهِ، وحَمنَةُ بنتُ جَحشِ بنِ رِئابِ بنِ

---

(1) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4747، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾).

(2) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4745، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح3723، 3724، كتاب اللِعان.

(3) يُنظَرُ قَولُهُ في (فَتح الباري): 8/ 576.

(4) قالَ ابنُ حجرٍ مُعَقِّبًا عَلى هذا القولِ في (فَتح الباري): 8/ 576: "أَمّا قَولُ ابنِ أَبي صُفْرَةَ فدَعوى مُجَرَّدَةٌ؛ وكيفَ يَجزِمُ بِخَطَإِ حَديثٍ ثابتٍ في الصَّحيحَيْنِ، مَعَ إمكانِ الجَمعِ؟".

(5) يُنظَرُ حَديثُ الإفكِ في صَحيحِ البُخاريّ: ح4141، كتاب المغازي، باب (حَديث الإفك)، وصَحيحِ مُسلِم: ح6951، كتاب التَّوبَة، باب (في حَديثِ الإفكِ وقَبولِ تَوبَةِ القاذِف).

يَعمُرَ بنِ صبرةَ بنِ مُرَّةَ بنِ كبيرِ بنِ غنمِ بنِ دودان بنِ أَسَدِ بنِ خُزَيمةَ، أُختُ زَينَبَ بنتِ جَحشٍ وعبدِ اللهِ بنِ جَحشٍ وأبي أَحمدَ بنِ جَحشٍ، وأُمُّهُم أُمَيمَةُ بنتُ عبدِ المطَّلِبِ. فحَمنَةُ هذهِ وعبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ ومِسْطَحُ بنُ أُثاثَةَ بنِ عَبّادِ بنِ المطَّلبِ، واسْمُ مِسْطَحٍ عَوفٌ، وحَسّانُ بنُ ثابتٍ الشّاعرُ، وأُمُّهُ الفُرَيعةُ بنتُ خالدِ بنِ خنيسٍ، وكانَ يُعرَفُ بابنِ الفُرَيعةِ، فهؤلاءِ هُم الذينَ جاؤوا بالإفكِ، أَي: بِالكَذِبِ، على عائشةَ أُمِّ المؤمنِينَ رَضِيَ اللهُ عنها، وقد قِيلَ: إنَّ حسّانَ لَم يَكُنْ فيهم[6]، فمَن قالَ: إنَّهُ كانَ فيهِم، أَنشَدَ البَيتَ المروِيَّ في شأنِهِم حينَ جُلِدوا الحَدَّ:

لَقَدْ ذاقَ حَسّانُ الذي كانَ أَهْلَهُ ... وَحَمْنَةُ إذْ قالوا هَجِيرًا وَمِسْطَحُ[7]

ومَن بَرَّأَ حَسّانَ مِن الإفكِ قالَ: إنَّما الرِّوايةُ في البَيتِ:

لَقَدْ ذاقَ عَبْدُ اللهِ ما كانَ أَهْلَهُ

(التَّعريفُ والإعلام: 121-122)

﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ **(النّور: 15)**

• قولُهُ تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾، وكانَتْ عائشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنها تَقرَؤُها: **{إِذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ}**[8]، مِن (الوَلَق)، وهُوَ استِمرارُ اللِسانِ بِالكَذِبِ.

وأَمّا إقامَةُ الحَدِّ عَلَيهِم ففيهِ التَّسوِيَةُ بَينَ أَفضَلِ النّاسِ بَعدَ النَّبِيِّ صَلّى اللَّهُ

---

(6) المشهورُ بينَ العُلَماءِ أَنَّ حَسّانَ بنَ ثابتٍ رَضيَ اللهُ عنهُ كانَ مِمَّن خاضَ في الإفكِ، ويُؤَيِّدُهُ ما جاءَ في رِوايةِ صَحيحِ مُسلِم: ح6953، وهذا لا يَنقُضُ فَضائلَهُ ومَناقِبَهُ ومَنزِلتَهُ؛ فهو شاعرُ الرَّسولِ صلّى اللهُ علَيهِ وسلَّمَ. ومِمّا يَدُلُّ أَيضًا على أَنَّهُ مِمَّن خاضَ في الإفكِ ما رَواهُ أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح4475: "فأَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وامرَأَةٍ مِمَّن تَكَلَّموا بِالفاحِشَةِ: حَسّانِ بنِ ثابتٍ، ومِسْطَحِ بنِ أُثاثَةَ، قالَ النُّفَيلِيُّ: ويَقولونَ: المرأَةُ حَمنَةُ بِنتُ جَحشٍ"، والحَديثُ حَسَّنَهُ الألبانيُّ.

(7) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 426. ولَم يُسَمِّ ابنُ إسحاقَ القائلَ، بل قالَ: "وقالَ قائلٌ مِن المسلِمِينَ في ضَربِ حَسّانَ وأَصحابِهِ في فِريَتِهِم على عائشَةَ، قالَ ابنُ هشامٍ: في ضَربِ حَسّانَ وصاحِبَيْهِ:..."، ثُمَّ ساقَ القَصيدَةَ التي فيها هذا البيتُ.

(8) رَوى ذلكَ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4144، كتاب المغازي، باب (حَديث الإفك).

عَلَيهِ وسَلَّمَ وأَدنى النّاسِ دَرَجَةً في الإيمانِ، لا يُزادُ القاذِفُ عَلى الثَّمانِينَ وإن شَتَمَ خَيرَ النّاسِ بَعدَ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ ولا يُنقَصُ مِنها. فإن قَذَفَ قاذِفٌ اليَومَ إحدى أُمَّهاتِ المُؤمِنِينَ سِوى عائشَةَ فيَتَوَجَّهُ فيهِ لِلفُقَهاءِ قَولانِ؛ أَحَدُهُما: أَن يُجْلَدَ ثَمانِينَ كَما يَقتَضِيهِ عُمُومُ التَّنزيلِ وكَما فَعَلَ النَّبِيُّ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِالذينَ قَذَفُوا أَهلَهُ قَبلَ نُزُولِ القُرآنِ بِبراءَتِها، وأَمّا بَعدَ نُزُولِ القُرآنِ بِبَراءَتِها فَيُقْتَلُ قاذِفُها قَتْلَ كُفرٍ ولا يُصَلّى عَلَيهِ ولا يُورَثُ؛ لأَنَّهُ كَذَّبَ اللهَ تَعالى.

والقَولُ الثّاني في قاذِفِ أُمَّهاتِ المُؤمِنِينَ غَير عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُنَّ: أَن يُقتَلَ أَيضًا، وبِهِ كانَ يَأخُذُ شَيخُنا رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى ويَحتَجُّ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ (الأحزاب: 57) الآيَة، وإذا قَذَفَ أَزواجَ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلامُ فَقَد سَبَّهُ، فمِن أَعظَمِ الإذايَةِ أَن يُقالَ عَن الرَّجُلِ: قَرْنان، وإذا سُبَّ نَبِيٌّ بِمِثلِ هذا فهُوَ كُفرٌ صُراحٌ. وقَد قالَ المُفَسِّرُونَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ (التَّحريم: 10)، أَي: خانَتا في الطّاعَةِ لَهُما والإيمانِ، وما بَغَت امرَأَةُ نَبِيٍّ قَطُّ، أَي: ما زَنَتْ[9].

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 449-450)

﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ﴾ (النُّور: 17)، يُراجَع: (النِّساء: 11-12)

﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (النُّور: 22)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ الآية، هو أَبو بَكرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عنهُ، كانَ يُنفِقُ على مِسْطَحٍ، وهو ابنُ خالَتِهِ، فلَمّا خاضَ في الإفكِ حَلَفَ أَبو بَكرٍ أَلّا يُنفِقَ عليهِ، فلَمّا نزَلَتِ الآيةُ كفَّرَ عن يمينِهِ وعادَ إلى الإنفاقِ عليهِ[10].

(التَّعريفُ والإعلام: 122)

---

(9) رَوى الطَّبَريُّ في تفسيرِهِ: 28/ 170، عن الضَّحّاكِ نَحوَهُ. وفي (الدُّرّ المنثور): 14/ 596: "أَخرجَ ابنُ المنذرِ عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عَنهُما قالَ: ما بَغَت امرأَةُ نَبِيٍّ قَطُّ". ويُنظَر: زادُ المسير: 8/ 55-56.

(10) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4141، كتاب المغازي، باب (حَديث الإفك)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6951، كتاب التَّوبَة، باب (في حَديثِ الإفكِ وقَبول تَوبَةِ القاذِف).

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡغَٰفِلَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ لُعِنُواْ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ **(النُّور: 23)**

• قالَ سُبحانَهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡغَٰفِلَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾، جَعَلَهُنَّ غافِلاتٍ لأَنَّ الذي رُمِينَ بِهِ مِن الشَّرِّ لَم يَهْمُمْنَ بِهِ قَطُّ ولا خَطَرَ عَلى قُلُوبِهِنَّ، فهُنَّ في غَفلَةٍ عَنهُ، وهذا أَبلَغُ ما يَكونُ مِن الوَصفِ بِالعَفافِ. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 448)***

﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ **(النُّور: 30)**

• أَمّا نَظَرُهُ عَلَيهِ السَّلامُ لِجُوَيرِيَةَ حَتّى عَرَفَ مِن حُسنِها ما عَرَفَ[11]، فإنَّما ذلِكَ لأَنَّها كانَت امرَأَةً مَملُوكَةً، وَلَو كانَتْ حُرَّةً ما مَلأَ عَينَهُ مِنها، لأَنَّهُ لا يُكرَهُ النَّظَرُ إلى الإماءِ. وجائزٌ أَن يَكونَ نَظَرَ إِلَيها لأَنَّهُ نَوى نِكاحَها، كَما نَظَرَ إلى المَرأَةِ التي قالَتْ لَهُ: إِنِّي قَد وَهَبْتُ نَفسي لَكَ يا رَسُولَ اللهِ، فصَعَّدَ فيها النَّظَرَ ثُمَّ صَوَّبَ، ثُمَّ أَنكَحَها مِن غَيرِهِ[12].

وقَد ثَبَتَ عَنهُ عَلَيهِ السَّلامُ الرُّخصَةُ في النَّظَرِ إلى المَرأَةِ عِندَ إرادَةِ نِكاحِها، وقالَ لِلمُغيرَةِ حينَ شاوَرَهُ في نِكاحِ امرَأَةٍ: «**لَوْ نَظَرْتَ إلَيها، فَإِنَّ ذلِكَ أَحْرى أَن يُؤْدَمَ بَيْنَكُما**»[13]، وقالَ مِثلَ ذلِكَ لِمُحَمَّدِ بنِ مَسلَمَةَ حينَ أَرادَ نِكاحَ ثُبَيْتَةَ بِنتِ

---

(11) يُشيرُ السُّهَيليُّ إلى ما رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابن هشام: 3/ 408-409، عن عُروَةَ بنِ الزُّبَيرِ عن عائشةَ قالَتْ: "لَمّا قَسَمَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ سَبايا بَني المصطَلِقِ وَقَعَتْ جُوَيرِيَةُ بِنتُ الحارِثِ في السَّهمِ لِثابِتِ بنِ قَيسِ بنِ الشَّمّاسِ أَو لابنِ عَمٍّ لَهُ، فكاتَبَتْهُ عَلى نَفسِها، وكانَت امرَأَةً حُلوَةً مُلّاحَةً لا يَراها أَحَدٌ إلّا أَخَذَتْ بِنَفسِهِ، فأَتَتْ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تَستَعينُهُ في كِتابَتِها. قالَتْ عائشةُ: فواللهِ ما هوَ إلّا أَن رَأَيْتُها على بابِ حُجْرَتي فكَرِهْتُها، وعَرَفْتُ أَنَّهُ سيَرى مِنها صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ما رَأَيْتُ". والحَديثُ رَواه أَيضًا أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح3931، كتاب العِتق، باب (في بَيعِ المكاتَبِ إذا فُسِخَت الكِتابَة)، والحَديثُ حَسَّنَهُ الأَلبانيُّ.

(12) رَوى ذلكَ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5126، كتاب النِّكاح، باب (النَّظَر إلى المرأَةِ قَبلَ التَّزويج)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3472، كتاب النِّكاح، باب (الصَّداق وجَواز كَونِهِ تَعليمَ قُرآنٍ وخاتَمَ حَديد).

(13) رَوى ذلكَ بِلَفظِهِ التِّرمذِيُّ في جامِعِهِ: ح1087، كتاب النِّكاح، باب (ما جاءَ في النَّظَرِ إلى

الضَّحّاكِ[14]، وقَد أَجازَهُ مالِكٌ في إحدى الرِّوايَتَيْنِ عَنهُ، ذَكَرَها ابنُ أَبي زَيدٍ. وفي مُسنَدِ البَزّارِ مِن طَريقِ أَبي بَكرَةَ: «**لا حَرَجَ أَن يَنظُرَ الرَّجُلُ إلى المَرأَةِ إذا أَرادَ تَزَوُّجَها، وهِيَ لا تَشعُرُ**»[15]. وفي تَراجِمِ البُخارِيِّ: النَّظَرُ إلى المَرأَةِ قَبلَ التَّزويجِ، وأَورَدَ في البابِ قَولَهُ عَلَيهِ السَّلامُ لِعائشَةَ: «**أُريتُكِ في المَنامِ يَجيءُ بِكِ المَلَكُ في سَرَقَةٍ مِن حَريرٍ، فَكَشَفْتُ عَن وَجْهِكِ، فَقالَ: هذِهِ امرَأَتُكَ، فَقُلْتُ: إن يَكُن مِن عِندِ اللهِ يُمْضِهِ**»[16]. وهذا استِدلالٌ حَسَنٌ.

وفي قَولِهِ: «**إن يَكُن مِن عِندِ اللهِ**» سُؤالٌ؛ لأَنَّ رُؤياهُ وَحيٌ، فَكَيفَ يَشُكُّ في أَنَّها مِن عِندِ اللهِ؟ والجَوابُ: أَنَّهُ لَم يَشُكَّ في صِحَّةِ الرُّؤيا، ولكِنَّ الرُّؤيا قَد تَكونُ عَلى ظاهِرِها، وقَد تَكونُ لِمَن هُوَ نَظيرُ المَرءِ أَو سَمِيُّهُ، فمِن ها هُنا تَطَرَّقَ الشَّكُّ ما بَينَ أَن تَكونَ عَلى ظاهِرِها أَو لَها تَأويلٌ كَذلِكَ. وسَمِعْتُ شَيخَنا يَقولُ في مَعْنى هذا الحَديثِ[17]، ولِغَيرِهِ فيهِ قَولٌ لا أَرضاهُ[18]. فلا يَخلو نَظَرُهُ عَلَيهِ

المخطوبَة)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح1865، كتاب النِّكاح، باب (النَّظَر إلى المرأَةِ إذا أَرادَ أَن يَتَزَوَّجَها)، والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(14) رَوى ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح1864، كتاب النِّكاح، باب (النَّظَر إلى المرأَةِ إذا أَرادَ أَن يَتَزَوَّجَها)، عن مُحَمَّدِ بنِ مَسلَمَةَ قالَ: خَطَبْتُ امرأَةً، فجَعَلْتُ أَتَخَبَّأُ لَها، حتّى نَظَرْتُ إليها في نَخلٍ لَها. فقيلَ لَهُ: أَتَفعَلُ هذا وأَنتَ صاحِبُ رَسولِ الله صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؟ فقالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يَقولُ: «إذا أَلقى اللهُ في قَلبِ امرِئٍ خِطْبَةَ امرَأَةٍ فلا بَأسَ أَن يَنظُرَ إليها». والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(15) أَخرجَ البَزّارُ في (البَحر الزَّخّار): ح3714، عن أَبي حُمَيدٍ رَضيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لا حَرَجَ أَن يَنظُرَ الرَّجُلُ إلى المرأَةِ إذا أَرادَ أَن يَتَزَوَّجَها مِن حَيثُ لا تَعلَمُ». وأَخرجَهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح23602، و23603، عن أَبي حُمَيدٍ، أَو أَبي حُمَيدَةَ، وقالَ مُحَقِّقوهُ: 39/ 15-16: "إسنادُهُ صَحيحٌ". وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديث الصَّحيحَة): ح97.

(16) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: ح5125، كتاب النِّكاح، باب (النَّظَر إلى المرأَةِ قَبلَ التَّزويج).

(17) قالَ أَبو بَكرِ بنُ العَرَبيِّ شَيخُ السُّهَيليِّ في (أَحكام القُرآن): 4/ 31: "لَم يَشُكَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ فيهِ لِقَولِهِ: «فقالَ لي المَلَكُ»، ولا يَقولُ المَلَكُ إلّا حَقًّا، ولكِنَّ الأَمرَ احتَمَلَ عِندَ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أَن تَكونَ الرُّؤيا بِاسْمِها أَو تَكونَ بِكُنيَتِها، فإن كانَتْ بِاسْمِها فتَكونُ هِيَ الزَّوجَةَ، وإن كانَت الرُّؤيا مُكَنّاةً فتَكونُ في أُختِها أَو قَرابَتِها أَو جارَتِها أَو مَن يُسَمّى بِاسْمِها أَو غَير ذلِكَ مِن وُجوهِ التَّشبيهاتِ فيها".

(18) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 9/ 182: "قَولُهُ: «يُمْضِهِ»، بِضَمِّ أَوَّلِهِ، قالَ عِياضٌ: يحتَملُ

السَّلامُ إليها مِن أَحَدِ الأمرَيْنِ، أو يَكونُ ذلِكَ قَبلَ أن يُضرَبَ الحِجابُ، وإلّا فقَد قالَ اللهُ تعالى لهُ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾، وهُوَ إمامُ المُتَّقِينَ وقُدوَةُ الوَرِعِينَ، صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 433-434)*

﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (النّور: 31)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، وقولُهُ في الموضعِ الآخَرِ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ (التَّحريم: 8)، ذَكَرَ أهلُ التَّفسيرِ في قولِهِ: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾، أي: توبوا مِن الصَّغائرِ[19]. وفي الآيةِ ما يَدُلُّ على صِحَّةِ هذا التَّأويلِ، وهو قولُهُ: ﴿يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ (النُّور: 30).

وأمّا الآيةُ الأُخرى فإنَّهُ أمر بِالتَّوبةِ مِن جَميعِ الذُّنوبِ، لِقولِهِ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ﴾ (التَّحريم: 8) الآية.

وحِكمةٌ أُخرى في الفَرقِ بينَ الآيتَيْنِ، فإنَّهُ قالَ: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ بعدَ قولِهِ: ﴿وَتُوبُوٓاْ﴾، وإذا تابَ العَبدُ فهو مُؤمِنٌ على الإطلاقِ. وقالَ في الآيةِ الأُخرى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، فبَدَأَ بالنِّداءِ قبلَ ذِكرِ التَّوبةِ، والعَبدُ قبلَ تَحصيلِ التَّوبةِ وإنْ كانَ مِن الذينَ آمَنوا فلا يَستَحِقُّ التَّشريفَ بِاسْمِ المؤمِنِ حَتّى يَتوبَ مِن الذُّنوبِ.

أن يَكونَ ذلِكَ قَبلَ البعثَةِ، فلا إشكالَ فيهِ، وإن كانَ بَعدَها ففيهِ ثَلاثُ احتِمالاتٍ؛ أَحَدُها: التَّرَدُّدُ هَل هِيَ زَوجَتُهُ في الدُّنيا والآخِرَةِ، أو في الآخِرَةِ فَقَط؟ ثانيها: أَنَّهُ لَفظُ شَكٍّ لا يُرادُ بِهِ ظاهِرُهُ، وهو أَبلَغُ في التَّحَقُّقِ، ويُسَمّى في البَلاغَةِ مَزجَ الشَّكِّ بِاليَقينِ؛ ثالِثُها: وَجهُ التَّرَدُّدِ: هَل هِيَ رُؤيا وَحيٍ عَلى ظاهِرِها وحَقيقَتِها، أو هِيَ رُؤيا وَحيٍ لَها تَعبيرٌ؟ وكِلا الأمرَينِ جائزٌ في حَقِّ الأنبياءِ. قُلتُ: الأخيرُ هُوَ المُعتَمَدُ، وبِهِ جَزَمَ السُّهَيلِيُّ عنِ ابنِ العَرَبِيِّ، ثُمَّ قالَ: وتَفسيرُهُ بِاحتِمالِ غَيرِها لا أرضاهُ، والأَوَّلُ يَرُدُّهُ أَنَّ السِّياقَ يَقتَضي أَنَّها كانَتْ قَد وُجِدَتْ؛ فإنَّ ظاهِرَ قَولِهِ: «فإذا هِيَ أَنتِ» مُشعِرٌ بِأَنَّهُ كانَ قَد رَآها وعَرَفَها قَبلَ ذلِكَ، والواقِعُ أَنَّها وُلِدَتْ بَعدَ البعثَةِ. ويَرُدُّ أَوَّلَ الاحتِمالاتِ الثَّلاثِ رِوايَةُ ابنِ حِبّانَ في آخِرِ حَديثِ البابِ: «هِيَ زَوجَتُكَ في الدُّنيا والآخِرَةِ». والثّاني بَعيدٌ، واللهُ أَعلَمُ".

(19) يُنظَر: (تَفسيرُ القُرآن) لِلسَّمعانيّ: 3/ 524.

فانظُرْ إلى تَنزيلِ الكلامِ على وَفقِ المعاني وتَرتيبِها، يَتَبَيَّن لكَ حُسنُ النِّظامِ وإعجازُ الفُرقانِ، والحَمدُ لِلَّهِ. *(مَسائِلُ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقْه: 95)*

﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ﴾ (النُّور: 32)، يُراجَع: (البقرة: 222-223)

﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (النُّور: 33)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ﴾، هُما أَمَتانِ لِعَبدِ اللهِ بنِ أُبَيٍّ بنِ سَلُولٍ، اسْمُ الواحدةِ مُعاذَةُ والأُخرى مُسَيْكَةُ، وكانَ يُكرِهُهُما على البِغاءِ، وهو الزِّنى، مِن أجلِ ما كانَتا تُعطِيانِ عليهِ، فأنزَلَ اللهُ الآيةَ[20]. وكانَ ابنُ مَسعودٍ يَقرَؤُها: {مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهُنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}[21]. *(التَّعريفُ والإعلام: 122)*

﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ (النُّور: 35)

• أمّا النُّورُ فعِبارَةٌ عَن الظُّهورِ وانكِشافِ الحَقائقِ الإلهِيَّةِ[22]، وبِهِ أَشرَقَت

---

(20) الذي في صَحيحِ مُسلِم: ح7469، كتاب التَّفسير، باب (في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ﴾): أنَّ الجارِيَتَيْنِ هُما مُسَيْكَةُ وأُمَيْمَةُ. أمّا الحَديثُ الذي فيهِ ذِكرُ مُعاذَةَ فقد رَواهُ الطَّبَريُّ في تَفسيرِهِ: 18/ 133، عن عَبدِ الرَّزّاقِ عن مَعمَرٍ عن الزُّهريِّ، وهو مُرسَلٌ. ويُنظَر: هِدايَةُ المُستَنير: 407.

(21) رَوى ذلكَ الطَّبَريُّ في تَفسيرِهِ: 18/ 133، ناسِبًا القِراءَةَ إلى سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ. وقَرَأَ ابنُ عبّاسٍ، وابنُ مَسعودٍ، وجابِرُ بنُ عبدِ اللهِ، وأبو عِمرانَ الجونيُّ، وجَعفرُ بنُ مُحَمَّدٍ: {لَهُنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}، أيضًا، بِزيادَةِ {لَهُنَّ} على المنقولِ عن الجَماعَةِ. يُنظَر: المحتَسب: 2/ 108، ومُعجَمُ القِراءات: 6/ 263.

(22) ما ذكَرَهُ السُّهَيليُّ هُنا إنَّما هو مِن لَوازِمِ صِفَةِ (النُّور)، أمّا هي نَفسُها فصِفَةٌ ذاتيَّةٌ لِلّهِ عزَّ وجلَّ ثابتةٌ بِالكتابِ والسُّنَّةِ، واسمٌ مِن أسمائهِ الحُسنى، قالَ ابنُ القَيِّمِ في (اجتِماعِ الجُيوشِ الإسلاميَّة): 44-50: "فُسِّرَ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآيَة، بِكَونِهِ مُنَوِّرَ السَّماواتِ والأَرضِ، وهادِيَ أَهلِ السَّماواتِ والأَرضِ، فبِنُورِهِ اهتَدى أَهلُ السَّماواتِ والأَرضِ، وهذا إنَّما هُوَ فِعلُهُ، وإلّا فالنُّورُ الذي هُوَ مِن أَوصافِهِ قائمٌ بِهِ، ومِنهُ اشتُقَّ لَهُ اسمُ النُّورِ الذي هُوَ أَحَدُ الأَسماءِ الحُسنى. والنُّورُ يُضافُ إلَيهِ سُبحانَهُ عَلى أَحَدِ وَجهَيْنِ: إضافَةِ صِفَةٍ إلى مَوصُوفِها، وإضافَةِ مَفعولٍ إلى فاعِلِهِ. فالأَوَّلُ: كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾

الظُّلُماتُ[23]، أَي: أَشرَقَتْ مَحالُّها وهِيَ القُلُوبُ التي كانَتْ فيها ظُلُماتُ الجَهالَةِ والشُّكُوكِ، فاستَنارَت القُلُوبُ بِنُورِ اللهِ. وقَد قالَ المُفَسِّرُونَ في قولِهِ تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾، أَي: مَثَلُ نُورِهِ في قَلبِ المُؤمِنِ كَمِشكاةٍ[24]، فهُوَ إِذَن نُورُ الإيمانِ والمَعرِفَةِ المُجلّي لِكُلِّ ظُلمَةٍ وشَكٍّ.

قالَ كَعبٌ: المِشكاةُ مَثَلٌ لِفَهمِهِ، والمِصباحُ مَثَلٌ لِلِسانِهِ، والزُّجاجَةُ مَثَلٌ لِصَدرِهِ أَو لِقَلبِهِ، أَي: قَلبِ مُحَمَّدٍ صَلّى اللّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ[25]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 53)***

ويُراجَعُ أَيضًا: **(البقرة: 17)**

(الزُّمر: 69) الآيَة، فهذا إشراقُها يَومَ القِيامَةِ بِنُورِهِ تَعالى إذا جاءَ لِفَصلِ القَضاءِ. ومِنهُ قَولُ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في الدُّعاءِ المَشهورِ: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الكَريمِ أَنْ تُضِلَّني، لا إِلَهَ إِلّا أَنتَ». وفي الأَثَرِ الآخَرِ: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجهِكَ الذي أَشرَقَت لَهُ الظُّلُماتُ»... وفي (مُعْجَم) الطَّبَرانِيِّ و(السُّنَّة) لَهُ، وكِتابِ عُثمانَ الدّارِمِيِّ، وغَيرِها، عنِ ابنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قالَ: «لَيسَ عِندَ رَبِّكُم لَيلٌ ولا نَهارٌ، نُورُ السَّماواتِ والأَرضِ مِن نُورِ وَجهِهِ»، وهذا الذي قالَهُ ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أَقرَبُ إلى تَفسيرِ الآيَةِ مِن قَولِ مَن فَسَّرَها بِأَنَّهُ هادِي أَهلِ السَّماواتِ والأَرضِ، وأَمّا مَن فَسَّرَها بِأَنَّهُ مُنَوِّرُ السَّماواتِ والأَرضِ فلا تَنافِيَ بَينَهُ وبَينَ قَولِ ابنِ مَسعُودٍ. والحَقُّ أَنَّهُ نُورُ السَّماواتِ والأَرضِ بِهذِهِ الاعتِباراتِ كُلِّها... وقَولُهُ تَعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ الآيَة، هذا مَثَلٌ لِنُورِهِ في قَلبِ عَبدِهِ المُؤمِنِ... وهذا النُّورُ يُضافُ إلى اللهِ تَعالى إذ هُوَ مُعطيهِ لِعَبدِهِ وواهِبُهُ إيّاهُ، ويُضافُ إلى العَبدِ إذ هُوَ مَحَلُّهُ وقابِلُهُ، فيُضافُ إلى الفاعِلِ والقابِلِ".

(23) يَعني دُعاءَ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في حادِثَةِ ثَقيف، وفيهِ: "أَعوذُ بِنورِ وَجهِكَ الذي أَشرَقَتْ لَهُ الظُّلُماتُ"، وقَد ساقَهُ ابنُ إسحاقَ بِلا إسنادٍ، فلا تَقومُ بِهِ حُجَّةٌ. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 71، والسِّيرةُ النَّبويَّةُ الصَّحيحَة: 1/ 186.

(24) رَوى ذلكَ الطَّبَرِيُّ في تَفسيرِهِ: 18/ 136، عن أُبَيِّ بنِ كَعبٍ، وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، والضَّحّاكِ. ويُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 6/ 58.

(25) أَورَدَ نَحوَهُ عنهُ الطَّبَرِيُّ في تَفسيرِهِ: 18/ 137. وأَورَدَهُ السُّيوطِيُّ في (الدُّرّ المنثور): 11/ 64-65، عن شَمِرِ بنِ عَطِيَّةَ قالَ: "جاءَ ابنُ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما إلى كَعبِ الأَحبارِ فقالَ: حَدِّثني عَن قَولِ اللهِ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، قالَ: مَثَلُ نُورِ مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ كمِشكاةٍ، قالَ: المشكاةُ: الكُوَّةُ، ضَرَبَهَا مَثَلًا لِفَمِهِ، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾، والمصباحُ قَلبُهُ، ﴿فِى زُجَاجَةٍ﴾، والزُّجاجَةُ صَدرُهُ، ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾، شَبَّهَ صَدْرَ مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ بِالكَوكَبِ الدُّرِّيِّ"، وزادَ السُّيوطِيُّ نِسبَةَ إخراجِهِ إلى عَبدِ بنِ حُمَيدٍ، وابنِ المنذرِ، وابنِ أَبي حاتِمٍ، وابنِ مردوَيه.

﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ (النور: 45)، يُراجَع: (الإسراء: 23)

﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ﴾ (النور: 59)، يُراجَع: (النساء: 69)

﴿فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً﴾ (النور: 61)

• انظُرْ بِقَلبِكَ كَيفَ شُرِعَ لَهُ عَلَيهِ السَّلامُ ولأُمَّتِهِ أن يَقولوا تِسْعَ مَرّاتٍ في اليَومِ واللَيلَةِ في تِسعِ جَلسَاتٍ في الصَّلَواتِ الخَمْسِ بَعدَ ذِكرِ التَّحِيّاتِ: «**السَّلامُ عَلَينا وعَلى عِبادِ اللهِ الصّالِحِينَ**»[26]، فَيُحَيُّونَ ويُحَيَّونَ تَحِيَّةً مِن عِندِ اللهِ مُبارَكَةً طَيِّبَةً، ومِن قَولِهِ: «**السَّلامُ عَلَينا**»، كَما قيلَ لَهُم: ﴿فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، ومِن ثَمَّ قالَ: «**الطَّيِّباتُ المُبارَكاتُ**»، كَما في رِوايَةِ ابنِ عَبّاسٍ فِي التَّشَهُّدِ[27]. انظُرْ إلى هذا كُلِّهِ: كَيفَ حَيّا وحُيِّيَ تِسعَ مَرّاتٍ، حَيَّتْهُ مَلائكَةُ كُلِّ سَماءٍ وحَيّاهُم، ثُمَّ مَلائكَةُ الكُرسِيِّ، ثُمَّ مَلائكَةُ العَرشِ، فهذِهِ تِسعٌ، فجُعِلَ التَّشَهُّدُ في الصَّلَواتِ عَلى عَدَدِ تِلكَ المَرّاتِ التي سَلَّمَ فيها وسُلِّمَ عَلَيهِ، وكُلُّها تَحِيّاتٌ لِلّهِ، أَي: مِن عِندِ اللهِ مُبارَكَةٌ طَيِّبَةٌ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 386)*

ويُراجَعُ أيضًا: (آل عمران: 61)

---

(26) جُزءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح831، كتاب الأذان، باب (التَّشَهُّد في الآخِرَة)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح898، كتاب الصَّلاة، باب (التَّشَهُّد في الصَّلاة).

(27) رَوى مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح900، عن ابنِ عَبّاسٍ أَنَّهُ قالَ: كانَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يُعَلِّمُنا التَّشَهُّدَ كما يُعَلِّمُنا السُّورةَ مِن القُرآنِ، فكانَ يَقولُ: «التَّحِيّاتُ المُبارَكاتُ، الصَّلَواتُ الطَّيِّباتُ لِلّهِ، السَّلامُ عَلَيكَ أَيُّها النَّبِيُّ ورَحمَةُ اللهِ وبَرَكاتُهُ، السَّلامُ عَلَينا وعَلى عِبادِ اللهِ الصّالِحِينَ، أَشهَدُ أَن لا إلهَ إلّا اللهُ، وأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ».

تفْسيرُ سُورَةِ الفُرْقان

﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ (الفرقان: 1)، يُراجع: (الكهف: 1-85)

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ۞ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾، إلى قولِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ (الفرقان: 4-8)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾ (الفرقان: 4)، يَعنُونَ جَبرًا مَولى الحضرَمِيِّ وعدّاسًا غُلامَ عُتبَةَ، وكذلك: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (الفرقان: 5)، يَعنُونَ عدّاسًا وجَبرًا[1]، أَي: يُملِيانِها عليهِ.

والقائلُ: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ (الفرقان: 8)، هو أَبو جَهلٍ[2]. مِن تَقييدِ ابنِ سَلّامٍ[3]. *(التَّعريفُ والإعلام: 122-123)*

(1) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 14/ 178، بِإسنادٍ صَحيحٍ عن عَبدِ اللهِ بنِ مُسلِمٍ الحَضرَميِّ أَنَّهُ كانَ لَهُم عبدانِ مِن أَهلِ عَيرِ اليَمَنِ، وكانا طِفلَيْنِ، وكانَ يُقالُ لأَحَدِهِما يَسارٌ والآخَر جَبْرٌ، فكانا يَقرآنِ التَّوراةَ، وكانَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رُبَّما جَلَسَ إليهِما، فقالَ كُفّارُ قُرَيشٍ: إنَّما يَجلِسُ إليهِما يَتَعَلَّمُ مِنهُما، فأَنزلَ اللهُ تَعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ (النحل: 103). ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 422.

(2) أَورَدَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 11/ 138، أَنَّ ابنَ المنذرِ أَخرَجَ عن ابنِ جُرَيجٍ في قولِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ﴾، قالَ: "الوَليدُ بنُ المغيرَةِ وأَصحابُهُ يومَ دارِ النَّدوَةِ". وفي (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 327-328، عن ابنِ إسحاقَ، أَسماءُ النَّفَرِ المجتمِعِينَ، وهُم: عُتبَةُ وشَيبَةُ ابنا رَبيعَةَ، وأَبو سُفيانَ بنُ حَربٍ، والنَّضرُ بنُ الحارثِ، وأَبو البَختَرِيِّ، والأَسوَدُ بنُ المطَّلِبِ، وزَمعَةُ بنُ الأَسوَدِ، والوَليدُ بنُ المغيرَةِ، وأَبو جَهلٍ عَمرُو بنُ هِشام، وعَبدُ اللهِ بنُ أَبي أُمَيَّةَ، وأُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ، والعاصُ بنُ وائلٍ، ونُبَيهُ بنُ الحَجّاجِ، ومُنَبِّهُ بنُ الحَجّاجِ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 11/ 136.

(3) ذَكَرَهُ ابنُ سَلّامٍ في تَفسيرِهِ: 1/ 470، عن الكَلبيِّ، وهو مَتروكٌ. ويُنظَر: تَفسيرُ كتابِ اللهِ العَزيز: 3/ 177-178.

﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ (الفرقان: 22)، يُراجَع: (الأنفال: 48)

﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا * يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ (الفرقان: 27-28)

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ (الفرقان: 27)، هو عُقْبَةُ بنُ أبي مُعَيْطٍ، وكانَ صَديقًا لأُمَيَّةَ بنِ خَلَفٍ الجُمَحِيِّ، ويُروى لأُبَيِّ بنِ خَلَفٍ أخي أُمَيَّةَ، وكانَ قد صَنَعَ وَليمَةً فدَعا إليها قُرَيشًا ودَعا رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فأَبى أن يَأتِيَهُ إلّا أن يُسْلِمَ، وكَرِهَ عُقْبَةُ أن يَتَأَخَّرَ عن طَعامِهِ مِن أشرافِ قُرَيشٍ أحَدٌ، فأَسْلَمَ فأَتاهُ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وأكَلَ مِن طَعامِهِ، فعاتَبَهُ خَليلُهُ أُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ، أو أُبَيُّ بنُ خَلَفٍ، فقالَ عُقْبَةُ: رأَيْتُ عَظيمًا ألّا يَحضُرَ طَعامي رَجُلٌ مِن أشرافِ قُرَيشٍ، فقالَ لهُ خَليلُهُ: لا أَرضى حتّى تَرجِعَ وتَبصُقَ في وَجهِهِ وتقولَ كَيتَ وكَيتَ، ففَعَلَ عدُوُّ اللهِ ما أَمَرَهُ بهِ خَليلُهُ، فأَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾، الآية[4].

وقَولُهُ تعالى: ﴿فُلَانًا خَلِيلًا﴾ (الفرقان: 28)، يَعني أُمَيَّةَ بنَ خَلَفٍ أو أُبَيَّ بنَ خَلَفٍ، وكَنّى عنهُ ولَم يُصَرِّحْ بِاسمِهِ لِئلّا يكونَ هذا الوَعيدُ مَخصوصًا بهِ ولا مَقصورًا عليهِ، بل يَتَناوَلُ جميعَ مَن فَعَلَ مِثلَ فِعلَيْهِما[5]، واللهُ أَعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 123)

---

(4) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 19/ 8، عن ابنِ عبّاسٍ ومُجاهِدٍ، بِأَسانيدَ ضَعيفَةٍ لا تَنهَضُ بها حُجَّةٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 3/ 9-15.

(5) قالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 6/ 108: "سَواءٌ كانَ سَبَبُ نُزولِها في عُقبَةَ بنِ أبي مُعَيطٍ أو غَيرِهِ مِن الأشقِياءِ، فإنَّها عامَّةٌ في كُلِّ ظالِمٍ، كما قالَ تَعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا * وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا * رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ (الأحزاب: 66- 68)، فكُلُّ ظالِمٍ يَندَمُ يومَ القِيامَةِ غايَةَ النَّدَمِ، ويَعَضُّ على يَدَيهِ قائلًا: ﴿يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا * يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾، يَعني مَن صَرَفَهُ عَن الهُدى وعَدَلَ بِهِ إلى طَريقِ الضَّلالِ مِن دُعاةِ الضَّلالَةِ، وسَواءٌ في ذلِكَ أُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ أو أَخوهُ أُبَيُّ بنُ خَلَفٍ أو غَيرُهُما".

﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ (الفُرقان: 46)، يُراجَع: (المائدة: 116)

﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ (الفرقان: 60)، يُراجَع: (الفاتحة: 1)

﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ (الفرقان: 68)، يُراجَع: (الإسراء: 64)

تَفْسيرُ سُورَةِ الشُّعَراء

﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الشُّعراء: 16)

• قَد يُعَبَّرُ بِالواحِدِ عَن الاثنَيْنِ والجَماعَةِ في مِثلِ هذا اللَفظِ [أَي: لَفْظِ (الرَّسُول)]، تَقولُ: أَنتُم رَسُولِي، وهِيَ رَسُولِي، تُسَوِّي بَينَ الجَماعَةِ والواحِدِ والمُذَكَّرِ والمؤَنَّثِ. وفي التَّنزيلِ: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1].

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 408)

---

(1) في (الكَشّاف): 4/ 381-382: "فإن قُلْتَ: هَلّا ثَنّى (الرَّسول) كما ثَنّى في قولِهِ: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ (طه: 47)؟ قُلْتُ: (الرَّسولُ) يَكونُ بمعنى (المُرسَل) وبمعنى (الرِّسالَة)، فجُعِلَ ثَمَّ بمعنى (المُرسَل) فلَم يَكُنْ بُدٌّ مِن تَثنِيَتِهِ، وجُعِلَ ها هُنا بمعنى (الرِّسالَة) فجازَ التَّسويةُ فيهِ، إذا وُصِفَ بهِ، بَينَ الواحِدِ والتَّثنيةِ والجَمعِ، كما يُفعَلُ بِالصِّفَةِ بِالمصادِرِ، نحو (صَوم) و(زَوْر)، قالَ:

أَلِكْني إِلَيْها وخَيْرُ الرَّسو ... لِ أَعْلَمُهُم بِنَواحي الخَبَر

فجَعَلَهُ لِلجَماعَةِ. والشّاهِدُ في (الرَّسول) بمعنى (الرِّسالَة) قولُهُ:

لَقَدْ كَذَبَ الواشُونَ ما فُهْتُ عِندَهُم ... بِسِرٍّ ولا أَرسَلْتُهُم بِرَسولِ

ويَجوزُ أَن يُوَحِّدَ؛ لأَنَّ حُكمَهُما، لِتَسانُدِهِما واتِّفاقِهِما على شَريعَةٍ واحِدَةٍ واتِّحادِهِما لِذلكَ ولِلأُخُوَّةِ، كانَ حُكمًا واحِدًا، فكأَنَّهُما رَسولٌ واحِدٌ. أَو أُريدَ: أَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنّا". والذي يَعنيهِ الزَّمخشريُّ بِالوَصفِ بِالمصدَرِ أَوضحَهُ أَبو عُبَيدَةَ، فذَكَرَ في (مَجاز القُرآن): 1/ 13، أَنَّ (رَسُول) بِمَعنى (رِسالَة)، وهذا يَعني أَنَّ التَّقديرَ: إنّا ذَوا رِسالَةِ رَبِّ العالَمِينَ. وعَقَدَ الدُّكتور فاضِلٌ السّامَرّائيُّ مُوازَنَةً بينَ قولِهِ تَعالى هنا: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، الذي أُخبِرَ فيهِ بِالمفرَدِ عَن المثنّى، وقولِهِ تَعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (طه: 47)، الذي طابَقَ فيه بِالتَّثنيةِ، وقولِهِ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَقَالَ إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الزُّخرف: 46)، الذي أُخبِرَ فيهِ بِالمفرَدِ عَن المفرَدِ، فقالَ في (بَلاغَة الكَلِمَةِ في التَّعبيرِ القُرآنيّ): 97-99: "بِالرُّجوعِ إلى سِياقِ الآياتِ يَتَّضِحُ سَبَبُ الاختِلافِ. ففي سورةِ (الشُّعراء) وَرَدَ ذِكرٌ لهارونَ مَعَ موسى، غيرَ أَنَّ القِصَّةَ مبنيَّةٌ على الوَحدةِ لا على التَّثنيةِ، فقَد قالَ على لِسانِ موسى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ *

﴿وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ (الشُّعراء: 58)

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾، هوَ الفَيُّومُ مِن أَرضِ مِصْرَ في قَولِ طائفةٍ مِن المفَسِّرينَ[2]. *(التَّعريفُ والإعلام: 124)*

﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ (الشُّعراء: 64)

• فالمُزْدَلِفَةُ (مُفْتَعِلَةٌ) مِن (الازدِلافِ)، وهُوَ الاجتِماعُ، وفي التَّنزيلِ: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾[3]. وقِيلَ: بَل (الازدِلافُ) هُوَ الاقتِرابُ، و(الزُّلْفَةُ) القُرْبَةُ؛ فَسُمِّيَتْ (مُزْدَلِفَة) لأَنَّ النّاسَ يَزدَلِفُونَ فيها إلى الحَرَمِ[4]. وفي الخَبَرِ: أَنَّ آدَمَ عَلَيهِ السَّلامُ لَمّا هَبَطَ إلى الأَرضِ لَم يَزَلْ يَزدَلِفُ إلى حَوّاءَ وتَزدَلِفُ إِلَيهِ حَتّى تَعارَفا بِعَرَفَةَ واجتَمَعا بِالمُزدَلِفَةِ، فسُمِّيَتْ (جَمْعًا) وسُمِّيَت (المُزدَلِفَة)[5].

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 38-39)

﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (الشُّعراء: 79-80)، يُراجَع: (الفاتحة: 6-7)

وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَارُونَ ❊ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ❊ قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ❊ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ❊ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشُّعراء: 12-17)، ثُمَّ ينتقلُ إلى الوَحدةِ: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ (الشُّعراء: 18)، ويَستَمِرُّ النِّقاشُ معَ موسى وَحدَهُ... في حين بنى الكلام في سورةِ (طه) على التَّثنيةِ: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ❊ اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ (طه: 42-43)، ويَستَمِرُّ الكَلامُ على التَّثنيةِ... فلَمّا بنى الكلام في (طه) على التَّثنيةِ قالَ: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾، بِتثنيةِ الرَّسولِ، ولَمّا بنى الكلام في (الشُّعراء) على الوَحدةِ معَ إشاراتٍ إلى هارونَ قالَ: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، بإفرادِ الضَّميرِ، ولَمّا لَم تَكُنْ أَيَّةُ إشارةٍ إلى هارونَ في (الزُّخرف) قالَهُ بإفرادِ الضَّميرِ والرَّسولِ: ﴿إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فجعل كلّ تَعبيرٍ في مَوطنِهِ الذي هو أَليَقُ بِهِ".

(2) ذكَرَهُ القُرطبيُّ في تفسيرِهِ: 13/ 99، عن ابنِ لَهيعَةَ.

(3) يُنظَر: مُعجَمُ البُلدان: 5/ 142.

(4) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 3/ 21.

(5) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 1/ 121-122، عن ابنِ عبّاسٍ. ويُنظَر: مُعجَمُ البُلدان: 5/ 142، وتاجُ العَروس: 23/ 403.

﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الشُّعراء: 102)

• نُصِبَ قَولُهُ[6]:

فَتُهْزَلَ النَّعَمُ[7]

بِالفاءِ، عَلى جَوابِ التَّمَنِّي المُضَمَّنِ في (لَو)، نَحو قَولِهِ تَعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 256)*

﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الشُّعراء: 111-118)

• قَولُهُ تعالى: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ (الشُّعراء: 111) الآية، الذينَ اتَّبَعوهُ هُم بَنُوهُ وكَنّاتُهُ وبَنُو أَبيهِ. واختُلِفَ: هل كانَ مَعَهُم غَيرُهُم أَم لا[8]؟ وعلى أَيِّ الوجهَيْنِ كانَ فالكُلُّ صالحونَ، وقد قالَ نوحٌ: ﴿وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الشُّعراء: 118)، والذينَ مَعَهُ هُم الذينَ اتَّبعوهُ ولا يَلحَقُهُم مِن قولِ الكَفَرَةِ شَينٌ ولا ذَمٌّ، بل الأَرذَلونَ هُم المُكَذِّبونَ لهم.

وقد أُغرِيَ كثيرٌ مِن العَوامِّ بمقالةٍ رُوِيَتْ في تفسيرِ هذهِ الآيةِ: هُم الحاكَةُ والحَجّامونَ، ولَو كانوا حاكَةً كما زَعَموا لَكانَ إيمانُهُم بنَبِيِّ اللهِ واتِّباعُهُم لهُ مُشرِّفًا لهم ومُعْلِيًا لأَقدارِهِم كما تَشَرَّفَ بِلالٌ وسَلمانُ بِسَبقِهِما لِلإسلامِ، فهُما مِن وُجوهِ أَصحابِ النَّبيِّ ومِن أَكابِرِهِم، فلا ذُرِّيَّةُ نوحٍ كانوا حاكَةً ولا حَجّامِينَ ولا قَولُ الكَفَرَةِ في الحاكَةِ والحَجّامِينَ إن كانوا آمنوا: إنَّهُم أَرذَلونَ، ما يلحقُ اليومَ حاكَتَنا ذمًّا ولا نَقْصًا؛ لأَنَّ هذهِ حِكايةٌ عن قَولِ الكَفَرَةِ، إلّا أَن تَجعَلَ الكَفَرَةَ

---

(6) يَعني الشّاعِرَ أُمَيَّةَ بنَ أَبي الصَّلْتِ.

(7) جُزءٌ مِن بَيتٍ، وهو كامِلًا:

قَومي إِيادٌ لَوَ انَّهُم أَمَمٌ وَلَوْ أَقاموا فَتُهزَلَ النَّعَمُ

يُنظَر: ديوانُ أُمَيَّةَ بنِ أَبي الصَّلْت: 465.

(8) رَوى الاختِلافَ في ذلكَ الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 1/ 189.

حُجَّةً ومَقالَتَهُم أَصلًا، وهذا جَهلٌ عَظيمٌ[9]... وامرأَةُ نوحٍ اسمُها والِغَةُ.

(التَّعريفُ والإِعلام: 124-125)

﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُمۚ﴾ (الشعراء: 166)، يُراجَع: (البقرة: 222-223)

﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ﴾ (الشعراء: 177)، يُراجَع: (هود: 84)

﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ (الشعراء: 193-194)

• قَولُهُ تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾، هوَ جِبريلُ عليهِ السَّلامُ. ومَعنى (جِبريل) بِالعربيَّةِ: عَبدُ اللهِ أَو عَبدُ الرَّحمنِ، قالَهُ ابنُ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما[10]، ورُوِيَ أَيضًا مَرفوعًا عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[11].

(التَّعريفُ والإِعلام: 125)

﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: 214)، يُراجَع: (سورة المسد)

﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ (الشعراء: 222)، يُراجَع: (البقرة: 129)

﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ (الشعراء: 224-227):

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ

---

(9) نَقَلَ القُرطُبيُّ في تفسيرِهِ: 13م112، كلامَ السُّهَيليِّ هُنا، ولَم يَعْزُهُ إلى غَيرِهِ.

(10) رَوى البَيهَقِيُّ في (الجامِعِ لِشُعَبِ الإيمان): ح163، عَنِ ابنِ عَبّاسٍ، قالَ: "إنَّما قَولُهُ: جِبريلُ وميكائيلُ، كقَولِهِ: عَبدُ اللهِ وعَبدُ الرَّحمنِ"، وقالَ مُحَقِّقُ الكتابِ: 1/ 323: "إسنادُهُ ضَعيفٌ". ورَواهُ بِالإسنادِ نَفسِهِ الخَطيبُ البَغداديُّ في (كِتاب المتَّفِق والمفترِق): 1/ 399، ورَوى نَحوَهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 1/ 437، عن عِكرِمَةَ عن ابنِ عبّاسٍ.

(11) أَورَدَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 1/ 483، عن أَبي أُمامَةَ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «اسمُ جِبريلَ عَبدُ اللهِ، واسمُ ميكائيلَ عُبَيْدُ اللهِ، واسمُ إسرافيلَ عَبدُ الرَّحمنِ»، وعَزاهُ إلى الدَّيلَميِّ.

﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، قيلَ: إنَّهُ عَنى بالمُستَثنَيْنَ: عبدَ اللهِ بنَ رَواحَةَ، وحَسّانَ بنَ ثابتٍ، وكَعبَ بنَ مالِكٍ[12]، الذينَ كانوا يَذُبُّونَ عن عِرضِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ، ويَذكُرونَ اللهَ تعالى في أَشعارِهِم، ويَمدَحونَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ويُحرِّضونَ على الدُّخولِ في دينِهِ، فهُم سَببُ الاستِثناءِ، ولَو سَمّاهُم اللهُ تعالى بأَسمائِهِم الأَعلامِ لَكانَ الاستِثناءُ مَقصورًا عليهِم، والمدحُ مَخصوصًا بهِم، ولكِنْ ذَكَرَهُم بالصِّفةِ لِيَدخُلَ مَعَهُم في هذا الاستِثناءِ كُلُّ مَن اقتَدى بهِم شاعِرًا كانَ أَو خَطيبًا أَو غيرَ ذلكَ. *(التَّعريفُ والإعلام: 125-126)*

• أَمّا قولُهُ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ (الشُّعراء: 227)، وإجماعُهُم على أَنَّها، يَعني: أيّ، موصولةٌ بـ(يَنْقَلِبُونَ) لا بِما قَبلَها، وقد كانَ يُتَصَوَّرُ فيها أَن تكونَ مَنصوبَةً بـ(يَعْلَمُ) لا على جِهةِ الاستِفهامِ، ولكِنْ تكونُ مَوصولَةً، والجُملَةُ صِلَتُها، والعائدُ مَحذوفٌ.

ولكِن مَنَعَ مِن هذا الوجهِ أَصلٌ قدَّمْناهُ ودَليلٌ أَقَمْناهُ على أَنَّ الاسمَ الموصولَ إذا عُنِيَ بهِ المصدَرُ ووُصِلَ بِفعلٍ مُشتَقٍّ مِن ذلكَ المصدَرِ، لَم يَجُزْ؛ لِعدَمِ الفائدةِ المطلوبةِ مِن الصِّلَةِ، وهيَ إيضاحُ الموصولِ وتبيينُهُ، والمصدَرُ لا يُوضَّحُ بِفعلِهِ المشتَقِّ مِن لَفظِهِ؛ لأَنَّهُ كأَنَّهُ هو لَفظًا ومعنًى، إلّا في المختلِفِ الأَنواعِ. . .

ووَجهٌ آخَرُ أَقوى مِن هذا، وهوَ أَنَّ (أَيًّا) لا يكونُ بمعنى (الذي) حَتّى يُضافَ إلى معرفةٍ، فتقولُ: لَقِيتُ أَيُّهُم في الدّارِ؛ إذ مِن المُحالِ أَن يكونَ بمعنى (الذي) وهو نَكِرةٌ، و(الذي) لا يُنَكَّرُ، وهذا أَصلٌ يُبنى عليهِ في (أَيّ).

(نَتائجُ الفِكر: 155-156)

---

(12) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 19/ 128-129، عَن مَولى تَميمٍ الدّاريِّ، وعَطاءِ بنِ يَسارٍ، والأسانيدُ في ذلكَ ضَعيفَةٌ لا تَنهضُ بها حُجَّةٌ، وقَد قالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 6/ 175، بعدَ أَن ذَكَرَ عن بَعضِ الصَّحابةِ والتّابِعِينَ أَنَّ حَسّانَ بنَ ثابتٍ وعَبدَ اللهِ بنَ رَواحَةَ مُستَثنَيانِ مِن هذا: "لا شَكَّ أَنَّهُ استِثناءٌ، ولكِنَّ هذِهِ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ، فكَيفَ يَكونُ سَبَبُ نُزُولِ هذِهِ الآيَةِ في شُعَراءِ الأَنصارِ؟ في ذلِكَ نَظَرٌ، ولَم يَتَقَدَّمْ إلّا مُرسَلاتٌ لا يُعتَمَدُ عَلَيها، واللهُ أَعلَمُ".

تَفْسيرُ سُورَةِ النَّمْل

﴿طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ﴾ (النَّمل: 1)، يُراجَع: (الحج: 23)

﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ (النَّمل: 8)

• أمّا (أن) التي لِلتَّفسيرِ فلَيسَتْ مَعَ ما بَعدَها في تَأويلِ المصْدَرِ، ولكِنَّها تُشارِكُ (أن) التي تَقدَّمَ ذِكْرُها في بَعضِ مَعانيها؛ لأنَّها تَحصينٌ لِما بَعدَها مِن الاحتِمالاتِ، وتَفسيرٌ لِما قَبلَها مِن المصادِرِ المُجْمَلاتِ التي في مَعنى المقالاتِ والإشاراتِ، ولا يَكونُ تَفسيرًا إلّا لِفِعلٍ في مَعنى التَّراجِمِ الخَمسِ الكاشِفَةِ عن كلام النَّفْسِ؛ لأَنَّ الكَلامَ القائمَ في النَّفسِ والغائبَ عن الحواسِّ في الأَفئدَةِ تَكشِفُهُ لِلمُخاطَبِينَ خمسةُ أشياءَ: اللفظُ، والخَطُّ، والإشارةُ، والعَقْدُ، والنّصبُ، وهيَ لِسانُ الحالِ، وهيَ أَصدَقُ مِن لِسانِ المقالِ.

فلا تَكونُ (أن) المفَسِّرةُ إلّا تَفسيرًا لِما أُجمِلَ مِن هذهِ الأَشياءِ، كقَولِكَ: كَتَبْتُ إليهِ أَنِ اخرُجْ، وأَشَرْتُ إليهِ أَنِ اذْهَبْ، و﴿نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾، وأَوصَيْتُهُ أَنِ اشْكُرْ، وعَقَدتُّ في يَدِي أَنْ قَد أَخَذْتُ خَمسِينَ، وزَوَيْتُ على حائطي أَن لا يَدْخُلُوهُ، ومِنهُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ * أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ﴾ (الرَّحمن: 7-8)، هيَ ها هُنا تَفسيرٌ لِلنُّصْبَةِ التي هيَ لِسانُ الحالِ. واللهُ المُسَدِّدُ لِلمَقالِ، والموَفِّقُ لِصالحِ الأَعمالِ. *(نَتائجُ الفِكر: 98-99)*

﴿وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَۖ﴾ (النَّمل: 16)، يُراجَع: (النِّساء: 11-12)، و(مريم: 6)

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ (النَّمل: 18)

• قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ﴾ الآية، ذَكَروا فيها اسمَ النَّملةِ

المكلِّمَةِ لِسُلَيمانَ عليهِ السَّلامُ، وقالوا: اسمُها جرمياءُ، ويُقالُ: طاخِيَةُ[1]، قالوا: وكانَ لها جَناحانِ، أَو كانَتْ عَرجاءَ[2]، أَو كانَتْ مَلِكَ النَّملِ. وزَعَمَ بعضُهُم أَنَّها كانَتْ أُنثى بِدَليلِ التَّأنيثِ في الفِعلِ[3]. وقالَت: ﴿ٱدۡخُلُواْ﴾، ولَم تَقُل: ادْخُلْنَ؛

---

(1) يُنظَر: الكَشّاف: 4/ 440.

(2) يُنظَر: الكَشّاف: 4/ 440، وتَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 6/ 183.

(3) في (الكَشّاف): 4/ 440: "أَنَّ قَتادَةَ دَخَلَ الكوفَةَ، فالتَفَّ عليهِ النّاسُ، فقالَ: سَلُوا عَمّا شِئْتُم. وكانَ أَبو حَنيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ حاضِرًا، وهوَ غُلامٌ حَدَثٌ، فقالَ: سَلُوهُ عَن نَملَةِ سُلَيمانَ: أَكانَتْ ذَكَرًا أَم أُنثى؟ فسَأَلوهُ، فأُفحِمَ. فقالَ أَبو حَنيفَةَ: كانَتْ أُنثى. فقيلَ لهُ: مِن أَينَ عَرَفْتَ؟ قالَ: مِن كِتابِ اللهِ، وهو قَولُهُ: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾، ولَو كانَتْ ذَكَرًا لَقالَ: قالَ نَمْلَةٌ)"، وقالَ الزَّمخشريُّ بَعدَ نَقلِ القِصَّةِ: 4/ 441: " وذلكَ أَنَّ النَّملَةَ مِثل الحَمامَةِ والشّاةِ في وُقوعِها على الذَّكَرِ والأُنثى، فيُمَيَّزُ بَينَهُما بِعَلامَةٍ، نحو قَولِهِم: حَمامَةٌ ذَكَرٌ، وحَمامَةٌ أُنثى، وهُوَ وهِيَ". وقالَ ابنُ المُنَيِّرِ مُعَقِّبًا: "لا أَدري: أَالعَجَبُ مِنهُ أَم مِن أَبي حَنيفَةَ أَن يَثبُتَ ذلكَ عَنهُ؟ وذلكَ أَنَّ النَّملَةَ كالحَمامَةِ والشّاةِ تَقَعُ عَلى الذَّكَرِ وعلى الأُنثى؛ لأَنَّهُ اسمُ جِنسٍ، يُقالُ: نَملَةٌ ذَكَرٌ ونَملَةٌ أُنثى، كما يَقولونَ: حَمامَةٌ ذَكَرٌ وحَمامَةٌ أُنثى، وشاةٌ ذَكَرٌ وشاةٌ أُنثى، فلَفظُها مُؤَنَّثٌ، ومَعناها مُحتمِلٌ، فيُمكِنُ أَن تُؤَنَّثَ لأَجلِ لَفظِها، وإِن كانَتْ واقِعَةً على ذَكَرٍ، بَل هذا هو الفَصيحُ المستَعمَلُ؛ أَلا تَرى إِلى قولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «لا يُضَحّى بِعَوراءَ ولا عَجفاءَ ولا عَمياءَ»، كيفَ أَخرَجَ هذهِ الصِّفاتِ على اللَّفظِ مُؤَنَّثَةً ولا يَعني الإِناثَ من الأَنعامِ خاصَّةً؟ فحينَئذٍ، قَولُهُ تَعالى: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾ رُوعِيَ فيهِ تَأنيثُ اللَّفظِ، وأَمّا المعنى فيحتملُ على حَدٍّ سَواءٍ. وإِنَّما أَطَلْتُ في هذا وإِن كانَ لا يَتَمَشّى عليهِ حُكمٌ لأَنَّهُ نَسَبَهُ إِلى الإِمامِ أَبي حَنيفَةَ على بَصيرتِهِ بِاللُّغَةِ، ثُمَّ جَعَلَ هذا الجَوابَ مُعجبًا لِنعمانَ على غَزارةِ عِلمِهِ وتَبَصُّرِهِ بِالمنقولاتِ، ثُمَّ قَرَّرَ الكلامَ على ما هو عليهِ". يُنظَر: حاشِيَةُ ابنِ المُنَيِّرِ على تَفسيرِ الزَّمخشريّ: 4/ 440-441. وفي (المساعِد عَلى تَسهيلِ الفَوائد): 3/ 289: "وما فيهِ التّاءُ، إِن كانَ مَدلولُهُ مُذَكَّرًا حقيقةً ذُكِّرَ، نحو: قامَ طَلحَةُ، وشَذَّ:

أَبـوكَ خَـليـفَـةٌ وَلَـدَتْـهُ أُخـرى

أَو مُؤَنَّثًا حَقيقةً، أُنِّثَ، كـ(فاطِمَة)، ولا يُذَكَّرُ إِلّا ضَرورةً. وإِن لَم يَتَمَيَّز المذَكَّرُ عن المؤَنَّثِ بِلَفظٍ، أُنِّثَ لِلمُذَكَّرِ والمؤَنَّثِ، كـ(نَملَة) و(قَملَة). وبهذا يُعلَمُ ضَعفُ قَولِ مَن سُئِلَ عن نَملَةِ سُلَيمانَ: أَذَكَرًا كانَتْ أَم أُنثى؟ فقالَ: أُنثى، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾". وقالَ البلنسِيُّ في (تَفسير مُبهَماتِ القُرآن): 2/ 284: "يُقالُ: طارَتْ حَمامَةٌ، وأَنتَ تُريدُ الذَّكَرَ؛ اعتِبارًا بِتَأنيثِ اللَّفظِ، وفي القُرآنِ: ﴿حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ﴾ (طه: 20)؛ ففي (تَسْعَى) ضَمير مُؤَنَّث يَرجِعُ إِلى (حَيَّة)، ووَصفها بِأَنَّها ساعِيةٌ لِقولِهِ: ﴿تَسۡعَىٰ﴾ بِالتّاءِ، فهذا كُلُّهُ اعتِبارٌ بِتَأنيثِ لَفظِ (حَيَّة) فَقَط، وإِلّا فالحَيَّةُ في الآيةِ إِنَّما كانَتْ ذَكَرًا، حَكى الزَّهراويُّ عن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى عن أَبيهِ: حَدَّثَنا سَعيدٌ

لأنَّها لَمّا كانَ لها قولًا خاطَبَتْهُم خِطابَ الآدَمِيِّينَ. ولا أدري كيفَ يُتَصَوَّرُ أن يَكونَ لِلنَّملَةِ اسمٌ عَلَمٌ، والنَّمْلُ لا يُسَمِّي بعضُهُم بعضًا ولا الآدَمِيُّونَ يُمكِنُهُم تَسمِيَةُ واحدةٍ مِنهُم بِاسْمِ عَلَمٍ؛ لأَنَّهُ جِنسٌ لا يتميَّزُ لِلآدَميِّينَ صُوَرُ بعضِهِم مِن بعضٍ، ولا هُم أيضًا واقِعونَ تَحتَ ملكةِ بني آدَمَ كالخَيلِ والكِلابِ ونَحوِهِما؛ فإنَّ العَلَمِيَّةَ في ما كانَ كذلكَ مَوجودَةٌ عندَ العَرَبِ، فإنْ قُلْتَ: إنَّ العَلَمِيَّةَ مَوجودةٌ في الأجناسِ كـ(ثُعالَة) و(أُسامَة) و(جَعارِ) و(قَثام) في الضَّبُعِ ونَحوُ هذا كثيرٌ، فلَيسَ أمرُ النَّملةِ مِن هذا؛ لأَنَّهُم زَعَموا أَنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ لِنَملَةٍ واحدةٍ مُعَيَّنَةٍ مِن بينِ سائرِ النَّملِ، و(ثُعالَةُ) ونحوُهُ لا يَختَصُّ بواحدٍ مِن الجِنسِ، بل كُلُّ واحدٍ رأَيْتَهُ مِن ذلكَ الجِنسِ فهو ثُعالَةُ، وكذلكَ (أُسامَةُ) و(ابنُ آوى) و(ابنُ عُرس) وما أَشبَهَ ذلكَ، فإن صَحَّ ما قالوهُ فلَهُ وَجهٌ، وهو أن تكونَ هذهِ النَّملةُ النّاطقةُ قد سُمِّيَتْ بهذا الاسمِ في التَّوراةِ أو في الزَّبورِ أو في بعضِ الصُّحُفِ سَمّاها اللهُ تعالى بهذا الاسمِ وعَرَفَها بهِ الأنبياءُ قَبلَ سُلَيمانَ أو بَعضُهُم، وخُصَّتْ بِالتَّسميةِ لنُطقِها وإيمانِها، فهذا وَجهٌ. ومَعنى قولِنا بإيمانِها أَنَّها قالَتْ لِلنَّملِ: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، التِفاتَةُ مُؤمِنٍ أَنَّ مِن عَدلِ سُلَيمانَ وفَضلِهِ وفَضلِ جُنودِهِ لا يَحْطِمونَ نَملةً فما فوقَها إلّا بِأَلّا يَشعُروا. وقَد قيلَ: إنَّما كانَ يَتَبَسَّمُ سُلَيمانُ سُرورًا بهذهِ الكلمةِ منها. وقَد أَكَّدَ التَّبَسُّمَ بِقَولِهِ: ﴿ضَاحِكًا﴾، إذ قَد يكونُ التَّبَسُّمُ مِن غيرِ ضَحِكٍ ولا رِضًا؛ أَلا تَراهُم يَقولونَ: تَبَسَّمَ تَبَسُّمَ الغَضبانِ، وتَبَسَّمَ تَبَسُّمَ المُستَهزِئِ؟ وتَبَسُّمُ الضَّحِكِ إنَّما هوَ عن سُرورٍ، ولا يُسَرُّ نَبِيٌّ بِأَمرِ دُنيا وإنَّما يُسَرُّ بِما كانَ مِن أَمرِ الدِّينِ.

وقَولُها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ إشارةٌ إلى الدِّينِ والعَدلِ والرَّأفةِ. ونظيرُ قولِ النَّملةِ في جُنودِ سُلَيمانَ: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ في جُندِ مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الفتح: 25)، التِفاتًا إلى أَنَّهُم لا يَقصِدونَ ضَرَرَ مُؤمِنٍ، إلّا أَنَّ المُثْنِيَ على جُندِ سُلَيمانَ النَّملةُ بإذنِ اللهِ تعالى، والمُثنِيَ على جُندِ مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم هو اللهُ سُبحانَهُ بنفسِهِ؛ لِما

عن قَتادَةَ أَنَّهُ قالَ: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾، أي: حَيَّةٌ أَشعَرُ ذَكَرٌ. ويَدُلُّ على هذا التَّأويلِ قولُهُ تَعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ (الأعراف: 107)، و(الثُّعبانُ) اسمٌ لِلذَّكَرِ الكَبيرِ مِن الحيّاتِ".

لجُنودِ مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ من الفَضلِ على جُندِ غيرِهِ مِن الأنبياءِ، كما لمحمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن الفَضلِ على جميعِ النَّبيِّينَ صلّى اللهُ عليهم أجمعِينَ. *(التَّعريفُ والإعلام: 126-127)*

﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ **(النّمل: 20)**، يُراجَع: **(الكهف: 9)**

﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ * إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾ **(النّمل: 22-23)**:

• العُدولُ باللَفظِ عن أَصلِهِ إلى وَزنِ ما هُوَ في مَعناهُ كثيرٌ في كلامِهِم وأَصلٌ صَحيحٌ في أَغراضِهِم، قالوا: ناقةٌ عائذٌ، إذا عاذَ بِها فَصيلُها؛ لأَنَّها في مَعنى (عاطِف). وفي التَّنزيلِ: ﴿وَٱلْهَدْيَ مَعْكُوفًا﴾ (الفتح: 25)، و(عَكَفَ) لا تَتَعدّى، لكِنَّهُ في مَعنى (مَحْبُوس)، وهوَ في مَعنى (عاكِف)، فعَدَلوا عَن لَفظِ (عاكِف). وقالوا: مَكَثَ فهوَ ماكِثٌ، إذا أَرادوا مَعْنى (سَكَنَ) و(خَلَدَ)، وإذا دَخَلَ الكلامَ مَعنى (بُطْءٍ) قالوا: مَكُثَ، في التَّنزيلِ: {**فَمَكُثَ غَيْرَ بَعِيدٍ**}[4] (النَّمل: 22)، عليهِ أَكثرُ القُرّاءِ، وحينَ أَرادوا مَعنى الخُلودِ قالوا: مَكَثَ، في التَّنزيلِ: ﴿قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ (الزُّخرف: 77). والحَمدُ للهِ. *(أَمالي السُّهَيْلِيِّ: 73-74)*

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (النَّمل: 22)، اسمُ سَبَإٍ: عَبدُ شَمسِ ابنِ يَشْجُبَ بنِ يَعْرُبَ بنِ قَحطانَ، قيلَ: إنَّهُ أَوَّلُ مَن سَبى، فسُمِّيَ سَبأً، وقيلَ: إنَّهُ أَوَّلُ مَن تَتَوَّجَ مِن مُلوكِ اليَمَنِ[5].

وقولُهُ تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾ (النَّمل: 23)، هيَ بِلقيسُ بِنتُ هدادِ بنِ شُرَحبيلَ[6]، وقالَ الطَّبريُّ: اسمُها يَلقَمَةُ بِنتُ أَبي شَرحِ بنِ أَبي جَدَنٍ،

---

(4) قَرَأَ عاصِمٌ ورَوحٌ مِن العَشَرَةِ، وأَبو عَمْرٍو في رِوايةِ الجعفيِّ وسَهلٌ، والأَعمَشُ، وزَيدٌ عن يَعقوبَ، وعَبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ: ﴿فَمَكَثَ﴾، بِفَتحِ الكافِ، وقَرَأَ الباقونَ ورُوَيسٌ عن يَعقوبَ: {فَمَكُثَ}، بِضَمِّ الكافِ كـ(طَهُرَ)، وهُما لُغَتانِ. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 337، والتَّذكِرَةُ في القِراءات: 2/ 585، ومُعجَمُ القِراءات: 6/ 497.

(5) يُنظَر: المعارِف: 101، 626.

(6) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 19/ 152، عن مَعمَرٍ عن قَتادَةَ، قالَ: "بَلَغَني أَنَّها امرَأَةٌ يُقالُ لَها بِلقيسُ، أَحسَبُهُ قالَ: ابنةُ شراحيلَ".

ويُقالُ: ذي شَرحِ بنِ ذي جَدَنٍ، ونَسَبها إلى صَيفيِّ بنِ سَبَإٍ الأصغَرِ[7]، والقولُ الأوَّلُ قالَهُ ابنُ قُتَيبَةَ[8]. واختُلِفَ في نِكاحِ سُلَيمانَ لها؛ فقيلَ: إنَّهُ أنكَحَها لِنَفسِهِ فكانَتْ زَوجًا لهُ؛ وقيلَ: بَل أنكَحَها فَتًى مِن أبناءِ مُلوكِ اليَمَنِ لَمّا أسلَمَتْ[9]، وأعلَمَها أنَّ الدِّينَ والإسلامَ مِن أمرِهِ النِّكاحُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 127-128)

• (سَبَأٌ) اسمُهُ عَبْدُ شَمْسٍ، وكانَ أوَّلَ مَن تَتَوَّجَ مِن مُلوكِ العَرَبِ وأوَّلَ مَن سَبى، فسُمِّيَ سَبَأً[10]. ولَسْتُ مِن هذا الاشتِقاقِ على يَقينٍ؛ لأنَّ (سَبَأ) مَهموزٌ، و(السَّبْي) غيرُ مَهموزٍ[11].

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 103)

﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ (النَّمل: 25)

فيهِ [أي: في شِعرِ زَيدِ بنِ عَمرِو بنِ نُفَيلٍ]:

فَقُلْتُ ألا يا اذْهَبْ[12]

---

(7) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 489، وجامِعُ البَيان: 19/ 152. وفي تَفسيرِ القُرآنِ العَظيم: 6/ 186: "قالَ ابنُ جُرَيجٍ: بِلقيسُ بِنتُ ذي شَرخٍ، وأُمُّها يَلتَقَةُ".

(8) يُنظَر: المعارِف: 628.

(9) يُنظَر: المعارِف: 628-629.

(10) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 2/ 111.

(11) قالَ ابنُ دُرَيدٍ في كتابِ (الاشتِقاق): 217-218: "وَلَدُ يَشجُبَ: سَبَأ، مَهموزٌ. قالَ الكَلبيُّ: اسمُهُ عَبدُ شَمسٍ. وقالَ قَومٌ: اسمُهُ عامِرٌ، وسَبَأ اسمٌ يَجمَعُ القَبيلَةَ كُلَّهُم، وهو في التَّنزيلِ مَهموزٌ: {لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسَاكِنِهِمْ} (سبأ: 15)، فمَن صَرَفَ (سَبَأ) جَعَلَهُ اسمَ الرَّجُلِ بِعَينِهِ، ومَن لَم يَصرِفْ جَعَلَهُ اسمَ القَبيلَةِ. واشتِقاقُ (سَبَأ) مِن قَولِهِم: سَبَأْتُ الخَمْرَ أَسْبَؤُها سَبْئًا، إذا اشتَرَيْتَها، قالَ الشّاعِرُ:

أن نِعْمَ مُعتَرَكُ الجِياعِ إذا ... خَبَّ السَّفيرُ وسابِئُ الخَمْرِ

أو مِن قَولِهِم: سَبَأَتِ النّارُ جِلدَهُ، إذا أَثَّرَتْ فيهِ. و(السابياءُ) غَيرَ مَهموزٍ: ما وَقَعَ معَ الوَلَدِ مِن المَشيمَةِ. و(السَّبْيُ) مِن (سَبى العَدُوَّ) غيرُ مَهموزٍ"، والقراءَةُ بجَمعِ (مَساكِن) في الآيَةِ لِغيرِ حَفصٍ وحمزَةَ والكسائيِّ وخَلَفٍ. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 350.

(12) في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 289:

فَقُلْتُ لَهُ يا اذْهَبْ وهارُونُ فادْعُوا ... إلى اللهِ فِرْعَوْنَ الذي كانَ طاغِيا

وهو بيتٌ مِن قَصيدَةٍ لِزَيدِ بنِ عَمْرِو بنِ نفيلٍ.

عَلى حَذفِ المُنادى، كأَنَّهُ قالَ: ألا يا هذا اذْهَبْ، كما قُرِئَ: {أَلَا يَا اسْجُدُوا}[13]، يُريدُ: يا قَوْمُ اسْجُدُوا، وكَما قالَ غَيْلانُ:

أَلا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ عَلى البِلى[14]

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 369)

﴿وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ (النَّمل: 30)، يُراجَع: (العلق: 1-5)

﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضۡلِ رَبِّي لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ أَمۡ أَكۡفُرُۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيّٞ كَرِيمٞ﴾ (النَّمل: 40)

• قَولُهُ تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، قيلَ: هو آصِفُ بنُ برخيا ابنُ خالةِ سُلَيمانَ، وكانَ عِندَهُ عِلمٌ بِالاسْمِ الأعظَمِ مِن أَسماءِ اللهِ تعالى[15]. وقيلَ: هوَ سُلَيمانُ نَفسُهُ، ولا يَصِحُّ في سِياقِ الكلامِ مِثلُ هذا التَّأويلِ[16]. وذكَرَ مُحمَّدُ بنُ الحَسَنِ المُقرِئُ[17] قَولًا ثالِثًا: أَنَّهُ ضَبَّةُ بنُ أُدٍّ، وهذا لا يَصِحُّ البتَّةَ؛ لأَنَّ ضَبَّةَ هوَ ابنُ أُدِّ بنِ طابخةَ، واسمُهُ عَمرُو بنُ إلياسَ بنِ مُضَر بنِ نِزارِ بنِ مَعَدٍّ[18]. وقد تَقَدَّمَ أَنَّ مَعَدًّا كانَ في زَمانِ بُخْتَنَصَّرَ، وذلكَ بعدَ عَهدِ سُلَيمانَ عليهِ السَّلامُ بِزَمَنٍ طَويلٍ، فإذا لَم يَكُن مَعَدٌّ في عهدِ سُلَيمانَ فكيفَ ضَبَّةُ بنُ أُدٍّ وهوَ بعدَهُ بخمسةِ

(13) قرأَ بِتَخفيفِ اللامِ أبو جَعفرٍ والكِسائيُّ ورُوَيسٌ، ووَقَفوا في الابتِداءِ عَلى {أَلَا يَا}، وابتَدَؤُوا {اُسْجُدُوا}، بهمزةٍ مَضمومةٍ على الأمرِ، على مَعنى: أَلا يا هؤُلاءِ، أو يا أَيُّها النّاسُ اسجُدوا. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 337.

(14) صَدرُ بَيتٍ لِذي الرُّمَّةِ، وهو في ديوانِهِ: 1/ 559، والبيتُ كامِلًا:

أَلا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ عَلى البِلى ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرعائِكِ القَطْرُ

(15) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 19/ 163، عن ابنِ إسحاقَ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 11/ 370-372.

(16) قالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 21-22: "المشهورُ أَنَّهُ آصِفُ بنُ برخيا، وهو ابنُ خالَةِ سُلَيمانَ، وقيلَ: هو رَجُلٌ مِن مُؤمِني الجانِّ كانَ، في ما يُقالُ، يَحفَظُ الاسمَ الأَعظَمَ. وقيلَ: رَجُلٌ مِن بَني إسرائيلَ مِن عُلَمائِهِم. وقيلَ: إنَّهُ سُلَيمانُ، وهذا غَريبٌ جِدًّا، وضَعَّفَهُ السُّهَيليُّ بِأَنَّهُ لا يَصِحُّ في سِياقِ الكلامِ، قالَ: وقَد قيلَ فيهِ قَولٌ رابعٌ، وهو: جِبريلُ".

(17) هو النَّقّاشُ صاحِبُ تَفسيرِ (شفاء الصُّدور).

(18) يُنظَرُ نَسَبُ ضَبَّةَ بنِ أُدٍّ في: جَمهَرَة أَنسابِ العَرَب: 203، والمؤتَلِف والمختَلِف: 3/ 1461.

آباءٍ؟ وهذا بيِّنٌ لِمَن تأمَّلَهُ. وقَد قيلَ فيهِ قولٌ رابعٌ: أَنَّهُ جبريلُ عليهِ السَّلامُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 128-129)[19]

﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (النَّمل: 71-72)

• قَولُهُ تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ (النَّمل: 72)، لَيسَت (اللامُ) لامَ المفعولِ، كما زَعَموا، ولا هيَ زائدةٌ، ولكِن (رَدِفَ) فِعْلٌ مُتَعَدٍّ، ومفعولُها غيرُ هذا الاسمِ... ومَعنى (رَدِفَ): تَبِعَ وجاءَ على الأَثَرِ، فلَو حمَلْتَهُ على الاسمِ المجرورِ لَكانَ المعنى غيرَ صحيحٍ إذا تأَمَّلْتَهُ، ولكنَّ المعنى: رَدِفَ لَكُم استِعْجالُكُم وقَوْلُكُم؛ لأَنَّهُم قالوا: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ (النَّمل: 71)، ثُمَّ حُذِفَ المفعولُ الذي هو القَولُ والاستِعجالُ، اتِّكالًا على فِعلِ السّامعِ، ودَلَّت اللامُ على الحذْفِ لِمَنعِها الاسْمَ الذي دَخَلَتْ عليهِ أَن يكونَ مفعولًا، وآذَنَتْ أَيضًا بفائدةٍ أُخرى وهيَ مَعنى (عَجِل لَكُم)، فهيَ متعلِّقَةٌ بهذا المعنى، فصارَ مَعنى الكلامِ: قُلْ: عَسى أَن يَكونَ عَجِلَ لَكُم بَعضُ الذي تَستَعجِلونَ، فرَدِفَ قولَكُم استِعجالُكُم، فدَلَّتْ (رَدِفَ) على أَنَّهُم قالوا واستَعجَلوا، ودَلَّت اللامُ على المعنى الآخَرِ، فانتَظَمَ الكلامُ أَحسنَ نِظامٍ واجتمَعَ الإيجازُ مَعَ التَّمامِ.

(نَتائجُ الفِكر: 272-273)

﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ (النَّمل: 82):

• ذَكَرَ[20] خَبَرَ العُقابِ أَو الطّائرِ الذي اخْتَطَفَ الحَيَّةَ مِن بِئْرِ الكَعْبَةِ، وقالَ غَيرُهُ: طَرَحَها الطّائرُ بِالحَجُونِ، فالتَقَمَتْها الأَرضُ. وقالَ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ المُقْرِئُ هذا القَولَ، ثُمَّ قالَ: وهِيَ الدّابَّةُ التي تُكَلِّمُ النّاسَ قَبلَ يَومِ القِيامةِ[21]، واسمُها (أَقْصى) في ما ذُكِرَ.

---

(19) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 196-197.

(20) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 249.

(21) نَسَبَ القُرطُبيُّ في (التَّذكِرَة في أَحوالِ الموتى والآخِرَة): 625، هذا إلى النَّقّاشِ أَيضًا، وزادَ أَنَّهُ حَكاهُ عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما.

ومُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ المُقْرِئُ هُوَ النَّقّاشُ، وهُوَ مِن أَهلِ العِلم، واللهُ أَعلَمُ بصِحَّةِ ما قالَ، غَيرَ أَنَّهُ قَد رُوِيَ في حَديثٍ آخَرَ أَنَّ مُوسى عَلَيهِ السَّلامُ سَأَلَ رَبَّهُ أَن يُرِيَهُ الدّابَّةَ التي تُكَلِّمُ النّاسَ، فَأَخرَجَها لَهُ مِن الأَرضِ، فَرَأَى مَنظَرًا هالَهُ وأَفزَعَهُ، فقالَ: أَيْ رَبِّ، رُدَّها، فرَدَّها[22]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 278)*

• قَولُهُ تعالى: ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ اسمُ الدّابَّةِ (أَقْصى)، في ما ذَكَرَ أَبو بَكرِ بنُ الحَسَنِ، وذُكِرَ أَنَّها الثُّعبانُ الذي كانَ في بِئرِ الكعبةِ قبلَ بُنيانِ قُرَيشٍ لها، وأَنَّ الطّائرَ لمّا التقَفَها أَلقاها بالحَجُونِ، فالتقَمَتْها الأَرضُ، فهيَ الدّابَّةُ التي تَخرُجُ تُكَلِّمُ النّاسَ، وتَخرُجُ عِندَ الصَّفا[23]، وهذا الذي قالَهُ غَريبٌ، غيرَ أَنَّ الرَّجُلَ مِن أَهلِ العِلمِ، ولِذلكَ ذَكَرْنا قولَهُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 129)*

---

(22) أَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 11/ 402، وعَزاهُ إلى ابنِ أَبي شَيْبَةَ، وعَبدِ بنِ حُمَيدٍ، وابنِ المنذرِ، وابنِ أَبي حاتمٍ، عن الحَسَنِ، مُرسَلًا.

(23) ذكَرَهُ القُرطُبيُّ في تفسيرِهِ: 13/ 218، ونَسَبَهُ إلى النَّقّاشِ أيضًا، عن ابنِ عبّاسٍ.

تَفْسيرُ سُورَةِ القَصَص

﴿نَتْلُواْ عَلَيْكَ﴾ (القصص: 3)، يُراجَع: (النِّساء: 11-12)

﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصص: 8)

• أمّا لامُ العاقِبةِ، ويُسَمّونَها أيضًا لامَ الصَّيرورةِ، وهيَ نحوُ اللامِ في قولِهِ تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾، ونحوُ قولِهِ: «أَعْنَقَ لِيَموتَ»[1]، فهيَ في الحقيقةِ لامُ (كَيْ) ولكِنَّها لَم تتعلَّقْ بِقَصدِ المخبَرِ عنهُ وإرادتِهِ، ولكِنَّها تعلَّقَتْ بإرادةِ فاعِلِ الفِعلِ على الحَقيقةِ، وهوَ اللهُ سُبحانَهُ وتعالى، أي: فَعَلَ اللهُ ذلكَ لِيكونَ كذا وكذا، وقَدَّرَ أن يُعْنِقَ الرَّجُلُ لِيَموتَ، فهيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالقَدَرِ وقَضاءِ الفِعلِ. وكذلكَ: «إنِّي لأَنْسى لأَسُنَّ»، ومَن رَواهُ: «إنِّي لأُنَسّى»[2]، فقَد كَشَفَ قِناعَ المعنى، فلا غُبارَ عليهِ، واللهُ الموَفِّقُ لِما يُزلِفُ لديهِ[3]. *(نَتائجُ الفِكر: 108)*

---

(1) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 260-261، ولَفظُهُ فيها: "فبَعَثَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ المُنذِرَ بنَ عَمرٍو أخا بَني ساعِدَةَ المُعنِقَ لِيَموتَ في أربَعينَ رَجُلًا مِن أصحابِهِ"، في حَديثِ قِصَّةِ بئرِ مَعونَةَ. وأَصلُ القِصَّةِ في صَحيحِ البُخاريّ: ح4088، و4090، و4091، و4093، كتاب المغازي، باب (غزوَة الرَّجيع، ورِعلٍ وذَكوان، وبِئر مَعونَة)، وصَحيح مُسلِم: ح4894، كتاب الإمارة، باب (ثُبوت الجَنَّةِ لِلشَّهيد). وفي (النِّهايَة في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر): 3/ 310: "أَعنَقَ لِيَموتَ: أي: إنَّ المنِيَّةَ أَسرَعَتْ بِهِ وساقَتْهُ إلى مَصرَعِهِ. واللامُ لامُ العاقِبَةِ، مثلها في قولِهِ تَعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾".

(2) رَواهُ بالرِّوايَتَيْنِ مالِكٌ في (الموَطَّأ): ح2، كتاب السَّهو، باب (العَمَل في السَّهو).

(3) عقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على كلامِ السُّهَيليِّ بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 175: "سَمِعْتُ شَيخَنا أَبا العَبّاسِ بنَ تَيمِيَّةَ يقولُ: يَستَحيلُ دُخولُ لامِ العاقِبَةِ في فِعلِ اللهِ؛ فإنَّها حيثُ وَرَدَتْ في الكلامِ فهيَ لِجَهلِ الفاعِلِ لِعاقِبَةِ فِعلِهِ، كالتِقاطِ آلِ فِرعونَ لِموسى، فإنَّهُم لَم يَعلَموا عاقِبَتَهُ، أو لِعَجزِ الفاعلِ عَن دَفعِ العاقِبَةِ، نحو: لِدُوا لِلمَوتِ وابْنُوا لِلخَرابِ، فأَمّا في فِعلِ مَن لا يَعزُبُ عنهُ مِثقالُ ذَرَّةٍ ومَن هو على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ فلا يَكونُ قَطُّ إلّا لامُ (كَي)، وهي لامُ التَّعليلِ. ولِمِثلِ هذهِ الفَوائدِ التي لا تَكادُ تُوجَدُ في الكُتُبِ يُحتاجُ إلى مُجالَسَةِ الشُّيوخِ والعُلَماءِ". وذكَرَ السُّيوطيُّ في (الأَشباه والنَّظائر في النَّحو): 1/ 116، سبَبَ تَرجيحِ البَصريِّينَ أَنَّ هذهِ اللامَ

﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾، إلى قولِهِ: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًاۖ إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِۖ﴾ (القصص: 9-11)

• قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَۖ﴾ (القصص: 9)، هي آسيةُ بنتُ مُزاحِمٍ[4]، قيلَ: هي ابنَةُ عَمِّ فِرعَونَ وإنَّها مِن العَماليقِ، وقيلَ: هيَ مِن بَني إسرائيلَ مِنَ السِّبْطِ الذينَ مِنهُم موسى عليهِ السَّلامُ، وقيلَ: هيَ عَمَّةُ موسى عليهِ السَّلامُ، واللهُ أَعلَمُ. وأُمُّ موسى اسمُها أيماوخا، وقيلَ: أياذخت[5]. وأُختُهُ اسمُها مَريمُ بنتُ عِمرانَ، وافقَ اسمُها اسمَ مَريمَ أُمِّ عيسى عليهِ السَّلامُ، وقَد رُوِيَ أَنَّ اسمَها كُلثومُ، جاءَ ذلكَ في حديثٍ رواهُ الزُّبَيرُ بنُ بَكّارٍ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ لخَديجَةَ: «**أَشَعَرْتِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ زَوَّجَني مَعَكِ في الجَنَّةِ مَريمَ ابنَةَ عِمْرانَ وكُلْثُومَ أُخْتَ مُوسى وآسيَةَ بِنْتَ مُزاحِمٍ امرَأَةَ فِرْعَوْنَ**». فقالَتْ: آللهُ أَخبَرَكَ بِهذا؟ فقالَ: «**نَعَمْ**». فقالَتْ: بِالرِّفاءِ والبَنِينَ[6].

(التَّعريفُ والإعلام: 130)

هي لامُ (كَي) لا لامٌ أُخرى، فقالَ: "إذا دارَ الأَمرُ بينَ الاشتِراكِ والمجازِ، فالمجازُ أَولى. ومِن ثَمَّ رَجَّحَ أَبو حَيّانَ وغيرُهُ قولَ البَصريِّينَ: إنّ اللامَ في نَحوِ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾، هي لامُ السَّبَبِ على جِهَةِ المجازِ، لا لامٌ أُخرى تُسَمّى الصَّيرورةَ أَو لامَ العاقِبَةِ؛ لأَنَّهُ إذا تَعارَضَ المجازُ ووَضْعُ الحَرفِ لِمَعنًى مُتَجَرِّدٍ، كانَ المجازُ أَولى؛ لأَنَّ الوَضعَ يَؤُولُ فيهِ الحَرفُ إلى الاشتِراكِ، والمجازُ ليسَ كذلكَ".

(4) يُنظَر: المعارف: 43.

(5) في (تاريخ الطَّبريّ): 1/ 385-386: "كانَتْ أُمُّهُ يوخابد، وقيلَ: كانَ اسمُها باختة".

(6) رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير): 22/ 451، وأَورَدَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح15248، وقالَ: 9/ 350: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ. مُنقَطِعُ الإسنادِ، وفيهِ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ زَبالَةَ، وهو ضَعيفٌ". وقالَ الأَلبانيُّ في (آداب الزِّفاف): 175-176، عندَ حديثِهِ عن تَهيئَةِ العَروسَيْنِ: "ولا يَقولُ: بِالرِّفاءِ والبَنِينَ، كما يَفعَلُ الذينَ لا يَعلَمونَ؛ فإنَّهُ مِن عَمَلِ الجاهليَّةِ، وقد نُهِيَ عنه في أَحاديثَ، مِنها: عن الحَسَنِ أَنَّ عَقيلَ بنَ أَبي طالبٍ تزوَّجَ امرأَةً مِن جُشَم، فدَخَلَ عليه القَومُ، فقالوا: بِالرِّفاءِ والبَنِينَ. فقالَ: لا تَفعَلوا ذلك؛ فإنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ نَهى عن ذلك. قالوا: فما نَقولُ يا أَبا زَيدٍ؟ قالَ: قولوا: بارَكَ اللهُ لَكُم، وبارَكَ عَلَيكُم، إنّا كذلكَ كُنّا نُؤمَرُ". وحَكَمَ الأَلبانيُّ على هذا الأَثَرِ بِأَنَّهُ قَوِيٌّ.

﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ﴾ (القصص: 12)

• في كتابِ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ﴾... (المَراضِعُ) جَمعُ (مُرْضِع).
(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 163)

﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ (القصص: 15)

• قولُهُ تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾، أَحَدُهُما قِبطِيٌّ، والآخَرُ إسرائيلِيٌّ[7].
(التَّعريفُ والإعلام: 130)

﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ (القصص: 20)

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾، اسمُهُ ظايوث، وقد قيلَ: هوَ الذي التَقَطَهُ إذ كانَ في التّابوتِ[8]، وقد قيلَ: هوَ الرَّجُلُ المؤمِنُ مِن آلِ فِرعَونَ[9]. فإن كانَ كذلكَ فاسمُهُ شمعانُ[10].

قالَ الدّارقُطنيُّ[11]: لا يُعرَفُ شمعانُ بالشِّينِ المُعجَمَةِ إلّا مُؤمِنٌ مِن آلِ فِرعونَ.
(التَّعريفُ والإعلام: 131)

﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ (القصص: 23)

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾، هُما ليا وصفوريا ابنَتا

---

(7) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 20/ 45-46، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، وقَتادةَ، والسُّدِّيّ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 11/ 437-438.

(8) في (الجامِعِ لأَحكامِ القُرآن): 13/ 245: "قيلَ: طالوت؛ ذكَرَهُ السُّهَيليُّ".

(9) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 20/ 51.

(10) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 20/ 51، عن شُعَيبٍ الجَبَئِيِّ أَنَّ اسمَهُ شمعونُ، وعن ابنِ إسحاقَ أَنَّ اسمَهُ سمعان.

(11) يُنظَر: المؤتَلِف والمختَلِف: 3/ 1326.

نيرونَ، ونيرونُ هوَ شُعَيبٌ، وقيلَ: ابنُ أَخي شُعَيبٍ[12]، وإنَّ شُعَيبًا كانَ قد ماتَ. وأَكثرُ النّاسِ على أَنَّهُما ابنَتا شُعَيبٍ[13]. وقد تَقَدَّمَ نَسَبُ شُعَيبٍ إلى مَديَنَ، وأَنَّ مَديَنَ هوَ ابنُ إبراهيمَ مِن امرأَتِهِ قنطورا... وقد قيلَ: إنَّ شُعَيبًا لَم يكُن مِن مَديَنَ، ولكِنَّهُ مِن القَومِ الذينَ كانوا آمَنوا بإبراهيمَ حينَ نَجا مِن النّارِ، وإنَّهُ خَرَجَ هاربًا مِن النّمرودِ إلى أَن كانَ مِن خَبَرِهِ معَ أَصحابِ الأَيكَةِ ما كانَ[14]. وفي نَسَبِهِ أَيضًا قَولٌ ثالثٌ: أَنَّهُ مِن عَنَزَةَ بنِ أَسَدِ بنِ رَبيعَةَ، ورُوِيَ أَنَّ سَلَمَةَ بنَ سَعدٍ العَنَزيَّ قَدِمَ على النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فأَسلَمَ وانتَسَبَ إلى عَنَزَةَ، فقالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**نِعْمَ الحيُّ عَنَزَةُ مَبْغِيٌّ عَلَيْهِم ومَنصُورُونَ، رَهْطُ شُعَيْبٍ وأَخْتانُ موسى**»[15]. فإن صَحَّ هذا الحَديثُ فعَنَزَةُ إذن لَيسَ عَنَزَةَ بنَ أَسَدِ بنِ رَبيعَةَ ابنِ نِزارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدنانَ؛ فإنَّ مَعَدًّا كانَ بَعدَ شُعَيبٍ بنَحوٍ مِن أَلفِ سَنَةٍ، فكيفَ يَصِحُّ أَن يكونَ مِن عَنَزَةَ الحيِّ المعروفِ الذي يُنسَبُ إليهِ العَنَزيُّونَ، ولا سيَّما على قولِ مَن قالَ[16]: إنَّ عَنَزَةَ هو ابنُ أَسَدِ بنِ خُزَيمةَ بنِ مُدرِكَةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ بنِ نِزارٍ؟ فهذا أَبعَدُ، ولكنَّ الحَديثَ ذَكَرَهُ في كتابِ (الصَّحابَة) أَبو عُمَرَ بنُ

---

(12) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 20/ 62، عن ابنِ إسحاقَ، وأَبي عُبَيدَةَ.

(13) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 20/ 62، عن الحَسَنِ البَصريِّ. وأَوردَ ابنُ كَثيرٍ هذا القولَ في تفسيرِهِ: 6/ 228، فقالَ: "هذا هُوَ المَشهورُ عِندَ كَثيرينَ، وقَد قالَهُ الحَسَنُ البَصريُّ وغَيرُ واحِدٍ"، ثُمَّ ضَعَّفَهُ بِقولِهِ: 6/ 228-229: "وقالَ آخَرونَ: كانَ شُعَيْبٌ قَبلَ زَمانِ موسى عَلَيهِ السَّلامُ بِمُدَّةٍ طَويلَةٍ؛ لأَنَّهُ قالَ لِقَومِهِ: ﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ (هود: 89)، وقَد كانَ هَلاكُ قَومِ لُوطٍ في زَمَنِ الخَليلِ عَلَيهِ السَّلامُ بِنَصِّ القُرآنِ، وقَد عُلِمَ أَنَّهُ كانَ بَينَ موسى والخَليلِ عَلَيهِما السَّلامُ مُدَّةٌ طويلةٌ تَزيدُ على أَربعِمِئةِ سَنَةٍ، كما ذَكَرَهُ غَيرُ واحِدٍ. وما قيلَ: إنَّ شُعَيبًا عاشَ مُدَّةً طَويلَةً، إنَّما هُوَ، واللهُ أَعلَمُ، احتِرازٌ مِن هذا الإشكالِ. ثُمَّ مِن المُقَوِّي لِكَونِهِ لَيسَ بِشُعَيبٍ أَنَّهُ لَو كانَ إيّاهُ لأَوشَكَ أَن يَنصَّ عَلى اسمِهِ في القُرآنِ ها هُنا. وما جاءَ في بَعضِ الأَحاديثِ مِن التَّصريحِ بِذِكرِهِ في قِصَّةِ موسى، لَم يَصِحَّ إسنادُهُ".

(14) ذَكَرَ نحوَ ذلكَ ابنُ قُتَيبَةَ في (المعارِف): 42، عَن وَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ، وذَكَرَهُ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 1/ 173.

(15) رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير): ح6364، وأَوردَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح16590، وقالَ: 10/ 22: "فيهِ مَن لَم أَعرِفْهُم". وقالَ عنهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح6229: "مُنكَرٌ".

(16) يُنظَر: المعارِف: 92.

عَبدِ البَرِّ ولَم يذكُرْ لهُ سَنَدًا، فإن ثَبَتَ فالقَولُ لا شكَّ ما قالَهُ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ويَكونُ الغَلَطُ مِن جِهةِ النَّسّابِينَ، أو يكونُ عَنَزَةُ بنُ أَسَدٍ دَخيلًا في رَبيعَةَ أَو مُضَرَ كما اتّفقَ، لا كلب بن رَبيعةَ؛ فإنَّهم وَقَعوا في خَثعَم فنُسِبوا إليهِم. وكذلكَ بنو رَبيعَةَ بنِ حارِثَةَ بنِ عَمرِو بنِ عامِرٍ وهُم مِن الأَزدِ، نَزَلوا الحِجازَ فنُسِبوا إلى قَمَعَةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ، وهؤُلاءِ هُم خُزاعَةُ، مِنهُم لُحَيُّ بنُ عَمرِو بنِ عامِرٍ الذي سَيَّبَ السَّوائبَ، وبَحَّرَ البَحيرَةَ. والصَّحيحُ في لُحَيٍّ أَنَّهُ ابنُ قَمَعَةَ، لِقَولِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**رَأَيتُ عَمرَو بنَ لُحَيِّ بنِ قَمَعَةَ بنِ خِنْدِفَ يَجُرُّ قُصْبَهُ في النّارِ**»[17]. *(التَّعريفُ والإعلام: 131-132)*

﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ **(القصص: 27-29)**

• قَولُهُ تعالى: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾ (القصص: 27)، التي أنكَحَها إيّاهُ مِنهُما هيَ صفوريا[18]، وهيَ أَهلُهُ التي قالَ فيها: ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ (القصص: 29). *(التَّعريفُ والإعلام: 132)*

﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ **(القصص: 30-31)**

• قَولُهُ تعالى: ﴿فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ (القصص: 30)، قيلَ: إنَّ الشَّجَرَةَ عَوسَجَةٌ[19]، وقيلَ: عُلّيقَةٌ[20]، والعَوسَجُ إذا عظُمَ يُقالُ لهُ الغَرقَدُ، وفي

---

(17) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3521، كتاب المناقِب، باب (قِصَّة خُزاعَة)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7121-7122، كتاب الجَنَّة ونَعيمها، باب (النّار يَدخُلُها الجَبّارونَ والجَنَّة يَدخُلُها الضُّعَفاء).

(18) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 20/ 66، عن ابنِ إسحاقَ. ويُنظَر: البِدايَةُ والنِّهايَة: 1/ 262، ومُفحِماتُ الأَقران: 158.

(19) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 20/ 71، عن قَتادَةَ.

(20) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 20/ 71، عن ابنِ إسحاقَ عن بَعضِ أهلِ العِلمِ.

الحَديثِ: «**إنَّها شَجَرَةُ اليَهُودِ ولا تَنْطِقُ، يَعني إذا نَزَلَ عيسى بنُ مَريَمَ عليهِ السَّلامُ وقَتَلَ اليَهودَ، فلا يَختَفي أَحَدٌ مِنهُم خَلْفَ شَجَرَةٍ إلاّ نَطَقَتْ وقالَتْ: يا مُسْلِمُ، هذا يَهودِيٌّ فَاقْتُلْهُ، إلاّ الغَرقَدَ؛ فإنَّهُ مِن أشجارِهِم، فلا يَنطِقُ**»[21]. وأمّا عَصا موسى، فإنَّها في ما ذُكِرَ من الآسِ، وإنَّها من العَينِ التي في وَسَطِ وَرَقَةِ الآسِ، وإنَّها من آسِ الجَنَّةِ[22]، أُهبِطَتْ مع آدَمَ إلى الأَرضِ[23]، واللهُ أَعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 132-133)

﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ﴾ **(القصص: 44)**:

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾، يَعني الجانِبَ الغَربيَّ مِن الطُّورِ، وهوَ الجانِبُ الأَيمنُ المذكورُ في قولِهِ: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ (مريم: 52). والطُّورُ بِالشّامِ، وإذا استَقبَلْتَ القِبلَةَ وأَنتَ بِالشّامِ كانَ الجانبُ الأَيمنُ مِنك غَربيًّا. غيرَ أَنَّهُ قالَ في قِصَّةِ موسى عليهِ السَّلامُ: ﴿جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾، وَصَفَهُ بِالصِّفةِ المُشتقَّةِ مِن اليُمنِ والبَرَكةِ لتَكليمِهِ إيّاهُ فيه، فلَمّا نَفى عن مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ أَن يَكونَ بِذلكَ الجَبَلِ يَسمَعُ ما قُضِيَ لِموسى مِن الأمر قالَ: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾، ولَم يَقُلْ: بِالجانِبِ الأَيمنِ؛ تَخليصًا لِلَّفظِ مِن الاشتراكِ المطرِّقِ إلى تَوَهُّمِ الذَّمِّ بِرًّا مِنهُ بِنَبيِّهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وإكرامًا لهُ أَن يَقولَ: وما كُنْتَ بِالجانِبِ الأَيمَنِ؛ فإنَّهُ عليه السَّلامُ لَم يَزَلْ بِالجانِبِ الأَيمَنِ، وقَد كانَ بِالجانِبِ الأَيمَنِ وهوَ في صُلبِ آدَمَ بينَ الرُّوحِ والجَسَدِ[24]، ويُروى: «**وآدَمُ مُنجَدِلٌ في طينَتِهِ**»[25]. فانظُرْ كيفَ أَضرَبَ اللهُ سُبحانَهُ عن ذِكرِ (الأَيمَن) ها هُنا أَدَبًا مَعَ عَبدِهِ

---

(21) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7268، كتاب الفِتَن.

(22) يُنظَر: كِتابُ المُحَبَّر: 389.

(23) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 20/ 67، عن عِكرِمَةَ، قالَ: "أَمّا عَصا موسى فإنَّها خَرَجَ بها آدَمُ مِن الجَنَّةِ، ثُمَّ قَبَضَها بَعدَ ذلكَ جِبرائيلُ عليهِ السَّلامُ، فلَقِيَ موسى بها لَيلًا، فدَفَعَها إليهِ".

(24) في هذا إشارةٌ إلى الحَديثِ الذي رَواهُ التِّرمِذِيُّ في جامِعِهِ: ح3609، كتاب المناقِب، باب (في فَضلِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم)، وقالَ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ غَريبٌ، مِن حَديثِ أَبي هُرَيرَةَ، لا نَعرِفُهُ إلّا مِن هذا الوَجهِ"، والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(25) رَواهُ أَحمدُ في مسنَدِهِ: ح17163، والحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 600، والبيهقيُّ في (دَلائل

ونَبيِّهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وانظُرْ كيفَ ذَكَرَهُ في قِصَّةِ موسى عليهِ السَّلامُ تَشريفًا لهُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 133)*

• الإضافةُ ثلاثةُ أقسامٍ: إضافةُ مِلْكٍ، كقولِكَ: كلامُ زَيدٍ؛ وإضافةُ مُلابَسةٍ ومُصاحَبَةٍ، كقولِكَ: سَرْجُ الدّابَّةِ، ونحوه؛ وإضافةُ تَخصيصٍ، وهوَ أن تُخَصِّصَ الاسمَ بإضافتِهِ إلى وَصفِهِ أو إلى لَقَب علمٍ، كقولِهِم: زَيدُ بَطَّة، وفي الوَصفِ: مَسجِدُ الجامعِ، وجانِبُ الغَرْبيِّ.

وفي الحَقيقةِ: إضافةُ الشَّيءِ إلى نفسِهِ مُحالٌ، لا بُدَّ أن يَكونَ المضافُ غَيرَ المضافِ إليهِ، ولكنَّ الصِّفةَ أفادَتْ مَعنًى ليسَ في الموصوفِ، فصِرْتَ كأنَّكَ تُضيفُ إلى ذلك المعنى، وفي اللَقَبِ إنَّما تُضيفُ المسمّى إلى الاسمِ الثّاني، وهو اللَقَبُ، فمَعنى (زيدُ بَطَّة) أي: صاحِبُ هذا اللَقَبِ.

فإن قيلَ: فهلّا جازَ ذلكَ في جَميعِ النُّعوتِ حَتّى يُقال: زَيدُ القائمِ، كما تقولُ: مَسجِدُ الجامعِ؟

قُلْنا: إنَّما فَعَلَت العَرَبُ هذا في الوَصفِ المعرفَةِ اللازم للمَوصوفِ لُزومَ اللَقَبِ في الأعلامِ، وأمّا الوَصفُ الذي لا يَثبُتُ كـ(القائم) و(القاعِد) ونَحوِهِ فلا يُضافُ الموصوفُ إليه، لِعَدَمِ الفائدةِ التي قدَّمْنا ذِكرَها في (زَيد بَطَّة)، وهيَ أنَّكَ تُريدُ إضافةَ المسمّى بِالاسمِ الأوَّلِ إلى الاسمِ الثّاني لتُعرِّفَهُ بإضافتِهِ إليهِ، فإن كانَ غيرَ لازمٍ لم تُفِدْ إضافَتُهُ إليه شيئًا، نحو: زَيدُ الضّاحكِ، وكذلك إن كانَ لازمًا ولم يكُنْ مَعرفَةً، نحو: رَجُلُ قُرَشِيٍّ، فإن قُلْتَ: زَيدُ القُرَشِيِّ، كانَ مِثلَ (جانِبِ الغَربِيِّ)، لأنَّهُ لازمٌ معرفةٌ، وكذلكَ: عَمْرُو قُفَّة. *(نَتائجُ الفِكر: 28-29)*

﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ﴾[26] (القصص: 57)

النُّبُوَّة): 1/ 83، عن العِرباضِ بنِ سارِيَةَ. وقد ضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح2085.

(26) هذهِ الآيةُ وسَبَبُ نُزولِها غَيرُ مَوجودَيْنِ في (التَّعريف والإعلام) طَبعَة دار الكُتُب العِلميَّة، وقد نَقَلْتُها مِن كتابِ (تَفسير مُبهَمات القُرآن) لِلبلنسيِّ: 2/ 315، الذي ذكَرَ مُحَقِّقُهُ أنَّ الآيَةَ مُثْبَتَةٌ في (التَّعريف والإعلام) طَبعَة مكتبةِ الأزهَرِ الكُبرى: 99، ولَم أستَطِع الحُصولَ عَلَيها.

• قالَها الحارِثُ بنُ عامِرِ بنِ نَوفَلٍ، قالَ لِلنَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ: إنَّما نَأمَنُ بحَرَمِنا، فإن اتَّبَعْناكَ نُتَخَطَّفْ مِن أَرضِنا[27].

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ **(القصص: 59)**، يُراجَع: **(الأنفال: 33)**

﴿فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ **(القصص: 85)**، يُراجَع: **(النّساء: 11-12)**

﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ﴾ **(القصص: 88)**، يُراجَع: **(الأنعام: 52-53)**

(27) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 20/ 94، عن عَبدِ اللهِ بنِ أَبي مُلَيكَةَ عن ابنِ عبّاسٍ، والنَّسائيُّ في تفسيرِهِ: ح405، عن ابنِ جُرَيجٍ قالَ: أَخبرَني ابنُ أَبي مُلَيكَةَ قالَ: قالَ عَمرُو بنُ شُعَيبٍ عن ابنِ عبّاسٍ، ولَم يَسمَعْهُ مِنهُ: "إنَّ الحارِثَ بنَ عامِرِ بنِ نَوفَلٍ الذي قالَ: ﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ﴾"، وقالَ مُحقِّقُ الكتابِ: "إسنادُهُ مُنقَطِعٌ؛ فإنَّ عَمرَو بنَ شُعَيبٍ صَدوقٌ، لَم يُدرِك ابنَ عبّاسٍ، بل قَد صَرَّحَ بِذلك... وقَد أَخرَجَهُ الطَّبريُّ بإسنادٍ ضَعيفٍ في تَفسيرِهِ". والحديثُ أَورَدَهُ أَيضًا الواحِديُّ في (أَسباب نُزول القُرآن): 534، بِلا إسنادٍ.

تَفْسيرُ سُورَةِ العَنْكَبوت

﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (العنكبوت: 14)، يُراجَع: (الكهف: 1-85)

﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾ (العنكبوت: 33)، يُراجَع: (التَّوبة: 40)، و(يوسف: 96)

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ (العنكبوت: 51)، يُراجَع: (الإسراء: 59)

تَفْسيرُ سُورَةِ الرُّوم

﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ (الرُّوم: 1-3):

• قَولُهُ تعالى: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ (الرُّوم: 1-2) الآية، هُم بَنو رُوم بنِ عيصونَ[1]، وقد قيلَ: رُوم بن عاميلَ بنِ سمالحينَ بنِ علقما بنِ عيصو. والرُّومُ الأَوَلُ هُم بَنو رُوم بنِ يونانَ بنِ يافِثَ، وكانَ الذي غَلَبَهُم الفُرس في زَمَنِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وكانَ مَلِكُ الفُرسِ يَومَئذٍ أبرَويزَ بنَ هُرمُزَ بنِ أَنوشروانَ[2]، وتفسيرُ (أَبرَويز) بِالعربيَّةِ: مُظَفَّرٌ[3]، وتَفسيرُ (أَنوشروان) بِالعربيَّةِ: مُجدِّدُ المُلْكِ[4]. وآخِرُ مُلوكِ الفُرسِ الذي قُتِلَ في زَمَنِ عُثمانَ بنِ عَفّانَ هو يَزدَجِردُ بنُ شَهرَيارَ بنِ أَبرَويزَ المذكور[5]. وأَبرَويزُ هو الذي كَتَبَ إليه النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ يَدعوهُ إلى الإسلامِ، فمَزَّقَ الكتابَ، فدَعا عليهِم النَّبيُّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ أن يُمزَّقوا كُلَّ مُمزَّقٍ[6]. *(التَّعريفُ والإعلام: 134)*

• فأَمّا كِسْرى فهُوَ أَبرَويزُ بنُ هُرمُزَ بنِ أَنوشروانَ. ومَعنى أَبرَويزَ: المُظَفَّرُ، في ما ذَكَرَهُ المَسعُودِيُّ[7]، وهُوَ الذي كانَ غَلَبَ الرُّومَ، فأَنزَلَ اللهُ في قِصَّتِهِم: ﴿الٓمٓ *

---

(1) يُنظَر: جَمهَرَةُ أنسابِ العَرَب: 511.

(2) يُنظَر: المعارِف: 664-665.

(3) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 2/ 176.

(4) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 1/ 248.

(5) يُنظَر: المعارِف: 666-667، وجَمهَرَةُ أنسابِ العَرَب: 511.

(6) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4424، كتاب المغازي، باب (كتاب النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ إلى كِسرى وقَيصَر).

(7) في (تاريخ الطَّبريّ): 2/ 176، عندَ حَديثِهِ عن كِسرى أَبرَويزَ: "كانَ مِن أَشَدِّ مُلوكِهِم بَطشًا، وأَنفَذِهِم رَأيًا، وأَبعَدِهِم غَورًا، وبَلَغَ، في ما ذُكِرَ، مِن البَأسِ والنَّجدَةِ والنَّصرِ والظَّفَرِ وجَمعِ الأَموالِ والكُنوزِ ومُساعدَةِ القَدَرِ ومُساعَفَةِ الدَّهرِ إيّاهُ ما لَم يَتَهَيَّأْ لِمَلِكٍ أكثرَ مِنهُ، ولِذلكَ سُمِّيَ أَبْرَويزَ، وتَفسيرُهُ بِالعربيَّةِ: المُظَفَّرُ".

﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾، وأَدْنى الأَرضِ هيَ بُصْرى وفِلَسطينُ وأَذرِعاتُ مِن أَرضِ الشّامِ، قالَهُ الطَّبريُّ[8]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 589)*[9]

• يُقالُ: إنَّ الرُّومَ قيلَ لَهُم بَنو الأَصفَرِ لأَنَّ عيصو بنَ إسحَاقَ كانَ بِهِ صُفرَةٌ، وهُوَ جَدُّهُم، وقيلَ: إنَّ الرُّومَ بنَ عِيصو هُوَ الأَصفَرُ، وهُوَ أَبوهُم[10]، وأُمُّهُ نَسْمَةُ بِنتُ إسماعِيلَ[11]، وقَد ذَكَرْنا في أَوَّلِ الكِتابِ مَن وَلَدَتْ مِن الأُمَمِ، ولَيسَ كُلُّ الرُّومِ مِن وَلَدِ بَني الأَصفَرِ؛ فإنَّ الرُّومَ الأُوَلَ هُم في ما زَعَموا مِن وَلَدِ يُونانَ بنِ يافِثَ بنِ نُوحٍ[12]، واللهُ أَعلَمُ بِحَقائقِ هذِهِ الأَشياءِ وصِحَّتِها.
(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 358-359)

﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ﴾ (الرُّوم: 17)، يُراجَع: (الفاتحة: 1)

﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ (الرُّوم: 23)، يُراجَع: (الأنفال: 43-44)

﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ (الرُّوم: 27)

• قالَ بَعضُهُم في (أَكْبَر) مِن قَولِكَ: اللهُ أَكْبَرُ: إنَّ (أَكْبَر) بِمَعْنى (كَبير)، وإِن لَم يَكُنْ قَولَ سيبوَيْهِ، وذَكَروا أَنَّ (أَهْوَن) بِمَعْنى (هَيِّن) مِن قَولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ﴾[13]، . . . .

---

(8) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 21/ 16-21. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 6/ 303: "كانَتِ الواقِعَةُ الكائنَةُ بَينَ فارِسَ والرُّومِ، حينَ غُلِبَتِ الرُّومُ، بَينَ أَذْرِعاتَ وبُصرى، عَلى ما ذَكَرَهُ ابنُ عَبّاسٍ وعِكرِمَةُ وغَيرُهُما، وهِيَ طَرَفُ بِلادِ الشّامِ مِمّا يَلي بِلادَ الحِجازِ. وقالَ مُجاهِدٌ: كانَ ذلِكَ في الجَزيرَةِ، وهِيَ أَقرَبُ بِلادِ الرُّومِ مِن فارِسَ، فاللهُ أَعلَمُ".

(9) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 315.

(10) يُنظَر: المعارِف: 38.

(11) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 314.

(12) يُنظَر: القَصدُ والأَمَم في التَّعريفِ بِأُصولِ أَنسابِ العَرَبِ والعَجَم: 43-46.

(13) مِن أَهَمِّ ما دَعا هؤُلاءِ إلى القولِ بهذا أَنَّهُ لَو جُعِلَتْ (أَهْوَنُ) لِلتَّفضيلِ عَلى بابِها، لَثارَ سُؤالٌ

وأكثَروا الاستِشهادَ عَلى هذا[14]. . .

وكلُّ ما استَشهَدوا بِهِ مِن قَولِهِم: (أَكْبَر) بِمَعْنى (كَبير) و(أَهْوَن) بِمَعْنى (هَيِّن) باطِلٌ عِندَ حُذّاقِ النُّحاةِ[15]، ولَولا أن نَخرُجَ عَمّا نَحنُ بِصَدَدِهِ لأَوضَحْنا بُطلانَهُ بِما لا قِبَلَ لَهُم بِهِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 197-202)*

هو: كيفَ يُتَصَوَّرُ التَّفضيلُ، والإعادَةُ والبداءَةُ بِالنِّسبةِ إلى اللهِ تَعالى على حَدٍّ سَواءٍ؟ يُنظَر: الدُّرُّ المصون: 9/ 39.

(14) مِن أوائلِ مَن اختارَ هذا القولَ وأكثَرَ الاستِشهادَ عليهِ أبو عُبَيدةَ مَعْمَرُ بنُ المثَنّى في كتابِهِ (مَجازُ القُرآن)، إذ قالَ: "﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾... مَجازُهُ: وذلكَ هَيِّنٌ عليهِ؛ لأَنَّ (أَفْعَل) يُوضَعُ في مَوضِعِ (الفاعِل)، قالَ:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنِّي لأَوْجَلُ ... عَلى أَيِّنا تَعدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

أي: وإنِّي لَواجِلٌ، أي: لَوَجِلٌ، وقالَ:

فَتِلكَ سَبيلٌ لَسْتَ فيها بِأَوْحَدِ

أي: بواحِدٍ. وفي الأذانِ: اللهُ أكبَرُ، أي: اللهُ كَبيرٌ. وقالَ الشّاعِرُ:

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وإنَّني ... قَسَمًا إلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ

وقالَ الفَرَزدَقُ:

إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بَنى لَنا ... بَيْتًا دَعائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

أي: عَزيزَةٌ طَويلَةٌ".

(15) الحَقُّ أنَّ بَعضَ كِبارِ النُّحاةِ استَحسَنوا هذا القولَ، مُختارِينَ إيّاهُ أو غَيرَ مُختارِينَ، فهذا الزَّجّاجُ في (مَعاني القُرآنِ وإعرابه): 4/ 139، يَذكُرُ في مَعنى (أَهْوَن) ثَلاثَةَ أقوالٍ؛ أَوَّلُها: أنَّ الهاءَ تَعودُ على (الخَلق)، فالمعنى: الإعادَةُ والبَعثُ أَهْوَنُ عَلى الإنسانِ مِن إنشائهِ، لأَنَّهُ يُقاسي في النَّشءِ ما لا يُقاسيهِ في الإعادَةِ والبَعثِ. وثانيها: قَولُ أبي عُبَيدَةَ السّابقُ، ووَصَفَهُ الزَّجّاجُ بِأَنَّهُ غَيرُ مُنكَرٍ. والثّالثُ الذي اختارَهُ وذكَرَ أَنَّهُ أَحسَنُ مِن هذَيْنِ الوَجهَيْنِ: أَنَّهُ خاطَبَ العِبادَ بما يَعقِلونَ، فأعلَمَهُم أَنَّهُ يَجِبُ عِندَهُم أن يَكونَ البَعثُ أَسهَلَ وأَهْوَنَ مِن الابتِداءِ والإنشاءِ، وجَعَلَهُ مَثَلًا لَهُم فقالَ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، أي: قولُهُ: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، قَد ضَرَبَهُ لَكُم مَثَلًا في ما يَصْعُبُ ويَسْهُلُ. أمّا أبو جعفَرٍ النَّحّاسُ فلَم يَكتَفِ بِعَدَمِ إنكارِ أن يَكونَ (أَهْوَنُ) بمعنى (هَيِّن)، بَل أبدى استِحسانَهُ هذا القولَ، ثُمَّ احتَجَّ لَهُ، زِيادَةً على ما ذُكِرَ، بما رُوِيَ عَن قَتادَةَ، قالَ: "في قِراءَةِ ابنِ مَسعودٍ: {وَهُوَ هَيِّنٌ عَلَيْهِ}". يُنظَر: مَعاني القُرآنِ الكَريم: 5/ 255-256. ويُنظَرُ لِقِراءَةِ ابنِ مَسعودٍ الشّاذَّةِ: إعرابُ القِراءاتِ الشَّواذّ: 2/ 282-283، ومُعجَمُ القِراءات: 7/ 154-155. وقَد جَعَلَ النَّحّاسُ هذا القولَ، في مَوضِعٍ آخَرَ مِن الكتابِ: 4/ 227، أَجوَدَ الأقوالِ، وذكَرَ أَنَّهُ اختيارُ المبرِّدِ.

تَفْسيرُ سُورَةِ لُقْمان

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ (لقمان: 6)

• قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾، هو النَّضْرُ بنُ الحارِثِ مِن بَني عَبدِ الدّارِ، وكانَ قد تعلَّمَ أخبارَ فارِسَ في الجاهِلِيَّةِ[1]، فذلكَ هو مخرجُ الحَديثِ. *(التَّعريفُ والإعلام: 134)*

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ (لقمان: 12)

• لُقْمانُ كانَ نُوبِيًّا مِن أهلِ أَيْلَةَ[2]، وهُوَ لُقمانُ بنُ عَنقاءَ بنِ سُرُورٍ[3]، في ما ذَكَرُوا، وابنُهُ الذي ذُكِرَ في القُرآنِ هُو ثارانُ[4]، في ما ذَكَرَ الزَّجّاجُ وغَيرُهُ. وقَد قيلَ في اسمِهِ غَيْرُ ذلِكَ، ولَيسَ بِلُقْمانَ بنِ عادٍ الحِميَرِيِّ[5].

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 67)

(1) قالَ الواحِدِيُّ عن هذهِ الآيةِ في (أسباب نُزولِ القُرآن): 553: "قالَ الكَلبِيُّ ومُقاتِلٌ: نَزَلَتْ في النَّضرِ بنِ الحارِثِ، وذلِكَ أَنَّهُ كانَ يَخرُجُ تاجِرًا إلى فارِسَ فيَشتَري أخبارَ الأعاجِمِ فيَرويها ويُحَدِّثُ بِها قُرَيشًا ويَقولُ لَهُم: إنَّ مُحَمَّدًا عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ يُحَدِّثُكُم بِحَديثِ عادٍ وثَمُودَ، وأَنا أُحَدِّثُكُم بِحَديثِ رُستُمَ وإِسْفِنْدِيارَ وأَخبارِ الأَكاسِرَةِ، فيَستَمِلحُونَ حَديثَهُ ويَترُكونَ استِماعَ القُرآنِ، فنَزَلَتْ فيهِ هذِهِ الآيَةُ". وقَد قالَ الأَلبانيُّ في (تَحريم آلاتِ الطَّرَب): 142-143: "الكَلبيُّ ومُقاتلٌ مَتروكانِ أيضًا مُتَّهَمانِ بالكَذِبِ".

(2) يُنظَر: التَّعريفُ والإعلام: 134. وأورَدَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 11/ 624، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، قالَ: "كانَ قَصيرًا، أَفطَسَ، مِن النّوبَةِ"، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ أبي حاتِم.

(3) قالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 113: "هو لُقمانُ بنُ عَنقاءَ بنِ سدون".

(4) جاءَ عندَ بعضِ أهلِ العِلمِ أنَّ هذا اسمُ أبيهِ لا اسمُ ابنِهِ، فقَد قالَ ابنُ قُتَيبَةَ في (المعارِف): 55: "اسمُ أبيهِ ثاران".

(5) يُريدُ السُّهَيليُّ هُنا أن يُفرِّقَ بينَ لُقمانَ المشهورِ بِالحَكيم، الذي كانَ في زمنِ داوُدَ عليهِ السَّلامُ، على ما جاءَ عندَ ابنِ قُتَيبَةَ في (المعارِف): 55، قاضِيًا حينَذاكَ، على ما جاءَ عندَ

﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ (لقمان: 13):

• قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ﴾، اسمُ ابنِهِ ثارانُ في قولِ الطَّبريِّ والقُتبيِّ[6]، وقد قيلَ فيه غَيرُ ذلكَ. ولُقمانُ هو ابنُ عنقا بنِ يثرونَ، وكانَ نُوبِيًّا مِن أَهلِ أَيلَةَ[7]. *(التَّعريفُ والإعلام: 134)*

• (قُصَيٌّ)... تَصغيرُ (قَصِيّ)[8]... وصُغِّرَ عَلى (فُعَيْل) وهُوَ تَصغيرُ (فَعِيل) لأَنَّهُم كَرِهُوا اجتِماعَ ثَلاثِ ياءاتٍ، فحَذَفوا إحداهُنَّ وهِيَ الياءُ الزّائدَةُ الثّانِيَةُ التي تَكونُ في (فُعَيِّل)، نَحو (قُضَيِّب)، فَبَقِيَ عَلى وَزنِ (فُعَيْل)، ويَجوزُ أَن يَكونَ المَحذوفُ لامَ الفِعلِ، فيَكُونُ وَزنُهُ (فُعَيًّا) وتَكونُ ياءُ التَّصغيرِ هِي الباقِيَةَ مَعَ الزّائدَةِ، فقَد جاءَ ما هُوَ أَبلَغُ في الحَذفِ مِن هذا، وهِيَ قِراءَةُ قُنْبُلٍ[9]: {يَا بُنَيْ}[10]، بِبَقاءِ ياءِ التَّصغيرِ وَحْدَها، وأَمّا قِراءَةُ حَفْصٍ: ﴿يَٰبُنَيَّ﴾، فإِنَّما هِي ياءُ التَّصغيرِ مَعَ ياءِ المُتَكَلِّمِ، ولامُ الفِعلِ مَحذوفَةٌ، فكانَ وَزنُهُ (فُعَيّ)، ومَن كَسَرَ الياءَ

ابنِ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 113، ولُقمانَ بنِ عادٍ الذي ماتَ في عَصرِ الحارثِ الرّائشِ أَحَدِ مُلوكِ اليَمَنِ مِن ولدِ حِميَر بنِ سَبَإٍ، ولُقمانُ هذا هو الذي بَعَثَتْهُ عادٌ في وَفدِها إلى الحَرَمِ لِيَستَسقِيَ لها، فخُيِّرَ في عُمُرِهِ بينَ بَقاءِ سَبعِ بَقَراتٍ سُمْرٍ مِن أَظبٍ، أَو عفرٍ في جَبَلٍ وَعِرٍ لا يَمَسُّها القَطرُ، أَو بَقاءِ سَبعةِ أنسرٍ، كُلَّما هَلَكَ مِنها نَسرٌ خَلَفَ مِن بَعدِهِ نَسرٌ، فاختارَ أَعمارَ النُّسورِ، فكانَ آخِرَ نُسورِهِ لُبَدٌ، وقد ذكَرَتْهُ الشُّعَراءُ ونَسَبَتْهُ إلى عادٍ، ويُقالُ: إنَّهُ عُمِّرَ أَلفَيْ سَنَةٍ وأَربعَمِئةٍ ونيِّفًا وخَمسينَ سَنَةً. يُنظَر: المعارِف: 626-627.

(6) قالَ ابنُ قُتَيبَةَ في (المعارِف): 55: "كانَ لُقمانُ عَبدًا حَبَشيًّا لِرَجُلٍ مِن بَني إسرائيلَ، فأَعتَقَهُ وأَعطاهُ مالًا، وكانَ في زمنِ داوُدَ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ، واسمُ أَبيهِ ثاران".

(7) قالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 113: "هو لُقمانُ بنُ عَنقاءَ بنِ سدون، ويُقالُ: لُقمانُ ابنُ ثاران، حَكاهُ السُّهَيليُّ عن ابنِ جَريرٍ والقُتبيِّ". فقَد حَكى ابنُ كَثيرٍ هُنا عن السُّهَيليِّ أَنَّ ثاران هو اسمُ أَبي لُقمانَ، كما جاءَ عندَ ابنِ قُتَيبَةَ في النَّصِّ الذي نَقَلَهُ عنهُ السُّهَيليُّ، لا أَنَّ ثاران هو اسمُ ابنِهِ كما جاءَ في نصِّ (التَّعريف والإعلام)، واللهُ أَعلَمُ.

(8) اختارَ ابنُ دُرَيدٍ في (الاشتِقاق): 19، أَن يَكونَ (قُصَيٌّ) تَصغيرَ (قاصٍ)، أَمّا ابنُ مالِكٍ فقَد عَدَّهُ في (شَرح الكافِيَةِ الشّافِيَة): 4/ 1921، من الأَلفاظِ المصَغَّرَةِ التي لا مُكَبَّرَ لَها.

(9) هو مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ المكِّيُّ، مِن أَعلامِ القُرّاءِ السَّبعةِ، وَلِيَ الشُّرطةَ بمكَّةَ، وتُوُفِّيَ بها سنةَ إحدى وتِسعِينَ ومِئتَيْنِ. يُنظَر: الأَعلام: 6/ 190.

(10) يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 289.

قالَ: {يَا بُنَيّ}[11]، فَوَزنُهُ: يا فُعَيْل، وياءُ المتكلِّمِ هي المحذوفةُ في هذهِ القراءةِ[12]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 47-48)*

﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ﴾ (لقمان: 14)، يُراجَع: (الكهف: 1-85)

﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ﴾ (لقمان: 16)، يُراجَع: (النّساء: 11-12)

﴿وَمَن يُسۡلِمۡ وَجۡهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ (لقمان: 22)، يُراجَع: (يونس: 42-43)

---

(11) قَرَأَ بها نافِعٌ، وأبو عَمرٍو، وابنُ عامِرٍ، وحَمزَةُ، والكِسائيُّ، وأبو بَكرٍ شُعبَةُ عن عاصم، وابنُ كَثيرٍ في رِوايةِ ابنِ فليحٍ. وكذا قَرأَ بها بقيَّةُ العَشَرَةِ. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 289، ومُعجَمُ القِراءات: 7/ 190.

(12) في (الدُّرّ المصون): 6/ 331: "فمَن فَتَحَ، فقيلَ: أصلُها: يا بُنَيّا، بِالألفِ، فحُذِفَت الألفُ تَخفيفًا، اجتَزَأَ عنها بِالفَتحَةِ... وقيلَ: بَل حُذِفَتْ لالتِقاءِ السّاكِنَيْنِ... وهذا تَعليلٌ فاسِدٌ؛ بِدَليلِ سُقوطِها في سورةِ لُقمان في ثَلاثةِ مَواضِعَ حيثُ لا ساكِنانِ... وأمّا مَن كَسَرَ فحُذِفَت الياءُ أيضًا إمّا تَخفيفًا وهو الصَّحيحُ، وإمّا لالتِقاءِ السّاكِنَيْنِ، وقَد تقَدَّمَ فَسادُهُ. وأمّا مَن سَكَّنَ فلِما رَأى مِن الثِّقَلِ معَ مُطلَقِ الحركةِ، ولا شَكَّ أنَّ السُّكونَ أخَفُّ مِن أخَفِّ الحركاتِ... وأصلُ هذه اللَفظةِ بِثَلاثِ ياءاتٍ: الأُولى لِلتَّصغيرِ، والثّانيةُ لامُ الكلمةِ... والثّالثةُ ياءُ المتكلِّمِ مُضافٌ إليها، وهي التي طَرَأَ عليها القَلبُ أَلِفًا ثُمَّ الحَذفُ، أو الحَذفُ وهي ياءٌ بحالِها".

تَفْسيرُ سُورَةِ السَّجْدَة

﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ (السَّجدة: 9)، يُراجَع: (المائدة: 116)، و(الإسراء: 85)

﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ (السَّجدة: 11)، يُراجَع: (الرَّعد: 13)، و(الإسراء: 85)

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ﴾ (السَّجدة: 12)، يُراجَع: (الأنعام: 27)

﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ (السَّجدة: 18)

• قولُهُ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾، نَزَلَتْ في عَلِيِّ بنِ أَبي طالبٍ رِضوانُ اللهِ عليهِ. وقَد قيلَ: إنَّ الفاسقَ الوَليدُ بنُ عُقْبَةَ بنِ أَبي مُعَيْطٍ[1]. *(التَّعريفُ والإعلام: 135)*

(1) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 21/ 107، عن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، والواحِديُّ في (أَسباب نُزولِ القُرآن): ح: 344، عن ابنِ عبّاسٍ. والأَسانيدُ في أَنَّ المعنيَّ بِالآيةِ عَليٌّ والوَليدُ ما بَينَ ضَعيفٍ وضَعيفٍ جِدًّا، فلا تَقومُ بها حُجَّةٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 73-74.

تَفْسيرُ سُورَةِ الأَحْزاب

﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾، إلى قولِهِ: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ﴾ (الأحزاب: 4-5):

• قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ (الأحزاب: 4) الآية، كانَ جَميلُ بنُ مَعْمَرٍ الجُمَحِيُّ، وهو ابنُ مَعْمَرِ بنِ حَبيبِ بنِ وَهبِ بنِ حُذافَةَ بنِ جُمَحٍ، واسمُ جُمَحٍ تَيْمٌ، وكانَ يُدعى ذا القَلبَيْنِ، فنَزَلَتْ فيهِ الآيةُ[1]، وفيهِ يقولُ الشّاعِرُ:

وكَيفَ ثَوائي بِالمَدينَةِ بَعْدَما قَضَى وَطَرًا مِنها جَمِيلُ بنُ مَعْمَرِ[2]

ورَوى الزُّبَيْرُ بنُ بَكّارٍ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ استأذَنَ على عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ فسَمِعَهُ يَتَغَنّى بهذا البَيتِ فقالَ: ما هذا يا أَبا مُحَمَّدٍ؟ فقالَ: إنّا إذا خَلَوْنا قُلْنا ما يَقولُ النّاسُ في بُيوتِهِم. وقَلَبَ المبرِّدُ في (الكامِلِ) هذا الحَديثَ وجَعَلَ المُستأذِنَ عَبدَ الرَّحمنِ بنَ عَوفٍ والمُتغَنِّيَ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ[3]، والزُّبَيْرُ أَعلَمُ مِن المبرِّدِ بهذا الشَّأنِ[4].

وقولُهُ تعالى: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ﴾ (الأحزاب: 5)، يَعني زَيدَ بنَ حارِثَةَ،

---

(1) ذَكَرَهُ الواحِدِيُّ في (أسباب نُزولِ القُرآن): 561-562، والبَغَوِيُّ في تفسيرِهِ: 3/ 606، مِن غَيرِ إسنادٍ. وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 11/ 720، عن السُّدِّيِّ، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ أَبي حاتمٍ، وإسنادُهُ ضَعيفٌ لإعضالِهِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 79.

(2) يُنظَر: الكامِلُ في اللُّغَةِ والأَدَب: 2/ 546، وقالَ المبرِّدُ فيهِ: "هذا الشِّعرُ لِجَميلِ بنِ عبدِ اللهِ ابنِ مَعمَرٍ العُذرِيِّ، فأَمّا جَميلُ بنُ مَعمَرٍ الجُمَحِيُّ فلا نَسَبَ بَينَهُ وبَينَ مَعمَرٍ، أَي: لَيسَ بَينَهُ وبَينَهُ أَبٌ آخَرُ، وكانَتْ لَهُ صُحبَةٌ، وكانَ خاصًّا بِعُمَرَ بنِ الخَطّابِ رضيَ اللهُ عنهُ".

(3) يُنظَر: الكامِلُ في اللُّغَةِ والأَدَب: 2/ 564-565.

(4) يُنظَر: رَغبَةُ الآمِلِ مِن كِتابِ الكامِلِ: 4/ 174.

وكانَ يُدعى زَيدَ بنَ مُحَمَّدٍ[5]، والمقدادَ ابنَ عَمرِو البهرانيَّ، وكانَ يُدعى المقدادَ ابنَ الأَسوَدِ بنِ عَبدِ يَغوثَ[6]، وسالِمًا مَولى أَبي حُذَيفَةَ، وكانَ يُدعى لأَبي حُذَيفَةَ ابنًا[7]، وإنَّما كانَ لامرأَةٍ اسمُها ثُبَيْتَةُ بِنتُ يَعارٍ، وقيلَ: بُثَينَةُ، وقالَ القُتبيُّ: اسمُها سَلمى، وكانَتْ أَعتَقَتْهُ سائبةً، فتَوَلّى أَبا حُذَيفَةَ، ففيهِم وفي مَن تُبُنِّيَ مِن غيرِهِم نَزَلَت الآيةُ... وغيرِ هؤلاءِ مِمَّن تُبُنِّيَ وانتَسَبَ لِغَيرِ أَبيهِ.

(التَّعريفُ والإعلام: 135-136)

• قَولُ عُمَرَ لِجَميلِ بنِ مَعْمَرٍ الجُمَحِيِّ: إنّي قَد أَسلَمْتُ وبايَعْتُ مُحَمَّدًا. فصَرَخَ جَميلٌ بِأَعلى صَوتِهِ: أَلا إنَّ عُمَرَ قَد صَبَأَ[8].

جَميلٌ هذا هُو الذي كانَ يُقالُ لَهُ: ذُو القَلبَيْنِ، وفيهِ نَزَلَتْ في أَحَدِ الأَقوالِ: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾[9]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 280)*

﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ (الأَحزاب: 6)، يُراجَع: (سورة الكوثر)، و(سورة المسد)

﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ (الأَحزاب: 10):

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾، والقَلبُ لا يَنتَقِلُ مِن مَوضِعِهِ، ولَو انتَقَلَ إلى الحَنجَرَةِ لَماتَ صاحِبُهُ، واللهُ سُبحانَهُ لا يَقولُ إلّا الحَقَّ، ففي هذا دَليلٌ عَلى أَنَّ التَّكَلُّمَ بالمَجازِ عَلى جِهَةِ المُبالَغَةِ، فهُوَ حَقٌّ إذا فَهِمَ المُخاطَبُ عنكَ،

---

(5) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4782، كتاب التَّفسير، باب (﴿ٱدْعُوهُمْ لِأَبَآئِهِمْ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6212، 6213، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (فَضائل زَيدِ بنِ حارِثَةَ وأُسامَةَ بنِ زَيدٍ رَضيَ اللهُ عَنهُما).

(6) أَورَدَ اسمَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور) معَ زَيدٍ وسالم: 11/ 724-725، ونَسَبَ رِوايةَ ذلكَ إلى ابنِ عَساكِر، وإسنادُها ضَعيفٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 83، والإصابَة: 6/ 202.

(7) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4000، كتاب المغازي، باب (12).

(8) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 1/ 428-429، مُصَرِّحًا بِالسَّماعِ مِن نافعٍ مَولى عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن ابنِ عُمَرَ، وسَنَدُهُ صَحيحٌ.

(9) سَبَقَ تَخريجُ ذلكَ في هامِشٍ قَريبٍ.

وهذا كقَولِهِ تَعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ (الكهف: 77)، أي: مَثَلُهُ كَمَثَلِ مَن يُريدُ أن يَفعلَ الفِعلَ، ويَهُمُّ بِهِ، فهُوَ مِن مَجازِ التَّشبيهِ، وكَذلِكَ هؤُلاءِ، مَثلُهُم في ما بَلَغَهُم مِن الخَوفِ والوَهَلِ وضيقِ الصَّدرِ كَمَثَلِ المُنخَلِعِ قَلبُهُ مِن مَوضِعِهِ[10]، وقيلَ: هُوَ عَلى حَذفِ المُضافِ، تَقديرُهُ: بَلَغَ وَجيفُ القُلُوبِ الحَناجِرَ[11].

وأمّا قَولُهُ: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ (غافر: 18)، فلا مَعْنى لِحَملِهِ عَلى المجازِ؛ لأَنَّهُ في صِفَةِ هَولِ القِيامَةِ، والأمرُ فيهِ أَشَدُّ مِمّا تَقَدَّمَ، لا سِيَّما وقَد قالَ في أُخرى: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ (إبراهيم: 43)، أَي: قَد فارَقَ القَلبُ الفُؤادَ، وبَقِيَ فارِغًا هَواءً، وفي هذا دَليلٌ عَلى أَنَّ القَلبَ غَيرُ الفُؤادِ، كَأَنَّ الفُؤادَ هُو غِلافُ القَلبِ. ويُؤَيِّدُهُ قَولُ النَّبِيِّ صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في أَهلِ اليَمَنِ: «**أَلْيَنُ قُلُوبًا وَأَرَقُّ أَفْئِدَةً**»[12]، مَعَ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَـٰسِيَةِ قُلُوبُهُم﴾ (الزُّمر: 22)، ولَم يَقُل: لِلقاسِيَةِ أَفئِدَتُهُم، والقَسوَةُ ضِدُّ اللينِ، فتأَمَّلْهُ. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 338-339)***

• أمّا (الظَّنُّ) فمَصدَرٌ لا يُثنّى ولا يُجمَعُ، إلّا أن تُريدَ بِهِ الأُمورَ المظنونَةَ، نَحو قولِهِ تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾، أَي: تَظُنُّونَ بِهِ أَشياءَ وأُمورًا كاذِبةً. فالظُّنُونُ، على هذا، مَفعولٌ مُطلَقٌ، لا عِبارةٌ عن الظَّنِّ الذي هو المصدَرُ في الأَصلِ، واللهُ أَعلَمُ. ***(نَتائجُ الفِكر: 287)***

ويُراجَعُ أيضًا: **(آل عمران: 75)**

﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ ۚ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ **(الأَحزاب: 13)**:

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾، الطّائفَةُ تَقَعُ على الواحِدِ فما فَوقَهُ، وعَنى بها

---

(10) يُنظَر: الجامِعُ لأَحكامِ القُرآنِ: 14/ 133-134.

(11) يُنظَر: (مَعاني القُرآنِ الكَريم) لِلنَّحّاس: 5/ 329.

(12) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4388، كتاب المغازي، باب (قُدوم الأَشعَرِيِّينَ وأَهلِ اليَمَن)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح188، كتاب الإيمان، باب (تَفاضُل أَهلِ الإيمانِ فيهِ، ورُجحان أَهلِ اليَمَنِ فيه).

ها هُنا أَوسَ بنَ قَيظيٍّ[13]، والِدَ عَرابةَ بنِ أَوسٍ الذي يقولُ فيهِ الشَّمّاخُ:

إذا ما رايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقّاها عَرابَةُ بِاليَمينِ[14]

وقولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ﴾، هي المدينةُ، وسَمّاها رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ طَيْبَةَ[15]، وسُمِّيَتْ يَثرِبَ لأنَّ الذي نَزَلَها مِن العَماليقِ اسمُهُ يَثرِبُ بنُ عبيل بنِ مَهلايلَ بنِ عوصِ بنِ عِملاقِ بنِ لاوذَ بنِ إرَمَ[16]، وفي بعضِ هذهِ الأَسماءِ اختِلافٌ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 137)***

• أَوسُ بنُ قَيظِيٍّ... هو القائلُ: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾[17]، وابنُهُ عَرابَةُ بنُ أَوسٍ كانَ سَيِّدًا، ولا صُحبَةَ لَهُ، وقَد قيلَ: لَهُ صُحبَةٌ[18]، وقَد ذَكَرناهُ في مَن اسْتُصْغِرَ يومَ أُحُدٍ[19]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 315)***

ويُراجَعُ أَيضًا: **(التَّوبة: 120)**

﴿ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَءَاتَوْهَا﴾ (الأَحزاب: **14**)، يُراجَع: **(فصِّلت: 11)**

---

(13) ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ بلا إسنادٍ، وهوَ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 3/ 310، ونَقَلَهُ عنهُ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 6/ 389. ويُنظَر: (دَلائلُ النُّبوَّة) لِلبَيهَقيّ: 3/ 402، و435-436.

(14) البيتُ في (ديوان الشَّمّاخ): 336.

(15) رَوى ذلكَ البُخاريُّ في صحيحِهِ: ح4050، كِتاب المغازي، باب (غَزوَة أُحُد)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3343، كِتاب الحجّ، باب (المدينَة تَنفي شِرارَها).

(16) يُنظَر: مُعجَمُ ما استَعجَم: 4/ 218، وتَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 6/ 389.

(17) سَبَقَ تَخريجُ ذلك قَبْلَ قَليلٍ.

(18) يُنظَر: الإصابَة: 4/ 481-482. وفي (الدُّرّ المنثور): 11/ 753، أنَّ ابنَ أَبي حاتم أَخرجَ عن السُّدِّيّ: "أَنَّ رَجُلَيْنِ جاءا إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ أَحَدُهُما يُدعى أَبا عَرابَةَ بنَ أَوسٍ؛ والآخَرُ يُدعى أَوسَ بنَ قَيظِيٍّ، فقالا: يا رَسولَ اللهِ، ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾، يَعني أَنَّها ذَليلَةُ الحيطانِ، وهي في أَقصى المدينَةِ، ونحنُ نَخافُ السَّرَقَ، فأْذَنْ لَنا، فقالَ اللهُ: ﴿وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾. وهو مُرسَلٌ. والظّاهرُ أَنَّ الرَّجُلَيْنِ واحِدٌ؛ لأَنَّ أَوسَ بنَ قَيظيٍّ هو أَبو عَرابَةَ بنُ أَوسٍ، كما ذَكَرَ السُّهَيليُّ والحافِظُ ابنُ حجرٍ وغيرُهُما، واللهُ أَعلَمُ".

(19) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 160.

﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ **(الأحزاب: 18)**

• قَولُهُ تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾، أَي: المُخَذِّلينَ لإخوانِهم، فَيُعَوِّقُونَهُم بِالتَّخذيلِ عَنِ الطّاعَةِ، لِقَولِهِم: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾، تَقولُ: عاقَني الأَمرُ عَن كَذا، وعَوَّقَني فُلانٌ عَن كَذا، أَي: صَرَفَني عَنهُ. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 339)***

﴿يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا﴾ **(الأحزاب: 20)**

• قَولُهُ تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا﴾ الآية، الأَحزابُ هُم الذينَ تَحَزَّبوا على النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يومَ الخندَقِ، وهُم قُرَيشٌ، وغَطَفانُ، وبَنو قُرَيظَةَ وبَنو النَّضيرِ مِن اليَهودِ[20]. ***(التَّعريفُ والإعلام: 136)***

﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ **(الأحزاب: 23)**

• قَولُهُ تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ﴾،أَي: نَذْرَهُ، هو أَنَسُ بنُ النَّضْرِ الخَزرَجِيُّ الأَنصاريُّ، عَمُّ أَنَسِ بنِ مالِكٍ[21]. ***(التَّعريفُ والإعلام: 137)***

---

(20) لَمّا أَجلى رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يَهودَ بَني النَّضيرِ مِن المدينةِ، ذَهَبَ عَدَدٌ مِن زُعَمائِهِم الموتورينَ إلى خَيبَرَ، ومِن هُناكَ بَدَؤُوا اتِّصالاتِهِم بِقُرَيشٍ والقَبائِلِ الأُخرى، لِلثَّأرِ لأَنفُسِهِم والعَودَةِ إلى أَراضيهِم وأَموالِهِم في المدينةِ، فخَرَجَ وَفدٌ مِنهُم إلى مَكَّةَ، ثُمَّ خَرَجوا مِن مَكَّةَ إلى نَجدٍ حيثُ حالَفوا قَبيلَةَ غَطَفانَ الكبيرةَ على حَربِ المسلمِينَ. وكانَ مكانُ تَجمُّعِ جَيشِ قُرَيشٍ وحُلَفائها في مَرِّ الظَّهرانِ، حيثُ وافاهُم حُلَفاؤُهُم مِن بَني سُلَيم، وكِنانَةَ، وتِهامَةَ، والأَحابيشِ، ثُمَّ تحرَّكوا نحوَ المدينةِ حَتّى نَزَلوا بمُجتَمَعِ الأَسيالِ مِن رومَة بينَ الجرفِ وزغابَة. أَمّا غَطَفانُ وبَنو أَسَدٍ فنَزَلوا بِذَنَبِ نقمى إلى جانبِ أُحُدٍ. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّةُ الصَّحيحَة: 2/ 419-420. وأَخرجَ ابنُ إسحاقَ وابنُ مردوَيه عن ابنِ عبّاسٍ، في قولِهِ تَعالى: ﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ (الأحزاب: 10): "فكانَ الذينَ جاؤُوهُم مِن فَوقِهِم بَني قُرَيظَةَ، والذينَ جاؤُوهُم مِن أَسفَلَ مِنهُم قُرَيشًا وأَسَدًا وغَطَفانَ". يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 11/ 745.

(21) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2805، كتاب الجِهاد والسِّيَر، باب (قَول اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿مِنَ

﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ (الأحزاب: 26)

- ذَكَرَ[22] الصَّياصِيَ وأَنَّها الحُصُونُ، واستَشْهَدَ بِقَولِ سُحَيْمٍ يَصِفُ سَيْلًا:

وَأَصْبَحَتِ الثِّيرانُ صَرْعى وَأَصْبَحَتْ … نِساءُ تَميمٍ يَبْتَدِرْنَ الصَّياصِيا[23]

وأَلْفَيْتُ في حاشِيَةِ الشَّيخِ أَبي بَحرٍ[24] رَحِمَهُ اللهُ عَلى هذا البَيتِ: الصَّياصي: قُرونُ الثِّيرانِ المذكورة فيهِ، لا ما تَوهَّمَ ابنُ هِشامٍ أَنَّها الحُصُونُ والآطامُ، يَقولُ: لَمّا أَهلَكَ هذا السَّيلُ الثِّيرانَ وغَرَّقَها أَصبَحَتْ نِساءُ تَميمٍ يَبْتَدِرْنَ أَخذَ قُرُونِها لِيَنسِجْنَ بِها البُجُدَ، وهِيَ الأَكسِيَةُ، قالَ هذا يَعقُوبُ عن الأَصمَعِيِّ. ويُصَحِّحُ هذا أَنَّهُ لا حُصُونَ في بادِيَةِ الأَعرابِ. قالَ المؤَلِّفُ: ويُصَحِّحُ هذا التَّفسيرَ أَيضًا رِوايَةُ أَحمَدَ بنِ داوُدَ لَهُ، فإِنَّهُ أَنشَدَهُ في كِتابِ (النَّبات) لَهُ، فقالَ فيهِ:

يَلْتَقِطْنَ الصَّياصِيا

ولَم يَقُلْ: يَبْتَدِرْنَ، وأَنشَدَ:

فَذَعَرْنا سُحْمَ الصَّياصِي بِأَيدِيـ … ـهِنَّ نَضْحٌ مِن الكُحَيلِ وَقارُ[25]

الكُحَيْلُ: القَطِرانُ، والقارُ: الزِّفْتُ، شَبَّهَ السَّوادَ الذي في أَيديهِنَّ بِنَضْحٍ مِن ذلِكَ

ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4895، كتاب الإمارَة، باب (ثُبوت الجَنَّةِ لِلشَّهيد).

(22) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 344.

(23) البيتُ في (ديوان سُحَيْم عَبدِ بَني الحَسحاس): 33.

(24) هوَ الإِمامُ المُتقِنُ النَّحْويُّ أَبو بَحْرٍ سُفيانُ بنُ العاصِ بنِ أَحمَدَ بنِ العاصِ بنِ سُفيانَ بنِ عِيسى الأَسَدِيُّ المُرْبَيْطِرِيُّ، نَزيلُ قُرطُبَةَ. وقَد كانَ لِلأَندلسيِّينَ كبيرُ الشَّغَفِ والاعتناءِ بقراءةِ (السِّيرَة النَّبويَّة) ورِوايَتِها وشَرحِها، ولهم في ذلكَ أَعمالٌ جِسامٌ وكُتُبٌ حِسانٌ، وخَيرُ دَليلٍ على ذلكَ كِتابُ (الرَّوْض الأُنُف) لِلسُّهَيْلِيِّ، وشَرحٌ لأَبي بَحْرٍ سُفيانَ بنِ العاصِ استفادَ مِنهُ السُّهَيْلِيُّ ونَبَّهَ على أَخطائهِ في كثيرٍ مِن المواضِعِ في كِتابِهِ المذكورِ. وأَبو بَحْرٍ هذا مِن تَلاميذِ الوقشيِّ النّابِهِينَ. تُوُفِّيَ في جُمادى الآخِرَةِ سَنَةَ عِشرينَ وخَمسِمِئَةٍ. يُنظَر: سِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاء: 19/ 515-516، والقِرطُ على (الكامِل): 49-50.

(25) البيتُ لأَبي دُوادٍ الإِيادِيِّ، وهو في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 345.

الكُحَيْلِ والقارِ، يَصِفُ بَعْرَ وَحْشٍ. وأَنشَدَ لِدُرَيْدِ بنِ الصِّمَّةِ:

كَوَقْعِ الصَّياصِي فِي النَّسِيجِ المُمَدَّدِ[26]

وحَمَلَهُ الأَصمَعِيُّ عَلى ما تَقَدَّمَ في البَيْتِ قَبلَ هذا مِن أَنَّها القُرُونُ التي يُنسَجُ بِها، لا أَنَّها شَوكٌ كَما قالَ ابنُ هِشامٍ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 339-340)*

﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ﴾ (الأحزاب: 28)، يُراجَع: (سورة المسد)

﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ (الأحزاب: 32)، يُراجَع: (الإسراء: 23)

﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ (الأحزاب: 33):

• بُيُوتُه عَلَيهِ السَّلامُ إذا أُضيفَتْ إلَيهِ فهِيَ إضافَةُ مِلْكٍ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ﴾، وإذا أُضيفَتْ إلى أَزواجِهِ، كقَولِهِ: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾، فلَيسَتْ بِإضافَةِ مِلْكٍ؛ وذلِكَ أَنَّ ما كانَ مِلْكًا لَهُ عَلَيهِ السَّلامُ فلَيسَ بِمورُوثٍ عَنهُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 268)

• ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ ما كانَ في قَومِ نُوحٍ ومَن قَبلَهُم مِن عِبادَةِ الأَصنامِ[27]، وتِلكَ هِيَ الجاهِلِيَّةُ الأُولى التي ذَكَرَ اللهُ في القُرآنِ في قَولِهِ: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾، وكانَ بَدْءُ ذلِكَ في عَهدِ مهلايلَ بنِ قَيْنانَ[28]، في ما ذَكَروا[29]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 358)*

ويُراجَعُ أَيضًا: (الإسراء: 1)

---

(26) شَطرُ بَيتٍ لِدُرَيدِ بنِ الصِّمَّةِ، وهو كامِلًا في ديوانِهِ: 48:

فَجِئْتُ إلَيْهِ والرِّماحُ تَنُوشُهُ كَوَقْعِ الصَّياصي في النَّسيجِ المُمَدَّدِ

وهو في (الأَصمَعِيّات): 109، و(الحَماسَة) لأَبي تَمّام: 1/ 397.

(27) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 120-132.

(28) هو مَهلاييلُ بنُ قَيْنانَ بنِ أنوشَ بنِ شيثٍ بنِ آدَمَ عليهِ السَّلامُ. يُنظَر: المعارِف: 20.

(29) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 167-168.

﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ (الأحزاب: 35)

• يُروى أنَّ أُمَّ عُمارَةَ قالَتْ لِرَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: ما أرى كُلَّ شَيْءٍ إلّا لِلرِّجالِ، وما أرى لِلنِّساءِ شَيْئًا، فأَنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ الآية[30]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 118)*

﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ (الأحزاب: 37):

• حَسْبُكَ بِذِكرِ اللهِ لَهُ [أي: لِزَيدِ بنِ حارِثَةَ] بِاسمِهِ في القُرآنِ، ولَم يُذكَرْ أَحَدٌ مِن الصَّحابَةِ باسمِهِ سِواهُ، وقَد بَيَّنّا النُّكتَةَ في ذلِكَ في كِتابِ (التَّعريف والإعلام)، فَلْيُنظَرْ هُنالِكَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 40)*

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾، يعني: بالإسلام، ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾، يعني: بِالعِتقِ، وهوَ زيدُ بنُ حارِثَةَ[31] بنِ شَراحيلَ[32]، ويُقالُ: شُرَحبيل، كَلبيٌّ مِن قُضاعَةَ، ووَقَعَ عليهِ سِباءٌ في الجاهليَّةِ واشتراهُ حَكيمُ بنُ حِزامٍ، فباعَهُ مِن عَمَّتِهِ خَديجَةَ فوَهَبَتْهُ لِلنَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فكانَ يَخدِمُهُ، وتَبَنّاهُ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فكانَ يُقالُ لهُ: زَيدُ بنُ مُحَمَّدٍ، حَتّى أَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ﴾ (الأحزاب: 5) الآية، فقالَ: أنا زَيدُ بنُ حارِثَةَ، وحَرُمَ عليهِ أن يقولَ: أنا زَيدُ بنُ مُحَمَّدٍ. فلَمّا نزعَ عنه هذا الشَّرَفَ وهذا الفَخر وعَلِمَ اللهُ تعالى وَحشَتَهُ مِن ذلكَ شَرَّفَهُ بِخَصيصَةٍ لَم يَخُصَّ بها أَحدًا مِن أصحابِ

---

(30) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3211، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ الأحزاب)، وصحَّحَهُ الألبانيُّ.

(31) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريِّ: ح787، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾).

(32) يُنظَر: كِتابُ المُحَبَّر: 128.

النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وهيَ أَنَّهُ سَمّاهُ في القُرآنِ، فقالَ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾، يعني: مِن زَينَبَ، ومَن ذَكَرَهُ اللهُ بِاسمِهِ في الذِّكرِ الحكيمِ حتّى صارَ اسمُهُ قُرآنًا يُتلى في المحاريبِ فقَد نَوَّهَ بهِ غايةَ التَّنويهِ، فكانَ في هذا تَأنيسٌ لهُ وعِوَضٌ مِن الفَخرِ بِأُبوَّةِ مُحَمَّدٍ لهُ؛ أَلا تَرى إلى قولِ أُبَيِّ بنِ كَعبٍ حينَ قالَ لهُ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**إنَّ اللهَ أمَرَني أن أَقرأَ عَلَيكَ سُورَةَ كذا**»، فبَكى وقالَ: أَوَ ذُكِرْتُ هُنالِكَ[33]؟ وكانَ بُكاؤُهُ من الفَرَحِ حينَ أُخبِرَ أَنَّ اللهَ تعالى ذَكَرَهُ، فكيفَ بمَن صارَ اسمُهُ قُرآنًا يُتلى مُخَلَّدًا لا يَبيدُ، يَتلوهُ أهلُ الدُّنيا إذا قَرَؤوا القُرآنَ، وأَهلُ الجنَّةِ كذلكَ أَبَدًا، لا يَزالُ على أَلسِنَةِ المؤمنِينَ كما لَم يَزَلْ مَذكورًا على الخُصوصِ عندَ رَبِّ العالَمِينَ، إذ القُرآنُ كلامُ اللهِ القديمِ، وهو باقٍ لا يَبيدُ، فاسْمُ زَيدٍ هذا في الصُّحُفِ المكرَّمةِ المرفوعَةِ المطَهَّرَةِ تَذكُرُهُ في التِّلاوةِ السَّفَرَةُ الكِرامُ البَرَرَةُ، ولَيسَ ذلكَ لاسمٍ مِن أَسماءِ المؤمنِينَ إلّا لِنَبيٍّ مِن الأَنبياءِ، أَو لِزَيدِ بنِ حارِثةَ تَعويضًا مِن اللهِ لهُ ممّا نُزِعَ عنهُ. وزادَ في الآيةِ أَن قالَ: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾، أي: بِالإيمانِ، فدَلَّ على أَنَّهُ مِن أَهلِ الجنَّةِ، عَلِمَ ذلكَ قبلَ أَن يموتَ، وهذهِ فَضيلةٌ أُخرى. *(التَّعريفُ والإعلام: 139–140)*

• زَيْنَبُ بِنتُ جَحْشٍ أُمُّ المُؤمِنِينَ التي كانَتْ عِندَ زَيدِ بنِ حارِثَةَ ونَزَلَتْ فيها: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 162)*

• ثَبَتَ في الحَديثِ أَنَّها كانَت تَفخَرُ على صَواحِبِها، وتَقولُ: زَوَّجَكُنَّ أَهلُوكُنَّ مِن رَسُولِ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وزَوَّجَني رَبُّ العالَمِينَ مِن فَوقِ سَبعِ سَماواتٍ[34]. وفي حَديثٍ آخَرَ أَنَّهُ لَمّا نزَلَت الآيةُ: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾، قامَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ فدَخَلَ عَليهَا بِغَيرِ إذنٍ[35]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 570–571)*

---

(33) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4959، و4960، و4961، كتاب التَّفسير، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1861، و1862، و1863، كتاب صَلاة المسافِرين، باب (استِحباب قِراءَةِ القُرآنِ عَلى أَهلِ الفَضلِ والحُذّاقِ فيه، وإِن كانَ القارئُ أَفضَلَ مِن المقروءِ عَلَيه).

(34) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7420، كتاب التَّوحيد، باب (﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾).

(35) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3488، كتاب النِّكاح، باب (زَواج زَينَبَ بِنتِ جَحشٍ، ونُزول الحِجابِ، وإِثبات وَليمَةِ العُرس).

﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ (الأحزاب: 40)، يُراجَع: (سورة الكوثر)

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ (الأحزاب: 49)

• قَولُهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «**لا نَذْرَ لأَحَدٍ في ما لا يَملِكُ، ولا طَلاقَ لأَحَدٍ في ما لا يَملِكُ، ولا عِتقَ لأَحَدٍ في ما لا يَملِكُ**»[36]، حَديثٌ مَرْوِيٌّ مِن طَريقِ عَبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو ومِن طَريقِ أَبي هُرَيرَةَ، ولكِنَّهُ لَم يُخَرَّجْ في الصَّحيحَيْنِ لِعِلَلٍ في أَسانيدِهِ.

وقَد قالَ بِهذا الحَديثِ أَن لا طَلاقَ قَبلَ المِلْكِ جَماعَةٌ مِن الصَّحابَةِ وفُقَهاءِ التّابِعِينَ وفُقَهاءِ الأَمصارِ، وسَواءٌ عِندَهُم عَيَّنَ امرَأَةً أَو لَم يُعَيِّن، وإِلَيهِ مالَ البُخارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، ورَواهُ ابنُ كِنانَةَ عَن مالِكٍ، وابن وَهبٍ.

واحتَجَّ ابنُ عَبّاسٍ في هذِهِ المَسأَلَةِ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾، قالَ: فإِذَن لا طَلاقَ إِلّا بَعدَ نِكاحٍ[37]، وقالَ شَريكٌ القاضي: النِّكاحُ عَقدٌ والطَّلاقُ حَلٌّ، فلا يَكونُ الحَلُّ إِلّا بَعْدَ العَقدِ[38].

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 423-424)

﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: 50)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾، اختُلِفَ فيها؛ فقيلَ: هيَ أُمُّ شَريكٍ الأَنصارِيَّةُ[39]، اسمُها غُزَيَّةُ، وقيلَ: غُزَيْلَةُ؛ وقيلَ: هيَ لَيلى بِنتُ

---

(36) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2190، كتاب الطَّلاق، باب (في الطَّلاقِ قَبلَ النِّكاح)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1181، كتاب الطَّلاق واللِعان، باب (ما جاءَ: لا طَلاقَ قَبلَ النِّكاح)، وحسَّنَهُ الأَلبانيُّ.

(37) رَوى نَحوَهُ عن ابنِ عبّاسٍ عَبدُ الرَّزّاقِ في (المصَنَّف): ح18015، ونَحوَهُ عنهُ البَيهقيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 7/ 320، وصحَّحَهُ الأَلبانيُّ في (إرواء الغَليل): 7/ 151. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 12/ 80-81.

(38) رُوِيَ نَحوُ هذا عن شُرَيحٍ القاضي، كما عندَ عَبدِ الرَّزّاقِ في (المصَنَّف): ح11467، وسَعيدِ بنِ مَنصورٍ في سُنَنِهِ: ح1024، وابنِ أَبي شَيبَةَ في (المصَنَّف): ح18012.

(39) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 22/ 23، أَنَّها امرأَةٌ مِن الأَزدِ، يُقالُ لَها أُمُّ شَريكٍ، وَهَبَتْ نَفسَها لِلنَّبيِّ. وعن هِشامِ بنِ عُروَةَ عن أَبيهِ أَنَّها أُمُّ شَريكٍ. وأَورَدَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 12/ 85، عن عِكرِمَةَ أَنَّها نَزَلَتْ في أُمِّ شَريكٍ الدَّوسِيَّةِ، وعَزا إِخراجَهُ إِلى ابنِ سَعدٍ. وذَكَرَ أَنَّ ابنَ سَعدٍ رَوى

حَكيمٍ[40]؛ وقيلَ: بل هيَ مَيمونَةُ بِنتُ الحارِثِ[41]، حينَ خطَبَها النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فجاءَها الخاطِبُ وهيَ على بَعيرِها فقالَت: البَعيرُ وما عليهِ لِرسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ وقيلَ: هيَ أُمُّ شَريكٍ العامِريَّةُ، وكانَتْ عندَ أَبي العكرِ الأَزْدِيِّ، وقيلَ: عندَ الطُّفَيْلِ بنِ الحارِثِ، فوَلَدَتْ لهُ شَريكًا، وقيلَ: إنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تَزَوَّجها، ولَم يَثْبُتْ ذلكَ، واللهُ أَعلَمُ[42]. ذَكَرَهُ أَبو عُمَرَ بنُ عبدِ البَرِّ.

وذَكَرَ البُخاريُّ عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أَنَّها قالَتْ: كانَتْ خَولَةُ بِنتُ حَكيمٍ مِن اللاتي وَهَبْنَ أَنفُسَهُنَّ لِرسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[43]، فدَلَّ على

عن مُنيرِ بنِ عَبدِ اللهِ الدَّوسِيِّ أَنَّ أُمَّ شَريكٍ غُزَيَّةَ بِنتَ جابرِ بنِ حكيمِ الدَّوسيَّةَ هي التي عَرَضَتْ نَفسَها. ويُنظَر: (الطَّبَقاتُ الكُبرى) لابنِ سَعد: 8/ 122-123، والمؤتَلِف والمختَلِف: 4/ 1787، والاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 3/ 125-126، وقَد ضَعَّفَ مُؤَلِّفا (الاستيعاب) أسانيدَ الرِّواياتِ التي جاءَ فيها أَنَّ الواهِبَةَ نَفسَها هي أُمُّ شَريكٍ، وكذلك فَعَلَ مُؤَلِّفُ (الدَّخيل مِن أسبابِ التَّنزيل): 270-271.

(40) أورَدَ ذلك السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 12/ 87، عن ابنِ أَبي عَونٍ، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ سَعدٍ.

(41) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 22/ 23، فقالَ: "حدَّثَنا ابنُ بَشّارٍ قالَ: ثَنا سَعيدٌ عن قَتادَةَ عن ابنِ عبّاسٍ"، فذكَرَ ذلكَ. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 6/ 444: "فيهِ انقِطاعٌ، هذا مُرسَلٌ". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري) 8/ 674: "ومِن طَريقِ قَتادَةَ عَن ابنِ عَبّاسٍ قالَ: التي وَهَبَتْ نَفسَهَا لِلنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ هِيَ مَيمُونَةُ بِنتُ الحارِثِ. وهذا مُنقَطِعٌ. وأَورَدَهُ مِن وَجهٍ آخَرَ مُرْسَلٍ، وإسنادُهُ ضَعيفٌ. ويُعارِضُهُ حَديثُ سِماكٍ عَن عِكرِمَةَ عَن ابنِ عَبّاسٍ: لَم يَكُنْ عِندَ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ امرَأَةٌ وَهَبَتْ نَفْسَها لَهُ. أَخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ، وإسنادُهُ حَسَنٌ. والمُرادُ أَنَّهُ لَم يَدخُلْ بواحِدَةٍ مِمَّن وَهَبَتْ نَفْسَها لَهُ وإن كانَ مُباحًا لَهُ؛ لأَنَّهُ راجِعٌ إلى إرادَتِهِ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا﴾". ويُنظَر: جامِعُ البَيان: 22/ 23.

(42) يَبدو أَنَّ أُمَّ شَريكٍ هذهِ هي نفسها الأنصاريَّةُ المذكورةُ آنِفًا، اختُلِفَ في نِسبَتِها: أَأَنصاريَّةٌ هي أم عامِرِيَّةٌ من قُرَيشٍ، أَم أَزدِيَّةٌ مِن دَوسٍ؟ واجتِماعُ هذهِ النِّسَبِ الثَّلاثِ مُمكِنٌ، كأَن تَكونَ قُرَشِيَّةً، تَزَوَّجَتْ مِن دَوسٍ، فنُسِبَتْ إلَيهِم، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ في الأَنصارِ، فنُسِبَتْ إلَيهِم، أَو لَم تَتَزَوَّجْ، بَل نُسِبَتْ أَنصاريَّةً بِالمعنى الأَعَمِّ. يُنظَر: الإصابَة: 8/ 241، و(الاستيعابُ) لابنِ عَبدِ البَرّ: 4/ 1942-1943.

(43) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5113، كتاب النِّكاح، باب (هَل لِلمَرأَةِ أَن تَهَبَ نَفْسَها لأَحَدٍ؟).

أَنَّهنَّ كُنَّ غيرَ واحدةٍ، واللهُ أعلَمُ[44]. *(التَّعريفُ والإعلام: 140-141)*[45]

﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ **(الأحزاب: 56)**

- ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ وغيرُهُ أَنَّ المُسلِمِينَ صَلَّوا عَلَيهِ أفذاذًا، لا يَؤُمُّهُم أَحَدٌ، كُلَّما جاءَت طائفةٌ صَلَّتْ عَلَيهِ[46].

---

(44) أنكرَ أبو بكرِ بنُ العَرَبيِّ شَيخُ السُّهَيليِّ أن تَكونَ الآيةُ نَزَلَتْ في أيٍّ مِن النِّساءِ المذكوراتِ، فقالَ في (قانون التَّأويل): 310-313: "قولُهُ: ﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾، وفي سَبَبِ نُزولِ ذلكَ خَمسةُ أقوالٍ؛ الأوَّلُ: أنَّها نَزَلَتْ في شَأنِ مَيمونةَ بِنتِ الحارِثِ، خَطَبَها لِلنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم جَعفَرُ بنُ أبي طالبٍ، فجَعَلَتْ أمرَها إلى العَبّاسِ عَمِّهِ. وقيلَ: وَهَبَتْ نَفْسَها لَهُ، قالَهُ الزُّهريُّ، وعِكرمةُ، ومُحَمَّدُ بنُ كَعبٍ، وقَتادةُ. الثّاني: أنَّها نَزَلَتْ في أُمِّ شَريكٍ الأزدِيَّةِ، وقيلَ: العامِرِيَّة، واسمُها غُزَيَّةُ، وهو الصَّوابُ، قالَهُ عليُّ بنُ الحُسَينِ، وعُروَةُ، والشّعبيُّ. الثّالثُ: أنَّها زَينبُ بِنتُ خُزَيمةَ، أُمُّ المساكينِ. الرّابعُ: أنَّها أُمُّ كُلثومِ بِنتُ عُقبَةَ بنِ أبي مُعَيطٍ. الخامسُ: أنَّها خَولَةُ بِنتُ حَكيمِ السُّلَمِيَّةُ... أمّا نُزولُ الآيةِ، فلَم يَرِدْ مِن طَريقٍ صَحيحٍ، وهذهِ الأقوالُ ليسَ لَها خُطُمٌ ولا أَزِمَّةٌ. وقَد رُوِيَ عن ابنِ عبّاسٍ ومُجاهدٍ أنَّهُما قالا: لَم تَكُنْ عِندَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ امرأةٌ مَوهوبةٌ".

(45) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 29.

(46) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 4/ 418. ورَوى ذلكَ أيضًا ابنُ ماجَةَ: ح1628، كتاب الجَنائز، باب (ذِكر وَفاتِهِ ودَفنِهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّم)، في حَديثٍ طَويلٍ ضَعَّفَ الألبانيُّ منهُ ما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ هُنا عن ابنِ إسحاقَ في صِفَةِ صَلاةِ النّاسِ عليهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عندَ وَفاتِهِ. ورَوى نَحوَهُ البيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 7/ 231-232، والبَزّارُ في مُسنَدِهِ (البَحر الزَّخّار): ح2028، وقالَ عَنهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): 8/ 596: "رِجالُهُ رِجالُ الصَّحيحِ غير مُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ بنِ سمرةَ الأحمسيِّ، وهو ثِقَةٌ". وأوردَ الهيثَميُّ نَحوَهُ في (مَجمَع الزَّوائد): ح13253، وقالَ: 8/ 605: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ، وفيهِ عبدُ المنعمِ، وهو كَذّابٌ وَضّاعٌ". وقالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 5/ 231-232: "الحَديثُ الذي رَواهُ البَيهَقِيُّ... عن ابنِ مَسعودٍ فِي وَصِيَّةِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أن يُغَسِّلَهُ رِجالُ أهلِ بَيتِهِ... ثُمَّ يَخرُجُونَ عَنهُ حَتّى تُصَلِّيَ عَلَيهِ المَلائكَةُ، ثُمَّ يَدخُلُ عَلَيهِ رِجالُ أهلِ بَيتِهِ فَيُصَلُّونَ عَلَيهِ، ثُمَّ النّاسُ بَعدَهُم فُرادى، الحَديث بِتَمامِهِ وفِي صِحَّتِهِ نَظَرٌ... وقالَ مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ: حَدَّثَني الحُسَينُ بنُ عَبدِ اللهِ... عَن ابنِ عَبّاسٍ قالَ: لَمّا ماتَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أُدخِلَ الرِّجالُ فَصَلَّوا عَلَيهِ بِغَيرِ إمامٍ أرسالًا حَتّى فَرَغوا، ثُمَّ أُدخِلَ النِّساءُ فَصَلَّينَ عَلَيهِ، ثُمَّ أُدخِلَ الصِّبيانُ فصَلَّوا عَلَيهِ، ثُمَّ أُدخِلَ العَبيدُ فصَلَّوا عليهِ أرسالًا، لَم يؤُمَّهُم عَلى رَسولِ اللهِ صَلّى

وهذا خُصُوصٌ بِهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، ولا يَكونُ هذا الفِعلُ إلّا عَن تَوقيفٍ، وكذلِكَ رُوِيَ أَنَّهُ أَوصى بِذلكَ، ذَكَرَهُ الطَّبَرِيُّ مُسنَدًا[47].

ووَجْهُ الفِقهِ فيهِ أَنَّ اللهَ تَبارَكَ وتَعالى افتَرَضَ الصَّلاةَ عَلَيهِ بِقَولِهِ: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسۡلِيمًا﴾، وحُكْمُ هذِهِ الصَّلاةِ التي تَضَمَّنَتْها الآيَةُ أَلّا تكونَ بِإمامٍ، والصَّلاةُ عَلَيهِ عِندَ مَوتِهِ داخِلَةٌ في لَفظِ الآيَةِ، وهِيَ مُتَناوِلَةٌ لَها ولِلصَّلاةِ عَلَيهِ عَلى كُلِّ حالٍ، وأيضًا فإنَّ الرَّبَّ تبارَكَ وتعالى قَد أَخبرَ أَنَّهُ يُصَلّي عَلَيهِ ومَلائكَتُهُ، فإذا كانَ الرَّبُّ تَعالى هُوَ المُصَلِّيَ والمَلائكَةُ قَبلَ المُؤمِنينَ وَجَبَ أَن تَكونَ صَلاةُ المُؤمِنينَ تَبَعًا لِصَلاةِ المَلائكَةِ، وأَن تكونَ المَلائكَةُ هُم الإمامَ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 588-589)

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ **(الأحزاب: 57)**

• في حَديثٍ... أَنَّ رَجُلًا قالَ...: يا رَسُولَ اللهِ، أَينَ أَبي؟ فقالَ: «**في النّارِ**»، فَلَمّا وَلّى الرَّجُلُ قالَ عَلَيهِ السَّلامُ: «**إنَّ أَبي وأَباكَ في النّارِ**»[48].

ولَيسَ لَنا أَن نَقولَ نَحنُ هذا في أَبَوَيْهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ؛ لِقَولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ: «**لا تُؤْذُوا الأَحْياءَ بِسَبِّ الأَمْواتِ**»[49]، واللهُ عَزَّ وجَلَّ يَقُولُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ

اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أَحَدٌ... وهذا الصَّنيعُ، وهُوَ صَلاتُهُم عَلَيهِ فُرادى لَم يَؤُمَّهُم أَحَدٌ عَلَيهِ، أَمرٌ مُجمَعٌ عَلَيهِ لا خِلافَ فيهِ، وقَد اختُلِفَ في تَعليلِهِ. فلَو صَحَّ الحَديثُ الذي أَورَدْناهُ عَن ابنِ مَسعودٍ لَكانَ نَصًّا في ذلِكَ ويَكونُ مِن بابِ التَّعَبُّدِ الذي يَعسُرُ تَعَقُّلُ مَعناهُ... وقَد قالَ بَعضُ العُلَماءِ: إنَّما لَم يَؤُمَّهُم أَحَدٌ لِيُباشِرَ كُلُّ واحِدٍ مِن النّاسِ الصَّلاةَ عَلَيهِ مِنهُ إلَيهِ، ولِتُكَرَّرَ صَلاةُ المُسلِمِينَ عَلَيهِ مَرَّةً بَعدَ مَرَّةٍ مِن كُلِّ فردٍ فردٍ مِن آحادِ الصَّحابةِ رِجالِهِم ونِسائهِم وصِبيانِهِم حَتّى العَبيدِ والإماءِ. وأَمّا السُّهَيلِيُّ فقالَ ما حاصِلُهُ أَنَّ اللهَ قَد أَخبَرَ أَنَّهُ ومَلائكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَيهِ، وأَمَرَ كُلَّ واحِدٍ مِن المؤمنِينَ أَن يُباشِرَ الصَّلاةَ عَلَيهِ مِنهُ إلَيهِ، والصَّلاةُ عَلَيهِ بَعدَ مَوتِهِ مِن هذا القَبيلِ، قالَ: وأَيضًا، فإنَّ المَلائكَةَ لَنا في ذلِكَ أَئمَّةٌ، فاللهُ أَعلَمُ".

(47) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 3/ 191-192.

(48) رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح499، كتاب الإيمان، باب (بَيان أَنَّ مَن ماتَ عَلى الكُفرِ فهو في النّارِ، ولا تَنالُهُ شَفاعَةٌ، ولا تَنفَعُهُ قَرابَةُ المقَرَّبين).

(49) لَمّا أَسلَمَ عِكرِمَةُ بنُ أَبي جَهلٍ شَكا قَولَهُم: عِكرِمَةُ بنُ أَبي جَهلٍ، فنَهاهُم رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عن ذلكَ، وقالَ: «لا تُؤذُوا الأَحياءَ بِسَبِّ الأَمواتِ». وأَورَدَ الحديثَ بهذا اللَفظِ

يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾. وإنَّما قالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لِذلِكَ الرَّجُلِ هذِهِ المَقالَةَ لأنَّهُ وَجَدَ في نَفْسِهِ(50)، وقَد قيلَ: إنَّهُ قالَ: أينَ أبوكَ أنْتَ؟ فحينَئِذٍ قالَ ذلِكَ. وقَد رَواهُ مَعْمَرُ بنُ راشِدٍ بِغَيرِ هذا اللَّفظِ، فلَم يَذكُرْ أنَّهُ قالَ لَهُ: «**إنَّ أبي وأباكَ في النارِ**»، ولكِنْ ذَكَرَ أنَّهُ قالَ لَهُ: «**إذا مَرَرْتَ بِقَبْرِ كافِرٍ فَبَشِّرْهُ بالنّارِ**»(51). *(الرَّوضُ الأنُف: 2/ 186-187)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(النّور: 15)**

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾ (الأحزاب: 59)

• قَولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾، فأمّا بَناتُهُ فزَينَبُ امرأةُ العاصِ ابنِ الرَّبيعِ... وبِنتُهُ الأُخرى رُقَيَّةُ، والأُخرى أُمُّ كُلثوم، وكانَتا تَحتَ عُتبَةَ وعُتَيبَةَ ابنَيْ أبي لَهَبٍ، ثُمَّ كانَتْ رُقَيَّةُ تَحتَ عُثمانَ بنِ عَفّانَ، وكانَتْ نِساءُ قُرَيشٍ يَقُلْنَ حينَ تَزَوَّجَها عُثمانُ رضيَ اللهُ عنهُ:

أَحْسَنُ شَخْصَيْنِ رأى إنْسانُ رُقَيَّةُ وَبَعْلُها عُثْمانُ

ثُمَّ ماتَت تَحتَهُ يومَ بَدرٍ فزَوَّجَهُ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أُمَّ كُلثومٍ؛ فبِذلكَ سُمِّيَ

المتَّقي الهنديُّ في (كَنز العُمّال): ح37417، عن مُصعَبِ بنِ عبدِ اللهِ، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ عَساكِرَ في (تاريخ مَدينَةِ دِمَشق)، وهو فيهِ: 41/ 56. ورَوى الحاكِمُ في (المستَدرَك): 3/ 241، عن عبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيرِ أنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ لأصحابِهِ: «يأتيكُم عِكرِمَةُ بنُ أبي جَهلٍ مُؤمِنًا مُهاجِرًا، فلا تَسُبُّوا أباه؛ فإنَّ سَبَّ الميِّتِ يُؤذي الحَيَّ ولا يَبلُغُ الميِّتَ». ورَوى أيضًا: 3/ 243، عن أُمِّ سَلَمَةَ أنَّ عِكرِمَةَ شَكا إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أنَّهُ إذا مَرَّ بِالمدينةِ قيلَ لهُ: هذا ابنُ عَدُوِّ اللهِ أبي جَهلٍ، فقامَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ خَطيبًا، فقالَ: «إنَّ النّاسَ مَعادِنُ؛ خِيارُهُم في الجاهِلِيَّةِ خِيارُهُم في الإسلام إذا فَقِهوا. لا تُؤذوا مُسلِمًا بِكافِرٍ»، وقالَ الحاكِمُ: "صَحيحُ الإسنادِ، ولَم يُخرِجاهُ"، فاستَدرَكَ عليهِ الذَّهبيُّ بِقولِهِ: "لا، فيهِ ضَعيفانِ".

(50) يُنظَر: كتابُ الإيمان مِن (إكمال المُعْلِم): 2/ 881.

(51) رَوى البيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 1/ 191-192، عن عامِرِ بنِ سَعدٍ عن أبيهِ، قالَ: "جاءَ أعرابيٌّ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فقالَ: إنَّ أبي كانَ يَصِلُ الرَّحِمَ وكانَ وكانَ، فأينَ هو؟ قالَ: «في النّارِ». قالَ: فكأنَّ الأعرابيَّ وَجَدَ مِن ذلك، فقالَ: يا رَسولَ اللهِ، فأينَ أبوكَ؟ قالَ: «حَيثُما مَرَرْتَ بِقَبرِ كافِرٍ فبَشِّرْهُ بِالنّارِ». قالَ: فأسلَمَ الأعرابيُّ بَعدُ، فقالَ: لقَد كلَّفَني

ذا النُّورَيْنِ، والصُّغرى هيَ فاطِمَةُ الزَّهراءُ رضيَ اللهُ عنهُنَّ.

وأَمّا أزواجُهُ فخَديجةُ بِنتُ خُوَيلِدِ بنِ أَسَدِ بنِ عَبدِ العُزّى بنِ قُصَيٍّ بنِ كِلابٍ، وكانَتْ قَبلَهُ عندَ أَبي هالَةَ. . . وكانَتْ قَبلَهُ عندَ أَبي عَتيقِ بنِ عابدٍ وَلَدَتْ منهُ غُلامًا اسمُهُ عَبدُ بنُ مَنافٍ، ووَلَدَتْ مِن أَبي هالَةَ هِندَ بنَ أَبي هالَةَ... ولَم يتزَوَّجْ رسولُ اللهِ على خَديجةَ غَيرَها حَتّى ماتَتْ. ومِنهُنَّ عائشَةُ بِنتُ أَبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنها؛ وحَفصَةُ بِنتُ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ رضيَ اللهُ عنها؛ ومَيمونَةُ بِنتُ الحارِثِ الهِلاليّةُ؛ وسَودَةُ بنتُ زَمْعَةَ العامِرِيَّةُ؛ وزَينَبُ بِنتُ جَحشِ بنِ رِئابٍ الأَسَدِيَّةُ... ومِن أزواجِهِ أَيضًا صَفِيَّةُ بِنتُ حُيَيٍّ الهارونيَّةُ؛ وجُوَيرِيَةُ بِنتُ الحارثِ ابنِ أَبي ضِرارٍ الخُزاعيَّةُ المصطَلِقِيَّةُ؛ وزَينَبُ بِنتُ خُزَيمةَ أُمُّ المساكينِ الهِلاليَّةُ، ماتَتْ في حَياتِهِ؛ وأُمُّ سَلَمَةَ، واسمُها هِندُ بِنتُ أَبي أُمَيَّةَ المخزوميَّةُ؛ وأُمُّ حَبيبَةَ بِنتُ أَبي سُفيانَ، اسمُها رَمْلَةُ. وقد ذَكَروا في أَزواجِهِ نِساءً أَكثرَ مِن هؤُلاءِ، ولكِنِّي تركْتُ ذِكرَهُنَّ واقتصَرْتُ على المشهوراتِ مِنهُنَّ. وممَّن ذَكَروا العاليَةُ بِنتُ ظَبْيانَ، وشَرافُ بِنتُ خَليفَةَ الكَلبِيَّةُ أُختُ دِحْيَةَ بنِ خَليفَةَ الكَلبيِّ، ووَسْناءُ بِنتُ الصَّلتِ، وغَيرُهُنَّ[52]. *(التَّعريفُ والإعلام: 138-139)*

ويُراجَعُ أَيضًا: (سورة المسد)

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ﴾ (الأحزاب: 69)

• قَولُهُ تَعالى: ﴿لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ﴾، يُريدُ قارونَ وأَشياعَهُ، وكانوا قَد دَسُّوا إلى امرأَةٍ فاجِرَةٍ أَن تَقولَ في مَلإٍ مِن بَني إسرائيلَ: إنِّي حامِلٌ مِن موسى على الزِّنى، فبرَّأَهُ اللهُ ممّا قالوا، وأَكذَبَتْ نَفْسَها[53]، واللهُ أَعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 141)*

رَسولُ اللهِ تَعَبًا؛ ما مَرَرْتُ بِقَبرِ كافِرٍ إلّا بَشَّرْتُهُ بِالنّارِ". وقالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة): 2/ 260، بَعدَ أن ساقَ الحديثَ: "غَريبٌ، ولَم يُخْرِجوهُ مِن هذا الوَجهِ".

(52) يُنظَرُ تَفصيلُ أَسماءِ أزواجِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وبَناتِهِ وما يَتَعَلَّقُ بِهِنَّ في (الجامِع لأَحكامِ القُرآن): 14/ 150-155، و219-220.

(53) ذكرَهُ ابنُ الجَوزيِّ في (زاد المسير): 6/ 218، عن أَبي العالِيَةِ. وفي صَحيحِ البُخاريِّ:

تَفْسِيرُ سُورَةِ سَبَإٍ

﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ (سبأ: 2)، يُراجَع: (البقرة: 173)

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ (سبأ: 3)، يُراجَع: (يونس: 61)

﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥۖ﴾ (سبأ: 14):

• قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥۖ﴾، دابَّةُ الأرضِ هيَ الأَرَضَةُ، ومَعنى (دابَّة الأرضِ) مِن قولِهِم: أُرِضَتِ الخَشَبَةُ تُؤْرَضُ أَرْضًا شَديدًا، فأُضيفَت السُّوسَةُ إلى الأرضِ الذي هوَ فِعلُها. و(المِنْسَأَةُ) هيَ العَصا[1]، وكانَتْ مِن

ح3404، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (28)، عن أبي هُرَيرَةَ رَضيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «إنَّ مُوسى كانَ رَجُلًا حَيِيًّا سِتِّيرًا، لا يُرى مِن جِلدِهِ شَيءٌ استِحياءً مِنهُ، فآذاهُ مَن آذاهُ مِن بَني إسرائيلَ فقالوا: ما يَستَتِرُ هذا التَّسَتُّرَ إلّا مِن عَيبٍ بِجِلدِهِ: إمّا بَرَصٌ وإمّا أُدْرَةٌ وإمّا آفَةٌ، وإنّ اللهَ أرادَ أن يُبَرِّئَهُ مِمّا قالوا لِمُوسى، فخَلا يومًا وَحدَهُ، فوَضَعَ ثِيابَهُ عَلى الحَجَرِ، ثُمَّ اغتَسَلَ، فلَمّا فَرَغَ أَقبَلَ إلى ثِيابِهِ لِيَأخُذَها، وإنَّ الحَجَرَ عَدا بِثَوبِهِ، فأَخَذَ مُوسى عَصاهُ وطَلَبَ الحَجَرَ، فجَعَلَ يَقولُ: ثَوبي حَجَرُ، ثَوبي حَجَرُ، حَتّى انتَهى إلى مَلإٍ مِن بَني إسرائيلَ، فرَأَوهُ عُريانًا أحسَنَ ما خَلَقَ اللهُ وأَبرَأَهُ مِمّا يَقولونَ، وقامَ الحَجَرُ، فأَخَذَ ثَوبَهُ فلَبِسَهُ، وطَفِقَ بِالحَجَرِ ضَربًا بِعَصاهُ، فواللهِ إنَّ بِالحَجَرِ لَنَدَبًا مِن أَثَرِ ضَربِهِ، ثَلاثًا أو أَربَعًا أو خَمسًا، فذلِكَ قَولُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾».

(1) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 22/ 73، عن ابنِ عبّاسٍ في قولِهِ تعالى: ﴿إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥۖ﴾: "الأَرَضَةُ تأكُلُ عَصاهُ". وأورَدَ السُّيوطيُّ نَحوَهُ عن ابنِ عبّاسٍ في (الدُّرّ المنثور): 12/ 181، وزادَ نِسبتَهُ إلى ابنِ أبي حاتمٍ وابنِ المنذرِ.

خُرْنُوبٍ، يُقالُ في (الخُرنُوب) بِضَمِّ الخاءِ معَ النُّونِ، وإذا حُذِفَت النُّونُ فُتِحَت الخاءُ، فقيلَ: خَرُّوبٌ. وكانَتْ قَد نَبَتَتْ في مُصَلّاهُ شَجَرَةٌ منهُ، فقالَ لها: ما أنتِ؟ فقالَتْ: أنا الخُرنُوبَةُ، نَبَتُّ لِخَرابِ مُلكِكَ، فاتَّخَذَ مِنها عصًا(2).

(التَّعريفُ والإعلام: 141-142)

• قَولُهُ [أي: جِماس بن قَيسِ بنِ خالدٍ]:

وَابُــــو يَـــــزِيـــــدَ(3)

بِقَلبِ الهَمزَةِ مِن (أَبو) أَلِفًا ساكِنَةً، فيهِ حُجَّةٌ لِوَرشٍ، حَيثُ أَبدَلَ الهَمزَةَ أَلِفًا ساكِنَةً، وهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ(4)، وإنَّما قِياسُها عِندَ النَّحوِيِّينَ أَن تَكُونَ بَينَ بَينَ.

ومِثلُ قَولِهِ: وَابُو يَزِيدَ، قَولُ الفَرَزدَقِ:

فَــارْعَــيْ فَــزارَةُ لا هَــنــاكِ الــمَــرْتَــعُ(5)

---

(2) وَرَدَ في حَديثٍ مَرفوعٍ رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 22/ 74: "حَدَّثَنا أحمدُ بنُ مَنصورٍ، قالَ: حَدَّثَنا موسى بنُ مَسعودٍ أبو حُذَيفةَ، قالَ: حَدَّثَنا إبراهيمُ بنُ طَهمانَ عن عَطاءِ بنِ السّائبِ عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ عن ابنِ عبّاسٍ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم". وقالَ عنهُ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 6/ 502: "حَديثٌ مَرفوعٌ غَريبٌ، وفي صِحَّتِهِ نَظَرٌ... رَواهُ ابنُ أبي حاتمٍ مِن حَديثِ إبراهيمَ بنِ طَهمانَ بهِ، وفي رَفعِهِ غَرابةٌ ونَكارَةٌ، والأقرَبُ أن يَكونَ مَوقوفًا. وعَطاءٌ عن أبي مُسلمٍ الخُراسانيِّ لهُ غَراباتٌ، وفي بَعضِ حَديثِهِ نَكارةٌ"، ثُمَّ ساقَ ابنُ كَثيرٍ الأَثَرَ عن السُّدِّيِّ، في حَديثٍ ذَكَرَهُ عن أبي مالكٍ وعن أبي صالحٍ عن ابنِ عبّاسٍ، وعن مُرَّةَ الهمدانيِّ عن ابنِ مَسعودٍ، وعن ناسٍ من أصحابِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وقالَ ابنُ كَثيرٍ عَقِبَهُ: 6/ 503: "هذا الأَثَرُ، واللهُ أعلَمُ، إنَّما هو ممّا تَلَقّى مِن عُلَماءِ أهلِ الكتابِ، وهي وَقفٌ لا يُصَدَّقُ مِنها إلّا ما وافَقَ الحَقَّ، ولا يُكَذَّبُ مِنها إلّا ما خالَفَ الحَقَّ، والباقي لا يُصَدَّقُ ولا يُكَذَّبُ".

(3) جُزءٌ من بَيتٍ في قَصيدةٍ قالَها جِماسٌ، والبيتُ كامِلًا:

وأبــو يَــزيــدَ قــائــمٌ كَــالــمُــوتِــمَــهْ

يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 4/ 72.

(4) في (شَرح شُعلَة على الشّاطِبيَّة)، في (باب الهمزَتَيْنِ من كَلِمَة): 113: "نقلَ عن أهلِ مِصرَ أنَّ الهمزَةَ الثّانيةَ المفتوحةَ تُبدَلُ أَلِفًا لِوَرش".

(5) شَطرُ بيتٍ في (ديوان الفَرَزدَق): 1/ 408، وهو كاملًا:

وَمَضَتْ لِمَسْلَمَةَ الرِّكابُ مُوَدَّعًا فَارعَيْ فَزارَةُ لا هَناكِ المَرتَعُ

وإِنَّما هُوَ (هَنَأَكِ) بِالهَمزِ وتَسهيلِها بَينَ بَينَ، فقَلبُها أَلِفًا عَلَى غَيرِ القِياسِ المَعرُوفِ في النَّحوِ، وكَذلِكَ قَولُهُم في (المِنْساة)، وهِيَ العَصا، وأَصلُها الهَمزُ؛ لأَنَّها (مِفْعَلَةٌ) مِن (نَسَأْتُ)، ولكِنَّها في التَّنزيلِ كَما تَرى[6].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 104)

• قَولُهُ [أَي: حسّان بن ثابتٍ]:

سَالَتْ هُذَيلٌ رَسُولَ اللهِ فاحِشَةً[7]

لَيسَ عَلى تَسهيلِ الهَمزَةِ في (سَأَلَتْ)، ولكِنَّها لُغَةٌ؛ بِدَليلِ قَولِهِم: تَسايَلَ القَومُ، ولَو كانَ تَسهيلًا لَكانَتِ الهَمزَةُ بَينَ بَينَ، ولَم يَستَقِمْ وَزنُ الشِّعرِ بِها؛ لأَنَّها كَالمُتَحَرِّكَةِ، وقَد تُقلَبُ أَلِفًا ساكِنَةً كَما قالُوا: المِنْساة، ولكِنَّهُ شَيْءٌ لا يُقاسُ عَلَيهِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 201)

﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾، إلى قولِهِ: ﴿وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ (سبأ: 15-16)، يُراجَع: (الكهف: 32-43)

﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾ (سبأ: 15)

• أَمّا سَبَأٌ فقَد تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، وأَنَّ اسمَهُ: عَبدُ شَمسِ بنُ يَشْجُبَ بنِ يَعرُبَ[8]. وقَد سُئِلَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ عن (سَبَأ)، فقالَ: «**رَجُلٌ وَلَدَ عَشيرَةً تيامَنَتْ مِنهُم سِتَّةٌ وتَشاءَمَتْ مِنهُم أَربعَةٌ**»، فذَكَرَ الذينَ تَشاءَموا، وهُم: لَخْمٌ وجُذامٌ وغَسّانُ وعامِلَةُ. وذكَرَ الذينَ تيامَنوا، وهُم الأَزْدُ وحِمْيَرٌ وكِندَةُ ومَذْحِجٌ

---

(6) يُشيرُ السُّهَيليُّ إلى قراءةِ نافعٍ وأَبي عَمْرِو بنِ العَلاءِ وابنِ كَثيرٍ: {مِنْسَاتَهُ}، مِن غَيرِ هَمزٍ، وهذهِ الأَلِفُ بَدَلٌ مِن الهمزَةِ، وهو مَسموعٌ على غَيرِ قِياسٍ. وقالَ أَبو عَمْرٍو: هو لُغَةُ قُرَيشٍ. يُنظَر: السَّبعةُ في القِراءات: 527، والنَّشر في القِراءاتِ العَشر: 2/ 349-350.

(7) شَطرُ بَيتٍ لحَسّانِ بنِ ثابتٍ، وتَتِمَّتُهُ:

ضَلَّتْ هُذَيلٌ بِما جاءَتْ وَلَم تُصِبِ

يُنظَر: ديوانُ حَسّان بنِ ثابت: 1/ 443.

(8) في (تاريخ الطَّبريّ): 1/ 211: "وُلِدَ لِقَحطانَ بنِ عابَرَ يَعرُبُ، فوَلَدَ يَعرُبُ يَشجُبَ بنَ يَعرُبَ، فوَلَدَ يَشجُبُ سَبَأَ بنَ يَشجُبَ، فوَلَدَ سَبَأٌ حِميَرَ بنَ سَبَإٍ".

والأشعَرِيُّونَ وأنمارٌ، فقالَ رَجُلٌ: وما أنمارٌ؟ فقالَ: «**والِدُ خَثْعَمَ وبَجِيلَةَ**». رَواهُ التِّرمِذِيُّ[9]، مِن طريقِ فَروَةَ بنِ مُسَيْكٍ المُرادِيِّ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 142)***

﴿فَأَعْرَضُواْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَىْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ (سبأ: 16):

• ذَكَرَ[10] سَيلَ العَرِمِ. وفي (العَرِم) أقوالٌ؛ قيلَ: هُوَ المُسَنّاةُ[11]، أَي: السَّدُّ، وهُوَ قَولُ قَتادَةَ؛ وقيلَ: هُوَ اسمٌ لِلوادي[12]، وهُوَ قَولُ عَطاءٍ؛ وقيلَ: هُوَ الجُرَذُ الذي خَرَّبَ السَّدَّ[13]؛ وقيلَ: هُوَ صِفَةٌ لِلسَّيلِ مِن (العَرامَة)، وهُوَ مَعنى روايةِ عَليِّ بنِ أَبي طَلحَةَ عَن ابنِ عَبّاسٍ[14]؛ وقالَ البُخارِيُّ: العَرِمُ: ماءٌ أَحمَرُ حَفَرَ في الأَرْضِ حَتّى ارتَفَعَتْ عَنهُ الجَنَّتانِ، فلَم يَسْقِهِما، حَتّى يَبِسَتْ، ولَيسَ الماءُ الأَحمَرُ مِن السَّدِّ، ولكِنَّهُ كانَ عَذابًا أُرسِلَ عَلَيهِم. انتَهى كَلامُ البُخارِيِّ[15].

والعَرَبُ تُضيفُ الاسمَ إلَى وَصفِهِ لأَنَّهُما اسمانِ، فتُعَرِّفُ أَحَدَهُما بِالآخَرِ. وحَقيقَةُ إضافَةِ المُسَمّى إلى الاسمِ الثّاني أَي: صاحِبُ هذا الاسمِ، كَما تَقُولُ: ذُو زَيدٍ، أَي: المُسَمّى بِزَيدٍ، ومِنهُ (سَعْدُ ناشِرَةَ) و(عَمرُو بَطَّةَ).

وقَولُ الأَعشى:

وَمَـأرِبُ عَـفّـى عَـلَـيـهـا الـعَـرِمْ[16]

---

(9) رَواهُ التِّرمذيُّ: ح3222، كتاب تفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ سَبَإٍ)، وقالَ التِّرمذيُّ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ غَريبٌ"، والحَديثُ قالَ عنهُ الأَلبانيُّ: "حَسَنٌ صَحيحٌ".

(10) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 47.

(11) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 22/ 79، عن المغيرَةِ بنِ حكيم وأَبي ميسرةَ.

(12) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 22/ 79، عن ابنِ عبّاسٍ وقَتادةَ والضَّحّاكِ.

(13) يُنظَر: (مَعاني القُرآنِ وإعرابُه) لِلزَّجّاج: 4/ 188، وجامِعُ البَيان: 22/ 80.

(14) يَعني ما رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 22/ 80، عن عَليٍّ، عن ابنِ عبّاسٍ. وذَكَرَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 12/ 194، وزادَ نِسبَتَهُ إلى ابن المنذرِ وابنِ أَبي حاتِمٍ.

(15) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: كتابُ التَّفسير، (34) سورة سبإ.

(16) البيتُ في (ديوان الأعشى): 43، على النَّحوِ الآتي:

فَـفـي ذاكَ لِـلْـمُـؤْتَـسـي أُسْـوَةٌ وَمَـأْرِبُ قَـفّـى عَـلَـيْـهـا الـعَـرِمْ

يُقَوِّي أَنَّهُ السَّيْلُ. . . وأَنشَدَ[17] لأُمَيَّةَ بنِ أَبي الصَّلْتِ:

مِنْ سَبَإِ الحاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ سَيْلِهِ العَرِما[18]

وهذا أَبيَنُ شاهِدٍ عَلى أَنَّ العَرِمَ هو السَّدُّ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 114-116)*[19]

• قَولُهُ تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾، هو السَّيلُ الذي أَهلَكَهُم عندَ انخِراقِ السَّدِّ، سَدِّ مَأرِبَ. و(مَأرِبُ) اسمٌ لِكُلِّ مَلِكٍ كانَ يَملِكُهُم، كما أَنَّ (كِسرى) اسمٌ لِكُلِّ مَن مَلَكَ الفُرسَ، و(خاقان) لِكُلِّ مَن مَلَكَ الصِّينَ، وكذلكَ (قَيصَرُ) في الرُّوم، وكذلكَ (فِرعَونُ) لِكُلِّ مَن مَلَكَ مِصرَ، و(تُبَّعٌ) لِكُلِّ مَن مَلَكَ الشِّحْرَ واليَمَنَ وحَضرَمَوتَ، و(النَّجاشيُّ) لِمَن مَلَكَ الحبَشَةَ.

وقد قيلَ: (مَأرِبُ) اسمٌ لقَصرٍ كانَ لهم. ذَكَرَهُ المسعودِيُّ[20]، وذَكَرَ القَولَ الأَوَّلَ أَيضًا. *(التَّعريفُ والإعلام: 142)*

• أَمّا (ذو مالٍ) فكانَ الأَظهَرُ فيهِ أَن يكونَ حَرفُ العِلَّةِ حَرفَ إعرابٍ، وأَن يكونَ الاسمُ على حرفَيْنِ كما هو في بعضِ الأَسماءِ المبهَمَةِ كذلكَ، يَدُلُّكَ على ذلكَ قَولُهُم في الجَمعِ: ذو مالٍ، وذَواتُ مالٍ، إلّا أَنَّه قد جاءَ في القُرآنِ: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ (الرَّحمن: 48)، و﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ﴾، وهذا يُنبِئُ أَنَّ الاسمَ ثُلاثيٌّ ولامَه ياءٌ انقلَبَتْ أَلِفًا في تَثنيةِ المؤَنَّثِ خاصَّةً.

وقَولُهُم في التَّثنيةِ: (ذَواتَيْ) ليسَ هو القياسَ، وإنَّما القياسُ (ذاتَيْ) وفي الجَمعِ: (ذَوَياتٌ)، والجَمعُ كانَ أَحقَّ بالرَّدِّ إلى الأَصلِ من التَّثنيةِ؛ لأَنَّ التَّثنيةَ أَقرَبُ إلى لَفظِ الواحدِ؛ لأَنَّها أَقربُ إليهِ في المعنى؛ أَلا تَراهُم يقولونَ: أُخْتٌ وأُختانِ، ويقولونَ في الجَمعِ: أَخَواتٌ، وكذلكَ: ابنَةٌ وابنَتانِ، ولا يقولونَ في الجَمعِ: ابْناتٌ، فكذلكَ كانَ القياسُ حينَ قالوا: ذَواتٌ. . .

---

(17) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 48.

(18) البيتُ في (ديوان أُمَيَّةَ بنِ أَبي الصَّلْت): 465، وهوَ فيهِ على النَّحوِ الآتي:

مِن سَبَإِ الحاضِرِينَ مَأْرِبَ إذْ يَبْنُونَ مِن دُونِ سَيلِهِ العَرِما

(19) يُنظَر: التَّعريفُ والإعلام: 142-143.

(20) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 2/ 187.

والعِلَّةُ في ذلكَ أَنَّ (ذات) وإن كانَتْ أَلِفُها مُنقَلِبةً عن واوٍ فإنَّ انقِلابَها ليسَ بِلازمٍ، وإنَّما هوَ عارِضٌ لِدُخولِ التَّأنيثِ، ولَولا التَّأنيثُ لَكانَتْ واوًا في حالِ الرَّفعِ غيرَ مُنقلبةٍ، وياءً في حالِ الخَفضِ.

والتَّثنيةُ أَقرَبُ إلى الواحدِ لَفظًا ومَعنًى، فلِذلكَ حينَ ثَنَّوها جَعَلوها واوًا كما هيَ في الواحدِ إذا كانَ مَرفوعًا ومُثَنًّى ومَجموعًا، فكانَ حُكمُ الواوِ أَغلَبَ عليها مِن حُكمِ الياءِ والأَلِفِ. ثُمَّ رَدُّوا لامَ الفِعلِ؛ لأَنَّهُم لَو لَم يَرُدُّوها لَقالوا: ذَوَتا مالٍ، في حالِ الرَّفعِ، فيَلتَبِسُ بِالفِعلِ نَحو: رَمَتا وقَضَتا، إذا أَخبَرْتَ عن امرأَتَيْنِ. وكذلكَ: ذَوَتا، مِن (الذَّوي)، إذا أَخبَرْتَ عن رَوضَتَيْنِ أو شَجَرَتَيْنِ، فكانَ في رَدِّ اللامِ رَفعٌ لهذا اللبسِ، وفَرْقٌ بينَ ما يَصِحُّ عَينُه في المذَكَّرِ نحو (ذات) و(ذو)، وبينَ ما لا يَصِحُّ عَينُهُ في مُذكَّرٍ ولا في جَمعٍ نحو: (شاة)؛ فإنَّكَ تقولُ في تثنيتِهِ: شاتانِ، كما كانَ القياسُ في (ذات)، وليسَ في جَمعِ (ذات) ما يُوجِبُ رَدَّ لامِها كما في تَثنيتِها، كما تَقَدَّمَ. *(نَتائجُ الفِكر: 80-82)*

﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (سبأ: 24)، يُراجَع: (يونس: 31)

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ (سبأ: 46)

• ذكَرَ[21] قَولَ عَمَّتِهِ [أي: عَمَّةِ عَبدِ اللهِ بنِ سَلام] خالِدَةَ: أَهُوَ النَّبيُّ الذي كُنّا نُخْبَرُ أَنَّهُ يُبعَثُ مَعَ نَفَسِ السّاعةِ[22]؟ وهذا الكَلامُ في مَعنى قَولِهِ: ﴿نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 407)*

(21) أي: ابنُ إسحاقَ.

(22) ذُكِرَ في (كِتاب السِّيَرِ والمغازي): 2/ 187، من غَيرِ إسنادٍ.

تَفْسيرُ سُورَةِ فاطِر

﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ (فاطر: 1)، يُراجع: (طه: 22)

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزْرَ أُخْرَىٰۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٞ﴾ (فاطر: 18)

• قَولُهُ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزْرَ أُخْرَىٰۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٞ﴾؛ لأَنَّ القَصدَ إِلَى النَّفْسِ والنَّسَمَةِ، فهُوَ أَعَمُّ، ويَدخُلُ فيهِ جَميعُ ذَواتِ الأَرواحِ، ولَو جاءَ بِالتَّذكيرِ لَكانَ إمّا خاصًّا بِالإنسانِ أَو عامًّا في كُلِّ شَيءٍ حَيٍّ أَو جَمادٍ، ومِنهُ قَولُهُ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**تَنَحَّ عَنِّي، فَإِنَّ كُلَّ بائلَةٍ تُفيخُ**»[1]، أَي: يَكُونُ مِنها إفاخَةٌ، وهِيَ الحَدَثُ، وقالَ النَّحّاسُ: هوَ تَأنيثُ الصِّفَةِ والخِلقَةِ[2]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 136)*

﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٖ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ (فاطر: 22)

• ذَكَرَ[3] إنكارَ عائشَةَ أَن يَكُونَ عَلَيهِ السَّلامُ قالَ: «**لَقَدْ سَمِعُوا ما قُلْتُ**»، قالَتْ:

---

(1) يُنظَر: النِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر: 1/ 163. وفي كِتابِ (الاستِذكار): 1/ 361: "رُوِيَ عنهُ مِن مَراسيلِ عَطاءٍ وعُبَيدِ بنِ عُمَيرٍ أَنَّهُ بالَ جالِسًا، فدَنا منهُ رَجُلٌ، فقالَ: «تَنَحَّ؛ فإنَّ كُلَّ بائلَةٍ تُفيخُ»، ويُروى: «تُفيشُ»".

(2) في (إعراب القُرآن) لِلنَّحّاس: 3/ 368: "﴿وَازِرَةٞ﴾: نَعتٌ لِمَحذوفٍ، أَي: نَفْسٌ وازِرَةٌ، وكذا: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾".

(3) أَي: في (السِّيرة النَّبَوِيَّة): 2/ 339. ورَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3980، و3981، كتاب المغازي، باب (قَتل أَبي جَهل)، عَن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما قالَ: "وَقَفَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ عَلى قَلِيبِ بَدرٍ فقالَ: «هَل وَجَدتُّم ما وَعَدَ رَبُّكُم حَقًّا»، ثُمَّ قالَ: «إِنَّهُم الآنَ يَسمَعُونَ ما أَقُولُ». فذُكِرَ لِعائشَةَ، فقالَتْ: إِنَّما قالَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «إِنَّهُم الآنَ لَيَعلَمُونَ أَنَّ الذي كُنتُ أَقولُ لَهُم هُوَ الحَقُّ»، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ (النَّمل: 80)، حَتّى قَرَأَت الآيَةَ".

وإنَّما قالَ: «لَقَدْ عَلِموا أَنَّ الذي كُنْتُ أَقُولُ حَقٌّ». قالَ المُؤَلِّفُ: وعائشَةُ لَم تَحضُرْ، وغَيرُها مِمَّن حَضَرَ أَحفَظُ لِلَفْظِهِ عَلَيهِ السَّلامُ، وقَد قالوا لَهُ: يا رَسُولَ اللهِ، أَتُخاطِبُ قَومًا قَد جَيَّفوا أَو أُجِيفُوا، فقالَ: «ما أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِما أَقُولُ مِنْهُم»[4]، وإذا جازَ أَن يَكونوا في تِلكَ الحالِ عالِمِينَ جازَ أَن يَكونوا سامِعِينَ؛ إمّا بآذانِ رُؤوسِهِم إذا قُلْنا: إنَّ الرُّوحَ يُعادُ إلى الجَسَدِ أَو إلى بَعضِ الجَسَدِ عِندَ المُساءَلَةِ، وهُوَ قولُ الأَكثَرِينَ مِن أَهلِ السُّنَّةِ، وإمّا بِأُذُنِ القَلبِ أَو الرُّوحِ عَلى مَذهَبِ مَن يَقولُ بِتَوَجُّهِ السُّؤالِ إلى الرُّوحِ، مِن غيرِ رُجوعٍ منهُ إلى الجَسَدِ أَو إلى بَعضِهِ.

وقَد رُوِيَ أَنَّ عائشَةَ احتَجَّتْ بِقَولِ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾، وهذِهِ الآيَةُ كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ أَوۡ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ﴾ (الزُّخرف:

(4) رَواهُ بهذا اللفظِ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7152، كتاب الجَنَّة وصِفَة نَعيمِها وأَهلها، باب (عَرض مَقعَدِ الميتِ مِن الجَنَّةِ أَو النّارِ عَلَيهِ، وإثبات عَذابِ القَبرِ، والتَّعوُّذ مِنه)، ورَواهُ بِقَريبٍ مِن هذا اللفظِ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3976، كتاب المغازي، باب (قَتل أَبي جَهل). وقالَ ابنُ حجرٍ، مُعَلِّقًا على إنكارِ عائشَةَ الرِّوايَةَ السّابقةَ: 7/ 386: "مِن الغَريبِ أَنَّ في (المَغازي) لابنِ إسحاقَ رِوايَةَ يُونُسَ بنِ بُكَيرٍ بِإسنادٍ جَيِّدٍ عَن عائشَةَ مِثل حَديثِ أَبي طَلحَةَ، وفيهِ: «ما أَنتُم بِأَسْمَعَ لِما أَقُولُ مِنهُم»، وأَخرَجَهُ أَحمَدُ بِإسنادٍ حَسَنٍ، فإن كانَ مَحفوظًا فكَأَنَّها رَجَعَتْ عَن الإنكارِ لِما ثَبَتَ عِندَها مِن رِوايَةِ هؤُلاءِ الصَّحابَةِ لِكَونِها لَم تَشهَد القِصَّةَ. قالَ الإسماعيلِيُّ: كانَ عِندَ عائشَةَ مِن الفَهمِ والذَّكاءِ وكَثرَةِ الرِّوايَةِ والغَوصِ عَلى غَوامِضِ العِلمِ ما لا مَزيدَ عَلَيهِ، لكِن لا سَبيلَ إلى رَدِّ رِوايَةِ الثِّقَةِ إلّا بِنَصٍّ مِثلِهِ يَدُلُّ عَلى نَسخِهِ أَو تَخصيصِهِ أَو استِحالَتِهِ، فكَيفَ والجَمعُ بَينَ الذي أَنكَرَتْهُ وأَثبَتَهُ غَيرُها مُمكِنٌ؛ لأَنَّ قَولَهُ تَعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ (النمل: 80)، لا يُنافي قَولَهُ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «إنَّهُم الآنَ يَسمَعُونَ»؛ لأَنَّ الإسماعَ هُوَ إبلاغُ الصَّوتِ مِن المُسْمِعِ في أُذُنِ السّامِعِ، فاللهُ تَعالى هُوَ الذي أَسمَعَهُم بِأَنْ أَبلَغَهُم صَوتَ نَبِيِّهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِذلِكَ. وأَمّا جَوابُها بِأَنَّهُ إنَّما قالَ: «إنَّهُمْ لَيَعلَمُونَ»، فإن كانَتْ سَمِعَتْ ذلِكَ فلا يُنافي رِوايَةَ «يَسْمَعُونَ»، بَل يُؤَيِّدُها... وقَد اختَلَفَ أَهلُ التَّأويلِ في المُرادِ بِـ﴿ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ في قَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ وكَذلِكَ المُرادُ بِـ﴿مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾، فحَمَلَتْهُ عائشَةُ عَلى الحَقيقَةِ وجَعَلَتْهُ أَصلًا احتاجَتْ مَعَهُ إلى تَأويلِ قَولِهِ: «ما أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِما أَقُولُ مِنْهُم»، وهذا قَولُ الأَكثَرِ. وقيلَ: هُوَ مَجازٌ، والمُرادُ بِـ﴿ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ وبِـ﴿مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ الكُفّارُ، شُبِّهوا بِالمَوْتَى وهُم أَحياءٌ، والمَعنى: مَن هُم في حالِ المَوتى أَو في حالِ مَن سَكَنَ القَبْرَ، وعَلى هذا لا يَبقى في الآيَةِ دَليلٌ عَلى ما نَفَتْهُ عائشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنها، واللهُ أَعلَمُ".

40)، أي: إنَّ اللهَ هُوَ الذي يَهدي ويُوَفِّقُ ويُوصِلُ المَوعِظَةَ إِلَى آذانِ القُلُوبِ، لا أَنتَ، وجَعَلَ الكُفّارَ أمواتًا وصُمًّا عَلى جِهَةِ التَّشبيهِ بِالأمواتِ وبِالصُّمِّ، فاللهُ هُوَ الذي يُسمِعُهُم عَلى الحَقيقَةِ إذا شاءَ، لا نَبِيُّهُ ولا أَحَدٌ. فإِذَن لا تَعَلُّقَ بِالآيَةِ مِن وَجهَينِ؛ أَحَدُهُما: أَنَّها إِنَّما نَزَلَتْ في دُعاءِ الكُفّارِ إلى الإيمانِ؛ الثّاني: أَنَّهُ إِنَّما نَفى عَن نَبِيِّهِ أَن يَكُونَ هُوَ المُسمِعَ لَهُم، وصَدَقَ اللهُ؛ فإِنَّهُ لا يُسمِعُهُم إذا شاءَ إلّا هُوَ، ويَفعَلُ ما شاءَ وهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 175-176)*

﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (فاطر: 27)

• أَنشَدَ القُتَبِيُّ:

وَمِنْ تَعاجِيبِ خَلْقِ اللهِ غاطِيَةٌ ... يُعْصَرُ مِنْها مُلاحِيٌّ وَغِرْبِيبُ[5]

مُلاحِيٌّ: بِتَخفيفِ اللامِ، ويُقالُ: مُلّاحِيٌّ، كَما قالَ:

كَعُنْقُودِ مُلّاحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرا[6]

وقالَ أَبو حَنيفَةَ: مَن قالَ: مُلّاحِيَّة، بِالتَّشديدِ، شَبَّهَهُ بِالمُلّاحِ وهُوَ ثَمَرُ الأَراكِ، وفيهِ مُلُوحَةٌ. وقالَ: و(الغِربيبُ) اسمٌ لِنَوعٍ مِن العِنَبِ، ولَيسَ بِنَعتٍ.

قالَ المُؤَلِّفُ: وإذا ثَبَتَ هذا فلَعَلَّكَ أَن تَفهَمَ مِنهُ مَعنى قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾، حينَ وَصَفَ الجُدَدَ. و﴿سُودٌ﴾ عِندي بَدَلٌ لا نَعتٌ، وإِنَّما يَتِمُّ شَرحُ الآيَةِ لِمَن لَحِظَهُ مِن هذا المَطلَعِ، فإِنَّ أَبا حَنيفَةَ زَعَمَ أَنَّ الغِرْبيبَ إذا أُطْلِقَ لَفظُهُ ولَم يُقَيَّدْ بِشَيءٍ مَوصُوفٍ بِهِ فإِنَّما يُفهَمُ مِنهُ العِنَبُ الذي هذا اسمُهُ خاصَّةً، واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ وفَهمِ الكِتابِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 146)*

---

(5) يُنظَر: أَدَبُ الكاتِب: 378، ولَم يُنسَبْ فيهِ إلى أَحَدٍ.

(6) شَطرُ بيتٍ لأَبي قَيسِ بنِ الأَسلتِ، وهو في ديوانِهِ: 73، على النَّحوِ الآتي:

وَقَدْ لاحَ في الصُّبْحِ الثُّرَيّا كَما تَرى ... كَعُنْقُودِ مُلاحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرا

وقالَ عبدُ الرَّحيمِ العَبّاسيُّ في شَرحِهِ في (مَعاهِد التَّنصيص): 2/ 17: "المُلاحِيُّ، بِضَمِّ الميمِ وتَخفيفِ اللامِ، وقَد تُشَدَّدُ: عِنَبٌ أَبيَضُ في حَبِّهِ طولٌ. ومَعنى (نَوَّرَ): تَفَتَّحَ نَوْرُهُ".

﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ (فاطر: 28)

• يَكونُ قَبلَ الفِعلِ (إنَّما)، نَقولُ: إنَّما يَأكُلُ زَيدٌ الخُبزَ، فحَقَّقَتْ ما يَتَّصِلُ ومَحَقَتْ ما يَنفَصِلُ. وهذهِ عبارةُ أهلِ سمرقَندَ في (إنَّما)، يقولونَ: إنَّها وُضِعَتْ لِتحقيقِ المتَّصِلِ وتَمحيقِ المنفَصِلِ. وتَلخيصُ هذا الكلامِ أنَّها نَفيٌ وإثباتٌ، فأثبَتَّ لِزَيدٍ أكْلَ الخُبزِ المتَّصِلَ بِهِ في الذِّكرِ، ونَفَيْتَ ما عَداهُ، فمَعناهُ: ما يَأكُلُ زَيدٌ إلّا الخُبزَ. فإن قَدَّمْتَ المفعولَ ها هُنا فقُلْتَ: إنَّما يَأكُلُ الخُبزَ زَيدٌ، اختلَفَ المعنى وانعَكَسَ مَقصدُ الكَلامِ، فكأَنَّكَ قُلْتَ: ما يَأكُلُ الخُبزَ إلّا زَيدٌ...

أَلا تَرى أنَّ مَعنى قولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ لَيسَ كقولِكَ: إنَّما يَخشى العُلَماءُ اللهَ؛ لأنَّكَ إذا أَخَّرْتَ نَفَيْتَ الخَشيَةَ مِن غَيرِ العُلَماءِ، وإذا قَدَّمْتَ الفاعِلَ نَفَيْتَ الخَشيَةَ أَن تَتَعَلَّقَ بغَيرِ اللهِ سُبحانَهُ وتَعالى. وهذا واضِحٌ لا خَفاءَ بهِ عندَ التَّأَمُّلِ. *(نَتائجُ الفِكر: 135)*

﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِۗ﴾ (فاطر: 31)، يُراجَع: (البقرة: 91)

﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًاۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ (فاطر: 33)، يُراجَع: (الحجّ: 23)

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ (فاطر: 41)

• قَد أَجازوا في (إن) النّافيةِ مِن وُقوعِ المستقبلِ بَعدَها بِلَفظِ الماضي ما أَجازوهُ في (إن) التي لِلشَّرطِ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ﴾. ولَو جَعَلْتَ مَكانَ (إن) ها هُنا غَيرَها مِن حُروفِ النَّفي لَم يَحْسُنْ فيهِ مِثلُ هذا؛ لأَنَّ الشَّرطيَّةَ أَصلٌ لِلنّافيةِ، كأَنَّ المجتهِدَ في النَّفي إذا أَرادَ توكيدَ الجَحدِ يقولُ: إن كانَ كَذا وكَذا فعَلَيَّ كَذا، أَو فأَنا كَذا، وكَثُرَ هذا في كَلامِهِم حَتّى حُذِفَ الجَوابُ وفُهِمَ المقصدُ، فدَخَلَتْ (إن) في بابِ النَّفيِ، والأَصلُ ما قَدَّمْناهُ، والحَمدُ لِلّهِ. *(نَتائجُ الفِكر: 116)*

تَفْسيرُ سُورَةِ يس

﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾، إلى قولِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (يس: 1-9):

• فذَكَرَ بعضُ أَهلِ التَّفسيرِ السَّبَبَ المانِعَ لَهُم [أي: الكُفّار] مِن التَّقَحُّم عَلَيهِ[1] في الدّارِ معَ قِصَرِ الجِدارِ، وأَنَّهُم إنَّما جاؤوا لِقَتلِهِ، فذُكِرَ في الخَبَرِ أَنَّهُم هَمُّوا بِالوُلُوجِ عَلَيهِ، فصاحَت امرَأَةٌ مِن الدّارِ، فقالَ بَعضُهُم لِبَعضٍ: واللهِ إنَّها لَلسُّبَّةُ في العَرَبِ أن يُتَحَدَّثَ عَنّا أَنّا تَسَوَّرْنا الحيطانَ عَلَى بَناتِ العَمِّ، وهَتَكْنا سِترَ حُرمَتِنا، فهذا هُوَ الذي أَقامَهُم بِالبابِ حَتّى أَصبَحوا يَنتَظِرونَ خُرُوجَهُ، ثُمَّ طُمِسَتْ أَبصارُهُمْ عَنهُ حينَ خَرَجَ[2].

---

(1) رَوى ابنُ إسحاقَ أَنَّ جبريلَ عليهِ السَّلامُ أَتى رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فقالَ: لا تَبِتْ هذهِ الليلةَ على فِراشِكَ الذي كُنْتَ تَبيتُ عليهِ. قالَ: فلَمّا كانَتْ عَتمة مِن الليلِ اجتَمعوا على بابِهِ يرصدونَهُ مَتى يَنامُ فيَثِبونَ عليهِ. فلَمّا رأى رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مَكانَهُم، قالَ لِعَليِّ بنِ أَبي طالبٍ: «نَمْ عَلى فِراشي، وتَسَجَّ بِبُردي هذا الحَضرَميِّ الأَخضَرِ، فنَمْ فيهِ؛ فإنَّهُ لَن يَخلُصَ إليكَ شيءٌ تكرَهُهُ مِنهُم»، وكانَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يَنامُ في بُردِهِ ذلكَ إذا نامَ. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 138-139. ورَوى أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح3251، عن ابنِ عبّاسٍ أَثَرًا فيهِ ذِكرُ مَكرِ المشركِينَ بِالنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وفيهِ: "فأَطْلَعَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ نَبيَّهُ على ذلِكَ، فباتَ عَلِيٌّ عَلى فِراشِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ تِلكَ اللَيلَةَ، وخَرَجَ النَّبيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ حَتّى لَحِقَ بِالغارِ، وباتَ المُشرِكونَ يَحرُسونَ عَلِيًّا، يَحسَبُونَهُ النَّبيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ" الحَديث، وإسنادُهُ ضَعيفٌ، كما ذكَرَ مُحَقِّقُو المسنَدِ: 5/ 301.

(2) يُشيرُ السُّهَيليُّ إلى ما رَواهُ ابنُ إسحاقَ، وروايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 139-140، عن مُحَمَّدِ بنِ كَعبٍ القُرظيِّ مِن اجتِماعِ المشركِينَ على بابِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وأَنَّهُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ خَرَجَ عَلَيهِم، فأَخذَ حَفنَةً من تُرابٍ في يَدِهِ، وأَنَّ اللهَ تَعالى أَخَذَ على أَبصارِهِم عنهُ، فلا يَرَونَهُ، وأَنَّهُ جَعَلَ يَنثُرُ ذلك التُّرابَ على رُؤُوسِهِم وهو يَتلو هؤُلاءِ الآياتِ مِن: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ إلى آخِرِ الرِّوايةِ، وهي رِوايةٌ ضَعيفةٌ

وفي قِراءَةِ الآياتِ الأُوَلِ مِن سُورَةِ (يس) مِن الفِقْهِ: التَّذكِرَةُ بِقِراءَةِ الخائفِينَ لَها اقتِداءً بِهِ عَلَيهِ السَّلامُ، فقَد رَوى الحارِثُ بنُ أَبي أُسامَةَ في مُسنَدِهِ عَن النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في ذِكرِ فَضلِ (يس) أَنَّها إن قَرَأَها خائفٌ أَمِنَ، أَو جائعٌ شَبِعَ، أَو عارٍ كُسِيَ، أَو عاطِشٌ سُقِيَ، حَتّى ذَكَرَ خِلالًا كثيرةً[3].

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 201)

• قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ (يس: 9)، جاءَ في التَّفسيرِ أَنَّ هؤُلاءِ جَماعةٌ أَرادوا بِالنَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ سُوءًا، فحالَ اللهُ بَينَهُم وبَينَ ذلكَ، فجُعِلوا بمنزلةِ مَن هذهِ حالُهُ، وجُعِلوا بمنزلةِ مَن غُلَّتْ يَداهُ وسُدَّ طريقُهُ مِن بَينِ يَدَيْهِ ومِن خَلفِهِ، وجُعِلَ على بَصَرِهِ غِشاوَةٌ، وهو مَعنى: ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ﴾، بِالغَيْنِ المعجَمَةِ، وتُقرَأُ: {فَأَعْشَيْنَاهُمْ}[4]. وكانَ مِن هؤُلاءِ أَبو جَهلٍ[5]، واللهُ أَعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 141)*

﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا﴾ (يس: 8)، يُراجَع: **(سورة المسد)**

﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ (يس: 13-14)

بِسببِ الإرسالِ؛ فسنَدُها صَحيحٌ إلى مُحَمَّدِ بنِ كَعبٍ القُرَظِيِّ، لكِنَّهُ مُرسَلٌ. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّةُ الصَّحيحَة: 1/ 207.

(3) أَورَدَهُ ابنُ حجرٍ في (المطالِب العالِيَة): ح3711، عن عَليٍّ قالَ: "قالَ لي رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «يا عَلِيُّ، اقرَأْ (يس)؛ فإنَّ في (يس) عَشرَ بَرَكاتٍ: ما قرأَها جائعٌ إلّا شَبِعَ، ولا ظَمآنُ إلّا رَوِيَ، ولا عارٍ إلّا كُسِيَ، ولا عَزَبٌ إلّا تَزَوَّجَ، ولا خائفٌ إلّا أَمِنَ، ولا مَسجونٌ إلّا خَرَجَ، ولا مُسافِرٌ إلّا أُعينَ عَلى سَفَرِهِ، ولا مَن ضَلَّتْ ضالَّتُهُ إلّا وَجَدَها، ولا مَريضٌ إلّا بَرِئَ، ولا قُرِئَتْ عِندَ مَيتٍ إلّا خُفِّفَ عَنهُ»، وعَزا ابنُ حجرٍ إخراجَهُ إلى الحارِثِ بنِ أَبي أُسامَةَ. والحَديثُ ضَعَّفَهُ البوصيريُّ في (مُختَصَر إتحافِ السّادَةِ المَهَرَة بِزَوائدِ المَسانيدِ العَشرة): 8/ 411.

(4) القِراءَةُ بِالعَينِ المهمَلَةِ: {فَأَعْشَيْنَاهُمْ} شاذَّةٌ، قَرَأَ بها ابنُ عبّاسٍ وعِكرِمَةُ وابنُ يَعمرَ ويَزيدُ البربريُّ وعُمَرُ بنُ عبدِ العَزيزِ ويَزيدُ بنُ المهلَّبِ والنَّخعيُّ وابنُ سيرين. يُنظَر: مُختَصَرُ شَواذِّ ابنِ خالَوَيه: 124، 127، والمحتَسب: 2/ 204، وإعرابُ القِراءاتِ الشَّواذّ: 2/ 356.

(5) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 2/ 139-140، وقال المحقِّقانِ: "صَرَّحَ ابنُ إسحاقَ بِالسَّماعِ، وسَنَدُهُ مُرسَلٌ"، فالحَديثُ ضَعيفٌ إذَن.

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾ (يس: 13)، هي أَنطاكيةُ[6]، نُسِبَتْ إلى أَهلِ أَنطيقس، وهو اسمُ الذي بَناهُ، ثُمَّ غُيِّرَ لَمّا عُرِّبَ[7]، ﴿إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾، صادِقٌ ومَصدوقٌ وشلومُ هو الثّالثُ، هذا قولُ الطَّبريِّ[8]، وقالَ غيرُهُ: شَمعونُ ويَحيى[9]، ولم يَذكُرْ صادِقًا ومَصدوقًا.

(التَّعريفُ والإعلام: 143)

﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ (يس: 20-23):

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ (يس: 20)، اسمُهُ حَبيبُ بنُ مُرِّيٍّ[10]، يُقالُ: إنَّهُ كانَ نَجّارًا[11]، وذَكَروا أَنَّه كانَ بِهِ داءُ الجُذام[12]، فدَعا لهُ الحَوارِيُّ فشُفِيَ[13]، ولذلكَ قالَ: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ (يس: 23).

(التَّعريفُ والإعلام: 144)

• قَولُ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في عُروَةَ بنِ مَسعُودٍ حينَ قُتِلَ: **«مَثَلُهُ كَمَثَلِ صاحِبِ يس في قَومِهِ»**[14]، يَحتَمِلُ قَولُهُ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: **«كَمَثَلِ صاحِبِ**

(6) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 22/ 155، عن قَتادَةَ وعِكرِمَةَ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 12/ 334-335.

(7) يُنظَر: (المُعَرَّب) لِلجواليقيّ، الحاشية، طبعة دار القَلَم: 126.

(8) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 22/ 156.

(9) في (الدُّرّ المنثور): 12/ 336، أَنَّ اسمَيْهِما: شمعونُ ويوحَنّا، ونَسَبَ السُّيوطيُّ هذا القولَ إلى شُعَيبِ الجبّائيِّ، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ أَبي حاتم.

(10) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 22/ 158، عن أَبي مِجْلَز. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 12/ 337.

(11) يُنظَر: مُروجُ الذَّهَب: 1/ 68.

(12) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 22/ 158، عن ابنِ عبّاسٍ وكَعبِ الأَحبارِ ووَهبِ بنِ مَنَبِّهٍ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 12/ 337.

(13) يُنظَر: الجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 15/ 19.

(14) ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ، وهوَ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 4/ 246، 247، بِغيرِ إسنادٍ، ورَواهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك): 3/ 615-616، عن عُروَةَ بنِ الزُّبَيرِ، والبَيهقيُّ في (دَلائل النُّبوَّة): 5/ 300، عن موسى بنِ عُقبَةَ، وأَودَعَهُ الأَلبانيُّ (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح1642، وحكَمَ عليهِ بِالضَّعف.

يَس» أَن يُريدَ بِهِ المَذكُورَ في سُورَةِ (يس) الذي قالَ لِقَومِهِ: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾، فقَتَلَهُ قَومُهُ، واسمُهُ حَبيبُ بنُ مُرِّيٍّ[15]، ويَحتَمِلُ أَن يُريدَ صاحِبَ إلياسَ، وهُوَ اليَسَعُ؛ فإنَّ إلياسَ يُقالُ في اسمِهِ: ياسينُ، أَيضًا. وقالَ الطَّبَرِيُّ: هُوَ إلياسُ بنُ ياسينَ[16]، وفيهِ قالَ اللهُ تَبارَكَ وتَعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ (الصّافّات: 130)، فاللهُ أَعلَمُ.

وقَد بَيَّنّا في (التَّعريف والإعلام) مَعنى إلياسَ وإلياسينَ وآلِ ياسينَ بَيانًا شافِيًا، وأَوضَحْنا خَطَأَ قَولِ مَن قالَ: إنَّ (إلياسينَ) جَمعٌ كَـ(الأَشْعَرِينَ)، وضَعفَ قَولِ مَن قالَ: إنَّ (يس) هُوَ مُحَمَّدٌ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فليُنظَرْ هُنالِكَ[17].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 371)

﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ﴾ (يس: 37)

• فإن قيلَ: كيفَ يَستَقيمُ منَ الخليلِ مَنعُ تقديمِ الخَبَرِ[18] معَ كَثرَتِهِ في القُرآنِ والكلامِ الفَصيحِ، نَحو قولِهِ سُبحانَه: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾، ونَحو ما استَشهَدَ بهِ

(15) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 22/ 158-159، وتاريخُ الطَّبريّ: 2/ 21.

(16) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 461.

(17) يُنظَر: التَّعريفُ والإعلام: 148-149.

(18) قالَ سيبَوَيهِ في (الكِتاب): 2/ 127-128: "زَعَمَ الخَليلُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ يَستَقبِحُ أَن يَقولَ: قائمٌ زَيدٌ، وذاكَ إذا لَم تَجعَلْ (قائمًا) مُقَدَّمًا مَبنِيًّا على المبتدَإِ، كما تُؤَخِّرُ وتُقَدِّمُ فتَقولُ: ضَرَبَ زَيدًا عَمْرٌو، و(عَمْرٌو) على (ضَرَبَ) مُرتَفِعٌ، وكانَ الحَدُّ أَن يَكونَ مُقَدَّمًا ويَكونَ (زَيدٌ) مُؤَخَّرًا. وكذلكَ هذا، الحَدُّ فيه أَن يَكونَ الابتِداءُ فيهِ مُقَدَّمًا، وهذا عَرَبيٌّ جَيِّدٌ؛ وذلك قولُكَ: تَميمِيٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يَشنَؤُكَ، ورَجُلٌ عَبدُ اللهِ، وخَزٌّ صُفَّتُكَ. فإذا لَم يُريدوا هذا المعنى، وأَرادوا أَن يَجعَلوهُ فِعلًا كقَولِهِ: يَقومُ زَيدٌ وقامَ زَيدٌ، قَبُحَ؛ لأَنَّهُ اسمٌ. وإنَّما حَسُنَ عندَهُم أَن يُجرى مجرى الفِعلِ إذا كانَ صِفَةً جَرى على مَوصوفٍ أَو جَرى على اسم قَد عَمِلَ فيهِ، كما أَنَّهُ لا يَكونُ مَفعولًا في (ضارِب) حتّى يَكونَ مَحمولًا على غيرِهِ، فتقولُ: هذا ضارِبٌ زَيدًا، وأَنا ضارِبٌ زيدًا، ولا يَكون (ضارِبٌ زيدًا) على (ضَرَبْتُ زَيدًا) و(ضَرَبْتُ عَمْرًا). فكما لَم يَجُزْ هذا، كذلكَ استَقبَحوا أَن يُجرى مجرى الفِعلِ المبتدإِ، ولِيكونَ بينَ الفِعلِ والاسمِ فَصيلٌ، وإن كانَ مُوافِقًا لهُ في مَواضِعَ كثيرةٍ؛ فقَد يُوافِقُ الشَّيءُ الشَّيءَ ثُمَّ يُخالِفُهُ، لأَنَّهُ ليسَ مِثلَهُ".

سيبَوَيْهِ مِن قَولِهم: مُسيءٌ أَنتَ، ومِسكينٌ فُلانٌ، لا سِيَّما وفي الحَديثِ: «**مِسْكينٌ رَجُلٌ لا زَوْجَةَ لَهُ، مِسْكينَةٌ امرَأَةٌ لا زَوْجَ لَها**»[19]؟

قُلْنا: لا يَخفى على مِثلِ الخَليلِ مِثلُ هذهِ الشَّواهِدِ، ولكِنَّهُ أَرادَ مَنْعَ تَقديمِ الخَبَرِ الذي هوَ خَبَرٌ مَحضٌ مُجَرَّدٌ مِن المعاني التي هيَ نَحوُ المدحِ والذَّمِّ والتَّرَحُّمِ والتَّعظيمِ وغيرِ ذلكَ؛ لأَنَّ تلكَ المعانيَ إذا دَخَلَتْ في الكَلامِ حَسَّنَت تأخيرَ المبتدإِ؛ لأَنَّهُ قد صارَ بِسبَبِها مَفعولًا في المعنى؛ أَلا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: حَسَنٌ زَيدٌ، فإِنَّ المعنى: أَستَحسِنُ زيدًا، وإذا قُلْتَ: مُسيءٌ عَمرٌو، فالمعنى: أَذُمُّ عَمْرًا، وإذا قُلْتَ: مِسكينٌ فُلانٌ، فالمعنى: أَرحَمُ فُلانًا وأَرِقُّ له، وأَشعَرَتْ هذهِ الصِّفاتُ كُلُّها بهذا المعنى الذي لَو لُفِظَ بِهِ مُصرَّحًا لَكانَ مُقَدَّمًا والاسمُ مُؤَخَّرًا، وذلكَ الاسمُ هو المبتَدَأُ في اللَفظِ وهو المذمومُ أَو المرحومُ في المعنى.

وأَمّا إذا تَجَرَّدَ الخَبَرُ من هذهِ القَرائنِ كُلِّها مِثل قَولِكَ: قائمٌ زَيدٌ، وذاهِبٌ عَمْرٌو، وخَيّاطٌ أَخوكَ، فهوَ الذي أَرادَ الخليلُ أَنَّه يَقبُحُ تَقديمُهُ، واللهُ أَعلَمُ.

(نَتائجُ الفِكر: 313-314)

﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ (يس: **39**)، يُراجَع: (**الحجر: 16**)

﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ (يس: **71**)، يُراجَع: (**المؤمنون: 97-99**)

﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ (يس: **76**)، يُراجَع: (**التَّوبة: 40**)

---

(19) رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الأَوسَط): ح6585، والبَيهقيُّ في (الجامِع لِشُعَبِ الإيمان): ح5097، عن أَبي نَجيحٍ مَرفوعًا بِلَفظ: «مِسكينٌ مِسكينٌ رَجُلٌ لَيْسَتْ لَهُ امرَأَةٌ». قيلَ: يا رَسولَ اللهِ، وإن كانَ غَنِيًّا ذا مالٍ؟ قالَ: «وإن كانَ غَنِيًّا مِن المالِ». قالَ: «ومِسكينَةٌ مِسكينَةٌ امرَأَةٌ لَيْسَ لَها زَوْجٌ». قيلَ: وإن كانَتْ غَنِيَّةً، أَو مُكثِرَةً مِن المالِ؟ قالَ: «وإن كانَتْ»، وقالَ البَيهقيُّ عنهُ: 7/ 338: "أَبو نَجيحٍ اسمُهُ يَسارٌ، وهو والِدُ عَبدِ اللهِ بنِ أَبي نَجيحٍ، وهو مِن التّابِعِينَ، والحَديثُ مُرسَلٌ". وأَورَدَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والمَوضوعَة): ح5177، وحَكَمَ عليهِ بِأَنَّهُ مُنكَرٌ.

﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس: 78)

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾، هو أُبَيُّ بنُ خَلَفِ بنِ وَهبِ بنِ حُذافَةَ بنِ جُمَحٍ، أتى النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بِعَظْمٍ بالٍ، ففتَّهُ وقالَ: أَتزعُمُ أنَّ ربَّكَ يُحيي هذا بعدَما تَرى؛ فأنزلَ اللهُ تَعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾[20].

(التَّعريفُ والإعلام: 144)

(20) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 30، عن مُجاهِدٍ وقَتادَةَ. وذكَرَ السُّيوطيُّ في (أَسباب النُّزول): 314، أنَّ ابنَ أَبي حاتمٍ أَخرجَهُ مِن طُرُقٍ عن مُجاهدٍ وعِكرِمَةَ وعُروَةَ بنِ الزُّبَيرِ والسُّدِّيِّ. وقَد صَحَّ أنَّ الآيةَ نَزَلَتْ في العاصِ بنِ وائلٍ السّهميِّ، رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 30-31، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، والحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 429، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ عن ابنِ عَبّاسٍ، وقالَ: "هذا حَديثٌ صَحيحٌ على شَرطِ الشَّيخَيْنِ ولَم يُخْرِجاهُ". وصحَّحَهُ عادل بن يوسف العزّازيُّ في (هِدايَة المستَنير): 460.

تَفْسيرُ سُورَةِ الصّافّات

﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ (الصّافات: 1-3)، يُراجَع: (الرَّعد: 11)

﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ (الصّافّات: 47)

• (الغُولُ)... أي: الهَلَاكُ؛ يُقالُ: الغَضَبُ غُولُ الحِلْمِ، أي: يُهْلِكُهُ. و(الغَوْلُ)، بِفَتحِ الغَيْنِ: وَجَعُ البَطْنِ، قالَهُ البُخارِيُّ في تَفسيرِ قولِهِ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[1].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/109)

﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ لِى قَرِينٌ * يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾، إلى قولِهِ: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ (الصّافات: 51-61)، يُراجَع: (الكهف: 32-43)

﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ لِى قَرِينٌ﴾ (الصّافات: 51)

• قَولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ لِى قَرِينٌ﴾، قَد تَقَدَّمَ في سورةِ (الكَهفِ) أَنَّهُ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ اللَذَيْنِ قالَ فيهِما: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ (الكهف: 32)، وقَولُهُ: ﴿كَانَ لِى قَرِينٌ﴾ يَعني الرَّجُلَ الذي دَخَلَ جَنَّتَهُ وهو ظالِمٌ لِنَفسِهِ.

(التَّعريفُ والإعلام: 144)

﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ (الصّافات: 77)

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾، ذُكِرَ عن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ قالَ: «**إِنَّهُم سامٌ وحامٌ ويافِثُ**»[2]. وعن عَبدِ الصَّمَدِ بنِ مَعْقِلٍ، قالَ: سمِعْتُ

---

(1) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: كتاب التَّفسير، (37) سُورَة الصّافّات.

(2) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3230، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَة الصّافّات)، وقالَ التِّرمذيُّ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ غريبٌ، لا نَعرِفُهُ إلّا مِن حَديثِ سَعيدِ بنِ بَشيرٍ"، والحَديثُ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ.

وَهبَ بنَ مُنَبِّهٍ يقولُ[3]: إنَّ سامَ بنَ نوحٍ أبو العَرَبِ وفارِسَ والرُّوم، وإنَّ حامًا أَبو السُّودانِ، وإنَّ يافِثَ أَبو التُّركِ، وإنَّ يَأجوجَ ومَأجوجَ هُم بَنو عَمِّ التُّركِ. وقيلَ: كانَتْ زوجةُ يافِثَ أَديسيسةَ ابنةَ مرازيلَ بنِ الدّرمسيلِ بنِ مخويل، فوَلَدَتْ لهُ سَبعَةَ نَفَرٍ وامرأَةً، فمَن وَلَدَتْ لهُ مِن الذُّكورِ: جومرُ بنُ يافِثَ وطرحُ بنُ يافِثَ وهوشلُ ابنُ يافِثَ ووائلُ بنُ يافِثَ وجورانُ بنُ يافِثَ وتوبيلُ بنُ يافِثَ وترسُ بنُ يافِثَ وشبكةُ بنتُ يافِثَ.

قالَ: فمِن بَني يافِثَ كانَتْ يَأجوجُ ومَأجوجُ والصَّقالبةُ والتُّركُ في ما يَزعُمونَ، وكانَت امرأَةُ حامِ بنِ نوحٍ تخلبَ بِنتَ مَأربَ بنِ الدّرمسيل بنِ مخويل، فوَلَدَتْ له ثلاثةَ نَفَرٍ: كوشَ بنَ حامِ بنِ نوحٍ وقوطَ ابنَ حامِ بنِ نوحٍ وكنعانَ بنَ حامٍ. فنكَحَ كوشُ بنُ حامٍ قرنبيكَ ابنةَ بتاويلَ بنِ ترسِ بنِ يافِثَ، فوَلَدَتْ لهُ الحَبَشَةَ والسِّندَ والهِندَ في ما يَزعُمونَ، ونَكَحَ قوطُ بنُ حامٍ بختَ ابنةَ بتاويلَ، فولَدَتْ لهُ القِبطَ، قِبطَ مِصرَ، في ما يَزعُمونَ، ونَكَحَ كَنعانٌ بنُ حامٍ أَرتيكَ ابنةَ بتاويلَ، فولَدَتْ لهُ الأَساودَ: نوبةَ وفزانَ والزّنجَ وزغاوةَ وأَجناسَ السُّودانِ كُلّها، قالَ: وكانَت امرأَةُ سام بنِ نوحٍ صليبَ ابنةَ بتاويلَ بنِ مخويل بنِ خنوخَ بنِ يرد بنِ مَهليلَ بنِ قَيْنانَ بنِ أَنوشَ بنِ شيثِ بنِ آدمَ، فوَلَدَتْ لهُ نَفَرًا: أَرْفَخْشَذَ بنَ سام ولاوذَ بنَ سام وعويلَمَ بنَ سامٍ وإرَمَ بنَ سامٍ، قالَ: ولا أَدري أَإرَم لأُمّ أَرْفَخْشَذَ وإخوته أَم لا؟ واللهُ أَعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 145-146)*

﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ (الصافات: 79)، يُراجَع: (مريم: 33)

﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصافات: 95-96)

• اعلَمْ أَنَّ (ما) إذا كانَتْ مَوصولَةً بِالفِعلِ الذي لَفْظُهُ (عَمِلَ) أَو (صَنَعَ) أَو (فَعَلَ)، وذلكَ الفِعلُ مُضافٌ إلى فاعِلٍ غَيرِ الباري سُبحانَهُ وتَعالى، فلا يَصِحُّ وُقوعُها إلّا على مَصدَرٍ؛ لإجماعِ العُقَلاءِ مِن الأَنامِ في الجاهِلِيَّةِ والإسلام على أَنَّ أَفعالَ الآدَمِيِّينَ لا تَتَعَلَّقُ بِالجَواهِرِ والأَجسامِ، لا تقولُ: عَمِلْتُ جَبَلًا، ولا:

(3) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 201-203.

صَنَعْتُ جَمَلًا ولا حَديدًا، ولا حَجَرًا، ولا تُرابًا، ولا شَجَرًا.

فإذا ثَبَتَ ذلكَ وقُلْتَ: أعجَبَني ما عَمِلْتَ وما فَعَلْتَ... فإنَّما تَعني الحَدَثَ. فعَلى هذا، لا يَصِحُّ في تأويلِ قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصّافّات: 96) إلّا قَولُ أهلِ السُّنَّةِ: إنَّ المعنى: واللهُ خَلَقَكُم وأعمالَكُم. ولا يَصِحُّ قولُ المعتَزِلَةِ مِن جِهَةِ المنقولِ ولا مِن جِهَةِ المعقولِ؛ لأَنَّهُم زَعَموا أنَّ (ما) واقِعَةٌ على الأصنامِ والحِجارةِ التي كانوا يَنحِتونَها، وقالوا: تَقديرُ الكلامِ: خَلَقَكُم والأَصنامَ التي تَعمَلونَ، إنكارًا مِنهُم بِأَن تكونَ أَعمالُنا مَخلوقةً للهِ سُبحانَهُ. واحتَجُّوا بِأَنَّ نَظمَ الكلامِ يَقتَضي ما قالوهُ؛ لأَنَّهُ قد تَقَدَّمَ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ (الصّافّات: 95)، فـ(ما) واقِعَةٌ على الحِجارَةِ المنحوتَةِ، ولا يَصِحُّ غَيرُ هذا مِن جِهَةِ النَّحوِ ولا مِن جِهَةِ المعنى؛ أَمّا النَّحوُ فقد تَقَدَّمَ أَنَّ (ما) لا تَكونُ معَ الفِعلِ الخاصِّ مَصدَرًا، وأَمّا المعنى فإنَّهُم لَم يَكونوا يَعبُدونَ النَّحتَ، وإنَّما كانوا يَعبُدونَ المنحوتَ.

فلَمّا ثَبَتَ هذا وَجَبَ أَن تَكونَ الآيةُ التي هيَ رَدٌّ عليهِم وتَقييدٌ لهم كذلكَ (ما) فيها واقعةٌ على الحِجارَةِ المنحوتَةِ والأَصنامِ المعبودَةِ، فيكونُ التَّقديرُ: أَتعبُدونَ حِجارَةً تَنحِتونَها واللهُ خَلَقَكُم وتلكَ الحِجارَةَ التي تَعملونَ؟ هذا كُلُّهُ مَعنى قولِ المعتَزِلَةِ وشَرحُ ما شَبَّهوا بهِ، والنَّظمُ على تأويلِ أَهلِ الحَقِّ أَبدَعُ والحُجَّةُ أَقطَعُ والمعنى لا يَصِحُّ غيرُهُ. والذي ذَهَبوا إليه فاسِدٌ لا يَصِحُّ بحالٍ؛ لأَنَّهُم مُجمِعونَ مَعَنا على أَنَّ أَفعالَ العِبادِ لا تَقَعُ على الجَواهِرِ والأَجسامِ.

فإن قيلَ: فقَد تقولُ: عَمِلْتُ الصَّفحَةَ، وصَنَعْتُ الجفنَةَ، وكذلكَ الأَصنامُ مَعمولَةٌ على هذا.

قُلْنا: لا يَتَعَلَّقُ الفِعلُ في ما ذَكَرْتُم إلّا بالصُّورةِ التي هيَ التَّأليفُ والتَّركيبُ، وهي نَفسُ العَمَلِ، وأَمّا الجَوهَرُ المؤَلَّفُ المرَكَّبُ فليسَ بمعمولٍ لَنا، فقد رَجَعَ العَمَلُ والفِعلُ إلى الأَحداثِ دونَ الجَوهرِ. وهذا إجماعٌ مِنّا ومِنهُم، فلا يَصِحُّ حَملُهُم على غَيرِ ذلك.

وأَمّا ما زَعَموا مِن حُسنِ النَّظمِ وإعجازِ الكلامِ فهو ظاهِرٌ في تأويلِنا مَعدومٌ

في تأويلِهم؛ لأَنَّ الآيةَ وَرَدَتْ في بَيانِ استِحقاقِ الخالِقِ لِلعِبادَةِ لانفِرادِهِ بِالخَلقِ، وإقامةِ الحُجَّةِ على مَن يَعبُدُ ما لا يَخلُقُ شيئًا وهُم يُخلَقونَ، فقالَ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا نَنْحِتُونَ﴾، أَي: ما لا يَخلُقُ شيئًا وهُم يُخلَقونَ، وتَدَعونَ عِبادةَ مَن خلقَكُم وأَعمالَكُم التي تَعملونَ، ولَو لَم يُضِفْ خَلْقَ الأَعمالِ إليهِ في الآيةِ، وقَد نَسَبَها بِالمجازِ إِليهِم، لَما قامَتْ لهُ حُجَّةٌ عليهِم مِن نَفسِ الكلامِ؛ لأَنَّهُ كانَ يَجعَلُهُم خالِقِينَ لأَعمالِهِم، وهو خالِقٌ لأَجناسٍ أُخَرَ، فيشرِكُهُم معَهُ في الخَلقِ، تعالى اللهُ عن قولِ الزّائغِينَ. . .

وهذا الذي ذكَرْناهُ هو الذي قالَهُ أَبو عُبَيدٍ في قولِ حُذَيفَةَ: إنَّ اللهَ يَخلُقُ صانِعَ الخَزَمِ وصَنْعَتَهُ[4]، واستَشهَدَ بالآيةِ[5].

وخالَفَهُ القُتَبيُّ في (إصلاح الغَلَط)[6]، فغَلِطَ أَشَدَّ الغَلَطِ، ووافَقَ المعتَزِلَةَ في تأويلِها وإن لَم يَقُلْ بِقِيلِها[7].

---

(4) أَخرَجَهُ البُخاريُّ في (خَلْق أفعالِ العِباد): ح118، عن حُذَيفَةَ رَضيَ اللهُ عنهُ، بِلَفظ: «إنَّ اللهَ خَلَقَ كُلَّ صانِعٍ وصَنْعَتَهُ، إنَّ اللهَ خَلَقَ صانِعَ الخَزَمِ وصَنْعَتَهُ»، وحَكَمَ محَقِّقُهُ بِصِحَّةِ إسنادِهِ.

(5) نَصُّ عبارةِ أَبي عُبَيدٍ في كتابِهِ (غَريب الحديث): 5/ 146: "فإنَّ الخَزَمَ شَيءٌ شَبيهٌ بِالخُوصِ ولَيسَ بخُوصٍ، وبَعضُ النّاسِ يَقولُ: هو خُوصُ المُقْلِ، وهو أَدَقُّ مِنهُ وأَلطَفُ، وهو هذا الذي تُعمَلُ مِنهُ أَحفاشُ النِّساءِ. وفي هذا الحَديثِ تَكذيبٌ لِقَولِ المعتَزِلَةِ الذين يَقولونَ: إنَّ أَعمالَ العِبادِ لَيسَتْ بمخلوقَةٍ. وممّا يُصَدِّقُ قَولَ حُذَيفَةَ ويُكَذِّبُ قَولَ أُولئكَ، قولُ اللهِ تَبارَكَ وتَعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ أَلا تَرى أَنَّهُم كانوا يَنحِتونَ الأَصنامَ ويَعمَلونَها بِأَيديهِم، ثُمَّ قالَ لَهُم: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، وكذلكَ قَولُ حُذَيفَةَ: ويَصنَعُ كُلَّ صانِعٍ وصَنْعَتَهُ".

(6) نَصُّ رَدِّ ابنِ قُتَيبَةَ في (إصلاح غَلَطِ أَبي عُبَيْدٍ): 126-127: "قَد أَغنانا اللهُ عَزَّ وجَلَّ بما في القُرآنِ مِن الآيِ البَيِّنَةِ المكشوفَةِ الممتَنِعَةِ على حِيَلِ المعتَزِلَةِ عن أَن يُحتَجَّ عَلَيهِم بما يَجِدونَ بِهِ السَّبيلَ إلى الاستِهزاءِ والطَّعنِ. وقَد رَأَيْتُ أَبا عُبَيْدٍ شَبَّهَ حَديثَ حُذَيفَةَ بهذهِ الآيةِ، ولَيْسَت تُشْبِهُهُ ولَيْسَ يُشْبِهُها. وإنَّما تَقَعُ الحُجَّةُ على المعتَزِلَةِ بِقَولِ حُذَيفَةَ: إنَّ اللهَ يَصنَعُ كُلَّ صَنْعَةٍ، ولا تَقَعُ بِقَولِ اللهِ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ لأَنَّهُ لَم يُرِدْ: واللهُ خَلَقَكُم وأَعمالَكُم، وإنَّما أَرادَ: واللهُ خَلَقَكُم والأَصنامَ التي تَعمَلونَ؛ أَلا تَراهُ يَقولُ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا نَنْحِتُونَ﴾، يَعني: الأَصنامَ لا النَّحتَ... ولَيسَ هذا، عِندي، مَوضِعَ ذِكرِ أَعمالِهِم، ولا فيها مَعنًى يَزيدُ في تَوَكُّدِ الحُجَّةِ عَلَيهِم، وإنَّما تَتَوكَّدُ عَلَيهِم ويَقَعُ التَّعجُّبُ مِنهُم بِأَن يَعبُدوا شيئًا هو مَخلوقٌ مِثلُهُم. ولَو قالَ قائلٌ: واللهُ خَلَقَكُم وما تَأكُلونَ، لَم يَقَع إلّا على الطَّعامِ والمأكولِ، لا الأَكلِ".

(7) تَعَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ السُّهَيليَّ في تَخطِئتِهِ ابنَ قُتَيبَةَ، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 261: "لقد بالَغَ في

وتَلخيصُ ما تَقَدَّمَ أَنَّ (ما) وغَيرَها مِن الموصولاتِ إذا عَنَيْتَ بها المصدَرَ لَم يَجُزْ أَن تَكونَ الصِّلَةُ فِعلًا مُشتَقًّا مِن ذلكَ المصدَرِ؛ لأَنَّ الصِّلَةَ كالصِّفَةِ تُوضِّحُ الموصولَ وتُبيِّنُهُ، والشَّيءُ لا يُبيِّنُ نفسَهُ، إذ لا مَعنى في الفِعلِ أكثر مِن الدَّلالةِ

رَدّ ما لا تَحتَمِلُ الآيةُ سِواهُ أَو ما هُو أَولى بِحَملِها وأَليَقُ بها. ونَحنُ وكُلُّ مُحِقٍّ مُساعِدوهُ على أَنَّ اللهَ خالِقُ العِبادِ وأَعمالِهِم، وأَنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ في الكَونِ فاللهُ خالِقُها. وعلى صِحَّةِ هذا المذهَبِ أَكثرُ من أَلفِ دَليلٍ من القُرآنِ الكريمِ والسُّنَّةِ والمعقولِ والفِطَرِ، ولكِنَّهُ لا يَنبَغي أَن تُحمَلَ الآيةُ على غَيرِ مَعناها اللائقِ بها حِرصًا على جَعلِها عَلَيهِم حُجَّةً، ففي سائرِ الأَدِلَّةِ غُنيَةٌ عن ذلك. على أَنَّها حُجَّةٌ عَلَيهِم مِن وَجهٍ آخَرَ معَ كونِ (ما) بمعنى (الذي)". وقبلَ أَن يَذكُرَ ابنُ القَيِّمِ هذا الوَجهَ، شَرَعَ في بيانِ وَجهِ سَلبِ دَلالةِ الآيةِ على مَذهَبِ القَدَريَّةِ، بعدَ أَن ساقَ ما جاءَ في كلامِ السُّهَيليِّ، فقالَ: 1/ 265: "وقولُ أَبي القاسِمِ، في تَقريرِ حُجَّةِ المعتَزِلَةِ من الآيةِ: إنَّهُ لَا يَصِحُّ أَن تَكونَ مَصدَرِيَّةً وهو باطِلٌ من جِهَةِ النَّحوِ، لَيسَ كذلكَ. أَمّا قولُهُم: إنَّ (ما) لا تَكونُ معَ الفِعلِ الخاصِّ مَصدَرًا، فقد تَقَدَّمَ بُطلانُهُ، وأَنَّ مَصدريَّتَها تَقَعُ معَ الفِعلِ الخاصِّ المبهَمِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ (التّوبة: 77)، وقولِهِ: ﴿بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران: 79)، وقولِهِ: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ (غافر: 75)، إلى أَضعافِ ذلكَ، فإنَّ هذهِ كُلَّها أَفعالٌ خاصَّةٌ، وهي أَخَصُّ من مُطلَقِ العَمَلِ، فإذا جاءَتْ مَصدَرِيَّةً معَ هذه الأَفعالِ فمجيئُها مَصدَرِيَّةً معَ العَمَلِ أَولى. وقَولُهُم [أَي: المعتَزِلَة]: إنَّهُم لَم يَكونوا يَعبُدونَ النَّحتَ وإنَّما عَبَدوا المنحوتَ، حُجَّةٌ فاسِدَةٌ؛ فإنَّ الكلامَ في (ما) المصاحِبَةِ لِلعَمَلِ دونَ المصاحِبَةِ لِفِعلِ النَّحتِ؛ فإنَّها لا تَحتَمِلُ غيرَ الموصولَةِ، ولا يَلزَمُ مِن كَونِ الثّانيةِ مَصدريَّةً كَونُ الأُولى كذلك، فهذا تَقريرٌ فاسِدٌ". ثُمَّ رَدَّ ابنُ القَيِّمِ كلامَ السُّهَيليِّ الأَخيرَ بِقولِهِ: 1/ 266-268: "أَمّا قولُهُ بِجَوابِ النَّقضِ بـ(عَمِلْتُ الصَّحيفَةَ) و(صَنَعْتُ الجَفنَةَ): إنَّ الفِعلَ مُتَعلِّقٌ بِالصُّورةِ التي هي التَّأليفُ والتَّركيبُ وهي نَفسُ العَمَلِ، فكذلك هو أَيضًا مُتَعَلِّقٌ بِالتَّصويرِ الذي صارَ الحَجَرُ بِهِ صَنَمًا مَنحوتًا سواء. وأَمّا قولُهُ: الآيةُ في بَيانِ استِحقاقِ الخالِقِ لِلعِبادةِ لانفِرادِهِ بِالخَلقِ، فقد تَقَدَّمَ جَوابُهُ وأَنَّ الآيةَ وَرَدَتْ لِبَيانِ عَدَمِ استِحقاقِ مَعبوديهِم لِلعِبادةِ؛ لأَنَّها مَخلوقةٌ لله... ووَجهُ الاستِدلالِ بها على هذا التَّقديرِ أَنَّ اللهَ سُبحانَهُ أَخبَرَ أَنَّهُ خالِقُهُم وخالِقُ الأَصنامِ التي عَمِلوها، وهي إنَّما صارَتْ أَصنامًا بِأَعمالِهِم، فلا يَقَعُ عليها ذلك الاسمُ إلّا بعدَ عَمَلِهِم، فإذا كانَ سُبحانَهُ هو الخالِقَ اقتَضى صِحَّة هذا الإطلاقِ أَن يَكونَ خالِقَها بِجُملَتِها، أَعني مادَّتَها وصُورَتَها، فإذا كانَتْ صورَتُها مَخلوقةً لله، كما أَنَّ مادَّتَها كذلك، لَزِمَ أَن يَكونَ خالِقًا لِنَفسِ عَمَلِهِم الذي حَصَلَتْ بِهِ الصُّورةُ؛ لأَنَّهُ مُتَوَلِّدٌ عن نَفسِ حَرَكاتِهِم، فإذا كانَ اللهُ خالِقَها كانَتْ أَعمالُهُم التي تَوَلَّدَ عنها ما هو مَخلوقٌ لله مَخلوقةً لهُ، وهذا أَحسَنُ استِدلالًا وأَلطَفُ مِن جَعلِ (ما) مَصدَرِيَّةً".

على المصدَرِ، إلّا أن تَختَلِفَ أنواعُهُ، فتكونَ الصِّلةُ مُمَيِّزَةً بينَ نَوعٍ ونَوعٍ.
(نتائجُ الفِكر: 147-150)

﴿قَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ﴾ (الصافات: 97)

• قَولُهُ تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ لَهُۥ بُنْيَٰنًا﴾، قائلُ هذهِ المقالةِ لَهُم، في ما ذَكَرَهُ الطَّبريُّ[8]، اسمُهُ الهيزنُ، رَجُلٌ مِن أعرابِ فارِسَ، وهُم التُّركُ، وهو الذي جاءَ فيهِ الحَديثُ: «**بَيْنَما رَجُلٌ يَمْشي في حُلَّةٍ لَهُ يَتَبَخْتَرُ فيها فَخُسِفَ بِهِ فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ في الأَرْضِ إلى يَوْمِ القِيامَةِ**»[9]، واللهُ أعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 146)*

﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ۞ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ **(الصّافات: 101-102)**:

• قَولُهُ تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ (الصّافّات: 101)، يَعني إسحاقَ؛ ألا تَراهُ يَقولُ في آيةٍ أُخرى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود: 71)، وقالَ في أُخرى: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ (الذّاريات: 29) الآية، وامرأتُهُ هيَ سارَةُ، فإذا كانَت البِشارَةُ بإسحاقَ نَصًّا فالذَّبيحُ لا شَكَّ هو إسحاقُ، لِقَولِهِ ها هُنا: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ (الصّافّات: 102)، ولَم يَكُن مَعَهُ بِالشّامِ إلّا إسحاقُ، وأمّا إسماعيلُ فكانَ قَد استَودَعَهُ مَعَ أُمِّهِ في بَطنِ مَكَّةَ. وبهذا القَولِ قالَ ابنُ مَسعودٍ[10]، ورَواهُ ابنُ جُبَيرٍ عن ابنِ عَبّاسٍ، ورُوِيَ أيضًا عن ابنِ عَبّاسٍ مَرفوعًا

---

(8) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 241.

(9) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5789، كتاب اللِباس، باب (مَن جَرَّ ثَوبَهُ مِن الخُيَلاء)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح5432، كتاب اللِباس والزِّينَة، باب (تَحريم التَّبَختُرِ في المشيِ مَعَ إعجابِهِ بِثِيابِهِ).

(10) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 81-82، مَوقوفًا ومَرفوعًا عنهُ. وقالَ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): 1/ 509: "قَد جاءَتْ أحاديثُ في أنَّ إسحاقَ هو الذَّبيحُ، ولكنَّها كُلُّها ضَعيفَةٌ".

إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، غيرَ أَنَّ الإسنادَ فيهِ لِينٌ[11]، وبهذا قالَ كَعبُ الأَحبارِ[12]، وبهِ قالَ شَيخُ التَّفسيرِ مُحَمَّدُ بنُ جَريرٍ[13]، ورُوِيَ أيضًا عن مالِكِ بنِ أَنَسٍ.

وقالَت طائفةٌ: الذَّبيحُ إسماعيلُ، ورُوِيَ هذا القَولُ بإسنادٍ عن الفَرَزدَقِ الشّاعرِ عن أَبي هُرَيرَةَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[14]، ولَو صَحَّ إسنادُهُ عن الفَرَزدَقِ لَكانَ في الفَرَزدَقِ نفسِهِ مَقالٌ[15]. ورُوِيَ أَيضًا مِن طَريقِ مُعاوِيةَ، قالَ: سمِعْتُ رَجُلًا يقولُ لِلنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: يا ابنَ الذَّبيحَيْنِ، في حَديثٍ ذكَرَهُ، فتَبَسَّمَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[16]، ولَو صَحَّ إسنادُ هذا الحَديثِ لَم تَقُمْ بهِ حُجَّةٌ؛ لأَنَّ العَرَبَ تَجعَلُ العَمَّ أَبًا، قالَ اللهُ تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ (البقرة: 133) الآية، وقالَ تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ (يوسف: 100)، وهُما أَبوهُ وخالَتُهُ. ومِن حُجَّتِهِم أَيضًا أَنَّ اللهَ تعالى لَمّا فَرَغَ مِن قِصَّةِ الذَّبيحِ قالَ: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ﴾ (الصّافّات: 112). والجَوابُ عنهُ مِن وَجهَيْنِ؛ أَحَدُهُما: أَنَّ البشارةَ الثّانيةَ إنَّما هيَ بِنُبُوَّةِ إسحاقَ، والأُولى بِوِلادَتِهِ؛ أَلا تَراهُ يَقولُ: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا﴾، ولا تَكونُ النُّبُوَّةُ إلّا في حالِ الكِبَرِ، و﴿نَبِيًّا﴾ نَصبٌ على الحالِ.

---

(11) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 81-82، مَوقوفًا ومَرفوعًا. وقَد سَبَقَ النَّقلُ عن الألبانيِّ أَنَّهُ قالَ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): 1/ 509: "قَد جاءَتْ أَحاديثُ في أَنَّ إسحاقَ هو الذَّبيحُ، ولكنَّها كُلَّها ضَعيفةٌ".

(12) رَواهُ عنهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 83.

(13) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 23/ 85-86، وتاريخُ الطَّبريّ: 1/ 263-271.

(14) أَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 12/ 436، وعَزا إخراجَهُ إلى عَبدِ بن حُمَيدٍ، ولكِنَّ الرِّوايةَ مَوقوفةٌ على أَبي هُرَيرَةَ، ولَيسَتْ مَرفوعةً كما يُوهِمُ كلامُ السُّهَيليِّ، إذ قالَ السُّيوطيُّ: "أَخرجَ عَبدُ بنُ حُمَيدٍ مِن طَريقِ الفَرَزدَقِ الشّاعرِ قالَ: رَأَيْتُ أَبا هُرَيرَةَ يَخطُبُ على مِنبَرِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ويَقولُ: إنَّ الذي أُمِرَ بِذَبحِهِ إسماعيلُ".

(15) قالَ ابنُ حجرٍ في (لِسان الميزان): 6/ 327: "ضَعَّفَهُ ابنُ حِبّان، فقالَ: كانَ قَذّافًا لِلمُحصَناتِ، فيَجِبُ مُجانَبَةُ رِوايَتِهِ".

(16) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 85، عن الصُّنابِحِيِّ عن مُعاوِيَةَ بنِ أَبي سُفيانَ. وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 12/ 433-434، وزادَ إخراجَهُ إلى الأُمَويِّ في مَغازيهِ، والخِلَعِيِّ في فَوائدِهِ، والحاكِمِ، وابنِ مردوَيهِ، ثُمَّ ضَعَّفَ إسنادَهُ.

والجَوابُ الثّاني: أَنَّ قولَهُ سُبحانَهُ: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ﴾ تفسيرٌ، كأَنَّهُ قالَ بَعدَما فَرَغَ مِن ذِكرِ المبَشَّرِ بهِ وذِكرِ ذَبحِهِ: وكانَت البِشارَةُ بإسحاقَ، كما رَوَتْ عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: {**والصَّلاةِ الوُسْطى وصَلاةِ العَصْرِ**} (البقرة: 238)[17]، أي: هيَ صَلاةُ العَصرِ، فعَطَفَ الاسمَ على الاسمِ والمُسَمّى واحِدٌ.

ومّما احتَجُّوا بهِ أيضًا قولُهُ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾، في قِراءةِ مَن نَصَبَ، أي: ومِن بَعدِ إسحاقَ بِيَعقوبَ، فكيفَ يُبَشَّرُ بإسحاقَ وأَنَّهُ يَلِدُ يَعقوبَ ثُمَّ يُؤمَرُ بِذَبحِهِ؟ والجَوابُ: أنَّ هذا الاحتِجاجَ باطِلٌ مِن طَريقِ النَّحوِ؛ لأنَّ ﴿يَعْقُوبَ﴾ لَيسَ مَخفوضًا عَطفًا على (إسحاق)، ولَو كانَ كذلكَ لَقالَ: ومِن وَراءِ إسحاقَ بِيَعقوبَ؛ لأَنَّكَ إذا فَصَلْتَ بينَ واوِ العَطفِ وبَينَ المخفوضِ بِجارٍّ ومَجرورٍ لَم يَجُزْ؛ لا تَقولُ: مَرَرْتُ بِزيدٍ وبَعدَهُ عَمرٍو، إلّا أن تقولَ: وبَعدَهُ بِعَمرٍو، فإذا بَطَلَ أن يَكونَ ﴿يَعْقُوبَ﴾ مَخفوضًا ثَبَتَ أَنَّهُ مَنصوبٌ بِفِعلٍ مُضمَرٍ تَقديرُهُ: ووَهَبْنا لَهُ يَعقوبَ، فبَطَلَ ما يدَّعونَ بهِ، وثَبَتَ ما قدَّمْناهُ[18]، واللهُ المستَعانُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 146-148)

---

(17) رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح2982، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ البقرة)، عن أَبي يونُسَ مَولى عائشةَ، قالَ: "أَمَرَتْني عائشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنها أن أَكتُبَ لَها مُصحَفًا، فقالَتْ: إذا بَلَغْتَ هذهِ الآيةَ فآذِنّي: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ (البقرة: 238). فلَمّا بَلَغْتُها آذَنْتُها، فأَمْلَتْ عَلَيَّ: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى وَصَلاَةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ}، وقالَتْ: سَمِعْتُها مِن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ". وقالَ التِّرمذيُّ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ"، والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(18) قالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 7/ 27: "قَد ذَهَبَ جَماعةٌ مِن أَهلِ العِلمِ إلى أَنَّ الذَّبيحَ هو إسحاقُ، وحُكِيَ ذلكَ عن طائفَةٍ مِن السَّلَفِ، حتّى نُقِلَ عن بَعضِ الصَّحابَةِ أيضًا. ولَيسَ ذلكَ في كِتابٍ ولا سُنَّةٍ، وما أَظُنُّ ذلكَ تُلُقِّيَ إلّا عن أحبارِ أهلِ الكِتابِ، وأُخِذَ ذلكَ مُسَلَّمًا مِن غيرِ حُجَّةٍ. وهذا كِتابُ اللهِ شاهِدٌ ومُرشِدٌ إلى أَنَّهُ إسماعيلُ؛ فإنَّهُ ذَكَرَ البِشارَةَ بِالغُلامِ الحَليمِ، وذكَرَ أَنَّهُ الذَّبيحُ، ثُمَّ قالَ بَعدَ ذلكَ: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (الصّافّات: 112)، ولَمّا بَشَّرَت الملائكةُ إبراهيمَ بإسحاقَ قالوا: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ (الحجر: 53)، وقالَ تَعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود: 71)، أي: يُولَدُ لَهُ في حَياتِهِما وَلَدٌ يُسَمّى يَعقُوبَ فيَكونُ مِن ذُرِّيَّتِهِ عَقِبٌ ونَسلٌ. وقَد قَدَّمْنا هُناكَ أَنَّهُ لا يَجوزُ بَعدَ هذا أن يُؤمَرَ بِذَبحِهِ وهوَ صَغيرٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى قَد وَعَدَهُما بِأَنَّهُ سَيُعقبُ ويَكونُ لَهُ نَسلٌ، فكَيفَ يُمكِنُ بعدَ هذا أن يُؤمَرَ بِذَبحِهِ صَغيرًا؟ وإسماعيلُ وُصِفَ ها هُنا بالحِلمِ لأَنَّهُ مُناسِبٌ لهذا المقام. وقولُهُ

• كانَ نُزُولُ الوَحيِ عَلَيهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في أَحوالٍ مُختَلِفَةٍ، فمِنها: النَّومُ...

تَعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ أي: كَبِرَ وتَرعرَعَ وصارَ يَذهَبُ مَعَ أَبيهِ ويَمشي مَعَهُ، وقَد كانَ إبراهيمُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ يَذهَبُ في كُلِّ وَقتٍ يَتَفَقَّدُ وَلَدَهُ وأُمَّ وَلَدِهِ بِبِلادِ فاران، ويَنظُرُ في أَمرِهِما، وقَد ذُكِرَ أَنَّهُ كانَ يركبُ على البُراقِ سَريعًا إلى هُناكَ، فاللهُ أَعلَمُ". وقالَ ابنُ كَثيرٍ في (البِدايَة والنِّهايَة) 1/ 149-150: "ما أَحسَنَ ما استَدَلَّ مُحَمَّدُ بنُ كَعْبٍ القُرَظِيُّ عَلى أَنَّهُ إسماعيلُ ولَيسَ بإسحاقَ مِن قَولِهِ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾، قالَ: فكَيفَ تَقَعُ البِشارَةُ بِإسحاقَ وأَنَّهُ سَيُولَدُ لَهُ يَعقوبُ، ثُمَّ يُؤمَرُ بِذَبْحِ إسحاقَ وهُوَ صَغيرٌ قَبلَ أن يُولَدَ لَهُ؟ هذا لا يَكونُ؛ لأَنَّهُ يُناقِضُ البِشارَةَ المُتَقَدِّمَةَ، واللهُ أَعلَمُ. وقَد اعتَرَضَ السُّهَيْلِيُّ عَلى هذا الاستِدلالِ بِما حاصِلُهُ أَنَّ قولَهُ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ جُملَةٌ تامَّةٌ، وقَولَهُ: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ جُملَةٌ أُخرى لَيسَتْ في حَيِّزِ البِشارَةِ. قالَ: لأَنَّهُ لا يَجوزُ مِن حَيْثُ العَرَبِيَّةُ أن يَكونَ مَخفوضًا إلّا أن يُعادَ مَعَهُ حَرفُ الجَرِّ، فَلا يَجوزُ أَن يُقالَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ ومِن بَعدِهِ عَمْرٍو، حَتّى يُقالَ: ومِن بَعدِهِ بِعَمْرٍو. وقالَ: فقولُهُ: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾، مَنصوبٌ بِفِعلٍ مُضمَرٍ تَقديرُهُ: ووَهَبْنا لإسحاقَ يَعقُوبَ. وفي هذا الذي قالَهُ نَظَرٌ. ورَجَّحَ أَنَّهُ إسحاقُ، واحتَجَّ بِقَولِهِ: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾، قالَ: وإسماعيلُ لَم يَكُنْ عِندَهُ، إنَّما كانَ في حالِ صِغَرِهِ، هُوَ وأُمُّهُ، بِجِبالِ مَكَّةَ، فكَيفَ يَبلُغُ مَعَهُ السَّعْيَ؟ وهذا أيضًا فيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ قَد رُوِيَ أَنَّ الخَليلَ كانَ يَذهَبُ في كَثيرٍ مِنَ الأَوقاتِ راكِبًا البُراقَ إلى مَكَّةَ يَطَّلِعُ عَلى وَلَدِهِ وابنِهِ ثُمَّ يَرجِعُ، واللهُ أَعلَمُ". وتكلَّمَ ابنُ جِنّي على هذا الموضعِ مِنَ الآيَةِ عندَ حديثِهِ عن تَوجيهِ بَيتٍ لِلأَعشى، إذ قالَ في (الخَصائص): 2/ 395-397: "أَمّا قولُهُ:

يَوْمًا تَرَاها كَمِثْلِ أَرْدِيَةِ العَصْـ ... ـبِ وَيَوْمًا أَديمَها نَغِلا

فإنَّهُ أَرادَ: تَراها يَومًا كمِثلِ أَرديَةِ العَصْبِ، وأَديمَها يَومًا آخَرَ نَغِلا، ففَصَلَ بِالظَّرفِ بينَ حَرفِ العَطفِ والمعطوفِ بهِ على المنصوبِ مِن قَبلِهِ، وهو (ها) مِن (تَراها). وهذا أَسهَلُ مِن قِراءةِ مَن قَرَأَ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود: 71)، إذا جَعَلْتَ ﴿يَعْقُوبَ﴾ في مَوضِعِ جَرٍّ، وعليهِ تَلَقّاهُ القومُ مِن أَنَّهُ مَجرورُ الموضعِ، وأَقوى أَحوالِ حَرفِ العَطفِ أن يَكونَ في قُوَّةِ العامِلِ قَبلَهُ، وأن يَليَ مِن العَمَلِ ما كانَ الأَوَّلُ يَليهِ، والجارُّ لا يَجوزُ فَصلُهُ من مجرورِهِ، وهو في الآيَةِ قد فصلَ بينَ الواوِ و﴿يَعْقُوبَ﴾ بِقولِهِ: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ﴾. والفَصلُ بينَ الجارِّ ومَجرورِهِ لا يجوزُ، وهو أَقبحُ منهُ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ... والأَحسَنُ عِندي في (يَعقوبَ) مِن قولِهِ عزَّ اسمُهُ: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾، في مَن فَتَحَ، أن يكونَ في مَوضعِ نَصبٍ بِفِعلٍ مُضمَرٍ دَلَّ عليهِ قولُهُ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾، أي: وآتَيْناها يَعقوبَ، فإذا فَعَلْتَ ذلكَ لَم يَكُنْ فيهِ فَصلٌ بينَ الجارِّ والمجرورِ، فاعرِفْهُ". ويُنظَرُ أيضًا: التِّبيان في إعرابِ القُرآن: 2/ 707، ودِراساتٌ لأُسلوبِ القُرآنِ الكَريم: ق1/ ج3/ 577-578.

كما قالَتْ عائشَةُ. . . : أَوَّلُ ما بُدِئَ بِهِ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ الرُّؤْيا الصّادِقَةُ[19].

وقَد قالَ إبراهيمُ عَلَيهِ السَّلامُ: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾، فقالَ لَهُ ابنُهُ: ﴿ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾، فدَلَّ على أَنَّ الوَحْيَ كانَ يَأتيهِم في المَنامِ، كَما يَأتيهِم في اليَقَظَةِ.

ومِنها: أَن يُنفَثَ في رُوعِهِ الكَلامُ نَفْثًا، كَما قالَ عَلَيهِ السَّلامُ: «**إنَّ رُوحَ القُدُسِ نفَثَ في رُوعِي أَنَّ نَفْسًا لَنْ تَموتَ حَتّى تَستَكْمِلَ أَجَلَها ورِزْقَها، فاتَّقُوا اللهَ وَأَجْمِلُوا في الطَّلَبِ**»[20]. وقالَ مُجاهِدٌ وأَكثَرُ المُفَسِّرينَ في قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ (الشُّورى: 51)، قالَ: هُوَ أَن يَنْفُثَ في رُوعِهِ بِالوَحْيِ[21]. . .

ومِنها: أَن يَتَمَثَّلَ لَهُ المَلَكُ رَجُلًا، فقَد كانَ يَأتيهِ في صورةِ دِحْيَةَ بنِ خَليفَةَ[22]، ويُروى أَنَّ دِحْيَةَ إذا قَدِمَ المَدينَةَ لَم تَبْقَ مُعْصِرٌ إلّا خَرَجَت تَنظُرُ إلَيهِ لِفَرْطِ جَمالِهِ. وقالَ ابنُ سَلّامٍ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا﴾ (الجمعة: 11)، قالَ: كانَ اللَّهْوُ نَظَرَهُم إلى وَجْهِ دِحْيَةَ لِجَمالِهِ[23].

---

(19) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3، كتاب بَدْءِ الوَحيِ، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح401، كتاب الإيمان، باب (بَدْءِ الوَحيِ إلى رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم).

(20) رَواهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 4، وأبو نُعَيم في (حِليَة الأَولِياء): 10/ 26-27، والبَغَوِيُّ في (شَرح السُّنَّة): ح4110، و4111، و4112، و4113. وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ في (صَحيح الجامِع الصَّغير): ح2085.

(21) أوردَ نَحوَ ذلك السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 13/ 181، وعَزا إخراجَهُ إلى عَبدِ بنِ حُمَيدٍ، وابنِ المنذِرِ.

(22) رَوى ذلك الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير): ح758، وأَوردَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح13941، وقالَ: 8/ 462: "فيهِ عُفَيْرُ بنُ مَعدانَ، وهو ضَعيفٌ". وأخرجَ نَحوَهُ أبو الشَّيخِ الأَصبَهانيُّ في (كِتاب العَظَمَة): ح356، وإسنادُهُ مُرسَلٌ.

(23) نَصُّ عِبارةِ يَحيى بنِ سَلّامٍ: "سَمِعْتُ مَن يقولُ: التِّجارَةُ: العِيرُ التي كانَت تَجيءُ، واللَّهوُ: كانَ دِحيَةُ الكَلبيُّ قَدِمَ في عِيرٍ مِن الشّامِ، وكانَ رَجُلًا جَميلًا، كانَ جِبريلُ يَأتي النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في صورتِهِ. فقَدِمَتْ عِيرٌ ومَعَهُم دِحيَةُ، والنَّبيُّ يَخطُبُ يَومَ الجُمُعَةِ، فتَسَلَّلوا يَنظُرونَ إلى العِيرِ وهي التِّجارةُ، ويَنظُرونَ إلى دِحيَةَ الكَلبيِّ وهو اللَّهوُ؛ لَهَوا بِالنَّظَرِ إلى وَجهِهِ

ومِنها: أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ مِن وَراءِ حِجابٍ، إمّا في اليَقَظَةِ كَما كَلَّمَهُ في لَيلَةِ الإسراءِ، وإمّا في النَّومِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 393-395)*

﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ (الصافات: 109)، يُراجَع: (مريم: 33)

﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (الصّافّات: 112)

• تَقولُ: أَعطِني طَعامًا آكُلُه، أَي: مَأكولًا، وهذِهِ صِفَةٌ على المآلِ، كما قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا﴾، وَصَفَهُ بِما يَؤُولُ إِليهِ الحالُ.

(أَمالي السُّهَيلي: 111)

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحۡسِنٞ وَظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ (الصّافّات: 113)، يُراجَع: (الأَعراف: 44)

﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ (الصّافّات: 130)

• قَولُهُ تعالى: {سَلامٌ عَلى آلِ يَاسِينَ}[24]، قالَ بَعضُ المتَكَلِّمِينَ في مَعاني القُرآنِ[25]: (آلُ ياسينَ) آلُ مُحَمَّدٍ، ونَزَعَ إلى قَولِ مَن قالَ في تَفسيرِ ﴿يسٓ﴾ (يس: 1): يا مُحَمَّدُ.

وتركوا الجُمُعَةَ". يُنظَر: تَفسيرُ ابنِ أَبي زمنين: 2/ 417. وأَورَدَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 14/ 483، نحوَ ذلك عن ابنِ عبّاسٍ، ناسِبًا إيّاهُ إلى ابنِ مردوَيه.

(24) جاءَ في (النَّشر في القِراءاتِ العَشر): 2/ 360: "اختَلَفُوا في ﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾، فقَرَأَ نافِعٌ وابنُ عامِرٍ ويَعقُوبُ: {آلِ يَاسِينَ}، بِفَتحِ الهَمزَةِ ومَدٍّ وقَطعِ اللامِ مِن الياءِ وَحدَها مِثل (آل يَعقوبَ)، وكَذا رُسِمَتْ في جَميعِ المَصاحِفِ. وقَرَأَ الباقُونَ بِكَسرِ الهَمزَةِ وإِسكانِ اللامِ بَعدَها ووَصْلِها بِالياءِ كَلِمَةً واحِدَةً في الحالَيْنِ". وجاءَ في الكِتابِ نَفسِهِ: 2/ 147: "وأَمّا ﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾ في (الصّافّات) فأَجمَعَتِ المَصاحِفُ عَلى قَطعِها، فهِيَ عَلى قِراءَةِ مَن فَتَحَ الهَمزَةَ ومَدَّها وكَسَرَ اللامَ كَلِمَتانِ مِثل (آل مُحَمَّدٍ) و(آل إبراهيمَ)، فيَجوزُ قَطعُهُما وَقفًا، وأَمّا عَلى قِراءَةِ مَن كَسَرَ الهَمزَةَ وقَصَرَها وسَكَّنَ اللامَ فكَلِمَةٌ واحِدَةٌ وإِنِ انفَصَلَتْ رَسمًا فلا يَجوزُ قَطعُ إحداهُما عَن الأُخرى، وتَكُونُ هذِهِ الكَلِمَةُ عَلى قِراءَةِ هؤُلاءِ قُطِعَتْ رَسمًا واتَّصَلَتْ لَفظًا، ولا يَجُوزُ اتِّباعُ الرَّسمِ فيها وَقفًا إجماعًا، ولَم يَقَعْ لِهذِهِ الكَلِمَةِ نَظيرٌ في القِراءَةِ".

(25) يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 2/ 392.

وهذا القَولُ يَبطُلُ مِن وُجوهٍ كَثيرةٍ؛ أَحَدُها أَنَّ سِياقَةَ الكلامِ في قِصَّةِ ﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾ يُلزِمُ أن تَكونَ كما هيَ في قِصَّةِ إبراهيمَ ونُوحٍ وموسى وهارونَ، وأَنَّ التَّسليمَ راجِعٌ إليهِم، ولا مَعنى لِلخُروجِ عن مَقصودِ الكَلامِ لِقَولٍ قيلَ في الآيةِ الأُخرى، معَ ضَعفِ ذلكَ القولِ أيضًا؛ فإنَّ ﴿يسٓ﴾، و﴿حمٓ﴾، و﴿الٓمٓ﴾، القَولُ فيها واحِدٌ، وإنَّما هيَ حُروفٌ مُقَطَّعَةٌ، إمّا مَأخوذَةٌ مِن أسماءِ اللهِ تَعالى كما قالَ ابنُ عبّاسٍ، وإمّا مِن صِفاتِ القُرآنِ[26]، وإمّا كما قالَ الشَّعبيُّ: للهِ في كُلِّ كِتابٍ سِرٌّ، وسِرُّهُ في القُرآنِ فَواتِحُ السُّوَرِ[27]. وأَيضًا فإنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: **«لي خَمْسَةُ أسماءٍ»**[28]، ولَم يَذكُرْ فيها (يس). وأَيضًا فإنَّ (يس) جاءَت التِّلاوةُ فيها بالسُّكونِ والوَقفِ، ولَو كانَ اسمًا للنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَقالَ: ياسينُ، بالضَّمِّ، كما قالَ: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ (يوسف: 46). وإذا بَطَلَ هذا القَولُ لِما ذَكَرْناهُ، فإنَّ (ياسين) هو (إلياسين) المذكورُ، وعليهِ وقَعَ التَّسليمُ، ولكنَّهُ اسمٌ أعجَمِيٌّ، والعَرَبُ تَضطَرِبُ في هذهِ الأَسماءِ الأَعجَمِيَّةِ ويَكثُرُ تَغييرُهُم فيها، قالَ ابنُ جِنِّي[29]: العَرَبُ تَتَلاعَبُ بالأَسماءِ الأَعجَمِيَّةِ تَلاعُبًا؛ فـ(ياسين)

---

(26) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 1/ 87-88.

(27) يُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 1/ 156.

(28) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3532، كتاب المناقِب، باب (ما جاءَ في أَسماءِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم)، عن جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ رَضيَ اللهُ عنهُ أَنَّهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لي خَمسَةُ أسماءٍ: أنا مُحَمَّدٌ، وأنا أحمَدُ، وأنا الماحي الذي يَمحو اللهُ بي الكُفرَ، وأنا الحاشِرُ الذي يُحشَرُ النّاسُ عَلى قَدَمِي، وأنا العاقِبُ»، .

(29) في (المحتَسب): 1/ 79-81: "مِن ذلك قِراءَةُ الحَسَنِ والزُّهريِّ وابنِ أبي إسحاقَ وعيسى الثَّقَفِيِّ والأَعمَشِ: {إِسْرَايِيلَ} (البقرة: 40)، بِلا هَمزٍ، قالَ أبو الفَتحِ: إن لَم يَكُنْ ذلكَ هَمزًا مُخَفَّفًا فخَفِيَ بِتَخفيفِهِ فعُبِّرَ عنهُ بِتَركِ الهَمزِ، فذلكَ مِن تَخليطِ العَرَبِ في الاسمِ الأَعجَمِيِّ. قالَ أبو عَليٍّ: العَرَبُ إذا نَطَقَتْ بِالأَعجَمِيِّ خَلَّطَتْ فيهِ، أنشدنا:

هَلْ تَعرِفُ الدّارَ لأُمِّ الخَزْرَجِ ... مِنها فَظَلْتَ اليَومَ كالمُزَرَّجِ

قالَ: وقِياسُهُ: كالمُزَرْجَنِ؛ لأَنَّهُ مِن (الزَّرَجُون) وهو الخَمرُ، والنُّونُ في (زَرَجُون) يَنبَغي أن يَكونَ أَصلًا بمنزِلَةِ السِّينِ مِن (قَرَبُوس). وأنشدنا لِرُؤْبَةَ:

في خِدْرِ مَيّاسِ الدُّمى المُعَرْجَنِ

فهذا من (العُرْجُون)، وكذا كانَ قِياسُهُ أن يقولَ: المُزَرْجَن. وإذا جازَ لِلعَرَبِ أن تُخَلِّطَ في العَرَبِيِّ وهو مِن لُغَتِها، فكيفَ يَكونُ، لَيتَ شِعري، في ما لَيسَ مِن لُغَتِها؟".

و(إلياس) و(إلياسين) شَيءٌ واحِدٌ. وقالَ بَعضُهم: مَن قَرَأَ: (إلياسين) و(إلياس) فهوَ جَمْعٌ مِثلُ (الأَشعَرِيِّين)، يَعني إلياسَ ورَهطَهُ، كما تقولُ: المهالِبَة، تَعني المُهلَّبَ وآلَهُ. وهذا أيضًا لا يَصِحُّ، بل هيَ لُغَةٌ في (إلياس) كما تَقدَّمَ، ولَو أرادَ ما قالوهُ لأَدخَلَ الأَلِفَ واللامَ كما تَدخُلُ في (المهالِبَة) و(الأشعريِّين)، فكانَ يَقولُ: سَلامٌ على الإلياسين؛ لأَنَّ العَلَمَ إذا جُمِعَ تَنَكَّرَ حَتّى يُعَرَّفَ بالأَلِفِ واللامِ، لا تَقولُ: سَلامٌ على زَيدِينَ، بل: السَّلامُ على الزَّيدِينَ، بالأَلِفِ واللامِ.

فإلياسُ عليهِ السَّلامُ فيهِ لُغاتٌ ثَلاثٌ، كما ذكَرْنا. غيرَ أَنَّ الطَّبريَّ[30] ذَكَرَ في نَسَبِهِ أَنَّهُ إلياسُ بنُ ياسينَ بنِ عيزارَ بنِ هارونَ، فإذا صَحَّ هذا، فـ(آل ياسين) يَدخُلُ فيهِ إلياسُ وأبوهُ ولا يكونُ في المسأَلةِ إشكالٌ، ولا يَتَغَيَّرُ لَفظٌ عن وَجهِهِ المعروفِ فيهِ، واللهُ أَعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 148-149)*

ويُراجَعُ أيضًا: (يس: 20-23)

﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ **(الصّافّات: 143)**، يُراجَع: **(الفاتحة: 1)**

﴿وَأَنۢبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ﴾ **(الصّافّات: 146)**

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَأَنۢبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ﴾، اليَقطينُ كُلُّ شَجَرٍ لا يَقومُ على ساقٍ[31]، وأُريدَ بهِ ها هُنا القَرعُ[32]. وخُصَّتْ شَجَرَةُ القَرعِ بهذهِ لخاصِّيَّةٍ فيها، وهيَ أَنَّ الذُّبابَ لا يَأْلَفُها كما يَأْلَفُ العُشبَ، وكانَ يونُسُ حينَ لَفَظَهُ الحوتُ مُتَقَشِّرًا يُؤلِمُهُ الذُّبابُ، فسَتَرَتْهُ الشَّجَرَةُ بِوَرَقِها. وقد ذَكَرَ النَّقّاشُ هذا المعنى وأكثرَ مِن هذا، واللهُ أَعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 149)*

﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ **(الصّافّات: 147)**، يُراجَع: **(البقرة: 19)**

﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ **(الصّافّات: 158)**، يُراجَع: **(الرَّحمن: 39)**

﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ **(الصّافّات: 165-166)**، يُراجَع: **(الرَّعد: 11)**

---

(30) يُنظَر: جامعُ البَيان: 23/ 91.

(31) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 102، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ.

(32) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 102-103، عن ابنِ عبّاسٍ، وعَمْرِو بنِ مَيمونٍ الأَوديِّ، وقَتادَةَ، وأَبي هُرَيرَةَ، ومُغيرَةَ، والضَّحّاكِ، والسُّدِّيِّ، وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، ومُجاهِدٍ.

تَفْسيرُ سُورَةِ ص

﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ (ص: 6)

• أنزَلَ اللهُ تَعالى. . . : ﴿أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾، وذَكَرَ بَعضُ أهلِ التَّفسيرِ أَنَّ قَولَهُم: ﴿امْشُوا﴾ مِن (المَشاء) لا مِن (المَشْي)، و(المَشاءُ) نَماءُ المالِ وزِيادَتُه، يُقالُ: مَشى الرَّجُلُ وأَمشى، إذا نَما مالُهُ، قالَ الشّاعِرُ:

وَكُلُّ فَتًى وَإِنْ أَمْشى وَأَثْرى ... سَتُخْلِجُهُ عَنِ الدُّنْيا مَنُونُ[1]

وقالَ الرّاجِزُ:

وَالشّاةُ لا تَمْشي عَلى الْهَمَلَّعِ[2]

أَي: لا تَكْثُرُ، و(الهَمَلَّعُ) الذِّئبُ. وقالَهُ الخَطّابِيُّ في مَعنى الآيَة[3]، كأَنَّهُم أَرادوا أَنَّ المَشاءَ والبَرَكَةَ في صَبرِهِم عَلى آلِهَتِهِم. وحَملُها على المَشْيِ أظهَرُ في اللُّغَةِ، واللهُ أعلَمُ[4].

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 31-32)

(1) يُنظَر: لِسانُ العَرَب: 13/ 417، وتاجُ العَروس: 36/ 199. وقد عُزِيَ إلى النّابِغَةِ، ولَيسَ في ديوانِهِ. والبَيتُ مِن شَواهِدِ (غَريب الحَديث) لِلخَطّابِيّ: 3/ 207.

(2) الرَّجَزُ مِن شَواهِدِ (غَريب الحَديث) لِلخَطّابِيّ: 3/ 206، ولَم يُعزَ إلى أَحَدٍ.

(3) نَصُّ عِبارَةِ الخَطّابِيِّ في (غَريب الحَديث): 3/ 206: "يُقالُ: أَمشى الرَّجُلُ، إذا كَثُرَتْ ماشِيَتُهُ، ومِثلُهُ: مَشى، بِغَيرِ أَلِفٍ، ومِن هذا قولُهُ تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾، كأَنَّهُ دُعاءٌ لَهُم بِالنَّماءِ". وفي (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغة): 5/ 325: "الميمُ والشّينُ والحَرفُ المُعتَلُّ أصلانِ صَحيحانِ، أَحَدُهُما يَدُلُّ عَلى حَرَكَةِ الإنسانِ وغَيرِهِ، والآخَرُ النَّماءُ والزِّيادَةُ. والأَوَّلُ: مَشى يَمْشي مَشْيًا. وشَرِبْتُ مَشُوًّا ومَشِيًّا، وهُوَ الدَّواءُ الذي يُمْشي. والآخَرُ: المَشاءُ، وهُوَ النِّتاجُ الكَثيرُ، وبِهِ سُمِّيَتِ الماشِيَةُ. وامرَأَةٌ ماشِيَةٌ: كَثُرَ وَلَدُها. وأَمْشى الرَّجُلُ: كَثُرَتْ ماشِيَتُهُ".

(4) أَنكَرَ بَعضُ أَهلِ العِلمِ أَن يَكونَ المرادُ بِـ(امْشُوا) هُنا الكَثرةَ، نَقَلَ هذا الكرمانيُّ في كتابِهِ (غَرائبُ التَّفسير وعَجائبُ التَّأويل): 2/ 993، فقالَ: "العَجيبُ: ﴿امْشُوا﴾: مَعناهُ: اكثُرُوا،

﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ (ص: 18)، يُراجع: (العلق: 1-5)

﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ (ص: 20)

• ذَكَرَ[5] قَولَ أَبي سُفيانَ: لَقَد أَصبَحَ مُلكُ ابنِ أَخيكَ الغَداةَ عَظيمًا، وقَولَ العَبّاسِ لَهُ: إنَّها النُّبُوَّةُ. قالَ شَيخُنا أَبو بَكرٍ رَحِمَهُ اللهُ: إنَّما أَنكَرَ العَبّاسُ عَلَيهِ أن ذَكَرَ المُلكَ مُجَرَّدًا مِن النُّبُوَّةِ مَعَ أَنَّهُ كانَ في أَوَّلِ دُخولِهِ في الإسلامِ، وإلّا فجائزٌ أَن يُسَمّى مِثلُ هذا مُلكًا وإن كانَ لِنَبِيٍّ فقَد قالَ اللهُ تعالى في داوُدَ: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ﴾، وقالَ سُلَيمانُ: ﴿وَهَبْ لِى مُلْكًا﴾ (ص: 35)، غَيرَ أَنَّ الكَراهِيَةَ أَظهَرُ في تَسمِيَةِ حالِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ مُلكًا؛ لِما جاءَ في الحَديثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ خُيِّرَ بينَ أَن يَكونَ نَبيًّا عَبدًا أَو نَبيًّا مَلِكًا، فالتَفَتَ إلى جِبريلَ، فأَشارَ إليهِ أَن تَواضَعْ، فقالَ: «**بَلْ نَبِيًّا عَبْدًا، أَشْبَعُ يومًا، وَأَجوعُ يومًا**»[6]، وإنكارُ العَبّاسِ عَلى أَبي سُفيانَ يُقَوّي هذا المَعنى، وأَمرُ الخُلَفاءِ الأَربعَةِ بَعدَهُ يُكرَهُ أَيضًا أَن يُسَمّى مُلكًا؛ لِقَولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ في حَديثٍ آخَرَ: «**يَكُونُ بَعْدَهُ خُلَفاءُ، ثُمَّ يَكونُ أُمَراءُ، ثُمَّ يَكونُ مُلُوكٌ، ثُمَّ جَبابِرَةٌ**»[7]. ويُروى: «**ثُمَّ يَعودُ الأَمْرُ بَزْبَزِيًّا**»، وهُوَ

مِن قَولِ العَرَبِ: مَشَتِ الماشِيَةُ، إذا كَثُرَ نَسلُها، قالَ:

وَالعَنْزُ لا تَمْشي مَعَ الهَمَلَّعِ

قالَ ابنُ عيسى مُنكِرًا: لا يُقالُ: مَشى، وإنَّما يُقالُ: أَمشى الرَّجُلُ، إذا كَثُرَتْ مَواشيهِ. قالَ الشَّيخُ الإمامُ: يُحتَمَلُ أَنَّ قائلَ هذا القَولِ أَرادَ: ﴿ٱمْشُواْ﴾ مِن قَولِهِم: مَشى الرَّجُلُ، إذا استَغنى، مَشاءً، واللهُ أَعلَمُ". وقَد سَبَقَ النَّقلُ عن الخَطّابيِّ أَنَّ (أَمشى الرَّجُلُ) و(مَشى) قد يُرادُ بِكِلَيهِما: كَثُرَتْ ماشِيَتُهُ، وهو مَذكورٌ كذلكَ في (تاج العَروس): 39/ 534.

(5) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 4/ 66. والأَثَرُ رَواهُ الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 3/ 54، والبَيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 5/ 35، وأَورَدَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح3341، وحَكَمَ عليهِ بِالصِّحَّةِ بِطُرُقِهِ وشَواهِدِهِ. وأَصلُ الرِّوايةِ في (صَحيح البُخاريّ): ح4280، كتاب المغازي، باب (أَينَ رَكَزَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الرّايةَ يومَ الفَتح).

(6) رَوى نَحوَهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح7160، عن أَبي هُرَيرَةَ، وقالَ مُحَقِّقوهُ: 12/ 77: "إسنادُهُ صَحيحٌ على شَرطِ الشَّيخَيْنِ"، وأَورَدَ نَحوَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح1002، مُصَحِّحًا إسنادَهُ.

(7) رَوى أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح18406، عن حُذَيفَةَ يَرفَعُهُ: «تَكونُ النُّبُوَّةُ فيكُم ما شاءَ اللهُ أَن

تَصحيفٌ، قالَ الخَطّابِيُّ: إنَّما هُوَ (بِزِّيزى)، أَي: قَتلٌ وسَلبٌ[8].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 93-94)

﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾، إلى قولِهِ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ (ص: 21-23)

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾ (ص: 21) الآية، هُما جِبريلُ وميكائيلُ، وقالَ: ﴿تَسَوَّرُوا۟﴾، وإن كانا اثنَيْنِ حَملًا على لَفظِ ﴿ٱلْخَصْمِ﴾؛ إذ كانَ كلَفظِ الجَمعِ ومُضارِعًا لهُ، مِثل (الرَّكْب) و(الصَّحْب). و(النَّعجَةُ) في قَولِهِ: ﴿وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ (ص: 23) كِنايةٌ عن المرأةِ، والذي قالَ لهُ: ﴿أَكْفِلْنِيهَا﴾ هو أوريا بنُ جنان، والمرأةُ هيَ أُمُّ سُلَيمانَ عليهِ السَّلامُ، وهيَ امرأةُ أوريا المذكورِ قَبلَ أن يَنكِحَها داوُدُ عليهِ السَّلامُ[9]، واللهُ أَعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 149)*

تَكُونَ، ثُمَّ يَرفَعُها إذا شاءَ أن يَرفَعَها، ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةٌ عَلى مِنهاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ ما شاءَ اللهُ أَن تَكُونَ، ثُمَّ يَرفَعُها إذا شاءَ اللهُ أَن يَرْفَعَها، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عاضًّا، فَيَكُونُ ما شاءَ اللهُ أَن يَكُونَ، ثُمَّ يَرفَعُها إذا شاءَ أَن يَرفَعَها، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ ما شاءَ اللهُ أَن تَكُونَ، ثُمَّ يَرفَعُها إذا شاءَ أَن يَرفَعَها، ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةٌ عَلى مِنهاجِ نُبُوَّةٍ»، ثُمَّ سَكَتَ.

(8) قالَ الخَطّابيُّ في (غَريبِ الحَديث): 1/ 145، بعدَ أن ذَكَرَ هذهِ الرِّوايةَ: "قَولُهُ: بَزْبَزِيًّا، هكذا رَواهُ لَنا المُحَدِّثُ عَن مُوسَى بنِ هارونَ، فإن كانَ مَحفوظًا فهو مِن (البَزْبَزَة)، وهو الإسراعُ في السَّيرِ والاستِعجالُ فيهِ، يُريدُ بِذلك عَسْفَ الوُلاةِ وإسراعَهُم إلى الظُّلمِ، قالَ الشّاعرُ:

وساقَها ثُمَّ سِياقًا بَزْبَزا

وقالَ أَبو عَمْرٍو الشَّيبانيُّ: يُقالُ: رَجُلٌ بُزْبُزٌ وبَزابِزُ، أَي: شَديدٌ. وقالَ بَعضُهُم: إنَّما هُوَ (بِزِّيزى) عَلى وَزنِ (فِعِّيلى)، مِن قولِهِم: مَنْ عَزَّ بَزَّ، أَي: مَنْ غَلَبَ سَلَبَ. وممّا جاءَ عَلى وَزنِهِ مِن المصادِرِ: الخِلِّيفى، والرِّمِّيّا، ونَظائرُها".

(9) رَوى القِصَّةَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 146-150، عن ابنِ عبّاسٍ، والسُّدِّيِّ، والحَسَنِ، ووَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 7/ 60: "قَد ذَكَرَ المُفَسِّرُونَ ها هُنا قِصَّةً أَكثَرُها مَأخوذٌ مِن الإسرائيلِيّاتِ ولَم يَثْبُتْ فيها عَن المَعصوم حَديثٌ يَجِبُ اتِّباعُهُ. ولكِن رَوى ابنُ أَبي حاتِمٍ هُنا حَديثًا لا يَصِحُّ سَنَدُهُ؛ لِأَنَّهُ مِن رِوايَةِ يَزيدَ الرَّقاشِيِّ عَن أَنَسٍ، ويَزيدُ وإن كانَ مِن الصّالِحِينَ لكِنَّهُ ضَعيفُ الحَديثِ عِندَ الأئمَّةِ، فالأَولى أَن يُقتَصَرَ عَلى مُجَرَّدِ تِلاوَةِ هذِهِ القِصَّةِ وأَن يُرَدَّ عِلْمُها إلى اللهِ عَزَّ وجَلَّ، فإِنَّ القُرآنَ حَقٌّ وما تَضَمَّنَ فهُوَ حَقٌّ أَيضًا". وقالَ الأَلبانيُّ

﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ * قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ (ص: 34-35)

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا﴾ (ص: 34)، هو صَخْرٌ الجِنِّيُّ في ما ذَكَروا، وقيلَ في اسمِهِ: حنفق، وكانَ قَد سَرَقَ خاتَمَ سُلَيمانَ، وقَعَدَ على كُرسِيِّهِ، فسُلِبَ سُلَيمانُ المُلكَ أربَعينَ يومًا، ثُمَّ رَدَّهُ اللهُ عليهِ، ومِن أجلِ ذلكَ قالَ: ﴿وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾ (ص: 35) الآيــة[10]. . . . .

في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح313، 314: "قِصَّةُ افتِتانِ داوُدَ عليهِ السَّلامُ بِنَظرِهِ إلى امرَأَةِ الجُنديِّ أوريا مَشهورةٌ، مَبثوثةٌ في كُتُبِ قِصَصِ الأنبياءِ وبَعضِ كُتُبِ التَّفسيرِ، ولا يَشُكُّ مُسلِمٌ عاقِلٌ في بُطلانِها لِما فيها مِن نِسبَةِ ما لا يَليقُ بِمَقامِ الأنبياءِ علَيهِم الصَّلاةُ والسَّلامُ".

(10) رَوى نَحوَ ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 156-159، عن ابنِ عبّاسٍ، والحَسَنِ، وسَعيدٍ، ومُجاهِدٍ، وقَتادَةَ. وذكَرَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 7/ 68، أنَّ هذه كُلَّها مِنَ الإسرائيليّاتِ، وقالَ مُعَلِّقًا على خَبَرٍ أوردَهُ في هذه القِصَّةِ، مِن رِوايةِ ابنِ أبي حاتم عن ابنِ عبّاسٍ: 7/ 69: "إسنادُهُ إلى ابنِ عَبّاسٍ قَوِيٌّ، ولكِنَّ الظّاهِرَ أَنَّهُ إنَّما تَلَقّاهُ ابنُ عَبّاسٍ، إن صَحَّ عَنهُ، مِن أهلِ الكِتابِ، وفيهِم طائفَةٌ لا يَعتَقِدونَ نُبُوَّةَ سُلَيمانَ عَلَيهِ السَّلامُ، فالظّاهِرُ أَنَّهُم يَكْذِبونَ عَلَيهِ، ولِهذا كانَ في السِّياقِ مُنْكَراتٌ مِن أَشَدِّها ذِكْرُ النِّساءِ؛ فإنَّ المَشهورَ أَنَّ ذلِكَ الجِنِّيَّ لَم يُسَلَّطْ عَلى نِساءِ سُلَيْمانَ، بَل عَصَمَهُنَّ اللهُ مِنهُ تَشريفًا وتَكريمًا لِنَبِيِّهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ. وقَد رُوِيَتْ هذِهِ القِصَّةُ مُطَوَّلَةً عَن جَماعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، كسَعيدِ بنِ المُسَيِّبِ وزَيدِ بنِ أَسلَمَ وجَماعَةٍ آخَرِينَ، وكُلُّها مُتَلَقّاةٌ مِن قِصَصِ أهلِ الكِتابِ، واللهُ أعلَمُ بِالصَّوابِ". وأَودَعَ الأَلبانيُّ هذا الأَثَرَ (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح5786، وحَكَمَ عليهِ بِأَنَّهُ مُنكَرٌ مَوقوفٌ. وذَكَرَ بعضُ أَهلِ العِلمِ أَنَّ الصَّحيحَ في تَفسيرِ الفِتنَةِ في هذِهِ الآيةِ ما جاءَ في صَحيحِ البُخاريِّ: ح5242، كتابُ النِّكاح، باب (قَول الرَّجُلِ: لأَطوفَنَّ اللَّيلَةَ عَلى نِسائي)، وصَحيحِ مُسلِم: ح4264، كتابُ الإيمان، باب (الاستِثناء)، عن أَبي هُرَيرَةَ قالَ: قالَ سُلَيمانُ بنُ داوُدَ عَلَيهِما السَّلامُ: لأَطوفَنَّ اللَّيلَةَ بمئةِ امرَأَةٍ، تَلِدُ كُلُّ امرأَةٍ غُلامًا يُقاتِلُ في سَبيلِ اللهِ. فقالَ لهُ المَلَكُ: قُلْ: إن شاءَ اللهُ، فلَم يَقُلْ ونَسِيَ. فأَطافَ بِهِنَّ، ولَم تَلِدْ مِنهُنَّ إلّا امرأَةٌ نِصفَ إنسانٍ. قالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لَو قالَ: إن شاءَ اللهُ، لَم يَحْنَثْ، وكانَ أَرجى لِحاجَتِهِ». وقالَ الدُّكتور محمَّد بن محمَّد أبو شهبة في كتابِهِ (الإسرائيليّاتُ والموضوعاتُ في كُتُبِ التَّفسير): 275، بعدَ أن ساقَ رِوايةَ الصَّحيحَيْنِ: "فهذا هو المتَعَيِّنُ في تَفسيرِ الآيةِ، وخَيرُ ما يُفَسَّرُ بهِ كلامُ اللهِ هو ما صَحَّ عن رَسولِ اللهِ".

ويُقالُ: اسمُهُ حبقيق، ذَكَرَهُ الطَّبرِيُّ أيضًا[11]. *(التَّعريفُ والإعلام: 149-150)*

﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ۗ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ (ص: 44)

• قَولُهُ تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾ الآية، المضروبَةُ بِالضِّغثِ هيَ زوجَتُهُ، وكانَ قَد حَلَفَ أن يَضرِبَها مِئةَ سَوطٍ، فاضطُرَّ أن يَبَرَّ قَسَمَهُ ويضرِبَها بِضِغثٍ مِن الأَسَلِ... وقَد رُوِيَ أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ فَعَلَ مِثلَ هذا بِالمَحْبونِ[12] الذي وُجِدَ يَخْبُثُ بِأَمَةٍ مِن إماءِ الأنصارِ، فأَمَرَهُم أن يَأخُذوا عِثكالًا فيهِ مِئةُ شِمراخٍ ويَضرِبوهُ بهِ ضَربَةً واحدَةً[13]. ولَيسَ عليهِ العَمَلُ عندَ أكثرِ الفُقَهاءِ لِضَعفٍ في إسنادِهِ[14]. والمرأَةُ اسمُها ليا بِنتُ يعقوبَ، وقيلَ: اسمُها رَحمَةُ بِنتُ إفرايمَ بنِ يوسفَ بنِ يعقوبَ. ذَكَرَ الطَّبريُّ القولَيْنِ جميعًا[15].

(التَّعريفُ والإعلام: 150)

﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ (ص: 45)

• أمّا (اليَدُ) فهيَ عِندي في أَصلِ الوَضعِ كالمَصدَرِ عِبارَةٌ عن صِفَةٍ لموصوفٍ؛ أَلا تَرى قولَ الشّاعرِ:

يَدَيْتُ على ابنِ حَسْحاسِ بنِ عَمْرٍو بِأَسْفَلِ ذِي الجَذاةِ يَدَ الكَريمِ[16]

---

(11) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 23/ 156.

(12) الحَبَنُ: داءٌ يَأخُذُ في البَطنِ، فيَعظُمُ منهُ ويَرِمُ. يُنظَر: لِسانُ العَرَب: 13/ 104.

(13) رَواهُ أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح4472، كتاب الحُدود، باب (في إقامَةِ الحَدِّ على المريض)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح2574، كتاب الحُدود، باب (الكَبير والمريض يَجِبُ عَلَيهِ الحَدّ)، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(14) قَد عُلِمَ أَنَّ الحَديثَ صَحيحٌ؛ فلِذلكَ قالَ الشَّوكانيُّ في (نَيل الأَوطار): 5/ 294، في سِياقِ كلامِهِ على هذا الحَديثِ: "حَديثُ أَبي أُمامَةَ فيهِ دَليلٌ عَلى أَنَّ المَريضَ إذا لَم يَحتَمِل الجَلْدَ ضُرِبَ بِعُثكُولٍ أو ما يُشابِهُهُ مِمّا يَحتَمِلُهُ، ويُشتَرَطُ أن تُباشِرَهُ جَميعُ الشَّماريخِ. وقَد قيلَ: يَكفي الاعتِمادُ، وهذا العَمَلُ مِن الحِيَلِ الجائزَةِ شَرعًا، وقَد جَوَّزَ اللهُ مِثْلَهُ في قَولِهِ: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ (ص: 44) الآيَة".

(15) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 322.

(16) البيتُ لمعقلِ بنِ عامرٍ الأَسَدِيِّ. يُنظَر: هامِشُ (شَرح ديوان الحَماسَة) لِلمَرزوقيّ: 1/ 193، وأَمالي ابنِ الشَّجَريّ: 2/ 230، وشَرحُ الملوكيّ في التَّصريف: 413.

فـ(يَدَيْتُ) فِعلٌ مأخوذٌ مِن مَصدَرٍ لا مَحالَةَ، والمصدَرُ صِفَةٌ لموصوفٍ، ولِذلكَ مَدَحَ سُبحانَهُ بِالأَيدي مقرونةً معَ الأبصارِ في قولِهِ تعالى: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾، ولَم يمدَحْهُم بِالجوارحِ لأنَّ المدحَ لا يَتَعَلَّقُ إلّا بِالصِّفاتِ لا بِالجَواهِرِ[17].

وإذا ثَبَتَ هذا فصَحَّ قَولُ أَبي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ إنَّ (اليَد) مِن قَولِهِ: «**وَخَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ**»[18]، ومِن قَولِهِ تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: 75)، صِفَةٌ وَرَدَ بها الشَّرعُ[19]، ولَم يَقُلْ إنَّها في مَعنى القُدرَةِ كما قالَ المتأخِّرونَ مِن أَصحابِهِ، ولا في مَعنى النِّعمَةِ، ولا قَطَعَ بِشَيءٍ مِن التَّأويلاتِ تَحَرُّزًا مِنهُ لِمُخالفَةِ السَّلَفِ، وقَطَعَ بِأَنَّها صِفَةٌ تَحَرُّزًا مِنهُ عَن مَذاهِبِ أَهلِ التَّشبيهِ والتَّجسيمِ.

فإن قيلَ: وكيفَ خوطِبوا بما لا يَفهَمونَ ولا يَستَعمِلونَ، إذ (اليَد) بمعنى الصِّفَةِ لا يُفهَمُ مَعناه؟

قُلْنا: ليسَ الأمرُ كذلكَ، بَل كانَ مَعناها مَفهومًا عِندَ القَومِ الذينَ نَزَلَ القُرآنُ بِلُغَتِهِم، ولِذلكَ لَم يَستَفتِ أَحَدٌ مِن المؤمِنينَ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عن مَعناها، ولا خافَ على نَفسِهِ توهُّمَ التَّشبيهِ، ولا احتاجَ معَ فَهمِهِ إلى شَرحٍ وتَنبيهٍ.

وكذلكَ الكُفّارُ لَو كانَت اليَدُ عِندَهُم لا تُعقَلُ إلّا في الجارِحَةِ لتَعَلَّقوا بها في دَعوى التَّناقُضِ واحتَجُّوا بها على الرَّسولِ، ولَقالوا: زَعَمْتَ أَنّه لَيسَ كمِثلِهِ شَيءٌ ثُمَّ تُخبِرُ أَنَّ لَهُ يَدًا كأَيدينا، وعَينًا كأَعيُنِنا؟ ولَمّا لَم يُنقَلْ ذلكَ عَن مُؤمِنٍ ولا كافِرٍ عُلِمَ أَنَّ الأَمرَ كانَ فيها عندَهُم جَلِيًّا لا خَفِيًّا، وأَنَّها صِفَةٌ سُمِّيَت الجارِحَةُ بها مَجازًا، ثُمَّ استمرَّ المجازُ فيها حَتّى نُسِيَت الحَقيقَةُ، ورُبَّ مَجازٍ كَثُرَ واستُعمِلَ حَتّى نُسِيَ أَصلُهُ وتُرِكَتْ حَقيقَتُهُ.

---

(17) عقَّبَ ابنُ القَيِّم على هذا الموضع بِقولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 397: "قُلْتُ: المرادُ بِـ﴿ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ هُنا: القُوَّةُ في أَمرِ اللهِ والبَصَرُ بدينِهِ، فأَرادَ أَنَّهُم مِن أَهلِ القُوى في أَمرِهِ والبَصائرِ في دِينِهِ. فلَيْسَتْ مِن: يَدَيْتُ إِلَيهِ يَدًا، فتَأَمَّلْهُ".

(18) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صحيحِهِ: ح3340، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (قَول اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾).

(19) يُنظَر: الإبانَة عَن أُصولِ الدِّيانَة: 125-140.

والذي يَلوحُ في مَعنى هذهِ الصِّفَةِ أَنَّها قَريبٌ مِن مَعنى القُدرَةِ، إلّا أَنَّها أَخَصُّ منها مَعنًى، والقُدرَةُ أَعَمُّ، كالمحبَّةِ معَ الإرادَةِ والمشيئةِ، فكُلُّ شَيءٍ أَحَبَّهُ اللهُ فقَد أَرادَهُ، ولَيسَ كُلُّ شَيءٍ أَرادَهُ أَحَبَّهُ[20]، وكذلكَ كُلُّ شَيءٍ حادِثٍ فهُوَ واقِعٌ بِالقُدَرةِ ولَيسَ كُلُّ واقِعٍ بِالقُدرَةِ واقِعًا باليَدِ، فـ(اليَدُ) أَخَصُّ مَعنًى مِن القُدرَةِ، ولذلكَ كانَ فيها تَشريفٌ لآدَمَ عليهِ السَّلامُ. *(نَتائجُ الفِكر: 228-230)*

﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ (ص: 75)

• فإن قيلَ: أَلَيسَ قَد وَقَعَتْ [أي: (ما)] على ما يَعقِلُ في مَواضِعَ مِن القُرآنِ وكَلامِ العَرَبِ، خِلافًا لِما نَصَّ عليهِ النَّحوِيُّونَ، كقولِهِ تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾، وكقولِهِ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ (الشَّمس: 5)، وكقولِهِ: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ (الكافرون: 3، و5)؟

قُلْنا: هيَ في كُلِّ هذا على أَصلِها مِن الإبهامِ والوُقوعِ على الجِنسِ العامِّ، لَم يُرَدْ بِها ما يُرادُ بـ(مَن) مِن التَّعيينِ لِما يَعقِلُ، والاختِصاصِ بهِ دونَ غَيرِهِ. ومَن فَهِمَ جوهَرَ الكَلامِ عَرَفَ ما نَقولُهُ، واستَبانَ لَهُ مِن الحقِّ سَبيلُهُ.

أَمّا قولُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾، فهذا كَلامٌ وَرَدَ في مَعرِضِ التَّوبيخِ والتَّبكيتِ لِلَّعِينِ على امتِناعِهِ مِن السُّجودِ، ولَم يَستحِقَّ هذا التَّبكيتَ والتَّوبيخَ مِن حَيثُ كانَ السُّجودُ لِما يَعقِلُ، ولكِن لِعِلَّةٍ أُخرى وهيَ المعصِيةُ والتَّكبُّرُ على ما لَم يَخلُقْهُ، إذ لا يَنبَغي التَّكبُّرُ لِمَخلوقٍ على مَخلوقٍ

---

(20) عقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على هذا الموضعِ بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 398-399: "أَمّا قولُهُ: لَيسَ كُلُّ شَيءٍ أَرادَهُ فقَد أَحَبَّهُ، فهذا صَحيحٌ، وهو آخِرُ قَولَي أبي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ، وقَولُ المحَقِّقِينَ مِن أَصحابِهِ، وهذا الذي يَدُلُّ عليهِ الكتابُ والسُّنَّةُ والمعقولُ... وأَمّا قولُهُ: كُلُّ شَيءٍ أَحَبَّهُ فقَد أَرادَهُ؛ فإن كانَ المرادُ أَنَّهُ أَرادَهُ بمعنى: رَضِيَهُ وأَرادَهُ دِينًا، فحَقٌّ، وإن كانَ المرادُ أَنَّهُ أَرادَهُ كَونًا فغَيرُ لازِمٍ؛ فإنَّهُ سُبحانَهُ يُحِبُّ طاعَةَ عِبادِهِ كُلِّهِم ولَم يُرِدْها، ويُحِبُّ التَّوبةَ مِن كُلِّ عاصٍ ولَم يُرِدْهُ، ويُحِبُّ إيمانَ كُلِّ كافرٍ ولَم يُرِدْ ذلكَ كُلَّهُ تَكوينًا؛ إذ لَو أَرادَهُ لَوَقَعَ. فالمحَبَّةُ والإرادَةُ غيرُ مُتَلازِمَينِ؛ فإنَّهُ يُريدُ كَونًا ما لا يُحِبُّهُ، ويُحِبُّ ويَرضى بِأَشياءَ لا يُريدُ تكوينَها، ولَو أَرادَها لَوَقَعَتْ".

مِثلِهِ، وإِنَّما التَّكبُّرُ لِلخالِقِ وَحْدَهُ، فكأَنَّهُ يقولُ لهُ سُبحانَهُ: لِمَ عَصَيْتَني وتكبَّرْتَ عَلى ما لَم تَخلُقْهُ وخَلَقْتُهُ أَنا وشَرَّفْتُهُ وأَمَرْتُكَ بِالسُّجودِ لهُ؟ فهذا مَوضِعُ (ما)؛ لأَنَّ مَعناها أَبلَغُ ولَفظَها أَعَمُّ، وهوَ في الحُجَّةِ أَوقَعُ ولِلعُذرِ والشُّبهَةِ أَقلَعُ، فلَو قالَ: ما مَنَعَكَ أَن تَسجُدَ لِمَن خَلَقْتُ، لَكانَ استِفهامًا مُجَرَّدًا مِن تَوبيخٍ وتَبكيتٍ، ولَتوهَّمَ أَنَّهُ وَجَبَ[21] السُّجودُ لَهُ مِن حَيثُ كانَ يَعقِلُ، أَو لِعِلَّةٍ مَوجودَةٍ في ذاتِهِ وعَينِهِ، ولَيسَ الأَمرُ كذلكَ، فلا مَعنى لِتَعيينِهِ بِالذِّكرِ وتَركِ الإِبهامِ في اللَفظِ.

وكذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾، لأَنَّ القَسَمَ تَعظيمٌ لِلمُقْسَمِ بهِ، واستِحقاقُهُ لِلتَّعظيمِ مِن حَيثُ بَنى وأَظهرَ هذا الخَلقَ العَظيمَ الذي هوَ السَّماءُ، ومِن حَيثُ سَوّاها بِقُدرتِهِ وزَيَّنَها بِحكمتِهِ، فاستحَقَّ التَّعظيمَ وثَبَتَتْ لهُ القُدرَةُ، كائنًا مّا كانَ هذا المُعَظَّمُ، فلَو قالَ: مَن بَناها، لَم يكُنْ في اللَفظِ دَليلٌ على استحقاقِهِ لِلقَسَمِ بهِ، مِن حيثُ اقتدرَ على بُنيانِها، ولَكانَ المعنى مَقصورًا على ذاتِهِ ونفسِهِ دونَ الإِيماءِ إلى أَفعالِهِ الدّالَّةِ على عظَمَتِهِ المنبِئةِ عن حِكمَتِها، المفْصِحَةِ لاستِحقاقِهِ التَّعظيمَ مِن خَليقَتِهِ.

وكذلكَ قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ﴾ (الرَّعد: 13)؛ لأَنَّ الرَّعدَ صَوتٌ عَظيمٌ مِن جِرمٍ عَظيمٍ، فالمُسَبَّحُ بِهِ لا مَحالَةَ أَعظَمُ، واستِحقاقُهُ للتَّسبيحِ مِن حَيثُ سَبَّحَتْهُ العَظيماتُ مِن خَلقِهِ، لا مِن حَيثُ كانَ يَعلَمُ، ولا نقولُ: يَعْقِلُ، في هذا الموضِعِ، تَأَدُّبًا وتَأَسِّيًا بِالشَّريعةِ.

فإذا تأَمَّلْتَ ما ذكَرْناهُ. . . استَبانَتْ لكَ جَهالَةُ القائلينَ مِن النَّحويِّينَ إنَّ (ما) معَ الفِعلِ بِتأويلِ المصدَرِ، وإنَّ المعنى: والسَّماءِ وبُنيانِها، فلا لِصِناعةِ النَّحوِ وُفِّقُوا، ولا لِفَهمِ التَّأويلِ رُزِقوا، وأَكثَروا الحزَّ وأَخطؤُوا المفصلَ وما طبَّقوا.

وأَمّا قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾، فـ(ما) على بابِها؛ لأَنَّها واقِعَةٌ على مَعبودِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ على الإِطلاقِ؛ لأَنَّ امتِناعَهُم عن عِبادةِ اللهِ تعالى لَيسَ لِذاتِهِ، بَل كانوا يظُنُّونَ أَنَّهُم يَعبُدونَ اللهَ، ولكِنَّهُم كانوا جاهِلِينَ بِهِ، فقولُهُ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾، أَي: إنَّكُم لا تَعبُدونَ مَعبودي، ومَعبودُهُ

---

(21) في الأَصل: "وجد"، والمعنى غَيرُ واضِحٍ بِها.

هوَ كانَ يَعرِفُهُ دونَهُم وهُم جاهِلونَ بهِ[22].

ووَجهٌ آخَرُ، وهوَ أنَّهُم كانوا يَشتَهونَ مُخالَفَةَ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حَسَدًا لهُ، وأَنَفَةً مِن اتِّباعِهِ، فهُم لا يَعبُدونَ مَعبودَهُ لا كَراهِيَةً لِذاتِ المعبودِ، ولكِنْ كَراهِيَةً لاتِّباعِ مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وشَهوتهم لمخالفَتِهِ في العِبادةِ، كائنًا مّا كانَ مَعبودُهُ وإن لَم يَكُن معبودُهُ إلّا الحقَّ سُبحانَهُ وتعالى. فعَلى هذا لا يَصِحُّ في النَّظمِ البَديعِ والمعنى النَّبيهِ الرَّفيعِ إلّا (ما)، لإبهامِها ومُطابَقَتِها الغَرَضَ الذي تضمَّنَتْهُ الآيةُ، وباللهِ التَّوفيقُ.

ووَجْهٌ ثالِثٌ، وهوَ أنَّ ازدِواجَ الكلامِ أَصلٌ في البلاغةِ وبَديعٌ في الفَصاحَةِ، مثل قَولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۚ﴾ (التَّوبة: 67)، و﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: 194)، فسَمّى المعاقبَةَ اعتِداءً لازدِواجِ الكلامِ وحُسنِ الانتِظامِ. وكذلكَ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ومَعبودُهُم لا يَعقِلُ، ثُمَّ ازدَوَجَ معَ هذا الكلامِ قولُهُ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾، فاستَوى اللَفظانِ وإن اختلَفَ المعنَيانِ، كما كانَ ذلكَ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۚ﴾، وفي قولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**إنَّ فُلانًا هَجاني، فاهْجُهُ اللهُمَّ**»[23] هذا حَسَنٌ مِن جِهةِ اللَفظِ.

---

(22) نقَلَ ابنُ القَيِّمِ هذا الوَجهَ، وذكَرَ بَعدَهُ وَجهًا آخَرَ، فقالَ في (بَدائع الفَوائد) 1/ 234: "وقالَ آخَرونَ: إنَّها هُنا مَصدريَّةٌ لا مَوصولَةٌ، أي: لا تَعبُدونَ عِبادَتي. ويَلزَمُ مِن تَبرِيَتِهِم مِن عِبادَتِهِ تَبَرِّيهِم مِن المعبودِ؛ لأنَّ العِبادةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ. ولَيسَ هذا بِشَيءٍ؛ إذ المقصودُ بَراءَتُهُ مِن مَعبودِيهِم وإعلامُهُ أَنَّهُم بَريئون مِن مَعبودِهِ تَعالى، فالمقصودُ المعبودُ لا العِبادَةُ".

(23) أخرَجَهُ الطَّحاوِيُّ في (شَرح مُشْكِل الآثار): ح3332، بإسنادِهِ فقالَ: 4/ 300: "حَدَّثَنا أبو أُمَيَّةَ قالَ: حَدَّثَنا أحمَدُ بنُ المُفَضَّلِ الحَفَرِيُّ قالَ: حَدَّثَنا عيسى بنُ عَبدِ الرَّحمنِ عَن عَدِيِّ بنِ ثابِتٍ عَن البَراءِ بنِ عازِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «اللهُمَّ إنَّ فُلانًا ابنَ فُلانٍ هَجاني، وهُوَ يَعلَمُ أَنّي لَسْتُ بِشاعِرٍ فأَهجُوَهُ، فالعَنْهُ عَدَدَ ما هَجاني»، أو «مَكانَ ما هَجاني»". وقالَ ابنُ أبي حاتم في (عِلَل الحَديث): 2/ 262-263: "سأَلْتُ أبي عن حَديثٍ رَواهُ سَهلُ بنُ حَمّادٍ أبو عتابٍ عن عيسى بنِ عَبدِ الرَّحمنِ السّلميِّ قالَ: حَدَّثَني عَدِيُّ بنُ ثابِتٍ عن البَراءِ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ قالَ: «اللهُمَّ إنَّ فُلانًا هَجاني، وهُوَ يَعلَمُ أَنّي لَسْتُ بِشاعِرٍ فأَهجُوَهُ، فالعَنْهُ عَدَدَ ما هَجاني». قالَ أبي: هذا حَديثٌ خَطَأٌ؛ إنَّما يَروونَهُ عن عَدِيٍّ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مُرسَلًا، بِلا بَراء". وأَورَدَ الحَديثَ ابنُ قُتَيبةَ في (تَأويل مُشْكِلِ القُرآن): 277-278، تَحتَ عُنوان (الجَزاءُ عن الفِعلِ بِمِثلِ لَفظِهِ،

والذي قدَّمْناهُ أَقوى في المعنى وأنفى لِلشَّكِّ وأَجلى لِلعَمى، واللهُ الموفِّقُ لِسبيلِ الهُدى والمشكورُ على ما وَهَبَ مِن نُعمى[24]. *(نَتائجُ الفِكر: 140-142)*

ويُراجَعُ أَيضًا: **(المؤمنون: 97-99)، و(ص: 45)، و(سورة الكافرون)**

والمعنَيانِ مُختَلِفان)، بَعدَ أن ذكَرَ عَدَدًا من الآياتِ في البابِ، نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ * ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة: 14- 15)، وكذلكَ: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ (آل عمران: 54)، و﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ (الشُّورى: 40)، فقالَ: "ومِنهُ قَولُ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «اللهُمَّ إنَّ فُلانًا هَجاني، وهُوَ يَعلَمُ أَنِّي لَسْتُ بِشاعِرٍ، اللهُمَّ والعَنْهُ عَدَدَ ما هَجاني»، أو «مَكانَ ما هَجاني»، أَي: جازِهِ جَزاءَ الهِجاء". وخرَّجَ مُحَقِّقُ (تَأويل مُشْكِلِ القُرآن) السَّيِّد أحمَد صَقر الحَديثَ وذكَرَ أَنَّهُ رُويَ عن البَراءِ وحُذَيفَةَ بنِ اليَمانِ وساقَ الإسنادَ عن حُذَيفَةَ، وذكَرَ الرِّوايةَ عن البَراءِ التي أورَدَها الطَّحاويُّ بالإسنادِ المذكورِ في مَطلعِ الهامشِ وفيها زِيادةٌ طَفيفةٌ على رِوايةِ حُذَيفةَ. وساقَ رِوايةً ثالثةً أوردَها الرّويانيُّ في مُسنَدِهِ، مَعَ التَّصريحِ بِاسمِ الذي هَجا، وهيَ مَرويَّةٌ عن مُحَمَّدِ بنِ المثنّى عن أبي عتابٍ الدَّلّالِ عن عيسى بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ فَروةَ الزّرقيِّ عن عَدِيِّ بنِ ثابتٍ عن البَراءِ مَرفوعًا: «اللهُمَّ إنَّ عَمْرَو بنَ العاصِ هَجاني، وهُوَ يَعلَمُ أَنِّي لَسْتُ بِشاعِرٍ، فاهجُهُ، والعَنْهُ». ويَبدو لي أَنَّ هذهِ الرِّوايةَ الثّالثةَ هي التي يَقصِدُها ابنُ قُتَيبةَ في (تَأويل مُشْكِلِ القُرآن)، ولَم يُنَبِّهْ عليها المحَقِّقُ، وإلّا فلَفظُ الحَديثِ الذي أَورَدَهُ في المتنِ لا يُوافِقُ عُنوانَ البابِ الذي يَشتَرِطُ المشاكلَةَ في اللَفظ، وهيَ مُتَحقِّقَةٌ هُنا بِقَولِهِ: «هَجاني... فاهجُهُ». والمشكلةُ عندَ السَّيِّد أَحمَد صَقر لَيسَتْ في إرسالِ الحَديثِ أو اتِّصالِهِ، وإنَّما في صِحَّتِهِ وعَدَمِها، فهو يَرى، واللهُ أَعلَمُ، أَنَّهُ لَيسَ صَحيحًا؛ فمَدارُهُ عَلى عَدِيِّ بنِ ثابتٍ في الرِّواياتِ الثَّلاثِ، وهو ثِقَةٌ عندَ أَحمَدَ والنَّسائيِّ والعِجليِّ والدّارقُطنيِّ وابنِ حِبّان، وقالَ أَبو حاتم: صَدوقٌ، وقالَ الطَّبريُّ: هو مِمَّن يَجِبُ التَّثَبُّتُ في نَقلِهِ. وذكَرَ السَّيِّد أَحمَد صَقر أَنَّ الرّاويَ لِحَديثِ حُذَيفةَ قالَ عنهُ أَبو حَنيفةَ: ما رَأَيْتُ أَكذَبَ مِن جابرٍ الجُعفيِّ، ما أَتَيْتُهُ بِشَيءٍ إلّا جاءَني فيه بِحَديثٍ، وزَعَمَ أَنَّ عِندَهُ كذا وكذا أَلف حَديثٍ لَم يُظهِرْها. أَمّا عيسى بنُ عبدِ الرَّحمن الرّاوي لِحَديثِ البَراءِ عن عَدِيٍّ، فقَد قالَ عنهُ البُخاريُّ: مُنكَرُ الحَديثِ. يُنظَر: هامشُ (تَأويل مُشْكِلِ القُرآن): 278، وقد ذكَرَ السَّيِّد مَصادرَ كلامِهِ هذا كُلَّها فلتُراجَعْ هُناكَ. وقَد أَورَدَ اللَفظَ المقصودَ عندَ ابنِ قُتَيبةَ (فاهجُهُ) ابنُ فورك، وعَلَّقَ عليهِ فقالَ في (مُشْكِل الحَديثِ وبَيانه): 327: "مَعنى قَولِهِ: «فَاهْجُهُ اللَّهُمَّ»، أَي: جازِهِ عَلى هِجائهِ عَنِّي بِعُقوبَةٍ تُحِلُّها بِهِ. ويحتملُ أَن يُقالَ: إنَّ مَعنى (فَاهْجُهُ)، أَي: ذُمَّهُ؛ لأَنَّ الهِجاءَ الكَلامُ الذي يُقصَدُ بِهِ الذَّمُّ، وقَد ذَمَّ اللهُ الكافِرينَ على كُفرِهِم. فإن قالَ قائِلٌ: إنَّهُ هَجاهُم عَلى مَعنى (ذَمَّهُم)، كانَ المَعنى صَحيحًا. وأَصلُنا في ذلِكَ أَنّا لا نُجيزُ إطلاقَ لَفظٍ في وَصفِ اللهِ جَلَّ ذِكرُهُ إلّا عَلى الوَجهِ الذي وَصَفَ بِهِ نَفسَهُ، لا نَتَعَدّاهُ ولا نَتَقَدَّمُ بَينَ يَدَيْهِ".

(24) قالَ ابنُ القَيِّمِ في (بَدائع الفَوائد)، بعدَ أن ساقَ الأَوجُهَ السّابقةَ: 1/ 235-236: "وعِندي

تَفْسيرُ سُورَةِ الزُّمَر

﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم﴾ (الزمر: 22)، يُراجَع: (الأحزاب: 10)

﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ (الزُّمر: 33)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾، هوَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ... ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ هوَ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عنهُ[1]، ثُمَّ دَخَلَ في الآيةِ بِالمعنى كُلُّ مَن صَدَّقَ بهِ، ولذلكَ قالَ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾.

(التَّعريفُ والإعلام: 150-151)

﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ (الزُّمر: 42)، يُراجَع: (المائدة: 116)، و(الرَّعد: 13)، و(الإسراء: 85)

﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾ (الزُّمر: 56)، يُراجَع: (المائدة: 116)

﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ (الزُّمر: 64)

• يَقبُحُ أن تعمَلَ [أي: (أَنْ)] مُضمَرَةً، وإن كانَ قَد جاءَ ذلكَ، أَنشَدَ سيبوَيْهِ:

وَنَهْنَهتُ نَفْسي بَعْدَما كِدتُ أَفْعَلَه[2]

فيهِ وَجهٌ خامسٌ أَقرَبُ مِن هذا كُلِّهِ، وهو أَنَّ المقصودَ هُنا ذِكرُ المعبودِ الموصوفِ بِكَونِهِ أهلًا لِلعِبادَةِ مُستَحِقًّا لَها، فأَتى بِـ(ما) الدّالَّةِ على هذا المعنى، كأَنَّهُ قيلَ: ولا أَنتُم عابِدونَ مَعبودي الموصوفَ بِأَنَّهُ المعبودُ الحَقُّ. ولَو أَتى بِلفظةِ (مَن) لَكانَتْ إِنَّما تَدُلُّ على الذّاتِ فَقَط، ويَكونُ ذِكرُ الصِّلَةِ تَعريفًا، لا أَنَّهُ هو جِهَةُ العِبادةِ. ففَرقٌ بينَ أَنَّ كَونَهُ تَعالى أهلًا لأَن يُعبَدَ تَعريفٌ مَحضٌ، أو وَصفٌ مُقتَضٍ لِعبادتِهِ، فتَأَمَّلْهُ فإِنَّهُ بَديعٌ جِدًّا، وهذا مَعنى قَولِ مُحَقِّقِي النُّحاةِ: إنَّ (ما) تَأتي لِصِفاتِ مَن يَعلَمُ، ونَظيرُهُ: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ (النِّساء: 3)، لَمّا كانَ المرادُ الوَصفَ وأَنَّهُ هو السَّبَبُ الدّاعي إلى الأَمرِ بِالنِّكاحِ وقَصدِهِ، وهو الطِّيبُ، فتُنكَحُ المرأَةُ الموصوفَةُ بِهِ، أَتى بِـ(ما) دونَ (مَن)، وهذا بابٌ لا يَنخَرِمُ، وهو مِن أَلطَفِ مَسالِكِ العَرَبيَّةِ".

(1) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 24/ 3، عن عَليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ.

(2) البيتُ لِعامرِ بنِ جُوَينِ الطّائيِّ، وصَدرُهُ:

ومِن هذا البابِ قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾، المعنى: أن، ولا عَمَلَ لها. فإن قيلَ: فأَيَّ مَعنًى أَفادَتْ إذا لَم تَعمَلْ؟ قُلْنا: أَفادَتْ مَعنى الاستِقبالِ في الفِعلِ، وأَنَّهُ لَيسَ بِحالٍ... وأَفادَتْ أَيضًا مَعنى الاسمِ الذي هوَ المصدَرُ، كما أَفادَتْ في قولِهِم: تَسمَعُ بِالمعَيدِيِّ خَيرٌ مِن أن تَراهُ[3]، وفي قَولِ ابنِ مَسعودٍ في الذي يُطيلُ الجُلوسَ في التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ: يَقْعُدُ على الرَّضْفِ خَيرٌ لَهُ[4]، فلَولا تَقديرُ (أَنْ) ها هُنا ما صَحَّ الإخبارُ عَنِ الفِعلِ. *(أَمالي السُّهَيليّ: 83-84)*

﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ (الزمر: 68)

• قولُهُ تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، وهُم جِبريلُ وميكائيلُ وإسرافيلُ ومَلَكُ الموتِ عزرائيلُ[5]، عليهِم السَّلامُ، وكذلكَ جاءَ في أحاديثَ مُسنَدَةٍ، وإن كانَ قَد قيلَ فيهِم غَيرُ هذا القَولِ، ولكِن هذا أَشبَهُ للأَثَرِ الذي جاءَ فيهِم، فهُم مُستَثنَونَ إلى أن يَقبِضَ مَلَكُ الموتِ أَرواحَ الثَّلاثَةِ، ثُمَّ يَقبِضُ اللهُ سُبحانَهُ وتَعالى رُوحَ المَلَكِ. وقَد رُوِيَ أَنَّ جِبريلَ عليهِ السَّلامُ آخِرُهُم مَوتًا[6]، رَواهُ النَّقّاشُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 151)

﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الزُّمر: 75)، يُراجَع: (الصَّفّ: 6)

فَـلَـمْ أَرَ مِـثْـلَـهـا خُـبـاسَـةَ واجِـدٍ

يُنظَر: الكِتاب: 1/ 307.

(3) يُنظَر: الكِتاب: 4/ 44. ولِلمَثَلِ قِصَّةٌ تُنظَرُ في (البَيان والتَّبيين): 1/ 171.

(4) عن ابنِ مَسعودٍ قالَ: "لأَنْ أَجلِسَ عَلى الرَّضْفِ أَحَبُّ إليَّ مِن أَنْ أَتَرَبَّعَ في الصَّلاةِ". وهو أَثَرٌ صَحيحٌ، أَخرجَهُ الشّافعيُّ في (الأُمّ): ح3572، والطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير): ح9391، و9392. يُنظَر: ما صَحَّ مِن آثارِ الصَّحابَةِ في الفِقه: 1/ 250.

(5) لَم يَثْبُتْ أَنَّ اسمَ مَلَكِ الموتِ (عِزرائيل)، وإنَّما جاءَ ذلكَ في بَعضِ الآثارِ، ولَم يَأتِ في القُرآنِ ولا في الأَحاديثِ الصَّحيحَةِ تَسميتُهُ بِذلكَ. يُنظَر: البِدايَةُ والنِّهايَة: 1/ 50. وقالَ الأَلبانيُّ في (أَحكام الجَنائز): 199: "اسمُهُ في الكِتابِ والسُّنَّةِ (مَلَكُ الموت)، وأَمّا تَسميتُهُ بِـ(عِزرائيل) فمِمّا لا أَصلَ لهُ، خِلافًا لِما هو المشهورُ عندَ النّاسِ، ولَعَلَّهُ مِن الإسرائيليّات". ويُنظَر: مُعجَمُ المناهي اللَّفظيَّة: 390.

(6) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 24/ 29، حَديثًا بهذا المعنى، عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ يَرفعُهُ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وفي الحَديثِ يَزيدُ الرَّقاشيُّ، وهو ضَعيفٌ. يُنظَر: ميزانُ الاعتِدال: 4/ 418.

تَفْسيرُ سُورَةِ غافِر

﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ * غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ (غافر: 2-3)

• الأَصلُ في بابِ العَطفِ أَلّا يُعطَفَ الشَّيءُ على نفسِهِ، وإِنَّما يُعطَفُ على غَيرِهِ، وعِلَّةُ ذلكَ أَنَّ حُروفَ العَطفِ بمنزلَةِ تكرارِ العاملِ، وتكرارُ العاملِ يَلزَمُ معَهُ تكريرُ المعمولِ. فإذا ثَبَتَ هذا ووَجَدتَّ شَيئًا مَعطوفًا على ما هوَ في مَعناهُ، مِثل قولِهِ: كَذِبًا وزُورًا، وكَذِبًا ومَيْنًا، فما ذلكَ إلّا لِمَعنًى زائدٍ خَفِيٍّ في اللَفظِ الثّاني، أو لِضَرورةِ الشِّعرِ. . .

وإذا كانَ الأَمرُ كَذلكَ بَعُدَ كُلَّ البُعدِ أَن تَقولَ: جاءَني مُحَمَّدٌ وأَبو عَبدِ اللهِ، وهُوَ هُوَ، أَو: رَضِيَ اللهُ عن عَتيقٍ وأَبي بَكرٍ، وقَد عُلِمَ أَنَّ أَبا بَكرٍ هُوَ عَتيقٌ؛ لأَنَّكَ عَطَفْتَ الشَّيءَ على نَفسِهِ، والواوُ إِنَّما تَجمَعُ بينَ الشَّيئَيْنِ لا بَينَ الشَّيءِ الواحدِ، فإن كانَ في الاسمِ الثّاني فائدةٌ زائدةٌ على مَعنى الاسمِ الأَوَّلِ كُنْتَ مُخَيَّرًا بينَ العَطفِ وتَركِهِ، فإن عَطَفْتَ فمِن حَيثُ قَصَدتَّ تَعدادَ الصِّفاتِ وهيَ مُتغايِرَةٌ، وإن لَم تَعطِف فمِن حَيثُ كانَ في كُلٍّ واحِدٍ مِنها ضَميرٌ هُوَ الأَوَّلُ، فتقولُ في الوَجهِ الأَوَّلِ: زَيدٌ شاعِرٌ وكاتِبٌ، وعلى الثّاني: شاعِرٌ كاتِبٌ، كأَنَّكَ عَطَفْتَ بِالواوِ الكِتابَةَ على الشِّعرِ، وحينَ لَم تَعطِفْ أَتْبَعْتَ الثّانيَ الأَوَّلَ؛ لأَنَّهُ هوَ مِن حيثُ اتَّحَدَ الحامِلُ لِلصِّفاتِ.

فأَمّا في كتابِ اللهِ تعالى فقَلَّما تَجِدُ أَسماءَهُ الحُسنى مَعطوفَةً بِالواوِ، نحو (الرَّحمن الرَّحيم) و(العَزيز الحَكيم) و(المَلِك القُدُّوس)، إلى آخِرِها؛ لأَنَّها أَسماءٌ لهُ سُبحانَهُ، والمُسَمّى بِها واحِدٌ، فلَم تجر مجرى تَعدادَ الصِّفاتِ المتَغايِرَةِ، ولكِن مجرى الأَسماءِ المتَرادِفَةِ، نحو (الأَسَد واللَّيْث) وغَيرِ ذلكَ.

فأَمّا قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ (الحديد: 3)؛ فلأَنَّها

أَلفاظٌ مُتَضادَّةُ المعاني في أَصلِ مَوضوعِها، فكانَ دُخولُ الواوِ صَرفًا لِوَهمِ المخاطَبِ قَبلَ التَّفكُّرِ والنَّظَرِ عَن تَوَهُّمِ المُحالِ، واجتِماعُ الأَضدادِ مِن المُحالِ؛ لأَنَّ الشَّيءَ لا يَكونُ ظاهِرًا باطِنًا مِن وَجهٍ واحدٍ، وإنَّما يكونُ ذلكَ مِن وَجهَيْنِ مختَلفَيْنِ، فكانَ العَطفُ ها هُنا أَحسَنَ مِن تَركِهِ، لهذِهِ الحِكمةِ الظّاهرَةِ، بِخِلافِ ما تَقَدَّمَ مِمّا لا يَستَحيلُ اجتِماعُهُ مِن الصِّفاتِ في مَحَلٍّ واحدٍ[1].

وأَمّا قولُهُ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِى ٱلطَّوۡلِۖ﴾ (غافر: 3)، فإنَّما حَسُنَ العَطفُ بَينَ الاسمَيْنِ الأَوَّلَيْنِ لِكَونِهما مِن صِفاتِ الأَفعالِ، وفِعلُهُ سُبحانَهُ في غَيرِهِ لا في نَفسِهِ، فدَخَلَ حَرفُ العَطفِ لِلمُغايَرَةِ الصَّحيحَةِ بَينَ المعنَيَيْنِ ولِتَنَزُّلِهِما مَنزِلَةَ الجُملتَيْنِ؛ لأَنَّهُ سُبحانَهُ يُريدُ تَنبيهَ العِبادِ على أَنَّهُ يَفعَلُ هذا ويَفعَلُ هذا، لِيرجُوهُ ويُؤَمِّلُوهُ.

ثُمَّ قالَ: ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ بِغَيرِ واوٍ؛ لأَنَّ الشِّدَّةَ راجِعَةٌ إلى مَعنى القُوَّةِ والقُدرَةِ، وهوَ مَعنًى خارِجٌ عن صِفاتِ الفِعلِ، فصارَ بِمَنزِلةِ ما تَقدَّمَ مِن قَولِهِ: ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ (غافر: 2).

---

(1) عقَّبَ ابنُ القَيِّم على كلام السُّهَيليِّ هذا، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 332-333: "أَحسَنُ منهُ أَن يُقالَ: لَمّا كانَتْ هذه الأَلفاظُ دالَّةً على مَعانٍ مُتَبايِنَةٍ، وأَنَّ الكَمالَ في الاتِّصافِ بها على تَبايُنِها، أَتى بحَرفِ العَطفِ الدّالِّ على التَّغايُرِ بينَ المعطوفاتِ إيذانًا بِأَنَّ هذه المعانيَ مَعَ تبايُنِها فهي ثابتةٌ لِلموصوفِ بها. ووَجهٌ آخَرُ، وهو أَحسَنُ مِنها، وهو أَنَّ الواوَ تقتَضي تَحقيقَ الوَصفِ المتقدِّم وتَقريرَهُ، فيكونُ الكلامُ مُتَضَمِّنًا لنوعٍ من التَّأكيدِ مَعَ مزيدِ التَّقريرِ. وبيانُ ذلك بمثالٍ نَذكرُهُ مِرقَاةً إلى فَهمِ ما نحنُ فيه: إذا كانَ لِرَجُلٍ مَثَلًا أَربعُ صِفاتٍ... وكانَ المخاطبُ لا يَعلمُ ذلك أَو لا يُقِرُّ بِهِ ويَعجَبُ مِن اجتِماعِ هذهِ الصِّفاتِ في رَجُلٍ، فإذا قُلتَ: زَيدٌ عالمٌ، وكأَنَّ ذِهنَهُ استَبعَدَ ذلك، فتقولُ: وجَوادٌ، أَي: وهو مَعَ ذلك جَوادٌ، فإذا قدَّرْتَ استِبعادَهُ لِذلك قُلتَ: وشُجاعٌ، أَي: وهو مَعَ ذلك شُجاعٌ وغَنِيٌّ، فيكونُ في العَطفِ مَزيدُ تَقريرٍ وتَوكيدٍ لا يَحصلُ بِدونِهِ، تَدرأُ به تَوَهُّمَ الإنكارِ. وإذا عَرَفْتَ هذا، فالوَهمُ قَد يَعتَريهِ إنكارٌ لاجتِماعِ هذهِ المقابلاتِ في مَوصوفٍ واحدٍ، فإذا قيلَ: هو الأَوَّلُ، ربَّما سَرى الوَهمُ إلى أَنَّ كونَهُ أَوَّلًا يَقتَضي أَن يَكونَ الآخِرُ غَيرَهُ؛ لأَنَّ الأَوَّلِيَّةَ والآخِرِيَّةَ من المتَضايِفاتِ، وكذلك الظّاهِرُ والباطِنُ، إذا قيلَ: هو ظاهِرٌ، رُبَّما سَرى الوَهمُ إلى أَنَّ الباطِنَ مُقابِلُهُ، فقطعَ هذا الوَهم بحرفِ العطفِ الدّالِّ على أَنَّ الموصوفَ بِالأَوَّلِيَّةِ هو الموصوفُ بِالآخِرِيَّةِ، فكأَنَّهُ قيلَ: هو الأَوَّلُ وهو الآخِرُ وهو الظّاهِرُ وهو الباطِنُ لا سِواهُ... وكانَ لِلعَطفِ هُنا مَزِيَّةٌ لَيسَتْ لِلنَّعتِ المجَرَّدِ، فَعَطفُ الصِّفاتِ ها هُنا أَحسَنُ قَطعًا".

وكذلِكَ قَولُهُ: ﴿ذِى ٱلطَّوْلِ﴾؛ لأَنَّ لَفظَ ﴿ذِى﴾ عِبارَةٌ عَن ذاتِهِ سُبحانَهُ، فصَحَّ جميعُ ما أَصَّلْناهُ[2].

وفي هذهِ الآيةِ تَصديقٌ لِقولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**إنَّ اللهَ تَعالى كَتَبَ كِتابًا هُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، فيهِ: إنَّ رَحْمَتي غَلَبَتْ غَضَبي**»[3]؛ وذلكَ أَنَّ في أَوَّلِها: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾، وعِلمُهُ مُحيطٌ بِما فَوقَ العَرشِ وما دُونَهُ، ثُمَّ قالَ: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾، فهاتانِ صِفَتانِ مِن صِفَةِ الرَّحمةِ، ثُمَّ قالَ: ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾، فهذهِ صِفَةٌ واحدَةٌ، وقَد سبقَتْهُما صِفتانِ مِن صِفاتِ الرَّحمةِ، واثنَتانِ تَغلِبُ واحدةً، وهُما سابِقَتانِ لها في الذِّكرِ، فصَحَّتْ رِوايَةُ مَن رَوى: «**سَبَقَتْ**»، ورِوايَةُ مَن رَوى: «**غَلَبَتْ غضَبي**»[4]، واللهُ يُجيرُنا مِن غَضَبِهِ ويَتَغَمَّدُنا بِرحمتِهِ وكَرَمِهِ، لا رَبَّ غَيرُهُ. ***(نَتائجُ الفِكر: 186-188)***

---

(2) تعقَّبَ ابنُ القَيِّمِ السُّهَيليَّ في هذا الموضعِ، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): / 334-335، بعدَ أن ساقَ كلامَهُ: "هذا جَوابُهُ، وهو كما تَرى غيرُ شافٍ ولا كافٍ؛ فإنَّ شِدَّةَ عِقابِهِ مِن صِفاتِ الأفعالِ، وطَولَهُ مِن صِفاتِ الأفعالِ، ولَفظة (ذي) فيهِ لا تُخرِجُهُ عن كَونِهِ صِفةَ فِعلٍ كقولِهِ: ﴿عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ (آل عمران: 4)، بَل لَفظُ الوَصفِ بِـ(غافِر) و(قابِل) أَدَلُّ على الذّاتِ مِن الوَصفِ بِـ(ذي)؛ لأَنَّها بمعنى (صاحِب)... فاعلَمْ أَنَّ هذهِ الجُملَةَ مُشتمِلَةٌ على سِتَّةِ أسماءٍ، كلُّ اثنَيْنِ مِنها قِسمٌ، فابتدَأَها بِـ(العَزيز العَليم)... ثُمَّ ذكَرَ بعدَهُما اسمَيْنِ مِن صِفاتِ أفعالِهِ، فأَدخَلَ بينَهُما العاطِفَ، ثُمَّ ذكرَ اسمَيْنِ آخرَيْنِ بعدَهُما وجَرَّدَهُما مِن العاطِفِ؛ فأَمّا الأَوَّلانِ فتَجَرُّدُهُما مِن العاطِفِ لِكَونِهِما مُفرَدَيْنِ صِفَتَيْنِ جارِيَتَيْنِ على اسم اللهِ وهُما مُتَلازِمانِ، فتَجريدُهُما مِن العطفِ هو الأَصلُ... وأَمّا: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ فدَخَلَ العاطِفُ بينَهما لأَنَّهُما في مَعنى الجُملتَيْنِ وإن كانا مُفرَدَيْنِ لَفظًا، فهُما يُعطِيانِ مَعنى: يَغفِرُ الذَّنبَ ويَقبَلُ التَّوبَ، أَي: هذا شَأنُهُ ووَصفُهُ في كُلِّ وَقتٍ، فأَتى بِالاسمِ الدّالِّ على أَنَّ هذا وَصفُهُ ونَعتُهُ المتضَمِّنُ لِمَعنى الفِعلِ الدّالِّ على أَنَّهُ لا يَزالُ يَفعَلُ ذلك، فعطفَ أحدهما على الآخَرِ على نَحوِ عَطفِ الجُمَلِ بَعضِها على بَعضٍ، ولا كذلكَ الاسمانِ الأَوَّلانِ. ولَمّا لَم يَكُن الفِعلُ مَلحوظًا في قولِهِ: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾، إذ لا يَحْسُنُ وُقوعُ الفعلِ فيهما وليسَ في لَفظِ (ذي) ما يُصاغُ منهُ فِعلٌ، جَرى مجرى المفردَيْنِ من كُلِّ وَجهٍ، ولَم يعطف أحدَهُما على الآخَرِ، كما لَم يعطف في ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ (غافر: 2)".

(3) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7553، و7554، كتاب التَّوبة، باب (في سَعَةِ رَحمَةِ الله)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6903، و6904، و6904، كتاب التَّوبة، باب (في سَعَةِ رَحمَةِ اللهِ تَعالى، وأَنَّها سَبَقَتْ غَضَبَه).

(4) يُنظَرُ التَّخريجُ السّابِقُ، فكِلتا الرِّوايَتَيْنِ فيه.

﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ (غافر: 18)، يُراجَع: (الأحزاب: 10)

﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ (غافر: 46)، يُراجَع: (البقرة: 270)

﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ (غافر: 55)

• ذَكَرَ المُزَنِيُّ أَنَّ الصَّلاةَ قَبلَ الإسراءِ كانَتْ صَلاةً قَبلَ غُروبِ الشَّمسِ وصَلاةً قَبلَ طُلوعِها[5]، ويَشهَدُ لِهذا القَولِ قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾. وقالَ يَحيى بنُ سَلّامٍ مِثلَهُ[6]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 11-12)*

﴿هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (غافر: 65)، يُراجَع: (البقرة: 255)

﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ (غافر: 67)، يُراجَع: (النِّساء: 69)

---

(5) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري) 1/ 613: "ذَهَبَ جَماعَةٌ إلى أَنَّهُ لَم يَكُنْ قَبلَ الإسراءِ صَلاةٌ مَفروضَةٌ إلّا ما كانَ وَقَعَ الأمرُ بِهِ مِن صَلاةِ اللَّيلِ مِن غَيرِ تَحديدٍ. وذَهَبَ الحَرْبِيُّ إلى أَنَّ الصَّلاةَ كانَتْ مَفروضَةً رَكعَتَيْنِ بِالغَداةِ ورَكعَتَيْنِ بِالعَشِيِّ. وذَكَرَ الشّافِعِيُّ عَن بَعضِ أَهلِ العِلمِ أَنَّ صَلاةَ اللَّيلِ كانَتْ مَفروضَةً، ثُمَّ نُسِخَتْ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ (المزَّمِّل: 20)، فصارَ الفَرْضُ قِيامَ بَعضِ اللَّيلِ، ثُمَّ نُسِخَ ذلِكَ بِالصَّلَواتِ الخَمْسِ. واستَنكَرَ مُحَمَّدُ بنُ نَصْرٍ المَرْوَزِيُّ ذلِكَ وقالَ: الآيَةُ تَدُلُّ عَلى أَنَّ قَولَهُ تَعالى: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾، إنَّما نَزَلَ بِالمَدِينَةِ لِقَولِهِ تَعالى فيها: ﴿وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (المزَّمِّل: 20)، والقِتالُ إنَّما وَقَعَ بِالمَدِينَةِ لا بِمَكَّةَ، والإسراءُ كانَ بِمَكَّةَ قَبلَ ذلِكَ اهـ. وما استَدَلَّ بِهِ غَيرُ واضِحٍ؛ لأنَّ قَولَهُ تَعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ (المزَّمِّل: 20)، ظاهِرٌ في الاستِقبالِ، فكَأَنَّهُ سُبحانَهُ وتَعالى امتَنَّ عَلَيهِم بِتَعجيلِ التَّخفيفِ قَبلَ وُجودِ المَشَقَّةِ التي عَلِمَ أَنَّها ستَقَعُ لَهُم".

(6) يُنظَرُ قَولُ يَحيى بنِ سَلّامٍ في (تَفسير ابنِ أَبي زمنين): 2/ 260.

تَفْسيرُ سُورَةِ فُصِّلَتْ

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ (فصّلت: 11):

• فلَمّا بَدأَ اللهُ بِخَلقِ الأشياءِ خَلَقَ التُّربَةَ قَبلَ السَّماءِ، فلَمّا خَلَقَ السَّماءَ وقَضاهُنَّ سَبْعَ سَمَواتٍ دَحا الأرضَ، أي: بَسَطَها، وذلِكَ قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ (النّازعات: 30)، وإنَّما دَحاها مِن تَحتِ مَكَّةَ[1]، ولِذلِكَ سُمِّيَتْ أُمَّ القُرى[2].

وفي التَّفسيرِ أَنَّ اللهَ سُبحانَهُ حينَ قالَ لِلسَّماواتِ والأرضِ: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾، لَم تُجِبْهُ بِهذِهِ المَقالَةِ مِن الأرضِ إلّا أرضُ الحَرَمِ، فلِذلِكَ حَرَّمَها[3]. وفي الحَديثِ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ مَكَّةَ قَبلَ أَن يَخلُقَ السَّمواتِ والأرضَ[4]، فصارَتْ حُرمَتُها كحُرمَةِ المُؤمِنِ؛ لأَنَّ المُؤمِنَ إنَّما حُرِّمَ دَمُهُ وعِرضُهُ ومالُهُ بِطاعَتِهِ لِرَبِّهِ، وأرضُ الحَرَمِ لَمّا قالَتْ: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ حُرِّمَ صَيْدُها وشَجَرُها

---

(1) رَوى نَحوَهُ أَبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح898، عن ابنِ عبّاسٍ، وكذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 4/ 8، عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو.

(2) يُنظَر: (فَتحُ الباري) لابنِ حجر: 8/ 197.

(3) في (الجامِع لأحكامِ القُرآن): 15/ 307: "قالَ أَبو نَصرٍ السّكسكيُّ: فنطَقَ من الأرضِ مَوضِعُ الكعبةِ، ونطَقَ من السَّماءِ ما بحيالِها، فوَضَعَ اللهُ تَعالى فيها حَرَمَهُ".

(4) رَوى البُخاريُّ في صحيحِهِ: ح1834، كتاب جَزاء الصَّيد، باب (لا يَحِلُّ القِتالُ بِمَكَّة)، عَن ابنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما قالَ: قالَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ يَومَ افتَتَحَ مَكَّةَ: «لا هِجْرَةَ، ولكِنْ جِهادٌ ونِيَّةٌ، وإذا اسْتُنْفِرْتُم فَانْفِرُوا، فإنَّ هذا بَلَدٌ حَرَّمَ اللهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّماواتِ وَالأرْضَ، وَهُوَ حَرامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إلى يَوْمِ القِيامَةِ، وَإنَّهُ لَم يَحِلَّ القِتالُ فيهِ لأَحَدٍ قَبْلي، وَلَم يَحِلَّ لي إلّا ساعَةً مِن نَهارٍ، فَهُوَ حَرامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إلى يَوْمِ القِيامَةِ، لا يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلا يُنَفَّرُ صَيْدُهُ، وَلا يَلْتَقِطُ لُقَطَتَهُ إلّا مَنْ عَرَّفَها، وَلا يُخْتَلى خَلاها». قالَ العَبّاسُ: يا رَسُولَ اللهِ، إلّا الإذْخِرَ؛ فَإنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَلِبُيُوتِهِمْ. قالَ: قالَ: «إلّا الإذْخِرَ».

وخَلاها إلّا الإِذْخِرَ، فلا حُرمَةَ إلّا لِذي طاعَةٍ، جَعَلَنا اللهُ مِمَّن أَطاعَهُ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 268-269)

• أمّا ما وَقَعَ في التَّفسيرِ مِن قولِهِ: {**آتِيا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا**}، فقَد ذُكِرَ أَنَّ البُخارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ كانَ يَهِمُ في القُرآنِ، وأَنَّهُ أَورَدَ في كِتابِهِ آيًا كَثيرَةً على خِلافِ ما هِيَ في التِّلاوَةِ، فإن كانَ هذا الموضِعُ مِنها، وإلّا فهِيَ قِراءَةٌ بَلَغَتْهُ، ووَجْهُها، إنْ كانَتْ قِراءَةً[5]: أَنْ أَعْطِيا الطّاعَةَ، كما تقولُ: فُلانٌ يُعطي الطّاعَةَ لِفُلانٍ، ويُعطي بِيَدِهِ، فكأَنَّ مَعناهُ: آتَيْنا ما يُرادُ مِنّا. وقَد قُرِئَ: {**ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا**} (الأَحزاب: 14)، و﴿لَأَتَوْهَا﴾[6]، والفِتنَةُ خِلافُ الطّاعةِ أو ضِدُّها، وإذا جازَ الإيتاءُ في هذهِ جازَ في هذهِ، واللهُ أَعلَمُ. *(أَمالي السُّهَيْلِيّ: 64)*

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾ **(فصّلت: 29)**

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾، يُقالُ: أَحَدُهُما قابيلُ بنُ آدَمَ، والذي مِن الجِنِّ إبليسُ. ويَشهَدُ لِهذا القَولِ الحَديثُ المرفوعُ: «**ما مِن مُسلِمٍ يُقتَلُ ظُلْمًا إلاّ كانَ على ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ ذَنْبِه؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ القَتْلَ**»[7]، . . . .

---

(5) الذي في صَحيح البُخاريّ، كتاب التَّفسير، (41) سورة حم السَّجدة: "وقالَ طاوُسٌ عن ابنِ عَبّاسٍ: ﴿ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾: أَعطِيا، ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾: أَعْطَيْنا". وقالَ ابنُ حجرٍ تَعليقًا على هذهِ الرِّوايةِ في (فَتح الباري): 8/ 715: "قالَ ابن التِّينِ: لَعَلَّ ابنَ عَبّاسٍ قَرَأَها: {آتَيْنا}، بِالمَدِّ، ففَسَّرَها عَلى ذلِكَ. قُلْتُ: وقَد صَرَّحَ أَهلُ العِلمِ بِالقِراءاتِ أَنَّها قِراءَتُهُ، وبِها قَرَأَ صاحِباهُ مُجاهِدٌ وسَعيدُ بنُ جُبَيْرٍ". ويُنظَر: مُعجَمُ القِراءات: 8/ 267.

(6) قرأَ عاصِمٌ وحَمزةُ والكِسائيُّ وأَبو عَمْرٍو وابنُ كَثيرٍ في رِوايةِ ابنِ فليحٍ عن أَصحابِهِ عنهُ، وكذا رِوايةُ مُحمَّدِ بنِ صالِحٍ عن شِبلٍ، وابنُ عامرٍ والأَعمشُ: ﴿لَآتَوْهَا﴾، بالمدِّ، أَي: أَعطَوها. وقرأَ ابنُ كَثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ في رِوايةِ ابنِ ذَكوانَ، وأَبو جَعفرٍ وابنُ ذَكوانَ مِن طريقِ الصّوريِّ، وطريقِ سلامةَ بنِ هارونَ عن الأَخفَشِ، والدّاجونيّ: {لَأَتَوْهَا}، بِقصرِ الهمزةِ، أَي: جاؤُوها. يُنظَر: النَّشر في القِراءات العَشر: 2/ 348، والتَّذكِرَةُ في القِراءات: 2/ 617، ومُعجَمُ القِراءات: 7/ 261.

(7) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3335، كتاب أَحاديث الأَنبياء، باب (خَلْق آدَمَ وذُرِّيَّتِه)،

ويُروى: «أَسَنَّ القَتْلَ»[8]، أخرجَهُ التِّرمذِيُّ. *(التَّعريفُ والإعلام: 151-152)*

﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟﴾ (فصّلت: 30)، يُراجَع: (التّوبة: 40)

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (فصّلت: 33)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾، هوَ مُحَمَّدٌ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ[9]، وقَد قيلَ: يَعني المؤَذِّنينَ[10]، واللهُ أَعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 152)*

ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4355، كتاب القَسامَة والمحارِبين، باب (بَيان إثْم مَن سَنَّ القَتْل).

(8) رَواهُ التِّرمذِيُّ في جامِعِهِ: ح2673، كتاب العِلم، باب (ما جاءَ: الدّالُّ عَلى الخَيْرِ كفاعِلِه)، وقالَ التِّرمذِيُّ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ". والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(9) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 24/ 118، عن السُّدِّيِّ وابنِ زَيدٍ.

(10) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 24/ 118، عن قَيسِ بنِ أبي حازم. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 7/ 180: "الصَّحيحُ أنَّ الآيَةَ عامَّةٌ في المُؤَذِّنينَ وفي غَيرِهِم، فأَمّا حال نُزُولِ هذِهِ الآيَةِ فإنَّهُ لَم يَكُنِ الأذانُ مَشرُوعًا بِالكُلِّيَّةِ؛ لأنَّها مَكِّيَّةٌ، والأَذانُ إنَّما شُرِعَ بِالمَدِينَةِ بَعدَ الهِجرَةِ".

تَفْسيرُ سُورَةِ الشُّورى

﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًاۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الشُّورى: 11)

• أَنشَدَ ابنُ هِشامٍ لِرُؤْبَةَ:

وَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ(1)

وقالَ: ولِهذا البَيتِ تَفسيرٌ في النَّحوِ(2)، وتَفسيرُهُ: أَنَّ الكافَ تَكونُ حَرفَ جَرٍّ، وتَكونُ اسمًا بِمَعنى (مِثْل)، ويَدُلُّكَ أَنَّها حَرفٌ وُقُوعُها صِلَةً لِـ(الذي)؛ لأَنَّكَ تَقولُ: رَأَيْتُ الذي كزَيدٍ، ولَو قُلْتَ: الذي مِثْلُ زَيدٍ، لَم يَحْسُن، ويَدُلُّكَ أَنَّها تَكونُ اسمًا دُخُولُ حَرفِ الجَرِّ عَلَيها، كقَولِهِ:

وَرُحْنا بِكَابْنِ الماءِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ(3)

ودُخولُ الكافِ عَلَيها، وأَنشَدوا:

وَصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ(4) [أَوْ يُؤَثْفَيْنْ]

وإذا دَخَلَتْ عَلى (مِثْل)، كقَولِهِ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾، فهِيَ إذَن حَرفٌ؛ إذ لا يَستَقيمُ أَن يُقالَ: مِثْلُ مِثْلِهِ، وكذلِكَ هِيَ حَرفٌ في بَيتُ رُؤْبَةَ: مِثْلَ كَعَصْفٍ، لكِنَّها مُقحَمَةٌ لِتَأكيدِ التَّشبيهِ، كَما أَقحَمُوا اللامَ مِن قَولِهِ: يا بُؤْسَ

---

(1) الرَّجَزُ في (ديون رُؤْبَةَ بنِ العَجّاج): 181.

(2) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 96. والرَّجَزُ في (الكِتاب): 1/ 408، مَنسوبًا إلى حُمَيْدٍ الأَرقَط.

(3) البيتُ لامرئِ القَيسِ، وهو في ديوانِهِ: 176، على النَّحوِ الآتي:

وَرُحْنا بِكَابْنِ الماءِ يُجنبُ وَسْطَنا تَصَوَّبُ فيهِ العَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقي

وقالَ ابنُ قُتَيبةَ في توجيهِهِ، بعدَ أَن أَورَدَهُ في (أَدَب الكاتِب): 505: "كأَنَّهُ قالَ: بِمِثْلِ ابنِ الماءِ". أَمّا مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ مُحَمَّدٍ الحَضرَميُّ فقالَ في شرحِهِ لِديوانِ امرئِ القَيسِ - وهوَ مُشْكِلُ إعرابِ الأَشعارِ السِّتَّةِ الجاهِلِيَّة (1): 233: "أَي: بِغَرَسٍ كابنٍ، فحذفَ الموصوف، والكافُ هُنا اسمٌ، ولا يَجوزُ أَن تكونَ حَرفًا؛ لِدُخولِ الحَرفِ عَلَيها".

(4) البيتُ لخِطامِ المجاشعيِّ، وهو مِن شَواهدِ (الكِتاب): 1/ 32، و408، و4/ 279.

لِلحَربِ، ولا يَجوزُ أن يُقحَمَ حَرفٌ مِن حُرُوفِ الجَرِّ سِوى اللامِ والكافِ؛ أَمّا اللامُ فلأَنَّها تُعطي بِنَفسِها مَعنى الإضافَةِ، فلَم تُغَيِّرْ مَعناها، وكَذلِكَ الكافُ تُعطي مَعنى التَّشبيهِ، فأُقحِمَتْ لِتَأكيدِ مَعنى المُماثَلَةِ، غَيرَ أَنَّ دُخولَ (مِثْل) عَلَيها كما في بَيتِ رُؤْبَةَ قَبيحٌ، ودُخولُها عَلى (مِثْل) كما في القُرآنِ أَحسَنُ شَيءٍ[5]؛ لأَنَّها حَرفُ جَرٍّ تَعمَلُ في الاسمِ، والاسمُ لا يَعمَلُ فيها، فلا يَتَقَدَّمُ عَلَيها إلّا أَن يُقحِمَها كما أُقحِمَت اللامُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 276-278)*

﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ **(الشُّورى: 13)**

• أُمُّهُ [أَي: أُمُّ إسماعيلَ] هَاجَرُ... وكانَتْ سُرِّيَّةً لإبراهيمَ، وَهَبَتْها لَهُ سارةُ بِنتُ عَمِّهِ، وهِيَ سارةُ بِنتُ توبيل بنِ ناحُور، وقيلَ: بِنتُ هارانَ بنِ ناحُور، وقيلَ: هاران بن تارح، وهِيَ بِنتُ أَخيهِ عَلى هذا، وأُختُ لُوطٍ، قالَهُ القُتَبِيُّ في (المَعارِف)[6]، وقالَهُ النَّقّاشُ في التَّفسيرِ؛ وذلِكَ أَنَّ نِكاحَ بِنتِ الأَخِ كانَ حَلالًا إذ ذاكَ في ما ذُكِرَ، ثُمَّ نَقَضَ النَّقّاشُ هذا القَولَ في تَفسيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾: أَنَّ هذا يَدُلُّ عَلى تَحريمِ بِنتِ الأَخِ عَلى لِسانِ نُوحٍ عَلَيهِ السَّلامُ. وهذا هُوَ الحَقُّ، وإنَّما تَوَهَّموا أَنَّها بِنتُ أَخيهِ لأَنَّ هارانَ أَخوهُ، وهُوَ هارانُ الأَصغَرُ، وكانَتْ هِيَ بِنتَ هارانَ الأَكبَرِ، وهُوَ عَمُّهُ، وبِهارانَ سُمِّيَتْ مَدينَةُ حَرّانَ؛ لأَنَّ الحاءَ هاءٌ بِلِسانِهِم، وهُوَ سُريانِيٌّ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 87-88)*

﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ **(الشُّورى: 49)**، يُراجَع: **(آل عمران: 36)**

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ **(الشُّورى: 51)**، يُراجَع: **(الصافّات: 101-102)**

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ **(الشُّورى: 52)**، يُراجَع: **(الفاتحة: 6-7)**

---

(5) قالَ ابنُ جنّي في (سرّ صناعَةِ الإعراب): 1/ 262-263: "فأَمّا قولُ الآخَرِ:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

فلا بُدَّ فيهِ مِن زِيادةِ الكافِ؛ فكأَنَّهُ قالَ: مِثْلَ عَصْفٍ مَأكُولْ، فأَكَّدَ الشَّبَهَ بِزيادةِ الكافِ، كما أَكَّدَ الشَّبَهَ بِزيادةِ الكافِ في قولِهِ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، إلّا أَنَّهُ في الآيةِ أَدخَلَ الحَرفَ على الاسمِ، وهذا شائعٌ، وفي البيتِ أَدخَلَ الاسمَ، وهو (مِثْل)، على الحَرفِ، وهو الكافُ، فشَبَّهَ شَيئًا بِشَيءٍ".

(6) يُنظَر: المعارِف: 31.

تَفْسيرُ سُورَةِ الزُّخْرُف

﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ (الزُّخرف: 19)

• ذَكَرَ[1] في سَبَبِ إسلامِ عَبّاسٍ ما سَمِعَ مِن جَوفِ الصَّنَمِ الذي كانَ يَعبُدُهُ، وهُوَ (ضِمارٍ)، بِكَسرِ الرّاءِ، وهوَ مِثلُ (حَذامِ) و(رَقاشِ)، ولا يَكونُ مِثلُ هذا البِناءِ إلّا في أَسماءِ المؤَنَّثِ، وكانوا يَجعَلونَ آلِهتَهُم إناثًا، كاللاتِ والعُزّى ومَناةَ، لاعتِقادِهِم الخَبيثِ في المَلائكَةِ أَنَّها بَناتٌ. *(الرَّوضُ الأنُف: 7/ 156)*

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (الزُّخرف: 26)

• يُقالُ: قَومٌ (بُراءٌ) بِالضَّمِّ، و(بَراءٌ) بِالفَتحِ، و(بِراءٌ) بِالكَسرِ. فأَمّا (بِراءٌ) بِالكَسرِ فجَمعُ (بَريء)، مِثل (كَريم وكِرام)[2]. وأَمّا (بَراءٌ) فمَصدَرٌ، مِثل (سَلام)، والهَمزَةُ فيهِ وفي الذي قَبلَهُ لامُ الفِعلِ، ويُقالُ: رَجُلٌ بَراءٌ، ورَجُلانِ بَراءٌ[3]. وإذا كَسَرْتَها أَو ضَمَمْتَها لَم يَجُزْ إلّا في الجَمعِ. وأَما (بُراءٌ)، بِضَمِّ الباءِ، فالأَصلُ فيهِ (بُرَءاءُ)[4]، مِثل (كُرَماء)، فاستَثقَلوا اجتِماعَ الهَمزَتَيْنِ، فحَذَفوا الأُولى، وكانَ وَزنُهُ (فُعَلاء)، فلَمّا حَذَفوا التي هِيَ لامُ الفِعلِ صارَ وَزنُهُ (فُعاء)، وانصَرَفَ لأَنَّهُ أَشبَهَ (فُعالًا)، والنَّسَبُ إِلَيهِ إذا سَمَّيْتَ بِهِ (بُراوِيٌّ)، والنَّسَبُ إلى الآخَرَيْنِ (بَرائيٌّ) و(بِرائيٌّ).

وزَعَمَ بَعضُهُم أَنَّ (بُراء)، بِضَمِّ أَوَّلِهِ، مِن الجَمعِ الذي جاءَ عَلى (فُعال)[5]،

---

(1) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 4/ 98.

(2) يُنظَر: الدُّرُّ المصون: 10/ 304.

(3) يُنظَر: الكَشّاف: 5/ 436.

(4) يُنظَر: المُمتِعُ الكَبيرُ في التَّصريف: 395.

(5) يُنظَر: الدُّرُّ المصون: 10/ 304.

وهِيَ ثَمانِيَةُ أَلفاظٍ[6]: (فَرِيرٌ وفُرارٌ) و(عَرْنٌ وعُرانٌ)[7]، ولَم يَصنَعْ شَيئًا. وقالَ النَّحّاسُ: (بُراء) بِضَمِّ الباءِ[8]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 101-102)*

﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ (الزُّخرف: 28)

---

(6) ما ذكرَهُ السُّهَيليُّ من أنَّ الجُموعَ التي جاءَتْ على (فُعال) إنَّما هي ثَمانيَةُ ألفاظٍ، ذَكَرَهُ غَيرُهُ أيضًا، وقد نَظَمَهُ صَدرُ الأفاضلِ فقالَ:

ما سَمِعْنا كَلِمًا غَيْرَ ثَمانٍ ... هِيَ جَمْعٌ وَهيَ في الوَزْنِ فُعالُ

فَرُبابٌ وفُرارٌ وتُؤامٌ ... وعُرامٌ وعُراقٌ ورُخالُ

وظُؤارٌ جَمْعُ ظِئرٍ وبُساطٌ ... جَمْعُ بُسطٍ هكَذا في ما يُقالُ

يُنظَر: شَرحُ دُرَّة الغَوّاص: 382.

(7) رُبَّما يكونُ هذا الجَمعُ (عُران) مُحرَّفًا عن (عُراق) جَمع (عَرْق)، أو عن (عُرام) جمع (عَرْم)، كما ذُكِرَ في الهامشِ السّابقِ في نَظم صَدرِ الأفاضلِ؛ إذ لَم يَذكُرْها أَحَدٌ، في ما رَأَيْتُ، في الجُموعِ التي وَزنُها (فُعالٌ)، واللهُ أَعلَمُ. ورأَيْتُ ابنَ خالَوَيهِ يَذكُرُ ألفاظًا أُخرى لَم تَأتِ في نَظمِ صَدرِ الأفاضلِ، هي: (نُذال) جَمْعُ (نَذْل)، و(رُذال) جَمْعُ (رَذْل)، و(ثُناء) و(ثِنْي). يُنظَر: لَيسَ في كَلامِ العَرَب: 152. وزادَ الخَفاجِيُّ في (شَرح دُرَّة الغَوّاص): 383، ألفاظًا هي: (أُناس) بمعنى النّاس، و(ظُهار) جَمْعُ (ظَهْر) وهو سَهمٌ مخصوصٌ، و(بُراء) جَمْعُ (بُرأَة) وهي حُفرَةُ الصّائد، و(طُوال) جَمْعُ (طَويل)، و(ظُباء) جَمْعُ (ظُبْيَة) وهي مُنعرجُ الوادي، و(كُباب) وهي الكثيرُ المتراكمُ من الإبِلِ، و(مُلاء) جَمْعُ (مِلاء)، و(قُماش) لِلمجتمعِ من كلِّ رَديءٍ، و(سُحاح)، و(رُعاع) جَمْعُ (راعٍ)، و(لُهاث).

(8) عِبارَةُ النَّحّاسِ في (إعراب القُرآن): 4/ 412: "حَكى الكوفيُّونَ لُغَةً رابعةً، وحُكيَ أَنَّ أَبا جَعفرٍ قرأَ بها، وهو: {إِنَّا بُرَاءُ مِنكُمْ} (الممتحنة: 4)، على تقديرِ (بُرَءاءُ)، وهذهِ لا تَجوزُ عندَ البَصريِّينَ؛ لأَنَّهُ حَذفُ شَيءٍ لِغَيرِ عِلَّةٍ. قالَ أبو جَعفرٍ: وما أَحسَبُ هذا عَن أبي جَعفرٍ إلّا غَلَطًا؛ لأَنَّهُ يُروى عَن عيسى أَنَّهُ قرأَ بِتَخفيفِ الهمزةِ: {إِنَّا بُرَاءُ} [الأَلِفُ الأُولى إشارةٌ إلى الهمزَةِ المخَفَّفَةِ]، وأَحسَبُ أَنَّ أَبا جعفرٍ قرَأَ كَذا". وهذا الوَجهُ قد أَوضحَهُ الفَرّاءُ في (مَعاني القُرآن): 3/ 149-150، إذ ذَكَرَ أَنَّ تَركَ الهَمزِ من (بُرَءاء) يَكونُ بِالإشارةِ إليهِ بِتَسهيلِ الهَمزِ، ولَيسَ يُضبَطُ إلّا بِالسَّمعِ، وحينَئذٍ لا يُجرى، أَي: لا يُصرَفُ؛ لأَنَّ هَمزَتَهُ الأَخيرةَ مَزيدةٌ لِلتَّأنيثِ. وذكرَ أَنَّ مِن العَرَبِ مَن يَقولُ: إنّا بِراءٌ مِنكُم، فيُجرى، أَي: يُصرَفُ، ولَو قُرِئَتْ كذلكَ لَكانَ وَجهًا عندَ الفَرّاءِ.

• قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِۦ﴾، أَي: في أُمَّةِ مُحَمَّدٍ عَلَيهِ السَّلامُ[9]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 109)*

﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ (الزُّخرف: 31)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾، أَي: على أَحَدِ رَجُلَيْنِ مِن القريَتَيْنِ، القَريَتانِ: مَكَّةُ والطَّائفُ؛ والرَّجُلانِ: الوَلِيدُ بنُ المُغيرَةِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ بنِ مَخزوم، عمُّ أَبي جَهلٍ، والذي مِن الطَّائفِ: عُروَةُ بنُ مَسعودٍ الثَّقَفِيُّ[10]، وقيلَ: عُمَيْرُ بنُ عَبدِ ياليلَ الثَّقفِيُّ[11]. *(التَّعريفُ والإعلام: 152)*

﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (الزُّخرف: 39):

• ممّا يَدُلُّ على أَنَّ التَّنوينَ لَيسَ هوَ عَلامَةً لِلتَّمَكُّنِ، وإنَّما هوَ عَلامَةٌ لِلانفِصالِ[12]، قولُهُم: حينَئذٍ، ويَومَئذٍ، فنوَّنوا لَمّا أَرادوا فَصلَ (إذ) عَن الجُملةِ،

---

(9) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 25/ 63، نَحوَ هذا المعنى عن السُّدِّيِّ. ويُنظَر: تفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 7/ 225.

(10) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 25/ 65، عن قَتادَةَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ. ويُنظَر: التَّفسيرُ الصَّحيح: 4/ 302.

(11) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 25/ 65، بِسنَدٍ صَحيحٍ عن مُجاهِدٍ: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾، قالَ: "عُتبَةُ بنُ رَبيعَةَ مِن أَهلِ مَكَّةَ، وابنُ عَبدِ ياليلَ الثَّقَفيُّ مِن الطّائفِ". ويُنظَر: التَّفسيرُ الصَّحيح: 4/ 302.

(12) هذا هو مَذهَبُ السُّهَيليِّ في التَّنوينِ، وقد أَوضَحَهُ في (نَتائج الفِكر): 69، إذ قالَ: "التَّنوينُ فائدتُهُ التَّفرِقَةُ بينَ المنفَصِلِ والمتَّصِلِ، فلا يَدخُلُ في الاسم إلّا عَلامَةً لانفِصالِهِ ممّا بَعدَهُ، ولِذلكَ يَكثُرُ في النَّكِراتِ؛ لِفَرطِ احتياجِها إلى التَّخصيصِ بالإضافةِ، فإذا لَم تُضَف احتاجَتْ إلى التَّنوينِ تَنبيهًا على أَنَّها غَيرُ مُضافةٍ، ولا تَكادُ المعارِفُ تَحتاجُ إلى ذلك إلّا في ما قَلَّ مِن الكَلام؛ لاستِغنائها في أَكثَرِهِ عن زيادةِ تَخصيصٍ، وما لا يُتَصَوَّرُ فيهِ الإضافةُ بحالٍ لا يُنَوَّنُ بحالٍ، كالمضمَرِ والمبهَم، وكذلكَ ما دَخَلَتْهُ الأَلِفُ واللامُ لا يَحتاجُ إلى التَّنوينِ في شَيءٍ مِن الكلام. وهذهِ عِلَّةُ عَدَمِهِ في الوَقفِ؛ لأَنَّ الموقوفَ عليهِ لا يَكونُ مُضافًا إلى غيرِهِ، إذ المضافُ والمضافُ إليهِ كالشَّيءِ الواحِدِ، ولا يُوقَفُ على بعضِ الاسم دونَ بعضٍ". ونَسَبَ الزَّجّاجيُّ هذا القولَ في (الإيضاح في عِلَلِ النَّحو): 97، إلى بعضِ الكوفيِّينَ، فقالَ: "قالَ بَعضُ الكوفيِّينَ: التَّنوينُ فاصلٌ بينَ المفرَدِ والمضافِ". ولَم يَرتَضِ أبو البَقاءِ العُكبَريُّ هذا القولَ، فأَبطلَهُ من ثَلاثةِ أَوجُهٍ؛ أَحدُها: أَنَّ غيرَ المنصَرِفِ يَكونُ مُفرَدًا ولا يُنَوَّنُ؛ والثّاني:

وتَركوا التَّنوينَ حينَ قالوا: إذْ زَيدٌ قائمٌ، لَمّا أَضافوا الظَّرفَ إلى الجُملةِ. ولَيسَ في الدُّنيا اسمٌ أَقلُّ تَمَكُّنًا مِن (إذ)، ولا أَشبَهُ مِنها بِالحَرفِ، نَعَم وقَد تكونُ حَرفًا مَحضًا بِمَعنى (أَن) في نَحوِ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾، جَعَلَها سيبوَيْهِ ها هُنا حَرفًا ولَم يَجعَلْها ظَرفًا كما فَعَلَ غَيرُهُ[13]. *(أمالي السُّهَيلِيّ: 25)*

• إنَّما أخرَجوها [أَي: (إذْ)] عَنِ الاسميَّةِ في نَحوِ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾، جَعَلَها سيبوَيْهِ ها هُنا حَرفًا بِمَنزلةِ (أَنْ)[14].

فإن قيلَ: . . . فماذا بَقِيَ في (إذْ) و(إذا) مِن مَعانيهِما في حالِ الاسمِيَّةِ؟

فالجوابُ: . . . إذا قالَ لَكَ القائلُ: قَد أَكرَمْتُكَ، فقُلْتَ: إذَن أُحسِنَ إلَيكَ، رَبَطتَّ إحسانَكَ بإكرامِهِ وجَعَلْتَهُ جَزاءً لَهُ، فقَد بَقِيَ فيها طَرَفٌ مِن مَعنى الجزاءِ وهيَ حَرفٌ، كما كانَ فيها مَعنى الجزاءِ وهيَ اسمٌ. وأَمّا (إذْ) في قولِهِ تعالى: ﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾، ففيها مَعنى الاقترانِ بينَ الفِعلَيْنِ، كما كانَ فيها ذلكَ في حالِ الظَّرفيَّةِ، تقولُ: لأَضرِبَنَّ زَيدًا إذْ شَتَمَني، فهيَ وإن لَم تَكُنْ ظَرفًا ففيها مِن المعنى الأَوَّلِ طَرَفٌ، كأَنَّكَ تُنَبِّهُهُ على أَنَّكَ تُجازيهِ عَلى ما كانَ مِنهُ إذْ شَتَمَ، فإن لَم يَكُنِ

أنَّ المُفرَدَ مُفارِقٌ لِلمُضافِ، لأَنَّهُ يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيهِ، والمضافُ إليهِ كجُزءٍ مِن المُضافِ؛ والثّالِثُ: أَنَّ ما فيهِ الأَلِفُ واللّامُ مُفرَدٌ ولا يُنَوَّنُ. يُنظَر: اللُّباب في عِلَلِ البِناءِ والإعراب: 1/ 76. ومَذهَبُ سيبوَيْهِ في عِلَّةِ التَّنوينِ أَنَّهُ عَلامةٌ على خِفَّةِ الاسم وتَمَكُّنِهِ في بابِ الاسميَّةِ، إذ قالَ في (الكِتاب): 1/ 20-21: "واعلَمْ أَنَّ بَعضَ الكَلام أَثقَلُ مِن بَعضٍ، فالأَفعالُ أَثقَلُ مِن الأَسماءِ؛ لأَنَّ الأَسماءَ هيَ الأُولى، وهيَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا، فَمِن ثَمَّ لَم يَلحَقْها تَنوينٌ، ولَحِقَها الجَزمُ والسُّكونُ".

(13) نَسَبَ السُّيوطيُّ القولَ بحرفيَّةِ (إذ) التَّعليليَّةِ إلى سيبوَيْهِ أَيضًا، فقالَ في (مُعتَرَك الأَقران): 2/ 47، في أَثناءِ كلامِهِ على (إذ): "تَكونُ لِلتَّعليلِ، نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾، أَي: ولَن يَنفَعَكُم اليَومَ اشتِراكُكُم في العَذابِ لأَجلِ ظُلمِكُم في الدُّنيا. وهَل هي حَرفٌ بمنزلةِ لامِ العِلَّةِ، أو ظَرفٌ بمعنى (وَقت)، والتَّعليلُ مُستَفادٌ مِن قُوَّةِ الكَلام لا مِن اللَّفظِ؟ قَولانِ، المنسوبُ إلى سيبَوَيْهِ الأَوَّلُ". ولَيسَت الآيةُ التي يُشيرُ السُّهَيليُّ والسُّيوطيُّ إليها في كِتابِ سيبوَيْهِ، ولَم أَعثُرْ على مَوضعٍ يَتَحَدَّثُ فيهِ عن (إذ) التَّعليليَّةِ. وقَد نَسَبَ المراديُّ مثلَ هذا القَولِ أَيضًا إلى سيبوَيْهِ. يُنظَر: الجَنى الدّاني: 189.

(14) لَيسَ هذا القَولُ في (الكِتاب)، كما بَيَّنّا، ولكِنْ أَوردَهُ العُكبَريُّ في (التِّبيان في إعرابِ القُرآن): 2/ 1140.

الضَّربُ واقِعًا في حالِ الشَّتمِ، فإنَّهُ رَدٌّ عَلَيهِ وتنبيهٌ عَلَيهِ.

فقَد لاحَ لكَ قُربُ ما بَينَها وبَينَ (أَن) التي لِلمَفعولِ مِن أَجلِهِ، ولِذلكَ شبَّهَها سيبوَيْهِ بِها في سَوادِ كِتابِهِ. وعَجَبًا لِلفارِسيِّ حَيثُ غابَ ذلكَ عنهُ وجَعَلَها ظَرْفًا، ثُمَّ تَحَيَّلَ في إيقاعِ الفِعلِ الذي هوَ النَّفْعُ فيها وسَوْقِهِ إلَيها، بِما هوَ مَسطورٌ في كُتُبِهِ[15]، فأَغنى ذلكَ عَن ذِكرِهِ. *(نَتائجُ الفِكر: 104-105)*

ويُراجَعُ أَيضًا: (الأنعام: 27)

﴿أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ أَوۡ تَهۡدِى ٱلۡعُمۡىَ﴾ (الزُّخرف:40)، يُراجَع: (فاطر: 22)

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ﴾ (الزُّخرف: 57)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا﴾، الضّاربُ لِهذا المَثَلِ هوَ عَبدُ اللهِ بنُ الزِّبَعْرى السَّهمِيُّ، لَمّا قالَتْ لَهُ قُرَيشٌ: إنَّ مُحَمَّدًا يَتلو: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (الأنبياء: 98)، فقالَ: لَو حَضَرْتُهُ لَرَدَدتُّ عَلَيهِ، قالوا: وما كُنْتَ تَقولُ لَهُ؟ قالَ: كُنْتُ أَقولُ لَهُ: هذا المسيحُ تَعبُدُهُ النَّصارى، واليهودُ تَعبُدُ عُزَيرًا، أَفَهُما مِن حَصَبِ جَهَنَّمَ؟ فتَعَجَّبَتْ قُرَيشٌ مِن مَقالَتِهِ، ورَأَوا أَنَّهُ قَد خَصَمَ، وذلكَ مَعنى قولِهِ: ﴿يَصِدُّونَ﴾، بِكَسرِ الصّادِ[16]، أَي: يَعجَبونَ، فأَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾[17]

---

(15) يُنظَر: الحُجَّةُ لِلقُرّاءِ السَّبعَة: 6/ 155-157، والخَصائص: 2/ 174، إذ أَوردَ ابنُ جِنّي مُحاوَرَتَهُ لِلفارسيِّ في هذهِ المسأَلَةِ وشَرَحَ رَأيَهُ فيها.

(16) قَرَأَ ابنُ عبّاسٍ وسَعيدُ بنُ جُبَيرٍ والحَسَنُ البَصرِيُّ وعِكرِمَةُ وأَبو رزينٍ وأَبو يَحيى وأَبو بَكرٍ عَن عاصِمٍ وحَفصٌ وزِرُّ بنُ حُبَيشٍ وابنُ مُحَيصِنٍ واليَزيدِيُّ: ﴿يَصِدُّونَ﴾، بِكَسرِ الصّادِ، مِن (صَدَّ يَصِدُّ)، ومَعناهُ (يَضِجُّونَ) أَو (يُعْرِضونَ) كقِراءَةِ الضَّمِّ التّاليةِ. وقَرَأَ أَبو جَعفَرٍ والأَعرجُ والنَّخعيُّ وأَبو رَجاء وابنُ وَثّابٍ وعُبَيدُ بنُ عُمَيرٍ والسُّلَميُّ وخَلَفٌ والحَسَنُ والأَعمشُ وأَبو بَكرٍ ابنُ عَيّاشٍ عن عاصم وابنُ عامرٍ ونافِعٌ والكِسائيُّ وعليُّ بنُ أَبي طالبٍ والبرجميُّ عن أَبي بَكرٍ وشَيبَة: {يَصُدُّونَ}، بِضَمِّ الصّادِ، مِن (صَدَّ يَصُدُّ)، أَي: يُعْرِضونَ عَن الحَقِّ مِن أَجلِ ضَربِ المَثَلِ. يُنظَر: النَّشر في القِراءاتِ العَشْر: 2/ 396، والتَّذكرةُ في القِراءات: 2/ 668، ومُعجَمُ القِراءات: 388-389.

(17) أَخرَجَهُ الطَّحاويُّ في (شَرح مُشْكِل الآثار): ح986، وأَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح2918،

(الأنبياء: 101)، ولَو تَأَمَّلَ ابنُ الزِّبَعْرى الآيةَ ما اعتَرَضَ علَيها؛ لأَنَّه قالَ: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾، ولَم يَقُلْ: ومَن تَعبُدونَ، فإنَّما أَرادَ الأَصنامَ ونَحوَها مِمّا لا يَعقِلُ، ولَم يُرِد المسيحَ ولا الملائكةَ، وإن كانوا مَعبودِينَ.[18] *(التَّعريفُ والإعلام: 152-153)*

﴿قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ (الزُّخرف: 77)، يُراجَع: (النَّمل: 22-23)

﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ (الزُّخرف: 81)

• كانَ أُمَيَّةُ [أَي: ابنُ خَلَفٍ] يُذْكَرُ بِفَصاحَتِهِ و. . . عَن مُقاتِلِ بنِ سُلَيمانَ قالَ: قالَ النَّضْرُ بنُ الحارِثِ حينَ نَزَلَتْ: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ الآيَة، وكانَ النَّضْرُ قَد قالَ: المَلائكَةُ بَناتُ الرَّحمنِ، فلَمّا سَمِعَ الآيَةَ قالَ: أَلا تَراهُ قَد صَدَّقَني؟ فقالَ لَهُ أُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ، وكانَ أَفصَحَ مِنهُ: لا واللهِ، بَل كَذَّبَكَ فقالَ: ما كانَ لِلرَّحمنِ مِن وَلَدٍ[19]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 201)*

﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ (الزُّخرف: 88)، يُراجَع: (النِّساء: 122)

والواحِدِيُّ في (أَسباب نُزولِ القُرآن): 497-498، وهو صَحيحٌ بمجموعِ طُرُقِهِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 494-495، والصَّحيحُ المسنَدُ مِن أَسبابِ النُّزول: 151-154.

(18) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 319. وفي (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 442-443، عن ابنِ إسحاقَ، في قراءةِ الآيةِ بالضَّمِّ: "أَي: يَصُدُّونَ عَن أَمرِكَ بذلكَ مِن قَولِهم".

(19) يُنظَر: تَفسيرُ مُقاتِلِ بنِ سُلَيمان: 2/ 112-113، وفيه الوَليدُ بنُ المُغيرَةِ بَدَلًا مِن أُمَيَّةَ بنِ خَلَفٍ.

تَفْسيرُ سُورَةِ الدُّخان

﴿وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًاۖ﴾ (الدُّخان: 24)

• قَولُهُ [أَي: حَسّان بن ثابِتٍ]:

رَهْوًا[1]

أَي: مَشْيًا، بِسُكونٍ[2]، ويُقالُ لِمُستَنقَعِ الماءِ أَيضًا: رَهْوٌ، و(الرَّهْوُ) مِن أَسماءِ الكُرْكِيِّ[3]، و(الرَّهْوُ) المَرأَةُ الواسِعَةُ[4]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 427)*

﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ أَهْلَكْنَٰهُمْۖ إِنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ (الدُّخان: 37):

• قولُهُ تعالى: ﴿قَوْمُ تُبَّعٍ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ﴾، (تُبَّعٌ) اسمٌ لِكُلِّ مَلِكٍ مَلَكَ اليَمَنَ والشَّحْرَ وحَضرَمَوتَ، وإن مَلَكَ اليَمَنَ وَحدَها لَم يُقَل لَهُ: تُبَّعٌ. قالَهُ المسعودِيُّ[5].

فمِن التَّبابِعَةِ الحارِثُ الرّائشُ وهوَ ابنُ هَمّالٍ ذي شددٍ، وأَبرهَةُ ذو المنارِ، وعَمْرٌو ذو الأَذعارِ، وشَمِرُ بنُ مالِكٍ الذي تُنسَبُ إليهِ سَمَرقَندُ، وإفريقشُ بنُ قَيسٍ

---

(1) يُشيرُ إلى البَيتِ الذي قالَهُ حَسّانُ بنُ ثابِتٍ مِن قَصيدةٍ لهُ يَومَ ذي قَرَدٍ، والبيتُ كامِلًا:

رَهْـوًا بِـكُـلِّ مُـقَـلَّـصٍ وَطِـمِـرَّةٍ ... فـي كُـلِّ مُـعْـتَـرَكٍ عَـطَـفْـنَ وَوادي

يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 397. والبيتُ في (ديوان حَسّان بنِ ثابِت): 1/ 276، ولكنَّ روايتَهُ فيهِ (زَهْوًا) بِزايٍ، لا بِراءٍ.

(2) في (كِتاب العَيْن): 374: "الرَّهْوُ: مَشْيٌ في سُكونٍ".

(3) يُنظَر: كِتابُ العَيْن: 374-375.

(4) في (كِتاب العَيْن): 374-375: "الرَّهْوُ والرَّهْوى، لُغَتانِ: المرأَةُ التي يُعابُ عَلَيها في الجِماعِ، وهيَ الواسِعَةُ".

(5) ينظر: التَّنبيهُ والإشراف: 185.

الذي ساقَ البَربَرَ إلى إفريقيةَ مِن أَرضِ كنعانَ، وبِهِ سُمِّيَتْ إفريقيةُ. والظّاهرُ مِن الآيةِ أَنَّ اللهَ سُبحانَهُ إنَّما أرادَ واحِدًا مِن هؤُلاءِ كانَتِ العَرَبُ تَعرفُهُ بِهذا الاسم أَشدَّ معرِفَةً مِن غَيرِهِ، ولِذا قالَ عليهِ السَّلامُ: «**لا أَدْري: أَتُبَّعٌ لَعينٌ أَم لا**»[6]، ثُمَّ قَد رُوِيَ عَنهُ أَنَّهُ قالَ: «**لاتَسُبُّوا تُبَّعًا؛ فَإِنَّهُ كانَ مُؤْمِنًا**»[7]، فهذا يَدُلُّكَ على أَنَّهُ واحِدٌ بِعَينِهِ، وهوَ، واللهُ أَعلَمُ، أَبو كرِبٍ[8] الذي كَسا البَيتَ بعدَما أَرادَ غَزوَهُ، وبَعدَما غَزا المدينَةَ وأَرادَ خَرابَها، ثُمَّ انصَرَفَ عَنها لَمّا أُخبِرَ أَنَّها مُهاجَرُ نَبيٍّ اسمُهُ أَحمَدُ، وقالَ شِعرًا وأَودَعَهُ عِندَ أَهلِها فكانوا يتَوارَثونَهُ كابِرًا عَن كابِرٍ إلى أَن هاجَرَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ فأَدَّوهُ إليهِ، ويُقالُ: كانَ الكِتابُ والشِّعرُ عندَ أَبي أَيُّوبَ خالدِ بنِ زَيدٍ، وفيهِ:

شَهِدتُ عَلى أَحْمَدَ أَنَّهُ ... رَسُولٌ مِنَ اللهِ باري النَّسَمْ

فَلَوْ مُدَّ عُمْري إلى عُمْرِهِ ... لَكُنْتُ وَزيرًا لَهُ وَابْنَ عَمْ[9]

وذَكَرَ الزَّجّاجِيُّ[10] وابنُ أَبي الدُّنيا أَنَّهُ حُفِرَ قَبرٌ بِصَنعاءَ في الإسلامِ فوُجِدَ فيهِ امرأَتانِ صَحيحَتانِ، وعِندَ رأسَيْهِما لَوحٌ مِن فِضَّةٍ مَكتوبٌ فيهِ بِالذَّهَبِ: هذا قَبرُ حُبّى ولَميسَ، ويُروى أَيضًا: حُبّى وتُماضِرَ، ابنَتا تُبَّعٍ ماتَتا وهُما تَشهَدانِ أَن لا

(6) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح4674، كتاب السُّنَّة، باب (في التَّخيير بينَ الأَنبياءِ عَلَيهِم الصَّلاةُ والسَّلام)، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. ويُنظَر: سِلسِلَةُ الأَحاديثِ الصَّحيحَة: ح2217.

(7) رَوى أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح22880، عن سَهلِ بنِ سَعدٍ أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «لا تَسُبُّوا تُبَّعًا؛ فإِنَّهُ قَد كانَ أَسلَمَ». ورَواهُ أَيضًا الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الأَوسَط): ح1441، عن ابنِ عَبّاسٍ، وح3314، عن سَهلِ بنِ سَعدٍ. وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديث الصَّحيحَة): ح2423.

(8) في (المعارِف): 631: "تُبَّعُ بنُ كليكرب، وهو أَسعَدُ أَبو كرب". وفي (تَفسير القُرآنِ العَظيم): 7/ 258: "اسمُهُ أَسعَدُ أَبو كريب بن ملكيكرب اليَمانيّ".

(9) يُنظَرُ البَيتانِ والقِصَّةُ في: المعارِف: 631، وتَفسير القُرآنِ العَظيم: 7/ 258.

(10) كذا في المطبوع، والصَّحيحُ أَنَّهُ الزَّجّاجُ، فقَد ذَكَرَ السُّهَيليُّ القِصَّةَ نَفسَها في (الرَّوض الأُنُف): 1/ 163، ونَسَبَها إلى ابنِ أَبي الدُّنيا في (كِتاب القُبور)، وإلى أَبي إسحاقَ الزَّجّاجِ في (كِتاب المغازي). وأَورَدَها مِن بَعدِهِ القُرطُبيُّ أَيضًا في تَفسيرِهِ: 16/ 135، ونَسَبَها إليهِما. وممّا يُؤَكِّدُ هذه النِّسبَةَ أَنَّ الزَّجّاجَ أَوردَ نَحوَها في (مَعاني القُرآنِ وإعرابُه): 4/ 427.

إلهَ إلّا اللهُ ولا تُشركِانِ بهِ شَيئًا، وعلى ذلكَ ماتَ الصّالحونَ قبلَهُما.

(التّعريفُ والإعلام: 153-155)

• مَعنى (تُبَّع) في لُغَةِ اليَمَنِ: المَلِكُ المَتبوعُ. وقالَ المَسعوديُّ: لا يُقالُ لِلمَلِكِ (تُبَّعٌ) حَتّى يَغلِبَ اليَمَنَ والشَّحْرَ وحَضْرَمَوْتَ[11]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 159)*

﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾، إلى قولِهِ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ (الدُّخان: 43-49):

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ (الدُّخان: 49)، بعدَ قولِهِ: ﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ (الدُّخان: 44)، هُوَ أَبو جَهلٍ، واسمُهُ عَمْرُو بنُ هِشامِ بنِ المُغيرَةِ، وكانَ قَد قالَ: ما فيها أَعَزُّ مِنّي ولا أَكرَمُ، فلِذلكَ قيلَ لَهُ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[12]. *(التّعريفُ والإعلام: 153)*

• ذَكَرَ[13] حَديثَ أَبي جهلٍ حينَ ذَكَرَ شَجَرَةَ الزَّقُّوم. يُقالُ: إنَّ هذِهِ الكَلِمَةَ لَم تَكُن مِن لُغَةِ قُرَيشٍ، وإنَّ رَجُلًا أَخبَرَهُ أَنَّ أَهلَ يَثرِبَ يَقولُونَ: تَزَقَّمْتُ، إذا أَكَلْتُ التَّمرَ بِالزُّبدِ، فجَعَلَ بِجَهلِهِ اسمَ الزَّقُّومِ مِن ذلكَ استِهزاءً[14].

---

(11) سَبَقَ تَخريجُ هذا القولِ، ويُنظَر: البِدايَة والنِّهايَة: 2/ 147.

(12) رَوى نَحوَ ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 25/ 134، عن قَتادَةَ، والواحديُّ في (أَسباب نُزولِ القُرآن): ح376، مِن طَريقِ أَبي بَكرٍ الهُذَليِّ عن عِكرِمَةَ، فهو مُرسَلٌ، فَضلًا عن كَونِ الهُذَليِّ مَتروكَ الحَديثِ. يُنظَر: الدَّخيل مِن أَسبابِ التَّنزيل: 304.

(13) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 336، يَعني قَولَهُ: يا مَعشَرَ قُرَيشٍ، هل تَدرونَ ما شَجَرَةُ الزَّقُّوم التي يُخَوِّفُكُم بها مُحَمَّدٌ؟ قالوا: لا. قالَ: عَجوَةُ يَثرِبَ بِالزُّبدِ، واللهِ لَئن استَمكَنّا مِنها لَنَتَزَقَّمَنَّها تَزَقُّمًا. فأَنزلَ اللهُ فيهِ: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ * كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِي ٱلْبُطُونِ * كَغَلْيِ ٱلْحَمِيمِ﴾ (الدُّخان: 43-46). ورَوى نَحوَهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 63، عن السُّدِّيِّ مُرسَلًا. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 13/ 285، و(أَسبابُ النُّزول) لِلسُّيوطيّ: 333.

(14) في (الكَشّاف): 5/ 476: "رُويَ أَنَّهُ لَمّا نَزَلَ: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾ (الصافّات: 62)، قالَ ابنُ الزِّبَعرى: إنَّ أَهلَ اليَمَنِ يَدْعونَ أَكلَ الزُّبدِ والتَّمرِ التَّزَقُّمَ. فدَعا أَبو جَهلٍ بِتَمرٍ وزُبدٍ، فقالَ: تَزَقَّموا؛ فإنَّ هذا هو الذي يُخَوِّفُكُم به مُحَمَّدٌ. فنَزَلَ: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾".

وقيلَ: إنَّ لهذا الاسمِ أَصلًا في لُغَةِ اليَمَنِ، وإنَّ الزَّقُّومَ عِندَهُم كُلُّ ما يُتَقَيَّأُ مِنهُ(15). وذَكَرَ أَبو حَنيفَةَ في (النَّبات) أَنَّ شَجَرَةً بِاليَمَنِ يُقالُ لَها (الزَّقُّومُ) لا وَرَقَ لَها وفُرُوعُها أَشبَهُ شَيءٍ بِرُؤوسِ الحَيّاتِ، فهِيَ كَريهَةُ المَنظَرِ(16).

وفي تَفسيرِ ابنِ سَلّامٍ والماوَردِيِّ: أَنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ في البابِ السّادِسِ مِن جَهَنَّمَ أَعاذَنا اللهُ مِنها، وأَنَّ أَهلَ النّارِ يَنحَدِرونَ إلَيها. قالَ ابنُ سَلّامٍ: وهِيَ تَحيا بِاللَّهَبِ كما تَحيا شَجَرَةُ الدُّنيا بِالمَطَرِ(17). *(الرَّوضُ الأُنُفُ: 3/ 327-328)*

﴿خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ **(الدُّخان: 47)**، يُراجَع: **(القلم: 11-13)**

---

(15) في (تَفسير القُرآن) لِلسَّمعانيّ: 5/ 131: "اعْلَمْ أَنَّ (الزَّقُّوم) في اللُّغَةِ كُلُّ طَعامٍ يُتَناوَلُ على كُرهٍ شَديدٍ. وقالَ بَعضُهُم: إنَّ (الزَّقُّوم) هُوَ الطَّعامُ اللَّيِّنُ في لِسانِ البَربَرِ لا في لِسانِ العَرَبِ".

(16) نَقَلَ ابنُ حجرٍ كلامَ أَبي حَنيفةَ الدّينَوَرِيِّ بِأَوضحَ ممّا نقَلَهُ السُّهَيليُّ، فقالَ في (فَتح الباري) 8/ 508-509: "أَمّا (الزَّقُّومُ) فقالَ أَبو حَنيفَةَ الدّينوَرِيُّ في كِتابِ (النَّبات): (الزَّقُّومُ) شَجَرَةٌ غَبراءُ تَنبُتُ في السَّهلِ صَغيرَةُ الوَرَقِ مُدَوَّرَتُهُ لا شَوكَ لَها زَفِرَةٌ مُرَّةٌ ولَها نَورٌ أَبيَضُ ضَعيفٌ تُجَرِّسُهُ النَّحلُ ورُؤُوسُها قِباحٌ جِدًّا".

(17) قالَ يَحيى بنُ سَلّامٍ: "بَلَغَني أَنَّها في البابِ السّادِسِ، وأَنَّها تَحيا بِلَهَبِ النّارِ كما تَحيا الشَّجَرَةُ بِبَردِ الماءِ، فلا بُدَّ لأَهلِ النّارِ مِن أَن يَنحَدِروا إلَيها، أَعني مَن كانَ فَوقَها، فيَأكُلوا مِنها". يُنظَر: تَفسيرُ ابنِ أَبي زمنين: 2/ 212. ويُنظَرُ أَيضًا: النُّكَتُ والعُيون: 3/ 415.

تَفْسيرُ سُورَةِ الجاثِيَة

﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ (الجاثية: 7)

• قولُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾، يُقالُ: هُوَ النَّضْرُ بنُ الحارِثِ مِن بَني عَبدِ الدّارِ[1]. *(التَّعريفُ والإعلام: 155)*

﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية: 14)

• قولُهُ تَعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ الآية، قيلَ: إنَّهُ أُمِرَ أَن يَقولَ ذلكَ لِعُمَرَ بنِ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ، وكانَ سَبَّهُ رَجُلٌ مِن المشركِينَ، فهَمَّ بهِ عُمَرُ، فنَزَلَتِ الآيةُ[2]، ثُمَّ نُسِخَتْ بِآيةِ السَّيفِ.

(التَّعريفُ والإعلام: 155)

(1) ذكَرَهُ ابنُ الجَوزيِّ في (زاد المسير): 7م123، عن ابنِ عَبّاسٍ رَضيَ اللهُ عنهُ.

(2) أورَدَهُ الواحِديُّ في (أسباب نُزول القُرآن): 603، ورَواهُ أَبو جَعفَرٍ النَّحّاسُ في (النّاسخ والمنسوخ): 662-663، وقالَ ابنُ العَربيِّ في (أحكام القُرآن): 4/ 121: "وهذا لَم يَصِحَّ". لِذا كانَ الصَّحيحُ أَنَّ الآيةَ مُحْكَمَةٌ لا نَسخَ فيها؛ إذ لا يُقالُ بِالنَّسخِ إلّا إذا تعذَّرَت الوُجوهُ الأُخرى ولَم يُمكِنْ حَمْلُ الآيةِ على غَيرِ النَّسخِ.

تَفْسيرُ سُورَةِ الأَحْقاف

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (الأحقاف: 10)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، هوَ عبدُ اللهِ بنُ سَلامِ بنِ الحارثِ[1]. *(التَّعريفُ والإعلام: 155)*

﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٌ قَدِيمٌ﴾ (الأحقاف: 11)، يُراجَع: (الأنعام: 27)

﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُحۡسِنِينَ﴾ (الأحقاف: 12):

• فإن قيلَ: فكيفَ يَصِحُّ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ أن يَكونَ حالًا، والحالُ تُعطي التَّحوُّلَ والانتِقالَ إليها عَن حالةٍ أُخرى، وأَنتَ لَو قُلْتَ: جاءَ زَيدٌ قُرَشِيًّا أَو حَبَشِيًّا، لَم يَجُزْ؛ لأَنَّهُ لَم يَزَلْ كذلكَ؟

فالجَوابُ: أَنَّ قولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿مُّصَدِّقٌ﴾، لا مِن ﴿كِتَٰبٌ﴾؛ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ، والعامِلُ في الحالِ ما في ﴿مُّصَدِّقٌ﴾ مِن مَعنى الفِعْلِ، فصارَ المعنى: أَنَّهُ مُصَدِّقٌ لَكَ في هذِهِ الحالِ، والاسمُ، الذي هوَ صاحِبُ الحالِ، قَديمٌ، وقَد كانَ غَيرَ مَوصوفٍ بِهذِهِ الصِّفَةِ حينَ أُنزِلَ مَعناهُ لا لَفظُهُ على موسى وعيسى وداوُدَ عليهِمُ السَّلامُ، وإنَّما كانَ عَرَبِيًّا حينَ أُنزِلَ على مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مُصَدِّقًا لهُ ولِما بَينَ يَدَيْهِ مِن الكتابِ، فقَد أَوضَحْتُ فيه مَعنى الحالِ، وبَرِحَ الإشكالُ[2]. *(نَتائجُ الفِكر: 305)*

---

(1) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: ح3812، كتاب مَناقِب الأنصار، باب (مَناقِب عَبدِ اللهِ بنِ سَلامٍ رَضيَ اللهُ عَنهُ).

(2) تَعَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ ما قالَهُ السُّهَيليُّ هُنا، مُوضِحًا أَنَّ ما اختارَهُ إنَّما هو قَولُ الكُلّابِيَّةِ، فقالَ في

• قولُهُ: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾، هيَ الحالُ المُوَطِّأَةُ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ وَطَّأَت الاسمَ الجامِدَ أَن يكونَ حالًا. *(نتائجُ الفِكر: 274)*

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ﴾ (الأحقاف: 15)

(بَدائع الفَوائد): 2/ 569-573: "قُلْتُ: كَلّا، بَل زِدتَّ الإشكالَ إشكالًا، ولَيسَ مَعنى الآيةِ ما ذَهَبْتَ إليهِ، وإنَّما ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ حالٌ مِن ﴿كِتَـٰبٌ﴾، وصَحَّ انتِصابُ الحالِ عنهُ معَ كَونِهِ نَكِرَةً لِكَونِهِ قَد وُصِفَ، والنَّكِرَةُ إذا وُصِفَت انتَصَبَ عَنها الحالُ لِتَخَصُّصِها بالصِّفَةِ كما يَصِحُّ أَن يُبتَدَأَ بها. وأَمّا قَولُهُ: إنَّ المعنى: مُصَدِّقٌ لَكَ، فلا رَيبَ أَنَّهُ مُصَدِّقٌ لَهُ، ولكِنَّ المرادَ مِنَ الآيةِ أَنَّهُ مُصَدِّقٌ لِما تَقَدَّمَ من كُتُبِ اللهِ تَعالى كما قالَ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ (المائدة: 48)، وقالَ: ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ (آل عمران: 1-3)، وقالَ: ﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ (الأنعام: 92)... وقولُهُ: إنَّ الاسمَ الذي هو صاحِبُ الحالِ قَديمٌ، وكانَ غَيرَ مَوصوفٍ بهذه الصِّفَةِ حينَ أُنزِلَ مَعناهُ لا لَفظُهُ على موسى وعيسى وداوُدَ عَلَيهِم السَّلامُ، هذا بِناء مِنهُ على الأَصلِ الذي انفرَدَتْ بهِ الكُلّابِيَّةُ عن جَميعِ طَوائفِ أَهلِ الأَرضِ مِن أَنَّ مَعانيَ التَّوراةِ والإنجيلِ والزَّبورِ والقُرآنِ وسائرِ كُتُبِ اللهِ مَعنًى واحِدٌ، فالعَينُ لا اختِلافَ فيها ولا تَعَدُّدَ وإنَّما تَتَعَدَّدُ وتَتَكَرَّرُ العِباراتُ الدّالَّةُ على ذلك المعنى الواحِدِ؛ فإن عُبِّرَ عنهُ بِالعربيَّةِ كانَ قُرآنًا، وهو نَفسُ التَّوراةِ؛ وإن عُبِّرَ عَنهُ بِالعِبريَّةِ كانَ تَوراةً، وهوَ نَفسُ القُرآنِ؛ وإن عُبِّرَ عَنهُ بِالسُّريانيَّةِ كانَ إنجيلًا، وهو أَيضًا نَفسُ القُرآنِ ونَفسُ التَّوراةِ، وكذلكَ سائرُ الكُتُبِ. وهذا قولٌ يَقومُ على بُطلانِهِ تِسعونَ بُرهانًا لا تَندفِعُ... وكيفَ تكونُ مَعاني التَّوراةِ والإنجيلِ هيَ نَفسَ مَعاني القُرآنِ وأَنتَ تَجِدُها إذا عُرِّبَتْ لا تُدانيهِ ولا تُقارِبُهُ فَضلًا عن أَن تَكونَ هيَ إيّاهُ؟... وهَل هذا إلّا دَعوى يَشهَدُ الحِسُّ بِبُطلانِها؟ أَم كيفَ يُقالُ: إنَّ التَّوراةَ إذا عُبِّرَ عنها بِالعربيَّةِ صارَتْ قُرآنًا معَ تَميُّزِ القُرآنِ عَن سائرِ الكلامِ بِمَعانيهِ وأَلفاظِهِ تَمَيُّزًا ظاهِرًا لا يَرتابُ فيهِ أَحَدٌ؟ وبِالجُملةِ، فهذا الجَوابُ مِنهُ بِناء على ذلكَ الأَصلِ. والجَوابُ الصَّحيحُ أَن يُقالَ: الحالُ المؤكِّدَةُ لا يُشتَرَطُ فيها الاشتِقاقُ والانتِقالُ، بَل التَّنَقُّلُ ممّا يُنافي مَقصودَها؛ فإنَّما أُتِيَ بها لِتأكيدِ ما تَقَدَّمَها وتَقريرِهِ، فلا مَعنى لِوَصفِ الاشتِقاقِ والانتِقالِ فيها أَصلًا، وتَسمِيَتُها حالًا تَعبيرٌ نَحويٌّ اصطِلاحِيٌّ، وإلّا فالعَرَبُ لَم تَقُلْ: هذهِ حالٌ، حَتّى يُقالَ: كيفَ سَمَّيْتُموها حالًا وهي وَصفٌ لازِمٌ، وإنَّما النُّحاةُ سَمَّوْها حالًا، فيا للهِ العَجَب! أَتَكونُ تَسمِيَتُهُم الحادِثَةُ الاصطِلاحيَّةُ مُوجِبَةً لاشتِراطِ التَّنَقُّلِ والاشتِقاقِ؟ فلَو سَمّاها مُسَمٍّ بِغَيرِ هذا الاسمِ وقالَ: هذهِ نَصبٌ على القَطعِ مِن المعرِفَةِ إذا جاءَتْ بَعدَ مَعرِفَةٍ، أَكانَ يَلزَمُهُ هذا السُّؤالُ؟ فقَد بانَ لكَ ضَعفُ ما اعتَمَدَهُ مِن الجَوابِ، وبِاللهِ التَّوفيقُ".

• قولُهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾ الآية، يعني أبا بَكرٍ الصِّدِّيقَ[3]، اسمُهُ عَبدُ اللهِ، وكانَ يُلقَّبُ بِعَتيقٍ[4]. وقولُهُ تعالى في الآيةِ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ﴾، والِدُهُ هو: أَبو قُحافَةَ عُثمانُ بنُ عامرِ بنِ عَمرِو بنِ كَعبِ بنِ سَعدِ بنِ تَيمٍ[5]. وأُمُّ أَبي بَكرٍ: أُمُّ الخَيرِ، واسمُها سُلَيمى بنتُ صَخرِ بنِ عَمرِو بنِ كَعبِ بنِ سَعدٍ[6].

(التَّعريفُ والإعلام: 156)

ويُراجَعُ أيضًا: **(الكهف: 1-85)**

﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ﴾ **(الأحقاف: 17)**

• قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ﴾، يُقالُ: نَزَلَتْ في عَبدِ الرَّحمنِ بنِ أَبي بَكرٍ قَبلَ أن يُسْلِمَ[7]، وقَد أَنكَرَتْ ذلكَ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنها[8].

(التَّعريفُ والإعلام: 156)

---

(3) أورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 13/ 322، وذكَرَ أَنَّهُ أخرجَهُ ابنُ عَساكِرَ مِن طَريقِ الكَلبيِّ عَن أَبي صالحٍ عَن ابنِ عَبّاسٍ، وإسنادُهُ مَوضوعٌ؛ إذ إنَّ مَن دونَ ابنِ عَبّاسٍ كَذّابونَ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 212. وذكَرَ نَحوَهُ الواحديُّ في (أَسباب نُزولِ القُرآن): 605-606، عَن عَطاءٍ عَن ابنِ عَبّاسٍ، وعَطاءٌ لَم يَسمَعْ مِن ابنِ عَبّاسٍ، ورِوايتُهُ عَن الصَّحابةِ مُرسَلَةٌ. يُنظَر: الدَّخيل مِن أَسباب التَّنزيل: 308.

(4) يُنظَر: المعارِف: 167، وفيهِ أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَقَّبَهُ عَتيقًا لِجَمالِ وَجهِهِ، أَو لأَنَّهُ أَخبَرَهُ أَنَّهُ عَتيقٌ مِن النّارِ.

(5) يُنظَر: المعارِف: 167.

(6) يُنظَر: المعارِف: 168.

(7) رَوى نَحوَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 26/ 19، عن ابنِ عبّاسٍ، وأَخرجَهُ ابنُ أَبي حاتم في تفسيرِهِ مِن طَريقِ أَسباطِ بنِ نَصرٍ عن السُّدِّيِّ، وهو أَثَرٌ مُنكَرٌ، وسَنَدُهُ ضَعيفٌ؛ لإعضالِهِ وضَعفِ أَسباطِ بنِ نَصرٍ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 214. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 7/ 283: "وهذا عامٌّ في كُلِّ مَن قالَ هذا، ومَن زَعَمَ أَنَّها نَزَلَتْ في عَبدِ الرَّحمنِ بنِ أَبي بَكرٍ فقَولُهُ ضَعيفٌ؛ لأَنَّ عَبدَ الرَّحمنِ بنَ أَبي بَكرٍ أَسلَمَ بَعدَ ذلكَ وحَسُنَ إسلامُهُ وكانَ مِن خِيارِ أَهلِ زَمانِهِ".

(8) رَوى ذلكَ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4827، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ

﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ﴾ (الأحقاف: 21)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ﴾، هوَ هُودُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ رباحٍ[9].

(التَّعريفُ والإعلام: 156)

﴿وَإِذۡ صَرَفۡنَآ إِلَيۡكَ نَفَرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْۖ فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوۡاْ إِلَىٰ قَوۡمِهِم مُّنذِرِينَ ۞ قَالُواْ يَٰقَوۡمَنَآ إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ (الأحقاف: 29-30):

• قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذۡ صَرَفۡنَآ إِلَيۡكَ نَفَرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ (الأحقاف: 29)، يُقالُ: هُم جِنُّ نَصِيبِينَ[10]، ويُروَى: جنُّ الجَزيرةِ[11]... ويُقالُ: كانوا سَبعَةً[12]، وكانوا يَهودًا فأَسلَموا، ولِذلكَ قالَ: ﴿أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾ (الأحقاف: 30). وقيلَ في أَسمائِهِم: شاصِر وماصِر ومنشى وناشى والأَحقَبُ، ذَكَرَ هؤُلاءِ الخَمسَةَ ابنُ دُرَيدٍ[13]، ومِنهُم عَمرُو بنُ جابرٍ، وذَكَرَ ابنُ سَلّامٍ مِن طَريقِ أَبي إسحاقَ السَّبيعِيِّ عَن أَشياخِهِ عَن ابنِ مَسعُودٍ أَنَّهُ كانَ في نَفَرٍ مِن أَصحابِ النَّبيِّ يَمشُونَ، فرُفِعَ لَهُم إعصارٌ، ثُمَّ جاءَ إعصارٌ أَعظَمُ مِنهُ، ثُمَّ انقَشَعَ، فإذا حَيَّةٌ قَتيلٌ، فعَمَدَ رَجُلٌ مِنّا إلى رِدائِهِ فشَقَّهُ وكَفَّنَ الحَيَّةَ بِبَعضِهِ ودَفَنَها، فلَمّا جَنَّ اللَيلُ إذا امرَأَتانِ تَتَساءَلانِ:

لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ وَقَدۡ خَلَتِ ٱلۡقُرُونُ مِن قَبۡلِي وَهُمَا يَسۡتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيۡلَكَ ءَامِنۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾).

(9) يُنظَر: المعارف 28.

(10) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 26/ 30-31، عن ابنِ عبّاسٍ، وأَبو نُعَيم في (دَلائل النُّبُوَّة): ح259، عَن ابنِ إسحاقَ، وح261، عَن كَعبِ الأَحبار، وح262، عَن عِمرانَ بنِ أَبي أَنَسٍ عَن أَبيهِ.

(11) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3258، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ الأَحقاف)، وقالَ التِّرمذيُّ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ"، والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(12) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 26/ 30-31، عن ابنِ عَبّاسٍ، والبَيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 2/ 228. وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 13/ 344، ونَسَبَهُ إلى ابنِ أَبي حاتمٍ عَن مُجاهدٍ.

(13) يُنظَر: كِتابُ جَمهَرَةِ اللُّغَة: 1/ 282، وأَسماؤُهُم عِندَهُ: "حَسا، وبَسا، وشاصِر، وباصِر، والأَحقب".

أَيُّكُم دَفَنَ عَمرَو بنَ جابِرٍ؟ فقُلْنا: ما نَدري مَن عَمْرُو بنُ جابِرٍ؟ فقالَتا: إن كُنْتُم ابتَغَيْتُم الأجرَ فقَد وَجدتُّمُوهُ، إنَّ فَسَقَةَ الجِنِّ اقتَتَلوا مَعَ المُؤمِنِينَ مِنهُم، فقُتِلَ عَمْرٌو، وهُوَ الحَيَّةُ التي رَأَيْتُم، وهُوَ مِنِ النَّفَرِ الذينَ استَمَعوا القُرآنَ مِن مُحَمَّدٍ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ ثُمَّ وَلَّوا إلى قَومِهِم مُنذِرِينَ[14].

وذَكَرَ ابنُ سَلّامٍ في رِوايَةٍ أُخرى أَنَّ الذي كفَّنَهُ صَفوانُ بنُ المعَطَّلِ[15]، وذَكَرَ ابنُ أَبي الدُّنيا نَحوَ هذا الحَديثِ عَن رَجُلٍ مِن التّابِعِينَ سَمّاهُ أَنَّ حَيَّةً دَخَلَتْ عليهِ في خِبائهِ تَلهَثُ عَطَشًا فسَقاها، ثُمَّ إنَّها ماتَتْ فدَفَنَها، فأَتى مِن اللَيلِ فسَلَّمَ عليهِ وشَكَرَ[16]، وأَخبَرَ أَنَّ تلكَ الحَيَّةَ كانَتْ رَجُلًا مِن جِنِّ نَصِيبِينَ اسمُهُ زَوبَعَةُ[17]. وبَلَغَنا في فَضائلِ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ مِمّا حَدَّثَنا بهِ أَبو بَكرٍ بنُ طاهرٍ الإشبيليُّ أَنَّ عُمَرَ بنَ عَبدِ العَزيزِ كانَ يَمشي بِأَرض فَلاةٍ، فإذا حَيَّةٌ مَيتَةٌ فكفَّنَها بِفَضلَةٍ مِن رِدائهِ ودَفَنَها، فإذا قائلٌ يقولُ: يا سُرقُ، أَشهَدُ أَنّي سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يقولُ لكَ: «**سَتَمُوتُ بِأَرْض فَلاةٍ فَيُكَفِّنُكَ وَيَدْفِنُكَ رَجُلٌ صالِحٌ**»، فقالَ: ومَن أَنتَ يَرحَمُكَ اللهُ؟ فقالَ: رَجُلٌ مِن الجِنِّ الذينَ سَمِعوا القُرآنَ مِن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لَم يَبْقَ مِنهُم إلّا أَنا، وهذا سُرق قَد ماتَ[18].

---

(14) يُنظَر: تَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 4/ 142.

(15) تُنظَرُ رِوايةُ يَحيى بنِ سَلّام في (تَفسير ابن أَبي زَمنين): 2/ 316-317.

(16) أَخرَجَ القِصَّةَ ابنُ أَبي الدُّنيا في (كِتاب الهَواتِف): ح35، عن أَبي رَجاءٍ العُطارِديِّ. وأَخرجَها أَيضًا عن أَبي رَجاءٍ أَبو نُعَيم في: دَلائل النُّبُوَّة: ح255، وحِليَة الأَولِياء: 2/ 304-305. وفي إسنادِ القِصَّةِ كثيرُ بنُ عبدِ اللهِ أَبو هاشم الأُبُكِّيُّ النّاجي الوَشّاءُ، قالَ البُخاريُّ عنهُ: مُنكَرُ الحَديثِ، وقالَ الدّارقُطنيُّ: ضَعيفٌ، وقالَ أَبو حاتم: مُنكَرُ الحَديثِ شِبْهُ المتروكِ، وقالَ الذَّهَبيُّ: ما أَرى رِواياتِهِ بِالمنكَرَةِ جِدًّا. يُنظَر: ميزانُ الاعتِدال: 3/ 406.

(17) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 26/ 31، والبَزّارُ في مُسنَدِهِ (البَحر الزَّخّار): ح1846، وأَبو نُعَيم في (دَلائل النُّبُوَّة): ح253، والبَيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 2/ 228، عن زِرٍّ أَنَّ الجِنَّ كانوا سَبعةً أو تِسعةً، فيهِم أو أَكبَرُهُم زَوبَعَةُ. وذكَرَ الأَثَرَ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11343، وقالَ عنهُ: 7/ 235: "رَواهُ البَزّارُ، ورِجالُهُ ثِقاتٌ".

(18) أَخرَجَ القِصَّةَ ابنُ أَبي الدُّنيا في (كِتاب الهَواتِف): ح34، عن فَيّاضِ بنِ مُحَمَّدٍ الرَّقِّيِّ، وابنُ الجَوزيِّ في (سيرَة ومَناقِب عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيز): 33-34، عن العَبّاسِ بنِ راشدٍ وفَيّاضِ بنِ مُحَمَّدٍ الرَّقِّيّ.

وقَد قَتَلَتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنها حَيَّةً رأَتْها في حُجرَتِها تَستَمِعُ وعائشةُ تَقرأُ، فأُتِيَتْ في المنامِ فقيلَ لها: إنَّكِ قَتَلْتِ رَجُلًا مُؤمِنًا مِن الجِنِّ الذينَ قَدِموا على رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فقالَتْ: لَو كانَ مُؤمِنًا ما دَخَلَ على حُرَمِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فقيلَ لها: ما دَخَلَ عليكِ إلّا وأنتِ مُقَنَّعَةٌ وما جاءَ إلّا لِيَستَمِعَ الذِّكرَ، فأَصبَحَتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها فَزِعَةً، واشتَرَتْ رِقابًا فأَعتَقَتْهُم[19].

وقَد ذَكَرْنا مِن أَسماءِ هؤُلاءِ الجِنِّ ما حَضَرَنا، فإن كانوا سَبعَةً فالأَحقَبُ مِنهُم وَصفٌ لأَحدِهِم ولَيسَ باسْمِ عَلَمٍ؛ فإنَّ الأَسماءَ التي ذَكَرْناها آنِفًا ثَمانيةٌ بِالأَحقَبِ[20]، واللهُ أَعلَمُ. **(التَّعريفُ والإعلام: 156-158)**

• ذَكَرَ[21] النَّفَرَ مِن الجِنِّ الذينَ نَزَلَ فيهِم القُرآنُ والذينَ ﴿وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ۞ قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾. وفي الحَديثِ أَنَّهُم كانوا مِن جِنِّ نَصِيبِينَ، وفي التَّفسيرِ أَنَّهُم كانوا يَهودًا؛ ولِذلِكَ قالوا: ﴿مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾، ولَم يَقولوا: مِن بَعدِ عيسى، ذَكَرَهُ ابنُ سَلّامٍ[22]. **(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 303-304)**

ويُراجَعُ أيضًا: **(الفاتحة: 6-7)**

﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾
(الأَحقاف: 31)

---

(19) رَوى نَحوَ هذه القِصَّةِ عن عائشةَ رَضيَ اللهُ عنها أبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح1097، وابنُ أَبي الدُّنيا في (كِتاب الهَواتِف): ح159، والحَكيمُ التِّرمذيُّ في (نَوادِر الأُصول): ح230.

(20) عَقَّبَ ابنُ عَسكَرٍ في (التَّكميل والإتمام): 383-384، على ما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ بِقَولِهِ: "قَد اختلَفَ النّاسُ في عَدَدِهِم؛ فرُوِيَ أَنَّهُم كانوا سَبعةً، وحَكى الطَّبَريُّ وسنيدٌ أَنَّهُم كانوا تِسعَةً، وهو الأَظهَرُ؛ لأَنَّ أَسماءَهُم تَبلُغُ أَكثَرَ مِن سَبعَةٍ... ذَكَرَ الشَّيخُ مِنهُم خَمسَةً بِاختِلافٍ في الأَلفاظِ".

(21) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 263.

(22) يُنظَر: تَفسيرُ ابنِ أَبي زَمنين: 2/ 316، وتَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 4/ 142.

• قالَ [أي: الزَّجّاجِيُّ] في هذا البابِ: استَغفَرَ زَيدٌ رَبَّهُ ذَنبَهُ[23].

هذهِ المسأَلةُ في تَأخيرِ الاسمِ المُسقَطِ مِنهُ حَرفُ جَرٍّ... فالأَصلُ فيها سُقوطُ حَرفِ الجرِّ، وأَن يكونَ (الذَّنبُ) مَفعولًا بِـ(الغُفران) الذي لا يَتَعدّى بِحرفٍ؛ لأَنَّهُ مِن (غَفَرْتُ الشَّيءَ)، إذا غَطَّيْتَهُ وسَتَرْتَهُ، معَ أَنَّ الاسمَ الأَوَّلَ هوَ فاعِلٌ في الحَقيقةِ... فلِذلِكَ تَقولُ: استغفَرَ زَيدٌ ذَنبَهُ رَبَّهُ، في جَيِّدِ الكَلامِ.

فإن قيلَ: فإن كانَ سُقوطُ حَرفِ الجَرِّ هوَ الأَصلَ فـ(مِن) إذَن زائدَةٌ، كما قالَ الكِسائيُّ، ولَيسَ كما قالَ سيبَوَيْهِ ولا الزَّجّاجِيُّ: إنَّما حَذَفْتَ حَرفَ الجَرِّ ثُمَّ نَصَبْتَ.

قُلْنا: إنَّما سُقوطُ حَرفِ الجَرِّ أَصلٌ في الفِعلِ المشتَقِّ مِنه نَحو (غَفَرَ)، وأَمّا إذا قُلْتَ: استَغفَرَ، أَو أَستَغفِرُ أنا اللهَ، ففي ضِمنِ الكَلامِ ما لا بُدَّ لَهُ مِن حَرفِ الجَرِّ؛ لأَنَّكَ لا تَطلُبُ غُفرًا مُجَرَّدًا مِن مَعنى التَّوبةِ والخُروجِ مِن الذَّنبِ، وإنَّما تُريدُ الاستِغفارَ خُروجًا مِن الذَّنبِ وتَطهيرًا مِنهُ، فلَزِمَتْ (مِن) في الكلامِ لِهذا المَعنى، فهيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالمعنى لا بِنَفسِ اللَفظِ، فإن حَذَفْتَها تَعَدّى الفِعلُ ونَصَبَ، وكانَ بِمَنزلةِ قولِكَ: أَمَرْتُكَ الخيرَ[24].

فإن قيلَ: فما قَولُكُم في نَحوِ قولِهِ تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾ (نوح: 4)، و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم﴾؟

قُلْنا: هيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمعنى الإنقاذِ والخُروجِ مِن الذُّنوبِ، وإنَّما دَخَلَتْ لِتُؤذِنَ بِهذا المَعنى، ولكِن لا يَكونُ ذلكَ في القُرآنِ إلّا حَيثُ يُذكَرُ الفاعلُ الذي هوَ المذنِبُ، نَحو قَولِهِ: ﴿لَكُم﴾؛ لأَنَّهُ المُنقذُ المُخرجُ مِن الذُّنوبِ بِالإيمانِ، ولَو قُلْتَ: يَغفِرْ مِن ذُنوبِكُم، دونَ أَن تَذكُرَ الاسمَ المجرورَ، لَم يَحسُنْ إلّا على مَعنى

---

(23) يُنظَر: الجُمَلُ في النَّحو: 28.

(24) قالَ أَبو حَيّانَ في (ارتشاف الضَّرَب): 4/ 2091، بَعدَ أن ذكَرَ أَنَّهُ يَجوزُ حَذفُ الحَرفِ مَعَ (استَغفَرَ): "زَعَمَ ابنُ الطَّراوَةِ وتِلميذُهُ السُّهَيليُّ أَنَّ (استَغفَرَ) لَيسَ أَصلُها التَّعدِيَةَ إلى الثّاني بِحَرفِ جَرٍّ، بَل الأَصلُ أَن يَتَعَدّى إليهِ بِنَفسِهِ، وتَعدِيَتُهُ بِـ(مِن) إنَّما هو بِتَضمينِهِ طَلَبَ التَّوبَةِ والخُروجِ مِن الذَّنبِ".

التَّبعيضِ؛ لأَنَّ الفِعلَ الذي كانَ في ضِمنِ الكلامِ، وهو الإنقاذُ، قَد ذَهبَ بِذَهابِ الاسمِ الذي هوَ واقِعٌ عليهِ.

فإن قُلْتَ: فقَد قالَ: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ (آل عمران: 147)، وقالَ في سُورَةِ (الصَّفّ): ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (الصَّفّ: 12)، فما الحِكمَةُ في سُقوطِها ها هُنا، وما الفَرقُ؟

فالجَوابُ: أَنَّ هذا إخبارٌ عَن المؤمنِينَ الذينَ قَد سَبَقَ لَهُم الإنقاذُ مِن ذُنوبِ الكُفرِ بِإيمانِهِم، ثُمَّ وُعِدوا عَلى الجِهادِ بِغُفرانِ ما اكتَسَبوا في الإسلامِ مِن الذُّنوبِ، وهيَ غَيرُ مُحيطةٍ بِهِم كإحاطَةِ الكُفرِ المُهلِكِ بِالكافِرِ، فلَم يَتَضَمَّن الغُفرانُ مَعنى الاستِنقاذِ، إذ لَيسَ ثَمَّ الإحاطَةُ مِن الذَّنبِ بِالمُذنِبِ، وإنَّما تضَمَّنَ مَعنى الإذهابِ والإبطالِ لِلذُّنوبِ؛ لأَنَّ الحَسَناتِ يُذهِبْنَ السَّيِّئاتِ، بِخِلافِ الآيَتَيْنِ المتقَدِّمَتَيْنِ فإنَّهُما خِطابٌ لِلمُشرِكِينَ وأَمرٌ لَهُم بِما يُنقِذُهُم ويُخَلِّصُهُم مِمّا أَحاطَ بِهِم وهوَ الكُفرُ، وأَمّا المؤمِنونَ فقَد أُنقِذوا.

وأَمّا قَولُهُ في آيةِ الصَّدَقاتِ: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ (البقرة: 271)، فهيَ في مَوضِعِ (مِن) التي لِلتَّبعيضِ؛ لأَنَّ الصَّدَقَةَ لا تُذهِبُ جَميعَ الذُّنوبِ كالجِهادِ.

ومِن هذا النَّحوِ قَولُهُ عليهِ السَّلامُ: «**فَلْيُكفِّرْ عَن يَمينِهِ ولْيَأْتِ الذي هُوَ خَيرٌ**»[25]، فأَدخَلَ في كلامِهِ (عَن) لِتُؤذِنَ بِمَعنى الخُروجِ عَن اليَمينِ، لَمّا ذَكَرَ الخارِجَ الفاعِلَ، وهوَ الضَّميرُ المستَتِرُ في (يُكفِّر)، فكأَنَّهُ قالَ: فَلْيَخْرُجْ بِالكَفّارَةِ عَن يَمينِهِ، ولَمّا لَم يَذكُر الفاعِلَ المكفِّرَ في قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ (المائدة: 89)، لَم يُدخِلْ (عَن) ولا احتيجَ إليها، وأُضيفَت (الكَفّارةُ) إلى (الأَيمان) إضافَةَ المصدَرِ إلى المفعولِ، وإن كانَت الأَيمانُ لا تُكَفَّرُ، وإنَّما يُكفَّرُ الحِنثُ والإثمُ، ولكِنَّ الكَفّارَةَ حَلٌّ لِعُقدَةِ اليَمينِ، فمِن هُنالِكَ أُضيفَتْ إلى اليَمينِ كما

---

(25) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6623، كتاب الأيمان والنُّذور، باب (﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح4329، كتاب الأيمان، باب (نَدب مَن حَلَفَ يَمينًا فرَأَى غَيرَها خَيرًا مِنها أن يَأتِيَ الذي هو خَيرٌ ويُكَفِّرَ عَن يَمينِه).

يُضافُ الحَلُّ إلى العَقْدِ، إذ اليَمينُ عَقْدٌ والكَفّارَةُ حَلٌّ لهُ، واللهُ المستَعانُ.

(نَتائجُ الفِكر: 256-259)

﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ (الأحقاف: 35)

• في رِوايَةٍ عَن ابنِ إسحاقَ: أَنَّ أُولي العَزْمِ مِن الرُّسُلِ مِنهُم: نُوحٌ وهُودٌ وإبراهيمُ؛ أَمّا نُوحٌ، فلِقَولِهِ: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ (يونس: 71)؛ وأَمّا هُودٌ، فلِقَولِهِ: ﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (هود: 54)؛ وأَمّا إبراهيمُ، فلِقَولِهِ هُوَ والذينَ مَعَهُ: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (الممتحنة: 4)[26]، وأَمَرَ اللهُ نَبِيَّنا أَن يَصبِرَ كَما صَبَرَ هؤُلاءِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 387-388)

---

(26) رَوى ذلك عن أَبي العالِيَةِ البَيهقيُّ في (الجامعِ لِشُعَبِ الإيمان): ح9256، وقالَ مُحَقِّقُهُ: 12/ 188: "إسنادُهُ ضَعيفٌ". وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 13/ 346-347، عن أَبي العالِيَةِ: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾، قالَ: "نُوحٌ، وهُودٌ، وإبراهيمُ، فأُمِرَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أن يَصبِرَ كما صَبَروا، وكانوا ثَلاثَةً، ورَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رابِعُهُم؛ قالَ نُوحٌ: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ (يونس: 71) إلى آخِرِها، فأَظهَرَ لَهُم المُفارَقَةَ؛ وقالَ هُودٌ حينَ قالوا: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ (هود: 54)، قالَ: ﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * مِن دُونِهِۦ﴾ (هود: 54-55)، فأَظهَرَ لَهُم المُفارَقَةَ؛ وقالَ لإبراهيمَ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ (الممتحنة: 4) إلى آخِرِ الآيَةِ، فأَظهَرَ لَهُم المُفارَقَةَ؛ وقالَ: يا مُحَمَّدُ ﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (الأنعام: 56)، فقامَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ عِندَ الكَعبَةِ فقَرَأَها على المُشرِكينَ، فأَظهَرَ لَهُم المُفارَقَةَ". وزادَ السُّيوطيُّ نِسبَتَهُ إلى عَبدِ بنِ حُمَيدٍ وأَبي الشَّيخِ وابنِ عَساكِرَ. ولكِنَّ ابنَ كَثيرٍ قالَ في تفسيرِهِ: 7/ 305: "قَد اختَلَفوا في تَعدادِ أُولي العَزمِ عَلى أَقوالٍ، وأَشهَرُها أَنَّهُم نُوحٌ وإبراهيمُ ومُوسى وعيسى وخاتَمُ الأنبياءِ كُلِّهِم مُحَمَّدٌ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، قَد نَصَّ اللهُ عَلى أَسمائِهِم مِن بَينِ الأَنبياءِ في آيَتَينِ مِن سُورَتَي الأَحزاب والشُّورى. وقَد يُحتَمَلُ أَن يَكونَ المُرادُ بأُولي العَزم جَميعَ الرُّسُلِ، وتَكُونَ ﴿مِنَ﴾ في قَولِهِ: ﴿مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ لِبَيانِ الجِنسِ، واللهُ أَعلَمُ". والآيَتانِ اللَّتانِ أَشارَ إِلَيهِما ابنُ كَثيرٍ هُما: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ (الأحزاب: 7)، و﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا

تَفْسيرُ سُورَةِ مُحَمَّد

﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ (محمَّد: 4)

• لا يَجوزُ لِلإمامِ أن يَمُنَّ عَلى الأسرى بَعدَ القَسْمِ، ويَجوزُ لَهُ ذلِكَ قَبلَ المَقاسِمِ، كَما فَعَلَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِأَهلِ خَيْبَرَ حينَ مَنَّ عَلَيهِم، وتَرَكَهُم عُمّالًا لِلمُسلِمينَ في أَرضِهِم التي افتَتَحُوها عَنْوَةً، كَذلِكَ قالَ أبو عُبَيْدٍ[1]، قالَ: ولا يَجوزُ لِلإمامِ أن يَمُنَّ عَلَيهِم، فيَرُدَّهُم إلى دارِ الحَربِ، ولكِنْ عَلى أن يُؤَدُّوا الجِزيَةَ، ويَكونوا تَحتَ حُكمِ المُسلِمينَ، قالَ: والإمامُ مُخَيَّرٌ في الأسرى بَينَ القَتلِ والفِداءِ والمَنِّ والاستِرقاقِ والفِداءِ بِالنُّفوسِ لا بِالمالِ كَذلِكَ، قالَ أكثَرُ الفُقَهاءِ هذا في الرِّجالِ، وأَمّا الذَّرارِيُّ والنِّساءُ فلَيسَ إلّا الاستِرقاقُ أَو المُفاداةُ بِالنُّفوسِ دُونَ المالِ[2]، كَما تَقَدَّمَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 281)*

ويُراجَعُ أيضًا: (الأنفال: 67-69)

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾ (محمَّد: 16)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾، قيلَ في التَّفسيرِ: هوَ عَبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ[3]. *(التَّعريفُ والإعلام: 158)*

تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ (الشُّورى: 13). ويشهَدُ لهذا القولِ ما رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 26/ 37، عن عَطاءٍ الخُراسانيِّ أَنَّهُ قالَ: "﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾: نُوحٌ وإبراهيمُ وموسى وعيسى ومُحَمَّدٌ صلّى اللهُ عليهِم وسلَّمَ". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 13/ 346-347.

(1) يُنظَر: (كِتابُ الأموال) لأبي عُبَيْد: 151-153.

(2) يُنظَر: (كِتابُ الأموال) لأبي عُبَيْد: 149.

(3) رَواهُ ابنُ أبي شَيبَةَ في (المصَنَّف): ح32778، عن ابنِ بُرَيدَةَ. وأوردَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ

﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ (محمَّد: 21)

• في العَرَبيَّةِ أبوابٌ رُفِعَتْ فيها النَّكِرَةُ بِالابتداءِ. . . لِمَعانٍ مازَجَتِ الكَلامَ وقَرائِنِ أحوالٍ حَسَّنَتِ النِّظامَ.

مِن ذلكَ التَّفضيلُ، نَحوُ قَولِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ: تَمرَةٌ خَيرٌ مِن جَرادَةٍ[4]، ونَحوُ ما قَدَّرَ سيبَوَيْهِ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾، أي: طاعَةٌ أمثَلُ[5]، ولَم يَقُلْ: مَثيلَةٌ، ولا حَسَنَةٌ؛ لأنَّ النَّكِرَةَ لا يُخبَرُ عَنها. . . إلّا على الشُّروطِ المذكورةِ، أو تُريدُ التَّفضيلَ فتَقولَ: تَمرَةٌ أفضَلُ مِن كذا، أو طاعَةٌ أفضَلُ؛ لأنَّكَ حينَ قُلْتَ: أفعَلُ مِن كذا، عُلِمَ أنَّكَ تُريدُ أن تَقولَ: أُفَضِّلُ تَمرَةً، و أُوثِرُ طاعَةً، ونَحوَ هذا المعنى، فخَرَجَت النَّكِرَةُ عَن أن تكونَ مُبتَدَأً مَحضًا ومُخبَرًا عنهُ حَقيقةً، واللهُ تَعالى أعلَمُ. *(نَتائِجُ الفِكر: 315-316)*

﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ (محمَّد: 30)

• اللَّحْنُ: العُدُولُ بِالكَلامِ عَلى الوَجهِ المَعروفِ عِندَ النّاسِ إلى وَجهٍ لا يَعرِفُهُ إلّا صاحِبُهُ، كَما أنَّ اللَّحْنَ الذي هُوَ الخَطَأُ عُدُولٌ عَن الصَّوابِ المَعروفِ[6].

المنثور): 132/ 367، وزادَ نِسبتَهُ إلى ابنِ عَساكِرَ عن ابنِ بُرَيدَةَ، وإلى الأخيرِ أيضًا مِن طَريقِ الكَلبيِّ عن أبي صالحٍ عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما.

(4) أخرجَهُ مالِكٌ في (الموَطَّأ): ح236، كتاب الحجّ، باب (فِديَة مَن أصابَ شَيئًا مِن الجَرادِ وهوَ مُحْرِم)، ولَفظُهُ: "عن يَحيى بنِ سَعيدٍ أنَّ رَجُلًا جاءَ إلى عُمَرَ بنِ الخَطّابِ فسَأَلَهُ عن جَراداتٍ قَتَلَها وهو مُحْرِمٌ، فقالَ عُمَرُ لِكَعبٍ: تَعالَ حَتّى نَحكُمَ. فقالَ كَعبٌ: دِرهَمٌ. فقالَ عُمَرُ لِكَعبٍ: إنَّكَ لَتَجِدُ الدَّراهِمَ، لَتَمرَةٌ خَيرٌ مِن جَرادَةٍ". وقالَ الخَفاجيُّ في (شِفاء الغَليل في ما في كلامِ العَرَبِ مِن الدَّخيل): 107: "تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِن جَرادَةٍ: أوَّلُ مَن قالَهُ سَيِّدُنا عُمَرُ رَضيَ اللهُ عنهُ؛ لأنَّ أهلَ حِمْصَ أصابوا جَرادًا كثيرًا في إحرامِهِم، فجَعَلوا يَتَصَدَّقونَ عن كُلِّ جَرادَةٍ بِدِرهَمٍ، فقالَ عُمَرُ: أرى دَراهِمَ كثيرةً يا أهلَ حِمْصَ، تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِن جَرادَةٍ".

(5) يُنظَر: الكِتابُ: 1/ 141.

(6) في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 5/ 239: "فأمّا (اللَّحْنُ)، بِسُكونِ الحاءِ، فإمالَةُ الكلامِ عَن جِهَتِهِ الصَّحيحَةِ في العَرَبيَّةِ، يُقالُ: لَحَنَ لَحْنًا. وهذا عِندَنا مِن الكلامِ المولَّدِ؛ لأنَّ اللَّحْنَ مُحْدَثٌ لَم يَكُنْ في العَرَبِ العارِبَةِ الذينَ تَكَلَّموا بِطِباعِهِم السَّليمَةِ".

قالَ السِّيرافِيُّ: ما عَرَفْتُ حَقيقَةَ مَعنى النَّحْوِ إلّا مِن مَعنى اللَّحْنِ الذي هُوَ ضِدُّهُ؛ فإنَّ اللَحْنَ عُدُولٌ عَن طَريقِ الصَّوابِ، والنَّحْوُ قَصدٌ إلى الصَّوابِ[7]. وأمّا (اللَحَنُ)، بِفَتحِ الحاءِ، فأَصلُهُ مِن هذا، إلّا أنَّهُ إذا لَحَنَ لَكَ لِتَفهَمَ عَنهُ ففَهِمْتَ سُمِّيَ ذلِكَ الفَهمُ لَحَنًا، ثُمَّ قيلَ لِكُلِّ مَن فَهِمَ: قَد لَحِنَ، بِكَسرِ الحاءِ، وأَصلُهُ ما ذَكَرْناهُ مِن الفَهمِ عَن اللاحِنِ[8]، قالَ الجاحِظُ في قَولِ مالِكِ بنِ أسماءَ:

مَنْطِقٌ صائِبٌ وَتَلْحَنُ أَحْيا نًا وَخَيرُ الحَديثِ ما كانَ لَحْنا

أَرادَ أَنَّ اللَحْنَ الذي هو الخَطَأُ قَد يُستَملَحُ ويُستَطابُ مِن الجاريةِ الحديثةِ السِّنِّ[9]. وخُطِّئَ الجاحِظُ في هذا التَّأويلِ وأُخبِرَ بِما قالَهُ الحَجّاجُ بنُ يوسُفَ لامرَأَتِهِ هِندِ بِنتِ أسماءَ بنِ خارِجَةَ حينَ لَحَنَتْ فأَنكَرَ عَلَيها اللَحْنَ، فاحتَجَّتْ بِقَولِ أَخيها مالِكِ بنِ أسماءَ:

وَخَيرُ الحَديثِ ما كانَ لَحْنا

فقالَ لَها الحَجّاجُ: لَم يُرِدْ أخوكِ هذا، إنَّما أَرادَ اللَحْنَ الذي هُوَ التَّورِيَةُ والإلغازُ، فسَكَتَتْ، فلَمّا حُدِّثَ الجاحِظُ بِهذا الحَديثِ قالَ: لَو كانَ بَلَغَني هذا قَبلَ أن أُؤَلِّفَ كِتابَ (البَيان) ما قُلْتُ في ذلِكَ ما قُلْتُ، فقيلَ لَهُ: أفلا تُغَيِّرُهُ؟ فقالَ: كَيفَ وقَد سارَتْ بِهِ البِغالُ الشُّهْبُ وأَنجَدَ في البِلادِ وأَغارَ[10]؟ وكَما قالَ

(7) تَصَرَّفَ السُّهَيليُّ في نَقلِ كلامِ السِّيرافيِّ، ولَفظُهُ في كتابِهِ (شَرح كِتابِ سيبَوَيْه): 1/ 187: "إنَّ الكلامَ يَنقَسِمُ قِسمَيْنِ: كلامٌ مَلحونٌ، وكلامٌ غَيرُ مَلحونٍ؛ فالملحونُ هو الذي لُحِنَ بِهِ عن القَصدِ، وكذلكَ مَعنى (اللَحْن) إنَّما هو العُدولُ عن قَصدِ الكلامِ إلى غَيرِهِ؛ وما لَم يَكُن مَلحونًا فهو على القَصدِ، وعلى النَّحوِ، ومِن ذلكَ سُمِّيَ النَّحْوُ نَحْوًا".

(8) جَعَلَ ابنُ فارسٍ في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 5/ 239-240، (اللَحْن) بِناءً آخَرَ غَيرَ (اللَحَن)؛ فجَعَلَ الأَوَّلَ يَدُلُّ على إمالةِ شَيءٍ مِن جِهتِهِ، وأَمثِلَتُهُ ذُكِرَتْ في تَعليقٍ سابقٍ؛ وجَعَلَ الثّانيَ يَدُلُّ على الفِطنَةِ والذَّكاءِ. ورَدُّ البِناءَينِ إلى أَصلٍ واحدٍ، على ما فَعَلَ السُّهَيليُّ، أَولى؛ إذ لَيسَ بَينَهُما إلّا فَرقُ حَرَكَةٍ واحِدَةٍ، واللهُ أَعلَمُ.

(9) يُنظَر: البَيانُ والتَّبيين: 1/ 146-147.

(10) يُنظَر: تاريخُ مَدينَةِ السَّلام: 14/ 126-127.

الجاحِظُ في مَعنى (تَلْحَنُ أَحْيانًا) قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ مِثْلَهُ أو قَريبًا مِنهُ[11].

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 312-314)

﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم﴾ (محمَّد: 38)

• قولُهُ: ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾، قَد سُئِلَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عَن هؤُلاءِ القَومِ، فقالَ: «**لَوْ كانَ الإيمانُ في الثُّرَيّا لَنالَهُ رِجالٌ مِنْ هؤُلاءِ**»، وأَشارَ إلى سَلمانَ الفارِسِيِّ[12]، فدَلَّ على أَنَّهُم الفُرسُ الذينَ أَسلَموا، واللهُ المُوَفِّقُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 158-159)

---

(11) يُنظَر: عُيونُ الأَخبار: 2/ 559، إذ قالَ ابنُ قُتَيبةَ، بعدَ أَن ساقَ أَبياتَ مالِكِ بنِ أَسماءَ: "قالَ ابنُ دُرَيدٍ: استَثْقَلَ مِنها الإعرابَ". ويُنظَر: التَّذكِرَةُ الحَمدونيَّة: 7/ 271.

(12) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4897، كتاب التَّفسير، باب (قَوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6444، و6445، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (فَضل فارِس).

تَفْسيرُ سُورَةِ الفَتْح

﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ (الفتح: 2)، يُراجَع: (الفاتحة: 6-7)

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (الفتح: 10)

• [في قَصيدَةِ عَبّاسِ بنِ مِرداسٍ التي قالَها يومَ حُنَيْنٍ]:

يَـدَ اللهِ بَـيْـنَ الأَخْـشَـبَـيْـنِ نُـبـايِـعُ[1]

مِن قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، أَقامَ يَدَ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ مقامَ يَدِهِ، كَما قالَ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في الحَجَرِ الأَسوَدِ: «**هُوَ يَمينُ اللهِ في الأَرْضِ**»[2]، أَقامَهُ في المُصافَحَةِ والتَّقبيلِ مقامَ يَمينِ المَلِكِ الذي يُصافِحُ بِها؛ لأَنَّ الحاجَّ وافِدٌ عَلى المَلِكِ الأَعلى وزائرٌ بَيتَهُ، فجَعَلَ تَقبيلَهُ الحَجَرَ مُصافَحَةً لَهُ، وكَما جُعِلَتْ يَمينُ السّائلِ الآخِذِ لِلصَّدَقَةِ المُتَقَبَّلَةِ يَمينَ الرَّحمنِ سُبحانَهُ تَرغيبًا في الصَّدَقَةِ وتَبشيرًا بِقَبولِها وتَعظيمًا لِحُرمَةِ مَن أُعطِيَتْ لَهُ، فإنَّما أَعطاها المُتَصَدِّقُ للهِ سُبحانَهُ، وإيّاهُ سُبحانَهُ أَقرَضَ، فقالَ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ (التَّوبة: 104)، وقالَ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**إِنَّما يَضَعُها في كَفِّ الرَّحمنِ يُرَبِّيها لَهُ**» الحَديثَ[3].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 220-221)

---

(1) شَطرُ بَيتٍ، والبَيتُ كامِلًا في (السِّيرة النَّبويَّة): 4/ 152:

نُـبـايِـعُـهُ بِـالأَخْـشَـبَـيـنِ وإنَّـمـا ... يَـدَ اللهِ بَـيـنَ الأَخْـشَـبَـيـنِ نُـبـايِـعُ

(2) الحَديثُ في (تاريخ مَدينَةِ السَّلام): 7/ 339، عن جابرِ بنِ عَبدِ اللهِ مَرفوعًا. وذكَرَهُ العَجلونيُّ في (كَشف الخَفاء): 1/ 396، والأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح223، وقالَ عنهُ: 1/ 390: "مُنكَرٌ".

(3) رَوى مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح2339، كتاب الزَّكاة، باب (قَبول الصَّدَقَةِ مِن الكَسبِ الطَّيِّبِ وتَربِيَتها)، عن أَبي هُرَيرَةَ أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّم قالَ: «ما تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِن

﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ فَإِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَعِيرًا﴾ (الفتح: 13)

• أمّا قولُهُ: «**مَن لا يَرْحَمُ لا يُرْحَمُ**»[4]، فحَمْلُهُ على الخَبَرِ أشبَهُ بِسِياقَةِ الكلامِ؛ لأنَّهُ مَردودٌ على قَولِ الرَّجُلِ: إنَّ لي عَشَرَةً مِن الوَلَدِ ما قَبَّلْتُ مِنهُم أحَدًا، فقالَ علَيهِ السَّلامُ: «**مَن لا يَرْحَمُ لا يُرْحَمُ**»، أي: الذي يَفعَلُ هذا لا يُرحَمُ، ولَو جَعَلَها شَرطًا لانقَطَعَ الكلامَ مِمّا قَبلَهُ بَعضَ الانقِطاعِ؛ لأنَّ الشَّرطَ وجَوابَهُ كَلامٌ مُستَأنَفٌ. وأيضًا، فإنَّ الشَّرطَ إذا كانَ بَعدَهُ فِعلٌ مَنفِيٌّ فأكثَرُ ما وَجَدْناهُ في القُرآنِ وفي كلامِ النُّبُوَّةِ مَنفِيًّا بِحَرفِ (لَم) لا بِحَرف (لا)، كقَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ﴾ (الحجرات: 11)، ﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِنْ﴾، كَما قيلَ في الحَديثِ: «**مَن لَم يُهاجِرْ هَلَكَ**»[5]، فأكثَرُ ما تَجِدُهُ هكَذا، وإن كانَ الوَجهُ الآخَرُ جائزًا، كقَولِ زُهَيرٍ:

وَمَن لا يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلاحِهِ يُهَدَّمْ وَمَن لا يَظْلِمِ النّاسَ يُظْلَمِ[6]

فكِلا الوَجهَيْنِ جائزٌ، والمَعنى فيهِما مُتَقارِبٌ جِدًّا، رَفَعْتَ أو جَزَمْتَ.

(أمالي السُّهَيلِيّ: 88-89)

طَيِّبٍ، ولا يَقبَلُ الله إلّا الطَّيِّبَ، إلّا أخَذَها الرَّحمنُ بِيَمينِهِ، وإن كانَت تَمرَةً، فتَربو في كَفِّ الرَّحمنِ، حتّى تكونَ أعظَمَ مِن الجَبَلِ، كما يُربِّي أحَدُكُم فُلُوَّهُ أو فَصيلَهُ». ورَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1410، كتاب الزَّكاة، باب (الصَّدَقَة مِن كَسبٍ طَيِّب)، نَحوَهُ عن أبي هُرَيرَةَ.

(4) رَواهُ، بِضَمِّ الميمِ في الفِعلَيْنِ، البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6013، كِتابُ الأدَب، باب (رَحمَة النّاسِ والبَهائم)، ورَواهُ، بِتَسكينِ الميمِ في الفِعلَيْنِ وهيَ رِوايَةٌ تَصلُحُ لأن يُستَدَلَّ بِها على الوَجهِ الآخَرِ لكِن لَم يَأتِ بِها السُّهَيلِيُّ، مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح5982، و5983، كِتابُ الفَضائل، باب (رَحمَته صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ الصِّبيانَ والعِيالَ وتَواضُعه وفَضل ذلكَ).

(5) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 5/ 235، عن السُّدِّيِّ، قالَ: "لَمّا أُسِرَ العَبّاسُ وعَقيلٌ ونَوفَلٌ، قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِلعبّاسِ: «افْدِ نَفْسَكَ وابنَ أخيكَ»، قالَ: يا رَسولَ اللهِ، ألَم نُصَلِّ قِبلَتَكَ ونَشهَدْ شَهادَتَكَ؟ قالَ: «يا عَبّاسُ، إنَّكُم خاصَمْتُم فخُصِمْتُم»، ثُمَّ تَلا هذه الآيَةَ: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ (النِّساء: 97)، فيَومَ نَزَلَتْ هذه الآيَةُ كانَ مَن أسلَمَ ولَم يُهاجِرْ فهو كافرٌ حَتّى يُهاجِرَ، إلّا المستَضعَفِينَ الذينَ ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (النِّساء: 98): حِيلَةً: في المالِ، والسَّبيلُ: الطَّريقُ. قالَ ابنُ عبّاسٍ: كُنْتُ أنا مِنهُم مِن الوِلدانِ". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 4/ 638-639، والحَديثُ مُرسَلٌ عن السُّدِّيِّ. يُنظَر: هِدايَةُ المُستَنير: 204.

(6) يُنظَر: ديوانُ زُهَيرِ ابنِ أبي سُلمى: 30.

﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الفتح: 16)، يُراجَع: (آل عمران: 144)

﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ (الفتح: 18)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾، وكانَت الشَّجَرَةُ سَمُرةً، وهيَ مِن شَجَرِ العِضاهِ[7]، وكانَت البَيعَةُ بالحُدَيْبِيَةِ[8].

وكانَ أَوَّلَ مَن بايعَ مِنهُم أَبو سِنانٍ الأَسَدِيُّ[9]، واسمُهُ وَهبُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مِحْصَنٍ[10]، ابنُ أَخي عُكّاشَةَ بنِ مِحْصَنٍ[11]. *(التَّعريفُ والإعلام: 159)*

﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ﴾ (الفتح: 25)

• العُوذُ: جَمْعُ (عائذ)، وهِيَ النّاقَةُ التي مَعَها وَلَدُها... وإِنَّما قيلَ لِلنّاقَةِ (عائِذٌ)، وإِن كانَ الوَلَدُ هُوَ الذي يَعوذُ بِها، لأَنَّها عاطِفٌ عليه، كما قالوا: تِجارَةٌ رابِحَةٌ، وإِن كانَتْ مَربوحًا فيها؛ لأَنَّها في مَعنى (نامِيَة) و(زاكِيَة)، وكَذلِكَ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (الحاقَّة: 21، والقارعة: 7)؛ لأَنَّها في مَعنى (صالِحَة). ومِن نَحوِ هذا

---

(7) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 26/ 86-87، عن سَلَمَةَ وجابرِ بن عبدِ اللهِ.

(8) رَواهُ مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح4784، كتاب الإمارَة، باب (استِحباب مُبايَعَةِ الإمامِ الجَيش عِندَ إرادَةِ القِتالِ، وبَيان بَيعَةِ الرِّضوانِ تَحتَ الشَّجَرَة).

(9) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 438-439. ورَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 26/ 86، عن عامرٍ الشَّعبيّ.

(10) قالَ ابنُ حجرٍ في (الإصابَة): 6/ 627، بعد أَن ساقَ اسمَهُ كما ساقَهُ السُّهيليُّ: "ويُقالُ: اسمُهُ عَبدُ اللهِ بنُ وَهبٍ، ويُقالُ: هو وَهبُ بنُ مِحْصَنٍ"، وقالَ أَيضًا: 7/ 191: "ويُقالُ: وَهبُ بنُ عُبَيدِ اللهِ الأَسَدِيُّ".

(11) خالَفَ بعضُ العُلَماءِ السُّهَيليَّ في هذا، إذ قالَ ابنُ حجرٍ في (الإصابَة): 7/ 191: "قالوا: وهو غَيرُ أَبي سِنانِ بنِ مِحْصَنٍ أَخي عُكّاشَةَ وأُمِّ قَيسٍ؛ لأَنَّ ابنَ مِحْصَنٍ ماتَ والنَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مُحاصِرٌ بَني قُرَيظَةَ، وكانَ ذلكَ قَبلَ بَيعَةِ الرِّضوانِ تَحتَ الشَّجَرَةِ".

قَولُهُ: ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا﴾، وإن كانَ عاكِفًا؛ لأَنَّهُ مَحبوسٌ في المَعنى، فتَحَوَّلَ وَزنُهُ في اللَفظِ إلى وَزنِ ما هُوَ في مَعناهُ، كَما قالُوا في المَرأَةِ: تُهْراقُ الدِّماءَ، وقِياسُهُ: تُهْرِيقُ الدِّماءَ، ولكِنَّهُ في مَعنى (تُسْتَحاضُ)، فحُوِّلَ إلى وَزنِ ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ وبَقِيَتِ (الدِّماء) مَنصوبَةً على المفعولِ كما كانَتْ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 477)*

ويُراجَعُ أيضًا: **(النَّمل: 22-23)**

﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ﴾ **(الفتح: 26)**

• قولُهُ تَعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ﴾، قالَ ابنُ إسحاقَ: يَعني سُهَيلَ بنَ عَمْرٍو حينَ أَخَذَتْهُ الحَمِيَّةُ أن يَكتُبَ في صُلحِ الحُدَيْبِيَةِ: بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، وقالَ: لا أكتُبُ إلّا: بِاسمِكَ اللهُمَّ، وأَبى أن يَكتُبَ: مُحَمَّد رَسول اللهِ، وقالَ: لا أكتُبُ إلّا بِاسمِكَ واسمِ أبيكَ[12].

(التَّعريفُ والإعلام: 159)

﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ **(الفتح: 27)**

• قَولُ عُمَرَ لِلنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: أَلَم تَعِدْنا أَنّا نَأتي البَيتَ ونَطُوفُ بِهِ؟ فقالَ: «**نَعَمْ**»، وذَكَرَ الحَديثَ[13]. كانَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قَد أُرِيَ ذلِكَ في مَنامِهِ، ورُؤيا الأَنبياءِ وَحيٌ، ثُمَّ أَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾[14].

---

(12) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 447. والقِصَّةُ في صَحيحِ البُخاريِّ في الموضعِ المذكورِ في الهامشِ اللاحقِ.

(13) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2731، و2732، كتاب الشُّروط، باب (الشُّروط في الجِهادِ، والمصالَحة مَعَ أهلِ الحَربِ، وكِتابَة الشُّروط)، بِاختِلافٍ في الألفاظِ.

(14) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 26/ 107، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 4/ 164، عن مُجاهِدٍ، وهو مُرسَلٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 251. وأَوردَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 13/ 511، وزادَ نِسبتَهُ إلى الفِريابيِّ وعَبدِ بنِ حُمَيدٍ وابنِ المنذرِ.

ويُسأَلُ عَن قَولِهِ: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾: ما فائدَةُ هذا الاستِثناءِ وهُوَ خَبَرٌ واجِبٌ؟

وفي الجَوابِ أَقوالٌ؛ أَحَدُها: أَنَّهُ راجِعٌ إلى قَولِهِ: ﴿ءَامِنِينَ﴾[15]، لا إلى نَفسِ الدُّخولِ. وهذا ضَعيفٌ؛ لأَنَّ الوَعدَ بِالأَمانِ قَد اندَرَجَ في الوَعدِ بِالدُّخولِ. الثّاني: أَنَّهُ وَعدٌ عَلى الجُملَةِ، والاستِثناءُ راجِعٌ إلى التَّفصيلِ، إذ لا يَدري كُلُّ إنسانٍ مِنهُم: هَل يَعيشُ إلى ذلِكَ أَم لا[16]؟ فرَجَعَ الشَّكُّ إلى هذا المَعنى لا إلى الأَمرِ المَوعودِ بِهِ. وقَد قيلَ: إنَّما هُوَ تَعليمٌ لِلعِبادِ أَن يَقولوا هذِهِ الكَلِمَةَ، ويَستَعمِلونَها في كُلِّ فِعلٍ مُستَقبَلٍ، أَعني: إن شاءَ اللهُ[17].

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 495-496)

﴿وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ (الفتح: 29)

- في التَّنزيلِ: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾، أَي: شَدَّ أَزْرَهُ وقوّاهُ[18]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 179)***

ويُراجَعُ أيضًا: **(الحج: 26)**

---

(15) يُنظَر: الجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 16/ 263-264.

(16) يُنظَر: الجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 16/ 263.

(17) يُنظَر: الجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 16/ 263.

(18) يُنظَر: تَفسيرُ غَريبِ القُرآن: 413-414.

تَفْسيرُ سُورَةِ الحُجُرات

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ **(الحجرات: 1-2)**

• قَد كانَ عُمَرُ وأَبو بَكرٍ اختَلَفا في أَمرِ الزِّبْرِقانِ وعَمْرِو بنِ الأَهتَمِ، فأَشارَ أَحَدُهُما بِتَقديمِ الزِّبرِقانِ وأَشارَ الآخَرُ بِتَقديمِ عَمْرِو بنِ الأَهتَمِ حَتّى ارتَفَعَتْ أَصواتُهُما، فأَنزَلَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾، فكانَ عُمَرُ بَعدَ ذلِكَ إذا كَلَّمَ النَّبِيَّ عَلَيهِ السَّلامُ لا يُكَلِّمُهُ إلّا كأَخي السِّرارِ[1].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 436-437)

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ **(الحجرات: 4)**

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، كانوا أَعرابًا مِن أَهلِ نَجدٍ مِنهُم الأَقرَعُ بنُ حابِسٍ التَّميمِيُّ السَّعدِيُّ، والزِّبْرِقانُ

---

(1) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4845، كتاب التَّفسير، باب (﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾)، وفيهِ: "قالَ ابنُ الزُّبَيرِ: فما كانَ عُمَرُ يُسمِعُ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بَعدَ هذِهِ الآيةِ حَتّى يَستَفهِمَهُ، ولَم يَذكُرْ ذلكَ عن أَبيهِ، يعني أَبا بَكرٍ". ورَواهُ أَيضًا: ح4847، كتاب التَّفسير، باب (﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾)، غَيرَ أَنَّهُ ذكرَ فيهِ أَنَّ أَبا بَكرٍ اختارَ تَقديمَ القَعقاعِ بنِ مَعبَدٍ، وأَنَّ عُمَرَ اختارَ تَقديمَ الأَقرَعِ بنِ حابِسٍ. ورَوى البَزّارُ في (البَحرِ الزَّخّار): ح56، عن أَبي بَكرٍ قالَ: "لَمّا نَزَلَتْ هذِهِ الآيةُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾، قُلْتُ: يا رَسولَ اللهِ، واللهِ لا أُكَلِّمُكَ إلّا كأَخي السِّرارِ". وقالَ عنهُ الهيثَميُّ في (مَجمَعِ الزَّوائد): 7/ 237: "رَواهُ البَزّارُ، وفيهِ حصينُ بنُ عَمرِو الأَحمسيُّ، وهو مَتروكٌ، وقَد وَثَّقَهُ العِجليُّ، وبقيَّةُ رِجالِهِ رِجالُ الصَّحيحِ".

بنُ بَدرٍ التَّميمِيُّ، واسمُهُ الحُصَيْنُ، وعَمْرُو بنُ الأَهتَمِ[2]... وكانوا حينَ قَدِموا المدينةَ نادَوا مِن وَراءِ الحُجُراتِ: يا مُحَمَّدُ، اخرُجْ إلَينا، فنَحنُ الذينَ مَدْحُنا زَينٌ وذَمُّنا شَينٌ، فخَرَجَ إلَيهِم رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ علَيهِ وسَلَّمَ وقالَ لَهُم: «**وَيْحَكُمْ، ذلِكُمُ اللهُ**»[3]. ويُقالُ: كانَ فيهِم عُيَيْنَةُ بنُ حِصْنٍ الفَزارِيُّ[4]، وهوَ الأَحمَقُ المُطاعُ، وكانَ مِن الجَرّارِينَ يَجُرُّ عَشَرَةَ آلافِ قَناةٍ، أي: تَتبَعُهُ، وكانَ اسمُهُ حُذَيفَةَ، وسُمِّيَ عُيَيْنَةَ لِشَتَرٍ كانَ في عَينِهِ. ذَكَرَ عبدُ الرَّزّاقِ في عُيَيْنَةَ هذا أَنَّهُ الذي نَزَلَتْ فيهِ: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ (الكهف: 28)[5]، ذَكَرَهُ في تَفسيرِ سُورَةِ (الكَهف)[6]. ***(التَّعريفُ والإعلام: 159-160)***

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ **(الحجرات: 6)**

• قولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾، قالَ أَهلُ التَّأويلِ: نَزَلَتْ في الوَليدِ بنِ عُقبَةَ بنِ أَبي مُعَيطٍ، وكانَ قَد وَلّاهُ رسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ

---

(2) رَواهُ ابنُ إسحاقَ، ورِوايَتُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشامٍ: 40/ 274-276، مُعَلَّقًا، فهو ضَعيفٌ.

(3) الذي صَحَّ مِن ذلكَ ما أخرجَهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح15991، والطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 26/ 122، وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 13/ 539، مِن طُرُقٍ عن موسى بنِ عُقبَةَ عن أَبي سَلَمَةَ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ عن الأَقرَعِ بنِ حابِسٍ أَنَّهُ أَتى النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فقالَ: يا مُحَمَّدُ، اخرُجْ إلَينا. فلَم يُجِبْهُ. فقالَ: يا مُحَمَّدُ، إنَّ حَمدي زَينٌ وإنَّ ذَمّي شَينٌ. فقالَ: «ذاكَ اللهُ». فأَنزَلَ اللهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾. وسَنَدُهُ صَحيحٌ، وصَرَّحَ أَبو سَلَمَةَ بِسَماعِهِ مِن الأَقرَعِ عندَ الطَّبريِّ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 3/ 262-263.

(4) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 4/ 275.

(5) رَوى نَحوَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 15/ 235، عن ابنِ جُرَيجٍ، وهو ضَعيفٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 2/ 475-476. وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 9/ 527-528، عن ابنِ بُرَيدَةَ، ناسِبًا إخراجَهُ إلى ابنِ أَبي حاتم، وعن ابنِ جُرَيجٍ، ناسِبًا إخراجَهُ إلى ابنِ المنذرِ.

(6) لَم أَجِدْهُ في تَفسيرِ آيةِ الكَهف المذكورةِ في تَفسيرِ عَبدِ الرَّزّاق، بَل وَجَدتُهُ في تَفسيرِ الآيةِ (52) مِن سُورَةِ الأَنعام، وهيَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾. يُنظَر: تَفسيرُ عَبدِ الرَّزّاق: 2/ 49.

صَدَقاتِ بَني المُصطَلِقِ، فلَمّا قَدِمَ عليهِم خَرَجوا إليهِ يتَلَقَّونَهُ، فانصرَفَ راجِعًا وأَخبَرَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُم ارتَدُّوا، فهَمَّ بِهِم أَن يَغزُوَهُم، فأَنزَلَ اللهُ الآيةَ[7]. *(التَّعريفُ والإعلام: 160-161)*

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ **(الحجرات: 10)**، يُراجَع: **(الأنفال: 75)**

﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ **(الحجرات: 12)**

• في التَّنزيلِ: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، ضَرَبَ المثَلَ لأَخذِهِ في العِرضِ بِأَكلِ اللَحمِ؛ لأَنَّ اللَحمَ سِترٌ عَلى العَظمِ، والشّاتِمُ لأَخيهِ كأَنَّهُ يُقَشِّرُ ويَكشِفُ ما عَلَيهِ مِن سِترٍ.

وقالَ: ﴿مَيْتًا﴾؛ لأَنَّ المَيتَ لا يُحِسُّ، وكَذلِكَ الغائبُ لا يَسمَعُ ما يَقولُ فيهِ المُغتابُ، ثُمَّ هُوَ في التَّحريمِ كأَكلِ لَحمِ المَيتِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 448)*

﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ **(الحجرات: 14)**، يُراجَع: **(هود: 66-67)**

---

(7) أَخرجَ نَحوَهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح18459، عن الحارثِ بنِ ضِرارٍ الخُزاعيِّ في قِصَّةِ إسلامِهِ، وقالَ مُحَقِّقوهُ: 30/ 405: "حَسَنٌ بِشَواهِدِهِ، دونَ قِصَّةِ إسلامِ الحارثِ بنِ ضِرارٍ". وأَورَدَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11352، عن الحارثِ بنِ ضِرارٍ الخُزاعيِّ، وقالَ: 7/ 239: "رَواهُ أَحمَدُ والطَّبَرانيُّ... ورِجالُ أَحمَدَ ثِقاتٌ". ورَوى نَحوَهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الأوسَط): ح3809، عن جابرِ بنِ عَبدِ اللهِ رَضيَ اللهُ عَنهُما. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 274-275.

تَفْسِيرُ سُورَةِ ق

﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ (ق: 10)، يُراجع: (الرَّعد: 4)

﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ﴾، إلى قولِهِ: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ﴾ (ق: 12-14)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ (ق: 12)، قد تَقَدَّمَ ذِكرُهُم في سُورَةِ (الحجّ)، وأَنَّهُم أَصحابُ البِئرِ المُعَطَّلَةِ، وقَد تَقَدَّمَ ذِكرُ تُبَّعٍ في سُورَةِ (الدُّخان).

(التَّعريفُ والإعلام: 161)

﴿كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ (ق: 14)، يُراجع: (البقرة: 116)

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ (ق: 16-18)

• قَصدُنا كَشفُ أَسرارِ البابِ... في تَخصيصِ أَلفاظِ المُضمَراتِ بِما اختَصَّتْ بِهِ، فنَبدَأُ بِضَميرِ المُتَكلِّمِ المُنفَصِلِ فنقولُ: إنَّ المُتَكلِّمَ لَمّا استغنى عَن الظّاهِرِ في حالِ الإخبارِ لِدَلالةِ المُشاهَدَةِ عليهِ، جَعَلَ مَكانَهُ لَفظًا يُومِئُ بِهِ إليهِ، وذلكَ اللَفظُ مُؤَلَّفٌ مِن هَمزَةٍ ونونٍ؛ أَمّا الهَمزَةُ فلأَنَّ مخرَجَها مِن الصَّدرِ، وهوَ أَقرَبُ مَواضِعِ الصَّوتِ إلى المتَكَلِّمِ، إذ المتَكَلِّمُ في الحَقيقَةِ محلُّهُ وَراءَ حَبلِ الوَريدِ؛ أَلا تَرى إلى قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ (ق: 16)، أَلا تَراهُ تَعالى يَقولُ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ﴾ (ق: 18)، يَعني: ما يَلفِظُ المتَكَلِّمُ، فإذا كانَ المتَكَلِّمُ على الحَقيقَةِ محلُّهُ هُناكَ، وأَرَدتَّ مِن الحُروفِ ما يَكونُ عِبارةً عنهُ فأَولاها بِذلكَ ما كانَ مخرجُهُ مِن جِهَتِهِ وأَقرَبَ المواضِعِ إلى محلِّهِ، ولَيسَ إلّا الهَمزَة أَو الهاء، والهَمزَةُ أَحَقُّ بِالمتَكَلِّمِ لِقُوَّتِها بِالجَهرِ والشِّدَّةِ، وضَعفِ الهاءِ بِالخَفاءِ، فكانَ ما هوَ أَجهَرُ وأَقوى أَولى بِالتَّعبيرِ

عَن اسمِ المتَكَلِّم الذي الكلامُ صِفَةٌ لهُ، وهوَ أَحَقُّ بِالاتِّصافِ بهِ. وأمّا تَآلفُها معَ النُّونِ فلَمّا كانَت الهَمزَةُ بِانفِرادِها لا تَكونُ اسمًا مُنفَصِلًا كانَ أَولى ما وُصِلَتْ بِهِ النُّونَ أَو حُروفَ المدِّ واللينِ؛ إذ هيَ أُمَّهاتُ الزَّوائدِ.

(نَتائجُ الفِكر: 171)

﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾، إلى قولِهِ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ (ق: 21-24)

● قَولُهُ:

وَاللهَ فَاعْبُدا[1]

وَقَفَ عَلى النُّونِ الخَفيفَةِ بِالألِفِ... ولِذلِكَ كُتِبَتْ في الخَطِّ بِألِفٍ؛ لأَنَّ الوَقفَ عَلَيها بِالألِفِ. وقَد قيلَ في مِثلِ هذا: إنَّهُ لَم يُرِدِ النُّونَ الخَفيفَةَ، وإنَّما خاطَبَ الواحِدَ بِخِطابِ الاثنَيْنِ، وزَعَموا أَنَّهُ مَعروفٌ في كَلامِ العَرَبِ، وأَنشَدوا في ذلِكَ:

فَإِنْ تَزْجُراني يا ابنَ عَفّانَ أَزْدَجِرْ ... وَإِنْ تَدعاني أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعا[2]

وأَنشَدوا أَيضًا في هذا المَعنى:

وَقُلْتُ لِصاحِبي لا تَحْبِسانا ... بِنَزْعِ أُصُولِها واجْتَثَّ شِيحا[3]

ولا يُمكِنُ إرادَةُ النُّونِ الخفيفَةِ في هذَيْنِ البَيتَينِ؛ لأَنَّها لا تَكونُ أَلِفًا إلّا في الوَقفِ، وهذا الفِعلُ قَد اتَّصَلَ بِهِ الضَّميرُ، فلا يَصِحُّ اعتِقادُ الوَقفِ عَلَيهِ دُونَ

---

(1) جُزءٌ مِن بَيتٍ لِلأعشى، والبَيتُ كامِلًا:

وَذا النُّصُبَ المَنْصُوبَ لا تَنْسُكَنَّهُ ... وَلا تَعْبُدِ الأَوْثانَ وَاللهَ فاعْبُدا

يُنظَر: ديوانُ الأَعشى الكَبير: 137.

(2) البَيتُ لِسويدِ بنِ كراعٍ، وهو مِن شَواهِدِ: الصّاحِبِيّ: 363، والتِّبيان في إعرابِ القُرآن: 2/ 1176.

(3) البَيتُ لِيَزيدَ بنِ الطّثريَّةِ أو مضرّسِ بنِ ربعيٍّ الفقعسيّ، وهو مِن شَواهِدِ (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 3/ 78، والصّاحِبِيّ: 363، والدُّرّ المصون: 10/ 28.

الضَّميرِ. وحُكِيَ أَنَّ الحَجّاجَ قالَ: يا حَرَسِيُّ اضْرِبا عُنُقَهُ[4]، وقَد يُمكِنُ فيهِ حَملُ الوَصلِ عَلى الوَقفِ، ويحتملُ أن يُريد: اضرِبْ أَنتَ وصاحِبُكَ.

وقَد قيلَ في قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ (ق: 24): إنَّ الخِطابَ لِمالِكٍ وَحْدَهُ حَملًا عَلى هذا البابِ، وقيلَ: بَل هُوَ راجِعٌ إلى قَولِهِ تَعالى: ﴿سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ (ق: 21). *(الرَّوضُ الأنُف: 3/ 386-387)*

﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ (ق: 30)

• ذَكَرَ[5] في الحَديثِ: قَطْني قَطْني، قالَ: مَعناهُ: حَسْبي حَسْبي.

قالَ المُؤَلِّفُ: وهذِهِ الكَلِمَةُ أَصلُها مِن (القَطّ) وهُوَ القَطْعُ، ثُمَّ خُفِّفَتْ وأُجرِيَتْ مجرى الحَرفِ، وكَذلِكَ (قَدْ) بِمَعنى (قَطْ) هِيَ أَيضًا مِن (القَدّ) وهُوَ القَطْعُ طُولًا، و(القَطُّ)، بِالطّاءِ، هُوَ القَطْعُ عَرْضًا، يُقالُ: إنَّ عَلِيًّا رَحِمَهُ اللهُ كانَ إذا استَعلى الفارِسَ قَدَّهُ وإذا استَعرَضَهُ قَطَّهُ[6]. ولَمّا كانَ الشَّيءُ الكافي الذي لا يُحتاجُ مَعَهُ إلى غَيرِهِ يَدعو إلى قَطْعِ الطَّلَبِ وتَرْكِ المَزيدِ جَعَلوا (قَدْ) و(قَطْ) تُشْعِرُ بِهذا المَعنى، فإذا ذَكَرْتَ نَفْسَكَ قُلْتَ: قَدي وقَطي، كما تَقولُ: حَسْبي، وإِن شِئْتَ أَلحَقْتَ نُونًا، فقُلْتَ: قَدْني، وذلِكَ مِن أَجلِ سُكونِ آخِرِها، فكَرِهوا تَحريكَهُ مِن أَجلِ الياءِ، كما كَرِهوا تَحريكَ آخِرِ الفِعلِ فقالوا: ضَرَبَني، وكَذلِكَ كَرِهوا تَحريكَ آخِرِ (لَيْتَ) فقالوا: لَيْتَني، وقَد يَقولونَ: لَيْتي، وهُوَ قَليلٌ، وقالوا: لَعَلَّني

(4) يُنظَر: الكَشّاف: 5/ 599.

(5) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 382، في قِصَّةِ مَقتَلِ سَلّام بنِ أَبي الحُقَيقِ، إذ كانَ يَقولُ ذلكَ حينَ تَحامَلَ عَلَيهِ عَبدُ اللهِ بنُ أنيسٍ بِسَيفِهِ في بَطنِهِ حَتّى أَنفَذَهُ. ورَوى الحادِثَةَ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4038، و4039، كتاب المغازي، باب (قَتل أَبي رافِعٍ عَبدِ اللهِ بنِ أَبي الحُقَيقِ، ويُقالُ: سَلّام بن أَبي الحُقَيقِ)، عن البَراءِ بنِ عازِبٍ.

(6) في (غَريب الحَديث) لِلخَطّابيّ: 2/ 152: "يُروى عَن بَعضِهِم أَنَّهُ قالَ: كانَ لِعَلِيٍّ ضَربَتانِ: كانَ إذا تَطاوَلَ قَدَّ، وإذا تَقاصَرَ قَطَّ. ومَعنى (القَدّ) القَطعُ، و(القَطّ) نَحوٌ مِنهُ، إلّا أَنَّ (القَدّ) أَكثَرُهُ في الجِلدِ، و(القَطّ) في العِظامِ. وقالَ بَعضُهُم: (القَدُّ) ما قُطِعَ طُولًا، و(القَطُّ) ما كانَ مِنهُ عَرْضًا".

ولَعَلّي، وقالوا: مِن لَدُنّي، فأَدخَلوها عَلى الياءِ المَخفوضَةِ بِالظَّرفِ كما أَدخَلوها عَلى الياءِ المَخفوضَةِ بِـ(مِن) و(عَن)، فَعَلوا هذا وِقايَةً لأَواخِرِ هذهِ الكَلِمِ مِن الخَفضِ، وخَصُّوا النُّونَ بِهذا لأَنَّها إذا كانَت تَنوينًا في آخِرِ الاسمِ آذَنَتْ بامتِناعِ الإضافَةِ، وكَذلِكَ في هذِهِ المَواطِنِ التي سَمَّيْنا تُشْعِرُ بامتِناعِها مِن الخَفضِ، وتُشْعِرُ في الفِعلِ والحُروفِ بِامتِناعِها مِن الإضافَةِ أيضًا؛ لأَنَّ الحَرفَ لا يُضافُ وكَذلِكَ الفِعلُ، مَعَ أَنَّ النُّونَ مِن عَلاماتِ الإضمارِ في (فَعَلْنا) و(فَعَلَنا) في ضَميرِ المَفعولِ، فأَمّا (قَدْ) و(قَطْ) فاسمانِ، وكَذلِكَ (لَدُنْ)، ولكِنْ كَرِهوا تَحريكَ أَواخِرِها لِشَبَهِها بِالحُروفِ.

فإن قيلَ: فما مَوضِعُ (ني) مِن قَولِهِ قَطْني؟ قُلْنا: مَوضِعُها خَفضٌ بِالإضافَةِ، كما هِيَ في (لَدُنّي). فإن قُلْتَ: كَيفَ تَكونُ ضَميرَ المَفعولِ والمَنصوبِ في (ضَرَبَني) و(لَيْتَني) ثُمَّ تَقولُ إنَّها في مَوضِعِ خَفضٍ؟ قُلْنا: الضَّميرُ في الحَقيقَةِ هِيَ الياءُ وَحْدَها في الخَفضِ والنَّصبِ، كما أَنَّ الكافَ والهاءَ كذلِكَ، وقَد قالوا: مِنّي وعَنّي، وهُوَ ضَميرُ خَفضٍ، وفيهِ النُّونُ، وقالُوا: لَيْتي ولَعَلّي، وهُوَ ضَميرُ نَصْبٍ ولَيسَ فيهِ نُونٌ. فإن قيلَ: فما مَوضِعُ الاسمِ مِن الإعرابِ إذا قُلْتَ: قَطي وقَدي؟ قُلْنا: إعرابُهُما كإعرابِ (حَسْبي): مُبتَدَأٌ وخَبَرُهُ مَحذُوفٌ، وإنَّما لَزِمَ حَذفُ خَبَرِهِ لِما دَخَلَهُ مِن مَعنى الأَمرِ.

ومِن هذا البابِ قَولُ جَهَنَّمَ أَعاذَنا اللهُ مِنها: **«قَطي وَعِزَّتِكَ قَطي»**، ويُروى: **«قَطْني»**، وذلِكَ بَعدَ قَولِها: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾، فإذا وُضِعَتْ فيها القَدَمُ وزُوِيَ بَعضُها إلى بَعضٍ قالَتْ: **«قَطْني»**[7]. وقَد جَمَعَ الشّاعِرُ بَينَ اللُّغَتَينِ، فقالَ:

قَدْني مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدي[8]

---

(7) رَوى ذلك البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4848، و4849، و4850، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7106، و7107، و7108، كتاب الجَنَّة وصِفَة نَعيمِها، باب (النّار يَدخُلُها الجَبّارُونَ والجَنَّة يَدخُلُها الضُّعَفاء).

(8) شَطرُ بَيتٍ، وهو كامِلًا:

قَدْني مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدي ... لَيْسَ الإمامُ بِالشَّحيحِ المُلْحِدِ

فهذا ما في (قَطْ) التي هِيَ بِمَعنى (حَسْب)، فأَمّا (قَطُّ) المَبنِيَّةُ عَلى الضَّمِّ فهِيَ ظَرفٌ لِما مَضى، وهِيَ تُقالُ بِالتَّخفيفِ والتَّثقيلِ، وهِيَ مِن (القَطّ) أيضًا الذي بِمَعنى (القَطْع)، وفي مُقابَلَتِها في المُستَقبَلِ (عَوْضُ): ما فَعَلْتُهُ قَطُّ، ولا أَفعَلُهُ عَوْضُ، مِثل (قَبْلُ) و(بَعْدُ)[9]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 382-385)*

﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ (ق: 41)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾، هوَ إسرافيلُ عَلَيهِ السَّلامُ، يُنادي عَلى صَخرَةِ بَيتِ المقدِسِ[10]. *(التَّعريفُ والإعلام: 161)*

وهو مِن شَواهِدِ سيبوَيْهِ في كِتابِهِ: 2/ 371، إذ قالَ سيبوَيْهِ: "قَد جاءَ في الشِّعرِ: قَطي وقَدي، فأَمّا الكَلامُ فلا بُدَّ فيهِ مِن النُّونِ، وقَد اضطُرَّ الشّاعِرُ فقالَ: قَدي، شَبَّهَهُ بِـ(حَسْبي)؛ لأَنَّ المعنى واحِدٌ"، ثُمَّ ساقَ البَيتَ، وقالَ: 2/ 372: "لَمّا اضطُرَّ شَبَّهَهُ بِـ(حَسْبي) و(هَني)؛ لأَنَّ ما بَعدَ (هَنٍ) و(حَسْب) مَجرورٌ كما أَنَّ ما بَعدَ (قَد) مَجرورٌ، فجَعَلوا عَلامَةَ الإضمارِ فيهِما سَواءً، كما قالَ: (لَيْتي)، حَيثُ اضطُرَّ فشَبَّهَهُ بِالاسمِ، نَحو (الضّارِبي)؛ لأَنَّ ما بَعدَهُما في الإظهارِ سَواءٌ، فلَمّا اضطُرَّ جَعَلَ ما بَعدَهُما في الإضمارِ سَواءً". والبيتُ المذكورُ لَم يَنسِبْهُ سيبوَيْهِ، ونَسَبَهُ البَغداديُّ في (خِزانَة الأَدَب): 5/ 393، إلى حُمَيدٍ الأَرقَطِ مِن أُرجوزَةٍ لهُ.

(9) يُنظَر: (غَريبُ الحَديث) لِلخَطّابيّ: 2/ 320.

(10) رَوى نَحوَ ذلك الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 26/ 183، عن كَعبِ الأَحبارِ وقَتادَةَ وبُرَيدَةَ.

تَفْسيرُ سُورَةِ الذّارِيات

﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ (الذّاريات: 13)

• ما فُتِنَ بِالنّارِ، أَي: أُحرِقَ، وفي التَّنزيلِ: ﴿عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾، وأَصلُ (الفَتْن) الاختِبارُ، وإنَّما قيلَ: فَتَنْتُ الحَديدَةَ بِالنّارِ؛ لأَنَّكَ تَختَبِرُ طَيِّبَها مِن خَبيثِها.

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 154)

﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (الذّاريات: 23)، يُراجَع: (يونس: 31)

﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ (الذّاريات: 24)

• ضَيْفُ إبراهيمَ. . . : جِبريلُ وميكائيلُ وإسرافيلُ عَلَيهِم السَّلامُ[1].

(التَّعريفُ والإعلام: 161)

﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ (الذّاريات: 25)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾، نَصَبَ الأَوَّلَ لأَنَّهُ لَم يَقصِد الحِكايَةَ، ولكِنَّهُ جَعَلَهُ قَولًا حَسَنًا، وسَمّاهُ سَلامًا لأَنَّهُ يُؤَدِّي مَعنى السَّلامِ في رَفعِ الوَحشَةِ ووُقوعِ الأُنسِ.

وحَكى عَن إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ قَولَهُ فرَفَعَ بِالابتِداءِ، وحَصَلَ مِن الفَرقِ بينَ الكلامَيْنِ في حِكايَةِ هذا ورَفعِهِ ونَصبِ ذلك إشارَةٌ لَطيفَةٌ. . . وهوَ أَنَّ السَّلامَ مِن دِينِ الإِسلامِ، والإسلامُ مِلَّةُ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ، وقَد أُمِرْنا بالاتِّباعِ والاقتِداءِ بِهِ، فحَكى لَنا قولَهُ ولَم يَحكِ لنا قَولَ أَضيافِهِ، إذ لا فائدَةَ في تَعريفِ كَيفيَّتِهِ،

(1) أَخرَجَ ابنُ أَبي حاتم عن عُثمانَ بنِ محصنٍ، في ضَيفِ إبراهيمَ، قالَ: "كانوا أَربعَةً: جِبريل، وميكائيل، وإسرافيلَ، ورافائيل". يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 8/ 89.

وإنَّما الفائدَةُ في تَبيينِ قَولِ إبراهيمَ وكَيفيَّةِ تَحيَّتِهِ، لِيقَعَ الاقتِداءُ بِهِ. وأَخبَرَ عَن قَول الأَضيافِ على الجُملَةِ لا عَلى التَّفصيلِ وعَن قَولِ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ مُفَصَّلًا مَحكِيًّا لِهذِهِ الحِكمَةِ[2]. *(نَتائجُ الفِكر: 319)*

﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ (الذّاريات: 29)، يُراجَع: (الصّافات: 101-102)، و(سورة المسد)

﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (الذّاريات: 36)

---

(2) حَكى ابنُ القَيِّم قولَ النُّحاةِ في مِثلِ هذهِ الآيةِ الكَريمةِ، ثُمَّ عَقَّبَ بِاختِيارِ ما يَراهُ مُناسِبًا مِن حِكمَةٍ في نَصبِ (سلامًا) ورَفعِ (سلامٌ)، وهوَ اختِيارُ السُّهَيليِّ نَفسه هُنا، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 637-639: "أمّا السُّؤالُ العاشِرُ، وهو السِّرُّ في نَصبِ سَلامِ ضَيفِ إبراهيمَ من الملائكةِ ورَفعِ سَلامِهِ، فالجَوابُ أَنَّكَ قَد عَرَفْتَ قَولَ النُّحاةِ فيهِ: أَنَّ سَلامَ الملائكةِ تَضَمَّنَ جُملَةً فِعليَّةً؛ لأَنَّ نَصبَ السَّلام يَدُلُّ عَلى: سَلَّمْنا عَلَيكَ سَلامًا، وسَلام إبراهيمَ تَضمَّنَ جُملةً اسميَّةً؛ لأنَّ رَفعَهُ يَدُلُّ على أَنَّ المعنى: سَلامٌ عَلَيكُم، والجُملةُ الاسميَّةُ تَدُلُّ على الثُّبوتِ والتَّقَرُّرِ، والجُملةُ الفِعليَّةُ تَدُلُّ على الحُدوثِ والتَّجَدُّدِ، فكانَ سَلامُهُ عليهم أكمَلَ مِن سَلامِهِم عليهِ، وكانَ لهُ مِن مَقاماتِ الرَّدِّ ما يَليقُ بمَنصِبِهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وهو مَقامُ الفَضلِ؛ إذ حَيّاهُم بِأَحسَنَ مِن تَحيَّتِهِم. هذا تَقريرُ ما قالوهُ. وعِندي فيهِ جَوابٌ أَحسَنُ مِن هذا، وهو أَنَّهُ لَم يَقصِدْ حِكايةَ سَلامِ الملائكةِ، فنَصَبَ قَولَهُ: ﴿سَلَٰمًا﴾ انتِصابَ مَفعولِ القَولِ المفرَدِ، كأَنَّهُ قيلَ: قالوا قَولًا سَلامًا، وقالوا سَدادًا وصَوابًا ونَحوَ ذلكَ، فإنَّ القولَ إنَّما تُحكى بِهِ الجُمَلُ، وأَمّا المفرَدُ فلا يَكونُ مَحكِيًّا بِهِ بَل مَنصوبٌ بِهِ انتِصابَ المفعولِ بِهِ. ومِن هذا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ (الفرقان: 63)، لَيسَ المرادُ أَنَّهُم قالوا هذا اللَفظَ المفرَدَ المنصوبَ، وإنَّما مَعناهُ: قالوا قَولًا سَلامًا، مثل (سَدادًا) و(صَوابًا)، وسُمِّيَ القَولُ سَلامًا لأَنَّهُ يُؤَدّي مَعنى السَّلام ويَتَضَمَّنُهُ مِن رَفعِ الوَحشَةِ وحُصولِ الاستِئناسِ. وحَكى عن إبراهيمَ لَفظَ سَلامِهِ، فأَتى بِهِ على لَفظِهِ مَرفوعًا بِالابتِداءِ مَحكِيًّا بِالقَولِ، ولَولا قَصدُ الحِكايةِ لَقالَ: سَلامًا، بِالنَّصبِ؛ لأَنَّ ما بَعدَ القَولِ إذا كانَ مَرفوعًا فعَلى الحِكايَةِ لَيسَ إلّا. فحَصَلَ مِن الفَرقِ بينَ الكَلامَيْنِ في حِكايةِ سَلامِ إبراهيمَ ورَفعِهِ ونَصْبِ ذلكَ إشارةٌ إلى مَعنًى لَطيفٍ جدًّا، وهو أَنَّ قَولَهُ: سَلامٌ عَلَيكُم، مِن دِينِ الإسلامِ المتَلَقّى عن إمامِ الحُنَفاءِ وأَبي الأَنبياءِ، وأَنَّهُ مِن مِلَّةِ إبراهيمَ التي أَمَرَ اللهُ بها وبِاتِّباعِها، فحَكى لنا قَولَهُ لِيَحصُلَ الاقتِداءُ بِهِ والاتِّباعُ له، ولَم يَحكِ قَولَ أضيافِهِ وإنَّما أَخبَرَ بِهِ على الجُملَةِ دونَ التَّفصيلِ، واللهُ أَعلَمُ. فزِنْ هذا الجوابَ والذي قَبْلَهُ بميزانٍ غَيرِ عائلٍ يَظهَرْ لكَ أَقواهُما، وبِاللهِ التَّوفيقُ".

• أمّا الخَطّابِيُّ، فقالَ: . . . قَد يُقالُ لِمَنزِلِ الرَّجُلِ: بَيتُهُ[3]. والذي قالَهُ صَحيحٌ، يُقالُ في القَومِ: هُم أَهلُ بَيتِ شَرَفٍ وبَيتِ عِزٍّ، وفي التَّنزيلِ: ﴿غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾. *(الرَّوضُ الأُنُف: 426)*

﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ (الذاريات: 47)

• (الإيادُ) في اللُّغَةِ: التُّرابُ الذي يُضَمُّ إلى الخِباءِ لِيَقِيَهُ مِن السَّيلِ ونَحوِهِ، وهوَ مَأخوذٌ مِن (الأَيد) وهِيَ القُوَّةُ؛ لأَنَّ فيهِ قُوَّةً لِلخِباءِ[4]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/255)*

(3) عِبارةُ الخَطّابيِّ في (غَريب الحَديث): 1/ 496: "يُقالُ: هذا بَيتُ فُلانٍ، أَي: قَصرُهُ".

(4) يُنظَر: القاموسُ المحيط: 1/ 392.

تَفْسيرُ سُورَةِ الطُّور

﴿وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ﴾ (الطُّور: 4)

• رَوى ابنُ سَنجَرَ[1] عَن عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ قالَ: البَيتُ المَعمورُ بَيتٌ في السَّماءِ السّابِعةِ يُقالُ لَهُ: الضُّراحُ[2]، واسمُ السَّماءِ السّابِعَةِ: عَرِيبا[3]. رَوى أبو بَكرٍ الخَطيبُ بإسنادٍ صَحيحٍ إلى وَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ، قالَ: مَن قَرَأَ البَقَرَةَ وآلَ عِمرانَ يَومَ الجُمُعَةِ كانَ لَهُ نُورٌ يَملأُ ما بَين عَرِيباءَ وجَرِيباءَ. وجَرِيبا: هِيَ الأَرضُ السّابِعَةُ. وذَكَرَ عَن عَبدِ اللهِ بنِ أَبي الهُذَيلِ قالَ: البَيتُ المَعمورُ يَدخُلُهُ كُلَّ يَوم سَبعونَ أَلْفَ دِحْيَةٍ، عِندَ كُلِّ دِحْيَةٍ سَبعونَ أَلْفَ مَلَكٍ. رَواهُ عَنهُ أبو التَّيّاحِ. قالَ أَبو سَلَمَةَ: قُلْتُ: ما الدِّحْيَةُ؟ قالَ: الرَّئيسُ[4]. ورَوى ابنُ سَنجَرَ أَيضًا مِن طَريقِ أَبي هُرَيرَةَ عَن رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قالَ: «**في السَّماءِ السّابِعَةِ بَيْتٌ يُقالُ لَهُ المَعمورُ بِحِيالِ مَكَّةَ، وَفي السَّماءِ السّابِعَةِ نَهرٌ يُقالُ لَهُ الحَيَوانُ يَدْخُلُهُ جِبْريلُ كُلَّ يَوْمٍ فَيَنْغَمِسُ فيهِ انْغِماسَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَنْتَفِضُ انْتِفاضَةً، يَخِرُّ عَنْهُ سَبْعونَ أَلْفَ قَطْرَةٍ،**

---

(1) هوَ أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ سَنجَرَ الجُرجانيُّ. مِن رِجالِ الحَديثِ، وُلِدَ بِجُرجانَ، وأَقامَ مُدَّةً في البَصرَةِ، ثُمَّ سَكَنَ قَريَةَ قُطابَةَ بِمِصرَ. لَهُ (مُسْنَدٌ) في عِشرينَ جُزْءًا، و(العَيْنُ) في الحَديثِ سِتَّةُ أَجزاءٍ. تُوُفِّيَ سنةَ ثَمانٍ وخَمسينَ ومِئتَيْنِ. يُنظَر: تَذكِرَةُ الحُفّاظ: 2/ 119، والأعلام: 6/ 223.

(2) رَوَى ذلكَ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 27/ 16-17، عَن عَلِيٍّ ومُجاهِدٍ مَوقوفًا عليهِما، والطَّبَرانِيُّ في (المُعجَم الكَبير): ح12185، عن ابنِ عبّاسٍ مَرفوعًا إلى النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وأَورَدَهُ الهيثَمِيُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11368، وقالَ عنهُ: 7/ 246: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ، وفيهِ إسحاقُ بنُ بِشرٍ أَبو حُذَيفَةَ، وهو مَتروكٌ"، ورَواهُ البَيهَقِيُّ في (الجامِع لِشُعَبِ الإيمان): ح3704، عن عليٍّ، و3709، عن ابنِ عبّاسٍ، مَوقوفًا عليهِما، وقالَ مُحَقِّقُهُ: 5/ 452-456: "إسنادُهُ لا بَأسَ بِهِ". ويُنظَر: الدُّرُّ المَنثور: 13/ 694.

(3) يُنظَر: (كِتابُ العَظَمَة): 4/ 1388.

(4) يُنظَر: (غَريبُ الحَديث) لابنِ قُتَيبَة: 3/ 736.

يَخلُقُ اللهُ مِنْ كُلِّ قَطْرَةٍ مَلَكًا وَيُؤمَرونَ أَن يَأْتوا البَيْتَ المَعْمورَ وَيُصَلُّوا فيهِ، فَيَفْعَلونَ، ثُمَّ يَخْرُجونَ فَلا يَعودونَ إِلَيْهِ أَبَدًا، يُوَلّى عَلَيْهِمْ أَحَدُهُم، يُؤمَرُ أَن يَقِفَ بِهِم مِنَ السَّماءِ مَوقِفًا يُسَبِّحونَ اللهَ إِلى أَنْ تَقومَ السّاعَةُ»[5].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 453-455)[6]

﴿قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِىٓ أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ * فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ **(الطُّور: 26-28)**

• حَرفُ (مِن) إذا دَخَلَ عَلى الظَّرفِ دَلَّ عَلى ابتِداءِ غايَةٍ ولَم يَدُلَّ عَلى انتِهاءٍ، تَقولُ: نَحنُ في هذا البَلَدِ مِن يَومِ كَذا ومِن عامِ كَذا، فالمقامُ، إذَن، في البَلَدِ مُستَمِرٌّ. فإذا جِئْتَ بِفِعلٍ مُنقَضٍ غَيرِ مُستَمِرٍّ قُلْتَ: كَلَّمْتُهُ عامَ كَذا وقَبلَ كَذا وبَعدَ كَذا، بِغَيرِ (مِن)، فيَكونُ الظَّرفُ مُحيطًا بِالفِعلِ مِن طَرَفَيْهِ، فإن جِئْتَ بـ(مِن) لَم تَزِلْ إلّا عَلى الطَّرَفِ الواحِدِ وهُوَ الابتِداءُ. . .

ومِن شَواهِدِ ما قُلْنا في (مِن) وتَعَلُّقِها قَولُهُ سُبحانَهُ خَبَرًا عَن أَهلِ الجَنَّةِ:

---

(5) أخرجَهُ ابنُ المنذرِ والعُقَيليُّ وابنُ أَبي حاتمٍ وابنُ مردوَيهِ بِسَنَدٍ ضَعيفٍ عن أَبي هُرَيرَةَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 13/ 693، وفَتحُ الباري: 6/ 379. وضَعفُ إسنادِ الحَديثِ يَرجِعُ إلى رَوْحِ بنِ جَناحٍ أَبي سَعيدٍ، قالَ عنهُ ابنُ حِبّان في (كِتاب المجروحِين): 1/ 300: "مُنكَرُ الحَديثِ جِدًّا، يَروي عن الثِّقاتِ ما إذا سَمِعَها الإنسانُ الذي لَيسَ بِالمتبَحِّرِ في صِناعةِ الحَديثِ شَهِدَ لَها بِالوَضعِ". وذكَرَهُ العُقَيليُّ في (كِتاب الضُّعَفاءِ الكَبير): 2/ 59-60، قائلًا: "قِصَّةُ البَيتِ المعمورِ لا يُتابَعُ عليهِ"، وساقَ الحَديثَ المذكورَ آنِفًا بِإسنادِهِ، ثُمَّ عَقَّبَ عليهِ بِقَولِهِ: "لا يُحفَظُ مِن حَديثِ الزُّهريِّ إلّا عَن رَوْحِ بنِ جَناحٍ هذا، وفيهِ رِوايةٌ مِن غَيرِ هذا الوَجهِ بِإسنادٍ صالحٍ في ذِكرِ البَيتِ المعمورِ"، وضَعَّفَهُ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 7/ 428. وقَد ورَدَ ذِكرُ البيتِ المعمورِ في الصَّحيحَيْنِ مِن غَيرِ ذِكرِ التَّفصيلاتِ التي في رِوايةِ رَوْحٍ، فقَد جاءَ في حَديثِ الإسراءِ، عِندَ البُخاريّ: ح3207، كتاب بَدْء الخَلْق، باب (ذِكْر الملائكة)، واللَفظُ لهُ، ومُسلِم: ح415، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ إلى السَّماواتِ وفَرْض الصَّلَوات): «فَرُفِعَ لي البَيْتُ المعمورُ، فَسَأَلْتُ جِبْريلَ، فقالَ: هذا البَيْتُ المعمورُ، يُصَلّي فيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إذا خَرَجوا لَم يَعودوا إِلَيهِ آخِرَ ما عَلَيْهِم».

(6) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 325، والتَّعريفُ والإعلام: 161.

﴿إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِيٓ أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ﴾ (الطُّور: 26) لَـمّـا ذَكَـرَ الـفِـعلَ الـمـنـقَـضِـيَ وهُـوَ الإشفاقُ، فلَمّا ذَكَرَ الدُّعاء قالَ: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ (الطُّور: 28)، بزِيادَةِ (مِن)؛ لأَنَّ دُعاءَهُم مُستَمِرٌّ، يَقُولُ سُبحانَهُ: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ (يونس: 10)... فدَعواهُم وافتِقارُهُم إلى اللهِ مُستَمِرٌّ في الآخِرَةِ وبَدؤُهُ مِن قَبلُ.

(كِتابُ الفَرائضِ وشَرحِ آياتِ الوَصِيَّةِ: 47)

ويُراجَعُ أيضًا: (النِّساء: 11-12)

﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ **(الطُّور: 30)**:

- شَرَحَ ابنُ هِشامٍ ﴿رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾، وأَنشَدَ قَولَ أَبي ذُؤَيْبٍ:

أَمِـنَ الْـمَـنُـونِ وَرَيْـبِـهِ تَـتَـفَـجَّـعُ[7]

و(المَنُونُ) يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، فمَن جَعَلَها عِبارَةً عَن المَنِيَّةِ أَو حَوادِثِ الدَّهرِ أَنَّثَ، ومَن جَعَلَها عِبارَةً عَن الدَّهرِ ذَكَّرَ[8].

و﴿رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾: ما يَريبُكَ مِن تَغَيُّرِ الأَحوالِ فيهِ، سُمِّيَتِ (المَنُون) لِنَزعِها مُنَنَ الأَشياءِ، أَي: قُواها. وقيلَ: بَل سُمِّيَتْ (مَنُونًا) لِقَطعِها دُونَ الآمَالِ، مِن قَولِهِم: حَبلٌ مَنينٌ، أَي: مَقطُوعٌ، وفي التَّنزيلِ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ (التِّين: 6)، أَي: غَيرُ مَقطوعٍ[9].

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 202)

---

(7) شَطرُ بَيتٍ هوَ مُقَدِّمَةُ مَرثِيتِهِ المشهورةِ لأَولادِهِ الخَمسةِ الذينَ ماتوا بِالطّاعونِ، والبَيتُ في ديوانِهِ: 145، على النَّحوِ الآتي:

أَمِـنَ الـمَـنُـونِ وَرَيْـبِـهـا تَـتَـوَجَّـعُ وَالـدَّهْـرُ لَـيْـسَ بِـمُـعْـتِـبٍ مَـن يـجْـزَعُ

(8) يُنظَر: لِسانُ العَرَب: 13/ 415.

(9) في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 5/ 267: "الميمُ والنُّونُ أَصلانِ؛ أَحَدُهُما يَدُلُّ عَلى قَطعٍ وانقِطاعٍ؛ والآخَرُ عَلى اصطِناعِ خَيرٍ. الأَوَّلُ: القَطْعُ، ومِنهُ يُقالُ: مَنَنْتُ الحَبْلَ، قَطَعْتُهُ، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ (التِّين: 6). والمَنُونُ: المنِيَّةُ؛ لأَنَّها تَنقُصُ العَدَدَ وتَقطَعُ المَدَدَ. والمنُّ: الإعياءُ؛ وذلكَ أَنَّ المُعْيِيَ يَنقَطِعُ عن السَّيرِ، قالَ:

قَـلائِـصًـا لا يَـشْـتَـكِـيـنَ الْـمَـنّـا

• قَولُ خالِدِ بنِ حِقٍّ:

تَمَخَّضَتِ المَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ أَنى وَلِكُلِّ حامِلَةٍ تِمامُ[10]

المَنُونُ: المَنِيَّةُ، وهُوَ أيضًا مِن أسماءِ الدَّهرِ، وهُوَ مِن (مَنَنْتُ الحَبْلَ)، إذا قَطَعْتُهُ[11]، و(فَعُولٌ) إذا كانَ بِمَعنى (فاعِل) لَم تَدخُلِ التّاءُ في مؤَنَّثِهِ لِسِرٍّ بَديعٍ ذَكَرْناهُ في غَيرِ هذا الكِتابِ، فيُقالُ: امرَأَةٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ[12]. فمَعنى (المَنُون): المَقطُوعُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 316-317)*

والأصلُ الآخَرُ: المَنُّ، تَقولُ: مَنَّ يَمُنُّ مَنًّا، إذا صَنَعَ صُنعًا جَميلًا. ومِن البابِ: المُنَّةُ، وهِيَ القُوَّةُ التي بِها قِوامُ الإنسانِ، ورُبَّما قالوا: مَنَّ بِيَدِ أسداها، إذا قَرَّعَ بِها، وهذا يَدُلُّ على أَنَّهُ قَطَعَ الإحسانَ، فهُوَ مِن الأَوَّلِ".

(10) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 113. وذُكِرَ ثَمَّةَ أَنَّ خالِدًا قالَ ذلكَ عِندَما قُتِلَ كِسرى على يَدَي ابنِهِ شِيرَوَيه.

(11) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 5/ 267.

(12) علَّلَ ابنُ سيدَه في (المخَصَّص): 16/ 138، ظاهِرةَ استِواءِ المذَكَّرِ والمؤَنَّثِ في (فَعُول) بمعنى (فاعِل)، فقال: "اعلَمْ أنَّ (فَعُولًا) إذا كانَ بِتَأويلِ (فاعِل) لَم تَدخُلْهُ هاءُ التَّأنيثِ إذا كانَ نَعْتَ المؤَنَّثِ، تَقولُ: امرَأَةٌ ظَلُومٌ وغَضُوبٌ وقَتُولٌ، مَعْناهُ: امرأَةٌ ظالِمَةٌ، فصُرِفَ عَن (فاعِلَة) إلى (فَعُول) فلَم تَدْخُلْهُ هاءُ التَّأنيثِ؛ لأَنَّها لَم تُبْنَ عَلى الفِعلِ؛ وذلِكَ أَنَّ (فاعِلًا) مَبْنِيٌّ عَلى (فَعَل)... فلَمَّا لَم يَكُن لِـ(فَعُول) فِعْلٌ تَدْخُلُهُ تاءُ التَّأنيثِ تُبْنى عَلَيهِ لَزِمَهُ التَّذكيرُ لهذا المَعنى. فإذا كانَ (فَعُولٌ) بِتَأويلِ (مَفْعُول) دَخَلَتْهُ الهاءُ لِيَفْرُقوا بَينَ ما لَهُ الفِعْلُ وبَينَ ما الفِعْلُ واقِعٌ عَلَيهِ".

تَفْسيرُ سُورَةِ النَّجْم

﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ (النَّجم: 1)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾، قالَ أهلُ التَّفسيرِ: أقسَمَ بِالثُّرَيّا[1]، وهوَ اسمُ عَلَمٍ لَها، وتُعرَفُ أيضًا بالنَّجمِ، وبِأَلْيَةِ الحَمَلِ؛ لأَنَّها تَطلُعُ بعدَ بَطْنِ الحَمَلِ، وهيَ سَبعَةُ كَواكِبَ ولا يَكادُ يُرى مِنها السّابعُ لِخَفائهِ[2]. وفي الحقيقَةِ أَنَّها اثنا عَشَرَ كَوكبًا، وأَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ يَراها كُلَّها لِقُوَّةٍ جَعَلَها اللهُ في بَصَرِهِ، كتَبْنا ذلكَ في حَديثٍ ثابِتٍ مِن طَريقِ العَبّاسِ عَمِّهِ، ذَكَرَهُ ابنُ أَبي خَيثَمَةَ[3]. *(التَّعريفُ والإعلام: 161-162)*

﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ (النَّجم: 6)، يُراجَع: (التَّكوير: 19-22)

---

(1) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 27/ 40، عن مُجاهِدٍ وسُفيانَ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 14/ 7.

(2) لَعَلَّهُ لِهذا قيلَ: إنَّها سِتَّةُ كَواكِبَ، فقَد قالَ ابنُ سِيدَه في (المخَصَّص): 9/ 9: "قيلَ لِلثُّرَيّا: النَّجْمُ؛ جُعِلَ اسمًا لَها عَلَمًا، وهي سِتَّةُ كَواكِبَ. وقَد يَقَعُ (النَّجْمُ) على واحِدٍ وعَلى جَماعَةٍ، وأَمّا (الكَوكَبُ) فلا يَقَعُ إلّا عَلى واحِدٍ".

(3) ذكَرَ نَحوَ هذا القاضي عِياضٌ في (الشِّفا): 1/ 89، إذ قالَ: "قَد حُكِيَ عنهُ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ أَنَّهُ كانَ يَرى في الثُّرَيّا أَحَدَ عَشَرَ نَجْمًا". وقالَ شِهابُ الدِّينِ الخَفاجيُّ في شرحِهِ (نَسيم الرِّياض): 1/ 379: "قالَ السُّيوطيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى في (مَناهِلِ الصَّفا): هذا لَم يُوجَدْ في شَيءٍ مِن كُتُبِ الحَديثِ. والثُّرَيّا: مُصَغَّرُ (ثَرْوَة) وهي الكَثرَةُ، وهي مَنزِلٌ مِن مَنازِلِ القَمَرِ، فيهِ نُجومٌ مُجتَمِعَةٌ، جُعِلَتْ عَلامَةً، فقَولُ بَعضِ الشُّرّاحِ: إنَّها كَوكَبٌ، وَهمٌ مِنهُ، قالَ في (مَباهِجِ الفِكَر): وهي سِتَّةُ أَنجُمٍ صِغارٍ طمس، ويَظُنُّها مَن لا مَعرِفَةَ لهُ سَبعَةً... وقالَ الإمامُ الخضيريُّ في خَصائصِهِ: ما ذكَرَهُ القُرطُبيُّ والسُّهَيليُّ لَم أَقِفْ لَهُ على سَنَدٍ وأَصلٍ يُرجَعُ إليهِ. وقالَ التِّلمسانيُّ: إنَّهُ جاءَ في حَديثٍ ثابِتٍ مِن طَريقِ العَبّاسِ رَضيَ اللهُ تَعالى عنهُ، ذكَرَهُ ابنُ أَبي خَيثَمَةَ". ونَقَلَ القُرطُبيُّ في تفسيرِهِ: 17/ 77، الحَديثَ عن (الشِّفا) لِلقاضي عِياضٍ، ولَم يُعَلِّقْ عليهِ بِشيءٍ.

﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾، إلى قولِهِ: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ (النجم: 8-18)، يُراجَع: (الإسراء: 1)

﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ (النّجم: 8)

• أمّا الدُّنُوُّ والتَّدَلِّي فهُما خَبَرٌ عَن النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ[4]، عَن بَعضِ المُفَسِّرينَ. وقيلَ: إنَّ الذي تَدَلّى هُوَ جِبريلُ عَلَيهِ السَّلامُ[5]، تَدَلّى إلى مُحَمَّدٍ حَتّى دَنا مِنهُ، وهذا قَولُ طائفَةٍ أيضًا.

وفي الجامِعِ الصَّحيحِ في إحدى الرِّوايَاتِ مِنهُ: «فَتَدَلّى الجَبّارُ»[6]، وهذا مَعَ صِحَّةِ نَقلِهِ لا يَكادُ أَحَدٌ مِن المفَسِّرينَ يذكُرُهُ لاستِحالَةِ ظاهِرِهِ، أَو لِلغَفلَةِ عَن مَوضِعِهِ. ولا استِحالَةَ فيهِ؛ لأنَّ حَديثَ الإسراءِ إن كانَ رُؤيا رَآها بِقَلبِهِ وعَينُهُ نائمَةٌ، كَما في حَديثِ أَنَسٍ[7]، فلا إشكالَ في ما يَراهُ في نَومِهِ عَلَيهِ السَّلامُ، فقَد رَآهُ في أَحسَنِ صُورَةٍ، ووَضَعَ كَفَّهُ بَينَ كَتِفَيْهِ حَتّى وَجَدَ بَردَها بينَ ثَديَيْهِ، رَواهُ

---

(4) رَوى ذلكَ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير): ح11328، عن ابنِ عَبّاسٍ، وذكرَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11371، وقالَ: 7/ 247: "فيهِ عَطاءُ بنُ السّائبِ، وقَد اختَلَطَ".

(5) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3235، كتاب بَدْءِ الخَلْق، باب (إذا قالَ أَحَدُكُم: آمين، والملائكةُ في السَّماءِ...)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح: 4441، كتاب الإيمان، باب (مَعنى قَولِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، وهَل رَأى النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَبَّهُ لَيلَةَ الإسراءِ؟)، عن مَسروقٍ قالَ: "قُلْتُ لِعائشَةَ: فأَينَ قَولُهُ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾؟ قالَتْ: ذاكَ جِبريلُ، كانَ يَأتيهِ في صورةِ الرَّجُلِ، وإنَّما أَتى هذهِ المرَّةَ في صورتِهِ التي هي صورَتُهُ، فسَدَّ الأُفُقَ". وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 5/ 8، مُعَلِّقًا على هذه الآيَةِ: "إنَّما هو جِبريلُ عليهِ السَّلامُ كما ثَبَتَ ذلك في الصَّحيحَيْنِ عن عائشةَ أُمِّ المؤمِنينَ وعن ابنِ مَسعودٍ، وكذلك هو في صَحيحِ مُسلم عن أَبي هُرَيرَةَ رَضيَ اللهُ عنهُم، ولا يُعرَفُ لَهُم مُخالِفٌ من الصَّحابَةِ في تفسيرِ هذه الآيَةِ بِهذا".

(6) لفظُهُ في صَحيحِ البُخاريِّ: ح7517، كتاب التَّوحيد، باب (ما جاءَ في قَولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾): «حَتّى جاءَ سِدْرَةَ المُنتَهى، ودَنا الجَبّارُ رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلّى، حَتّى كانَ قابَ قوسَيْنِ أو أَدْنى...».

(7) لفظُ أَنَسٍ في حَديثِ الإسراءِ: «...، حَتّى أَتَوْهُ لَيْلَةً أُخرى، في ما يَرى قَلْبُهُ، وتَنامُ عَيْنُهُ ولا يَنامُ قَلْبُهُ، ...». يُنظَر: صَحيحُ البُخاريِّ: 7517، كتاب التَّوحيد، باب (ما جاءَ في قولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾).

التِّرمِذِيُّ مِن طَريقِ مُعاذٍ في حَديثٍ طَويلٍ[8]، ولَمّا كانَتْ هذهِ رُؤيا لَم يُنكِرْها أَحَدٌ مِن أَهلِ العِلمِ ولا استَبشَعَها. وقَد بَيَّنّا. . . أَنَّ حَديثَ الإسراءِ كانَ رُؤيا، ثُمَّ كانَ يَقظَةً[9]، فإن كانَ قَولُهُ: «**فَتَدَلّى الجَبّارُ**» في المَرَّةِ التي كانَ فيها غَيرَ نائم، وكانَ الإسراءُ بِجَسَدِهِ، فيُقالُ فيهِ مِن التَّأويلِ ما يُقالُ في قَولِهِ: «**يَنزِلُ رَبُّنا كُلَّ لَيلَةٍ إلى سَماءِ الدُّنيا**»[10]، فلَيسَ بِأَبعَدَ مِنهُ في بابِ التَّأويلِ، فلا نَكارَةَ فيهِ، كانَ في نَومٍ أَو يَقظَةٍ[11]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 446-449)*

---

(8) يُنظَر: جامِعُ التِّرمذيّ: ح3235، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ ص). وأخرَجَ نَحوَهُ ابنُ أَبي عاصِمٍ في (كتاب السُّنَّة): ح465، وما بَعدَهُ. والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(9) يُنظَرُ كلامُ السُّهَيليِّ في تَفسيرِهِ لِلآيَةِ الأُولى من سُورَةِ الإسراء، والتَّعليقُ عليهِ.

(10) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7494، كتاب التَّوحيد، باب (قَول اللهِ تَعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ:ح1769، و1770، و1771، و1772، و1773، و1774، و1775، كتاب صَلاة المسافِرين، باب (التَّرغيب في الدُّعاءِ والذِّكرِ في آخِرِ اللَّيلِ والإجابَة فيه).

(11) قالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 5/ 7-8، بَعدَ أَن ساقَ رِوايةَ البُخاريِّ لِقِصَّةِ الإسراءِ: "ورَواهُ مُسلِمٌ عَن هارُونَ بنِ سَعيدٍ عَن ابنِ وَهبٍ عَن سُلَيمانَ، قالَ: فزادَ ونَقَصَ، وقَدَّمَ وأَخَّرَ. وهُوَ كَما قالَهُ مُسلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنَّ شَريكَ بنَ عَبدِ اللهِ بنِ أَبي نَمِرٍ اضطَرَبَ في هذا الحَديثِ وساءَ حِفظُهُ ولَم يَضبِطْهُ... ومِنهُم مَن يَجعَلُ هذا مَنامًا تَوطِئَةً لِما وَقَعَ بَعدَ ذلِكَ، واللهُ أَعلَمُ. وقالَ البَيهَقِيُّ: في حَديثِ شَريكٍ زِيادَةٌ تَفَرَّدَ بِها، عَلى مَذهَبِ مَن زَعَمَ أَنَّهُ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ رَأى رَبَّهُ، يَعْني قَولَهُ: «ثُمَّ دَنا الجَبّارُ رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلّى، فَكانَ قابَ قَوسَيْنِ أَو أَدنَى»، قالَ: وقَولُ عائشَةَ وابنِ مَسعُودٍ وأَبي هُرَيرَةَ في حَملِهِم هذِهِ الآياتِ على رُؤيَتِهِ جِبريلَ أَصَحُّ. وهذا الذي قالَهُ البَيهَقِيُّ هُوَ الحَقُّ في هذِهِ المَسأَلَةِ؛ فإنَّ أَبا ذَرٍّ قالَ: يا رَسُولَ اللهِ، هَل رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قالَ: «نُورٌ، أَنّى أَراهُ؟»، وفي رِوايَةٍ: «رَأَيْتُ نُورًا». أَخرَجَهُ مُسلِمٌ". والحَديثُ السّابقُ أَخرَجَهُ مُسلِمٌ بِروايتَيْهِ، فالرِّوايةُ الأُولى في: ح:442، والأُخرى في: ح443، كتاب الإيمان، باب (في قولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ: نُورٌ، أَنّى أَراهُ؟ وفي قولِهِ: رَأَيْتُ نُورًا). وقَد عَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على قَولِ مَن قالَ إنَّ المقصودَ بِالدُّنُوِّ والتَّدَلّي في الآيَةِ هُوَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ بِقولِهِ في (مَدارجِ السّالِكِين): 4/ 233: "هذا وإنْ قالَهُ جَماعَةٌ مِن المُفَسِّرينَ فالصَّحيحُ أَنَّ ذلِكَ هُوَ جِبْريلُ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ فهُوَ المَوصُوفُ بِما ذَكَرَهُ مِن أَوَّلِ السُّورَةِ إلى قَولِهِ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ (النَّجم: 13-14)، هكَذا فَسَّرَهُ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في الحَديثِ الصَّحيحِ، قالَتْ عائشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنها: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ عَن هذِهِ الآيَةِ، فقالَ: «جِبْريلُ، لَم أَرَهُ في صُورَتِهِ التي خُلِقَ عَلَيها إلّا مَرَّتَيْنِ»". وقَد ساقَ ابنُ القَيِّمِ في هذا الموضِعِ سِتَّةَ عَشَرَ وَجهًا لِدَلالةِ لَفظِ القُرآنِ على هذا المعنى المختارِ، فلتُنظَرْ ثَمَّةَ.

﴿عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾ (النَّجم: 14)

• في تَفسيرِ ابنِ سَلّام[12] قالَ. . . : إنَّها سُمِّيَتْ سِدرَةَ المُنتَهى لأَنَّ رُوحَ المُؤمِنِ يُنتَهى بِهِ إلَيها، فتُصَلّي عَلَيهِ هُنالِكَ المَلائكَةُ المُقَرَّبونَ. قالَ ذلِكَ في تَفسيرِ: ﴿عِلِّيِّينَ﴾ (المطفِّفين: 18)[13]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 434)*

﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾ (النَّجم: 19)

• قولُهُ تَعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾، أَصلُ هذا الاسمِ لِرَجُلٍ كانَ يَلُتُّ السَّويقَ لِلحاجِّ إذا قَدِموا[14]، وكانَت العَرَبُ تُعَظِّمُ ذلكَ الرَّجُلَ لإطعامِهِ النّاسَ في كُلِّ مَوسِمٍ، ويُقالُ: إنَّه عَمرُو بنُ لُحَيِّ بنِ قَمَعَةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ، ويُقالُ: هوَ رَبيعَةُ بنُ حارِثَةَ، وهوَ والِدُ خُزاعَةَ، وعُمِّرَ عُمُرًا طويلًا، فلَمّا ماتَ اتُّخِذَ مَقعَدُهُ الذي كانَ يَلُتُّ فيهِ السَّويقَ مَنسَكًا، ثُمَّ سَنَحَ الأَمرُ بهم إلى أن عَبَدوا تلكَ الصَّخرةَ التي كانَ يَقعُدُ علَيها ومَثَّلوها صَنَمًا، وسَمَّوها اللاتَ، اشتَقُّوا لها مِن اللَّتِّ، أَعني: لَتَّ السَّويقِ[15]. ذَكَرَ ذلكَ كثيرٌ ممَّن أَلَّفَ في الأَخبارِ والتَّفسيرِ، ذَكَروا هذا المعنى بِأَلفاظٍ شَتّى فلَخَّصْتُهُ بِهذا التَّلخيصِ، وتَحَرَّيْتُ فيه القَصدَ إلى مَعنى ما ذَكَروهُ، واللهُ المستَعانُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 162)*

---

(12) يُنظَر: تَفسيرُ ابنِ أَبي زَمنين: 2/ 363، وتَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 4/ 218. والأَثَرُ مَروِيٌّ عن ابنِ عَبّاسٍ أَنَّهُ سَأَلَ كَعبًا عن سِدْرَةِ المنتَهى، فأَجابَهُ بِنَحوِ ما نَقَلَهُ السُّهَيليُّ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 15/ 302-303.

(13) يُنظَر: تَفسيرُ ابنِ أَبي زَمنين: 2/ 498، وتَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 4/ 437-438.

(14) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4859، كتاب التَّفسير، باب (﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾).

(15) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 787-788: "وأَخرجَ ابنُ أَبي حاتمٍ مِن طَريقِ عَمرِو بنِ مالِكٍ عن أَبي الجَوزاءِ عن ابنِ عبّاسٍ، ولَفظُهُ فيهِ زِيادَةٌ: كانَ يَلُتُّ السَّويقَ على الحجرِ، فلا يَشرَبُ مِنهُ أَحَدٌ إلّا سمِنَ، فعَبَدوهُ. واختُلِفَ في اسمِ هذا الرَّجُلِ؛ فرَوى الفاكِهِيُّ مِن طَريقِ مُجاهدٍ قالَ: كانَ رَجُلٌ في الجاهِلِيَّةِ عَلى صَخرَةٍ بِالطّائفِ وعَلَيها لَهُ غَنَمٌ فكانَ يَسْلُو مِن رَسَلِها ويَأْخُذُ مِن زَبيبِ الطّائفِ والأَقِطِ فيَجعَلُ مِنهُ حَيْسًا ويُطْعِمُ مَن يَمُرُّ بِهِ مِن النّاسِ، فَلَمّا ماتَ عَبَدوهُ.... وحَكى السُّهَيْلِيُّ أَنَّهُ عَمْرُو بنُ لُحَيِّ بنِ قَمَعَةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ، قالَ: ويُقالُ: هُوَ عَمْرُو بنُ لُحَيٍّ، وهُوَ رَبيعَةُ بنُ حارِثَةَ، وهُوَ والِدُ خُزاعَةَ. انتهى. وحَرَّفَ بَعضُ الشُّرّاحِ

﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ (النجم: 20)

• (مَناة) وَزنُهُ (فَعَلَة)، مِن: مَنَيْتُ الدَّمَ وغَيرَهُ: إذا صَبَبْتَهُ؛ لأَنَّ الدِّماءَ كانَت تُمنى عِندَهُ تَقَرُّبًا إلَيهِ، ومِنهُ سُمِّيَت الأَصنامُ الدُّمى، وفي الحَديثِ: لا وَالدُّمى لا أَرى بِما تَقولُ بَأسًا[16]، وكَذلِكَ مَناةُ الطّاغِيَةُ التي كانوا يُهِلُّونَ إلَيها بِقُدَيْدٍ.

والحَظُّ... ما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ مِن الفائدَةِ: جَعلَها ثالِثَةً لِلّاتِ والعُزّى، وأُخرى بِالإضافَةِ إلى مَناةَ التي كانَ يَعبُدُها عَمْرُو بنُ الجَموحِ[17] وغَيرُهُ مِن قَومِهِ، فهُما مَناتانِ، وإحداهُما هيَ[18] الأُخرى بِالإضافَةِ إلى صاحِبَتِها. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 154)*

﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ ۞ وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ﴾ (النَّجم: 33-34)

كَلامَ السُّهَيْلِيِّ وظَنَّ أَنَّ رَبيعَةَ بنَ حارِثَةَ قَولٌ آخَرُ في اسم اللاتِ، ولَيسَ كَذلِكَ، وإنَّما رَبيعَةُ ابنُ حارِثَةَ اسمُ لُحَيٍّ في ما قيلَ، والصَّحيحُ أَنَّ اللاتَ غَيْرُ عَمْرِو بنِ لُحَيٍّ؛ فقَد أَخرَجَ الفاكِهِيُّ مِن وَجهٍ آخَرَ عَن ابنِ عَبّاسٍ أَنَّ اللاتَ لَمّا ماتَ قالَ لَهُم عَمْرُو بنُ لُحَيٍّ: إنَّهُ لَم يَمُتْ ولكِنَّهُ دَخَلَ الصَّخْرَةَ، فعَبَدوها وبَنَوا عَلَيها بَيْتًا".

(16) أخرجَهُ مالكٌ في (المُوَطَّأ): ح8، كتاب القُرآن، باب (ما جاءَ في القُرآن)، عن هِشامِ بنِ عُروَةَ عن أَبيهِ أَنَّهُ قالَ: "أُنزِلَتْ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ (عبس: 1) في عَبدِ اللهِ بنِ أُمِّ مَكتوم، جاءَ إلى رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، فجَعَلَ يَقولُ: يا مُحَمَّدُ، استَدْنيني، وعِندَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَجُلٌ مِن عُظَماءِ المشركِينَ، فجَعَلَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يُعرِضُ عنهُ ويُقبِلُ على الآخَرِ ويَقولُ: «يا أَبا فُلانٍ، هَل تَرى بِما أَقولُ بَأسًا؟»، فيَقولُ: لا والدِّماءِ، ما أَرى بِما تَقولُ بَأسًا، فأُنزِلَتْ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۞ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ (عبس: 1-2). وقالَ الدُّكتور حِكمَت بَشير ياسين في كتابِهِ (مَروِيّاتُ الإمام مالكِ بنِ أَنَسٍ في التَّفسير): 324: "إسنادُهُ صَحيحٌ، إلّا أَنَّهُ مُرسَلٌ". وقالَ ابنُ الأثيرِ الجزَريُّ في (النِّهايَة في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر): 2/ 136: "لا والدِّماءِ: أَي: دِماءِ الذَّبائحِ، ويُروى: لا والدُّمى، جَمْعُ (دُمْيَة) وهي الصُّورَةُ، ويُريدُ بها الأَصنامَ". وقالَ مُحَمَّد الطّاهِر بن عاشور في (كَشْف المغَطّى مِن المعاني والأَلفاظِ الواقِعَةِ في الموَطّا): 134: "قَولُ المشرِكِ: لا والدِّماءِ، قَسَمٌ تَلَطَّفَ فيهِ المشرِكُ، فلَم يُباشِر رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بِقَسَمٍ بِآلِهَتِهِم، فأَقسَمَ بِالدِّماءِ التي هي دِماءُ الهَدايا في الحَجِّ".

(17) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 106-107.

(18) في الأصل: "عن الأخرى"، والمعنى غَيرُ واضِحٍ بِها.

• قولُهُ تَعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ﴾ (النَّجم: 33)، قالَ مُجاهِدٌ: هوَ الوَليدُ بنُ المغيرَةِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ مَخزومٍ، أَعطى قَليلًا ثُمَّ قَطَعَ عَطِيَّتَهُ[19].

(التَّعريفُ والإعلام: 162)

﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا﴾ (النَّجم: 44-50)، يُراجَع:
(سورة الكوثر)

---

(19) رَوى ذلك عنهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 27/ 70. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 14/ 44.

تَفْسيرُ سُورَةِ القَمَر

﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۖ يَقُولُ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ (القمر: 8)

• في التَّنزيلِ: ﴿هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾، وفيهِ أيضًا: ﴿عَسِيرٌ﴾ (المدَّثر: 9)، والمَعنى مُتَقارِبٌ؛ فمَن قالَ: عَسُرَ يَعْسُرُ، قالَ: عَسيرٌ، بِالياءِ؛ ومَن قالَ: عَسِرَ يَعْسَرُ، قالَ في الاسمِ: عَسِرٌ وأَعْسَرُ، مِثل (حَمِقٌ وأَحْمَقُ)[1]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/43)*

﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر: 14)، يُراجَع: (هود: 37)، و(المؤمنون: 97-99)

﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ * تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ (القمر: 19-20)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ (القمر: 19)، الرِّيحُ المُسَخَّرَةُ عليهم ريحُ الدَّبورِ[2]، ....

---

(1) يَكثُرُ مَجيءُ وَزنِ (فَعِلَ يَفْعَلُ) في الصِّفاتِ العارِضَةِ، ويَغلِبُ أن يَكونَ مَعنى (فَعِل) في ما يُكرَهُ مِن أوجاعٍ وعُيوبٍ باطنةٍ وشَدائدَ. أَمّا وَزنُ (فَعُلَ يَفْعُلُ) فيَكونُ في السَّجايا والطِّباعِ، ويَكونُ (فَعيلٌ) في الأوصافِ الدّالَّةِ على الثُّبوتِ. وقَد جاءَ (عَسِرٌ) و(عَسِيرٌ) وَصفَيْنِ لِليومِ الشَّديدِ الوَقعِ على الكافرينَ، وهو يومُ الدِّينِ، فلَمّا كانَ مِن قَولِ الكافرينَ في سُورةِ القَمَر جاءَ بِلفْظِ (عَسِر)، كأَنَّهُ داءٌ تَحَكَّمَ في باطِنِهِم، وقَد يَظُنُّونَ أَنَّهُ لا يَلبَثُ أن يَزولَ، وذلكَ عادَةُ الجاحِدِ؛ إذ تَأخُذُهُ الغِرَّةُ والغَفلَةُ سَريعًا. أَمّا ما كانَ مِن قَولِ الحَقِّ سُبحانَهُ، وهو العَليمُ بِيَومِ البَعثِ وأهوالِهِ، كما في قولِهِ تَعالى: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾ (الفرقان: 26)، وقولِهِ: ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ (المدَّثر: 9)، فقَد جاءَ بِاللَفظِ الذي يَدُلُّ على الثُّبوتِ، وأَنَّ العُسرَ مِن صِفَةِ ذلكَ اليَومِ لا يَزولُ عَنهُ، كما هو الحالُ في الآيَتَيْنِ الأخيرتَيْنِ، فَضلًا عن أَنَّ دَلالَةَ (عَسير) على الثُّبوتِ تُوافِقُ عَذابَ الخُلودِ الدّائمِ المقيمِ؛ لِقولِهِ تَعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ (المائدة: 37). يُنظَر: دَقائقُ الفُروقِ اللُّغَوِيَّةِ في البَيانِ القُرآنيّ: 251-252.

(2) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1035، كتاب الاستِسقاء، باب (قَول النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «نُصِرْتُ بِالصَّبا»، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح2084، و2084، كتاب صَلاة الاستِسقاء،

واليَومُ هوَ يَومُ الأَربعاءِ[3]، سُخِّرَتْ عليهِم مِنَ الأَربعاءِ إلى الأَربعاءِ، فكانَت تَنزِعُ النّاسَ مِنَ البُيوتِ وتُخرِجُهُم، ودامَتْ عَلَيهِم سَبعَ لَيالٍ وثَمانيةَ أيّام، كَيلا يَنجُوَ مِنهُم أَحَدٌ مِمَّن في كَهفٍ أَو في سِربٍ، فأَهلَكَتْ مَن كانَ ظاهِرًا بارِزًا، وانتَزَعَتْ مِنَ البُيوتِ مَن كانَ في البُيوتِ، وهَدَمَتْها علَيهِم، وأَهلَكَتْ مَن كانَ في الكُهوفِ والأَسرابِ بِالجوعِ والعَطَشِ، ولِذلكَ قالَ: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ (الحاقّة: 8)، أي: هَل يُمكِنُ أَن يَبقى بَعدَ هذهِ الثَّمانيةِ أيّامٍ باقِيةٌ مِنهُم؟ *(التَّعريفُ والإعلام: 163)*

﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ (القمر: 20)، يُراجَع: (الرَّعد: 4)

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: 49)

• رَبَطوا في هذا البابِ [أَي: بابِ الاشتِغالِ] اختِيارَ النَّصبِ على الرَّفعِ بِالأَمرِ والنَّهيِ والاستِفهامِ والجَحدِ والجَزاءِ. ولَيسَ مَقصورًا على هذهِ المواضِعِ، بَل كُلُّ مَوضِعٍ يَكونُ القَصدُ فيهِ إلى الفِعلِ والفائدَةُ في ذِكرِهِ أَقوى كانَ النَّصبُ فيهِ هوَ الوَجهَ؛ أَلا تَرى إلى قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، كيفَ أَجمَعَ القُرّاءُ عَلى نَصبِهِ[4]، ودَلَّ ذلكَ عَلى قُبحِ الرَّفعِ فيهِ؛ لأَنَّ مَقصَدَ الآيةِ المَدحُ بِالفِعلِ

باب (في ريح الصَّبا والدَّبور)، عن ابنِ عبّاسٍ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ قالَ: «نُصِرْتُ بِالصَّبا، وأُهْلِكَتْ عادٌ بِالدَّبورِ».

(3) في (مَعاني القُرآنِ وإعرابه): 5/ 71: "قيلَ: في يَوم أَربِعاءَ في آخِرِ الشَّهرِ، لا يَدورُ". وقَد رُوِيَ في هذا المعنى حَديثٌ مَرفوعٌ إلى رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عن أَبي هُرَيرَةَ، وفيهِ: «يَومُ الأَربعاءِ يَومُ نَحسٍ قَريب الخَطَإِ يَشيبُ فيهِ الوِلدانُ»، رَواهُ ابنُ الجَوزيِّ في (كِتاب المَوضوعات): ح915، وقالَ عنه: 2/ 343: "هذا حَديثٌ مَوضوعٌ عَلى رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وفيهِ ضُعَفاءُ ومَجهولونَ". ورَوى ابنُ الجَوزيِّ أَيضًا أَحاديثَ مَرفوعةً بهذا المعنى عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ عُمَرَ وجابرٍ، ومَوقوفةً عن ابنِ عبّاسٍ، ثُمَّ قالَ: 2/ 347: "هذهِ الأَحاديثُ لا تَصِحُّ عن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ... وفي الصَّحيحِ: «إنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ خَلَقَ النُّورَ يَومَ الأَربعاءِ». وإنَّما أَخَذَ هذا مِن قَولِ المفَسِّرينَ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ (الحاقّة: 7)، قالوا: مِنَ الأَربعاءِ إلى الأَربعاءِ، ورأَى في القُرآنِ: ﴿فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ (القمر: 19)، فوضَعَ هذا ورَفَعَهُ". وأَورَدَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 14/ 80، أَثَرًا بهذا المعنى عَن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ أَبي حاتم.

(4) يَعني السُّهَيليُّ هُنا الإجماعَ في القِراءاتِ العَشرِ المتَواتِرَةِ، أَمّا الشّاذُّ مِنها فقَد وَرَدَ بِخِلافِ

والاقتِدارِ عَلى خَلقِ الأَشياءِ وتَقديرِها، مَعَ أَنَّهُ لَو قالَ: إنَّا كُلُّ شَيْءٍ، لَذَهَبَ الوَهمُ إلى الصِّفَةِ لا إلى الخَبَرِ في قولِهِ: خَلَقْنَاهُ، فكانَ يَكونُ فيهِ لِلقَدَرِيَّةِ مُتَعَلَّقٌ بِأَن يَقولوا: نَعَم، كُلُّ شَيءٍ خَلَقَهُ فهُوَ بِقَدَرٍ يُقَدِّرُهُ، وكُلُّ شَيءٍ لَم يَخلُقْهُ فهُوَ بِخِلافِ ذلكَ؛ لأَنَّ فِعلَ الإنسانِ عندَهُم غَيرُ مَخلوقٍ لِلرَّبِّ، تَعالى عَن قَولِهِم[5].

(نَتائِجُ الفِكر: 336)

ذلكَ؛ إذ قرأَ أبو السَّمّالِ: {إنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}. يُنظَر: المحتَسب: 2/ 300، ومُعجَمُ القِراءات: 9/ 240-241.

(5) يُنظَر: البَحرُ المحيط: 10/ 48-49. وقالَ ابنُ عَطِيَّةَ في تَفسيرِهِ المُسَمّى (المحَرَّر الوَجيز): 14/ 172، مُوضِحًا أَنَّهُ قَد يَكونُ لِلقِراءةِ بالرَّفعِ وَجهٌ عِندَ مَن قَرَأَ بها: "المعنى عِندَهُم عَلى نَحوِ ما هوَ عِندَ الأَوَّلِينَ مِن أَنَّ كُلَّ شَيءٍ فهُوَ مَخلوقٌ بِقَدَرٍ سابقٍ، و{خَلَقْنَاهُ} عَلى هذا لَيسَتْ صِفَةً لِـ{شَيْءٍ}".

تَفْسيرُ سُورَةِ الرَّحْمن

﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾ (الرَّحمن: 3)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾، رَوى سَعيدٌ عَن قَتادَةَ، قالَ: هُوَ آدَمُ عَلَيهِ السَّلامُ[1]. وقالَ غَيرُهُ: هُوَ مُحَمَّدٌ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ[2]. وقيلَ: إنَّ الألِفَ واللامَ لِعُمومِ الجِنسِ، فهِيَ مَحمولَةٌ على العُمومِ. *(التَّعريفُ والإعلام: 163)*

﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْاْ فِى ٱلْمِيزَانِ﴾ (الرَّحمن: 7-8)، يُراجَع: (النَّمل: 8)

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ (الرَّحمن: 26-27)، يُراجَع: (الأنعام: 52-53)

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرَّحمن: 26)

• عامِرُ بنُ الأَكوَعِ، وهُوَ الذي رَجَعَ عَلَيهِ سَيفُهُ فقَتَلَهُ، فشَكَّ النّاسُ فيهِ، فقالوا: قَتَلَهُ سِلاحُهُ، فذُكِرَ ذلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فقالَ: «**إنَّهُ جاهِدٌ مُجاهِدٌ، وَقَلَّ عَرَبِيٌّ، مُشابِهًا مثله**»، وفي رِوايَةٍ: «**مَشَى بِها مِثْلُهُ**»، ويُروى أَيضًا: «**نَشَأَ بِها مِثْلُهُ**»[3]، كُلُّ هذا يُروى في الجامِعِ الصَّحيحِ، وهذا اضطِرابٌ مِن رُواةِ الكِتابِ،

---

(1) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 27/ 114.

(2) ذكرَهُ ابنُ الجَوزيِّ في (زاد المسير): 7/ 254، عن ابنِ كَيسانَ.

(3) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: ح4196، كتاب المغازي، باب (غَزوَة خَيبَر)، ولَفظُهُ فيهِ: "«إنَّهُ لَجاهِدٌ مُجاهِدٌ، قَلَّ عَرَبِيٌّ مَشى بِها مِثْلَهُ»، حَدَّثَنا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنا حاتِمٌ قالَ: «نَشَأَ بِها»". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 7/ 593: "قَولُهُ: قالَ قُتَيْبَةُ: نَشَأَ، أَي: بِنُونٍ وبِهَمزَةٍ، والمُرادُ أَنَّ قُتَيبَةَ رَواهُ عَن حاتِمِ بنِ إسماعيلَ بِهذا الإسنادِ، فخالَفَ في هذِهِ اللَّفظَةِ، ورِوايَتُهُ مَوصُولَةٌ في (الأَدَب) عِندَهُ، وغَفَلَ الكشمِيهَنِيُّ فرَواها هُنالِكَ بِالميمِ والقَصرِ. وحَكَى السُّهَيلِيُّ أَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوايَةٍ: «مُشابِهًا»، بِضَمِّ الميمِ، اسم فاعِلٍ مِن الشَّبَهِ، أَي: لَيسَ لَهُ مُشابِهٌ فِي صِفاتِ

فمَن قالَ: «مَشَى بِها مِثْلُهُ»، فالهاءُ عائدَةٌ عَلى المَدينَةِ، كَما تَقولُ: لَيسَ بَينَ لابَتَيْها مِثْلُ فُلانٍ، يُقالُ هذا في المَدينَةِ وفي الكوفَةِ، ولا يُقالُ في بَلَدٍ لَيسَ حَولَهُ لابَتانِ، أي: حَرَّتانِ. ويَجوزُ أَن تَكونَ الهاءُ عائدَةً عَلى الأَرضِ، كَما قالَ سُبحانَهُ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾. ومَن رَواهُ «مُشابِهًا»: (مُفاعِلًا) مِن الشَّبَهِ، فهُوَ حالٌ مِن (عَرَبِيٍّ)، والحالُ مِن النَّكِرَةِ لا بَأسَ بِهِ إذا دَلَّتْ عَلى تَصحيحِ مَعنًى.

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 573-574)

ويُراجَعُ أَيضًا: **(البقرة: 116)**

﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ **(الرَّحمن: 27)**

• أَمّا (الجَلالَةُ) فمِن صِفَةِ المَخلوقِ، و(الجَلالُ) مِن صِفَةِ اللهِ تَعالى. وقَد أَجازَ بَعضُهُم أَن يُقالَ في المخلوقِ: جَلالٌ وجَلالَةٌ، وأَنشَدَ:

فَلا ذا جَلالٍ هِبْنَهُ لِجَلالِهِ ... وَلا ذا ضَياعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ[4]

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 66-67)

﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ **(الرَّحمن: 33)**، يُراجَع: **(الجنّ: 6)**

﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ **(الرَّحمن: 39)**

• رُبَّما كانَ تَرتيبُ الأَلفاظِ بِحَسَبِ الخِفَّةِ والثِّقَلِ لا بِحَسَبِ المعنى... ومِن هذا النَّحوِ (الجِنُّ) و(الإنسُ)؛ فإنَّ (الإنسَ) أَخَفُّ لَفظًا لِمَكانِ النُّونِ الخَفيفَةِ والسِّينِ المهموسَةِ، فكانَ تَقديمُ الأَثقَلِ أَولى بِأَوَّلِ الكَلامِ مِن الأَخَفِّ، لِنَشاطِ المتَكَلِّمِ

الكَمالِ في القِتالِ، وهُوَ مَنصوبٌ بِفِعلٍ مَحذُوفٍ تَقديرُهُ: رَأَيتُهُ مُشابِهًا، أَو عَلى الحالِ مِن قَولِهِ: «عَرَبِيٌّ»، قالَ السُّهَيلِيُّ: والحالُ مِن النَّكِرَةِ يَجُوزُ إذا كانَ في تَصحيحِ مَعنًى. قالَ السُّهَيلِيُّ أَيضًا: ورُوِيَ: «قَلَّ عَرَبِيًّا نَشَأَ بِها مِثْلُهُ»، والفاعِلُ: مِثْلُهُ، و(عَرَبِيًّا) مَنصُوبٌ عَلى التَّمييزِ؛ لأَنَّ في الكَلامِ مَعنى المَدحِ، عَلى حَدِّ قَولِهِم: عَظُمَ زَيْدٌ رَجُلًا، وقَلَّ زَيْدٌ أَدَبًا".

(4) البيتُ لِهُدبَةَ بنِ الخَشْرَمِ العُذريِّ، وهو في ديوانِهِ: 97.

وجماحِهِ. وأمّا في القُرآنِ فلِحِكمَةٍ أُخرى سِوى هذهِ قُدِّمَ الجِنُّ على الإنسِ في الأكثرِ والأغلبِ؛ . . . لأنَّ الجِنَّ يَشتَمِلُ على الملائكَةِ وغَيرِهِم مِمّا اجتَنَّ على الأبصارِ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ (الصّافّات: 158)، وقالَ الأعشى:

وَسَخَّرَ مِنْ جِنِّ المَلائِكِ تِسْعَةً ... قِيامًا لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِلا أَجْرِ[5]

وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ (الرَّحمن: 56، و74)، وقولُهُ تعالى: ﴿لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾، وقولُهُ: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ (الجنّ: 5)، فإنَّ لَفظَ (الجِنّ) ها هُنا لا يَتَناوَلُ الملائكةَ بِحالٍ؛ لِنَزاهَتِهِم عَنِ العُيوبِ، وأنَّهُم لا يُتَوَهَّمُ علَيهِم الكَذِبُ. . . فلَمّا لَم يتناوَلْهُم عُمومُ لَفظِ (الجِنّ) لهذهِ القَرينَةِ، بَدَأَ بِلَفظِ (الإنس) لِفَضلِهِم وكَمالِهِم[6].

(نَتائجُ الفِكر: 209-212)

(5) يُنظَر: الدُّرُّ المصون: 1/ 274، والبَيتُ لَيسَ في (ديوان الأعشى الكَبير).

(6) تَعَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ السُّهَيليَّ في هذا الموضعِ، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 116-118: "أمّا ما ذَكَرَهُ في تَقديمِ الجِنِّ على الإنسِ مِن شَرَفِ الجِنِّ، فمُستَدرَكٌ عليهِ؛ فإنَّ الإنسَ أشرَفُ مِن الجِنِّ مِن وُجوهٍ عَديدَةٍ قَد ذَكَرْناها في غَيرِ هذا الموضِعِ. وأمّا قَولُهُ: إنَّ الملائكةَ أفضَلُ، أو هُم أشرَفُ، فالمقدِّمَتانِ مَمنوعَتانِ؛ أما الأُولى، فلأنَّ أَصلَ الملائكةِ ومادَّتَهُم التي خُلِقوا مِنها هي النُّورُ... وأمّا الجانُّ فمادَّتُهُم النّارُ... وأمّا المقَدِّمَةُ الثّانيةُ، وهي كَونُ الملائكةِ خَيرًا وأشرَفَ مِن الإنسِ، فهي المسألَةُ المشهورةُ وهي تَفضيلُ الملائكةِ أو البَشَرِ، والجُمهورُ على تَفضيلِ البَشَرِ، والذينَ فَضَّلوا الملائكةَ هُم المعتَزِلَةُ والفَلاسِفةُ وطائفةٌ مِمَّن عَداهُم. بَل الذي يَنبَغي أن يُقالَ في التَّقديمِ هُنا أنَّهُ تَقديمٌ بالزَّمانِ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۝ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ (الحجر: 26-27). وأمّا تَقديمُ الإنسِ على الجِنِّ في قولِهِ: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾، فلِحِكمةٍ أُخرى سِوى ما ذكَرَهُ، وهو أنَّ النَّفيَ تابِعٌ لِما تَعقِلُهُ القُلوبُ مِن الإثباتِ، فيَرِدُ النَّفيُ عَلَيهِ، وعِلمُ النُّفوسِ بِطَمْثِ الإنسِ ونُفرَتُها مِمَّن طَمَثَها الرِّجالُ هو المعروفُ، فجاءَ النَّفيُ على مُقتَضى ذلكَ، وكانَ تَقديمُ الإنسِ في هذا النَّفيِ أَهَمَّ. وأمّا قَولُهُ: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ (الجنّ: 5)، فهذا يُعرَفُ سِرُّهُ مِن السِّياقِ؛ فإنَّ هذا حِكايةُ كَلامِ مُؤمِني الجِنِّ حينَ سَماعِ القُرآنِ، كما قالَ تَعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ (الجنّ: 1)، وكانَ القُرآنُ أوَّلَ ما خُوطِبَ بِهِ الإنسُ، ونَزَلَ على نَبِيِّهِم، وهم أَوَّلُ مَن بَدَأَ بِالتَّصديقِ والتَّكذيبِ قَبلَ الجِنِّ، فجاءَ قَولُ مُؤمِني الجِنِّ: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾، بِتَقديمِ الإنسِ

﴿وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ (الرَّحمن: 46):

• إيّاهُم [أَي: مُلاعِبَ الأَسِنَّةِ وإخوَتَهُ] عَنى لَبيدٌ حينَ قالَ بَينَ يَدَي النُّعمانِ بنِ المُنذِرِ:

نَحْنُ بَني أُمِّ البَنِينَ الأَرْبَعَهْ

المُطْعِمُونَ الجَفْنَةَ المُدَعْدَعَهْ

وَالضّارِبونَ الهامَ تَحْتَ الخَيْضَعَهْ

يا رُبَّ هَيْجا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ

ثُمَّ ذَكَرَ الرَّبيعَ بنَ زِيادٍ العَبسِيَّ فقَالَ:

مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لا تَأْكُلْ مَعَهْ[7]

لِتَقَدُّمِهِم في الخِطابِ بِالقُرآنِ وتَقَدُّمِهِم بِالتَّصديقِ والتَّكذيبِ. وفائدةٌ ثالثةٌ، وهي أَنَّ هذا حِكايةُ كلامِ مُؤمِنِي الجِنِّ لِقَومِهِم بَعدَ أَن رَجَعوا إِلَيهِم، فأَخبَروهُم بما سَمِعوا مِن القُرآنِ وعَظَمَتِهِ وهِدايَتِهِ إلى الرُّشدِ، ثُمَّ اعتَذَروا عمّا كانوا يَعتَقِدونَهُ أَوَّلًا بِخِلافِ ما سَمِعُوهُ مِن الرُّشدِ بِأَنَّهُم لَم يَكونوا يَظُنُّونَ أَنَّ الإنسَ والجِنَّ يَقولونَ على اللهِ كَذِبًا، فذِكْرُهُم الإنسَ هُنا في التَّقديمِ أَحسَنُ في الدَّعوَةِ وأَبلَغُ في عَدَمِ التُّهمَةِ؛ فإِنَّهُم خالَفوا ما كانوا يَسمَعونَهُ مِن الإنسِ والجِنِّ لَمّا تَبَيَّنَ لَهُم كَذِبُهُم، فبداءَتُهُم بِذِكرِ الإنسِ أَبلَغُ في نَفيِ الغَرَضِ والتُّهمةِ وأَلّا يَظُنَّ بهم قَومُهُم أَنَّهُم ظاهَروا الإنسَ عَلَيهِم، فإِنَّهُم أَوَّلُ ما أَقَرُّوا بِتَقَوُّلِهِم الكَذِبَ عَلى اللهِ تَعالى، وهذا مِن أَلطَفِ المعاني وأَدَقِّها، ومَن تَأَمَّلَ مَواقِعَهُ في الخِطابِ عَرَفَ صِحَّتَهُ».

(7) الرَّجَزُ في (شَرح ديوانِ لَبيدِ بنِ رَبيعةَ العامِرِيّ): 340-343، على النَّحوِ الآتي:

لا تَزْجُرِ الفِتْيانَ عَنْ سُوءِ الرِّعَهْ

يا رُبَّ هَيْجا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ

يا ابنَ المُلوكِ السّادَةِ الهَبَنْقَعَهْ

أَنا لَبِيدٌ ثُمَّ هذي المُنْزَعَهْ

في كُلِّ يَوْمٍ هامَتي مُمَزَّعَهْ

قانِعَةً وَلَم تَكُن مُقَنَّعَهْ

نَحْنُ بَني أُمِّ البَنِينَ الأَرْبَعَهْ

إلى آخِرِ الرَّجَزِ في خَبَرٍ طَويلٍ. إنَّما قالَ: الأَربَعَهْ، وهُم خَمسَةٌ، لأَنَّ أَباهُ رَبيعَةَ قَد كانَ ماتَ قَبلَ ذلِكَ، لا كَما قالَ بَعضُ النّاسِ، وهُوَ قَولٌ يُعزى إلى الفَرّاءِ أَنَّهُ قالَ: إنَّما قالَ: أَرْبَعَة، ولَم يَقُلْ: خَمْسَة، مِن أَجلِ القَوافي[8]. فيُقالُ لَهُ: لا يَجوزُ لِلشّاعِرِ أَن يَلْحَنَ لإقامَةِ وَزنِ الشِّعْرِ، فكَيفَ بِأَن يَكذِبَ لإقامَةِ الوَزنِ؟ وأَعْجَبُ مِن هذا أَنَّهُ استَشهَدَ بِهِ عَلى تَأويلٍ فاسِدٍ تَأَوَّلَهُ في قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾، وقالَ: أَرادَ جَنَّةً واحِدَةً، وجاءَ بِلَفظِ التَّثنِيَةِ لِتَتَّفِقَ رُؤوسُ الآيِ، أَو كَلامًا هذا مَعناهُ[9]، فصَمِّي صَمام[10]، ما أَشنَعَ هذا الكَلامَ، وأَبعَدَهُ عَنِ العِلمِ وفَهمِ القُرآنِ، وأَقَلَّ هَيبَةَ قائِلِهِ مِن أَن يَتَبَوَّأَ مَقعَدَهُ مِنَ النّارِ، فحَذارِ مِنهُ حَذارِ... ولَو سَكَتَ الجاهِلُ لَقَلَّ الخِلافُ، والحَمدُ لِلَّهِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 203-205)*

وَنَحْنُ خَيْرُ عامِرِ بنِ صَعْصَعَهْ

المُطْعِمُونَ الجَفْنَةَ المُدَعْدَعَهْ

وَالضّارِبُونَ الهامَ تَحْتَ الخَيْضَعَهْ

ثُمَّ قالَ:

يُخْبِرُكَ عَنْ هذا خَبِيرٌ فاسْمَعَهْ

مَهْلًا أَبَيْتَ اللَّعْنَ لا تَأْكُلْ مَعَهْ

(8) في (شرح ديوانِ لَبيدِ بنِ رَبيعَةَ العامِرِيّ): 341: "أُمُّ البَنِينَ... كانَت تَحتَ مالِكِ بنِ جَعفَرِ بنِ كِلابٍ، فوَلَدَتْ لَهُ عامرَ بنَ مالِكٍ مُلاعِبَ الأَسِنَّةِ، وطُفَيلَ بنَ مالِكٍ، ورَبيعَةَ بنَ مالِكٍ أَبا لَبيدٍ وهو رَبيعُ المقترِينَ، ومُعاوِيَةَ بنَ مالِكٍ مُعَوِّدَ الحُكَماءِ، ووَلَدَتْ عبيدةَ الوَضّاحَ، فهؤُلاءِ خَمسةٌ. وقيلَ: إنَّ لَبيدًا قالَ: أَرْبَعَة، لِضَرورَةِ الشِّعرِ، ورَدَّ هذا آخَرونَ وقالوا: بَل قالَ: أَرْبَعَة، لأَنَّ أَباهُ كانَ قَد ماتَ قَبلَ ذلِكَ".

(9) يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 3/ 118. ومِمّا يُرَدُّ بِهِ كَلامُ الفَرّاءِ أَنَّ السُّنَّةَ قَد جاءَتْ بِإثباتِ أَنَّهُما جَنَّتانِ اثنَتانِ لا جَنَّةٌ واحِدَةٌ، في سِياقٍ لا يَحتَمِلُ القَولَ بِمُراعاةِ فاصِلَةٍ أَو مُناسَبَةٍ لَفظِيَّةٍ، فقَد رَوى البُخارِيُّ في صَحيحِهِ: ح4878، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾)، واللَفظُ لَهُ، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح447، كتاب الإيمان، باب (إثبات رُؤيَةِ المؤمِنِينَ في الآخِرَةِ رَبَّهُم سُبحانَهُ وتَعالى)، أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «جَنَّتانِ مِن فِضَّةٍ آنِيَتُهُما وَما فيهِما، وَجَنَّتانِ مِن ذَهَبٍ آنِيَتُهُما وَما فيهِما، وَما بَيْنَ القَوْمِ وبَيْنَ أَن يَنْظُرُوا إلى رَبِّهِم إلّا رِداءُ الكِبْرِ عَلى وَجْهِهِ في جَنَّةِ عَدْنٍ».

(10) في (لِسان العَرَب): 3/ 439: "قالَ يَعقوبُ: مَعنى (صَمِّي): اخْرَسي يا داهِيَةُ، و(صَمام) اسمُ الدّاهِيَةِ عَلَمٌ مِثل (قَطامِ) و(حَذامِ)، أَي: صَمِّي يا صَمامِ".

• غَلِط الفَرّاءُ، فاحتَجَّ بِقَولِ لَبيدٍ:

نَحْنُ بَنُو أُمِّ البَنِينَ الأَربَعَهْ[11]

على قَولِهِ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾، قالَ: إنَّما هِيَ جَنَّةٌ واحِدَةٌ، ولكِنَّهُ جَعَلَها جَنَّتَيْنِ مَجازًا لاعتِدالِ الفَواصِلِ، كَما جَعَلَهُم لَبيدٌ أَربعَةً وهُم خَمسَةٌ، لاعتِدالِ القَوافي[12].

وهذِهِ هَفوَةٌ عَظيمَةٌ، وعَثرَةٌ لا لَعًا لَها، وقَد ذَكَرَها القُتَبيُّ عنهُ رادًّا عليهِ ومُحَذِّرًا مِن اعتِقادِها[13]. والحذَرَ الحذَرَ مِن زَلَّةِ العالِمِ، واللهُ المُوَفِّقُ.

(أَمالي السُّهَيلِيّ: 122-123)

---

(11) سَبَقَ تَخريجُ الشِّعر. ويُنظَر: مَجالِسُ ثَعلَب: 2/ 381-382، وشَرحُ أَبياتِ سيبَوَيْه: 1/ 428.

(12) ذكَرَ نَحوَ هذا الفَرّاءُ في (مَعاني القُرآن): 3/ 118، غيرَ أَنَّهُ لَم يَحتَجَّ بهذا البيتِ الذي ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ عنهُ، بَل احتَجَّ بِأَبياتٍ أُخرى غَيرِ ما ذَكَرَ، ونَصُّ كلامِهِ: "ذكَرَ المفَسِّرونَ أَنَّهُما بُستانانِ مِن بَساتينِ الجَنَّةِ، وقَد يَكونُ في العَربيَّةِ جَنَّة تُثَنِّيها العَرَبُ في أَشعارِها، أَنشَدَني بَعضُهُم:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ قَطَعْتُهُ بِالأَمِّ لا بِالسَّمْتَيْنِ

يُريدُ: مَهمَهًا وسَمْتًا واحِدًا، وأَنشَدَني آخَرُ:

يَسْعى بِكَيْداءَ وَلِهْذَمَيْنِ قَدْ جَعَلَ الأَرْطاةَ جَنَّتَيْنِ

وذلكَ أَنَّ الشِّعرَ لَهُ قَوافٍ يُقيمُها الزِّيادَةُ والنُّقصانُ، فيَحتَمِلُ ما لا يَحتَمِلُهُ الكَلامُ". ولَم تَكُنْ آيةُ سُورَةِ الرَّحمن هي وَحدَها الدّالَّةَ عَلى تَوَجُّهِ الفَرّاءِ ونُزوعِهِ إلى تَفسيرِ وُرودِ الكثيرِ مِن الفَواصلِ القُرآنيَّةِ، فقَد كانَت المحافَظَةُ على رُؤُوسِ الآياتِ هي الوَجهَ الذي اكتَفى الفَرّاءُ بِترديدِهِ في غَيرِ مَوطِنٍ مِن كتابِهِ (مَعاني القُرآن)، تَفسيرًا لِلفاصِلَةِ تارَةً، وتَسويغًا لخُروجِها عن الأَصلِ تارةً ثانيةً، وتَرجيحًا لِقِراءَتِها على وَجهٍ مِن وُجوهِ القِراءاتِ دُونَ آخَرَ تارةً ثالثةً. فعندَ تَناوُلِهِ لحَذفِ المفعولِ، مَثَلًا، في قولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ (الضُّحى: 3)، يقولُ: 3/ 273-274: "يُريدُ: وما قَلاكَ، فأُلقِيَت الكافُ، كما يَقولُ: قَد أَعطَيْتُكَ وأَحسَنْتُ، ومَعناهُ: أَحسَنْتُ إلَيكَ، فتَكتَفي بِالكافِ الأُولى مِن إعادةِ الأُخرى، ولأَنَّ رُؤُوسَ الآياتِ بالياءِ، فاجتَمَعَ ذلكَ فيهِ". وعندَ تَفسيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر: 4)، يَقولُ: 3/ 260: "وقَد قَرأَ القُرّاءُ: {يَسْري} بِإثباتِ الياءِ، و﴿يَسْرِ﴾ بحَذفِها، وحَذفُها أَحَبُّ إليَّ؛ لِمُشاكلَتِها رُؤُوسَ الآياتِ، ولأَنَّ العَرَبَ قَد تَحذِفُ الياءَ، وتَكتَفي بِكَسرِ ما قَبلَها مِنها، أَنشَدَني بَعضُهُم:

ويُراجَعُ أَيضًا: (الكهف: 32-43)

﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ (الرَّحمن: 48)، يُراجَع: (سبأ: 16)

﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ (الرَّحمن: 56)، يُراجَع: (الرَّحمن: 39)

﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ (الرَّحمن: 64):

- العَرَبُ تَجعَلُ الأَسوَدَ أَخضَرَ، فتَقُولُ: لَيْلٌ أَخْضَرُ، كَما قالَ ذو الرُّمَّةِ:

قَدْ أَعْسِفُ النّازِحَ المَجْهُولَ مَعْسَفُهُ   في ظِلِّ أَخْضَرَ يَدْعو هامَهُ البُومُ[14]

كَـفّـاكَ كَـفٌّ مـا تُـلـيـقُ دِرْهَـمًـا   جُـودًا وَأُخرى تُـعْـطِ بِـالـسَّـيْـفِ الـدِّما

وأَنشدَني آخَرُ:

لَـيْـسَ تَـخْـفـى يَـسـارَتـي قَـدْرَ يَـوْمٍ   وَلَـقَـد تُـخْـفِ شِـيـمَـتـي إِعْـسـاري".

ويُنظَر: حَولَ الإعجازِ البَلاغِيِّ في القُرآنِ: 45-46.

(13) كانَت المشاكَلةُ عندَ الفَرّاءِ، كما ذكَرْتُ في التَّعليقِ السّابقِ، هي مَرَدَّ ظَواهِرِ الزِّيادةِ، أو الحَذفِ، أو العُدولِ في أَواخِرِ الآياتِ، أَمّا مَدى مُعاضَدَةِ هذه الظّاهِرَةِ أو تلكَ لِلمَعنى، فقَد أَغفَلَ ذلك الفَرّاءُ في كثيرٍ من الأَحيانِ، إغفالًا تَجلّى خَطَرُهُ في ذلك الرَّأيِ الغَريبِ الذي أَجازَهُ في تَفسيرِ آيَةِ سُورَةِ الرَّحمنِ، وهذا ما دَعا ابنَ قُتَيبَةَ إلى الإنكارِ عليهِ، إذ قالَ مُعَقِّبًا على رأيِهِ ذاك في (تَفسيرِ غَريبِ القُرآنِ): 1/ 440-441.: "هذا مِن أَعجَبِ ما حُمِلَ عليهِ كتابُ اللهِ، ونَحنُ نَعوذُ باللهِ مِن أَن نَتَعسَّفَ هذا التَّعَسُّفَ ونُجيزَ على اللهِ جَلَّ ثَناؤُهُ الزِّيادةَ والنَّقصَ في الكلامِ لِرَأسِ آيَةٍ... وكيفَ يَكونُ هذا وهوَ تَبارَكَ اسْمُهُ يَصِفُهُما بِصِفاتِ الاثنَيْنِ، فقالَ: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ (الرَّحمن: 48)، ثُمَّ قالَ: ﴿فِيهِمَا﴾ (الرَّحمن: 50)... ولَو أَنَّ قائلًا قالَ في خَزَنَةِ النّارِ: إنَّهُم عِشرونَ، وإنَّما جَعَلَهُم تِسعَةَ عَشَرَ لِرَأسِ الآيَةِ، كما قالَ الشّاعِرُ:

نَـحْـنُ بَـنُـو أُمِّ الـبَـنِـيـنَ الأَرْبَـعَـهْ

وإنَّما هُم خَمسَةٌ فجَعَلَهُم لِلقافِيَةِ أَربعَةً، ما كانَ في هذا القولِ إلّا كالفَرّاءِ". ولَرُبَّما كانَ تَمثيلُ ابنِ قُتَيبةَ هُنا لِما قالَهُ الفَرّاءُ في آيةِ سُورَةِ الرَّحمنِ بما فَعَلَهُ الشّاعِرُ لَبيدٌ في الشِّعرِ الذي قالَهُ هو مَنشَأَ وَهمِ السُّهَيليِّ في نِسبَتِهِ التَّمثيلَ بِالشِّعرِ إلى الفَرّاءِ، واللهُ أَعلَمُ.

(14) في (مُفرَداتِ أَلفاظِ القُرآنِ): 285: "الخُضْرَةُ: أَحَدُ الأَلوانِ بَينَ البَياضِ والسَّوادِ، وهوَ إلى السَّوادِ أَقرَبُ، ولِهذا سُمِّيَ الأَسوَدُ أَخضَرَ والأَخضَرُ أَسوَدَ، قالَ الشّاعِرُ:

قَدْ أَعْسِفُ النّازِحَ المَجْهولَ مَعْسَفُهُ   في ظِلِّ أَخْضَرَ يَدْعو هامَهُ البُومُ

وقيلَ: سَوادُ العِراقِ، لِلمَوضِعِ الذي يَكثُرُ فيهِ الخُضرَةُ. وسُمِّيَت الخُضْرَةُ بِالدُّهْمَةِ في قَولِهِ

وتُسَمّي الأخضرَ أسوَدَ إذا اشتَدَّتْ خُضرَتُهُ، وفي التَّنزيلِ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾.
(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 369)

• في التَّنزيلِ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾، أي: خَضراوانِ إلى السَّوادِ[15]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 95)*

﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ (الرَّحمن: 68)، يُراجَع: (البقرة: 173)

﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾ (الرَّحمن: 70):

• قولُهُ:

ضَرَبْناهُمْ بِمَكَّةَ يَوْمَ فَتْحِ النَّـ ـبِيِّ الخَيْرِ بِالبِيضِ الخِفافِ[16]

ومَعنى (الخَيْر) أي: ذُو الخَيْرِ، ويَجوزُ أن يُريدَ: الخَيِّرَ، فخَفَّفَ، كَما يُقالُ: هَيْنٌ وهَيِّنٌ. وفي التَّنزيلِ: ﴿خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾[17]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 155)*[18]

﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ (الرَّحمن: 74)، يُراجَع: (الرَّحمن: 39)

﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ (الرَّحمن: 76)

• قَولُهُ [أي: أبي طالِب]:

سُبحانَهُ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾، أي: خَضراوانِ". والبَيتُ المذكورُ لِذي الرُّمَّةِ مِن قَصيدَةٍ مَطلعُها:

أأنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلَةً ماءُ الصَّبابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجومُ

وهوَ في ديوانِهِ: 1/ 401، وفيهِ: "أعسِفُ: آخُذُ في غَيرِ هُدًى".

(15) رَوى هذا المعنى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 27/ 154-156، عن كُلٍّ مِن ابنِ عَبّاسٍ وابنِ الزُّبَيرِ وعَطِيَّةَ وأبي صالحٍ وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ ومُجاهِدٍ وقَتادَةَ والحَسَنِ وأبي سِنانٍ وابنِ يَزيدَ.

(16) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبوِيَّة: 4/ 96.

(17) قالَ السَّمينُ الحَلَبيُّ في (الدُّرّ المصون): 10/ 184: "قولُهُ: ﴿خَيْرَٰتٌ﴾ فيهِ وَجهانِ؛ أحَدُهُما: أنَّهُ جَمعُ (خَيْرَة)، بزِنَةِ (فَعْلَة) بِسُكونِ العَينِ، يُقالُ: امرأَةٌ خَيْرَةٌ وأُخرى شَرَّةٌ؛ والثّاني: أنَّهُ جَمعُ (خَيْرَة) المخفَّفَةِ مِن (خَيِّرَة)، ويَدُلُّ على ذلكَ قِراءَةُ ابنِ مقسمٍ واليزيديِّ وبَكرِ بنِ حَبيبٍ: {خَيِّراتٌ}، بِتَشديدِ الياءِ".

(18) يُنظَر: الرَّوض الأُنُف: 3/ 301.

رَفْــــرَفِ الــــدِّرْعِ أَحْــــرَدُ[19]

رَفْرَفُ الدِّرْعِ: فُضُولُها. وقيلَ في مَعنى: ﴿رَفْرَفٍ خُضْرٍ﴾: فُضُولُ الفُرُشِ والبُسُطِ، وهُوَ قَولُ ابنِ عَبّاسٍ[20]، وعَن عَلِيٍّ أَنَّها المَرافِقُ[21]، وعَن سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ: الرَّفارِفُ: رِياضُ الجَنَّةِ[22]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 361)*

﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾ **(الرَّحمن: 78)**، يُراجَع: **(الفاتحة: 1)**

---

(19) جُزءٌ مِن بَيتٍ في قَصيدَةٍ قالَها أبو طالِبٍ في النَّفَرِ الذينَ قاموا في نَقضِ صَحيفَةِ المقاطَعَةِ وتَمزيقِها، يَمدَحُهُم بها، والبَيتُ كامِلًا:

أَعـانَ عَـلَـيْـهـا كُـلُّ صَـقْـرٍ كَـأَنَّـهُ   إذا ما مَشَى في رَفْرَفِ الدِّرْعِ أَحْرَدُ

يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 2/ 22.

(20) رَوى نَحوَهُ عَنهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 27/ 163.

(21) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 27/ 164، عن الحَسَنِ: "الرَّفرَفُ: مَرافِقُ خُضرٌ".

(22) رَوى ذلكَ عنهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 27/ 163.

تَفْسيرُ سُورَةِ الواقِعَة

﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا﴾ (الواقعة: 5)

•﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا﴾، أَي: فُتَّتْ وثُرِّيَتْ[1]، كَما يُثَرّى السَّوِيقُ، قالَ الرّاجِزُ:

لا تَخْبِزا خَبْزًا وَبُسَّا بَسّا[2]

يَقولُ: لا تَشتَغِلا بِالخَبْزِ، وثَرِّيا الدَّقيقَ والتَقِماهُ. يُقالُ: إنَّ هذا البَيتَ لِلِصٍّ أَعجَلَهُ الهَرَبُ.

وذَكَرَ أَبو عُبَيدَةَ أَنَّ (الخَبْزَ) شِدَّةُ السَّوقِ، و(البَسُّ) أَلينُ مِنهُ[3].

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 23)

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ (الواقعة: 10)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ الآية، فقالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**نَحْنُ الآخِرونَ السّابِقونَ يَوْمَ القِيامَةِ**»[4]، فهُم إذَن مُحَمَّدٌ وأُمَّتُهُ، وأَوَّلُ سابِقٍ إلى بابِ الجَنَّةِ مُحَمَّدٌ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وفي الحَديثِ أَنَّهُ قالَ: «**أَنا أَوَّلُ مَن يَقْرَعُ بابَ الجَنَّةِ، فأَدْخُلُ وَمَعي فُقَراءُ المُهاجِرينَ**»[5]. وأَمّا آخِرُ مَن يَدخُلُ الجنَّةَ، وهوَ

---

(1) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 1/ 181.

(2) الرَّجَزُ لِلهفوانِ العُقَيليِّ، أَحَدِ لُصوصِ العَرَبِ. يُنظَر: النَّوادِرُ في اللُّغَة: 161، ومُعجَمُ الشُّعَراء: 492، والمخَصَّص: 7/ 127.

(3) يُنظَر: مَجازُ القُرآن: 2/ 247.

(4) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح876، كتاب الجُمُعَة، باب (فَرْض الجُمُعَة)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح1978، كتاب الجُمُعَة، باب (هِدايَة هذهِ الأُمَّةِ لِيَوم الجُمُعَة).

(5) رَواهُ مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح483، كتاب الإيمان، باب (في قَولِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: أَنا أَوَّلُ مَن يَشفَعُ في الجَنَّةِ، وأَنا أَكثَرُ الأَنبِياءِ تبعًا).

آخِرُ أَهلِ النّارِ خُروجًا مِنها، فرَجُلٌ اسمُهُ جُهَينَةُ، فيقولُ أَهلُ الجَنَّةِ: تَعالَوا نَسأَلْ جُهَينَةَ، فعِندَهُ الخَبَرُ اليَقينُ، فيَسأَلونَهُ: هَل بَقِيَ بَعدَكَ أَحَدٌ في النّارِ مِمَّن يَقولُ: لا إلهَ إلّا اللهُ[6]؟ رَوى هذا الحَديثَ الدّارقُطنيُّ مِن طَريقِ مالِكِ بنِ أَنَسٍ بِإسنادٍ يَرفعُهُ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ذَكَرَهُ في كِتابِ رُواةِ مالِكِ بنِ أَنَسٍ، واللهُ أَعلَمُ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 164)***

﴿إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ **(الواقعة: 26)**، يُراجَع: **(النّساء: 122)**

﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ **(الواقعة: 55)**:

• أَمّا (الشُّرْبُ) و(الشَّرْبُ)، فـ(الشَّرْبُ) هوَ المصدَرُ، بِالفَتحِ، و(الشُّرْبُ) عِبارَةٌ عَنِ المشروباتِ، أَو عَنِ الحَدَثِ الذي هوَ مَفعولٌ مُطلَقٌ في الأَصلِ، ورُبَّما اتُّسِعَ فيهِ فأُجرِيَ مجرى المصدَرِ الذي اشتُقَّ الفِعلُ منهُ، كما قالَ: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾[7]. ***(نَتائجُ الفِكر: 285)***

---

(6) أورَدَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح377، وصيغَتُهُ: «آخِرُ مَن يَدخُلُ الجَنَّةَ رَجُلٌ مِن جُهَينَةَ، يُقالُ لَهُ: جُهَينَة، فيَسأَلُهُ أَهلُ الجَنَّةِ: هَل بَقِيَ أَحَدٌ يُعَذَّبُ؟ فيَقولُ: لا. فيَقولونَ: عِندَ جُهَينَةَ الخَبَرُ اليَقينُ»، وعَزا الألبانيُّ إخراجَهُ إلى مُحَمَّدِ بنِ المظفَّرِ في (غَرائب مالِك)، والدّارقطنيِّ في (الغَرائب)، عن ابنِ عُمَرَ يَرفَعُهُ، وحَكَمَ عليهِ الألبانيُّ بِأَنَّهُ مَوضوعٌ.

(7) تَعَقَّبَ ابنُ القَيِّم السُّهَيليَّ في هذا الموضعِ، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 541-542: "قُلْتُ: هذهِ كَبوَةٌ مِن جَوادٍ ونَبوَةٌ مِن صارمٍ؛ فإنَّ (الشُّرْب)، بِالضَّمِّ، هو المصدَرُ، وأَمّا المشروبُ فهوَ (الشِّرْبُ)، بِكَسرِ الشِّينِ، قالَ اللهُ في النّاقةِ: ﴿لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ (الشُّعراء: 155)، فهذا هو المشروبُ، كما تَقولُ: قِسْمٌ مِن الماءِ وحَظٌّ ونَصيبٌ تَشرَبُهُ في يَومِها، ولَكُم حَظٌّ وقِسمٌ تَستَوفونَهُ في يَومِكُم. وهذا هو القِياسُ في البابِ، كـ(الذِّبْح) بمعنى المذبوح، و(الطِّحْن) لِلمَطحونِ، و(الحِبّ) لِلمَحبوبِ، و(الحِمْل) لِلمَحمولِ، و(القِسْم) لِلمَقسوم، و(العِرْس) لِلزَّوجَةِ التي قَد عرسَ بها، ونظائرُهُ كثيرةٌ جِدًّا. وأَمّا (الشَّرْبُ)، بِالفَتحِ، فقِياسُهُ أَن يَكونَ جَمعَ (شارِب)، كـ(صاحِب) و(صَحْب)، و(تاجِر) و(تَجْر)، وهو يُستَعمَلُ كذلكَ، وإطلاقُ لَفظِ الجَمعِ عليهِ جَريًا على عادَتِهِم. والصَّوابُ أَنَّهُ اسمُ جَمعٍ؛ فإنَّ (فَعْلًا) لَيسَ مِن صِيَغِ الجُموعِ، واستُعمِلَ أَيضًا مَصدَرًا، وقَد قُرِئَت الآيةُ بِالوُجوهِ الثَّلاثةِ؛ فمَن قَرَأَ بِالضَّمِّ أَو الفَتحِ فهو مَصدَرٌ؛ ومَن قَرَأَ بِالكَسرِ فهو بمعنى المشروبِ، وعلى الأَوَّلِ يَقَعُ التَّشبيهُ

● الهُيامُ: شِدَّةُ العَطَشِ... يُقالُ: هائمٌ وهَيْمانُ، وقَد يُقالُ: هَيُومٌ، ويُجْمَعُ عَلى (هِيم)، ووَزْنُهُ (فُعْل)، بِالضَّمِّ، لكِنْ كُسِرَ مِن أَجلِ الياءِ، كَما قالَ تَعالى: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾. *(الرَّوضُ الأنُف: 3/ 460)*

﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ **(الواقعة: 64)**

● قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾، أَي: تُنبِتونَهُ. وفي مُسنَدِ وَكيعِ ابنِ الجَرّاحِ عَن أَبي عَبدِ الرَّحمنِ الجَبَلِيِّ أَنَّهُ كانَ يَكرَهُ أَن يَقولَ الرَّجُلُ: زَرَعْتُ في أَرضي كَذا وكَذا؛ لأَنَّ اللهَ هُوَ الزّارِعُ. وفي مُسنَدِ البَزّارِ مَرفُوعًا إلى النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ النَّهيُ عَن ذلِكَ أَيضًا[8].

وقَد تَكَلَّمْنا عَلى وَجهِ هذا الحَديثِ في غَيرِ هذا الإملاءِ، فقَد جاءَ في الصَّحيحِ: «**ما مِن مُسْلِمٍ يَغرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا**» الحَديث[9]، وفي كِتابِ اللهِ أَيضًا قالَ: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ (يوسف: 47). *(الرَّوضُ الأنُف: 1/ 188)*

بينَ الفِعلَيْنِ، وهو المقصودُ بِالذِّكرِ، شَبَّهَ شربَهُم مِن الحَميمِ بِشربِ الإبِلِ العِطاشِ التي قَد أَصابَها الهيامُ، وهو داءٌ تَشرَبُ مِنهُ ولا تَروى، وهو جَمعُ (أَهْيَم)، وأَصلُهُ (هُيْم)، بِضَمِّ الهاءِ، كـ(أَحْمَر) و(حُمْر)، ثُمَّ قَلَبوا الضَّمَّةَ كسرَةً لأَجلِ الياءِ، فقالوا: هِيمٌ. وأَمّا قراءةُ الكسرِ فوَجهُها أَنَّهُ شَبَّهَ مَشروبَهُم بِمَشروبِ الإبِلِ الهيمِ في كَثرَتِهِ وعَدَمِ الرِّيِّ بِهِ، واللهُ تَعالى أَعلَمُ".

(8) يُنظَر: كَشفُ الأَستار عَن زَوائِدِ البَزّار: ح1289، كتاب البُيوع، باب (النَّهي أَن يَقولَ: زَرَعْتُ)، فقد رَوى عن أَبي هُرَيرَةَ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لا يَقُلْ أَحَدُكُم: زَرَعْتُ، وليَقُلْ: حَرَثْتُ». وجَوَّدَ الأَلبانيُّ إسنادَ الحَديثِ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح2801. ويُنظَر: فَتحُ الباري: 5/ 5.

(9) بَقِيَّةُ الحَديثِ: «فَيَأكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَو إنسانٌ أَو بَهيمةٌ إلّا كانَ لَهُ بِهِ صَدَقَة». رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2320، كتاب الحَرث والمزارَعَة، باب (فَضل الزَّرعِ والغَرسِ إذا أُكِلَ مِنهُ، وقَول اللهِ تَعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ * ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ * لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح3950، كتاب المساقاة، باب (فَضل الغَرسِ والزَّرع). وبَعدَ أَن جَوَّدَ الأَلبانيُّ الحَديثَ المذكورَ آنِفًا حاوَلَ التَّوفيقَ بينَهُ وبَينَ حَديثِ الصَّحيحَيْنِ هذا، فقالَ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ج6/ ق2/ 716: "قَد عَرَفْتَ أَنَّ الحَديثَ قَويٌّ، فلا بُدَّ حينَئذٍ مِن التَّوفيقِ بينَهُ وبينَ حَديثِ الصَّحيحَيْنِ بِوَجهٍ مِن وُجوهِ التَّوفيقِ المعروفةِ، كَأَن يُحمَلَ حَديثُ التَّرجمَةِ على أَنَّ النَّهيَ فيهِ لِلكَراهَةِ، كما قالوا في التَّوفيقِ بينَ أَحاديثِ النَّهي عن تَسميةِ العِنَبِ كَرْمًا وبينَ أَحاديثَ أُخرى جاءَ فيها...: «الخَمْرُ مِن هاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: الكَرْمَة

﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ **(الواقعة: 74)**

• الصَّلاةُ كُلُّها ذِكرٌ للهِ تَعالى، فلا يُدخَلُ فيها إلّا بِاسْمٍ مِن أَسمائهِ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، فـ(سَبِّحْ) مِن (السُّبْحَة)، وهِيَ الصَّلاةُ. وكذلكَ لا يُخرَجُ مِنها إلّا بِاسْمٍ مِن أَسمائهِ، وهوَ (السَّلامُ)، مُعَرَّفًا بِالأَلِفِ واللامِ، فاجتمَعَ فيهِ الذِّكرُ والتَّحيَّةُ مَعًا. *(نَتائجُ الفِكر: 320)*

ويُراجَعُ أَيضًا: **(الفاتحة: 1)**

﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ **(الواقعة: 79)**

•﴿ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ في هذِهِ الآيَةِ هُم المَلائكَةُ، وهُوَ قَولُ مالِكٍ في (المُوَطَّأ)، واحتَجَّ بِالآيَةِ الأُخرى التي في سُورَةِ (عَبَسَ)[10]، ولكِنَّهُم وإن كانوا المَلائكَةَ ففي وَصفِهِم بِالطَّهارَةِ مَقرونًا بِذِكرِ المَسِّ ما يَقتَضي أَلّا يَمَسَّهُ إلّا طاهِرٌ اقتِداءً بِالمَلائكَةِ المُطَهَّرينَ[11]، فقَد تَعَلَّقَ الحُكمُ بِصِفَةِ التَّطهيرِ، ولكِنَّهُ حُكمٌ مَندُوبٌ إلَيهِ، ولَيسَ مَحمولًا عَلى الفَرضِ، وكذلكَ ما كَتَبَ بهِ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لِعَمْرِو بنِ حَزْمٍ: «**وأَن لا يَمسَّ القُرْآنَ إلاّ طاهِرٌ**»[12] لَيسَ عَلى الفَرْضِ، وإن كانَ الفَرضُ فيهِ أَبْيَنَ مِنهُ في الآيَةِ؛ لأَنَّهُ جاءَ بِلَفظِ النَّهْيِ عَن مَسِّهِ عَلى غَيرِ طَهارَةٍ، ولكِن في كتابِهِ إلى هِرَقلَ بِهذهِ الآيَةِ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ﴾

والنَّخْلَة»، رَواهُ مُسلمٌ... وكحَديثِ النَّهيِ عن بَيعِ الكَرْمِ بِالزَّبيبِ... أَو يُقَدَّمَ حَديثُ التَّرجمةِ لأَنَّهُ حاظِرٌ، والحاظِرُ مُقَدَّمٌ على المبيح، واللهُ سُبحانَهُ وتَعالى أَعلَمُ".

(10) يُنظَر: الموَطَّأ: 1/ 199، كتاب القُرآن، باب (الأَمر بِالوُضوءِ لِمَن مَسَّ القُرآن)، ونَصُّهُ: "أَحسَنُ ما سَمِعْتُ في هذهِ الآيَةِ: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ إنَّما هي بِمَنزلةِ هذهِ الآيَةِ التي في ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾: قَول اللهِ تَبارَكَ وتَعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ * فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ * فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ * بِأَيْدِى سَفَرَةٍ * كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾ (عبس: 11-16)".

(11) يُنظَرُ كَلامُ أَبي بَكرِ بنِ العَرَبيِّ شَيخِ السُّهَيليِّ عَلى هذهِ الآيةِ في كِتابَيْهِ: القَبَس في شَرحِ مُوَطَّإِ مالِكِ بنِ أَنَس: 1/ 397-398، وأَحكام القُرآن: 4/ 175-176.

(12) رَواهُ مالكٌ في (الموَطَّأ): ح1، كتاب القُرآن، باب (الأَمر بِالوُضوءِ لِمَن مَسَّ القُرآن)، عن عَبدِ اللهِ بنِ أَبي بَكرِ بنِ حَزمٍ مُرسَلًا. وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ في (إرواء الغَليل): 1/ 158-161.

(آل عمران: 64)[13] دَليلٌ عَلى ما قُلْناهُ.

وقَد ذَهَبَ داوُدُ وأَبو ثَورٍ وطائفَةٌ مِمَّن سَلَفَ، مِنهُم الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ وحَمّادُ ابنُ أَبي سُلَيمانَ، إلى إباحَةِ مَسِّ المُصْحَفِ عَلى غَيرِ طَهارَةٍ، واحتَجُّوا بِما ذَكَرْنا مِن كِتابِهِ إلى هِرَقْلَ، وقالُوا: حَديثُ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ مُرْسَلٌ، فلَم يرَوْهُ حُجَّةً، والدّارقُطنيُّ قَد أَسندَهُ مِن طُرُقٍ حِسانٍ[14]، أَقواها رِوايَةُ أَبي داوُدَ الطَّيالِسِيُّ عَن الزُّهريِّ عَن أَبي بَكرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ عَن أَبيهِ عَن جَدِّهِ. ومِمّا يُقَوِّي أَنَّ المُطَهَّرِينَ في الآيَةِ هُم المَلائكَةُ أَنَّهُ لَم يَقُل: المُتَطَهِّرُونَ، وإنَّما قالَ: ﴿ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾، وفَرْقُ ما بَينَ المُتَطَهِّرِ والمُطَهَّرِ أَنَّ المُتَطَهِّرَ مَن فَعَلَ الطُّهورَ وأَدخَلَ نَفسَهُ فيهِ، كَـ(المُتَفَقِّهِ): مَن يُدْخِلُ نَفسَهُ في الفِقْهِ، وكَذلِكَ (المُتَفَعِّلُ) في أَكثرِ الكَلامِ، وأَنشدَ سيبوَيْهِ:

وَقَـيْـسَ عَـيْـلانٍ وَمَـنْ تَـقَـيَّـسـا[15]

فالآدَمِيُّونَ مُتَطَهِّرونَ إذا تَطَهَّروا، والمَلائكَةُ مُطَهَّرونَ خِلْقَةً، والآدَمِيّاتُ إذا تَطَهَّرْنَ: مُتَطَهِّراتٌ، وفي التَّنزيلِ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ (البقرة: 222)، والحُورُ العِينُ مُطَهَّراتٌ، وفي التَّنزيلِ: ﴿لَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ (النِّساء: 57)، وهذا فَرْقٌ بَيِّنٌ وقُوَّةٌ لِتَأويلِ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ[16]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 273-275)***

﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ (الواقعة: 96)، يُراجَع: (الواقعة: 74)

---

(13) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4553، كتاب التَّفسير، باب (﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح4583، كتاب الجِهاد، باب (كِتاب النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى هِرَقْلَ يَدعُوهُ إلى الإسلام).

(14) يُنظَر: سُنَنُ الدّارقُطني: 1/ 128-129.

(15) الرَّجَزُ لِلعَجّاج، وهو في ديوانِهِ: 167.

(16) ذَهَبَ ابنُ القَيِّم في تَوجيهِ الآيةِ إلى ما ذَهَبَ إليهِ السُّهَيليُّ هُنا، واحتَجَّ لَهُ في كتابِهِ (التِّبيان في أقسام القُرآن): 203-205، بِعَشرةِ وُجوهٍ، قالَ بَعدَها: 206: "وسَمِعْتُ شَيخَ الإسلام يُقَرِّرُ الاستِدلالَ بالآيةِ على أَنَّ المصحَفَ لا يَمَسُّهُ المحدِثُ بِوَجهٍ آخَرَ، فقالَ: هذا مِن بابِ التَّنبيهِ والإشارةِ: إذا كانَت الصُّحُفُ التي في السَّماءِ لا يَمَسُّها إلّا المطَهَّرونَ، فكذلكَ الصُّحُفُ التي بِأَيدينا مِن القُرآنِ لا يَنبَغي أن يَمَسَّها إلّا طاهِرٌ". ويُنظَر: إعلامُ الموَقِّعين: 2/ 398.

تفْسيرُ سُورَةِ الحَديد

﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ (الحديد: 3)، يُراجَع: (غافر: 2-3)

﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ (الحديد: 19)

• قولُهُ: «ثُمَّ تَأْوي إلى قَناديلَ»[1]، يُصَدِّقُهُ قَولُهُ تَعالى عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾. وإنَّما تَأوي إلى تلكَ القَناديلِ لَيلًا وتَسرَحُ نهارًا، فتَعلَمُ بِذلِكَ اللَّيلَ مِنَ النَّهارِ، وبَعدَ دُخولِ الجَنَّةِ في الآخِرَةِ لا تَأوي إلى تلكَ القَناديلِ واللهُ أَعلَمُ، وإنَّما ذلِكَ مُدَّة البَرزَخِ[2]، هذا ما يَدُلُّ عَلَيهِ ظاهِرُ الحَديثِ. وقالَ مُجاهِدٌ: الشُّهَداءُ يَأكُلونَ مِن ثَمَرِ الجَنَّةِ ولَيسوا فيها[3]. وقَد أَنكَرَ أبو عُمَرَ قَولَ مُجاهِدٍ، ورَدَّهُ[4]، ولَيسَ بِمُنكَرٍ عِندي، ويَشهَدُ لَهُ ما وَقَعَ في مُسنَدِ ابنِ أَبي شَيبَةَ

---

(1) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 171. والحَديثُ رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4862، كتاب الجِهاد، باب (بَيان أَنَّ أَرواحَ الشُّهَداءِ في الجَنَّةِ وأَنَّهُم أَحياءٌ عِندَ رَبِّهِم يُرزَقون)، عن عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ، وفيهِ: «أَرواحُهُم في جَوفِ طَيْرٍ خُضْرٍ، لَها قَناديلُ مُعَلَّقَةٌ بِالعَرشِ، تَسْرَحُ مِن الجَنَّةِ حَيثُ شاءَتْ، ثُمَّ تَأوي إلى تِلكَ القَناديلِ، فاطَّلَعَ إلَيهِم رَبُّهُم اطِّلاعَةً، فقالَ: هَل تَشتَهونَ شَيئًا؟ قالوا: أَيَّ شَيءٍ نَشتَهي ونَحنُ نَسْرَحُ مِن الجَنَّةِ حَيثُ شِئْنا؟» الحَديث.

(2) قالَ القاضي عِياضٌ في شَرحِهِ صَحيحَ مُسلِم المُسَمّى (إكمال المُعْلِم): 6/ 306: "فيهِ دَليلٌ على مُجازاةِ الأَمواتِ بِالثَّوابِ والعِقابِ قَبلَ القِيامةِ، وقَد تَرى مِن هذا في عَذابِ القَبرِ".

(3) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 2/ 39، عن مُجاهِدٍ في قولِهِ تَعالى: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران: 169): "مِن ثَمَرِ الجَنَّةِ، ويَجِدونَ رِيحَها ولَيسوا فيها". وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 4/ 116، وزادَ نِسبتَهُ إلى ابنِ المنذرِ وابنِ أَبي حاتم عن مُجاهِدٍ.

(4) ذَكَرَ أَبو عُمَرَ بنُ عَبدِ البَرِّ في (التَّمهيد): 11/ 63، أَثَرَ مُجاهِدٍ السَّابقَ في سِياقِ مُوازَنَتِهِ بينَ أَقوالِ العُلَماءِ واختِلافِهِم: أَلأَرواح عامَّةِ المؤمِنينَ في البَرزَخِ تكونُ الجَنَّةُ مُستَقَرًّا أَم لِلشُّهَداءِ مِنهُم خاصَّةً؟ فساقَ هذا الأَثَرَ في جُملَةِ ما احتَجَّ بِهِ أَصحابُ القولِ الثّاني، ثُمَّ قالَ: "وهذِهِ الآثارُ كُلُّها تَدُلُّ عَلى أَنَّهُم الشُّهَداءُ دُونَ غَيرِهِم، وفي بَعضِها: «في صُورَةِ طَيْرٍ»، وفي بَعضِها: «في أَجوافِ طَيْرٍ»، وفي بَعضِها: «كَطَيْرٍ». والذي يُشْبِهُ عِندي، واللهُ أَعلَمُ، أَن يَكونَ القَولُ قَولَ مَن قالَ: «كَطَيرٍ» أو «كَصُوَرِ طَيْرٍ»؛ لِمُطابَقَتِهِ... ولَيسَ هذا مَوضِعَ نَظَرٍ ولا قِياسٍ؛

وغَيرِهِ عَن النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قالَ: «**الشُّهداءُ بِنَهَرٍ، أَوْ عَلَى نَهَرٍ، يُقالُ لَهُ بارِقٌ عِنْدَ بابِ الجَنَّةِ في قِبابٍ خُضْرٍ يَأتيهِمْ رِزْقُهُم مِنْها بُكْرَةً وعَشِيًّا**»[5]، فهذا يُبَيِّنُ ما أَرادَ مُجاهِدٌ، واللهُ أَعلَمُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 93-94)*

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ (**الحديد: 22**)، يُراجَع: (**يونس: 31**)

﴿نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ (**الحديد: 26**)، يُراجَع: (**النِّساء: 11-12**)

لأَنَّ القِياسَ إِنَّما يَكُونُ فِي ما يَسوغُ فيهِ الاجتِهادُ، ولا مَدخَلَ لِلاجتِهادِ في هذا البابِ، وإِنَّما نُسَلِّمُ فيهِ لِما صَحَّ مِن الخَبَرِ عَمَّن يَجِبُ التَّسليمُ لَهُ".

(5) رَواهُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح2390، عن ابنِ عبّاسٍ رَضيَ اللهُ عنهُما، وقالَ مُحَقِّقُوهُ: 4/ 220: "إسنادُهُ حَسَنٌ".

تَفْسيرُ سُورَةِ المُجادلَة

﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ (المجادلة: 1)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ الآية، هيَ خَولَةُ بِنتُ ثَعلبَةَ[1]، وقيلَ: بِنتُ حَكيمٍ، وقيلَ: اسمُها جَميلَةُ، و(خَولَةُ) أَصَحُّ ما قيلَ في ذلكَ. وزَوجُها أَوسُ بنُ الصّامِتِ أَخو عُبادَةَ بنِ الصّامِتِ رَضِيَ اللهُ عَنهُم أَجمعِينَ. وقَد مَرَّ بِها عُمَرُ بنُ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ في خِلافَتِهِ، فاستَوقَفَتْهُ طويلًا ووَعَظَتْهُ، وقالَتْ لهُ: يا عُمَرُ، قَد كُنْتَ تُدعى عُمَيرًا، ثُمَّ قيلَ لكَ: عُمَرُ، ثُمَّ قيلَ لكَ: أَميرُ المؤمنِينَ، فاتَّقِ اللهَ يا عُمَرُ؛ فإنَّهُ مَن أَيقَنَ بِالموتِ خافَ الفَوتَ، ومَن أَيقَنَ بِالحِسابِ خافَ العَذابَ، وهُوَ واقِفٌ يَستمِعُ كَلامَها، فقيلَ لهُ: أَتَقِفُ يا أَميرَ المؤمنِينَ لِهذهِ العَجوزِ هذا الوُقوفَ؟ فقالَ: واللهِ لَو حَبَسَتْني مِن أَوَّلِ النَّهارِ إلى آخِرِهِ لا زُلْتُ إلّا لِلصَّلاةِ المكتوبَةِ، أَتدرونَ مَن هذهِ العَجوزُ؟ هيَ التي سَمِعَ اللهُ قَولَها مِن فَوقِ سَبعِ سماواتٍ، أَيَسمَعُ رَبُّ العالَمِينَ قَولَها ولا يَسمَعُهُ عُمَرُ[2]؟

(التَّعريفُ والإعلام: 164-165)

﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ (المجادلة: 7)، يُراجَع: (البقرة: 129)

﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ (المجادلة: 8)، يُراجَع: (المائدة: 116)

---

(1) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ مُعَلَّقًا: كتاب التَّوحيد، باب (﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾)، ووَصَلَهُ ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح2063، كتاب الطَّلاق، باب (الظِّهار)، بإسنادٍ صحَّحَهُ الألبانيُّ.

(2) أَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 14/ 299-300، ونَسَبَهُ إلى ابنِ أَبي حاتِم، وأَخرَجَهُ البَيهقيُّ في (كِتاب الأسماء والصِّفات): ح886، عن أبي يَزيدَ، قالَ: لَقِيَت امرَأَةٌ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ... فذكَرَهُ. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ عنهُ: 8/ 35: "هذا مُنقَطِعٌ بينَ أَبي يَزيدَ وعُمَرَ بنِ الخَطّابِ".

تَفْسيرُ سُورَةِ الحَشْر

﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ (الحشر: 1)، يُراجع: (الفاتحة: 1)

﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾، إلى قولِهِ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ (الحشر: 2-7):

• ذَكَرَ[1] نُزولَ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِبَني النَّضيرِ، وسَيرَهُ إلَيهِم حينَ نَقَضوا العَهدَ الذي كانَ بَينَهُم وبَينَهُ، وهَمُّوا بِقَتلِهِ، فلَمّا تَحَصَّنوا في حُصونِهِم وحَرَّقَ نَخلَهُم نادَوهُ أن يا مُحَمَّدُ، قَد كُنْتَ تَنهى عَنِ الفَسادِ وتَعيبُهُ، وذَكَرَ الحَديثَ.

قالَ أهلُ التَّأويلِ: وَقَعَ في نُفوسِ المُسلِمينَ مِن هذا الكَلامِ شَيْءٌ، حَتّى أَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا﴾ (الحشر: 5) الآية. و(اللِينَةُ) أَلوانُ التَّمرِ ما عَدا العَجْوَةَ والبَرْنِيَّ. ففي هذِهِ الآيَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَم يُحرقْ مِن نَخلِهِم إلّا ما لَيسَ بِقوتٍ لِلنّاسِ، وكانوا يَقتاتونَ العَجْوَةَ، وفي الحَديثِ: «**العَجْوَةُ مِن الجَنَّةِ**»[2]، وثَمَرُها يَغذو أَحسَنَ غِذاءٍ، والبَرْنِيُّ أيضًا كَذلِكَ. . .

ففي قَولِهِ تَعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ﴾، ولَم يَقُلْ: مِن نَخلَةٍ، عَلى العُمومِ، تَنبيهٌ عَلى كَراهَةِ قَطْعِ ما يُقتاتُ ويَغذو مِن شَجَرِ العَدُوِّ إذا رُجِيَ أَن يَصيرَ إلى المُسلِمينَ. وقَد كانَ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ يُوصي الجُيوشَ أَلّا يَقطَعوا شَجَرًا

---

(1) أي: في (السِّيرَة النَّبويَّة): 3/ 267-270، وقَد رَواهُ ابنُ إسحاقَ مُعَلَّقًا. ورَواهُ الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 2/ 552، والواقِدِيُّ في (المغازي): 1/ 373، والبيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 3/ 355، مِن طَريقِ ابنِ إسحاقَ مِن غَيرِ سَنَدٍ. فالحَديثُ ضَعيفٌ لا تَنهضُ بِهِ حُجَّةٌ.

(2) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح2066، كتاب الطِّبّ، باب (ما جاءَ في الكَمْأَةِ والعَجْوَة)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح3453، كتاب الطِّبّ، باب (الكَمْأَة والعَجْوَة)، وصحَّحَهُ الألبانيُّ.

مُثمِرًا[3]، وأَخَذَ بِذلِكَ أَبو عَمْرٍو عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَمْرٍو الأَوزاعِيُّ؛ فإمّا تَأَوَّلوا حَديثَ بَني النَّضيرِ، وإمّا رَأَوهُ خاصًّا لِلنَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلامُ.

ولَم يَختَلِفوا أَنَّ سُورَةَ الحَشْرِ نَزَلَتْ في بَني النَّضيرِ، ولا اختَلَفوا في أموالِهِم؛ لأَنَّ المُسلِمينَ لَم يُوجِفوا عَلَيها بِخَيلٍ ولا رِكابٍ، وإنَّما قُذِفَ الرُّعْبُ في قُلوبِهِم وجَلَوا عَن مَنازِلِهِم إلى خَيبَرَ، ولَم يَكُنْ ذلِكَ عَن قِتالٍ مِن المُسلِمينَ لَهُم، فقَسَمَها النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بَينَ المُهاجِرينَ لِيَرفَعَ بِذلِكَ مُؤْنَتَهُم عَن الأَنصارِ، إذ كانوا قَد ساهَموهُم في الأَموالِ والدِّيارِ، غَيرَ أَنَّهُ أَعطى أَبا دُجانَةَ وسَهلَ بنَ حُنَيفٍ لِحاجَتِهِما[4]. وقالَ غَيرُ ابنِ إسحاقَ: وأَعطى ثَلاثَةً مِن الأَنصارِ، وذَكَرَ الحارِثَ بنَ الصِّمَّةِ فيهِم[5].

وقَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الحشر: 2)، أَي: يُخربونَها مِن داخِلٍ، والمُؤْمِنونَ مِن خارِجٍ، وقيلَ: مَعنى ﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾: بِما كَسَبَتْ أَيديهِم مِن نَقضِ العَهدِ، ﴿وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، أَي: بِجِهادِهِم.

وقَولُهُ: ﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾، رَوى مُوسى بنُ عُقبَةَ أَنَّهُم قالوا لَهُ: إلى أَينَ نَخرُجُ يا مُحَمَّدُ؟ قالَ: «**إلَى الْحَشْرِ**»[6]، يَعني أَرضَ المَحشَرِ، وهِيَ الشّامُ، وقيلَ: إنَّهُم

---

(3) رَوى مالكٌ في (الموَطَّأ): ح10، كتاب الجِهاد، باب (النَّهي عن قَتلِ النِّساءِ والوِلدانِ في الغَزو)، عن يَحيى بنِ سَعيدٍ وَصِيَّةَ أَبي بَكرٍ لِيَزيدَ بنِ أَبي سُفيانَ أَحَدِ أُمَراءِ جُيوشِ الشّام، وفيها: "ولا تَقْطَعَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا...". وقالَ الشَّوكانيُّ في (نَيل الأَوطار): 5/ 462، مُعَلِّقًا على هذا الأَثَرِ: "أَثَرُ يَحيى بنِ سَعيدٍ المذكور مُرسَلٌ؛ لأَنَّهُ لَم يُدرِكْ زَمَنَ أَبي بَكرٍ. ورَواهُ البَيهقيُّ مِن حَديثِ يُونُسَ عن ابنِ شِهابٍ عن سَعيدِ بنِ المسَيِّبِ. ورَواهُ سَيفٌ في (الفُتوح) عن الحَسَنِ بنِ أَبي الحَسَنِ مُرسَلًا".

(4) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 270. ورَوى ذلك أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2971، كتاب الخَراج، باب (في صَفايا رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن الأَموال)، وضَعَّفَ الأَلبانيُّ إسنادَهُ. ورَواهُ البيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 3/ 182، وهو ضَعيفٌ لإرسالِهِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 358.

(5) يُنظَر: (أَحكامُ القُرآن) لابنِ العَرَبيّ: 4/ 212-213.

(6) أَخرَجَ نَحوَهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 438، عن عائشةَ، وقالَ: "صَحيحٌ على شَرطِ الشَّيخَيْنِ ولَم يُخرِجاهُ"، وأَبو نُعَيمٍ في (دَلائل النُّبُوَّة): ح426، والبَيهَقِيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 3/ 178-181. ويُنظَر: الاستيعابُ في بَيانِ الأَسباب: 3/ 358.

كانوا مِن سِبْطٍ لَم يُصِبْهُم جَلاءٌ قَبلَهَا، فلِذلِكَ قالَ: ﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾، والحَشْرُ: الجَلاءُ، وقيلَ: إنَّ الحَشْرَ الثّانِيَ هُوَ حَشْرُ النّارِ التي تَخرُجُ مِن قَعْرِ عَدَنَ، فتَحشُرُ النّاسَ إلى المَوقِفِ(7)، تَبيتُ مَعَهُم حَيثُ باتوا، وتَقيلُ مَعَهُم حيثُ قالوا، وتَأكُلُ مَن تَخَلَّفَ(8).

والآيَةُ مُتَضَمِّنَةٌ لِهذِهِ الأَقوالِ كُلِّها ولِزائدٍ عَلَيها، فإنَّ قَولَهُ: ﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾، يُؤْذِنُ أَنَّ ثَمَّ حَشْرًا آخَرَ، فكانَ هذا الحَشْرُ والجَلاءُ إلى خَيبَرَ، ثُمَّ أجلاهُم عُمَرُ مِن خَيبَرَ إلى تَيماءَ وأَريحا، وذلِكَ حينَ بَلَغَهُ التَّثَبُّتُ عَن النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أَنَّهُ قالَ: «**لا يَبْقَيَنَّ دِينانِ بِأَرْضِ العَرَبِ**»(9).

وقَولُهُ: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ (الحشر: 2)، يُقالُ: نَزَلَتْ في قَتلِ كَعبِ بنِ الأَشرَفِ(10).

وقَولُهُ تَعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ﴾ (الحشر: 7)، رُوِيَ عَن مالِكٍ أَنَّهُ قالَ: هُم بَنو قُرَيظَةَ(11)، وأَهلُ التَّأويلِ عَلى أَنَّها عامَّةٌ في جَميعِ القُرى

---

(7) رَوى مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح7214، كتاب الفِتَن وأشراط السّاعَة، باب (في الآياتِ التي تَكونُ قَبلَ السّاعَة)، عن حُذَيفَةَ بنِ أَسِيدٍ الغِفارِيِّ، حَديثًا ذَكَرَ فيهِ الآياتِ العَشرَ التي تَكونُ قَبلَ السّاعةِ، وفيهِ: «وآخِرُ ذلكَ نارٌ تَخْرُجُ مِن اليَمَنِ، تَطرُدُ النّاسَ إلى مَحْشَرِهِم»، و: ح7215، بِلَفظِ: «... ونارٌ تَخْرُجُ مِن قُعْرَةِ عَدَنَ، تَرْحَل النّاسَ».

(8) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6522، كتاب الرِّقاق، باب (الحَشر)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح: 7131، كتاب الجَنَّة ونَعيمها، باب (فَناء الدُّنيا، وبيان الحَشرِ يَومَ القِيامَة)، من غَيرِ ذِكرِ العِبارَةِ الأَخيرَةِ: «وَتَأكُلُ مِن تَخَلَّفَ»، التي ورَدَ نَحوُها بِلَفظِ: «يَكونُ لَها ما سَقَطَ مِنهُم وَتَخَلَّفَ» عِندَ الطَّبَرانيِّ في (المُعجَم الأَوسَط): ح8088، وقَد ضَعَّفَها الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح6915.

(9) رَواهُ مالِكٌ في (الموطَّأ): ح17، كِتابُ الجامع، باب (ما جاءَ في إجلاءِ اليَهودِ في المدينَة)، والبيهقيُّ في سُنَنِهِ: 6/ 135، 9/ 208، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ في (صَحيح الجامع الصَّغير): ح4617. وقَد رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3168، كتاب الجِزيَة والموادَعَة، باب (إخراج اليَهودِ مِن جَزيرةِ العَرَب)، عَن ابنِ عَبّاسٍ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «أخرِجوا المشركينَ مِن جَزيرَةِ العَرَبِ».

(10) يُنظَر: زادُ المسير: 7/ 332.

(11) يُنظَر: (أحكامُ القُرآن) لابنِ العَرَبيّ: 4/ 215.

المُفتَتَحَةِ عَلى المُسلِمِينَ وإن اختَلَفوا في حُكمِها؛ فرأَى قَومٌ قَسْمَها كَما تُقْسَمُ الغَنائمُ، ورَأَى بَعضُهُم لِلإمامِ أَن يَقِفَها. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 232-235)*

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآية، هُم بَنو النَّضيرِ[12] حينَ أجلاهُم النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن حُصونِهِم المجاوِرَةِ لهُ إلى خَيبَرَ، ثُمَّ أجلاهُم عُمَرُ بَعدَ ذلكَ. . .

و(أَوَّل الحَشْر) قيلَ فيهِ: إنَّهُم لَم يَكونوا أصابَهُم جَلاءٌ قَبلَ ذلكَ ولا سِباءٌ. . . وكانَ بَنو النَّضيرِ وقُرَيظَةَ وبَنو قَينُقاعَ في وَسَطِ أَرضِ العَرَبِ مِن الحِجازِ وإن كانوا يَهودًا، والسَّبَبُ في ذلكَ أَنَّ بَني إسرائيلَ كانَت تُغيرُ عَلَيهِم العَماليقُ مِن أَرضِ الحِجازِ، وكانَ مَنازِلُهُم يَثرِبَ والجُحْفَةَ إلى مَكَّةَ، فشَكَتْ بَنو إسرائيلَ ذلكَ إلى مُوسى عليهِ السَّلامُ، فوَجَّهَ إلَيهِم جَيشًا وأَمَرَهُم أَن يَقتُلوهُم ولا يُبقُوا مِنهُم أَحَدًا، ففَعَلوا وتَركوا مِنهُم ابنَ مَلِكِهِم، كانَ غُلامًا حَسَنًا فرَقُّوا لهُ، ثُمَّ رَجَعوا إلى الشّام، ومُوسى قَد ماتَ، فقالَتْ بَنو إسرائيلَ لَهُم: قَد عَصَيْتُم وخالَفْتُم فلا نُؤْويكُم، فقالوا: نَرجِعُ إلى البِلادِ التي غلبْنا عَلَيها فنكونُ بها، فرَجَعوا إلى يَثرِبَ فاستَوطَنوها وتَناسَلوا بها إلى أَن نَزَلَتْ عَلَيهِم الأَوسُ والخَزرَجُ بَعدَ سَيلِ العَرِمِ فكانوا مَعَهُم إلى الإسلامِ. ذَكَرَ هذا الخَبَرَ أبو الفَرَجِ الأَصفَهانيُّ[13].

وقُرَيظَةُ والنَّضيرُ يُقالُ لَهُما: الكاهِنانِ، وقَد نَسَبَهُما ابنُ إسحاقَ إلى هارونَ عليهِ السَّلامُ[14]. ونِسبَتُهُم إلى هارونَ صَحيحةٌ؛ لأَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ لِصَفِيَّةَ، ووَجَدَها تَبكي لِكلِمةٍ قيلَتْ لها، فقالَ لها: «**أبوكِ هارونُ وَعمُّكِ مُوسى وَبَعْلُكِ مُحَمَّدٌ**»[15]، والحَديثُ مَعروفٌ مَشهورٌ، وهُوَ أَطوَلُ مِن هذا. وأَمّا

(12) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4883، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ قالَ: "قُلْتُ لابنِ عبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنهُما: سُورَةُ الحَشرِ؟ قالَ: قُلْ سُورَة بَني النَّضيرِ". قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 811: "كَأَنَّهُ كَرِهَ تَسمِيَتَها بِالحَشر لِئَلّا يُظَنَّ أَنَّ المرادَ يَومُ القِيامَةِ، وإنَّما المرادُ بهِ هُنا إخراجُ بَني النَّضيرِ".

(13) يُنظَر: الأغاني: 3/ 110.

(14) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 57.

(15) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامعِهِ: ح:3892، كتاب المناقِب، باب (فَضل أَزواجِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ

الحُصونُ فأَسماؤُها في السِّيَرِ، مِنها: الوَطيحُ والنَّطاةُ وسُلالِمُ والكَتيبَةُ، وغَيرُهُ مِمَّن قَد سَمّاهُ ابنُ إسحاقَ وغَيرُهُ[16]. *(التَّعريفُ والإعلام: 165-166)*

﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ **(الحشر: 7-10)**، يُراجَع: **(الأنفال: 1)**

﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ **(الحشر: 8)**، يُراجَع: **(آل عمران: 144)**، و**(التَّوبة: 118-119)**

﴿لَا يُقَـٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ﴾ **(الحشر: 14)**

• قَولُهُ [أَي: ذي جَدَنٍ الحِميَرِيِّ]:

يُــنــاطِــحُ جُــدْرَهُ بَــيْــضُ الأَنْــوُقِ[17]

جُدْرَهُ: جَمعُ (جِدار)، وهُوَ مُخَفَّفٌ مِن (جُدور)، وفي التَّنزيلِ: ﴿أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ﴾، تُقَيَّدُ بِضَمِّ الجيمِ، و(الجَدْرُ) أَيضًا بِفَتحِ الجيمِ: الحائطُ[18].

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 230)

﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَـٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ **(الحشر: 16)**

وسلَّم)، وضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ. ورَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ أَيضًا: ح3894، أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ لِصَفِيَّةَ: «إِنَّكِ لابنَةُ نَبِيٍّ، وإِنَّ عَمَّكِ لَنَبِيٌّ، وإِنَّكِ لَتَحتَ نَبِيٍّ، فَفيمَ تَفْخَرُ عَلَيكِ؟»، وصحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(16) جاءَ في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 469: "وحاصَرَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أَهلَ خَيبَرَ في حِصنَيْهِم الوَطيحِ والسُّلالِمِ، حَتّى إذا أَيقَنوا بِالهَلَكَةِ سَأَلوهُ أَن يُسَيِّرَهُم وأَن يَحقِنَ لَهُم دِماءَهُم، فَفَعَلَ. وكانَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قَد حازَ الأَموالَ كُلَّها: الشَّقَّ ونَطاةَ والكَتيبَةَ وجَميعَ حُصونِهِم، إلّا ما كانَ مِن ذَينِكَ الحِصنَيْنِ". ورَوى الخَبَرَ بِإِسنادِهِ البيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 4/ 225-226. ويُنظَرُ في أَسماءِ الحُصونِ: (كِتابُ الأَموال) لأَبي عُبَيْد: 68-69، و(كِتابُ الأَموال) لابنِ زنجوَيه: 1/ 189.

(17) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 77، والبيتُ فيها:

وَلا مُــتَــرَهِّــبٌ فــي أُسْــطُــوانٍ يُــنــاطِــحُ جُــدْرَه بَــيْــضُ الأَنْــوُقِ

(18) في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 1/ 431: "الجِدارُ: وهو الحائطُ، وجَمْعُهُ (جُدُرٌ) و(جُدْرانٌ). والجَدْرُ: أَصلُ الحائطِ".

• قولُهُ تَعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ الآية، ذَكَرَ إسماعيلُ القاضي وغَيرُهُ مِن طَريقِ سُفيانَ عَن عَمرِو بنِ دينارٍ عَن عُروةَ بنِ عُبَيدِ بنِ رِفاعَةَ الزُّرَقِيِّ[19] عَن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**أنَّ راهِبًا كانَ في بَني إسرائيلَ فأُصيبَتِ امْرَأَةٌ مِنهُم بلَمَمٍ، فَقالوا: ما دَواؤُها إلاّ عِندَ هذا الرّاهِبِ يَدعو لَها. فَسَأَلوهُ ذلِكَ ورَغِبوا إليهِ فَأَبى، فَلَم يَزالوا بِهِ حتّى قَبِلَها. ثُمَّ لَم يَزَلِ الشّيطانُ يَلعَبُ بِهِ حَتّى عَشِقَها، وكانَت تَكونُ عِندَهُ يَدعو لَها، فَلَم يَزَلْ بِهِ حَتّى أَحبَلَها، ثُمَّ أَتاهُ الشّيطانُ فَأَمَرَهُ أن يَقتُلَها خَشيَةَ الفَضيحَةِ، وأَن يَقولَ لِقَومِها إنّها ماتَتْ. ثُمَّ أَتى الشَّيطانُ أَهلَها فَأَخبَرَهُم الخَبَرَ، فَأَتَوهُ واستَنزَلوهُ مِن صَومَعَتِهِ، فَتَمَثَّلَ لَهُ الشَّيطانُ عِندَ ذلِكَ، فَقالَ لَهُ: أَنا الذي كُنْتُ أَصرَعُها، وأَنا الذي كُنْتُ أَغوَيْتُكَ حَتّى أَحبَلْتَها وقَتَلْتَها، وأَنا الذي أَخبَرْتُ قَومَها، فَإنْ سَجَدتَّ لي أَخرَجْتُكَ مِمّا أَنتَ فيهِ. فَسَجَدَ لَهُ مِن دُونِ اللهِ، فَأَسلَمَهُ وتَبَرَّأَ مِنهُ. وهُوَ الذي قَصَّ اللهُ سُبحانَهُ قِصَّتَهُ**»[20]. ويُقالُ: اسمُ هذا الرّاهِبِ برصيصا[21]، ولَم يَذكُر اسمَهُ إسماعيلُ القاضي، ولا أَنا مِنهُ على ثِقَةٍ، واللهُ أَعلَمُ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 167)***

ويُراجَعُ أيضًا: **(الأنفال: 48)**

﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ﴾ **(الحشر: 23)**:

• حافَظوا في جَمْعِ (عِيد) عَلى لَفظِ الياءِ في (عِيد)، فقالوا: أَعْيادٌ[22]، وتَرَكوا القِياسَ الذي في (رِيح) و(أَرْواح)، عَلى أَنَّ (أَرْياحًا) لُغَةُ بَني أَسَدٍ[23]؛ كَي لا تَذهَبَ مِن اللَفظِ الدَّلالَةُ عَلى مَعنى العَينِ، وإن كانَ مِن العَوْدَةِ[24]، وقِسْ عَلى

---

(19) هكَذا ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ: عَن عُروَةَ بنِ عُبَيدِ بن رِفاعَةَ الزُّرَقِيِّ. ولَعَلَّهُ خَطأٌ، والصَّوابُ واللهُ أَعلَمُ: عَن عُروَةَ عن عُبَيدِ بنِ رِفاعَةَ، كما ذَكَرَ ذلكَ القُرطُبيُّ في تفسيرِهِ: 18/ 34.

(20) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 28/ 49-51، بِسَنَدٍ حَسَنٍ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 372-373.

(21) يُنظَر: الجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 18/ 34.

(22) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 4/ 183.

(23) يُنظَر: لِسانُ العَرَب: 2/ 455.

(24) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 4/ 183.

هذا القَولِ، وصِحَّةِ الواوِ فيهِ. و. . . حافَظوا عَلى الضَّمَّةِ في (سُبُّوح) و(قُدُّوس)، وقِياسُهُ أَن يَكونَ عَلى (فَعُّول)، بِفَتْحِ الفاءِ، كـ(تَنُّوم) و(شَبُّوط) وبابِهِ، ولكِنْ حافَظوا عَلى الضَّمَّتَيْنِ لِيَسْلَمَ لَفظُ (القُدُس) و(السُّبُحان). وسُبحانَ اللهِ، يَستَشعِرُ المُتَكَلِّمُ بِهذَيْنِ الاسمَيْنِ مَعنى (القُدُس) ومَعنَى (سُبحان) مِن أَوَّلِ وَهلَةٍ. ولِما ذَكَرْناهُ نَظائرُ كَثيرَةٌ يُخرِجُنا إيرادُها عَن الغَرَضِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 124)*

• في الحَديثِ: «**إنَّ اللهَ نَظيفٌ يُحِبُّ النَّظافَةَ**»، خَرَّجَهُ التِّرمِذِيُّ[25]، وإن كانَ مَعلولَ السَّنَدِ، فإنَّ مَعناهُ صَحيحٌ. ولَيسَ (النَّظيفُ) مِن أَسماءِ الرَّبِّ، ولكِنَّهُ حَسُنَ في هذا الحَديثِ لازدِواجِ الكَلامِ ولِقُربِ مَعنى النَّظافَةِ مِن مَعنى (القُدُسِ)، ومِن أَسمائهِ سُبحانَهُ (القُدُّوسُ). *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 580)*

﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ **(الحشر: 24)**، يُراجَع: **(الأعلى: 1)**

---

(25) الحَديثُ بِتَمامِهِ في جامِعِهِ: ح2799، كتاب الأدَب، باب (ما جاءَ في النَّظافَة): حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ بَشّارٍ: حَدَّثَنا أَبو عامِرٍ العَقَدِيُّ: حَدَّثَنا خالِدُ بنُ إلياسَ عن صالح بنِ أبي حَسّانٍ قالَ: سَمِعْتُ سَعيدَ بنَ المسَيِّبِ يقولُ: "إنَّ اللهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظيفٌ يُحِبُّ النَّظافةَ، كَريمٌ يُحِبُّ الكَرَمَ، جَوادٌ يُحِبُّ الجُودَ، فَنَظِّفوا، أُراهُ قالَ، أَفنِيَتَكُم، ولا تَشَبَّهُوا بِاليَهودِ". قالَ: فذَكَرْتُ ذلكَ لِمُهاجِرِ بنِ مِسمارٍ فقالَ: حَدَّثَنيهِ عامرُ بنُ سَعدِ بنِ أَبي وَقّاصٍ عن أَبيهِ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِثلَهُ، إلّا أَنَّهُ قالَ: «نَظِّفُوا أَفْنِيَتَكُم». قالَ التِّرمذيُّ بَعدَهُ: "هذا حَديثٌ غَريبٌ، وخالِدُ بنُ إلياسَ يُضَعَّفُ". والحَديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ عدا قَولَهُ: "إنَّ اللهَ جَوادٌ..."، فقَد صَحَّحَهُ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح236، و1627.

تَفْسيرُ سُورَةِ المُمْتَحنَة

سورَةُ المُمتَحنَة:

• (المُمتَحِنَةُ)، بِكَسرِ الحاءِ، أي: المُختَبِرَةُ، أُضيفَ الفِعلُ إلَيها مَجازًا، كما سُمِّيَتْ سُورَةُ (بَراءَة) المُبَعثِرَةَ والفاحِصَةَ لِما كَشَفَتْ مِن عُيوبِ المنافِقِينَ. ومَن قالَ في هذهِ السُّورةِ: المُمتَحَنَة، بِفَتحِ الحاءِ، فإنَّما أَضافَها إلى المرأَةِ التي نَزَلَتْ فيها، وهيَ أُمُّ كُلثُومٍ بِنتُ عُقْبَةَ بنِ أَبي مُعَيْطٍ[1]، قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾ (الممتحنة: 10)، وهيَ امرأَةُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ، وَلَدَتْ لهُ إبراهيمَ بنَ عَبدِ الرَّحمنِ[2]. ***(التَّعريفُ والإعلام: 167-168)***

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ (الممتحنة: 1):

• قولُهُ تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾، يَعني إلقاءَ حاطِبِ بنِ أَبي بَلتعَةَ إلى كُفّارِ قُرَيشٍ، يُعْلِمُهُم بما عَزَمَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عليهِ مِن غَزوِهِم، فأَطلَعَ اللهُ رسولَهُ عليهِ السَّلامُ على ذلكَ، وكانَ بَعَثَ الكتابَ معَ امرأَةٍ اسمُها سارَةُ مِن مَوالي قُرَيشٍ، فأَخرجَهُ عَلِيٌّ والمقدادُ والزُّبَيرُ مِن فَوقِ رأسِها بِرَوضَةِ خاخ، فأَنزلَ اللهُ تعالى أَوّلَ السُّورةِ في ذلكَ[3]، وذَكَروا أَنَّهُ كانَ في كِتابِ حاطِبٍ: أَمّا بَعدُ، فإنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قَد تَوَجَّهَ إليكُم في جَيشٍ كاللَّيلِ، يَسيرُ

---

(1) رَوى قِصَّتَها البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2711، و2712، كتاب الشُّروط، باب (ما يَجوزُ مِن الشُّروطِ في الإسلامِ، والأحكام، والمبايَعَة)، عن مَروانَ والمِسوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ عن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 8/ 816: "المشهورُ فيها أَنَّها أُمُّ كلثوم بِنتُ عُقْبَةَ بنِ أَبي مُعَيطٍ، وقيلَ: سَعيدَةُ بِنتُ الحارِثِ، وقيلَ: أُمَيْمَةُ بِنتُ بِشرٍ. والأَوَّلُ هو المعتَمَدُ".

(2) يُنظَر: الإصابَة: 8/ 291.

(3) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4890، كتاب التَّفسير، باب (﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾)،

كالسَّيلِ، وأُقسمُ بِاللهِ لَو لَم يَسِرْ إليكُم إلّا وَحدَهُ لأَظفَرَهُ اللهُ بِكُم وأَنجزَ لهُ مَوعِدَهُ فيكُم، فإنَّ اللهَ وَليُّهُ وناصِرُهُ. ذَكَرَهُ بَعضُ المفَسِّرينَ[4]. *(التَّعريفُ والإعلام: 168)*

• قَولُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ في حاطِبٍ: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾، أَي: تَبذُلونَها لَهُم، ودُخولُ الباءِ وخُروجُها عِندَ الفَرّاءِ سَواءٌ[5]، والباءُ عِندَ سيبَوَيْهِ لا تُزادُ في الواجِبِ[6]. ومَعنى الكَلامِ عِندَ طائفَةٍ مِن البَصريِّينَ: تُلْقونَ إليهِم النَّصيحَةَ بِالمَوَدَّةِ، قالَ النَّحّاسُ: مَعناهُ: تُخبِرونَهُم بِما يُخبِرُ بِهِ الرَّجُلُ أَهلَ مَوَدَّتِهِ[7]. وهذا التَّقديرُ إن نَفَعَ في هذا المَوضِعِ لَم يَنفَعْ في مِثلِ قَولِ العَرَبِ: أَلقى إلَيهِ بِوِسادَةٍ أَو بِثَوبٍ، ونَحوِ ذلِكَ.

فيُقالُ إذَن: إنَّ (أَلقَيْتُ) تنقَسِمُ قِسمَينِ؛ أَحَدُهُما: أَن تُريدَ وَضْعَ الشَّيْءِ في الأَرضِ، فتَقُولَ: أَلقَيْتُ السَّوطَ مِن يَدِهِ، ونَحوَ ذلِكَ؛ والثّاني: أَن تُريدَ مَعنى الرَّمي بِالشَّيْءِ، فتَقُولَ: أَلقَيْتُ إلى زَيدٍ بِكَذا، أَي: رَمَيْتُهُ بِهِ، وفي الآيَةِ إنَّما هُوَ إلقاءٌ بِكِتابٍ وإرسالٌ بِهِ، فعَبَّرَ عَن ذلِكَ بِالمَوَدَّةِ؛ لأَنَّهُ مِن أَفعالِ أَهلِ المَوَدَّةِ، فمِن ثَمَّ حَسُنَت الباءُ؛ لأَنَّهُ إرسالٌ بِشَيْءٍ، فتَأَمَّلْهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 87-88)*

﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (الممتحنة: 4)، يُراجَع: (الأحقاف: 35)

﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً﴾ (الممتحنة: 7)

• في التِّرمِذِيِّ عَن عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ قالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ الحارِثَ

ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6351، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (مِن فَضائلِ أَهلِ بَدرٍ رَضيَ اللهُ عَنهُم، وقِصَّة حاطِبِ بنِ أَبي بَلتَعَة).

(4) يُنظَر: الجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 18/ 46.

(5) يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 3/ 147.

(6) يُنظَر: الكِتاب: 4/ 225.

(7) لَم أَجِدْ هذا الكَلامَ لِلنَّحّاسِ في المطبوعِ مِن كتابِهِ (مَعاني القُرآنِ الكَريم)، إذ إنَّهُ يَنتَهي عِندَ سُورَةِ الفَتح. أَمّا ما قالَهُ في الآيَةِ في كِتابِهِ (إعرابُ القُرآن): 4/ 410، فهو: "مَذهَبُ الفَرّاءِ أَنَّ الباءَ زائدَةٌ، وأَنَّ المعنى: تُلْقونَ إلَيهِم المَوَدَّةَ. قالَ أَبو جَعفَرٍ: ﴿تُلْقُونَ﴾ في مَوضعِ نَصبٍ على الحالِ، ويَكونُ في مَوضعِ نَعتٍ لـ﴿أَوْلِيَآءَ﴾، وقالَ الفَرّاءُ: كما تَقولُ: لا تَتَّخِذْ رَجُلًا تُلْقي إليهِ كُلَّ ما عِندَكَ".

وأبا سُفيانَ بنَ حَرْبٍ وصَفوانَ بنَ أُمَيَّةَ، فأَنزلَ اللهُ تَعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ (آل عمران: 128)، قالَ: فتابوا بَعدُ وحَسُنَ إسلامُهُم[8]...

ورَوى الزُّبَيْرُ بإسنادٍ يَرفَعُهُ إلى مَن سَمِعَ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّم يُمازِحُ أَبا سُفيانَ في بَيتِ أُمِّ حَبيبَةَ، وأَبُو سُفيانَ يَقُولُ لَهُ: تَرَكْتُكَ فتَرَكَتْكَ العَرَبُ، ولَم تَنتَطِحْ بَعدَها جَمّاءُ ولا قَرناءُ، والنَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ يَضحَكُ ويَقُولُ: «**أَنْتَ تَقُولُ هذا يا أَبا حَنْظَلَةَ**»[9]. وقالَ مُجاهِدٌ في قَولِهِ جَلَّ وعَزَّ: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً﴾، قالَ: هِيَ مُعاهَدَةُ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لأَبي سُفيانَ.

وقالَ أَهلُ التَّفسيرِ: رَأَى النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في المَنامِ أُسَيدَ بنَ أَبي العيصِ والِيًا عَلى مَكَّةَ مُسلِمًا، فماتَ عَلى الكُفرِ، فكانَت الرُّؤْيا لِوَلَدِهِ عَتّابٍ حينَ أَسلَمَ، فوَلّاهُ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ مَكَّةَ[10].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 135-136)

﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة: 8)

• قولُهُ تعالى: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ﴾ الآية، كانَتْ قُتَيْلَةُ بِنتُ عَبدِ العُزّى قَدِمَتْ على ابنَتِها أَسماءَ بِنتِ أَبي بَكرٍ المدينَةَ وهيَ راغِبَةٌ، ويُروى: وهيَ راغِمَةٌ، بِالميمِ، والأُولى رِوايةُ البُخاريِّ[11]، وبِالميمِ رِوايةُ أَبي داوُدَ[12]، فاستَفْتَتْ بِنتُها رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وقالَتْ: إنَّ أُمّي قَدِمَتْ وهيَ راغِبَةٌ، أَو راغِمَةٌ، أَفأَصِلُها؟ فأَنزَلَ اللهُ هذهِ الآيَةَ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 168)***

---

(8) يُنظَر: جامِعُ التِّرمذِيّ: ح3004، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ آل عمران). والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

(9) يُنظَر: كِتابُ نَسَب قُرَيش: 122، والإصابَة: 3/ 414.

(10) يُنظَر: كِتابُ نَسَب قُرَيش: 187.

(11) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: ح2620، كتاب الهِبَة وفَضلها والتَّحريض عَلَيها، باب (الهَدِيَّة لِلمُشركِينَ وقَول اللهِ تَعالى: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾).

(12) يُنظَر: سُنَنُ أَبي داوُد: ح1668، كتاب الزَّكاة، باب (الصَّدَقَة عَلى أَهلِ الذِّمَّة). والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (الممتحنة: 10):

• قولُ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾، هذا عِندَ أهلِ العِلم مَخصُوصٌ بِنِساءِ أَهلِ العَهدِ والصُّلح، وكانَ الامتِحانُ أن يَستَحلِفَ المَرأَةَ المُهاجِرَةَ أَنَّها ما خَرَجَتْ ناشِزًا ولا هاجَرَتْ إلّا لِلّهِ ولِرَسُولِهِ، فإذا حَلَفَتْ لَم تُرَدَّ ورُدَّ صَداقُها إلى بَعلِها[13]، وإن كانَتْ مِن غَيرِ أَهلِ العَهدِ لَم تُستَحلَفْ، ولَم يُرَدَّ صَداقُها. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 485)*

• ذَكَرَ[14] مُصالَحَةَ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لِقُرَيْشٍ، وشَرطَهُم أَلّا يَأتِيَهُ مِنهُم أَحَدٌ مِمَّن هُوَ عَلى دِينِهِ إلّا رَدَّهُ عَلَيهِم... وفيهِ: نَسخُ السُّنَّةِ بِالقُرآنِ عَلى أَحَدِ القَولَيْنِ، فإنَّ هذا العَهدَ كانَ يَقتَضي أَلّا يَأتِيَهُ مُسلِمٌ إلّا رَدَّهُ، فنَسَخَ اللهُ تَعالى ذلِكَ في النِّساءِ خاصَّةً، فقالَ عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾[15]، هذا على رِوايَةِ عُقَيْلِ بنِ خالِدٍ عَنِ الزُّهرِيِّ، فإنَّهُ قالَ في الحَديثِ:

---

(13) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 28/ 67، عن أَبي نَصرٍ الأَسَدِيِّ قالَ: سُئِلَ ابنُ عبّاسٍ: كيفَ كانَ امتِحانُ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ النِّساءَ؟ قالَ: "كانَ يَمتَحِنُهُنَّ: بِاللهِ ما خَرَجَتْ مِن بُغضِ زَوْجٍ؟ وبِاللهِ ما خَرَجَتْ رَغبَةً عَن أَرْضٍ إلى أَرْضٍ؟ وبِاللهِ ما خَرَجَت التِماسَ دُنيا؟ وبِاللهِ ما خَرَجَتْ إلّا حُبًّا لِلّهِ ورَسولِهِ؟". وهو أَثَرٌ ضَعيفٌ؛ فيهِ أَبو نَصرٍ الأَسَدِيُّ، مَجهولٌ، وفيهِ انقِطاعٌ؛ لأَنَّهُ لَم يَسمَعْ مِن ابنِ عَبّاسٍ. يُنظَر: هِدايَةُ المُستَنير: 542. ورَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 28/ 68، نَحوَ ذلك عن مُجاهِدٍ بِسَنَدٍ صَحيحٍ، وعن قَتادةَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ. يُنظَر: التَّفسيرُ الصَّحيح: 4/ 476. ورَوى الطَّبريُّ أيضًا في تفسيرِهِ: 28/ 70، بِسَنَدٍ صَحيحٍ عن مُجاهِدٍ: ﴿وَءَاتُوهُم مَّآ أَنفَقُواْ﴾: "وآتُوا أزواجَهُنَّ صَدُقاتِهِنَّ". وكذلكَ رَوى بِسَنَدٍ حَسَنٍ عن قَتادةَ: وكانَ الزُّهريُّ يَقولُ: "إنَّما أَمَرَ اللهُ بِرَدِّ صَداقِهِنَّ إلَيهِنَّ إذا حُبِسْنَ عَنهُم، وإن هُم رَدُّوا عَلى المسلِمِينَ صَداقَ مَن حَبَسوا عَنهُم مِن نِسائِهِم". يُنظَر: التَّفسيرُ الصَّحيح: 4/ 476.

(14) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 3/ 440-441. ورَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2699، كتاب الصُّلح، باب (كَيفَ يُكتَبُ: «هذا ما صالَحَ فُلانُ بنُ فُلانٍ فُلانَ بنَ فُلانٍ»، وإن لَم يَنسُبْهُ إلى قَبيلَتِهِ أَو نَسَبِهِ)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4607، كتاب الجِهاد، باب (صُلح الحُدَيبِيَةِ في الحُدَيبِيَة).

(15) قالَ النَّحّاسُ في (النّاسِخ والمنسوخ): 716، بَعدَ أن ذَكَرَ الآيَةَ: "فنَسَخَ اللهُ جَلَّ وعَزَّ بِهذا، عَلى قَولِ جَماعَةٍ مِن العُلَماءِ، ما كانَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ عاهَدَ عَلَيهِ عامَّةَ قُرَيْشٍ: أَنَّهُ إذا جاءَهُ أَحَدٌ مِنهُم مُسلِمًا رَدَّهُ إلَيهِم، فنَقَضَ اللهُ جَلَّ وعَزَّ هذا في النِّساءِ ونَسَخَهُ،

«**أَلاّ يَأتِيَهُ أَحَدٌ**»[16]، و(أَحَدٌ) يَتَضَمَّنُ الرِّجالَ والنِّساءَ. والأَحسَنُ أَن يُقالَ في مِثلِ هذا: تَخصيصُ عُمومٍ لا نَسخٌ، عَلى أَنَّ بَعضَ حُذّاقِ الأُصولِيّينَ قَد قالَ في العُمومِ: إذا عُمِلَ بِمُقتَضاهُ في عَصرِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ واعتُقِدَ فيهِ العُمومُ ثُمَّ وَرَدَ التَّخصيصُ فهُوَ نَسخٌ، وهُوَ قَولٌ حَسَنٌ. وفي رِوايَةٍ أُخرى: «**أَلاّ يَأتِيَهُ رَجُلٌ**»[17]، فهذا اللَفظُ لا يَتَناوَلُ النِّساءَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 483-485)*

• ذَكَرَ[18] عَن داوُدَ بنِ الحُصَينِ عَن عِكرِمَةَ عَن ابنِ عَبّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ رَدَّ زَينَبَ على أَبي العاصِ عَلى النِّكاحِ الأَوَّلِ، لَم يُحدِثْ شَيئًا بَعدَ سِتِّ سِنِينَ. ويُعارِضُ هذا الحَديثَ ما رَواهُ عَمْرُو بنُ شُعَيبٍ عَن أَبيهِ عَن جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ رَدَّها عَلَيهِ بِنِكاحٍ جَديدٍ[19]. وهذا الحَديثُ هُوَ الذي

وأَمَرَ المُؤمِنِينَ إذا جاءَتهُم المَرْأَةُ المُسلِمَةُ مُهاجِرَةً امتَحَنُوها؛ فإن كانَتْ مُؤمِنَةً عَلى الحَقيقَةِ لَم يَرُدُّوها إلَيهِم. واحتَجَّ مَن قالَ هذا بِأَنَّ القُرآنَ يَنسَخُ السُّنَّةَ".

(16) أَخرَجَ هذهِ الرِّوايةَ بهذا اللَفظِ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2711، و2712، كتاب الشُّروط، باب (ما يَجوزُ مِن الشُّروطِ في الإسلام، والأَحكام والمبايَعَة): حَدَّثَنا يَحيى بنُ بُكَيرٍ: حَدَّثَنا اللَيثُ عن عُقَيلٍ عن ابنِ شِهابٍ قالَ: أَخبَرَني عُروَةُ بنُ الزُّبَيرِ أَنَّهُ سَمِعَ مَروانَ والمِسْوَرَ بنَ مَخرَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما يُخبِرانِ عن أَصحابِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قالَ: "لَمّا كاتَبَ سُهَيلُ بنُ عَمْرٍو يَومَئِذٍ، كانَ في ما اشتَرَطَ سُهَيلُ بنُ عَمْرٍو على النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: أَلّا يَأتِيَكَ مِنّا أَحَدٌ، وإن كانَ عَلى دِينِكَ، إلّا رَدَدتَهُ إلَينا وخَلَّيْتَ بَينَنا وبَينَهُ..." الحَديث.

(17) أَخرَجَ هذهِ الرِّوايةَ بهذا اللَفظِ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح2731، و2732، كتاب الشُّروط، بَاب (الشُّروط في الجِهادِ والمُصالَحَة مَعَ أَهلِ الحَربِ وكِتابَة الشُّروط): حَدَّثَني عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنا عَبدُ الرَّزّاقِ: أَخبَرَنا مَعْمَرٌ قالَ: أَخبَرَني الزُّهرِيُّ قالَ: أَخبَرَني عُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ عَن المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ ومَروَانَ، يُصَدِّقُ كُلُّ واحِدٍ مِنهُما حَديثَ صاحِبِهِ، قالا: "... فَقالَ سُهَيْلٌ: وَعَلى أَنَّهُ لا يَأتيكَ مِنّا رَجُلٌ، وَإن كانَ عَلى دِينِكَ، إلّا رَدَدتَّهُ إلَينا...".

(18) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 367-368. والحَديثُ رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2240، كتاب الطَّلاق، باب (إلى مَتى تُرَدُّ عَلَيهِ امرَأَتُهُ إذا أَسلَمَ بَعدَها؟)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1143، كتاب النِّكاح، باب (ما جاءَ في الزَّوجَيْنِ المشرِكَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُما)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح2009، كتاب النِّكاح، باب (الزَّوجَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُما قَبلَ الآخَر)، والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ عَدا ما ذُكِرَ فيهِ مِن السِّنِين.

(19) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1142، كتاب النِّكاح، باب (ما جاءَ في الزَّوجَيْنِ المشرِكَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُما)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح2010، كتاب النِّكاح، باب (الزَّوجَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُما

عَلَيهِ العَمَلُ، وإن كانَ حَديثُ داوُدَ بنِ الحُصَيْنِ أَصَحَّ إسنادًا عِندَ أهلِ الحَديثِ[20]، ولكِن لَم يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِن الفُقَهاءِ في ما عَلِمْتُ؛ لأنَّ الإسلامَ قَد كانَ فَرَّقَ بينَهُما، قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾[21]. ومَن جَمَعَ بَينَ الحَديثَينِ قالَ في حَديثِ ابنِ عَبّاسٍ: مَعنى (رَدَّها عَلَيْهِ عَلى النِّكاحِ الأَوَّلِ) أي: عَلى مِثلِ النِّكاحِ الأَوَّلِ، في الصَّداقِ والحِباءِ، لَم يُحدِثْ زِيادَةً عَلى ذلِكَ

قَبلَ الآخَرِ)، والحَديثُ قالَ عنهُ الألبانيُّ في (إرواء الغَليل): 6/ 341: "مُنكَرٌ"، وبَيَّنَ عِلَّتَهُ وهي الحَجّاجُ بنُ أرطاةَ؛ فقَد كانَ مُدَلِّسًا.

(20) يُوافِقُ كلامُ السُّهَيليِّ هُنا كلامَ التِّرمذيِّ في جامِعِهِ، فقَد قالَ بَعدَ أن رَوى الحَديثَيْنِ المتَعارِضَيْنِ: "حَديثُ الحَجّاجِ بنِ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ عن أبيهِ عن جَدِّهِ أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَدَّ ابنَتَهُ عَلى أَبي العاصِ بِمَهرٍ جَديدٍ ونِكاحٍ جَديدٍ: قالَ يَزيدُ بنُ هارونَ: حَديثُ ابنِ عبّاسٍ أجوَدُ إسنادًا. والعَمَلُ على حَديثِ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ".

(21) تحدَّثَ ابنُ عَبدِ البَرِّ في (التَّمهيد) بما يُشْبِهُ حَديثَ السُّهَيليِّ هُنا، إذ قالَ بَعدَ أن ذكَرَ حَديثَ ابنِ عبّاسٍ: 12/ 20-28: "هذا الخَبَرُ وإن صَحَّ فهُوَ مَترُوكٌ مَنسُوخٌ عِندَ الجَميعِ؛ لأنَّهُم لا يُجيزونَ رُجُوعَهُ إلَيها بَعدَ خُروجِها مِن عادَتِها [كذا في المطبوعِ، والأصوَبُ: عِدَّتها]، وإسلامُ زَينَبَ كانَ قَبلَ أن يَنزِلَ كَثيرٌ مِن الفَرائضِ... ومِمّا يَدُلُّ عَلى أَنَّ قِصَّةَ أبي العَاصِ مَنسُوخَةٌ بِقَولِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ (الممتحنة: 10) إجماعُ العُلَماءِ عَلى أَنَّ أبا العاصِ بنَ الرَّبيعِ كانَ كافِرًا وأَنَّ المُسلِمَةَ لا يَحِلُّ أن تَكُونَ زَوجَةً لِكافِرٍ، قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النِّساء: 141).... فقَد أَجمَعَ العُلَماءُ أَنَّ الزَّوجَينِ إذا أَسلَما مَعًا في حَالٍ واحِدَةٍ أَنَّ لَهُما المُقامَ عَلى نِكاحِهِما... وإنَّما اختَلَفَ العُلَماءُ في تَقَدُّمِ إسلامِ أحَدِ الزَّوجَيْنِ". وقد أَنكَرَ ابنُ القَيِّمِ في كِتابِهِ (أحكامُ أهلِ الذِّمَّة): 1/ 327-328، على مَن قالَ بالتَّفريقِ، إذ قالَ: "مَن لَهُ إلمامٌ بِالسُّنَّةِ وأيّامِ الإسلامِ وسيرَةِ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وكَيفِيَّةِ إسلامِ الصَّحابَةِ ونِسائِهِم يَعلَمُ عِلمًا ضَروريًا لا يَشُكُّ فيهِ أَنَّ النَّبيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لَم يَكُن يَعتَبِرُ في بَقاءِ النِّكاحِ أن يَتَلَفَّظَ الزَّوجانِ بالإسلامِ تَلَفُّظًا واحِدًا، لا يَتَقَدَّمُ أَحَدُهُما عَلى الآخَرِ بِحَرفٍ ولا يَتَأَخَّرُ عَنهُ بِحَرفٍ، لا قَبلَ الفَتحِ ولا بَعدَهُ إلى أن تَوَفّاهُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ، ويَعلَمُ عِلمًا ضَروريًا أَنَّهُ لَم يُفسَخْ عَقدُ نِكاحِ أَحَدٍ سَبَقَ امرَأَتَهُ بِالإسلامِ أو سَبَقَتهُ ثُمَّ أَسلَمَ الثّاني لا في العِدَّةِ ولا بَعدَها. وكَذلِكَ أيضًا يَعلَمُ أَنَّهُ لَم يُجَدَّدْ نِكاحُ أَحَدٍ سَبَقَتْهُ امرَأَتُهُ بالإسلامِ أو سَبَقَها ثُمَّ أَسلَمَ الثّاني لا في العِدَّةِ ولا بَعدَها. وكَذلِكَ أيضًا يَعلَمُ أَنَّهُ لَم يُجَدَّدْ نِكاحُ أَحَدٍ سَبَقَتْهُ امرَأَتُهُ أَو سَبَقَها بالإسلامِ بِحَيثُ أَحضَرَ الوَلِيَّ والشُّهُودَ وجَدَّدَ العَقْدَ والمَهْرَ. وتَجويزُ وُقوعِ مِثلِ هذا، ولا يَنْقُلُهُ بَشَرٌ عَلى وَجهِ الأَرضِ، يَفتَحُ بابَ تَجويزِ المُحالاتِ".

مِن شَرطٍ ولا غَيرِه[22]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 200)*

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ﴾ (الممتحنة: 12):

• قَد ذَكَرَ اللهُ تَعالى بَيعَةَ النِّساءِ في القُرآنِ، فقالَ: ﴿يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ الآيَة، فأَرادَ بِبَيعَةِ النِّساءِ أَنَّهُم لَم يُبايِعُوهُ عَلى القِتالِ. وكانَتْ مُبايَعَتُهُ لِلنِّساءِ أَن يَأخُذَ عَلَيهِنَّ العَهدَ والمِيثاقَ، فإذا أَقرَرْنَ بِأَلسِنَتِهِنَّ قالَ: «قَدْ بَايَعْتُكُنَّ»، وما مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امرَأَةٍ فِي مُبايَعَةٍ، كَذلِكَ قالَتْ عائشَةُ[23].

وقَد رُوِيَ أَنَّهُنَّ كُنَّ يَأخُذْنَ بِيَدِهِ في البَيعَةِ مِن فَوقِ ثَوبٍ، وهُوَ قَولُ عامِرٍ الشَّعبِيِّ، ذَكَرَهُ عَنهُ ابنُ سَلّامٍ فِي تَفْسيرِهِ[24]، والأَوَّلُ أَصَحُّ.

وقَد ذَكَرَ أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ المُقرِئُ النَّقّاشُ في صِفَةِ بَيعَةِ النِّساءِ وَجهًا ثالِثًا أَورَدَ فيهِ آثارًا، وهُوَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ كانَ يَغْمِسُ يَدَهُ في إناءٍ وتَغْمِسُ المَرأَةُ يَدَها فيهِ عِندَ المُبايَعَةِ، فَيَكُونُ ذلِكَ عَقدًا لِلبَيعَةِ. ولَيسَ هذا بِالمَشهُورِ، ولا هُوَ عِندَ أَهلِ الحَدِيثِ بِالثَّبْتِ، غَيرَ أَنَّ ابنَ إسحاقَ أَيضًا قَد ذَكَرَهُ في رِوايَةٍ عَن يونُسَ عَن أَبان بنِ صالِحٍ[25]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 70-71)*

• ذَكَرَ[26] بَيعَتَهُم لِرَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ عَلى بَيعَةِ النِّساءِ أَلّا يَسرِقُوا ولا

---

(22) صاحِبُ هذا الجَمعِ هو أَبو عُمَرَ بنُ عَبدِ البَرِّ في كِتابِهِ (التَّمهيد): 12/ 24.

(23) رَوى ذلك عَنها البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4891، كتاب التَّفسير، باب (﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾) ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح4811، و4812، كتاب الإمارَة، باب (كَيْفِيَّة بَيْعَةِ النِّساء).

(24) يُنظَر: تَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 4/ 312، وفَتحُ الباري: 8/ 821.

(25) يُنظَر: فَتحُ الباري: 8/ 821.

(26) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 86. وحَديثُ مُبايَعَةِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الرِّجالَ عَلى ما في آيةِ الممتَحنَة رَواهُ عن عُبادَةَ بنِ الصّامِتِ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4894، كتاب التَّفسير، باب (﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح4436، و4437، و4438، و4439، كتاب الحُدود، باب (الحُدود كَفّاراتٌ لأَهلِها).

يَزنوا، إلى آخِرِ الآيَةِ. وقيلَ في قَولِهِ عَزَّ وجَلَّ خَبَرًا عَن بَيعَةِ النِّساءِ: ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ﴾: إنَّهُ الوَلَدُ تَنسُبُهُ إلى بَعلِها ولَيسَ مِنهُ. وقيلَ: هُوَ الاستِمتاعُ بِالمَرأَةِ في ما دُونَ الوَطْءِ كَالقُبلَةِ والجَسَّةِ ونَحوِها. والأَوَّلُ يُشْبِهُ أَن يُبايعَ عَلَيهِ الرِّجالُ. وكَذلِكَ قيلَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾: إنَّهُ النَّوحُ. وهذا أَيضًا لَيسَ مِن شَأنِ الرِّجالِ، فدَلَّ عَلى ضَعفِ قَولِ مَن خَصَّهُ بِالنَّوحِ وخَصَّ البُهتانَ بِإلحاقِ الوَلَدِ بِالرَّجُلِ ولَيسَ مِنهُ. وقيلَ: ﴿يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ﴾: يَعني الكَذِبَ وعَيبَ النّاسِ بِما لَيسَ فيهِم، ﴿وَأَرْجُلِهِنَّ﴾: يَعني المَشيَ في مَعصِيَةٍ، ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾، أَي: في خَيرٍ تَأمُرُهُنَّ بِهِ، و(المَعْرُوفُ) اسمٌ جامِعٌ لِمَكارِمِ الأَخلاقِ وما عُرِفَ حُسْنُهُ ولَم تُنْكِرْهُ القُلوبُ، وهذا مَعنًى يَعُمُّ الرِّجالَ والنِّساءَ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 96)*

• أَمّا هِندُ بِنتُ عُتْبَةَ امرَأَةُ أَبي سُفيانَ فإنَّ مِن حَديثِها يَومَ الفَتحِ أَنَّها بايَعَت النَّبيَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وهُوَ عَلى الصَّفا، وعُمَرُ دُونَهُ بِأَعلى العَقَبَةِ، فجاءَتْ في نِسوَةٍ مِن قُرَيشٍ يُبايِعْنَ عَلى الإسلامِ، وعُمَرُ يُكَلِّمُهُنَّ عَن رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فلَمّا أَخَذَ عَلَيهِنَّ أَن لا يُشرِكْنَ بِاللهِ شَيئًا قالَتْ هِندُ: قَد عَلِمْتُ أَنَّهُ لَو كانَ مَعَ اللهِ غَيرُهُ لأَغنى عَنّا، فلَمّا قالَ: ﴿وَلَا يَسْرِقْنَ﴾، قالَتْ: وهَل تَسرِقُ الحُرَّةُ؟ لكِن يا رَسُولَ اللهِ، أَبُو سُفيانَ رَجُلٌ مَسيكٌ، رُبَّما أَخَذْتُ مِن مالِهِ بِغَيرِ عِلمِهِ ما يُصْلِحُ وَلَدَهُ، فقالَ النَّبيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**خُذي ما يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالمَعرُوفِ**»، ثُمَّ قالَ: «**إنَّكِ لأَنتِ هِنْدُ؟**»، قالَتْ: نَعَم يا رَسُولَ اللهِ، اعْفُ عَنّي عَفا اللهُ عَنكَ. وكانَ أَبُو سُفيانَ حاضِرًا فقالَ: أَنتِ في حِلٍّ مِمّا أَخَذْتِ. فلَمّا قالَ: ﴿وَلَا يَزْنِينَ﴾، قالَتْ: وهَل تَزني الحُرَّةُ يا رَسُولَ اللهِ؟ فلَمّا قالَ: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾، قالَتْ: بِأَبي أَنتَ وأُمّي ما أَكرَمَكَ وأَحسَنَ ما دَعَوْتَ إلَيهِ. فلَمّا سَمِعَتْ: ﴿وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾، قالَتْ: واللهِ قَد رَبَّيْناهُم صِغارًا، حَتّى قَتَلْتَهُم أَنتَ وأَصحابُكَ بِبَدرٍ كِبارًا. قالَ: فضَحِكَ عُمَرُ مِن قَولِها حَتّى مالَ[27].

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 139-140)

---

(27) رَوى نَحوَ ذلكَ الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 3/ 61-62، عن قَتادَةَ مُرسَلًا.

تَفْسيرُ سُورَةِ الصَّفّ

﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ (الصَّفّ: 6)

• هذا الاسمُ [أَي: مُحَمَّدٌ] مَنقُولٌ مِن الصِّفَةِ، فـ(المُحَمَّدُ) في اللُغَةِ هُوَ الذي يُحْمَدُ حَمدًا بَعدَ حَمدٍ، ولا يَكونُ (مُفَعَّلٌ) مِثْلُ (مُضَرَّب) و(مُمَدَّح) إلّا لِمَن تَكَرَّرَ فيهِ الفِعلُ مَرَّةً بَعدَ مَرَّةٍ. وأَمّا (أَحمَدُ) فهُوَ اسمُهُ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ الذي سُمِّيَ بهِ عَلى لِسانِ عيسى وموسى عليهِما السَّلامُ، فإنَّهُ مَنقولٌ أَيضًا مِن الصِّفَةِ التي مَعناها التَّفضيلُ، فمَعنى (أَحمَد): أَي: أَحمَدُ الحامِدِينَ لِرَبِّهِ، وكَذلِكَ هُوَ المَعنى؛ لأَنَّهُ تُفتَحُ عَلَيهِ في المَقامِ المَحمُودِ مَحامِدُ لَم تُفتَحْ عَلى أَحَدٍ قَبلَهُ[1]، فيَحمَدُ رَبَّهُ بِها، ولِذلِكَ يُعقَدُ لَهُ لِواءُ الحَمدِ[2].

وأَمّا (مُحَمَّدٌ) فمَنقولٌ مِن صِفَةٍ أَيضًا، وهُوَ في مَعنى (مَحمُود)، ولكِنْ فيهِ مَعنى المُبالَغَةِ والتَّكرارِ، فـ(المُحَمَّدُ) هُوَ الذي حُمِدَ مَرَّةً بَعدَ مَرَّةٍ، كَما أَنَّ (المُكَرَّم) مَن أُكرِمَ مَرَّةً بَعدَ مَرَّةٍ، وكَذلِكَ (المُمَدَّحُ)، ونَحوُ ذلِكَ. فاسمُ (مُحَمَّد) مُطابِقٌ لِمَعناهُ، واللهُ سُبحانَهُ وتَعالى سَمّاهُ بِهِ قَبلَ أَن يُسَمِّيَ بِهِ نَفْسَهُ، فهذا عَلَمٌ مِن أَعلامِ نُبُوَّتِهِ؛ إذ كانَ اسمُهُ صادِقًا عَلَيهِ، فهُوَ مَحمودٌ عَلَيهِ السَّلامُ في الدُّنيا بِما هَدى إِلَيهِ ونَفَعَ بِهِ مِن العِلمِ والحِكمَةِ، وهُوَ مَحمودٌ في الآخِرَةِ بِالشَّفاعَةِ، فقَد

---

(1) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7510، كتاب التَّوحيد، باب (كلام الرَّبِّ عَزَّ وجَلَّ يَومَ القِيامَةِ مَعَ الأَنبِياءِ وغَيرِهِم).

(2) رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3148، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ بَني إسرائيل)، عن أَبي سَعيدٍ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «أَنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيامَةِ ولا فَخْرَ، وبِيَدي لِواءُ الحَمْدِ ولا فَخْرَ، وما مِن نَبِيٍّ يَومَئِذٍ، آدَمَ فمَن سِواهُ، إلّا تَحْتَ لِوائي، وأَنا أَوَّلُ مَن تَنشَقُّ عَنهُ الأَرضُ ولا فَخْرَ» الحَديث. ورَواهُ أَيضًا ابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح4308، كتاب الزُّهد، باب (ذِكر الشَّفاعَة). والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

تَكَرَّرَ مَعنى الحَمدِ كَما يَقتَضي اللَفظُ. ثُمَّ إنَّهُ لَم يَكُن مُحَمَّدًا حَتّى كانَ أحمَدَ؛ حَمِدَ رَبَّهُ فَنَبَّأَهُ وشَرَّفَهُ؛ فلِذلِكَ تَقَدَّمَ اسمُ (أحمَد) عَلى الاسم الذي هُوَ (مُحَمَّدٌ)، فذَكَرَهُ عيسى صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ فقالَ: ﴿ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾، وذَكَرَهُ موسى صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ حينَ قالَ لَهُ رَبُّهُ: تِلكَ أُمَّةُ أحمَدَ، فقالَ: اللهُمَّ اجعَلْني مِن أُمَّةِ أحمَدَ[3].

فبِـ(أحمَد) ذُكِرَ قَبلَ أن يُذكَرَ بـ(مُحَمَّد)؛ لأنَّ حَمدَهُ لِرَبِّهِ كانَ قَبلَ حَمدِ النّاسِ لَهُ، فلَمّا وُجِدَ وبُعِثَ كانَ مُحَمَّدًا بالفِعلِ[4].

---

(3) رَواهُ ابنُ أبي عاصِم في (كِتاب السُّنَّة): ح696، قالَ: "ثَنا أبو أيُّوبَ الجنائزيُّ: ثَنا سَعيدُ بنُ مُوسى: حَدَّثَنا رَباحُ بنُ زَيدٍ عَن مَعْمَرٍ عَن الزُّهْرِيِّ عَن أنَسٍ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ:..."، فذَكَرَهُ. وقالَ مُحقِّقُ الكتابِ الألبانيُّ عنهُ: 306: "إسنادُهُ ضَعيفٌ جِدًّا، بَل مَوضوعٌ، ولَوائحُ الوَضعِ عليهِ ظاهِرَةٌ، وآفَتُهُ أبو أيُّوبَ الجنائزيُّ، واسمُهُ سُلَيمانُ بنُ سَلَمَةَ الحِمصِيُّ، قالَ أبو حاتِم: مَتروكٌ لا يُشتَغَلُ بهِ، وقالَ ابنُ الجُنَيدِ: كانَ يَكذِبُ، وقالَ الخَطيبُ: سَعيدُ بنُ موسى مَجهولٌ، والجنائزيُّ مَشهورٌ بالضَّعفِ. ثُمَّ رَجَعْتُ إلى تَرجمةِ سَعيدِ ابنِ موسى الأُمَويِّ من (الميزان) فإذا به يَقولُ: اتَّهَمَهُ ابنُ حِبّانَ بالوَضعِ، ثُمَّ ساقَ لهُ ثَلاثةَ أحاديثَ هذا أحَدُها، وقالَ: مَوضوعٌ". ورَواهُ عن أنَسٍ مَرفوعًا أيضًا أبو نُعَيم في (حِليَة الأولياء): 3/ 375-376، وقَال عنهُ: "غَريبٌ مِن حَديثِ الزُّهريِّ... والجنائزيُّ في حَديثِهِ لِينٌ ونَكارَةٌ". وأخرَجَ نَحوَهُ ابنُ المنادي في (مُتَشابِه القُرآنِ العَظيم): 23، عن قَتادَةَ قالَ: "حَدَّثَنا رِجالٌ مِن أهلِ العِلم"، فهوَ مُنقَطِعٌ. وأخرجَهُ أيضًا: 22، عن ابنِ عَبّاسٍ مَوقوفًا عليهِ. وأخرَجَ نَحوَهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 9/ 65، عن قَتادَةَ مَوقوفًا عليهِ. وأخرجَهُ أيضًا أبو نُعَيم في (دَلائل النُّبُوَّة): ح 31، عن أبي هُرَيرَةَ، وقالَ: "هذا الحَديثُ مِن غَرائبِ حَديثِ سُهَيلٍ، لا أعلَمُ أحَدًا رَواهُ مَرفوعًا إلّا مِن هذا الوَجهِ، تَفَرَّدَ بهِ الرَّبيعُ بنُ النُّعمانِ وبِغَيرِهِ مِن الأحاديثِ عن سُهَيلٍ، وفيهِ لِينٌ".

(4) تَعَقَّبَ ابنُ القَيِّم السُّهَيليَّ في هذا الموضعِ، فقالَ في (جَلاء الأفهام): 213-225: "ظَنَّ طائفَةٌ، مِنهُم أبو القاسِمِ السُّهَيليُّ وغَيرُهُ، أنَّ تَسمِيَتَهُ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ بـ(أحْمَد) كانَتْ قَبلَ تَسمِيَتِهِ بـ(مُحَمَّد)، فقالوا: ولهذا بَشَّرَ بِهِ المسيحُ باسمِهِ (أحْمَد)... قالوا: وإنَّما جاءَ تَسمِيَتُهُ بـ(مُحمَّد) في القُرآنِ خاصَّةً لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾ (محمَّد: 2)، وقَولِهِ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ (الفتح: 29)، وبَنَوا على ذلِكَ أنَّ اسمَهُ (أحْمَد) تَفضيلٌ مِن فِعلِ الفاعِلِ، أي: أحْمَدُ الحامِدِينَ لِرَبِّهِ، وَ(مُحَمَّدٌ) هُوَ المحمودُ الذي تَحمَدُهُ الخَلائقُ وإنَّما تَرَتَّب على هذا الاِسم بَعدَ وُجودِهِ وظُهورِهِ؛ فإنَّهُ حينَئِذٍ حَمِدَهُ أهلُ السَّماءِ والأرضِ، ويَومَ القِيامَةِ يَحمَدُهُ أهلُ المَوقِفِ، فلَمّا ظَهَرَ إلى الوُجودِ وتَرَتَّبَ على ظُهورِهِ مِن الخَيراتِ ما تَرَتَّبَ حَمِدَهُ الخَلائقُ حَمدًا مُكَرَّرًا، فتَأَخَّرَت تَسمِيَتُهُ بـ(مُحَمَّد) على تَسمِيَتِهِ بـ(أحْمَد). وفي هذا

الكَلامِ مُناقَشَةٌ من وُجوهٍ؛ أَحَدُها أَنَّهُ قَد سُمِّيَ بِـ(مُحَمَّد) قَبلَ الإنجيلِ، كذلِكَ اسمُهُ في التَّوراةِ، وهذا يُقِرُّ بِهِ كُلُّ عَالِمٍ مِن مُؤمِني أَهلِ الكِتابِ، ونَحنُ نَذكُرُ النَّصَّ الذي عِندَهُم في التَّوراةِ وما هُوَ الصَّحيحُ في تَفسيرِهِ. قالَ في التَّوراةِ في إسماعيلَ قَولًا هذِهِ حِكايَتُهُ: (وَعَن إسماعيلَ سمعتكَ، ها أَنا بارَكْتُهُ وأَيْمَنْتُهُ مماد باد)، ذكرَ هذا بَعدَ أن ذكرَ إسماعِيل وأَنَّهُ سَيَلِدُ اثنَيْ عَشَرَ عَظيمًا مِنهُم عَظيمٌ يَكونُ اسمُهُ (مماد باد)، وهذا عِندَ العُلَماءِ المُؤمِنينَ مِن أَهلِ الكتابِ صَريحٌ فِي اسمِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ (مُحمَّد)... والمَقصودُ أَنَّ اسمَ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ في التَّوراةِ (مُحَمَّدٌ) كما هُوَ في القُرآنِ، وأَمّا المَسيحُ فإنَّما سَمّاهُ (أَحْمَد) كما حَكاهُ اللهُ عَنهُ في القُرآنِ، فإذَن تَسمِيَتُهُ بِـ(أَحمَد) وَقَعَتْ مُتَأَخِّرَةً عن تَسمِيَتِهِ (مُحَمَّدًا) في التَّوراةِ ومُتَقَدِّمَةً على تَسمِيَتِهِ (مُحَمَّدًا) في القُرآنِ، فوَقَعَتْ بَينَ التَّسميتَيْنِ مَحفوفَةً بِهِما، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ هذَيْنِ الاسمَيْنِ صِفَتانِ فِي الحَقيقَةِ، والوَصفيَّةُ فيهما لا تُنافي العَلَمِيَّةَ، وأَنَّ مَعناهُما مَقصُودٌ، فعُرِفَ عِندَ كُلِّ أُمَّةٍ بِأَعرَفِ الوَصفَيْنِ عِندَها. فـ(مُحَمَّدٌ): (مُفَعَّلٌ) مِن الحَمدِ، وهُوَ الكَثيرُ الخِصالِ التي يُحمَدُ عَلَيها حَمدًا مُتَكرِّرًا حَمدًا بَعدَ حَمدٍ، وهذا إنَّما يُعرَفُ بَعدَ العِلمِ بِخِصالِ الخَيرِ وأَنواعِ العُلومِ والمعارِفِ والأَخلاقِ والأَوصافِ والأَفعالِ التي يَستَحِقُّ تَكرارَ الحَمدِ عَلَيها، ولا رَيبَ أَنَّ بَني إسرائيلَ هُم أُولو العِلمِ الأَوَّلِ وَالكِتابِ الذي قالَ اللهُ تَعالى فيهِ: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ (الأعراف: 145)، ولِهذا كانَتْ أُمَّةُ مُوسى أَوسَعَ عُلومًا ومَعرِفَةً مِن أُمَّةِ المَسيحِ، ولِهذا لا تَتِمُّ شَريعَةُ المَسيحِ إلّا بِالتَّوراةِ وأَحكامِها؛ فإنَّ المَسيحَ عَلَيهِ السَّلامُ وأُمَّتَهُ مُحالونَ في الأَحكامِ عَلَيها، والإنجيلُ كأَنَّهُ مُكَمِّلٌ لَها مُتَمِّمٌ لِمَحاسِنِها، والقُرآنُ جامِعٌ لِمَحاسِنِ الكِتابَيْنِ، فعُرِفَ النَّبِيُّ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ عِندَ هذِهِ الأُمَّةِ بِاسْمِ (مُحَمَّد) الذي قَد جَمَعَ خِصالَ الخَيرِ التي يَستَحِقُّ أَن يُحمَدَ عَلَيها حَمدًا بَعدَ حَمدٍ، وعُرِفَ عِندَ أُمَّةِ المَسيحِ بِـ(أَحْمَد) الذي يَستَحِقُّ أَن يُحمَدَ أَفضَلَ مِمّا يُحمَدُ غَيرُهُ وحَمدُهُ أَفضَلُ مِن حَمدِ غَيرِهِ؛ فإنَّ أُمَّةَ المَسيحِ أُمَّةٌ لَهُم مِن الرِّياضاتِ والأَخلاقِ والعِباداتِ ما لَيسَ لأُمَّةِ مُوسى، ولِهذا كانَ غالِبُ كِتابِهِم مَواعِظَ وزُهدًا وأَخلاقًا وحَضًّا على الإحسانِ والاحتِمالِ والصَّفحِ... فجاءَ اسمُهُ عِندَ هذِهِ الأُمَّةِ بِـ(أَفْعَل) التَّفضيلِ الدّالِّ على الفَضلِ والكَمالِ كَما جاءَتْ شَريعتُهُم بِالفَضْلِ المكَمِّلِ لِشَريعةِ التَّوراةِ، وجاءَ في الكِتابِ الجامِعِ لِمَحاسِنِ الكُتُبِ قَبلَهُ بِالاسمَيْنِ مَعًا... وقَولُ أَبي القاسِمِ إنَّ اسمَ (مُحَمَّد) صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ إنَّما تَرَتَّبَ بَعدَ ظُهورِهِ إلى الوُجودِ لأَنَّهُ حينَئِذٍ حُمِدَ حَمدًا مُكَرَّرًا فكَذلِكَ يُقالُ: (مُحَمَّدٌ) أَيضًا سَواء، وقَولُهُ في اسمِهِ (أَحْمَد) إنَّهُ تَقَدَّمَ لِكَونِهِ أَحْمَدَ الحامِدِينَ لِرَبِّهِ، وهذا يُقَدَّمُ على حَمدِ الخَلائقِ لَهُ، فبِناء مِنهُ على أَنَّهُ تَفضيلٌ مِن فِعْلِ الفاعِلِ، وأَمّا على القَولِ الآخَرِ الصَّحيحِ فلا يَجيءُ هذا، وقَد تَقَدَّمَ تَقريرُ ذلِكَ، واللهُ سُبحانَهُ وتَعالى أَعلَمُ". والذي يُشيرُ إليهِ ابنُ القَيِّم هُنا بِالقولِ الصَّحيحِ هو ما قَد كانَ ذكَرَهُ قَبلُ: 213، فقالَ: "إنَّهُ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ سُمِّيَ (مُحَمَّدًا) و(أَحْمَدَ) لِأَنَّهُ يُحمَدُ أَكثَرَ مِمّا يُحمَدُ غَيرُهُ وأَفضَلَ مِمّا يُحمَدُ غَيرُهُ، فالاسمانِ واقِعانِ على (المَفعول)، وهذا هُوَ المُختارُ، وذلِكَ أَبلَغُ في مَدحِهِ وأَتَمُّ مَعنًى، ولَو

وكذلِكَ في الشَّفاعَةِ يَحمَدُ رَبَّهُ بالمَحامِدِ التي يَفتَحُها عَلَيهِ، فيَكونُ أَحمَدَ الحامِدِينَ لِربِّهِ، ثُمَّ يَشفَعُ فيُحمَدُ عَلى شَفاعَتِهِ. فانظُرْ كَيفَ تَرتَّبَ هذا الاسمُ قَبلَ الاسمِ الآخَرِ في الذِّكرِ والوُجودِ وفي الدُّنيا والآخِرَةِ تَلُحْ لَكَ الحِكمَةُ الإلهِيَّةُ في تَخصيصِهِ بهذَيْنِ الاسمَيْنِ، وانظُرْ كيفَ أُنزِلَتْ عليهِ سُورَةُ الحَمدِ وَخُصَّ بِها دُونَ سائِرِ الأنبِياءِ، وخُصَّ بِلِواءِ الحَمدِ، وخُصَّ بِالمَقامِ المَحمودِ، وانظُرْ كَيفَ شرعَ لَنا سُنَّةً وقُرآنًا أَن نَقولَ عِندَ اختِتامِ الأَفعالِ وانقِضاءِ الأُمورِ: الحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ العالَمِينَ؛ قالَ اللهُ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الزُّمر: 75)، وقالَ أَيضًا: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (يونس: 10)، تَنبيهًا لَنا عَلى أَنَّ الحَمدَ مَشروعٌ لَنا عِندَ انقِضاءِ الأُمورِ. وسَنَّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ الحَمدَ بَعدَ الأَكلِ والشُّربِ[5]، وقالَ عِندَ انقِضاءِ السَّفَرِ: «**آيبونَ تائبونَ عابِدونَ لِرَبِّنا حامِدونَ**»[6].

ثُمَّ انظُرْ لِكَونِهِ عَلَيهِ السَّلامُ خاتَمَ الأَنبِياءِ ومُؤْذِنًا بِانقِضاءِ الرِّسالَةِ وارتِفاعِ الوَحيِ ونَذيرًا بِقُربِ السّاعَةِ وتَمامِ الدُّنيا، مَعَ أَنَّ الحَمدَ كَما قَدَّمْنا مَقرونٌ بِانقِضاءِ الأُمورِ مَشروعٌ عِندَهُ، تَجِدْ مَعانِيَ اسمَيْهِ جَميعًا، وما خُصَّ بِهِ مِن الحَمدِ والمَحامِدِ مُشاكِلًا لِمَعناهُ مُطابِقًا لِصِفَتِهِ، وفي ذلِكَ بُرهانٌ عَظيمٌ وعَلَمٌ واضِحٌ عَلى

أُريدَ بِهِ مَعنى (الفاعِل) لَسُمِّيَ (الحَمّاد) وهُوَ كثيرُ الحَمدِ كما سُمِّيَ (مُحَمَّدًا) وهُوَ المَحمودُ كَثيرًا، فإنَّهُ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ كانَ أَكثرَ الخَلقِ حَمدًا لِرَبِّهِ، فلَو كانَ اسمُهُ باعتِبارِ (الفاعِل) لَكانَ الأَولى أَن يُسمّى (حَمّادًا) كما أَنَّ اسمَ أُمَّتِهِ (الحَمّادُونَ). وأَيضًا فإن الاسمَيْنِ إنَّما اشتُقّا مِن أَخلاقِهِ وخَصائلِهِ المحمودَةِ التي لأَجلِها استَحَقَّ أَن يُسَمّى (مُحَمَّدًا) و(أَحْمَد)؛ فهُوَ الذي يَحمَدُهُ أَهلُ الدُّنيا وأَهلُ الآخِرَةِ، ويَحمَدُهُ أَهلُ السَّماءِ والأَرضِ، فلِكَثرةِ خَصائلِهِ المحمودَةِ التي تَفُوتُ عَدَّ العادِّينَ سُمِّيَ بِاسْمَيْنِ مِن أَسماءِ الحَمدِ يَقتَضِيانِ التَّفضيلَ والزِّيادَةَ في القَدرِ والصِّفَةِ".

(5) رَوى مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6868، كتاب الذِّكْر والدُّعاء، باب (استِحباب حَمْدِ اللهِ تَعالى بَعدَ الأَكلِ والشُّرب)، عن أَنَسِ بنِ مالكٍ رَضيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «إنَّ اللهَ لَيَرْضى عَنِ العَبْدِ أَن يَأكُلَ الأَكْلَةَ فَيَحمَدَهُ عَلَيها، أَو يَشرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحمَدَهُ عَلَيها».

(6) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح3085، كتاب الجِهاد والسِّيَر، باب (ما يَقولُ إذا رَجَعَ مِن الغَزو).

نُبُوَّتِهِ وتَخصيصِ اللهِ لَهُ بِكَرامتِهِ، وأَنَّهُ قَدَّمَ لَهُ هذِهِ المُقَدّماتِ قَبلَ وُجودِهِ تكرِمَةً لَهُ وتَصديقًا لأَمرِهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، وشَرَفٌ وكَرَمٌ. *(الرَّوضُ الأنُف: 2/ 152-157)*

﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ **(الصَّفّ: 12)**، يُراجَع: **(الأحقاف: 31)**

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ **(الصَّفّ: 14)**

• قولُهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ الآية، فكانوا أنصارًا وكانوا حَوارِيِّينَ. فالأنصارُ الأَوسُ والخَزرَجُ، ولَم يكُنْ هذا الاسمُ لَهُم قَبلَ الإسلام حَتّى سَمّاهُم اللهُ تَعالى بِهِ. وأَمّا حَوارِيُّوهُ عَليهِ السَّلامُ، في ما ذَكَرَ قَتادَةُ[7]، فمِن قُرَيشٍ كُلُّهُم، وسَمّاهُم قَتادَةُ، وهُم: أَبو بَكرٍ وعُمَرُ وعُثمانُ وعَليٌّ وطَلحَةُ والزُّبَيرُ وسَعدُ بنُ مالِكٍ وأَبو عُبَيدَةَ، واسمُهُ عامِرٌ، وعُثمانُ بنُ مَظعونٍ وحَمزَةُ بنُ عَبدِ المُطَّلِبِ، ولَم يَذكُرْ سَعيدًا فيهِم، وذَكَرَ جَعفَرَ بنَ أَبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُم أَجمعِينَ.

وأَمّا حَوارِيُّو عيسى عليهِ السَّلامُ فهُم فطرس، وبولس كانَ مِن الأَتباعِ ولَم يَكُن مِن الحَوارِيِّينَ، وأَنداريس، وتوماس، وفيلبس، ويعقوبس، وابنُ تلما، وسيمن، ويهودا ولَم يَكُنْ قَبلُ مِن الحَوارِيِّينَ فأُلحِقَ بِهِم، وبوطا وزريب هو ابنُ برثملا الذي ظَهَرَ في زَمَنِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُم، ويحنيس[8].

(التَّعريفُ والإعلام: 170-171)

(7) أَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 14/ 450-451، ونَسَبَ إخراجَهُ إلى عَبدِ بنِ حُمَيدٍ وعَبدِ الرَّزّاقِ وابنِ المنذرِ عن قَتادَةَ. ويُنظَر: كِتابُ المُحَبَّر: 474.

(8) يُنظَر: تاريخُ الطَّبَريّ: 1/ 603، وكِتابُ المحَبَّر: 464.

تَفْسيرُ سُورَةِ الجُمُعَة

﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (الجمعة: 6-7)، يُراجَع: (البقرة: 94-95)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الجمعة: 9)

• ذَكَرْنا... مَن جَمَّعَ في الجاهِلِيَّةِ بِمَكَّةَ فخَطَبَ وذَكَرَ وبَشَّرَ بِمَبعَثِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، وحَضَّ على اتِّباعِهِ، وهُوَ كَعبُ بنُ لُؤَيٍّ، ويُقالُ: إنَّهُ أَوَّلُ مَن سَمّى العَروبَةَ الجُمُعَةَ، ومَعنى (العَروبَة) الرَّحمَةُ[1] في ما بَلَغَني عَن بَعضِ أهلِ العِلمِ، وكانَتْ قُرَيشٌ تَجتَمِعُ إلَيهِ فيها في ما حَكى الزُّبَيرُ بنُ بَكّارٍ[2]...

وتَجميعُ أَصحابِ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ الجُمُعَةَ وتَسمِيَتُهُم إيّاها بِهذا الاسم، وكانَت تُسَمّى العَروبَةَ، كانَ عَن هِدايَةٍ مِن اللهِ تعالى لَهُم قَبلَ أن يُؤمَروا بِها[3]، ثُمَّ نَزَلَتْ سُورَةُ الجُمُعَةِ بَعدَ أن هاجَرَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ

(1) نَقَلَ هذا المعنى لِلعَروبَةِ عَن السُّهَيليِّ الزَّبيدِيُّ في (تاج العَروس): 3/ 342، ولَم يَعزُهُ إلى أَحَدٍ غَيرِه.

(2) في (جَمهَرَة النَّسَب): 25: "كانَ يُقالُ لِقُرَيشٍ: بَنو النَّضْرِ، فلَمّا جَمَعَهُم قُصَيٌّ كانَ يُدعى مُجَمِّعًا، وذلكَ قَولُ حُذافَةَ بنِ غانمٍ لأَبي لَهَبٍ:

أَبوكُم قُصَيٌّ كانَ يُدْعى مُجَمِّعًا ... بِهِ جَمَعَ اللهُ القَبائلَ مِنْ فِهْرِ".

ويُنظَر: كِتابُ نَسَب قُرَيش: 375.

(3) يُنظَر: فَتحُ الباري: 2/ 449-450. وفي (تاج العَروس): 3/ 342: "هوَ اسمٌ قَديمٌ لَها، وكأَنَّهُ لَيسَ بِعَرَبيٍّ... ومَعناهُ: المُبَيَّنُ المُعَظَّمُ، مِن (أَعْرَبَ) إذا بَيَّنَ". وفي (الأَزمِنَة والأَمكِنَة) لِلمَرزوقِيِّ: 1/ 239-240: "وقيلَ لِلجُمُعَةِ: العَروبَة؛ لِبَيانِها عن سائرِ الأَيّام، والإعرابُ في اللُّغَةِ: الإبانَةُ والإفصاحُ... وقَد قيلَ: العَروبَةُ، بِالأَلِفِ واللام وبِغَيرِ الأَلِفِ واللامِ؛ كَأَنَّهُ جُعِلَ عَلَمًا... ولَم يَزَلْ أَهلُ كُلِّ دِينٍ يُعَظِّمونَهُ".

وسَلَّمَ إلى المَدينَةِ[4]، فاستَقَرَّ فَرضُها واستَمَرَّ حُكمُها، ولِذلِكَ قالَ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في يَومِ الجُمُعَةِ: **«أَضَلَّتْهُ اليَهودُ والنَّصارى، وهَداكُم اللهُ إلَيهِ»**[5]...

قالَ المُؤَلِّفُ: ومَعَ تَوفيقِ اللهِ لَهُم إلَيهِ، فيَبْعُدُ أن يَكونَ فِعلُهُم ذلِكَ عَن غَيرِ إذنٍ مِن النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لَهُم، فقَد رَوى الدّارقُطنِيُّ... عن ابنِ عَبّاسٍ قالَ: أَذِنَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِالجُمُعَةِ قَبلَ أن يُهاجِرَ، ولَم يَستَطِعْ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أن يُجَمِّعَ بِمَكَّةَ ولا يُبدِيَ لَهُم، فكَتَبَ إلى مُصعَبِ بنِ عُمَيرٍ: **«أَمّا بَعدُ، فانظُرِ اليَومَ الذي تَجهَرُ فيهِ اليَهودُ بِالزَّبورِ لِسَبتِهِم، فاجمَعوا نِساءَكُم وأَبناءَكُم، فإذا مالَ النَّهارُ عَن شَطرِهِ عِندَ الزَّوالِ مِن يَومِ الجُمُعَةِ فتَقَرَّبوا إلى اللهِ بِرَكعَتَينِ»**، قالَ: فأَوَّلُ مَن جَمَّعَ مُصعَبُ بنُ عُمَيرٍ، حَتّى قَدِمَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ المَدينَةَ، فجَمَّعَ عِندَ الزَّوالِ مِن الظُّهرِ، وأَظهَرَ ذلِكَ[6].

---

(4) في (بَصائر ذَوي التَّمييز): 1/ 464: "السُّورَةُ مَدَنيَّةٌ باتِّفاقٍ".

(5) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لهُ: ح876، كتاب الجُمُعَة، باب (فَرض الجُمُعَة)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح1975، كتاب الجُمُعَة، باب (هِدايَة هذهِ الأُمَّةِ لِيَوم الجُمُعَة)، عن أبي هُرَيرَةَ رَضيَ اللهُ عنهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يَقولُ: "نَحْنُ الآخِرونَ السّابِقونَ يَوْمَ القِيامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُم أُوتوا الكِتابَ مِن قَبْلِنا، ثُمَّ هذا يَوْمُهُم الذي فُرِضَ عَلَيهِم فاختَلَفوا فيهِ، فَهَدانا اللهُ لَهُ، فالنّاسُ لَنا فيهِ تَبَعٌ: اليَهودُ غَدًا، والنَّصارى بَعدَ غَدٍ". وفي رِوايَةٍ لِمُسلم في صَحيحِهِ: ح1979، كتاب الجُمُعَة، باب (هِدايَة هذهِ الأُمَّةِ لِيَوم الجُمُعَة)، عن أبي هُرَيرَةَ وعن حُذَيفَةَ أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «أَضَلَّ اللهُ عَنِ الجُمُعَةِ مَن كانَ قَبْلَنا؛ فكانَ لِليَهودِ يَومُ السَّبْتِ، وكانَ لِلنَّصارى يَومُ الأَحَدِ، فَجاءَ اللهُ بِنا فَهَدانا لِيَوم الجُمُعَةِ، فَجَعَلَ الجُمُعَةَ والسَّبْتَ والأَحَدَ، وكذلِكَ هُم تَبَعٌ لَنا يَومَ القِيامَةِ. نَحْنُ الآخِرونَ مِن أَهلِ الدُّنيا والأَوَّلونَ يَومَ القِيامَةِ، المَقْضِيُّ لَهُم قَبلَ الخَلائقِ». وفي رِوايَةٍ أُخرى لِمُسلم عن حُذَيفَةَ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «هُدِينا إلى الجُمُعَةِ، وأَضَلَّ اللهُ عَنها مَن كانَ قَبْلَنا».

(6) عَزاهُ إلى الدّارقُطنيِّ أيضًا ابنُ حجرٍ في (تَلخيص الحَبير): 2/ 56-57، والسُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 14/ 470، ولَم أَجِدْهُ في سُنَنِهِ، وقالَ الأَلبانيُّ عنهُ في (إرواء الغَليل): 3/ 68: "سَكَتَ عَلَيهِ الحافِظُ، ولَم أَرَهُ في سُنَنِ الدّارقُطنيِّ، فالظّاهرُ أَنَّهُ في غَيرِهِ مِن كُتُبِهِ. وإسنادُهُ حَسَنٌ، إن سَلِمَ مِمَّن دونَ المُغيرَةِ، وهو ابنُ عَبدِ الرَّحمنِ بن الحارِثِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عَيّاشٍ، أبو هاشِمٍ المخزوميُّ، وقَد احتَجَّ بهِ الشَّيخانِ، وفيهِ كَلامٌ يَسيرٌ". وقَد رَوى بَعضَهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَمِ الأَوسَط): ح6290، عن أَبي مَسعودٍ الأَنصاريِّ قالَ: "أَوَّلُ مَن قَدِمَ مِن المهاجِرينَ المدينةَ مُصْعَبُ بنُ عُمَيْرٍ، وهوَ أَوَّلُ مَن جَمَّعَ بها يَومَ الجُمُعَةِ، جَمَعَهُم قَبلَ مَقدَم رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فَصَلّى بِهِم"، وقالَ الطَّبَرانيُّ بَعدَهُ: 7/ 160: "لَم يَروِ هذا الحَديثَ

ومَعنى قَولِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**أَضَلَّتْهُ اليَهودُ والنَّصارى، وهَداكُم اللهُ إلَيهِ**»، في ما ذَكَرَ أَهلُ العِلمِ، أَنَّ اليَهودَ أُمِروا بِيومٍ مِن الأُسبوعِ يُعَظِّمونَ اللهَ فيهِ ويَتَفَرَّغونَ لِعِبادَتِهِ، فاختاروا مِن قِبَلِ أَنفُسِهِم السَّبتَ، فأُلزِموهُ في شَرعِهِم، كَذلِكَ النَّصارى أُمِروا عَلى لِسانِ عِيسى بِيومٍ مِن الأُسبوعِ، فاختاروا مِن قِبَلِ أَنفُسِهِم الأَحَدَ، فأُلزِموهُ شَرعًا لَهُم[7].

قالَ المُؤَلِّفُ: وكانَ اليَهودُ إنَّما اختاروا السَّبتَ لأَنَّهُم اعتَقَدوهُ اليَومَ السّابعَ، ثُمَّ زادوا لِكُفرِهِم أَنَّ اللهَ استَراحَ فيهِ، تَعالى اللهُ عَن قَولِهِم؛ لأَنَّ بَدْءَ الخَلقِ عِندَهُم الأَحَد، وآخِر السِّتَّةِ الأَيّام التي خَلَقَ اللهُ فيها الخَلقَ الجُمُعَةُ، وهُوَ أَيضًا مَذهَبُ النَّصارى، فاختاروا الأَحَدَ؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ الأَيّامِ في زَعمِهِم[8]. . . وفي الأَثَرِ: «**إنَّ يَوْمَ الجُمُعَةِ سُمِّيَ الجُمُعَةَ لأَنَّهُ جُمِعَ فيهِ خَلْقُ آدَمَ**»[9]، رُوِيَ ذلِكَ عَن سَلمانَ وغَيرِهِ. . .

عَن الزُّهرِيِّ إلّا صالحُ بنُ أَبي الأَخضَرِ"، وقالَ عنهُ الأَلبانيُّ في (إرواء الغَليل): 3/ 68: "قُلْتُ: وهُوَ ضَعيفٌ، كما قالَ الحافِظُ".

(7) في (المُفْهِم لِما أَشْكَلَ مِن تَلخيصِ كِتابِ مُسْلِم): 2/ 491-492: "اختَلَفَ العُلَماءُ في كَيفيَّةِ ما وَقَعَ لَهُم مِن فَريضَةِ يَوم الجُمُعَةِ، فقالَت طائفَةٌ: إنَّ موسى أَمَرَهُم بِيَومِ الجُمُعَةِ وعَيَّنَهُ لَهُم، وأَخبَرَهُم بِفَضيلَتِهِ عَلى غَيْرِهِ، فناظَروهُ أَنَّ السَّبتَ أَفضَلُ، فقالَ اللهُ لَهُ: دَعْهُم وما اختاروا لأَنفُسِهِم، ونَقَلوا هذا القَولَ. ويُؤَيِّدُ هذا قَولُ نَبِيِّنا في بَعضِ طُرُقِ الحَديثِ: «وهذا يَوْمُهُم الذي فُرِضَ عَلَيهِم، ثُمَّ اختَلَفوا فيهِ». وقيلَ: إنَّ اللهَ لَم يُعَيِّنْهُ لَهُم، وإنَّما أَمَرَهُم بِتَعظيمِ يَومٍ في الجُمُعَةِ، فاختَلَفَ اجتِهادُهُم في تَعيينِهِ؛ فعَيَّنَت اليَهودُ السَّبْتَ؛ لأَنَّ اللهَ فَرَغَ فيهِ مِن الخَلْقِ؛ وعَيَّنَت النَّصارى الأَحَدَ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالى بَدَأَ فيهِ الخَلْقَ".

(8) يُنظَر: الهامِشُ السّابِقُ.

(9) رَوى الإمامُ أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح23718، و23729، عن سَلمانَ الفارسيِّ قالَ: قالَ لي النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «أَتَدري ما يَوْمُ الجُمُعَةِ؟». قُلْتُ: هُوَ اليَومُ الذي جَمَعَ اللهُ فيهِ أَباكُمْ. قالَ: «لكِنّي أَدري ما يَومُ الجُمُعَةِ: لا يَتَطَهَّرُ الرَّجُلُ فَيُحْسِنُ طُهورَهُ، ثُمَّ يَأتي الجُمُعَةَ فَيُنصِتُ حَتّى يَقْضِيَ الإمامُ صَلاتَهُ، إلّا كانَ كَفّارَةً لَهُ ما بَينَهُ وبَينَ الجُمُعَةِ المقْبِلَةِ، ما اجْتُنِبَتِ المَقْتَلَةُ». وقالَ مُحَقِّقُو المسنَدِ: 39/ 123: "حَديثٌ صَحيحٌ، رِجالُهُ ثِقاتٌ، رِجالُ الصَّحيحِ، غَير قَرْثَعٍ الضَّبِّيِّ، فقَد رَوى لَهُ أَبو داوُدَ، والتِّرمذيُّ في (الشَّمائل)، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجَةَ، وهو حَسَنُ الحَديثِ في المتابَعاتِ والشَّواهِدِ". وأَخرجَهُ أَيضًا ابنُ خُزَيمةَ في صَحيحِهِ: ح1732، كتاب الجُمُعَة، باب (ذِكْر العِلَّةِ التي أَحْسبُ لَها سُمِّيَت الجُمُعَةُ جُمُعَةً)، بِلَفظِ

وانظُرْ إلى قَولِهِ تَعالى: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾، وخَصَّ البَيْعَ لأَنَّهُ يَومٌ يُذَكِّرُ بِاليَومِ الذي لا بَيعٌ فيهِ ولا خُلَّةٌ[10]، مَعَ أَنَّهُ وِترٌ لِلأيّامِ التي قَبلَهُ في الأَصَحِّ مِن القَولِ، واللهُ يُحِبُّ الوِترَ؛ لأَنَّهُ مِن أسمائه[11]...

ولِذلِكَ كانَ يَقرَأُ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ سُورَةَ السَّجدَةِ في صُبحِ يَومِ الجُمُعَةِ[12]... لِما فيهِ مِن ذِكرِ السِّتَّةِ الأَيّامِ وإتباعِها بِذِكرِ خَلقِ آدَمَ مِن طِينٍ، وَذَلِكَ فِي يَومِ الجُمُعَةِ؛ تَنبيهًا مِنهُ عَلَيهِ السَّلامُ عَلى الحِكمَةِ، وتَذكِرَةً لِلقُلوبِ بهذهِ الموعِظَةِ.

وأَمّا قِراءَتُهُ ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ في الرَّكعَةِ الثّانِيَةِ[13]، فلِما فيها مِن ذِكرِ السَّعيِ وشُكرِ اللهِ لَهُم عَلَيهِ، يَقولُ: ﴿وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ (الإنسان: 22)، مَعَ ما في أَوَّلِها مِن ذِكْرِ بَدْءِ خَلقِ الإنسانِ، وأَنَّهُ لَم يَكُنْ قَبْلُ شَيئًا مَذكورًا، وقَد قالَ في يَومِ الجُمُعَةِ: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، فنَبَّهَ بِقِراءَتِهِ إيّاها عَلى التَّأَهُّبِ لِلسَّعيِ المَشكورِ عَلَيهِ، واللهُ أَعلَمُ. أَلا تَرى أَنَّهُ كانَ كَثيرًا مّا يَقرَأُ في صَلاةِ الجُمُعَةِ أيضًا بـ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾[14]، وذلكَ أَنَّ فيها: ﴿لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ﴾

قَريبٍ. وقالَ مُحَقِّقُ الكِتابِ: "إسنادُهُ حَسَنٌ، القَرْثَعُ الضَّبِّيُّ صَدوقٌ".

(10) يُشيرُ إلى قَولِهِ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ (البقرة: 254).

(11) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6410، كتاب الدَّعَوات، باب (للهِ مِئةُ اسمٍ غَيرَ واحِدٍ)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لَهُ: 6750، كتاب الذِّكْر والدُّعاء، باب (في أَسماءِ اللهِ تَعالى، وفضْل مَن أَحصاها)، عن أَبي هُرَيرَةَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «للهِ تِسعَةٌ وتِسعونَ اسمًا مَنْ حَفِظَها دَخَلَ الجَنَّةَ، وإنَّ اللهَ وِترٌ يُحِبُّ الوِتْرَ». وقالَ الخَطّابيُّ في كتابِهِ (شَأنُ الدُّعاء): 29-30: "قَولُهُ: «إنَّهُ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ»، فإنَّ (الوِتْر): الفَرْدُ. ومَعنى (الوِتْر) في صِفَةِ اللهِ جَلَّ وعَلا الواحِدُ الذي لا شَريكَ لَهُ ولا نَظيرَ لَهُ، المتَفَرِّدُ عن خَلقِهِ، البائنُ مِنهُم بِصِفاتِهِ، فهو سُبحانَهُ وِتْرٌ وجَميعُ خَلْقِهِ شَفْعٌ، خُلِقوا أزواجًا، فقالَ سُبحانَهُ: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الذّاريات: 49)".

(12) رَوى ذلكَ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح891، كتاب الجُمُعَة، باب (ما يُقرَأُ في صَلاةِ الفَجرِ يَومَ الجُمُعَة)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح2031، و2032، كتاب الجُمُعَة، باب (ما يُقرَأُ في يَومِ الجُمُعَة).

(13) يُنظَر: الهامِشُ السّابِقُ.

(14) رَوى ذلكَ مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح2025، و2026، كتاب الجُمُعَة، باب (ما يُقرَأُ في صَلاةِ الجُمُعَة).

(الغاشية: 9)، كمَا في سورَةِ الجُمُعَةِ: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، فاستَحَبَّ عَلَيهِ السَّلامُ أَن يَقرَأَ في الثّانيةِ ما فيهِ رِضاهُم بِسَعيِهِم المَأمورِ بِهِ في السُّورَةِ الأُولى[15].

ولَفظُ (الجُمُعَة) مَأخوذٌ مِن (الاجتِماع)، كما قَدَّمْنا، وكانَ على وَزنِ (فُعْلَة) و(فُعُلَة)[16]؛ لأَنَّهُ في مَعنى (قُرْبَة) و(قُرُبَة)، والعَرَبُ تَأتي بِلَفظِ الكَلِمَةِ عَلى وَزنِ ما هُوَ في مَعناها، وقالوا: عُمْرَةٌ، فاشتَقُّوا اسمَها مِن عِمارَةِ المَسجِدِ الحَرام، وبَنَوهُ عَلى (فُعْلَة)[17]؛ لأَنَّها وُصْلَةٌ وقُرْبَةٌ إلى اللهِ، ولِهذا الأَصلِ فُروعٌ في كَلامِ العَرَبِ ونَظائرُ لِهذَيْنِ الاسمَينِ يُفيتُنا تَتَبُّعُهُ عَمّا نَحنُ بِسَبيلِهِ، وفي ما قَدَّمْناهُ ما هُوَ أَكثَرُ مِن لَمحَةٍ دالَّةٍ.

---

(15) في (فَتح الباري): 2/ 482: "قيلَ: إنَّ الحِكمَةَ في هاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ [يَعني السَّجْدَة والدَّهْر] الإشارَةُ إلى ما فيهِما من ذِكرِ خَلقِ آدَمَ وأحوالِ يَومِ القِيامةِ؛ لأَنَّ ذلك كانَ وسَيَقَعُ يَومَ الجُمُعَةِ. ذَكَرَهُ ابنُ دِحيَةَ في (العَلَم المشهور) وقَرَّرَهُ تَقريرًا حَسَنًا".

(16) في (لِسان العَرَب): 8/ 58: "في التَّنزيلِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾، خَفَّفَها الأَعمَشُ وثَقَّلَها عاصِمٌ وأَهلُ الحِجازِ، والأَصلُ فيها التَّخفيفُ (جُمْعَة)، فمَن ثَقَّلَ أَتبَعَ الضَّمَّةَ الضَّمَّةَ، ومَن خَفَّفَ فعَلى الأَصلِ، والقُرّاءُ قَرَؤوها بِالتَّثقيلِ. ويُقالُ: (يومُ الجُمَعَةِ) لُغَةُ بَني عُقَيْلٍ، ولَو قُرِئَ بِها كانَ صَوابًا، قالَ: والذينَ قالوا: الجُمُعَة، ذَهَبوا بِها إلى صِفَةِ اليَوم أَنَّهُ يَجمَعُ النّاسَ، كَما يُقالُ: رَجُلٌ هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ ضُحَكَةٌ، وهُوَ الجُمْعَةُ والجُمُعَةُ والجُمَعَةُ، وهُوَ يَومُ العَروبةِ، سُمِّيَ بِذلِكَ لِاجتِماعِ النّاسِ فيهِ... وَقيلَ: الجُمْعة عَلى تَخفيفِ الجُمُعة، والجُمَعة لأنها تَجمَعُ النّاسَ كَثيرًا كَمَا قَالُوا: رَجُلٌ لُعَنة يُكثِر لعْنَ النّاسِ".

(17) في (تاج العَروس): 13/ 130: "العُمْرَةُ، بِالضَّمِّ: هيَ الزِّيارَةُ التي فيها عَمارَةُ الوُدِّ، وجُعِلَ في الشَّريعَةِ لِلقَصْدِ المَخصوصِ، وكَذلِكَ الحَجُّ كالاعْتِمارِ". وقَد بَيَّنَ ابنُ فارسٍ في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 4/ 140-141، أَنَّ مادَّةَ العَينِ والميم والرّاءِ تَدورُ حَولَ أَصلَيْنِ صَحيحَيْنِ؛ أَحَدُهُما يَدُلُّ عَلى بَقاءٍ وامتِدادِ زَمانٍ، نحو (العُمْر) وهُوَ الحَياةُ، وعِمارَة الأَرضِ؛ والآخَرُ يَدُلُّ عَلى شَيءٍ يَعْلو، مِن صَوتٍ أَو غَيرِهِ، ومِن هذا الأَصلِ الأَخيرِ جَعَلَ العُمْرَةَ، فقالَ: 4/ 141: "ويُقالُ: اعْتَمَرَ الرَّجُلُ، إذا أَهَلَّ بِعُمْرَتِهِ، وذلِكَ رَفْعُهُ صَوتَهُ بِالتَّلبِيَةِ لِلعُمْرَةِ. فأَمّا قَولُ ابنِ أَحمَرَ:

يُهِلُّ بِالفَرْقَدِ رُكْبانُها   كَما يُهِلُّ الرّاكِبُ المُعتَمِرْ

فقالَ قَومٌ: هُوَ الذي ذَكَرْناهُ مِن رَفعِ الصَّوتِ عِندَ الإهلالِ بِالعُمْرَةِ. وقالَ قَومٌ: المُعْتَمِرُ: المُعْتَمُّ. وأَيّ ذلِكَ كانَ فهُوَ مِن العُلُوِّ والارتِفاعِ عَلى ما ذَكَرْنا. قالَ أَهلُ اللُّغَةِ: والعَمارُ: كُلُّ شَيءٍ جَعَلْتَهُ عَلى رَأسِكَ، مِن عِمامَةٍ أَو قَلَنْسُوَةٍ أَو إكليلٍ أَو تاجٍ أَو غَيرِ ذلِكَ، كُلُّهُ عَمارٌ".

وقالوا في الجُمُعَةِ: جَمَّعَ، بِتَشديدِ الميمِ، كَما قالوا: عَيَّدَ، إذا شَهِدَ العيدَ، و: عَرَّفَ، إذا شَهِدَ عَرَفَةَ، ولا يُقالُ في غَيرِ الجُمُعَةِ إلّا (جَمَعَ) بِالتَّخفيفِ. وفي البُخارِيِّ: أَوَّلُ مَن عَرَّفَ بِالبَصرَةِ: ابنُ عَبّاسٍ[18]. والتَّعريفُ إنَّما هُوَ بِعَرَفاتٍ، فكَيفَ بِالبَصرَةِ؟ ولكِن مَعناهُ أَنَّهُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ إذا صَلّى العَصرَ يومَ عَرَفَةَ أَخَذَ في الدُّعاءِ والذِّكرِ والضَّراعَةِ إلى اللهِ تَعالى إلى غُروبِ الشَّمسِ، كَما يَفعَلُ أَهلُ عَرَفَةَ.

ولَيسَ في تَسمِيَتِهِ هذِهِ الأَيّامَ والاثنَيْنَ إلى الخَميسِ ما يَشُدُّ قَولَ مَن قالَ: إنَّ أَوَّلَ الأُسبوعِ الأَحَدُ وسابِعَها السَّبتُ، كَما قالَ أَهلُ الكِتابِ؛ لأَنَّها تَسمِيَةٌ طارِئَةٌ، وإنَّما كانَتْ أَسماؤُها في اللُّغَةِ القَديمَةِ (شِيار) و(أَوَّل) و(أَهوَن) و(جُبار) و(دُبار) و(مُؤْنِس) و(العَروبَة)[19]، وأَسماؤُها بِالسّريانيَّةِ قَبلَ هذا أَبو جَاد هَوَّز حطّي إلى

(18) لَم أَجِدْهُ في صَحيحِ البُخاريِّ، وقد أَخرجَهُ البيهقيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 5/ 118 مُعَلَّقًا، وأَخرجَهُ عَبدُ الرَّزّاقِ في (المصَنَّف): 8124، وابنُ أَبي شَيبَةَ في (المصَنَّف): 14456. وكُلُّ ما وَرَدَ في صَحيحِ البُخاريِّ عن ابنِ عَبّاسٍ مِمّا لهُ صِلَةٌ بهذِهِ المسأَلَةِ هو ما وَرَدَ مُعَلَّقًا في كتاب العيدَيْن، باب (فَضْل العَمَلِ في أَيّام التَّشريق)، إذ جاءَ فيهِ: "وقالَ ابنُ عَبّاس: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ﴾ (الحج: 28): أَيّامُ العَشْرِ، والأَيّامُ المَعدوداتُ: أَيّامُ التَّشْريقِ". ثُمَّ رَوى البُخاريُّ: ح: 969، عَن ابنِ عَبّاسٍ عن النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ قالَ: «ما العَمَلُ في أَيّامٍ أَفْضَلَ مِنها في هذِهِ». قالوا: ولا الجِهادُ؟ قالَ: «ولا الجِهادُ، إلّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخاطِرُ بِنَفْسِهِ ومالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ».

(19) في كِتاب (الأَزمِنَة والأَمكِنَة) لِلمَرزوقيّ: 1/ 239-240: "سُمِّيَ السَّبتُ شِيارًا، واشتِقاقُهُ مِن (شَيرْتُ الشَّيءَ) إذا أَظهَرْتَهُ وبَيَّنْتَهُ، ويُقالُ: شَيِّرٌ، أي حَسَنُ الشِّيارَةِ، وهيَ ظاهِرُ مَنظَرِهِ، ومِن هذا قيلَ: القَومُ يَتَشاوَرونَ، أي يُظهِرونَ آراءَهُم كأَنَّ كُلَّ جَماعةٍ منهُم يُظهِرونَ ما عندَهُم ويَعرِضونَهُ. ويَجوزُ أن يَكونَ قولُهُم لِخِيارِ الإِبِلِ: الشِّيار، مِن هذا الذي ذَكَرْناهُ. وقيلَ لِلأَحَدِ: أَوَّلُ؛ لأَنَّهُم جَعَلوهُ أَوَّل عَدَدِ الأَيّام. وقالوا لِلاثنَيْنِ: أَهْوَنُ وأَوهَدُ؛ فـ(أَهْوَنُ) مِن الهَوْنِ، وهو السُّكونُ، مِن قولِهِ تَعالى: ﴿يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ (الفرقان: 63)، و(أَوْهَدُ) يَدُلُّ على هذا المعنى؛ لأَنَّ (الوَهْدَة) الانخِفاضُ، كأَنَّهُم جَعَلوا الأَوَّلَ أَعلى ثُمَّ انخَفَضوا في العَدِّ. وقالوا لِلثّلاثاءِ: الجُبار، أَي: جُبِرَ بِهِ العَدَدُ، وأُعظِمَ بِهِ العَدَدُ وقَوِيَ؛ لأَنَّهُ حَصَلَ بِهِ فَردٌ وزَوجٌ. وقالَ الخَليلُ: سُمِّيَ بِهِ في الجاهِلِيَّةِ الجَهلاءِ. وفي الخَبَرِ: «العَجْماءُ جُبارٌ، والمَعْدِنُ جُبارٌ»، أَي: يُهدَرُ الأَرشُ فيهِ، فهو يُخالِفُ المعنى الأَوَّلَ. وقولُهُم لِلأَربعاءِ: دُبارٌ؛ لأَنَّهُ عِندَهُم آخِرُ العَدَدِ وقَد تَمَّ بإجرائِهِ العَقدُ الأَوَّلُ. ودُبُرُ كُلِّ شيءٍ مُؤخرُهُ، وإنَّما كانَ كذلكَ لأَنَّ الخَميسَ والجُمُعَةَ والسَّبتَ سَمَّوها بِأَشياءَ تُصنَعُ فيها، فاستَغنَوا بها عن عَدَدِها. وقيلَ لِلخَميسِ: مُؤنِسٌ؛ لأَنَّهُ يُؤْنَسُ بِهِ لِقُربِهِ مِن الجُمُعَةِ، وفي الجُمُعَةِ التَّأَهُّبُ لِلاجتِماعِ. وقيلَ لِلجُمُعَةِ:

آخِرِها[20]، ولَو كانَ اللهُ تَعالى ذَكَرَها في القُرآنِ بِهذِهِ الأَسماءِ المُشتَقَّةِ مِن العَدَدِ لَقُلْنا: هِيَ تَسمِيَةٌ صادِقَةٌ عَلى المُسَمّى بِها، ولكِنَّهُ لَم يَذكُرْ مِنها إلّا الجُمُعَةَ والسَّبتَ، ولَيْسا مِن المُشتَقَّةِ مِن العَدَدِ، ولَم يُسَمِّها رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِالأَحَدِ والاثنَينِ إلى سائِرِها إلّا حاكِيًا لِلُغَةِ قَومِهِ لا مُبتَدِئًا لِتَسمِيَتِها، ولَعَلَّ قَومَهُ أَن يَكونُوا أَخَذوا مَعانِيَ هذِهِ الأَسماءِ مِن أَهلِ الكِتابِ المُجاوِرِينَ لَهُم، فأَلقَوا عَلَيها هذِهِ الأَسماءَ اتِّباعًا لَهُم، وإلّا فقَد. . . وَرَدَ في الصَّحيحِ مِن قَولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ أَنَّ اللهَ خَلَقَ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ والجِبالَ يَوْمَ الأَحَدِ[21]، الحَديث. . .

فَقَد ذَكَّرَت الجُمُعَةُ مَنْ تَفَكَّرَ بِوَحدانِيَّةِ اللهِ وأَوَّلِيَّتِهِ، فوَجَبَ أَن يُؤَكَّدَ في هذا اليَوم تَوحيدُ القَلبِ لِلرَّبِّ بِالذِّكْرِ لَهُ، كَما قالَ تَعالى: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾، وأَن يَتَأَكَّدَ ذلِكَ الذِّكرُ بِالعَمَلِ، وذلِكَ بِأَن يَكُونَ العَمَلُ مُشاكِلًا لِمَعنى التَّوحيدِ، فيَكونَ الاجتِماعُ في مَسجِدٍ واحِدٍ مِن المَساجِدِ، وإلى إمامٍ واحِدٍ مِن الأَئمَّةِ، ويَخْطُبُ ذلِكَ الإمامُ، فيُذَكِّرُ بِوَحدانِيَّةِ اللهِ تَعالى وبِلِقائِهِ، فيُشاكِلُ الفِعلُ القَولَ، والقَولُ المُعتَقَدَ. *(الرَّوْضُ الأُنُف: 4/ 98-109)*

العَروبَةُ؛ لِبَيانِها عن سائرِ الأَيّامِ، و(الإعرابُ) في اللُّغَةِ الإبانةُ والإفصاحُ.... وذكَرَ أَصحابُ السِّيَرِ أَنَّ أَولادَ نوحٍ عليهِ السَّلامُ عَزَموا على المسيرِ في الأَرضِ لِيَرَوْها ويَختاروا مِنها لِمَطافِهِم وأوطانِهِم، فبدؤوا بمسيرِهِم في يَومِ الأَحَدِ فسُمِّيَ الأَوَّلَ. ثُمَّ لَمّا كانَ اليوم الثّاني كانَ السَّيرُ الذي شَقَّ عَلَيهِم في الأَوَّلِ أَخَفَّ فسُمِّيَ الاثنَين أَهْوَنَ. وفي الثّالثِ جَبَروا ما تَشَعَّثَ مِن أَحوالِهِم بَعدَ ما نَزَلوا فسُمِّيَ لِذلكَ الثّلاثاءُ جُبارًا، ولأَنَّهُم جَبَروا ما كانوا خَفَّفوهُ مِن سَيرِهِم في ما قَبلَهُ فسَمَّوه جُبارًا. وفي الرّابع انتَهَوا إلى عِقابٍ وجِبالٍ فحَجَزَتْهُم ومَنَعَتْهُم فأَدبَروا وغَيَّروا الطَّريقَ فسُمِّيَ الأَربعاءُ دُبارًا. وفي الخامِسِ تَسَهَّلَ الطَّريقُ ورَأَوا ما آنَسَهُم فسُمِّيَ الخَميسُ مُؤْنِسًا. وسُمِّيَت الجُمُعَةُ العَروبَةَ؛ لأَنَّ كلمَتَهُم اجتَمَعَتْ وبانَ لَهُم مِن الرَّأيِ ما كانَ خافِيًا فتَعَرَّبوا واتَّفَقوا".

(20) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تاريخِهِ: 1/ 42، عن الضَّحّاكِ بنِ مُزاحِم. ويُنظَر: غَرائبُ التَّفسير وعَجائبُ التَّأويل: 1/ 108-109، وقَد نُسِبَ هذا القولُ فيهِ إلى الضَّحّاكِ أَيضًا.

(21) رَوى مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح6985، كتاب صِفات المنافِقِينَ وأَحكامهم، باب (ابتِداء الخَلْقِ وخَلْق آدَمَ عَلَيهِ السَّلام)، أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «خَلَقَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ التُّربَةَ يومَ السَّبْتِ، وخَلَقَ فيها الجِبالَ يَومَ الأَحَدِ، وخَلَقَ الشَّجَرَ يَومَ الاثنَيْنِ، وخَلَقَ المكروهَ يَومَ الثُّلاثاءِ، وخَلَقَ النُّورَ يَومَ الأَربعاءِ، وبَثَّ فيها الدَّوابَّ يَومَ الخَميسِ، وخَلَقَ آدَمَ عَلَيهِ السَّلامُ بَعدَ العَصرِ يَومَ الجُمُعَةِ، في آخِرِ الخَلْقِ، في آخِرِ ساعَةٍ مِن ساعاتِ الجُمُعَةِ، في ما بَينَ العَصرِ إلى اللَّيلِ».

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ۚ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (الجمعة: 11)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ الآية، إنَّما نَذكُرُ هذهِ الآيةَ لِما فيها مِن شَرطِنا، وهو التَّعريفُ بِاسْمِ صاحِبِ التِّجارَةِ، ولِمَن كانَت العِيرُ. فذَكَرَ أَهلُ التَّأويلِ وأَهلُ الحَديثِ أَنَّ دِحيَةَ بنَ خَليفَةَ الكَلبيَّ قَدِمَ مِن الشّامِ بِعيرٍ لهُ تَحمِلُ طَعامًا وبَزًّا، وكانَ النّاسُ إذ ذاكَ مُحتاجِينَ، فانفَضُّوا إليها وتَركوا رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ يَخطُبُ، وبَقِيَ مَعَهُ اثنا عَشَرَ رَجُلًا[22]، وجاءَ ذِكرُ أَسماءِ الباقينَ معَهُ في حَديثٍ مُرسَلٍ رَواهُ أَسَدُ بنُ عَمْرٍو والِدُ موسى بنِ أَسَدٍ، وفيهِ: أَنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَم يَبْقَ مَعَهُ إلّا أَبو بَكرٍ وعُمَرُ وعُثمانُ وعَليٌّ وطَلحَةُ والزُّبَيرُ وسَعدُ بنُ أَبي وقّاصٍ وعَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوفٍ وأَبو عُبَيدَةَ بنُ الجرّاحِ وسَعيدُ بنُ زَيدٍ وبِلالٌ وعَبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ، في إحدى الرِّوايتَينِ، وفي الرِّوايةِ الأُخرى عَمّارُ بنُ ياسرٍ[23]. وفي مَراسيلِ أَبي داوُدَ ذكر السَّبَب الذي تَرَخَّصوا مِن أَجلِهِ لأَنفسِهِم في تَركِ سَماعِ الخُطبَةِ، وقَد كانوا خُلَقاءَ لِفَضلِهِم أَلّا يَفعَلوا، فقالَ: إنَّ الخُطبَةَ يومَ الجُمُعَةِ كانَتْ بَعدَ الصَّلاةِ، فتَأَوَّلوا أَن قَد قَضَوا ما

(22) صَحَّ عِندَ البُخاريِّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لَهُ: ح936، كتاب الجُمعَة، باب (إذا نَفَرَ النّاسُ عن الإمامِ في صَلاةِ الجُمعَة...)، ومُسلِم في صَحيحِهِ: ح1994، كتاب الجُمعَة، باب (﴿وَإِذَا رَأَوْا...﴾)، أَنَّ عِيرًا تَحمِلُ طَعامًا أَقبَلَتْ حينَ كانَ الصَّحابَةُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فالتَفَتوا إلَيها، حتّى ما بَقِيَ مَعَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلّا اثنا عَشَرَ رَجُلًا، فنَزَلَتِ الآيةُ. أَمّا أَنَّ القادِمَ بِالتِّجارةِ كانَ دِحْيَةَ الكَلبِيّ، فقَد رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 28/ 103-104، عن أَبي مالِكٍ، وعَن السُّدِّيِّ عن قُرَّةَ، بِأَسانيدَ ضَعيفَةٍ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 408-411. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 8/ 123: "وزَعَمَ مُقاتِلُ بنُ حَيّانَ أَنَّ التِّجارةَ كانَتْ لِدِحْيَةَ بنِ خَليفَةَ قَبلَ أَن يُسلِمَ، وكانَ مَعَها طَبلٌ، فانصَرَفوا إلَيها وتَركوا رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ... إلّا القَليلَ مِنهُم".

(23) رَواهُ عن أَسَدِ بنِ عَمْرٍو عن حصينِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ عن سالمِ بنِ أَبي الجَعدِ عن جابِرِ بنِ عَبدِ اللهِ، العُقَيليُّ في (كِتاب الضُّعَفاءِ الكَبير): 1/ 24، وقالَ عن أَسَدِ بنِ عَمْرٍو: 1/ 23: "حدَّثَنا آدَمُ بنُ موسى قال: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ إسماعيلَ البُخاريَّ قالَ: أَسَدُ بنُ عَمْرٍو أَبو المنذِرِ البَجَليُّ كوفيٌّ صاحِبُ رَأيٍ، لَيسَ بِذاكَ عِندَهُم".

عَلَيهِم، فحُوِّلتِ الخُطبَةُ بعدَ ذلكَ قَبلَ الصَّلاةِ[24].

وهذا الحَديثُ وإن لَم يُنقَلْ مِن وَجهٍ ثابِتٍ، فالظَّنُّ الجَميلُ بِأَصحابِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يُوجِبُ أن يكونَ صَحيحًا، واللهُ أَعلَمُ. وقَد فسَّروا اللَّهوَ ها هُنا بِالطَّبلِ[25]. *(التَّعريفُ والإعلام: 171-172)*

(24) رَواهُ أَبو داوُدَ في كتاب (المراسيل): ح62، والحازِمِيُّ في (الاعتِبار): ح158، وسَنَدُهُ ضَعيفٌ لإعضالِهِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 409.

(25) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 28/ 105، عن مُجاهِدٍ. وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 14/ 487، ونَسَبَهُ إِلى عَبدِ بنِ حُمَيدٍ وابنِ المنذرِ عن مُجاهِدٍ.

تَفْسيرُ سُورَةِ المُنافِقون

﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (المنافقون: 4)

• أمّا (عَدُوٌّ) فيَقَعُ لِلواحِدِ والاثنَينِ والجَمعِ؛ لأَنَّهُ، واللهُ أعلَمُ، بمنزِلَةِ ما جَرى مِن المصادرِ على (فَعول)، كـ(الوَلوع) و(القَبول)، فلِذلكَ لَم يُثَنَّ ولَم يُجمَعْ، قالَ سُبحانَهُ: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾. *(نَتائجُ الفِكر: 193)*

﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾، إلى قَولِهِ: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (المنافقون: 7-8)

• قولُهُ تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ (المنافقون: 7)، قالَها عَبدُ اللهِ ابنُ أُبيٍّ بن سَلولٍ، وسَلولُ اسمُ أبيهِ، وقالَ: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ﴾، يعني نَفسَهُ، ﴿مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ (المنافقون: 8)، فكانَ هوَ الأذَلَّ، وكانَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الأَعَزَّ، وقالَ هذهِ المقالَةَ في غَزوَةِ بَني المصطَلِقِ، ورَفَعَها إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ زَيدُ بنُ أرقَمَ، وكانَ غُلامًا، فلَمّا أنزَلَ اللهُ هذهِ السُّورةَ أخَذَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بِأُذُنيهِ، وقالَ: «**هذا الذي وَفى اللهُ تعالى بأُذُنِه**»[1].

(التَّعريفُ والإعلام: 172-173)

(1) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4906، كتاب التَّفسير، باب (﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾، يَنْفَضُّوا: يَتَفَرَّقُوا، ﴿وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6955، كتاب صِفات المنافِقين، باب (صِفات المنافِقينَ وأحكامهم).

تَفْسِيرُ سُورَةِ الطَّلاق

﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ (الطَّلاق: 12)، يُراجَع: (يونس: 31)

تَفْسيرُ سُورَةِ التَّحْريم

﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ * إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ * عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ (التَّحريم: 3-5):

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا﴾ (التَّحريم: 3)، هيَ حَفصَةُ بنتُ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ؛ أَمَرَها رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَلّا تُخبِرَ عائشَةَ ولا أزواجَهُ بما رَأَتْ، وكانَتْ رَأَتْهُ في بَيتِ مارِيَّةَ بِنتِ شَمعونَ القِبطيَّةِ أُمِّ وَلَدِهِ إبراهيمَ، فخَشِيَ أن تَلحقَهُنَّ غَيرَةٌ بذلكَ، فأَسَرَّ الحَديثَ إلى حَفصَةَ، فأَفشَتْهُ[1]. ويُقالُ: أَسَرَّ إلَيها أَنَّ أَبا بَكرٍ خَليفَةٌ مِن بَعدِهِ، ثُمَّ عُمَر[2]، واللهُ أَعلَمُ.

وقَد قيلَ: ذلكَ في أَمرِ العَسَلِ الذي سَقَتْهُ حَفصَةُ[3]، وقيلَ: زَينَبُ في بَيتِها[4]، والأَوَّلُ أَظهَرُ[5].

---

(1) رَواهُ الواحِدِيُّ في (أسباب نُزولِ القُرآن): 685-686، وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 8/ 159، بَعدَ أن ذكَرَ الحَديثَ: "هذا إسنادٌ صَحيحٌ".

(2) رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الأوسَط): ح2337، وأورَدَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11425، وقالَ: 7/ 269: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (الأوسَط) مِن طَريقِ موسى بنِ جَعفَرِ بنِ أبي كثيرٍ عن عَمِّهِ، قالَ الذَّهَبيُّ: مَجهولٌ، وخَبَرُهُ ساقِطٌ".

(3) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5268، كتاب الطَّلاق، باب (﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح3664، كتاب الطَّلاق، باب (وُجوب الكَفّارةِ على مَن حَرَّمَ امرَأَتَهُ ولَم يَنْوِ الطَّلاق).

(4) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4912، كتاب التَّفسير، باب (﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح3663، كتاب الطَّلاق، باب (وُجوب الكَفّارةِ على مَن حَرَّمَ امرَأَتَهُ ولَم يَنْوِ الطَّلاق).

(5) قالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 8/ 162، بَعدَ أن ساقَ الرِّواياتِ المختلِفَةَ في هذهِ المسأَلَةِ: "قَد

وأَمّا المرأَتانِ اللَّتانِ تَظاهَرَتا على رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فقالَ: هُما عائشَةُ وحَفصَةُ، في الحَديثِ المشهورِ في الصَّحيحَينِ وغَيرِهِما[6].

وقولُهُ تعالى: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (التَّحريم: 4)، قالَ عِكرِمَةُ: هُم أبو بَكرٍ وعُمَرُ[7]. ورَوى سَعيدُ بنُ قَتادَةَ، قالَ: هو أبو بَكرٍ[8]. وعَن مُجاهِدٍ: هو عَليُّ بنُ أبي طالِبٍ[9]. ولَفظُ الآيةِ عامٌّ، فالأَولى حَملُهُ على العُمومِ.

وقولُهُ تعالى: ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ (التَّحريم: 5)، فذَكَرَ بعضُ أَهلِ العِلمِ في هذا إشارةً إلى مَريَمَ البَتولِ وهي البِكرُ، وإلى آسيَةَ بنتِ مُزاحِمٍ امرأَةِ فِرعَونَ، وأَنَّ اللهَ سُبحانَهُ سَيُزَوِّجُهُ إيّاهُما في الجَنَّةِ[10]. وبَدَأَ بِالثَّيِّبِ قَبلَ البِكرِ لأَنَّ زَمانَ آسيَةَ قَبلَ

يُقالُ: إنَّهُما واقِعَتانِ، ولا بُعْدَ في ذلكَ، إلّا أَنَّ كَونَهُما سَبَبًا لِنُزولِ هذهِ الآيةِ فيهِ نَظَرٌ، واللهُ أعلَمُ". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 9/ 470: "طَريقُ الجَمعِ بَينَ هذا الاختِلافِ الحَملُ عَلى التَّعَدُّدِ؛ فلا يَمتَنِعُ تَعَدُّدُ السَّبَبِ لِلأَمرِ الواحِدِ".

(6) تَقَدَّمَ تَخريجُهُ قَبلَ قَليلٍ.

(7) رَواهُ الطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير): ح10477، عن ابنِ مَسعودٍ يَرفَعُهُ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وأَورَدَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11427، وقالَ: 7/ 269: "رَواهُ الطَّبَرانيُّ، وفيهِ عَبدُ الرَّحيم بنُ زَيدٍ العَمِّيُّ، وهو مَتروكٌ". وحكَمَ عليهِ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح3769، بِأَنَّهُ مَوضوعٌ. ورُوِيَ مَوقوفًا عَلى مُجاهِدٍ والضَّحّاكِ عِندَ الطَّبريِّ في تفسيرِهِ: 28/ 162-163، وعَلى عِكرِمَةَ أَيضًا عِندَ ابنِ عَساكِرَ، عَلى ما عَزاهُ إليهِ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 14/ 587.

(8) نَسَبَ هذا القَولَ ابنُ الجَوزيِّ في (زاد المسير): 8/ 52، إلى أَبي أُمامَةَ، والقُرطُبيُّ في تفسيرِهِ: 18/ 177، إلى المسَيِّبِ بنِ شريكٍ.

(9) ذَكَرَهُ عنهُ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 8/ 164، وذكَرَ أَيضًا أَنَّهُ رَواهُ ابنُ أَبي حاتمٍ مَرفوعًا إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وقالَ عنهُ ابنُ كَثيرٍ: 8/ 164: "إسنادُهُ ضَعيفٌ، وهو مُنكَرٌ جِدًّا". وقالَ الأَلبانيُّ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): 8/ 244، بَعدَ أن ذكَرَ الحَديثَ الموضوعَ الذي خَصَّ نُزولَ الآيةِ بِأَبي بَكرٍ وعُمَرَ: "قَد سَرَقَ هذا الحَديثَ بَعضُ الكَذّابِينَ الآخَرينَ، ولكِنَّهُ خَصَّهُ بِعَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ".

(10) جاءَ ذلكَ في الحَديثِ الذي سَبَقَ تَخريجُهُ، والذي أَورَدَهُ الهيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11427، وحَكَمَ عليهِ بِأَنَّ فيه مَتروكًا خَبَرُهُ ساقِطٌ. وذكَرَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 8/ 166، أَنَّ الطَّبرانيَّ أَخرجَ في (المُعجَم الكَبير) عن صالحِ بنِ حَيّانَ عن أَبي بُرَيدَةَ عن أَبيهِ: ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾، قالَ: "وَعَدَ اللهُ نَبيَّهُ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في هذهِ الآيةِ أن يُزَوِّجَهُ؛ فالثَّيِّبُ آسيَةُ امرَأَةُ فِرعَونَ، وبِالأَبكارِ مَريَمُ بِنتُ عِمرانَ". وفي سَنَدِ هذا الأَثَرِ صالحُ بنُ حَيّانَ القُرَشيُّ

زَمانِ مَريَمَ، ولأنَّ أزواجَ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كلُّهُنَّ ثَيِّبٌ إلّا واحِدَةً، وأَفضَلُهُنَّ خَديجَةُ وهي ثَيِّبٌ، فتَكونُ هذهِ القَبْلِيَّةُ مِن قَبْلِيَّةِ الفَضلِ، ومِن قَبْلِيَّةِ الزَّمانِ أَيضًا، ولأَنَّهُ تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ مِنهُنَّ قَبلَ البِكرِ، واللهُ أعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 173-174)

• لا يَكونُ لِلتَّثنيَةِ إلّا صورَةٌ واحِدَةٌ وحَدٌّ واحِدٌ، وإذا بَطَلَ أن يَكونَ واحِدًا في مَعنى التَّثنيَةِ، وبَطَلَ توكيدُ الاثنَينِ بِواحِدٍ ولَم يَبْقَ إلّا أَن يَكونَ (كِلاهُما) لَفظًا مُثَنًّى تُقلَبُ أَلِفُهُ ياءً في النَّصبِ والخَفضِ معَ المضمَرِ خاصَّةً؛ لأَنَّكَ إذا أَضَفْتَهُ إلى مُظهَرٍ استَغنَيْتَ عَن قَلبِ أَلِفِهِ ياءً في الخَفضِ والنَّصبِ، بِانقِلابِ أَلِفِ المظهَرَينِ اللذَينِ تُضيفُ إليهِما إذا قُلْتَ: رَأَيْتُ كِلا أَخَوَيْكَ. ولَو قُلْتَ: رَأَيْتُ كِلَيْ أَخَوَيْكَ، كُنْتَ قَد جَمَعْتَ بينَ علامَتَيْ إعرابٍ في اسمٍ واحِدٍ؛ لأَنَّهُما لا يَنفَصِلانِ أَبدًا، ولا تَنفَكُّ (كِلا) هذهِ عَنِ الإضافَةِ بِحالٍ؛ أَلا تَرى كيفَ رَفَضوا: ضَرَبْتُ رَأسَي الزَّيدَيْنِ، وعَدَلوا إلى أن قالوا: رُؤُوسَهُما، لَمّا رَأَوا المضافَ والمضافَ إليه كاسْمٍ واحِدٍ. هذا معَ أَنَّ الرُّؤُوسَ اسمٌ يَنفَصِلُ عَنِ الإضافَةِ في أَكثَرِ الكَلامِ، وكذلكَ القُلوبُ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ (التَّحريم: 4).

(نَتائِجُ الفِكر: 221-222)

ويُراجَعُ أَيضًا: (البقرة: 133)

﴿عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ (التَّحريم: 6)

الكوفيُّ، قالَ الحافِظُ في (تَقريب التَّهذيب): 212: "ضَعيفٌ مِن السّادِسَةِ". وذكَرَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ أيضًا: 8/ 166، أَنَّ ابنَ عَساكِرَ أَخرَجَ عن ابنِ عبّاسٍ أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ دَخَلَ على خَديجَةَ وهيَ في الموتِ، فقالَ: «يا خَديجَةُ، إذا لَقِيتِ ضَرائِرَكِ فَأَقرِئيهِنَّ مِنّي السَّلامَ». فقالَتْ: يا رَسولَ اللهِ، وهَل تَزَوَّجْتَ قَبلي؟ قالَ: «لا، ولكِنَّ اللهَ زَوَّجَني مَريَمَ بِنتَ عِمرانَ، وآسيَةَ امرَأَةَ فِرعَونَ، وكلثمَ أُختَ موسى». وضَعَّفَهُ ابنُ كَثيرٍ، وذكَرَ أيضًا أَنَّ أَبا يَعلى رَوى عن أَبي أُمامَةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «أُعْلِمْتُ أَنَّ اللهَ زَوَّجَني في الجَنَّةِ مَريَمَ بِنتَ عِمرانَ، وكلثمَ أُختَ موسى، وآسيَةَ امرَأَةَ فِرعَونَ». فقُلْتُ: هَنيئًا لكَ يا رَسولَ اللهِ. وقالَ ابنُ كَثيرٍ: 8/ 166: "وهذا أيضًا ضَعيفٌ". وأَورَدَ الألبانيُّ نَحوَهُ في (سِلسِلَة الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح7053، وحكَمَ عليهِ بِالوَضعِ.

• قالَ تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾، وهُم مُوَكَّلونَ بِغَضَبِ اللهِ تعالى، فالغَضَبُ لا يُزايِلُهُم أَبَدًا. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 459-460)*

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ **(التَّحريم: 8)**

• ذَكَرَ[11] شِعرَ ابنِ الزِّبَعرى، وفيهِ:

راتِقٌ ما فَتَقْتُ إذْ أَنا بُورُ[12]

قَوْلُهُ: فَتَقْتُ، يَعني: في الدِّينِ، فكُلُّ إثْم فتقٌ وتَمزيقٌ، وكُلُّ تَوبَةٍ رَتقٌ، ومِن أَجلِ ذلِكَ قيلَ لِلتَّوبةِ: نَصوحٌ، مِن: نَصَحْتُ الثَّوبَ، إذا خِطتَّهُ[13]، والنِّصاحُ: الخَيطُ[14]. ويَشهَدُ لِصِحَّةِ هذا المعنى قَولُ إبراهيمَ بنِ أَدهَمَ:

نُرَقِّعُ دُنْيانا بِتَمْزيقِ دِينِنا ... فَلا دِينُنا يَبْقى وَلا ما نُرَقِّعُ[15]

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 145-146)

﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ **(التَّحريم: 10)**، يُراجَع: **(النُّور: 15)**، و**(سورة المسد)**

(11) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 4/ 87.

(12) البَيتُ كامِلًا هوَ:

يا رَسولَ المَليكِ إنَّ لِساني ... راتِقٌ ما فَتَقْتُ إذْ أَنا بُورُ

يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 4/ 87.

(13) يُنظَر: القاموسُ المحيط: 1/ 365.

(14) يُنظَر: القاموسُ المحيط: 1/ 366.

(15) يُنظَر: عُيونُ الأخبار: 2/ 704، والمجالَسَةُ وجَواهِرُ العِلم: 335.

تَفْسيرُ سُورَةِ المُلْك

﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ (الملك: 3)، يُراجَع: (يونس: 31)

﴿وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ (الملك: 5)، يُراجَع: (الجن: 8)

﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ (الملك: 16)، يُراجَع: (يونس: 31)

﴿أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ (الملك: 17)، يُراجَع: (الأنبياء: 98-102)

﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ (الملك: 19)، يُراجَع: (آل عمران: 45-46)

تَفْسيرُ سُورَةِ القَلَم

﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ (القلم: 1)، يُراجَع: (الأنبياء: 87)

﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ (القلم: 2)، يُراجَع: (القيامة: 17)

﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم: 9)

• رَدَّ [أي: النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ] هَدِيَّةَ أبي بَراءٍ مُلاعِبِ الأَسِنَّةِ، وكانَ أهدى إليهِ فَرَسًا، وأرسَلَ إليهِ: إنّي قد أصابَني وَجَعٌ، أَحسَبُهُ قالَ: يُقالُ لَهُ: الدُّبَيْلَةُ، فابْعَثْ إلَيَّ بِشَيءٍ أَتَداوى بِهِ، فأَرسَلَ إليهِ النَّبيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِعُكَّةِ عَسَلٍ، وأَمَرَهُ أن يَستَشفِيَ بِهِ، ورَدَّ عَليهِ هَدِيَّتَهُ، وقالَ: «**إنّي نُهيتُ عَنْ زَبْدِ المُشرِكينَ**»[1]. وبَعضُ أهلِ الحَديثِ يَنسُبُ هذا الخَبَرَ لِعامرِ بنِ الطُّفَيلِ عَدُوِّ اللهِ، وإنَّما هو عَمُّهُ عامِرُ بنُ مالِكٍ[2].

وقَولُهُ عَليهِ السَّلامُ: «**عَنْ زَبْدِ المُشرِكينَ**»، ولَم يَقُلْ: عَن هَدِيَّتِهِم، يَدُلُّ عَلى أَنَّهُ إنَّما كَرِهَ مُلايَنَتَهُم ومُداهَنَتَهُم إذا كانوا حَرْبًا؛ لأنَّ (الزَّبْد) مُشتَقٌّ مِن (الزُّبْد)،

---

(1) رَواهُ مِن غَيرِ قَولِهِ: «إنّي نُهيتُ عَن زَبْدِ المشرِكينَ»، أَبو عُبَيْدٍ في (كِتاب الأَموال): ح632، عن ابنِ بُرَيدَةَ. وذكَرَهُ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 5/ 288، وذكَرَ أنَّهُ أخرجَهُ موسى بنُ عُقبَةَ في (المغازي) عن ابنِ شِهابٍ عن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ كَعبِ بنِ مالِكٍ ورِجالٍ مِن أهلِ العِلمِ، بِلَفظِ: «إنّي لا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ»، ثُمَّ عَقَّبَ ابنُ حجرٍ بِقولِهِ: «الحَديثُ رِجالُهُ ثِقاتٌ، إلّا أَنَّهُ مُرسَلٌ، وقَد وَصَلَهُ بَعضُهُم عن الزُّهريِّ، ولا يَصِحُّ». أَمّا اللَفظُ الذي ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ، وهو: «إنّي نُهيتُ عَن زَبْدِ المشرِكينَ»، فقَد رَواهُ أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح3057، كتاب الخَراج، باب (في الإمام يَقبَلُ هَدايا المشرِكين)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1577 كتاب السِّيَر، باب (في كَراهِيَةِ هَدايا المشرِكين)، عن عِياضِ بنِ حمارٍ قالَ: أَهدَيْتُ لِلنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ناقَةً، فقالَ: «أَسْلَمْتَ؟». فقُلْتُ: لا. فقالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «إنّي نُهيتُ عَن زَبْدِ المشرِكينَ». والحَديثُ قالَ عنهُ الألبانيُّ: "حَسَنٌ صَحيحٌ".

(2) ذكَرَ هذا التَّفصيلَ أبو عُبَيْدٍ في (كِتاب الأَموال): 271.

كما أنَّ المُداهَنَةَ مُشتَقَّةٌ مِن (الدُّهْن)، فعادَ المَعنى إلى مَعنى اللينِ والمُلايَنَةِ، ووُجودِ الجِدِّ في حَربِهِم والمُخاشَنَةِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 364-365)*

﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ (القلم: 10)، يُراجَع: (الهمزة: 1)

﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ۞ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۞ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ (القلم: 11-13):

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ﴾ (القلم: 11) الآية، قيلَ: نَزَلَتْ في الأَخنَسِ بنِ شَريقٍ[3]، واسمُهُ أُبَيٌّ، وكانَ ثَقَفِيًّا مُلصَقًا في قُريشٍ، فلذلكَ قيلَ: ﴿زَنِيمٍ﴾ (القلم: 13)، لا على جِهَةِ الذَّمِّ لِنَسَبِهِ، ولكنْ على جِهَةِ التَّعريفِ بِهِ، كذلكَ ذكَرَ القُتبيُّ[4] وغَيرُهُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 174)*

• أمّا تَقدُّمُ ﴿هَمَّازٍ﴾ على ﴿مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ﴾ فبالرُّتبةِ؛ لأنَّ المشيَ مُتَرتِّبٌ على القُعودِ في المكانِ، والهَمّازُ هو المغتابُ، وذلكَ لا يَفتَقِرُ إلى حَرَكَةٍ... بِخِلافِ النَّميمَةِ[5]. وأَمّا

---

(3) ذكَرَ ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 25. وأخرَجَ ابنُ سَعدٍ وعَبدُ بنُ حُمَيدٍ عن عامِرٍ الشَّعبيِّ أنَّهُ سُئلَ عن الزَّنيم، قالَ: هو الرَّجُلُ تَكونُ لهُ الزَّنَمةُ مِن الشَّرِّ يُعْرَفُ بها، وهو رَجُلٌ مِن ثَقيفٍ يُقالُ لهُ: الأَخْنَسُ بنُ شَريقٍ. يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 15/ 631. وسَنَدُهُ ضَعيفٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 3/ 454.

(4) ذكَرَ السُّهَيليُّ هُنا ما فَهِمَهُ مِن مَعنى كَلامِ ابنِ قُتَيبَةَ؛ إذ لَم يَنُصَّ الأخيرُ على ما نَقَلَهُ عنهُ السُّهَيليُّ، فقَد تَحدَّثَ عن نُزولِ قَولِهِ تَعالى: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾ (القلم: 16)، في الوَليدِ بنِ المُغيرَةِ، ثُمَّ قالَ: "ولا نَعلَمُ أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ وَصفَ أحَدًا وَصْفَهُ لَه، ولا بَلَغَ مِن ذِكرِ عُيوبِهِ ما بَلَغَهُ مِن ذِكرِها مِنهُ؛ لأنَّهُ وَصَفَهُ بِالحُلْفِ والمهانَةِ والعَيْبِ لِلنّاسِ، والمشيِ بالنَّمائم، والبُخلِ، والظُّلمِ، والإثم، والجَفاءِ، والدِّعوَةِ، فألحَقَ بهِ عارًا لا يُفارِقُهُ في الدُّنيا ولا في الآخِرَةِ، كالوَسمِ على الخُرطوم، وأَبيَنُ ما يَكونُ الوَسمُ في الوَجهِ. وممّا يَشهَدُ لهذا المذهَبِ ما رَواهُ سُفيانُ عن زكَريّا عن الشَّعبيِّ في قولِهِ تَعالى: ﴿عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾، أنَّهُ قالَ: العُتُلُّ: الشَّديدُ، والزَّنيمُ: الذي لَهُ زَنَمَةٌ مِن الشَّرِّ يُعْرَفُ بها، كَما تُعرَفُ الشّاةُ بِالزَّنَمَةِ. أرادَ الشَّعبيُّ: أنَّهُ قَد لَحِقَتْهُ سُبَّةٌ مِن الدِّعوَةِ عُرِفَ بها، كزَنَمَةِ الشّاةِ". تَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: 159.

(5) عَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على ما قالَهُ السُّهَيليُّ هُنا بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 121: "أمّا تَقديمُ ﴿هَمَّازٍ﴾ عَلى ﴿مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ﴾، ففيهِ مَعنًى آخَرُ غَيرُ ما ذَكَرَهُ، وهو أنَّ هَمْزَهُ عَيبٌ لِلمَهموزِ وإزراءٌ بِهِ وإظهارٌ لِفَسادِ حالِهِ في نَفسِهِ، وهذهِ قالَةٌ تَختَصُّ بِالمهموزِ لا تَتَعَدّاهُ إلى غَيرِهِ، والمشيُ بِالنَّميمَةِ يَتَعَدّاهُ إلى مَن يَنُمُّ عِندَهُ، فهو ضَرَرٌ مُتَعَدٍّ، والهَمْزُ ضَرَرُهُ لازِمٌ لِلمَهموزِ إذا

تَقَدُّمُ ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾ (القلم: 12) على ﴿مُعْتَدٍ﴾ فبِالرُّتبةِ أيضًا؛ لأَنَّ المنّاعَ يَمنَعُ خيرَ نَفسِهِ، والمعتَديَ يَعتَدي على غَيرِهِ، ونَفسُهُ في الرُّتبةِ قَبلَ غَيرِهِ[6]. *(نَتائجُ الفِكر: 211)*

• ذَكَرَ[7] ما أَنزَلَ اللهُ تَعالى في الأَخنَسِ بنِ شَريقٍ، واسمُهُ أُبَيٌّ، مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾. وقَد قيلَ: نَزَلَتْ في الوَليدِ بنِ المُغيرَةِ[8]، وقَد قيلَ: في الأَسوَدِ بنِ عَبدِ يَغُوثَ الزُّهرِيِّ[9]. وقالَ ابنُ عَبّاسٍ: نَزَلَتْ في رَجُلٍ مِن قُرَيشٍ لَهُ زَنَمَتانِ كزَنَمَتَي الشّاةِ. رَواهُ البُخارِيُّ بِإسنادِهِ عَنهُ[10]. وفي رِوايَةٍ أُخرى أَنَّهُ قالَ: الزَّنيمُ الذي لَهُ زَنَمَتانِ مِن الشَّرِّ يُعْرَفُ بِهِما، كما تُعرَفُ الشّاةُ بزَنَمَتِها[11]. ورُوِيَ

شَعَرَ بِهِ، فانتَقَلَ مِن الأَذى اللازِمِ إلى الأَذى المتَعَدّي المنتَشِرِ".

(6) عَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على ما قالَهُ السُّهَيليُّ هُنا بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد) 1/ 120: "أمّا ﴿مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ ففيهِ مَعنًى ثانٍ غَيرُ ما ذَكَرَهُ، وهو أَنَّ العُدوانَ مُجاوَزَةُ الحَدِّ الذي حُدَّ لِلعَبدِ، فهو ظُلمٌ في القَدْرِ والوَصفِ، وأَمّا الإثمُ فهو مُحَرَّمُ الجِنسِ، ومَن تَعاطى تَعَدِّيَ الحُدودِ تَخَطّى إلى الجِنسِ الآخَرِ وهو الإثمُ. ومعنًى ثالِثٌ وهو أَنَّ المعتَدِيَ الظّالمُ لِعِبادِ اللهِ عُدوانًا عَلَيهِم، والأَثيمَ الظّالمُ لِنَفسِهِ بالفُجورِ، فكانَ تَقديمُهُ هُنا على الأَثيمِ أَولى؛ لأَنَّهُ في سِياقِ ذَمِّهِ والنَّهيِ عن طاعَتِهِ، فمَن كانَ مُعتَدِيًا على العِبادِ ظالِمًا لَهُم فهو أَحرى بِأَلّا تُطيعَهُ وتُوافِقَهُ. وفيهِ مَعنًى رابِعٌ وهوَ أَنَّهُ قَدَّمَهُ على الأَثيمِ لِيَقتَرِنَ بما قَبلَهُ، وهو وَصفُ المنعِ لِلخَيرِ، فوَصَفَهُ بِأَنَّهُ لا خَيرَ فيهِ لِلنّاسِ، وأَنَّهُ مَعَ ذلكَ مُعْتَدٍ عَلَيهِم، فهو مُتَأَخِّرٌ عن المنّاعِ؛ لأَنَّهُ يَمنَعُ خَيرَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَعتَدي عَلَيهِم ثانِيًا، ولهذا يَحمَدُ النّاسُ مَن يُوجِدُ لَهُم الرّاحَةَ ويَكُفُّ عَنهُم الأَذى، وهذا هو حَقيقَةُ التَّصوُّفِ، وهذا لا راحَةَ يُوجِدُها ولا أَذى يَكُفُّهُ".

(7) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 443. وذَكَرَهُ أَيضًا الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 25، وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 14/ 631، وفي (أَسباب النُّزول): 395، عن السُّدِّيِّ، وعَزا إخراجَهُ إلى ابنِ أَبي حاتمٍ، وهو ضَعيفٌ؛ لإعضالِهِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 435.

(8) يُنظَر: تَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: 159. وقالَ ابنُ عَسكَرٍ في (التَّكميل والإتمام): 441: "قَد رُوِيَ أَنَّهُ الوَليدُ بنُ المغيرَةِ، مَنَعَ بَني أَخيهِ أَن يُسْلِموا، فنَزَلَ فيهِ: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾، حَكاهُ ابنُ سَلّامٍ". ويُنظَرُ قَولُ يَحيى بنِ سَلّامٍ، الذي ذكرَهُ ابنُ عَسكرٍ، في: تَفسير كِتابِ اللهِ العَزيز: 4/ 357.

(9) في (أَسباب النُّزول) لِلسُّيوطيّ: 395: "أَخرجَ ابنُ أَبي حاتمٍ عن مُجاهِدٍ قالَ: نَزَلَتْ في الأَسوَدِ بنِ عَبدِ يَغوثَ". والأَسانيدُ في ذلكَ ما بينَ ضَعيفٍ وضَعيفٍ جِدًّا، فلا تَقومُ بها حُجَّةٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 453-454. وقالَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 25: "زَعَمَ ناسٌ مِن بَني زُهرَةَ أَنَّ الزَّنيمَ هو الأَسوَدُ بنُ عَبدِ يَغوثَ الزُّهريُّ، ولَيسَ بهِ".

(10) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريّ: ح4917، كتاب التَّفسير، باب (﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾).

(11) رَوى الحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 499، عن ابنِ عبّاسٍ قالَ: "يُعْرَفُ بِالشَّرِّ كما تُعْرَفُ الشّاةُ

عَن ابنِ عَبّاسٍ أيضًا مِثلُ ما قالَ ابنُ إسحاقَ: أنَّ الزَّنِيمَ المُلصَقُ بِالقَومِ ولَيسَ مِنهُم، قالَ ذلكَ لابنِ الأزرَقِ الحَرورِيِّ، وقالَ: أَما سَمِعْتَ قولَ حَسّانٍ:

زَنِـيـمٌ تَـداعـاهُ الـرِّجـالُ[12]

البَيتَ، وقَد أنشَدَ ابنُ هِشامٍ هذا البَيتَ مُستَشهِدًا بِهِ ونَسَبَهُ لِلخَطيمِ التَّميمِيِّ[13]، والأعرَف أنَّهُ لِحَسّانٍ، كما قالَ ابنُ عَبّاسٍ. وأمّا العُتُلُّ فهُوَ الغَليظُ الجافي مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ (الدُّخان: 47)، وقالَ عَلَيهِ السَّلامُ: **«أنَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْلِ النّارِ: كُلُّ عُتُلٍّ جَوّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ جَمّاعٍ مَنّاعٍ»**[14].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 320-321)

﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ (القلم: 15)

• ذَكَرَ[15] حَديثَ النَّضرِ بنِ الحارِثِ، وما نَزَلَ فيهِ مِن قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾. واحِدُ (الأساطير): أُسطُورَةٌ، كـ(أُحدُوثَة) و(أَحاديث)[16]، وهُوَ ما

بِزَنَمَتِها"، وقالَ الحاكِمُ: "صَحيحٌ على شَرطِ الشَّيخَينِ ولَم يُخرِجاهُ".

(12) البَيتُ كامِلًا:

زَنِـيـمٌ تَـداعَـتْـهُ الـرِّجـالُ زِيـادَةً ... كَـما زِيـدَ في عُـرْضِ الأَديمِ الأَكـارِعُ

وهو في (سُؤالات نافِعِ بنِ الأزرَقِ إلى عَبدِ اللهِ بنِ عَبّاس): 23-24، مِن غَيرِ نِسبَةٍ، وكذلك لَم يُنسَبْ في رِوايَةِ (الدُّرّ المنثور): 14/ 628، و634-635. والبيتُ من شَواهِدِ (أساس البَلاغَة): 1/ 410.

(13) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 443.

(14) رَوى نَحوَهُ أحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح7010، وقالَ مُحَقِّقُوهُ: 11/ 585: "إسنادُهُ صَحيحٌ". ورَواهُ أيضًا الحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 499، وقالَ: "هذا حَديثٌ صَحيحٌ على شَرطِ مُسلمٍ ولَم يُخرِجاهُ بهذه السِّياقةِ". والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الصَّحيحَة): ح1741.

(15) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 370-371، ففيها قولُ ابنِ إسحاقَ: "وكانَ ابنُ عَبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنهُما يَقولُ، في ما بَلَغَني: نَزَلَ فيهِ ثَمانُ آياتٍ مِن القُرآنِ: قَولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، وكلُّ ما ذُكِرَ فيهِ مِن الأساطيرِ مِن القُرآنِ".

(16) جَعَلَ سيبَوَيهِ (أَحاديث) جَمْعَ (حَديث)، وذكَرَ ذلكَ في كتابِهِ: 3/ 616، في باب (ما جاءَ بِناءُ جَمعِهِ على غَيرِ ما يَكونُ في مِثلِهِ، ولَم يُكَسَّرْ هو عَلى ذلكَ البِناء)، وذلك نحوُ: عَرُوض

سَطَّرَهُ الأَوَّلونَ[17]. وقيلَ: (أساطيرُ) جَمعُ (أسطار)، و(أَسطارٌ) جَمعُ (سَطَر)، بِفَتْحِ الطّاءِ، وأَمّا (سَطْرٌ)، بِسُكونِ الطّاءِ، فجَمْعُهُ (أَسْطُرٌ)، وجَمعُ الجَمعِ (أَساطِرُ)، بِغَيرِ ياءٍ[18].

وذَكَرَ أَنَّ النَّضْرَ بنَ الحارِثِ كانَ يُحَدِّثُ قُرَيشًا بِأَحاديثِ رُستَمَ وإِسْفِنْدِياذَ، وما تَعَلَّمَ في بِلادِ الفُرسِ مِن أَخبارِهِم، وذَكَرَ ما أَنزَلَ اللهُ في ذلِكَ مِن قولِهِ[19]. وقَد قيلَ:

وأَعاريض، وقَطيع وأَقاطيع. وقالَ ابنُ يَعيشَ في (شَرح المُفَصَّل): 3/ 325-326: "ومِن ذلكَ (أَحاديث)... في جَمْعِ (حَديث)، و(الحَديثُ): الخَبَرُ، وهو جِنسٌ يَقَعُ على القَليلِ والكَثيرِ، وقَد جَمَعوهُ على (أَحاديث)... والقِياسُ (حَدائثُ)... إِلّا أَنَّهُم قالوا: أَحاديثُ، وكأَنَّهُم جَمَعوا (أُحدوثَة) في مَعنى (الحَديث) وإِن لَم يُستَعمَلْ. قالَ الفَرّاءُ: وهو جَمْعُ (أُحدوثَة)، واستُعمِلَ في (الحَديث). والفَرقُ بَينَ (الحَديث) و(الأُحدوثَة) أَنَّ (الحَديث) اللَفظُ و(الأُحدوثَة) المعنى المُتَحَدَّثُ بِهِ". ولَخَّصَ أَبو حَيّانَ في (ارتشاف الضَّرَب): 1/ 467-468، الخِلافَ بينَ سيبَوَيهِ مِن جِهةٍ والفَرّاءِ والسُّهَيليِّ مِن جِهةٍ أُخرى في هذه المسأَلةِ، فقالَ: "(أَحاديثُ) في (حَديث)، على ما زَعَمَ سيبَوَيهِ، ويَراهُ الفَرّاءُ، وتَبِعَهُ السُّهَيليُّ، جَمعُ (أُحدوثَة) بمعنى (حَديث)، فهو جَمْعٌ على القِياسِ. وزَعَمَ ابنُ خَروفٍ أَنَّ (أُحدوثَة) إِنَّما تُستَعمَلُ في المصائبِ والدَّواهي لا في معنى (الحَديث) الذي يُتَحَدَّثُ بِهِ".

(17) اكتَسَبَتْ لَفظَةُ (أساطير) خُصوصيَّةً في الاستِعمالِ، فلَم تَعُد تَعني ما سَطَّرَهُ الأَوَّلُونَ فحَسْبُ، جاءَ في (مُعجَم مَقاييسِ اللُغَة): 3/ 72-73: "فأَمّا (الأَساطيرُ) فكأَنَّها أَشياءُ كُتِبَتْ مِن الباطلِ، فصارَ ذلكَ اسمًا لها مَخصوصًا بها، يُقالُ: سَطَّرَ فُلانٌ عَلَينا تَسطيرًا، إذا جاءَ بِالأَباطيلِ". ويُنظَر: مُفرَداتُ أَلفاظِ القُرآن: 409-410.

(18) ذكَرَ الفَيروزآباديُّ في (القاموس المحيط): 1/ 573، أَنَّ جَمْعَ (السَّطْر): أَسْطُرٌ وسُطُورٌ وأَسْطارٌ، وأَنَّ جَمْعَ الجَمْعِ: أَساطيرُ. فاستَدرَكَ عليهِ شارِحُهُ بِقَولِهِ في حاشِيَتِهِ: "ظاهِرُهُ أَنَّ (أَسْطارًا) جَمْعُ (سَطْر) المفتوحِ، ولَيسَ كذلكَ؛ لأَنَّ (فَعْلًا)، بِالفَتحِ، لا يُجْمَعُ على (أَفعال) في غَيرِ أَلفاظٍ ثَلاثةٍ، بَل هو جَمْعُ (سَطَر) المحَرَّكِ، كـ(أَسباب) و(سَبَب)، فالأَولى تَأخيرُهُ، أَو تَقديمُ قَولِهِ: ويُحَرَّكُ، قَبلَ ذِكرِ الجُموعِ".

(19) جاءَ في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 370، قولُ ابنِ إسحاقَ: "كانَ النَّضْرُ بنُ الحارثِ مِن شَياطينِ قُرَيشٍ، وممّن كانَ يُؤذي رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ويَنصِبُ لهُ العَداوَةَ. وكانَ قَد قَدِمَ الحِيرةَ وتَعَلَّمَ بها أَحاديثَ مُلوكِ الفُرسِ، وأَحاديثَ رُستُمَ وإِسْبِنْدِيارَ، فكانَ إذا جَلَسَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مَجلِسًا فذَكَّرَ فيهِ بِاللَّهِ وحَذَّرَ قَومَهُ ما أَصابَ مَن قَبلَهُم مِن الأُمَمِ مِن نِقمَةِ اللهِ، خَلَفَهُ في مَجلِسِهِ إذا قامَ، ثُمَّ قالَ: أَنا واللهِ يا مَعشَرَ قُرَيشٍ أَحسَنُ حَديثًا مِنهُ، فهَلُمَّ إِلَيَّ، فأَنا أُحَدِّثُكُم أَحسَنَ مِن حَديثِهِ، ثُمَّ يُحَدِّثُهُم عَن مُلُوكِ فارِسَ ورُستُمَ وإِسْبِنْدِيارَ، ثُمَّ يَقولُ: بِماذا مُحَمَّدٌ أَحسَنُ حَديثًا مِنِّي؟". وهذا الحَديثُ رَواهُ ابنُ إسحاقَ مُعَلَّقًا، فهو ضَعيفٌ

فيهِ نَزَلَتْ: ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[20] (الأنعام: 93).(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 157)

﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾، إلى قولِهِ: ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ﴾ (القلم: 17-24)

• قولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ (القلم: 17)، هيَ جنَّةٌ بِـ(صَوْران)، و(صَوْرانُ) على فَراسِخَ مِن صَنعاءَ[21]. وكانَ أَصحابُ هذهِ الجَنَّةِ بَعدَ رَفعِ عيسى عليهِ السَّلامُ بِيَسيرٍ[22]، وكانوا بُخَلاءَ، فكانوا يَجُدُّونَ التَّمرَ لَيلًا مِن أجلِ المساكينِ، وكانوا أرادوا حَصادَ زَرعِها، وقالوا: ﴿لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ﴾ (القلم: 24)، فغَدَوا إليها فإذا هيَ قَد اقتُلِعَتْ مِن أَصلِها، ﴿فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ﴾ (القلم: 20)، أَي: كاللَّيلِ، ويُقالُ لِلنَّهارِ أيضًا: صَريمٌ[23]؛ فإن كانَ أرادَ اللَّيلَ فلاسْوِدادِ مَوضِعِها، وكأنَّهُم وَجَدوا مَوضِعَها حَمَأَةً، وإن كانَ أَرادَ بِالصَّريمِ النَّهارَ فلِذَهابِ الشَّجَرِ والزَّرعِ ونَقاءِ الأَرضِ منهُ.

وكانَ الطّائفُ الذي طافَ علَيها جِبريلَ عليهِ السَّلامُ، فاقتَلَعَها، فيُقالُ: إنَّهُ طافَ بها حولَ البيتِ، ثُمَّ وَضَعَها حيثُ مَدينَةُ الطّائفِ اليومَ، ولِذلكَ سُمِّيَت الطّائفَ[24]، ولَيسَ في أرضِ الحِجازِ بَلدَةٌ فيها الماءُ والشَّجَرُ والأَعنابُ غَيرها.

لا تَنهَضُ بهِ حُجَّةٌ. يُنظَر: هامِشُ (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 370.

(20) قالَ ابنُ هشام في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 371: "وهُوَ الذي قالَ، في ما بَلَغَني: ﴿سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ (الأنعام: 93)". وذكَرَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 6/ 132، أَنَّ عَبدَ بنَ حُمَيدٍ أَخرجَ عن عِكرِمَةَ، قالَ: "لَمّا نَزَلَتْ: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا * فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾ (المرسلات: 1-2)، قالَ النَّضْرُ، وهُوَ مِن بَني عَبدِ الدّارِ: والطّاحِناتِ طَحْنًا، والعاجِناتِ عَجْنًا، وقَولًا كَثيرًا، فأَنزَلَ اللهُ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ (الأنعام: 93) الآيَةَ". وهو أثرٌ ضَعَّفَهُ صاحِبا كتاب (الاستيعاب في بَيانِ الأسباب): 2/ 149-150.

(21) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 31، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ.

(22) يُنظَر: الكَشّاف: 6/ 186.

(23) قالَ مُحَمَّدُ بنُ القاسمِ الأنباريُّ في كِتاب (الأضداد): 84: "(الصَّريمُ) مِن الأَضدادِ، يُقالُ لِلَّيلِ: صَريمٌ، ولِلنَّهارِ: صَريمٌ؛ لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنهُما يَتَصَرَّمُ مِن صاحِبِهِ".

(24) في (تَفسير القُرآن) لِلسَّمعانيّ: 6/ 23: "في بَعضِ التَّفاسيرِ: أَنَّ اللهَ تَعالى أَمَرَ مَلَكًا حَتّى اقتَلَعَ تِلكَ الجَنَّةَ بِأَشجارِها وغُروسِها، فوَضَعَها في مَوضِعِ الطّائفِ اليَومَ". وفي (الدُّرّ

وقَد ذكَرَ هذا الخَبَرَ المهدَوِيُّ[25] في (التَّحصيل)، وذَكَرَهُ طائفَةٌ مِن المفَسِّرِينَ غيره. وقالَ البَكرِيُّ في (المعجَم)[26]: سُمِّيَت الطّائفَ لأنَّ رَجُلًا مِن الصَّدِفِ يُقالُ لهُ الدَّمُّونُ بَنى حائطَها، وقالَ: قَد بَنَيْتُ لَكُم طائفًا حَولَ بَلَدِكُم، فسُمِّيَت الطّائفَ. *(التَّعريفُ والإعلام: 174-175)*[27]

﴿فَطَافَ عَلَيۡهَا طَآئِفٞ مِّن رَّبِّكَ﴾ **(القلم: 19)**، يُراجَع: **(الأعراف: 201)**

﴿قَالَ أَوۡسَطُهُمۡ﴾ **(القلم: 28)**، يُراجَع: **(البقرة: 143)**

﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ **(القلم: 42)**

- الرُّؤيا عندَ أهلِ العِلمِ ما يَراهُ الإنسانُ في نَومِهِ، والرُّؤيَةُ ما يَراهُ بِعَينِهِ في اليَقظَةِ. فرُؤيَةُ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَم تَكُنْ إلّا لِمَن رَآهُ في حَياتِهِ.

وأمّا رُؤيا النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في المنام فرُؤيا، ولا تكونُ إلّا رُؤيا حَقٍّ، لِقَولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**مَن رَآني فَقَدْ رَأَى الحَقَّ**»[28]، وهو مُشتَرَكٌ بينَ الرُّؤيَةِ والرُّؤيا.

وأمّا قولُهُ: «**مَن رَآني في المَنام سَيَراني في اليَقظَةِ**»[29]، أَوَّلُ الكلامِ مِن

المصون): 10/ 411: "يُروى أنَّها اقتُلِعَتْ ووُضِعَتْ حَيثُ الطّائفُ اليَومَ، ولِذلكَ سُمِّيَ بِهِ (الطّائفُ) الذي هُوَ بِالحِجازِ اليَومَ".

(25) هوَ أحمَدُ بنُ عَمّارٍ أبو العَبّاسِ المهدَوِيُّ المُقرِئُ، النَّحوِيُّ المفَسِّرُ. كانَ مُقَدَّمًا في القِراءاتِ والعَرَبيَّةِ. أصلُهُ مِن المهدِيَّةِ، ودَخَلَ الأندلسَ. وصَنَّفَ كُتُبًا مُفيدَةً، مِنها التَّفسيرُ. تُوُفِّيَ سَنَةَ أربَعينَ وأربَعِمِئةٍ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاة: 1/ 351.

(26) يُنظَر: مُعجَمُ ما استَعجَم 1/ 60.

(27) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 264-265.

(28) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6996، كتاب التَّعبير، باب (مَن رَأى النَّبيَّ صلّى الله عليهِ وسَلَّمَ في المنام)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح5880، كتاب الرُّؤيا، باب (قَول النَّبيِّ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن رَآني في المنامِ فَقَدْ رَآني»)، عَن أبي قَتادَةَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

(29) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6993، كتاب التَّعبير، باب (مَن رَأى النَّبيَّ صلّى الله عليهِ وسَلَّمَ في المنام)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح5880، كتاب الرُّؤيا، باب (قَول النَّبيِّ عَلَيهِ

الرُّؤيا، وآخِرُهُ مِن الرُّؤيَةِ. فإن قيلَ: فما حَقيقَةُ الرُّؤيا؟ وكيفَ تَكونُ رُؤياهُ عليهِ السَّلامُ حَقًّا كُلُّها، وهوَ قَد يُرى على صُوَرٍ مُختَلِفَةٍ مِنها ما هيَ صورَةٌ لهُ، ومِنها ما لَيسَتْ بِصورَةٍ لهُ؟

وكذلكَ مَن رَأى اللهَ تَعالى في نَومِهِ، كيفَ تَكونُ رُؤياهُ حَقًّا وهوَ قَد يَراهُ على صورَةٍ لا تَليقُ بهِ ولا تُضافُ إليهِ؟ ولا شَكَّ أَنَّهُ لَم يَجُزْ لِلشَّيطانِ أَن يَتَمَثَّلَ على صورَةِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[30]، فأَحرى أَلّا يَتَمَثَّلَ بِاللهِ سُبحانَهُ وتعالى، وأَجدَرُ بِأَن تَكونَ رُؤيا اللهِ في المنامِ حَقًّا، وأَلّا تكونَ تَخليطًا مِن الشَّيطانِ في المنامِ، فهو أَولى بِالعصمَةِ كما قدَّمْنا. وهذا على قولِ طائفةٍ، منهُم شَيخُنا أَبو بكرٍ الحافِظُ رحِمَهُ اللهُ.

وأَمّا على قَولِ طائفةٍ أُخرى مِن العُلَماءِ فإِنَّهُم ذَهَبوا إلى أَنَّ العِصمَةَ مِن تَصَوُّرِ الشَّيطانِ وتَمَثُّلِهِ إِنَّما هيَ في حَقِّ مُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لأَنَّهُ بَشَرٌ، ويَجوزُ عليهِ الصُّوَرُ، فصَرَفَ اللهُ الشَّيطانَ أَن يَتَمَثَّلَ بهِ لِئلّا تختلِطَ رُؤياهُ بِالرُّؤيا الكاذِبَةِ، وأَمّا الرَّبُّ عزَّ وجلَّ فكُلُّ صورَةٍ يَراها الرّائي في المنامِ فلَيسَتْ مُضافَةً إليهِ سُبحانَهُ حَقيقَةً.

وكما جازَ لِمُدَّعي الإلهيَّةِ أَن يُظهِرَ اللهُ على يَدَيْهِ آيَةً يَستَشهِدُ بها، كالدَّجّالِ لَعَنَهُ اللهُ، فإِنَّ صورَتَهُ تُكَذِّبُهُ في ما يدَّعيهِ مِن الإلهيَّةِ، ولا يَجوزُ أَن تَظهَرَ الآياتُ على يَدَي مَن يدَّعي النُّبُوَّةَ، فكذلكَ يَجوزُ أَن يُخَلّى بينَ الشَّيطانِ وبَينَ أَن يَتَمَثَّلَ في المنامِ بِالباري سُبحانَهُ؛ لأَنَّهُ لا مِثلَ لهُ فيُعلَم أَنَّهُ في تَمَثُّلِهِ كاذبٌ، ولَم يُخَلَّ بَينَهُ وبَينَ أَن يَتَمَثَّلَ بِالنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ لتُخَلَّصَ رُؤياهُ مِن الشَّكِّ والتَّخليطِ كما خُلِّصَتْ مُعجِزاتُهُ وأَعلامُ نُبُوَّتِهِ مِن تَخييلاتِ السَّحَرَةِ وغيرِهِم.

فهذا مَعنى قَولِ ابنِ بَطّالٍ في (شَرح الجامِعِ الصَّحيح) لِمُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ البُخاريِّ[31]...

الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن رَآني في المنامِ فَقَدْ رَآني»، عن أَبي هُرَيرَةَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

(30) يُنظَرُ التَّخريجُ السّابقُ.

(31) يُنظَر: (شَرحُ صَحيحِ البُخاريّ) لابنِ بَطّال: 9/ 511-512.

وإذا ثَبَتَ هذا وعَلِمْتَ أَنَّ الرُّؤيا وَهمٌ وصورَةٌ مُتَخَيَّلَةٌ لا وُجودَ لِذاتِها مِن الخارجِ.... رَكِّبْ على هذهِ الرُّؤيا التي تَكونُ في الدُّنيا في حالِ النَّومِ رُؤيَةً تُشبِهُها مِن وَجهٍ وتُخالِفُها مِن وَجهٍ، وهي رُؤيَةُ الخَلقِ لِبارئِهم سُبحانَهُ في القِيامَةِ إذا أَتاهُم في غَيرِ الصُّورةِ التي يَعرفونَهُ، فيقولُ: «**أَنا رَبُّكم. فيَقولونَ: نَعوذُ بِاللهِ مِنكَ، ولَسْتَ رَبَّنا، إذا جاءَ رَبُّنا عَرَفْناهُ. ثُمَّ يَأتيهِم في الصُّورةِ التي يَعرفونَ، فيَقولونَ: أَنتَ رَبُّنا**»[32].

فلا شَكَّ أَنَّ قولَهُ سُبحانَهُ حَقٌّ، إذ يَقولُ لَهُم في المرَّةِ الأُولى: «**أَنا رَبُّكُم**»، ولكِن لَم يَخلُقْ لَهُم رُؤيةً لِذاتِهِ، بَل خَلَقَ لَهُم في داخِلِ الخَيالِ صورَةً لا وُجودَ لها مِن خارجِهِ، وهُم في حالِ يَقظَةٍ غيرِ عازبةٍ عُقولُهُم عنهُم، فلَم يَعتَقِدوها لَهُ صورَةً، ونزَّهوهُ عنها، حَتّى كَشَفَ لَهُم نورهُ ما كَشَفَ، واللهُ أَعلَمُ بِكيفيَّةِ ذلكَ الكَشفِ. وقَد عبَّرَ عنهُ في الحَديثِ بقولِهِ: «**ثُمَّ يَكْشِفُ لَهُم عَنْ ساقِهِ**»، وهو مَعنى قولِهِ في التَّنزيلِ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، فيَخِرُّونَ لهُ سُجَّدًا[33].

قالَ الخَطّابيُّ[34]: هذهِ رُؤيَةُ امتِحانٍ واختِبارٍ، لِيميزَ اللهُ بَينَ مَن كانَ يَعبُدُهُ رِياءً وسُمعَةً وبَينَ مَن كانَ يَعبُدُهُ إخلاصًا ويَقينًا، فيَسجُدُ المؤمنونَ حينئذٍ، ولا يَستَطيعُ المنافِقونَ سُجودًا.

قالَ الخَطّابيُّ[35]: فإذا جاوَزوا السِّراطَ، ودَخَلوا الجَنَّةَ قالَ اللهُ تعالى: «**إنَّ لَكُم عِندي مَوعِدًا. . .**» الحَديث، إلى قولِهِ: «**فيَرفَعُ الحِجابَ**»[36].

---

(32) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6573، كتاب الرِّقاق، باب (الصِّراط جِسْر جَهَنَّم)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح450، كتاب الإيمان، باب (مَعرفَة طَريقِ الرُّؤيَة)، عن أَبي هُرَيرَةَ.

(33) رَوى نَحوَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7439، كتاب التَّوحيد، باب (قَول اللهِ تَعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح453، كتاب الإيمان، باب (مَعرفَة طَريقِ الرُّؤيَة)، عن أَبي سَعيدٍ الخُدريِّ.

(34) يُنظَر: أَعلامُ الحَديث: 3/ 1932-1933.

(35) يُنظَر: أَعلامُ الحَديث: 1/ 524.

(36) رَواهُ بهذا اللَفظِ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح2552، كتاب صِفَة الجَنَّة، باب (ما جاءَ في رُؤيَةِ الرَّبِّ تَبارَكَ وتَعالى)، وابنُ ماجَة في سُنَنِهِ: ح187، كتاب المقَدِّمَة، باب (في ما أَنكَرَتِ الجَهْمِيَّة)، عن صُهَيبٍ رَضيَ اللهُ عنهُ، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. ورَوى نَحوَهُ، بِاختِلافٍ يَسيرٍ في

فهذهِ رُؤيَةُ الكَرامَةِ في دارِ الإقامَةِ، والأُولى استَوى فيها البَرُّ والفاجِرُ؛ لأَنَّها كانَتْ رُؤيَةَ امتِحانٍ، فالصُّورَةُ فيها كنَحوِها في الصُّورَةِ التي مثلَتْ في داخِلِ الخَيالِ والوَهمِ في حالَةِ المقامِ في الدُّنيا.

(مَسائلُ في النَحوِ واللُغَةِ والحَديثِ والفِقه: 99-100)

﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾ (القلم: 44)، يُراجَع: (المدَّثِر: 11-22)

﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ (القلم: 48)، يُراجَع: (الأَنبياء: 87)

الأَلفاظِ، مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح448، كتاب الإيمان، باب (إثبات رُؤيَةِ المؤمِنينَ في الآخِرَةِ رَبَّهُم سُبحانَهُ وتَعالى)، عن صُهَيبٍ أَيضًا.

تَفْسيرُ سُورَةِ الحاقَّة

﴿ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ (الحاقَّة: 1-2)

• وُقوعُ (أيّ) نَعتًا لِما قَبلَها، كقَولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ؛ فإنَّما تَدَرَّجت إلى الصِّلةِ مِن الاستِفهام، كأَنَّ الأَصلَ: أَيُّ رَجُلٍ؟ على الاستِفهامِ الذي يُرادُ بهِ التَّفخيمُ والتَّهويلُ، وإنَّما دَخَلَهُ التَّفخيمُ لأَنَّهُم يُريدونَ إظهارَ العَجزِ عَن الإحاطَةِ بِوَصفِهِ، فكأَنَّهُ ممّا يُستَفهَمُ عنهُ إذ يُجهَلُ كُنهُهُ، فأَدخَلوهُ في بابِ الاستِفهامِ الذي هوَ مَوضوعٌ لِما يُجهَلُ. لِذلكَ قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿ٱلْقَارِعَةُ * مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ (القارعة: 1-2)، و﴿ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾، أَي: إنَّها لا يُحاطُ بِوَصفِها. فلَمّا ثَبَتَ هذا اللَفظُ في بابِ التَّفخيمِ والتَّعظيمِ لِلشَّيءِ قَرُبَ مِن النَّعتِ والوَصفِ، حَتّى أَدخَلوهُ في بابِ النَّعتِ، وأَجْرَوهُ في الإعرابِ على ما قَبلَهُ. *(نَتائجُ الفِكر: 157)*

﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ (الحاقَّة: 8)، يُراجَع: (القمر: 19-20)

﴿وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ (الحاقَّة: 9)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾، ذَكَرَ الطَّبريُّ عَن مُحَمَّدِ بنِ كَعبٍ القُرَظيُّ قالَ: هيَ خَمسُ قَرياتٍ: صَبْعَةُ، وصَعْدَةُ، وعَمْرَةُ، ودُوما، وسَدُومُ، وهيَ القَريةُ العُظمى[1]. *(التَّعريفُ والإعلام: 175-176)*

﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ (الحاقَّة: 12)

• رُوِيَ أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ نزَلَتْ: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾، أَخَذَ بِأُذُنِ عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ رَضيَ اللهُ عنهُ، وقالَ: «هذهِ هِيَ»[2]، ذَكَرَهُ النَّقّاشُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 175)

(1) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 1/ 307.

(2) رَوى نَحوَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 55-56، عن مَكحولٍ مُرسَلًا، وعن بُرَيدَةَ الأَسلَميّ.

﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (الحاقَّة: 21)

• قَوْلُهُ [أَي: عَبد اللهِ بن رَواحَةَ]:

فَـراضِـيَـةُ الـمَـعِـيـشَـةِ طَـلَّـقْـتُـهـا[3]

أَي: المَعِيشَةُ المَرْضِيَّةُ، وبَناها عَلى (فاعِلَة) لأَنَّ أَهلَها راضُونَ؛ لأَنَّها في مَعنى (صالِحَة). وقَد تَقَدَّمَ طَرَفٌ مِن القَولِ في هذا المَعنى. *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 33-34)*

ويُراجَعُ أَيضًا: (البقرة: 217)، و(الفتح: 25)

وذَكَرَ ذلكَ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ: 8/ 211، وعَزاهُ إلى ابنِ أَبي حاتمٍ أَيضًا، وضَعَّفَهُ. ويُنظَر: هِدايَةُ المُستَنير: 563، والاستيعاب في بَيانِ الأَسباب، 3/ 455-456.

(3) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 4/ 27. والمذكورُ هو شَطرُ بَيتٍ في (ديوان عَبدِ اللهِ بنِ رَواحَة): 104، وهو كامِلًا:

فَـراضِـيَـةُ الـمَـعِـيـشَـةِ طَـلَّـقْـتُـهـا أَسِـنَّـتُـهـا فَـتَـنْـكِـحُ أَو تَـئِـيـمُ

تَفْسيرُ سُورَةِ المَعارِج

﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ (المعارج: 1)

• الذي سأَلَ هُوَ النَّضْرُ بنُ الحارِثِ مِن بَني عَبدِ الدّارِ، حينَ قالَ: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾ (الأنفال: 32) الآية، فنَزَلَتْ فيهِ: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾[1]. *(التَّعريفُ والإعلام: 176)*

﴿فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ (المعارج: 4)، يُراجَع: (الكهف: 1-85)

---

(1) أخرجَ النَّسائيُّ في تفسيرِهِ: 2/ 463: 640، عن عَبدِ اللهِ بنِ عبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنهُما أَنَّهُ قالَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾: "هُوَ النَّضْرُ بنُ الحارِثِ بنِ كَلَدَةَ". وإسنادُهُ حَسَنٌ على شَرطِ البُخاريِّ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 457.

تَفْسيرُ سُورَةِ نُوح

﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾ (نوح: 4)، يُراجَع: (الأحقاف: 31)

﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح: 17)

• المفعولُ الثّاني مِن نَحوِ قَولِكَ: أَلبَسْتُ زَيدًا الثَّوبَ، لَيسَ مُنتَصِبًا بـ(أَفعَلْتُ)؛ لِما تَقَدَّمَ مِن أَنَّكَ لا تَنقُلُهُ عَن الفاعِلِ ويَصيرُ الفاعِلُ مَفعولًا، حَتّى يَكونَ الفِعلُ حاصِلًا في الفاعِلِ، ولكِنَّ المفعولَ الثّانيَ مُنتَصِبٌ بما كانَ مُنتَصِبًا بِهِ قَبلَ دُخولِ الهَمزَةِ والنَّقلِ؛ وذلكَ أَنَّهُم اعتَقَدوا طَرحَها حينَ كانَتْ زائدَةً، كما فَعَلوا في تَصغيرِ (حُمَيْد) و(زُهَيْر)، وكما فَعَلوا حينَ قالوا: أَورَسَ النَّبْتُ فهوَ وارِسٌ، ولَم يَبنُوهُ على (أَورَسَ). وقالَ اللهُ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، فلَم يَجِئْ بِالمصدَرِ على (أَنبَتَ).

وممّا يوضِحُ لكَ هذا أَنَّهُم أَعَلُّوا الفِعلَ فقالوا: أَطالَ الصَّلاةَ وأَقامَها، فلَم يَقولوا: (أَطوَلَ)، ولا (أَقوَمَ)، مُراعاةً لِحُكمِ الفِعلِ قَبلَ دُخولِ الهَمزَةِ؛ أَلا تَرى أَنَّهُم حَيثُ نَقَلوهُ في التَّعَجُّبِ واعتَقَدوا ثَباتَ الهَمزَةِ لَم يُعَدُّوهُ إلى مَفعولٍ ثانٍ، بَل قالوا: ما أَضرَبَ زَيدًا لِعَمرٍو، بِاللامِ؛ لأَنَّ التَّعَجُّبَ تَعظيمٌ لِصِفَةِ المتَعَجَّبِ منهُ، وإذا كانَ الفِعلُ صِفَةً في الفاعِلِ لَم يَتَعَدَّ، ومِن ثَمَّ صَحَّحوهُ في التَّعَجُّبِ فقالوا: ما أَقوَمَهُ وأَطوَلَهُ، حَيثُ لَم يَعتَقِدوا سُقوطَ الهَمزَةِ، كما صَحَّحوا الفِعلَ مِن (استَحوَذَ) و(استَنوَقَ الجَمَلُ)، حَيثُ كانَتِ الهمزَةُ والزَّوائدُ لازِمةً لهُ غيرَ عارِضَةٍ فيهِ، والحَمدُ للهِ. *(نَتائجُ الفِكر: 259)*

﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا﴾ (نوح: 22)

• (المُلّاحُ) أَبلَغُ مِن (المَليح) في كَلامِ العَرَبِ، وكَذلِكَ (الوُضّاءُ) أَبلَغُ مِن (الوَضيء)، و(الكُبّارُ) كَذلِكَ أَبلَغُ مِن (الكَبير)، غَيرَ أَنَّهُ لا يُوصَفُ الباري سُبحانَهُ

بِهذا اللَفظِ، فَيُقَالَ فيهِ: كُبّارٌ، بِمَعْنى (كَبير)؛ لأَنَّهُ عَلى بِنيَةِ الجَمعِ، نَحو (ضُرّاب) و(شُهّاد)، فكانَ لَفظُ (الكَبير) ونَحوُهُ أَبعَدَ مِن الاشتِراكِ، وأَدَلَّ عَلى الوَحدانِيَّةِ، واللهُ أَعلَمُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 432)*

﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ (نوح: 23)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا﴾ الآية، هذهِ أَسماءُ أَصنامٍ كانَتْ قَبلُ أَسماءً لِقَومٍ صالِحينَ[1]؛ يُقالُ: إنَّ يَغوثَ هو ابنُ شِيثِ بنِ آدمَ، وكذلك سُواعٌ كانَ بَعدَهُ، وكانوا يَتَبَرَّكونَ بهم وبِدُعائهم، فكُلَّما ماتَ مِنهُم أَحَدٌ مَثَّلوا صورَتَهُ وتَمَسَّحوا بها، إلى زَمَنِ مَهلايلَ، فعَبَدوها بِتَدريجِ الشَّيطانِ لَهُم حينَ أَسلَمَهُم اللهُ لهُ وإلى أَهوائهِم، نَعوذُ بِاللهِ مِن الخِذلانِ، ثُمَّ صارَتْ سُنَّةً في العَرَبِ في الجاهِلِيَّةِ. ولا أدري مِن أَينَ سَرَتْ لَهُم تلك الأَسماءُ القَديمةُ: أَمِن قِبَلِ الهِندِ؟ فقَد ذُكِرَ عَنهُم أَنَّهُم كانوا المبدأَ في عبادَتِهِم الأَصنامَ بَعدَ نوحٍ، أَم الشَّيطانُ أَلهَمَهُم إلى ما كانَتْ عليهِ الجاهِلِيَّةُ الأُولى قَبلَ نوحٍ عليهِ السَّلامُ[2]؟ واللهُ أَعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 176-177)

---

(1) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4920، كتاب التَّفسير، باب (﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾).

(2) قالَ ابنُ عَسكَرٍ في (التَّكميل والإتمام): 447-448، مُجيبًا عن تَساؤُلِ السُّهَيليِّ: "أَمّا الأَسماءُ المذكورَةُ في السُّورَةِ فهيَ، على ما ذَكَرَ، أَسماءُ قَومٍ صالِحِينَ ماتوا فصَوَّروهُم تَبَرُّكًا، إلى زَمَنِ مَهلاليلَ بنِ قَينانَ، فعَبَدوها مِن دُونِ اللهِ... وهيَ أَسماءٌ سُريانيَّةٌ، ثُمَّ وَقَعَت تلك الأَسماءُ إلى أَهلِ الهِندِ فسَمَّوا بها أَصنامَهُم التي زَعَموا أَنَّها على صورَةِ الدَّراريِّ السَّبعةِ، وكانَت الجِنُّ تُكَلِّمُهُم مِن جَوفِها، فافتتنوا بها. ثُمَّ أَدخَلَها إلى أَرضِ العَرَبِ عَمْرُو بنُ لُحَيِّ بنِ قَمَعَةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ، فمِن قِبَلِهِ سَرَتْ إلى أَرض العَرَبِ".

تَفْسيرُ سُورَةِ الجِنّ

﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾ (الجن: 4)

• قولُهُ تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾، قالَ قَتادَةُ: هوَ إبليسُ[1]، وقَد قَدَّمْنا أَنَّ اسمَهُ عَزازيلُ[2]. *(التَّعريفُ والإعلام: 177)*

﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ (الجن: 5)، يُراجَع: (الرَّحمن: 39)

﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ (الجن: 6)

• أَمّا ما ذَكَرَهُ[3] في مَعنى قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ الآيَة، فقَد رُوِيَ في مَعْنى ذلِكَ عن حَجّاجِ بنِ عِلاطٍ السُّلَمِيِّ، وهُوَ والِدُ نَصرِ بنِ حَجّاجٍ الذي قيلَ فيهِ:

أَمْ لا سَبيلَ إلى نَصْرِ بنِ حَجّاجِ[4]

---

(1) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 107، عن قَتادَةَ ومُجاهِدٍ. وأَخرجَهُ ابنُ مردوَيه والدَّيلميُّ، بِسَنَدٍ واهٍ، عن أَبي موسى الأَشعَرِيِّ مَرفوعًا. يُنْظَر: الدُّرُّ المنثور: 15/ 9.

(2) يُنظَر: المعارِف: 14، وتَفسيرُ غَريبِ القُرآن: 23، وكِلاهُما لابنِ قُتَيبَةَ.

(3) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 263.

(4) رَوى ابنُ سَعدٍ في (الطَّبَقات الكُبرى): 3/ 216، عن عَبدِ اللهِ بنِ بُرَيدَةَ الأَسلَمِيِّ، قالَ: "بَينا عُمَرُ بنُ الخَطّابِ يَعُسُّ ذاتَ لَيلَةٍ، إذا امرَأَةٌ تَقولُ:

هَلْ مِنْ سَبيلٍ إلى خَمْرٍ فَأَشْرَبَها ... أَمْ هَلْ سَبيلٌ إلى نَصْرِ بنِ حَجّاجِ

فلَمّا أَصبَحَ سَأَلَ عنهُ، فإذا هوَ مِن بَني سُلَيم، فأَرسَلَ إليهِ فأَتاهُ، فإذا هوَ مِن أَحسَنِ النّاسِ شَعرًا وأَصبَحِهِم وَجهًا، فأَمَرَهُ عُمَرُ أَن يُطَمَّ شَعرَهُ، ففَعَلَ، فخَرَجَتْ جَبهَتُهُ فازدادَ حُسنًا، فأَمَرَهُ عُمَرُ أَن يَعْتَمَّ، ففَعَلَ، فازدادَ حُسنًا، فقالَ عُمَرُ: لا والذي نَفسي بِيَدِهِ، لا تُجامِعُني بِأَرضٍ أَنا بِها. فأَمَرَ لَهُ بما يُصْلِحُهُ، وسَيَّرَهُ إلى البَصرَةِ". وقَد صَحَّحَ ابنُ حجرٍ إسنادَ هذهِ القِصَّةِ في (الإصابَة): 6/ 485.

أَنَّهُ قَدِمَ مَكَّةَ في رَكبٍ، فأَجَنَّهُم اللَيلُ بِوادٍ مَخُوفٍ مُوحِشٍ، فقالَ لَهُ الرَّكبُ: قُمْ خُذْ لِنَفْسِكَ أَمانًا ولأَصحابِك، فجَعَلَ يَطوفُ بِالرَّكبِ ويَقولُ:

أُعيذُ نَفْسي وَأُعيذُ صَحْبي

مِنْ كُلِّ جِنِّيٍّ بِهذا النَّقْبِ

حَتّى أَؤُوبَ سالِمًا وَرَكْبي

فسَمِعَ قارئًا: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (الرَّحمن: 33) الآية. فلَمّا قَدِمَ مَكَّةَ خَبَّرَ كُفّارَ قُرَيشٍ بِما سَمِعَ، فقالوا: أَصَبْتَ يا أَبا كِلابٍ، إنَّ هذا يَزعُمُ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ أُنزِلَ عَلَيهِ، فقالَ: واللهِ لَقَد سَمِعْتُهُ وسَمِعَهُ هؤُلاءِ مَعي، ثُمَّ أَسلَمَ وحَسُنَ إسلامُهُ، وهاجَرَ إلى المَدينَةِ[5]، وابتَنى بِها مَسجِدًا[6]، فهُوَ يُعرَفُ بِهِ. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 305-307)***

﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا﴾ **(الجنّ: 8)**

• رُوِيَ في مَأثُورِ الأَخبارِ أَنَّ إبليسَ كانَ يَختَرِقُ السَّماواتِ قَبلَ عيسى، فلَمّا بُعِثَ عيسى أَو وُلِدَ حُجِبَ عَن ثَلاثِ سَماواتٍ، فلَمّا وُلِدَ مُحَمَّدٌ حُجِبَ عَنها كُلِّها، وقُذِفَت الشَّياطينُ بِالنُّجوم وقالَت قُرَيشٌ حينَ كَثُرَ القَذفُ بِالنُّجُوم: قامَت السّاعَةُ، فقالَ عُتبَةُ بنُ رَبيعَةَ: انظُروا إلى العَيُّوقِ، فإن كانَ رُمِيَ بِهِ فقَد آنَ قِيامُ السّاعةِ، وإلّا فلا. ومِمَّن ذَكَرَ هذا الخَبَرَ الزُّبَيرُ بنُ أَبي بَكرٍ[7].

وذَكَرَ ابنُ إسحاقَ في هذا البابِ ما رُمِيَتْ بِهِ الشَّياطينُ حينَ ظَهَرَ القَذفُ بِالنُّجومِ[8]، لِئَلّا يَلتَبِسَ بِالوَحيِ، ولِيَكونَ ذلِكَ أَظهَرَ لِلحُجَّةِ وأَقطَعَ لِلشُّبهَةِ. والذي قالَهُ صَحيحٌ، ولكِنَّ القَذفَ بِالنُّجومِ قَد كانَ قَديمًا، وذلِكَ مَوجُودٌ في أَشعارِ

---

(5) رَوى ذلك ابنُ أَبي الدُّنيا في (كِتاب الهواتِف): ح41، عن واثِلَةَ بنِ الأَسقَعِ.

(6) يُنظَر: (الطَّبَقاتُ الكُبرى) لابنِ سَعد: 4/ 14.

(7) رَواهُ مِن طَريقِ الزُّبَيرِ بنِ بَكّارٍ ابنُ عَساكِرَ في (تاريخ مَدينَةِ دِمَشق): 3/ 70.

(8) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 262-263.

القُدَماءِ مِن الجاهِليَّةِ، مِنهُم: عَوفُ بنُ الجزعِ[9]، وأَوسُ بنُ حَجَرٍ[10]، وبِشْرُ بنُ أبي خازمٍ[11]، وكُلُّهُم جاهِليٌّ، وقَد وَصَفوا الرَّميَ بالنُّجومِ، وأَبياتُهُم في ذلِكَ مَذكورَةٌ في (مُشْكِلِ) ابنِ قُتَيْبَةَ في تَفسيرِ سُورَةِ الجِنِّ[12].

وذَكَرَ عَبدُ الرَّزّاقِ في تَفسيرِهِ عَن مَعْمَرٍ عَن ابنِ شِهابٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَن هذا الرَّمي بِالنُّجومِ: أَكانَ في الجاهِلِيَّةِ؟ قالَ: نَعَم، ولكِنَّهُ إذ جاءَ الإسلامُ غُلِّظَ وشُدِّدَ[13]. وفي قَولِ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا﴾ الآيَة، ولَم يَقُلْ: حُرِسَتْ، دَليلٌ عَلى أَنَّهُ قَد كانَ مِنهُ شَيءٌ، فلَمّا بُعِثَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ مُلِئَتْ حَرَسًا شَديدًا وشُهُبًا؛ وذلِكَ لِيَنحَسِمَ أَمرُ الشَّياطينِ وتَخليطُهُم، ولِتَكونَ الآيَةُ أَبيَنَ والحُجَّةُ أَقطَعَ، وإن وُجِدَ اليَومَ كاهِنٌ فلا يدفَعُ ذلِكَ بِما أَخبَرَ اللهُ بِهِ مِن طَردِ الشَّياطينِ عَن استِراقِ السَّمعِ، فإنَّ ذلِكَ التَّغليظَ والتَّشديدَ كانَ زَمَنَ النُّبُوَّةِ، ثُمَّ بَقِيَتْ مِنهُ، أَعني مِن استِراقِ السَّمعِ، بَقايا يَسيرَةٌ، بِدَليلِ وُجودِهِم عَلى النُّدورِ في بَعضِ الأَزمِنَةِ وفي بَعضِ البِلادِ. وقَد سُئِلَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ عَن الكُهّانِ فقالَ: «**لَيسوا بِشَيءٍ**»، فقيلَ: إِنَّهُم يَتَكَلَّمونَ بِالكَلِمَةِ فتَكونُ كما قالوا، فقالَ: «**تِلكَ الكَلِمَةُ مِن الجِنِّ يَحفَظُها الجِنِّيُّ**،

---

(9) يَعني قَولَهُ:

يَـرُدُّ عَـلَـيْـنـا الـعَـيْـرَ مِـن دُونِ أَنْـفِـهِ ... أو الـثَّـوْرَ كَـالـدُّرِّيِّ يَـتْـبَـعُـهُ الـدَّمُ

يُنظَر: تَأويلُ مُشْكِلِ القرآن: 430-431.

(10) يَعني قَولَهُ:

وَانْــقَــضَّ كَــالــدُّرِّيِّ يَــتْــبَــعُــهُ ... نَــقْــعٌ يَــثُــورُ تَــخــالُــهُ طُــنُــبــا

يُنظَر: ديوانُ أَوسِ بنِ حَجَر: 3، وتَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: 430.

(11) يَعني قَولَهُ:

وَالعَيْرُ يُرهِقُها الخَبارَ وَجَحْشُها ... يَنْقَضُّ خَلْفَهُما انْقِضاضَ الكَوْكَبِ

يُنظَر: ديوانُ بِشْرِ بنِ أَبي خازِم: 37، وتَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: 430.

(12) يُنظَر: تَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: 430-431.

(13) يُنظَر: تَفسيرُ عَبدِ الرَّزّاق: 3/ 352. ورَواهُ البَيهقيُّ في (دَلائل النُّبوَّة): 2/ 237-238. ورَوى نَحوَهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3323، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ الجِنّ)، والنَّسائيُّ في تفسيرِهِ: ح646، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ.

فيُقِرُّها في أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الزُّجاجَةِ، فيَخْلِطُ فيها أكثَرَ من مِئَةِ كِذبَةٍ»[14] . . .

وفي تَفسيرِ ابنِ سَلّامٍ[15] عَن ابنِ عَبّاسٍ قالَ: إذا رَمى الشِّهابُ الجِنِّيَّ لَم يُخْطِئْهُ، ويُحَرِّقُ ما أَصابَ ولا يَقتُلُهُ[16]، وعَن الحَسَنِ قالَ: في أَسرَعَ مِن طَرفَةِ العَينِ[17].

وفي تَفسيرِ ابنِ سَلّامٍ أيضًا عَن أبي قَتادَةَ أنَّهُ كانَ مَعَ قَومٍ، فَرُمِيَ بِنَجمٍ، فقالَ: لا تُتْبِعوهُ أبصارَكُم، وفيهِ أيضًا عَن حَفصٍ أَنَّهُ سَأَلَ الحَسَنَ: أيُتْبِعُ بَصَرَهُ الكَوكَبَ؟ فقالَ: قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِّلشَّيَاطِينِ﴾ (الملك: 5)، وقالَ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الأعراف: 185)، قالَ: كَيفَ نَعلَمُ إذا لَم نَنظُرْ إلَيهِ؟ لأُتْبِعَنَّهُ بَصَري[18]. ***(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 301-303)***

﴿لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾ (الجن: 16)

• قَولُ الوَليدِ: إنَّ أَصلَهُ لَعَذِقٌ. . . ورِوايَةُ ابنِ هِشام: إنَّ أَصلَهُ لَغَدِقٌ[19]، وهُوَ الماءُ الكَثيرُ[20]، ومِنهُ يُقالُ: غَيْدَقَ الرَّجُلُ، إذا كَثُرَ بُصاقُهُ[21]، وأَحَدُ أعمامِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ كانَ يُسَمّى الغَيداقَ لِكَثرَةِ عَطائهِ[22]. والغَيدَقُ أيضًا

---

(14) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6213، كتاب الأَدَب، باب (قَول الرَّجُلِ لِلشَّيءِ: لَيسَ بِشَيءٍ، وهُوَ يَنوي أَنَّهُ لَيسَ بِحَقّ)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح5778، كتاب الطِّبّ، باب (تَحريم الكهانَةِ وإتيانِ الكُهّان).

(15) يُنظَر: تَفسيرُ ابنِ أبي زَمنين: 2/ 208، وتَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 3/ 391.

(16) رَوى نَحوَهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 23/ 41، وأَبو الشَّيخ في (كِتاب العَظَمَة): ح685، عن ابنِ عبّاسٍ، وقالَ مُحَقِّقُ الكتابِ: 4/ 1214: "رِجالُ إسنادِهِ عِندَ المؤَلِّفِ ثِقاتٌ، إلّا أنَّ أبا إسحاقَ، وهوَ السَّبيعِيُّ، اختَلَطَ أخيرًا، وسَماعُ زَكَرِيّا، وهو ابنُ أبي زائدَةَ، مِنهُ بِأَخَرَةٍ".

(17) يُنظَر: تَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 3/ 391.

(18) يُنظَر: تَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز: 3/ 391.

(19) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 335.

(20) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 4/ 415.

(21) يُنظَر: القاموسُ المحيط: 2/ 1212.

(22) هذا هوَ تَعليلُ ابنِ فارسٍ لِلتَّسميَةِ، إذ قالَ في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 4/ 415: "الغَيْداقُ: الرَّجُلُ الكَريمُ". وعَلَّلَ ابنُ دُرَيدٍ التَّسميةَ بِعِلَّةٍ أُخرى، فقالَ في (الاشتِقاق): 47: "الغَيْداقُ

وَلَدُ الضَّبِّ[23]، وهُوَ أكبَرُ مِن الحِسْلِ[24]، قالَهُ قُطرُبٌ في كِتابِ (الأَفعال والأَسماء) لَهُ. *(الرّوض الأُنُف: 3/ 79-80)*

﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ **(الجنّ: 19)**

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾، هوَ مُحَمَّدٌ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. وقولُهُ: ﴿كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ﴾، يَعني الجِنَّ. وقولُهُ: ﴿لُبَدًا﴾، أَي: يَركَبُ بعضُهُم بَعضًا[25]. *(التّعريفُ والإعلام: 177)*

ابنُ عَبدِ المطَّلِبِ. واشتِقاقُ (الغَيْداق) مِن قَولِهِم: ضَبٌّ غَيْداقٌ، إذا تَمَّ شَبابُهُ وسِنُّهُ". وعَلَّقَ ابنُ فارسٍ على هذا التَّعليلِ بِقَولِهِ في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 4/ 415: "وزَعَمَ ناسٌ أَنَّ الضَّبَّ يُسَمّى غَيْداقًا، ولَعَلَّ ذلكَ لا يَكونُ إلّا لِسِمَنٍ ونَعمَةٍ فيهِ".

(23) يُنظَرُ التَّعليقُ السّابِقُ. وقالَ الفَيروزآباديُّ في (القاموس المحيط): 2/ 1212: "الغَيْداقُ: الكَريمُ، ووَلَدُ الضَّبِّ، والطَّويلُ مِن الخَيلِ".

(24) في (القاموس المحيط): 2/ 1302: "وَلَدُ الضَّبِّ، حينَ يَخْرُجُ مِن بَيضَتِهِ".

(25) رَوى نَحوَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 118، عن الضَّحّاكِ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 15/ 28-29. وكَونُ المرادِ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ الجِنَّ، هوَ قَولٌ في مَعنى الآيةِ، وقَولٌ آخَرُ: أَنَّ المرادَ: العَرَبُ، فقَد رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 118، عن قَتادَةَ في قولِهِ: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾، قالَ: "تَلَبَّدَتِ الإنْسُ وَالجِنُّ عَلى هذا الأَمْرِ لِيُطْفِئُوهُ، فَأَبى اللهُ إِلّا أَن يَنْصُرَهُ وَيُمْضِيَهُ وَيُظْهِرَهُ عَلى مَن ناوَأَهُ"، واختارَهُ الطَّبريُّ. وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 8/ 245: "وهوَ الأَظهَرُ؛ لِقَولِهِ بَعدَهُ: ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ (الجِنّ: 20)، أَي: قالَ لَهُمُ الرَّسولُ، لَمّا آذَوْهُ وخالَفوهُ وكَذَّبوهُ وتَظاهَروا عَلَيهِ لِيُبْطِلوا ما جاءَ بِهِ مِن الحَقِّ واجتَمَعوا عَلى عَداوَتِهِ: ﴿إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى﴾، أَي: إنَّما أَعْبُدُ رَبّي وَحْدَهُ لا شَريكَ لَهُ وأَستَجيرُ بِهِ وأَتَوَكَّلُ عَلَيهِ، ﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾".

تَفْسيرُ سُورَةِ المُزَّمِّل

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ * قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (المزَّمِّل: 1-2)

• قولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ (المزَّمِّل: 1)، هوَ خِطابٌ لِلنَّبيِّ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ. وليسَ (المزَّمِّل) بِاسْمٍ مِن أَسمائه يُعرَفُ بِهِ كما ذَهَبَ إليهِ بَعضُ النّاسِ، وعَدُّوهُ في أَسمائهِ عليهِ السَّلامُ، وإنَّما (المزَّمِّلُ) اسمٌ مُشتَقٌّ مِن حالتِهِ التي كانَ علَيها حينَ الخِطابِ، وكذلكَ ﴿ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ (المدَّثِّر: 1). وفي خِطابِهِ بهذا الاسمِ فائدَتانِ؛ إحداهُما: الملاطَفَةُ، فإنَّ العَرَبَ إذا قَصَدَتْ مُلاطَفَةَ المخاطَبِ وتَركَ المعاتَبَةِ سَمَّوهُ بِاسْمٍ مُشتَقٍّ مِن حالتِهِ التي هوَ عليها، كقَولِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِعَليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ حينَ غاضَبَ فاطِمَةَ، فأَتاهُ وهوَ نائمٌ وقَد لَصِقَ بِجَنبِهِ التُّرابُ، فقالَ لهُ: «**قُمْ أَبا تُرابٍ**»[1]، إشعارًا أَنَّهُ غَيرُ عاتِبٍ عليهِ ومُلاطَفَةً لهُ. وكذلكَ قولُ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِحُذَيفةَ: «**قُمْ يا نومانُ**»[2]، وكانَ نائمًا، مُلاطَفَةً لهُ وإشعارًا لِتَركِ العَتَبِ والتَّأنيبِ. فقولُ اللهِ تعالى لِمُحَمَّدٍ عليهِ السَّلامُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ * قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ فيهِ تَأنيسٌ ومُلاطَفَةٌ، لِيَستَشعِرَ أَنَّهُ غَيرُ عاتِبٍ عليهِ. والفائدَةُ الثّانيَةُ: التَّنبيهُ لِكُلِّ مُتَزَمِّلٍ راقِدٍ لَيلَهُ، لِيَتَنَبَّهَ إلى قِيامِ اللَّيلِ وذِكرِ اللهِ تَعالى فيهِ؛ لأَنَّ الاسمَ المُشتَقَّ مِن الفِعلِ يَشترِكُ فيهِ مَعَ المخاطَبِ كُلُّ مَن عَمِلَ بِذلكَ العَمَلِ واتَّصَفَ بِتلكَ الصِّفَةِ. فهاتانِ فائدَتانِ. *(التَّعريفُ والإعلام: 177-178)*

﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ (المزَّمِّل: 5)

---

(1) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح441، كتاب الصَّلاة، باب (نَوم الرِّجالِ في المسجِد)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6179، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (مِن فَضائلِ عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنه).

(2) رَواهُ مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح4616، كتاب الجِهاد، باب (غَزوَة الأَحزاب).

• قالَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: إنَّما ثَقُلَتْ مَوازينُ المُحِقِّينَ يَومَ القِيامَةِ لاتِّباعِهِم الحَقَّ، وحُقَّ لِميزانٍ لا يُوضَعُ فيهِ إلّا الحَقُّ أن يَكُون ثَقيلًا، وقالَ في أَهلِ الباطِلِ بِعَكسِ هذا[3]. وقَد رُوِيَ أَنَّهُ أُنزِلَ عَلَيهِ الوَحيُ وهُوَ عَلى ناقَتِهِ، فَثَقُلَ عَلَيها حَتّى ساخَتْ قَوائمُها في الأَرضِ[4]. فقَد تَطابَقَت الصِّفَةُ المَعقولَةُ والصِّفَة المَحسوسَةُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 175-176)*

﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾ **(المزَّمّل: 8)**، يُراجَع: **(الفاتحة: 1)**

---

(3) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 26/ 18، عن مُجاهِدٍ، قالَ: "دَعا أَبو بَكرٍ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما، فقالَ لَهُ:..."، فذَكَرَ الأَثَرَ مِن قَولِ أَبي بَكرٍ لا عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما، واللهُ أَعلَمُ.

(4) في (المستَدرَك): 2/ 505، عن عائشةَ أَنَّ النَّبيَّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ إذا أُوحِيَ إليهِ وهوَ عَلى ناقَتِهِ وَضَعَتْ جِرانَها فلَم تَستَطِع أَن تَتَحَرَّكَ. وتَلَتْ قَولَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا﴾. وقالَ الحاكِمُ: "صَحيحُ الإسنادِ، ولَم يُخرِجاهُ"، ووافَقَهُ الذَّهَبيُّ. ورَوى أَحمَدُ في مُسنَدِهِ: ح6643، عن عَبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ، قالَ: "أُنزِلَتْ عَلى رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ سُورَةُ المائدَة وهو راكِبٌ عَلى راحِلَتِهِ، فلَم تَستَطِع أَن تَحمِلَهُ، فنَزَلَ عَنها". وقالَ مُحَقِّقُو المسنَدِ: 11/ 218: "حَسَنٌ لِغَيرِهِ". ورَوى أَحمَدُ أَيضًا في مُسنَدِهِ: ح27575، عن أَسماءَ بِنتِ يَزيدَ، قالَتْ: "إنِّي لآخِذَةٌ بِزِمامِ العَضباءِ، ناقَةِ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، إذ أُنزِلَتْ عَلَيهِ سُورَةُ المائدَة كُلُّها، فكادَتْ مِن ثِقلِها تَدُقُّ بِعَضُدِ النّاقَةِ". وقالَ مُحَقِّقُو المسنَدِ: 45/ 557: "حَسَنٌ لِغَيرِهِ".

تَفْسيرُ سُورَةِ المُدَّثِّر

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المدَّثِّر: 1-3):

• قالَ بَعضُ أَهلِ العِلمِ: في تَسمِيَتِهِ إِيّاهُ بِـ(المُدَّثِّر) في هذا المَقامِ مُلاطَفَةٌ... فلَو ناداهُ سُبحانَهُ وهُوَ في تِلكَ الحالِ مِن الكَرْبِ بِاسْمِهِ أَو بِالأَمرِ المُجَرَّدِ مِن هذِهِ المُلاطَفَةِ لَهالَهُ ذلكَ، ولكِن لَمّا بُدِئَ بِـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ (المدَّثِّر: 1) أَنِسَ وعَلِمَ أَنَّ رَبَّهُ راضٍ عنهُ؛ أَلا تَراهُ كيفَ قالَ عندَما لَقِيَ مِن أَهلِ الطّائفِ مِن شِدَّةِ البَلاءِ والكَرْبِ ما لَقِيَ: «**رَبِّ إن لَمْ يَكُنْ بِكَ غَضَبٌ عَلَيَّ فَلا أُبالي**»[1] إلى آخِرِ الدُّعاءِ، فكانَ مَطلُوبُهُ رِضا رَبِّهِ، وبِهِ كانَت تَهونُ عَلَيهِ الشَّدائدُ.

فإن قيلَ: كَيفَ يَنتَظِمُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ مَعَ قَولِهِ: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ (المدَّثِّر: 2)، وما الرّابِطُ بينَ المَعنَيَينِ حَتّى يَلتَئما في قانونِ البَلاغَةِ، ويَتَشاكَلا في حُكمِ الفَصاحَةِ؟

قُلْنا: مِن صِفَتِهِ عَلَيهِ السَّلامُ ما وَصَفَ بِهِ نَفسَهُ حينَ قالَ: «**أَنا النَّذيرُ العُريانُ**»[2]، وهُوَ مَثَلٌ مَعروفٌ عِندَ العَرَبِ يُقالُ لِمَن أَنذَرَ بِقُربِ العَدُوِّ وبالَغَ في الإنذارِ، وهُوَ النَّذيرُ العُريانُ؛ وذلِكَ أَنَّ النَّذيرَ الجادَّ يُجَرِّدُ ثَوبَهُ ويُشيرُ بِهِ إذا خافَ أَن يَسبِقَ العَدُوُّ صَوتَهُ. وقَد قيلَ: إنَّ أَصلَ المَثَلِ لِرَجُلٍ مِن خَثعَم سَلَبَهُ العَدُوُّ ثَوبَهُ، وقَطَعوا يَدَهُ، فانطَلَقَ إلى قَومِهِ نَذيرًا عَلى تِلكَ الحالِ[3]. فقَولُهُ عَلَيهِ

---

(1) ساقَهُ ابنُ إسحاقَ، وهوَ في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 71، بِلا إسنادٍ، والطَّبَرانيُّ في (المُعجَم الكَبير): ح181، بإسنادٍ فيهِ ابنُ إسحاقَ، وهو مُدَلِّسٌ ثِقَةٌ، وبَقِيَّةُ رِجالِهِ ثِقاتٌ. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّةُ الصَّحيحَة: 1/ 186-188 (الهامش6).

(2) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6482، كتاب الرِّقاق، باب (الانتِهاء عَن المعاصي)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح5913، كتاب الفَضائل، باب (شَفَقَته صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عَلى أُمَّتِهِ، ومُبالَغَته في تَحذيرِهِم ممّا يَضُرُّهُم).

(3) ذكَرَ ذلكَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 11/ 383-384، وذكَرَ أَقوالًا أُخرى في سَبَبِ قَولِهِم: النَّذير العُريان.

السَّلامُ: «**أَنا النَّذيرُ العُريانُ**»، أَي: مَثَلي مَثَلُ ذلِكَ. والتَّدَثُّرُ بِالثِّيابِ مُضادٌّ لِلتَّعَرِّي، فكانَ في قولِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، مَعَ قَولِهِ: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾، والنَّذيرُ الجادُّ يُسَمّى العُريانَ، تَشاكُلٌ بَيِّنٌ والتِئامٌ بَديعٌ وسَماقَةٌ في المَعنى وجَزالَةٌ في اللَّفظِ.

وقَولُهُ بَعدَ هذا: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المدَّثِّر: 3)، أَي: رَبَّكَ كَبِّرْ لا غَيرَهُ، لا يَكبُرْ عَلَيكَ شَيءٌ مِن أَمرِ الخَلقِ. وفي تَقديمِ المَفعولِ عَلى فِعلِ الأَمرِ إخلاصٌ، ومِثلُهُ قَولُهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5)، أَي: لا نَعبُدُ غَيرَكَ ولا نَستَعينُ إلّا بِكَ، ولَم يَقُلْ: نَعبُدُكَ ونَستَعينُكَ. وفي الحَديثِ: «**إذا قالَ العَبدُ**: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، **يَقولُ اللهُ تَعالى: أَخلَصَ لي عَبدي العِبادَةَ، واستَعانَني عَلَيها، فَهذِهِ بَيني وبَينَ عَبدي**»[4]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 145-146)*[5]

• قولُهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، وكانَ مُتَدَثِّرًا بِثِيابِهِ حينَ فَرَغَ مِن هَولِ الوَحيِ أَوَّلَ نُزولِهِ، وقالَ: «**دَثِّروني دَثِّروني**»[6]، فقالَ لهُ رَبُّهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾.

(التَّعريفُ والإعلام: 178)

﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ (المدَّثِّر: 9)

• حَكى سيبَوَيْهِ: اليَومَ يَومُكَ[7]، عَلى أَن تَجعَلَ (اليَومَ) ظَرفًا في مَوضِعِ خَبَرٍ لِلثّاني؛ لأَنَّ ظُروفَ الزَّمانِ يُخبَرُ بِها عَن زَمانٍ مِثلِها إذا كانَ الظَّرفُ يَتَّسِعُ ولا يَضيقُ عَلى الثّاني، مِثل أَن تَقولَ: السّاعَةَ يَومُكَ. وقَد قيلَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾: إنَّ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ظَرفٌ لِـ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾؛ وذلِكَ أَنَّ ظُروفَ الزَّمانِ أَحداثٌ ولَيسَتْ بِجُثَثٍ، فلا يَمتَنِعُ فيها مِثلُ هذا، كما لا يَمتَنِعُ في سائرِ الأَحداثِ. **(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 423)**

ويُراجَعُ أَيضًا: **(القمر: 8)**

---

(4) رَواهُ مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح867، كتاب الصَّلاة، باب (وُجوب قِراءَةِ الفاتِحَةِ في كُلِّ رَكعَةٍ، وأَنَّهُ إذا لَم يُحْسِنِ الفاتِحَةَ ولا أَمكَنَهُ تَعَلُّمُها قَرَأَ ما تَيَسَّرَ لَهُ مِن غَيرِها)، واللَّفظُ عِندَهُ: «فإذا قالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، قالَ: هذا بَيني وبَيْنَ عَبْدي، ولِعَبْدي ما سَأَلَ...».

(5) يُنظَر: التَّعريفُ والإعلام: 178-179.

(6) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4922، كتاب التَّفسير، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح407، كتاب الإيمان، باب (بَدْءِ الوَحيِ إلى رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّم).

(7) يُنظَر: الكِتاب: 1/ 419.

﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا * وَجَعَلۡتُ لَهُۥ مَالٗا مَّمۡدُودٗا * وَبَنِينَ شُهُودٗا﴾، إلى قولِهِ: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ﴾ **(المدَّثِّر: 11-22)**:

• قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا﴾ (المدَّثِّر: 11)، الآيات التي نَزَلَتْ في الوَليدِ[8]، وفيها لَهُ تَهديدٌ ووَعيدٌ شَديدٌ؛ لأنَّ مَعنى: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ﴾، أي: دَعْني وإيّاهُ، فسَتَرى ما أَصنَعُ بِهِ، كَما قالَ: ﴿فَذَرۡنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِۖ﴾ (القلم: 44)، وهيَ كَلِمَةٌ يَقولُها المُغتاظُ إذا اشتَدَّ غَيظُهُ وغَضَبُهُ، وكَرِهَ أَن يُشفَعَ لِمَنِ اغتاظَ عَلَيهِ، فمَعنى الكَلامِ: أَي: لا شَفاعَةَ تَنفَعُ لِهذا الكافِرِ ولا استِغفارَ يا مُحَمَّدُ مِنكَ ولا مِن غَيرِكَ. وقَولُهُ: ﴿وَبَنِينَ شُهُودٗا﴾ (المدَّثِّر: 13)، أَي: مُقيمِينَ مَعَهُ غَيرَ مُحتاجِينَ إلى الأَسفارِ والغَيبَةِ عنهُ؛ لأَنَّ مالَهُ كانَ مَمدودًا، والمالُ المَمدُودُ عِندَهُم اثنا عَشَرَ أَلفَ دينارٍ فصاعِدًا .﴿وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمۡهِيدٗا﴾ (المدَّثِّر: 14)، أَي: هَيَّأْتُ لَهُ وقَدَّمْتُ لَهُ مُقَدِّماتٍ استِدراجًا له. وقولُهُ تَعالى: ﴿سَأُرۡهِقُهُۥ صَعُودًا﴾ (المدَّثِّر: 17)، هِيَ عَقَبَةٌ في جَهَنَّمَ يُقالُ لَها الصَّعودُ، مَسيرُها سَبعونَ سَنَةً، يُكَلَّفُ الكافِرُ أَن يَصعَدَها، فإذا صَعِدَها بَعدَ عَذابٍ طَويلٍ

---

(8) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 156-157، عن ابنِ عبّاسٍ، قالَ: "دَخَلَ الوَليدُ بنُ المغيرَةِ عَلى أَبي بَكرِ بنِ أَبي قُحافَةَ رَضيَ اللهُ عنهُ يَسأَلُهُ عَنِ القُرآنِ، فلَمّا أَخبَرَهُ خَرَجَ عَلى قُرَيشٍ فقالَ: يا عَجَبًا لِما يَقُولُ ابنُ أَبي كَبْشَةَ، فواللهِ ما هُوَ بِشِعْرٍ ولا بِسِحْرٍ ولا بِهَذْيٍ مِنَ الجُنونِ، وإنَّ قَولَهُ لَمِن كَلامِ اللهِ. فلَمّا سَمِعَ بِذلِكَ النَّفَرُ مِن قُرَيْشٍ ائْتَمَروا وقالوا: واللهِ لَئِنْ صَبَأَ الوَليدُ لَتَصْبَأَنَّ قُرَيْشٌ. فَلَمّا سَمِعَ بِذلِكَ أَبو جَهْلٍ قالَ: أَنا واللهِ أَكفيكُم شَأْنَهُ .فانطَلَقَ حَتّى دَخَلَ عَلَيهِ بَيْتَهُ، فَقالَ لِلوَليدِ: أَلَم تَرَ قَومَكَ قَد جَمَعوا لَكَ الصَّدَقَةَ؟ قالَ: أَلَسْتُ أَكثَرَهُم مالًا ووَلَدًا؟ فقالَ لَهُ أَبو جَهْلٍ: يَتَحَدَّثونَ أَنَّكَ إنَّما تَدْخُلُ عَلى ابنِ أَبي قُحافَةَ لِتُصيبَ مِن طَعامِهِ. قالَ الوَليدُ: أَقَد تَحَدَّثَتْ بِهِ عَشيرَتي؟ فلا يَقْصُرُ عَن سائرِ بَني قُصَيٍّ، لا أَقْرَبُ أَبا بَكْرٍ ولا عُمَرَ ولا ابنَ أَبي كَبْشَةَ، وما قَولُهُ إلّا سِحرٌ يُؤْثَرُ. فأَنزَلَ اللهُ على نَبيِّهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا﴾ إلى ﴿لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ﴾ (المُدَّثِّر: 11-28)". وروى نَحوَهُ أَيضًا الحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 506-507، عن ابنِ عَبّاسٍ، وقالَ: "هذا حَديثٌ صَحيحُ الإسنادِ، على شَرطِ البُخاريِّ، ولَم يُخرِجاهُ"، والبَيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 2/ 198-199. وقالَ عادل بن يوسف العزازيّ في (هِدايَة المُستَنير): 570، عَن رِوايَةِ الطَّبريِّ: "أَورَدَها مِن طَريقِ عَطيَّةَ العَوفيِّ، وهو... مُدَلِّسٌ. ورَواهُ الحاكِمُ: 2/ 506، والبَيهقيُّ في (الدَّلائل): 2/ 198، مِن طَريقٍ أُخرى، وإسنادُها صَحيحٌ".

صُبَّ مِن أعلاها، ولا يَتَنَفَّسُ، ثُمَّ لا يَزالُ كَذلِكَ أَبَدًا، كَذلِكَ جاءَ في التَّفسيرِ[9].

وقَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ (المدَّثِّر: 19)، أَي: لُعِنَ كَيفَما كانَ تَقديرُهُ، فـ(كَيفَ) ها هُنا مِن حُرُوفِ الشَّرطِ. وقيلَ: مَعنى (قُتِلَ): أَي: هُوَ أَهلٌ أَن يُدعى عَلَيهِ بِالقَتلِ. وقَد فَسَّرَ ابنُ هِشام ﴿وَبَسَرَ﴾ (المدَّثِّر: 22)[10]، والبَسْرُ أَيضًا: القَهْرُ، والبَسْرُ حَملُ الفَحلِ عَلَى النّاقَةِ قَبلَ وَقتِ الضِّرابِ. **(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 80-81)**

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾، قيلَ: هوَ الوَليدُ بنُ المُغيرَةِ[11]. وذكرَ لَهُ: ﴿وَبَنِينَ شُهُودًا﴾، أَي: مُقيمِينَ مَعَهُ، وهُم: هِشامُ بنُ الوَليدِ، والوَليدُ بنُ الوَليدِ، وخالِدُ بنُ الوَليدِ الذي يُقالُ لَهُ سَيفُ اللهِ، وغيرُ هؤلاءِ مِمَّن ماتَ مِنهُم على دِينِ الجاهليَّةِ، فلَم نُسَمِّهِ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 179)***

﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (المدَّثِّر: 30)

• ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ قَولَ أَبي جَهلٍ مُستَهزِئًا: يَزعُمُ مُحَمَّدٌ أَنَّ جُنودَ رَبِّهِ التي يُخَوِّفُكُم بِها تِسعَةَ عَشَرَ، وأَنتُم النّاسُ، إلى آخِرِ القِصَّةِ[12]. وأَهلُ التَّفسيرِ يَعزُونَ هذِهِ المَقالَةَ إلى أَبي الأَشُدِّ بنِ الجُمَحِيِّ[13]، واسْمُهُ كَلَدَةُ ابنُ أُسَيدِ بنِ خَلَفٍ. . .

---

(9) رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح2576، كتاب صِفَة جَهَنَّم، باب (ما جاءَ في صِفَةِ قَعْرِ جَهَنَّم)، وح3326، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ المدَّثِّر)، عن أَبي سَعيدٍ عن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قالَ: «الصَّعودُ: جَبَلٌ مِن نارٍ يَتَصَعَّدُ فيهِ الكافِرُ سَبعِينَ خَريفًا، ثُمَّ يُهوى بِهِ كذلكَ فيهِ أَبَدًا». والحَديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ.

(10) قالَ ابنُ هشامٍ في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 336-337: "بَسَرَ: كَرَّهَ وَجْهَهُ، قالَ العَجّاجُ:

مُضَبَّرُ اللَّحْيَيْنِ بَسْرًا مِنْهَسا

يَصِفُ كَراهِيَةَ وَجهِهِ". والبيتُ في (ديوان العَجّاج): 166.

(11) سَبَقَ تَخريجُ ذلكَ قَريبًا.

(12) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 387. وإسنادُهُ ضَعيفٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 481.

(13) أَخرجَ ذلك ابنُ أَبي حاتمٍ في تفسيرِهِ بِسَنَدٍ ضَعيفٍ جِدًّا؛ لإعضالِهِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 480-481.

وأَنَّهُ قالَ: اكفُوني مِنهُم اثنَينِ وأَنا أَكفيكُم سَبعَةَ عَشَرَ، إعجابًا مِنهُ بِنَفسِهِ. . . وأَمّا ما قالَ أَهلُ التَّأويلِ في خَزَنَةِ جَهَنَّمَ التِّسعَةَ عَشَرَ، فرُوِيَ عَن كَعبٍ أَنَّهُ قالَ: بِيَدِ كُلِّ واحِدٍ مِنهُم عَمُودٌ لَهُ شُعبَتانِ، وإنَّهُ لَيَدفَعُ بِالشُّعبَةِ تِسعِينَ أَلفًا إلى النّارِ[14].

وقَد أَملَينا في مَعنى أَبوابِ الجَنَّةِ وأَبوابِ النّارِ وفائدَةِ عَدَدِها وتَسمِيَتِها وذِكرِ الزَّبانِيَةِ والحِكمَةِ في كونِهِم عَدَدًا قليلًا مَسأَلةً في قَريبٍ مِن جُزءٍ، فلتُنظَرْ هُناكَ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 194-195)

﴿إِلَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ * فِي جَنَّٰتٖ يَتَسَآءَلُونَ * عَنِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ﴾ (المدَّثِّر: 39-42)

• أَصحابُ اليَمينِ الذينَ ذَكَرَهُم اللهُ تَعالى في سُورَةِ المُدَّثِّر في قَولِهِ تَعالى: ﴿إِلَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ * فِي جَنَّٰتٖ يَتَسَآءَلُونَ * عَنِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ (المدَّثِّر: 39-41)، قالَ ابنُ عَبّاسٍ: هُم الأَطفالُ الذينَ ماتوا صِغارًا[15]، ولِذلِكَ سَأَلوا المجرمينَ: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ﴾ (المدَّثِّر: 42)؛ لأَنَّهُم ماتوا قَبلَ أَن يَعلَموا بِكُفرِ الكافِرينَ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 435)

(14) رَوى ابنُ أَبي شَيْبَةَ في (المصَنَّف): ح35184، والبَيهقيُّ في (كِتاب البَعث والنُّشور): ح463، نَحوَ ذلك عن رَجُلٍ مِن بَني تَميم، وفيهِ: "... بِيَدِ كُلِّ مَلَكٍ مِرْزَبَّةٌ مِن حَديدٍ لَها شُعْبَتانِ، فيُضرَبُ بها الضَّربَةَ يَهوي بها سَبعِينَ أَلْفًا، بَيْنَ مَنكِبَيْ كُلِّ مَلَكٍ مِنهُم مَسيرَةُ كَذا وكَذا". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 15/ 79.

(15) رُوِيَ نَحوُ ذلكَ عَن عَليِّ بنِ أَبي طالِبٍ وابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما. يُنظَر: جامِعُ البَيان: 29/ 165-166، والدُّرُّ المنثور: 15/ 85.

تَفْسيرُ سُورَةِ القِيامَة

﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ (القيامة: 9)

• العامِلُ في المعطوفِ مُضمَرٌ يَدُلُّ عليهِ حَرفُ العَطفِ، وهوَ في مَعنى العامِلِ في الاسمِ الأَوَّلِ، وكأَنَّكَ إذا قُلْتَ: قامَ زيدٌ وعَمْرٌو، قُلْتَ: قامَ زيدٌ وقامَ عَمْرٌو، وأَغْنَتِ الواوُ عَن إعادَةِ الفِعلِ...

وهذا الأَصلُ مُستَتِبٌّ في جَميعِ حُروفِ العَطفِ إلّا في الواوِ الجامِعَةِ، وهيَ التي تَعطِفُ الاسمَ على اسمٍ لا يَصِحُّ انفِرادُهُ، كقَولِكَ: اختَصَمَ زيدٌ وعَمْرٌو، وجَلَسْتُ بينَ زَيدٍ وعَمْرٍو؛ فإنَّ الواوَ ها هُنا تَجمَعُ بينَ الاسمَيْنِ في العامِلِ، فكأَنَّكَ قُلْتَ: اختَصَمَ هذانِ، واجتَمَعَ الرَّجُلانِ، إذا قُلْتَ: اجتَمَعَ زيدٌ وعَمرٌو.

ومِنهُ قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾، غَلَّبَ المذَكَّرَ على المؤَنَّثِ لاجتِماعِهِما، ولَو قُلْتَ: طَلَعَ الشَّمسُ والقَمَرُ، يَقبُحُ ذلكَ، إلّا أن تُريدَ الواوَ الجامِعَةَ، وأَمّا في الآيةِ فلا بُدَّ أن تكونَ جامِعَةً؛ لأَنَّ لَفظَ (جُمِعَ) يَدُلُّ عَلَيها.

(نَتائِجُ الفِكر: 195-196)

﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ (القيامة: 11)

• (الوَزَرُ) المَلجَأُ، ومِنهُ اشتُقَّ (الوَزيرُ)؛ لأَنَّ المَلِكَ يَلجَأُ إلى رَأيِهِ. وقَد قيلَ: مِن (الوِزْرِ)؛ لأَنَّهُ يَحمِلُ عَنِ المَلِكِ أَثقالًا، والوِزْرُ: الثِّقَلُ. ولا يَصِحُّ قَولُ مَن قالَ: هُوَ مِن (أَزَرَهُ) إذا أَعانَهُ؛ لأَنَّ فاءَ الفِعلِ في (الوَزير) واوٌ، وفي (الأَزْر)، الذي هُوَ العَونُ، هَمزَةٌ[1].

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 235)

(1) في (التِّبيان في إعرابِ القُرآن) لِلعُكبريّ: 2/ 890: "﴿وَزِيرًا﴾ (طه: 29)، الواوُ أَصلٌ؛ لأَنَّهُ مِن (الوِزْر) و(المُوازَرَة). وقيلَ: هيَ بَدَلٌ مِن الهَمزَةِ؛ لأَنَّ الوَزيرَ يَشُدُّ أَزْرَ المُوازِرِ، وهو

﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ (القيامة: 17)

• قولُ ابنِ عبّاسٍ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ﴾، قالَ: جَمْعَهُ لَهُ صَدرُكَ[2].

نصَبَ (جَمْعَه)، إن كانَت الرِّوايةُ بالنَّصبِ، لأَنَّهُ مردودٌ على الآيةِ، وهو مَنصوبٌ في الآيةِ. ومَن رَفَعَهُ فَمَردودٌ أَيضًا علَيها، ولكِنْ على مَوضِعِ (إنَّ)؛ لأَنَّ مَوضِعَها رفعٌ. والهاءُ في قولِهِ: ﴿جَمْعَهُۥ﴾ في نَفسِ الآيةِ مَفعولَةٌ في المعنى، والفاعِلُ مُقَدَّرٌ؛ لأَنَّ المصدَرَ لا يُضمَرُ فيهِ الفاعِلُ، ولكِن يُقدَّرُ، فالتَّقديرُ: إنَّ علَينا أَن نَجمَعَهُ نَحنُ. وأَمّا في التَّفسيرِ، فالهاءُ فاعِلٌ في المعنى؛ لأَنَّها ضَميرُ (الصَّدر)، وأَضمَرَهُ ولَم يَجرِ لَهُ ذِكرٌ لأَنَّ الكلامَ يَدُلُّ عليهِ، ولأَنَّ آخِرَ الكلام تَبيينٌ لهُ وهوَ (صَدرُكَ)، فإِنَّهُ عِندي بَدَلٌ مِن المضمَرِ المخفوضِ بِالإضافةِ؛ لأَنَّهُ مَرفوعٌ في المعنى، فـ(صَدرُكَ) بَدَلٌ على المعنى، والخَفضُ فيهِ جائزٌ وإن لَم يَرِدْ، كما تقولُ: كَرِهْتُ جمعَ زيدٍ لِلمالِ أَخوكَ، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَخيكَ، ومِن نَحوِهِ: {أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ} (آل عمران: 87)، رفعًا[3]. والمضمَرُ في (لَهُ) عائدٌ على القُرآنِ، واللامُ مُتعلِّقةٌ بـ(الجَمع).

وفي المسأَلةِ عندي وَجهٌ آخَرُ، وهو أَن تكونَ الهاءُ مِن قولِهِ: (جَمْعَهُ) مَفعولةً في المعنى عائدَةً على القُرآنِ، كما هيَ في الآيةِ كذلكَ، و(صَدرُكَ) فاعِلٌ بِالمصدَرِ. وهذا التَّفسيرُ مُطابِقٌ لِلَفظِ الآيةِ، بِخِلافِ التَّفسيرِ الأَوَّلِ؛ فإِنَّهُ تَفسيرُ المعنى دونَ اللَّفظِ.

قَليلٌ". ومِمَّن استَضعَفَ أَن تَكونَ الواوُ بَدَلًا مِن الهمزَةِ أَيضًا المبرِّدُ الذي نَقَلَ عنهُ ابنُ مَنظورٍ في (لِسان العَرَب): 5/ 283، قولَهُ: "لَيسَ بِقِياسٍ؛ لأَنَّهُ إذا قَلَّ بَدَلُ الهَمزَةِ مِن الواوِ في هذا الضَّربِ مِن الحَرَكاتِ فَبَدَلُ الواوِ مِن الهمزَةِ أَبعَدُ".

(2) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5، كتاب بَدْءِ الوَحي، ورِوايتُهُ هُنا هيَ: "جَمْعُهُ لَهُ في صَدْرِكَ"، بِالرَّفعِ مَصدَرًا، ورَواهُ أَيضًا: ح4928، كتاب التَّفسير، باب (﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾)، بِصيغَةِ: "أَن نَجْمَعَهُ في صَدْرِكَ".

(3) نَسَبَ ابنُ جِنِّي هذهِ القِراءَةَ بِالضَّمِّ إلى الحَسَنِ، ووَجَّهَ الرَّفعَ في {الْمَلَائِكَةُ} على أَنَّهُ بِفِعلٍ مُضمَرٍ يَدُلُّ عَلَيهِ قَولُهُ سُبحانَهُ: ﴿لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾، أَي: وتَلعَنُهُم الملائكَةُ والنّاسُ أَجمَعُونَ؛ لأَنَّهُ إذا قالَ: ﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾، فكأَنَّهُ قالَ: يَلعَنُهُم اللهُ. يُنظَر: المحتَسب: 1/ 116.

إلّا أَنّ هذا الأَخيرَ يَعتَرِضُ علينا فيهِ دُخولُ الجارِّ والمجرورِ بينَ المصدَرِ والفاعِلِ، ولا يَصِحُّ على هذا الوَجهِ الآخَرِ تَعَلُّقُ الجارِّ (اللام) بـ(الجَمع) كما صَحَّ في الوَجهِ الأَوَّلِ؛ لأَنَّكَ لَو قُلْتَ: كَرِهْتُ جَمْعَ المالِ لَهُ أخوكَ، كما قُلْتَ في الوَجهِ الأَوَّلِ، لَم يَجُزْ؛ لأَنَّكَ كُنْتَ تُعَدِّي المصدَرَ إلى المفعولِ مرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِغَيرِ لام، ومَرَّةً بِاللام، ولكِنَّهُ يَجوزُ على تَعليقِ اللام بِشَيءٍ مُضمَرٍ، كأَنَّهُ قالَ: جَمْعَهُ صَدرُكَ، ثُمَّ قالَ: لَهُ، أَي: لِمُحَمَّدٍ، أَي: إكرامًا لهُ أو تَعليمًا، كما قالوا: سَقيًا لَكَ، واللامُ عندَ جَميعِهِم مُتَعَلِّقةٌ بِغَيرِ (السَّقي)، وإنَّما المعنى: لَكَ أَدعو بهذا، وكذلكَ: مَرحَبًا بِكَ، ولَو كانَتْ مُتَعلِّقةً بِالمصدَرِ ما جازَ أَن يقولَ الرّادُّ: وبِكَ مَرحبًا، ولَكَ سَقيًا؛ لأَنَّهُ لا يَتَقَدَّمُ على المصدَرِ ما يَتَعَلَّقُ بهِ.

وشَبيهٌ بهذا قَولُ عُمَرَ بنِ ذَرٍّ حينَ ماتَ ابنُهُ ذَرٌّ: اللهُمَّ هَبْ لي ما قَصَّرَ فيهِ مِن حِفظِ[4]، وهكَذا وقَعَ في نُسخَةٍ صَحيحةٍ مِن (الكامِلِ)، أَي: استَجِبْ لي، أَو هَبْهُ ذلكَ شَفعًا لي. وفي التَّنزيلِ: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ (القلم: 2)، أَي: ما أَنتَ بِمَجنونٍ، وذلكَ بِنِعمَةِ رَبِّكَ، فقَدَّمَ المجرورَ وحَذَفَ مُتعَلَّقَهُ[5]، وهذا نَحوٌ مِمّا تقدَّمَ.

وأَمّا (جَمَعَهُ)، بِلَفظِ الفِعلِ، فـ(صَدرُكَ) فاعِلٌ، والكلامُ في المجرورِ كما تَقَدَّمَ.

هذا تَفسيرُ التَّفسيرِ، لا تَفسيرُ الآيةِ، ولكِنْ تَضْعُفُ هذهِ الرِّوايةُ؛ لأَنَّ الفِعلَ الماضِيَ لا يَصلُحُ أَن يَكونَ تفسيرًا لِقَولِهِ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ﴾؛ لأَنَّهُ مُستَقبَلٌ في المعنى، واللهُ أَعلَمُ. *(أَمالي السُّهَيليّ: 50-52)*

﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ (القيامة: 31)

---

(4) يُنظَر: الكامِلُ في اللُّغَةِ والأَدَب: 1/ 151، والنَّصُّ طَويلٌ، وفيهِ: "... اللهُمَّ إنِّي قَد وَهَبْتُ لَهُ ما قَصَّرَ فيهِ مِمّا افتَرَضْتَ عَلَيهِ مِن حَقِّي، فَهَبْ لَهُ ما قَصَّرَ فيهِ مِن حَقِّكَ، واجْعَلْ ثَوابي عَلَيهِ لَهُ، وزِدْني مِن فَضْلِكَ، إنِّي إلَيكَ مِن الرّاغِبينَ".

(5) يُنظَر: الدُّرُّ المصون: 10/ 399-400.

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ الآية، قيلَ: نَزَلَتْ في أَبي جَهلِ بنِ هِشامِ ابنِ المُغيرَةِ[6]، واللهُ أَعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 179)*

﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ (القيامة: 34)

• (أولى لَهُ): وهيَ كَلِمَةٌ معناها الوَعيدُ، وفي التَّنزيلِ: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾، فهيَ على وَزنِ (أفعَل) مِن (وَلِيَ)، أَي: قَد وَلِيَهُ الشَّرُّ. وقالَ الفارِسِيُّ: هيَ اسمٌ عَلَمٌ، ولِذلكَ لَم يَنصرِفْ، وجَدتُّ هذا في بَعضِ مَسائلِهِ[7]. ولا تَتَّضِحُ لي العَلَمِيَّةُ في

---

(6) رَوى الطَّبريُّ نَحوَ ذلك في تفسيرِهِ: 29/ 200، عن مُجاهِدٍ وابنِ زَيدٍ. ورَوى عن قَتادَةَ أَنَّهُ قالَ في قولِهِ تَعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ * ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ (القيامة: 34-35): "زَعَمَ أَنَّ هذا أُنزِلَ في عَدُوِّ اللهِ أَبي جَهلٍ؛ ذُكِرَ لَنا أَنَّ نَبيَّ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَخَذَ بِمَجامِعِ ثِيابِهِ، فقالَ: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ * ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾، فقالَ عَدُوُّ اللهِ أَبو جَهلٍ: أَيُوعِدُني مُحَمَّدٌ؟ واللهِ ما تَستَطيعُ لي أَنتَ ولا رَبُّكَ شَيئًا، واللهِ لأَنا أَعَزُّ مَن مَشى بَينَ جَبَلَيْها". ورَوى الحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 510، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قالَ: "قُلْتُ لابنِ عبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنهُما: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾، شَيءٌ قالَهُ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ، أَو شَيءٌ أَنزَلَهُ اللهُ؟ قالَ: قالَهُ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ، ثُمَّ أَنزَلَهُ اللهُ". وقالَ الحاكِمُ: "صَحيحٌ على شَرطِ الشَّيخَيْنِ ولَم يُخرِجاهُ". وأَورَدَهُ الهَيثَميُّ في (مَجمَع الزَّوائد): ح11456، وقالَ (7/ 279): "رَواهُ الطَّبَرانيُّ، ورِجالُهُ ثِقاتٌ".

(7) نَصُّ كلامِ أَبي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ في (كِتاب الشِّعْر): 1/ 17-19: "أَمّا قَولُ الشّاعِرِ:

أَوْلى فَأَوْلى يا امْرَأَ القَيْسِ بَعْدَما ... خَصَفْنَ بِآثارِ المَطِيِّ الحَوافِرا

فإِنَّ (أَوْلى) وَزنُهُ (أَفْعَلُ)، مِن (وَلِيَ يَلِي)، كأَنَّهُ يُريدُ: وَلِيَهُ الشَّرُّ وما يَكرَهُهُ. وهو اسمٌ، إلّا أَنَّهُ لا يَنصَرِفُ؛ لأَنَّهُ قَد صارَ عَلَمًا لِلوَعيدِ، فصارَ بمنزِلَةِ رَجُلٍ اسمُهُ (أَحْمَدُ)... وأَمّا في التَّنزيلِ: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ * ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾، فهذا خِطابٌ لِلمُوعَدِ، ومَوضِعُهُ رَفعٌ بِالابتِداءِ، وحُذِفَ الخَبَرُ الذي هو (لَكَ) بَعدَ قَولِهِ: ﴿أَوْلَىٰ﴾ الثّانيةِ كما حُذِفَ مِن قَولِهِم: زَيدٌ مُنطَلِقٌ وعَمْرٌو. فإِن قالَ قائلٌ: أَيَجوزُ أَن يَكونَ خَبَرَ مُبتَدَإٍ مَحذوفٍ، ويَكونَ التَّقديرُ: أَوْلى لَكَ مِن غَيرِكَ، فحُذِفَ المُبتَدَأُ وأُلزِمَ الحَذْفُ الخَبَرَ كما أُلزِمَ الحَذْفُ الصِّفَةَ في قولِهِم: رَأَيْتُهُ عامًا أَوَّلَ، وقولِ الشّاعِرِ:

يا لَيْتَها كانَتْ لأَهلي إِبِلا ... أَو هُزِلَتْ في جَدْبِ عامٍ أَوَّلا

أَو هل يَجوزُ أَن يَكونَ (أَفْعَلُ) مُبتَدَأً، والمرادُ بِهِ: أَفْعَلُ مِن غَيرِكَ، و(لَكَ) الخَبَرَ؟ فالقَولُ في ذلكَ أَنَّ (أَوْلى) لا يَجوزُ في واحِدٍ مِن التَّقديرَيْنِ أَن يَكونَ (أَفْعَلَ مِن كَذا)، كما كانَ ذلكَ في

هذهِ الكلمَةِ، وإنَّما هوَ عِندي كلامٌ حُذِفَ مِنهُ، والتَّقديرُ: الذي تَصيرُ إليهِ مِن الشَّرِّ أو العُقوبةِ أَولى لَكَ، أَي: أَلزَمُ لَكَ، أَي: إنَّهُ يَلِيكَ، وهو أَولى لَكَ ممّا فَرَرْتَ منهُ، فهو في مَوضعِ رَفعٍ، ولَم ينصرِفْ لأَنَّهُ على وَزنِ (أَفعَل)[8]. وقولُ الفارسيِّ: هوَ في مَوضعِ نَصبٍ[9]، جَعَلَهُ مِن بابِ (تَبًّا لهُ)، غيرَ أَنَّهُ جَعَلَهُ عَلَمًا لَمّا رَآه غَيرَ مُنَوَّنٍ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 576-577)*

(عام أَوَّلَ)، ونَحو قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ (طه: 7)؛ لأنَّ أَبا زَيدٍ حَكي أَنَّهُم يَقولونَ: أَوْلاةُ الآنَ، وهاهِ الآنَ، إذا أوعَدوا، فدُخولُ عَلامَةِ التَّأنيثِ على (أَفعَل) يَدُلُّكَ أَنَّهُ لَيسَ بِـ(أَفْعَلَ مِن كَذا)، وأَنَّهُ مِثْلُ (أَرْمَلَة) و(أَضْحاة) في أَنَّهُ عَلى (أَفْعَل) لا يُرادُ فيهِ اتِّصالُ الجارِّ بِهِ، إلّا أَنَّهُم جَعَلوا المؤنَّثَ فيهِ أَيضًا مَعرِفَةً، كما جَعَلوا المذَكَّرَ كذلك، فصارَ بمنزِلَةِ شَيءٍ سُمِّيَ بِـ(أَضْحاة) فلَم يَنصَرِف. فأَمّا ما في البَيتِ مِن قَولِهِ: أَوْلى فَأَوْلى يا امرَأَ القَيْسِ، فإنَّ الخَبَرَ مِنهُ مَحذوفٌ؛ لِلعِلم بِهِ".

(8) اختارَ السُّهَيليُّ ما ضَعَّفَهُ أَبو عَلِيٍّ الفارسيُّ في النَّصِّ المنقولِ. وكانَتْ حُجَّةُ أَبي عَليٍّ ما حَكاهُ أَبو زَيدٍ في كِتابِ (النَّوادِر في اللُّغَة): 608: "يُقالُ: أَوْلاةُ الآنَ، وهذا ازدِجارٌ مِن المسبوبِ لِلسّابِّ، يَقولُ: قَد سَبَبْتَني، فَأَوْلى لَكَ... ومِثلُهُ هاهِ الآنَ، إذا ذَمَمْتَهُ؛ الأُولى في الوَصلِ تاءٌ، والآخِرَةُ هاءٌ". ونَقَلَ هذا عن أَبي زَيدٍ ابنُ جِنّي في (الخَصائص): 3/ 44. فدُخولُ تاءِ التَّأنيثِ على (أَوْلى) دَليلٌ على أَنَّهُ لَيسَ بِـ(أَفْعَل) التي لِلتَّفضيلِ. وقَد كانَ كلامُ أَبي عَليٍّ واضِحًا، إذ قالَ الرَّضِيُّ في (شَرح الرَّضِيِّ عَلى كافِيَةِ ابنِ الحاجِب): 4/ 197، مُبَيِّنًا حُجَّتَهُ: "أَمّا (أَوْلى لَكَ) فهُوَ عَلَمٌ لِلوَعيدِ، فـ(أَوْلى) مُبتَدَأٌ، و(لَكَ) خَبَرُهُ، والدَّليلُ على أَنَّهُ ليسَ بِـ(أَفْعَل) تَفضيلٍ ولا (أَفْعَل، فَعْلاء) وأَنَّهُ عَلَمٌ ما حَكى أَبو زَيدٍ مِن قَولِهِم: أَوْلاةُ الآنَ، وهاهِ الآنَ، إذا أَوعَدوا؛ فدُخولُ تاءِ التَّأنيثِ دالٌّ على أَنَّهُ لَيسَ (أَفْعَل) التَّفضيلِ ولا (أَفْعَل، فَعْلاء)، بَل هو مِثلُ (أَرْمَل) و(أَرْمَلَة) و(أَضْحاة)... كذا قالَ أَبو عَليٍّ".

(9) لَيسَ في نَصِّ أَبي عَليٍّ ما يُفيدُ أَنَّ (أَوْلى) في مَوضِعِ نَصبٍ، بَل الواضِحُ أَنَّهُ عِندَهُ مُبتَدَأٌ.

تَفْسيرُ سُورَةِ الإنْسان

﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾ (الإنسان: 9)

• إذا ثَبَتَ أَنَّ الشُّكرَ مِن قَولِك: شَكَرْتُ شُكرًا، مَفعولٌ مُطلَقٌ، وهو مُختلِفُ الأنواعِ؛ لأَنَّ مُكافَأَةَ النِّعَمِ تَختلِفُ، فجائزٌ أَن يُجمَعَ... فيُحمَلُ قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾ على أَنَّهُ جَمعُ (الشُّكر)، وكذلكَ: كَفَرَ كُفُورًا، ولا يُجعَلُ بِمَنزلةِ (القُعود) و(الجُلوس)؛ لأَنَّهُ مُتعَدٍّ، ومَصدَرُ الفِعلِ المتعَدِّي لا يَجيءُ على الـ(فُعول)[1]. *(نتائجُ الفِكر: 279)*

﴿وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ (الإنسان: 22)، يُراجَع: (الجمعة: 9)

---

(1) تَعَقَّبَ ابنُ القَيِّم السُّهَيليَّ هُنا، فقالَ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 522: "الصَّحيحُ أَنَّهُ مَصدَرٌ جاءَ على الـ(فُعول)؛ لأَنَّ مُقابِلَهُ، وهو الكُفْرُ والجَحْدُ والنِّفارُ، تَجيءُ مَصادِرُها عَلى الـ(فُعول)، نَحو (كُفور) و(جُحود) و(نُفور)، ويَبعُدُ كُلَّ البُعدِ أَن يُرادَ بالـ(كُفور) جَمْعُ (الكُفر)، و(الكُفْرُ) لا يُعْهَدُ جَمْعُهُ في القُرآنِ قَطُّ ولا في الاستِعمالِ، فلا يُعرَفُ في التَّخاطُبِ (أَكفارٌ) أَو (كُفورٌ)، وإِنَّما المعروفُ (الكُفْرُ) و(الكُفْرانُ) و(الكُفورُ) مَصادِرُ لَيسَ إلّا، فحَسَّنَ مَجيءَ (الشُّكور) عَلى الـ(فُعول) حَمْلُهُ عَلى مُقابِلِهِ، وهو كَثيرٌ في اللُّغَةِ... وحَتّى لَو كانَ (الشُّكورُ) سائغًا استِعمالُهُ جَمْعًا، واحتَمَلَ الجَمْعَ والمصدَرَ لَكانَ الأَليَقُ بمعنى الآيةِ المصدَرَ لا الجَمْعَ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالى وَصَفَهُم بالإخلاصِ وأَنَّهُم إنَّما قَصَدوا بِإطعامِ الطَّعامِ وَجهَهُ، ولَم يُريدوا مِن المطعَمِينَ جَزاءً ولا شُكورًا، ولا يَليقُ بهذا الموضِعِ أَن يَقولوا: لا نُريدُ مِنكُم أَنواعًا مِن الشُّكرِ وأَصنافًا مِنهُ، بَل الأَليَقُ بهم وبإخلاصِهِم أَن يَقولوا: لا نُريدُ مِنكُم شُكرًا أَصلًا، فيَنفوا إرادةَ نَفْسِ هذهِ الماهيَّةِ مِنهُم وهوَ أَبلَغُ في قَصدِ الإخلاصِ مِن نَفْيِ الأنواعِ.. فلا يَليقُ بالآيةِ إلّا المصدَرُ. وكذلك قولُهُ تَعالى: ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ (الفرقان: 62)، إنَّما هو مَصدَرٌ ولَيسَ بِالمعهودِ البَيِّنِ جَمْعُ (الشُّكر) على (الشُّكور) واستِعمالُهُ كذلك، كما لَم يُعهَدْ ذلك في (الكُفور)". وقالَ الزَّركشيُّ في (البُرهان في عُلوم القُرآن): 2/ 286-287، رادًّا قَولَ السُّهَيليِّ: "قَولُهُ: ﴿لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾، فإِنَّهُ لَيسَ المرادُ الجَمْعَ هُنا، بَل المرادُ: لا نُريدُ مِنكُم شُكرًا أَصلًا، وهذا أَبلَغُ في قَصدِ الإخلاصِ مِن نَفيِ الأَنواعِ. وزَعَمَ السُّهَيليُّ أَنَّهُ جَمْعُ (شُكر)، ولَيسَ كذلكَ؛ لِفَواتِ هذا المعنى".

تَفْسيرُ سُورَةِ النّازِعات

﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ (النازعات: 30)، يُراجَع: (فصِّلت: 11)

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ (النازعات: 42)، يُراجَع: (الأَعراف: 187)

تَفْسيرُ سُورَةِ عَبَسَ

﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ * أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ * وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ (عبس: 1-3):

• عاتَبَ اللهُ نَبِيَّهُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ تَولّى عَنِ الأعمى، وهوَ عبدُ اللهِ بنُ أُمِّ مَكتومٍ[1]، ويُقالُ: عَمْرُو بنُ أُمِّ مَكتومٍ[2].... وعَمْرٌو هذا هوَ ابنُ قَيسِ بنِ زائدَةَ ابنِ الأَصَمِّ، وهوَ ابنُ خالِ خَديجَةَ رَضِيَ اللهُ عَنها، وكانَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قَد تَشاغَلَ عنهُ بِرَجُلٍ مِن عُظَماءِ المشركِينَ، يُقالُ: كانَ الوَليدَ بنَ المُغيرَةِ، ويُقالُ: كانَ أُمَيَّةَ بنَ خَلَفٍ، وكانَ طامِعًا في إسلامِهِ، فلِذلكَ تَشاغَلَ عَن ابنِ أُمِّ مَكتومٍ. وانظُرْ كَيفَ نزلَت الآيةُ بِلَفظِ الإخبارِ عَن الغائبِ فقالَ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ (عبس: 1)، ولَم يَقُلْ: عَبَسْتَ وتَوَلَّيْتَ، وهذا يُشبِهُ حالَ الغائبِ المعرِضِ، ثُمَّ أَقبَلَ عليهِ لِمُواجَهَةِ الخِطابِ فقالَ: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ (عبس: 3) الآية، عِلمًا مِنهُ سُبحانَهُ أَنَّهُ لَم يَقصِدْ بِالإعراضِ عَنهُ إلّا الرَّغبَةَ في الخَيرِ ودُخولَ ذلك المشركِ في الإسلامِ؛ إذ كانَ مِثلُهُ يُسْلِمُ بإسلامِهِ بَشَرٌ كَثيرٌ، فكَلَّمَ نَبِيَّهُ حينَ ابتَدَأَ الكلامَ بِما يُشبِهُ كلامَ المعرِضِ عنهُ العاتِبِ لهُ، ثُمَّ واجَهَهُ بِالخِطابِ تَأنيسًا لهُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. *(التَّعريفُ والإعلام: 179-180)*

• في قَوْلِهِ سُبحانَهُ: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ (عبس: 2) مِن الفِقهِ أن لا غِيبَةَ في ذِكرِ الإنسانِ بِما ظَهَرَ في خِلقَتِهِ مِن عَمًى أو عَرَجٍ، إلّا أن يَقصِدَ بِهِ الازدِراءَ، فيَلحَقُ

---

(1) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3331، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ عَبَس)، وقالَ التِّرمذيُّ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ غَريبٌ"، والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ. وأخرجَهُ الواحديُّ في (أسباب نُزولِ القُرآن): 707-708.

(2) قالَ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ص 483، كتاب تَفسير القرآن، باب (ومِن سُورَةِ النِّساء): "ويُقالُ: عَمْرُو بنُ أُمِّ مَكتومٍ، ويُقالُ: عَبدُ اللهِ بنُ أُمِّ مَكتوم. وهو عَبدُ اللهِ بنُ زائدَةَ، وأُمُّ مَكتومٍ أُمُّهُ". وقالَ ابنُ كَثيرٍ في تَفسيرِهِ: 8/ 321: "المشهورُ أَنَّ اسمَهُ عَبدُ اللهِ، ويُقالُ: عَمْرٌو، واللهُ أَعلَمُ".

المَأثَمُ بِهِ؛ لأَنَّهُ مِن أفعالِ الجاهِلِينَ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ (البقرة: 67).

وفي ذِكرِهِ إيّاهُ بِالعَمى مِن الحِكمَةِ والإشارَةِ اللَطيفَةِ التَّنبيهُ عَلى مَوضِعِ العَتَبِ؛ لأَنَّهُ قالَ: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾، فذَكَرَ المَجيءَ مَعَ العَمى، وذلِكَ يُنبِئُ عَن تَجَشُّمِ كُلفَةٍ، ومَن تَجَشَّمَ القَصدَ إلَيكَ عَلى ضَعفِهِ فحَقُّكَ الإقبالُ عَلَيهِ لا الإعراضُ عَنهُ. فإذا كانَ النَّبِيُّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ مَعتوبًا عَلى تَوَلِّيهِ عَن الأَعمى فغَيرُهُ أَحَقُّ بِالعَتَبِ، مَعَ أَنَّهُ لَم يَكُنْ آمَنَ بَعدُ؛ أَلا تَراهُ يَقولُ: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ الآيَة، ولَو كانَ قَد صَحَّ إيمانُهُ وعُلِمَ ذلِكَ مِنهُ لَم يُعرِضْ عَنهُ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، ولَو أَعرَضَ لَكانَ العَتَبُ أَشَدَّ، واللهُ أَعلَمُ. وكذلِكَ لَم يَكُن لِيُخبِرَ عَنهُ ويُسَمِّيَهُ بِالاسمِ المُشتَقِّ مِن العَمى دُونَ الاسمِ المُشتَقِّ مِن الإيمانِ والإسلامِ لَو كانَ دَخَلَ في الإيمانِ قَبلَ ذلِكَ، واللهُ أَعلَمُ، وإنَّما دَخَلَ فيهِ بَعدَ نُزولِ الآيَةِ، ويَدُلُّ عَلى ذلِكَ قولُهُ لِلنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: اسْتَدْنِني يا مُحَمَّدُ، ولَم يَقُلْ: اسْتَدْنِني يا رَسُولَ اللهِ[3]، مَعَ أَنَّ ظاهِرَ الكَلامِ يَدُلُّ عَلى أَنَّ الهاءَ في ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ عائِدَةٌ عَلى (الأَعمى) لا عَلى (الكافِرِ)؛ لأَنَّهُ لَم يَتَقَدَّمْ لَهُ ذِكرٌ بَعدُ، و(لَعَلَّ) تُعطي التَّرَجِّيَ والانتِظارَ، ولَو كانَ إيمانُهُ قَد تقَدَّمَ قبلَ هذا لَخَرَجَ عَن حَدِّ التَّرَجِّي والانتِظارِ لِلتَّزَكّي، واللهُ أَعلَمُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 329-330)*

---

(3) قد صَحَّ قَولُ ابنِ أُمِّ مَكتومٍ لِلنَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: يا رَسولَ اللهِ، فقد رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3331، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ عَبَس)، عن عائشةَ، قالَتْ: "أُنزِلَ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ في ابنِ أُمِّ مَكتومِ الأعمى، أَتى رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فجَعَلَ يَقولُ: يا رَسولَ اللهِ أَرشِدْني، وعِندَ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَجُلٌ مِن عُظَماءِ المشركِينَ، فجَعَلَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ يُعرِضُ عنهُ ويُقبِلُ على الآخَرِ ويَقولُ: «أَتَرى بما أَقولُ بَأسًا؟»، فيقولُ: لا، ففي هذا أُنزِلَ"، وقالَ التِّرمذيُّ: "هذا حَديثٌ حَسَنٌ غَريبٌ"، وصَحَّحَ الألبانيُّ إسنادَهُ. أَمّا الرِّوايةُ التي ذَكَرَها السُّهَيليُّ فهي رِوايةُ مالِكٍ في (المُوَطَّأ): ح8، كتاب القُرآن، باب (ما جاءَ في القُرآن)، عن هشامِ بنِ عُروَةَ عن أَبيهِ أَنَّهُ قالَ: "أُنزِلَتْ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ في عَبدِ اللهِ بنِ أُمِّ مَكتوم، جاءَ إلى رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فجَعَلَ يَقولُ: يا مُحَمَّدُ، استَدنيني". وما ذكرَهُ السُّهَيليُّ مِن أَنَّ ابنَ أُمِّ مَكتومٍ لَم يَكُن آمَنَ بَعْدُ عندَ نُزولِ الآيةِ، يُخالِفُ ما عليهِ جُمهورُ أَهلِ العِلمِ الذين ذَكَروا أَنَّهُ كانَ مِن السّابقِينَ الأَوَّلِينَ، وأَنَّهُ كانَ مُسلِمًا حينَ دَخَلَ على رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ طالِبًا إليهِ أن يُعَلِّمَهُ ويُرشِدَهُ. يُنظَر:

تَفْسيرُ سُورَةِ التَّكْوير

﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾ (التَّكوير: 8-9)

• الموؤُودَةُ: (مَفعُولَةٌ) مِن (وَأَدَهُ) إذا أَثقَلَهُ، قالَ الفَرَزدَقُ:

وَمِنّا الَّذي مَنَعَ الوائِداتِ وَأَحيا الوَئيدَ فَلَمْ يُوأَدِ[1]

يَعني جَدَّهُ صَعصَعَةَ بنَ مُعاوِيَةَ بنِ ناجِيَةَ بنِ عِقالِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سُفيانَ بنِ مُجاشِعٍ. وقَد قيلَ: كانوا يَفعَلونَ ذلِكَ غَيرَةً عَلى البَناتِ، وما قالَهُ اللهُ في القُرآنِ هُوَ الحَقُّ مِن قَولِهِ: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ (الإسراء: 31). وذَكَرَ النَّقّاشُ في التَّفسيرِ أَنَّهُم كانوا يَئِدُونَ مِن البَناتِ ما كانَ مِنهُنَّ زَرقاءَ أَو بَرشاءَ أَو شَيماءَ أَو كَشحَاءَ[2]، تَشاؤُمًا مِنهُم بِهذِهِ الصِّفاتِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 363-364)

كَشفُ المغَطّى مِن المعاني والألفاظِ الواقِعَةِ في الموَطّا: 132. أَمّا ما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ مِن أَنَّ القُرآنَ ما كانَ لِيُسَمِّيَهُ الأعمى لَو لَم يَكُنْ كافِرًا، بَل كانَ يُسمِّيهِ بما هو مُشتَقٌّ مِن الإسلام والإيمانِ، فمَردودٌ بما ذَكَرَهُ أهلُ العِلم مِن حِكمَةٍ في تَسمِيَتِهِ بهذا الاسم، إذ قالَ الزَّمخشريُّ في (الكَشّاف): 6/ 314: "كأَنَّهُ يَقولُ: قَد استَحَقَّ عندَهُ العُبوسَ والإعراضَ لأَنَّهُ أعمى، وكانَ يَجِبُ أن يَزيدَهُ لِعَماهُ تَعَطُّفًا وتَرَؤُّفًا وتَقريبًا وتَرحيبًا". وقالَ ابنُ عاشور في (التَّحرير والتَّنوير): 30/ 92: "عبّرَ عن ابنِ أُمِّ مَكتوم بِـ(الأَعمى) تَرقيقًا لِلنَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم، لِيَكونَ العِتابُ مَلحوظًا فيهِ أَنَّهُ لَمّا كانَ صاحِبَ ضَرارَةٍ فهو أجدَرُ بالعِنايَةِ بهِ؛ لأَنَّ مِثلَهُ يَكونُ سَريعًا إلى انكِسارِ خاطِرِهِ". وأَمّا احتِجاجُ السُّهَيليِّ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾، فمَردودٌ أيضًا، إذ قالَ ابنُ عاشور في (التَّحرير والتَّنوير): 30/ 94: "المَعنى: انظُرْ فقَد يَكونُ تَزَكِّيهِ مَرجُوًّا، أي: إذا أَقبَلْتَ عَلَيهِ بِالإرشادِ زادَ الإيمانُ رُسوخًا في نَفسِهِ... فالمُرادُ بِـ(يَتَزَكّى) تَزكِيَةٌ زائدَةٌ عَلى تَزكِيَةِ الإيمانِ... إذ الهُدى الذي يَزدادُ بِهِ المُؤمنُ رِفعَةً وكَمالًا في دَرَجاتِ الإيمانِ هُو كاهتِداءِ الكافِرِ إلى الإيمانِ". ويُنظَر: كَشفُ المغَطّى: 133.

(1) البيتُ مِن شَواهِدِ (الكَشّاف): 6/ 322، وهو في (ديوان الفَرَزدَق): 1/ 173.

(2) الزَّرقاءُ: العَمياءُ. والبَرشاءُ: مَن في لَونِها نُقَطٌ مُختَلِفَةٌ: حُمرٌ، وأُخرى سُودٌ أو غُبْرٌ.

﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ﴾ (التّكوير: 15)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ﴾، هيَ الكَواكِبُ الخَمسُ الدَّرارِيُّ: زُحَلُ، والمُشتَري، وعُطارِدُ، والمرِّيخُ، والزُّهَرَةُ، في ما ذَكَرَ أَهلُ التَّفاسيرِ[3]، واللهُ أَعلَمُ. *(التَّعريفُ والإعلام: 180)*

﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ * ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ * مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ * وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ﴾ (التّكوير: 19-22)

• قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ (التّكوير: 19)، هوَ جِبريلُ عليهِ السَّلامُ[4]، ولا يَجوزُ أَن يَكونَ أَرادَ بِهِ أَنَّهُ قولُ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وإِن كانَ النَّبيُّ رَسولًا كَريمًا؛ لأَنَّ الآيَةَ وَرَدَتْ في مَعرِضِ الرَّدِّ والتَّكذيبِ لِمَقالةِ الكُفّارِ الذينَ قالوا: إِنَّ مُحَمَّدًا تَقَوَّلَهُ وهوَ قَولُهُ، فقالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾، فأَضافَهُ إِلى جِبريلَ الذي هو أَمينُ وَحيِهِ، وهوَ في الحَقيقَةِ قولُ اللهِ تعالى، لكِنَّهُ أُضيفَ إِلى جِبريلَ عليهِ السَّلامُ لأَنَّهُ جاءَ بِهِ مِن عِندِ اللهِ.

وقولُهُ تَعالى: ﴿ذِي قُوَّةٍ﴾ (التَّكوير: 20) يَدُلُّ على هذا، كما قالَ فيهِ اللهُ تَعالى: ﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ﴾ (النّجم: 6)، وقالَ أَيضًا: ﴿مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ﴾ (التَّكوير: 21)، هذهِ كُلُّها صِفَةُ جِبريلَ عليهِ السَّلامُ وعلى جَميعِ النَّبِيِّينَ[5].

والشَّيماءُ: مَن كَثُرَتْ في بَدَنِها الشّاماتُ. والكَشحاءُ: الموسومَةُ بِالنّارِ في كَشحِها لِداءٍ فيهِ، ورُبَّما كانَت: الكَسحاء.

(3) ذكرَ ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 74، ورَوى نَحوَهُ عن عَليٍّ والحَسَنِ وبَكرِ بنِ عَبدِ اللهِ وقَتادَةَ وابنِ زَيدٍ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 15/ 269. وقَد رَوى أَبو الشَّيخِ في (كِتابِ العَظَمَةِ): ح643، عن ابنِ عبّاسٍ عن عَليِّ بنِ أَبي طالبٍ أَنَّهُ سأَلَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عن الخُنَّسِ، فقالَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «هُنَّ خَمسُ كَواكِبَ: البرجيس، وزُحَلُ، وعُطارِدُ، وهرام، والزُّهَرَةُ...»، وقالَ مُحَقِّقُ الكتابِ: 4/ 1181: "مَوضوعٌ أَو ضَعيفٌ جِدًّا".

(4) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 8، عن قَتادَةَ، وأَبي صالحٍ، وابنِ عبّاسٍ، ومَيمونِ بنِ مِهرانَ، والضَّحّاكِ.

(5) يُنظَر: التِّبيان في أَقسام القُرآن: 126-128، ففيهِ مَزيدُ بَسطٍ وتَأييدٍ لِما رَجَّحَهُ السُّهَيليُّ هُنا. وفي صَدرِ مَقاماتِ الحَريريِّ ما يَدُلُّ على اختِيارِهِ أَنَّ المقصودَ بِالرَّسولِ هُنا مُحَمَّدٌ صلّى اللهُ

وقولُهُ تَعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ (التَّكوير: 22)، هوَ مُحَمَّدٌ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[6].

(التَّعريفُ والإعلام: 180-181)

عليهِ وسلَّمَ، إذ جاءَ في (شَرح مَقاماتِ الحَريريّ): 1/ 19: "بِمُحَمَّدٍ سَيِّدِ البَشَرِ. والشَّفيعِ المُشَفَّعِ في المحْشَرِ. الذي خَتَمْتَ بهِ النَّبِيِّينَ. وأَعْلَيْتَ دَرَجَتَهُ في عِلِّيِّينَ. ووَصَفْتَهُ في كِتابِكَ المُبينِ. فَقُلْتَ وأَنْتَ أَصْدَقُ القائِلِينَ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ * مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾".

(6) رَوى أبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح498، عن أَبي صالحٍ، في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾، قالَ: "جِبريلُ عليهِ السَّلامُ"، وقولِهِ: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾، قالَ: "جِبريلُ عليهِ السَّلامُ"، وقولِهِ: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾، قالَ: "جِبريلُ أَمينٌ عَلى سَبعينَ أَلفَ حِجابٍ"، ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾، قالَ: "مُحَمَّدٌ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ".

تَفْسيرُ سُورَةِ الانْفِطار

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ (الانفطار: 6)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾، يُريدُ بهِ أُميَّةَ بنَ خَلَفٍ[1]، ولكِنَّ اللَفظَ عامٌّ.

(التَّعريفُ والإعلام: 181)

(1) أَورَدَ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 10/ 283، عن عِكرِمَةَ، قالَ: "أُبَيُّ بنُ خَلَفٍ"، ونَسَبَهُ إلى ابنِ المنذرِ، وهوَ ضَعيفٌ؛ لإرسالِهِ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 502.

تَفْسيرُ سُورَةِ المُطَفِّفِين

﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۞ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطفِّفين: 2-3)

• قَد يُحذَفُ المفعولُ، فتقولُ: شَكَرْتُ لِزَيدٍ... وأمّا: كِلْتُ لِزَيدٍ، ووَزَنْتُ لهُ، فمَفعولُها غيرُ (زَيد)؛ لأنَّ مَطلوبَهُما ما يُكالُ أو يُوزَنُ، فالأَصلُ دُخولُ اللامِ، ثُمَّ قَد يُحذَفُ لِزيادَةِ فائدَةٍ؛ لأنَّ كَيلَ الطَّعامِ ووَزنَهُ يَتَضَمَّنُ مَعنى المبايَعَةِ والمعاوَضَةِ إلّا معَ حَرفِ اللامِ، فإن قُلْتَ: كِلْتُ لِزَيدٍ، أَخبَرْتَ بِكَيلِ الطَّعامِ خاصَّةً، وإذا قُلْتَ: كِلْتُ زَيدًا، فقَد أَخبَرْتَ بِمُعامَلةٍ ومُبايَعةٍ معَ الكَيلِ، كأَنَّكَ قُلْتَ: بايَعْتُ زَيدًا بِالكَيلِ والوَزنِ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ وتَعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطفِّفين: 3)، أَي: بايَعوهُم كَيلًا ووَزنًا.

وأَمّا قولُهُ: ﴿ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ (المطفِّفين: 2)، فإنّما دَخلَتْ (عَلى) لِتُؤْذِنَ أَنَّ الكَيلَ عَلى البائعِ لِلمُشتَري، ودَخلَتِ التّاءُ في (اكتالوا) لأنَّ (افتَعَلَ) في هذا البابِ كُلِّهِ لِلأَخذِ؛ لأَنَّها زِيادَةٌ على الحُروفِ الأَصليَّةِ تُؤْذِنُ بِمعنًى زادَ على مَعنى الكلمَةِ؛ لأَنَّ الآخِذَ لِلشَّيءِ كالمبتاعِ والمكتالِ والمشتَري ونَحوِ ذلك يَدخُلُ فِعلَهُ مِن التَّناوُلِ والاحتِرازِ إلى نَفسِهِ والاحتِمالِ إلى رَحلِهِ ما لا يَدخُلُ فِعلَ المعطي والبائعِ، ولِهذا قالَ سُبحانَهُ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ (البقرة: 286)، يَعني مِن الحَسَناتِ، ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾، يَعني مِن السَّيِّئاتِ؛ لأَنَّ الذُّنوبَ يُوصَلُ إليها بِواسِطَةِ الشَّهوَةِ والشَّيطانِ، والحَسَنَةُ تُنالُ بِهِبَةٍ مِن اللهِ تَعالى مِن غَيرِ واسِطَةِ شَهوَةٍ ولا إغواءِ عَدُوٍّ، فهذا الفَرقُ بَينَهُما[1]. *(نَتائجُ الفِكر: 272)*

---

(1) عقَّبَ ابنُ القَيِّم عَلى هذا الكلامِ في (بَدائع الفَوائد): 2/ 505، فقالَ: "فيهِ فَرقٌ أَحسَنُ مِن هذا، وهو أَنَّ الاكتِسابَ يَستَدعي التَّعمُّلَ والمحاوَلَةَ والمعاناةَ، فلَم يجعَلْ عَلى العَبدِ إلّا ما كانَ مِن هذا القَبيلِ الحاصِلِ بِسَعيهِ ومُعاناتِهِ وتَعَمُّلِهِ، وأَمّا الكَسْبُ فيَحصُلُ بِأَدنى مُلابَسَةٍ حَتّى بِالهَمِّ بِالحَسَنَةِ ونَحوِ ذلكَ، فخصَّ الشَّرَّ بالاكتِسابِ، والخَيرِ بِأَعَمَّ مِنهُ".

﴿كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ (المطفّفين: 12)، يُراجَع: (البقرة: 129)

﴿عِلِّيِّينَ﴾ (المطفّفين: 18)، يُراجَع: (النَّجم: 14)

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ كَانُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَضْحَكُونَ﴾ (المطفّفين: 29)

• قولُهُ تَعالى... ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟﴾، قيلَ: إِنَّهُ يُريدُ أَبا جَهلٍ وأَصحابَهُ؛ لأَنَّهُم ضَحِكوا مِن عَليٍّ بنِ أَبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ وسَخِروا مِنهُ ومِن صَحبِهِ[2]، ولكِنَّ اللفظَ عامٌّ. *(التَّعريفُ والإعلام: 181)*

(2) يُنظَر: الكَشّاف: 6/ 339، والجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 19/ 29.

تَفْسيرُ سُورَةِ البُروج

﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ (البروج: 4-5):

• بَدَلُ البَعضِ مِن الكُلِّ وبَدَلُ المصدَرِ مِن الاسم... يَرجِعانِ في المعنى والتَّحصيلِ إلى بَدَلِ الشَّيءِ مِن الشَّيءِ وهُما لِعَينٍ واحِدَةٍ، إلّا أنَّ البَدَلَ في هذَيْنِ الموضِعَيْنِ لا بُدَّ مِن إضافَتِهِ إلى ضَميرِ المبدَلِ مِنهُ، بِخِلافِ بَدَلِ الشَّيءِ مِن الشَّيءِ وهُما لِعَينٍ واحِدَةٍ... وإذا ثَبَتَ هذا فلا يَصِحُّ في بَدَلِ الاشتِمالِ أن يَكونَ الاسمُ الثّاني جَوهَرًا؛ لأَنَّهُ لا يُبدَلُ جَوهَرٌ مِن عَرَضٍ، ولا بُدَّ مِن إضافَتِهِ إلى ضَميرِ الاسمِ لأَنَّهُ بَيانٌ لِما هوَ مُضافٌ إلى ذلكَ الاسمِ.

والعَجَبُ كلُّ العَجَبِ مِن إمامِ صَنعةِ النَّحوِ في زَمانِهِ وفارِسِ هذا الشَّأنِ ومالِكِ عِنانِهِ، يَقولُ في كِتابِ (الإيضاح)[1] في قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾: إنَّها بَدَلٌ مِن ﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾ بَدَل الاشتِمالِ، والنّارُ جَوهَرٌ وليسَتْ بِعَرَضٍ، ثُمَّ ليسَتْ مُضافَةً إلى ضَميرِ (الأُخدود)، ولَيسَ فيها شَرطٌ مِن شُروطِ بَدَلِ الاشتِمالِ. وذَهَلَ

---

(1) نَصُّ عِبارَةِ أَبي عَليٍّ الفارِسِيِّ في (الإيضاح) - معَ شَرحِهِ (المقتَصِد): 2/ 934: "بَدَلُ الاشتِمالِ كقَولِكَ: سُلِبَ زَيدٌ ثَوبُهُ. ومِنهُ قَولُهُ تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾، والأُخدودُ مُشتَمِلٌ عَلى النّارِ". ومِمَّن قالَ بِقَولِ الفارسيِّ مَكِّيُّ بنُ أَبي طالِبٍ القَيسِيُّ في كتابِهِ (مُشْكِل إعرابِ القُرآن): 763، والرَّضِيُّ في (شَرح الرَّضِيِّ عَلى كافِيَةِ ابنِ الحاجِب): 3/ 125. ونَسَبَ مَكِّيٌّ إلى الكوفِيِّينَ قَولَهُم: إنَّ ﴿ٱلنَّارِ﴾ مَخفوضٌ على الجِوارِ، ثُمَّ قالَ: 763: "وقالَ بَعضُ الكوفِيِّينَ: هو بَدَلٌ، ولكِنَّ تَقديرَهُ: قُتِلَ أَصحابُ الأُخدودِ نارِها، ثُمَّ صارَت الأَلِفُ واللامُ بَدَلًا مِن الضَّمير". وقَد لجؤُوا إلى هذا التَّقدير لِما ذكرَهُ الرَّضِيُّ في (شَرح الرَّضِيِّ عَلى كافِيَةِ ابنِ الحاجِب): 3/ 125، مِن أَنَّهُ "لا بُدَّ في بَدَلِ البَعضِ مِن الكُلِّ والاشتِمالِ إذا كانا ظاهِرَيْنِ مِن ضَميرٍ راجِعٍ إلى المبدَلِ مِنهُ، حتّى يُعرَفَ تَعَلُّقُهُما بِالأَوَّلِ وأَنَّهُما لَيسا بِبَدَلِ الغَلَطِ". ولكِنَّ الرَّضِيَّ استَدرَكَ بَعدَ ذلك بِقَولِهِ: "بَلى؛ يَجوزُ عَلى قِلَّةٍ تَركُ الضَّميرِ إذا اشتَهَرَ تَعَلُّقُ الثّاني بِالأَوَّلِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ﴾؛ لاشتِهارِ قِصَّتِهِم، وأَنَّهُم مَلَؤُوا الأُخدودَ نارًا".

أَبو عَليٍّ عَن هذا، وتَرَكَ ما هوَ أَصَحُّ في المعنى وأَليَقُ بِصِناعَةِ النَّحوِ، وهوَ حَذفُ المضافِ وإقامَةُ المضافِ إليهِ مقامَهُ، كأَنَّهُ قالَ: قُتِلَ أَصحابُ الأُخدودِ، أُخدودِ النّارِ ذاتِ الوَقودِ، فيَكونُ مِن بَدَلِ الشَّيءِ مِن الشَّيءِ وهُما لِعَينٍ واحدةٍ.

(نَتائجُ الفِكر: 239-240)[2]

• أَمّا ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ﴾، فهُم ذو نُواسٍ الحِميَرِيُّ وجُنودُهُ، وكانَ قَد خَدَّدَ الأَخاديدَ، وهيَ الخنادِقُ، وأَضرَمَ فيها النِّيرانَ، فجَعَلَ يُلقي فيها كُلَّ مَن وحَّدَ اللهَ واتَّبَعَ العَبدَ الصّالحَ الذي كانَ في زمانِهِ، وهوَ عبدُ اللهِ بنُ الثّامرِ، حَتّى أَحرَقَ نَحوًا مِن عِشرينَ أَلفًا. وذو نُواسٍ هذا اسمُهُ زُرْعَةُ بنُ تُبّانِ بنِ سَعدٍ الحِميَرِيُّ، وكانَ أَيضًا يُسمّى بِيوسُفَ، وكانَ لهُ غَدائرُ مِن شعرٍ تَنوسُ، أَي: تَضطرِبُ، فسُمِّيَ ذا نُواسٍ، وكانَ فَعَلَ هذا أَيضًا بِأَهلِ نَجرانَ، فأَفلَتَ مِنهُم رَجُلٌ اسمُهُ دَوْسٌ ذو ثَعْلَبانَ، فساقَ الحَبَشَةَ لِيَنتَصِرَ بهم، فمَلَكوا اليَمَنَ، وهَلَكَ ذو نُواسٍ في البَحرِ، أَلقى نَفسَهُ فيهِ[3]. وقَد يُروى حَديثُ أَصحابِ الأُخدودِ على غَيرِ هذا الوَجهِ[4]. والذي قدَّمْناهُ هوَ مَعنى حَديثِ ابنِ إسحاقَ، واللهُ أَعلَمُ.

(التَّعريفُ والإعلام: 181-182)

• رَوى ابنُ سَنجَرَ عَن جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ قَالَ: الذينَ خَدَّدوا الأُخدودَ ثَلاثَةٌ: تُبَّعٌ صاحِبُ اليَمَنِ، وقُسطَنطينُ بنُ هِلاني، وهِيَ أُمُّهُ، حينَ صَرَفَ النَّصارى عَن التَّوحيدِ ودينِ المَسيحِ إلى عِبادَةِ الصَّليبِ، وبُخْتنَصَّرُ مِن أَهلِ بابِلَ حينَ أَمَرَ النّاسَ أَن يَسجُدوا إلَيهِ، فامتَنَعَ دانيالُ وأَصحابُهُ، فأَلقاهُم في النّارِ، فكانَتْ بَردًا وسَلامًا عَلَيهِم، وحرقَ الذينَ بَغَوا عَلَيهِم.

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 194-195)

---

(2) يُنظَر: أمالي السُّهَيْلِيّ: 113.

(3) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 71-75.

(4) تُنظَرُ قِصَّةُ أَصحابِ الأُخدودِ في صَحيحِ مُسلِم: ح7436، كتاب الزُّهد والرَّقائق، باب (قِصَّة أَصحابِ الأُخدودِ والسّاحِرِ والرّاهِبِ والغُلام).

تَفْسيرُ سُورَةِ الطّارِق

﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ * وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ * ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ (الطّارق: 1-3):

• قَولُها [أَي: هِند بِنت عُتبةَ]:

إنْ تُـقْـبِـلُـوا نُـعـانِـقْ[1]

---

(1) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 3/ 99. وقَد أَخرجَ البَزّارُ في مُسنَدِهِ: ح979، قالَ: "حدَّثَنا بِشْرُ بنُ آدَمَ، قالَ: نا عَمْرُو بنُ عاصِمِ الكلابيُّ، قالَ: حَدَّثَني عَبدُ اللهِ بنُ الوازعِ عن هِشامِ بنِ عُروَةَ عن أَبيهِ عن الزُّبَيرِ بنِ العَوّامِ، قالَ: "عَرَضَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ سَيفًا يَومَ أُحُدٍ، فقالَ: «مَن يَأخُذُ هذا السَّيفَ بِحَقِّهِ؟». فقامَ أَبو دُجانَةَ، سِماكُ بنُ خَرَشَةَ، فقالَ: يا رَسولَ اللهِ، أَنا آخُذُهُ بِحَقِّهِ، فما حَقُّهُ؟ قالَ: فأَعطاهُ إيّاهُ، وخَرَجَ، فاتَّبَعْتُهُ، فجعَلَ لا يَمُرُّ بِشَيءٍ إلّا أَفراهُ وهَتَكَهُ، حَتّى أَتى نِسْوَةً في سَفْحِ جَبَلٍ ومَعَهُم هِنْدٌ وهيَ تَقولُ:

نَـحْـنُ بَـنـاتُ طـارِقْ
نَـمْـشـي عَـلـى الـنَّـمـارِقْ
والـمِـسْـكُ فـي الـمَـفـارِقْ
إنْ تُـقْـبِـلـوا نُـعـانِـقْ
أَوْ تُـدْبِـروا نُـفـارِقْ
فِـراقَ غَـيْـرِ وامِـقْ

قالَ: فَحَمَلَ عَلَيها، فنادَتْ: يا آلَ صَخْرٍ، فلَم يُجِبْها أَحَدٌ، فانصَرَفَ، فَقُلْتُ لَهُ: كُلُّ صَنيعِكَ قَد رَأَيْتُهُ فَأَعجَبَني، غَيرَ أَنَّكَ لَم تَقتُلِ المرأَةَ. قالَ: إنَّها نادَتْ، فَلَم يُجِبْها أَحَدٌ، فَكَرِهْتُ أَن أَضرِبَ بِسَيْفِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ امرأَةً لا ناصِرَ لَها". وقالَ البَزّارُ عَقِبَ الحَديثِ: 3/ 194: "وهذا الحَديثُ لا نَعلَمُهُ يُروى بهذا اللَفظِ مُتَّصِلًا إلّا عن الزُّبَيرِ بهذا الإسنادِ، ولا نَعلَمُ رَواهُ عن هِشامِ بنِ عُروَةَ عن أَبيهِ عن الزُّبَيرِ إلّا عُبَيدُ اللهِ بنُ الوازعِ". وذكَرَ الهيثَميُّ الحَديثَ في (مَجمَع الزَّوائد): 6/ 156، وقالَ عَقِبَهُ: "رَواهُ البَزّارُ، ورِجالُهُ ثِقاتٌ". والحَديثُ رَواهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك): 3/ 230-231، وقال: "صَحيحُ الإسنادِ، ولَم يُخرِجاهُ"، وأَقَرَّهُ الذَّهبيُّ.

فيُقالُ: إنَّها تَمَثَّلَتْ بِهذا الرَّجَزِ، وإنَّهُ لِهندٍ بِنتِ طارِقِ بنِ بَياضَةَ الإيادِيَّةِ، قالَتْهُ في حَربِ الفُرسِ لإيادٍ[2]، فعَلى هذا يكونُ إنشادُهُ:

بَـــنَـــاتِ طَـــارِقْ

بِالنَّصبِ عَلى الاختِصاصِ، كَما قالَ:

نَحْنُ بَني ضَبَّةَ أَصْحابُ الجَمَلْ[3]

وإن كانَتْ أَرادَت النَّجمَ فـ(بَنات) مَرفوعٌ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ مُبتَدَإٍ، أَي: نَحنُ شَريفاتٌ رَفيعاتٌ كالنُّجومِ[4]. وهذا التَّأويلُ عِندي بَعيدٌ؛ لأَنَّ (طارِقًا) وَصفٌ لِلنَّجمِ

---

(2) نَسَبَهُ ابنُ قُتَيبَةَ في (أَدَب الكاتِب): 90، إلى هِندِ بِنتِ عُتْبَةَ، فرَدَّهُ ابنُ السِّيدِ في (الاقتِضاب): 318، بِقولِهِ: "هذا الشِّعرُ لَيسَ لِهندِ بِنتِ عُتبَةَ، وإنَّما تَمَثَّلَتْ بِهِ، وإنَّما الشِّعرُ لِهِندِ بِنتِ بَياضَةَ بنِ رياحِ بنِ طارِقٍ الإياديِّ قالَتْهُ حينَ لَقِيَتْ إيادٌ جَيشَ الفُرسِ بِالجَزيرةِ، وكانَ رئيسُ إيادٍ يَومَئذٍ بَياضَةَ بنَ رياحِ بنِ طارِقٍ الإياديَّ، وَقَعَ ذلك في شِعرِ أَبي دُؤادٍ الإياديِّ. وذَكَرَ أبو رِياشٍ وغيرُهُ: لَمّا لَقِيَت تَغلِبُ بَكرَ بنَ وائلٍ يَومَ قِضَّةَ، ويُسَمّى يَومَ التَّحلاقِ ويَومَ التَّحاليقِ، أَقبَلَ الفِندُ الزِّمّانيُّ، فبَرَزَتْ بِنتانِ بَذِيَّتانِ جَريئتانِ، وجَعَلَتْ إحداهُما تُحَرِّضُ النّاسَ وتَقولُ:

وَعــى وَعــى حَــرُّ الـجِـلادِ والـتَّـظـى
ومُـلِـئَـتْ مِـنْـهُ الـصَّـحـارى وَالـرُّبـا
يـا حَـبَّـذا الـمـحَـلِّـقـونِ بِـالـضُّـحـا

وجَعَلَت الأُخرى تَقولُ:

نَـحْـنُ بَـنـاتِ طـارِقْ
نَـمْـشـي عَـلـى الـنَّـمـارِقْ".

(3) نُسِبَ في (ديوان الحَماسَة) لأَبي تَمّام إلى الأَعرجِ المعْنِيِّ، وقالَ التّبريزيُّ في (شَرح ديوان الحَماسَة): 1/ 280: "قيلَ: الصَّحيحُ أَنَّها لِعَمْرو بنِ يثربى".

(4) قالَ ابنُ السِّيدِ البَطليوسيُّ في (الاقتِضاب): 318: "فـ(طارِق) عَلى رِوايةِ مَن رَوى هذا الشِّعرَ لِهِندِ بِنتِ عُتبَةَ أَو لِبِنتِ الفِندِ الزِّمّانيِّ: تَمثيلٌ واستِعارَةٌ لا حَقيقَةٌ، وإنَّما شَبَّهَتْ أَباها بِالنَّجمِ الطّارِقِ في شَرَفِهِ وعُلُوِّهِ. وعَلى رِوايَةِ مَن رَواهُ لِهِندِ بِنتِ بَياضَةَ بنِ رياحِ بنِ طارِقٍ: حَقيقةٌ لَيسَ بِاستِعارةٍ؛ لأَنَّ طارِقًا كانَ جَدَّها. والأَظهَرُ مِن هذا أَنَّ الشِّعرَ لِهِندِ بِنتِ بَياضَةَ، وإنَّما قالَهُ غَيرُها مُتَمَثِّلًا. ويُروى (بَناتُ)، بِالرَّفعِ، و(بَناتِ) بِالنَّصبِ؛ فمَن رَفَعَهُ فعَلى خَبَرِ المبتَدَإِ؛ ومَن نَصَبَهُ فعَلى المدحِ والتَّخصيصِ".

لِطُروقِهِ[5]، فلَو أَرادَتْهُ لَقالَتْ: بَناتُ الطّارِقِ. إلّا أَنّي وَجَدتُ لِلزُّبَيرِ بنِ أَبي بَكرٍ أَنَّهُ قالَ في كِتابِ (أَنساب قُرَيش) لَهُ أَوَّلَ هذا الرَّجَزِ الذي قالَتْهُ هِندٌ يَومَ أُحُدٍ:

نَحْنُ بَنَاتُ طارِقْ

نَمْشي عَلى النَّمارِقْ

مَشْيَ القَطا النَّواتِقْ

إلى آخِرِ الرَّجَزِ، قالَ: وحَدَّثَني يَحيى بنُ عَبدِ المَلِكِ الهُدَيرِيُّ قالَ: جَلَسْتُ لَيلَةً وَراءَ الضَّحّاكِ بنِ عُثمانَ الجُذامِيِّ في مَسجِدِ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وأَنا مُتَقَنِّعٌ، فذَكَرَ الضَّحّاكُ وأَصحابُهُ قَولَ هِندٍ يَومَ أُحُدٍ:

نَحْنُ بَناتُ طارِقْ

فقالُوا: ما طارِقٌ؟ فقُلتُ: النَّجمُ، فالتَفَتَ الضَّحّاكُ فقالَ: أَبا زَكَرِيّا، وكَيفَ بِذلِكَ؟ فقُلْتُ: قالَ اللهُ تَبارَكَ وتَعالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۞ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۞ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾، فإنَّها قالَتْ: نَحنُ بَناتُ النَّجمِ، فقالَ: أَحسَنْتَ[6].

(الرَّوضُ الأُنُف: 5/ 455-456)

• ذَكَرَ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ[7] في تَفسيرِهِ أَنَّ الطّارِقَ في هذهِ هوَ زُحَلُ الكَوكَبُ[8] الذي هوَ في السَّماءِ السّابِعَةِ، وذَكَرَ لهُ أَخبارًا اللهُ أَعلَمُ بِصِحَّتِها.

(التَّعريفُ والإعلام: 182)

﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا﴾ (الطّارق: 17)

---

(5) قالَ ابنُ قُتَيبَةَ في (أَدَب الكاتِب): 90: "سُمِّيَ طارِقًا لأَنَّهُ يَطلُعُ لَيلًا، وكُلُّ مَن أَتاكَ لَيلًا فقَد طَرَقَكَ".

(6) قالَ ابنُ قُتَيبَةَ في (أَدَب الكاتِب): 90، بَعدَ أَن ساقَ الشِّعرَ ناسِبًا إيّاهُ إلى هِندٍ بِنتِ عُتبَةَ: "تُريدُ أَنَّ أَباها نَجمٌ في شَرَفِهِ وعُلُوِّهِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۞ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾".

(7) هوَ النَّقّاشُ الذي تَقَدَّمَت تَرجَمَتُهُ.

(8) نقَلَ هذا القَولَ القُرطُبيُّ في تفسيرِهِ: 20/ 3، وعَزاهُ إلى النَّقّاشِ وابنِ زَيدٍ. ويُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 3/ 254.

• رُوَيْدَكَ: أَي: رِفْقًا، جاءَ بِلَفظِ التَّصغيرِ لأَنَّهُم يُريدونَ بِهِ تَقليلًا، أَي: ارفُق قَليلًا، ولَيسَ لَهُ مُكَبَّرٌ مِن لَفظِهِ؛ لأَنَّ المَصدَرَ: إروادًا، إلّا أَن يَكونَ مِن بابِ تَصغيرِ التَّرخيم، وهُوَ أَن تُصَغِّرَ الاسمَ الذي فيهِ الزَّوائدُ، فتَحذِفَها في التَّصغيرِ، فتَقولَ في (أَسوَد): سُوَيدٌ، وفي مِثلِ (إرواد): رُوَيدٌ[9].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 358)

(9) يُنظَر: مُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 2/ 458.

تَفْسيرُ سُورَةِ الأَعْلى

﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ (الأعلى: 1)

• الرَّسولُ عَلَيهِ السَّلامُ المُنزَّلُ عَلَيهِ هذا الكلامُ، أَعني: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، لَم يَقُلْ قَطُّ: سُبحانَ اسمِ رَبِّي، وكانَ أَشدَّ النّاسِ امتِثالًا لأَوامِرِ رَبِّهِ، ولا قالَ أَيضًا: سَجَدتُ لاسم رَبِّي، ولكنَّهُ فَهِمَ عَلَيهِ السَّلامُ أَنَّ المُسبَّحَ هوَ الذي يُعَبَّرُ عنهُ عِندَ التَّفاهُم بهذهِ الكلمةِ، وهيَ قولُكَ: اللهُ، والاسمُ الذي هو (أَلِفٌ، سينٌ، ميمٌ) عِبارةٌ عَن الكلمةِ المقولَةِ بِاللِسانِ المؤَلَّفَةِ مِن حُروفِ (أَلِف، لام، لام، هاء)، وتلكَ الكلمةُ عِبارةٌ عَن المعروفِ بِالعَقلِ سُبحانَهُ.

ولَو أُمِرَ عَلَيهِ السَّلامُ أَن يَذكُرَهُ ويُسبِّحَهُ بِالقَلبِ خاصَّةً، لَقيلَ لَهُ: سَبِّحْ رَبَّكَ، ولكنَّهُ أُمِرَ أَن يجمَعَ بينَ ذِكرِ القَلبِ واللِسانِ، والاسمُ محلُّهُ اللِسانُ، فقيلَ لهُ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾، حتّى يَكونَ ذاكِرًا بِقَلبِهِ ولِسانِهِ معًا؛ إذ الإيمانُ هوَ الإقرارُ بِاللِسانِ والجَنانِ مَعًا؛ أَلا تَرى أَنَّ غَيرَ الآدَمِيِّينَ لَم يُخبرْ عَنهُم أَنَّهُم يُسَبِّحونَهُ بِاسمِهِ، وإنَّما قيلَ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (الحشر: 24)، وفي الملائكةِ: ﴿وَيُسَبِّحُونَهُۥ﴾ (الأعراف: 206). فهذهِ فائدَةُ ذِكرِ الاسمِ مَقرونًا بِالتَّسبيحِ والذِّكرِ دونَ سائرِ العِباداتِ، فقَد قيلَ لهُ: ﴿ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ (الأحزاب: 1)، ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ﴾ (الحجر: 99)، ولا يَجوزُ ها هُنا ذِكرُ الاسمِ البتَّةَ، وكذلكَ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ (الكوثر: 2)[1].

فإن قالوا: قَولُكَ هذا هو مَذهَبُ المعتَزِلةِ الذينَ يَقولونَ إنَّ الأَسماءَ مَخلوقةٌ، قُلْنا: مِن أَصلِ أَهلِ السُّنَّةِ أَنَّ كلامَ اللهِ قَديمٌ غيرُ مَخلوقٍ، وهذا هوَ الحَقُّ، ويَقولونَ: إنَّ الكلامَ هوَ المتَكَلَّمُ بهِ، وأَسماؤُهُ سُبحانَهُ هوَ المتَكَلَّمُ بها،

(1) زادَ السُّهَيليُّ المسأَلَةَ إيضاحًا وبَسطًا في (نَتائج الفِكر): 35، وقَد نَقَلْتُ كَلامَهُ في تَفسيرِهِ لِـ(بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ)، ونَقَلْتُ أَيضًا تعقيبًا لَطيفًا لابنِ القَيِّمِ، فليُنظَرا جَميعًا ثَمَّةَ.

وكما لَم يَزَلْ مُتَكَلِّمًا بها فلَم تَزَلْ قَديمةً؛ إذ الكلامُ القَديمُ يَتَضَمَّنُها، فإذا تَكَلَّمَ العَبدُ بها فالعَبدُ وكلامُهُ مُحدَثٌ، وعندَ ذلكَ نُصَرِّحُ بِالغَيريَّةِ بِالإضافةِ إلى كلامِ العَبدِ، وأمّا بِالإضافةِ إلى كلامِ الرَّبِّ فلا نَقولُ: هيَ مَخلوقةٌ، فلا يَلزَمُنا مَذهَبُ القومِ القائلينَ بِالمخلوقِ، وأنتُم أيُّها القائلونَ بِأنّ الاسمَ هوَ المُسمّى قَد خالَفْتُم مَذهَبَ أهلِ السُّنَّةِ؛ لأنَّهُم لا يَقولونَ: إنَّ الكلامَ هوَ المتَكَلِّمُ، وكلامُهُ مُتَضَمِّنٌ لأسمائهِ، فقَد ابتَدَعْتُم بِدعَةً أُخرى وجَعَلْتُم مِن الكلامِ ما هوَ المتَكَلِّمُ، ومِنهُ ما ليسَ هوَ المتَكَلِّمَ ولا غيرَهُ، وجَعَلْتُم الكلامَ كلامَيْنِ، وهذا أيضًا نَقضٌ آخرُ لأُصولِكُم وأصلِ أهلِ السُّنَّةِ؛ لأنَّ الكلامَ عندَهُم واحِدٌ لا يَختَلِفُ لِنفسِهِ، وإنَّما تَختَلِفُ مُتَعَلّقاتُهُ، ولذلكَ قالَ سُبحانَهُ: ﴿مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾ (الكهف: 109)، فالكلامُ جَمعٌ، ولكنَّهُ مُنصَرِفٌ إلى مَعلوماتِهِ وما يَتَعَلَّقُ الكلامُ بهِ. والحِجاجُ على هذهِ المسأَلةِ جَمَّةٌ والعَوائدُ النّاشِئةُ عَن الكلامِ فيها كثيرةٌ، قَد أَورَدْنا فيها جُمَلًا كافِيَةً في غيرِ هذا الإملاءِ، وبِاللهِ التَّوفيقُ[2]. *(أَمالي السُّهَيلِيّ: 68-69)*

ويُراجَع أيضًا: **(الفاتحة: 1)**

---

(2) يُنظَرُ كَلامٌ أطوَلُ مِن هذا لِلسُّهَيليّ في هذهِ المسأَلَةِ في (نَتائج الفِكر): 30-33، وقَد نَقَلْتُهُ في تَفسيرِهِ لِـ(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، ونَقَلْتُ تَعليقًا نَفيسًا عليهِ لابنِ القَيِّم، فليُنظَرا ثَمَّةَ.

تَفْسيرُ سُورَةِ الغاشِيَة

﴿لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ﴾ (الغاشية: 9)، يُراجَع: (الجمعة: 9)

تَفْسيرُ سُورَةِ الفَجْر

﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ (الفجر: 4)، يُراجَع: (الإسراء: 1)

﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾ (الفجر: 6-7):

• قَولُ سَطيحٍ في حَديثِ رَبيعَةَ: إرَم ذي يَزَنَ، المَعرُوفُ: سَيفُ بنُ ذي يَزَنَ[1]، ولكِنْ جَعَلَهُ إرَمًا إمّا لأنَّ (الإرم) هو العَلَمُ[2]، فمَدَحَهُ بِذلكَ، وإمّا شَبَّهَهُ بِعادِ إرَمَ في عِظَمِ الخَلقِ والقُوَّةِ، قالَ اللهُ تَبارَكَ وتَعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾. *(الرَّوضُ الأنُف: 1/ 151-152)*

• فقَد ذَكَرْنا ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾ (الفجر: 7)، وأَنَّ جَيرُونَ بنَ سَعدِ بنِ إرَمَ هوَ الذي بَنى مَدينَةَ دِمَشقَ، وبهِ تُعرَفُ، وتُسمّى جَيرُونَ، وأَنَّهُ وُجِدَ فيها مِن آثارِ بُنيانِهِ أَربَعُمِئَةِ أَلفٍ وأَربَعونَ أَلفَ عَمودٍ مِن رُخامٍ ونَيِّفٌ[3]. *(التَّعريفُ والإعلام: 182)*

ويُراجَعُ أيضًا: (المؤمنون: 50)

﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ (الفجر: 15)

• قولُهُ تَعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾، هوَ عُتبَةُ بنُ رَبيعَةَ، كانَ السَّبَبَ في نُزولِها في ما ذَكَروا[4]، وإن كانَتْ هذهِ صِفَةً تَعُمُّ. *(التَّعريفُ والإعلام: 183)*

---

(1) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 51. ومُلَخَّصُ قِصَّةِ سَطيحٍ ورَبيعَةَ: أَنَّ رَبيعَةَ بنَ نَصرٍ أَحَدَ مُلوكِ اليَمَنِ رَأى رُؤيا هالَتْهُ، فبَعَثَ إلى سَطيحٍ وشِقٍّ الكاهِنَيْنِ لِيُعبِّراها لهُ، فبَدَأَ بِسَطيحٍ، فكانَ ما ذَكَرَهُ السُّهَيليُّ ممّا دارَ على لِسانِ الأَخيرِ. يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 48-54.

(2) في (مُعجَم مَقاييسِ اللُّغَة): 1/ 85: "الإِرَمُ: العَلَمُ، وهيَ حِجارَةٌ مُجتَمِعَةٌ كأَنَّها رَجُلٌ قائمٌ".

(3) يُنظَر: تاريخُ مَدينَةِ دِمَشق: 1/ 13، والدُّرُّ المنثور: 15/ 411.

(4) ذَكَرَهُ ابنُ الجَوزيِّ في (زاد المسير): 8/ 246، عن عَطاءٍ عن ابنِ عَبّاسٍ. وقَد رُوِيَ أَنَّها نَزَلَتْ في أُمَيَّةَ بنِ خَلَفٍ، واللهُ أعلَمُ. يُنظَر: التَّكميل والإتمام: 472.

﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾ (الفجر: 19)

• تُراثٌ: أَصلُهُ (وُراثٌ) مِن (وَرِثْتُ)، ولكِن لا تُبدَلُ هذِهِ الواوُ تاءً إلّا في مَواضِعَ مَحفوظَةٍ، وعِلَّتُها كَثرَةُ وُجودِ التّاءِ في تَصاريفِ الكَلِمَةِ، فـ(التُّراثُ): مالٌ قَد تُوُورِثَ، وتَوارَثَهُ قَومٌ عَن قَومٍ، فالتّاءُ مُستَعمَلَةٌ في التَّوريثِ والتَّوارُثِ، وكَذلِكَ (تُجاه البَيتِ): التّاءُ مُستَعمَلَةٌ في التَّوَجُّهِ والتَّوجيهِ ونَحوِهِ[5]، فلَمّا أَلِفوها في تَصاريفِ الكَلِمَةِ لَم يُنكِروا قَلبَ الواوِ إلَيها، كَما فَعَلوا في (رَيحان) وهوَ مِن (الرَّوح)، لِكَثرةِ الياءِ في تَصاريفِ الكَلِمَةِ... وهِيَ في (تُراث) وبابِهِ أَبعَدُ؛ لأَنَّ الياءَ المَألوفَةَ في مادَّةِ الكَلِمَةِ زائدَةٌ، وياءُ (رَيحان) لَيسَتْ كَذلِكَ، وكَذلِكَ (التُّكَأَةُ) مِن (تَوَكَّأْتُ)، و(تَتْرى) مِن (التَّواتُر)، و(التَّوْلَجُ) مِن (التَّوَلُّج) و(المُتَّلِج)، لأَنَّهُم يَقولونَ: اتَّلَجَ، بِالتَّشديدِ، فتَصيرُ الواوُ تاءً لِلإدغامِ، حَتّى يَقولوا: مُتَّلِجٌ، فيَجعَلونَها تاءً دونَ الإدغامِ[6]، وهذا أَشبَهُ بِقِياسِ (رَيحان) وبابِهِ؛ فإنَّ التّاءَ الأُولى مِن (مُتَّلِج) أَصلِيَّةٌ وهِيَ في (مُتَّلِج) إذا ضُعِّفَتْ أَصلِيَّةٌ أَيضًا، فهِيَ هِيَ، فقِفْ عَلى هذا الأَصلِ؛ فإنَّهُ سِرُّ البابِ[7]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 82-83)*

﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾ (الفجر: 27)

• قولُهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾، قيلَ: نَزَلَتْ في خُبَيْبِ بنِ عَدِيٍّ المصلوبِ بِمَكَّةَ، وإنَّ الكُفّارَ صَلَبوهُ إلى غَيرِ القِبلَةِ، فحَوَّلَتْهُ الملائكةُ إلى القِبلَةِ[8]. *(التَّعريفُ والإعلام: 183)*

---

(5) يُنظَر: الكِتاب: 4/ 332.

(6) يُنظَر: الكِتاب 4/ 333-334.

(7) يُنظَر: الممتِعُ الكَبيرُ في التَّصريف: 254-256، والمسائلُ الشِّيرازيّات: 2/ 583-590.

(8) يُنظَر: الكَشّاف: 6/ 374، وفيهِ: "قيلَ: نَزَلَتْ في حَمْزَةَ بن عَبدِ المُطَّلِبِ. وقيلَ: نَزَلَتْ في خُبَيْبِ بنِ عَدِيٍّ الذي صَلَبَهُ أَهلُ مَكَّةَ وجَعَلوا وَجهَهُ إلى المدينَةِ، فقالَ: اللهُمَّ إن كانَ لي عِندَكَ خَيرٌ فحَوِّلْ وَجهي نَحوَ قِبْلَتِكَ، فحَوَّلَ اللهُ وَجهَهُ نَحوَها، فلَم يَستَطِع أَحَدٌ أن يُحَوِّلَهُ. والظّاهِرُ العُمومُ". ويُنظَر أَيضًا في القولِ نَفسِهِ: الجامِعُ لأَحكامِ القُرآن: 20/ 51.

تَفْسيرُ سُورَةِ البَلَد

﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾ (البلد: 1-11):

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ (البلد: 1)، هوَ مَكَّةُ[1]، ﴿وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ﴾ (البلد: 3)، هوَ آدَمُ وذُرِّيَّتُهُ، ذَكَرَهُ عَبدُ الرَّزّاقِ[2]، وذَكَرَ غَيرُهُ أَنَّهُ إبراهيمُ عليهِ السَّلامُ[3]، وهوَ أَشبَهُ بِالمعنى؛ لأَنَّهُ حَرَّمَ مَكَّةَ وبَنى الكَعبَةَ، وفيها ولدُهُ مِن قِبَلِ إسماعيلَ عليهِ السَّلامُ[4].

وقولُهُ تَعالى: ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ﴾ (البلد: 4)، قيلَ: هوَ أَبو الأَشُدَّيْنِ الجُمَحِيُّ، واسمُهُ كَلَدَةُ بنُ أُسَيدِ بنِ وَهبِ بنِ حُذافَةَ بنِ جُمَحٍ، وكانَ يَظُنُّ أَنَّهُ لَن يَقدِرَ عليهِ أَحَدٌ لأَنَّهُ كانَ أُعطِيَ شِدَّةً وقُوَّةً حَتّى كانَ يَقِفُ على جِلدِ البَقَرَةِ ويَجذِبُهُ مِن تَحتِهِ عَشَرَةُ أَشِدّاءَ، فيَنقَطِعُ الجِلدُ ولا تَزولُ قَدماهُ[5]. إلّا أَنَّ الأَلِفَ واللامَ في ﴿ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ لِلجِنسِ، فيَشترِكُ في الخِطابِ مَعَهُ كُلُّ مَن ظَنَّ مِثلَ ظَنِّهِ وفَعَلَ مِثلَ فِعلِهِ، وعلى هذا أَكثَرُ القُرآنِ يَنزِلُ في السَّبَبِ الخاصِّ بِلَفظٍ عامٍّ فيَتَناوَلُ المعنى العامَّ.

(التَّعريفُ والإعلام: 183)

---

(1) رَوى ذلكَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 193، عن ابنِ عبّاسٍ، ومُجاهِدٍ، وقَتادَةَ، وعَطاءٍ، وابنِ زَيدٍ.

(2) رَواهُ عَبدُ الرَّزّاقِ في تفسيرِهِ: 3/ 427، عن قَتادَةَ. ورَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 195-196، عن مُجاهِدٍ، وقَتادَةَ، وأَبي صالحٍ، والضَّحّاكِ، وسُفيانَ.

(3) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 196، عن أَبي عِمرانَ الجَونيِّ: ﴿وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ﴾، قالَ: "إبراهيمُ وما وَلَدَ".

(4) رَجَّحَ ابنُ القَيِّمِ خِلافَ ما رَجَّحَ السُّهَيليُّ هُنا، فقالَ في (التِّبيان في أَقسام القُرآن): 54: "أَقسَمَ بِالوالِدِ وما وَلَدَ، وهو آدَمُ وذُرِّيَّتُهُ، في قَولِ جُمهورِ المفَسِّرينَ. وعلى هذا فقَد تَضَمَّنَ القَسَمُ أَصلَ المكانِ، وأَصلَ السُّكّانِ؛ فمَرجِعُ البِلادِ إلى مَكَّةَ، ومَرجِعُ العِبادِ إلى آدَمَ".

(5) يُنظَر: الكَشّاف: 6/ 377، وفيهِ: "قيلَ: الذي يَحسَبُ أَن لَن يَقدِرَ عَلَيهِ أَحَدٌ هو أَبو الأَشُدِّ، وكانَ قَوِيًّا يُبسَطُ لَهُ الأَديمُ العُكاظِيُّ، فيَقومُ عَلَيهِ ويَقولُ: مَن أَزالَني عَنهُ فَلَهُ كَذا، فلا يُنزَعُ إلّا قِطَعًا، ويَبقى مَوضِعُ قَدَمَيْهِ".

• (لا): يُنفى بها في أكثَرِ الكَلامِ ما قَبلَها، تَقولُ: هَل قامَ زَيدٌ؟ فيُقالُ: لا، وقالَ سُبحانَهُ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾، ولَيسَتْ (لا) ها هُنا نَفيًا لِما بَعدَها[6] كما لَو قُلْتَ: ما أُقسِمُ؛ ألا تَرى أنَّ (ما) لا تَكونُ أبَدًا إلّا نَفيًا لِما بَعدَها، فلِذلكَ قالوا: ما زَيدٌ قائمٌ، ولَم يَخشَوا تَوَهُّمَ انقِطاعِ الجُملةِ عَنها، ولَو قالوا: لا زَيدٌ قائمٌ، لَخِيفَ أن يُتَوَهَّمَ أنَّ الجُملةَ موجبَةٌ، وأنَّ (لا) كنَحوِ ما هيَ في: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾، إلّا أن تَعطِفَ فتقولَ: لا زَيدٌ في الدارِ ولا عَمْرٌو، وكذلكَ في النَّكِراتِ نَحو: ﴿لَّا لَغۡوٌ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٌ﴾ (الطُّور: 23)، إلّا أنَّهُم في النَّكِراتِ قَد أدخَلوها على المبتَدَإِ والخَبَرِ تَشبيهًا لَها بِـ(لَيسَ)؛ لأنَّ النَّكِرةَ أبعَدُ في بابِ الابتِداءِ مِن المعرِفَةِ، والمعرِفَةُ أشَدُّ استِبدادًا بأوَّلِ الكَلامِ. ***(نَتائجُ الفِكر: 61)***

• (لَم) نَفيٌ لِلماضي، كما أنَّ (لَن) نَفيٌ لِلمُستقبَلِ، وكانَ الأَصلُ في نَفيِ الماضي حرفَ (لا)، إذ هيَ أعَمُّ بِالنَّفيِ وبِهِ أَوْلى، وقَد استَعمَلوها نافِيَةً لِلماضي في قولِهِ تَعالى: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾ (البلد: 11)، ....

(6) رَأيُ السُّهَيليِّ هُنا هو أحَدُ الرَّأيَيْنِ في مَنفِيِّ (لا)، والرَّأيُ الآخَرُ أنَّ مَنفِيَّها ما بَعدَها، وقَد ذكَرَ ابنُ هشام الأنصاريُّ الرَّأيَيْنِ في (مُغني اللَّبيب): 1/ 482، فقالَ: "اختَلَفَ هؤُلاءِ في مَنفِيِّها على قَولَينِ؛ أَحَدُهُما أنَّهُ شَيءٌ تَقَدَّمَ... قالوا: وإنَّما صَحَّ ذلِكَ لأنَّ القُرآنَ كُلَّهُ كالسُّورةِ الواحِدَةِ، ولِهذا يُذكَرُ الشَّيءُ في سُورَةٍ وجَوابُهُ في سُورَةٍ أُخرى نَحو: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾ (الحجر: 6)، وجَوابُهُ: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾ (القلم: 2). والثّاني أنَّ مَنفِيَّها ﴿أُقۡسِمُ﴾، وذلِكَ على أن يَكونَ إخبارًا لا إنشاءً، واختارَهُ الزَّمَخشَريُّ، قالَ: والمعنى في ذلِك أنَّهُ لا يُقْسِمُ بِالشَّيءِ إلّا إعظامًا لَهُ؛ بِدَليلِ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (الواقعة: 75-76)، فكَأنَّهُ قيلَ: إنّ إعظامَه بالإقسامِ بِهِ كلاإعظام، أي: إنَّهُ يَستَحقُّ إعظامًا فَوقَ ذلِكَ". وقالَ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 29/ 173: "قالَ بعضُ نَحوِيّي الكوفَةِ: (لا) رَدٌّ لِكلامٍ قَد مَضى مِن كلامِ المشركِينَ الذينَ كانوا يُنكِرونَ الجَنَّةَ والنّارَ، ثُمَّ ابتُدِئَ بِالقَسَمِ فقيلَ: ﴿أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، وكانَ يَقولُ: كُلُّ يَمينٍ قَبلَها رَدٌّ لِكلامٍ فلا بُدَّ مِن تَقديمِ (لا) قَبلَها، ليُفرَّقَ بِذلك بينَ اليَمينِ التي تكونُ جَحدًا واليَمينِ التي تَستَأنِفُ، ويَقولُ: ألا تَرى أنَّكَ تَقولُ مُبتَدِئًا: واللهِ إنَّ الرَّسولَ لَحَقٌّ، وإذا قُلْتَ: لا واللهِ إنَّ الرَّسولَ لَحَقٌّ، فكأنَّكَ أكذَبْتَ قَومًا أنكَروهُ؟".

وفي قَولِ الرّاجزِ:

وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمّا[7]

ولكِنْ عَدَلوا في أكثَرِ الكلامِ عَنها إلى حَرفِ (لَم)؛ لِوُجوهٍ مِنها: أَنَّهُم قَد خَصُّوا المستَقبَلَ بِـ(لَن)، فأَرادوا أَن يَخُصُّوا كذلكَ الماضِيَ في النَّفيِ بِحَرفٍ كما فَعَلوا بِالمستَقبَلِ، لأَنَّ (لا) لا تَختَصُّ ماضِيًا مِن مُستَقبَلٍ في النَّفيِ، ولا فِعلًا دونَ اسم. ووَجهٌ آخَرُ، وهوَ أَنَّ (لا) يُتَوَهَّمُ انفِصالُها مِمّا بَعدَها، إذ قَد تَكونُ نافِيَةً لِما قَبلَها ويَكونُ ما بَعدَها في حُكمِ الوُجوبِ، مِثل قَولِهِ تَعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾، وحَتّى لَقَد قيلَ في قَولِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ: لا نَقضي، ما تَجانَفْنا فيهِ لإثم[8]: إنَّ (لا) رَدعٌ لِما قَبلَها، و(نَقضي) واجِبٌ لا نَفيٌ. وكذلكَ قالَ بَعضُ النّاسِ في قَولِهِ عليهِ السَّلامُ: «**لا تَتراءى ناراهُما**»[9]: . . . .

---

(7) اختُلِفَ في قائلِهِ؛ فقيلَ: لأَبي خِراشٍ الهُذَلِيِّ، وقيلَ: لأُمَيَّةَ بنِ أَبي الصَّلتِ، وقَبْلَهُ:

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمّا

يُنظَر: مُغْني اللَّبيب: 1/ 473، وخِزانَةُ الأَدَب: 2/ 295، و 4/ 4.

(8) أخرَجَهُ عَبدُ الرَّزّاقِ في (المصَنَّف): 4/ 179، وابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصَنَّف): 4/ 40، والبَيهقيُّ في (السُّنَن الكُبرى): 4/ 217، كُلُّهُم مِن طُرُقٍ عن الأَعمَشِ عن زَيدِ بنِ وَهبٍ في قِصَّةٍ، وفيها قَولُ عُمَرَ: "والله لا نَقْضيهِ، وما تَجانَفْنا فيهِ لإثمٍ". وذكَرَ البَيهقيُّ أَنَّ هذهِ الرِّوايةَ ممّا نُقِمَ عَلى زَيدِ بنِ وَهبٍ، وأَنَّهُ أَخطأَ فيها، وأَنَّ المحفوظَ مِن قَولِ عُمَرَ هوَ القَضاءُ. ورجَّحَ ابنُ تَيميَّةَ خِلافَ هذا، ففي (مَجموع الفَتاوى): 20/ 572-573: "ثَبَتَ عن عُمَرَ بنِ الخَطّابِ أَنَّهُ أَفطَرَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ النَّهارُ، فقالَ: لا نَقضي؛ فإنّا لَم نَتَجانَفْ لإثمٍ. ورُوِيَ عنهُ أَنَّهُ قالَ: نَقْضي، ولكِنَّ إسنادَ الأَوَّلِ أَثبَتُ. وصَحَّ عنهُ أَنَّهُ قالَ: الخَطْبُ يَسيرٌ، فتَأَوَّلَ ذلكَ مَن تَأَوَّلَهُ عَلى أَنَّهُ أَرادَ خِفَّةَ أَمرِ القَضاءِ، لكِنَّ اللَفظَ لا يَدُلُّ عَلى ذلكَ".

(9) رَواهُ أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح2645، كتاب الجِهاد، باب (النَّهي عَن قَتْلِ مَن اعتَصَمَ بِالسُّجود)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1604، و1605، كتاب السِّيَر، باب (ما جاءَ في كَراهِيَةِ المقامِ بَيْنَ أَظهُرِ المشرِكين)، والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. وقالَ ابنُ الأَثيرِ في شَرحِ هذا الحَديثِ في (النِّهايَة في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر): 2/ 177: "أَي: يَلزَمُ المُسلِمَ ويَجِبُ عَلَيهِ أَن يُباعِدَ مَنزِلَهُ عَن مَنزِلِ المُشرِكِ، ولا يَنزِلَ بِالمَوضِعِ الذي إذا أُوقِدَتْ فيهِ نارُهُ تَلوحُ وتَظهَرُ لِنارِ المُشرِكِ إذا أَوقَدَها فِي مَنزِلِهِ، ولكِنَّهُ يَنزِلُ مَعَ المُسلِمِينَ في دارِهِم... والتَّرائي (تَفاعُلٌ) مِن (الرُّؤْيَة)... وإسنادُ التَّرائي إلى النّارَينِ مَجازٌ، مِن قَولِهِم: داري تَنظُرُ إلى دارِ فُلانٍ، أَي:

إنَّ (لا) رَدعٌ، وما بَعدَها واجِبٌ[10].

لَعَمْري إنَّ في لَفظِها إشارَةً لِهذا المعنى، حَيثُ كانَ بَعدَ اللامِ فيها صَوتٌ مَديدٌ يَنقَطِعُ في أَقصى الحَلقِ راجِعٌ إلى خَلفِ مَخارِجِ الحُروفِ، بِخِلافِ (لَم)؛ فإنَّها مُشارِكَةٌ لِـ(لا) في اللامِ المفتوحَةِ، كما هيَ مُشارِكَةٌ لَها في النَّفيِ، ثُمَّ فيها الميمُ، وصَوتُها بينَ يَدَي الفَمِ، لِيكونَ هَواءُ الكلمةِ إلى ما بَعدَها، ومَعناها في ما يتَّصِلُ بها لا في ما وَراءَها، كما كانَ ذلكَ جائزًا في (لا)، واللهُ أَعلَمُ.

ويُؤَيِّدُ هذا المعنى ويُوَضِّحُهُ قَلبُهُم لَفظَ الفِعلِ الماضي بَعدَ (لَم) إلى لَفظِ المضارِعِ حِرصًا عَلى الاتِّصالِ، وصَرفًا لِوَجهِ الوَهمِ عَن مُلاحَظَةِ الانفِصالِ.

(نَتائجُ الفِكر: 108-109)

﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (البلد: 14-15)، يُراجَع: (الأنبياء: 73)

تُقابِلُها، يَقولُ: ناراهُما مُختَلِفَتانِ؛ هذِهِ تَدعو إلى اللهِ، وهذِهِ تَدعو إلى الشَّيطانِ، فكَيفَ يَتَّفِقانِ؟ والأَصلُ في (تراءى): تَتَراءى، فحذفَ إحدى التاءَينِ تَخفيفًا".

(10) لَم يَقبَل ابنُ القَيِّمِ هذا المعنى في (لا) هُنا، كما جَعَلَهُ شَيخُهُ ابنُ تَيمِيَّةَ مَرجوحًا مِن قَبلُ، عَلى ما نَقَلْتُهُ عَنهُ آنِفًا، فعَقَّبَ عَلى قَولِ السُّهَيليِّ هُنا بِقَولِهِ في (بَدائع الفَوائد): 1/ 177: "هذا خَطَأٌ في الأَمرَيْنِ وتَلبيسٌ لا يَجوزُ حَملُ النُّصوصِ عليهِ، وكذلكَ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ (القيامة: 1) أَيضًا، بَل القَولُ فيها أَحَدُ قَولَيْنِ: إمّا أن يُقالَ: هِيَ لِلقَسَمِ، وهوَ ضَعيفٌ، وإمّا أن يُقالَ: أُقحِمَتْ أَوَّلَ القَسَمِ إيذانًا بِنَفيِ المُقسَمِ عليهِ وتَوكيدًا لِنَفيِهِ، كقَولِ الصِّدِّيقِ: لا ها اللهِ، لا يَعمِدُ إلى أَسَدٍ مِن أُسْدِ اللهِ، الحَديث". وهذا الحَديثُ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4321، كتاب المغازي، باب (قَول اللهِ تَعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح4543، كتاب الجِهاد، باب (استِحقاق القاتِلِ سَلَبَ القَتيل).

تَفْسيرُ سُورَةِ الشَّمْس

﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ (الشَّمس: 5)، يُراجَع: (ص: 75)، و(سورة الكافرون)

﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا ۞ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ (الشَّمس: 12-13)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا﴾ (الشَّمس: 12)، هوَ قُدارُ بنُ سالِفٍ[1]، وأُمُّهُ قديرَةُ، وصاحِبُهُ الذي شاركَهُ في قَتلِ النّاقةِ اسمُهُ مِصْدَعُ بنُ دَهرٍ، أَو ابنُ جَهمٍ[2].

قولُهُ تَعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ (الشَّمس: 13)، يَعني صالحَ بنَ عُبَيْدِ بنِ جابِرِ بنِ ثَمودَ بنِ عوصِ بنِ إرَمَ[3]. *(التَّعريفُ والإعلام: 184)*

---

(1) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 30/ 214.

(2) في (المعارِف): 29: "مِصْدَع بن مِهْرَج".

(3) في (المعارِف): 29: "هوَ صالحُ بنُ عُبَيْدِ بنِ عامِرِ بنِ إرَمَ بنِ سامِ بنِ نوحٍ".

تَفْسيرُ سُورَةِ اللَيْل

﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ (الليل: 15-16)، يُراجَع: (التَّوبة: 92)

﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى﴾ (الليل: 17)

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى﴾، نَزَلَتْ في أَبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ[1]، حينَ أَعتَقَ بِلالًا وزِنِّيرَةَ، ويُقالُ فيها: زنبرةُ، وأُمَّ عبيسٍ، وعَبيدًا كانَ اشتراهُم فأَعتَقَهُم، وكانَ العَبيدُ مُؤمِنِينَ عِندَ قَومِ كُفّارٍ يُعَذِّبونَهُم عَلى الإيمانِ، فقالَ لهُ أَبوهُ: لَو اشتَرَيْتَ مَن لَهُ نَجدَةٌ وقُوَّةٌ فيَغضَبَ لكَ ويَنفَعَكَ كانَ أَجدى عَلَيكَ، فأَنزَلَ اللهُ تَعالى الآيةَ. ***(التَّعريفُ والإعلام: 184)***

﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ (الليل: 20)، يُراجَع: (الأَنعام: 52-53)

---

(1) رَواهُ أَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ في (كِتاب فَضائل الصَّحابَة): ح66، والواحِديُّ في (أَسباب نُزولِ القُرآن): 720-721، بإسنادٍ حَسَنٍ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 517-518.

تَفْسيرُ سُورَةِ الشَّرْح

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشَّرح: 1)

• في سِيَرِ ابنِ المُعتَمِرِ: أَنَّ اللهَ تَعالى أَنزَلَ عَلَيهِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾... فمَسَحَ جِبريلُ صَدرَهُ، وقالَ: اللهُمَّ اشرَحْ صَدرَهُ وارفَعْ ذِكرَهُ وَضَع عنهُ وِزْرَهُ. ويُصَحِّحُ ما رَواهُ ابنُ المُعتَمِرِ أَنَّ اللهَ تَعالَى أَنزَلَ عَلَيهِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ الآيات، كأَنَّهُ يُشيرُ إلى ذلِكَ الدُّعاءِ الذي كانَ مِن جبريلَ، واللهُ أَعلَمُ[1].

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 399)

﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ (الشَّرح: 4)

• اقتضَتِ الحِكمَةُ الإلهيَّةُ أَن يَكونَ الأَذانُ عَلى لِسانِ غَيرِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ مِن المُؤمِنِينَ، لِما فيهِ مِن التَّنويهِ مِن اللهِ لِعَبدِهِ والرَّفعِ لِذِكرِهِ، فلأَن يَكونَ ذلِكَ عَلى غَيرِ لِسانِهِ أَنْوَهُ بِهِ وأَفخَمُ لِشَأنِهِ. وهذا مَعنًى بَيِّنٌ، فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ يَقولُ: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾، فمِن رَفْعِ ذِكرِهِ أَنْ أَشادَ بِهِ عَلى لِسانِ غَيرِهِ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 384)

---

(1) رَوى البَيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 2/ 6-7، عن إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ، قالَ: "سَأَلْتُ سَعيدًا عن قَولِهِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، قالَ: فحَدَّثَني عن قَتادَةَ عن أَنَسِ بنِ مالكٍ أَنَّهُ قد شُقَّ بَطنُهُ، يَعني النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، مِن عِندِ صَدرِهِ إلى أَسفَلِ بَطنِهِ، فاستُخرِجَ مِنهُ قَلبُهُ، فغُسِلَ في طَسْتٍ مِن ذَهَبٍ، ثُمَّ مُلِئَ إيمانًا وحِكمَةً، ثُمَّ أُعيدَ مَكانَهُ".

تَفْسيرُ سُورَةِ التِّين

﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ * وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ (التِّين: 1-3)

• أقسمَ بِطُورِ تِينا، وطُورِ زِيتا، وهُما جَبَلانِ عندَ بَيتِ المقدِسِ[1]، وكذلكَ طُور سِينا[2]، ويُقالُ: سِيناءُ هيَ الحِجارَةُ[3]. وذَكَرَ النَّيسابوريُّ[4] أنَّ الطُّورَ سُمِّيَ بِـ(يَطور بن إسماعيل)، كما سُمِّيَت دُومَةُ الجَندَلِ بِـ(دوما بن إسماعيل) كانَ نَزَلَها. وقالَ ابنُ إسحاقَ حينَ ذكَرَ ولدَ إسماعيلَ: مِنهُم دوما ويَطورُ[5]، بِالياءِ قبلَ الطّاءِ، واللهُ أَعلَمُ. ومَعنى (سيناء) بِالعربيَّةِ: مُبارَكٌ[6]. والطُّورُ عندَ أَكثرِ النّاسِ هوَ الجبَلُ[7]، وقالَ الماوَردِيُّ[8]: ليسَ كلُّ جَبَلٍ يُقالُ لهُ: طُورٌ، إلّا أن يَكونَ فيهِ

---

(1) يُنظَر: الكَشّاف: 6/ 400-401.

(2) أخرجَ سَعيدُ بنُ مَنصورٍ، وابنُ أبي حاتمٍ، عَن أبي حَبيبٍ الحارِثِ بنِ مُحَمَّدٍ، قالَ: "أَربَعَةُ جِبالٍ مُقَدَّسَةٌ بَينَ يَدَي اللهِ تَعالى: طُورُ زِيتا، وطُورُ سِينا، وطُورُ تِينا، وطُورُ تِيما، وهو قَولُ اللهِ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ * وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ (التِّين: 1-3)؛ فأَمّا طُورُ زِيتا فبَيتُ المَقْدِسِ، وأَمّا طُورُ سِينا فالطُّورُ، وأَمّا طُورُ تِينا فدِمَشقُ، وأَمّا طُورُ تِيما فمَكَّةُ". وأخرجَ ابنُ المنذرِ عن زَيدِ بنِ ميسرةَ مِثلَهُ، وفيهِ: "وطُورُ سِينا حَيثُ كَلَّمَ اللهُ موسى". يُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 15/ 509-510.

(3) ذُكِرَ في (لِسان العَرَب): 13/ 230، عن الزَّجّاج.

(4) هو العَلّامَةُ أبو القاسمِ الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَبيبٍ النّيسابورِيُّ، المفَسِّرُ الواعِظُ، صاحِبُ كتاب (عُقَلاء المجانين). صَنَّفَ في التَّفسيرِ والآدابِ. تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وأَربعِمِئةٍ. يُنظَر: سِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاء: 17/ 237-238.

(5) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 37.

(6) رَوى ذلك الحاكِمُ في (المستَدرَك): 2/ 528، وصَحَّحَهُ عن ابنِ عَبّاسٍ، والطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 241، عن مُجاهِدٍ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور 5/ 510.

(7) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 240-241، عن عِكرِمَةَ ومُجاهِدٍ. ويُنظَر: النُّكَتُ والعُيون: 1/ 134، والكَشّاف: 6/ 401.

(8) يُنظَرُ تَفسيرُهُ (النُّكَتُ والعُيون): 1/ 134، وقد ذكَرَ أَنَّ هذا القولَ رِوايةُ الضَّحّاكِ عن ابنِ عبّاسٍ.

الأَشجارُ والثِّمارُ، وإلّا فهوَ جَبَلٌ فقَط. والبَلَدُ الأَمينُ هو مَكَّةُ[9].

(التَّعريفُ والإعلام: 184-185)

﴿فَلَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ﴾ (التّين: 6)، يُراجَع: (الطُّور: 30)

(9) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 242، عن ابنِ عبّاسٍ، ومُجاهِدٍ، وعِكرِمَةَ، والحَسَنِ، وإبراهيمَ النَّخعيِّ، وابنِ زَيدٍ، وقَتادَةَ، وكَعب الأَحبار، ولا خِلافَ في ذلكَ. ويُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 8/ 434.

تفْسيرُ سُورَةِ العَلَق

﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ * ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ * ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ * عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ **(العلق: 1-5)**

• ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ (العلق: 1)، أي: إنَّكَ لا تقرَؤُهُ بِحَولِكَ ولا بِصِفَةِ نَفسِكَ ولا بِمَعرِفَتِكَ، ولكِن اقرَأْ مُفتَتِحًا بِاسْمِ رَبِّكَ مُستَعينًا بِهِ، فهُوَ يُعَلِّمُكَ كما خَلَقَكَ وكما نَزَعَ عنكَ عَلَقَ الدَّمِ ومَغمَزَ الشَّيطانِ بَعدَما خَلَقَهُ فيكَ كما خَلَقَهُ في كُلِّ إنسانٍ.

والآيَتانِ المتَقَدِّمَتانِ لِمُحَمَّدٍ، والآخِرَتانِ لأُمَّتِهِ وهُما قَولُهُ تَعالى: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ * عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: 4-5)؛ لأَنَّها كانَتْ أُمَّةً أُمِّيَّةً لا تَكتُبُ، فصاروا أهلَ كِتابٍ وأصحابَ قَلَمٍ، فتَعَلَّموا القُرآنَ بِالقَلَمِ وتَعَلَّمَهُ نَبيُّهُم تَلقينًا مِن جِبريلَ، نَزَّلَهُ عَلى قَلبِهِ بِإذنِ اللهِ لِيَكونَ مِن المُرسَلينَ. . .

وفي قَولِهِ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ مِن الفِقهِ: وُجوبُ استِفتاحِ القِراءَةِ بِـ(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، غَيرَ أنَّهُ أمرٌ مُبهَمٌ لَم يُبَيِّن لَهُ بِأَيِّ اسمٍ مِن أَسماءِ ربِّه يَفتَتِحُ، حَتّى جاءَ البَيانُ بَعدُ في قَولِهِ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا﴾ (هود: 41)، ثُمَّ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ (النمل: 30). ثُمَّ كانَ بَعدَ ذلِكَ يَنزِلُ جِبريلُ عَليهِ بِـ(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) مَعَ كُلِّ سُورَةٍ، وقَد ثَبَتَتْ في سَوادِ المُصحَفِ بِإجماعِ مِن الصَّحابَةِ عَلى ذلِكَ، وما ذَكَرَهُ البُخارِيُّ مِن مُصحَفِ الحَسَنِ البَصرِيِّ فشُذوذٌ[1]، فهِيَ عَلى هذا مِن القُرآنِ، إذ لا يُكتَبُ في المُصحَفِ ما لَيسَ

(1) لَم أَجِدْهُ في صَحيحِ البُخارِيِّ، ولكِن رَوى نَحوَ ذلك يَحيى بنُ سَلّامٍ في تَفسيرِهِ، فقالَ: "حَدَّثَنا الحَسَنُ بنُ دينارٍ عن الحَسَنِ البَصرِيِّ، قالَ: لَم تَنزِلْ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في شَيءٍ مِن القُرآنِ إلّا في هذهِ الآيَةِ: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾، ويَجعَلُهُ مِفتاحَ القِراءَةِ إذا قَرَأَ". يُنظَر: تَفسيرُ ابنِ أبي زَمنين: 1/ 11.

بِقُرآنٍ، ولا يُلتَزَمُ قَولُ الشّافِعِيِّ إنَّها آيَةٌ مِن كُلِّ سُورَةٍ[2]، ولا إنَّها آيَةٌ مِن الفاتِحَةِ[3]، بَل نَقولُ: إنَّها آيَةٌ مِن كِتابِ اللهِ تَعالى مُقتَرِنَةٌ مَعَ السُّورَةِ، وهُوَ قَولُ داوُد وأَبي حَنيفَةَ[4]، وهُوَ قَولٌ بَيِّنُ القُوَّةِ لِمَن أنصَفَ.

وحينَ نَزَلَتْ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) سَبَّحَت الجِبالُ، فقالَتْ قُرَيشٌ: سَحَرَ مُحَمَّدٌ الجِبالَ، ذَكَرَهُ النَّقّاشُ، وإن صَحَّ ما ذَكَرَهُ فلِمَعنًى مّا سَبَّحَتْ عِندَ نُزولِها خاصَّةً؛ وذلِكَ أَنَّها آيَةٌ أُنزِلَتْ عَلى آلِ داوُدَ، وقَد كانَتِ الجِبالُ تُسَبِّحُ مَعَ داوُدَ، كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ (ص: 18)، وقالَ: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 397-398)

﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ﴾، إلى قَولِهِ: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (العلق: 9-18):

• ذَكَرَ النَّسَوِيُّ. . . أَنَّ أَبا جَهلٍ قالَ لَهُ [أَي: لِلرَّسولِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ]: أَلَم أَنْهَكَ؟ فواللهِ ما بِمَكَّةَ نادٍ أَعَزُّ مِن نادِيَّ، فأَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ * عَبْدًا﴾، إلى قَولِهِ: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ * سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾[5].

قالَ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ: في الكَلامِ حَذفٌ تَقديرُهُ: أَرَأَيْتَ الذي يَنهى عَبدًا إذا صلّى أَمُصيبٌ هوَ أَو مُخطِئٌ؟ وكذلِكَ في قَولِهِ: ﴿أَرَأَيْتَ إِن كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ (العلق:

---

(2) لَيسَ هذا قَولَ الشّافعيِّ وَحدَهُ، بَل هو قَولُهُ وقَولُ أَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ في رِوايَةٍ عنهُ وإسحاقَ بنِ راهوَيه وأَبي عُبَيدٍ القاسمِ بنِ سَلّام. يُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 1/ 116.

(3) في (تَفسير القُرآنِ العَظيم): 1/ 117: "قالَ الشّافعيُّ في قولٍ، في بَعضِ طُرُقِ مَذهَبِهِ: هي آيَةٌ مِن الفاتِحَةِ ولَيسَ مِن غَيرِها".

(4) في (تَفسير القُرآنِ العَظيم): 1/ 117: "وقالَ مالكٌ وأَبو حَنيفَةَ وأَصحابُهُما: لَيسَتْ آيَةً مِن الفاتِحَةِ ولا مِن غَيرِها مِن السُّوَرِ... وقالَ داوُدُ: هي آيَةٌ مُستَقِلَّةٌ في أَوَّلِ كُلِّ سُورةٍ، لا مِنها، وهذه رِوايَةٌ عن الإمامِ أَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ وحَكاهُ أَبو بَكرٍ الرّازيُّ عن أَبي الحَسَنِ الكَرخيِّ، وهُما مِن أَكابِرِ أَصحابِ أَبي حَنيفَةَ".

(5) رَواهُ النَّسائيُّ في تفسيرِهِ: ح704، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3349، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)، والواحِديُّ في (أَسباب نُزولِ القُرآن): 727، وصحَّحَ الأَلبانيُّ إسنادَهُ.

11)، كأَنَّهُ قالَ: أَلَيْسَ مَن يَنهاهُ بِضالٍّ؟ وقولُهُ: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ (العلق: 15)، أَي: لَنَأْخُذَنَّ بِها إلى النّارِ، وقيلَ: مَعنى السَّفعِ ها هُنا إذلالُهُ وقَهرُهُ.

و(النّادي) و(النَّدِيُّ) و(المُنتَدى) بِمَعنًى واحِدٍ، وهُوَ مَجلِسُ القَومِ الذينَ يَتَنادَونَ إليهِ، وقالَ أَهلُ التَّفسيرِ فيهِ أَقوالًا مُتَقارِبَةً، قالَ بَعضُهُم: فليَدْعُ حَيَّهُ، وقالَ بَعضُهُم: عَشيرَتَهُ، وقالَ بَعضُهُم: مَجلِسَهُ.

وفي (أَرَأَيْتَ) مَعنى (أَخْبِرْني)، ولِذلِكَ قالَ سيبَوَيهِ[6]: لَم يَجُزْ إلغاؤُها كما تُلغى (عَلِمْتُ) إذا قُلْتَ: عَلِمْتُ أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو، ولا يَجوزُ هذا في (أَرَأَيْتَ)، ولا بُدَّ مِن النَّصبِ إذا قُلْتَ: أَرَأَيْتَ زَيدًا، أَبُو مَنْ هُوَ؟ قالَ سيبَوَيْهِ: لأَنَّ دُخولَ مَعنى (أَخْبِرْني) فيها لا يَجعَلُها بِمَنزِلَةِ (أَخْبِرْني) في جَميعِ أَحوالِها.

قالَ المُؤَلِّفُ: وظاهِرُ القُرآنِ يَقضي بِخِلافِ ما قالَ سيبَوَيهِ إلّا بَعدَ البَيانِ؛ وذلِكَ أَنَّها في القُرآنِ مُلغاةٌ، لأَنَّ الاستِفهامَ هُوَ مَطلوبُها، وعَلَيهِ وَقَعَتْ في قَولِهِ: ﴿أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ * أَلَمْ يَعْلَم﴾ (العلق: 13-14)، فَقَولُهُ: ﴿أَلَمْ يَعْلَم﴾ استِفهامٌ، وعَلَيهِ وَقَعَتْ: ﴿أَرَءَيْتَ﴾، وكذلك: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ (الأنعام: 46) و﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ (الأنعام: 47) في (الأنعام)، فإنَّ الاستِفهامَ واقِعٌ بَعدَها، نَحو: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ (الأنعام: 47). وهذا هُوَ الذي مَنَعَ سيبَوَيهِ في (أَرَأَيتَ)، و(أَرَأَيْتَكَ، أَبُو مَنْ أَنتَ؟).

وأَمّا البَيانُ، فالذي قالَهُ سيبَوَيهِ صَحيحٌ، ولكِن إذا وَلِيَ الاستِفهامُ (أَرَأَيْتَ) ولَم يَكُن لَها مَفعولٌ سِوى الجُملَةِ، وَأَمّا في هذِهِ المَواضِعِ التي في التَّنزيلِ فلَيْسَت الجُملَةُ المُستَفهَمُ عَنها هِيَ مَفعولَ (أَرَأَيْتَ)، إنَّما مَفعولُها مَحذوفٌ يَدُلُّ عَلَيهِ الشَّرطُ، ولا بُدَّ مِن الشَّرطِ بَعدَها في هذِهِ الصُّوَرِ؛ لأَنَّ المَعنى: أَرَأَيتُم صَنيعَكُم إن كانَ كَذا وكَذا، كما يَقولُ القائلُ: أَرَأَيْتَ إن لَقِيتَ العَدُوَّ، أَتُقاتِلُهُ أَم لا؟ تَقديرُ الكَلامِ: أَرَأَيْتَ رَأيَكَ أَو صَنيعَكَ إن لَقِيتَ العَدُوَّ؟ فحَرفُ الشَّرطِ، وهُوَ (إن)، دالٌّ عَلى ذلِكَ المَحذوفِ ومُرتَبِطٌ بِهِ، والجُملَةُ المُستَفهَمُ عَنها كَلامٌ مُستَأنَفٌ مُنقَطِعٌ، إلّا أَنَّ فيهِ زِيادَةَ بَيانٍ لِما يُستَفهَمُ عَنهُ، ولَو زالَ الشَّرطُ ووَلِيَها

(6) يُنظَر: الكِتاب: 1/ 239.

الاستِفهامُ لَقَبُحَ كما قالَ سيبَوَيهِ، ويَحسُنُ في (عَلِمْتَ) و(هَل عَلِمْتَ) و(هَل رَأَيْتَ)، وإنَّما قُبْحُهُ مَعَ (أَرَأَيْتَ) خاصّةً، وهِيَ التي دَخَلَها مَعنى (أَخْبِرْني)، فتَدَبَّرْهُ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 154-157)*

●﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾ (العلق: 15-16)... قيلَ: ما فائدَةُ البَدَلِ مِن المعرِفَةِ وتَبيينِها بِالنَّكِرَةِ؟ فإن كانَتِ الفائدَةُ في النَّكِرَةِ المنعوتَةِ فَلِمَ ذُكِرَتِ المعرِفَةُ؟ وإن كانَتِ الفائدَةُ في المعرِفَةِ فما بالُ ذِكرِ النَّكِرَةِ والتَّبيينِ بها؟ فالجوابُ أن تقولَ: الآيَةُ نَزَلَتْ في رَجُلٍ بِعَينِهِ، وهو أَبو جَهلٍ[7]، ثُمَّ تَعَلَّقَ حُكمُها بِكُلِّ مَن اتَّصَفَ بِصِفَتِهِ، فلَو اقتصرَ على الاسمِ المعرِفَةِ لاختَصَّ الحُكمُ بِهِ دونَ غيرِهِ، ولَو اقتصرَ على الاسمِ النَّكِرَةِ لَخَرَجَ عن هذا الوَعيدِ الشَّديدِ مَن نَزَلَتِ الآيةُ بِسَبَبِهِ. وكذلكَ حُكمُ المعرِفَةِ إذا أُبدِلَ مِنها النَّكِرَةُ، أن تَكونَ النَّكِرَةُ مَنعوتَةً، وإلّا لَم يَقَعْ بها فائدَةٌ ولا كانَتْ بَيانًا لِما قَبلَها[8]. *(نَتائجُ الفِكر: 232)*[9]

---

(7) رَواهُ مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6996، كتاب صِفات المنافِقين، باب: (قَولِه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ * أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾).

(8) قالَ السُّيوطيُّ في (هَمع الهَوامِع): 5/ 218-219: "مَنَعَ أهلُ الكوفَةِ وبَغدادَ بَدَلَ النَّكِرَةِ مِن المعرِفَةِ ما لَم تُوصَفْ، ووافَقَهُم السُّهَيليُّ وابنُ أبي الرَّبيعِ، نَحو قَولِهِ تَعالى: ﴿عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾ (البقرة: 217)؛ لأَنَّها إذا لَم تُوصَفْ لَم تُفِدْ؛ إذ لا فائدَةَ في قَولِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ بِرَجُلٍ. زادَ أهلُ بَغدادَ: أو يَكون مِن لَفظِ الأَوَّل كما... في ﴿نَاصِيَةٖ﴾. والجُمهورُ أَطلَقُوا الجَوازَ؛ لِوُرودِها غَيرَ مَوصُوفَةٍ ولَيسَتْ مِن لَفظِ الأَوَّلِ كقَولِهِ:

فَصَدُوا مِنْ خِيارِهِنَّ لِقاحًا ... يَتَقاذَفْنَ كَالغُصُونِ غِزارُ

فـ(غِزارُ) بَدَلٌ مِن الضَّميرِ في (يَتَقاذَفْنَ)، وقَولِهِ:

فَإِلى ابْنِ أُمِّ أُناسٍ أَرْحَلُ ناقَتِي ... عَمرٍو فَتُبْلِغُ حاجَتِي أو تُزْحِفُ

مَلِكٍ إذا نَزَلَ الوُفُودُ بِبابِهِ ... عَرَفُوا مَوارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ

فـ(مَلِكٍ) بَدَلٌ مِن (عَمْرٍو). وأُجيبَ عَمّا ذُكِرَ مِن عَدَمِ الفائدَةِ بِأَنَّهُ عُلِمَ مِن طَريقَةِ العَرَبِ أَنَّهُم يُسَمُّونَ المُذَكَّرَ بِالمؤَنَّثِ وعَكسه، ففائدَةُ الإبدالِ رَفعُ الإلباسِ، نَحو: مَرَرْتُ بِهِندٍ رَجُلٍ، وبِجَعفَرٍ امرَأَةٍ".

(9) يُنظَر: التَّعريفُ والإعلام: 185.

تَفْسيرُ سُورَةِ القَدْر

﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ (القدر: 5)، يُراجَع: (الأَنبياء: 69)

تَفْسيرُ سُورَةِ العادِيات

﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا﴾ (العاديات: 1)

• الضَّبْحُ، وهُوَ نَفَسُ الخَيلِ والإبِلِ إذا عَيِيَتْ. وفي التَّنزيلِ: ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا﴾، وَفِي الخَبَرِ: «مَنْ سَمِعَ ضَبْحَةً بلَيْلٍ، فَلا يَخْرُجْ مَخافَةَ أَنْ يُصيبَهُ شَرٌّ»[1]. قالَ الرّاجِزُ:

نَحْنُ نَطَحْناهُمْ غَداةَ الجَمْعَيْنِ
بِالضّابِحاتِ في غُبارِ النَّقْعَيْنِ
نَطْحًا شَديدًا لاَ كَنَطْحِ الطَّورَيْنِ[2]

(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 159)

(1) في (غَريب الحَديث) لابنِ قُتَيبَة: 2/ 232: "قالَ أَبو مُحَمَّدٍ في حَديثِ عَبدِ اللهِ رَضيَ اللهُ عنهُ: إنَّهُ قالَ: لا يَخْرُجَنَّ أَحَدُكُم إلى ضَبْحَةٍ بِلَيلٍ. يَرويهِ وَكيعٌ عن ابنِ أَبي خالِدٍ عن أَبي عَمْرٍو الشَّيبانيِّ. وبَعضُهُم يَقولُ: إلى صَيْحَةٍ بِلَيلٍ، وهُما جَميعًا مُتَقارِبانِ. يُقالُ: ضَبَحَ فُلانٌ ضَبْحَةَ الثَّعلَبِ، والخَيلُ تَضبَحُ مِن حُلوقِها، أَي: تَنحِمُ. وأَرادَ عَبدُ اللهِ رَضيَ اللهُ عنهُ: أن لا يَخْرُجَ أَحَدٌ عِندَ صَيْحَةٍ يَسمَعُها بِاللَيلِ؛ فلَعَلَّهُ يُصيبُهُ مَكروهٌ". ويُنظَر: النِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر: 3/ 71.

(2) الرَّجَزُ مِن شَواهِدِ (الدُّرّ المصون): 4/ 693، ولا يُعرَفُ لهُ قائلٌ.

تَفْسيرُ سُورَةِ القارِعَة

﴿ٱلْقَارِعَةُ * مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ (القارعة: 1-2)، يُراجَع: (الحاقَّة: 1-2)

﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (القارعة: 7)، يُراجَع: (البقرة: 217)، و(الفتح: 25)، و(الحاقَّة: 21)

تَفْسيرُ سُورَةِ التَّكاثُر

﴿عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ (التّكاثر: 5)، يُراجَع: (هود: 37)

﴿عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ (التّكاثر: 7)، يُراجَع: (هود: 37)

تَفْسيرُ سُورَةِ العَصْر

﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ (العصر: 1)

• قَولُهُ [أَي: خالِد بن عَبدِ العُزّى، يَفخَرُ بِعَمْرِو بنِ طلّةَ]:

أَمْ تَــذَكّــرْتَ الــشَّــبــابَ وَمــا ذِكْــرُكَ الــشَّــبــابَ أَوْ عُــصُــرَهْ[1]

أَرادَ: أَو عَصْرَهْ، و(العَصْرُ) و(العُصْرُ) لُغَتانِ[2]، وحُرِّكَ الصّادُ بِالضَّمِّ، قالَ ابنُ جِنّي: لَيسَ شَيءٌ عَلى وَزنِ (فُعْل)، بِسُكونِ العَينِ، يَمتَنِعُ فيهِ (فُعُلٌ)[3].

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 168)

(1) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 58.

(2) يُنظَر: الغُرَرُ المثَلَّثَة والدُّرَرُ المُبَثَّثَة: 305.

(3) حَكى ابنُ جِنّي نَحوَ هذا عَن بَعضِ أَهل العِلمِ؛ إذ قالَ في (المحتَسب): 2/ 170: "حَكى أَبو الحَسَنِ عن عيسى بنِ عِمرانَ، قالَ: ما سُمِعَ، أَو ما سَمِعْنا، (فُعْل) إلّا وقَد سَمِعْنا فيهِ (فُعُل)".

تَفْسِيرُ سُورَةِ الهُمَزَة

﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ (الهمزة: 1)

• قولُهُ تَعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾، ذَكَرَ ابنُ إسحاقَ أَنَّها نَزَلَتْ في أُمَيَّةَ بنِ خَلَفٍ الجُمَحِيِّ[1]، وكانَ يَهمِزُ النَّبيَّ ويَعيبُهُ. وإنَّما ذَكَرْناهُ وإن كانَ اللَفظُ عامًّا لأَنَّ اللهَ سُبحانَهُ تابَعَ بينَ أَوصافِهِ والخَبَرِ عنهُ حَتّى أَفهَمَ أَنَّهُ يُشيرُ إلى شَخصٍ بِعَينِهِ. وكذلكَ قولُهُ تَعالى في سورةِ (ن والقلم): ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ (القلم: 10)، تابَعَ بينَ الصِّفاتِ حَتّى عُلِمَ أَنَّهُ يُريدُ إنسانًا بِعَينِهِ.

(التَّعريفُ والإعلام: 185)

(4) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 437، وهو مُعْضَلٌ، فلا يَصِحُّ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 3/ 557.

تَفْسيرُ سُورَةِ الفيل

سورَةُ الفيل:

• اسمُ الفيلِ (مَحمودٌ)، والذي ساقَ الفيلَ هوَ أبرَهَةُ الأَشرَمُ مَلِكُ الحَبَشَةِ الذينَ قَتَلوا ذا نُؤاسٍ وغَلَبوهُ عَلى مُلكِ اليَمَنِ، وكانَ دَليلُهُم أَبا رِغالٍ الثَّقَفِيَّ، فرَجَمَت العَرَبُ قَبرَهُ حينَ ماتَ. وكانَ أَيضًا نُفَيلُ بنُ حَبيبٍ الخثعميُّ قَد أَسَرَهُ أبرهَةُ ثُمَّ استَحياهُ لِيدلَّ بهِ، فلَمّا نَزَلوا بِالفيلِ على مَكَّةَ أَخَذَ نُفَيلٌ بِأُذُنِ الفيلِ وقالَ لهُ: ابرُكْ مَحمودُ وارجِعْ راشِدًا، فإنَّكَ في بَلَدِ اللهِ الحَرام، ثُمَّ هَرَبَ إلى قُرَيشٍ فكانَ مَعَهُم، فلَمّا أَمطَرَتْ عليهِم الحِجارةُ صاحوا: أَينَ نُفَيلٌ، أَينَ نُفَيلٌ؟ فقالَ نُفَيلٌ في ذلكَ شِعرًا ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ، وفيهِ يقولُ:

وَكُلُّ القَومِ يَسأَلُ عَن نُفَيلٍ كَأَنَّ عَلَيَّ لِلحُبشانِ دَينا[1]

(التَّعريفُ والإعلام: 186)

• ذَكَرَ النَّقّاشُ أَنَّ الطَّيرَ كانَتْ أَنيابُها كأَنيابِ السَّبُعِ وأَكُفُّها كأَكُفِّ الكِلابِ[2]. وذَكَرَ البَرقِيُّ أَنَّ ابنَ عَبّاسٍ قالَ: أَصغَرُ الحِجارَةِ كرَأسِ الإنسانِ، وكِبارُها كالإبِلِ[3]. وهذا الذي ذَكَرَهُ البَرقِيُّ ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ في رِوايَةِ يُونُسَ عَنهُ. وفي تَفسيرِ النَّقّاشِ أَنَّ السَّيلَ احتَمَلَ جُثَثَهُم فأَلقاها في البَحرِ. وكانَتْ قِصَّةُ الفيلِ أَوَّلَ المُحَرَّمِ مِن سَنَةِ اثنَتَينِ وثَمانِينَ وثَمانِمِئَةٍ مِن تاريخِ ذي القَرنَيْنِ. . .

وفي رِوايَةِ يُونُسَ عَن ابنِ إسحاقَ قالَ: جاءَتهُم طَيرٌ مِن البَحرِ[4] كرِجالٍ

---

(1) تُنظَرُ القِصَّةُ والشِّعرُ في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 92-93.

(2) يُنظَر: جامِعُ البَيان: 30/ 297-298، إذ رَوى الطَّبريُّ نَحوَ ذلك عن ابنِ عَبّاسٍ وعِكرِمَةَ.

(3) يُنظَر: رُوحُ المعاني: 30/ 592.

(4) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 92.

الهِندِ، وفي رِوايةٍ أُخرى عَنهُ أَنَّهُم استَشعَروا العَذابَ في لَيلَةِ ذلِكَ اليَومِ؛ لأَنَّهُم نَظَروا إلى النُّجومِ كالِحَةً إلَيهِم، تَكادُ تُكَلِّمُهُم مِن اقتِرابِها مِنهُم، ففَزِعوا لِذلِكَ.

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 270-272)

• ذَكَرَ ابنُ هِشام (الأَبابيلَ)، وقالَ: لَم يُسمَعْ لَها بِواحِدٍ[5]. وقالَ غَيرُهُ: واحِدُها (إبّالَةٌ)، و(إبَّوْلٌ)[6]، وزادَ ابنُ عُزَيزٍ[7]: و(إبِّيلٌ)[8]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 276)*

﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ (الفيل: 5)، يُراجَع: (سورة قريش)

---

(5) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 94. ويُنظَرُ لهذا الرَّأيِ أيضًا: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 3/ 292.

(6) قالَ الفَرّاءُ في (مَعاني القُرآن): 3/ 292: "زَعَمَ لي الرُّؤاسيُّ، وكانَ ثِقَةً مَأمونًا، أَنَّهُ سَمِعَ واحِدَها: إبّالَة، لا ياءَ فيها. ولَقَد سَمِعْتُ مِن العَرَبِ مَن يَقولُ: ضِغْثٌ عَلى إبّالَةٍ، يُريدونَ: خِصْبٌ عَلى خِصْبٍ. وأَمّا (الإيبالَةُ) فهي الفَضلَةُ تَكونُ عَلى حملِ الحِمارِ أو البَعيرِ مِن العَلَفِ، وهو مِثلُ (الخِصْب عَلى الخِصْبِ)، و(حملٌ فَوْقَ حملٍ)، فلَو قالَ قائلٌ: واحِدُ (الأَبابيل): (إيبالَةٌ)، كانَ صَوابًا، كما قالوا: دِينارٌ دَنانيرُ. وقَد قالَ بَعضُ النَّحويِّينَ، وهو الكِسائيُّ: كُنْتُ أَسمَعُ النَّحويِّينَ يقولونَ: إبَّوْل، مِثل (العِجَّوْل والعَجاجِيل)".

(7) هو مُحَمَّدُ بنُ عُزَيزٍ أَبو بَكرٍ السِّجِستانيُّ العزيزيُّ. كانَ أَديبًا فاضِلًا مُتَواضِعًا. أَخَذَ عن أَبي بَكرٍ ابنِ الأَنباريِّ، وصنَّفَ (غَريب القُرآن) المشهور، فجَوَّدَهُ؛ يُقالُ: إنَّهُ صَنَّفَهُ في خَمسَ عَشرَةَ سَنَةً، وكانَ يَقرَؤُهُ على شَيخِهِ ابنِ الأَنباريِّ، ويُصلِحُ فيهِ مَواضِعَ. تُوُفِّيَ سنةَ ثَلاثِينَ وثَلاثِمِئةٍ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاة: 1/ 171.

(8) يُنظَر: (غَريبُ القُرآن) لِلسِّجِستانيّ: 87.

تَفْسيرُ سُورَةِ قُرَيْش

سورَةُ قُرَيْش:

• قُرَيْشٌ: هُم بَنو فِهرِ بنِ مالِكِ بنِ النَّضْرِ. واختُلِفَ في تَسمِيَتِهِم بهذا الاسم، وأَحسَنُ ما قيلَ في ذلكَ ما قَدَّمْناهُ في سورةِ آل عِمران وأَنَّ دَليلَهُم في الجاهِلِيَّةِ كانَ يُسَمّى قُرَيشًا[1]. وقيلَ: أَوَّلُ مَن سَمّاهُم بهذا الاسمِ قُصَيُّ بنُ كِلابٍ، قالَهُ المبَرِّدُ[2]. وأَمّا ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ (قريش: 2)، فإنَّ بَني عَبدِ مَنافٍ كانوا أَربعَةً: هاشِمٌ كانَ يُؤالِفُ مَلِكَ الشّامِ، أَي: يَأخُذُ مِنهُم حَبلًا وعَهدًا يَأمَنُ بهِ في تِجارتِهِ إلى الشّامِ، وأَخوهُ عبدُ شَمسٍ كانَ يُؤالِفُ إلى العِراقِ بِعَهدٍ مِن كِسرى، والآخَرانِ هُما المُطَّلِبُ ونوفَلٌ؛ أَحدُهُما كانَ يُؤالِفُ إلى مِصرَ، والآخَرُ إلى النَّجاشيِّ مَلِكِ الحَبَشَةِ، وكانَ كلٌّ واحِدٍ مِنهُم يَأمَنُ في الرِّحلَتَيْنِ رِحلَةِ الشِّتاءِ ورِحلَةِ الصَّيفِ، ويَأمَنُ بِأَمنِهِ جَميعُ قَومِهِ في رِحلَتِهِم إلى هذهِ البِلادِ. هكذا فَسَّرَهُ الهَرَوِيُّ، ولكِنّي شَكَكْتُ في الذي كانَ يُؤالِفُ إلى الحَبَشَةِ أَو إلى مِصرَ، مَن هوَ مِنهُم[3]؟

(التَّعريفُ والإعلام: 186-187)

• قيلَ في قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾ (قريش: 1) أَقوالٌ، مِنها: أَنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بِمَعنى التَّعَجُّبِ، كأَنَّهُ قالَ: اعْجَبُوا لإيلافِ قُرَيْشٍ[4]. *(الرَّوضُ الأنُف: 3/ 237)*

---

(1) يُنظَر: جَمهَرَةُ أنسابِ العَرَب: 11.

(2) يُنظَر: المقتَضَب: 30/ 361. وقَد ذَكَرَ السُّهَيليُّ كتابَ المبرِّدِ بِاسمِهِ في (الرَّوض الأُنُف): 1/ 117.

(3) الذي في (كتاب الغَريبَين): 69: "كانَ هاشِمٌ يُؤَلِّفُ إلى الشَّأم، وعَبدُ شَمسٍ إلى الحَبَشَةِ، والمطَّلِبُ إلى اليَمَن، ونَوفَلٌ إلى فارسَ. وكانَ هؤُلاءِ الإخوةُ يُسَمَّونَ المجيرِينَ، فكانَ تُجّارُ قُرَيشٍ يَختَلِفونَ إلى هذه الأَمصارِ بِحِبالِ هؤُلاءِ الإخوَةِ، فلا يُتَعَرَّضُ لَهُم".

(4) في (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: "يُقالُ: إنَّهُ تَبارَكَ وتَعالى عَجَّبَ نَبِيَّهُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فقالَ:

• ذَكَرَ[5] إيلافَ قُرَيشٍ لِلرِّحلَتَينِ، وقالَ: هُوَ مَصدَرُ (أَلِفْتُ الشَّيءَ وآلَفْتُهُ)، فجَعَلَهُ مِن الإلفِ لِلشَّيءِ.

وفيهِ تَفسيرٌ آخَرُ أَليَقُ؛ لأنَّ السَّفَرَ قِطعَةٌ مِن العَذابِ[6]، ولا تَألَفُهُ النَّفسُ، إنَّما تَألَفُ الدَّعَةَ والكَينونَةَ مَعَ الأهلِ. قالَ الهَرَوِيُّ[7]: هِيَ حِبالٌ، أي: عُهودٌ، كانَتْ بَينَهُم وبَينَ مُلوكِ العَجَمِ، فكانَ هاشِمٌ يُؤالِفُ إلى مَلِكِ الشّامِ، وكانَ المُطَّلِبُ يُؤالِفُ إلى كِسرى، والآخَران يؤالِفانِ؛ أَحدُهُما إلى مَلِكِ مِصرَ، والآخَرُ إلى مَلِكِ الحَبَشَةِ، وهُما: عَبدُ شَمسٍ ونَوفَلٌ.

قالَ: ومَعنى (يُؤالِفُ): يُعاهِدُ ويُصالِحُ ونَحوُ هذا، فيَكونُ الفِعلُ مِنهُ أيضًا (آلَفَ) عَلى وَزنِ (فاعَلَ)، والمَصدَرُ (إلافًا)، بِغَيرِ ياءٍ، مِثل (قِتالًا)، ويَكونُ الفِعلُ مِنهُ أيضًا (آلَفَ) عَلى وَزنِ (أَفْعَلَ) مِثل (آمَنَ)، ويَكونُ المَصدَرُ (إيلافًا)، بالياءِ، مِثل (إيمانًا)، وقَد قُرِئَ: {لِإِلَافِ قُرَيْشٍ}[8]، بِغَيرِ ياءٍ، ولَو كانَ مِن (آلَفْتُ الشَّيءَ)، عَلى وَزنِ (أَفْعَلْتُ) إذا أَلِفْتُهُ، لَم تَكُنْ هذِهِ القِراءَةُ صَحيحَةً، وقَد قَرَأَها ابنُ عامِرٍ، فدَلَّ هذا عَلى صِحَّةِ ما قالَهُ الهَرَوِيُّ، وقَد حَكاهُ عَمَّن تَقَدَّمَهُ.

وظاهِرُ كَلامِ ابنِ إسحاقَ أَنَّ اللامَ مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ (الفيل: 5)، وقَد قالَهُ غَيرُهُ، ومَذهَبُ الخَليلِ وسيبَوَيهِ: أَنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بِقَولِهِ: ﴿فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ﴾ (قريش: 3)، أي: فليَعبُدُوهُ مِن أَجلِ ما فَعَلَ بِهِم[9].

اعْجَبْ يا مُحَمَّدُ لِنِعَمِ اللهِ تَبارَكَ وتَعالى عَلى قُرَيشٍ في إيلافِهِم رِحلَةَ الشِّتاءِ والصَّيفِ". ويُنظَر: الكَشّاف: 6/ 435، والدُّرُّ المصون: 11/ 111.

(5) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 96-97.

(6) جُزءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1804، كتاب العُمْرَة، باب (السَّفَر قِطْعَةٌ مِن العَذاب)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح4938، كتاب الإمارَة، باب (السَّفَر قِطْعَة مِن العَذاب).

(7) يُنظَر: كتابُ الغَريبَين: 1/ 69.

(8) قرأَ ابنُ عامرٍ: {لِإِلَافِ}، عَلى وَزنِ (فِعال)، مِن غَيرِ ياءٍ بعدَ الهمزةِ. يُنظَر: النَّشر في القِراءات العَشر: 2/ 403.

(9) قالَ سيبَوَيْهِ في (الكِتاب): 3 / 126-127: "سَأَلْتُ الخَليلَ عن قَولِهِ جَلَّ ذِكرُهُ: {وَأَنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ} (المؤمنون: 52)، فقالَ: إنَّما هوَ عَلى حَذفِ اللامِ، كأَنَّهُ

وقالَ قَومٌ: هِيَ لامُ التَّعَجُّبِ، وهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمُضمَرٍ، كأَنَّهُ قالَ: اعجَبْ لإيلافِ قُرَيشٍ، كما قالَ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في سَعدِ بنِ مُعاذٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، حينَ دُفِنَ: «**سُبْحانَ اللهِ لِهذا العَبْدِ الصّالِحِ، ضُمَّ في قَبْرِهِ حَتّى فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ**»[10]... أي: اعجَبُوا لِهذا العَبدِ الصّالِحِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 281-286)*

• ذكَرَ[11] النَّضْرَ بنَ كِنانَةَ وقَولَ مَن قالَ إنَّهُ قُرَيشٌ، والقَولَ الآخَرَ في أَنَّ فِهْرًا هُوَ قُرَيشٌ، وقَد قيلَ: إنَّ فِهْرًا لَقَبٌ، واسمُهُ الذي سُمِّيَ به: قُرَيشٌ. وأَمّا يَخلُدُ بنُ النَّضْرِ فذَكَرَ أَبو عَبدِ اللهِ الزُّبَيرُ بنُ بَكّارٍ في (أَنساب قُرَيش) لَهُ، قالَ: قالَ عَمِّي[12]: وأَمّا بَنو يَخلُدَ بنِ النَّضْرِ فذُكِروا في بَني عَمْرِو بنِ الحارِثِ بنِ مَلكِ بنِ كِنانَةَ، ومِنهُم قُرَيشُ بنُ بَدرِ بنِ يَخلُدَ بنِ النَّضْرِ، وكانَ دَليلَ بَني كِنانَةَ في تِجاراتِهِم، فكانَ يُقالُ: قَدِمَتْ عِيرُ قُرَيشٍ، فسُمِّيَتْ قُرَيشٌ بِهِ، وأَبوهُ بَدرُ بنُ يَخلُدَ صاحِبُ بَدرٍ الموضِعِ الذي لَقِيَ فيهِ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهِ عَلَيهِ وسَلَّمَ قُرَيشًا. وقالَ عَن غَيرِ عَمِّهِ: قُرَيشُ بنُ الحارِثِ بنِ يَخلُدَ، وابنُهُ بَدرٌ الذي سُمِّيَتْ بِهِ بَدرٌ، وهُوَ احتَفَرَها، قالَ: وقَد قالوا: اسمُ فِهْرِ بنِ مالِكٍ قُرَيشٌ، ومَن لَم يَلِدْهُ فِهْرٌ فلَيسَ مِن قُرَيشٍ، وذكرَ عَن عَمِّهِ أَنَّ فِهرًا هُوَ قُرَيشٌ[13].

وقالَ أَبو عَبدِ اللهِ: حَدَّثَني عَمْرُو بنُ أَبي بَكرٍ المُؤَمّلِيُّ عَن جَدِّي عَبدِ اللهِ بنِ مُصعَبٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقولُ: اسمُ فِهرِ بنِ مَالِكٍ قُرَيشٌ، وإِنَّما فِهرٌ لَقَبٌ، وكذلِكَ حَدَّثَهُ المُؤَمّلِيُّ عَن عُثمانَ بنِ أَبي سُلَيمانَ في اسمِ فِهرِ بنِ مالِكٍ أَنَّهُ قُرَيشٌ، ومِثلُ ذلِكَ ذُكِرَ عَن المؤمّليِّ عَن أَبي عُبَيدَةَ بنِ عَبدِ اللهِ في اسمِ فِهرِ بنِ

قالَ: ولأنَّ هذهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً واحِدةً وأَنا رَبُّكُم فاتَّقُونِ. وقالَ: ونَظيرُها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾؛ لأَنَّهُ إنَّما هو: لِذلِكَ، ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾. فإنْ حَذَفْتَ اللامَ مِن (أَنْ) فهو نَصبٌ، كما أَنَّكَ لَو حَذَفْتَ اللامَ مِن ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ كانَ نَصبًا. هذا قَولُ الخَليلِ".

(10) رَوى نَحوَهُ النَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح2055، كتاب الجَنائز، باب (ضَمَّة القَبر وضَغطَته)، وصحَّحَهُ الأَلبانيُّ. ويُنظَر: سِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاء: 1/ 295.

(11) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 138.

(12) هو أَبو عَبدِ اللهِ المصعَبُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ المصعَبِ الزُّبَيريُّ، وما نَقَلَهُ عنهُ هو في (كِتاب نَسَب قُرَيش): 12.

(13) يُنظَر: كِتابُ نَسَب قُرَيش: 12.

مالِكٍ أَنَّهُ قُرَيشٌ، قالَ: وحَدَّثَني إبراهيمُ بنُ المُنذِرِ، وقالَ: حَدَّثَنا أبو البَختَرِيِّ وَهْبُ بنُ وَهْبٍ قالَ: حَدَّثَني ابنُ أخي ابن شِهابٍ عَن عَمِّهِ أَنَّ اسمَ فِهرِ بنِ مالِكٍ الذي أَسمَتْهُ أُمُّهُ قُرَيشٌ، وإنَّما نَبَزَتْهُ فِهْرًا كما يُسمّى الصَّبيُّ غَرارةَ وشَملَةَ وأشباهَ ذلِكَ، قالَ: قالَ: وقَد أَجمَعَ النُّسّابُ مِن قُرَيشٍ وغَيرِهِم أَنَّ قُرَيشًا إنَّما تَفَرَّقَتْ عَن فِهرٍ، والذي عَلَيهِ مَن أَدرَكْتُهُ مِن نُسّابِ قُرَيشٍ وغَيرِهِم أَنَّ وَلَدَ فِهرِ بنِ مالِكٍ قُرَيشٌ، وأَنَّ مَن جاوَزَ فِهرَ بنَ مالِكٍ بِنَسَبِهِ فلَيسَ مِن قُرَيشٍ.

وذُكِرَ عَن هِشامِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ السّائبِ الكَلبِيِّ في ما حَدَّثَهُ أبو الحَسَنِ الأَثْرَمُ عَنهُ أَنَّ النَّضرَ بنَ كِنانَةَ هُوَ قُرَيشٌ[14]، وذُكِرَ عَنهُ أَنَّهُ قالَ في مَوضِعٍ آخَرَ: وَلَدَ مالِكُ بنُ النَّضرِ فِهرًا، وهُوَ جِماعُ قُرَيشٍ[15]، وقالَ: قالَ مُحَمَّدُ بنُ حَسَنٍ عَن نَصرِ بنِ مُزاحِمٍ عَن عَمرِو بنِ مُحَمَّدٍ عَن الشَّعبِيِّ قالَ: النَّضرُ بنُ كِنانَةَ هُوَ قُرَيشٌ، وإنَّما سُمِّيَ قُرَيشًا لأَنَّهُ كانَ يُقَرِّشُ عَن خَلَّةِ النّاسِ وحاجَتِهِم فيَسُدُّها بمالِهِ، و(التَّقريشُ) هُوَ التَّفتيشُ، وكانَ بَنوهُ يَقْرِشونَ أَهلَ المَوسِمِ عَن الحاجَةِ فيَرفِدونَهُم بما يُبَلِّغُهُم، فسُمُّوا بِذلِكَ مِن فِعلِهِم وقَرْشِهِم قُرَيشًا. وقَد قالَ الحارِثُ بنُ حِلِّزَةَ في بَيانِ القَرْشِ:

أَيُّها النّاطِقُ المُقَرِّشُ عَنّا ... عِندَ عَمْرٍو فهَل لَهُ إبْقاءُ[16]

وحَدَّثَهُ أبو الحَسَنِ الأَثرَمُ عَن أَبي عُبَيدَةَ مَعمَرِ بنِ المُثَنّى قالَ: مُنتَهى مَن وَقَعَ عَلَيهِ اسمُ (قُرَيش) النَّضْرُ بنُ كِنانَةَ، فوَلَدُهُ قُرَيشٌ دُونَ سائرِ بَني كِنانَةَ بنِ خُزَيمَةَ بنِ مُدرِكَةَ، وهُوَ عامِرُ بنُ إلياسَ بنِ مُضَرَ، فأَمّا مَن وَلَدَ كِنانَةُ سِوى النَّضْرِ فلا يُقالُ لَهُم قُرَيشٌ، وإنَّما سُمِّيَ بَنو النَّضْرِ قُرَيشًا لِتَجَمُّعِهِم؛ لأَنَّ (التَّقَرُّشَ) هُوَ

---

(14) في كتاب (جَمهَرة النَّسَب): 21: "فوَلَدَ كِنانَةُ النَّضْرَ، وهو قَيسٌ"، وذكَرَ مُحَقِّقُ الكتابِ أَنَّهُ قد كُتِبَ بهامشِ المخطوطِ: "قُرَيشٌ".

(15) يُنظَر: جَمهَرَةُ النَّسَب: 21.

(16) جاءَتْ روايةُ البيتِ عندَ ابنِ الأنباريِّ في (شَرح القَصائدِ السَّبْعِ الطِّوالِ الجاهِلِيّات): 453، على النَّحوِ الآتي:

أَيُّها النّاطِقُ المُقَرِّشُ عَنّا ... عِندَ عَمْرٍو وَهَل لِذاكَ بَقاءُ

التَّجمُّعُ[17]، قالَ: وقالَ بَعضُهم: التُّجّارُ يَتقارَشُونَ: يَتَّجِرُونَ[18]. والدَّليلُ عَلى اضطِرابِ هذا القَولِ أَنَّ قُرَيشًا لَم يَجتَمِعوا حَتّى جَمَعَهُم قُصَيُّ بنُ كِلابٍ، فلَم يَجمَعْ إلّا وَلَدَ فِهرِ بنِ مالِكٍ، لا مِريةَ عِندَ أَحَدٍ في ذلِكَ، وبَعدَ هذا فنَحنُ أَعلَمُ بِأُمورِنا وأَرعى لِمَآثِرِنا وأَحفَظُ لأَسمائنا، لَم نَعلَمْ ولَم نَدع قُرَيشًا ولَم نُهَمِّمْ إلّا وَلَدَ فِهرِ بنِ مالِكٍ.

قالَ المُؤَلِّفُ: جَميعُ هذا الكَلامِ مِن قَولِ الزُّبَيرِ، وما حَكاهُ عَن النَّسّابِينَ نَقَلْتُهُ مِن كِتابِ الشَّيخِ أَبي بَحرٍ رَحِمَهُ اللهُ، ثُمَّ أَلفَيْتُهُ في كِتابِ الزُّبَيرِ كما ذَكَرَهُ، ورَأَيْتُ لِغَيرِهِ أَنَّ (قُرَيشًا) تَصغيرُ (القِرْش)، وهُوَ حُوتٌ في البَحرِ يَأكُلُ حيتانَ البَحرِ، سُمِّيَتْ بِهِ القَبيلَةُ أَو سُمِّيَ بِهِ أَبو القَبيلَةِ[19]، واللهُ أَعلَمُ.

ورَدَّ الزُّبَيْرُ عَلى ابنِ إسحاقَ في أَنَّها سُمِّيَتْ قُرَيشًا لِتَجَمُّعِها وأَنَّهُ لا يُعرَفُ قُرَيشٌ إلّا في بَني فِهرٍ رَدًّا لا يَلزَمُ؛ لأَنَّ ابنَ إسحاقَ لَم يَقُلْ: إنَّهُم بَنو قُصَيٍّ خاصَّةً، وإنَّما أَرادَ أَنَّهُم سُمُّوا بِهذا الاسمِ مُذ جَمَعَهُم قُصيٌّ، وكذا قالَ المبرِّدُ في (المقتَضَب): إنَّ هذِهِ التَّسمِيَةَ إنَّما وَقَعَتْ لِقُصَيٍّ[20]، واللهُ أَعلَمُ. غَيرَ أَنّا قَدَّمْنا في قَولِ كَعبِ بنِ لُؤَيٍّ ما يَدُلُّ عَلى أَنَّها كانَتْ تُسَمّى قُرَيشًا قَبلَ مَولِدِ قُصَيٍّ، وهُوَ قَولُهُ:

إذا قُرَيْشٌ تَبْغي الْحَقَّ خِذْلانا[21]

(الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 394-398)

---

(17) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 140، ومُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 5/ 70، والقاموسُ المحيط: 1/ 819.

(18) يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 139، والقاموسُ المحيط: 1/ 819.

(19) يُنظَر: تاريخُ الطَّبريّ: 2/ 264، ومُعجَمُ مَقاييسِ اللُّغَة: 5/ 71، والقاموسُ المحيط: 1/ 820.

(20) يُنظَر: المقتَضَب: 3/ 361.

(21) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 1/ 52.

تَفْسيرُ سُورَةِ الماعون

سورَةُ الماعون:

• قالَ أهلُ التَّفسيرِ: أَوَّلُها نَزَلَ بِمَكَّةَ في أَبي جَهلِ بنِ هِشامٍ، وهو: ﴿ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ (الماعون: 1)[1]، وآخِرُها نَزَلَ في المدينَةِ في عَبدِ اللهِ بنِ أُبَيٍّ وأَصحابِهِ، وهُم الذينَ ﴿يُرَآءُونَ * وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾ (الماعون: 6-7)[2].

(التَّعريفُ والإعلام: 187)

(1) يُنظَر: الجامعُ لأحكام القُرآن: 20/ 187.

(2) يُنظَر: الجامِعُ لأحكام القُرآن: 20/ 190-191. وقالَ السُّيوطيُّ في (الإتقان في عُلومِ القُرآن): 1/ 81: "نَزَلَ ثَلاثُ آياتٍ مِن أَوَّلِها بِمَكَّةَ، والباقي بِالمدينَةِ".

تَفْسيرُ سُورَةِ الكَوْثَر

سورَةُ الكَوْثَر:

• ذَكَرَ[1] قولَ العاصِ بنِ وائلٍ: إنّ مُحَمَّدًا أَبتَرُ؛ إذا ماتَ انقَطعَ ذِكْرُهُ، وأَنزلَ اللهُ تَعالى فيهِ قَولَهُ مِن سورَةِ الكَوثَر، على قولِ ابنِ إسحاقَ وأكثَرِ المفَسِّرينَ.

وقيلَ: إنَّ أَبا جَهلٍ هُوَ الذي قالَ ذلكَ[2]. وقَد قيلَ: كَعبُ بنُ الأَشرَفِ[3]، ويَلزَمُ عَلى هذا القَولِ الأَخيرِ أَن تَكُونَ سُورَةُ الكَوثَر مَدَنِيَّةً. وقَد رَوى يونُسُ عَن أَبي عَبدِ اللهِ الجُعفِيِّ عَن جابرٍ الجُعفِيِّ عَن مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، قالَ: كانَ القاسِمُ ابنُ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قَد بَلَغَ أَن يَركَبَ الدّابَّةَ ويَسيرَ عَلى النَّجيبَةِ، فلَمّا قَبَضَهُ اللهُ قالَ العاصُ: أَصبَحَ مُحَمَّدٌ أَبتَرَ مِن ابنِهِ، فأَنزَلَ اللهُ عَلى نَبِيِّهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ (الكوثر: 1) عِوَضًا يا مُحَمَّدُ مِن مُصيبَتِكَ بِالقاسِمِ، ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ (الكوثر: 2-3)[4].

ولَم يَقُلْ: إنَّ شانِئَكَ أَبْتَرُ، لِيَتَضَمَّنَ اختِصاصَهُ بِهذا الوَصفِ؛ لأَنَّ (هُوَ) في مِثلِ هذا المَوضِعِ تُعطي الاختِصاصَ، مِثل أَن يَقولَ قائلٌ: إنَّ زَيدًا فاسِقٌ، فلا

---

(1) أي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 2/ 39. ورَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 329، عن ابنِ عبّاسٍ، وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، ومُجاهِدٍ، وقَتادَةَ. ويُنظَرُ أَيضًا: التَّعريفُ والإعلام: 187.

(2) أورَدَ ذلك السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 15/ 710، عن ابنِ عبّاسٍ، وعَزا إخراجَهُ إلى عَبدِ بنِ حُمَيدٍ، وابنِ المنذرِ، وابنِ أَبي حاتمٍ، وابنِ مردوَيه.

(3) رَوى ذلك الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 329-330، عن ابنِ عبّاسٍ وعِكرِمَةَ، والنَّسائيُّ في تفسيرِهِ: ح: 727، عن ابنِ عبّاسٍ، وحَكَمَ مُحَقِّقاهُ بِأَنَّ إسنادَهُ صَحيحٌ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 15/ 706-707.

(4) أَخرجَهُ بهذا الإسنادِ البَيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 2/ 69-70، وقالَ بَعدَهُ: "كذا رُوِيَ بهذا الإسنادِ، وهو ضَعيفٌ، والمشهورُ أَنَّ الآيَةَ نَزَلَتْ في أَبيهِ"، وفي مَتنِ رِوايةِ البَيهقيِّ أَنَّ القائلَ هو عَمْرُو بنُ العاصِ، لا أَبوهُ.

يَكونُ مَخصُوصًا بِهذا الوَصفِ دُونَ غَيرِهِ، فإذا قُلْتَ: إنَّ زَيدًا هُوَ الفاسِقُ، فمَعناهُ: هُوَ الفاسِقُ الذي زَعَمْت، فدَلَّ عَلى أَنَّ بِالحَضرَةِ مَن يَزعُمُ غَيرَ ذلِكَ، وهكَذا قالَ الجُرجانِيُّ وغَيرُهُ في تَفسيرِ هذِهِ الآيَةِ: إنَّ (هُوَ) تُعطي الاختِصاصَ[5].

وكَذلِكَ قالُوا في قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ﴾ (النَّجم: 48)، لَمّا كانَ العِبادُ يَتَوَهَّمونَ أَنَّ غَيرَ اللهِ قَد يُغْني، قالَ: هُوَ أَغنى وأقنى، أي: لا غَيرُهُ، وكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾ (النَّجم: 44)، إذ كانوا قَد يَتَوَهَّمونَ في الإحياءِ والإماتَةِ ما تَوَهَّمَهُ النُّمرُودُ حينَ قالَ: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾ (البقرة: 258) أي: أنا أَقتُلُ مَن شِئْتُ وأَستَحْيي مَن شِئْتُ، فقالَ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾، أَي: لا غَيرُهُ، وكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ (النَّجم: 49)، أَي: هُوَ الرَّبُّ لا غَيرُهُ، إذ كانوا قَد اتَّخَذوا أَربابًا مِن دونِهِ، مِنها الشِّعرى. فلَمّا قالَ: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ﴾ (النَّجم: 45)، ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا﴾ (النَّجم:50)، استَغنى الكَلامُ عَن (هُوَ) التي تُعطي مَعنى الاختِصاصِ؛ لأَنَّهُ فِعلٌ لَم يَدَّعِهِ أَحَدٌ.

وإذا ثَبَتَ هذا، فكَذلِكَ قَولُهُ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ (الكوثر: 3)، أَي: لا أَنتَ. والأَبتَرُ: الذي لا عَقِبَ لَهُ يَتبَعُهُ، فعَدَمُهُ كالبَترِ الذي هو عَدَمُ الذَّنَبِ، فإذا ما قُلْتَ هذا ونَظَرْتَ إلى العاصِ، وكانَ ذا وَلَدٍ وعَقِبٍ، ووَلَدُهُ عَمرٌو وهِشامٌ ابنا العاصِ بنِ وائلٍ، فكَيفَ يَثبُتُ لَهُ البَترُ وانقِطاعُ الوَلَدِ وهُوَ ذو وَلَدٍ ونَسلٍ، ونَفيُهُ عَن نَبِيِّهِ وهُوَ يَقولُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمۡ﴾ (الأحزاب: 40)؟

فالجَوابُ: أَنَّ العاصَ وإن كانَ ذا وَلَدٍ فقَد انقَطَعَتِ العصبةُ[6] بَينَهُ وبَينَهُم، فلَيسوا بِأَتباعٍ لَهُ؛ لأَنَّ الإسلامَ قَد حَجَزَهُم عَنهُ، فلا يَرِثُهُم ولا يَرِثُونَهُ، وهُم مِن أَتباعِ مُحَمَّدٍ عَلَيهِ السَّلامُ، وأَزواجُهُ أُمَّهاتُهُم، وهُوَ أَبٌ لَهُم، كما قَرَأَ أُبَيُّ بنُ كَعبٍ: {**وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ * وَهُوَ أَبٌ لَّهُمْ**}[7] (الأحزاب: 6)، والنَّبِيُّ أَولى بِهِم

---

(5) يُنظَر: دَلائلُ الإعجاز: 178، وما بَعدَها.

(6) في الأَصلِ: العصمة، والتَّصحيحُ مِن كتاب (الفَرائض وشَرح آياتِ الوَصِيَّة): 142.

(7) يُنظَر: مُختَصَرُ شَواذِّ ابنِ خالَوَيه: 119. وهيَ قراءةٌ شاذَّةٌ رَواها أَيضًا الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 21/ 122، عن الحَسَنِ وقَتادَةَ. ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 11/ 729-730.

كَما قالَ اللهُ سُبحانَهُ، فهُم وجَميعُ المُؤمِنِينَ أتباعُ النَّبِيِّ في الدُّنيا وأتباعُهُ في الآخِرَةِ إلى حَوضِهِ، وهذا مَعنى (الكَوثَر)، وهُوَ مَوجودٌ في الدُّنيا لِكَثرَةِ أتباعِهِ فيها، لِيُغَذِّيَ أرواحَهُم بِما فيهِ حَياتُهُم مِن العِلمِ، وكَثرَةِ أتباعِهِ في الآخِرَةِ لِيَسقِيَهُم مِن حَوضِهِ ما فيهِ الحَياةُ الباقِيَةُ، وعَدُوُّ اللهِ العاصُ عَلى هذا هُوَ الأَبتَرُ عَلى الحَقيقَةِ؛ إذ قَد انقَطَعَ ذَنَبُهُ وأتباعُهُ وصاروا تَبَعًا لِمُحَمَّدٍ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، ولِذلِكَ قُوبِلَ تَعييرُهُ لِلنَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِالبَتْرِ بِما هُوَ ضِدُّهُ مِن الكَوثَرِ؛ فإنَّ الكَثرَةَ تُضادُّ مَعنى القِلَّةِ، ولَو قالَ في جَوابِ اللَعينِ: إنّا أعْطَيناكَ الحَوضَ الذي مِن صِفَتِهِ كَذا وكَذا، لَم يَكُن رَدًّا عَلَيهِ ولا مُشاكِلًا لِجَوابِهِ، ولكِنْ جاءَ بِاسْمٍ يَتَضَمَّنُ الخَيرَ الكَثيرَ والعَدَدَ الجَمَّ الغَفيرَ المُضادَّ لِمَعنى البَترِ، وأنَّ ذلِكَ في الدُّنيا والآخِرَةِ بِسَبَبِ الحَوضِ المَورودِ الذي أعطاهُ، فلا يَختَصُّ لَفظُ (الكَوثَر) بِالحَوضِ، بَل يَجمَعُ هذا المَعنى كُلَّهُ ويَشتَمِلُ عَلَيهِ، ولِذلِكَ كانَتْ آنِيَتُهُ كعَدَدِ النُّجوم[8]، ويُقال: هذِهِ الصِّفَةُ في الدُّنيا: عُلَماءُ الأُمَّةِ مِن أصحابِهِ ومَن بَعدَهُم، فقَد قالَ: «**أَصحابي كَالنُّجوم**»[9]، وهُم يَروونَ العِلمَ عنهُ ويُؤَدُّونَهُ إلى مَن بَعدَهُم كما تَروي الآنِيَةُ في الحَوضِ وتَسقي الوارِدَةَ عَلَيهِ؛ تَقولُ: رَوَيْتُ الماءَ، أي: استَقَيْتُهُ، كما تَقولُ: رَوَيْتُ العِلمَ، وكِلاهُما فيهِ حَياةٌ، ومِنهُ قيلَ لِمَن رَوى عِلمًا أو شِعرًا (راوِيَةٌ)؛ تَشبيهًا بِالمَزادَةِ أو الدّابَّةِ التي يُحمَلُ عَلَيها الماءُ ولَيسَ مِن بابِ (عَلّامَة) و(نَسّابَة).

وفي حَديثِ أبي بَرزَةَ في صِفَةِ الحَوضِ أنَّها تَنزو في أكُفِّ المُؤمِنِينَ، يَعني الآنِيَةَ، وحَصباءُ الحَوضِ: اللُؤلُؤُ والياقُوتُ[10]، ويُقابِلُهُما في الدُّنيا الحِكَمُ

(8) رَوى نَحوَ ذلك البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4965، كتاب التَّفسير، سورة ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح5952، كتاب الفَضائل، باب (إثبات حَوضِ نَبِيِّنا صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وصِفاته).

(9) رَواهُ ابنُ عبدِ البَرِّ في (جامِع بَيانِ العِلْمِ وفَضله): ح1760، وابنُ حَزمٍ في (الإحكام): 6/ 1059، وصَيغَتُهُ كامِلًا: «أصحابي كالنُّجوم؛ بِأَيِّهِم اقتَدَيْتُم اهتَدَيْتُم»: ح58، وذكَرَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَة الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَة): ح58، وحكَمَ عليهِ بِأَنَّهُ مَوضوعٌ.

(10) يُنظَر: جامِعُ التِّرمذيّ: ح3361، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ الكَوثَر)، بِلَفظِ: «ومَجْراهُ عَلى الدُّرِّ والياقُوتِ»، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ.

المَأثُورَةُ عَنهُ؛ أَلا تَرى أَنَّ اللُّؤلُؤَ في عِلمِ التَّعبيرِ حِكَمٌ وفَوائدُ عِلمٍ[11].

وَفِي صِفَةِ الحَوضِ لَهُ: المِسكُ[12]، أي: حَمْأَتُهُ، ويُقابِلُهُ في الدُّنيا طِيبُ الثَّناءِ عَلى العُلَماءِ وأتباعِ النَّبِيِّ الأَتقِياءِ، كما أَنَّ المِسكَ في عِلمِ التّعبيرِ ثَناءٌ حَسَنٌ، وعِلمُ التَّعبيرِ مِن عِلمِ النُّبُوءَةِ مُقتَبَسٌ. وذُكِرَ في صِفَةِ الحَوضِ الطَّيرُ التي تَرِدُهُ كأعناقِ البُخْتِ[13]، ويُقابِلُهُ مِن صِفَةِ العِلمِ في الدُّنيا وُرودُ الطّالِبينَ مِن كُلِّ صُقعٍ وقُطرٍ عَلى حَضرَةِ العِلمِ وانتِيابِهِم إيّاها في زَمَنِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ وبَعدَهُ.

فتَأَمَّلْ صِفَةَ الكَوثَرِ مَعقولَةً في الدُّنيَا مَحسوسَةً في الآخِرَةِ مُدرَكَةً بِالعِيانِ، هُنالِكَ يَبِينُ لَكَ إعجازُ التَّنزيلِ ومُطابَقَةُ السّورَةِ لِسَبَبِ نُزولِها، ولِذلِكَ قالَ فُضَيلٌ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ (الكوثر: 2)، أي: تَواضَعْ لِمَن أعطاكَ الكَوثَرَ بِالصَّلاةِ لَهُ، فإنَّ الكَثرَةَ في الدُّنيا تَقتَضي في أَكثَرِ الخَلقِ الكِبرَ... فلِذلِكَ كانَ عَلَيهِ السَّلامُ طَأطَأَ رَأسَهُ عامَ الفَتحِ حينَ رَأى كَثرَةَ أتباعِهِ وهُوَ عَلى الرّاحِلَةِ حَتّى أَلصَقَ عُثنُونَهُ بِالرَّحْلِ امتِثالًا لأمرِ رَبِّهِ[14]، وكَذلِكَ أَمَرَهُ بِالنَّحرِ شُكرًا لَهُ، ورَفْعُ اليَدَينِ إلى النَّحرِ في الصَّلاةِ عِندَ استِقبالِ القِبلَةِ التي عِندَها يَنحَرُ وإلَيها يَهدِي، مَعناهُ: الجَمعُ بَينَ الفِعلَينِ: النَّحرِ المَأمورِ بِهِ يَومَ الأَضحى، والإشارَةِ إلَيهِ في الصَّلاةِ

---

(11) في (كِتاب تَعبير الرُّؤيا): 160-161: "اللُّؤلُؤُ المنظومُ: كَلامُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، أو كَلامٌ مِن كَلامِ البِرِّ... فإن كانَ اللُّؤلُؤُ مَنثورًا غَيرَ مَنظومٍ فإنَّهُ وَلَدٌ غُلامٌ أو غِلمانٌ أو وُصَفاءُ... ورُبَّما كانَ كَلامًا حَسَنًا؛ لِقَولِ النّاسِ في وَصفِ ما يَستَحسِنونَ مِن الكلامِ: كأَنَّهُ لُؤلُؤٌ مَنثورٌ".

(12) يُنظَر: صَحيحُ البُخاريِّ: ح6581، كتاب الرِّقاق، باب (في الحَوضِ)، بِلَفظِ: «فإذا طِيبُهُ، أو طِينُهُ، مِسْكٌ أَذْفَرُ».

(13) رَوى نَحوَهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح2542، كتاب صِفَة الجَنَّة، باب (ما جاءَ في صِفَةِ طَيرِ الجَنَّة)، بِلَفظِ: «فيها طَيرٌ أعناقُها كأَعناقِ الجُزُرِ...»، وقالَ عنهُ الألبانيُّ: "حَسَنٌ صَحيحٌ".

(14) قالَ ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 4/ 67: "فحَدَّثَني عَبدُ اللهِ بنُ أبي بَكرٍ أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَمّا انتَهى إلى ذي طُوًى وَقَفَ عَلى راحِلَتِهِ مُعْتَجِرًا بِشُقَّةِ بُرْدٍ حِبَرَةٍ حمراءَ، وإنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لَيَضَعُ رَأسَهُ تَواضُعًا للهِ حِينَ رَأى ما أَكرَمَهُ اللهُ بِهِ مِن الفَتحِ، حَتّى إنَّ عُثْنُونَهُ لَيَكادُ يَمَسُّ واسِطَةَ الرَّحْلِ". وقالَ مُحَقِّقا (السِّيرة النَّبويَّة): "صَرَّحَ ابنُ إسحاقَ بِالسَّماعِ، وسَنَدُهُ مُنقَطِعٌ". ورَواهُ مِن طَريقِ ابنِ إسحاقَ البَيهَقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 5/ 68.

بِرفعِ اليَدَينِ إلى النَّحرِ، كما أنَّ القِبلَةَ مَحجوجَةٌ مُصَلًّى إلَيها، فكَذلِكَ يُنحَرُ عِندَها، ويُشارُ إلى النَّحرِ عِندَ استِقبالِها.

وإلى هذا التَفتَ عَلَيهِ السَّلامُ حينَ قالَ: «**مَن صَلّى صَلاتَنا، واستَقبَلَ قِبلَتَنا، ونَسَكَ نُسُكَنا، فَهُوَ مُسلِمٌ**»[15]، وقد قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: 162-163)، فقَرَنَ بَينَ الصَّلاةِ إلى الكَعبَةِ والنُّسُكِ إلَيها، كما قَرَنَ بَينَهُما حينَ قالَ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾... ومِمّا جاءَ في مَعنى الكَوثَرِ ما رَواهُ ابنُ أَبي نَجيحٍ عَن عائشَةَ قالَت: الكَوثَرُ نَهرٌ في الجَنَّةِ، لا يُدْخِلُ أَحَدٌ إصبَعَيْهِ في أُذُنَيْهِ إلّا سَمِعَ خَريرَ ذلِكَ النَّهرِ[16]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 402-408)*

• الكُفرُ مانِعٌ مِن الميراثِ؛ لأَنَّهُ لا ولايَةَ بَينَ كافِرٍ ومُؤمِنٍ؛ لأنَّ الكافِرَ قَد قَطَعَ ما بَينَهُ وبَينَ اللهِ فانقَطَعَ ما بَينَهُ وبَينَ أَولياءِ اللهِ وهُم المُؤمِنونَ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ (محمَّد: 11)، وقالَ سُبحانَهُ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (الممتحنة: 4) الآيَة، وقالَ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: 10)، ولا أُخُوَّةَ ولا مُوالاةَ بَينَ كافِرٍ ومُسلِمٍ، وأَيضًا فإنَّ الكُفرَ أَباحَ دَمَهُ لِلمُسلِمينَ، والمالُ تَبَعٌ لِلنَّفسِ، فكَما أُبيحَ دَمُهُ لِجَميعِ المُسلِمينَ فكَذلِكَ مالُهُ لِبَيتِ مالِهِم، ولَيسَ بَعضُهُم أَولى بِهِ مِن بَعضٍ؛ لأَنَّهُم يَدٌ على مَن سِواهُم؛ أَلا تَرى إلى قَولِهِ سُبحانَهُ لِمُحَمَّدٍ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾... فلَمّا عيَّرَ العاصُ[17] النَّبِيَّ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ بِهذا رَدَّ اللهُ سُبحانَهُ عَلَيهِ مَقالَتَهُ

---

(15) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح391، و392، و393، كتاب الصَّلاة، باب (فَضل استِقبالِ القِبلَة...).

(16) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 320، عن ابنِ أَبي نَجيحٍ عن مُجاهِدٍ عن رَجُلٍ عن عائشَةَ. وذكَرَهُ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِهِ: 8/ 500-501، وقالَ عَقِبَهُ: "وهذا مُنقَطِعٌ بينَ ابنِ أَبي نَجيحٍ وعائشَةَ... قالَ السُّهَيليُّ: ورَواهُ الدّارقُطنيُّ مَرفوعًا مِن طَريقِ مالكِ بنِ مِغْوَلٍ عن الشَّعبيِّ عن مَسروقٍ عن عائشَةَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ". وأَودَعَهُ الأَلبانيُّ (ضَعيف الجامِعِ الصَّغير): ح454، وقالَ عنهُ: "مَوضوعٌ".

(17) ذَكَرَ ذلك الواحِديُّ في (أَسباب نُزولِ القُرآن): 743-744. وأَورَدَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 15/ 707-709.

فقالَ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾، أي: مُبْغِضكَ، فتَضَمَّنَ هذا الكَلامُ نَفيًا وإثباتًا... وإذا ثَبَتَ هذا فالعاصُ بنُ وائلٍ قد كانَ لَهُ وَلَدانِ: هِشامٌ وعَمْرٌو...

وقالَ عَلَيهِ السَّلامُ: «**ابْنا العاصِ مُؤمِنانِ**»[18]، وقالَ: «**أَسْلَمَ النّاسُ وآمَنَ عَمْرٌو**»[19]، يَعني: عَمْرَو بنَ العاصِ، والنَّبِيُّ أَوْلى بِالمُؤمِنِينَ مِن أَنفُسِهِم، فصارَ عَمْرٌو وهِشامٌ تَبَعًا لِلنَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلامُ، وانقطعَ ذَنَبُ العاصِ مِنهُما، فصارَ هُوَ الأَبتَرَ على الحَقيقَةِ كَما وَصَفَهُ اللهُ تَعالى، وصارَ بَنوهُ الذينَ يُكاثِرُ بهم أعداءَهُ مِمَّن يُكاثِرُ النَّبِيُّ صلّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ بهم الأنبياءَ يومَ القِيامَةِ وهُم أُمَّتُهُ؛ ألا تَرى أَنَّهُ قالَ: «**إنِّي مُكاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ**»[20]؛ ألا تَراهُ كَيفَ بَدَأَ اللهُ السُّورَةَ بِقَولِهِ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، أي: لا قِلَّةَ ولا ذِلَّةَ عَلَيكَ، وإنَّما القُلُّ وابنُ القُلِّ شانِئُكَ الأَبتَرُ، و(الكَوثَرُ)... هُوَ كَثرَةُ الأَتباعِ لَهُ، ولذلِك أَمَرَهُ اللهُ أَن يُقابِلَ هذِهِ النِّعمَةَ... بِالتَّواضُعِ لِرَبِّهِ والقربانِ لِبَيتِهِ وأَن يَنحَرَ أَنفَسَ أَموالِهِ ويَنسُكَ لِمَولاهُ، فقالَ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾؛ لأَنَّ الصَّلاةَ قَصدٌ إلى البَيتِ بِالقَلبِ والوَجهِ، والنَّحرُ قُربانٌ ونُسُكٌ لِلبَيتِ، بَيتِ اللهِ، ويَومُ النَّحرِ يَظهَرُ فيهِ كَثرَةُ ما فَتَحَ اللهُ عَلَيهِ وتَظهَرُ كَثرَةُ الأَتباعِ لَهُ والمقتدينَ بسُنَّتِهِ في كُلِّ بَلَدٍ، فقُوبِلَ مَعنى الكَوثَرِ بِالنَّحرِ في يَومِ النَّحرِ بَعدَ الصَّلاةِ للهِ، فلا ذَبحَ ولا نَحرَ إلّا بَعدَ الصَّلاةِ للهِ والتَّوَجُّهِ إلَيهِ، ولذلِكَ قيلَ لَهُ: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾، والنُّسُكُ هُوَ النَّحرُ، فإذا كانَ بِموضعِ النَّحرِ والنُّسُكِ نَحَرَ وقَصَدَ البَيتَ وحَجَّ بِالفِعلِ، وإذا كانَ في بَلَدِهِ ومَسجِدِهِ أَشارَ إلى بَيتِ اللهِ بِالتَّوجُّهِ وإلى النُّسُكِ بِرَفعِ اليَدَينِ إلى جِهَةِ النَّحرِ... ومَعنى (الصَّلاة) في اللُّغَةِ: الانحِناءُ والانعِطافُ

---

(18) رَواهُ الحاكِمُ في (المستَدرَك): 3/ 240، 453، عن أبي هُرَيرَةَ، وقالَ: "صَحيحٌ على شَرطِ مُسلِم، ولَم يُخرِجاهُ"، وحَسَّنَهُ الألبانيُّ في (سِلسِلَةِ الأَحاديثِ الصَّحيحَة): ح156.

(19) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3844، كتاب المناقب، باب (مَناقِب عَمْرِو بنِ العاصِ رَضيَ اللهُ عنهُ)، وقالَ التِّرمذيُّ: "هذا حَديثٌ غَريبٌ لا نَعرِفُهُ إلّا مِن حَديثِ ابنِ لَهيعَةَ عن مِشْرَحِ بنِ هاعانَ، ولَيسَ إسنادُهُ بالقَويِّ". والحَديثُ حَسَّنَهُ الألبانيُّ.

(20) رَواهُ النَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح3227، كتاب النِّكاح، باب (كَراهِيَة تَزويج العَقيم)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: 1863، كتاب النِّكاح، باب (تَزويج الحَرائر والوَلُود)، والحَديثُ صَحَّحَهُ الألبانيُّ.

تَواضُعًا؛ لأَنَّها مِن (الصَّلَوَيْنِ)، يُقالُ: صَلّى فُلانٌ، إذا حَنا صَلاهُ، أَي: صُلبَهُ.

فهذا الكَلام الذي أَورَدْناهُ هُنا هُوَ في مَعنى ما كُنّا بِصدَدِهِ مِن انقِطاع العَصَبَةِ وانتِفاءِ الحُرمَةِ بَينَ الكافِرِ والمُسلم، حَتّى لا يكون وارِثًا لَهُ، كَما أَنَّهُ لَيسَ بِابْنٍ لَهُ ولا تابِعًا مِن أَتباعِهِ، بَل هُوَ مُتَبَرِّئٌ مِنهُ ومُفارِقٌ لَهُ في الدُّنيا والآخِرَةِ، وهُوَ الفِراقُ الأَعظَمُ، قالَ اللهُ سُبحانَهُ: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ (الرُّوم: 14)، وقالَ: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ (المؤمنون: 101).

(كتابُ الفَرائضِ وشَرْح آياتِ الوَصِيَّة: 139-143)[21]

---

(21) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 402-408.

تَفْسيرُ سُورَةِ الكافِرون

سورَةُ الكافِرون:

• قَولهُم الذي أَنزَلَ اللهُ فيهِ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (الكافرون: 1) إلى آخِرِها، فقالَ: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ (الكافرون: 2)، أي: في الحالِ، ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ (الكافرون: 4)، أي: في المُستقبَلِ، وكَذلِكَ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ (الكافرون: 3، و5).

فإن قيلَ: كَيفَ يَقولُ لَهُم: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾، وهُم قَد قالوا: هَلُمَّ فَلنَعبُدْ رَبَّكَ وتَعبُدْ رَبَّنا[1]، كَيفَ نَفى عَنهُم ما أَرادوا وعَزَموا عَلَيهِ؟

فالجَوابُ مِن وَجهَيْنِ؛ أَحَدُهُما: أَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُم لا يَفعَلونَ، فأَخبَرَ بِما عَلِمَ؛ الثّاني: أَنَّهُم لَو عَبَدوهُ عَلى الوَجهِ الذي قالوهُ ما كانَتْ عِبادَةً، ولا يُسَمّى عابِدًا لِلَّهِ مَن عَبَدَهُ سَنَةً وعَبَدَ غَيرَهُ أُخرى.

فإن قيلَ: كَيفَ قالَ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾، ولَم يَقُلْ: مَن أَعبُدُ، وقَد قالَ أَهلُ العَرَبيَّةِ: إنَّ (ما) تَقَعُ عَلى ما لا يَعقِلُ، فكَيفَ عبَّرَ بِها عَن الباري تَعالى؟

فالجَوابُ: أَنّا قَد ذَكَرنا في ما قَبلُ أَنَّ (ما) قَد تَقَعُ عَلى مَن يَعقِلُ بِقَرينَةٍ،

---

(1) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِه: 30/ 331، عن سَعيدِ بنِ مِينا، مَولى البَخْتَرِيِّ، قالَ: "لَقِيَ الوَليدُ ابنُ المُغيرَةِ والعاصُ بنُ وائِلٍ والأَسْوَدُ بنُ المُطَّلِبِ وأُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ رَسُولَ اللهِ، فقالوا: يا مُحَمَّدُ، هَلُمَّ فَلْنَعْبُدْ ما تَعْبُدُ، وتَعْبُدْ ما نَعْبُدُ، ونُشْرِكَكَ في أَمرِنا كُلِّهِ؛ فَإن كانَ الذي جِئتَ بِهِ خَيْرًا مِمّا بِأَيدينا كُنّا قَد شَرَكْناكَ فيهِ وَأَخَذْنا بِحَظِّنا مِنهُ؛ وَإِن كانَ الذي بِأَيدينا خَيْرًا مِمّا في يَدَيْكَ كُنْتَ قَد شَرَكْتَنا في أَمرِنا وَأَخَذْتَ مِنهُ بِحَظِّكَ. فَأَنزَلَ اللهُ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، حَتّى انْقَضَتِ السُّورَةُ". وقالَ صاحِبا كتاب (الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب): 3/ 572: "مُرسَلٌ حَسَنُ الإسنادِ".

فهذا أَوانُ ذِكرِها، وتِلكَ القَرينَةُ: الإبهامُ والمُبالَغَةُ في التَّعظيمِ والتَّفخيمِ، وهِيَ في مَعنى الإبهامِ؛ لأَنَّ مَن جَلَّتْ عَظَمَتُهُ حَتّى خَرَجَتْ عَنِ الحَصرِ وعَجَزَت الأَفهامُ عَن كُنهِ ذاتِهِ وَجَبَ أَن يُقالَ فيهِ: هُوَ ما هُوَ، كَقَولِ العَرَبِ: سُبحانَ ما سَبَّحَ الرَّعدُ بِحَمدِهِ، ومِنهُ قولُهُ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ (الشَّمس: 5)، فلَيسَ كَونُهُ عالِمًا مِمّا يُوجِبُ لَهُ مِنَ التَّعظيمِ ما يُوجِبُ لَهُ أَنَّهُ بَنى السَّمواتِ ودَحا الأَرضَ، فكانَ المعنى: إنَّ شَيئًا بَناها لَعَظيمٌ، أَو ما أَعظَمَهُ مِن شَيءٍ! فلَفظُ (ما) في هذا المَوضِعِ يُؤْذِنُ بِالتَّعَجُّبِ مِن عَظَمَتِهِ كائنًا مّا كانَ هذا الفاعِلُ لِهذا، فما أَعظَمَهُ. وكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى في قِصَّةِ آدَمَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ (ص: 75)، ولَم يَقُلْ: لِمَن خَلَقتُ، وهُوَ يَعقِلُ؛ لأَنَّ السُّجودَ لَم يَجِبْ لَهُ مِن حَيثُ كانَ يَعقِلُ، ولا مِن حَيثُ كانَ لا يَعقِلُ، ولكِن مِن حَيثُ أُمِروا بِالسُّجودِ لَهُ، فكائنًا مّا كانَ ذلِكَ المَخلوقُ فقَد وَجَبَ عَلَيهِم ما أُمِروا بِهِ، فَمِن ها هُنا حَسُنَتْ (ما) في هذا المَوضِعِ، لا مِن جِهَةِ التَّعظيمِ لَهُ ولكِن مِن جِهَةِ ما يَقتَضيهِ الأَمرُ مِنَ السُّجودِ لَهُ...

وأَمّا قولُهُ تَعالى: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، فواقِعَةٌ عَلى ما لا يَعقِلُ؛ لأَنَّهُم كانوا يَعبُدونَ الأَصنامَ، وقَولُهُ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ اقتَضاها الإبهامُ وتَعظيمُ المَعبودِ مَعَ أَنَّ الحِسَّ مِنهُم مانِعٌ لَهُم أَن يَعبُدوا مَعبودَهُ كائنًا مّا كانَ، فحَسُنَتْ (ما) في هذا المَوضِعِ لِهذِهِ الوُجوهِ، فبِهذِهِ القَرائنِ يَحسُنُ وُقوعُ (ما) عَلى أُولي العِلمِ.

وبَقِيَتْ نُكتَةٌ بَديعَةٌ يَتَعَيَّنُ التَّنبيهُ عَلَيها، وهُوَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾، بِلَفظِ الماضي، ثُمَّ قالَ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾، بِلَفظِ المُضارِعِ في الآيَتَيْنِ جَميعًا، إذا أَخبَرَ عَن نَفسِهِ قالَ: ﴿مَآ أَعْبُدُ﴾، ولَم يَقُلْ: ما عَبَدتُّ، والنُّكتَةُ في ذلِكَ أَنَّ (ما) لِما فيها مِنَ الإبهامِ، وإن كانَتْ خَبَرِيَّةً، تُعطي مَعنى الشَّرطِ، فكأَنَّهُ قالَ: مَهما عَبَدتُّم شَيئًا فإنّي لا أَعبُدُهُ، والشَّرطُ يُحَوِّلُ المُستَقبَلَ إلى لَفظِ الماضي، تَقولُ: إذا قامَ زَيدٌ غَدًا فَعَلْتُ كَذا، وإن خَرَجَ زَيدٌ غَدًا خَرَجْتُ، فـ(ما) فيها رائحَةُ الشَّرطِ مِن أَجلِ إبهامِها، فلِذلِكَ جاءَ الفِعلُ بَعدَها بِلَفظِ الماضي، ولا يَدخُلُ الشَّرطُ عَلى فِعلِ الحالِ، ولِذلِكَ قالَ في أَوَّلِ السُّورَةِ:

﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾، لأَنَّهُ حالٌ؛ لأَنَّ رائحَةَ الشَّرطِ مَعدومَةٌ فيها مَعَ الحالِ، وكَذلِكَ رائحَةُ الشَّرطِ مَعدومَةٌ في قَولِهِ: ﴿عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾؛ لأَنَّهُ عَلَيهِ السَّلامُ يَستَحيلُ أَن يَتَحوَّلَ عَن عِبادَةِ رَبِّهِ، لأَنَّهُ مَعصومٌ فَلَم يَستَقِمْ تَقديرُهُ بِـ(مَهما) كَما استَقامَ ذلِكَ في حَقِّهِم، لِأَنَّهُم في قَبضَةِ الشَّيطانِ يَقودُهُم بِأَهوائِهِم، فجائزٌ أَن يَعبُدوا اليَومَ شَيئًا ويَعبُدوا غَدًا غَيرَهُ، ولكِن مَهما عَبَدوا شَيئًا فالرَّسولُ عَلَيهِ السَّلامُ لا يَعبُدُهُ، فلِذلِكَ قالَ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾، في الحالِ وفي المَآلِ، لِما عَلِمَ مِن عِصمَةِ اللهِ لَهُ ولِما عَلِمَ اللهُ مِن ثَباتِهِ عَلى تَوحيدِهِ، فلا مَدخَلَ لِمَعنى الشَّرطِ في حَقِّهِ عَلَيهِ السَّلامُ، وإذا لَم يَدخُل الشَّرطُ في الكَلامِ بَقِيَ الفِعلُ المُستَقبَلُ عَلى لَفظِهِ كَما تَراهُ.

ونَظيرُ هذِهِ المَسأَلَةِ قَولُهُ تَعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ (مريم: 29)، اضطَرَبوا في إعرابِها وتَقديرِها لَمّا كانَتْ (مَن) بِمَعنى (الذي) وجاءَ بِـ(كانَ) عَلى لَفظِ الماضي، وفَهِمَها الزَّجّاجُ فأَشارَ إلى أَنَّ (مَن) فيها طَرَفٌ مِن مَعنى الشَّرطِ، ولِذلِكَ جاءَتْ (كانَ) بِلَفظِ المُضِيِّ بَعدَهُ، فصارَ مَعنى الكَلامِ: مَن يَكُنْ صَبِيًّا فكَيفَ يُكَلَّمُ[2]؟ لَمّا أَشارَتْ إلى الصَّبِيِّ: أَن كَلِّموهُ، ولَو قالوا: كَيفَ نُكَلِّمُ مَن هُوَ في المَهدِ الآنَ، لَكانَ الإنكارُ والتَّعَجُّبُ مَخصوصًا بِهِ، فلَمّا قالوا: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ﴾، صارَ الكَلامُ أَبلَغَ في الاحتِجاجِ لِلعُمومِ الدّاخِلِ فيهِ. إلى هذا الغَرَضِ أَشارَ أَبو إسحاقَ، وهُوَ الذي أَرادَ، وإن لَم يَكُنْ هذا لَفظَهُ، فلَيسَ المَقصودُ العِباراتِ، وإنَّما المَقصودُ تَصحيحُ المَعاني المُتَلَقّاةِ مِن الأَلفاظِ والإشاراتِ. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 322-327)*[3]

• قولُهُ تَعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، هُم الوَليدُ بنُ المغيرَةِ، والعاصُ بنُ وائلٍ، والأَسوَدُ بنُ المُطَّلِبِ، وأُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ[4]. وقيلَ: نَزَلَتْ في عُقْبَةَ بنِ أَبي مُعَيطٍ.

---

(2) يُنظَر: (مَعاني القُرآنِ وإعرابُهُ) لِلزَّجّاج: 3/ 268، ونَصُّ عِبارتِهِ: "وأَجوَدُ الأَقوالِ أَن يَكونَ (مَن) في مَعنى الشَّرطِ والجَزاءِ، فيكونَ المعنى: مَن يَكُنْ في المَهْدِ صَبِيًّا، ويَكونُ (صَبيًّا) حالًا، فكيفَ نُكَلِّمُهُ؟ كما تَقولُ: مَن كانَ لا يَسمَعُ ولا يَعقِلُ فكيفَ أُخاطِبُهُ؟".

(3) يُنظَر: نَتائجُ الفِكر: 142-143.

(4) رَواهُ الطَّبريُّ في تَفسيرِهِ: 30/ 331، بإسنادٍ مُرسَلٍ. وأَوردَهُ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور):

وقيلَ: هوَ أَبو لَهَبٍ. وقيلَ: كَعبُ بنُ الأَشرَفِ. *(التَّعريفُ والإعلام: 188)*

﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ (الكافرون: 3، و5)، يُراجَع: (ص: 75)

15/ 712، وزادَ نِسبتَهُ إلى ابنِ أَبي حاتمٍ، وابنِ الأنباريِّ في (المصاحِف). ويُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 572.

تَفْسيرُ سُورَةِ النَّصْر

سورَةُ النَّصر:

• ذَكَرَ[1] سُورَةَ ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾. وتَفسيرُهُ لَها في الظّاهِرِ خِلافُ ما ذَكَرَهُ ابنُ عَبّاسٍ حينَ سَأَلَهُ عُمَرُ عَن تَأويلِها، فأَخبَرَهُ أَنَّ اللهَ تَعالى أَعلَمَ فيها نَبِيَّهُ عَلَيهِ السَّلامُ بِانقِضاءِ أَجَلِهِ، فقالَ لَهُ عُمَرُ: ما أَعلَمُ مِنها إلّا ما قُلْتَ[2].

وظاهِرُ هذا الكَلامِ يَدُلُّ عَلى ما قالَهُ ابنُ عَبّاسٍ وعُمَرُ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالى لَم يَقُلْ: فاشكُر رَبَّكَ واحمَدْهُ، كَما قالَ ابنُ إسحاقَ، إنَّما قالَ: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ (النَّصر: 3)، فهذا أَمرٌ لِنَبِيِّهِ عَلَيهِ السَّلامُ بِالاستِعدادِ لِلِقاءِ رَبِّهِ تَعالى والتَّوبَةِ إلَيهِ، ومَعناها الرُّجوعُ عَمّا كانَ بِسَبيلِهِ مِمّا أُرسِلَ بِهِ مِن إظهارِ الدِّينِ، إذ قَد فَرَغَ مِن ذلِكَ وتَمَّ مُرادُهُ فيهِ، فصارَ جَوابُ (إذا) مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ (النَّصر: 1-2) مَحْذوفًا. وكَثيرًا مّا يَجيءُ في القُرآنِ الجَوابُ مَحذوفًا، والتَّقديرُ: إذا جاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتحُ فقَد انقَضى الأَمرُ ودَنا الأَجَلُ وحانَ اللِقاءُ فسَبِّحْ بِحَمدِ رَبِّكَ واسْتَغفِرْهُ إنَّهُ كانَ تَوّابًا. ووَقَعَ في مُسنَدِ البَزّارِ مُبَيَّنًا مِن قَولِ ابنِ عَبّاسٍ، فقالَ فيهِ: فقَد دَنا أَجَلُكَ فسَبِّحْ[3]، هذا المَعنى هُوَ الذي فَهِمَهُ ابنُ عَبّاسٍ، وهُوَ حَذْفُ جَوابِ (إذا)، ولَمّا [لَم][4] يُتَنَبَّهْ لِهذِهِ النُّكتَةِ حُسِبَ أَنَّ جَوابَ (إذا) في قولِهِ

---

(1) أَي: ابنُ إسحاقَ، وقَولُهُ في (السِّيرة النَّبويَّة) لابنِ هشام: 4/ 274: "أَي: فاحْمَدِ اللهَ عَلى ما أَظهَرَ مِن دِينِكَ، واستَغْفِرْهُ، إنَّهُ كانَ تَوّابًا".

(2) رَوى ذلك البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4970، كتاب التَّفسير، باب (قَوله: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾).

(3) يُنظَر: البَحرُ الزَّخّار: ح192، و5147.

(4) غيرُ موجودةٍ في الأَصلِ.

سُبحانَهُ: ﴿فَسَبِّحْ﴾، كَما تَقولُ: إذا جاءَ رَمَضانُ فَصُمْ، ولَيسَ في هذا التَّأويلِ مِن المُشاكَلَةِ لِما قَبلَهُ ما في تَأويلِ ابنِ عَبّاسٍ، فَتَدَبَّرْهُ، فقَد وافَقَهُ عَلَيهِ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، وحَسبُكَ بِهِما فَهْمًا لِكِتابِ اللهِ تَبارَكَ وتَعالى، فالفاءُ عَلى قَولِ ابنِ عَبّاسٍ رابِطَةٌ لِلأَمرِ بِالفِعلِ المَحذوفِ، وعَلى ما ظَهَرَ لِغَيرِهِ رابِطَةٌ لِجَوابِ الشَّرطِ الذي في (إذا). *(الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 381-382)*

تَفْسيرُ سُورَةِ المَسَد

سورَةُ المَسَد:

• أبو لَهَبٍ اسمُهُ عَبدُ العُزّى بنُ عبدِ المُطَّلِبِ[1]، ولَمّا كانَ اسمُهُ كاذِبًا مِن حَيثُ أُضيفَ إلى العُزّى ذَكَرَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ بِالكُنيةِ دونَ الاسمِ؛ لأَنَّ اللهَ يقولُ الحَقَّ وهوَ يَهدي السَّبيلَ. فإن قيلَ: إنَّ كُنيَتَهُ (أَبو لَهَبٍ)، واللَهَبُ ليسَ بِابنٍ لهُ. فالجَوابُ: أَنَّ اللهَ تَعالى خَلَقَهُ لِلَّهَبِ وإليهِ مَصيرُهُ؛ أَلا تَراهُ قالَ: ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ﴾ (المسد: 3)، والعَرَبُ تُكنّي بِالابنِ وبِما لَصِقَ بِالمُكنّى ولَزِمَهُ، كقَولِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في عَليٍّ: أَبو تُرابٍ[2]؛ وفي أَبي هُرَيرَةَ: أَبو هُرَيرَةَ[3]، لِهرَّةٍ كانَت تُلازِمُهُ؛ ولأَنَسٍ: أَبو حَمزَةَ[4]، . . . .

---

(1) يُنظَر: جَمهَرَةُ أَنسابِ العَرَب: 72.

(2) رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح441، كتاب الصَّلاة، باب (نَوم الرِّجال في المسجِد)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6179، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (مِن فَضائلِ عَليِّ بنِ أبي طالِبٍ رَضيَ اللهُ عَنهُ)، عن سَهلِ بنِ سَعدٍ أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ جاءَ عَلِيًّا وهوَ مُضطَجِعٌ في المسجِدِ، وقَد سَقَطَ رِداؤُهُ عن شِقِّهِ وأَصابَهُ تُرابٌ، فجَعَلَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يَمسَحُهُ عَنهُ ويَقولُ: «قُمْ أَبا تُرابٍ».

(3) رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3840، كتاب المناقِب، باب (مَناقِب أَبي هُرَيرَة)، عن عَبدِ اللهِ بنِ رافِعٍ، قالَ: "قُلْتُ لأَبي هُرَيرَةَ: لِمَ كُنِّيتَ أَبا هُرَيرَةَ؟ قالَ...: كُنْتُ أَرعى غَنَمَ أَهلي، وكانَتْ لي هُرَيرَةٌ صَغيرَةٌ، فكُنْتُ أَضَعُها بِاللَّيلِ في شَجَرَةٍ، فإذا كانَ النَّهارُ ذَهَبْتُ بها مَعي فلَعِبْتُ بها، فكَنَّوْني أَبا هُرَيرَةَ". والحَديثُ قالَ عنهُ الأَلبانيُّ: "حَسَنُ الإسنادِ".

(4) رَوى التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح3830، كتاب المناقِب، باب (مَناقِب أَنَسِ بنِ مالكٍ رَضيَ اللهُ عنه)، عن أَنَسٍ رَضيَ اللهُ عنهُ، قالَ: "كَنّاني رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بِبَقْلَةٍ كُنْتُ أَجتَنيها"، وقالَ التِّرمذيُّ: "هذا حَديثٌ غَريبٌ لا نَعرِفُهُ إلّا مِن حَديثِ جابِرٍ الجعفِيِّ عن أَبي نَصرٍ"، والحَديثُ ضَعَّفَهُ الأَلبانيُّ. وقالَ ابنُ الأَثيرِ في (النِّهايَة في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر): 1/ 440، بَعدَ أَن ساقَ حَديثَ التِّرمذيِّ السّابقَ: "أَي: كَنّاهُ أَبا حَمْزَةَ. وقالَ الأَزهريُّ: البَقْلَةُ التي جَناها أَنَسٌ كانَ في طَعْمِها لَذْعٌ، فسُمِّيَتْ حَمْزَةَ بِفِعلِها، يُقالُ: رُمّانَةٌ حامِزَةٌ، أَي: فيها حُموضَةٌ".

لِبَقلَةٍ كانَ يَجتَنيها، وهي الحُرْفُ[5]؛ والعَرَبُ تَقولُ لِلأَحمَقِ: أَبو أَدراصٍ[6]، لِلَعِبِهِ بِالأدراصِ، وهيَ جَمعُ (دَرْص)، و(الدَّرْصُ): وَلَدُ الكَلبَةِ أَو وَلَدُ الهِرَّةِ أَو نَحو ذلكَ؛ وتَقولُ لِلذِّئبِ: أَبو جَعدَةَ[7]، و(الجَعدَةُ): الخَروفَةُ، لأَنَّهُ يُحِبُّها ويَطلُبُها، والقُرآنُ نَزَلَ بِلِسانِ القَومِ، وكانَتْ كُنيَةُ أَبي لَهَبٍ تَقدِمَةً لِما يَصيرُ إليهِ مِن اللَهَبِ، فكانَ بَعدَ نُزولِ السُّورةِ لا يَشُكُّ مُؤمِنٌ أَنَّهُ مِن أَهلِ النّارِ، بِخِلافِ غَيرِهِ مِن الكُفّارِ؛ فإنَّهُم كانوا يَطمَعونَ في إيمانِ جَميعِهِم إلّا أَبا لَهَبٍ. وامرأَتُهُ هيَ أُمُّ جَميلٍ بِنتُ حَربِ بنِ أُمَيَّةَ[8]، عَمَّةُ مُعاوِيَةَ، واسمُها العَوراءُ[9].

(التَّعريفُ والإعلام: 188)

---

(5) (الحُرْفُ)، بِوَزنِ (القُفْل): حَبُّ الرَّشادِ، ومِنهُ قيلَ: شَيءٌ حِرِّيفٌ، بِالكَسرِ والتَّشديدِ، لِلَّذي يَلذَعُ اللِسانَ بِحَرافَتِهِ، وكذلكَ بَصَلٌ حِرِّيفٌ، بِالكَسرِ. يُنظَر: مُختارُ الصّحاح: 55.

(6) (الدَّرْصُ)، ويُكسَرُ: وَلَدُ القُنفُذِ والأَرنَبِ واليَربوعِ والفَأرَةِ والهِرَّةِ ونحوِها، وبِالكَسرِ: جَنينُ الأَتانِ. و(ضَلَّ دُرَيْصٌ نَفَقَهُ): يُضرَبُ لِمَن يُعنى بِأَمرِهِ ويُعِدُّ حُجَّةً لِخَصمِهِ فيَنسى عندَ الحاجةِ. يُنظَر: القاموسُ المحيط: 1/ 841.

(7) قالَ الثَّعالبيُّ في (ثِمار القُلوب في المضافِ والمنسوب): 1/ 401: "أَبو جَعْدَةَ: كُنيَةُ الذِّئبِ، قالَ عَبيدُ بنُ الأَبرَصِ:

هِيَ الخَمْرُ لا شَكَّ تُكْنى الطِّلا ... كَما الذِّئْبُ يُكْنى أَبا جَعْدَهْ

يُضرَبُ مَثَلًا لِمَن يَبَرُّ بِاللِسانِ وهو يُريدُ لِصاحِبِهِ الغَوائِلَ".

(8) يُنظَر: جَمهَرَةُ أَنسابِ العَرَب: 72.

(9) يُنظَر: تفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 8/ 516. وفي (أَحكام القُرآن) لابنِ العَرَبيّ: 4/ 466: "قَولُهُ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾، اسمُهُ عَبدُ العُزّى، واسمُ امرَأَتِهِ العَوراء أُمُّ جَميلٍ، أُختُ أَبي سُفيانَ بنِ حَربٍ، فظَنَّ قَومٌ أَنَّ هذا دَليلٌ عَلى جَوازِ تَكنِيَةِ المُشرِكِ، حَسبَما... في سورَةِ طه في قَولِهِ: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ (طه: 44)، يَعني كَنِّياهُ عَلى أَحَدِ الأَقوالِ. وهذا باطِلٌ؛ إنَّما كَنّاهُ اللهُ تَعالى عِندَ العُلَماءِ بِمَعانٍ أَربَعَةٍ؛ الأَوَّلُ: أَنَّهُ لَمّا كانَ اسمُهُ عَبدَ العُزّى، فلَم يُضِف اللهُ العُبودِيَّةَ إلى صَنَمٍ في كِتابِهِ الكَريمِ؛ الثّاني: أَنَّهُ كانَ بِكُنيَتِهِ أَشهَرَ مِنهُ باسمِهِ، فصَرَّحَ بِهِ؛ الثّالِثُ: أَنَّ الاسمَ أَشرَفُ مِن الكُنيَةِ، فحَطَّهُ اللهُ عَنِ الأَشرَفِ إلى الأَنقَصِ؛... الرّابِعُ: أَنَّ اللهَ تَعالى أَرادَ أَن يُحَقِّقَ نَسَبَهُ بِأَن يُدخِلَهُ النّارَ، فيَكُونَ أَبًا لَها، تَحقيقًا لِلنَّسَبِ وإمضاءً لِلفَأْلِ والطِّيَرَةِ التي اختارَ لِنَفسِهِ لِذلِكَ. وقَد قيلَ: إنَّ أَهلَهُ إنَّما كانوا سَمَّوهُ أَبا لَهَبٍ لِتَلَهُّبِ وَجهِهِ وحُسْنِهِ، فصَرَفَهُم اللهُ عَن أَن يَقولوا لَهُ: أَبو نُورٍ وأَبو الضِّياءِ، الذي هُوَ مُشتَرَكٌ بَينَ المَحبوبِ والمَكروهِ، وأَجرى عَلى أَلسِنَتِهِم أَن يُضيفوهُ إلى اللَهَبِ الذي هُوَ مَخصوصٌ بِالمَكروهِ والمَذمومِ، وهُوَ النّارُ، ثُمَّ تَحَقَّقَ ذلِكَ فيهِ بِأَن جَعَلَها مَقَرَّهُ".

• ذَكَرَ[10]. . . قولَ أَبي لَهَبٍ لِيَدَيْهِ: تَبًّا لَكُما، لا أرى فيكُما شَيئًا مِمّا يَقولُ مُحَمَّدٌ، فأَنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ (المسد: 1).

هذا الذي ذَكَرَهُ ابنُ إسحاقَ يُشبِهُ أن يَكونَ سَبَبًا لِذِكرِ اللهِ سُبحانَهُ يَدَيهِ، حَيثُ يَقولُ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾. وأَمّا قولُهُ: ﴿وَتَبَّ﴾، فتَفسيرُهُ ما جاءَ في الصَّحيحِ مِن رِوايَةِ مُجاهِدٍ وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ عَن ابنِ عَبّاسٍ قالَ: لَمّا أَنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ (الشُّعراء: 214)، خَرَجَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ حتّى أَتى الصَّفا، فصَعِدَ عَلَيهِ، فهَتَفَ: «**يا صَباحاهُ**»، فلَمّا اجتَمَعوا إلَيهِ، قالَ: «**أَرَأَيتُم لَو أَخبَرْتُكُم أَنَّ خَيلاً تَخرُجُ مِن سَفحِ هذا الجَبَلِ، أَكُنْتُم مُصَدِّقِيَّ؟**»، قالوا: ما جَرَّبْنا عَلَيكَ كَذِبًا، قالَ: «**فإِنّي نَذيرٌ لَكُم بَينَ يَدَيْ عَذابٍ شَديدٍ**». فقالَ أبو لَهَبٍ: تَبًّا لَكَ، أَلِهذا جَمَعْتَنا؟ فأَنزَلَ اللهُ تَعالى[11]: {**تَبَّتْ يَدا أَبي لَهَبٍ وَقَد تَبَّ**}، هكَذا قَرَأَ مُجاهِدٌ والأَعمَشُ[12]، وهِيَ، واللهُ أَعلَمُ، قِراءَةٌ مَأخوذَةٌ عَن ابنِ مَسعودٍ؛ لأَنَّ في قِراءَةِ ابنِ مَسعودٍ أَلفاظًا كَثيرَةً تُعينُ عَلى التَّفسيرِ، قالَ مُجاهِدٌ: لَو كُنْتُ قَرأْتُ قِراءَةَ ابنِ مَسعودٍ قَبلَ أَن أَسأَلَ ابنَ عبّاسٍ ما احتَجْتُ أَن أَسأَلَهُ عَن كَثيرٍ مِمّا سَأَلْتُهُ[13].

وكذلِكَ زِيادَةُ (قَد) في هذِهِ الآيَةِ فُسِّرَتْ أَنَّهُ خَبَرٌ مِن اللهِ تَعالى وأَنَّ الكَلامَ لَيسَ عَلى جِهَةِ الدُّعاءِ، كَما قالَ تَعالى: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (التَّوبَة: 30)، أَي: إنَّهُم أَهلٌ أَن يُقالَ لَهُم هذا، فـ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾، لَيسَ مِن

---

(10) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 431-432. ورَواهُ أبو نُعَيمٍ في (دَلائل النُّبُوَّة): ح206، عن ابنِ عبّاسٍ، بِإسنادٍ فيهِ الواقدِيُّ، وهو مَتروكٌ.

(11) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح4971، كتاب التَّفسير، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح507، كتاب الإيمان، باب (في قولِهِ تَعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾).

(12) قرأَ بها ابنُ مَسعودٍ والأَعمَشُ وأُبَيُّ بنُ كَعبٍ، ورَواها عن الأَعمَشِ أَبو أُسامَةَ وابنُ شنبوذ: {وَقَد تَبَّ}. يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 3/ 298، وإعرابُ ثَلاثِينَ سُورَة: 237، ومُعجَمُ القِراءات: 10/ 628.

(13) رَواهُ ابنُ عَساكِرَ في (تاريخ مَدينَةِ دِمَشق): 57/ 27-28، عن الأَعمَشِ، وذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ في (سِيَر أعلامِ النُّبَلاء): 4/ 454.

باب: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾، ولكِنَّهُ خَبَرٌ مَحضٌ بِأَن قَد خَسِرَ أَهلَهُ ومالَهُ، واليَدانِ: آلَةُ الكَسبِ، وأَهلُهُ ومالُهُ مِمّا كَسَبَ، فقَولُهُ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾، تَفسيرُهُ: قَولُهُ: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾ (المسد: 2)، ووَلَدُ الرَّجُلِ مِن كَسْبِهِ، كَما جاءَ في الحَديثِ[14]، أَي: خَسِرَتْ يَداهُ هذا الذي كَسَبَتْ. وقَولُهُ: ﴿وَتَبَّ﴾ تَفسيرُهُ: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾، أَي: قَد خَسِرَ نَفسَهُ بِدُخولِهِ النّارَ. وقَولُ أَبي لَهَبٍ: تَبًّا لَكُما، ما أَرى فيكُما شَيئًا، يَعني: يَدَيْهِ، سَبَبٌ لِنُزولِ ﴿تَبَّتْ يَدَآ﴾، كَما تَقَدَّمَ.

وقَولُهُ في الحَديثِ الآخَرِ: تَبًّا لَكَ يا مُحَمَّدُ، سَبَبٌ لِنُزولِ قَولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَتَبَّ﴾، فالكَلِمَتانِ في التَّنزيلِ مَبْنِيَّتانِ عَلى السَّبَبَيْنِ، والآيَتانِ بَعدَهُما تَفسيرٌ لِلتَّبَبَيْنِ: تَبابِ يَدَيْهِ، وتَبابِهِ هُوَ في نَفسِهِ. و(التَّبَبُ) على وَزنِ (التَّلَف) لأَنَّهُ في مَعناهُ، و(التَّبابُ) كَـ(الهَلاك) و(الخَسار) وَزنًا ومَعنًى، ولِذلِكَ قيلَ فيهِ: تَبَبٌ وتَبابٌ[15]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 296-299)*

• ذَكَرَ[16] أُمَّ جَميلٍ بِنتَ حَرْبٍ عَمَّةَ مُعاوِيَةَ، وذَكَرَ أَنَّها كانَت تَحمِلُ الشَّوكَ وتَطرَحُهُ في طَريقِ رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فأَنزَلَ اللهُ فيهَا: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ (المسد: 4)، قالَ المُؤَلِّفُ: فلَمّا كَنّى عَن ذلِكَ الشَّوكِ بِالحَطَبِ، والحَطَبُ لا يَكونُ إلّا في حَبلٍ، مِن ثَمَّ جَعَلَ الحَبلَ في عُنُقِها لِيُقابِلَ الجَزاءُ الفِعلَ.

---

(14) رَوى أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ، واللَفظُ لهُ: ح3528، و3529، و3530، كتاب البُيوع، باب (في الرَّجُلِ يَأكُلُ مِن مالِ وَلَدِه)، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح1358، كتاب الأحكام، باب (ما جاءَ أَنَّ الوالِدَ يَأخُذُ مِن مالِ وَلَدِه)، والنَّسائيُّ في (المُجتَبى مِن السُّنَن): ح4449، و4450، و4451، و4452، كتاب البُيوع، باب (الحَثّ عَلى الكَسْب)، وابنُ ماجَةَ في سُنَنِهِ: ح2137، كتاب التِّجارات، باب (الحَثّ على المكاسِب)، أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «إنَّ مِن أَطيَبِ ما أَكَلَ الرَّجُلُ مِن كَسْبِهِ، ووَلَدُهُ مِن كَسْبِهِ». والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ.

(15) في (القاموس المحيط): 1/ 132: "التَّبُّ، والتَّبَبُ، والتَّبابُ، والتَّبيبُ، والتَّتبيبُ: النَّقْصُ والخَسارُ".

(16) أَي: في (السِّيرة النَّبويَّة): 1/ 435. وخَبَرُ أَنَّها كانَت تُلقي الشَّوكَ في طَريقِهِ صلّى اللهُ عليهِ

وقَولُهُ: ﴿مِّن مَّسَدٍ﴾ (المسد: 5)، هُوَ مِن (مَسَدتُّ الحَبلَ) إذا أَحكَمْتُ فَتْلَهُ، إلّا أَنَّهُ قالَ: ﴿مِّن مَّسَدٍ﴾، ولَم يَقُلْ: حَبْل مَسَدٍ ولا مَمسودٍ، لِمَعنًى لَطيفٍ ذَكَرَهُ بَعضُ أَهلِ التَّفسيرِ، قالَ: (المَسَدُ) يُعَبَّرُ بِهِ في العُرفِ عَن حَبْلِ الدَّلْوِ، وقَد رُوِيَ أَنَّهُ يُصنَعُ بِها في النّارِ ما يُصنَعُ بِالدَّلْوِ، تُرفَعُ بِالمَسَدِ في عُنُقِها إلى شَفيرِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُرمى بِها إلى قَعرِها هكَذا أَبدًا[17]. وقَولُهُم: إنَّ المَسَدَ هُوَ حبلُ الدَّلْوِ في العُرفِ، صَحيحٌ؛ فإنّا لَم نَجِدْهُ في كَلامِ العَرَبِ إلّا كَذلِكَ، كَقَولِ النّابِغَةِ الذُّبيانيِّ:

لَهُ صَريفٌ صَريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ[18]

وقالَ الآخَرُ وهُوَ يَستَقي عَلى إبِلِهِ:

يَا مَسَدَ الخُوصِ تَعَوَّذْ مِنِّي
إنْ تَكُ لَدْنًا لَيِّنًا فَإنِّي
ما شِئْتَ مِنْ أَشْمَطَ مُقْسَئِنِّ[19]

وقالَ آخَرُ:

يا رَبَّ عَبْسٍ لا تُبارِكْ في أَحَدْ
في قائمٍ مِنْهُمْ وَلا في مَنْ قَعَدْ

وسلَّمَ فنَزَلَت الآيةُ، أَخرجَهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 338-339، وسَنَدُهُ ضَعيفٌ لا تَنهَضُ بهِ حُجَّةٌ. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأَسباب: 3/ 576.

(17) يُنظَر: تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 8/ 517.

(18) شَطرُ بَيتٍ، والبَيتُ كامِلًا:

مَقْذوفَةٍ بِدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها لَهُ صَريفٌ صَريفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ

يُنظَر: ديوانُ النّابِغَةِ الذُّبيانيّ: 79.

(19) مِن شَواهِدِ (لِسان العَرَب): 3/ 402، و13/ 342. وقَد ساقَ ابنُ منظورٍ في (لِسان العَرَب): 13/ 342، الرَّجزَ مُستَشهِدًا بهِ عَلى أَنَّ (المُقْسَئِنّ): الذي قَد انتَهى في سِنِّهِ، فلَيسَ بهِ ضَعفُ كِبَرٍ ولا قُوَّةُ شَبابٍ، وقيلَ: هو الذي في آخِرِ شَبابِهِ وأَوَّلِ كِبَرِهِ. والبيتُ مِن شَواهِدِ (الجامِع لأَحكام القُرآن): 20/ 241. يُنظَر: الشَّواهِدُ الشِّعريَّةُ في تَفسيرِ القُرطُبيّ: 1/ 659، وتَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 8/ 517.

غَيرِ الأُلى شَدُّوا بأطرافِ المَسَدْ[20]

أي: اسْتَقَوا، وقالَ آخرُ وهُوَ يَستَقي:

وَمَسَدٍ أُمِرَّ مِنْ أيانِقِ — لَيسَ بِأنْيابٍ وَلا حَقائِقِ[21]

... يُريدُ أنَّ المَسَدَ مِن جُلودِها. وفي الحَديثِ أنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ قالَ في المَدينَةِ: «**قد حَرَّمْتُها إلاّ لِعُصفورٍ قَتَبٍ أو مَسَدِ مَحالَةٍ**»[22]، والمَحالَةُ: البَكْرَةُ... وقالَ أبو حَنيفَةَ في (النَّبات): كُلُّ مَسَدٍ رِشاءٌ، وأنشَدَ:

وَبَكْرَةً وَمِحْوَرًا صَرّارا — وَمَسَدًا مِنْ أَبَقٍ مُغارا[23]

... فقَد بانَ لَك بِهذا أنَّ (المَسَد) حَبلُ البِئرِ. وقَد جاءَ في صِفَةِ جَهَنَّمَ أعاذَنا اللهُ مِنها أنَّها كَطَيِّ البِئرِ لَها قَرنانِ[24]، والقَرنانِ مِن البِئرِ كَالدِّعامَتَينِ لِلبَكْرَةِ. فقَد بانَ لَكَ بِهذا كُلِّهِ ما ذَكَرَهُ أهلُ التّفسيرِ مِن صِفَةِ عَذابِها أعاذَنا اللهُ مِن عَذابِهِ وأليمِ عِقابِهِ، وبِهذا تَناسَبَ الكَلامُ وكَثُرَتْ مَعانيهِ وتَنَزَّهَ عَن أن يَكونَ فيهِ حَشْوٌ أو لَغْوٌ، تَعالى اللهُ مُنْزِلُهُ؛ فإنَّهُ كِتابٌ عَزيزٌ.

وقَولُ مُجاهِدٍ: إنَّها السِّلسِلَةُ التي ذَرعُها سَبعونَ ذِراعًا[25]، لا يَنفي ما تَقَدَّمَ، إذ يَجوزُ أن يَربَقَ في تِلكَ السِّلسِلَةِ أُمَّ جَميلٍ وغَيرَها، فقَد قالَ أبو الدَّرداءِ

---

(20) الرَّجَزُ، بِاختِلافٍ يَسيرٍ، مِن شَواهِدِ: الدَّلائل على مَعاني الحَديثِ بِالشّاهِدِ والمَثَل: 1/ 330-331، وسِرّ صِناعَةِ الإعراب: 2/ 93.

(21) الشِّعرُ لِعُمارَةَ بنِ طارِقٍ، أو لِعُقْبَةَ الهُجَيْمِيِّ، وهو مِن شَواهِدِ: مَجاز القُرآن: 2/ 315، والكَشّاف: 6/ 458، والدُّرّ المصون: 11/ 147.

(22) يُنظَر: النِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ والأثَر: 4/ 329، ولَفظُهُ فيهِ: «حَرَّمْتُ شَجَرَ المدينَةِ إلّا مَسَدَ مَحالَةٍ».

(23) يُنظَر: تفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 8/ 517.

(24) جُزءٌ مِن حَديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح1121، كتاب التَّهَجُّد، باب (فَضل قِيامِ اللَّيل)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6320، كتاب فَضائل الصَّحابَة، باب (مِن فَضائلِ عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضيَ اللهُ عَنهُما)، واللَفظُ عِندَهُما: "فَإذا هِيَ مَطْويَّةٌ كَطَيِّ البِئرِ، وإذا لَها قَرنانِ...".

(25) المنقولُ مِن ذلكَ هو قَولُ عُروَةَ بنِ الزُّبَيرِ، أخرجَهُ عنهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 340، أمّا مُجاهِدٌ فقَد رَوى الطَّبريُّ عنهُ في تفسيرِهِ: 30/ 341: ﴿حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾، قالَ: "الحَديدَةُ لِلبَكْرَةِ". ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 15/ 737، وتَفسيرُ القُرآنِ العَظيم: 8/ 516.

لامرأَتِهِ: يا أُمَّ الدَّرداءِ، إنَّ للهِ سِلسِلَةً تَغلي بِها مَراجِلُ جَهَنَّمَ مُنذُ خَلَقَ اللهُ النّارَ إلى يَومِ القِيامَةِ، وقَد نَجّاكِ اللهُ مِن نِصفِها بالإيمانِ باللهِ، فاجتَهِدي في النَّجاةِ مِن النِّصفِ الآخَرِ بِالحَضِّ على طَعامِ المساكينِ[26]. وكذلكَ قَولُ مُجاهِدٍ: إنَّها كانَت تَمشي بِالنَّمائمِ[27]، لا يَنفي حَملَها لِلشَّوكِ، وهُوَ في كَلامِ العَرَبِ سائغٌ أَيضًا، فقَد قالَ ابنُ الأَسلَتِ لِقُرَيشٍ حينَ اختَلفوا:

وَنُبِّئتُكُمْ شَرْجَيْنِ كُلُّ قَبيلَةٍ لَها زُمَّلٌ مِنْ بَيْنِ مُذْكٍ وَحاطِبِ[28]

فالمُذْكي الذي يُذْكي نارَ العَداوَةِ، والحاطِبُ الذي يَنُمُّ ويُغري كالمحتَطِبِ لِلنّارِ. ومِن هذا المَعنى، وكَأَنَّهُ مُنتَزَعٌ مِنهُ، قَولُ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «**لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَتّاتٌ**»[29]، و(القَتّاتُ) هُوَ الذي يَجمَعُ القَتَّ، وهُوَ ما يُوقَدُ بِهِ النّارُ مِن حَشيشٍ وحَطَبٍ صِغارٍ.

وقَولُهُ: ﴿فِي جِيدِهَا﴾، ولَم يَقُلْ: في عُنُقِها، والمَعروفُ أَن يُذكَرَ العُنُقُ إذا ذُكِرَ الغُلُّ أَو الصَّفعُ، كَما قالَ تَعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا﴾ (يس: 8)، ويُذكَرُ الجِيدُ إذا ذُكِرَ الحُلِيُّ أَو الحُسنُ، فإنَّما حَسُنَ ها هُنا ذِكرُ الجِيدِ في حُكمِ البَلاغَةِ لأَنَّها امرَأَةٌ، والنِّساءُ تُحَلّى أَجيادُهُنَّ، وأُمُّ جَميلٍ لا حُلِيَّ لَها في الآخِرَةِ إلّا الحَبلَ المَجعولَ في عُنُقِها، فلَمّا أُقيمَ لَها ذلِكَ مقامَ الحُلِيِّ ذُكِرَ الجِيدُ مَعَهُ، فتَأَمَّلْهُ فإنَّهُ مَعنًى لَطيفٌ؛ أَلا تَرى إلى قولِ الأَعشى:

يَومَ تُبْدي لَنا قُتَيلَةُ عَنْ جِيدِ[30]

---

(26) أورَدَ نَحوَهُ عن أَبي الدَّرداءِ السُّيوطيُّ في (الدُّرّ المنثور): 14/ 681، وعَزا إخراجَهُ إلى أَبي عُبَيدٍ، وعَبدِ بنِ حُمَيدٍ، وابنِ المنذرِ.

(27) رَواهُ الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 339.

(28) البيتُ لأَبي قَيسِ بنِ الأَسلَتِ، مِن قَصيدةٍ لهُ قالَها يَأمُرُ قُرَيشًا فيها بِالكَفِّ عن رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ويُذَكِّرُهُم بَلاءَ اللهِ عِندَهُم ودَفْعَهُ عَنهُم الفيلَ وكَيدَهُ عَنهُم، والبيتُ فيها:

نُبِّيتُكُم شَرْجَيْنِ كُلُّ قَبيلَةٍ لَها أَزْمَلٌ مِنْ بَيْنِ مُذْكٍ وحاطِبِ

يُنظَر: السِّيرةُ النَّبويَّة: 1/ 350، وديوانُ أَبي قَيسٍ صَيفِيِّ بنِ الأَسلَت: 65.

(29) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح6056، كتاب الأَدَب، باب (ما يُكرَهُ مِن النَّميمَة...)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح287، و288، كتاب الإيمان، باب (بَيان غِلَظِ تَحريمِ النَّميمَة).

(30) شَطرُ بَيتٍ لِلأَعشى، وهو في ديوانِهِ: 209، والبيتُ كامِلًا:

ولَم يَقُلْ: عَن عُنُقٍ، وقَولِ الآخَرِ:

وَأَحْسَنُ مِنْ عِقْدِ المَليحَةِ جِيدُها[31]

ولَم يَقُلْ: عُنُقُها، ولَو قالَهُ لَكانَ غَثًّا مِن الكَلامِ؛ فإنَّما يَحسُنُ ذِكرُ الجِيدِ حَيثُ قُلنا. ويَنظُرُ إلى هذا المَعنى قَولُهُ تَعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: 21)، أي: لا بُشرى لَهُم إلّا ذلِكَ، وقَولُ الشّاعِرِ عَمْرِو بنِ مَعدِيكَرِبَ:

وَخَيْلٍ قَد دَلَفْتُ لَها بِخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجيعُ[32]

أي: لا تَحِيَّةَ لَهُم. كَذلِكَ قَولُهُ: ﴿فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾، أي: لَيسَ ثَمَّ جِيدٌ يُحلّى، إنَّما هُوَ حَبلُ المَسَدِ. وانظُرْ كَيفَ قالَ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾، ولَم يَقُلْ: وزَوجُهُ؛ لأَنَّها لَيسَتْ بِزَوجٍ لَهُ في الآخِرَةِ، ولأَنَّ التَّزويجَ حِليَةٌ شَرعِيَّةٌ، وهُوَ مِن أَمرِ الدِّينِ، يُجَرِّدُها مِن هذِهِ الصِّفَةِ كما جَرَّدَ مِنها ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ (التَّحريم: 10)، فلَم يَقُلْ: زَوجَ نوحٍ، وَقَد قالَ لآدَمَ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ (البقرة: 35)، وقالَ لِنَبِيِّهِ عَلَيهِ السَّلامُ: ﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ﴾ (الأحزاب: 28، و59)، وقالَ: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ (الأحزاب: 6)، إلّا أَن يَكونَ مَساقُ الكَلامِ في ذِكرِ الوِلادَةِ والحَملِ ونَحوِ ذلِكَ، فيَكونُ حينَئذٍ لَفظُ (المَرأة) لائقًا بِذلِكَ المَوطِنِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا﴾ (مريم: 5، و8)، ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ﴾ (الذّاريات: 29)؛ لأَنَّ الصِّفَةَ التي هيَ الأُنوثَةُ هيَ المُقتَضِيَةُ لِلحَملِ والوَضعِ لا مِن حيثُ كانَتْ زَوجًا[33].

(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 304-309)

يَوْمَ أَبْدَتْ لَنا قُتَيْلَةُ عَنْ جِيـــدِ تَلِيعٍ تَزِينُهُ الأَطْواقُ

(31) صَدرُ بيتٍ لابنِ الرُّوميّ، والبيتُ في ديوانِهِ: 2/ 595، وهو كامِلًا:

وآنَقُ مِنْ عِقْدِ العَقيلَةِ جِيدُها وأَحْسَنُ مِنْ سِرْبالِها المُتَجَرَّدُ

(32) البيتُ في ديوانِهِ: 149، وهو مِن شَواهِدِ: الكِتاب: 2/ 323، والنَّوادِر في اللُّغَة: 428، والدُّرّ المصون: 2/ 47.

(33) عَقَّبَ ابنُ القَيِّمِ على هذا في (جَلاء الأفهام): 259-262، بِقَولِهِ: "قُلْتُ: ولَو قيلَ إنَّ السِّرَّ في ذِكرِ المُؤمِنينَ ونسائهِم بِلَفظِ (الأزواج) أَنَّ هذا اللَفظَ مُشْعِرٌ بِالمشاكَلَةِ والمجانَسَةِ والاقتِرانِ كَما هُوَ المَفهومُ مِن لَفظِهِ؛ فإنَّ الزَّوجَيْنِ هُما الشَّيئانِ المتَشابِهانِ المتَشاكِلانِ أو المتَساوِيانِ، ومِنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ (الصّافّات: 22)... ومِنهُ قَولُهُ تَعالى:

تَفْسيرُ سُورَةِ الإخْلاص

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ (الإخلاص: 1-2):

• قُرِئَ: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ * اللَّهُ الصَّمَدُ}، بِحَذْفِ التَّنوينِ مِن {أَحَدُ}، وهِيَ رِوايةٌ عَن أَبي عَمْرِو بنِ العَلاءِ[1]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 3/ 60)*

﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ (التّكوير: 7)، أي: قُرِنَ بَينَ كُلِّ شَكلٍ وشَكلِهِ فِي النَّعيم والعَذابِ، ... ولا رَيبَ أنَّ اللهَ سُبحانَهُ وتَعالى قَطَعَ المشابَهَةَ والمشاكَلَةَ بَينَ الكافِرِ والمُؤمنِ... وقَطَعَ المُقَارَنَة سُبحانَهُ بَينَهُما في أحكامِ الدُّنيا فلا يَتَوارَثانِ ولا يَتَناكَحانِ ولا يتَوَلّى أَحَدُهُما صاحِبَهُ، فكما انقَطَعَت الوَصْلَةُ بَينَهُما في المَعنى انقَطَعَتْ في الاسم، فأضافَ فيها (المَرأة) بِلَفظِ الأُنوثَةِ المُجَرَّدِ دونَ لَفظِ المشاكَلَةِ والمشابَهَةِ. وتَأَمَّلْ هذا المَعنى تَجِدْهُ أَشَدَّ مُطابَقَةً لأَلفاظِ القُرآنِ ومَعانيهِ، ولِهذا وَقَعَ عَلى المسلِمَةِ امرَأَةِ الكافِرِ وعلى الكافِرَةِ امرَأَةِ المُؤمِنِ لَفظُ (المَرأة) دونَ (الزَّوجَة) تَحقيقًا لهذا المَعنى، واللهُ أعلَمُ. وهذا أولى مِن قَولِ مَن قالَ: إنَّما سَمّى صاحِبَةَ أبي لَهَبٍ امرَأَتَهُ ولَم يَقُل لَها: زَوجَته، لأَنَّ أَنكِحَةَ الكُفّارِ لا يَثْبُتُ لَها حُكمُ الصِّحَّةِ بِخِلافِ أَنكِحَةِ أهلِ الإسلامِ؛ فإنَّ هذا باطِلٌ بِإطلاقِهِ اسمَ (المَرأة) على امرَأَةِ نُوحٍ وامرَأَةِ لُوطٍ مَعَ صِحَّةِ ذلِكَ النِّكاحِ. وتَأَمَّلْ هذا المَعنى في آيَةِ المَواريثِ وتَعليقه سُبحانَهُ التَّوارُثَ بِلَفظِ (الزَّوجَة) دونَ (المَرأة)، كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ﴾ (النّساء: 12)، إيذانًا بِأَنَّ هذا التَّوارُثَ إنَّما وَقَعَ بِالزَّوجِيَّةِ المُقتَضِيَةِ لِلتَّشاكُلِ والتَّناسُبِ، والمُؤمِنُ والكافِرُ لا تَشاكُلَ بَينَهُما ولا تَناسُبَ فلا يَقَعُ بَينَهُما التَّوارُثُ".

(1) قرأَ أَبانُ بنُ عُثمانَ، وزَيدُ بنُ عَليٍّ، ونَصرُ بنُ عاصِمٍ، وابنُ سيرينَ، والحَسَنُ، وابنُ إسحاقَ، وأبو السَّمّالِ، وأبو عَمْرٍو في رِوايَةِ يونُس، ومَحبوبٌ، والأَصمعيُّ، وعُبَيدٌ، وهارونُ عنهُ، وعَبدُ الوارِثِ، وعُمَرُ، وعُثمانُ، والكِسائيُّ في روايةِ الوَليدِ بنِ مُسلم عن ابنِ عامرٍ: {أَحَدُ. اللهُ}، بِغَيرِ تَنوينٍ. يُنظَر: مُعجَمُ القِراءات: 10/ 636-637. وقالَ الفَرّاءُ في (مَعاني القُرآن): 3/ 300: "الذي قرأَ: {أَحَدُ. اللهُ الصَّمَدُ}، بِحَذفِ النُّونِ مِن (أَحَد)، يقولُ: النُّونُ نونُ الإعرابِ، إذا استَقبَلَتْها الأَلِفُ واللامُ حُذِفَتْ، وكذلكَ إذا استَقبَلَها ساكِنٌ، فرُبَّما حُذِفَتْ ولَيسَ بِالوَجهِ، قَد قَرَأَت القُرّاءُ: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللهِ}، و﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ (التوبة: 30)، والتَّنوينُ أَجوَدُ". ويَرى السُّهَيليُّ في الموضعِ المشارِ إليهِ أَنَّ مِثلَ هذا الحَذفِ لالتِقاءِ السّاكِنَيْنِ حَسَنٌ.

• لا أعلَمُ فِعلًا يَتَناوَلُ المفعولَ ويَتَناوَلُ نَفسَهُ إلّا العِلمَ والكَلامَ؛ لأَنَّكَ تَقولُ لِلمُخاطبِ: تَكَلَّمْ، فيَقولُ: قَد تَكَلَّمْتُ، فيَكونُ صادِقًا وإن لَم يَنطِق قَبلَ ذلكَ، قالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِلأَعرابيِّ حينَ قالَ لهُ: يا ابنَ عَبدِ المُطَّلِبِ: «**قَدْ أَجَبْتُكَ**»[2]، فكانَ (قَدْ أَجَبْتُكَ) جَوابًا وخَبَرًا عَن الجَوابِ، فتَناوَلَ القَولَ نَفسَهُ. وكذلكَ تعبّدنا في التِّلاوَةِ أَن نَقولَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: 1)؛ لأَنَّ (قُلْ) أمرٌ يَتَناوَلُ ما بَعدَهُ ويَتَناوَلُ نَفسَهُ، فمِن ثَمَّ جاءَ مَصدَرُ (القَول) عَلى (القِيل)، كما جاءَ مَصدَرُ (عَلِمْتُ) عَلى (العِلْم)، وجاءَ أَيضًا على (القال) وهُوَ عَلى وَزنِ (القَبْض)؛ لأَنَّ القَولَ قَد يَكونُ مَقُولًا بِنَفسِهِ، وجاءَ أَيضًا عَلى الأَصلِ مَفتوحَ الأَوَّلِ. وأَمّا (العِلمُ) فلَم يَجِئ إلّا مَكسورًا كانَ مَصدَرًا أَو مَفعولًا؛ لأَنَّهُ لا يَكونُ أَبدًا إلّا مَعلومًا بِنَفسِهِ، و(القَولُ) بِخِلافِ ذلكَ، قَد يَتَناوَلُ نَفسَهُ في بَعضِ الكَلامِ وقَد لا يَتَناوَلُ إلّا المقُولَ، وهُوَ الأَغلَبُ فيهِ، واللهُ المستَعانُ.

(نَتائِجُ الفِكر: 282-283)

• قَتادَةَ بنُ النُّعمانِ بنِ زَيدٍ، . . . هُوَ الرَّجُلُ الذي سَمِعَهُ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ يَقرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، يُرَدِّدُها، فقالَ: «**وَجَبَتْ**». وحَديثُهُ في (المُوَطَّأ)[3].

(الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 32-33)

---

(2) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح63، كتاب العِلم، باب (ما جاءَ في العِلمِ، وقَوله تَعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾).

(3) يُنظَر: الموَطَّأ: ح18، كتاب القُرآن، باب (ما جاءَ في قِراءةِ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾)، وفيهِ، بعدَ ذلكَ، أَنَّ أَبا هُرَيرَةَ سأَلَ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ماذا يا رَسولَ اللهِ؟ فقالَ: «الجَنَّة». والحَديثُ رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح2897، كتاب فَضائل القُرآن، باب (ما جاءَ في سُورَةِ الإخلاص)، وصَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. ولَعَلَّ السُّهَيليّ كانَ يَقصِدُ الحَديثَ الذي في صَحيحِ البُخاريّ: ح5013، كتاب فَضائل القُرآن، باب (فَضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾)، عن أَبي سَعيدٍ الخُدريِّ أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقرأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، يُرَدِّدُها، فلَمّا أَصبحَ جاءَ إلى رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فذَكَرَ ذلكَ لهُ، وكأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقالُّها، فقالَ رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «وَالذي نَفْسي بِيَدِهِ، إنَّها لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرآنِ». وقَد أَوضَحَتْ رِوايَةٌ في (مُسنَد الإمامِ أَحمَدَ بنِ حَنبَل): ح11115، المقصودَ بِالرَّجُلِ في رِوايةِ البُخاريِّ، ففيها: عن أَبي سَعيدٍ الخُدرِيِّ، قالَ: "باتَ قَتادَةُ بنُ النُّعمانِ يَقرَأُ اللَّيلَ كُلَّهُ..." الحَديث. وقالَ مُحَقِّقُو المسنَدِ:

• الصِّفَةُ في الحَقيقَةِ ما يُضافُ إلى ذاتٍ واحِدَةٍ، وأَمّا صِفاتُ الباري سُبحانَهُ فلا نَرى أن نُسَمِّيَها نُعوتًا؛ تَحَرُّجًا مِن إطلاقِ هذا اللَفظِ لِعَدَمِ وُجودِهِ في الكِتابِ والسُّنَّةِ. وقَد وَجَدْنا لَفظَ (الصِّفَة) في الصَّحيح[4]، حيثُ قالَ عليهِ السَّلامُ لِلرَّجُلِ الذي كانَ يَقرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في كُلِّ رَكعَةٍ: «لِمَ تفعَلُ؟»، فقالَ: أُحِبُّها لأَنَّها صِفَةُ الرَّحمنِ[5]. *(نَتائجُ الفِكر: 160-161)*

ويُراجَعُ أيضًا: (الإسراء: 23)

17/ 186: "إسنادُهُ ضَعيفٌ". وقالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري): 9/ 73: "القارئُ هو قَتادَةُ بنُ النُّعمانِ... والذي سَمِعَهُ لَعَلَّهُ أبو سَعيدٍ راوي الحَديثِ؛ لأَنَّهُ أخوهُ لأُمِّهِ، وكانا مُتَجاوِرَيْنِ، وبذلك جَزَمَ ابنُ عَبدِ البَرِّ، فكأَنَّهُ أَبهَمَ نَفسَهُ وأَخاهُ. وقَد أَخرَجَ الدّارقُطنيُّ مِن طريقِ إسحاقَ بنِ الطَّبّاعِ عن مالكٍ في هذا الحَديثِ، بِلَفظِ: إنَّ لي جارًا يَقومُ بِاللَّيلِ، فما يَقرأُ إلّا بِـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾". ويُنظَر: التَّمهيد: 19/ 228.

(4) في (حاشِيَة الصَّبّانِ عَلى شَرحِ الأشمونيّ): 3/ 82: "النَّعتُ، ويُقالُ لهُ: الوَصفُ والصِّفَةُ، وقيلَ: النَّعتُ خاصٌّ بما يَتَغَيَّرُ كـ(قائم) و(ضارِب)، والوَصفُ والصِّفَةُ لا يَختَصّانِ بهِ، بَل يَشمَلانِ نَحوَ (عالِم) و(فاضِل)، وعلى الثّاني يُقالُ: صِفاتُ اللهِ وأَوصافُهُ، ولا يُقالُ: نُعوتُهُ. والذي في (القاموس) أَنَّ النَّعتَ والوَصفَ مَصدَرانِ بمعنًى واحِدٍ". وهذا القولُ الأَخيرُ هو الذي مالَ إليهِ ابنُ حجرٍ، فقالَ في (فَتح الباري): 13/ 472: "أَمّا (النُّعوتُ) فإنَّها جَمْعُ (نَعْت)، وهو الوَصفُ، يُقالُ: نَعَتَ فُلانٌ نَعتًا، مِثل: وَصَفَهُ وَصفًا، وَزنهُ ومَعناهُ". وقَد قالَ ابنُ حجرٍ هذا مُفَسِّرًا ما عَنوَنَ بِهِ البُخاريُّ أَحَدَ أبوابِ كتاب التَّوحيد مِن صَحيحِهِ، وهو باب (ما يُذكَرُ في الذّاتِ والنُّعوتِ وأسامي اللهِ عزَّ وجلَّ)، فلَم يَتَحَرَّج البُخاريُّ مِن إطلاقِ لَفظِ (النُّعوت) على صِفاتِ اللهِ تَعالى، وكذلكَ فَعَلَ النَّسائيُّ، إذ سَمّى أَحَدَ كُتُبِ سُنَنِهِ الكُبرى (كتاب النُّعوت)، واللهُ أَعلَمُ.

(5) رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح7375، كتاب التَّوحيد، باب (ما جاءَ في دُعاءِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أُمَّتَهُ إلى تَوحيدِ اللهِ تَبارَكَ وتَعالى)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح1887، كتاب صَلاة المسافِرين، باب (فَضل قِراءَةِ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾)، عن عائشةَ رَضيَ اللهُ عَنها.

تَفْسيرُ سُورَةِ الفَلَق

﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ * وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلْعُقَدِ﴾ (الفلق: 3-4):

• قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ﴾ (الفلق: 3)، قيلَ: هوَ اسمٌ لإبليسَ[1]، وقيلَ: هوَ اللَيلُ[2]، وقيلَ: هوَ الثُّرَيّا[3]. وأَصَحُّ ما قيلَ فيهِ أَنَّهُ القَمَرُ؛ لِلحَديثِ المرفوعِ في ذلكَ عَن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنها أَنَّ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ لها: «**تَعَوَّذي باللهِ مِن هذا؛ فَإِنَّهُ الغاسِقُ إذا وَقَبَ**»[4]. وشَرُّهُ الذي يُتَّقى يَكونُ في الأَبدانِ بِالآفاتِ التي تَحدُثُ بِسَبَبِهِ، ويَكونُ في الأَديانِ كالفِتنَةِ التي افتُتِنَ بها مَن عَبَدَهُ وعَبَدَ الشَّمسَ.

وقولُهُ: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلْعُقَدِ﴾ (الفلق: 4)، يَعني السَّواحِرَ يَعقِدْنَ في الحَريرِ وغَيرِهِ في سِحرِهِنَّ ويَنفُثْنَ فيهِ، ويُروى أن فيها سَحَرْنَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في إحدى عَشْرَةَ عُقدَةً، فأَنزَلَ اللهُ تَعالى المُعوِّذَتَيْنِ إحدى

(1) لَم أَقِفْ عَلى قائلِهِ.

(2) حَكاهُ البُخاريُّ عَن مُجاهِدٍ، ففي صَحيحِهِ: كتاب التَّفسير، سورَة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾: "وقالَ مُجاهِدٌ: ﴿ٱلْفَلَقِ﴾: الصُّبْحُ. و﴿غَاسِقٍ﴾: اللَيلُ. ﴿إِذَا وَقَبَ﴾: غُروبُ الشَّمسِ، يُقالُ: أَبْيَنُ مِن فَرَقِ، وفَلَقِ، الصُّبحِ. ﴿وَقَبَ﴾: إذا دَخَلَ في كُلِّ شَيءٍ وأَظلَمَ".

(3) رَوى الطَّبريُّ في تفسيرِهِ: 30/ 352، وأَبو الشَّيخِ في (كِتاب العَظَمَة): ح692، و693، عن أَبي هُرَيرَةَ عن النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في قولِهِ: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾، قالَ: «النَّجْمُ هُوَ الغاسِقُ، وهُوَ الثُّرَيّا». ويُنظَر: الدُّرُّ المنثور: 15/ 798-799. وقالَ ابنُ كَثيرٍ عن هذا الحَديثِ في تَفسيرِهِ: 8/ 536: "هذا الحَديثُ لا يَصِحُّ رَفعُهُ إلى النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ".

(4) رَواهُ التِّرمذيُّ في جامِعِهِ: ح: 3366، كتاب تَفسير القُرآن، باب (ومِن سُورَةِ المعوِّذَتَيْن)، وقالَ الأَلبانيُّ: "حَسَنٌ صَحيحٌ". وقَد ذكَرَ ابنُ كَثيرٍ إمكانَ الجَمعِ بينَ هذا القولِ وقولِ مَن قالَ إنَّهُ اللَيلُ أَو النَّجمُ، فقالَ في تفسيرِهِ: 8/ 536: "قالَ أَصحابُ القولِ الأَوَّلِ، وهو أَنَّهُ اللَيلُ إذا وَلَجَ: هذا لا يُنافي قولَنا؛ لأَنَّ القَمَرَ آيةُ اللَيلِ، ولا يوجَدُ لَهُ سُلطانٌ إلّا فيهِ، وكذلكَ النُّجومُ لا تُضيءُ إلّا في اللَيلِ، فهو يَرجِعُ إلى ما قُلْناهُ، واللهُ أَعلَمُ".

عَشْرَةَ آيةً[5]. والنَّفْثُ بِالفَمِ قَريبٌ مِن النَّفْخِ، ولا يَكونُ إلّا مَعَ ريقٍ، والتَّفْلُ قَريبٌ مِنهُ. قالَ: إنَّهُنَّ كُنَّ مِن اليَهودِ، يَعني السَّواحِرَ المذكوراتِ، وقيلَ: هُنَّ بَناتُ لَبيدِ بنِ الأعصَمِ[6]. *(التَّعريفُ والإعلام: 189)*

• قالَ تَعالَى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلْعُقَدِ﴾، ولَم يَقُلْ: النَّفّاثِينَ، وإنَّما كانَ الذي سَحَرَهُ رَجُلًا[7].

والجَوابُ: أنَّ الحَديثَ قَد رَواهُ إسماعيلُ القاضي، وزادَ في رِوايَتِهِ أنَّ زَينَبَ اليَهودِيَّةَ أعانَتْ لَبيدَ بنَ الأعصَمِ عَلى ذلِكَ السِّحرِ، مَعَ أنَّ الأُخذَةَ في الغالِبِ مِن عَمَلِ النِّساءِ وكَيدِهِنَّ[8]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 406-407)*

---

(5) أخرجَ نَحوَهُ البَيهقيُّ في (دَلائل النُّبُوَّة): 6/ 248، و7/ 93-94، عن ابنِ عبّاسٍ، وهو ضَعيفٌ، وأخرجَ نَحوَهُ ابنُ سَعدٍ في طَبَقاتِهِ بإسنادٍ ضَعيفٍ جِدًّا. يُنظَر: الاستيعاب في بَيانِ الأسباب: 3/ 587-591.

(6) يُنظَر: تَفسيرُ البَغَويّ: 5/ 335.

(7) يَعني لَبيدَ بنَ الأعصَم. وحَديثُ سِحرِهِ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح5763، كتاب الطِّبّ، باب (السِّحْر)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح5667، كتاب السَّلام، باب (السِّحْر).

(8) ذكَرَ ابنُ القَيِّم هذه الإجابةَ، ثُمَّ رَدَّها، فقالَ في كتابِهِ (بَدائع الفَوائد): 2/ 736-737: "فإن قيلَ: فالسِّحرُ يَكونُ مِن الذُّكورِ والإناثِ، فلِمَ خصَّ الاستِعاذَةَ مِن الإناثِ دونَ الذُّكورِ؟ قيلَ في جَوابِهِ: إنَّ هذا خَرَجَ على السَّبَبِ الواقِعِ، وهو أنَّ بَناتِ لَبيدِ بنِ الأعصَم سَحَرْنَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، هذا جَوابُ أبي عُبَيدَةَ وغَيرِهِ. ولَيسَ هذا بِسَديدٍ؛ فإنَّ الذي سَحَرَ النَّبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ هو لَبيدُ بنُ الأعصَم كما جاءَ في الصَّحيحِ. والجَوابُ المحَقَّقُ أنَّ النَّفّاثاتِ هُنا هُنَّ الأرواحُ والأنفُسُ النَّفّاثاتُ، لا النِّساءُ النَّفّاثاتُ؛ لأنَّ تَأثيرَ السِّحرِ إنَّما هو مِن جِهَةِ الأنفُسِ الخَبيثَةِ والأرواحِ الشِّرِّيرَةِ، وسُلطانهُ إنَّما يَظهَرُ مِنها، فلِهذا ذُكِرَت النَّفّاثاتُ هُنا بِلَفظِ التَّأنيثِ دونَ التَّذكيرِ، واللهُ أعلَمُ". وذَكَرَ بَعضُ العُلَماءِ قَولًا آخَرَ في النَّفّاثاتِ، إذ قالَ السَّمينُ الحَلَبيُّ في (الدُّرّ المصون): 11/ 159: "قولُهُ: ﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾: جَمْعُ (نَفّاثَة)، مِثالُ مُبالَغَةٍ، مِن (نَفَثَ)، أي: نَفَخَ".

تَفْسيرُ سُورَةِ النّاس

﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ * ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ * مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ (الناس: 4-6)

• الحِكمَةُ في خاتَمِ النُّبُوَّةِ على جِهَةِ الاعتِبارِ أَنَّهُ لَمّا مُلِئَ قَلبُهُ حِكمَةً ويَقينًا[1]، خُتِمَ عَلَيهِ كَما يُختَمُ عَلى الوِعاءِ المَملوءِ مِسكًا أَو دُرًّا.

وأَمّا وَضعُهُ عِندَ نُغْضِ كَتِفِهِ[2]، فلأَنَّهُ مَعصُومٌ مِن وَسوَسَةِ الشَّيطانِ، وذلِكَ المَوضِعُ مِنهُ يُوَسوِسُ الشَّيطانُ لابنِ آدَمَ. رَوى مَيمونُ بنُ مِهرانَ عَن عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَبَّهُ أَن يُرِيَهُ مَوضِعَ الشَّيطانِ مِنهُ، فأُرِيَ جَسَدًا مُمَهًّى يُرى داخِلُهُ مِن خارِجِهِ، والشَّيطان في صورَةِ ضِفدَعٍ عِندَ نُغْضِ كَتِفِهِ حِذاءَ قَلبِهِ، لَهُ

(1) يُشيرُ إلى الحَديثِ الذي رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ: ح394، كتاب الصَّلاة، باب (كَيفَ فُرِضَت الصَّلَواتُ في الإسراء)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح431، كتاب الإيمان، باب (الإسراء بِرَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلى السَّماواتِ، وفَرض الصَّلَوات)، عن أَبي ذَرٍّ أَنَّ رَسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: «فُرِجَ عَن سَقْفِ بَيتي وأَنا بِمَكَّةَ، فنَزَلَ جِبريلُ، ففَرَجَ صَدري، ثُمَّ غَسَلَهُ بِماءِ زَمزَمَ، ثُمَّ بِطَسْتٍ مِن ذَهَبٍ مُمتَلِئٍ حِكمَةً وإيمانًا، فأَفرَغَهُ في صَدري، ثُمَّ أَطْبَقَهُ...» الحَديث.

(2) يُشيرُ إلى الحَديثِ الذي رَواهُ مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح6041، كتاب الفَضائل، باب (إثبات خاتَم النُّبُوَّةِ وصِفَته، ومَحلّه مِن جَسَدِه)، عن عَبدِ اللهِ بنِ سَرْجِسَ، قالَ: "رَأَيْتُ النَّبيَّ صلّى اللهُ عَليهِ وسَلَّمَ، وأَكَلْتُ مَعَهُ خُبزًا ولَحمًا، أَو قالَ: ثَريدًا"، ثُمَّ قالَ: "ثُمَّ دُرْتُ خَلْفَهُ، فنَظَرْتُ إلى خاتَمِ النُّبُوَّةِ بَينَ كَتِفَيْهِ، عِندَ ناغِضِ كَتِفِهِ اليُسرى، جُمْعًا عَلَيهِ خِيلانٌ كأَمثالِ الثَّآليلِ". وقالَ النَّوَوِيُّ في (شَرح صَحيح مُسلِم): 15/ 98: "النُّغْضُ والنّاغِضُ: أَعلى الكَتِفِ، وقيلَ: هُوَ العَظْمُ الرَّقيقُ الذي عَلى طَرَفِهِ، وقيلَ: ما يَظهَرُ مِنهُ عِندَ التَّحَرُّكِ. وأَمّا قَولُهُ: جُمْعًا، فبِضَمِّ الجيم وإسكانِ المِيم، ومَعناهُ أَنَّهُ كَجَمْعِ الكَفِّ وهُوَ صُورَتُهُ بَعدَ أَن تجمعَ الأَصابع وتضمّها. وأَمّا (الخِيلانُ)، فبِكَسرِ الخاءِ المعجَمَةِ وإسكانِ الياءِ: جَمْعُ (خال)، وهو الشّامَةُ في الجَسَدِ، واللهُ أَعلَمُ".

خُرطُومٌ كَخُرطومِ البَعوضَةِ، وقَد أَدخَلَهُ إلى قَلبِهِ يُوَسوِسُ، فإذا ذَكَرَ اللهَ تَعالى العَبدُ خَنَسَ[3]. *(الرَّوضُ الأُنُف: 2/ 178)*

(3) قالَ ابنُ حجرٍ في (فَتح الباري) 6 / 698-699: "قَد وَرَدَ في خَبَرٍ مَقطُوعٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَبَّهُ أَن يُرِيَهُ مَوضِعَ الشَّيطانِ، فرَأى الشَّيطانَ في صُورَةِ ضِفدَعٍ عِندَ نُغْضِ كَتِفِهِ الأَيسَرِ حِذاءَ قَلبِهِ لَهُ خُرطُومٌ كالبَعوضَةِ. أخرجَهُ ابنُ عَبدِ البَرِّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ إلى مَيمُونِ بنِ مهرانَ عَن عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ... وأَورَدَ ابنُ أَبي داوُدَ في كِتابِ (الشَّريعَة) مِن طَريقِ عُروَةَ بنِ رُوَيْمٍ أَنَّ عِيسَى عَلَيهِ السَّلامُ سَأَلَ رَبَّهُ أَن يُرِيَهُ مَوضِعَ الشَّيطَانِ مِن ابنِ آدَمَ، قالَ: فإذا بِرَأسِهِ مِثْلُ الحَيَّةِ، واضِعٌ رَأسَهُ عَلى ثَمرَةِ القَلبِ، فإذا ذَكَرَ العَبدُ رَبَّهُ خَنَسَ، وإذا غَفَلَ وَسْوَسَ".

مُلحَقٌ

مَسأَلَةٌ تفسيرِيَّةٌ لِلإمامِ السُّهَيلِيِّ تُحَقَّقُ أَوَّلَ مَرَّةٍ
(خُروجُ اللَفظِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المَعنى في ضِمنِه)

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم

أُتيحَ لي قَبلَ نَحوِ عَشرِ سَنَواتٍ السَّفَرُ إلى دِمَشقَ والإقامَةُ فيها مُدَّةً تَقرُبُ مِن عامٍ، تَعَرَّفْتُ فيها مَكتَبَةَ الأَسَد الوَطَنيَّةَ واطَّلَعْتُ على ما تَحوي مِن نَفائسِ المَطبوعاتِ وذَخائرِ المَخطوطاتِ. وكانَ تَوافُرُ المَصادِرِ والمَراجِعِ في مُختَلِفِ فُروعِ العِلمِ مِمّا حَثَّني وحَفَزَ هِمَّتي عَلى مُواصَلَةِ العَمَلِ في مَشروعِ جَمعِ تَفسيرِ الإمامِ السُّهَيلِيِّ وتَحقيقِهِ والتَّعليقِ عَلَيهِ؛ لِما يَتَطَلَّبُهُ ذلكَ العَمَلُ مِن كَثرَةِ الرُّجوعِ إلى الكُتُبِ وما يَقتَضيهِ مِن تَنَوُّعٍ في الإحالاتِ، ولِما يُمَيِّزُ الإمامَ السُّهَيلِيَّ مِن حَشدٍ لأَقوالِ أَهلِ العِلمِ على اختِلافِ مَشارِبِهِم وتَعَدُّدِ فُروعِ العِلمِ التي يَنتَسِبونَ إلَيها، فكانَ ما قُدِّرَ لي مِن وُجودي في ذلكَ المكانِ سانِحَةً اهتَبَلْتُها لِلسَّيرِ في مَشروعي قُدُمًا وقَطعِ شَوطٍ كَبيرٍ فيهِ.

وإنْ أَنسَ لا أَنسَ يَومًا كُنْتُ أُقَلِّبُ فيهِ بِطاقاتِ العُنواناتِ في قِسمِ المَخطوطاتِ في تِلكَ المكتَبَةِ العامِرَةِ، فوَقَعَتْ عَيني في إحداها عَلى اسمِ السُّهَيلِيِّ، فنَظَرْتُ في عُنوانِ المَخطوطِ فإذا هوَ (أَمالي السُّهَيلِيّ)، فلَم أَنشَطْ لِلنَّظَرِ في المَخطوطِ ومُطالَعَةِ ما فيهِ ولا سِيَّما حينَ قَرَأْتُ في ما دُوِّنَ مِن مَعلوماتٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ أَنَّهُ يَبدَأُ بِقَولِ المُؤَلِّفِ: "مسألة في ما لا ينصرف: زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين"؛ إذ كُنْتُ أَستَحضِرُ جَيِّدًا أَنَّ هذهِ نَفسَها هيَ بِدايَةُ كِتاب (أَمالي السُّهَيلِيّ) الذي حَقَّقَهُ الدُّكتور محمَّد إبراهيم البنّا ونُشِرَ مُنذُ عُقودٍ خَلَتْ، فلَم يُثِرْ فِيَّ المَخطوطُ مَزيدَ رَغبَةٍ في المُضِيِّ في تَعَرُّفِ ما فيهِ.

ومَضَتِ الأَيّامُ، وأَنا أَستَشعِرُ إلحاحًا خَفِيًّا في نَفسي، لا أَفهَمُ دَوافِعَهُ وأَسبابَهُ، يَدعوني إلى أَن أُطالِعَ ما في ذلكَ المَخطوطِ، حَتّى أَتى يَومٌ وَجَدتُّني فيهِ مَسوقًا إلى قِسمِ المَخطوطاتِ لأَطلُبَ مِن مُوَظَّفيهِ السَّماحَ لي بِالنَّظَرِ في المَخطوطِ المذكورِ. فجَلَبوا لي المخطوطَ مَحفوظًا في صورَةِ فيلم يَشتَمِلُ عَلى عددٍ مِن الصُّوَرِ المُصَغَّرَةِ، فشَرَعْتُ أُقَلِّبُ صُوَرَهُ بَعدَ وَضعِ الفيلم في جهازٍ لِعَرضِ الصُّوَر، ومَضَيْتُ في ذلكَ عَلى الرَّغمِ مِن أَنَّ كُلَّ ما كانَ يُطالِعُني في المَخطوطِ مِن أَوَّلِ صَفحَةٍ فيهِ إلى أَن جاوَزْتُ عَدَدًا لا بَأسَ بِهِ مِن صَفَحاتِهِ كانَ مُطابِقًا لِما جاءَ في الكِتابِ الذي حَقَّقَهُ الدُّكتور البنّا. ولَسْتُ أَدري، إلى ساعَتي هذهِ، ما سَبَبُ الفُضولِ الذي دَفَعَني إلى مُواصَلَةِ تَقليبِ صَفَحاتِ المَخطوطِ إلى أَن بَلَغْتُ صَفحَةً وَقَفْتُ عِندَها وقفَةً طَويلَةً، فقَد وَجَدتُّ فيها ابتِداءَ مَسأَلَةٍ لا أَذكُرُ أَنّي كُنْتُ قَد قَرَأْتُها في (أَمالي السُّهَيلِيّ) المطبوعَةِ. وعَلى الرَّغمِ مِن ثِقَتي بِذاكِرَتي وبِمَعرِفَتي الدَّقيقَةِ لِما يَحويهِ الكِتابُ المَطبوعُ مِن المسائلِ لِكَثرَةِ مُعايَشَتي مُؤَلَّفاتِ السُّهَيلِيِّ وطولِ إلفي لَها، اتَّهَمْتُ نَفسي وذَهَبْتُ إلى قِسمِ المَطبوعاتِ لأَطلُبَ نُسخَةً مِن (أَمالي السُّهَيلِيّ) المطبوعَةِ. فجيءَ بِها إلَيَّ، وعُدتُّ أَدراجي إلى قِسمِ المَخطوطاتِ، يَدفَعُني هاجِسٌ خَفِيٌّ لا أَحدسُ كُنهَهُ، وطَفِقْتُ أُقارِنُ بينَ ما جاءَ في المَطبوعِ وما يَتَضَمَّنُهُ المخطوطُ، فتَبَيَّنَ لي صِدقُ ما اعتَقَدتُّهُ مِن تَطابُقِهِما في ما جاءَ فيهِما إلى مَوضِعِ ابتِداءِ المسأَلَةِ المذكورَةِ آنِفًا، ففي الصَّفحَةِ الخَمسينَ مِن المَطبوعِ نَجِدُ الآتِيَ: "فاقتَصَرَ أَكثَرُهُم على (بَلى) المُقتَضِيَةِ لِلإضرابِ عَن النَّفيِ، فلا يَبقى إلّا الإيجاب، وهذا عَجَبٌ مِن التَّعليلِ عُجاب"، وهو ما انتَهَتْ بِهِ المَسأَلَةُ الثّالِثَةُ مِن الأَمالي التي ابتَدَأَتْ في الصَّفحَةِ الرّابِعَةِ والأَربَعِينَ مِن المَطبوعِ، وعُنوانُها (في الجَوابِ بِـ(بَلى) و(نَعَم)). أَمّا بَعدَ انتِهاءِ هذهِ المسأَلَةِ، فيَفتَرِقُ المَطبوعُ والمَخطوطُ؛ فأَمّا المَطبوعُ فيَشرَعُ في مَسأَلَةٍ جَديدَةٍ هِيَ المسأَلَةُ الرّابِعَةُ، وعُنوانُها (في إعرابِ قَولِ ابنِ عَبّاسٍ: جَمْعَهُ لَهُ صَدْرُكَ، تفسيرًا لِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ﴾)؛ وأَمّا المَخطوطُ فيَجبَهُنا بِمَسأَلَةٍ أُخرى بِدايَتُها: "مسألة: ومما خرج اللفظ فيه عن أصله لما دخله من المعنى في ضمنه". وقَد تَبَيَّنَ لي، بِما لا يَقبَلُ الشَّكَّ، أَن لا وُجودَ لِهذهِ المسأَلَةِ في الكِتابِ المَطبوعِ، بَل في جَميعِ ما طُبِعَ مِن تُراثِ السُّهَيلِيِّ، وتَأَكَّدَ ذلِكَ لَدَيَّ بَعدَ البَحثِ والتَّنقيبِ

والاستِقصاءِ. فعَظُمَ في نَفسي قَدْرُ ما أَوقَعَني اللهُ عَلَيهِ، وزادَهُ قَدْرًا لَدَيَّ ما تَبَيَّنَ لي مِن بَعدُ مِن أَنَّ المسأَلَةَ المَعْنِيَّةَ، على قِصَرِها وإيجازِها، تُعَدُّ فَتحًا جَديدًا في الدَّرسِ اللُّغَوِيِّ؛ لأَنَّها تُقَدِّمُ نَظَرِيَّةً جَديدَةً لِتَفسيرِ مَجموعَةِ ظَواهِرَ في اللُّغَةِ. فالحَمدُ لِلّهِ الذي سَخَّرَني لِلكَشفِ عَن هذهِ المَسأَلَةِ التي ظَلَّتْ مَحجوبَةً عَن النّاسِ مُنذُ أَن أَملاها صاحِبُها، والحَمدُ لِلّهِ الذي أَجرى عَلى يَدَيَّ إخراجَها لِلنّاسِ لِيَنتَفِعوا بِها ويُفيدوا مِنها، وأَسأَلُهُ تَعالى أَن يَجعَلَها مِن العِلمِ الذي يَنتَفِعُ بِهِ واضِعُهُ وناقِلُهُ في الحَياةِ وبَعدَ المَماتِ.

وقَبلَ أَن أُنهِيَ حَديثي عَن مُغامَرَتي مَعَ تِلكَ المسأَلَةِ الأَثيرَةِ لَدَيَّ، لا بُدَّ مِن أَن أُشيرَ إلى بَرَكَةٍ أُخرى نالَتْني في مُعتَكَفي اليَومِيِّ طَوالَ نَحوِ عامٍ في مَكتَبَةِ الأَسَد. ذلكَ بِأَنِّي بِتُّ، بَعدَ عُثوري على كَنزيِ الصَّغيرِ، أُدمِنُ التَّرَدُّدَ عَلى قِسمِ المَخطوطاتِ، لَعَلِّي أَعثُرُ عَلى كَنزٍ آخَرَ. فذاتَ يَومٍ، وقَعَتْ عَيني وأَنا أُقَلِّبُ صَفَحاتِ أَحَدِ فَهارِسِ المَخطوطاتِ[1] على عُنوانِ مَخطوطٍ يُنسَبُ تَأليفُهُ إلى السُّهَيلِيِّ، عُنوانُهُ (تَفسيرُ سورَة يوسُف)، وأَوَّلُهُ: "الحمد لله الذي أطلع من قعر المجد نفائس جواهر الأرواح"، وآخِرُهُ: "والله يجعله لنا ولجميع المسلمين إماما"، ووَرَدَ في الفهرسِ المذكورِ أَنَّ عَدَدَ أَوراقِ هذا المخطوطِ مئةٌ وإحدى وأَربَعونَ ورَقَةً، فهوَ مخطوطٌ كَبيرٌ إذَن يَتَضَمَّنُ تَفسيرَ سورَةٍ كامِلَةٍ، وهوَ ما يَجعَلُ الحُصولَ عليهِ أَمرًا لا غِنى عَنهُ لإتمامِ عَمَلي في جَمعِ تَفسيرِ السُّهَيلِيِّ. ولَن أُطيلَ في وَصفِ مُعاناةِ الحُصولِ على ذلكَ المَخطوطِ مِن المَغرِبِ، لكِن لا بُدَّ مِن الثَّناءِ الكَبيرِ عَلى جُهودِ العامِلينَ في مَكتَبَةِ الأَسَد وتَذليلِهِم كُلَّ الصُّعوباتِ، فقَد استَطَعْتُ بِفَضلِ اللهِ ثُمَّ بِفَضلِهِم الحُصولَ على صورَةٍ لِلمَخطوطِ كامِلًا بَعدَ نَحوِ عامٍ مِن مُراسَلَةِ الخِزانَةِ الحَسَنِيَّةِ في الرّباطِ، لكِنْ بِمُجَرَّدِ أَن نَظَرْتُ فيهِ نَظرَةً سَريعَةً وأَجَلْتُ في صَفَحاتِهِ طَرْفي جَزَمْتُ بِاستِحالَةِ نِسبَتِهِ إلى السُّهَيلِيِّ؛ لِما بَينَهُ وبينَ سائرِ كِتاباتِ المذكورِ مِن تَبايُنٍ واختِلافٍ. ثُمَّ اطمَأْنَنْتُ إلى سَلامَةِ حُكمي هذا حينَ وَجدتُ أَحَدَ الباحِثينَ المُتَخَصِّصينَ في تُراثِ السُّهَيلِيِّ يَصِلُ إلى ما

---

(1) هوَ (فَهارِسُ الخِزانَةِ الحَسَنِيَّةِ بِالقَصرِ المَلَكِيِّ بِالرّباطِ) - المُجَلَّدُ السّادِس: الفهرَسُ الوَصفِيُّ لِعُلومِ القُرآن، محمَّد العربيّ الخطابيّ، الرّباط، الطَّبعة الأُولى، 1407هـ/ 1987م.

وَصَلْتُ إليهِ، فقَد بَيَّنَ بنيونس الزّاكي أَنَّهُ اطَّلَعَ على مَخطوطَيْنِ لِلتَّفسيرِ المَذكورِ فوَجَدَ الكَلامَ الذي فيهما يَفتَقِرُ إلى روحِ السُّهَيلِيِّ، وجَزَمَ بِأَنَّ مَن صَحِبَ هذا العالِمَ وعاشَ معَ مُؤَلَّفاتِهِ حينًا مِن الدَّهرِ لا يَسَعُهُ إلّا أن يُسَلِّمَ بِأَنَّهُ ليسَ مِن إنتاجِهِ[2].

فالخُلاصَةُ أَنَّ إقامَتي في دِمَشقَ واعتِكافي في مَكتَبَةِ الأَسَد أثمَرا نَقيضَيْنِ كانَ لَهُما بالِغُ الأَثَرِ في عَمَلي في تَفسيرِ السُّهَيلِيِّ؛ أَمّا أَحَدُهُما فإثباتُ نِسبَةِ مَسأَلَةٍ تَفسيرِيَّةٍ جَديدَةٍ إلَيهِ لَم يَسبِقْ أن طُبِعَتْ مِن قَبلُ؛ وأَمّا الآخَرُ فنَفيُ نِسبَةِ تَفسيرِ سورَةٍ كامِلَةٍ إليهِ، فالحَمدُ لِلّهِ الذي وَفَّقَني لِهذا كما هَداني إلى ذاكَ.

مَوضوعُ المَسأَلَةِ

إذا أَرَدْنا أَن نَتَبَيَّنَ مَوقِعَ الأُطروحَةِ المُبتَكَرَةِ التي قَدَّمَها السُّهَيلِيُّ في المسأَلَةِ التي بينَ أَيدينا، فلا بُدَّ لَنا مِن وَضعِها في سِياقِها التّاريخِيِّ التَّطَوُّرِيِّ؛ فنَستَقرِيَ أُطروحاتِ مَن سَبَقَهُ بِحَسَبِ تَسَلسُلِها الزَّمَنِيِّ، ثُمَّ نُعَرِّجَ على أَهَمِّ ما جادَتْ بِهِ قَرائحُ مَن لَحِقَهُ، فعِندَئذٍ تُمَكِّنُنا المُوازَنَةُ والمُقارَنَةُ مِن تَبَيُّنِ مَناحي الإبداعِ في الفِكرِ اللُّغَوِيِّ لَدَيه.

فنَقولُ ابتِداءً إنَّ السُّهَيليَّ قَد قَدَّمَ في هذهِ المسأَلَةِ تَفسيرًا لِظاهِرَةٍ ذَكَرَ جانِبًا مِنها جَمعٌ مِن العُلَماءِ قَبلَهُ وبَعدَهُ بِأَسماءٍ ومُصطَلَحاتٍ مُختَلِفَةٍ. إذ أَشارَ إلى ذلكَ الفَرّاءُ (207هـ) مُستَعمِلًا مُصطَلَحَ (خُروج المَفعول عَلى فاعِل)، فقالَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ (هود: 43): "لَو جَعَلْتَ (العاصِم) في تَأويلِ (مَعصوم) كأَنَّكَ قُلْتَ: لا مَعصومَ اليَومَ مِن أَمرِ اللهِ، لَجازَ رَفعُ (مَن). ولا تُنكِرَنَّ أَن يَخرُجَ (المَفعولُ) عَلى (فاعِل)؛ أَلا تَرى قَولَهُ: ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ (الطارق: 6)، فمَعناهُ، واللهُ أَعلَمُ، مَدفوقٌ، وقَولَهُ: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (الحاقَّة: 21، والقارعة: 7)، مَعناها: مَرضِيَّة"[3].

(2) يُنظَر: بَحثُ (أَبو القاسِمِ السُّهَيلِيُّ وإنتاجُهُ الفِكرِيّ): 101-102.

(3) (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 2/ 15-16.

ولَم يَخرُجْ أَبو عُبَيدَةَ مَعمَرُ بنُ المُثَنّى (210هـ) عَن هذا التَّوجيهِ عِندَ كَلامِهِ عَلى قَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًاۚ﴾ (يونس: 67)، إذ ذَكَرَ أَنَّ العَرَبَ وَضَعوا أَشياءَ مِن كَلامِهِم عَلى (فاعِل)، في حينِ أَنَّ المعنى عَلى (مَفعول)؛ لأَنَّهُ ظَرفٌ يَفعَلُ فيهِ غَيرُهُ، فـ(النَّهارُ) لا يُبصِرُ بَل يُبصِرُ فيهِ الذي يَنظُرُ، ومِثلُ ذلكَ يُقالُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[4].

وعَرَّجَ الأَخفَشُ الأَوسَطُ (215هـ) عَلى المسأَلَةِ في كَلامِهِ على قَولِهِ تَعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾، بَيدَ أَنَّهُ جَوَّزَ أَن يَكونَ المَعنى فيها: لا ذا عِصمَةٍ، أَي: لا مَعصومَ[5]، وسنَجِدُ تَفصيلَ القَولِ في هذا التَّوجيهِ عِندَ بَعضِ اللاحِقِينَ.

ونَجِدُ ابنَ قُتَيبَةَ (276هـ) يُرَدِّدُ ما جاءَ عِندَ سابِقِيهِ بِشَأنِ هذهِ المسأَلَةِ مِن مَجيءِ (المَفعول) على لَفظِ (الفاعِل)، والعَكس[6].

وانتَقَدَ ابنُ جِنِّي (392هـ) تَفسيرَ أَهلِ اللُغَةِ تِلكَ المواضِعَ بِالحَملِ على المعنى، حَتّى قالوا في قَولِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾: إنَّه بمعنى (مَدفوق)، فذَكَرَ أَنَّ هذا وإن كانَ هوَ مَعناهُ فإنَّ طَريقَ الصَّنعَةِ فيهِ عِندَهُ أَنَّهُ ذو دَفقٍ، وكذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾، أَي: لا ذا عِصمَةٍ، وذو العِصمَةِ يَكونُ مَفعولًا كما يَكونُ فاعِلًا، فلِذلِكَ قيلَ: إنَّ مَعناهُ: لا مَعصومَ، وهوَ التَّفسيرُ الذي كُنّا قَد وَجَدْنا إرهاصَهُ عِندَ أَبي عُبَيدَةَ مِن قَبلُ. وعَلى ذلكَ، عِندَ ابنِ جِنِّي، عامَّةُ بابِ (طاهِر) و(طالِق)، فهيَ أَلفاظٌ لَيسَتْ جارِيَةً عَلى الفِعلِ؛ لأَنَّها لَو جَرَتْ عَلَيهِ لَلَزِمَ إلحاقُها تاءَ التَّأنيثِ كما لَحِقَت الفِعلَ. وعَلى هذا أَيضًا، عِندَهُ، قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾، أَي: ذاتِ رِضًا، فلِذلكَ صارَتْ بِمَعنى (مَرْضِيَّة)، ولَو جاءَتْ مُذَكَّرَةً لَكانَتْ كَبابِ (حامِل) و(طاهِر). ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ يَنبَغي أَن يُعلَمَ أَنَّ هذهِ التّاءَ في (راضِيَة) لَيسَت التّاءَ التي يَخرُجُ بها اسمُ الفاعِلِ عَلى

---

(4) يُنظَر: مَجازُ القُرآن: 1/ 279.

(5) يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلأَخفَشِ الأَوسَط: 1/ 383.

(6) يُنظَر: تَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: 296-298.

التَّأنيثِ لِتَأنيثِ الفِعلِ مِن لَفظِهِ؛ لأَنَّها لَو كانَت تِلكَ لَفَسَدَ القَولُ، فإِنَّهُ لا يُقالُ: رَضِيَتِ العِيشَةُ، وإذا لَم تَكُنْ إيّاها وَجَبَ أَن تكونَ التي لِلمُبالَغَةِ[7].

وهذا الذي ذَكَرَهُ ابنُ جِنِّي يَعني أَنَّهُ حَمَلَ صيغَةَ (فاعِل) عَلى إرادَةِ النَّسَبِ، وقَد تَمَحَّلَ لِتَعليلِ وُجودِ التّاءِ في (راضِيَة)، إذ إنَّ ما كانَ عَلى النَّسَبِ يَستَوي فيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ ولَم يَرِدْ بِالتّاءِ إلّا عَلى إرادَةِ الفِعلِ، كـقَولِهِم: رَجُلٌ عاشِقٌ وامرَأَةٌ عاشِقٌ، ومِثلُهُ (حاسِرٌ)[8]، وما كانَتِ التّاءُ فيهِ لِلمُبالَغَةِ يُستَعمَلُ لِلمُذَكَّرِ أيضًا، فوَجَبَ أَن يوجَدَ في الاستِعمالِ: عَيْشٌ راضِيَةٌ، ولا قائلَ بِهِ. لكِنَّهُ، عَلى أَيَّةِ حالٍ، يَرى أَنَّ المعنى تَضَمَّنَ صيغَتَي (فاعِل) و(مَفعول) مَعًا.

وذَكَرَ المسأَلَةَ أيضًا ابنُ فارِسٍ (395هـ) في (باب المَفعول يَأتي بِلَفظِ الفاعِل)، والعَكس[9]، إلّا أَنَّهُ جَنَحَ في مَوضِعٍ آخَرَ إلى استِعمالِ مُصطَلَح (التَّعويض) في بابٍ خَصَّصَهُ لِسُنَنِ العَرَبِ في إقامَةِ الكَلِمَةِ مُقامَ الكَلِمَةِ[10].

وأورَدَ شُرّاحُ (فَصيح ثَعلَب)، كأَبي مَنصورِ بنِ الجَبّانِ (تُوُفِّيَ بَعدَ عام 416هـ)[11] وأَبي سَهلٍ الهَرَوِيِّ (433هـ)[12] وابنِ هِشامٍ اللَخمِيِّ (577هـ)[13]، بَعضَ أَمثِلَةِ مَجيءِ المصدَرِ بمعنى اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ في بابِ (ما جاءَ وَصفًا مِن المصادِرِ).

وعِندَ الكَلامِ عَلى قَولِهِ تَعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾، ذَكَرَ الرّاغِبُ الأَصفَهانِيُّ (تُوُفِّيَ في نَحوِ عامِ 425هـ) أَنَّ مَن قالَ إنَّ مَعناهُ (مَعصوم) لا يَعني أَنَّ (العاصِم) بِمَعنى (المَعصوم)، بَل إنَّ ذلكَ تَنبيهٌ مِنهُ عَلى

(7) يُنظَر: الخَصائص: 1/ 153-154.

(8) يُنظَر: مَعاني الأَبنِيَةِ في العَرَبِيَّة: 52-53، و58.

(9) يُنظَر: الصّاحِبِيّ: 366-367.

(10) يُنظَر: الصّاحِبِيّ: 394-397.

(11) يُنظَر: (شَرحُ الفَصيح في اللُغَة) لابنِ الجَبّان: 191-192.

(12) يُنظَر: التَّلويح في شَرحِ الفَصيح: 41.

(13) يُنظَر: (شَرحُ الفَصيح) لابنِ هِشامٍ اللَخمِيّ: 115-116.

المَقصودِ، وهوَ أَنَّ (العاصِم) و(المَعصوم) يَتلازَمانِ، فأَيُّهُما حَصَلَ حَصَلَ مَعَهُ الآخَرُ[14].

أَمّا أَبو مَنصورٍ الثَّعالِبِيُّ (429هـ)، ففَضَّلَ في تَوجيهِ المسأَلَةِ الرُّكونَ إلى التَّفسيرِ التَّقليدِيِّ المَأثورِ عَن جَمعٍ مِن السّابِقِينَ، وهوَ مَجيءُ (المَفعول) بِلَفظِ (الفاعِل)، والعَكسُ[15].

ثُمَّ جاءَ بَعدَ كُلِّ أُولئكَ السُّهَيلِيُّ (581هـ) الذي أَتى في أَحَدِ مَواضِعِ تَفسيرِ الظّاهِرَةِ بِعِبارَةِ (العُدول باللَفظِ عَن أَصلِهِ إلى وَزنِ ما هُوَ في مَعناه)[16]، وفي مَوضِعٍ آخَرَ بِعِبارَةِ (تَحَوُّل الوَزنِ في اللَفظِ إلى وَزنِ ما هُوَ في مَعناه)[17]. أَمّا في المَسأَلَةِ المَخطوطَةِ التي نَحنُ بِصَدَدِ تَحقيقِها فقَد جاءَ بِمُصطَلَح (خُروج اللَفظِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المعنى في ضِمنِهِ)، كما هُوَ مُثْبَتٌ في مُستَهَلِّ المسأَلَةِ، وهذِهِ التَّسمِيَةُ تَشي بِتَضَمُّنِ مَعنًى يَدخُلُ عَلى المعنى الأَصلِيِّ ويَعضُدُهُ. فإذا تَنَبَّهْنا لِدَلالَةِ كلِمَةِ (ضِمن) في عِبارَةِ السُّهَيلِيِّ الأَخيرَةِ هذهِ وتَواشُجِها اشتِقاقِيًّا معَ كلِمَةِ (تَضمين)، ثُمَّ عَلِمْنا أَنَّ السُّهَيلِيَّ لَم يَقتَصِرْ في مَسأَلَتِهِ هذهِ على التَّمثيلِ لِلظّاهِرَةِ بالصِّيَغِ الصَّرفِيَّةِ، كدَأَبِ كُلِّ مَن سَبَقَهُ، بَل كدَأبِهِ هوَ كذلكَ في سائرِ تَصانيفِهِ التي وَقَفْنا عَلَيها، وإنَّما شَمِلَ التَّراكيبَ النَّحوِيَّةَ أَيضًا بِالتَّحليلِ مُمَثِّلًا لَها بِما اعتادَ النَّحوِيُّونَ التَّمثيلَ لَهُ في البابِ الذي يُسَمُّونَهُ (التَّضمين) أَو (النِّيابَة في الحَرف)، على اختِلافٍ مَذهَبِيٍّ في التَّسمِيَةِ كما سيُبَيَّنُ لاحِقًا، أَدرَكْنا أَنَّنا بِإزاءِ مُحاوَلَةٍ مُتَفَرِّدَةٍ في تاريخِ التَّأليفِ في العَرَبِيَّةِ، بِحَسَبِ مَبلَغِنا مِن العِلمِ، لِشُمولِ قِسمَي الصِّيَغِ الصَّرفِيَّةِ والتَّراكيبِ النَّحوِيَّةِ مَعًا بِتَناوُلِ (التَّضمُّن) أَو (التَّضمين) لأَمثِلَتِهِما.

ويُمكِنُ أَن نَلمَحَ امتِدادًا مُتَواضِعًا لِمُحاوَلَةِ السُّهَيلِيِّ الرّائدَةِ تِلكَ عِندَ الزَّركَشِيِّ (749هـ) بِتَوسيعِهِ ما يَتَناوَلُهُ (التَّضمينُ) لِيَشمَلَ الأَسماءَ أَيضًا بَعدَ أَن كانَ سابِقوهُ، سِوى السُّهَيلِيِّ، يَقصُرونَهُ على الأَفعالِ؛ إذ عَرَّفَهُ بِأَنَّهُ إعطاءُ الشَّيءِ مَعْنى

---

(14) يُنظَر: مُفرَداتُ أَلفاظِ القُرآن: 569-570.

(15) يُنظَر: فِقهُ اللُّغَةِ وسِرُّ العَرَبِيَّة: 2/ 574-575.

(16) يُنظر: أَمالي السُّهَيْلِيّ: 73-74.

(17) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 54.

الشَّيءِ، ونَصَّ على أَنَّهُ يَكونُ في الأَسماءِ ويَكونُ في الأَفعالِ والحُروفِ. فأَمّا في الأَسماءِ فهُوَ تَضمينُ اسمٍ مَعْنى اسمٍ آخَرَ لإفادَةِ مَعْنَيَي الاسمَيْنِ جَميعًا، كقَولِهِ تَعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ (الأعراف: 105)، إذ ضُمِّنَ (حَقيقٌ) مَعْنى (حَريص) لِيُفيدَ أَنَّهُ مَحْقوقٌ بِقَولِ الحَقِّ وحَريصٌ عَلَيهِ[18]. بَيدَ أَنَّ مُحاوَلَةَ الزَّركَشِيِّ هذهِ تَظَلُّ مَحدودَةً وغَيرَ مُؤَثِّرَةٍ تَأثيرًا كَبيرًا؛ لأَنَّهُ استَعمَلَ لِتَفسيرِ أَمثِلَةِ هذهِ الظّاهِرَةِ في مَوضِعٍ آخَرَ عِبارَةَ (إقامَة صيغَةٍ مُقامَ أُخرى)[19]، بِما يُعيدُ إلى الأَذهانِ الفَصلَ الواضِحَ لَدى غَيرِ السُّهَيلِيِّ بينَ أَمثِلَةِ الصِّيَغِ الصَّرفِيَّةِ وأَمثِلَةِ التَّراكيبِ النَّحوِيَّةِ، وإيثارَ التَّراكيبِ النَّحوِيَّةِ وَحدَها بِتَناوُلِ مُصطَلَحِ (التَّضمين) لَها.

ونَقِفُ عِندَ نِظامِ الدِّينِ النَّيسابورِيِّ (850هـ) عَلى تَأويلَيْنِ مُختَلِفَيْنِ لِظاهِرَتِنا، إذ ذكَرَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ (البقرة: 126)، أَنَّ (آمِنًا) هُنا مَعناهُ (ذا أَمنٍ)، مِثل: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾، أو (آمِنًا مَن فيهِ)، مِثل (لَيل نائم)[20]. والتَّأويلُ الثّاني لَهُ يُفَسِّرُ الصِّيغَةَ بِالنَّعتِ السَّبَبِيِّ الذي حُذِفَ مُتَعَلَّقُهُ، كقَولِهِم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، أَي: خَرِبٍ جُحْرُهُ[21].

أَمّا المُعاصِرونَ فقَد آثَرَ بَعضُهُم عِندَ تَفسيرِ بَعضِ أَمثِلَةِ الظّاهِرَةِ استِعمالَ مُصطَلَحِ (الحَملِ عَلى المعنى)[22]، وجَنَحَ ثانٍ إلى استِعمالِ مُصطَلَحِ (التَّحويل)[23]، واستَعمَلَ ثالِثٌ مُصطَلَحَ (التَّبادُل بَينَ الصِّيَغ)[24]، وكُلُّهُم في ذلكَ مَسبوقٌ بِمَن ذَكَرْنا أَو مُقارَبٌ في المُصطَلَحِ.

والأَمثِلَةُ التي ساقَها السُّهَيلِيُّ في المَسأَلَةِ التي بَينَ أَيدينا في تَفسيرِ الظّاهِرَةِ ولَمِّ شَتاتِها تُفصِحُ عَن مَلامِحِ ظُهورِ قِسمَيْنِ رَئيسَيْنِ لِلتَّضمينِ عِندَهُ.

---

(18) يُنظَر: البُرهان في عُلوم القُرآن: 3/ 338.

(19) يُنظَر: البُرهان في عُلوم القُرآن: 2/ 285.

(20) يُنظَر: تَفسيرُ غَرائب القُرآن ورَغائب الفُرقان: 1/ 394.

(21) يُنظَر: الخَصائص: 1/ 193.

(22) يُنظَر: الحَملُ عَلى اللَفظِ والمعنى في القُرآنِ الكَريم: 122.

(23) يُنظَر: ظاهِرَةُ التَّحويلِ في الصِّيَغ الصَّرفِيَّة: 36-37.

(24) يُنظَر: ظاهِرَةُ التَّبادُلِ اللُّغَوِيِّ في العَرَبِيَّة: 217، وما بعدها.

فأَمّا أَوَّلُ القِسمَيْنِ فيُمكِنُ تَسمِيَتُهُ (التَّضمين الصَّرفِيّ)، وأَمثِلَتُهُ عِندَهُ مُوَزَّعَةٌ عَلى فَرعَيْنِ. أَمّا أَحَدُهُما فيَكونُ في الأَسماءِ، وهوَ نَوعانِ أَيضًا؛ فالنَّوعُ الأَوَّلُ يَكونُ بِالعُدولِ عَن صيغَةٍ إلى أُخرى، نَحو قَولِهِ تَعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾، إذ إنَّهُ يَنطَوي عَلى إشعارٍ بمعنى (صالِحَة)، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا﴾ (الفتح: 25)، فهوَ يَدُلُّ عَلى (مَحبوس) بِالبِنيَةِ؛ والفَرعُ الثّاني يَكونُ بِالعُدولِ عَن التَّذكيرِ إلى التَّأنيثِ، كتَفسيرِ السُّهَيلِيِّ نَحوَ (عَلّامَة) و(نَسّابَة) بِأَنَّ فيهِ مَعنى (الغايَة) و(النِّهايَة)، وتَفسيرِهِ تَذكيرَ (مُنْفَطِر) في قَولِهِ تَعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ (المزَّمّل: 18)، بِأَنَّ فيهِ مِن بَلاغَةِ وَصفِ السَّماءِ بِالتَّغَيُّرِ والتَّبَدُّلِ ما لَيسَ في (مُنْفَطِرَة)؛ لأَنَّ المُرادَ أَنَّها لَم تَعُدْ سَماءً بَل باتَتْ شَيئًا مُنفَطِرًا.

وأَمّا الفَرعُ الآخَرُ مِن فَرعَي (التَّضمين الصَّرفِيّ) فيَكونُ في الأَفعالِ، نَحو تَفسيرِ السُّهَيلِيِّ قَولَهُم: امرَأَةٌ تُهراقُ الدِّماءَ، بِأَنَّهُ بِمَعنى (تُستَحاضُ)، ولَو لَم يَكُنْ كذلِكَ لَبُنِيَ لِلمَعلوم. ومِنهُ أَيضًا ما مَثَّلَ لَهُ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ (البقرة: 16)، وفَسَّرَهُ بِأَنَّ الكَلامَ قَد دَخَلَهُ مَعنى (نَمَتْ) و(زَكَتْ)، وإلّا فالأَصلُ أَنَّها تِجارَةٌ مَربوحٌ فيها، وهذا مِن المَجازِ الإسنادِيِّ أَو العَقلِيِّ عِندَ البَلاغِيِّينَ[25].

وأَمّا ثاني قِسمَي التَّضمينِ عِندَ السُّهَيلِيِّ فيَتَمَثَّلُ في ما ذَكَرَهُ مِن أَمثِلَةِ (التَّضمين النَّحوِيّ)، وعَدَّهُ مِن دُخولِ الكَلامِ ما يُراعى فيهِ المعنى الضِّمنِيُّ، كتَمثيلِهِ بِقَولِهِ صَلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ: «**مَن لَم يَقرَأْ بِفاتِحَةِ الكِتابِ**. . .»، إذ ذَكَرَ أَنَّهُ قَد دَخَلَهُ مَعنى (يَتَقَرَّب)؛ لأَنَّهُ يَتَطَلَّبُ (الباء).

ولا يَخفى أَنَّ ثانِيَ القِسمَيْنِ هذا، أَي (التَّضمين النَّحوِيّ)، هوَ التَّضمينُ المُتَعارَفُ عِندَ النَّحوِيِّينَ قَبلَ السُّهَيلِيِّ، بِحَيثُ إذا أَطلَقوا مُصطَلَحَ (التَّضمين) بِلا قَيدٍ لَم يَكُن لَهُم مُرادٌ غَيرُهُ. وقَد تَعَدَّدَتْ مُصطَلَحاتُهُ عِندَهُم وتَنَوَّعَت تَفسيراتُهُ، إذ عَدَّهُ ابنُ جِنِّي نَوعًا مِن (الحَمل عَلى المعنى) يُفضي إلى العُدولِ عَن قَوانينِ التَّركيبِ العُرفِيَّةِ، وفَسَّرَهُ بِأَنَّهُ "مَوضِعٌ يَملِكُ فيهِ المعنى عِنانَ الكَلامِ... وجُملَتُهُ:

---

(25) يُنظَر: دَلائلُ الإعجاز: 293-295، والإيضاحُ في عُلومِ البَلاغَة: 41.

أَنَّهُ مَتى كانَ فِعلٌ مِن الأَفعالِ في مَعنى فِعلٍ آخَرَ، فكَثيرًا مّا يُجْرى أَحَدُهُما مجرى صاحِبِهِ، فيُعْدَلُ في الاستِعمالِ بِهِ إلَيهِ، ويُحتَذى في تَصَرُّفِهِ حَذوَ صاحِبِهِ، وإن كانَ طَريقُ الاستِعمالِ والعُرفِ ضِدَّ مَأخَذِهِ؛ أَلا تَرى إلى قَولِ اللهِ جَلَّ اسمُهُ: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ (النّازعات: 18)، وأَنتَ إنَّما تَقولُ: هَل لَكَ في كذا؟ لكِنَّهُ لَمّا دَخَلَهُ مَعنى: أَجْذِبكَ إلى كذا وأَدعوكَ إلَيهِ، قالَ: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ﴾"[26].

وذَكَرَ المُرادِيُّ (749هـ)، عِندَ كَلامِهِ عَلى مَعاني حَرفِ الجَرِّ (الباء)، مَذاهِبَ النَّحويِّينَ في ذلكَ، فقالَ: "ما تَقَدَّمَ مِن نِيابَةِ الباءِ عَن غَيرِها مِن حُروفِ الجَرِّ هو جارٍ عَلى مَذهَبِ الكوفِيِّينَ ومَن وافَقَهُم في أَنَّ حُروفَ الجَرِّ قَد يَنوبُ بَعضُها عَن بَعضٍ. ومَذهَبُ البَصرِيِّينَ إبقاءُ الحَرفِ عَلى مَوضوعِهِ الأَوَّلِ، إمّا بِتأويلٍ يَقبَلُهُ اللَفظُ أَو تَضمينِ الفِعلِ مَعنى فِعلٍ آخَرَ يَتَعَدّى بِذلكَ الحَرفِ. وما لا يُمكِنُ فيهِ ذلكَ فهوَ مِن وَضعِ أَحَدِ الحَرفَيْنِ مَوضِعَ الآخَرِ عَلى سَبيلِ الشُّذوذِ"[27]. ويُلحَظُ أَنَّهُ ذَكَرَ مُصطَلَحَ (النِّيابَة في الحَرف) وخَصَّ بِهِ الكوفِيِّينَ ومَن وافَقَهُم، وكانَ ابنُ مالِكٍ (672هـ) قَد ذَكَرَ مِن قَبلُ مُوافَقَةَ حَرفِ الجَرِّ في مَعناهُ حُروفًا أُخرى[28]، ويبدو أَنَّ ذلكَ مِن تَأثيرِ مُصطَلَحِ (النِّيابَة في الحَرف) فيهِ.

وأَوسَعَ ابنُ قَيِّم الجَوزِيَّةِ (751هـ) هذا الخِلافَ بَحثًا، وذَكَرَ أَنَّ المُحَقِّقِينَ يَرَونَ "أَنَّ الفِعلَ المُعَدّى بِالحُروفِ المُتَعَدِّدَةِ لا بُدَّ أَن يَكونَ لَهُ مَعَ كُلِّ حَرفٍ مَعنًى زائدٌ عَلى مَعنى الحَرفِ الآخَرِ، وهذا بِحَسَبِ اختِلافِ مَعاني الحُروفِ، فإن ظَهَرَ اختِلافُ الحَرفَيْنِ ظَهَرَ الفَرقُ، نَحو: رَغِبْتُ عَنهُ ورَغِبْتُ فيهِ، وعَدَلْتُ إلَيهِ وعَدَلْتُ عَنهُ. . .، وإنْ تَفاوَتَ مَعنى الأَدَواتِ عَسُرَ الفَرقُ، نَحو: قَصَدتُّ إلَيهِ وقَصَدتُّ لَهُ. . . وظاهِرِيَّةُ النُّحاةِ يَجعَلونَ أَحَدَ الحَرفَيْنِ بِمَعنى الآخَرِ، وأَمّا فُقَهاءُ أَهلِ العَرَبِيَّةِ فلا يَرتَضونَ هذهِ الطَّريقَةَ، بَل يَجعَلونَ لِلفِعلِ مَعنًى مَعَ الحَرفِ ومَعنًى مَعَ غَيرِهِ، فيَنظُرونَ إلى الحَرفِ وما يَستَدعي مِن الأَفعالِ فيُشرِبونَ الفِعلَ المُتَعَدِّيَ بِهِ مَعناهُ، هذهِ طَريقَةُ إمامِ الصِّناعَةِ سيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى وطَريقَةُ حُذّاقِ

---

(26) المحتَسب: 1/ 52.

(27) الجَنى الدّاني: 46.

(28) يُنظَر: شَرحُ التَّسهيل: 3/ 144.

أَصحابِهِ، يُضَمِّنونَ الفِعلَ مَعنى الفِعلِ، لا يُقيمونَ الحَرف مقامَ الحَرفِ...، وهذا نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ (الإنسان: 6)، فإنَّهُم يُضَمِّنونَ (يَشرَبُ) مَعنى (يُروى)، فيُعَدُّونَهُ بِالباءِ التي تَطلُبُها، فيَكونُ في ذلكَ دَليلٌ عَلى الفِعلَيْنِ؛ أَحَدُهُما بِالتَّصريح بِهِ؛ والثّاني بِالتَّضَمُّنِ والإشارَةِ إلَيهِ بِالحَرفِ الذي يَقتَضيهِ مَعَ غايَةِ الاختِصارِ"[29].

ويَكشِفُ تَحليلُ التَّضمينِ عَن أَنَّهُ نَوعٌ مِن الحَذفِ يُخَلِّفُ في اللَفظِ ما يَدُلُّ عَلَيهِ. فالفِعلُ المذكورُ يَدُلُّ بِحَسَبِ تَعدِيَتِهِ في العَرَبيَّةِ عَلى مَعمولِهِ المحذوفِ، والمعمولُ المذكورُ مَعَ قَرائنِ النَّصِّ يَدُلُّ عَلى عامِلِهِ المحذوفِ. ويَنجُمُ عَن ذلكَ أَداءٌ موجَزٌ بَليغٌ يَتَّخِذُ أُسلوبًا بَيانِيًّا بِأَن يَختارَ مُستعمِلُهُ أَحَدَ الفِعلَيْنِ اختِيارًا فَنِّيًّا بِحَسَبِ السِّياقِ، فيَذكُرَهُ بِلَفظِهِ، ثُمَّ يَأتيَ بِما يَتَعَدّى إلَيهِ الفِعلُ الآخَرُ، أَو يَعمَلُ فيهِ، فيَذكُرَهُ، ويَحذِفَ مَعمولَ الفِعلِ الذي ذَكَرَهُ، ويَستَغنِيَ بِذِكرِ جُملَةٍ واحِدَةٍ عَن إيرادِ جُملَتَيْنِ[30]. ولا رَيبَ في أَنَّ مِثلَ هذا الحَذفِ المُتَقابِلِ في التَّضمينِ يُعَدُّ احتِباكًا أَو حَذفًا مُقابِلِيًّا في اصطِلاحِ البَلاغِيِّينَ[31]. وواضِحٌ أَنَّ تَوسيعَ السُّهَيلِيِّ مَفهومَ التَّضمينِ لِيَتَناوَلَ الصِّيَغَ الصَّرفِيَّةَ، فيَكونَ تَضمينًا يَشمَلُ ظَواهِرَ عُدولِ الصِّيغَةِ عَن أَصلِها، لا يَخرُجُ عَن مَفهومِ الاحتِباكِ إلّا في كَونِهِ صَرفِيًّا لا تَركيبِيًّا؛ فتَضمينُ لَفظِ (مَعكوف)، عَلى ما ذَكَرْنا آنِفًا، مَعنى (مَحبوس) يُشيرُ إلى أَنَّ المَقصودَ كِلا مَعنَيَيْ (عاكِف) و(مَحبوس)، فأُخِذَتِ المادَّةُ مِن الأَوَّلِ والصِّيغَةُ مِن الثّاني، ووَقَعَ الاحتِباكُ بَينَ اللَفظَيْنِ لإفادَةِ المعنَيَيْنِ، كما يَقَعُ بَينَ تَركيبَيْنِ عِندَ البَلاغِيِّينَ عَلى حَدٍّ سَواءٍ.

وإذا أَجرَيْنا نَظَرِيَّةَ السُّهَيلِيِّ عَلى قَولِهِ تَعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا

---

(29) بَدائعُ الفَوائد: 2/ 20-21. ويُنظَر: الكِتاب: 4/ 217، وفيهِ استَعمَلَ سيبَوَيْهِ مُصطَلَحَ (الاتِّساع) بَدَلًا مِن المُصطَلَحَيْنِ، إذ قالَ: "وباءُ الجَرِّ إنَّما هِيَ لِلإلزاقِ والاختِلاطِ، وذلِكَ قَولُكَ: خَرَجْتُ بِزَيدٍ، ودَخَلْتُ بِهِ، وضَرَبْتُهُ بِالسَّوطِ: أَلزَقْتَ ضَرْبَكَ إيّاهُ بِالسَّوطِ. فما اتَّسَعَ مِن هذا في الكَلام فهذا أَصلُهُ".

(30) يُنظَر: البَلاغَةُ العَرَبِيَّة: 2/ 50.

(31) يُنظَر: البُرهان في عُلومِ القُرآن: 3/ 129، والإتقان في عُلومِ القُرآن: 2/ 93.

مَن رَّحِمَۚ﴾، وَجَدْنا أَنَّ طَرِيقَةَ التَّحليلِ التي تُرتَضى عِندَهُ هيَ أن يُقالَ إنَّ البِنيَةَ العَميقَةَ الباطِنَةَ لِلبِنيَةِ السَّطحِيَّةِ الظّاهِرَةِ هيَ: لا ناجِيَ مِن أمرِ اللهِ، ولا مَعصومَ، إلّا مَن رَحِمَهُ اللهُ، فأُخِذَتِ الصِّيغَةُ الصَّرفِيَّةُ مِن العِبارَةِ الأُولى والمادَّةُ المُعجَمِيَّةُ مِن العِبارَةِ الثّانيَةِ، فكانَتِ الحَصيلَةُ لَفظَ (عاصِم) المتَضَمِّنَ لِلمَعنَيَيْنِ؛ فالنّاجي يَنجو بِنَفسِهِ، والمَعصومُ يُعصَمُ بِغَيرِهِ. ولَيسَ هُناكَ أَدَلُّ عَلى احتِمالِ الكَلامِ الأَمرَيْنِ وقَصدِهِ إيّاهُما مَعًا مِن تَنَبُّهِ المُفَسِّرينَ لَهُ واختِلافِهِم فيهِ، حتّى لا يَكادُ أَحَدُهُما يَرْجَحُ بِمُرَجِّحٍ قاطِعٍ؛ فعَلى قَولِ مَن يُنكِرُ العُدولَ يَصِحُّ أَنَّ المعنى: لا يوجَدُ ناجٍ أَصلًا، حَتّى يُمكِنَ أَن يَعصِمَ غَيرَهُ مِن الماءِ، فلا عاصِمَ إِذَن؛ ومَن قالَ بِالعُدولِ فالمعنى عِندَهُ: لا مَعصومَ، بِدَلالَةِ قَولِهِ تَعالى: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾، والحَقُّ أَنَّ كِلا المَعنَيَيْنِ مُرادٌ، وأَنَّ التَّقارُبَ بَينَ النَّجاةِ والعِصمَةِ واضِحٌ جَلِيٌّ.

والتَّحليلُ نَفسُهُ يَصِحُّ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾، إذ يُقالُ: إنَّ الوَصفَ (آمِنًا) تَضَمَّنَ مَعنَيَيْنِ؛ الأَوَّلُ: أَنَّ البَلَدَ سالِمٌ بِنَفسِهِ؛ والثّاني: أَنَّهُ مَأمونٌ لِكُلِّ مَن كانَ فيهِ، فأُخِذَتْ مادَّةُ (الأَمن) مِن المعنى الثّاني، وأُخِذَتْ صيغَةُ (فاعِل) مِن المعنى الأَوَّلِ، فوَقَعَ الاحتِباكُ تَمامًا كما يَقَعُ في جُملَةٍ أَو ما يَزيدُ على جُملَةٍ، لِيَتَضَمَّنَ المعنَيَيْنِ مَعًا، وأَجازَ ذلكَ وحَسَّنَهُ تَقارُبُ مَعنَيَي (الأَمن) و(السَّلامَة)، واللهُ سُبحانَهُ أَعلَمُ.

وَصفُ المَخطوطِ الذي فيهِ المَسأَلَة

المَخطوطُ الكامِلُ مِن مَحفوظاتِ مَكتَبَةِ الأَسَد، ورَقمُهُ فيها (15938)، وهوَ في الأَصلِ مِن مَحفوظاتِ مَكتَبَةِ حَلَب العُثمانيَّةِ، ورَقمُهُ فيها (1515)، ومُفَهرِسَتُهُ هيَ فاطمة الخيميّ، وهوَ مَحفوظٌ على ميكروفيش رَقمُهُ (15545).

ونُسخَةُ المَخطوطِ مُصَحَّحَةٌ، كُتِبَتْ عُنواناتُها بِاللَونِ الأَحمَرِ، وأُخِذَ العُنوانُ مِن آخِرِ صَفحَةٍ فيها، وقَد أَثَّرَتْ فيها الرُّطوبَةُ، والخَطُّ الذي كُتِبَتْ بِهِ هوَ النَّسخِيُّ.

ويَقَعُ المَخطوطُ الكامِلُ الذي فيهِ مَسأَلَتُنا في أَربَعَ عَشرَةَ وَرَقَةً، في كُلِّ وَرَقَةٍ مِنها صَفحَتانِ، في كُلِّ صَفحَةٍ مِنها خَمسَةٌ وعِشرونَ سَطرًا. وقِياسُ أَوراقِهِ هوَ 21 × 15,5سم. وفي صَفحَةِ العُنوانِ مِن المَخطوطِ عُنوانانِ؛ أَحَدُهُما (هذه

المسائل من الأمالي تصنيف العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن أبي الحسن السهيلي رحمه الله تعالى آمين)؛ والآخَرُ (المسألة في ما لا ينصرف).

وتَشغَلُ المَسأَلَةُ التي نَحنُ بِصَدَدِ تَحقيقِها ثَلاثَ وَرَقاتٍ مِن المَخطوطِ، هيَ الوَرَقاتُ الحادِيَةَ عَشرَةَ والثّانِيَةَ عَشرَةَ والثّالِثَةَ عَشرَةَ، وتَبدَأُ بِقَولِ صاحِبِها: "مسألة: ومما خرج اللفظ فيه عن أصله لما دخله من المعنى في ضمنه"، وتَنتَهي بِقَولِهِ: "تم نقلت هذه المسائل من الأمالي تصنيف العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن أبي الحسن الخثعمي ثم السهيلي رحمه الله تعالى آمين"، وبَعدَ ذلكَ بَيتانِ شِعرِيّانِ، وبِهِما يَنتَهي المَخطوطُ الكامِلُ الذي يَتَضَمَّنُ المسأَلَةَ.

إثباتُ نِسبَةِ المسأَلَةِ إلى السُّهَيلِيّ

لا يَسَعُ كُلَّ مَن لَهُ اهتِمامٌ بِتُراثِ السُّهَيلِيِّ واعتِناءٌ بِهِ، ثُمَّ اطَّلَعَ على مَسأَلَتِنا هذهِ، إلّا التَّسليمُ بِانتِسابِها إليهِ؛ فروحُهُ سارِيَةٌ فيها، وفِكرُهُ مُودَعٌ إيّاها، وطَريقَةُ العَرضِ فيها تَشي بِطَريقَتِهِ في عَرضِ مَوضوعاتِهِ في بَقِيَّةِ مُصَنَّفاتِهِ، وأُسلوبُ كِتابَتِها يُنادي بِأَنَّهُ أُسلوبُهُ في كِتابَتِهِ في سائرِ مُؤَلَّفاتِهِ. وفَوقَ كُلِّ ذلكَ، وقَبلَهُ، لا يَعدَمُ المُطَّلِعُ عَلى تُراثِ الرَّجُلِ أن يَجِدَ شِبْهَ تطابُقٍ بَينَ بَعضِ مَعاني هذهِ المسأَلَةِ وأَلفاظِها وبَعضِ المَعاني والأَلفاظِ في عِدَّةِ مَواضِعَ أُخرى مِن كُتُبِهِ حَرَصْتُ عَلى تَتَبُّعِها في هَوامِشِ التَّحقيقِ والتَّنبيهِ عَلى تَلاقي مُعطَياتِها ومُعطَياتِ مَسأَلَتِنا، بِما لا يُبقي شَكًّا أَو رَيبًا في صِحَّةِ انتِسابِها إلى السُّهَيلِيِّ.

عَمَلي في التَّحقيق

يُمكِنُ إجمالُ الأُمورِ المنهجِيَّةِ التي اتَّبَعْتُها في تَحقيقِ المسأَلَةِ المَذكورَةِ بِالآتي:

1. عَدَدتُ صَفحَتَيْ كُلِّ وَرَقَةٍ مِن وَرَقاتِ المسأَلَةِ الثَّلاثِ وَجهًا وظَهرًا لِكُلٍّ مِنها، وأَشَرْتُ إلى نِهايَةِ كُلِّ صَفحَةٍ مِن صَفَحاتِ وَرَقاتِ المسأَلَةِ في المخطوطِ، فوَضَعْتُ الأَرقامَ الدّالَّةَ عَلى ذلكَ، ورَمَزْتُ إلى وَجهِ الوَرَقَةِ بِالرَّقمِ مَقرونًا بِالحَرفِ (و)، وإلى ظَهرِها بِالرَّقمِ مَقرونًا بِالحَرفِ (ظ).

2. أَعَدتُّ كِتابَةَ النَّصِّ عَلى المُتَعارَفِ اليَومَ مِن قَواعِدِ الإملاءِ، وقَد كانَتْ جُملَةٌ مِن كَلِماتِهِ على خِلافِ ذلِكَ.

3. صَحَّحْتُ مِن الأَلفاظِ ما رَأَيْتُ وُجوبَ تَصحيحِهِ، وزِدتُّ في بَعضِ المَواضِعِ كَلِماتٍ يَقتَضيها السِّياقُ، وأَشَرْتُ إلى كُلٍّ ذلكَ في الهامِشِ إلّا ما لا فائدَةَ مِن ذِكرِهِ كسُقوطِ نِقاطٍ أَو إهمالِ هَمزٍ أَو ما أَشبَهَ ذلكَ.

4. خَرَّجْتُ ما وَرَدَ في المسأَلَةِ مِن آياتٍ وأَحاديثَ وآثارٍ وأَبياتٍ شِعرِيَّةٍ.

5. أَحَلْتُ عَلى آثارِ السُّهَيلِيِّ الأُخرى التي تُلاقي، في المَعنى أَو المَضمونِ أَو فيهِما مَعًا، ما وَرَدَ في المَسأَلَةِ المُحَقَّقَةِ، رَغبَةً مِنِّي في إظهارِ وَحدَةِ الفِكرِ والأُسلوبِ لَدَى السُّهَيلِيِّ، وزِيادَةَ إيضاحٍ وتَأكيدٍ لِمَن في نَفسِهِ شَكٌّ في صِحَّةِ نِسبَةِ المَسأَلَةِ إليهِ.

6. عَلَّقْتُ عَلى بَعضِ المَواطِنِ التي رَأَيتُ أَنَّها تَحتاجُ إلى تَعليقٍ في كَلامِ السُّهَيلِيِّ، مِن بَيانٍ لِمُجمَلٍ، أَو إزالَةٍ لِمُبهَمٍ، أَو تَعَقُّبٍ لأَمرٍ قَد يُفهَمُ على غَيرِ وَجهِ الصَّوابِ.

واللهَ أَسأَلُ أَن يَجعَلَ عَمَلي في إخراجِ هذا الأَثَرِ الفَريدِ الجَديدِ لِلسُّهَيلِيِّ خالِصًا لِوَجهِهِ الكَريمِ وأَلّا يَجعَلَ لِغَيرِهِ فيهِ شَيئًا، وأَن يَنفَعَني ويَنفَعَ أَهلَ العِلمِ بِهِ، إنَّهُ قَريبٌ مُجيبٌ.



الوَرَقَةُ الأُولى مِن وَرَقاتِ المسأَلَةِ، وهيَ الوَرَقَةُ 11 مِن وَرَقاتِ المخطوطِ

الوَرَقَةُ الأَخيرَةُ مِن وَرَقاتِ المسأَلَةِ، وهيَ الوَرَقَةُ 13 مِن وَرَقاتِ المخطوطِ

مَسْأَلَةٌ

ومِمّا خَرَجَ اللَفظُ فيهِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المَعْنى في ضِمْنِهِ قَولُهُم[1]: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقَّة: 21، والقارعة: 7]، أَي: مَرْضِيَّةٍ[2]، وأَنتَ لا تَقولُ في (مَضْروبَة): ضارِبَة، ولا في (مَقتولَة): قاتِلَة، وقالوا في (مَرْضِيَّة): رَاضِيَة، إشعارًا بِمَعْنى (صالِحَة)[3]، فصارَ تَغَيُّرٌ في البِنيَةِ مَعَ بَقاءِ لَفظِ (الرِّضا)[4]، فأُفيدَ فائدَتانِ؛ الواحِدَةُ: أَنَّ اشتِقاقَها مِن (الرِّضا) يَدُلُّ على أَنَّهُم راضُونَ لِما ذُكِرَ[5]، [وَلَو][6] قالَ: صالِحَة، ولَم يَقُلْ: راضِيَة، لَم يُشْعِرْ إلّا بِالصَّلاحِ خاصَّةً، وقَد يَكونُ الشَّيءُ صالِحًا ولا يَكونُ في حَقِّ بَعضِ النّاسِ مَرْضِيًّا. ولَو قالَ: مَرْضِيَّة، على القِياسِ، لَم يَكُنْ فيهِ مَعْنى (صالِحَة)؛ إذ قَد يَجوزُ أَن يَرضى[7] الإنسانُ في حالِ الضَّرورَةِ مِمّا لَيْسَ كامِلَ الصَّلاحِ والنَّفعِ. فكانَ في نَقلِ[8] البِنيَةِ مِن (مَفعولَة) إلى (فاعِلَة) إشعارٌ بِمَعْنى (كامِلَة) و(نافِعَة) و(صالِحَة).

وكذلِكَ قَولُهُ سُبْحانَهُ: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: 16][9]، والتِّجارَةُ

---

(1) الصَّوابُ أَن يُقالَ مَثَلًا: قَولُ اللهِ تعالى؛ إذ إنَّ المذكورَ جُزءٌ مِن آيَةٍ كريمةٍ هي: ﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾.

(2) يُنظَر: (مَعاني القُرآن) للفرّاء: 2/ 16 و3/ 255، ومَجازُ القُرآن: 2/ 268، وتَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: 296، وإعرابُ ثَلاثينَ سورَةً: 178، والصّاحِبيّ: 366، والبَيان في غَريبِ إعرابِ القُرآن: 2/ 530.

(3) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 477، و7/ 33-34.

(4) في المخطوط: "فصار في تغير البنية مع بقا لفظ الرضا"، بِتَقَدُّمِ (في) على (تغير)، والصَّوابُ ما أَثبَتُّ لِئلّا تَخلُوَ الجُملةُ مِن فاعِلِ (صارَ) التّامَّةِ.

(5) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 7/ 33-34.

(6) زِيادةٌ يَستَقيمُ بها الكلامُ.

(7) في المخطوط: "يرضي"، بِالياءِ، ولا يَستَقيمُ بها السِّياقُ.

(8) في المخطوط: "ثقل"، وهو تَصحيفٌ ظاهرٌ.

(9) جُزءٌ مِن آيَةٍ كريمةٍ هي قولُهُ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾.

مَرْبوحٌ فيها في الحَقيقَةِ[10]؛ لِما دَخَلَ الكَلامَ مِن مَعْنى (نَمَتْ) و(زَكَتْ)، فصارَ قَوْلُهُم: (تِجارَة رابِحَة) يَتَضَمَّنُ مَعْنى (زاكِيَة) و(نامِيَة)، غَيْرَ أَنَّ لَفظَ (رابِحَة) أَبْلَغُ لأَنَّه يَدُلُّ على الرِّبْحِ بِاللَفظِ وعلى النَّماءِ بِالبِنيَةِ[11].

ومِن هذا المَعْنى قولُهُ سُبْحانَهُ: ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا﴾ [الفتح: 25][12]، وأَنتَ لا تَقولُ: عَكَفْتُ الشَّيءَ؛ لأَنَّ (عَكَفَ) لا يَتَعَدّى[13]، ولكِنْ دَخَلَ الكَلامَ مَعْنى (الحَبْس)، /و11/ فقِيلَ: مَعْكُوف، على وَزْنِ (مَحْبوس)[14]، فدَلَّ[15] على (المَحْبوس) بِالبِنيَةِ، وعلى (العُكوف)[16]، الذي هو طاعَةٌ للهِ، بِاللَفظِ[17].

وحَكى أَبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ[18] عن بَعضِ أَشياخِهِ في قَولِ العَرَبِ: ناقَةٌ عائذٌ، وهي التي لها وَلَدٌ يَعوذُ بِها[19]، ....

(10) يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 1/ 14-15، وتَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: 132.

(11) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 477.

(12) جُزءٌ مِن آيةٍ كريمةٍ هي قولُهُ تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

(13) قَد جاءَ في كلامِ العَرَبِ ما يَدُلُّ على جَوازِ تَعدِيَةِ (عَكَفَ)، ففي (القاموس المحيط): 2/ 1117: "عَكَفَهُ يَعْكُفُهُ ويَعْكِفُهُ عَكْفًا: حَبَسَهُ".

(14) يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: 3/ 67، ومَجازُ القُرآن: 2/ 217.

(15) في المخطوط: "فادي"، ولا مَعنى لهُ.

(16) في المخطوط: "المعكوف"، والصَّوابُ ما أَثبَتُّ.

(17) يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيّ: 73، والرَّوضُ الأُنُف: 6/ 477.

(18) هو الحَسَنُ بنُ أَحمَدَ بنِ عَبدِ الغَفّارِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سُلَيمانَ، المعروفُ بِأَبي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ. واحِدُ زَمانِهِ في عِلمِ العَرَبِيَّةِ. أَخَذَ عن الزَّجّاج وابنِ السَّرّاج ومَبْرمان، وبَرَعَ مِن طَلَبَتِهِ جَماعةٌ كابنِ جِنّي وعَلِيِّ بنِ عيسى الرَّبعِيِّ، وكانَ مُتَّهَمًا بِالاعتِزالِ. مِن تَصانيفِهِ: الإيضاحُ في النَّحو، والتَّكمِلَةُ في التَّصريف، والحُجَّة، والتَّذكِرَة، وغيرُها كثيرٌ. تُوُفِّيَ بِبَغدادَ سنةَ سَبعٍ وسَبعينَ وثلاثِمئةٍ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاة: 1/ 496-497.

(19) في (المُخَصَّص): 16/ 128: "ناقَةٌ عائذٌ: إذا عاذَ بها وَلَدُها، والعائذُ: كُلُّ أُنثى إذا وَضَعَتْ سَبعةَ أَيّام". وفي (تاج العَروس): 9/ 439 "وقَد عاذَتْ عِياذًا وأَعاذَتْ وأَعْوَذَتْ وهيَ مُعِيذٌ ومُعْوِذٌ وعَاذَتْ بِوَلَدِها: أَقامَتْ مَعَهُ وحَدِبَتْ عليهِ ما دامَ صَغيرًا، كأَنَّهُ يُريدُ: عاذَ بها وَلَدُها، فقَلَبَ".

أَنَّهُم بَقَّوْها [عَلى][20] بِنيَةِ (عاطِف)[21]، وهذا مِن الطِّرازِ المُتَقدِّمِ[22].

ومِنْ هذا البَابِ: امرأةٌ تُهْراقُ الدِّماءَ[23]، ولَوْ كانَ خَلّاً أَوْ زَيْتًا لَقُلْتَ: تُهْرِيقُ الزَّيْتَ والخَلَّ، ولكِنْ (تُهْراقُ) في مَعْنى (تُسْتَحاضُ)[24] ها هُنا[25].

ومِمّا دَخَلَ في الكَلام ولَمْ يَكُنْ قِيَاسُهُ أن يَدْخُلَ قَولهُم: حَبَلُ الحَبَلَةِ[26]، والحَبَلُ لا يُؤنَّثُ[27]، لا تَقولُ: حبلَت[28] المَرْأةُ حَبَلَةً، ولكِنْ ذهَبُوا بِهِ ها هُنا إلى مَعْنَى الجَفْنَةِ[29]، وأكَّدُوا هذا المَعْنَى في الحَبَلِ الثّاني دونَ الأَوَّلِ لأَنَّ الأَوَّلَ

(20) زِيادَةٌ يَستَقيمُ بها الكَلامُ.

(21) في المخطوط: "عاكف"، والتَّصحيحُ مِن: أمالي السُّهَيلِيّ: 73، والرَّوض الأُنُف: 6/ 477. وأقرَبُ ما يَتَعَلَّقُ بِما أَورَدَهُ السُّهَيلِيُّ هُنا ما نَقَلَهُ ابنُ سِيدَه في (المُخَصَّص): 7/ 27-28، عن أَبي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ أَنَّهُ قالَ: "قيلَ: العائذُ التي عاذَ بِها وَلَدُها (فاعِلٌ) بِمعنى (مَفعول)، وقَد عاذَتْ بِوَلَدِها: أَقامَتْ عَلَيهِ وحَدِبَتْ وراعَتْهُ ما دامَ صَغيرًا". ثُمَّ عَلَّقَ ابنُ سِيدَه على ذلكَ بِقَولِهِ: 7/ 28: "جاءَ الفِعلُ على لَفظِ القَلبِ كما جاءَ اسمُ الفاعِلِ على ذلكَ كأَنَّهُ عاذَ بها وَلَدُها".

(22) يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيّ: 73، والرَّوضُ الأُنُف: 6/ 477.

(23) رَوى أبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح293، كتاب الطَّهارَة، باب (مَن رَوى أَنَّ المُسْتَحاضَةَ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلاةٍ)، عن أَبي سَلَمَةَ قالَ: "أَخبَرَتْني زَينَبُ بِنتُ أَبي سَلَمَةَ أَنَّ امرَأَةً كانَت تُهراقُ الدَّمَ، وكانَت تَحتَ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ، أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أَمَرَها أن تَغتَسِلَ عِندَ كُلِّ صَلاةٍ وتُصَلِّيَ". والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. وفي (النِّهايَة في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر): 5/ 260، تَعليقًا على (تُهراقُ الدَّمَ): "كذا جاءَ على ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ. و(الدَّمَ) مَنصوبٌ، أَي: تُهراقُ هيَ الدَّمَ، وهو مَنصوبٌ على التَّمييزِ وإن كانَ مَعرِفَةً، ولهُ نَظائرُ، أَو يَكونُ قد أُجرِيَ (تُهراقُ) مُجرى: نُفِسَت المرأَةُ غُلامًا، ونُتِجَ الفَرَسُ مُهْرًا. ويَجوزُ رَفعُ (الدَّم) على تَقدير: تُهراقُ دِماؤُها، وتَكونُ الأَلِفُ واللامُ بَدَلًا مِن الإضافَةِ".

(24) في المخطوط: "شخاص"، ولا مَعنى لهُ، والتَّصحيحُ مِن: أمالي السُّهَيلِيّ: 73، والرَّوض الأُنُف: 6/ 477.

(25) يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيّ: 73، والرَّوضُ الأُنُف: 6/ 477.

(26) جاءَ في تَفسيرِ (حَبَل الحَبَلَة) في (القاموس المحيط): 2/ 1299: "ما في بَطنِ النّاقَةِ، أَو حَمْلُ الكَرْمَةِ قَبلَ أَن يَبلُغَ، أَو وَلَدُ الوَلَدِ الذي في البَطنِ".

(27) في المخطوط: "لا نوث"، ولا مَعنى لهُ.

(28) في المخطوط: "احبلت"، والصَّوابُ ما أَثبَتُّ.

(29) في المخطوطِ كلِمَةٌ غيرُ مَنقوطَةٍ تُشبِهُ الرَّسمَ الآتيَ: "الحسه"، ولا مَعنى لهُ. وما أَثبَتُّ مُوافِقٌ

المَذكورَ في اللَفظِ، وهو الذي يَتبايَعونَ إلَيهِ[30]، قَد يَكونُ ذَكَرًا أَو أُنثى، وأَمّا (الحَبَلَةُ) فهو عِبارَةٌ عن الحَبَلِ الأَوَّلِ، وهو في أَوَّلِ أَمرِهِ لا يُدْرى أَيضًا: أَذَكَرٌ أَم أُنثى؟ فإذا وُضِعَ وكَانتْ أُنثى ثُمَّ حَبلَتْ كانَ حَبَلُها بِغَيْرِ تَأنيثٍ على القِياسِ، كما كانَتْ هِيَ تُسَمّى (حَبَلاً)[31] ما دامَتْ في البَطْنِ قَبْلَ أَن تُعْرَفَ أُنوثَتُها، فلَمّا ثَبَتَتْ أُنوثَتُها وأُضيفَ الثاني إلَيها، وهيَ بِاعتِبارِ الحالَةِ الأُولى مِن أَحوالِها، فُرِّقَ بَينَها وبَينَ الحَبَلِ الثّاني بِتاءِ التَّأنيثِ فَرْقًا بَينَ ما عُرِفَتْ أُنوثَتُهُ بِلا شَكٍّ وبَينَ ما لا مُراعاةَ لِلأُنوثَةِ فيهِ ولا لِلتَّذكيرِ[32].

وقَد زَعَمَ بَعْضٌ أَنَّ التّاءَ في (الحَبَلَة) جاءَتْ على مَعْنى (البَهيمَة)، وهذا

لِما أَورَدَهُ أَبو عُبَيْدٍ القاسِمُ بنُ سَلّام في (الغَريب المُصَنَّف): 1/ 486، عن الأَصمَعِيِّ أَنَّهُ قالَ: "الجَفْنَةُ: الأَصلُ مِن أُصولِ الكَرْمِ، وجَمْعُهُ: الجِفَنُ، وهي الحَبَلَةُ". ونَقَلَ الأَزهَرِيُّ في (تَهذيب اللُّغَة): 5/ 81، هذا الكلامَ ثُمَّ قالَ: "ورَوى أَنَسُ بنُ مالِكٍ أَنَّهُ كانَتْ لَهُ حَبَلَةٌ تَحمِلُ كُرًّا، وكانَ يُسَمّيها أُمَّ العِيالِ، وهي الأَصَلَةُ مِن الكَرْمِ انتَشَرَتْ قُضبانُها على عَرائِسِها وامتَدَّتْ وكَثُرَتْ قُضبانُها حَتّى بَلَغَ حَملُها كُرًّا. قالَ شَمِرٌ: يُقالُ: حَبَلَةٌ، وحَبْلَةٌ، يُثَقَّلُ ويُخَفَّفُ".

(30) رَوى البُخارِيُّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لهُ: ح2143، كتاب البُيوع، باب (بَيْع الغَرَرِ وحَبَل الحَبَلَة)، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ: ح3789، كتاب البُيوع، باب (تَحريم بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَة)، عن عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهما: "أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ نَهى عن بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ، وكانَ بَيْعًا يَتَبايَعُهُ أَهلُ الجاهِلِيَّةِ، كانَ الرَّجُلُ يَبتاعُ الجَزُورَ إلى أَن تُنْتَجَ النّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجَ التي في بَطْنِها". وقَد رَدَّ السُّهَيلِيُّ فَهمًا آخَرَ لهذا الحَديثِ في (الرَّوض الأُنُف): 4/ 47، فقالَ: "قالَ أَبو الحَسَنِ بنُ كَيْسانَ في نَهيِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عن بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ: إنَّهُ بَيْعُ العِنَبِ قَبلَ أَن يَطيبَ، كما جاءَ في الحَديثِ الآخَرِ مِن نَهيِهِ عن بَيْعِ التَّمْرِ قَبْلَ أَن يَبدُوَ صَلاحُهُ. وهو قَولٌ غَريبٌ لَم يَذهَبْ إليهِ أَحَدٌ في تَأويلِ الحَديثِ". ونَقَلَ ابنُ حجرٍ العَسقَلانِيُّ هذا عن السُّهَيلِيِّ في (فَتح الباري): 4/ 451، وتَعَقَّبَهُ، فقالَ: "وادَّعى السُّهَيلِيُّ تَفَرُّدَ ابنِ كَيْسانَ بهِ، ولَيسَ كذلكَ؛ فقَد حَكاهُ ابنُ السِّكِّيتِ في كِتابِ (الأَلفاظ)، ونَقَلَهُ القُرطُبِيُّ في (المُفْهِم) عن أَبي العَبّاسِ المُبَرِّدِ". ويُنظَر: كَنزُ الحُفّاظ في كِتابِ تَهذيب الأَلفاظ: 345، والمُفْهِم لِما أَشْكَلَ مِن تَلخيصِ كِتابِ مُسلِم: 4/ 363.

(31) في المخطوط: "حبلي"، والصَّوابُ ما أَثبَتُّ.

(32) في (تَهذيب اللُّغَة): 5/ 81: "قالَ شَمِرٌ: قالَ يَزيدُ بنُ مُرَّةَ: نَهى عَن حَبَلِ الحَبَلَةِ، جَعَلَ في الحَبَلَةِ هاءً، وقالَ: هي الأُنثى التي هيَ حَبَلٌ في بَطنِ أُمِّها، فيُنتَظَرُ أَن تُنتَجَ مِن بَطنِ أُمِّها، ثُمَّ يُنتَظَرُ بها حَتّى تَشِبَّ ثُمَّ يُرسَلُ عليها الفَحْلُ فتَلْقَحُ، فلَهُ ما في بَطنِها... قالَ الأَزهَرِيُّ: جَعَلَ الأُولى حَبَلَةً لأَنَّها أُنثى، فإذا نُتِجَت الحَبَلَةُ فوَلَدُها حَبَلٌ، وإنَّما بِيعَ حَبَلُ الحَبَلَةِ".

خَطَأٌ؛ لأَنَّ (حَبَل الحَبَلَة) مُستعمَلٌ في الآدَمِيِّينَ، قالَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ حِينَ [كُلِّمَ][33] في قَسْمِ أَرضِ مِصْرَ: دَعْنِي[34] مِنْ ذلكَ، إنّي لأَرْجُو أن يَغزُوَ مِنها حَبَل الحَبلَةِ[35]. وذَكَرَهُ أبو عُبَيْدٍ[36] في كِتابِ (الأموال)[37]، وذَكَرَ أيضًا مَعَ هذا

(33) زِيادةٌ يَستَقيمُ بها الكلامُ.

(34) في المخطوط: "واني"، ولا مَعنى لهُ.

(35) في (الرَّوض الأُنُف): 4/ 47-48: "والقَولُ الذي ذَكَرَهُ أَبو الحَسَنِ [يَعني ابنَ كَيْسانَ] في (حَبَل الحَبلَة) وَقَعَ في كِتابِ (الألفاظ) لِيَعقوبَ، وإنَّما أَشْكَلَ عليهِ وعلى غَيرِهِ دُخولُ الهاءِ في (الحَبَلَة)، حَتّى قالوا فيه أقوالًا كُلُّها هَباءٌ؛ فمِنهُم مَن قالَ: إنَّما قالَ: الحَبَلَة، لأَنَّها بَهيمَةٌ أو جَنينَةٌ؛ ومِنهُم مَن قالَ: دَخلَتْ لِلجَماعةِ؛ ومِنهُم مَن قالَ: لِلمُبالَغَةِ. وهذا كُلُّهُ يَنعكِسُ عليهِم بِقَولِهِ: حَبَل الحَبَلَة؛ فإنَّه لَم تَدخُل التّاءُ إلّا في أَحَدِ اللَفظَيْنِ دونَ الثّاني، وتَبطُلُ أيضًا على مَن قالَ: أَرادَ مَعنى (البَهيمَة)، بِحَديثِ عُمَرَ المتَقَدِّم. وإنَّما النُّكتَةُ في ذلكَ أَنَّ الحَبَلَ، ما دامَ حَبَلًا، لا يُدْرى: أَذَكَرٌ هو أم أُنثى، لَم يُسَمَّ حَبَلًا، فإذا كانَتْ أُنثى وبَلَغَتْ حَدَّ الحَمْلِ فحَبَلَتْ فذاكَ الحَبَلُ هو الذي نَهى عن بَيعِهِ، والأَوَّلُ قَد عُلِمَتْ أُنوثَتُهُ بَعدَ الوِلادَةِ فعُبِّرَ عنهُ بالحَبَلَةِ، وصارَ مَعنى الكلام: أَنَّهُ نَهى عن بَيْعِ حَبَلِ الجَنينَةِ التي كانَتْ حَبَلًا لا يُعرَفُ ما هي ثُمَّ عُرِفَ بَعدَ الوَضعِ، وكذلكَ في الآدَمِيِّينَ. فإذَن لا يُقالُ لَها: حَبَلَةٌ، إلّا بَعدَ المعرِفَةِ بِأَنَّها أُنثى وعِندَ ذِكرِ الحَبَلِ الثّاني؛ لأَنَّ هذهِ الأُنثى قَبلَ أَن تَحبَلَ وهي صَغيرَةٌ (رِخْلى)، وتُسَمّى أيضًا (حائلًا) وأَشباه ذلك، وقَد زالَ عنها اسمُ الحَبَلِ، فإذا حَبَلَتْ وذُكِرَ حَبَلُها وازدَوَجَ ذِكرُهُ مَعَ الحالَةِ الأُولى التي كانَتْ فيها حَبَلًا فُرِّقَ بَينَ اللَفظَيْنِ بتاءِ التَّأنيثِ، وخُصَّ اللَفظُ الذي هو عِبارَةٌ عن الأُنثى بِالتّاءِ دونَ اللَفظِ الذي لا يُدْرى: أَذَكَرٌ أَم أُنثى".

(36) هو القاسِمُ بنُ سَلّام. كانَ أَبوهُ مَملوكًا رُومِيًّا. وكانَ أَبو عُبَيْدٍ إمامَ أَهلِ عَصرِهِ في كُلِّ فَنٍّ مِن العِلمِ، أَخَذَ عن أَبي زَيدٍ وأَبي عُبَيْدَةَ والأَصمَعِيِّ وأَبي مُحَمَّدٍ اليَزيدِيِّ وابنِ الأَعرابِيِّ والكِسائِيِّ والفَرّاءِ وغَيرِهِم، ورَوى النّاسُ مِن كُتُبِهِ نَيِّفًا وعِشرينَ كِتابًا. ولهُ مِن التَّصانيفِ: الغَريبُ المُصَنَّف، وغَريبُ القُرآن، وغَريبُ الحَديث، ومَعاني القُرآن، والمقصورُ والممدود، والقِراءات، والمذَكَّرُ والمؤَنَّث، والأَمثال، وغَيرُ ذلك. تُوُفِّيَ بمَكَّةَ سنةَ أَربَعٍ وعِشرينَ ومِئتَيْنِ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاة: 2/ 253-254.

(37) الذي في (كِتاب الأموال) لأبي عُبَيد: ح147: "وحَدَّثَني سَعدُ بنُ أَبي سُلَيمانَ عن عَبدِ العَزيزِ ابنِ عَبدِ اللهِ بنِ سَلَمَةَ: حَدَّثَنا الماجِشونُ قالَ: قالَ بِلالٌ لِعُمَرَ بنِ الخَطّابِ في القُرى التي افتَتَحَها عَنوَةً: اقسِمْها بَينَنا وخُذْ خُمُسَها. فقالَ عُمَرُ: لا، هذا عَيْنُ المالِ، ولكِنّي أَحبِسُهُ في ما يُجرى عليهِم وعلى المسلِمِينَ. فقالَ بِلالٌ وأَصحابُهُ: اقسِمْها بَينَنا. فقالَ عُمَرُ: اللهُمَّ اكفِني بِلالًا وذَوِيهِ. قالَ: فما حالَ الحَوْلُ ومِنهُم عَيْنٌ تَطرِفُ. قالَ عَبدُ العَزيزِ بنُ أَبي سَلَمَةَ: وأَخبَرَني زَيدُ بنُ أَسلَمَ قالَ: قالَ عُمَرُ: تُريدونَ أَن يَأتِيَ آخِرُ النّاسِ لَيْسَ لَهُم شَيءٌ". وساقَ الأَثَرَ مِن طَريقِ أَبي عُبَيْدٍ أيضًا ابنُ زنجوَيْه في (كِتاب الأموال): ح224، و225، وقالَ

الخَبَرِ أَنَّ بِلالًا أَلَحَّ على عُمَرَ في قَسْمِ سَوادِ العِراقِ بَينَ الغانِمِينَ، وساعَدَ بِلالًا على ذلِكَ قَومٌ مِن الصَّحابَةِ، فقالَ عُمَرُ: اللّهُمَّ اكْفِني[38] بِلالًا وذَوِيهِ، فلَمْ يَبْقَ مِنهُم في ذلِكَ العامِ عَيْنٌ تَطْرِفُ[39].

وفي قَولِهِ: (وذَوِيهِ) عِندَ النَّحْوِيِّينَ إشكالٌ؛ لأَنَّ (ذو)[40] لا تُضافُ إلى مُضْمَرٍ، إنَّما /ظ11/ هي وَصْلَةٌ إلى الوَصْفِ بِالأَجناسِ[41]، فلا تَقولُ: ذوكَ، ولا ذوهُ، ولكِنْ قَد أُضيفَتْ إلى المُضْمَرِ هُنا بِشَرطِ الجَمْعِ، تَقولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وذَوِيهِ، ولا تَقولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وذيهِ؛ لأَنَّ قَرينَةَ الجَمْعِ هي التي دَلَّتْ على المُرادِ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: جاءَ زَيْدٌ وذَووهُ، فإنَّما مَعناهُ: أَتباعُهُ، وأَتباعُهُ هُم ذَوو

مُحَقِّقُهُ: 1/ 192: "وإسنادا ابنِ زنجوَيْه ضَعيفانِ؛ فيهما الماجشونُ وزَيدُ بنُ أَسلَمَ، يَروِيانِ عن عُمَرَ ولَم يُدرِكاهُ". ورَوى نَحوَهُ أَبو يوسُفَ في (كِتاب الخَراج): 126، مِن طَريقِ حَبيبِ ابنِ أَبي ثابِتٍ. وعَلَّقَ عليهِ مُحَقِّقُ (كِتاب الأَموال) لابنِ زنجوَيْه بِقَولِهِ: 1/ 192: "وحَبيبٌ لَم يُدرِكْ زَمَنَ عُمَرَ". وعَلَّقَ مُحَمَّد خَليل هَرّاس مُحَقِّقُ (كِتاب الأَموال) لأَبي عُبَيْدٍ على هذا الأَثَرِ بِقَولِهِ: 70: "لا تَظُنَّ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ دَعا على بِلالٍ وأَصحابِهِ بِالموتِ، كيفَ وهو الذي يَقولُ في شَأنِ بِلالٍ: أَبو بَكرٍ سَيِّدُنا أَعتَقَ سَيِّدَنا، ولكِنَّهُ أَرادَ بِذلكَ أَن يَكفِيَهُ اللهُ خُصومَتَهُم مَعَهُ"، ثُمَّ قالَ: "فعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عنهُ أَرادَ حينَ حَبَسَ العَيْنَ لِتَجرِيَ غَلَّتُها على المسلِمِينَ قَرنًا بَعدَ قَرنٍ، ولَو قَسَمَها على الغانِمِينَ لَضَرَّ ذلك بِمَن سيَأتي بَعدَهُم مِن ذَراري المسلِمِينَ". وفي (كِتاب الأَموال) لأَبي عُبَيْدٍ أَيضًا: ح149، أَنَّ ابنَ مَريَمَ حَدَّثَ عن ابنِ لَهيعَةَ عن يَزيدَ بنِ أَبي حَبيبٍ عَمَّن سَمِعَ عَبدَ اللهِ بنَ المُغيرَةِ بنِ أَبي بُردَةَ يَقولُ إنَّهُ سَمِعَ سُفيانَ بنَ وَهبٍ الخَولانيَّ يَقولُ: لَمّا افتُتِحَتْ مِصرُ بِغَيرِ عَهدٍ قامَ الزُّبَيْرُ فقالَ: يا عَمْر بنَ العاصِ، اقسِمْها. فقالَ عَمْرٌو: لا أَقسِمُها. فقالَ الزُّبَيْرُ: لَنَقسِمْها كما قَسَمَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ خَيْبَرَ. فقالَ عَمْرٌو: لا أَقْسِمُها حَتّى أَكتُبَ إلى أَميرِ المؤمِنِينَ. فكَتَبَ إلى عُمَرَ، فكَتَبَ إليهِ عُمَرُ أَن دَعْها حَتّى يَغزُوَ مِنها حَبَلُ الحَبَلَةِ. قالَ أَبو عُبَيْدٍ: أَراهُ أَرادَ: أَن تكونَ فَيئًا مَوقوفًا لِلمُسلِمِينَ ما تَناسَلوا، يَرِثُهُ قَرنٌ بَعدَ قَرنٍ، فتَكون قُوَّةً لَهُم على عَدُوِّهِم". ورَواهُ أَيضًا ابنُ زنجوَيْه في (كِتاب الأَموال): ح227، بِإسنادٍ فيهِ عَبدُ اللهِ بنُ صالِحٍ وابنُ لَهيعَةَ، وكِلاهُما ضَعيفٌ. يُنظَر: تَعليقُ مُحَقِّقِ (كِتاب الأَموال) لابنِ زنجوَيْه: 1/ 193. ويُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 4/ 47.

(38) في المخطوط: "الف"، والصَّوابُ ما أَثبَتُّ.

(39) يُنظَرُ التَّخريجُ السّابِقُ، والرَّوضُ الأُنُف: 6/ 580-581.

(40) في المخطوط: "ذوا"، وما أَثبَتُّهُ هو الذي يُناسِبُ السِّياقَ.

(41) في المخطوط: "فلاجناس"، والصَّوابُ ما أَثبَتُّ، بِدَليلِ وُرودِها كذلكَ في (نَتائج الفِكر): 136.

خِدْمَتِهِ وطاعَتِهِ وذَوو رَأيِهِ، كما تَقَدَّمَ في حَديثِ بِلالٍ، أي: ذَوي[42] رَأيِهِ، هو في الحَقيقَةِ غَيْرُ مُضافٍ إلى الضَّميرِ، إنَّما هو مُضافٌ إلى جِنسٍ مُضافٍ إلى الضَّميرِ، ثُمَّ حُذِفَ مِن اللَفظِ لِدَلالَةِ القَرينَةِ المُتَقَدِّمَةِ عليهِ، واللهُ أعلَمُ.

ومِمّا دَخَلَهُ هاءُ التَّأنيثِ ولَيْسَ بِمُؤَنَّثٍ هاءُ المُبالَغَةِ في (عَلّامَة) و(نَسّابَة)؛ لأنَّها تُشْعِرُ بِمَعْنى الغايَةِ والنِّهايَةِ[43]. ولَمّا كانَ هذا التَّأنيثُ لِمَعْنًى أُشيرَ إليهِ في الصِّفَةِ، فمِنْ ثَمَّ لَم يُقَلْ: فَعَلَت العَلّامَةُ، وقالَت النَّسّابَةُ، ولَو كانَ هذا التَّأنيثُ لِمَعْنًى في المَوصوفِ لَم تُبالِ كانَ حَقيقَةً أو مَجازًا، وأُنِّثَ[44] مِن أجلِهِ الفِعْلُ[45]. فالحَقيقَةُ: قالَت المَرأَةُ، والمَجازُ: قالَت الشَّجَرَةُ، والصَّخْرَةُ، ونَحْوُهُ[46].

فإن قُلْتَ: فلِمَ لا أَقولُ: قالَتْ عُرْوَةُ، وقالَتْ طَلْحَةُ، مُراعاةً لِلَّفْظِ وإن كانَ كِتابًا؛ لأنَّ اللَفظَ أبَدًا أقوى مِن المَعْنى؟

فالجَوابُ: أنَّ تَأنيثَ (طَلحَة) و(عُرْوَة) و(حَمْزَة) إنَّما هو في الاسْمِ [لا][47] في المُسَمّى، وأنتَ لا تُخْبِرُ إذا قُلْتَ: قالَ أو فَعَلَ، إلّا عن المُسَمّى[48]. وهذا

---

(42) أورَدَ السُّهَيلِيُّ (ذَوي) هُنا مَنصوبةً لأنَّهُ جَعَلَها مُفَسِّرَةً لِما هو مَنصوبٌ، وهو (ذَويهِ) في قَولِ عُمَرَ المذكورِ آنفًا: "اللهُمَّ اكفِني بِلالًا وذَويهِ".

(43) في (نَتائج الفِكر): 250: "هاءُ التَّأنيثِ تَدُلُّ على نِهايَةِ ما دَخَلَتْ عليهِ كـ(الضَّرْبَة) مِن (الضَّرْب)، وحَذْفُها في هذا البابِ وفي أكثَرِ الأبوابِ يَدُلُّ على انتِفاءِ النِّهايَةِ؛ ألا تَرى أنَّ (الضَّرْب) يَقَعُ على القَليلِ والكَثيرِ إلى غَيرِ نِهايَةٍ، وكذلك (التَّمْرُ) و(البُرُّ) وسائرُ الأجناسِ؟ وإنَّما استَحَقَّت الهاءُ ذلك لأنَّ مخرَجَها مِن مُنتَهى الصَّوتِ وغايَتِهِ فصَلَحَتْ لِلغاياتِ. ولذلك قالوا: عَلّامَةٌ، ونَسّابَةٌ، أي: غايَةٌ في صِفَتَيْهِما". ويُنظَر: التَّكمِلَة: 129، والمُخَصَّص: 16/ 103.

(44) في المخطوط: "ثبت"، والصَّوابُ ما أثبَتُّ.

(45) في (أمالي السُّهَيلِيّ): 30: "وكذلك تَقولُ: جاءَ النَّسّابَةُ، وفَعَلَ العَلّامَةُ، فتُجري التَّأنيثَ أو التَّذكيرَ على المعنى لا على اللَفظِ؛ لأنَّ تَذكيرَهُ حَقيقةٌ وتَأنيثَ الاسمِ مَجازٌ".

(46) التَّأنيثُ على ضَربَيْن: حَقيقيٌّ، كتَأنيثِ (المرأة) و(النّاقَة) ونَحوِهِما مِمّا بِإزائهِ ذَكَرٌ في الحَيَوانِ؛ وغَيرِ حَقيقيٍّ، كتَأنيثِ (الظُّلْمَة) و(النَّعْل) ونَحوِهِما مِمّا يَتَعَلَّقُ بِالوَضعِ والاصطِلاحِ. يُنظَر: المفَصَّلُ في صَنعَةِ الإعراب: 243، والبُلغَةُ في الفَرقِ بَيْنَ المذَكَّرِ والمؤَنَّث: 63.

(47) زِيادَةٌ لا يَستَقيمُ الكلامُ إلّا بها.

(48) في (أمالي السُّهَيلِيّ): 30: "إنَّ تاءَ التَّأنيثِ في (حَمْزَة) و(تَمْرَة) حَرفٌ جاءَ لمعنًى، وهو الدَّلالَةُ على الفَرقِ بَينَ الواحِدِ والجَمعِ، فإذا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا أو امرأَةً ذَهَبَ ذلك المعنى

يَطَّرِدُ ويَنعَكِسُ، وانعِكاسُهُ أن تُسَمّى المَرأَةُ جُمْلًا أو غُرابًا، فتَقولُ، لا مَحالَةَ: فَعَلَتْ غُرابُ، وقالَتْ جُمْلُ؛ لأنَّ المُسَمّى مُؤَنَّثٌ تَأنيثًا حَقيقِيًّا وعَنهُ يُخْبَرُ. فأَمّا (سَفينَةٌ) و(مَرْكَبٌ) و(صَحيفَةٌ) و(كِتابٌ) و(بُقْعَةٌ) و(مَكانٌ)، فلَيْسَ في مُسَمّى هذهِ الأَسماءِ[49] تَذكيرٌ في الحَقيقَةِ ولا تَأنيثٌ، فمِن ثَمَّ تَعَلَّقَت المُراعاةُ بِاللَفظِ؛ إن كانَ مُؤَنَّثًا قُلْتَ: فَعَلَتْ؛ وإن كانَ مُذَكَّرًا قُلْتَ: فَعَلَ، ولَم تَتَعَلَّق المُراعاةُ بِالمَعْنى؛ إذ [لَيْسَ][50] في المَعْنى تَذكيرٌ ولا تَأنيثٌ.

ولِدُخولِ هاءِ التَّأنيثِ في أَكثَرِ الأَسماءِ التي لا أُنوثَةَ في المُسَمَّيْنَ بِها سِرٌّ بَديعٌ لَم أَرَ مَن تَفَطَّنَ إليهِ، وكَشْفُهُ يَطولُ ويُخْرِجُنا /و12/ عن الغَرَضِ، كما أَنَّ كَشْفَ عِلَلِ ما لا يَنصَرِفُ مِن الأَسماءِ ومَعرِفَةَ السِّرِّ في امتِناعِها مِن الصَّرْفِ لَم يَتَنَبَّهوا إليهِ، ولَو وُفِّقوا[51] إلى فَهمِهِ لَوَجَدوهُ أَقرَبَ مِمّا حَدُّوا بِهِ حينَ قالوا: إنَّها تُضارِعُ الأَفعالَ[52]، ولَيْتَ شِعْري كَيفَ تُضارِعُ (إبراهيمُ) و(هارونُ) لِـ(يَحْمِلُ) و(يَضْرِبُ)[53]، وهذا (ضَارِبٌ) المُضارِعُ لِلفِعلِ المُشْتَقِّ مِنهُ لَم يُمنَعْ مِن الخَفضِ والتَّنوينِ؟[54] ثُمَّ التَّعريفُ يَمنَعُ مِن شَبَهِ الفِعلِ عِندَهُم، ولِذلِكَ انصَرَفَ ما لا

وعُدِمَ الالتِفاتُ إلى ذلك الفَرقِ، فصارَ الاسمُ في حالِ العَلَمِيَّةِ كـ(عُمَر) الذي عُدِمَتْ فيهِ بِنيَةُ (عامِر) وغُيِّرَ مِن وَزنِهِ. وإنَّما يُراعى في العَلَمِيَّةِ حالُ الاسم قَبلَ التَّسميةِ إذا لَم يُغَيَّرْ عن بِنيَتِهِ وبَقِيَ على حالِهِ، فـ(طَلحَةُ) لَم يَبقَ على حالِهِ؛ لأنَّ التّاءَ بمنزلةِ اسم ضُمَّ إلى اسم، وكأَنَّها في حالِ العَلَمِيَّةِ لَيسَت تلك التي كانَتْ فاصِلَةً بَينَ الواحِدِ والجَميعِ، وفاصِلَةً بَينَ المذَكَّرِ و المؤَنَّثِ نَحو (طَلحَة) و(طَلح)، و(مُسلِمَة) و(مُسلِم)، وكُنْتَ تَقولُ: طالَت الطَّلحَةُ، وفَعَلَت التَّمرَةُ، وتَقولُ في حالِ العَلَمِيَّةِ: فَعَلَ طَلحَةُ، وتَقولُ قَبلَ التَّسمِيَةِ: طَلحَةٌ عَظيمَةٌ وكَبيرَةٌ، ولا تَقولُ ذلك في حالِ العَلَمِيَّةِ. فالالتِفاتُ قَبلَ العَلمِيَّةِ إلى لَفظِ الاسمِ، فهو الذي يُذَكَّرُ أَو يُؤَنَّثُ، والالتِفاتُ في حالِ العَلَمِيَّةِ إلى المُسَمّى، فهو المقصودُ بِالتَّأنيثِ أَو التَّذكيرِ".

(49) في المخطوط: "هذين الاسمين"، والسِّياقُ يَشهَدُ لِصِحَّةِ ما أَثبَتُّ.

(50) زِيادَةٌ لا يَستَقيمُ الكلامُ إلّا بها.

(51) في المخطوط: "وقفوا"، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

(52) يُنظَر: الكِتاب: 1/ 21-22، والمقتَضَب: 3/ 309.

(53) في المخطوط: "كيف تضارع الأفعال ابراهيم وهارون ليحملن ويضرب"، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

(54) يُنظَر: أمالي السُّهَيلِيّ: 20. وقد رُدَّ اعتِراضُ السُّهَيلِيِّ هذا بِأَنَّ (ضارِبًا) ونَحوَهُ لَم تَتَحَقَّقْ فيهِ مُشابَهَةُ الفِعلِ التي ذَكَرَها النَّحويُّونَ في هذا البابِ؛ لأَنَّهُم ذَكَروا أَنَّ المشابَهَةَ في الفَرعِيَّةِ

يَنصَرِفُ إذا عَرَّفْتَهُ بِالأَلِفِ واللام أَو أَضَفْتَهُ. ثُمَّ قالوا: التَّعريفُ يَمنَعُ الصَّرْفَ ويُقَرِّبُ الاسْمَ مِن شَبَهِ الفِعلِ لأَنَّهُ فَرعٌ لِلتَّنكيرِ، كما أَنَّ الفِعلَ فَرعٌ لِلاسْمِ. وهذا لِمَن أَنصَفَ واضِحُ البُطلانِ[55]، ولَيْسَ هذا مَوضِعَ الذِّكرِ لِلحِكمَةِ وإبداءِ السِّرِّ في ذلِكَ، واللهُ المُستَعانُ[56].

ومِمّا حُذِفَتْ مِنهُ هاءُ التَّأنيثِ وكانَ الحُكمُ أَن يَكُونَ فيهِ: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ

المتَكَرِّرَةِ والخُروجِ عن الأَصلِ في أَمرَيْنِ، و(ضارِبٌ) ونَحوُهُ فيهِ فَرعيَّةُ الوَصفيَّةِ فقط، وهذه لا تَستَقِلُّ وَحدَها بمنعِ صَرفِ الاسم. وأَمّا كَونُ (ضارِب) على وَزنِ الفِعلِ، نَحو (قاتِل) فلا يُعتَدُّ بهِ في مَنعِ الصَّرفِ؛ لأَنَّ هذا الوَزنَ لَيسَ مُختَصًّا بِالفِعلِ ولا غالِبًا فيهِ، وأَمّا عَمَلُهُ عَمَلَ الفِعلِ فلا مَدخَلَ لهُ في مَنعِ الصَّرفِ. يُنظَر: ما لا يَنصَرِفُ ومَوانِعُ الصَّرْفِ بَينَ جُمهورِ النَّحويِّينَ والسُّهَيلِيِّ: 142-143.

(55) يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيِّ: 21-22. وقد رُدَّتْ مُحاجَّةُ السُّهَيلِيِّ هذه بِأَنَّ مُرادَ النَّحويِّينَ بِقَولِهِم: التَّعريفُ يوجِبُ مُشابَهَةَ الاسم لِلفِعلِ لأَنَّ التَّعريفَ فَرعٌ عن التَّنكيرِ، وأَنَّ الاسمَ المعرِفَةَ يَكونُ فَرعًا عن النَّكِرَةِ فيُشبِهُ الفِعلَ الذي هو فَرعٌ عن الاسم. وقَولُهُم: إذا دَخَلَت الأَلِفُ واللامُ على ما لا يَنصَرِفُ أَو أُضيفَ زالَ شَبَهُ الفِعلِ عنهُ، مَعناهُ أَنَّهُ يُجَرُّ بِالكسرةِ في تلك الحالةِ؛ لأَنَّهُ كانَ قَبلَ دُخولِ ذلك يُشبِهُ الفِعلَ في كَونِهِ فَرعًا في بابِهِ، وكانَ يُجَرُّ بِالفَتحَةِ، فلَمّا دَخَلَهُ ذلك صارَ يُجَرُّ بِالكسرةِ، فدَلَّ ذلك على زَوالِ شَبَهِ الفِعلِ عنهُ. والاقتِرانُ بـ(ال) والإضافةِ لَيسَ كُلٌّ مِنهُما فَرعِيَّةً يُعتَدُّ بها في مَنعِ الصَّرفِ، وإنَّما يَعتَدُّ النَّحويُّونَ بِفَرعيَّةِ التَّعريفِ إذا كانَ بِالعَلَمِيَّةِ أَو شِبهِها؛ لأَنَّ ذلك هو الثّابِتُ مِن استِقراءِ كلامِ العَرَبِ في ما لا يَنصَرِفُ، وهُم يَقولونَ إنَّ العَلَمِيَّةَ فَرعيَّةٌ في الاسم تَجعَلُهُ يُشبِهُ الفِعلَ في كَونِهِ فَرعًا عن أَصلٍ. والنَّحويُّونَ لا يَبحَثونَ في هذا البابِ عَمّا يُشبِهُ الفِعلَ شَبَهًا مُطلَقًا بحيثُ يَكونُ قريبًا منهُ في اللَفظِ والمعنى ونَحو ذلك، وإنَّما يَبحَثونَ عَمّا يَكونُ بِهِ الاسمُ فَرعًا عن أَصلٍ كما أَنَّ الفِعلَ فَرعٌ عن أَصلٍ، ولا شَكَّ في أَنَّ (مُكرِمًا) و(مُستَخرِجًا) ونَحوَهُما تَتَحَقَّقُ فيهِ الفَرعيَّةُ؛ لأَنَّ الوَصفَ فَرعُ الموصوفِ، كما أَنَّ (فِرعَون) و(قارون) و(إسماعيل) ونَحوَها مِن الأَسماءِ تَتَحَقَّقُ فيها الفَرعيَّةُ؛ لأَنَّها أَعلامٌ أَعجَمِيَّةٌ، والتَّعريفُ فَرعُ التَّنكيرِ، والعُجمَةُ فَرعٌ عن العَرَبيَّةِ، فلِهذا مُنِعَتْ هذه الأَسماءُ مِن الصَّرفِ لِوُجودِ فَرعِيَّتَيْنِ فيها، وصُرِفَ نَحو (مُكرِم) و(مُستَخرِج) لِوُجودِ فَرعيَّةٍ واحدةٍ، هي الوَصفيَّةُ، وهي لا تَستَقِلُّ بمنعِ الصَّرفِ. يُنظَر: ما لا يَنصَرِفُ ومَوانِعُ الصَّرْفِ بَينَ جُمهورِ النَّحويِّينَ والسُّهَيلِيِّ: 145-146.

(56) أَفرَدَ السُّهَيلِيُّ مَسأَلَةً طَويلةً مِن مَسائلِهِ لِلرَّدِّ على النَّحويِّينَ في ما أَخَذوا بِهِ مِن التَّعليلاتِ في بابِ ما يَنصَرِفُ وما لا يَنصَرِفُ، وهي مُضَمَّنَةٌ في المطبوعِ من (أَمالي السُّهَيلِيِّ): 19-39، وعُنوانُها: (مَسأَلَةٌ في ما لا يَنصَرِفُ مِن الأَسماء). وصَنَّفَ الدُّكتور عَبد العَظيم فَتحي خَليل كِتابًا عُنوانُهُ (ما لا يَنصَرِفُ ومَوانِعُ الصَّرْفِ بَينَ جُمهورِ النَّحويِّينَ والسُّهَيلِيِّ).

بِهِۦ﴾ [المُزَّمِّل: 18][57]، جَعَلَهُ الخَليلُ مِن بابِ النَّسَبِ، كقَولِهِم: مُرْضِعٌ[58]، ومُطْفِلٌ[59]، لا مِن بابِ الصِّفَةِ الجارِيَةِ على الفِعْلِ، نَحو: مُكْرِمَة[60]، ومُحْمِقَة[61]، ومُرْضِعَة أيضًا إذا أَرَدتَّ مَعْنى (أَرْضَعَتْ) أو (تُرْضِعُ)[62].

وهذا البابُ يَحتاجُ إلى شَرحٍ، نَعَمْ حَتّى يَتَبَيَّنَ مَعْنى النَّسَبِ الذي أَشارَ إليهِ الخَليلُ وسيبَوَيْهِ، ويَتَّضِحَ مَقصَدُهُم، فإنَّ الكُوفِيِّينَ قَد أَكثَرُوا[63] الحَمْلَ على البَصْرِيِّينَ في هذا البابِ[64]، وقالوا لِسيبَوَيْهِ: يَلزَمُكَ أَن تَقولَ: امرأَةٌ قائمٌ،

(57) جُزءٌ مِن آيةٍ كريمةٍ هي قولُهُ تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا﴾.

(58) في المخطوط: "موضع"، وما أَثبَتُّ هو الصَّوابُ.

(59) في المخطوط: "مطيل"، وما أَثبَتُّ هو الصَّوابُ. والمرأةُ المُطْفِلُ هي التي مَعَها طِفلٌ. يُنظر: (المذَكَّرُ والمؤَنَّث) لأَبي حاتمِ السِّجِستانيّ: 68، و(كِتابُ المذَكَّر والمؤَنَّث) لأَبي بَكرٍ الأنباريّ: 513، و(المذَكَّرُ والمؤَنَّث) لابنِ فارِس: 50.

(60) في المخطوط: "مكربه"، وما أَثبَتُّ هو الصَّوابُ.

(61) في المخطوطِ كلمَةٌ غَيرُ مَنقوطَةٍ وبِلا ميم ثالثةٍ، وما أَثبَتُّ هو أَكثَرُ مارَأَيْتُهُ مُناسَبَةً لِلرَّسمِ ولِلسِّياقِ؛ إذ ذَكَرَ أبو حاتِمٍ السِّجستانيُّ في (المُذَكَّر والمُؤَنَّث): 69، أَنَّ غالِبَ قَولِ العَرَبِ هو: امرأَةٌ مُحْمِقٌ، لِلَّتي تَلِدُ الحَمْقى؛ لأَنَّها أَشبَهَت (طامِثًا) و(حائضًا)؛ لأَنَّ الأَطفالَ أَكثَر ما تَكونُ مَعَ الأُمَّهاتِ. غَيرَ أَنَّهُم رُبَّما قالوا: امرَأَةٌ مُحْمِقَةٌ؛ إذ جازَ أَن تُستَعْمَلَ الكلمَةُ لِلذَّكَرِ أَيضًا. ويُنظَر: (كِتابُ المذَكَّر والمؤَنَّث) لأَبي بَكرٍ الأنباريِّ: 513-514.

(62) في (الكِتاب): 2/ 47: "زَعَمَ الخَليلُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ كقَولِكَ: مُعَضِّلٌ، لِلقَطاةِ، وكقولِكَ: مُرْضِعٌ، لِلَّتي بها الرِّضاعُ. وأَمّا (المُنفَطِرَةُ) فيَجيءُ على العَمَلِ، كقَولِكَ: مُنشَقَّةٌ، وكقَولِكَ: مُرْضِعَةٌ، لِلَّتي تُرْضِعُ". وفيهِ أَيضًا: 3/ 383-384: "فزَعَمَ الخَليلُ أَنَّهُم إذا قالوا: حائضٌ، فإنَّهُ لَم يُخرِجْهُ على الفِعْلِ، كما أَنَّهُ حينَ قالَ: دارِعٌ، لم يُخرِجْهُ على (فَعَلَ)، وكأَنَّهُ قالَ: دِرْعِيٌّ. فإنَّما أَرادَ (ذاتُ حَيْضٍ) ولَم يَجِئْ على الفِعْلِ. وكذلك قَولُهُم: مُرْضِعٌ، إذا أَرادَ (ذاتُ رَضاعٍ) ولَم يُجْرِها على (أَرضَعَتْ) ولا (تُرضِعُ). فإذا أَرادَ ذلك قالَ: مُرْضِعَةٌ. وتَقولُ: هي حائضَةٌ غَدًا، لا يَكونُ إلّا ذلك؛ لأَنَّك إنَّما أَجرَيْتَها على الفِعْلِ على: هيَ تَحيضُ غَدًا. هذا وَجهُ ما لَم يُجْرَ على فِعْلِهِ في ما زَعَمَ الخَليلُ". ويُنظَر: (المذَكَّرُ والمؤَنَّث) لِلمُبَرِّد: 103-104، و122-123.

(63) في المخطوط: "اكثر"، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

(64) ذَهَبَ الكوفِيُّونَ إلى أَنَّ عَلامَةَ التَّأنيثِ إنَّما حُذِفَتْ مِن نَحو (طالِق) و(طامِث) و(حائض) لاختِصاصِ المؤَنَّثِ بهِ. أَمّا البَصريُّونَ فلَهُم في نَحوِ ذلك مَذهَبانِ؛ فعِندَ الخَليلِ أَنَّهُ على مَعنى النَّسَبِ كـ(لابِن) و(تامِر)، كأَنَّهُ قيلَ: ذاتُ حَيْضٍ، وذاتُ طَمَثٍ؛ وعِندَ سيبَوَيْهِ أَنَّهُ مُتأَوَّلٌ بـ(إنسان أو شَيء حائض). وإنَّما يَكونُ ذلك في الصِّفَةِ الثّابتةِ، فأَمّا الحادِثَةُ فلا بُدَّ لها مِن

وضاحِكٌ؛ لأنَّ المَرأَةَ شَيْءٌ[65]. وذلِكَ أَنَّهُ قالَ في (امرَأَة قَتيل[66]): إنَّهُ (شَيْءٌ قَتيلٌ[67])، وهو لا يُجيزُ (امرَأَةٌ مَقتولٌ)، على هذا الحَدِّ والتَّقديرِ. وتَعليلُ سيبَوَيْهِ، لِمَن فَهِمَ عنهُ، صَحيحٌ، وتَعليلُ الكوفِيِّينَ مَدخولٌ[68]. ومَقصَدُنا مِن هذا البابِ ما يَخُصُّ الآيَةَ[69] دُونَ ما يَعُمُّ هذا البابَ بِالاستيفاءِ.

فقَولُهُ: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾، لَو قالَ: مُنْفَطِرَةٌ، وأَجراهُ على الفِعْلِ الذي هُوَ (انفَطَرَ)[70] أَو (يَنفَطِرُ)، لَم يَكُنْ فيهِ مِن الإبلاغِ في وَصفِها

عَلامةِ التَّأنيثِ، فتَقولُ: حائضَةٌ وطالِقَةٌ الآنَ أو غدًا. يُنظَر: الكِتاب: 3/ 383-384، والمُفَصَّل في صَنعَةِ الإعراب: 245، والإنصاف في مَسائلِ الخِلاف: 615، وشَرحُ الرَّضِيِّ عَلى كافِيَةِ ابنِ الحاجِب: 4/ 286-280.

(65) نَصُّ عِبارةِ سيبَوَيْهِ في (الكِتاب): 3/ 383: "هذا بابُ ما يَكونُ مُذَكَّرًا يوصَفُ بِهِ المؤَنَّثُ، وذلك قولُكَ: امرأَةٌ حائضٌ، وهذهِ طامِثٌ، كما قالوا: ناقَةٌ ضامِرٌ، يوصَفُ بِهِ المؤَنَّثُ وهو مُذَكَّرٌ. فإنَّما (الحائضُ) وأشباهُهُ في كلامِهِم على أَنَّهُ صِفةُ (شَيء)، و(الشَّيءُ) مُذَكَّرٌ، فكأَنَّهُم قالوا: هذا شَيءٌ حائضٌ، ثُمَّ وَصَفوا بهِ المؤَنَّثَ كما وَصَفوا المذَكَّرَ بالمؤَنَّثِ فقالوا: رَجُلٌ نُكَحَةٌ". وقد ساقَ أَبو بَكرٍ الأَنباريُّ كلامَ سيبَوَيْهِ هذا في (كِتاب المذَكَّر والمؤَنَّث): 149-150، ثُمَّ عَقَّبَ عليهِ بِقَولِهِ: "وهذا كُلُّهُ عِندي خَطَأٌ؛ لأَنّا لَو قُلْنا: هِندٌ حائضٌ، ونَحنُ نُريدُ: هِندٌ شَخصٌ حائضٌ، وشَيءٌ حائضٌ، للَزِمَنا أن نَقولَ: هِندٌ قائمٌ، جُمْلٌ جالِسٌ، على مَعنى: هِندٌ شَخصٌ قائمٌ، وجُمْلٌ شَيءٌ جالِسٌ، وفي إجازَةِ هذا خُروجٌ عن العَرَبِيَّةِ. وقالَ الفَرّاءُ: يَلزَمُ مَن قالَ: (حائضٌ) وَصفٌ لِـ(شَيء) أَن يَقولَ: هذهِ امرأَةٌ جالِسٌ، ولا يَقول: هذهِ، بَل يَقولُ: هذا. وقالَ الفَرّاءُ: يَلزَمُهُ أَن يَقولَ: الحائضُ يَحيضُ، على مَعنى: الشَّخصُ يَحيضُ، وقالَ: لَم نَجِدْ لهذا القَولِ مَذهَبًا. قالَ أَبو بَكرٍ: ولَو قُلْنا أَيضًا: زَيدٌ نُكَحَةٌ، ونَحنُ نُريدُ: زَيدٌ نَسَمَةٌ نُكَحَةٌ، لَلَزِمَنا أَن نَقولَ: زَيدٌ قائمَةٌ، على مَعنى: زَيدٌ نَسَمَةٌ قائمةٌ، وهذا كُلُّهُ مُحالٌ. ومَذهَبُ الفَرّاءِ في (نُكَحَة) وفي كُلِّ نَعتٍ لِمُذَكَّرٍ دَخَلَتْهُ هاءُ التَّأنيثِ أَنَّهُ لا يَخلو مِن أَن يَكونَ مَدحًا أَو ذَمًّا؛ فإن كانَ مَدحًا فهو مُشَبَّهٌ بِـ(الدّاهِيَة)؛ وإن كانَ ذَمًّا فهو مُشَبَّهٌ بِـ(البَهيمَة)".

(66) في المخطوط: "فقيل"، ولا مَعنى لهُ هُنا، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

(67) في المخطوط: "فقيل"، ولا مَعنى لهُ هُنا، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

(68) يُنظَرُ في الدِّفاعِ عن وِجهَةِ نَظَرِ البَصرِيِّينَ ورَدِّ حُجَجِ الكوفِيِّينَ: الإنصاف في مَسائلِ الخِلاف: 615-623.

(69) في المخطوط: "الابه"، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ. والآيَةُ المَقصودَةُ هيَ قَولُهُ تَعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ كَانَ وَعْدُهُۥ مَفْعُولًا﴾.

(70) في المخطوط: "الفطرة"، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

بِالتَّغَيُّرِ[71] والتَّبديلِ ما في قَولِهِ: مُنفَطِرٌ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: جُبَّةٌ مُنْخَرِقَةٌ، بِهذا نَسَبْتَ[72] لها مَعْنى الجُبَّةِ ووَصْفَها بِانخِراقٍ /ظ12/ غَيرِ مُتَفاحِشٍ، وإذا قُلْتَ: مُنخَرِقٌ، فكَأَنَّ الخَرْقَ قَد تَفاحَشَ حَتّى لَيْسَتْ بِجُبَّةٍ، وإنَّما هُوَ شَيْءٌ خَلَقٌ.

وإذا قُلْنا: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ﴾، كانَ [كـ][73] قَولِهِ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ[74] وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: 48]، وكَقَولِهِ: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ [النَّبأ: 19]؛ أَلا تَرى إلى قَولِهِ: ﴿فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ أَنَّهُ يُريدُ: صارَتْ كُلُّها أبوابًا، وتَحَوَّلَتْ عن جِنسِها أَو كادَتْ، وكَذلِكَ وَصْفُهُ لَها بِالتَّبَدُّلِ غَيْرَ ما كانَتْ عليهِ، فقَد صارَ الوَصْفُ لها بِـ(مُنفَطِر) يُشْعِرُ بِمَعنى (شَيْء مُنفَطِر)، لا بِمَعْنى (سَماء مُنفَطِرَة)، كَما قُلْنا في الفَرْقِ بَيْنَ (جُبَّة مُنخَرِقَة) و(شَيْء[75] مُنخَرِق)، وكَذلِكَ الأَوصافُ اللازِمَةُ المُؤَنَّثَةُ المُوجِبَةُ لِلاسْمِ حُكمًا غَيْرَ الأَوَّلِ، كَقَولِهِ: امرَأَةٌ قَتيلٌ، وناكِحٌ، وطالِقٌ، وعاطِفٌ[76]، إنَّما هُوَ أَوصافٌ فَرَّقَتْ بَيْنَ نَوعٍ مِن النِّساءِ ونَوعٍ.

فهذا الذي أَرادَ سيبَوَيْهِ بِقَولِهِ: كأَنَّهُ وَصْفٌ لِشَيْءٍ. ولَيْسَ كَذلِكَ (قائمَةٌ) و(ضاحِكَةٌ)؛ لأَنَّهُ وَصْفٌ عن عَرَضٍ، فلَم يُرِدْ أَن يَجعَلَهُ كالنَّوعِ الذي يُمَيَّزُ مِن نَوعٍ آخَرَ بِخاصِّيَّةٍ لازِمَةٍ لا بِصِفَةٍ عَرَضِيَّةٍ؛ أَلا تَرى أَنَّ الشَّيْءَ جِنسٌ يَكونُ شَجَرًا أَو حَيَوانًا وغَيرَ ذلِكَ، والشَّجَرُ نَوعٌ بِالإضافَةِ إلى ما يَتَنَوَّعُ مِنهُ كالنَّخْلِ والرُّمّانِ[77] وغَيرِ ذلِكَ، ثُمَّ إذا نَوَّعْتَ الرُّمّانَ[78]، مَثَلًا، أَو الإنسانَ مِن الحَيَوانِ بِالإضافَةِ الفِعْلِيَّةِ العَرَضِيَّةِ[79] لَم يَكُنْ تَنويعًا، وإنَّما هُوَ تَفرِقَةٌ بَينَ بَعضِ النَّوعِ وبَعضٍ بِوَصفٍ عَرَضٍ؟

---

(71) في المخطوط: "بالغير"، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

(72) في المخطوطِ كلمَةٌ غَيرُ مَنقوطَةٍ، وما أَثبَتُّ هو أَكثَرُ ما رَأَيْتُهُ مُناسَبَةً لِلرَّسمِ والسِّياقِ.

(73) زِيادَةٌ لا يَستَقيمُ الكلامُ إلّا بها.

(74) لا وُجودَ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ في المخطوطِ. والمذكورُ جُزءٌ مِن آيةٍ كريمةٍ هي قولُهُ تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾.

(75) في المخطوط: "بين"، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

(76) في المخطوط: "دعاكن"، ولا مَعنى لهُ هُنا، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

(77) في المخطوط: "الزمان"، بِالزّايِ المنقوطةِ، وهو تَصحيفٌ ظاهِرٌ.

(78) في المخطوط: "الزمان"، بِالزّايِ المنقوطةِ، وهو تَصحيفٌ ظاهِرٌ.

(79) في المخطوط: "العربه"، وما أَثبَتُّ هو أَقرَبُ احتِمالٍ يُوافِقُ الرَّسمَ والسِّياقَ.

وكَذلِكَ التَّفْرِقَةُ[80] بِهاءِ التَّأنيثِ، إذا قُلْتَ: امرُؤٌ وامرَأَةٌ، لَيْسَ هُوَ مِن[81] قَبيلِ التَّنويعِ بِالأَوصافِ الذّاتِيَّةِ؛ لأَنَّ الآدَمِيِّينَ نَوعٌ واحِدٌ ولَيْسُوا بِجِنسٍ، ولِذلِكَ قالوا: حِمارٌ وحِمارَةٌ، وقِرْدٌ وقِرْدَةٌ، وكَلْبٌ وكَلْبَةٌ، كَما قالوا: قائِمٌ وقائِمَةٌ، وضاحِكٌ وضاحِكَةٌ، ثُمَّ قالوا أَيضًا: جَدْيٌ وعَناقٌ، وحِمارٌ وأَتانٌ، فأَجْرَوا هذا مجرى النَّوْعَيْنِ المُمَيَّزَيْنِ بِالصِّفاتِ النَّفسِيَّةِ؛ إذ كانَ حُكْمُ المَعْزِ والعَناقِ مُخالِفًا لِحُكْمِ الذَّكَرِ مِن هذا النَّوعِ؛ إذ الذَّكَرُ مِن هذا النَّوعِ يُرادُ لِلفِحْلَةِ[82] والإطراقِ[83]، والأُنثى لِلَّبَنِ والنِّتاجِ[84] وغَيْرِ ذلِكَ، فشَبَّهوا افتِراقَ الحُكْمَيْنِ بافتِراقِ النَّوعَيْنِ، ولَيْسَ كَذلِكَ[85] القِرْدُ والقِرْدَةُ، والهِرُّ والهِرَّةُ.

ولَمّا كانَ حُكمُ /و13/ الطّالِقِ مِن النِّساءِ خِلافَ حُكمِ النّاكِحِ مِنهُنَّ جَعَلوهُما[86] كالنَّوعَيْنِ، ففَرَّقوا بَيْنَهُما بِاختِلافِ الاسمَيْنِ لا بِتاءِ التَّأنيثِ، إنَّما هِيَ في الاسمِ المُشْتَقِّ مِن الفِعْلِ لِلفَرْقِ بَينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، فتَقولُ: فاعِلَةٌ وفاعِلٌ، كَما تَقولُ: فَعَلَ وفَعَلَتْ، وتَقولُ: مَقتولٌ ومَقتولَةٌ، كَما تَقولُ: قُتِلَ وقُتِلَتْ. فإذا غَيَّرْتَهُ عن هذا البِناءِ إلى (فَعيل) عُلِمَ أَنَّكَ لا تُريدُ الفِعْلَ، وإنَّما تُريدُ نَوعًا مِن الأَشياءِ؛ لأَنَّ (فَعيلًا) في الأَصلِ لِلأَوصافِ اللازِمَةِ التي تُشْبِهُ الصِّفاتِ النَّفسِيَّةَ، بِخِلافِ الفِعْلِ وما دَلَّ عليهِ. فهذا ما يَعُمُّ البَابَ، وبَقِيَ[87] الرَّدُّ على الكوفِيِّينَ في تَعليلِهِم إلى غَيرِ هذا المَوضِعِ.

---

(80) في المخطوط: "المتفرقه"، وما أَثبَتُّ هو الموافِقُ لِلسِّياقِ.

(81) في المخطوط: "بمومن"، ولا معنى له هنا، وما أَثبتُّ هو الموافقُ لِلسِّياقِ.

(82) في المخطوط: "العجلة"، ولا مَعنى لهُ هُنا، وما أَثبَتُّ هو الموافِقُ لِلسِّياقِ؛ إذ جاءَ في (القاموس المحيط): 2/ 1375: "فَحْلٌ بَيِّنُ الفُحولَةِ والفِحالَةِ والفِحْلَةِ، بِكَسْرِهما".

(83) في (القاموس المحيط): 2/ 1199: "أَطْرَقَ... فُلانًا فَحْلَهُ: أَعارَهُ لِيَضْرِبَ في إِبِلِهِ".

(84) النِّتَاجُ هو وِلادَةُ النّاقَةِ، يُقالُ: نُتِجَت النّاقَةُ نِتاجًا، وأُنْتِجَتْ، وقَد نَتَجَها أَهلُها. يُنظَر: القاموسُ المحيط: 1/ 318.

(85) في المخطوط: "لذلك"، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

(86) في المخطوط: "التناكح ممن جعلوها"، ولا مَعنى لهذا الكلامِ هُنا، وما أَثبَتُّ هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

(87) في المخطوط: "ي"، وما أَثبَتُّ هو الموافِقُ لِلسِّياقِ.

ومِمّا دَخَلَ في الكَلامِ مُراعاةً لِمَعْنًى في ضِمْنِهِ لا لِلَفظِهِ: قَرَأْتُ بِسُورَةِ كَذا، تَقولُ: قَرَأْتُ كِتابَكَ، وقَرَأْتُ المُوَطَّأَ، فيَقبُحُ[88] إدخالُ الباءِ، فإذا قُلْتَ: «**مَن لَم يَقْرَأْ بِأُمِّ الكِتابِ فَصَلاتُهُ خِداجٌ**»[89]، قَبُحَ[90] إخراجُ الباءِ لِتَعَلُّقِها بما في ضِمْنِ الكَلامِ مِن مَعْنى التَّقَرُّبِ والتَّهَجُّدِ والتَّأدِيَةِ لِلفَرْضِ، فإنَّ هذِهِ المَعانِيَ كُلَّها تَطلُبُ الباءَ، فإنَّكَ تَتَقَرَّبُ بِها، وتُؤَدِّي[91] الفَرْضَ بِها[92].

ومِثْلُ دُخولِها ها هُنا خُروجُها مِن قَولِهِ:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ[93]

لأَنَّكَ إذا أَمَرْتَهُ بِالخَيْرِ فقَد كَلَّفْتَهُ إيّاهُ[94]، ففي ضِمْنِ الكَلامِ ما يَقتَضي حَذْفَها[95]، بِخِلافِ: نَهَيْتُكَ عن الشَّرِّ؛ فإنَّهُ لَيسَ في اللَفظِ ولا المَعْنى إلّا ما

---

(88) في المخطوط: "فيح"، وما أَثبَتُّ هو الموافِقُ لِلسِّياقِ.

(89) رَوى مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح876، كتاب الصَّلاة، باب (وُجوب قِراءَةِ الفاتِحَةِ في كُلِّ رَكعَةٍ)، عن أَبي هُرَيْرَةَ عن النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، قالَ: «مَن صَلّى صَلاةً لَم يَقرَأْ فيها بِأُمِّ القُرآنِ فهِيَ خِداجٌ». ورَوى أَيضًا: ح879، عن أَبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ: «مَن صَلّى صَلاةً لَم يَقرَأْ فيها بِفاتِحَةِ الكِتابِ فهِيَ خِداجٌ». والخِداجُ: النُّقصانُ، يُقالُ: خَدَجَت النّاقَةُ، إذا أَلقَتْ وَلَدَها قَبلَ أَوانِهِ وإن كانَ تامَّ الخَلْقِ. وأَخدَجَتْهُ، إذا وَلَدَتْهُ ناقِصَ الخَلْقِ وإن كانَ لِتَمامِ الحَملِ. وإنَّما قالَ: «فهِيَ خِداجٌ»، و(الخِداجُ) مَصدَرٌ، على حَذفِ المضافِ، أَي: ذاتُ خِداجٍ، أَو يَكونُ قَد وَصَفَها بِالمصدَرِ نَفسِهِ مُبالَغَةً. يُنظَر: النِّهايَةُ في غَرِيبِ الحَديثِ والأَثَر: 2/ 12.

(90) في المخطوط: "فتح"، وما أَثبَتُّ هو الموافِقُ لِلسِّياقِ.

(91) في المخطوط: "يودي"، وما أَثبَتُّ هو الموافِقُ لِلسِّياقِ.

(92) يُنظَر: نَتائِجُ الفِكر: 273.

(93) هذِهِ الجُملَةُ جُزءٌ مِن بَيتِ شِعرٍ هو:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وَذا نَشَبِ

والبَيتُ مِن شَواهِدِ: الكِتاب: 1/ 37، والمُقتَضَب: 2/ 36، و86، و321، و4/ 331، وهو مُختَلَفٌ في نِسبَتِهِ، وهو في ديوانِ عَمرِو بنِ مَعديكَرِبَ الزُّبَيدِيِّ: 63، وفي ديوانِ خُفافِ بنِ نُدْبَةَ السُّلَمِيِّ: 126.

(94) يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: 6/ 139-140، ونَتائِجُ الفِكر: 255.

(95) في (نتائج الفكر): 259-260: "حَذْفُ الباءِ مِن (أَمَرْتُكَ الخَيرَ) إنَّما يَكونُ بِشَرطَيْنِ؛ أَحَدُهُما اتِّصالُ الفِعلِ بِالمجرورِ، فإن تَباعَدَ مِنهُ لَم يَكُنْ بُدٌّ مِن الباءِ، نَحو قَولِكَ: أَمَرْتُ

يَطلُبُ حَرفَ الجَرِّ وهُوَ (عَن)، ولِذلِكَ لَم يَجُزْ سُقوطُها[96].

وقَولُ النَّحْوِيِّينَ في هذا البابِ: إنَّها أَفعالٌ مَسموعَةٌ لا يُقاسُ عَلَيها، أَعني ما زِيدَ فيهِ حَرفُ الجَرِّ أَو ما نُقِصَ مِنهُ، لَيْسَ بِإقناعٍ، بَل هُوَ مُطَّرِدٌ بِوَجهِ العِلَّةِ، واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ بِرَحمَتِهِ.

تَمَّ

نُقِلَتْ هذهِ المسائلُ مِن (الأمالي)، تَصنيفِ العَلّامَةِ أَبي زَيدٍ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ أَبي الحَسَنِ الخَثعَمِيِّ ثُمَّ السُّهَيْلِيِّ رحِمَهُ اللهُ تَعالى، آمين:

نَموتُ وَنَحيا كُلَّ يَوْمٍ ولَيلَةٍ ... ولا بُدَّ مِن يَوْمٍ نَموتُ وَلا نَحيا

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثقِلُني ... ثَوْبي فَأَنْهَضُ [نَهضَ][97] الشّارِبِ الثَّمِلِ

[ظ13]

الرَّجُلَ يَومَ الجُمُعَةِ بِالخَيرِ، يَقبُحُ حَذفُ الباءِ؛ لأنَّ المعنى الذي مِن أَجلِهِ حُذِفَت الباءُ لَيسَ بِلَفظٍ وإنَّما هو مَعنًى في الكلمَةِ، وهو ما تَضَمَّنَتْهُ مِن مَعنى (كَلَّفْتُكَ)، فلَم يَقْوَ على الحَذفِ إلّا معَ القُربِ مِن الاسم كما كانَ ذلكَ في (اختَرْتُ)... والشَّرطُ الثّاني: أن يَكونَ المأمورُ بِهِ حَدَثًا، فإن كانَ جِسْمًا أَو جَوهَرًا لَم تُحذَف الباءُ مِن نَحوِ: أَمَرْتُكَ بِزَيدٍ، ولا تَقولُ: أَمَرْتُكَ زَيدًا؛ لأنَّ الأَمرَ في الحَقيقَةِ لَيسَ بهِ ولا لِلتَّكليفِ بِهِ مُتَعَلَّقٌ، وإنَّما تَدخُلُ الباءُ عليهِ مَجازًا، كأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَرْتُكَ بِضَربِ زَيدٍ أَو إكرامِهِ، ثُمَّ حَذَفْتَ".

(96) في (نَتائج الفِكر): 260: "أمّا (نَهَيْتُكُنَّ عن الشَّرِّ) فلا يَجوزُ حَذْفُ الحَرفِ الجارِّ فتَقولَ: نَهَيْتُكَ الشَّرَّ؛ لأَنَّهُ لَيسَ في ضِمنِ الكلامِ ما يَتَضَمَّنُ النَّصبَ، والنَّهيُ عن الشَّيءِ إبعادٌ عنهُ وكَفٌّ وزَجرٌ، وكُلُّ هذهِ المعاني مُتَعَدِّيَةٌ بِـ(عَن)، فلَم يَكُنْ بُدٌّ مِنها، بِخِلافِ الأَمرِ فإنَّهُ إغراءٌ بالشَّيءِ وإلزاقٌ بهِ، فمِن ثَمَّ تَعَدّى بالباءِ، وهو أَيضًا بمعنى التَّكليفِ والإلزامِ، فمِن ثَمَّ جازَ إسقاطُ الباءِ". وفي (الرَّوض الأُنُف): 6/ 140: "لا يَستَقيمُ: نَهَيْتُكَ الشَّرَّ؛ إذ لَيسَ في مَعنى (نَهَيْتُكَ) فِعلٌ ناصِبٌ".

(97) زيادَةٌ مِن أَصلِ البَيتِ سَقَطَتْ مِن المخطوطِ. والبَيتُ قَد نُسِبَ في (شَرح شَواهِدِ الإيضاح) لابنِ بَرِّي: 74، إلى أَبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ، وفي (الدُّرَر اللَّوامِع): 2/ 133، إليهِ أَو إلى عَمْرِو بنِ أَحمَرَ الباهِلِيِّ، وفي (خِزانَة الأَدَب): 9/ 358، إلى ابنِ أَحمَرَ الباهِلِيِّ وَحدَهُ.

مَسرَدُ المَصادِرِ والمَراجِع

أَوَّلاً: مُؤَلَّفاتُ السُّهَيلِيّ:

- أَمالي السُّهَيلِيِّ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقه، تحقيق محمَّد إبراهيم البنّا، مطبعة السَّعادة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1390هـ/ 1970م.
- التَّعريفُ والإعلام في ما أُبهِمَ مِن الأَسماءِ والأَعلام في القُرآنِ الكَريم، تحقيق عبد أ. مهنّا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1407هـ/ 1987م.
- الرَّوضُ الأُنُفُ في شَرحِ السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ لابنِ هِشام - ومَعَهُ السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ لِلإمامِ ابنِ هِشام (ت218هـ)، تحقيق عبد الرَّحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ط.، د.ت.
- كِتابُ التَّعريف والإعلام في ما أُبهِمَ في القُرآنِ مِن الأَسماءِ الأَعلام، تحقيق عبد الله محمَّد عليّ النّقراط، منشورات كلِّيَّة الدَّعوة الإسلاميَّة ولجنة الحفاظ على التُّراث الإسلاميّ، طرابلس - الجماهيريَّة العظمى، الطَّبعة الأُولى، 1992م.
- كِتابُ الفَرائض وشَرح آياتِ الوَصِيَّة، تحقيق الدُّكتور محمَّد إبراهيم البنّا، المكتبة الفيصليَّة، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الثّانية، 1405هـ/ 1984م.
- مَسائلُ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقه، تحقيق الدُّكتور طه محسن، مجلَّةُ المَورِد، وزارة الثَّقافة والإعلام، العراق، المجلَّد الثّامن عشر، العدد الثّالث، خريف عام 1989م: 84-110.
- مَسأَلَةُ خُروج اللَفظِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المَعنى في ضِمنِه، مَخطوطٌ مَحفوظٌ في مكتبة الأَسَد في دمشق برقم (15938) على ميكروفيش برقم (م ش/م/ 15545).
- نَتائجُ الفِكر في النَّحو، تحقيق الدُّكتور محمَّد إبراهيم البنّا، دار الرِّياض، الرِّياض، د.ط.، د.ت.
- نَتائجُ الفِكر في النَّحو، تحقيق عادل أَحمد عبد الموجود وعليّ محمَّد معوّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1412هـ/ 1992م.

ثانيًا: سائرُ المَصادِرِ والمَراجِع:

- القُرآنُ الكَريم.
- آدابُ الزِّفاف في السُّنَّةِ المُطَهَّرَة، محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ، المكتبة الإسلاميَّة، عَمّان، الطَّبعة الأُولى، 1409هـ.
- الإبانَة عَن أُصولِ الدِّيانَة، أبو الحَسَنِ الأَشعَرِيّ (324هـ)، تحقيق الدُّكتورة فوقيَّة حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1397هـ/ 1977م.
- الإبانَةُ عَن شَريعَةِ الفِرقَةِ النّاجيَة ومُجانَبَة الفِرَقِ المذمومَة، أبو عَبدِ اللهِ عُبَيدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ بَطَّةَ العُكبرِيُّ الحَنبَلِيّ (387هـ)، دار الرّاية، الرِّياض، الطَّبعة الثّانية، 1415هـ/ 1994م.
- الإبدال، أبو يوسُفَ يَعقوبُ بنُ السِّكِّيت (244هـ)، تحقيق الدُّكتور حسين محمَّد محمَّد شرف، مجمع اللغة العربيَّة، القاهرة، د.ط، 1398هـ/ 1978م.
- ابنُ القَيِّمِ وحِسُّهُ البَلاغِيُّ في تَفسيرِ القُرآن، الدُّكتور عبد الفتّاح لاشين، دار الرّائد العربيّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1402هـ/ 1982م.
- أبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ: حَياتُهُ ومَكانَتُهُ بَينَ أئمَّةِ التَّفسيرِ والعَرَبِيَّةِ وآثارُهُ في القِراءاتِ والنَّحو، عبدُ الفتّاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدَّة، الطَّبعة الثّالثة، 1409هـ/ 1989م.
- أبو القاسِمِ السُّهَيلِيُّ وإنتاجُهُ الفِكرِيّ، بنيونس الزّاكي، بَحثٌ في مجلَّة آفاق الثَّقافة والتُّراث، العدد 6، ربيع الثّاني 1415هـ/ سبتمبر-أيلول 1994م: 90-105.
- الإتقان في عُلومِ القُرآن، جَلالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بَكرٍ السُّيوطِيّ (911هـ)، تحقيق فوّاز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1421هـ/ 2000م.
- اجتِماعُ الجُيوشِ الإسلاميَّةِ لِلإمام ابنِ القَيِّم مَعَ بَيانِ مَوقِفِ ابنِ القَيِّمِ مِن بَعضِ الفِرَق، إعداد وتحقيق الدُّكتور عوّاد عبد الله المعتق، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الثّانية، 1415هـ/ 1995م.
- أَحكامُ أَهلِ الذِّمَّة، شَمسُ الدِّينِ أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أبي بَكرٍ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّة (751هـ)، تحقيق الدُّكتور صبحي الصّالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطَّبعة الثّالثة، 1983م.
- أَحكامُ الجَنائز وبِدَعُها، محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1412هـ/ 1992م.
- إحكام الفُصول في أَحكام الأُصول، أبو الوَليدِ الباجِيّ (474هـ)، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1407هـ/ 1986م.
- الإحكام في أُصولِ الأَحكام، أبو مُحَمَّدٍ عَلِيُّ بنُ أَحمَدَ بنِ سَعيدِ بنِ حَزم (465هـ)، تحقيق

الدُّكتور محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1419هـ/ 1998م.

- أَحكامُ القُرآن، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ المعروفُ بِابنِ العَرَبيّ (543هـ)، تحقيق محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، د.ت.
- أَحكامُ كُلّ وما عَلَيهِ تَدُلّ، تَقيُّ الدِّينِ عَلِيُّ بنُ عَبدِ الكافي السُّبكيّ (756هـ)، تحقيق الدُّكتور طه محسن، دار الشُّؤون الثَّقافيَّة، بغداد، الطَّبعة الأُولى، 2000م.
- أَخبارُ مَكَّةَ وما جاءَ فيها مِن الآثار، أَبو الوَليدِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الوَليدِ بنِ عُقبَةَ بنِ الأَزرَقِ الغَسّانيُّ المَكِّيُّ المعروفُ بِالأَزرَقِيّ (250هـ)، تحقيق رشدي الصّالح ملحس، دار الأندلس للنَّشر، بيروت، د.ط.، 1983م.
- اختِصارُ عُلوم الحَديثِ لِلحافِظِ ابنِ كَثيرٍ (774هـ) - مَعَ شَرحِهِ (الباعِث الحَثيث) لأَحمد محمَّد شاكِر، تحقيق ناصر الدِّين الأَلبانيّ، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1996م.
- أَدَبُ الكاتِب، أَبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُسلِمِ بنِ قُتَيبَة (276هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد الدّالي، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1405هـ/ 1985م.
- الأَدَبُ المفرَد، أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ البُخاريُّ (256هـ)، تحقيق أَبي عبد الرَّحمن محمَّد ناصر الدِّين الأَلبانيّ، دار الصِّدِّيق، السّعوديَّة، الطَّبعة الثّانية، 1421هـ/ 2000م.
- الإذاعَة لِما كانَ وما يَكونُ بَينَ يَدَي السّاعَة، السَّيِّدُ مُحَمَّد صِدِّيق حَسَن القنّوجيّ البُخاريّ، تحقيق عبد القادر الأَرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطَّبعة الثّانية، 1421هـ/ 2001م.
- ارتِشافُ الضَّرَب مِن لِسانِ العَرَب، أَبو حَيّانَ الأَندلسِيّ (745هـ)، تحقيق الدُّكتور رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1998م.
- إِرواءُ الغَليل في تَخريجِ أَحاديثِ مَنار السَّبيل، محمَّد ناصر الدِّين الأَلبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1405هـ/ 1985م.
- الأَزمِنَة والأَمكِنَة، أَبو عَلِيٍّ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ المَرزوقِيّ (421هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد نايف الدّليميّ، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2002م.
- أَساسُ البَلاغَة، الزَّمَخشَرِيّ (538هـ)، مطبعة دار الكتب، مصر، د.ط.، 1972م.
- أَسبابُ النُّزول، جَلالُ الدِّينِ السُّيوطيّ (911هـ)، تحقيق بديع السَّيِّد اللحّام، دار الهجرة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1410هـ/ 1990م.
- أَسبابُ نُزولِ القُرآن، أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الواحِدِيّ (468هـ)، تحقيق الدُّكتور ماهر ياسين الفحل، دار الميمان، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1426هـ/ 2005م.
- استِدراكاتُ ابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ في كِتابِهِ (بَدائِعُ الفَوائد) عَلى السُّهَيلِيّ، ليث شاكر محمود

جراد، بحثٌ في مجلّة جامعة الأنبار للُغات والآداب، العدد التّاسع، 2013م.
- الاستِذكار الجامِعُ لِمَذاهِبِ فُقَهاءِ الأمصار وعُلَماءِ الأقطار فيما تَضَمَّنَهُ المُوَطَّأُ مِن المَعاني والآثار وشَرح ذلِكَ كُلِّهِ بالإيجازِ والاختِصار، أبو عُمَرَ يوسُفُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ البَرِّ النَّمريُّ القُرطُبِيّ (463هـ)، تحقيق سالم محمَّد عطا ومحمَّد عليّ معوّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2000م.
- الاستيعاب في بَيانِ الأسباب، سليم بن عيد الهلاليّ ومحمَّد بن موسى آل نصر، دار ابن الجوزيّ، المملكة العربيَّة السّعوديَّة، الطَّبعة الأُولى، 1425هـ.
- الاستيعاب في مَعرفَةِ الأَصحاب، أبو عُمَرَ يوسُفُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ البَرِّ (463هـ)، تحقيق عليّ محمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1412هـ/ 1992م.
- الإسرائيليّاتُ والموضوعاتُ في كُتُبِ التَّفسيرِ، الدُّكتور محمَّد بن محمَّد أبو شهبة، دار الجيل، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1413هـ/ 1992م.
- الأسنى في شَرحِ أَسماءِ اللهِ الحُسنى وصِفاتِه، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ الأنصارِيُّ القُرطُبِيّ (671هـ)، تحقيق الدُّكتور صالح عطيَّة الحطمانيّ، جمعيَّة الدَّعوة الإسلاميَّة العالميَّة، الجماهيريَّة العربيَّة الليبيَّة، الطَّبعة الأُولى، 2001م.
- الأَشباهُ والنَّظائرُ في النَّحو، جَلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ أَبي بَكرٍ السُّيوطيُّ الشّافِعِيّ (911هـ)، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- الاشتِقاق، أبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ دُرَيْد (321هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، مؤَسَّسة الخانجيّ، القاهرة، د.ط.، 1378هـ/ 1958م.
- اشتِقاقُ أَسماءِ الله، أَبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ إسحاقَ الزَّجّاجِيّ (337هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الحسين المبارك، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1406هـ/ 1986م.
- الإصابَة في تَمييزِ الصَّحابَة، ابنُ حَجَرٍ العَسقَلانيّ (852هـ)، تحقيق عليّ محمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1412هـ/ 1992م.
- إصلاحُ غَلَطِ أَبي عُبَيْدٍ في غَريب الحَديث، ابنُ قُتَيبةَ عَبدُ اللهِ بنُ مُسلِمِ الدِّينَوَرِيّ (276هـ)، تحقيق عبد الله الجبوريّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1403هـ/ 1983م.
- إصلاحُ غَلَطِ المحَدِّثِين، أَبو سُلَيمانَ حَمْدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ الخَطّابيّ (388هـ)، تحقيق صلاح محمَّد محمَّد عويضة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1413هـ/ 1993م.

- إصلاحُ المَنطِق، ابنُ السِّكِّيت (244هـ)، تحقيق أحمد محمَّد شاكر وعبد السَّلام محمَّد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطَّبعة الرّابعة، د.ت.

- الأَصمَعِيّات - اختِيارُ الأَصمَعِيِّ أَبي سَعيدٍ عَبدِ المَلِكِ بنِ قُرَيبِ بنِ عَبدِ المَلِك (216هـ)، تحقيق أحمد محمَّد شاكر وعبد السَّلام هارون، دار المعارف، مصر، الطَّبعة الثّالثة، د.ت.

- الأُصولُ في النَّحو، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ سَهلِ بنِ السَّرّاجِ النَّحوِيُّ البَغدادِيّ (316هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1420هـ/ 1999م.

- الأُصولُ والفُروع، ابنُ حَزمٍ الأَندلسيّ (456هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد عاطف العراقيّ والدُّكتورة سهير فضل الله أبو وافية، دار النَّهضة العربيَّة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1978م.

- الأَضداد، مُحَمَّدُ بنُ القاسِمِ الأَنبارِيّ (327هـ)، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنَّشر، الكويت، د.ط.، 1960م.

- الأَضداد، أَبو حاتِمٍ سَهْلُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثمانَ السِّجِستانِيّ (255هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد عودة أبو جُرَيّ، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة، القاهرة، د.ط، 1414هـ/ 1994م.

- الأَضداد، أَبو يوسُفَ يَعقوبُ بنُ إِسحاقَ السِّكِّيت (244هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد عودة سلامة أَبو جُرَيّ، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة، القاهرة، د.ط، د.ت.

- الأَضدادُ في كَلامِ العَرَب، أَبو الطَّيِّبِ عَبدُ الواحِدِ بنُ عَلِيٍّ اللُّغَوِيُّ الحَلَبِيّ (351هـ)، تحقيق الدُّكتور عزَّة حسن، دار طلاس، دمشق، الطَّبعة الثّانية، 1996م.

- الاعتِبارُ في النّاسِخِ والمَنسوخِ في الحَديث، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ موسى الحازِمِيُّ الهَمَذانِيّ (584هـ)، تحقيق أَحمد طنطاوي جوهري مسدد، دار ابن حزم، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2001م.

- إِعرابُ ثَلاثِينَ سورَةً مِن القُرآنِ الكَريم، أَبو عَبدِ اللهِ الحُسَينُ بنُ أَحمَدَ المعروفُ بِابنِ خالَوَيْه (370هـ)، تحقيق محمَّد إبراهيم سليم، مكتبة القُرآن، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- إِعرابُ القِراءاتِ الشَّواذّ، مُحِبُّ الدِّينِ أَبو البَقاءِ عَبدُ اللهِ بنُ الحُسَينِ العُكْبَرِيّ (616هـ)، تحقيق محمَّد السَّيِّد أَحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1996م.

-إِعرابُ القُرآن، أَبو جَعفَرٍ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِسماعيلَ النَّحّاس (338هـ)، تحقيق الدُّكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1405هـ/ 1985م.

- أعلامُ الحَديثِ في شَرحِ صَحيحِ البُخارِيّ، أبو سُلَيمانَ حَمْدُ بنُ مُحَمَّدٍ الخَطّابِيّ (388هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد بن سعد بن عبد الرَّحمن آل سعود، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التُّراث الإسلاميّ بجامعة أُمّ القرى، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأُولى، 1409هـ/ 1988م.

- الأَعلام - قاموسُ تَراجمَ لأَشهَرِ الرِّجالِ والنِّساءِ مِن العَرَبِ والمُستَعربينَ والمُستَشرِقين، خير الدِّين الزِّركليّ، دار العلم للملايين، بيروت، الطَّبعة الخامسة عشرة، 2002م.

- أعلامُ المُحَدِّثِين، الدُّكتور محمَّد بن محمَّد أبو شهبة، دار الكتاب العربيّ، مصر، د.ط.، د.ت.

- إعلامُ الموَقِّعِين عَن رَبِّ العالَمِين، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبي بَكرِ بنِ أَيُّوبَ المعروفُ بِابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّة (751هـ)، تحقيق أَبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزيّ، المملكة العربيَّة السّعوديَّة، الطَّبعة الأُولى، 1423هـ.

- الأغاني، أبو الفَرَجِ الأَصفَهانيّ (356هـ)، تحقيق وإشراف لجنة من الأُدباء، دار الثَّقافة، بيروت، د.ط.، د.ت.

- الاقتِضاب في شَرحِ أَدَبِ الكُتّاب، ابنُ السِّيدِ البَطليوسِيّ (521هـ)، دار الجيل، بيروت، د.ط.، 1407هـ/ 1987م.

- الأقوالُ الشّاذَّةُ في التَّفسير - نَشأَتُها وأَسبابُها وآثارُها، الدُّكتور عبد الرَّحمن بن صالح بن سليمان الدّهش، سلسلة إصدارات مجلَّة الحكمة، مانشستر - بريطانيا، الطَّبعة الأُولى، 1425هـ/ 2004م.

- الإكمالُ في رَفعِ الارتِياب عَن المؤتَلِفِ والمختَلِفِ في الأَسماءِ والكُنى والأَنساب، عَلِيُّ بنُ هِبَةِ اللهِ أَبي نَصرِ بنِ ماكولا (475هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1411هـ/ 1990م.

- الأُمّ، مُحَمَّدُ بنُ إدريسَ الشّافِعِيّ (204هـ)، تحقيق الدُّكتور رفعت فوزي عبد المطَّلب، دار الوفاء، مصر، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2001م.

- الأمالي، أبو عَلِيٍّ القالي إسماعيلُ بنُ القاسِمِ بنِ عَيذونَ بنِ هارونَ بنِ عيسى بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَلمانَ (356هـ)، تحقيق محمَّد عبد الجواد الأَصمعيّ، دار الكتب المصريَّة، مصر، الطَّبعة الثّانية، 1344هـ/ 1926م.

- أمالي ابنِ الشَّجَرِيّ، هِبَةُ اللهِ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَمزَةَ الحَسَنِيُّ العَلَوِيّ (542هـ)، تحقيق الدُّكتور محمود محمَّد الطَّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د.ط، د.ت.

- أمالي الزَّجّاجيّ، أَبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ إسحاقَ الزَّجّاجِيّ (340هـ)، تحقيق عبد السَّلام هارون، المؤَسَّسة العربيَّة الحديثة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1382هـ.

- الأمالي النَّحويَّة - أمالي القُرآنِ الكَريم، ابنُ الحاجِب (646هـ)، تحقيق هادي حسن حَمّودي، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1405هـ/ 1985م.

- الانتِصارُ لِسيبَوَيْهِ عَلى المُبَرِّد، أبو العَبّاسِ أحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ وَلّادٍ التَّميمِيُّ النَّحويّ (332هـ)، تحقيق الدُّكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1416هـ/ 1996م.

- الانتِصارُ لِلقُرآن، أبو بَكرِ بنُ الطَّيِّبِ الباقِلّانيّ (403هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد عصام القضاة، دار ابن حزم، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2001م.

- الإنصاف في مَسائلِ الخِلاف بَينَ البَصريِّينَ والكوفيِّين، أبو البَرَكاتِ كَمالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحَمَّدٍ الأنبارِيّ (577هـ)، تحقيق الدُّكتور جودة مبروك محمَّد مبروك، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، د.ت.

- الإيضاح - معَ شَرحِهِ (المقتَصِد) لِلجُرجانيّ، أبو عَلِيٍّ الفارِسِيّ (377هـ)، تحقيق الدُّكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثَّقافة والإعلام، الجمهوريَّة العراقيَّة، د.ط، 1982م.

- الإيضاحُ في عِلَلِ النَّحو، أبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ إسحاقَ الزَّجّاجِيّ (337هـ)، تحقيق الدُّكتور مازن المبارك، دار النَّفائس، بيروت، الطَّبعة السّادسة، 1416هـ/ 1996م.

- الإيضاحُ في عُلومِ البَلاغَة - المَعاني والبَيانُ والبَديع، الخَطيبُ القزوينِيُّ جَلالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الرَّحمن (739هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد عبد المنعم خفاجي، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1426هـ/ 2006م.

- الإيضاحُ لِناسِخِ القُرآنِ ومَنسوخِهِ ومَعرِفَة أُصولِهِ واختِلاف النّاسِ فيه، أبو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بنُ أبي طالِبٍ القَيسِيّ (437هـ)، تحقيق الدُّكتور أحمد حسن فرحات، دار المنارة، جدَّة، الطَّبعة الأُولى، 1406هـ/ 1986م.

- أيمانُ العَرَبِ في الجاهِلِيَّة، أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عَبدِ اللهِ النَّجيرَمِيُّ الكاتِب، تحقيق محبّ الدِّين الخطيب، المطبعة السَّلفيَّة، القاهرة، د.ط.، 1343هـ.

- البَحرُ الزَّخّار المَعروفُ بمُسنَدِ البزّار، أبو بَكرٍ أحمَدُ بنُ عَمرِو بنِ عَبدِ الخالِقِ العتكِيُّ البَزّار (292هـ)، تحقيق الدُّكتور محفوظ الرَّحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوَّرة، د.ط.، 1424هـ/ 2003م.

- البَحرُ المُحيط، مُحَمَّدُ بنُ يوسُفَ الشَّهيرُ بِأَبي حَيّانَ الأندلسيِّ الغرناطِيّ (754هـ)، تحقيق زهير جعيد، دار الفكر، بيروت، د.ط.، 1412هـ/ 1992م.

- بَدائعُ الفَوائد، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أبي بَكرِ بنِ أيُّوبَ المَعروفُ بِابنِ قَيِّم الجَوزِيَّة (751هـ)، تحقيق عليّ بن محمَّد العمران، دار عالم الفوائد، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأُولى، 1425هـ.

- البِدايَة والنِّهايَة، أبو الفِداءِ إسماعيلُ بنُ عُمَرَ بنِ كَثيرٍ القُرَشِيُّ الدِّمَشقِيّ (774هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الرّابعة، 1408هـ/ 1988م.

- البُرهان في عُلومِ القُرآن، بَدرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ بهادِرَ بنِ عَبدِ اللهِ الزَّركَشِيّ (794هـ)، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، القاهرة، الطَّبعة الثّانية، د.ت.

- البُرهان في مُتَشابِهِ القُرآن، مَحمودُ بنُ حَمزَةَ بنِ نَصرٍ الكرمانيُّ (بعدَ500هـ)، تحقيق أحمد عزّ الدِّين عبد الله خلف الله، دار الوفاء، المنصورة، الطَّبعة الثّانية، 1418ه/ 1998م.

- بَصائرُ ذَوي التَّمييز في لَطائفِ الكِتابِ العَزيز، مَجدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ الفَيروزآباديّ (817ه)، تحقيق محمَّد عليّ النَّجّار، المكتبة العلميَّة، بيروت، د.ط.، د.ت.

- بُغيَةُ الوُعاة في طَبَقاتِ اللُّغَويِّينَ والنُّحاة، جَلالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بَكرٍ السُّيوطيُّ الشّافِعِيّ (911ه)، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا - بيروت، د.ط.، د.ت.

- بَلاغاتُ النِّساء، أبو الفَضلِ أحمَدُ بنُ أبي طاهِرٍ المعروفُ بِابنِ طَيفُور (280هـ)، تحقيق الدُّكتور يوسف البقاعيّ، دار الأضواء، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1420ه/ 1999م.

- البَلاغَةُ العَرَبيَّة - أُسُسُها وعُلومُها وفُنونُها وصُوَرٌ مِن تَطبيقاتِها بِهَيكَلٍ جَديدٍ مِن طَريفٍ وتَليد، عبد الرَّحمن حسن حبنَّكة الميدانيّ، دار القلم - دمشق، والدّار الشّاميَّة - بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1416ه/ 1996م.

- البَلاغَةُ القُرآنيَّةُ عندَ الإمامِ الخَطّابيّ، الدُّكتور صباح عبيد دراز، مطبعة الأَمانة، مصر، الطَّبعة الأُولى، 1406ه/ 1986م.

- بَلاغَةُ الكَلِمَةِ في التَّعبيرِ القُرآنيّ، الدُّكتور فاضل صالح السّامرّائيّ، دار عمّار، الأُردن، الطَّبعة الثّالثة، 1426ه/ 2005م.

- البُلغَة في تَراجُمِ أئمَّةِ النَّحوِ واللُّغَة، مَجدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ الفيروزآبادِيّ (817هـ)، تحقيق محمَّد المصريّ، مركز المخطوطات والتُّراث، الكويت، الطَّبعة الأُولى، 1407هـ/ 1987م.

- البُلغَةُ في الفَرقِ بَينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّث، أبو البَرَكاتِ بنُ الأنبارِيّ (577ه)، تحقيق الدُّكتور رمضان عبد التَّوّاب، وزارة الثَّقافة - مركز تحقيق التُّراث، الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة، د.ط.، 1970م.

- البيان في غَريبِ إعرابِ القُرآن، أبو البَرَكاتِ عَبدُ الرَّحمنِ كَمالُ الدِّينِ بنُ مُحَمَّدٍ الأنبارِيّ (577هـ)، تحقيق الدُّكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، الطَّبعة الثّانية، 2006م.

- البَيان والتَّبيين، أَبو عُثمانَ عَمرُو بنُ بَحرٍ الجاحِظ (255هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ط.، د.ت.
- تاجُ العَروس مِن جَواهِرِ القاموس، السَّيِّدُ مُحَمَّد مُرتَضى الحُسَينيُّ الزَّبيديُّ (1205هـ)، مطبعة حكومة الكويت، د.ط.
- تاريخُ الإسلام ووَفَياتُ المَشاهيرِ والأعلام، شَمسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ عُثمانَ الذَّهَبِيّ (748هـ)، تحقيق الدُّكتور عمر عبد السَّلام تدمري، دار الكتاب العربيّ، بيروت، د.ط.، 1423هـ/ 2003م.
- تاريخُ الطَّبَريّ - تاريخُ الأُمَمِ والمُلوك، أَبو جَعفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ جَريرٍ الطَّبَرِيّ (310هـ)، تحقيق محمَّد أَبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، د.ط.، د.ت.
- التّاريخُ الكَبيرُ المَعروفُ بِتاريخِ ابنِ أَبي خَيثَمَة (279هـ)، أَبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ أَبي خَيثَمَةَ، تحقيق صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطِّباعة والنَّشر، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1427هـ/ 2006م.
- تاريخُ مَدينَةِ دِمَشق، أَبو القاسِمِ عَلِيُّ بنُ الحَسَنِ بنِ هِبَةِ اللهِ بنِ عَبدِ اللهِ الشّافِعِيُّ المعروفُ بِابنِ عَساكِرَ (571هـ)، تحقيق محبّ الدِّين أَبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1996م.
- تاريخُ مَدينَةِ السَّلامِ وأَخبارُ مُحَدِّثيها وذِكرُ قُطّانها العُلَماءِ مِن غَيرِ أَهلِها ووارِدِيها، أَبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ عَلِيِّ بنِ ثابِتٍ الخَطيبُ البَغدادِيّ (463هـ)، تحقيق الدُّكتور بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2001م.
- تاريخُ المَدينَةِ المُنَوَّرَة - أَخبارُ المدينَةِ النَّبَوِيَّة، ابنُ شَبَّةَ أَبو زيدٍ عُمَرُ بنُ شَبَّةَ النُّمَيرِيُّ البَصرِيّ (262هـ)، تحقيق فهيم محمَّد شلتوت، د.ط.، د.ت.
- تاريخُ المَدينَةِ المُنَوَّرَةِ المُسَمّى الدُّرَّة الثَّمينَة في أَخبارِ المَدينَة، أَبو عَبدِ الله مُحَمَّدُ بنُ مَحمودٍ البَغدادِيُّ ابنُ النَّجّارِ (643هـ)، تحقيق عبد الرَّزّاق المهدي، دار الزَّمان، الطَّبعة الأُولى، 1424هـ/ 2003م.
- تَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن، ابنُ قُتَيْبَة (276هـ)، تحقيق السَّيِّد أَحمد صقر، المكتبة العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّالثة، 1401هـ/ 1981م.
- التِّبيان في إعرابِ القُرآن، أَبو البَقاءِ عَبدُ اللهِ بنُ الحُسَينِ العُكبَرِيّ (616هـ)، تحقيق محمَّد عليّ البجاويّ، دار الجيل، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1407هـ/ 1987م.
- التِّبيان في أَقسامِ القُرآن، شَمسُ الدِّينِ أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبي بَكرٍ الحَنبَلِيُّ الدِّمَشقِيُّ المعروفُ بِابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّة (751هـ)، تحقيق فوّاز أَحمد زمرلي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1418هـ/ 1998م.

- التَّحبير في التَّذكير، عبدُ الكَريمِ القُشَيْرِيّ (465هـ)، تحقيق الدُّكتور إبراهيم بسيوني، دار الكاتب العربيّ، القاهرة، د.ط.، 1968م.
- التَّحرير والتَّنوير المعروفُ بِتَفسيرِ ابنِ عاشورٍ التّونِسيّ، مُحَمَّد الطّاهِر بن عاشور (1394هـ)، مؤَسَّسة التّاريخ، بيروت، 1420هـ/ 2000م.
- تَحريمُ آلاتِ الطَّرَبِ أو الرَّدُّ بِالوَحيَيْنِ وأقوالِ أئمَّتِنا عَلى ابنِ حَزمٍ ومُقَلِّدِيهِ المُبيحِينَ لِلمَعازِفِ والغِنا وعَلى الصُّوفِيِّينَ الذينَ اتَّخذوهُ قُربَةً ودِينا، محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ، مكتبة الدَّليل، السّعوديَّة، الطَّبعة الثّانية، 1418هـ/ 1997م.
- تَخريجُ أحاديثِ إحياءِ عُلومِ الدِّين لِلعِراقِيِّ (806هـ) وابنِ السُّبكِيِّ (771هـ) والزَّبيدِيِّ (1205هـ)، استخراج أبي عبد الله محمود بن الحدّاد، دار العاصمة، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، 1408هـ/ 1987م.
- تَخريجُ أحاديثِ اللُّمَع في أُصولِ الفِقه، عبدُ اللهِ بنُ محمَّدٍ الصِّدِّيقيُّ الغماريُّ الحَسَنِيّ، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1405هـ/ 1984م.
- تَذكِرَةُ الحُفّاظ، شَمسُ الدِّينِ أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ عُثمانَ بنِ قايمازَ الذَّهَبيّ (748هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1419هـ/ 1998م.
- التَّذكِرَةُ الحَمدونِيَّة، ابنُ حَمدون مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ مُحَمَّدِ بن عَلِيٍّ (562هـ)، تحقيق إحسان عبّاس وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1996م.
- التَّذكِرَة في أَحوالِ المَوتى والآخِرَة، القُرطُبِيّ (671هـ)، تحقيق الشَّحّات أحمد الطَّحّان، دار المنار، مصر، د.ط.، 1418هـ/ 1997م.
- التَّذكِرَةُ في القِراءات، أبو الحَسَنِ طاهِرُ بنُ عَبدِ المُنعِمِ بنِ غَلبون (399هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الفتّاح بحيرى إبراهيم، الزَّهراء للإعلام العربيّ، القاهرة، الطَّبعة الثّانية، 1411هـ/ 1991م.
- تَراجِمُ المُؤَلِّفِينَ التُّونسِيِّين، محمَّد محفوظ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1404هـ/ 1984م.
- تَرتيبُ المَدارِك وتَقريبُ المَسالِك لِمَعرِفَةِ أعلامِ مَذهَبِ مالِك، القاضي أبو الفَضلِ عِياضُ بنُ موسى بنِ عِياضٍ اليَحصبِيُّ السَّبتِيّ (544هـ)، تحقيق الدُّكتور أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- تَفسيرُ الآلوسِيّ = روحُ المَعاني في تَفسيرِ القُرآنِ العَظيمِ والسَّبعِ المَثاني
- تفسيرُ ابنِ أبي زَمنين وهو مُختَصَرُ تَفسيرِ يَحيى بنِ سَلّام، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عيسى بنِ أبي زَمنين المرِّيّ (399هـ)، تحقيق محمَّد حسن محمَّد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1424هـ/ 2003م.

- تَفسيرُ ابنِ عَطِيَّةَ - المحَرَّرُ الوَجيز في تَفسيرِ الكِتابِ العَزيز، تحقيق السَّيِّد عبد العال السَّيِّد إبراهيم، رئاسة المحاكم الشَّرعيَّة والشُّؤون الدِّينيَّة بدولة قطر، الطَّبعة الأُولى، 1411هـ/ 1991م.
- تَفسيرُ ابنِ كثيرٍ = تَفسيرُ القرآنِ العظيم
- تَفسيرُ أسماءِ اللهِ الحُسنى، أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ الزَّجّاج (311هـ)، تحقيق أحمد يوسف الدَّقّاق، دار المأمون للتُّراث، دمشق، الطَّبعة الخامسة، 1406هـ/ 1986م.
- تَفسيرُ البَغَوِيِّ المُسَمّى مَعالِم التَّنزيل، أبو مُحَمَّدٍ الحُسَينُ بنُ مَسعودٍ الفَرّاءُ البَغَوِيُّ الشّافِعِيّ (516هـ)، تحقيق عبد الرَّزّاق المهدي، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1420هـ/ 2000م.
- تَفسيرُ سُورَةِ يُونُسَ (عَلَيهِ السَّلامُ) مِن تَفسيرِ القُرآنِ العَظيمِ مُسنَدًا عَن الرَّسولِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ والصَّحابَةِ والتّابِعين، عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أَبي حاتِمٍ الرّازِيّ (327هـ)، تحقيق الدُّكتور عيادة بن أَيُّوب الكبيسيّ، دار ابن حزم، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2001م.
- التَّفسيرُ الصَّحيح - مَوسوعَةُ الصَّحيحِ المَسبور مِن التَّفسيرِ بالمأثور، إعداد الدُّكتور حكمت بن بشير بن ياسين، دار المآثر، المدينة النَّبويَّة، الطَّبعة الأُولى، 1420هـ/ 1999م.
- تَفسيرُ الطَّبَرِيِّ - جامِعُ البَيان عَن تَأويلِ آيِ القُرآن، أَبو جَعفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ جَريرٍ الطَّبَرِيّ (310هـ)، تحقيق محمود محمَّد شاكر وأحمد محمَّد شاكر، دار المعارف، مصر، د.ط.، د.ت.
- تَفسيرُ عَبدِ الرَّزّاق، عَبدُ الرَّزّاقِ بنُ هَمّام الصَّنعانِيّ (211هـ)، تحقيق الدُّكتور محمود محمَّد عبده، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1419هـ/ 1999م.
- تَفسيرُ غَرائب القُرآن ورَغائب الفُرقان، نِظامُ الدِّينِ الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدُ بنُ حُسَينٍ القُمِّيُّ النَّيسابورِيّ (850هـ)، تحقيق زكريّا عميرات، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1416هـ.
- تَفسيرُ غَريبِ القُرآن، أبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُسلِمِ بنِ قُتَيبَة (276هـ)، تحقيق السَّيِّد أحمد صقر، المكتبة العلميَّة، بيروت، د.ط.، 1428هـ/ 2007م.
- تفسيرُ الفَخرِ الرّازِيِّ المُشتَهرُ بِالتَّفسيرِ الكَبير ومَفاتيحِ الغَيب، مُحَمَّدٌ الرّازِيُّ فَخرُ الدِّينِ ابنُ العَلّامَةِ ضِياءِ الدِّينِ عُمَرَ المُشتَهر بِخَطيبِ الرّيّ (606هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط.، 1415هـ/ 1995م.
- تَفسيرُ القُرآن، أَبو المُظَفَّرِ مَنصورُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الجَبّارِ السَّمْعانِيُّ التَّميمِيُّ المروَزِيُّ الشّافِعِيّ (489هـ)، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم وأبي بلال غنيم بن عبّاس بن غنيم، دار الوطن، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1997م.

- تَفسيرُ القُرآنِ الحَكيم الشَّهير بِتَفسيرِ المَنار، محمّد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، د.ت.
- تَفسيرُ القُرآنِ العَظيم، أَبو الفِداءِ إسماعيلُ بنُ عُمَرَ بنِ كَثيرٍ القُرَشِيُّ الدِّمَشقِيُّ الشّافِعِيّ (774هـ)، تحقيق سامي بن محمَّد السَّلامة، دار طيبة، الرِّياض، الطَّبعة الثّانية، 1420هـ/ 1999م.
- تَفسيرُ القُرطُبِيّ = الجامِعُ لأَحكامِ القُرآن
- تَفسيرُ كِتابِ اللهِ العَزيز، هودُ بنُ مُحكِمٍ الهُوّاريِّ الأوراسِيّ (مِن عُلَماءِ القَرنِ الثّالِثِ الهِجرِيّ)، تحقيق بالحاج بن سعيد شريفي، دار البصائر للنَّشر والتَّوزيع، الجزائر، الطَّبعة الأُولى، 1426هـ/ 2005م.
- تَفسيرُ مُبهَماتِ القُرآنِ المَوسومُ بِصِلَةِ الجَمعِ وعائدِ التَّذييل لِمَوصولِ كِتابَي الإعلام والتَّكميل، أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ البلنسِيّ (782هـ)، تحقيق الدُّكتور حنيف بن حسن القاسميّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1411هـ/ 1991م.
- تَفسيرُ محمَّد رَشيد رِضا = تَفسير القُرآنِ الحَكيم الشَّهير بِتَفسيرِ المَنار.
- تَفسيرُ مُقاتِلِ بنِ سُلَيمان، تحقيق الدُّكتور عبدالله محمود شحاته، مؤسَّسة التّاريخ العربيّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1423هـ/ 2002م.
- تَفسيرُ النَّسائيّ، أَبو عَبدِ الرَّحمنِ أَحمَدُ بنُ شُعَيبِ بنِ عَلِيٍّ النَّسائيّ (303هـ)، تحقيق سيِّد الجليميّ وصبري الشّافعيّ، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1410هـ/ 1990م.
- تَفسيرُ يَحيى بنِ سَلّامٍ التَّيميِّ البَصرِيِّ القَيرَوانيّ (200هـ)، تحقيق: هند شلبي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1425هـ/ 2004م.
- تَقريبُ التَّهذيب، شِهابُ الدِّينِ أَحمَدُ بنُ عَلِيٍّ بنِ حَجَرٍ العَسقَلانِيُّ الشّافِعِيّ (852هـ)، تحقيق عادل مرشد، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1416هـ/ 1996م.
- التَّكمِلَة - وهيَ الجُزءُ الثّاني مِن الإيضاح العَضُدِيّ، أَبو عَلِيٍّ الحَسَنُ بنُ أَحمَدَ الفارِسِيّ (377هـ)، تحقيق الدُّكتور حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرِّياض، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1401هـ/ 1981م.
- التَّكمِلَةُ والذَّيلُ والصِّلَة لِما فاتَ صاحِبَ القاموسِ مِن اللُغَة، مُحَمَّد مُرتَضى الحُسَينيُّ الزَّبيدِيّ (1205هـ)، تحقيق مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربيَّة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1406هـ/ 1986م.
- التَّكميلُ والإتمام، مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ الغَسّانِيُّ (ابنُ عَسكَر)، تحقيق حسن مروة، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، الطَّبعة الأُولى، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1997م.
- تَلخيصُ الحَبير في تَخريجِ أَحاديثِ الرّافِعِيِّ الكَبير، أَبو الفَضلِ شِهابُ الدِّينِ أَحمَدُ بنُ عَلِيٍّ العَسقَلانِيّ (852هـ)، تحقيق عبد الله هاشم اليمانيّ المدنيّ، دار المعرفة، بيروت، د.ط.، د.ت.

- التَّلويح في شَرح الفَصيح - في ضِمنِ كِتاب (فَصيح ثَعلَبٍ والشُّروحُ التي عَلَيه)، أَبو سَهلٍ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ بنِ مُحَمَّدٍ الهَرَوِيّ (433هـ)، تحقيق محمَّد عبد المنعم خفاجي، المطبعة النَّموذجيَّة، مصر، الطَّبعة الأولى، 1368هـ/ 1949م.
- تَمامُ المِنَّة في التَّعليقِ عَلى فِقه السُّنَّة، محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ، دار الرّاية، الرِّياض، الطَّبعة الثّالثة، 1409هـ.
- التَّمهيد لِما في الموَطَّإِ مِن المعاني والأسانيد، أَبو عُمَرَ يوسُفُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ البَرِّ النّمرِيُّ القُرطُبِيّ (463هـ)، تحقيق سعيد أحمد أعراب، د.ط.، 1396هـ/ 1976م.
- التَّنبيهُ والإشراف، أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الحُسَينِ بنِ عَلِيٍّ المسعودِيّ (346هـ)، مكتبة خيّاط، بيروت، د.ط.، 1965م.
- تَهذيبُ إِصلاح المَنطِق، أَبو زَكَرِيّا يَحيى بنُ عَلِيٍّ الخَطيبُ التّبريزِيّ (502هـ)، تحقيق الدُّكتور فوزي عبد العزيز مسعود، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، د.ط.، 1987م.
- تَهذيبُ التَّهذيب، أَبو الفَضلِ أَحمَدُ بنُ عَلِيٍّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ حَجَرٍ العَسقَلانيّ (852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النِّظاميَّة، الهند، الطَّبعة الأُولى، 1326هـ.
- تَهذيبُ اللُّغَة، أَبو مَنصورٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ الأَزهَرِيّ (370هـ)، تحقيق مجموعة محقِّقين، الدّار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة، د.ط.، د.ت.
- التَّوطِئة، أَبو عَلِيٍّ عُمَرُ بنُ مُحَمَّدٍ الشَّلَوبينيّ (645هـ)، تحقيق الدُّكتور يوسف أحمد المطوّع، د.ط.، د. ت.
- ثِمارُ القُلوب في المُضافِ والمَنسوب، أَبو مَنصورٍ عَبدُ المَلِكِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ الثَّعالِبِيُّ النَّيسابورِيّ (429هـ)، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1414هـ/ 1994م.
- جامِعُ بَيانِ العِلْمِ وفَضله، أَبو عُمَرَ يوسُفُ بنُ عَبدِ البَرّ (463هـ)، تحقيق أَبي الأَشبال الزّهيريّ، دار ابن الجوزيّ، الرِّياض، الطَّبعة الرّابعة، 1419هـ/ 1998م.
- جامِعُ البَيان عَن تَأويلِ آيِ القُرآن، أَبو جَعفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ جَريرٍ الطَّبريّ (310هـ)، دار الفكر، بيروت، الطَّبعة الأَخيرة، 1408هـ/ 1988م[1].
- جامِعُ العُلومِ والحِكَم في شَرحِ خَمسينَ حَديثًا مِن جَوامِعِ الكَلِم، زَيْنُ الدِّينِ أَبو الفَرَجِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ شِهابِ الدِّينِ البَغدادِيُّ ثُمَّ الدِّمَشقِيُّ الحَنبَلِيُّ المَشهورُ بِابنِ رَجَب (795هـ)، تحقيق شعيب الأَرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة السّابعة، 1419هـ/ 1998م.

(1) هذهِ هيَ الطَّبعَةُ المُعتَمَدَةُ في عُمومِ الإحالاتِ، فإن أَحَلْتُ عَلى غَيرِها ذَكَرْتُ الطَّبعَةَ المُخالِفَةَ.

- الجامِعُ لأحكامِ القُرآن، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أحمَدَ الأنصاريُّ القُرطُبِيّ (671هـ)، تحقيق صدقي محمَّد جميل وعرفان العشّا، دار الفكر، بيروت، د.ط.، 1414هـ/ 1993م.

- الجامِعُ لِشُعَبِ الإيمان، أبو بَكرٍ أحمَدُ بنُ الحُسَيْنِ البَيهَقِيّ (458هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد العليّ عبد الحميد حامد، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1423هـ/ 2003م.

- الجامِعُ المُختَصَرُ مِن السُّنَنِ عَن رَسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ ومَعرِفَةُ الصَّحيحِ والمعلولِ وما عليه العملُ المَعروفُ بِجامِعِ التِّرمِذِيّ، أبو عيسى مُحَمَّدُ بنُ عيسى بنِ سَورَةَ التِّرمِذِيّ (279هـ)، بيت الأفكار الدّوليَّة، الرِّياض، د.ط.، د.ت.

- جَلاءُ الأفهام في فَضلِ الصَّلاةِ والسَّلام عَلى خَيرِ الأَنام صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّم، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أبي بَكرِ بنِ أَيُّوبَ ابنِ قَيِّم الجَوزِيَّة (751هـ)، تحقيق زائد بن أحمد النّشيريّ، دار عالم الفوائد، مكّة المكرَّمة، الطَّبعة الأُولى، 1425هـ.

- الجُمَلُ في النَّحو، أبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ إسحاقَ الزَّجّاجِيّ (340هـ)، تحقيق الدُّكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1405هـ/ 1985م.

- جَمهَرَةُ أنسابِ العَرَب، أبو مُحَمَّدٍ عَلِيُّ بنُ أحمَدَ بنِ سَعيدِ بنِ حَزمٍ الأندلسِيّ (456هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، الطَّبعة السّادسة، د.ت.

- جَمهَرَةُ النَّسَب، أبو المُنذِرِ هِشامُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ السّائبِ الكَلبِيّ (204هـ) - رِوايَةُ السُّكَّرِيِّ عَن ابنِ حَبيب، تحقيق الدُّكتور ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1407هـ/ 1986م.

- الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني، الحَسَنُ بنُ قاسِمٍ المُرادِيّ (749هـ)، تحقيق الدُّكتور فخر الدِّين قباوه ومحمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1413هـ/ 1992م.

- حادي الأرواح إلى بِلادِ الأفراح، شَمسُ الدِّينِ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّة (751هـ)، تحقيق محمَّد العلّاوي، دار ابن رجب، المنصورة، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2000م.

- حاشِيَةُ الصَّبّانِ عَلى شَرحِ الأشمونيّ لألفِيَّةِ ابنِ مالِك، أبو العِرفانِ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ الصَّبّانُ الشّافِعِيّ (1206هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1997م.

- الحُجَّةُ لِلقُرّاءِ السَّبعَةِ أئمَّةِ الأمصارِ بِالحِجازِ والعِراقِ والشّامِ الذينَ ذَكَرَهُم أبو بَكرِ بنُ مُجاهِد، أبو عَلِيٍّ الحَسَنُ بنُ عَبدِ الغَفّارِ الفارِسِيّ (377هـ)، تحقيق بدر الدِّين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتُّراث، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1404هـ/ 1984م.

- حجَّةُ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ كما رَواها عَنهُ جابِرٌ رَضِيَ اللهُ عَنه، محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، الطَّبعة السّابعة، 1405هـ/ 1985م.

- حِليَة الأَولياء وطَبَقاتُ الأَصفِياء، أبو نُعَيمٍ أَحمدُ بنُ عَبدِ اللهِ الأَصبهانيّ (430هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطَّبعة الرّابعة، 1405هـ/ 1985م.

- الحَماسَةُ، أبو تَمّام حَبيبُ بنُ أوسٍ الطّائيّ (231هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الله بن عبد الرَّحيم عسيلان، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، المملكة العربيَّة السّعوديَّة، د.ط.، 1401هـ/ 1981م.

- الحَملُ عَلى اللَفظِ والمعنى في القُرآنِ الكَريمِ في ضَوءِ القِياسِ عَلى المَشهورِ والنّادِرِ، الدُّكتور محمود عكاشة، الأكاديميَّة الحديثة للكتاب الجامعيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 2009م.

- حَولَ الإعجازِ البَلاغِيِّ في القُرآن، الدُّكتور حسن طبل، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطَّبعة الأُولى، 1420هـ/ 1999م.

- حَياةُ الأَنبِياءِ صَلَواتُ اللهِ عَلَيهِم بَعدَ وَفاتِهِم، أبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ الحُسَينِ البَيهَقِيّ (458هـ)، تحقيق الدُّكتور أَحمد بن عطيَّة الغامديّ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأُولى، 1414هـ/ 1993م.

- خِزانَةُ الأَدَب ولُبُّ لُبابِ لِسانِ العَرَب، عَبدُ القادِرِ بنُ عُمَرَ البَغدادِيّ (1093هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الثّالثة، 1409هـ/ 1989م.

- الخَصائص، أَبو الفَتحِ عُثمانُ بنُ جِنِّي (392هـ)، تحقيق محمَّد عليّ النَّجّار، دار الهُدى، بيروت، الطَّبعة الثّانية، د.ت.

- الدَّخيل مِن أَسبابِ التَّنزيل، الدُّكتور عمر أَبو نادي بن محمود حسن الأَزهريّ، مطبعة الأَمانة، مصر، الطَّبعة الأُولى، 1420هـ/ 1999م.

- دِراساتٌ لأُسلوبِ القُرآنِ الكَريم، محمَّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- دُرَّة التَّنزيل وغُرَّة التَّأويل، أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ الأَصبَهانِيُّ المَعروفُ بِالخَطيبِ الإسكافِيّ (420هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد مصطفى آيدين، معهد البحوث العلميَّة - جامعة أُمّ القرى، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2001م.

- الدُّرَرُ اللَوامِع على هَمْع الهَوامِع شَرح جَمْع الجَوامِع، أَحمَدُ بنُ الأَمينِ الشّنقيطيّ، تحقيق الدُّكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1421هـ/ 2001م.

- الدُّرُّ المَصون في عُلومِ الكِتابِ المَكنون، أَحمَدُ بنُ يوسُفَ المَعروفُ بِالسَّمينِ الحَلَبِيّ (756هـ)، تحقيق الدُّكتور أَحمد محمَّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1414هـ/ 1993م.

- الدُّرُّ المَنثور في التَّفسيرِ بِالمَأثور، جَلالُ الدِّينِ السُّيوطيُّ (911هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الله بن

عبد المحسن التُّركي، مركز هجر للبحوث والدِّراسات العربيَّة والإسلاميَّة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1424هـ/ 2003م.

- دِفاع عَن الحَديثِ النَّبَويِّ والسِّيرَة في الرَّدِّ عَلى جَهالاتِ البوطِيِّ في كِتابِهِ (فِقه السِّيرَة)، محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ، مؤسَّسة ومكتبة الخافقين، دمشق، د.ط.، د.ت.

- دَقائقُ الفُروقِ اللُّغَويَّةِ في البَيانِ القُرآنيّ، الدُّكتور محمَّد ياس خضر الدُّوريّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1427هـ/ 2006م.

- دَلائلُ الإعجاز، أَبو بَكرٍ عَبدُ القاهِرِ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ مُحَمَّدٍ الجُرجانيُّ النَّحوِيّ (471هـ)، تحقيق محمود محمَّد شاكر، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- الدَّلائلُ على مَعاني الحَديثِ بِالشّاهِدِ والمَثَل، أَبو القاسِمِ محمَّدُ بنُ ثابِتِ بنِ حَزْمِ السَّرَقُسْطِيُّ (ت302هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد حامد الحاج خلف، الرّابطة المحمَّديَّة للعلماء، المملكة المغربيَّة، الطَّبعة الأُولى، 1432هـ/ 2011م.

- دَلائلُ النُّبُوَّة، أَبو نُعَيمٍ أَحمَدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أَحمَدَ بنِ إسحاقَ بنِ موسى بنِ مَهرانَ الأَصبَهانيّ (430هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد روّاس قلعجي وعبد البرّ عبّاس، دار النَّفائس، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1406هـ/ 1986م.

- دَلائلُ النُّبُوَّةِ ومَعرِفَةُ أَحوالِ صاحِبِ الشَّريعَة، أَبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ الحُسَينِ البَيهَقِيّ (458هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1405هـ/ 1985م.

- الدِّيباجُ المُذْهَب في مَعْرِفَةِ أَعْيانِ عُلَماءِ المَذْهَبِ، إبراهيمُ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ المعروفُ بِابنِ فرحون (ت799هـ)، دارُ الكُتُبِ العِلميَّة، بيروت، د.ط، د.ت.

- ديوانُ إبراهيمَ بنِ هَرمَة، تَحقيق محمَّد جبّار المعيبد، مطبعة الآداب، النَّجف الأَشرف، د.ط.، 1389هـ/ 1969م.

- ديوانُ ابنِ الرُّوميِّ أَبي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ العَبّاسِ بنِ جُرَيج، تحقيق الدُّكتور حسين نصّار، دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة، الطَّبعة الثّالثة، 1424هـ/ 2003م.

- ديوانُ أَبي تَمّام بِشَرحِ الخَطيبِ التِّبريزِيّ، تحقيق محمَّد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة، د.ط.، 1964م.

- ديوانُ أَبي دَهبَلٍ الجُمَحيِّ - رِوايَة أَبي عُمْرٍو الشَّيبانِيّ، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء في النَّجف الأَشرف، الطَّبعة الأُولى، 1392هـ/ 1972م.

- ديوانُ أَبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيّ، شرحه وقدَّم له سوهام المصريّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1419هـ/ 1998م.

- ديوانُ أَبي قَيسٍ صَيفِيِّ بنِ الأَسلَتِ الأَوسِيِّ الجاهِلِيِّ، دراسة وجمع وتحقيق الدُّكتور حسن محمَّد باجودة، دار التُّراث، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- ديوانُ أَبي نُواس، تحقيق الدُّكتور عمر فاروق الطَّبّاع، دار الأَرقم، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1998م.

- ديوانُ الأَعشى الكَبيرِ مَيمونِ بنِ قَيس، شرح وتعليق الدُّكتور محمَّد محمَّد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- ديوانُ امرِئِ القَيس، تحقيق محمَّد أَبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، د.ط.، د.ت.

- ديوانُ أُمَيَّةَ بنِ أَبي الصَّلْت، جمعُ وتحقيقُ ودراسةُ الدُّكتور عبد الحفيظ السّطليّ، المطبعة التَّعاونيَّة بدمشق، د.ط.، 1974م.

- ديوانُ أَوسِ بنِ حَجَر، تحقيق وشرح الدُّكتور محمَّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ط.، 1380هـ/ 1960م.

- ديوانُ بِشْرِ بنِ أَبي خازِمِ الأَسَدِيّ، تحقيق الدُّكتور عزّة حسن، منشورات وزارة الثَّقافة والإرشاد القوميّ، دمشق، الطَّبعة الثّانية، 1392هـ/ 1972م.

- ديوانُ حسّان بنِ ثابت، تحقيق الدُّكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، د.ط.، 1974م.

- ديوانُ خُفافِ بنِ نُدْبَةَ السُّلَمِيّ، جمع وتحقيق الدُّكتور نوري حمّودي القيسيّ، مطبعة المعارف، بغداد، د.ط.، 1968م.

- ديوانُ دُرَيدِ بنِ الصِّمَّةِ الجُشَمِيّ، تحقيق وشرح محمَّد خير البقاعيّ، دار قتيبة، دمشق، د.ط.، د.ت.

- ديوانُ ذي الرُّمَّةِ غَيلانَ بنِ عُقبَةَ العَدَوِيّ (117هـ) بِشَرحِ الإمامِ أَبي نَصرٍ أَحمَدَ بنِ حاتمٍ الباهِلِيِّ صاحِبِ الأَصمَعِيِّ بِرِوايَةِ الإمامِ أَبي العَبّاسِ ثَعلَب، تحقيق الدُّكتور عبد القدّوس أَبو صالح، مؤسَّسة الإيمان، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1402هـ/ 1982م.

- ديوانُ رُؤْبَةَ بنِ العَجّاج - في (مَجموع أَشعارِ العَرَب)، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1979م.

- ديوانُ زُهَيرِ بنِ أَبي سُلمى - بِشَرحِ ثَعلَب (291هـ)، دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة، الطَّبعة الثّالثة، 1423هـ/ 2003م.

-ديوانُ سُحَيْمٍ عَبدِ بَني الحَسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمنيّ، الدّار القوميَّة للطِّباعة والنَّشر، القاهرة، د.ط.، 1384هـ/ 1965م.

- ديوانُ الشَّمّاخِ بنِ ضِرارٍ الذُّبيانيّ، تحقيق صلاح الدِّين الهادي، دار المعارف، مصر، د.ط.، د.ت.

- ديوانُ طَرَفَةَ بنِ العَبدِ - شَرحُ الأَعلَمِ الشَّنتمريّ (476هـ)، تحقيق درِّيَّة الخطيب ولطفي الصَّقّال، مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، د.ط.، 1395هـ/ 1975م.
- ديوانُ العَبّاسِ بنِ مِرداسٍ السُّلَمِيّ، جمع وتحقيق الدُّكتور يحيى الجبوريّ، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1412هـ/ 1991م.
- ديوانُ عَبدِ اللهِ بنِ رَواحَةَ الأَنصاريِّ الخَزرَجِيِّ شاعِرِ الرَّسولِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّم، دراسة وجمع وتحقيق الدُّكتور حسن محمَّد باجودة، دار التُّراث، القاهرة، د.ط.، 1972.
- ديوانُ عُبَيدِ اللهِ بنِ قَيسِ الرُّقَيّات، تحقيق وشرح الدُّكتور محمَّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ط.، 1378هـ/ 1958.
- ديوانُ العَجّاج - رِوايَةُ عَبدِ المَلِكِ بنِ قريبٍ الأَصمَعِيِّ وشَرحُه (217هـ)، تحقيق الدُّكتور عزَّة حسن، دار الشَّرق العربيّ، بيروت، د.ط.، 1416هـ/ 1995م.
- ديوانُ العَرْجِيّ، جمع وتحقيق وشرح الدُّكتور سجيع جميل الجبيليّ، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1998م.
- ديوانُ عَلْقَمَةَ الفَحلِ بِشَرحِ الأَعلَمِ الشَّنتمريّ، تحقيق لطفي الصَّقّال ودرِّيَّة الخطيب، دار الكتاب العربيّ، حلب، الطَّبعة الأُولى، 1389هـ/ 1969م.
- ديوانُ الفَرَزدَق، دار صادر، بيروت، د.ط.، 1386هـ/ 1966م.
- ديوانُ قَيسِ بنِ الخَطيمِ - عَن ابنِ السِّكِّيتِ وغَيرِه، تحقيق الدُّكتور ناصر الدِّين الأَسد، مكتبة دار العروبة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1381هـ/ 1962م.
- ديوانِ كُثَيِّر عَزَّة، جمع وشرح الدُّكتور إحسان عبّاس، دار الثَّقافة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- ديوانُ كَعْبِ بنِ مالِكٍ الأَنصارِيّ، تحقيق الدُّكتور سامي مكّي العانيّ، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1417هـ/ 1997م.
- ديوانُ المُتَلَمِّسِ الضَّبعِيّ (جَريرِ بنِ عَبدِ المَسيح) - رِوايَةُ الأَثرَمِ وأَبي عُبَيدَةَ عَن الأَصمَعِيّ، تحقيق حسن كامل الصَّيرَفِيّ، مجلَّة معهد المخطوطات العربيَّة، المجلَّد 14، القاهرة، 1968م.
- ديوانُ النّابِغَةِ الذُّبيانيّ، جمع وشرح محمَّد الطّاهر بن عاشور، الشَّركة التُّونسيَّة للتَّوزيع، تونس، د.ط.، 1986م.
- ديوانُ الهُذَلِيِّين، دار الكتب المصريَّة، مصر، الطَّبعة الأُولى، 1367هـ/ 1948م.
- الذُّرِّيَّةُ الطّاهِرَة، أَبو بِشرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ حَمّادٍ الأَنصارِيُّ الرّازِيُّ الدُّولابِيّ (310هـ)، تحقيق السَّيِّد محمَّد جواد الحسينيّ الجلاليّ، مؤَسَّسة الأَعلمي، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1408هـ/ 1988م.

- ذَمُّ الدُّنيا - ضمن كِتابِ (مَوسوعَة رَسائلِ ابنِ أَبي الدُّنيا)، أَبو بَكرٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عبيدِ بنِ سُفيانَ بنِ أَبي الدُّنْيا (281هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، مؤسَّسة الكتب الثَّقافيَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1413هـ/ 1993م.
- الرَّدُّ عَلى الجَهمِيَّة، ابنُ مَندَه (395هـ)، تحقيق الدُّكتور عليّ بن محمَّد ناصر الفقيهيّ، الطَّبعة الثّانية، 1402هـ/ 1982م.
- رِسالَةُ الإفصاح بِبَعضِ ما جاءَ مِن الخَطَإِ في الإيضاح، ابنُ الطَّراوَةِ النَّحوِيّ (528هـ)، تحقيق الدُّكتور حاتم صالح الضّامن، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1416هـ/ 1996م.
- رِسالةُ الملائكَة، أَبو العَلاءِ أَحمَدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ سُلَيمانَ التَّنوخِيُّ المعَرِّيُّ (449هـ)، تحقيق محمَّد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، د.ط.، 1412هـ/ 1992م.
- رَغبَةُ الآمِلِ مِن كِتابِ الكامِلِ، سيِّد بن عليّ المرصفيّ، دار البيان، بغداد، الطَّبعة الثّانية، 1389هـ/ 1969م.
- رِوايةُ قالونَ عَن نافِعٍ المَدَنيِّ - دِراسَةٌ نَحويَّةٌ صَرفِيَّة، محمَّد عليّ مفتاح، جمعيَّة الدَّعوة الإسلاميَّة العالميَّة، الجماهيريَّة العربيَّة الليبيَّة، الطَّبعة الثّانية، 2006م.
- الرُّوح، شَمسُ الدِّينِ أَبو عَبدِ اللهِ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّة (751هـ)، تحقيق عبد الفتّاح محمود عمر، دار الفكر، عَمّان، د.ط.، 1985م.
- روحُ المَعاني في تَفسيرِ القُرآنِ العَظيمِ والسَّبعِ المَثاني، أَبو الفَضلِ شِهابُ الدِّينِ السَّيِّد مَحمود الآلوسيّ البَغدادِيّ (1270هـ)، تحقيق الدُّكتور السَّيِّد محمَّد السَّيِّد وسيِّد إبراهيم عمران، دار الحديث، القاهرة، د.ط.، 1426هـ/ 2005م.
- زادُ المَسير في عِلمِ التَّفسير، أَبو الفَرَجِ جَمالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ الجَوزِيُّ القُرَشِيُّ البغدادِيّ (597هـ)، تحقيق محمَّد بن عبد الرَّحمن عبد الله وأَبي هاجر السَّعيد بن بسيوني زغلول، دار الفكر، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1407هـ/ 1987م.
- زادُ المَعاد في هَديِ خَيرِ العِباد، مُحَمَّدُ بنُ أَبي بَكرِ بنِ أَيُّوبَ بنِ سَعدٍ شَمسُ الدِّينِ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّة (751هـ)، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة السّابعة والعشرون، 1415هـ/ 1995م.
- الزّاهِرُ في مَعاني كَلِماتِ النّاس، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ القاسِمِ الأَنبارِيُّ (328هـ)، تحقيق الدُّكتور حاتم صالح الضّامن، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1412هـ/ 1992م.
- الزُّهد، أَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ الشَّيبانِيّ (241هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1403هـ/ 1983م.
- زَهرُ الآداب وثَمَرُ الأَلباب، أَبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عَلِيٍّ الحُصْرِيُّ القَيرَوانيّ (453هـ)، تحقيق

الدُّكتور صلاح الدِّين الهواري، المكتبة العصريَّة، صيدا - بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2001م.

- زِيادَةُ الحُروفِ بَينَ التَّأييدِ والمَنعِ وأَسرارُها البَلاغِيَّةُ في القُرآنِ الكَريم، الدُّكتورة هيفاء عثمان عبّاس فدا، دار القاهرة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2000م.
- الزِّينَةُ في الكَلِماتِ الإسلامِيَّةِ العَرَبيَّة، أبو حاتِمٍ أحمَدُ بنُ حَمدانَ الرّازِيّ (322هـ)، تحقيق حسين بن فيض الله الهمدانيّ اليعبريّ الحرازيّ، مركز الدِّراسات والبحوث اليمنيّ، صنعاء، الطَّبعة الأُولى، 1415هـ/ 1994م.
- سُؤالاتُ نافِعِ بنِ الأَزرَقِ إلى عَبدِ اللهِ بنِ عَبّاس، تحقيق الدُّكتور إبراهيم السّامرّائيّ، مطبعة المعارف، بغداد، د.ط.، 1968م.
- السَّبعَةُ في القِراءات، أبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ موسى بنِ العَبّاسِ بنِ مُجاهِدٍ التَّميمِيُّ البَغدادِيّ (324هـ)، تحقيق الدُّكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطَّبعة الثّالثة، د.ت.
- سُبُلُ السَّلام المُوصِلَةُ إلى بُلوغ المَرام، مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ الأَميرُ الصَّنعانيّ (1182هـ)، تحقيق نشأت كمال، دار البصيرة، الإسكندريَّة، د.ط.، د.ت.
- سِرُّ صِناعَةِ الإعراب، أَبو الفَتحِ عُثمانُ بنُ جِنّي (392هـ)، تحقيق الدُّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1405هـ/ 1985م.
- سِفْرُ السَّعادَة وسَفيرُ الإفادَة، عَلَمُ الدِّينِ أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ السَّخاوِيّ (643هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد أحمد الدّالي، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1415هـ/ 1995م.
- سِلسِلَةُ الأَحاديثِ الصَّحيحَةِ وشَيْءٌ مِن فِقهِها وفَوائِدِها، محمَّد ناصر الدِّين الأَلبانيّ، دار المعارف، الرِّياض.
- سِلسِلَةُ الأَحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعَةِ وأَثَرُها السَّيِّئُ في الأُمَّة، محمَّد ناصر الدِّين الأَلبانيّ، دار المعارف، الرِّياض.
- سِمْط اللآلي، أَبو عُبَيدٍ البَكريُّ الأَوْنَبِيّ (487هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمنيّ، لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر، القاهرة، د.ط، 1354هـ/ 1936م.
- السُّنَّة، أَبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ عَمرِو بنِ أَبي عاصِم (287هـ)، تحقيق الدُّكتور باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصّميعيّ، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1419هـ/ 1998م.
- سُنَنُ ابنِ ماجَة، أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ القَزوينيُّ المعروفُ بِابنِ ماجَة (273هـ)، بيت الأفكار الدّوليَّة، الرِّياض، د.ط.، د.ت.
- سُنَنُ أَبي داوُد، أَبو داوُدَ سُلَيمانُ بنُ الأَشعَثِ السِّجِستانيّ (275هـ)، بيت الأَفكار الدّوليَّة، الرِّياض، د.ط.، د.ت.

- سُنَنُ الدّارقُطنيِّ، عَلِيُّ بنُ عُمَرَ الدّارقُطنِيّ (385هـ)، تحقيق مجدي بن منصور بن سيِّد الشّورى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1996م.
- سُنَنُ سَعيدِ بنِ مَنصور، سَعيدُ بنُ مَنصورِ بنِ شُعبَةَ الخُراسانيُّ المَكِّيّ (227هـ)، تحقيق حبيب الرَّحمن الأعظميّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1405هـ/ 1985م.
- السُّنَنُ الكُبرى، أبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ الحُسَينِ بنِ عَليٍّ البَيهَقِيُّ (458هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- سِيَرُ أعلامِ النُّبَلاء، شَمسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ عُثمانَ الذَّهَبيّ (748هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الرّابعة، 1406هـ/ 1986م.
- السِّيرَةُ النَّبَويَّةُ الصَّحيحَة - مُحاوَلَةٌ لِتَطبيقِ قَواعِدِ المُحَدِّثِينَ في نَقدِ رِواياتِ السِّيرَةِ النَّبَوِيَّة، الدُّكتور أكرم ضياء العمريّ، مكتبة العبيكان، الرِّياض، الطَّبعة الخامسة، 1424هـ/ 2003م.
- السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ في ضَوءِ المصادِرِ الأَصلِيَّة - دِراسَةٌ تَحليليَّة، الدُّكتور مهديّ رزق الله أحمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1412هـ/ 1992م.
- السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ لابنِ هِشامٍ معَ شَرحِ أَبي ذَرٍّ الخشنِيّ، تحقيق الدُّكتور همّام عبد الرَّحيم سعيد ومحمَّد بن عبد الله أبو صعيليك، مكتبة المنار، الأُردن، الطَّبعة الأُولى، 1409هـ/ 1988م.
- سيرَةُ ومَناقِبُ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ الخَليفَةِ الزّاهِد، جَمالُ الدِّينِ الفَرَجُ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ الجَوزِيّ (597هـ)، دار الإسراء، عمّان، الطَّبعة الأُولى، 2004م.
- السَّيفُ اليَمانيّ في نَحرِ الأَصفَهانيّ صاحِبِ الأَغاني، وليد الأَعظميّ، دار الوفاء، المنصورة، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1988م.
- شَأنُ الدُّعاء، أبو سُلَيمانَ حَمْدُ بنُ مُحَمَّدٍ الخَطّابيّ (388هـ)، تحقيق أحمد يوسف الدَّقّاق، دار المأمون للتُّراث، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1404هـ/ 1984م.
- شَرحُ أبياتِ إصلاح المَنطِق، أبو مُحَمَّدٍ يوسُفُ بنُ الحَسَنِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ المَرزُبانِ السِّيرافيُّ النَّحويّ (385هـ)، تحقيق ياسين محمَّد السّواس، الدّار المتَّحدة، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1412هـ/ 1992م.
- شَرحُ أَبياتِ سيبَوَيْه، أبو مُحَمَّدٍ يوسُفُ بنُ المَرزُبانِ السِّيرافِيّ (385هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد الرَّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1416هـ/ 1996م.
- شَرحُ أَدَبِ الكاتِب، أبو مَنصورٍ مَوهوبُ بنُ أَحمَدَ الجواليقِيُّ (540هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، د.ط.، 1350هـ.

- شَرحُ أُصولِ اعتِقادِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الصَّحابَةِ والتّابِعِينَ مِن بَعدِهِم، أبو القاسِمِ هِبَةُ اللهِ بنُ الحَسَنِ بنِ مَنصورٍ الطَّبَرِيُّ اللالَكائيُّ (418هـ)، تحقيق الدُّكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامديّ، دار طيبة، الرِّياض، الطَّبعة السّادسة، 1420هـ.

- شَرحُ التَّسهيل، جَمالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ اللهِ الطّائيُّ الجَيّانيُّ الأندلسِيُّ المعروفُ بِابنِ مالِك (672هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الرَّحمن السَّيِّد والدُّكتور محمَّد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1410هـ/ 1990م.

- شَرحُ جُمَلِ الزَّجّاجِيّ - الشَّرحُ الكَبير، أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُؤمِنٍ المعروفُ بِابنِ عُصفورٍ الإشبيلِيّ (669هـ)، تحقيق الدُّكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1419هـ/ 1999م.

- شَرحُ الحُدودِ النَّحوِيَّة، جَمالُ الدِّينِ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أَحمَدَ الفاكِهِيّ (972هـ)، تحقيق الدُّكتور صالح بن حسين العائد، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرِّياض، د.ط، د.ت.

- شَرحُ دُرَّة الغَوّاص - في (دُرَّة الغَوّاص لِلقاسِمِ بنِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ الحَريرِيّ - شَرحُها، وحَواشيها، وتَكمِلَتُها)، شِهابُ الدِّينِ أحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ الخَفاجِيّ (1096هـ)، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي عليّ القرنيّ، دار الجيل، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1996م.

- شَرحُ ديوانِ جَرير، محمَّد إسماعيل عبد الله الصّاوي، المكتبة التِّجاريَّة الكبرى، مصر، الطَّبعة الأُولى، د.ت.

- شَرحُ ديوانِ الحَماسَة، أبو زَكَرِيّا يَحيى بنُ عَلِيٍّ الخَطيبُ التّبريزِيّ (502هـ)، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة التِّجاريَّة الكبرى، مصر، د.ط.، د.ت.

- شَرحُ ديوانِ الحَماسَة، أبو عَلِيٍّ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ المَرزوقِيّ (421هـ)، تحقيق أحمد أَمين وعبد السَّلام هارون، مطبعة لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر، مصر، الطَّبعة الثّانية، 1387هـ/ 1967م.

- شَرحُ ديوانِ زُهَيرِ بنِ أبي سُلمى، أبو العَبّاسِ أَحمَدُ بنُ يَحيى بنِ زَيدٍ الشَّيبانِيّ ثَعلَب (291هـ)، دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة، الطَّبعة الثّالثة، 1423هـ/ 2003م.

- شَرحُ ديوانِ كَعبِ بنِ زُهَيرٍ، أَبو سَعيدٍ بنُ الحَسَنِ بنِ الحُسَينِ بنِ عُبَيدِ اللهِ السُّكَّرِيّ، دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة، الطَّبعة الثّالثة، 1423هـ/ 2002م.

- شَرحُ ديوانِ لَبيدِ بنِ رَبيعَةَ العامِرِيّ، تحقيق الدُّكتور إحسان عبّاس، وزارة الإرشاد والأَنباء، الكويت، د.ط.، 1962.

- شَرحُ الرَّضِيِّ عَلى كافِيَةِ ابنِ الحاجِب، رَضِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ الإستراباذِيُّ النَّحوِيّ (686هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2000م.
- شَرحُ السُّنَّة، أَبو مُحَمَّدٍ الحُسَينُ بنُ مَسعودِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الفَرّاءِ البَغَوِيُّ الشّافِعِيّ (516هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمَّد زهير الشّاويش، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1403هـ/ 1983م.
- شَرحُ شافِيَةِ ابنِ الحاجِب، أَبو الفَضائِلِ رُكنُ الدِّينِ الحَسَنُ الإستراباذِيّ (715هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1425هـ/ 2004م.
- شَرحُ شُعلَة عَلى الشّاطِبِيَّة المُسَمّى كَنز المعاني شَرح حِرز الأَماني، أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ الحُسَينِ الموصِلِيّ (656هـ)، مطبعة دار التَّأليف، مصر، الطَّبعة الأُولى، د.ت.
- شَرحُ شَواهِدِ الإيضاح لأَبي عَلِيٍّ الفارِسِيّ، عَبدُ اللهِ بنُ بَرِّي (582هـ)، تحقيق الدُّكتور عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربيَّة، القاهرة، د.ط، 1405هـ/ 1985م.
- شَرْحُ صَحيحِ البُخارِيِّ، ابْنُ بَطّالٍ أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ خَلَفِ بنِ عَبدِ المَلِكِ (ت449هـ)، تَحقيق أَبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الثّانية، 1423هـ/ 2003م.
- شرحُ صَحيحِ مُسلِمِ لِلنَّوَوِيِّ (676هـ) المُسَمّى المِنهاج شَرح صَحيحِ مُسلِمِ بنِ الحَجّاج - بهامشِ (صَحيح مُسلِم)، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطَّبعة الخامسة، 1419هـ/ 1998م.
- شَرحُ صَحيحِ مُسلِمِ لِلقاضي عِياضٍ المُسَمّى إكمال المُعْلِم بِفَوائِدِ مُسْلِم، أَبو الفَضلِ عِياضُ بنُ موسى بنِ عِياضٍ اليَحصبِيّ (544هـ)، تحقيق الدُّكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، الطَّبعة الأُولى، 1419هـ/ 1998م.
- شَرحُ الفَصيح، ابنُ هِشام اللَخمِيّ (577هـ)، تحقيق الدُّكتور مهدي عبيد جاسم، وزارة الثَّقافة والإعلام - دائرة الآثار والتُّراث، بغداد، الطَّبعة الأُولى، 1409هـ/ 1988م.
- شَرحُ الفَصيح في اللُغَة، أَبو مَنصورٍ بنُ الجَبّان (تُوُفِّيَ بَعدَ عام 416هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الجبّار جعفر القزّاز، دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة، بغداد، الطَّبعة الأُولى، 1991م.
- شَرحُ القَصائِدِ السَّبْعِ الطِّوالِ الجاهِلِيّات، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ القاسِمِ الأَنبارِيّ (328هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، الطَّبعة الرّابعة، 1400هـ/ 1980م.

- شَرحُ الكافِيَةِ الشّافِيَة، جَمالُ الدِّينِ أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مالِكٍ الطّائيُّ الجيّانيّ (672هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أُمّ القرى، مكّة المكرَّمة، د.ط، د.ت.

- شَرح كِتابِ سيبَوَيْه، أبو سَعيدٍ السِّيرافيُّ الحَسَنُ بنُ عَبدِ اللهِ المَرزُبان (368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعليّ سَيِّد عليّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1429هـ/ 2008م.

- شَرحُ اللُّمَع، أبو إسحاقَ إبراهيمُ الشِّيرازيُّ (476هـ)، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1988م.

- شَرحُ مُختَصَرِ الرَّوضَة، نَجمُ الدِّينِ أبو الرَّبيعِ سُلَيمانُ بنُ عَبدِ القَوِيِّ بنِ عَبدِ الكَريمِ بنِ سَعيدٍ الطُّوفيّ (716هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الله بن عبد المحسن التُّركيّ، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1410هـ/ 1990م.

- شَرحُ مُشْكِلِ الآثار، أبو جَعفَرٍ أحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَلامَةَ الطَّحاوِيُّ (321هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1415هـ/ 1994م.

- شَرحُ المُعَلَّقاتِ العَشْر، الخَطيبُ التّبريزيّ (502هـ)، تحقيق فخر الدِّين قباوة، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1997م.

- شَرحُ المُفَصَّل لِلزَّمَخشَرِيّ، مُوَفَّقُ الدِّينِ أبو البَقاءِ يَعيشُ بنُ عَلِيٍّ بنِ يَعيشَ الموصِلِيّ (643هـ)، تحقيق الدُّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2001م.

- شَرحُ مَقاماتِ الحَريرِيّ، أبو العَبّاسِ أحمَدُ بنُ عَبدِ المُؤمِنِ القَيسِيُّ الشَّريشِيّ (619هـ)، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المؤَسَّسة العربيَّة الحديثة للطَّبع والنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- شَرحُ المُقَدِّمَةِ الجزولِيَّةِ الكَبير، أبو عَلِيٍّ عُمَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ الأَزدِيُّ الشَّلَوبين (654هـ)، تحقيق الدُّكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبيّ، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1414هـ/ 1994م.

- شَرحُ المُلوكِيّ في التَّصريف، مُوَفَّقُ الدِّينِ أبو البَقاءِ يَعيشُ بنُ عَلِيٍّ بنِ يَعيش (643هـ)، تحقيق الدُّكتور فخر الدِّين قباوة، دار الملتقى، حلب - سورية، الطَّبعة الثّالثة، 1426هـ/ 2005م.

- شِعرُ إبراهيمَ بنِ هَرمَةَ القُرَشِيّ (176هـ)، تحقيق محمَّد نفّاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، د.ط.، د.ت.

- شِعرُ أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ، بنيونس الزّاكي، بحثٌ في مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، المجلّد 42، الجزء الثّاني، نوفمبر 1998م: 109-170.
- شِعرُ الرّاعي النُّمَيرِيّ وأخبارُه (90هـ)، جمع وتعليق ناصر الحاني، المجمع العلميّ العربيّ، دمشق، د.ط.، 1383هـ/ 1964م.
- شِعرُ عَمرِو بنِ مَعْديكَرِبَ الزُّبَيْدِيّ، جمع وتنسيق مطاع الطّرابيشي، مجمع اللغة العربيّة بدمشق، الطّبعة الثّانية، 1405هـ/ 1985م.
- شِعرُ الكُمَيْتِ بنِ زَيدٍ الأَسَدِيّ، جمع وتقديم الدُّكتور داود سلّوم، عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الثّانية، 1417هـ/ 1997م.
- شِعرُ النّابِغَةِ الجَعدِيّ، عبد العزيز رباح، المكتب الإسلاميّ، دمشق، الطّبعة الأُولى، 1384هـ/ 1964م.
- شِعرُ هُدْبَةَ بنِ الخَشْرَمِ العُذرِيّ، جمع وتحقيق يحيى الجبوريّ، منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، دمشق، د.ط.، 1976م.
- الشِّعرُ والشُّعَراء، ابنُ قُتَيْبَة (276هـ)، تحقيق أحمد محمّد شاكر، دار المعارف، مصر، د.ط.، د.ت.
- الشِّفا بِتَعريفِ حُقوقِ المُصطَفى صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّم، أبو الفَضلِ عِياضُ بنُ موسى اليَحصُبِيّ (544هـ)، تحقيق أبي عبد الرَّحمن محمَّد العلّاوي، دار ابن رجب، الطّبعة الأُولى، 1423هـ/ 2003م.
- شِفاءُ الغَليل في ما في كَلامِ العَرَبِ مِن الدَّخيل، شِهابُ الدِّينِ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ الخَفاجِيُّ (1069)، تحقيق الدُّكتور محمَّد كشّاش، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1998م.
- الشَّواهِدُ الشِّعرِيَّةُ في تَفسيرِ القُرطُبيّ، تحقيق ودراسة الدُّكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، مصر، الطّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1998م.
- الصّاحِبِيُّ في فِقْهِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وسنَنِ العَرَبِ في كَلامِها، أَبو الحُسَينِ أَحمَدُ بنُ فارِسِ بنِ زَكَريّا (395هـ)، تحقيق السَّيِّد أَحمد صقر، الهيئة العامَّة لقصور الثّقافة، القاهرة، الطّبعة الأُولى، 2003م.
- صَحيحُ ابنِ حِبّان بِتَرتيبِ ابنِ بلبان، الأَميرُ عَلاءُ الدِّينِ عَليُّ بنُ بلبان الفارسيّ (739هـ)، تحقيق شعيب الأَرناؤوط، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطّبعة الثّانية، 1414هـ/ 1993م.
- صَحيحُ ابنِ خُزَيمة، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ خُزَيمَةَ السُّلَمِيُّ النَّيسابورِيّ (311هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد مصطفى الأَعظميّ، المكتب الإسلاميّ، الطّبعة الثّانية، 1412هـ/ 1992م.

- صَحيحُ البُخارِيّ - مَعَ شَرحِهِ (فَتح الباري شَرح صَحيحِ البُخارِيّ)، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ البُخارِيّ (256هـ)، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1418هـ/ 1997م.

- صَحيحُ الجامِع الصَّغير وزِيادَته (الفَتح الكَبير)، محمَّد ناصر الدين الألبانيّ، تحقيق زهير الشّاويش، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الثّالثة، 1408هـ/ 1988م.

- صَحيحُ مُسلِم - مَعَ شَرحِ الإمامِ مُحيي الدِّينِ النَّوَوِيِّ المتَوَفَّى سَنَةَ 676هـ المُسَمَّى المِنهاج شَرح صَحيح مُسلِمِ بنِ الحَجّاج، أَبو الحسَينِ مُسلِمُ بنُ الحَجّاجِ النَّيسابورِيّ (261هـ)، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطَّبعة الخامسة، 1419هـ/ 1998م.

- الصَّحيحُ المُسنَد مِن أَسبابِ النُّزول، أَبو عبد الرَّحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار ابن حزم، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1415هـ/ 1995م.

- صِفَةُ الجَنَّة، أَبو نُعَيم الأَصبَهانيُّ (430هـ)، تحقيق عليّ رضا بن عبد الله بن عليّ رضا، دار المأمون للتُّراث، دمشق، الطَّبعة الثّانية، 1415هـ/ 1995م.

- ضَعيفُ التَّرغيب والتَّرهيب، محمَّد ناصر الدِّين الأَلبانيّ، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2000م.

- ضَعيفُ الجامِع الصَّغير وزِيادَته (الفَتح الكَبير)، محمَّد ناصر الدين الألبانيّ، تحقيق زهير الشّاويش، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الثّالثة، 1410هـ/ 1990م.

- طَبَقاتُ الشّافِعِيَّةِ الكُبرى، تاجُ الدِّينِ أَبو نَصرٍ عَبدُ الوَهّابِ بنُ عَلِيِّ بنِ عَبدِ الكافي السُّبكِيُّ الشّافِعِيّ (771هـ)، تحقيق عبد الفتّاح محمَّد الحلو ومحمود محمَّد الطَّناحيّ، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1388هـ/ 1968م.

- الطَبَقاتُ الكُبرى، مُحَمَّدُ بنُ سَعدِ بنِ مَنيعٍ الهاشِمِيُّ البَصرِيُّ المعروفُ بِابنِ سَعد (230هـ)، تحقيق محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1410هـ/ 1990م.

- طَبَقاتُ النَّحوِيِّينَ واللُّغَوِيِّين، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ الزُّبَيْدِيّ (379هـ)، تحقيق محمَّد أَبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1373هـ/ 1954م.

- الطُّرُقُ الحُكمِيَّة في السِّياسَةِ الشَّرعِيَّة، شَمسُ الدِّينِ أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدٌ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّة (751هـ)، تحقيق بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، د.ط.، د.ت.

- ظاهِرَةُ التَّبادُلِ اللُّغَوِيِّ في العَرَبِيَّة - دِراسَةٌ نَحوِيَّةٌ صَرفِيَّة، الدُّكتور عاطف طالب الرّفوع، الأَكاديميُّون للنَّشر والتَّوزيع، عَمّان، الطَّبعة الأُولى، 1435هـ/ 2014م.

- ظاهِرَةُ التَّحويلِ في الصِّيَغِ الصَّرفِيَّة، الدُّكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندريَّة، د.ط.، 1986م.

- عارِضَةُ الأَحوَذِيّ بِشَرحِ صَحيحِ التِّرمِذِيّ، ابنُ العَرَبِيِّ المالِكِيّ (543هـ)، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1415هـ/ 1995م.
- العَرش - في (مُحَمَّد بن عُثمانَ بنِ أَبي شَيْبَةَ وكِتابُهُ العَرش)، مُحَمَّدُ بنُ عُثمانَ بنِ أَبي شَيْبَةَ (297هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد بن خليفة التَّميميّ، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1998م.
- العِقدُ الفَريد، أَبو عُمَرَ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ رَبِّهِ الأَندلسيّ (328هـ)، تحقيق أَحمد أَمين وآخَرين، دار الكتاب العربيّ، بيروت، د.ط.، 1403هـ/ 1983م.
- عِلَلُ الحَديث، أَبو مُحَمَّدٍ عَبدُ الرَّحمنِ الرّازِيُّ الحافِظُ ابنُ الإمامِ أَبي حاتِمٍ مُحَمَّدِ بنِ إدريسَ بنِ المُنذِرِ بنِ داوُدَ بنِ مَهران (327هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ط.، 1405هـ/ 1985م.
- عَونُ المَعبود شَرحِ سُنَنِ أَبي داوُد لِلعَلّامَةِ أَبي الطَّيِّبِ مُحَمَّدٍ شَمسِ الحَقِّ العَظيم آبادي مَعَ شَرحِ الحافِظِ شَمسِ الدِّينِ ابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1415هـ/ 1995م.
- عُيونُ الأَخبار، عَبدُ اللهِ بنُ مُسلِمِ بنِ قُتَيبَةَ الدِّينَوَرِيّ (276هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد الإسكندرانيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1414هـ/ 1994م.
- غَرائبُ التَّفسير وعَجائبُ التَّأويل، تاجُ القُرّاءِ مَحمودُ بنُ حَمزَةَ الكرمانيّ، تحقيق الدُّكتور شمران سركال يونس العجليّ، دار القبلة للثَّقافة الإسلاميَّة - جدَّة، ومؤسَّسة علوم القرآن - بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1988م.
- الغُرَرُ المثَلَّثَة والدُّرَرُ المُبَثَّثَة، مَجدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ الفيروزآبادِيّ (817هـ)، تحقيق الدُّكتور سليمان بن إبراهيم بن محمَّد العايد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكَّة المكرَّمة - الرِّياض، الطَّبعة الثّانية، 1421هـ/ 2000م.
- غَريبُ الحَديث، ابنُ قُتَيبَةَ عَبدُ اللهِ بنُ مُسلِم (276هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الله الجبوريّ، وزارة الأَوقاف، بغداد، الطَّبعة الأُولى، 1397هـ/ 1977م.
- غَريبُ الحَديث، أَبو سُلَيمانَ حَمْدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ الخَطّابيُّ البُسْتيّ (388هـ)، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباويّ، جامعة أُمّ القرى، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الثّانية، 1422هـ/ 2001م.
- غَريبُ الحَديث، أَبو عُبَيدٍ القاسِمُ بنُ سَلّامٍ الهرويّ (224هـ)، تحقيق الدُّكتور حسين محمَّد شرف، مجمع اللغة العربيَّة، مصر، د.ط.، 1413هـ/ 1993م.
- غَريبُ القُرآن، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ عُزَيزٍ السّجستانيُّ (330هـ)، تحقيق محمَّد أَديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1416هـ/ 1995م.

- الغَريبُ المصَنَّف، أبو عُبَيدٍ القاسِمُ بنُ سَلّام (224هـ)، تحقيق الدُّكتور صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1426هـ/ 2005م.

- غَوامِضُ الأَسماءِ المُبهَمَة الواقِعَة في مُتونِ الأَحاديثِ المُسنَدَة، أبو القاسِمِ خَلَفُ بنُ عَبدِ المَلِكِ بنِ بشكوال (578هـ)، تحقيق الدُّكتور عزّ الدِّين عليّ السَّيِّد والدُّكتور محمَّد كمال الدِّين عزّ الدِّين، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1407هـ/ 1987م.

- الفاضِل، أبو العَبّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ المُبَرِّد (285هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمنيّ، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، د.ط.، 1375هـ/ 1956م.

- فَتحُ الباري شَرحُ صَحيحِ البُخارِيّ، أَحمَدُ بنُ عَلِيِّ بنِ حَجَرٍ العَسقَلانيُّ الشّافِعِيّ (852هـ)، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1418هـ/ 1997م.

- فُتوحُ مِصرَ وأَخبارُها، أبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ الحَكَم (257هـ)، مطبعة بريل، ليدن، 1930م.

- الفِردَوسُ بِمأثورِ الخِطاب، أبو شُجاعٍ شيرَوَيه بنُ شهردارَ بنِ شيروَيه الدَّيْلَمِيُّ الهَمذانِيُّ المُلَقَّبُ (إلكيا) (509هـ)، تحقيق السَّعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1406هـ/ 1986م.

- فُروقُ اللُّغات في التَّمييزِ بَينَ مُفادِ الكَلِمات، نورُ الدِّينِ بنُ نِعمَةِ اللهِ الحُسَينيُّ الموسَوِيُّ الجَزائرِيّ (1158هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد رضوان الدّاية، مكتب نشر الثَّقافة الإسلاميَّة، إيران، الطَّبعة الثّالثة، 1415هـ.

- الفصل في المِلَل والأهواءِ والنِّحَل، أبو مُحَمَّدٍ عَلِيُّ بنُ أَحمَدَ المعروفُ بِابنِ حَزمٍ الظّاهِرِيّ (456هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد إبراهيم نصر والدُّكتور عبد الرَّحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، د.ط.، 1405هـ/ 1985م.

- فِقهُ اللُّغَةِ وسِرُّ العَرَبِيَّة، أبو مَنصورٍ الثَّعالِبِيّ (429هـ)، تحقيق خالد فهمي، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1998م.

- فَيْضُ القَدير شَرْحُ الجامِعِ الصَّغير، زَيْنُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّؤوفِ بنُ تاجِ العارِفِينَ بنِ عَلِيِّ بنِ زَيْنِ العابِدِينَ الحدادِيُّ ثُمَّ المناوِيُّ القاهرِيُّ (ت1031هـ)، المكتبة التِّجاريَّة الكبرى، مصر، الطَّبعة الأُولى، 1356هـ.

- فَيضُ نَشرِ الانشِراح مِن رَوضِ طَيِّ الاقتِراح، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ الفاسِيّ (1170هـ)، تحقيق الدُّكتور محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة وإحياء التُّراث، دبي، الطَّبعة الثّانية، 1423هـ/ 2002م.

- قاعِدَةٌ في المحَبَّةِ - في (جامِعِ الرَّسائل) لابنِ تَيْمِيَّةَ أَبي العَبّاسِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحمَدَ بنِ عَبدِ الحَليم (728هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد رشاد سالم، مطبعة المدنيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1405هـ/ 1984م.
- القاموسُ المُحيط، مَجدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ الفَيروزآباديّ (817هـ)، تحقيق محمَّد عبد الرَّحمن المرعشليّ، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1420هـ/ 2000م.
- قانونُ التَّأويل، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ العَرَبيِّ المعافِرِيُّ الإشبيلِيُّ المالِكِيّ (543هـ)، تحقيق محمَّد السُّليمانيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1990م.
- القَبَس في شَرحِ مُوَطَّإ مالِكِ بنِ أَنَس، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ العَرَبيِّ المعافِرِيُّ الإشبيلِيُّ المالِكِيّ (543هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1992م.
- القِرطُ على (الكامِل)، أَبو الوَليدِ الوَقْشِيُّ وابنُ السِّيدِ البطليوسيّ، تحقيق ظهور أحمد أَظهر، جامعة بنجاب، لاهور-باكستان، د.ط، 1401هـ/ 1981م.
- القَصدُ والأَمَم في التَّعريفِ بِأُصولِ أَنسابِ العَرَبِ والعَجَم، ابنُ عَبدِ البَرِّ أَبو عُمَرَ يوسُفُ بنُ عَبدِ الله (463هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1405هـ/ 1985م.
- القَولُ في عِلمِ النُّجوم، أَبو بَكرٍ عَلِيُّ بنُ أَحمَدَ بنِ ثابِتٍ المعروفُ بِالخَطيبِ البَغدادِيّ (463هـ)، تحقيق الدُّكتور يوسف بن محمَّد السَّعيد، دار أَطلس، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1420هـ/ 1999م.
- الكامِلُ في ضُعَفاءِ الرِّجال، أَبو أَحمدَ عبدُ اللهِ بنُ عَدِيٍّ الجرجانيُّ (356هـ)، تحقيق عادل أَحمد عبد الموجود وعليّ محمَّد معوّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1997م.
- الكامِلُ في اللُّغَةِ والأَدَب، أَبو العَبّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ المُبَرِّد (285هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد أَحمد الدّالي، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الرّابعة، 1425هـ/ 2004م.
- كِتابُ الأَسماءِ والأَفعالِ والحُروفِ - أَبنِيَةُ كِتابِ سيبَوَيْه، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ الزُّبَيدِيّ (379هـ)، تحقيق الدُّكتور أَحمد راتب حموش، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، د.ط.، د.ت.
- كِتابُ الأَسماء والصِّفات، أَبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ الحُسَينِ البَيهَقِيّ (458هـ)، تحقيق عبد الله بن محمَّد الحاشدي، مكتبة السّوادي، جدَّة، الطَّبعة الأُولى، 1413هـ/ 1993م.
- كِتابُ الأَموال، أَبو عُبَيْدٍ القاسِمُ بنُ سَلّام (224هـ)، تحقيق محمَّد خليل هرّاس، دار إحياء التُّراث الإسلاميّ، قَطَر، د.ط.، د.ت.

- كِتابُ الأموال، حَميدُ بنُ زنجوَيه (251هـ)، تحقيق الدُّكتور شاكر ذيب فيّاض، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1406هـ/ 1986م.
- كتابُ الإيمان مِن (إكمال المُعْلِم بِفَوائدِ صَحيحِ مُسلِم)، عِياضُ بنُ موسى اليَحصُبِيّ (544هـ)، تحقيق الدُّكتور الحسين بن محمَّد شوّاط، دار الوطن، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ.
- كِتابُ البَدْء والتّاريخ، أبو زَيدٍ أَحمَدُ بنُ سَهلٍ البَلخِيّ، باريس، 1899م.
- كِتابُ بِدَعِ التَّفاسير، عَبد الله محمَّد الصِّدِّيق الغماريُّ الحَسَنِيُّ الإدريسِيّ، دار الرَّشاد الحديثة، الدّار البيضاء، الطَّبعة الثّانية، 1406هـ/ 1986م.
- كِتابُ البَعث والنُّشور، أبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ الحُسَينِ البَيهَقِيّ (458هـ)، تحقيق عامر أَحمد حيدر، مؤَسَّسة الكتب الثَّقافيَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1406هـ/ 1986م.
- كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس في تاريخِ رِجالِ الأَندلس - عُلَمائها وأُمَرائها وشُعَرائها وذَوي النَّباهَةِ فيها مِمَّن دَخَلَ إلَيها أو خَرَجَ عَنها، أَحمَدُ بنُ يَحيى بنِ أَحمَدَ بنِ عميرَةَ الضَّبِّيُّ (599هـ)، مطبعة روخس، مجريط، د.ط.، 1884م.
- كِتابُ التّاريخِ الكَبير، أبو عَبدِ اللهِ إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ الجعفِيُّ البُخارِيُّ (256هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد عبد المعيد خان، دار الكتب العلميَّة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- كِتابُ تَعبير الرُّؤيَا، أبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُسلِمِ بنِ قُتَيبَةَ الدِّينَورِيّ (276هـ)، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2001م.
- كِتابُ التَّكمِلَة لِكِتاب الصِّلَة، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أَبي بَكرٍ القُضاعِيُّ البلنسِيُّ المعروفُ بِابنِ الأَبّار (658هـ)، مطبعة روخس، مجريط، د.ط.، 1887م.
- كِتابُ التَّوحيد وإثبات صِفاتِ الرَّبِّ عَزَّ وجَلّ، أبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ خُزَيْمة (311هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشَّهوان، دار الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1988م.
- كِتابُ التَّوحيد ومَعرِفَة أَسماءِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ وصِفاتِهِ عَلى الاتِّفاقِ والتَّفَرُّد، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحيى بنِ مَنْدَه (395هـ)، تحقيق الدُّكتور عليّ بن محمَّد بن ناصر الفقيهيّ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأُولى، 1423هـ/ 2002م.
- كِتابُ التِّيجان في مُلوكِ حِمْيَر - عَن وَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ رِوايَة أَبي مُحَمَّدٍ عَبدِ المَلِكِ بنِ هِشامٍ عَن أَسَدِ بنِ موسى عَن أَبي إدريسَ بنِ سِنانٍ عَن جَدِّهِ لأُمِّهِ وَهبِ بنِ مُنَبِّه، مركز الدِّراسات والأَبحاث اليمنيَّة، صنعاء، الطَّبعة الأُولى، 1347هـ.
- كِتابُ جَمهَرَةِ اللُّغَة، أبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ دُرَيد (321هـ)، تحقيق الدُّكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1987م.

- كِتابُ الخَراج - في ضِمنِ كِتاب (في التُّراثِ الاقتِصادِيِّ الإسلامِيّ)، أَبو يوسُفَ يَعقوبُ بنُ إبراهيمَ (182هـ)، دار الحداثة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1990م.

- كِتابُ الزُّهد، هَنّادُ بنُ السَّرِيِّ الكوفيّ (243هـ)، تحقيق عبد الرَّحمن بن عبد الجبّار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلاميّ، الكويت، الطَّبعة الأُولى، 1406هـ.

- كِتابُ الزُّهدِ الكَبير، أَبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ الحُسَينِ البَيهَقِيّ (458هـ)، تحقيق عامر أَحمد حيدر، دار الجنان، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1987م.

- كِتابِ السُّنَّة لِلحافِظِ أَبي بَكرٍ عَمرو بنِ أَبي عاصِمِ الضَّحّاكِ بنِ مُخَلَّدِ الشَّيبانيّ (287هـ) ومَعَهُ ظِلالُ الجَنَّة في تَخريجِ السُّنَّة بِقَلَمِ محمَّد ناصر الدِّين الأَلبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1405هـ/ 1985م[2].

- كِتابُ السِّيَرِ والمغازي، مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ المُطَّلِبِيُّ الشَّهيرُ بِابنِ إسحاق (151هـ)، تحقيق الدُّكتور سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1398هـ/ 1978م.

- كِتابُ الشَّريعَة، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَينِ الآجُرِّيّ (360هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدّميجيّ، دار الوطن، الرِّياض، الطَّبعة الثّانية، 1420هـ/ 1999م.

- كِتابُ الشِّعْر أَو شَرحُ الأَبياتِ المُشْكِلَةِ الإعراب، أَبو عَلِيٍّ الحَسَنُ بنُ أَحمَدَ بنِ عَبدِ الغَفّارِ الفارِسِيّ (377هـ)، تحقيق الدُّكتور محمود محمَّد الطَّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1988م.

- كِتابُ الصُّبح المُنير في شِعرِ أَبي بَصير مَيمون بنِ قَيسِ بنِ جَندَلٍ والأَعشَيْنَ الآخَرين، مطبعة آدلف هلزهوسن، 1927م.

- كِتابُ الضُّعَفاءِ الكَبير، أَبو جَعفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ موسى بنِ حَمّادٍ العُقَيلِيُّ المَكِّيّ (322هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1404هـ/ 1984م.

- كِتابُ العَظَمَة، أَبو الشَّيخِ الأَصبَهانِيُّ أَبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ جَعفَرِ بنِ حَيّان (369هـ)، تحقيق رضاء الله بن محمَّد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1408ه.

- كِتابُ العِيال، أَبو بَكرٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيدِ بنِ أَبي الدُّنيا (281هـ)، تحقيق الدُّكتور نجم عبد الرَّحمن خلف، دار الوفاء، المنصورة، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1997م.

(2) هذهِ هيَ الطَّبعَةُ المُعتَمَدَةُ في عُمومِ الإحالاتِ، فإن أَحَلْتُ عَلى غَيرِها ذَكَرْتُ الطَّبعَةَ المُخالِفَةَ.

- كِتابُ العَيْن، أَبو عَبدِ الرَّحمنِ الخَليلُ بنُ أَحمَدَ الفَراهيدِيّ (175هـ)، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، د.ط.، د.ت.
- كتابُ الغَريبَيْنِ - غَريبَي القُرآنِ والحَديث، أبو عُبَيْدٍ الهَرَوِيُّ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ (ت401هـ)، تحقيق محمود محمَّد الطَّناحيّ، المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة، القاهرة، د.ط، 1390هـ/ 1970م.
- كِتابُ فَضائل الصَّحابَة، أَبو عَبدِ اللهِ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنبَل (241هـ)، تحقيق وصيّ الله بن محمَّد عبّاس، جامعة أُمّ القرى - مركز البحث العلميّ وإحياء التُّراث الإسلاميّ، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأُولى، 1403هـ/ 1983م.
- الكِتاب - كِتابُ سيبَوَيْه، أَبو بِشْرٍ عَمرُو بنُ عُثمانَ بنِ قَنبَر (180هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الثّالثة، 1408هـ/ 1988م.
- كتابُ المتَّفِق والمفترِق، أبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ عَلِيِّ بنِ ثابِتٍ الخَطيبُ البَغدادِيّ (463هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1997م.
- كِتابُ المجروحِينَ مِن المُحَدِّثِينَ والضُّعَفاءِ والمتروكين، مُحَمَّدُ بنُ حِبّانَ بنِ أَحمَدَ بنِ أَبي حاتِمٍ التَّميمِيُّ البُستِيّ (354هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- كِتابُ المُحَبَّر، أَبو جَعفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ حَبيبِ بنِ أُمَيَّةَ بنِ عَمرٍو الهاشِمِيُّ البَغدادِيّ (245هـ) - رِوايَةُ أَبي سَعيدٍ الحَسَنِ بنِ الحُسَينِ السُّكَّرِيّ، تحقيق الدُّكتورة إيلزه ليختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- كِتابُ المُذَكَّر والمُؤَنَّث، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ القاسِمِ الأَنبارِيّ (328هـ)، تحقيق الدُّكتور طارق عبد عون الجنابيّ، وزارة الأوقاف - إحياء التُّراث الإسلاميّ، الجمهوريَّة العراقيَّة، الطَّبعة الأُولى، 1978م.
- كِتابُ المَسائل والأَجوِبَة في الحَديثِ والتَّفسير، أَبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُسلِمِ بنِ قُتَيْبَةَ الدِّينَوَرِيّ (276هـ)، تحقيق مروان العطيَّة ومحسن خرابة، دار ابن كثير، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1410هـ/ 1990م.
- كِتابُ المَصاحِف، أَبو بَكرٍ عَبدُ اللهِ بنُ سُلَيمانَ بنِ الأَشعَثِ السِّجِستانِيُّ الحَنبَلِيّ (316هـ)، تحقيق الدُّكتور محبّ الدِّين عبد السّبحان واعظ، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة - إدارة الشُّؤون الإسلاميَّة، قطر، الطَّبعة الأُولى، 1415هـ/ 1995م.
- كِتابُ المَعاني الكَبير - في أَبياتِ المعاني، أَبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُسلِمِ بنِ قُتَيبَةَ الدّينوريّ (276هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1405هـ/ 1984م.

- كِتابُ المَوضوعات مِن الأَحاديثِ المَرفوعات، أبو الفَرَجِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جَعفَرِ بنِ الجَوزِيِّ (597هـ)، تحقيق الدُّكتور نور الدِّين بن شكري، أضواء السَّلف، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1997م.
- كِتابُ نَسَب قُرَيش، أبو عَبدِ اللهِ المُصعَبُ بنُ عَبدِ اللهِ المُصعَب الزُّبَيرِيّ (236هـ)، تحقيق إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، د.ط.، د.ت.
- كِتابُ الهَواتِف - ضمن كِتابِ (مَوسوعَة رَسائلِ ابنِ أبي الدُّنيا)، أبو بَكرٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عبيدِ بنِ سُفيانَ بنِ أبي الدُّنْيا (281هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، مؤَسَّسة الكتب الثَّقافيَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1413هـ/ 1993م.
- الكَشّافُ عن حَقائقِ غَوامِضِ التَّنزيلِ وعُيونِ الأَقاويل في وُجوهِ التَّأويل، جارُ اللهِ أبو القاسِمِ مَحمودُ بنُ عُمَرَ الزَّمَخشَرِيّ (538هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمَّد معوّض، مكتبة العبيكان، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1998م.
- كَشفُ الأَستار عَن زَوائدِ البَزّار عَلى الكُتُبِ السِّتَّة، نورُ الدِّينِ عَلِيُّ بنُ أبي بَكرٍ الهَيثَمِيّ (807هـ)، تحقيق حبيب الرَّحمن الأعظميّ، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1404هـ/ 1984م.
- كَشفُ الخَفاءِ ومُزيلُ الإلباس عَمّا اشتَهَرَ مِن الأَحاديثِ عَلى أَلسِنَةِ النّاس، إسماعيلُ بنُ مُحَمَّدٍ العَجلونيُّ الجراحِيّ (1162هـ)، تحقيق يوسف بن محمود الحاجّ أحمد، مكتبة العلم الحديث، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2001م.
- كَشْفُ المُغَطّى مِن المعاني والأَلفاظِ الواقِعَةِ في المُوَطّا، مُحَمَّد الطّاهِر بن عاشور، الشَّركة التُّونسيَّة للتَّوزيع، تونس، د.ط.، د.ت.
- كَنزُ الحُفّاظ في كِتابِ تَهذيب الأَلفاظ لأَبي يوسُفَ يَعقوبَ بنِ إسحاقَ السِّكِّيت، هَذَّبَهُ أبو زَكَرِيّا يَحيى بنُ عَلِيٍّ الخَطيبُ التَّبريزِيّ (502هـ)، تحقيق الأَب لويس شيخو اليسوعيّ، مكتبة دار التُّراث، القاهرة، د.ط.، 1416هـ/ 1995م.
- كَنزُ العُمّال في سُنَنِ الأَقوالِ والأَفعال، عَلاءُ الدِّينِ المُتَّقي بنُ حُسامِ الدِّينِ الهندِيّ (975هـ)، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، د.ط.، 1409هـ/ 1989م.
- اللآلئُ المَصنوعَة في الأَحاديثِ الموضوعَة، جَلالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمنِ السُّيوطِيّ (911هـ)، تحقيق أبي عبد الرَّحمن صلاح بن محمَّد بن عويضة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1996م.
- اللُّباب في عِلَلِ البِناءِ والإعراب، أبو البَقاءِ عَبدُ اللهِ بنُ الحُسَينِ العُكْبرِيّ (616هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق، الطَّبعة الثّانية، 1422هـ/ 2001م.

- لُبُّ اللُّباب في تَحريرِ الأنساب، عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بَكرٍ جَلالُ الدِّينِ السُّيوطيّ (911هـ)، دار صادر، بيروت، د.ط.، د.ت.

- لِسانُ العَرَب، ابنُ مَنظور (711هـ)، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الثّالثة، 1414هـ.

- لِسانُ الميزان، أحمَدُ بنُ عَلِيِّ بنِ حَجرٍ العَسقَلانِيّ (852هـ)، تحقيق عبد الفتّاح أبو غدَّة، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1423هـ/ 2002م.

- لَوامِعُ البَيِّنات في الأسماءِ والصِّفات، فَخرُ الدِّينِ الرّازيّ (606هـ)، تحقيق طه عبد الرَّؤوف سعد، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1404هـ.

- لَيسَ في كَلامِ العَرَب، الحُسَينُ بنُ أحمَدَ بنِ خالَوَيْه (370هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1399هـ/ 1979م.

- المُؤتَلِف والمُختَلِف، أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ الدّارقُطنِيُّ البَغدادِيّ (385هـ)، تحقيق الدُّكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلاميّ، الطَّبعة الأُولى، 1406هـ/ 1986م.

- ما صَحَّ مِن آثارِ الصَّحابَةِ في الفِقه، زكريّا بن غلام قادر الباكستانيّ، دار ابن حزم، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2000م.

- ما لا يَنصَرِفُ ومَوانِعُ الصَّرفِ بَينَ جُمهورِ النَّحوِيِّينَ والسُّهَيلِيّ، الدُّكتور عبد العظيم فتحي خليل، دار جوامع الكلم، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1407هـ/ 1987م.

- مُتَشابِهُ القُرآنِ العَظيم، أبو الحُسَينِ أحمَدُ بنُ جعفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيدِ اللهِ بنِ أبي داوُدَ المنادي (336هـ)، مطبوعات الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ.

- المثَلُ السّائر في أَدَبِ الكاتِبِ والشّاعِر، أبو الفَتحِ نَصرُ اللهِ بنُ أبي الكَرمِ المعروفُ بِضِياءِ الدِّينِ بنِ الأثيرِ الجَزرِيّ (637هـ)، تحقيق الدُّكتور أحمد الحوفيّ والدُّكتور بدوي طبانة، دار الرِّفاعيّ، الرِّياض، الطَّبعة الثّانية، 1403هـ/ 1983م.

- مَجازُ القُرآن، أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بنُ المُثَنّى التَّيمِيّ (210هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د.ط، د.ت.

- المُجالَسَةُ وجَواهِرُ العِلم، أبو بَكرٍ أحمَدُ بنُ مَروانَ بنِ مُحَمَّدٍ الدِّينَوَرِيّ (333هـ)، دار ابن حزم، الطَّبعة الأُولى، 1423هـ/ 2002م.

- مَجالِسُ ثَعلَب، أبو العَبّاسِ أحمَدُ بنُ يَحيى ثَعلَب (291هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، الطَّبعة الرّابعة، 1400هـ/ 1980م.

- المُجتَبى مِن السُّنَنِ المَشهورُ بِسُنَنِ النَّسائيّ، أبو عَبدِ الرَّحمنِ أحمَدُ بنُ شُعَيبِ بنِ عَلِيٍّ النَّسائيّ (303هـ)، بيت الأفكار الدّوليَّة، الرِّياض، د.ط.، د.ت.

- مَجمَعُ الزَّوائد ومَنبَعُ الفَوائد، نورُ الدِّينِ عَلِيُّ بنُ أَبي بَكرٍ الهَيثَميّ (807هـ)، تحقيق عبد الله محمَّد الدَّرويش، دار الفكر، بيروت، د.ط.، 1414هـ/ 1994م.
- مَجموعُ فَتاوى شَيخِ الإسلامِ أَحمَدَ بنِ تَيْمِيَّة (728هـ)، جمع وترتيب عبد الرَّحمن بن محمَّد بن قاسم، مكتبة المعارف، الرّباط، د.ط.، د.ت.
- مُحاضَرَةُ الأَبرار ومُسامَرَةُ الأَخيار في الأَدَبِيّاتِ والنَّوادِرِ والأَخبار، مُحيي الدِّينِ بنُ عَرَبِيّ (638هـ)، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1970م.
- المُحتَسب في تَبيينِ وُجوهِ شَواذِّ القِراءاتِ والإيضاح عَنها، أَبو الفَتحِ عُثمانُ بنُ جِنِّي (392هـ)، تحقيق عليّ النّجدي ناصف والدُّكتور عبد الحليم النَّجّار والدُّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى لِلشُّؤون الإسلاميَّة، القاهرة، د.ط.، 1424هـ/ 2004م.
- المحصولُ في أُصولِ الفِقه، أَبو بَكرٍ بنُ العَرَبيِّ المعافِرِيُّ المالِكِيّ (543هـ)، تحقيق حسين عليّ البدريّ، دار البيارق، الأُردن، الطَّبعة الأُولى، 1420هـ/ 1999م.
- مُختارُ الصِّحاح، مُحَمَّدُ بنُ أَبي بَكرِ بنِ عَبدِ القادِرِ الرّازِيّ، مكتبة لبنان، د.ط.، 1987م.
- مُختَصَرُ إتحافِ السّادَةِ المهَرَة بِزَوائدِ المَسانيدِ العَشَرَة، أَبو العَبّاسِ شِهابُ الدِّينِ أَحمَدُ بنُ أَبي بَكرِ بنِ إسماعيلَ الكِنانِيُّ الشّافِعِيُّ الشَّهيرُ بِالبوصيرِيّ (840هـ)، تحقيق سيِّد كسروي حسن، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1996م.
- مُختَصَرُ الطُّلَيْطليّ، أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عيسى بنِ عُبَيدٍ الطُّلَيْطليّ (مِن عُلَماءِ القَرنِ الرّابِعِ الهِجرِيّ)، تحقيق محمَّد شايب شريف، دار ابن حزم، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1425هـ/ 2004م.
- مُختَصَرُ العُلُوِّ لِلعَلِيِّ الغَفّار، محمَّد ناصر الدِّين الأَلبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1401هـ/ 1981م.
- مُختَصَرٌ في شَواذِّ [قِراءاتِ] القُرآنِ مِن كِتابِ (البَديع) لأَبي عَبدِ اللهِ الحُسَينِ بنِ أَحمَدَ المعروفِ بِابنِ خالَوَيْه (370هـ)، تحقيق ج. برجشتراسر، دار الهجرة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- المُخَصَّص، أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ إسماعيلَ النَّحوِيُّ اللُّغَوِيُّ الأَندلسِيُّ المعروفُ بِابنِ سِيدَه (458هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط.، 1398هـ/ 1978م.
- مَدارِجُ السّالِكِين بَينَ مَنازِلِ إيّاكَ نَعبُدُ وإيّاكَ نَستَعين، شَمسُ الدِّينِ أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّة (751هـ)، تحقيق عبد العزيز بن ناصر الجليل، دار طيبة، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1423هـ.
- المُدَوَّنَةُ الكُبرى، مالِكُ بنُ أَنَسٍ الأَصبحِيّ (179هـ) - رِوايَةُ الإمامِ سحنون بنِ سَعيدٍ التَّنوخِيِّ عَن الإمامِ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ قاسِم، ضبط وتصحيح أحمد عبد السَّلام، دار الكتب

العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1415هـ/ 1994م.

- المُذَكَّرُ والمُؤَنَّث، أَبو حاتِمٍ سَهلُ بنُ مُحَمَّدٍ السِّجستانِيّ (255هـ)، تحقيق الدُّكتور حاتم صالح الضّامن، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1997م.

- المُذَكَّرُ والمُؤَنَّث، أَبو الحُسَينِ أَحمَدُ بنُ فارِس (395هـ)، تحقيق الدُّكتور رمضان عبد التَّوّاب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى.

- المُذَكَّرُ والمُؤَنَّث، أَبو العَبّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ المُبَرِّد (285هـ)، تحقيق الدُّكتور رمضان عبد التَّوّاب وصلاح الدِّين الهادي، وزارة الثَّقافة، الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة، د.ط، 1970م.

- المراسيل، أَبو داوُدَ سُلَيمانُ بنُ الأَشعَثِ السّجستانِيّ (275هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1988م.

- مُروجُ الذَّهَبِ ومَعادِنُ الجَوهَر، أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الحُسَينِ بنِ عَلِيٍّ المَسعودِيّ (346هـ)، تحقيق قاسم الشَّماعي الرِّفاعيّ، دار القلم، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1989م.

- مَروِيّاتُ الإمامِ مالكِ بنِ أَنَسٍ في التَّفسير، جمع وتحقيق محمَّد بن رزق بن طرهوني وحكمت بشير ياسين، مؤَسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1415هـ/ 1995م.

- مَروِيّاتُ غَزوَةِ بَدر، أَحمد محمَّد العليميّ باوزير، مكتبة طيبة، المدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأُولى، 1400هـ/ 1980م.

- المسائلُ الحَلَبِيّات، أَبو عَلِيٍّ الفارِسِيّ (377هـ)، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1407هـ/ 1987م.

- المسائلُ الشِّيرازِيّات، أَبو عَلِيٍّ الفارِسِيّ (377هـ)، تحقيق الدُّكتور حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1424هـ/ 2004م.

- المُساعِد عَلى تَسهيلِ الفَوائد، بَهاءُ الدِّينِ بنُ عَقيل (769هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد كامل بركات، جامعة أُمّ القرى، مكّة المكرَّمة، الطَّبعة الثّانية، 1422هـ/ 2001م.

- مَسالِكُ الأَبصار في مَمالِكِ الأَمصار - أَهلُ اللُّغَةِ والنَّحوِ والبَيان - السِّفرُ السّابع، شِهابُ الدِّينِ أَحمَدُ بنُ فَضلِ اللهِ العُمَرِيّ (749هـ)، تحقيق عبد العبّاس عبد الجاسم، المجمع الثَّقافيّ، أَبو ظبي، د.ط، 1424هـ/ 2003م.

- المُستَدرَكُ عَلى الصَّحيحَيْن، أَبو عَبدِ اللهِ الحاكِمُ النَّيسابورِيّ (405هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ط.، د.ت.

- مُسنَدُ أَبي داوُدَ الطَّيالِسِيُّ، أَبو داوُدَ سُلَيمانُ بنُ داوُدَ بنِ الجارودِ الطَّيالِسِيُّ البَصرِيُّ (204هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد بن عبد المحسن التُّركي، مركز هجر للبحوث والدِّراسات العربيَّة

والإسلاميَّة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1419هـ/ 1999م.

- مُسنَدُ أَبي يَعلى الموصِلِيُّ، أَحمَدُ بنُ عَلِيِّ بنِ المُثنّى التَّميمِيّ (307هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتُّراث، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1406هـ/ 1986م.

- مُسنَدُ الإمامِ أحمَدَ بنِ حَنبَل (241هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخَرين، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2001م.

- مُسنَدُ البزّارِ= البَحر الزَّخّار

- مُسنَدُ الدّارِميِّ المعروفُ بِسُنَنِ الدّارميّ، أبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ الفَضلِ بنِ بَهرامَ الدّارِمِيّ (255هـ)، تحقيق حسين سليم أسد الدّارانيّ، دار المغني - الرِّياض، ودار ابن حزم - بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2000م.

- مُشْكِلُ إعرابِ الأَشعارِ السِّتَّةِ الجاهِلِيَّة (1): ديوانُ امرئِ القَيسِ بنِ حُجْرٍ الكِندِيِّ (540م) بِشَرحِ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ مُحَمَّدٍ الحَضرَميّ (609هـ)، تحقيق الدُّكتور أنور أبو سويلم والدُّكتور عليّ الهروط، دار عمّار، الأردن، د.ط.، د.ت.

- مُشْكِلُ إعرابِ الأَشعارِ السِّتَّةِ الجاهِلِيَّة (3): ديوانُ النابِغةِ الذبيانيِّ بِشَرحِ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ مُحَمَّدٍ الحَضرَميّ (609هـ)، تحقيق الدُّكتور عليّ الهروط، مطبوعات جامعة مؤتة، الأُردن، د.ط.، 1413هـ/ 1992م.

- مُشْكِلُ إعرابِ القُرآن، أبو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بنُ أبي طالِبٍ القَيسِيُّ القَيرَوانيّ (437هـ)، تحقيق ياسين محمَّد السّوّاس، اليمامة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، دمشق، الطَّبعة الثّانية، 1421هـ/ 2000م.

- مُشْكِلُ الحَديثِ وبَيانه، أبو بَكرِ بنُ فورك (406هـ)، تحقيق موسى محمَّد عليّ، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1405هـ/ 1985م.

- المُصَنَّف، أبو بَكرٍ عبدُ الرَّزّاقِ بنُ هَمّامٍ الصَّنعانِيّ (211هـ)، تحقيق حبيب الرَّحمن الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1403هـ/ 1983م.

- المُصَنَّف، أبو بَكرٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ أبي شَيْبَة (235هـ)، تحقيق حمد بن عبد الله الجمعة ومحمَّد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1425هـ/ 2004م.

- المطالِبُ العالِيَة بِزَوائدِ المَسانيدِ الثَّمانِيَة، ابنُ حَجَرٍ أَحمَدُ بنُ عَليِّ العَسقَلانيّ (852هـ)، تحقيق حبيب الرَّحمن الأعظميّ، دار المعرفة، بيروت، د.ط.، 1414هـ/ 1993م.

- المُطرِب مِن أَشعارِ أَهلِ المَغرِب، أبو الخَطّابِ عُمَرُ بنُ حَسَنٍ الأَندلسِيُّ الشَّهيرُ بِابنِ دِحيَةَ الكَلبِيّ (633هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري والدُّكتور حامد عبد المجيد والدُّكتور أحمد

أحمد بدوي، دار العلم للجميع، بيروت، د.ط.، 1374هـ/ 1955م.

- المَعارِف، ابنُ قُتَيبَةَ أبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُسلِم (276هـ)، تحقيق الدُّكتور ثروت عكاشة، دار المعارف، مصر، الطَّبعة الرّابعة، د.ت.
- مَعالِمُ السُّنَن، أبو سُلَيمانَ الخَطّابِيُّ (388هـ) - بِهامِشِ (مُختَصَر سُنَنِ أبي داوُدَ) لِلحافِظِ المُنذِرِيّ (656هـ)، تحقيق أحمد محمَّد شاكر ومحمَّد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- مَعاني الأبنِيَةِ في العَرَبِيَّة، الدُّكتور فاضل صالح السّامرّائيّ، جامعة الكويت، الكويت، الطَّبعة الأُولى، 1401هـ/ 1981م.
- مَعاني القُرآن، أبو الحَسَنِ سَعيدُ مَسعَدَةَ الأخفَشُ الأوسَط (215هـ)، تحقيق الدُّكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1411هـ/ 1990م.
- مَعاني القُرآن، أبو زَكَريّاءَ يَحيى بنُ زِيادٍ الفَرّاء (207هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمَّد عليّ النَّجّار، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2001م.
- مَعاني القُرآنِ الكَريم، أبو جَعفَرٍ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ النَّحّاس (338هـ)، تحقيق محمَّد عليّ الصّابونيّ، جامعة أُمّ القرى - مركز إحياء التُّراث الإسلاميّ، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1988م.
- مَعاني القُرآنِ وإعرابُه، أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ الزَّجّاجُ (311هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، د.ط.، 1424هـ/ 2004م.
- مَعاهِدُ التَّنصيص على شَواهِدِ التَّلخيص، عَبدُ الرَّحيمِ بنُ أَحمَدَ العَبّاسيّ (963هـ)، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، د.ط.، 1367هـ/ 1947م.
- مُعتَرَكُ الأقران، أبو الفَضلِ جَلالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بَكرٍ السُّيوطيُّ (911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1988م.
- المُعجَمُ الأوسَط، الطَّبَرانيّ (360هـ)، تحقيق الدُّكتور محمود الطَّحّان، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1415هـ/ 1995م.
- مُعجَمُ البُلدان، شِهابُ الدِّينِ أبو عَبدِ اللهِ ياقوتُ بنُ عَبدِ اللهِ الحَمَوِيُّ الرُّومِيُّ البَغدادِيّ (626هـ)، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- مُعجَمُ الشُّعَراء، أبو عُبَيدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عِمرانَ بنِ موسى المَرزُبانيّ (384هـ)، تحقيق الدُّكتور فاروق أسليم، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1425هـ/ 2005م.
- مُعجَمُ القِراءات، الدُّكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدِّين، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1422هـ/ 2002م.

- المعجَمُ الكَبير، أبو القاسِمِ سُلَيمانُ بنُ أحمَدَ الطَّبَرانيّ (360هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السَّلفيّ، وزارة الأوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة - إحياء التُّراث الإسلاميّ، الجمهوريَّة العراقيَّة، الطَّبعة الثّانية، 1406هـ/ 1985م.

- مُعجَمُ ما استَعجَمَ مِن أسماءِ البِلادِ والمَواضِع، أبو عُبَيدٍ عَبدُ اللهِ بنُ عَبدِ العَزيزِ البَكرِيُّ الأندلسيّ (487هـ)، تحقيق الدُّكتور جمال طلبة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1418هـ/ 1998م.

- مُعجَمُ المصطَلَحات في عِلمَي التَّجويدِ والقِراءات، الدُّكتور إبراهيم بن سعيد الدّوسريّ، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة - عمادة البحث العلميّ، الرِّياض، د.ط.، 1425هـ/ 2004م.

- مُعجَمُ المُصطَلَحاتِ والألفاظِ الفِقهِيَّة، الدُّكتور محمود عبد الرَّحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- المعجَمُ المفَصَّلُ في شَواهِدِ النَّحوِ الشِّعريَّة، الدُّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1420هـ/ 1999م.

- مُعجَمُ مَقاييسِ اللُغَة، أبو الحُسَينِ أحمَدُ بنُ فارِسِ بنِ زَكَرِيّا (395هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، القاهرة، الطَّبعة الثّانية، 1392هـ.

- مُعجَمُ المناهي اللَفظِيَّة، بكر عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرِّياض، الطَّبعة الثّالثة، 1417هـ/ 1996م.

- المُعَرَّبُ في القُرآنِ الكَريم - دِراسَةٌ تَأصِيلِيَّةٌ دَلالِيَّة، الدُّكتور محمَّد السَّيِّد عليّ بلاسي، جمعيَّة الدَّعوة الإسلاميَّة العالميَّة، الجماهيريَّة العربيَّة الليبيَّة، الطَّبعة الأولى، 2001م.

- المُعَرَّبُ مِن الكَلامِ الأعجَمِيِّ عَلى حُروفِ المُعجَم، أبو مَنصورٍ الجَواليقِيُّ مَوهوبُ بنُ أحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الخَضِرِ (540هـ)، تحقيق أبي الأشبال أحمد محمَّد شاكر، دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة، الطَّبعة الرّابعة، 1423هـ/ 2003م[3].

- المُعَرَّبُ مِن الكَلامِ الأعجَمِيِّ عَلى حُروفِ المُعجَم، أبو مَنصورٍ الجَواليقِيُّ مَوهوبُ بنُ أحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الخَضِرِ (540هـ)، تحقيق: الدُّكتور ف. عبد الرَّحيم، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأولى، 1410هـ/ 1990م.

- المُعَرَّبُ والدَّخيلُ في المعاجِمِ العَرَبِيَّة - دِراسَةٌ تَأثيلِيَّة، جهينة نصر عليّ، دار طلاس، دمشق، الطَّبعة الأولى، 1421ه/ 2001م.

(3) هذهِ هيَ الطَّبعَةُ المُعتَمَدَةُ في عُمومِ الإحالاتِ، فإن أحَلْتُ عَلى غَيرِها ذَكَرْتُ الطَّبعَةَ المُخالِفَةَ.

- مَعرِفَةُ السُّنَنِ والآثار، أَبو بَكرٍ أَحمَدُ بنُ الحُسَينِ البَيهَقِيّ (458هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدِّراسات الإسلاميَّة - كراتشي، ودار قتيبة - دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1411هـ/ 1991م.

- مَعنى لا إِلهَ إِلّا الله، بَدرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ الزَّركَشِيّ (794هـ)، تحقيق عليّ محيي الدِّين عليّ القره داغيّ، اللجنة الوطنيَّة للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجريّ، الجمهوريَّة العراقيَّة، د.ط.، د.ت.

- المَغازي، الواقِدِيُّ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ واقِد (207هـ)، عالم الكتب، بيروت، تحقيق الدُّكتور مارسدن جونس، د.ط.، د.ت.

- مُغْني اللَبيب عَن كُتُبِ الأَعاريب، أَبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ جَمالُ الدِّينِ بنُ هِشامٍ الأَنصارِيّ (761هـ)، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1998م.

- مُفحِماتُ الأَقران في مُبهَماتِ القُرآن، جَلالُ الدِّينِ السُّيوطيّ (911هـ)، تحقيق إياد خالد الطَّبّاع، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1406هـ/ 1986م.

- مُفرَداتُ أَلفاظِ القُرآن، الحُسَينُ بنُ مُحَمَّدٍ المعروفُ بِالرّاغِبِ الأَصفَهانيّ (425هـ)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1412هـ/ 1992م.

- المفَصَّل في صَنعَةِ الإعراب، أَبو القاسِمِ جارُ اللهِ مَحمودُ بنُ عُمَرَ الزَّمَخشَرِيّ (538هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1420هـ/ 1999م.

- المُفَضَّليّات، المُفَضَّلُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يَعلى الضَّبِّيّ (178هـ)، تحقيق أحمد محمَّد شاكر وعبد السَّلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، الطَّبعة السّادسة، د.ت.

- المُفْهِم لِما أَشْكَلَ مِن تَلخيصِ كِتابِ مُسْلِم، أَبو العَبّاسِ أَحمَدُ بنُ عَمَرَ بنِ إبراهيمَ القُرطُبِيّ (656هـ)، تحقيق محيي الدِّين مستو وآخرين، دار ابن كثير ودار الكلم الطَّيِّب، دمشق، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1996م.

- المُقتَضَب، أَبو العَبّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ المُبَرِّد (285هـ)، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأَعلى للشُّؤون الإسلاميّة، القاهرة، د.ط.، 1415هـ/ 1994م.

- مُقَدِّمَةُ ابنِ خَلدون، عَبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ خَلدون (808هـ)، تحقيق الدُّكتور درويش جويدي، المكتبة العصريَّة، صيدا - بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1420هـ/ 2000م.

- المُقَدِّمَةُ في الأُصول، أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ القَصّارِ المالِكِيّ (397هـ)، تحقيق محمَّد بن الحسين السُّليمانيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1996م.

- مَكائدُ الشَّيطان، أبو بَكرٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيدِ بنِ سُفيانَ بنِ قَيسٍ البَغداديُّ الأُمَويُّ القُرَشِيُّ المعروفُ بابنِ أَبي الدُّنيا (281هـ)، تحقيق مجدي السَّيِّد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة، د.ط.، 1407هـ.
- مِلاكُ التَّأويل القاطِعُ بِذَوي الإلحادِ والتَّعطيل في تَوجيهِ المُتَشابِهِ اللَفظِ مِن آيِ التَّنزيل، أَحمَدُ بنُ إبراهيمَ بنِ الزُّبَيْرِ الثَّقَفِيُّ العاصِمِيُّ الغرناطِيّ (708هـ)، تحقيق سعيد الفلّاح، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1403هـ/ 1983م.
- المِلَل والنِّحَل، أبو الفَتحِ مَحَمَّدُ بنُ عَبدِ الكَريمِ بنِ أَحمَدَ الشَّهرستانيّ (548هـ)، تحقيق محمَّد سيِّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د.ط.، د.ت.
- المُمتِعُ الكَبيرُ في التَّصريف، أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُؤْمِنٍ المعروفُ بِابنِ عُصفورٍ الإشبيلِيّ (669هـ)، تحقيق الدُّكتور فخر الدِّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1996م.
- المَنارُ المنيف في الصَّحيحِ والضَّعيف، شَمسُ الدِّينِ أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبي بَكرٍ الحَنبَلِيُّ الدِّمَشقِيُّ المعروفُ بِابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّة (751هـ)، تحقيق عبد الفتّاح أبو غدَّة، مكتبة المطبوعات الإسلاميَّة، حلب، الطَّبعة الثّانية، 1403هـ/ 1983م.
- مَنالُ الطّالِب في شَرحِ طِوالِ الغَرائب، مَجدُ الدِّينِ أَبو السَّعاداتِ المُبارَكُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الأَثير (606هـ)، تحقيق الدُّكتور محمود محمَّد الطَّناحيّ، جامعة أُمّ القرى - مركز البحث العلميّ وإحياء التُّراث الإسلاميّ، مكَّة المكرَّمة، د.ط.، د.ت.
- مِن هَدْيِ سورَةِ الأَنفال، الدُّكتور محمَّد أمين المصريّ، مكتبة دار الأَرقم، الكويت، د.ط.، د.ت.
- الموافَقات، أَبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ موسى بنِ مُحَمَّدٍ اللَخمِيُّ الشّاطِبِيُّ المالِكِيّ (790هـ)، تحقيق أَبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفّان، المملكة العربيَّة السّعوديَّة، الطَّبعة الأُولى، 1417هـ/ 1997م.
- مَوسوعَةُ الأَسماءِ والأَعلام المُبهَمَةِ في القُرآنِ الكَريمِ المُسَمّى تَرويح أُولي الدَّماثة بِمُنتَقى الكُتُبِ الثَّلاثَة، عَبدُ اللهِ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ سَلامَةَ الأُدكاوِيُّ الشّافِعِيّ (1184هـ)، تحقيق مروان العطيَّة ومحسن خرابة، مكتبة العبيكان، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2001م.

- المُوَطَّأ، مالِكُ بنِ أَنَس (169هـ)، تحقيق محمَّد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الثَّقافيَّة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1412هـ/ 1992م[4].

- المُوَطَّأ - بِروايَةِ مُحمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيبانيّ، مالِكُ بنُ أَنَسِ بنِ مالِكِ بنِ عامِرٍ الأَصبحيُّ المَدَنيّ (179هـ) تحقيق عبد الوهّاب عبد اللطيف، المكتبة العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، د.ت.

- ميزانُ الاعتِدال في نَقدِ الرِّجال، أبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ عُثمانَ الذَّهَبِيّ (748هـ)، تحقيق محمَّد عليّ البجاوي، دار إحياء الكتب العربيَّة، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- المَيْسِرُ والقِداح، أَبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ مُسلِمِ بنِ قُتَيبَةَ الدِّينَوَرِيّ (276هـ)، تحقيق محبّ الدِّين الخطيب، دار الرِّفاعيّ ودار القلم العربيّ، حلب، الطَّبعة الأُولى، 1426هـ/ 2005م.

- النّاسِخُ والمنسوخ، أَبو جَعفَرٍ النَّحّاس (338هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد عبد السَّلام محمَّد، مكتبة الفلاح، الكويت، الطَّبعة الأُولى، 1408هـ/ 1988م.

- النّاسِخُ والمنسوخُ في القُرآنِ الكَريم، أَبو بَكرٍ بنُ العَرَبيِّ المعافِرِيّ (543هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد الكبير العلويّ المدغريّ، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- النَّبَأُ العَظيم - نَظَراتٌ جَديدَةٌ في القُرآن، الدُّكتور محمَّد عبد الله دراز، دار الثَّقافة، الدّوحة، د.ط.، 1405هـ/ 1985م.

- النَّسخُ في القُرآنِ الكَريم، الدُّكتور مُصطفى زَيد، دار الفكر، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1391هـ/ 1971م.

- نَسيمُ الرِّياض في شَرحِ شِفاءِ القاضي عِياض، أَحمَدُ شِهابُ الدِّينِ الخَفاجِيُّ المِصرِيّ (1069هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، د.ط.، د.ت.

- النَّشر في القِراءاتِ العَشر، أَبو الخَيرِ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدٍ الدِّمَشقِيُّ المشهورُ بِابنِ الجَزرِيّ (833هـ)، تصحيح عليّ محمَّد الضَّبّاع، المكتبة التِّجاريَّة الكُبرى، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- نَصبُ المجانيق لِنَسفِ قِصَّةِ الغَرانيق، محمَّد ناصر الدِّين الأَلبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، 1409هـ/ 1989م.

- نَقضُ الإمامِ أَبي سَعيدٍ عُثمانَ بنِ سَعيدٍ عَلى المريسِيِّ الجَهمِيِّ العَنيد فيما افترى عَلى اللهِ عَزَّ وجَلَّ مِن التَّوحيد، تحقيق الدُّكتور رشيد بن حسن الأَلمعيّ، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، 1418هـ/ 1998م.

- النُّكَتُ في تَفسيرِ كِتابِ سيبَوَيْه، أَبو الحَجّاجِ يوسُفُ بنُ سَلمانَ بنِ عيسى المعروفُ بِالأَعلَمِ

(4) هذهِ هيَ الطَّبعَةُ المُعتَمَدَةُ في عُمومِ الإحالاتِ، فإن أَحَلْتُ عَلى غَيرِها ذَكَرْتُ الطَّبعَةَ المُخالِفَةَ.

الشَّنتَمَرِيّ (476هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربيَّة – المنظَّمة العربيَّة للتَّربية والثَّقافة والعلوم، الكويت، الطَّبعة الأُولى، 1407هـ/ 1987م.

- النُّكَتُ والعُيون – تَفسيرُ الماوَردِيّ، أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَبيبٍ الماوَردِيُّ البَصرِيّ (450هـ)، تحقيق السَّيِّد بن عبد المقصود بن عبد الرَّحيم، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1412هـ/ 1992م.

- النِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر، مَجدُ الدِّينِ أَبو السَّعاداتِ المُبارَكُ بنُ مُحَمَّدٍ الجَزرِيُّ المعروفُ بِابنِ الأَثير (606هـ)، تحقيق محمود محمَّد الطَّناحيّ وطاهر أَحمد الزّاويّ، أَنصار السُّنَّة المحمَّديَّة، باكستان، د.ط.، د.ت.

- نَوادِرُ الأُصول في مَعرِفَةِ أَحاديثِ الرَّسول (صَلّى اللهُ عَلَيهِ وآلِهِ وسَلَّم)، الحَكيمُ التِّرمذيُّ أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ الحَسَنِ بنِ بِشْرٍ المُؤَذِّن (285هـ)، تحقيق توفيق محمَّد تكله، دار النَّوادر، سورية – لبنان – الكويت، الطَّبعة الثّانية، 1432هـ، 2011م.

- النَّوادِرُ في اللُّغَة، أَبو زَيدٍ سَعيدُ بنُ أَوسِ بنِ ثابِتٍ الأَنصارِيّ (215هـ)، تحقيق الدُّكتور محمَّد عبد القادر أَحمد، دار الشُّروق، بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1401هـ/ 1981م.

- نَواسِخ القُرآن، ابنُ الجَوزِيّ (597هـ)، تحقيق محمَّد أَشرف عليّ المليباري، الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأُولى، 1404هـ/ 1984م.

- نَيْلُ الأَوطار مِن أَسرارِ مُنتَقى الأَخبار، مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ الشَّوكانِيّ (1250هـ)، تحقيق أَحمد محمَّد السَّيِّد وآخرين، دار الكلم الطَّيِّب، دمشق – بيروت، الطَّبعة الأُولى، 1419هـ/ 1999م.

- هِدايَةُ المُستَنير بِتَخريجِ أَحاديثِ تَفسيرِ ابنِ كَثير، عادل بن يوسف العزّازيّ، المكتبة الإسلاميَّة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1424هـ، 2003م.

- هَمعُ الهَوامِعِ في شَرحِ جَمعِ الجَوامِع، جَلالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أَبي بَكرٍ السُّيوطيُّ الشّافِعِيّ (911هـ)، تحقيق الدُّكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، 1421هـ/ 2001م.

- وَفَياتُ الأَعيان وأَنباءُ أَبناءِ الزَّمان، أَبو العَبّاسِ شَمسُ الدِّينِ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبي بَكرِ بنِ خَلِّكان (681هـ)، تحقيق الدُّكتور إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د.ط.، د.ت.

مَسرَدُ الآياتِ المُفَسَّرَة

● تفسيرُ سُورَةِ الأنْفال: